

موسوعة

مصطلحات  
علم المنطق  
عند العرب

د. فرید جبر      د. رفیق العجم  
د. سمیح دغیم      د. جیرار جھامی

مَوْسُوْعَةٌ  
مُصْطَلِحَاتُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ  
عِنْدَ الْمَرْبِي



سلسلة مؤسوعات المصطلحات العربية والإسلامية

موسوعة  
مصطلحات علم المنطق  
عند العرب

د. رفيق العجم  
د. جزار جهامي

د. فريد جبر  
شبكة كوابل للشيخ دغيم

مكتبة لبنان ناشرون

shiaabooks.net

رابط بديل < mktba.net

مكتبة لبنان ناشرون

زقاق البلاط - ص.ب. ٩٢٣٢ - ١١

بيروت - لبنان

وكلاء وموزعون في جميع أنحاء العالم

© الحقوق الكاملة محفوظة

بمكتبة لبنان ناشرون

الطبعة الأولى : ١٩٩٦

رقم الكتاب 012160903

طبع في لبنان

## المحتويات

<u>الصفحة</u>	
٧	المقدمة .....
X	منهجية تحقيق الموسوعة .....
١	معجم المصطلحات .....
١١١١	القهارس .....
١١١٣	فهرس الموضوعات وجذورها .....
١١٦٧	فهرس جذور الموضوعات .....
١٢٢١	مسند المصطلحات المنطقية عربي - فرنسي - انكليزي .....
١٢٤٧	مسند المصطلحات المنطقية انكليزي - فرنسي - عربي .....
١٢٧٢	مسند المصطلحات المنطقية فرنسي - انكليزي - عربي .....
١٢٩٧	فهرس المصطلحات المنطقية .....



## المقدمة

إن علم المنطق خير مُعبر عن طبيعة التصورات والأحكام ونهجها، يعكس في قضاياها علامات دالات وشواهد قائمة على الأسس الفلسفية والفكرية والعلمية المُحصَّلة بالجهد العقلي، موسوم بآثارها ومعالم تديرها وتجلّي تراكيبها وتواري خلفياتها. وهذه الأسس، على اعترافها بالحاجة إلى المنطق وافتقارها إليه، تتباين بتباين العصور والثقافات. فالمنطق والنشاط العقلي صنوان لا يفترقان، ينمّان على البنية الذهنية والفكرية والنتائج العلمي العملي.

ولعلّ الأهمية التي تعلق اليوم على المنطق كبيرة، لما يجري فيه وعنه من أبحاث، وهي أبحاث تتعدّى المنهج لتطال الرياضيات والعلوم فترمزها وتختزلها بمعادلات ومسلّمات، مُشكّلة البنى الصورية القاعدية. ويتجلّى ذلك في مُحصّلات أعمال حلقة فيثا، وتيار اكسفورد المنطقي اللسني، وغيرهما من توجهات منطقية معاصرة. يبيد أن هذه الأبحاث والاكتشافات الجديدة في المادة المنطقية وتطويرها ليست إلا حلقة عليا في سلسلة من الترقّي لا تنعزل عن حقب تاريخ المنطق في مختلف مراحلها.

ولاغرو، فإن الحاجة إلى تطوير المادة المنطقية تعميقًا وتوسيعًا يُشعر بضرورة الاطلاع أو المزيد منه على هذه المرحلة أو تلك من تاريخ هذه المادة. فتوضيح كل فترة من فترات تاريخ المنطق والكشف عن غوامضها ومجاهلها لا بد أن يلقي أضواء جديدة على نواح من هذا العلم، لم تكن معروفة أو على الأقل كانت مهملة قبل ذلك. وهذا القول إن صدق على مادة علم المنطق، فالأجدد والأحق أن يصدق على هذه المادة في صياغتها العربية، وعند محطتها العربية والاسلامية الطويلة زمنيًا. فقد تحوّلت منهجيًا من الاستنباط إلى بعض من الاستقراء أو من المعيارية نحو بعض من التجريبية، بعد امتزاج المنطق بأصول الفقه والتجارب العلمية في ميادين علوم تلك الحقبة، ونبعا لطبيعة اللغة العربية المنطلقة من المحسوس المعين المشخص.

وَيتميّز علم المنطق فيما يتميّز بأن نتائجه وسيلة لتأييد الفلسفات التي منها انطلق وعلى أبعادها اعتمد. فكيف يستقيم أن يكون المنطق مطلوبًا لعملية التفكير الفلسفي، وفي الوقت نفسه، نتيجة مترتبة على نوع التفكير؟ هنا تكمن صعوبة هذا العلم وفعالته في التعبير عن نمط الفكر ووظيفته فيه معًا. لذا لم يكن غريبًا أن ينبري كثيرون من مفكرى الاسلام إلى معارضة المنطق الأرسطوي، ولا سيّما أن المنطق الأرسطوي بأعمال معلّمه الأوّل وشراحه صورة صادقة عن الفلسفة والعلم اليونانيين، صدر عن العقلية اليونانية وحمل سماتها، وتميّز بخصائصها، وخصوصًا في نظرتها إلى الوجود والمعرفة.

### توجهات مناطق العرب

وقف المناطق العرب المفكرّون المسلمون وقفة المتسائل: كيف يمكن استبعاد الثقافة الأجنبية المغايرة للذات؟ أو لا تقدّم الكثير من الفعالية وعناصر التأثير في وجوه النشاط العقلية المستجدة؟ ولا ضير إن ذكرنا أنهم تمثّلوا يومذاك العطاء اليوناني الأجنبي تمثّلًا حسنًا. والأرجح أنه لم يكن افتتانًا وتوقيفية قسرية أو تبتيًا تامًا لأراء الآخر، بل تعدّى ذلك إلى تحويل المنطق بطبعه بطبع العربية ووسمه بميسم المعاني الإسلامية، حيث غدا في تفرعاته يحمل الأبعاد العربية والإسلامية، ويتجه توجّهات تجريبية، تطنى عليه أحيانًا الأبحاث الإسمية والمحصلات الإجرائية العملية. ومن ثمّ تجاوز إلى حدّ بعيد ما كان قد رسمه له المعلّم الاول من أطر برهانية وقياسية وجدلية. ويرى البعض أنه قد بلغ في أبحاثه بعض مسائل منطقة العصر الحديث وتوجهاتهم دون صياغة تجريدية أو رمزية محكمة.

لكن ما كان مسوغًا في الحقبة الوسيطة من عصر الإنسانية، بسمتها الايمانية والمتافيزيقية، غدا غير فعّال في عصرنا الراهن. إذ كيف يمكن أن نجعل اللحظة الماضية منطلقًا كينونيًا ومعرفيًا يفعل فعله في الحاضر والمستقبل؟ وكيف تتمثله ونعيد قراءته ونوظفه في الحاضر الذي أضحى بعيدًا عن الماضي في بناءاته المعرفية وأدواته التطبيقية بعدًا تامًا؟

### أهمية المصطلح المنطقي

ولعلّ هذه الإشكالية قد سعينا إلى حلّها بجمع المنطق وتوثيقه في حقبة الزمنية

من غير إعادة محاكاته ليحلّ في الحاضر كنظم معرفي، بل كنظم لغوي وموروث غزير من المعاني قابع في اللامفكر فيه. إن هذه الرؤية وذاك الهدف يتضح تباغاً في عملية حصر المصطلح بتنصيب اللغة وتوظيفها وسيطاً بين الماضي والحاضر لتسويقها في استقبال المستجدّ المنطقي والمعرفي، بالتجاوز والمناسبة والملاءمة بين الدلالات والتصوّرات والأحكام. وبهذا تتزوج وتتلاقح الشكلانية الصورية في المنطق مع الشكلانية اللسانية الدلالية في اللغة لخدمة الإحياء والتجديد ثم التوليد والابتكار.

ومما لا ريب فيه أن عملية احتباس الحاضر المعرفي في قيود الماضي لن تؤذي إلى بناء مشروعية المستقبل، ولن تجدي نفعاً أو تصيب مرمى. لهذا هدّفت عمل الحصر المصطلحي إلى إبراز معظم المفاهيم المنطقية بأسهل أسلوب وأيسر تمهيداً لوعي هذا الحقل في الثقافة العربية والإسلامية كأحد مكونات النظم المعرفية التراثية. ولا سيما أن هذا الوعي يسلك مسلك إعادة الذاكرة وقراءتها بهدي أدوات التفكير المعاصر واكتشافاته، إفصاحاً عن مكامن الذات الجماعية المعرفية وتشرحها. فالمراد إصابة هدفين: لغوي، ومعرفي.

ولعلّ هذين الهدفين يسميان لاحقاً إلى استقبال المعاني الجديدة والحث على تطوير الاشتقاقات والدلالات اللغوية، مرحلة تهيئة لإبداع الفكر وتمثّل العلوم والتكنولوجيا، مشاركة في عالمية العصر.

## هدف موسوعة المنطق وميزاتها

في هذا الإطار بالذات، تتوجّه موسوعة مصطلحات المنطق عند العرب، مع مثيلاتها المقبلات في سائر العلوم العربية والإسلامية، نحو سبر معظم المصطلحات والألفاظ وجمعها. فحتى الأمس القريب ما برح الباحثون والنقاد في مجال علم المنطق يحتاجون إلى دقة وتدقيق في مضامين كل مصطلح للاهتمام إلى كيفية استعماله أو فهم معانيه ومناحيه. فهذا العمل سيسهم في الحفاظ على ثروة منطقية، ويفتح آفاقاً واسعة أمام أعمال منطقية مستقبلية، بمثل ما يتيح الفرصة للدارس والمحلّل أن يتعمّق في المفاهيم المنطقية كالقياس والبرهان والحدّ والقضية والشكل والكليات، ويتناول تفريعاتها وتطبيقاتها بالتحصيل والتبيان وعياً للأبعاد والميزات، فيقارن ما شاء له. وقد جاءت هذه المصطلحات على تدرج زمني امتد على مدى ثمانية عشر قرناً (٣٠٠ ق.م - ١٥٠٠م)؛ فشملت أعمال أرسطو المنطقية منقولةً إلى العربية، وأعمال

شراحه كفورفوروس، مرورًا بكبار مناطق العرب وشراحهم، أمثال الفارابي وابن سينا وابن رشد وصولًا إلى السنوسي والأخضري، من دون نسيان المجموعة المنطقية الإسلامية المتميزة والمتمثلة بأعمال الغزالي وابن تيمية، من الذين توغّلوا في طبع منطق اليونان باللسان العربي، وعلى قدر الذهنية السامية، إضافةً إلى السمات الإسلامية الواضحة في المعاني والمفاهيم.

وقد برز إبان سيرورة أعمال المناطق العرب فيض من المفردات والمصطلحات زادت على نقلة منطق ارسطو وتمايزت. إضافةً إلى وعي مناطق العرب النافذ بمفارقات عديدة في بنية الجمل وتراكيبها بين اللغات، إلى حدّ الانتباه إلى انتقاء المصطلح والجملة، بلوغًا شأوَ المعاني الإسلامية المحض. فلا عجب إن اكتسى المنطق كسوةً جديدةً وأخذ طبع العربية مداه بالانطلاق من المعين المشخص، والمحسوس الملموس، دلالةً على ما في الأعيان قبل رسمه في الأذهان تجريديًا. فعزّزت القضايا التجريبية والحسية والشرطية والتواترية على أنواعها، وظهرت الأقيسة الفقهية والكلامية والتمثيلية والبلاغية. واغتنى بالتالي معجم المنطق بتعابير إسلامية، كالصفة والموصوف، والميزان والقسطاس، والتلازم والتعاند، والنظم والتضمّن، والوجودي والوقتي، والعالم والخاص والتخصيص.

يمكن القول إن هذا المعجم تضمّن من جهة الكثير من الشروح التي تعبّر عن كنه جملة من التحويرات، طالت بنية التركيب المنطقي، كوضع المقدمة الصغرى أولًا ثم الكبرى وصولًا إلى النتيجة في السلجسوس، الذي سمّاه العرب الجامع والقياس. ورافق ذلك طبع من الاستدلال، استند على الاستغراق الماصدقي، حيث تمّت عملية الاستنتاج بشمول الأكبر للأصغر في الحدود، وغاب الاستغراق المفهومي المستند على الحلول، كحلول الأكبر أو الماهية في الأصغر. وساد كل ذلك معظم شروح المناطق العرب. فالحقائق والأحكام تستتج وترسخ في الأذهان من خلال الانطلاق من المحسوسات والوقائع العينية. وكل حقيقة عينية ترتكز على إثبة الشيء المتحققة واقفًا. هكذا حصّل مناطق العرب التواصل الواقعي التجريدي تحقيقًا عضويًا يجمع العناصر في بناء شمولي مُرتكزه الأفراد. ألا يمكن اعتبار كل ذلك تهيئة للنقطة التجريبية الكبرى التي حصلت في المنطق بأوروبا عند عصر التنوير وسيادة مناهج التجريب والتعليل؟ كذلك فإن موسوعة المنطق المعجمية هذه توفّر على الباحث من جهة ثانية جهدًا في مراجعة ما يزيد على خمسين كتابًا ومصدرًا، أضحى معظمه نادرًا أو مفقودًا



في مكتبائنا<sup>(٥)</sup>.

جاء العمل الواسع هذا مُجَهِّزًا ووفرةً واسعةً من المضامين المنطقية المفهومة، وفقًا لمنهجية اعتمدت التعريف بكل مصطلح وتحديد مضمونه، تبعًا لقائله من غير مسّ أو تحوير، فاجتمع ما يزيد على الألفي وتسعمائة مصطلحٍ أو رأس موضوع وفرعه.

إنّ جلّ هذا العمل الموسوعي يساعد الباحث على تناول المادة المنطقية ميسرة بعيدًا عن عناء التفتيش والتقميش، مهينًا له مجالات التحليل والدراسة. إضافةً إلى تسويغ المصطلح ليدخل في عملية الترجمة السليمة التي هي أمل المستقبل في طبع أعمال المنطق الحديث بالعربية. بل لعلّ جمعًا كهذا يضبط عمليات التفلّت في أعمال الترجمة والتباين في الجهود والنتائج بين مجامع اللغة العربية. والعمل برمته يساهم في تفكيك الموروث المنطقي وتبيين أبعاده وخواصه وأثر الذهنية فيه، عسى كل ذلك أن يمهّد لاستقبال الأعمال المنطقية المعاصرة استقبالًا تمثيليًا مهضومًا إغناءً للمعرفة. فضلًا عن أن المتبوع لسيرورة التعريفات المنطقية يعثر عند المتأخرين على توسّع في الشروح المنطقية نحو القضايا ذوات الجهات، توسّعًا واضحًا، ممّا يشير إلى نزعة تصوّرية وتوجّهات رياضية احتمالية.

ولا بد من التذكير بأهمية المصطلح المنطقي في إغناء العربية، ومداخلته أعمال المتكلّمين والأصوليين نتيجة التبادل والتأثير بين هذه العلوم الإسلامية، ابتداءً من القرن الثالث الهجري. فلا عجب إن جاء هذا التداخل واضحًا ومتكرّرًا في بعض المصطلحات بين حقول هذه العلوم، والشاهد على ذلك ما سنعرّض عليه في بقية مصطلحات السلسلة.

(٥) لقد حننا ذلك النقص على إملاء هذه الثغرة بنحفين أو إعادة تحقيق بعض من هذه المصنّفات راجع لائحة المصادر.

## منهجية تحقيق الموسوعة

### أولاً: تنظيم مضامين المصطلحات

- ١ - تمّ اختيار الموضوعات الرئيسة الجليّة والتي تفي بتعريف المصطلح وبيان أبعاده، وأسقطت تلك الغامضة التي اكتنفها اللبس وبدت ثانوية في الكتب والمصادر المنطقية المعتمدة.
- ٢ - حاولنا قدر المستطاع، ونظرًا إلى غياب المصدر من بين أيدي القارىء، جعل التعريف مستقلًا متماسكًا ومتكاملًا بحدّ ذاته. فتمّ حذف ما يحيط به من جمل تمهيدية أو اعتراضية أو استطرادية.
- ٣ - حُصرت بعض التعريفات بمعنى مفيد منعا للتطويل، وأضيفت إليها ألفاظ وُضعت بين هلالين توضح فحواها أو فحوى قائلها. ثم وُضعت عدة نقاط فاصلة ترمز إلى شروحات إضافية محذوفة لا طائل لها. وتُركت بعضها طويلة نظرًا إلى فائدتها أو تبعًا لأسلوب صاحبها.
- ٤ - استوفى في المصطلح الواحد معظم تفرّعاته، لا سيّما تلك المتداخلة معه ضمن حقل دلالي واحد. فوُضع المصطلح الرئيس في البداية، ثم وردت فروعه وفقًا لتسلسلها الألفبائي. مثل مصطلح القياس، قياس استثنائي، قياس استثنائي منفصل، قياس اضمماري الخ...
- ٥ - عندما تبين أن بعض التعريفات تفي بتحديد عدة مصطلحات وردت ضمنها، كان لا بدّ من إيراد هذه التعريفات مكرّرة تحت كلّ من هذه المصطلحات. مثل الكلّيات الخمس: الجنس، النوع، الفصل إلخ... حيث جاء التعريف ضمن: كلّيات خمس، وجنس، ونوع إلخ...
- ٦ - تمّت إضافة بعض الألفاظ الممهّدة في مطلع التعريفات أو في وسطها، محاطة

بقوسين كما ذكرنا جلاء للمعنى. أما سائر الأقواس فوردت أصلاً في بعض الكتب وهي تعود للمؤلفين أو المحققين، كما جاء في بعض كتب الغزالي التي حَقَّقها سليمان دنيا مثل «مقاصد الفلاسفة» و«معيار العلم». وكتاب الأبهري في «المنطق فن هداية الحكمة».

٧ - أبرزنا معظم التفريعات الحادثة على المصطلحات المنطقية الرئيسة، وهي الخاصة بمناطقة العرب، مما أضيف على ألفاظ نقلة أرسطو وشرّاحه. فها هم المشاؤون العرب يطوّرون مفاهيم القضايا وأنواعها ومضامينها فيتحدّثون عن القضايا الوجودية، والوقتيّة، والوهمية، والطارئة، والمتشعبة، وكذلك مناحي المقاييس الفقهية، والشعرية؛ ومناحي المقدمات الوضعية والصادقة والمعروفة...

٨ - إضافة إلى اعتماد اللفظ المفرد في جلّ المصطلحات والذي وضعناه بصيغة النكرة، لم نهمل صيغة التثنية والجمع نظرًا إلى ورودها بأبعادها في بعض الأماكن. مثل الشكلان، الضربان، الضروب، القضيتان، الخ...

٩ - إكتفينا عند عرضنا لأبرز مصطلحات المنطق وأشهرها كالقياس، والشكل، والضرب، والجنس، والنوع، ببعض النماذج الأساسية. فلم نسبرها جميعها وفي الكتب كافة تجنبًا للحشو أو الإطناب والتكرار غير المجددين.

١٠ - أسقطنا الكثير من التعريفات المكرّرة التي وردت عند المؤلّف الواحد، لا سيّما في المصنّف الواحد، محتفظين بالأبرز منها.

### ثانيًا: نظم المصطلحات في الموسوعة وترتيبها

١ - جرى ترتيب المصطلحات بحسب اللفظ من دون العودة إلى الجذر، لكننا وضعنا الجذور ومشتقاتها في الفهارس. فجاء المقول مثلاً تحت حرف الميم، والقول ضمن القاف، والأقوال في الألف. بينما تنتمي جميعها في جذرها إلى فعل «قول» الثلاثي.

٢ - وردت رؤوس الموضوعات نكرةً مراعاة لنظام الحاسوب الألفبائي. أما ما جاء منها مركّبًا فقد وقع أحيانًا اللفظ الثاني أو الثالث فيها معرفًا. مثل تحليل الحدّ، صناعة التحديد، صورة القياس...

- ٣ - أرفقنا كل جملة بإشارة إلى إسم الفيلسوف والكتاب مرّمزين وإلى رقمي الصفحة والسطر. أما رقم السطر بحدّ ذاته فأتى مطابقاً لموقع المصطلح فيه وليس لبداية التعريف.
- ٤ - حرصنا على أن تكون معظم المصطلحات أسماء وإن جاءت في التعريف أصلاً على صورة أفعال. فوضعنا مثلاً لفظ «يقسم» تحت قسم، ولفظ «يفعل» تحت فعل ولفظ «ينعكس» تحت عكس أو انعكاس . . .
- ٥ - حُذِف في العديد من التعريفات حرف «أما» المرافق لفعل الشرط نظراً إلى إبتعاده عن جملة التعريف، بينما وردت «فاء الجواب» في التعريف.
- ٦ - تم ضبط القواطع للمزيد من الايضاح نظراً إلى طول بعض التعريفات وصعوبة تركيب معانيها المعقّدة.
- ٧ - عندما أظهرت بعض التعريفات شرحاً مباشراً للمصطلح الذي وُضِع في البداية على صورة المعاجم والفهارس القديمة، اضطررنا إلى تمييزه كما جاء فيها بوضعنا نقطتين تفصيلاً للمعنى. وقد ورد ذلك مثلاً في كتاب «معيّار العلم» للغزالي، و«الإشارات والتهنّيات» لابن سينا.
- ٨ - وردت بعض الأفعال والأسماء مذكّرة، في حين أن المعروف لسائناً اليوم عكس ذلك، فعمدنا إلى تركها على حالها إبقاءً على أصالتها.
- ٩ - حافظنا قدر المستطاع على طريقة الكتاب والنسخ القدماء في تليين الهمزة، وحذف بعض الأحرف، مثل لفظ حقايق، المسؤل، ثلث.
- ١٠ - تمّ التّونين بشكل جزئي وعند الضرورة لجلاء المعنى. فصوّبنا بعض المصطلحات لا سيّما عند وضع الهمزة وكتابتها لما تشكّله من أبعاد فلسفية ومنطقية، مثل كتابة الإنية بدل الأنية.

### ثالثاً: المصادر وفقاً لتسلسلها

- أرسطو - منطق أرسطو - ثلاثة أجزاء - الأول: كتاب المقولات، كتاب العبارة، كتاب القياس - الثاني: كتاب البرهان، كتاب الجدل - الثالث: تابع كتاب الجدل، كتاب السفسطة - تحقيق عبد الرحمن بدوي - القاهرة - مطبعة دار

الكتب المصرية - ١٩٥٢ .

فرفوروس - ايساغوجي - (تابع الجزء الثالث من منطق ارسطو) - تحقيق عبد الرحمن بدوي - القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية - ١٩٥٢ .

إين المقفع - كتاب المنطق - مقدّمة وتصحيح محمد تقي دانشي يُذوه - تهران - ١٣٧٥ هـ .

إين البهريز - حدود المنطق - مقدّمة وتصحيح محمد تقي دانشي يُذوه - تهران - ١٣٧٥ هـ .

الفارابي - المنطق عند الفارابي - ثلاثة أجزاء - الأول: التوطئة، الفصول الخمسة، ايساغوجي، كتاب المقولات، كتاب العبارة - الثاني: كتاب القياس، كتاب التحليل، كتاب الأمكنة المغلطة - الثالث: كتاب الجدل - تحقيق وتعليق د. رفيق المعجم - بيروت - دار المشرق - ١٩٨٦ .

الفارابي - المنطق عند الفارابي - كتاب البرهان - تحقيق وتعليق د. ماجد فخري - بيروت - دار المشرق - ١٩٨٧ .

الفارابي - كتاب الحروف - تحقيق محسن مهدي - بيروت - دار المشرق - ١٩٧٠ .

الفارابي - كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق - تحقيق محسن مهدي - بيروت - دار المشرق - ١٩٦٨ .

إين زرعة - منطق إين زرعة (العبارة - القياس - البرهان) - تحقيق د. جبرار جهامي، د. رفيق المعجم - بيروت - دار الفكر اللبناني - ١٩٩٤ .

إين سينا - منطق الشفاء - سبعة أجزاء - الأول: ايساغوجي (المدخل) - تحقيق ج. قنوتي، م. الخضيري، أ. الأهواني، س. زايد، مراجعة إبراهيم مذكور - نشر وزارة المعارف العمومية - ١٩٥١ . للثاني: المقولات - تحقيق ج. قنوتي، م. الخضيري، أ. الأهواني، س. زايد - مراجعة إبراهيم مذكور - نشرة وزارة الثقافة والارشاد القومي - ١٩٥٩ - الثالث: العبارة - تحقيق م. الخضيري - مراجعة إبراهيم مذكور - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٧٠ - الثالث: العبارة - تحقيق م. الخضيري - مراجعة إبراهيم مذكور - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر القاهرة - ١٩٧٠ - الرابع: القياس - تحقيق س. زايد -

مراجعة إبراهيم مذكور وزارة الثقافة والارشاد القومي - ١٩٦٤ - الخامس:  
البرهان - تحقيق ع.ر. بدوي - نشر مكتبة النهضة المصرية - ١٩٥٤ -  
السادس: الجدل - تحقيق أ. الأهواني - مراجعة إبراهيم مذكور - نشر وزارة  
الثقافة والارشاد القومي - القاهرة - ١٩٦٥ - السابع: السفسطة - تحقيق أ.  
الأهواني - مراجعة إبراهيم مذكور - القاهرة - نشر وزارة الثقافة والتعليم -  
١٩٥٨.

إبن سينا - الإشارات والتنبيهات<sup>(\*)</sup> - القسم الأول - تحقيق سليمان دنيا - دار  
المعارف بمصر - ١٩٦٠.

إبن سينا - منطق المشركين - القاهرة - المكتبة السلفية - ١٩١٠.

بهمنار بن المرزبان - كتاب التحصيل - تصحيح وتعليق مرتضى مطهري - دانشگاه  
تهران - ١٣٤٩ هـ.

الغزالي - مقاصد الفلاسفة - قسم المنطق - محيي الدين صبري الكردي - القاهرة -  
المحمودية التجارية بالأزهر - ١٩٣٦.

الغزالي - معيار العلم - تحقيق سليمان دنيا - دار المعارف بمصر - ١٩٦١.

الغزالي - محك النظر في المنطق - صححه محمد بدر الدين الحلبي - بيروت -  
المطبعة الأدبية - د.ت.

الغزالي - القسطاس المستقيم - تحقيق فكتور شلحت - بيروت - المطبعة الكاثوليكية  
- ١٩٥٩.

الغزالي - المستصفى من علم الأصول - الجزء الأول - بيروت - دار صادر - د.ت  
البيгдаدي - المعبر في الحكمة - الجزء الأول - حيدر آباد - جمعية دائرة المعارف  
العثمانية - ١٣٥٧ هـ.

الساوي - البصائر النصيرية في علم المنطق - تحقيق د. رفيق العجم - بيروت - دار  
الفكر اللبناني - ١٩٩٣.

(\*) هناك بعض المصادر التي اشتملت على عدة موضوعات، اجتزأنا منها القسم الذي يعالج المنطقيات مثل:  
«الإشارات والتنبيهات» لابن سينا وشرحها للطوسي، و«مقاصد أفلاسة» للغزالي والمعتبر في الحكمة  
للبيгдаدي، و«باب الإشارات» للرازي.

- إبن رشد - تلخيص منطوق أرسطو - سبعة مجلدات - الأول: مقدّمة وتصدير وفهارس  
- الثاني: كتاب المقولات - الثالث: كتاب العبارة - الرابع: كتاب القياس -  
الخامس: كتاب البرهان - السادس: كتاب الجدول - السابع: كتاب المغالطة -  
تحقيق د. جبرار جهامي - بيروت - دار الفكر اللبناني - ١٩٩٢ .
- الرازي - لباب الإشارات - قسم المنطق - صحّحه عبد الحفيظ سعد عطيه - الطبعة  
الثانية .. مكتبة الخانجي بمصر - ١٣٥٥ هـ .
- الأبهري - المنطق فن هداية الحكمة - مطبعة المكتبة الحربية السلطانية بمصر - ١٢٧٨  
هـ .
- الطوسي - شرح الإشارات والتبهيّات - القسم الأول - تحقيق سليمان دنيا - دار  
المعارف بمصر - ١٩٦٠ .
- الأرموي - مطالع الأنوار في الحكمة والمنطق - صحاف جارشو سنه بوسنوي -  
١٣٠٣ هـ .
- القزويني - شرح الرسالة الشمسية - مطبعة البايب الحلبي وأولاده بمصر - ١٣٦٧ هـ .
- إبن تيمية - الردّ على المنطقيين - جزآن - الأول: مبحث الحدّ والقضية والقياس -  
الثاني: مبحث الاستدلالات - تحقيق د. رفيق المعجم - بيروت - دار الفكر  
اللبناني - ١٩٩٣ .
- السنوسي - مختصر في علم المنطق - مطبعة السعادة بمصر - ١٣٣٠ هـ .
- الأخضري - السلم المرونق في المنطق - المطبعة الميمنية بمصر - أحمد بايب الحلبي  
- ١٣٠٨ هـ .

رابعاً : أسماء الفلاسفة المناطقة وفقاً لتدرّجهم زمنياً بحسب عام الوفاة

أرسطو ٣٢٢ ق. م

فرفوريوس ٣١٠ م

محمد بن المقفع ٨١٥ م

إبن البهريز ٨٦٠ م

أبو نصر الفارابي ٩٥٠ م

عيسى بن زرعة ١٠٠٨ م

أبو علي بن سينا ١٠٣٧ م

بهمتيار بن المرزبان ١٠٥٠ م

أبو حامد الغزالي ١١١١ م

إبن ملكة البغدادي ١١٧٠ م

عمر بن سهلان الساوي ١١٧٠ م

إبن رشد ١١٩٨ م

فخر الدين الرازي ١٢٠٩ م

أثير الدين بن عمر الأبهري ١٢٦٥ م

نصير الدين الطوسي ١٢٧٤ م

سراج الدين الأرموي ١٢٨٣ م

القزوين الكاتبي ١٢٩٢ م

تقي الدين بن نيمية ١٣٢٨ م

أبو عبد الله السنوسي ١٤٨٨ م

أبو زايد بن الوالي الأخصري ١٥٤٦ م



### خامساً : لائحة الرموز المستعملة

وردت مراجع كل تعريف تدريجياً ووفقاً لإسم الفيلسوف المنطقي، والكتاب، ثم رقم الصفحة والسطر. وقد استعملنا من أجل الإشارة إليها الرموز التالية:

الرمز	إسم الكتاب	الرمز	إسم الفيلسوف
م	المقولات	أ	أرسطو
ع	العبارة	أ	أرسطو
ق	القياس	أ	أرسطو
ب	البرهان	أ	أرسطو
ج	الجدل	أ	أرسطو
س	السفسطة	أ	أرسطو
أ	ابساغوجي	في	فرفوريوس
م	كتاب المنطق	ق	إبن المقفع
ح	حدود المنطق	به	إبن البهريز
د	المدخل	ف	الفارابي
م	المقولات	ف	الفارابي
ع	العبارة	ف	الفارابي
ق	القياس	ف	الفارابي
ب	البرهان	ف	الفارابي
ج	الجدل	ف	الفارابي
س	السفسطة	ف	الفارابي
ح	كتاب الحروف	ف	الفارابي
	كتاب الألفاظ المستعملة	ف	الفارابي
أ	في المنطق		
ع	العبارة	ز	إبن زرعة
ق	القياس	ز	إبن زرعة
ب	البرهان	ز	إبن زرعة
د	المدخل	س	إبن سينا
م	المقولات	س	إبن سينا

الرمز	إسم الكتاب	الرمز	إسم الفيلسوف
ع	العبارة	س	إبن سينا
ق	القياس	س	إبن سينا
ب	البرهان	س	إبن سينا
ج	الجدل	س	إبن سينا
س	السفسطة	س	إبن سينا
أ	الإشارات والتنبيهات (١)	س	إبن سينا
ش	منطق المشركين	س	إبن سينا
ت	كتاب التحصيل	مر	إبن المرزبان
م	مقاصد الفلاسفة	غ	الغزالي
ع	معيار العلم	غ	الغزالي
ح	محك النظر	غ	الغزالي
ق	القسطاس المستقيم	غ	الغزالي
	المستصفي من علم	غ	الغزالي
ص	الأصول (١)		
م	المعتبر في الحكمة (١)	ب	البغدادي
	البصائر النصيرية في	سي	الساوي
ب	علم المنطق		
م	المقولات	ش	إبن رشد
ع	العبارة	ش	إبن رشد
ق	القياس	ش	إبن رشد
ب	البرهان	ش	إبن رشد
ج	الجدل	ش	إبن رشد
س	السفسطة	ش	إبن رشد
م	المنطق فن هداية الحكمة	هـ	الابهرى
	شرح الإشارات	ط	الطوسي
ش	والتنبيهات (١)		
	مطالع الأنوار في الحكمة	م	الأرموي
ط	والمنطق		

<u>الرمز</u>	<u>إسم الكتاب</u>	<u>الرمز</u>	<u>إسم الفيلسوف</u>
	الرسالة الشمية	ن	القزويني
ش	في القواعد المنطقية		
١ ر	الرد على المنطقيين (١)	ت	إبن تيمية
٢ ر	الرد على المنطقيين (٢)	ت	إبن تيمية
م	مختصر في علم المنطق	و	السنوسي
س	السلم المروثق في المنطق	ض	الأخضري



## إبطال

- الإبطال والإثبات ينقسم ... هذه القسمة، فإن المُثَبَّتْ قد يُثَبَّتْ إثباتًا عامًا والمُبْطَلْ قد يُبْطَلْ إبطالًا عامًا، وذلك أن الذي يُبَيَّنُّ أن المحمول موجود للموضوع أو غير موجود له، فإنه يُثَبَّتْ إثباتًا عامًا، وكذلك الذي يبطل (ف، ج، ٨٣، ٦)

- إن كانت المقدمة الكلية موجبة وقصدنا عنادها بقياس حملي كان إبطالها الجزئي بقياس في الشكل الثالث، وإبطال الكلي بقياس كلي في الشكل الثاني. وإن كانت سالبة كلية كان إبطالها الجزئي بقياس في الشكل الثالث موجب، وإبطالها الكلي بالضرب الأول من الشكل الأول فقط، وعلى أن الإبطال الجزئي قد يكون في جميع الأشكال (ف، ج، ١٠٦، ١٠)

- إن كان الذي يُلمَسُ إبطاله سالبة كلية بموجب جزئي كان ذلك في الشكل الأول وفي الثالث. أما في الأول فيضرب واحد، وفي الثالث بثلاثة. وإن كان الذي يقصد إبطاله جزئيًا موجبًا فهو في الشكل الأول بضرب واحد، وفي الثاني بضربين (ف، ج، ١٠٦، ١٧)

- الأفضل في الجدل والأنجح أن يكون الإبطال بالقيض، إذ كان الإبطال بالقيض أصح وأوثق وأعم من الإبطال بالمضاد (ف، ج، ١٠٧، ١٥)

- الإثبات والإبطال إنما يتوجه نحو الدعاري (س، ج، ٧١، ٨)

- السائل إنما يقبس على الإبطال لما يقوله المجيب (س، ج، ١٠٥، ٨)

- أما الإبطال فإنه يقال بقال مثلاً: محمول كذا جنس للموضوع؛ ولا شيء مما هو غرض للموضوع



## إبداع

حدّ الإبداع: هو إسم مشترك لمفهومين: أحدهما: تأسيس الشيء، لا عن مادة، ولا بواسطة شيء. والمفهوم الثاني: أن يكون للشيء وجود مطلق، عن سبب بلا متوسط، وله في ذاته أن لا يكون موجودًا، وقد أفقد الذي له في ذاته، إفتقارًا تامًا (غ، ع، ٢٩٤، ١٠)

## إبدال

- الإبدال، فكقولُه: أنا وأنت وهو وما أشبه ذلك. فإنّ هذه حروف وُضعت مواضع الأسماء، فصارت أبدالًا لها (ق، م، ٢٦، ١٦)

- الإبدال في صناعة الشعر أشرف من التشبه (ش، ج، ٥١٤، ١١)

- موضع الإبدال إنما يُعَيَّد بالذات التمثيل (ش، س، ٦٨٨، ١٥)

## إبدال الجزئي

- إبدال الجزئي بدل الكلي فهو أن يكونَ القولُ يُقصدُ به أمر ما فيبدلُ بعض جزئيات ذلك الأمر بدل الأمر ويُعْمَلُ على أن ما لِحَقَّ ذلك الجزئي فيكون لاحقًا لكليّه (ف، ق، ٥٦، ١٣)

وفي الشكل الثالث بثلاثة أضرب (ف، ج، ح،  
١٠٦، ١٤)

- إنه إذا كان كل علم أولى بأن يكون خيراً من اللذة، ولذة ما خيراً، فعلم ما خيراً؛ فإن قلنا: ولا لذة بخير، لم يلزم أن يكون ولا علم بخير. وأما إن قلنا: لكن ليس علم خيراً، أنتجت: فليس لذة خيراً. وأما إذا كان الأمر من باب التساوي فيصلح للإثبات والإبطال الجزئي (س، ج، ١٦٢، ١١)

## إبطال كلي

- الإبطال الكلي فقد يكون بموجب جزئي، وقد يكون بسالب جزئي، وقد يكون بالكلي منهما جميعاً (س، ج، ١٠٥، ٨)

- ليس إذا لم يوجد الشيء للنوع لم يوجد للنسب. لكنه يجب أن تعلم أن الموضوع الثاني (موضوع مما يقال على المحمول قولاً) لا ينفع في الإثبات الكلي، والموضوع الأول (موضوع من موضوعات الموضوع) ينفع في الإبطال الكلي (س، ج، ١٢٢، ٨)

## إبطال وسلب

- هذه مواضع مشتركة القوانين يكون تعليميتها وجدليتها بحسب ما قيل في تلك المواضع، حيث قيل في الإبطال والسلب المطلقين. من ذلك أن يكون للنوع ضد، والنوع أفضل منه، ووضماً في جنسين متضادين، لكن وضع الأفضل في الأخص؛ فتوضع مثلاً البرودة في النور، والحرارة في الظلمة (س، ج، ١٩٩، ١٤)

بجنس له، فيبقى في الإبطال قياس واحد (س، ج، ١٠٦، ٨)

- (إذا) ثبت الجزئي لا محالة بلا شرط، فإن كل ما يوجد للنوع، فهو موجود لطبيعة الجنس، وإن لم يعم. فإن أردنا الإبطال، أعني اعتبار اللاوجود... فإنه إذا لم يوجد شيء للجنس، لم يوجد البتة للنوع (س، ج، ١٢٢، ٤)

- إن كان البغض يعرض للقوة الغضبية، فيجب أن تنسب المحبة إليها لا إلى الشهوانية. وإن كان الجهل يعرض للقوة الشهوانية، فيجب أن يكون العلم يعرض لها لا محالة، لا للناطقة. وهذا ينفع في الإبطال فقط، اللهم إلا أن لا يكون الإثبات متوجهاً نحو الوجود، بل نحو الإمكان، فينفع في الإثبات (س، ج، ١٣٠، ١٠)

- أن يعتبر مع المحمول محمول آخر، حكمه في أن يحمل أولى من حكم هذا؛ فإن لم يحمل، ولم يؤخذ ذلك، ففي المشهور أن هذا لا يحمل، ولا يؤخذ؛ وهذا للإبطال. وإن وجد ما ليس أولى، ففي المشهور أن الأولي يؤخذ؛ وهذا للإثبات (س، ج، ١٣٩، ٣)

- إن قال قائل: إن الهواء هو جسم مستشرق، فإن أخذه مستشرقاً بالفعل فقد كذب، وإن أخذه بالقوة ثم عدم الحيوان، استحال أن تكون هذه القوة متحفة فيه، فإنه حينئذ غير مستشرق ولا بالقوة؛ وهذا للإبطال (س، ج، ٢٣٥، ١١)

## إبطال جزئي

- الإبطال الجزئي متى كان إبطال موجبة كلية، فإنما يكون بسالبة جزئية، والسالبة الجزئية تنسج في جميع الأشكال. أما في الشكل الأول فيضرب واحد، وفي الشكل الثاني بضربين،

ك(النطق) و(الضحك) المضافين إلى الإنسان اللذين يُعبّر عنهما ب(الضاحك) و(الناطق) وحينئذ إن جعلنا موضوعًا ومحمولًا كان ما به الإتحاد شيئًا ثالثًا مغايرًا لهما. وذلك معنى قوله (كان في نفسه معنى ثالثًا) (ط، ش، ٩، ١٨٩)

## إتصال

- إن الإلتقاء إتصال ما، وإن الإختلاط مزاج ما؛ فإن الإلتقاء أعم من الإتصال (س، ج، ١٧٤، ١٧)

- ... أعني بالإتصال تضمّن المقول على الكلّ كون الحدّ الأوسط محمولًا بإيجاب على الأصغر فقط من غير أن يتضمّن الجهة أعني بالجهة، المفدّعة الصغرى، وإنما يتضمّن جسها وهو الإيجاب فقط (ش، ق، ٢١٠، ١)

- الإتصال منه تام وهو أن تكون كلتا المقدمتين موجبتين، ومنه غير تام وهو أن تكون الكبرى كليّة سالبة والصغرى موجبة فقط (ش، ق، ٢١٠، ٤)

- الإتصال قد يكون بلزوم كما في قولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. وقد يكون بإتفاق، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة، فالحمار ناهق (ط، ش، ٢٧٢، ١٦)

## إتصال تام

- الإتصال التام فجعلوه ما يلزم فيه المقدم التالي، كما لزم التالي المقدم، كقولهم: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وكلما كان النهار موجودًا فالشمس طالعة (س، ق، ٢٣٢، ١٢)

## إبطال وضع

- المقدمات التي يتفجع بها السائل في إبطال الوضع محدودة في عدد ليس بذلك الكثير. فمن أمعن في السؤال مجاوزًا به ذلك الحدّ، فهو إمّا متوجه بتلك المسائل إلى المطلوب على سبيل خارج عن الجدال، بل أولى أن يكون ذلك تعليمًا؛ وإمّا هذا يشغل الزمان، ويتمحل ما لم يفده (س، ج، ٣١٦، ١٣)

## إتباع

- إن الإلتباع قد يكون على أن وضع المقدم وهو المنسوب إليه، وهو المقرون به الحرف الأول للشرط الذي يقتضي جوابًا، هو الجزاء يقتضي لذاته أن يتبعه التالي، وهو بيّن في نفسه كقولهم: إن كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود. فإن وضع الشمس طالعة، يلزمه، في الوجود وفي العقل، أن يكون النهار موجودًا (س، ق، ٢٣٣، ١٣)

## إتحداد

- الإتحاد في الكيفية يُسمى مشابهة. وفي الكميّة يُسمى (مساواة). وفي الجنس يُسمى (مجانسة). وفي النوع يُسمى (مشاكلية). والإتحاد في الأطراف يُسمى (مطابقة). فيخرج من هذا بيان معنى الواحد بالجنس. والواحد بالنوع. والواحد بالعدد. والواحد بالقرّض. والواحد بالمساواة (ع، ج، ٣٤٣، ٤)

- ما به الإتحاد شيء واحد، وهو الذي عبّر عنه الشيخ ب(الشيء) (ط، ش، ١٨٩، ٩)

- ما به التغاير قد يمكن أن يكون شيئين متغايرين يضاف كل واحد منهما إلى ما به الإتحاد:

- البخت والإتفاق . . . ليس ما يحدثه هو لمكان غاية من الغايات ولا لشيء من الأشياء ولذلك كان حدوثه أقلَّ (ش. ب، ٤٧٣، ٦)

إتفاق في اسمه

- أوجب الإتفاق في الإسم سبب قوي: وهو أن الأمور غير محدودة، ولا محصورة عند المسمين، وليس أحد منهم عند ما يُسمي أمكنه حصر جميع الأمور التي يروم تسميتها، فأخذ بعد ذلك يفرد لكل معنى إسمًا على حدّه، بل إنَّما كان المحصور عنده، وبالقياس إليه، الأسماء فقط؛ فعرض من ذلك أن جوِّز الإشتراك في الأسماء، إذا كانت الأسماء عنده محصورة، ولا يحتمل أن يبلغ بها تركيب بالكثير غير متناه، لأنَّ الأسماء حينئذ تجاوز حدًا لحقه إلى طول غير محتمل، فلم يُؤكَّن المسمي الواحد والمختلون أنفسهم إلا على إحصار الأسماء في حدّ، ومجاوزة الأمور كل حدّ، فعرض إشتراك أمور كثيرة في لفظ واحد (س، س، ٣، ١٠)

- باب الإتفاق في الإسم، وباب المشاغبة، يرجع إلى خصلو وحدو، وهي: أن يكون المفهوم مختلفًا؛ لكن الذي للإتفاق فهو بحسب لفظ لفظ من المفردات، بأن يكون مشتركًا بالحقيقة، أو يكون مشتركًا بالعادة للإستعارة والمجاز. والذي للمشاغبة فيحسب التركيب بين المفردات (س، س، ١٢، ١)

إتفاق وتواطؤ معا

- قد يتفق أن يكون الإسم الواحد مفولًا على شيتين بالإتفاق وبالتواطؤ معًا، مثل الأسود إذا قيل على رجل إسمه أسود وهو أيضًا ملون

إتصال غير تام

- أمّا الإتصال الغير التام، فإن يكون المقدم يلزمه التالي ولا ينعكس، كقولك: كلما كان هذا إنسانًا فهو حيوان. ولا ينعكس، فليس إذا كان ذلك حيوانًا فهو إنسان (س، ق، ٢٣٢، ١٥)

إتفاق

- إن الإتفاق لا يكون دائمًا ولا أكثرًا (س، ب، ٤٦، ٢)

- ما يبنى على الإستعارة، يقال مثلًا إنَّ الهويلى أم حاضنة، وإنَّ العفة إشتراك إتفاقي، وذلك لأن الإشتراك الإتفاقي قد يوجد في النغم، وليست العفة موجودة فيها. ولو كان الإتفاق جنسًا لكان الشيء الواحد وهو العفة يقع في الفضيلة على أنها جنسها وفي الإتفاق، فيكون للواحد جنسان متباينان ليس أحدهما تحت الآخر، ولا يستندان إلى عام؛ وهذا مما علمت إستحائته (س، ج، ٢٤٤، ٧)

- من الأسماء ما يقال بالإتفاق، وقد صار الإسم فيه إسمًا لما يتفق فيه بالحقيقة (س، ج، ٢٤٤، ١٤)

- ما يحدث بالإتفاق . . . أن كونه ليس واجب ضرورة، كما أن ما كونه أو لا كونه واجب ضرورة، فليس يحدث عن الإتفاق (ش، ع، ٩٦، ٢٦)

- ما يحدث بالإتفاق ليس هو من الأشياء التي توجد بالضرورة ولا من الأشياء التي توجد على الأكثر (ش، ب، ٤٤٤، ٣)

- الشيء الذي يُسمى إتفاقًا وبختًا متى حدث عند الصناعة أو عن الطبيعة فهو الشيء الذي تم تقصده الصناعة ولا الطبيعة (ش، ب، ٤٧٣، ٣)

- بالسواد، وقيل على القير؛ فإنه إذا أخذ هذا الاسم على أنه إسم شخص الرجل، كان قوله عليه وعلى القير بالإتفاق، وإذا أخذ على أنه إسم الملون كان قوله عليهما بالتواطؤ (س، م، ١٤، ١٥)
- آثار  
- ما يخرج بالصوت يدلّ على ما في النفس، وهي التي تُسمى آثارًا (س، ع، ٣، ١)  
- إن الآثار أيضًا بالقياس إلى الألفاظ معان (س، ع، ٣، ٢)

## إتفاقات بختية

## إثبات

- الإتفاقات البختية الواقعة فلاختلاف المستمين التسمية الأولى؛ كأنّ بعضهم إتفق له أن أوقع إسم العين على شيء والآخر إتفق له أن أوقمه على غيره؛ فيجوز إذن أن يكون سبب الإتفاق هو إختلاف حال مستمين، أو لا إختلاف حال مستم واحد في زمانين صار فيهما كشخصين (س، م، ١٤، ٢)
- نظرنا (في الإثبات) هل المحمول له ضدّ المحمول مسلوبًا عن ضدّ الموضوع لزم أن يكون المحمول في الموضوع، وإن كان ضدّ المحمول مسلوبًا عن ضدّ الموضوع كان المحمول مسلوبًا عن الموضوع (ف، ق، ١١٥، ٦)
- الإبطال والإثبات يتقسم . . . هذه القسمة، فإن المثبت قد بُنيت إثباتًا عامًا والمُبطل قد يُبطل إبطالًا عامًا، وذلك أن الذي يُبَيَّن أن المحمول موجود للموضوع أو غير موجود له، فإنه يُبَيَّن إثباتًا عامًا، وكذلك الذي يبطل (ف، ج، ٨٣، ٦)

## إتفاقية

- الإتفاقية فجتها الضرورة فيما فيه دوام التالي مع دوام المقدم. وأما الوجودية الإتفاقية التي لا تدرم دوام الوضع ومع ذلك توجد مع كل وضع فربما لم توجد لأنه إذ لم يكن لزوم ولا دوام فيكون مثل هذا عروضا إتفاقيا فيهما، فربما لم يعرض التالي الذي لا دوام له ولا لزوم بل يكون ممكنا عروضة (سي، ب، ١٦٥، ٤)
- إن كانت الصحبة بين القضيتين في المتصلة لا لسبب إتضاها بل إتفق أن صدقت إحدهما مع صدق الأخرى سميت إتفاقية، كقولنا إن كانت الشمس طالعة كان الإنسان ناطقًا فهذه المتصلة حكمت بالصحبة بين هاتين القضيتين، بمعنى أنهما إتفتتا في الوجود إن صدقتا معًا لا بمعنى أنهما إتتضت إحدهما الأخرى عقلاً أو شرعاً أو عادة إذ لا علاقة بينهما أصلاً (و، م، ١١٩، ٢٨)
- مفهوم الإيجاب والإثبات ثبوت حكم لشيء وهذا هو وجوده له (س، ع، ٨٠، ١١)  
- كل ما يحتاج في إثباته إلى إثبات شرائط فيكفي في إبطاله إبطال شرط (س، ج، ٦٣، ٦)  
- أما في الإثبات فيحتاج إلى مقدمات كثيرة بالقوة، حتى يقال: كذا ليس بجنس، ولا حد، ولا خاصّة، وكل ما ليس بكذا ولا كذا، فهو غرض (س، ج، ١٠٦، ١٠)  
- إن كان البغض يعرض للقوة الغضبية، فيجب أن تنسب المحبة إليها لا إلى الشهوانية. وإن كان الجهل يعرض للقوة الشهوانية، فيجب أن يكون العلم يعرض لها لا محالة، لا للناطق. وهذا ينفع في الإبطال فقط، اللهم إلا أن لا



إثبات في حملية

- الإثبات في الحملية أن يحكم بوجود محمول لحامل مثل قولك «زيد كاتب»، والنفي فيها أن تحكم بلا وجود محمول لحامل مثل قولك «زيد ليس بكاتب» (س، ش، ٦٢، ١٣)

إثبات في متصلة مجازية

- الإثبات في المتصلة المجازية أن تحكم باتباع جزء لشرط مثل قولك «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، والنفي فيها أن تحكم بلا اتباع جزء لشرط مثل قولك «ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود» (س، ش، ٦٢، ١٥)

إثبات في منفصلة

- الإثبات في المنفصلة أن تحكم بإفصال تالٍ عن مقدّم مثل قولك «إمّا أن يكون هذا العدد زوجاً وإمّا أن يكون هذا العدد فرداً». والنفي فيها أن تحكم بلا انفصال تالٍ عن مقدّم مثل قولك «ليس إمّا أن يكون هذا العدد زوجاً وإمّا أن يكون منقسمًا بمتساويين» (س، ش، ٦٢، ١٨)

إثبات وإبطال

- الإبطال والإثبات بتقسّم... هذه القسمة، فإن المُثَبَّتْ قد بُيِّنَتْ إِبْتِئَانًا عَامًّا وَالْمُبْطَلُ قد يُبْطَلُ إِبْطَالًا عَامًّا، وذلك أن الذي يُبَيِّنُ أن المحمول موجودة للموضوع أو غير موجود له، فإنه يُبَيِّنُ إِبْتِئَانًا عَامًّا، وكذلك الذي يبطل (ف، ج، ٨٣، ٦)

المطلوب هو ما يطلب ليظفر به، فنحصل منه نفسه فائدة؛ وإمّا تحصل منه الفائدة من حيث هو حق. وأمّا إذا طلب بالإثبات أو الإبطال لا

يكون الإثبات متوجهًا نحو الوجود، بل نحو الإمكان، فينفع في الإثبات (س، ج، ١٣٠، ١٠)

- أن يعتبر مع المحمول محمول آخر، حكمه في أن يحمل أولى من حكم هذا؛ فإن لم يحمل، ولم يؤخذ ذلك، ففي المشهور أن هذا لا يحمل، ولا يؤخذ؛ وهذا للإبطال. وإن وجد ما ليس أولى، ففي المشهور أن الأولى يؤخذ؛ وهذا للإثبات (س، ج، ١٣٩، ٣)

- من فعل الشيء إذا أضيف إلى غيره، وفرن به، فجعله بحال، فنقضي بأنه بتلك الحال؛ مثل أن يجعله خيرًا أو أبيض، فنقضي بأنه خير أو أبيض؛ وهو غير علمي. وأحسن مواضعه الخلقيات؛ فإنه قد تقترن الحركة بالمادة فتجعلها حارة، وهي غير حارة. وموضع قريب من هذا، وهو أنه إذا زيد شيء، على شيء، فجعله أزيد في حال كان له مثلاً في كونه خيرًا أو أبيضًا، فهو بتلك الحال. وليس علميًا أيضًا؛ فإن الحركة إذا زيدت على الحار صار أحر، وليست حارة. وهذا الموضع والذي قلته للإثبات (س، ج، ١٤٠، ١٢)

- الإثبات يستميه قوم (إيجابًا) والنفي (سلبًا) (س، ش، ٦٢، ١٢)

إثبات جنس

- في إثبات الجنس أن يكون المشتقّ فله الإسم من أمر هو من جهة ما هو كذلك تحت شيء مشتقّ له الإسم من أمر، ذلك الأمر جنسه، فسيكون أصلًا الإشتقاق كذلك نسبتها (س، ج، ٢٠٣، ٥)

- من حيث الحق، فهي وضع ما، ودعوى يراد إثباته (س، ج، ٥٤، ١)
- الإثبات والإبطال إنما يتوجه نحو الدعاوي (س، ج، ٨٧، ١)
- أن يُعتبر مع المحمول محمول آخر، حكمه في أن يحمل أولى من حكم هذا؛ فإن لم يحمل، ولم يؤخذ ذلك، ففي المشهور أن هذا لا يحمل، ولا يؤخذ؛ هذا للإبطال. وإن وجد ما ليس أولى، ففي المشهور أن الأولى يؤخذ؛ وهذا للإثبات (س، ج، ١٣٩، ٣)
- لفظة: «من حيث»، فلا تأخذ الموصوف بأنه ضحك من حيث هو ضحك، ولا الموصوف بالمستحي من حيث هو مستحي، بل خذهما مطلقاً من غير إعتبار «من حيث»؛ فقد علمت الفرق بين المطلق وبين المقول فيه «من حيث». وهذا الموضوع نافع في الإثبات والإبطال المطلقين (س، ج، ٢١٨، ٤)
- اثر
- النظر في الأولى والأخرى والآثر أشبه نظر بما يراد به الإقناع (س، ج، ٦٦، ٣)
- أعلم أنّ المفهوم من الآثر غير المفهوم من الأفضل؛ وذلك لأنّ الشيء قد يكون أفضل ولا يكون آثر؛ فإنّ العلم أفضل، وليس آثر من اللباس عند العربان؛ فالموت على حالة كريمة أفضل من الحياة الخسيسة، وليس آثر (س، ج، ١٤٥، ١٤)
- من المواضيع أنّ ما هو أطول زماناً، وأكثر ثباتاً، فهو آثر. وليس هذا بحق، إذا أخذ مطلقاً. فقد يؤثر المؤثر القصير المدّة العظيم في أنّه مؤثر على الخسيس الطويل المدّة؛ إلا أنّ هذا قد يُستعمل في المشهور. وأما إذا
- تساوى الشبان في النوع، فأطولهما زماناً، وأكثرهما ثباتاً، فهو آثر (س، ج، ١٥٢، ٥)
- إنّ ما كان سبباً للخير بذاته، كالفضيلة والكفاية، آثر مما هو سبب له بالعرض كالبحّث (س، ج، ١٥٥، ٢)
- الذي يكون للشيء بالطبع آثر من الذي لا يكون له بالطبع. ومثاله: العدالة آثر من العادل (س، ج، ١٥٥، ١٥)
- أن يكون أحد الأمرين، وإن كان يطلب لغيره، فقد يطلب لنفسه، والأمر الآخر لا يطلب إلاّ لغيره، فإنّ الأوّل آثر؛ ومثاله الصحة والعدالة، فإنّهما آثر من الغنى والشدة، فإنّ الصحة والعدالة كريمان لأنفسهما، والغنى لا فضيلة له في نفسه، بل ربّما جلب أمراً كريماً فاضلاً (س، ج، ١٥٨، ١٢)
- الذي يسوق إلى الأمر الآثر آثر (س، ج، ٥٤٩، ١٥)
- الذي يتبعه خير أكثر هو آثر والذي يتبعه شر أقلّ ... هو آثر (س، ج، ٥٥٠، ١٢)
- اثر بالاعداد
- الشيء الذي هو أنفع في كل وقت، وفي أكثر الأوقات، فهو آثر بالإعداد، كالعفة والعدالة فإنّهما آثر من الشجاعة. لكن ربّما كانت الشجاعة آثر في وقت يحوج إليها (س، ج، ١٦٠، ٥)
- إشنان
- الإثنان نوع في ظاهر الأمر من الزوج (س، ج، ٢٥٣، ٣)

## إثنية

أو أجزاء فصول - هي التي تكون عللاً للماهية  
(س، ب، ١٩٦، ١٤)

- لم يعرف صورة الشيء، بالحدّ، إلا من عرّف  
أجزاء الحدّ، من الجنس والفصل قبله (غ، ع،  
٢٧١، ٢٢)

## أجزاء العلوم

- أجزاء العلوم وهي موضوعات وقد عرفتها أو  
مبادئ وهي حدود الموضوعات وأجزائها  
وأعراضها الذاتية والمقدّمات غير البيّنة في  
نفسها المأخوذة على سبيل الوضع (ن، ش،  
٣٤، ١٦)

## أجزاء القضيتين

- مجموع أجزاء القضيتين إلى ثلاثة أجزاء تُسمّى  
حدودًا ومدار القياس عليها (غ، م، ٢٦، ١٨)

## أجزاء متشابهة

- فيما يكون له أجزاء متشابهة، كماء البحر من  
حيث هو ماء البحر؛ والهواء من حيث هو  
هواء؛ ثم لا يكون أتمّ بخاصية يشترك فيها  
الكل والجزء، بل يكون ذلك إمّا للأكثر، كمن  
يقول: ماء البحر خاصيته أنّه مالح، أو أنّ أكثره  
مالح. أو يكون من جهة جزئه، كمن يقول: إنّ  
الهواء هو المستشق؛ ثم ليس جميع ماء البحر  
مالحًا، ولا كل ماء هو ماء بحر، فأكثره مالح،  
بل منه ماء كله مالح، ومنه ماء كله عذب،  
فليس كل ماء البحر أكثره مالح؛ وكله ماء بحر.  
والهواء أيضًا ليس كله مستشقًا وكله هواء، كما  
جزؤه هواء. بل يجب أن يكون كما يقول معطي  
الخاصة للأرض: إنّ الأرض ثقيلة بالطبع؛  
فنجد الكل، وكل جزء، بهذه الصفة (س، ج،  
٢٢٥، ٤)

- الإثنية في هو هو بالمعنى الجنسي، وهو هو  
في المعنى الوعي فمفهوم والوحدة أيضًا  
مفهوم. أمّا في المعنى الشخصي فقد تكون  
الإثنية بالعرضين، والوحدة بالموضوع،  
كقولنا: البتّاء هو الكاتب. وقد تكون الإثنية  
بالموضوع، والعرض والوحدة بالمجتمع الذي  
يتناول بالإشارة جملته، مثل قولنا: زيد هو هو  
هذا الكاتب. وربما كانت الكثرة بحسب  
إسمين، والوحدة بحسب المعنى، وهو أولى ما  
يقال له هو هو، إذ لا غيرة فيه في المعنى، كما  
يقال: الإنسان هو هو البشر (س، ج،  
١٤، ٦٦)

- إن الثنية، والإثنية، تحت الزوج؛ وهذا على  
ظاهر المشهور (س، ج، ٢٥٣، ٤)

## اجتهاد

- قد يكون «الاجتهاد» في دخول بعض «الأصناف»  
في معنى ذلك الاسم، كدخول الأشربة  
المسكرة في غير العنب والتخل في معنى  
الخمير (ت، ر، ١، ٧٥، ١٧)

## أجزاء

إنّ تعديد الأجزاء وتحصيلها ليس الكلّ، ولا  
نفس الكلّ. فإنّه يكون الخشب واللبن وغير  
ذلك موجودًا، ولا يكون البيت موجودًا.  
فليست الدلالة على وجود الأجزاء دلالة على  
طبيعة الكلّ؛ فلا أقل من أن يقال: إن كذا  
مجموع كذا وكذا (س، ج، ٢٨٥، ١٧)

## أجزاء الحد

أجزاء الحدّ أجناسًا كانت أو فصولًا حقيقية

## أجزاء المنطق

- أجزاء المنطق ثمانية: ١- المفردات، وهي المقولات المعقولة المفردة؛ ٢- التركيب الأول، وهو تركيب القضايا؛ ٣- التركيب الثاني، وهو تركيب القياس من القضايا؛ ثم ٤- البرهاني؛ ٥- الجدلي؛ ٦- الخطابي؛ ٧- الشعري؛ ٨- السفسطة (ت، ر)، (٢٤، ٥٢)

## أجناس

- نوع، قد يحمل على سقراط وفلاطن اللذين ليسا يختلفان بالنوع لكن بالعدد. فأما الحي، فإذا هو جنس، قد يحمل على الإنسان والفرس والثور الذين بعضهم يخالف بعضًا والنوع لا بالعدد فقط (في، أ، ١٠٢٥، ٧)
- إن الأجناس أقدم من الفصول التي دونها، ولذلك ترفعها ولا ترتفع بارتفاعها، لأن الحي متى ارتفع إرتفع الناطق وغير الناطق (في، أ، ١٠٥٤، ٣)
- إن الأجناس ينبغي أن تُقدّم فتوضع؛ فإذا تُصوّرت بالفصول تُحدّث الأنواع، ولذلك ما صارت الأجناس أقدم في الطبع (في، أ، ١٠٥٥، ١٠)
- إن الأجناس تُحمل على الأنواع على طريق التواطؤ (في، أ، ١٠٥٥، ١٣)
- إن الأجناس تفضل على الأنواع التي دونها باحتوائها عليها (في، أ، ١٠٥٦، ١)
- إن الأعراض تقوم أصلًا في الأفراد، أما الأجناس والأنواع فسابقة بالطبع على الجواهر الجزئية (في، أ، ١٠٥٨، ١٠)
- الأجناس التي ليس بعضها تحت بعض أربعة: منها الأجناس العالية، ومنها الأجناس المتوسطة التي كل واحد منها تحت جنس عالٍ غير العالي الذي تحته الآخر، والثالث الأجناس التي هي أنواع قيمة، والرابع الأجناس المتوسطة التي كل واحد منها نوعٌ تحت جنس متوسط غير المتوسط الذي تحته الآخر (ف، د، ٧٨، ١٣)
- الأجناس من بين هذه الكليات فكل واحد منها أعم من النوع. أما هي في نفسها - أعني الأجناس - فإن بعضها أعم من بعض (ف، أ، ١٠، ٦٦)

- الأجناس التي بعضها تحت بعض، فليس مانعٌ يمنع من أن يكون فصولٌ بعضها فصولٌ بعضٌ بأعيانها (أ، م، ١٣، ٥)
- الأجناس تُحمل على الأنواع، وليس تنعكس الأنواع على الأجناس (أ، م، ٩، ٤)
- جميع الأجناس إنما يحمل على الأنواع على طريق التواطؤ، لأن الأنواع تقبل إسم الأجناس وقولها. وذلك أنه من قال إن الأبيض متلون لم يصفه على أنه جنس، لأنه إنما وصفه على طريق الإشفاق، ولا وصفه على أنه خاصة، ولا على أنه حدّ (أ، ج، ٥٠٤، ١٠)
- جميع الأجناس التي فوق تحمل على التي تحت (أ، ج، ٦٣٨، ١٧)
- الأجناس والفصول هي التي تُحمل من طريق ما هو (أ، ج، ٦٨٠، ١٣)
- الأجناس تخالف الأشياء التي تُحمل على شيء واحد فقط مما يوصف به من أنها تُحمل على كثيرين وتخالف الأشياء التي تُقال على كثيرين بأشياء، من ذلك أنه يخالف الأنواع بأن الأنواع، وإن كانت تُحمل على كثيرين، فإنها ليست تُحمل على كثيرين مختلفين بالنوع، بل كثيرين مختلفين بالعدد. فإن الإنسان، إذ هو

- أما الأجناسُ فإنَّ الأعمَّ فالأعمُّ يُحمَلُ على الأخصرِّ فالأخصرُّ حملاً مطلقاً (ف، أ، ١٨، ٦٦)
- الأجناسُ فإنَّها قد تُحمَلُ على الأشخاص التي يُحمَلُ عليها النوعُ حملاً مطلقاً وفي جواب المسألة عن النوع ما هو (ف، أ، ٦٦، ٢٢)
- الأجناس المحمولة على النوع، فإنَّ منها ما هو أخصُّ حتَّى لا يُحمَلُ على النوع من بين تلك الأجناس جنسٌ أكثر خصوصاً منه، ومنها ما هو أعمُّ حتَّى لا يُحمَلُ على ذلك النوع جنسٌ أعمُّ منه أصلاً، ومنها ما هو أزيدُ عموماً من الجنس الأخصُّ الذي لا أخصُّ منه وأخصُّ من الجنس الأعمُّ الذي لا أعمُّ منه (ف، أ، ٢٤، ٦٦)
- المتوسطات والعالِي تسمَّى أجناساً بجهتين، إحداهما من جهة ما هي محمولةٌ على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو، والثانية من جهة أنَّ كلياً يُربَّبُ تحتها. فإذا المتوسطات تسمَّى أجناساً وأنواعاً (ف، أ، ٧١، ٩)
- إنَّ الأجناس تقال من طريق ما هو، والأعراض لا تقال. وهذه المبانيَّة موجودةٌ أيضاً بين الجنس والخاصة (س، د، ١٠٣، ٦)
- إنَّ الأعراض توجد في الأشخاص على القصد الأول. وأما الأجناس والأنواع فهي أقدم من الأشخاص (س، ب، ١٠٢، ١٥)
- إنَّ الأجناس تقال من طريق ما هو، والأعراض لا تقال. وهذه المبانيَّة موجودةٌ أيضاً بين الجنس والخاصة (س، ب، ١٠٣، ٦)
- إذا دلَّ الإسم على أشياء هي فصول لأجناس مختلفة متبانية، فإنَّ الإسم مشترك؛ فإنَّ الأجناس التي بهذه الصفة، فإنَّ فصولها مختلفة الحدود (س، ج، ٨٩، ١٥)
- في المشهور؛ فإنَّه لا توجد للأجناس أعداد حقيقيَّة البتَّة. ويعاند هذا أيضاً في المشهور؛ فإنَّ الصحة تضاد المرض، ومرض ما كإستدارة المعدلة لا ضد له؛ لكن في الحقيقة المرض ليس ضدّاً للصحة، بل عَدَمًا مقابلاً؛ ولكل مرض جزئيُّ مقابل جزئيُّ، وربَّما لم يكن له إسم (س، ج، ١٧٨، ١٨)
- الأجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً تحت بعض... فإن فصولها مختلفة في النوع (ش، م، ٩، ١٩)
- الأجناس التي بعضها داخل تحت بعض... ليس يمتنع أن يُظنَّ أنه قد يكون فصولها من نوع واحد (ش، م، ١٠، ٣)
- الأجناس... تُحمَلُ على الأنواع والأشخاص (ش، م، ٢٢، ٦)
- إنَّ كان بين الأنواع متوسطٌ فيبين الأجناس متوسطٌ (ش، ج، ٥٦٦، ٢١)
- لما كانت الأجناس موجودة للأنواع في نفس جوهرهما فمن الضرورة أن يكون معنى الأفضل والأخصُّ لازم في كليهما على مثال واحد (ش، ج، ٥٧٥، ٢٠)
- العالِي كالجوهر في مراتب الأجناس يُستَمَى جنس الأجناس (ن، ش، ٩، ٨)
- أجناس الأجناس
- إنَّ هاهنا جنساً عالياً، أو أجناساً عالية، هي أجناس الأجناس وأنواعاً سافلة هي أنواع الأنواع. وأشياء متوسطة هي: أجناس لما دونها. وأنواع لما فوقها. وأن لكل واحد منها في مرتبته خواص (س، أ، ٢٣٦، ٧)

المحسوسة الموجودة، ومثالات في النفس  
للأمور الموجودة (ف، م، ١١٦، ١٤)

- المحموم على المجرى الطبيعي هو أن يُحْمَلَ  
ما سوى الجوهر من الأجناس العالية وأنواعها  
على الجوهر أو أنواعه وأشخاصه، ويؤخذُ  
الجوهر أو أنواعه أو أشخاصه موضوعات في  
القضايا لسائر المقولات، كقولنا الإنسان أبيض  
وما أشبه ذلك. والمحموم على غير المجرى  
الطبيعي هو أن يُحْمَلَ الجوهر أو شيء من  
أنواعه أو أشخاصه على شيء من سائر  
الأجناس العالية أو على أنواعها أو  
أشخاصها، كقولنا الأبيض هو حيوان (ف،  
م، ١١٧، ٧)

- الأجناس العالية العشرة لها أسماء متباينة،  
وهي أسماؤها التي يخصُّ واحد واحد منها  
واحدًا واحدًا من العشرة، مثل الجوهر والكمية  
والكيفية وغير ذلك. ولها أسماء مترادفة يعمُّ  
كل واحد منها جميعها، وهي الموجودُ والشيء  
والأمرُ والواحد فإن كل واحد منها يُسَمَّى  
بجميع هذه الأسماء وكل واحد من هذه  
الأسماء يُقال على جميعها باشتراك، وهو من  
أصناف الاسم المشترك، فيما يقال بترتيب  
وتناسب (ف، ع، ١٤٤، ٨)

- (الأجناس العالية) لها أسماء مترادفة يعمُّ كل  
واحد منها جميعًا، وهي الموجود والشيء  
والأمر والواحد (ف، ق، ١١٢، ٤)

- إنَّ أمورًا عشرة (مقولات) هي أجناس عالية  
تحوي الموجودات، وعليها تقع الألفاظ  
المفردة إعتقادًا موضوعًا مسلمًا، وأن تعلم أن  
واحدًا منها جوهر وأن التسعة الباقية أعراض  
(س، م، ٦، ١٧)

- إنَّ الأجناس العالية لا يوجد لها فصول مقومة

أجناس الأسباب

- أجناس الأسباب الأول أربعة... وكل واحد  
من تلك يوجد في جواب لَم هو الشيء (ف،  
ب، ٤٢، ٩)

أجناس الأعراض

- أجناس الأعراض وأنواعها إذا أخذت من  
حيث هي في الجوهر أو حُمِلت على الجوهر  
أُخِذَتْ بأسمائها المشتقة، ومتى أُخِذَ كُلُّ واحد  
متوهمًا على إنفراد ومحمولًا على ما تحته من  
نوع أو شخص لم يؤخذ اسمه مشتقًا (ف، ع،  
١٤٥، ٢)

- أجناسُ الأعراض وأنواعها إذا أُخِذَتْ من  
حيث هي في الجوهر أو حُمِلت على الجوهر  
أُخِذَتْ بأسمائها المشتقة (ف، ق، ١١٢، ١٧)

أجناس الجواهر

- أما أجناسُ الجواهر وأنواعه فإن أكثرها يدلُّ  
عليها بأسماء هي مثالات أول، مثل الإنسان  
والفرس والشجرة والنبات والجسم والجوهر  
(ف، ع، ١٤٥، ١١)

أجناس عالية

جميع الأجناس العالية ينبغي أن تُحْمَل على  
النوع من طريق ما هو فإن اختلفت بوجه من  
الوجوه، فمن البين أن الموصوف ليس بجنس  
(أ، ج، ٥٥٧، ١٧)

- الأجناسُ العالية كلها عشرة: الجوهر والكمية  
والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضع ولهُ وأن  
يُفَعَلُ وأن يَفْعَلَ (ف، م، ٩٠، ١٦)

- الأجناسُ (العالية) والأنواع التي نحت كل  
واحد منها فد تؤخذ على أنها معقولات للأشياء

ونسمى المقولات، إذا المحمول يُمَثَّر عنه بالمقول. وهذه الأجناس لا يُحْمَل عليها شيء مقوم لها لأنها أجناس عالية. بل إنَّما بحمل ما يحمل عليها على سبيل ما يحمل اللوازم على الشيء، كالوجود، ولا سبيل إلى تحديد شيء منها، إذ لا جنس لها ولا فصل، بل يُدَلَّ عليها بالرَّسوم (مر، ت، ٢٩، ١٠)

- الأجناس العالية التي لا جنس فوقها عشرة كما سيأتي، واحد جوهر وتسعة أعراض (غ، م، ١٤، ١٤)

- الأجناس العالية، التي هي أعلى الأجناس، زعم المنطقيون أنها عشرة (غ، ع، ١٠٧، ١٣)

#### أجناس عالية مختلفة

- إنَّ المَلَكَّ خير على أنَّه جوهر كامل الوجود ليس فيه ما بالقوَّة، وليس خيراً لأمر يعمُّه والمساوي. وكذلك إن لم يرتفع إلى أجناس عالية مختلفة، بل أجناس متوسطة مختلفة مثل الأبيض في الألوان والأبيض في الأصوات، ومثل الحادِّ من الأصوات والحادِّ من الزوايا؛ ومثل ما يقال لألة القَبَّان حمار، وللحيوان حمار فإِنَّها ليست ترتفع إلى أجناس عالية مختلفة ليس يُحْمَل بعضها على بعض وفصولها متعاند؛ ولكن ترتفع إلى أجناس قريبة مختلفة، فإن آلة القَبَّان لا تدخل في جنس الحمار القريب الذي هو الحيوان وإن كان يدخل في جنس له دون أعلى الأجناس (س، ج، ٨٧، ١٣)

#### أجناس قاطيغورياس

- أجناس القاطيغورياس هي أيضاً متناهية، وذلك أنها إما أن تكون كَيْفًا، أو كَمًّا، وإما

بل تنفصل بذواتها. وإنَّما كان يكون لها فصول مقومة لو كانت لها أجناس فوقها، وبالجملة معانٍ أهم منها داخلة في جوهرها، فتحتاج أن تنفصل في جواهرها عنها غيرها، كما تبين في صناعة أخرى؛ ولكن إنَّما توجد لها الفصول المفسَّمة (س، م، ٥٥، ٨)

- الأجناس العالية قد تبين من أمرها أنَّها لا يجوز أن يكون لها فصول مقومة، فلا يبعد أن يقع في الأوهام أنَّ الجنس العالي واحد؛ ولو كان كثيراً لانحصرت الكثرة في جامع يحوج إلى فصل بعده. لكنَّ الحق هو أن الأجناس العالية كثيرة؛ فلنبدأ أولاً ولنضع هذه الأجناس وضماً، ثم نبحث عن أمرها بما يحوج إليه هذا النظر من البحث فنقول: إنَّ جميع المعاني المفردة التي يصلح أن يدل عليها بالألفاظ المفردة لا تخلو عن أحد هذه العشرة. فإنَّها إما أن تدل على جوهر، كقولنا: إنسان وشجرة؛ وإما أن تدل على كمية، كقولنا: ذو ذراعين؛ وإما أن تدل على كيفية، كقولنا: أبيض؛ وإما أن تدل على إضافة، كقولنا: أب؛ وإما أن تدل على ابن، كقولنا: في السوق؛ وإما أن تدل على متى، كقولنا: كان أمس وعام أول؛ وإما أن تدل على الوضع، كقولنا جالس وقائم؛ وإما أن تدل على الحدة والملك، كقولنا: متبعل ومتسلح؛ وإما أن تدل على يفعل، كقولنا: يقطع؛ وإما أن تدل على بفعل، كقولنا: يقطع. وهذه الأمثلة التي أوردناها ليست تدل التسع منها على المقولة دلالة الاسم على المعنى، بل دلالة الاسم على ذي المعنى، إذ كان هذا أعرف. ثم تنتقل منه إلى المعنى (س، م، ٥٧، ١٠)

- الأجناس العالية التي لا جنس فوقها عشرة،

- لا يكون شيطان ليس أحدهما أعم من الآخر  
سواءين في إستحقاق أن يكونا جنسين قريبين  
للشيء، إلا ما ظُنر في الأجناس المتداخلة  
(س، ج، ٢٠١، ٤)

المضاف، وإما يفعل، وإما يفعل، وإما أين،  
وإما متى (أ، ب، ٣٧٧، ٧)

### أجناس قريبة مختلفة

- إنَّ المَلَكَ خير على أنه جوهر كامل الوجود  
ليس فيه ما بالقوَّة، وليس خيراً لأمر يعمُّه  
والمساوي. وكذلك إن لم يرتفع إلى أجناس  
عالية مختلفة، بل أجناس متوسطة مختلفة مثل  
الأبيض في الألوان والأبيض في الأصوات،  
ومثل الحادّ من الأصوات والحادّ من الزوايا؛  
ومثل ما يقال لآلة القَبَّان حمار، وللحيوان  
حمار فإنها ليست ترتفع إلى أجناس عالية  
مختلفة ليس يحمل بعضها على بعض وفصولها  
متعادلة؛ ولكن ترتفع إلى أجناس قريبة مختلفة،  
فإن آلة القَبَّان لا تدخل في جنس الحمار  
القريب الذي هو الحيوان وإن كان يدخل في  
جنس له دون أعلى الأجناس (س، ج،  
١٧، ٨٧)

أجناس متوسطة  
- أما الأجناس والأنواع المتوسطة فإنها هي التي  
يوجد لها فصول مقوِّمة وفصول مقسِّمة.  
ففصولها المقوِّمة هي التي تقسِّم أجناساً  
فوقها؛ وفصولها المقسِّمة هي التي تقوِّم  
أنواعاً تحتها؛ وكل ما قوم جنساً هو فوق فإنه  
يقوم كل ما تحته؛ لكن تقويمه الأوَّلِي لما قسِّم  
إليه الجنس قسمة أولى؛ وكل ما قسِّم جنساً أو  
نوعاً هو تحت فإنه يقسِّم ما فوقه (س، م،  
١٤، ٥٥)

- إنَّ المَلَكَ خير على أنه جوهر كامل الوجود  
ليس فيه ما بالقوَّة، وليس خيراً لأمر يعمُّه  
والمساوي. وكذلك إن لم يرتفع إلى أجناس  
عالية مختلفة، بل أجناس متوسطة مختلفة مثل  
الأبيض في الألوان والأبيض في الأصوات،  
ومثل الحادّ من الأصوات والحادّ من الزوايا؛  
ومثل ما يقال لآلة القَبَّان حمار، وللحيوان  
حمار فإنها ليست ترتفع إلى أجناس عالية  
مختلفة ليس يحمل بعضها على بعض وفصولها  
متعادلة؛ ولكن ترتفع إلى أجناس قريبة مختلفة،  
فإن آلة القَبَّان لا تدخل في جنس الحمار  
القريب الذي هو الحيوان وإن كان يدخل في  
جنس له دون أعلى الأجناس (س، ج،  
١٤، ٨٧)

### أجناس متباينة

- أسماء الأجناس المتباينة إذ قيل كل واحد منها  
على أنواع ذلك الجنس وعلى أشخاص أنواعه  
على أنه إسم لذلك الجنس، فإنه يُقال عليها  
بتواطؤ (ف، ع، ١٤٤، ٢٠)

### أجناس متداخلة

- إنَّ نوعاً واحداً قد يقع في جنسين ليس أحدهما  
تحت الآخر؛ مثل أن الفهم علم وفضيلة؛ أو لا  
يكون هذا المثال مشهوراً جداً. ففسى أن يكون  
كثير من الناس لا يقبلون أن الفهم علمٌ، بل  
عسى أن يكون المظنون ما ذكرنا في الفن الثاني  
من حال الأجناس المتداخلة (س، ج،  
٨، ١٦٩)

### أجناس المحدود

- إن كان لأقرب أجناس المحدود إسم موضوع



## أجناس وأنواع

- إن كان فيما بين الأجناس متوسط ما، ففيما بين الأنواع أيضًا متوسط. وإن كان فيما بين الأنواع متوسط، ففيما بين الأجناس أيضًا متوسط: كالحال في: الفضيلة والرذيلة والعدل والجور: فإن فيما بين كل اثنين من هذين شيئًا متوسطًا (أ، ج، ٥٦٤، ٥)

- إضافة الأجناس والأنواع بعضها إلى بعض نافعة. مثال ذلك أن نظير إن كان هذا وذاك جنسًا على مثال واحد. فإن أحدهما إن كان جنسًا، فالآخر أيضًا جنسٌ وكذلك نظير إن كان الأقل جنسًا فالأكثر جنسًا. مثال ذلك إن كانت القوة جنسًا لضبط النفس أكثر من الفضيلة، وكانت الفضيلة جنسًا، فالقوة أيضًا جنسٌ (أ، ج، ٥٨١، ٦)

- إن الأعراض تقوم أصلًا في الأفراد، أما الأجناس والأنواع فسابقة بالطبع على الجواهر الجزئية (في، أ، ١٠٥٨، ١٠)

- حال الأجناس عند الأنواع هي حال جميع الأشياء عند الجواهر الأول (ش، م، ١٥، ١٩)

- مسيرنا إلى حدود الأجناس من حدود الأنواع هو شيء يجري مجرى الطبع (ش، ب، ٤٧٨، ٢٢)

- الأجناس مرَّبة والأنواع بسيطة (ش، ب، ٤٧٨، ٢٣)

- كل واحد من الأجناس والأنواع الموجودة في مقولة مقولة مناهية بنهاي أجناس مقولة الجواهر وأنواعها الموضوعه لتلك (ش، ج، ٤٢٩، ١٣)

كان الأولى إيراده لأنه يدل على جميع الذاتيات المشتركة بالتضمن، ثم يردف بجميع الفصول الخاصة بالمحدود وإن كانت ألقًا، وإن لم يكن له إسم أوردت ذاتياته مفصلة بدله أي حده (سي، ب، ٢٦٥، ٢٢)

## أجناس مختلفة

- الأجناس المختلفة التي ليس بعضها مرَّبة تحت بعض، فإن فصولها أيضًا في النوع مختلفة، من ذلك أن فصول الحيوان كقولك: المشاء، والطير، وذو الرُّجلين، والسابح؛ وفصول العلم ليست أشياء من هذه، فإنه ليس يخالف علمًا علمًا بأنه ذو رجلين (أ، م، ٥، ١٠)

- إن كانت المتقابلات ترتفع إلى أجناس مختلفة فإسم الضدّ مشترك، وإسم الموضوع أيضًا مشترك؛ وكذلك من التصاريف (س، ج، ٨٨، ١١)

- الأجناس المختلفة التي لا يكون بعضها تحت بعض فإن فصولها مختلفة (مر، ت، ٢١، ١)

## أجناس المصادرة

- أجناس المصادرة على ما يُمكن أن يُخفى أنه مقابلُ المطلوب خمسة عشر جنسًا (ف، س، ١٥٣، ١٨)

## أجناس المعاني العدمية

- إن أجناس المعاني العدمية معان عدمية، كالسكون فإنه عدم الحركة فيما من شأنه أن يتحرك. لعدم الحركة كالجنس له، وهو بالقوة مقارن لفصلين: أحدهما القوة على الحركة، وإذا اقترن به كان سكوتًا؛ والآخر اللاقوة عليها، وإذا اقترن به كان ثباتًا ما غير السكون (س، ج، ٢٥٧، ٧)

## أجناس وصور

## أخرى

- الأجناس والصور ثلاثة أقسام: أحدها قبل الكثرة وهو كسابق علم الله تعالى بالأشياء في الأشياء، وعلمها هو الزوحيات الأعلى، وهي تسمى الالهية. والثاني مع الكثرة وهو الذي في طبائع جميع الخلائق وعللها، هو الجسماني الأسفل، ويسمى علم الطبيعة. والثالث بعد الكثرة وهو الذي يُصوّر في وهم من نظر إلى صورة الأشياء، وعلمها ممّا يوافق المنطق وهي تسمى الرومية (به، ح، ١٢٤، ٦)

## إحساس

- لا يمكن أن يكون معنى الإحساس هو معنى علم شيء من الأشياء التي عليها برهان، اللهم إلا أن يحبّ إنسان أن يُسمّى العلم بالبرهان الإحساس (أ، ب، ٣٩٨، ١٤)

## أحاد

- الأحاد إمّا نفس المعنى الذي لا ينقسم، من حيث هو لا ينقسم، أو شيء فيه الوحدة، وهو ذو وحدة وله وجود آخر حامل للوحدة (س، م، ١٢٠، ١٨)
- مفردات الألفاظ وهي أحاد المعاني (ب، م، ٣٥، ١٣)

## إحتمال

- الإحتمال يُشبه الإمكان الأعمّ (ط، ش، ٤٨٥، ٧)

## إحداث

- حدّ الإحداث: هو إسم مشترك يُطلق على وجهين: أحدهما: زمني ومعنى الأحداث الزمني، الإيجاد للشيء، بعد أن لم يكن له وجود في زمان سابق. ومعنى الأحداث الغير الزمني، هو إفادة الشيء وجودًا، وذلك الشيء ليس له في ذاته ذلك الوجود، لا بحسب زمان دون زمان، بل بحسب كل زمان (غ، ع، ٢٩٤، ٢٠)

## أحكام إيجابية

- الأحكام الإيجابية: فأولها: أنا نعتي بكل (ج) كل ما يقال له (ج) ويوصف بـ(ج) لا ما هو طبيعة (ج) نفسها، كما في المهملات؛ وذلك

لأن لفظ (كل) يضاف إليها هناك. وثانيهما :  
 - ذكر الشيخ من القسم الأول (أحكام الموضوع)  
 ست أحكام: إثنان سليان. وأربعة إيجابية  
 (ط، ش، ٣٢٥، ٤)

#### أحوال

- لكل واحد من العلوم شيء أو أشياء متناسبة  
 تبحث عن أحواله أو أحوالها وتلك الأحوال  
 هي الأعراض الذاتية ويستى موضوع ذلك  
 العلم، مثل المقادير للهندسية (س، أ،  
 ١، ٥٢٤)

#### أحوال وجودية

- الأحوال الوجودية من الكيف والكم والأين  
 ومتى ولم (ب، م، ٢٠٩، ١٩)

#### أخبار

- الإعطاء باللفظ هو الإعلام والإخبار كقولنا إن  
 زيدا حيوان والإنسان ناطق ويلزمه أن يكون  
 صادقاً أو كاذباً (ب، م، ١١، ٢١)

- القضايا أيضاً هي الأقاويل الجازمة، وتسمى  
 من حيث هي إعلام من واحد لآخر أخباراً  
 (ب، م، ٧٠، ١٣)

#### إختبار

- الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسية هي  
 هذه: التعليم، والمجاراة، والمناظرة،  
 والمعاندة، والإختبار، والمجادلة، والخطابة  
 والإنشاد. وإن كان شيء غير هذه، فهو إما  
 داخل في بعض هذه، أو غير مألوف (س، ج،  
 ٦، ١٥)

- أما الإمتحان والإختبار فليس الغرض فيه إقناع

أنا نعي (بج) كل واحدة مما يوصف (بج)  
 بالفعل، لا بالقوة. وخالف الحكيم الفاضل  
 «أبو نصر الفارابي» في ذلك؛ فإنه ذهب إلى أن  
 المراد به هو كل ما يصح أن يوصف به سواء  
 كان موصوفاً بالفعل، أو لم يكن إلا بالقوة،  
 وهو مخالف للعرف، والتحقيق، فإن الشيء  
 الذي يصح أن يكون إنساناً ك(الطفلة) لا يقال،  
 له: إنسان. وثالثها: أنا نعي به الموصوفات  
 (بج) بالفعل، على وجه يعم المفروض  
 الذهني، والموجود الخارجي، فلا يشترط فيه  
 التخصيص بأحدهما؛ فإننا نحكم على كل واحد  
 من الصنفين أحكاماً إيجابية. وخالف جماعة  
 من المنطقيين في ذلك، ذهبوا إلى أن المراد به  
 ما يوجد منها في الخارج فقط، على ما سبأني  
 ذكره. ورابعها: أنا نعي به الموصوفات (بج)  
 سواء يوصف به دائماً، أو غير دائماً، بل أهم  
 منهما (ط، ش، ٣٢٧، ١)

#### أحكام على امور كلية

أما الأحكام على الأمور الكلية فلا يتسع فيها  
 بالمظنونات التي تكون مضمونات ساذجة، عند  
 إنسان واحد أو إنسانين؛ بل الأولى أن تكون  
 أحكاماً على الأمور الكلية إذا فاتنا البرهان،  
 أو تعذر مخاطبتنا به من مخاطبه، بما هو أقرب  
 إلى طبيعة البرهان على ما هو أكد من المظنونة  
 (س، ج، ١٠، ٧)

#### أحكام متعلقة بالمحمول

- أما الأحكام المتعلقة بالمحمول، فمنها ما  
 نختلفن الموجهات بحسبه (ط، ش،  
 ١٩، ٣٢٧)

فرض موجودًا، صار الإختلاط من: مطلق  
وضروري. وكانت النتيجة ضرورية (ط، ش،  
١٧، ٤٤٤)

في رأي البتّة، بل تعرف لمبلغ المخاطب في  
القوّة على إستبانة القياسات (س، ج،  
١٦، ١٦)

## إختلاط

## إختلاط ثانٍ

- الإختلاط الثاني، وهو الإختلاط من ممكن  
ومطلق. فبفتح ممكنًا. وذلك لأن الممكن إذا  
فرض موجودًا، صار الإختلاط من مطلقتين،  
ويكون إنتاجه بيّنًا، ولا يلزم منه محال (ط،  
ش، ١، ٤٤٣)

- الإختلاط أعمّ من الإمتزاج؛ إذ الإختلاط يدل  
على تجاور أجسام كثيرة فائقة عن الحس، أو  
أعمّ من تجاور الفائقة عن الحس. ثم يوجد منه  
ما لا يفعل بعضه في بعض كدقيق الحنطة  
والشعير، وبالجملة أيايسة؛ ويوجد منه ما  
يفعل بعضه في بعض، كالماء والخمر، والسكر  
والخل، حتى تجتمع لها كَيْفِيَّة واحدة. وهذا  
يُخصّ بإسم المزاج؛ فكيف يكون المزاج جنسًا  
للإختلاط؟ (س، ج، ١٧٥، ٣)

## إختلاف

- الإختلاف ضرب من المضاف، كما يخالف  
اليمن الشمال، والمعلو السفلى. وضروب منه  
في التضاد، كما يخالف الخير الشرّ والصحة  
السقم. وضرب في الوجود والعدم، كما  
يخالف الحضور الغيبة. وضرب منه في  
الكلام، كإختلاف «نعم» و«لا». وكلّ هذه  
الضروب يجمعها إسم الإختلاف (ق، م،  
١٢، ٢٠)

## إختلاط أول

- بيان الإختلاط الأول، وهو الإختلاط من  
الممكنين... وبيان ذلك أنّ الممكن هو ما لا  
يلزم من فرض وجوده محال؛ فإذا قرّض أنّ  
(ج) الذي يمكن أن يكون ما يمكن أن يكون (١)  
مثلاً، خرج من الإمكان الأول إلى الوجود،  
فقد سقط الإمكان الأول، وصار حيثنذ هو ما  
يمكن أن يكون (١) بحسب ذلك القرّض. ثم إذا  
فرض مرة أخرى أنّه موجود، فقد سقط الإمكان  
الثاني أيضاً، وصار (ج) بالوجود (١) من غير  
لزوم محال (ط، ش، ٨، ٤٤٢)

- الإختلاف الذي يتفق ويثبت جانباه جميعًا على  
الصدق والكذب فإنّه لا يفصل صدقًا من  
كذب. لأنّه ربما اختلف القولان، والحدّ  
الموضوع والمحمول والوقت واحد، فلا  
يتناقضان (ق، م، ٨، ٣٢)

يراعى ما يقع فيه الإختلاف من جهة الأكثر  
والأقل، مثل الشيء الذي إذا كان مثلاً في  
الغاية طُرُق خاصة شيء، وإذا لم يكن في الغاية  
صُرّ خاصة لمعنى أعمّ، مثل قولهم: إن النار  
هو الجسم العالي والطاقي جدًّا؛ فإن الهواء  
أيضًا طاف، ويعتقهما الحار، فيكون الطافي  
مطلقًا يخصّ الحار، ويوهم أن الطافي جدًّا

## إختلاط ثالث

- بيان الإختلاط الثالث، وهو الإختلاط: من  
ممكن. وضروري. وقد زعم جمهور المنطقيين  
أنّه ينتج ممكنًا. والشيخ بيّن أنّه ينتج ضروريًا.  
وكلامه ظاهر. والحاصل منه: أنّ الممكن إذا

القاتل: كل إنسان حي، ليس واحد من الناس بحي؛ سميّا هذا الإختلاف العام، لأنّ كلا جانبيه عام: أحدهما عام موجب، والآخر عام سالب (ق، م، ٢٩، ٢٠)

### إختلاف العلوم

- إختلاف العلوم المتفقّة في موضوع واحد يكون على وجهين: إمّا أن يكون أحد العلمين ينظر في الموضوع على الإطلاق والآخر في الموضوع من جهة. كما أنّ «الإنسان» قد ينظر فيه جزء من العلم الطبيعيّ على الإطلاق وقد ينظر فيه القلب وهو علم تحت العلم الطبيعيّ ولا ينظر فيه على الإطلاق بل ينظر فيه من جهة ما يصحّ ويمرض. وإمّا أن يكون كلّ واحد من العلمين ينظر فيه من جهة دون الجهة التي ينظر فيها الآخر: مثل أنّ جسم العالم ينظر فيه المنجم والطبيعيّ جميعًا، ولكنّ الطبيعيّ ينظر فيه بشرط أنّ له مبدأ حركة وسكون بالذات، وينظر فيه المنجم بشرط أنّ له كمّا (مر، ت، ٢٣٣، ١)

### إختلاف في كلام

- الإختلاف الذي يكون في الكلام، فمحيط على كل حال، فارق للصدق من الكذب. فإن قال: فلان كاتب، وقال آخر: فلان غير كاتب؛ لم يكن بدّ من أن يكون أحدهما صادقًا، والآخر كاذبًا. وليس كلّما يكون في الكلام، من ضروب يكون الفرقان من الصدق أو الكذب في الإختلاف الذي أحد جانبيه صادق، والآخر كاذب على كل حال (ق، م، ٣٢، ٣)

يخصّ النار (س، ج، ٢٢٤، ٣)

- أنزل الله على القلوب من العلم ما ترون به الأمور حتّى تعرف التماثل والاختلاف، وتضع من الآلات الحسبة ما يحتاج إليه في ذلك، كما وضعت موازين النفذين، وغير ذلك (ت، ر، ٢، ٤، ١٢٣)

### إختلاف بايجاب

- إذا وُضع «كلّ» ووُضع تلقاه «بعض»، كقول القاتل: كلّ إنسان حيّ، بعض الناس حيّ؛ سميّا هذا الإختلاف المتداخل بالإيجاب، لأنّ أحد جانبيه عام موجب، والآخر خاصّ موجب، والخاصّ الموجب داخل في العام الموجب (ق، م، ٣٠، ٢)

### إختلاف بسلب

- إذا وُضع «ولا واحد»، ووُضع تلقاه «لا كلّ»، كقول القاتل: ليس أحد من الناس بحيّ، ليس كلّ الناس بحيّ؛ سميّا هذا الإختلاف بالسلب، لأنّ أحد جانبيه عام سالب، والآخر خاصّ سالب، والخاصّ السالب داخل في العام السالب (ق، م، ٣٠، ٦)

### إختلاف خاص

- إذا وُضع «بعض» ووُضع تلقاه «لا كلّ»، كقول القاتل: بعض الناس حيّ، ليس كلّ إنسان بحيّ؛ سميّا هذا الإختلاف الخاصّ، لأنّ كلا جانبيه خاص: أحدهما خاصّ موجب، والآخر خاصّ سالب (ق، م، ٢٩، ٢٣)

### إختلاف عام

- إذا وُضع «كلّ» ووُضع «ولا واحد»، كقول

## إختلاف قضيتين

آخر

الآخر هو الذي جوهره غير، والغير أعم من الآخر، وكل ما يخالف فهو غير، وليس كل ما يخالف شيئاً فهو آخر، إذا عُنيت بالآخر المخالف في جوهره (س، د، ٧٥، ١٦)

- إختلاف قضيتين: قد يكون لإختلاف أجزاءهما. وقد يكون لإختلاف الحكم فيهما، إما بالإيجاب والسلب، وإما بالسلب والجزئية، إما بالجهة، وإما بشيء آخر من سائر اللواحق. والإختلاف الحقيقي منها هو الذي بالإيجاب والسلب (ط، ش، ٣٤٥، ١)

أخص

- وُضِعَ وضِعاً أن يكون الأخص يُسمى نوعاً والأعمُّ منهما يُسمى جنساً (ف، ح، ١٦٧، ١) لَمَّا كان الأعمُّ يُحمَلُ على الأخص حملاً مطلقاً والأخصُّ يُحمَلُ على الأعمِّ حملاً غير مطلق، وكان النوعُ أبداً أخصَّ من الأجناس والأجناس أعمُّ، صارت الأجناسُ تُحمَلُ على النوع حملاً مطلقاً والنوعُ يُحمَلُ على الأجناس حملاً غير مطلق (ف، أ، ٦٦، ١٥)

الأخصُّ يدلُّ على معنيين: أحدهما الرسم، والآخر الخاصَّة المعروفة في كتاب «إيساغوجي». فإنَّ الخاصَّة ههنا التي هي بالحقيقة تقع على الرسم وعلى الخاصَّة المعروفة، فإنَّ كل واحد منهما محمول منعكس؛ لكن أحدهما قول، والآخر مُفْرَدٌ (س، ج، ٦٢، ٣)

- الإنسان الأبيض أخصُّ من الإنسان (س، ج، ٢١٩، ١٠)

- البحث الأخصُّ البحث العلمي. وقد علمت كيفية كون البحث الجدلي أعمَّ من وجه (س، ج، ٢٤١، ١٠)

- لا تكون الزيادة الفصلية فصلاً بحسب العموم، بل يكون لحوقه بسبب الخصوص؛ وذلك أن يكون لحوقه يجعل المعنى أخص، وإن اتفق أن يكون مع ذلك واقعاً في أنواع كثيرة من غير أن يعم شيئاً منها، مثل البياض إذا أخذ في حدِّ

## إختلاف متناقض

- إذا وُضِعَ «كلُّ» وُضِعَ تلقاء «لا»، كقول القائل: كلُّ الناس حي، ليس كلُّ الناس بحي، سمينا هذا الإختلاف المتناقض، لأن أحد جانبيه «نعم» والآخر «لا» (ق، م، ٣٠، ١٠) - إذا وُضِعَ «بعض» وُضِعَ تلقاء «لا واحد»، كقول القائل: بعض الناس حي، ليس أحد من الناس بحي؛ سمينا هذا الإختلاف متناقضاً، لأنَّ نظير الآخر في إقسامه جانبيه «نعم» و«لا» (ق، م، ٣٠، ١٣)

## إختلاف المخصوص

- إختلاف المخصوص، كقول القائل: فلان كاتب، وفلان غير كاتب (ق، م، ٣٠، ١٩)

## إختلاف المهمل

- إختلاف المهمل، كقول القائل: الإنسان كاتب، والإنسان غير كاتب (ق، م، ٣٠، ١٧)

أخذ ما ليس بعلة علة

- أخذ ما ليس بعلة علة يُفعل شيءٌ بسير وهو: المشاركة الحقيقية بين المقدمات والنتيجة (س، س، ٣٥، ٦)

- (ش، ب، ٤٨٢، ١٤)
- لا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص (و، م، ١١١، ٢٠)
- لا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم (و، م، ١١١، ٢٥)
- أداة
- الأداة يُستونها الحرف الذي جاء للمعنى (ف، د، ٦٨، ٢)
- الأداة لفظٌ يدلُّ على معنى مفرد لا يُمكن أن يُفهم بنفسه وحده دون أن يُقرن باسم أو كلمة، مثل من وعلى وما أشبه ذلك (ف، ع، ١٣٣، ٧)
- اشترط في الاسم والكلمة أن المعنى المدلول عليه بهما شأنه أن يُفهم وحده، لأنهما به يُباينان الأداة ويشتركان فيه (ف، ع، ١٣٤، ٤)
- الأداة لا تكون خبراً ولا مخبراً عنها وحدها، وإنما تكون جزء المحمول أو جزء الموضوع (ف، ع، ١٣٨، ١٩)
- قرينة مثل «لا» و«في» فإنَّ القائل: «زيد لا» و«زيد في...» لا يكون قد دلَّ على كمال ما يدلُّ عليه في مثله، ما لم يقل «في الدار» أو «لا إنسان» لأنَّ «في» و«لا»، أداتان ليستا كالأسماء والأفعال (س، أ، ١٩٢، ٣)
- الأداة فهي اللفظة التي لا تدلُّ وحدها على معنى يتمثل، بل على نسبة وإضافة بين المعنى لا تحصل إلاً مفرونة بما أضيفت إليه، مثل «في» و«لا» فلذلك إذا قيل «زيد في» لم يكن نافعاً في معنى ما لم يقل «في الدار» (س، ش، ٦٠، ٥٨)
- الأداة فهي اللفظة المفردة التي لا تدلُّ وحدها على معنى يتمثل بل على نسبة بين معنيين لا
- الإنسان أو النور فيجعله أخصّ؛ مع أن البياض من وجه أعمّ (س، ج، ٢٤٦، ١١)
- إنَّ العموم من حقه أن يراعى بإزاء العموم، فكذلك الخصوص من حقه أن يراعى بإزاء الخصوص، فإنَّ حدّدت شيئاً نوعياً فهناك ليس يلزم أن يكون الظاهر مأخوذاً فيه، بل يجوز أن يكون المأخوذ فيه هو الحقيقي، فإنَّ الظاهر يجعل المعنى أعمّ، والحقيقي يجعله أخصّ، فيجوز أن يكون ترك هذه الزيادة التي توجب زيادة عموم تخصيصاً (س، ج، ٢٧٥، ٤)
- إنَّ الأخصّ أخفى دائماً من الأعمّ (س، ج، ٢٨٠، ٣)
- إنَّ العادة جرت بأن يُستى الأخصّ موضوعاً تحت الأعمّ: مثال الأوّل: علم المجسمات تحت الهندسة. ومثال الثاني علم الأكر المتحركة تحت علم الأكر. وقد يجتمع الوجهان في واحد، فيكون أولى بإسم الموضوع تحت مثل علم المناظر تحت علم الهندسة. وربما كان موضوع علم ما، مبايناً لموضوع علم آخر، لكنّه ينظر فيه من حيث أعراض خاصة لموضوع ذلك العلم فيكون أيضاً موضوعاً تحته، مثل الموسيقى تحت علم الحساب (س، أ، ٥٣٠، ١)
- الذي أحدهما أعمّ والآخر أخصّ إما أن يكون الأعمّ محمولاً على الأخصّ أو لا يكون، فإن كان محمولاً فلما أن يكون عمومه عموم الجنس للنوع أو عموم اللوازم، مثل عموم الواحد والموجود والذي عمومه عموم الجنس (سي، ب، ٢٥٣، ٢)
- ينبغي أن نوصّل إلى تحديد الأعمّ من تحديد الأخصّ إذ كان الأخصّ أعرف عند المحسّ

## إدراك مضرد

- إدراك مفرد وإدراك نسبة، فالأول يُسمى تصوّرًا وهو حصول صورة الشيء في الذهن كإدراك معنى العالم أو الحدث، والثاني يسمى تصديقًا (ض، س، ٢٣، ٢٣)

## إدراك نسبة

- إدراك مفرد وإدراك نسبة، فالأول يُسمى تصوّرًا وهو حصول صورة الشيء في الذهن كإدراك معنى العالم أو الحدث، والثاني يُسمى تصديقًا (ض، س، ٢٣، ٢٣)

## أدلة

- جميع الأدلة ترجع إلى أن الدليل مستلزم للمدلول (ت، ٢، ٥٠، ٥٠)

## أدوات

- الأدوات كقولنا من وعلى (س، ع، ٢٨، ١٤)
- الدليل على أنّ هذه، أعني الأدوات والكلمات الوجودية، نواقص الدلالات أنه إذا قيل ماذا فعل زيد فقيل صار، أو قيل أين زيد فقيل في، لم يقف الذهن معها على شيء. وهي أعني الأدوات والكلمات الوجودية توابع الأسماء والأفعال. فالأدوات نسبتها إلى الأسماء نسبة الكلمات الوجودية توابع الأسماء والأفعال. فالأدوات نسبتها إلى الأسماء نسبة الكلمات الوجودية إلى الأفعال، ويشاركان في أنّها لا تدلّ بانفرادها على معنى يُصوّر، بل إنّما تدلّ على نسب لا تعقل أو تعقل الأمور التي هي نسب بينها (س، ع، ٢٩، ٣)

- لو سأل سائل فقال من هذا أو ما الذي فعل أو يفعل، أو ما الذي عرّض له أو كيف هو؛ كان

تعقل إلا مفرونة بالأمور التي هي نسب بينها مثل من وفي وعلى ولا (سي، ب، ٩٨، ١٣)

- المفرد إمّا أن لا يكون مفهومه مستقلاً بالمفهومية، وهو الأداة، أو يكون مستقلاً بالمفهومية (ر، ل، ٣، ١١)

- من الألفاظ: ما هو دال في نفسه، ودال في غيره. والأخير: هو الحرف، وهو الأداة (ط، ش، ١٩٤، ٤)

- لما كانت الأداة لا تدلّ إلا على معنى في غيرها إحتاجت في الدلالة إلى غير يتقوم مدلولها به، وهو المراد بالقرينة (ط، ش، ١٩٦، ٤)

## أداة سلب

- إنّ أداة السلب إنّ تقدمت، إقتضت رفع الربط، فصارت القضية سالبة. وإن تأخرت جعلها الربط جزءًا من المحمول، فصارت معدولة. وإنّ تضاعفت وتخلل الربط بينهما، صارت سالبة معدولة (ط، ش، ٢٨٧، ١)

## إدراك الأمور

- (اعلم) أن إدراك الأمور على ضربين: إدراك الذوات المفردة كعلمك بمعنى الجسم والحركة والعالم والحادوث والقديم وسائر ما يدلّ عليه بالأسامي المفردة. الثاني إدراك نسبة هذه المفردات بعضها إلى بعض بالنفي أو الإثبات (غ، ص، ١١، ١)

## إدراك الحس

- إدراك الحسّ للشخص المعين الذي تكتنّفه أعراض غريبة لا تدخل في ماهيته (غ، ع، ٢٣٣، ٩)



- إذا كان «البرهان» لا يفيد إلا العلم بالكليات، والكليات إنما تتحقق في الأذهان لا في الأعيان، وليس في الخارج إلا موجود معين، لم يُعلم بـ«البرهان» شيء من المعينات (ت)، ١٠، ١٣٥، ٦٤

- «المطلق» لا يكون مطلقاً إلا في الأذهان، لا في الأعيان (ت)، ١٠، ١٦٠، ١٩

- ما يدعونه من «المجردات» و«المفارقات» غير «النفس الناطقة» كـ«العقول» و«النفوس» إنما وجودها في الأذهان، لا في الأعيان (ت)، ٢، ٣٣، ١٠

- إذا أريد بـ«الماهية» ما يتصور في الذهن، وبـ«الوجود» ما يكون في الخارج فالفرق بين متصورات الأذهان وموجودات الأعيان فرق صحيح. وأما أن يدعى أن في الخارج جوهرين قائمين بأنفسهما، أحدهما الإنسان المحسوس، والآخر إنسان مقول ينطبق على كل واحد من أفراد الإنسان؛ ويدعى أن الصفات اللازمة التي لا يمكن تحقق الموصوف إلا بها منها ما هو داخل مقوم لماهية الموجودة في الخارج، ومنها ما هو خارج عارض لماهية الموجودة في الخارج، فهذا كله باطل (ت)، ٢، ٦٣، ٦

أراء

- الآراء المسماة بالمحمودة، وربما خصصناها باسم المشهورة، إذ لا عمدة لها إلا الشهرة، وهي آراء لو خُلِّي الإنسان وعقله المجرد وهمه وحسه ولم يؤدَّب بقبول الفضايا والإعتراف بها، ولم يُعَلِّم الاستقراء بظنه القوي إلى حكم - لكثرة الجزئيات - ولم يستدغ إليها ما في طبيعة الإنسان من الرِّحمة والخجل والأنفة

الجواب بأنه من أو إلى أو في أو على جواباً مستقلاً بمفهومه في دلالته، وهذه أمثالها تُسمى أدوات وحروفاً لا يُتلفظ بها في المحاوراة إلا مع غيرها (ب، م، ١٠، ١٥)

إنما

- يشبه أن تكون لفظه «إن» شديدة القوة في الدلالة على اللزوم، و«متى» ضعيفة في ذلك، و«إذا» كالتوسطة (س، ق، ٩، ٢٣٥)

- لفظه «إذا كان كذا، كان كذا» لا تدل على اللزوم البتة (س، ق، ١٠، ٢٣٥)

أذهان

- إن للشيء وجوداً في الأعيان. ثم في الأذهان. ثم في الألفاظ. ثم في الكتابة (غ، ع، ١٣، ٧٥)

- الوجود في الأعيان والأذهان لا يختلف بالبلاد والأمم، بخلاف الألفاظ والكتابة فإتفاهما دلتان بالوضع والإصطلاح (غ، ع، ٧٦، ٧)

- وجود الشيء: إما في الأعيان، فيستدعي حضور جميع الذاتيات المقومة. وإما في الأذهان، وهو مثال الوجود في الأعيان، مطابق له، وهو معنى العلم؛ إذ لا معنى للعلم بالشيء، إلا بثبوت صورة الشيء وحقيقته، ومثاله في النفس (غ، ع، ١٠١، ٢٠)

- إن ما سواه «الماهية» أمر يعود إلى ما يقدر في الأذهان، لا إلى ما يتحقق في الأعيان (ت)، ١٧، ٣٧

- غلط هؤلاء أنه اشبه عليهم ما في الأذهان بما في الأعيان (ت)، ١٠، ٥١، ٩

- المقدر في الأذهان قد يكون أوسع من الموجود في الأعيان (ت)، ١٧، ٨٤، ١٠

جانب تساوي الساقين وكونه من نحاس، تجد الحكم ثابتًا مع رفع الأمرين وإثبات المثلث. ومن جانب الشكل تجد الحكم مرتفعًا مع وضع الأمرين ورفع المثلث، فيجتمع من الإمتحانيين أن الحكم كليًا للمثلث لا غير (س، ب، ٤، ٩٤)

إراء فلاسفة

- إن كثيرًا من آراء الفلاسفة ليس للجمهور فيها رأي، ولا للمشهور إليها سبيل، لكن للبرهان إليها سبيل (س، ج، ٤، ٧٧)

إراء مدنية

- إن كثيرًا من الآراء المدنية قد يعلم المدبر للمدينة كنه الحق فيها، ويكون الأصح أن يعتقد الجمهور خلافه، وأن يقتعروا أو يقتنع الجدليون منهم فيه بالأقاويل الجدلية (س، ج، ٤، ٩٥)

إرتياض  
- معنى الإرتياض التمكن من تكثير أفعال جنس واحد وتحسينه (س، ج، ٤٨، ١٤)

- أما الجدلي البليغ في مجاهدته، فلا يرضى لنفسه بارتياض قياسات إلا من مقدمات مشهورة أو مسلمة، وأوضح من النتيجة؛ ولا يسئ لمثل ما ذكرناه. وأما في الإرتياض، فالأصوب أن يستعرض كل قياس، وعلى كل طرف من طرفي النقيض (س، ج، ٣١٩، ١٦)

إرتياض بمشاركة

- أما المحاورات الإرتياضية فيبغى أن لا يصرّف الهم فيها إلى الاحتيال لدفع الألتزام، بل إلى استكشاف المعاني، لاستيضاح الرجحان، والرجوع إلى الأولى أو الحق إرتياضًا بالمشاركة. (س، ج، ٣٢١، ١٢)

أزيد في حال

- يقال مثلًا: إن ما كان بالطبع بحال ما، فهو أزيد فيها من الذي ليس بالطبع. فإن الأزيد في الحال أعم من الأثر (س، ج، ١٦١، ٩)

أزيد وأغلب

- أعلم أن اعتبار الأزيد والأفضل قد يقع في كل مقولة. ولست أعني أن كون الموضوع

والحمية وغير ذلك، لم يقض بها الإنسان طاعة لعقله أو وهيمه وحسه، مثل حُكْمنا أن سلب مال الغير فيصح، والكذب فيصح لا ينبغي أن يُقدّم عليه (مر، ت، ١، ٩٩)

إرتفاع الحكم

- من أراد أن لا يضلّ في معرفة أن الحكم أولي فيجب إذا كان الحكم مقارنًا لمعانٍ مختلفة أن يمتحن أولية الحكم بأن يرفع جملة المعاني إلا واحدًا منها ويبدّل ذلك الواحد دائمًا. فما إذا ثبت وبطلت البواقي ثبت الحكم؛ وإن ارتفع وإن بقيت البواقي - إن أمكن ذلك - ارتفع الحكم، فالحكم له أولًا. مثال هذا: مثلث متساوي الساقين من نحاس، وهو أيضًا شكل. فإذا رفعت تساوي الساقين وكونه من نحاس وأثبت المثلث، وجدت كون ثلاث زوايا منه مساويًا لقائمتين ثابتًا. ولو أمكن أن يرتفع معنى الشكل ويبقى المثلث، كان الحكم ثابتًا؛ ولكن إنما لا يبقى لأن المثلث لا يبقى ثم إذا رفعت المثلث وبقي الشكل لم يبق هذا الحكم. فمن

- لمحموله يكون في كل مقولة، فإن ذلك أمر لا كثير إشكال فيه، ولا أيضًا كثير منفعة في تعرفه (س، ج، ١٤٩، ٥)
- لا ينبغي أن تكون الخاصة مأخوذة بمعنى الأزيد والأغلب في موضع يجوز لو عدم الموضوع أن يبقى الخاصة لشيء آخر أغلب (س، ج، ٢٣٧، ٤)
- أزيد وافضل
- إعلم أن إعتبار الأزيد والأفضل قد يقع في كل مقولة. ولست أعني أن كون الموضوع لمحموله يكون في كل مقولة، فإن ذلك أمر لا كثير إشكال فيه، ولا أيضًا كثير منفعة في تعرفه (س، ج، ١٤٩، ٥)
- أزيد وأنقص
- إذا كان الموضوع لا يقبل الأزيد والأنقص في طباعه، فليس يجب شيء من ذلك، فإنه ليس إذا كانت النار خاصتها أن تتحرك إلى فوق، والإنسان خاصته أن يفهم بالروية، يجب أن يكون ما هو أشد حركة إلى فوق أشد نارية، أو يكون ما هو أكثر فهمًا هو أشد إنسانية (س، ج، ٢٣٢، ١١)
- أسامي
- صارت الأسامي بهذه القسمة ستة: متباينة ومترادفة ومتواطئة ومُشتركة ومشككة ومتشابهة (غ، ع، ٨٤، ٦)
- الأسامي توضع لما في الأذهان أولاً، وللموجود ثانياً (ب، م، ٦٢، ٤)
- أسامي الأنواع
- حدود الأنواع كثيرًا ما تُستعمل بدل أسامي الأنواع (ف، أ، ٨١، ٩)
- أسباب
- الأسباب في الشرطيات هي المستثنيات من مقدماتها (ف، ب، ٣٩، ٤)
- البراهين التي تُعطي الأسباب فقط، فإنها إنما تكون في الأمور التي سبقت لنا معرفة وجودها فقط. وذلك إما بأنفسها، أو بالحقس أو بالبراهين التي تُسمى الدلائل، وإنما يبقى علينا بعد العلم بوجودها الوقوف على أسبابها (ف، ب، ٤٢، ١)
- أسباب الأشياء ربما حصلت عن الحقس، وربما حصلت عن الدلائل، وربما حصلت عن البراهين (ف، ب، ٤٢، ٣)
- الأسباب الواحدة منها ما هي واحدة بالجنس، منها ما هي واحدة بالتنوع، ومنها ما هي واحدة بالتناسب (ف، ب، ٤٣، ١٥)
- العلم الطبيعي يُعطي جميع أسباب كل ما ينظر فيه (ف، ح، ٦٨، ١٢)
- أما الأسباب فلا يخلو أن تكون ذاتية أو عرضية (ز، ب، ٢٧٥، ٣)
- إن الأسباب المحتاج إليها في أن تكون العلة علة بالفعل ما لم تجتمع لم يكن للمعلول وجود واجب (س، ج، ١٤٨، ٦)
- إن الأسباب أربعة: فاعل وغاية وصورة ومادة. فمن الأشياء ما له جميع هذه الأسباب. ومنه ما ليس له إلا الفاعل والغاية والصورة كالعقول الفعالة (مر، ت، ٢٣٨، ١١)
- الأسباب أربعة: أحدها السبب الذي على طريق الصورة، والثاني السبب على طريق

فيمنع أن يكون ذلك ولا هذا البتة، وإن كان هذا أكثر أسباباً. وأمّا الذي تتوافق فيه الأسباب كلها، فليس هو أوّل بل واجب (س، ج، ١٤٨، ١٤)

#### أسباب الوجود

- أسباب الوجود هي: الفاعل، والغاية، والموضوع (ط، ش، ٢٠٣، ١)

#### أسبق إلى الذهن

- لولا أن الأسبق إلى الذهن ليس يكون في كل وقت نقض المحال، بل ربّما سبق إلى الذهن قياس ما ولاح تأدية إلى المحال، لكان إستعمال الحُلف باطلاً في كل موضع. وأمّا إذا سبق إلى الذهن المحال ونقيضه معاً، فيكون قياس الحُلف محال (س، ج، ٣١٤، ٧)

#### إستبعا والتزام

- اللفظ يدلّ على المعنى: إمّا على سبيل المطابقة، بأن يكون ذلك اللفظ موضوعاً لذلك المعنى وبإزائه: مثل دلالة «المثلث» على الشكل المحيط به ثلاثة أضلع. وأمّا على سبيل التضمّن بأن يكون المعنى جزءاً من المعنى الذي يطابقه اللفظ: مثل دلالة «المثلث» على «الشكل» فإنّه يدلّ على «الشكل»، لا على أنّه إسم «الشكل» بل على أنّه إسم لمعنى جزؤه الشكل. وأمّا على سبيل الإستبعا والإلتزام، بأن يكون اللفظ دالاً بالمطابقة على معنى، ويكون ذلك المعنى يلزمه معنى غيره كالرفيق الخارجي، لا كالعزّة منه، بل هو مصاحب ملازم له، مثل دلالة لفظ «السقف» على «الحائط» و«الإنسان» على «قابل صنعة الكتابة» (س، أ، ١٨٧، ١٠)

الهبولى وهو الذي يؤخذ من أجل الصورة، والثالث السبب الذي على طريق المحرّك القريب والفاعل، والرابع السبب الذي على طريق الغاية (ش، ب، ٤٧١، ٤)

- من لا يثبت «الأسباب» و«العلل» من أهل الكلام، كالجهنم ومواقفه في ذلك مثل أبي الحسن وأتباعه، يجعلون المعلوم اقتران أحد الأمرين بالآخر لمحضر مشيئة القادر المريد، من غير أن يكون أحدهما سبباً للآخر ولا مولدًا له (ت، ر، ١٠٨، ١٠)

- جمهور العقلاء من المسلمين وغير المسلمين، أهل السنة من أهل الكلام والفقه والحديث والتصوّف، وغير أهل السنة من المعتزلة وغيرهم، فيثبتون «الأسباب»، ويقولون: كما يُعلم اقتران أحدهما بالآخر فيعلم أن في النار قوة تقتضي التسخين، وفي الماء قوة تقتضي التبريد (ت، ر، ١٠٨، ١٥)

- من يثبت «الأسباب» إنّ سبب ذلك أن شبيه الشيء منجذب إليه، وضده هارب منه (ت، ر، ١٠٩، ٧)

#### أسباب الماهية

- أسباب الماهية: الجنس، والفصل، من حيث الوجود في العقل. والمادة والصورة من حيث الوجود في الخارج (ط، ش، ٢٠٣، ٢)

#### أسباب مرجحة

- ما نشعر فيه بوجود سبب، أو بزيادة الأسباب المرجحة، نظراً أنّ الأوّل به أن يكون. فربّما كانت الأسباب المرجحة متوافقة في الجانب الآخر، إلّا أنّها تكون مجهولة. وربّما لم تتوافر الأسباب كلّها لا في هذا ولا في ذلك،

## إستثناء

إحداهما شرطية لا محالة والأخرى استثنائية،  
فيستثنى أحد جزأي الشرطية أو نقيضه، فينتج  
الجزء الآخر أو نقيضه (سي، ب، ١٦٩، ١٣)

## إستحالات

- إن الأشياء تستحيل باستحالاتها، ولا تستحيل  
بفصولها، بل تقوّم بفصولها، وتثبت حقائقها  
محفوظة بفصولها. والإستحالات خروج عن  
أحوال الإثبات على الجواهر (س، ج،  
٢٦٢، ١٠)

## إستحالة

- الإستحالة تغيرٌ بالكيف (أ، م، ٥٣، ١٠)  
الإستحالة هو تغيرٌ من كيف إلى كيف (ف، م،  
١١٥، ٣)

- الإستحالة، وهو التغير من كيف إلى كيف  
(س، م، ٢٧١، ١٤)

- أن تجعل الفصل للنشي، إنفعالاً له، أي إسحالة  
خارجة عن مقتضى طبيعته (س، ج، ٢٦٢، ٥)  
- أنواع الحركة ستة: الكون ومُقابله الفساد  
والنمو ومقابله النقص والإسحالة والتغير في  
المكان (ش، م، ٧٣، ٣)

- الإسحالة موجودة في جميع أجناس الكيفيات  
الأربع... أو في أكثرها (ش، م، ٧٣، ٧)  
حركة الإسحالة غير واحدة من سائر الحركات  
(ش، م، ٧٣، ١٠)

- كل ما ينمى فقد استحال (ش، م،  
٧٣، ١٩)

- الإسحالة غير سائر الحركات (ش، م،  
٧٤، ٢)

.. الإسحالة... ليس يسهل أن يوجد لها ضدٌ لا  
من جهة السكون ولا من جهة الحركة (ش، م،  
٧٤، ٩)

- إن الإستثناء ليس هو فرضاً فقط؛ بل الإستثناء  
هو شهادة بالوجود والحصول. وهذا الوجود  
على وجهين: أحدهما بحسب الأمر في نفسه  
فلا يكون نقيض التالي هناك باطلاً البتة، أو  
بحسب إقرار الخصم به (س، ق، ٢٦٩، ١١)  
- إعلم أن الإستثناء كالحذ الأوسط (س، أ،  
٥٣٧، ٢)

- الاستثناء أعم من الوضع ويسمى استثناء  
العين، ومن الرفع ويسمى استثناء النقيض  
(ه، م، ٢٤، ١٩)

## إستثنائي

- الإستثنائي ما يشمل بالفعل على النتيجة أو  
نقيضها. مثال الأول قولنا مثلاً كلما كانت  
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس  
طالعة ينتج النهار موجود، ولا شك أن هذه  
النتيجة مذكورة بالفعل في القياس لأنها عين  
تالي الشرطية. ومثال الثاني قولنا مثلاً لو لم  
تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً لكن  
النهار موجود ينتج الشمس طالعة فهذه النتيجة  
نقيضها قولنا لم تكن الشمس طالعة، وهذا بعينه  
هو مقدم الشرطية (و، م، ٢٧٧، ٣)

## إستثنائات

- أربع إستثنائات لا ينتج منها إلا إثبات وهي عين  
المقدم، فأما نقيض المقدم وعين التالي فلا  
ينتج إلا إذا أثبت أن التالي مساوٍ للمقدم ونيس  
بأعم منه فعند ذلك ينتج الإستثنائات الأربع (غ،  
م، ٣٧، ٦)

- الاستثنائيات وهي التي يوجد المطلوب أو  
نقيضه فيها بالفعل، وهو مؤلف من مقدمتين

## استدلال

- النقلة بالحكم المحسوس في أمرٍ ما أو المعلوم فيه بوجه آخر إلى أمرٍ ما غير محسوس الحكم، من غير أن يكون ذلك الأمر الآخر تحت الأمر الأول، وهو الذي يُسمّيه أهلُ زماننا الاستدلال بالشاهد على الغائب (ف، ق، ٤٥، ٩).
- إنَّ الاستدلال صنعة ما، تُؤدّي إلى غرض. وكل صنعة فإنها تتعلق بمادّة وصورة، وبحسب اختلاف كل واحد من المادّة والصورة يختلف المصنوع في الصنعة (س، ق، ٦، ٤).
- الغرض من الاستدلال حصول علم أو تسليم أو ظن على سبيل إكتساب (س، ق، ٧، ٣).
- إنَّ الاستدلال بالحقيقة إنّما يكون على مطلوب محدود (س، ق، ٨، ١٠).
- الغرض في الاستدلال حصول علم أو ظنٍّ على سبيل اكتساب (م، ت، ١٠٦، ٦).
- الاستدلال بـ«الكلّي» على «الجزئي» هو «قياس الشمول»؛ وبـ«الجزئي» على «الكلّي» هو «الاستقراء»، إمّا «التام» إن عُلِمَ شموله للأفراد، وإلّا فـ«الناقص» (ت، ر، ١، ٣٢، ٢٣).
- الاستدلال بأحد «الجزئيين» على الآخر هو «قياس التمثيل» (ت، ر، ١، ٣٢، ٢٥).
- استدلال بـ«قياس التمثيل»، وهم يزعمون أنّه لا يفيد اليقين - بل الظنّ. فإذا كانوا علموا القضية الكلّية بقياس التمثيل رجعوا في اليقين إلى ما يقولون إنّ لا يفيد إلاّ الظنّ (ت، ر، ١، ١٢٧، ٨).
- الاستدلال على الربّ تعالى بذكر آياته (ت، ر، ١، ١٥٨، ٤).
- قالوا (المنطقيون): لأنَّ الاستدلال إمّا أن يكون بـ«الكلّي» على «الجزئي»، أو بـ«الجزئي» على «الكلّي»، أو بأحد «الجزئيين» على
- الآخر. وربّما عبروا عن ذلك بـ«الخاص» و«العام»، فقالوا: إمّا أن يستدلّ بـ«العام»، على «الخاص» أو بـ«الخاص» على «العام» أو بأحد «الخاصّين» على الآخر (ت، ر، ١، ١٦٦، ٢).
- الاستدلال بـ«الجزئيات» على «الكلّي» هو «الاستقراء» (ت، ر، ١، ١٦٦، ٩).
- الاستدلال لا بد فيه من مقدمتين بلا زيادة ولا نقصان، فإن كان «الدليل» مقدمة واحدة قالوا: «الأخرى محذوفة»، وسّمّوه هو «قياس الضمير». وإن كان مقدمات قالوا: «هي أقيسة مركّبة، ليس هو قياساً واحداً». فهذا قول باطل طرفاً وعكساً (ت، ر، ١، ١٧٣، ٤).
- الاستدلال يحصل من العلم بأحوال الشيء، وملزومها، ولوازمها. وإذا تصوّرتَه الفطرة عبّرت عنه بأنواع من العبارات، وصوّرتَه في أنواع من صور الأدلّة، لا يختصّ شيء من ذلك بالصورة التي ذكروها في «القياس» (ت، ر، ١، ٢٠٦، ٧).
- الاستدلال تارة يكون بالعام على الخاص وهو «القياس»، وتارة بالخاص على العام وهو «الاستقراء»، وتارة بأحد الخاصّين على الآخر وهو «التمثيل»، وبيننا فساد هذا الحصر والتقسيم (ت، ر، ٢، ٩٤، ٢).
- (الاستدلال) بظهور «الثريا» على ظهور ما قرب منها مشرقاً، ومغرباً، وبيئاً، وشمالاً، من النكواب، كان استدلالاً بجزئي على جزئي لتلازمهما، وليس ذلك من «قياس التمثيل». وإن قُضي به قضاء كليّاً كان استدلالاً بكلّي على كلّي، وليس استدلالاً بكلّي على جزئي، بل بأحد الكلّيين المتلازمين على الآخر (ت، ر، ٢، ١٦٩، ١٦٦).
- إن تخصيص الاستدلال بمقدمتين باطل (ت،

(٢، ١٧٤، ١٦)

عنها بالاستطاعة (ش، ع، ١٢٣، ٢١)

- إفادة لما يستقى به لازم القياس فقولنا أنه يستقى قبل الشروع في الإستدلال دعوى، وعند الإستدلال أي بعد الشروع فيه وقبل تكملته يستقى مطلقاً، ويستقى مع تمام الإستدلال نتيجة (و، م، ٢٧٦، ٣٣)

إستدلال بالشاهد على الغائب

- الإستدلال بالشاهد على الغائب بهذا الطريق قوته قوة مسألة تُطلب فيوجدُ قياسها الناتج لها في الشكل الأول (ف، ق، ٤٧، ٢)

- إذا أردنا أن نستدل بالشاهد على غائب ما بطريق التركيب، نظرنا في المحسوس الذي شوهد فيه حكمٌ ما وأخذنا الأمور الأخر الموجودة في ذلك المحسوس ثم نظرنا أي أمر من تلك الأمور يصحُّ ذلك الحكم على جميعه، فإذا حصل معنا ثم وجدنا شيئاً غير معلوم الحكم داخلًا تحت ذلك الأمر لزم ضرورة أن ينتقل إليه الحكم الذي كان قد صحَّ لنا على المحسوس (ف، ق، ٤٧، ٤)

- لَمَّا كان ما يُصحَّح بهذا الطريق إنما يُصحَّح لينقل الحكم الذي يصحُّ على جميع ذلك الأمر إلى بعض ما تحته صار هذا الطريق غير نافع في الإستدلال بالشاهد على الغائب (ف، ق، ٤٧، ١٩)

- تبيّن لنا الكلي الذي يُبدّل الجزئي مكانه إذا صحَّ ذلك الحكم على جميع كلي ما من كليات ذلك الجزئي مثل ما في الإستدلال بالشاهد على الغائب (ف، ق، ٥٧، ١٨)

إستطاعة

قوى (فاعلة) مقرونة بتلقن... هي التي يعبر

إستظهار

- (الإستظهار) وهو أن تكون المقدمات الضرورية لم يجحدوا المخاطب، فيحتاج أن يصتحها، بل هي غير بعيدة من أن يسلمها الخصم إذا ظهر من أحوالها أنها محمودة أو مسلمة، وأن إنكارها شنيع بعيد عن المحمود، فإذا سئل عنها مع الإستقراء قليل مثلاً: أليس الإنسان وما يجري مجراه فلان وفلان، وهو يفعل كذا وكذا، أو يسأل عن عبارة أخرى تناسب هذا الغرض، كان التسليم حيتنذ أولى أن يقع، فيكون هذا النوع من الإستقراء لم تحوج إليه بعد ضرورة تلجته إليه، بل أوردت إستظهاراً (س، ج، ٣٠٣، ٢)

إستعارة

- صناعة الخطابة نستعمل جميع هذه الحروف (لم، ما، أي، كيف) على طريق الإستعارة (ف، ح، ٢٢٥، ١٣)

- ما يبنى على الإستعارة، يقال مثلاً إن الهيولي أم حاضنه، وإن العفة إشتراك إنفاقي، وذلك لأن الإشتراك الإنفاقي قد يوجد في النعم، وليست العفة موجودة فيها. ولو كان الإنفاق جنساً لكان الشيء الواحد وهو العفة يقع في الفضيلة على أنها جنسها وفي الإنفاق، فيكون للواحد جنسان متباينان ليس أحدهما تحت الآخر، ولا يستندان إلى عام؛ وهذا مما علمت إستحاله (س، ج، ٢٤٤، ٥)

- منها (الأسماء) ما يقال بالإستعارة وقد إشتهرت، ومنها ما يقال باستعارة مبتدعة لم تشتهر (س، ج، ٢٤٤، ١٥)

القائل: الدينار أفضل من الدرهم، والرجل خير من المرأة. فظنَّ قومٌ أنه من حيث كون «إسماً فرداً» لا يقتضي الإستقراء لمجرده، ولكن فهم العموم بقرينة التسمير وقرينة التفضيل للذكر على الأنثى؛ لعلنا بتقصان الدرهمية عن الدينارية، وتقصان الأنوثة عن الذكورة (غ، ع، ١، ٣٥٠)

- تريد بالألف واللام الحقيقية لا الإستقراء فهذه في قوة جزئية موجبة وهي قولك بعض الإنسان حيوان، فقتضها نقيض هذه الجزئية الموجبة وهي قولك لا شيء من الإنسان بحيوان (و، م، ٢٩، ٢١٥)

#### إستقراء

- الإستقراء هو أن يُبرهن بأحد الطرفين أن الطرف الآخر في الواسطة موجود. ومثال ذلك أن تكون واسطة آ ح هي ب وأن تبين بحد أن آ موجودة في ب، لأن على هذا النحو يعمل الإستقراء (أ، ق، ١، ٢٩٥)

- الإستقراء من جهة يعارض القياس، لأن القياس - بالواسطة - يبين وجود الطرف الأكبر في الأصغر؛ وأما بالإستقراء فيبين بالطرف الأصغر وجود الأكبر في الأوسط. والقياس أقدم وأبين بالطبع؛ وأما الإستقراء فأبين عندنا (أ، ق، ١٤، ٢٩٥)

- الإستقراء بابتدائه من جميع الجزئيات يبين أن الطرف الأكبر موجود في الواسطة ولا يطبق القياس على الطرف الأصغر، وأما في المثال وهو يطبق القياس فليس من جميع الجزئيات تبين وجود الطرف الأكبر في الواسطة (أ، ق، ٨، ٢٩٧)

أما الإستقراء فيكون إذا كان وجود الطرف

#### إستعمال

- إن كل محاوراة لفظية فهي لغرض هو، إمّا طلب من القائل أو إعطاء، والطلب على ما صُنف إمّا طلبٌ قولي وإمّا طلبٌ فعل غير القول، وطلب القول يُسمى مسئلة وإستعلاما، وطلب الفعل فهو كالأمر (ب، م، ١١، ٢٠)

#### إستعمال مناسبة

- إن إستعمال المناسبة في إثبات الخاصة غير مجد البتة، اللهم إلا أن يكون أمر آخر؛ وهو أن يكون قياس يوجب أنه يجب أن تكون حال المرض من الخصب من كل وجه كحال الطبيب من الصحة، ثم يعلم أن الطبيب يخصه إفادة الصحة، فحينئذ تنتقل عن الطبيب إلى المرض إذا كان حال الطبيب قد عرف أولاً من نفسه ولم يعرف حال المرض أولاً من نفسه بل علم أن نسبه توجب كذا. فأما إذا اعتمد نفس المناسبة وحدها، ولم يكن على هذه الجهة لم يكن الموضوع ضرورياً (س، ج، ١٢، ٢٢٩)

#### إستعمال موافق

- قد يستعمل الكاذب في موضع آخر إستعمالاً موافقاً، وهو أن يكون المجيب يحفظ صادقاً، فيلزم السائل أن ينتج كاذباً، ويلزم أن يتجه عن كواذب محمودة يتسلمها، فلا يكون هو معذوراً في تسلمه الكاذب للكاذب (س، ج، ٥، ٣٣٣)

#### إستقراء

- الإستقراء اختلف الأصوليون في أن الإسم المفرد إذا اتصل به «الألف واللام» هل يقتضي الإستقراء؟ وهل ينزل منزلة العموم كقول



- حُكْمَ به على ذلك الأمر بإيجاب أو سلب (ف)،  
ق، (١، ٣٥)
- نتيجة الاستقراء هي إيجاب ذلك الحكم لذلك  
الأمر الكلي أو سلبه عنه (ف، ق، (٨، ٣٥)
- الاستقراء قول قوته قوة قياس في الشكل  
الأول، والحد الأوسط فيه هو الأشياء الجزئية  
التي تُصَمِّحُ (ف، ق، (١٣، ٣٥)
- الاستقراء إنما يكون بأن يوجد الحكم في جميع  
جزئيات الكلي أو في أكثرها، والقول المثالي  
يكون بجزئي واحد يقوم هذا الجزئي الواحد في  
العالم مقام جميع الجزئيات أو أكثرها في  
الإستقراء (ف، ق، (٤، ٣٧)
- التمثيل وحده ليس يَصْخُحُ به اضطرارًا وجود (أ)  
في (ج) ولا إن رُفِدَ بالاستقراء، على أنه إن رُفِدَ  
بالاستقراء، سقط تصحيح التمثيل فصار  
الاستقراء وحده هو المُصَحِّحُ، فلا يكون  
مرفدًا بل يكون الناطق أو المتكلم قد رفض  
التمثيل وانتقل عنه إلى الاستقراء (ف، ق،  
(٨، ٤٣)
- إن صحَّ (وجود (أ) في (ج)) بقياس من  
القياسات المذكورة فيما تقدّم سقط التمثيل  
والاستقراء، فصار التصحيح لذلك القياس  
وحده. فيصير المُصَحِّحُ لوجود (أ) في (ج)  
قياسًا ولم يكن للتمثيل هناك غناء أصلًا ولا  
للاستقراء (ف، ق، (١٠، ٤٣)
- الاستقراء هو نصْحُ أشياء تحت أمر لِيَتَّبِعْنَ  
صحة حكم ما حكم به على ذلك الأمر بنفي أو  
إثبات (ف، ق، (١١، ٩٠)
- إنْ نُصِّحْنَا هو الاستقراء، ونتيجة الاستقراء هو  
إيجاب ذلك الشيء للأمر أو نفيه عنه (ف، ق،  
(١٦، ٩٠)
- الاستقراء قوته قوة قياس في الشكل الأول،  
الأكبر في الوسطة بيّنًا، وكان وجود الوسطة  
في الأصغر خافيًا، وكان خفاؤه إما مثل النتيجة  
وإما دونها. وأيضًا إن كان عدد الحدود  
المتوسطة بين الحد الأخير والأوسط قليلًا لأنه  
يعرض لا محالة إذا كانت الأوساط قليلة أن  
يكون وجود واسطة في الطرف الأصغر أقرب  
إلى المعرفة من النتيجة (أ، ق، (١٣، ٢٩٧)
- الحجج الخطئية، وذلك أنها إما تُفْنَعُ بالأمثلة -  
وهذا هو الإستقراء، وإما بالأنثوميسا أي  
القياس الإضماري، وهو أيضًا قياس (أ،  
ب، (٢، ٣١٠)
- لا يمكننا أن نعلم الكلي إلا بالإستقراء (أ،  
ب، (٨، ٣٦٥)
- يلزم أن نعلم الأوائل بالاستقراء (أ، ب،  
(١٧، ٤٦٤)
- الإستقراء فهو الطريق من الأمور الجزئية إلى  
الأمر الكلي. مثال ذلك أنه إن كان الرئان  
الحاذق هو الأفضل، فالأمر كذلك في  
الفارس؛ فيصير بالجملة الحاذق في كل  
واحد من الصنائع هو الأفضل (أ، ج،  
(١١، ٤٨٧)
- الإستقراء هو أكثر إقناعًا وأبين وأعزف في  
الحس، وهو مشترك للجمهور (أ، ج،  
(١٤، ٤٨٧)
- في حال إستعمالك الإستقراء فإنك تتدرج من  
الأشياء الجزئية إلى القضية الكلية، ومن  
الأشياء المعروفة إلى التي هي غير معروفة.  
والأشياء التي هي أعرف هي المدركة بالحس؛  
إما على الإطلاق، وإما عند الجمهور (أ، ج،  
(١٠، ٦٩٢)
- الاستقراء هو نُصِّحُ شيء، شيء من الجزئيات  
الداخلة تحت أمر ما كلي لتصحح حُكْمَ ما

- والحد الأوسط فيه هو الأشياء التي تُصَفَّح (ف، ق، ٩١، ٣)
- الاستقراء منه تام ومنه غير تام، والتام هو أن **فَتَصَفَّحَ** جميع الأشياء الداخلة تحت موضوع المقدمة التي **فَتَقْصُدُ** بيانها بالاستقراء، والناقص هو **تَصَفَّحَ** أكثر أصناف تلك الأشياء (ف، ق، ٩١، ١٥)
- الاستقراء نافع جدًّا في بيان ما إذا استعمل في قياس (ف، ق، ٩٢، ٤)
- قد يُقْصَدُ إلى بيان الشيء بالاستقراء ليستعمل ذلك الشيء مقدمة في قياس يقصد به إثبات محمول تلك المقدمة لبعض الأشياء الداخلة تحت موضوعها (ف، ق، ٩٢، ٧)
- تبيِّن أن الاستقراء لا يمكن أن يُصَحَّحَ به شيء ليستعمل مقدمة في قياس يُقْصَدُ به إثبات محمولها لبعض الأشياء التي تحت موضوعها أو نفيه عنه (ف، ق، ٩٣، ٦)
- أن يكون للشبيه وحده غناء في تصحيح ذلك الوضع (المأخوذ من التشابه) لم تنعقبه أصلاً بشيء آخر. إلا أنه يصير كثير الاختلاف جدًّا وإن تعقبناه بشيء آخر لم يكن ما صَحَّحَ إنما صَحَّحَ بالشبيه وحده، بل به وبشيء آخر، فإن كان ذلك الآخر هو الاستقراء كان القول مركبًا من مثال واستقراء، أو يكون إنما صَحَّحَ ذلك بالاستقراء دون الشبيه (ف، ق، ١٢٣، ١٩)
- الاستقراء هو ما لم يحصل عن اليقين الضروري بالحكم الكلِّي، والتحرية هي ما حصل عنها اليقين بالحكم الكلِّي (ف، ب، ٢٥، ١)
- استقراء الظواهر خاص بالجدل، أو يؤتى بحدودها أو رسومها المشهورة، حتى إذا فهم (الجدلي) معانيها صارت عنده في اليقين بها مثل يقينه بجزئياتها (ف، ج، ٣٥، ١٢)
- المسائل الجدلية صنفان: القياس والاستقراء (ف، ج، ٩٧، ١)
- الاستقراء يُصَارُ فيه أبدًا من الجزئيات إلى كُليها، وذلك أن الاستقراء إنما يُسْتَعْمَلُ لِيُصَحَّحَ به مقدمة كلية، وإنما يُسْتَعْمَلُ الاستقراء في الجدل أكثر من ذلك، وأولاً لأجل القياس (ف، ج، ٩٧، ٧)
- ليس الاستقراء هو المُصَيِّرُ من أشياء كثيرة إلى شبيه واحد. فإن هذا طريقٌ آتخذ من جزئيات متشابهة إلى جزئي آخر شبيه بها، فهو مُصَيِّرٌ من جزئي إلى جزئي وهو داخلٌ في جملة المثالات (ف، ج، ٩٨، ١)
- إنه لا الذي اسْتَعْمِلَ فيه أشباه كثيرة استقراء ولا الذي اسْتَعْمِلَ فيه شبيه واحد هو مثال، بل هي مقدمات شرطية تُصَحَّحُ لزوم التالي فيها للمقدم باعتراف المجيب لها، وليس لها جهة أخرى تُصَحَّحُ بها إلا اعترافُ المجيب وهي كلها جدلية (ف، ج، ٩٩، ٣)
- قومٌ من الناس يرون استعمالَ المثال في تصحيح أمر ما فيحتاجون إلى تصحيح الأمر الذي به شأبه الأخرى الأخصى طريق الاستقراء. فإذا صحَّح لهم ذلك المعنى استعمالوه حدًّا أوسط في قياس يُبْتَنَى به وجود الحكم الذي صودف في الجزئي الأخصى، فيصير قولاً مركبًا من مثال واستقراء وقياس (ف، ج، ٩٩، ١٣)
- وجود الحكم المُشَاهِدِ في المحسوس لجميع ما يُوصَفُ بالمعنى الذي به شأبه فيه الأمر ذلك المثال المحسوس، فتخصَّلَ له مقدمة كلية ويُضِيفُ إليها وجود الأمر تحت موضوعها فتحصَّلَ مقدمة أخرى فيتَّبَعُ عنها وجود الحكم لذلك الأمر عن قول مركب من مثال واستقراء

وقياس (ف، ج، ١٠٠، ٥)

- قد يُستعملُ (الاستقراء) في الجدل أيضاً لأشياء  
أخر أحدها لتكثير القول وتنميقه والثاني  
لتفهمه. فإن المقدمة الواحدة قد يُمكنُ  
بالاستقراء أن تُقَسَّمْ مقدمات كثيرة، فيصير  
القول أكثر (ف، ج، ١٠١، ٧)
- الاستقراء يُكثِّرُ مثالات الشيء الواحد فيجود به  
فهم الإنسان للشيء. وقد يُستعملُ أيضاً لإخفاء  
ما يتَّسَلَمُ من المجيب، وذلك أنه إذا تسلَّمتْ  
جزئيات الشيء مكان الشيء كان أخرى أن  
يُسَلِّمَه المجيب، فإذا سلَّمتها فقد سلَّمت الكلي  
(ف، ج، ١٠١، ٩)
- ليس اليقين الحاصلُ له (الخططي) حاصلًا عن  
الاستقراء، لكن عن فهمه لمعنى اللفظ، ولأنه  
تصوّر في نفسه معنى كلي قد كان في نفيه ولم  
يخلُصُ له عن جزئياته (ف، ج، ١٠٢، ٣)
- التصفُّح. إما أن لا يُستى استقراء أصلاً وإما  
أن يُستى استقراء علمياً، فيُشَبَّه أن تكون الحالُ  
في الاستقراء كالحال في المثال (ف، ج،  
٩، ١٠٢)
- الاستقراء عسى أن يكونَ منه جدلي ومنه  
علمي، ويكون الجدلي لتصحیح المقدمة،  
وللتبَيُّن شهرتها أو صدقها. ويكون العلمي  
لتفهم معنى المقدمة الكلية فقط لا لتصحیحها  
ولا لإيقاع التصديق بها ولا لإبانة صدقها (ف،  
ج، ١٠٢، ١٣)
- الاستقراء والمثال (...). إن فهم الشيء يسهلُ  
بهما والتصديقُ أيضاً قد يقعُ بهما ويقعان في  
سهولة الحفظ (ف، أ، ٨٨، ٢)
- الاستقراء هو إظهار المقدمة الكلية غير ذات  
الوسط البيّنة بنفسها بجميع جزئياتها بمنزلة  
قولنا: إن كل صغير المرارة طويل العمر. ثم
- يظهر ذلك بالإنسان والفرس والبغل وجميع  
الجزئيات صغير المرارة (ز، ق، ١٩٦، ١٩)  
- الاستقراء هو إظهار كلي بجميع جزئياته (ز،  
ق، ١٩٧، ١٢)
- إن مقدمات الاستقراء إذا سلَّمت لا يلزم عنها  
شيء البتة، ولا المثال إذا سلَّمت... والاستقراء  
والتمثيل لا يلزم منهما في مادة من المواد شيء  
البتة، حتى يكون يلزم عنها شيء، ولكن لا  
إضطراراً، أي ليس دائماً كما ظنوا (س، ق،  
٤، ٦٥)
- أما الاستقراء، فهو أن يبين أن شيئاً كلياً موجب  
على شيء كلي آخر، أو سلوب عن شيء كلي  
آخر، لوجود ذلك الكلي الأول فيما تحت  
الكلي الثاني، أعني في جزئياته (س، ق،  
٧، ٥٥٧)
- إن الاستقراء يخالف القياس، من جهة أن  
الشيء الذي يجب أن يكون حدًا أصغر لو كان  
القول قياساً بصير في الاستقراء واسطة، فيبين به  
ما يجب أن يكون حدًا أكبر للواسطة، أو كان  
القول قياساً. وفي القياس لا يكون هكذا (س،  
ق، ٥٥٩، ١٦)
- إن الاستقراء إستقراء، لأنه إثبات حكم على  
كلي لأنه موجود في جزئياته على إيهام أنها  
إستوفيت، ومنع أن يكون لها مخالف فمنه تام  
ومنه غير تام. فكونه إستقراء أمر أعم من ذلك.  
وأيضاً فاعلم أن الاستقراء كونه إستقراء ليس  
بسبب تصحيح كبرى أو صغرى، فإنه إستقراء  
لأنه يثبت به مطلوب كلي. ثم يعرض له أن  
بصير مرة أخرى مقدّمة كبرى أو صغرى. فلا  
يكون الإستقراء إنما هو هو لإثبات الكبرى أو  
الصغرى، أو لإثبات شيء لينفع في شيء آخر،  
أو لإثبات شيء هو مطلوب في نفسه، بل

- الإستقراء إستقراء لأنه يثبت به أمر ما من الأمور واحد معين النوع المعلوم من الإثبات (س، ق، ٤٥٦١)
- إن الإستقراء من حيث هو إستقراء إنما يبيّن به ما هو بالحقيقة أمر جزئي، إلا أن ينقلب الإستقراء قياساً مقسماً (س، ق، ٥٦٤، ٨)
- الإستقراء الذي تُستوفى فيه الجزئيات كلها فإنه يفيد اليقين أيضاً إن كانت القضايا الجزئية يقينية، وهي التي تصير في القول كبريات وإن كان حقها أن تكون صغريات، وهي في جملة البرهان المفيد «للأن»، وذلك لأن ذلك الإستقراء هو بالحقيقة قياس، وهو القياس الشرطي الذي أسميته: «المُقَسَّم». فهو داخل في هذا الحكم. إنما الإستقراء الآخر هو الذي لا يدخل في هذا الحدّ (س، ب، ٣١، ٢٠)
- الإستقراء أيضاً إنما هو لإثبات «هلية» بسيطة أو مركبة، وحكمه حكم القياس، والبرهان؛ ولا سبيل إلى إثبات الحدّ به (س، ب، ٢١٣، ١٧)
- الإستقراء أقرب إلى الحسن، وأشدّ إقناعاً، وأوقع عند الجمهور لميلهم إلى الأمثلة؛ إلا أنه أضعف إلزاماً؛ لأنه إذا سلّمت مقدمات الإستقراء، أمكن أن لا يلزم المطلوب، إذ قد يمكن أن يوجد جزئي مخالف. فالإستقراء والقياس هما أصلاً حجاج الجدول، وبم ذلك بالمواضع (س، ج، ٨١، ٨)
- الإستقراء مبني على طلب أمور متشابهة تحت كلي وكلي آخر؛ ليجعل أحد الكلّين محمولاً على الآخر؛ فإن كانت متباينة لم تنفع. وهذه المنفعة - على ما علمت - مشهورة لا حق؛ وينتفع بها أيضاً في القياسات الشرطية المتصلة، ولكن منفعة مشهورة أيضاً، لا حقّة (س، ج، ٩٦، ١٤)
- في الجدول فليس الغرض عقد قياس من حقيّات أوليات بيّنة، بل مما هو بيّن في المشهور. وأكثر بيان المقدمات في المشهور، إنما هو في الإستقراء؛ فإذا أتى باستقراء بعمّ الأكثر، فقد أتى بالقانون الجدليّ (س، ج، ١٠٩، ٥)
- إن الإستقراء قد يستعمل في الجدول على وجوه ثلاثة: أحدها في أن يصحّح منه المطلوب نفسه. والثاني أن يصحّح به المقدمات الضرورية في المطلوب. والثالث للإستظهار (س، ج، ٣٠٢، ١٨)
- الإستقراء أولى الجميع بأن يُرجع إلى موجه في حكم الجدول. وليس للمجيب الجدليّ أن يقول إن الحكم فيما استقرت هو ما قلت. ولكن الحكم في غيرها ليس حكمها إلا أن يكون مدّعياً في أول الأمر أن الواحد المختلف فيه وحده هو المخالف (س، ج، ٣١٢، ٤)
- أما الإستقراء فهو الحكم على كلي بما يوجد في جزئياته الكثيرة مثل حكمنا بأن كل حيوان يُحرّك فكّه الأسفل عند المضغ إستقراء للناس والدواب البرية والطيور. والإستقراء غير موجب للعلم الصحيح؛ فإنه ربّما كان ما لم يستقرأ بخلاف ما إستقرى. (س، أ، ٤١٨، ١)
- من عادتهم (الناس) أن يستوا ما يحصل من التصديق «حجّة» فمنه ما يستونه «قياساً» ومنه ما يستونه «إستقراء» أو غير ذلك (س، ش، ٤١٠)
- الإستقراء... هو الحكم على كلي بما وُجد في جزئياته الكثيرة، كما يُحكم على كل حيوان أنّه يُحرّك عند المضغ فكّه الأسفل، لأنّ الثور والفرس كذلك، وربما اختلف في ما لم يُحصّ كما في التمساح (مر، ت، ١٨٧، ٥)
- الإستقراء غير موثوق به في اكتساب اليقين،

- والمبيّن به موضوعات المبيّن له الحكم كالكلّي المحمول أو المسلوب يكون مثل الطرف الأكبر، وتلك الموضوعات كالطرف الأصغر، والكلّي المحكوم عليه كالأوسط، فيكون قد بيّن بأحد الطرفين وجود الطرف الثاني للواسطة، ويكون ما حقه أن يكون حدًا أصغر قد صار أوسط، وما حقه أن يكون أوسط قد صار أصغر (مر، ت، ١٨٧، ١١)
- الإستقراء يُضطرّ إليه في إنتاج المقدمات التي ليس بين محمولها وموضوعها واسطة. وأما يبيّن موضوعات الموضوع فإنه إذا كانت هناك واسطة كان وجه البيان، القياس بتلك الواسطة لا الإستقراء (مر، ت، ١٨٨، ٧)
- الإستقراء يخالف القياس من جهة أنّ الشيء الذي يجب أن يكون في القياس حدًا أصغر يصير في الإستقراء واسطة، فيبيّن ما يجب أن يكون حدًا أكبر للواسطة لو كان القول قياسًا، وفي القياس لا يكون هكذا (مر، ت، ١٨٨، ١٠)
- القياس أقدم وأبين بالطبع، وأما الإستقراء فأبين وأقدم عندنا. وكثيرًا ما يكتسب الأوليات بالإستقراء (مر، ت، ١٨٨، ١٣)
- الجزئيّ إذا حكم عليه كان ذلك ظنًا بالقوة على الكلّي الذي فوقه، وذلك يكون بالإستقراء (مر، ت، ١٩٤، ١١)
- الإستقراء إمّا على سبيل الاحتجاج، وإمّا على سبيل التنبّه، كمن يستقرّ جزئيّات من أمور أحكامها بينة الصدق، إلاّ أنّ بالنفس عنها غفلة. وقد يعيّن على سبيل العرض، بأن يعيّن أولًا في إعطاء التصوّرات، ثمّ التصوّرات تأتلف بإيجابات وسلوب، فيلوح للعقل ما يجب أن يصدّق به - بذاته ويلوح له القياس
- فيما يجب أن يكتسب به التصديق (مر، ت، ٢٦٦، ٤)
- ما يؤدّي منه إلى كشف التصورات يُسمّى حدًا أو رسمًا، وما يُفضي إلى العلوم التصديقيّة يُسمّى حجة، فمنه قياس ومنه إستقراء وتمثيل وغيره (غ، م، ٧، ٦)
- الحجة إمّا قياس وإمّا إستقراء وإمّا تمثيل (غ، م، ٢٥، ١٧)
- الإستقراء فهو أن يُحكم من جزئيّات كثيرة على الكلّي الذي يشمل تلك الجزئيّات (غ، م، ٣٩، ٢)
- الإستقراء يصلح في الفقهيات لا في اليفيّيات (غ، م، ٣٩، ١٢)
- الإستقراء، وهو غير مفيد لليقين من وجهين: أحدهما أن إستقراء جميع الأحاد غير ممكن فلهذا شدّد عنه واحد، والآخر أنه في إستقراءه هل تصفّح السماء فإن كان ما تصفّح فإذا لم يتصفّح الكلّ بل تصفّح ألفًا مثلًا إلاّ واحدًا ولا يعد أن يُخالف في الحكم الواحد (غ، م، ٤٠، ١١)
- الموصل إلى التصديق يُسمّى «حجة». فمنه قياس. ومنه إستقراء، وغيره (غ، ع، ٦٨، ٩)
- الحجة: هي التي يؤتى بها في إثبات ما تمسّ الحاجة إلى إثباته، من العلوم التصديقيّة؛ وهي ثلاثة أقسام: قياس وإستقراء وتمثيل (غ، ع، ١٣١، ٤)
- (الإستقراء) هو أن تصفّح جزئيّات كثيرة داخله تحت معنى كليّ، حتى إذا وجدت حكمًا في تلك الجزئيّات، حكمت على ذلك الكلّي به (غ، ع، ١٦٠، ٦)
- الحكم المنقول ثلاثة: إمّا حكم من كليّ على جزئي. وهو الصحيح اللازم، وهو القياس

- والصُّلْحُ للقطعيّات وإن لم يكن تاماً لم يصلح إلا للقطعيّات لأنه مهما وُجِدَ الأكثر على نمط غلب على الظن أن الآخر كذلك (غ، ص، ٥٢، ٣)
- الإستقراء هو أن يُبَيِّن وجود شيء كُتِبَ لشيء أو سلبه عنه لوجوده أو لا وجوده في جزئيات ذلك الكلّي، فيكون الشيء الذي يُبَيِّن به هو موضوعات الشيء المبيّن له، فيكون الكلّي المحمول بالإيجاب والسلب كالطرف الأكبر، وتلك الموضوعات كالطرف الأصغر، والكلّي المحكوم عليه كالطرف الأوسط لِيُبيِّن بأحد الطرفين وجود الطرف الآخر للواسطة (ب، م، ١٩٩، ١٩)
- الإستقراء يخالف القياس بأن الشيء الذي يجب أن يكون حدّاً أصغر في القياس واسطة في الإستقراء (ب، م، ٢٠٠، ٢٠)
- الإستقراء أقرب إلى الأذهان وأقدم عندها، والقياس أقدم بالطبع والمثيل (ب، م، ٢٠٠، ٢٢)
- المؤلّف من معلومات خاصة على هيئة خاصة ليؤدّي إلى التصديق حجة، فمنه قياس ومنه استقراء وغيرهما (سي، ب، ٢٧، ٥)
- الحجة هي قول مؤلّف من أقوال يُقصد به إيقاع التصديق بقول آخر غير مصدّق به، وأصنافها ثلاثة: القياس والإستقراء والمثال (سي، ب، ١٣٩، ٧)
- الإستقراء وهو حكم على كلّي لوجوده في جزئيات ذلك الكلّي إما كلها وهو الإستقراء التام الذي هو القياس المقسم، وإما أكثرها وهو الإستقراء المشهور (سي، ب، ٢٠٩، ٧)
- في القياس يُحكم على جزئيات كلي لوجود ذلك الحكم في الكلّي، فالكلّي يكون وسطاً بين جزئيه وبين ذلك الحكم الذي هو الأكبر الصحيح الذي قدّمناه. وإما حكم من جزئي واحد، على جزئي واحد، كاعتبار الغائب بالشاهد وهو التمثيل. وسيأتي. وإما حكم من جزئيات كثيرة على جزئي واحد، وهو الإستقراء، وهو أقوى من التمثيل (غ، ع، ١٦١، ١٥)
- قصور الإستقراء عن الكمال، أوجب قصور الاعتقاد الحاصل. عن اليقين، ولم يوجب بقاء الاحتمال على التعادل، كما كان. بل رجّح بالظن أحد الإحتمالين، والظن في الفقه كاف (غ، ع، ١٦٣، ٢)
- لا يكفي في تمام الإستقراء، أن تتصّفح ما وجدته شاهداً على الحكم، إذا أمكن أن يُقلّ عنه شيء (غ، ع، ١٦٣، ١٢)
- حصل من هذا أن الإستقراء التام يُقيّد العلم، والناقص يفيد الظن (غ، ع، ١٦٣، ٢٠)
- القضية التي عرّفت بالإستقراء، إن أثبتت لمحمولها حكماً ليتعدّى إلى موضوعها فلا بأس. وإن نُقلَ محمولها إلى بعض جزئيات موضوعها لم يجز؛ إذ تدخل النتيجة في نفس الإستقراء، فتسقط فائدة القياس (غ، ع، ١٦٤، ٧)
- الإستقراء فهو عبارة عن تصفّح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشتمل تلك الجزئيات، كقولنا في الفقه الوتر ليس بفرض لأنه يؤدّي على الراحة، فيقال ولم نُكْمِ إن الفرض لا يؤدّي على الراحة، فنقول: عرفنا ذلك بالإستقراء، فإننا رأينا القضاء والأداء والمنذور وسائر أصناف الفرائض لا تؤدّي على الراحة، فعلمنا أن كل فرض لا يؤدّي على الراحة (غ، ح، ٦٢، ٨)
- الإستقراء إن كان تاماً رجع إلى النظم الأول

- وفي الإستقراء يفلب هذا فيُحكَم على الكلّي بواسطة وجود ذلك الحكم في جزئياته (سي، ب، ٢٠٩، ١١)
- (الإستقراء) يُستعمل للتنبه على المقدمات الأولية تاماً كان أو ناقصاً، ولا يُستعمل بوجه ما للتجربة ويحصل معه ضرب من اليقين (سي، ب، ٢١١، ٨)
- مرجع الطرد والعكس إلى الإستقراء، فما لم تُستقرأ الجزئيات لا يتصور القطع بوجود الحكم مع وجود المعنى وعدمه مع عدمه وفيه من الزهن والضعف ما تنبها عليه (سي، ب، ٢١٣، ٢)
- يستعين العقل بالحس في الأوّليات بطريق الإستقراء أيضاً تبيينها لا احتجاجاً، كمن يستقرى جزئيات أمور بيّنة الصدق إلا أن بالنفس عنها غفلة، مثل استقراء جزئيات أن الكل أعظم من الجزء بأن يحس هذا الكل وذاك الكل، وهذا الجزء وذاك الجزء (سي، ب، ٢٤٨، ٢٠)
- الإستقراء المُستعمل في البرهان التصديقي به إنما يكون من خارج وبحصول شيء لنا لا يفيد الاستقراء بالذات (ش، ق، ٣٥٢، ١٥)
- ... واجب أن يكون الإستقراء مُستعملاً فيها (صناعة الجدل) بجهة يلزم عنها الشيء الذي يُقصد بيانه ضرورة. ثم يفصل من الإستقراء المُستعمل في البرهان: إما بالذي قلناه من الحمل الذاتي، وإما بأن يكون الإستقراء المستعمل في الجدل استوفيت فيه جميع الجزئيات (ش، ق، ٣٥٢، ٢١)
- الإستقراء... تبيّن به أبداً ما ليس شأنه أن يُبيّن بعداً اوسط ولا هو أيضاً ظاهر بنفسه (ش، ق، ٣٥٣، ٥)
- ما هو ظاهر بنفسه فإستعمال الإستقراء فيه فضل (ش، ق، ٣٥٣، ٧)
- ... الإستقراء... يشارك القياس في أنه يكون بثلاثة حدود (ش، ق، ٣٥٣، ٨)
- الإستقراء... تبيّن فيه وجود الطرف الأكبر في الحدّ الأوسط بوجوده في الطرف الأصغر (ش، ق، ٣٥٣، ١٠)
- .. الإستقراء أقدم في المعرفة (ش، ق، ٣٥٣، ١٤)
- الإستقراء... مصير من جزئيات أعرف إلى كلّي أخفى (ش، ق، ٣٥٤، ١١)
- الإستقراء من جميع الجزئيات الداخلة تحت الحدّ الأوسط يبيّن أن الحدّ الأكبر موجود للأوسط (ش، ق، ٣٥٤، ١٥)
- البيان الذي يكون بالإستقراء... يُنتفع به في أن يؤخذ جزء قياس إذا جعلت المقدّمة التي تبيّن بالإستقراء مقدّمة صغرى في القياس من الشكل الاول (ش، ق، ٣٥٤، ١٩)
- خفاء ما يبيّن بالإستقراء واجب أن يكون دون خفاء ما يبيّن بالقياس، وإلا كانت قوة القياس والإستقراء واحدة. وإنما يعرض ان يكون خفاء المقدّمة التي تبيّن بالإستقراء مساوية للتي تبيّن بالقياس (ش، ق، ٣٥٤، ٥)
- منى لم تكن الأوساط محدودة فإن أمثال هذه المقدمات ليس تُبيّن بالإستقراء وإنما تُبيّن بالقياس (ش، ق، ٣٥٥، ٢٧)
- إذا كانت وسائط المقدّمة الصغرى كثيرة لم يسمّ البيان المستعمل في ذلك إستقراء (ش، ق، ٣٥٦، ٥)
- الإستقراء... هو بيان الامر الكلّي من جميع جزئياته (ش، ب، ٤٦٥، ٦)
- الإستقراء... يبيّن به أن شيئاً موجود لشيء

- عند المضغ (هـ، م، ٦٨، ٤)
- الإستقراء... هو نقلة الحكم لشيء ما على جزئيات كلي ما إلى الحكم بذلك الشيء على ذلك الكلي (ش، ج، ٥١٣، ١٤)
- الإستقراء يُستعمل في هذه الصناعة (الجدل) على وجهين: أحدهما في تصحيح المقدمة الكلية في القياس وهو الأكثر، وربما استعمل أقل ذلك في تصحيح المطلوب نفسه (ش، ج، ٥١٤، ٥)
- الإستقراء أظهر إقناعاً من القياس إذ كان يستند إلى المحسوس، ولذلك كان استعماله أنفع مع الجمهور وهو أسهل معاندة (ش، ج، ٥١٤، ١١)
- بمعرفة التشابه بين الأشياء المستقراء يصح الإستقراء (ش، ج، ٥٢٢، ١٣)
- الإستقراء إنما يؤتى به لبيان المقدمة الكلية (ش، ج، ٦٣٥، ١٣)
- الموصل إلى التصديق المطلوب حجة وهو القياس والإستقراء والتمثيل (ر، ل، ٣، ٣)
- أما الإستقراء فهو الحكم على كلي بما وجد في جزئياته الكثيرة وهو لا يفيد اليقين، فإنه ربما كان حال ما لم يستقرأ بخلاف ما استقراء (ر، ل، ٣٠، ١٠)
- الإستقراء هو الإستدلال بالجزئيات المستقراء على الكلي الذي يشتمل تلك الجزئيات، وهو إما تام إن كانت جميع الجزئيات مستقراء، وإما غير تام إن لم يكن كذلك، كقولنا كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ وهو الكلي المستدل عليه، فإننا رأينا الإنسان والفرس والهرة وسائر الحيوانات كذلك، وهو غير تام لأن جميع الجزئيات ليست بمستقراء فيه لأن النماذج خارج عنه، لأنه يحرك فكه الأعلى
- الصواب هو القياس. والشبه به هو الإستقراء؛ لأنه إنتقال من جزئيات إلى كليها، كما إن القياس إنتقال من كلي إلى جزئياته (ط، ش، ١٧٦، ١٤)
- الإستقراء: قُصد القرى قرية فقرية. يقال: إستقرت البلاد إذا تبعتها: تخرج من أرض إلى أرض. والمستقراء يتبع الجزئيات جزئياً فجزئياً ليحصل الكلي (ط، ش، ١٨٥، ٩)
- أصناف الحجج ثلاثة؛ وذلك لأنَّ الحجة والمطلوب لا يخلوان من تناسب ما، ضرورة، وإلا لامتنع إستلزام أحدهما الآخر؛ فذلك التناسب يكون: إما باشتمال أحدهما على الآخر. أو بغير ذلك. فإن كان بالإشتمال، فلا يخلو: إما أن تكون الحجة هي المشتملة على المطلوب، وهو القياس. أو بالعكس، وهو الإستقراء. وإن لم يكن بالإشتمال، فلا بد وأن يشملهما ما به يتناسبان، وهو التمثيل (ط، ش، ٤١٧، ٢)
- الإستقراء التام منه هو القياس المقسّم وغيره لا يفيد العلم لجواز أن يكون حال غير المذكور بخلاف حال المذكور (م، ط، ٣٤٨، ١)
- الإستقراء وهو الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته (ن، ش، ٣١، ١٥)
- الاستدلال به الكلي على الجزئي هو «قياس الشمول»؛ وبه الجزئي على الكلي هو «الاستقراء»، وإما «التام» إن علم شموله للأفراد، وإلا فالتام ناقص (ت، ر، ٣٢، ٢٤)
- الاستدلال به الجزئيات على الكلي هو «الاستقراء» (ت، ر، ١٦٦، ٩)
- إن ما ذكره (المطابقون) من حصر «الدليل» في «القياس» و«الاستقراء» و«التمثيل» حصر لا



أن نورد المقدمات للإستقراء الإستظهارى دون (الإستقراء) الضرورى، والقسمة التى لا ضرورة إليها (س، ج، ٣٠٣، ١٥)

#### إستقراء تام

- الإستقراء التام المنقول عنه الحكم إلى شيء تحت المستقوى له إنما ينفع في البراهين، إذا بانث بها المقدمات من جهة قسمة ما (س، ق، ٥٦٥، ٣)

- الإستقراء التام الحاصر لجميع الجزئيات نافع في البراهين ولكن بشرط أن لا نأخذ الجزئى المشكوك فيه في أجزاء القسمة (سي، ب، ٢٠٩، ١٨)

- الإستقراء التام يُستقى قياساً مقسماً ويفيد اليقين فلا يخرج عن التعريف بقيد اللزوم (ه، م، ١٠، ٦٨)

#### إستقراء جدلي

- إذا استقرأ السائل، ودلّ على ما وقع فيه التشابه، ثم لم يسلم المجيب الكليّة فقد ظلم، بل عليه أن يأتي بمناقضة أو يسلم. وهذا بحسب الجدل فقط، لأنّ الإستقراء جدليّ؛ إذ ليس من شرط الجدل أن يكون ما يورد فيه من القول موجّباً للمطلوب بالضرورة، بل بحسب المشهور (س، ج، ٣١١، ١٢)

#### إستقراء معكوس

- الإستقراء المعكوس، وهو الذي يكون على عكس القبط للمطلوب. وذلك الأوّل يسّمونه طرداً، وهذا الثانى يسّمونه عكساً، ويسّمون العلامة علة (س، ق، ٥٧٥، ١٦)

دليل عليه، بل هو باطل (ت، ١، ١٦٨، ١٥)  
- «الإستقراء» فإنّما يكون يقينياً إذا كان استقراءً تاماً. وحينئذ فتكون قد حكمت على القدر المشترك بما وجدته في جميع الأفراد وهذا ليس استدلالاً بجزئى على كلى، ولا بخاصّ على عامّ، بل استدلالٌ بأحد المتلازمين على الآخر. فإنّ وجود ذلك الحكم في كلّ فرد من أفراد الكلى العام يوجب أن يكون لازماً لذلك الكلى العامّ (ت، ١، ٢٠٢، ١٢)

- الاستدلال نارة يكون بالعام على الخاص وهو «القياس»، ونارة بالخاص على العام وهو «الإستقراء»، ونارة بأحد الخاصين على الآخر وهو «التمثيل»، وبيننا فساد هذا الحصر والتقسيم (ت، ٢، ٩٤، ٣)

- التمثيل والإستقراء، فإن مقدّمانهما إذا سلمت لا يلزم عنهما شيء لإمكان تخلف مدلوليهما عنهما (و، م، ٢٧٤، ١)

- الإستقراء هو الحكم على كلىّ لوجوده في أكثر جزئياته، كتولنا كل حيوان يحرّك فكّه الأسفل عند المضغ لأن الإنسان والبهائم والسباع كذلك، وهذا لا يفيد القطع لاحتمال عدم العموم، كهذا المثال لخروج التمساح من الحيوان (ض، س، ٣٥، ٩)

#### إستقراء استظهارى

- القسمة أيضاً قد تورد على مقتضى الضرورة، وقد نورد لتحسين الكلام فيما لا يحتاج إليه، حتى يقول مثلاً: إن العلم قد يكون أشرف من علم إمّا لقوّة برهانه، وإمّا لشرف موضوعه، وإمّا لكذا وكذا، حيث يكون النافع مثلاً أن يبين أن العلم شريف، ثم يتعداه إلى عد وجوه شرفه من غير حاجة إليه. فأحد الوجوه الأربعة

تحلّل الأجسام (غ، ع، ٢٩٨، ٢٠)

إستقراء ناقص

- إنَّ الإستقراء الناقص مغالطة في البرهان،  
وليس مغالطة في الجدل (س، ق، ٥٦٥، ١)

إسم

- الإسم هو لفظة دالة بتواطؤ، مجردة من  
الزمان، وليس واحد من أجزائها دالاً على  
إنفراد (أ، ع، ٦٠، ٥)

إستقصاء

- الاستقصاء في أمر القياس فإنه قد يلحق عنه  
ضد ما قُصِدَ بالقياس (ف، ق، ٦١، ٤)

- الجزء من الإسم البسيط ليس يدلُّ على شيء  
أصلاً، وأما الإسم المركَّب فمن شأن الجزء  
منه أن يدلُّ على شيء، لكن ليس على  
الإنفراد، مثل قولك: «فيلسوفس»، أي مُؤيِّزُ  
الحكمة (أ، ع، ٦٠، ٩)

إستلزام

- الاستلزام للمفعولات لا ينافي وجوب  
الوجود، فالاستلزام للصفات أوّلى أن لا  
ينافيه (ت، ١، ٢٢٥، ٣)

- أما الإسم إذا نُصِبَ أو نُخِضَ أو غُيِّرَ تغييراً مما  
أشبه ذلك، فليس يكون إسمًا، لكن تصريفاً من  
تصاريف الإسم (أ، ع، ٦١، ١)

إستين

- إشتراك الإسم يضلُّل في الأشياء الكلّية أكثر مما  
يضلُّل في الأشياء الغير مختلفة (أ، ب،  
٤٥١، ٣)

- ليس في العربية منذ أوّل وضعها لفظة تقوم مقام  
«هست» في الفارسية ولا مقام «استين» في  
اليونانية ولا مقام نظائر هاتين اللغظتين في سائر  
اللّسن. وهذه يُحتاج إليها ضرورة في العلوم  
النظرية وفي صناعة المنطق (ف، ح، ١١٢، ٢)  
- بعضهم رأى أن يستعمل لفظة «هو» مكان  
«هست» بالفارسية و «استين» باليونانية (ف،  
ح، ١١٢، ٩)

- المتواطئة (أسماؤها) هي التي القول بحسب  
الإسم لها واحد (أ، ج، ٦٥٧، ١٣)  
إسم هو على ثلاثة منازل: وهو الفرقان. ومنه  
العامة، ومنه الخاص، ومنه الأخص (ق، م،  
١٤، ٥)

إسطقس

- إسم على أربع منازل، وهو النسبة: فمن  
الأسماء ما ينسب إلى صورة واحدة لا يشاركها  
فيها غيرها، كالكتابة في الإنسان ليس إلا له،  
ولكن ذلك لا يعمُّ أهل صورته. ومنها ما ينسب  
إلى صورة واحدة ويعتمها، ولكنه موقت لا  
يكون إلا في وقته، كيباض الشعر في الإنسان  
على الكبير، فليس ذلك إلا للناس، وهو  
يعتمهم، ولكن له وقتاً وزماناً لا يكون إلا فيه.  
ومنها ما هو عامٌّ في كلّ حين، ولكن الصورة  
المختلفة مشتركة فيه، كالعائمتين في الإنسان.

- الأسطقس ستوه «العنصر» وستوا الهيولي  
«العنصر» أيضاً - وأما الأسطقس فلا يستى  
«المادة» و «الهيولي» - وربما استعملوا  
«الهيولي» وربما استعملوا «العنصر» مكان  
«الهيولي» (ف، ح، ١٥٩، ٤)

الأسطقس: هو الجسم الأول الذي باجتماعه  
إلى أجسام أوّل مخالفة له في النوع، يُقال له  
(أسطقس) فلذلك قيل: إنه آخر ما ينتهي إليه

- فكل إنسان ذو قائمتين وفي كل حين ذلك، ولكن يشارك الإنسان في هذه النسبة غيره. ومنها ما يعمّ الصورة الواحدة، ويلزمها في كلّ حين، ولا يشاركها فيها غيرها، كالضحك في الإنسان، والصهيل في الخيل. فهذه النسبة تعمّ الصورة، وتختصّ بها من غير شرك، ويلزمها في كلّ حين. وهي أفضل النسب منزلة، وهي التي يجري مجرى الحدّ ويُخبر محتته (ق، م، ١٥، ٦)
- إسم هو على منزلتين، وهو القَرَض (ق، م، ١، ٨)
- الإسم، كقول القائل: فلان (ق، م، ٢٦، ١٠)
- حدّ الإسم إما هو الصوت المخبر الموضوع غير الموقت الذي لا يبيّن الجزء منه شيء، كقول القائل: حمار. فلو إنّ متكلّمًا قطع إسم حمار، وقال: حم، ثمّ قال: ار، لما كان في واحد من هذين الجزئين ما يبيّن عن شيء. (ق، م، ٢٧، ٤)
- إن الإسم إذا قرُن إلى حرف أثبتَ إمّا صادقًا وإمّا كاذبًا. وإن قال الذي لفلان يمشي؛ لم يُنْيء هذا القول عن صدق ولا كذب، إن لم ينتمه بأن يقول: عبد فلان أو فرس فلان (ق، م، ٢٨، ٥)
- إن كان إسم واحد يقع على أشياء شتى، فإنّ المسمّى ذلك الإسم لم يسمّ شيئًا واحدًا، ولكنه قد سميّ أشياء شتى بقدر ما يقع عليه ذلك الإسم (ق، م، ٥٠، ٢٣)
- الإسم لفظة مفردة دالّة على معنى يمكن أن يُفهم وحده وبفسه، من غير أن يدلّ بذاته وبشيءٍ وشكله على زمان ذلك المعنى، وذلك مثل قولك حيوان وإنسان وزيد وعمرو وبياض وسواد (ف، د، ٦٨، ٢)
- الاسم والكلمة يتعيّنان من الأداة بما استثنى في تحديدهما من أنهما بدلان على معنى يمكن أن يُعقل وحده من غير الحاجة إلى أن يُقرن بشيء آخر (ف، د، ٦٨، ١٣)
- الاسم يتعيّن عن الكلمة بأن الاسم يدلّ على المعنى من غير أن يدلّ على الزمان الذي فيه وجوده بذاته وبشيء (ف، د، ٦٨، ١٥)
- إنما استثنى في تحديد الاسم أن لا يدلّ بذاته على زمان من قبل أن قولنا المشي والحركة (ف، د، ٦٩، ٧)
- خاصّة الاسم إنه قد يكون مُخبرًا عنه وقد يكون خبيرًا بنفسه من غير حاجة إلى أن يُقرن بشيء آخر، مثل قولنا زيد إنسان (ف، د، ٧١، ٣)
- ما له رسمٌ واسمٌ، فإنهما يتساويان في الدلالة، غير أن الرسم يُعرّف ما يتعيّن به الأمر من غيره بأشياء، ليس بها قوّمه، وما لم يوجد له اسم استعملَ حدّه أو رسمه ومكان اسمه (ف، د، ٨٧، ٣)
- الاسم لفظ دالّ على معنى مفرد يُمكن أن يُفهم بنفسه وحده من غير أن يدلّ ببنيته لا بالقرض على الزمان المُحصّل الذي فيه ذلك المعنى (ف، ع، ١٣٣، ٣)
- اشترط في الاسم والكلمة أن المعنى المدلول عليه بهما شأنه أن يُفهم وحده، لأنهما به يُباينان الأداة وبشركان فيه (ف، ع، ١٣٤، ٣)
- الاسم قد يكون مُحصلًا وقد يكون غير مُحصلٍ وإنما يصير غير مُحصلٍ إذا قرُن به حرف السلب وهو حرف لا، فصار مجموعهما في شكل لفظة (ف، ع، ١٣٥، ١٧)
- الإسم يكون موضوعًا من غير أن يحتاج في ذلك إلى شيء يُقرن به، ولا يكون محمولًا دون أن يُقرن به الكلمة الوجودية، إما في اللفظ وإما

في الضمير (ف، ع، ١٣٨، ١٦)

- الاسم الذي يُقالُ بعموم وخصوص هو أن يكون اسماً لجنس تحت أنواع (ف، ع، ١٤٢، ١٦)

- ليس ينبغي لأجل اشتراك الاسم في المُمكن أن يُقَرَّرَ بما هو ممكن في طبيعته أنه هو المُمكن عندنا، بمعنى أنه مجهولٌ عندنا (ف، ع، ١٦١، ١٤)

- الاسمُ للمحمول في كل قضية حملية ينبغي أن يكون مقولاً بتواطؤ، وكذلك الاسم الموضوع، وكذلك الكلمة وكلّي جزء من أجزاء القول (ف، ق، ١١٣، ٧)

- (الاسم) كلُّ لفظٍ مفردٍ دالٌّ على المعنى من غير أن يدلَّ بذاته على زمانٍ المعنى (ف، أ، ٤١، ٥)

- قولنا في الحدِّ إنه بحسب الاسم ينبغي أن يفهم منه معنيان، أحدهما أن يصدق على جميع ما يصدق عليه الاسم وعليها وحدها، والثاني أن يدلَّ الحدُّ من الأمر المحدود على المعنى الذي دلَّ عليه الاسم الذي قيس به بعينه (ف، أ، ٨١، ٥)

- الإسم هو صوت دال بتواطؤ مجرد من الزمان وأن جزءاً من أجزائه لا يدلُّ على إنفراده (ز، ع، ٣٠، ٦)

- إن قولنا الإسم إنه صوت يجري مجرى النفس الجنس. وقولنا فيه دالٌّ لتفصل الإسم من الأصوات غير الدالَّة بمنزلة التصفيق باليدين. وقولنا فيه بتواطؤ لتفصله من أصوات البهائم، فإن أصوات البهائم تدلُّ ولكنها ليست بتواطؤ. فإن الصوت الذي يتواطأ هو الذي يُكتب ويُفصل إلى مقاطع الهجا، وصوت البهائم هو بالطبع لا يتواطأ. وقولنا فيه أن أجزاء من

أجزائه لا يدلُّ على إنفراده ليفصله من الأقاويل، فإن القول جزء من أجزائه لا يدلُّ على إنفراده (ز، ع، ٣٠، ٩)

- يُقسم الإسم إلى المحصل وإلى غير المحصل، وإلى المستقيم والمرفوع والمنصوب والمخفوض (ز، ع، ٣١، ١٢)

- قد يتفق أن يكون الإسم الواحد مقولاً على شيتين بالإتفاق وبالتواطؤ معاً، مثل الأسود إذا قيل على رجل إسمه أسود وهو أيضاً ملون بالسواد، وقيل على القير؛ فإنه إذا أخذ هذا الإسم على أنه إسم شخص الرجل، كان قوله عليه وعلى القير بالإتفاق، وإذا أخذ على أنه إسم الملون كان قوله عليهما بالتواطؤ (س، م، ١٤، ١٥)

- الإسم لفظة دالَّة بتواطؤ مجردة من الزمان وليس واحد من أجزائها دالاً على الإنفراد (س، ع، ٧، ٤)

- الإسم ليس اسماً في طبع نفسه، بل إنما يصير اسماً إذا جُعِلَ اسماً؛ وذلك عندما يُراد به الدلالة فيصير دالاً. وذلك جَعَلَهُ اسماً، أي جَعَلَهُ دالاً على صفة (س، ع، ١٢، ٦)

- إن الإسم والقرص قد يقعان موقع هو هو، فيدلُّ عليه آناً إذا التمسنا من خادم لنا أن يدعونا إلينا صديقاً حاضر محفل، قلنا: ادعُ إلينا ذلك الجالس الوسيم، فيدعونا؛ فتكون ذات ذلك الصديق هو هو الجالس الوسيم. وقد تدخل في باب الهو هو بالعرض ما يكون هو هو على سبيل المناسبة، على أحد وجوه المناسبات التي نذكرها بعد (س، ج، ٦٨، ١٣)

- إن الإسم الواقع على أشياء كثيرة يقع عليها وهي ذوات ماهيات وحقائق مختلفة أو يقع عليها بمعنى واحد (س، ج، ٨٤، ١٥)

- (غ، ع، ٢٦٦، ١٤)
- أقلُّ ما يشتعلُّ عليه التصديقُ تصوّرًا. وعلى الجملة: فكل ما له إسم يمكن: تحرير حدٍّ أو رسم أو شرح إسم (غ، ع، ٢٨٤، ٤)
- المراد بالإسم هنا كل لفظ دالٌّ سواء كان ما يُراد بالإسم بعد هذا أو ما يُراد بالكلمة أو بالأداة (سي، ب، ٥٠، ١٢)
- الاسم لفظ مفرد يدلُّ على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى كزيد وعيسى (سي، ب، ٩٦، ٧)
- الاسم منه محضٌ ومنه غير محضٌ، فالمحضٌ مثل زيد وبكر والإنسان والحجر، وغير المحضٌ مثل لا إنسان ولا بصير ولا عادل (سي، ب، ٩٦، ١٧)
- الإسم ما هو قائم ومنه ما هو مصرّف، فالقائم ما لم يتغير عن بنائه الأصلي للحق لاحق من الإعراب وغيره، والمصرّف ما تغير عن بنائه الأصلي باقتران حركة به أو إعراب بصير مائماً عن اقتران بعض ما كان يقترب به لولاه (سي، ب، ٩٦، ٢٤)
- الإسم والكلمة يُشبهان المعاني المفردة التي لا تصدق ولا تكذب (ش، ع، ٨٢، ٦)
- الإسم هو لفظ دال بتواطؤ على معنى مجرد من الزمان... سواء كان الاسم المفرد بسيطاً... أو مركّباً (ش، ع، ٨٢، ١٦)
- الإسم ليس بصدق ولا كذب (ش، ع، ٨٨، ٢٦)
- صدقٌ دلالة الاسم في موضع الحقيقة وارتفاع الاشتراك عنه يوهم صدقته في موضع الاستعارة وارتفاع الاشتراك عنه (ش، س، ٧٠٩، ١٣)
- (المفرد) بما أن يدل على الزمان المعين لحصوله فيه، وهو الكلمة، أو لا يدلُّ وهو
- الإسم كل لفظ مفرد يدلُّ على معنى من غير دلالة مبنية على الزمان الذي يقارن ذلك المعنى من الأزمنة الثلاثة، مثل «زيد» (س، ش، ٥٧، ٢٠)
- الكلمة فهي التي تكون في كل شيء كالإسم إلا أنه يدلُّ على الزمان المذكور، مثل قولك «ضرب» فإنه يدلُّ على معنى هو «الضرب» وعلى شيئين آخرين، أحدهما نسبه إلى موضوع غير معين، والثاني وقوعه في زمان خارج عنه هو ماضٍ (س، ش، ٥٧، ٢٢)
- الإسم لفظ مفرد يدلُّ على معنى من غير أن يدلُّ على زمان وجود ذلك المعنى من الأزمنة الثلاثة (مر، ت، ٣٩، ١٥)
- .. الإسم منه محضٌ، كما يقال إنسان، ومنه غير محضٌ كما يقال لا بصير، وحكم ما هو غير محضٌ في أن يكون موضوعاً لمحمولٍ كحكم المحض (مر، ت، ٤٠، ١٦)
- الإسم: صوتٌ دال بتواطؤ، مجرد عن الزمان، والجزء من أجزائه لا يدلُّ على إنفراده، ويدلُّ على معنى محض (غ، ع، ٧٩، ٤)
- الفرقُ بين (الإسم) و(الفعل) تضمّن معنى (الزمان) فقط (غ، ع، ٨٠، ١٠)
- الإسم: إنه لفظٌ مفرد يدلُّ على معنى من غير أن يدلُّ على زمان وجود ذلك المعنى من الأزمنة الثلاثة (غ، ع، ٨٠، ١٤)
- (التشابه في) الإسم يكون موضوعاً في أحدهما وضماً متقدّماً، ويكون منقولاً إلى الآخر. فإن أُضيفَ إليهما سمي (متشابه الإسم). وإن أُضيفَ إلى المتقدّم منهما، سمي (موضوعاً). وإن أُضيفَ إلى الأخير، سمي (منقولاً) (غ، ع، ٨٣، ١٨)
- العلمُ الحاصلٌ بمجرد الإسم يُسمّى علماً جميلاً

- الإسم (ر، ل، ٣، ١٢)
- ظهر من حدّ الفعل أنّ الإسم لفظ مفرد يدلّ بالوضع على معنى مستقلّ بنفسه ولا يقتضي وقوعه في زمان يتعيّن بحسبه (ط، ش، ١٦، ١٩٥)
- حدّ الإسم بأنّه اللفظ المفرد الدالّ بالوضع على معنى مجرد عن الزمان وهنا يتناول الأداة، وإن شرط في الأداة دلالتها على معنى غير تام دخل فيه الكلمة الوجودية (م، ط، ٣٨، ٢)
- (المفرد) إن دلّ بهيته على زمان معين من الأزمنة الثلاثة فهو الكلمة، وإن لم يدلّ فهو الإسم وحينئذ إما أن يكون معناه واحداً أو كثيراً (ن، ش، ٤، ١٦)
- إن كان الثاني (الإسم) فإن كان وضعه لتلك المعاني على السوية فهو المشترك كالعين، وإن لم يكن كذلك بل وُضع لأحدهما أولاً ثم نقل إلى الثاني. وحينئذ إن ترك موضوعه الأول يُسمّى منقولاً عرفياً إن كان الناقل هو العرف العام كالدابة وشرعياً إن كان الناقل هو الشرع كالصلوة والصوم، واصطلاحياً إن كان الناقل هو العرف الخاص كالاصطلاحات النحاة والنظار وغيرهما. وإن لم يترك موضوعه الأول يُسمّى بالنسبة إليه حقيقة، وبالنسبة إلى المنقول إليه مجازاً كأسد بالنسبة إلى الحيوان المفترس والرجل الشجاع (ن، ش، ٤، ٢٠)
- النحاة لما دخل متأخروهم في الحدود ذكروا «الإسم» بضعة وعشرين حداً، وكلّها معترض عليها على أصلهم (ت، ١٦، ٣٦، ١١)
- الحدّ يفيد تفصيل ما دلّ عليه الإسم بالإجمال (ت، ١٦، ٣٨، ١)
- ما له إسم يُمكن تحريكه «حده» أو «رسمه» أو «شرح اسمه» (ت، ١٦، ٤٨، ٥)
- الإسم لا يفيد بنفسه تصوير المستقّى، وإنّما يفيد التمييز بينه وبين غيره (ت، ١٦، ٦٥، ٥)
- الحد إذا تعدّد في الألفاظ كان كتعدد الإسم، سواء كانت مشتقة أو غير مشتقة (ت، ١٦، ٨٢، ٢٤)
- تسمية الإسم وحده «كلمة»، والفعل وحده «كلمة»، والحرف وحده «كلمة» مثل «هل» و«بل»، فهذا اصطلاح محض لبعض النحاة، ليس هذا من لغة العرب أصلاً (ت، ١٦، ١٣٩، ٤)
- إسم التسليم
- إن إسم التسليم يقال على أحوال القضايا من حيث توضع وضعاً ويحكم بها حكماً كيفما كان فربّما كان التسليم من العقل الأول. وربّما كان من إنصاف الخصم (س، أ، ٤١٤، ٤)
- إسم الجنس
- الإسم يقال . . . من جهتين مختلفتين: إحداهما على العموم من حيث يُشارك به سائر الأنواع القسيمة له إذ كان اسمُ الجنس يُقال على جميع أنواعه، والثانية بخصوص، وذلك إذا استعمل لقباً له دالاً على ذاته من حيث هو ذلك النوع (ف، ع، ١٤٢، ١٩)
- إسم الحد
- إسم الحدّ مشترك في الاصطلاحات بين الحقيقة وشرح اللفظ والجمع بالعوارض والدلالة على الماهية (غ، ح، ١١٠، ١٢)
- إسم الرسم
- إسم الرسم ما كان يُعرّف ما هو أخفى منه، إمّا

- القضية التي محمولها إسم غير مُحَصَّل قضية موجبة وليست سالبة، والفرق بينها وبين السلب أن السلب هو أعمُّ صدقاً من غير المُحَصَّل (ف، ع، ١٤٧، ١٥)

- الاسم غير المُحَصَّل هو رفع الشيء، عما شأنه أن يُوجد فيه (ف، ع، ١٤٨، ٣)

- القضية التي محمولها اسم غير محصل دال على هذا المعنى موجبة معدولة أيضاً، ويُفَرَّق بينها وبين السلب بأن يُجعل السلب رفع الشيء عن أي موضوع اتفق محدوداً كان أو غير محدود، موجوداً كان أو غير موجود (ف، ع، ١٥٣، ١٦)

- إن لا ناطقاً ليس سلب ولكنه اسم غير محصل (ف، ع، ١٥٤، ٢)

- أي أمرٍ حُومِلَ عليه إسم غير محصل فينبغي أن يُؤخذ ذلك الأمر موحوداً وأي أمرٍ كان موجوداً وسلبٌ عنه شيء، كانت قوة ذلك السلب قوة إيجاب معدول، فلا فرق في العبارة عنه بين أن يُجعل سلباً أو إيجاباً معدولاً (ف، ع، ١٥٤، ١٣)

- الإسم الغير المحصل هو الذي لا يدلنا على شيء واحد معين بمنزلة قولنا: لا إنسان، فإن هذه اللفظة تدلنا على جميع الأمور التي هي سوى الإنسان، ونبني أن يُعلم أن هذه اللفظة ليست سالبة لأن السالبة هي التي ترفع شيئاً من شيء (ز، ع، ٣١، ١٥)

- هذا الصنف من الأسماء إنما سُمِّيَ اسماً غير محصل لأنه لا يستحق أن يُسمى اسماً بإطلاق إذ كان لا يدل على مُلَكَّة (ش، ع، ٨٣، ١٤)

إسم غير مصرف

- بحسب اللغة اليونانية، فإن الإسم المصروف هو

في معناه وذلك ظاهر، وإما بحسب إسمه، حتى يكون الإسم إذا ذكر لم يفهم، فبدل على مفهوم بالخاصة وإن كان معنى الإسم سابقاً إلى التصور وأسبق من الرسم (س، ج، ٢٠٨، ١٧)

إسم العرض

- إن كان الأبيض للإنسان و«يمشي» لزيد ليس ممّا يكون مقولاً على موضوع، بل هو عَرَضٌ، لم يخل إما أن يكون إسم العرض يقال على العرضي وعلى العرض الحقيقي باشتراك بحيث، لا تشكيك ولا تواطؤ فيه، أو لا يكون مقولاً بالاشتراك. فإن كان مقولاً باشتراك وجب أن تكون الأقسام بحسب المعاني أكثر من الأقسام التي يوردها؛ إذ أصول الأقسام حينئذ تكون ستة: كُلِّي وجزئي وجوهر وعَرَض، الذي بأحد المعنيين، وجوهر وعَرَض، الذي هو بمعنى الجوهرية والعرضية (س، م، ٢٦، ٤٤)

إسم العلم

- اسم العلم يقع على اليقين الضروري أكثر من وقوعه على ما ليس يقين، أو الذي هو يقين وليس بالضروري، وليُسَمَّ ذلك العلم اليقيني (ف، ب، ٢٥، ١٣)

إسم غير محصل

- الإسم غير المُحَصَّل إنما يدل من وجه على شيء واحد (أ، ع، ٧٦، ٥)

- (الاسم غير المحصل) لا يكاد يُوجد في لسان العرب إلا شاذاً مُؤَلِّداً كقولنا إنسان لا أحد، ودرهم لا شيء (ف، ع، ١٣٥، ١٩)

بإشتراك الإسم، ثم يُحدّ بحدّ، فيكون ذلك الحدّ أيضاً يطابق تلك الأشياء الكثيرة لإشتراك الإسم فيه (س، ج، ٢٧٦، ١٨)

## إسم محصل

- الإسم المحصل هو الذي يدلّنا على أمر واحد معيّن بمترلة لفظة زيد التي تدلّنا على شخص واحد (ز، ع، ٣١، ١٤)

- المحصّلة هي التي تدلّ على المعنى الذي يدلّ عليه الإسم المحصل وعلى زمان ذلك المعنى (ش، ع، ٨٤، ١٩)

## إسم محصل وغير محصل

- الإسم: منه محصل ومنه غير محصل (ش، ع، ٨٣، ١١)

- ... أما المحصل فهو الاسم الدالّ على المملّكات... وأما غير المحصل فهو الاسم الذي يرغّب من اسم المملّكة وحرف لا (ش، ع، ٨٣، ١١)

## إسم محمول

- الاسم المحمول في كل قضية حملية ينبي أن يكون مقولاً بتواطؤ، وكذلك الاسم الموضوع، وكذلك الكلّمة، وكلّ جزء من أجزاء القول (ف، ع، ١٤٥، ١٦)

## إسم المخصوص

- أن يكون القول أعّم من إسم المخصوص، كمن قال: إنّ خاصّة الإنسان أنّه حيوان قابل للعلم، ثم يجعل الملك كذلك (س، ج، ٢١٧، ١)

الذي إذا ألحق به الكلمات الزمانية كقولك «كان» و«يكون» و«كانن الآن» لم يصدق ولم يكذب. والإسم الغير المصروف هو الذي إذا قرن به أحد هذه صدق أو كذب (س، ع، ١٦، ١٤)

- الإسم الغير المصروف... هو المُستَمَى المستقيم (ش، ع، ٨٣، ٢٣)

## إسم متشابه

- (إذا وجدت بين أمرين) شبهة إمّا في شكل وإمّا في سائر الأحوال؛ فيكون ذلك الشبه هو الداعي إلى أن تعطى أحد الأمرين إسم الآخر، ويكون الإسم في أحد الأمرين جيمعاً، سمي بالاسم المتشابه، وإذا قيس إلى الثاني منهما سُمي بالاسم المنقول (س، م، ١٢، ٣)

## إسم متواطئ

- الاسم (المتواطئ) الذي يُقال بتواطؤ هو الاسم الواحد الذي يُقال من أول ما وضع على أشياء كثيرة، ويدلّ على معنى واحد يعتمها (ف، ع، ١٤١، ١٢)

- الاسم الذي يُقال بتواطؤ هو الذي يعتم أشياء كثيرة ويدلّ على معنى واحد يعتمها (ف، ق، ٨٥٥)

- نعي ههنا بالاسم كل لفظ دالّ، سواء كان ما يُخصّ بإسم الاسم، أو كان ما يُخصّ بإسم الكلمة، أو الثالث الذي لا يدلّ إلا بالمشاركة، كما سيأتيك بيانه بعد. فهذا ما يقال على سبيل التواطؤ (س، م، ١٠، ٣)

## إسم المحدود

- ربّما كان إسم المحدود واقفاً على أشياء كثيرة



## إسم مرادف

- الإسم المرادف لا فائدة فيه، وليس هو بمحمول بالحقيقة (س، ج، ٥٤، ١٦)
- أن تجعل الشيء خاصة لنفسه، وذلك على وجهين: إما أن تأتي بإسم مرادف، كمن يقول: إنَّ الإنسانية خاصة البشرية، والجميل خاصة اللائق، أو تأتي بالحدِّ فيكون الحدُّ قد جعله خاصة المحدود (س، ج، ٢٢٤، ١٤)

## إسم مركب

- مما يقع في إعتبار إشتراك الإسم أن يعتمد إلى الإسم المركب للشيء الذي يتركب من إسمه الخاص، ومن الإسم المنظور في إشتراكه كأنه إسم واحد لكنه مركب، فيجعل ذلك إلى الحدود أو الرسوم، ثم ترتفع الخاصيات، فإن بقي للباقي مفهوم واحد محصل فليس الإسم بمشترك (س، ج، ٨٨، ١٣)

## إسم مستعار

- الاسمُ (المستعار) الذي يُقالُ على الشيء باستعارة هو أن يكون اسمٌ ما دالاً على ذات شيء راتباً عليه دائماً من أول ما وُضِعَ فَيُلْقَبُ به، في الحين بعد الحين شيء آخر (ف، ع، ١٤١، ١)

- (الاسم) المستعار هو لفظ مشترك بوجه ما غير أن الفرق بينه وبين غيره من المشتركات أو المنقولات أن المشتركة والمنقولة تُستعمل مشتركة على أنها أسماء في الحقيقة لتلك التي تشترك فيها. والمستعارة تُستعمل مشتركة على المعنى الذي له استعير على أنه في الحقيقة اسم لشيء آخر (ف، س، ١٣٣، ٩)
- الإسم المستعار ما يقوله أفلاطن في المادة:

إنها أمٌ وإنها أنثى، ويُسمِّيها الحاضنة ويُسمِّي الصورة الذكر، وأن الأنثى نشأتُ الذكر، ويُسمِّي ما ليس بوجود أو غير الموجود السوفسطاني، وأشياء هذه من الأسماء (ف، س، ١٣٤، ١٤)

- تغيير لفظ إلى لفظ في (الاسم المستعار) فإنه متى كان الشيء يُعبَّرُ عنه بلفظين فقد يُظنُّ أنه لا فرق بين أن يُعبَّرَ عنه بهذا أو بذلك فيبدل كل واحد مكان الآخر (ف، س، ١٣٥، ١٣)

## إسم مستقيم

- يصير الاسمُ مستقيماً بأن يُجرَّد من الإضافة فلا يكون اسماً للمضاف ولا للمضاف إليه (ف، ع، ١٣٧، ٧)
- (الاسم) المستقيم إذا قُرِنت به كلمة ما وجودية حَصَلَتْ منها قضية وصارت إما صادقة وإما كاذبة، كقولنا زيد كان وزيد وُجِدَ (ف، ع، ١٣٧، ١٩)

- الإسم الموضوع المستقيم هو الذي لم يدخل عليه زيادة في أوله (ز، ع، ٣١، ١٨)
- الإسم المستقيم هو عدم الزوائد (ز، ق، ١٧٩، ١٠)

## إسم مشترك

- الإسمُ (المشترك) الذي يُقالُ باشتراك هو الذي يُقالُ من أول ما وضع على أمور كثيرة من غير أن يُدلَّ على معنى واحد يعمُّها (ف، ع، ١٤١، ٩)

- الاسم المشترك هو الذي يعمُّ أشياء كثيرة ولا يدُلُّ على معنى واحد يعمُّها (ف، ق، ٥٥، ٩)
- إنَّ الإسم المشترك لا يكون جنساً البتة (س، م، ٤٧، ١٧)

يكون مشككًا قريب الشبه من المتواطىء ويعسر الفرق على الذهن (غ، ح، ١٣، ١٠)  
 - إذا قسمنا الاسم المُشْتَرَك إلى معانيه...  
 عادت لنا المقدّمة الواحدة مقدّمات كثيرة (ش، ج، ١٥٢١، ١)  
 - لمعرفة الاسم المُشْتَرَك... ثلاث منافع:  
 المنفعة الأولى الإيضاح والبيان... والمنفعة الثانية ألا يكون السائل والمجيب يتخاطبان في معنيين مُتباينين وهما يتخاطبان في معنى واحد... والمنفعة الثالثة ألا يغلط السامع ولا القائل في القياس (ش، ج، ٥٢١، ٦)

#### إسم مشتق

- الاسمُ المشتق هو أن يُؤخذ الاسمُ الدالُّ على شيء ما مجردًا عن كل ما يُمكن أن يُفترق به من خارج، فيُغيّر تغييرًا يدلُّ بذلك التغيير على اقتران ذلك الشيء بموضوع لم يُصرّح به ما هو (ف، ع، ١٤٣، ٤)  
 - الاسمُ المشتق فيدل على موضوع غير معيّن وُجد له أمر مشتق له منه الاسم، فيكون دالًّا على معنى وأمر وعلى موضوع له غير معيّن وعلى نسبة بينهما (س، ع، ١٨، ٧)

#### إسم مشكك

- ما كان المفهوم من اللفظ فيه واحدًا إذا جُرد ولم يكن واحدًا من كل جهة متشابهًا في الأشياء المتّحدة في ذلك اللفظ فإنّه يسمّى إسمًا مشككًا؛ وربّما سُمّي بإسم آخر (س، م، ٤٤، ١١)  
 - الاسمُ المشكك قد يكون مطلقًا... وقد يكون بحسب النسبة إلى مبدأ واحد، كقولنا طيب للكتاب وللمبضع وللدواء؛ أو إلى غابة

- مما ينفع في إعتبار إشتراك الاسم أن يعمد إلى الاسم المرّكب للشيء الذي يتركّب من إسمه الخاص، ومن الاسم المنظور في إشتراكه كأنّه إسم واحد لكنّه مركّب، فيجعل ذلك إلى الحدود أو الرسوم، ثم ترتفع الخاصيّات، فإن بقي للباقي مفهوم واحد محض فليس الإسم مشترك (س، ج، ٨٨، ١٣)

لما كانت الفصول مختلفة كان اللون إسمًا مشتركًا (س، ج، ٩٠، ٢)  
 - إنَّ يَدُلّ الاسمُ المشترك المحصل فيه إسم متشابه أو مشكك، فإنّه يجب أن تُفصل دلالته مميّزة محصّلة، ويتأمل الحال في الواقعات تحته. وأمّا الأمثلة لذلك، فإن يكون لأشياء كثيرة مختلفة الحدود إسم واحد، لا بالإشتراك البحث؛ بل بالشكّيك مثلاً، لأن لها كلها نسبة إلى غاية واحدة؛ أو لأنها غايات لشيء واحد (س، ج، ١١٦، ١٤)

- الأصلحيّة ليست من مقولة «متى»، فإن الأصلح إسم مشترك يقع في مقولات (س، ج، ٨، ١٥٠)

- تفصيل الإسم المشترك: فإن أول الفوائد في ذلك أن تكون المعاني تفصل بقاء الذهن، ويشعر بها، وتخطر بالبال، وتلاحظ أحكامها في الإفتاق والإختلاف. وأيضًا أن يقتدر الإنسان في تفكيره بنفسه على جودة التمييز، ولا يعرض الغلط له من نفسه (س، س، ١٤، ٧٥)

- الإسمُ المشترك قد يدلّ على المختلفين... كما ذكرنا وقد يدلّ على المتضادين ولا شركة بينهما البتّة كالجليل للحبّير والخطير، والناهل للمطشان، والريّان والجون للأسود والأبيض، والقُرّة للظهُر والخَيْض. وأيضًا المشترك قد

وليس بطريق الإشتراك البتة (غ، ح، ١٢، ١٥)

إسم مفرد

- الاسم المفرد فلا يكون كلامًا مفيدًا عند أحد من أهل الأرض، بل ولا أهل السماء (ت، ١٠، ٥٩، ١٠)

إسم المصدر

واحدة كقولنا صحي للدواء وللرياضة وللنفس؛ وربما كانت بحسب النسبة إلى مبدأ وغاية واحدة، كقولنا لجميع الأشياء إنها إلهية (س، م، ١١، ٥)

- إسم المصدر يفارق الإسم المطلق بما يتضمنه من الدلالة على موضوع منه، أو فيه معنى من المعاني، فيدل على ذلك المعنى نفسه وعلى نسبة ما (س، ع، ٢٦، ٣)

إسم مصروف

إسم منصوب ومخفوض

- أما (الإسم) المنصوب والمخفوض فهما اللذان قد زيد عليهما حرف في أوائلها بمنزلة باء أو لام حتى يُلفظ باللفظة بهما على هذا الوجه: يزيد وزيد. والفرق بين المرفوع والمستقيم والمنصوب والمخفوض أن المرفوع والمستقيم متى أضفنا إليهما كان أو يكون تَمَّ الكلام (ز، ع، ٣١، ١٩)

- بحسب اللغة اليونانية، فإنَّ الإسم المصروف هو الذي إذا ألحق به الكلمات الزمانية كقولك «كان» و«يكون» و«كائن الآن» لم يصدق ولم يكذب. والإسم الغير المصروف هو الذي إذا قرن به أحد هذه صدق أو كذب (س، ع، ١٤، ١٤)

إسم منقول

الاسم المنقول هو أن يُؤخذ اسمٌ مشهور كان منذ أول ما وُضِعَ دالًّا على ذات شيء ما، فيجعل بعد ذلك اسمًا دالًّا على ذات شيء آخر (ف، ع، ١٤١، ٤)

- الإسم... إذا نُصِبَ أو حُفِّضَ أو غُيِّرَ تغييرًا آخر... لم يُقَلَّ فيه أنه اسم ياطلاق بل اسمًا مصرفًا (ش، ع، ٨٣، ١٨)

إسم مطلق

الاسم المنقول وهو الاسم الذي جرت العادة فيه من أول الأمر أن يكون دالًّا على معنى ثم يُجعل ذلك أيضًا دالًّا على معنى آخر، ويُشرك فيه بين الثاني وبين الأول (ف، س، ١٣٣، ٢)

- الفرق بين (الإسم) المنقول والمشارك أو المشكك أن المشكك أو المشارك هو الذي يشترك فيه شيان أو أكثر من غير أن تكون دلالة على أحدهما أسبق في الزمان من دلالة على الآخر (ف، س، ١٣٣، ٥)

- إذا صار الإسم بما لحقه من الزيادة ممنوعًا عن أن يلحق به ما من شأنه أن يلحق به، فقد زيد على معنى الإسم المجرد شيء صار به بحال أخص من حاله وهو إسم مطلق (س، ع، ١٤، ٢)

- كلُّ إسم مطلق ليس بمعين كما سبق فإنه يُطلق على آحاد مستقياته الكثيرة بطريق التواطىء، فإسم اللون للبياض والسواد بطريق التواطىء، فإنها متفقة في المعنى الذي سُمِّيَ به اللون لونًا

- (إذا وجدت بين أمرين) شبهًا إنا في شكل وإما في سائر الأحوال؛ فيكون ذلك الشبه هو

يدلّ إما على أن الكتابة معرفة، أو على أن  
الكتابة معروفة عند آخر (أ، س، ٧٦١، ١٠)

أسماء

- من الأسماء غير محدودة، كما وصفنا  
من قول القائل: لا إنسان (ق، م، ٣٥، ١)

- الأسماء: منها مستعارة ومنها منقولة ومنها  
مشتركة ومنها ما يُقال بتواطؤ ومنها ما يُقال  
على الشيء بعموم وخصوصٍ ومنها ما هي  
متباينة ومنها ما هي مترادفة ومنها ما هي مشتقة  
(ف، ع، ١٤٠، ١٩)

- ينبغي أن تعلم أيضًا الأسماء المتفقة أشكال  
ألفاظها والمتواطئة أشكال ألفاظها وترتاض في  
هذه أيضًا، فأنها من المغلطات العظيمة التقليل  
(ف، ح، ٧١، ١٢)

- الأسماء المنقولة إلى المعاني الفلسفة فإنما  
تأخذ معانيها التي للدلالة عليها أولاً نُقِلت لا  
التي استعملت بعد تفهيم إيّاها إليها استعارةً  
ومجازاً وأنساعاً لتعلّق كثير من المعاني وشبهها  
بالمعاني الفلسفية التي إليها أولاً كانت نُقِلت  
(ف، ح، ١٦٥، ٩)

- المركّب من الأسماء والكليم: منه ما هو مركّب  
من اسمين مثل قولنا زيد قائم، ومنه ما هو  
مُرْكَبٌ من اسم وكلمة مثل قولنا زيد يمشي  
(ف، أ، ٤٢، ٣)

- الأسماء منها مرّجبة ومنها بسيطة. والبسيطة  
فظاهر من أمرها أن جزأها لا يدلّ، فأما  
المرّجبة فإن جزئها وإن كان يدلّ مفردًا فدلالته  
مفردة على غير ما كان يدلّ عليه، وهو مجمل  
(ز، ع، ٣١، ٣)

- إن الأشياء إذا تكثرت بالاسمي لم يخلّ إمّا أن  
يكون تكثرت مقارنًا لتكثرت مفهوماتها فيها

الداعي إلى أن تعطى أحد الأمرين إسم الآخر،  
ويكون الإسم في أحد الأمرين جميعًا، سمي  
بالإسم المتشابه، وإذا قيس إلى الثاني منهما  
سُمّي بالإسم المنقول (س، م، ١٢، ٤)

إسم موضوع

- الإسم الموضوع يدلّ على ما قبل ولا يدلّ على  
موضوع البتّة (س، ع، ١٨، ٦)

إسم وحرف

- إن الإسم لا يبيّن عن وقت، وإن الحرف يبيّن  
عنه، أما عن مقبمة إمّا عن ماضية وإمّا عن  
منظرة. وإنّ الحرف لا يكون إلّا مسندًا إليه  
واجبًا، كقول القائل: حيّ، أو عرضًا، كقوله:  
كاتب (ق، م، ٢٨، ١٤)

إسم وكلمة

- إن الإسم يتبع ويدلّ على الذات، والكلمة تدلّ  
على الفعل، والذات أقدم من الفعل، فالإسم  
أقدم من الكلمة (ز، ع، ٣٢، ١٧)

إسم ومرء

- الأنحاء التي تكون من إتفاق الإسم والمرء  
ثلاثة: أحدها إذا كانت الكلمة والإسم على  
الحقيقة تدلّ على معاني كثيرة، مثال ذلك:  
النسر والكلب. والآخر إذا جرينا على العادة  
فيما نقوله على هذه الجهة. والثالث عندما  
يكون القول إذا رُكِبَ دلّ على كثير، وإذا فُضِّل  
دلّ على واحد، مثال ذلك قولنا: معرفة  
الكتابة. وذلك أن كل واحدة من لفظي الكتابة  
والمعرفة قد عرض أنها تدلّ على واحد. فأما  
المجتمع منهما فيدلّ على أكثر من واحد، لأنه

- فسُمِّي تلك الأمور متباينة الأسماء، كقولهم: حجر وإنسان وثور، وهذه هي التي تختلف بالأسامي وتختلف في قول الجواهر الذي بحسب تلك الأسامي؛ وإما أن يكون التكثر في الأسامي ومفهوماتها واحدة، كما يقال: غسل وأزى وشهد، فإن مفهومات هذه كلها واحدة، فسُمِّي أسماء مترادفة (س، م، ١٥، ١٨)
- الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسية هي هذه: التعليم، والمجازاة، والمناظرة، والمعاندة، والإختيار، والمجادنة، والخطابة والإنشاد. وإن كان شيء غير هذه، فهو إما داخل في بعض هذه، أو غير مألوف (س، ج، ١٧، ٦)
- منها (الأسماء) ما يقال بالإستعارة وقد اشتهرت، ومنها ما يقال باستعارة مبتدعة لم تشتهر (س، ج، ٢٤٤، ١٥)
- منها (الأسماء) ما يقال بإشتقاق عن معان غير معتادة الإشتقاق عنها (س، ج، ٢٤٤، ١٦)
- الأسماء قد تشترك المُسمَّيات بها في المسموع منها والمفهوم، كاشتراك الفَرَسَ والإنسان في الحيوان وزيد وعمر وفي الإنسان، وتُسَمَّى متواطئة. وقد تختلف فيهما كإختلاف زيد وعمر في مسموعهما ومفهومهما، بل كالإنسان والحجر والحيوان والشجر، وتُسَمَّى متباينة (ب، م، ٨، ١٩)
- تشترك (الأسماء) في أحدهما: إما في المسموع دون المفهوم كإشتراك هذا الشخص وهذا الشخص في إسم زيد، والبصر وينبوع الماء في إسم العين، وتُسَمَّى مُشْتَرَكَةً وَمُتَّفِقَةً. وإما في المفهوم دون المسموع كإشتراك العقار والخمر أو البشر والإنسان وتُسَمَّى مترادفة (ب، م، ٨، ٢٣)
- الأسماء فمنها بسيطة وهي التي لا يكون في مسموعها تركيب يرجع إلى تركيب المفهوم كزيد والإنسان والحجر، ومنها مُركَّبَةٌ وهي التي يكون في مسموعها تركيب يرجع إلى تركيب المفهوم كصاحب الدار ورئيس المدينة (ب، م، ١٠، ١٦)
- الأسماء بالحقيقة عند كل مُسَمِّ إنَّما هي لمتصوّرات ذهنه وبوساطتها هي عنده للموجودات، حتى أنه لو رأى فرساً من بعيد فلم يَحَقِّقْهُ ولم يَتَسَلَّ في ذهنه منه حقيقة صورته، بل غلط فيه فظنَّ حماراً، لقد كان يُسَمِّيه بحسب ما تُصوِّر في ذهنه لا بالإسم الموضوع لحقيقته (ب، م، ١٢، ١٢)
- إنَّ الحدود إنَّما هي حدود بحسب الأسماء، والأسماء أسماء بحسب الحدود (ب، م، ٦٢، ١)
- الأسماء والحدود داخله في المواضع والمواطيات، فقد يجوز إختلاف الناس فيها من حيث تختلف مواضعاتهم ومواطياتهم، ولا يلزم من ذلك جهل ولا تناقض، فيكون للشيء الواحد أسماء كثيرة بحسب حدود كثيرة، وحدود كثيرة بحسب أسماء كثيرة (ب، م، ٦٣، ١٠)
- الأسماء... قد تكون لأشياء غير موجودة (ش، ب، ٤٦٦، ١٣)
- الأسماء التي تقال حقيقة في موضع ومجازاً في آخر... قد يعرض فيها مغالطة (ش، س، ٧٠٩، ١٢)
- من الأسماء ما يُعرف حدُّه بالِلغة، ومنه ما يُعرف حدُّه بالِشرع، ومنه ما يُعرف حدُّه بالِعرف (ت، ر، ١، ٦٣، ٢٤)
- الأسماء المذكورة في الكتاب والسنة ثلاثة

يدلّ إذا أُفردَ إلاّ بالقرّض (ش، ع، ٨٣، ٢)

### أسماء عشرة

- أحاطت هذه الأسماء العشرة بجميع الكلام، فلن يستطيع ذاكِر أن يذكر إلاّ عين شيء، أو عدده، أو صفته، أو إضافته، أو مكانه، أو وقته، أو جدته، أو نصيبته، أو فعله، أو ما يفعل به (ق، م، ١١، ٢)

أصناف: (الف) منها ما يُعرف حدّه بـ«اللغة» كالشمس، والقمر، والكوكب، ونحو ذلك؛ (ب) ومنها ما لا يُعرف إلاّ بـ«الشرع» كأسماء الواجبات الشرعية والمحرّمات الشرعية، كالصلوة، والحج، والربوا، والميسر؛ (ج) ومنها ما يُعرف بـ«العرف» العادي - وهو عرف الخطاب باللفظ - كاسم النكاح، والبيع، والقبض، وغير ذلك (ت، ر، ١، ٧٤، ١٧)

### أسماء غير محصلة

- الأسماء غير المُحصّلة ليست تُعدّ في الأفاويل عند الأمم الذين يستعملونها بل أشكالها عندهم أشكالُ الألفاظ المفردة وتجري مجراها، وتتصرفُ وتصرفُها، ولا ينبغي أيضاً أن يُقلنّ بها أنها سلبٌ لأجل اقتران حرف السلب بها لأن دلالتها في الألسنة التي فيها هذه الأسماء دلالات الإيجاب من قيل أنها تدلّ عندهم على أصناف العدم، مثل قولهم لا بصير يدلّ عندهم على الأعمى (ف، ع، ١٣٦، ٣)

- الأسماء غير المُحصّلة ليست تدلّ على السلب بل إنما تدلّ على أصناف العدم، كقولنا زيد عالم، فإنه يدلّ على ما يدلّ عليه قولنا زيد جاهل (ف، ع، ١٤٧، ١٠)

- يوصف الله عز وجل بالأسماء غير المحصلة (ف، ع، ١٥٤، ٦)

- فهذه ثلاثة معانٍ للأسماء غير المحصلة: فالأول معناه معنى العدم. والثاني أعمُّ منه، وهو رفعُ الشيء عن أمر موجود شأن الشيء الذي رُفِعَ عنه أن يوجد فيه أو في نوعه أو في جنسه، إما باضطرار وإما بإمكان، كقولنا عدد لا زوج، فإنه إيجاب معدول، وهو رفع الزوج عما شأنه أو شأن بعضه أن يكون باضطرارٍ

### أسماء اشارات

- الضمانر والموصولات وأسماء الإشارات ونحوها ليست جزئية لأنها في أصل وضعها كَلية عقلاً وإنما عرضت لها الجزئية عند الاستعمال بواسطة أمور صاحبها (و، م، ٧٨، ٢١)

### أسماء بسيطة

- الأسماء البسيطة فقد يكون لها أجزاء لا تدلّ أصلاً، لا من حيث هي جزء، ولا لو انفردت (س، ع، ٨، ٩)

### أسماء بسيطة ومركبة

- الأسماء فمنها بسيطة وهي التي لا يكون في مسموعها تركيب يرجع إلى تركيب المفهوم كزيد والإنسان والحجر، ومنها مُركّبة وهي التي يكون في مسموعها تركيب يرجع إلى تركيب المفهوم كصاحب الدار ورتيس المدينة (ب، م، ١٠، ١٦)

- الفرق بين الأسماء البسيطة والأسماء المُركّبة... أن الجزء من الاسم البسيط... ليس يدلّ على شيء أصلاً لا بالذات ولا بالعرض. وأما الجزء من الاسم المُركّب فليس

(ف، ع، ١٤٣، ٢)

- إن الأشياء إذا تكثر بالأسامي لم يخلُ إنا أن يكون تكثرها مقارنة لتكثر مفهوماتها فيها فتسمى تلك الأمور متباينة الأسماء، كقولهم: حجر وإنسان ونور، وهذه هي التي تختلف بالأسامي وتختلف في قول الجواهر الذي بحسب تلك الأسامي؛ وإما أن يكون التكثر في الأسامي ومفوماتها واحدة، كما يقال: عمل وأزي وشهد، فإن مفومات هذه كلها واحدة، فتسمى أسماء مترادفة (س، م، ١٦، ٣)

- تشترك (الأسماء) في أحدهما: إما في المسموع دون المفهوم كإشتراك هذا الشخص وهذا الشخص في إسم زيد، والبصر وبينوع الماء في إسم العين، وتسمى مشتركة ومُتَّفِقة. وإما في المفهوم دون المسموع كإشتراك العقار والخمر أو البشر والإنسان وتسمى مترادفة (ب، م، ٨، ٢٣)

- الأسماء المترادفة وهي الألفاظ المختلفة الموضوعية لمعنى واحد، مثل قولنا الإنسان بشر (سي، ب، ٣٥، ٢١)

-- هذه الأسماء متواردة على معنى واحد من غير أن يكون لبعضها دلالة زائدة ليست لغيره، وتسمى أسماء مترادفة (سي، ب، ٥٢، ١٨)

#### أسماء متشابهة

-- الأسماء المتشابهة وذلك مثل تسميتك الفرس الطبيعي والفرس المصوّر حيواناً (سي، ب، ١٠، ٥١)

#### أسماء متفقة

- تشترك (الأسماء) في أحدهما إما في المسموع دون المفهوم كإشتراك هذا الشخص وهذا

زوجاً. والثالث أعم من هذه أيضاً، وهو رفع الشيء عن أمر ما موجود، وإن لم يكن من شأن الشيء أن يوجد فيه لا في بعضه ولا في كله، كقولنا في الإله إنه لا مابت ولا بال (ف، ع، ١٥٤، ٨)

ينبغي أن نجعل ما تدلّ عليه الأسماء غير المحصّلة جارية مجرى العدم، وذلك أن موضوع الملكة والعدم موضوع واحد والقابل لهما لا يخلو أن يكون فيه أحدهما (ف، ق، ١٠٩، ٢١)

#### أسماء الكلم

- جرت العادة في الألسنة التي تستعمل فيها في القضايا التي محمولاتها أسماء الكلم الوجودية مصرّحاً بها، أن يوضع حرف السلب في الشخصية والمهملة مع الكلم الوجودية، كقولنا زيد ليس يوجد عالمًا والإنسان ليس يوجد عالمًا (ف، ع، ١٤٨، ٨)

#### أسماء متباينة

- الأسماء المتباينة هي الأسماء الكثيرة التي يدلّ كل واحد منها على غير ما يدلّ عليه الآخر (ف، ع، ١٤٢، ٢٠)

- القسم... الذي يتكرر فيه الاسم والمعنى جيعاً فيسمى أسماء متباينة مثل الحجر والفرس والسراج والماء (سي، ب، ٥٢، ٢٠)

#### أسماء مترادفة

- الأسماء المترادفة هي الأسماء الكثيرة التي تُقال على شيء واحد وحده بحسب كل واحد منها واحد بعينه، أو الأسماء التي يكون الحد المساوي لكل واحد منها هو بعينه حد الآخر

## أسماء مشتركة

إن كثيراً من الأسماء المشتركة في الحقيقة ليست مشتركة في المشهور، وإن كان المشهور لا يمنع أن يوقف على الشركة فيها، فتصير أيضاً حينئذ الشركة فيها مشهوراً بها في المشهور، وإن كانت قبل ذلك في حكم المتواطىء (س، ج، ١١٥، ٧)

## أسماء مشتقة

- إن ما تدلُّ عليه الأسماء المشتقة فهي كلها أعراض وإن كانت هذه المحمولات تُعرَّف من موضوعاتها أشياء خارجة عن ذاتها (ف، ج، ١٧، ٩٥)

- المشتقة أسماؤها... هي التي سُئبت باسم معنى موجود فيها، غير أن أسماءها مخالفة لاسم المعنى في التصريف لتضمَّنها لموضوع ذلك المعنى مع المعنى (ش، م، ١٦، ٧)

- الأشياء المتصِّفة بالكيفية هي التي يُدلُّ عليها بأسماء مشتقة من المُثُل الأولى الدالَّة على تلك الكيفية (ش، م، ٤٦، ١)

## أسماء مشككة

- يجب أن ترفع الأمور المسماة بالأسماء إلى أجناسها، فإن اختلف إرتفاعها فالإسم مشترك؛ فإن الخير إذا قيل لِلْمَلِكِ، وقيل للفضيلة، وقيل للمساوي، وجد الأول يرتقي إلى الجوهر، والثاني إلى الكيف، والثالث إلى النكح، فيكون إذن إسم الخير وافقاً عليها بمعانٍ مختلفة؛ اللهم إلا أن يعني بالخير أمر من الأمور اللازمة التي تشترك فيه لا على سبيل الإشتراك في المقومات فيكون حينئذ من الأسماء المشككة (س، ج، ٨٧، ١١)

الشخص في إسم زيد، والبصر وينوع الماء في إسم العين، وتُسَمَّى مُشْتَرَكَةً ومُتَّفَعَةً. وإثماً في المفهوم دون المسموع كإشتراك العقار والخمر أو البشر والإنسان وتُسَمَّى مترادفة (ب، م، ٢٣، ٨)

- الأشياء التي أسماؤها متففة أي مشتركة هي الأشياء التي ليس يوجد لها شيء واحد عام ومشارك إلا الاسم فقط (ش، م، ٧، ٤)

## أسماء متواطئة

- المتواطئة (أسماؤها) هي التي القول بحسب الإسم لها واحد (أ، ج، ٦٥٧، ١٣)

- الأشياء التي أسماؤها متواطئة... هي التي الإسم لها أيضاً واحد بعينه ومُشْتَرَك (ش، م، ١١، ٧)

جميع الجواهر الثواني والفصول هي من المتواطئة أسماؤها (ش، م، ١٦، ٥)

## أسماء مركبة

- الألفاظ (أسماء مركبة) التي هي بحسب المسموع مركبة، لكنها لا يُدلُّ بها على أنها مركبة، كقولهم «عبد الملك» (س، ع، ٨، ٣)

## أسماء مستعارة

- الأسماء المستعارة لا تستعمل في شيء من العلوم ولا في الجدل بل في الخطابة والشعر، والأسماء المنقولة تستعمل في العلوم وفي سائر الصناعات (ف، ق، ١١١، ١٠)

- الأسماء المستعارة... منها ما هي مأخوذة من معانٍ شبيهة بالأشياء التي استعيرت لها، ومنها ما هي مأخوذة من أشياء غير شبيهة إلا شبيهاً بعيداً (ش، ج، ٥٩٨، ٥)



- لا بدّ في الأسماء المشكّكة من معنى كليّ مشترك، وإن كان ذلك لا يكون إلّا في الذهن (ت، ١، ١٦٢، ١١)
- الأسماء المشكّكة هي «متراطنة» باعتبار القدر المشترك (ت، ١، ١٦٣، ١٧)

## أسماء مصرفة

- الأسماء التي تسمى مُصْرَفَةً فإنّها قد إقترن بالإسم منها شيءٌ زائد على الإسميّة مشيرٌ إلى معنى غير ما يشير إليه مجرد الإسم، وذلك حركة من الحركات وإعراب من الأعراب حتى يُسَمَّعَ هناك مجموعٌ حاصلٌ من جزئين أحدهما الإسم والآخر ما يلحقه مما هو جزء من الصمّوع، فيوجد هناك جزء يدل على معنى وآخر إمّا أن يدلّ على معنى مطلق وإمّا أن يدلّ دلالة ما وبالجملة يوجب حُكْمًا لولاه لم يكن (س، ع، ١٣، ٨)
- الأسماء... منها مصرفةٌ ومنها غير مصرفة (ش، ع، ٨٣، ١٩)
- الأسماء المصرفة... تُسَمَّى المائلةً أيضًا (ش، ع، ٨٣، ٢١)

## أسماء وكلم

- الأسماء والكلم إذا بدّلت أماكنها فدلالته تبقى بحال واحدة بينهما. ومثال ذلك: «يوجد إنسان عدلاً»، «يوجد عدلاً إنسان» (أ، ع، ٨١، ٧)
- الأسماء والكلم في الألفاظ نظير المعقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا تركيب، فلا صدق في أفرادها ولا كذب (س، ع، ٦، ٧)
- الأسماء والكلم... هي أجزاء القضايا (ش، ع، ١١٠، ٨)

## إسمان

- إن الإسمين قد يتركبان تركيباً يصيرُ به أحدهما صفةً والآخر موصوفاً (ف، أ، ٥٦، ١٦)

## إسهاب

- الإسهاب يكون بأن يعبر عن الشيء الواحد بألفاظ مترادفة، وأن يعبر عنه بدل اللفظ المفرد بقول مرّتب أو بأقوال حتى تصير المقدّمة الواحدة في صُور مقدمات كثيرة (ش، ج، ٦٣٠، ١٨)

## أسوار

- اثنان من هذه الأسوار الأربعة عامّان واثنان منها خاصّان. أما العامّان فهـ «كلّ» و«لا واحد» أحدهما عامّ موجب، والآخر عامّ سالب. وأما الخاصّان فهـ «بعض» و«لا كلّ» أحدهما خاصّ موجب، والآخر خاصّ سالب (ق، م، ٣٦، ١٠)
- الأسوار أربعة: كلّ ولا واحد وبعض وليس كلّ، والمحصور بالأسوار أربعة: موجبة كلية وسالبة كلية وموجبة جزئية وسالبة جزئية (ف، ق، ١٤، ١١)

## أسماء منقولة

- الأسماء المنقولة تُستعمل في العلوم وفي سائر الصناعات (ف، ع، ١٤٣، ١٥)
- الأسماء المنقولة كثيراً ما تُستعمل في الصناعات التي إليها يُؤلّفُ مشتركة، مثل اسم الجواهر فإنه منقولٌ إلى العلوم النظرية، ويُستعمل فيها باشتراك، وكذلك الطبيعة، وكثير غيرها من الأسماء، والتي تُقالُ باشتراك فقد يضطر إلى استعمالها في الصناعات كلها (ف، ع، ١٤٣، ١٩)

## إشارة

## إشتراك

- إن الإشارة هي دلالة حسية أو عقلية إلى شيء بعينه لا يشركه فيها شيء غيره، لو كان من نوعه (س، م، ١٠٣، ١٥)

- إذا انضى الإشتراك حقيقةً ولفظاً، لم يغلط الذهن فيه؛ فإن ذلك يظهر، وإنما يغلط إذا وُجِدَ ما هو مشترك لفظاً، مع اختلاف المعنى؛ ولذلك وجب تحقيق القول في الألفاظ المشتركة، لاسيما ما يشبه منها بالمتواطئة، ويغشُرُ فيها ذرُّكَ الفرق، وهو مثار عظيم للأغاليط (غ، ع، ٢٠٨، ٤)

## إشارة حسية

- الإشارة الحسية المعينة للموضوع إنما تتناول الجواهر ذوات التميّز بالتحجّر (س، م، ١٠٣، ١٨)

## إشارة عقلية

- قد يكون الإشتراك سبباً للنظم والترتيب للألفاظ، لا نفس الألفاظ. ونحن نذكر من أمثالها أربعة: الأول: ما ينشأ من مواضع الوقف والإنداء، الثاني: تردّد الضمائر بين أشياء متعدّدة تحتلّ الانصراف إليها، الثالث: تردّد الحروف النايقة بين معنيين تصدق في أحدهما، وتكذب في الآخر، الرابع: تردّد الصفة بين أن تكون صفة للموضوع، وصفة للمحمول المذكور قبله (غ، ع، ٢٠٨، ١٠)

- الإشارة (العقلية) المشهورة بأنها عقلية، فإنها تتناول الأعراض أيضاً. ولكن إذا تناولتها من حيث معانيها، لم تكن الإشارة التي سميناها؛ لأن معانيها صالحة للشركة (س، م، ١٠٤، ١)

## أشياء

- يُتَقَدَّرُ أن يُسْتَقْرَأَ أشياء كثيرة، ولا يُستوفى جميعها، وتكون تلك من الأشباه التي إنما يُعرَفُ تشابهاً بالضمير، من غير أن يوجد اسم يُعمّها كلّها من حيث هي متشابهة، أو تكون من المتشابهة التي لم يُتَقَدَّرُ أن يُتَقَدَّرُ في النفس المعنى الذي به تشابهاً، ولا يرتقي منها إلى مقدمة كلية محصلة (ف، ج، ٩٨، ٦)

- عدم الإشتراك إن كان في اللفظ والمعنى يسهل دركه إذ يعلم أنه لا تحصل نتيجة إن قلنا السماء فوقنا والشمس أصغر فإنهما مقدّمتان لا يتداخلان (غ، ح، ٧٦، ١٦)

- أن يكون الإشتراك في أداة من الأدوات أو ما يستعمل رابطة في نظم الكلام، كقوله كل ما يعلمه الله فهو كما يعلمه والله يعلم الجوهر فهو إذاً كالجوهر، ووجه الغلط أن هو مشترك الدلالة بين أن يرجع إلى كل ما نبيّن أنه يرجع إلى العالم وبين أن يرجع إلى الله (غ، ح، ٤، ٧٧)

- الاشباه التي هي أوصاف مماثلة لأوصاف المُتمثّل عليه، لا يخالفها بشدة ولا ضعف ولا كثرة ولا قلّة، وإنما يخالف المُتمثّل عليه كل واحد مما يُمثّل عليه بأوصافه بمجموع الصفات لا بما يشاركه فيه من الصفات (ب، م، ٢٢، ٥٣)

الإسم، أو الإستعجام، أو غير ذلك، وجب أن تختلف نسبة الوسط إلى الطرفين، فلا يكون واحدًا بعينه، بل تختلف نسبة الطرفين إلى النتيجة فلا يكون الطرفان أو أحدهما في القياس هو بعينه الذي في النتيجة، فيعرض لا محالة أن لا يكون القياس في الحقيقة قياسًا (س، س، ٨، ٧)

- قولهم (المغالطون): «لا يخلو إما أن يكون الذي هو قائم هو القاعد بعينه، أو لا يكون؛ فإن كان هو القاعد بعينه، فالشيء هو بعينه قائم وقاعد؛ وإن كان غيره، فليس القائم يقدر على أن يكون قاعدًا». والمغالطة أن قولنا: «القائم» نعني به نفس القائم من حيث هو قائم، ونعني به الموضوع الذي يكون القيام وقتًا فيه. فهذه أمثلة ما يقع بإشترك الإسم. فهذا القسم الأوّل هو الذي بحسب إشترك لفظ مفرد (س، س)، (٥، ١٠)

### إشترك تركيبى

الإشترك التركيبى فقد يكون ما يعرض بسبب التصديق (سي، ب، ٢٧٨، ١)

### إشترك في اسم

- الإشترك في الإسم إنّما يوجه غير المتناهي (س، م، ١٣، ١)

### إشترك في هيئة

- أمّا المغالطة التي تقع من جهة الشكل، فمنه ما يكون الحكم فيه على نفس اللفظ، مثل من يقول: «إن هذا البيت ليس بمقصود ساكنه» فينتج أنّ «هذا البيت ساكنه فيه». ومنه ما ليس الغلط فيه في نفس اللفظ، بل هو شيء يتعلّق

### إشترك اتقافي

- ما يبنى على الإستعارة، يقال مثلاً إنّ الهوىلى أم حاضنة، وإنّ العفّة إشترك اتقافي، وذلك لأنّ الإشترك الإنقافي قد يوجد في النعم، وليست العفّة موجودة فيها. ولو كان الإنفاق جنسًا لكأن الشيء الواحد وهو العفّة يقع في الفضيلة على أنّها جنسها وفي الإنفاق، فيكون للواحد جنسان متباينان ليس أحدهما تحت الآخر، ولا يستندان إلى عام؛ وهذا مما علمت إستحالتها (س، ج، ٢٤٤، ٦)

### إشترك الاسم

- يقال ثقيل للجسم الطبيعي وللصوت، لكن المضاد للجسم الثقيل مخصوص بإسم الخفّة، والمضاد للصوت مخصوص بإسم الحدّة، فالثقل سيقع عليها بإشترك الإسم (س، ج، ٨، ٨٥)

- في إعتبار إشترك الإسم أنّه إذا قيل شيء على شيئين، فهل يحتمل المقايسة، بأن يقال إنّهما متساويان في معناه، وإن كانا يقبلان الأشدّ والأضعف، فهل يجوز أن يكون أحدهما أشدّ وأضعف من الآخر؛ وإن كان أحدهما يقبل والآخر لا يقبل، فهذا أوّل ما يدلّ على إشترك الإسم (س، ج، ٨٩، ٩)

- قلنا في الفنون الماضية ما دلّ على إستكارنا أن يكون السبب في إشترك الإسم تناهي الألفاظ، وغير تناهي المعاني. وإذا فهم على هذه الصورة كان أقرب إلى الصواب. فهذا هو من أسباب أن وقع الإشترك في الأسماء، ووقعت المغالطة بسببه، وعرض منه ما يعرض من عقد الحساب (س، س، ٤، ٦)

- القياس يوجب عليك أنّه إذا وقع من إشترك

وأنواع وبالجملة الكلّيات، ومنها دالة على الأعيان والأشخاص (ف، ح، ١٣٩، ١٣) الكليّات التي لا تشترك في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها فإنّ تلك لا يُحمَلُ بعضها على بعض أصلاً (ف، أ، ٦٢، ٦)

- الكليّات التي هي مشتركة في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها فإنّ تلك الكليّات يُحمَلُ بعضها على بعض (ف، أ، ٦٢، ١٠) ليست الأشخاص وحدها فقط هي التي تشترك في الحمل عليها كليّات عدّة، لكن قد يُمكن أن يوجد كليّ تشترك في الحمل عليه عدّة كليّات آخر (ف، أ، ٦٤، ٢١)

- إذا كانت أشخاص، واشتركت في الحمل عليها كليّات عدّة تدلُّ عليها ألفاظ مفردة، وكان جميعها يليق أن يؤخذ في جواب المسألة عنها بما هي، فإنّ أخصّ تلك الكليّات يُسمّى النوع، والباقيّة التي هي أعمُّ تُسمّى الجنس (ف، أ، ٦٦، ١)

- الأشخاص التي تختلف في جميع التي تُحمَلُ عليها من طريق ما هو تُسمّى المختلفة بالأجناس العالية (ف، أ، ٧٠، ١)

- الأشخاص التي تختلف في بعض وتشترك في بعض تُسمّى المختلفة بالنوع (ف، أ، ٧٠، ٢) (الأشخاص) التي لا تختلف أصلاً في كليّ يُحمَلُ عليها من طريق ما هو تُسمّى المختلفة بالعدد (ف، أ، ٧٠، ٣)

- الأشخاص لا حدود لها (س، م، ٢٧، ٢) ... الأشخاص كاتنة وفاصلة (ش، ب، ٤٣٥، ٩)

### أشخاص جزئية

أول شيء عرف أنّه موجود لا في موضوع فهي

بهية اللفظ، وهو كالإشتراك في الهيئة أو شيء يتعلّق بهية الأداء، كما يكون الشيء يقال مرةً بضجر وحدّة، ومرة بطلاقة، فيتغيّر الحكمان (س، س، ٨٨، ٢)

### إشتراك قسمة

- التكيّف الداخلي في اللفظ فيوقع الغلط بسنة أقسام: بإشتراك الإسم، والممارسة، والتركيّب وإشتراك القسمة، وبسبب اختلاف العجمة والإعراب، وبسبب اختلاف اللفظ. وجميع ذلك يؤثّر في القياس، ويؤثّر في الاستقراء، ويُعلم خطؤه أيضاً بالقياس والاستقراء (س، س، ٨، ٤)

### أشخاص

- الأشخاص التي نوعها الأخير واحد بعينه هي المختلفة بالعدد مثل زيد وعمرو وخالد، والأشخاص التي أنواعها الأخيرة مختلفة هي المختلفة بالتنوع مثل زيد وشخص فرس وشخص نور (ف، د، ٧٨، ١)

- الأشخاص ضربان: ضرب له موضوع يُعرّف من موضوعه ما هو خارج عن ذاته، ولا يُعرّف من موضوع أصلاً: وذلك شخص العرّض، وضرب لا يُعرّف من موضوع أصلاً ذاته ولا شيئاً خارجاً عن ذاته، وهو شخص الجوهر (ف، م، ٨٩، ٤)

- أمّا المحسوس نفسه، فكلّ معنى كان واحداً ولم يكن صفة مشتركة لأشياء كثيرة ولم يكن يشابهه شيء أصلاً، فيُسمّى الأشخاص والأعيان؛ والكليّات كلّها فتُسمّى الأجناس والأنواع (ف، ح، ١٣٩، ١٠)

الألفاظ إذن بعضها ألفاظ دالة على أجناس

الجوهرية؛ والأشد يتعلق بماهية الجوهرية  
(س، م، ١٠٨، ٧)

## اشكال

- الأشكال ينحل بعضها إلى بعض (أ، ق،  
١٠، ٢٢٢)

- الأشكال هي اسطقات جميع المقاييس (ش،  
ق، ١٣، ٢٥٩)

- تشترك الأشكال الأربعة في أنه لا قياس عن  
جزئيتين ولا سالتين، ولا صفرى سالبة كبراهها  
جزئية، وإن النتيجة تتبع أحسن المقدمتين في  
الكم والكيف (م، ط، ٢٤، ٢٥٥)

- سائر الأشكال إنما تنتج بالرد إلى الشكل  
الأول، إما بقياس الخلف الذي ينضمّن إثبات  
الشيء بإبطال نقيضه، وإما بواسطة حكم نقيض  
الفضية، أو عكسها المستوي، أو عكس  
نقيضها. فبيان الأشكال وتنتاجها فيه كلفة  
ومشقة مع أنه لا حاجة إليها (ت، ز،  
١٢، ٨٦)

- الأشكال أربعة (و، م، ٢، ٢٨٠)

- إن الأشكال بحسب الحدّ المكرر أربعة أقسام،  
لأنه إما أن يكون موضوعاً في الكبرى محمولاً  
في الصغرى: كالإنسان حيوان والحيوان  
حادث، فهو الشكل الأوّل المسّمى بالنظم  
الكامل، لأنّه أقواها وهي ترجع إليه في  
الحقيقة، وإن كان محمولاً فيهما كالإنسان  
حيوان الفرس حيوان، فهو الشكل الثاني  
القريب من الأوّل لأنّه وافقه في طرف الحمل  
الذي هو أقوى من طرف الوضع، وإمّا أن  
يكون موضوعاً فيهما كالإنسان حيوان الإنسان  
حادث فهو الشكل الثالث لموافقه من طرف  
الوضع، وإمّا أن يكون موضوعاً في الصغرى

الأشخاص الجزئية؛ وبالحرّي أن تكون سابقة  
للأشياء كلها. إذ كانت موضوعاتٍ لكلّيّاتها  
على سبيل «على» وموضوعاتٍ للأعراض على  
سبيل «في»؛ فكان كل شيء وجوده إمّا بأن  
يكون مقولاً عليها أو موجوداً فيها (س، م،  
١١، ٩٨)

- إنّ الأشخاص الجزئية، وإن تفاضلت في  
أمور، فإنّها، من حيث هي أشخاص، فإنّ  
ماهيتها لا تقدّم لبعضها على بعض؛ وكذلك  
حال نوعياتها، فإنّه ليس زيد أولى بأن تقال  
عليه طبيعة نوعه من شخص آخر، بل ربّما كان  
أولى ببعض الأعراض التي تعرض لجوهرية  
الشخصية؛ مثلاً إذا كان أعلم منه فهو أولى  
بالعلم منه (س، م، ١٠١، ٥)

## اشخاص الجوهر

- أشخاص الجوهر هي التي يُقالُ إنّها جواهر  
أول وكلّيّاتها جواهر ثوان، لأن أشخاصها  
أولّي أن تكون جواهر، إذ كانت أكمل وجوداً  
من كلّيّاتها (ف، م، ١٠، ٩١)

- الشيء إنّما يصيرُ معقولاً بأن تُعرّف ماهيته،  
وأشخاص الجوهر إنّما تصيرُ معقولة بعقل  
كلّيّاتها (ف، م، ١٩، ٩١)

- اشخاصُ الجوهر إذاً تحتاج في أن تكون  
معقولات إلى كلّيّاتها، وكلّيّاتها تحتاج في أن  
تكون موجودةً إلى أشخاصها، إذ لو لم توجد  
أشخاصها لكان ما يتّوهم منها في النفس  
مخترعاً كادباً، وما هو كاذبٌ فغير موجود (ف،  
م، ١، ٩٢)

## أشد

- الأولى غير الأشد؛ فإنّ الأولى يتعلق بوجود

- بالإضافة إلى شيء، والشبيه إنما يقال شيئاً بشيء؛ وسائر ما يجري هذا المجرى على هذا المثال يقال بالإضافة (أ، م، ٢٢، ٢)
- جميع الأشياء... المُزَيِّعة بالوجود فواجب ضرورة أن تكون (أ، ع، ٧٢، ٤)
- ليس جميع الأشياء فوجودها أو كونها ضرورة، بل بعض الأشياء يجري على أيّ الأمرين إتفق، وليس الإيجاب بأخرى من السلب بالصدق فيها؛ وبعضها أحد الأمرين دون الآخر أخرى فيها وأكثر، إلا أنه قد يمكن أن يكون الأمر الآخر ولا يكون ذلك (أ، ع، ٧٤، ٩)
- بعض الأشياء بالفعل دون القوة، ومثال ذلك الجواهر الأول؛ وبعضها مع قوة، وهذه الأشياء هي بالطبع أقدم (أ، ع، ٩٥، ٢)
- بعضها (الأشياء) يبين الكلي من قبل ظهور الجزئي (أ، ب، ٣٠٩، ١٤)
- بتعرّف الإنسان بعض الأشياء، وقد كان عرفه قديماً؛ وبعض الأشياء يعلمها من حيث يحصل تعرّفها معاً، مثال ذلك جميع الأشياء الموجودة تحت الأشياء الكلية التي هو مُقْتَنٍ لمعرفتها (أ، ب، ٣١٠، ١١)
- غير ممكن أن تقطع الأشياء التي لا نهاية لها (أ، ب، ٣١٧، ١١)
- إن كان قد يجب ضرورة أن نعرف الأشياء التي هي أكثر تقدماً والأشياء التي منها البرهان، وقد تقف المتوسطات وقتاً ما: فهذه قد يجب ضرورة أن تكون غير مبرهنة (أ، ب، ٣١٨، ١٢)
- يمكن أن يبين البعض من البعض جميع الأشياء التي صودر عليها في الشكل الأول عامّاً يبين في الأفاويل في القياس (أ، ب، ٣٢١، ١)
- الأشياء التي لا تنعكس فتحمل، فالسبيل أن

محمولاً في الكبرى، وهو عكس الأول كالإنسان حيوان الكاتب إنسان فهو الشكل الرابع، وهو أضعفها لبعده عن الأول لكونه لم يوافق لا في حمل ولا في وضع وهذا معنى قولنا وهي على الترتيب (ض، س، ٣١، ٣٣)

### اشكال ثلاثة

- المقاييس التي في هذه الأشكال (الثلاثة) تتم بالمقاييس الكلية التي في الشكل الأول وإليها تنحل (أ، ق، ١٧٦، ١٠)
- الأشكال الحملية ثلاثة... الشكل الرابع... ليس بشكل طبيعي (ش، ق، ١٥٢، ٨)
- كل قياس إنما يكون بواحد من الأشكال الثلاثة... هذه الأشكال الثلاثة إنما تكون من الأمور المحمولة على الطرفين والموضوعة للطرفين (ش، ق، ٢٥٤، ٢٣)
- المتقدمون (المنطقيون) قسموها: (أي الإقترانيات الحملية) إلى ما يكون الأوسط محمولاً في إحدى المقدمتين، موضوعاً في الأخرى. وإلى ما يكون موضوعاً فيهما. وإلى ما يكون محمولاً فيهما. فأخرجت القسمة الأشكال الثلاثة، ولم يعتبروا إنقسام الأول إلى قسمين، فلم يخرج الشكل الرابع من قسمته (ط، ش، ٤٣٤، ٩)

### أشياء

- الأشياء... التي من المضاف هي كل ما كانت ماهياتها إنما تقال بالقياس إلى غيرها أو على نحو آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها أيّ نحو كان لا غير، مثال ذلك: الجبل، يقال كبيراً بالقياس إلى غيره، فإنه إنما يقال جبل كبير

- تتبن دورًا (أ، ب، ٤، ٣٢١)
- الأشياء التي توجد في القول المُخبر ما هو الشيء، وجميع ما كان من الأمور توجد لأشياء، تلك الأشياء موجودة في القول المخبر ما هي (أ، ب، ١٣، ٣٢٢)
- الأشياء التي لا تُقال على شيء موضوع أقول إنها بذاتها، وأما التي هي على موضوع فهي أعراض (أ، ب، ٨، ٣٢٣)
- لما كانت الأشياء الموجودة من الإضرطار في كل واحد واحد من الأجناس إنما هي جميع الأشياء الموجودة بذاته وبما هو كل واحد واحد (أ، ب، ٥، ٣٣٢)
- الأشياء التي توجد في البرهان هي ثلاثة: أحدها الشيء الذي يتبين، وهو النتيجة، وهذا هو الموجود لجنس ما بذاته؛ والثاني العلوم المتعارفة. والعلوم المتعارفة هي التي منها هي؛ والثالث الجنس الموضوع، وهو الذي البرهان يدل ويعرف التأثيرات والأعراض الموجودة له بذاته (أ، ب، ١، ٣٣٣)
- (الأشياء) التي منها يكون البرهان قد يمكن أن تكون واحدة بأعيانها، وأما الأشياء التي أجناسها مختلفة بمنزلة جنس علم العدد وعلم الهندسة، فلا سبيل إلى أن يطابق بالبرهان على الأعراض اللازمة للأعظام البرهاني على الأعداد، إذ كانت الأعظام ليست أعدادًا (أ، ب، ٥، ٣٣٣)
- الأشياء التي في التعاليم فقد تنعكس بالتساوي أكثر، من قيل أنه لا يوجد فيها ولا عَرَض واحد، لكن حدود (وبهذا المعنى أيضًا قد تخالف الأمور الجدلية) (أ، ب، ٧، ٣٤٨)
- الأشياء التي لا يرجع الأوسط فيها بالتساوي، وكان الذي ليس هو علته أعرف من العلة؛ أما
- أن الشيء فقد يتبين، وأما لم هو فلا (أ، ب، ١٥، ٣٥٠)
- في الأشياء التي توضع الأوساط فيها خارجًا فإن في هذه أيضًا إنما يكون البرهان على أن الشيء لا على «لم هو» إذ كان لا يخبر بالعلّة نفسها (أ، ب، ١، ٣٥١)
- في الأشياء التي تُحمل من طريق ما الشيء، فالأمر يتبين. وذلك أنه إن كان يوجد التحديد وكان قد يُعلم ما هو وجود الشيء في نفس جوهره وكان غير ممكن أن يقطع ما لا نهاية له، فقد يلزم ضرورة أن تكون الأشياء التي تُحمل من طريق ذاتيات الشيء لها نهاية (أ، ب، ١٤، ٣٧٣)
- جميع الأشياء التي تدل على الجوهر، مقًا تحمّل على ما عليه تحمّل - إما أن تدل على أنه هو ذلك، وإما أن تدل على أنه هو الشيء، وإما أن جميع الأشياء التي ليست تدل على الجوهر، لكنها إنما تقال على شيء آخر موضوع الذي ليس هو، لا ذلك الشيء الذي هو ذلك، ولا أيضًا ذلك الذي هو الشيء، فهي أعراض (أ، ب، ٨، ٣٧٥)
- الأشياء التي تُقال عليها الأعراض هي جميع الأشياء التي هي في الجوهر لكل واحد، وهذه ليست بلا نهاية (أ، ب، ٢، ٣٧٨)
- الأشياء الموجودة بذاتها هي على ضربين: وذلك أن جميع الأشياء التي توجد في تلك من طريق ما الشيء، وجميع الأشياء التي هذه هي موجودة فيها من طريق ما هو (أ، ب، ٧، ٣٧٩)
- الأشياء التي تُطلب هي وجميع الأشياء التي نعلمها هي متساوية (أ، ب، ٧، ٤٠٧)
- الأشياء التي نطلبها هي أربعة: أحدها أنه

أكثر منه جميع الأشياء الموجودة لكل واحدٍ من الأشياء على الكل، وهي موجودة أيضًا لآخر غيره (أ، ب، ٤٤١، ٨)

تكون الأشياء التي تبيّن من أمرها أنها هكذا لشيء آخر - أي شيء كان - هي الوجود له وما هو (أ، ب، ٤٤٣، ٧)

- واحدة بعينها في الجنس، وهي جميع الأشياء التي توجد لها فصول من طريق أنها لأشياء أخرى أو على جهات مختلفة (أ، ب، ٤٥٤، ١)

- الأشياء التي هي بالتناسب واحدةً بأعيانها فالأوسط موجود لها أيضًا على طريق التناسب (أ، ب، ٤٥٩، ٧)

- الأشياء القريبة جدًا لكل واحد الذي له العلة، أن العلة في أن يكون الأوّل الذي تحت الكلّي موجودًا هو هذا (أ، ب، ٤٦٢، ٢)

- في بعض الأشياء المشتركة لا تختلف الأسماء أصلًا، لكن الاختلاف فيها يبيّن لا محالة بالنوع، كالحال في الأبيض والأسود فإنه قد يقال صوت أبيض وصوت أسود، وكذلك لون أبيض ولون أسود؛ فليس بينهما اختلاف في الأسماء. فأما بالنوع فاختلفهما يبيّن جدًا؛ وذلك أنّ الأبيض ليس يقال في الصوت وفي اللون على مثال واحد (أ، ج، ٤٩١، ١٥)

- الأشياء التي يجب ضرورة أن يكون أحد الأمرين فقط موجودًا لها (بمنزلة وجود المرض أو الصحة للإنسان)، فإن تهتأ لنا أن نقول في أحدها إنه موجود أو غير موجود، فإن ذلك يتهتأ أيضًا في الباقي. وهذا المعنى ينعكس على الأمرين جميعًا. وذلك أننا إذا بيّنا أن أحدهما موجود، نكون قد بيّنا أن الباقي غير موجود. وإن نحن بيّنا أن أحدهما غير موجود، نكون قد بيّنا أن الآخر موجود (أ، ج،

يوجد؛ والآخر لماذا، إن كان موجودًا؛ وما هو (أ، ب، ٤٠٧، ٨)

- الأشياء التي هي ما هو قد يلزم أن يكون الأوسط بينها ما هو والتي بين الخواص خاصة (أ، ب، ٤٢٥، ١٢)

- قد يوجد لبعض الأشياء علة هي شيء آخر، ولبعضها لا يوجد (أ، ب، ٤٢٨، ١٤)

- الأشياء أيضًا التي لها ما هو: بعضها لا وسط لها وهي مبادئ، وهذه قد يجب أن يوضع وضعا أنها موجودة، وما هي، أو يظهر ويوضح ذلك بنحو آخر (أ، ب، ٤٢٨، ١٥)

- أما في الأشياء التي ليست معًا أتري هي موجودة في الزمان المتصل، كما يظن أن أشياء أخرى هي علل لأشياء أخرى، وهذه هي العلة لأن قد كان الشيء، بأن قد كان شيء آخر، وأنها علة لمزمع أن يكون شيء آخر مزمعًا، وهي أيضًا للمعنى أنه يتكوّن من قبل (أ، ب، ٤٣٦، ١)

- الأوسط قد يجب أن يكون متساويًا في الكون: أما للأشياء التي قد كانت أنه قد كان، وللأشياء التي هي مزمعة بأن تكون بأنه مزمع بأن يكون، وللتي تكون أن يكون، وللأشياء التي هي موجودة أنها موجودة (أ، ب، ٤٣٦، ١٥)

- نرى في الأشياء التي تكون، قد يوجد كونًا ما دورًا، فهذا إنما يمكن أن يكون إن كان الوسط والطرفان يتبع بعضهما بعضًا، وذلك أنه في هذه يكون العكس بالتساوي (أ، ب، ٤٣٩، ٩)

- قد يوجد بعض الأشياء كونها على طريق الكلّية (أ، ب، ٤٤٠، ٨)

- الأشياء الموجودة دائمًا لكل واحد منها ما يُفضّل عليه وهي أكثر منه، غير أنها لا تخرج عن جنسه وأعني بقولي «إنها تُفضّل عليه وهي



٦٠٥١٦

- كل واحد من الأشياء في الوقت الذي تكون قوّته أعظم فيه يكون أثره، بمنزلة ما إن قلة الأذى في الشيخوخة أثر منها في الشباب، لأن قوّتها في الشيخوخة أعظم، وعلى مثال ذلك الأدب في وقت الشيخوخة أثر. وذلك أن ليس أحد يختار الشباب رؤساء، من قِبَل أنه لا يرى أنهم أدياء (أ، ج، ٥٣٨، ٣)

- الأشياء التي هي من الفضل أفضل من الأشياء الضرورية. وربما كانت أثره، لأن جودة العيش أفضل من العيش، وجودة العيش من الفضل والعيش نفسه ضروري (أ، ج، ٥٤١، ٤)

- ما كان من أشياء تحت نوع واحد له الفضيلة التي تخصّ النوع، هو أثر مما ليست له تلك الفضيلة؛ وإذا كانت الفضيلة لكليهما فأثرهما الذي له أكثر (أ، ج، ٥٤٢، ٦)

- كل واحد من الأشياء إنما أتبه وذاته شيء واحد (أ، ج، ٦٣٢، ١٣)

- الأشياء التي هي قسيمة بعضها لبعض من جنس واحد بعينه ممّا في الطبع (أ، ج، ٦٣٦، ١٠)

- الأشياء التي من المضاف فصولها أيضًا من المضاف، كالحال في العلم، فإنه يقال: نظري وعملي وفعلي. فإن كل واحد من هذه قول على مضاف. وذلك أن النظري نظري لشيء، والعملية عملي لشيء، والفعلي فعلي لشيء (أ، ج، ٦٤٥، ٤)

- الأشياء التي فيها توجد الأجزاء فيها ضرورة يجب أن يوجد الكل أيضًا. فيجب ألا يكون الكل في واحد أولًا، لكن في كثيرين (أ، ج، ٦٦٦، ٨)

- الأشياء التي هي شيء واحد على الإطلاق، فكونها وفسادها وأسبابها الفاعلة لها والمعقدة

شيء واحد (أ، ج، ٦٧٦، ١)

- الأشياء التي هي بالنوع أو بالجنس واحدة بعينها ليس يمكن أن تكون واحدة بعينها بالعدد (أ، ج، ٦٧٩، ٦)

- الأشياء التي تُحمل في الحد ينبغي أن تُحمل وحدها على الأمر من طريق ما هو (أ، ج، ٦٨٠، ١٢)

- لا شيء يمنع أن تكون الأشياء الكاذبة نسق إلى ظن بعض الناس أكثر من الصادقة حتى يكون القول متى أُلّف من تلك الأشياء التي يظنها كان أشدّ إقناعًا وأدنى بالقبول (أ، ج، ٧١٨، ٦)

- إن الأشياء مقوّمة من مادة وصورة، أو من أشياء قوامها مما هو نظير للمادة والصورة. فكما أن التمثال من مادة، أي من الحساس، ومن صورة، أي من شكل التمثال - كذلك الإنسان أيضًا العام والنوعي فإنه من شيء نظير للمادة وهو الجنس، ومن صورة وهي الفصل. وهذه الجملة، أعني: حيًا ناطقًا مائيًا، هي الإنسان؛ كما أن تلك هي التمثال (في، أ، ١٠٤٦، ٩)

- الأشياء إنما ينقسم قسمين: أحدهما ممّا له علّة، وهو قسمان: أحدهما من الاضطراب وهو قسمان: أحدهما ممّا يُستحب من أجل غيره لا من أجل نفسه، كالمبضع والخصير من أجل الصحة. والآخر من أجل غيره ومن أجل نفسه جميعًا، وانقسم من أجل الحياة، ومن أجل نفعه جميعًا، وكالغذاء أيضًا. والآخر من إرتفاق كالحذاء والمشى لمكان الصحة. والآخر لا علّة له، وإنما يُستحب من أجل نفسه، كالخير والحسن الذي إنما يستحب من أجل نفسه، لا من أجل غيره (به، ح،

معقول ذلك الشيء قيل فيه إنه ماذا هو الشيء،  
ومتى أخذت من حيث هي قوام ذلك الشيء من  
خارج قيل فيه إنه بماذا هو الشيء (ف، ح،  
٩، ١٧١)

- الأشياء التي تؤخذ في جواب أي شيء هو  
بعضها يُفاد به معرفة ما يتميز به الشيء في ذاته  
عن غيره وبعضها يُفيد معرفة ما يتميز به الشيء  
في أحواله فقط عن غيره، فالفصول اللدائنية تُفيد  
تمييز الشيء عن غيره في ذاته لا في أحواله  
(ف، أ، ٩، ٧٤)

- لما كانت الأشياء التي ليست لها أجناس أو  
التي ليست لها فصول ذاتية لم يمتنع أن تكون  
لها أعراض، صارت بسبب ذلك لا يمتنع أن  
يكون لها رسوم (ف، أ، ١٥، ٧٩)

- الأشياء التي سبقت معرفتنا بها هي الأشياء التي  
تقدمت خيالاتها في النفس واعتقد فيها أنها  
حق، والتي سبقت خيالاتها في النفس هي  
المعقولات عن الألفاظ لا الألفاظ (ف، أ،  
١، ١٠١)

- بين أن الأشياء التي تربت في الذهن ليست هي  
الألفاظ لكن معاني معقولة (ف، أ، ١، ١٠١)

- ليست الأشياء التي تُرتب في الذهن هذا  
الترتيب حتى يكون عن ترتيبها قياس هي معان  
مقرونة بها ألفاظها الدالة عليها، من قيل أنه لا  
فرق بين أن يقال ذلك وبين أن يقال إنها معان  
مقرونة بها الخطوط الدالة عليها (ف، أ،  
١٣، ١٠١)

- الأشياء المدركة بالحس هي هذه الأمور  
الشخصية المحسوسة المشار إليها (ز، ب،  
٢٥٥، ٢٠)

- الأشياء المدركة بالعقل هي الأمور الكلية،  
والأمور الكلية إنما يحصلها العقل من

(١٥، ١٢١)

- الأشياء التي تُعلم منها ما يُعلم لا باستدلال ولا  
بفكر ولا بروية ولا بإستنباط، ومنها ما يُعلم  
بفكر وروية وإستنباط (ف، د، ١٢، ٦٤)

- (والأشياء) تُعلم أو توجد لا بفكر ولا باستدلال  
أصلاً أربعة أصناف: مقولات ومشهورات  
ومحسوسات ومعقولات أول (ف، د،  
١٣، ٦٤)

- الأشياء منها ما هو على موضوع لا في موضوع  
أصلاً، وهو كلي الجوهر، ومنها ما هو على  
موضوع وهو في موضوع ما، وهو كلي  
العرض، ومنها ما هو في موضوع لا على  
موضوع أصلاً، وهو شخص العرض، ومنها ما  
ليس هو في موضوع ولا على موضوع أصلاً،  
وهو شخص الجوهر (ف، م، ٦، ٩٠)

- الأشياء الموضوعية لأصناف الإضافة أمور  
داخلة تحت سائر الأجناس العالية، فقد تكون  
تحت الكمية، مثل الستة والثلاثة، فإن الستة  
ضعف الثلاثة والثلاثة نصف الستة. وقد تكون  
تحت الجوهر، مثل زيد وعمرو الموضوعين  
للأبوة والبُرة (ف، م، ٧، ١٠٤)

- الأشياء التي أسبابها واحدة ربما كان بعضها  
أسباباً لبعض. ويكون سبب الأبعد سبباً  
لجميعها، وربما لم تكن بعضها أسباباً لبعض  
(ف، ب، ٤٣، ٢٢)

- الأشياء الضرورية في التعليم أصناف، أحدها  
المبادئ، وهي الأمور التي عنها تقع المعرفة  
بالشيء المقصود تعليمه. ومنها العبارة عن تلك  
المبادئ وما يقوم مقامها والمعينة لها، ومنها  
الترتيب (ف، ب، ٨٧، ١)

- الأشياء التي قوام الشيء من خارج النفس متى  
أخذت من حيث هي معقولة ومن حيث هي

والمضاف العارض لشيء واحد لا تتخذ إلا بالعرض، ولا يكون بعضها جزءاً إلا من طريق ما هو؛ وكذلك ما يكون من مقولة واحدة، لكن أجناسها الثانية متباينة. ومع ذلك فإن الإضافات إذا حُظفت قَلَّ وقوع العَرَض فيما بالعرض، وكذلك الشروط الأخرى التي للنقيض (س، س، ٩٦، ١٣)

الأشياء الموجودة تنقسم: إلى أعيان شخصية، كزبد ومكة، وهذه الشجرة. وإلى أمور كلية، كالإنسان، والبلد، والشجر، والبر، والخمر (غ، ع، ٢٦٥، ٦)

إن الأشياء التي يُمكن تحديدها، لا نهاية لها؛ لأن العلوم التصديقية غير متناهية، وهي تابعة للتصورية (غ، ع، ٢٨٤، ١)

إن للأشياء وجوداً في الأعيان ووجوداً في الأذهان (سي، ب، ٩٥، ١)

إدراك الأشياء إما بالحس أو الخيال أو الوهم أو العقل (سي، ب، ٩٥، ٢)

الأشياء المضافة هي التي تقال ماهياتها وذواتها بالقياس إلى شيء، آخر إما بذاتها... وإما بحرف من حروف النسبة (ش، م، ٣٧، ٤)

لا سبيل إلى فهم التركيب دون فهم الأشياء المرئية (ش، ع، ٨٦، ١)

ليس يوجد للأشياء الموجبة من حيث هي خارج النفس سلب يقابلها ولا للأشياء المسلوقة من حيث هي خارج النفس إيجاب يقابلها (ش، ع، ٨٩، ١٧)

ليس جميع الأشياء ضرورية (ش، ع، ٩٨، ١١)

الأشياء صفان: إما ضرورية وإما ممكنة (ش، ع، ٩٨، ١٢)

الأشياء التي تُصدَّقُ مجموعة في الحمل على

المتشابهات التي يجدها في الأمور الشخصية (ز، ب، ٢٥٥، ٢١)

- الأشياء الموجودة إما أشياء موجودة ليس وجودها باختيارنا وفعلنا، وإما أشياء وجودها باختيارنا وفعلنا (س، د، ١٢، ٤)

- الأشياء الموجودة في الأعيان التي ليس وجودها باختيارنا وفعلنا هي بالقسم الأولى على قسمين: أحدهما الأمور التي تخالط الحركة، والثاني الأمور التي لا تخالط الحركة، مثل العقل والباري (س، د، ١٢، ١١)

- إن الأشياء التي تحت الجنس تشترك فيه بالسوية، والتي تحت العَرَض لا تشترك فيه بالسوية (س، د، ١٠٢، ٤)

- الأشياء على قسمين: شيء ذاته وحقيقته مستغنية عن أن يكون في شيء من الأشياء، كوجود الشيء في موضوعه، وشيء لا بد له أن يكون في شيء من الأشياء بهذه الصفة. فكل شيء إما جوهر وإما عَرَض (س، م، ٤٦، ١٤)

- جميع الأشياء المتباينة الطابع تكون متقابلة، من حيث إن كل واحد منها ليس هو الآخر.

وهذا هو تقابل أول، ثم نقل التقابل عن إعتبار الحمل على موضوع إلى إعتبار الوجود في الموضوع. فجعلت حال الأمور التي تشترك في عام أو خاص، تكون موجودة فيه بالقوة معاً، ولا تجتمعان بالفعل معاً، تقابلاً (س، م، ٢٤٤، ١٤)

- إن الأشياء تستحيل باستحالاتها، ولا تستحيل بفصولها، بل تُقَرَّمُ بفصولها. والاستحالات خروج عن أحوال الإثبات على الجواهر (س، ج، ٢٦٢، ١٠)

- إن الأشياء المأخوذة من الكيف والكم

حدودها... ليست هي من المضافات وإنما هي من ذوات الكيفيات (ش، س، ٧٠٠، ٥) - أولى الأشياء بأن تكون متصورة لأنفسها الأشياء العامة للأمر كلها، كالموجوده والشئ، والواحد وغيره (ت، ١٦٧، ٨)

#### أشياء جزئية

- جميع ما كان من الأشياء الجزئية وليس يُقال على موضوع قبيل أن يحضر ويُجاب أو يُقبل القياس، فلعله قد يجب أن يقول إنا بنحو ما نعرفه؛ وأما بنحو آخر فلا (أ، ب، ٣١١، ٢) - ينبغي أن تنتقل من الأشياء الجزئية والأفراد إلى الأشياء الكلية (أ، ب، ٤٥١، ٢)

#### أشياء كلية

- يتعرف الإنسان بعض الأشياء، وقد كان عرفه قديمًا؛ وبعض الأشياء يعلمها من حيث يحصل تعرفها معًا، مثال ذلك جميع الأشياء الموجودة تحت الأشياء الكلية التي هو مُقتنٍ لمعرفة (أ، ب، ٣١٠، ١٣) - الأشياء الكلية إذاً هي في باب ما هي مبرهنة أكثر (أ، ب، ٣٨٩، ١٢) - ينبغي أن تنتقل من الأشياء الجزئية والأفراد إلى الأشياء الكلية (أ، ب، ٤٥١، ٢)

#### أشياء متقدمة

- إن التي تعطي الوجود فقط صفتان، أحدهما التي تُنتج الأشياء المتقدمة في الوجود بالأشياء المتأخرة عنها، متى كانت المتأخرة في الوجود أسبق بالزمان في المعرفة. وذلك أن يُؤخذ الحد الأوسط شيئًا موجودًا لأمر، ويكون سببه الشئ الذي تبيّن وجوده لذلك الأمر (ف، ب، ٤٠، ١٥)

شيء ما إذا قيّد بعضها ببعض فمنها ما تصدق إذا أُفردت ومنها ما ليس يصدق (ش، ع، ١١٤، ١٢)

- الأشياء التي تقول أن فيها قوى فاعلة توجد على ضربين: إما قوى مقرونة بنطق وهي التي يعبر عنها بالإستطاعة، وإما قوى ليست مقرونة بنطق (ش، ع، ١٢٣، ١٩)

- الأشياء التي تحدث بالإتفاق وعلى الأقل... ليس يكون عليها برهان (ش، ب، ٤٤٤، ٢) - الأشياء التي أجناسها مختلفة فأجناس مبادئها يجب أن تكون مختلفة (ش، ب، ٤٤٩، ٥) - الأشياء المطلوبة عددها هو بعينه عدد الأشياء المعلومة (ش، ب، ٤٥٥، ٦)

- كل واحد من الأشياء مما له وقت يخضع إذا وجد في وقته أثر منه إذا وجد في غير وقته (ش، ج، ٥٥١، ٩)

- الأشياء التي توجد من جهة الأفضل أثر من الأشياء التي توجد من جهة الضرورة (ش، ج، ٥٥٤، ٣)

- ما كان من الأشياء التي تحت نوع وله الفضيلة التي تخص ذلك النوع، هو أثر مما ليس له تلك الفضيلة (ش، ج، ٥٥٥، ٦)

- الأشياء التي الكمال فيها إنما هو في الفعل فيبني أن يوضع الفعل في حدّها (ش، ج، ٦٠٩، ١٥)

- كثير من الأشياء الكمال لها ليس هو في أنها قد كانت لكن في الكون نفسه (ش، ج، ٦٠٩، ١٦)

- إن كانت أشياء يلزمها شيء واحد بعينه أو تلزم شيئًا واحدًا بعينه فهي واحدة، وإن لم تلزم فليست بواحدة (ش، ج، ٦٢٢، ٨)

- الأشياء التي تُلجج المخاطب إلى الهذر في

## أشياء متوسطة

## أشياء موجودة

- الأشياء الموجودة: منها ما لا يُحتمل على شيء البتة إلا بالعرض وعلى غير المجرى الطبيعي ويُحتمل عليها غيرها... ومنها ما يُحتمل عليها شيء وتُحتمل هي على شيء... منها... تُحتمل على شيء ولا يُحتمل عليها شيء أصلاً وذلك على المجرى الطبيعي (ش، ق، ٩، ٢٤٧)

- علل الأشياء الموجودة مع الأشياء هي في الأشياء الكائنة في الزمان الماضي والكائنة في المستقبل واحدة بعينها (ش، ب، ٥، ٤٧٤)

## أصفر

- الأصفر هو الذي يكون موضوعاً في النتيجة (غ، ع، ٢١، ١٣٢)

- تفرد إحدى المقدمتين بحدّ هو موضوع المطلوب أو مقدمه ويُسمى أصفر لأنه في الأغلب أخص من المحمول أو التالي فيكون أقلّ أفراداً فلذلك سُمّي الأصفر (و، م، ١٣، ٢٧٩)

## أصل

- الذي هو الأصل أزلّ في المشهور بأن يكون دالاً على الذات من الذي يكتب الأصل. فيكون هذا فرقاً بين الجنس والفصل عند من يميل إلى هذا الوجه من المشهورات (س، ج، ٨، ٢٠٢)

- كلّ أصلي كمة، والجزء المشترك بين الأصلين، الداخل فيهما، عمود (غ، ق، ١٧، ٦٨)

- يتصوّر (المتكلم) المعنيين أولاً - وهما «الأصل» و«الفرع»، ثم ينتقل إلى لازمهما وهو «المشترك»، ثم إلى لازم اللازم وهو

- إن هاهنا جنساً عاليًا، أو أجناسًا عالية، هي أجناس الأجناس وأنواعًا سافلة هي أنواع الأنواع. وأشياء متوسطة هي: أجناس لما دونها. وأنواع لما فوقها. وأن لكل واحد منها في مرتبته خواص (س، أ، ٩، ٢٣٦)

## أشياء محمولة

- إن كانت الأشياء المحمولة كلها تقال بذاتها، وهذه ليست بلا نهاية، فقد تنقطع وتقف الأشياء التي إلى فوق. فإذا والأشياء التي إلى أسفل (أ، ب، ٩، ٣٨٠)

- الأشياء المحمولة من طريق ما هو، هي ضرورية، وكانت الضرورية هي كلية، وكانت الأشياء المقتضية بهذه الحال هي موجودة للثلاثية بشيء آخر من طريق ما هو، فمن الإضطرار أن تكون الثلاثية هي هذه (أ، ب، ٩، ٤٤٢)

- الأشياء المحمولة على الشيء دائماً ومن طريق ما هو، منها ما يُحتمل عليه وهو أعم من الشيء (ش، ب، ٥، ٤٧٧)

- إذا حُجِلتْ أشياء أكثر من واحد على الشيء من طريق ما هو: فإذا أن تكون قوتها قوة الجنس إن لم يكن لها اسم واحد، أو تكون جنساً إن كان لها اسم واحد (ش، ب، ٤، ٤٧٨)

## أشياء معلومة

- الأشياء المعلومة صنفان: إما معلومة بأنفسها وهي المقدمات الأول، وإما معلومة بغيرها وهي التي تُعلم بالمقدمات الأول (ش، ق، ٢١، ٣٢٨)

- «الحكم» (ت، ١، ١٣٢، ٤)
- الأصل في المطلوب أن يكون واحدًا، ودليله جزء واحد (ت، ١، ١٨٠، ٦)
- قياس الثبته فإذا قيل به لم يخرج عن أحدهما. فإن الجامع المشترك بين الأصل والفرع إما أن يكون هو «العلّة»، أو «ما يستلزم العلّة»، وما استلزمها فهو «دليلها». وإذا كان الجامع لا «علّة»، ولا «ما يستلزم العلّة»، لم يكن الاشتراك فيه مقتضياً للاشتراك في الحكم، بل كان المشترك قد يكون معه العلّة، وقد لا يكون. فلا يعلم حينئذ أن علّة الأصل موجودة في الفرع، فلا يعلم صحة القياس (ت، ١، ٢٠٤، ٤)
- قد يعلم صحة القياس بانتفاء الفارق بين الأصل والفرع، وإن لم يعلم عين العلّة ولا دليلها. فإنه يلزم من انتفاء الفارق اشتراكهما في الحكم (ت، ١، ٢٠٤، ١٢)
- إثبات العلّة في الأصل لا بدّ فيها من «الدوران» أو «التقسيم» (ت، ١، ٢٠٩، ٢٦)
- الجمع بين الأصل والفرع كما يكون بإبداء الجامع يكون بإلغاء الفارق، وهو أن يعلم أن هذا مثل هذا، لا يفرقان في مثل هذا الحكم، ومساوي المساوي مساوي، والعلم بالمساواة والمماثلة مما قد يُعلم بالعقل، كما يعلم بالسمع (ت، ١، ٢٣٩، ٥)
- أصل موضوع**
- الرضع فإنّي أسمّي ما يقتضب أي جزء من جزئي الحكم كان - وهو أن الشيء موجود أو غير موجود أيوبائيس، أعني الأصل الموضوع؛ وأما ما كان غير هذا فالتحديد (أ، ب، ٨، ٣١٥)
- الأصل الموضوع هو أنه حينما جميع الأشياء التي عندما تكون موجودة تكون النتيجة موجودة من طريق أن تلك موجودة (أ، ب، ٩، ٣٤١)
- المصادرة والأصل الموضوع إما أن تكون كالكل، وإما على طريق الجزء. فأما الحدود فولا واحد من هذين (أ، ب، ٣، ٣٤٢)
- الأصل الموضوع هو المقدّمة التي يتسلّمها المتعلّم من العلم وتكون بيّنة عنده، ويبنى عليها برهانه من غير أن تكون معروقة عند كل أحد (ز، ب، ١٥، ٢٢٢)
- الأصل الموضوع هو الذي يأخذه المتعلّم عن المتعلّم على أنه مقبول عنده لا على الإطلاق (ز، ب، ١، ٢٤٢)
- المقدّمة الرضعية تختص دون الحدود بإسم آخر وهو الأصل الموضوع، والحدّ وضع وليس أصلاً موضوعاً، لأنّه لا إيجاب فيه ولا سلب (س، ب، ٤، ٥٩)
- كل ما يؤخذ ويكلّف قبولها من غير بيان وهو محتاج إلى بيان ويقع للمتعلّم ظنّاً بتصديقه، فهو أصلٌ موضوعٌ بالقياس إلى ذلك المتعلّم الذي ظن، لا بالقياس إلى غيره (س، ب، ١٦، ٦٣)
- المقدّمة التي لا وسط لها يسمّى العلم المتعارف والواجب قبوله. وما بعد ذلك مما يلقن في انتاحات العلوم تلقيناً فإما أن يكون حدّاً ويسمّى وضعاً، وإما أن يكون قضية مما يكون عند المتعلّم فيه ظنّاً بتصديقه يسمّى أصلاً موضوعاً، وإما يظنّ المتعلّم خلافه ويكون عنده ظنّاً مقابل له سميت مصادرة (مر، ت، ٩، ٢٠١)
- البرهان الذي... لم يكن سبيل إلى برهانه... ولا كان معروفاً بنفسه... يُسمّى أصلاً

## أصوات

- من هذه الأصوات أصواتاً مخيرة ليس بأسماء كتابح الكلب المخير عن الفزع، ورفاه الديك المخير عن الموافيت (ق، م، ٢٧، ١٥)
- من الأصوات أصواتاً لا يُخبر عن شيء (ق، م، ٢٧، ١٥)

- إن من الأصوات أصواتاً مخيرة موضوعة يبيّن عن الموافيت، كقول القائل: قد أمسينا، وهو يسمي، وما أشبه ذلك، زدنا في الحدّ، فقلنا: غير الموقت، ليفرّق بينه وبين أشباه هذه الأصوات (ق، م، ٢٧، ١٩)

- من الأصوات أصواتاً مخيرة موضوعة غير موقفة يبيّن أجزاءها عن الأشياء؛ كقول القائل في حدّ الإنسان: حيّ ناطق مائت، كلّ واحد من هذه الأجزاء يبيّن عن شيء (ق، م، ٢٧، ٢٢)

- الأصوات التي ينغم بها كثير من الحيوان مؤلّفة من المقاطع التي تولّف منها الألفاظ التي ينطق بها الإنسان، أو من مقاطع مؤلّفة من حروف تقاربها في المخرج وهي دالّة على معانٍ في أنفسها عند الحيوان (ش، ع، ٨٣، ٨)

## أصول الفقه

- صاحب المنطق ينظر في «جنس الدليل»، كما أنّ صاحب أصول الفقه ينظر في «الدليل الشرعي» ومرتبته، فيميّز بين ما هو دليل شرعي وما ليس بدليل شرعي، وينظر في مراتب الأدلة حتى يقمّم الراجح على المرجوح عند التعارض (ت، ر، ١، ١٨٣، ١٦)

## أصول موضوعة

- إنّ مبادئ العلوم حدود ومقدمات واجبٌ

موضوعاً (ش، ب، ٣٧٥، ٩)

- المقدمات المعروفة بالمعيب تُخالف المُضادّة والأصل الموضوع (ش، ب، ٣٩٩، ٢١)
- الأصل الموضوع... هي المقدّمة التي يتسلّمها المتعلّم من المعلّم (ش، ب، ٣٩٩، ٢٤)

## أصناف الألفاظ

- أصناف الألفاظ التي تشتملُ عليها صناعةُ النحو (قد) يوجدُ منها ما يستعمله الجمهور على معنى ويستعملُ أصحاب العلوم ذلك اللفظ بعينه على معنى آخر (ف، أ، ٤٣، ١)

## أصناف التأليف

- الصنف الأوّل من أصناف التأليف هو هذا: (١) أ حدّ لب، وب حدّ لج / (٢) أ جنس لب، وب جنس لج. (٣) أ فصل لب، وب فصل لج. (٤) أ حدّه ب، وب حدّه ج. (٥) أ فصله ب، وب فصله ج. (٦) أ في حدّه ب وب في حدّه ج. (٧) أ في حدّه جنس ب، وب في حدّه جنس ج. (٨) أ في حدّ ب وب في حدّ ج (ف، ب، ٣٣، ١٥)

## أصناف القضايا

- أصناف القضايا المستعملة فيما بين الفانسين، ومن يجري مجراهم أربعة: مسلّمات. ومظنونات وما معها. ومشبّهات غيرها. ومخيّلات (س، أ، ٣٨٩، ٥)

## أصناف المطالب

- المنطقي يلزمه أن يعرف أصناف المطالب، وهي بأعيانها أصناف القضايا (س، ق، ٧، ٩)

- قبولها في أوّل العقل أو بالحسّ والتجربة أو بقياس يديهيّ في العقل. فبعد ذلك أصول موضوعة مشكوك فيها ولكن لا يخالفها رأي المتعلم، ومصادر. وليست الأصول الموضوعة تستعمل في كل علم، بل من العلوم ما تستعمل فيه الحدود والأوليات فقط كالحساب. وأمّا الهندسة فيستعمل المعلم فيها جميع ذلك. والعلم الطبيعي أيضًا قد يستعمل فيه جميع ذلك، ولكن أكثر ما جرت به العادة فيها أن يستعمل مخلوطًا غير مميّز (س، ب، ١، ٦٠)
- الأصول الموضوعة هي المقدمات المجهولة في أنفسها التي من حقها أن تُبين في صناعة أخرى إذ كان المتعلم قد قبلها وظنّها بحسن ظنّه بالمعلم وثقته بأنّ ما يراه من ذلك صدق (س، ب، ١، ٦٢)
- التقريرات إنّها المأخوذة بحسب تسليم المخاطب، أو التي يلزم قبولها والإقرار بها في مبادئ العلوم: إمّا مع استنكار ما، ويسمى مصادرات؛ وإمّا مع مسامحة ما وطيب نفس، ويسمى أصولاً موضوعة (مر، ت، ١٠١، ١٢)
- الأصول الموضوعة مع الحدود تُجمع في اسم الوضع فُسمّى أوضاعًا (سي، ب، ٢٣٨، ٧)
- الأصول الموضوعة والمصادر لا بد من أن تكون مسائل في علم آخر يُتعرّف فيه وجود محمولاتها لموضوعاتها بالرهان إلى أن ينتهي إلى العلم العالي المعطى للعلوم الجزئية أصولها الموضوعة (سي، ب، ٢٣٨، ٩)
- الأصول الموضوعة... ليست هي جزء مقدّمة بل الأصول الموضوعة هي التي إذا سلّمت تبعها وجود النتيجة (ش، ب، ٤٠٠، ٣)
- الأصول الموضوعة قد تكون كلبّة وجزئية (ش،
- ب، ٤٠٠، ٩)
- أما التصديقات: فهي المقدمات التي منها تولّف قياسات العلم، وتنقسم: إلى بيّنة يجب قبولها، وتسمى القضايا المتعارفة، وهي المبادئ على الإطلاق. وإلى غير بيّنة يجب تسليمها ليني عليها، ومن شأنها أن تبيّن في علم آخر، وهي مبادئ بالقياس إلى العلم المبني عليها، ومسائل بالقياس إلى العلم الآخر وهذه وإن كان تسليمها مع مسامحة ما، وعلى سبيل حسن الظن بالعلم، سُمّيت أصولاً موضوعة، وإن كانت مع استنكار وتشكيك سُمّيت مصادرات (ط، ش، ٥٢٦، ٩)

## إضافات

- الإضافات قد تلحق أشياء كثيرة من أنواع الكيفية وأجناسها، فيتفق أن تكون التسمية التي لجقت ذلك النوع أو الجنس من الكيفية تسمية تدلّ عليه من حيث هو مضاف، ولا يكون له اسم يدلّ عليه من حيث هو كيفية، فيجعل اسمه الدالّ عليه من حيث هو مضاف هو بعينه اسمه الدالّ عليه من حيث هو كيفية، وتكون أسماء أنواع ذلك الجنس أسماء لا تدلّ عليها من حيث هي مضافة أصلاً، بل تكون أسماء تدلّ عليها من حيث هي كيفيات (ف، م، ١٠٨، ٢)

## إضافة

- «الإضافة كقولك: ضئف، يصف (أ، م، ٧، ٦)
- إن الإضافة إن وقعت جزءًا ولم تقع إلى الشيء الذي إليه تقال النسبة لم ترجع بالتكافؤ، أعني أنه لا يرجع بالتكافؤ شيء البتة من المتفق فيها أنها مما يقال إنه يرجع بالتكافؤ، ولها أسماء



- موضوعةً فضلاً عن غيرها متى وقعت الإضافة إلى شيء، من اللوازم، لا إلى الشيء الذي إليه تقع النسبة في القول. مثال ذلك أن العبد إن لم يُصَفَّ إلى المولى لكن إلى الإنسان، أو إلى ذي الرحلين أو إلى شيء مما يشبه ذلك لم يرجع بالتكافؤ لأن الإضافة لم تكن معادلة (أ، م، ١١، ٢٤)
- .. الأجناسُ العالية كلها عشرة: الجوهر والكمية والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضع وله أن يفعلَ وأن يفعلَ (ف، م، ٩٠، ١٧)
- الإضافة هي نسبة بين شيتين بها بعينها يُقال كل واحد منهما بالقياس إلى الآخر (ف، م، ١٠٣، ١٣)
- الأشياءُ الموضوعية لأصناف الإضافة أمورٌ داخلية تحت سائر الأجناس العالية، فقد تكون تحت الكمية، مثل الستة والثلاثة، فإن الستة ضعف الثلاثة والثلاثة نصف الستة. وقد تكون تحت الجوهر، مثل زيد وعمرو الموضوعين للابوة والبنوة (ف، م، ١٠٤، ٥)
- أن الموضوعين للإضافة قد يكونان نوعين من أنواع سائر المقولات، وقد يكونان شخصين كان الذي يلحقهما شخصاً من أشخاص الإضافة (ف، م، ١٠٧، ٣)
- إذا كان النوعان الموضوعان لهما اسم يُدُلُّ منهما على نوع الإضافة التي لهما، فغُرفَ أحدهما باسمه ذلك، عُرفَ ضرورةً النوع الآخر الذي هو قرينه. وكذلك إن كان الموضوعان شخصين من سائر المقولات، وكان لكل واحدٍ منهما اسمٌ دالٌّ على شخص الإضافة الذي له، فغُرفَ أحدهما باسمه ذلك، عُرفَ ضرورةً الشخص الآخر الذي هو قرينه (ف، م، ١٠٧، ٦)
- الوضعُ الذي هو للجسم بالقياس إلى ذاته هو له في أيِّه الذي هو بذاته أين، والوضعُ الذي له من جسم آخر هو له في أيِّه الذي يُقالُ بالإضافة (ف، م، ١١٢، ١١)
- أعلى جنسٍ يضمُّ جميع الأنواع التي تُعرَّفنا في مشارٍ إلى أنه مضافٌ بسمى الإضافة (ف، ح، ٧٢، ١٢)
- النسبةُ يستعملها المهندسون من أصحاب التعاليم دالَّةً في الأعظام على معنى هو نوعٌ من الإضافة التي هي مقولة ما. فإنهم يحدِّدون النسبة في الأعظام أنها إضافةٌ في القدر بين عِظْمَيْنِ من جنسٍ واحدٍ (ف، ح، ٨٢، ٧)
- أصحاب العدد يجعلونها (النسبة) أيضاً نوعاً من الإضافة (ف، ح، ٨٣، ٣)
- المتعلقون يجعلون النسبة أعم من الإضافة التي هي مقولة ما، فإنهم يجعلون الإضافة نسبة ما (ف، ح، ٨٣، ٩)
- يكونُ اسمُ النسبة مقولاً على أنواع الإضافة التي يستعملها المهندسون (ف، ح، ٨٤، ٦)
- اسم الإضافة واسم النسبة يستعملها النحويون في الدلالة على ما هو أخص من هذه كلها. وذلك أن المنسوب إلى بلد أو جنس أو عشيرة أو قبيلة يُدُلُّ عليه عند أهل كلِّ طائفة بألفاظٍ مشكَّلة بأشكالٍ متشابهة (ف، ح، ٨٤، ١٣)
- الإضافة منها ما لا اسم له أصلاً، فيبقى المضافان لا اسم لهما من حيث يوجد لهما ذلك النوع من أنواع الإضافة، فيؤخذ اسماهما اللذان يدلان على ذاتيهما لا من حيث هما مضافان، فيستعملان عند الإضافة، فلا يبيِّن معنى الإضافة فيهما (ف، ح، ٨٥، ١٨)
- منها (الاضافة) ما يوجد له اسم إذا أخذ لأحدهما، ولا يكون له اسم إذا أخذ للآخر،

فقط. وأراد بذلك لضعف وجودها. وآخرون يُكبرون أن تكون من المعقولات الأولى، بل يجعلونها من المعقولات الثواني (ف، ح، ١٤، ٩١)

- يُقال «إضافة الإضافة» و «نسبة النسبة» و «نسبة نسبة النسبة» - فاستعملت، وانقطع بها عدم التناهي؛ على مثال ما يُعمَلُ في سائر المعقولات الثواني، إذ كانت تصير غير متناهية (ف، ح، ١٩، ٩١)

- كلُّ ارتباط وكلُّ وصلٍ بين شيئين اثنين محسوسين أو معقولين إنما تكون بإضافة أو نسبة ما (ف، ح، ٢١، ٩١)

- قوم يستمّون أصناف النسب كلها إضافة، ويجعلونها جنساً يعمُّ مقولات النسب. فتصير المقولات عندهم سبعة (ف، ح، ٩، ٩٢)

- الوضع وإن كانت ماهيته لا يُمكن أن تكمل إلا بنوع من الإضافة إذ كانت إنما توجد أجزاء الجسم محاذية لأجزاء من المكان محدودة، والمحاذاة إضافة ما، فقد صار جزءاً ماهية الوضع نوعاً من أنواع الإضافة (ف، ح، ١، ٩٣)

- ليس تُسمي المقولة ما كان جنساً يعمُّ أنواع كلِّ واحدة من التي نسبتها إلى مشار مشار إليه هذه النسبة والتي لها هذه الإضافة إلى المشار إليه. وليس شيء منها جنساً ولا طبيعة معقولة

توصف بها تلك الأنواع نعني من حيث لحقها أن كانت لها هذه الإضافة (ف، ح، ٥، ٩٤)

- التأليف يحتاج في أن يحصل إلى اجتماع أشياء، وأن توضع بعضها (من) بعض على ترتيب محدود، وأن يكون لها رباطاً تُربط به، فهو شيء مركّب من مقولات عدّة. والاجتماع هو إضافة ما (ف، ح، ١٦، ٩٤)

فُستعمل اسم ذلك الآخر الدالّ على ذاته عند الإضافة واسم الأوّل الدالّ عليه من حيث له ذلك النوع من أنواع الإضافة (ف، ح، ١، ٨٦)

- منها (الإضافة) ما يوجد له اسمان يدلُّ كلُّ واحد منهما على واحد من المضافين من حيث له ذلك النوع من أنواع الإضافة، فيؤخذ لهما عند إضافة كلِّ واحد منهما إلى الآخر اسمه الدالّ عليه من حيث له ذلك النوع من أنواع الإضافة (ف، ح، ٣، ٨٦)

- من المضاف ما يوجد للمضافين اللذين لهما جنسه اسمٌ لكلِّ واحد منهما من حيث يوجد لهما جنس الإضافة الذي لهما، ولا يوجد لهما اسمٌ من حيث لهما نوع لذلك الجنس من الإضافة (ف، ح، ١٩، ٨٦)

- شريطة المضافين أن يكون كلُّ واحد منهما أجزء مدلولاً عليه باسمه الدالّ عليه من حيث له ذلك النوع من الإضافة (ف، ح، ٧، ٨٧)

- يُقال في الأشياء إنّها من المضاف متى كانت ماهياتها تُقَالُ بالقياس إلى الآخر ينحو من أنحاء النسبة أي نحو كان، أراد بقوله ماهياتها ما تدلُّ عليه ألفاظها كيف كانت على العموم، كانت تدلُّ عليها من حيث هي أنواع الإضافة التي لها، أو كان المدلولُ عليها بألفاظها ذواتها (ف، ح، ٢١، ٨٧)

- يوجد في إحدى النسبتين اسمٌ كلِّ واحد منهما (نور زيد، غلام زيد) الدالّ على ذاته، ولا يكون ذلك من المضاف، ويكون من المضاف إذا أُجذِّد رسمٌ كلِّ واحد منهما الدالّ عليه من حيث له نوع ما من أنواع الإضافة (ف، ح، ١٨، ٨٩)

- الإضافة فقد يُظنُّ أنّها إنما هي شرع وجور

آخر، وانعقدت في النفس صورة الإضافة والمتضابقتين، وعُلِمَا معاً؛ فلم يؤخذ أحدهما في حدّ الآخر على أنّه جزء حدّه، فإنّك تجد جميع أجزاء هذا الحدّ مستمراً من غير أخذ المحدود من حيث هو مضاف فيهما، بل إن كان ولا بد فمن حيث هو مسمّى أو من حيث هو ذات بحال أخرى، ولو أنّه أخذ في حدّه وجعل جزء حدّه لا على هذه الجهة لكان أعرف منه، ومعروفاً قبله، وليس معروفاً معه (س، ج، ٦، ٢٥٢)

- قد يكون لبعض المضافات بالمعنى العام إضافتان إلى شيئين، فربّما كان إحداهما بالحقيقة، والأخرى بنحو من العرض. فإذا لم تكن الإضافة واقعة إلى الشيء الذي ينبغي أن يكون إليه من الجهة التي ينبغي، لم يكن التحديد جيّداً. وكذلك إذا كان للشيء إضافة ما، فأراد حاد أن يحدّه من جهة تلك الإضافة، فحدّه من جهة الذات؛ أو أراد أن يحدّه من جهة الذات، فحدّه من جهة الإضافة، فقد أبطل (س، ج، ١١، ٢٦٥)

- الإضافة وهي المعنى الذي إذا وُجد أو عُقِل كان معقولاً بالقياس إلى آخر ومع ذلك الآخر البتّة، وليس له وجود غيره، مثل الأبوة بالقياس إلى البنوة، لا كالأب الذي له وجود آخر غيره وهو الإنسانيّة (مر، ت، ١، ٣٠)

- هو المعنى (الإضافة) الذي وجوده بالقياس إلى شيء آخر، ليس له وجود غيره البتّة، كالأبوة بالقياس إلى (البنوة) لا كالأب فإن له وجوداً يخصّه ك(الإنسانية) مثلاً (غ، ع، ١٧، ٣٢٠)

- ينقسم (معنى الإضافة) بحسب سائر المقولات التي تعرض فيها الإضافة بأنّها تعرض: للجواهر والأعراض (غ، ع، ٢، ٣٢١)

- أمّا الذي يوجب نسبة إلى خارج، فإنّما أن يوجب نسبة تجعل الماهية مقولة بالقياس إلى المنسوب إليه، ويكون هناك انعكاس متشابه في معنى النسبة؛ وهذا هو الإضافة (س، م، ١٠، ٨٥)

- يجب أن يكون المعنى المعقول الذي للشيء، الذي يحوّج إلى أن يعقل معه غيره إنّما هو له من أجل وجود ذلك الغير بإزائه؛ فذلك المعنى الذي للشيء من أجل حصول الحال التي لها ما صار الآخر معه هو إضافته، مثل الأخ (س، م، ١٢، ١٤٥)

- إنّ النسبة تكون لطرف واحد، والإضافة تكون للطرفين (س، م، ٧، ١٤٦)

- كل نسبة يؤخذ الطرفان فيها من حيث النسبة فهي الإضافة (س، م، ١٢، ١٤٦)

- إنّ الإضافة إذا لم تقع على التعادل، لم يجب هذا التكافؤ؛ ووقوعها على التعادل هو أن تقع إلى الشيء الذي إليه الإضافة أولاً وبالذات، فإنّها إن وقعت إلى موضوعه، أو إلى أمرٍ يعرض له، أو إلى جنسه، أو إلى نوعه لم تقع الإضافة متكافئةً (س، م، ١٢، ١٤٩)

مثال الإضافة أن يقال إنّ الثلاثة نصف أي للسته، وليس بنصف أي للعشرة (س، ع، ٣، ٤٤)

- أن نقول: إنّ الموجود ما في قوّة طباعه أن يفعل أو يفعل، فإنّ هذه القوّة إضافتها إلى موجود، وذلك الموجود هو الموضوع، وقد علفت بها القوّة (س، ج، ١٢، ٢٣٥)

- يقال: تلك الدار أحد حدودها هو بعينه حدّ دار إنسان آخر، هو الذي يُسمّى جار له، فتبيّن به العلاقة، فيكون قد أخذ الجار من حيث الشيء مسمّى به، ودلّ على الحال التي له، ودلّ على

تخصّصت، فإن العلم كانت إضافته إلى الموجود مثلاً، والنحو إضافته إلى أمر خاص من الموجودات، وهو اللّغة مثلاً. وهذا ما يجب أن تعرفه في أمر هذا الموضوع (س، ج، ٦، ٢٦٥)

#### إضافة جنسية

- إن كان النوع مضافاً لشيء، ثم لم تكن الإضافة الجنسية التي للمفروض جنساً له متعلّقاً بذلك الشيء، فليس المفروض جنساً له بجنس. مثل أنه: إن كان الضمف يقال بالقياس إلى النصف، ثم فرض كثير الأضفاف جنساً للضمف ولم يتعلّق بالنصف، فليس كثير الأضفاف جنساً (س، ج، ٤، ١٨٢)

#### إضافة خاصة

- إنّه فرق بين أن تقول: إنّ الفصل مضاف، وبين أن تقول: إنّه مضاف إضافة خاصّة، على أن إضافة الجنس في أمثال هذه المواضع قد تخصّصت، فإنّ العلم كانت إضافته إلى الموجود مثلاً، والنحو إضافته إلى أمر خاص من الموجودات، وهو اللّغة مثلاً. وهذا ما يجب أن تعرفه في أمر هذا الموضوع (س، ج، ٦، ٢٦٥)

#### إضافة علم

- إنّ العلم يقال لكذا، والمَلَكَة تقال لكذا. على أنّ الحقّ أنّ الإضافة للملكة ليست على نحو إضافة العلم التي نحو المعلوم، بل إذا أخذ العلم نوعاً من الملكة وأجرى مجراه، كان أيضاً العلم - من حيث هو علم لا من حيث هو

- مهما لم يوجد المضاف، من حيث هو مضاف، سقطت الإضافة؛ فإنّ (الأب) إنسان، فهو باعتبار كونه إنساناً، غير مضاف، بل الدال على إضافته لفظ الأب (غ، ع، ١٢، ٣٢٢)

- من خواص الإضافة أنه إذا عُرِفَ أحدُ المضافين محضاً به، عرف الآخر أيضاً كذلك، فيكون وجود أحدهما مع وجود الآخر، لا قبله ولا بعده (غ، ع، ٦، ٣٢٣)

- الإضافة هي المعنى الذي وجوده بالقياس إلى شيء آخر، ليس له وجود غيره البتّة، كالأبوة بالقياس إلى البنوة (غ، ع، ٥، ٣٥٢)

- الجوهر والكم والكيف والإضافة والأين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن يتفعل، فهذه هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة (سي، ب، ١، ٥٧)

- الإضافة ليست معنى واحداً في المتضامّين، بل كل واحد منهما مختصّ بإضافة إلى الآخر غير إضافة الآخر إليه كالمتماثلين (سي، ب، ٧، ٦٦)

- الإضافة ليست إلى المكان من حيث هو مكان بل إليه من حيث هو حاوٍ (سي، ب، ٨، ٧٠)

- الإضافة إنما تعقل بين شيئين فلا بدّ من تقدّمهما أولاً بالذاتي على الإضافة لتعقل بينهما الإضافة (سي، ب، ١٧، ٩١)

- الأشياء ذوات الوضع في باب المضاف... أسماؤها مشتقة من مقولة الإضافة (ش، م، ١٠، ٥٥)

#### إضافة جنس

- إنّه فرق بين أن تقول: إنّ الفصل مضاف، وبين أن تقول: إنّه مضاف إضافة خاصّة، على أن إضافة الجنس في أمثال هذه المواضع قد

داخل في معنى المضاف غير مزيد عليه من  
دوام، أو عموم، أو غير ذلك (س، ج،  
١٦، ١٤٢)

## إضافي

الإضافي: هو كل أخصّ يقع تحت أعمّ، ولو  
كان كلياً بالمعنى الأول، كالإنسان تحت  
الحيوان (ط، ش، ٢، ١٩٧)

## إضافي نوع

الإضافي النوع لا يقاس إلى ما تحته، من حيث  
هو نوع إضافي، بل يقاس إلى ما فوقه (ط،  
ش، ٩، ٢٤٦)

## إضافيات

الإضافيات لا سبيل إلى تعريفها إلاً بالبيان  
الدوري (ر، ل، ١٤، ٨)

## أضداد

الأضداد يترتب بعضها على بعض على ستة  
أنحاء... وذلك أنه إما أن يترتب كل واحد  
من الضدين على الآخر، وعلى نحوين كقولنا:  
الإحسان إلى الأصدقاء والإساءة إلى الأعداء،  
أو بعكس ذلك: الإساءة إلى الأصدقاء،  
والإحسان إلى الأعداء. وإما أن يكون  
كلاهما في الواحد؛ وهذا أيضاً على نحوين:  
كقولنا: الإحسان إلى الأصدقاء والإساءة إلى  
الأصدقاء، أو الإحسان إلى الأعداء والإساءة  
إلى الأعداء. وإما أن يكون الواحد في كليهما؛  
وهذا أيضاً على نحوين: كقولنا: الإحسان إلى  
الأصدقاء والإحسان إلى الأعداء، أو الإساءة  
إلى الأصدقاء والإساءة إلى الأعداء (أ، ج،  
١٣، ٥١٨)

مَلَكة فقط - علماً للعالم (س، ج، ١٨٣، ٢)

## إضافة في كمية

- المساواة فإنها إضافة في كمية، ونسبة إلى كمية  
(س، ج، ٦، ٢٦٣)

## إضافة في كيفية

- المشابهة فإنها إضافة في كيفية (س، ج،  
٥، ٢٦٣)

## إضافة لملكة

- إن العلم يقال لكذا، والمَلَكة يقال لكذا. على  
أن الحق أن الإضافة للملكة ليست على نحو  
إضافة العلم التي نحو المعلوم، بل إذا أخذ  
العلم نوعاً من المَلَكة وأجرى مجراه، كان  
أيضاً العلم - من حيث هو علم لا من حيث هو  
مَلَكة فقط - علماً للعالم (س، ج، ١٨٣، ١)

## إضافة متكافئة

- إن الإضافة إذا لم تقع على التعادل، لم يجب  
هذا التكافؤ؛ ووقوعها على التعادل هو أن تقع  
إلى الشيء الذي إليه الإضافة أولاً وبالذات،  
فإنها إن وقعت إلى موضوعه، أو إلى أمرٍ  
يعرض له، أو إلى جنسه، أو إلى نوعه لم تقع  
الإضافة متكافئة (س، م، ١٤٩، ١٤)

## إضافة مطلقة

- إذا كان الإطلاق بالحقيقة... هو أن لا يكون  
عليه زيادة إعتبار البتة إلاً معناه، فإن كان معناه  
إضافياً كان الإطلاق أن توجد إضافة مطلقة،  
مثل النافع إذا أخذ نافعاً لشيء ما وحال ما،  
فإن هذا الإطلاق بلا زيادة لأنّ المضاف إليه

## أضداد حقيقية

- إن الأضداد الحقيقية هي الأمور التي تشارك في موضوع واحد، وكل واحد منها معنى كاليابض والواد، ليس كالسكون والحركة، ويكون الإنسان المتقابلان منها، لا يجتمعان معاً، بل يتعاقبان، وبينهما غاية الخلاف ليس كالفاتر والحار (س، م، ٢٦٤، ١٥)

- في المشهور؛ فإنه لا توجد للأجناس أضداد حقيقية البتة. ويعاند هذا أيضاً في المشهور؛ فإن الصحة تضاد المرض، ومرض ما كإستدارة المعدة لا ضد له؛ لكن في الحقيقة المرض ليس ضدًا للصحة، بل عدماً مقابلاً؛ ولكل مرض جزئي مقابل جزئي، وربما لم يكن له اسم (س، ج، ١٧٨، ١٨)

## إضطرابية

- المتناقضات في الاضطرابية والمطلقة التي حصل وجودها بالفعل فيما سلف، والتي هي موجودة الآن، فإن التي يُجهَلُ منها ليس حالها في عدم التحصيل في أنفسها، مثل حالها عندنا. فإن كثيراً من المجهولات التي صدقها على غير التحصيل عندنا يتغير حالها عندنا، فيصير صدقها محضاً بعد أن كان عندنا غير مُحصل الصدق، وذلك إذا عَلِمْنَاها بعد الجهل (ف، ع، ١٦٠، ٩)

## إضمحلال

- الاضمحلال هو أن يتغير الجسم من مقدار أزيد إلى مقدار أنقص في جميع أقطاره (ف، م، ١١٥)

- الأضداد التي بينها متوسط فإنها يُمكن أن تكذب جميعاً على موضوعاتها، إذ كان قد يُمكن أن يكونَ فيها بعض المتوسطات (ف، م، ١٢٥، ١١)

- الموجبات التي محمولاتها أضداد قوتها قوة الأفاويل الموجبة والسالبة المتقابلة، أن تؤخذ الأضداد في موضوعاتها التي نخصها، وتؤخذ الموضوعات موجودة، وعلى أن يكونَ كلُّ موضوع منها لا يخلو من أحد المتضادات التي شأنها أن تكونَ فيه. فحينئذ إذا أُجِدَّت في هذه نظائر الموجبات والسوالب المتقابلات، قامت مقامها، وصدقت حينئذ حيث تصدق تلك، وكذبت حيث تكذب تلك، وإتسمت الصدق والكذب حيث تقسم تلك الصدق والكذب (ف، م، ١٢٥، ١٧)

- الأضداد التي لا تجتمع معاً، بل تتعاقب، قد تجتمع في مقولة، بل في جنس قريب واحد؛ ولا يوجب اختلافهما البالغ تباينهما في المقولة (س، م، ٦٧، ١)

- الأضداد لها في طبائعها تحصيل؛ وتكون تلك الطبائع متافية متضادة، فمرض لها الإضافة التي للتضاد؛ وتكون تلك الطبائع، وإن لم يلبثت إلى إعتبار التضايغ الذي في التضاد، طبائع متعادية لا تجتمع (س، م، ١٣٧، ١٧)

- الأضداد هي التي لها طبائع متباينة، وحدود متخالفة، وتتخالف بالتوعية لا بالشخصية (س، م، ٢٣٤، ١٦)

- الأضداد ليس يمكن أن تنتج إلا عن مقدّمات هي أضداد وإلا أمكن أن يوجد الضدان لشيء واحد (ش، ب، ٤٤٧، ١٠)

- الأضداد ينبغي أن تكون حدودها أضداداً (ش، ب، ٤٦٣، ١٧)

- أطراف  
- إن الأطراف إذا كانت متناهية... الأوساط  
يجب ضرورة أن تكون متناهية (ش، ب، ٢، ٤٢٦)
- أمّا الإطلاق فإنه في مادة الإمكان وحدودها  
واحدة بعينها (ب، م، ١٦٧، ٢٢)
- الإطلاق في القضية يقابل التوجيه، تقابل العدم  
والملكة، وقد تعد (المطلقة) في (الموجهات)  
كما تُعدّ (السالبة) في (الحملات) (ط، ش، ١، ٣٠٨)

## إطلاق

- لمحصلي أهل هذه الصناعة (المنظف) في تفسير  
الإطلاق رأيين: أحدهما: أنه يشمل  
الضروري، كما ذهب إليه «ثامسطيوس» وهو  
العام. والثاني: أنه لا يشمل كما ذهب إليه  
الإسكندر، وهو الخاص (ط، ش، ١٥، ٣٦٠)

## إطلاق خاص

- الإطلاق الخاص، أن تقول: كل واحد ممّا  
يقال له [ج] فإنه [ب] وقتاً معيّنًا أو غير معيّن  
كالكسوف والتفّسر (مر، ت، ٦، ٦٨)

## إطلاق في جهة سور

- قولنا: كل إنسان حيوان بالإطلاق، قد اعتبرنا  
إطلاقه في جهة السور (س، ق، ٩، ١٥٢)

## إطلاق وصفي

- إنّا إذا قلنا: بعض (ج) (ب) بالإطلاق  
الوصفي، كان معنا: أنّ شيئاً ممّا يوصف  
ب(ج) فهو في بعض أوقات إتصافه ب(ج) يوصف  
ب(ب). ويلزم منه أنّ ذلك الشيء في ذلك  
الوقت يكون موصوفاً ب(ب) و(ج). فإذاً بعض  
ما يوصف ب(ب) موصوف ب(ج) في بعض  
أوقات إتصافه ب(ب) (ط، ش، ٦، ٣٧٤)

## إعتقاد

- وجود الإنسان مقدّم للإعتقاد الصادق فيه أنه

- ذهب فريق إلى أنّ الإطلاق يُعنى به حال القضية  
من حيث إنّ فيها حكماً، أي سلباً أو إيجاباً،  
كيف كان، بحيث يكون ذلك الحكم عامّاً  
لجميع وجوه التخصيص المذكورة، غير ملتفت  
فيه إلى أن ذلك على أي الأقسام المذكورة بعد  
أن لا يشترط فيها ضرورة أو لا ضرورة. وذهب  
فريق إلى أنّ الإطلاق يعنى به حال القضية من  
حيث إنّ فيها حكماً، أي سلباً أو إيجاباً، يكون  
موجوداً بشرط أن لا يكون ما دام ذات  
الموصوف بالموضوع موجوداً؛ بل ما خالف  
هذا، فيكون المطلق بهذا المعنى أخصّ من  
المطلق بالمعنى الأوّل (س، ق، ٨، ٢٦)

- تفسير الإطلاق هو أن يقال المعنى من غير أن  
يزاد عليه شيء. يقيّد به (س، ج، ١٤٢، ١٢)

- الواجب أن تعتبر تقييد الشيء في الظنّ بإطلاقه  
في الظنّ، أو تقييده في الوجود بإطلاقه في  
الوجود؛ اللهمّ إلا أن يكون قد يُفهم من  
الإطلاق أمر يعتمدهما جميعاً، فيكون الإطلاق  
حيثنذ حقاً (س، ج، ١٤٣، ١٥)

- فرق بين أن يكون وبين أن يكون شيئاً، وبين  
الموجود وبين الموجود شيئاً، وبين الحسن  
بحالٍ والحسن مطلقاً، والقيح بحالٍ والقيح  
مطلقاً، أي في مثال الحلف والإستحلاف  
والطاعة. وليس بعيد أن يختلف الإطلاق  
والتقييد أو التقييدان المختلفان في الحكم  
(س، س، ٥، ٩٩)

المؤلف منه (جدلياً) إذ يصلح لمناظرات  
الخصوم (غ، ع، ١٨٤، ١٦)

- (الإعتقادات) قد يكون إعتقاداً بحيث لا يقع به  
تصديق جزم، ولكن غالب ظن، وقناعة نفس،  
مع خطوط نقيضه بالبال، أو قبول النفس لنقيضه  
إن أخطر بالبال، وإن وقعت الغفلة عنه في أكثر  
الأحوال. ويُسمى القياس المؤلف منه  
(خطائياً) إذ يصلح للإيراد في التعليمات  
والمخاطبات (غ، ع، ١٨٤، ١٧)

- (الإعتقادات) قد يكون تارة مشبهاً باليقين، أو  
بالمشهور المقارب لليقين في الظاهر، وليس  
بالحقيقة كذلك، وهو الجهل المحض، ويُسمى  
القياس المؤلف منه (مغالطياً) و(سوفسطائياً)؛  
إذ لا يقصد بذلك إلا المغالطة والفسطة، وهو  
إبطال الحقائق (غ، ع، ١٨٥، ٣)

- (ما) يُسمى قياساً شعورياً (ليس من  
الإعتقادات)، فليس يدخل في غرضنا؛ فإنه  
لا يُذكر لإفادة علم، أو ظن، بل المخاطب قد  
يعلم حقيقة، وإنما يُذكر. لترغيب أو تنفير أو  
تسخية أو تبخيل أو ترهيب أو تشجيع وله تأثير  
في النفس بترديدها على هذه الأحوال (غ، ع،  
١٨٥، ٨)

- (الإعتقادات المتضادة... هي في المتقابلات  
بالإيجاب والسلب (ش، ع، ١٣١، ٢٣)

### إعجام

- أمّا الموضع الذي من الإعجام فمن الناس من  
قصره على المكتوب، ونحن نجعله أعمّ من  
ذلك؛ وهو أن نغيّر المعنى بترك الإعراب، أو  
أن نغيّره لفظاً، وبالنبرات، والتنقيلات،  
والتخيفات، والمدات، والتشديدات،  
بحسب العادات في اللغات، وبالعجم كتابة.

موجود (ش، م، ٧٠، ٤)

- يوجد في الذهن اعتقاد شيء ما واعتقاد ضده،  
أو اعتقاد شيء ما واعتقاد سلبه (ش، ع،  
١٢٧، ١٤)

- ... ما كان مضادته في الاعتقاد من قبَل الموادّ  
فهو أخرى ألا يكون هو المضادّ بإطلاق في  
الاعتقاد (ش، ع، ١٢٨، ١٥)

- الاعتقاد الذي يقابل الوجود بالحقيقة هو  
الاعتقاد الذي يكون في الشيء الذي منه  
يكون الكون وهو السلب (ش، ع، ١٢٩، ٦)  
- الاعتقاد الذي يكون في الأشياء التي فيها  
الاستحالة وهو التغيير الذي يكون من  
الأضداد... هو أقلّ ضديّة في الاعتقاد  
(ش، ع، ١٢٩، ٨)

- العقد الذي يكون بالسلب يقتضي رفع الاعتقاد  
والموجب بذاته (ش، ع، ١٢٩، ١١)

- إعتقاد ضد المحمول في الشيء الذي اعتقد فيه  
وجود المحمول... ليست تقتضي ماهيته رفع  
الإيجاب (ش، ع، ١٢٩، ١٣)

- إعتقاد النقيض هو الاعتقاد المضادّ للإيجاب  
بإطلاق (ش، ع، ١٢٩، ٢٥)

- اعتقاد السلب هو أعمّ مضادة للإيجاب من  
اعتقاد الضد (ش، ع، ١٣٠، ٣)

- ... الإعتقاد العام الذي هو في كل موضوع  
وبذاته مضاد هو أشدّ مضادة من الاعتقاد الذي  
هو في موضع دون موضع (ش، ع، ١٣٠، ٦)

- لا اعتقاد حق (ضد) لاعتقاد حق (ش، ع،  
١٣١، ٢١)

### إعتقادات

- الإعتقادات التي هي مواد الأقيسة قد تكون  
اعتقاداً مقارباً لليقين... يُسمى القياس



## أعدام حقيقية

- أمّا الأعدام الحقيقية، فإنّها ليست ذوات، بل أعدام ذوات (س، م، ٧٧، ١٠)

## أعراض

- الأعراض التي ليست موجودة بالذات على الجهة التي عليها حُدِّدَتْ ومُيِّزَتْ الأشياء التي بالذات ليس عليها علم برهاني (أ، ب، ٣٣١، ١١)

- جميع الأشياء التي تدلّ على الجوهر، ممّا تحمل على ما عليه تحمل - إما أن تدلّ على أنه هو ذلك، وإما أن تدلّ على أنه هو الشيء، وإما أن جميع الأشياء التي ليست تدلّ على الجوهر، لكنها إنما تقال على شيء آخر موضوع الذي ليس هو، لا ذلك الشيء الذي هو ذلك، ولا أيضًا ذلك الذي هو الشيء، فهي أعراض (أ، ب، ٣٧٥، ١٢)

- إن الأجناس تصاف من حيث الماهية إلى الحدود التي تندرج تحتها، أما الأعراض فلا تصاف إلا من حيث الكيفية أو أحوال كل فرد: فإذا سُئِلَ: «مَنْ الحبسي؟» قيل: إنه أسود، وإذا سُئِلَ: «ما حال سقراط؟» أُجيب بأنه: جالس أو يترىض (في، أ، ١٠٥٨، ١١)

- إذا كانت الأعراض وجودها وقوامها أنها في موضوعات، وكانت أسماؤها المشتقة تدلّ عليها من حيث قوامها في موضوع، وكان هذا معنى العَرَض فيها، فبيّن أن أسماءها المشتقة أدلّ عليها من حيث هي أعراض من أسمائها التي هي غير مشتقة (ف، ع، ١٤٥، ٨)

- الأعراض المقابلة الذاتية منها ما هو خاصّ لجنس ما، ومنها ما هو عامّ له ولغيره (ف، ب، ٣١، ٢٢)

- إذا نُظِرَ فيه (الإنسان) على طريق الجدال لزمّ فيه

مثال الأوّل: قيل «عمر» بسكين الرء، فلا ندري أنّ «عمر» فاعل أو مفعول به؛ مثال الثاني أن نقول بدل قوله: «إنّ علينا جمعه وقرأته»، «إنّ علينا جمعه وقرأته»؛ ومثال الثالث أن ننقط على قوله: «ما أطرف زيدا» بنقطة من تحت فيصير: «ما أطرف زيدا»، وكذلك جميع ما يختلف بالتشديد، والتلين، والمد، والقصر، وتشابه حروفه في الأصل وتختلف بالنقط (س، م، ١٧، ١٥)

- أمّا الإعجام فذلك بسبب التغليب باختلاف أحوال اللفظ من حيث التذكير والتأنيت، وتوسط - إن كان - في بعض اللغات، والتشديد والتخفيف، والمد والقصر، وأحوال من عوارض اللفظ، ومن اشتراك أجزائه وتصاريفه بين ما هو موضوع له بالحقيقة، وبين ما هو مخالف له، على ما علمت (س، م، ٧٠، ٤)

- الإعجام... مثل أن يتغيّر إعراب اللفظ فيتغيّر مفهومه أو يُعَيَّر من المدّ إلى القصر، أو من التشديد إلى التخفيف، أو من الوصل إلى الوقف، أو يُهْمَل إعرابه، أو يُبَدَّل لفظه وإعجابه (ش، س، ٦٧٤، ٧)

## أعدام

أمّا الأعدام التي يُعنى بها الأضداد، فإنّ الأضداد قد تُسمّى أعدامًا، كما ستعرفه. فهي تشارك المقولة (س، م، ٧٧، ٩)

- الأعدام لا حصّة لها من الوجود والحقيقة. وإنّما وجودها في موضوعها وجود بالعرض كما يتبيّن. فإن دخلت في مقولة دخلت بالعرض (س، م، ٧٧، ١٢)

- الجنس والخاصة (س، د، ١٠٣، ٦)،
- أجمع الناس على أنّ الخواص والأعراض كلية؛ ولها، من حيث هي خواص وأعراض، جزئيات غريبة عنها؛ فإنّ الضحك بالقياس إلى هذا الضحك، من حيث هو هذا الضحك، ليس خاصة، بل نوع ومقوم لماهيته كما علمت، بل هو خاصة للإنسان. وجزئيات الضحك، من حيث هو خاصة، هي أشخاص الإنسان. وأشخاص الناس، من حيث هي أناس، فلا تقوم بالضحك، فإنّه غير داخل في ماهيتها؛ وذلك لأنه ليس يقوم ماهيته، ومع ذلك فهو كلي مقول على كثيرين هي جزئياته، من حيث هو خاصة (س، م، ٢٥، ١٤)
- إنّ الأعراض توجد في الأشخاص على القصد الأول. وأمّا الأجناس والأنواع فهي أقدم من الأشخاص (س، ب، ١٠٢، ١٥)
- إنّ الأجناس تقال من طريق ما هو، والأعراض لا تقال. وهذه المبانيّة موجودة أيضًا بين الجنس والخاصة (س، ب، ١٠٣، ٦)
- أن تكون من الأعراض أعراض تكون موضوعاتها داخلية في مفهومها، وحينئذ هذه الأعراض لا تكون بسيطة، بل يكون لها اختصاص مفهوم مخلوط بما يتعلّق بالموضوع، فتكون مؤلّفة متباينة ولا تغلب بالتركيب شيئًا غير هذا، أعني التركيب الذي يستعمل في مثل هذا الموضوع، ويكون مثلها مثل الفطوسية ويشبه أن تكون الحركة والاجتماع وما يجري مجراهما من هذا القبيل (س، ش، ٤٥، ١٢)
- زيادة بعض الأعراض، فلا يقدح فيما حصل من التصوّر الكامل، وقد يُنتفع به في بعض المواضيع، في زيادة الكشف والإيضاح (غ، ع، ٢٧٠، ١٢)
- بوجود ما أن تُوجدَ فيها قضايا محمولاتها أعراض وهي داخلية في مقولة الجوهر، وقضايا محمولاتها خواص وهي داخلية في مقولة الجوهر، لكن يكون فيها شكوك (ف، ج، ٩٦، ١٢)
- القدماء يسمّون هذا الصنف من الأقاويل المعرفة للشيء «الرسم»، ويُسَمَّون بالجملة صفاته ومحمولاته التي لا تُعرَّفُ ما هو بل تعرّف منه شيئًا خارجًا عن ذاته و شيئًا ليس به قوامه «أعراض» ذلك الشيء (ف، ح، ١٦٨، ١٧)
- الرسم الذي إذا كان إنّما أُرِدَّتْ الأعراض فيه بجنسه كان أقرب إلى الحدّ من أن يكون مأخوذًا دون الجنس (ف، ح، ١٧٥، ١٩)
- القدماء يسمّون الموضوع الأخير وكتيانه المحمولة عليه من طريق ما هو «الجوهر» على الإطلاق، وسائر المحمولات على الموضوع الأخير التي تحمّلُ عليه لا بطريق ما هو كانت كليات أو لم تكن كليات والمحمولات على كليات الموضوع الأخير لا بطريق ما هو «الأعراض»، وذلك إذا حملت على الجواهر، لأنّها تحمّلُ عليها لا من طريق ما هو (ف، ح، ١٨١، ٨)
- جميع الأعراض - المُفَارِقُ منها وغير المُفَارِقُ - يُمكنُ أن يُفَادَ به تمييزُ الشيء، عن الشيء في أحواله، ويليقُ أن تؤخَذَ في جواب المسألة عن الأمر أي شيء هو في حاله (ف، أ، ٧٧، ٤)
- إنّ الأعراض توجد في الأشخاص على القصد الأول. وأمّا الأجناس والأنواع فهي أقدم من الأشخاص (س، د، ١٠٢، ١٥)
- إنّ الأجناس تقال من طريق ما هو، والأعراض لا تقال. وهذه المبانيّة موجودة أيضًا بين

- بالفصول ينقسم الشيء إلى أنواعه. وبالاعراض ينقسم إلى اختلاف أحواله (غ، ع، ٣١١، ١٤)
- الأعراض فجملتها في موضوع، ولكنها تنقسم: إلى ما يُقَالُ على موضوع بطريق الحمل عليه. وإلى ما لا يُحْمَلُ على موضوع (غ، ع، ٣١٥، ٧)
- التي تقال في موضوع وهي الأعراض ففي الأكثر لا تعطي الموضوع لا اسمه ولا هذه (ش، م، ١٨، ٨)
- لو لم توجد الجواهر الأول لم يكن سبيل إلى وجود شيء من الجواهر الثانوي ولا من الأعراض (ش، م، ١٩، ٢)
- الأعراض موجودات في موضوع (ش، م، ١٩، ٢١)
- الأشياء التي توجب لمحمول المطلوب والتي توجب لموضوعه... هي الحدود والأجناس والفصول والخواص والأعراض اللاحقة للشيء (ش، ق، ٢٤٨، ١٢)
- ما يقال في موضوع... ليس يقال فيه أنه موجود بذاته بل بغيره وهذه هي الأعراض (ش، ب، ٣٨٢، ١)
- إن الأعراض يحتج بقاؤها، وإن الأجسام متماثلة، وإنها مركبة من الجواهر المنفردة التي لا تقبل قسمة، ولا يتميز منها جانب من جانب. فإن هذا غلط (ت، ر، ٢، ٦١، ١٧)
- أن يقال: إن «الجوهر» مركب من أعراض؛ أو مركب من جواهر أحدها «جسم» والآخر «حساس»، والآخر «نام»، والآخر «متحرك» بالإرادة؛ وإن هذا الإنسان المعين فيه جواهر متعددة بتعدد هذه الأسماء؛ وإن الجوهر الذي هو «الحساس» ليس هو الذي هو «متحركًا
- بالإرادة»، ولا الذي هو «جسم»، ولا الذي هو «الحساس»؛ فهذا مما يعلم فساده بعد تصوّره بالصورة (ت، ر، ٢، ٦٤، ١١)
- أعراض ذاتية
- الأعراض الذاتية صنفان: أحدهما المحمولات التي تُؤخذ موضوعاتها أجزاء حدودها، لا على أنها أجناس لها، لكن على أن تُقام مقام الفصول، مثل الضحك في الإنسان. والصف الثاني التي تُؤخذ أجناس موضوعاتها في حدودها، لا على أنها أجناس لها، مثل قولنا: كل عدد فرد ضرب في عدد زوج، فالمجتمع منه زوج (ف، ب، ٢٩، ٣)
- الأعراض الذاتية، فمنها ما هو محمول أول، ومنها ما ليس كذلك. وأما ما هو دائمًا خاص بالموضوع من الذاتية فالحد، فإن الحد خاص بموضوعه (ف، ب، ٣٠، ٤)
- الأعراض الذاتية الموجودة لجنس ما على نحو ما يوجد الزوج والفرد للعدد، منها ما هي متقابلة، مثل الزوج والفرد الموجودين للعدد، ومنها ما ليست متقابلة، مثل الزوج والجسم الموجودين للعدد (ف، ب، ٣١، ٧)
- الأعراض الذاتية المتقابلة، منها ما هي ذاتية أول لجنس ما، ومنها ما ليست أولاً له. فالأول المتقابلة هي التي لا يمكن أن ينقسم بها جنس ذلك الجنس. والذاتية المتقابلة التي ليست هي أول لجنس ما، مثل المساوي ولا مساوي الموجودين للعدد، فإن هذين قد يمكن أن يقسم بهما العدد، ويمكن أن يقسم بهما جنس العدد قسمة متوفاة (ف، ب، ٣١، ١١)
- إنما سميت هذه أعراضًا ذاتية لأنها خاصة

- قد يُقسَم العَرَضِي بحسب عَرَضٍ ستعلمه إلى ما يَعرَضُ للشيء من ذاته وهو له بذاته كالنور للشمس والثقل للأرض والخفة للنار وتُسَمَّى أعراضًا ذاتيةً (ب، م، ١٦، ١١)

- المطلوب في العلوم هو الأعراض الذاتية للشيء الذي هو الموضوع فلا يكون الموضوع نفسه مطلوبًا في ذلك العلم الذي تُطلب فيه أعراضه مبيّنًا بالبرهان، بل إما أن يكون ثبوته مبيّنًا بنفسه كالموجود الذي هو موضوع العلم الأعلى، وإن لم يكن مبيّنًا كان مطلوبًا في علم آخر هو من الأعراض الذاتية لموضوعه إلى أن ينتهي إلى العلم الأعلى الذي يتقلد إثبات موضوعات جميع العلوم الجزئية وموضعه، إنما هو الموجود المستغنى عن إثباته وإبانه بالحد والبرهان (سي، ب، ٢٣٤، ١٦)

- إنَّ الصدق والكذب من الأعراض الذاتية للنخبر، فتعريفه بهما تعريف رسمي (ط، ش، ٣، ٢٦٧)

### أعراض غريبة

- إنَّ الأعراض الغريبة لا ينظر فيها في علمٍ من البرهانيات (س، ب، ٨١، ٩)

### أعراض المحمول

- أعراض المحمول ولتختبر منها ما كان لازمًا للمحمول، فإن كان مع ذلك كليًا له وكان مسلوبًا عن جميع الموضوع كان أيضًا المحمول مسلوبًا عن جميع الأول الموضوع، واتلف ذلك أيضًا في الضرب الثاني من الشكل الثاني (ف، ق، ١٠٠، ١٤)

بذات الشيء أو جنس ذات الشيء، فلا تخلو عنها ذاتُ الشيء أو جنس ذاته: إمّا على الإطلاق مثل ما للمثلث من كون الزوايا الثلاث مساوية لقائمتين؛ وإمّا بحسب العدم الذي يقابله خصوصًا مثل الخط فإنه لا يخلو عن إستقامة أو إنحناء، والعدد عن زوجية أو فردية، والشيء عن موجبة أو سالبة (س، ب، ٧٩، ٨)

- إنَّ التنافر والإنفاق أعراض ذاتية للنغم وأجناسها ليست بأعراض ذاتية لأجناس النغم، بل ربما وقعت في الكم (س، ب، ٨٥، ٨)

الأعراض الذاتية قد تكون خاصة بالموضوع مثل مساواة الثلاث لقائمتين فإنه ذاتي للمثلث ومساو له؛ وقد يكون غير خاص وذاتيًا، وذلك مثل الزوج فإنه عَرَضُ ذاتي لمضروب الفرد في الزوج، ولكن غير خاص. أمّا أنه غير خاص فهو ظاهر؛ وأمّا أنه ذاتي فلأن العدد - وهو جنس - موضوعه يؤخذ في حده (س، ب، ٨٦، ٥)

المقادير أو جنسها من: المناسبة، والمساواة. والأعداد: من الزوجية والفردية، والحيوان من: الصحة، والمرض وهذا القبيل من الذاتيات يخص بإسم الأعراض الذاتية، مثل ما يتمثلون به من الفطوسة للأنف (س، أ، ٢١٦، ٥)

العلوم البرهانية وهي أربعة: الموضوعات، والأعراض الذاتية، والمسائل، والمبادئ (غ، م، ٦٠، ٦٠)

- الأعراض الذاتية وتعني بها الخواص التي تقع في موضوع ذلك العلم ولا تقع خارجه منه كالمثلث والمربع لبعض المقادير (غ، م، ٦٠، ١٥)

## أعراض مفارقة

## أعرف على الإطلاق

الأعرف إما عندنا، وإما على الإطلاق، وهو الذي يجب في نفسه أن يكون أعرف. ونحن إذا عرّفنا الشيء، فربما عرفناه بما هو أعرف في نفسه، بأن نقول مثلاً: إن الخط هو الذي مبدؤه غير منقسم أو الذي مبدؤه نقطة. على أننا نأخذ هنا على ما هو المشهور من أنّ النقطة أقدم بالذات من الخط، وكذلك الخط من السطح، والسطح من الجسم. وربّما عرفناه بما هو أعرف عندنا؛ وليس أعرف على الإطلاق؛ كما قد نعرف الخط بأنه الذي طرفه نقطة. وإذا سلكتنا هذا المسلك، لم تكن محدّبين بالحقيقة، بل راسمين، أو مستعملين وجهاً آخر من شرح الاسم، إن كان هنا شيء غير الحدّ الحقيقي وغير الرسم (س، ج، ١١، ٢٤٩)

- الأعرّف يقال على ضربين: إما أعرّف على الإطلاق، وإما أعرّف عندنا (ش، ج، ١٠، ٦٠٠)

- الأعرّف على الإطلاق كثيراً ما يكون غير الأعرّف عندنا بمنزلة ما عليه الأمر في المركّبات والأسطقسات التي تتركّب منه (ش، ج، ١١، ٦٠٠)

## أعرف عند الطبيعة

- الأعرّف يقال على ضربين: أحدهما الأعرّف عند الطبيعة وهذا هو سائر المبادئ التي ذوات الأمور، والآخر الأعرّف عندنا وهذا هو سائر الأمور الشخصية التي من شأن حواسنا إدراكها (مر، ت، ١٠، ٢٠٦)

- الأعرّف عند الطبيعة هو الأشياء التي تقصد الطبيعة قصدها في الوجود. فالمحسوسات

- من الأعراض مفارِق وغير مفارِق. فأما المفارقة فكأدما الشحوب وصفرة الفرق وحمرة الخجل. وأما غير المفارق فكسواد الغراب وبياض الثلج (ق، م، ٨، ٢)

- الأعراض المفارقة منها ما شأنه أن يُحمَل على شخص ما دائماً، مثل الفطوسة والزرقة، ومنها ما شأنه أن يُحمَل عليه حيناً ولا يُحمَل عليه حيناً، مثل القيام والقعود وما أشبه ذلك. فالأوّل يُستى العرّض اللازم للشخص ما والثاني يُستى المفارق لشخص ما (ف، أ، ٩، ٧٧)

## أعرف

- أعني بالتي هي أقدم وأعرف عندنا تلك التي تكون أقرب إلى الحس (أ، ب، ٥، ٣١٤)

- التي هي أقدم وأعرف على الإطلاق فإنها هي الأشياء التي هي أكثر بُعداً منه. والأشياء التي هي أبعد ما تكون منه هي الأمور الكلّية خاصّة (أ، ب، ٦، ٣١٤)

- الشيء الذي إذا عُرِف لم يلزم ضرورة أن يُعرّف الشيء الآخر، وإذا عُرِف الشيء الآخر لزم ضرورة أن يكون قد عُرِف الأوّل، فيقال فيه إنه أعرف من ذلك الشيء الآخر (ف، ب، ١، ٤٠)

- الأعرّف يقال على ضربين: أحدهما الأعرّف عند الطبيعة وهذا هو سائر المبادئ التي ذوات الأمور، والآخر الأعرّف عندنا وهذا هو سائر الأمور الشخصية التي من شأن حواسنا إدراكها (ز، ب، ١١، ٢٢١)

وأن ذلك ليس كما يأخذ الأخذ طبيعة الجنس والفصل بذاتهما غير منسوبة إلى شيء بعينه حتى يكون ما هو أعمّ مما يجوز أن يوجد، وإن لم يوجد ما هو أخصّ. وفرق بين أن يكون قبلُ في الوجود مطلقاً، وأن يكون قبلُ في الوجود لشيء (س، ب، ٥٣، ١٣)

- إنَّ العقل أول شيء إنَّما يعقل المعنى العام الكلي، وثانياً يتوسَّل إلى ما هو مفصل. فلهذا ما نجد الناس كلهم مشتركين في معرفة الأشياء بنوع أعمّ، وأمَّا نوعيات الأشياء فإنَّما يعرفها أكثر مَنْ بَحَثَهُ أكثر (س، ب، ٥٦، ١٠)

- أن يكون القول أعمّ من إسم المخصوص، كمن قال: إنَّ خاصَّة الإنسان أنَّه حيوان قابل للعلم، ثم يجعل الملك كذلك (س، ج، ٢١٧، ١)

- أعني بالبحث الأعمّ البحث الجدليّ (س، ج، ٢٤١، ٩)

- إنَّ العموم من حقه أن يراعى بإزاء العموم، فكذلك الخصوص من حقه أن يراعى بإزاء الخصوص، فإنَّ حدَّت شيئاً نوعياً فهناك ليس يلزم أن يكون الظاهر مأخوذاً فيه، بل يجوز أن يكون المأخوذ فيه هو الحقيقيّ، فإنَّ الظاهر يجعل المعنى أعمّ، والحقيقيّ يجعله أخصّ، فيجوز أن يكون ترك هذه الزيادة التي توجب زيادة عموم تخصيصاً (س، ج، ٢٧٥، ٣)

- إنَّ العادة جرت بأن يُسنى الأخصّ موضوعاً تحت الأعمّ: مثال الأول: علم المجسمات تحت الهندسة. ومثال الثاني علم الأكر المتحركة تحت علم الأكر. وقد يجتمع الوجهان في واحد، فيكون أولى بإسم الموضوع تحت مثل علم المناظر تحت علم

الجزئية إذا رُتبت بإزاء الكليات العقلية كانت أقدم عندنا وأعرف ممَّا (مر، ت، ٢٠٦، ١٠) - الأعرَف عند الطبيعة هي الأمور البسيطة التي منها اتلفت المركَّبات (ش، ب، ٣٧٤، ١٥)

#### أعرف عندنا

- الأعرَف عندنا هي أيضاً الأقدم عندنا، والأعرَف عند الطبيعة هي الأشياء التي تقصد الطبيعة قصدتها في الوجود. فإذا رُتبت الكليات بإزاء الجزئيات المحسوسة، كانت المحسوسات الجزئية أقدم عندنا وأعرف عندنا ممَّا، وذلك لأنَّ أول شيء نصبيه نحن ونعرفه هو المحسوسات، وخيالات مأخوذة منها، ثم منها نصير إلى إقتناس الكليات العقلية (س، ب، ٥٥، ١٢)

#### أعلام

- الإعطاء باللفظ هو الإعلام والإخبار فكقولنا إنَّ زيدا حيوان والإنسان ناطق ويلزمه أن يكون صادقاً أو كاذباً (ب، م، ١١، ٢١)

#### أعم

- لما كان الأعمُّ يُحمَلُ على الأخصّ حملاً مطلقاً والأخصُّ يُحمَلُ على الأعمّ حملاً غير مطلق، وكان النوعُ أبداً أخصّ من الأجناس والأجناس أعمّ، صارت الأجناسُ تُحمَلُ على النوع حملاً مطلقاً والنوعُ يُحمَلُ على الأجناس حملاً غير مطلق (ف، أ، ٦٦، ١٥)

- إنَّ الجنس الأقرب إذا نسب إلى النوع بالفعل ونسب الجنس الذي يليه إلى ذلك النوع بالفعل ونُسب فصله إلى ذلك النوع بالفعل لم تكن نسبة جنس الجنس وفصل الجنس قبل نسبة الجنس،

أعم، صارت الأجناسُ تُحمَلُ على النوع حملاً مطلقاً والنوعُ يُحمَلُ على الأجناس حملاً غير مطلق (ف، أ، ٦٦، ١٥)

- الذي أحدهما أعم والآخر أخص إما أن يكون الأعم محمولاً على الأخص أو لا يكون، فإن كان محمولاً فإما أن يكون عمومه عموم الجنس للنوع أو عموم اللوازم، مثل عموم الواحد والموجود والذي عمومه عموم الجنس (سي، ب، ٢٥٣، ٢)

- يلزم الأعم الأخص (ش، ع، ١٢٤، ١٩)  
- ينبغي أن تتوصل إلى تحديد الأعم من تحديد الأخص إذ كان الأخص أعرف عند الحس (ش، ب، ٤٨٢، ١٤)

- لا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص (و، م، ١١١، ١٩)

#### أعيان

- الكلّيات والأعيان متى قايسنا بينها، من حيث هي مُدركة بالحس، قيل في الأعيان أنها أشدُّ تقدماً في المعرفة بالحس، والكلّيات أشدُّ تأخراً (ف، ب، ٣٩، ١٠)

- متى قايسنا بينهما (الكلّيات والاعيان)، وهما مدركان بما سوى الحواسِّ ومعرفتها انظاهرة المشهورة، قيل في الكلّيات إنها أشدُّ تقدماً في هذه المعرفة، وفي الأعيان إنها أشدُّ تأخراً.

ومتى قايسنا بين أصناف الكلّيات، قيل فيما كان أكثر كليّة إنه أقدم في هذه المعرفة (ف، ب، ٣٩، ١٢)

- أجزاء البراهين يُقال إنها أشدُّ تقدماً من النتيجة في المعرفة بالزمان وأقدم أيضاً على جهة ما يتقدم سبب وجود الشيء، وأقدم في المعرفة أيضاً، بمعنى أن بمعرفته عُرفت

الهندسة. وربّما كان موضوع علم ما، مبادئاً لموضوع علم آخر، لكنّه ينظر فيه من حيث أعراض خاصّة لموضوع ذلك العلم فيكون أيضاً موضوعاً تحته، مثل الموسيقى تحت علم الحساب (س، أ، ٥٣٠، ٢)

- الأعم أعرف من الأخص وأسبق إلى الذهن (ب، م، ٥٠، ١٣)

- الذي أحدهما أعم والآخر أخص إما أن يكون الأعم محمولاً على الأخص أو لا يكون، فإن كان محمولاً فإما أن يكون عمومه عموم الجنس للنوع أو عموم اللوازم، مثل عموم الواحد والموجود والذي عمومه عموم الجنس (سي، ب، ٢٥٣، ٢)

- إن اللزوم البيّن يطلق على معنيين: أحدهما كون اللزوم بحيث يلزم من تصوّر الملزوم تصوّره، والثاني كون اللزوم بحيث يكفي تصوّره مع تصوّر ملزومه في جزم العقل باللزوم وبينهما، وهذا المعنى أعم من الأول لأنّه علم من كونه بيّناً أنّ التصورين كافيان في الجزم باللزوم بينهما في المعنى، الأول أيضاً مع إعتبار إستلزام تصوّر الملزوم تصور اللزوم فيه، وهذا ليس بمعتمد في المعنى الثاني، بل المعتمد فيه مجرد كون التصورين كافيين في جزم العقل باللزوم بينهما، فيكون المعنى الثاني أعم من الأول (ه، م، ٤٠، ٩)

#### أعم وأخص

- وُضِعَ وضعاً أن يكون الأخص يُسمّى نوعاً والأعمُ منهما يُسمّى جنساً (ف، ح، ١٦٧، ١)  
- لما كان الأعمُ يُحمَلُ على الأخص حملاً مطلقاً والأخصُ يُحمَلُ على الأعم حملاً غير مطلق، وكان النوعُ أبداً أخص من الأجناس والأجناس

- من بعض الوجوه - قول من يقول «المعدوم شيء» (ت، ر، ١، ٨٤، ٩)
- المقدر في الأذهان قد يكون أوسع من الموجود في الأعيان (ت، ر، ١، ٨٤، ١٧)
- الحقيقة لا توجد عامة في الأعيان، إذ الكليات - بشرط كونها كليات - إنما توجد في الذهن، والعلم بـ«المعينة» لا يستلزم العلم بالكلية - بشرط كونه كلياً (ت، ر، ١، ٩٧، ٢٥)
- إذا كان «البرهان» لا يفيد إلا العلم بالكليات، والكليات إنما تتحقق في الأذهان لا في الأعيان، وليس في الخارج إلا موجود معين، ثم يُعلم بـ«البرهان» شيء من المعينات (ت، ر، ١، ١٣٥، ٦)
- «المطلق» لا يكون مطلقاً إلا في الأذهان، لا في الأعيان (ت، ر، ١، ١٦٠، ١٩)
- ما يدعونه (الفلاسفة) من «المجردات» و«المفارقات» غير «النفس الناطقة» كـ«العقول» و«النفوس» إنما وجودها في الأذهان، لا في الأعيان (ت، ر، ٢، ٣٣، ١٠)
- إذا أريد بـ«الماهية» ما يتصور في الذهن، و«الوجود» ما يكون في الخارج فالفرق بين متصورات الأذهان وموجودات الأعيان فرق صحيح. وأما أن يدعى أن في الخارج جوهرين قائمين بأنفسهما، أحدهما الإنسان المحسوس، والآخر إنسان معقول ينطبق على كل واحد من أفراد الإنسان؛ ويدعى أن الصفات اللازمة التي لا يمكن تحقق الموصوف إلا بها: منها ما هو داخل مقوم لماهية الموجودة في الخارج، ومنها ما هو خارج عارض لماهية الموجودة في الخارج، فهذا كله باطل (ت، ر، ٢، ٦٣، ٦)
- النتيجة، وأقدم في المعرفة بالذهن أيضاً، على جهة ما يتقدم الكليات الأعيان (ف، ب، ٦، ٤٠)
- أما المحسوس نفسه، فكل معنى كان واحداً ولم يكن صفة مشتركة لأشياء كثيرة ولم يكن يشابهه شيء أصلاً، فيُستسى الأشخاص والأعيان؛ والكليات كلها فتستى الأجناس والأنواع (ف، ح، ١٣٩، ١٢)
- الألفاظ... بعضها ألفاظ دالة على أجناس وأنواع وبالجملة الكليات، ومنها دالة على الأعيان والأشخاص (ف، ح، ١٣٩، ١٤)
- إن للشيء وجوداً في الأعيان. ثم في الأذهان. ثم في الألفاظ. ثم في الكتابة (غ، ع، ١، ١٢، ٧٥)
- الكتابة دالة على اللفظ؛ واللفظ دال على المعنى الذي في النفس. والذي في النفس هو مثال الموجود في الأعيان (غ، ع، ١٧، ٧٥)
- الوجود في الأعيان والأذهان لا يختلف بالبلاد والأمم، بخلاف الألفاظ والكتابة فإنهما دالتان بالوضع والإصطلاح (غ، ع، ٧، ٧٦)
- وجود الشيء: إما في الأعيان، فيستدعي حضور جميع الذاتيات المقومة. وإما في الأذهان، وهو مثال الوجود في الأعيان، مطابق له، وهو معنى العلم؛ إذ لا معنى للعلم بالشيء، إلا بثبوت صورة الشيء وحقيقته، ومثاله في النفس (غ، ع، ١٠١، ٢٠)
- إن ما سموه «الماهية» أمر يعود إلى ما يُقدر في الأذهان، لا إلى ما يتحقق في الأعيان (ت، ر، ١، ٣٧، ١٨)
- قولهم (الفلاسفة) بـ«أن حقائق الأنواع المطلقة - التي هي ماهيات الأنواع والأجناس وسائر الكليات - موجودة في الأعيان». وهو يشبه -



## أعيان شخصية

- أغلاط معنوية  
- الأعيان الشخصية، فهي الأمور المُدرَكة أولاً بالحواس: كزيد، وعمرو (غ، ع، ٩٣، ٤)
- الأغلاط المعنوية لا يتصور أن تقع في الحدود، التي هي المفردات ... فإذاً هي إنما تقع في التأليف (ط، ش، ٥٥٢، ١٨)

## أغاليط

- إفتراض  
- الأغاليط الواقعة: إما من لفظ المغلُط. أو من معنى اللفظ (غ، ع، ٢٠١، ٢)
- الأغاليط في النظريات كلها نارت من إهمال الجليات والتسامح فيها (غ، ح، ٦٩، ١٤)

## أغاليط مموهة

- إفتراض: إنه مبني على قياس من الشكل الثالث، هكذا: (ي) هو (ج) و(ي) هو (ب) فيعوض (ج) هو (ب). والحق أنه ليس كذلك؛ لأن الحدود ليست بمتباينة، ولا بعضها محمولاً على بعض. فالصورة ليست بقياس، فضلاً عن أن يكون من الشكل الثالث. بل معناه: أن الشيء الذي يوصف ب(ب) بعينه في ذهننا ونسميه (ي) فهو الذي يُحْمَل عليه (ج) فلزم منه أن يكون الشيء الذي يُحْمَل عليه (ج) يوصف ب(ب). فيكون بعض ما هو (ج) ب(ب). فليس هذا إلا تصرف ما في موضوع ومحمول بالعرض والتسمية (ط، ش، ٣٧١، ١٢)
- هذه المواضع (الأغاليط المموهة) ليست تغلط كل إنسان وإنما تغلط من كان به نقص والنقص بالجملة هو أن لا يُعرَف القياس وأصنافه ولا المقدمات على الجهة التي حدّدنا أو أن يُعرَفه لا بأجزاء حدّه على التمام أو أن ينقصه إحدى تلك القوى الأربع. أما النقص الذي هو الجهل بالقياس فهو يُلْحَقُ بترك الارتياض بصناعة المنطق. وأما بنقصان القوى الأربع كلها أو بعضها فذلك قد يكون بإهمال الإنسان نفسه وترك تأملهُ الأمور إما لعائق ضروري أو لتوان (ف، س، ١٦٣، ٦)

## أغلاط متعلقة بالتأليف القياسي

- إفتقار  
- الأغلاط المتعلقة بالتأليف القياسي، وقد ظهر أنها أربعة: إثنان منها متعلقان بنفس القياس، وهما إختلال الصورة والمادة، ويشتركان في أن الخلل فيهما سوء التأليف. وإثنان متعلقان بحال القياس والنتيجة معاً، وهما وضع ما ليس بقلة علّة، والمصادرة على المطلوب (ط، ش، ٥٤٨، ١٧)
- «الافتقار» تلازم الذات والصفات بمعنى أنه لا توجد الذات إلا مع وجود صفتها الملازمة لها، ولا توجد الصفة إلا مع وجود الذات الملازمة لها (ت، ر، ٢٢٢، ١٠)
- المراد بـ«الافتقار»: التلازم؛ والمراد بـ«النير»: ما هو داخل في المجموع، إما الذات وإما

- الصفات، ليس المراد به ما هو مباين له، وما يجوز مفارقتها له، وغايته أن يراد أن الصفة لا بد لها من الموصوف (ت، ر، ١، ٢٢٣، ١٩)
- ما يخصّ الأفضل أفضل (ش، ج، ١٥، ٥٤٨)
- ما كان من الأمور التي هي أفضل وأقدم فهو أفضل (ش، ج، ١٦، ٥٤٨)

## أفضل

- أعلم أنّ المفهوم من الأثر غير المفهوم من الأفضل؛ وذلك لأنّ الشيء قد يكون أفضل ولا يكون أثر؛ فإنّ العلم أفضل، وليس أثر من اللباس عند العريان؛ فالموت على حالة كريمة أفضل من الحياة الخسيسة، وليس أثر (س، ج، ١٤، ١٤٥)
- يقال أفضل وأختر لشيئين مشاركين في نوع من الفضيلة تقبل الزيادة والنقصان، ويكون لأحدهما جميع ما للآخر وزيادة (س، ج، ٢، ١٤٦)

## أفعال ناقصة

- الأفعال الناقصة ما تنقص فيها الدلالة على نفس المعنى فيحتاج إلى جزء يدل عليه، كقولنا: كان زيد قائماً، وهي التي يسميها المنطقيون «كلمات وجودية». وقد ظنّ بعضهم أنّ الفعل البسيط - أعني المجرد عن الإسم - الذي يسمي المنطقيون «كلمة» لا يوجد في لغة العرب؛ لاشتغال أكثر الأفعال على الضمائر، وهو ظنّ فاسد يتحققه النحاة؛ فإنّ قولنا «قام» في «قام زيد» خال عن الضمير، وإن كان مشتقاً على ضمير في عكسه (ط، ش، ٩، ١٩٥)
- يقال أفضل... على مثل ما يُقال الأولي؛ وهو أن يكون أحد الأمرين له الفضيلة في ذاته، والآخر فضيلته مستفادة منه، أو بالتعرض (س، ج، ١، ١٤٧)

## أفعل تفضيل

- المرصوف بأفعل التفضيل لا بد وأن يكون بعض ما يضاف إليه وذلك خاص بأفعل التفضيل حيث يكون مضافاً. أما إذا لم يكن مضافاً وذكر بعده المفضل عليه مجروراً بمن لم
- الأفضل ما كان في العلم الأفضل (ش، ج، ١٢، ٥٤٨)
- ما كان موجوداً في الشيء الأفضل فهو أفضل وأثر (ش، ج، ١٤، ٥٤٨)

الناس أنها موجودة - مثل الخلاء (ف، ح،  
١٧٠، ١٤)

- أقاويل تشرح الأسماء قد تُستَمَى على التجوُّز  
والانساع في العبارة حدودًا. وإنما يُلْتَمَسُ بهذه  
الأقاويل تحصيل معاني تلك الألفاظ متصوِّرةً  
بأجزائها التي إذا أُلِّتْ حَصَلْ منها معنى معقول  
ملخَّص مشروح بأجزائه التي بصيرُ بها معقولاً  
متصوِّراً في النفس فقط (ف، ح، ١٧٠، ٢٠)

- قال المعلم الأول: والذي يؤثره بعض الناس  
من فِسمَةِ الأقاويل - ويعني به أفلاطون - أن

بعضها موجود بحسب الإسم، وبعضها بحسب  
المفهوم، ولا يتفقان وكأنه يريد أن التضييل  
واقع بحسب الإسم، والحق واقع بحسب  
المفهوم، أي أن الخطأ والغلط من جهة  
المسموع، والصواب والإدراك من جهة  
المفهوم فليس إيثراً صواباً (س، ٤٥، ٦)

- إنَّ الأقاويل وضعها الأزل وحققة فائدتها أن  
تكون للمفهوم، ولم توضع للمسموع ولأجل  
المفهوم؛ فإن أبطلت المفهوم ولم تكن هناك  
دلالة البتة فلا تغليط (س، ٤٦، ١٣)

- ليس... الأقاويل نسين: مضلل وحق (س،  
١٦٠، ٥٢)

### أقاويل جدلية

- الأقاويل الجدلية... أقيسة تحدث عن  
المقدمات المشهورة (ش، ج، ٥٠٣، ٥)

- الأقاويل الجدلية... صنفان قياس وإستفراء  
(ش، ج، ٥١٣، ٣)

- المقدمات التي تلتزم منها الأقاويل الجدلية:  
إما مقدمات مشهورة ليس يحتاج أن تبين  
بغيرها، وإما مقدمات تبين بالإستفراء (ش،  
ج، ٦٤٦، ١٠)

يلزم حينئذ أن يكون المفضل من جنس المفضل  
عليه، ولهذا نقول زيد أجرى من الخيل ولا  
يجوز أن نقول زيد أجرى الخيل ونقول يوسف  
أحسن من أخوته ولا يجوز أن نقول يوسف  
أحسن أخوته، لأن إضافة أخوته إليه نستلزم  
خروجه منهم فليس هو بعضهم ولو قلت يوسف  
أحسن الأخوة من غير إضافة الأخوة إليه لجاز  
لأنه بعض الأخوة (و، م، ١٩١، ٣٣)

### أقاويل

- الأقاويل تحدث عن المقدمات، والأشياء التي  
فيها تكون القياسات هي المسائل (أ، ج،  
٤٧٣، ١٢)

- الأقاويل التي تتقابل على أنها موجبة وسالبة  
هي أعم من نظائرها التي تتقابل بأن تؤخذ  
محمولاتها أضداداً، إذ كانت تلك تقتسم  
الصدق والكذب، كانت موضوعاتها موجودة  
أو غير موجودة، كانت محدودة أو غير محدودة  
(ف، م، ١٢٦، ٥)

- الأقاويل هي التي تُستَمَى القياسات وتُسمى  
أيضاً الدلائل عند قوم (ف، ق، ١١، ٣)

- الأقاويل المتصلة والمنفصلة التي ليست بالطبع  
ولا هي اضطرارية بل التي تتفق اتفاقاً أو تكون  
في وقت ما أو تُجعل متصلة أو منفصلة  
باصطلاح فهي تُخصَّصُ بأقاويل وضعية.  
والقياسات الكائنة عنها تُسمى قياسات الوضع  
(ف، ج، ١٠٣، ٥)

- تُستعمل هذه الأقاويل (التي تشرح الأسماء) في  
مبادئ الفحص عن الأمور المفردة في  
المطلوبات وعن الأمور التي لا يكفي في  
وجود قياساتها ما يفهم عن أسماها منذ أزل  
الأمر، وفي إبطال الأشياء التي ظنَّ قومٌ من

عندهم المقبولة فيما بينهم، فيحدث من هذا الصنف من التعليم الفلسفة الرابعة التي تُعرَف بالفلسفة الخارجة والبرانية (ف، ج، ٣٧، ٤)

### أقاويل مضحكة

- الأقاويل المضحكة التي قد تستعمل في جنس المعالطة والشعر، فأكثرها من قبيل اللفظ، مثل ما يقال في العربية: «يا نبيل يا حر» ويعني به شيء آخر؛ ومرجبات، ونعمات، وتصحيحات مضحكة تذهبن على أولى الدرية، فضلاً عن الأغام، ولو كان التضييل من اللفظ (س، ١٠٧، ٤)

### أقاويل سوفسطائية

- الأقاويلُ السوفسطائية، وهي ثلاثة أجناس: منها، الأقاويلُ التي أشكالها قياسية ومقدماتها مشهورة في ظاهر الظن، من غير أن تكونَ في الحقيقة مشهورة. ومنها، الأقاويلُ التي أشكالها غير قياسية في الحقيقة، ويُظنُّ بها في الظاهر أنها قياسية، ومقدماتها مشهورة في الحقيقة. ومنها، الأقاويل التي أشكالها في ظاهر الظن قياسية ومقدماتها في ظاهر الظن مشهورة، من غير أن تكونَ كذلك في الحقيقة (ف، ج، ٢٦، ١٦)

### أقاويل صحيحة

- الحق هو الذي عند الاعتقاد، وعلى أن يجعل الذي عند الاعتقاد جنسًا للأقاويل الصحيحة (س، ٥٣، ١)

### إقتران

- إن الإقتران هو إشتراك مقدمتين في حدٍّ أوسط بمنزلة قولنا الإنسان ناطق والناطق حيوان (ز، ق، ١٢٠، ٤)

- المقدِّمة التي فيها الأصغر تسمى الصغرى، والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى، وتأليفها يسمى اقترانًا، وهينة التأليف من كيفية وضع الحدِّ الأوسط عند الحدِّين الطرفين تسمى شكلاً، والقربة التي تجب عنها لذاتها قضية أخرى تسمى قياسًا، وتلك القضية ما دام يساق إليها تأليف القربة تسمى مطلوبًا، فإذا لزمَت تسمى نتيجة (مر، ت، ١١٢، ١١)

- تأليف المقدمتين يُسمى اقترانًا (غ، م، ٢٧، ٩)  
- الإقتران إما أن يقع بين متصلين أو منفصلين أو بين حملي ومتصل، والشركة في المقدم أو في التالي أو بين حملي ومنفصل أو بين متصل ومنفصل (سي، ب، ١٦٥، ١٩)

- الإقتران بين المتصلين فالنتاج منها ما تكون الشركة بين المقدمتين في جزء تام أي في مقدم

### أقاويل كاذبة

- الأقاويل الكاذبة (في صناعة الجدل) . . . أربعة أصناف: الصنف الأول أن يكون القول متبجًا في الظن من غير أن يكون كذلك في الحقيقة . . . الصنف الثاني أن يكون متبجًا إلا أنه لغير المطلوب . . . والصنف الثالث أن يكون متبجًا للمطلوب بالذات وأولا إلا أن مقدماته ليست على الشريطة التي توجهها الصناعة . . . والصنف الرابع أن يكون متبجًا للمطلوب بالذات وأولاً لكن تكون مقدماته كذابة، وذلك إما كلها وإما بعضها (ش، ج، ٦٥٣، ١٠)

### أقاويل مشهورة

- أن نخاطبهم بالأقاويل المشهورة فيهم المعروفة

## إقتران اول

- الإقتران الأول (من الشكل الأول) من موجبتين (سي، ب، ١٤٤، ٧)
- الإقتران الأول (من الشكل الثاني) من كلبتين والكبرى سالبة (سي، ب، ١٤٧، ١٣)
- الإقتران الأول (من الشكل الثالث) من كلبتين موجبتين ينتج جزئية موجبة (سي، ب، ١٤٩، ٣)

## إقتران ثالث

- (الإقتران) الثالث (من الشكل الأول) من موجبتين والصغرى جزئية (سي، ب، ١٤٤، ١٠)
- (الإقتران) الثالث (من الشكل الثاني) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى، ينتج جزئية سالبة (سي، ب، ١٤٨، ١)
- (الإقتران) الثالث (من الشكل الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية، ينتج جزئية موجبة (سي، ب، ١٤٩، ١٠)

## إقتران ثان

- (الإقتران) الثاني (من الشكل الأول) من كلبتين والكبرى سالبة (سي، ب، ١٤٤، ٨)
- (الإقتران) الثاني (من الشكل الثاني) من كلبتين والصغرى سالبة (سي، ب، ١٤٧، ١٨)
- (الإقتران) الثاني (من الشكل الثالث) من كلبتين والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة (سي، ب، ١٤٩، ٨)

## إقتران خامس

- (الإقتران) الخامس (من الشكل الثالث) من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى، ينتج

أو نال، وحينئذ تتألف منها أشكال ثلاثة كأشكال الحمليات، لأنه إما أن يكون المشترك فيه تالي إحداهما مقدّم الأخرى وهو الشكل الأول، أو تالي المقدمتين جميعاً وهو الشكل الثاني، أو مقدمهما وهو الشكل الثالث (سي، ب، ١٦٦، ٣)

- الإقتران بين المنفصلات فلا يتألف بين الحقيقيتين منها قياس إلا أن تكون الشركة في جزء غير تام وهو جزء تالي أو مقدّم (سي، ب، ١٦٦، ١٧)

- الإقتران الكائن بين المتصل والحملية فالقريب من الطبع منه هو أن يكون الإشتراك بين تالي المتصل والحملية لا يبينه وبين المقدّم (سي، ب، ١٦٦، ٢٣)

- الإقتران بين المنفصل والحملية فإن كانت العملية صغرى كان القريب من الطبع ما هو على منهاج الشكل الأول، وهو أن تكون العملية موجبة، ومحمولها موضوع أجزاء الإلتصال كله وتكون المنفصلة كلية (سي، ب، ١٦٧، ١٣)

- الإقتران بين متصل ومنفصل فهو إما في جزء تام وينبغي أن تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى والمنفصلة موجبة وإحداهما لا محالة كلية، وما لم تكونا كلبتين لم تكن النتيجة كلية، فيجوز أن يقال إنه ينتج متصلة ويجوز أن يقال إنه ينتج منفصلة (سي، ب، ١٦٨، ١٠)

- كل إقتران أمكن بين حملية وشرطية فإن مثاله يمكن بين متصلة وبين تلك الشرطية بشرط أن يكون ذلك الجزء الشرطي متصلاً، فثبت المشاركة بين هذه المقدّمة المتصلة وبين ذلك الجزء المتصل إما في المقدّم أو التالي (سي، ب، ١٦٨، ٢٠)

القياس من جنس الأخرى، وقد يختلط بعضها ببعض فتكون كل مقدمة مخالفة للأخرى في الجهة (سي، ب، ١٤٥، ٦)

- الإقتران الكائنة من الشرطيات وهي خمسة أقسام: القسم الأول ما يتركب من المتصلات والمطبوع منه ما كانت الشركة في جزء تام من المقدمتين وينعقد الأشكال الأربعة فيه لأن الأوسط إن كان تاليًا في الصغرى مقدمًا في الكبرى فهو الشكل الأول، وإن كان تاليًا فيهما فهو الشكل الثاني، وإن كان مقدمًا في الصغرى الشكل الثالث، وإن كان مقدمًا في الصغرى تاليًا في الكبرى فهو الشكل الرابع. وشرائط الإنتاج وعدد الضروب من الأشكال والنتيجة في الكمية والکیفة في كل شكل كما في العمليات من غير فرق (ن، ش، ٢٨، ٢٠)

#### إقتران ناتجة

- (الإقتران الناتجة) الأول: من كئيتين موجبتين، مثل قولك كل ب ج وكل ج د ينتج كل ب د. الثاني: من كئيتين والكبرى سالبة، مثل قولك كل ب ج ولا شيء من ج د ينتج لا شيء من ب د. الثالث: من موجبتين والصغرى جزئية، كقولك بعض ب ج وكل ج د ينتج بعض ب د. الرابع: من جزئية موجبة صغرى وكئية سالبة كبرى، مثل قولك بعض ب ج ولا شيء من ج د ينتج ليس بعض ب د (سي، ب، ١٤٤، ٧)

#### إقتراحي

- الإقتراحي: فهو أن يجمع بين قضيتين بينهما إشتراك في حد واحد إذ كل قضية فلا محالة تشتمل على محمول وموضوع، وتشتمل

جزئية سالبة (سي، ب، ١٥٠، ٣)

#### إقتران رابع

- (الإقتران) الرابع (من الشكل الأول) من جزئية موجبة صغرى وكئية سالبة كبرى (سي، ب، ١٤٤، ١٢)  
- (الإقتران) الرابع (من الشكل الثاني) من جزئية سالبة صغرى وكئية موجبة كبرى، ينتج جزئية سالبة (سي، ب، ١٤٨، ٣)  
- (الإقتران) الرابع (من الشكل الثالث) من موجبتين والكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة (سي، ب، ١٤٩، ١٢)

#### إقتران سادس

- (الإقتران) السادس (من الشكل الثالث) من جزئية موجبة صغرى وكئية سالبة كبرى، ينتج جزئية سالبة (سي، ب، ١٥٠، ١٠)

#### إقتران غير قياسي

- الإقتران غير القياسي هو الذي لا يلزم عنه مطلوب ما من المطالب من قبل أنه عند اختلاف المواد تلزمه الأضداد (ز، ق، ١٢٠، ١١)

#### إقتران قياسي

- الإقتران القياسي هو الذي يلزم عنه مطلوب ما من المطالب (ز، ق، ١٢٠، ١٠)

#### إقترانات

- الإقترانات قد تكون من المطلقات وحدها، وقد تكون من الضروريات، وقد تكون من الممكنات أي تكون كل واحدة من مقدمتي

موضوعاً فيهما، ولا ينتج إلا الجزئيات.  
والرابع ينتج الجزئيات والسلب الكلّي، لكنه  
بعيد عن الطبع (ت، ٢، ١٦٧، ١٦٨)

## أقدم

- أعني بالتي هي أقدم وأعرف عندنا تلك التي  
تكون أقرب إلى الحسن (أ، ب، ٣١٤، ٥)  
- التي هي أقدم وأعرف على الإطلاق فإنها هي  
الأشياء التي هي أكثر بُعداً منه. والأشياء التي  
هي أبعد ما تكون منه هي الأمور الكلّية خاصّة  
(أ، ب، ٣١٤، ٦)

- الأقدم بالزمان في المعرفة هو الذي عُرِفَ في  
زمان قبل زمان المعرفة بالشئ الثاني. وقد  
يُقال أقدم في المعرفة، فيما كانت المعرفة به  
حصلت، لا عن معرفة شيء آخر (ف، ب،  
٣٩، ٧)

- كلّ ما كان أنقصَ عموماً، كان أقدم في المعرفة  
بهذه الجهة (ف، ب، ٣٩، ١٢)

- اعتاد كثيرٌ من الناس أن يقولوا في الشيء الذي  
إذا ارتفع ارتفع بارتفاعه الشيء الآخر، وإذا  
وُجِدَ لم يلزم ضرورة أن يوجد الآخر، وإذا  
ارتفع ذلك الآخر لم يرتفع هو بارتفاعه، إنه  
أقدم من ذلك الشيء الآخر (ف، ب،  
٣٩، ٢٠)

- أجزاء البراهين يُقال إنها أشدّ تقدماً من النتيجة  
في المعرفة بالزمان وأقدم أيضاً على جهة ما  
يتقدّم سبب وجود الشيء الشيء، وأقدم في  
المعرفة أيضاً، بمعنى أن بمعرفته عُرِفَت  
النتيجة، وأقدم في المعرفة بالذهن أيضاً،  
على جهة ما يتقدّم الكلّيات الأعيان (ف، ب،  
٤٠، ٤٤)

- ما كان من هذه البراهين أُلْفَ عن مقدّمات

القضيتان على أربعة أمور لكنهما لو لم يشتركا  
في أحد المعاني لم يحصل الإزدواج والإنتاج  
(غ، م، ٢٦، ١٢)

- الموجب العلمي... إما أن يكون مجرد تصوّر  
موضوع الفضيّة ومحمولها كافيًا في جزم الذهن  
بإسناد المحمول إلى الموضوع، أو لا يكون  
كافيًا. فإن كان كافيًا إستغنينا في إثباته عن  
القياس، وإن لم يكن كافيًا فلا بد من ثالث  
ينوسطهما، بحيث يكون ثبوت ذلك المحمول  
له وثبوته للموضوع بيّنًا، حتى يتولد من ذلك  
العلمين العلم بثبوت ذلك المحمول لذلك  
الموضوع، فيكون ذلك الثالث مشتركًا لا  
محالة بين المقدمتين، فذلك الثالث يُسمّى  
الحدّ الأوسط، وموضوع المطلوب يُسمّى الحدّ  
الأصغر، ومحموله يسمّى الحدّ الأكبر،  
والمقدّمة التي فيها الأصغر الصغرى، والتي  
فيها الأكبر الكبرى، وتألّف المقدمتين يسمّى  
إقترانيًا، وهيته ذلك التأليف تسمّى شكلًا (ر،  
ل، ٣١، ٢٢)

- كل قياس في العالم يمكن رده إلى «الإقتراني».  
فإذا قيل بصيغة الشرط «إن كانت الصلوة  
صحيحة فالمصلّى متطهر» أمكن أن يُقال «كل  
مصلٍ فهو متطهر»، وأن يقال «الصلوة مستلزمة  
الطهارة». ونحو ذلك من صور القياس  
الإقتراني (ت، ٢، ١١٦، ٤٤)

- قسّموا «الإقتراني» إلى الأشكال الأربعة لكون  
«الحد الأوسط» إما محمولاً في «الأولى»  
موضوعاً في «الصغرى»، وهو في الشكل  
الطبيعي، وهو ينتج المطالب الأربعة -  
الجزئي، والكلّي، والإيجابي، والسلبّي.  
وإما أن يكون «الأوسط» محمولاً فيهما، وهو  
الثاني، ولا ينتج إلا السلب. وإما أن يكون

كقولك: وفلان. والخامس الإبدال، كقولك: أنا وأنت وهو. والسادس اللحن، كقولك: أي لعمري وأجل وقدماً كان كذا وكذا. والسابع اللواصق، كقولك: فلان الكاتب في الدار، فإن الكتابة حلية لاصقة. والثامن الغايات، كقولك: فلان الكاتب بمشي، فإن المشي غاية لكلامنا (به، ح، ١٢٥، ١٨)

#### أقل وأكثر

· قد يكون شبيه أقل من شبيه وأكثر (شر، م، ٣٨، ٥)  
- ليس ضعف أقل ولا أكثر من ضعف، ولا مساوٍ أكثر من مساوٍ (شر، م، ٣٨، ٦)  
- المثلث والمربع وسائر الأشكال... ليس يقلان الأكثر والأقل (شر، م، ٥٢، ٦)  
- قد يقبل يفعل ويفعل... الأكثر والأقل (شر، م، ٥٥، ٣)  
- الأقل والأكثر إنما يوجدان للعرض (شر، ج، ٥٥٥، ١٨)

- إن كان ما يقال بالأكثر ليس بخاصة لما يقال بالأكثر... فإن ما يقال على الأقل ليس بخاصة لما يقال على الأقل (شر، ج، ٥٩٣، ٥)

- إن كان ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر فإن ما يقال بالأقل خاصة لما يقال بالأقل (شر، ج، ٥٩٣، ١١)

#### إقناع جدلي

- كثيراً ما تؤخذ في الإقناع الجدلي كواذب مشهورة ينتج بها صادق، وكثيراً ما تؤخذ صوادق غير مناسبة في قياسات ينتج بها صوادق، مثل إحتجاج الطبيب أن الجراحات

أول، قيل فيها مع ذلك انها أقدم أيضاً، على جهة ما يُقال في الشيء الذي عُرف بنفسه، لا عن معرفة شيء آخر قبله (ف، ب، ٤٠، ٧)  
- الأقدم من أجزاء الحدّ قد يُمكن أن يبرهن به المتأخر، إما وجوده للمحدود وإما وجوده على الاطلاق (ف، ب، ٤٦، ١٨)

- إن كان في الموجودات شيء لا يمكن أن يوجد له شيء أقدم منه، فذلك ليس يُمكن تعريفه إلا بالحدود التي أجزاءها متأخرة عن المحدود. وما أمكن أن يوجد له شيء أقدم منه وشيء آخر متأخر عنه، أمكن أن يُعرف بالأمرين معاً، أعني بالمتقدمة والمتأخرة (ف، ب، ٥٠، ٧)  
- الأقدم عندنا هي الأشياء التي تُصيبها أولاً (س، ب، ٥٥، ١٠)

#### أقدم بالطبع

- الأقدم بالطبع هو الأشياء التي إذا رفعت ارتفعت ما بعدها، من غير انعكاس (مر، ت، ٢٠٦، ٩)

#### أقدم عند الطبع

- الأقدم عند الطبع هي الأشياء التي إذا وُفِعَتْ إرتفع ما بعدها من غير إنعكاس (س، ب، ٥٥، ١١)

#### أقسام الكلام

- أقسام الكلام ثمانية أقسام: أحدهما الأسماء، كقولك: سعيد، خلد. والثاني الحرف، كقولك: يمشي ويكتب. والثالث الجوازم الجوامع، كقولك: إن كان كذا وكذا، أو لما كان كذا وكذا. والرابع القوارب، كقولك: الذين لفلان ولفلان والى فلان، والواو الزائدة



## أقوال جازمة

- الأقوال الجازمة قد تتصور ويصدق بها (س)،  
ب، ٦، ٢)

## أقيسة الخلف

- أقيسة الخلف... تكون... بالأشياء التي  
تُنسب إلى كل واحد من الحدين (ش، ف)،  
٢٥٣، ١٨)

## أكبر

- الأكبر هو الذي يكون محمولاً فيها (النتيجة)  
(غ، ع، ١٣٢، ٢٢)  
- سمي أكبر؛ لأنه يمكن أن يكون أعم من  
الموضوع، وإن أمكن أن يكون مساوياً (غ، ع،  
١٣٢، ٢٣)  
- تنفرد المقدمّة الثانية بحد هو محمول المطلوب  
أو تاليه ويسمى أكبر لأنه في الأغلب أعم  
فيكون أكثر أفراداً (و، م، ٢٧٩، ٢٢)

## إكتساب

- إنّما الإكتساب هو استفادة علم بعلم، ومعرفة  
بمعرفة، متقدمة عليها تقدم السبب على  
المسبب، ولا بد في ذلك من علم أولي لا  
يستفاد بعلم، ومعرفة أولى لا تُستفاد بمعرفة  
أولى، وتكون تلك أوليات لا محالة، وهذه  
إكتسابيات (ب، م، ٤٦، ٢)  
- إنّ الإكتساب هو التحصيل بطريق الكسب، بأن  
يوضع المطلوب التصوري المشعور به أولاً،  
ثم يعمد إلى ذاتياته أو عرضياته ويؤلف بعضها  
مع بعض تأليفاً يؤدي إلى المطلوب (ه، م،  
٤٨، ٩)  
- إنّ العقل: إمّا أن لا يحتاج فيه إلى شيء غير

المستديرة أعسر برة، من قبل أن المستدير أكثر  
إحاطة. فتكون أمثال هذه دلائل، لا براهين  
حقيقتية لأنها غير مناسبة (س، ب، ٥٥، ٦)

## أقوال

- التي تقال (الأقوال): منها ما تقال بتأليف،  
ومنها ما تقال بغير تأليف. فالتى تقال بتأليف  
كقولك: الإنسان يُخضِر، الثور يُغَلِب، والتي  
تقال بغير تأليف كقولك: الإنسان، الثور،  
يُخضِر، يُغَلِب (أ، م، ٤، ٢)  
- كل واحد من التي تقال (الأقوال) بغير تأليف  
أصلاً، فقد يدل إما على «جوهر» وإما على  
«كم»، وإما على «كيف»، وإما على «إضافة»،  
وإما على «أين»، وإما على «متى»، وإما على  
«موضوع»، وإما على «أن يكون له»، وإما على  
«يفعل»، وإما على «يفعل» (أ، م، ٦، ٢)  
- هذه (المقولات) العشرة هي التي منها تؤخذ  
أجزاء الألفاظ المؤلفة التي تسمى أقوالاً (س،  
م، ٨٧، ١١)  
- الأقوال قد تتركب على سبيل تتركب الحدود  
والرسوم بأن تأتي بعضها مقيّدة لبعض، وهي  
التي تصلح أن تورّد بين أجزائها لفظة الذي  
كقولنا: الحيوان الناطق المائت، فإنه يصلح أن  
يقال فيه: الحيوان الذي هو الناطق الذي هو  
الميت (س، ع، ٣١، ٥)  
- المراد بالأقوال ما فوق الواحد ضرورة (ه، م،  
٢٠، ٢)  
- الأقوال تنحلّ إلى ثلاثة أشياء: أسماء،  
وأفعال، وحروف. وتشارك في أربعة أشياء؛  
وهي كونها ألفاظاً، مفردة، دالة على المعاني،  
بالوضع والتواطؤ (ط، ش، ١٩٣، ٢١)

كالإحتلام أو كالشيب أو كامتداد القامة، أو يكون لأكثر الأشخاص في أكثر الأوقات الغير المحدودة مثل الإبصار بالفعل للناس (س، ق، ١٧٥، ١٦)

#### أكثريات

- الأكثريات يبحث عنها من حيث الوجود ومن حيث الإمكان (س، ق، ١٧٦، ٧)

#### الات جدلية

- الآلات التي تستنبط بها المواضيع الجدلية أربعة: أحدها يختص باللفظ وهو أن تكون عند الإنسان قدرة على معرفة الأسماء المترادفة في اللغات، والتمباينة والشبيهة بالمترادفة والمتشابهة في اللفظ والمعنى (ب، م، ٢٣٧، ١٢)

- الثاني من الآلات الجدلية القدرة على إستنباط الفصول من الأمور المتقاربة جداً (ب، م، ٢٣٨، ١٨)

- الثالث من الآلات الجدلية القدرة على أخذ المتشابهات من الأشياء المتباعدة جداً (ب، م، ٢٣٨، ٢٢)

- الآلة (الجدلية) الرابعة جمع المقدمات الذائعة عند الجمهور والذائعة عند أصحاب الصناعات وإستنباط ذائعات من ذائعات (ب، م، ٢٣٩، ٨)

#### الآن

- إنَّ الآن في الزمان موهوم كالقطة في الخط. ولو كان شيئاً حاصلًا لكان، كما يقولونه، فاصلاً؛ ولكن من غير أن يليق الزمان بالكمية المنفصلة. فليس إذا فرض الآن فاصلاً، لم

تصوّر طرفي الحكم. أو يحتاج. والأوّل: هو الأوّليات. والثاني: لا يخلو. إما أن يحتاج إلى ما ينضم إليه ويعينه على الحكم. أو ينضم إلى المحكوم عليه. أو إليهما معاً. والأوّل: هو المشاهدات. والثاني: لا يخلو: إمّا أن يكون تحصيل ذلك الشيء، بالإكتساب. أو لا يكون. وما بالإكتساب: إمّا أن يكون بالسهولة. أو لا بالسهولة. والأوّل: هو الحدسيّات. والثاني: ليس من المبادئ، بل هو العلوم المكتسبة. وما ليس بالإكتساب، فهو القضايا التي قياساتها معها. وما يحتاج فيهما إلى كليهما: فإمّا أن يكون من شأنه أن يحصل بالإحساس، وهو المتواترات. وإمّا أن لا يكون، وهو المجربيات (ط، ش، ٣٩١، ١٦)

#### اكتساب قياس

- إذا عرفّت المحمولات والموضوعات أممكك أن تستخرج الحدود الوسطى ممّا تصفه، وذلك هو اكتساب القياس (مر، ت، ١٦٢، ٥)

#### اكتسابي

- الإكتسابي لأنه كسبُ معرفة بمعارف (ب، م، ٤٤، ٨)

#### اكتري

- نغني بالأكتري وجوده جميع ما كان وجوده بحسب الواحد في أكثر زمانه، وما كان وجوده لأكثر أشخاص نوع واحد، وإن كان لكل واحد منها دائماً، كأكتريّة كون الإنسان ذا خمس أصابع، أو كان موجوداً لأكثر الأشخاص في أوقات ليست بأكثر الأوقات، بل أوقات ما

- الآلة: ما يؤثر الفاعل، في متفعله القريب منه،  
بتوسطه (ط، ش، ١٦٨، ٢٥)

### آلة قانونية

- الآلة القانونية: عرض عام للمنطق، وضع  
موضع الجنس. وباقي الرسم: خاصة له.  
وكلاهما عارضان للمنطق بالقياس إلى غيره  
(ط، ش، ١٦٩، ١)

### إلتزام

- اللفظ يدلّ على المعنى: إمّا على سبيل  
المطابقة، بأن يكون ذلك اللفظ موضوعًا  
لذلك المعنى وبإزائه: مثل دلالة «المثلث» على  
الشكل المحيط به ثلاثة أضلع. وأمّا على سبيل  
التضمّن بأن يكون المعنى جزءًا من المعنى الذي  
يطابقه اللفظ: مثل دلالة «المثلث» على  
«الشكل» فإنّه يدلّ على «الشكل»، لا على أنّه  
إسم «الشكل» بل على أنّه إسم لمعنى جزؤه  
الشكل. وإمّا على سبيل الإستتباع والإلتزام،  
بأن يكون اللفظ دالًّا بالمطابقة على معنى،  
ويكون ذلك المعنى يلزمه معنى غيره كالرفيق  
الخارجي، لا كالجزم منه، بل هو مصاحب  
ملازم له، مثل دلالة لفظ «السقف» على  
«الحائط» و«الإنسان» على «قابل صنعة الكتابة»  
(س، أ، ١٨٧، ١٠)

- المدلول عليه بطريق الإلتزام غير محدود.  
وأيضًا لو كان المدلول عليه هو بطريق الإلتزام  
معنويًا، لكان ما ليس بمَقوم صالحًا للدلالة  
على ما هو. مثل الضحك؛ فإنّه من طريق  
الإلتزام يدلّ على الحيوان الناطق. لكن قد إتفق  
الجميع على أن مثل هذا لا يصلح في جواب ما  
هو. فقد بان أنّ الذي يصلح فيما نحن فيه أن

يكن واصلاً. ولما كان بأن يصلّ أولى منه بأن  
يفصل، فإنّه إذا كان حاصلًا بالفعل صار به  
لأجزاء الزمان حدّ مشترك بالفعل يدلّ على  
الإتصال في ذواتها؛ وإن عرض لها، من حيث  
هي أجزاء، أن تكون ذات عدد، لا عددًا،  
وذات كمية منفصلة، لا كمية منفصلة، مثل  
حال الخط والسطح والجسم إذا افترض منها  
حدود مشتركة (س، م، ١٣٣، ٩)

- حال زمان المحدود وزمان الحدّ، هل  
يختلفان؟ وهل في الحدّ لفظ ينافي مقتضى  
المحدود. مثاله لو أنّ قائلًا في تحديد شيء غير  
مائل أنّه الذي هو غير مائل الآن، وكان  
المحدود هو الذي لا يموت البتّة، فلم يكن  
طابق بين الحدّ والمحدود. لكنّه قد يعنى  
بإدخال لفظه «الآن» ههنا معاني أخرى أيضًا  
(س، ج، ٢٦٧، ١٢)

- يقال إنّ غير فاسد الآن... أنّه موصوف الآن  
بأنّه في طبعه غير فاسد البتّة. فهذا المعنى، وإن  
كان قد يصح أن يقال على غير المائل الذي هو  
المحدود فإن إدخال «الآن» فيه حشو. فإن  
الشيء بتلك الصفة قبل ذلك الآن وبعده، فليس  
«الآن» شرطًا في صحة القول، فلا فائدة في  
إدخاله له (س، ج، ٢٦٨، ٣)

- الآن: هو ظرفٌ يشترك فيه الماضي،  
والمستقبل من الزمان (ع، ع، ٣٠٣، ١٠)

### آلة

- المنطق من حيث هو آلة، يُحمل عليه معنى أعمّ  
منه وهو العلم (مر، ت، ٦، ٢)  
المنطق يصحّ أن يقال إنّ جزء من العلم المطلق  
وهو البحث عن المجهول، ويصحّ أن يقال إنّ  
آلة، على أنّه يُستعمل في غير المنطق (مر، ت،  
٢، ٦)

- يكون جواباً عما هو، أن يقول لتلك الجماعة:  
إنها حيوانات (س، أ، ٢٢٧، ٣)
- دلالة اللفظ على المعنى على ثلاثة أصناف:  
فأولها يُسَمَّى المطابقة، كدلالة الحيوان على ما  
نحته من أنواعه. والثاني على سبيل التضمّن  
كدلالة البيت على الحائط وحده، ودلالة النوع  
على الجنس. والثالث دلالة الالتزام كدلالة  
السقف على الحائط ودلالة الفصل على الجنس  
(مر، ت، ١٣، ٥)
- معنى الالتزام أن يُعرَفَ الشيء من خارج على  
سبيل انتقال الذهن إليه (مر، ت، ١٦، ١٤)
- إعلَمَ بأنّ دلالة اللفظ على المعنى من ثلاثة  
أوجه: (أحدها): بطريق المطابقة كدلالة لفظ  
البيت على معناه. (والآخر): بطريق التضمّن  
كدلالة لفظ البيت على الحائط المخصوص،  
فإنّ لفظ الحائط موضوع للمسمّى به بالمطابقة  
فيدلّ عليه بذلك، ولفظ البيت أيضًا يدلّ عليه  
ولكن يفارقه في وجه الدلالة. (والثالث):  
بطريق الالتزام كدلالة السقف على الحائط فإنّه  
يبين طريق المطابقة والتضمّن فلم يكن بد من  
إختراع إسم ثالث (غ، م، ٨، ١١)
- الدلالة بطريق الالتزام، والإستيعاب، كدلالة  
لفظ «السقف» على «الحائط» فإنه مستتبّ له،  
إستيعاب الرفيق اللازم الخارج عن ذاته، ودلالة  
«الإنسان» على «قابل» صنعة الخياطة وتعلمها  
(غ، ع، ١٧٢، ٩)
- دلالة اللفظ على المعنى ينحصر في ثلاثة أوجه  
وهي المطابقة والتضمّن والالتزام (غ، ح،  
١٣، ٩)
- إيّاك أن تستعمل في نظر العقل من الألفاظ ما  
يدلّ بطريق الالتزام أو تُمَكِّنَ خصمك، بل  
اقتصر على ما يدلّ بطريق المطابقة أو التضمّن
- فإن الدلالة بطريق الالتزام لا تنحصر في حدّ  
(غ، ح، ١٠، ١٢)
- الالتزام فما لا يُعَارَقُ الذات البتة ولكن فهم  
الحقيقة والماهية غير موقوف عليه كوقوع الظلّ  
لشخص القوس والنبات عند طلوع الشمس فإن  
هذا أمر لازم لا يُصَوَّرُ أن يفارَقَ وجوده عند  
من يعبر عن مجاري العادات باللزوم ويعتقده  
ولكنه من توابع الفات ولوازمه وليس بذاتي له  
(غ، ح، ١٨، ٣)
- الالتزام والاستيعاب وهي أن يدل اللفظ ما  
يطابقه من المعنى ثم ذلك المعنى يلزمه أمر آخر  
لا أن يكون جزءاً له بل صاحباً ورفيقاً ملازماً  
فيشعر الذهن بذلك اللازم، مثل دلالة السقف  
على الجدار والمخلوق على الخالق، والثلاثة  
على الفردية والإنسان على الضحاك والمستعدّ  
للعلم (سي، ب، ٣٣، ١٠)
- المستعمل في العلوم هي دلالة المطابقة  
والتضمّن لا دلالة الالتزام، فإنها غير  
منحصرة (سي، ب، ٣٣، ١٥)
- اللفظ إمّا أن يعتبر من حيث إنّه يدل على تمام  
مسمّاه وهو المطابقة، أو على جزء مسمّاه من  
حيث إنّه جزء وهو التضمّن، أو على ما يكون  
خارجاً عن مسمّاه لازماً له في الذهن وهو  
الالتزام (ر، ل، ٣، ٦)
- إن المطابقة لا تستلزم التضمّن بخلاف  
العكس، وكذا الالتزام لا يستلزم التضمّن  
لأن الملزوم ربما كان من الباطن ويستلزم  
المطابقة، وأما استلزامها الالتزام فالامام قال  
به وليس بمتحقق (وعلى ما يلازمه) أي  
الموضوع له (في الذهن) أي لزوماً ذهنياً  
(بالالتزام)، لأنه لا يدل على كل أمر خارج،  
والألكان كل شيء دالاً على كل شيء ولا على

الآلة هو الذي لأجله الآلة، مثل المَبْضَع  
والفِصَاد (ف، ح، ١٢٩، ٨)

- (الذي من أجله) هو الفعل الذي يُوَدِّي إلى غاية  
وغرض، فَإِنَّ الغَايَةَ هو الذي لأجله الفعل،  
مثل التعليم والعلم الحاصل عنه (ف، ح،  
١٢٩، ١٠)

- يلزَمُ ضرورةً أن يكونَ الذي لأجله الشيء يتأخَّر  
بالزمان عن الشيء وأن يتقدِّمه الشيء بالزمان  
(ف، ح، ١٢٩، ١٢)

- (الذي من أجله) المقتني، مثل الصِّحَّة  
والإنسان. فَإِنَّ الإنسان هو الذي لأجله  
الثمست الصِّحَّة (ف، ح، ١٢٩، ١٣)

- (الذي من أجله) يدلُّ على المستعمل للآلة  
والخادم، فَإِنَّ المَبْضَع إنما الثمس لأجل  
الطبيب والمبْتَعِب لأجل النجار، فَإِنَّ النجار  
هو الذي لأجله عَمَلُ المَبْتَعِب (ف، ح،  
١٢٩، ١٥)

- (الذي من أجله) يدلُّ على الذي يُقْتَدَى به  
ويُجْعَل مثلاً وإماماً ودستوراً، وهو يُسَمَّى به  
فيما يُعْمَل ويُتَسَنَّس رضاه وَيُبَّع أمره، مثل  
ضرب الجيد لأجل الملك، والجهادُ هو من  
أجل الله (ف، ح، ١٢٩، ١٧)

### الف ولام

- إعلَمُ أنه وإن كان في لغة العرب قد يدلُّ  
بالألف واللام] على العموم؛ فإنه قد يُدَلُّ به  
على تعيين الطبيعة، فهناك لا يكون موقع  
[الألف واللام] هو موقع [كل]. وقد يدلُّ به على  
جزئي جرى ذكره، أو عرف حاله، فنقول  
[الرجل] وتعني به واحداً بعينه، وتكون القضية  
حينئذٍ مخصوصة (س، أ، ٢٧٦، ١)

- يدلُّ الألف واللام على العموم في المهمل،

بعض شيء غير مضبوط لعدم الفهم، بل على  
أمر خارج لازم له (ه، م، ٤، ١٠)

- الدلالات الثلاث كالإنسان فإنه يدل على تمام  
الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما، أي  
على الحيوان فقط أو على الناطق فقط بالتضمن  
وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالإنترام (ه،  
م، ٤، ١٧)

- إنَّ الإنترام في جواب «ما هو» وما يجري مجراه  
من الحدود التامة لا يجوز أن يستعمل على ما  
يجيء بيانه. وأما في سائر المواضع فقد يعتبر،  
ولولا إعتباره لم يستعمل في الحدود والرسوم  
الناقصة الخالية عن الأجناس؛ إذ هي لا تدل  
على الماهيات المحدودات إلا بالإنترام كما  
يتبين (ط، ش، ١٨٨، ١٤)

- دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له  
مطابقة كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق،  
وبتوسط لما دخل فيه تضمن كدلالته على  
الحيوان أو الناطق، وبتوسطه لما خرج عنه  
إنترام كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة  
(ن، ش، ٤، ٣)

- المطابقة لا تستلزم التضمن كما في البسائط،  
وأما استلزامها الإنترام فغير متيقن لأن وجود  
اللازم الذهني لكل ماهية يلزم من تصوُّرها  
تصوُّر غير معلوم (ن، ش، ٤، ٨)

- تبيِّن عدم استلزام التضمن الإنترام (ن، ش،  
٤، ١١)

### الذي من أجله

- «الذي من أجله» يُقَالُ على أنحاء الأول في مثل  
قولنا الأساس (ف، ح، ١٢٩، ٦)

- (الذي من أجله) يدلُّ على الآلة والذي فيه  
تُستعمل الآلة، فَإِنَّ الذي يُطَلَّبُ بلوغه باستعمال

- لا يَدُلُّ بهما على حصر الطليعة، فلذلك لا يكون موقعهما موقع كلٍّ. ألا ترى إنك تقول: الإنسان نوع وعامٌّ، ولا تقول كلُّ إنسان نوع وعامٌّ (مر، ت، ٤٩، ٢)
- الألف واللام... مرة تدلُّ على ما تدلُّ عليه الأسوار الكليَّة ومرة تدلُّ على ما تدلُّ عليه الأسوار الجزئية (ش، ع، ٩٢، ٢٧)
- الألف واللام... تدلُّ على ما يدلُّ عليه السور الكليَّة (ش، ع، ١٣١، ١١)
- إن المعاني الأصليَّة التي سَمَّيناها بالطبائع، فإنها من حيث هي، لا كليَّة، ولا جزئية، ولا عامة، ولا خاصة، ولا كثيرة، ولا واحدة. وإنما تصير شيئاً من ذلك بانضياف لاحق إليها يخصصها به، فلا تخلو تلك الطبائع: إما أن يحكم عليها من حيث هي أو يحكم عليها مع لاحق يقتضي تعميم الحكم، أو تخصيصه، أو مع لاحق يجعلها واحداً شخصياً معيَّناً. ويحصل من الأول قضية مهمة. ومن الثاني (قضية) محصورة كلية أو جزئية. ومن الثالث (قضية) مخصوصة. (والألف واللام) تدلُّ بالإشتراك على الأحوال الثلاثة (ط، ش، ٢٧٧، ٦)
- تريد بالألف واللام الحقيقيَّة لا الإستغراق، فهذه في قوة جزئية موجبة وهي قولك بعض الإنسان حيوان فقبضها قبض هذه الجزئية الموجبة وهي قولك لا شيء من الإنسان بحيوان (و، م، ٢١٥، ٢٨)
- ألفاظ**
- إن في الألفاظ أشياء منزلتها منها منزلة الأذرع من الأطوال، فإن الألفاظ تأتلف من الحروف، والحروف منها مَصُوَّتٌ ومنها غير مَصُوَّتٍ (ف، م، ٩٣، ١٤)
- اشترط فيه (الزمان) أنه دالٌّ على زمان مُحصِّل لتخرج عنها الألفاظ الدالَّة من الأسماء على أزمنة فيها غير مُحصِّلة، مثل السرعة والإبطاء (ف، ع، ١٣٥، ٣)
- الألفاظ التي سبيلها أن تُقرن بالأسماء المانعة، أمَّا من الأدوات فأدوات النسبة كلها، كقولنا لزيد وبزيد ومن زيد وفي زيد وغيرها من أدوات النسبة. وأمَّا من سائر الألفاظ فألفاظ الإضافة أسماء كانت أو كليَّة، كقولنا مال زيد وغلام زيد (ف، ع، ١٣٦، ١٧)
- الألفاظ التي تُسمى الخوالف والكنائيات فهي مثل أنت وأنا وذلك والهاء والكاف والتاء وأشباه ذلك في العربية، وما قام مقامها في سائر الألسنة تجري مجرى الأسماء في القضايا، كقولنا أنت تفعلُ وأنا أفعلُ وفعلتُ وفعلتُ (ف، ع، ١٣٨، ٢)
- الألفاظ التي تُؤخذ أجزاء القضايا ألفاظ تُسمى الجهات، والجهة هي اللفظة التي تُقرن بمحمول القضية، فتدلُّ على كيفية وجود محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا ممكنٌ وضروريٌّ ومحمَّلٌ وممتنعٌ وواجبٌ وقبيحٌ وجميلٌ وينبغيٌ ويجبٌ ويحتملٌ ويمكنٌ وما أشبه ذلك (ف، ع، ١٥٥، ٧)
- قد يكون التشابه في أشكال الألفاظ فيؤهم ذلك تشابهاً في المعنى كما أن قائلاً لو قال لما كان حال السمع عند المسموع كحال الإبصار عند المُبصر (ف، ق، ١٢٤، ١٤)
- الألفاظ التي تدلُّ على أصناف السؤال فإن حرف هل يُستعمل في سؤال التخيير. وفي السؤال العلمي الذي يستدعي به الإخبار عن الجزء الصادق الذي عليه برهان من جزئي التصادق. وفي السؤال العلمي عن المطلوب

- الذي يُفحص عن قياسه (ف، ج، ٤٦، ١٧) -
- أَنَّ الألفاظ إن كانت إنَّما تدلُّ عليها من حيث هي أخرى أن تكون معقولة ومن حيث لها تقدُّم في العقل فالألفاظ الدالة عليها من حيث هي مفردة عن المشار إليه أقدم، ومع ذلك فإنَّها تدلُّ عليها وهي منحازة بطانعتها وحدها ومن حيث هي أبسط وغير مرَّبة مع غيرها (ف، ج، ٧٣، ١١)
- أَنَّ الألفاظ إنَّما أُخِدَّتْ بعد أن عُيِّلَت الأشياء، وأَنَّ الألفاظ إنَّما تدلُّ أَوْلَى على ما عليه الأمور في العقل من حيث هي معقولة ومتى حَدَثَ للعقل فيها فعلٌ خاصٌّ، وآثَهُ لا يُنكَرُ أن تكونَ الأشياءُ من قِبَل أن يحدثَ فيها للعقلُ فعلٌ خاصٌّ ومن حيث كانت هي أقرب إلى المحسوس قد كان يُدَّعَى عليها إنَّها بإشاراتٍ وإمَّا بحروفٍ وإمَّا بأصواتٍ وزعقاتٍ، أو بألفاظٍ غير متأمِّلٍ أمرها ولا مدبِّرةٍ من أنحاء دلالاتها - فحينئذٍ إمَّا أن لا تكون تلك الألفاظ وإمَّا أن تكون غير كاملة، فإنَّ الكاملة منها هي التي حَصَلَتْ دالةٌ عليها بعد أن صارت معقولة بفعل للعقل فيها خاص (ف، ج، ٧٤، ١)
- الألفاظُ، ويُدَّعَى بصنفٍ منها على صنفٍ صنفٍ من المعقولات، فنحصلُ الألفاظ الدالة أَوْلَى على ما في النفس (ف، ج، ٧٦، ١٠)
- الألفاظ بتفرُّد بعضها عن بعض مدلولاً بها على المعاني التي يَتَفَرَّدُ في النفس بعضها عن بعض (ف، ج، ٧٦، ١٤)
- الألفاظ هي أشبه بالمعقولات التي في النفس من أن تُشَبَّه التي خارج النفس (ف، ج، ٧٦، ١٦)
- التسمية إذا حصلت بالألفاظ وأصلحت على مرِّ الدهور إلى أن تحصل صناعةٌ، وُجِدَ فيها ما
- هو مشتقٌّ وما هو غير مشتقٍّ، ووُجِدَ فيها ما يَدُلُّ على معانيٍ منتزعةٍ عن المشار إليه وعلى ما يَدُلُّ على هذه المعاني بأعيانها من حيث المشار إليه موصوفٍ بها - وهذا بعضه يَدُلُّ على ما هو المشار إليه وبعضه يَدُلُّ على غيره من المعقولات (ف، ج، ٧٧، ٩)
- الألفاظ الدالةٌ عليها (المعاني)، فإنَّه ينبغي أن تكون هناك ألفاظٌ مشكَّلةٌ بأشكال تدلُّ عليها من حيث هي منتزعة مفردة عن المشار إليه، وألفاظٌ أُخِرُ تدلُّ عليها من حيث المشار إليه منظوِّ فيها بالقوة (ف، ج، ٧٧، ١٥)
- (الألفاظ) من حيث هي صفاتُ المشار إليه والمشارُ إليه موصوفٌ بها أخرى بأن تكون موجودة خارج النفس منها كليم وهذه تُسَمَّى عند نحويِّ العرب «مصادر» وهي تُصَرَّفُ في الأزمان الثلاثة (ف، ج، ٧٧، ٢٢)
- الحروف والألفاظ الأَوَّلُ علاماتٌ لمحسوسات يُمكنُ أن يُشارَ إليها ولمعقولات تستند إلى محسوسات يمكن أن يُشارَ إليها، فإنَّ كلَّ معقولٍ كَلِمِيٍّ له أشخاص غير أشخاص المعقول الآخر (ف، ج، ١٣٧، ٦)
- (توضع الألفاظ عند أمة) أَوْلَى لما عرفوه بيادئ الرأي المشترك وما يُحَسَّرُ من الأمور التي هي محسوسات مشتركة من الأمور النظرية مثل السماء والكواكب والأرض وما فيها، ثمَّ لما استنبطوه عنه، ثمَّ من بعد ذلك للأفعال الكاتنة عن قواهم التي هي لهم بالقطرة، ثمَّ للملكات الحاصلة عن اعتياد تلك الأفعال من أخلاق أو صنائع وللأفعال الكاتنة عنها بعد أن حَصَلَتْ ملكات عن اعتيادهم، (ثمَّ) من بعد ذلك لما تحصلُ لهم معرفته بالتجربة أَوْلَى أَوْلَى ولما يُسْتَنْبَطُ عمَّا حصلَّت معرفته بالتجربة من الأمور

- المشتركة لهم أجمعين، ثم من بعد ذلك للأشياء التي تخصُّ صناعةً صناعةً من الصنائع العمليّة من الآلات وغيرها، ثم لما يُستخرَجُ ويوجدُ بصناعة صناعة، إلى أن يؤتى على ما تحتاجُ عليه تلك الأمة (ف، ح، ١٣٨، ٩)
- تتحرى في تلك الألفاظ أن تنتظم بحسب انتظام المعاني على أكثر ما تأتي لها في الألفاظ، فيجتهد في أن تُعَرَّبَ أحوالها الشبه من أحوال المعاني (ف، ح، ١٣٩، ٢)
- الألفاظ... بعضها ألفاظٌ دالةٌ على أجناس وأنواع وبالجملة الكليات، ومنها دالةٌ على الأعيان والأشخاص (ف، ح، ١٣٩، ١٣)
- المعاني تتفاضل في العموم والخصوص. فإذا طلبوا (جماعة من الأمة) تشبيه الألفاظ بالمعاني جعلوا العبارة عن معنى واحد يعمُ أشياء ما كثيرة بلفظ واحد يعينه يعمُ تلك الأشياء الكثيرة، وتكون للمعاني المتفاضلة في العموم والخصوص ألفاظٌ متفاضلة في العموم والخصوص، وللمعاني المتباينة ألفاظٌ متباينة (ف، ح، ١٣٩، ١٥)
- في المعاني معاني تبقى واحدة بعينها تبدلُ عليها أعراضٌ تتعاقب عليها، كذلك تجعلُ في الألفاظ حروف رابطة وحروف كأنها أعراضٌ متبدلة على لفظ واحد بعينه، كلُّ حرف يتبدلُ لمَرَضٍ يتبدلُ (ف، ح، ١٣٩، ١٨)
- يُطلبُ النظامُ في الألفاظ تحريًا لأن تكون العبارة عن معاني بالفاظ شبيهة بتلك المعاني (ف، ح، ١٤٠، ٦)
- يجعلُ في الألفاظ ألفاظ متباينة من حيث هي ألفاظ فقط، كما أن في المعاني معاني متباينة. فتحصل ألفاظ مترادفة (ف، ح، ١٤٠، ١٦)
- يجعلُ في الألفاظ المركبة أشياء ترتبط بها
- الألفاظ بعضها إلى بعض متى كانت الألفاظ دالةً على معانٍ مركبة ترتبط بعضها ببعض. ويتحرى أن يجعلُ ترتب الألفاظ مساويًا لترتيب المعاني في النفس (ف، ح، ١٤٠، ٢٠)
- أوزان الألفاظ هي لها رتبة وحسن تأليف ونظام بالإضافة إلى زمان النطق. فتحصل أيضًا على طول الزمان صناعة الشعر (ف، ح، ١٤٢، ١٤)
- تؤخذُ ألفاظهم (العرب) المفردة أولاً إلى أن يؤتى عليها (الألفاظ)، الغريب والمشهور منها، فيحفظ أو يكتب، ثم ألفاظهم المركبة كلها من الأشعار والحُطَب. ثم من بعد ذلك يحدثُ للنظر فيها تأملٌ ما كان منها متشابهًا في المفردة منها وعند التركيب، وتؤخذُ أصنافُ المتشابهات منها وبماذا تشابه في صنف صنف منها وما الذي يلحقُ كلَّ صنف منها. فيحدث لها عند ذلك في النفس كليات وقوانين كلية (ف، ح، ١٤٧، ١١)
- يحتاجُ فيما حدث في النفس من كليات الألفاظ وقوانين الألفاظ إلى ألفاظ يعبرُ بها عن تلك الكليات والقوانين حتى يُمكنُ تعليمها وتعلمها (ف، ح، ١٤٧، ١٦)
- الألفاظ المنقولة عن المعاني العامية إلى المعاني الفلسفية فإن كثيراً منها يستعملها الجمهور مشتركة لمعانٍ عامية كثيرة وتُستعملُ في الفلسفة أيضًا مشتركة لمعانٍ كثيرة (ف، ح، ١٦٠، ٥)
- الخطابة والشعرُ فإن الألفاظ تُستعملُ فيها بالتويع جميعًا (ف، ح، ١٦٤، ١٣)
- الفلسفة والجدل والسوفسطائية فلا تُستعملُ فيها (الألفاظ) إلا على المعاني الأولى التي لأجلها



- وُضعت أولاً (ف، ح، ١٦٤، ١٤)
- الألفاظُ إنما تُرتَّبُ على اللسان فقط (ف، أ، ١٠٠، ٨)
- الألفاظُ (أسماء مركبة) التي هي بحسب المسموع مركبة، لكنّها لا يُدَنَّ بها على أنّها مركبة، كقولهم «عبد الملك» (س، ع، ٨، ٣)
- لا شيء من الألفاظ إلاّ ويمكن أن يقصد فيها نحو المسموع، وجميعها يمكن أن يقصد فيها نحو المفهوم، ومع ذلك فقد يمكن أن يقع منه الغلط بحسب المسموع والمفهوم معاً، ولا اللفظ إذا غلط كان لأنّه لا اعتقاد هناك، بل إنّما تغلط جل الألفاظ بحسب المفهوم (س، س، ٤٦، ١٠)
- الألفاظ تدلُّ بحسب قصد القاصد والتواطؤ (مر، ت، ٨، ٧)
- الألفاظ حكاية للأثر الذي في النفس، ولا يكون إلاّ بالتواطؤ والوضع، إذ ليس في الأسماء ما يختص بأمر ما بالقطع (مر، ت، ٣٨، ١٤)
- الألفاظ دلالة وضعية مختلفة بحسب الأوضاع على تصورات النفس (مر، ت، ٣٩، ٤)
- الألفاظ من المعاني على خمسة منازل؛ (المتواطئة والمترادفة والمتباينة والمشاركة والمتفقة) (غ، م، ١٠، ٩)
- من النظر في «المحمول» و«الموضوع» النظر في الألفاظ، والمعاني المفردة، التي بها يتم «المحمول» و«الموضوع» (غ، ع، ٧٠، ١٨)
- إنّ للشيء وجوداً في الأعيان. ثم في الأذهان. ثم في الألفاظ. ثم في الكتابة (غ، ع، ٧٥، ١٤)
- الوجود في الأعيان والأذهان لا يختلف بالبلاد والأمم، بخلاف الألفاظ والكتابة فإنّهما دالتان
- بالوضع والإصطلاح (غ، ع، ٧٦، ٧)
- الألفاظ من المعاني، على أربعة منازل: المشتركة والمتواطئة والمترادفة والمتزايلة (غ، ع، ٨١، ١)
- الألفاظ تابعة للأثار الثابتة في النفس، المطابقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظ هي: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن يفعل (غ، ع، ٣١٢، ٢٠)
- إن حقّ الأمور المختلفة أن تختلف ألفاظها، إذ الألفاظ مثل المعاني فحُها أن يُحاذى بها المعنى. فلنسمّ الأول معرفة، ولنسمّ الثاني علماً (متأسّين) فيه بقول النحاة إن المعرفة تتعدّى إلى مفعول واحد إذ تقولُ عرفتُ زيداً والظنُّ يتعدّى إلى مفعولين إذ تقولُ ظننتُ زيداً عالماً والعلمُ أيضاً يتعدّى إلى مفعولين (غ، ح، ٥، ١٢)
- الألفاظ المتعدّدة بالإضافة إلى التسمّيات المتعدّدة على أربعة منازل فلنختَرُ لها أربعة ألفاظ وهي المترادفة والمتباينة والمتواطئة والمشاركة (غ، ح، ١٢، ٤)
- ألفاظٌ تُواطئ، المتواطئة من وجه وهو الذي تتناولُه الأشياء المتعدّدة التي تختلف في الحقائق وتفتق في عوارض لازمة إمّا قريبة أو بعيدة كقولك إن فعلَ العبد مقدورٌ عليه للعبد ولله تعالى أي للعبد كسباً ولله إختراعاً. فكل واحد يشترك في أنه يستمى مقدوراً عليه أعني مقدوراً للعبد ومقدوراً لله سبحانه وتعالى ولكن تعلّق قدرة الله تعالى مخالفة لتعلّق قدرة العبد وقدرة الله تعالى مخالفة لقدرة العبد، فإن شُبّهت هذا بالمشترك المحض فقد أخطأت (غ، ح، ٧٧، ١٧)

- الألفاظ طافحة مباحة لم يثبت من جهة الشرع وقها على معنى معين حتى يمنع من إستعمالها على وجه آخر (غ، ح، ١٢٠، ١١)
- تُحصّل الألفاظ المشهورة وتضعها في جانب من ذهنك، وما هنا ثلاثة الكون والحركة والسكون. وتنتظر في المعاني المعقولة التي تدلّ هذه العبارات عليها من غير إلغاف إلى الألفاظ (غ، ح، ١٢٧، ٧)
- الألفاظ في هذا الفن (الثاني من دعامة الحدّ) خمسة: الواجب والمحظور والمندوب والمكروه والمباح، فدع الألفاظ جانباً وردّ النظر إلى المعنى أولاً (غ، ص، ٢٧، ٩)
- يجب ضرورة أن ننظر في المعاني المفردة وأقسامها ثم في الألفاظ المفردة ووجوه دلالتها، ثم إذا فهمنا اللفظ مفرداً والمعنى مفرداً ألفنا معنيين وجعلناهما مقدّمة، وننظر في حكم المقدّمة وشروطها، ثم نجتمع مقدّتين ونصوغ منهما برهاناً وننظر في كيفية الصياغة الصحيحة وكل من أراد أن يعرف البرهان بغير هذا الطريق فقد طمع في المحال (غ، ص، ١٦، ٢٩)
- الألفاظ بالإضافة إلى خصوص المعنى وشموله تنقسم إلى لفظ يدلّ على عين واحدة ونُسَميه معيّناً كقولك زيد وهذه الشجرة وهذا الفرس وهذا السواد وإلى ما يدلّ على أشياء كثيرة تتفق، في معنى واحد ونُسَميه مطلقاً (غ، ص، ١٥، ٣٠)
- المعاني والألفاظ التي هي موادّ الأقوال الشارحة والحجج مؤلّفة، ولا يحصل العلم بالمؤلّف إلا بعد الإحاطة بمفرداته لا من كل وجه، وبل من حيث هي مستعدة للتأليف (سي، ب، ٤، ٣٠)
- البحث عن الألفاظ وأحوالها وأقسامها، على ما تدعوه الضرورة إلى النظر فيها بسبب ما بين اللفظ والمعنى من العلاقة، أغناه ذلك عن استئناف تعرّف أحوال المعاني وأقسامها (سي، ب، ٣٣، ١)
- الألفاظ قد ترتب إما على سبيل تقييد بعضها ببعض كما في الحدود والرسوم وقد ذكرناه، وقد ترتب على أنحاء أخرى، وذلك لأن الحاجة إلى القول هي دلالة المُخاطب على ما في نفس المُخاطب (سي، ب، ٩٩، ٧)
- الألفاظ التي يُتّفق بها هي دالّة أولاً على المعاني التي في النفس، والحروف التي تُكْتَب هي دالّة أولاً على هذه الألفاظ (ش، ع، ٨، ٨١)
- الألفاظ التي يعبر بها عن المعاني ليست واحدة بعينها عند جميع الأمم (ش، ع، ٨١، ١٠)
- الألفاظ تشبه المعاني المعقولة في أنه كما أن الشيء ربما كان معقولاً من غير أن يتصف بالصدق والكذب، كذلك اللفظ ربما كان مفهومًا من غير أن يتصف بصدق ولا كذب (ش، ع، ٨١، ١٦)
- الألفاظ التي يُتّفق بها الناس ليست دالّة بالطبع (ش، ع، ٨٣، ٦)
- الألفاظ تدلّ بالطبع من غير أن يكون لنا اختيار فيها أصلاً، لا اختيار تركيب وضمي ولا اختيار تركيب طبيعي (ش، ع، ٨٦، ٢١)
- الألفاظ... تدلّ على المعاني القائمة بالنفس (ش، ع، ١٢٧، ١٣)
- الألفاظ ليس يمكن أن تُجَعَلَ مساوية للمعاني متعدّدة بتعدّدها إذ كانت المعاني تكاد أن تكون غير متناهية والألفاظ متناهية (ش، س، ١٠، ٦٧٠)

- المفردة (ف، د، ٦٧، ١٧)
- الألفاظ الدالة منها مفردة تدلُّ على معانٍ مفردة، ومنها مركبة تدلُّ أيضًا على معانٍ مفردة، ومنها مركبة تدلُّ على معانٍ مركبة (ف، ع، ١٣٣، ١)
- الألفاظ الدالة على المعاني المفردة ثلاثة أجناس: إسم وكلمة وأداة (ف، ع، ١٣٣، ٢)
- الألفاظ الدالة على الأزمنة المُحصَّلة أنفسها، مثل اليوم وأمس وغد (ف، ع، ١٣٥، ٦)
- الألفاظ الدالة على الذي يُعرف ما هو كلٌّ واحدٍ ممَّا هو مشار إليه وليست في موضوع هي ألفاظٌ لا تُصرفُ أصلاً، أي لا تُجعلُ لها كُلم (ف، ح، ١٣٥، ٧٥)
- (الألفاظ) الدالة على سائر المقولات الأخرى متى أُخذت من حيث ينطوي فيها المشار إليه بالقوة فلها أشكال، ومتى أُخذت دالةً عليها من حيث هي مفردة في النفس عن المشار إليه الذي في موضوع فلها أشكال آخر (ف، ح، ١٣٥، ٧٥)

- الألفاظ الدالة منها ما هو اسمٌ، ومنها ما هو كُلم - والكلم هي التي يُسمِّيها أهلُ العلم باللسان العربي الأفعال -، ومنها ما هو مركَّب من الأسماء والكلم (ف، أ، ٤١، ١)
- من الألفاظ الدالة الألفاظ التي يُسمِّيها التحويليون الحروف التي وُضعت دالةً على معانٍ (ف، أ، ٤٢، ٧)

#### الفاظ روابط وواصل

- يكون الجنس يقال بلفظ زائد على اللفظ الموضوع له من الألفاظ الروابط والأواصل، مثل: «من»، أو «على» أو «ب»، أو «إلى»، أو بغير لفظ زائد على اللفظ الموضوع له يلحق به

- مباحث الألفاظ هي ثلاثة: الأول الدلالة الوضعية للفظ على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه تصمّن وعلى الخارج عنه إلتزام لكن من حيث هي كذلك إحترازاً عن اللفظ المشترك بين الكل والجزء وبين اللزوم والملزوم، ويعتبر في الإلتزام اللزوم الذهني إذ لا فهم دونه لا الخارجي لحصول الفهم دونه كما في العدم والملكة. ودلالة اللفظ المركَّب داخلة فيه إذ المعنى من وضع اللفظ للمعنى وضع عينه لعينه أو وضع أجزائه لأجزائه بحيث تطابق أجزاء اللفظ أجزاء المعنى ودلالة هيئة التركيبات بالوضع أيضاً. والتضمن والإلتزام يستلزمان المطابقة. ولا تستلزم المطابقة التضمن لجواز كون المُسمى بسيطاً ولا الإلتزام لجواز أن لا يكون له لازم بين يلزم من فهمه فمعه. وأما كونه ليس غيره فغير بين بهذا المعنى بل بمعنى أنه إذا عُلم مع المُسمى عُلم كونه لازماً له هو الأول المعتبر (م، ط، ٢، ٢٦)

#### الفاظ خمسة

- العام لها كلُّها (الألفاظ الخمسة) هو أنها تُحمل على كثيرين، غير أن الجنس يُحمل على الأنواع والأشخاص؛ والفصل أيضاً يُحمل على ذلك المثال؛ والنوع يُحمل على الأشخاص التي تحته، والخاصة تُحمل على النوع التي هي له خاصّة، وعلى الأشخاص التي تحت ذلك النوع؛ والعرض يُحمل على الأنواع وعلى الأشخاص (في، أ، ١٠٥١، ٥)

#### الفاظ دالة

- الألفاظ الدالة منها المفردة ومنها المركَّبة غير

## ألفاظ مركبة

- أصنافُ الألفاظ المركبةُ الأولُ صنفان: أحدهما ما تَرَكَّبَ ترَكُّبَ إخبار، والآخر ما تَرَكَّبَ اشتراطاً واستثناءً وتقييداً (ف، د، ١٧٢، ١٧٢)

- يُجَمَلُ في الألفاظ المركبةُ أشياء ترتبط بها الألفاظ بعضها إلى بعض متى كانت الألفاظ دالةً على معانٍ مركبة ترتبط بعضها ببعض. ويُتَحَرَى أن يُجَمَلَ ترتيبُ الألفاظ مساوياً لترتيب المعاني في النفس (ف، ح، ١٤٠، ٢٠)

- الألفاظ المركبةُ إنما تَرَكَّبُ عن هذه الأصناف - أعني عن الأسماء والكلم والحروف (ف، أ، ٥٦، ١١)

- الألفاظ المركبةُ إنما تَرَكَّبُ بحسب صناعة المنطق ليوقف على السبيل النافع في إفادة التصديق والتصوّر؛ وهذه الإفادة تتم بالقياسات وبالحدود وبالرسوم (س، م، ٤، ٢)

## ألفاظ مشتركة

- تحدثُ الألفاظ المشتركة، فتكون هذه الألفاظ المشتركة من غير أن يدل كل واحد منها على معنى مشترك (ف، ح، ١٤٠، ١٥)

## ألفاظ مغلطة

- الألفاظ المخلطة هي إما مشتركة وإما مغيرة، والمشاركة منها مفردة ومنها مركبة، والمفردة منها ما هي مشتركة في أنفسها ومنها ما هي مشتركة في أئبيتها، والمشاركة في أنفسها منها ما يُقال باتفاق ومنها ما هو مُشْكَك ومنها مُستعار ومنها منقول (ف، س، ١٣٧، ١٦)

من هذه الألفاظ ثم يخالفه النوع (س، ج، ١٨٢، ١٧)

## ألفاظ شرعية

- الألفاظ الشرعية: في القضية الكلية والجزئية، أربعة أقسام: الأول: كلية أريد بها كلية، الثاني: جزئية بقيت جزئية، والثالث: كلية أريد بها جزئية، والرابع: هو الجزئي الذي أريد به الكلي (غ، ع، ٢٠٣، ٨)

- الألفاظ الشرعية فإنها مشتركة لأمرين مختلفين ولكن لبعضها أول وبعضها ثانٍ أي منقول من البعض إلى البعض فالأول منقول عنه والثاني منقول إليه (غ، ح، ١٥، ١٦)

## ألفاظ كلية

- ما كان من الألفاظ الكلية يدل على حقيقة ذات شيء أو أشياء، فذلك هو الدال على الماهية، وما لم يكن كذلك فلا يكون دالاً على الماهية (س، د، ٣٠، ٩)

- الألفاظ الكلية خمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض عام (مر، ت، ١٦، ٣)

## ألفاظ مؤلفة

- هذه (المقولات) العشرة هي التي منها تؤخذ أجزاء الألفاظ المؤلفة التي تسمى أقوالاً (س، م، ٨٧، ١١)

## ألفاظ مترادفة

- إن من اللذات ما هو فرح، ومنه سرور، ومنه جدل. وهذه كلها ألفاظ مترادفة (س، ح، ١٣٧، ١١)

## الفاظ صغيرة

ضرورة البتة إلى معرفة تلك، أعني في أن نتعلم صناعة المنطق، ولا شبه ضرورة، لا من جهة حال دلالتها على الأشخاص الجزئية؛ فإن ذلك مما لا يتفجع به في شيء من العلوم أصلاً، فضلاً عن المنطق، ولا من جهة حال دلالتها على الأنواع؛ لأن هذا أمر لم يُعْن به أحد في صناعة المنطق، وتمت صناعة المنطق دون ذلك، ولا من جهة حال دلالتها على الأجناس العالية، التي جرت العادة بتسميتها مقولات وإفراد كتاب في فاتحة علم المنطق لأجلها الذي يسمى قاطيفورياس (س، م، ٤، ١٥)

- الألفاظ المفردة؛ فإنها لا تدل على معنى صادق ولا كاذب؛ ولا معانيها أو أحادها في النفس تكون صدقاً ولا كذباً الصدق والكذب الذي في المعاني (س، م، ٨٨، ٢)

الايجاب والسلب يلحق الموجودات المفردة التي يدل عليها بالفاظ مفردة وإنما يلحق المركبة من جهة ما يدل عليها بالفاظ مركبة (ش، م، ٥، ١٤)

- المعاني المدلول عليها بالفاظ: منها مفردة يدل عليها بالفاظ مفردة... ومنها مركبة يدل عليها بالفاظ مركبة (ش، م، ٨، ١)

- الألفاظ المفردة التي تدل على معانٍ مفردة هي ضرورة دالة على واحد من عشرة أشياء: إما على جوهر، وإما على كم، وإما على كيف، وإما على إضافة، وإما على وضع، وإما على له، وإما على أن يفعل، وإما على أن يفعل (ش، م، ١٠، ١٣)

## الفاظ مقولة

- إن الألفاظ المقولة لا يُستفاد منها بالذات معرفة مجهول، اللهم إلا بالقرض (ب، م، ٤٣، ٧)

- الألفاظ المتغيرة منها ما تُتغير في نفسها ومنها ما تُتغير في أحوالها، والمتغيرة في نفسها منها ما تُتغير بأسرها وتبدل مكانها لفظ آخر (ف، س، ١٣٨، ١)

- الألفاظ المتغيرة بأحوالها التي فيها، ومنها المتغيرة بأحوالها الخارجة عنها. فالمغيرة بأحوالها التي فيها منها المغيرة من أفراد إلى تركيب ومن تركيب إلى أفراد ومن تركيب إلى تركيب. والمغيرة من صوت يوهم فيه شيئاً إلى صوت يوهم فيه شيئاً آخر (ف، س، ١٣٨، ٩)

- (الألفاظ) المتغيرة أحوالها الخارجة عنها منها المغيرة فقط كتابتها وأشكالها ومنها المتغيرة هيئة القائل وسحنته في وقت القول (ف، س، ١٣٨، ١٣)

## الفاظ مفردة

- إن الألفاظ المفردة، من حيث هي كلية وجزئية وذاتية وعرضية، منقسمة خمسة أقسام؛ فمن الواجب الآن أن تعلم أن معرفة هذه الأحوال الخمسة للألفاظ المفردة مُعيّنة على معرفة الألفاظ المركبة، من حيث تقصد المعرفة بها، وأن تعتقد أن ههنا أحوالاً أخرى للألفاظ المفردة غير محتاج إليها في معرفة الألفاظ المركبة؛ فليس كل أحوال الألفاظ المفردة يحتاج إليها لينتفع بها في معرفة أحوال الألفاظ المركبة المقصود في المنطق، أما هذه فمما يُنتفع بالوقوف عليها في صناعة المنطق (س، م، ٣، ٩)

- للألفاظ المفردة أحوال أخرى وهي دلالانها على الأمور الموجودة أحد الوجودين اللذين يتأههما حين عرفنا موضوع المنطق. ولا

## ألفاظ ناصة

- الألفاظ الناصة: هي التي تعبر عن المقصود صريحاً، وتزيل الإشتباه عما يكون في معرضه. ويقابلها الموهمة والمغلقة (ط، ش، ١٣، ٢٥٩)

## إما

- الدالّ على العناد في ظاهر العبارة هو لفظه إما (س، ق، ٢٤٢، ٨)

- لفظه إما تستعمل باشتراك الاسم على وجوه ثلاثة: فالوجه الحقيقي فيه هو أن تدلّ على ما يدلّ عليه قولك: لا يخلو الأمر عن أحد الوجوه. كقولك: إما أن يكون هذا العدد زوجياً، وإما أن يكون فرداً، حتى يكون الغرض فيه الدلالة على أنّ هذه أمور متعانة، والوجه الثاني محرّف عن هذه الدلالة لإضمار شيء في النص. وبيان ذلك أن يقول القائل: إن هذا الشيء يكون جماداً أو حيواناً معاً، فنجيبه بأنّه إما أن يكون جماداً، وإما أن يكون حيواناً، ونعني بهذا أن هذين يتعاندان فيه ولا يجتمعان، ولا نعني صراحاً أنّه لا يخلو عنهما؛ بل إضماراً. والوجه الثالث أن يعبر عن العناد في مثل ذلك بسلب الأمرين، كأن قائلًا قال: إنّ هذا الشيء، جماد وحيوان؛ فيقال له: إما أن لا يكون جماداً، وإما أن لا يكون حيواناً، فتكون دلالة إما ليس على القسمة، ولا على أنّه لا يخلو من أن لا يكون جماداً ومن أن لا يكون حيواناً؛ بل فيه إشارة إلى معنى لا يخلو من وجه آخر (س، ق، ٩، ٢٤٢)

- ربّما استعملوا لفظه إما في وجه آخر. فقالوا: لقيت إما زيداً وإما عمراً، ولا عناد في ذلك

البّة؛ بل يضر القائل: لقيت إما زيداً وحده وإما عمراً وحده ولم ألق غيرهما. وقد تدلّ لفظه إما على أنّ الشيء لا يخلو من أحد أمرين مع جواز اجتماعهما من غير إيجابه أو نفيه. كقولهم: العالم إما أن يعبد الله، وإما أن ينفع الناس، وليس يشار في هذا إلا إلى أنّه ليس يخلو من هذين، لا على أن أحدهما يكون له وحده (س، ق، ٢٤٥، ١)

- إذا تأملت البراهين التي تخرج مخرج الشرط في العلوم... وجدت «إما» الاتصال فيها شيئاً بوسط «وإما» الاستثناء (ش، ق، ٢٣٦، ٢)

## أما

- الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به للعلم أو الظن بشيء آخر، أو من الظن به الظن بشيء آخر، فالشيء الأول يستمى دليلاً برهانياً وبرهاناً إن لم يتخلل الظن، والأفديلاً إقناعياً وأما، والشيء الثاني يستمى مدلولاً (ه، م، ٣، ٢٤)

- الدليل الإقناعي والامارة ما يلزم من العلم أو الظن به الظن بشيء آخر (ه، م، ٣٥، ٨)

- لفظ «الدليل» بما يوصل إلى العلم، وُستى ما يوصل إلى الظن «أما». وهذا اصطلاح من اصطلاح عليه من المعتزلة ومن تلقاه عنهم (ت، ٢، ٨، ٣)

## إمتحان

- الإمتحان جزء من صناعة الجدل (أ، س، ٣، ٨٤٢)

- الإمتحان هو المخاطبة التي يُقصد بها مغلطة الانسان بالأشياء الذاتية في الصناعة (ف، ب، ١٥، ٩٤)

- القصد بالامتحان هو الوقوف على مقدار قوة الانسان في العلم المظنون به الكمال فيه (ف، ب، ١٦، ٩٤)

أمر الامر والتضرع والطلبه أشكالها في العربية واحدة، وإنما تختلف بحسب القائل والمقول له (ف، ع، ١٣٩، ١٣)

## إمتحانية

- الإمتحانية هي التي تقيس من الأمور التي بحسب ظن المجيب. ومن الإضطراب أن يكون الفانس عالمًا بذلك لوجود العلم له على نحو ما حُدِّد في مواضع أخر (أ، س، ٦، ٧٥٠)

- (القول) إذا كان من رئيس إلى مرؤوس كان أمرًا، وإذا كان من مرؤوس إلى رئيس كان تضرعًا، وإذا كان من المساوي إلى المساوي كان طلبيةً. والنداء مشترك يُستعمل في الثلاثة الباقية، وكلُّ واحدٍ من تلك الثلاثة مركَّبٌ من اسم وكلمةٍ مستقبلةٍ (ف، ع، ١٣٩، ١٥)

## إمتناع

- ما يعطيه الوجوب في اللاوجود وهو الإمتناع (س، ش، ١٨، ٧٣)

- أما الجازمُ فيصير إيجابًا وسلبًا والامرُ يصير أمرًا ونهيًا وكذلك التضرعُ والطلبية، إلا أن هذين ليس لكل واحدٍ من مقابليه اسمٌ يخصُّه في اللسان العربي (ف، ع، ١٤٠، ٣)

- سلب الممكن الكون الذهني هو الإمتناع (ب، م، ١٢٢، ٥)

- أما النداء فليست الكلمةُ المضمره فيه إلا مقولةٌ بإيجابٍ من قِبَلٍ إنه ليس بُنادي أحدٌ لئلا يسمع أو لا يصفى. وأما الأمرُ والنهي فليس لهما في اللسان العربي اسمٌ يجمعهما فأضطررنا إلى أن نُسَمِّيها جميعًا باسم أحدهما وهو الأمر (ف، ع، ١٤٠، ٦)

- الوجوب والامتناع يعبر عنهما بالضرورة إلا أن الوجوب هو ضرورة الوجود والامتناع ضرورة العدم (سي، ب، ٢٣، ١١١)

- إن الأمر إذا وُجِدَ ووُجِدَ بوجوده شيء آخر، إنه هو السبب في وجود ذلك الشيء الآخر (ف، ق، ١٠٤، ١١)

## إمتناع ذاتي

- الإمتناع الذاتي وهو أن يكون الأمر بحيث لو قُدِّرَ وجوده بدلًا عن عدمه لزم منه المحال عقلاً لذاته كوجود الشريك لمولانا جلَّ وعلا في الألوهية (و، م، ٦، ١٥٢)

- الأمر إذا وُجِدَ ووُجِدَ بوجوده شيء آخر، وإذا ارتفع ارتفع بارتفاعه ذلك الشيء الآخر، كان الموضوعُ قوي الإقناع واستعمل في أشياء كثيرة (ف، ق، ١٠٤، ١٨)

## إمتناع عن سلب

- إنَّ الإمتناع عن السلب، والقطع بالإيجاب، يتلازمان، وحكهما في إستلزام إحضار الذاتيّ بالبال، إذا كانا بالفعل، وفي عدم إستلزامه إذا كانا بالقوة، واحدٌ (ط، ش، ١٧، ٢٠١)

- جواب النداء إقبالٌ أو إعراض، وجوابُ التضرعُ والطلبيةُ بذلٌ أو منع، وجوابُ الأمر والنهي وما شاكله طاعة أو معصية، وجوابُ السؤال عن الشيء إيجابٌ أو سلب وهما جميعًا قولٌ جازمٌ (ف، ح، ١٦٣، ١٩)

- الأمر الذي يستعمله المجيب في إفادة السائل مطلوبه يُسَمَّى باسم الحروف التي يستعملها السائل في الطلب أو باسم مشتقٍّ من اسم الحروف التي يستعملها السائل (ف، أ، ٥، ٤٧)
- أمر بسيط
- الأمر البسيط فلا تطلب فيه الجنس والفصل الحقيقيين، ولا الشيء الذي سميته الحد الحقيقي، فإن هذا مما لا يكون البتة، وإن ظن قوم أنه يكون، بل اطلب أن تعرفه من لوازمه العامة وخواصه وتضيف بعضه إلى بعض كما تضيف الفصل إلى الجنس (س، ش، ١٨، ٣٦)
- أمر جزئي
- الفوق الإمعان إلى ناحية الأمر الكلي، والأسفل الإمعان إلى ناحية الأمر الجزئي (أ، ب، ٣، ٣٧٠)
- أمر عام
- الأمر العام أربعة أقسام: أحدها مشاع غير مقسوم كعبد الجماعة وصنعهم. والثاني مقسوم غير مشاع كطعام الجماعة وشرايهم. والثالث مثل ما هو لمن سبق كالموضوع من المصلى والجماعة. والرابع مثل ما كمل بكماله أصل واحد، كصوت المؤذن وطبيعة الأنس. (ب، ح، ١٢٤، ١٣)
- أمر كلي
- الفوق الإمعان إلى ناحية الأمر الكلي، والأسفل الإمعان إلى ناحية الأمر الجزئي (أ، ب، ٢، ٣٧٠)
- إن كان الأمر الكلي هو قولاً ما واحداً وليس
- الأمر الذي ينبغي أن يُستعمل في جواب ما هو الشيء إذا كان يُدَلُّ عليه بلفظ مركب فإنه يُسَمَّى ماهية الشيء، ويُسَمَّى أيضاً القول الدال على ما هو الشيء أو على جوهر الشيء أو على إنية الشيء أو طبيعة الشيء، ويُسَمَّى قول جوهر الشيء أيضاً (ف، أ، ٤، ٥٠)
- لأن الأمر الذي بالعرض لا يقوم جوهر الشيء؛ وما لا يقوم جوهر الشيء لا يكون جنساً له؛ وما لا يكون جنساً للشيء لا يكون مقولة تشمله (س، م، ٤، ٧٨)
- إن كل محاوراة لفظية فهي لغرض هو، إما طلب من القائل أو إعطاء، والطلب على ما صُفِّتْ إما طلب قول وإما طلب فعل غير القول، وطلب القول يُسَمَّى مستلة واستعلاما، وطلب الفعل فهو كالأمر (ب، م، ٢٠، ١١)
- واجب علينا عندما نقصد تحديد أمر ما... أن يُتَصَفَّح في الأشخاص التي هي غير مختلفة ذلك المعنى الذي يُعَصَّد تحديده (ش، ب، ٢١، ٤٨١)
- متى كان أمران فريداً على شيء واحد بعينه فكانت الجملة آثر مع أحدهما منها مع الآخر فهو آثر من الآخر (ش، ج، ٨، ٥٥٦)
- الأمر الأعظم هو الذي يصير به شيء واحد أعظم (ش، ج، ١٤، ٥٥٦)
- متى كان أمران أحدهما يُؤثر من أجل نفسه والآخر يُؤثر من أجل الظن فالمؤثر من أجل نفسه آثر (ش، ج، ١٧، ٥٥٦)



عليه الإمكان الأول في نفيه وإثباته جميعاً، حتى يكون ممكناً أن يكون، وممكناً أن لا يكون، أي غير ممتنع أن يكون، وغير ممتنع أن لا يكون (س، أ، ٣١٧، ٤)

- معنى «الإمكان» أن يكون الحكم غير ضروري في نفسه، لا في الوجود للموضوع فيجوز أن يوجد له، ولا في عدمه عنه فيجوز أن يعلم عنه (س، ش، ٧١، ٦)

- الإمكان على وجوه: أحدها ما لا يكون ممتنع الوجود، وهذا القسم يدخل فيه المطلق والضروري... والثاني بمعنى ليس بضروري أي يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون... الثالث بمعنى آخر وهو أن يكون الحكم غير ضروري البتة، لا في وقت معين كالكسوف، ولا في وقت غير معين كالنفس، ولا كالتغير للمتحرّك، بل مثل الكتابة للإنسان. والرابع أن يُعتبر فيه استقبال غير مخصوص ولا معين، بل أي استقبال كان، لا استقبلاً مبتدئاً آن محدود، وإلا كانت الموضوعات مخصصة (مر، ت، ٦٥، ٨)

- عكس الموجب في الإمكان يكون ممكناً عاماً لا يرجع السلب منه إلى الإيجاب (مر، ت، ٥، ٩٥)

- الإمكان قد يراد به ما يلزم سلب الإمتناع، وعلى هذا التفسير فما ليس بإمكان فهو ممتنع، فالواجب داخل في هذا الممكن. وقد يراد به ما يلزم سلب الإمتناع والوجوب معاً، ويكون التقييم بحسب هذا التفسير ثلاثة: الممكن والواجب والممتنع. وقد يراد به ما يلزم سلب الإمتناع والوجوب بحسب الذات والوصف والوقت وهو كالكتابة للإنسان، ويكون التقييم بحسب هذا التفسير أربعة الواجب والممتنع

هو على طريق الإتفاق في الإسم، فليس وجوده بأقل من الأوحاد والجزئية، لكن أكثر أيضاً بمبلغ ما هي فيه غير فاسدة؛ والجزئية خاصة هي فاسدة (أ، ب، ٣٨٧، ٩)

## أمس

- أما «التقدم» فليس يدلّ على معنى وعلى زمان مقارن له، بل على زمان هو داخل في حقيقة نفس ذلك المعنى، فكذاك أمس والتقدم إسم (س، ش، ٥٨، ٥)

## إمعان وسلوك

- تبيّن وظهر أن الإمعان والسلوك فقد ينقطعان ويقفان في السوالب أيضاً كما ينقطع ويقف في الموجبات (أ، ب، ٣٧٣، ١٠)

## إمكان

- إنّ الإمكان من المعاني التي تعرض لمقولات شتى، فإنها تعرض للكيف وللكم ولغير ذلك. وهو يقع على هذه بالتقدم والتأخر. وهو كالوجود وكالوحدة وما أشبه ذلك، فليس يمكن أن يجعل له جنس يشار إليه أنّه فيه (س، ق، ١٦٨، ١٢)

معنى الإمكان... أنّه كان يكون الشيء بدلاً عن ضده، لا مع ضده (س، س، ٨٧، ١)

- الإمكان إما أن يعني به ما يلزم سلب ضرورة العدم، وهو الإمتناع على ما هو موضوع له في الوضع الأول. وهناك ما ليس بإمكان فهو ممتنع. والواجب محمول عليه هذا الإمكان. وإما أن يعني به ما يلزم سلب الضرورة في العدم والوجود جميعاً على ما هو موضوع له بحسب النقل الخاص حتى يكون الشيء يصدق

لكون الأول عامًا والثاني خاصًا. الثالث الإمكان الأخص وهو سلب الضرورة المطلقة والوصفية والوقتية عن الطرفين. الرابع الإمكان الاستقبالي والأول أعم ثم الثاني والثالث أخص من الرابع. ومن شرط في إمكان الوجود في الاستقبال العدم في الحال وبالعكس مع أن ممكن الوجود هو ممكن العدم فقد شرط بالوجود والعدم في الحال (م، ط، ١٤٧، ١٩) - «الإمكان» يستعمل على وجهين: إمكان ذهني، وإمكان خارجي (ت، ر، ٦٧، ٢٧)

#### إمكان خارجي

- «الإمكان الخارجي» فأن يعلم إمكان الشيء في الخارج. وهذا يكون بأن يعلم وجوده في الخارج، أو وجود نظيره، أو وجود ما هو أبعد عن الوجود منه. فإذا كان الأبعد عن قبول الوجود موجودًا، ممكن الوجود، فالأقرب إلى الوجود منه أولى (ت، ر، ٦٨، ٤)

#### إمكان خاص

- الإمكان الخاص يدل على ممكنتين عامتين (و، م، ١٤٣، ٤)  
- الإمكان الخاص فليس فيها إلا مفهومان متلازمان متعاكسان وهما كونه ممكنًا وجوده وممكنًا عدمه (و، م، ١٥٥، ١٥)

#### إمكان ذهني

- الإمكان الذهني أن فيه أيضًا مطلق الضرورة وهو الذي فيه معلوم الوجود للموضوع باعتبارهما فقط، وفيه مشروط وهو الذي إنما يصير معلومًا بسبب ومعنى زائد عليهما، والضرورة فيه مشروطة موفية بحصول ذلك

والممكن الذي يكون ضروريًا بحسب الوصف والوقت والذي لا يكون ضروريًا بحسب شيء من هذه الاعتبارات. وقد يراد به شيء آخر وهو أن يكون الإللاقات إلى كيفية الحمل لا بحسب حال الحاضر والماضي بل بحسب الاستقبال، وهو أن يكون المعنى غير ضروري الوجود والعدم في أي وقت فرض في المستقبل، وهو ممكن. ومنهم من شرط في هذا الممكن أن يكون معدومًا في الحال ويظن أنه إذا كان موجودًا في الحال فقد صار ضروري الوجود، وما صدق عليه أنه ضروري الوجود لا يصدق عليه أنه ممكن الوجود، لكنه لا يعلم أنه إذا فرضه معدومًا في الحال فقد صار واجب العدم في الحال، فإن لم يصر هذا لم يصر ذلك (ر، ل، ١٦، ٣)

(الإمكان) يقابل (الضرورة) (ط، ش، ٥، ٣٠٨)

- (الإمكان) وضع أولاً، بإزاء سلب الإمتناع، فالممكن بذلك المعنى، يكون واقعًا على الواجب، وعلى ما ليس بواجب ولا ممتنع (ط، ش، ٣١٨، ١)

- الإمكان نفسه ليس هو نفس سلب الضرورة، بل معنى يلازمه؛ وذلك لتغاير مفهوميهما (ط، ش، ٣١٨، ٩)

- اللاضرورة هو الإمكان وهو أربعة: الأول الإمكان العامي وهو سلب الضرورة المطلقة عن أحد طرفي الوجود والعدم وهو المخالف للحكم وهو المستعمل عند الجمهور. الثاني الإمكان الخاصي وهو سلبها عن الطرفين جميعًا وهو المستعمل عند الحكماء، والمواد بحسبه تلك مادة الوجوب والإمكان والإمتناع، ولا يمتنع تسمية الأول عامًا والثاني خاصًا

## امكنة مغلطة

- الأمكنة (المُغْلَطَةُ) التي فيها يغلط الناظرُ في الشيء وفي الأمور التي شأنها أن تزيلَ الذهنَ عن الصواب من كل ما يُطلبُ إدراكه (ف، س، ١، ١٣٢)

- (من الامكنة المغلطة) تغيير تركيب إلى أفراد، مثل قولنا الخمسة هو مجموع زوج وفرد، فهو زوج وفرد فإذا الخمسة زوج، فإذا ما هو فرد فهو زوج (ف، س، ٢، ١٣٦)

- (من الامكنة المغلطة) تغيير أفراد إلى تركيب، مثال ذلك: إن زيدًا أعمى فهو إذا أعمى القلب (ف، س، ٤، ١٣٦)

- (من الامكنة المغلطة) تغيير تركيب إلى تركيب وذلك أن يكونَ لفظٌ إذا رُكِّبَ مع لفظ دلَّ على شيء، فإذا رُكِّبَ مع غيره تغَيَّرت دلالته فيُسامح فيؤخذ مع ذلك مرّةً ومع هذا مرة، وذلك مثل قولنا بصير فإذا رُكِّبَ إلى العينين فقيل فلان بصير بعينه دلَّ على شيء، وإذا قيل بصير بالطب دلَّ على جودة المعرفة بالطب (ف، س، ٦، ١٣٦)

- (من الأمكنة المُغْلَطَةُ) تغيير الشكل وهذا إنما يغلط في المكتوبات خاصة، وذلك في الحروف التي تختلف دلالتها بتغيير النقط والتشكيلات مثل قوله تعالى: ﴿عذابي أصيب به من أشاء﴾ (ف، س، ١٢، ١٣٦)

- (من الأمكنة المُغْلَطَةُ) تغيير الإعراب مثل ما قيل في لا يقتل فرسي صرًا فإن اللام من قوله لا يقتل متى رُفِعَتْ دَلَّت على معنى. وإذا جُرِّمَتْ دَلَّت على معنى (ف، س، ١٥، ١٣٦)

- (من الامكنة المُغْلَطَةُ) تغيير التصاريف، مثل قولنا ليس بإمكانه يفعل وليس بممكن أن يفعل (ف، س، ١٨، ١٣٦)

## السبب والمعنى الزائد (ب، م، ٨١، ٢٣)

- الإمكان الذهني وفيه أيضًا مطلق الإمتناع وهو الذي المحمول فيه معلوم السلب عن الموضوع (ب، م، ٨٤، ٤)

- «الإمكان الذهني» أن يعرض الشيء على الذهن فلا يعلم امتناعه، بل يقول «يمكن هذا»، لا لعلمه بإمكانه، بل لعدم علمه بامتناعه، مع أن ذلك الشيء قد يكون ممتنعًا في الخارج (ت، ١، ٦٨، ٢)

## إمكان سلب

- إنَّ سلب الإطلاق قد يجوز أن يكون غير السلب المطلق، كما أنَّ سلب الضرورة غير ضرورة السلب، وسلب الإمكان غير إمكان السلب (س، ق، ١٤، ٤٧)

## إمكان عامي

- قد لا يحضر السبب الموجب للعلم اليقين بل سبب يُرَجِّح ويوجب الظن الضعيف أو القوي أو لا يحضر أيضًا، بل يبقى الذهن على وقفته وحيرته، هذا الإمكان أعني الذي بالإعتبار الذهني هو الذي يُسَمَّى الإمكان العامي إذا قيل مطلقًا (ب، م، ٨٠، ٨)

## إمكان وقوة

- فرق بين الإمكان والقوة التسمية للفعل، فإن ما بالقوة لا يكون بالفعل ولا ينمكس إلى الطرف الآخر واللاذوام، أما لا دوام الفعل وهو الوجودي اللاذوام أو لا دوام الضرورة وهو الوجودي اللاضروري (م، ط، ١٥٠، ١)

أربعة، وأضيف إليها مطلب (أي). فصار إثنان للتصوّر، وهما (ما) و(أي). وإثنان للتصديق، وهما (هل) و(لِمَ). فمطلب (هل) يشتمل على: بسيط يكون الموجود فيه محمولاً، كقولنا: هل زيد موجود؟ وعلى مركّب، يكون الموجود فيه رابطة، كقولنا: زيد هل هو موجود في الدار؟ (ط، ش، ٦، ٥٣٩)

## أصوّر

- قد يظنّ بنا أننا نعرف كل واحد من الأمور على الإطلاق، لا على طريق السوفسطائين الذي هو بطريق العَرَض، متى ظُنَّ بنا أننا قد تَعَرَّفنا العلة التي من أجلها الأمر، وأنها هي العلة، وأنه لا يمكن أن يكون الأمر على جهة أخرى (أ، ب، ٩، ٣١٢)

- الأمور أما بما هي بلا نهاية فهي غير معلومة؛ وأما بما هي متناهية فهي معلومة (أ، ب، ١٠، ٣٨٩)

- من الأمور ما هي من الإضرطار، ومنها ما هي على أكثر الأمر، ومنها ما هي على أيّ الأمرين إتفق. فإنّ وَضَعَ واضعٌ ما هو من الإضرطار على أكثر الأمر، أو ما هو على أكثر الأمر من الإضرطار، إما هو بعينه، وإما المضادّ لما هو على أكثر الأمر - فإنه أبداً يُعطي موضعاً للحجة عليه (أ، ج، ٧، ٥١٧)

- الأمور... منها الواجب، ومنها الممتنع، ومنها الممكن (ق، م، ٩، ٤٥)

- الأمور التي يوجد لها أشياء متقدّمة ومتأخّرة صنفان، أحدهما التي متقدّماتها أعرف عندنا من المتأخّرات عنها، وما كان كذلك كانت الثقله فيها من الأقدم. فالأقدم إلى المتأخّر فالمتأخّر على النظام، على أن تجعل المتقدّمة

- (من الامكنة المغلّطة) تغيير ترتيب أجزاء القول، مثل قولنا بالواجب ليس يفعل وليس بالواجب يفعل (ف، س، ١، ١٣٧)

- (من الامكنة المغلّطة) تغيير الأحوال المُضافَة إلى القول وهي الأحوال الخارجة التي بحسبها يخرُج قولُ القائل فيكون المُفهمَة للمعنى المقصود ليست الألفاظ وحدها لكن تلك الأحوال معها (ف، س، ٣، ١٣٧)

- (من الامكنة المغلّطة) تغيير الأصوات المُقرّنة بالقول والإشارات التي تدلّ على الشيء مع القول (ف، س، ٦، ١٣٧)

- (من الامكنة المغلّطة) تغيير سحنة القائل المُضافة إلى القول، مثل أن يكون وجهُ القائل وجهٌ من رُعبٍ أو فرحٍ أو أن يكون شيعة عند القول شيعة من لحفة انفعال (ف، س، ٨، ١٣٧)

- (من الامكنة المغلّطة) تغيير مقاطع القول وأمكنة الوقوف فيه، مثل قولنا الذي يُبصِرُ الإنسان يُبصِرُ. إذا غيّر، وقيل هكذا الذي يُبصِرُ الإنسان يُبصِرُ، ثم أضيف إليه قولنا والإنسان يُبصِرُ الحجر لزم عنه في الظاهر أن الحجر يُبصِرُ (ف، س، ١٠، ١٣٧)

## أهيات

- المطالب العلميّة تنقسم إلى أصول. وإلى فروع. والأصول هي الكلّية التي لا بد منها، ولا يقوم غيرها مقامها ويسمّى بالأمهات. والفروع هي الجزئية التي عنها يد في بعض المواضع ويمكن أن يقوم غيرها مقامها. والأمهات قد قيل: إنّها ثلاثة، هي بالقوة ستة، وهي مطلب (هل) و(ما) و(لِمَ) لأن كل واحد يشتمل على مطلبين. وقد قيل: إنّها

ذلك في ذاته كَيْفِيَّةً وإن كانت مضافةً، فإلى غير ما تكلف إضافته إليه؛ كالعلم؛ فإنه بحرفٍ ما صار مضافاً إلى العالم؛ وبغير ذلك الحرفٍ فهو مضاف إلى المعلوم. فإن العلم يشبه أن تلزمه في نفسه الإضافة إلى المعلوم (س، م، ١٤٤، ٢)

- إنَّ الأمور التي من المضاف هي التي الوجود لها هو أنها مضافة (س، م، ١٥٧، ٦)

- إنَّ الأمور التي تلزمها الإضافة، منها ما وجوده ليس إلا فيما له إليه الإضافة، ومنها ما تتعلق به إضافتان. إحداهما هي إلى أمر ليس هو فيه، والأخرى إلى أمر ليس هو فيه. فإن العلم بشيء خارج، هيئة مضافة إلى العالم وإلى المعلوم الخارج، وهو في أحدهما لا يمكن أن يفارقه، وبالقياص إلى الآخر لا يمكن أن يواصله. ومنها ما يمكن له كلا الأمرين، مثل العلم؛ فإنه يجوز أن يكون بالعالم أيضاً إذا علمت النفس ذاتها. وبعض الأمور يستحيل فيها أن يكون المضاف موجوداً في المضاف إليه البتة، مثل الضعف، فإنه ممنوع أن يكون عارضاً في النصف (س، ج، ١٨٣، ٩)

- الأمور التي ليست متفابلة بالتضاد وهي معاً، فهي إما متضايغات، وإما أمور كالأنواع التي تحت جنس واحد. وهذه لا يتقدّم بعضها بعضاً في المعرفة بوجه، فلا يجوز أن يؤخذ بعضها في تعريف البعض؛ وهذا موضع علمي (س، ج، ٢١٢، ١٨)

- من جملة الأمور التي يُدَلُّ عليها بالقول المعرف هي الأعدام، وليست هي بالحقيقة ذواتاً ولا أموراً موجودة، وإلا لأرتكم منها في الشيء الواحد ما لا نهاية له، ولا هي بسيطة بالحقيقة. وهذه الأعدام مثل العمى والظلمة

حدوداً وسطى في البراهين على الإطلاق، والثاني هو الذي المتأخرات عنه أعرف عندنا من المتقدّمات له. فما كان كذلك فإننا نحده أولاً بأعرف المتأخرات عندنا، ثم نتقلّب منها إلى التي هي أقدم، بأن نجعل المتأخرةً حدوداً وسطى في الدلائل، بمنزلة ما عليه الأمر في أكثر الأمور الطبيعية (ف، ب، ٥٠، ٢٢)

الأمور التي تسوق الذهن إلى أن يتقدّم للشيء بطريق الأنفياد الشعري غير الأمور التي تسوقه إلى أن يتقدّم للشيء بطريق خطي، وكذلك الأمور التي تسوقه إلى أن يتقدّم للشيء بمخالطة غير الأمور التي تسوقه إلى أن يتقدّم بطريق الجدول، والأمور التي تسوقه إلى أن يتقدّم لهما هو حقّ يقين غير التي تسوقه إلى أن يتقدّم للشيء بالطرق الأخر (ف، أ، ٩٦، ١٥)

الأمور التي توجد مطلقاً وتوجد مفضّلة فإن معرفة المطلق منها والمجمل العامّ تقدّم معرفة الأمور التي تخصّ واحداً واحداً من المفضّلات (ف، أ، ٩٨، ٢)

- الأمور إما أن تكون ضرورية الوجود بمنزلة كسوف القمر عند حجب الأرض له عن نور الشمس. وإما ممتنعة بمنزلة كون القطر مشاركتاً للضلع. وإما ممكنة (ز، ق، ٩٥، ١٣)

- الأمور التي هي من المضاف فهي الأمور التي ماهياتها مفولة بالقياص إلى غيرها على الإطلاق أو ينحو آخر من أنحاء النسبة. «والتي على الإطلاق» فهي مثل الأمور التي أسماؤها أسماء تدل على كمال المعنى الذي لها؛ من حيث هي مضافة، مثل الأخ. وأما التي ينحو آخر من أنحاء النسبة فهي التي تعلق بها النسبة؛ فنصير لذلك مضافة؛ مثل القوة؛ من حيث هي لذي القوة، والجلم، من حيث هو للعالم؛ فإن كل

العلم بوجود مكة ونحوها من البلاد المشهورة؛  
واشراكهم في وجود البحر - وأكثرهم ما رأه  
(ت، ر، ١، ١٠٧، ٣)

#### أمور اضافية

- اللوازم أو الأمور الإضافية التي لا تتقوم بها  
ماهية شيء (س، م، ٨٢، ١١)

#### أمور بسيطة

- إن الأمور البسيطة ليس لها على ما علمت  
حدود، وإنما لها رسوم، والرسوم من اللوازم  
التي لا بد منها تابعة كانت أو كانت متبوعة في  
الوجود، وإن لم تكن في الماهية وما كان  
كذلك (س، ش، ٤٥، ١٤)

#### أمور جزئية

- إن الأمور الجزئية والحسية هي أقرب إلى  
العلوم الجزئية، كما أن الأمور العامة العقلية  
أولى بأن تكون مبادئ للعلوم الكلية (مر، ت،  
٦، ٢٣٧)

#### أمور ضرورية

- الأمور الضرورية على وجهين: أمور ضرورية  
في اللزوم من غير أن يكون بعضها لبعض  
ضروريًا في الجوهر والطبيعة وهذه لوازم  
خارجية، وقد أوضحنا قبل أن لا تنفع في  
كسب العلم اليقيني، وضرورية في الجوهر  
والطبيعة، وهي الأمور الموجودة بذاتها. أما  
الداخلية في حد الموضوع فهي ضرورية  
للموضوع في جوهره. وأما التي الموضوع  
داخل في حدّها فالموضوع لها ضروري في  
الجوهر، وهي ضرورية للموضوع في اللزوم

والمجز والسكون، والنحو الذي يُتصوّر فيها  
يُتصوّر بقياس ما إلى شيء ونسبة (س، ش،  
٤، ٤٠)

- الأمور وجود في الأعيان ووجود في النفس  
يكون آثارًا لتلك الأمور الموجودة في الأعيان  
(مر، ت، ٣٨، ٨)

- يشتمل (كتاب المفولات) على الأمور التي  
تجري... مجرى الأصول الموضوعية  
والحدود (ش، م، ٣، ٩)

- قياس الجواهر الأول إلى سائر الأمور هو قياس  
أنواع الجواهر وأجناسها إلى ما عداها من سائر  
كليات المقولات (ش، م، ٢٠، ١٩)

- يظهر... في الأمور التي لا تفعل أن فيها  
أشياء هي بطبيعتها مُعدّة لأن يكون عنها الشيء  
ومقابلته على السواء (ش، ع، ٩٨، ٤)

- (الأمور) التي لا تحدث بالإتفاق... هي  
الأنواع... والتي تحدث بالإتفاق... هي  
الأشياء التي سببها الصناعة أو الطبيعة (ش،  
ب، ٤٧٢، ٢٤)

- الأمور التي تحدث بالروية والفكر، وكذلك  
الحادثة عن الطبيعة، بعضها بالإتفاق والتبّتحت  
وبعضها ليس بالإتفاق (ش، ج، ٤٧٢، ٢٠)

- الأمور التي من خارج إما شهادة وذلك: إما  
واحد مقبول، وإما الأكثر، وإما الجميع، وإما  
معنى (ش، ج، ٥٢٩، ٧)

الأمور المتضادة نظائرها أيضًا متضادة (ش،  
ج، ٥٤١، ١٤)

الأمور التي بها قوام الشيء هي واحدة بأعيانها  
إذ كان بها كون الشيء المحدود واحدًا (ش،  
ج، ٦٠١، ١)

- الأمور المعلومة بـ«التواتر» و«التجارب» قد  
يشارك فيها عامة الناس، كاشترك الناس في

أيضاً (س، ب، ١٦، ٩٤)

المشاركة للموضوع في طبيعته والمتسلّم أن  
جنسها واحد (س، ج، ١٦٦، ٣)

## أمور عامة عقلية

- إن الأمور الجزئية والحسبة هي أقرب إلى  
العلوم الجزئية، كما أنّ الأمور العامة العقلية  
أولى بأن تكون مبادئ للعلوم الكلية (مر، ت،  
٧، ٢٣٧)

أمور مجهولة  
- إنّ الأمور المجهولة إذا طلبت فإنما يتوصل  
إليها في أكثر الأمر بأن تورّد أولاً قياسات  
جدلية على سبيل الإرباط، ثم يُتخلّص منها  
إلى القياس البرهاني (س، ب، ٩، ١١)

## أمور عامة وخاصة

- إذا قايستنا بين الأمور العامة والخاصة في العقل  
وجدنا الأمور العامة أعرف عند العقل. فإذا  
قايستنا بينهما في الأمر المقصود في الطبيعة  
الكلية وجدنا الأمور النوعية أعرف عند  
الطبيعة. وإذا قايستنا بين الشخصيات المعينة  
وبين الأمور النوعية عند العقل، لم نجد لتلك  
الشخصيات عند العقل مكان تقدّم وتأخر إلا أن  
يستشرك القوة الحاسة فحينئذ تكون الشخصيات  
أعرف عندنا من الكليات؛ فإنّ الشخصيات  
ترسم في القوة الحاسة ثم يقتبس منها العقل  
الطبائع العامة على ما ستعرفه في علم النفس.  
فإذا ابتدأنا من الأمور العامة وسلكتنا ما بعدها  
من الأنواع كنّا مبرهنيين. وإذا ابتدأنا من  
المحسوسات وسلكتنا إلى الكليات كنّا مستدلّين  
(مر، ت، ١٦، ٢٠٧)

أمور مظنونة  
- الأمور المظنونة ممكنة والظن بها ليس يصادق  
دائمًا، بمنزلة ما يظن الإنسان أن الغيم يتبعه  
المطر (ز، ب، ٢٦٧، ٣)

أمور معلومة  
- الأمور المعلومة هي كلبة وضرورية والمعلم بها  
ضروري وصادق دائمًا (ز، ب، ٢٦٧، ٢)

أمور مضرة  
- الأمور المفردة التي تولّف منها المقدمات التي  
منها تولّف قياساتها. وهذه تكون حدود  
المقدمات لا محالة (س، ج، ٥٣، ٦)

## أمور موضوعة

- الأمور الموضوعة في مبادئ العلوم، منها  
معان مفردة ومنها معان مركبة. والمفردة إمّا أن  
تكون أعراض موضوع الصناعة، أو تكون  
موضوع الصناعة، أو يكون داخلًا في موضوع  
الصناعة مقومًا له. فما كان من أعراض  
موضوع الصناعة فهو المطلوب في الصناعة فلا  
يصحّ أن يوضع وجوده؛ فإنّه لو كان بيّنًا وجوده  
لما كان يطلب في الصناعة ولكنه يجب أن

## أمور عامية

- الأمور العامية المطلقة التي نسوقُ الذهن إلى  
الانتقاد المطلق تُسمّى المقاييس والقياسات  
(ف، أ، ٩٨، ١١)

## أمور مجانسة لموصوف

الأمور المجانسية للموصوف، أي الأمور

أَنْ «أُون» الثابتة أشد تأكيدًا، فإنه دليلٌ على الأكلِ والأثيبِ والأدوم. فلذلك يُسَمون الله بـ «أُون» ممدود الواو، وهم يخصون به الله، فإذا جعلوه لغير الله قالوها بـ «أُن» مقصورة (ف، ح، ٦٦، ١١)

- يشبه أن تكون لفظه «إِن» شديدة القوة في الدلالة على اللزوم، و«متى» ضحيفة في ذلك، و«إذا» كالتوسطة (س، ق، ٢٣٥، ٨)

- «أُن» وما في حيزها في تقدير المصدر المفرد، و«إِن» المكسورة وما في حيزها جملة تامة (ت، ١، ١٧٩، ١٣)

- قال النحاة قاطبة إن «إِن» تكسر إذا كانت في موضع الجملة - والجملة خبر وقضية - وتفتح في موضع المفرد الذي هو جزء القضية. ولهذا يكسرونها بعد «القول»، لأنهم إنما يحكون بـ «القول» الجملة التامة (ت، ١، ١٧٩، ١٥)

#### إن الشيء

- ليس يُسَمون ما سبيله أن يُجاب به في حرف «هل» بلفظة هل، ولكن يُسَمونه إن الشيء (ف، ح، ٦٢، ٢٠)

- «إِن الشيء» هو وجوده (ز، ب، ٢٦٩، ١١)

#### إن وأن

- حرف إن وأن لا يُستعمل إلا في الإخبار فقط دون السؤال (ف، ح، ٦١، ١٦)

#### أن يفعل

- أن يفعل فهو أن يتنقل الفاعل باتصال على النسب التي له إلى أجزاء ما يحدث في الشيء الذي يفعل حين ما يفعل (ف، م، ١١٥، ٩) أنواع جنس أن يفعل على عدد أنواع جنس أن

يوضع شرح اسمه في المبادئ. وما كان داخلًا في موضوع الصناعة فلا بد من أن نفهم حقيقته ويُعترف بوجوده؛ فإنه إن لم نفهم ماهيته لم يمكن أن يُتعرّف شيء من أمره، وإن لم يوضع وجوده فكيف يطلب وجود شيء له؟ والتركب النافع في العلوم لا محالة قضية، فيجب أن يوضع وجودها لا محالة. وهذه القضية إما أولية، وإما مصادرة، وإما اصول موضوعة (مر، ت، ٢٠١، ١٣)

#### أمور نوعية

إذا كان بعض الأمور النوعية إذا عرض لها شيء واحد - وهو مع ذلك العَرَض كشيء واحد - فسمي باسم مثل الجرادب، فإن الجرادب اسم يقع على كلية شيء موضوعه الماء، والماء - كما تعلم طبيعة نوعية، فإذا حصل في موضعه شكل عن حركة، كان للجميع ذلك الشيء، وكان جردابًا؛ فيكون الجرادب ليس هو ذلك الشكل، ولا الماء المجرد، بل مجموعهما. فإذا أخذ مثل هذا الشيء، وفقد في تحديده جنسه، أخذ موضوعه وأقيم مقام الجنس، فأشكل الأمر. وهذه الأشياء ليس لها بالحقيقة حدود،... وليس لها أجناس حقيقة، بل أجناسها المتخيلة لها إما من الأمور الجنسية المركبة التي تركب من مقولات شيء، أو من الشيء المطلق مع مقولة، وعلى ما علمت في موضعه (س، ج، ١٩٤، ٧)

#### إن

- معنى (إن) الثبات والدوام والكمال والوثاق في الوجود وفي العلم بالشيء (ف، ح، ٦١، ٨) - في اليونانية «أُن» و «أُون»، وكلاهما تأكيد، إلا



- «أن يفعل» فهو تأثير الجوهر في غيره أثرًا غير قارّ الذات فحالها ما دام يؤثر هي أن يفعل، وذلك مثل التسخين ما دام يُسخَّن (سي، ب، ١٨، ٧٢)

أن يفعل وان يفعل

- أنواع جنس أن يفعل على عدد أنواع جنس أن يفعل، وذلك أن كل نوع من أنواع التغيير والحركة يقابله نوع من أنواع التغيير والتحرك (ف، م، ٤، ١١٦، ٤)

- كما يوجد التضاد في أنواع أن يفعل كذلك يوجد في أنواع أن يفعل، فكما أن يهدم مضادًا لأن يبني، كذلك أن يهدم مضاد لأن يبني (ف، م، ١٠، ١١٦، ١٠)

- كما يوجد التضاد في أنواع أن يفعل كذلك يوجد في أنواع أن يفعل (ف، م، ١٠، ١١٦، ١٠)

- معنى أن يفعل هو أن يتبدّل على الجسم النسب التي بها أجزاء ما يفعل فليس يلزم من ذلك أن يكون تحت المضاف، كما أن الذي يفعل في كيف ليس تحت مقولة كيف، ولا الذي ان يفعل في كم داخل تحت مقولة كم، فإنه ليس تبدّل النسب على ما يفعل حين ما يفعل إلا كتبدّل الكيف على ما يفعل حين ما يفعل (ف، ح، ٨، ٩٣، ٨)

- أمّا مقولة «أن يفعل» و«أن يفعل»، فيُترجم في تصوّرها هيئة توجد في الشيء لا يكون الشيء قبلها ولا بعدها البتة في الحدّ الذي يكون معها من الكيف أو الكم أو الأين أو الوضع، بل لا يزال يفارق على إتصاليه بها الشيء أشياء، ويتوجه على شيء ما دامت موجودة، كالتسود ما دام الشيء يتسود، والتهيب ما دام الشيء يتهيب، والحركة من مكان إلى مكان. فالشيء

يُفعل، وذلك أن كل نوع من أنواع التغيير والحركة يقابله نوع من أنواع التغيير والتحرك (ف، م، ٤، ١١٦، ٤)

- معنى أن يفعل هو أن تتبدّل على الجسم النسب التي بها أجزاء ما يفعل فليس يلزم من ذلك أن يكون تحت المضاف، كما أن الذي يفعل في كيف ليس تحت مقولة كيف، ولا الذي ان يفعل في كم داخل تحت مقولة كم، فإنه ليس تبدّل النسب على ما يفعل حين ما يفعل إلا كتبدّل الكيف على ما يفعل حين ما يفعل (ف، ح، ٩، ٩٣، ٩)

- «أن يفعل» هو نسبة الجوهر إلى أمر موجود منه في غيره غير قارّ الذات بل لا يزال يتجدّد ويتصرّم، كالتسخين والتبريد وهو التحريك (مر، ت، ١، ٣٥، ١)

الألفاظ نابعة للأثار الثابتة في النفس، المطابقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظ هي: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين ومنى والوضع وله وأن يفعل وأن يفعل (غ، ع، ٥، ٣١٣)

- أن يفعل ومعناه: نسبة الجوهر إلى أمر موجود منه في غيره، غير باقي الذوات؛ بل لا يزال يتجدّد. كالتسخين (والتحديد) والقطع (غ، ع، ٧، ٣٢٧، ٧)

- أن يفعل هو نسبة الجوهر إلى أمر موجود منه في غيره، غير باقي الذوات، بل لا يزال يتحدّد كالتسخين والتحديد، والقطع (غ، ع، ٩، ٣٥٢)

- الجوهر والكم والكيف والإضافة والأين ومنى والوضع والملك وأن يفعل وأن يفعل، فهذه هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة (سي، ب، ١، ٥٧، ١)

- أعلى ما يُعرف فيه أن يفعل يُسمى أن يفعل  
(ف، ح، ١٦، ٧٢)

- «أن يفعل» هو نسبة جوهر إلى حالة فيه بهذه  
الصفة، مثل التقطع والتسخن وهو التحرك، بل  
الحركة بعينها (مر، ت، ٣، ٣٥)

- الألفاظ تابعة للأثار الثابتة في النفس، المطابقة  
للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظ هي: الجوهر  
والكم والكيف والمضاف والأين ومتى  
والوضع وله وأن يفعل وأن يفعل (غ، ع،  
٦، ٣١٣)

- (أن يفعل) وهو نسبة الجوهر المُتغير إلى  
السبب المُتغير، فإن كل (مفعل) فمن فاعل.  
وكل (مُسخن) و(مُبرّد) فعن (مُسخن) و(مُبرّد)  
بحكم العادة المقتردة، عند أهل الحق وبحكم  
ضرورة الجبلة عند المعتزلة والفلاسفة (غ، ع،  
٢١، ٣٢٧)

- أن يفعل هو نسبة الجوهر المتغير إلى السبب  
المتغير (غ، ع، ١٢، ٣٥٢)

- الجوهر والكم والكيف والإضافة والأين ومتى  
والوضع والملك وأن يفعل وأن يفعل، فهذه  
هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة  
(سي، ب، ١، ٥٧)

- «أن يفعل» فهو تأثر الشيء من غيره ما دام في  
التأثر كالتسخن والتبرّد والتقطع (سي، ب،  
٢٠، ٧٢)

الذي فيه هذه الهيئة على إتصالها، فهو مُفعل  
ويُفعل، وحاله هي أن يُفعل، والشيء الذي  
منه هذه الهيئة على إتصالها، فهو من حيث هو،  
منسوب إليها، فحاله هي أن يفعل (س، م،  
١٧، ٢٣٥)

- أما لفظه، «أنه يفعل»، «وأنه يفعل»،  
فمخصوص بالحالة التي فيها التوجه إلى  
الغاية، وكذلك القيام، الذي هو النهوض  
والجلوس الذي هو المصير إلى الأمر الذي  
يستقر، فيسمى أيضاً جلوساً، هما اللذان إما أن  
يكونا من هذه المقولة، أو يناسبا هذه المقولة  
(س، م، ١٣، ٢٣٦)

- (أن يفعل وأن يفعل) تقبل التضاد، فإن التوجه  
من ضد إلى ضد، يخالف بالحد التوجه من  
ذلك إليه، وموضوعهما واحد وبينهما أبعاد  
الخلافاً، وذلك كإيضاض الأسود، وإسوداد  
الأبيض، وكصمود السافل ونزول العالي.  
وأيضاً فإنها قد تقبل الأشد والأضعف، لا من  
جهة القرب إلى الطرف الذي هو السواد، فإن  
القرب من ذلك، وهو حدّ، مبلوغ إليه من  
السواد، بالقياس إلى الإسوداد الذي هو سكون  
في السواد (س، م، ٣، ٢٣٧)

أن يكون له

- «أن يكون له» كقولك: مُتَنَعِّل، مُتَنَحِّح (أ، م،  
٩، ٦)

### أنحاء التعليم

- أنحاء التعليم تختلف بحسب اختلاف الأمور  
التي تُستعمل في التعليم وبحسب اختلاف  
جهات استعمال كثير من تلك الأمور عند  
التعليم (ف، أ، ٨، ٨٧)

### أن يفعل

- أن يُفعل هو مصير الجوهر من شيء إلى شيء  
وتغيره من أمر، وما دام سائكاً فيما بين الأمرين  
على اتصال يُقال فيه أنه يفعل (ف، م،  
١٠، ١١٣)

## إنشاد

- الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسية هي هذه: التعليم، والمجازاة، والمناظرة، والمعاندة، والإختبار، والمجادلة، والخطابة والإنشاد. وإن كان شيء غير هذه، فهو إما داخل في بعض هذه، أو غير مألوف (س، ج، ٧، ١٥)

- أما الإنشاد، فهو بعيد أن يكون الغرض فيه إيقاع إعتقاد وتصديق البتة (س، ج، ١٧، ٦)

## إنطواء

- أعني بالإنطواء تضمّن المقول على الكل جهة المقدّمة الصغرى وإنطواءها تحت حمل الحدّ الأكبر على الأصغر (ش، ق، ٢٠٩، ٢٦)

## انعكاس

- في الشكل الأوّل تكون المقاييس، إذا انعكست، بالشكل الثاني والثالث، وأن المقدّمة التي عند الطرف الأصغر منه أبداً تبطل بالشكل الثاني والثالث؛ وأما التي عند الطرف الأكبر فإنها تبطل بالشكل الثالث؛ وأن المقاييس التي في الشكل الثاني تكون إذا انعكست النتيجة بالشكل الأوّل والثالث؛ وأن المقدّمة التي عند الطرف الأصغر منه أبداً تُنقَضُ بالشكل الأوّل، وأما التي عند الطرف الأكبر فإنها تُنقَضُ بالشكل الثالث؛ وأن المقاييس التي في الشكل الثالث فإنها تكون بالانعكاس في الشكل الأوّل والثاني؛ وأن المقدّمة التي عند الطرف الأكبر منه تُنقَضُ أبداً بالشكل الأوّل، وأما التي عند الطرف الأصغر فبالشكل الثاني تُنقَضُ (أ، ق، ٢٦١، ١٥)

- يكون الانعكاس من الحدود ومن الخاصة ومن

الجنس. مثال ذلك أنه إن وجد لشيء من الأشياء أنه حيٌّ مَشَاءٌ ذو رجلين، كان الذي يعكسه يقول: إنه حيٌّ مَشَاءٌ ذو رجلين صادقاً. وكذلك أيضاً من الجنس: فإنه إن وجد لشيء من الأشياء أنه حيٌّ فهو حيٌّ. ومثل هذا بعينه يوجد في الخاصة أيضاً. وذلك أنه إن وجد لشيء من الأشياء أنه قابل للنحو، فهو قابلٌ للنحو (أ، ج، ٥٠٣، ٢)

- القضية التي تبدل كمّيّتها عند الانعكاس فهي الموجبة الكلية، كقولنا كل إنسان حيوان، فإن الذي يبقى صدقُه محفوظاً دائماً في جميع المواد قولنا حيوان ما إنسان، لا قولنا كل حيوان إنسان (ف، ق، ١٨، ٤)

- الموجبة الجزئية أيضاً فإن جزئها لا يفترقان أصلاً في شيء من ذلك البعض الذي شُرِّطَ فيهما، فذلك البعض هو بعض لهما جميعاً، ففي ذلك البعض يحفظان الصدق عند الانعكاس في جميع المواد دائماً (ف، ق، ١٨، ١٣)

- الانعكاس في المقدّمة الكبرى فضلٌ لا يحتاج إليه في أن تكون نتيجته ضرورية للزوم، بل يجتزأ في ذلك أن تكون (أ) موجودة في كل ذلك المعنى الذي هو (ب) وإن لم ينعكس، وذلك أن انعكاسه ليس يزيد في اضطرابية لزوم ما يلزم عنه (ف، ق، ٤٤، ١٩)

- معنى الانعكاس هو أن تحكم بإضافة كل واحد منهما إلى صاحبه من حيث كان مضاعفاً إليه، فكما يقال الأب أب الابن يقال الابن ابن الأب (سي، ب، ٦٦، ١٣)

انعكاس ضروب الأول إن أريد إبطال صغراه يكون إلى الثاني، وإن أريد إبطال كبراه يكون إلى الثالث، وانعكاس ضروب الثاني عند

وكبراه بالثلث؛ وفي الثالث يبطل صفراء  
بالثاني، وكبراه بالأول (مر، ت، ١٧٩، ٤)

### إنفصال

- الإنفصال ليس هو سلب الإتصال، ولا  
الإتصال سلبه، بل سلوبهما غيرهما (ب، م،  
١٠، ٧٨)

- الانفصال فليس ضد الإتصال، فإن الصدين  
ذاتان وجوديان (سي، ب، ٦٤، ٥)

- الانفصال عدم الإتصال فيما من شأنه أو شأن  
جنسه أن يقبل الإتصال (سي، ب، ٦٤، ٥)

إبطال صفراء إلى الأول وعند إبطال كبراه إلى  
الثالث، وانعكاس ضروب الثالث عند إبطال  
صفراء إلى الثاني وعند إبطال كبراه إلى الأول  
(سي، ب، ١٧٨، ١٥)

- أعني بالانعكاس أن يتبدل ترتيب أجزاء القضية  
فيصير محمولها موضوعًا وموضوعها محمولاً  
(ش، ق، ١٤٤، ٦)

- الانعكاس لا يطرد في جميع المواد. هذا هو  
المراد من قولنا: لا تنعكس (ط، ش،  
٤، ٣٧٠)

### انعكاس القضية

- القضايا ذوات الأسوار منها ما ينعكس ومنها ما  
لا ينعكس، وانعكاس القضية هو أن يتبدل  
ترتيب جزئها، فيصير موضوعها محمولاً  
ومحمولها موضوعًا. وتبقى كينيتها وصدقها  
محفوظين دائماً في أي مادة كانت في جهة  
(ف، ق، ١٧، ٩)

### إنفعال

- كل حال وكل إنفعال فإنما من شأنه أن يكون  
في ذلك الشيء الذي هو له حال أو إنفعال،  
بمنزلة ما أن العلم في النفس، إذ هو حالٌ  
للنفس (أ، ج، ٦٤٦، ٥)

- كل كيفية سهلة التغير تسمى إنفعالاً (س، م،  
٢، ٢٠٠)

- أعلم أنه إنما قيل «أن يفعل» و«أن يفعل»، ولم  
يقُلْ إنفعال وفعل، لأن الإنفعال قد يقال أيضاً  
للحاصل الذي قد إنقطعت الحركة إليه، فإنه  
يقال: في هذا الثوب إحتراق، إذا كان حصل  
واستقر، ويقال: إنفعال، إذا كان الشيء بعد  
في الحركة، وكذلك القطع، الذي هو الفعل،  
قد يقال عند إستكماله، وقد يقال حين ما يقطع  
(س، م، ٢٣٦، ١٠)

- الإنفعال على الجملة تغير، والتغير قد يكون من  
كيفية إلى كيفية، مثل تصبير الشعر من السواد  
إلى البياض؛ فإنه غيرُهُ الكِبَرُ على التدرج،  
وصبره من السواد إلى البياض قليلاً قليلاً  
بالتدرج (غ، ع، ٣٢٨، ٢)

### انعكاس القياس

- أما انعكاس القياس فهو أن نبين بانعكاس نتيجة  
القياس: إما على أن الحد الأكبر ليس بوجود  
في الأوسط، وإما أن الأوسط ليس بوجود في  
الأصغر. لأنه يجب ضرورة إذا عكست النتيجة  
وأخذ معها إحدى المقدمتين أن تبطل الأخرى،  
لأنها إن لم تبطل، ولا النتيجة تبطل (أ، ق،  
١٥، ٢٥٤)

- إن تأملت ضروب المقاييس في الأشكال الثلاثة  
وجدت انعكاسات القياس من الشكل الأول  
تكون إلى الثاني والثالث؛ ولكن إذا أريد إبطال  
الكبرى كان من الثالث، أو الصغرى كان من  
الثاني؛ وأما في الثاني فإنه يبطل صفراء بالأول

كيفية بل إنفعالات (س، م، ١٩٩، ٢)

### إنقطاع

- مغالطات في الكلام يتعذر فهمها على السائل  
والمجيب فيحصل منها التبيكيت والإنقطاع  
(ب، م، ٢٦٦، ١٥)

### إنقلاب القضية

- إذا تبدل ترتيب جزئها (القضية) وبقيت كقيمتها  
محفوظة ولم يكن صدقها يبقى محفوظًا في  
جميع ما هو من تلك المادة سُمي ذلك انقلاب  
القضية لا إنعكاسها (ف، ق، ١٧، ١٣)

### إنقياد الذهن

- انقياد الذهن منه عام ومنه مفضل، وكان العامُّ  
عامًا لتلك المفضلات (ف، أ، ٩٧، ١٤)

### إنقياد شعري

- الأمور التي تسوق الذهن إلى أن ينفاد للشئ  
بطريق الانقياد الشعري غير الأمور التي تسوقه  
إلى أن ينفاد للشئ بطريق خطبي، وكذلك  
الأمور التي تسوقه إلى أن ينفاد للشئ بمغالطة  
غير الأمور التي تسوقه إلى أن ينفاد بطريق  
الجدل، والأمور التي تسوقه إلى أن ينفاد لما  
هو حق يقين غير التي تسوقه إلى أن ينفاد للشئ  
بالطرق الأخر (ف، أ، ٩٦، ١٥)

### إنما

- لفظه (إنما) إذا دخلت على القضية، دلّت على  
نفي العموم عن المحمول، وهو معنى قوله  
(يجعل الحمل مساويًا أو خاصًا بالموضوع)  
(ط، ش، ٣٠١، ٦)

- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أما في  
الجوهر فكالأب والابن، وفي الكم المتصل  
كالمظيم والصغير، وفي الكم المنفصل كالكثر  
والقليل، وفي الكيف كالأحرّ والأبرد، وفي  
المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأين  
كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم  
والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصابًا  
وانحناء، وفي الملك كالأكسى والأعرى،  
وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال  
كالأشد تسخّنًا وتقطّعًا (سي، ب، ٦٧، ٨)

### إنفعالات

- إنّ الكيفية كيف ينقسم إلى الأمور الأربعة التي  
جعلت أنواعًا لها؛ فنقول: إنّ الكيفية لا تخلو  
إمّا أن تكون بحيث يصدر عنها أفعال على نحو  
التشبيه والإخالة أو لا تكون. والذي يفعل فعله  
على سبيل التشبيه والإخالة فهو كالحار يجعل  
غيره حارًا، والذي لا يكون إمّا أن يكون متعلقًا  
بالكم من حيث هو كم أو لا يكون؛ والذي لا  
يكون متعلقًا بالكم؛ فإما أن يكون للأجسام من  
حيث هي أجسام طبيعية فقط أو لا يكون، بل  
يكون لها من حيث هي ذوات النفس، أو يكون  
للنفوس، فالثاني تلتزم ما بينها أفعال  
وإنفعالات، هي التي تستمى كفيات إنفعالية  
وإنفعالات؛ والتي تتعلق بالكم فهي كالأشكال  
وغيرها (س، م، ١٧٢، ١٣)

أما الذي يعرض للزوايا فهو مثل الشئ الذي  
إذا ستل عن قوم عرض لهم لإنفعال ما، لم  
يصلح أن يجاب به، ولم تلتزم إلى ما عرض  
لهم منه. وقد جرت العادة أنّه إنمّا يُعرفون  
بالكيفيات التي تلزمهم، فلا يقال لمن خُلِق  
أحمر البشرة أنّه مصفار اللون بسبب عارض من  
وجل أو جرد غير لونه، فلذلك لم تسمّ هذه

الحيوان بالناطق والفرس بالصاهل (ب، م،

١٥، ١٠)

- الأنواع أولى بالجوهرية من الأجناس، لأن قياس الأجناس إلى الأنواع هو قياس الأنواع إلى الأشخاص. فإن النوع يمكن أن يقال على ما تحته دون أن يكون عليه كلي آخر هو جنس (سي، ب، ٥٩، ١٨)

- الأنواع أحقّ بإسم الجوهرية من الأجناس (ش، م، ١٩، ٢٠)

- التي لا تحدث بالإتفاق... هي الأنواع (ش، ب، ٤٧٢، ٢٤)

- إن كان بين الأنواع متوسط فين الأجناس متوسط (ش، ج، ٥٦٦، ٢١)

- قولهم (المنطقيون) «أن حقائق الأنواع المطلقة - التي هي ماهيات الأنواع والأجناس وسائر الكليات - موجودة في الأعيان». وهو يشبه - من بعض الوجوه - قول من يقول «المعدوم شيء» (ت، ر، ٨٤، ٨)

### أنواع الأنواع

- أما أنواع الأنواع فقد توجد في عدد ما، وليست بغير نهاية. وأما الأشخاص التي هي بعد أنواع الأنواع بغير نهاية (في، أ، ٣٢، ٥٠)

- إن هاهنا جنسًا عاليًا، أو أجناسًا عالية، هي أجناس الأجناس وأنواعًا سافلة هي أنواع الأنواع. وأشياء متوسطة هي: أجناس لما دونها. وأنواع لما فوقها. وأن لكل واحد منها في مرتبته خواص (س، أ، ٢٣٦، ٨)

### أنواع سافلة

الأنواع السافلة لا توجد لها فصول مُقسمة.

أنواع

- الأنواع تُحَوَى من الأجناس ولا تحوي الأجناس، وذلك أن الجنس يفضل على النوع (في، أ، ١٠٥٥، ٨)

- أما الأنواع فليست تُحمل على الأجناس (في، أ، ١٠٥٦، ١)

- الأنواع تُفَضَّل على الأجناس بالفصول التي تخصها. وأيضًا فإنه لا النوع يكون جنس أجناس، ولا الجنس نوع أنواع (في، أ، ١٠٥٦، ٢)

- إذا عَرَفَ (السائل) جنسه العالي (للتوع) فينبغي أن يُقَسِّمَهُ بالفصول المقومة لأقرب الأنواع إليه. ثم يعمد من تلك الأنواع التي أخذ فصولها إلى الذي تحته النوع المطلوب فيُقَسِّمُهُ بالفصول المقومة لأقرب الأنواع إليه أيضًا (ف، د، ٨٣، ٥)

- هذه الأجناس (العالية) والأنواع التي تحت كل واحد منها قد تؤخذ على أنها معقولات للأشياء المحسوسة الموجودة، ومثالات في النفس للأمور الموجودة (ف، م، ١١٦، ١٤)

- الأنواع المختلفة التي تحت جنس واحد فإن فصل كل واحد منها الذاتية المقوم له يُحْمَلُ كل واحد منها على جنس تلك الأنواع حملاً غير مطلق (ف، أ، ٧٣، ٥)

- لما كانت الأنواع تانلف حدودها من الأجناس والفصول، صارت الفصول التي تليق أن تؤخذ جزء حد النوع يُقال إنها فصول مقومة للنوع، وهي الفصول الذاتية التي تُحْمَلُ على النوع حملاً مطلقاً (ف، أ، ٨١، ١٤)

- إن الأنواع تُفَضَّل بخصوصها على عموم أجناسها بإختصاص كل منها دون جنسه بواحد منها، كإختصاص الإنسان دون

وهو بعينه ماهيته - ويقولون «وما إنَّه الشيء»  
يعنون ما وجوده الأكمل، وهو ماهيته (ف، ح،  
(١٤، ٦١)

- إنَّ قولنا «هل الإنسان موجود إنساناً» يعني هل  
الإنسان وجوده وإنَّه هي تلك الذات المسؤول  
عنها وليس له ذات غير تلك الواحدة التي  
أخذناها موضوعاً وهي غير مقسمة الوجود، أم  
إنَّه إنسان بوجوده آخر، مثل أنَّه حيوان مشاء ذو  
رجلين، أي هل له وجود وماهية على ما يدلُّ  
لفظه عنه فلا يمكن أن يُصوَّر تصوُّراً آخر أزيد  
منه ولا أنقص (ف، ح، ٢٢١، ٧)

- ربَّما سُمِّي وجودُ الشيء إنَّته، ويُسمَّى ذاتُ  
الشيء إنَّته. وكذلك أيضاً جوهر الشيء يُسمَّى  
إنَّته. فإنَّ كثيراً ما نستعمل قولنا إنَّته الشيء بدل  
قولنا جوهر الشيء، فنرى أنَّه لا فرق بين أن  
نقول ما جوهر هذا الثوب وبين أن نقول ما إنَّته  
(ف، أ، ٤٥، ٧)

- تكون ماهية كل شخص هي بإنسانيته، لكنَّ إنَّته  
الشخصية تتحصَّل من كَيْفِيَّة وكَمِيَّة وغير ذلك  
(س، د، ٢٩، ١٢)

- إنَّ الشيء الذي يقولون إنَّه دالٌّ على الإنيَّة  
الذاتية المشتركة، يجعلونه شيئاً غير الدالِّ على  
الماهية الذاتية المشتركة، ولا يجعلون الشيء  
الواحد صالحاً لأن يكون بالقياس إلى أشياء  
إنَّية وماهية، حتى يكون، من حيث يشترك فيه،  
هو ماهية لها، ومن حيث يتميِّز به عن أشياء  
أخرى هو إنَّية لها (س، د، ٣٨، ١٥)

- إنَّا نعني بالدالِّ على الإنيَّة ما إنَّما صلوحه للإنيَّة  
فقط دون الماهية، حتى إنَّه لا تكون دلالاته على  
معنى مُقوِّم يتمم ماهية مشتركة أو خاصة، بل  
على معنى مُقوِّم يخص؛ فإذا قلنا: الدالُّ على  
الإنيَّة عنينا هذا المعنى (س، د، ٤٥، ١٠)

نعم، قد يكون لها أعراض وخواص مقسمة  
(س، م، ٥٥، ١٢)

## أنواع متوسطة

- أمَّا الأجناس والأنواع المتوسطة فإنَّها هي التي  
يوجد لها فصول مقوِّمة وفصول مقسمة.  
فصولها المقوِّمة هي التي تقسَّم أجناساً  
فوقها؛ وفصولها المقسمة هي التي تقوِّم  
أنواعاً تحتها؛ وكل ما قوِّم جنساً هو فوق فإنَّه  
يقوِّم كل ما تحته؛ لكن تقويمه الأوَّل لما قسَّم  
إليه الجنس قسمة أولى؛ وكل ما قسَّم جنساً أو  
نوعاً هو تحت فإنَّه يقسَّم ما فوقه (س، م،  
(١٤، ٥٥)

## أنواع وأجناس

- الأنواع والأجناس وحدها دون غيرها تقال بعد  
الجواهر الأوَّل جواهر ثواني، لأنها وحدها  
تدلُّ على الجواهر الأوَّل من بين ما تُحمل عليه  
(أ، م، ٩، ١١)

- إنَّ الأعراض توجد في الأشخاص على القصد  
الأوَّل. وأمَّا الأجناس والأنواع فهي أقدم من  
الأشخاص (س، د، ١٠٢، ١٥)

## أنواع وأعراض

إنَّ الأنواع تقع في الوهم قبل الأعراض وإن  
كانت غير مفارقة -، وذلك أنه قد يتخي أن  
يوجد الموضوع حتى يعرض له شيء من  
الأشياء، - فأما الأعراض فحدونها بعد  
الأنواع، وطبيعتها دخيلة (في، أ، ١٠٦٧، ٢)

## إنَّية

تُسمَّى الفلاسفة الوجود الكامل «إنَّية» الشيء -

بذاتها)؛ والعلوم المتعارفة التي يقال لها عاقبة وهذه هي الأوائل التي منها يبتون؛ والثالث التأثيرات، وهي تلك التي يأخذون أحدًا على ماذا يدل كل واحد منها وفي بعض العلوم لا مانع يمنع أن نصدق بشيء شيء من هذه (أ، ب، ٣٣٩، ١٤)

- إن الأوائل أيضًا إنما ترسم في أكثر الأمر بما يتأخر عنها (س، ج، ٣١٧، ٩)

- لا فرق بين قولنا أوائل وبين قولنا مبادئ من قِيلَ أنهما إسمان مترادفان... يدلان على معنى واحد (ش، ب، ٣٧٤، ٢٠)

#### أوسط

- الأواسط - التي هي الأدلة - مما يتنوع ويتعدّد بحسب ما يفتحه الله للناس من الهداية، كما إذا كان «الوسط» خبر صادق فقد يكون الخبر لهذا غير الخبر لهذا (ت، ر، ١، ١٩٤، ٢٣)

#### أوسط

- إن لم يكن أوسط، فلا يكون برهان (أ، ب، ٣٨٢، ٩)

- الأطراف إذا كانت متناهية... الأواسط يجب ضرورة أن تكون متناهية (ش، ب، ٤٢٦، ٢)

#### أوسط

- أعني بالأوسط الذي هو في شيء وفيه شيء آخر، وهو في المرتبة أيضًا أوسط (أ، ق، ١١٣، ٩)

- متى كان الأوسط ضروريًا، فالنتيجة أيضًا موجودة من الضرورة، كما أن النتيجة التي من المقدمات الصادقة هي أيضًا دائمًا صادقة (أ، ب، ٣٣٠، ١٤)

- إن المحمول في المسئلة على أنها مجهولة الإيتية، وتطلب فيها الإيتية لا التي هي مجهولة اللمية، ويطلب فيها اللمية دون الإيتية، لا يجوز أن تكون طبيعة جنس أو فصل أو شيئًا مجتمعًا منهما إذا كانت طبيعة الموضوع محصلة (س، ب، ١٠١، ١٤)

- إن اللمية هي العلية، والأيتية هي الثبوت (ط، ش، ٥٣٦، ٤)

#### إيتية ذاتية

- يقال في الصفة المُفَرَّدة لإيتية ذاتية لأنها أقرب نسبة إلى الذات من الأعراض اللاحقة في الوجود (ب، م، ٢٧، ٢)

#### إهمال

- الحصر والإهمال فيها (القضية الشرطية) ليس هو الحصر والإهمال في حملياتها، بل قد يُجعل الحصر فيها من جهة دوام الحكم ولا دوامه (ب، م، ٧٦، ٥)

- الإهمال فكقولنا إذا كان كذا كان كذا (ب، م، ٩، ٧٦)

- الإهمال فهو أن يُحكم بالإنصال والإنفصال من غير تعرّض لبيان الكلية والجزئية (سي، ب، ٣، ١٦٤)

#### أوائل

- الأوائل في كل واحد من الأجناس... هي التي لا يمكن المبرهن أن يبرهن أنها موجودة (أ، ب، ٣٣٨، ٤)

- كل علم برهاني هو في ثلاثة أشياء: أحدها الأشياء التي نضع أنها موجودة (وهي ذلك الجنس الذي نظره في التأثيرات الموجودة له



- إذا وُضع الأوسط بالعكس فيكون القياس على  
وَلَيْمَ هُوَ (أ، ب، ٣٥٠، ١١)
- إن كان بينهما (الحدان أو ب) أوسط ما، فقد  
يلزم ضرورة أن يكون أحدها في كل الشيء  
ويكون قياس إما في الشكل الأوّل وإما في  
الثاني (أ، ب، ٣٥٦، ٣)
- الطلب هو الأوسط فذلك قد تدلّ عليه الأشياء  
التي الأوسط فيها محسوس (أ، ب،  
٤١٠، ١٢)
- الأوسط قد يجب أن يكون متساويًا في الكون:  
أما للأشياء التي قد كانت أنه قد كان، وللأشياء  
التي هي مُزَيمة بأن تكون بأنه مزعم بأن يكون،  
ولتي تكون أن يكون، وللأشياء التي هي  
موجودة أنها موجودة (أ، ب، ٤٣٦، ١٤)
- الأوسط على مثال واحد إن كانت متفقة  
أسمائها (المائل)، فالأوسط لها إسم  
مشترك؛ وإن كان على طريق الجنس، فهو  
لها على مثال واحد (أ، ب، ٤٥٨، ٩)
- الأوسط الأوّل هو قول الطرف الأوّل، مِنْ قَبْلِ  
أن جميع العلوم إنما تكون بالحدود (أ، ب،  
٤٦٠، ١)
- لم يكن الأوسط واحدًا فقط، بل كثيرة، فالعمل  
أيضًا هي كثيرة (أ، ب، ٤٦١، ١٤)
- الأوسط ليس بالحقيقة علّة لوجود اليقين  
بالتيجة وإلا لكان المعلول في برهان "إنه"  
سببًا لوجود العلّة وهذا محال (مر، ت،  
٣٣٠، ٧)
- الحقيقي في السؤال عن "وَلَيْمَ" هو الجواب بالعلّة  
الذاتية التي هي الأوسط (مر، ت، ٢٥٠، ٨)
- لم يُشَقَّ الإسم للمقدّمتين من الأوسط فإنه  
موجود فيهما جميعًا (غ، م، ٢٧، ٧)
- (الأوسط) إمّا أن يكون محمولًا فيهما
- (المقدّمتان) جميعًا ويُسَمَّى الشكل الثاني (غ،  
م، ٢٧، ١٣)
- (الأوسط) إمّا أن يكون موضوعًا فيهما  
(المقدّمتان) ويُسَمَّى الشكل الثالث (غ، م،  
٢٧، ١٤)
- الأوسط بما عُرفَ كونه حدًا للأصغر؟ فإن  
عُرفَ بحدٍّ آخر، فالسؤال قائم في ذلك الآخر  
(غ، ع، ٢٧٥، ١٦)
- إنّه الأكبر بهذا الأوسط، إن كان محمولًا مطلقًا  
وليس بحدٍّ، فليس يلزم منه إلا كونه محمولًا  
للأصغر، ولا يلزمه كونه حدًا (غ، ع،  
٢٧٦، ٤)
- الأوسط إمّا أن يكون محمولًا على الأصغر  
موضوعًا للأكبر ويُسَمَّى الشكل الأول، وإمّا أن  
يكون موضوعًا للأصغر محمولًا على الأكبر أو  
محمولًا عليهما جميعًا أو موضوعًا لهما جميعًا  
(سي، ب، ١٤٢، ١٢)
- إذا كانت المقدّمتان مطلقتين أو ضروريتين كان  
حصول النتيجة بيّنًا، إذ الأصغر داخل بالفعل  
تحت الأوسط فالحكم على الأوسط حكم عليه  
(سي، ب، ١٤٥، ١١)
- إذا كان الأوسط في برهان الآن مع أنه ليس  
بعلّة لوجود الأكبر في الأصغر معلولًا لوجوده  
فيه لكنه أعرف عندنا من الأكبر سُمِّي دليلًا  
(سي، ب، ٢٣٣، ١١)
- الأوسط إن كان محمولًا في الصغرى موضوعًا  
في الكبرى فهو الشكل الأول. وإن كان  
بالعكس فهو (الشكل) الرابع وإن كان محمولًا  
فيهما فهو (الشكل) الثاني وإن كان موضوعًا  
فيهما (الشكل) الثالث. والأول يخالف الثاني  
في الكبرى والثالث في الصغرى والرابع فيهما،  
والثاني يخالف الثالث فيهما، والرابع في

## أول

- الصفري، والثالث يخالف الرابع في الكبرى (م، ط، ٢٥٤، ٢٣)
- الأوسط في البرهان لا بد وأن يفيد الحكم بثبوت الأكبر للأصغر، فإن كان هو علة لوجود الأكبر في الأصغر سمي البرهان برهان لم لأنه يعطي السبب في التصديق وفي الحكم في الوجود الخارجي، وإن لم يكن كذلك سمي برهان إن لأنه يفيد آنية الحكم في الخارج دون لمتيه وإن أفاد لمية التصديق. والأوسط في برهان إن كان معلولاً هو أعرف يُسمى دليلاً أيضاً (م، ط، ٣٤٨، ٢٩)

## أوضاع

- أما الحدود في إسم الوضع فتسمى أوضاعاً، لكنّ المسلّمات منها تختصّ بإسم الأصل الموضوع. والمسلّمات على الوجه الثاني تُسمى «مصادرات» (س، أ، ٥٢٧، ١)
- قد تكون المقدمة الواحدة أصلاً موضوعاً عند شخص، ومصادرة عند آخر. وتسمى الحدود الواجب والواجب تسليمها معاً، أوضاعاً (ط، ش، ٥٢٦، ١٣)

## أولى

- أقول (الطوسي): في هذا الكلام خبط كثير؛ فإنّ واجبة القبول لا تسمى (أوضاعاً) والتسليم على سبيل حسن الظن، لا يسمى (مصادرات) وجميع هذه القضايا لا تخصص بالواجب قبولها، لا غير، وذلك عند التصديق بها. وأما إن لم يصدر بها لا يكون عند البناء عليها أعم من موضوع الصناعة، فإنّ المبني عليه يجب أن يكون مناسباً للمبني (ط، ش، ٥٢٨، ١٤)

## أوضاع جدلية

- الأوضاع الجدلية... كلبية (ش، ج، ٥٣٠، ١١)

- أعني بالأول والمبدأ معنى واحداً بعينه (أ، ب، ٣١٤، ١١)

- الجواهر الشخصية ليست أولاً في حقيقة الجوهرية، وإن كانت أولى. وفرق بين الأول والأولى؛ فليس كل ما هو أولى بشيء فهو قبله؛ بل قد يكون أولى به إذا كانت لواحق الشيء وكمالاته تكون له أكثر مما لغيره أو أقدم له في الوجود مما لغيره (س، م، ٩٦، ١)

- فرق بين قولنا أول وبين قولنا أولى، فليس كل ما هو أولى بشيء فهو قبله، بل يكون أولى به إذا كانت لواحق الشيء وكمالاته تكون له أكثر ممّا لغيره، كالجوهر الأول أو أقدم له في الوجود ممّا لغيره (مر، ت، ٢٤، ٩)

- الأول في المرتبة الأولى لأنه يبيّن الإنتاج لأن الكبرى فيه دالة على ثبوت حكمها من إيجاب أو سلب لكل ما ثبت له الأوسط ومن جملة ذلك الأصغر فيثبت حكم الكبرى له (و، م، ٢٨٠، ٩)

- الأولى غير الأشد؛ فإنّ الأولى يتعلق بوجود الجوهرية؛ والأشد يتعلق بمهية الجوهرية (س، م، ١٠٨، ٧)

- النظر في الأولى والأخرى والآثر أشبه نظر بما يراد به الإقناع (س، ج، ٦٦، ٣)

- أمّا الأولى... يقال لما هو أشد مناسبة، وهو أن يكون أمر يجوز أن يكون لأمرين، لكنّه لأحدهما أشد مناسبة (س، ج، ١٤٧، ٣)

- ليس كل ما هو أولى أن يكون لشيء من شيء آخر، يجب أن يكون له (س، ج، ٢٣٣، ٢)

أولى بحسب الجميل .

رجوده أشد موافقة للموضوع من وجود ذلك  
من غير تعلق، فليس الموضوع بتعليمي (س)،  
ج، ١٣٩، ٤٤)  
- عنوا (قوم) بالأولي شيئاً وهو أنه الذي يُكْتَسَب  
به غيره ولا يُكْتَسَب بغيره (ب، م، ٤٥، ٢٢)  
- (الأولي) هو أنه الذي لا يُكْتَسَب بغيره سواء  
اكتسب به غيره أو لم يُكْتَسَب (ب، م،  
٢٣، ٤٥)

أولى بحسب الوقوع

أولياً  
- ربما قصر المتعلم عن تصور الأوليات في  
العقل أولية، فتصير الأوليات بالقياس إليه  
أوضاعاً، وذلك إما لتقص في فطرته أصلياً أو  
حادث مَرَضِيٍّ أو سَنِيٍّ أو لتشوُّش من فطرته  
بأراء مقبولة أو مشهورة يلزم بها رد الأولى لنلأ  
ينتج نقبضها. وربما كان اللفظ غير مفهوم  
فيحتاج أن يبدل، أو يكون المعنى غامضاً لا  
يفهم، فإذا فهم أُذْعِن له (س، ب، ٥٩، ١٤)  
- الأوليات فهي القضايا التي يوجبها العقل  
الصريح لذاته، ولغريزته لا لسبب من الأسباب  
الخارجية عنه (س، أ، ٣٩٢، ٢)  
- الأوليات هي القضايا التي يوجبها العقل  
الصريح، لذاته ولغريزته، لا لسبب من  
الأسباب الخارجة عنه، فإنه كلما وقع للعقل  
التصور بحدودها ولكنه وقع له التصديق، فلا  
يكون للتصديق فيه توقف إلا على التصور،  
والفظانة للتركيب؛ ومن هذه ما هو جلتي للكَلِّ  
لأنه واضح تصور الحدود، ومنه ما ربما خفي  
وانتقل إلى تأمل لحفاء في تصور حدوده، فإنه  
إذا لبس التصور لبس التصديق، وهذا القسم  
لا يتوَعَّر على الأذهان المشتعلة النافذة في  
التصور (س، ت، ٩٦، ٣)  
- إن الأوليات قد تُبَيِّن بوجه ما بحدٍّ أوسط، مثل

- الأولى بحسب الجميل، فهو أن يقول:  
فالأولى بالمقصود، أي الأجل به، أن  
يقضيها ويعرفها، مع أنه ليس يلتفت إلى أنه  
يفعل ما هو أولي بأن يقع منه ذلك الأولى، بل  
على أنه الأجل؛ ذلك وأنه إن لم يفعل فذلك  
قيح به (س، ج، ١٤٨، ١)

- الأولى بحسب الوقوع هو كما يقول قائل: إن  
لفلان عند فلان حقوقاً وقد قصده، فالأولى في  
نفس الأمر أن يتفق أن يقضيها، حاكماً بأن  
ذلك الأمر واقع (س، ج، ١٤٧، ١٥)

أعني بقولي: «أولياً» أنه لم يعرض لشيء آخر  
ثم عَرَّض له، بل ما كان لا واسطة فيه بين  
العارض والمعرض له، وكان المعرض له  
سبباً لأن يقال إنه عَرَّض في شيء آخر كما  
تقول: جسم أبيض وسطح أبيض. فالسطح  
أبيض بذاته، والجسم أبيض لأن السطح أبيض  
(س، ب، ٧٥، ١٥)

- إذا كان الشيء معمولاً على كلية الموضوع مثل  
الجنس والفصل أو العَرَّض اللازم، فإنما يكون  
«أولياً» له إذا كان لا يحمل أولاً على شيء أعم  
منه حتى يحمل بتوسط ذلك الشيء عليه (س،  
ب، ٨٣، ٦)

- الجنس أولي غير خاص؛ والحد أولي خاص  
(س، ب، ٨٥، ١٤)

- لفظ «أولي»؛ فإنه إن عني بالأول بالطبع  
والأقدم، صار الموضوع علمياً؛ وإن عني به ما  
وجوده أكثر من وجود الآخر من غير تعلق، أو

- شهرة الكاذب منها (سي، ب، ٢٢٤، ٧)
- الأوليات الواجبة القبول فقد يكون خاصًا بعلم علم وقد يكون عامًا إما على الإطلاق لكل علم كقولنا كل شيء، إما أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب، وإما عامًا لعدة علوم مثل قولنا الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية (سي، ب، ٢٤٠، ٣)
- الأوليات هل هي حاصلة لنا منذ وجدنا أو حدثت بعدما لم تكن فينا (سي، ب، ٢٤٧، ٦)
- (الأوليات) ليست حاصلة منذ خلقنا بالفعل بل بالقوة (سي، ب، ٢٤٧، ١٣)
- أما الأوليات فهي القضايا التي يكون مجرد تصوّر موضوعها ومحمولها مستلزمًا لحكم الذهن بإسناد أحدهما إلى الآخر نفيًا أو إثباتًا، ثم منها ما هو جليّ للكل، ومنها ما لا يكون جليًا للكل، لأنّ تصوّره غير حاصل للكل (ر، ل، ٢٥، ١٤)
- أوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء، فهذين الحكمين لا يتوقفان إلا على تصوّر الطرفين، فمن وهم أن الجزء قد يكون أعظم من الكل كما في داء القيل فهو لم يتصوّر معنى الكل والجزء (هـ، م، ٢٥، ٢٣)
- ما لا يحتاج فيه العقل إلى شيء غير تصوّر طرفي الحكم، وهو الأوليات (ط، ش، ٣٩٢، ١٠)
- أوليات وهي قضايا تصور طرفيها كاف في الجزم بالنسبة بينهما (ن، ش، ٣٢، ٦)
- «الأوليات»... هي البديهيات العقلية (ت، ر، ٥٥، ٤)
- يعود الفرق إلى أن الأوليات ما لا يفترق إلى دليل، والنظريات ما يفترق إلى دليل (ت، ر، ١٤٩، ١٧)
- أن يجعل الحد الأوسط حدّ المحمول، فتوسط بينه وبين الموضوع (مر، ت، ٢٢٣، ١٣)
- أما الأوليات فهي التي تضطر غريزة العقل بمجرد ما إلى التصديق بها كقولك الإنسان أكثر من الواحد (غ، م، ٤٧، ٨)
- الأوليات وما معها: لو وقعت في الجدل كان أقوى ولكن إنما يستعمل في الجدل من بحث أنها مسلّمة بالشهرة إذ لا تفتقر صناعة الجدل إلى أكثر منه (غ، م، ٥٢، ١٥)
- أن يُحترز عن الوهميات والمشهورات والمشتبهات فلا نصدّق إلا بالأوليات والحسيات (غ، م، ٥٧، ١٠)
- أوليات وأعني بها العقليات المحضّة التي إقتضى ذات العقل بمجرد حصولها من غير إستعانة بحس التصديق بها مثل علم الإنسان بوجود ذاته (غ، ح، ٤٨، ٢)
- الأوليات وأعني بها العقليات المحضّة التي أفضى ذات العقل بمجرد إليها من غير إستعانة بحس أو تخيل وجبّل على التصديق بها مثل علم الإنسان بوجود نفسه وبأن الواحد لا يكون قديمًا حادثًا وأن النقيضين إذا صدق أحدهما كذب الآخر (غ، ص، ٤٤، ١٢)
- الأوليات: فهي القضايا التي يصدق بها العقل الصريح لذاته ولغريزته لا لسبب من الأسباب الخارجة عنه من تعلم أو تخلّق بخلق أوجب السلامة والنظام. ولا تدعو إليها قوة الوهم أو قوة أخرى من قوى النفس، ولا يتوقف العقل في التصديق بها إلا على حصول التصوير لأجزائها المفردة (سي، ب، ٢٢٠، ١٣)
- الأوليات أيضًا مشهورة وكذلك الحسيات والتجربيات والمتواترات والوهميات، غير أن الديانات الشرعية والمعارف الحكمية تقدح في

أبي شجرة هي «إنها الشجرة التي تُثمر الرطب»  
- كان الذي أُجيب به حذء، والذي يُقَدُّ به  
الجنس وأردف به هو الفصل (ف، ح،  
١٨٢، ١٧)

- يكون الجواب عن الإنسان أي حيوان هو «إنه  
حيوان يبيع ويشترى» والجواب عن النخلة أي  
شجرة هي «إنها الشجرة التي تورق الخوص»  
كان الذي يُردَّفُ به الجنس هو خاصة ذلك  
النوع (ف، ح، ١٨٣، ٢)

- جملة السؤال بـ «أي» ... ثلاثة: أحدها «أي  
هذين المحمولين يوجد لهذا الموضوع» أو  
«هذا الموضوع يوجد له أي هذين  
المحمولين». والثاني «أي هذين الموضوعين  
يوجد له هذا المحمول» أو «هذا المحمول  
يوجد لأي هذين الموضوعين». والثالث «أي  
هذين الموضوعين يوجد له أي هذين  
المحمولين» أو «أي هذين المحمولين يوجد  
لأي هذين الموضوعين». (ف، ح، ١٩٣، ٧)

- يُستعمل حرف أي في المطلوبات التي تكون  
بالمقايسة ... ويُستعمل فيها حرف «هل».  
وهي ثلاثة: أحدها «أي هذين المحمولين  
يوجد أكثر في هذا الموضوع» و «هل هذا  
المحمول يوجد أكثر في هذا الموضوع أم  
المحمول الآخر». والثاني «أي هذين  
الموضوعين يوجد له هذا المحمول أكثر» و  
«هل هذا الموضوع يوجد له هذا المحمول أكثر  
أم هذا الموضوع» و «هل هذا المحمول يوجد  
في هذا الموضوع أكثر أم في هذا الموضوع».  
والثالث «أي هذين المحمولين يوجد أكثر لأي  
هذين الموضوعين» و «هل هذا المحمول يوجد  
لهذا الموضوع أكثر أم هذا المحمول لهذا  
الموضوع». (ف، ح، ١٩٣، ٢١)

- الأوليات حمل محمولها على موضوعها في  
الوجودين - الذهني والخارجي - حملًا أوليًا  
بلا وسط. فجعلوا (المنطقيون) الوسط الذهني  
هو الخارجي، والخارجي هو الذي ذكروه هنا  
وجعلوه معلول الماهية (ت، م، ١٤٠، ١٣)

## أولية

- شروط مقدمات البرهان وهي أربعة أن تكون  
صادقة وضرورية وأولية وذاتية (غ، م،  
٦٢، ٢٠)

- الأولية فمعني بها أن يكون المحمول في  
المقدمة ثابتًا للموضوع لأجل الموضوع (غ،  
م، ٦٣، ٧)  
- العلوم منها أولية لم تُستقد معلوم قبلها، وإنما  
الحكم العلمي يبدو في مُتصوراتها من الذهن  
ابتداءً أوليًا، ومنها إكتسابية يوجب الحكم  
العلمي عند الذهن في مُتصوراتها غيرها من  
العلوم (ب، م، ٤٤، ٢٣)

## اون

- في اليونانية «أُن» و «أُون»، وكلاهما تأكيد، إلا  
أن «أُون» الثانية أشد تأكيدًا، فإنه دليل على  
الأكمل والأثبت والأدوم. فلذلك يُسمون الله بـ  
«أُون» ممدود الواو، وهم يخصون به الله، فإذا  
جعلوه لغير الله قالوها بـ «أُن» مقصورة (ف،  
ح، ٦١، ١١)

## أي

- يسمون ما سبيله أن يُجاب به في «أي» بلفظة أي  
(ف، ح، ٦٢، ١٨)  
- يكون الجواب عن الإنسان أي حيوان هو «إنه  
حيوان ناطق» أو «ناطق» والجواب عن النخلة

- ما يُطلبُ بصيغة أيّ وهو الذي يُطلب به تمييز ما عُرِفَ جملته عمّا اختلط به (غ، ص، ١٣، ٤)
- صيغة أيّ، وهي تطلب تصوّر الشيء مميّزًا إما بذاتيّاته أو بعوارضه عما يشاركه في أحدهما (سي، ب، ٢٣١، ٧)
- مطلبًا هل و«لِمَ» يطلبان التصديق، ومطلبًا ما وأي يطلبان التصوّر (سي، ب، ٢٣٢، ١)

## إيجاب

- إنّ السؤال بـ«أيّ» قد يُطلب به التمييز العام عن جميع الأشياء، وذلك إذا أُضيف إلى «شيء» أو ما يجري مجراه، فيقال: «أيّ شيء هو؟» وقد يُطلب به التمييز الخاص عن بعضها، مما هو دون الشيء المطلق، وذلك إذا أُضيف إلى شيء أخص منه، كما يقال «أي حيوان هو؟» (ط، ش، ٢٤٠، ١)

- أي شيء هو  
- جميع ما يؤخذ في جواب المسألة عن الشيء كيف هو قد يليق أن يُستعمل في الجواب عن الأمر أيّ شيء هو (ف، أ، ٥٢، ١٣)
- الذاتي باعتبار آخر ينقسم إلى ما يقال في جواب ما هو مهما كان مطلب السائل بقوله ما هو حقيقة الذات وإلى ما يقال في جواب أي شيء هو. فالأوّل يُسمّى جنسًا أو نوعًا. والآخر يُسمّى فصلًا (غ، م، ١٥، ١٢)

## أي هو

- يكون الجواب عن الإنسان إذا قيل فيه (أي هو) «أيّ حيوان هو» هو بعينه الجواب عن الإنسان إذا قيل فيه «ما هو». غير أنّ حرف «ما» إنّما يُطلبُ به أن يُعقَلَ النوعُ المسؤول عنه في ذاته لا بالإضافة إلى شيءٍ آخر. وأمّا حرف «أيّ» فإنّما يُطلبُ به تمييزه عن غيره (ف، ح، ١٨٣، ٧)
- لأنّ الإيجاب حكم بوجود معنى لمعنى، أو وجود وصف لأمر، ولا يوجد المعنى لما ليس بموجود، وأن لا يوجد، فهو السلب (س، م، ٢٥٩، ٢)
- أمّا الإيجاب فهو وجوديّ مستغن عن أن يُعرف بالسلب، فيكون السالب بعد الموجب. ولست أعني بهذا أنّ الإيجاب موجود في السلب، كما قال بعض المفسرين فإنّ الإيجاب يستحيل أن يوجد مع السلب، بل الشيء الذي لو إنفرد كان إيجابًا هو موجود في حدّ السلب، كما لو قال قائل إنّ البصر موجود في حدّ العمى، ليس معناه أن البصر موجود في العمى، بل معنى هذا أنّ العمى لا يُحدّ إلا بأن يذكر أنّه عدم البصر، فيقرن البصر بالعدم، فيكون البصر أحد جزأيّ البيان، وإن كان ليس جزءًا من نفس العمى (س، ع، ٣٤، ١٢)
- الإيجاب... هو الحكم بوجود شيءٍ لشيءٍ

هو ما جعل منسوبا، والسلب هو الحكم بلا وجود شيء لشيء (سي، ب، ١٠٠، ١٦)

- الإيجاب في المتصل هو الحكم يلزوم إحدى القضيتين للأخرى إذا فُرضت الأولى منهما المقرون بها حرف الشرط وتسمى المقدم لزمتهما الثانية المقرون بها حرف الجزاء وتسمى التالي (سي، ب، ١٠٠، ١٨)

- الإيجاب في المنفصل هو الحكم بمباينة إحدى القضيتين للأخرى (سي، ب، ١٠٠، ٢١)

- لا تكاذب بين السلب الكلي المطلق والإيجاب المطلق وإن كان كلياً فكيف إذا كان جزئياً فإنه يصدق بالإطلاق لا شيء من الإنسان بضاحك مع أن كل إنسان ضاحك أي الضحك بالفعل فضلاً عن صدقه مع بعض الإنسان ضاحك فليس ما ادعوه خُلُفاً بخُلف (سي، ب، ١٣٠، ٢)

#### إيجاب بالحقيقة

- قولنا: كل حيوان، أو بعض حيوان، أو لا شيء من الحيوان، أو لا كل حيوان كعنى واحد أمكن أن يجعل محمولاً بجملته، ليس على أن المحمول جزئ منه الذي هو الحيوان ولا الذي هو السور بل الجملة. ثم إن أوجبه كان إيجاباً بالحقيقة، وإن سلبه كان سلباً بالحقيقة، وكان لنا مع ذلك أن نجعل الإيجاب والسلب كلياً أو جزئياً (س، ع، ٦٣، ١٧)

#### إيجاب حملي

- الإيجاب الحملي: هو مثل قولنا: الإنسان حيوان. ومعناه أن الشيء الذي نقرضه في الذهن إنساناً، كان موجوداً في الأعيان أو غير موجود، فيجب أن نقرضه حيواناً، ونحكم عليه

آخر (س، ع، ٤٢، ١٥)

- أي معنى جعلته محمولاً فحكمت بوجوده للموضوع فهو إيجاب بالسواء (س، ع، ٦٣، ١٣)

- إن حقيقة الإيجاب هو الحكم بوجود المحمول للموضوع، ومستحيل أن يحكم على غير الموجود بأن شيئاً موجوداً له، فكل موضوع للإيجاب فهو موجود إما في الأعيان وإما في الذهن (س، ع، ٧٩، ١٢)

- مفهوم الإيجاب والاثبات ثبوت حكم لشيء وهذا هو وجوده له (س، ع، ٨٠، ١٠)

- الإيجاب هو الحكم بوجود شيء لشيء، مثل قولنا: الإنسان حيوان، فإن معناه أن الشيء الذي نقرضه في الذهن إنساناً - كان موجوداً في الأعيان أو غير موجود - فيجب أن نقرضه حيواناً، من غير زيادة شيء، وفي أي حال (مر، ت، ٤٧، ١١)

- الإيجاب هو موضوع ومحمول ونسبة بينهما (مر، ت، ٤٧، ١٦)

- الإيجاب لا يُمكن إلا على ثابت متشتمل في وجود، أو وهم (غ، ع، ١١٦، ٥)

- الإيجاب يكون في القضية الحملية مثل الإنسان حيوان القضية المتصلة مثل إن كان العالم حادثاً فله مُحدث وفي القضية المنفصلة مثل هذا العدد إما زوج وإما فرد (غ، ع، ٣٥٠، ١٦)

- الإيجاب لا يصح إلا على موضوع موجود، لأن الشيء لا يكون موجوداً لشيء معدوم (ب، م، ٩٦، ٩)

- الإيجاب والسلب الذي هو إثبات شيء لشيء أو سلبه عنه (سي، ب، ٧٥، ٢٢)

- خاصية الإيجاب في الحملي هو الحكم بوجود شيء لشيء على معنى أن المنسوب إليه يقال له

- أو الصحبة (ط، ش، ٢٧٣، ٢)
- الإيجاب في المنفصلة، هو الحكم بوجود الانفصال والعتاد، بين أجزائها. والسلب هو الحكم بلا وجوده، سواء كانت أجزاؤها موجبة أو سالبة، أو مختلطة منهما (ط، ش، ٢٧٣، ٦)

- بأنه حيوان، من غير زيادة «متى» وفي أي حال» بل على ما يعم المؤقت والمقيد، ومقابلتهما (س، أ، ٢٧١، ٨)
- الإيجاب الحملي مثل قولك: الإنسان حيوان (ر، ل، ٩، ١٣)

## إيجاب متصل

- إيجاب مطلق
- ليس من شرط الإيجاب المطلق عموم كل عدد في كل وقت، ومعنى هذا أنه لا يتناول كلية الموضوع في وقت معين (مر، ت، ٦٨، ١٨)
- الإيجاب المطلق يقتضي ثبوت المحمول لذات الموضوع بالفعل (ط، ش، ٣٧٨، ٥)

- الإيجاب المتصل... هو مثل قولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. أي إذا فرض الأول منهما المقرون به حرف الشرط موجوداً ويسمى «المقدم»، لزمه الثاني نسخة «التالي» المقرون به حرف الجزاء ويسمى «التالي»، أو صحبه من غير زيادة شيء آخر بعد (س، أ، ٢٧٢، ١)

## إيجاب منفصل

- الإيجاب المنفصل مثل قولنا: إما أن يكون هذا العدد زوجاً، وإما أن يكون فرداً. وهو الذي يوجب الانفصال والعتاد (س، أ، ٢٧٣، ٣)
- الإيجاب المتصل مثل قولك: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أي إذا فرض الأول منهما مقروناً به حرف الشرط، ويسمى المقدم، لزمه التالي المقرون به حرف الجزاء ويسمى التالي، أو صحبه من غير زيادة شيء آخر والسلب المتصل هو ما يسلب هذا اللزوم أو الصحبة، كقولك: ليس إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود. والإيجاب المنفصل كقولك: العدد إما زوج وإما فرد ومعناه إثبات العناد بينهما. والسلب المنفصل هو ما يسلب هذا العناد كقولك ليس إما أن يكون الإنسان حيواناً وإما أبيض (ر، ل، ٩، ١٤)
- الإيجاب المتصل: هو الحكم بوجود لزوم التالي للمقدم، أو صحبه إياه. وإن لم يكن اللزوم معلوماً ولا الإتفاق، سواء كان كل واحد من المقدم والتالي، موجبة أو سالبة من غير تقييد ولا تقييد، أو توقيت ولا توقيت. والسلب فيها هو الحكم بلا وجود هذا اللزوم



## إيجاب نسبة اتصال

- قولنا: إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود، فقد حُكِمَ ها هنا بإيجاب نسبة الإتصال بين قولنا الشمس طالعة وقولنا النهار موجود، فأوجب تلو ثانيهما للأول (وما جرى هذا المجرى يسمّى متصلاً) (س، ع، ٣٢، ١٠)

## إيجاب وسلب

- إن الإيجاب والسلب يكونان متقابلين على طريق «التناقض» متى كان يُدُلُّ في الشيء الواحد بعينه أن الكلي ليس بكلي. ومثال ذلك: كل إنسان أبيض. - ليس كل إنسان أبيض. ولا إنسان واحدًا أبيض. - قد يكون إنسان واحدًا أبيض (أ، ع، ٦٧، ٤)

- الإيجاب والسلب في اللفظ دلالة ما في النفس (أ، ع، ٩٩، ٣)

- القول بأنه غير ممكن أن يُحكَمَ على شيء واحد بالإيجاب والسلب معاً؛ فإنه ليس يأخذها ولا يبرهان واحد، اللهم إلا أن تدعو الحاجة إلى أن يتبين أن النتيجة هذه حالها (أ، ب، ٣٤٢، ١٣)

- الإيجاب والسلب قد يكونان غير متقابلين، والإيجاب والسلب إنما يكونان متقابلين إذا اجتمع فيهما، وهي أن يكون موضوعها واحدًا بعينه وكذلك المحمول، وأن يكون الزمان الذي أُثبت فيه المحمول للموضوع هو بعينه الزمان الذي فيه، نفي المحمول عن الموضوع، وأن «تكون» الحال التي بها يوجد الموضوع موضوعاً في السلب هي بعينها الحال التي يوجد موضوعاً في الإيجاب، والحال التي يوجد بها المحمول محمولاً على الموضوع في الإثبات هي بعينها الحال التي يوجد بها في

النفي (ف، ق، ٧٣، ١)

- الإيجاب والسلب يفارق سائر المتقابلات بأنه في القول لا في الوجود، وأحدهما صادق لا محالة، والآخر كاذب سواء كان الموضوع موجوداً أو معدوماً... وأما سائر المتقابلات فيجوز أن يكذباً جميعاً إذا نقلنا إلى الحكم والفضية (سي، ب، ٧٥، ٢٠)

- الإيجاب والسلب الذي هو إثبات شيء لشيء أو سلبه عنه (سي، ب، ٧٥، ٢٢)

- الإيجاب والسلب ليس يلحق المركبة من جهة ما يُدَلُّ عليها بألفاظ مركبة (ش، م، ٥، ١٣)

- ليس الشيء الذي يُوجب أو يسلب قول بل هو معنى يدلُّ عليه لفظ مفرد (ش، م، ٦٣، ٣)

- الشيء الذي يُوجب أو يسلب... متقابل كتقابل الموجبة والسالبة (ش، م، ٦٣، ٣)

- التي تتقابل على جهة السلب والإيجاب ليست واحدة من أصناف المتقابلات الثلاث (ش، م، ٦٥، ١١)

- الإيجاب... حمل شيء على شيء والسلب إنتزاع شيء من شيء (ش، ع، ٨٩، ٢)

- الإيجاب... إنه الحكم بإثبات شيء لشيء، والسلب هو الحكم بنفي شيء عن شيء (ش، ع، ٨٩، ٧)

- يمكن في كل ما أُوجِبَ موجب أن يسلبه سالب، وفي كل ما يسلبه سالب أن يُوجِبَ موجب (ش، ع، ٨٩، ١٤)

- لكل إيجاب سلب يقابله ولكل سلب إيجاب يقابله (ش، ع، ٨٩، ١٤)

- السلب والإيجاب موجودان في النفس لا خارج النفس (ش، ع، ٨٩، ١٦)

- النظر في الإيجاب والسلب هو من حيث هما في النفس (ش، ع، ٨٩، ١٩)

- السلب والإيجاب إنما يكونان متقابلين بالحقيقة متى كان المعنى المحمول فيهما واحدًا من جميع الجهات وكذلك المعنى الموضوع (ش، ع، ٨٩، ١٩)
- المتقابلة بالإيجاب والسلب التي موضوعها معنى من المعاني الشخصية تُسمى الشخصية (ش، ع، ٩١، ١٢)
- السلب الواحد... يكون سلبًا لإيجاب واحد... والإيجاب... هو إيجاب لسلب واحد (ش، ع، ٩٣، ١٥)
- السالب إنما يُنسب المعنى المحمول بعينه الذي أوجبه الموجب عن الشيء الموضوع بعينه الذي أوجبه الموجب (ش، ع، ٩٣، ١٧)
- إن كان المحمول في الإيجاب غير المحمول في السلب والموضوع فيه غير الموضوع في السلب، كان لذلك الإيجاب سلب آخر ولذلك السلب إيجاب آخر (ش، ع، ٩٣، ١٩)
- الإيجاب والسلب يكون واحدًا متى كان يدلّ عليه لفظ المحمول والموضوع فيهما معنى واحدًا (ش، ع، ٩٣، ٢٣)
- كل إيجاب وسلب يقتسم الصدق والكذب على التحصيل في نفسه (ش، ع، ٩٥، ١٥)
- الإيجاب والسلب المتقابلان يقتسمان الصدق والكذب في الأمور المستقبلية على أن أحدهما مُحصّل الوجود في نفسه (ش، ع، ٩٦، ٣)
- ليس يجوز أن نقول أن السلب والإيجاب يجتمعان في الأمور المستقبلية حتى يكونا صادقين معًا ولا يرتفعان عنها حتى كاذبين معًا (ش، ع، ٩٧، ٣)
- تكون جهة إقسام السلب والإيجاب للصدق والكذب مطابقًا لما عليه الوجود خارج النفس (ش، ع، ٩٩، ٣)
- التقابل الذي بين الاسم المحصّل والاسم غير المحصّل... ليس هو من جنس مقابلة الإيجاب للسلب (ش، ع، ١٠٨، ١٧)
- إن كانت المحمولات الكثيرة ليس المجمع منها واحدًا فليس الإيجاب لها إيجابًا واحدًا ولا السلب لها سلبًا واحدًا (ش، ع، ١١١، ٤)
- الإيجاب والسلب يقتسمان الصدق والكذب على جميع الأشياء (ش، ع، ١١٨، ٢)
- ماهية السلب... تقتضي إرتفاع الإيجاب الذي هو مُحاكٍ للشيء الموجود (ش، ع، ١٢٩، ١٢)
- المضاد للإيجاب الذي هو في الغاية هو السلب (ش، ع، ١٣١، ٧)
- الإيجاب والسلب الذي هو الاعتقاد المضاد... يوجد في النفس للمعنى الكلي (ش، ع، ١٣١، ١٤)
- ضد الإيجاب في اللفظ... هو السلب في اللفظ (ش، ع، ١٣١، ١٦)
- يُعنى بالإيقاع الإيجاب الذي للحملي فقد فيكون النزاع هو السلب الذي للحملي، كأنه لم يتعرض لغيره، ويكون القول المركب يصلح أن يعنى به الشرطي، ويصلح أن يعنى به القياسي، ويصلح أن يعنى به كلاهما (س، ع، ٤١، ١٧)
- يُعنى بالإيقاع الإيجاب بالحمل والتلو، كقولك في الإيجاب الحملي زيد حيوان، وفي الإيجاب الشرطي المتصل: إذا كان كذا كان كذا، فقد أوجب فيه تلو التالي للمقدّم وأوقع عليه (س، ع، ٤٢، ١)

(١٣، ٦٧، م)

- إن أنواع المقولات التي تتبع من النسبة إلى الكم هي إما أين وإما متى وإما الجدة (س، م، ٨٦، ٩)

- أما الأين، فإنه يتم نسبة المتمكن إلى المكان الذي هو فيه، وحقيقته كون الشيء في مكانه. وقد علم، فيما سلف، أنه كيف يباين المضاف. وهو جنس لأنواع. فإن الكون فوق أين، والكون تحت أين، والكون في الهواء أين، وفي الماء أين. ومن الأين ما هو حقيقي أولي، وهو كون الشيء في المكان الحقيقي له؛ ومنه ما هو ثان غير حقيقي، مثل كون الشيء في المكان الثاني الغير الحقيقي، كقولهم في السماء وفي الماء (س، م، ٢٢٨، ٨)

- من الأين ما يكون مأخوذاً بذاته، ككون النار فوق، على أنه في باطن سطح السماء، ومنه ما هو عارض له، ككون الحجر في الهواء. وربما كان في الأين إضافة، ككون الهواء فوق، بالقياس إلى الماء، لأنه في مكان هو أقرب إلى فوق، من مكان الماء (س، م، ٢٢٨، ١٦)

- إن الأين فيه مضادة، كما في سائر المقولات، فإن الكون في المكان الذي عند المحيط، هو مقابل للكون في المكان الذي عند المركز، لا يجتمعان؛ فهما معنيان، وقد يوجد لهما موضوع واحد يتعاقبان عليه، وبينهما غاية الخلاف. إذ قد يصار من أحدهما إلى الآخر قليلاً قليلاً، ويكون المصيران متضادين، ويكون هناك أين متوسط بينهما، وأيون أقرب من الطرف الفوقاني في حدّ الفوقية، وأيون من الجهة الأخرى بالخلاف، فيكون في طبيعة الأين من جهته، لا من جهة جنسيته، بل من

أين

- «أين» كقولك: في لوقين، في السوق (أ، م، ٨٦، ٨)

- الأجناسُ العالية كلها عشرة: الجواهر والكمية والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضع ولهُ أن يُفعلَ وأن يُفعلَ (ف، م، ٩٠، ١٧)

- أين هو نسبة الجسم إلى مكانه، وليس هو بالمكان ولا تركيب الجسم والمكان (ف، م، ١١٠، ٨)

- الشيء الذي سبيله أن يُجابَ به في السؤال عن الشيء أين هو، كقولنا في البيت (ف، م، ١١٠، ٩)

- الأين ليس هو البيت لكن ما يفهم من قولنا في البيت، فإن حرف في دال على النسبة إلى البيت (ف، م، ١١٠، ١٠)

- كل جسم طبيعي فله نوعٌ من أنواع الأين (ف، م، ١١٠، ١١)

- أنواع الأين منها ما هو أين بذاته، ومنها ما هو أين مضاف (ف، م، ١١١، ٤)

- ما سبيله أن يُجابَ به عن سؤال «أين» يُستونه بلفظة أين (ف، ح، ٦٢، ١٥)

- أعلى جنس يعمُّ جميع الأنواع التي تُعرفنا في مشار (مشار) إليه أين هو يُستى الأين (ف، ح، ٧٢، ٧)

- متى متأخرة عن أين، فإن نسبة وجود الزمان هو أن يفعل الجسم في أين ما فيحدث حينئذ الزمان الذي يطبق على الشيء ويُنسب إليه لأجل انطباقه على وجوده، فهذه النسبة شبيهة بتلك النسبة أعني نسبة الشيء إلى مكانه (ف، ح، ٨٣، ١٨)

- إن كون زيد في الدار هو نسبته التي هو بها أين. وهذه النسبة ليست إضافة بل أيناً (س،

كالعظيم والصغير، وفي الكم المنفصل الكثير والقليل، وفي الكيف كالأحر والأبرد، وفي المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأين كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصاباً وانحناء، وفي الملك كالأكسى والأعرى، وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال كالأشد تسخناً وتقطعاً (سي، ب، ٦٧، ٦٤)

- الأين فهي الحالة التي للجسم يجاب بها حين يستل أين هو، وهي كون الجسم في مكانه وهذا أشد اشتباهاً بالمضاف من سائر ما عدّناه، وفي التحقيق ليس هو مجرد نسبة إلى المكان بل هو أمر وهيتة تتم بالنسبة إلى المكان (سي، ب، ٧٠، ٥)

- الأين ما هو أوّل حقيقي، وهو كون الشيء في مكانه الخاص به الذي لا يسع معه غيره، ككون الماء في الكوز. ومنه ما هو ثانٍ غير حقيقي كما يقال فلان في البيت (سي، ب، ٧٠، ١٤)

- الأين منه جنسي، وهو الكون في المكان، ومنه نوعي كالكون في الهواء والماء والسماء أو فوق أو تحت، ومنه شخصي ككون هذا الشيء في هذا الوقت في الهواء وهو مكان ثانٍ، أو مثل كون هذا الجسم في المكان الحقيقي الذي لا يسع معه غيره (سي، ب، ٧٠، ١٨)

#### أين جنسي

- الأين جنسي وهو الكون في المكان (س، م، ٢٢٩، ١)

#### أين شخصي

- (أين) شخصي ككون هذا الشيء، في هذا الوقت في الهواء، وهو مكان ثانٍ، أو مثل كون

حيث خواص نوعيته (س، م، ٢٣٠، ٣)

- «الأين» وهو كون الجوهر في مكانه الذي يكون فيه، ككون زيد في السوق؛ وليس هذا الكون وجوداً الجوهر في المكان، فقد عرفت أنّ الوجود ليس من جملة الأجناس (مر، ت، ٣٣، ١)

- «أين» ليس هو نفس المكان، بل الكون في المكان، لا وجود المتمكّن (مر، ت، ٣٣، ١٤)

- الألفاظ تابعة للأثار الثابتة في النفس، المطابقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظ هي: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن يفعل (غ، ع، ٣١٣، ١٤)

- المراد به (الأين) نسبة الجوهر إلى مكانه الذي هو فيه، كقولك في جواب (أين زيد؟) إنه في السوق، أو في الدار. ولستنا نعني به أن الأين (البيت)، بل المفهوم من قولنا (في البيت) هو الغرض له (غ، ع، ٣٢٣، ١٥)

- أنواع الأين: فمعناها ما هو أين بذاته. ومنها ما هو أين مضاف (غ، ع، ٣٢٤، ٤)

- الأين هو نسبة الجوهر إلى مكانه الذي هو فيه كقولك في جواب: أين زيد؟ إنه في السوق (غ، ع، ٣٥٢، ٧)

- الجوهر والكم والكيف والإضافة والأين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن يفعل، فهذه هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة (سي، ب، ٥٧، ١)

- ما لم يوجد الكم في موضوعه لا يوجد الأين ومتى (سي، ب، ٥٧، ١٩)

- المضاف قد يعرض للمقلوبات كلها. أما في الجوهر فكالأب والأين، وفي الكم المتصل

(س، س، ٢٨، ٣)

هذا الجسم في هذا المكان الحقيقي المشار إليه  
(س، م، ٢٢٩، ٢)

## إيهام العكس الكلي

- سبب الغلط في اللوازم فهو إيهام العكس الكلي، وذلك يحوج إلى التلفت نحو الكثرة، فموضوعات أحد الأمرين أخص من موضوعات الآخر، وإن كان كل إعتبار بابًا برأسه ليس جزءًا للآخر بقسم منه؛ لكنهما يشتركان في موضوعات وأمثلة (س، س، ١٠، ٣١)

## أين الشيء

- ما سبيله أن يُجابَ به في جواب «أين الشيء» فإنه إنما يُجابُ فيه أولاً بالمكان مقرونًا بحرف من حروف النسبة (ف، ح، ٨٨، ١٥)

## أين نوعي

(أين) نوعي كالكون في الهواء (س، م، ١، ٢٢٩)

## إيهام الهو هو

- إن سبب الغلط فيما بالعرض هو إيهام الهو هو، وذلك قد يصح أن يعتبر للواحد من حيث هو واحد، ولا يلتفت إلى كثرة تحته (س، س، ٨، ٣١)

## إيهام العكس

- إيهام العكس بأن يسبق إلى الذهن أن الملزوم أيضًا لازم للازمه (س، س، ٢٣، ١٤)  
- أن يكون المحمول واحدًا والموضوعان مختلفين وهو الذي من جهة إيهام العكس

## ب

- كل مطلوب واحد فالموضوع فيه موضوع بالطبع (ش، ق، ١٧٢، ١٢)
- الفكرة لا تقع بالطبع على شعور الانتاج في الشكل الثاني كوقوعها على ذلك في الشكل الاول (ش، ق، ٢٨١، ١٥)
- ما كان بالطبع آثر مما ليس هو بالطبع (ش، ج، ٥٥٨، ٥)

### باري

- (الباري) عزّ وجل فرعموا (المنطقيون): أنه لا حدّ له، ولا رسم له؛ لأنه لا جنس له، ولا فصل له، ولا عوارض تلحقه (غ، ع، ٢٨٥، ٢٠)
- (الباري) الموجود، الواجب الواجب الوجود، الذي لا يُمكن أن يكون وجوده من غيره، ولا يكون وجوده لسواه إلا فائضاً عن وجوده، وحاصلاً به، إما بواسطة، أو بشير واسطة (غ، ع، ٢٨٦، ١)

### باطل

- الفرق بين «البديهي» و«النظري» إنّما هو بالنسبة والإضافة (ت، ر، ١، ١٠٤، ١)
- «البديهي» من التصديقات هو ما يكفي تصوّر طريقه - موضوعه ومحموله - في حصول تصديقه، فلا يتوقّف على «وسط» يكون بينهما - وهو «الدليل» الذي هو «الحدّ الأوسط» - سواء كان تصوّر الطرفين «بديهياً» أو لم يكن (ت، ر، ١، ١٠٤، ٦)
- الباطل من الأمور هو الذي يوجد ولا يتقرّن به غايته التي لأجلها وُجد (ف، ج، ٧٠، ١١)
- الباطل والكذب كمخالفة قولنا الإنسان حجر أو قرس (ب، م، ٣٥، ٢٤)

### بالطبع

- المتقدّم بالطبع... هو الذي إذا وُجد المتأخّر وُجد هو، وإذا ارتفع هو ارتفع المتأخّر (ش، م، ٦٩، ٥)
- القول إنّما يدلّ على طريق التراطو لا بالطبع (ش، ع، ٨٦، ١٨)
- الألفاظ ندلّ بالطبع من غير أن يكون لنا اختيار فيها أصلاً (ش، ع، ٨٦، ٢١)

### بديهيات

- إنّ اليقينيّات ستة: أوّلها الأوّليات ونسَمي البديهيات وهو ما يجزم به العقل بمجرد تصوّر طريقه نحو الواحد نصف الإثنين والكلّ أعظم من جزأه، ثانيها المشاهدات الباطنة وهو ما لا يفتر إلى عقل كجوع الإنسان وعطشه وألمه فإنّ

الشيء أوليًا (س، ب، ٧٥، ١٥)  
 قد تطلق لفظة «بذاته» و«الذاتي» ويعنى به  
 العارض المأخوذ في حدّه الموضوع أو ما  
 يقومه على ما قيل. وربما قيل على معنى أخص  
 وأشدّ تحقّقًا، فيعنى به ما يعرّض للشيء ويقال  
 عليه لذاته ولما هو هو، لا لأجل أمر أعمّ منه،  
 ولا لأجل أمر أخصّ منه. وحين استعمل على  
 هذا المعنى في التعليم الأول فقد يتضمّن شرط  
 الأوليّة، وكذلك من غير استثناء وشرط، أنتج  
 منه أنّه يجب أن يكون أوليًا (س، ب،  
 ٢١، ٧٥)

- ما يقال بذاته... ليس من المضاف (ش، ج،  
 ٢٠، ٦٢٨)  
 - ما بذاته لا يقال بالقياس إلى شيء آخر (ش،  
 ج، ٢٥، ٦٢٨)

براهين

- البينّ الظاهر أن البراهين إنما تكون على  
 الأشياء الموجودة بذاتها (أ، ب، ٣٣٢، ٧)  
 - البراهين هكذا تبرهن حتى يكون الحمل إما من  
 طريق ما هو، وإما كيف هو، وإما كم هو، وإما  
 المضاف، وإما أنه يفعل أو ينفعل، أو أين هو،  
 أو متى حمل واحد على واحد (أ، ب،  
 ٥، ٣٧٥)

- لما كانت البراهين من الأشياء الكلّية، وكان لا  
 سبيل إلى أن يقع الإحساس بهذه، فمن البينّ  
 أنه لا سبيل إلى قبول العلم بالحس (أ، ب،  
 ١٤، ٣٩٧)

- البراهين فظاهرٌ من أمرها بأجمعها أنها تضع  
 «ما الشيء» وضعا، وتقتضيه إقتضابًا (أ، ب،  
 ١٢، ٤١٣)

- في البراهين قد يجب أن يكون معنى القياس  
 موجودًا، كذلك يجب أن يكون في الحدود

البهائم تدرّكه، ثالثها التجريبات وهي ما  
 يحصل من العادات كقولنا الرمان يحبس  
 القبي، رابعها المتواترات وهي ما يحصل  
 بنفس الأخبار تواترًا كالعلم بوجود مكة وبقداد  
 لمن لم يرهما، خامسها الحدسيّات، وهي ما  
 يجزم به العقل لترتيب دون ترتيب التجريبات مع  
 القرائن، كقولنا نور القمر مستفاد من نور  
 الشمس، سادسها المحسوسات وهي ما  
 تحصل بالحس الظاهر أعني بالمشاهدة كالنار  
 حارة والشمس مضيئة (ض، س، ٣٦، ٢)

بذاته

- يقال الذي بذاته من جهة أخرى، فإنّه إذا كان  
 شيء عارضًا لشيء، وكان يؤخذ في حدّ  
 العارض: إمّا المعروض له كالأنف في حدّ  
 الفطوسة، والعدد في حدّ الزوج، والخط في  
 حدّ الإستقامة والإحناء، أو موضوع  
 المعروض له كالخارج بين المتوازيتين  
 لمساوي زواياه من جهة لقائمتين، أو جنس  
 الموضوع المعروض له بالشرط الذي نذكر.  
 فإنّ جميع ذلك يقال له إنّه عارضٌ ذاتيٌّ  
 وعارضٌ للشيء من طريق ما هو هو (س، ب،  
 ١٩، ٧٣)

- يقال «بذاته» لا على جهة تليق بالحمل والوضع  
 ولا لانتقًا بالبرهان، فيقال لما معناه غير مقولٍ  
 على موضوع أو في موضوع فهو قائم بذاته  
 (س، ب، ٧٥، ٧)

- يقال أيضًا «بذاته» للشيء الذي هو سبب للشيء  
 موجب له، مثل أن الذبّيح إذا تبعه الموت لم  
 يقل إنّه قد عرّض ذلك إنفاقًا، بل الذبّيح يتبعه  
 الموت بذاته (س، ب، ٧٥، ١٢)

- يقال أيضًا «بذاته» لما كان من الأعراض في

الظهور أيضًا (أ، ب، ٤٥١، ٤٤)

النتيجة، وأقدم في المعرفة بالذهن أيضًا،  
على جهة ما يتقدم الكلّيات الأعيان (ف، ب،  
٣، ٤٠)

- ما كان من هذه البراهين (أجزاء البراهين) ألفت  
عن مقدّمات أول، قبل فيها مع ذلك انها أقدم  
أيضًا، على جهة ما يقال في الشيء الذي عُرِفَ  
بنفسه، لا عن معرفة شيء آخر قبله (ف، ب،  
٧، ٤٠)

- التي ينبغي أن يجتمع فيها النحوان جميعًا من  
أنحاء التقدّم، فهي مقدّمات أنحاء البراهين التي  
تُعطي الوجود والسبب معًا (ف، ب،  
١٣، ٤٠)

- نسبة أجزاء هذا الصنف من البراهين بعضها الى  
بعض، فهي إحدى نسب الصنف الذي يُعطي  
الوجود والسبب معًا (ف، ب، ٤١، ١٥)

- الصنف الثاني من البراهين التي تُعطي الوجود  
فقط، فهو الذي يُعرّف المتأخر بالتأخر. وهو  
أن يكون أمران تابعان لشيء واحد غيرهما،  
وتكون مرتبة كل واحد منهما في التأخر عن  
ذلك الشيء مرتبة واحدة، وتكون نسبة أحدهما  
الى الآخر إحدى تلك النسب التي دُكرت،  
فُيُبَيَّنُ وجود أحد المتأخرين لموضوع ما بأن  
يؤخذ الحد الأوسط فيه الأمر الآخر (ف، ب،  
١٦، ٤١)

- البراهين التي تُعطي الوجود فقط تُسمى الدلائل  
(ف، ب، ٤١، ٢٢)

- البراهين التي تُعطي الأسباب فقط، فإنها إنما  
تكون في الأمور التي سبقت لنا معرفة وجودها  
فقط. وذلك إما بأنفسها، أو بالחסن أو  
بالبراهين التي تُسمى الدلائل، فإنما يبقى علينا  
بعد العلم بوجودها الوقوف على أسبابها (ف،  
ب، ٤٢، ١)

- ما كان من البراهين يُفيد السبب الذاتي القريب  
الأخص الذي بالفعل، فهو الذي ينبغي أن  
يُسمى باسم البرهان أكثر من غيره (ف، ب،  
٣، ٢٧)

- أيّ قياس أُخذَ حدّه الأوسط صنفًا ما من  
أصناف الأسباب كان الذي يُفيده من العلم  
بالنتيجة هو العلم بذلك السبب من أسبابه فقط،  
كان ذلك سببًا بعيدًا أو قريبًا أو غير ذلك من  
الأسباب (ف، ب، ٢٧، ٨)

- مقدّمات البراهين اذن منها ما هي خاصة بجنس  
ومنها ما هي عامّة (ف، ب، ٣٢، ١٥)

- لما كانت البراهين التي تُعطي الوجود  
والأسباب إنما تُوجد حدودها الوسطى أحد  
أصناف الأسباب التي ذُكرت، وكانت أنحاء  
حمل أجزاء البراهين هي هذه، لَزِمَ ضرورة أن  
تكون الأسباب التي تُؤخذ، حدودًا وسطى،  
حالتها من كل واحد من الطرفين إحدى هذه  
الأحوال. ويلزم أن تكون الأسباب كلها، إمّا  
حدودًا أو أجزاء حدود للطرفين أو لأحدهما،  
أولها شركة في حدودهما بوجه من الوجوه، إما  
شركة قريبة أو شركة بعيدة (ف، ب، ٣٢، ١٦)

- أكثر البراهين التي تُعطي السبب والوجود معًا،  
إنما تُنتج الموجبات الكلّية، وتؤلّف من  
موجبات في الشكل الأوّل (ف، ب، ٣٩، ١)

- ما ألفت من البراهين في الشرحيات، فإنّ نسب  
أجزائها نسب أجزاء ما ألفت منها في الحملية  
(ف، ب، ٣٩، ٣)

- أجزاء البراهين يُقال إنها أشدّ تقدّمًا من النتيجة  
في المعرفة بالزمان وأقدم أيضًا على جهة ما  
يتقدم سبب وجود الشيء الشيء، وأقدم في  
المعرفة أيضًا، بمعنى أن بمعرفته عُرِفَت



- الحدود تؤلف من أشياء أكثر من واحد بمنزلة ما تؤلف البراهين، غير أن نحو تأليف الحدود مخالف لنحو تأليف البراهين (ف، ب، ٦، ٤٥)
- البراهين على ضربين: أحدهما على الإطلاق والآخر بالإضافة، فالذي على الإطلاق هو الذي يُعطى بذاته اليقين على الإطلاق، والذي بالإضافة هو الذي يكون برهاناً بحسب إنسان ما أو طائفة ما (ف، ج، ١، ٣٦)
- البراهين هي قياسات تؤخذ عن صناعة الجدل (ف، ج، ٧، ٣٦)
- البراهين التي بها تُثبِتُ عندهم الحركة والمتحرك وأن المتناقضين لا يصدقان معاً هي البراهين بالإضافة إلى أولئك، وإنما يكون عن المقدمات المشهورة (ف، ج، ١١، ٣٦)
- البراهين ليست تكونُ عن النطقي الخارج لكن عن النطقي الداخل، وكذلك المقاييس (ف، أ، ٨، ١٠٢)
- البراهين منها كليةٌ ومنها جزئيةٌ، ومنها موجبةٌ ومنها سالبةٌ، ومنها مستقيمةٌ ومنها بالخلف (س، ب، ١٥، ١٧٣)
- لا يُكتفى في البراهين أن تكون مقدماتها صادقة وغير ذوات أوساط... بل وأن تكون مع ذلك خاصة بالموضوع الذي يُنظر فيه (ش، ب، ٣، ٣٩٦)
- البراهين المحققة إنما تكون من المبادئ المتقدمة بالطبع (ش، ب، ١٠، ٣٩٧)
- البراهين التي تألف في الشكل الثاني من الأسباب البعيدة هي براهين وجود وليست براهين لِمَ (ش، ب، ٢٣، ٤٠٧)
- يجب... أن تكون للبراهين مقدمات أوائل ليس لها برهان إذ ليس لها حدٌ أوسط (ش،
- ب، ٤٣١، ٦)
- البراهين قد تُنتج موجبات وسواب (ش، ب، ١٠، ٤٥٨)
- البراهين قد تُفيد انعلم الجزئي (ش، ب، ١١، ٤٥٨)
- البراهين... قد تعرفنا أموراً خارجة عن جوهر الشيء، وهي الأعراض الذاتية (ش، ب، ٥، ٤٥٩)
- البراهين تركيبها على جهة الحمل (ش، ب، ٩، ٤٥٩)
- أجزاء البراهين... محمولة بعضها على بعض (ش، ب، ١١، ٤٥٩)
- البراهين التي تُعطي ماهية الشيء ووجوده معاً ليس يمكن أن تكون في الجواهر الأول (ش، ب، ٢، ٤٦٨)
- البراهين ينبغي أن يكون معنى القياس فيها أمراً واضحاً صحيحاً (ش، ب، ١٤، ٤٨٢)
- من شرط البراهين أن تكون المقدمات المأخوذة كليةً ومحمولة من طريق ما هو (ش، ب، ١٨، ٤٨٥)
- البراهين (صفتان): صنف يُبرهن فيه المجهول بالطبع، وصنف يُبرهن فيه اليقين بنفسه عند من ينكره (ش، ج، ١٨، ٥٠٢)
- البراهين في أقيسة تحدث عن المقدمات الأوائل بالطبع (ش، ج، ٦، ٥٠٣)
- البراهين المطلقة هي حدود بالقوة... ولذلك أُلقت الحدود من أجناس وفصول (ش، ج، ٢٠، ٦٠٠)

## برهان

- كل برهان يكون بثلاثة حدود، لا بأكثر إن لم تكن النتيجة الواحدة تتبين بأوساط مختلفة،

- مثل أن هـ تبيّن بمقدّمتي أ ب وبمقدّمتي حـ أ أو بمقدّمتي أ ب وبمقدّمتي أ حـ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون لأشياء واحدة أوصاف كثيرة (أ، ق، ١٨٢، ٥)
- أعني بالبرهان القياس المؤتلف اليقيني؛ وأعني بالمؤتلف اليقيني الذي نعلمه بما هو موجود لنا (أ، ب، ٣١٣، ٢)
- البرهان من أوائل غير مبرهنة، فذلك أنه لم يكن يوجد السبيل إلى أن تُعلم إذا لم يكن عليها برهان (أ، ب، ٣١٣، ١٠)
- أن تعلم الأشياء التي عليها برهان لا بطريق الترض، إنما هو أن تُقتني البرهان عليها (أ، ب، ٣١٣، ١٢)
- قد توجد مبادئ هذه هي غير معلومة، إذ كان ليس عليها برهان. وهذا هو الذي يقولون إنه وحده فقط معنى العلم (أ، ب، ٣١٨، ١)
- يقولون (قوم) إن العلم إنما هو بالبرهان فقط، غير أنهم يقولون إنه لا مانع يمنع أن يكون برهان على كل شيء. فإنهم زعموا أنه قد يمكن أن يكون البرهان دوراً وبعض الأشياء ببعض (أ، ب، ٣١٨، ٨)
- البرهان إنما يجب أن يكون من الأشياء التي هي أكثر تقدماً وأكثر معرفة، لأنه من المستحيل أن تكون أشياء بعينها بالنسبة إلى أشياء بعينها أكثر تقدماً وأكثر تأخراً إلا عندما نسال متى يمكن أن تكون: أما هذه فمتدنا، وأما هذه فعلى الإطلاق - أنه بهذه تكون الطريقة التي يصير بها الشيء معروفاً بالاستقراء (أ، ب، ٣١٩، ٢)
- القول بأن البرهان يكون من البعض على البعض - فإن من يُقَال هذا قد يمكن أن يكون برهان على كل شيء - هو قول باطل وغير
- ممکن (أ، ب، ٣٢١، ٦)
- البرهان... هو قياس يكون عن مقدّمات ضرورية. فقد ينبغي إذن أن يؤخذ من ماذا ومن أيّ الأشياء يكون البرهان (أ، ب، ٣٢١، ١١)
- في الأشياء الجزئية قد يكون البرهان موجوداً وعلى الكل، غير أنه ليس هو لهذا أولاً على طريق الكلية (أ، ب، ٣٢٦، ٣)
- البرهان إنما يوجد أولاً وبالكلية (أ، ب، ٣٢٧، ١٤)
- البرهان هو شيء ضروري، وإن كان شيء ما قد يبيّن فإن هذا لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه، فقد يجب إذن أن يكون القياس من أشياء ضرورية (أ، ب، ٣٢٩، ٢)
- قد يمكن الإنسان أن يقيس من مقدّمات صادقة، من غير أن يُبرهن. فأما أن يبيّن، فلا سبيل إلا من الضرورية: وذلك أن هذا هو خاصة البرهان (أ، ب، ٣٢٩، ٦)
- الدليل على أن البرهان إنما يكون من أشياء ضرورية هو أن المتعادلة إنما تأتي بها على الذين يظنون أنهم قد بيّنوا أشياء بأن يروا أن ليس ما يأتون به ضرورياً، أو يمكن بالجملة أن يكون على جهة أخرى، أو أنه بحسب القول فقط (أ، ب، ٣٢٩، ٧)
- ليس إنما تكون المقدّمة مبدئاً بأن تكون مقبولة أولاً، لكن من طريق أنها أولى لذلك الجنس الذي عليه يكون البرهان (أ، ب، ٣٢٩، ١٤)
- القياس قد يجب أن يكون من الأشياء الضرورية. وذلك أنه إن كان الذي ليس له عنده القول على ليم الشيء - والبرهان موجود - ليس هو عالمًا (أ، ب، ٣٢٩، ١٥)
- متى علم الإنسان بطريق البرهان قد يجب أن يكون موجوداً من الإضطرار، فمن البيّن أنه قد

- يكون برهانًا متغيّرًا في الوضع، وإما أن تكون نتيجة ما للبرهان (أ، ب، ٥، ٣٣٥)
- البرهان ليس هو نحو القول الخارج، لكن نحو القول الذي في النفس، فإنه ولا القياس أيضًا (أ، ب، ١٠، ٣٤٠)
- إن لم يكن الكلّي موجودًا أو ليس يكون الأوسط موجودًا، فإذن ولا البرهان أيضًا (أ، ب، ٩، ٣٤٢)
- القول بأنه غير ممكن أن يُحكم على شيء واحد بالإيجاب والسلب معًا؛ فإنه ليس يأخذها ولا برهان واحد، اللهم إلا أن تدعو الحاجة إلى أن يتبين أن النتيجة هذه حالها (أ، ب، ١٣، ٣٤٢)
- لا مانع يمنع أن يكون ما ليس هو علّة من التي تحمل بالتساوي أعرف من العلّة؛ ولذلك قد يوجد بتوسط هذا برهان (أ، ب، ٨، ٣٤٩)
- في الأشياء التي توضع الأوساط فيها خارجًا فإن في هذه أيضًا إنما يكون البرهان على أنّ الشيء لا على وليم هو؛ إذ كان لا يخبر بالعلّة نفسها (أ، ب، ٢، ٣٥١)
- البرهان هو من المقدمات الكلية، والإستقراء هو من الجزئية (أ، ب، ٧، ٣٦٥)
- إن كان قد يكون البرهان على الأمور التي تُحمل عليها أشياء أكثر تقدّمًا، والأشياء التي يكون عليها برهان لا يمكن أن يوجد السبيل إلى أن نعلمها بنحو آخر أفضل، ولا أن نعلمها بلا برهان (أ، ب، ٨، ٣٧٨)
- قد توجد دائمًا للأمر الذي يوجد شيء هو أعلى، فإنه على جميعها يكون البرهان (أ، ب، ١٦، ٣٧٨)
- ليس نعلم ولا شيء واحدًا بالبرهان على الإطلاق، اللهم إلا أن يكون ذلك عن أصل
- يجب أن يكون البرهان إنما هو حاصلًا لنا بأوسط هو أيضًا ضروري (أ، ب، ٤، ٣٣١)
- لا سبيل على هذا القياس أن ينقل البرهان من جنسٍ إلى جنسٍ آخر مثل أن ننقل معاني الهندسة فنستعملها في صناعة العدد (أ، ب، ١٥، ٣٣٢)
- الأشياء التي توجد في البرهان هي ثلاثة: أحدها الشيء الذي يتبين، وهو النتيجة، وهذا هو الموجود لجنس ما بذاته؛ والثاني العلوم المتعارفة. والعلوم المتعارفة هي التي منها هي؛ والثالث الجنس الموضوع، وهو الذي البرهان يدلّ ويعرف التأثيرات والأعراض الموجودة له بذاته (أ، ب، ١، ٣٣٣)
- (الأشياء) التي منها يكون البرهان قد يمكن أن تكون واحدة بأعيانها؛ وأما الأشياء التي أجناسها مختلفة بمنزلة جنس علم العدد وعلم الهندسة، فلا سبيل إلى أن يطابق بالبرهان على الأعراض اللازمة للأعظام البرهان على الأعداد، إذ كانت الأعظام ليست أعدادًا (أ، ب، ٥، ٣٣٣)
- يجب... ضرورة متى عزم المُبرهن أن ينقل البرهان، أن يكون الجنس واحدًا بعينه: إما على الإطلاق، وإما على جهة ما (أ، ب، ١٢، ٣٣٣)
- إن كانت المقدمات التي منها يكون القياس كلية، فمن الإضطرار أن تكون أيضًا نتيجة مثل هذا البرهان، ونتيجة البرهان على الإطلاق هي دائمة (أ، ب، ١١، ٣٣٤)
- متى كان البرهان موجودًا، فقد يلزم ضرورة أن تكون إحدى المقدمات ليست كلية وتكون فاسدة (أ، ب، ١٥، ٣٣٤)
- التحديد إما أن يكون مبدأ البرهان، وإما أن

- موضوع (أ، ب، ٣٧٩، ٢)
- يلزم أن يكون البرهان من مبادئ، وأنه ليس لكل شيء برهان (أ، ب، ٣٨٠، ١٢)
- إن لم يكن أوساط، فلا يكون برهان (أ، ب، ٣٨٢، ٩)
- البرهان منه كلي ومنه جزئي، ومنه حملي ومنه سالب (أ، ب، ٣٨٤، ٩)
- قد نتشكك في البرهان الذي يقال إنه برهاني، وفي الذي يسوق الكلام إلى ما لا يمكن (أ، ب، ٣٨٤، ١١)
- إن كان البرهان الذي به نعلم أكثر هو برهاناً أفضل - وذلك أن هذا هو فضيلة البرهان - وقد يعلم كل واحد متى علمناه بذاته أكثر من علمنا به عند نظرنا إليه بشيء آخر (أ، ب، ٣٨٥، ٢)
- إن كان البرهان قياساً على العلة وعلى العلم هو، وكان الكلي في باب العلة أكثر - وذلك أن ما يوجد له الشيء بذاته هذا هو العلة له؛ كأن الكلي هو الأول؛ والكلي إذن هو علة - فإذاً هذا البرهان أيضاً أفضل، إذ كان بيانه عن العلة وعن لم الشيء (أ، ب، ٣٨٨، ٥)
- الكلية إذاً أكثر من قيل أنها برهان هو أكثر (أ، ب، ٣٨٩، ١٤)
- إن كان البرهان الذي يُعلم به هذا الشيء وشيئاً آخر هو أثر من الذي إنما يُعلم به هذا فقط؛ وكان الذي عنده علم الكلي قد يعلم الجزئي أيضاً، وأما هذا فلا يعلم الكلي. فالكلي إذن على هذا القياس أثر (أ، ب، ٣٨٩، ١٥)
- البرهان على طريق الكلية خاصة هو أن يبرهن بأوسط هو أقرب إلى المبدأ؛ والذي هو أقرب إلى المبدأ هو أكثر إستقصاءً وقيئاً من الذي ليس هو المبدأ، وكان الذي هو من المبدأ أكثر
- من الذي هو منه أقل، وكان هذا هو الذي أكثر كلياً. فالكلي إذن هو أفضل (أ، ب، ٣٩٠، ١)
- البرهان الأفضل هو الذي هو من المصادر، أو من الأصول الموضوعية، أو من مقدمات هي أقل (أ، ب، ٣٩٠، ١٧)
- البرهان... الكائن بأشياء هي أقل وتلك الأخر الباقية هي موجودة بأعيانها، هو أفضل (أ، ب، ٣٩١، ٩)
- البرهان يأخذ أن الشيء موجود (أ، ب، ٣٩١، ١١)
- إن كان من أجله يكون البرهان هو أعرف وأصدق، وكانت السالبة تبيّن بالموجبة، وكانت هذه لا تبيّن بتلك - إذ كانت أقدم وأعرف وأصدق - فهي إذن أفضل (أ، ب، ٣٩٢، ١٣)
- لما كان مبدأ القياس هي المقدمة الكلية غير ذات وسط، وكانت هذه إما في البرهانية موجبة، وإما في السالبة سالبة، أعني المقدمة الكلية، وكان البرهان الموجب أقدم من السالب وأعرف منه - إذ كانت السالبة إنما تعرف من الموجبة، وكانت الموجبة أقدم من السالبة، كما الموجود أقدم من غير الموجود - فإذاً مبدأ البرهانية أفضل من مبدأ البرهان السالب، والتي تستعمل مبادئ أفضل هي أفضل (أ، ب، ٣٩٣، ٤)
- إن كان البرهان الذي يكون بمقدمات هي أعرف وأقدم هو أفضل، وكان كلا البرهانين مصدقاً بأنه ليس يوجد الشيء، غير أن تلك إنما تكون بما هو أقدم، وتلك الأخر بما هو أشد تأخرًا، فالبرهان السالب أفضل من السابق إلى المحال (أ، ب، ٣٩٤، ١٢)
- أما البرهان فهو على أحد هذين: وذلك أن كل

- قياس إنما يكون إما بمقدمات ضرورية، وإما بمقدمات هي على أكثر الأمر (أ، ب، ٣٩٧، ٥)
- ما يكون بالإتفاق ليس هو على أكثر الأمر ولا هو ضروري أيضاً، فليس يكون عليه برهان (أ، ب، ٣٩٧، ٩)
- لا يمكن أن يكون معنى الإحساس هو معنى علم شيء من الأشياء التي عليها برهان، اللهم إلا أن يُحبَّ إنسان أن يُسمي العلم بالبرهان الإحساس (أ، ب، ٣٩٨، ١٥)
- ليس كل ما يوجد عليه البرهان قد يوجد له حدّ (أ، ب، ٤١٣، ١)
- أما البرهان فبيّن إما أنه يوجد هذا على هذا، وإما ألا يوجد (أ، ب، ٤١٤، ٤)
- لا لكل ما له حدّ له برهان، ولا أيضاً لكل ما له برهان يوجد له حدّ (أ، ب، ٤١٤، ١٠)
- لا الحدّ ولا البرهان هما شيء واحد بعينه، ولا أيضاً أحدهما أتبعهما كان في أحدهما، وإلا كانت الأشياء الموضوعية لهما، المرتبة تحتها، حالها هذه الحال (أ، ب، ٤١٤، ١٢)
- الحدّ والبرهان يدلّان على شيء واحد. ومعنى ما هو الإنسان، ومعنى أنه موجود، مختلفان (أ، ب، ٤٢٣، ٥)
- لا سبيل إلى أن نعلم معنى ما الشيء من الأشياء التي توجد لها علّة أخرى بلا برهان (أ، ب، ٤٢٨، ١٢)
- الحدّ... هو قول على معنى ما الشيء غير مبرهن؛ والآخر قياس على معنى ما هو، يخالف البرهان بالتصريف؛ والثالث نتيجة البرهان على ما هو (أ، ب، ٤٣٠، ٨)
- ما لم يكن بالعلّة فهو برهان على أنّه (أ، ب،
- ٤٥٦، ٥)
- البرهان هو القياس الذي يكون من مقدمات صادقة أولية، أو من مقدمات يكون مبدأ المعرفة بها قد حصل من مقدمات ما أولية صادقة (أ، ج، ٤٦٩، ١٢)
- القياس الذي يؤلّف عن مقدمات يُقرَّن بها يقيناً ضرورياً وأفاد أحد هذه الأصناف الثلاثة، فهو الذي يُسمى البرهان (ف، ب، ٢٦، ٩)
- البرهان... ثلاثة أصناف: أحدها برهان الوجود، وهو الذي يُسمى برهان أنّ الشيء، والثاني برهان لِمَ الشيء، والثالث البرهان الذي يجمع الأمرين جميعاً، وهذا هو البرهان على الاطلاق (ف، ب، ٢٦، ٩)
- البرهان على الاطلاق هو القياس اليقيني الذي يُقيد بذاته لا بالعرض وجود الشيء وسبب وجوده ممّا (ف، ب، ٢٦، ١٢)
- كل برهان فهو سبب للعلم المُستفاد منه، غير أنه ليس كلّهُ يُقيد العلم بسبب وجود الشيء (ف، ب، ٢٦، ١٣)
- البرهان على الاطلاق، وهو الذي يفيد الوجود والسبب جميعاً. والأسباب أربعة: مادة الشيء وما يُعدُّ في المادة ومعها، وحدّ الشيء وأجزاء حدّه، وما يُعدُّ في الحدود معها، والفاعل وما يُعدُّ معه، والغاية وما يُعدُّ معها. وكلُّ واحد من هذه، إمّا قريبٌ وإمّا بعيد، وإمّا بالذات وإمّا بالعرض، وإمّا أعمّ وإمّا أخصّ، وإمّا بالقوّة وإمّا بالفعل (ف، ب، ٢٦، ١٥)
- ما كان من المقاييس يُقيد علم السبب الذي هو سبب بالعرض، فليس هو داخلياً في البراهين أصلاً، اللهم إلا أن يُسمى البرهان بالعرض (ف، ب، ٢٧، ٢)
- إذا تبرهن الشيء بالبرهان على الاطلاق أمكن

- الصادق وَجَبَ أَنْ يَطَالِبَهُ السَّائِلُ بِالْبِرْهَانِ، وَإِلَّا كَانَ سَوْأَلُهُ الْأَوَّلَ بَاطِلًا (ف، ج، ٥٣، ٥٥)
- إن القولين أو الأمرين يكونان متشابهين إن كانت نسيتهما إلى النتيجة أو إلى البرهان نسبة واحدة (ف، ج، ٥٧، ٢٠)
- لا يَجِبُ أَنْ يُشَكَّكَ . . . فيما كان البرهان عليه قريبًا جدًا، ولا في ما كان البرهان عليه بعيدًا جدًا (ف، ج، ٨٠، ١٠)
- ينبغي أن تعلم أن الفصل إذا استقصى أمره على طريق البرهان لم يُمكن أن يحمل على غير ذلك النوع الذي هو فصله (ف، ج، ٨٧، ٨)
- البرهان الذي يُعطي اليقين بوجوده فقط يُعرَفُ بـ «برهان الوجود»، والذي يُعطي بعد ذلك سبب وجوده يُسمى «برهان لِمَ هو الشيء»، والذي يُعطي علم الوجود وسبب الوجود معًا يُسمى «برهان الوجود ولِمَ هو»، وهو البرهان على الإطلاق لأنه يجتمع فيه أن يكون مطلوبًا به وجوده وسبب وجوده معًا، والمطلوب به فيما عدا ذلك هو مطلوب وجوده فقط (ف، ج، ٢٠٤، ١٥)
- يجتمع في . . . البرهان أن يكون سببًا لعلنا بوجود الشيء وسببًا مع ذلك لوجود ذلك الشيء (ف، ج، ٢١٢، ٨)
- متى لم يوجد فيه أمر هو سبب لوجود الشيء كان البرهان هو سبب لعلنا بالوجود فقط (ف، ج، ٢١٢، ١٠)
- في البرهان الذي يجتمع فيه الأمران (الحدان) يكون الأمر الذي يوجد فيه حدًا أوسط هو سبب وجود الشيء الذي يُبرهن، وانضيافة واتلافه مع سائر أجزاء القياس هو السبب في لزوم حصول الشيء في أذهانتنا معلومًا أو مظنونًا (ف، ج، ٢١٢، ١٣)
- أَنْ تُوَخَّذَ أَجْزَاءُ الْبِرْهَانِ بِأَعْيَانِهَا أَجْزَاءَ حُدُودِ. وَإِذَا حُدِّدَ الشَّيْءُ امْكَنَ أَنْ تُوَخَّذَ أَجْزَاءَ حُدُودِهِ أَجْزَاءَ بَرَاهِينٍ (ف، ب، ٤٧، ١٢)
- إن كان معنا أمرًا ما يدلّ عليه لفظ مفرد واحتجنا إلى أن نبرهن وجوده ببرهان حملي، فأخذنا القول الشارح له وبرهانه ببرهان على الإطلاق، وأخذنا الحد الأوسط فيه معنى يدلّ عليه لفظ مركّب، عاد ذلك الذي كان شرحًا للفظ، فصار حدًا للأمر على أنه نتيجة برهان، فصار الحد الأوسط حدًا له على أنه مبدأ برهان (ف، ب، ٤٧، ١٤)
- إن الذي يدلّ على الغاية هو مبدأ برهان في ذلك الحدّ، والجزء الآخر هو نتيجة برهان (ف، ب، ٤٨، ٤)
- متى ابتدئ في التركيب من أنواع ما، وقصدنا أخذ حدّ الجنس الذي يعمّ تلك الأنواع، لم يُمكن إلاّ أن تكون المحمولات على تلك الأنواع من طريق ما هي معلومة لنا قبل ذلك، إمّا ببرهان وإما لا عن برهان (ف، ب، ٥٧، ٩)
- القياس العملي وهو البرهان هو القياس المؤلّف من مقدمات صادقة كَلِمَةٌ يَقِينَةٌ أَوَّلٌ، أو من مقدمات حصل عليها من مقدمات صادقة كَلِمَةٌ يَقِينَةٌ أَوَّلٌ (ف، ج، ٢٧، ٨)
- لَمَّا كَانَ الْجَدُّلُ هُوَ الَّذِي يُعْطِي فِي كُلِّ وَاحِدٍ وَجُودَ الْمُتَضَادِّينَ وَهُوَ الَّذِي بِهِ يَقْدَرُ عَلَى وَجُودِ قِيَاسِينَ مُتَضَادِّينَ، وَكَانَ الْبِرْهَانُ وَالصَّنَاعَةُ الْبِرْهَانِيَّةُ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَعْطِينَا الْقِيَاسَاتِ الْمُتَضَادَّةَ، وَلَا تُبَيِّنُ لَنَا وَجُودَ أَمْرَيْنِ مُتَضَادِّينَ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ، لَمْ يُمْكِنَ الْفَحْصُ عَنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ بِالصَّنَاعَةِ الْبِرْهَانِيَّةِ (ف، ج، ٣٤، ١١)
- إذا سكّت المجيب بعد إخباره عن الجزء

- البرهان هو طريق ومسلك سديد يتوصل به العقل إلى الوقوف على الأشياء الخفية ووفقاً متقناً بتوسط الأشياء الظاهرة (ز، ق، ١٠٦، ٥)
- البرهان لا يتم إلا بعد أشياء تتقدم العقل فيقف عليها (ز، ب، ٢١٦، ١)
- البرهان تعليم وتعلم ذهني، وكل تعليم وتعلم ذهني إنما يتم علمه بعد علم أشياء متقدمة الوجود (ز، ب، ٢١٦، ٣)
- البرهان يكون من أشياء متقدمة الوجود، ويستقرى، المقدمة الكبرى بالعلوم التعاليمية والقياس والمثال والاستقراء وسائر الصنائع، فإنه لا واحدة من هذه تدرك مطلوباً من مطالبها إلا بعد أن يتقدم فتعلم أشياء يتقدم وجودها وجوده (ز، ب، ٢١٦، ٤)
- البرهان قياس يكون بالعلمة، لا العلمة الموجبة للنتيجة حسب لكن والموجبة لوجود الأمر (ز، ب، ٢١٩، ٤)
- البرهان هو قياس مؤلف يقيني (ز، ب، ٢١٩، ١٣)
- البرهان هو طريق ومسلك يسلكه العقل ليفف به على الأشياء الخفية ووفقاً متقناً بتوسط أشياء ظاهرة (ز، ب، ٢١٩، ١٥)
- نتائج البرهان ينبغي أن تكون مصدقاً بها ومعروفة عندنا جداً، وهذه إنما نعرفها من أجل معرفتنا بالمقدمات (ز، ب، ٢٢٣، ٥)
- البرهان إنما يكون من أمور متقدمة بالطبع (ز، ب، ٢٢٥، ٥)
- البرهان إنما يقوم على الأمور الكلية الدائمة (ز، ب، ٢٢٦، ٦)
- مقدمات البرهان يجب أن تكون ضرورية، وزعم (ارسطو) أنها ثلاثة: وهو أن يكون
- محمولها على كل الموضوع ودائماً، وأن يكون بالذات وأولاً، وجملة هذا هو الكلي (ز، ب، ٢٣٢، ١٥)
- مقدمات البرهان يجب أن تكون ذاتية ضرورية (ز، ب، ٢٣٢، ٢٠)
- البرهان يجب أن يكون الأوسط فيه ضرورياً وذاتياً وعلّة للنتيجة وللأمر نفسه (ز، ب، ٢٣٤، ٦)
- مقدمات البرهان يجب أن تكون مناسبة أي المحمول فيها طبيعة مناسبة لطبيعة الموضوع (ز، ب، ٢٣٤، ١٢)
- إن البرهان إنما هو فعل للعقل يتوصل به إلى الوقوف على الأشياء الخفية بالأشياء الظاهرة على طريق الإتيان (ز، ب، ٢٣٥، ١٠)
- البرهان ينقسم على القصد الأول إلى المطلوب والمقدمات، وعلى القصد الثاني إلى المحمول والموضوع والمقدمات (ز، ب، ٢٣٦، ١٤)
- البرهان هو من الأشياء الدائمة السرمدية، أعني مطالبه ومقدماته (ز، ب، ٢٣٧، ٩)
- البرهان لا يكون إلا من الأشياء الذاتية والمناسبة والخاصة. وليس يكفي في البرهان أن تكون مقدماته صواديق وغير ذوات أوساط دون أن تكون مناسبة وخاصة بالطبيعة التي البرهان عليها (ز، ب، ٢٣٧، ٢١)
- كل برهان إذن إنما يكون من الأشياء الذاتية والمناسبة والخاصة (ز، ب، ٢٣٩، ٤)
- الصور غير منتفع بها في البرهان. وذلك أن البرهان إنما يكون على هذه الأمور الموجودة (ز، ب، ٢٤٢، ١٨)
- العناد البرهاني إنما يكون كلياً لا جزئياً لأن البرهان إنما يتم بمقدمات كلية ووسط كلي ونتيجة كلية (ز، ب، ٢٤٦، ٨)

- البرهان لا يكون على الجزئي (ز، ب، ٢٤٦، ١١)
- البرهان حدوده ذاتية (ز، ب، ٢٤٦، ١٢)
- البرهان إنما يتم بوسط هو صورة الشيء وهذه واحدة لا كثيرة (ز، ب، ٢٤٧، ٧)
- البرهان على «إن الشيء» يخالف البرهان «بلم الشيء» في مقدماته ووسطه ونتاجه (ز، ب، ٢٤٨، ٢)
- إن مبادئ البرهان، أعني مقدماته وأوساطه، يقف ويتقطع عند مبادئ أول لا مبادئ لها، أعني عند مقدمات غير ذات أوساط جلية ظاهرة للعقل (ز، ب، ٢٥٦، ١٠)
- البرهان لا يستعمل إلا الأشياء الذاتية والأشياء الذاتية محصورة. وذلك أنها لو لم تكن محصورة لما أمكن تحديد شيء من الأشياء، وإذا كانت الأشياء الذاتية محصورة، وهي مبادئ البرهان، فمبادئ البرهان إذن محصورة متناهية (ز، ب، ٢٥٧، ١٧)
- البرهان لا يكون على الشخص (ز، ب، ٢٦١، ١)
- البرهان إنما يكون بالعلّة، وعلّة الشيء هي كلبّة، فالبرهان بالكلمة أشرف من البرهان بالجزئي (ز، ب، ٢٦٢، ١)
- البرهان على الإيجاب أفضل من البرهان على السلب (ز، ب، ٢٦٢، ١٧)
- أما البرهان فإراعي فيه أن يكون الوسط سبباً للنتيجة وسبباً للأمر (ز، ب، ٢٦٤، ٢)
- البرهان إنما يكون بالعلّة، وعلّة كل واحد من الأمور واحدة (ز، ب، ٢٦٥، ٤)
- أما البرهان فإنما إثباتاً عن الأشياء الموجودة لها بتوسط هذه الأمور الذاتية (ز، ب، ٢٧٠، ١٠)
- البرهان قياس مؤلف يقيني. وقد قيل في تفسير هذا أقوال. ويشبه أن لا يكون المراد باليقيني أنه يقيني النتيجة، فإنه إذا كان يقيني النتيجة فليس هو نفسه يقينياً، وإن أمكن أن يُعتمَل لهذا وجه متكلف وتكلف جعل إدخال المؤلف فيه حشواً من المقول، بل يكفي أن يقال: قياس يقيني النتيجة. ويغلب على ظني أن المراد بهذا قياس مؤلف من يقينيات وأن في اللفظ أدنى تحريف. فاليقينية إذا كانت في المقدمات كان ذلك حال البرهان من جهة نفسه؛ وإذا كانت في النتيجة كان ذلك حاله بالقياس إلى غيره. وكونه يقيني المقدمات أمر له في ذاته، فهو أولى أن يكون مأخوذاً في حده، ومعرفاً لطبيعته (س، ب، ٣١، ١١)
- مبدأ البرهان يقال على وجهين: فيقال مبدأ البرهان بحسب العلم مطلقاً، ويقال مبدأ البرهان بحسب علم ما. ومبدأ البرهان بحسب العلم مطلقاً هو مقدّمة غير ذات وسط على الإطلاق، أي ليس من شأنها أن يتعلّق ببيان نسبة محمولها إلى موضوعها - كانت إيجابياً أو سلبياً - بحدّ أوسط، فتكون مقدّمة أخرى أقدم منها وقبلها ومبدأ البرهان بحسب علم ما يجوز أن يكون ذا وسط في نفسه، لكنه يوضع في ذلك العلم وضماً ولا يكون له في مرتبه في ذلك العلم وسط. بل إما أن يكون وسطه في علم قبله أو معه، أو يكون وسطه في ذلك العلم بعد تلك المرتبة (س، ب، ٥٨، ٥)
- البرهان يوقع لنا تصديقاً يقينياً بمجهول (س، ب، ٦٠، ٥)
- البرهان إنما يؤخذ من جهة الأشياء الموجودة للموضوع بذاتها إما داخلية في حدّ الموضوع، أو الموضوع داخل في حدّها (س، ب،



- بما يُنتج اليقين الكلي الدائم الضروري (غ، ع،  
٧، ٢٥٧)
- كل برهان ينتظم من مقدمتين ولا بُد لكل مقدّمة  
أيضاً من برهان يأنف من مقدمتين وهكذا  
فيتمادى إلى أن ينتهي إلى أوّليات. فكما أن في  
العلوم أوّليات فكذلك في المعارف (غ، ص،  
٥، ٢١)
- البرهان عبارة عن أقاويل مخصوصة ألّقت تأليفاً  
مخصوصاً بشرط مخصوص يلزم منه رأي هو  
مطلوب الناظر بالنظر وهذه الأقاويل إذا  
رُضيت في البرهان لاقتباس المطلوب منها  
سُيّت مقدّمات (غ، ص، ٣، ٢٩)
- الخلل في البرهان تارة يدخل من جهة نفس  
المقدّمات إذ قد تكون خالية عن شروطها  
وأخرى من كيفية الترتيب والنظم، وإن كانت  
المقدّمات صحيحة يقينية، ومرة منهما جميعاً  
(غ، ص، ٤، ٢٩)
- أقل ما ينتظم منه برهان مقدّمتان أعني علمين  
يتطرق إليهما التصديق والتكذيب (غ، ص،  
١٤، ٢٩)
- يجب ضرورة أن ننظر في المعاني المفردة  
وأقسامها ثم في الألفاظ المفردة ووجوه  
دلالتها، ثم إذا فهمنا اللفظ مفرداً والمعنى  
مفرداً ألّقنا معنيين وجعلناهما مقدّمة، وننظر في  
حكم المقدّمة وشروطها، ثم نجعم مقدمتين  
ونصوغ منهما برهاناً وننظر في كيفية الصباغة  
الصحيحة وكل من أراد أن يعرف البرهان بغير  
هذا الطريق فقد طمع في المحال (غ، ص،  
٢، ٣٠)
- البرهان عبارة عن مقدمتين معلومتين تولّف  
تأليفاً مخصوصاً بشرط مخصوص فيتولد بينهما  
نتيجة وليس يتحد نمطه بل يرجع إلى ثلاثة أنواع
- ١٧٠، ١٨) - القياس اليقيني هو البرهان (س، ج، ٧، ١٢)  
- البرهان من الجملة ما يكون مؤلفاً من يقينيات  
لإنتاج يقيني (مر، ت، ١٩٢، ١٤)  
- إنّ البرهان قياس والقياس يكون واسطة بين  
حذين. ولا يصح أن تكون الواسطة بغير نهاية  
(مر، ت، ٥، ٢٠٤)
- البرهان يعطي اليقين الدائم (مر، ت،  
١٤، ٢٣٧)
- ما لا برهان عليه فلا حد له (مر، ت،  
٣، ٢٣٨)
- إنّ البرهان هو على إثبات الشيء، وإثبات الشيء  
غريبة عن ماهيته فلا يبعد أن يُجهل (مر، ت،  
٢، ٢٤٧)
- فائدة البرهان ظهور الحق وحصول اليقين (غ،  
م، ١٣، ٥٢)
- «البرهان» نوع من «القياس». إذ «القياس» اسم  
عام. و«البرهان» اسم خاص لنوع منه (غ، ع،  
٤، ٧٠)
- البرهان الحقيقي ما يُقيد شيئاً لا يُتصوّر تغييره،  
ويكون ذلك بحسب مقدّمات البرهان، فإنها  
تكون يقينية أبدية لا تستحيل ولا تتغير أبداً (غ،  
ع، ٢٠، ٢٤٥)
- أكثر الغلط يكوّن في المبادرة إلى تسليم  
مقدّمات البرهان على أنّها أوّلية، ولا تكون  
أوّلية، بل ربّما تكون محمودة مشهورة، أو  
وهية (غ، ع، ٢٤٦، ٢٤)
- يلتزم البرهان ب) مبادئ وموضوعات ومسائل  
فالموضوعات: تعني بها ما يُبرهنُ فيها.  
والمسائل: ما يُبرهنُ عليها. والمبادئ: ما  
يُبرهنُ بها (غ، ع، ١٩، ٢٥٠)
- إصطلاح المنطقيون على تخصيص اسم البرهان

- مختلفة المآخذ والبقايا ترجع إليها (غ، ص،  
١٨، ٣٧)
- مجموع أجزاء البرهان أربعة أمور إلا أن أمرًا واحدًا يتكرر في المقدمتين فيعود إلى ثلاثة أجزاء بالضرورة لأنها لو بقيت أربعة لم تشترك المقدمتان في شيء واحد وبطل الإزدواج بينهما فلا تتولد النتيجة (غ، ص، ٣٨، ١٠)
- مهما كانت المقدمات معلومة كان البرهان قطعياً وإن كانت مظنونة كان فقهياً وإن كانت منسوعة فلا بد من إثباتها. وأما بعد تسليمها فلا يمكن الشك في النتيجة أصلاً (غ، ص، ٣٩، ٢)
- البرهان المنتج لا يتصاغ إلا من مقدمات يقينية إن كان المطلوب يقينياً أو ظنية إن كان المطلوب فقهياً (غ، ص، ٤٣، ٧)
- السبيل المؤدي إلى إعلام المجهول قد سُمي قياساً، والحقيقي التام صُنّف منه قد سُمي برهاناً (ب، م، ٤٢، ١٢)
- نعي بالبرهان الحجة التي تفيد العلم اليقيني الذي لا شك فيه من العلم اليقيني الذي لا شك فيه (ب، م، ٢٠٤، ١٥)
- البرهان قياس مؤلف من يقينيات لتتاج يقين (سي، ب، ٢٣٣، ١)
- البرهان ينقسم إلى برهان الآن وبرهان اللّم (سي، ب، ٢٣٣، ٤)
- البرهان يفيد اليقين بلى يقوم البرهان عندها بطريق العرض (سي، ب، ٢٥٩، ٤)
- الحد لا يمكن اكتسابه بالبرهان، لأن الوسط المترتب بين المحدود الذي هو الحد الأصغر في القياس وبين الحد الذي هو الأكبر فيه لا بد من أن يكون مساوياً للطرفين فإن الوسط لا يكون أخص من الأصغر في موضوع ما، ولا
- يجوز أن يكون مهنا أعم على الخصوص، فإن الأكبر يكون إما أعمّ منه أو مساوياً ومساوي الأعم أعم فكيف إذا كان أعم فيكون الحد أعم من المحدود وهذا محال فوجب أن يكون الوسط لا محالة مساوياً (سي، ب، ٢٦١، ٦)
- البرهان وإن لم يكن طريقاً إلى اكتساب الحد فيعضه نافع في حدس بعض الحدود، وهي التي حدودها الوسطى علل ذاتية للشيء (سي، ب، ٢٦٨، ٤)
- سُمي الذي يكون مُقدِّماً في البرهان أي الحد الأوسط حدّاً هو مبدأ برهان (سي، ب، ٢٦٨، ١٦)
- الطريق الموصل إلى التصديق اليقيني الذي لا ريب فيه وهو البرهان (سي، ب، ٢٧٧، ١)
- البرهان... هو قياس يقيني يُفيد علم الشيء على ما هو عليه في الوجود بالعلّة التي هو بها موجود إذا كانت تلك العلة من الأمور المعروفة لنا بالطبع (ش، ب، ٣٧٣، ١٤)
- البرهان يجب أن يكون من مقدمات ضرورية إذ كان المعلوم بالبرهان من شرطه ألا يكون بخلاف ما حُلم ولا في وقت ما (ش، ب، ٣٨٨، ٤)
- البرهان... لا يخلو أن يكون من المقدمات الذاتية أو العرضية (ش، ب، ٣٨٨، ٩)
- البرهان... من شرطه أن تكون مقدماته مع أنها صادقة ضرورية أيضاً (ش، ب، ٣٨٩، ٢)
- ليس يقوم برهان على الشيء الجزئي الذي يفسد ولا يعود (ش، ب، ٣٩٢، ١١)
- إنما يمكن أن يُنقل البرهان من صناعة إلى صناعة متى كان المطلوب في الصناعتين واحداً بعينه (ش، ب، ٣٩٥، ١٠)
- لا سبيل إلى أن يُقام البرهان على أمر من

- الأمور إلا من مبادئه المناسبة التي تخصه (ش)،  
 (ب، ٣٩٦، ٢)
- البرهان... يكون من الأشياء الذاتية الخاصة  
 (ش، ب، ٣٩٦، ١٦)
- البرهان يكون من المبادئ المناسبة الخاصة  
 وهي الأسباب القريبة للشيء (ش، ب،  
 ٣٩٧، ١٧)
- كل برهان فإن إتمامه وقوامه من ثلاثة أشياء:  
 أحدهما الأمور الموضوعية في تلك الصناعة.  
 والثاني المقدمات الواجب قبولها. والثالث  
 المحمولات المطلوب في تلك الصناعة  
 وجودها لتلك الموضوعات (ش، ب،  
 ٣٩٨، ٣)
- البرهان... ليس يقوم على الأشياء الكثيرة بما  
 هي كثيرة بل إنما يقوم على الطبيعة الكلية  
 السارية في تلك الأشياء المحكوم عليها  
 بالحكم البرهاني (ش، ب، ٤٠١، ٢)
- البرهان إنما يكون من المقدمات الذاتية (ش،  
 ب، ٤٣٠، ٩)
- البرهان منه كلي ومنه جزئي، ومنه موجب ومنه  
 سالب، ومنه مستقيم ومنه حُخلف (ش، ب،  
 ٤٣٤، ٢)
- البرهان على الأشياء التي معلومها أكثر هو  
 أفضل من البرهان الذي يكون على الأشياء التي  
 معلومها أقل (ش، ب، ٤٣٦، ٤)
- البرهان الذي يُعَلَّم به شيئان أفضل من البرهان  
 الذي يُعَلَّم به شيء واحد (ش، ب، ٤٣٦، ٦)
- البرهان الذي هو أكثر كلفة في باب معرفة العلة  
 (ش، ب، ٤٣٦، ١١)
- البرهان الذي يبني على مقدمات أقل في باب  
 الكمية أو في باب الكيفية أفضل من البرهان  
 الذي يبني على مقدمات أكثر في البابين جميعًا
- أو في أحدهما (ش، ب، ٤٣٧، ٥)
- البرهان الذي يأنف من مقدمات أكثر فالمعرفة  
 بنتيجته أبعد من المعارف الأول بالطبع (ش،  
 ب، ٤٣٧، ١٢)
- البرهان المؤلف من المقدمات المتقدمة بالطبع  
 أشرف من البرهان الذي يأنف من مقدمات  
 متأخرة بالطبع (ش، ب، ٤٣٨، ٢٢)
- البرهان الذي يكون من تأليف طبيعي ومقدمات  
 أعرف بالطبع من النتيجة هو أفضل (ش، ب،  
 ٤٤٠، ١٣)
- كل برهان... إما أن تكون مقدماته  
 ضرورية... وإما جارية على الأكثر (ش،  
 ب، ٤٤٤، ٥)
- يبين بالبرهان أن الشيء موجود (ش، ب،  
 ٤٦٦، ٢)
- ينبغي أن تؤخذ الحدود الثلاثة في البرهان  
 متساوية بعضها لبعض أعني العلة والمعلول  
 والشيء الذي له العلة وهو الموضوع (ش،  
 ب، ٤٨٧، ١٧)
- البرهان هو القياس الذي يُؤلف من مقدمات  
 صادقة أولية (ش، ج، ٥١٣، ٧)
- قد يُستعمل في البرهان القياس الذي إحدى  
 مقدماته كاذبة وذلك في قياس الحُخلف (ش،  
 ج، ٦٥٤، ٥)
- المطلوب بالبرهان قد يكون ضرورة الشيء،  
 وقد يكون إمكان الشيء، وقد يكون مجرد  
 وجوده من غير إعتبار ضرورته ولا إمكانه (ر،  
 ل، ٤٤، ١١)
- البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية  
 لاتنتاج اليقين (هـ، م، ٢٥، ٨)
- المفيد للتصديق الجازم الحق هو البرهان (ط،  
 ش، ٥١١، ٨)

- ذكر المعلم الأول: أنّ البرهان قياس مؤلف من مقدمات يقينية لمطلوب يقيني (ط، ش، ٥١٩، ١٣)
- البرهان: معنيان: أحدهما: أن يكون علم مبيّناً على أصل موضوع تبيّن في علم آخر، فيكون البرهان الذي يبيّن به ذلك الأصل، منقولاً من علمه إلى العلم الأول المبني، حتى يتم ذلك العلم به والثاني: أن تكون المسألة من علم ما، والبرهان عليه إنّما يكون لشيء من حقه أن يكون في علم آخر، وإنّما نقل من ذلك العلم إلى هذا العلم لبيان تلك المسألة (ط، ش، ٥٣٤، ٣)
- البرهان مهما كانت المقدمات يقينية ابتداءً أو بواسطة وكان ترتّبها معلوم الصحة كان المقاس برهاناً وإلا فلا (م، ط، ٣٤٨، ١٣)
- المقدمات التفسيرية التي هي مبادي أولى للبرهان كالأوليات أو المحسوسات أو المتواترات أو المجربيات أو الحدسيات (م، ط، ٣٤٨، ٢٠)
- المطلوب بالبرهان قد يكون قضية ضرورية وممكنة ووجودية ومقدمات كل بحثه (م، ط، ٣٤٩، ٥)
- البرهان قد يُكتفى فيه بمقدمة، وقد لا يتم إلا بمقدمتين، وقد لا يتم إلا بثلاث مقدمات وأربع وخمس، بحسب حاجة المستدلّ وما يعلمه ممّا لا يعلمه من المقدمات (ت، ر، ٩٢، ٨)
- لا بدّ في البرهان من قضية كلية (ت، ر، ١٢٠، ٧)
- لا يفيد البرهان العلم بشيء موجود، بل بأمور مقدّرة في الأذهان لا يعلم تحقّقها في الأعيان (ت، ر، ١٢٦، ٧)
- (يقول المنطقيون) البرهان لا يفيد إلاّ الكليات (ت، ر، ١٣٣، ١٢)
- البرهان لا يفيد العلم بشيء من الموجودات (ت، ر، ١٣٥، ٤)
- إذا كان البرهان لا يفيد إلاّ العلم بالكليات، والكليات إنّما تتحقّق في الأذهان لا في الأعيان، وليس في الخارج إلاّ موجود معين، لم يُعلم به البرهان شيء من المعينات (ت، ر، ١٣٥، ٥)
- لا يعلم به البرهان واجب الوجود ولا المعقول (ت، ر، ١٣٥، ١٤)
- إنّ القوم (المناطق) لم يرجعوا فيما سمّوه «حدّاً» و«برهاناً» إلى حقيقة موجودة، ولا إلى أمر معقول، بل إلى اصطلاح مجرّد (ت، ر، ١٨٠، ١٨)
- إنّ القوم (المناطق) لم يرجعوا فيما سمّوه «حدّاً» و«برهاناً» إلى حقيقة موجودة، ولا إلى أمر معقول، بل إلى اصطلاح مجرّد (ت، ر، ١٨٠، ١٨)
- البرهان شرطاً له (المناطق) مادة معينة، وهي «القضايا» التي ذكروها. وأخرجوا من الأوليات ما سمّوه «وهميات» وما سمّوه «مشهورات»، وحكم الفطرة بهما - لا سيّما بما سمّوه «وهميات» - أعظم من حكمها بكثير من اليقينيّات التي جعلوها موادّ البرهان (ت، ر، ٢٠٦، ١٠)
- ما ذكروه (المنطقيون) من البرهان. وأنّهم يعظمون قياس الشمول، ويستخفّون بقياس التشليل، ويزعمون أنّه إنّما يفيد الظن، وأنّ العلم لا يحصل إلاّ بذلك. وليس الأمر كذلك، بل هما في الحقيقة من جنس واحد (ت، ر، ٢٢٨، ٢٢)

يكون البرهان من مثله «برهان أن» (س، ب،  
١٨، ٣٦)

- «برهان أن» ليس «برهان لِمَ». وإنما كان يقيناً  
لأنَّ المقدمتين كليتان واجبتان ليس فيهما شك  
(س، ب، ١٧، ٢٨)

- إنَّ «برهان الآن» قد يُعطي في مواضع يقيناً  
دائماً. وأما فيما له سبب فلا يُعطي اليقين  
الدائم، بل فيما لا سبب له (س، ب،  
١٢، ٣٩)

- إنَّ الحدَّ الأوسط إن كان هو السبب في نفس  
الأمر لوجود الحكم، وهو نسبة أجزاء النتيجة  
بعضها إلى بعض، كان البرهان برهان لِمَ؛ لأنه  
يعطي السبب في التصديق بالحكم، ويعطي  
السبب في وجود الحكم فهو مطلقاً معطٍ للسبب  
وإن لم يكن كذلك، بل كان سبباً للتصديق  
فقط، فأعطى اللمية في الوجود فهو المُستى  
برهان إن، لأنه دلَّ على إثبات الحكم في نفسه  
دون لِمِيته في نفسه (س، أ، ٥٣٥، ٥)

- إذا كان الأوسط معلول الأكبر ولكنه يكون علّة  
لوجود الأكبر في الأصغر، أو كان الأوسط  
والأكبر معلولي علّة واحدة ولكنَّ الأوسط  
يكون علّة لوجود الأكبر في الأصغر، يسمّى  
برهان «إن» مطلقاً. إذا كان الأوسط معلولاً  
لوجود الأكبر في الأصغر يُسمّى «دليلاً» (مر،  
ت، ١١، ٢٢٧)

- برهان «إن» هو أن يكون الأوسط علّة لوجود  
الأكبر في الأصغر وإن لم يكن علّة لوجوده في  
ذاته (مر، ت، ٥، ٢٢٨)

- القياس البرهاني يتقسم إلى ما يفيد علّة وجود  
النتيجة وإلى ما يفيد علّة التصديق بالوجود.  
فالأول يُسمّى برهان لِمَ والآخر يُسمّى برهان إن  
(غ، م، ٥٩، ٧)

- (حال) «الدليل» و«البرهان»، فإنَّ الدليل هو  
المرشد إلى المطلوب والموصل إلى المقصود  
(ت، ر، ٢، ٧، ٢٤)

- «البرهان» لا يراد به إلا بيان المدلول عليه  
وتعريفه وكشفه وإيضاحه. فإذا كان هو أوضح  
وأظهر كان هذا بياناً للجلّي بالخفي (ت، ر،  
٢، ٧٧)

- الكلام الذي زعموا (المنطقيون) أنه برهان  
قرروا به الأصول الكلّية: «الحد» و«البرهان».  
وفيه من الفساد والخطأ والتناقض ما يطول  
وصفه (ت، ر، ٢، ١٣٩، ١٢)

- البرهان ما كانت مواده يقينية (ت، ر،  
٧، ١٦٩)

- البرهان وهو ما تركب من مقدمات يقينية (ض،  
س، ١، ٣٦)

## برهان إن

- البرهان الذي يقوم على المطالب التي تحت  
يدعى «برهان إن» (ز، ب، ٦، ٢٣٩)

- إذا كان القياس يُعطي التصديق بأنَّ كذا وكذا ولا  
يُعطي العلّة في وجود كذا كذا كما أعطى العلّة  
في التصديق فهو «برهان أن» (س، ب،  
٤، ٣٢)

- برهان الآن فقد يتفق فيه أن يكون الحدَّ الأوسط  
في الوجود لا علّة لوجود الأكبر في الأصغر  
ولا معلولاً له، بل أمراً مُضايقاً له أو مساوياً له  
في النسبة إلى علته عارضاً معه أو غير ذلك مما  
هو معه في الطبع معاً. وقد يتفق أن يكون في  
الوجود معلولاً لوجود الأكبر في الأصغر.  
فالأول يُسمّى برهان الآن على الإطلاق،  
والثاني يُسمّى دليلاً (س، ب، ٧، ٣٢)

- إذا كان الحدَّ الأوسط معلولاً للأكبر في وجوده  
في الأصغر حتى يكون ذلك علّة فيه، فهو الذي

- (الحذ الأوسط) إن لم يكن علته، سمّاه الفقهاء (قياس الدلالة) والمنطقيون سمّوه (برهان الإن) أي هو دليل على أن الحذ الأكبر موجود للأصغر، من غير بيان علته (غ، ع، ٢٤٣، ٣)
- قياس الدلالة أو برهان الإن هو ما لم يكن الحذ الأوسط فيه علة للحذ الأكبر مثل: هذا شبعان؛ فإذا ن هو قريب العهد بالأكل (غ، ع، ٣٧٢، ١٠)
- إن لم يكن (البرهان) بالسبب الموجب لوجود الشيء بل بما الشيء سببه كالإحراق للنار قيل له برهان إن (ب، م، ٢١٠، ١٦)
- إذا كان القياس يُعطي التصديق بأنّ كذا كذا، ولا يُعطي العلة في أنّ كذا كذا في الوجود، كما أعطى العلة في التصديق، فهو برهان إن، وإذا أعطى العلة في الأمرين جميعاً حتى يكون الحذ الأوسط فيه كما هو علة التصديق بوجود الأكبر للأصغر أو سلبه عنه في البيان، كذلك هو علة لوجود الأكبر للأصغر أو سلبه عنه في نفس الوجود، فهذا البرهان يُسمّى برهان لِم (ب، م، ٢١١، ١)
- برهان الإن قد لا يكون فيه الحذ الأوسط علة لوجود الأكبر في الأصغر ولا معلولاً له بل أمراً مقرونًا مساوياً له في النسبة إلى العلة حتى يكونا عن العلة معاً (ب، م، ٢١١، ٤)
- برهان الإن فهو القياس الذي أوسطه علة اعتقاد القول والتصديق فيه فحسب (سي، ب، ٢٣٣، ٤)
- إذا كان الأوسط في برهان الإن مع أنه ليس بعلة لوجود الأكبر في الأصغر معلولاً لوجوده فيه لكنه أعرف عندنا من الأكبر سُمّي دليلاً (سي، ب، ٢٣٣، ١١)
- الحذ الأوسط لا بد وان يكون علة لتصديق
- ثبوت الأكبر للأصغر، فإن كان مع ذلك علة لثبوت الأكبر في نفسه فهو برهان اللّم، وإن لم يكن كذلك فهو برهان الإن (ر، ل، ٤٦، ٩)
- إعلم أن الحد الأوسط في البرهان لا بد أن يكون علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن، فإن كان علة لوجود تلك النسبة في الخارج أيضًا يُسمّى برهاناً لِمياً لأنه يفيد اللّم في الذهن والخارج، كما يقال هذا متعفن الأخلط، وكل متعفن الأخلط محموم، فهذا محموم فتعفن الأخلط علة للنسبة في الذهن والخارج جميعاً، وإن كان علة للنسبة في الذهن دون الخارج يُسمّى برهاناً إنيّاً لأنه يفيد إنيّة النسبة في الخارج دون لِميتها، مثل هذا محموم، وكل محموم متعفن الأخلط، فهذا متعفن الأخلط، فالحمى وإن كانت علة لثبوت تعفن الأخلط في الذهن إلاّ أنها ليست علة له في الخارج بل الأمر بالعكس (ه، م، ٥٧٢، ٢٤)
- البرهان المسمّى برهان إن... لا يخلو: إمّا أن يكون الأوسط فيه معلولاً لوجود الحكم في الخارج. أو لا يكون. فالأول: يسمى دليلاً. والثاني: لا يُخصّص بإسم. والدليل يشارك برهان لِم، في الحدود. ويتخالفان في وضع الأوسط والأكبر. وفي النتيجة (ط، ش، ٥٣٥، ٤)
- أمّا برهان إن فلا يعطي السبب إلاّ في العقل فقط، والعلم اليقيني يحصل به، إذا كان السبب في الوجود معلوماً؛ إلا أنه لا يكون سبباً في العقل؛ لكونه غير تام في سببته؛ ولذلك لا يصلح أن يقع في البرهان (ط، ش، ٥٣٥، ١٥)
- برهان (إن) لا يعطي علته في الوجود، ولكن

ثلاثة حدود (ش، ب، ٤٣٧، ٢٠)

برهان تام  
- إنّ البرهان إنّما يكون برهاناً تاماً إذ أعطى العلة القريبة الخاصة التي بالذات وبالفعل. فالحّد التام هو الذي يشتمل على مثل هذه العلة فيما له علة الماهية فيوردها بتمامها لا يخلو منها شيئاً إن كانت ذاتية (س، ب، ٢٢٦، ٢١)

برهان جزئي

- البرهان الجزئي فإنما يبيّن ذلك الشيء الذي هو. فإن كان البرهان الذي يبيّن بذاته هو أفضل، وهذا هو البرهان الجزئي أكثر من الكلّي، فالبرهان الجزئي أفضل من الكلّي (أ، ب، ٣٨٥، ١٠)

برهان حقيقي

- البرهان الحقيقي ما يُقيد اليقين الضروري الدائم الأبدي، الذي يستحيل تغييره (غ، ع، ٢٥٥، ١)

- البرهان الحقيقي هو ما يُقيد اليقين الضروري الدائم الأبدي الذي يستحيل تغييره (غ، ع، ٣٥٢، ١٨)

برهان الخلف

- الفرق بين البرهان المستقيم والذي بالخلف أن الذي بالخلف يضع ما نريد إبطاله، إذ يسوق إلى كذب مُقرّ به؛ وأما المستقيم فإنه يتندي من مقدمات مُقرّ بها صدقاً. وكلا البرهانين من مقدمات مُقرّ بها، إلا أن المستقيم يكون من المقدمات التي عنها القياس؛ وأما الذي بالخلف فأحدي مقدماته من مقدمات القياس

يعطي ثبوته في العقل (ط، ش، ٥٣٦، ٦)

- الأوسط في البرهان لا بد وأن يفيد الحكم بثبوت الأكبر للأصغر، فإن كان هو علة لوجود الأكبر في الأصغر سُمي البرهان برهان إنّ لأنه يعطي السبب في التصديق وفي الحكم في الوجود الخارجي، وإن لم يكن كذلك سمي برهان إنّ لأنه يفيد أنّية الحكم في الخارج دون لحيته. وإن أفاد لحيّة التصديق، والأوسط في برهان إنّ كان معلولاً هو أعرف يُستَمى دليلاً أيضاً (م، ط، ٣٤٨، ٣٥)

برهان إنّ ولم

- القياس البرهانيّ على قسمين: قسم يكون الأوسط علة لوجود الأكبر في ذاته وعلة لاعتقاد أنّ الأكبر موجود للأصغر، وهذا القسم برهان «لم». ومثاله: «هذه الخشبة مستها النار. وكلّ خشبة مستها النار فإنها تحترق. فهذه الخشبة تحترق». فالأوسط في هذا المكان علة لاحتراق الخشبة وعلة لاعتقاد أنّ الخشبة تحترق. وقسم لا يكون الأوسط علة لوجود الأكبر في نفسه، بل لاعتقاد وجود الأكبر في الأصغر، وهذا يسمى برهان «إنّ» (مر، ت، ٢٢٧، ٨)

برهان بسيط

- إذا اجتمع في البرهان البساطة من يتّكّل الكيفية والكمية كان أفضل من البرهان الذي إنّما هو بسيط من جانب الكمية فقط (ش، ب، ٤٣٧، ١٨)  
- البرهان البسيط... أفضل من المرّكب (ش، ب، ٤٣٧، ١٨)  
- البرهان البسيط من باب الكمية... هو من

- إن أثبت العلة كان «برهان علة»، وإن أثبت دليلها كان «برهان دلالة» (ت، ر، ١٢٩، ١١)

برهان الدور

- في الحدود الرجعة بعضها على بعض فقط تكون البراهين التي تكون بالدور (أ، ق، ٢٤٩، ١٣)

- يعرض في هذه البراهين التي بالدور أن يُستعمل الشيء المبرهن مقدّم في تبين ما كان يُبرهنه (أ، ق، ٢٤٩، ١٤)

- برهان الدور يُرسم بأنه أخذ من النتيجة مع عكس إحدى المقدمتين وتأليفها قياساً تُبين به المقدمّة الأخرى الباقية من القياس (ز، ق، ١٨٩، ٥)

- برهان الدور إنما يتمّ إذا كانت الحدود متعاكسة متساوية مثل الضحاك والإنسان وقابل العلم (ز، ق، ١٨٩، ١٠)

- برهان الدور يلزم فيه أن يكون أمور بأعيانها عند أمور بأعيانها متقدّمة ومتأخرة معاً، وهذا خُلف (ز، ب، ٢٢٥، ٦)

برهان سائق إلى محال

- القول بأن على كل شيء إما موجبة وإما سالبة فإنه قد يأخذ البرهان السائق إلى المحال (أ، ب، ٣٤٣، ١٢)

برهان سالب

- لا سبيل إلى أن يكون البرهان السالب من غير المبرهن (أ، ب، ٣٩٣، ٥)

- إن كان البرهان الذي يكون بمقدمات هي أعرف وأقدم هو أفضل، وكان كلا البراهين

المستقيم، والأخرى نقيضة النتيجة وفي المستقيم ليس يجب ضرورة أن تكون النتيجة معروفة قبل كون القياس. وأما الذي بالخُلف فإنه يجب لا محالة أن تعرف هي ليوضع نقيضها، ولا فرق في ذلك بين أن تكون النتيجة موجبة أو سالبة. وكل الذي يبيّن باستقامة القياس فقد يبيّن بالخُلف؛ وكل الذي يبيّن بالخُلف، فقد يبيّن باستقامة ويحدود واحدة (أ، ق، ٢٦٩، ١٣)

- برهان الخُلف هو أن يؤخذ نقيض النتيجة أو نقيض المطلوب ويضاف إليه مقدمة صادقة فيترتب منها قياس، فينتج نتيجة كاذبة بمنزلة قولنا: (أ) على كل (ب) / (ب) على كل (ج) / (ج) / (أ) على كل (ب) / (ب) على كل (ج) (ز، ق، ١٩٠، ١١)

- البرهان المستقيم أفضل من الخُلف... (البرهان) الخُلف هكذا. إن كان قولنا: لا شيء من حـ ا باطلاً، فليكن: بعض حـ ا، وكان: لا شيء من ب ا - وهو مُسلم - ينتج أنه: ليس كل حـ ب هذا خُلف، إذ كان كل حـ ب (س، ب، ١٧٩، ١٧)

- إذا كان البرهان السالب المستقيم أفضل من برهان الخُلف الموجب فهو أفضل من الخُلف السالب (ش، ب، ٤٤٠، ١٤)

برهان الدلالة

- برهان الدلالة فهو أن يكون الأمر المتكرّر في المقدمتين معلولاً ومسبباً فإن العلة والمعلول يتلازمان وكذلك السبب والسبب والموجب والموجب (غ، ص، ٥٤، ١٣)

- إن استدلت بالمعلول على العلة فهو برهان دلالة وكذلك لو استدلت بأحد المعلولين على الآخر (غ، ص، ٥٤، ١٥)



## برهان كلي

- البرهان الكلي فإنه إنما يبيّن ما هو ذلك الآخر، وليس ذلك الشيء الذي اتفق أن يكون هو يبيّن - مثال ذلك البرهان على المثلث المتساوي الساقين لا بما هو متساوي الساقين، لكن بما هو مثلث (أ، ب، ٣٨٥، ٧)

- (البرهان) الكلي ليس هو شيئاً خارجياً عن الأوحاد والجزئية، والبرهان يوهنا أن هذا هو شيء، أعني الذي يكون البرهان فيه، وأن هذه الطبيعة هي شيء موجود في الأشياء الموجودة (أ، ب، ٣٨٥، ١٢)

- إن كان البرهان الكلي هو في هذا المعنى أكثر، وهو على ما هو موجود أقل من الجزئي، وقد يركّز فينا ظناً كاذباً فيكون البرهان الكلي أحسن من الجزئي (أ، ب، ٣٨٦، ٩)

- الذي يعلم إذن كلياً هو بما هو به موجود أكثر علماً مما هو عالم به على طريق الجزئي. فالبرهان الكلي إذاً أفضل (أ، ب، ٣٨٧، ٨)

- البرهان الكلي أفضل من الجزئي (ز، ب، ٢٦١، ١٩)

- البرهان الذي يكون على الكلي أفضل من الذي يكون على الجزئي (ش، ب، ٤٣٦، ١١)

## برهان لم

- البرهان الذي يُعطي اليقين بوجوده فقط يُعرف بـ «برهان الوجود»، والذي يُعطي بعد ذلك سبب وجوده يُسمى «برهان لِمَ هو الشيء»، والذي يُعطي علم الوجود وسبب الوجود معاً يُسمى «برهان الوجود ولِمَ هو»، وهو البرهان على الإطلاق لأنه يجتمع فيه أن يكون مطلوباً به وجوده وسبب وجوده معاً، والمطلوب به فيما عدا ذلك هو مطلوب وجوده فقط (ف، ح، ٢٠٤، ١٥)

مصدقاً بأنه ليس يوجد الشيء، غير أن تلك إنما تكون بما هو أقدم، وتلك الآخر بما هو أشدّ تأخراً، فالبرهان السالب أفضل من السائق إلى المحال (أ، ب، ٣٩٤، ١٤)

- البرهان السالب لا يتم البتة إلا بمقدمة موجبة إنما يكون عليها برهان موجب إن كان ولا يُعرف إلا بها (س، ب، ١٧٨، ٩)

## برهان عددي

- البرهان العددي فهو مُقتنٍ دائماً للجنس الذي فيه يكون البرهان؛ وكذلك تلك العلوم الباقية (أ، ب، ٣٣٣، ١٠)

## برهان علة

- إن أثبت العلة كان «برهان علة»، وإن أثبت دليلها كان «برهان دلالة» (ت، ر، ١٢٩، ١٠)

## برهان على ان الشيء

- البرهان على «إن الشيء» فالوسط فيه علة بعيدة أو معلول منعكس على علته بالتساوي (ز، ب، ٢٤٨، ٩)

البرهان على «إن الشيء» وهو الذي يكون الوسط فيه معلولاً منعكساً الموضوع فيها العلة (ز، ب، ٢٤٨، ١١)

- أما البرهان على «إن الشيء» فإنما يُسمى برهاناً على المجاز وأولى به أن يُسمى قياساً لا برهاناً (ز، ب، ٢٤٩، ٣)

البرهان على «إن الشيء» يكون في العلم الذي تحته، وذلك بمنزلة علمي الهندسة والمناظرة (ز، ب، ٢٤٩، ١١)

- البرهان الذي يقوم على المطالب التي فوق يُدعى «برهان لم»، لأنه يكون بالعلّة والسبب القريب (ز، ب، ٢٣٩، ٦)
- البرهان بلم، إنما يكون في العلم الأعلى (ز، ب، ٢٤٩، ١١)
- إذا كان (القياس) يعطي العلة في الأمرين جميعًا حتى يكون الحد الأوسط فيه كما هو علة التصديق بوجود الأكبر للأصغر أو سلبه عنه في البيان - كذلك هو علة لوجود الأكبر للأصغر أو سلبه عنه في نفس الوجود - فهذا البرهان يُسمى «برهان لم» (س، ب، ٣٢، ٧)
- إذا كان الحد الأوسط علة لوجود الأكبر في الأصغر فهذا هو «برهان لم»، بعد أن علمت أن كون الأوسط علة بوجود ما للأكبر ليس كافيًا في أن يصلح وضعه حدًا أوسط ما لم يستكمل شرائطه (س، ب، ٣٦، ١٤)
- الذي يُعطي الشيء فيه علة ما ثم يتبع المعلول علته. فهذا بالحقيقة هو الذي بالفعل «برهان لم»، وسائر ذلك بالقوة «برهان لم» (س، ب، ١٥٠، ٧)
- إن الحد الأوسط إن كان هو السبب في نفس الأمر لوجود الحكم، وهو نسبة أجزاء النتيجة بعضها إلى بعض، كان البرهان برهان لم؛ لأنه يعطي السبب في التصديق بالحكم، ويعطي السبب في وجود الحكم فهو مطلقًا معطٍ للسبب وإن لم يكن كذلك، بل كان سببًا للتصديق فقط، فأعطي اللمة في الوجود فهو المُسمى برهان إن، لأنه دلّ على إثبات الحكم في نفسه دون لمة في نفسه (س، أ، ٥٣٤، ٦)
- القياس البرهاني ينقسم إلى ما يفيد علة وجود النتيجة وإلى ما يفيد علة التصديق بالوجود فالأول يُسمى برهان لم والآخر يُسمى برهان إن
- (غ، م، ٥٩، ٧)
- الحد الأوسط إن كان علة للحد الأكبر سماء الفقهاء (قياس العلة) وسماء المنطقيون (برهان اللم) أي ذكر ما يُجاب به عن لم (غ، ع، ٢٤٣، ٢)
- برهان اللم أو قياس العلة هو ما يكون الحد الأوسط فيه علة للحد الأكبر (غ، ع، ٣٥٢، ١٦)
- قياس العلة أو برهان اللم هو ما يكون الحد الأوسط فيه علة للحد الأكبر، مثل هذه الخشبة محترقة لأنها أصابتها النار (غ، ع، ٣٧٢، ٧)
- إذا كان البرهان بالسبب الموجب لوجود الشيء كالنار للإحراق سُمي البرهان برهان لم (ب، م، ٢١٠، ١٥)
- إذا كان القياس يُعطي التصديق بأن كذا كذا، ولا يُعطي العلة في أنّ كذا كذا في الوجود، كما أعطى العلة في التصديق، فهو برهان إن، وإذا أعطى العلة في الأمرين جميعًا حتى يكون الحد الأوسط فيه كما هو علة التصديق بوجود الأكبر للأصغر أو سلبه عنه في البيان، كذلك هو علة لوجود الأكبر للأصغر أو سلبه عنه في نفس الوجود، فهذا البرهان يُسمى برهان لم (ب، م، ٢١١، ٤)
- برهان لم فهو الذي أوسطه علة لوجود الحكم في نفس الأمر وهو نسبة أجزاء النتيجة بعضها إلى بعض أي وجود الأكبر في الأصغر، ولا محالة أن تلك العلة تنفذ اعتقاد القول والتصديق أيضًا، فهو معطٍ للعلة مطلقًا لأنه يعطي علة التصديق بالحكم وعلة وجود الحكم في نفسه (سي، ب، ٢٣٣، ٥)
- الحد الأوسط لا بد وأن يكون علة لتصديق ثبوت الأكبر للأصغر، فإن كان مع ذلك علة

أنها معلولة النار، ويكون هذا البرهان برهان (لَمْ). ومنه قولنا: العالم مؤلف، ولكل مؤلف مؤلف (ط، ش، ٥٣٨، ٥)

- الأوسط في البرهان لا بد وأن يفيد الحكم بثبوت الأكبر للأصغر، فإن كان هو علة لوجود الأكبر في الأصغر سُمي البرهان برهان لم لأنه يعطي السبب في التصديق وفي الحكم في الوجود الخارجي وإن لم يكن كذلك سمي برهان إن لأنه يفيد آية الحكم في الخارج دون لِمَتِه. وإن أفاد لِمَتِه التصديق. والأوسط في برهان إن كان معلولاً هو أعرَفُ يُسمى دليلاً أيضاً (م، ط، ٣٤٨، ٣٥)

#### برهان لم الشيء

- إن البرهان بـ«لَمْ الشيء» الوسط فيه علة موجبة وقريبة (ز، ب، ٢٤٨، ٨)

- أما البرهان بـ«لَمْ الشيء» فإن الموضوع فيها المعلول (ز، ب، ٢٤٨، ١٢)

- البرهان الذي لَمْ ذلك الشيء يكون بالعلة القريبة له (ش، ب، ٤٠٦، ١٠)

#### برهان مستقيم

- الفرق بين البرهان المستقيم والذي بالخُلْفِ أن الذي بالخُلْفِ يضع ما نريد إبطاله، إذ يسوق إلى كذب مُقَرَّر به؛ وأما المستقيم فإنه يتندي من مقدمات مُقَرَّر بها صدقاً. وكلا البرهانين من مقدمات مُقَرَّر بها، إلا أن المستقيم يكون من المقدمات التي عنها القياس؛ وأما الذي بالخُلْفِ فأحدى مقدماته من مقدمات القياس المستقيم، والأخرى نقيضة النتيجة وفي المستقيم ليس يجب ضرورة أن تكون النتيجة معروفة قبل كون القياس. وأما الذي بالخُلْفِ

ثبوت الأكبر في نفسه فهو برهان اللَمْ، وإن لم يكن كذلك فهو برهان الإن (ر، ل، ٤٦، ٨)

- أعلم أن الحد الأوسط في البرهان لا بد أن يكون علةً لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن، فإن كان علةً لوجود تلك النسبة في الخارج أيضاً يُسمى برهاناً لِمياً لأنه يفيد اللَمّة في الذهن والخارج، كما يقال هذا متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم، فهذا محموم فتعفن الأخلاط علةً للنسبة في الذهن والخارج جميعاً، وإن كان علةً للنسبة في الذهن دون الخارج يُسمى برهاناً إِنياً لأنه يفيد إِيّة النسبة في الخارج دون لِمِيّتها، مثل هذا محموم، وكل محموم متعفن الأخلاط، فهذا متعفن الأخلاط، فالحمى وإن كانت علة لثبوت تعفن الأخلاط في الذهن إلا أنها ليست علة له في الخارج بل الأمر بالعكس (ه، م، ٧٢، ٢٢)

الحد الأوسط في البرهان لا بد وأن يكون علةً لحصول التصديق بالحكم الذي هو المطلوب في العقل، وإلا فُلَمْ يكن البرهان برهاناً على ذلك المطلوب، هذا خلف. ثم إنه لا يخلو: إما أن يكون مع ذلك علةً أيضاً لوجود ذلك الحكم في الخارج. أو لا يكون. فإن كان فالبرهان هو برهان لِم (ط، ش، ٥٣٥، ٣)

- أحق البراهين بإسم البرهان هو برهان لِم؛ لأنه معطٍ للسبب في الوجود والعقل (ط، ش، ٥٣٥، ١٢)

- برهان (لِم) يعطي علة الحكم على الإطلاق (ط، ش، ٥٣٦، ٥)

- إن الأوسط يمكن أن يكون مع كونه علةً لوجود الأكبر في الأصغر معلولاً للأكبر، كما أنّ حركة النار علةً لوصولها إلى هذه الخشبة، مع

- إلينا وهو الذي يُسمى «الدليل» لا بالإضافة إلى الأمر في نفسه وهو الذي جرت العادة بأن يُسمى برهاناً مطلقاً (ش، ب، ٣٧٨، ٢٠)
- البرهان المطلق أعني الذي يفيد وجود الشيء وسببه ممّا أو السبب إذا كان الوجود معلوماً (ش، ب، ٤١٠، ١٨)
- من شرط البرهان المطلق أن يكون الحدّ الأوسط فيه علةً للطرف الأكبر (ش، ب، ٤٨٨، ٦)

## برهان موجب

- لما كان البرهان الموجب أفضل من السالب فمن البين أنه أفضل من البرهان السائق للكلام إلى المُحال (أ، ب، ٣٩٣، ٨)
- البرهان الموجب يتم ويُعرف بلا سالب. فإذا كان البرهان الموجب أقدم من السالب وأُعرف أيضاً. فإنّ البراهين الموجبة قد يوجد المتوسط في حدودها إنّما نسبتها إلى الطرفين نسبة إيجاب فقط، وكذلك الزائد فيها وهو حدّ خارج عن الحدود الثلاثة لتكوين البراهين الموجبة موجباً أيضاً ويستمر كذلك، ولو كان يجوز أن يكون ذلك بغير نهاية فلا مدخل للسلب فيها (س، ب، ١٧٨، ١٠)

## برهان موجب وسالب

- كلا البراهين (الموجب والسالب) يتم بثلاثة حدود ومقدّمتين (أ، ب، ٣٩١، ١١)
- البرهان الموجب أفضل من السالب (ش، ب، ٤٣٧، ٤)
- البرهان السالب يتألف من مقدّمتين إحداهما أقلّ معرفة من الأخرى، والموجب يتألف من مقدّمتين إحداهما مساوية للمقدّمة الواحدة من

- فإنه يجب لا محالة أن تعرف هي ليوضع تقيضها، ولا فرق في ذلك بين أن تكون النتيجة موجبة أو سالبة. وكل الذي يبين باستقامة القياس فقد يبين بالخُلف؛ وكل الذي يبين بالخُلف، فقد يبين باستقامة وبحدود واحدة (أ، ق، ٢٦٩، ١٣)
- البرهان المستقيم أفضل من السائق إلى الخُلف (ز، ب، ٢٦٠، ١٠)
- البرهان المستقيم أفضل من الخُلف. وليكن المستقيم هكذا: كل ح ب، ولا شيء من ب أ، يتبع أنه لا شيء من ح أ. (س، ب، ١٧٩، ١٦)
- البرهان الموجب المستقيم أفضل من البرهان السالب المستقيم (ش، ب، ٤٣٩، ٢)
- إذا كان البرهان الموجب المستقيم أفضل من السالب المستقيم فهو أفضل من الخُلف بإطلاق (ش، ب، ٤٤٠، ١٤)
- برهان مطلق**
- لما كانت إحدى شرائط البرهان المطلق أن الحدّ الأوسط أقدم من الطرف الأوّل على جهة تقدّم سبب الشيء للشيء، فإن الحدّ المُتَّبِعُ يُلزِمُ ضرورة أن يكون حدّاً لأمر له حدّ آخر أقدم من الحدّ المُتَّبِعِ (ف، ب، ٥٢، ٢٠)
- البرهان المطلق، أعني برهان «لِمَ» فمثل أن يقول: القمر كروي، وكل كرويٌّ فإن إستفادته النور من المقابل يكون على شكل كذا وكذا. إن هذه الخشبة باشرتها النار؛ وكل خشبة باشرتها النار تحترق. فإن هذا كله مما يُعطي التصديق بالمطلوب ويعطي علة وجود المطلوب في نفسه ممّا (س، ب، ٣٣، ٥)
- .. إن... نوعاً من البرهان يُسمى برهاناً بالإضافة

## برهان يقيني

- إنَّ الشيء أو الحال إذا كان له سبب لم تتيقن  
إلا من سببه. فإن كان الأكبر للأصغر لا  
بسبب، بل لذاته، لكنه ليس بين الوجود له،  
والأوسط كذلك للأصغر إلا أنه بين الوجود  
للأصغر، والأكبر بين الوجود للأوسط فينعد  
برهان يقيني (س، ب، ١٧، ٣٨)

## برهاني

- البرهاني إذا كان مشهوراً صلح للبرهان  
والخطابة (ت، ر، ٢، ١٧٠، ١٢)

## برهانية

- (المقدمة) الأبودقضية، أي البرهانية، فهي أحد  
جزئي المناقضة مع التحديد، وهو الصادق (أ)،  
(ب، ٣١٤، ١٥)
- البرهانية فهي التي تجب على المتعلم  
التصديق، لأنها تقس من المبادئ الخاصة  
بكل علم، لا من إعتقادات المجيبين (أ)، س،  
(٤، ٧٥٠)
- لزِم أن تكون القوى الجدلية والسوفطانية  
والفلسفة المظنونة أو الفلسفة المموهة تقدّمت  
بالزمان الفلسفة اليقينية، وهي البرهانية (ف)،  
(ح، ١٣١، ٤)
- التعلّم الحاصر هو بالطرق البرهانية فقط،  
والمشترك الذي هو العام فهو بالطرق الجدلية  
أو بالخطبية أو بالشعرية (ف، ح، ١٥٢، ٣)

## بسانط

- البسانط التي هي أجزاء من المركبات فيشبه أن  
تكون هي لأجل المركبات، فإن المادة لأجل  
الصورة والجزء لأجل الكل (س، ب،  
٣، ٥٧)

البرهان السالب والأخرى أعزف منها (ش)،  
ب، ٤٣٧، ١٥)

- البرهان الموجب أعزف من البرهان السالب  
(ش، ب، ٤٣٧، ١٧)

- البرهان الموجب كأنه متقدّم بالطبع على  
السالب (ش، ب، ٤٣٨، ١٩)

## برهان الوجود

- البرهان الذي يُعطي اليقين بوجوده فقط يُعرّف بـ  
«برهان الوجود»، والذي يُعطي بعد ذلك سبب  
وجوده يُسمى «برهان لِم هو الشيء»، والذي  
يُعطي علم الوجود وسبب الوجود معاً يُسمى  
«برهان الوجود ولِم هو»، وهو البرهان على  
الإطلاق لأنه يجتمع فيه أن يكون مطلوباً به  
وجوده وسبب وجوده معاً، والمطلوب به فيما  
عدا ذلك هو مطلوب وجوده فقط (ف، ح،  
٢٠٤، ١٥)

- البرهان الذي يُفيد وجود الشيء... غير الذي  
يُفيد سبب وجوده (ش، ب، ٤٠٦، ٤)

- البرهان الذي يُفيد وجود الشيء فقط يكون من  
مقدّمات ذوات أوساط وهي المقدّمات التي  
هي أسباب بعيدة (ش، ب، ٤٠٦، ٩)

- البرهان الذي يُفيد وجود الشيء فقط... قد  
يكون من مقدّمات غير ذوات أوساط (ش،  
ب، ٤٠٦، ١١)

## برهان وقياس

- كل برهان وكل قياس إما أن يبين أن الشكل  
موجود وإما غير موجود. وهذا إما أن يكون  
كلياً أو جزئياً، وإما أن يكون جزئياً أو بشرطة  
(أ، ق، ١٧٦، ١٤)

- كل برهان وكل قياس بثلاثة حدود فقط (أ، ق،  
٣، ١٨٤)

- البسائط التي هي علل كالفواعل والغايات - فليست بأجزاء المعلولات. وشبه أن يكون هي أعرف وأقدم معاً عند الطبيعة من المعلولات التي لها بالذات، فيكون البيان منها برهاناً لكن عما هو أقدم عند الطبع وأعرف عند الطبع معاً لما هو أشد تأخرًا (س، ب، ٧، ٥٧)
- البسائط تُحَدُّ ولا يبرهن عليها (س، ب، ٥، ٢٠٠)
- البسائط التي هي مفردات الحقائق في وجودها ولا هي مُركَّبة ولا موجودة في التركيب، فإنها لا تُكْتَسَب ولا يُكْتَسَب بها (ب، م، ١٤، ٤٥)
- البسائط المفردة في وجودها وإدراكها فلا حدود لها، ولا تأنف الحدود منها، وإنما تعرف بذواتها، وقد تُعرَف برسوم وصفات عرضية (ب، م، ١٢، ٥٧)
- البسائط الموجودة في التركيب فهي وإن كانت أيضاً لا حدود لها فإن الحدود تُؤَلَّف منها، وقد تُدْرَك بذواتها وبرسوم وأوصاف عرضية (ب، م، ١٦، ٥٧)
- البسائط هي آحاد حقائق المحدود، فهي أوليات الحدود ولا تُكْتَسَب بحدود (ب، م، ٣، ٦١)
- إذا لم يكن جزء كما في البسائط مثل الواجب تعالى وتقدّم والتقطعة، فلا يتصور التضمن فيهما (ه، م، ٨، ٤)
- أمّا البسائط فلا تعرف بالحدود، بل بالرسوم وما يجري مجراها (ط، ش، ١٨، ٢٥٠)
- البسائط فما بقي من الموجهات وهي إثنا عشرة (و، م، ١، ٢٢٢)
- بسيطة
- الصنف (من المقابلات) الذي يكون فيه إسم الموضوع وإسم المحمول محضاً وهي التي تعرف بالبسيطة (ش، ع، ١٠٢، ١٤)
- (س، د، ٢١، ١٥)
- إنّ النقيض في المقابلات ليس نعتي به نفس القضية فقط، بل والتقابل بنعم ولا، وهو البسيط (س، ج، ١٨١، ١٣)
- الشيء البسيط لا يقتضي معنى خاصاً أولياً إلاّ إقتضاءً واحداً. فإذا كان المعنى الجنسي بسيطاً لم يقتض الإقتضاء الأولي إلاّ قيمة واحدة، فلا يجوز أن ينقسم بالفصول قيمة حقيقية (س، ش، ٩، ١٩)
- البسيط الحقيقة الذي لا جنس ولا فصل له (ب، م، ٤٧، ٢٠)
- البسيط إما أن لا يكون جزءاً داخلياً في تقوّم المركّب وماهيته، بل هو بريء مفارق عن المادة أصلاً ولتُسَلِّم وجوده؛ وإما أن يكون داخلياً في تقوّمه وماهيته، والداخل إما كالخشب بالنسبة إلى السرير، أي المحل المقابل للجزء الآخر من المركّب؛ وإما كشكل السرير وهيته بالنسبة إليه (سي، ب، ٥٨، ٢)
- الكَمّ المتصل خمسة: الخط والبسيط والجسم وما يشتمل على الأجسام ويطيف بها وهو الزمان والمكان (ش، م، ٦، ٢٩)
- الخط والبسيط والجسم والزمان والمكان... من المتّصل (ش، م، ١٧، ٢٩)
- ما يوجد للمركّب إنّما يوجد له من قبّل وجوده للبسيط (ش، ب، ٤٧٨، ٢٤)
- بسيطة
- الواحد في كل مركب هو الذي يُسمّى بسيطاً

## بسيطة مقاطرة

- حال كل واحدة من المعدولتين عند البسيطة المقاطرة لها كحال العدمية التي فوقها من تلك البسيطة بعينها، وليس حال البسيطتين عند المعدولتين كحال العدميتين عند المعدولتين، لأن العدميتين مساويتان للمعدولتين (ف، ع، ١٥١، ٣)

بعد

- معاً يُقَالُ على أنحاء أربعة: أحدهما في الزمان، وهما اللذان وجودهما في الآن واحد، واللذان بُعدهما من الآن بُعد واحد في الماضي والمستقبل. والثاني بالطبع، وهو أن يكون الشيطان بتكافؤ في لزوم الوجود، من غير أن يكون ولا واحد منهما سبباً لوجود الآخر، مثل الضعف والنصف. والثالث هما الشيطان اللذان يشتمل عليهما مكان واحد بعينه في العدد، مثل أن يكون جسمان في مكان ما واحد بالعدد، مثل أن يكون زيد وعمرو في بيت واحد أو مدينة واحدة؛ وذلك بأحد وجهين: إما ألا يكون بين نهايتيهما بُعد أصلاً، وهذان هما أخرى بمعنى معاً في المكان، وإما أن يكون بينهما بُعد ما؛ وأما المكان الأول، فلا يمكن أن يشتمل على الجسمين إلا على رأي من يُجَوِّزُ تداخل الجسمين وتطابق كليتيهما. والرابع هما الشيطان اللذان بُعدهما في الترتيب عن مبدأ ما معلوم بُعد واحد بعينه، كان ذلك في المكان أو في القول (ف، م، ١٣١، ٥)

- البُعدُ: هو كل ما يكون بين نهايتين، غير متلاقيتين، ويُمكنُ الإشارة إلى جهته، ومن شأنه أن يُتَوَهَّمُ أيضاً فيه نهايات، من نوع تينك

النهايتين. والفرقُ بين البُعدِ، والمقادير الثلاثة: أنه قد يكون بُعد خطي من غير خط، وبُعدٌ سطحي من غير سطح (غ، ع، ٣٠٧، ١٤)

- القَيْلُ: فَنَهْ إسم مشترك في محاورات النظائر والجماهير؛ إذ قد يُطلق، وتراد القيلية بالطبع، كما يقال: الواحد قبل الإثنين، وذلك في كل شيء لا يمكن أن يوجد الآخر، إلا وهو موجود؛ ويوجد هو وليس الآخر بموجود. فما يُمكن وجوده، دون الآخر، فهو قبل الآخر. ذلك الآخر قد يُقال له (بُعدٌ) وكأنه مستعار ومجاز (غ، ع، ٣٣٦، ١٤)

بعض

- لفظنا كل وبعض المخصصتان للحكم في الموضوع يُسمى كلُّ منهما سوراً (ب، م، ٧٥، ١٠)

بعضي جزئي في حملي

- البعضى الجزئى في الحملي هو أن يكون الحكم إتما حكم به - إيجاباً كان أو سلباً - على بعض ما يوصف بالموضوع الحامل مثل قولك في الإيجاب «بعض الناس كاتب». وفي السلب «بعض الناس ليس بكاتب» وفي المتصل أن يكون الإتياع محكوماً به في الإيجاب أو محكوماً بنفيه في السلب عن بعض أوضاع المقدم مثل قولك في الإيجاب «قد يكون إذا كانت الشمس طالعة فالجو متغيماً أو فالشعري طالع». وفي السلب «ليس كلما طلعت الشمس فالجو مصحح». وفي المنفصل على قياسه أيضاً (س، ش، ٦٣، ٨)

## بعضيات

تبيّن بها إما أن تكون على الدور وإما أن تكون ناقصة (أ، ق، ٢٥٤، ٧)

- بيان الدور هو جزء من المصادرة على المطلوب الأول (ف، س، ١٥٣، ٨)

- بيان الدور أن تؤخذ النتيجة وعكس إحدى المقدمتين، تنتج المقدمّة الثانية. فإن أدخل حدّ غريب، لم يكن بيان الدور؛ وإن أنتج أيضًا شيء غريب، لم يكن بيان الدور؛ بل بيان الدور أن يبيّن الشيء بما يبيّن به (س، ق، ٥٠٧، ١٨)

- بيان الدور هو أن توجد النتيجة وعكس إحدى المقدمتين تنتج المقدمّة الثانية، مثل قولك كل [ج ب] وكل [ب أ] فينتج كل [ج أ] فإذا أخذت كل [ج أ] وكل [أ ب] - حتى يكون عكس الكبرى - أنتج [ج ب]، وإن أخذ كل [ب ج] - حتى يكون عكس الصغرى - وكل [ج أ] أنتج كل [ب أ] (مر، ت، ١٧٥، ٦)

- البيان بالدور... هو أن تؤخذ نتيجة وعكس إحدى مقدماته (القياس) فيبيّن بها المقدمّة الثانية (ش، ق، ٢٩٧، ٣)

- البيان بالدور: في الشكل الأول... يكون في الشكل الأول ويكون بشيء يشبه الشكل الثالث... في الشكل الثاني... يكون أيضًا بالشكل الثاني نفسه ويكون بالأول ويكون بالبيان الذي يُشبه الشكل الثالث. وكذلك البيان الذي بالدور في الشكل الثالث يكون بالأول والثالث والأصل الذي يُشبه الثالث (ش، ق، ٣٠٤، ١٦)

- العكس... ضدّ البيان بالدور (ش، ق، ٣٠٥، ٨)

- البيان بالدور... يُمكن في المقدمات المتعكّسة (ش، ب، ٣٧٩، ٥)

- تخصّص البعضيات (القضايا) أنّه يكون فيها مقدّمة دائمة الحكم، وليست بضرورية الحكم لأنها يكون إنفّاق لها صحة الحكم الممكن ما دام الموضوع موجود الذات لاسيما في السلب. وقد تكون هذه الدائمة بحسب ما دامت الذات موجودة (س، ش، ٧٠، ١٠)

## بيان

- يكون البيان قد بيّن ما ليس بذاته، بما هو بيّن بذاته وذلك هو البيان الذي به تُكتسب المقدمات التي تُؤلف منها القياسات (ب، م، ١٦٦، ٨)

- أشار بالعقل إلى الضروري من العلوم وبالبيان إلى المكتسب منها إذ لكل نعم من المولى الكريم سبحانه (و، م، ٢١، ٦)

## بيان بالدور

- أما التبيين الذي يكون بالدور من بعض على بعض فهو أن تؤخذ النتيجة وإحدى المقدمتين فتُجمع منهما المقدمّة الباقية المأخوذة في القياس الأول (أ، ق، ٢٤٨، ٢)

- التبيين الذي يكون بالدور في الشكل الأول يكون بالشكل الأوّل والثالث. فإذا كانت النتيجة موجبة، كان التبيين بالشكل الأوّل. وإذا كانت سالبة، كان بالشكل الثالث: لأنه يؤخذ أن ما لا يوجد في شيء منه هذا، فالآخر في كلّ. وأما في الشكل الثاني إذا كان القياس كليًا فإن البيان يكون به وبالشكل الأوّل والثالث. وأما في الشكل الثالث، فإن البيان يكون به في المقاييس كلها، وهو أيضًا بيّن أن في الشكل الثاني والثالث المقاييس التي لا



## بيان تام

- البيان التام يكون لوجود الحد الأوسط الحقيقي الأولي وهو الذي هو للموضوع بذاته، وإيجاب الأكبر عليه أو نفيه عنه لذاته لا لشيء آخر، وإلا فالبيان إنما يتم بوجود ذلك الشيء الآخر حتى يصير حدًا أوسط بين الموضوع والحد الأوسط أو يبه وبين الحد الأكبر (ب، م، ٤، ١٦٦)

## بيان دائر

- الحدود الثلاثة يجب في البيان الدائر أن تكون مُتَعَكِّسَةً بعضها على بعض (ش، ق، ١٦، ٣٣٠)

من شرط البيان الدائر أن تنعكس المقدمتان، فإذا لم تنعكس المقدمتان لم يتفق البيان الدائر على التمام (ش، ب، ١٠، ٣٧٩)

- البيان الدائر يحتاج إلى أربعة شروط: أن تكون كل واحدة من المقدمتين منعكسة، وأن تكون النتيجة منعكسة، وأن يكون التأليف في الشكل الأول، وأن يكون ذلك بجهتين (ش، ب، ١٥، ٣٧٩)

## بيان دوري

- البيان الدوري في الشكل الأوزن للموجبات لا يخرج من الشكل الأول حقيقة ولا خيالاً، وأما

السوالب فقد يكون البيان من الشكل الأول... وأما الشكل الثاني فأنك إذا استقرته كان البيان فيه من الشكل الأول عند التحصيل وإن كان في الشكل الثاني، وأما على الوجه الذي يخيل فالشكل الثالث. وأما في الشكل الثالث فإنه يمكن أن يكون البيان الحقيقي فيه وإن كان يخيل أنه في غيره، فما كان من هذا الشكل يتبين بالرجوع إلى الأول، فيحتاج إلى عكس النتيجة، فإن بيان الدور فيه إما ناقص وإما معدوم إذا كان من شرط بيان الدور أن يكون بعكس مقدمة وإضافتها إلى النتيجة (مر، ت، ٦، ١٧٧)

## بيان وجودي

- ليس شيئاً أن كل حساس حيوان بياناً بقيتياً، بل بياناً وجودياً، أو هو بيان ما ببيان برهاني، وذلك لأن معنى قولك: حساس، هو أنه شيء ذو حس من غير زيادة شرط فليس يلزم ذلك ضرورة أن يكون ذلك الشيء من جهة أنه ذو حس هو ذو إغتهاء ونمو وحركة مكانية، لا بأن تكون هذه المعاني مضمنة في الحساس تضميناً بالفعل، ولا بأن يكون العقل يوجب في أول الأمر أن يكون كل حساس تلزمه هذه المعاني كلها بذاتها (س، ب، ٦، ٥٤)

## ت

موجودًا حاصلًا له المعنى المفهوم من الموجود. وأما الثاني فمثل تقدم الإنسان الذي هو الأب على الإنسان الذي هو الابن، اللذين هما تحت نوع الإنسان معًا؛ فإن الأب يتقدم بالزمان ويتقدم بالوجود؛ وليس الزمان هو داخلًا في معنى الإنسانية ولا الوجود داخلًا فيها (س، م، ٧٤، ١٧)

### تأثيرات

#### تأليف

- التأليف يحتاج في أن يحصل إلى اجتماع أشياء، وأن توضع بعضها بعض على ترتيب محدود، وأن يكون لها رباط تُرتبط به، فهو شيء مرگب من مقولات عدّة. والاجتماع هو إضافة ما (ف، ح، ٩٤، ١٣)

- كل تأليف فإنما يؤلف من أمور كثيرة، وكل أشياء كثيرة ففيها أشياء واحدة، ففي كل تأليف أشياء واحدة (س، د، ٢١، ١٣)

- إن الفرق بين التركيب والتأليف في الألفاظ مفهوم مما قيل، فليس صاحب الدار لفظًا مؤلفًا وإن كان لمسموعه أجزاء يتلفظ بكل منها على إنفراده، فليست هي دالة على أجزاء من مفهومه المدلول به عليه... لا كمن فهم التركيب تأليفًا وردّ على أرسطو طاليس في قوله بأنّ عبدالله وعبد شمس من المركبات، بأنّ بينّ أنهما ليسا من المؤلفات (ب، م، ١٠، ٢٠)

- إن التأليف إنما يكون بين أشياء ولا يلزم منه الاتحاد (ب، م، ١١، ١٠)

- التأليف ضربان ذهني ووجودي، والذهني كتأليف عموم المعنى الكلّي من جزئياته كالجنس من أنواعه والنوع من اشخاصه، وأما الوجودي فهو كتأليف الشيء من أجزائه المتشابهة وغير المتشابهة، كالبدن من العظم

- كل علم برهاني هو في ثلاثة أشياء: أحدها الأشياء التي نضع أنها موجودة، وهي ذلك الجنس الذي نظره في التأثيرات الموجودة له بذاتها؛ والعلوم المتعارفة التي يقال لها عامية وهذه هي الأوائل التي منها يبتنون؛ والثالث التأثيرات، وهي تلك التي يأخذون أخذًا على ماذا يدل كل واحد منها وفي بعض العلوم لا مانع يمنع أن نصدق بشيء شيء، من هذه (أ، ب، ٣٣٩، ١٥)

- الجنس، ألا يوضع إن كان وجوده ظاهرًا، وذلك أنه ليس حال العدد وحال البارد والحار في أنه ظاهر الوجود حالاً واحدة؛ ولا مانع يمنع أيضًا في أمر التأثيرات ألا يوجد على ماذا يدل إن كانت ظاهرة (أ، ب، ٣٤٠، ٣)

### تأخر

- إن التقدّم والتأخر جزئيات يشملها معنى واحد لا يخلوان إما أن يكونا في المفهوم لهما من ذلك المعنى أو تلك المقولة أو في مفهوم آخر. أما الذي يكون في المفهوم من ذلك المعنى، فمثاله تقدّم الجوهر على العرض في المعنى المدلول عليه بلفظة الوجود، إذا قيل لهما موجودان؛ فإن الوجود للجوهر قبله للعرض؛ وهو، أعني الجوهر، علّة لأن كان العرض

واللحم أو اليد والرأس والرجل (ب، م،  
١١، ٥٥

## تأليف ثنائي

- التأليف الثنائي بين هذه الثلاثة يمكن على ستة  
أوجه: إثنان منها تامان بحسب النحو، وهو ما  
يتألف من إسمين، أو من إسم وفعل، يسند  
أحدهما إلى الآخر، كقولنا: زيد قائم، وقام  
زيد (ط، ش، ١٩٥، ١٨)

## تاليقات

- الصنف الأول من أصناف التأليفات (البرهانية  
وغير البرهانية) هو هذا: (١) أ حدّ لب، وب  
حدّ لج. (٢) أ جنس لب، وب جنس لج. (٣)  
أ فصل لب، وب فصل لج. (٤) أ حدّ ب،  
وب حدّ ج. (٥) أ فصل ب، وب فصله ج.  
(٦) أ في حدّ ب، وب في حدّ ج. (٧) أ في  
حدّ جنس ب، وب في حدّ جنس ج. (٨) أ  
في حدّ ب وب في حدّ ج (ف، ب، ٣٣، ١٦)  
- الصنف الثاني من أصناف التأليفات هو هذا:  
(١) أ وب حدّان لج. (٢) أ وب فصلان لج.  
(٣) أ وب في حدّهما ج. (٤) أ وب في  
حدّهما جنس ج (ف، ب، ٣٥، ١)

- الصنف الثالث (من التأليفات) هو هذا: (١) أ  
حدّ لب، وب جنس لج. (٢) أ حدّ لب، وب  
فصل لج. (٣) أ حدّ لب، وب حدّ ج. (٤) أ  
حدّ لب، وب جزء حدّ ج. (٥) أ حدّ لب وب  
جزء حدّ جنس ج. (٦) أ حدّ لب، وب فصله  
ج (ف، ب، ٣٥، ١٣)

- الصنف الرابع (من التأليفات) هو هذا: (١) أ  
جنس لب، وب حدّ لج. (٢) أ جنس لب،  
وب فصل لج. (٣) أ جنس لب، وب حدّ ج.  
(٤) أ جنس لب، وب جزء حدّ ج. (٥) أ

- التأليف: هو جعل الأشياء الكثيرة شيئاً يمكن  
أن نطلق عليه (الواحد) بوجه (ط، ش،  
٩، ١٧٥)

- التأليف أقدم من الترتيب بالذات (ط، ش،  
٢، ١٧٩)

- كل تأليف فإنّه يحوج إلى تعرّف المفردات التي  
هي مواد الترتيب والتأليف؛ لأن اختصاص  
الترتيب المعين بالتأدية إلى المطلوب دون ما  
عده، مما يمكن وقوعه فيها؛ إنما يكون من  
قبيل تلك المواد وأحوالها (ط، ش، ٩، ١٧٩)

- التأليف صنفان: أول، وثان. والأول: يقع في  
الأحوال الشارحة، وفي القضايا. وأجزاؤه  
مفردات تذكر أحوالها الصورية في  
(إيساغوجي)، والمادية في (قائطيفورياس).  
والثاني: يقع في المحجج، وأجزاؤه قضايا،  
هي: مفردات بالقياس إليها، ومؤلفات بالقياس  
إلى ما قبلها. وتذكر أحوالها: الصورية: في  
(بارارميناس) والمادية في أثناء مباحث  
الصناعات الخمسة (ط، ش، ١٨٠، ٥)

- التأليف من فعلين غير ممكن؛ لاحتياج كل  
واحد منهما إلى الإسم (ط، ش، ١٩٥، ٢٣)  
التأليف يكون: إمّا في القضايا أنفسها. أو  
يكون بين القضايا. والذي بين القضايا فهو:  
إمّا قياسي. وإما غير قياسي. والواقعة في  
التأليف القياسي، قد مر ذكرها. أمّا التي تقع  
في القضايا أنفسها، وهي المتعلقة بالمقدّمات،  
فهي التي يريد أن يذكرها هنا، وهي ثلاثة لا  
غير؛ لأنّ التأليف يقع: إمّا بين جزأين يستحق  
أحدهما لأن يحكم عليه، والآخر لأن يحكم  
به. وإمّا بين جزأين لا يستحقان لذلك (ط،

تاليًا: أربعة من الشكل الأول. وأربعة من الثاني. وستة من الثالث (غ، ع، ١٤٦، ١٦).

### تأليفات قياسات شرطية

- تعريف أصناف تأليفات (القياسات) الشرطية البسيطة والمرتببة منها ومن الحملات وكل واحد من المتصل والمنفصل، فإما أن يكون التأليف فيه من حملتي وكلتي، أو متصل ومتصل، أو منفصل ومنفصل، أو متصل ومنفصل، أو حملتي ومتصل، أو حملتي ومنفصل (س، ق، ٢٥٣، ٣).

### تأمل

- التأمل هو الاستكشاف لمفهوم اللفظ على سبيل التنبؤ، وهو أن يكون الشيء حقًا أن يعلم ثم يذهب عنه المتعلم ولا يتنبه له لنوع من الغفلة عن مفهوم اللفظ، وإما أن يكون التأمل هو الاستكشاف لحال القول في صدقه لا في فهمه (س، ب، ٦١، ١١).

- التأمل للتصديق، فالتصديق بالمجهول لا يتضح إلا بالوسط، فيكون هذا الاستكشاف هو ابتداء الحد الأوسط في موضع يسهل على المتعلم إدراكه (س، ب، ٦١، ١٥).

### تابع ورابطة

- تقول «زيد هو كاتب» و«موجود كاتب» فتستعمله تابعًا ورابطة لو وقت عليها لم يكن القول تام دلالة القول حين لم ترد به هو و«الموجود» ما يراد بالإسم، بل أردت به تابعًا للفظ آخر يحتاج أن يقال مثل ما تقول «زيد على وفي» وكذلك تقول تارة «زيد كان» وتريد به «كان» وجوده في نفسه فيكون الكلم تامًا وتارة

جنس لب، وب جزء حدّه جنس ج (ف، ب)، (٦، ٣٦)

- الصنف الخامس (من التأليفات) هو هذا: (١) أ فصل لب، وب جنس لج. (٢) أ فصل لب، وب حدّه ج. (٣) أ فصل لب، وب جزء حدّه ج. (٤) أ فصل لب، وب جزء حدّه جزء ج (ف، ب، ٣٦، ٢٠)

- الصنف السادس (من التأليفات) هو هذا: (١) أ حدّه ب وب جنس لج. (٢) أ حدّه ب، وب فصل لج. (٣) أ حدّه ب، وب في حدّه ج. (٤) أ حدّه ب، وب جزء حدّه جنس ج. وليس يأنفك من هذا الائتلاف إلا هذه الأربعة فإنه متى كان أ حدّه ب، وب حدًا لج، لزم أن يكون أ وج اسمين مترادفين على شيء واحد بعينه (ف، ب، ٣٧، ١٠)

- الصنف السابع (من التأليفات) هو هذا: (١) أ في حدّه ب، وب جنس لج. (٢) أ في حدّه ب، وب فصل لج. (٣) أ في حدّه ب، وب حدّه ج. (٤) أ في حدّه ب، وب جزء حدّه جنس ج (ف، ب، ٣٨، ٣)

- الصنف الثامن (من التأليفات) هو هذا: (١) أجزاء حدّه جنس ب، وب حدّ لج. (٢) أ جزء حدّه جنس ب، وب جنس لج. (٣) أ جزء حدّه جنس ب، وب فصل لج. (٤) أ جزء حدّه جنس ب، وب حدّه ج. هذه كلها تنتج أعراضًا ذاتية (ف، ب، ٣٨، ١١)

- التأليفات منها أنه: إن كان الإحسان إلى الأصدقاء جائزًا، فالإساءة إلى الأعداء جائز. ومنها أنه: إن كان الإساءة إلى الأصدقاء قبيحة؛ فالإحسان إلى الأصدقاء جميل (س، ج، ١٢٨، ١)

- المنتج من التأليفات (القياس)، أربعة عشر

- الإيجاب (في الشرطي) المتصل ... هو مثل قولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

أي إذا فرض الأول منهما المقرون به حرف الشرط موجودًا ويسمى «المُقَدَّم»؛ لزمه الثاني نسخة «التالي» المقرون به حرف الجزاء ويسمى «التالي»، أو صحبه من غير زيادة شيء آخر بعد (س، أ، ٢٧٢، ٥)

التالي إذا جُعلَ مقدّمًا تغيّر المعنى في الشرطيّة المتصلة، وربما كذب أحدهما وصدق الآخر (غ، م، ١٩، ١٥)

- التالي موافقٌ للمقدّم بمعنى أنه يتصل به ويلزمه ولا يعانده، وأحد جزئي المتصلة معاند للآخر ومنفصل عنه إذ يوجب وجود أحدهما عدم الآخر (غ، م، ١٩، ١٨)

- ربّما كان المقدّم سألًا والتالي سألًا والشرطيّة المرعبة منهما موجبة (غ، م، ٢٠، ٧)

- قد يكون المقدّم أقاويل كثيرة، والتالي يلزم الجملة، وكذلك قد يكون المقدّم واحدًا، والتالي قضايا كثيرة (غ، ع، ١٥٥، ٥)

- الجزء الأول من (القضية) الشرطيّة المتصلة يُسمى مقدّمًا، كقولنا إن كانت الشمس طالعة، والجزء الثاني يُسمى تاليًا كقولنا فالنهار موجود (ب، م، ٧٣، ٩)

- إذا وُجد المقدّم وُجد التالي ... وإذا ارتفع التالي ارتفع المقدّم (ش، ق، ٢٨٣، ١٤)

الإيجاب المتصل مثل قولك: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أي إذا فرض الأول منهما مقرونًا به حرف الشرط، ويسمى المقدّم، لزمه التالي المقرون به حرف الجزاء ويسمى التالي، أو صحبه من غير زيادة شيء آخر، والسلب المتصل هو ما يسلب هذا اللزوم أو الصحبة، كقولك: ليس إذا كانت الشمس

تقول «زيد كان كاتبًا» فتدخل كان على أنّها تابعة ورابطة (س، ش، ٥٨، ٢٠)

## تالي

- اعتقد بعضهم أن المقدّم والتالي إذا كان متلازمين ينعكس كل واحد منهما على الآخر باللزوم فينتج فيه استثناء نقيض المقدّم وعين التالي، والحق أن ذلك ليس يتجه بحسب صورة القياس بل بحسب مادته (سي، ب، ١٦٩، ٢٣)

- (في القياس الشرطي المتصل) الأول يُسمى المقدّم وهو قولنا إن كان العالم مُحَدَّثًا، والثاني يُسمى التالي وهو قولنا فالعالم له مُحَدِّث (ف، ق، ٨٣، ٣)

- صحّة كلّ واحد من المقدّم والتالي فليس بتضمّنها قول شرطي أصلاً، بل قد يتفق أن لا يكون ولا واحدٌ منهما صحيحًا، بل إنما يتضمّن القول الشرطي صحّة الاتصال فقط (ف، ج، ١٠٤، ٣)

- المقدّم والتالي فإنه وإن لم يكن شيء منهما صحيحًا لم يتطلّب بهما أن يكون القول شرطيًا (ف، ج، ١٠٤، ٥)

- الأمر في التالي والمقدّم موقوفٌ على ما يُستثنى وقد يُستثنى نقيض التالي، على أنه هو الصحيح فينتج نقيض المقدّم. ولو كانا صحيحين على ما وُضِعا لم يمكن أن يُستثنى نقيض التالي، على أنه هو الصحيح وينتج نقيض المقدّم (ف، ج، ١٠٤، ٧)

- أمّا التالي فيذكر على أنّه موجود وحاصل مع المقدّم، إذ يقولون: فالنهار موجود، بعد ما قالوا: إن كانت الشمس طالعة (س، ق، ٢٧١، ٧)

## تبكيك

- التبكيك هو قياس منتج لتقيفه الأصل الموضوع. فإن لم تفرض المسائل بشيء، فإنه محال أن يكون تبكيك، لأنه قد تبين أنه لا يكون قياس سلب الحدود كلها. فإذاً ولا تبكيك يكون، لأنه إن كان تبكيك فقد كان قياس لا محالة (أ، ق، ٢٨٦، ٧)

- التبكيك بالقول بعينه على الأفراد يكون على... أوجه: (فالأول) منها إذا كان لا تلزم من الأشياء المسئول عنها نتيجة: لا نحو الأمر الموضوع ولا نحو شيء من الأشياء أصلاً، كانت الأشياء التي عنها تحدث النتيجة كاذبة أو غير محمودة: إما جميعها أو جمهورها. ولا إن زيدت أشياء أو نقصت، ولا إن حُذِفَ بعض هذه الأشياء أو أُضيف بعضها تحدث نتيجة؛ (والثاني) ألا يكون القياس، المؤلف من أمثال هذه الأشياء ومن هذه حاله بحسب ما قلنا فيما سَلَفَ، موجَّهًا نحو الأمر الموضوع؛ (والثالث) متى كان حدوث القياس بأشياء ما تزداد أو تنقص، إلا أنها تكون أخسُّ من الأشياء التي يسأل عنها ودون النتيجة في الإحماد. وذلك أنهم أحياناً يستعملون في القياس أشياء تزيد على ما يحتاج إليه فيه لتلا يحدث عن وجودها قياس. وأيضاً فإذا كان القياس من أشياء هي أقل إحصاءاً وصدقاً من النتيجة، أو كان من أشياء صادقة إلا أنه يحتاج في تبينها من العمل إلى أكثر ما يحتاج إليه في الأمر المطلوب (أ، ج، ٧٢٠، ٣)

- التبكيك هو قياس يتضمن مناقضة النتيجة (أ، س، ٧٤٠، ٦)

- أنحاء التبكيك هما نحوان: أحدهما من

طالعة فالليل موجود. والإيجاب المنفصل كقولك: العدد إما زوج وإما فرد ومعناه إثبات العناد بينهما. والسلب المنفصل هو ما يسلب هذا العناد كقولك: ليس إما أن يكون الإنسان حيواناً وإما أبيض (ر، ل، ١٦٩، ١)

- الجزء الأول من (القضية) الشرطية أي شرطية كانت يستمى مقدماً لتقدمه في الذكر طبعاً وإن تأخر وضماً، والثاني تالياً لتلوه لذلك (ه، م، ١٣، ١٩)

- إن التالي يُحتمل أن يكون أعم من المقدم، فلا يلزم من وضعه أو رفعه ما هو أخسُّ منه، شيء (ط، ش، ٥٠٠، ٧)

## تام

- التام إن احتمل الصدق والكذب فهو الخير وإن لم يحتمل فهو الإنشاء (ن، ش، ٥، ٧)  
- التام هو الكاشف للحقيقة كلها (ض، س، ٢٧، ١١)

## تام العناد

- التام العناد ما استوفيت فيه «المتعاندات» كلها كانت «انثنين» أو أكثر (ف، ق، ٨٤، ١٤)

## تباين

- التباين قد يقع على وجوه، فيقع في أشياء مختلفة الموضوعات، مثل الحجر والفرس؛ وقد يقع في شيء واحد متفق الموضوع مختلف الإعتبارات؛ فمن ذلك أن يكون أحد الإسمين له من حيث موضوعه، والآخر من حيث هو له وصف (س، م، ١٦، ٤)

- القول، والآخر خارجًا عن القول (أ)، س، (٢، ٧٥٦)
- أما التبكيك فهو مناقضة شيء واحد بعينه لا في الاسم، بل في المعنى والاسم، ولا يكون ذلك في شيء مما سبق منه، بل في الاسم نفسه ومن الموضوع بعينه من الإضطراب من غير أن يكون، سيما للذي قيل أولًا وفي شيء واحد بعينه وبالإضافة إلى شيء واحد بعينه وعلى جهة واحدة وفي زمان واحد بعينه (أ)، س، (٧، ٧٧٩)
- أما التبكيك الذي من اللوازم فإنما يكون للظن بأن المتلازمة تنعكس، حتى إنه إذا كان هذا موجودًا فمن الإضطراب أن يوجد ذلك. وإذا كان ذلك موجودًا، يُظن أن الآخر يكون موجودًا من الإضطراب (أ)، س، (٨، ٧٨٠)
- لأن القياس يكون من المقدمات، والتبكيك قياس، فالتبكيك يكون من المقدمات (أ)، س، (٦، ٨٠٧)
- أما النظر في التبكيك الذي يكون في جميع العلوم، وهل هو مظنون لا حقيقة له، وإن كان موجودًا، فمن قيل ماذا وجوده فهو من شأن العالم (أ)، س، (٣، ٨٢٥)
- التبكيك هو قياس ما (أ)، س، (٣، ٨٣٦)
- التبكيك هو القياس الذي يُنتج عنه السائل مناقض ما تضمنه المجيب حفظه من رأي أو وضع، وليس للسائل أن يعمل تبكيكًا على مجيب جدلي من مقدمات لا يسلمها المجيب (ف، ج، ١٤، ٢١)
- إن كان (شكل القول) غير قياسي لم يلزم المجيب تبكيك، وإن كان قياسيًا بطل وضع المجيب ولزمه التبكيك (ف، ج، ١٥، ١٠)
- التبكيك فعلُ السائل، والناد فعلُ المجيب (ف، ج، ١٠٦، ٣)
- التبكيك هو القياس الذي يروم به السائل إبطال وضع المجيب (ف، ج، ١٠٦، ٤)
- يمكنُ العنادُ والتبكيكُ أيضًا بقياس خلف بأن نُضّفت المقدمة التي يقصد إبطالها إلى أخرى ظاهرة الصدق أو الشهرة، ويُنتج عنها ما هو ظاهر الكذب أو الشبهة، فترتفع المقدمة الكلية (ف، ج، ١٠٧، ٥)
- التبكيك قياس على إثبات نقيض الوضع الذي يحفظه المجيب (س، ق، ٥٣٨، ١٢)
- التبكيك منه ما هو داخل في اللفظ، ومنه ما هو داخل في المعنى. والفرق بين التبكيك وبين غيره: أن التبكيك هو نفس القول الذي يراد به إنتاج نقيض الوضع؛ ونظير الحق مطلوب معلوم. وأما الآخر فليس المغالط يوردها على هذه السبل، بل قد يتدبىء بها، ولا يعلم المخاطب مقصوده بها (س، س، ٧، ٦)
- التبكيك الداخل في اللفظ فيوقع الغلط بسنة أقسام: باشتراك الاسم، والممارسة، والتركيب واشتراك القسمة، وبسبب اختلاف العجمة والإعراب، وبسبب اختلاف اللفظ. وجميع ذلك يؤثر في القياس، ويؤثر في الإستقراء، ويُعلم خطؤه أيضًا بالقياس والإستقراء (س، س، ٨، ٤)
- التبكيك الحقيقي هو الذي تناقض به شيئًا ليس في الاسم بعينه، بل وفي المعنى، وفي المحمول، وفي الموضوع، وفي الإضافة، والجهة، والزمان، وغير ذلك على ما علمت (س، س، ٢٢، ٦)
- إن حد القياس مقولًا على التبكيك وللتبكيك تخصيص أن نتيجته مقابل وضع ما (س، س، ٥، ٢٩)

- التبكيت... يكون صادقاً إذا كان فيه ثلاثة شروط: أحدها أن يكون صحيح الشكل، والثاني أن يكون صادق المقدمات، والثالث أن يكون النقيض المُنتج نقيضاً بالحقيقة للشيء المعترف به (ش، س، ١٧، ٦٨٥)

#### تبكيت داخل في لفظ

- التبكيت الداخل في اللفظ فيوقع الغلط بستة أقسام: باشتراك الإسم، والممارسة، والتركيب واشتراك القسمة، وبسبب اختلاف العجمة والإعراب، وبسبب اختلاف اللفظ. وجميع ذلك يؤثر في القياس، ويؤثر في الاستقراء، ويُعلم خطؤه أيضاً بالقياس والاستقراء (س، ٣، ٨)

#### تبكيت سوفسطائي

- أعني تبكيتاً سوفسطائياً وقياساً لا الذي يُرى قياساً وتبكيتاً وليس هو فقط، بل الذي هو موجود؛ ولا يُرى أيضاً من قبل قابل الأمر النيب (أ، س، ٨١٢، ١١)

- التبكيت السوفسطائي ليس تبكيتاً على الإطلاق بل نحو شيء (أ، س، ٨١٩، ١٧)

- التبكيت السوفسطائي: هو قياس يرى أنه مناقض للحق، ونتيجته نقيض الحق، وليس كذلك بالحقيقة؛ والسوفسطائي يروجه من غير أن يشعر هو به، أو يشعر أكثر الناس بما يفعل هو (س، س، ٢، ٣)

#### تبكيت مطلق

- التبكيت المطلق: فهو قياس على نتيجته هي نقيض دعوى وضع (س، س، ١، ٣)

- مغالطات في الكلام يتعدّر فهمها على السائل والمجيب فيحصل منها التبكيت والإنقطاع (ب، م، ٢٦٦، ١٥)

- التبكيت، بأن تسلّم من خصم مقدّمة ثم ينتج من مقدمات أخرى مسلّمة نقيض تلك المسلّمة الأولى فينتج من الأولى ومن نقيضها اللازم من تلك المقدمات أن الشيء ليس هو (سي، ب، ٥، ٢٠٢)

- التبكيت هو قياس منتج نقيض الوضع الذي تضمن المُجيب حفظه (ش، ق، ٣٣٩، ٦)

- إذا كان تبكيت فقد بجب أن يكون قياساً؛ وأما إذا كان قياساً فليس يجب أن يكون تبكيت (ش، ق، ٣٣٩، ٩)

- التبكيت الذي يكون نحو ترتيب الجنس غير التبكيت نحو الجنس نفسه (ش، ج، ١١، ٦٠٣)

- التبكيت الذي يكون من قبل بُعد الجنس أو قُربته أو ترتيبه غير التبكيت الذي يكون من قبل الجنس المطلق (ش، ج، ٦٠٣، ٢٣)

- التبكيت والتغليب: منه ما يكون من قبل الألفاظ من خارج، ومنه ما يكون من قبل المعاني (ش، س، ١١، ٦٧٢)

- كان التبكيت الحقيقي قياساً متبجماً لنقيض النتيجة أو القضية المُعترف بها (ش، س، ٤، ٦٨٠)

- أعني بالتبكيات السوفسطائية ليس كل تبكيت يُظنّ به أنه تبكيت وليس هو بالحقيقة مناقضة ولا تبكيتاً، بل التبكيات العامة الغير المناسبة التي لا تخصّ صناعة من الصنائع البرهانية (ش، س، ١٣، ٦٨٤)

- التبكيت الصحيح هو قياس مُنتج لنقيض الأمر الذي يُعترف بوجوده (ش، س، ١٦، ٦٨٥)



## تبكييت مظنون

ليس لصناعة واحدة بل لصناعات كثيرة (ش، س،  
٧، ٦٨٩)

- التبكييات العامة... معرفتها لصناعة عامة  
(ش، س، ٦٨٩، ١٠)

## تقالي

- التتالي كون الأشياء التي لها وضع ليس بينها  
شيء آخر من جنسها (غ، ع، ٣٥٤، ٥)

## تجربة

- من تكرير الذكر مرات كثيرة تكون تجربة،  
وذلك أن الأحفاظ الكثيرة في العدد هي تجربة  
واحدة (أ، ب، ٤٦٤، ١)

- من التجربة عندما يثبت ويستقر الكلي في النفس  
الذي هو واحد في الكثير، ذلك الذي هو في  
جميعها واحد بعينه هو مبدأ الصناعة والعلم  
(أ، ب، ٤٦٤، ٢)

- الصناعة التي تنفع فيها التجربة، إما أن تكون  
صناعة تقتصر على ما يخرج بالتجربة فقط، من  
غير أن تستعمل ما حصل لها بالتجربة، في علم  
شيء آخر من تلك الصناعة، وإما أن تستعمل ما  
حصل لها بالتجربة في علم شيء آخر من تلك  
الصناعة، وإما أن تفعل الأمرين جميعاً (ف،  
ب، ٧١، ١٦)

- جميع الصناعات التي تترقى الى أن تنم  
بالتجربة فقط، فهي إنما تعطي من علم الشيء  
الذي يشتغل عليه إن الشيء ووجوده فقط، لا  
علم لِم الشيء (ف، ب، ٧٢، ١)

- الفلاسفة والعلماء وأهل الصناعات والحُذّاق  
منهم إنما استخرجوا آراءهم، إما بالقياس وإما  
بالتجربة. ولكن ليست تؤخذ مقدمات جدلية  
من حيث هي مُدْرَكَةٌ بالقياس أو التجربة، بل

- التبكييت المظنون يكون من أجزاء التبكييت  
الصحيح، وذلك أن النقص في التبكييت يظهر  
لكل أحد. مثال ذلك: أما في التي تعرض من  
قَبَل القول فلأنه يؤدي إلى المحال، والذي  
يجعل السؤالين سؤالاً واحداً في المقدمات  
وإن كان الشيء بذاته من العرض، والتي من  
اللوازم هو جزء من هذا. وأيضاً إن كان الذي  
يعرض ليس هو للأمر نفسه بل للقول، وأيضاً  
إن كان التناقض كلياً وبذاته وبالإضافة إلى شيء  
واحد بعينه وعلى جهة واحدة فأخذ محمولي  
على شيء، أو من كل واحد من هذه. وأيضاً  
إذا اقتضت من أول الأمر بما ليس من شأنه أن  
يعتد (أ، س، ٨١٩، ٦)

## تبكييت مغالطي

- التبكييت المغالطي، وهو الفياس الذي يُعلمه  
المشبه بالجدلي أو التعليمي لنتج تقيض وضع  
ما... وبالبحري أن لا نسقيه تبكييتاً وتوبيخاً  
بل تضليلاً (س، س، ١، ٦)

- مثال التبكييت المغالطي لاشتراك الاسم، كمن  
يقول للمتعلّم إنه: «يُعلم أو لا يعلم؟ فإن لم  
يعلم فليس بتعلم، وإن علم فليس يحتاج إلى  
أن يتعلم». والمغالطة في هذا أن قوله: «يعلم»  
يعني به أنه يحصل له العلم، ويعني به أنه حصل  
له العلم، والذي «يعلم ليس يتعلم» يصدق إذا  
كان ليس يعلم، بمعنى أنه لا يحصل له العلم،  
ويكذب إذا كان بمعنى حصل له العلم (س،  
س، ٩، ١)

## تبكييات

- معرفة التبكييات الجزئية... الخاصة بصناعة

- من جهة ما هي آراء أولئك (ف، ج، ١٩، ٦٦)
- التجربة مثل حكمنا أن السقمونيا مُسهِّل للصفراء فإنه لما تكرر هذا مرارًا كثيرة زال عن أن يكون مما يقع بالإتفاق فَحَكَمَ الذَّهْنُ أَنَّ من شأن السقمونيا إسهال الصفراء وأدْعَى له. وإسهال الصفراء عَرَضٌ لازم للسقمونيا (س، ب، ١٥، ٤٥)
- إن التجربة ليست تفيد العلم لكثرة ما يشاهد على ذلك الحكم فقط، بل لإتقان قياس به قد ذكرناه. ومع ذلك فليس تفيد علمًا كليًا قياسيًا مطلقًا، بل كليًا بشرط، وهو أن هذا الشيء الذي تكرر على الحس يلزم طباعه في الناحية التي تكرر الحس بها أمرًا دائمًا، إلا أن يكون مانع فيكون كليًا بهذا الشرط، لا كليًا مطلقًا (س، ب، ١٩، ٤٦)
- إن التجربة كأنها خلط من إستقراء حسي وقياس عقلي مبني على إختلاف ما بالذات وما بالعرض: فإن الذي بالعرض لا يدوم (س، ب، ٧، ١٦٢)
- ذكر من ذكر من هؤلاء المنطقين أن القضايا المعلومة بـ«التواتر» و«التجربة» و«الحدس» يختص بها من علمها بهذا الطريق، فلا تكون حجة على غيره؛ بخلاف غيرها، فإنها مشتركة يحتج بها على المنازع (ت، ر، ١، ١٠٦، ١٣)
- «التجربة» تحصل بنظره واعتباره وتدبره، كحصول الأثر المعين دائمًا مع المؤثر المعين دائمًا. فبرى ذلك عادة مستمرة، لا سيما إن شعر بالسبب المناسب. فيضم «المناسبة» إلى «الدوران» مع «السير والتقسيم» (ت، ر، ١، ٢٠، ١٠٧)
- لفظ «التجربة» يُستعمل فيما جزبه الإنسان بـ«عقله وحسه» (ت، ر، ١، ١٠٩، ١)
- تجربيات
- التجربيات ما يحصل من مجموع العقل والحس كعلمنا بأن النار تحرق والسقمونيا تسهل الصفراء والخمر يسكر (غ، م، ١٩، ٤٧)
- التجربيات ويُعبّر عنها باطراد العادات وذلك مثل حكمك بأن النار محرقة والحجر هاو إلى جهة الأرض والنار متحركة إلى جهة فوق والخبز مشبع والماء مرو والخمر مسكر وجميع المعلومات بالتجربة عند من جزبها (غ، ح، ١٨، ٤٩)
- إن اليقينيّات ستة: أولها الأوليات وتسمى البديهيات وهو ما يجزم به العقل بمجرد تصوّر طريقه نحو الواحد نصف الإثنين والكلّ أعظم من جزأه، ثانيها المشاهدات الباطنة وهو ما لا يفتر إلى عقل كجوع الإنسان وعطشه وألمه فإن البهائم تدركه، ثالثها التجربيات وهي ما يحصل من العادات كقولنا الرمان يجبس القيء، رابعها المتواترات وهي ما يحصل بنفس الأخبار تواترًا كالعلم بوجود مكة وبتعداد لمن لم يرها، خامسها الحدسيات، وهي ما يجزم به العقل لترتيب دون ترتيب التجربيات مع القرائن، كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس، سادسها المحسوسات وهي ما تحصل بالحس الظاهر أعني بالمشاهدة كالنار حارة والشمس مضيئة (ض، س، ٤، ٣٦)
- تجريبي
- إن كان «الحس» المفروض بـ«العقل» من فعل الإنسان، كأكله وشربه وتناول الدواء، سمّاه «تجريبيًا»، وإن كان خارجًا عن قدرته، كتغير أشكال القمر عند مقابلة الشمس، سمّاه «حدسيًا» (ت، ر، ١، ١٠٧، ١٦)

## تجريد

الألفاظ، فيعرف أن له قدرة على الإبانة عن الشيء بغير لفظه الخاص به لأدنى تعلق يكون له بالذي تُجَمَلُ العبارة عنه باللفظ الثاني، أو له قدرة على استعمال اللفظ الذي يخص شيئاً ما على ما له تعلق به ولو يسيراً من التعلق، ولبيّن عن نفسه أن له قدرة على أخذ اتصالات المعاني بعضها ببعض ولو الاتصال اليسير، ويبين أن عباراته وإبانته لا تزول ولا تضعف وإن غيّر عن الشيء بغير لفظه الخاص بل بلفظ غيره. وأما الاستعارة فلأن فيها تخيلاً وهو شعري (ف، ح، ٢٢٥، ١٥)

## تجوهر

- التجوهر كون ما لا جوهر، فإن الجواهر مدلول عليه في التجوهر لا محالة دلالة ثانية (س، ع، ١٦٠، ٢٦)

- معنى أنه تجوهر عندهم (العرب) هو أن الجواهر المقول عليه حدث فيما سلف. فليس يدل على قوله عليه، بل على حدوثه فيه، فبدل عليه من حيث هو حادث حدوث أمر لأمر موضوع له في وجوده له (س، ع، ٢٧، ٣)

- يكون معنى نظير تجوهر فيها (بعض اللغات) هو أن الجواهر مقول على زيد فيما سلف لا على أن حدوث الجوهرية موجود لزيد فيها سلف من غير التفاوت إلى الحمل على البتة (س، ع، ٢٧، ٧)

## تحت تضاد

- المجتمعان في الصدق فكالجزيئين في مادة الممكن وتسميان داخلتين تحت التضاد (سي، ب، ١٢٢، ٩)

- إن التجريد هو تيرئة عن شيء لو لم يبرأ عنه لكان لاحقاً من خارج. وإذا قيل جُرد فلان عن الثوب، عني به أنه أبين بينه وبين الثوب الذي لو لم يبين لكان ذلك الثوب لاحقاً له، لا ذاته ولا جزء حدّ له؛ فإن الشيء لا يقال إنّه تجرد عن ذاته أو عن جزء حدّ له؛ فإن من قال إن الإنسان قد يتجرد عن الإنسانيّة قال شططاً إلا أن يعني أن مادة الإنسانيّة قد جُردت عن الإنسانيّة. فحينئذ الإنسانيّة تكون أمراً خارجاً عنها أيضاً (س، ع، ١٦، ٤)

- التجريد من الزمان في حدّ الأسم هو أن يبين المدلول من زمان يلحقه، فإنه إذا قيل جُرد فلان عن ثوبه، عُني به أن أبين بينه وبين الثوب الذي لو لم يبين لكان ذلك الثوب لاحقاً له، لا ذاته ولا جزء حدّ منه (مر، ت، ٤٠، ٤)

## تجزئة

- إن التجزئة تعرض للمقدار، بما هو مقدار، وإن كان فيه للمادة مشاركة؛ وفي العلوم نبين أن حصة المادة في ذلك ما هي، والأمر الذي للكلم بالذات من ذلك ما هو، فإن هذا لا يجب أن تشتغل به في علم المنطقيين؛ بل تعلم أن التجزئة التي معها حركة وافتراق في المكان غير التجزئة التي إنّما فيها تعيين الجزء فقط. فهذا الكلام كله إشارة مبنا إلى الكم المتصل (س، م، ١١٨، ١٢)

## تجوّز

- التجوّز والمسامحة إنّما تُستعمل في الصنائع التي يحتاج الإنسان فيها إلى إظهار القوة الكاملة في غاية الكمال على استعمال

فيها جميع الأشياء التي تقال على طريق  
الإستعارة والتشبيه (أ، ب، ٤٥١، ١٠)

- إذا بيّنا أن الحدّ ليس هو لما تحت الحدّ وحده  
كالحال في الخاصة أيضًا، أو أن الموصوف  
في الحدّ ليس هو جنسًا، أو أن شيئًا ما قد  
وصف في القول لا يوجد له، كالذي يقال في  
العرض، نكون قد أبلغنا التحديد (أ، ج،  
٤٧٨، ١٠)

- التحديد هو القول الدالّ على ماهية الأمر (أ،  
ج، ٦٨٠، ١١)

- في التحديد، فإنها (القسمه) تفيّد جودة نظام  
أجزاء الحدّ، من قبل أن الجنس، إذا قُسم  
بفصلين متقابلين قريبين منه، ثم قُسم المجموع  
من الجنس، وأحد ذَيْكَ الفصلين بفصلين،  
وَقُرِنَ أَحَدُ الفصلين الثانيين بمجموع الجنس  
والفصل الأزل، ثم لم يزل يفعل ذلك الى أن  
اجتمع من جملة ذلك أمور مرتبة، فإنها تُوجد  
منظومة على توالي مراتب الفصول القاسمة  
بعضها من بعض، فيؤخذ الجنس متقنمًا  
لجميعها في المرتبة، وذلك حقّ الجنس، ثم  
كلُّ فصل من سائر تلك الفصول في موضعه  
الذي حَقَّهُ أن يُرتَّب فيه من القول (ف، ب،  
٤٥٤، ٩)

يجب أو الأفضل في التحديد أن يُقدّم الدالّ  
على الأكمل في الترتيب (ف، ب، ٥٦، ٢٧)  
- إن الغرض الأول في التحديد هو الدلالة باللفظ  
على ماهية الشيء (س، د، ٤٨، ٣)  
- كل تحديد أو رسم فهو بيان (س، د،  
٥١، ١٢)

- الغرض في التحديد أن تحصل في النفس صورةً  
موازيةً لماهية الشيء بكما لها. ولهذا السبب لا  
يكون للشيء الواحد حدّان، كما لا يكون

تحت المتضادتين

- اللتان تحت المتضادتين هما اللتان يُقرَنُ  
بموضوع كل واحدة منهما سور جزئي،  
كقولنا إنسان ما حيوان ليس كل إنسان حيوانًا  
(ف، ق، ١٥، ١٧)  
- اللتان تحت المتضادتين تقسمان الصدق  
والكذب في الضرورية والمتمتعة، وتصدقان  
في الممكنة (ف، ق، ١٧، ٤)

تحت المتضادتين

- صدق ما تحت المتضادين، فإنه إنما يصدق  
الصالب منهما من موضوعه على بعض غير  
البعض الذي صدق عليه الموجب المقابل له  
(ف، م، ١٢١، ٣)  
- (تحت المتضادين) يقسمان الصدق والكذب  
أحيانًا، وذلك في مثل قولنا إنسان ما حيوان  
ليس كل إنسان حيوانًا، إنسان ما طائر ليس كل  
إنسان طائر، أو يصدقان أحيانًا، وذلك مثل  
قولنا إنسان ما أبيض ليس كل إنسان أبيض  
(ف، ق، ٧٤، ٨)

تحديد

- التحديد هو وضع، وذلك أن صاحب العدد قد  
يضع أن الوحدة ما لا ينقسم بالكم وضمانًا،  
وليس هو أصلًا موضوعًا (أ، ب، ٣١٥، ١٠)  
- التحديد إما أن يكون مبدأ البرهان، وإما أن  
يكون برهانًا متغيرًا في الوضع، وإما أن تكون  
نتيجة ما للبرهان (أ، ب، ٣٣٥، ٥)  
- تحديد الأوحاد أسهل من تحديد الكلّي (أ،  
ب، ٤٥١، ١)  
- ليس يجب أن يستعمل في التحديد لا إستعارة  
الأسماء والتشبيه، ولا أيضًا ينبغي أن يُستعمل

إستعمال تلك الأفعال فيكون هذا لنا إما رياضة، إن كان هذا القدر رياضة؛ وإما شيئاً ممكنًا من الرياضة، إن كانت الرياضة تتم بملكة تحصل من التصرف في الموجود لنا من ذلك (س، ج، ٤٨، ١٦)

## تحصيل

- العدول والتحصيل حرف السلب إن كان جزءاً من الموضوع كقولنا الاحتمال جمادًا، ومن المحمول كقولنا الجماد لا عالم، أو منهما جميعًا كقولنا الاحتمال لا عالم سميت القضية معدولة موجبة كانت أو سالبة. وإن لم يكن جزءاً لشيء منها سميت محضلة إن كانت موجبة وبسطة إن كانت سالبة (ن، ش، ١٢، ١٤)

## تحصيل المضاف

- «تحصيل المضاف»: إن المضاف ليس له وجود مفرد، بل وجوده أن يكون أمرًا لاحقًا للأشياء وتخصيصه بتخصيص هذا الملحق. والتخصيص بهذا اللحق يفهم على وجهين: أحدهما أن يؤخذ الملحق والإضافة معًا، فذلك من مقولة ومقولة، ليس المقولة، بل هو مركب من مقولة ومقولة؛ والآخر أن تؤخذ الإضافة مقرونًا بها النحو من ذلك اللحق الخاص العقلي، ويؤخذان جميعًا كعارض واحد للملحق؛ وهذا هو تنوع الإضافة وتحصيله (س، م، ١٦١، ٣)

## تحقيق

- كل تحقيق يتعلق بترتيب الأشياء حتى يتأدى منها إلى غيرها، بل بكل تأليف، فذلك التحقيق

لشيء واحد ذاتان. فإذا كان كذلك وكان في المحدودات ما إضافته إلى جميع العلل ذاتية، وجب أن تؤخذ كلها في حده (س، ب، ٢٢٧، ٥)

- إن الغرض في التحديد ليس هو التمييز كيف يتفوق، ولا أيضًا بشرط أن يكون من الذاتيات من غير زيادة إعتبار آخر، بل أن يتصور به المعنى كما هو (س، أ، ٢٥١، ٦)

- إعلم أنك لست تطلب في التحديد إلا المفهوم، وإذا كان مفهوم ذات الشيء غير مقتضي الالتفات إلى شيء آخر فتحديده كذلك، وإن كان وجوده متعلقًا بشيء آخر كالسواد مثلاً تخصص ذات غير ذات الموضوع وله مفهوم بما يتخصص به على نحو ما يتخصص به. فليس يوجب من الضرورة أن يكون تفهمه مقتضياً بتفهم شيء آخر إذا تفهم من حيث حقيقته في نفسه (س، ش، ٤٥، ٢)

- الفهم الحاصل من التحديد، يُسمى علمًا مُلخصًا مُفضلاً (غ، ع، ٢٦٦، ١٣)

- إن التعلق بالشيء في الوجود غير التعلق به في المفهوم، لا يُطلب في التحديد إلا المفهوم (ط، ش، ٢١٧، ٢٥)

- القصد من التحديد في اصطلاح المتكلمين «التعرض لخاصة الشيء وحقيقته التي يقع بها الفصل بينه وبين غيره» (ت، ر، ٤٣، ١٤)

## تحرز

إن توقف المجيب نسبه إلى المعجز والخوف والتحرير والتحرز (س، س، ٢٦، ٤)

## تحسين

- أما التحسين فيما يتعلمه من القوانين في جودة

- تحليل  
- التحليل هو أن يجعلَ مبدأه من الشاهد (ف)،  
ق، ٤٦، ١٦)  
- تفريق آحاد التأليف يُسمى قسمة وتفريقاً،  
وتمييز آحاد التركيب ويُسمى تحليلاً (ب، م،  
٢، ٥٦)  
- التحليل فهو مقابل التركيب وبعبارة، مبتدأ  
مما أنتهي إليه ومتهياً إلى ما ابتدأ به (ب، م،  
١٧، ٥٦)

### تحليل بالعكس

- لا فرق بين أن يُقال إن التحليل بالعكس قد  
يكون بأشياء كثيرة، وبين أن يقال إنه يكون  
بأشياء يسيرة. ولا فرق أيضاً بين أن يقال إنه  
يكون بأشياء يسيرة، وبين أن يقال إنه يكون  
بشيتين (أ، ب، ٣١٩، ١٤)

- القياس الصناعي هو أن يكون لك غرض،  
فطلب ما ينتج أو تنتج مقابله، وما ينتج الشيء  
علّة له من حيث هو نتيجة، فيكون نظرك حينئذ  
مبتدئاً من معلول إلى علّة، ويكون مع ذلك  
نظرك في جملة تطلب أن تفضلها بإدخال  
الوسط كما ستعلمه بعد من أجزائها. ويكون  
نظرك مبتدئاً من واحد بحلّه إلى كثرة، ويطلب  
له مبادئ كثيرة. وهذا النوع من النظر يُسمى  
التحليل بالعكس، كما أن مقابله يُسمى التركيب  
(س، ق، ٩، ١)

- إن مبادئ العلوم التعلیمیة - وهي محدودة في  
المصادر، متميزة بالفعل - ظاهرٌ من أمرها  
أنها لا يصلح بعضها لبعض. وكيف نصلح لكل  
علم! بل ولا مبدأ علم واحد يصلح لجميع  
مسائل ذلك العلم، فكيف لمسائل علوم  
أخرى! ولا أيضاً إذا إستعملنا طريق التحليل

- يحوج إلى تعرّف المفردات التي يقع فيها  
الترتيب والتأليف (س، أ، ١٧٩، ٣)  
- كل تحقيق: أي كل تحصيل أو إثبات علمي  
(ط، ش، ١٧٩، ١)  
- إن كل تحقيق متعلق بترتيب يؤدي إليه (ط،  
ش، ١٧٩، ٩)  
التحقيق يقتضي أنّ الفصل الذي يتحصّل به  
الجنس لا يكون فوق واحد؛ لأن الواحد إن لم  
يتحصّل به الجنس لا يكون فصلاً. وإن تحصيل  
به كان ما عداه فصلاً، فلا يكون فصلاً (ط،  
ش، ٢٢٥، ١١)

- أما التحقيق فيقتضي أنّ الممكن إذا كان  
الإمكان فيه جهة، وإلا فلا باعتبار الوجود  
(ط، ش، ٥١٧، ١٨)

### تحقيق القضايا

- تحقيق القضايا هو تلخيص ما يفهم من  
أجزائها، وهو ينقسم: إلى ما يتعلق  
بالموضوع. وإلى ما يتعلق بالمحمول (ط،  
ش، ٣٢٥، ١)

### تحقيق المناط

- تحقيق المناط، فإن الشارع قد ناط الحكم  
بوصف كما ناط «قبول الشهادة» بكونه ذا عدل  
(ت، ر، ١، ٧٥، ١١)

### تحكم

- الرأي الذي ليس هو لإنسان مشهور ولا عليه  
قياس فهو الذي يُسمى... التحكم (ش، ج،  
٢٢، ٥١١)

## تحليل طبيعي

- (التحليل) الطبيعي كتحليل بدن الإنسان إلى الأخطاط، والأخطاط إلى الأسطقات (ب، م، ١٠٥٧، ١)

## تحليل القياس

- تحليل القياس هو أنه يميّز المطلوب ويُنظر في القول المنتج له هل تجد شيئاً يشاركه، فإن وَجَدْتَ فانظر هل هو محموله أو موضوعه، فإذا وَجِدَ فقد وَجَدْتَ الصغرى والكبرى وَوَجَدْتَ الأوسط، وبالجملة فإذا وَجَدْتَ قياساً فاطلب أولاً المقدمتين دون الحدود، وأعيد أولاً مقدمات القياس وأعرف الصغرى والكبرى بمشاركة النتيجة (مر، ت، ١٦٥، ٥)

القاعدة في تحليل القياس هو الاعتبار بالمطلوب، فإذا كان المطلوب موجبة كلية فاطلب على ترتيب الشكل الأول، وإذا كان سالبة كلية ففي الأول والثاني، وإذا كان موجبة جزئية ففي الأول والثالث، والسالبة الجزئية في الأشكال الثلاثة (مر، ت، ١٦٥، ١٠)

- إن تحليل القياس إنما يصعب بسبب ما تقع فيه من التركيبات، وتداخل الأقيسة، وحذف إحدى المقدمتين والافتقار على الأخرى، والتحريفات في الألفاظ مما تعلّمت من ترتيب المقدمات والأوساط وإدخال ما لا يحتاج (مر، ت، ١٦٥، ١٤)

## تحوص

الرأي الذي ليس هو لإنسان مشهور ولا عليه قياس فهو الذي يُسمّى... التحوص (ش، ج، ٢٢، ٥١١)

بالعكس، فصرنا إلى المقدمات التي لا أوساط لها في علم ما وميزناها إن لم تكن متميزة تميّزها في أرياضيات وجدناها مشتركة لجميع النتائج (س، ب، ١٨٧، ٢١)

- التركيب الوجودي يُسمى التحليل بالعكس (ب، م، ١٠٥٧، ١)

## تحليل الحد والرسم

.. التركيب الذهني الذي يكون في المعاني الكلية يُسمى تحليل الحد والرسم (ب، م، ١٩٠، ٥٦)

## تحليل صادق

- من (باب) القسمة (في اللفظ) فإن يكون الشيء عند التحليل صادقاً، وعند التركيب غير صادق، وذلك التحليل إما بحسب الموضوع من القول، وإما بحسب نفس القول. والذي بحسب الموضوع من القول إما أن يكون القول صادقاً على أجزاء الشيء، مجموعته ويجعل صادقاً على الأجزاء بالتفصيل، أو أن يكون للشيء أجزاء ولها أحكام في التفصيل، فيجعل الشيء أجزاء نفسه، وله أحكامها التي بالتفصيل، وربما كانت متقابلة؛ والذي بحسب القول، فمثل قول القائل: إن كان الإنسان حجراً، فالإنسان جماد. وهذا تركيب صادق من تفصيلين كاذبين (س، س، ١٤، ١٥)

## تحليل صناعي

- (التحليل) الصناعي فكتحليل السكنجيين إلى الخل والعسل (ب، م، ٥٧، ٢)

## تحير

- إن توقف المجيب نسبه إلى المعجز والخوف والتحير والتحرز (س، س، ٢٦، ٤)

الترتيب (ف، ب، ٨٧، ١)

- الترتيب، فإن منه منتظماً ومنه غير منتظم. وكثير من الناس اعتادوا الترتيب غير المنتظم (ف، ب، ٨٧، ٩)

## تخليط

التخليط في الفصل، أن يكون قد وضع النوع مكان الفصل كما لو قيل في حدّ التمييز: إنه شتم مع إستخفاف؛ وإن الإستخفاف نوع من الشتم، لا فصل للشتم؛ فإن الإستخفاف قول مؤذ للمخاطب يدلّ على قلة خطره، وهو نوع من الشتم، لأنّ الشتم قول مؤذ للمخاطب يدلّ على عيب فيه، وقلة الخطر نوع من العيب. وكثيراً ما يكون فصل النوع كنوع لفصل الجنس (س، ج، ٢٥٧، ١٥)

- ينبغي أن يكون أوائل الصنائع التي تُستعمل فيها المشهورات أقرب الي أن يُستعمل فيها الترتيب غير المنتظم (ف، ب، ٨٧، ١٢)

- إن الترتيب قد يوجد في الأمور طبعاً مثل ما في ترتيب الأنواع والأجناس التي بعضها تحت بعض، وفي ترتيب أوضاع الأجسام البسيطة، وقد يكون وضعاً كترتيب الصفوف في المكان منسوبة إلى مبدأ بالوضع، كالبلد الفلاني مثلاً أو كدار فلان، كذلك المتقدم بالترتيب قد يكون في أمور طبيعية، وقد يكون في أمور وضعيّة (س، م، ٢٦٦، ١٣)

## تخييلات

- يُمكنُ أن تخيّل أنحاء من التخييلات على حسب الحاجة إليه كل حين، فإذا لم يتخكّ الإنسان في أنحاء تخيّلاتها وكان إنما حصل له منها نحو واحد فقط، وكان ذلك النحو يُوهم فيه أشياء ليست موجودة له في الحقيقة، كان ذلك مبدأ للغلط (ف، س، ١٦١، ١٢)

- صواب الترتيب في القول الشارح مثلاً، أن يوضع الجنس أولاً، ثم يُبيّن بالفصل (ط، ش، ١٧٥، ١٧)

- صواب الترتيب في مقدّمات القياس أن تكون الحدود في الوضع والحمل على ما ينبغي (ط، ش، ١٧٥، ٢٠)

- صواب الترتيب في القياس أن تكون أوضاع المقدّمات فيه، على ما ينبغي وصواب الهيئة أن يكون من ضرب منتج (ط، ش، ١٧٦، ١)

- الترتيب أخص من التأليف، لا بأن يوجد تأليف من أشياء لها وضع ما: عقلاً، أو حسّاً، من غير ترتيب - فإنّ ذلك لا يمكن، بل ربما لا يعتبر فيه الترتيب - بل بأنّ الترتيب المعين يستلزم التأليف المعين، والتأليف المعين لا يستلزم الترتيب المعين، بل يستلزم ترتيباً ما، مما يمكن وقوعه في تلك الأجزاء (ط، ش، ١٧٩، ٣)

## تذكر

- ليس التذكر تعلماً، لأن التذكر تحصيل علم أو معرفة، إن كان المعلوم بهما زمانياً، كانا فيما مضى (س، ج، ١٢٤، ١١)

## ترتيب

- الأشياء الضرورية في التعليم أصناف، أحدها المبادئ، وهي الأمور التي عنها تقع المعرفة بالشيء المفصود تعليمه. ومنها العبارة عن تلك المبادئ وما يقوم مقامها والمعينة لها، ومنها



## تركيب

- يجب أن تكون التسمية التي تدلُّ على تركيب بتغيّر شكل متأخّرة ومأخوذة عن لفظ ما علم وحده بسيطاً بلا تركيب (ف، ح، ٧٣، ٢٢)
- متى أخذنا أنواعاً أخيرة قوائمها من فصول متقابلة، وأقمنا مجموع أجناسها وفصولها مقام أساميها، ثم أسقطنا فصولها وأخذنا أجناسها وحدها، فإن هذا الفعل يُسمى التركيب (ف، أ، ٨٤، ١٣)
- القياس الصناعي هو أن يكون لك غرض، فطلب ما ينتج أو تنتج مقابله، وما ينتج الشيء علّة له من حيث هو نتيجة، فيكون نظرك حينئذ مبتدئاً من معلول إلى علّة، ويكون مع ذلك نظرك في جملة تطلب أن تفضّلها بإدخال الوسيط كما ستعلمه بعد من أجزائها. ويكون نظرك مبتدئاً من واحد يحلّله إلى كثرة، ويطلب له مبادئ كثيرة. وهذا النوع من النظر يُسمى التحليل بالعكس، كما أن مقابله يُسمى التركيب (س، ق، ١٩، ١)
- أخذهم الجمع مكان المجموع، حتى يقولوا: إن الحيوان تركيب نفس وبدن؛ وهذا مع رداة في أنّه جعل المركّب تركيباً، فليس يدلُّ على ذلك التركيب. وكيف يكون التركيب حيواناً، أو الحيوان تركيباً، ولكل تركيب ضد هو التحليل؛ وليس للحيوان ضد هو التحليل (س، ج، ٢٨٩، ٣)
- الذي بالتركيب، فهو أن يكون للقول عند التركيب حكم، فيطلب أن يصدق ذلك الحكم عند التفصيل، ويكون الغلط في التركيب. ولا سواء أن يقال القول مركّباً فيكون له حكم، وأن يقال مفصلاً (س، س، ١٢، ٨)
- من (باب) القسمة (في اللفظ) فأن يكون الشيء عند التحليل صادقاً، وعند التركيب غير

- إذا أردنا أن نستدل بالشاهد على غائب ما بطريق التركيب، نظرنا في المحسوس الذي شوهد فيه حكم ما وأخذنا الأمور الأخر الموجودة في ذلك المحسوس ثم نظرنا أي أمر من تلك الأمور يُصَحِّح ذلك الحكم على جميعه، فإذا حصل ذلك معنا ثم وجدنا شيئاً غير معلوم الحكم داخلياً تحت ذلك الأمر لزم ضرورة أن ينتقل إليه الحكم الذي كان قد صحَّح لنا على المحسوس (ف، ق، ٤٧، ٤)
- أخذ الحدّ بطريق التركيب، فهو على هذه الجهة، وهو أن تتصفّح أشخاص الشيء المقصود تحديده، وتأخذ المحمولات على أشخاصه، وتنحزّي أن تكون تلك المحمولات محمولات على أشخاصه، من طريق ما هو. حتى إذا حصل لنا جميعه، ميّزنا بعد ذلك بين ما هو من تلك المحمولات أجناس وما ليس بأجناس، ثم قاربنا بين الأجناس، وأطرحنا منها الأعمّ فالأعمّ، الى أن يتحصّل لنا أخصتها، ثم ننظر في سائر المحمولات، فما كان منها أعمّ من ذلك الجنس أو مساوياً له اطرحناه (ف، ب، ٥٥، ١٤)
- تبيّن أنه لا يُمكن أن يُستعمل طريق التركيب إذا ابتدئ به من الأشخاص، إلا فيما محمولاته ظاهرة الوجود، وكذلك محمولاته من طريق ما هو (ف، ب، ٥٧، ٥)
- متى ابتدئ في التركيب من أنواع ما، وقصدنا أخذ حدّ الجنس الذي يعمّ تلك الأنواع، لم يُمكن إلا أن تكون المحمولات على تلك الأنواع من طريق ما هي معلومة لنا قبل ذلك، إمّا ببرهان وإما لا عن برهان (ف، ب، ٥٧، ٧)

وكلمة، وكذلك الحرف ولا في لغة من اللغات  
(ب، م، ١١، ٦)

- أمّا التركيب فإنه يكون للمُتَّخِذ من أشياء (ب،  
م، ١١، ١١)

- التركيب أيضا ضربان ذهني ووجودي، أمّا  
الذهني فتركيب الأنواع والحدود من  
الأجناس والفصول والأصناف والرسوم من  
الأجناس، أو من اصناف أعمّ مع الاعراض  
والخواص، والوجودي ضربان طبيعي كترتيب  
بدن الحيوان من أخلاطه وأخلاطه من أصولها  
وأسطقساتها، وصناعي كتركيب السكنجيين من  
الخل والعسل (ب، م، ٥٥، ١٤)

- طريق التركيب... لا طريق إلى افتناص الحدّ  
غيره (سي، ب، ٢٦٥، ٢٥)

- لا سبيل إلى فهم التركيب دون فهم الأشياء  
المرجبة (ش، ع، ٨٦، ١)

- الألفاظ تدلّ بالطبع من غير أن يكون لنا اختيار  
فيها أصلاً، لا اختيار تركيب وضعي ولا اختيار  
تركيب طبيعي (ش، ع، ٨٦، ٢٢)

- قد يُخطئ الذين يأتون بالتركيب إذا لم يأخذوا  
في الحدّ أي تركيب هو المخصوص بذلك  
الشيء المحدود (ش، ج، ٦١٥، ٧)

- التركيب ليس يصحّ أن يكون جنساً لواحد من  
المركبات (ش، ج، ٦١٥، ١٥)

- التركيب: إمّا أن يكون في العقل فقط. وإمّا أن  
يكون في العقل وخارجه. والعقلي المحض:  
هو التركيب من الجنس والفصل. ويختص بأن  
يكون كل واحد من المركب وأجزائه مقولاً  
بالمواطأة على الباقية. والتركيب الخارجي قد  
يكون من أشياء ملتزمة شيئاً واحداً، كالآحاد في  
العدد. وكالهيولي والصورة في الجسم أو غير  
ملتزمة شيئاً واحد كالسواد وغيره في البقلة. أو

صديق، وذلك التحليل إمّا بحسب الموضوع  
من القول، وإمّا بحسب نفس القول. والذي  
بحسب الموضوع من القول إمّا أن يكون القول  
صادقاً على أجزاء الشيء مجموعته ويجعل  
صادقاً على الأجزاء بالتفصيل، أو أن يكون  
للشيء أجزاء ولها أحكام في التفصيل، فيجعل  
للشيء أجزاء نفسه، وله أحكامها التي  
بالتفصيل، وربما كانت متقابلة؛ والذي  
بحسب القول، فمثل قول القائل: إن كان  
الإنسان حجراً، فالإنسان جماد. وهذا تركيب  
صادق من تفصيلين كاذبين (س، س، ١٤،  
١٥)

- القياس إمّا يكون قياساً إذا كان لك المطلوب  
محدود، فتطلب ما يُنتج لك ذلك المطلوب؛  
والذي يبيّن لك ذلك المطلوب له أجزاء يسمى  
وسقاً وطرفين، فيكون بالحقيقة تحليلاً  
بالعكس. كما أنّ مقابله يسمى التركيب، فإن  
انعقد قياس على سبيل الإتفاق، يؤدي إلى  
نتيجة لم تطلب، لم يكن بالحقيقة قياساً (مر،  
ت، ١٠٧، ٧)

- إن الفرق بين التركيب والتأليف في الألفاظ  
مفهوم مما قبل فليس صاحب الدار لفظاً مؤلفاً  
وإن كان لمجموعه أجزاء يتلفظ بكل منها على  
إنفراد، فليست هي دالة على أجزاء من مفهومه  
المدلول به عليه... لا كمن فهم التركيب تأليفاً  
وردّ على أرسطوطاليس في قوله بأنّ عبدالله  
وعبد شمس من المركبات، بأنّ بينَ انهما ليسا  
من المؤلفات (ب، م، ١٠، ٢٠)

- التركيب إمّا يكون في الأسماء ولا يكون في  
الكلمة ولا في الحروف، فإنّ الاسم يُركب من  
إسمين كعبدالله، ومن اسم وكلمة مثل تأبط  
شرا ولا تُكتب الكلمة من كلمتين ولا من اسم

والتعبير فتوقع عليه إسم «الأفطس» (س، ش،  
٩، ٣٦)

### تركيب تقييد

- قولك: شيء من العالم يمشي يحتمل معنيين:  
أحدهما الشيء من العالم الموصوف بأن له  
مشياً في زمان كذا، فيكون هذا التركيب تركيب  
تقييد لا تركيب حمل ولا صدق فيه ولا كذب،  
والثاني هو أن شيئاً من العالم يحكم عليه بأنه  
يمشي (س، ع، ٦، ٢٢)

- النافع في العلوم هو إما التركيب الذي على نحو  
التفصيل، وذلك في إكتساب التصورات بالحدود  
والرسوم وما يجري مجراها، والتركيب الذي  
على سبيل الخبر، وذلك في إكتساب  
التصديقات بالمقاييس وما يجري مجراها.  
وهذا النحو من التركيب يحدث منه جنس من  
القول يسمى جازماً (س، ع، ١٦، ٣١)

### تركيب حملي

- أما المفردات فالتركيب المشتمل على الحكم  
منها، لا يكون إلا بحمل البعض على البعض،  
أو سلبه عنه، وهو (التركيب) الحملي (ط،  
ش، ١٢، ٢٦٨)

### تركيب خبري

- التركيب الخبري، وهو الذي يقال لقائله: إنه  
صادق فيما قاله أو كاذب (س، أ، ٧، ٢٦٧)

- التركيب الخبري النافع في اكتساب التصديق  
يُسمى قولاً جازماً وقضية، وأصنافه ثلاثة:  
الحملي والشرطي المتصل والشرطي المنفصل  
(سي، ب، ١٨، ٩٩)

من شيء وما يحل فيه كالجسم والسواد، في  
الأسود، أو من شيء وإضافته إلى غيره،  
كالرجل والأبوة في الأب. وقد يكون على  
أنحاء غير ذلك مما يطول ذكرها. وكل مركب  
خارج العقل، مركب في العقل، ولا يتعكس  
(ط، ش، ٦، ٢٥٠)

- إن التركيب: إما أن يكون أول تركيب يقع عن  
مفردات، أو ما في قوتها. أو لا يكون، بل  
يكون مما تركب مرة أو مراراً (ط، ش،  
٨، ٢٦٨)

- «التركيب» مجمل يراد به «تركيب الجسم من  
أجزاء كانت متفرقة فاجتمعت» (ت، ر،  
٦، ٢٢٠)

- «التركيب» خمسة أنواع. أحدها: تركيب الذات  
من «وجود» و«ماهية». والثاني: تركيبها من  
وصف عام ووصف خاص، كالمركب من  
«الجنس» و«الفصل». والثالث: تركيب من  
«ذات» و«صفات». والرابع: تركيب الجسم من  
«المادة» و«الصورة». والخامس: تركيبه من  
«الجواهر المنفردة». وقد بينا أن ما يدعونه من  
«التركيب» من «الوجود» و«الماهية»، ومن  
«الجنس» و«الفصل»، باطل. وأما تركيب  
الجسم من هذا وهذا فأكثر العقلاء يقولون:  
الجسم ليس مركباً، لا من «المادة»  
و«الصورة»، ولا من «الجواهر المنفردة». لم  
يبق إلا «ذات لها صفات» (ت، ر، ٧، ٦٥)

### تركيب تداخل

- (أمور) مركبة تركيب التداخل، وهو أن تركب  
معنى ومعنى فتجتمع منهما محمولاً واحداً ثم  
تركب المجموع منهما مع أحدهما تركيباً  
وضمياً قليل الجدوى مثل أن تركب الأنف

مقدمتين، كلتاهما أو إحداهما تحتاج إلى قياس  
بينهما. فيتركب قياسان: أحدهما على  
المقدمة، والآخر على المطلوب (س، ق،  
٤٣٤، ١٢)

### تركيب كاذب

- «الماشي يمكن أن يجلس حال ما هو ماش»،  
فإنّ هذا التركيب كاذبٌ، وجزأه ليس فيها  
كذب (س، س، ١٤، ١٢)

### تركيب متصل

- أمّا المركبات بالتركيب الأوّل المذكور  
(التركيب الذي يقع عن مفردات)، وما بعده،  
فالتركيب المشتمل على الحكم، إذا طرأ  
عليها، لم يمكن أن يجعل بعضها محمولاً  
على البعض؛ فإنّ بعض الأقوال الجازمة لا  
يكون البعض الآخر؛ فإذن لا بد من أن يعلق  
بعضها ببعض، بوجود نسبة أو لا وجودها  
بينها. والنسبة تقتضي إمّا إتصلاً، وإمّا  
إنفصلاً. فالذي يعتبر فيه وجود إتصال أو لا  
وجوده، هو (التركيب) المتصل. والذي يعتبر  
فيه وجود انفصال، أو لا وجوده، هو  
(التركيب) المنفصل (ط، ش، ٢٦٨، ١٨)

### تركيب منفصل

- أمّا المركبات بالتركيب الأوّل المذكور  
(التركيب الذي يقع عن مفردات)، وما بعده،  
فالتركيب المشتمل على الحكم، إذا طرأ  
عليها، لم يمكن أن يجعل بعضها محمولاً  
على البعض؛ فإنّ بعض الأقوال الجازمة لا  
يكون البعض الآخر؛ فإذن لا بد من أن يعلق  
بعضها ببعض، بوجود نسبة أو لا وجودها

### تركيب صادق

- من (باب) القسمة (في اللفظ) فإنّ يكون الشيء  
عند التحليل صادقاً، وعند التركيب غير  
صادق، وذلك التحليل إمّا بحسب الموضوع  
من القول، وإمّا بحسب نفس القول. والذي  
بحسب الموضوع من القول: إمّا أنّ يكون  
القول صادقاً على أجزاء الشيء مجموعته  
ويجعل صادقاً على الأجزاء بالتفصيل، أو أن  
يكون للشيء أجزاء ولها أحكام في التفصيل،  
فيجمل الشيء أجزاء نفسه، وله أحكامها التي  
بالتفصيل، ورتما كانت متقابلة؛ والذي بحسب  
القول، فمثل قول القائل: إن كان الإنسان  
حجرًا، فالإنسان جماد. وهذا تركيب صادقٌ  
من تفصيلين كاذبين (س، س، ١٥، ١٣)

### تركيب طبيعي

- (الأمور) المركبة إمّا مركبة التركيب الطبيعي  
الذي من الجنس والفصل، أو مركبة على أحد  
وجهي التركيب الذي أوردناه في بابه (س،  
ش، ٣٦، ٨)

### تركيب على سهيل خبر

- النافع في العلوم هو إمّا التركيب الذي على نحو  
التقييد، وذلك في إكتساب التصورات بالحدود  
والرسوم وما يجري مجراها، والتركيب الذي  
على سبيل الخبر، وذلك في إكتساب  
التصدقات بالمعقائيس وما يجري مجراها.  
وهذا النحو من التركيب يحدث منه جنس من  
القول يسمّى جازماً (س، ع، ٣١، ١٧)

### تركيب قياس

.. معنى تركيب القياس أن يكون قياس يؤلّف من

## تسمية

التسمية إذا حصلت بالألفاظ وأصلحت على مرّ الدور إلى أن تحصل صناعةً، ووجد فيها ما هو مشتقّ وما هو غير مشتقّ، ووجد فيها ما يدلُّ على معاني منتزعة عن المشار إليه وعلى ما يدلُّ على هذه المعاني بأعيانها من حيث المشار إليه موصوف بها - وهذا بعضه يدلُّ على ما هو المشار إليه وبعضه يدلُّ على غيره من المعقولات (ف، ح، ٧٧، ٩)

إن التسمية على وجهين: تسمية بغير واسطة، وتسمية بواسطة. والتسمية بغير واسطة تسمية معنى الحيوان حيواناً، والمعنى الفاعل للصحة مصححاً؛ وهذا إلى الجمهور. وتسمية بواسطة، تسمية العلاج الفلاني مصححاً، والجسم الفلاني حيواناً؛ وذلك بأن يجعل الشيء داخلًا تحت المعنى الذي له الاسم أولاً؛ وليس هذا إلى الجمهور (س، ج، ١١٢، ٩)

## تشابه

- قد يُمكن أن يوجد الأمر الذي به وقع التشابه غير مُتَّزِع من المثال ولا مفرد عنه، بل إنما يُتصور بالذهن مقترناً إلى المثال حتى يُكوّن صحة الحكم على الشيء الذي وقع به التشابه وهو مقترن بالمثال (ف، ق، ٦٣، ٣)

- قد يكون التشابه في أشكال الألفاظ فيوهم ذلك تشابهًا في المعنى كما أن قائلًا لو قال لما كان حال السمع عند المسموع كحال الإبصار عند المبصر (ف، ق، ١٢٤، ١٣)

- استعمال التشابه في أشكال الألفاظ فقط هو موضوع سوسطاني (ف، ق، ١٢٥، ٤)

- التشابه بين شيئين إنما تحصل معرفته إذا كان الشيطان جسيمًا حاضرًا إما للحس وإما للذهن (ف، س، ١٦٤، ٩)

بينها. والنسبة تقتضي إما إتصالاً، وإما انفصالاً. فالذي يعتبر فيه وجود إتصال أو لا وجوده، هو (التركيب) المتصل. والذي يعتبر فيه وجود انفصال، أو لا وجوده، هو (التركيب) المنفصل (ط، ش، ٢٦٨، ١٩)

## تركيبات

- من جملة التركيبات ما تُترك فيه النتائج الواضحة، وبعض المقدمات، ويُذكر من كل قياس مقدّمة واحدة، وترتّب بعضها على بعض، وتُساق إلى نتيجة واحدة (غ، ع، ١٨٠، ٤)

## تساوي

- المواضع المأخوذة من التساوي ثلاثة، على عدة المواضع الأخيرة من مواضع التفاضل، كان ذلك في الحقيقة أو في الظن (ف، ق، ١٢٨، ٤)

- التساوي والتفاوت كلها إضافات في الكميات، لا كميات، ولا بينها مقابلة التضاد (س، م، ١٣٦، ١٥)

## تسلسل

- التسلسل توقّف الشيء على أشياء غير متناهية (ض، س، ٣٣، ٢٥)

## تسليم

- فسر (ابن سينا) التسليم بأنه حال القضية من حيث توضع وضعًا، وظهر منه ليس على ما ذهب إليه الفاضل الشارح (الرازي) من أنّ الوضع هو تسليم الجمهور. والتسليم هو تسليم شخص ما (ط، ش، ٤١٤، ١)

## تشكيك مختلط

- قد يكون نوع من التشكيك مختلطاً بأن يكون اللفظ يدلّ على النسبة، وليست النسبة كلها نسبة إلى غاية واحدة؛ ونسبة إلى مبدأ، وأكثر ما يقع التشكيك في الأمور المضافة المنسوبة التي تقال بحسب الشيء، كالعلم بالشيء، والملك للشيء، والشهوة للشيء، فتكون أكثر منفعة هذا الموضع في الأمور المنسوبة والمضافة (س، ج، ١٢٠، ٦).

## تشنيع

- أمّا التشنيع الذي يقود المتكلم إلى هنرٍ بالتكرير فالسبب فيه أنهم يقولون مثلاً: لا فرق بين مقتضى الاسم وحده ورسمه، وبين مقتضى الاسم مأخوذاً مع شيء آخر، حتى يكون مجموعها على هيئة قول؛ فيأخذونها كشيء واحد، فمن ذلك ما يعرض لهم في الأمور الإضافية. وكما يقول قائلهم: «أليس الضُفّ ضعفاً للنصف، فالنصف له ضعف، فيكون الضعف إذن ضعفاً ما له ضعف - وهذا هذيان - فإذاً ليس الضعف ضعفاً للنصف. وإتّما وقع هذا لأنه لم يعلم أن الهذيان غير الباطل، وأنّ الهذيان يجعل ما يلزم عنه هذياناً مثله لا باطلاً. وقولاً: «الضعف ضعف النصف» هو هذيان، من حيث نريد إعلام مجهول، فإنّه لا ضعف إلاّ ضعف النصف، ولا يفهم إلاّ كذلك (س، ج، ٦٧، ١٢).

## تصارييف

- ما كان منها (الألفاظ) يدلّ على جهاته فقط فإنه (أرسطو) يسمّيها التصارييف، كقولنا معنى طيّ وعلاج طيّ، نمني به على مذهب أو على جهة

- القوة على أخذ التشابه... يكون بالرياضة في أخذ التشابه بين الأشياء المتباينة (ش، ج، ٥٢٠، ٨).

- الرياضة في أخذ التشابه والتفصيل هي التي يوقف بها على المعاني الذاتية في القياسات البرهانية (ش، ج، ٥٢٢، ٢٢).

## تشابه الاسم

- أمّا الذي لا يكون فيه إتّفاق في قول الجواهر وشرح الاسم، لكن يكون إتّفاق في معنى يتشابه به، فمثل قولنا الحيوان للفرس، والحيوان للمصوّر، والقائمة لرجل الحيوان، ولما يُقيلُ السرير، فإنه يسمّى تشابه الاسم، وهو من جملة الإتّفاق في الاسم (س، م، ١٠، ١١).

- التشابه بالاسم في أنّ الاسم يكون واحداً ومعناه ليس بواحد (س، م، ١٤، ٧).

## تشبيه

- التشبيه كثير التضميل (أ، س، ٨٨٥، ٢) - من لم يتصوّر الشيء الموجود كيف يتصوّر جنسه ونوعه؟... يتصوّر به التمثيل والتشبيه. ويتصوّر «القدر المشترك» بين تلك الصفة الخاصة وبين نظيرها من الصفات (ت، ر، ٨٠، ١٠).

## تشكيك

- يُمكن أن يوجد التشكيك في صناعة الجدل والتشكيك هو تأليف قياسين يُنتجان نتيجتين متقابلتين. وإنما يكون ذلك بأن يشتركا في المقدمة الصغرى ويتقابلان في الكبرى (ف، ج، ٢١، ١٦).

أمر حُكِمَ عليه بحُكْمٍ أنه في وجوده خارج  
الذهن على ما هو معتقَدُ في الذهن، والصادق  
هو أن يكون الأمر خارجَ الذهن على ما يعتقد  
فيه بالذهن (ف، ب، ٢٠، ٣)

- التصديق منه يقين ومنه مقاربٌ لليقين، ومنه  
التصديق الذي يُسَمَّى سكون النفس الى  
الشيء، وهو أبعدُ التصديقات عن اليقين.  
والتصديقُ الكاذب فلا يقعُ فيه يقينٌ أصلاً، بل  
إنما يُمكن اليقين في التصديق بما هو صادق  
(ف، ب، ٢٠، ٦)

- التصديق المقارب لليقين هو التصديق الجدلي،  
وسكونُ النفس الى الشيء هو التصديق البلاغي  
(ف، ب، ٢٠، ١٨)

- التصديق فإنه ينبغي أن يبلغ في كلِّ شيء منه  
اليقين التام (ف، ب، ٧٣، ١٦)

- الكفاية في التصوّر، فهي غير محدودة، وإنما  
هي على قدرِ علمٍ من العلوم. والتصديق  
على حسب الطاقة هو المقاربُ لليقين فقط  
(ف، ب، ٧٣، ٢٦)

- المعرفة منها تصوّر ومنها تصديق، فإن كان  
يُقصد بالتعليم تصوّر شيء، فبينيغي أن يكون  
ذلك الشيء قد تُصوّرُ قبل ذلك تصوّراً ما  
ويجهل له حياكٍ آخر. والذي يُقصد إيقاع  
التصديق به، فهو يلزم فيه أن يكون قد صدّق به  
من قبل تصديقاً ما (ف، ب، ٧٩، ١٦)

الأمر التي يُطلَبُ التصديق بها، إما مفردة وإما  
مركبة (ف، ب، ٨٠، ٢٢)

- ما تصدنا أن يقع لنا به اليقين ليس يلزم ضرورة  
أن يتقدّم لنا به تصديق دون اليقين، لكن قد  
يُتفق بالعرض من غير أن يكون له غناءً أصلاً في  
التصديق الحادث (ف، ب، ٨١، ١١)

- إن التصديق بأحد المتقابلين مُعيّناً على

الطب أو على مجرى الطب (ف، ق،  
١٢١، ٧)

- لا يمكن أن يوجد في العربية مواضع مأخوذة  
من جهة التصاريف من جهة تغيير اللفظة  
الواحدة (ف، ق، ١٢١، ١٨)

- تُبيّن التصاريف من النظائر، والنظائر من  
التصاريف، وتحرى أن تُبيّن الأخرى من أحد  
الجنسين بالأتين منهما (ف، ق، ١٢٢، ١١)

- من التصاريف، أنه إذا كان المصروف ليس  
خاصةً للمصروف، فليس التصريف خاصةً  
للتصريف، وبالعكس (س، ج، ٢٢٧، ١٥)

- التصاريف... إنها الألفاظ التي تُغيّر عن  
الألفاظ التي هي مُثلُّ أولٍ تغييراً يدل على جهة  
وجود المحمول للموضوع (ش، ج، ٥٤١، ٩)

## تصحيح

- ما يعرض عند تغير النقط أو إهماله... هو  
الذي يُسَمَّى التصحيح (ش، س، ٦٧٤، ١٤)

## تصديق

- (في التصديق) يلزم ضرورة أن يكون تصديقا  
بالمبادئ - إما بجميعها أو ببعضها - أكثر من  
النتيجة (أ، ب، ٣١٦، ١٢)

- التصديق قد يحصل عن قياس وقد يحصل لا  
عن قياس. والتي يحصل لنا معرفتها والتصديق  
بها لا عن قياس فهي ثلاثة أصناف: مقبولة  
ومشهورّة وحاصلة عن الحس (ف، ق،  
٣، ٧٥)

- المعارفُ صنفان: تصوّر وتصديق. وكلُّ واحد  
من هذين، إما أتم وإما أنقص (ف، ب،  
٤، ١٩)

- التصديق في الجملة هو أن يعتقد الانسان في

بالموضوع، ويقع التصديق بها لأجل شهرتها يأخذ الإنسان ما هو منها مرتبط في النفس بإيجاب، وعلى كمية ما أنه أيضًا موجب خارج النفس، وعلى تلك الكمية بعينها. وما هو في النفس مرتبط بسلب، وعلى كمية ما أنه أيضًا سالب خارج النفس، وعلى تلك الكمية بعينها (ف، ج، ٢٣، ١٠)

- المصادرة على الموضوع الأول قد يكون فيما يُقصد به إيقاع التصديق وقد يكون فيما يُقصد به التصور (ف، س، ١٥١، ٢٢)

- (إيقاع التصديق والتصور) يكون بعضها في الحقيقة وبعضها في الظن، والذي في الحقيقة هو أصناف، منها إبدال الاسم مكان اسم، مثل إن اللذة خير، من يُبَلَّ أنها فرح. ومنها أن يُبدَّل قولٌ مكان اسم، مثل إن الشجاعة مؤثرة لأنها تهاون بالمفرعات، ومنها أن يُبدَّل قولٌ مكان قول، مثل إن قوة القلب مؤثرة لأنها تهاون بالمفرعات، وكلا هذين الشئين يدل على الشجاعة (ف، س، ١٥٢، ٢)

- (يقال التصديق والتصور) الذي في الظن أصناف، منها أن يُؤخذ كلي الشيء، في بيان الشيء، مثل أن يكون الموضوع الأول أن علم الأضداد واحد، فيأخذ في بيانه أن المتقابلات علمها واحد، فيظن أنه أخذ المطلوب الأول. ومنها أن تُؤخذ جزئيات الشيء في بيان الشيء، مثل ما إن أراد أن يُبيِّن أن العلم بالأضداد واحد وأخذ في بيانه جزئيات الأضداد، مثل إن الزوج والفرد يحتوي عليهما علم واحد، ومنها أن تأخذ في بيان الشيء لازم الشيء أو الذي عنه يلزم الشيء (ف، س، ١٥٢، ٧)

- القياس فإن شأنه أن يوقع التصديق بالشيء فقط (ف، أ، ٨٧، ١٦)

التحصيل هو تصديق محض، والتصديق بأحدهما غير محض، بل الاعتقاد أن أحد المتقابلين صادق من غير أن يُشار إلى أحدهما بعينه، فيقال إن هذا وحده هو الصادق فقط (و) وهو تصديق غير مُحضَّل (ف، ب، ٨١، ١٣)

- التصديق غير المحضَّل المتقدم على التصديق المطلوب ليس هو المعرفة الفاعلة للمعرفة المطلوبة، لكن معرفة بها بتواطؤ الأمر، لأن يُعرف معرفة أخرى غير الأولى، وهي المعرفة التي بها يُمكن أن يصير مطلوبًا (ف، ب، ٨١، ٢١)

- التعليم الذي يقع به التصديق منه ما المخاطبة فيه بلفظ يقتصر به على الأمر الذي يُطلب إيقاع التصديق به فقط (ف، ب، ٨٣، ١٠)

- الأمر الذي يُوقع لنا التصديق بينه وبين المصدق به نسبة ذاتية ضرورية، ويكون في طباعه أن يقع لنا التصديق به لا محالة، حتى نكون بتصديقنا به يقع لنا التصديق بالمطلوب (ف، ب، ٨٣، ١٩)

- ينبغي أن نأخذ الوُصل بين (المقدمات في التصديق)، والوُصل بينها على وجه. منها أن تكون إحداها كلية والأخرى جزئية، ومنها أن تكون لا كلية ولا جزئية، ولكن يكون بينها سائر الوُصل، مثل التشابه ومثل اللزوم وغير ذلك من سائر النسب التي بين المقدمة والمقدمة (ف، ب، ٨٤، ٤)

- إيقاع التصديق، فهو بالمقاييس وما جرى مجراها وكان في قوتها (ف، ب، ٨٤، ١٩)

- مبادئ النظر في الأمور والفحص عن الصدق والحق فيها هي المقدمات المشهورة، إذ كانت الشهرة الواردة على النفس هي التي تربط أحد جزئي المقدمة بالآخر منهما، أعني المحمول



- إنَّ أحد ما يُوقَع لنا التصديق به أن نَصَفَحَ جزئيات ذلك الموضوع إمَّا كُلِّها وإمَّا أَكثَرها، فإذا وجدنا ذلك الحكم صادقًا على جزئياته وقَع لنا التصديقُ بأنَّ الذي حُكِم به على هذا الموضوع هو كما حُكِم (ف، أ، ٩٣، ١٠)
- كل تصديق فيكون مع تصوّر، ولا يتعكس (س، د، ١٧، ١٤)
- التصديق هو أن يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة (التأليف) إلى الأشياء أنفسها أنها مطابقة لها، والتكذيب يخالف ذلك (س، د، ١٦، ١٧)
- ليس يمكن أن ينتقل الذهن من معنى واحد مفرد إلى تصديق شيء؛ فإنَّ ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعدمه حكمًا واحدًا في إيقاع ذلك التصديق؛ فإنه إن كان التصديق يقع، سواء فرض المعنى موجودًا أو معدومًا، فليس للمعنى مدخل في إيقاع التصديق بوجه؛ لأن موقع التصديق هو علّة التصديق، وليس يجوز أن يكون شيء علّة لشيء في حالتي عدمه ووجوده (س، د، ٢١، ٣)
- العلم المُكتسب بالفكرة والحاصل بغير إكتساب فكريّ قسامين: أحدهما التصديق والآخر التصوّر، وكان المكتسب بالفكرة من التصديق حاصلًا لنا بقياسي ما، والمكتسب بالفكرة من التصوّر حاصلًا لنا بحدّ ما (س، ب، ٣، ١١)
- إنَّ التصديق على مراتب: فمنه يقين يعتقد معه إعتقاد ثانٍ - إمَّا بالفعل وإمَّا بالقوّة القريبة من الفعل - ومنه شبهه باليقين وهو الذي إنّما يعتقد فيه إعتقاد واحد، ومنه إقناعي ظني دون ذلك (س، ب، ٣، ١٣)
- التصديق تتقدّمه معلومات ثلاثة: أحدها تصوّر المطلوب وإنَّ لم يصدّق به بعد، والثاني تصوّر القول الذي يتقدّم عليه في المرتبة، والثالث تصديق القول الذي يتقدّم عليه في المرتبة، (س، ب، ١١، ٩)
- التصديق (في مبادئ القياسات) إمَّا أن يكون على وجه ضرورة، أو على وجه تسليم لا يختلج في النفس مُعَانِدُهُ، أو على وجه ظنٍّ غالب (س، ب، ١٧، ٩)
- إنَّ التصديق لا يكون إلا بالتصوّر، فمسلّم لا على أنّ ذلك التصوّر من جهة البرهان، بل التصديق هو الذي هو من جهة البرهان (س، ب، ٢٠٠، ١٣)
- من عاداتهم (الناس) أن يسمّوا ما يحصل من التصديق «حجّة» فمنه ما يسمّونه «قياسًا» ومنه ما يسمّونه «استقراء» أو غير ذلك (س، ش، ١٠، ٣)
- إذا قلت «زيد كاتب» لم تجد له فحوى أزلًا إلاّ ما هو صادق أو كاذب. أي لا تجده إلاّ والأمر مطابق للتصوّر من معناه في النفس فتجد هناك تصوّرًا مطابقًا له الوجود في نفسه. وإنّما يكون التصوّر صادقًا إذا كان كذلك. وإنّما يصير مبدأ للتصديق في أمثال هذه المركبات إذا كان إعتقد مع التصوّر هذه المطابقة. وهذا القسم من القول والمعنى المؤلّف يُسمّى «قضية» ويُسمّى «قولاً جازمًا» (س، ش، ٦٠، ١٤)
- التصديق إنّما يُكتسب بالقياس، وما يجري مجراه، كالبنال والاستقراء (مر، ت، ٤، ٥)
- التصديق يسبقه لا محالة تصوّر، فإنّ معاني الألفاظ المفردة متصوّرة وغير مصدّق بها. وكذلك الألفاظ المركّبة التي تركيبها تركيب تقييد. والأقوال الجازمة متصوّرة أوّلاً ثم يصدّق بها (مر، ت، ١٩٣، ٦)

- في التصديق تتقدّم مقدّمات معلومات ثلاثة: تصوّر المطلوب، وتصور القول الذي مقدّمة في المرتبة، وتصديق القول الذي مقدّمة في المرتبة. وأمّا التصوّر فيجب أن يتقدّم تصوّر أجزاء الحدّ والرسم لا غير (مر، ت، ١، ١٩٤)
- العلوم وإن إنشعبت أقسامها، فهي محصورة في قسمين: التصوّر والتصديق (غ، م، ٤، ٢)
- التصديق: فكملمك بأن العالم حادث والطاعة يُتاب عليها والمعصية يُعاقب عليها. وكل تصديق فمن ضرورته أن يتقدّم تصوّر أن من لم يفهم العالم وحده، والحادث وحده، لم يُتصوّر منه التصديق بأنّه حادث (غ، م، ٤، ٦)
- يُنال التصوّر بالحدّ والتصديق بالحجة (غ، م، ٢٥، ١٦)
- العلمُ بنسبة هذه الذوات المتصورة، بعضها إلى بعض، إمّا بالسلب أو بالإيجاب، كقولك: الإنسان حيوان. والإنسان ليس بحجر. فإنك تفهم «الإنسان» و«الحجر» فهما تصوّرًا لذاتهما، ثم تحكم بأن أحدهما مسلوب عن الآخر، أو ثابت له. ويُسمّى هذا تصديقًا؛ لأنّه يتطرّق إليه التصديق والتكذيب (غ، ع، ٦٧، ٢١)
- الوصول إلى التصديق يُسمّى «حجة». فمنه قياس. ومنه إستقراء، وغيره (غ، ع، ٦٨، ٧)
- التصديق بالنتيجة؛ فإنه يستدعي تقدّم العلم بالمقدّمات لا محالة (غ، ع، ٢٣٠، ٢٥)
- الوصول إلى التصديق بالحجّة (غ، ع، ٢٦٥، ٤)
- أقلّ ما يشتملُ عليه التصديق تصوّران. وعلى الجملة: فكل ما له إسم يمكن: تحرير حدّ أو رسم أو شرح إسم (غ، ع، ٢٨٤، ٢)
- التصديق هو العلم بنسبة الذوات المتصورة بعضها إلى بعض، سلبيًا، أو إيجابيًا. والتصديق يصلح أن يكون موضوعًا للموافقة والمخالفة (غ، ع، ٣٥٣، ٩)
- يستحيلُ التصديقُ والتكذيبُ في المفردات بل إنّما يتطرّق ذلك إلى الخيرِ ولا يَنْتَظِمُ خَيْرٌ إِلَّا بمفردين موصوف ووصف (غ، ح، ٥، ٨)
- يتطرّقُ التصديق إلى خيرٍ وأقلّ ما يتركّب منه جزآن مفردان وصف وموصوف فإذا نُسِبَ الوصفُ إلى الموصوفِ بنفي أو إثبات صدّق أو كذِبَ (غ، ص، ١١، ٦)
- العلم إمّا تصوّر وإمّا تصديق، وسَمَى بعض علمائنا الأول معرفة والثاني علمًا تأسّيًا بقول النحاة (غ، ص، ١١، ١٠)
- كلُّ علم تطرّق إليه تصديق فمن ضرورته أن يتقدّم عليه معرفتان أي تصوّران (غ، ص، ١١، ١٤)
- كل عاقل صدّق بالمقدّمين فهو مضطر إلى التصديق بالنتيجة مهما أحضرهما في الذهن وأحضر مجموعهما بالبال (غ، ص، ٣٩، ٣)
- أفهم مفردات أجزاء المطلوب بطريق المعرفة والتصوّر، وأعلم جملة النتيجة المطلوبة بالقوّة لا بالفعل أي في قوّتي أن أقبل التصديق بها بالفعل، وأجهلها من وجه أي لا أعلمها بالفعل، ولو كنت أعلمها بالفعل لما طلبتها ولو لم أعلمها بالقوّة لما طمعت في أن أعلمها، إذ ما ليس في قوّتي علمه يستحيل حصوله لإجتماع الضدين (غ، ص، ٥٤، ٧)
- قد سُمّي معنى الصدق تصديقًا (ب، م، ٣٦، ٩)
- التصديق يختلف فمنه تصديق مُكتسب من تصديق يُكتسب من تصديق حتى ينتهي إلى

- تصديق لا يُكتسب من تصديق قبله (ب، م، ٦، ٢٠٤)
- التصديق فهو حكم الذهن بين معنيين متصورين بأن أحدهما الآخر أو ليس الآخر، واعتقاده صدق ذلك الحكم أي مطابقة هذا المتصور في الذهن للوجود الخارجي عن الذهن كما إذا قيل الإثنان نصف الأربعة فصَدَقَت (سي، ب، ١٥، ٢٦)
- كل تصديق فيتقدمه تصوران لا محالة، وربما يزيد عليه، كما في قولنا الإثنان نصف الأربعة (سي، ب، ١٩، ٢٦)
- التصور سابق على التصديق طبعاً، فيستحق التقديم وضعاً (سي، ب، ٧، ٣٠)
- كل تصديق فيتقدمه تصورات كما عرفت وشبكة اقتناص هذه التصورات هي الحواس (سي، ب، ٢، ٢٤٨)
- كل تصديق بقول فإنه إنما يكون: إما من قِبَل القياس، وإما من قِبَل الإستقراء والتمثيل (ش، ب، ١٠، ٣٦٩)
- عِلْمُ بأن الشيء موجود أو غير موجود... هو الشيء الذي يُسَمَّى التصديق (ش، ب، ١، ٣٧٠)
- الشك المحض الذي لا رجحان معه لأحد طرفي النفيض على الآخر، يستلزم عدم الحكم، فلا يقارن ما يوجد حكم فيه، أعني التصديق. بل يقارن ما يقابله، وذلك هو الجهل البسيط (ط، ش، ٩، ١٧١)
- العلم إما تصور فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل، أو تصور معه حكم وهو إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً ويقال للمجموع تصديق (ن، ش، ١٠، ٢)
- جرت العادة بأن يُسَمَّى الموصل إلى التصور
- قولاً شارحاً والموصل إلى التصديق حجة، ويجب تقديم الأول على الثاني وضعاً لتقدم التصور على التصديق طبعاً (ن، ش، ٣، ١٨)
- كل تصديق لا بد فيه من تصور المحكوم عليه إما بذاته أو بأمر صادق عليه والمحكوم به كذلك. والحكم لامتناع الحكم ممن جهل أحد هذه الأمور (ن، ش، ٣، ٢٠)
- التصديق موقوفٌ على التصور، فإذا لم يحصل تصور لم يحصل تصديق؛ فلا يكون عند بني آدم علم في عامة علومهم. وهذا من أعظم السفسطة (ت، ر، ١، ٣٦، ١٧)
- التصديق لا يقف على التصور التام الذي يحصل بالحد الحقيقي، بل يكفي فيه أدنى تصور ولو به الخاصة (ت، ر، ١، ٣٧، ٥)
- أقل ما يشتمل عليه «التصديق» تصوران (ت، ر، ١، ٤٨، ٤)
- في باب «التصديق» مبادئ أولية يقع التصديق بها لذاتها، ويكون التصديق لغيرها بسببها (ت، ر، ١، ٦٦، ١٤)
- ما يسمونه (المنطقيون) «تصوراً» يمكن جعله «تصديقاً»، وما يسمونه «تصديقاً» يمكن جعله «تصوراً» (ت، ر، ١، ١٠٠، ٢٧)
- ما نبهنا عليه خطأهم في منع إمكان «التصور» إلا به «الحد»، بل ومن ثَمَّ دعوى حصول «التصور» به «الحد»، ونفى انحصار «التصديق» فيما ذكروه من «القياس» مدركه قريب، والعلم به ظاهر، وخطأ المنطقيين فيه واضح بأدنى تدبر (ت، ر، ٢، ٥، ٤)
- العلم إما «تصور» وإما «تصديق»، وكل منهما إما «بديهي» وإما «نظري» (ت، ر، ٢، ٣١، ٢)
- الذي ينال به التصديق هو «القياس» (ت، ر، ٢، ٣١، ٧)

مقدمات ممكنة (ف، ب، ٢١، ١)

### تصديق تام

- التصديق التام هو اليقين، والتصوّر التام هو تصوّر الشيء بما يُلخّص ذاته بنحو ما يخصّه، وذلك أن يتصوّر الشيء بما يدلّ عليه حدّه (ف، ب، ٢٠، ١)

### تصديق جازم

- المفيد للتصديق الجازم الحق هو البرهان (ط، ش، ٥١١، ٨)
- التصديق الجازم غير الحق هو السفطة (ط، ش، ٥١١، ٩)
- للتصديق الجازم الذي لا يُعتبر فيه كونه حقاً أو غير حق؛ بل يعتبر فيه عموم الإعراف به هو الجدل، إن كان كذلك، وإلا فهو الشغب، وهو مع السفطة بحسب صنفاً واحداً هو المغالطة (ط، ش، ٥١١، ١١)

### تصديق جدلي

- (أمور التصديق الجدلي) إما المشهورات وما جرى مجراها، وإما اللازم عن قياسات أُلْفَتْ عن مقدمات مشهورة، وإما اللازم عن الاستقراء الذي لا يَبْتَقِنُ فيه استيفاء الجزئيات التي تُصَفِّحَتْ (ف، ب، ٢٠، ٢٠)

### تصديق معلوم

- التصديق المعلوم أولاً: فكالحكم بأن الإثنين أكثر من واحد وأن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية، ويضاف إليه الحسبَات والمقبولات وجملة من العلوم التي تشتمل النفوس عليها من غير سبق طلب وتأمّل فيها (غ، م، ٥، ٢)

- قول القائل «التصديق مسبوق بالتصوّر» مثل قوله «القول مسبوق بالعلم». فليس لأحد أن يتكلّم بما لا يعلم، كذلك لا يصدّق ولا يكذّب لما لا يتصوّره (ت، ر، ٢، ١٠٢، ٥)

- إدراك مفرد وإدراك نسبة: فالأوّل يُسمّى تصوّراً وهو حصول صورة الشيء في الذهن كإدراك معنى العالم أو الحدوث، والثاني يسمّى تصديقاً (ض، س، ٢٣، ٢٤)

- إن التصديق إدراك الماهية مع الحكم عليها بالنفي أو الإثبات، ومذهب الحكماء أنّه مجرد إدراك النسبة خاصة (ض، س، ٢٣، ٢٤)

- مذهب الحكماء أنّ التصديق من قولك العالم حادث مجرد إدراك نسبة الحدوث إلى العالم، ومذهب الإمام أنّه المجموع من إدراك وقوع النسبة وتصوّر العالم والحدوث والنسبة (ض، س، ٢٣، ٢٧)

- التصديق جازم وغير جازم، فالأوّل إن لم يقل التغيّر فعلم، كالحكم بأنّ الجبل حجر والإنسان متحرّك، وإن قُبِلَ فاعتقاد، إمّا صحيح إن طابق كتوحيد المقلّدين من المسلمين، وإمّا فاسد إن لم يطابق، كاعتقاد المعتزلة منع الرؤية والفلاسفة قدم العالم، وغير الجازم ما قارنه إجمال إمّا ظنّ أن ترجّح على مُقابلة، أو وهم وهو مقابلة أو شك إن نساويا (ض، س، ٢٣، ٢٨)

- كل تصديق لا بد معه من تصوّر إذ الحكم على الشيء فرع عن تصوّره (ض، س، ٢٣، ٣٥)

### تصديق بلاغي

- التي تسكن إليها النفس (من التصديق البلاغي) هي إما المقبولات، وإما اللازم عن قياس أُلْفَ عن مقبولات، وإما اللازم عن قياس أُلْفَ عن

## تصديقات

- ١٠٣، ٤١ (٤، ١٠٣، ٤١)
- التصديقات أي العلم بثبوت أمر لأمر أو نفيه عنه (و، م، ٢٦، ٢)
- ما يُكتسب به التصورات وهو التعريفات وما يُكتسب به التصديقات وهو الحجج (و، م، ٢٩، ١٤)
- الطريق الموصلة لمعرفة المجهول من التصورات هي التعريفات والطريق الموصلة لمعرفة المجهول من التصديقات هي الحجج (و، م، ٣٣، ١٣)
- تصريف محمول لموضوع
- إن كان تصريف المحمول موجودًا لتصريف الموضوع فإن المحمول موجودٌ للموضوع، وإن كان غير موجود له كان المحمول غير موجود للموضوع (ف، ق، ١٢١، ٢٢)
- تصفح
- التصفحُ، إما أن لا يُستَمَى استقراءً أصلاً وإما أن يستَمَى استقراءً علمياً، فَيُسَبِّهُ أن تكون الحال في الاستقراء كالحال في المثال (ف، ج، ١٠٢، ٩)
- تصور
- المعارفُ صنفان: تصوّر وتصديق، وكلُّ واحد من هذين، إما أتمّ وإما أنقص (ف، ب، ١٩، ٤)
- تحرّي الكفاية من المعرفة في علم علم هو في التصوّر فقط (ف، ب، ٧٣، ١٦)
- الكفاية في التصوّر، فهي غير محدودة، وإنما هي على قدر علم علم من العلوم. والتصديق على حسب الطاقة هو المقارَبُ لليقين فقط (ف، ب، ٧٣، ٢٦)
- التصوّر فإنه يتفاضل، فمنه ما يُعرّفه الحدّ،
- أقسام التصديقات بالإعتبار المذكور هي: علمي. وظني. ووضعي. وتسليمي لا غير. ومبدأ البرهان، علمي. ومبادئ الجدل والخطابة والسفسطة هي الأقسام الباقية. وأما الشعر فلا تدخل مبادئه تحت التصديق، إلاّ بالمجاز (ط، ش، ١٧٣، ١٣)
- أما التصديقات: فهي المقدمات التي منها تُؤلّف قياسات العلم، وتنقسم: إلى بيّنة يجب قبولها، وتسمّى القضايا المتعارفة، وهي المبادئ على الإطلاق. وإلى غير بيّنة يجب تسليمها ليبنى عليها، ومن شأنها أن تتبين في علم آخر، وهي مبادئ بالقياس إلى العلم المبني عليها، ومائل بالقياس إلى العلم الآخر. وهذه وإن كان تسليمها مع مسامحة ما، وعلى سبيل حسن الظن بالعلم، سمّيت أصولاً موضوعة، وإن كانت مع إستنكار وتشكيك سمّيت مصادرات (ط، ش، ٥٢٦، ٤)
- الفاضل الشارح (الرازي) قال: (والتصديقات): إمّا واجبة القبول، وتسمّى تلك مع الحدود أوضاعاً. ومنها مسلمة: على سبيل حسن الظن بالمعلم، وهي تصدر في العلم، وهي التي تسمّى «مصادرات» (ط، ش، ٥٢٨، ١٤)
- التصورات والتصديقات هي التي يُبحث في المنطق عن عوارضها اللاحقة لما هي هي وهي كونها توصل إلى مطلوب تصوّري أو تصديقي أيضاً لا قريباً أو بعيداً فهي موضوع المنطق (م، ط، ٢٠، ١)
- «إنه لا يعلم شيء من التصديقات إلاّ بالقياس» - الذي ذكروا (المطفيون) صورته ومادته - قضية سلبية نافية، ليست معلومة بالبدئية (ت،

الحقيقة وبعضها في الظن، والذي في الحقيقة هو أصناف، منها إبدال الاسم مكان اسم، مثل إن اللذة خير، من قيل أنها فرح. ومنها أن يُبدل قول مكان اسم، مثل إن الشجاعة مؤثرة لأنها تهاون بالمفرعات، ومنها أن يُبدل قول مكان قول، مثل إن قوة القلب مؤثرة لأنها تهاون بالمفرعات، وكلا هذين الشين يدل على الشجاعة (ف، س، ١٥٢، ٢)

- (يقال التصديق والتصور) الذي في الظن أصناف، منها أن يُؤخذ كلي الشيء، في بيان الشيء، مثل أن يكون الموضوع الأول أن علم الأضداد واحد، فيأخذ في بيانه أن المقابلات علمها واحد، فيظن أنه أخذ المطلوب الأول. ومنها أن تُؤخذ جزئيات الشيء في بيان الشيء، مثل ما إن أراد أن يُبين أن العلم بالأضداد واحد وأخذ في بيانه جزئيات الأضداد، مثل إن الزوج والفرد يحتوي عليهما علم واحد، ومنها أن تأخذ في بيان الشيء لازم الشيء أو الذي عنه يلزم الشيء (ف، س، ١٥٢، ٧)

إن الشيء متى يُخَيَّلُ شبيهه سهَّلَ تصوُّرَ الشيء نفسه (ف، أ، ٨٨، ١٣)

- ربما عَسَرَ تصوُّرَ الشيء فينبغي فيه أن يؤخذ لفظه بدل خيال ذلك الشيء (ف، أ، ٩٠، ٤)

- متى عَسَرَ تصوُّرَ شيء ما وكان ذلك الشيء كلياً، أُجِدَّ جزء ذلك الشيء. بذل ذلك الشيء فاكثفي بتخيُّله عن تخيُّل الكلي (ف، أ، ٩٠، ٧)

- إن عَسَرَ تصوُّرَ أمر ما وسهل تصوُّرَ جنس ذلك الأمر أو نوعه، أُجِدَّ جنس ذلك الأمر أو نوعه بدل الأمر فاكثفي به وأقيم مقامه إلى أن يقوى ذهن المتعلِّم على تخيُّل الشيء بذاته (ف، أ، ٩٠، ٩)

ويليه المقارِبُ لما يُعَرِّفه الحدُّ (ف، ب، ٧٤، ١)

- المعرفة منها تصوُّرٌ ومنها تصديق، فإن كان يُقصد بالتعليم تصوُّرٌ شيء، فينبغي أن يكون ذلك الشيء قد تصوَّرَ قبل ذلك تصوُّراً ما ويجهل له حيال آخر. والذي يُقصد إيقاع التصديق به، فهو يلزم فيه أن يكون قد صدَّق به من قبل تصديقاً ما (ف، ب، ٧٩، ١٦)

- كيف القولُ في تصوُّرِ الأشياء البسيطة التي يعتدُّ وجودها قوم، وهي في الحقيقة غير موجودة، ولا تنحل إلى أجزاء، إذ كانت ليست مركبة؟ فيشبه أن تكون تلك غير متصورة إلا بالمناسبة (ف، ب، ٨١، ٥)

- يلزم... ضرورة أن يكون كلَّ تعليم يُقصد به تصوُّر شيء أن يكون ذلك عن علم آخر سابق تقدّم وجوده للمتعلِّمين، فاعل للتصوُّر المطلوب، سوى العلم الذي يتواطأ به الأمر لأن يصير مطلوباً (ف، ب، ٨٢، ١٨)

- التصوُّر منه تصوُّر معنى الاسم، ومنه تصوُّر الأمر الذي هو وجود الشيء، وذلك هو ماهية الشيء (ف، ب، ٨٤، ١٠)

- تصوُّر معنى الاسم هو تصوُّر بعَمٍّ ما هو موجود وما هو غير موجود. ومعنى الاسم ينبغي أن يُعلِّمَ إمَّا باسم آخر أو بقول، وظاهر أنَّ ما يُعَرَّف معنى اسمه باسم آخر أو بقول، فإن ذلك الشيء متصوَّر بأعمٍّ ما يمكن، من قِبَل أنه إنما تصوُّر أنه شيء يمكن أن يتخيَّل (ف، ب، ٨٤، ١١)

- تعرَّف الماهية (في التصوُّر)، فهو فيما قد علم وجوده وتصور نحوًا ما من التصوُّر، وطلَّب فيه أن يتصور بنحو آخر (ف، ب، ٨٤، ١٤)

.. (إيقاع التصديق والتصور) يكون بعضها في

- التصور فإنه كثيرًا ما يقع بمعنى مُفرد، ... وذلك في قليل من الأشياء؛ ومع ذلك فهو في أكثر الأمر ناقص ردي؛ بل المُوقع للتصور في أكثر الأشياء معانٍ مؤلفة (س، د، ٢١، ١٠)
- العلم المكتسب بالفكرة والحاصل بغير إكتساب فكريّ قسمن: أحدهما التصديق والآخر التصور، وكان المكتسب بالفكرة من التصديق حاصلًا لنا بقياس ما، والمكتسب بالفكرة من التصور حاصلًا لنا بحدّ ما (س، ب، ٣، ١١)
- إن التصور المكتسب على مراتب: فمне تصور الشيء بالمعاني العرضية التي يَحْضُهُ مجموعها أو على وجوهٍ يعمّه وغيره؛ ومне تصور الشيء بالمعاني الذاتية على وجوهٍ يَحْضُهُ وحده أو على وجوهٍ يعمّه وغيره (س، ب، ٤، ١٢)
- التصور فيجب أن يتقدمه تصورُ أجزاء الحدّ أو الرسم لا غير (س، ب، ١١، ١٥)
- التصور الذي لا يصحبه تصديق مثل تصورنا معنى قول الفاتل «إنسان» وقولنا «الحيوان الناطق المانت» وقولنا «هل نمشي؟» (س، ش، ٩، ٨)
- التصور الذي يصحبه التصديق هو مثل تصورنا قول الفاتل «الأربعة زوج» إذا صدقناه أيضًا فإنه لا محالة مما يجب أن يعتقد صدقه فيكون قولنا «الأربعة زوج» مما يتقدم فيتصور معناه (س، ش، ٩، ١٠)
- إذا حصل لنا التصور حصل لنا التصديق به، لكن التصور هو المُقدّم (س، ش، ٩، ١٢)
- التصور هو العلم الأول ويكتسب بالحدّ؛ وما يجري مجراه، كالتّرسم (مر، ت، ٤، ٤)
- معنى التصور هو تصور أنّ تلك الأقوال الجازمة وجودها وعدمها في الأعيان كما هو متصور في النفس، كذلك الحال في الوجود في
- الأعيان، ويوجه ما في نفس الأمر (مر، ت، ١٩٣، ٩)
- العلوم وإن اشتمت أقسامها، فهي محصورة في قسمن: التصور والتصديق (غ، م، ٤، ٢)
- أمّا التصور: فهو إدراك الذوات التي يدلّ عليها بالعبارات المفردة على سبيل التفهيم والتحقين (غ، م، ٤، ٣)
- يُنالُ التصور بالحدّ والتصديق بالحجة (غ، م، ٢٥، ١٦)
- العلم بذوات الأشياء، كعلمك بالإنسان، والشجر، والسماء؛ وغير ذلك. ويُسمى هذا العلم تصورًا (غ، ع، ٦٧، ١٤)
- التوصل إلى التصور يُسمى «قولًا شارحًا». فمنه حدّ. ومنه رسم (غ، ع، ٦٨، ٤)
- التصور بالحدّ، وأجزاء الحدّ ينبغي أن تُعلم قبل الحدّ (غ، ع، ٢٣٠، ١٨)
- التوصل إلى التصور التام بالحدّ (غ، ع، ٢٦٥، ٥)
- زيادة بعض الأعراض، فلا يقدح فيما حصل من التصور الكامل، وقد يُنتفع به في بعض المواضع، في زيادة الكشف والإيضاح (غ، ع، ٢٧٠، ١٢)
- التصور هو العلم بذوات الأشياء، كعلمك بالإنسان، والشجر، والسماء، وغير ذلك، ولا يصلح أن يكون موضوعًا للموافقة أو المخالفة (غ، ع، ٣٥٣، ٦)
- العلم إمّا تصور وإمّا تصديق، وسنّى بعض علمائنا الأول معرفة والثاني علمًا تأسّيًا بقول النحاة (غ، ص، ١١، ١٠)
- أفهم مفردات أجزاء المطلوب بطريق المعرفة والتصور، وأعلم جملة النتيجة المطلوبة بالقوة لا بالفعل أي في قوّتي أن أقبل التصديق بها

- التقديم وضماً (سي، ب، ٣٠، ٧)
- التصوّر الذي حكمتنا في أول الكتاب (البصائر التصيرية) يتقدّمه على التصديق فهو تصوّر بحسب معنى الاسم لا بحسب الذات (سي، ب، ٨٥، ٨)
- التصوّر بحسب الذات فهو بعد العلم بوجود الشيء والتصديق به (سي، ب، ٨٥، ٩)
- التصوّر بحسب الذات فلا يشترط تقدّمه على التصديق بل هو بعده (سي، ب، ٨٥، ١٤)
- التصوّر هو ارتسام صورة في الذهن مطابقة للوجود (سي، ب، ٢٣٢، ١٣)
- علّم بماذا يدلّ عليه اسم الشيء... يُسمّى تصوّراً (ش، ب، ٣٧٠، ١)
- إنّ المراد بالتصوّر ما يقابل التصديق كما هو المتبادر (ه، م، ٤٨، ٨)
- إنّ تصوّر الشيء قد يكون بوجوه متفاوتة بعضها أكمل من بعض، فالمركّب من العرّض العام والخاصة أكمل من الخاصة وحدها، والمركّب من الفصل والخاصة بل المركّب من العرّض اعلام والفصل أكمل من الفصل وحده، فإذا أريد الإطلاع على الشيء بوجه أكمل يكون العرّض العام مفيداً (ه، م، ٥٤، ١٠)
- إنّ التصوّر قد يكون بحسب الاسم، وقد يكون بحسب الذات والأول: قد يتعرّى عن التصديق. والثاني: لا يتعرّى؛ لأنه متأخّر عن العلم بهيأة التصوّر، فلا يحسن التمثيل به في التصوّر الساذج (ط، ش، ١٨٢، ٣)
- الموصل إلى التصوّر قريباً يُسمّى قولاً شارحاً وإلى التصديق حجّة (م، ط، ٢٢، ١)
- جرت العادة بأن يُسمّى الموصل إلى التصوّر قولاً شارحاً والموصل إلى التصديق حجّة، ويجب تقديم الأول على الثاني وضماً لتقديم
- بالفعل، وأجهلها من وجه أي لا أعلمها بالفعل، ولو كنت أعلمها بالفعل لما طلبتها ولو لم أعلمها بالقوّة لما طمعت في أن أعلمها، إذ ما ليس في قوّة علمه يستحيل حصوله كاجتماع الضدّين (غ، ص، ٥٤، ٦)
- قد يفرّق للأشياء الموجودة في الأعيان صور في الأذهان كأنّها مثل وأشباح يلحظها الإنسان بذهنه، وأعيانها الموجودة غير ملحوظة، وعليها يدلّ بالألفاظ أولاً، ويتوسطها تدلّ الألفاظ على موجودات الأعيان ثانياً... وتمثّل هذه الصورة في الأذهان من مشاهدات الأعيان يُسمّى تصوّراً، ومن مدلولات الألفاظ يُسمّى فهماً، وموافقها بعد التمثّل لمُدرَكاتها يُسمّى معرفة (ب، م، ٣٥، ٢)
- التصوّر لا محالة متقدم على المعرفة والفهم (ب، م، ٣٥، ٣)
- قد يقال المعرفة بمفهوم التصوّر والتصوّر بمفهوم المعرفة من غير تميّز والتميّز أولى (ب، م، ٣٥، ١٢)
- إنّ التصوّر والمعرفة والفهم قد تكون لمؤلّفات المعاني المدلول عليها بمؤلّفات الألفاظ (ب، م، ٣٥، ١٦)
- التصوّر هو حصول صورة شيء ما في الذهن فقط، مثل ما إذا كان له اسم فنطق به، تمثّل معناه في الذهن، مثل تمثّل معنى المثلث أو الإنسان في الذهن دون أن يقترن به حكم بوجودهما أو عدمهما أو وجود حالة أو عدمها لهما (سي، ب، ٢٦، ١١)
- التصوّر فقد لا يفترق إلى تقدّم التصديق عليه، فلذلك يُسمّى العلم الأول (سي، ب، ٢٦، ٢١)
- التصوّر سابق على التصديق طبّياً، فيستحق



يتكلم بما لا يعلم، كذلك لا يصدق ولا يكذب  
 لما لا يتصوره (ت، ٢، ١٠٢، ٥)  
 - ليس كل من تصور ماهية ما وعقلها نوعاً من  
 العقل والتصور يكون قد عقلها وتصورها عقلاً  
 تاماً وتصوراً تاماً (ت، ٢، ١٤٣، ٢٢)  
 - التصور المجمل فلا يجب فيه استحضار شيء  
 من الصفات (ت، ٢، ١٥١، ٢٢)  
 - إدراك مفرد وإدراك نسبة: فالأول يُسمى تصوراً  
 وهو حصول صورة الشيء في الذهن كإدراك  
 معنى العالم أو الحدوث، والثاني يسمى  
 تصديقاً (ض، س، ٢٣، ٢٣)

## تصور تام

- التصديق التام هو اليقين، والتصور التام هو  
 تصور الشيء بما يلخص ذاته بنحو ما يخصه،  
 وذلك أن يتصور الشيء بما يدل عليه حدّه (ف،  
 ب، ٢٠، ١)

## تصور ساذج

- إن الشيء قد يُعلم تصوراً ساذجاً، مثل علمنا  
 بمعنى إسم المثلث، وقد يعلم تصوراً معه  
 تصديق مثل علمنا أن كل مثلث فإن زواياه  
 مساوية لقائمتين (س، أ، ١٨٢، ١)

## تصور صادق

إذا قلت «زيد كاتب» لم تجد له فحوى أولاً إلا  
 ما هو صادق أو كاذب. أي لا تجده إلا والأمر  
 مطابق للتصور من معناه في النفس فتجد هناك  
 تصوراً مطابقاً له الوجود في نفسه. وإنما يكون  
 التصور صادقاً إذا كان كذلك. وإنما يصير مبدأ  
 للتصديق في أمثال هذه المركبات إذا كان يعتقد  
 مع التصور هذه المطابقة. وهذا القسم من

التصور على التصديق طبقاً (ن، ش، ٣، ١٨)  
 - كل تصديق لا بد فيه من تصور المحكوم عليه  
 إما بذاته أو بأمر صادق عليه والمحكوم به  
 كذلك. والحكم لامتناع الحكم ممن جهل أحد  
 هذه الأمور (ن، ش، ٣، ٢٠)  
 - إن تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست  
 غيرها فممنوع (ن، ش، ٤، ٩)  
 ما من تصور إلا وفوقه تصور أتم منه (ت، ١،  
 ٩، ٣٧)  
 - تصور المعاني لا يفتقر إلى الألفاظ (ت، ١،  
 ١١، ٣٨)  
 - ما نبهنا عليه خطأهم (المنطقيون) في منع إمكان  
 «التصور» إلا «بالحد»، بل ومن نفى دعوى  
 حصول «التصور» «بالحد». ونفى انحصار  
 «التصديق» فيما ذكروه من «القياس» مدركه  
 قريب، والعلم به ظاهر، وخطأ المنطقيين فيه  
 واضح بأدنى تدبر (ت، ٢، ٥، ٣)  
 - العلم إما «تصور» وإما «تصديق»، وكل منهما  
 إما «بديهي» وإما «نظري» (ت، ٢، ٣١، ٢)  
 - الذي ينال به التصور هو «الحد» (ت، ٢،  
 ٦، ٣١)  
 - تصور المحدود بالحد لا يمكن بدون العلم  
 بصدق قول الحد، وصدق قوله لا يعلم بمجرد  
 الخبر، فلا يعلم المحدود بالحد (ت، ٢،  
 ١٢، ٦٢)  
 - تصور كون الشيء جزءاً لغيره بدون تصور ذلك  
 الغير ممنوع (ت، ٢، ٩٤، ١٧)  
 - ما يستونه (المنطقيون) «تصوراً» يمكن جعله  
 «تصديقاً»، وما يستونه «تصديقاً» يمكن جعله  
 «تصوراً» (ت، ٢، ١٠٠، ٢٧)  
 - قول القائل «التصديق مسبوق بالتصور» مثل  
 قوله «القول مسبوق بالعلم». فليس لأحد أن

- التصورات والتصديقات هي التي يُبحث في المنطق عن عوارضها اللاحقة لما هي هي كونها توصل إلى مطلوب تصوّري أو تصديقي أيضًا لا قريبًا أو بعيدًا فهي موضوع المنطق (م، ط، ١٠، ٢٠)

- قولهم (المنطقيون): إن التصورات غير الابدئية لا تناك إلا بالحد (ت، ر، ١، ٣٥، ١)

- التصورات المفردة يمتنع أن تكون مطلوبة، فيمتنع أن تُطلب بالحد (ت، ر، ١، ٨١، ١٩)

- إذا لم تكن التصورات المفردة مطلوبة، فإذا أن تكون حاصلة للإنسان، فلا نحصل بالحد، فلا يفيد الحد التصوير؛ وإما أن لا تكون حاصلة، فمجرد حصول الحد لا يوجب ذكر الأسماء تصوّر المسئيات لمن لا يعرفها (ت، ر، ١، ٨٢، ١٩)

- التصورات أي معرفة الحقائق المفردة وتميزها عن غيرها (و، م، ٧، ٢٥)

- ما يُكتسب به التصورات وهو التعريفات وما يُكتسب به التصديقات وهو الحجج (و، م، ٧، ٢٩، ١٢)

- الطريق الموصلة لمعرفة المجهول من التصورات هي التعريفات والطريق الموصلة لمعرفة المجهول من التصديقات هي الحجج (و، م، ١٠، ٣٣)

#### تصورات ساذجة

- التصورات الساذجة لا تُنسب إلى الصواب والخطأ ما لم تقارن حكمًا (ط، ش، ٦، ١٧٦)

#### تضاد

- كما يوجد التضاد في أنواع أن يُفعل كذلك يوجد في أنواع أن يُفعل، فكما أن يهدم مضادًا

القول والمعنى المؤلف يُسمى «قضية» ويُسمى «قولاً جازمًا» (س، ش، ١٤، ٦٠)

#### تصور الماهية

- تصوّر الماهية إنما يحصل عندهم بالحد الذي هو الحقيقي المؤلف من الذاتيات المشتركة والمميّزة، وهو المركّب من «الجنس» و«الفصل» (ت، ر، ١، ٣٦، ١٩)

#### تصور مع تصديق

- إن الشيء قد يُعلم تصوّرًا ساذجًا، مثل علمنا بمعنى إسم المثلث، وقد يعلم تصوّرًا معه تصديق مثل علمنا أن كل مثلث فإن زواياه مساوية لقائمتين (س، أ، ٢، ١٨٢)

#### تصورات

- أنقص التصورات ما أوقعته الألفاظ المفردة الدالة على الشيء وما جرى مجراها، وأكملها ما أوقعته الحدود (ف، ب، ٢، ٤٥)

- تصورات النفس دلالة غريزية على أعيان الأشياء (مر، ت، ٥، ٣٩)

- التصورات المفردة أعني العريّة من أسبابها (ش، ب، ١٦، ٤٤٥)

- التصورات: هي حدود أشياء تستعمل في ذلك العلم وهي: إما موضوع العلم، كقولنا في الطبيعي: الجسم هو الجواهر القابل للأبعاد الثلاثة، وإما جزء منه، كقولنا: الهيولى هو الجواهر الذي من شأنه القبول فقط، وإما جزئيّ تحتها، كقولنا: الجسم البسيط هو الذي لا يتألف من أجسام مختلفة الصور، وإما عرضيّ ذاتي له، كقولنا: الحركة كمال أول، لما بالقوة، من حيث هو بالقوة (ط، ش، ٤، ٥٢٥)

من التقابل يسمى تضاداً (مر، ت، ٧٨، ١٩)  
 - قد يضاد واحد لواحد وقد يضاد واحد لآخرين  
 (ش، م، ٥٩، ١٩)

- إن التضاد الموجود في الإعتقاد... يُشبه  
 التضاد الموجود خارج النفس في المواد (ش،  
 ع، ١٢٨، ٦)

- التضاد الذي يوجد في الإعتقاد من قبَل  
 الايجاب والسلب... ليس ذلك موجوداً فيه  
 من قبَل غيره بل من قبَل ذاته ومن قبَل حالة  
 موجودة فيه في الذهن (ش، ع، ١٢٨، ١٧)

- ... الذي التضاد فيه من قبَل ذاته أخرى بأن  
 يكون مضاداً من الذي التضاد فيه من قبَل غيره  
 (ش، ع، ١٢٨، ١٩)

- علم تضاد المعنيين علم أنّهما لا يجتمعان. وإن  
 لم يعلم تضادهما لم يفهم العلم بالقضية الكلية  
 - وهي علمه بأنّ لكل ضدّين لا يجتمعان (ت،  
 ر، ١، ١٢٢، ١)

#### تضاد في الاعتقادات

- إنّ نفس التضاد في الأمور لا يوجب التضاد في  
 الإعتقادات، بل يجب أن تكون الأمور متنافية  
 حتى يجوز أن تكون متضادة في الإعتقادات  
 (س، ع، ١٢٦، ٦)

#### تضاعف مفهوم

- قد يكون القول باختلاف التركيبين والتفصيلين،  
 كما قلنا في باب المراء، مغلظاً بسبب تضاعف  
 المفهوم (س، س، ١٦، ٢)

#### تضائيف

- إنّ تقابل التضاد ليس نفس تقابل التضائيف؛  
 وإن كان التضائيف كالتضاد، من حيث هو

لأن يتبين، كذلك أن يهدم مضاد لأن يتبين (ف،  
 م، ١١٦، ٩)

- إنّ التضاد إنّما يكون بين طبيعتين كل واحد  
 منهما معقول بنفسه، ثم إذا أُضيف إلى الآخر  
 قيل له مضاد؛ مثل الحرارة والبرودة؛ فإنّ كل  
 واحد منهما معقول بنفسه، فإذا أُضيف إلى  
 الأخرى كانت ضدّاً لها؛ فتكون هناك طبيعة  
 تعرض لها إضافة المضادة (س، م، ١٣٧، ٤)  
 - إنّ تقابل التضاد ليس نفس تقابل التضائيف؛  
 وإن كان التضائيف كالتضاد، من حيث هو  
 تقابل، ومن حيث لا يجتمع طرفاه (س، م،  
 ١٣٨، ٥)

- إنّ التضاد، من حيث هو تضاد، من باب  
 التضائيف لا محالة. فإذاً ينبغي أن يكون في  
 التضاد شيء هو الذي لا تضائيف فيه، وذلك  
 التضاد، حيث هو تضاد، متضائيف فبقي أنّ  
 الشيء الذي في التضاد لا بتضائيف هو  
 موضوعات التضاد وطبائعهما، أي  
 الموضوعات التي هي في أنفسها أمور  
 معقولة؛ إذا قيس شيء منها إلى شيء آخر،  
 كانت هناك إضافة التضاد وكانت تمنع عن  
 الاجتماع (س، م، ١٣٨، ٧)

- لفظ التضاد؛ وهو يدل على الحالة التي بين  
 ذاتين مشتركين في موضوع شركة التعاقب لا  
 أن ينطبع بأحدهما الموضوع، وبينهما غاية  
 البعد (س، م، ١٤١، ١١)

- إن (الضائيفين) المتفقين في الكم إذا اختلفا في  
 الكيف فليس يجب أن يقتضا الصدق والكذب  
 في كلّ مادة، بل يقتضمان الصدق والكذب في  
 الواجب والممتنع، وأما في الممكن فإنّ الكمّة  
 إذا كانت كلية كذبا جميعاً، كقولنا: كلّ إنسان  
 كاتب ولا واحد من الناس بكاتب. وهذا التحو

## تضليل

- التضليل ليس يكون من جنس ما للمبادئ محدود، بل العراء موجود في كل جنس (أ)، (س، ٨٥٧، ١٠)

- التبيكثُ المغالطِي، وهو القياسُ الذي يَعمله المشبُه بالجدلي أو التعليمي ليتج نقيض وضع ما، ... وبالحرى أن لا نسميه تبيكثًا وتوبيكثًا بل تضليلًا (س، س، ٨٤، ٨٤)

- أما التضليل الواقع من جَمع المسائل في مسألة واحدة، فهو أن تجمع المسائل في مسألة واحدة لِيُلتَمَس عنها جواب واحد، وأحكامها مختلفة لا تحتمل جوابًا واحدًا، فيغلط، فيجانب، فينتج منه المحال (س، س، ٢٥، ١٠)

- إنَّ التضليل من جهة المعنى إما أن يقع من جهة أجزاء القول القياسي، وإما أن يقع من جهة جملة القياس؛ وأجزاء القول القياسي إما أن تكون قضايا، أو أجزاء القضايا، وأجزاء القضايا لا صدق فيها ولا كذب. والتضليل في المعنى يقع من جهة الصدق والكذب، فإذاً ليس عنها وحدها لذاتها تضليل (س، س، ٢٧، ٤)

## تضليل عارض

- أما التضليل العارض من وضع ما ليس بعلة علة، فهو في القياسات الخلفية، وذلك إذا أورد في القياس شيئًا، وحاول أن يبين فساده بخلف يتبعه ثم لا يكون هو علة لذلك الخلف، بل يكون ذلك الخلف لازمًا كان هو أو لم يكن (س، س، ٢٥، ١)

تقابل، ومن حيث لا يجتمع طرفاه (س، م، ١٣٨، ٥)

- التضايف أعم من التضاد فكل متضادين متضايفان، وليس كل متضايفين متضادين (سي، ب، ٦٤، ٢١)

## تضايف على تعادل

- إنَّ المتضايفين من حيث يتضايفان بالفعل تضايفًا على التعادل فهما معًا؛ إذ الشيء إنما يقال ماهيته بالقياس إلى شيء يكون معه. وأما إذا أخذ أحدهما بالفعل والآخر بالقوة، فقد زال التعادل (س، م، ١٥٣، ١٠)

## تضرع

- الأمر والتضرع والطلبية أشكالها في العربية واحدة، وإنما تختلف بحسب الفاعل والمقول له (ف، ع، ١٣٩، ١٣)

- (القول) إذا كان من رئيس إلى مرؤوس كان أمرًا، وإذا كان من مرؤوس إلى رئيس كان تضرعًا، وإذا كان من المساوي إلى المساوي كان طلبية. والنداء مشترك يُستعمل في الثلاثة الباقية، وكل واحد من تلك الثلاثة مركب من اسم وكلمة مستقبلة (ف، ع، ١٣٩، ١٦)

- أما الجازمُ فيصير إيجابًا وسلبيًا والأمرُ يصير أمرًا ونهيًا وكذلك التضرعُ والطلبية، إلا أن هذين ليس لكل واحد من متقابليه اسمٌ يخصه في اللسان العربي (ف، ع، ١٤٠، ٣)

- جواب النداء إقبالٌ أو إعراض، وجوابُ التضرعِ والطلبيةِ بذلٌ أو منع، وجواب الأمر والنهي وما شاكله طاعة أو معصية، وجواب السؤال عن الشيء إيجاب أو سلب وهما جميعًا قولٌ جازم (ف، ح، ١٦٣، ١٨)

## تضليل في القضايا

- أما (التضليل في) القضايا فإما أن يكون الغلط وقع في القضية من جهة تقيضها، أو من جهة نفسها لا من جهة تقيضها (س، س، ٢٧، ٩)

تضمن

## تضليل كائن بعرض

- التضليل الكائن بالعرض، فهو أن يؤخذ شيء عَرَضَ له مقارنة شيء على سبيل ما يعرض عروضا غير واجب فيؤخذ واجبا، أو تعرض له أعراض كثيرة فتجعل الأعراض بعضها محمولة على بعض في كل موضع، أو يعرض شيء لشيء فيؤخذ في حكمه (س، س، ٢٠، ٨)

## تضليل لفظي

- إن الألفاظ أكثر تضليلاً من المعاني، ولذلك ما يقع الغلط في المحاوراة أكثر منها في الفكرة. والتضليل اللفظي يقع من جهة المخاطبة أكثر منه عند الفكرة، لأن السامع اللفظي أدخل في المحاوراة، واستلاخة المعنى أدخل في الفكرة؛ على أنه قد يقع عند الفكرة أيضاً، فإن الفكرة قد تقع بألفاظ متخيلة لا محالة (س، س، ٣٤، ٣)

## تضليلات خارجة عن القول

- أنواع التضليلات الخارجة عن القول سبعة: فالأول المأخوذ من الأعراض؛ والثاني من حمل شيء على شيء على الإطلاق، أو ليس على الإطلاق، بل في شيء أو بحيث أو في زمان أو بالإضافة. والثالث يكون من عدم العلم بالتبكيك. والرابع الذي يكون من اللوازم. والخامس من الأمور المأخوذة بدءاً. والسادس من وضع ما ليس بعلة على

أنه علة. والسابع أن يجعل السؤالات الكثيرة سؤالاً واحداً (أ، س، ٧٦٩، ٢)

- اللفظ يدلّ على المعنى: إما على سبيل المطابقة، بأن يكون ذلك اللفظ موضوعاً لذلك المعنى وبيانه: مثل دلالة «المثلث» على الشكل المحيط به ثلاثة أضلع. إما على سبيل التضمن بأن يكون المعنى جزءاً من المعنى الذي يطابقه اللفظ: مثل دلالة «المثلث» على «الشكل» فإنه يدلّ على «الشكل»، لا على أنه إسم «الشكل» بل على أنه إسم لمعنى جزؤه الشكل. وإما على الاستنباع والالتزام، بأن يكون اللفظ دالاً بالمطابقة على معنى، ويكون ذلك المعنى يلزمه معنى غيره كالرفيق الخارجي، لا كالجزء منه، بل هو مصاحب ملازم له، مثل دلالة لفظ السقف على الحائط والانسان على قابل صنعة الكتابة (س، أ، ١٨٧، ٧)

- دلالة اللفظ على المعنى على ثلثة أصناف: فأولها يُسمى المطابقة، كدلالة الحيوان على ما تحته من أنواعه. والثاني على سبيل التضمن كدلالة البيت على الحائط وحده، ودلالة النوع على الجنس. والثالث دلالة الإلتزام كدلالة السقف على الحائط ودلالة الفصل على الجنس (مر، ت، ١٣، ٤)

- إعلم بأنّ دلالة اللفظ على المعنى من ثلاثة أوجه: (أحدها): بطريق المطابقة كدلالة لفظ البيت على معناه. (والآخر): بطريق التضمن كدلالة لفظ البيت على الحائط المخصوص، فإنّ لفظ الحائط موضوع للمسمى له بالمطابقة فبدلّ عليه بذلك، ولفظ البيت أيضاً يدلّ عليه

الحيوان أو الناطق، وبتوسطه لما خرج عنه  
إلتزام كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة  
(ن، ش، ٤، ٢)

- المطابقة لا تستلزم التضمن كما في البساط،  
وأما استلزامها الإلتزام فغير متيقن لأن وجود  
اللازم الذهني لكل ماهية يلزم من تصوّرها  
تصوّر غير معلوم (ن، ش، ٤، ٧)

- تبين عدم إستلزام التضمن الإلتزام وأما هما فلا  
يوجدان إلا مع المطابقة لاستحالة وجود التابع  
من حيث أنه تابع بدون المتبوع (ن، ش،  
٤، ١١)

- جعل بعض الصفات داخلية في حقيقة  
الموصوف وبعضها خارجة فلا يعود إلى أمر  
حقيقي، وإنّما يعودُ ذلك إلى جعل الداخِل ما  
دُلّ عليه اللفظ بـ«التضمن»؛ والخارج اللازم ما  
دُلّ عليه اللفظ بـ«اللزوم» (ت، ر، ١، ٣٧، ١٣)

#### تعادل القسمة

- على سبيل تعادل القسمة من جنس واحد، مثل  
أنّه إذا كان معقول ومحسوس، وغير مانت  
ومانت، ثم لم يكن الحيوان المحسوس خاصّة  
للمانتات، لم يكن الحيوان المعقول خاصّة لما  
لا يموت، كالملائكة؛ وإن كان المحسوس  
خاصّة للمانتات كان المعقول خاصّة للملائكة  
(س، ج، ٢٢٧، ٥)

#### تعاليم

- الأشياء التي في التعاليم فقد تنعكس بالتساوي  
أكثر، من قيل أنه لا يوجد فيها ولا عَرَض  
واحد، لكن حدود. وبهذا المعنى أيضًا قد  
تخالف الأمور الجدلية (أ، ب، ٣٤٨، ٧)

- التعاليمُ أربعة: علمُ العدد وعلمُ الهندسة وعلمُ

ولكن يفارقه في وجه الدلالة. (والثالث):  
بطريق الإلتزام كدلالة السقف على الحائط فإنّه  
يبين طريق المطابقة والتضمن فلم يكن بد من  
إختراع إسم ثالث (غ، م، ٨، ٨)

- (الدلالة) بطريق التضمن، وذلك كدلالة لفظ  
«البيت» على «الحائط» ودلالة لفظ «الإنسان»  
على «الحيوان» (غ، ع، ٧٢، ٦)

- (التضمن) دلالة كل «وصف أخص» على  
«الوصف الأعم الجوهري» (غ، ع، ٧٢، ٨)  
- دلالة اللفظ على المعنى ينحصر في ثلاثة أوجه  
وهي المطابقة والتضمن والإلتزام (غ، ح،  
٩، ١٣)

- التضمن وهي دلالة على جزء من أجزاء المعنى  
المطابق له، كدلالة الإنسان على الحيوان  
وحده أو على الناطق وحده، وكدلالة البيت  
على الجدار أو السقف (سي، ب، ٣٣، ٨)

- المستعمل في العلوم هي دلالة المطابقة  
والتضمن لا دلالة الإلتزام، فإنها غير  
منحصرة (سي، ب، ٣٣، ١٥)

- اللفظ إمّا أن يعتبر من حيث إنّه يدل على تمام  
مستأه وهو المطابقة، أو على جزء مستأه من  
حيث إنّه جزء وهو التضمن، أو على ما يكون  
خارجًا عن مستأه لازمًا له في الذهن وهو  
الإلتزام (ر، ل، ٣، ٥)

- الدلالات الثلاث كالإنسان فإنّه يدل على تمام  
الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما أي  
على الحيوان فقط، أو على الناطق فقط  
بالتضمن، وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة  
بالإلتزام (هـ، م، ٤، ١٧)

- دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له  
مطابقة كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق،  
وبتوسط لما دخل فيه تضمن كدلالته على

ينتج فهو أن لا يكون محصورًا (غ)، ح،  
(١٠، ٤٣)

## تعريف

- تعريف الشيء باسم له آخر أعرف من الأول،  
ليس بتحديد ولكنه يجري مجرى التحديد،  
وذلك إنهما يدلان على واحد بعينه في العدد  
(ف، ج، ٩، ٨٦)

- إن التعريف للمجهول، والخاصة إنما يعطاها  
المعلوم، ويبين وجودها للمعلوم. فهذا موضع  
فروق بين الخاصة المرغبة وبين الرسم (س، ح،  
٩، ٢٠٩)

- التعريف هو أن يقصد فعل شيء إذا شعر به  
شاعر تصور شيئًا ما هو المَعْرِف. وذلك الفعل  
قد يكون كلاً، وقد يكون إشارة (س، ش،  
٢، ٢٩)

- التعريف الذي يكون بالمحمولات فقد يكون  
بمحمول مفرد، إذا كان ذلك المحمول خاصًا  
بأشياء. وقد يكون بمحمولات توجب معًا.  
وكل واحد قد يكون بمحمول مَقُوم وقد يكون  
بغير مَقُوم، بل لازم أو عارض (س، ش،  
١٨، ٢٩)

بالجملة أن التعريف يقتضي التخصيص لا غير  
(س، ش، ٥، ٣٠)

من التعريف ما هو مطلق ومنه ما هو بحسب  
المخاطب، كما أن من الإحتجاج ما هو مطلق  
ومنه ما هو بحسب المخاطب (س، ش،  
٢، ٣٧)

- تعريف المعنى بلفظ يُطلق على المعنى، ومن  
قنع بمثل هذا في فهم الحياة فقد رضي من  
العلوم بقشورها (غ، ح، ٨، ١٢١)

- لا يجوز تعريف الشيء بالأخص منه (ه، م،  
٢٠، ٥١)

النجوم وعلمُ الموسيقى (ف، د، ١، ٥٩)  
- ما كان في العالمين مما شأنه أن يلحق  
بموضوعاته بحسب ما يُمكن أن يُقدَّر أو يُقدَّر  
به، لم يُمكن أن ينظر فيه الطبيعي ولا صاحب  
الفلسفة الأولى (ف، ب، ٢١، ٦٩)

## تعاند

- كلما كان التعاند والتناقض أكثر وتداولوا  
(جماعة مختلفي الآراء) في زمان بعد زمان  
وامتد الزمان بذلك وطال ودأبوا عليه، كان  
أقرب إلى أن يُخلَص الصادق من الكاذب في  
كل مقدمة كلية اختلط كذبها بصدقها (ف، ج،  
١٩، ٢٥)

قد تُعاندُ المقدمة الكلية بقياس شرطي متصل  
بأن تؤخذ مقدّمًا ويُردّف التالي، ثم يُستثنى  
بمقابل التالي فترتفع المقدمة الكلية، وقياس  
شرطي منفصل بأن تؤخذ مقدّمًا ويُردّف التالي،  
ثم يُستثنى بالتالي فيرتفع المقدم وتبطل به  
المقدمة الكلية (ف، ج، ٢، ١٠٧)

- إن كانت (أجزاء التعاند) ثلاثًا أو أكثر، ولكنها  
تامة العناد، فإستثناء عين واحدة، يُنتج تقيض  
الأخرين (غ، ع، ١٢، ١٥٧)

- إستثناء تقيض واحدة (في التعاند)، لا ينتج إلا  
إنحصار الحق في الجزئين الآخرين (غ، ع،  
١٧، ١٥٧)

- لا يُشترط أن تنحصر المقدمّة (بالتعاند) في  
قسمين بل شرطه أن تُستوفى أقسامه، وإن كان  
ثلاثًا فإننا نقول هذا الشيء إما مساوٍ وإما أقل  
وإما أكثر، فهذه ثلاثة ولكنها حاصرة. فإثبات  
واحد ينتج نفي الآخرين، وإبطال إثنين ينتج  
إثبات الثالث، وإبطال واحد ينتج إنحصار  
الحق في الآخرين أحدهما لا بعينه، والذي لا

ذلك (م، ط، ٩٩، ٢١)

### تعريف بالعارض

- التعريف بالعارض لا يليق إلا في زمان ما  
ولشخص ما (س، ش، ٢٩، ٢١)

### تعريف بقرينة

- إنَّ التعريف بالفصل لذات النوع إمَّا غير تام  
تعريف وإمَّا تعريف بقرينة على سبيل نقل الذهن  
من شيء إلى آخر يلزمه لا يطابقه ولا يتضمَّنه،  
والتعريف بالخاصة وحدها أبعد في هذا  
المذهب من الفصل، فإذا قرن بذلك أمر ما  
آخر، جنس أو كجنسي مخصص به، وقع  
بالفعل حينئذ التعريف على سبيل المطابقة،  
ووقع بالخاصة إن كان إجتماعها ما اجتمعت  
معه على الشرط المذكور تعريف على سبيل  
القل والإلتزام، وإلَّا كان القول خاصَّة مرَّجبة  
(س، ش، ٣٣، ١٧)

### تعريف بالمثال

- التعريف بالمثال تعريف بالمشابهة المختصَّة  
فهو الرسم أيضًا (م، ط، ٩٨، ١)

### تعريف بمثل مثال

- إنَّ التعريف بمثل مثال الذي أورد للتمثيل ربَّما  
أوهم أنَّ الحيوان لا يكون إلا ذا رجلين أو  
أرجل وأنَّ عديم الرجل ليس بحيوان، وكيف  
لا والقائل «أنَّ الحيوان هو كالفرس والإنسان»  
قد قال قولاً مبهمًا حين لم يبيِّن أنه كالفرس  
والإنسان في (ماذا)، فإن بيَّن أنَّه كالفرس  
والإنسان في أنه ذو جسم حساس كان في  
الحقيقة قد وقع التعريف لا بالتمثيل، بل لشيء

- إذا وضع الجنس دلَّ على أصل الذات، ثم يتم  
التعريف بإلحاق اللوازم والخواص به (ط،  
ش، ٢٥٧، ٥)

- التعريف التام إنما يكون بالقول والناقص قد لا  
يكون (م، ط، ١٠٢، ٨)

- التعريف بـ«الوصف» هو التعريف بـ«الحد»، فإنَّه  
لا بد أن يذكر من الصفات ما يميِّز الموصوف  
والمحدود من غيره، بحيث يجمع أفراد  
وأجزاء ويمنع أن يدخل فيه ما ليس منه  
(ت، ر، ١، ٧٨، ٢)

- التعريف بالخاصة وحدها يُسمَّى في الإصطلاح  
رسمًا ناقصًا... التعريف بالخاصة مع جنس  
من الأجناس يُسمَّى رسمًا تامًا قريبًا كان ذلك  
الجنس أو بعيدًا (و، م، ١١٣، ١٢)

- التعريف بالفصل وحده أو مع الجنس البعيد  
يُسمَّى حدًّا ناقصًا... التعريف بالفصل مع  
الجنس القريب أو مع ذكر أجزائه بالمطابقة  
يُسمَّى حدًّا تامًا (و، م، ١١٣، ٢٣)

- التعريف من الأقوال المؤلَّفة (ض، س،  
٢٢، ٢٧)

### تعريف الأشياء

- أنفع الرسوم في تعريف الأشياء أن يوضَّح فيه  
الجنسُ القريب أصلًا، ثم تُذكر الأعراض  
الخاصة المشهورة، فصولًا؛ فإن الخاصة  
الخفية، إذا دُكرت لم تفدَّ التعريف على  
العموم (غ، ع، ٢٦٧، ١٩)

### تعريف بالخارج

- التعريف بالخارج لا يتوقف على العلم  
بالإختصاص إذ العلم بالخاصة قد يوجب  
العلم بالماهية وإن لم يعلم الإختصاص سلَّمنا



جنس (س، ج، ٢١٤، ٦)

تعريف شيء

- يجب الإحتراز عن تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجملة كتعريف الحركة بما ليس بسكون والزوج بما ليس بفرد (ن، ش، ١٠، ١٠)

- تعريف الشيء إنمّا هو بتعريف عينه، أو بذكر ما يشبهه (ت، ر، ١، ٨٠، ٢٤)

تعريف مركب

- كل تعريف مرگب مساوٍ ومن مقومات فهو حدّ تام، أو جزء حدّ وحدّ خداج. فإن المقومات محققة الوجود للشيء وبيّنة له فإنها أجزاء لماهيته، ومحال أن تدخل ماهيته في الذهن ولم تدخل معه أجزاءه ومقوماته (س، ش، ١٢، ٣٠)

- تعريف المفرد لكون تعريف المرگب بالإيجاب وتعريف المفرد بسلبه ولا يعقل سلب أمر إلا بعد تعقل ذلك الأمر المسلوب (و، م، ٢٤، ٦٧)

تعريف مركب بمقوم

- (التعريف المرگب بالمقوم) هو الذي إذا وجدت شرائط نقولها كان حدًا محققًا، وإن تساوى وقد بعض الشرائط كان حدًا خداجًا، أو كان جزء حدّ (س، ش، ٣٠، ٨)

تعريف مركب لا من مقوم صرف

- (التعريف المرگب لا من المقوم الصرف) هو الذي إذا وجد شرائط نوردها كان رسمًا محققًا، وإن نقصه بعضها كان رسمًا خداجًا (س، ش، ٣٠، ١٠)

مما سلف، وكان التمثيل نافعًا، لا في تصوّر المعنى، بل في تسهيل سبيل تصوّره وفي أنّ للمعنى والوجود ما يطابقه (س، ش، ١٦، ٣١)

تعريف بالنظائر

- أمّا التعريف بالنظائر فهو تعريف الشيء بمشابهته لشيء واحد (ب، م، ٤٨، ١٥)

تعريف بالوصف

- (التعريف بالوصف) يذكر من الصفات المشتركة بينه وبين غيره ما يكون معيّنًا لنوعه (ت، ر، ١، ٧٨، ٦)

تعريف تام

- التعريف التام فلا يحتاج في معرفة المقصود إلى معرفة شيء غيره وغير أوصافه (ب، م، ٨، ٥٢)

تعريف تمثيلي

- التعريف التمثيلي... تعريف معنى بمعنى غيره (ب، م، ٤٤، ٢٠)

تعريف حدي

- التعريف المقول يكون على ثلاثة أنحاء: تعريف حدّي من جنس وفصول، وتعريف من جنس وخاصّة، وتعريف من أعراض وخاصّ؛ وكان التعريف من جنس وعرض خاصي بالنوع ليس بحد، وكل تعريف بقول مساوٍ فهو إمّا حدّ وإمّا رسم وإمّا خاصّة، لكن هذا ليس بحدّ، فهو إذن تعريف رسمي خاصّي، لكنّه أدلّ كثيرًا على الذات من الذي ليس فيه

جنس وخاصة، وتعريف من أعراض  
وخواص؛ وكان التعريف من جنس وعرض  
خاصي بالنوع ليس بحد، وكل تعريف بقول  
مساو فهو إما حدّ وإما رسم وإما خاصة، لكن  
هذا ليس بحدّ، فهو إذن تعريف رسمي خاصي،  
لكنّه أدلّ كثيرًا على الذات من الذي ليس فيه  
جنس (س، ج، ٢١٤، ٧)

تعريف من باب لوازم ولواحق

- تعريف من باب اللوازم واللواحق، فإنّ النسبة  
من لواحق الأشياء ولوازمها، والشئ قد يكون  
له اعتبار بذاته، وقد يكون له اعتبار بحسب  
حاله من عارض ولازم، فيكون مثلاً باعتبار  
ذاته إنساناً وباعتبار حاله أبيض وأباً وغير ذلك  
(س، ش، ٣٢، ٥)

تعريف من جنس وخاصة

- التعريف المقول يكون على ثلاثة أنحاء:  
تعريف حدّي من جنس وفصول، وتعريف من  
جنس وخاصة، وتعريف من أعراض  
وخواص؛ وكان التعريف من جنس وعرض  
خاصي بالنوع ليس بحد، وكل تعريف بقول  
مساو فهو إما حدّ وإما رسم وإما خاصة، لكن  
هذا ليس بحدّ، فهو إذن تعريف رسمي خاصي،  
لكنّه أدلّ كثيرًا على الذات من الذي ليس فيه  
جنس (س، ج، ٢١٤، ٦)

تعريفات

- المعتبر في التعريفات، دلالة «المطابقة»  
و«التضمن» (غ، ع، ٧٢، ١٢)

- ما يُكتسب به التصورات وهو التعريفات وما  
يُكتسب به التصديقات وهو الحجج (و، م،  
١٣، ٢٩)

تعريف المفرد

- تعريف المفرد لكون تعريف المركّب بالإيجاب  
وتعريف المفرد بسلبه ولا يعقل سلب أمر إلا  
بعد تعقّل ذلك الأمر المسلوب (و، م،  
٢٣، ٦٧)

تعريف مفرد بلازم

- (التعريف المفرد باللازم) هو التعريف بالخاصة  
(س، ش، ٣٠، ٦)

تعريف مفرد بمقوم

- (التعريف المفرد بالمقوم) هو تعريف الشئ  
بفصله، فإنّ الجنس مشترك فيه لا يشير إلى ما  
هو نوعه، فلا يقع به تعريف نوعه بوجه من  
الوجوه وحال من الأحوال، وإن توهم بعض  
الناس أنّه قد يقع به تعريف ما (س، ش،  
٣، ٣٠)

تعريف مقول

- التعريف المقول يكون على ثلاثة أنحاء:  
تعريف حدّي من جنس وفصول، وتعريف من  
جنس وخاصة، وتعريف من أعراض  
وخواص؛ وكان التعريف من جنس وعرض  
خاصي بالنوع ليس بحد، وكل تعريف بقول  
مساو فهو إما حدّ وإما رسم وإما خاصة، لكن  
هذا ليس بحدّ، فهو إذن تعريف رسمي خاصي،  
لكنّه أدلّ كثيرًا على الذات من الذي ليس فيه  
جنس (س، ج، ٢١٤، ٥)

تعريف من أعراض وخواص

- التعريف المقول يكون على ثلاثة أنحاء:  
تعريف حدّي من جنس وفصول، وتعريف من

كما أنّ العين يبصر بذاته - ومنه نقبس  
الأوليات بغير وسط (مر، ت، ١٦٠، ١٧)

#### تعلم وتعليم حدسي

- (التعلّم والتعليم) الحدسي فهو أن يكون  
المطلوب إذا سح للذهن تمثّل الحدّ الأوسط  
من غير طلب وهذا كثيرًا ما يكون، أو تكون  
إحدى المقدمتين سانحة للذهن فيضاف إليها  
دفعه حدّ: إما أصغر وإما أكبر، فتخلق نتيجته  
من غير فكر ولا طلب (س، ب، ١٣، ١٦)

#### تعلم وتعليم ذهني

- (التعلّم والتعليم) الذهني أعم من الفكري  
والحدسي والفهمي (س، ب، ١٣، ٣)

#### تعلم وتعليم فكري

- (التعلّم والتعليم) الفكري هو الذي يكون بنوع  
من الطلب فيكون هناك مطلوب، ثم تتحرك  
النفس إلى طلب الأوسط على الجهة المذكورة  
في إكتساب القياس، فلا تزال تستعرض الأمور  
المناسبة إلى أن تجد حدًّا أوسط (س، ب،  
٤، ١٣)

#### تعلم

- كل تعليم وكل تعلّم ذهني إنما يكون من معرفة  
متقدّمة الوجود (أ، ب، ٣٠٩، ٩)

- التعليم قد يقع على كلّ فعل فعله الانسان و  
قصد به الى أن يحصل به لآخر علم شيء ما،  
أو قصد به الى أن يحصل به لآخر ملكة اعتيادية  
يصدر عنها فعل ما (ف، ب، ٧٧، ٥)

- التعليم صنفان: تعليم يحصل عنه ملكة فعل،  
فهو إما تعليم باحتذاء، وإما بمخاطبة أو، يقوم

- الطريق الموصلة لمعرفة المجهول من  
التصورات هي التعريفات والطريق الموصلة  
لمعرفة المجهول من التصديقات هي الحجج  
(و، م، ٣٣، ١١)

- التعريفات لا بد لها من أجزاء تتركّب منها وهي  
الكليات الخمس وهو مرادنا بمبادئها (و، م،  
٣٣، ١٤)

- مبادئ التعريفات وإن كانت هي الكليات  
الخمس لما كانت لها ألفاظ تدلّ عليها وبها  
يتصرّف في التعريفات احتيج أولاً إلى معرفة  
الدلالة وأقسامها وما يعتبر منها في فن المنطق  
وما لا يعتبر (و، م، ٣٦، ٨)

- التعريفات ما هو مفرد محض كالحدّ والرسم  
الناقصين إذا كان الحدّ بالفصل وحدّه والرسم  
بالخاصة وحدّها أعني الفصل والخاصة  
المفردين لا المركّبين (و، م، ١٠٨، ١)

- قدّموا (المناطفة) التعريفات على الحجج لأن  
المفاد بالتعريفات هي التصوّرات والمفاد  
بالحجج هي التصديقات والتصوّرات سابقة  
على التصديقات (و، م، ١٠٨، ١٤)

#### تعلم

- أمّا التعلم فهو تحصيل علم في المستقبل قد  
يكون إن كان معلومه زمنيًا علمًا بشيء  
مستقبل، كالكسوف المنتظر (س، ج،  
١٢، ١٢٤)

- التعلّم كالروية إلا إنّ التعلّم يكون بينك وبين  
غيرك، والروية تعلّم يكون بينك وبين نفسك  
(مر، ت، ١٦٠، ١٦)

- التعلّم والروية سببان لأن يتصل بهذا العقل  
الفعل عقولنا، ونقتبس بواسطة نور منه  
المعقولات، هذا العقل هو المعقول بذاته -

المبادئ وما يقوم مقامها والمعينة لها، ومنها الترتيب (ف، ب، ٨٧، ١)

- التعليم قد يكون بسماع وقد يكون باحتذاء. والذي بسماع هو الذي يستعمل المعلم فيه القول، وهذا يُسميه أرسطاطاليس التعليم المسموع. والذي يكون باحتذاء هو الذي يلتزم بأن يرى المتعلم المعلم بحال ما في فعل أو غيره، فينشئه به في ذلك الشيء أو يفعل مثل فعله، فيحصل للمتعلم القوة على ذلك الشيء أو الفعل (ف، أ، ٨٦، ١١)

- منها (الأمر في التعليم) استعمال الألفاظ الدالة على الشيء وحد الشيء وأجزائه حذو وجزئياته وكلياته ورسوم الشيء وخواصه وأعراضه وشبه الشيء ومقابله والقسمة والمثال والاستقراء والقياس ووضع الشيء بحذاء العين (ف، أ، ٨٧، ١٢)

- الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسية هي هذه: التعليم، والمجازاة، والمناظرة، والمعاندة، والإختبار، والمجادلة، والخطابة والإنشاد. وإن كان شيء غير هذه، فهو إما داخل في بعض هذه، أو غير مألوف (س، ج، ١٥، ٦)

- المجازاة فليس القصد فيه إلا ما في التعليم ولكن المجازاة تتم بالمشاركة، كأن الإنسان الواحد لما كان في أكثر الأوقات أو بعضها إذا حاول أن يكون معلماً لنفسه ومتعلماً من نفسه من وجهين وإختبارين - على ما علمت - عر عليه ذلك (س، ج، ١٥، ٨)

- التعليم لا يقع فيه أيضاً إلا الحق (س، ج، ١٥، ٨)

- السؤال على طريق التعليم... قد يكون بالاسم المشترك لأن على المعلم إصلاح السؤال

مقام المخاطبة من اشارة أو كتابة (ف، ب، ٧٨، ١٠)

- التعليم الذي يحصل عنه علم فقط، إنما يكون بالمخاطبة وما جرى مجرى المخاطبة (ف، ب، ٧٨، ١٩)

- من المخاطبة صنف يُقصد به أن يحصل في ذهن السامع معرفة لم تكن له من قبل، لا بالفعل التام ولا بالقوة القريبة. والتعليم داخل في هذه المخاطبة (ف، ب، ٧٩، ٦)

- التعليم هو مخاطبة يُرادُ بها معرفة شيء قد كان يُجهل من قبل الجهل الذي يُشعر به أنه جهل (ف، ب، ٧٩، ١٥)

- إن التعليم الذي يُقصد به التفهيم لشيء هو مخاطبة يقع عنها في أمر مفروض تصوّر لم يكن قبل (ف، ب، ٨٢، ٩)

... يلزم ضرورة أن يكون كلّ تعليم يُقصد به تصوّر شيء، أن يكون ذلك عن علم آخر سابق تقدّم وجوده للمتعلمين، فاعل للتصوّر المطلوب، سوى العلم الذي يتواطأ به الأمر لأن يصير مطلوباً (ف، ب، ٨٢، ١٨)

- التعليم الذي يقع به التصديق منه ما المخاطبة فيه بلفظ يُقتصر به على الأمر الذي يُطلب إيقاع التصديق به فقط (ف، ب، ٨٣، ١٠)

- كلّ تعليم فكري، كان تصديقاً أو تصوّراً، فإنما يكون عن علم قد تقدّم وجوده عند المتعلم. وهذا العلم المتقدّم صنفان: صنف يتواطأ به الأمر المطلوب تعرّفه لأن يكون مطلوباً، وصنف فاعل للعلم المطلوب (ف، ب، ٨٤، ٧)

- الأشياء الضرورية في التعليم أصناف، أحدها المبادئ، وهي الأمور التي عنها تقع المعرفة بالشيء المقصود تعليمه. ومنها العبارة عن تلك

منه وهو العلة الفاعلية - تعليمًا، مثل التحريك  
والتحرك (س، ب، ١١، ٢)

- كل تعليم وتعلّم ذهني وفكري فإنما يحصل  
بعلم قد سبق (س، ب، ١١، ٦)

- كل تعليم وتعلّم فاعلهم قد سبق، لا سبقًا زمنيًا،  
بل سبقًا ذاتيًا، حتى الصناعات أيضًا (مر، ت،  
١٩٣، ١٣)

- التعليم والتعلّم الذهني إنما يكونان بعد قول قد  
تقدّم: مسموع أو معقول. ويجب أن يكون  
ذلك القول المعقول أولًا يعقل بوجه يؤدي إلى  
العلم بما بعده، إن لم يكن بالفعل بالقوة (مر،  
ت، ١٩٣، ١٦)

- يُسَمَّى المستفاد من المعارف والعلوم بروية  
وطلب تعليمًا وتعلّمًا ذهنيًا، أي اراديًا قصدًا  
(ب، م، ٤٠، ١٨)

كل تعليم وكل تعلّم فكري... يكون بمعرفة  
متقدّمة للتعلّم وإلا لم يمكنه أن يتعلّم شيئًا  
(ش، ب، ٣٦٠، ٦)

#### تعينين

- إذا كان ذلك المعنى هو لم يتصوره، ولا له في  
لغته لفظ، فهذا لا يمكن تعريفه إياه بمجرد  
«ترجمة» اللفظ، بل الطريق في تعريفه إياه إما  
«التعين» وإما «الصفة» (ت، ر، ٧٧، ١٢)

- «التعين» فإنه بحضور الشيء المُسمّى لبراء إن  
كان مسمًا يرى، أو يذوقه، أو يلمسه، ونحو  
ذلك، بحيث يُعرّف المُسمّى كما عرفه  
المتكلمون بذلك الاسم (ت، ر، ٧٧، ١٣)

#### تغيير

- التغيير بالمكان يضافه السكون في المكان (أ،  
م، ٥٣، ٣)

بتفصيل ما يدلّ ذلك الاسم المشترك عليه (ش،  
ع، ١١٢، ٧)

- الأمور التي تنظر فيها التعاليم هي عند الأذهن  
كحال الأشياء المشار إليها عند الحسن (ش،  
ب، ٤٠٤، ١٧)

#### تعليم القياس

- جرت العادة بأن يُسَمَّى تعليم القياس علم  
التحليل (س، ق، ٨، ٩)

#### تعليم وتعلم

التعليم والتعلّم منه صناعي مثل تعلم النجارة  
والصياغة... ومنه تلقيني مثل تلقين شعرٍ ما  
أو لغةٍ ما. ومنه تأديبي... ومنه تقليدي، وهو  
أن يألف الإنسان اعتقاد رأي ما؛ ومنه تنبيهي،  
كمن يعلم أن المغناطيس يجذب الحديد، لكنه  
غافل عنه في وقته ولا يفطن له. ومنه أصناف  
أخر، وليس شيء منها بذهني أو فكري (س،  
ب، ١٠، ٧)

(التعليم والتعلم) الذهني والفكري هو الذي  
يكتسب بقول مسموع أو معقول من شأنه أن  
يوقع إعتقادًا أو رأيًا لم يكن، أو يوقع تصوّرًا ما  
لم يكن (س، ب، ١٠، ١٥)

التعليم والتعلّم الذهني قد يكون بين إنسانين،  
وقد يكون بين إنسانٍ واحدٍ ونفسه من جهتين:  
فيكون من جهة ما يحدس بالحدّ الأوسط في  
القياس مثلًا - معلّمًا، ومن جهة ما يستفيد  
النتيجة من القياس متعلّمًا. والتعليم والتعلّم  
بالذات واحد، وبالاعتبار إثنان. فإن شيئًا  
واحدًا - وهو إنسياق ما إلى اكتساب مجهول  
بمعلوم - يُسَمَّى باعتبار بينه وبين الذي يحصل  
فيه - تعلّمًا، وباعتبار بينه وبين الذي يحصل

## تفاضل

- (من التفاضل) أن يُنظر في محمول الوضع فإن كان وجوده أكثر في الشيء الذي يوجد فيه موضوعه أكثر وكان أبداً يتزايد فيما يتزايد فيه موضوعه فإنه موجود للموضوع وإن كان وجوده أقل في الشيء الذي يوجد فيه موضوعه أكثر، وكان أبداً يقصُر في الشيء الذي يتزايد فيه موضوعه فإنه غير موجود في الموضوع (ف)، (ق، ١٢٥، ٨)

- من (التفاضل) مقايمة الواحد إلى الاثنين وهو أن نُنظر في محمول الوضع فإن كان وجوده في شيء آخر أقل وفي موضوع المطلوب أكثر، أو كان لا وجوده في شيء ما أخرى من لا وجوده في موضوع المطلوب. ثم كان موجوداً في ذلك الآخر، فإنه موجود في موضوع المطلوب (ف)، (ق، ١٢٥، ١٧)

- من (التفاضل) مقايمة اثنين إلى واحد، وهو أن يُنظر فإن كان محمول ما آخر وجوده في موضوع المطلوب أقل من وجود محمول المطلوب في موضوعه بعينه، أو إن كان محمول ما آخر لا وجوده في موضوع المطلوب أخرى من لا وجود محموله في موضوعه ثم كان ذلك الشيء موجوداً في موضوع المطلوب، فإن محموله موجودٌ في موضوعه (ف)، (ق، ١٢٦، ٧)

- من (التفاضل) مقايمة اثنين إلى اثنين وهو أن ننظر فإن كان محمول ما آخر وجوده في أمر ما آخر أقل من وجود محمول المطلوب في موضوعه، وكان ذلك المحمول موجوداً في ذلك الأمر فإن محمول المطلوب موجودٌ في موضوعه (ف)، (ق، ١٢٦، ٢٠)

- (من التفاضل) إن كان محمولاً ما آخر وجوده

في أمر ما آخر أكثر من وجود محمول المطلوب في موضوعه، أو كان وجود ذلك المحمول في أمر ما آخر أخرى من وجود محمول المطلوب في موضوعه. ثم كان ذلك المحمول غير موجود في ذلك الأمر، فإن محمول المطلوب غير موجود في موضوعه (ف)، (ق، ١٢٧، ١)

- المواضع المأخوذة من التساوي ثلاثة، على عدة المواضع الأخيرة من مواضع التفاضل، كان ذلك في الحقيقة أو في الظن (ف)، (ق، ١٢٨، ٥)

- التفاضل ليس يقع بحسب الجنس، بل بحسب النوع (س)، (ج، ٢٢٤، ٧)

## تفاوت

- التساوي والتفاوت كلها إضافات في الكميات، لا كميات، ولا بينها مقابلة التضاد (س)، (م، ١٣٦، ١٥)

## تفريق

- التفريق فهو تكثير الوحدات العرضية وتمييز الأحاد الاجتماعية الإختلاطية التركيبية والتأليفية (ب)، (م، ٥٥، ٢٠)

## تفسير

- «التفسير على أربعة أوجه: تفسير تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله (ت)، (١، ٧٦، ١٠)

## تفطن

- (التفطن) ملاحظة الترتيب والهيئة المذكورين؛ لأن حصول المبادئ وحدها لو كان كافياً،

للمضاف. فذلك ليست الأمور المتضادة مقولة  
الماهية بالقياس إلا أن تقال من حيث هي  
متضادة، ولا الملكة والعدم من المضاف (س،  
م، ٢٥١، ٩)

- أما التقابل، فليس جنبًا لما تحته بوجه من  
الوجوه، وذلك لأن المتضاي، ماهيته أنه  
مقول بالقياس إلى غيره، ثم يلحق هذه الماهية  
أن تكون مقابلاً ليس أنها تتقوّم بهذا (س، م،  
٢٥٢، ١١)

- أما التقابل الذي هو التناقض فيفارق الجميع  
من جهة أن المتناقضين يصلح فيهما الصدق  
والكذب (س، م، ٢٥٨، ٧)

- تقابلٌ هو تقابل الأصدقاء والأعداء، والآخِر  
تقابل هو تقابل الإساءة والإحسان (س، ج،  
١٢٧، ١٧)

التقابل أن تراعي في كل واحدة من القضيتين ما  
تراعيه في الأخرى، حتى تكون أجزاء القضية  
في كل واحدة منهما هي التي في الأخرى،  
وعلى ما في الأخرى حتى يكون معنى:  
الموضوع والمحمول وما يشبههما والشرط  
والإضافة، والجزء والكل والقوة والفعل.  
والمكان والزمان. وغير ذلك مما عددناه، غير  
مختلف (س، أ، ٣٤٧، ١١)

- التقابل في الإيجاب والسلب هو إذا كان  
السالب فيهما يُسلبُ الموجب كالموجب، فإنه  
إذا أُوجب شيء فكان لا يُصدّق، فأولاً يصدق  
هو أن الأمر ليس كما أُوجب، وبالعكس إذا  
سُلب شيء ولم يُصدّق فمعناه أن مخالفة  
الإيجاب كاذب (مر، ت، ٧٨، ٢)

- تقابل الجزئيات (القضايا) بعضها مع بعض  
أعني سالبها مع موجبها وموجبها مع سالبها فإنه  
لا يوجب تناقضًا ولا تضادًا بل قد يصدقان في

لكان العالم بالقضايا الواجب قبولها، عالمًا  
بجميع العلوم (ط، ش، ١٨٥، ١٤)

## تقابل

- قد تكون المسائل واحدة بأعيانها: أما بعضها  
فبأن يؤخذ لها أوسط واحدٌ بعينه. مثال ذلك  
لجميعها الرجوع على طريق التقابل (أ، ب،  
٤٥٣، ١٤)

- تقابلُ الإيجاب والسلب أكملُ من تقابل  
الموجبات التي توضع محمولاتها أصدادًا  
(ف، م، ١٢٦، ٨)

- إن تقابل التضاد ليس نفس تقابل المتضاي؛  
وإن كان المتضاي كالتضاد، من حيث هو  
تقابل، ومن حيث لا يجتمع طرفاه (س، م،  
١٣٨، ٥)

الأشياء التي تتعرض لها هذه الأحوال، يحكم  
عليها بأنها تقابل بسببها؛ وصور هذه الأشياء  
متخالفة، فإنّ الفرس جوهر، ويقابله اللافرس  
لا محالة، على قياس مقابلة الفرسية، إن كانت  
عرضًا (س، م، ٢٤٣، ٥)

- ليس يُعنى بالتقابل، حال كل غيرين متباينين  
كيف اتفق، بل أما الأول من التقابل فهو تقابل  
الأيس والليس، وذلك موجود في الجوهر  
والعرض؛ فإنّ الجوهر لا عرض، والعرض لا  
جوهر (س، م، ٢٤٩، ١)

- إن كل تقابل من حيث هو تقابلٌ مضاف، وليس  
كل تقابل بمضاف؛ وقرق بين قولنا: إن كل  
تقابل من حيث هو تقابل مضاف، وبين قولنا:  
إن كل تقابل مضاف. وذلك لأن التضاد من  
التقابل، وقد علم أن الموضوع له، ليس هو  
الموضوع للمضاف، كما يتّنا. لكن الموضوع  
له، من حيث هو تقابل، بصير موضوعًا

## تقابل التضاد

- تقابل التضاد ما يكون فيه جواز تعاقب على موضوع واحد، بشرائط ذكرت (س، م، ٢٤٣، ١٠)

## تقابل حقيقي

- إذا انفقت القضيتان في مفهوم الأجزاء التي منها تولّف، ثم كان الجزء من الموضوع أو الكل ذلك بعينه وإضافة المحمول وزمانه ومكانه وكونه بالقوّة أو بالفعل واحدًا، ثم أوجب أحدهما وسلب الآخر، كان في المخصوصة تقابل حقيقي ووجب أن يصدق أحدهما ويكذب الآخر (س، ش، ٧٥، ١٢)

## تقابل العلم والتقنية

- أمّا (المتقابل) الذي ليست ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره، فإنما أن يكون الموضوع صالحًا للانتقال من أحد الطرفين بعينه إلى الآخر من غير انعكاس، وإنما أن لا يكون كذلك، بل يكون صالح الانتقال من كل واحد منهما إلى الآخر، أو ولا عن أحدهما إلى الآخر لأن الواحد لازم له؛ فيُسمّى القسم الأول تقابل العلم والتقنية، ونعني بالتقنية، لا مثل الإبصار بالفعل، ولا مثل القوّة الأولى التي تقوى على أن يكون لها بصر، بل التقنية أن تكون القوّة على الإبصار، متى شاء صاحبها، موجودة، فإنّ فقد القوّة الأولى ليس بعمة، ولا فقد الإبصار بالفعل، بل الإبصار بالفعل، وأن لا يبصر بالفعل لكن بالقوّة، هما أمران يتعاقبان على الموضوع تعاقب الحركة والسكون؛ إنما ذلك هو فقد ما سبّاه تقنية، فحينئذ، لا يمكن أن يبصر البتّة، بل عمى لا يعود الموضوع معه

المادة الممكنة... وقد تصدق أحدهما وتكذب الأخرى، أمّا في الضروريات فتصدق الموجبة وتكذب السالبة، وأمّا في الممتنعة فتصدق السالبة وتكذب الموجبة (ب، م، ٩٣، ١٢)

- التقابل في القول بين الأمر الإيجابي والسلبى، كان ذلك إثباته في نفسه أو إثباته لشيء أو سلبه في نفسه أو سلبه عن غيره (سي، ب، ٧٤، ٨)

- تقابل الضدين وهما الذاتان الوجوديان المتعاقبان على موضوع أو محل واحد، وبينهما غاية الخلاف (سي، ب، ٧٤، ١٢)

- تقابل العلم والملكمة فمنه مشهور ومنه حقيقي (سي، ب، ٧٥، ٤)

## تقابل اضافة

- تقابل الإضافة، فمن ذلك أنّه إن كان النوع مضاف الذات، أو لازمًا له الإضافة، فكذلك الجنس؛ ولا ينعكس. ومنع هذا الإنعكاس إنّما هو في المشهور؛ كما علمت من حال جزئيات العلم، وما قيل فيها (س، ج، ١٨١، ١٤)

## تقابل اول

- جميع الأشياء الضابطة الطابع تكون متقابلة، من حيث إنّ كل واحد منها ليس هو الآخر. وهذا هو تقابل أول، ثم نقل التقابل عن اعتبار الحمل على موضوع إلى اعتبار الوجود في الموضوع. فجعلت حال الأمور التي تشترك في عام أو خاص، تكون موجودة فيه بالقوّة معًا، ولا نتجتمان بالفعل معًا، تقابلًا (س، م، ٢٤٤، ١٢)



فإن كانت ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره، فهو  
تقابل المضاف كالأبوة والبنوة (س، م، ٩، ٢٤٥)

## تقابل نقيض

- لأن الصحيح، وما ليس بصحيح، إذا قرنا بأي  
موضع شئت، وبالمعدوم، قرنا على شرط  
النقيض، ثبت تعقابل النقيض، وصدق  
أحدهما، وكذب الآخر (س، م، ١٥، ٢٥٨)  
- المواضع المأخوذة من تعقابل النقيض. ومن  
جملة ذلك ما هو حق ومشهور معاً، وهو جعل  
التالي عكس نقيض المقدم، أو جعل نقيض  
اللازم ملزوماً لنقيض الملزوم؛ وهو موضع لا  
مرد له؛ مثاله: إن كان اللذيذ حسناً فما ليس  
بحسن ليس بلذيذ، وإن كان ما ليس بحسن  
فليس بلذيذ، فكل لذيق حسن (س، ج،  
١٤، ١٣١)

## تقال على موضوع

- التي تقال على موضوع... هي الجواهر  
الثواني (ش، م، ١٨، ٥)  
- كل ما سوى الجواهر الاوول... إما أن تكون  
مما يقال على موضوع، وإما أن تكون مما يقال  
في موضوع (ش، م، ١٨، ١٨)

## تقال في موضوع

- التي تقال في موضوع... هي الاعراض (ش،  
م، ١٨، ٨)

## تقدم

- ليس أن يكون الشيء متقدماً عند الطبيعة وأن  
يكون عندنا أكثر تقدماً هو معنى واحدًا بعينه  
(أ، ب، ٣، ٣١٤)

إلى الإبصار مرة أخرى (س، م، ١٦، ٢٤٥)

## تقابل عدمي

- إنَّما العدم المقصود فيه، هو العدم الذي هو  
فقدان القنية في وقتها، أي فقدان القوة التي بها  
يمكن الفعل إذ صار الموضوع عادماً للقوة، فلا  
يصلح بعد ذلك أن يزول العدم، كالعصى؛ وأما  
القنية فتستزول إلى العدم. فهذا هو التعقابل  
العدمي المذكور في قاطيغوريوس (س، م،  
٦، ٢٤٧)

## تقابل على سبيل الحمل

- تعقابل: أن فيه رائحة وليس فيه رائحة، هو من  
القسم الأول الذي هو (تقابل) على سبيل  
الحمل؛ فلذلك يحمل على التفاحه أن فيها  
رائحة، فيقال إن التفاحه فيها رائحة، ولا  
تحمل الرائحة على التفاحه، حتى يقال: إن  
التفاحه رائحة؛ فلذلك هي موجودة «في»، لا  
محمولة «على» (س، م، ٨، ٢٤٤)

## تقابل متضايضين

- أمَّا (إذا تعقابل) المتضايضان، فليس يجب فيهما  
التعاقب على موضوع، أو اشتراكهما في  
موضوع، حتى يكون الموضوع، الذي هو  
علة لأمر ما، يلزمه لا محالة إمكان أن يصير فيه  
معلولاً، أو يكون هناك موضوع مشترك (س،  
م، ١٦، ٢٤٣)

## تقابل مضاف

- القسمة التي في قاطيغوريوس فتخرج على هذا  
الوجه: المتقابل إما أن تكون ماهيته مقولة  
بالقياس إلى ما هو مقابل له، وإما أن لا تكون.

- يُمكن أن يجتمع في الشيء التقدّم في المعرفة والتقدّم في الوجود معاً، وقد يمكن ألا يجتمع. لكن قد يكون الشيء أقدم في المعرفة، وهو متأخر في الوجود، ويكون متأخرًا في المعرفة ومتقدّمًا في الوجود (ف، ب، ٤٠، ٩)
- قد يمكن أن يجتمع في الشيء الواحد أنحاء التقدّم في المعرفة، وقد يمكن ألا يجتمع (ف، ب، ٤٠، ١١)
- التقدّم... إنما نعني به تقدّم سبب الشيء على الشيء. (ف، ب، ٤٦، ١٧)
- إن التقدّم والتأخر جزئيات يشملها معنى واحد لا يخلوان إما أن يكونا في المفهوم لهما من ذلك المعنى أو تلك المقولة أو في مفهوم آخر. أما الذي يكون في المفهوم من ذلك المعنى، فمثاله تقدّم الجوهر على العرض في المعنى المدلول عليه بلفظة الوجود، إذا قيل لهما موجودان؛ فإن الوجود للجوهر قبله للعرض؛ وهو، أعني الجوهر، علّة لأن كان العرض موجودًا حاصلًا له المعنى المفهوم من الموجود. وأما الثاني فمثل تقدم الإنسان الذي هو الأب على الإنسان الذي هو الإبن، اللذين هما تحت نوع الإنسان معًا؛ فإن الأب يتقدّم بالزمان ويتقدّم بالوجود؛ وليس الزمان هو داخلًا في معنى الإنسانية ولا الوجود داخلًا فيها (س، م، ٧٤، ١٦)
- الجنس... يقال على أنواعه بالسوية فنشارك في هذا المعنى المفهوم عنه؛ وأما إن اختلفت بالتقدم والتأخر في مفهوم آخر غيره، فليس ذلك بممتنع وولا مانع أن تتشابه الشركة في مفهوم الجنس؛ فيكون الجنس جنسًا (س، م، ٧٥، ١٥)
- الوجه الأول من التقدّم هو الذي يكون بالزمان، فإن الأكبر سنًا أقدم من الأحداث. والوجه الثاني ما يقال له إنه متقدم بالطبع... وأما الثالث فهو المتقدّم في المرتبة على الاطلاق (س، م، ٢٦٦، ١)
- أما «التقدّم» فليس يدلّ على معنى وعلى زمان مقارن له، بل على زمان هو داخل في حقيقة نفس ذلك المعنى، فكذلك أمس والتقدّم إسم (س، ش، ٥٨، ٥)
- التقدّم يقال بالطبع، وهو الذي إذا ارتفع شيء يرتفع بارتفاعه شيء ثانٍ، ولا يرتفع بارتفاع الثاني الأول؛ وذلك مثل الواحد والاثنين، فإن الواحد متقدّم على الاثنين بالطبع ولو وجدًا في زمانٍ واحد (مر، ت، ٣٦، ١)
- تقدّم الجزء على الكلّ بالطبع والزمان (مر، ت، ٣٦، ٣)
- يقال (التقدّم) بالعلّة وذلك كتقدّم وجود الحركة في يد زيد على وجود حركة القلم في الكتّاب، فإن الحركة لا تتقدّم الحركة ههنا، ولكن وجود حركة اليد متقدّم على وجود حركة القلم، وإن كانتا أيضًا موجودتين في زمان واحد (مر، ت، ٣٦، ٧)
- تقدم علي**
- التقدّم العليّ؛ فإن العلّة، وإن كانت من حيث هي ذات ومعلولها ذات لا تتقدّم ولا تتأخر، ولا يكونان معًا، وكانت، من حيث هي علّة، لزمها الإضافة، والآخر معلول لزمه الإضافة لا يتقدّم أحدهما أيضًا ولا يتأخر، بل هما معًا. فإن الأول من حيث وجوده ليس عن الآخر ووجود الآخر عنه فهو متقدّم بالنسبة إلى حال الوجود وتكون له النسبة إلى الوجود غير

وهو قسمان: أما إلى أجزاء متشابهة، كالعود  
عبداناً، والعظم عظاماً. وأما إلى أجزاء غير  
متشابهة كالجسد رأساً ويدين وجهة ووجه  
ورجلين. والزرايع كالإسم الواقع على أشياء  
مختلفة، كإسم الكلب الواقع على كلب البر  
وكلب الماء والكلب المصوّر والمنحوت  
والرجل وكلب الجبار. والخامس كالجوهر  
والأعراض بمنزلة الإنسان والجسم الأبيض  
والأسود والحر والبارد. والسادس  
كالأعراض للجوهر بمنزلة الأبيض للحسن  
واللبن والأسود الناطق وغير الناطق. والسابع  
كالعرض للأعراض، بمنزلة الأبيض حارّ وبارد  
(به، ح، ١٠١، ١٠).

- إنَّ القصد بتصدير اللفظ الى التقسيم والتعريف  
ضمني، والتقسيم بإعتبار الذات لا المفهوم،  
وذاوات المفرد سابق على ذات المركّب (ه، م،  
٦، ٦)

- إثبات العلة في الأصل لا يدّ فيها من «الدوران»  
أو «التقسيم» (ت، ١، ٢٠٩، ٢٦)

- ما ذكروه (المنطقيون) من أنّ «قياس التمثيل»  
إنما يثبت به «الدوران» أو «التقسيم»، وكلاهما  
لا يفيد إلاّ الظن، قول باطل. ويلزمهم مثل  
ذلك في «قياس الشمول» (ت، ١،  
٢٣٠، ١٨)

- «التقسيم» فإنّهم يسلمون أنه يفيد اليقين إذا كان  
حاصراً. وإذا كان كذلك فإنّه يمكن حصر  
المشترك في أقسام لا يزيد عليها وإبطال التعليل  
بجميعها إلاّ بواحد. وإن لم يمكن ذلك لم  
يمكن جعل ذلك المشترك «حدّاً أوسطاً»، فلا  
يفيد اليقين، ولو استعمل في «قياس الشمول»  
(ت، ١، ٢٣٠، ٢٠)

- إما أن يكون «التقسيم» في «العقليات» قد يفيد

متوسط فيها وجود الآخر، والآخر لا نسبة له  
إلى الوجود إلاّ ومتوسط فيها وجود الأول  
(س، م، ٢٦٩، ٦)

## تقدم وجود

- إن قيل: إنّ طبيعة الإنسان أقدم من طبيعة زيد،  
فقول: إنّنا لم نأخذ ماهية الجوهر، من حيث  
هي ماهية، بل أخذناها، من حيث هي ماهية  
كلية؛ ثم حكمنا هذا الحكم؛ فهذا نحوّ تقدّم  
الوجود (س، م، ٩٧، ١٢)

## تقديم وتأخير

- التقديم والتأخير، فإنّ القائل إذا قال: «إنّ  
العالم شريف» أمكن أن يختلف الإعتبار، فإنّه  
يجوز أن يكون «العالم» أخذه موضوعاً،  
و«الشريف» أخذه محمولاً، ويجوز أن يكون  
المحمول هو «العالم»؛ لكنّ أخره كما يقال:  
«عالم زيد». ومثال ذلك لو قال: «الساكت  
متكلم» أمكن أن نفهم أنّ الساكت متكلم، وأنّ  
نفهم أنّ المتكلم ساكت (س، س، ١١، ١١)

## تقريرات

- التقريرات إنّها المأخوذة بحسب تسليم  
المخاطب، أو التي يلزم قبولها والإقرار بها  
في مبادئ العلوم، إمّا مع استنكار ما، ويسمى  
مصادرات؛ وإمّا مع مسامحة ما وطيب نفس،  
ويسمى أصولاً موضوعة (م، ت، ١٠١، ١٠)

## تقسيم

- التقسيم ينقسم سبعة أقسام: أحدها كالجنس  
للصور، بمنزلة الحيوان الناطق وغير الناطق.  
والثاني كالصور للأشخاص، بمنزلة الإنسان  
كعمرو وسعيد وزيد. والثالث كالكلّ للأجزاء

فإنه قد يوجد غير مضاف إلى العلم وإن كانا من حيث هما متضايقان بالفعل لا يتقدم أحدهما على الآخر. وليس الغرض ذلك، بل الغرض أن أحد الذاتين لا ينفك من إضافة تلزمه توجب أن يكون معه مضافة أبداً، وذات الآخر قد يوجد وليس بمتضاييف (س، م، ١٥٠، ١٩)

### تكثير

- التكثر... إن وقع وليس بسبب الإستقراء، وغير ذلك من هذه الوجوه، فهو بسبب تركيب القياس (س، ق، ٤٣٤، ١١)

### تكثير

- أما التكثر، فبأن تكون مواضع إستنباط الحجة لنا معلومة معدة، فلا يكون حالنا كحال من يحتاج أن يتوكل على الخاطر والحدس (س، ج، ٤٨، ١٤)

### تكثير المقول

- تكثير المقول يكون على وجوه ثلاثة: إما أن يتكرر تكثر المتواطىء في موضوعاته أو تكثر المتفق الصرف الذي يشمل التشابه والإشتراك، أو تكثر المشكك (س، م، ٥٩، ١٠)

### تكذيب

- يستحيل التصديق والتكذيب في المفردات بل إنما يتطرق ذلك إلى الخير، ولا يتنظم خبر إلا بمفردين موصوف ووصف (غ، ح، ٥، ٨)  
- الحكم على المؤلف من ذلك بموافقه للموجود، ولما عليه الأمر في نفسه هو التصديق، وببوابته لذلك هو التكذيب (ب، م، ٣٦، ٩)  
- إن الصدق والكذب يلزمها بنسبتها الأقاويل

اليقين، وإما أن لا يفيد بحال. فإن كان الأول بطل جعلهم (المنطقيون) «الشرطي المنفصل» من صور القياس البرهاني. وإن كان الثاني بطل كلامهم هذا (ت، ر، ١، ٢٣٢، ١٨)

- «التقسيم» قد يكون مانعاً من الجمع والخلو، كما يقال: العدد إما شفع وإما وتر. وهما في معنى التقيضين اللذين لا يجتمعان ولا يرفعان. فقد يكون مانعاً من الجمع دون الخلو، كالضدين اللذين لا يجتمعان وقد يرتفعان، كما يقال: هذا إما أسود وإما أحمر، وقد يخلو منهما. وقد يكون مانعاً من الخلو دون الجمع، كعدم المشروط ووجود الشرط. والمراد بالشرط هنا ما يلزم من عدمه عدم الحكم، سواء عرف ذلك بالشرع، أو بالعقل (ت، ر، ٢، ٤٨، ١٣)

### تقييد

- فرق بين أن يكون وبين أن يكون شيئاً، وبين الموجود وبين الموجود شيئاً، وبين الحسن بحالٍ والحسن مطلقاً، والقيح بحال والقيح مطلقاً، أي في مثال الحلف والإستحلاف والطاعة. وليس ببعيد أن يختلف الإطلاق والتقييد أو التقييدان المختلفان في الحكم (س، م، ٩٩، ٥)

### تكافؤ في الوجود

- قد لا يقع في بعض الأشياء تكافؤ في الوجود معاً من جهة أخرى، وذلك كالعلم والحس أي الإدراكان ليس القوتان المتشاركتان لهما في الإسم، فإن ذات هذا العلم في جوهره يلزمه دائماً أن يكون مضافاً إلى المعلوم موجوداً معه، وذات المعلوم في جوهره لا يلزمه ذلك،

متطهر. وأما المنتج الآخر فهو تسليم نقيض اللازم فإنه ينتج نقيض المقدم، ومثاله قولنا إن كانت هذه الصلاة صحيحة فالمصلّي متطهر ومعلوم أن المصلّي غير متطهر فينتج أن الصلاة غير صحيحة، فانظر كيف أنتج تسليم نقيض اللازم نقيض المقدم (غ، ح، ٣٩، ١٦)

- مهما جعلَ شيء لازماً لشيء فبيني أن لا يكون الملزوم أعمّ من اللازم بل إما أخصّ وإما مساوياً ومهما كان أخصّ فثبوت الأخص يلزم بالضرورة ثبوت الأعمّ (غ، ح، ٤١، ١٣)

- المراد به الافتقار: التلازم؛ والمراد به الغير: ما هو داخل في المجموع، إما الذات وإما الصفات، ليس المراد به ما هو مباين له، وما يجوز مفارقتها له، وغايته أن يراد أن الصفة لا بدّ لها من الموصوف (ت، ١، ٢٢٣، ١٩)

- ليس في هذا التلازم الذي سَمّيناه «افتقاراً» ولا في هذه الصفات التي سَمّيناهما «أغياراً» ما يوجب أن يكون شيء من ذلك مفعولاً لفاعل ولا لعلّة فاعلة (ت، ١، ٢٢٣، ٢٢)

- «التلازم» استثناء عين المقدم يُنتج عين التالي، واستثناء نقيض التالي يُنتج نقيض المقدم. وهو قول نفاذ المسلمين: «وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم، وانتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم» (ت، ٢، ٤٧، ٢١)

- «التلازم» و«التقسيم» إذا قيل «هذا مستلزم لهذا، حيث وجد وجد»، فإن هذا قضية كلية، فتستعمل على وجه التمثيل، وعلى وجه «الشمول» بأن يُقاس بعض أفرادها ببعض ويجعل القدر المشترك هو مناط الحكم (ت، ٢، ١١٥، ٢٦)

الجازمة إلى الوجود في الموافقة والمخالفة، والتصديق والتكذيب هو الحكم بتلك الموافقة والمخالفة (ب، م، ٧٠، ٣)

## تكرار

- التكرار قد يقع للحدود في الحدّ. وقد يقع للحدّ. وقد يقع لبعض أجزائه. وأيضاً قد يقع بحسب الحاجة له. وقد يقع بحسب الضرورة. وقد يقع لا بحسبها (ط، ش، ٢٦٢، ١)

## تكوّن

- أما التكوّن فيضادّه الفساد (أ، م، ٥٣، ٢)  
- التكوّن هو المُضَيَّر من لا جسم إلى أن يحصلَ جسمًا، أو من لا جوهر إلى أن يحصلَ جوهرًا (ف، م، ١١٤، ١٢)

- التكوّن وهو حركة إلى كون جوهر، ميل تكوّن الجنين (س، م، ٢٧١، ١٠)

- ما كان وجوده أن يكون في التكوّن، كالرقص وما أشبه ذلك، فإنه يكون غاية على نحو وجوده؛ وما كان وجوده هو أن يستقر، فإنّما تكون الغاية حاصلة، إذا تم واستقر (س، ج، ٨، ٢٧٣)

- ليس يكون التكوّن من موجود إلا بالعرض (ش، ع، ١٢٩، ١١)

## تلازم

- هذا النمط (التلازم) يتطرق إليه أربع تسليمات ينتج منها إثنان ولا يُنتج إثنان. أما المنتج فتسليم عين القضية التي سَمّيناها مقدّمًا، فإنه ينتج عين اللازم، مثاله قولنا إن كانت هذه الصلاة صحيحة فالمصلّي متطهر ومعلوم أن هذه الصلاة صحيحة فيلزم أن يكون المصلّي

تلازم مقدمات متصلة شرطية

- تلازم المقدمات المتصلة الشرطية وتقابلها...  
الإشتغال بتعديدها بأن تأخذ أصناف  
المتصلات التي من حمليات، والتي من  
اخلاط، والتي من جزأين، والتي من أجزاء،  
وأصناف المتصلات كذلك بكيفياتها،  
وكمياتها، وجهاتها، وإعتبار أحوال  
مقدماتها، وتالياتها، إنها لا تخلو من أن  
تكون أحد الثمانية. وتلك الثمانية إما محصلة،  
وإما معدولة، وبعد ذلك إما ثنائية، وإما ثلاثية.  
وبعد ذلك لا تخلو عناصرها من أحد العناصر  
الثلاثة. وتكون مطلقة أو متوعدة. ونوعها  
وجوب، أو إمتناع، أو إمكان، وسائر ما أشبه  
هذه الإعتبارات. ثم يركب بعضها مع بعض،  
ويجمع ما يحصل من أعدادها، وأن يُسمى كل  
صنف بإسم (س، ق، ٣٦١، ٥)

تلقين

- التلقين قد يستى تعليماً. والتلقين صنفان:  
أحدهما أن يتلفظ القائل بلفظ يقصد به أن  
يتلفظ السامع بذلك اللفظ بعينه مراراً كثيرة،  
ليحصل له حفظ اللفظ نفسه. وذلك مثل تلقين  
اللغة والأغاني. وهو داخل في تعليم  
الاحتذاء. والصنف الثاني أن يقصد به مع  
ذلك أن تُرسم معاني تلك الألفاظ في نفس  
السامع. وقد يفعل أيضاً أفعالاً سوى اللفظ  
تحصل عنها العلوم، فتسمى تعليماً، مثل  
الإشارة (ف، ب، ٧٨، ٤)

تماثل

- أنزل الله على القلوب من العلم ما تزن به  
الأمر حتى تعرف التماثل والاختلاف، وتضع

من الآلات الحسية ما يحتاج إليه في ذلك، كما  
وضعت موازين التقدين، وغير ذلك (ت، ر،  
٤، ١٢٣)

تمثيل

- التمثيل إنما يكون بأن يُؤخذ أو يُعلم أولاً أن  
شيئاً موجود لأمر ما جزئي، فينتقل الإنسان  
ذلك الشيء من ذلك الأمر إلى أمر ما آخر  
جزئي شبيه بالأول فيحكم به عليه إذا كان  
الأمران الجزئيان يعتهما المعنى الكلّي الذي  
من جهته وُجد الحكم في ذلك الجزئي الأول،  
وكان وجود ذلك الحكم في الأول أظهر  
وأعرف وفي الثاني أخفى (ف، ق، ٣٦، ١)  
- التمثيل هو نقله الحكم من جزء إلى جزء آخر  
شبيه به متى كان وجوده في أحدهما أعرف من  
وجوده في الآخر، وكانا جميعاً تحت المعنى  
الكلّي الذي من أجله وجهته وُجد الحكم  
للأعرف (ف، ق، ٣٦، ٨)

- قد يستعمل التمثيل في تصحيح المطلوب مثل  
أن يكون المطلوب هل كل (ج) هو (أ) أو لا  
فيتمس تصحيحه بأن يكون قد عرّفنا أولاً  
وجود (أ) في كل (د)، ونجد حد (ج) نظيراً  
وشبيهاً بحد (د) في معنى كلي يشتركان فيه  
(ف، ق، ٤٢، ١٠)

- التمثيل وحده ليس يضح به اضطراباً وجود (أ)  
في (ج) ولا إن رُفد بالاستقراء، على أنه إن رُفد  
بالاستقراء، سقط تصحيح التمثيل فصار  
الاستقراء وحده هو الموضح، فلا يكون  
مرفداً بل يكون الناطق أو المتكلم قد رفض  
التمثيل وانتقل عنه إلى الاستقراء (ف، ق،  
٧، ٤٣)

- إن صحَّ (وجود (أ) في (ج)) بقياس من

- (مر، ت، ١٨٩، ١)
- أهل زماننا يعرفون التمثيل قياسًا، ويسمّون المحكومَ عليه فرعًا، والسببية أصلًا، وما اشتركا فيه معنى وعلّة (مر، ت، ١٨٩، ٩)
- إن طريق التمثيل غير وثيق في إفادة اليقين، وإن كان عند العوام حسنًا (مر، ت، ١٩٠، ١٢)
- الجزئي إذا علم وجود حكم عليه ظنّ بالقوّة أنّه كذلك في جزئيّ يشاركه في معنى، وذلك بالتمثيل (مر، ت، ١٩٤، ١٢)
- ما يؤدّي منه إلى كشف التصورات يُسمّى حدًا أو رسمًا، وما يُفضي إلى العلوم التصديقيّة يُسمّى حجة. فمنه قياس ومنه إستقراء وتمثيل وغيره (غ، م، ٦، ٧)
- الحجة إمّا قياس وإمّا إستقراء وإمّا تمثيل (غ، م، ٢٥، ١٧)
- الحجة: هي التي يؤتى بها في إثبات ما نتمسّ الحاجة إلى إثباته، من العلوم التصديقيّة؛ وهي ثلاثة أقسام: قياس وإستقراء وتمثيل (غ، ع، ١٣١، ٤)
- الحكم المنقول ثلاثة: إمّا حكم من كليّ على جزئيّ. وهو الصحيح اللازم، وهو القياس الصحيح الذي قدّمناه. وإمّا حكم من جزئيّ واحد، على جزئيّ واحد، كاعتبار الغائب بالشاهد وهو التمثيل. وسبأتي. وإمّا حكم من جزئيات كثيرة على جزئيّ واحد، وهو الإستقراء، وهو أقوى من التمثيل (غ، ع، ١٦١، ١٤)
- (التمثيل) وهو الذي تسمّيه الفقهاء قياسًا. ويُسمّيه المتكلمون ردّ الغائب إلى الشاهد. ومعناه: أن يوجد حكمٌ في جزئيّ معيّن واحد، فينقلّ حكمه إلى جزئيّ آخر يُشابهه بوجه ما (غ، ع، ١٦٥، ٧)
- القياسات المذكورة فيما تقدّم سقط التمثيل والإستقراء، فصار التصحيح لذلك القياس وحده. فيصير المُصَحِّح لوجود (أ) في (ج) قياسًا ولم يكن للتمثيل هناك غناء أصلًا ولا للإستقراء (ف، ق، ٤٣، ١١)
- إنّ مقدّمات الإستقراء إذا سلّمت لا يلزم عنها شيء البتّة، ولا المثال إذا سلّم... والإستقراء والتمثيل لا يلزم منهما في مادة من الموادّ شيء البتّة، حتى يكون يلزم عنها شيء، ولكن لا إضطرارًا، أي ليس دائمًا كما ظنّوا (س، ق، ٦٥، ٤)
- أمّا التمثيل، فإنّه إذا حُقِّق يكون من أربعة حدود: أكبر كليّ، وأوسط كليّ وهذا الأوسط محمول على الأصغر، وعلى شيء الأصغر (س، ق، ٥٦٨، ٤)
- أمّا التمثيل فهو الذي يعرفه أهل زماننا بالقياس. وهو أن يحاول الحكم على شيء بحكم موجود في شبيهه وهو حكم على جزئيّ يمثل ما في جزئيّ آخر يوافقه في معنى جامع. وأهل زماننا يستمّون المحكوم عليه [فرعًا]. والشبيه [أصلًا] وما اشتركا فيه [معنى وعلّة] (س، أ، ٤١٩، ١)
- أمّا التمثيل فليس بتعريف حقيقيّ، بل هو كتعريف، وقد يقع فيه الغلط كثيرًا (س، ش، ١٥، ٣١)
- التمثيل... هو الحكم على غائب بما هو موجود في مثال الشاهد. وربما اختلف، وأوثقه ما يكون المثل به أو المشترك فيه علّة للحكم في الشاهد. وليس بوثيق، فربما كان علّة للحكم في الشاهد لأجل ما هو شاهد، وربما كان المشترك معنى كليًّا ينقسم إلى جزئين فيكون علّة الغائب أو الحاضر أحد الجزئين

- التمثيل فإنه تعريف الشيء بنظائره وأشباهه والحكلي المعقول بجزئياته وأشخاصه ومحسوساته (ب، م، ٤٨، ١٤)
- إنَّ التمثيل هو أن يُنقل حكم إلى شبيهه بين التشابه مستغنى عن إثبات التشابه (ب، م، ٢٤٤، ١٢)
- التمثيل فيكون إما لإشتراك في معنى عام وإما لتشابه في النسبة (ب، م، ٢٧٢، ٦)
- التمثيل وهو الحكم على جزئي لوجوده في جزئي آخر معين أو جزئيات آخر لمشابهة بينهما (سي، ب، ٢١٢، ١)
- (في التمثيل) يُستَوْن (الأصغر فرعاً والشبه أصلاً والأكبر حكماً والأوسط المشابه فيه جامعاً (سي، ب، ٢١٢، ٦)
- من التمثيل نوع يستوونه الاستدلال بالشاهد على الغائب، وكان الشاهد عندهم عبارة عن المُحَسَّن وتوابعه، ويدخل فيه ما يشعر به الإنسان من أمور نفسه الخاصة كعلمه وإرادته وقدرته، والغائب ما ليس بِمُحَسَّن فيثبتون في الغائب حكم الشاهد لما بينهما من المشابهة في أمر ما (سي، ب، ٢١٢، ٧)
- التمثيل فيعم... ما نقل الحكم فيه من شاهد إلى شاهد أيضاً أو من غائب إلى غائب (سي، ب، ٢١٢، ١١)
- كل تصديق: إما أن يكون بالقياس وما يجانس القياس هو المُسَمَّى ضمير، وإما بالاستقراء وما يجانس الاستقراء وهو المُسَمَّى تمثيلاً (ش، ق، ٣٥١، ٨)
- الموصل إلى التصديق المطلوب حجة وهو القياس والاستقراء والتمثيل (ر، ل، ٣، ٣)
- التمثيل فهو الحكم على جزئي بمثل ما وجد في جزئي آخر يوافقه في معنى جامع (ر، ل،
- (١٢، ٣٠)
- (التمثيل).. وهو أن يُستدل بجزئي على جزئي آخر لاشتراكهما في علّة الحكم، كما يقال النيذ حرام كالخمر لاشتراكهما في علّة الحرمة وهو الإسكار (ه، م، ٦٨، ١١)
- التمثيل؛ فإنَّ إيراد الجزئي الواحد في التمثيل؛ لإثبات الحكم المشترك، يوهم مشاركة سائر الجزئيات له في ذلك، حتى يظنَّ أنه استقراء (ط، ش، ١٧٦، ١٦)
- أصناف الحجج ثلاثة؛ وذلك لأنَّ الحجّة والمطلوب لا يخلوان من تناسب ما، ضرورة، وإلّا لامتنع إستلزام أحدهما الآخر؛ فذلك التناسب يكون: إمّا باشتغال أحدهما على الآخر. أو بغير ذلك. فإن كان بالإشتغال، فلا يخلو: إمّا أن تكون الحجّة هي المشتغلة على المطلوب، وهو القياس. أو بالعكس، وهو الإستقراء. وإن لم يكن بالإشتغال، فلا بد وأن يشملهما ما به يتناسبان، وهو التمثيل (ط، ش، ٤١٧، ٣)
- التمثيل وهو إثبات حكم في جزئي وجد في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما (ن، ش، ٣١، ١٨)
- إنَّ ما ذكروه (المنطقيون) من حصر «الدليل» في «القياس» و«الاستقراء» و«التمثيل» حصر لا دليل عليه، بل هو باطل (ت، ر، ١٦٨، ١٥)
- الفراسة البدئية هي عين «التمثيل»، غير أنَّ الجامع فيها بين الأصل والفرع دليل العلّة، لا نفسها، وهو المُسَمَّى في عرف الفقهاء بـ«قياس الدلالة» (ت، ر، ٢٠٩، ٢٠)
- قولهم (المنطقيون): «إنَّ بَيِّن أن ذلك الوصف يستلزم الحكم، وأن الحكم لازم لمعوم ذاته، فمع بعده يستغني عن التمثيل»، فيقال: لا بعد



- في ذلك، بل كلما دلَّ على أنَّ الحد الأوسط يستلزم الأكبر فإنه يستدل به على جعل ذلك الحد وصفاً مشتركاً بين أصل و فرع، ويلزمه الحكم (ت، ١، ٢٣٨، ٢٥)
- التمثيل... يذكر للإيضاح، ولتصوّر للفرع نظير، لأنَّ الكلِّي إنما وجوده كلِّي في الذهن لا في الخارج، فإذا عرف تحقُّقه في الخارج كان أسير لوجود نظيره. ولأنَّ المثال قد يكون ميسراً لإثبات التعليل، بل قد لا يمكن بدونه (ت، ١، ٢٣٨، ٢٨)
- بتصوّر به التمثيل «والتشبيه». وتصوّر «القدر المشترك» بين تلك الصفة الخاصة وبين نظيرها من الصفات (ت، ٢، ٨٠، ١٠)
- الاستدلال تارة يكون بالعام على الخاص وهو «القياس»، وتارة بالخاص على العام وهو «الاستقراء»، وتارة بأحد الخاصين على الآخر وهو «التمثيل»، وبيننا فساد هذا الحصر والتقسيم (ت، ٢، ٩٤، ٤)
- من «التمثيل» ما يفيد اليقين، ومنه ما لا يفيد، كـ «الشمول» (ت، ٢، ١٠٧، ٩)
- التمثيل والاستقراء فإن مقدّمتهما إذا سلمت لا يلزم عنهما شيء، لا مكان تخلف مدلوليهما عنهما (و، م، ٢٧٤، ١)
- التمثيل إثبات حكم في جزئي لوجوده في جزئي لمعنى مشترك بينهما، وهو ضعيف أيضاً لأنَّ الدليل إذا قام في المُستدلِّ عليه أغنى عن النظر في جزئي غيره، لكن يصلح لتطبيب النفس وتحصيل الاعتقاد (ض، س، ٣٥، ١٣)
- تمثيلات
- التمثيلات لا تُعرَّف بنفسها ولا تفيد معرفة ذاتية ولا عرضية وإنما تورّد في لواحق الأفاويل
- المُعرّفة ومعها (ب، م، ٤٩، ١٩)
- تمييز
- إذا كان المطلوب التمييز فإنّما ذلك بالتمييز فقط دون مشترك (ت، ١، ٣٨، ٦)
- التمييز قد يحصل به الفصل «والخاصة» (ت، ١، ٤٩، ١١)
- تناسب
- الأشياء التي هي بالتناسب واحدةً بأعيانها فالأوسط موجود لها أيضاً على طريق التناسب (أ، ب، ٤٥٩، ٨)
- التناسب أربعة أقسام: أحدهما في الطبيعة، كالأب والإبن. والثاني في العرض كالمالك والمملوك. والثالث في المهنة كالمعلم والمتعلم. والرابع في الشبه كالأصفياء والأخلاء (ه، ح، ١٢٣، ١٢)
- تناقض
- كلما كان التعاند والتناقض أكثر وتداولوا في زمان بعد زمان وامتدّ الزمان بذلك وطال وأبوا عليه، كان أقرب إلى أن يُخلَص الصادق من الكاذب في كل مقدمة كلية اختلط كذبها بصدقها (ف، ج، ٢٥، ١٩)
- بين أن لكل إيجاب سلباً يقابله، ولكل سلب إيجاباً يقابله. وهذا هو التناقض، أعني أن يكون إيجاب وسلب متقابلين بالحقيقة (س، ع، ٤٣، ٨)
- حال التناقض... يوجب لصورته أن تكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة بعينها أو يغير عنها لا لأجل مادة دون مادة (س، ع، ١٣، ٦٦)

- التناقض هو إختلاف القضيتين بالسلب والإيجاب إختلافًا يلزم عنه لذاته أن يكون أحدهما صادقًا والآخر كاذبًا بعينه أو بغير عينه، فيجب إذن أن يكون المختلفان بالإيجاب والسلب إختلافًا تامًا محضًا مختلفان أيضًا في الكمية إن كان موضوعهما كليًا. وأمّا ذات الموضوع الشخصي فيكفي فيها الإختلاف التام بالإيجاب والسلب لتعيين الموضوع (س، ع، ١، ٦٧)
- يبقى أن يكون التناقض بين المخصوصات والمحصورات، وأن يكون المحصور المخالف بالكم والكيف هو المناقض (س، ع، ٨، ٦٧)
- إن جميع القضايا يوجد لها متقابلات من باب التناقض، وليس يوجد لجميعها مقابلات من موجبات تحمل الضد، فإننا إذا قلنا: كذا مربع، وجدنا بإزائه أنه ليس بمربع، ولم نجد أنه كذا الذي هو ضد المربع (س، ع، ٥، ١٢٩)
- إن التناقض هو إختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب، على جهة تقتضي لذاتها أن تكون إحداهما بعينها، أو بغير عينها صادقة والأخرى كاذبة حتى لا يخرج الصدق والكذب منهما، وإن لم يتعين ذلك في بعض الممكنات، عند جمهور القوم (س، أ، ٤، ٣٤٥)
- التناقض هو إختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب يلزم منه أن يكون أحدهما صادقًا والآخر كاذبًا (س، ش، ٢٠، ٧٤)
- التناقض هو إختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب على جملة (جهة) تقتضي لذاتها أن يكون أحدهما بعينها أو بغير عينها صادقة والأخرى كاذبة، ومعنى قولي: «بغير عينها» أن الممكن لا يتعين فيه الصدق والكذب، وإن كان لا يخرج الصدق والكذب من الطرفين من
- دون أن يتعين في أحدهما (مر، ت، ٩، ٧٧)
- (التناقض) أن يكون الموضوع واحدًا بالحقيقة كما أنه واحد بالإسم (غ، م، ٥، ٢٣)
- (التناقض) أن لا يختلفا (القضيتان المتناقضتان) في الجزئية والكلية (غ، م، ١٣، ٢٣)
- (التناقض) أن لا يختلفا (الفضيتان المتناقضتان) في القوة والفعل (غ، م، ١٦، ٢٣)
- (التناقض) أن يتساويا في الإضافة فيما يقع في جملة المضافات (غ، م، ١٩، ٢٣)
- (التناقض) أن يتساويا في الزمان والمكان (غ، م، ٣، ٢٤)
- التناقض: القضيتان المتناقضتان هما المختلفتان بالإيجاب والسلب على وجه يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة (غ، ع، ١٢، ٣٥٣)
- التناقض من ذلك هو أن يكون تقابلها (القضيتان المشتركتان في المحمول والموضوع) بحيث لا تجتمعان على صدق ولا كذب في حال من الأحوال، بل يلزم من صدق إحداهما كذب الأخرى ومن كذب إحداهما صدق الأخرى (ب، م، ١٣، ٨٩)
- التناقض نوع من التقابل (سي، ب، ٨، ١٢١)
- (التناقض) إختلاف قضيتين بالسلب والإيجاب بحيث يلزم عنه لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة، وإنما تكونان كذلك إذا اتفقت القضيتان في الموضوع والمحمول لفظًا ومعنى واتفقتا في الكل والجزء والقوة والفعل والشرط والإضافة والزمان والمكان (سي، ب، ٩، ١٢١)
- التي لا تتلزم... هي المتقابلات على جهة

- التضاد وعلى جهة التناقض (ش، ع، ١٠٥، ٧)
- التناقض هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب على وجه يقتضي لذاته أن تكون إحداهما بعينها أو بغير عينها صادقة والأخرى كاذبة (ر، ل، ٢٠، ١٢)
- من جملة أحكام القضايا التناقض (وهو اختلاف القضيتين) (ه، م، ١٧، ١)
- عرفوا (المناطق) التناقض بأنه اختلاف القضيتين، وصرح بعضهم بأنه لا تناقض في التصورات، كذا حققه المرتضى قدس سره في حواشي شرح التجريد، (وأجيب عنه بوجه آخر وهو أنه ليس مرادهم هنا تعريف مطلق التناقض بل تعريف التناقض بين القضايا) (ه، م، ٢، ٦٣)
- يشترط في تحقق التناقض في المحصورات الإختلاف بالكلية والجزئية قوله (لا إنحاد في الموضوع فيها) أي في الكلية والجزئية لأن موضوع الكلية جميع الأفراد وموضوع الجزئية بعضها، والجميع غير البعض (ه، م، ٦٥، ٢)
- التناقض وهو اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن يكون أحدهما صادقة، والأخرى كاذبة، كقولنا زيد كاتب، زيد ليس بكاتب، ولا يتحقق ذلك إلا بعد اتفاقهما في الموضوع والمحمول والزمان والمكان والإضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط (ه، م، ٧٨، ٨)
- التناقض: هو إختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب على جهة تقتضي لذاتها أن تكون إحداهما صادقة، والأخرى كاذبة (ط، ش، ١٠، ٣٤٦)
- التناقض وهو إختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته صدق إحداهما
- كذب الأخرى؛ فقولنا لذاته إحتراز عن إختلاف القضية ولازمها المساوي بالإيجاب والسلب فإنه يقتضى صدق إحداهما كذب الأخرى لا لذاته كقولنا هذا إنسان، هذا ليس بناطق وعكسه (م، ط، ١٦٤، ٢)
- التناقض وحده بأنه إختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة. ولا يتحقق في الموضوعتين إلا عند إنحداد الموضوع ويندرج فيه وحدة الشرط والجزء والكل والجزء وعند إنحداد المحمول ويندرج فيه وحدة المكان والزمان والإضافة والقوة والفعل. وفي المحصورتين لا بد مع ذلك من الإختلاف بالكمية لصدق الجزئين وكذب الكلين في كل مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول (ن، ش، ١٧، ١٩)
- التناقض في القضايا هو إختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب على وجه يقتضي تجرد ذلك الإختلاف لزوم صدق إحداهما وكذب الأخرى (و، م، ٢٠٥، ٢٥)
- التناقض لا يكون إلا مشتركاً بين اثنين فلا يفرد بمعناه أحدهما دون الآخر وهذا معنى قولي وبالعكس (و، م، ٢١٥، ٢١)
- التناقض وهو إختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب، بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة (ض، س، ٢٩، ٢٩)
- التناقض عبارة عن إختلاف قضيتين في الصدق والكيف، وهو الإيجاب والسلب، فشرطه أن لا يختلفا إلا بالإيجاب والسلب، ولا بد أن لا تكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة (ض، س، ٢٩، ٣٥)

## تناقض بحقيقة

## تواتر

- ذكر من ذكر من هؤلاء المنطقيين أنّ القضايا المعلومة بالتواتر والتجربة والحس يختص بها من علمها بهذا الطريق، فلا تكون حجة على غيره؛ بخلاف غيرها، فإنها مشتركة يحتج بها على المنازع (ت، ١، ١٠٦، ١٢)
- الأمور المعلومة بالتواتر والتجارب قد يشترك فيها عامة الناس، كاشتراك الناس في العلم بوجود مكة ونحوها من البلاد المشهورة؛ واشترائهم في وجود البحر - وأكثرهم ما رآه (ت، ١، ١٠٧، ٣)

- إن قال أحدهما الزنجي أسود أي في بشرته وقال الآخر ليس بأسود أي في لحمه، أو قال أحدهما أن النبي صلى إلى بيت المقدس وأراد في وقت وقال الآخر النبي لم يصل إلى بيت المقدس وأراد وقتاً آخر، أو فعل شيء مما يجري هذا المجرى في مكان أو شرط إطلاق أو تقييد وغير ذلك فليس يجب أن يكون بينهما تقابل الإيجاب والسلب، وهو التناقض بالحقيقة (س، ش، ٧٥، ٢١)

## توابع

## تواطؤ

- الاسم الذي يُقال بتواطؤ هو الذي يعم أشياء كثيرة ويدل على معنى واحد يعمها (ف، ق، ٨، ٥٥)
- التواطؤ أن يكون الاسم لها (الأمور المختلفة المتكثرة) واحداً وقوفاً للجوهر، أعني حد الذات أو رسمه الذي بحسب ما يفهم من ذلك الاسم، واحداً من كل وجه؛ مثل قولنا الحيوان على الإنسان والفرس والثور، بل على زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك الثور؛ فإن جميع ذلك يستمى حيواناً (س، م، ٩، ٦)
- نعني هنا بالإسم كل لفظ دال، سواء كان ما يُخصّ بإسم الإسم، أو كان ما يُخصّ بإسم الكلمة، أو الثالث الذي لا يدلّ إلا بالمشاركة، كما سيأتي بيانه بعد. فهذا ما يقال على سبيل التواطؤ (س، م، ١٠، ٣)

- ما ليس على سبيل التواطؤ فإن جميعه قد يقال إنه باتفاق الإسم، وينقسم إلى أقسام ثلاثة: وذلك لأنه إما أن يكون المعنى فيها واحداً في نفسه، وإن اختلف من جهة أخرى، وإما أن لا

- أمّا التوابع غير المقومة للذات فكالكلمة والجزء والعلل الفاعلة والغائية المباشرة للجوهر، والمتضافات وما يلازم وجود الشيء، وعدمه وكون الشيء وفساده، ونحو إستعماله وأفعاله وأعراضه العامة والخاصة وزمانه ومكانه (ب، م، ٢٤٢، ١)

## توابع أسماء وافعال

- الدليل على أنّ هذه، أعني الأدوات والكلمات الوجودية، نواقص الدلالات أنّه إذا قيل ماذا فعل زيد فقيل صار، أو قيل أين زيد فقيل في، لم يقف الذهن معها على شيء. وهي أعني الأدوات والكلمات الوجودية توابع الأسماء والأفعال. فالأدوات نسبتها إلى الأسماء نسبة الكلمات الوجودية نوابح الأسماء والأفعال. فالأدوات نسبتها إلى الأسماء نسبة الكلمات الوجودية إلى الأفعال، ويشاركان في أنّها لا تدلّ بانفرادها على معنى يتصور، بل إنّما تدل على نسب لا تعقل أو تعقل الأمور التي هي نسب بينها (س، ع، ٢٩، ٥)

نوع مقولة أخرى قولاً مقوّمًا، وأن الشيء لا يدخل بذاته في مقولتين فيقالان عليه قول التواطؤ البتة (س، ج، ٢٦٣، ١٧)

يكون واحدًا، ولكن يكون بينهما مشابهة ما، وإما أن لا يكون واحدًا، ولا يكون أيضًا بينهما مشابهة (س، م، ١٠، ٤)

#### تواطؤ مطلق

- أما الذي يختلف بالشدة والضعف فذلك إنما يكون في المعاني التي تقبل الشدة والضعف مثل البياض؛ فلذلك ما ليس يقال البياض على الذي في الثلج والذي في العاج على التواطؤ المطلق (س، م، ١٠، ١٨)

- ليس ما يُعْتَرُ من أن الجنس والنوع والفصل وحدها هي التي تقع بالتواطؤ دون غيرها بشيء؛ وذلك لأن التواطؤ لم يكن تواطؤًا بسبب كون المعنى ذاتيًا، بل بسبب كونه واحدًا في المعنى غير مختلف. وهذه الوحدة قد توجد فيما هو ذاتي، وقد توجد فيما هو عرضي من الخواص والأعراض العاقمة (س، م، ١٣، ١٥)

#### توافي

- التوافي على وجهين: وجه في الأصول، كقول القائل: توافي الأجساد أخلاطه الحرّ والبرد والبيس والبلة. ووجه في المواقيت، كقول القائل: ساعة يلتقي الشفران تظلم العين (ق، م، ٢٢، ٧)

- (الألفاظ) إنما تدلّ بالتواطؤ، أعني أنه ليس يلزم أحدًا من الناس أن يجعل لفظًا من الألفاظ موقوفًا على معنى من المعاني ولا طبيعة الناس تحمّلهم عليه، بل قد أوطأ ناليهم أولهم على ذلك وسالمة عليه، بحيث لو توهمنا الأول إتفق له أن يستعمل بدل ما استعمله لفظًا موروثًا أو مخترعًا اخترعه إختراعًا ولقته الثاني، لكان حكم استعماله فيه كحكمه في هذا، وحتى لو كان معلّم أول علم الناس هذه الألفاظ (س، ع، ٣، ١٠)

#### توهم وغلط

- التوهم والغلط الذي يكون بغير قياس فليس تكون له أسباب متفتنة وهو بسيط مركّب كما أن سببه بسيط (ش، ب، ٤١٤، ٩)

قد علمت أن نوع مقولة ما لا يكون مقولاً على

## ثنائية

ث

- (القضايا) الثنائية فلا فرق فيها بين السالبة والمعدولة من جهة اللفظ لأن حرف السلب مقرون فيهما جميعاً بالمحمول، لكن يفترقان من وجهين: (أحدهما) النية فإن نوى جعل حرف السلب جزء من المحمول وإثباتهما لشيء واحد وهو الموضوع كان عدولاً، وإن لم ينو ذلك بل نوى أن يرفع به ما هو المحمول كان سلباً. (والآخر) عرف الاستعمال فإن لفظة «غير» لا تُستعمل في العادة إلا بمعنى العدول و«ليس» لا تستعمل إلا للسلب (سي، ب، ٦، ١٠٥)

ثبوت

- الثبوت هو الذي عُبِّرَ عنه هنا بالصدق والتفي هو الذي عُبِّرَ عنه هنا بالكذب (و، م، ١٤، ١٢٢)

ثلاثية

- القضايا... منها ثنائية وهي التي محمولها كلمة... (ش، ع، ٥، ١٠١)  
- سُئِنَت التي محمولها كلمة ثنائية لأنها مؤلَّفة من محمول وموضوع فقط (ش، ع، ٦، ١٠١)  
- في الثنائية فيالنسبة أو بالإصطلاح على تخصيص لفظ غير أولاً بالإيجاب المعدول ولفظ ليس بالسلب البسيط أو بالعكس (ن، ش، ٤، ١٣)

- القضايا... منها ثلاثية وهي التي محمولها إسم (ش، ع، ٥، ١٠١)  
- سُئِنَت التي محمولها إسم ثلاثية لأنها مؤلَّفة من موضوع وكلمة رابطة ومحمول (ش، ع، ٧، ١٠١)  
- القضايا الثلاثية... ضعف القضايا الثنائية (ش، ع، ١١، ١٠٢)  
- في الثلاثية فالقضية موجبة إن قُدِّمَت الرابطة على حرف السلب وسالبة إن أُخِّرَت عنها (ن، ش، ٣، ١٣)

## ج

الأصل والفرع مناطًا للحكم، فلا بدّ من دليل يبيّن ثبوت الحكم لجميع أفراد المقدمة باعتبار القدر المشترك الكلّي بين الأفراد. وهذا هو القدر المشترك الجامع في «قياس التمثيل». فالجامع هو الكلّي، والكلّي هو الجامع (ت، ٢، ١٠٨، ١٨)

### جامع مشترك في التمثيل

- الجامع المشترك في «التمثيل» هو الحد الأوسط، ولزوم الحكم له هو لزوم الأكبر للأوسط، ولزوم الأوسط للأصغر هو لزوم الجامع المشترك للأصغر، وهو ثبوت العلة في الفرع (ت، ١، ٢١١، ٩)

### جازم

- أما الجازم فيصير إيجابًا وسلبيًا والأمْرُ بصير أمرًا ونهياً وكذلك التصريح والطلبية، إلا أن هذين ليس لكل واحد من متقابليه اسم يخصه في اللسان العربي (ف، ع، ١٤٠، ٣)

### جامع

#### جدة

وجدنا أشياء أخرى تجري في الكلام، كقول القائل: كاس طاعم أهل، فالتمسنا لذلك إسماً جامعاً، فوجدناه الجدة، وهو كل شيء يقع عليه ذو مال (ق، م، ١٠، ١٩)

إنّ أنواع المقولات التي تنبعث من النسبة إلى الحكم هي إمّا أبن وإمّا متى وإمّا الجدة (س، م، ٩، ٨٦)

#### جدل

- إن كان شيء ما بالحقيقة متوسطًا بين أ وب، ويظنّ أن ليس هو، فإن الذي يقيس بعقل هذا قد قاس على طريق الجدل (أ، ب، ٣٦٧، ٣)

- ينتفع به (الجدل) في ثلاثة أشياء: في الرياضة، وفي المناظرة، وفي علوم الفلسفة (أ، ج، ٤٧٢، ٤)

- أيّما منها (المواضع) متعادلة إما عند الجميع وإما عند طائفة ما فيستعمل المشهور منها في

- «القياس» حيث قام الدليل على أنّ الجامع مناط الحكم، أو على إلغاء الفارق بين الأصل والفرع، فهو قياس صحيح ودليل صحيح - في أي شيء كان (ت، ١، ١٣٠، ٧)

- إذا كان الوصف المشترك وهو المسمّى بـ «الجامع»، و«العلة»، أو «الدليل العلة»، أو «المناط»، أو ما كان من الأسماء، إذا كان ذلك الوصف ثابتًا في الفرع، لازمًا له، كان ذلك موجبًا لصدق المقدمة الصغرى (ت، ١، ٢١١، ١٢)

- الجمع بين الأصل والفرع كما يكون بإبداء الجامع يكون بإلغاء الفارق، وهو أن يعلم أن هذا مثل هذا، لا يفرقان في مثل هذا الحكم، ومساوي المساوي مساو، والعلم بالمساواة والممانلة مما قد يُعلم بالعقل، كما يعلم بالسمع (ت، ١، ٢٣٩، ٦)

- في «قياس الشمول» إذا أرادوا إثبات المقدمة الكبرى التي هي نظير جعل المشترك بين

والجدلُ فغرضُه الأقصى أن يحصلَ للإنسان القوة على الفحص وتوطئة ذهنه نحو الفلسفة وإعداد مبادئها ومطلوباتها. وبالجملَة فإن غايةَ صناعةِ الجدل إرفادُ صناعةِ الفلسفة وخدمتها، والسوفسطائيةُ فغرضُها الأقصى أن يُوهَمَ في الإنسان العلم والحكمة وطلب السعادة القصوى، وضميرُ من يوهَم ذلك وسرايره وغرضُه في باطن نفسه أن يحصلَ له مال أو كرامة أو مدح أو شيء غير ذلك من الخيرات الجاهلية (ف، ج، ٢٧، ١٩)

- كلُّ شيء هو في الجدل بالحقيقة هو بعينه في السوفسطائية بتمويه (ف، ج، ٢٩، ٧)

- الجدلُ يستعملُ قياساً في الحقيقة ومقدمات مشهورة على الحقيقة (ف، ج، ٢٩، ١٢)

- الجدلُ ليس فيه مظنون بل قياس في الحقيقة ومقدمات مشهورة على الحقيقة (ف، ج، ٢٩، ١٤)

- الجدلُ «نافع» في خمسة أشياء. منها: أن يُروِّضَ الإنسانَ ويُعدُّ ذهنه نحو العلوم اليقينية (ف، ج، ٢٩، ١٦)

- منها (منفعة الجدل) أنه يُوطئُ للعلوم اليقينية وتُعدُّ جميع موضوعاتها ويعدها لها، فإنه يُعدُّ لها جميع المقدمات المشهورة، وهي التي في جملتها تُوجدُ المقدمات الصادقة الكلية الأولى، وهي مبادئ العلوم اليقينية (ف، ج، ١٤، ٣١)

- منها (منفعة الجدل) أن العلوم اليقينية ضربان: ضربٌ موضوعاته هي التي تُرشِدُ الإنسان الناظر فيه والمفاحص عنه إلى الصواب بسهولة على الذهن وسرعة تخلُّصها في النفس عن الأعراض التي تفارنها، ولأنها ميسرة في ذاتها لأن يتخلَّلها الإنسان ويتصوَّرها مجردة

الجدل. وما عند طائفة دون طائفة عندما يُقدِّم إقناع أولئك فقط، وأيضاً ليس يمتنع أن يوجد لواحد منها متعاندان (ف، ق، ١١٩، ١٩)

- فعلُ هذه الصناعة هي المجادلة، والجدلُ وهو مخاطبة بأقوال مشهورة يَلتمَسُ بها الإنسان إذا كان سائلاً إبطال أي جزء من جزئي النقيض اتفق أن يتسلَّمه بالسؤال عن مجيب تضمن حفظه (ف، ج، ١٤، ٢)

- إذا سلم المجيب من المقدمات (في الجدل) ما ظنَّ أن السائل لا يتفَعُّ به فجمَع عليه السائل مِمَّا سلَّمه مقدمات كما سلَّمها وألَّفها وخاطَبه بها على أنها أنتجت نقيض الوضع، فللمجيب أن ينظر في شكل القول الذي ألَّفه عليه السائل، هل هو شكل متج أو لا (ف، ج، ١٥، ٤)

- في الجدل أمكنةٌ يجوز فيها للسائل أن يُطالب المجيب بتسليم الشيء الذي امتنع المجيب من تسليمه، وعندها يحتاج المجيب إلى العناد (ف، ج، ١٦، ١٢)

- أنجَحُ ما في الجدل استعمالُ الطريق التي بها يتسلَّم السائل مقدمة مقدمة على انفراد ثم يجمعُ من ذلك ما يُنتج نقيض ومقابل مذهب المسؤول وأن يخفي عند سؤاله موضع التقابل ويستره لئلا يحسَّ به المسؤول (ف، ج، ١٦، ١٦)

- المحسوسات لا تُستعمل مبادئ في الجدل لأن موضوعاتها أشخاص إلا في الاستقراء لتصحيح المقدمات الكلية التي أشخاص موضوعاتها محسوسة وليست هي بالمقدمات المحسوسة (ف، ج، ١٩، ١٧)

- السوفسطائية محاكية للجدلية ومشبهة لها، ومظنونة إنها هي الجدل (ف، ج، ٢٧، ١٦)

- الفلسفةُ غرضُها الأقصى هي السعادة القصوى،



الصناعات التي سبيلها أن لا تستعمل فيها تلك  
المعقولات (ف، ج، ٣٤، ٢١)

- قد ينفخ أيضًا الجدل في مبادئ العلوم اليقينية،  
فإنه لا يمتنع أن يكون في الناس من يشكك في  
الأشياء الظاهرة البينة بأنفسها، على مثال ما  
نجد قَوْمًا لا يعترفون أن التناقضات لا تصدق  
مما (ف، ج، ٣٦، ٨)

- منها (منفعة الجدل) أنه ليس يمكن أحد من أهل  
الصناعات العلمية أن يدافع بالقوة التي يستفيدا  
من صناعته الأفاويل السوفسطائية التي تتكثرت  
ويعاندها في صناعته. ولا أن يحلّ الشكيكات  
السوفسطائية التي يقصد بها تحيير صاحب تلك  
الصناعة وقطعه وتزييف صناعته وتهوين شأنها،  
بل إنما يقدر على تلقي الأفاويل السوفسطائية  
صاحب الجدل فقط (ف، ج، ٣٧، ١٢)

- الجدل هو ارتياض ما للإنسان لمشاركته لغيره  
يصير به الإنسان معدًا للعلوم اليقينية (ف، ج،  
٣٧، ١٨)

- الجدل ارتياض ما. فصناعة الجدل صناعة  
رياضية، مثل سائر الصناعات التي هي رياضيات  
وتوطشات لأشياء أخرى، مثل المصارعة  
والمحاضرة والمناقفة وسائر الصناعات الرياضية  
التي أفعالها يُقاسُ بها بين المرئاضين، ويقع  
فيها التنافس وطلب الغلبة (ف، ج، ٣٩، ١)

- الغالط أو المغالط من غير أهل صناعته فليس  
يُمكنه بصناعته أن يُخاطبَ واحدًا منهما، لا أن  
يعاندها ولا أن يُدافع هذا، اللهم إلا أن يكون  
مع براعته في صناعته له قوة على الجدل (ف،  
ج، ٥١، ٣)

- في الجدل فإن السؤال الذي يتسلم به الوضع  
معناه، أي جزئي النقيض، يختار المجيب أن  
يحفظه، وليس في ذلك ما يقتضي أن يصل

عن المادة، من غير أن يحوج الإنسان فيها إلى  
قوة من ذهنه كبيرة، وذلك علوم التعاليم.  
وضرب موضوعاته تمنع جانب الصواب فيه  
لحسر تخلصها في الذهن عن المادة، بل إنها لا  
تتخلص وإنما تفهم أبدًا مع موادها وفي موادها  
(ف، ج، ٣٢، ١١)

- منها (منفعة الجدل) الأمور المعقولة متى لم  
تتميز بعضها عن بعض في النفس تمييزًا تامًا،  
حتى يخلص كل واحد منها في الذهن بطبيعته  
التي تخصه مجردة، لم يخلص الموضوع فيها  
موضوعًا للمحمول فيها كليًا على التمام، بل  
يبقى فيه موضع شريطة ما أو شرائط (ف، ج،  
٣٢، ٢١)

- منها (منفعة الجدل) إذا كانت المقدمات  
المشهورة التي عندنا في هذه العلوم مشهورة  
معلومة من أول الأمر وفي بادئ الرأي،  
واستعملناها مقدمات كبرى وفرغنا إليها مقدمات  
صغرى أنتجت لنا لا محالة نتائج متضادة  
ومتناقضة (ف، ج، ٣٣، ١٥)

- لما كان الحدل هو الذي يُعطي في كل واحد  
وجود المتضادين وهو الذي به يقدر على وجود  
قياسين متضادين، وكان البرهان والصناعة  
البرهانية لا يمكن أن تعطينا القياسات  
المتضادة، ولا تُبين لنا وجود أمرين متضادين  
في شيء واحد، لم يُمكن الفحص عن هذه  
الأشياء بالصناعة البرهانية (ف، ج، ٣٤، ٩)

- منها: (منفعة الجدل) أن مبادئ العلوم اليقينية  
لما كانت كلية قد عقلت منذ أول الأمر، وكان  
كثير منها أو جلها إنما تكون معطلة غير  
مستعملة منذ أول الأمر لتشاغل الإنسان في  
أول أمره بما سبيله أن يؤدي به في حديثه، إلى  
أن يأتي عليه الثالث من الأسابيع وسائر

- حجّة للأخفى منهما (ف، ج، ١٠٣، ١٢)
- المتشابهات إنما تُستعمل في الجدل على طريق الشرطي لا على طريق الحملي، وذلك أن استعمالها على طريق تأليف الحملي هو خطبي لا جدلي (ف، ج، ١٠٣، ١٤)
- المعاندة بالشبه فينبغي أن يُجنب في الجدل وفي السوفسطائية (ف، ج، ١٠٧، ٧)
- الأفضل في الجدل والأنجح أن يكون الإبطال بالنقيض، إذ كان الإبطال بالنقيض أصح وأوثق وأعمّ من الإبطال بالمضادّ (ف، ج، ١٠٧، ١٥)
- إذا نُقل الجدل أو السوفسطائية إلى أمة لها عملة مستقرّة ممكّنة فيهم فإنّ كلّ واحد منهما ضارٌّ لتلك الأمة ويهونها في نفوس المعتقدين لها، إذ كانت قوّة كلّ واحدة منهما فعلها إثبات الشيء أو إبطال ذلك الشيء بعينه (ف، ج، ١٥٦، ٣)
- الفلسفة والجدل والسوفسطائية فلا تُستعمل فيها (الألفاظ) إلاّ على المعاني الأولى التي لأجلها وُضعت أولاً (ف، ج، ١٦٤، ١٤)
- السوفسطائية فهي تنحو نحو الجدل فيما تفعله. فما يفعله الجدل على الحقيقة تفعله السوفسطائية بنمويه ومغالطة (ف، ج، ٢١٠، ١٦)
- الأمور التي تسوق الذهن إلى أن ينفاد للشيء بطريق الانقياد الشرطي غير الأمور التي تسوقه إلى أن ينفاد للشيء بطريق خطبي، وكذلك الأمور التي تسوقه إلى أن ينفاد للشيء بمغالطة غير الأمور التي تسوقه إلى أن ينفاد بطريق الجدل، والأمور التي تسوقه إلى أن ينفاد إما هو حقّ يقين غير التي تسوقه إلى أن ينفاد للشيء بالطرق الأخر (ف، أ، ٩٦، ١٥)
- الجدل فإنّه يدلّ على تسلّط بقوة الخطاب
- بإخاره عن الوضع الحججة التي تثبت بها ذلك الوضع، فإنه لم يسله عمّا يثبت به الوضع، لأنه ليس قصده أن يتعلّم ذلك من المجيب وإنما قصده أن يُطلّ عليه الوضع (ف، ج، ٥٣، ٩)
- رأى الرواقيون أن الجدل هو الفلسفة وأنه لا فرق بين صناعة الجدل وبين صناعة الفلسفة، إذ كانت فلسفة الرواقين مركّبة (ف، ج، ٦٢، ٨)
- المقدمة الجدلية هي التي سبيلها أن تتسلّم بالسؤال، لتجعل جزء قياس يُتّمسّ به على جهة الجدل إبطال قول ما، وإنما زيد فيه على جهة الجدل لتُخرّج عنها المقدمة السوفسطائية والامتحانية (ف، ج، ٦٤، ٢٢)
- المواضيع (المشتركة) منها ما يعمّ اليقينية والمشهورات فهذه تصلح للجدل والفلسفة جميعاً. ومنها ما هي مشهورة تعمّ المشهورات فقط، وهذه خاصة بالجدل، ومنها ما هي سوفسطائية فقط. ومنها ما يعمّ السوفسطائية والجدل (ف، ج، ٦٨، ١٦)
- إذا نظّر فيه (الإنسان) على طريق الجدل لزم فيه بوجوه ما أن تُوجد فيها قضايا محمولاتها أعراض وهي داخلة في مقولة الجوهر، وقضايا محمولاتها خواص وهي داخلة في مقولة الجوهر، لكن يكون فيها شكوك (ف، ج، ٩٦، ١٢)
- الاستقراء يُصار فيه أبداً من الجزئيات إلى كليها، وذلك أن الاستقراء إنما يُستعمل ليُصحّح به مقدمة كلية، وإنما يُستعمل الاستقراء في الجدل أكثر من ذلك، وأولاً لأجل القياس (ف، ج، ٩٧، ٧)
- الشرطي المتصلّ ربما لم يُجعل التالي فيه لازماً المقدم، بل يُجعل شبيه المقدم، وبهذا الوجه يمكن أن تُستعمل في الجدل أعرف المتشابهين

الطب، والهندسة وغيرهما لا يدعن أنفسهم أن يعرفوا مقدمات تلك العلوم ومبادئها هجومًا بالبرهان في أول الأمر، ولو صودروا عليها لم تسمح نفوسهم بتسليمها فتطلب نفوسهم لقبولها بأقيسة جدلية من مقدمات مشهورة إلى أن يمكن تعريفها بالبرهان (غ، م، ٥٣، ١٠)

- (فوائد الجدل) إن من طباع الأقيسة الجدلية أنه يمكن أن ينتج منها طرفا النقيض في المسألة. فإذا فعل ذلك وتأمل موضع الخطأ منهما ربما انكشف له وجه الحق بذلك التفيتش، ويكفي هذا القدر من صناعة الجدل، وإلا فهو كتاب برأسه، ولا حاجة إلى الإشتغال بحكاية ذلك (غ، م، ٥٣، ١٥)

- الجدل صناعة معدة لمخاطبة كل إنسان وفي كل مسألة كلية على طريق الإنصاف بالعقل العامي، ولا يتوصل إلى ذلك إلا بالمقدمات المشهورة المتسلمة من الخصوم، ولهذا كان ملاك الأمر في القياس الجدلي هو المسئلة والجواب، والمسئلة صورتها صورة مُقدّمة مُحوّلة عن صيغة الإخبار إلى صيغة الإستخبار فيكون عدد المسائل كعدد المقدمات (ب، م، ٢٣٤، ٢٠)

- إنَّ الجدل ينظر في الأمور الكلية فقط وهي موضوعاته، وعمدها القياسات المنتجة التأليف ومبادئها، ومادتها المقدمات المحمودة في الحقيقة (ب، م، ٢٦٩، ١٥)

- هذه الصناعة (الجدل) هي بالجملة الصناعة التي تقدر بها إذا كنا سائلين أن نعمل من مقدمات مشهورة قياسًا على إبطال كل وضع يتضمّن المجيب حفظه، وعلى حفظ كل وضع كلي يروم إبطاله إذا كنا مجيبين، وذلك بحسب ما يمكن في وضع وضع (ش، ج، ٤٩٩، ١٠)

إسم الجدل عند الجمهور... يدلّ على

الإلزام، مع فضل قوّة وحيلة أخرج من الطبيعي ومن العدل الصرف يسيرًا. فليس بمخطئ من جعل القياس المؤلف من مقدمات مشهورة مخصوصًا بإسم القياس الجدلي، بل عمل الواجب (س، ج، ٢٠، ٧)

- في الجدل فليس الغرض عقد قياس من حقيّات أوليات بيّنة، بل مما هو بيّن في المشهور. وأكثر بيان المقدمات في المشهور؛ إنّما هو في الاستقراء، فإذا أتى باستقراء يعم الأكثر، فقد أتى بالقانون الجدلي (س، ج، ١٠٩، ٤)

- الجدل لا يتضمن من المطالب إلا ما هو قريب المكان من المقدمات (س، ج، ٣١٦، ١١)

- القياس المقبول الغير المناسب هو للجدل (س، س، ٣٦، ٣)

- أمّا الجدل، فكيف تكون له مبادٍ محدودة؟ وإنّما له ما يتسلّمه، وما يكون مشهورًا، مناسبًا كان أو غير مناسب. والمشهور فقد يتبدّل، ثم قد نجتمع الشهرة في طرفي النقيض (س، س، ٤٤، ٦١)

- (فوائد الجدل) إفحام كل فضولي ومبتدع يسلك غير طريق الحق ويكون فهمه فاصرًا عن معرفة الحق بالبرهان، فيعدل معه إلى المشهورات التي يُظن أنها واجبة القول كالحق، ويبطل عليه رأيه الفاسد (غ، م، ٥٣، ١)

- (فوائد الجدل) إن من أراد أن يتلقن الاعتقاد الحق وكان مرتفعًا عن درجة العوام ولا يقنع بالكلام الخطابي الوعظي؛ ولم يتو إلى ذروة التحقيق بحيث يطبق الإحاطة بشروط البرهان فإنه يمكن أن يفرس في نفسه الاعتقاد الحق بالأقيسة الجدلية، وهو حال أكثر الفقهاء وظلة المعلم (غ، م، ٥٣، ٥)

- (فوائد الجدل) إن المتعلمين للعلوم الجزئية مثل

- (ف، ج، ١٤، ٧)
- إن الجدلي غرضه إنتاج ضد ما يراه خصمه؛ فهو يسأل رأي خصمه، ومقدمات ينتج عليه منها تقيض أو ضد رأيه (ز، ق، ١٠٧، ٢٤)
- الجدلي مقدماته مأخوذة من الآراء المشهورة (ز، ق، ١٠٨، ١)
- الجدلي ليس غرضه الحق، لكن غرضه عناد مُناظره وإلزامه ضد أو تقيض ما يراه ويعتقده فهو لسبيل الرأي، ويتوصل بعده إلى أخذ مقدمات من خصمه ينتج بها عليه ضد رأيه أو تقيضه (ز، ب، ٢٢٢، ٣)
- الجدلي يبني قياسه من المقدمات التي اقتضها من السؤال (ز، ب، ٢٤٤، ١٢)
- الجدلي يسأل عن أي شيء إتفق (ز، ب، ٢٤٤، ١٥)
- الجدلي يروم تبيين مبادئ الصنائع بالآراء المشهورة (ز، ب، ٢٤٤، ٢٠)
- ليس يجوز أن يسأل الجدلي عن المائة وعن اللمية، فإن هذا سؤالٌ تعلم، بل له أن يسأل عن المائة بوجهين: إما مائة دلالة لفظ يستعمله المجيب في خلال ما يتكلم به، أو أن يقلب المائة إلى الهلالية فيقول: هل تقول إن مائة كذا كذا، حتى يناقضه ويقابله. فأما أن يبتدىء ويطلب مائة لشيء كالمكان أو الزمان أو غير ذلك، ليس على أن يقيس عليه قياساً يؤدي إلى إبطال ما يقوله، فهو تعلم. فإن أراد ذلك فطريقته أن يقول له: هل تقول إن مائة كذا كذا، حتى يخرجها إلى قول واحد فيقصده أو يقصد به. وكذلك له أن يسأله عن اللمية من وجهين؛ أحدهما أن يقول له: لم قلت ما قلت؟ من غير أن يؤاخذ بلمية الأمر في نفسه. والآخر أن يقول له مثلاً: هل السبب في كون مخاطبة بين اثنين يقصد كل واحد منهما غلبة صاحبه بأي نوع إتفق من الأقاويل (ش، ج، ٥٠٠، ٤)
- (الجدل وهو قياس) جنس مؤلف من مقدمات مشهورة، ويختلف باختلاف الأزمان والأمكنة والإقتران وغيرها (ه، م، ٢٦، ١٥)
- للتصديق الجازم الذي لا يُعتبر فيه كونه حقاً أو غير حق؛ بل يعتبر فيه عموم الإعتراف به هو الجدل، إن كان كذلك، وإلا فهو الشغب، وهو مع السفطة يحسب صفناً واحداً هو المغالطة (ط، ش، ٥١١، ١١)
- الجدل ما تألف من مقدمات مشهورة، وهي ما اعترف بها الجمهور ولمصلحة عامة أو بسبب رقة أو حمية نحو هذا ظلم، وكل ظلم قبيح، فهذا قبيح (ض، س، ٣٥، ٢٧)
- جدلي
- الجدلي هو الذي يمكنه أن يأخذ من الأمور العامية كم الأسباب التي عنها تكون: إما أسباب التبيكيت، أو التي لما تُظن تبيكيتاً أو أسباب التي تُظن جدلية أو الممتحنة (أ، س، ٨٢٥، ١٧)
- أما الذي ينظر في الأمر من قبل الأشياء العامية فهو جدلي (أ، س، ٨٤٢، ٦)
- الجدلي ليس هو نحو جنس ما محدود ولا مُبْرَهِن لشيء أصلاً (أ، س، ٨٥١، ١٢)
- المجرب الذي يستعمل الصناعة القياسية هو جدلي (أ، س، ٨٥٣، ٥)
- شأن الجدلي أولاً إبطال الأقاويل على أن الإبطال إنما هو بإنتاج مقابل ما يلتزم أبطاله، ولكن شأنه على القصد الأول هو الإبطال، وأما الإثبات فهو من شأنه على القصد الثاني

القياسات على نقيض الموجود الحق والشهور  
(س، ج، ١٣، ٣٣١)

## جدليات

- أمّا الجدليات لا من جهة الحق والباطل، بل من جهة أنّ العَرَض ليس هو الحق بعينه سواء كان حقاً أو لم يكن، وإنّما هو طلب ما يُفحم به الخصم في المناظرة والمجادلة ويقطع به عن الإحتجاج ويظهر به خصمه عليه عند السامعين سواء كان بالحق أو بغيره، والحق فيه لا يراد لعينه ولا يراد لعينه بل يراد لما قبل (ب)،  
(١٧، ٢٣٣، م)

## جدلية

- (المقدمة) الدياقراطية، أعني الجدلية، فهي التي تقتضب أحد جزئي المناقضة: أيهما كان  
(أ، ب، ١٤، ٣١٤)

- الجدلية هي التي تقيس مراراً (أ)، س،  
(٥، ٧٥٠)

- لزم أن تكون القوي الجدلية والسوفسطائية والفلسفة المظنونة أو الفلسفة الممّوّهة تقدّمت بالزمان الفلسفة اليقينية، وهي البرهانية (ف)،  
(ح، ١٣١، ٤)

- لأنّ السوفسطائية تشبه الجدلية، يستعمل كثير من الناس الطرق السوفسطائية في الفحص عن الآراء وفي تصحيحها. ثمّ يُستقرّ في النظر في الأمور النظرية والفحص عنها وتصحيحها على الطرق الجدلية وتطرح السوفسطائية ولا تُستعمل إلاّ عند المحنة (ف)، ح، ١٥١، ٣

- تبيّن بالطرق الجدلية أنّها ليست هي كافية بعد في أن يحصل اليقين. فيحدث حينئذ الفحص عن طرق التعليم والعلم اليقين (ف)، ح،  
(٨، ١٥١)

كذا كذا أو لا؟ (س، ج، ٧٩، ١٥)

- أمّا الذي يأتي بما تسلّمه من ذات الأمر فهو الجدلي، فإنّ الجدلي إنّما ينتج أن الوضع كذب عن مقدماته بحسب تسليم المجيب إياها (س،  
(س، ٣٧، ٣)

- المبرهن لا يسأل عن طرفي النقيض، بل يضع الحق. إنّما الممتحن يفعل ذلك، وهو بالحقيقة جدليّ (س، س، ٥٥، ١٥)

- الجدليّ ليس يختص بموضوع محدود، وكذلك المشاعي... والجدليّ أيضاً ليس حكمه حكم الصناعة الكلية البرهانية التي هي الفلسفة، فإن تلك تبرهن، والجدلي لا يبرهن؛ وذلك لأن الجدليّ ليس عمومه كعموم الفيلسوف الأوّل، وذلك لأن الفيلسوف الأوّل ليس عمومه بأن يتكلم في أي شيء كان، بل عمومه لأن موضوعه - وهو الموجود بما هو موجود - أعم من كل شيء. والجدليّ ليس عمومه بأن له موضوعاً ذلك الموضوع واحد عام، بل عمومه بأن كل شيء موضوعه ويتكلم فيه من الأمور المشتركة (س، س، ٦٠، ٣)

- «الجدلي» هو الذي موادّه ما يسلمها المجادل سواء كانت علمية أو ظنية، أو مشهورة أو غير مشهورة (ت، ١، ١٦٩، ٩)

- الجدلي إذا كان برهانياً صلح للبرهان والجدل (ت، ٢، ١٧٠، ١٣)

## جدلي ارتياضي

- (من القياسات) جدليّ إرتياضي يتم بإيراد قياسين على متقابلين (س، ج، ١٢، ٣٣١)

## جدلي امتحاني

- (من القياسات) جدليّ إمتحاني، كما يورد من

جدليون

الذين يقيسون: إما على الظن، وهم الخطائيون، أو على الرأي المشهور وهم الجدليون، فليس يجب أن يتهي تحليل قياسهم إلى مقدمات غير ذوات وسط في الحقيقة (س)،  
ب، ١٦٢، ٢٠)

- الجدليون... شأنهم أن يشبوا إثباتًا كليًا (ش)،  
ج، ٥٣٠، ١١)

حين ما يوجد جزءا من جملة المركب مدلولاً بالمركب على ما دلّ به عليه كقولك «عبد الملك» فإنه حينئذ لا يتوقّع أن يدلّ بانفراده، من حيث هو جزء لفظ، حتى يكون إنمّا يورد ليلتزم به كمال اللفظ فيلتم كمال الدلالة (س)،  
ع، ٨، ١٠)

جزئي

- الجزئي ما قيل على بعض الشيء، أو لم يُقَلَّ على بعضه، أو لم يقل على كل الشيء (أ)، ق،  
١٠٥، ١)

- كل ما كان جزئيًا فوقوعه إلى ما لا نهاية. وأما الكلي فمصره إلى شيء بسيط ونهاية (أ)، ب،  
٣٨٩، ٩)

- إن كان البرهان الذي يُعلم به هذا الشيء وشيئا آخر هو أثر من الذي إنما يُعلم به هذا فقط؛ وكان الذي عنده علم الكلي قد يعلم الجزئي أيضًا، وأما هنا فلا يعلم الكلي. فالكلي إذن على هذا القياس أثر (أ)، ب، ٣٨٩، ١٦)

- المفهوم من قولنا إن كذا جزئي كذا، فنقول: إن قولنا كذا جزئي كذا، معناه أنه أحد ما يوصف بكذا، فيكون كذا، لا يلزم أن يوصف ذلك الجزئي به وحده، فيكون كذا صفة له ولغيره بفعل أو قوّة. فإذا كان الوصف مما يحمل عليه وحده بالفعل والقوّة معًا، إن كان كذلك لم يكن هو جزئي ذلك الوصف. وأما إذا كان يوصف به هو وغيره وصفًا بمفهوم واحد، وحدًا واحد، ووصفًا على سبيل أنه هو من غير اشتقاق، فهو أعمّ في الوقوع منه، وذلك أخصّ منه؛ فإن زيدًا أخصّ من «يمشي» و«يمشي» أعمّ من زيد. فإنّ زيدًا لا يقال إلا على واحد، و«يمشي» يقال على ما يقال له زيد وعلى غيره؛

جزء

- من الكاذب في الجزء ما إنمّا يصح الحكم على موضوع بشرط أو في حال أو في وقت فيؤخذ دون ذلك الشرط أو تلك الحال أو دائمًا أو في وقت آخر دون ذلك الوقت (سي)، ب،  
٢٨٠، ١٤)

- إن الجزء لا يُخمل على الكل، بل هو جزء من حده. ولا يوجد من حيث هو كذلك إلا في العقل، ويتقدمه في العقل بالطبع، لكنه في الخارج متأخر عنه؛ لأن الإنسان ما لم يوجد، لم يُقَلَّ له شيء، بعينه وغيره، وشيء يخصه ويحصله، ويصير هو هو بعينه (ط)، ش،  
٢٣٠، ١٠)

- «الجزء» و«القسم» فإنما يمكن تصوّرهما بالكثر (ت)، ١، ٧٠، ٤)

- فهم الجزء هو فهم الكل سواء وُضع للكل لفظ أو لم يوضع وسواء ذكر اللفظ الموضوع أو لم يذكر (و)، م، ٤٦، ٥)

- الجزء ما تركب منه ومن غيره كل (ض)، س،  
٢٦، ١٨)

جزء لفظ مركب

- جزء اللفظ المركب، فإنه يدلّ على شيء لا

- فيكون زيد أحد الأمور الجزئية التي يحمل عليها «بمشي». وإنما نعني بالجزئي هذا (س، م، ٤، ٢٥)
- المعنى الخاص جزئي (س، م، ١٣، ٢٧)
- الجزئي ما ليس مقولاً على كثيرين، بل هو واحد بالعدد؛ كزيد وعمرو (س، م، ١، ٩٧)
- الجزئي. كتصوّرنا معنى قولنا: «زيد» أي شخص بعينه مشاراً إليه. أو «هذا الشكل العشري» أو «هذه الشمس» (س، ش، ١٠، ١٢)
- الجزئي لا يُعرّف الكلي (مر، ت، ٤، ٢٧)
- الجزئي ما يمنع نفس مفهومه من الشركة فيه، كقولك زيد وهذا الفرس وهذه الشجرة (غ، م، ٧، ٩)
- الكلي لا بدّ أن يكون أولاً حتى يكون الجزئي الموضوع تحته حاصلًا إمّا في الوجود أو في الذهن (غ، م، ٩، ١٢)
- الجزئي ما يمنع نفس تصوّر معناه، عن وقوع الشركة في مفهومه كقولك: «زيد» وهذه الشجرة» وهذا الفرس» (غ، ع، ٣، ٧٣)
- الجزئي يُستعمل بمعنى آخر وهو أن كل واحد من المشتركات في معنى الكلي يُقال له جزئي بالإضافة إلى الكلي. والجزئي بهذا المعنى يُغاير الأوّل من وجوهين: أحدهما أنه بهذا المعنى مضاف إلى الكلي، وبالأوّل غير مضاف. والثاني أن الجزئي بهذا المعنى قد يكون كلياً كالإنسان فإنه جزئي الحيوان ومع ذلك هو كلي. وأما بالمعنى الآخر فلا يكون البتة كلياً (سي، ب، ١٢، ٣٥)
- الجزئي ليس مقولاً على موضوع، فإن المقول على الموضوع لا بد وأن يكون كلياً (سي، ب، ١٤، ٥٥)
- الجزئي ليس قوامه بالكلي، فإن من الأشياء ما ليس يُقال عليه كلي بل هو وحده لا مشارك له (سي، ب، ١٥، ٥٩)
- الجزئي هو الذي ليس بمتضاف، وأما الجزئي بالمعنى المتضاف فلا يعقل دون الكلي كما لا يعقل الكلي دونه (سي، ب، ١٧، ٥٩)
- (المعنى) الجزئي... يُحمّل على أكثر من واحد (ش، ع، ٦، ٩١)
- يدلّ على أن الجزئي أحرى بالوجود من الكلي أن الذين يُثبتون وجوده إنما يُثبتون بوجوده في الجزئي (ش، ب، ٤٣٤، ١٩)
- الذي يعلم الكلي فعنده علم الجزئي من قبل الكلي بالقوة القريبة؛ وأما الذي يعلم الجزئي فليس عنده من قبله علم الكلي بالقوة القريبة ولا البعيدة (ش، ب، ٧، ٤٣٦)
- الكلي أشرف من الجزئي من أجل أنه هو السبب القريب في وقوع العلم لنا (ش، ب، ١٤، ٤٤٥)
- من أبطل الكلي فقد أبطل الجزئي ومن أثبت الكلي فقد أثبت الجزئي (ش، ج، ١٥، ٥٥٨)
- الجزئي هو الذي يمنع نفس تصور معناه من الشركة، وأما الذي لا يكون كذلك فهو الكلي، سواء كانت الشركة حاصلة بالفعل أو لم تكن لكنها ممكنة الحصول (ر، ل، ١٥، ٣)
- إن الجزئي من حيث هو جزئي، لا يُحمل على جزئي آخر إلا في اللفظ (ط، ش، ١٦، ٤٥٧)
- المفهوم إن منع نفس تصوّره من الشركة فهو الجزئي (م، ط، ٨، ٤٥)
- الجزئي أيضًا يقال على المندرج تحت الكلي ويُسمّى جزئياً إضافياً والأوّل حقيقياً، وهذا غير الأوّل لإمكان كونه كلياً دون الأوّل وأعمّ منه مطلقاً إذ كل جزئي حقيقي، يندرج تحت كلي

## جزئي اضافي

- الجزئي الإضافي وهو أعم مطلقاً من الجزئي الحقيقي أي الجزئي الحقيقي فرد من أفراده لأنه يصدق عليه وعلى الكلي الذي يندرج تحت كلي. فيلزم على هذا أن كل جزئي حقيقي فهو جزئي إضافي لأنه لا بد أن يندرج تحت كلي لأنه لا يخلو إما أن يكون موجوداً أو معدوماً. فإن كان موجوداً يندرج تحت الكلي الذي هو الموجود وإن كان معدوماً يندرج تحت الكلي الذي هو المعدوم (و، م، ٧٩، ٢٤)

## جزئي حقيقي

- إنَّ الجزئي الحقيقي لا يحمل على كُله بالمواطأة (ط، ش، ٢٠١، ٢)  
- الجزئي الحقيقي وإنه ينقسم إلى علم شخص وعلم جنس (و، م، ٧٩، ٢)

## جزئي سالب

- الجزئي السالب فيمكن بيانه الخلفي بالأشكال الثلاثة. والمقدمة الصادقة المضافة إلى نقيضه بجزء أن تكون موجبة وسالبة في الأول والثالث، لكنها إن كانت موجبة واستعملت كبرى فيها ارتد عند الإستقامة منهما إلى الثاني، وإن استعملت صغرى فيها ارتد من الأول إلى الثالث ومن الثالث إلى الأول، وإن كانت سالبة ولا يمكن استعمالها فيهما إلا كبرى ارتد إلى الثاني عند الإستقامة منهما (سي، ب، ١٧٧، ٢)

## جزئي محرف عن كلي

- جزئي محرف عن كلي، وهو الجزئي الذي يصدق معه الكلي، إذا كان الحمل إذا صدق

من غير عكس وليس جنساً له لإمكان تصوّر الأول دونه ومن الكلي من وجه، إذ الإضافي قد يكون كلياً وبالعكس. والحقيقي يباين الكلي (م، ط، ٤٨، ١)

- كل مفهوم فهو جزئي حقيقي إن مع نفس تصوّره من وقوع الشركة فيه، وكلي إن لم يمنع واللفظ الدال عليهما يُسمّى جزئياً وكلياً بالعرض (ن، ش، ١٤، ٥)

- الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمّى بالحقيقي فكذلك يقال على كل أخصّ تحت الأعم، ويُسمّى الجزئي الإضافي وهو أعم من الأول لأن كل جزئي حقيق فهو جزئي إضافي دون العكس. أما الأول فلاندرج كل شخص تحت الماهية الكلية المعرّات عن المشخصات. وأما الثاني فلجواز كون الجزئي الإضافي كلياً وامتناع كون الجزئي الحقيقي كذلك (ن، ش، ٨، ١٩)

- المراد بالجزئي ما يمنع تصوّره من وقوع الشركة فيه (ت، ر، ٢، ٩٠، ١٤)

- الجزئي مقابله وهو الذي يمنع مجرد تصوّره مدلوله من صدقه على كثيرين كزيد وعمرو ونحوهما من الأعلام الموضوعه لمتشخص لا يقبل التعدّد (و، م، ٧٧، ١٦)

- يُطلق الجزئي... على كل ما يندرج تحت كلي ويسمّى هذا جزئياً إضافياً وهو أعم مطلقاً من الجزئي الحقيقي (و، م، ٧٨، ٣٢)

- الجزئي يُطلق... على كل مفهوم مندرج تحت كلي سواء كان في نفسه جزئياً حقيقياً أو كلياً فيصدق على الإنسان بهذا الاعتبار الثاني أنه جزئي لأنه يندرج تحت كلي بل تحت كليات كثيرة (و، م، ٧٩، ٦)



- على الكل صدق على البعض (س، ق)،  
 (١٦، ٢٧٥)
- جزئي معين  
 - ليس في الخارج إلا «جزئي معين»، ليس في  
 الخارج ما هو «مطلق عام» مع كونه «مطلقاً  
 عاماً» (ت، ١، ٩٩، ٢٥)
- جزئي موجب  
 - الجزئي الموجب الضروريّ يتعكس جزئياً  
 مطلقاً عاماً، وبالجملة فقد يصحّ أن يحمل  
 شيء على شيء بالضرورة ثم لا يكون حمل  
 الثاني على الأوّل بالضرورة (مر، ت،  
 ١٠، ٩٣)
- الجزئي الموجب فيمكن البيان الخلفي فيه  
 بالأشكال الثلاثة، فإذا ارتد إلى الإستقامة صار  
 الأوّل ثالثاً والثالث أولاً. وفي الثاني إن  
 استعملت المقدّمة الصادقة كبرى ارتد إلى  
 الأوّل، وإن استعملت صغرى ارتد إلى الثالث  
 (سي، ب، ١٧٦، ٤)
- جزئي يدل على الدوام  
 - مناقض السالب الكلّي المطلق والموجب الكلّي  
 المطلق العام للجميع، هو الجزئي الذي يدلّ  
 على الدوام (س، ق، ٩٠، ٤)
- جزئيات  
 - كثيرٌ من الكليات التي تُؤخذ مكان جزئيات قد  
 يُوقع على الجزئيات التي قُصِدت بها، أي  
 جزئيات هي من أول الأمر لا بتأمّل. وكثيرٌ  
 منها تُخفى من أول الأمر فلا يُعلم هل أبدل  
 بدل جزئي أم لا (ف، ق، ٥٦، ٧)
- التجربة هي أن تتصمّع جزئيات المقدمات  
 الكلّية، هل محمولها في واحد منها، ونسبته  
 في جميعها أو في أكثرها، إلى أن يحصل لنا  
 البقين الضروري، فإنّ ذلك الحكم حكم على  
 جميع ذلك النوع (ف، ب، ٢٤، ١٩)
- إنّ الجزئيات غير متناهية ولا محدودة. والكلّي  
 بسيطٌ محدود (س، ب، ١٧٦، ١٨)
- الكليات كلّها تقع على الجزئيات التي تشترك  
 فيها بالسوية على التواطؤ، لا الجنس والفصل  
 والتوع وحدها، لأن التواطؤ لم يكن نواطؤاً  
 بسبب كون المعنى ذاتياً، بل بسبب كونه واحداً  
 في المعنى غير مختلف، وهذه الوحدة قد توجد  
 فيما هو ذاتي وفيما هو عرضي (مر، ت،  
 ١٤، ٢٤)
- الجزئيات إذا حُصرت فإما أن يُحمل الحدّ  
 عليها على أنه حدّ لكل واحد منها من حيث هو  
 شخصه وهو كاذب، فليس حدّ النوع حدّاً  
 للأشخاص الواقعة تحته من حيث هي  
 أشخاص، أو يُحمل على أنه حدّ نوعها وهو  
 مصادرة على المطلوب الأوّل، أو يحمل مطلقاً  
 لا على أنه حدّ فموجبّه أن يكون محمولاً أيضاً  
 على النوع من غير زيادة أنه حدّه (سي، ب،  
 ١٥، ٢٦٤)
- جزئيات استقرائية  
 - ربّما نوقض المستقري، فوجد التخصيص بعد  
 النقص بعم المطلوب، والمستقراً لأجل  
 المطلوب، فيتعلّق المحجب بالتخصيص، ولا  
 يلتفت إلى النقص. مثلاً إذا كان قال: كل  
 حيوان يحرّك لحيه الأسفل فأورد جزئيات  
 إستقرائية مثل الفرس والإنسان، وما يجري  
 مجراهما فنوقض بالتساح، فله أن يقول: إني

لست أحتاج إلى الحيوان المطلق فيما إستفريته، بل إلى الحيوان العاشي البري (س، ج، ١٧، ٣١٢)

ق، ١٣٨، ٩) - الجزئية السالبة... جزئية بالطبع أعني في المادة التي تصدق معها الموجبة الجزئية لا في الموضوع الذي تصدق معها السالبة الكلية وهي التي تُسمّى جزئية بالوضع (ش، ق، ١٧، ١٥٧)

- الجزئية السالبة والمهملة السالبة لا عكس لهما (و، م، ٢٣٤، ١)

## جزئيات فاسدة

- الجزئيات الفاسدة فلا يفين بها، لأن اليقين دائماً لا يتغير، والجزئيات متغيرة فاسدة فلا يبقى بها عقد دائم (سي، ب، ٢٥٩، ١)

## جزئية شرطية

- الجزئية (الشرطية) أن تكون كذلك على بعض هذه الأوضاع (ن، ش، ١٧، ٦)

## جزئية موجبة

- الجزئية الموجبة بالمعنى العام يُشبه أن يكون نقيضه الدائم (مر، ت، ٨٢، ٩)

- الجزئية الموجبة هي ما أوجب فيها المحمول لبعض الموضوع (ش، ق، ١٣٨، ٦)

- الجزئية الموجبة متى صدقت وهو جزئي والسالبة الكلية على العكس (و، م، ٢٦٨، ٨)

## جزئية موجبة حقيقية

- الجزئية الموجبة الحقيقية أعم من مخالفتها الخارجية من وجه إلا الكلية الموجبة الخارجية فهي أعم منها مطلقاً (و، م، ١٨٢، ٦)

## جزئيتان

- إن كانتا (القيسيتين) جزئيتين جاز صدقهما معاً وذلك في الموضوع الذي تكذب فيه الكلّيتان، فإذا عرفت هذا فنيقض الكلية الموجبة جزئية سالبة وبالعكس ونقيض الكلية السالبة جزئية موجبة وبالعكس (و، م، ٢١٢، ١)

## جزئية

- الجزئية فهي أن يكون الحكم على بعض أوضاع المقدم وبعض الأحوال والإشتراطات، وإن كان المقدم والتالي كليين، واللفظ الدال على الإيجاب الجزئي المتصل قد يكون إذا كان كذا كان كذا، وكذلك هو الدال على الإيجاب الجزئي المنفصل، والدال على السلب الجزئي المتصل ليس كئلاً، وعلى السلب الجزئي المنفصل ليس دائماً (سي، ب، ١٦٣، ٢٧)

- الجزئية التي في الشكل الأول يمكن فيها أن يُبين عن طريق الخُلف بالكلية التي في الشكل الثاني (ش، ق، ١٧٣، ٩)

- جزئية وهي ما موضوعها كلي وحكم فيها بالتبعض (و، م، ١٦١، ١٠)

- الجزئية هي الحكم على بعض الأفراد (ض، س، ١٧، ٢٦)

## جزئية سالبة

- الجزئية السالبة هي: إما سلب المحمول عن بعض الموضوع... وإما سلب الكلية عن الموضوع (ش، ق، ١٣٨، ٧)

- السالبة الجزئية لها عبارتان: إحداهما رفع البعض والثانية رفع الكل الموجود فيها (ش،

- الكم الذي هو متقوم من أجزاء لها وضع بعضها عند بعض فهو الخط والسطح والجسم والمكان (ش، م، ٣٠، ١٠)

### جسم الذي هو جنس

- إن أخذنا الجسم جوهرًا ذا طول وعرض وعمق، بشرط أن لا نتعرض لشيء آخر البتة، فلا يجب أن تكون جسميته بجوهرية مصورة بهذه الأقطار فقط، بل جوهرية كيف كانت ولو مع ألف معنى مقوم لخاصية تلك الجوهرية وصورة وكان معها، وفيها الأقطار الثلاثة بالجملة أقطار ثلاثة على ما هي للجسم وبالجملة، أي مجتمعات تكون بعد أن تكون جملتها جوهرًا ذا أقطار ثلاثة، وتكون تلك المجتمعات إن كانت هناك مجتمعات داخلية في هويته ذلك الجوهر، لا أن تكون تلك الجوهرية نُمَّتْ بالأقطار ثم ألحقت بها تلك المعاني خارجة عن الشيء الذي قد تمَّ كان هذا المأخوذ هو الجسم الذي هو الجنس (س، ب، ٥٠، ٣)

- أما هذا (الجسم الذي هو الجنس) فإنه محمول على كل مجتمع من مادة وصورة واحدة كانت أو ألفًا، وفيها الأقطار الثلاثة، فهو إذن محمول على المجتمع من الجسمية التي هي كالمادة ومن النفس، لأن جملة ذلك جوهر (س، ب، ٥٠، ٦)

### جسم تعليمي

- الجسم التعليمي وهو البُعد القابل للتجزئة في ثلاث جهات متقاطعة على حدِّ واحد تقاطعًا قائميًا، ويُرسَم بأنه طول وعرض وعمق (سي، ب، ٦٢، ٣)

### جزء

- الجزء عند أهل اللغة يكون عقب الشرط وبعده، ولا يكون الجزء مع الشرط في الزمان (ت، ر، ٢، ١١٨، ١٠)

### جزم

- يفعل الذهن في مفردات التصورات جمعًا وتآليفًا بين مفرداتها هو الذي يُدَلُّ عليه بمؤلفات الألفاظ، كالمفهوم من قولنا الإنسان حيوان، وهو بإيقاع نسبة بين المفردات هي كالواصلة والرابطة بينها، وهذا الفعل من الذهن يُسمَّى حكمًا وجزمًا (ب، م، ٣٥، ٢١)

### جزمية

- الجزمية ما بُتَّ فيها الحُكْمُ وُجِرِمَ عليه إثباتًا كان أو نفيًا (ف، ق، ٧١، ١٠)

### جسم

- الشيء الذي يمكنك أن تفرِّض فيه بعدًا، ثم بعدًا آخر يقاطعه على قائمة، ثم ثالثًا يقاطع الأولين على التقاطع الأول على قوائم، فهو الجسم (س، م، ١١٣، ١٣)

- الجسم الواحد قد يوجد بحيث يعرض له أن يختلف بحسب الكمية ولا يختلف بحسب الصورة (س، م، ١١٤، ٥)

- الجسم: إسمٌ مشترك قد يُطلق على المستوي به، من حيث إنه متصل محدود ممسوح في أبعاد ثلاثة بالقوة، أعني أنه ممسوح بالقوة وإن لم يكن بالفعل (غ، ع، ٢٩٩، ٢٤)

- الخط والبسيط والجسم والزمان والمكان... من المتصل (ش، م، ٢٩، ١٧)

## جسم مادة

- إنَّ إذا أخذنا الجسم (المادة) جوهرًا ذا طول وعرض وعمق من جهة ما له هذا بشرط أنه ليس حاصلاً فيه معنى غير هذا، وبحيث لو انقسم إليه معنى غير هذا مثل حسّ أو إغثناء أو غير ذلك كان معنى خارجاً عن الجسمية محمولاً في الجسمية، مضافاً إليها، كان المأخوذ هو الجسم الذي هو المادة (س، ب، ٤٩، ١٤)
- الجسم (المادة) إذ هو جزء من الجواهر المركب من الجسم والصور التي يعد الجسمية التي بمعنى المادة فليس بمحمول، لأن تلك الجملة ليست بمجرد جوهر ذي طول وعرض وعمق فقط (س، ب، ٥٠، ٤)

إسقاطاتها (ب، م، ٥٥، ١٠)

الجمع إما أن يكون بالغناء الفارق وإثا أن يكون بإبداء الجامع. وهذا يكون في العقليات قطعياً وظنئياً، كما يكون في الشرعيات (ت، ر، ٢، ٧، ١٠٩)

## جمع مسائل في مسألة

- في جمع المسائل في مسألة يفغل شيء يسير من إعتبار ما يزيده مفهوم الجمع، أو يزيده مفهوم التفصيل. وبالجملة تغفل مراعاة التفاوت بين الغير والهو هو، إذا كان يسيراً (س، س، ٧، ٣٥)

## جنس

- الجنس، ألا يوضع إن كان وجوده ظاهراً، وذلك أنه ليس حال العدد وحال البارد والحار في أنه ظاهر الوجود حالاً واحدة؛ ولا مانع يمنع أيضاً في أمر التأثيرات ألا يوجد على ماذا يدل إن كانت ظاهرة (أ، ب، ٣٤٠، ١)
- الجنس هو هذا، أعني أنه موجود بالقوة لأكثر؛ فإن كان هذا ليس موجوداً ولا لشيء آخر إلا للتلايات غير المتجزئة، فقد يكون هذا هو معنى الوجود للتلاية (أ، ب، ٤٤٣، ٣)
- متى قصد الإنسان إلى تحديد جملة ما وكل، أن يقسم الجنس إلى غير المتجزئة الأول بالنوع مثال ذلك أن يقسم العدد إلى التلاية والثانية؛ ثم يلتبس أن يأخذ حدود هذين ونظائرهما (أ، ب، ٤٤٣، ٩)
- إذا ما أخذ الجنس الأول فإن هو اقتضب بعض الأشياء من الأشياء التي عن القسمة السفلى فإنه لا يقع الكل في هذه (أ، ب، ٤٤٥، ٧)
- الجنس هو الأول، وهو المأخوذ مع الفصول معاً، والفصول هي جميعاً لازمة، فلا يكون

## جمع

- أخذهم الجمع مكان المجموع، حتى يقولوا: إن الحيوان تركيب نفس وبدن؛ وهذا مع ردايته في أنه جعل المركب تركيباً، فليس يدل على ذلك التركيب. وكيف يكون التركيب حيواناً، أو الحيوان تركيباً، ولكل تركيب ضد هو التحليل؛ وليس للحيوان ضد هو التحليل (س، ج، ٢٨٩، ١)
- الجمع فهو إكتساب المفردات المتكثرة الذوات وحدة عرضية وهو على وجهين تأليفي وتركيبي (ب، م، ٥٥، ٧)
- الجمع التأليفي هو الذي أحاده متميزة في اجتماعها كل عن صاحبه عقلاً وحساً، كالمسكر من أحاد الرجال والقول من أحاد الألفاظ (ب، م، ٥٥، ٨)
- (الجمع) التركيبي هو الذي تختلط أحاده وتتحد اجزائه ولا يُدرك كل منها على حباله كتركيب بدن الإنسان من أخلاطه والأخلاط من

- حيثذ شيء هو أشدُّ تأخرًا؛ وإلا فقد كان يكون شيء آخر مخالفًا بالنوع (أ، ب، ٤٤٩، ٦)
- الجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو. وينبغي أن يقال إن الأشياء التي تحمل من طريق ما هو وهي التي يليق بنا أن نأتي بها إذا سئلنا عن الشيء الموضوع: ما هو؟ كما يليق بنا إذا سئلنا عن الإنسان ما هو أن نقول إنه حيوان (أ، ج، ٤٧٦، ١١)
- كل ما يوجد للنوع قد يوجد أيضًا للجنس. مثال ذلك أنه إن كان علم يوجد خمسينًا وفاضلاً فقد يوجد حال كذلك، لأن الحال جنسٌ للعلم (أ، ج، ٥١١، ١٥)
- ليس يلزم ضرورة أن يكون كلُّ ما يوجد للجنس يوجد أيضًا للنوع: فإن الحيوان يوجد طائرًا وذا أربع، وليس الإنسان كذلك (أ، ج، ٥١٢، ٣)
- الجنس يُحمل على جميع الأشياء التي تحت نوعٍ واحد بعينه (أ، ج، ٥٥٢، ١٢)
- جنس جميع الأشياء - التي لا تختلف بالنوع - واحد بعينه. فإن تبين أنه جنس لواحدٍ منها، فمن البين أنه جنسٌ لجميعها. وإن تبين أنه ليس هو جنسًا لواحدٍ منها، فمن البين أنه ولا لواحدٍ منها مثال ذلك إن وضع واضح خطوطًا لا تنجزأ وقال: إن ما لا ينقسم جنسٌ لها. وذلك أن الجنس الموصوف ليس هو جنسًا للخطوط المتقسمة، إذ كانت غير مخالفة في النوع، لأن جميع الخطوط المتقسمة غير مخالفة في النوع (أ، ج، ٥٥٦، ١٠)
- الجنس ينبغي أن يقال على أكثر مما يقال عليه الفصل، وألّا يكون يشارك الفصل (أ، ج، ٥٦١، ١٦)
- الجنس ليس يحلّ في وقت من الأوقات،
- ويشارك أيضًا ضده، أو يمكن أن يشتركه (أ، ج، ٥٦٢، ١٣)
- الجنس إن كان ضد الشيء، فالنوع أيضًا كذلك، كالحال في الفضيحة والرذيلة والمعدّل والجور (أ، ج، ٥٦٥، ٦)
- الجنس يقال مثل النوع في الضعف وفي الأجناس التي فوقه، لأننا نقول إنه ضِعْفٌ لكذا، وكثير الأضعاف لكذا (أ، ج، ٥٦٩، ٦)
- كل جنس فإن أنواعه مختلفة (أ، ج، ٥٧٨، ٦)
- الجنس إنما يقال على النوع الموضوع فقط، لا في الموضوع (أ، ج، ٥٧٩، ٢)
- الجنس يُحمل على جميع الأنواع بالتواطؤ (أ، ج، ٥٧٩، ٤)
- الجنس يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل (أ، ج، ٥٨٢، ٣)
- واجب أن يكون الجنس يتّصل من الأشياء الأخر (أ، ج، ٦٢٨، ٦)
- كل جنس إنما ينقسم بالفصول التي يوازي في القسمة بعضها بعضًا، بمنزلة ما ينقسم الحيّ بالمشاء والطائر وذوي الرجلين (أ، ج، ٦٣٩، ١١)
- الجنس... يقبل قول النوع (أ، ج، ٦٤٠، ٩)
- إن الجنس يقال أولًا على جنس لجماعة قوم لهم نسبةٌ يوجو من الرجوع إلى واحد ولبعضهم إلى بعض على المعنى الذي يقال به جنس الهرقليين من قبّل نسبتهم إلى واحد، أعني من هرقل، إذ كان جماعة القوم الذين لبعضهم قرابة إلى بعض من قبّله قد يدعى جنسًا بانفصالهم من سائر الأجناس الأخر. وقد يقال أيضًا على جهة أخرى «جنس» لمبدأ كون كل واحدٍ واحدٍ: إما من الوالد، أو من الموضع الذي يكون فيه الإنسان، فإنه على هذه الجهة

والأقل، ولا فصول الجنس أيضًا التي بها يتقسم، لأن هذه الفصول هي المتممة لحد كل واحد (في، أ، ١٠٣٩، ٣)

الشيء الذي يخص الجنس أنه يُحمل على أكثر مما يُحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض. وذلك أن «الحيوان» يُحمل على الإنسان وعلى الفرس والطير والحية (في، أ، ١٠٥٣، ٧)

- إن الجنس يحوي الفصل بالقوة، لأن «الحي»:

منه ناطق، ومنه غير ناطق (في، أ، ١٠٥٤، ١)

- أما الفصول فليست ترفع الجنس، وذلك أن الفصول إن ارتفعت كلها بقي الجوهر المنتهس الحساس متوهمًا، وقد كان ذلك الجوهر هو الحي. (في، أ، ١٠٥٤، ٥)

- إن الجنس يُحمل: من طريق ما الشيء (في، أ، ١٠٥٤، ٧)

- إن الجنس في كل واحد من الأنواع واحد، بمنزلة «الحي» في «الإنسان» (في، أ، ١٠٥٤، ٩)

- إن الجنس يشبه المادة، والفصل يشبه الخلقة (في، أ، ١٠٥٤، ١٣)

إن الجنس يحوي الأنواع (في، أ، ١٠٥٥، ٨)

- الأنواع تُحوى من الأجناس ولا تحوي الأجناس، وذلك أن الجنس يفضل على النوع (في، أ، ١٠٥٥، ٩)

كما أن الجنس يُحمل على الأنواع الخاصة به على طريق التواطؤ، كذلك تُحمل الخاصة على ما هي خاصة له (في، أ، ١٠٥٧، ١)

- إن الجنس يختلف عن الفصل، والنوع، والخاصة، والعرض (في، أ، ١٠٥٩، ٥)

- الجنس كل اسم يجمع أسماء مختلفة الصور كقول القائل: الذواب، فيجمع بذلك ما بين

نقول إن جنس أوسط من طنطالس، وأولس من إيرفلس... وقد يقال أيضًا على جهة أخرى «جنس» للذي يُرتب تحته النوع. وخليق أن يكون إنما سُمي جنسًا لمشابهته هذين الموصوفين، لأن هذا الجنس هو مبدأ ما للأنواع التي تحته، ويُظنّ به أنه يحوي كل الكثرة التي تحته (في، أ، ١٠٢٢، ٥)

- الجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين

بالنوع من طريق ما هو - مثال ذلك: «الحي»

لأن الأشياء التي تُحمل: منها ما يُقال على

واحد فقط كالأشخاص - بمنزلة سقراط، وهذا

الشخص، وهذا الشيء؛ ومنها ما يُقال على

كثيرين كالأجناس والأنواع والفصول

والخواص والأعراض التي تعرض على جهة

العموم، لا التي تعرض لشيء على جهة

الخصوص. فالجنس: كالحَي؛ والنوع:

كالإنسان، والفصل: كالناطق، والخاصة:

كالضحاك، والعرض: كالأبيض والأسود

والقيام والجلوس (في، أ، ١٠٢٤، ٨)

- أما الجنس فليس إنما يُحمل على نوع واحد،

لكن على أنواع كثيرة مختلفة (في، أ،

١٠٢٥، ١٧)

- النوع جامع الكثير إلى طبيعة واحدة، والجنس

في ذلك أكثر جمعًا منه (في، أ، ١٠٣٣، ٧)

- إن الجنس أبدًا يُحمل على النوع، وكل ما هو

فوق يُحمل على ما تحته (في، أ، ١٠٣٣، ١٤)

- الجنس يُحمل على النوع وعلى الشخص (في،

أ، ١٠٣٤، ١٠)

- الجنس الذي قبل نوع الأنواع يُحمل على جميع

الأنواع، وعلى الأشخاص (في، أ،

١٠٣٤، ١٣)

- إن الجنس لا يُحمل على ما هو له جنس بالأكثر

نوع أخير غير الذي تحته الآخر، وكل نوع أخير منها تحت جنس غير الجنس الذي تحته الآخر، وكل جنس منها تحت جنس آخر أعم منه غير الذي تحته الآخر، إلى أن ينتهي كل جنس منها على هذا الترتيب إلى جنس عالٍ غير العالمي الذي يرتقي إليه الآخر (ف، د، ٧٨، ٧) (٧، ٧٨)

- الجنس يُعرَّف من النوع جوهره الذي يُشارك فيه غيره أو يُعرَّف جوهره بما يُشارك فيه غيره (ف، د، ٧٩، ١٠)

- الفصل يُعرَّف منه جوهره الذي ينحاز به عن غيره أو يُعرَّف جوهره بما ينحاز به ويفرُّد عن غيره، إذ كان الجنس يُعرَّف ما هو كل واحد من الأنواع التي تحته لا بما يخصه، والفصل يُعرَّف جوهر كل واحد منها بما يخصه (ف، د، ١٢، ٧٩)

- إذا كان الجنس المقروء بأي قريباً من النوع الذي فصلنا معرفته فالذي يليق أن يُجاب به حينئذ فصل ذلك النوع يميّزه في جوهره عن قسمه (ف، د، ٨٠، ٤)

- نجعل الجواب عن السؤال بأي جنس ذلك النوع مُقَيِّداً بفصله؛ فعند ذلك نرى أننا قد عرفنا ذات ذلك النوع على الكفاية والتمام (ف، د، ٨٠، ١٠)

- الجنس المقَيِّد بالفصل هو حد النوع الذي عنه سألنا أولاً بحرف ما هو وثانياً بحرف أي (ف، د، ٨٠، ١١)

- الفصل يُنسب إلى النوع، فيقال إنه فصل للنوع فإنه المُقَرَّبُ لحدّه، ويُنسب أيضاً إلى جنس ذلك النوع، فيقال إنه فصل لذلك الجنس لأنه يُقَيِّد به ويُردف (ف، د، ٨٠، ١٥)

- الجنس يُردف بالفصول على أحد وجهين: إما أن يُقَيِّد بفصول متضادة أو متقابلة في الجملة

القبيل والنملة على اختلاف صورهما (ق، م، ١٢، ٤)

- أعمُّ المحمولين البسيطين الذين يتشابه به شيان في جوهرهما يُسمَّى الجنس، وأخصُّهما هو النوع (ف، د، ٦٠، ١٥)

- المحمولات الكلية البسيطة هي هذه الخمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض (ف، د، ٦١، ٤)

- كلُّ محمول مرَّتب من جنس وفصل أو جنس وفصلين أو أكثر متى كان مساوياً في الحمل لنوع ما فإنه حدٌ لذلك النوع (ف، د، ٦١، ١٧)

- المعاني الكلية المفردة على ما أحصاها كثير من القدماء خمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض (ف، د، ٧٦، ١٣)

- إن الأعم من كل اثنين منها (المتوسطات) جنس والأخص نوع، وأعمها الذي لا أعم منه هو الجنس العالمي وأخصها الذي لا أخص منه هو النوع الأخير (ف، د، ٧٧، ٢)

- الجنس بالجملة هو أعمُّ كلِّين يليق أن يُجاب بهما في جواب ما هو هذا الشخص، والنوع أخصُّهما (ف، د، ٧٧، ١٧)

- كل جنس فهو أعمُّ من النوع الذي تحته، فإنه يُحمل على أكثر من نوع واحد، وكذلك كل نوع أخير فإنه يُحمل على أكثر من شخص واحد (ف، د، ٧٧، ٢٠)

- كل جنس إذ كان يُحمل على أكثر من نوع واحد وعلى أشخاص كل واحد منها فإنه يُحمل على أشخاص مختلفة بالنوع من طريق ما هو (ف، د، ٧٨، ٣)

- النوع الأخير إنما يُحمل أبداً على أشخاص مختلفة بالعدد من طريق ما هو. وليس يمنع أن تكون أشخاص كثيرة، كل شخص منها تحت

ولكن لا يُعَيَّرُ شيئاً بما هو له عَرَضٌ في ذاته وجوهره، فهو يشارك الفصل في تمييز نوع عن نوع وُخَالَفَهُ في أنه يُعَيَّرُهُ لا في جوهره (ف، ٨٤، ٧)

- الجنس يُقَسَّمُ بالفصول، وقد يُقَسَّمُ أيضاً بخواص أنواته، كقولنا الحيوان منه صهال ومنه نابيع وقد يُقَسَّمُ بالأعراض أيضاً، كقولنا الحيوان من أبيض ومنه أسود (ف، ٨٥، ٤)

- الرسم يؤلف من جنس وخاصة، كقولنا في الإنسان إنه حيوان ضحكاً، ومن جنس وعَرَضٍ أو أعراض، كقولنا إنه حيوان كاتب أو حيوان يبيع ويشتري (ف، ٨٦، ١٢)

- الجوهر هو جنس واحد عالي، وتحت أنواع متوسطة، وتحت كل واحد منها أنواع إلى أن ينتهي إلى أنواع لها أخيرة، تحت كل واحد منها أشخاصه (ف، ٩٠، ١٠)

- أما جنس الجنس والفصل المقوم للجنس وما كان فوقه، فإنها ليست بأول (ف، ٣٠، ١)

- أما جنس الفصل المقوم فإنه إن لم يكن جنساً له ولجنسه معاً، فقد يمكن أن يكون محمولاً أولاً، وكذلك الفصل المقوم لفصل الشيء (ف، ٣٠، ٢)

- ليس يُظَنُّ أحدٌ من أولئك (الناس) أن الجزء الذي يُسَمِّونه الجنس يُعَرَّفُ الشيء بما هو خارج عنه أصلاً، وأما الجزء الذي يُسَمِّونه الفصل، فقد يُظَنُّ بكثير منها أنه يعرف بما هو خارج الشيء المحدود. وكثير منها ليس يظن به ذلك (ف، ٤٨، ١٧)

- التي تُسَمَّلُ أجناساً وفصولاً في الحدود صنفان، أحدهما بمنزلة ما يقال في الحيوان أنه جنس، وفي الناطق أنه فصل (ف، ٤٨، ٢٣)

يقرن بها حرف الانفصال، كقولنا الثوب إما من صوف وإما من كتان وإما من قطن، والجسم إما متغذى وإما غير متغذى، وهذه قسمة الجنس بالفصول. وإما أن يُردَفَ بفصل فصل دون مقابلة ودون حرف الانفصال، كقولنا ثوب من صوف وثوب من قطن وثوب من كتان، وكقولنا جسم متغذى وجسم غير متغذى (ف، ٨٠، ١٦)

- لا يمتنع أن يوجد جنس مُردَفٌ بفصل ولا يوجد له إسم أصلاً في ذلك اللسان يساويه في الدلالة، فيكون ذلك حدّاً لنوع لا اسم له مثل قولنا الجسم المتغذي، فإنه لا يوجد له اسم يساويه في الدلالة، فيقام حد ذلك النوع مقام اسمه في جميع الأمكنة التي سبيل الاسم أن يُستعمل فيها. فالفصول التي بها يقسم الجنس هي بأعيانها تُتَمُّ حدود الأنواع التي تحتها (ف، ٨١، ٢)

- كل فصل قَوْمٌ نوعاً ما فإنه يقسم جنس ذلك النوع، وكل ما قُسم جنساً ما فإنه يُقَوِّمُ نوعاً تحت ذلك الجنس (ف، ٨١، ١١)

- إذا كان الجنس المقروء بحرف أي جنساً بعيداً عن النوع المطلوب معرفته فإن الذي يليق أن يُجاب به ينبغي أن يكون فصلاً مُقَوِّماً لأقرب نوع إلى ذلك الجنس، فيُردَفُ به فيحصل منه حدّ جنس متوسط دون الجنس الأول الذي كتنا قرناً به حرف أي. ويُقرن حرف أي أيضاً بهذا الثاني فيكون الجواب عنه بفصل مُقَوِّم لأقرب نوع إلى هذا الثاني فيحصل منه حد أيضاً. فإن كان ذلك الحد مساوياً للنوع المطلوب معرفته فقد انتهيّا إلى ما كتنا قَصْدنا له (ف، ٨١، ١٤)

- العَرَضُ... قد يُستعمل في تمييز جنس عن جنس ونوع عن نوع وشخص عن شخص،



كل فصل من سائر تلك الفصول في موضعه الذي حَقُّهُ أَنْ يُرْتَّبَ فِيهِ مِنَ الْقَوْلِ (ف، ب، ٩، ٥٤)

- يختلفان (الفصل والحسن) في أن الفصل يُمَيِّزُ النوع عن كل ما يشاركه في جنسه القريب، وأن الفصل يتلو الجنس في الترتيب (ف، ج، ٦، ٨٧)

- الواحد بعينه يُقال على خمسة أنحاء: أحدها الواحد بعينه في الجنس، مثل الإنسان والفرس هما واحد بعينه في الجنس. والثاني الواحد بعينه في النوع، كقولنا زيد وعمرو واحد بعينه في أنهما إنسان. والثالث الواحد بعينه في العَرَض وهي التي يُحْمَلُ عَلَيْهَا عَرَضٌ واحد، كقولنا اللبن والثلج واحد بعينه في أنهما أبيض. والرابع هو ما اشتركا في نوع واحد وفي جُلِّ أعضاهما، مثل ماءين يخرجان من عين واحدة. والخامس الواحد بعينه في العدد (ف، ج، ٣، ٨٩)

- الواحد بعينه على حسب قسمته ثلاثة أنحاء: الواحد بعينه في الجنس والواحد بعينه في النوع والواحد بعينه في العدد، ويُقَابَلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِغَيْرِهَا (ف، ج، ١٧، ٨٩)

- الواحد بعينه في الجنس يُقَابَلُهُ الْغَيْرُ فِي الْجِنْسِ، وَهُمَا اللَّذَانِ يَدْخُلَانِ تَحْتَ جِنْسَيْنِ عَالِيَيْنِ (ف، ح، ١، ٩٠)

يشترك الجنس والخاصة والحد في أن كل واحد منها يوجد لجميع موضوعه دائماً، وبهذا تُفَارِقُ الْعَرَضُ أَوْلَى لَأَنَّ الْعَرَضُ قَدْ يَكُونُ موجوداً في بعض الموضوع (ف، ج، ٦، ٩٢)

- الجنس والحد يشتركان في أنهما يحملان من طريق ما هو، فإذا بَطُلَ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مَحْمُولاً عَلَى مَوْضُوعِهِ مِنْ طَرِيقٍ مَا هُوَ بَطُلٌ أَنْ يَكُونَ

الجنس، فبدلَ إِمَّا عَلَى مَا يَجْرِي مِنْهُ مَجْرَى نَتِيجَةِ بَرهَانٍ أَوْ يَدُلُّ عَلَى جِسْمَةِ الْمَجْتَمِعِ، إِلَّا أَنْ دَلَّاهُ عَلَى مَا يَجْرِي مِنْهُ مَجْرَى نَتِيجَةِ بَرهَانٍ أُخْرَى وَأَكْثَرُ وَأَقْوَى (ف، ب، ٦، ٤٩)

- (ما كان من الحدود المؤلفة) الجنس منه يدُلُّ من المحدود على ما يَدُلُّ عَلَيْهِ الْجِنْسُ فِي الصَّنْفِ الْأَوَّلِ، وَكَذَلِكَ الْفَصْلُ مِنْهُ (ف، ب، ١٩، ٤٩)

- الموضوع في الحد مكان الجنس، إِمَّا أَنْ لَا يَكُونُ جِنْسًا أَصْلًا، بَلِ اسْمًا مَشْتَرِكًا أَوْ مَشْكُوكًا، أَوْ أَنْ يُقَالَ فِيهِ إِنَّهُ جِنْسٌ بِنَحْوِ أُخْرٍ غَيْرِ النَّحْوِ الَّذِي يُقَالَ فِي الْحَيْوَانِ إِنَّهُ جِنْسٌ لِلْإِنْسَانِ (ف، ب، ٢١، ٤٩)

- الجنس صنفان: أحدهما ما حُيِّلَ الشَّيْءُ تَخْيِيلًا عَامًّا فَقَطَّ عَلَى نَحْوِ مَا، وَالْأُخْرَى مَا حُيِّلَ تَخْيِيلًا عَامًّا وَدَلَّ مَعَ ذَلِكَ عَلَى جِزَاءٍ مَا بِهِ قَوَامُ الشَّيْءِ (ف، ب، ١، ٥٠)

- إِذَا حَصَلَ الْجِنْسُ مَقْسُومًا، احْتِجْنَا إِلَى أَنْ نَعْلَمَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ الْمَجْتَمِعَ مِنْ ذَلِكَ الْجِنْسِ وَاحِدٌ الْفَصْلَيْنِ الْمُتَقَابِلَيْنِ مَحْمُولٌ عَلَى الَّذِي يُطَلَّبُ حُدُّهُ، ثُمَّ أَنْ نَعْلَمَ بَعْدَ ذَلِكَ بِبِقِينِ أَنَّهُ مَسَاوٍ لَهُ، أَوْ أَنَّهُ أَعَمُّ مِنْهُ (ف، ب، ٤، ٥٤)

- في التحديد، فإنها (القسمه) تقيد جودة نظام أجزاء الحد، من قِبَلِ أَنَّ الْجِنْسَ، إِذَا قُسِّمَ بِفَصْلَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ قَرِيبَيْنِ مِنْهُ، ثُمَّ قُسِّمَ الْمَجْمُوعُ مِنَ الْجِنْسِ، وَاحِدٌ ذَيْنِكَ الْفَصْلَيْنِ بِفَصْلَيْنِ، وَقُرْبُ أَحَدِ الْفَصْلَيْنِ الثَّانِيَيْنِ بِمَجْمُوعِ الْجِنْسِ وَالْفَصْلِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَى أَنْ اجْتَمَعَ مِنْ جَمَلَةِ ذَلِكَ أُمُورٌ مَرْتَبِيَّةٌ، فَإِنَّهَا تَوْجَدُ مَنظُومَةً عَلَى نَوَالِي مَرَاتِبِ الْفَصُولِ الْقَاسِمَةِ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، فَيُؤَخَذُ الْجِنْسُ مُتَقَدِّمًا لِجَمِيعِهَا فِي الْمَرْتَبَةِ، وَذَلِكَ حَقُّ الْجِنْسِ، ثُمَّ

جنسًا واحدًا (ف، ج، ٩٢، ١٣)

- الجنس لا يخلو إما أن يكون جوهراً وإما كمية وإما غير ذلك من باقي المقولات (ف، ج، ٩٥، ٥)

- كلُّ إنسانٍ إنمَّا يُجيب في الموضوع الذي يكون سبيل الجواب فيه بالنوع أو بالجنس أو بالحدِّ بالذي هو عنده نوع أو بالذي هو عنده جنس أو بالذي هو عنده حد (ف، ح، ١٧٤، ٦)

- يخيَّلُ أنَّ الحدَّ المأخوذ منهما (الجنس والفصل) من حيث هما طبيعتان قائمتان معقولتان من غير أن يعرض لكلِّ واحد منهما عارض يصير به ذاك جنسًا وهذا فصلاً، غيرَ الحدِّ الكاتنَ عنهما من حيث ذلك جنس وهذا فصل. فإذا نُعقِبَ تبيَّنَ أنَّ هذا حدُّ الشيء بحسب المنطق وذلك حدُّه بحسب الموجود، وكلاهما يؤولان في آخر الأمر إلى أن يكونَ الإنسانُ قد حصل له الموجود معقولاً (ف، ح، ١٨٥، ٢٠)

- تبيَّنَ أنَّ جنسَ النوع المسؤول عنه قد يؤخذ في التمييز بينه وبين المشترك لذلك النوع من الجنس المقرون به حرف «أي»، وهو بعينه قد كان يؤخذ في الجواب عن «ما هو» الإنسان. غير أنه إنمَّا كان يؤخذ في جواب «ما هو» ذلك النوع لا من حيث هو مميز له بل من حيث هو مُعرَّف له (ف، ح، ١٨٧، ٧)

- إنَّ تقييدنا الجنس بالفصل ليس يُبقي الجنس مشتركاً له ولغيره بل يجعله خاصاً به، وإنمَّا يصبره خاصاً به من حيث هو مقيدٌ به (ف، ح، ١٩٠، ٨)

- إن كان النوعُ أخصَّ الكليات المحمولة على الشخص من طريق ما هو، والجنس أعم من النوع، لزم ضرورة أن يكون النوع هو الكلِّي

المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو، والجنس هو الكلِّي المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو وهذا مُطرَدٌ في كلِّ جنس، كان جنسًا قريباً أو متوسطاً أو عالياً (ف، أ، ٧٠، ٥)

- كلُّ جنسٍ يُرتَّبُ تحت جنسٍ فإنَّه من جهة ما يُرتَّبُ تحت شيء، يُسمَّى أيضاً نوعاً، ومن جهة أنَّه يُرتَّبُ تحته شيء آخر يُسمَّى أيضاً جنسًا (ف، أ، ٧٠، ١٣)

- الجنسُ وخاصته متساويان في الحمل، يُحمل كلُّ منهما على الآخر حملاً مطلقاً (ف، أ، ٧٦، ٤)

- النوعُ وخاصته يتعكس كلُّ واحد منهما على الآخر في الحمل، وكذلك الجنس وخاصته (ف، أ، ٧٦، ٨)

- متى أخذنا الجنس، وقَرَّبنا به الفصول التي قَسَّمته، وأسقطنا منه حرف القسمة، وأفردنا مقترنَ الجنس والفصول كلِّ واحد على حiale، فإنَّ الحادث عن قسمة الجنس بالفصول الذاتية هي الأنواع (ف، أ، ٨٣، ٨)

- يمكن أن يُقسَّم الجنس بالخواص التي توجد لأنواعه (ف، أ، ٨٥، ١٦)

- لما كان المعنى الذي يُسمى الآن عند المنطقيين جنسًا هو معقول واحد له نسبة إلى أشياء كثيرة تشترك فيه، ولم يكن له في الوضع الأول إسم، نُؤل له من إسم هذه الأمور المتشابهة له إسم، فسُمِّي جنسًا، وهو الذي يتكلم فيه المنطقيون ويرسمونه بأنَّه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو (س، د، ٤٧، ١٨)

- إنَّ كلَّ واحدٍ من الأمور التي تأتي أمثلة لإحدى هذه الخمسة، هو في نفسه شيء، وفيه أنَّه جنس أو نوع أو فصل أو خاصة أو غرض عام

- شيء (س، د، ٩٠، ٦٥) شيه
- أما الخواص التي يباين بها الجنس غيره، فأول المشهورات منها هو أنّ الجنس يُحمل على أكثر مما يُحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والقرص (س، د، ٩٣، ١) والقَرَص
- إنّ الجنس يحوي الفصل بالقوة (س، د، ٩٣، ١٢)
- إنّ الجنس أقدم من الفصل (س، د، ٩٣، ١٧)
- إنّ النوع مَحْوِي للجنس، والجنس ليس بمحوي للنوع (س، د، ٩٨، ١٢)
- إنّ طبيعة الجنس أقدم من طبيعة النوع (س، د، ٩٨، ١٤)
- إنّ الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ حَمَلًا كليًا، والنوع لا يحمل على طبيعة الجنس حَمَلًا كليًا (س، د، ٩٨، ١٨)
- مباينة أخرى متكلّفة، وهي أنّه ليس في النوع جنس أجناس، ولا في الجنس نوع أنواع، وإنّ كان في كل واحد منهما متوسط (س، د، ٩٩، ١٤)
- إنّ الجنس يُحمل على كل واحد من الأنواع حَمَلًا كليًا، ولا يتمكس (س، د، ١٠١، ٤)
- إنّ الجنس يرفع الخاصّة برفعه، من غير عكس (س، د، ١٠١، ١٢)
- الجنس يتركّب مع الفصل، فهو جنس الفصل، وقد عَرَض له أن كان فصل الجنس، وقد يتركّب الجنس مع العرض، لكن هذا التركيب يخالف الأول؛ فإنّه ليس يجب أن يكون جنس الفصل المُقَوّم جنسًا مُقَوّمًا للنوع، وجنس العرض يجب أن يكون عرضًا لاحقًا لذلك النوع. نعم قد يكون جنس الفصل فصلًا مُقَوّمًا لجنس النوع، وكذلك قد يكون جنس العرض عرضًا لاحقًا لجنس النوع (س، د، ١١١، ١٧)
- الجنس إنّما يكون من المعاني التي تشبه الشكل مما يصير به المعنى معنى والماهية ماهية (س، م، ٦٢، ٢)
- الجنس يدلّ على طبيعة الأشياء وماهيتها في أنفسها، لا ما يلحق ماهياتها من النسبة (س، م، ٦٥، ١٤)
- الجنس... يقال على أنواعه بالسوية فتشترك في هذا المعنى المفهوم عنه؛ وأما إن اختلفت بالتقدم والتأخر في مفهوم آخر غيره، فليس ذلك بممتنع وولا مانع أن تتشابه الشركة في مفهوم الجنس؛ فيكون الجنسُ جنسًا (س، م، ٧٥، ١٥)
- إنّ الجنس علّة للنوع في حمل فصل الجنس عليه، كما هو علّة له في حمل جنس الجنس عليه (س، ب، ٣٤، ٣)
- إن أخذنا الجسم جوهرًا ذا طول وعرض وعمق، بشرط أن لا نتعرض لشيء آخر البتّة، فلا يوجب أن تكون جسميته بجوهريّة مصوّرة بهذه الأقطار فقط، بل جوهرية كيف كانت ولو مع ألف معنى مقوّم لخاصية تلك الجوهريّة وصورة وكان معها، وفيها الأقطار الثلاثة بالجمله أقطار ثلاثة على ما هي للجسم وبالجملة، أي مجتمعات تكون بعد أن تكون جملتها جوهرًا ذا أقطارٍ ثلاثة، وتكون تلك المجتمعات إن كانت هناك مجتمعات داخلة في هويّة ذلك الجوهر، لا أن تكون تلك الجوهريّة نَمَتْ بالأقطار ثم ألحقت بها تلك المعاني خارجة عن الشيء الذي قد تمّ كان هذا المأخوذ هو الجسم الذي هو الجنس (س، ب، ٥٠، ٣)
- أمّا هذا (الجسم الذي هو الجنس) فإنّه محمول على كل مجتشمع من مادة وصورة

- (س، ج، ١٦٦، ١٧)
- إنَّ الجنسَ ربّما حُجِّلَ على نوعين، ثمَّ عرض أحدهما للآخر، فكان الجنس الأعلى مقولاً على النوع من طريق ما هو، ولم يكن النوع الذي هو جنس أقرب محمولاً على ذلك النوع الأنزل من طريق ما هو (س، ج، ١٦٩، ١٧)
- المشهور هو أنَّ الجنس هو المقول في طريق ما هو الذي ليس قاسماً بذاته على سبيل قسمة الفصل المقول في طريق ما هو، هو ما كان ليس البتة مقولاً في جواب أي شيء هو، وإن كان المقول في طريق ما هو أعمُّ من الأمرين. فههنا يجب أن يوجد كالمخصوص بأحدهما (س، ج، ١٧٢، ٣)
- إنَّ الجنس إمّا مع النوع ممّا في المعرفة، وإمّا أقدم من النوع (س، ج، ٢١٣، ٤)
- أخذُ الجنس في الرسم لا يجعل الرسم غير رسم، ويجعله أدلُّ وأشدُّ تعريفاً، والأدلُّ أفضل، فإذا أخذ أفضل، فتركه أنقص؛ وخصوصاً أنك إذا ميّرت، فيجب أن تدلَّ على الأمر الذي يقع له التمييز بما ميّرت، وهو الجنس (س، ج، ٢١٤، ١٠)
- إنَّ الجنس يدلُّ على أصل الماهية المشتركة (س، ج، ٢٤٢، ٣)
- لا بدّ من السلب في كل قسمة للجنس، ولكن يجب أن يكون سلباً مقابلاً للفصل، فكما أنَّ ذلك الذي هو إيجاب في الفصول هو إيجاب لازم في الطبع، فكذلك يجب أن يكون ما هو سلب منها سلباً لازماً في الطبع. وجميع المعاني العدمية تحدُّ بالسلب لا محالة (س، ج، ٢٥٧، ٥)
- إنَّ الجنس أقدم في الوجود في أكثر المواضع من الفصل (س، ج، ٢٦٠، ١٨)
- واحدة كانت أو ألفاً، وفيها الأقطار الثلاثة، فهو إذن محمول على المجتمع من الجسميّة التي هي كالمادة ومن النفس، لأن جملة ذلك جوهر (س، ب، ٦٠، ٥٠)
- أي معنى أخذته مما يشكّل الحال في جنسيته أو مادّيته فوجدته قد يجوز إنضمام الفصول إليه - أيها كان - على أنّها فيه ومنه - كان جنساً؛ وإن أخذتها من جهة بعض الفصول وتممت به المعنى وختمته حتى لو أدخل شيء آخر لم يكن من تلك الجملة وكان خارجاً، لم يكن جنساً بل مادة فإن أوجبت له تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن أن يدخل، صار نوعاً (س، ب، ٥٠، ٢٢)
- إنَّ الجنس لا يكون للأنواع إلاّ واحداً، والفصل قد يكون أكثر من واحد (س، ب، ٩٦، ١٩)
- إنَّ طبيعة الجنس أقدم من طبيعة النوع (س، ب، ٩٨، ١٤)
- أمّا الجنس فيحتاج أن يثبت في الجدول أنّه موجود، ويثبت أنّه مقوّم، ويثبت أنّه أعمُّ (س، ج، ٦٣، ١٤)
- هو (الجنس) جزء دائماً من مفهوم النوع، لا شك فيه (س، ج، ٩٠، ١٠)
- الجنسُ أصلُ التشابه في الأمور الذاتية؛ والرسم قد يوجد فيها إمّا أجناس، وإمّا بدل الأجناس أمورٌ مناسبةٌ للأجناس (س، ج، ٩٨، ٨)
- إنَّ اختلقت المقولة للجنس والنوع، فكان النوع من الكيف بالذات مثلاً، والجنس من الجوهر، أو بعكس ذلك، فليس ما فرضنا جنساً. وهذا يصلح للإبطال فقط. ومثال هذا البياض والثلج، فإن البياض كيفية، والثلج جوهر

مكانه، كقول الفائل «إنَّ العشق إفراط المحبة» وإنما هو «المحبة المفرطة». ومن ذلك أن يوضع المادة مكان الجنس، كقولهم للكروسي إنه «خشب يُجلس عليه». وللسيف إنه «حديد يُقطع به». فإنَّ هذين، قد أخذ فيهما المادة مكان الجنس. ومن ذلك أن يؤخذ الهولي مكان الجنس، كقولك للرماد إنه «خشب محترق». ومن ذلك أخذهم الجزء مكان الجنس كقولهم «إنَّ العشرة خمسة وخمسة» (مر، ت، ٦، ٢٦٠)

- أقسام الكليات خمسة يُسمى المفردات الخمس وهي: الجنس والنوع والفصل والعرض العام والخاصة (غ، م، ١٧، ١١)

- الجنس: يُرسمُ بأنه كَلْبِي يُحمل على أشياء مختلفة الذوات والحقائق في جواب: ما هو (غ، ع، ٩، ١٠٦)

- لم يعرف صورة الشيء، بالحد، إلا من عَرَفَ أجزاء الحد، من الجنس والفصل قبله (غ، ع، ٢٣، ٢٧١)

- الغلط في الحدود ثلاثة: أحدهما: في الجنس. والآخر: في الفصل. والثالث: مشترك (غ، ع، ١٩، ٢٧٧)

- الحد يلتزم بالجنس والفصل (غ، ع، ٢٢، ٢٨٥)

- الرسم بالجنس والعوارض الفاصلة (غ، ع، ٢٣، ٢٨٥)

- الجنس هو الجزء الأعم بين مجموعة ذاتيات الشيء (غ، ع، ١٢، ٣٥٤)

- الخلل في الجنس فأن يؤخذ الفصل بدله كما يُقال في حدَّ العشق إنه إفراط المحبة (غ، ح، ١٧، ١٠١)

- الخلل من جهة الجنس فأن يؤخذ الفصل بدله

- كل محمول كَلْبِي يقال على ما تحته في جواب ما هو، فإما أن تكون حقائق ما تحته مختلفة ليس بالعدد فقط وإما أن تكون بالعدد مختلفة. فأما ما يُتقوم به من الذاتيات فغير مختلف أصلاً والأول: يسمي جنساً لما تحته. والثاني: يُسمى نوعاً (س، أ، ١٢، ٢٣٣)

- الجنس يرسم بأنه كَلْبِي يُحمل على أشياء مختلفة الحقائق في «جواب ما هو؟» (س، أ، ٤، ٢٤٧)

- الجنس هو الكلّي الدال على ماهية مشتركة لذوات حقائق مختلفة (س، ش، ١٨، ٦)

- الألفاظ الكلّية خمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض عام (مر، ت، ٣، ١٦)

- الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالأنواع في جواب ما هو، وقولنا مختلفين بالأنواع أي بالصّور والحقائق الذاتية (مر، ت، ٣، ١٦)

- إنَّ الجنس ليس جنساً للفصل البتة، ولا الفصل نوعاً للجنس، وإلا لاحتاج إلى فصل آخر (مر، ت، ١٧، ١٩)

- إذا قيل الجنس على الفصل فهو كما يُقال العَرَضُ العام (اللازم) على الشيء الذي يقال عليه ولا يدخل فيه، ولكنّه كالمادة للفصل (مر، ت، ٣، ٢٠)

- الجنس يكون نسبه إلى الفصل كنسبة عَرَضُ عام (مر، ت، ٧، ٢٠)

- الجنس جزء من معنى النوع، والنوع جزء من عموم الجنس (مر، ت، ٤، ٢١)

- الجنس ليس يُحمل على شيء أعم من النوع الذي تحته ثم يُحمل على النوع، إلا أن يكون جنس الأجناس (مر، ت، ٦، ٢١١)

- من الخطأ في الجنس، أن يوضع الفصل

- (غ، ص، ١٨، ٨)
- الكَلْبِيُّ الأَعْمُ من الكَلْبِيِّين المقولين في جواب ما هو يُسَمَّى جنسا لذلك الأخص، والأخصُّ يُسَمَّى نوعًا له (ب، م، ١٤، ٢١)
- أمَّا الجنس فيُعرَفُ بأنَّه المحمول الأعمُّ من محمولين مقولين في جواب ما هو، أو بأنَّه المقول في جواب ما هو على كليات تختلف بأوصاف ذاتية (ب، م، ١٦، ٢٠)
- الجنس جنس لما هو له جنس وليس جنسًا لكل شيء، بل قد يكون لغير ذلك نوعا كما عَلِمَتْ، ويكون لأشياء عَرَضًا كاللون فإنَّه جنسٌ للبياض والسواد وعَرَضٌ للحيوان وخاصة للجسم، وكذلك في غيره على هذا النحو (ب، م، ١٧، ١٨)
- مراتب الجنس فهذه: جنس عال ليس بنوع البتة، وجنس متوسط هو نوع، وجنس تحته أجناس، وجنس سافل هو نوع، وجنس ليس تحته جنس (سي، ب، ٤٣، ١)
- طبيعة الجنس إذا تقوَّمت بالفصل نوعًا استعدت بعد ذلك لما يلحقها من اللوازم والعوارض الغير الذاتية (سي، ب، ٤٥، ٩)
- الذي هو جنس ليس جنسًا في نفسه ولا بالقياس إلى كل شيء بل جنسًا للأمر المشترك فيه المقول هو عليها في جواب ما هو وهي أنواعه (سي، ب، ٤٦، ١٦)
- الجنس ليس جنسًا لأحد جزئياته المأخوذة دون الفصل، فكذلك ليس جنسًا للفصل ولا الفصل نوعًا له، وإلا لاحتاج إلى فصل آخر، بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس المطلقة (سي، ب، ٤٧، ٩)
- ما لم يكن للجنس أنواع لا يتحقق جنسًا، فلا يكون أحدهما موضوعًا للآخر (سي، ب،
- (٣، ٥٤)
- من شرط الجنس أن يكون وقوعه على ما تحته بالتواطؤ، ومع التواطؤ أن يكون ذاتيًا، والمعنيين معدومان فيهما (سي، ب، ١٠، ٥٧)
- طبيعة الجنس إنما تقوِّم بالفعل بسبب اقتران هذه الفصول بها (سي، ب، ٥٩، ٢)
- إذا كان الحد مركَّبًا من مقومات الشيء، فإن كانت المقومات أجناسًا وفصولًا فالحدُّ مركَّب من الجنس والفصل، وإن لم تكن أجناسًا وفصولًا كان الحدُّ مركَّبًا على مجموعها كيف كانت (سي، ب، ٨١، ١٦)
- ما هو في الجنس فمن ذلك أن يؤخذ شيء من اللوازم كالأحد والموجود مكان الأجناس، أو كالعرض في حدود الأنواع الواقعة تحت المقولات التسع (سي، ب، ٨٩، ١٠)
- يؤخذ جنس بدل جنس كالمملكة بدل القوة والقوة بدل المملكة (سي، ب، ٨٩، ١٤)
- المشترك بين الجنس والفصل والحدُّ والرسم فأمران: (أحدهما) أن لا تُستعمل الألفاظ المجازية المستعارية والغريبة الوحشية والمشتبهة، كقولهم إن الفهم موافقة وإن النفس عدد محرك لذاته وإن الهوى أم حاضنة. (والثاني) أن يُعرَف الشيء بما هو أعرف منه، فإن عُرف بنفسه أو بما هو مثله في الخفاء أو أخفى منه أو بما لا يُعرَف إلا بهذا المعرَّف كان خطأ (سي، ب، ٩٠، ٢٣)
- إن كان الجنس بتواطؤ كان الحدُّ الأوسط بتواطؤ (ش، ب، ٤٨٧، ٩)
- كل ما هو داخل تحت جنس فاضل على أنه موجود في ذلك الجنس وداخل تحته... هو أفضل مما ليس هو جزءًا من ذلك الجنس (ش،

- ج، ٥٤٨، ٢٠) إن كان المتقدم في هذا الجنس في الفضل أفضل من المتقدم في جنس آخر فإن الجنس أفضل من الجنس (ش، ج، ٥٥٣، ١٠)
- متى كانت فضيلة الجنس أتر من فضيلة جنس آخر فإن الجنس أتر من الجنس (ش، ج، ٥٥٦، ٣)
- البحث عن الجنس بالجملة هو نافع في هذه الصناعة (الجدل) وفي صناعة البرهان (ش، ج، ٥٥٩، ٨)
- إن كان (الجنس) مساويًا كان خاصّة (ش، ج، ٥٥٩، ١٦)
- إبطال الجنس أسهل من إثباته (ش، ج، ٥٦٠، ٤)
- إن كان الموضوع جنسًا لا يُحمّل على ما وُضِعَ أنه نوع له من طريق ما هو فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٠، ١٩)
- ما وُضِعَ جنسًا... إن كان ينطبق عليه حدّ العَرَضِ فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٠، ٢٣)
- متى وُضِعَ جنسان لشيء واحد... يلزم أن يكون أحدهما حاصِرًا للآخر (ش، ج، ٥٦٢، ١٨)
- وضع الفصل على أنه جنس... ليس بجنس (ش، ج، ٥٦٣، ٢١)
- الجنس يُحمّل من طريق ما هو لا من طريق أي شيء هو (ش، ج، ٥٦٣، ٢٤)
- إن أخذ الجنس على أنه فصل فليس بفصل (ش، ج، ٥٦٤، ١٢)
- تنأمل ما وُضِعَ جنسًا فإن كان الاسم يُقال عليه بطريق الإستعارة فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٦، ٣)
- إن كان الأقل في الظنّ أنه جنس فالأكثر في الظنّ جنس (ش، ج، ٥٧٦، ٢٣)
- الجنس يُحمّل على أكثر مما يُحمّل عليه الفصل (ش، ج، ٥٧٧، ٢)
- إن كان الجنس واحدًا ولم تكن له فصول واحدة بأعيانها فليس بواحد (ش، ج، ٦٢٢، ١٣)
- الكلّي المقول في جواب ما هو إمّا أن يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالماهية وهو الجنس، أو بالعدد فقط وهو النوع الحقيقي (ر، ل، ٩، ٥)
- الجنس هو الكلّي المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو (ر، ل، ٦، ١٣)
- الجنس هو كمال الجزء المشترك (ر، ل، ٦، ١٥)
- إن فرغ فرغوس رأى أنّ أرسطاطاليس قال: الجنس هو الكلّي المقول على كثيرين مختلفين بالنوع (ر، ل، ٨، ١٢)
- الذاتيّ... أقسام ثلاثة: لأنه إمّا مقول في جواب ما هو، أو في جواب أي شيء هو في ذاته وهو الفصل، والمقول في جواب ما هو إمّا بحسب الشركة فقط وهو الجنس، أو بحسب الشركة والخصوصية معًا وهو النوع (ه، م، ١٧، ٢٤)
- الذاتي إمّا مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس وهو الجنس، ويرسم بأنه كلّي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو (ه، م، ٧٦، ١٧)
- الجنس... إنه الكلّي المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو. فالمقول كالجنس البعيد، والمقول على كثيرين كالجنس للخمسة، وقولنا مختلفين بالنوع يخرج النوع،

- متعذر (و، م، ٩٦، ٥)
- كل ما يتقوم به الأعلى جنسًا كان أو نوعًا يتقوم به ما تحته من غير عكس لأن الأعلى جزء مما تحته بلا عكس، وكل ما ينقسم إليه الأسفل ينقسم إليه الأعلى من غير عكس لأن الأسفل وأقسامه أفراد لما فوقه بلا عكس (و، م، ١٢، ٩٨)
- الجنس فقد علمت أنه الجزء الذي هو تمام المشترك بين الماهية وماهية أخرى. فإن كان تمام المشترك بين الماهية وبين كل ماهية تشاركها فيه فهو جنس قريب لتلك الماهية، وإن كان تمام المشترك بين الماهية وبين بعض ما يشاركها فيه دون بعض آخر فهو جنس بعيد (و، م، ٩، ١٠٠)
- الجنس إن كان مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو في حال الشركة (ض، س، ٢٥، ٢٠)
- جنس الاجناس
- جنس الاجناس هو الذي ليس فوقه جنس يعلوه (في، أ، ١١، ٢٨)
- إن جنس الاجناس له نسبة إلى ما دونه، إذ هو أعلى الاجناس كلها، وليس له نسبة إلى شيء قبله، إذ كان في أعلى منزلة والمبدأ الأول (في، أ، ١١، ٣٠)
- قد يحدون جنس الاجناس بأنه جنس وليس بنوع. ويحدونه أيضًا بأنه الذي ليس فوقه جنس يعلوه (في، أ، ٩، ١٠٣٠)
- جنس الاجناس يُحمل على الجنس أو الاجناس (إن كانت المتوسطة التي بعضها تحت بعض كثيرة)، وعلى النوع، وعلى الشخص (في، أ، ١٠، ٣٤)
- وقولنا في جواب ما هو الثلاثة الباقية (م، ط، ٢، ٧١)
- الجنس إما فوقه وتحتة جنس وهو الجنس المتوسط، أو لا فوقه ولا تحته وهو الجنس المفرد، أو تحته فقط وهو جنس الاجناس، أو فوقه فقط وهو الجنس السافل (م، ط، ١٧٦، ١)
- تقسيم «الجنس» بالفصول الأخيرة» دون الأولية مثل تقويم «النوع» به الاجناس الأولية» دون الأخيرة (ت، ١، ٥١، ٢٢)
- الأسئلة بما هو وإن كثرت فجوابها منحصر في ثلاثة أقسام: جواب لا يكون إلا إذا كان السؤال عن واحد كلي ولا يكون حالة التعدد وهو الجواب بالحدّ. وجواب لا يكون إلا عند السؤال عن متعدّد عن كليين مختلفي الحقيقة أو شخصين أو شخص وكلي كذلك ولا يكون عن مفرد وهو الجواب بالجنس. وجواب يكون عن السؤال عن مفرد شخصي أو أشخاص متحدة الحقيقة أو صنف أو أصناف كذلك وحدها أو مع الشخص أو الأشخاص المتفق جميعها في حقيقة واحدة وهو الجواب بالنوع الحقيقي (و، م، ١، ٨٨)
- مراتب الجنس أربعة: الجنس العالي ويسمى أيضًا جنس الاجناس وهو ما لا جنس فوقه تحته الاجناس كالجوهر، والجنس المتوسط وهو ما فوقه جنس وتحتة جنس كالجسم فإن فوقه جنس الجوهر وتحتة جنس الحيوان، والجنس السافل وهو ما لا جنس تحته وفوقه الاجناس كالحيوان، فإنه ليس تحته جنس وإنما تحته الأنواع الحقيقية المفولة على أفراد متفقة بالماهية كالإنسان والفرس ونحوهما وفوقه الاجناس كالجسم والجوهر، والجنس المفرد وهو ما لا جنس فوقه ولا جنس تحته ومثاله



- من الأجناس ما يُسمى جنس الأجناس (ق، م،  
١٧، ٤)

- سُمِّي جنس الأجناس ما ليس فوقه جنس (ق،  
م، ٣، ٥)

- الجنس العالي أيضًا يُسمى جنس الأجناس -  
ويعنى به الجنس الذي تُرتَّب تحته الأجناس  
(ف، أ، ٧١، ١٥)

- الارتقاء إلى جنس لا جنس فوقه... يُسمى  
جنس الأجناس (مر، ت، ١٧، ١٧)

- الذي لا جنس فوقه جنس الأجناس (غ، م،  
١٤، ١٤)

- الذاتي العام لا أعمّ منه يُسمى جنس الأجناس  
(غ، ح، ٩٤، ١٣)

- الذاتي يتقسم إلى عام ويُسمى جنسًا وإلى  
خاص ويُسمى نوعًا. فإن كان الذاتي العام لا  
أعمّ منه سُمِّي جنس الأجناس، وإن كان الذاتي  
الخاص لا أخصّ منه سُمِّي نوع الأنواع (غ،  
ص، ١٤، ٨)

- المقول على أنواع كثيرة في جواب ما هو يُسمى  
جنسًا، وكان النوع الذي بهذا المعنى أول نوع  
مقول على الأشخاص هو نوع الأنواع، كما أن  
أعمّ الأجناس أعني آخر جنس مقول عليها  
يُسمى جنس الأجناس، لأن هذا النوع أجناسه  
أنواع، وهذا الجنس أنواعه أجناس، ولأن ذلك  
آخر تلك ونوعها وهذا أول هذه وجنسها (ب،  
م، ١٥، ٣)

- الجنس منه ما هو جنس ولا يكون نوعًا بالمعنى  
الثاني تحت جنس آخر، إذ لا ذاتي أعمّ منه  
ويُسمى جنس الأجناس، وهو الذي ينتهي  
الارتقاء إليه (سي، ب، ٤٢، ١٨)

- جنس الأجناس نوع الأنواع (م، ط، ٧٦، ٣٤)  
- العالي كالجوهر في مراتب الأجناس يُسمى

جنس الأجناس (ن، ش، ٩، ٩)

### جنس اخص

- الجنس الأخصّ يُسمى الجنس القريب من  
النوع، والأعمّ الذي لا أعمّ منه يُسمى الجنس  
البعيد والجنس العالي، والذي هو أزيد عمومًا  
من الجنس القريب وأخصّ من الجنس العالي  
يُسمى الجنس المتوسط من قِبَل أنه متوسط بين  
الجنس الذي لا أخصّ منه وبين الجنس الذي  
لا أعمّ منه (ف، أ، ٦٧، ٣)

- الجنس الأخصّ الذي شأنه أن يكون موضوعًا  
في الحمل لجنس أعمّ منه يُقال إنه مُرتَّب تحت  
ما هو أعمّ منه (ف، أ، ٦٧، ١٧)

### جنس اعم

كلُّ جنس أعمّ يُشارك جنسًا آخر أخصّ منه في  
الحمل على أنواعٍ أخرى، فإنه أيضًا يُشارك جنسًا  
آخر أخصّ منه في الحمل على أنواعٍ أخرى،  
ويُحمل هذا الجنس الأعمّ على الجنسين  
الأخصّين جميعًا وعلى الأنواع الموضوعّة  
لهما وعلى الأشخاص التي تحت تلك الأنواع  
(ف، أ، ٦٨، ٩)

- الجنس الأعمّ عندنا هو الجوهر (غ، ح،  
٢، ٩٦)

### جنس اول

- إن الأجناس الأول على ما في كتاب  
«المقولات» عشرة، وإنها بمنزلة عشرة  
مبادئ أول، ومتى سمّاها إنسان موجودات،  
فإنما يسمّيها باتفاق الإسم، لا بالتواطؤ.  
وذلك أن الموجود، لو كان جنسًا واحدًا عامًا  
لجميعها، لقد كانت تسمى كلها موجودات

واحدًا من التي تحته (أ، ج، ٣، ٥٥٨)  
 - الجنس العالي جنس ليس بنوع وهو جنس  
 للأجناس التي تحته، والنوع الأخير ليس  
 بجنس وهو نوعٌ للأنواع التي فوقه (ف، د،  
 ١٦، ٧٧)

- الجنس العالي لا يمكن أن يكون له فصلٌ بقومته  
 بل فصولٌ تُقسمه، وأن النوع الأخير لا يمكن  
 أن يكون له فصولٌ تُقسمه بل فصولٌ تقوّمه (ف،  
 د، ١٢، ٨١)

- الجنس العالي لا يمكن أن يكون له فصلٌ بقومته  
 بل فصولٌ تُقسمه، وأن النوع الأخير لا يمكن  
 أن يكون له فصولٌ تُقسمه بل فصولٌ تقوّمه (ف،  
 د، ١٢، ٨١)

- الجنس العالي يُحملُ على جميع الأجناس التي  
 تُشاركه في الحمل على النوع، وهي التي هي  
 أخصّ من الجنس العالي (ف، أ، ١٤، ٦٧)

- يلزم في كلّ جنس عالٍ أن يُحملَ على أجناس  
 متوسطة، وعلى أنواع تحت المتوسطة، وعلى  
 الأشخاص التي تحت الأنواع (ف، أ،  
 ١، ٦٩)

- الجنس العالي ليس يترتب تحت جنس أصلاً بل  
 يترتب تحت الأجناس، والأجناس المتوسطة  
 فكل واحد منها يترتب تحت جنس ويُرتب تحته  
 جنس آخر، والجنس القريب يُرتب تحته نوع  
 ويُرتب هو تحت جنس آخر فوقه (ف، أ،  
 ١٠، ٧٠)

- الجنس العالي إذ كان ليس يُرتب تحت كلّ من  
 طريق ما هو، فالجنس العالي ليس يُسمى نوعاً  
 أصلاً. والمتوسطات تُسمى أنواعاً إذ كانت  
 تُرتب تحت كلّ من يُحمل عليها من طريق ما هو  
 (ف، أ، ٢، ٧١)

- الجنس العالي يُسمى جنساً فقط ولا يُسمى

على طريق التواطؤ. فإذا كانت الأوائل عشرة،  
 فإن الإشتراك بينها إنما هو في الاسم فقط؛ لا  
 في القول الذي بحسب الاسم: فأجناس  
 الأجناس إذاً عشرة. (في، أ، ٦٠، ١٠٣١)

#### جنس بعيد

- إذا أخذ (الجنس) «البعيد» كان «الفصل» يدل  
 على «القريب» بالتضمن أو الالتزام كدلالة  
 «القريب» على «البعيد» (ت، ١، ٤٩، ١٧)

#### جنس الشيء

- جنس الشيء بصوره في النفس ويفهمه بوجه  
 يعتمه وغيره، ونوعه يُفهمه بوجه أخصّ من  
 جنسه (ف، ح، ١٦٨، ٢٠)

#### جنس طبيعي

- الجنس الطبيعي، يعنون به الشيء الطبيعي الذي  
 يصلح أن يصير في الذهن جنساً، وليس هو في  
 الطبيعيات بجنس؛ ولأنه يخالف في الوجود  
 غيره من الأمور الطبيعية بهذا المعنى، فلا يعد  
 أن يُخصص لهذا المعنى بإسم، وأن يُحمل  
 ذلك الإسم من إسم الشيء الذي يعرض له  
 بحال وهو الجنسية (س، د، ٣، ٦٧)

- الجنس الطبيعي يقوّم النوع الطبيعي الإضافي  
 دون الحقيقي لجواز كونه بسيطاً ولا يقوّم النوع  
 المنطقي لأن مقوّم المعروض لو كان مقوّمًا  
 للمعارض لم يكن المعارض بالحقيقة إلا ذلك  
 القيد الآخر، ويقوّم النوع العقلي لما عرفت  
 (م، ط، ١٢، ٧٥)

#### جنس عالي

- ليس يمكن أن يكون الجنس العالي يشارك

## جنس عام

- يجب في الإخبار عن المسائل والمطالب أن يكون عندنا أمر التشريع والقسمه ونجري فيها هذا المجرى؛ وهو أن نضع الجنس العام لجميعها (أ، ب، ٤٥٢، ٥)

## جنس عرض

- الجنس يترتب مع الفصل، فهو جنس الفصل، وقد عرّض له أن كان فصل الجنس، وقد يترتب الجنس مع العرض، لكن هذا التركيب يخالف الأول؛ فإنه ليس يجب أن يكون جنس الفصل المَقومُ جنسًا مَقومًا للنوع، وجنس العرض يجب أن يكون عرضًا لاحقًا لذلك النوع. نعم قد يكون جنس الفصل فصلًا مَقومًا لجنس النوع، وكذلك قد يكون جنس العرض عرضًا لاحقًا لجنس النوع (س، د، ١١٢، ٣)

## جنس عقلي

- الجنس العقلي لا يقوم شيئًا من الأنواع وإلا لَقومَه الجنس المنطقي (م، ط، ٧٥، ٢٤)

## جنس فصل

- الجنس يترتب مع الفصل، فهو جنس الفصل، وقد عرّض له أن كان فصل الجنس، وقد يترتب الجنس مع العرض، لكن هذا التركيب يخالف الأول؛ فإنه ليس يجب أن يكون جنس الفصل المَقومُ جنسًا مَقومًا للنوع، وجنس العرض يجب أن يكون عرضًا لاحقًا لذلك النوع. نعم قد يكون جنس الفصل فصلًا مَقومًا لجنس النوع، وكذلك قد يكون جنس العرض عرضًا لاحقًا لجنس النوع (س، د، ١١١، ١٩)

نوعًا. والمحمول على كثيرين مختلفين بالعدد يُسمى نوعًا فقط ولا يُسمى جنسًا، ويُسمى أيضًا النوع الأخير، ويُسمى أيضًا نوع الأنواع - ويُعنى به النوع المرتب تحت الأنواع -، ويُسمى النوع الذي ليس تحته نوع (ف، أ، ١١، ٧١)

- الجنس العالي أيضًا يُسمى جنس الأجناس - ويُعنى به الجنس الذي تُرتب تحته الأجناس (ف، أ، ٧١، ١٥)

- هل حد النوع يحمل على الجنس الأعلى؛ فإن حُجِل، فليس الجنس جنسًا. وأما المُثبِت، فإن يَبين أن الجنس العالي أو الأعلى محمول من طريق ما هو بالشركة، ثم يَبين أن الموضوع جنس موجود للشيء، كان مَثبِتًا لأنه جنس. فإنه لا يمكن أن يكون العالي يحمل من طريق ما هو، والوسط يحمل لا من طريق ما هو (س، ج، ١٦٩، ١٣)

- الجنس العالي جاز أن يكون له فصل يقومه لجواز ترتبه من أمرين متساويين أو أمور متساويين (ن، ش، ٩، ١٩)

- مراتب الجنس فأربعة: الجنس العالي ويُسمى أيضًا جنس الأجناس وهو ما لا جنس فوقه تحته الأجناس كالجوهر، والجنس المتوسط وهو ما فوقه جنس وتحته جنسه كالجسم فإن فوقه جنس الجوهر وتحته جنس الحيوان، والجنس السافل وهو ما لا جنس تحته وفوقه الأجناس كالحيوان، فإنه ليس تحته جنس وإنما تحته الأنواع الحقيقية المقولة على أفراد متففة بالماهية كالإنسان والفرس ونحوهما وفوقه الأجناس كالجسم والجوهر، والجنس المفرد وهو ما لا جنس فوقه ولا جنس تحته ومثاله متعذر (و، م، ٩٦، ٥)

يلحقه أنه واحد. فالجنس المنطقي هو هذا  
(س، د، ١٦، ٦٦)

- الجنس المنطقي تحته شيان: أحدهما أنواعه  
من حيث هو جنس، والآخر أنواع موضوعاته  
التي يعرض لها (س، د، ١٤، ٦٧)

- الجنس المنطقي لا يقوم النوع الطبيعي لأنه  
نسبة بينه وبين الجنس الطبيعي فيتأخر عنه ولا  
النوع المنطقي، أما الإضافي فلتضافهما وأما  
الحقيقي فلا مكان تصوّره دونه ولا العقلي  
لتركيبه من جزئين هذا خارج عنهما (م، ط،  
٢، ٧٥)

#### جنس نوع

- الجنس يترتب مع الفصل، فهو جنس الفصل،  
وقد عرّض له أن كان فصل الجنس، وقد  
يترتب الجنس مع العرض، لكن هذا التركيب  
يخالف الأول؛ فإنه ليس يجب أن يكون جنس  
الفصل المقوم جنسًا مقومًا للنوع، وجنس  
العرض يجب أن يكون عرضًا لاحقًا لذلك  
النوع. نعم قد يكون جنس الفصل فصلًا مقومًا  
لجنس النوع، وكذلك قد يكون جنس العرض  
عرضًا لاحقًا لجنس النوع (س، د، ١١٢، ٣)

#### جنس وخاصة

- الجنس والخاصة يعتمدها تابعان للأنواع:  
وذلك أنه متى كان الإنسان موجودًا، فالعقل  
موجود؛ ومتى كان الإنسان موجودًا فالضحاك  
موجود. ويعتمدها أيضًا أن الجنس يحمل على  
الأنواع بالسوية، وكذلك الخاصة على الأشياء  
التي تشترك فيها: وذلك أن الإنسان والثور  
حيوان بالسوية، وأنطوس وميلوطس ضحاكان  
بالسوية (في، أ، ١٠٥٦، ٦)

#### جنس قريب

- الجنس القريب يتضمن الدلالة على جميع  
الذاتيات المشتركة (سي، ب، ٨٣، ١٤)  
- الوقوف على الجنس القريب صعب جدًا فربما  
يؤخذ البعيد على اعتقاد أنه قريب، وربما  
اشتبهت اللوازم البيئية للشيء بذاتياته فتؤخذ بدل  
الذاتيات ويُرتب الحد منها (سي، ب،  
٤، ٨٩)

#### جنس محمول

- نأخذُ جنس المحمول أو فصله المقوم له أو  
خاصته، فإن وجدنا شيئًا من هذه مسلوبًا عن  
جميع الموضوع لزم أن يُسلب المحمول عن  
الموضوع واثلف ذلك في الضرب الثاني من  
الشكل الثاني، وكان الحد الأوسط أحد  
الأشياء الثلاثة الموجودة في المحمول (ف،  
ق، ١٠٠، ١١)

#### جنس معقول

- الجنسية المعقولة المجردة، فمن حيث هي  
مقررة في العقل، هي أيضًا جنس معقول (س،  
د، ٩، ٦٧)

#### جنس منطقي

- يُستعمل معنى الجنس جنسًا منطقيًا، ومفهومه أنه  
المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب  
ما هو، من غير أن يشار إلى شيء هو حيوان أو  
غير ذلك، مثل أن الأبيض في نفسه له معقول  
لا يحتاج معه أن يعقل أنه ثوب وأنه خشب،  
فإذا عَقِلَ معه ذلك عَقِلَ شيء يلحقه الأبيض؛  
وكذلك الواحد في نفسه له معقول، فأما أنه  
إنسان أو شجرة فهو أمر خارج عن معقوله

- إن الجنس أسبق والخاصة لاحقة: فيعطى أولاً أنه حيوان، وبعد هذا يُقَسَّم إلى فصوله وخواصه (في، أ، ١٠٥٧، ٤)
- الجنس يضاف إلى أنواع كثيرة، أما الخاصة فالى نوع واحد، هي له خاصة (في، أ، ١٠٥٧، ٥)
- إن الخاصة تقوم في الحمل مقام ما هي له خاصة، بينما الجنس لا تبادل فيه: فإن وجد حيوان، فليس من الضروري أن يكون ثمة إنسان، وإذا وجد حيوان فليس من الضروري أن يكون ضحًاكًا، أما إذا وجد إنسان، فثمة ضحًاك، وبالعكس (في، أ، ١٠٥٧، ٧)
- إن الخاصة تضاف إلى كل النوع الذي هي له خاصة، وإليه وحده دائمًا؛ أما الجنس فيضاف إلى كل النوع الذي هو له جنس، لكن لا إليه وحده (في، أ، ١٠٥٧، ١٠)
- الجنس وخاصته متساويان في الحمل، يُحمَل كلُّ منهما على الآخر حملًا مطلقًا (ف، أ، ١٠٧٦، ٤)

### جنس وفصل

- الأجناس والفصول هي التي تُحمل من طريق ما هو (أ، ج، ٦٨٠، ١٣)
- يتمُّ الجنس والفصل أنهما أيضًا إذا ارتفعا ارتفع ما تحتهما. فكما أنه متى لم يوجد حيوان لم يوجد فرس ولا إنسان، كذلك متى لم يوجد ناطق لم يوجد شيء من الحيوان المستعمل للنطق (في، أ، ١٠٥٣، ٣)
- إن الجنس يشبه المادّة، والفصل يشبه الخلقه (في، أ، ١٠٥٤، ١٣)
- الجنس والفصل يشتركان في أن كل واحد منهما يُعرَّف من النوع ذاته وجوهه (ف، د، ١٠٧٩، ٩)
- الجنس المقيد بالفصل هو حد النوع الذي عنه سألنا أولاً بحرف ما هو وثانيًا بحرف (ف، د، ١٠٨٠، ١١)
- يَحْتَلُّ أَنْ الحدَّ المأخوذ منهما (الجنس والفصل) من حيث هما طبيعتان قائمتان معقولتان من غير أن تعرض لكل واحد منهما
- يشترك الجنس والعرض في كونهما يضافان إلى كثرة من الحدود، ... سواء أكانت الأعراض قابلة للإنفصال أم غير قابلة: فمثلاً التحرك يضاف إلى حدود كثيرة، والأسود إلى الغريبان والأحباش وبعض الكائنات غير الحيّة (في، أ، ١٠٥٧، ١٧)
- يختلف الجنس عن العَرَض في كون الجنس سابقًا على الأنواع، وكون الأعراض لاحقةً على الأنواع: فحتى لو أخذ عرض غير مفارق، فإن الموضوع الذي إليه يضاف العَرَض يكون أيضًا سابقًا على العَرَض (في، أ، ١٠٥٨، ٣)

- أُلِّفَت الحدود من أجناس وفصول. فإن الفصل والجنس أمران متقدّمان على النوع المحدود وبهما قوامه (ش، ج، ٦٠٠، ٢١)
- كل واحد من الجنس والفصل قد يكون قريباً لما هو جنس وفصل له وقد يكون بعيداً (و، م، ١٠٠، ٦)
- جنس ونوع
- ينبغي أن يكون الجنس والنوع تحت قسمة واحدة أبداً. وذلك أنه إن كان النوع جوهرًا، فينبغي أن يكون الجنس كذلك أيضًا. وإن كان النوع كَيْفًا، فينبغي أن يكون الجنس مثله كَيْفًا - مثال ذلك: إن كان الأبيض كَيْفًا فاللون كَيْفٌ وكذلك يجري الأمر في سائر الأشياء الأخر (أ، ج، ٥٥٣، ١٧)
- .. من البين أن الأنواع تشارك الأجناس، والأجناس لا تشارك الأنواع. وذلك أن النوع يقبل حدّ الجنس، والجنس لا يقبل حدّ النوع (أ، ج، ٥٥٤، ٧)
- ليس يمكن أن يكون شيء يشارك الجنس، وهو غير مشارك لشيء من الأنواع، إن لم يكن نوع من الأنواع التي في القسمة الأولى. فإن هذه فقط تشارك الجنس وحده (أ، ج، ٥٥٥، ٢)
- الجنس والنوع متواطئان (أ، ج، ٥٦٣، ٢)
- كل جنس يُحمل على الأنواع حملًا حقيقيًا (أ، ج، ٥٦٣، ٧)
- إن كان النوع أيضًا من المضاف، فإن الجنس من المضاف، كالحال في الضئف والكثير الأضعاف: فإن كل واحد منهما من المضاف (أ، ج، ٥٦٨، ٥)
- النوع يُحمل على أقل مما يحمل عليه الجنس (أ، ج، ٥٧٨، ١٣)
- عارض يصير به ذلك جنسًا وهذا فصلًا، غيرُ الحدّ الكائنَ عنهما من حيث ذلك جنس وهذا فصل. فإذا تُعقِبَ تبيّنَ أنّ هذا حدّ الشيء بحسب المنطق وذلك حدّه بحسب الموجود، وكلاهما يؤولان في آخر الأمر إلى أن يكونَ الإنسان قد حصلَ له الموجود معقولًا (ف، ح، ١٨٥، ٢١)
- إنَّ الفصلَ يُحمل من طريق أي شيء هو، والجنس يُحمل من طريق ما هو (س، د، ٩٤، ٤)
- إنَّ الجنس لا يكون للأنواع إلّا واحدًا، والفصل قد يكون أكثر من واحد (س، د، ٩٦، ١٩)
- إنَّ الجنس كالمادة، والفصل كالصورة (س، د، ٩٧، ١٥)
- الجنس ليس جنسًا للفصل البتّة، ولا الفصل نوعًا للجنس، وإلّا لاحتاج إلى فصل آخر (س، د، ١١٠، ٥)
- إنَّ الجنس يحوي الفصل بالقوّة (س، ب، ٩٣، ١٢)
- إنَّ الجنس كالمادة، والفصل كالصورة (س، ب، ٩٧، ١٥)
- إنَّ الجنس ليس جنسًا للفصل البتّة، ولا الفصل نوعًا للجنس، وإلّا لاحتاج إلى فصل آخر (مر، ت، ١٩، ١٧)
- (الجنسُ) و(الفصلُ) عبارةٌ عن الحقيقة نفسها تفصيلًا (غ، ع، ١٠٢، ١٣)
- إذا كان الحدّ مركّبًا من مقومات الشيء، فإن كانت المقومات أجناسًا وفصولًا فالتحدّ مركّب من الجنس والفصل، وإن لم تكن أجناسًا وفصولًا كان الحدّ مركّبًا على مجموعها كيف كانت (سي، ب، ٨١، ١٦)

- إن كان الجنس الموصوف يقبل الأكثر، والنوع لا يقبل: لا هو، والذي يقال عليه، لم يكن الموصوف جنسًا (أ، ج، ٥٨٠، ٥)
- المتوسطات للطرفين (الجنس والنوع) يسمونها أجناسًا بعضها تحت بعض، يحملون كل واحد منها نوعًا وجنسًا بالقياس إذا نسبوا إلى أشياء مختلفة (في، أ، ١٠٣٠، ١٣)
- الجنس والنوع قد يعتمها... أنهما يقالان على كثيرين (في، أ، ١٠٥٥، ٢)
- إن كل واحد من الجنس والنوع يفضل على الآخر بوجه لا يفضل به الآخر عليه؛ فالجنس يفضل بالعموم، إذ يحوي أمورًا وموضوعات غير موضوعات النوع، والنوع يفضل بالمعنى، إذ يتضمن معنى الجنس ومعنى الفصل زائدًا عليه (س، د، ٩٩، ٨)
- ما كان... لم يُحدث طبيعة أخص من الجنس، فلم يُحدث نوعًا (س، ج، ٢٥٤، ١١)
- الجنس أعم من النوع من حيث يُحتمل عليه وعلى غيره، والنوع أعم من الجنس فإنه يشمل على الجنس وعلى غيره. (مر، ت، ٢١، ٤)
- النوع والجنس مقولان... في جواب ما هو (ب، م، ١٥، ١٩)
- النوع والجنس... وُضعا لِبُغْزَا الشيء في جوهره عن غيره إلا أن الجنس أكثر حصرًا من النوع (ش، م، ٢٣، ٦)
- الجنس... غير موجود في النوع الذي من جنس آخر (ش، ق، ٢٨٨، ٣)
- الجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو (ش، ج، ٥٠٥، ٥)
- الجنس يُحتمل على النوع حتملاً يُوافق إسمه وحده ولا حمل الخاصّة والحدّ (ش، ج، ١٤، ٥٣١)
- كل ما يوجد للنوع يوجد للجنس (ش، ج، ١٣، ٥٣٤)
- كل ما يُشَلَب عن الجنس يُشَلَب عن النوع (ش، ج، ١٨، ٥٣٤)
- ما وُضِعَ جنسًا ونوعًا... إن لم نلفهما في مقولة واحدة أبطلنا أن يكون جنسًا (ش، ج، ١، ٥٦١)
- الجنس إذا كان في مقولة غير المقولة التي فيها النوع لم يكن محمولاً عليه من طريق ما هو (ش، ج، ٤، ٥٦١)
- إن كان حدّ النوع يصدق على الجنس كما يصدق حدّ الجنس على النوع فما وُضِعَ جنسًا فليس بجنس (ش، ج، ١١، ٥٦١)
- الجنس يجب أن يُحمل على أكثر من النوع (ش، ج، ١٢، ٥٦١)
- إن كان ما وضع نوعًا لجنس ما ليس هو واحدًا من الأنواع التي ينقسم إليها ذلك الجنس لا القريبة ولا البعيدة ولا هو مشارك لها، فما وُضِعَ جنسًا ليس بجنس (ش، ج، ١٥، ٥٦١)
- إن كان النوع يقال على أكثر مما يقال عليه الجنس فليس بجنس (ش، ج، ٢٣، ٥٦١)
- ما وُضِعَ أنه جنس لصف ما... إن ألفيناه ليس جنسًا لواحد من الأشياء التي لا تختلف بالنوع... لم يكن ما وُضِعَ جنسًا جنسًا؛ فإن ألفيناه جنسًا لواحد منها كان واحدًا للجميع (ش، ج، ٤، ٥٦٢)
- الجنس واحد بعينه لجميع الأشياء الواحدة بالنوع، وإن كان لبعضها فهو لكلها لأنه إنما هو جنس لبعض من جهة ما هو جنس لكل (ش، ج، ١٠، ٥٦٢)
- أن تتأمل الجنس الأعلى للذي وُضِعَ أنه جنس

- فإن لم يكن محمولاً على النوع من طريق ما هو فليس ما وُضِعَ أنه جنس جنسًا؛ وإن كان محمولاً عليه من طريق ما هو فإن الذي وُضِعَ أنه جنس هو جنس (ش، ج، ٥٦٣، ٥)
- حدّ الجنس... إن لم يكن يطابق ما وضع نوعًا تحته أو الأشياء المرتبة تحت النوع فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٣، ١٦)
- حدّ الجنس... يجب أن يطابق نوعه (ش، ج، ٥٦٣، ١٧)
- حدّ الجنس... يجب أن يطابق ما وضع نوعًا تحته أو الأشياء المرتبة تحت النوع فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٣، ١٧)
- كل ما يُحتمل عليه الجنس من طريق ما هو: إما أن يكون شخصيًا وإما نوعًا (ش، ج، ٥٦٤، ١)
- الجنس يقال أبداً على أكثر مما يقال عليه النوع أو الفصل أو أنه يحمل على الفصل من طريق ما هو (ش، ج، ٥٦٤، ١٥)
- إن لم يكن واحدًا من فصول الجنس الموضوع يُحتمل على النوع فإن الجنس لا يُحتمل عليه (ش، ج، ٥٦٤، ١٧)
- النوع الذي وُضِعَ تحت الجنس يُطابقه فصل من فصول الجنس (ش، ج، ٥٦٤، ٢٠)
- إن كان النوع متقدماً بالطبع على الجنس... فإن الذي وُضِعَ جنسًا ليس بجنس (ش، ج، ٥٦٤، ٢٤)
- إن كان الجنس قد يرتفع والنوع لا يرتفع فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٥، ٣)
- إن كان النوع يشارك ضد ما وُضِعَ جنسًا له أو يمكن فيه ذلك فليس بجنس، فإنه إن كان جنسًا أمكن أن يوجد الضدان معًا في النوع لأن الجنس لا يُفارق (ش، ج، ٥٦٥، ١٠)
- إن كان النوع يشارك شيئًا لا يمكن فيه أصلاً أن يوجد للجنس فما وُضِعَ جنسًا فليس جنس (ش، ج، ٥٦٥، ١٦)
- لما كان الجنس يتقسم إلى أكثر من نوع واحد فمن البين أنه إن لم يوجد للجنس الموضوع نوع آخر غير النوع الذي وضع جنسًا له فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٥، ٢٠)
- إن كان للنوع ضد فلا يخلو أن يكون الجنس له ضد أو لا يكون (ش، ج، ٥٦٦، ٩)
- إن كان ضد النوع لا يوجد أصلاً في جنس من الأجناس لكنه جنس عالي بذاته فإن النوع ليس له جنس وهو أيضًا عالي بذاته (ش، ج، ٥٦٦، ١١)
- إن كان لمضادة النوع متوسط فينبغي أن يكون داخلًا في الجنس وإلا فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٧، ٤)
- إن كان الجنس ضدًا لشيء ولم يكن النوع ضدًا لشيء من الأشياء فإنه ليس بجنس (ش، ج، ٥٦٧، ٩)
- إن كان ضد النوع في الجنس المذكور ولم يكن الجنس ضد فإنه جنس للنوع (ش، ج، ٥٦٧، ٢٣)
- إن كان المتوسط بين النوع وضده في الجنس المذكور فالنوع في الجنس المذكور (ش، ج، ٥٦٨، ١)
- إن كان للجنس ضد وكان للنوع ضد ووُجد ضد النوع في ضد الجنس فإن الجنس يوجد للنوع (ش، ج، ٥٦٨، ٣)
- عدم النوع إذا كان في الجنس نفسه فما وضع جنسًا فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٩، ٣)
- إن كان للنوع والجنس مقابل على طريق العدم ووُضِعَ النوع في الجنس فينبغي أن يكون المقابل في المقابل (ش، ج، ٥٦٩، ٥)



- إنَّ كان النوع مضافاً فينبغي أن يكون جنسه من المضاف (ش، ج، ٥٦٩، ٢٣)
- النوع والجنس... يلزم أن يكونا من مقولة واحدة (ش، ج، ٥٦٩، ٢٣)
- الجنس إذا كان من المضاف بذاته فنوعه أيضاً من المضاف (ش، ج، ٥٧٠، ١)
- إنَّ كان النوع يُقال بالقياس إلى شيء ما بعينه فينبغي أن يُقال الجنس بالقياس إلى ذلك الشيء وألاً فليس بجنس (ش، ج، ٥٧٠، ٢)
- إذا كان النوع يُنسب إلى شيء ما على طريق الإضافة بحرف من حروف النِّسب فينبغي أن يكون الجنس يُنسب إليه بذلك الحرف من النسبة (ش، ج، ٥٧٠، ٨)
- الذي يوجد فيه النوع فيه يوجد الجنس وإلاً فليس بجنس (ش، ج، ٥٧٣، ٤)
- النوع إن كان يوجد في موضوع ما على أن بينهما نسبة ذاتية فالجنس ضرورة يوجد فيه (ش، ج، ٥٧٣، ٨)
- إنَّ كان الجنس ليس يُحمَل على النوع بإطلاق بل إنما يُحمَل عليه بتفيد وإشتراط فليس بجنس (ش، ج، ٥٧٣، ١٣)
- إنَّ كان النوع مما شأنه أن يوجد في أكثر من جنس واحد فوضع في جنس واحد فليس بجنس (ش، ج، ٥٧٤، ٣)
- الجنس يصدَّق على الأنواع من طريق ما هي (ش، ج، ٥٧٤، ١٥)
- الجنس يُحمَل على أكثر مما يُحمَل عليه النوع (ش، ج، ٥٧٥، ٨)
- إنَّ كان الجنس الموصوف يُقال في موضوع لا على موضوع والنوع على موضوع فليس بجنس (ش، ج، ٥٧٥، ١١)
- إنَّ كان الذي يُظنُّ به أنه جنس أكثر أو على
- التساوي ليس بجنس فما وُضِع جنساً ليس بجنس (ش، ج، ٥٧٦، ١٥)
- الجنس يلزم أن يكون محمولاً على كل النوع وإنَّ ما حُجِّل على البعض ليس بجنس (ش، ج، ٥٧٧، ١٨)
- الجنس يجب أن يفضل في الحمل على النوع وإنَّ ما لم يفضل في الحمل على النوع فليس بجنس (ش، ج، ٥٧٧، ٢١)
- الجنس يجب أن يكون محمولاً على النوع من طريق ما هو وإنَّ ما ليس بمحمول بهذه الجهة فليس بجنس (ش، ج، ٥٧٨، ٧)
- إنَّ كان الجنس والترع من شأنهما أن يوجد في موضوع واحد فالذي يوجد فيه النوع فيه يوجد الجنس (ش، ج، ٥٧٩، ٥)
- متى قسَّما الجنس بنوعين متقابلين وقسَّماه أيضاً بلاحتفين متقابلين ولو احتق متقابلة، ولم يكن أحد قسمي تلك اللواحق خاصّة لأحد قسمي تلك الأنواع، فليس اللاحق الآخر بخاصّة للنوع الآخر (ش، ج، ٥٩١، ١١)
- إن كان الجنس يُحمَل على الفصل فليس هو فصلاً لأنَّ الجنس إنما يُحمَل على الذي تُحمَل عليه الفصول وهو النوع (ش، ج، ٦٠٥، ٧)
- إنَّ كان الجنس المُضاف يبغي أن يوقى في حده الجنس المُقابل له فإنَّ النوع الذي تحت ذلك الجنس المُضاف يُقال بالقياس إلى نوع ما مما تحت الحنسن المُضاف إليه (ش، ج، ٦٠٨، ٤)
- جنسية
- الجنسيّة الممقولة المجردة، فمن حيث هي مفرّزة في العقل، هي أيضاً جنس معقول (س، د، ٦٧، ٩)

والمطلق، فإن هذه الثلاث هي التي تدل على  
فصول الأول (ف، ع، ١٥٧، ١٣)

### جهات القضايا

- جهات القضايا: كل قضية فإما مطلقة عامة  
الإطلاق وهي التي يبين فيها حكم من غير بيان  
ضرورته أو دوامه أو غير ذلك من كونه حيناً من  
الأحيان، أو على سبيل الإمكان. وإما أن  
يكون قد بين فيها شيء من ذلك، إما ضرورة،  
وإما دوام من غير ضرورة، وإما وجود من غير  
دوام أو ضرورة (س، أ، ٣٠٨، ٣)

### جهادية سوفسطائية

- الجهادية السوفسطائية هي التي يلتصق بها  
الغلبة باستعمال المقدمات التي هي في ظاهر  
الظن مشهورة، من غير أن تكون في الحقيقة  
مشهورة، وبالأشياء التي تُلبس وتُموه حتى  
توهم فيما ليس بمشهور أنه مشهور، وفيما هو  
مشهور أنه ليس بمشهور (ف، ج، ٢٦، ١٣)

### جهة

- الألفاظ التي تُؤخذ أجزاء القضايا ألفاظ تُسمى  
الجهات، والجهة هي اللفظة التي تُقرن  
بمحمول القضية، فتدل على كيفية وجود  
محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا ممكن  
وضروري ومحتمل وممتنع وواجب وقبيح  
وجميل وينبغي ويجب ويحتمل ويمكن وما  
أشبه ذلك (ف، ع، ١٥٥، ٧)

- إن الجهة لفظة بسيطة من شأنها أن تقرن بأحد  
حدود المقدمّة تنبئ وتخبر عن حال المحمول  
عند الموضوع هل هو ضروري له أو ممتنع أو  
ممكن (ز، ع، ٦٩، ١)

- إن الجنسية - كما علمت - أمر ما يعرض  
للطبيعة الجنسية، فيكون النظر في هذه  
المحمولات من جهة نظراً أخص من النظر  
في الوجود، ونظراً في أنه هل الشيء عرَض  
(س، ج، ١٠٥، ١)

### جهات

- حذف الجهات كلها يُدلّ به أنه لا اضطراري  
ولا ممكن، وجميل رفَع الأمرين دالاً على أنه  
كالتوسط بين الطرفين اللذين قد رُفعا، وهو  
في الحقيقة متوسط بين الممكن وبين الضروري  
(ف، ع، ١٥٨، ١٤)

- أما عدد الجهات ثلاثة: ضروري، ممكن،  
ممتنع (ز، ع، ٦٩، ٤)

- الجهات، ما في الأذهان التي هي الطنون  
والإعتقادات على الحقيقة (ب، م، ٨٤، ١٦)  
- أجناس ألفاظ الجهات جهتين: إحداهما  
الضروري... والثانية الممكن (ش، ع،  
١١٧، ٨)

- صارت ألفاظ الجهات جهتين لأنه إنما قُصِدَ  
بها أن تكون دلالتها مطابقة للموجود (ش، ع،  
١١٧، ١٣)

- إن الجهات ثلاثة: الوجوب. والإمتناع.  
والإمكان الخاص (ر، ل، ١٩، ١٠)

### جهات اربع

- القضايا لا تخرج عن أحد هذه الجهات الأربع  
التي هي الإمكان والإطلاق والضرورة  
والإمتناع (ب، م، ٨٦، ١٦)

### جهات اول

- الجهات الأول ثلاث: الضروري والممكن

- ٥٩، ١٠) - إن الجهة لفظة تُنبئ عن حال المحمول عند الموضوع (ز، ع، ٦٩، ١٢)
- مثال الجهة أن يقال إنَّ الجسم مكَيَّف أي بلونه ليس بمكَيَّف أي بمقداره (س، ع، ٤٤، ٢)
- الجهة لفظ يدلُّ على النسبة التي للمحمول عند الموضوع، فتعيَّن أنَّها نسبة ضرورة أو لا ضرورة، فتدلُّ على تأكيد أو جواز؛ وقد تستنى الجهة نوعاً (س، ع، ١١٢، ٦)
- الفرق بين الجهة والمادة أنَّ الجهة لفظة زائدة على المحمول والموضوع والرابطة مصرَّح بها تدلُّ على قوَّة الربط أو وهنه دلالة باللفظ ربَّما كذبت، وأمَّا المادة فقد تستنى عنصراً فهي حال المحمول في نفسه بالقياس الإيجابي إلى الموضوع في كَيْفِيَّة وجوده الذي لو دلَّ عليه لفظ لكان يدلُّ بالجهة (س، ع، ١١٢، ١٠)
- إنَّ حقَّ الجهة أن تفرن بالرابطة، وذلك لأنَّها تدلُّ على كَيْفِيَّة الربط للمحمول على شيء مطلقاً أو بسور معتم أو مختص (س، ع، ١١٤، ١٨)
- إعلم أنَّ إطلاق الجهة يفارق إطلاق الحمل في المعنى وفي اللزوم؛ فإنَّه قد يصدق أحدهما دون الآخر (س، أ، ٣٣٦، ٧)
- أن تكون لها (القضية) في نفسها مادة لم تصرَّح باللفظ الدالُّ على ذلك سواء كان صادقاً أو كاذباً وتسمى (جهة)، مثل أن تقول «زيد يجب أن يكون كاتباً» أو «يمكن» أو «يمتنع» (س، ش، ٧٠، ١٨)
- كل واحد من الضرورة واللزوم والوقتيَّة جهة لكنَّه ربَّما كان ترك الجهة من بعضها دليلاً على الجهة (س، ش، ٧١، ٣)
- الجهة لفظة تدلُّ على وثاقة الرابطة وضعفها، ويناسب معناها معنى المادة (مر، ت،
- ٥٩، ١٠) - يقال ايضاً جهة لقضية وتُسمى مطلقة ووجودية وهي القضية التي لم يذكر فيها إمكان ولا ضرورة ولا إمتناع (ب، م، ٨٥، ١٠)
- أمَّا ذوات الجهة من القضايا ويسمونها رباعيَّة لأنها تتضاف فيها إلى المحمول والموضوع والرابطة الجهة كقولك زيد يمكن أن يكون عادلاً، وذوات الاسرار أيضاً كذلك رباعيَّة إلا لذات الجهة ولا يقولون خماسية لشيء من القضايا كما اتفق في عرفهم (ب، م، ١٠٦، ١٦)
- الجهة لفظة ندل على حال المحمول عند موضوعه وهل هو له بالضرورة أو بالإمكان (ب، م، ١٠٦، ٢٠)
- حق السور أن يتصل بالموضوع متقدِّماً عليه، وحق الرابطة أن تتصل بالمحمول متقدِّمة عليه، فكذلك حق الجهة أن تتصل بالرابطة لأنها جهة ارتباط المحمول بالموضوع والموضوع بالمحمول دالة على تأكيد ذلك الارتباط وضعفه (سي، ب، ١١٠، ١٣)
- الجهة تارة تدخل على السلب وتارة يدخل حرف السلب عليها، ويختلف المعنى فيهما، فإنَّ الجهة إذا دخلت على السلب كانت القضية قضية سائلة موجَّهة بتلك الجهة، وإن دخل حرف السلب على الجهة كان سلباً للجهة (سي، ب، ١١١، ١٥)
- الجهة لفظة زائدة على الموضوع والمحمول دالة على الضرورة أو أن لا ضرورة، فإذا خلت القضية عن تلك اللفظة لم تكن موجَّهة، فإنَّ عنى بعضهم بالجهة كل حالة للقضية حتى خلَّوها عن نيك اللفظة فلا نزاع معه (سي، ب، ١٢١، ٣)

هذا وإن كان حقاً إلا أنه معلوم أن الشيء لا يجمع مع نقيضه، وأيضاً فيوهم هذا التقييد أن الجواز الذاتي قد يفارق الممكن في بعض الأحوال، كيف وجواز العدم مثلاً لا يفارق الممكنات ولو في أزمنة وجودها بمعنى أنه لو قُدِّرَ عدمها بدلاً عن وجودها لم يلزم منه محال وهذا معنى الجواز العقلي (و، م، ١٥١، ١٠)

#### جهة الامكان

- جهة الإمكان إنما هي في المتصلات الإثاقية، وجهة الوجود في اللزومية، وجهة الضرورة فهما جميعاً (سي، ب، ١٦٥، ٧)

#### جهة ممتنعة

- (ما) تدلّ على إستحقاق دوام الوجود وهي الجهة الممتنعة (س، ع، ١١٢، ٩)

#### جهة ممكنة

- (ما) تدلّ على أنه لا إستحقاق دوام الوجود ولا وجود وهي الجهة الممكنة (س، ع، ١١٢، ١٠)

- الجهة الممكنة ونسبتها الى الجهة الضرورية نسبة الإهمال إلى الأسوار الجزئية والكلية (ب، م، ٨٥، ١٤)

#### جهة واجبة

- الجهات... واحدة تدلّ على إستحقاق دوام الوجود وهي الجهة الواجبة (س، ع، ١١٢، ٨)

#### جهة ومادة

- الفرق بين الجهة والمادة فهو أن المادة بالقوة

- الجهة هي جهة الإتصال لا جهة أجزاء القضية كما كان في الإيجاب والسلب والكلية والجزئية، فالمتصلة الكلية الضرورية هي أن يكون الإتصال فيها دائماً مع أيّ وضع كان للمقدّم، سواء كان إتصال موافقة أو إتصال لزوم (سي، ب، ١٦٤، ١٥)

- الجهة هي اللفظة التي تدلّ على كيفية وجود المحمول للموضوع (ش، ع، ١١٧، ٦)

- متى حُجِّلَ شيء حملاً على الكل بجهة فيجب أن يُحْمَلَ على الجزء، بتلك الجهة بعينها (ش، ق، ١٧٩، ١٣)

- متى حُجِّلَ... الجزء على شيء ما حملاً بجهة ما فيجب أن يُحْمَلَ الكلّ على ذلك الشيء بتلك الجهة بعينها (ش، ق، ١٧٩، ١٤)

- إنَّ المقدّمة قد تشتمل على أجزاء لفظيّة زوائد، تجري مجرى الحشو، فلا تكون هي ذاتيّة. ومن الذاتية ما لا يبقى بعد التحليل، وهو الصوريّة، كالرابطه، والجهة، وحرف السلب.

وجميع ذلك ليست بحدود (ط، ش، ٤٢٤، ١) الجهة كما تكون للحمل أي كيفية للنسبة كما عُرفت فقد تكون جهة للسور أي كيفية للمعوم والخصوص. وبينهما فرق فإن قولنا كل إنسان كاتب بالإمكان لا نشك في صدقه وقد شك في صدق قولنا عموم الكتابة للكل ممكن (م، ط، ١٥٦، ١)

- تُسمّى كيفية النسبة بالضرورة أو بالدوام مطلقين أو مقيدتين بغير المحمول أو بمقابليهما كذلك مادة ويُسمّى اللفظ الدال عليها جهة (و، م، ١٣٧، ٥)

- الجهة لا تقيّد بالمحمول إشارة إلى أن الضرورة اللاحقة من جهة المحمول غير معتبرة كقولنا العالم موجود بالضرورة ما دام موجوداً لأن

- والجهة بالفعل. وأيضاً فإن المادة صادقة أبداً والجهة سائغ أن تكون كاذبة (ز، ع، ٦٩، ٩) -  
 أعلم أنّ (المادة) غير (الجهة) والفرق بينهما: أنّ (المادة) هي تلك النسبة في نفس الأمر. و(الجهة) هي ما يفهم ويتصوّر عند النظر في تلك القضية من نسبة محمولها إلى موضوعها، سواء تلفظ بها، أو لم يتلفظ، وسواء طبقت المادة أو لم تطابق (ط، ش، ٣٠٧، ١١)

## جهل

- يُجهل من وجهين: أحدهما من جهة التصوّر، والثاني من جهة التصديق (س، د، ١٧، ١٧)
- ما جهلناه فإنه داخل في علمنا بالقوّة لا بالفعل، فالجهل به لا يكون جهلاً بالفعل بما عندنا. وإذا حصل عندنا أن الذي في يده إثنان، وتذكرنا المعلوم الذي كان عندنا، عرفنا في الحال أن الذي في يديه زوج. فإذا نجهولنا غير معلومنا (س، ب، ٢٧، ٢١)
- كلُّ خطأ جهلٌ، وليس كلُّ جهلٍ خطأً (س، ب، ١٣٥، ٢٢)
- إنَّ الجهل المضادّ للعلم، وهو الذي ليس إنمّا يُعدُّ مع العلم فقط بل أن يعتقد ويرى صورة مضادةً لصورة العلم كما يقع العلم كما يقع في الوجه الثاني من وجهيّ اللاعلمي واللاهندي (س، ب، ١٣٦، ٢١)
- إن كان الرأي ليس يقيناً، وليس ظناً، بل هو عقد قوي يشبه اليقين، فهو بالحقيقة أيضاً جهل (س، ج، ١١، ٩)
- الجهل منه بسيط ومنه مركّب. فالبسيط هو أن لا يكون في النفس رأي في المسألة البتة، والمركّب أن لا يكون في النفس الرأي الحق مع حصول رأي باطل بضاد العلم حصولاً بتاً
- (سي، ب، ٢٧٥، ١٠)
- الجهل الذي على طريق المَلَكَة ... يعرض بجهتين: إحداهما بقياس، والجهة الثانية بغير قياس بل بتوقّع مجرد فقط (ش، ب، ٤١٤، ٤)
- الجهل (صفان): جهل على طريق السلب والعدم وهو الجهل الذي ليس معه اعتقاد شيء من الأشياء، و جهل على طريق المَلَكَة والحال وهو الاعتقاد الكاذب (ش، ب، ٤١٤، ٦)
- الجهل ... صفان ... الجهل الذي على طريق العلم ... الجهل الذي على طريق الغلط (ش، ج، ٦١٢، ٥)
- جهل بسيط
- الشك المحض الذي لا رجحان معه لأحد طرفي النقيض على الآخر، ينزوم عدم الحكم، فلا يقارن ما يوجد حكم فيه، أعني التصديق. بل يقارن ما يقابله، وذلك هو الجهل البسيط (ط، ش، ١٧١، ١٠)
- الجهل البسيط يقابل العلم تقابل العدم والملكية، ومعه قد يستحصل العلم (ط، ش، ١٨١، ١٥)
- جهل مركب
- سُمّي هذا الجهل مركّباً لأن فيه خلاف العلم ومقابله من وجهين: أحدهما أن النفس خالية عن العلم، والثاني أن مع خلوها عن العلم قد حدث فيها ضدّ العلم (س، ب، ١٥٤، ٥)
- ... الحازم غير المطابق: هو الجهل المركب (ط، ش، ١٧٢، ٣)
- الجهل المركب يقابله تقابل الضدين، ومعه لا يمكن أن يستحصل العلم (ط، ش، ١٨١، ١٦)

لها جواهر ثوانٍ من بين سائر الأشياء التي تُحمل عليها من جهة أنه متى أُجيب بواحد منها في جواب ما هو الجوهر الأول كان معرّفًا له، وإن كان الجواب بالنوع أشدّ تعريفًا (ش، م، ٢٠، ١٠)

- المسئول عنه بما هو إن كان شخصًا كان الجواب ذكر جميع أجزاء الماهية، وهذا يسمّى جواب ما هو بحسب الخصوصية فقط (ر، ل، ٤، ١٧)

- الكلّي: إما تمام ماهية الشيء وهو ما به هو هو أو جزءها أو خارج عنها. والأول هو المقول في جواب ما هو إما بحسب الخصوصية المحضّة إن صلح جوابًا له حالة أفراد الشيء بالسؤال عن ماهيته دون الجمع بينه وبين غيره فيه كالحذّ بالنسبة إلى المحدود، وإما بحسب الشركة المحضّة إن كان بالكس كالجنس بالنسبة إلى أنواعه، وإما بحسبهما إن صلح في الحالتين كالنوع بالنسبة إلى أفراد (م، ط، ٥٧، ٢٣)

- المراد بالمقول في جواب ما هو ما يدلّ على الماهية بالمطابقة وكلّ جزء منه مقول في طريق ما هو إن ذكر مطابقة وداخل في جواب ما هو إن ذكر تضمّنًا (م، ط، ٥٩، ١٧)

- المقول في جواب ما هو إن كان مذكورًا بالمطابقة يُسمّى واقعًا في طريق ما هو كالحيوان أو الناطق... وإن كان مذكورًا بالتضمن يُسمّى داخلًا في جواب ما هو كالجسم النامي أو الحساس أو المتحرّك بالإرادة (ن، ش، ٩، ١٥)

- الذي يقال له «حذّ بحسب الاسم»، والمقول في جواب «ما هو؟» من هذا النوع (ت، ر، ٢، ٧٣، ١٤)

جواب ما هو

- الأمر الذي ينبغي أن يُستعملَ في جواب ما هو الشيء إذا كان يُدلّ عليه بلفظ مركّب فإنه يُسمّى ماهية الشيء، ويُسمّى أيضًا القول الدالّ على ما هو الشيء أو على جوهر الشيء أو على إتيّة الشيء أو طبيعة الشيء، ويُسمّى قول جوهر الشيء أيضًا (ف، أ، ٥٠، ٤٤)

- النوع يُحملُ على الشخص ويُلحقُ أن يُجابَ به في جواب ما هو، ولا يُحملُ على كلّي أصلًا في جواب ما هو حملًا مطلقًا، لكن إنمّا يُحملُ هذا الحمل على الأشخاص فقط (ف، أ، ٦٦، ١٩)

- الأجناسُ فإنها قد تُحملُ على الأشخاص التي يُحملُ عليها النوعُ حملًا مطلقًا وفي جواب المسألة عن النوع ما هو (ف، أ، ٦٦، ٢٢)

- ذاتي الشيء أي هو داخل في جواب ما هو بحيث لو بطلَ عن الذهن التصديقُ بثبوته بطلَ المحدودُ وحقيقته عن الذهن وخرج عن كونه مفهومًا للعقل (غ، ح، ٩٥، ٧)

- فرق بين المقول في جواب ما هو والمقول في طريق ما هو، إذ كلّ ذاتي مقول في طريق ما هو لأنه متضمن في الدلالة، ولكن ليس وَحْدَهُ مقولًا في جواب ما هو (سي، ب، ٤٠، ١٥)

- المقول في جواب ما هو إمّا أن يكون مقولًا على كثيرين مختلفين بالحقائق قولًا بحال الشركة، أو يكون مقولًا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط. والأول يُسمّى جنسًا. والثاني يُسمّى نوعًا (سي، ب، ٤٢، ٩)

- الجواب بالنوع عند السؤال بما هو أكمل تعريفًا للشخص المشار إليه، وأشدّ ملائمة له من الجواب بجنسه (ش، م، ١٩، ٨)

- صارت أنواع الجواهر الأول وأجناسها يقال

## جوامع

- الجوامع، كقولها: إذا كان كذا وكذا، كان كذا.  
فإن هذا الكلام نحو من الكلام بجمع بعضه إلى  
بعض (ق، م، ٢٦، ١٢)

## جواهر

- مما للجواهر أيضًا أنه لا مُضَادٌّ لها. فمادّا  
يضاد الجواهر الأوّل، كإنسانٍ ما، فإنه لا مضادّ  
له؛ ولا للإنسان أيضًا، ولا للحيوان مضادّ (أ،  
م، ١٢، ١٠)

- يلحق كليات سائر المقولات أن تكون جواهرٌ  
مضافة إلى شيء ما فقط، وهي أن تكون جواهرٌ  
ما يوجد في حدودها لا جواهر على الإطلاق،  
فتصيرُ أيضًا جواهر من جهة واحدة فقط (ف،  
ح، ١٠٣، ١)

- قالوا في الأجزاء التي لا تنقسم إنَّها هي من  
الجواهر، أو أخرى أن تكون جواهر (ف، ح،  
١٠٤، ٥)

- الجواهر فإنَّها لأنفسها لا تستحق أن تجعل لها  
أو إليها نسبة؛ بل إنما تستحق لأموال وأحوال  
فيها تختص بها (س، م، ٨٥، ١٢)

- إن الأشخاص في الأعيان جواهر (س، م،  
٩٥، ١)

- الجواهر صنفان: أوّل وثوانٍ (ش، م، ١٥، ٤)  
- أشخاص الجواهر أوّلٍ بالجهرية من كلياتها  
(ش، م، ٢٣، ٢٠)

- أوّلٍ الخواص بالجواهر هو أن الواحد منها  
بالعدد هو بعينه القابل للمضادات (ش، م،  
٢٤، ٥)

- أما في الجواهر فإن الواحد بعينه يوجد قابلاً  
للمضادات (ش، م، ٢٤، ٩)  
- الأشياء الموجودة منها ما لا يُحتمل على الشيء

البنة إلا بالعَرَض وعلى غير المجرى الطبيعي،  
ويُحتمل عليها غيرها وهي أشخاص الجواهر  
المحسوسة (ش، ق، ٢٤٧، ١١)  
- الجواهر... يُحتمل عليها أحد أمرين... إما  
أشياء تُعرّف ماهياتها وإما أشياء هي واحد في  
المقولات التسع (ش، ب، ٢٩، ١٢)

## جواهر اول

- الجواهر الأوّل لما كانت موضوعة لسائر  
الأموال كلّها، وسائر الأمور كلّها محمولة عليها  
أو موجودة فيها، فلذلك صارت أوّلٍ وأحق  
بأن تُوصف جواهر (أ، م، ٨، ١٨)

- قياس الجواهر الأوّل عند سائر الأمور كلها هو  
قياس النوع عند الجنس، إذ كان النوع موضوعًا  
للجنس (أ، م، ٩، ٢)

- ليس الواحد من الجواهر الأوّل أوّلٍ من الآخر  
بأن يوصف جوهرًا (أ، م، ٩، ١٠)

- الجواهر الأوّل تقبل قول أنواعها وأجناسها (أ،  
م، ١١، ١١)

- أما الجواهر الأوّل فبالحق الذي لا يرؤية فيه  
أنها تدلّ على مقصود إليه بالإشارة، لأن ما  
يُستدلّ عليه منها شخصٌ وواحد بالعدد (أ، م،  
١١، ١٨)

- أنواع الجواهر الأول أخرى... أن تكون  
جواهر من أجناسها (ف، م، ٩٢، ١٣)

- تعريف الأنواع لماهيات الجواهر الأوّل أخصّ  
وأكمل من تعريف أجناسها لها (ف، م،  
٩٢، ١٤)

- حاجة أنواعها (الجواهر الاوّل) في أن تكون  
موجودة إلى موضوعات أقل من جهة ما هي  
موضوعات، وحاجة أجناسها إلى موضوعات  
أكثر، من جهة ما هي موضوعات، فأنواعها إذا

- الجواهر الأول... ليس لها أسباب خارجة عنها تُعطي وجودها وماهيتها (ش، ب، ٣، ٤٦٨)
- جواهر ثوان
- الموصوفة بأنها جواهر ثوانٍ فهي الأنواع التي فيها توجد الجواهر الموصوفة بأنها أول. ومع هذه الأجناس هذه الأنواع أيضًا. ومثال ذلك أن إنسانًا ما هو في نوع، أي في الإنسان؛ وجنس هذا النوع الحي. فهذه الجواهر توصف بأنها ثوانٍ كالإنسان والحي (أ، م، ٤، ٧)
- الجواهر الثواني قد يظهر بهذا الوجه أنه ليس شيء منها في موضوع. فإن الإنسان يقال على موضوع، أي على إنسانٍ ما، وكذلك أيضًا الحي يقال على الموضوع، أي على إنسانٍ ما، وليس الحي في إنسانٍ ما (أ، م، ٧، ١٠)
- الجواهر الثواني فإنه يُحمَل على الموضوع قولها وإسمها، فإنك تحمِل على إنسانٍ ما قول الإنسان وقول الحي (أ، م، ١٠، ١٣)
- أما الجواهر الثواني فقد يُوهم إشتباه شكل اللقب منها أنها تدل على مقصودٍ إليه بالإشارة كقولك: الإنسان الحيوان وليس ذلك حقًا، بل الأولى أنها تدل على أي شيء، لأن الموضوع ليس بواحدٍ كالجوهر الأول، لكن الإنسان يقال على كثير، كذلك الحيوان (أ، م، ١١، ١٩)
- المشار إليه الذي لا في موضوع «الجوهر الأول» وكيّاته «الجواهر الثواني»، إذ كانت تلك هي الموجودة خارج النفس وهذه إنمّا تحصل في النفس بعد تلك (ف، ح، ٨، ١٠٢)
- الجواهر الثواني... يخصها أن يُحمَل إسمها وحدها على موضوعها (ش، م، ١٥، ٧)
- النوع من الجواهر الثواني أولى بأن يكون أخرى أن تكون مكتفية في وجودها من أجناسها. وهما جوهران، فأنواعها إذاً أخرى أن تكون جواهر من أجناسها (ف، م، ١٨، ٩٢)
- الجواهر الأولى هي الشخصيات (س، م، ١٥، ٩٥)
- الجواهر صفان: أول وثوان (ش، م، ١٥، ٤)
- كل ما سوى الجواهر الأول فإنه مضطر في وجوده إلى الجواهر الأول (ش، م، ١٥، ١٠)
- الجواهر الأول... هي أشخاص الجواهر (ش، م، ١٥، ١٣)
- الجواهر الأول... أولى (بأن تكون جوهرًا) من النوع (ش، م، ١٥، ١٣)
- أما الجوهر الموصوف بأنه أول... فهو شخص الجوهر... أعني الذي لا يُقال على موضوع ولا هو في موضوع (ش، م، ١٧، ٥)
- لو لم توجد الجواهر الأول لم يكن سبيل إلى وجود شيء من الجواهر الثواني ولا من الأعراض (ش، م، ١٩، ١)
- الجواهر الأول... بإسم الجوهر وبإسم الموجود أحق من الجواهر الثواني والأعراض (ش، م، ١٩، ١٣)
- الجواهر الأول ليس بعضها أحق بإسم الجوهرية من بعض (ش، م، ٢٠، ٦)
- قياس الجواهر الأول إلى سائر الأمور هو قياس أنواع الجواهر وأجناسها إلى ما عداها من سائر كليات المفولات (ش، م، ٢٠، ١٨)
- الجواهر الأول... يجب أن تُحمَل عليها أنواعها وأجناسها كما تُحمَل عليها أسماؤها (ش، م، ٢٢، ٧)
- الجواهر الأول... تدل على الأشخاص المشار إليها (ش، م، ٢٢، ٢٦)



الشيء، وكمالاته تكون له أكثر مما لغيره أو أقدم له في الوجود مما لغيره (س، م، ١، ٩٦، ١)  
 - الجواهر الشخصية أولى بالجوهريّة؛ لأنّها أوّل من جهة الوجود، ومن جهة تقرر الأمر الذي باعتبارها كان الجوهر جوهراً، وهو الحصول في الأعيان لا في موضوع، ومن جهة الكمال والفضيلة أيضاً، ومن جهة السبق إلى التسمية (س، م، ٥، ٩٦، ٥)

## جواهر عالية

- يقولون: إذا توجه المستشفع إلى من يعظمه من «الجواهر العالية» كـ«العقول» و«النفوس» والكواكب والشمس والقمر، أو إلى «النفوس المُفارقة» مثل بعض الصالحين، فإنّه يتصل بذلك المعظم المستشفع به. فإذا فاض على ذلك ما يقبض من جهة الرب فاض على هذا المستشفع من جهة شفيعه (ت، ر، ١، ١١٧، ٦)

## جواهر عقلية

- النوع والجنس جواهر عقلية (س، م، ١١، ١٠٠)

## جواهر محسة

- الجواهر المُحَسَّة إذا أخذت كلية صارت معقولة فخرجت عن إمكان الإشارة، فهذه خاصية بعض الجواهر وهي المُحَسَّة الجزئية (سي، ب، ٢١، ٦٠)

## جواهر مفارقة

- الجواهر المفارقة لا إشارة إليها كانت جزئية أو كلية (سي، ب، ٢١، ٦٠)

جوهراً من الجنس (ش، م، ١٥، ١٢)  
 - الجواهر الثواني التي في مرتبة واحدة ليس بعضها أولى بأن يكون جوهراً من بعض (ش، م، ١٥، ١٦)  
 - الخواص التي تُفارق بها الجواهر الثواني الأعراض تُشاركها فيها الفصول (ش، م، ١، ١٦)  
 - جميع الجواهر الثواني... هي من المتواطئة أسماؤها (ش، م، ١٦، ٥)

- أما التي يُقال فيها في أنها جواهر ثواني فهي الأنواع التي توجد فيها الأشخاص على جهة شبيهة بوجود الجزء في الكل (ش، م، ١٧، ٩)  
 - الأنواع من الجواهر الثواني أولى بأن تُسمّى جوهراً من الأجناس (ش، م، ١٩، ٥)  
 - صارت أنواع الجواهر الأوّل وأجناسها يُقال لها جواهر ثواني من بين سائر الأشياء التي تُحتمل عليها من جهة أنه متى أُجيب بواحد منها في جواب ما هو الجوهر كان معرفاً له وإن كان الجواب بالنوع أشدّ تعريفاً (ش، م، ٢٠، ٩)  
 - الذي يخصّ الجواهر الثواني أن تقال على موضوع لا في موضوع (ش، م، ٢١، ٩)  
 - مما يخصّ الجواهر الثواني والفصول أن جميع ما يُحتمل منها فإنما يُحتمل على نحو حمل الأشياء المتواطئة أسماؤها (ش، م، ٢٢، ٣)  
 - الجواهر الثواني... تدلّ على أي مشار إتفق (ش، م، ٢٢، ٢٢)

## جواهر شخصية

- الجواهر الشخصية ليست أوّلاً في حقيقة الجوهريّة، وإن كانت أولى. وفرق بين الأوّل والأولى؛ فليس كل ما هو أولى بشيء فهو قبّل به بل قد يكون أولى به إذا كانت لواحق

## جواهر وفصول

- مما يوجد للجواهر وللفصول أن جميع ما يقال  
منهما إنما يقال على طريق المتواطئة أسماؤها،  
فإن كل حَمَلٍ يكون منهما فهو إما أن يُحْمَلُ  
على الأشخاص، وإما على الأنواع (أ، م،  
٦، ١١)

## جوهر

- الجوهر على طريق المثال كقولك: إنسان،  
فرس (أ، م، ٦، ٥)  
- الجوهر الموصوف بأنه أول بالتحقيق والتقديم  
والتفضيل فهو الذي لا يقال على موضوع ما،  
ولا هو في موضوع ما. ومثال ذلك: إنسان  
ما، وفرس ما (أ، م، ٧، ٢)

- الجوهر ليس هو مما في موضوع (أ، م،  
١٠، ١٦)

- إن ما هو في جوهر جوهرٌ ليس يقال أكثر ولا  
أقل. مثال ذلك أن هذا الجوهر إن كان إنساناً  
فليس يكون إنساناً أكثر ولا أقل، ولا إذا قيس  
بنفسه، ولا إذا قيس بغيره؛ فإنه ليس أحد من  
الناس إنساناً بأكثر من إنسانٍ غيره، كما أن  
الأبيضَ أبيضٌ بأكثر مما غيره أبيض، والخيرُ  
خيرٌ بأكثر مما غيره خَيْرٌ (أ، م، ١٢، ١٨)

- أما الجوهر فإن الواحد منه بالعدد هو بعينه قابل  
للمتضادات، مثال ذلك: «إنسانٌ ما»، فإن هذا  
الواحد هو بعينه يكون أبيضَ حيناً وأسودَ حيناً،  
وحاراً وبارداً، وطالِحاً وصالِحاً (أ، م،  
١٣، ١٥)

- أما الجوهر فيقال فيه إنه قابل للأضداد من  
طريق أنه نفسه قابلٌ للأضداد، وذلك أنه يقبل  
المرض والصحة والبياض والسواد. وإنما يقال  
فيه إنه قابلٌ للأضداد من طريق أنه هو نفسه يقبل

كل واحدٍ من هذه وما يجري مجراها (أ، م،  
١٥، ٣)

- الجوهر وكل ما يدل على المقصود إليه  
بالإشارة فليس إنما هي موجودة من حيث هي  
شيء آخر (أ، ب، ٧، ٣٢٣)

- جميع الأشياء التي تدلّ على الجوهر، مما  
تحمل على ما عليه تحمل - إما أن تدلّ على أنه  
هو ذلك، وإما أن تدلّ على أنه هو الشيء، وإما  
أن جميع الأشياء التي ليست تدلّ على  
الجوهر، لكنها إنما تقال على شيء آخر  
موضوع الذي ليس هو، لا ذلك الشيء الذي هو  
ذلك، ولا أيضاً ذلك الذي هو الشيء، فهي  
أعراض (أ، ب، ٧٥، ٨)

- يبين الجوهر، عندما يفصل ويحدّد، معنى ما  
هو موجود. وذلك أن ليس فعله كفعل الذي  
يبين من الأشياء المُفَرَّج بها (أ، ب، ٤٢٢، ٦)

- ليس يظن أن جوهرًا يخالف جوهرًا بأنه بحيث  
ما (أ، ج، ٦٤٤، ٦)

- إن الجوهر هو أيضًا جنس، وتحت: الجسم،  
وتحت الجسم: الجسم المتنفس، وتحت  
الجسم المتنفس: الحي، وتحت الحي:  
الحي الناطق (في، أ، ١٠٢٨، ١٥)

- كما أن الجوهر هو جنس الأجناس، لأنه في  
أعلى منزلة، إذ ليس قبله شيء - كذلك  
الإنسان، فإنه نوع فقط والنوع الأخير ونوع  
الأنواع كما قلنا، إذ هو نوع ليس دونه نوع ولا  
شيء من الأشياء التي يتهيأ فيها أن تنقسم إلى  
أنواع، بل إنما دونه الأشخاص، فإن سقراط  
وألقيبيادس وفلاطن أشخاص (في، أ،  
٢٩، ١٠٢٩)

- الكليات ضربان: ضربٌ يُعرَف من موضوعاته  
كلها ذواتها، ولا يُعرَف من موضوع أصلاً شيئاً

- إذا نُظِرَ فيه (الإنسان) على طريق الجدول لزم فيه بوجوه ما أن تُوجَدَ فيها قضايا محمولاتها أعراض وهي داخلة في مقولة الجوهر، وقضايا محمولاتها خواص وهي داخلة في مقولة الجوهر، لكن يكون فيها شكوك (ف، ج، ١٢، ٩٦)
- لا يمتنع من ان نجعلَ مطلوبات العَرَضِ جائزاً أن يكون في مقولة الجوهر (ف، ج، ٩٦، ١٥)
- ما يُعرَفُ ما هو هذا المشار إليه، الجوهرُ على الإطلاق، كما يُسمّونه الذات على الإطلاق (ف، ح، ٦٣، ٨)
- معنى جوهرُ الشيء، هو ذات الشيء وماهيته وجزء ماهيته، فالذي هو ذات في نفسه وليس هو ذاتاً لشيء أصلاً هو جوهر على الإطلاق، كما هو ذات على الإطلاق، من غير أن يُضَافَ إلى شيء أو يُقَيَّدَ بشيء (ف، ح، ٦٣، ٩)
- ما يُعرَفُ ما هو هذا المشار إليه هو جوهر هذا المشار إليه (ف، ح، ٦٣، ١٢)
- الجوهرُ على الإطلاق هو الذي ليس في موضوع، والعَرَضُ معناه هو الذي في موضوع (ف، ح، ٩٣، ٢٠)
- المحمولاتُ على المشار إليه الذي لا في موضوع منها ما هو جوهر ومنها ما هو عَرَضُ (ف، ح، ٩٧، ١٦)
- الجوهرُ عند الجمهور يُقالُ على الأشياء المعدنية والحجارية التي هي عندهم بالوضع والاعتبار نفيسة، وهي التي يتباهون في اقتنائها ويغالون في أثمانها (ف، ح، ٩٧، ٢٠)
- يستعملون (الجمهور) اسم الجوهر في مثل قولنا «زيد جَيِّدُ الجوهر»، ويعنون به جَيِّدُ الجنس وجَيِّدُ الآباء وجَيِّدُ الأسماء (ف، ح، ٩٨، ١٠)
- خارجاً عن ذاته، وهي كَلْبِي الجوهر، وضربٌ يُعرَفُ من موضوعات له ذواتها ومن موضوعات له أُخَرُ أشياء خارجة عن ذواتها، وهي كَلْبِي العَرَضُ (ف، م، ٨٩، ٢)
- الأشخاصُ ضربان: ضربٌ له موضوع يُعرَفُ من موضوعه ما هو خارج عن ذاته، ولا يُعرَفُ من موضوع أصلاً: وذلك شخص العَرَضُ، وضربٌ لا يُعرَفُ من موضوع أصلاً ذاته ولا شيئاً خارجاً عن ذاته، وهو شخصُ الجوهر (ف، م، ٨٩، ٦)
- الأشياءُ منها ما هو على موضوع لا في موضوع أصلاً، وهو كَلْبِي الجوهر، ومنها ما هو على موضوع وهو في موضوع ما، وهو كَلْبِي العَرَضُ، ومنها ما هو في موضوع لا على موضوع أصلاً، وهو شخصُ العَرَضُ، ومنها ما ليس هو في موضوع ولا على موضوع أصلاً، وهو شخصُ الجوهر (ف، م، ٩٠، ٧)
- الجوهرُ هو جنسٌ واحدٌ عالي، وتحت أنواعٍ متوسطة، وتحت كل واحد منها أنواع إلى أن ينتهي إلى أنواع لها أخيرة، تحت كل واحدٍ منها أشخاصه (ف، م، ٩٠، ١٠)
- الأجناسُ العالية كلها عشرة: الجوهر والكمية والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضع ولهُ وأن يُفَعَّلُ وأن يُفَعَّلَ (ف، م، ٩٠، ١٦)
- الجوهرُ... مثلُ السماء والكواكب والأرض وأجزائها والماء والحجارة وأصناف النبات وأصناف الحيوان وأعضاء كل حيوان منها (ف، م، ٩١، ١)
- إن الموجود يُقالُ على الجوهر أولاً ثم على كل واحد من ساير المقولات (ف، ق، ١١٢، ٧)
- الجوهر هو إذا بَطَّلَ بَطَّلَ العَرَضُ الذي قوامه به (ف، ق، ١١٢، ١٠)

- الجوهرُ يعنون به الأمة والشعب والقبيلة التي منهم أبائهم وأمهاتهم (ف، ح، ٩٨، ١١)
- «فلانٌ جيدُ الجوهر»، يعنون به جيدُ الفطرة التي بها يفعل الأفعال الخلقية أو الصناعية، وبالجملة الأفعال الإرادية (ف، ح، ٩٩، ٥)
- الفطرةُ التي كان الناس يعنون بقولهم «الجوهر» إنما هي ماهيةُ الإنسان، وهي التي بها الإنسان إنسانٌ بالفعل (ف، ح، ٩٩، ١٩)
- المعاني التي يُقالُ عليها الجوهرُ عند الجمهور - وهي كلها تنحصر في شيئين، أحدهما الحجارة التي في غاية النفاة عندهم، والثاني ماهية الشيء وما به ماهيته وقوامُ ذاته وما به قوامُ ذاته إما مادته وإما صورته وإما هما معاً (ف، ح، ١٠٠، ١٣)
- في الفلسفة فإنَّ الجوهرَ يُقالُ على المشار إليه هو لا في موضوع أصلاً. ويُقال على كلِّ محمولٍ عرَّفَ ما هو هذا المشار إليه من نوع أو جنس أو فصل، وعلى ما عرَّفَ ماهية نوع من أنواع هذا المشار إليه وما به ماهيته وقوامه (ف، ح، ١٠٠، ١٧)
- «الحدهُ» يُعرَّفُ جوهر الشيء، ويدلُّ «قوام» على جوهر الشيء (ف، ح، ١٠١، ٣)
- يعنون (المتفلسفون) بالجوهر ههنا الأشياء التي بالتام بعضها إلى بعض تحصل ذات الشيء، وهي التي إذا عُقِلت يكون قد عُقِلَ الشيء نفسه ملخَّصاً بأجزائه التي بها قوام ذاته أو ملخَّصاً بالأشياء التي بها قوام ذاته (ف، ح، ١٠١، ٤)
- باقي المقولات محتاجة في أن تحصل لها ماهيتها إلى هذه المقولة (الجوهر)، فإنَّ ماهية كلِّ واحدة منها لا بد أن يكون فيها شيءٌ ممَّا في هذه المقولة (ف، ح، ١٠١، ١٤)
- تكون هذه المقولة (الجوهر) هي بالإضافة إلى
- باقيها مستغنية عنها وباقيها مفتقر إليها فهي لذلك أكملٌ وأوثقٌ وجوداً وأنفسٌ وجوداً بالإضافة إلى باقيها وأنه ليس هناك شيء آخر نسبة هذه المقولة إليه كنسبة باقي المقولات إليه (ف، ح، ١٠١، ١٩)
- المعنى الذي تُسمِّي الفلاسفة جوهرًا على الإطلاق إنما نُقل إليه اسم الجوهر عن الذي يُسمِّيهِ الجمهور جوهرًا على الإطلاق (ف، ح، ١٠٢، ١٤)
- يلحقُ الكلِّيات التي تُعرَّف من مشار إليه مشار إليه من التي ليست في موضوع أن يُقال لها جواهر من جهتين، من جهة أنها جواهر على الإطلاق ومن جهة أنها جواهر مشار إليه مشار إليه من التي ليست في موضوع (ف، ح، ١٠٢، ١٨)
- الشيء الذي يظنه ظانٌ أنه هو صورة شيء، والذي يظنه مادته، فإنَّه يُسمِّي الجوهر، أو يجعله أخرى أن يكون جوهرًا من المشار إليه أو من نوع المشار إليه (ف، ح، ١٠٤، ١٦)
- إذا كان المشارُ إليه الذي لا في موضوع أخرى أن يكون جوهرًا بالإطلاق لا جوهرًا بالإضافة إلى ما يُعرَّف فيه ما هو، إذا كان لا يُحتمل ولا على موضوع وإذا كان ليس جوهرًا لشيء آخر، وكان كلُّ ما سواه يُحتمل عليه إما حملًا على موضوع وإما حملًا في موضوع، وكان هذا الموضوع الأخير الذي للمقولات كلها ولا موضوع له، كان الذي هو لا على موضوع ولا هو موضوع لشيء أصلاً بوجه من الوجوه أخرى أن يكون جوهرًا، إذ كان أكملٌ وجوداً وأوثق (ف، ح، ١٠٤، ١٩)
- صار ما يُقال عليه الجوهر في الفلسفة ضريبن، أحدهما الموضوع الأخير الذي ليس له موضوع

بطريق ما هو، ولم يكن يُحتمل على أمر آخر بجهة ما هو أصلاً بل كان حتمه أبداً على أي شيء ما حتمل هو حتمل لا بطريق ما هو، كان هو العَرَضُ على الإطلاق، وهو مقابل بالكلية لما هو جوهر بالإطلاق (ف، ح، ١٧٧، ١٠)

- ما كان يُحتمل بجهتين على موضوعين مختلفين فهو جوهر لأحد هذين الموضوعين وعَرَضٌ للموضوع الآخر (ف، ح، ١٧٧، ١١)

- إن كنا نعني بالجواهر ذات الشيء ونفس الشيء، وكان هذا هو ذاتاً لكن ليس بذات لغيره بل ذاتاً لنفسه، كان جوهرًا بنفسه وكان هو الجوهر على الإطلاق (ف، ح، ١٧٨، ٥)

- القديما يُسمون الموضوع الأخير وكتلياته المحمولة عليه من طريق ما هو «الجوهر» على الإطلاق، وسائر المحمولات على الموضوع الأخير التي تُحتمل عليه لا بطريق ما هو كانت كتليات أو لم تكن كتليات والمحمولات على كتليات الموضوع الأخير لا بطريق ما هو «الأعراض»، وذلك إذا حُملت على الجواهر، لأنها تُحتمل عليها لا من طريق ما هو (ف، ح، ١٨١، ٦)

- ربما سُمي وجود الشيء إتيته، ويسمى ذات الشيء إتيته. وكذلك أيضاً جوهر الشيء يُسمى إتيته. فإذا كثيراً ما نستعمل قولنا إتيته الشيء بدل قولنا جوهر الشيء، فنرى أنه لا فرق بين أن نقول ما جوهر هذا الثوب وبين أن نقول ما إتيته (ف، أ، ٤٥، ٨)

- إذا أراد أحد أن يحد أو يرسم، وبالجملة أن يأتي بقول الجوهر، أي اللفظ المفضل الدال على معنى الذات فيها كلها (الأمر المختلفة المتكثرة) كان رسماً أو حدًا، فإن القول أعم من كل واحد منهما، وحده واحد فيها من كل

أصلاً، والثاني ماهية الشيء أي شيء اتفق مما له ماهية (ف، ح، ١٠٥، ٨)

- الجوهر على ثلاثة أنحاء: أحدها ما ليس له موضوع من المقولات أصلاً ولا هو موضوع لشيء منها - اللهم إلا أن يكون لإضافة ما، فإنه ليس يُعرف شيء أصلاً أن يوصف بنوع منها. الثاني ما ليس به موضوع من المقولات أصلاً وهو موضوع لجميعها. الثالث ماهية أي شيء اتفق مما له ماهية من أنواع المقولات، وأجزاء ماهيته (ف، ح، ١٠٥، ١٣)

- المشار إليه الذي في موضوع ليس يُقال إنه جوهر أصلاً لا بإطلاق ولا بإضافة (ف، ح، ١٠٦، ١٠)

- ما كان محمولاً على شيء ما بطريق ما هو وعلى شيء آخر لا بطريق ما هو يُقال إنه «جوهر» لذلك الشيء الذي إذا عُقِلَ المحمول يكون قد عُقِلَ و«معرفة بجوهره»، و«ليس بجوهر» لذلك الشيء الذي ليس يُحتمل عليه من طريق ما هو ولا معرفةً بجوهره بل عَرَضاً له (ف، ح، ١٧٦، ١٨)

- ما كان إنما يُحتمل أبداً على أي شيء ما يُحتمل ما هو ذلك الشيء، ولم يكن يُحتمل على شيء أصلاً إلا بما هو، فإن ذلك المحمول هو محمول بما هو بإطلاق ومن كل جهة، فهو جوهر كل شيء حتمل عليه ومعرفةً بجوهر كل ما يُحتمل عليه، إذ ليست له جهة أخرى من الحمل إلا أنه جوهر لكل ما يُحتمل عليه (ف، ح، ١٧٦، ٢٣)

- ليس يُعنى بالجواهر ههنا شيء غير المحمول على الشيء الذي إذا عُقِلَ المحمول يكون قد عُقِلَ الشيء نفسه (ف، ح، ١٧٧، ٥)

- إن كان قد يوجد شيء محمول على أمر ما لا

- وجه؛ أي يكون واحدًا بالمعنى، وواحدًا بالاستحقاق، لا يختلف فيها بالأولى والأخرى، والتقدم والتأخر، والشدة والضعف (س، م، ٩، ٩)
- ما ليس بموجود في موضوع فهو الذي نسميه الجوهراً (س، م، ٢٣، ٣)
- إننا نعني بالجوهراً الشيء الذي حقيقة ذاته توجد من غير أن يكون في موضوع البتة أي حقيقة ذاته لا توجد في شيء البتة لا كجزء منه وجوداً يكون مع ذلك بحيث لا يمكن مفارقتها إياه وهو قائم وحده (س، م، ٤٦، ٩)
- إذا لم يكن الشيء في كذا كانتا في موضوع، كان من الواجب أن ينظر بعد ذلك: فإن كان ليس في شيء من الأشياء غيره كانتا في موضوع، فهو جوهراً؛ وإن كان هناك شيء آخر هو فيه كالشيء في موضوع، ثم لم يكن في هذا الشيء، ولا في ألف شيء، آخر على أنه في موضوع، بل على أنه في المركب أو في الجنس أو غير ذلك، فالشيء عرض (س، م، ٤٩، ٩)
- في مقولة الجوهراً: فزعم قوم أن لفظة الجوهراً، إن أريد إطلاقها على الأجسام وحدها، أمكن أن تقال على التواطؤ والقول الجنسي. وأما على معنى أعم من الجسم، فإنما تقع بالإتفاق أو التشكيك وقوع الموجود. وذلك لأن الهيولى والصورة أقدم في معنى الجوهرية من المركب والمفارقة الذي هو سبب وجودهما؛ وسبب قوام أحدهما بالآخر هو أقدم من جميع ذلك؛ وأن المبادئ لا تقع مع ذوات المبادئ في مقولة واحدة. ومع ذلك فقد إعترفوا بأن كونها موجودة لا في موضوع أمر تشترك فيه جميعها، وإن كان الموجود لا في موضوع لبعضها قبل بعض (س، م، ٩١، ٧)
- الجوهراً إما بسيط وإما مركب؛ أعني من الأشياء التي منها تركيب الجوهراً، أعني المادة والصورة (س، م، ٩٤، ٥)
- نعني بالجوهراً الشيء الذي حق وجود الماهية الخاصة له في الأعيان أن يكون لا في موضوع، وجب أن تكون هذه الماهية، كالإنسان مثلاً، لحقيقتها جوهراً (س، م، ٩٤، ١٣)
- المعقول الكلّي أيضاً جوهراً؛ إذ صحيح عليه أنه ماهية حقها في الوجود في الأعيان أن لا تكون في الموضوع، ليس لأنه معقول الجوهراً؛ فإن معقول الجوهراً ربما شكك في أمره ففطن أنه علم وعرض؛ بل كونه علماً أمر عرض لماهيته؛ وهو العرض؛ وأما ماهيته فماهية الجوهراً؛ والمشارك للجوهراً بماهيته جوهراً (س، م، ٩٥، ١)
- الجسم الذي يُخمل عليه هو الذي إذا إعتبر بذاته كان جوهراً كيف كان، ولو كان مركباً من ألف معنى ذلك الجوهراً طويل عريض عميق (س، ب، ٥٢، ٥)
- الجوهراً... إنه الموجود لا في موضوع (س، ب، ١٠٣، ١)
- الجوهراً وهو ما وجوده ليس في موضوع. وذلك كالأجسام، ومعنى ذلك أنه الشيء الذي إذا وجد كان وجوده لا في موضوع (مر، ت، ٢٩، ١٤)
- الجوهراً هو موجود من غير اعتبار كونه في الزمان أو المكان، بل هذا الكون هو حالة توجد في الجسم، كالسواد الموجود له؛ ووجود هذا الكون له غير حقيقة الكون، لأن الوجود ليس من جملة الأجناس (مر، ت، ٣٣، ٣)

- كون الجوهر في زمانه الذي يكون فيه، مثل كون هذا الأمر أمسي ويسمى (أرسطو) هذه المقولة متى (مر، ت، ٣٣، ١٣)
- الجوهر جنس الأجناس إذ ليس شيء أعم منه إلا الوجود وهو عرضي وليس بذاتي، والجنس عبارة عن الذاتي الأعم، ثم ينقسم إلى الجسم وغير الجسم، والجسم ينقسم إلى النامي وغير النامي (غ، م، ١٤، ١٥)
- الجوهر: إسم مشترك: يُقال (جوهـر) لذات كل، كـ(الإنسان) أو كـ(البياض) فيقال: جوهر البياض وذاته. ويقال (جوهـر) لكل موجود، وذاته لا يحتاج في الوجود إلى ذات آخر تقارنها، حتى يكون بالفعل. وهو معنى قولهم: الجوهر قائم بنفسه (غ، ع، ٣٠٠، ١٧)
- الألفاظ تابعة للأثار الثابتة في النفس، المطابقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظ هي: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن يفعل (غ، ع، ٣١٣، ٣)
- الموجود ينقسم بنوع من القسمة إلى: الجوهر والقرض (غ، ع، ٣١٣، ١٠)
- الجوهر على اصطلاح المتكلمين عبارة عما ليس في محل (غ، ع، ٣١٤، ١٠)
- الجوهر ينقسم: إلى ما ليس في الموضوع، ولا يُمكن أن يكون محمولاً. وإلى ما ليس في موضوع، ويُمكن حمله على موضوع (غ، ع، ٣١٤، ١٥)
- الجوهر يُقال جوهر لذات كل شيء كالإنسان، ويُقال جوهر لكل موجود وذاته لا يحتاج في الوجود إلى ذات أخرى تقارنها حتى يكون بالفعل، وهو معنى قولهم الجوهر قائم بنفسه (غ، ع، ٣٥٥، ١٠)
- الجنس الأعم عندنا هو الجوهر (غ، ح، ٩٦، ٢)
- الجوهر هو الموجود لا في موضوع (سي، ب، ٥٣، ١٦)
- الجوهر منه جزئي كزبد وعمرو وهذا الخشب وهذا الجمل، ومنه كلي كالإنسان والحيوان (سي، ب، ٥٤، ١٧)
- الجوهر والكم والكيف والإضافة والأين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن يتفعل، فهذه هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة (سي، ب، ٥٧، ١)
- الجوهر إما بسيط وإما مركب، والبسيط هو الفرد الذي لا يتركب من أشياء كل واحد منها جوهر في نفسه. والمركب ما يتركب من أشياء هي أيضًا جواهر (سي، ب، ٥٨، ١)
- الجوهر ليس حقيقته أنه الموجود في الأعيان لا في موضوع، بل الشيء الذي يلزم ماهيته إذا وجدت في الأعيان أن يكون لا في موضوع وكانت جوهرية لحقيقته وماهية، وما يحمل عليه شيء لماهية لا يبطل ذلك الحمل بسبب العوارض التي تلحقه، والشخصية والمعموم من العوارض فلا تبطل بسببها الجوهرية المحمولة على الإنسان لماهية الإنسانية (سي، ب، ٥٨، ٢٢)
- الموجود لا يخلو من أن يكون جوهرًا أو عرضًا، والقرض يتأخر عن الجوهر في الوجود فالمتقدم عليه لا يكون قرضًا، وما ليس بقرض فهو جوهر (سي، ب، ٥٩، ٥)
- الجوهر لا يقبل الاشتداد والتنقص، فإن المشتد يستدعي حالة هي ضد الحالة التي يشتد إليها، واشتداده هو أن ينسلخ عن حالة يسيرًا يسيرًا متوجهًا إلى أخرى يكتسبها يسيرًا

- يسيراً، وهذا لا يكون إلا بين ضدين، ولا تضاداً في الجوهر (سي، ب، ٦٠، ٧)
- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أما في الجوهر فكالأب والابن، وفي الكم المتصل كالعظيم والصغير، وفي الكم المنفصل كالكثير والقليل، وفي الكيف كالأحر والأبرد، وفي المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأبن كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصاباً وانحناءً، وفي الملك كالأكسى والأعرى، وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال كالأشد تسخناً وتقطلاً (سي، ب، ٦٧، ٤)
- ليس في مقولة الجوهر حركة، فإن الصورة الجوهرية تحدث دفعة لا يسيراً يسيراً (سي، ب، ٧٣، ٢٤)
- جزء الجوهر يوجب رفعه رفع الجوهر، وارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر، فجزء الجوهر جوهر (سي، ب، ١٤٠، ١٧)
- الجوهر بالجملة سواء كان عاماً أو شخصاً هو الذي ليس في موضوع أصلاً (ش، م، ٨، ٣)
- (من الموجودات) ما ليس يُخَمَل على موضوع أصلاً... ولا هو في موضوع... وهذا هو شخص الجوهر المُشار إليه (ش، م، ٩، ١)
- يفصل كلي الجوهر من شخصه بأن كلي يُقال على موضوع وشخصه لا يُقال على موضوع (ش، م، ٩، ٦)
- الجوهر على طريق المثال هو مثل إنسان وفسر (ش، م، ١٠، ١٧)
- الذي يعم كل جوهر شخصاً كان أو كلياً إنه ليس يوجد في موضوع (ش، م، ٢١، ٤)
- مما يخص مقولة الجوهر أنه لا مضاد لها... لكن هذه الخاصة قد يُشاركها فيها غيرها من
- المقولات (ش، م، ٢٣، ١١)
- مما يخص الجوهر أنه لا يقبل الأقل والأكثر (ش، م، ٢٣، ١٨)
- من خواص الكليم... ألا يقبل الأقل والأكثر كالحال في الجوهر (ش، م، ٢٧، ١٧)
- ليس من الجوهر شيء يُعدّ من المضاف (ش، م، ٣٦، ١٦)
- الذي بالذات... هو المقول على أشخاص الجوهر (ش، ب، ٣٨١، ٢٥)
- ... ما ليس هو موجود في شيء ولا هو مقول على شيء... قيل في رسم الجوهر (ش، ب، ٣٨٢، ١)
- فصل الجوهر جوهر (ش، ج، ٦٠٧، ٣)
- إن من الموجودات: قائماً بنفسه، هو الجوهر؛ وقائماً بغيره هو العَرَض (ط، ش، ١٩٤، ١)
- أن يقال: إن «الجوهر» مركب من أعراض؛ أو مركب من جواهر أحدها «جسم» والآخر «حساس»، والآخر «نام»، والآخر «متحرك بالإرادة»؛ وإن هذا الإنسان المعين فيه جواهر متعدّدة بتعدد هذه الأسماء؛ وإن الجوهر الذي هو «الحساس» ليس هو الذي هو «متحركاً بالإرادة»، ولا الذي هو «جسم»، ولا الذي هو «ناطق» ولا «الناطق» هو «الحساس»؛ فهذا مما يعلم فساده بعد تصوّره بالصورة (ت، ر، ٦٤، ١١)
- جوهـر اول
- الجوهر الأول ليس يقال على موضوع، ولا هو في موضوع (أ، م، ١٠، ٦)
- المُشار إليه الذي لا في موضوع «الجوهر الأول» وكلياته «الجواهر الثواني»، إذ كانت تلك هي الموجودة خارج النفس وهذه إنما



تحصلُ في النفس بعد تلك (ف، ح، ١٠٢، ٧)

التساوي (ز، ق، ١٨٣، ٢٠)

### جوهر جزئي

### جوهرية

إذا كان العرض في شيء لا كجزء بل كجزء، وهو مقوم له، فهو جوهرية فيه وليس جوهرًا (س، م، ١٠، ٥٠)

### جوهرية ذاتي

- معنى الجوهرية الذاتية؛ فإن ذات كل شيء، كان عرضًا أو جوهرًا، فقد يُسمى جوهرًا؛ فيكون لفظ الجوهر الذي نسب إليه الجوهرية ليس يدلُّ على المعنى الذي وضعناه مقابل العرض حتى يكون الجوهرية منسوبة إلى ذلك الجوهر؛ بل يدلُّ على الذات فيكون الجوهرية مكانًا ذاتية (س، م، ١٢، ٥٠)

### جوهرية

- معنى الجوهرية هو أنه ليس في شيء من الأشياء البتة كائناً في موضوع، لا أنه ليس في شيء، كذا كائناً في موضوع (س، م، ٦، ٤٩)  
- إن الجوهرية لم تكن لأجل أن الشيء بالقياس إلى شيء ما هو لا في موضوع، بل لأنه في نفسه كذلك (س، م، ١٣، ٤٩)  
- إن الجوهرية هي الماهية التي من شأنها، إذا وجدت، أن لا تحتاج إلى موضوع (س، م، ١، ٩٨)  
- النوع أحق بإسم الجوهرية من الأجناس (ش، م، ١٢، ١٩)

### الجوهر الجزئي فلا مقول على موضوع ولا موجود في موضوع.

أما أنه ليس موجودًا في موضوع فلجوهرية، وأما أنه ليس مقولاً على موضوع فلأن الموضوع الذي يُقال هو عليه إما أن يكون كلياً أو جزئياً، ولا يجوز أن يكون كلياً لأن الكلي هو ما يشترك في معناه كثيرون (سي، ب، ٢٣، ٥٤)

### جوهر عام

- الموجودات منها ما يُحمَل على موضوع وليست في موضوع... وهذا هو الجوهر العام (ش، م، ٩، ٨)

### جوهر كلي

- الجوهر الكلي (...). يوامه بالخصييات؛ إذ لولاها لم تكن الكليات موجودة؛ فالشخص في الرتبة متقدم عليه، لكن الشخص في صيرورته مقولاً يفترق إلى الكلي، ولا يفترق في الوجود إليه (غ، ع، ٢٥، ٣١٥)  
- الجوهر الكلي مقول على موضوع وموجود لا في موضوع. أما كونه مقولاً على موضوع فلكليته، وأما أنه ليس في موضوع فلجوهرية (سي، ب، ١٩، ٥٤)

### جوهر وكيف

- الجوهر والكيف ليس يوجد فيهما معنى

## ح

- إنَّ الكيفيات التي يتعلق وجودها بالأنفس منها ما يكون راسخًا في المتكَيِّف بها رسوخًا لا يزول، أو يعسر زواله، وبالجملة لا يسهل زواله، ويُسمَّى ملكة؛ ومنها ما لا يكون راسخًا، بل يكون مدعناً للزوال سهل الانتقال، فيُسمى حالاً (س، م، ١٨١، ٨)

- إنَّ الفرق بين الملكة والحال أنَّ هذه سهلة وتلك أطول زمانًا وأعسر تحركًا (س، م، ١٨٣، ٢)

- الحال هي كَيْفِيَّةٌ سريعة الزوال (س، م، ١٨٣، ١١)

- المتكلمون يُسمِّون اللونية حالاً، لأنَّ مُنْكَر الحال إذا ذَكَرَ الجَنَسَ واقتصرَ بِكُلِّ عليه الحدَّ وإن زاد شيئاً للإحتراز فيقال له إنَّ الزيادة عين الأول أو غيره. فإن كان عينه فهو تكرر فاطرحه وإن كان غيره فقد اعترف بأمرين (غ، ص، ٢٠، ١٢)

### حال الامور

- إنَّ حال الامور على أربعة أوجه: إمَّا ثابتة بأعيانها، وإمَّا ثابتة في هموم القلب، وإمَّا في الكلام، وإمَّا في الكتاب. فإِثْنان من هذه الأسماء الأربعة متفقان، وإِثْنان مختلفان. فالمتفقان الأعيان والهموم، فإنَّه ليست السماء بفارس بغير السماء بالرُّوم، ولا الأرض بغير الأرض ولا ما سوى ذلك من أعيان الأشياء. وكذلك الهموم فليس المعروف عند الرُّوم أنَّه فارس بمظنون بفارس حمازًا، ولا الذي يعرفه هؤلاء قمرًا بمظنون عند الآخرين شمسا. والمختلفان الكلام والكتاب. فإنَّ كلام فارس مخالف لكلام الرُّوم، وكذلك كتابهم مخالف لكتابهم (ق، م، ٢٥، ٤)

### حاد

- الحاد ينبغي أن يكون بصيرًا بالفرق بين الصفات الذاتية واللازمة والعرضية (غ، ح، ٩٤، ٣)

- إنَّ الحادَّ ينبغي أن يكون بصيرًا بالفرق بين الصفات الذاتية واللازمة والعرضية (غ، ص، ١٣، ٧)

### حادث

الحادث بحسب الزمان: هو الذي لزمان وجوده ابتداء. وبحسب الذات: هو الذي لذاته مبدأ هي به موجودة (غ، ع، ٣٣٤، ١٥)

### حال

- كل حال وكل إنفعال فإنما من شأنه أن يكون في ذلك الشيء الذي هو له حال أو إنفعال، بمنزلة ما أن العلم في النفس، إذ هو حال للنفس (أ، ج، ٦٤٦، ٤)

- الملكة والحال كل هيئة في النفس وكل هيئة في المنتفس بما هو منتفس (ف، م، ٩٩، ٩)

- وأما الهيئات التي للمنتفس بما هو منتفس، فمثل الصحة والمرض، وهذه كلها إذا تمكنت حتى يعسر زوالها قبل لها ملكة، وإذا كانت غير متمكنة وكانت وشيكة الزوال قبل لها حال، ولم تُسمَّ ملكة (ف، م، ٩٩، ١٦)

حال الوجود

- موضع آخر ليس يعتبر فيه الوجود، بل حال الوجود؛ وذلك أَنَّ الشيء، كونه موجودًا للموضوع غير كونه له دائمًا، وأكثرًا أو أقلًا؛ وغير كونه له كله أو لبعضه، وغير كونه له بالقياس إلى كذا دون القياس إلى كذا. وليس إذا سلم وجوده فقد سلم من كل وجه (س، ج، ٥، ١٢٧)

يُطلُّ به على المجيب أو ليوهم بكثرة الانتقال وبالطاولنة أنه يتكلم في الوضع بما يُطلُّه، أو بطولُ لِنَقْضِ الزمانَ وينصرمُ المجلس. فهو إما مُغالط وإما هازل (ف، ج، ٩، ٥٦)

- أن المجيب إذا أتى بالحجة التي تثبت الوضع وضعوا بإزائها مقدمات مضادة لمقدمات الحجة التي جاء بها المجيب، وأنتجوا عنها ضد الوضع، وطلابوا المجيب بالفرق بينهما (ف، ج، ٥، ٥٧)

حالة الاكثريّة

- إذا سئل عن الذي أصفر للرجل، أنه كيف هو في هذه الحال، فقول أصفر اللون، لم يكن الجواب كاذبًا؛ وإذا سئل عنه، أنه كيف هو مطلقًا، فلا يجاب في العادة بأنه أصفر إذا كان محمار الخلقة. والسبب في ذلك أَنَّ المجيب يستشعر أَنَّ السائل يسأله، أنه كيف هو في طبيعته الصحيحة، وفي حالة الاكثريّة، ويكون عنده أَنَّ السائل توسع فترك بعض ما يجب أن يتم به عبارته، فيجيبه حينئذ بما يجيبه. وإذا سأل مطلقًا أيضًا، أنه كيف زيد، وكان السؤال لا يقتضي زيادة إشتعار، أو كان السؤال يوهم المجيب أنه يسأل عن حاله في الوقت، فلا يكذب، لو قال: مغموم أو محموم، وإن كان ذلك سريع الزوال (س، م، ٧، ١٩٩)

- إن كانت المعارضةً بشبهه تأليف الحجة وكان يُنتجُ مقابل ما تُنتجه الحجة التي تُثبِتُ الوضع أمكن أن يجعلَ مَبْطَلًا لشكل القول الذي جملة المجيب حجة (ف، ج، ١، ٥٨)

- أمّا الشيء الذي يترتب أولاً معلومًا، ثم يُعلم به غيره على سبيل التصديق، فإنَّ ذلك الشيء يُسمّى - كيف كان - حجةً (س، د، ٨، ١٨)

- يُسمّى الشيء الموصل إلى التصديق المطلوب [حجّة]: فمنها [قياس]. ومنها [إستفراء] ونحوه ومنهما يصار من الحاصل إلى المطلوب (س، أ، ١، ١٨٥)

- من عاداتهم (الناس) أن يستموا ما يحصل من التصديق «حجة» فمنه ما يستمونه «قياسًا» ومنه ما يستمونه «إستفراء» أو غير ذلك (س، ش، ٣، ١٠)

حاوي

- إن الحاوي هو الذي يطابق كل شيء ويُفضّل عليه (س، د، ١٦، ٩٣)

- ما يؤدّي منه إلى كشف التصورات يُسمّى حدًّا أو رسمًا، وما يُفضي إلى العلوم التصديقيّة يُسمّى حجة. فمنه قياس ومنه إستفراء وتمثيل وغيره (غ، م، ٧، ٦)

حجة

- إن كان إنما استدعى الحجة لينتقل أبدًا على طريق التحليل بالعكس إلى الحجة وإلى حجة الحجة، عسى أن يعثرَ في طريقة على شيء

- يُنالُ الصّورَ بالحدِّ والتصديق بالحجة (غ، م، ١٦، ٢٥)

- الحجة إما قياس وإما إستفراء وإما تمثيل (غ، م، ١٧، ٢٥)

- الحجة: هي التي يزعم بها في إثبات ما تمس الحاجة إلى إثباته، من العلوم التصديقية؛ وهي ثلاثة أقسام: قياس وإستقراء وتمثيل (ع، ٢٠١٣)
- (س، ٢٤، ١١)
- لا يتوصل إلى التصديق إلا بالحجة وهي البراهين (ض، س، ٢٦، ٢٧)

## حجة جدلية

- المؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة ليؤدي إلى التصديق حجة، فمنه قياس ومنه استقراء وغيرهما (سي، ب، ٢٧، ٥)
- الحجة هي قول مؤلف من أقوال يقصد به إيقاع التصديق بقول آخر غير مصدق به، وأصنافها ثلاثة: القياس والإستقراء والمثال (سي، ب، ١٣٩، ٦)
- الحجة الجدلية هي أعم من القياس الجدلي؛ فإنها قياسية وإستقرائية، وليس واحدة منهما هو صناعة الجدل، بل فعل من أفعال صناعة الجدل (س، ج، ٢٥، ٣)

## حجج

- قد تكون الحجج كاذبة، والشيء في نفسه صحيح أو يكون مطلوباً موقوف الأمر، وهل في بطلان تلك الحجة أكثر من أن يبقى ذلك الشيء بلا حجة، فيعود إلى ما كان عليه قبل أن يُصادف قياسه (ف، ج، ٥٦، ٥)
- تركيب المفردات أولاً في أمور هي قضايا، ثم تُركب من هذه القضايا أنواع الحجج (سي، ب، ٩٦، ٤)
- أصناف الحجج ثلاثة؛ وذلك لأن الحجة والمطلوب لا يخلوان من تناسب ما، ضرورة، وإلا لامتنع إستلزام أحدهما الآخر؛ فذلك التناسب يكون: إما باشتغال أحدهما على الآخر. أو بغير ذلك. فإن كان بالإشتغال، فلا يخلو: إما أن تكون الحجة هي المشتملة على المطلوب، وهو القياس. أو بالعكس، وهو الإستقراء. وإن لم يكن بالإشتغال، فلا بد وأن يشملهما ما به يتناسبان، وهو التمثيل (ط، ش، ٤١٥، ٣)
- كل حجة، فإنما هي حجة بالقياس إلى شيء هو كذلك (ط، ش، ٤١٦، ١٩)
- حجة الله برسله قامت بالتمكّن من العلم. فليس من شرط حجة الله تعالى علم المدعّوين بها (ت، ر، ١١٣، ٦)
- الموصل إلى التصديقات يسمى حجة كالقياس
- ما يكتب به التصورات وهو التعريفات وما يكتب به التصديقات وهو الحجج (و، م، ٢٩، ١٥)

عندما توضع حدود على نحو خاص، ولا أيضًا عندما يوضع وَضْعٌ واحد يلزم شيء آخر، وأنه إنما يمكن أقل ما يكون من وضعين أوليين متى أردنا أن نفيس (أ، ب، ٣٢٠، ١٤)

- الحدّ قد نظّر أنه لما هو الشيء، وما هو الشيء، بأسره هو كلي وموجب (أ، ب، ٤١٢، ٢)

- الحدّ مبني ومُعَرَّف كجوهر الشيء (أ، ب، ٤١٢، ١٣)

- الحدّ لما هو الشيء وللجوهر (أ، ب، ٤١٣، ١١)

- الحدّ يعرف ما هو الشيء (أ، ب، ٤١٤، ٣)

- لا لكل ما له حدّه برهان، ولا أيضًا لكل ما له برهان يوجد له حدّ (أ، ب، ٤١٤، ١٠)

- لا الحدّ ولا البرهان هما شيء واحد بعينه، ولا أيضًا أحدهما أيهما كان في أحدهما، وإلا كانت الأشياء الموضوعة لهما، المرئبة تحتها، حالها هذه الحال (أ، ب، ٤١٤، ١٢)

- الحدّ لا يكون قياسًا (أ، ب، ٤٢٠، ٣)

- الحدّ والبرهان يدلّان على شيء واحد. ومعنى ما هو الإنسان، ومعنى أنه موجود، مختلفان (أ، ب، ٤٢٣، ٥)

- ليس الحدّ والقياس شيئًا واحدًا بعينه، ولا أيضًا القياس والحدّ شيء واحد بعينه (أ، ب، ٤٢٤، ١٣)

الحدّ بما يقال إنه قول ما هو، فمن البين أن أخذ ذلك هو أن يُقال على ماذا يدلّ الاسم أو قول آخر يدخل في باب دلالة الاسم (أ، ب، ٤٢٩، ٦)

قد يوجد حدّ آخر وهو قول يعرف: لم هو الشيء؟ فذلّت المُتقدّم قد يدلّ دلالة، فأما بيانًا فلا يبيّن. وهذا الآخر فمن البين أنه كالبرهان

- الطريق الموصلة لمعرفة المجهول من التصورات هي التعريفات والطريق الموصلة لمعرفة المجهول من التصديقات هي الحجج (و، م، ٣٣، ١٤)

- الحجج لا بد لها من أجزاء ترتّب منها وهي القضايا وهو مرادنا أيضًا بمبادئها (و، م، ٣٤، ٣)

- قدّموا التعريفات على الحجج لأن المفاد بالتعريفات هي التصورات والمفاد بالحجج هي التصديقات والتصورات سابقة على التصديقات (و، م، ١٠٨، ١٤)

### حجج خطبية

- الحجج الخطبية، وذلك أنها إما أن تُفنع بالأمثلة - وهذا هو الإستقراء - وإما بالأنثوميا أي القياس الإضماري، وهو أيضًا قياس (أ، ب، ٣١٠، ١)

- إن الحجج الخطبية إما ضمائر حذفت فيها الكبريات، فإذا ردتّ عادت إلى شكل من الأشكال؛ وإما مثالات مظنونة الصدق غير معتدّية، أو مظنونة الإنتاج في التاليف غير معتدّية، سواء كانت صادقة أو كاذبة، ولكنها معدة نحو إلزام خصم منازع، أو إقناع جماعة سامعين وحاضرين أو مكاتبين؛ وأكثرها في الأمور الحزنية (س، ق، ٥٥٥، ٧)

### حد

الذي نسميه الحدّ هو ما إليه تنحلّ المقدمة، وذلك كالمقول. والذي يقال عليه المقول إما بزيادة ولا توجد، أو بانقسام يوجد ولا يوجد (أ، ق، ١٠٧، ٣)

- أثبتنا أننا إذا قلنا بأن نضع حدًا واحدًا، أنه لا

- على ما هو، وإنما يخالف البرهان بالوضع (أ)،  
ب، (٤٢٩، ١٤)
- الحدّ... هو قول على معنى ما الشيء غير  
ميرهن؛ والآخر قياس على معنى ما هو،  
يخالف البرهان بالتصريف؛ والثالث نتيجة  
البرهان على ما هو (أ، ب، ٤٣٠، ٧)
- في إثبات الحدّ بالقسمه فقد يجب أن ينحو نحو  
هذه الثلاثة، وهي أن تؤخذ الأشياء المحمولة  
من طريق ما هو وأن يرتب في هذه أيما هو  
الأول والثاني وأن جميعها هي هذه (أ، ب،  
٤٤٨، ٤)
- ينبغي أن يبحث من الرأس في الأشياء  
المأخوذة إن كان واحداً بعينه، ويكون البحث  
إلى أن ينتهي إلى قول واحد، وذلك أن هذا هو  
حدّ الأمر (أ، ب، ٤٥٠، ٣)
- الحدّ هو القول الدالّ على ماهية الشيء. وقد  
يوصف أيضاً بأنه قولٌ مكانٌ إسم، أو قول  
مكان قول، لأنه قد يمكننا أن نحدّ بعض  
الأشياء التي يستدل عليها بقول. فاما الذين  
يجعلون الصفة بالإسم كيفما كان فمن البين  
أنهم ليس يوقون تحديد المعنى، لأن كل تحديد  
فهو قول ما (أ، ج، ٤٧٤، ١٦)
- لما كان الحدّ إنما يوقّي لمكان المعرفة بالأمر  
المحدود، وكانت معرفتنا بالشيء لا تكون من  
أي شيء، إتفق، لكن من أشياء هي أقدم  
وأعرّف، كما هو في البراهين، لأن بهذا الوجه  
يجري أمر كل تعليم وتعلّم، كان من الظاهر أن  
ما لم يُحدّ بما يجري هذا المجرى لم يُحدّ (أ،  
ج، ٦٣٢، ٦)
- من البين أن الذي يكون من أشياء هي أقدم  
وأعرف قد حدّ أيضاً بأفضل ما يكون (أ، ج،  
٦٣٢، ١١)
- الحدّ لذلك عند كل واحدٍ موصوفٌ بخلاف ما  
هو عند الآخر إن كان ينبغي أن يُعمل الحدّ من  
الأشياء التي هي أعرف عند كل واحد (أ، ج،  
٦٣٤، ١٠)
- الحدّ إنما يراد لمكان المعرفة (أ، ج،  
٦٦٢، ٢)
- من شأن الحدّ الموقفي أن يكون خاصياً للشيء  
المحدود (أ، ج، ٦٨٦، ٤)
- الحدّ الواحد بعينه إنما يكون لما هو أمر واحد  
فقط على الإطلاق. ومثال ذلك حدّ الإنسان  
وحدّ إنسانٍ واحد فقط (أ، س، ٨٠٧، ٢)
- الحدّ جامع لما تعرفه التحصيل، وحاجز بينه  
وبين غيره، ويحيط بها إحاطة يمنعه من أن  
يدخل فيه شيء ليس منه، أو يخرج منه شيء هو  
منه، مثل حدود الأرضين والدور التي يحدّ بها  
كل امرء أرضه وداره (ق، م، ١، ١١)
- الحدّ في صنعة الأمور، هو الكلام الجامع  
الوجيز المحيط. كقول القائل في حدّ الأنس:  
الإنسان حيّ ناطق مانت (ق، م، ١، ١٤)
- الحدّ إسمٌ بُني على أحرف معلومة. ثم هو بعد  
ذلك كلام صار لذلك الإسم تفسيراً (ق، م،  
٦، ٢)
- من صفة الحدّ أن الزيادة فيه نقصان، والنقصان  
فيه زيادة. وذلك أنّا إذا قلنا في حدّ الإنسان:  
إنّه حيّ ناطق مَيْت، فلو زدنا في هذا الحدّ،  
قلنا: حيّ ناطق مَيْت كاتب؛ لكننا قد نقصنا من  
الحدّ، فلم يُحظْ إلا كلّ كاتب من الناس. ولو  
نقصنا من الحدّ قلنا: حيّ مَيْت؛ لزد ذلك في  
الحدّ، حتى يجاوز الناس إلى البهائم والطيور  
وسائر الحيوان، فكلّها حيّ مَيْت (ق، م،  
١٢، ٢)
- محنة الحدّ التي بها يُعرف صحته أن يدور متقلّباً

- على نفسه، ولذلك يفعل النسبة الخالصة. فقد قيل في حدّ الإنسان: هو حيّ ناطق ميت، فإذا امتحن الحدّ، فالإنسان هو حيّ ناطق ميت؛ امتحن بالإنقلاب، فقيل: كل حيّ ناطق ميت إنسان، قلب ذلك فقيل: كل إنسان حيّ ناطق ميت، لاستقام (ق، م، ٧، ١٠)
- الحدّ مقال وجيز دالّ على ذات الشيء المحدود (به، ح، ١٠٢، ٢)
- قوام الحدّ من أربعة أشياء: أحدها من الجنس والفصول المنيئة للصور، وهو تامّ، كالإنسان حيّ، وهو جنس يعتم الناطق وغير الناطق والمائت وغير المائت. والثاني من عنصر الشيء، كقولنا في الطبّ إنه معافاة أجساد الأنس. والثالث من غايته، كقولنا في الطبّ: إنه إفاة الأجساد الصحة. والرابع العنصر والتمام جميعًا، وهو كامل، كقولنا فيه أيضًا: إنه معافاة أجساد الأنس ليفيها الصحة (به، ح، ١٠٢، ٥)
- الحدّ مع جميع تلك الأشياء (الرسم والنوع والاسم) يدلّ على جوهر الشيء، وعلى كل ما به قوام الشيء، (ف، د، ٦٢، ٨)
- الحدّ قولٌ تركيبه تركيب تقييد يشرح المعنى المدلول عليه باسم ما، بالأشياء التي بها قوام ذلك المعنى (ف، د، ٧٢، ١٥)
- الجزء الأول من حدّ كل نوع هو جنسه والجزء الثاني منه هو فصله، وهو المُتَمِّمُ لحدّه، وهو المفوم له، إذ كان يُعرّفه بما يخصّه في جوهره (ف، د، ٨٠، ١٣)
- إن كان ذلك الحدّ أعمّ من النوع المطلوب كان ذلك أيضًا جنسًا متوسطًا أقرب إلى النوع المطلوب، فنقُرُّ به أيضًا حرف أي فيجاء عنه بفصل يزوّف هذا الجنس الثالث. ولا نزاع
- نجري على هذا الترتيب إلى أن يكون المجتمع من الفصل الذي يُجاب به الآن ومن جميع ما تقدّم مساويًا للنوع المقصود معرفته ومطابقًا له (ف، د، ٨١، ٢٠)
- الحدّ يؤلّف من جنس وفصل، كقولنا في الإنسان إنه حيوان ناطق (ف، د، ٨٥، ١٣)
- إذا اتفق في حد ما أن يكون فيه جنس وفصول أكثر من واحد كما في حد الحيوان، إنه جسم متغذٍ حسّاس. فينبغي أن نعلم أن الفصل المقومٌ لذلك النوع هو الفصل الأخير (ف، د، ٨٥، ١٤)
- القول الذي ليس بحدّ ولا رسم قد يؤلّف من نوع وعرض، كقولنا في زيد إنه إنسان أبيض، وقد يؤلّف من أعراض كقولنا في زيد إنه كاتب مُجيد (ف، د، ٨٦، ١٤)
- الحدّ مساوٍ للمحدود في الحمل، كقولنا كل إنسان حيوان ناطق وكل حيوان ناطق إنسان (ف، د، ٨٦، ١٩)
- نأخذ حدّ المحمول ثم ننظر هل نجده في الموضوع، فإن وجدناه ألفناه في الشكل الأول بأن نعكس المحمول على حدّه، فيلزّم عنه وجود المحمول في الموضوع. وإن وجدنا حدّ المحمول مسلوّبًا عن جميع الموضوع ألفناه في النضرب الثاني من الشكل الثاني، فينتج سلب المحمول عن الموضوع (ف، ق، ١٠١، ١٨)
- الأعراض الذاتية، فمنها ما هو محمول أوّل، ومنها ما ليس كذلك. وأما ما هو دائمًا خاصّ بالموضوع من الذاتية فالحدّ، فإنّ الحدّ خاصّ بموضوعه (ف، ب، ٣٠، ٤)
- إن الشيء يؤخذ في حدّ الشيء على جهات، منها على مثال ما يؤخذ الحيوان في حدّ الإنسان، ومنها على مثال ما يؤخذ الناطق في

فالمساويات للمحدود قد يُمكن أن يُؤخذ كلُّ واحد منها على انفراده حدًّا للمحدود. فالتأخُّر من هذين الجزئين يُسمى الحدَّ الذي هو نتيجة برهان، والأقدم منهما يُسمى الحدَّ الذي هو مبدأ برهان. ومجموعهما يُسمى الحدَّ الذي هو برهان متتبع في الوضع (ف، ب، ٤٧، ٧)

- متى اتفق في شيء واحد ان اجتمع في حده جزء دال على غايته وجزء يدل على ما فيه الشيء، إن الذي يدل على الغاية هو مبدأ برهان في ذلك الحد، والجزء الآخر هو نتيجة برهان (ف، ب، ٤٨، ٣)

- الموضوع في الحد مكان الجنس، إما أن لا يكون جنسًا أصلاً، بل اسماً مشتركاً أو مشككاً، أو أن يُقال فيه إنه جنس بنحو آخر غير النحو الذي يُقال في الحيوان إنه جنس للانسان (ف، ب، ٤٩، ٢١)

- أجزاء الحد، ينبغي أن تكون إما محمولات على الشيء من طريق ما هو، أو أموراً بها وجود الشيء بذاته، لا بالقرص (ف، ب، ٥١، ١٦)

- تأليف الحد يلتزم بعد ذلك بجمع الأجزاء التي حالها هذه الحال، وترتيبها متتالية على نظم محصل، الى أن يجتمع من جملتها ما يساوي المحدود. فحينئذ نكون قد وقينا الشيء حده (ف، ب، ٥١، ١٩)

- ترتيب أجزاء (الحد) هو أن يُقايَس بين تلك الأجزاء، وأنها كان أقدم في الوجود آخر في الترتيب، وأنها كان متأخرًا في الوجود قديم في الترتيب. وكذلك أنها كان أعم قديم في الترتيب، وأنها كان أخصُّ آخر، وتبحر في كل ما يُقصد تحديده أن يؤخذ أولاً جنسه،

حد الانسان، ومنها ما يُؤخذ على مثال ما يُؤخذ الانسان في حد الضحك، ومنها ما يُؤخذ على مثال ما يُؤخذ العدد في حد الزوج والفرد (ف، ب، ٣٣، ٣)

- الذي أجزاءه (الحد) أقدم من المحدود هو الذي يُقهم ذات الشيء مفضلاً بالتي هي وجود ذلك الشيء بالذات لا بالقرص (ف، ب، ٤٦، ٨)

- (الحد) الذي يُقهم الشيء مفضلاً بالتي بها وجوده وهي في الشيء يقع عليه اسم الحد أكثر مما يقع على ما أجزاءه خارجة عن الشيء (ف، ب، ٤٦، ١٢)

- أقدم أجزاء الحد مرتبة من القول أشد تأخرًا. والتأخر من أجزائه ينبغي أن يكون الأقدم، فالأقدم في الترتيب (ف، ب، ٤٦، ١٦)

- الأقدم من أجزاء الحد قد يُمكن أن يبرهن به المتأخر، إما وجوده للمحدود وإما وجوده على الاطلاق (ف، ب، ٤٦، ١٨)

- أجزاء الحد التامة منها ما يدل على لفظ مركب، ومنها ما يدل على لفظ مفرد، ومنها ما يدل على قول (ف، ب، ٤٦، ٢١)

- أمّا ما يدل على لفظ مركب (من أجزاء الحد)، فإنما يمكن أن يبرهن وجوده للمحدود بالأجزاء الأخر، وإن كانت هذه الأجزاء الأخر، فيها أيضًا ما يُمكن أن يحمل بعضها على بعض، أمكن أن يبرهن وجود أحد جزئيه لتأخر برهان حملي، ويُجعل الحد الأوسط فيه الجزء الآخر (ف، ب، ٤٦، ٢٢)

- أجزاء الحد التامة التي تدل على كل واحد منها بقول، منها ما هو أعم من المحدود ومنها ما كل جزء منه مساوٍ للمحدود (ف، ب، ٤٧، ٦)

- أجزاء الحد التامة التي يدل عليها بقول،



منها الأعم فالأعم، الى أن يتحصّل لنا أخصتها، ثم ننظر في سائر المحمولات، فما كان منها أعمّ من ذلك الجنس أو مساويًا له اطرحتاه (ف، ب، ٥٥، ١٤)

- أمّا ترتيب أجزائه (الحد)، فإنّا ننظر الى ما عدا الجنس، فنقدّم في الترتيب الأعمّ فالأعمّ، إن كان عمومها على نظام. وأمّا إن كان عمومها ليس متواليًا على نظام، فهما، إمّا متساويان، وإما كلّ واحد منهما أعمّ من الآخر، بوجه ما. فأما إن كانا متساويين، نُظَرُ أيهما منزلة من الآخر بمنزلة المادّة، فنقدّم ذلك في الترتيب، ويؤخّر ما منزلة بمنزلة الصورة. وإن كان كل واحد منهما أعمّ من الآخر بوجه وأخصّ منه بوجه آخر، أو كان كلّ واحد منهما يدلّ من وجوده على الكمال بالسواء، أو على النقص بالسواء، فُدّمُ أيهما شاء المحدّد. وإن كان أحدهما يدلّ من وجوده على شيء أكمل والآخر على ما هو أنقص، أنه يجب أو الأفضل في التحديد أن يقدّم الدالّ على الأكمل في الترتيب (ف، ب، ٥٥، ٢٤)

- الحدُّ يُعرّف ذات الشيء مفصّلة بما هو أفدم منها. فإذا كان كذلك أمكن أن يكون في الحدِّ إمّا الأسباب الخاصّة كلّها أو بعضها (ف، ب، ٥٥، ٦٨)

- الحدّ قد يمكن أن يكون مُعرّفًا لما يُعرّفه الاسم نحوًا ما من التعريف. فيكون حينئذٍ كأنه اسم آخر ورديفٌ للاسم الأوّل. فمتى أخذ هكذا لم يكن مقدّمة ولا جزء مقدّمة. ومتى رُكّب إلى المفهوم عن الاسم وصار مجموعهما في صيغة قول جازم صار المفهوم عن الاسم جملة المعنى، والمفهوم عن الحدّ تلخيص ذلك المعنى (ف، ب، ٨٩، ١٤)

فِيْرْتَبَ أَوْلًا، ثم يُرَدَفُ بسائر الباقية على الترتيب الذي قلناه. فإذا اجتمع من جملة ذلك ما يُساوي المحدود حصّل لنا حينئذ حدّ ذلك الشيء (ف، ب، ٥١، ٢٢)

- أخذ الحدّ بطريق القسمة، فهو هكذا. وهو أمّا متى فصدنا لتحديد شيء ما، نظرنا تحت أي جنس هو داخل. فإن كان له جنس ما أقرب إليه من جنسه العالي، أخذناه، وإن لم نعلم له جنسًا أقرب إليه من العالي أخذنا جنسه العالي وقسمناه بفصلين متقابلين أوّلين، ثم نظرنا في الذي نقصد تحديده تحت أي المتقابلين هو داخل (ف، ب، ٥٣، ١٣)

- إن انحاز (الحدّ) في أحد المتقابلين (من الفصلين)، نظرنا في المجتمع من الجنس وذلك الفصل: هل هو مساوٍ في الحمل للمقصود تحديده؟ فإذا وجدناه مساويًا، كان ذلك المُجتمع حدًّا لذلك الشيء، وإن كان أعمّ منه نظرنا، فإن كان للمجتمع اسم مفرد أخذناه مدلولًا عليه باسمه المفرد وقسمناه أيضًا بفصلين متقابلين، ونُجري منه المجرى الذي جريناه في الأوّل الى أن يجتمع لنا جملة مؤتلفة، إما من شيئين أو أكثر، مساوية للمقصود تحديده، فنكون حينئذ قد حصّلنا حدّ ذلك الشيء (ف، ب، ٥٣، ١٨)

- أخذ الحدّ بطريق التركيب، فهو على هذه الجهة، وهو أن نتصّفح أشخاص الشيء المقصود تحديده، ونأخذ المحمولات على أشخاصه، ونتحرّى أن تكون تلك المحمولات محمولات على أشخاصه، من طريق ما هو. حتى إذا حصّل لنا جميعه، ميّزنا بعد ذلك بين ما هو من تلك المحمولات أجناس وما ليس بأجناس، ثم قايّسنا بين الأجناس، واطرحتنا

- الحد قولٌ دَلَّلَ على معنى الشيء الذي به وجوده (ف، ج، ٨٥، ١)
- حدّ الجنس إذا حُجِلَ على النوع كان قولاً دالاً على ما هو الشيء ولم يَكُنْ حدّاً لذلك الشيء، لأن حدّ الجنس أعمّ من النوع إذ كان يقوم مقام الجنس (ف، ج، ٨٥، ٤)
- بلزُم أن يكونَ حدُّ الشيء خاصاً بالشيء ومنعكساً عليه في الحمل مُعيّراً له عن كلّ ما سواه ومُعطيّاً لأسبابه التي بها يَومُ ذاته (ف، ج، ٨٥، ٧)
- ينبغي أن تكونَ أجزاءُ حدِّ الشيء أقدمَ من الشيء بالطبع، وينبغي أن تكونَ أعرفَ من الشيء، وينبغي أن لا يكونَ فيه شيءٌ زائدٌ على ما به يَومُ ذاته (ف، ج، ٨٥، ٩)
- الحد قد يكونَ لما يدلُّ عليه اسم وقد يكونَ لما يدلُّ عليه قول (ف، ج، ٨٥، ١١)
- قد يؤخَذُ القولُ مكانَ الحدِّ بأن تؤخَذَ حدود أجزاء الحدِّ، فيصيرُ مجموعها دالاً على ما يدلُّ عليه مجموع أجزاء الحدِّ (ف، ج، ٨٦، ١)
- يؤخَذُ الحدُّ أيضاً مكانَ الرسمِ والرسمُ قولٌ فيكونَ الحدُّ دالاً على ما يدلُّ عليه الرسم (ف، ج، ٨٦، ٤)
- حدّ الشيء ورسمه يدلّان على واحد بعينه، وكذلك حدّ الشيء والقولُ الدالُّ عليه كان ذلك القولُ يقوم مقام الاسم فيما ليس اسم مفرد، مثل الخط المستقيم والعدد الزوج. أو كان ذلك مجموعَ حدود أجزاء الحدِّ أو كان ذلك القولُ رسماً فإن الحدّ وذلك القولُ هما واحد بعينه في العدد، إذ كانا يدلّان على شيء واحد بعينه (ف، ج، ٨٦، ٥)
- الحدُّ أسهلها إبطالاً وأعسرهما تصحيحاً، وحالُ المواضع هذه الحال، فإن منها مواضع مشتركة
- لجميعها وهي تُثَبِّتُ وتَبَيِّلُ وجودَ المحمول في الموضوع، ومواضع يختص كلُّ واحد منها، ومواضع يشترك فيها اثنان أو ثلاثة (ف، ج، ٨٩، ١)
- يشتركُ الجنسُ والخاصةُ والحدّ في أن كلُّ واحد منها يوجد لجميع موضوعه دائماً، وبهذا تُفارقُ العَرَضُ أولاً لأن العَرَضُ قد يكون موجوداً في بعض الموضوع (ف، ج، ٩٢، ٦)
- الجنس والحد يشتركان في أنهما يحملان من طريق ما هو، فإذا بَطُلَ أن يكون الشيء محمولاً على موضوعه من طريق ما هو بَطُلَ أن يكون جنساً واحداً (ف، ج، ٩٢، ١٣)
- كان معنى الحدِّ معنى واحداً بعينه كلياً في جميع الحدود كانت متناهية أو غير متناهية (ف، ج، ٦٦، ٥)
- «الحدُّ يُعرَفُ جوهر الشيء، ويدلُّ «قوام» على جوهر الشيء» (ف، ج، ١٠١، ٣)
- كلُّ إنسانٍ إنّما يُجيب في الموضوع الذي يكون سبيلَ الجواب فيه بالنوع أو بالجنس أو بالحدِّ بالذي هو عنده نوع أو بالذي هو عنده جنس أو بالذي هو عنده حدّ (ف، ج، ١٧٤، ٥)
- يَحْتَلُّ أنّ الحدّ المأخوذَ منهما (الجنس والفصل) من حيث هما طبيعتان قائمتان معقولتان من غير أن يعرض لكل واحد منهما عارض يصير به ذاك جنساً وهذا فصلاً، غيرُ الحدِّ الكائِنَ عنهما من حيث ذلك جنس وهذا فصل. فإذا تُعَبِّبَ تَبَيَّنَ أنّ هذا حدّ الشيء بحسب المنطق وذلك حدُّه بحسب الموجود، وكلاهما يؤولان في آخر الأمر إلى أن يكونَ الإنسانُ قد حصلَ له الموجود معقولاً (ف، ج، ١٨٥، ٢١)
- الجواب عنه (أي نوع هو) إمّا بنوع ما قرُنَ به

- حرف «أي» وإما يحذف ذلك النوع وإما يرسمه (ف، ح، ١٨٩، ١٣)
- متى شارك النوع في الحمل على الأشخاص كلّي يدلّ عليه لفظ مركّب يليق أن يجاب به في المسألة عن النوع وعن الشخص ما هو، وكانت أجزاؤه بعضها يدلّ على جنس ذلك النوع وبعضها يدلّ على فصله، وكان مساويًا للنوع في الحمل، فإن ذلك الكلّي يُسمّى حدّ ذلك النوع (ف، أ، ٧٧، ٢٣)
- متى كان الكلّي... غير مساو للنوع في الحمل، بل كان أعمّ من النوع المشارك له، فهو يُسمّى حدًا ناقصًا لذلك النوع، وذلك بعينه حدّ تامّ لبعض الأجناس التي فوق ذلك النوع (ف، أ، ٧٨، ٩)
- متى أخذ حدّ لجنس متوسط له اسم أو لا اسم له فجعل حدًا لنوع تحته كان ذلك الحدّ حدًا ناقصًا للنوع الأسفل، فيكون أعمّ منه (ف، أ، ٧٨، ١٧)
- الحدّ يُعرف من الشيء أمرين اثنين، أحدهما أنه يُعرف ذات الشيء وجوهره، والثاني أنه يُعرف ما يتّميّز به عن كلّ ما سواه (ف، أ، ٧٨، ٢١)
- الحدّ الكامل قد يكون من جزئين - أعني من جنس واحد وفصل واحد - وقد يكون من أكثر من جزئين - ومن ثلاثة أو أكثر (ف، أ، ٧٩، ٢٣)
- الحدّ أبدًا فإنّ أوّل أجزائه في الترتيب هو الجنس. ومتى كان من ثلاثة أجزاء أو أكثر، فنقص منه جزؤه الأوّل - وهو الجنس فقط - كان الباقي مساويًا أيضًا للنوع في الحمل (ف، أ، ٨٠، ٢)
- قولنا في الحدّ إنه بحسب الاسم ينبغي أن يُفهم منه معنيان، أحدهما أن يصدق على جميع ما يصدق عليه الاسم وعليها وحدها، والثاني أن يدلّ الحدّ من الأمر المحدود على المعنى الذي دلّ عليه الاسم الذي قيس به بعينه (ف، أ، ٨١، ٥)
- لفظ الشيء وحده وأجزاء حده ورسمه وخاصته وعرضه وشبهه وجزئياته وكلّياته، فإنها تنفع في جودة الفهم وفي حفظ الشيء (ف، أ، ٨٨، ٧)
- إبدال الحدّ مكان اسم الشيء يُسمّى تحليل الاسم إلى الحدّ (ف، أ، ٨٩، ٩)
- أما الحدّ فهو الذي يليه نتحلّ المقدمة. وهذا إما موضوع وإما محمول وذلك إما أن يكون بزيادة بوجوده أو بنقصانه (ز، ق، ١٠٨، ٩)
- الحدّ يُفهم منه ذات الشيء ومعناه، سوى أن ليس بمقدّمة لكنه جزء من مقدّمته ومن حدود (ز، ب، ٢٤٢، ٥)
- الحدّ يوقف من على الأشياء التي أثبتت منها طبيعة الشيء. وهذه موجودة على طريق الإيجاب وعلى طريق الكلّي (ز، ب، ٢٦٩، ١٧)
- إن الحدّ إنما إثباتًا عن ذوات الأمور عن الأشياء التي أثبتت عنها طبائعها (ز، ب، ٢٧٠، ٩)
- الحدّ لا يوقف عليه لا ببرهان ولا بقسمة (ز، ب، ٢٧٢، ١١)
- إن الحدّ هو قول وجزئيتين عن ذات الشيء ومعناه (ز، ب، ٢٧٢، ١٤)
- الحدّ لا يمكن بيانه بطريق القسمة ولا بالاستقراء، ولا بطريق القسمة التي كانت تُدعى طريقًا قياسيًّا، ولا بالقياس الشرطي، ولا بالقياس الذي يوضع فيه رسم الحدّ ولا مؤمن الأشياء التي تظهر للحس (ز، ب،

الشخص لا يقدم عليه برهان على ما تقدم (ز)،  
ب، ٢٨٢، ٢٠)

- حدٌ، وهو القول الذي يُؤلف من المعاني التي  
منها تحصل ماهيته حتى تحصل ماهيته (س)،  
د، ٤٨، ١٣)

- يجب أن يكون الحدُّ مؤلفًا من الجنس والفصل  
(س، د، ٤٨، ١٧)

- الحدُّ بالجملة يشتمل على جميع المعاني الذاتية  
للشيء، فبدلٌ عليه إمَّا دلالة مطابقة، فعلى  
المعنى الواحد المُتَّحَصِّل من الجملة، وإمَّا  
دلالة تضمن، فعلى الأجزاء (س، د، ٤٩، ٣)

- إنَّ «الحدَّ قولٌ دالٌّ على الماهية» (س، ب،  
٥، ١١)

- الحدُّ إمَّا هو بالحقيقة للموجود، ولكن لا  
يُوقف في أول الأمر أنَّ هذا القول حدٌّ بسبب  
الإسم أو بحسب الذات إلا بعد أن يعرف أنَّ  
الذات موجودة. ولذلك توضع في التعاليم  
حدودٌ أشياء يبرهن على وجودها من بعد  
كالمثلث والمربع وأشكال أخرى حُدَّت في  
أول كتاب «الاسطفسات الهندسية» وكان حدًّا  
بحسب شرح الإسم، ثم أثبت وجودها بعد  
فصار الحدُّ ليس بحسب الإسم فقط، بل  
بحسب الذات، بل صار حدًّا بالحقيقة (س،  
ب، ٢٢، ١٧)

- إنَّ كل حدٍّ فإمَّا أن يكون مبدأ برهان أو تمام  
برهان أو نتيجته، أو يكون برهانًا متغيرًا متقلِّبًا  
وتكون الأجزاء التي للحدِّ مشتركة بين البرهان  
والحدِّ؛ وإذ لا برهان عليها فلا حدٌّ لها (س،  
ب، ١١٤، ٦)

- إنَّ الحدَّ شيءٌ غير البرهان وأتة ليس كل محدودٍ  
مبرهنًا بحدِّه، ولا كل مبرهن محدودًا ببرهانه  
(س، ب، ٢٠٠، ٧)

(٧، ٢٧٣)

- إن الحدَّ لا يدلُّ على أن الشيء موجود أو غير  
موجود (ز، ب، ٢٧٤، ٣)

- إن الحدَّ هو قول مبني عن ذات الشيء ومعناه،  
أعني أنه دال على الأشياء التي منها تقوِّم  
طبيعة كل واحد من الأمور (ز، ب،  
٢٧٥، ١٩)

- الشروط التي بها يتم تصيّد الحدِّ... الأول  
منها أن يكون كل جزء من أجزاء الحدِّ أعمّ من  
المحدود. والثاني أن تكون جملتها مساوية له.  
والثالث أن تكون محمولة عليه من طريق ما  
هو. والرابع أن تكون ضرورية وكلّية ومعنى  
هذا أن تكون أولاً للموضوع. والخامس أن  
تكون تحت جنسه لا خارجًا عنه (ز، ب،  
٢٧٩، ١١)

- إن الحدَّ يتم إستخراجه من القسمة بأن يعيد  
الإنسان إلى جنس الشيء المحدود فيقتضيه ثم  
يقسمه بفصلين جوهرين، من ثم يقتضب  
أحدهما وهو الموجود للمحدود ويضيفه إلى  
الجنس ويحصل من الجميع جنسًا قريبًا. ويفعل  
ثانيًا هكذا حتى ينتهي في القسمة إلى فصل  
الشيء الخاص به، فيصنّعه إلى الجنس القريب  
ويجتمع من الجميع حدُّ المحدود (ز، ب،  
٢٨٠، ١٨)

- الحدُّ مؤلَّفٌ من جنس وفصل، والمحدود  
يفصله يتقرر من جميع الموجودات (ز، ب،  
٢٨١، ١٠)

- إن الحدَّ ينبغي أن يكون لذات معيّنة وطبيعة  
واحدة (ز، ب، ٢٨٢، ١٤)

الحدُّ إمَّا يكون لذات معيّنة لا لإسم (ز، ب،  
٢٨٢، ١٩)

- الحدُّ يكون لطبيعة كلّية لا لشخصية إذ كان

- الحدُّ يقتضِبُ اقتضابًا ويُوضَعُ وضَعًا (س، ب، ١٥، ٢٠٠)
- الحدُّ يُعطي الأمور الداخلة في جوهر الشيء مجتمعةً مساويةً لذاته في المعنى وفي الإنكاس عليه معًا... والحدُّ لا يعطي المحدود أجزاء حدّه بتأليف حَمَلٍ، بل بتأليف تقييد وإشراط... والحدُّ للشيء لا يكون لغيره ولا يكون فيه أولٌ وثانٍ. وإن كان حدُّ الأعمّ يحمل على الأخصّ، فليس على أنه حدُّ للأخصّ (س، ب، ١٦، ٢٠٠)
- الحدُّ لا يُصطاد بالإستقراء. وقد تبيّن لك هذا من أنّ الإستقراء الحقيقي هو من الجزئيات المحسوسة، وهذه لا حدود لها على ما أوضحنا. والثاني أنه إن إستقرى منها قولٌ على أنه حدٌّ فإنّ ذلك القول إما أن يؤخذ على أنه حدٌّ لكل واحد من الأشخاص فينقل إلى أنه حدٌّ للكثيرين كما إذا وُجد حكمٌ في الجزئيات نُقل إلى الكلّي، أو على أنه حدٌّ لنوع الأشخاص. ولا يمكن أن يكون حدًّا لكل واحد من الجزئيات... وبقي أنه إنّما يستقرى على أنه حدٌّ لنوع الأشخاص، وليس شيء من الأشخاص يدل لوجود معنى فيه على أنه حدٌّ لنوعه إلا أن يُعرف نوعه أولاً ويعرف الحدُّ له فيكون الإستقراء باطلاً (س، ب، ٢١١، ١)
- إن الحدَّ إنّما يُبنى على أمورٍ داخلَةٍ في ماهية المحدود (س، ب، ٢١٢، ١٥)
- الحدُّ بجملته علةٌ صوريّة للمحدود؛ وإن كان بعض أجزائه علةً لبعض. فإذا كان الحدُّ بالجملة علةً صوريّة للمحدود فكل جزء منه هو علةٌ لا محالة. وإنّما يكون البرهان مفيداً للحدِّ إذا كان فيه جزءٌ هو علةٌ، وجزءٌ هو معلول
- (س، ب، ٢١٧، ٧)
- يقال: «حدٌّ» بوجه ما لما هو قولٌ يشرح الإسم ويُفهم المعنى الذي هو مقصود بالذات في ذلك الإسم، لا بالعرض، ولا يدلُّ على وجود ولا على سبب وجود اللهمّ إلا أن يتفق أن يكون معنى الإسم موجوداً معروف الوجود، فنكون فيه حيثذ دلالة ما بالعرض على سبب الوجود، وذلك لأنّه من جهة ما هو شرح الإسم ليس حدٌّ ذاتٍ، وإن كان لا يكون حدٌّ ذاتٍ إلا وهو شرح إسم (س، ب، ٢١٧، ١٦)
- الحدُّ المقولُ بحسب الإسم إذا لم يوافق معنى الوجود، كان إتحاد أجزائه شيئاً معتبراً من وجوه (س، ب، ٢١٨، ٨)
- الحدُّ الذي يكون بحسب الإسم فيشبه أن يكون إتحاد أجزائه ما دام ليس مطابقاً لموجود واحد إتحاداً بالأربطة، إلا أن يؤخذ بالقياس إلى خيالٍ واحدٍ في النفس (س، ب، ٢١٨، ١٢)
- الحدُّ الكائن بحسب الذات فهو متحد الأجزاء بالحقيقة لأنّه لخيالٍ أو لمعنى أو لموجود واحدٍ بالحقيقة بوحدةٍ طبيعيّة. وهذا وجه مما يقال عليه الحدُّ (س، ب، ٢١٨، ٢١)
- يؤخذ في حدِّ الشيء أسبابه لأنّ جوهره متعلّق بتلك الأسباب وإضافته إليها ذاتيّة له في جوهره (س، ب، ٢٢٨، ٣)
- أمّا أن يكون المحمول مقومًا ذاتيًا، مقولاً من طريق ما هو - لست أقول في جواب ما هو، إذ المقول من طريق ما هو كما علمت أعمّ أو لا يكون. فإن كان ذاتيًا، فإمّا أن يكون دالاً على جزء من الذات، أو دالاً على حقيقة معنى الذات. فإن كان دالاً على حقيقة الذات فهو الحد (س، ج، ٥٤، ١٦)
- أمّا الحدُّ فهو قول دالٌّ على ما به الشيء هو ما

هو (س، ج، ٥٧، ١٣)

- إنَّ للشيء من حيث هو بالقرص حدًا لا ينبغي أن يكون هو وحده من حيث هو بالذات. وهذا الموضوع إما أن يقع فيه كذب على المحدود، أو يجعل غير المحدود مشاركًا (س، ج، ٢٨١، ١٣)

- الحدُّ يحتاج في إثباته في الجدل أن يثبت أنه موجود، ويثبت أنه مقوم ذاتي؛ ويثبت أنه مساو، ويثبت أنه هو الاسم في المعنى، أي أنَّ المدلول به هو المدلول بالاسم (س، ج، ٦٣، ٧)

- إنَّ الحدَّ يقصد به أن يكون معناه ومعنى إسم المحدود واحدًا بعينه (س، ج، ٢٩٣، ٧)

- أمَّا في البرهان فلا نحتاج أن نثبت أنه (الحدُّ) موجود، بل لا يمكن، وقد علمت هذا وذلك لأنَّ الحدود في الجدل قد تكون لا بالحقيقة، بل بحسب الشهرة، وربما لم يكن ما ظُنُّ حدًّا بحدِّ، بل ربما لم تكن جملة بحق، ولكن نحتاج في البرهان إلى إيضاح شرط زائد، وهو أنه يكون مع المساواة في العموم مساويًا في المعنى حتى يكون حدًّا تامًّا (س، ج، ٦٣، ١٠)

- الحدُّ قول دال على ماهية الشيء (س، أ، ٢٤٩، ٤)

- من عادة الناس أن يسمُّوا ما يحصل به التصوُّر «قولاً شارحًا» أو «قولاً» بحسب الإسم. فمنه ما يسمونه «حدًّا» ومنه ما يسمونه «رسمًا» (س، ش، ١٠، ٢)

- إنَّ النظر في الجنس قبل النظر في الحدِّ، إذ الحدُّ إنما يتم حدًّا بعد أن يصبح وجود ما فرض فيه جنسًا جنسًا (س، ج، ١٦٥، ٥)

- الشيء الذي يقال له (الحدُّ) إما أن يكون بحسب الإسم، وإما أن يكون بحسب الذات. والذي بحسب الإسم «هو القول المُفصَّل الدالُّ على مفهوم الإسم عند استعماله». والذي بحسب الذات «فهو القول المُفصَّل المُعرَّف للذات بماهيته» (س، ش، ٣٤، ٦)

- معنى الحد هو معنى المحدود نفسه (س، ج، ٢٢٤، ١٦)

- أمَّا حدُّ الشيء بحسب الذات التي له مطلقًا، أو بحسب الذات التي له على أنه بحال فيجب في الأوَّل منهما أن يتناول أوَّل شيء ممَّا يقوم بالفعل نوعًا من أنواع الأشياء سواء كان نوعًا فوقه جنس، أو كان نوعًا باعتبار كليته في نفسه بالقياس إلى ما يعرض تحته، أو كان معنى كليًّا غير نوع فيدلُّ على ماهيته تلك، حتى يحصل المصور له هو ماهيته ملحوظة بنفسها مفردة عن لوازمها ولواحقها التي بعد أوَّل تقوُّمه، وفي الثاني أن يلحظ الذات، وتلك الحال والماهية التي لتلك الذات من تلك الحال ملحوظة بنفسها مفردة عن أحوال أخرى لوازم أخرى، فإنَّ ألف قولاً من لوازم وتوابع خارجة عما

- أوَّل ما يجب أن يراعى من أمر الحدِّ أن ننظر هل هو أوَّلًا صادق على المحدود، فإنَّه إن لم يكن صادقًا، فقد كفى سائر البحث، وعلم أنه ليس بحدِّ. والثاني أن ننظر هل دلُّ فيه على الماهية المشتركة وهو الجنس القريب (س، ج، ٢٤١، ١٢)

- الوجوه التي بها يكون الحدُّ غير جيِّد الصنعة هي مثل أن يكون الحادُّ لم يحسن تأليفه أو خلط به؛ أو أغلق في اللفظ، أو حرف الجنس والفصل عن الجهة التي ينبغي. وإذا وقع شيء من ذلك فليس الحدُّ على ما ينبغي (س، ج، ٢٤٣، ١)

- حدّناه فربّما فعل رسماً ما، وأما حدّاً فكلّاً (س، ش، ٩، ٣٥)
- يجب أن يكون الغرض من الحدّ تصوّر ذات الشيء، فإنّ التمييز يتبعه (س، ش، ٤٠، ١٩)
- يجب أن يتوقّع من الحدّ أن يكون دائماً على ماهيّة الشيء، ومطابقاً لمفهوم اللفظ، ليس مأخوذاً من أمور لازمة ولاحقة لمفهوم اللفظ يخصّه القول المجموع منها، وقد ترك ما هو مطابق لمفهوم الاسم (س، ش، ٤١، ٦)
- إنّ الحدّ يدلّ على حقيقة الشيء، وحقيقة الشيء واحدة (مر، ت، ٤٦، ١٤)
- الحدّ ما إليه تتحلّ المقدّمة، أعني إذا حلّ المقدّمة فلا يبقى إلّا ما كان محمولاً وموضوعاً، ويُسَمّى عند الانحلال حدّاً (مر، ت، ١٠٧، ١٢)
- الحدّ هو الدالّ على الماهيّة، والمعنيّ بالماهيّة حقيقة الشيء، التي بها هو ما هو (مر، ت، ١٩٣، ٥)
- الحدّ هو الدالّ على الماهيّة، والمعنيّ بالماهيّة حقيقة الشيء، التي بها هو ما هو (مر، ت، ١٩٣، ٥)
- إنّ الحدّ والمحدود متساويان (مر، ت، ٢٤٢، ٤)
- إنّ حدّ الفصل والخاصّة وإن كانا يفالان على النوع فإنّه يحمل لا من طريق أنّه حدّ للنوع، ولكن من طريق أنّه موجود للنوع، وفرق بين أن يكون هذا الشيء موجوداً لشيء، وبين أن يكون حدّاً له (مر، ت، ٢٤٣، ٩)
- الحدّ لا يُكتسب بالقسمة، فإنّ القسمة تضع أقساماً ولا يحمل من الأقسام شيء بعينه، إلّا أن يوضع وضاعاً من غير أن يكون للقسمة فيه مدخل (مر، ت، ٢٤٤، ٤)
- ليس كل مجموع ذاتيات على الصواب في الترتيب حدّاً، إذ يمسر أن لا يقع في القسمة طفرة أو يدخل ما ليس بذاتيّ (مر، ت، ٢٤٤، ١٤)
- لا يكتسب الحدّ بالاستقراء، لأنّ الاستقراء لا يفيد علماً كلياً فكيف يفيد الحدّ؟ لأنّ الاستقراء يكون من الجزئيات المحسوسة، وهذه لا حدود لها، ولأنّك إذا استقرت أنّ الحدّ حدّ لكلّ شخص حتى تجعله حدّاً للنوع، فقد كذبت (مر، ت، ٢٤٥، ١٤)
- الحدّ هو على ماهيّة الشيء ولا يصحّ أن يُجهل للشيء (مر، ت، ٢٤٧، ٣)
- الحدّ يُقتَضُ بالتركيب، وذلك بأن تعتمد إلى الأشخاص التي لا تنقسم، وتنتظر من أيّ جنس هي من المقولات العشر (مر، ت، ٢٤٧، ٥)
- الحدّ عنوان الذات وبيان له، فيجب أن يقوم الحدّ في النفس صورةً معقولة مساوية للصورة الموجودة بتنامها، فحينئذ يمرض له أن يتميّز أيضاً بالمحدود (مر، ت، ٢٤٨، ١٠)
- لا حدّ بالحقيقة لما لا وجود له إنّما ذلك قول وجيز يشرح الاسم، ولذلك يأخذ الفيلسوف الحدّ بأنّه: «قول دالّ على الماهيّة» (مر، ت، ٢٤٨، ١٤)
- يكون تأليف حدّ النوع من الجنس القريب والفصل (مر، ت، ٢٤٩، ٥)
- الحدّ يقال بالتشكيك على خمسة أشياء: فمن ذلك الحدّ الشارح لمعنى الاسم، ولا يُعتبر به وجود الشيء، فإن كان وجود الشيء مشكوكاً أخذ الحدّ أوّلاً على أنّه شارح للإسم، كتحديد المثلث المتساوي الأضلاع في افتتاح كتاب اوقليدس. فإذا صحّ لشيء وجود، علّم حينئذ أنّ الحدّ لم يكن بحسب الإسم فقط. ويقال

- التمييز، ولكن مهما حصل التصور بكماله تبعه التمييز (غ، ع، ٢٦٧، ٧)
- الحدّ قولٌ دالٌّ على ماهية الشيء (غ، ع، ٢٦٧، ٢٤)
- الحدّ عنوان المحدود فينبغي أن يكون مساويًا له في المعنى؛ فإن نقص بعض هذه الفصول سُمي حدًا ناقصًا وإن كان التمييز حاصلًا به (غ، ع، ٢٦٩، ٣)
- الشيء الواحد لا يكون له إلا حدّ واحد، وأنه لا يحتمل الإيجاز والتطويل (غ، ع، ٢٦٩، ٩)
- قد يوجد الحدّ للشيء الذي هو مركّب من صورة ومادة بذكر أحدهما (غ، ع، ٢٦٩، ١٩)
- آخر الحدّ يجري مجرى مقدمات القياس، من غير فرق (غ، ع، ٢٧٢، ٢)
- الحدّ يترجّب لا محالة من جنس الشيء وفصله الذاتي (غ، ع، ٢٧٢، ٣)
- الحدّ يُطلقُ بالمشكك على خمسة أشياء: الأول: الحدّ الشارح لمعنى الإسم، ولا بلغت فيه إلى وجود الشيء وعدمه، بل ربّما يكون مشكوكًا ونذكر الحدّ الثاني: بحسب الذات، وهو نتيجة برهان. والثالث: ما هو بحسب الذات، وهو مبدأ برهان. والرابع: ما هو بحسب الذات والحدّ التام الجامع لما هو مبدأ برهان، ونتيجة برهان. القسم الخامس: ما هو حدّ لأمر ليس لها علل وأسباب، ولو كان لها علل، لكانت عللها غير داخلة في جواهرها (غ، ع، ٢٧٣، ١)
- الحدّ لا يُقتنص بالبرهان ولا يُمكن إثباته به عند النزاع (غ، ع، ٢٧٥، ١)
- إن ما ليس بحدّ، ولا هو ذاتي مقوم، كيف صار أعرف من الذاتي المقوم؟ وكيف يُصوّر أن تعرف من الإنسان، أنه ضحكك، أو ماش، ولا حدّ لما كان بحسب الذات، فمته ما هو نتيجة برهان، ومنه ما هو مبدأ برهان، ومنه ما هو حدّ لأمر لا علل لها ولا أسباب أو أسبابها وعللها غير داخلة في جواهرها، مثل تحديد النقطة والوحدة والحدّ وما أشبه ذلك. فإن حدودها لا بحسب الإسم فقط ولا مبدأ برهان ولا نتيجة برهان ولا هو مركّب منهما (مر، ت، ٢٥٢، ٥)
- كل ما لا بدّ في تصوّره من طلب فلا ينال إلا بذكر الحدّ (غ، م، ٥، ٩)
- ما يؤدي منه إلى كشف التصورات يُسمّى حدًا أو رسمًا، وما يُفضي إلى العلوم التصديقيّة يُسمّى حجة. فمته قياس ومنه إستقراء وتمثيل وغيره (غ، م، ٦، ٦)
- الحدّ فيطلب به حقيقة ذات الشيء. فلا يحصل إلا بذكر الفصول الذاتية (غ، م، ١٦، ٤)
- الكلام في الحدّ فلننبه على مئارات الغلط وهي بعدّ الجمع بين الجنس الأقرب وجميع الفصول الذاتية على الترتيب ترجع إلى تعريف الشيء بما ليس أوضح منه بأن تُعرّف الشيء بنفسه أو بما هو مثله في الفموض أو بما هو أغمض منه أو بما لا يُعرّف إلا به (غ، م، ١٦، ١١)
- يُنالُ التصوّر بالحدّ والتصديق بالحجة (غ، م، ٢٥، ١٦)
- الموصلُ إلى التصوّر يُسمّى «قولاً شارحًا». فمته حدّ. ومنه رسم (غ، ع، ٦٨، ٥)
- أجزاء الحدّ يتقدّم العلم بها، على العلم بالمحدود (غ، ع، ٢٥٢، ٨)
- الحدّ إذا تُركّ فيه بعضُ الفصول الذاتية، سُمي حدًا ناقصًا (غ، ع، ٢٦٧، ٣)
- المخلصون إنّما يطلبون من الحدّ تصوّر كنه الشيء، وتمثّل حقيقته في نفوسهم، لا لمجرد



- يعرف أنه جسم وحيوان (غ، ع، ٢٧٦، ١)
- الحدّ لا يُكتسب بالبرهان (غ، ع، ٢٧٦، ١٠)
- (يُكتسب الحدّ ب) التركيب، وهو أن تأخذ شخصاً من أشخاص المطلوب حدّه، بحيث لا ينقسم، وننظر من أي جنس من جملة المقولات العشر؟ فنأخذ جميع المحمولات المقومة لها، التي في ذلك الجنس، ولا يلتفت إلى العرّض واللازم، بل يُقتصر على المقومات، ثم يُحدف منها ما تكرّر. ويُقتصر من جملتها على الأخير القريب، وتضيف إليه الفصل. فإن وجدناه مساوياً للمحدود، من وجهين، فهو الحدّ، ونعني بأحد الوجهين: الطردّ والمكسر، والتساوي مع الإسم في الحمل. فمهما ثبت الحدّ إنطلق الإسم، ومهما انطلق الإسم، حصل الحدّ. ونعني بالوجه الثاني: المساواة في المعنى، وهو أن يكون دالاً على كما حقيقة الذات، لا بشذ منها شيء (غ، ع، ٢٧٦، ١٢)
- أقلّ ما يشتمل عليه التصديق تصوّران. وعلى الجملة: فكل ما له إسم يمكن: تحرير حدّ أو رسم أو شرح إسم (غ، ع، ٢٨٤، ٤)
- الحدّ يلتزم بالجنس والفصل (غ، ع، ٢٨٥، ٢٢)
- الحدّ هو جزء مقدّمة القياس (غ، ع، ٣٥٦، ٥)
- الحدّ قولٌ دالٌّ على ماهية الشيء وهو يُطلق على خمسة أشياء: الأول: الحدّ الشارح لمعنى الإسم. الثاني: بحسب الذات. الثالث: ما هو بحسب الذات وهو مبدأ برهان. الرابع: ما هو بحسب الذات والحدّ التام الجامع لما هو مبدأ برهان، ونتيجة برهان. الخامس: ما هو حدّ لأمر ليس لها علل وأسباب (غ، ع، ٣٥٦، ٩)
- القياسُ الصحيح والحدّ الصحيح والتبني على مشارات الغلط فيها وقتت للجمع بين الأمرين، فإنها رباط العلوم كلها (غ، ح، ٤، ١٤)
- الحدّ يُذكرُ جواباً عن سؤال في المحاورات ولا يكون الحدّ جواباً عن كل سؤال بل عن بعضه (غ، ح، ٩٢، ٤)
- الحدّ الذي سَمّياه حقيقتاً وليس ذلك إلا ذكر كمال المعالي التي بها يُقام ماهية الشيء أعني بالماهية ما يطلب القائل بقوله ما هو وإن هذه صيغة طالب لحقيقة الشيء (غ، ح، ٩٤، ٨)
- أن تجمع أجزاء الحدّ من الجنس والفصول (غ، ح، ٩٧، ٤)
- الحدّ مأخوذ من المنع (غ، ح، ١٠٩، ٥)
- حدّه (حدّ الحدّ) عند من لا يُطلق إسم الحدّ إلا على الحقيقي إنه القول الدالّ على تمام ماهية الشيء ولا يحتاج في هذا أن يذكر الطرد والعكس لأن ذلك يتبع الماهية بالضرورة ولا يتعرض لللازم والعرّضي فإنه لا يدلّ على الماهية إلا الذاتيات (غ، ح، ١١٠، ٨)
- الخلاف في الحدّ يُتصوّر في موضعين: أحدهما أن يكون اللفظ بكتاب الله أو سنة رسوله أو قول إمام من الأئمة ويكون ذلك اللفظ مشتركاً فيقع النزاع في مراده به فيكون قد وجد التوارد على مراد القائل والتباين بعد التوارد فالخلاف تباين بعد التوارد، الثاني أن يقع الخلاف في مسألة أخرى على وجه مُحقق ويكون المطلوب حدّه أمراً بانثاً ولا يُحدّد حدّه على المذهبيين (غ، ح، ١١٢، ٥)
- الحدّ الحقيقي تصوّر كُنه الماهية في نفس المستفيد الطالب بأي لفظ كان (غ، ح، ١١٥، ٩)
- من يُطلق إسم الحدّ على كل لفظ جامع مانع

أو في كتاب إمام لجاز أن يتنازع في مراده ويكون إيضاح ذلك من صناعة التفسير لا من صناعة النظر العقلي. الثاني أن يقع الاختلاف في مسألة أخرى على وجه محقق ويكون المطلوب حدّه أمرًا ثانيًا لا يتحد حدّه على المذهبين فيختلف (غ، ص، ٢٣، ١٧)

- يختلف في حدّ العلم فقيل إنه المعرفة وهو حدّ لفظي وهو أصحف أنواع الحدود فإنه تكرير لفظ بذكر ما يرادفه كما يقال حد الأسد الليث (غ، ص، ٢٤، ١٠)

- ما قيل بيسائط المُركَّب وصورة تركيبه وهو المُسمّى حدًا، وهو الذي يُعرّف المطلوب بأوصافه الذاتية (ب، م، ٤٤، ١٣)

- الأوّل (الحدّ) يفيد معرفة حقيقة ذاتية، والثاني (رسم) يفيد معرفة عرشيّة، ومحصول هذين هو الذي يُسمى المعرفة الإكتسابيّة (ب، م، ٤٤، ١٤)

- أمّا الحدّ فإنه قول مُعرّفٌ بجُملة شيء واحد هو المحدود لدلالته بمفردات ألفاظه على آحاد معانيه الذاتية التي هي أجزاء مُقوّمة لحقيقته (ب، م، ٤٧، ١٢)

- يكون الحدّ قولاً واحداً مؤلفاً من ألفاظ يدل بجملته على حقيقة واحدة مؤلّفة من حقائق، ويدل على كل واحدة من بسائط حقائقه بلفظة من تلك الألفاظ، والثام الحدّ في مسوعه من مفردات ألفاظه محاذ لإنتام تلك الحقيقة في المفهوم من مفردات حقائقها، وتلك الحقائق المفردة التي تلتئم منها حقيقته هي جنسه وفصله أو فصوله، وتلك الألفاظ المفردة هي الدالّة على واحد واحد منها (ب، م، ٤٧، ٢٣)

- الحدّ حقيقة ذهنيّة، وبسائطه أجزاء تلك الحقيقة، وهي التي بها المحدود هو ما هو،

فهذا عنده لا محالة حدّ (غ، ح، ١١٧، ٦)  
- الحدّ إنّما يُذكر جواباً عن سؤال في المحاورات، ولا يكون الحدّ جواباً عن كل سؤال بل عن بعضه (غ، ص، ١٢، ٥)

- لنسّم الأوّل حدًا لفظيًا إذ السائل لا يطلب به إلا شرح اللفظ، ولنسّم الثاني حدًا رسميًا إذ هو مطلب مرتسم بالعلم غير منشوّف إلى دَرْك حقيقة الشيء، ولنسّم الثالث حدًا حقيقيًا إذ مطلب الطالب منه دَرْك حقيقة الشيء وهذا الثالث شرطه أن يشتمل على جميع ذاتيات الشيء (غ، ص، ١٢، ١٦)

- (اعلم) أن الحدّ لا يحصلُ بالبرهان (غ، ص، ١٧، ٥)

- المتكلمون يُسمّون اللونية حالاً، لأن منكر الحال إذا ذكر الجنس واقتصر بظُلّ عليه الحدّ وإن زاد شيئاً للإحتراز فيقال له إن الزيادة عين الأوّل أو غيره، فإن كان عينه فهو تكرار فاطرحه وإن كان غيره فقد إترف بأمرين (غ، ص، ٢٠، ١٢)

- الحدّ مأخوذ من المنع وإنما إستعير لهذه المعاني لمشاركته في معنى المنع (غ، ص، ٢٢، ٥)

- الإختلاف في الحدّ يُصوّر في موضعين: أحدهما أن يكون اللفظ في كتاب الله تعالى أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم أو قول إمام من الأئمة يقصد الإطلاع على مراده به فيكون ذلك اللفظ مشتركاً فيقع النزاع في مراده به فيكون قد وجد التوارد على مراد القائل والتباين بعد التوارد، فالخلاف تباينٌ بعد التوارد وإلا فلا نزاع بين من يقول السماء قديمة وبين من يقول الإنسان مجبورٌ على الحركات، إذ لا توارد؛ فلو كان لفظ الحدّ في كتاب الله تعالى

- أعني هي التي بها سُمِّي بذلك الاسم (ب، م، ١، ٦٣)
- ١- إنَّ الحدَّ وإن كان بحسب الاسم فإنَّما يكون حدًّا من حيث هو لُصْفِي موجود حتى يكون محصول حقيقة وجودية، وإنَّما هو حدُّ بالإضافة إليه أي للمحدود (ب، م، ١٥، ٦٣)
- ٢- الحدُّ حدٌّ للمحدود وجودي (ب، م، ٢٠، ٦٣)
- ٣- إنَّ العارف يُسَمِّي ما عرف من حيث عرف، ويحدُّ ما سُمِّي من حيث سُمِّي، فالحدُّ حدٌّ بحسب الاسم، والاسم والحدُّ بحسب المعرفة، فالذي يُسَمِّي من حيث يعرف يفسر الاسم بالحدِّ الذي هو تفصيل المعرفة (ب، م، ٨، ٦٦)
- ٤- إنَّ الحدَّ يُقال لِيُصَوِّر فقط (ب، م، ٢١٩، ٢٢)
- ٥- يُسَمَّى الحدُّ وضماً (ب، م، ٢٢٠، ٢)
- ٦- يُسَمَّى الأمر المؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة مؤدية إلى التصوُّر قولاً شارحاً، فمعه حدٌّ ومنه رسم (سي، ب، ٤، ٢٧)
- ٧- إذا كان الحدُّ مركَّباً من مقومات الشيء، فإن كانت المقومات أجناساً وفصولاً، فالحدُّ مركَّب من الجنس والفصل؛ وإن لم تكن أجناساً وفصولاً كان الحدُّ مركَّباً على مجموعها كيف كانت (سي، ب، ٨١، ١٥)
- ٨- الواجب في الحدِّ دلالة على الماهية وتألفه من المقومات كلها كانت أجناساً وفصولاً أو لم تكن (سي، ب، ٨٢، ١١)
- ٩- معنى الحدِّ في الذهن مثال مطابق للمحدود في الوجود (سي، ب، ٨٣، ٢)
- ١٠- الحدُّ ليس من قبيل المضافات فيسوغ في تحديده استعمال اللفظ الإضافي (سي، ب، ٤، ٨٤)
- ١١- كون الحدِّ دالاً على الماهية مفيداً للتصوُّر الذات
- ١٢- إنما هو بالقياس إلى من يعلم وجود الشيء (سي، ب، ٨٥، ٥)
- ١٣- من لا يفهم المراد بلفظ الحدِّ لا يمكنه الحكم بوجوده أو عدمه (سي، ب، ٨٥، ١٣)
- ١٤- (الخطأ) في الحدِّ إما في جانب الجنس أو في جانب الفصل أو مشترك بينهما، فالمشترك بينهما يشارك الحدِّ فيه الرسم (سي، ب، ٩، ٨٩)
- ١٥- المشترك بين الجنس والفصل والحدِّ والرسم فأمران: (أحدهما) أن لا تُستعمل الألفاظ المجازية المستعارة والغريبة الوحشية والمشتبهة، كقولهم إنَّ الفهم موافقة وإنَّ النفس عدد محرك لذاته وإنَّ الهوى أمُّ حاضنة. (والثاني) أن يُعرَّف الشيء بما هو أعرف منه، فإن عُرف بنفسه أو بما هو مثله في الخفاء أو أخفى منه أو بما لا يُعرف إلا بهذا المعرف كان خطأ (سي، ب، ٩٠، ٢٣)
- ١٦- الحدُّ لا يمكن إكتسابه بالبرهان، لأنَّ الوسط المترتب بين المحدود الذي هو الحد الأصغر في القياس وبين الحد الذي هو الأكبر فيه لا بد من أن يكون مساوياً للطرفين فإنَّ الوسط لا يكون أخص من الأصغر في موضوع ما، ولا يجوز أن يكون ههنا أعم على الخصوص، فإنَّ الأكبر يكون إما أعم منه أو مساوياً ومساوي الأعم أعم فكيف إذا كان أعم فيكون الحدُّ أعم من المحدود وهذا محال فوجب أن يكون الوسط لا محالة مساوياً (سي، ب، ٢٦١، ٦)
- ١٧- المساوي للمحدود إما فصل أو خاصة أو حدٌّ آخر أو رسم، ولا يجوز أن يكون فصلاً أو خاصة (سي، ب، ٢٦١، ١١)
- ١٨- حدُّ الشيء هو حقيقته وذاته، فإنه القول الدال على حقيقته وماهيته، ولا أعرف للشيء من

- حقيقته (سي، ب، ٢٦٢، ١٠)
- ٤٥٨، ٣) - الحدّ قول مفصّل دال على ماهية الشيء ولا يسلم أن مجموع هذه المحمولات المساوية للشيء حدّ له (سي، ب، ٢٦٤، ٩)
- الحدّ الشارح لمعنى الاسم، وهو الذي لا يلتفت فيه إلى وجود الشيء في نفسه (سي، ب، ٢٦٨، ٢٢)
- الحدّ بحسب الذات. فمنه ما هو مبدأ برهان ومنه ما هو نتيجة برهان، ومنه ما هو تام مجتمع منهما (سي، ب، ٢٦٨، ٢٥)
- ما هو حدّ لأمر لا علل لها ولا أسباب، أو أسبابها وعللها غير داخلة في جواهرها مثل تحديد النقطة الواحدة والحدّ وما أشبه ذلك. فإن حدودها لا بحسب الاسم فقط ولا مبدأ برهان ولا نتيجة ولا مركّب منهما (سي، ب، ٢٦٨، ٢٦)
- الحدّ يُدلّ به... على الشيء الذي تنحلّ إليه المقدّمة مما هو جزء ضروري في كونها مقدّمة (ش، ق، ١٣٩، ٧)
- الحدّ المشترك له من الطرفين أوضاع أربعة: أحدها أن يكون موضوعاً للطرفين أو محمولاً عليهما أو موضوعاً للأكبر ومحمولاً على الأصغر أو عكس ذلك (ش، ق، ١٥٢، ٢)
- الحدّ... ليس يتضمّن بذاته أن الشيء موجود أو غير موجود... من جهة ما هو حدّ (ش، ب، ٣٧٥، ١٧)
- نسبة أجزاء الحدّ إلى المحدود نسبة ضرورية (ش، ب، ٣٨٢، ١٢)
- الحدّ جزء مقدّمة والحدود تفهم ذات الشيء ومعناه (ش، ب، ٤٠٠، ٣)
- الحدّ لا يكون إلّا كلياً (ش، ب، ٤٠٠، ١٠)
- ماهية الشيء... هو الحدّ (ش، ب،
- ٤٥٨، ٣) - ليس يُمكن أن يُعلم كل شيء بالبرهان وبالحدّ من جهة واحدة (ش، ب، ٤٥٨، ٨)
- ليس كل ما عليه برهان فله حدّ ولا كل ما له حدّ فله برهان (ش، ب، ٤٥٨، ٩)
- الحدّ لا يُعرّف شيئاً سالباً وإنما يُعرّف الذوات (ش، ب، ٤٥٨، ١١)
- الحدّ هو كليّ (ش، ب، ٤٥٨، ١٢)
- الحدّ... يُعرّفنا جوهر الشيء (ش، ب، ٤٥٩، ٥)
- ليس الحدّ مغايراً للبرهان على جهة ما يغيّر الكليّ المعنى الداخِل تحته (ش، ب، ٤٥٩، ١٢)
- البرهان والحدّ ليس يغيّر أحدهما الآخر... ولا العلم الحاصل عنهما هو علم واحد لشيء واحد من جهة واحدة (ش، ب، ٤٥٩، ١٨)
- حدّ الشيء منعكس على الشيء ومحمول عليه من طريق ما هو (ش، ب، ٤٦٠، ٥)
- ... قد يُستخرج الحدّ بطريق القِسمة من الإضرار (ش، ب، ٤٦٢، ٨)
- ليس يمكن... استنباط الحدّ بالمقاييس التي تكون على طريق القياس الشرطي وذلك في الأمور المتضادة (ش، ب، ٤٦٣، ١٤)
- الحدّ لا يبيّن بالبرهان ولا... يبيّن الحدّ بالإستقراء (ش، ب، ٤٦٥، ٥)
- الحدّ... ليس هو من الأشياء المخصوصة يبيّن بالإشارة إليه (ش، ب، ٤٦٥، ١٠)
- الذي يروم أن يبيّن حدّ أمر من الأمور يلزمه أن يعلم قبل ذلك أن ذلك الأمر موجود (ش، ب، ٤٦٥، ١٢)
- من شرط الحدّ أن يكون موجوداً للمحدود (ش، ب، ٤٦٥، ١٦)

- العلم بالحدّ الذي هو علم واحد يتضمّن شيئين مختلفين: أحدهما ماهية الشيء والثاني أنه موجود (ش، ب، ٤٦٥، ١٧)
- معنى حدّ الشيء ومعنى أنه موجود شيان مختلفان (ش، ب، ٤٦٦، ٥)
- ليس يتضمّن مفهوم بيان الحدّ أنه موجود للمحدود (ش، ب، ٤٦٦، ٧)
- الحدّ والقياس ليس هما معنى واحدًا بعينه (ش، ب، ٤٦٦، ٢٠)
- الحدّ يقال على ضروب شتى: أحدها القول الشارح للإسم والثائب عنه دون أن يدلّ على أن ذلك الشيء موجود أو غير موجود. والثاني هو الحدّ بالحقيقة وهو الذي يكون مُفهِمًا للذات الموجودة بعلمتها... وهذا الحدّ... يُسمّى برهانًا متغيّرًا في الوضع. ولا فرق بين الحدّ والبرهان الذي يُعطي لِم الشيء إلّا في الترتيب فقط... (ش، ب، ٤٦٩، ٢)
- الحدّ بالحقيقة... هو الذي يكون مُفهِمًا للذات الموجودة بعلمتها (ش، ب، ٤٦٩، ٥)
- من الحدود ما هي معروفة بنفسها وهي مبادئ العلوم التي لا برهان عليها ولا تُستتَب من البرهان (ش، ب، ٤٦٩، ١٣)
- من الحدود... الحدّ الذي هو نتيجة برهان (ش، ب، ٤٦٩، ١٥)
- ينبغي إن كان الحدّ يوجد للأنواع والأجناس أن يكون وجوده للأجناس من قِبَل وجوده للأنواع (ش، ب، ٤٧٨، ٢٤)
- ينبغي للمقسّم إذا قصد إلى تصبّد الحدّ بالقسمة إلّا يتخطى الفصل الأعمّ الذاتي إلى الفصل الأخصّ (ش، ب، ٤٧٩، ١٩)
- الحدّ ليس يمكن فيه أن يكون أكثر من واحد إذ كان هو المُتَّبِع عن ذات واحدة (ش، ب،
- (٤، ٤٨٦)
- الحدّ هو القول الدالّ على ماهية الشيء التي بها وجوده الذي يخصّه (ش، ج، ٥٠٤، ٢)
- الحدّ... يوجد معرفًا في أحد موضعين: إما معرفًا لما يدلّ عليه اسم مفرد... وإما معرفًا لما يدلّ عليه قول (ش، ج، ٥٠٤، ٣)
- الحدّ من شرطه أن يكون خاصًا (ش، ج، ٥٢٨، ٣)
- الحدّ لا بدّ من وجود الجنس فيه (ش، ج، ٥٢٨، ٣)
- الحدّ لا بدّ أن يكون موجودًا للمحدود (ش، ج، ٥٢٨، ٤)
- متى لم يبيّن من الحدّ الشيء المقصود تحديده لم يكن حدًا جيدًا (ش، ج، ٥٩٨، ١٢)
- ينبغي أن يُعمَل الحدّ من أشياء هي أعرف على الإطلاق (ش، ج، ٦٠٠، ٨)
- الذي يحدّ الشيء بجهة من الجهات فقد حدّ أشياء كثيرة (ش، ج، ٦٠٩، ٢٤)
- الحدّ ينبغي أن يكون وما يدلّ الإسم عليه واحدًا (ش، ج، ٦٢١، ٥)
- ظهر... أنه يكون للحدّ قياس (ش، ج، ٦٢٣، ١٩)
- سموا ما يوصل إلى التصرّح المطلوب قولاً شارحًا وهو الحدّ والرسم والمثال (ر، ل، ٣، ٢)
- الحدّ هو القول الدالّ على ماهية الشيء (ر، ل، ٦، ٢٠)
- إنّما سميّ (قولاً) شارحًا لشرحه الماهية إمّا بكنهها وهو الحدّ، أو بوجه يميّزها عمّا عداها وهو الرسم (ه، م، ١٠، ٢٧)
- إنّ القول الشارح إمّا حدّ أو رسم، لأنّه إن كان بمجرد الذاتيات فحدّ، وإلّا فرسم، فعرّف

- (الحدّ) بأنّه قول دال على كُنه ماهية الشيء، وهو إن كان تعريفًا بمجموع الذاتيات فحد تام، وإن كان ببعضها فناقص (هـ، م، ١١، ١٤)
- الحد في اللغة المنع وتامه ونقصانه باعتبار الذاتيات (هـ، م، ١١، ١٦)
- الحد قول دال على ماهية الشيء (هـ، م، ٧٧، ١١)
- إعلم أنّ الحد يتألف من الذاتيات، والرسم من المرصيات (ط، ش، ١٨٤، ١٧)
- الحدّ في اللغة المنع، ويقال للحاجز بين الشيئين حدّ. وحدّ الشيء طرفه. وإنما سُمّي الطرف حدًا، لأنّه يمنع أن يدخل فيه خارج، أو يخرج عنه داخل (ط، ش، ١٨٤، ١٨)
- الحدّ: قد يكون بحسب الإسم، ويجاب به عمّا هو طالب تفسير الإسم. وقد يكون بحسب الحقيقة، ويجاب به عمّا هو طالب الحقيقة. وربما يجاب بحدّ واحد في الموضوعين، باعتبارين (ط، ش، ٢٢٤، ٢١)
- الحدّ منه تام يشتمل على جميع المقومات، كقولنا، للإنسان: إنّه حيوان ناطق. ومنه ناقص يشتمل على بعضها، إذا كان مساويًا للحدود، كقولنا له: إنّه جسم، أو جوهر، ناطق. والتام لا يكون إلّا واحدًا. وأمّا الحدود الناقصة فكثيرة يفضل بعضها على بعض بحسب ازدياد الأجزاء. وأيضًا منه ما يكون بحسب الإسم. ومنه ما يكون بحسب الماهية (ط، ش، ٢٤٩، ٣)
- الظاهريون يرون أنّ الفرض من التحديد هو التمييز فحسب؛ ولذلك يجعلون كل قول «يطرد وينعكس» على الشيء، حدًا له (ط، ش، ٢٥٢، ٢)
- إعلم أنّ الحدّ مضاف إلى المحدود، إلّا أنّ
- الإضافة عارضة له، ليست داخلية في ماهيته. ومن جعل الوجيز جزءًا من حدّه، جعلها داخلية في ماهيته (ط، ش، ٢٥٥، ١)
- الذي ينال به التصوّر هو «الحد» (ت، ر، ٣١، ٧)
- «الحد» اسم جامع لكل ما يُعرّف التصوّر، وهو «القول الشارح»، فبدخل فيه «الحقيقي» و«الرسمي» و«اللفظي» (ت، ر، ٣١، ٨)
- الحد اسم للحقيقي والرسمي دون اللفظي (ت، ر، ٣١، ١٠)
- «الحد» إنّما يتألف من الصفات «الناتية» إن كان «حقيقيًا»، ولأفلا بدّ من «المرضية» (ت، ر، ٣١، ٢٠)
- الحد يفيد العلم بالتصوّرات (ت، ر، ٣٣، ١١)
- يقال: الحد يرادُ به «نفس المحدود» (ت، ر، ٣٥، ١٠)
- (الحد هو) القول الدال على ماهية المحدود (ت، ر، ٣٥، ١١)
- «الحد» قولُ الحاد، فالحاد إما أن يكون قد عرّف المحدود بحد، وإمّا أن يكون عرّفه بغير حد (ت، ر، ٣٥، ١٣)
- إذا أمكن معرفة هذه (التصوّرات) بلا حد فمعرفة تلك «الأنواع» أوّلَى، لأنها أقرب إلى الحسن، وأنّ أشخاصها مشهودة (ت، ر، ٣٧، ٣)
- مستمع الحد يسمع الحد الذي هو مركب من ألفاظ كل منها لفظ دال على معنى (ت، ر، ٣٧، ٢٠)
- الحد يفيد تفصيل ما دلّ عليه الاسم بالإجمال (ت، ر، ٣٨، ١)
- ليس الحد في الحقيقة إلّا اسمًا من الأسماء،

- أو اسمين، أو ثلاثة (ت، ر، ١، ٣٨، ٧)
- لا يَدْ من اتفاق الحد والمحدود في العموم والخصوص (ت، ر، ١، ٣٩، ٤)
- المستمع للحد يُبطله بِالنقض نارة، وبِالمعارضة أخرى (ت، ر، ١، ٤٠، ١٤)
- المحققون من النظر يعلمون أَنَّ الحد فائدته التمييز بين المحدود وغيره كالاسم (ت، ر، ١، ٤٢، ١)
- لا يجوزون أن يُذكر في الحد ما يعم المحدود وغيره، سواء سمي «جنساً» أو «عرضاً عاماً»، وإنما يحذون بما يلازم المحدود «طرداً وعكساً» (ت، ر، ١، ٤٣، ١)
- الحد قول الحاد الشيء عن الصفة التي تشترك فيها أحاد المحدود (ت، ر، ١، ٤٤، ٦)
- الإطراد والانعكاس من شرائط الحد (ت، ر، ١، ٤٤، ١٤)
- الحد هو «القول الجامع المانع» ولم بشرطوا فيه إلا التمييز (ت، ر، ١، ٤٧، ٢٤)
- يتمتع أن يحصل بمجرد الحد تصوير المحدود (ت، ر، ١، ٤٩، ٥)
- ليس ما وضعوه من الحد طريقاً لتصور الحقائق في نفس من لا يتصورها بدون الحد (ت، ر، ١، ١٢، ٥٤)
- الحد قد يفيد من تنبيه المخاطب وتميز المحدود ما قد تُفئده الأسماء (ت، ر، ١، ١٣، ٥٤)
- الفرق بين «الحد» و«شرح الاسم» فتلخيصه أَنَّ المحدود المميز عن غيره إذا تصوّرت حقيقته فقد يكون هو الموجود الخارجي، وقد يكون هو المراد الذهني (ت، ر، ١، ٥٤، ١٥)
- الحد يكون نارة بحسب اسم الشيء، ونارة بحسب حقيقته (ت، ر، ١، ٥٥، ١٥)
- إن كان الحد بحسب الاسم قد يكون مطابقاً للخارج (ت، ر، ١، ٥٥، ١٥)
- الحد لا يفيد تصوير المحدود (ت، ر، ١، ٥٥، ٢٤)
- الحد مجرد قول الحاد ودعواه. فإنه إذا قال: حدّ «الإنسان» مثلاً: إنّه «الحيوان الناطق أو الضاحك، فهذه قضية خبرية، ومجرد دعوى خلية عن حجة (ت، ر، ١، ٥٦، ٢٤)
- يجعلون الحد هو المفرد المقيد كالاسم، وهو الذي يسمونه «التركيب التقيدي»، كما يذكر ذلك الرازي ونحوه. قيل: التكلّم بالمفرد لا يفيد، ولا يكون جواباً لسائل، سواء كان موصوفاً مركباً تركيباً تقيدياً أو لم يكن كذلك (ت، ر، ١، ٥٧، ٨)
- الحدّ تفصيلاً ما دلّ عليه الاسم بالإجمال (ت، ر، ١، ٥٨، ١١)
- الحدّ لا يمنع ولا يقوم عليه دليل، وإنما يمكن إبطاله بِالنقض وبالمعارضة (ت، ر، ١، ١٦، ٦١)
- إذا لم يكن الحادّ قد أقام دليلاً على صحّة الحدّ امتنع أن يعرف المستمع المحدود به، إذا جوّز عليه الخطأ (ت، ر، ١، ٦١، ١٩)
- تصوّر المحدود بالحدّ لا يمكن بدون العلم بصدق قول الحادّ، وصدق قوله لا يُعلم بمجرد الخبر، فلا يعلم المحدود بالحدّ (ت، ر، ١، ١٢، ٦٢)
- لو كان الحدّ مفيداً لتصوّر المحدود لم يحصل ذلك إلا بعد العلم بصحّة الحدّ، فإنه دليل التصوّر وطريقه وكاشفه، فمن الممتنع أن نعلم صحّة المعرّف المحدود قبل العلم بصحّة المعرّف (ت، ر، ١، ٦٢، ١٨)
- الحدّ قد يتبّه على تصوّر المحدود، كما يتبّه

الاسم (ت، ١، ٦٣، ١٢)

- الحدّ هو أن تصف المحدود بما تفصل به بينه وبين غيره (ت، ١، ٦٥، ١٨)

يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه ما ليس منه، فمعلوم أنّ تصوّر «المعّين» لا يستلزم مثل هذا (ت، ١، ٩٨، ١٠)

- المطلوب من الجمع والمنع الذي هو مقصود الحدّ لا يحصل بتصوّر أعيان معيّنة، ولكن يحصل منه تصوّر الحقيقة في الجملة (ت، ١، ١٠٢، ١)

- الحدّ لمن لم يعرف العين إنّما يفيد معرفة «النوع»، لا معرفة «العين»، كما يتصوّر «اللذّة» بشرب «الخمر» من لم يشربها قبلاً على «اللذّة» به «الخبز» و«اللحم»، ومعلوم فرق ما بين «اللذتين» (ت، ١، ٦٦، ١)

- إنّ القوم (المنطقيون) لم يرجعوا فيما ستوه «حدّاً» وبرهاناً إلى حقيقة موجودة، ولا إلى أمر معقول، بل إلى اصطلاح مجرد (ت، ١، ١٨٠، ١٨)

- هذا الحد، هم متفقون على أنّه من «الحدود اللفظية» مع أنّ هذا هو الذي يحتاج إليه في إقراء العلوم المصنفة، بل في قراءة جميع الكتب، بل في جميع أنواع المخاطبات (ت، ١، ٧١، ٢١)

- ما تبّنها عليه خطأهم في منع إمكان «التصوّر» إلّا بـ«الحد»، بل ومن تقي دعوى حصول «التصوّر» بـ«الحد». ونفى انحصار «التصديق» فيما ذكروه من «القياس» مدركه قريب، والعلم به ظاهر، وخطأ المنطقيين فيه واضح بأدنى تدبّر (ت، ٢، ٥، ٣)

- الذي يقال له «حد بحسب الاسم»، والمقول في جواب «ما هو؟» من هذا النوع (ت، ١، ٧٣، ١٤)

- «الحدّ» فالصواب أن المراد به التمييز بينه وبين المحدود، لا تعريف الماهية. وإذا كان مطلوبه هو التمييز فقد يكون المميّز أخفى، وقد يكون أجلى (ت، ٢، ٧٧، ٣)

- من عرف عين الشيء لا ينتفر في معرفته إلى حد. ومن لم يعرفه فإنما يعرف به إذا عرف ما يشبهه، ولو من بعض الوجوه. فيؤلّف له من الصفات المشتبهة المشتركة بينه وبين غيره ما يخص المعرفة (ت، ١، ٨٠، ٢٥)

- كل ما يتكلّم به في «الحد» و«القياس» هو قضية تامة، وهي «الجملة» في اصطلاح النحاة (ت، ٢، ١٠١، ٦)

- إذا لم تكن التصوّرات المفردة مطلوبة، فإما أن تكون حاصلة للإنسان، فلا تحصل بالحد، فلا يفيد الحد التصوير؛ وإما أن لا تكون حاصلة، فمجرّد حصول الحد لا يوجب ذكر الأسماء تصوّر المسّميات لمن لا يعرفها (ت، ١، ٨٢، ٢٠)

- نظار المسلمين، فالحد عندهم يكون بالوصف الملازم، والوصف الواحد الملازم كافي، لا يذكرون معه الوصف المشترك، لا «الجنس»، ولا «العرض العام» (ت، ٢، ١٠٤، ١١)

- الحد إذا تعدّدت فيه الألفاظ كان كتعدد الاسم، سواء كانت مشتقة أو غير مشتقة (ت، ١، ٨٢، ٢٣)

- الأسئلة بما هو وإن كثرت فجوابها منحصر في ثلاثة أقسام: جواب لا يكون إلا إذا كان السؤال عن واحد كلي ولا يكون حالة التعدّد وهو الجواب بالحدّ. وجواب لا يكون إلا عند

- إذا كان المطلوب بالحدّ هو الكلّي الجامع المانع الذي يطابق جميع أفراد المحدود - فلا



(سي، ب، ١٤٢، ٨)

- لتتكلم الآن في الموجب العلمي فنقول: إما أن يكون مجرد تصور موضوع القضية ومحملها كافيًا في جزم الذهن بإسناد المحمول إلى الموضوع، أو لا يكون كافيًا، فإن كان كافيًا إستغنينا في إثباته عن القياس، وإن لم يكن كافيًا فلا بد من ثالث يتوسطهما، بحيث يكون ثبوت ذلك المحمول له وثبوت للموضوع بيّنًا، حتى يتولد من ذلك العلمين العلم بثبوت ذلك المحمول لذلك الموضوع، فيكون ذلك الثالث مشتركًا لا محالة بين المقدمتين، فذلك الثالث يُسمى الحد الأوسط، وموضوع المطلوب يُسمى الحد الأصغر، ومحموله يسمى الحد الأكبر، والمقدمة التي فيها الأصغر الصغرى، والتي فيها الأكبر الكبرى، وتألّف المقدمتين يُسمى إقترايًا، وهينة ذلك التأليف تسمى شكلاً (ر، ل، ٣١، ٢٠)

- المكرّر بين مقدمتي القياس فصاعدًا يُسمى حدًا أوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب كالمؤلف في المثال المذكور. وموضوع المطلوب يُسمى حدًا أصغر لأنه في الغالب أقل أفرادًا من المحمول فيكون أصغر، ومحموله يُسمى حدًا أكبر لأنه في الغالب أكثر أفرادًا (ه، م، ٨، ٢١)

- لا بد في القياس الحملّي من المقدمتين تشتركان في حد يُسمى الأوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب، وتنفرد إحداهما بحد يُسمى الأصغر وهو موضوع المطلوب وتُسمى لذلك بالصغرى، والثانية بحد يُسمى الأكبر وهو محمول المطلوب ولذلك تُسمى بالكبرى (م، ط، ٢٥٤، ١٨)

السؤال عن متعدّد عن كليّين مختلفي الحقيقة أو شخصين أو شخص واحد وكليّ، كذلك ولا يكون عن مفرد وهو الجواب بالجنس. وجواب يكون عن السؤال عن مفرد شخصي أو أشخاص متحدة الحقيقة أو صف أو أصناف، كذلك وحدها أو مع الشخص أو الأشخاص المتفق جميعها في حقيقة واحدة وهو الجواب بالتنوع الحقيقي (و، م، ٨٧، ١٨)

حد اصغر

- الطرف الذي هو موضوع المطلوب يُسمى حدًا أصغر (س، ق، ١٠٧، ١٦)

- الذي يصير موضوعًا في النتيجة اللازمة وهو المقصود بأن يُخبر عنه يُسمى حدًا أصغر (غ، م، ٢٧، ٢)

- أن يراعى الحد الأصغر والحد الأكبر حتى لا يكون بينهما وبين طرفي النتيجة تفاوت البتة، فإن القياس يوجب إجتماع الحدّين من غير تفاوت (غ، م، ٥٥، ١٧)

- سُمّي الذي فيه الحد الأكبر وهو محمول النتيجة - مقدّمة كبرى. والذي فيه موضوعها - وهو الحد الأصغر - مقدّمة صغرى (غ، ع، ١٣٣، ٤)

الحدّ الأصغر هو الذي يكون موضوعًا في النتيجة (غ، ع، ٣٥٦، ٧)

جزءا المطلوب للذات هما لموضوع والمحمول يُسميان في المُجتمِع طرفين وحدّين، موضوع المطلوب منهما يُسمى الحدّ الأصغر ومحمول المطلوب هو الحدّ الأكبر (ب، م، ١١١، ١٣) - المقدمة التي فيها الحدّ الأصغر تُسمى الصغرى، والتي فيها الحدّ الأكبر تُسمى الكبرى، وتألّف المقدمتين يُسمى إقترايًا

## حد اقناعي

- الحد الاقناعي يُسمى رسماً (مر، ت، ٥، ٩)

## حد اكبر

- الذي يصيرُ محمولاً في النتيجة وهو الحكم يُسمى حدًا أكبر (غ، م، ٢٧، ٢)

- أن يراعى الحد الأصغر والحد الأكبر حتى لا يكون بينهما وبين طرفي النتيجة تفاوت البتة، فإن القياس يوجب اجتماع الحدّين من غير تفاوت (غ، م، ٥٥، ١٧)

- سُمّي الذي فيه الحد الأكبر - وهو محمول النتيجة - مقدّمة كبرى. والذي فيه موضوعها - وهو الحد الأصغر - مقدّمة صغرى (غ، ع، ١٣٣، ٣)

- الحد الأكبر هو الذي يكون موضوعًا في النتيجة (غ، ع، ٣٥٦، ٨)

- جزءا المطلوب للذاتان هما لموضوع والمحمول يُسميان في المجتمع طرفين وحدّين، موضوع المطلوب منهما يُسمى الحد الأصغر ومحمول المطلوب هو الحد الأكبر (ب، م، ١١١، ١٣)

- المقدّمة التي فيها الحد الأصغر تُسمى الصغرى، والتي فيها الحد الأكبر تُسمى الكبرى، وتألّف المقدمتين يُسمى اقترانًا (سي، ب، ١٤٢، ٩)

- لتتكلم الآن في الموجب العلمي فنقول: إما أن يكون مجرد تصوّر موضوع القضية ومحمولها كافيًا في جزم الذهن بإسناد المحمول إلى الموضوع، أو لا يكون كافيًا، فإن كان كافيًا إستفنيّا في إثباته عن القياس، وإن لم يكن كافيًا فلا بد من ثالث يتوسطهما، بحيث يكون ثبوت ذلك المحمول له وثبوت للموضوع يثبّت، حتى يتولد من ذينك العلمين العلم بثبوت ذلك

المحمول لذلك الموضوع، فيكون ذلك الثالث مشتركًا لا محالة بين المقدمتين، فذلك الثالث يُسمى الحد الأوسط، وموضوع المطلوب يُسمى الحد الأصغر، ومحموله يسمى الحد الأكبر، والمقدّمة التي فيها الأصغر الصغرى، والتي فيها الأكبر الكبرى، وتألّف المقدمتين يُسمى اقترانًا، وهينة ذلك التأليف تسمى شكلاً (ر، ل، ٣١، ٢١)

- المكرّر بين مقدمتي القياس فصاعدًا يُسمى حدًا أوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب كالمؤلف في المثال المذكور. وموضوع المطلوب يُسمى حدًا أصغر. لأنه في الغالب أقل إفرادًا من المحمول فيكون أصغر، ومحموله يُسمى حدًا أكبر لأنه في الغالب أكثر إفرادًا (ه، م، ٩، ٢١)

- لا بد في القياس الحملّي من المقدمتين تشتركان في حدّ يُسمى الأوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب، وتنفرد إحداهما بحدّ يُسمى الأصغر وهو موضوع المطلوب وتُسمى لذلك بالصغرى، والثانية بحدّ يُسمى الأكبر وهو محمول المطلوب ولذلك تُسمى بالكبرى (م، ط، ٢٥٤، ٢٢)

- الحد الأكبر في قياس الشمول هو الحكم في قياس التمثيل، والحد الأوسط هو الجامع المشترك، ويسمى «المناط»، والحد الأصغر هو الفرع (ت، ر، ٢، ٩٩، ١٠)

## حد اوسط

- الحد الأوسط... هو علّة في الأشياء التي العلّة فيها المحرك الأوّل (أ، ب، ٤٣٢، ٦)

- الحد الأوسط يُرتب في المقدمتين المقترنتين على ثلاثة أنحاء، وذلك إما أن يكون محمولاً

- فيهما جميعًا أو موضوعًا فيهما جميعًا أو معمولًا في أحدهما وموضوعًا في الأخرى (ف، ق، ٥، ٢١)
- ترتيبُ الحدِّ الأوسط في المقدمتين المقترنتين يُسمَّى الشكل، فلذلك تكون أشكال المقاييس الحملية ثلاثة، فالذي يكون الحدُّ الأوسط معمولًا في أحدهما وموضوعًا في الأخرى هو الشكل الأول، والذي يكون الحدُّ الأوسط معمولًا فيهما جميعًا هو الشكل الثاني، والذي يكون الحدُّ الأوسط موضوعًا فيهما جميعًا هو الشكل الثالث (ف، ق، ٧، ٢١)
- الحدُّ الأوسط هو الذي السبب والعلة لأنه سبب اجتماع الطرفين وسبب علمنا بالنتيجة، وهو الذي يُقرَّن به لأنه وُجِدَ في جواب لِمَ كذا هو كذا (ف، ق، ١٠، ٢٤)
- الأمر الذي في جميعه يَصُحُّ الحكمُ يُسميه أهل زماننا العلة وهو الحدُّ الأوسط (ف، ق، ٩، ٤٧)
- الجزء المشترك في القياس يُسمَّى الحدُّ الأوسط، والجزءان الأخران يُسمَّيان طرفا القياس (ف، ق، ٩، ٧٦)
- الحدُّ الأوسط موضوع لأحد الطرفين ومحمول على الآخر. والمقاييس التي «تؤلَّف» وتُرتَّبُ الحدُّ الأوسط فيها بين الطرفين هذا الترتيب «تُسمَّى» مقاييس الشكل الأول ٤ (ف، ق، ٢، ٧٧)
- ما كان من المقاييس تُرتَّبُ فيها الحدُّ الأوسط هذا الترتيب وهو أن يكون معمولًا على الطرفين «تُسمَّى» مقاييس الشكل الثاني، والمقدمة الكبرى في هذا القياس هي سألة عاقبة والصغرى هي موجبة عاقبة (ف، ق، ١٣، ٧٧)
- إذا كان الحدُّ الأوسط جنس الموضوع أو فصله المقوم له أو خاصته فإنَّ الموجب منها ياتلَّف في الموجب الكلي من الشكل الأول والسالب في الضرب الكلي السالب منه (ف، ق، ٦، ١٠٠)
- إن كان الحدُّ الأوسط عرضًا لازمًا للموضوع وكان مع ذلك كليًا فيه كان القياس في أحد الضربين الكليين إما موجبًا وإما سالب (ف، ق، ٨، ١٠٠)
- يكون الأمر الذي يوجد حدًّا أوسط إذا ارتفع ارتفع المحمول، وإذا وُجِدَ وُجِدَ المحمول (ف، ق، ٦، ١٠٦)
- الحدُّ الأوسط في أحدهما غير الحدِّ الأوسط في الآخر، فإنَّما أن يكون في أحدهما دليلًا وفي الآخر سببًا، وإما أن يكون فيهما جميعًا سببًا (ف، ب، ١٣، ٦٧)
- الحدُّ الأوسط لا مدخل له في النتيجة (ز، ق، ١٦، ١٧٩)
- الحدُّ الأوسط يجب أن يكون ضروريًا ذاتيًا (ز، ب، ٢، ٢٣٤)
- أمَّا الحدُّ الأوسط فهو العلة، ويقع فيها طلب «الما» بعد «الهل» على وجهين: أحدهما بالقوة، والآخر بالفعل. أمَّا بالقوة فلأنَّ طالب «الهل» في مثل هذا إنما يطلب عمدًا هو مشكوك فيه. فيقتضي طلب «الهل» أنه يطلب بالقوة: هل هناك حدُّ أوسط؟ مثل من سأل: هل القمر منكسف؟ فإنَّما يطلب: هل شيء يوجب العلم بأنَّ القمر منكسف؟ فإذا أعطي «الهل» وقيل: نعم! فطلب ثانياً: لِمَ كان القمر منكسفًا؟ أو: لم قلت إنَّ القمر منكسف؟ فإنَّه يطلب ما علة القياس في أنه قياس؟ وهو الحدُّ الأوسط كيف كان؛ أو ما علة القياس في أنه برهان؟ وهو

- الحدّ الأوسط الذي هو علة الأمر في نفسه (س، ب، ١٩٤، ١٨)
- الذي يقع مكرراً في القضيتين ومشاركاً يُسمى الحد الأوسط (غ، م، ٢٦، ٢٠)
- الحد الأوسط إما أن يكون محمولاً في إحدى المقدمتين موضوعاً في الأخرى ويُسمى الشكل الأول (غ، م، ٢٧، ١١)
- يلاحظ الحدّ الأوسط ويتأمله تأملاً شافياً ليكون وقوعه في المقدمتين على وجه واحد. فإنه إن تطرق إليه أدنى تفاوت بزيادة أو نقصان قُصد القياس وأنتج غلطاً (غ، م، ٥٥، ٥)
- الحدّ المشترك، فيسمى (الحدّ الأوسط) (غ، ع، ١٣٢، ١٩)
- الحدّ الأوسط: إما أن يكون محمولاً في إحدى المقدمتين، موضوعاً في الأخرى، فيسمى (شكلاً أولاً). وإما أن يكون محمولاً في المقدمتين جميعاً، ويُسمى (الشكل الثاني).
- وإما أن يكون موضوعاً فيهما، ويُسمى (الشكل الثالث) (غ، ع، ١٣٤، ١١)
- الحدّ الأوسط إذا سلبته عن شيء فالحكم عليه بالنفي، أو بالإثبات، لا يتعدى إلى المسلوب عنه (غ، ع، ١٣٦، ١١)
- الحدّ الأوسط إن كان علة للحد الأكبر سماه الفقهاء (قياس العلة) وسماه المنطقيون (برهان اللمّ) أي ذكر ما يُجاب به عن يَمّ (غ، ع، ٢٤٣، ١)
- (الحدّ الأوسط) إن لم يكن علة، سماه الفقهاء (قياس الدلالة) والمنطقيون ستموه (برهان الإن) أي هو دليل على أن الحدّ الأكبر موجود للأصغر، من غير بيان علة (غ، ع، ٢٤٣، ٣)
- الحدّ الأوسط هو الحد المشترك (غ، ع، ٦، ٣٥٦)
- السبب الموجب لذلك الحكم بالمحمول لموضوعه، ولزوم التالي لمُقدّمه أو عناده له، يحتاج أن تكون له نسبة إليهما أعني إلى المحمول والموضوع، أو إلى المُقدّم والتالي، من تلك النسبة لزوم هذا لهذا، فهو أعني السبب الموجب للعلم، شيء له وصلة بالمحمول والموضوع أو التالي والمُقدّم، ... ويُسمى هذا الواصل الموجب حدّاً أوسط (ب، م، ١١١، ١١)
- يُسمى حدّاً أوسط كما يقال في البيان كل إنسان حسّاس، وكل حسّاس حيوان، فينتج من ذلك ويتبين أنّ كل إنسان حيوان، فيكون الحساس هو الحدّ الأوسط الذي صارت به الفضيّة المطلوبة قضيتين لتكراره فيهما واشتراكهما فيه (ب، م، ١٢٣، ١٨)
- سُمي الذي يكون مُقدّمًا في البرهان أي الحدّ الأوسط حدّاً هو مبدأ برهان (سي، ب، ٢٦٨، ١٦)
- ... الرّباط ... هو الحدّ الأوسط (ش، ع، ٦، ٨٨)
- الحدّ المشترك بينهما (الأصغر والأكبر) هو ... الحدّ الأوسط (ش، ق، ١٥١، ١٨)
- الحدّ الأوسط في القياس يكون أبداً أخص من الطرف الأول ... وفي القِسمة الأمر بالعكس أعني أن الحدّ الأوسط أعم من الطرف الأعظم (ش، ق، ٢٥٦، ٢٠)
- الحدّ الأوسط ... هو الحدّ المُشْتَرَك للحدّين اللذين هما طرف المطلوب (ش، ق، ٢٦١، ١٠)
- لا بدّ في كل قياس من حدّ أوسط (ش، ق، ٢٦١، ١١)
- إن ألفينا الحدّ الأوسط محمولاً على الأصغر

فقد يمكن أن يبيّن به ماهية الطرف الأكبر ووجوده معاً، أو الماهية فقط إذا كان الوجود معلوماً (ش، ب، ٤٦٧، ٨)

- إذا كان الحد الأوسط سبباً متقدماً على الشيء وخارجاً عنه، فقد يمكن أن يُصار منه إلى معرفة ماهيته ووجوده معاً، أو إلى الماهية فقط إن كان الوجود معلوماً (ش، ب، ٤٦٧، ١٢)

- الحد الأوسط هو بمنزلة الهيولى للقياس (ش، ب، ٤٧١، ٨)

- إن كان... الجنس مقولاً بتناسب... يكون الحد الأوسط فيه مقولاً بتناسب (ش، ب، ٤٨٧، ٩)

- إن كان الجنس يتواطؤ كان الحد الأوسط يتواطؤ (ش، ب، ٤٨٧، ١٠)

- لتتكلم الآن في الموجب العلمي فنقول: إما أن يكون مجرد تصور موضوع القضية ومحمولها كافيًا في جزم الذهن بإسناد المحمول إلى الموضوع، أو لا يكون كافيًا، فإن كان كافيًا إستغنينا في إثباته عن القياس، وإن لم يكن كافيًا فلا بد من ثالث يتوسطهما، بحيث يكون ثبوت ذلك المحمول له وثبوته للموضوع يبيّن، حتى يتولد من ذينك العلمين العلم بثبوت ذلك المحمول لذلك الموضوع، فيكون ذلك الثالث مشتركًا لا محالة بين المقدمتين، فذلك الثالث يُسمى الحد الأوسط، وموضوع المطلوب يُسمى الحد الأصغر، ومحموله يسمى الحد الأكبر، والمقدمة التي فيها الأصغر الصغرى، والتي فيها الأكبر الكبرى، وتألّف المقدمتين يسمّى إقترانًا، وهيئة ذلك التأليف تسمى شكلًا (ر، ل، ٣١، ٢٠)

الحد الأوسط لا بد وإن يكون علّة لتصديق

وموضوعًا للأكبر أو محمولاً على الأصغر ومسلوبًا على الأكبر، فإنه يكون الشكل الأول (ش، ق، ٢٦١، ١٢)

- إن كان الحد الأوسط محمولاً في أحدهما (الطرفين) مسلوبًا عن الآخر على جهة الحمل لا على جهة الوضع، فإنه يكون الشكل الثاني (ش، ق، ٢٦١، ١٢)

- إن كان الحد الأوسط موضوعًا للطرفين إما على طريق الإيجاب أو لأحدهما على طريق الإيجاب وللثاني على طريق السلب، فإنه يكون الشكل الثالث... قد تبرهن أنه ليس ها هنا نسبة رابعة للحد الأوسط إلى الطرفين (ش، ق، ٢٦١، ١٣)

- إذا لم يكن هنالك حد أوسط فليس هنالك قياس (ش، ق، ٢٦١، ٢٣)

- العلامة التي تدلّ على وجود الشيء تُختمل على ثلاث جهات على مثال ما تُختمل الحدود الأوسط في الأشكال الثلاثة (ش، ق، ٣٥٨، ٢١)

- الحد الأوسط الذي يكون من السبب الكلي الأعلى هو البرهان الذي عنده ينتهي الفحص عن أسباب ذلك الشيء وبكفت التسوق الطبيعي (ش، ب، ٤٣٦، ٩)

- الحد الأوسط... هو علّة في كون... المحمول موجودًا (للموضوع) أو غير موجود (ش، ب، ٤٥٦، ٦)

- إن كان الحد الأوسط هو ماهية الشيء... إنه ليس يُعطي ماهية الشيء (ش، ب، ٤٦٧، ٤)

- إذا كان الحد الأوسط شيئًا خارجًا عن ماهية الشيء فقد يمكن أن يعطي ماهية الشيء ووجوده معاً (ش، ب، ٤٦٧، ٥)

- إذا كان الحد الأوسط هو علّة الطرف الأكبر

موضوعًا فيهما فهو الشكل الثالث وإن كان موضوعًا في الصغرى ومحمولاً في الكبرى فهو الشكل الرابع (ن، ش، ٢٤، ٩)

- «الوسط» المذكور في هذه المواضع (الآيسة والتصديقات) هو عند ابن سينا ومحققيه هو «الدليل»، وهو «الحد الأوسط» (ت، ر، ١، ١٠٤، ٢١)

- «الحد الأوسط» فيه هو الذي يُسمى في «قياس التمثيل» «علّة» و«مناظرة» و«جامعاً» و«مشاركاً» و«صفاً» و«مقتضياً» ونحو ذلك من العبارات (ت، ر، ١، ١٢٨، ١٤)

- المشترك بينهما (الأكبر والأصغر) هو «الحد الأوسط»، وهذا الذي يسميه الفقهاء وأهل أصول الفقه «المطالبة بتأثير الوصف في الحكم» (ت، ر، ١، ١٢٨، ٢٦)

- قَسَمُوا «الاقتراني» إلى الأشكال الأربعة لكون «الحد الأوسط» إما محمولاً في «الأولى» موضوعاً في «الصغرى»، وهو في الشكل الطبيعي، وهو ينتج المطالب الأربعة - الجزئي، والكلّي، والإيجابي، والسلبّي. وإما أن يكون «الأوسط» محمولاً فيهما، وهو الثاني، ولا ينتج إلا السلب. وإما أن يكون موضوعاً فيهما، ولا ينتج إلا الجزئيات. والرابع ينتج الجزئيات والسلب الكلّي، لكنه بعيد عن الطبع (ت، ر، ١، ١٦٧، ١٦)

- الدليل هو «الحد الأوسط»، وهو أعمّ من «الأصغر» أو مساوٍ له، و«الأكبر» أعمّ منه أو مساوٍ له. و«الأكبر» هو الحكم، والصفة، والخبر، وهو محمول النتيجة. و«الأصغر» هو المحكوم عليه، الموصوف، المبتدأ، وهو موضوع النتيجة (ت، ر، ١، ٢٠٣، ٢١)

- قولهم: «إنَّ بَيْنَ أن ذلك الوصف يستلزم

ثبوت الأكبر للأصغر، فإن كان مع ذلك علّة لثبوت الأكبر في نفسه فهو برهان اللّم، وإن لم يكن كذلك فهو برهان الإن (ر، ل، ٤٦، ٧)

- المكرّر بين مقدمتي القياس فصاعداً يُسمى حدّاً أوسطاً لتوسطه بين طرفي المطلوب كالمؤلف في المثال المذكور. وموضوع المطلوب يُسمى حدّاً أصغر لأنه في الغالب أقلّ أفراداً من المحمول فيكون أصغر، ومحموله يُسمى حدّاً أكبر لأنه في الغالب أكثر أفراداً (ه، م، ٢١، ٦)

- الحدّ الأوسط في البرهان لا بد وأن يكون علّة لحصول التصديق بالحكم الذي هو المطلوب في العقل، وإلّا فلم يكن البرهان برهاناً على ذلك المطلوب، هذا حُلف. ثم إنّه لا يخلو: إمّا أن يكون مع ذلك علّة أيضاً لوجود ذلك الحكم في الخارج. أو لا يكون. فإن كان فالبرهان هو برهان لِم (ط، ش، ٥٣٤، ١٤)

- لا بد في القياس الحملي من المقدّمين تشتركان في حدّ يُسمى الأوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب، وتنفرد إحداها بحدّ يُسمى الأصغر وهو موضوع المطلوب وتُسمى لذلك بالصغرى، والثانية بحدّ يُسمى الأكبر وهو محمول المطلوب ولذلك تُسمى بالكبرى (م، ط، ٢٥٤، ١٤)

- الهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحدّ الأوسط عند الجزئين الآخرين تسمى شكلاً (ن، ش، ٢٤، ٧)

- الحد الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأول (ن، ش، ٢٤، ٨)

- إن كان (الحد الأوسط) محمولاً فيهما (المقدمتان) فهو الشكل الثاني وإن كان

له علل الماهية فيوردها بتسامها لا يخلو منها شيئاً إن كانت ذاتية (س، ب، ٢٢٦، ٢٢٢)

- كل تعريف مركب مساوٍ ومن مقومات فهو (حدّ نام)، أو جزء حدّ وحدّ خذاج. فإن المقومات محققة الوجود للشيء وبينة له فإنها أجزاء لماهيته، ومحال أن تدخل ماهيته في الذهن ولم تدخل معه أجزاؤه ومقوماته (س، ش، ٣٠، ١٢)

- الحدّ التام هو القول الدال على ماهية الشيء (سي، ب، ٨١، ١٠)

- الحدّ التام هو المؤلف من جميع ذاتيات الشيء (سي، ب، ٢٦٢، ١٢)

- الحدّ التام إنما هو حدّ واحد (ش، ج، ٦٠٧، ٨)

- إن القول الشارح إما حدّ أو رسم، لأنه إن كان بمجرد الذاتيات فحدّ، وإلا فرسم، فعرّف (الحدّ) بأنه قول دال على كنه ماهية الشيء، وهو إن كان تعريفاً بمجموع الذاتيات فحدّ نام، وإن كان ببعضها فناقص (ه، م، ١١، ١٥)

- الحدّ التام وهو الذي يتركب عن جنس الشيء وفصله القريبين كالحبوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان (ه، م، ١١، ١٧)

- الذي يتركب عن جنس الشيء وفصله القريبين كالحبوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان وهو الحدّ التام (ه، م، ٧٧، ١٢)

- الحدّ التام للفعل التام، أن يقال: الفعل لفظ مفرد يدل بالوضع على معنى مستقل بنفسه، ويتعلق بشيء لا يعنيه في زمان من الأزمنة الثلاثة بعينه ذلك التعلق (ط، ش، ١٩٥، ٦)

- الحدّ التام يلتزم من مقومات الماهية، دون مقومات الوجود (ط، ش، ٢١٧، ١٨)

- (الحدّ) التام دال على الماهية بالمطابقة

الحكم، وأن الحكم لازم لعموم ذاته، فعم بعده يستغني عن التمثيل، يقال: لا بعد في ذلك، بل كلما دلّ على أنّ الحدّ الأوسط يستلزم الأكبر فإنه يستدل به على جعل ذلك الحدّ وصفاً مشتركاً بين أصل وفرع، ويلزمه الحكم (ت، ر، ٢٣٨، ٢٦)

- الطرف المكرّر المشترك بينهما (بين المقدمتين الكبرى والصغرى) يسمى الحدّ الأوسط وهو الجامع بينهما (ض، س، ٣١، ١٥)

## حد بسيط

- الحدّ البسيط هو مبدأ الكل؛ والأشياء اللازمة إنما هي موجودة بذاتها لللسان وحدها فقط، وأما وجودها لتلك الأخر فإنما هو من أجل هذه (أ، ب، ٤٤٤، ٥)

## حد تام

- القول المفضل المستعمل في تعريف الشيء وتمييزه ربما كان تمييزه المعرّف تمييزاً عن بعض دون بعض؛ فإن كان بالعرضيات فهو رسم ناقص، وإن كان بالذاتيات فهو حدّ ناقص؛ وربما كان إنما يميزه عن الكل؛ فإن كان بالعرضيات فهو رسم تام، وخصوصاً إن كان الجنس قريباً فيه؛ وإن كان بالذاتيات فهو عند الظاهريين من المنطقيين حدّ تام، وعند المحصّلين إن كان إنشمل على جميع الذاتيات إشمالاً لا يشدّ به منها شيء فهو حدّ تام، وإن كان يشدّ منها شيء فليس حدّ تاماً (س، ب، ٥، ٣)

- إن البرهان إنما يكون برهاناً تاماً إذ أعطى المعلّة القريبة الخاصة التي بالذات وبالفعل. فالحدّ التام هو الذي يشتمل على مثل هذه العلل فيما

(٥، ٩٥)

- معنى الصدق على كثيرين في حدّ الجنس في جواب ما هو يجب أن يكون عند الجمع بينهما في السؤال بما هو ولا يجوز أن يُجاب به عند أفراد بعضها في السؤال. وقرينة ذلك كونه مقولاً على مختلف بالحقيقة وذلك يدل على أنه تمام المشترك بين تلك الحقائق المختلفة فلا يكون تمام حقيقة بعضها وإلا لباين غيرها فلا يكون مشتركاً بين حقيقتين وهذا خلف. وإذا لم يكن تمام حقيقة كل فرد من أفرادها على الأفراد تميّن أنه لا يجاب به في السؤال بما هو إلا عن متعدّد ومختلف بالحقيقة (و، م، ٩١، ٢٨)

## حد الحد

- إذا علمت حدّ الحدّ، قد يسهل علي بذلك أن أحد حدّ الحدّ؛ لأنّ حدّ حدّ الحدّ لفظ مؤلّف من جزأين كل واحد منهما حدّ. فإذا حصل لي حدّ أحد الجزأين، حصل لي حدّ الجزء الآخر، فحصل لي حدّ الجملة؛ لأنّه مؤلّف من حدّ الجزأين (س، ج، ٥٨، ١٣)

- حدّ الحدّ ورسمه أنّه: قول يقوم مقام إسم؛ أي في الدلالة على الجوهر (س، ج، ٦٠، ١٣)

- حدّ الحدّ فمن قائل يقول حدّ الشيء هو حقيقته ونفسه وذاته، ومن قائل يقول حدّ الشيء هو اللفظ المُقَسَّر لمعناه على وجه يجمع ويمنع، ومن قائل ثالث يقدر هذه مسئلة خلافاً فينصر أحد الحدّين على الآخر (غ، ح، ١٠٧، ١٥)

- حدّ الحدّ عند من يقنع بتكرير اللفظ كقوله الموجود هو الشيء والحركة هي النقلة والعلم هو المعرفة هو تبديل اللفظ لما هو واقع عند السائل على شرط يجمع ويمنع (غ، ح، ١١٠، ١)

كالإسم؛ إلا أنّ الإسم مفرد، والحدّ مؤلّف (ط، ش، ٢٤٩، ١٠)

- الحدّ التام لا يقبل الزيادة والتقصان معنى وغيره قد يقبلهما، والعام لمكونه أعرف من الخاصّ يجب تقديمه في التعريف (م، ط، ١٠٢، ١١)

- يُستَمَى حدّاً تامّاً إن كان بالجنس والفصل القريبين وناقصاً إن كان بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد (ن، ش، ١٠، ٧)

- المفيد لتصور الحقيقة عندهم هو «الحد التام»، وهو «الحقيقي»، وهو المؤلّف من «الجنس» و«الفصل» من «الذاتيات» المشتركة والمميّزة، دون «العرضيات» التي هي «العرض العام» و«الخاصة» (ت، ر، ٨٢، ٢٥)

- إنّ إيجابهم في الحدّ التام «الجنس القريب» دون غيره تحكّم محض (ت، ر، ٩٢، ١)

- إذا وقع السؤال عن كلّ واحد نحو ما الإنسان فيجاب بتفصيل أجزائه مطابقة أو تضامناً حتى لا يبقى منها شيء فيقال هو الحيوان الناطق وهذا الجواب هو الحدّ التام (و، م، ٨٦، ١٨)

- الحدّ التام هو المركب من جنس الحقيقة وفصلها القريبين كالحيوان الناطق (و، م، ١١٢، ٢١)

- سُمّي الحدّ التام تامّاً لكونه بالذاتيات، والناقص منه أي من الحدّ ما كان ببعض الأجزاء وسُمّي ناقصاً لتقص بعضها (ض، س، ٢٧، ١٠)

## حد الجنس

- إنّ حدّ النوع، من حيث هو طبيعة، وحدّ الجنس أيضاً، من حيث هو طبيعة، محمولان على الأشخاص التي لا يُشك فيها أنها جواهر؛ فما شاركها في حدّها فهو جوهر (س، م،



الموجود هو الشيء. والعلم هو المعرفة والحركة هي النقلة هو تبديل اللفظ بما هو أوضح عند السائل على شرط أن يجمع ويمنع (غ، ص، ١٣، ٢٢)

- حدّ الحدّ عند من يقنع بالرسميات فإنه اللفظ الشارح للشيء بتعدد صفاته الذاتية أو اللازمة على وجه يميّزه عن غيره تمييزاً يطرّد وينعكس (غ، ص، ١٥، ٢٢)

- حدّ الحدّ وقد يرسم بأنه قول يقوم مقام الإسم المطابق في الدلالة على الذات (ط، ش، ١١، ٢٤٩)

#### حد حد الحد

- إذا علمت حدّ الحدّ، قد يسهل علي بذلك أن أحد حدّ الحدّ؛ لأنّ حدّ حدّ الحدّ لفظ مؤلّف من جزأين كل واحد منهما حدّ. فإذا حصل لي حدّ أحد الجزأين، حصل لي حدّ الجزء الآخر، فحصل لي حدّ الجملة؛ لأنّه مؤلّف من حدّ الجزأين (س، ج، ١٣، ٥٨)

- حدّ حدّ الحدّ ليس هو قولاً دالاً على ماهية كيف كان، بل قولاً دالاً على ماهية الحدّ (س، ج، ١٠، ٥٨)

#### حد حقيقي

- إنّما يكون الحدّ حقيقياً إذا كان ممّا هو أعرف عندنا وأعرف على الإطلاق (س، ج، ٣، ٢٥٠)

- الأمر البسيط فلا تطلب فيه الجنس والفصل الحقيقيين، ولا الشيء الذي سميّناه الحدّ الحقيقي، فإن هذا ممّا لا يكون البتّة، وإن طرّق قوم أنّه يكون، بل اطلب أن تعرفه من لوازمه العامة وخواصه وتضيف بعضه إلى بعض كما

- حدّ الحدّ إنه اللفظ الجامع المانع (غ، ح، ١، ١١٠)

- حدّ الحدّ عند من يقنع بالرسميات أنه اللفظ الشارح للفظ بتعدد صفاته الذاتية واللازمة على وجه يميّزه عن غيره تمييزاً يطرّد وينعكس (غ، ح، ٣، ١١٠)

- حدّ الحدّ عند من يقنع بتكرير اللفظ، كقوله الموجود هو الشيء والحركة هي النقلة، والعلم هو المعرفة، هو تبديل اللفظ لما هو واقع عند السائل على شرط يجمع ويمنع (غ، ح، ٥، ١١٠)

- حدّ الحدّ عند من يقنع بالرسميات أنه اللفظ الشارح للفظ بتعدد صفاته الذاتية واللازمة على وجه يميّزه عن غيره تمييزاً يطرّد وينعكس (غ، ح، ٦، ١١٠)

- حدّه (حدّ الحدّ) عند من لا يطلق إسم الحدّ إلّا على الحقيقي إنه القول الدالّ على تمام ماهية الشيء ولا يحتاج في هذا أن يذكر الطردل والعكس لأن ذلك يتبع الماهية بالضرورة ولا يتعرض لللازم والقرضي فإنه لا يدلّ على الماهية إلّا الذاتيات (غ، ح، ٨، ١١٠)

- إختلف الناس في حدّ الحدّ: فمن قائل يقول حدّ الشيء هو حقيقة ذاته، ومن قائل يقول حدّ الشيء هو اللفظ المفسّر لمعناه على وجه يمنع ويجمع، ومن قائل ثالث يقول هذه المسئلة خلافية فيصير أحد الحدّين على الآخر (غ، ص، ١١، ٢١)

- حدّ الحدّ أنه اللفظ الجامع المانع، إلّا أن الذين أطلقوه على اللفظ أيضاً اصطلاحهم مختلف كما ذكرناه في الحدّ اللفظي والرسمي والحقيقي (غ، ص، ١٢، ٢٢)

حدّ الحدّ عند من يقنع بتكرير اللفظ كقولك

- (غ، ص، ١٥، ١٧)
- (الحدّ الحقيقي) أن نحترز من الألفاظ الغريبة الوحشية والمجازية البعيدة والمشاركة المترددة واجتهد في الإيجاز ما قَدِرْتُ وفي طلب اللفظ النص ما أمكنت (غ، ص، ١٦، ١١)
- الحدّ الحقيقي فلا يتصوّر أن يكون إلاّ واحدًا لأنّ الذاتيات محصورة فإن لم يذكرها لم يكن حدًا حقيقيًا (غ، ص، ٢٨، ١٤)
- لا يكفي في الحدّ التام الحقيقي أن يُذكر الجنس الأعلى أو الأوسط مقيدًا بالفصل المخصص بالنوع المحدود (سي، ب، ٨٤، ٩)
- الحدّ الحقيقي إذا أُريد به ما زعموه فإنه لا حقيقة له في الخارج (ت، ر، ١، ٥٥، ٤)
- حد ذاتي
- الحدّ الذاتي يكون المطلوب منه ذكر ماهية الشيء كما هي لا يحتمل الاطناب والإيجاز، لأنّ مجموع أجزاء الشيء لا يحتمل الزيادة والنقصان، ثمّ الأولي أن يذكر الجنس القريب أولاً، لأنّه يدل بالتضمن على الأجناس البعيدة ثم يردف الجنس القريب بكل ماله من الفصول (ر، ل، ٧، ٤)
- حد رسمي
- لنسّم الأول حدًا لفظيًا إذ السائل ليس يطلب إلاّ شرح اللفظ، ولنسم الثاني حدًا رسميًا وهو طلب مترسّم بالعلم غير منشوف إلى درك حقيقة الشيء، ولنسّم الثالث حدًا حقيقيًا إذ مدرك الطالب فيه درك حقيقة الشيء (غ، ح، ٩٣، ٨)
- الحدّ الرسمي أيضًا فيجوز أن يتعدّد لأنّ لوازم الأشياء ليست محصورة (غ، ح، ١١٥، ١٤)
- (حدّ) الرسمي فيجوز أيضًا أن يكثر لأنّ تصنيف الفصل إلى الجنس (س، ش، ٣٦، ١٩)
- لنسّم الأول حدًا لفظيًا إذ السائل ليس يطلب إلاّ شرح اللفظ، ولنسم الثاني حدًا رسميًا وهو طلب مترسّم بالعلم غير منشوف إلى درك حقيقة الشيء. ولنسّم الثالث حدًا حقيقيًا إذ مدرك الطالب فيه درك حقيقة الشيء (غ، ح، ٩٣، ١٠)
- (الحدّ الحقيقي) أن تذكر جميع ذاتياته وإن كان ألفًا ولا تبالي بالتطويل ولكن ينبغي أن تُقدّم الأعمّ على الأخصّ (غ، ح، ٩٧، ٨)
- اجتهد (في الحدّ الحقيقي) أن تفضل بالذاتيات إلاّ إذا عسر عليك وهو كذلك في أكثر الحدود، فاعدلّ بعد ذكر الجنس إلى ذكر اللوازم واجتهد أن يكون ما ذكرته من اللوازم الظاهرة المعروفة (غ، ح، ٩٨، ٢)
- الحدّ الحقيقي فلا يُصوّر إلاّ واحدًا لأنّ الذاتيات محصورة فإن لم يذكرها لم يكن حقيقيًا، وإن ذكر بعضها فالحدّ ناقص، وإن ذكر مع الذاتيات زيادة فالزيادة حشو فأذا لا يتعدّد هذا الحدّ (غ، ح، ١١٥، ١٥)
- إذا فهمت الفرق بين الذاتي واللازم فلا تورّد في الحدّ الحقيقي إلاّ الذاتيات، وينبغي أن تورّد جميع الذاتيات حتى يُصوّر بها كنه حقيقة الشيء وماهيته (غ، ص، ١٤، ٦)
- (الحدّ الحقيقي) أن تجمع أجزاء الحدّ من الجنس والفصول (غ، ص، ١٥، ١٢)
- (الحدّ الحقيقي) أن تذكر جميع ذاتياته وإن كانت ألفًا ولا تبالي بالتطويل لكن ينبغي أن تُقدّم الأعمّ على الأخصّ (غ، ص، ١٥، ١٥)
- (الحدّ الحقيقي) أنك إذا وجدت الجنس القريب فلا تذكر البعيد معه فتكون مكرّرًا

شكلها كذا ليقطع الخشبة نحًا. فألة جنس، والصناعة تدل على المبدأ الفاعل، والشكل على الصورة، والنحت على الغاية، والحديد على المادة (مر، ت، ٤، ٢٥٦)

## حد عرض

- قيل في حدّ العَرَض ما لا يبقى أو ما يستحيل بقاءه أو لا يقوم بنفسه، وهذا مختل لأنه يُكْرَر لآزم ليس يتعرّض للذات (غ، ح، ١١٦، ١)

## حد العلم

حد «العلم» - مع منعه التركيب - هو «ما أوجب كون محله عالمًا» (ت، ر، ١، ٤٥، ٧) - «ما حدّ العلم، عندكم؟» قلنا: حدّه «معرفة المعلوم على ما هو به» (ت، ر، ١، ٤٦، ٩)

## حد لفظي

- نسّم الأول حدًا لفظيًا إذ السائل ليس يطلب إلّا شرح اللفظ، ولنسم الثاني حدًا رسميًا وهو طلب مترسّم بالعلم غير منشوف إلى درك حقيقة الشيء، ولنسم الثالث حدًا حقيقيًا إذ مدرك الطالب فيه درك حقيقة الشيء (غ، ح، ٩٣، ٧) - هل يُتصوّر أن يكون للشيء الواحد حدّان؟ قلت أمّا الحدّ اللفظي فيُتصوّر أن يكون له ألف وذلك يختلف بكثرة الأسماء في بعض اللغات وقلتها في البعض ويختلف باختلاف الأمم (غ، ح، ١١٥، ١٢) - إن الحدّ اللفظي هو حكاية محصول الشيء عند الذهن، وهو الذي يحسبه وضع الإسم وحصلت الوحدة انذهنية (ب، م، ٦٨، ١٣) - «العلم هو المعرفة» وهذا حدّ لفظي (ت، ر، ٩٧، ٥)

عوارض الشيء الواحد ولوازمه قد نكثرت (غ، ص، ٢٨، ١٣)

## حد زائد

- إعلم أنّ الحدّ الزائد، يدخل في جانب الحدّ الأصغر، وفي جانب الحدّ الأكبر، وفي الوسط (س، ق، ٤٤٣، ١٤)

## حد الشيء

- الذي لم يحدّ من أشياء هي أقدم وأعرف لم يحدّ (أ، ج، ٦٣٢، ١٧) - يجب على الذي يحدّ (الشيء) على الصواب أن يحدّ بالجنس والفصول (أ، ج، ٦٣٤، ٢) البرهان على الاطلاق، وهو الذي يفيد الوجود والسبب جميعًا. والأسباب أربعة: مادة الشيء وما يُعدّ في المادة ومعها، وحدّ الشيء وأجزاء حدّه، وما يُعدّ في الحدود معها، والفاعل وما يُعدّ معه، والغاية وما يُعدّ معها. وكلّ واحد من هذه، إمّا قريبٌ وإمّا بعيد، وإمّا بالذات وإمّا بالعرض، وإمّا أعمّ وإمّا أخصّ، وإمّا بالقوّة وإمّا بالفعل (ف، ب، ٢٦، ١٦) - حدّ الشيء يُصَيِّرُه معقولاً ويُفهمه بأجزائه التي بها قيامه (ف، ح، ١٦٩، ٢) - إن كان المحمول لفظًا مفردًا فهو إسم الشيء. وإن كان المحمول ليس لفظًا مفردًا بل هو قولاً فهو حدّ الشيء. مثاله «الإنسان» فإنه إسم للطبيعة المشتركة بين أشخاص الناس التي لا يفصلون عنها لا بأمر عارض، أو «الحيوان الناطق» وهو حدّ تلك الطبيعة (س، ش، ١٣، ١٥) - يُحدّ الشيء بجميع علله الأربع، إن كانت ذاتية له، كمن يحدّ القدم بأنه آلة صناعية من حديد،

## حد لفظي ورسمي

- الحدّ اللفظي والرسمي فمؤنتهما خفيفة إذ طالبهما قانع بتبديل لفظ العُقار بالخمير وتبديل لفظ العلم بالمعرفة أو بما هو وصف عَرَضِيّ جامع مانع وإتّما العويص المتعذّر هو الحدّ الحقيقي وهو الكاشف عن ماهية الشيء لا غير (غ، ص، ١٥، ٨)

## الإنسان وحيوان (ب، م، ١٢٣، ١٥)

## حد ناقص

- الحدّ الناقص فهو الذي لا يستوفي جميع ذاتيات الشيء ولا يكون مساويًا له في المعنى بل في العموم، فيحصل منه التمييز الذاتي فحسبّ دون معرفة الذات كما هو بجميع ذاتياته (سي، ب، ٨٥، ٢)

## حد محض

- الحدّ الناقص وهو الذي يتركّب عن جنس البعيد وفضله القريب كالجسم الناطق بالنسبة إلى الإنسان (ه، م، ١١، ١٩)

- إنّ الحدّ المحض يكون بالمقرّمات (س، ش، ٥، ٥٦)

## حد محمول

- الحدّ الناقص ما كان التعريف فيه بالفصل وحده أو بالفصل مع الجنس البعيد كتعريف الإنسان بالجسم الناطق (و، م، ١١٣، ١)

- تأليف المقدمتين يكون من حدّي المطلوب المسؤول عنه، أعني الحدّ المحمول، والحدّ الموضوع، كما يسأل السائل هل الإنسان حيوان أم لا، فالمطلوب الانسان حيوان وحدّاه اللذان هما الموضوع والمحمول هما الإنسان وحيوان (ب، م، ١٢٣، ١٤)

## حد النوع

- إنّ حدّ النوع، من حيث هو طبيعة، وحدّ الجنس أيضًا، من حيث هو طبيعة، محمولان على الأشخاص التي لا يُشكّ فيها أنها جواهر؛ فما شاركها في حدّها فهو جوهر (س، م، ٥، ٩٥)

## حد مطلق

- ليس الحدّ المطلق هو حدّ الحدّ، وإن كان حدّي للحدّ المطلق حدًا مني بالقوّة لحدّ الحدّ، إذ حدّ الحدّ حدّ، لكنّه ليس بالفعل (س، ج، ٩، ٥٨)

## حد وسط

- كل قياس إقراني لا بد فيه من مقدّمتين يشتركان في حدّ، لأن نسبة محمول المطلوب إلى موضوعه في القياس الحملّي ونسبة تاليه إلى مقدّمه في القياس الشرطيّ لما كانت مجهولة احتيج إلى أمر ثالث يوجب العلم بتلك النسبة المجهولة، ويسمّى هذا الأمر الثالث الحدّ الوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب ومن نسبه إليهما وجبت المقدّمتان (و، م، ٢٧٩، ٧)

## حد موضوع

- تأليف المقدمتين يكون من حدّي المطلوب المسؤول عنه، أعني الحدّ المحمول، والحدّ الموضوع، كما يسأل السائل هل الإنسان حيوان أم لا، فالمطلوب الانسان حيوان وحدّاه اللذان هما الموضوع والمحمول هما

## حد وقياس

يُحتج بها على المنازع (ت، ر١، ١٠٦، ١٣)

## حدسي

- إن كان «الحس» المقرون بـ«العقل» من فعل الإنسان، كأكله وشربه وتناوله الدواء، سمّاه «تجريبياً»، وإن كان خارجاً عن قدرته، كتغيير أشكال القمر عند مقابلة الشمس، سمّاه «حدسياً» (ت، ر١، ١٠٧، ١٧)

## حدسيات

- الحدسيّات هي قضايا مبدأ الحكم بها حدس من النفس قويٌّ جداً، فزال معه الشك وأذعن له الذهن؛ فلو أنّ جاحداً جحد ذلك لأنه لم يتولّى الاعتبار الموجب لقوة ذلك الحدس، أو على سبيل المتأكدة (المنكرة) لم يتأتّ أن يُحقّق له ما تحقّق عند الحادس، مثل قضائنا بأن نور القمر من الشمس بهيات تشكل النور فيه. ففيها أيضاً قوة قياسية، وهي شديدة المناسبة للمجربيات (مر، ت، ٩٧، ٤)

- الحدسيات: وهي القضايا المصدّق بها بواسطة الحس وحدس قوي يُدعن الذهن من معلوم إلى مجهول، وذلك مثل قضائنا أن نور القمر من الشمس (سي، ب، ٢٢١، ١١)

- أمّا الحدسيّات فهي قضايا مبدأ الحكم بها حدس في النفس قوي جداً مع إنّه لا يمكن إثباته بالبرهان، مثل قضائنا بأن نور القمر مستفاد من الشمس لاختلاف هيات تشكل النور فيه (ر، ل، ٢٦، ١٢)

- أمّا حس السمع فالمتواترات، فإنّها تتوقف على حكم العقل بامتناع توطيء المخبرين على الكذب أو غيره، فإن توقف على تكرار المشاهدات فالمجربيات، وإن توقف على

- الحدّ والقياس هما ألتان يُكتسب بهما المطلوبات التي تكون مجهولة فتصير معلومة بالرؤية (مر، ت، ٨، ٤)

- كلّ واحد من الحدّ والقياس فإنّه معمول ومؤلف من معانٍ معقولة بتأليف محدود (مر، ت، ٤، ١٤)

- الفساد العارض في الحدّ والقياس قد يقع من جهة الصورة، وقد يقع من جهة المادّة، وقد يقع من جهتيهما معاً (مر، ت، ٥، ٥)

## حدس

- الحدس جودة حركة لهذه القوة (النفس) إلى اقتناص الحدّ الأوسط من تلقاء نفسها، مثل أن يرى الإنسان القمر وأنّه إنّما يضيء من جانبه الذي يلي الشمس على أشكاله، فيقتنص ذهنه بحدسه حدّاً أوسط وهو أن سبب ضوئه من الشمس (س، ب، ١٩٢، ٢)

- الحدس حركة النفس إلى إصابة الحدّ الأوسط - إذا وضع المطلوب - أو إصابة الحدّ الأكبر - إذا أصيب الأوسط - وبالجملة سرعة انتقال من معلوم إلى مجهول، كمن يرى شكل استنارة القمر، عند أحوال قربه وبعده من الشمس، فيحدس أنّه يستنير من الشمس (مر، ت، ٣، ٢٦٤)

- الحدس جودة حركة لهذه القوة إلى اقتناص الحدّ الأوسط من تلقاء نفسها (سي، ب، ١، ٢٧٦)

- ذكر من ذكر من هؤلاء المنطقيين أنّ القضايا المعلومة بـ«التواتر» و«التجربة» و«الحدس» يختصّ بها من علمها بهذا الطريق، فلا تكون حجة على غيره؛ بخلاف غيرها، فإنّها مشتركة

الحدسيات وهو ما يجزم به العقل بمجرد تصوّر طرفيه نحو الواحد نصف الإثنين والكلّ أعظم من جزأيه، ثانيها المشاهدات الباطنة وهو ما لا يفتر إلى عقل كجوع الإنسان وعطشه وألمه فإن البهائم تدركه، ثالثها التجريبات وهي ما يحصل من العادات كقولنا الرمان يجبس القيء، رابعها المتواترات وهي ما يحصل بنفس الأخبار تواتراً كالعلم بوجود مكة وبتعداد لمن لم يرهما، خامسها الحدسيات، وهي ما يجزم به العقل لترتيب دون ترتيب التجريبات مع القران، كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس، سادسها المحسوسات وهي ما تحصل بالحس الظاهر أعني بالمشاهدة كالنار حارة والشمس مضيئة (ض، س، ٣٦، ٧)

#### حدود

- ليس ينبغي أن يكون وضع الحدود على نحو واحد (أ، ق، ٢١٣، ١٢)
- في كل الحدود التي مقياسها مستقيمة يمكن أن يُقاس بالخلف إذا وُضِعَتْ تقبضة النتيجة، لأن المقياس التي بالخلف الكائنة عن المقياس المستقيمة، هي هي المقياس المنعكسة بأعيانها (أ، ق، ٢٧٢، ١٦)
- الحدود فليست الأصل الموضوع، وذلك أنها ليس تخبر أن الشيء موجود أو ليس بوجود، لكن إنما هي أصول موضوعة في المقدمات (أ، ب، ٣٤١، ٦)
- الحدود إنما ينبغي أن نفهمها فقط، وهذا ليس هو أصلاً موضوعاً، اللهم إلا أن يكون الإنسان يسمّى السماع أصلاً موضوعاً (أ، ب، ٣٤١، ٨)
- المصادرة والأصل الموضوع إما أن تكون كالكل، وإما على طريق الجزء. فأما الحدود

- الحدس فالحدسيات، وهذا وجهه الضبط لا الحصر العقلي (هـ، م، ٢٥، ٢٢)
- حدسيات أي مقدمات يحصل اليقين فيها بسنوح المبادي والمطالب للذهن دفعة واحدة، وهو المعنى بالحدس (هـ، م، ٢٦، ٣)
- إن العقل: إما أن لا يحتاج فيه إلى شيء غير تصوّر طرفي الحكم. أو يحتاج. والأول: هو الأوليات. والثاني: لا يخلو: إما أن يحتاج إلى ما ينضم إليه ويعينه على الحكم. أو ينضم إلى المحكوم عليه. أو إليهما معاً. والأول: هو المشاهدات. والثاني: لا يخلو: إما أن يكون تحصل ذلك الشيء، بالإكتساب. أو لا يكون. وما بالإكتساب: إما أن يكون بالسهولة. أو لا بالسهولة. والأول: هو الحدسيات. (ط، ش، ٣٩٢، ٢)
- ما يحتاج فيه إلى غير تصور الطرفين: وهو إما خفي، وهو المجربات وما معها، من الحدسيات، والمتواترات. وإما ظاهر غير مكتسب، وهو القضايا التي قياساتها معها (ط، ش، ٣٩٢، ١٣)
- حدسيات وهي قضايا يُحكم بها بحدس قوي من النفس مفيد للعلم (ن، ش، ٣٢، ١٠)
- الحدسيات إن جعلت يقينية فهي نظير المجربات إذا الفرق بينهما لا يعود إلى العموم والخصوص، وإنما يعود إلى المجربات تتعلق بما هو من أفعال المجربين والحدسيات تكون عن أفعالهم (ت، ر، ٥٥، ١)
- الحدسيات هي كذلك. فبالحس يعرف أعيانها، ثم يتكرر فتعلم بالعقل القدر المشترك (ت، ر، ١٢٥، ١٣)
- إن اليقينات ستة: أولها الأوليات وتسمى

ليست صيغة يكون بها بعض أجزائه حكمًا  
والآخر محكومًا عليه، ويصلح أن نجعل جملة  
جزء قول جازم (ف، ب، ٤٥، ٨)

- أقل ما منه تألف الحدود جزآن، ومن جملة  
أجزاء الحدود ما يمكن أن يُحمل على  
المحدود، ومنها ما لا يمكن أن يُحمل على  
المحدود (ف، ب، ٤٥، ١٠)

- أجزاء الحدود التي هي حدود على الاطلاق،  
فكل واحد فيها أقدم من المحدود، وبعضها  
أقدم من بعض (ف، ب، ٤٦، ١٣)

- تقدم أجزاء الحدود للمحدود على مثال تقدم  
أجزاء البراهين للنتائج (ف، ب، ٤٦، ١٥)  
- إذا تبرهن الشيء بالبرهان على الاطلاق أمكن  
أن تؤخذ أجزاء البرهان بأعيانها أجزاء حدود.  
وإذا حُدَّ الشيء أمكن أن تؤخذ أجزاء حدوده  
أجزاء براهين (ف، ب، ٤٧، ١٣)

- الحدود التي تؤخذ أجزاؤها أمورًا خارجة عن  
المحدود، فإن تلك الأمور الخارجة ثلاثة  
أصناف: إما غايات للشيء، وإما فاعلات له،  
أو شيء فيه المحدود (ف، ب، ٤٨، ١)

- الحدود التي أجزاؤها متقدمة هي الحدود على  
الاطلاق، وهي أخرى أن يقع عليها اسم الحد  
(ف، ب، ٥١، ٧)

- الحدود المتأخرة الأجزاء، فإنها لا تُسمى  
الحدود على الاطلاق، أقل ذلك، لكن إنما  
تُسمى رسومًا أو حدودًا متأخرة (ف، ب،  
٨، ٥١)

- الحدود فهي التي ليس للمتعلم والسامع أن  
يشأحًا فيها المعلم والقائل. فإنه ليس يمكن أن  
يشأح الانسان في أن يوقع أي اسم شاء على  
المعنى الذي يشرحه لنا بقول (ف، ب،  
٥، ٨٩)

فولا واحد من هذين (أ، ب، ٣٤٢، ٤)

- قد يقع بين حدّين حدود من بلا نهاية (أ، ب،  
١٣، ٣٨١)

- أن تكون الحدود في جنس واحد بعينه ومن غير  
متجزئة بأعيانها، فقد يلزم إن كان الأمر العام  
مُؤمَّعًا أن يكون من الأشياء الموجودة بذاتها  
(أ، ب، ٣٨٢، ٢)

- في البراهين قد يجب أن يكون معنى القياس  
موجودًا، كذلك يجب أن يكون في الحدود  
الظهور أيضًا (أ، ب، ٤٥١، ٥)

- الحدود هي أقسام المقدمات التي يقسم إليها،  
فذلك الاسم الموضوع، وما يحمل عليه (ق،  
م، ٦٤، ١٢)

- لما كانت البراهين التي تُعطي الوجود  
والأسباب إنما تُوجد حدودها الوسطى أحد  
أصناف الأسباب التي ذكرت، وكانت أنحاء  
حمل أجزاء البراهين هي هذه، لزم ضرورة أن  
تكون الأسباب التي تُؤخذ، حدودًا وسطى،  
حالتها من كل واحد من الطرفين إحدى هذه  
الأحوال. ويلزم أن تكون الأسباب كلها، إما  
حدودًا أو أجزاء حدود للطرفين أو لأحدهما،  
أولها شركة في حدودها بوجه من الوجوه، إما  
شركة قريبة أو شركة بعيدة (ف، ب، ٣٢، ١٦)

- الحدود والأشياء المحدودة، فهي إما أن تدلُّ  
عليها ألفاظ مثل الانسان والشمس والقمر،  
وإما أن يدلُّ عليها قولٌ ليست صيغة تركيبه  
تركيب قول جازم (ف، ب، ٤٥، ٤)

- الحدود تولّف من أشياء أكثر من واحد بمنزلة ما  
تولّف البراهين، غير أن نحو تأليف الحدود  
مخالف لنحو تأليف البراهين (ف، ب،  
٦، ٤٥)

- تأليف أجزاء الحدود، فهو النحو الذي صيغته

- الحدود أول ما تؤخذ بذاتها إنما تؤخذ مُعرَّفة . ولهذا السبب لا تعدّ أولاً في المقدمات . ولأن الحدّ ممكن أن يُستعمل مقدّمة أو جزء مقدّمة ، فإنه يعدّ أيضاً في المقدمات (ف ، ب ، ٩٠ ، ١) .
- لما كانت الحدود من أجناس وفصول ذاتية فقط ، لزم فيما لا جنس له ألا يكون له حدّ ، وكذلك ما لا فصول له ذاتية يلزم ألا يكون له حدّ (ف ، أ ، ٧٩ ، ١٢) .
- إن الحدود من الأجناس والفصول (س ، م ، ٤ ، ١١) .
- الحدود قد يعرض فيها إختلاف باختلاف وقوع المحدودات في مقولات شتى ، كحال الشيء الذي من مقولة المضاف مثلاً ، فإنه يعرض له أن يحتاج في تحديده إلى أحوال لا تعرض لما يقع في مقولة الجواهر . وربما خصّ أنواع الكمية في التحديد خواصّها هي لها دون أنواع الكيفية (س ، م ، ٦ ، ١) .
- أما الحدود المتعينة في الخلق للصغير والكبير التي لا تقال بالقياس فإنها أيضاً تكون متضادة ؛ لا لأنها مقادير ، بل لأنها مقارنة لكيفيات ، ولأجل أنها أطراف طبيعية ؛ مثل أنّ لأعظام الحيوانات مقادير هي على الإطلاق أكبر مقدار فيها ، ومقادير هي على الإطلاق أصغر مقدار فيها . وليس إنّما يقال للكبير منها كبير بالقياس إلى الصغير ، بل في نفسه ، وبالقياس إلى طبيعة نوعه ، وكذلك الحال في الصغير منها (س ، م ، ١٤٠ ، ١٢) .
- أول ما يجب أن يُطلَب في الحدود هو الشيء المتشابه فيه ، لأنّ أول ما يُطلَب هو الجنس (س ، ج ، ٩٨ ، ٧) .
- للحدود مفهومات غير المفهومات التي تقتضيها المحدودات ، والتي تحاذيها الأسماء (س ،
- ج ، ٢٦٨ ، ٨) .
- أجزاء هذه ، التي تُستقى مقدّمة ، الذاتية التي تبقى بعد التحليل إلى الأفراد الأول التي لا تترجّب القضية من أقلّ منها ، تسمى حينئذ حدوداً (س ، أ ، ٤٢٣ ، ٥) .
- كل (ب) (ج) وكل (ب) (ا) يلزم منه أنّ كل (ج) (ا) فكل واحد من قولنا: كل (ج) (ب) وكل (ب) (ا) مقدّمة . و(ج) و(ب) و(ا) حدود . وقولنا: وكل (ج) (ا) نتيجة . والمركّب من المقدّمين على نحو ما مثلناه ، حتى لزم عنه هو القياس (س ، أ ، ٤٢٣ ، ١٣) .
- أن يتأمّل في الحدود الثلاثة وطرفي النتيجة حتى لا يكون فيهما إسم مشترك ، فإن الإسم ربّما يكون واحداً والمعنى متعدّد فلا يصح القياس (غ ، م ، ٥٦ ، ١) .
- الغلط في الحدود ثلاثة: أحدهما: في الجنس . والآخر: في الفصل . والثالث: مشترك (غ ، ع ، ٢٧٧ ، ١٧) .
- منها (الغلط في الحدود): أن يوضع الفصل بدل الجنس (غ ، ع ، ٢٧٨ ، ١) .
- منها (الغلط في الحدود): أن تؤخّذ الهولي مكان الجنس (غ ، ع ، ٢٧٨ ، ٩) .
- منها (الغلط في الحدود): أن تؤخّذ الأجزاء بدل الجنس (غ ، ع ، ٢٧٨ ، ١٥) .
- منها (الغلط في الحدود): أن توضع الملكة مكان القوة (غ ، ع ، ٢٧٨ ، ٢٢) .
- منها (الغلط في الحدود): أن يوضع (النوع) بدل (الجنس) (غ ، ع ، ٢٧٩ ، ٥) .
- مداخُل الخلل في الحدود وهي ثلاثة: فإنه تارة يدخل من جهة الجنس ، وتارة من جهة الفصل ، وتارة من جهة أمر مشترك بينهما (غ ، ح ، ١٠١ ، ١٥) .



- (الخلل في الحدود) أن يؤخذ الجزء بدل الجنس (غ، ص، ١٨، ١٣)
- (الخلل في الحدود) أن يضع اللوازم التي ليست بذاتية بدل الجنس (غ، ص، ١٨، ١٥)
- (الخلل في الحدود) أن يضع النوع مكان الجنس (غ، ص، ١٨، ١٦)
- (الخلل في الحدود) من جهة الفصل فإن يأخذ اللوازم والعرضيات في الإحراز بدل الذاتيات وأن لا يورد جميع الفصول (غ، ص، ١٧، ١٨)
- (الخلل في الحدود ب) الأمور المشتركة فمن ذلك أن يُحدَّ الشيء بما هو أخفى منه (غ، ص، ١٨، ١٨)
- طالبُ حدود الأوليات إنما يطلبُ شرح اللفظ لا الحقيقة فإن الحقيقة تكون ثابتة في عقله بالفطرة الأولى كثبوت حقيقة الوجود في العقل (غ، ص، ٢١، ٦)
- أفضل الأقاويل المُعرفة هي الحدود لأنها تفيد المعرفة الذاتية التامة (ب، م، ٤٩، ١٦)
- إن الحدود لا يتوجه فيها بقصد أول التمييز بالأوصاف المشهورة، وإنما يُتوجه فيها إلى تقرير الأوصاف الذاتية التي مجموعها حقيقة المحدود في النفس (ب، م، ٥٢، ١)
- الحدود معقولات مؤلفة من معان، فنحصيلها إنما يتم بتحصيل المعاني المفردة التي تؤلف منها (ب، م، ٥٧، ١٠)
- إن الحدود إنما هي حدود بحسب الأسماء، والأسماء أسماء بحسب الحدود (ب، م، ١، ٦٢)
- الأسماء والحدود داخلة في المواضع والمواطات، فقد يجوز إختلاف الناس فيها من حيث تختلف مواضعهم ومواطاتهم، ولا يلزم من ذلك جهل ولا تناقض، فيكون للشيء الواحد أسماء كثيرة بحسب حدود كثيرة، وحدود كثيرة بحسب أسماء كثيرة (ب، م، ٦٣، ١٠)
- الحدود مفردات لا حكم فيها أعني حدود القضايا كالمحمول والموضوع، وتسمى حدوداً لأنها أجزاء القضايا وأطرافها، وقد تكون ألفاظاً مفردة كقولك الإنسان حيوان، وقد تكون حدوداً على الحقيقة لأن كل واحد منها مؤلف من ألفاظ تدلُّ دلالة الحد على معنى واحد كقولك الحيوان الناطق العائت جسم حساس متحرك بالإرادة (ب، م، ١١٥، ١٢)
- الحدود تقال للتصوُّر وتفهم معنى الكلام لا لتصديق وقبول بوجه من الوجوه (ب، م، ٢١٩، ٧)
- ربما لم تكن الحدود ألفاظاً مفردة بل مرّجة، وربما كان في إحداها مفرد وفي الأخرى مرّكب، فلا ينبغي أن ينشؤش عليك التحليل بسبب هذا الإختلاف بل عليك بتبديل المركب بالمفرد (سي، ب، ١٩٣، ٥)
- الحدود فمثل حد موضوع العلم فلا بد من تقديم العلم به (سي، ب، ٢٣٧، ١٧)
- الحدود التي ينحلُّ إليها القياس... ليس ينبغي أن نطلبها أبداً من حيث يدلُّ عليها اسم مفرد لأن كثيراً ما يُدَلُّ عليها بقول مرّكب (ش، ق، ٢٦٤، ٢)
- ليس يجب أن نطلب للحدود الموجودة في القياس إذا حُوِّل بعضها على بعض، إما على جهة السلب وإما على جهة الإيجاب، نسبة واحدة من الحمل (ش، ق، ٢٦٤، ١٠)
- الحدود التي تُكرَّر في المقدمات في بعض المواضع ثلاث مرات فينبغي أن تُكرَّر الثلاثة

- مع الحدّ الأكبر لا مع الحدّ الأوسط (ش، ق، ٢، ٢٦٧)
- إذا أخذت الحدود محمولة بعضها على بعض فينبغي أن نتحفّظ فيها بالمقول على الكلّ (ش، ق، ١٩، ٢٦٧)
- متى كانت ثلاثة حدود أوّل وثاني وثالث، وكان الثاني يلزم الأوّل والثالث يلزم الثاني، فإن الثالث يلزم الأوّل (ش، ق، ١٢، ٢٩٥)
- الحدود... غير كائنة ولا فاسدة (ش، ب، ٧، ٣٩٢)
- الحدود إنما هي إما مبادئ برهان أو نتيجة برهان أو برهان متغيّر في وصفه (ش، ب، ٨، ٣٩٢)
- الحدود ليس فيها حكم بأنّ شيئاً موجود أو غير موجود (ش، ب، ٢، ٤٠٠)
- الحدود... هي كلبية (ش، ب، ٨، ٤١٠)
- الحدود تركيبها على جهة الإشرط والتقييد (ش، ب، ٩، ٤٥٩)
- الحدود ليست للأمور الجزئية (ش، ب، ٦، ٤٦٥)
- إذا كانت الحدود لا تتضمّن أنها موجودة لمحدوداتها فدلالتها دلالة الأسماء بعينها (ش، ب، ١١، ٤٦٦)
- كما أن البراهين لا تقوم على أن الاسم دالّ أو غير دالّ كذلك يلزم أن يكون الأمر في الحدود (ش، ب، ١٧، ٤٦٦)
- الحدود تأتلف... من جنس وفصل (ش، ج، ٤، ٥٥٩)
- الشروط المُعتبرة في صحّة الحدود خمسة: أحدها أن يكون الحدّ موجوداً للمحدود... والثاني أن يكون الجنس مأخوذاً في الحدّ مُصافاً إليه الفصل... والثالث أن يكون الحدّ
- مُساوياً للمحدود... والرابع أن يكون قد أتى بهذه الثلاثة الأشياء في الحدّ إلا أنه مع ذلك لم يُحدّ ولا أتى بمعنى ما هو الشيء. والخامس أن يكون أتى بالحدّ إلا أنه لم يأت به جيّداً ولا حسناً بل ما أتى به ناقصاً عن الكمال (ش، ج، ٤، ٥٩٦)
- إن كان المحدود له ضد فينبغي أن يكون حدّ ضده بيتاً من حدّه وإلا فقد وُضِعَ الحدّ وضعاً غامضاً (ش، ج، ٩، ٥٩٨)
- البراهين المطلقة هي حدود بالقوّة... ولذلك ألقّت الحدود من أجناس وفصول (ش، ج، ٢٠، ٦٠٠)
- لو كانت الحدود تأتلف من الأشياء المعروفة عندنا فقط وهي الأمور المتأخرة لأمكن أن يكون للشيء حدود كثيرة (ش، ج، ٢، ٦٠١)
- الحدود هي الأجزاء التي تبقى من المقدمة بعد تحليلها وهي الأفراد الأوّل التي لا تتركب القضية من أقلّ منها (ر، ل، ١٩، ٣٠)
- أجزاء العلوم البرهانية ثلاثة. المبادئ والموضوعات والمطالب: أمّا المبادئ فهي الحدود والمقدّمات التي تولّف منها قياساته... أمّا الحدود فمثل الحدود التي تورد لموضوع الصناعة وأجزائه وأعراضه الذاتية، وأمّا الموضوع فهو الأمر الذي يبحث في ذلك العلم عن الأحوال العارضة له من حيث إنّه هو (ر، ل، ١٠، ٤٥)
- الحدود هي الذاتية الباقية بعد التحليل إلى أجزاء القضية. وإنّما سميت حدوداً؛ لأنها تشبه حدود النّسب المذكورة في الرياضيات، وهي الأركان التي تقع النسبة بينها (ط، ش، ٣، ٤٢٤)
- الحدود للأنواع بالصفات، كالحدود للأعيان

بالجهات (ت، ر، ٦٣، ١٦)

### حدود الانواع

- متى أخذنا حدودَ أنواع ما ولم نجد لها شيئاً مشتركاً مساوياً في الدلالة لاسم ذلك الذي طُرِفَ لها، وإن كان الباقي مفرداً، كان ذلك جنساً لها. فإن أردنا أخذَ حدِّه سلكنا المسلك الذي نسلك في أخذ حدِّ نوعه (ف، ب، ٥٧، ٢)

- حدود الأنواع كثيراً ما تُستعملُ بَدَلُ أسامي الأنواع (ف، أ، ٨١، ٩)

- الحدود المصوّرة للمحدود لمن لا يعرفه إنَّما هي مؤلَّفة من الصفات المشتركة، لا يدخل فيها وصف مختص به، إذ المختص - وإن كان لا يَدَّ منه في الحد المميّز - فهو لم يتصوّر. وأنها لا تفيد تعريف عينه، فضلاً عن تصوير ما يتبَّه له، وإنَّما يفيد تعريفه بطريق «التمثيل المقارب»، إذ لو عرف «المثل المطابق» لعرف حقيقته (ت، ر، ٧٨، ١٥)

- الحدود لا تجوز إلَّا بِ«الملازم» في الطرفين: النفي والإثبات، لا بمجرد «اللوازم» كما يطلقه بعضهم، ولا بمجرد «اللزومات» (ت، ر، ١٠١، ١٦)

- طالب حدود الأوليات إنَّما يطلب شرح اللفظ لا الحقيقة فإن الحقيقة تكون ثابتة في عقله بالفطرة الأولى كثبوت حقيقة الوجود في العقل (غ، ح، ١٠٧، ٩)

- الحدود بمنزلة الأسماء، وهو تفصيل ما دلَّ عليه الاسم بالإجمال، وأنَّ المطلوب من الحدِّ هو التمييز بين المحدود وغيره. وذلك يكون بالوصف الملازم له طرداً وعكساً بحيث يكون الحد جامعاً مانعاً (ت، ر، ١٠٢، ١٨)

### حدود حقيقية

- الحدود الحقيقية فلا يجب أن تستعمل فيها المواد مكان الأجناس (س، ع، ٩، ١)

- لا يتصرّف إلى التصوّر إلَّا بالقول الشارح وهو الحدود (ض، س، ٢٦، ٢٧)

- إنَّ الحدود الحقيقية إنَّما تصنع من شرائط الماهية ومقوماتها، لا من شرائط الوجود ومقوماته، ولذلك ليس يدخل الباري تعالى في حدِّ شيء وهو المفيد لوجود الأشياء (س، ش، ٤٤، ١٧)

### حدود امور مركبة

- حدود الأمور المركبة، مثل الخط المتناهي، ومثل الإنسان العالم، وغير ذلك؛ فإنَّه يجب أن يكون إذا أسقط ما أورد لخاصة أحد الأمرين أن يكون لا أقل من أن يبقى الباقي صادقاً على الباقي، بل حدّاً أو رسماً للباقي. مثلاً إذا قيل: إن الإنسان العالم هو حيوان ناطق مانت نفسه متصوّرة لحقائق الأشياء، ثم أسقط تصوّر نفسه لحقائق الأشياء، بقي الباقي مقولاً على الباقي صادقاً، بل حدّاً له (س، ج، ٢٧٨، ٦)

### حدود موجبة

- الحدود الموجبة للشيء ليست تكون أبداً مُفَرَّدة ولا مُطلَّقة بل قد تكون مرَّجبة كما تكون مُقيَّدة... وكذلك الحدود المحمولة على جهة السلب (ش، ق، ٢٦٥، ١٩)

## حدود موضوعة

## حرف أليس

إذا كان السؤال سؤال مَنْ إنَّما يُريدُ أن يتسَلَّم إحدى المتقابلتين دون الأخرى، فإنَّه يُستعمل فيه حرف «أليس» ويقرُّنه بالذي يلتصقُ تسَلَّمه فقط، وليس يجوز أن يذكر معه مقابله (ف، ح، ٢٠٢، ٤)

- الحدود الموضوعة... ينبغي أن تؤخذ بالجهة التي بها تؤخذ مفردة (ش، ق، ٢٦٥، ١٣)

## حرف

- الحرف كقولهِ: يمشي (ق، م، ٢٦، ١١)

- الحرف هو الصَّوت المخير الموضوع المؤقت الذي لا يبيِّن الجزء منه على شيء، ولا يكون إلا محمولاً على غيره مُستنداً إليه، كقول القائل: صحيح. فإنَّ الصَّحة إسم، والصَّحيح حرف (ق، م، ٢٨، ١١)

حرف إمَّا  
- حرف إمَّا يميِّزُ في عِدَّة محدودة واحداً عن واحد على غير تحصيل له وتعيين، وحرف «أي» يُطلِّبُ به أن يميِّزُ في عِدَّة محدودة واحداً عن واحد بتحصيل وتعيين (ف، ح، ١٩٢، ١٢)

- حرف الانفصال حرفٌ أو، أو ما قام مقامه، وحرفُ السؤال عن الوجود هو حرف هل وما قام مقامه (ف، ق، ١٩، ١١)

## حرف أي

- حرف «أي» يُستعملُ أيضاً سؤالاً يُطلِّبُ به علم ما يتميِّزُ به المسؤول عنه وما ينفردُ وينحازُ به عمَّا يُشاركه في أمر ما (ف، ح، ١٨١، ١٦)  
- نستعملُ (حرف أي) في السؤال عن ما تصوِّرنَاه بما يدلُّ عليه اسمه وبجنسه، والتسنا بعد ذلك أن تصوِّره ونعقله ونفهمه في أنفسنا بما ينحازُ ويفردُ ويتميِّزُ به عن كلِّ ما يُشاركه في ذلك الجنس، وبما إذا عرفناه كئنا عرفنا به ذلك النوع (ف، ح، ١٨٢، ١)

- الحرف الذي يُقرُّنُ بالشيء فبدلُ على أنه مطلوب معرفة صيغته بالجملة فهو حرف كيف (ف، أ، ٥١، ٧)

الحرف: وهو الأداة، فهو كل ما يدلُّ على (معنى) لا يمكن أن يُفهم بنفسه، ما لم يقدر إقتران غيره به (غ، ع، ٨٠، ١١)

- الحرف: أو الأداة، ما لا يدلُّ على معنى إلا باقترانه بغيره (غ، ع، ٨٠، ٢٠)

- من الألفاظ: ما هو دال في نفسه، ودال في غيره. والأخير: هو الحرف، وهو الأداة (ط، ش، ١٩٤، ٤)

- الحرف لفظٌ مفرد يدلُّ بالوضع على معنى في غيره (ط، ش، ١٩٥، ١٧)

## حرف الألف

- إن كان (النوع) إنَّما يُصوِّرُ بأقرب أجناسه وقُرِّنَ حرف «أي» بذلك مثل أن نقولَ في الإنسان «أي حيوان هو» والنخلة «أي شجر هي» فإنَّنا إنَّما نطلبُ به ما ينحازُ به عن سائر الأنواع القسيمة له (ف، ح، ١٨٢، ٧)

- حرف الألف أعني الألف التي تُستعملُ في الاستفهام تقومُ مقامَ «هل» (ف، ح، ٢٠٢، ١١)

- صار الجواب عن حرف «ما» هو الجواب عن حرف «أي» بالقرص لا بالذات (ف، ح، ١٨٣، ١٨)

- السؤال بحرف «أي» هو سؤال عن ذات نوع عرض له أن يتميز بماهيته عن سواه. والسؤال بحرف «ما» يُطلَب به ماهيته بغير هذا العارض، بل لتحصيل لنا معرفته وفهمه وتصوره ملخَّصًا بأجزائه التي بها قوام ذاته بأسرها (ف، ح، ١٨٤، ١).
- حرف «أي» أخرى أن تُلتَمَس به ماهيته من حيث عَرَضَ لتلك الطبيعة أن كانت مشتركة. وهذه إن كانت مميزة فإن تلك لو لم تكن مشتركة لم تكن هذه مميزة (ف، ح، ١٨٤، ١٣).
- حرف «أي» التمس به على القصد الأول أن يؤخذ الأمر الذي عرض له أن كان مميزًا من حيث له هذا العارض (ف، ح، ١٨٥، ٢).
- إذا كان حرف «أي» عند السؤال عن النوع مقرونًا بجنسه الأبعد مثل أن يُقال في الإنسان «أي جسم هو» أو يُقال في النخلة «أي نبات هي»، كان الجواب عنه بفصل إذا أروف بالجنس المقرون به حرف «أي» حدًا لذلك الجنس أقرب من ذلك الجنس إلى المسؤول عنه بحرف «أي» (ف، ح، ١٨٦، ٥).
- تبيّن أن جنس النوع المسؤول عنه قد يؤخذ في التمييز بينه وبين المشترك لذلك النوع من الجنس المقرون به حرف «أي»، وهو بعينه قد كان يؤخذ في الجواب عن «ما هو» الإنسان. غير أنه إن ما كان يؤخذ في جواب «ما هو» ذلك النوع لا من حيث هو مميز له بل من حيث هو مُعرَّف له (ف، ح، ١٨٧، ٧).
- الجواب عنه إمّا بنوع ما قرُن به حرف «أي» وإمّا بحدّ ذلك النوع وإمّا برسمه (ف، ح، ١٨٩، ١٣).
- يلحق كل ما نسأل عنه بحرف «أي» أن نكون قد عرفناه بشيء يعمّه وغيره، ولنتمس أن نعرفه مع ذلك بما يخصّه ويميّزه عن غيره المشارك له في الشيء العام الذي عرفناه به (ف، ح، ١٩٠، ٣).
- يُستعمل (حرف أي) سؤالاً يُلتَمَس به أن يُعلَم على التحصيل واحد من عدّة محدودة معلومة على غير التحصيل، كانت العدّة اثنين أو أكثر (ف، ح، ١٩٠، ١٧).
- حرف «أي» يُطلَب به فيما عُلم بما يعمّه ويعم غيره أن يُعلَم بما ينحاز به وحده عن غيره (ف، ح، ١٩٢، ٥).
- حرف «أي» يُطلَب به علامة خاصة في المسؤول عنه يتميز بها عن شيء ما آخر فقط وفي وقت ما فقط (ف، ح، ١٩٢، ٧).
- يُستعمل حرف «أي» سؤالاً يُطلَب في واحد من عدّة محدودة عُلم انحيازها على غير تحصيل له أن يُعلَم انحيازها بذلك على تحصيل له (ف، ح، ١٩٢، ٩).
- يُستعمل حرف «أي» في المطلوبات التي تكون بالمقايسة، وهي التي يُطلَب فيها فضل أحد الأمرين على الآخر، ويُستعمل فيها حرف «هل» (ف، ح، ١٩٣، ١٩).
- المطلوب بحرف «كيف» في الذاتية والمطلوب فيه بحرف «ما» والمطلوب فيه بحرف «أي» يكون شيئًا واحدًا بعينه (ف، ح، ١٩٨، ١١).
- الذي يُسأل عنه بحرف «كيف» في شخص شخص قد يليق أن يُطلَب بحرف «أي» ويليق أن يجاب به في جواب «أي» (ف، ح، ١٩٩، ٤).
- حرف «أي» وحرف «كيف» فرُبما استعملتهما (الخطابة) في الدلالة على معانيهما الأولى. وأكثر ما تستعملهما إن ما تستعملهما أيضًا على طريق الاستعارة (ف، ح، ٢٢٥، ١١).

- حرف الجزاء**
- الحرف المضاف إلى القضية الأولى (إن كانت الشمس طالعة) وهو إن ونظائره يُسَمَّى حرف الشرط، والثاني وهو الفاء من قولنا فالنهار موجود يُسَمَّى حرف الجزاء (ب، م، ٧٣، ١١)
- حرف الشرط**
- الحرف المضاف إلى القضية الأولى (إن كانت الشمس طالعة) وهو إن ونظائره يُسَمَّى حرف الشرط، والثاني وهو الفاء من قولنا فالنهار موجود يُسَمَّى حرف الجزاء (ب، م، ٧٣، ١٠)
- حرف سلب**
- إن حرف السلب في المهملات والشخصيات يضاف إلى المحمول وفي ذوات الأسوار إلى السور، بمنزلة قولنا الإنسان يمشي، ليس كل إنسان يمشي (ز، ع، ٤٣، ١٥)
- ليس يقوم حرف السلب مقام حرف العدل (ش، ع، ١٠٥، ٢٢)
- حرف السلب إذا قرُنَ بموضوعه صدَقَ أو كذَّبَ (ش، ع، ١٠٦، ٧)
- حرف السلب في ذوات الأسوار... يرفع الحكم الكلّي... أو الحكم الجزئي (ش، ع، ١٠٦، ٢٢)
- حرف العدل**
- ليس يقوم حرف العدل مكان السلب في الحقيقة (ش، ع، ١٠٦، ٦)
- حرف العدل يرفع الموضوع الكلّي أو المحمول الكلّي لا الحكم الكلّي (ش، ع، ١٠٦، ٢٦)
- حرف كيف**
- نظراً في حرف «كيف»، فناخذ الأمكنة التي يُستعملُ فيها هذا الحرف سؤالاً وتأملاً أي أمر هي، وماذا يُطلَبُ به في موضع موضع من المواضع التي يُستعملُ فيها هذا الحرف سؤالاً (ف، ح، ١٩٤، ٨)
- تقرنه (حرف كيف) بشيء مفرد وما يجري مجرى المفرد من المركبات التي تركيبها تركيب اشتراط وتقييد. فنقول «كيف فلان في جسمه» (ف، ح، ١٩٤، ١١)
- إذا قرُنَ (حرف كيف) بنوع صياغة الخاتم وبنوع نساجة الديداج وبنوع بناء الحائط فإنّ الجواب عنه بحسب الأسبق إلى ذهن السامع وبحسب بادئ الرأي عند الجميع هو أن توصفَ للسائل الأجزاء التي بها تلتئم صيغة ذلك الشيء وتركيب تلك الأجزاء شيئاً شيئاً وترتيبها واحداً
- إنّ المقدّمة قد تشتمل على أجزاء لفظية زوائد، تجري مجرى الحشو، فلا تكون هي ذاتية. ومن الذاتية ما لا يبقى بعد التحليل، وهو الصورية، كالرابطة، والجهة، وحرف السلب. وجميع ذلك ليست بحدود (ط، ش، ٤٢٤، ١)

حرف لأن  
- الجواب عن حرف «لِمَ» هو حرف لأن (ف)،  
ح، ٢١٢، ١٨

حرف لم  
- حرف «لِمَ» هو حرف سؤال يُطَلَّبُ به سبب وجود الشيء أو سبب وجود الشيء لشيء (ف)،  
ح، ٢٠٤، ٨  
- (حرف لِمَ) هو مرگبٌ من اللام ومن «ما» الذي تقدم ذكره، وكأنه قيل «لماذا» (ف)، ح،  
٢٠٤، ٩

- إذا كان المطلوب بحرف «هل» قد ينطوي فيه أحياناً المطلوب بحرف «لِمَ»، فقد يكون أحياناً المطلوب بـ «هل هو» منطوياً فيه «لِمَ هو» و «ما هو» جميعاً (ف)، ح، ٢٠٦، ٧

- سؤال المتعلم ليس بفحص ولا تقرير ولا تعقب لما بقوله المعلم بل إنما يسأله إما لتصور وتفهم معنى شيء ما في الصناعة، وإما للتيقن بوجود ذلك الشيء، أو مع ذلك سبب وجوده ليحصل له البرهان على الشيء الذي عنه يسأل. فالأول بحرف «ما»، والثاني بحرف «هل» وما جرى مجراه، والثالث بحرف «لِمَ» وما جرى مجراه أو بحرف قوته قوة «هل» و «لِمَ» مما إن كان يوجد ذلك في لسان ما (ف)، ح، ٢٠٩، ١١  
- الجواب عن حرف «لِمَ» هو حرف لأن (ف)،  
ح، ٢١٢، ١٨

- الخطابة تستعمل حرف «هل» على ما وُضِعَ للدلالة عليه أولاً، وتستعمله على طريق الاستعارة. وأما حرف «لِمَ» وحرف «ما» فإنها لا تستعملها في السؤال إلا على طريق الاستعارة فقط (ف)، ح، ٢٢٥، ٨

- هذا الحرفان - أعني ما هو ولم هو - يشابهان

بعد آخر، إلى أن يوتى على جميع ما يحصل به ذلك الشيء بالفعل مفروغاً منه (ف)، ح،  
١٩٥، ٥

- احتاج أن يقتض (الموجب) أمر مادته ليحصل من ذلك علم ماهيته التي هي صيغته، وصيفته هي ترتيب أو تركيب أو شكل ما من الأشكال. فإذا كان كذلك فإنما يكون السؤال بحرف «كيف» على القصد الأزل عن ماهية الشيء التي هي فيه كالصيغة والهيئة، لا التي هي كالمادة (ف)، ح، ١٩٦، ١٨

- إذا كان السؤال بحرف «كيف» عن نوع نوع لكان الذي يليق أن يجاب به أن توصف لنا أجزاءه التي بها التمام وترتيب تلك الأجزاء أو أشكالها إلى أن يجتمع لنا من تلك الجملة ذلك الجسم بالفعل (ف)، ح، ١٩٧، ١٠

- إن الصيغ والخلق التي هي ماهية نوع نوع هي التي عنها نسأل بحرف «كيف» في نوع نوع (ف)، ح، ١٩٧، ١٦

- المطلوب بحرف «كيف» في الذاتية والمطلوب فيه بحرف «أي» يكون شيئاً واحداً بعينه (ف)، ح، ١٩٨، ١١

- الذي يسأل عنه بحرف «كيف» في شخص شخص قد يليق أن يُطَلَّبَ بحرف «أي» ويليق أن يجاب به في جواب «أي» (ف)، ح، ١٩٩، ٤

- حرف «أي» وحرف «كيف» فرتباً استعملتهما (الخطابة) في الدلالة على معانيهما الأول. وأكثر ما تستعملهما إنما تستعملهما أيضاً على طريق الاستعارة (ف)، ح، ٢٢٥، ١١

حرف لا

- غير المحصل... هو الإسم الذي يرگب من اسم الملكة وحرف لا (ش، ع، ٨٣، ١٣)

«هو شجرة تحمل الرطب» (ف، ح، ١٦٧، ٨)  
 - قد يُقَرَّن حرف «ما» بنوع من الأنواع بعد أن  
 فهمنا ما يدلُّ عليه اسمه الذي وُضِعَ أولاً دالاً  
 عليه. فنقول «الإنسانُ ما هو» و «النخلةُ ما  
 هي»، فيجاءُ عنه بجنس ذلك النوع أو حدّه  
 (ف، ح، ١٦٧، ١٨)

- قد يُقَرَّن حرف «ما» بلفظ مفرد عُلِمَ أنّه دالٌّ على  
 شيء ما، غير أنّه لم يُعَلِّم النوع والجنس الذي  
 هو دالٌّ عليه أولاً، وإنما يُلتَمَسُ به تفهّم معنى  
 النوع الذي يدلُّ عليه ذلك اللفظ وتصوره  
 وإقامته في النفس (ف، ح، ١٦٩، ١٦)

- يقترن... حرف «ما» بجنس الشيء، وذلك  
 متى عُرِفَ الشيءُ بجنسه ولم يُعرَفَ النوع  
 الأخصّ الذي هو منسوب إلى الذي أخذ  
 منسوباً إليه (ف، ح، ١٧١، ١٧)

- أربعة أمكنة يُستعملُ فيها حرف «ما» على جهة  
 السؤال. ويعتَمَدُ كلّها أنّه يُطلَبُ بها معرفة ذات  
 الشيء المسؤول عنه وأن يُتصوّر ذاته وأن يُعقَل  
 ذاته وأن تُجسَل ذاته معقولة (ف، ح، ١٧٢، ٣)

- المسؤولُ عنه بحرف «ما» في هذين (النوع  
 والحدّ) هو معروف لا محالة حين ما يُسأل عنه  
 معرفةً أنقص، إمّا بجنسه الأبعد جدّاً أو بجنسه  
 الأقرب، أو ما يقومُ في العموم مقامَ جنسه  
 الأبعد أو بحال له خارج عن ذاته، مثل أنّه  
 «متحرّك» أو أنّه «أسود» أو غير ذلك من  
 أعراضه. وكذلك النوع المسؤول عنه، فإنّه  
 عُرِفَ وتُصوّر وعُقِل ما يدلُّ عليه اسمه، وهو  
 التصوّر المحتمل (ف، ح، ١٧٢، ٢٠)

- صار الجواب عن حرف «ما» هو الجواب عن  
 حرف «أيّ» بالعرض لا بالذات (ف، ح،  
 ١٨٣، ١٨)

- السؤال بحرف «أيّ» هو سؤالٌ عن ذات نوع

في أن الشيء الذي يُقَرَّن به ينبغي أن يكون  
 معلوم الوجود، ومختلفان في أن الشيء الذي  
 يُقَرَّن به ما هو ينبغي أن يكون مفرداً، والشيء  
 الذي يُقَرَّن به حرف لِمَ ينبغي أن يكون مركّباً  
 (ف، أ، ٥٤، ٤)

حرف ما

- حرف ما الذي يُستعملُ في السؤال، فإنّه وما  
 قام مقامه في سائر الألسنة إمّا وُضِعَ أولاً  
 للدلالة على السؤال عن شيء ما مفرد (ف، ح،  
 ١٦٥، ١٧)

- قد يُقَرَّن (حرف ما) باللفظ المفرد والذي  
 للدلالة عليه أولاً وَضِعنا اللفظ دالاً عليه، وهو  
 الشيء الذي جُعِلَ ذلك اللفظ دالاً عليه، فإنّ  
 «الشيء» هو أعمُّ ما يُمكن أن نعلّمه (ف، ح،  
 ١٦٦، ١)

- قد يُقَرَّن (حرف ما) بمحسوس أدرك ما أُجِسَّ  
 فيه من الأحوال أو الأعراض في الجملة،  
 وجُهِل منه شيء آخر، كقولنا «ما الذي نراه» و  
 «ما الذي بين يديك» (ف، ح، ١٦٦، ٥)

- قد يُقَرَّن (حرف ما) باسم مفعول المعنى عُرِفَ  
 ضرباً من المعرفة، كقولنا «الإنسان ما هو»،  
 فيُطلَبُ معرفته وإقامة معناه في النفس وأن  
 تحصل ذاته معقولة بضرب أزيد ممّا عُرِفَ به  
 أولاً (ف، ح، ١٦٦، ٧)

- الذي سبيله أن يجاب به عن مثل هذا السؤال  
 (عند استعمال حرف ما سؤالاً) هو بعض  
 الكلّيات التي هي صفات لذلك الشيء  
 المسؤول عنه (ف، ح، ١٦٦، ١٤)

- قد يُجابُ عن هذا السؤال (عند استعمال حرف  
 ما) بقول مؤلّف من جنس لذلك المسؤول عنه  
 يُعيّدُ بصفات ومحمولات آخر. مثل أن يُقال لنا



الذي يُقرَن به ما هو ينبغي أن يكون مفردًا  
والشيء الذي يُقرَن به حرف لِمَ ينبغي أن يكون  
مركَّبًا (ف، أ، ٥٤، ٤)

- هذان الحرفان - أعني ما هو ولم هو -  
يتشابهان في أن الشيء يُقرَن به ينبغي أن يكون  
معلوم الوجود، ومختلفان في أن الشيء الذي  
يُقرَن به ما هو ينبغي أن يكون مفردًا، والشيء  
الذي يُقرَن أن يكون مركَّبًا (ف، أ، ٥٤، ٤)

## حرف ماذا

- حرف «ماذا» وجوده فالذي يدلُّ عليه حدُّ الشيء  
وهو ماهيته ملخَّصة وأنما يكون بأجزاء ذاته  
وبالأشياء التي إذا اثَّلفت تقوَّمت عنها ذاته،  
وإنما يكون فيما ذاته منقسمة (ف، ح،  
٢٠٥، ٣)

- حرف «ماذا» و «بماذا» هما يتفقان في أن يكونا  
عبارة عن أشياء واحدة بأعيانها. إلا أن «ماذا»  
يدلُّ عليها من حيث هي بالإضافة علينا ومن  
حيث هي معقول ذلك الشيء عندنا، و «بماذا»  
يدلُّ عليها من حيث هي بالإضافة إلى الشيء  
نفسه (ف، ح، ٢٠٥، ١٦)

## حرف هل

- يُستعمل حرف «أَيُّ» في المطلوبات التي تكون  
بالمقايسة، وهي التي يُطلَّب فيها فَضْلُ أحد  
الأمرين على الآخر، ويُستعملُ فيها حرف  
«هل» (ف، ح، ١٩٣، ١٩)

- قد نقول «كيف» وجود هذا المحمول في هذا  
الموضوع» نعني به أسألُ هو أم موجب، وهو  
يشارك في هذا حرف «هل» (ف، ح،  
١٩٩، ١٧)

- حرف «هل» هو حرف سؤال إنما يُقرَنُ أبدًا في

عرض له أن يتميَّز بماهيته عن سواه. والسؤال  
بحرف «ما» يُطلَّب به ماهيته بغير هذا العارض،  
بل لتحصل لنا معرفته وفهمه وتصوِّره ملخَّصًا  
بأجزائه التي بها قوام ذاته بأسرها (ف، ح،  
١٨٤، ١)

- حرف «ما» لم يُلتَمَسْ به أخذ الأمر الذي وافق  
أن كان جنسًا من حيث عَرَضَ له أن كان جنسًا،  
بل كان ذلك على الفصد الثاني. (ف، ح،  
١٨٤، ٢٢)

- المطلوب بحرف «كيف» في الذاتية والمطلوب  
فيه بحرف «ما» والمطلوب فيه بحرف «أَيُّ»  
يكون شيئًا واحدًا بعينه (ف، ح، ١٩٨، ١١)  
- سؤال المتعلِّم ليس بخصص ولا تنقيح ولا تعقب  
لما يقوله المعلم بل إنما يسأله إما لتصور وتفهم  
معنى شيء ما في الصناعة، وإما للتيقن بوجود  
ذلك الشيء، أو مع ذلك سبب وجوده ليحصل  
له البرهان على الشيء الذي عنه يسأل فالأول  
بحرف «ما»، والثاني بحرف «هل» وما جرى  
مجراه، والثالث بحرف «لِمَ» وما جرى مجراه  
أو بحرف قوته قوة «هل» و «لِمَ» معًا إن كان  
يوجد ذلك في لسان ما (ف، ح، ٢٠٩، ١٠)

- الخطاب تستعملُ حرف «هل» على ما وُضِعَ  
للدلالة عليه أولًا، وتستعمله على طريق  
الاستعارة. وأمَّا حرف «لِمَ» وحرف «ما»  
فإنها لا تستعملها في السؤال إلا على طريق  
الاستعارة فقط (ف، ح، ٢٢٥، ٨)

- حرف ما الذي يُدلُّ به على أنَّ الشيء مطلوبٌ  
معرفة ذاته إنما يُقرَنُ أبدًا بالاسم المفرد أو ما  
كان بمنزلة المفرد (ف، أ، ٤٩، ٦)

- هذان الحرفان - أعني ما هو ولم هو -  
يتشابهان في أن الشيء الذي يُقرَنان به ينبغي أن  
يكون معلوم الوجود ومختلفان في أن الشيء

- المشهور وبإحدى الرأيين متقابلتين بينهما أحد حروف الانفصال وهي أو وأم وإمًا وما قام مقامها (ف، ح، ٢٠٠، ١٦)
- حرف «هل» إنما يُقرَنُ بمتقابلتين عُلِمَ أنّ إحداهما لا على التحصيل صادقة أو معروف بها عند المجيب، ويُطلَبُ به أن تُعَلِّمَ تلك الواحدة منهما على التحصيل (ف، ح، ٢٠١، ١٠)
- يُستعمل (حرف هل) في السؤال عمّا ليس يدري السائل بأيّهما يُجيبُ المجيب وعن ما لا يُبالي السائل بأيّهما أجاب المجيب (ف، ح، ٢٠١، ١٨)
- إذا كان المطلوب بحرف «هل» قد ينطوي فيه أحيانًا المطلوب بحرف «لِمَ»، فقد يكون أحيانًا المطلوب بـ «هل هو» منطويًا فيه «لِمَ هو» و «ما هو» جميعًا (ف، ح، ٢٠٦، ٧)
- السؤال بحرف «هل» هو سؤال عام يُستعملُ في جميع الصنائع القياسية. غير أنّ السؤال به يختلف في أشكاله وفي المتقابلات التي يُقرَنُ بها هذا الحرف وفي أغراض السائل بما يلتصق به بحرف «هل» (ف، ح، ٢٠٦، ١٦)
- في الصنائع العلمية إنما يُقرَنُ حرف «هل» بالمقولين المتضادين، وفي الجدل يُقرَنُ بالمتناقضين فقط، وفي السوفسطائية بما يُظنُّ أنّهما في الظاهر متناقضان، وأمّا في الخطابة والشعر فإنه يُقرَنُ بجميع المتقابلات وبما يُظنُّ أنّهما متقابلان من غير أن يكونا كذلك (ف، ح، ٢٠٦، ١٩)
- سؤال المتعلِّم ليس بخصّ ولا تنقيح ولا تعقّب لما يقوله المعلم بل إنّما يسأله إمّا لتصوّر وتفهم معنى شيء ما في الصناعة، وإمّا للتيقن بوجود ذلك الشيء، أو مع ذلك سبب وجوده ليحصل
- له البرهان على الشيء الذي عنه يسأل فالأول بحرف «ما»، والثاني بحرف «هل» وما جرى مجراه، والثالث بحرف «لِمَ» وما جرى مجراه أو بحرف قوّته قوّة «هل» و «لِمَ» ممّا إن كان يوجد ذلك في لسان ما (ف، ح، ٢٠٩، ٧)
- حرف «هل» فإنّها (الخطابة) تستعمل أحيانًا في السؤال على التحقيق وعلى ما للدلالة عليه ووضّح أولًا، وتستعمله أيضًا في السؤال استعارة، وتستعمله أيضًا في الإخبار (ف، ح، ٢١١، ٦)
- حرف «هل» يُستعمل في العلوم في عدّة أمكنة. أحدها مقرونًا بمفرد يُطلب وجوده، كقولنا «هل الخلاء موجود» و «هل الطبيعة موجودة» (ف، ح، ٢١٣، ١٨)
- كلُّ طلب علمي يُقرَنُ بحرف «هل» هو طلب سبب الشيء الموضوع الذي عليه يُحمَلُ المحمول وما ذلك السبب، أو طلب سبب وجود المحمول الذي يُحمَلُ على موضوع ما وما ذلك السبب، فإنّ حرف «هل» في العلوم فيما عُلِمَ صدقه ينتظم هذين (ف، ح، ٢١٦، ٧)
- في العلم الإلهي فإنه إذا كان يُعطي من جهة الإله والأشياء الإلهية من الأسباب التي بها قوام الشيء الفاعل، والماهية التي بها الشيء بالفعل، والغاية، صارت المطلوبات بحرف «هل» عن ما يوجد الموضوع فيه الإله أو شيئًا ما إلهيًا هي التي بها قوام المحمول من جهة الشيء الذي أُخِذَ موضوعًا (ف، ح، ٢١٧، ١٥)
- صناعة الجدل فإنّها إنّما تستعملُ السؤال بحرف «هل» في مكانين. أحدهما يلتصق به السائل أن يتسلم الوضع الذي يختار المجيب وضعه

يقين لا في الحقيقة (ف، ح، ١٦، ٢٢٤)  
 - الخطابة تستعملُ حرف «هل» على ما وُضِعَ  
 للدلالة عليه أولاً، وتستعمله على طريق  
 الاستعارة. وأما حرف «لِمَ» وحرف «ما»  
 فإنها لا تستعملها في السؤال إلا على طريق  
 الاستعارة فقط (ف، ح، ٨، ٢٢٥)

## حركات

- الحركات الجزئية بضاها السكون الجزئي  
 (ش، م، ٤، ٧٤)  
 - الحركات مثل التغير في المكان بضاهاه  
 السكوت في المكان (ش، م، ٥، ٧٤)  
 - أنواع الحركات... هي النقلة، أو الإستحالة،  
 أو النمو، أو الكون والفساد (ش، ج،  
 ٤، ٥٣٥)

## حركة

- أنواع الحركة ستة: التكوّن، والفساد، والنمو،  
 والنقص، والإستحالة، والتغير بالمكان (أ، م،  
 ١٥، ٥١)  
 - الحركة على الإطلاق بضاهاه السكون. وأما  
 الحركات الجزئية فتضاهاه الجزئيات (أ، م،  
 ١، ٥٣)  
 - الحركة على ستة أوجه: فوجهان في أعيان  
 الأشياء، وهما النشوء والبلبلى... ووجهان في  
 الحساب، وهما الزيادة والنقصان في الطول  
 والعرض والوزن. ووجهان في الصفة، وهما  
 في التحول والتنقل. فالتحول كاستحالة الشيء  
 الى غير حاله، كما يبيض الأسود، ويسود  
 الأبيض. والتنقل نقل الأشياء في المواضع  
 على وجهين: إما في الإستدارة، وإما في  
 الإستقامة (ق، م، ١١، ٢٢)

ويتضمن حفظه أو نصرته من غير أن يتحرى في  
 ذلك لا أن يكون صادقاً ولا أن يكون كاذباً  
 (ف، ح، ٤، ٢٢٢)

- (صناعة الجدل تستعمل حرف هل) في أن  
 يتسلم به من المجيب مقدمات يستعملها في  
 إبطال الوضع الذي حفظه من غير أن يبالي كيف  
 كانت المقدمات - صادقة أو كاذبة - بعد أن  
 تكون مشهورة أو إن لم تكن مشهورة كانت  
 مقدمات يعترف بها المجيب، ويجمع بين  
 المتناقضين ليفوض إلى المجيب النظر فيما  
 يختار تسليبه منها ليكون إذا سلم سلم بعد  
 تأملها هل هي نافعة للسائل أو غير نافعة،  
 ليسلم ما يظن بعد تأملها أنها غير نافعة للسائل  
 في أن يتأقضى بها المجيب في وضعه (ف، ح،  
 ١٥، ٢٢٢)

(الصناعة) السوفسطائية فإنها تستعمل السؤال  
 بحرف «هل» في ثلاثة أمكنة. أحدها عند  
 التشكيك السوفسطائي، فإنه يُسأل بالمقابلين  
 وبما هو في الظاهر والمغالطة متقابلين،  
 ويلتزم إلزام المحال من كلّ واحد منهما.  
 والثاني عندما تنشئ بصناعة الجدل أو تغالط  
 وتوهم أن صناعتها هي صناعة الأرياض.  
 فيستعمل السؤال بحرف «هل» عند تسليم الوضع  
 ويستعمله أيضاً عندما يلتزم تسليم المقدمات  
 التي يُبطل بها على المجيب الوضع الذي  
 تضمن حفظه. والثالث عندما تشبه بالفلسفة  
 وتوهم أنها هي صناعة الفلسفة (ف، ح،  
 ٨، ٢٢٤)

- كلّ موضع تستعمل الفلسفة فيه السؤال بحرف  
 «هل» وتطلب به الحقّ اليقين من المطلوب  
 بحرف «هل» فإن السوفسطائية تطلب فيه بحرف  
 «هل» ما هو في الظنّ والنموه والمغالطة حقّ

- التكوّن وهو حركة إلى كون جوهر، مثل تكوّن الجنين (س، م، ٢٧١، ١٠)
- فساد هو حركة إلى فساد جوهر، وهو مثل موت الحيوان (س، م، ٢٧١، ١١)
- الذبول، مثل إضمحلال الهرم في أعضائه وهما أيضًا تحت معنى حركة من كم إلى كم ونوعاه (س، م، ٢٧١، ١٤)
- الحركة هي كون المتحرك فيما بين المبدأ والمنتهى بحيث لا يكون قبله ولا يكون بعده فيه (مر، ت، ٣٥، ٤)
- الحركة: كمال أول بالقوة، من جهة ما هو بالقوة، وإن شئت قلت: هو خروج من القوة إلى الفعل، لا في آن واحد. وكل تنبّر عندهم يُسمى حركة (غ، ع، ٣٠٣، ٣)
- الحركة قد تعرض لمقولات أربع: وهي الكم والكيف والأين والوضع (سي، ب، ٧٣، ٧)
- الحركة في الكيف فنسب استحالته مثل التبييض والتسود والتسخن والتبرّد وتعرض في جميع أنواعه إلا النوع المختص بالكميات منه (سي، ب، ٧٣، ١٧)
- الحركة في الأين فمعروفة، وهي أن يأخذ الجسم في مفارقة مكانه بالكليّة إلى مكان آخر (سي، ب، ٧٣، ١٩)
- الحركة في الوضع فهو أن يستبدل الجسم الأوضاع من غير أن يفارق بكليته المكان إن كان في مكان، بل أن يتبدل أجزائه إلى أجزاء حاوية أو محوية، وهذا إنما يكون بحركة الجسم مستديرًا على مركز نفسه (سي، ب، ٧٣، ٢١)
- ليس في مقولة الجوهر حركة، فإن الصورة الجوهرية تحدث دفعة لا بسيرًا بسيرًا (سي، ب، ٧٣، ٢٤)
- أنواع الحركة ستة: الكون ومقابلة الفساد، والنمو مقابلة النقص، والاستحالة، والتغير في المكان وهو المُسَمَّى... نَقْلَةً (ش، م، ٧٣، ٣)
- الحركة الواحدة متصلة بالذات (ش، ب، ٤٧٥، ٥)
- حركة على الإطلاق**
- الحركة على الإطلاق، يضادها السكون على الإطلاق، في ظاهر الأمر وعلى النحو المستعمل في هذا الكتاب (قاطيفورياس)، ولا يوجد لها مضاد غير السكون. فالحركة مطلقًا في المكان، لا يخفى الأمر في أنها يضادها السكون في المكان وفي الكمية والكيفية والحركات الجزئية من كل باب مما ذكر، يضادها حركات مقابلة لها جزئية أيضًا، فللكون الفساد، وللنمو الذبول (س، م، ٢٧٢، ٩)
- الحركة على الإطلاق التي هي الجنس يضادها السكون على الإطلاق الذي هو الجنس أيضًا للأشياء الساكنة (ش، م، ٧٤، ٣)
- حركة في الوضع**
- الحركة في الوضع، مثل حركة الفلك على نفسه مستبدلاً لوضعه دون أنه، فربما لم يكن له أين فتغير أينه، وإن كان له أين وتحرك فيه على نفسه فلم يتبدّل عليه بحركته (س، م، ٢٧٢، ٦)
- حروف**
- إن أهل العلم به يُسمّون المقاطع المقصورة الحروف المتحركة والمقاطع الممدودة وما

- تجري مجراها الأسباب، وما يمكن أن يتركب في لسانهم من صنفي المقاطع يستونه الأوتاد (ف، م، ٩٤، ١٨)
- هذه الحروف (المعجمة) إذا جعلوها علامات أو لا كانت محدودة العدد، لم تف بالادلة على جميع ما يتفق أن يكون في ضمائرهم. فيضطرون إلى تركيب بعضها إلى بعض بموالاة حرف حرف، فتحصل في ألفاظ من حرفين أو حروف، فيستعملونها علامات أيضا لأشياء آخر (ف، ح، ١٣٧، ٣)
- الحروف والألفاظ الأول علامات لمحسوسات يُمكن أن يُشارَ إليها وللمعقولات تستند إلى محسوسات يمكن أن يُشارَ إليها، فإن كل معقول كلّي له أشخاص غير أشخاص المعقول الآخر (ف، ح، ١٣٧، ٦)
- أصناف الحروف التي تُطلبُ بها أسباب وجود الشيء وعلة على ما يظهر ثلاثة: «ماذا» وجوده، و«بماذا» وجوده، و«عن ماذا» وجوده (ف، ح، ٢٠٥، ١)
- الحروف هي أيضا أصناف كثيرة، غير أن العادة لم تجر من أصحاب علم النحو العربي إلى زماننا هذا بأن يُفرّد لكل صنف منها اسم يخصه، فيبغي أن نستعمل في تعديد أصنافها الأسماء التي تأدّت إلينا عن أهل العلم بالنحو من أهل اللسان اليوناني (ف، أ، ٤٢، ٨)
- صنف منها (الحروف) يستونه الخوالب، وصنف منها يستونه الواصلات، وصنف منها يستونه الواسطة، وصنف منها يستونه الحواشي، وصنف منها يستونه الروابط (ف، أ، ٤٢، ١٢)
- الحروف منها ما قد يُقرن بالأسماء، ومنها ما قد يُقرن بالكلم، ومنها ما قد يُقرن بالمركب
- منهما (ف، أ، ٤٢، ١٤)
- منها (الحروف) ما إذا قرن بالشيء دل على أنه مشكوك فيه، مثل قولنا ليت شعري (ف، أ، ٤٦، ٣)
- منها (الحروف) ما إذا قرن بالشيء دل على أنه قد حُلسَ حدسا، مثل قولنا كأن ويُسبه أن يكون ولعلّ وعسى (ف، أ، ٤٦، ٤)
- منها (الحروف) ما إذا قرن بالشيء دل على أنه مطلوب معرفة مقداره، مثل قولنا كم (ف، أ، ٤٦، ٦)
- منها (الحروف) ما يدل على أنه مطلوب معرفة زمان وجوده، مثل قولنا متى (ف، أ، ٤٦، ٨)
- منها (الحروف) ما إذا قرن بالشيء دل على أنه مطلوب معرفة مكانه، مثل قولنا أين (ف، أ، ٤٦، ٩)
- منها (الحروف) ما إذا قرن بالشيء دل على أنه مطلوب معرفة وجوده لا معرفة مقداره ولا زمانه، مثل قولنا هل (ف، أ، ٤٧، ١٣)
- منها (الحروف) ما إذا قرن بالشيء دل على أن المطلوب من الشيء تصوّر ذات الشيء فقط، لا معرفة وجوده ولا معرفة شيء آخر سوى ذاته، لا مقداره ولا زمانه ولا مكانه. وذلك مثل قولنا ما وما هو (ف، أ، ٤٨، ٥)
- منها (الحروف) ما إذا قرن بالشيء دل على أنه مطلوب معرفة صيغته وهيته. وصيغة الشيء قد تكون صيغة نفسه - أعني صيغته التي بها أُنبئت ذات الشيء نفسه. (ف، أ، ٥٠، ٨)
- من الحروف ما إذا قرن بالشيء دل على أنه مطلوب تمييزه عن غيره أو مطلوب معرفة ما يتميز به عن غيره، مثل قولنا أي شيء هو وأيما هو (ف، أ، ٥٢، ٥)
- من الحواشي الحروف التي متى قرئت بالشيء

- دلّت على أنه مطلوب معرفة سببه، مثل قولنا لِمَ وما بال وما شأن وما أشبه ذلك (ف، أ، ١٠، ٥٣)
- منها (الحروف) ما إذا قُرِنَ بالشيء دلّ على أنه غاية لشيء سبقه، مثل قولنا كي واللام التي تقوم مقامه (ف، أ، ٥٦، ٣)
- منها (الحروف) إذا قُرِنَ بالشيء دلّ على أنه سبب لشيء سبقه في اللفظ أو لشيء يتلوه، مثل قولنا لأنّ ومن أجل ومن قبيل (ف، أ، ٥٦، ٥)
- منها (الحروف) ما إذا قُرِنَ بالشيء دلّ على أنّ ذلك الشيء لازم عن شيء آخر موثوق به وقد سبقه، مثل قولنا فلذاً وما قام مقامه (ف، أ، ٦، ٥٦)
- لو سأل سائل فقال: من هذا أو ما الذي فعل أو يفعل، أو ما الذي عرّض له أو كيف هو؛ كان الجواب بأنّه من أو إلى أو في أو على جواباً مستقلاً بمفهومه في دلالته، وهذه وأمثالها تُسمّى أدوات وحروفاً لا يتلفظ بها في المحاوراة إلا مع غيرها (ب، م، ١٠، ١٥)
- الحروف التي تُكتَب مي دالّة أولاً على... الألفاظ (ش، ع، ٨١، ٩)
- التمثيل بالحروف هو أخرى لتلا يُظنّ بما يبيّن... أنه إنما لزم من قبيل المادة، أعني من قبيل مادة المثال الموضوع فيه لا من قبيل الأمر في نفسه (ش، ق، ١٤٤، ٢٤)
- الحروف... أسهل في التعليم (ش، ق، ٢، ٢٦٩)
- حروف السؤال
- حروف السؤال كثيرة: «ما» و«أي» و«هل» و«لِمَ» و«كيف» و«كم» و«أين» و«متى» (ف، ح، ٨، ١٦٤)
- (حروف السؤال) قد تُستعمل دالّة على معانيها التي للدلالة عليها وُضعت منذ أول ما وُضعت، وتُستعمل على معانٍ آخر على اتساع ومجازاً واستعارة، واستعمالها مجازاً واستعارة هو بعد أن تُستعمل دالّة على معانيها التي لها وُضعت من أول ما وُضعت (ف، ح، ١٦٤، ٩)
- حروف السؤال سوى حرف «هل» فإنها (الخطابة) إنّما تستعملها في السؤال على جهة الاستعارة والتجوّز وعلى جهة إبدال حرف مكان حرف. وهذا أيضاً ضرب من الاستعارة والتجوّز وتستعملها في الإخبار على الأنحاء التي سبيلها عند الجمهور أن تُستعمل في الإخبار على ما قد بيّناها كلّها (ف، ح، ٢، ٢١١)
- حسن
- الحسن قد يلزم أن يكون للأوحد والأشياء الجزئية (أ، ب، ٣٩٨، ٥)
- من الحسن يكون حفظ... ومن تكرير الذكر مرات كثيرة تكون تجربة، وذلك أن الأحفاظ الكثيرة في العدد هي تجربة واحدة (أ، ب، ١٧، ٤٦٣)
- الحسن إنما يحصل فيها (الأوائل) البكلي بالإستفراء (أ، ب، ٤٦٤، ١٧)
- الحسن بالأشياء التي هي واحدة بعينها في النوع واحد بعينه (أ، ج، ٤٩٢، ٣)
- إنّ الحسن معرفة والعقل علم (س، ب، ٦، ٢٣)
- الحسن يحدّ حكماً في جزئي في آن بعينه وأبين (س، ب، ٢٢، ١٨٣)
- إنّ الحسن في الحقيقة ليس بعلم، إذ كان كون الحسن علماً ليس حقاً بيّناً بنفسه، بل ربّما كان

- مشهورًا (س، ج، ١٣٤، ١)
- الحسّ إنّما يدرك الجزئيات الشخصية (مر، ت، ٢٦٤، ٧)
- إنّ الذي يُحسّ بالجزئي، فقد يُحسّ بوجه ما الكلّي، فإنّ الذي أحسّ سقراط، فقد أحسّ إنسانًا، ويؤدي الحسّ إلى النفس سقراطيًا أو إنسانًا، إلّا أنّه إنسان منتشر مخالط بعوارض الإنسان. ثم العقل يقسّمه ويميط عنه العوارض - أعني الأعراف القريبة - فيبقى له الإنسان المجرّد الذي لا يتفاوت به سقراط وأفلاطون (مر، ت، ٢٦٦، ١٣)
- الحس يفيد العلم الجزئيّ فإذا جرّده الذهن من الأعراف والقرائن حكمت به الطبيعة التي في ذلك الجزئيّ وهي واحدة في الكلّي والجزئيّ فبصير الحكم كليًا (ب، م، ٢١٤، ١٩)
- الحس لا يُدرك إلا الشخص، لكن الشخصيات إذا استقرّت في الخيال متأديّة إليه من الحس أقبل العقل على تجريدتها من الكم والكيف والأين والوضع المخصصة لها التي هي غير ضرورية في ماهيتها وجعلها كليّة ثم ألّفها بعد ذلك في الإيجاب أو السلب، فلاح له ما يجب أن يصدّق به بذاته وتوقف فيما ليس كذلك إلى حصول الوسط (سي، ب، ٢٤٨، ١٦)
- الحسّ... من المضاف (ش، م، ٣٧، ٧)
- قد يُظنّ أنّ المحسوس أقدم من الحس لأن المحسوس إذا قُدِّفَ مع الحسّ؛ فأما الحسّ فليس يُقَدِّف مع المحسوس (ش، م، ٤١، ٧)
- لا سبيل... إلى حصول العلم بالبرهان عن الحسّ وذلك أنّ الحسّ إنّما يُدرك الأشخاص المحددة الوجود بالزمان والمكان (ش، ب، ٤٤٥، ٢)
- الحسّ لا يُدرك الكلّي (ش، ب، ٤٤٥، ١٠)
- ليس المعنى الذي تُدرك بالحسّ والمعنى الذي تُدركه بالبرهان معنًى واحدًا (ش، ب، ٤٤٥، ١٨)
- الحسّ مبدأ للأمر الكلّي (ش، ب، ٤٤٥، ٢٠)
- في كل حيوان قوة الحسّ (ش، ب، ٤٩٠، ٣)
- نسبة الحسّ إلى المحسوس شبيهة بنسبة العلم إلى المعلوم (ش، ج، ٥١٠، ٧)
- الحسّ بالتضادات واحد (ش، ج، ٦٣٠، ٩)
- إنّ كان «الحس» المقرون بـ«العقل» من فعل الإنسان، كأكله وشربه وتناوله الدواء، ستاه (بعض الناس) «تجريبيًا»، وإن كان خارجًا عن قدرته، كتغيّر أشكال القمر عند مقابلة الشمس، ستاه «حسسيًا» (ت، ر، ١٠٧، ١٥)
- الحس لا يدرك أمرًا كليًا عامًّا أصلًا (ت، ر، ٥٢، ٢٢)
- الحسّ لا يدرك إلّا شيئًا خاصًّا (ت، ر، ٥٣، ١١)
- الحسّ يدرك المعنّيات أولاً، ثم ينتقل منها إلى القضايا العامة (ت، ر، ١٠٦، ٧)
- القضاء الكلّي الذي يقوم بالقلب هو مركّب من الحسّ والعقل (ت، ر، ١٢٥، ٧)
- الحس به تعرف الأمور المعنّية، ثمّ إذا تكوّرت مرّة بعد مرّة أدرك العقل أنّ هذا بسبب القدر المشترك الكلّي (ت، ر، ١٢٥، ١٠)

## حس وخيال وذكر

- الحسّ والخيال والذّكر تنال الجزئيات، فإنّ الحس لا ينال الإنسان المقول على كثيرين، وكذلك الخيال؛ فإنّك أيّ صورة أحضرتها في الخيال أو في الحسّ الإنساني، لم يمكنك أن تشترك فيها سائر الصور الشخصية. لأنّ ما يرتسم في الحسّ والخيال يكون مع عوارض

## حشو

- الحشو... هو أن يدخل في أثناء المقدمات النافعة في النتيجة مقدمات غير نافعة (ش، ج، م، ٢٠، ٦٣٠)

من الكم والكيف والأيان والوضع غير ضرورة في الإنسان مطلقاً ولا مساوية لها (مر، ت، ٨، ٢٦٥)

## حسن وقبح

## حصر

- قولنا الضحك هو كل إنسان فإنما ذلك الحصر للموضوع (ب، م، ١٩، ٧٥)
- الحصر والإهمال فيها (القضية الشرطية) ليس هو الحصر والإهمال في حملياتها، بل قد يُجعل الحصر فيها من جهة دوام الحكم ولا دوامه (ب، م، ٥، ٧٦)

- أكثر الطوائف على إثبات الحسن والقبح العقليين، لكن لا يثبتونه كما يشته نفاة القدر من المعتزلة وغيرهم. بل القائلون بالتحسين والتقييح من أهل السنة والجماعة من السلف والخلف، كمن يقول به من الطوائف الأربعة وغيرهم، يثبتون القدر والصفات (ت، ٢، ١٨، ١٥٢)

## حصر جزئي

- الحصر الجزئي فكقولنا قد يكون إذا كان كذا كان كذا (ب، م، ٩، ٧٦)

- الحسن والقبح من أفعال العباد يرجع إلى كون الأفعال نافعة لهم وضارة لهم. وهذا مما لا ريب فيه أنه يعرف بالعقل (ت، ٢، ١٠، ١٥٤)

## حصر سالب

- أما السلب فكقولنا ليس البتة إذا كان كذا كان كذا، وهو الحصر السالب الكلّي (ب، م، ١١، ٧٦)

- المراد بقولنا «حسن» أنه ملائم نافع (ت، ٢، ٢، ١٦١)

## حسيات

- ليس كلما كان كذا كان كذا وهو الحصر السالب الجزئي، وليس إذا كان كذا كان كذا وهو السلب المهمل، فهذا في المتصل (ب، م، ١١، ٧٦)

- أن يُحترز عن الوهميات والمشهورات والمشبّهات فلا تصدق إلا بالأوليات والحسيات (غ، م، ١٠، ٥٧)

## حصر كلي

- المحصور حصراً كلياً فهو كقولنا كلما كان كذا كان كذا (ب، م، ٨، ٧٦)

- «الحسيات» الظاهرة والباطنة تنقسم أيضاً إلى خاصة وعامة (ت، ١، ١٠٦، ١٦)

- بعض «الحسيات» قد تكون مشتركة بين الناس، كاشتراكهم في رؤية الشمس والقمر والكواكب (ت، ١، ١٠٦، ١٨)

## حصول اولي

- كلّ ذاتين يحصل أحدهما في الآخر حصولاً

- «الحسيات» كذلك قد يحصل فيها اختصاص واشتراك (ت، ١، ١١٢، ٨)



برهان، فكيف يكون على كل شيء برهان؟  
(مر، ت، ٢٠٤، ٢)

- الأمور في أنفسها هو الحق والصدق كموافقة  
قولنا الإنسان حيوان (ب، م، ٣٥، ٢٣)

- ليس يمكن أن يكون حق ضدًا لحق (ش، ع،  
١٣١، ٢١)

- الحق... شاهد لنفسه (ش، ق، ٢٥٩، ١٥)

#### حقائق

- الفرق بين الحقائق لا يكون بمجرد أمر وضعي،  
بل بما هي عليه الحقائق في نفسها (ت، ر، ١،  
١٩٠٥٠)

أولًا لا يتميز منه شيء عن الآخر، لا كالوئد  
في الحائط، إذ باطن الوئد متبرئ عن الحائط،  
ويكون لو وقعت إشارة إلى تلك الذات  
لنناولتهما جميعًا، فأيهما جعل صاحبه بصفه  
وهيئة ونعت، فإنه إما عرض في صاحبه وإما  
صورة؛ وذلك لأنه إن كان صاحبه المتصف به  
مقوم الذات، وهذا إنما يتقوم به، فهو عرض؛  
وإن كان صاحبه لم يتقوم بعد إلا به وله حق في  
تقوم صاحبه فهو صورة؛ ويشتركان في أنهما  
في محل؛ لكن محل أحدهما يسمى مادة،  
ومحل الآخر يسمى موضوعًا (س، م، ٤٥، ١)

#### حق

- أما الحق والصدق فهو واحد (س، ج،  
١٩، ١٠)

أما الحق فإنه يجب فيه أن تذكر ما قيل لك في  
جنسية الأمور المشتق أسماؤها من أعراض  
(س، ج، ٢٠٣، ١١)

- إن من الأمور حقًا ومتشبهًا، مثل ما أن من  
الناس من هو تقى الجيب، طيب السريرة،  
ومنهم من يتراءى بذلك بما يظهره مما يعجب  
منه ويكتنه عن نفسه؛ ومن الحسن ما هو  
مطبوع، ومنه ما هو مجلوب بتطرية (س، س،  
١، ٢)

#### حقيقية

- الحق هو الذي عند الاعتقاد، وعلى أن يجعل  
الذي عند الاعتقاد جنسًا للأقوال الصحيحة  
(س، س، ٥٢، ١٧)

- إن الحق تنتهي المقدمات إلى أوليات؛ فإن إما  
أن يكون كل شيء مجهولًا، أو يكون كل شيء  
معلومًا إما بذاته أو ببرهان. ولكن ليس كل  
شيء مجهولًا ولا كل شيء معلومًا ببرهان؛ ولو  
كان كل شيء يُعلم ببرهان لكان كل برهان يُعلم

#### حقيقة

- الحقيقة جامعة مانعة فإن نظرت إلى مثال  
الحقيقة في الذهن وهو العلم وجدته أيضًا  
كذلك (غ، ح، ١٠٩، ٩)

- هو ما به الشيء هو، يعني حقيقته (ط، ش،  
٢٢٣، ٤)

- الحقيقة لا توجد عامة في الأعيان، إذ الكليات  
- بشرط كونها كليات - إنما توجد في الذهن،  
والعلم بالمعنى لا يستلزم العلم بالكلي -  
بشرط كونه كليًا (ت، ر، ٩٧، ٢٥)

- (القضية الشرطية المنفصلة) الحقيقية إنما  
تتركب من النقيضين أو ما يساويهما أما  
النقيضان فتتفرهما في الصدق والكذب معًا  
جلتي (و، م، ١٢٢، ٣٣)

- (القضية الشرطية المنفصلة) الحقيقية لا تتركب  
من أكثر من جزأين إذ لا واسطة بين النقيضين  
وبين مساويهما (و، م، ١٢٦، ١٩)

- قد يجتمع صدق الحقيقة والخارجية كما في قولنا كل إنسان حيوان، فظهر بهذا أن بين الموجبتين الكليتين إذا كانت إحداها حقيقة والأخرى خارجية عمومًا وخصوصًا من وجه (و، م، ١٧٣، ٤)
- تصدق الحقيقة والخارجية معًا حيث يكون الموضوع موجودًا والحكم صادق على جميع أفراد الموجودة والمقدرة كقولنا كل إنسان حيوان (و، م، ١٧٣، ٣٠)
- الحقيقة في هاتين الجزئيتين أعم مطلقًا من الخارجية لأنه متى صدق الحكم على بعض الأفراد الخارجية صدق على بعض الأفراد المقدرة من غير عكس (و، م، ١٧٤، ١٤)
- إن كانتا (القضيتان) سالتين كلتین فالخارجية أعم مطلقًا من الحقيقة (و، م، ١٧٤، ٢٤)
- حكم
- الحكم فهو أي جزء كان من المقابلة (أ، ب، ١٦، ٣١٤)
- ما كان تركيبه تركيب إخبار فإن أصحاب المنطق يُسمونه القول الجازم ويُسمونه القضية ويُسمونه الحكم، وذلك مثل قولنا زيد يعيش الإنسان حيوان (ف، د، ٧٢، ١٥)
- أن الشيء الذي يرتفعه يرتفع الحكم عن الأمر ليس يلزم إذا وُجِدَ في شيء ما أن يوجد الحكم (ف، ق، ٤٣، ١٩)
- صحة الحكم على أمر ما من التي شابه بها الغائب الشاهد قد تُعلم في كثير من الأشياء بأنفسها لا بقياس ولا بفكر ولا تأمل أصلاً على مثال ما نُعَلِّمُ المقدمات الأول بأحد تلك الوجوه البينة (ف، ق، ٤٧، ٩)
- متى فُرِضَ الحكم موجودًا في كل ذلك الأمر
- أمكن بهذا الطريق وجود الحكم العام (ف، ق، ٤٨، ٦)
- إذا ارتفع الحكم ارتفع الشيء، أم لا، فإن الشيء إذا كان يرتفع بارتفاع الحكم لزم ضرورة إذا وُجِدَ الشيء أن يوجد الحكم (ف، ق، ٥٠، ١٣)
- إن ارتفاع الحكم ليس هو غير أن يُسَلَبَ الحكم عن الأمر، وكذلك ارتفاع الشيء (ف، ق، ٥٠، ١٧)
- الشيء إذا كان يرتفع فيرتفع الحكم ويوجد فيوجد الحكم. يلزم عن الأول أن يكون الحكم إذا وُجِدَ وُجِدَ الشيء، ويلزم عن الثاني أن الحكم إذا ارتفع رَفَعَ الشيء (ف، ق، ٥١، ٩)
- يوجد الحكم بوجود الشيء الذي يفرض علة حيث كان وفي أي أمر كان (ف، ق، ٥٢، ٩)
- متى فُلِّقَ ظانٌ بكلي ما أنه هو الذي أبدل مكانه أمر جزئي حُكِمَ عليه بحكم ما فتصفعنا ما تحت ذلك الكلي فوجدنا من جزئياته ما يمتنع فيه وجود ذلك الحكم، يتلف صنف من ذلك هو قياس في الشكل الثالث ولزم عنه ما يبطل به عموم ذلك الحكم (ف، ق، ٥٨، ١٥)
- الذي عُلِمَ حكمه مثال، لِمَ لم يعلم حكمه، فيُنقَلُ الحُكْمُ الذي حُكِمَ به عليه إلى الشبيه الآخر، وإنما يعلم أن الحكم الذي حُكِمَ به على أحدهما هو حُكْمٌ عليه من جهة الذي به تشابها حتى يكون ذلك الأمر الذي صرَّح بحكمه كأنه أَيْدَلُ بَدَلُ الشيء الذي به تشابها (ف، ق، ٦٢، ٣)
- وجود الحكم المُشَاهِدِ في المحسوس لجميع ما يوصفُ بالمعنى الذي به شأبة فيه الأمر ذلك المثال المحسوس، فتخصُّلُ له مقدمة كلية ويُضيف إليها وجود الأمر تحت موضوعها

على كل جزئي تحته، ولكن جهلاء بالفعل  
(س، ب، ٢٦، ١١)

- (قد) يكون الحكم على الكلّي حاصلًا عندنا  
بقياس، والحكم على الجزئي حاصلًا بقياس  
آخر. فإذا اجتمعا حصل العلم الثالث. ولكن،  
وإن كان كذلك، فإنّ القياسات الأولى تكون  
من مقدّمات بيّنة بنفسها أو مُكتسبة بالاستقراء  
والتجربة والحسّ من غير قياس (س، ب،  
٢٧، ٤٤)

- هذا كلام جدلي كثيرًا ما يكون مشهور القبول؛  
لكنّه ليس بواجب؛ أعني أن يكون الحكم في  
الشيء كالحكم في شبيهه. لكنّه إذا صار هذا  
الوجه من الإحتجاج مشهورًا ومستعملًا، كان  
من العدل في المشهور أن يطالب المخاطب  
بإيراد الفرق بينهما، وأمّا في الحقيقة فلا يلزم  
المخاطب ذلك، لأنّه ليس يلزم في الحق أن  
يكون حكم الشيء كحكم شبيهه، بل هذا  
ممكّن أن يكون، وممكن أن لا يكون، فهو  
كفَس الدعوى (س، ج، ٩٧، ٣)

- الحكم بالكلّ والجزء يكون بالحمل لا في كميّة  
الموضوع أو المحمول (مر، ت، ٤٩، ١٥)

- إثم هذا القول (القضية) من جزئين يُسمّى  
النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبرًا، ويُسمّى  
المتكلمون أحدهما موصوفًا والآخر صفة،  
ويُسمّى الفقهاء أحدهما حكمًا والآخر محكومًا  
عليه ويُسمّى المنطقيون أحدهما موضوعًا وهو  
المخبر عنه والآخر محمولًا وهو الخبر (غ،  
ح، ٢٣، ١٢)

- الحكم المنسوب إلى المحكوم عليه في القضية  
لا يخلو عن ثلاثة أقسام وهي الإمكان والوجود  
والإستحالة (غ، ح، ٢٥، ١٥)

- الواسطة هي التي تنسب الحكم إلى المحكوم

فحصل مقدمة أخرى فينتج عنها وجود الحكم  
لذلك الأمر عن قول مرگب من مثال واستقراء  
وقياس (ف، ج، ١٠٠، ٢)

- متى حُكم بحكم على موضوع فلم يُعلم هل  
ذلك الحكم صادق على ذلك الموضوع أم لا،  
فإن أحد ما يُوقع لنا التصديق به أن تصفح  
جزئيات ذلك الموضوع إمّا كلّها وإمّا أكثرها،  
فإذا وجدنا ذلك الحكم صادقًا على جزئياته  
وقع لنا التصديق بأنّ الذي حُكم به على هذا  
الموضوع هو كما حُكم (ف، أ، ٩٣، ١١)

- موضوع القضية لا يخلو إمّا أن يكون كليًا أو  
جزئيًا، فالحكم إمّا على الكلّي وإمّا على  
الجزئي. فإذا كان الموضوع جزئيًا كقولك:  
زيد كاتب، فإنّ مناقضه سالب إجتمع فيه من  
مراعاة الشرائط ما ذكرناه، وأمّا إن كان  
الموضوع كليًا فإمّا أن يكون الحكم عليه كليًا  
أي يكون قد بيّن أنّ الإيجاب على كل واحد  
مما تحته أو أنّ السلب عن كل واحد منه، فلا  
إيجاب على شيء البتة مما تحته، أو بيّن أن  
الإيجاب أو السلب في بعضه، أو يكون قد ترك  
ذلك تركًا ولم يتعرّض له، وإنّما تعرّض للكيف  
دون الكم، أعني الإيجاب والسلب دون  
التعميم والتخصيص (س، ع، ٤٥، ٧)

- فرق بين حكم يصدق لو حكم به، وبين حكم  
قد حكم به بالفعل، وبين حكم توجه صورة  
القضية وبين حكم تريده مادة القضية على  
موجب صورته (س، ع، ٦٩، ٧)

إذا كان حصل عندنا حكم على كلّي أول  
حصوله إمّا بيّنًا بنفسه مثل أن كل إنسان حيوان،  
والكل أعظم من الجزء؛ أو بيّنًا باستقراء أو  
تجربة على الوجوه التي يصدق بها بالأشياء من  
غير إستعانة بقياس، فقد علمنا بالقوّة الحكم

- القضية، وحاله في الإيجاب والسلب يُستى كيفية القضية؛ وفي كل واحدة من هذه القضايا إيجاب وسلب (سي، ب، ١٠١، ١٨)
- ليس يجب أن يكون كل حكم معللاً بغير ذات ماله الحكم، بل من الأحكام ما ثبت لذات الشيء لا لعلّة غير ذاته (سي، ب، ٢١٣، ١٥)
- القول الذي يصدّق أو يكذب... يُسَمَّى الحكم (ش، ع، ٨٩، ١)
- متى حَكَمْنَا بإيجاب أو سلب لشيء... يكون ذلك الحكم: إما المعنى من المعاني الشخصية، وإما المعنى من المعاني الكلية (ش، ع، ٩١، ٨)
- الحكم... هو بأي جزء إتفق من المتقابلين بالإيجاب والسلب (ش، ب، ٣٧٥، ٢)
- ليس يمكن أن يحصل لنا الحكم الصادق من قِبَل الظن الكاذب (ش، ب، ٤٥٠، ١٢)
- نقلة الحكم من شيء إلى شيء لا تخلو من ثلاثة أوجه: أحدها نقلة الحكم من الكلّي إلى الجزئي... والثاني نقلة الحكم من أكثر الجزئيات أو جميعها إلى الكلّي... والثالث النقلة من جزئي إلى جزئي يُشَبَّه به (ش، ج، ٥١٣، ١٥)
- لأنّ صدق القول وكذبه مطابقة حكمه للواقع أو للإعتقاد أو لهما معاً وعدمها، ولا حكم في الانشائيات والتقييدات، لأنّ الحكم أداء للواقع في نفس الأمر من طرفي النسبة ماضياً أو حالاً أو استقبالاً، ولا أداء في الانشائيات والتقييدات (ه، م، ١٣، ٢)
- إنّ الحكم في اصطلاح المنطقيين، إمّا نفس النسبة الحاصلة في الذهن، أو إدراك وقوعها أو لا وقوعها (ه، م، ٥٦، ١)
- إن قيل الحكم على الشيء بالشيء لو استدعى عليه فيجعل خبراً عنه فيصدق به وينسب إلى الحكم فيجعل الحكم خبراً عنه فيصدق به، فيلزمه من ذلك بالضرورة التصديق بنسبة الحكم إلى المحكوم عليه (غ، ح، ٦٤، ١٠)
- الحكم على الصفة حكمٌ على الموصوف بالضرورة (غ، ق، ٥٠، ١٦)
- يفعل الذهن في مفردات التصورات جمعاً وناليفاً بين مفرداتها هو الذي يُدَلُّ عليه بمؤلفات الألفاظ، كالمفهوم من قولنا الإنسان حيوان، وهو بإيقاع نسبة بين المفردات هي كالواصلة والرابطة بينها، وهذا الفعل من الذهن يُسَمَّى حكماً وجزماً (ب، م، ٣٥، ٢١)
- إنّ الحكم حالة تحدثها النفس لها وفيها، وهو العلم (ب، م، ٧٠، ٤)
- الحكم باللزوم في المتصلة يُسَمَّى إيجاباً ولو كان بين سالبين (ب، م، ٧٣، ١٢)
- الحكم برفعه (اللزوم) فيها (المتصلة) يُسَمَّى سلباً ولو كان بين موجبتين (ب، م، ٧٣، ١٤)
- صورة القضية... هي الحكم (ب، م، ٧٧، ٦)
- كل علم وحكم كما قيل إنّما هو بوجود محمول لموضوع في الحملات، أو لا وجوده لكُلِّه أو لبعضه، أو لزوم تال لمُتَمِّد في الشرطيات المتصلة، أو عناه له في المنفصلة (ب، م، ١١٠، ٢٣)
- الحكم إما أن يكون بنسبة مفرد أو ما هو في قوة المفرد إلى مثله بأنه هو أو ليس هو (سي، ب، ٩٩، ٢٢)
- الحكم بأن معنّى محمول على معنّى أو ليس محمولاً عليه (سي، ب، ٩٩، ٢٣)
- حال الحكم في عمومه وخصوصه يُسَمَّى كمية

الحكم في تلك معللاً بعلة أخرى، فيقال:  
هذا غلط (ت، ر، ١، ٢٣٨، ٨)

- متى ثبت الحكم مع المشترك في صورة مع  
تخلف غيره من الأوصاف، يمنع أن تكون  
الأوصاف الزائدة المقارنة له في الأصل مؤثرة  
في الحكم. فإنها مختصة بالأصل، فلو كانت  
مؤثرة لم يجوز أن يوجد الحكم في غير الأصل  
(ت، ر، ١، ٢٣٨، ١٠)

- قولهم: (طائفة من الفلاسفة) «إنَّ بَيْنَ أَنْ ذَلِكَ  
الوصف يستلزم الحكم، وأن الحكم لازم  
لعموم ذاته، فمع بعده يستغني عن التمثيل»،  
فيقال: لا بعد في ذلك، بل كلما دلَّ على أنَّ  
الحد الأوسط يستلزم الأكبر فإنه يستدل به على  
جعل ذلك الحد وصفاً مشتركاً بين أصل وفرع،  
ويلزمه الحكم (ت، ر، ١، ٢٣٨، ٢٤)

- الحكم على مجموع أفراد الأعم لا يجب أن  
يكون حكماً على مجموع أفراد الأخص. فإنك  
إذا قلت مجموع الإنسان حيوان ومجموع  
الحيوان فرس وحمار وغيرهما لم يصح أن  
يكون مجموع الإنسان كذلك (و، م، ١٨٨، ١)

### حكم الاصل

- العكس يجوز أن يكون كالأصل، فإنه كما  
يكون لا شيء من الأبيض أسود أي ما دام  
أبيض، فكذلك لا شيء من الأسود أبيض ما  
دام أسود. وكما أنه لا شيء من الحجارة  
حيوان، أي دائماً ما دام موجوداً، فكذلك لا  
شيء من الحيوان بحجارة ما دام موجوداً.  
فحكم الاصل كحكم العكس (س، ق،  
٤، ٧٧)

تصوّره بوجه ما صدق المجهول المطلق يمنع  
الحكم عليه وهو كاذب لأن المحكوم عليه فيه  
إن كان مجهولاً مطلقاً تناقض وكذب، وإن كان  
معلومًا من وجه وكل معلوم من وجه يمكن  
الحكم عليه فقد كذب أيضاً (م، ط، ٢٤، ١)  
- وجود الحكم بلا علة فيسمى «عدم عكس»  
و«عدم تأثير» (ت، ر، ١، ٣٩، ١٣)

- إذا كان قاطعاً بأن الحكم لا بدّ له من علة،  
وقاطعاً بأنه لا يصلح للعلة إلا الوصف الفلاني  
(ت، ر، ١، ١٠٨، ٣)

- «حكم الشيء حكم مثله»، كما إذا عرفنا أنّ  
«هذه النار محرقة» علمنا أنّ «النار الغائبة  
محرقة»، لأنها مثلها (ت، ر، ١، ١٢٧، ٥)

- الحكم قد علم ثبوته في بعض «الجزئيات» ولا  
يكفي في «قياس التمثيل» إثباته في أحد الجزئين  
لثبوته في الجزئي الآخر لإشتراكهما في أمر لم  
يقم دليل على استلزامه للحكم، كما بطلت  
هؤلاء الغالطون، بل لا بدّ من أن يُعلم أنّ  
«المشترك بينهما مستلزم للحكم» (ت، ر، ١،  
٢٣، ١٢٨)

- بتصوّر (الذهن) المعيّنين أولاً - وهما «الأصل»  
و«الفرع»، ثم ينتقل إلى لازمهما وهو  
«المشترك»، ثم إلى لازم اللازم وهو  
«الحكم» (ت، ر، ١، ١٣٢، ٥)

- الحكم بعلة تارة ب«علة متعديّة» وتارة ب«علة  
قاصرة». والتعليل ب«القاصرة» إذا كانت  
«منصوصة» جائز بانفاق الفقهاء (ت، ر، ١،  
٥، ٢٣١)

- قولهم (طائفة من الفلاسفة) «ثبوت الحكم مع  
المشترك في صورة مع تخلف غيره من  
الأوصاف المقارنة له في الأصل ممّا لا  
يوجب استقلاله بالتعليل لجواز أن يكون

## حكم أولي

- من أراد أن لا يضلّ في معرفة أنّ الحكم أولي فيجب إذا كان الحكم مقارناً لمعانٍ مختلفة أن يمتحن أولية الحكم بأن يرفع جملة المعاني إلا واحداً منها ويبدّل ذلك الواحد دائماً. فإما إذا ثبت وبطلت البواقي ثبت الحكم؛ وإن ارتفع وإن بقيت البواقي - إن أمكن ذلك - يرتفع الحكم، فالحكم له أولاً. مثال هذا: مثلث متساوي الساقين من نحاس، وهو أيضاً شكل. فإذا رفعت تساوي الساقين وكونه من نحاس وأثبت المثلث، وجدته كون ثلاث زوايا منه مساوياً لقائمتين ثابتاً. ولو أمكن أن يرتفع معنى الشكل ويبقى المثلث، كان الحكم ثابتاً؛ ولكن إنّما لا يبقى لأنّ المثلث لا يبقى، ثم إذا رفعت المثلث وبقي الشكل لم يبق هذا الحكم. فمن جانب تساوي الساقين وكونه من نحاس، تجد الحكم ثابتاً مع رفع الأمرين وإثبات المثلث. ومن جانب الشكل تجد الحكم مرتفعاً مع وضع الأمرين ورفع المثلث، فيجتمع من الإمتحانين أنّ الحكم كليّ للمثلث لا غير (س، ب، ١، ٩٤)

## حكم بالإنفصال

- قوله ليس البتّة إذا كان كذا كان كذا هو الحكم بالإنفصال والعناد (ب، م، ٧، ٧٨)

## حكم بايجاب كلي

- الحكم بالإيجاب الكليّ على الموضوع الكليّ قولك في الحملات: كل إنسان حيوان، فقد أوجبت الحيوانية على كل واحد مما يوصف بأنه إنسان (س، ع، ١٣، ٤٥)

## حكم بسلب كلي

- (الحكم) بالسلب الكليّ على الموضوع الكليّ قولك: ليس ولا واحد من الناس بحجر (س، ع، ٤٦، ٣)

## حكم بسيط

- الحكم البسيط لفظ دالّ على أن الشيء موجود أو غير موجود على حسب قسمة الأزمان (أ، ع، ٦٥، ٣)

- الحكم البسيط هو الذي يدلّ على أنّ شيئاً موجوداً لشيء أو ليس بموجود له (س، ع، ٤٢، ١٣)

- الحكم البسيط يُشبه الإيجاب منه حمل شيء على شيء، والسلب انتزاع شيء من شيء (ش، ع، ٨٩، ٢)

- الحكم البسيط... لفظ يدلّ على أن الشيء موجود أو غير موجود (ش، ع، ٨٩، ٣)

## حكم بطرف راجح

الحكم بالطرف الراجح: إمّا أن يقارنه الحكم بامتناع المرجوح. أو لا يقارنه: بل يقارن تجويزه. والأول: هو (الحكم) الجازم. والثاني: هو (الحكم) المقنون الصرف (ط، ش، ١٧١، ١١)

## حكم بالعناد

- الحكم بالعناد في المنفصلة يُسمّى إيجاباً (ب، م، ٧٣، ١٥)

## حكم جازم

- الحكم بالطرف الراجح: إمّا أن يقارنه الحكم بامتناع المرجوح. أو لا يقارنه: بل يقارن

ومن عادة قوم أن يسموا هذا (حكماً حملياً).  
وإما أن يكون الحكم فيه بنسبة مؤلفة تأليف  
القضايا إلى مثلها. وقوم يسمون جميع هذا  
(حكماً شرطياً) (س، ش، ٦٠، ٢٢)

### حكم شيء على شيء

- إنَّ الذهن يعرض له فصور عن ملاحظة المعنى  
بحسب اختلاف اللفظ، فتارة يظن أنَّ المشارك  
في اللفظ مشارك في المعنى، وتارة يظن أنَّ  
المفارق في اللفظ موافق في المعنى، كأنَّ  
حكمه هو حكم الشيء على الشيء حكمه حكم  
الشيء، وأنَّ اللفظ أو حال اللفظ الذي يشارك  
فيه التقيض غير التقيض هو في معنى التقيض،  
كأنَّ التقيض في اللفظ وحاله هو التقيض في  
المعنى. ومن قدَّر على التميِّز بادر فلاحظ  
الشيء نفسه، وصار سماعه للفظ إشارة فيه على  
المعنى، حتى إنَّه إذا قال: «موجود وواحد»،  
تميِّز له مثلاً ما هو الأوَّلِيُّ بذلك والأخصُّ به  
كالجوهر الشخصي (س، ش، ٣٣، ٨)

### حكم ضروري

- إنَّ الحكم الضروريَّ إمَّا يكون بحسب ذات  
الموضوع، لا بحسب وصفه؛ فإنَّنا إذا قلنا:  
«الكاتب بالضرورة إنسان» عينا أنَّه ما دام  
موجود الذات إنسان حال كونه كاتباً، وحال  
كونه غير كاتب (ط، ش، ٣٢٨، ٦)

### حكم العكس

- العكس يجوز أن يكون كالأصل، فإنَّه كما  
يكون لا شيء من الأبيض أسود أي ما دام  
أبيض، فكذلك لا شيء من الأسود أبيض ما  
دام أسود. وكما أنَّه لا شيء من الحجارة

تجويزه. والأول: هو (الحكم) الجازم.  
والثاني: هو (الحكم) المظنون الصرف (ط،  
ش، ١٧١، ١٤)

- (الحكم) الجازم: إمَّا أن تعتبر مطابقتها  
للخارج. أو لا تعتبر. فإنَّ عُبِّرَتْ: فإنَّما أن  
يكون مطابقاً. أو لا يكون. والأوَّل: إمَّا أن  
يمكن للحاكم أن يحكم بخلافه. أو لا يمكن.  
فإنَّ لم يمكن، فهو اليقين، ويستجمع ثلاثة  
أشياء: الجزم والمطابقة والثبات؛ وإنَّ أمكن،  
فهو الجازم المطابق غير الثابت (ط، ش،  
١٧١، ١٦)

### حكم جزئي

- الحكم الكلِّي... تَصَمَّنَه السور الكلِّي...  
والحكم الجزئي... تَصَمَّنَه السور الجزئي  
(ش، ع، ١٠٦، ٢٣)

### حكم حملي

- إنَّ الأحكام التي تناسب التصديق ثلاثة: فإنَّه  
إمَّا أن يكون الحكم فيه بنسبة مفرد - أو ما له  
حكم المفرد - إلى مثله بأنَّه هو أو ليس هو.  
مثل قولك «الجسم مُحدث أو ليس بمحدث».  
ومن عادة قوم أن يسموا هذا (حكماً حملياً).  
وإمَّا أن يكون الحكم فيه بنسبة مؤلفة تأليف  
القضايا إلى مثلها. وقوم يسمون جميع هذا  
(حكماً شرطياً) (س، ش، ٦٠، ٢٠)

### حكم شرطي

- إنَّ الأحكام التي تناسب التصديق ثلاثة: فإنَّه  
إمَّا أن يكون الحكم فيه بنسبة مفرد - أو ما له  
حكم المفرد - إلى مثله بأنَّه هو أو ليس هو.  
مثل قولك «الجسم مُحدث أو ليس بمحدث».

## حکم ممتنع

- أن تكون الصفة معلومة السلب عن الموصوف بمجرد النظر فيهما، ولا يحتاج في ذلك إلى معنى ثالث يوجب سلبها عنه، كالقول بأنّ الجزء اعظم من كلّ، فيكون ذلك علمًا حاصلًا أوّليًا وُسمي حكمًا ممتنعًا، ولا يكون فيه موضع إمكان ولا جواز ولا احتمال نظر (ب)، م، ٧٩، ٢٢

## حکم منقول

- الحكم المنقول ثلاثة: إمّا حكم من كليّ على جزئي. وهو الصحيح اللازم، وهو القياس الصحيح الذي قدّمناه. وإمّا حكم من جزئي واحد، على جزئي واحد، كاعتبار الغائب بالشاهد وهو التمثيل. وسيأتي. وإمّا حكم من جزئيات كثيرة على جزئي واحد، وهو الاستقراء، وهو أقوى من التمثيل (غ)، ع، ١٦١، ١٠

## حکم يقيني

- الحكم اليقيني البين الأوّلي كالحكم بأنّ الكل أعظم من جزئه (ب)، م، ٢١٥، ١  
- الحكم اليقيني هو الواجب في نفسه، الذي لا يتغير، وهو الذي يجب قبوله. فكل حكم عرف بعلمته فهو يقيني، وما لا يعرف بعلمته، فهو ليس يقيني، سواء كان له علّة أو لا (ط)، ش، ٣٩٢، ٢١

## حکمان سلبیان

- (الحكمان) السلبیان هما أنّنا لا نعني بقولنا: كل (ج) كليتة (ج) ولا الجيم الكليّ، ولا الكليّ المنطقي؛ فإنّ الكليتة هي العموم، ولا العلقني،

حيوان، أي دائمًا ما دام موجودًا، فكذلك لا شيء من الحيوان بحجارة ما دام موجودًا. فحكم الأصل كحكم العكس (س)، ق، ٧٧، ٤

## حکم كلي

- أعني بقولي حكمًا كليًا على معنى كليّ مثل قولك: «كل إنسان أبيض» وقولك: «ولا إنسان واحدًا أبيض» (أ)، ع، ٦٦، ٩

- الحس يفيد العلم الجزئيّ فإذا جرّده الذهن من الأعراض والقرائن حكمت به الطبيعة التي في ذلك الجزئيّ وهي واحدة في الكليّ والجزئيّ فيصير الحكم كليًا (ب)، م، ٢١٤، ١٩

- الحكم الكليّ... تَقْصَمُهُ السور الكليّ... والحكم الجزئيّ... تَقْصَمُهُ السور الجزئيّ (ش)، ع، ١٠٦، ٢٣

- لا بدّ أن يعرف كلّ فرد من أفراد الحكم الكليّ المطلوب يلزم كل فرد من أفراد الدليل (ت)، ١٥٩، ٩

## حکم المثال

- إذا تبيّن في شيء أنه تحت موضوع تلك المقدمة نُقِلَ حُكْمُ المثال إلى ذلك الشيء (ف)، ق، ٦٢، ١٨

## حکم مضمون صرف

- الحكم بالطرف الراجح: إمّا أن يقارنه الحكم بامتناع المرجوح. أو لا يقارنه: بل يقارن تجويزه. والأول: هو (الحكم) الجازم. والثاني: هو (الحكم) المضمون الصرف (ط)، ش، ١٧١، ١٥



العمل، فبأن يكون قد حصل عنده الخلق الذي يسمى العدالة والمملكة الفاضلة (مر، ت، ٢٦٥، ٢)

- الحكمة خروج نفس الإنسان إلى كماله الممكن في جزأي العلم والعمل. أما في جانب العلم فإن يكون متصورًا للموجودات كما هي ومصداقًا بالقضايا كما هي. وأما في جانب العمل فإن يكون قد حصل عنده الخلق الذي يسمى العدالة (سي، ب، ٢٧٦، ٥)

- ربما قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الإحاطة بالمعقولات النظرية والعلمية (سي، ب، ٢٧٦، ٧)

- «الحكمة عند العرب العلم والعمل» (ت، ر، ١٥٦، ١٣)

### حكمة مرآئية

- الحكمة المرآئية... هو الذي يُعنى باسم السفسطة والسوفسطائين في لسان اليونانيين (ش، س، ٦٧٠، ٢٢)

### حكيم

- الحكيم بالحقيقة هو الذي إذا قضى بقضية - يخاطب بها نفسه أو غير نفسه - يعني أنه قال حقًا صدقًا، فيكون قد عَقِلَ الحق عَقْلًا مضاعفًا، وذلك لاقتداره على قوانين تُمَيِّزُ بين الحق والباطل، حتى إذا قال صدقًا، فهذا هو الذي إذا فكر وقال أصاب، وإذا سمع من غيره قولًا، وكان كاذبًا، أمكنه إظهاره؛ والأوّل له بحسب ما يقول، والثاني بحسب ما يسمع (س، س، ١٠٦، ١)

وإنما لم يذكر الكلّي الطبيعي؛ لأنه قد يكون موضوعًا، وذلك في المهملات، وقد يكون جزءًا من الموضوع وذلك في الخصوصيات، والمحصورات. وبيانه: أنه إذا أُخِذَ مع لاحق شخصي مخصّص كما في قولنا: هذا الإنسان، كان موضوعًا لمخصوصة. وإن أُخِذَ مع لاحق يقتضي عمومه ووقوعه على الكثرة فلا يخلو: إمّا أن ينظر إلى تلك الطبيعة من حيث يقع على الكثرة، أو ينظر إلى الكثرة من حيث تلك الطبيعة مقولة عليها (ط، ش، ٣٢٥، ٧)

### حكمة

- الحكمة قسامان: قسم هو تبصر القلب وتفكيره ويُسمى العلم، وقسم هو حركة القلب وقوّته ويسمى العمل (ق، م، ٢، ٢١)

- سوفيا وهو الحكمة واسطس وهو التمويه (ف، د، ٥٧، ٩)

- العلم المدعو بالحكمة يبيّنها بإلزام المحال نقيضها (ز، ب، ٢٤٤، ٢)

- الحكمة خروج نفس الإنسان إلى كماله الممكن له في حدّي العلم والعمل: أمّا في جانب العلم فإن يكون متصورًا للموجودات كما هي ومصداقًا بالقضايا كما هي؛ وأمّا في جانب العمل فإن يكون قد حصل عنده الخلق الذي يسمى العدالة. وربما قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الإحاطة بالمعقولات النظرية والعملية، وإن لم يحصل خلق (س، ب، ١٩٢، ٧)

- الحكمة خروج نفس الإنسان إلى كماله الممكن في جزأي العلم والعمل. أمّا في جانب العلم، فبأن يكون متصورًا للموجودات كما هي، ومصداقًا بالقضايا كما هي. وأمّا في جانب

## حمل

حمل المقول على موضوع، حتى يكون طرفاه  
ووسط، فإنَّ هذا الذي قيل على المقول على  
الموضوع، يقال على الشيء الذي حُمِلَ عليه  
المقول الأول. مثال ذلك أنَّ الحيوان لما قيل  
على الإنسان حَمَلَ المقول على الموضوع؛  
وقيل الإنسان على زيد وعمرو هذا القول بعينه،  
فإنَّ الحيوان أيضًا يقال على زيد هذا القول  
بعينه؛ إذ زيدٌ حيوانٌ، ويشترك مع الحيوان في  
حدّه؛ أي حدُّ الحيوان يُحْمَلُ عليه، لأنَّ  
الحيوان يقال على طبيعة الإنسان، فكل ما يقال  
له إنسان يقال له حيوان، وزيد قيل له إنسان  
(س، م، ٣٨، ١٠)

- الحَمْلُ بالحقيقة هو إضافة المعنى المحمول إلى  
موضوعه وإعتباره بقياسه عند الذهن، وذلك  
ممكن لكل شيء بقياس كل شيء، أعني أنَّ كل  
معنى ذهني قد يُمكن الذهن إعتباره بقياس كلِّما  
يُقَدَّرُ موضوعًا، فيكون في إعتباره مُمكنًا أن  
يُحمل عليه وأن يُحمل من حيث هذا مَتَّصِرٌ  
ذهني، وهذا موضوع أعني مُقَدَّرُ الموضوعية،  
وقد تُسمَّى هذه الإضافة والإعتبار التقديري  
حَمْلًا (ب، م، ١٣، ٢)

- الحَمْلُ إنَّما هو قول لفظ بمعناه على الموضوع  
الواحد أو على الموضوعات الكثيرة (ب، م،  
١٣، ١٩)

- أمَّا الحَمْلُ فإنَّه يُقال على الإيجاب منها  
بالحقيقة، وعلى السلب مجازًا من حيث أنَّ فيه  
تقدير حَمْلٍ قبل حصول العلم، رفعه السلب في  
العلم، فليس كل معنيين يخطران بالبال يلزم  
عند الذهن إيجاب أحدهما على الآخر أو سلبه  
عنه، بل إنَّما يكون ذلك في معان مخصوصة  
لمعان مخصوصة يلزم الحكم بالإيجاب أو  
السلب فيهما (ب، م، ٧٠، ١٧)

- أجناس الحَمْلُ الذي بحسب الاسم: هل هي  
واحدة بعينها في الجميع؟ وذلك أنها إن لم تكن  
واحدة بعينها، فمن البين أن الموصوف إسم  
مشترك مثال ذلك المحمود، فإنه في الأظعمة  
ما يُحدث اللذة، وفي الطب ما يُحدث  
الصحة، وفي النفس ما تكون به بحالٍ ما،  
أعني عفيفة أو شجاعة أو عادلة. وكذلك في  
الإنسان أيضًا. ويقال في الشيء إنه محمود في  
بعض الأوقات، مثل الكائن في وقته (أ، ج،  
٤٩٤، ١٥)

- كل ما يُحمل على الجنس من طريق ما هو  
جنس فإنه يُحمل على ما تحته من الأنواع.  
وكل ما يُحمل على الفصل من طريق ما هو  
فصل فإنه يُحمل على النوع الذي عنه تحدت  
(في، أ، ١٠٥٢، ٥)

- الكَلِّياتُ التي لا تشترك في الحمل على  
أشخاص واحدة بأعيانها فإنَّ تلك لا يُحْمَلُ  
بعضها على بعض أصلاً (ف، أ، ٦٢، ٦)

- الكَلِّياتُ التي هي مشتركة في الحمل على  
أشخاص واحدة بأعيانها فإنَّ تلك الكَلِّياتُ  
يُحْمَلُ بعضها على بعض (ف، أ، ٦٢، ١٠)

- الحَمْلُ على وجهين: حَمْلُ مواطأة، كقولك:  
زيد إنسان؛ فإنَّ الإنسان محمول على زيد  
بالحقيقة والمواطأة؛ وحمل إشفاق، كحال  
البياض بالقياس إلى الإنسان؛ فإنه يقال: إنَّ  
الإنسان أبيض أو ذو بياض، ولا يقال: إنه  
بياض. وإنَّ إنفق أن قيل: جسم أبيض، ولون  
أبيض، فلا يُحْمَلُ حَمْلُ المحمول على  
الموضوع (س، د، ٢٨، ٥)

- إذا حُمِلَ شيءٌ على شيءٍ حمل المقول على  
موضوع، ثم حُمِلَ ذلك الشيءُ على شيءٍ آخر

- قد يُستعمل الذاتي بمعنى آخر... فيخصص هذا بإسم المقوم، وهو: أمّا ما تألّف منه الذات فيكون ذاتيًا بالقياس إلى الذات. والبسيط المطلق لا ذاتي له بهذا المعنى. وإمّا ما هو نفس الذات، فهو ذاتي بالقياس إلى جزئيات الذات المتكثرة بالعدد فقط. وكل ما سواهما مما يحمل على الذات بعد تقوّمها فيكون وجوده مغايرًا لوجود الماهية فلا يكون محمولاً عليها إذ الحمل يستدعي الإتحاد في الوجود (ط، ش، ٧، ٢٠٠)

- إن كون الشيء محمولاً على شيء، أمر عقلي، سواء كان بالقياس إلى أمر خارج، أو لم يكن بالقياس إلى شيء؛ فإنّ الموجود في الموضوع ليس إلاّ البياض مثلاً. أمّا كون الموضوع أبيض ليس في خارج العقل أمرًا زائدًا على البياض، وعلى موضوعه ولذلك كان الحمل والوضع من المعقولات الثانية (ط، ش، ١٧، ٢٠٧)

### حمل اشتقاق

- نوع آخر من الحمل يسمى حمل الاشتقاق وهو حمل «هو ذو هو» وهو كالبياض على الجسم، والمحمول بذلك الحمل لا يُحمل على الموضوع وحده بالمواطأة، بل يحمل مع لفظ «ذو» كما يقال: الجسم ذو بياض، أو يشتق منه إسم كالأبيض، فيُحمل بالمواطأة عليه، كما يقال: الجسم أبيض. والمحمول بالحقيقة هو الأول (ط، ش، ٧، ١٩٠)

### حمل اولي

- الحمل الأوّلي يقال على وجهين: (أحدهما) أن يكون التصديق به حاصلًا في أول العقل لا

- المساواة في الحمل فهو أن كل ما يُحمل عليه المحدود يُحمل عليه هذا القول، وكل ما يُحمل عليه هذا القول يُحمل عليه المحدود (سي، ب، ١٥، ٢٦٥)

- اللفظ الذي يدنّ على إرتباط المحمول بالموضوع ربما دنّ على إرتباطه في الزمان الماضي والمستقبل أو الحال... وربما يدنّ على إرتباط غير مقدّم بزمان وهذا هو الحمل الضروري (ش، ع، ٨٨، ٢٠)

- متى لم يكن حمل... المعاني على الموضوع حملًا بالعرض ولا كان أحدهما منظويًا في الآخر ومحصّرًا فيه... فإنّ المجموع من تلك المعاني يكون معنًى واحدًا (ش، ع، ١١٣، ٢٦)

- متى احتجنا أن نبيّن أن شيئًا موجود في شيء... يجب أن نأخذ في بيان ذلك على جهة الحمل أن شيئًا موجود لشيء ومحمول على شيء (ش، ق، ٢٣٢، ٣)

- (الحمل) الذي بالذات... يقال على وجوه أربعة: أحدها على المحمولات التي تؤخذ في حدود موضوعاتها إما على أنها حدود تامة لها أو أجزاء حدود. والثاني... المحمولات التي تؤخذ موضوعاتها في حدودها على أنها أجزاء حدّ. والمعنى الثالث... هو المقول على أشخاص الجوهر. والمعنى الرابع... هو المعلولات اللازمة دائمًا لعللها الفاعلة لها (ش، ب، ٣٨١، ١٢)

- الحمل الحقيقي... هو حمل العرض على الجوهر (ش، ب، ٤٢٩، ٤)

- كل حمل حقيقي... هو متناوٍ من الجهتين جميعًا أعني المحمول والموضوع (ش، ب، ٤٢٩، ٢٠)

- إن أُخِذَ الموضوع أخصّ من الحدّ الأوسط، والحدّ الأوسط أخصّ من الأكبر، لم يكن الحمل على طريق الكل (ش، ب، ٤٨٧، ١٩)

### حمل غير المطلق

- الحملُ غير المطلق هو الذي إذا قُرِنَ بموضوعه قولنا كلُّ كَذَبٍ الحملُ (ف، أ، ٦٢، ١٥)

### حمل كلي

- يُعتبر في حمل الكلّي على جزئياته حمل المواطأة وهو أن يُحمل الشيء بالحقيقة على الموضوع لا حمل الإشتقاق وهو أن لا يُحمل عليه بالحقيقة بل يُنسب إليه كاليابض بالنسبة إلى الإنسان إذ لا يقال الإنسان يابض بل ذو يابض أو اشتق منه ما يحمل بالحقيقة كاليابض (م، ط، ٤٧، ١)

### حمل ما بالعرض

- حملُ ما بالعرض، وهو إنما أن يقلب ما من شأنه أن يكون محمولاً في طباعه فيوضع لما من شأنه أن يكون موضوعاً في طباعه، فيقال: أبيضُ ما إنسانٌ فيكون بالحقيقة قد أخذ الموضوع مرتين بالقوّة، وذلك لأن الأبيض من جهة ما هو أبيض فقط لا يمكن أن يكون موضوعاً. ولكن الموضوع هو الشيء الذي عرّض له أن كان أبيض، وهذا هو الإنسان الذي عرّض له اليابض فهو أبيض (س، ب، ١٦٣، ١٦)

### حمل مطلق

- الحمل المطلق هو الذي إذا قُرِنَ بموضوعه قولنا كلُّ صدقٍ الحملُ (ف، أ، ٦٢، ١٤)

بواسطة، مثل أن الكل أعظم من الجزء. (والثاني) أن لا يُحمل أولاً على ما هو أعم من الموضوع، كالحيوان والناطق والضاحك للإنسان. فإن كل واحد من هذه محمول عليه لا بواسطة شيء أعم منه، لا كالجسم فإنه محمول عليه بواسطة أمر أعم منه وهو الحيوان (سي، ب، ٢٤١، ١١)

### حمل بالإيجاب

- إن التأمل والحكم العقلي إن أوجب فيما قدّر حملُه الحمل بالحقيقة سُمّي ذلك حملاً بالإيجاب وذلك هو الحكم بوجود شيء لشيء كالكتاب لزيد في قولنا زيد كاتب (ب، م، ١٣، ١٠)

### حمل بالسلب

- إن مُنِعَ (التأمل والحكم العقلي) من حمل ما قدّر حملة سُمّي ذلك حملاً بالسلب، وذلك هو الحكم بلا وجود شيء لشيء (ب، م، ١٣، ١٢)

### حمل على كل

- الحمل على الكل... هو المحمول الذي جمع ثلاثة شروط: أحدها المحمول الذي يقال على جميع الموضوع... والثاني أن يكون محمولاً على الموضوع بالذات. والثالث أن يكون محمولاً عليه حملاً أولاً (ش، ب، ٣٨٣، ٢)

- الحمل الذي على الكل يكفي فيه أن يقال أنه المحمول على كل الموضوع وبذاته من قبيل أنه لا فرق بين قولنا أن هذا الشيء المحمول موجود لهذا الموضوع بذاته وموجود له أولاً (ش، ب، ٣٨٣، ١١)

- شيء واحد بعينه يُحْمَلُ على نوع ما حملاً مطلقاً وذلك الشيء بعينه يُحْمَلُ على جنس ذلك النوع حملاً غير مطلق (ف، أ، ٧٢، ١٤)
- شيء واحد بعينه يُحْمَلُ على جنس ما حملاً مطلقاً ويُحْمَلُ على ذلك بعينه على جنس ذلك الجنس حملاً غير مطلق. فتكون أشياءً واحدة بأعيانها تُحْمَلُ على كَلْتَيْنِ أحدهما تحت الآخر، فتُحْمَلُ على الأسفل منهما حملاً مطلقاً وعلى الأعلى حملاً غير مطلق (ف، أ، ٧٢، ١٦)
- الجنسُ وخاصتهُ مساويان في الحمل، يُحْمَلُ كلُّ منهما على الآخر حملاً مطلقاً (ف، أ، ٧٦، ٤)
- (الغرض) صفان. أحدهما يُحْمَلُ على النوع أو على الجنس حملاً مطلقاً، فذلك يُسَمَّى الغرض غير المفارق والغرض اللازم (ف، أ، ٧٦، ٢٢)
- ... شرط الحمل المطلق الصادق في كل مادة... هو أن يكون على أشياء موجودة بالفعل لا بالقوة (ش، ق، ١٩٧، ٨)
- حمل مطلقة على عرفية**
- حمل المطلقة على العرفية، وهو أن يكون الحكم دائماً بدوام وصف الموضوع وحينئذ يكون هذا الوقت المطلق أحص من المطلق العام، والحال بينه وبين المطلق الخاص مختلف في العموم؛ فإنه يشمل الضروري والدائم، بخلاف المطلق الخاص (ط، ش، ٣٥٩، ٢)
- حمل مواطأة**
- القول الذي بمعنى المصدر لا الذي هو لفظ
- مُؤَلَّفٌ يُسَمَّى حَمَلًا، والمعنى المحمول فقد يُحْمَلُ باسمه ويقال بنفسه حتى يقال أن الموضوع هو المحمول، كما يقال إن زيداً هو إنسان ويُسَمَّى حَمَلٌ مواطأة (ب، م، ١٢، ٢٣)
- حمل «هو هو» المسمى بحمل المواطأة، ومعناه كما قال: إن الشيء الذي يقال له «المثلث» هو بعينه يقال له: «إنه شكل» سواءً كان ذلك الشيء في نفسه معنى ثالثاً مغايراً للمثلث والشكل، أم كان في نفسه هو المثلث بعينه، أو الشكل بعينه. فهذا الحمل يستدعي إتحاد الموضوع والمحمول من وجه، وتغايرهما من وجه. وما به الإتحاد غير ما به التغاير (ط، ش، ١٨٩، ٣)
- حمل الموصوف**
- حمل الموصوف على الصفة حمل المواطأة وعكسه حمل الإشتقاق (م، ط، ٤٧، ٢٤)
- حملي**
- الذي يُسَمَّى الحملي، وهو الذي يحكم فيه بأن معنى محمول على معنى، أو ليس بمحمول عليه. مثاله قولنا: إن الإنسان حيوان، وإن الإنسان ليس بحيوان. فالإنسان وما يجري مجراه في أشكال هذا المثال، هو المسمى به الموضوع، وما هو مثل «الحيوان» هاهنا فهو المسمى بالمحمول (س، أ، ٢٦٩، ١)
- نجد للحملي جزئين: أحدهما حامل وإسمه المشهور (الموضوع) كقولك في مثالنا «زيد» والثاني (محمول) كقولك في مثالنا «كاتب» (س، ش، ٦٢، ٨)
- الحملي... يدل على ربط واحد، والربط في

## حملية

- الحملية أن تقول الموضوع هو المحمول (مر، ت، ٤٧، ٣)
- الحملية فيشتمل على جزئين يُسمى أحدهما موضوعًا وهو المخبر عنه كالعالم من قولك العالم حادث. ويُسمى الثاني محمولاً وهو الخير كالحادث من قولك العالم حادث (غ، ٨، ١٨، ٤)
- الحملية، وهو الذي حُكِمَ فيه، بأن معنى محمول على معنى، أو ليس بمحمول عليه (غ، ع، ١١٠، ١٧)

## حمليات

- أما الحمليات فقد كان الحكم فيها كذلك في لغة اليونانيين، فكانوا يضطرون إلى أن يقولوا: زيد كان كذا ويكون كذا، وكأنه ليس يجب ذلك في لغة العرب (س، ع، ٣٧، ١٣)
- في الحمليات قضية تسمى (قضية مخصصة) وهي أن يكون الموضوع أمرًا شخصيًا واحدًا بالعدد مثل قولك في الإيجاب «زيد كاتب» وفي النفي «زيد ليس بكاتب»، ولأنّ الحملية أقلّ القضايا تركيبًا فالبحري أن يقدم القول فيها وتحقق أحوالها (س، ش، ٦٣، ٢١)
- تأليف الحمليات إنما هو من المفردات أو مما هو في حكم المفردات (سي، ب، ١٦٠، ١٢)
- حمليات معدولية
- الحمليات معدولية وهي التي موضوعها أو محمولها أو هما إسم عُرف لسلب شيء من الأشياء، لا بمعنى مُحصّل يدل عليه نصًا أو كلمة (ب، م، ٧١، ١٨)
- كلُّ قضية فهي إما حملية وإما شرطية (ف، د، ٣، ٧٥)
- الحملية كل ما حُكِمَ فيه بحكم بثبات، كقولنا الإنسان حيوان والشمس طالعة والنهار موجود، وهذا العدد هو زوج وهذا الوقت هو ليل. والشرطية كل ما ضَمَّنَ الحُكْمَ فيها بشرطية وهي ضربان: متصلة ومتفصلة (ف، ق، ١٣، ٦)
- بُسِّمَت القضايا إلى الحملية والشرطية، والحملية منها هي التي يحكم بشيء ويُسمى محمولاً، إنه لشيء يُسمى موضوعاً، أو إنه ليس له حُكْمًا فضلاً، والحكم بأنه له يُسمى إيجاباً، وبأنه ليس له يُسمى سلباً (ب، م، ١٤، ٧٠)
- تُقسم القضايا الحملية إلى بسيطة ومعدولية (ب، م، ٧١، ٢٢)
- إنّ الحملية من القضايا بسيطة باعتبارها إذا قيست إلى الشرطية (ب، م، ٧٣، ٢٣)
- الحملية هي هذه الأربع: مخصصة ومهملية ومحصورة كلية ومحصورة جزئية (سي، ب، ١٧، ١٠١)
- الحملية إما يتحقق بأجزاء ثلاثة محكوم عليه، ويُسمى موضوعاً، ومحكوم به ويُسمى محمولاً، ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع، ويُسمى اللفظ الدال عليها رابطة كهر في قولنا زيد هو عالم، ويسمى القضية حينئذ ثلاثة وقد يحذف الرابطة في بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها (ن، ش، ٦، ١١)
- الحملية ما ترتب من مفردتين أو ما في قوتها كقولك زيد قائم وزيد قام أبوه (و، م،

مشددة النون. ومثال ذلك قولنا إنَّ الله واحد  
وإنَّ العالم متناه (ف، أ، ٤٥، ٤)

## حينية مطلقة

- الحينة المطلقة وهي التي قُيدت نسبتها الفعلية  
بحين وصف الموضوع كقولنا كل كاتب متحرك  
الأصابع بالإطلاق حين هو كاتب (و، م، ١٤٢، ١)

- المطلقة التي قُيد إطلاقها أي نسبتها الفعلية  
بحين وصف الموضوع كقولنا كل كاتب فهو  
متحرك الأصابع بالإطلاق حين هو كاتب.  
وتسمى هذه في الإصطلاح حينية مطلقة (و، م،  
١٥٠، ٢١)

(٢٨، ١١٥)

- قد يُقصد في الحمية أن ما وجد من أفراد  
الموضوع أو يوجد يثبت له المحمول كقولنا كل  
مؤمن فهو مخلد في الجنة (و، م، ١٣٦، ٣)

## حملية ضرورية

- الحمية الضرورية هي التي محمولاتها ضرورية  
لموضوعاتها (ف، ب، ٢٧، ١٨)

## حواشي

- الحواشي هي أصناف كثيرة. منها الحروف  
التي تُقرنُ بالشيء فتدل على أنَّ ذلك الشيء  
ثابتُ الوجود وموثوقُ بصحته، مثل قولنا إنَّ

# خ

والمستقيم مثل هذا (أ، ب، ٣٣٨، ١٢)

- الخاص أن يوجب الشيء لبعض الشيء وإبطاله عن بعض. كقوله: بعض الناس حيي، وقوله: ليس كل الناس بحيي، أو قوله: بعض الناس غير حيي (ق، م، ٦٣، ١١)

- إنَّ العام في المعنى الجنسي جار مجرى الموضوع ويشق من المادَّة وما يجري مجراه. والخاصُّ المضاف إليه هيئة وصورة يتصوَّر بها الموضوع، فيقوم منهما ثالث قِيَامًا طبيعيًا. وأمَّا في هذا المعنى الثاني فإنَّ العام هو الهيئَة والصورة للخاص، والخاص هو المتصوَّر بالعام أو كلاهما هيئة وصورة لشيء ثالث (س، ش، ٢٤، ١)

- القسم الذي ليس العام محمولاً فيه على الخاص فهو أن يكون الخاص عارضاً لشيء من أنواعه كالنعم إذا قيست إلى موضوع العلم الطبيعي (سي، ب، ٢٥٤، ٨)

- إذا وُجد العام ليس يلزم أن يوجد الخاص كما يلزم عن وجود الخاص وجود العام (ش، ع، ١٠٤، ٢)

- يلزم من وجود الخاص وجود العام المطلق، أي حصَّة المعين من ذلك العام، كما يلزم من وجود «هذا الإنسان» وجود «الإنسان»، ومن وجود «هذا الإنسان» وجود «الإنسانية» و«الحيوانية» القائمة به (ت، ر، ١٦٠، ٧)

## خاصة

- الخاصَّة هي ما لم يدلَّ على ماهية الشيء. وكان موجوداً للأمر وحده وراجعاً عليه في الحمل. مثال ذلك: قبول علم النحو للإنسان: فإنم مهما كان الإنسان موجوداً، فالقابل لعلم النحو موجود. ومهما كان القابل لعلم النحو

## خارجية

- قد يجتمع صدق الحقيقة والخارجية كما في قولنا كل إنسان حيوان، فظهر بهذا أن بين الموجبتين الكلَّيتين إذا كانت إحداهما حقيقة والأخرى خارجية عمومًا وخصوصًا من وجه (و، م، ١٧٣، ٤)

- تصدق الخارجية دون الحقيقة حيث يكون الموضوع موجوداً ويصدق الحكم على جميع الأفراد الموجودة منه دون المقدرة كما لو لم يوجد مثلاً من الأشكال إلا المثلث فإنه يصدق كل شكل مثلث باعتبار الخارج دون اعتبار الحقيقة (و، م، ١٧٣، ٢٥)

- تصدق الحقيقة والخارجية معاً حيث يكون الموضوع موجوداً والحكم صادق على جميع أفراد الموجودة والمقدرة كقولنا كل إنسان حيوان (و، م، ١٧٣، ٣٠)

- الحقيقة في هاتين الجزئيتين أعم مطلقاً من الخارجية لأنه متى صدق الحكم على بعض الأفراد الخارجية صدق على بعض الأفراد المقدرة من غير عكس (و، م، ١٧٤، ١٦)

- إن كانتا (القضيتان) سالبتين كليتين فالخارجية أعم مطلقاً من الحقيقة (و، م، ١٧٤، ٢٣)

## خاص

الخاص هو بمنزلة القول بأن الخط هو مثل هذا



- موجودًا، فالإنسان موجود (أ، ج، ٤٧٥، ١٤)
- الخاصة توصف إما بذاتها ودائمًا، أو بالقياس إلى آخر وفي بعض الأوقات: مثال ذلك إن قولنا حيوان آيس بالطبع خاصة للإنسان بذاتها. فأما الخاصة بالقياس إلى آخر، مثل أن خاصة النفس بالقياس إلى البدن أن هذه أمرة، وذلك خادم (أ، ج، ٥٨٤، ٦)
- الخاصة بذاتها قد توصف بالقياس إلى كل شيء، وتفرق المخصوص من كل شيء بمزلة قولنا: حي ناطق مانت قابل للعلم، للإنسان. فأما التي بالقياس إلى آخر فليس تفصل المخصوص من كل شيء، بل من شيء معلوم، بمزلة خاصة الفضيلة بالقياس إلى العلم. فإن الفضيلة توجد في كثير، والعلم في الجزء الفكري فقط من شأنه أن يكون وللذين لهم الجزء الفكري (أ، ج، ٥٨٥، ٥)
- الخاصة دائمًا هي التي تُصدَّق في كل زمان ولا تخلو في وقت من الأوقات، كقولنا: خاصة الحي أنه مرَّب من نفس وبدن. فأما الخاصة التي في بعض الأوقات فهي التي تُصدَّق في وقت من الأوقات ولا تلزم ضرورةً، كالمتشي في السوق خاصة لإنسان من الناس (أ، ج، ٥٨٥، ١٠)
- الخاصة التي على أكثر الأمر وفي الأكثر فمثل أن الجزء الفكري خاصة بالقياس إلى الشهواني والغضبي: أن ذلك يأمر، وهذان ياتمران (أ، ج، ٥٨٦، ٣)
- التي هي خاصة دائمًا فتكون بالقياس إلى أزمته كثيرة. وذلك أنها إن لم تكن في الزمان الحاضر ولم تكن كانت ولا ستكون، لم تكن خاصة. فأما الخاصة في بعض الأوقات فهي التي يُبحث عنها بالقياس إلى الزمان الحاضر؛
- فليس الأفاويل إذا بحسبها كثيرة (أ، ج، ٥٨٦، ١٦)
- الخاصة ليست تدل على ماهية الشيء. مثال ذلك أنه لما كان من قال: خاصة الإنسان أنه حيوان مَشَاء ذو رجلين، إنما جعل ما يدل على الماهية خاصة للإنسان، لم يكن وضع الخاصة على ما يجب (أ، ج، ٥٩٧، ٢)
- الخاصة بالجملة إذا أضيف إليها شيء أي شيء كان - صادقًا، فإن القول بأسره يكون خاصًا (أ، ج، ٦٢٩، ١٣)
- أما الخاصة فقد يُخالفها الجنس، من قبَل أن الخاصة إنما تُحتمل على نوع واحد، وهو النوع الذي هي له خاصة، وعلى الأشخاص التي تحت ذلك النوع - كالضحك، فإنه يُحمل على الإنسان فقط وعلى أشخاص الناس (في، أ، ١٠٢٥، ١٤)
- يسمون (الفلاسفة القدماء) الخاصة على أربع جهات: وذلك أن منها ما يعرض لنوع ما وحده وإن لم يعرض لكُلّه، كالطب والهندسة للإنسان؛ ومنها ما يعرض للنوع كَلّه، وإن لم يعرض له وحده، كذي الرجلين للإنسان؛ ومنها ما يعرض للنوع وحده ولجميعه وفي بعض الأوقات، كالشيب لجميع الناس في وقت الشيخوخة؛ والخاصة الرابعة هي التي يجتمع فيها أنها تعرض لجميع النوع وله خاصة وفي كل وقت، كالضحك للإنسان، وإن لم يضحك دائمًا، ولكن يقال له «ضحاك» من طريق أن من شأنه أن يضحك، لا لأنه يضحك دائمًا (في، أ، ١٠٤٩، ٥)
- الذي يُباين به شيء شيئًا آخر لا في جوهره فهو الخاصة (ف، د، ٦١، ٣)
- المحمولات الكلية البسيطة هي هذه الخمسة:

- جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض (ف، د، ٤، ٦١)
- المعاني الكلية المفردة على ما أحصاها كثير من القدماء خمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض (ف، د، ١٣، ٧٦)
- الخاصة هو الكلّي المفرد الذي يوجد لنوع ما وحده ولجميعه، ودائمًا من غير أن يُعرّف ذاته وجوهره، مثل الصّهبال للفرس والنايح للكلب (ف، د، ١٢، ٨٣)
- (الخاصة) تشارك الفصل في تمييز نوع عن نوع وتخالّفه في أنها لا تُميّزه في جوهره (ف، د، ١٤، ٨٣)
- قد يُشارك (العرض) الخاصة في أنه يُميّز نوعًا عن نوع لا في جوهره، ويخالّفها في أن الخاصة تُميّز النوع كلّه عن جميع ما سواه دائمًا، والعرض يُميّز النوع لا عن جميع ما سواه بل عن بعض الأشياء وفي بعض الأوقات (ف، د، ١٠، ٨٤)
- الرسم يُؤلف من جنس وخاصة، كقولنا في الإنسان إنه حيوان ضحّاك، ومن جنس وعرض أو أعراض، كقولنا إنه حيوان كاتب أو حيوان يبيع ويشترى (ف، د، ١٢، ٨٦)
- لما كانت الخاصة والفصل المساوي يتعمّكسان على الموضوع رَجَعَ الاقتران إلى الضرب الأول من الشكل الأول، فانتج (ف، ق، ٧، ١٠١)
- الخاصة هو المحمول الذي لا يدلّ على ما هو الشيء ويوجد لجميعه وله وحده ودائمًا، وهذه الخاصة الحقيقية (ف، ج، ١٢، ٨٦)
- الخاصة تنعكس على موضوعها في الحمل وتُميّزه عن كل ما سواه وفي كلّ وقت، ولا تدلّ على ماهية الشيء (ف، ج، ١٣، ٨٦)
- الخاصة ربما كان قولاً وربما كان لفظه مفردة (ف، ج، ١٤، ٨٦)
- الخاصة غير الحقيقية فمنها ما يوجد للنوع وحده لا لجميعه، مثل الشيب للإنسان والملاحة للإنسان، ولست أعني قبول الملاحة فهي خاصة حقيقية. ومنها ما هو خاصة بالإضافة على نوع ما آخر، مثل ذي الرجلين فإنه خاصة تميّز الإنسان عن الفرس. ومنها الخاصة التي بالإضافة وفي وقت ما، مثل قولنا إن زيدًا هو الذي عن يمينه عمرو، فإنه خاصة له في وقت ما (ف، ج، ١٥، ٨٦)
- الخاصة الحقيقية تشارك الحدّ في أنها موجودة للموضوع وله وحده ولجميعه ودائمًا وتعمّكس عليه في الحمل وتُميّزه عن كلّ ما سواه، وتخالّفه في أنها لا تدلّ على جوهره (ف، ج، ٢٠، ٨٦)
- يشارك الجنس والخاصة والحدّ في أن كلّ واحد منها يوجد لجميع موضوعه دائمًا، وبهذا تُفارق العَرَض أولاً لأن العَرَض قد يكون موجودًا في بعض الموضوع (ف، ج، ٦، ٩٢)
- يكون الجواب عن الإنسان أيّ حيوان هو إنّه حيوان يبيع ويشترى، والجواب عن النخلة أيّ شجرة هي إنّه الشجرة التي تورق الخوص، كان الذي يُردّف به الجنس هو خاصة ذلك النوع (ف، ح، ٤، ١٨٣)
- متى شارك الجنس كليًا بهذه الصفة فإنه خاصة للجنس (ف، أ، ٣، ٧٦)
- كلّ ما حُجِلَ على النوع حملًا غير مطلق ولم يكن يُحمَلُ على نوع آخر أصلاً، فإنه يُستى أيضًا خاصة ذلك النوع (ف، أ، ١٠، ٧٦)
- متى شارك النوع أو الجنس كليًا يدلّ لفظ مركّب، وكان مساويًا للنوع أو الجنس في

- الحمل، ولم يكن يليقُ به أن يُجابَ به في جواب ما هو، وكانت أجزاءً لفظيةً تدلُّ على أعراض ذلك النوع أو الجنس، أو كانت بعضُ أجزائه تدلُّ على جنسه وبعضها يدلُّ على أعراضه أو على خواصه، فإن ذلك يُستقى رسمُ ذلك النوع أو الجنس، وربما سُمِّاه أرسطاطاليس خاصةً (ف، أ، ٦، ٧٩)
- إِنَّ كُلَّ واحدٍ من الأمور التي تأتي أمثلة لإحدى هذه الخمسة، هو في نفسه شيء، وفي أنه جنس أو نوع أو فصل أو خاصة أو عَرَض عام شيء (س، د، ١٠، ٦٥)
- أما الخاصة فإنها تستعمل عند المنطقيين أيضًا على وجهين: أحدهما أنها تقال على كل معنى يخص شيئًا، كان على الإطلاق، أو بالقياس إلى شيء؛ والثاني أنها تقال على ما خصَّ شيئًا من الأنواع في نفسه دون الأشياء الأخرى... والخاصة التي هي إحدى الخمسة في هذا المكان عند المنطقيين - فيما أظن - هي الوسط من هذه، وهي المقول على الأشخاص من نوع واحد في جواب أي شيء هو لا بالذات، سواء كان نوعًا أخيرًا أو متوسطًا، سواء كان عامًا في كل وقت، أو لم يكن (س، د، ٨٣، ٣)
- لا يبعد أن نعني بالخاصة كل عارض خاص بأي كُلتَي كان، ولو كان الكُلتَي جنسًا أعلى، ويكون ذلك حسنًا جدًا (س، د، ٨٣، ١٤)
- (الخاصة) قد تتركب مع العرض العام، فإن المبصر خاصة الملون، والملون عرض عام للإنسان (س، د، ١١٢، ١٤)
- إن النوع متقدمٌ في الوجود، والخاصة متأخرة (س، ب، ١٠٨، ٤)
- إن النوع موجود بالفعل دائمًا، وأما الخاصة
- فتوجد في بعض الأوقات (س، ب، ١٠٨، ٦)
- إن الإشتراك في العرض لا يجب أن يكون بالسوية، وفي الخاصة يجب أن يكون بالسوية (س، ب، ١٠٩، ٣)
- الخاصة فهو محمول يتعكس على الموضوع من غير دلالة على ماهيته (س، ج، ٦١، ٢)
- لَمَّا تُلْكُتُ القسمة في التعليم الأول، عُني بالخاصة ما يعمّ الحدّ، والرسم، والخاصة التي هي إحدى الألفاظ المفردة. ثم لما رُبِّعَت القسمة عُني بالخاصة ما يعمّ الرسم والخاصة المفردة (س، ج، ٦٢، ٦)
- لفظة الخاصة تدلُّ تارة على معنى عام وهو الذي يعمّ الحدّ والرسم والخاصة المشهورة في «إيساغوجي»؛ وعلى معنى أخصّ منه، وهي التي تعمّ الرسم والخاصة المشهورة؛ وعلى معنى أخصّ من الجميع، وهي التي تذكر في كتاب «إيساغوجي»؛ وقد تركت ههنا (س، ج، ٦٢، ١٢)
- الخاصة تحتاج أن تثبت أنها موجودة، وأنها مساوية، وأنها ليست في الجوهر (هذا في الجدول) (س، ج، ٦٣، ١٥)
- إن الخاصة إذا أُضيفت إلى الحدّ، وجعل الجنس والفصل في باب واحد لاشتراكهما في الذاتية والتنقيوم، فانتحلت المباحث عن المواضع إلى مواضع الإثبات المطلق، ومواضع العرض؛ ومواضع الأثر، ومواضع الجنس، ومواضع الفصل، ومواضع الخاصة، ومواضع الحدّ، ومواضع الهو هو (س، ج، ٦٦، ٥)
- أن يكون الشيء المعروف به الأمر على أنه خاصة هو أخفى من الشيء نفسه (س، ج، ٢٠٨، ١)

- من الخاصة ما هو أعرف بالذات من المخصوص، كالحركة إلى فوق، والإضاءة، فإنها أعرف بالذات من طبيعة النار الحقيقية بالقياس إلى أوامنا (س، ج، ٢٠٨، ١١)
- إن التعريف للمجهول، والخاصة إنما يعطاها المعلوم، ويبين وجودها للمعلوم. فهذا موضع فرق بين الخاصة المركبة وبين الرسم (س، ج، ٢٠٩، ٩)
- يجب أن تكون الخاصة مميزة كالفصل، فإن كانت مشتركة فما فعل شيء (س، ج، ٢١٢، ١)
- ينبغي أن تورد الخاصة على أنها خاصة واحدة، فإن أورد فصل على ذلك فقد أوردت خاصتان على أنها خاصة واحدة (س، ج، ٢١٢، ٥)
- أن تجعل الخاصة ما لا يلزم دائماً، كمن يجعل خاصة الإنسان أنه كاتب، فلا يكون دلّ على كل إنسان (س، ج، ٢١٣، ٥)
- ينبغي أن تكون الخاصة من المعاني اللاحقة للشيء من جهة نوعه، ويكون لنوعه لما هو نوعه؛ وبالجملة لماهيته ومن طريق ماهيته (س، ج، ٢٣٠، ١٦)
- لا ينبغي أن تكون الخاصة مأخوذة بمعنى الأزيد والأغلب في موضع يجوز لو عدم الموضوع أن يبقى الخاصة لشيء أغلب (س، ج، ٢٣٧، ٤)
- الخاصة والعرض العام فمن المحمولات العرضية (س، أ، ٢٤١، ٤)
- قد يكون الشيء بالقياس إلى كلي، خاصة، وبالقياس إلى ما هو أخص منه، عرضاً عاماً؛ فإنّ المشي والأكل من خواص الحيوان، ومن الأعراض العامة للإنسان (س، أ، ٢٤٤، ٧)
- الخاصة تُرسم بأنها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً غير ذاتي (س، أ، ٢٤٨، ١)
- كل ما كان فيما لا يقوم، ولا يوجد إلا للشيء، فقد جرت العادة بأن يُسمى «خاصة» سواء كان لكله أو بعضه، ولازماً أو مفارقاً (س، ش، ٢٠، ٥)
- أصناف الخاصة ثلاثة: اللازمة للجميع دائماً. واللازمة للبعض دائماً كالضحك بالقياس إلى الحيوان. والذي لا يلزم ولا يكون إلا للشيء وحده كالضحك بالفعل أو كالبكاء بالفعل للإنسان (س، ش، ٢٠، ٩)
- الألفاظ الكلية خمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض عام (مر، ت، ١٦، ٣)
- الخاصة هو الكلي المقول على نوع واحد في جواب أي شيء هو، لا بالذات بل بالعرض، إما نوع هو جنس... إما نوع ليس هو بجنس (مر، ت، ١٨، ٨)
- أقسام الكليات خمسة يُسمى المفردات الخمس وهي: الجنس والنوع والفصل والعرض العام والخاصة (غ، م، ١٧، ١١)
- الخاصة: تُرسم بأنها كلية تُحمل على ما تحت حقيقة واحدة فقط، حملاً غير ذاتي (غ، ع، ١٠٦، ١٧)
- الخاصة كلية تُحمل على ما تحت حقيقة واحدة فقط حملاً غير ذاتي (غ، ع، ٣٥٧، ٣)
- العَرَضِيّ أيضاً ينقسم إلى ما يختص عُروضه بنوع دون غيره كالضحك للإنسان دون غيره من الحيوان، ويُسمى خاصة أو عَرَضاً خاصاً، وإلى ما يشارك النوع فيه غيره ويُسمى عَرَضاً وعَرَضياً عاماً (ب، م، ١٥، ٢٣)
- أمّا الخاصة فإنها تُعرف بأنها الكلي العَرَضِيّ

أحدهما أن تكون في نفسها أعرف وجودًا من ذي الخاصة، والثاني أن تكون أعرف وجودًا لذي الخاصة من ذي الخاصة (ش، ج، ٥٨١، ٢١)

- الخاصة ينبغي أن تكون واحدة (ش، ج، ٥٨٣، ١٥)

- الخاصة إذا أُحْدِثَتْ على جهة العَدَمِ والمَلَكَةِ... المَلَكَةُ أعْرَفَ من العدم (ش، ج، ٥٨٤، ٨)

- ما ليس بخاصة يقال على وجهين: أحدهما أن يكون قد عُدِمَ معنى ما يقال خاصًّا بأي وجه قَبْلَتِهِ الخاصة. والثاني أن يكون عُدِمَ ما يقال عليه خاصة بالتقديم (ش، ج، ٥٨٤، ١٤)

- الخاصة ليس من شأنها أن توجد لشيئين اثنين (ش، ج، ٥٨٧، ٤)

- ... إن كان ضد الخاصة غير موجود خاصة لضع الشيء الذي وُضِعَتْ له الخاصة فما وُضِعَ خاصة فليس بخاصة (ش، ج، ٥٨٩، ١٤)

- إن كان مُضَافِيفِ الخاصة ليس بخاصة لمُضَافِيفِ ذي الخاصة فإن الخاصة ليست بخاصة (ش، ج، ٥٨٩، ٢٠)

- إن كان مُضَافِيفِ الخاصة خاصة لمضاييفِ ذي الخاصة فإن الخاصة خاصة (ش، ج، ٥٩٠، ٢)

- ... إن كانت الخاصة التي تُقالُ بالمَلَكَةِ ليست خاصة لما يُقالُ بالمَلَكَةِ... فما يُقالُ بالعدم ليست خاصة لما يُقالُ بالعدم... وإن كان ما يُقالُ بالعدم ليس خاصة للعدم فإن ما يُقالُ بالمَلَكَةِ لا يكون خاصة لما يُقالُ بالمَلَكَةِ (ش، ج، ٥٩٠، ٦)

- كل وصف خارج عن الماهية سواء كان لازمًا أو مفارقًا، فإن اعتبر من حيث أنه مختص

المَقُولُ على كُلِّي واحد (ب، م، ٢١، ٢) العَرَضُ فإما أن يكون خاصًّا بنوع واحد دون غيره سواء كان لازمًا أو عارضًا مفارقًا، وسواء عم جميع النوع أو لم يعم، وسواء كان النوع أخبَرًا أو متوسطًا، وَيُسَمَّى الخاصة (سي، ب، ٤٦، ٧)

- الخاصة إنما هي خاصة بالقياس إلى ما يعرض لطبيعته وحده (الفصل) (سي، ب، ٤٦، ٢٠) المساوي للمحدود وإما فصل أو خاصة أو حد آخر أو رسم، ولا يجوز أن يكون فصلًا أو خاصة (سي، ب، ٢٦١، ١١)

- الخاصة هي ما لم تدلَّ على ماهية الشيء وهي موجودة لكل الشيء وحده ومنعكسة عليه في الحمل (ش، ج، ٥٠٤، ٢١)

- المشهور من أمر الخاصة أنه ليس يمكن أن توجد لغير ذي الخاصة (ش، ج، ٥٠٤، ٢٣) - قد يُسَمَّى خاصة ما يوجد في بعض النوع لكنه لا يوجد في غيره (ش، ج، ٥٠٥، ٢)

- الخاصة بالجملة ثلاثة أنواع: إما خاصة بذاتها ودائمًا... وإما خاصة تقال بالقياس إلى موجود آخر... وإما خاصة تقال بالقياس إلى وقت ما (ش، ج، ٥٨٠، ٤)

- الخاصة... التي تقال بالقياس قوتها قوة العَرَضِ (ش، ج، ٥٨١، ٣)

- الخاصة والحد... يُستعملان في تعريف الشيء وتمييزه من جميع ما سواه (ش، ج، ٥٨١، ١٠)

إن كانت الخاصة أعْرَفَ من الشيء الذي وُضِعَتْ له خاصة فقد أُجِيزَ في وضعها، وإن لم تكن أعْرَفَ فلم يُجِزَ في وضعها ولا أُخْبِرَ (ش، ج، ٥٨١، ١٦)

- الخاصة تحتاج في أن يُعْرَفَ من أمرها شيئين:

- خواصة مطلقة (م، ط، ٨٩، ١٨)
- كل واحد من اللازم والمفارق إن اختص بأفراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك وإلا فهو العرض العام كالماشي (ن، ش، ٧، ٥)
- الخاصة... كَلِيَّة مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً (ن، ش، ٧، ٦)
- يُعبّر بـ«الخاصة» عمّا يعرض لإلّ النوع، وإن لم يكن عامّاً لأفراذه (ت، ر، ١، ٣٢، ٤)
- الخاصة لا يحصل بها التمييز (ت، ر، ١، ٣٢، ٥)
- الخاصة الكلّي الخارج عن الماهية الخاص بها كالضاحك للإنسان وإن شئت قلت هو الكلّي المقول على الماهية في جواب أي ما هو قولاً عَرَضِيّاً (و، م، ١٠٣، ١)
- كل من الخاصة والعرض العام إما شامل أو غير شامل وكل منهما إما لازم أو مفارق. والمفارق إما بطيء المفارقة أو سريعها، وكل منهما إما بسهولة أو صعوبة. واللازم إما للوجود أو للماهية إما بوسط إن افتقر العلم باللزوم إلى ثالث وإما بغير وسط إن لم يفتقر (و، م، ١٠٣، ٢٦)
- إن كان مقولاً على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب أي شيء هو في ذاته فالخاصة (ض، س، ٢٥، ٢٢)
- الخاصة معنى كلّي يلزم الشيء ولا يوجد في غيره وهي خارجية (ض، س، ٢٧، ٥)
- خاصة الجنس
- الخاصة قد ترتب مع الجنس، فإنّ المشي خاصة جنس الإنسان؛ وقد ترتب مع الفصل، فلا تفارق في كثير من المواضع خاصة النوع، وربما كان أعمّ من خاصة النوع، وذلك إذا كان
- بواحد وليس لغيره فهو خاصّة، سواء كان ذلك نوعاً أخيراً أو غير أخير. وسواء عمّ الجميع أو لم يعم، وإن اعتبر من حيث أنّه موجود في غيره فهو عرض عام (ر، ل، ٦، ٧)
- الخاصة كَلِيَّة مقولة على ما تحت حقيقة واحدة قولاً غير ذاتي (ر، ل، ٦، ١٨)
- ترسم الخاصّة بأنها كَلِيَّة تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط (ه، م، ١٠، ١٢)
- أمّا العرضيّ فإنّما أن يمتنع إنفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم أو لا يمتنع وهو العرض المفارق، وكل واحد منهما... يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل للإنسان (ه، م، ٧٧، ٧)
- الخاصّة. قد تعتبر، من حيث كونها خاصة فقط. وقد تعتبر من حيث وقوعها في التعريفات. وتوجد الخواص متفاوتة في الجودة والرداءة، بكل واحد من الإعتبارين. فأفضلها بالإعتبار الأول ما تكون شاملة لأشخاص الموضوع، خاصة به، لا بالقياس إلى غيره، بل على الإطلاق، لازمة لها غير مفارقة. وبالإعتبار الثاني؛ ما تكون مع ذلك بيّنة الوجود له؛ فإنّ التعريف بالخفي غير منجح (ط، ش، ٢٤٣، ٨)
- ما لا يمكن أن يقع في جواب «ما هو؟» ينقسم إلى: ذاتي، هو الفصل. وإلى عرضي، وهو إمّا الخاصة، أو العَرَضُ (ط، ش، ٢٤٧، ٦)
- الخاصّة وهي الكلّي المقول على ما تحت طبيعة واحدة فقط قولاً غير ذاتي خرج بالقبول الأول العرض العام بالأخير الثلاثة الباقية (م، ط، ٨٩، ١١)
- قد يقال الخاصّة لما يخص الشيء بالقياس إلى بعض ما يغيّره، ويُسَمّى خاصّة إضافية الأول

أن من دونهما ليس يمكن أن توجد تلك الأشياء التي يوجدان فيها : وذلك أنه كما أن الإنسان لا يوجد من دون الضاحك، كذلك لا يمكن أن يوجد الزنجي من دون السواد. وكما أن الخاصة توجد للشيء كله ودائمًا، كذلك العَرَض غير المفارق (في، أ، ١٠٦٧، ١١)

- يختلفان في أن الخاصة توجد للنوع وحده فقط كالضاحك للإنسان، والعَرَض غير المفارق، كأنك قلت: السواد، فليس يوجد للزنجي وحده (في، أ، ١٠٦٨، ٢)

- إن الخاصة قد تكافىء في الحمل ما هي له خاصة، وأما العَرَض غير المفارق فليس يكافىء في الحمل الشيء الذي يوجد له (في، أ، ١٠٦٨، ٥)

- الإشتراك في الخواص بالسوية، فأما الإشتراك في الأعراض فقد يكون بالأكثر والأقل (في، أ، ١٠٦٨، ٧)

أما الخاصة والعَرَض الغير المفارق فيشتركان في أنهما دائمان لموضوعاتهما (س، د، ١٠٨، ٢٠)

#### خاصتان

- (القضيتان) الخاصتان فتعكسان حينية مطلقة مقيدة باللا دوام (ن، ش، ١٦، ٢٠)

- (القضيتان) الخاصتان فتعكسان عرفية عامة لا دائمة في البعض (ن، ش، ٧، ٢٢)

- (القضيتان) الخاصتان تعكسان عرفية خاصة (ن، ش، ١٣، ٢٢)

- (القضيتان) الخاصتان وهما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة إذا كانتا سالتين كليتين فإنهما يتعكسان كمايتيها وهما المشروطة العامة والعرفية العامة (و، م، ٢٤٤، ١٠)

الفصل أعم، مثل المتقسم بمتساوين الذي هو فصل الزوج، فإنّ ذا النصف خاصة لهذا الفصل (س، د، ١١٢، ١٠)

#### خاصة لفصل

- الخاصة قد تتركب مع الجنس، فإنّ المشي خاصة جنس الإنسان؛ وقد تتركب مع الفصل، فلا تفارق في كثير من المواضع خاصة النوع، وربما كان أعم من خاصة النوع، وذلك إذا كان الفصل أعم، مثل المتقسم بمتساوين الذي هو فصل الزوج، فإنّ ذا النصف خاصة لهذا الفصل (س، د، ١١٢، ١٣)

#### خاصة مجهولة

- مثال الخاصة المجهولة كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين، فإنّ هذين إذا كانا مجهولين فقلت مثلاً في تعريف المثلث أنه المساوي لما هو كذا ومساوي الزوايا لكذا لم تدلّ على المثلث دلالة حاضرة معرفة إلا أن يكون تعريفك بحسب من يعلم ذلك ويريد أن تفهمه معنى لفظة المثلث ومفهومها، بل يجب أن يكون المعرف به يبيّن الوجود في نفسه والثبات لمعناه (س، ش، ٣٧، ٦)

#### خاصة مركبة

- إنّ التعريف للمجهول، والخاصة إنّما يعطاها المعلوم، ويبيّن وجودها للمعلوم. فهذا موضع فرق بين الخاصة المركبة وبين الرسم (س، ج، ٢٠٩، ١٠)

#### خاصة وعرض

- الشيء الذي يعمّ الخاصة والعَرَض غير المفارق

- الخبيرُ هو الذي يُقال لقائله : إنه صادق أو كاذب

خاصية

فيه، بالذات لا بالعَرَض (غ، ع، ١٠٩، ٦)

- إلتم هذا القول (القضية) من جزئين يُسمَي

- الخاصية هي تلك التي يُؤخَذ أيضًا أنها

موجودة؛ وهذا هو الذي ينظر العلم من أمره

في الأشياء الموجودة بذاته (أ، ب، ٣٣٩، ٤)

- إن معنى الخاصية ما عَرَض للنوع دون غيره أي

بعد تنوعه بما يُتَرَعَّ به (ب، م، ٢٧، ١٥)

عليه، ويُسمَي المنطقيون أحدهما موضوعًا وهو

خالفة الاسم

المخبر عنه والآخر محمولًا وهو الخبر (غ،

ح، ٢٣، ١١)

- كلُّ لفظ يلزمه الصدق والكذب فهو مؤلَّف

- في عَرَف اليونانيين . . . كان لهم حرف يدخل

بين الموضوع والمحمول، كما قد يُستعمل في

العربية أيضًا، وكانوا يسمونه خالفة الاسم،

وهو حرف هو، فيقولون الفرس هو غير إنسان

وزيد ليس هو غير إنسان، ويُسمَي في القضية

رابطة، فإذا تأخر حرف السلب عن الرابطة كان

جزأً من المحمول، وإن تقدَّم عليها كان سلبيًا

للمحمول، فتمَّ بذلك الفرق بين السالبة

والمعدوليَّة (ب، م، ٧٢، ٥)

ويُسمَي خبيرًا وقولًا جازمًا (ب، م، ١١، ٢٤)

- خاصَّة الكلمة أنها تكون أبدًا خبيرًا لا مُخبرًا عنه

(ش، ع، ٨٤، ٦)

- الخبير هو الذي يُقال لقائله إنَّه صادق فيما قاله

أو كاذب، وأقول: معناه أنَّ الخبير هو الذي

يُخبر عنه بأنَّه صادق أو كاذب. فقوله الخبير

والذي يخبر عنه تعريف الشيء بنفسه. وأمَّا

الصدق فهو الخبر المطابق للمخبر عنه

فاستعماله في تعريف الخبير يكون دورًا (ر،

ل، ٩، ٢)

- أصناف الخبير ثلاثة. أولها الحملي وهو الذي

يقال فيه إنَّ كذا أو ليس كذا. والثاني

والثالث هو الشرطي وهو أن يكون التأليف فيه

بين الخبرين قد أخرج كل واحد منهما عن

خبريته ثم حكم على أحدهما بأنَّ الآخر يلزمه

وهو الشرطي المتصل، أو بأنَّ الآخر يعانده

وهو الشرطي المنفصل - مثال المتصل قولك:

إن كان هذا إنسانًا كان حيوانًا، فإنه لولا

حروف الشرط والجزاء لكان كل واحد من

قولك هذا إنسان هذا حيوان خيرا بنفسه -

ومثال المنفصل: العدد إمَّا زوج وإمَّا فرد (ر،

ل، ٩، ٦)

خبير

- الخبيرُ يُسمَي المحمول والمُخبرُ عنه يُسمَي

الموضوع (ف، ق، ١٢، ١١)

- الخبير قد يكون اسمًا مثل قولنا زيد ذاهب وقد

يكون فعلًا مثل قولنا زيد يمشي أو مشى (ف،

ق، ٧٠، ١٠)

- يكون قضيةً وخبيرًا، . . . الذي يصلح أن يصدق

أو أن يكذب كقولنا: الإنسان حيوان؛ وبعض

ذلك ليس قضيةً وخبيرًا؛ وهو الذي لا يصلح

لذلك؛ كقولنا: زيد الكاتب؛ وكالتركيب الذي

يكون للحدود والرسم (س، م، ٨٧، ١٢)

- الخبير، ويُسمَي قضيةً وقولًا جازمًا وهو الذي

ينتظر إليه التصديق أو التكذيب (غ، م،

ل، ١٧، ١٣)



بين وصفين متساويين في العموم والخصوص،  
فلا يجمع بين «فصلين» (ت، ر، ١٦، ٥١)

#### خصوص الشرطية

- خصوص الشرطية بأن يخص اللزوم في  
المتصلة أو العناد في المنفصلة بحالة معينة أو  
زمن معين. مثال المتصلة المخصوصة قولنا  
كلما مات شخص وهو كافر فهو مخلد في النار  
(و، م، ٢٠١، ٣)

#### خط

الخط وهو بُعد واحد لا يقبل التجزئة إلا في  
جهة واحدة. وهو الذي يُرسم في مبادئ  
الهندسة بأنه طول لا عَرَض له (سي، ب،  
٢٣، ٦١)

- (الكم) المَعْتَصِل خمسة: الخط والبسيط  
والجسم وما يشتمل على الأجسام ويطلق بها  
وهو الزمان والمكان (ش، م، ٢٩، ٦)  
- الخط والبسيط والجسم والزمان والمكان فمن  
المَعْتَصِل (ش، م، ٢٩، ١٧)  
- أجزاء الخط موجودة مَمَّا وكل واحد منها في  
جهة محدودة ويتصل بجزء محدود وهو الجزء  
الذي يليه (ش، م، ٣٠، ١٣)

#### خطأ

- كلُّ خطأ جهلٌ، وليس كلُّ جهلٍ خطأ (س،  
ب، ١٣٥، ٢١)  
- إنَّ الخطأ قسمان: تارة يكون بخطأ مادته،  
وتارة يكون بخطأ صورته (ض، س، ٣٦، ١٨)

#### خطابة

- الخطابة جودة إقناع الجمهور في الأشياء التي  
يُرأولها الجمهور، وبمقدار المعارف التي لهم،

- إنَّا نعني بالخبر التركيب الذي يشتمل حدّ  
الصدق والكذب عليه. كما لو وقع إشتباه في  
معنى الحيوان مثلاً، فيمكننا أن نقول: إنَّا نعني  
به ما يقع في تعريف الإنسان موقع الجنس، ولا  
يكون دوراً (ط، ش، ٢٦٧، ١١)

- التام إن احتمل الصدق والكذب فهو الخير وإن  
لم يحتمل فهو الإنشاء (ن، ش، ٥٥، ٨)  
- الخير المتواتر يقله عدد كثير، فيكثر السامعون  
له. ويشتركون في سماعه مع العدد الكثير، لا  
سيما إذا كان العدد الكثير مئات وألوفاً فبطائفة  
من هؤلاء يحصل العلم المتواتر (ت، ر، ٢،  
١٢٤، ١٠)

- الخير ما يحتمل الصدق والكذب لذاته (ض،  
س، ٢٦، ١١)

#### خدعة

- الخدعة التي في الحدّ الأوسط ليست مضادة  
للعلم القياسي، ولا الخدعة التي في كلا  
الحدّين مضادة أيضاً للعلم القياسي (أ، ق،  
٢٨٩، ١٣)

#### خصوص

- إنَّ المعنيين المختلفين في العموم والخصوص  
قد يتركيبان على وجوه: من ذلك أن يكون  
المعنى العام ممَّا يلزمه قسيمة ما لزوماً أولياً  
يفتقر في أن يحصل له بعض أجزاء القسيمة،  
فإذا افتقر به الفصل تهباً حينئذ أن يكون  
موجوداً، ويكون ذلك الإقتران ليس يقتضي  
مفهوم أحد المقترنين حتى يكون أحدهما لازماً  
لآخر في مفهومه، بل إنَّما يلزمه في أن يكون  
موجوداً (س، ش، ٢٠، ١٤)

المتكلمون قد اتفقوا على أنه لا يجوز الجمعُ

- وبمقدّمات هي في بادئ الرأي مؤثرة عند الجمهور، وبالألفاظ التي هي في الوضع الأول على الحال التي اعتاد الجمهور استعمالها (ف، ح، ١٤٨، ١٦)
- الخطابة والشعر فإنّ الألفاظ تُستعمل فيهما بالنوعين جميعاً (ف، ح، ١٦٤، ١٣)
- الخطابة فإن أكثر مخاطباتها اقتصاصاً وابتداءً وإخبار لا بسؤال ولا بجواب، وربما استعملت السؤال والجواب. وتستعمل جميع حروف السؤال سوالات وفي الإخبار (ف، ح، ٢٢، ٢١٠)
- حروف السؤال سوى حرف «هل» فإنها (الخطابة) إنّما تستعملها في السؤال على جهة الاستعارة والتجوّز وعلى جهة إبدال حرف مكان حرف، وهذا أيضاً ضرب من الاستعارة والتجوّز، وتستعملها في الإخبار على الأنحاء التي سبيلها عند الجمهور أن تُستعمل في الإخبار على ما قد بيّناها كلّها (ف، ح، ٢، ٢١١)
- حرف «هل» فإنها (الخطابة) تستعمل أحياناً في السؤال على التحقّق وعلى ما للدلالة عليه وُضِعَ أولاً، وتستعمله أيضاً في السؤال استعارة، وتستعمله أيضاً في الإخبار (ف، ح، ٦، ٢١١)
- الخطابة تستعمل حرف «هل» على ما وُضِعَ للدلالة عليه أولاً، وتستعمله على طريق الاستعارة. وأمّا حرف «إيم» وحرف «ما» فإنها لا تستعملها في السؤال إلّا على طريق الاستعارة فقط (ف، ح، ٢٢٥، ٨)
- حرف «أي» وحرف «كيف» فربّما استعملتها (الخطابة) في الدلالة على معانيها الأولى. وأكثر ما تستعملها إنّما تستعملها أيضاً على
- طريق الاستعارة (ف، ح، ٢٢٥، ١١)
- صناعة الخطابة والشعر... فإن موضوعها الأمور الجزئية، وإن نقلت إلى الأمور الكلية طلبت هي والأمور الكلية (س، ب، ٩، ١٤)
- الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسية هي هذه: التعليم، والمجازاة، والمناظرة، والمعاندة، والإختبار، والمجادلة، والخطابة والإنشاد. وإن كان شيء غير هذه، فهو إمّا داخل في بعض هذه، أو غير مألوف (س، ج، ٦، ١٥)
- أمّا الخطابة، فإنّ الخطيب، هو المفتر على إقناع الناس في الأمور الجزئية (س، ج، ٧، ١٧)
- الذي يتّونه بالبطوريقا وهو الخطابة صناعة علمية كلامية غرضها في المحاوراة إقناع السامعين في كل فن يكون منه التصديق (ب، م، ٢٦٩، ١٠)
- الخطابة لا تختص بالأمور الكلية وأكثر منفعتها في الأمور الجزئية، والواقعات الاختيارية، ويكتفى فيها من القياسات بما يقع إنتاجه وإن لم يكن ضروري الإنتاج، ومن المفدّعات والمبادئ بما يحدد في بادئ الرأي وإن لم يكن عند التعقّب محموداً في الحقيقة (ب، م، ١٧، ٢٦٩)
- الخطابة يستعان بها تارة في الدعوة إلى العقائد الالهية، وتارة في الدعوة إلى العقائد الطبيعية وتارة إلى العقائد الخلقية، وتارة في تمكين الإنفعالات النفسانية في الأنفس مثل الاستعطاف والإستمالة والإرضاء والإغضاب والتشجيع والتحذير، وتارة في المخاصمات الواقعة في الحوادث الجزئية (ب، م، ١٢، ٢٧٠)

الأمر التي تسوقه إلى أن يتقاد للشيء بمغالطة غير الأمور التي تسوقه إلى أن يتقاد بطريق الجدول، والأمر التي تسوقه إلى أن يتقاد لِمَا هو حقٌ يقين غير التي تسوقه إلى أن يتقاد للشيء بالطرق الأخر (ف، أ، ٩٦، ١٥)

## خطبية

- (الطرق) الخطبية والشعرية هما أخرى أن تُستعملتا في تعليم الجمهور ما قد استقرَّ الرأيُ فيه ويصحُّ بالبرهان من الأشياء النظرية والعملية (ف، ح، ١٥٢، ٤)

## خلاف

- الخلافُ الذي يُوقَع بينهما (السائل والمخاطب) تباينُ الماهية في الحقيقة ولا يُوقَع ذلك في الظن فهي الخلافات التي بين الأشياء التي يُظنُّ أنه لا فرق بينهما مثل الكلّي والجزئي والمتشابهات أو المتلازمة والجملة وأجزائها متى كانت حال بعضها من بعض ظاهرةً بأنفسها (ف، س، ١٥٠، ١٤)

## خلف

- أما القياس الذي يكون بالخلف فإنه يبيّن إذا وُضعت نقيضة النتيجة وأضيف إليها مقدّمة أخرى. ويكون في الأشكال كلها، لأنه شبيه بالقياس المنعكس (أ، ق، ٢٦٢، ١١)  
كل المسائل تتبيّن في الشكل الأوّل بالخلف ما خلا الكليّة الموجبة، فإنها لا تتبيّن في هذا الشكل بالخلف، ولكنها تتبيّن في الشكل الثاني والثالث (أ، ق، ٢٦٦، ١٣)

(إذا) كذبت السالبة، ولم يجب أن يصدق نقيضها على الوجه المشهور فيكون خلفاً (س، ق، ٨٩، ١٧)

- الغرض في الخطابة الإقناع لا في اليقين (ب، م، ٢٧٢، ١)

- الخطابة قياس مؤلف من مقدّمات مقبولة من شخص معتقد فيه كني وولي (أو مظنون) (هـ، م، ٢٦، ١٧)

- للتصديق الغالب غير الجازم، هو الخطابة (ط، ش، ٥١٢، ١)

- الخطابة ما تألّف من مقدّمات مقبولة، وهي قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه الصدق وليس بنبي، أو لصفة جميلة كزيادة علم أو زهد، أو من مقدّمات مظنونة (ض، س، ٣٥، ٢٣)

## خطابي

- «الخطابي» فمواده هي المشهورات التي تصلح لخطاب الجمهور سواء كانت علمية أو ظنية (ت، ر، ٢، ١٦٩، ٨)

## خطابيات

- كون الخطابيات هي الظنيات مطلقاً فهذا خطأ عند القوم (ت، ر، ٢، ١٧٠، ٨)

## خطابيون

- الذين يقيسون: إمّا على الظن، وهم الخطابيون، أو على الرأي المشهور وهم الجدليون، فليس يجب أن ينتهي تحليل قياسهم إلى مقدّمات غير ذوات وسط في الحقيقة (س، ب، ١٦٢، ٢٠)

## خطبي

- الأمور التي تسوق الذهن إلى أن يتقاد للشيء بطريق الانقياد الشعريّ غير الأمور التي تسوقه إلى أن يتقاد للشيء بطريق خطبيّ، وكذلك

- طريق الخلف والتشنيح، فكما يقوله قائلهم: لو جاز أن يكون كذا، لجاز أن يكون كذا؛ أعني لو جاز أن يكون البصر يرسل رسولاً إلى خارج لجاز أن يرسل للمس رسولاً أيضاً إلى الملموس، وتكون لفظه «لو» ههنا أحسن في الاستعمال، ولفظة «إن» هناك (س، ج، ٩٧، ١٢)
- إن الخلف على وجهين: خلف إستحاله تبيين لا من جهة التناقض، كمن يتبع مثلاً أن زوايا المثلث أكثر من قائمتين، والثاني خلف إستحاله تبيين من جهة التناقض، كمن يتبع أن المثلث ليس بمثلث، أو أن الأعمى ليس بأعمى (س، س، ٨٣، ١٣)
- فأتت حادث الآن لست حادثاً الآن؛ هذا خلف (س، س، ٨٦، ٥)
- تقول: إنه إن لم يكن ليس بعض [ج] [أ] فكل [ج] [أ] وكان كل [ب] [ج] فكل [ب] [أ] وكان ليس كل [ب] [أ] هذا خلف (س، أ، ٤٨٠، ١١)
- أما الخلف فقياس مُبتدأ لا يدري بعد ما يُتبعه حتى يتبع محالاً ولا يلزم أن يتقدمه قياس وإن إتفق، لكن حال الحدود والترتيب فيهما واحد (ب، م، ١٨٥، ١)
- أما الخلف فإنه يُقصد فيه في أول الأمر أن يتبع شيئاً غير المطلوب ذلك الشيء بين الكذب وإما على الإطلاق أو عنده وبينه وبين خصمه (ب، م، ١٨٦، ٢٠)
- أما في الخلف فإن النتيجة توضع أولاً ويوضع نقيضها، وإذا كان الخلف مؤلفاً من نقيض المطلوب ومن صادقة تُنتج محالاً (ب، م، ١٨٧، ٢)
- المطلوبات الأربعة كلها إلا الكلّي الموجب
- يمكن أن تبيين من كل شكل بالخلف (سي، ب، ١٧٤، ١٢)
- الخلف ممّا يمكن رده إلى المستقيم بأن يؤخذ نقيض التالي المحال، ويُقرن بالمقدمة الصادقة فينتج على الاستقامة المطلوب الأول، ولا يجب أن يرتد عند الاستقامة إلى الشكل المستعمل في الخلف ممّا (سي، ب، ١٧٥، ٩)
- عكس القياس لم يخف عليك مشابهة الخلف ممّا إياه لأننا نأخذ في الخلف ممّا نقيض المطلوب الذي هو النتيجة أخيراً، وتقرنه بمقدمة صادقة ويتبع منه محال، ويُستدل به على أن نقيض المطلوب محال (سي، ب، ١٧٩، ٣)
- العكس يكون بعد قياس مفروغ عن تأليفه. والخلف يكون مبتدأ، لكن رد الخلف إلى الاستقامة هو بعينه عكس القياس من غير فرق لأن الخلف قياس معمول يؤخذ نقيض نتيجته الباطلة ويُقرن بالصادقة فينتج نقيض المشكوك فيها المأخوذة على أنها صادقة في القياس (سي، ب، ١٧٩، ٦)
- كل خلف كما علمته يرجع إلى المستقيم (سي، ب، ١٨٨، ٤)
- الخلف يتميز بمغالطة عن سائر القياسات وهي وضع ما ليس بعلة علة (سي، ب، ٢٨٢، ١٧)
- الخلف... أن نأخذ نقيض النتيجة ونُضيف إليها إحدى المقدمتين فيلزم عنها نقيض المقدمة وما لزم عنه الكذب فهو كذب (ش، ق، ١٦٥، ١٨)
- كل قياس يقبل الإنعكاس يقبل بيان نتيجته على طريق الخلف (ش، ق، ٣١٢، ١٨)
- جميع المطالب الأربعة تبيين بالخلف في كل

عكس غير الضروري، غير ضروري، وهو ليس  
ببين، بل الضروري وغير الضروري ينعكسان  
إلى كل واحد منهما (ط، ش، ٣٨٤، ٩)

- إن الخلف هو إثبات المطلوب بإبطال لازم  
نقيضه، المستلزم لإبطال نقيضه المستلزم لإثباته  
(ط، ش، ٥٠٦، ٢٣)

- الخلف إسم للشئ الردي، والمحال؛ ولذلك  
سُي القياس به، وهذا التفسير أشبه مما يقال:  
إنه سمي به؛ لأنه يأتي المطلوب من خلفه، أي  
من ورائه الذي هو نقيضه (ط، ش، ٥٠٧، ٧)

- الخلف لا يتوجه إلى إثبات المطلوب أولاً، بل  
إلى إبطال نقيضه. ويشتمل على ما يناقض  
المطلوب، ولا يشترط فيه التسليم، بل تكون  
المقدمات بحيث لو سلمت أنتجت. ويكون  
المطلوب فيها موضوعاً أولاً، ومنه ينتقل إلى  
نقيضه (ط، ش، ٥٠٧، ١٣)

### خلف جدلي

- قياس الخلف الجدلي هو الذي ينتهي إلى  
المُشع، لأن المشع في الجدال يقوم مقام  
المحال في العلوم (ف، ج، ١٠٥، ١٢)

### خلف سوفسطائي

- في الحُلف السوفسطائي، ووضع ما ليس بعلة  
علة؛ وكذلك الجامع لسؤالين في سؤال،  
يجعل أن المسألة قضية، والقضية واحدة ذات  
محمول واحد وموضوع واحد، أو ما في  
حكمه، فيزل من إغفاله مراعاة أجزاء المقدمة  
(س، س، ٣٩، ١٤)

### خلف علمي

- قياس الخلف العلمي هو الذي ينتهي إلى

الأشكال ما خلا الموجبة الكلية فإنها لا تبين  
بالشكل الأول وتبين بالثاني والثالث (ش، ق،  
٣١٢، ١٩)

- جميع المطالب تبين بالخلف في الشكل الأول  
ما عدا الموجب الكلي (ش، ق، ٣١٥، ١)  
- جميع المطالب تبين بالخلف في الشكل الثاني  
(ش، ق، ٣١٦، ٥)

- ما تبين بالخلف في الشكل الثاني فإن قياسه  
المستقيم يكون في الشكل الأول وذلك في  
جميع المطالب (ش، ق، ٣٢٢، ٢٢)

- البرهان المستقيم أفضل بالجملة من السابق إلى  
الخلف (ش، ب، ٤٣٩، ٤)

- الخلف، وإن كان موضع ذكره في القياسات  
الشرطية، فهو قياس يبين نفسه إنما يذكره  
تجريده عن العادة في ذلك الموضوع؛ لكونه  
أحد تلك الأنواع، لا لأنها محتاجة إلى بيان  
أورد هناك (ط، ش، ٣٧١، ٩)

- أعلم أن الخلف لا يفيد العلم بجهة العكس  
على التحين؛ لأنه مبني على نقيض المطلوب  
المعين، فكيف يفيد تعيين المطلوب؟ بل يفيد  
العلم بما يصدق مع العكس من لوازمه، وإن  
كان أعم منه. واعتبر هذا الخلف؛ فإنه يطرد  
مع دعوى الإمكان العام للعكس بضطراده مع  
الإطلاق (ط، ش، ٣٨٠، ٣)

- إن العكس ضروري. وهو أنهم يقولون: ذلك  
العكس إما أن يكون ضرورياً كالأصل. أو لا  
يكون. فإن كان، فهو المطلوب. وإلا  
فلينعكس العكس مرة أخرى إلى غير  
ضروري؛ لأن الضروري لما انعكس إلى غير  
الضروري، فغير الضروري أولى بأن ينعكس  
إليه. وغير الضروري يصاد الأصل. وذلك  
خلف. وهذا غير صحيح؛ لأنه مبني على أن

المُحال (ف، ج، ١٠٥، ١٢)

### خلق

- حدّ الخلق: هو إسم مشترك، فقد يُقال: (خلق) لإفادة وجود وكيف كان. وقد يُقال (خلق) لإفادة وجود حاصل عن مادة وصورة كيف كان. وقد يُقال: (خلق) لهذا المعنى الثاني، لكن بطريق الإختراع، من غير سبق مادة، فيها قوة وجوده، وإمكانه (غ، ع، ٢٩٤، ١٦)

### خلفة

- أمّا الذي يحصل من شكل وغير شكل، فهو الذي يُسمّى صورة وخلقة، وهو الشكل من حيث هو محسوس في جسم طبيعي أو صناعي، وخصوصاً بالبصر، وذلك بأن يكون له لون ما، فيكون الشكل الملوّن خلقه وصورة (س، م، ٢٠٥، ١٠)

- حال الخلفة، وأنها كيف هي في جنس واحد من أنواع الكيف وإنما هي لون وشكل معاً (س، م، ٢٠٧، ٦)

### خواص

- إن رفع الخواص لا يستلزم رفع الأجناس، بينما رفع الأجناس يستلزم رفع الأنواع التي لها تكون الخواص خواصاً: وهكذا فإنه إذا رفعت الموضوعات التي تكون الخواص خواصاً لها، رفعت في الوقت نفسه هذه الخواص (في، أ، ١٠٥٧، ١٢)

- العوامم والجمهور هم أسبق في الزمان من الخواص (ف، ح، ١٣٤، ١٧)

- الكلّيات التي تُحمّل على أشخاص ما من طريق ما هو متى شاركها كلّيات أُخر في تلك

الأشخاص، وكانت تليق أن تؤخّذ في جواب المسألة عن الكلّيات الأوّل وكيف هي في أحوالها، وكانت مساوية للأوّل في الحمل، وكان الدالّ عليها لفظاً مفرداً، فإنها تُسمّى خواصّ الكلّيات الأوّل (ف، أ، ٧٥، ١٥)

- متى شارك النوع في الأشخاص التي يُحمّل عليها النوع كلّيات بهذه الصفة فإنّ تلك تُسمّى خواصّ ذلك النوع (ف، أ، ٧٥، ١٧)

- الخواصّ كلّها تؤخّذ في جواب أيّ شيء هو، ويُقاد بها تمييز الشيء عن غيره في أحواله فقط لا في جوهره، والذي يُميّزه في جوهره فهو الفصل الذاتيّ (ف، أ، ٧٦، ١٦)

- أجمع الناس على أنّ الخواص والأعراض كليّة، ولها، من حيث هي خواص وأعراض، جزئيات هربية عنها؛ فإنّ الضحك بالقياس إلى هذا الضحك، من حيث هو هذا الضحك، ليس خاصّة، بل نوع ومقوم لماهية كما علمت، بل هو خاصّة للإنسان. وجزئيات الضحك، من حيث هو خاصّة، هي أشخاص الإنسان. وأشخاص الناس، من حيث هي أناس، فلا تنقوم بالضحك؛ فإنّه غير داخل في ماهيتها؛ وذلك لأنه ليس يُقوم ماهيته، ومع ذلك فهو كلّي مقول على كثيرين هي جزئياته، من حيث هو خاصّة (س، م، ٢٥، ١٤)

- إنّ الخاصة الأولى للكمية هي التي منها يتقدح لنا الوقوف على معنى الكمية أنّها لذاتها، لا لشيء آخر يحتمل أن يوقع فيها التقدير. وأمّا أنّها لا مضاد لها فأمر لا ينتقل الذهن من الوقوف عليه إلى التفتن بماهية الكم. وكيف وهذه مما يشارك الجوهر فيها الكمية؟ فإنّها من الخواص التي بالقياس، لا التي على الإطلاق والإقرار بأن الكمية لا مضاد لها مما يجب أن

## خواص المضافات

- من خواص المضافات أنها كلها يرجع بعضها على بعض بالتكافؤ، وينعكس بعضها على بعض، ووجه ذلك الرجوع مخالف لوجه رجوع الحمل على الوضع، ولأنحاء أخرى من الرجوع والنعكس (س، م، ١٤٨، ١٨)

## خوالف

- الخوالفُ تعني بها كلّ حرفٍ معجم أو كلّ لفظ قام مقام الاسم متى لم يُصْرَحَ بالاسم، وذلك مثل حرف الهاء من قولنا ضربته والياء من قولنا نوبي والتاء من قولنا صرّيتُ وصرّيتُ وأشباه ذلك من الحروف المفجعة التي تخلف الاسم وتقوم مقامه، ومثل قولنا أنا وأنت وهذا وذلك وما أشبه ذلك، وهي كلّها تُسمّى الخوالف (ف، أ، ٤٤، ٦)

## خيال

- الخيال يتصرف في المحسوسات، وأكثر تصرفه في المبصرات (غ، ع، ٩١، ٣)

## خيالات الأشياء

- خيالات الأشياء في النفس فإنها تغلظ من قبل أن كثيراً من الأشياء في كثير من الأوقات إنما يُتصور بصورة شيء ما آخر، فمن هذه ما لا يمكن أو يُفَسَّرُ أن يُتصور بصورته الخاصة، مثل تصورنا ما قبل العالم (ف، س، ١٦١، ٤)

يوضع في المنطق وضماً (س، م، ١٣٥، ١)

- إن الحدّ ليس يكتسب أيضاً ببرهانٍ ويحدّ أوسط على أن يكون المحدود حدّاً أصغر في القياس، والحدّ حدّاً أكبر. ولو كان ذلك مما يُكتسب، لم يكن بدّ من حدّ أوسط. ولما كان الأكبر فيه يجب أن يكون منعكساً على الأصغر، فيجب أن يكون منعكساً على الأوسط وأن يكون الأوسط منعكساً عليه. فالأوسط لا محالة شيء من الخواص: إما خاصّة مفردة، أو فصل مساوي، وإما رسم، وإما حدّ. وتسمّى جميع هذه في هذا الموضع في التعليم الأزل، لمساواتها، «خواص» (س، ب، ٢٠١، ١٢)

- أفضل الخواص ما عمّ النوع واختصّ به، وكان لازماً لا يفارق الموضوع وأنفعها في تعريف الشيء به ما كان بين الوجود له... مثال الخاصّة، الضاحك... للإنسان، وكون الزوايا مثل قائمتين للمثلث (س، أ، ٢٤٣، ٥)

- أفضل الخواص ما هو اللازم العام لجميع أشخاص النوع، وحدّها أنها كَلِيّة مقولة على جزئيات نوع واحد قولاً غير ذاتي، وهي مثل الضاحك والكاثر للإنسان ومساوي الزوايا القائمتين للمثلث (سي، ب، ٤٦، ٧)

- إن اللوازم والخواص، بل الفصول، لا تدل بالوضع إلا على شيء ما يستلزمها أو يختص بها (ط، ش، ٢٥٧، ١)

## د

الإنفكاك بينهما كقولك دائماً أو بالضرورة كل إنسان حيوان، ودائماً أو بالضرورة لا شيء من الإنسان بحجر (ه، م، ٥٨، ٨)

- كلما حصل الدوام حصلت الضرورة، فلا يكون الدائمة أعم من الضرورية (ه، م، ٥٨، ١٥)

- أعمية الدائمة من الضرورية أن كل مادة يصدق فيها الضرورية يصدق فيها الدائمة أيضاً، وليس كل مادة يصدق فيها الدائمة يصدق فيها الضرورية. وتوضيحه أن كل مادة يصدق فيها الحكم بنسبة المحمول الى الموضوع بالضرورة يصدق فيها الحكم بنسبته اليه بالدوام وهو ظاهر، وليس كل مادة يصدق فيها الحكم بنسبته اليه بالدوام يصدق فيها الحكم بنسبته اليه بالضرورة، لجواز أن يكون النسبة دائمة ولا تكون ضرورية (ه، م، ٥٨، ١٩)

- الضرورية والدائمة المطلقتان فتنمكسان دائمة كلية (ن، ش، ١٩، ٩)

### دائمة مطلقة

- الدائمة المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضع أو سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجوداً (ن، ش، ١٣، ١٦)

- الدائمة المطلقة وهي ما يدوم محمولها لموضوعها بحسب ذاته كقولنا من جوزي بدخول الجنة فهو منعم دائماً (و، م، ١٤٠، ٥)

- الدائمة التي لم يقيد دوامها بقيد زائد على ذات الموضوع كقولنا كل كافر فهو معذب في الآخرة دائماً وكقولنا كل فلك فهو متحرك دائماً، وتسمى هذه في الإصطلاح دائمة مطلقة (و، م، ١٤٧، ١٩)

- (القضيتان) الدائمتان وهما الضرورية المطلقة

### دائم

- إعلم أن الدائم غير الضروري (س، أ، ٣٢٣، ١)

- إن الدائم أعم من الضروري (ط، ش، ٣٣٤، ٣)

### دائم كلي

- الجمهور من المنطقيين لا يفرقون بين الضروري والدائم. لأن كل دائم كلي، فهو ضروري؛ فإن ما لا ضرورة فيه، وإن إتفق وقوعه، فهو لا يمكن أن يدوم متتالياً لجميع الأشخاص التي وجدت، والذي سيوجد، مما يمكن أن يوجد. وقد بينا أن كل ضروري فهو دائم. فالضروري والدائم متساويان في الكليات. وأما في الجزئيات فقد يختلفان، كما تمثل به الشيخ في الإنسان الذي يتفق أن تكون بشرته أبيض من غير ضرورة. والدائم فيها يعم الضروري وغيره (ط، ش، ٣١٥، ١٠)

### دائمة

- الدائمة قضية تكون نسبة المحمول إلى الموضوع فيها إيجاباً أو سلباً بالدوام من غير اعتبار ضرورة، والضرورية قضية تكون النسبة فيها إيجاباً أو سلباً بالضرورة، وهي استحالة



- والدائمة المطلقة والدائماتان وهما المشروطة العامة، والعرفية العامة فذهب كثير منهم إلى أنها تنعكس إلى أخص من المطلقة العامة وهي الحينية (و، م، ١٣٨، ٢٥)
- (القضية) الدائمة المطلقة والعرفية العامة فتعكسان كأنفسهما (و، م، ٢٤٢، ٦)

## دائماتان

- (القضيتان) الدائماتان وهما الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والدائماتان وهما المشروطة العامة والعرفية العامة فذهب كثير منهم إلى أنها تنعكس إلى أخص من المطلقة العامة وهي الحينية (و، م، ٢٣٨، ٢٤)

## نال

- إنَّ الدالَّ على الماهية قد قيل فيه: إنَّه هو الدالَّ على ذاتي مشترك كيف كان (س، د، ٣٧، ٨)
- لأنَّ الدالَّ على ماهية الشيء هو الذي يدلُّ على المعنى الذي به الشيء هو ما هو. والشيء إنَّما يصير هو ما هو بحصول جميع أوصافه الذاتية المشتركة فيها، والتي تخصُّ أيضًا (س، د، ٣٧، ١٢)
- إنَّ الدالَّ أعمُّ من الدالَّ بالتواطؤ والدالَّ على وجه آخر، اللهمَّ إلا أن يجعل الدالَّ يقع عليهما باشتراك فيكون واقفًا على دلالة الاسم وعلى دلالة نعمة الطائر وصباح البهيمة أيضًا باشتراك الاسم (س، ع، ١٠، ٧)
- ليس يُعنى بالدالَّ إلا ما اصطُح عليه الناس (س، ع، ١٠، ١٦)

- المشترك (س، ج، ٢٠٣، ٣)
- ما يُتلفظ به، ويراد به معنى ما، ويفهم منه ذلك المعنى، يقال له: إنَّه دال على ذلك المعنى (ط، ش، ١٩٢، ١١)
- الدلالة فهم أمر من أمر وقيل هي كون أمر بحيث يفهم منه أمر فهم أو لم يفهم. والدالَّ ينقسم إلى لفظ وغيره ودلالة كل منها تنقسم إلى ثلاثة أقسام دلالة وضعية وعقلية وطبيعية (و، م، ٣٥، ٢١)
- الإعترض بأن الدال يوصف بالدلالة قبل الفهم وبعده وذلك يقتضى تقدّم الدلالة على الفهم فكيف تُفسَّر به، فالجواب أن وصف الدال بالدلالة قبل الإفهام إنَّما هو بطريق المجاز لا بطريق الحقيقة (و، م، ٣٩، ١٤)

## نال على ما هو

- إنَّ قومًا قالوا: إنَّ قولنا «دال على ما هو» غير قولنا «دال على ما به الشيء هو ما هو»؛ فإنَّ الجنس دالَّ على ما هو؛ وأمَّا على ما به الشيء هو ما هو، فليس دالًّا؛ إذ ليس يدل على كمال ماهية الشيء؛ وعلى فصله الذي هو به ما هو؛ فإن كان هذا حقًّا، فيكون قول الجنس على هذا المذهب ليس دالًّا على ما به الشيء هو ما هو. إلا أنني كلما أردت، بل واجتهدت أن أعلم ما الفرق بين طلب ما هو، وبين طلب ما به الشيء هو ما هو، حتى أجد الفرق بين ما يصلح لجواب هذا، وبين ما يصلح لجواب ذلك، تعذَّر على كل التعذُّر، ورأيت هذا الكلام نوعًا من التكلف (س، ج، ٥٧، ١٦)

## دالة على غير ماهية

- (الدالة على غير الماهية) إذا قيل: «ضحاك

- يكون الدالَّ على ما هو: إمَّا في الحقيقة فما علمت؛ وإمَّا في المشهور فما يدلُّ على أصل الذات الذي هو كالمهولول لمعنى الذات، وهو

مشهورة ينتج بها صادق، وكثيراً ما تؤخذ صوابك غير مناسبة في قياسات ينتج بها صوابك، مثل إحتجاج الطبيب أن الجراحات المستديرة أعمس برةً، مِنْ قِبَل أن المستدير أكثر إحاطة. فتكون أمثال هذه دلائل، لا براهين حقيقية لأنها غير مناسبة (س، ب، ٥٥، ٩)

## دلالة

بالطبع، فقد دلّ على مساوٍ ولكن لم يدل على الماهية، لأن مفهوم «الحساس» على سبيل المطابقة هو أنّه شيء ذو حسّ فقط، ومفهوم «الناطق» هو أنّه شيء ذو نطق فقط، فإن دلّ ذلك على معانٍ أخرى من حيث يعلم أنّ الحساس لا يكون إلاّ جسمًا ذا نفس، وكذلك الناطق، فذلك دلالة على سبيل الإلتزام لا على سبيل التضمن (س، ش، ١٥، ١٦)

## دلالة على ماهية

- الدلالة إمّا أن تراد لذاتها وإمّا أن تراد لشيء آخر يُتَوَقَّع من المخاطب ليكون منه. والتي تُراد لذاتها هي الأخبار، إمّا على وجهها، وإمّا محرّفة كتعريف التمني والتعجب وغير ذلك، فإنّها كلها ترجع إلى الأخبار. والتي تُراد لشيء يوجد من المخاطب فإنّما أن يكون ذلك أيضًا دلالة أو فعلًا غير الدلالة. فإن أريدت الدلالة فتكون المخاطبة إستعمالًا وإستفهامًا، وإن أريد عملٌ من الأعمال وفعلٌ من الأفعال غير الدلالة، فيقال إنّهُ من المساوي لإتماسٍ ومن الأعلى أمرٌ ونهيٌ، ومن الأدنى تصرُّعٌ ومسالمةٌ (س، ع، ٣١، ٩)

- الدلالة من حيث المطابقة، كالإسم الموضوع بإزاء الشيء؛ وذلك كدلالة لفظ «الحائط» على «الحائط» (غ، ع، ٧٢، ٤)  
(الدلالة) بطريق التضمن، وذلك كدلالة لفظ «البيت» على «الحائط» ودلالة لفظ «الإنسان» على «الحيوان» (غ، ع، ٧٢، ٦)

- الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به للعلم أو الظن بشيء آخر، أو من الظن به الظن بشيء آخر، فالشيء الأول يسمّى دليلًا براهانيًا وبرهانيًا إن لم يتخلل الظن والآ فدليلًا إقتناعيًا وامارة، والشيء الثاني يسمّى مدلولًا (ه، م، ٣، ٢٢)

- كل محمول يدلّ على موضوع، فإنّما أن يدلّ على كمال حقيقته كما هو، لا يفلت عن دلالاته شيء من المقومات له، بل يدل على جميعها بسبيل التضمن، وعلى الذات بسبيل المطابقة، إن كانت الذات ذات أجزاء حقيقية. وهذه الدلالة هي المخصوصة عندنا بإسم (الدالة على الماهية) أو (الدال على ما هو الشيء) (س، ش، ١٥، ١١)

## دعوى

- ما كان من الأوضاع دعوى فقط، لا هو حق ولا مشهور، ولا يؤيد بالمشهور على سبيل قياس أو إستفراء، ويكون قائله يقول بلسانه دون قلبه، فبالحري أن يُخصّ بإسم الوضع، إذ هو دعوى فقط (س، ج، ٧٧، ١٧)

## دلائل

- الأاقويل هي التي تُسمّى القياسات، وتُسمى أيضًا الدلائل عند قوم (ف، ق، ١١، ٣)  
البراهين التي تُعطي الوجود فقط تُسمى الدلائل (ف، ب، ٤١، ٢٢)  
- كثيرًا ما تؤخذ في الإقتناع الجدليّ كواذب

الموضوع، أعني بذلك الكلمة التي بها يصار إلى الإتصال والإنفصال، كقولك: إن أو كلما في المتصل، أو قولنا: إمّا في المنفصل. فيصير لذلك أربعة أصناف من المتصل والمنفصل (س، ق، ٢٥٧، ١)

## دلالة الاسم

- الألفاظ التي تدل على الجواهر تدل على ذات فقط دلالة الاسم، ولا تدلّ على أمر تنسب إليه هذه الذات، دلالة الإسم ولا دلالة المعنى (س، م، ٥٨، ٩)

## دلالة اسم

- إذا قلت «هو» أو «موجود» فقد تدلّ به دلالة الإسم (س، ش، ٥٨، ١٩)

## دلالة اسم على ذي معنى

- إنّ جميع المعاني المفردة التي يصلح أن يدلّ عليها بالألفاظ المفردة لا تخلو عن أحد هذه العشرة. فإنّها: إمّا أن تدل على جوهر، كقولنا: إنسان وشجرة؛ وإمّا أن تدلّ على كمية، كقولنا: ذو ذراعين؛ وإمّا أن تدلّ على كيفية، كقولنا: أبيض؛ وإمّا أن تدلّ على إضافة، كقولنا: أب؛ وإمّا أن تدلّ على أين، كقولنا: في السوق؛ وإمّا أن تدلّ على متى، كقولنا: كان أمس وعام أول؛ وإمّا أن تدلّ على الوضع، كقولنا جالس وقائم؛ وإمّا أن تدل على الحدة والملك، كقولنا: متجمل ومتسلح؛ وإمّا أن تدلّ على يفعل كقولنا: يقطع؛ وإمّا أن تدلّ على يتفعل، كقولنا: يقطع. وهذه الأمثلة التي أوردناها ليست تدلّ التسع منها على المقولة دلالة الإسم على المعنى، بل دلالة

- الدلالة فهم أمر من أمر وقيل هي كون أمر بحيث يفهم منه أمر فهم أو لم يفهم. والدالّ ينقسم إلى لفظ وغيره ودلالة كل منها تنقسم إلى ثلاثة أقسام دلالة وضعية وعقلية وطبيعية (و، م، ٣٥، ٢١)

- الدلالة بفهم أمر من أمر هو تفسير الأقدمين لها واعترضه بعض المتأخرين بأنه تفسير لوصف أمر بما هو وصف لغيره (و، م، ٣٧، ١١)

- الدلالة وصف للأمر الدال والفهم الذي فُسرّت به وصف لغيره (و، م، ٣٧، ١٦)

- الدلالة إمّا هي الحيشية أي هي كون أمر بحيث يصحّ أن يفهم منه أمر سواء فهم منه ذلك الأمر أم لا وجوابه أن هذا غلط نشأ من تفصيل المركب (و، م، ٣٧، ١٩)

- الدلالة هي كون أمر يفهم منه أمر ولا شك أن الذي يفهم منه أمر هو الأمر الدال لا غيره، والذي أتصف به غيره إمّا هو الفهم لأمر أي كونه فاهماً له لا الفهم منه بمعنى أنه فهم منه أمر (و، م، ٣٨، ٤)

- الاعتراض بأن الدال يوصف بالدلالة قبل الفهم وبعده وذلك يقتضى تقدّم الدلالة على الفهم فكيف تُفسّر به، فالجواب أن وصف الدال بالدلالة قبل الإنفهام إمّا هو بطريق المجاز لا بطريق الحقيقة (و، م، ٣٩، ١٤)

- ما دلّ جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة خالصة أي لم تشبها عملية لصح طرد حدّ المركب وعكس حدّ المفرد (و، م، ٦٦، ١٤)

## دلالة الاتصال

- أعلم أنّ المنفصلات والمتصلات ربّما كان دلالة الإتصال أو (دلالة) الإنفصال فيها بعد وضع الموضوع، وربّما كان قبل وضع

- دلالة الإلتزام بكون اللزوم ذهنيًا بيّنًا لتعرف بذلك أن بين كل واحدة من دلالاتي التضمن والإلتزام وبين دلالة المطابقة عمومًا وخصوصًا بإطلاق كلما وُجدت دلالة التضمن أو الإلتزام وجدت دلالة المطابقة لإستنادهما إليها (و، م، ٦، ٥٢)

- في فن الأصول أو في فن البيان فإنهم لا يشترطون في دلالة الإلتزام أن يكون اللزوم ذهنيًا بل مطلق اللزوم بأي وجه كان بذلك (و، م، ٥٨، ٣٢)

- دلالة الإلتزام لاستلزام المعنى للمدلول (ض، س، ٢٤، ١٩)

#### دلالة التزامية

- يشترط في الدلالة الإلتزامية كون الأمر الخارج بحالة يلزم من تصوّر المسمى تصوّره وإلا لامتنع فهمه من اللفظ ولا يشترط فيها كونه بحالة يلزم من تحقّق المسمى في الخارج تحقّقه فيه كدلالة لفظ المعنى على البصر مع عدم الملازمة بينهما في الخارج (ن، ش، ٤، ٣)

#### دلالة الانفصال

- أعلم أنّ المنفصلات والمتصلات ربّما كان دلالة الإتصال أو (دلالة) الانفصال فيها بعد وضع الموضوع، وربّما كان قبل وضع الموضوع، أعني بذلك الكلمة التي بها يصار إلى الإتصال والانفصال، كقولك: إن أو كلما في المتصل، أو قولنا: إمّا في المنفصل. فيصير لذلك أربعة أصناف من المتصل والمنفصل (س، ق، ٢٥٧، ١)

الإسم على ذي المعنى، إذ كان هذا أعرف. ثم تنتقل منه إلى المعنى (س، م، ٥٨، ٢)

#### دلالة الإلتزام

- دلالة الإلتزام مثل دلالة المخلوق على الخلق والأب على الإبن والسقف على الحائط والإنسان على الضاحك، وذلك أن يدلّ أولاً دلالة المطابقة على المعنى الذي يدلّ عليه أولاً، ويكون ذلك المعنى يصحبه معنى آخر، فينتقل الذهن أيضًا إلى ذلك المعنى الثاني الذي يوافق المعنى الأوّل ويصحبه (س، ش، ٢١، ١٤)

- دلالة الإلتزام هي دلالة اللفظ على لازم معناه كدلالة لفظ (السقف) على (الحائط) (غ، ع، ١، ٣٥٨)

- يُفهم منه (اللفظ) أيضًا معنى ليس هو المعنى المقصود ولا من جُمليته لكنّه لازم له ومقارنٌ غير مُتفكّ عنه وتسمّى دلالة الإلتزام. كما تدل لفظة المُتحرّك على معنى المُحرّك والسقف على الحائط، فإنّ المُتحرّك لا ينفكّ عن مُحرّك وإن لم يكن هو المُحرّك ولا مفهوم المُحرّك جزء من مفهومه (ب، م، ٨، ١٢)

- (دلالة) إلتزام (مثل دلالة لفظ السقف على الحائط، والإنسان على قابل صنعة الكتابة) ذكر له (ابن سينا) مثالين: أحدهما: لازم لا يحمل على ملزومه. والثاني: لازم يحمل. وأما قال: (قابل صنعة الكتابة) ولم يقل (الكاتب) لأن الأول يلزم الإنسان، والثاني لا يلزمه (ط، ش، ١٨٨، ١)

- دلالة إلتزام وهي دلالة اللفظ على خارج عن مسماه لازمًا له لزومًا ذهنيًا بيّنًا (و، م، ٢، ٤٤)

## دلالة بالفاظ

مع ذلك في الخارج أم لا (ض، س،  
١٨، ٢٤)

## دلالة الحد

- دلالة الحد كدلالة الاسم (ت، ر، ١، ٥٨، ١١)

## دلالة طبيعية

- دلالة ما في النفس على الأمور فدلالة طبيعية لا  
تختلف، لا الدال ولا المدلول عليه، كما في  
الدلالة التي بين اللفظ والأثر النفساني؛ فإن  
المدلول عليه، وإن كان غير مختلف، فإن  
الدال مختلف؛ ولا كما في الدلالة التي بين  
اللفظ والكتابة، فإن الدال والمدلول عليه  
جميعاً قد يختلفان (س، ع، ٦، ٥)

- الدلالة الطبيعية والعقلية ليستا باختياريتين إلا  
أن الطبيعية يمكن تغيرها والعقلية لا يمكن فيها  
التغير (و، م، ٥، ٤٠)

## دلالة عقلية

- الدلالة الطبيعية والعقلية ليستا باختياريتين إلا  
أن الطبيعية يمكن تغيرها والعقلية لا يمكن فيها  
التغير (و، م، ٥، ٤٠)

- الدلالة العقلية للفظ ليست خاصة بلفظ دون  
لفظ بل هي مشتركة بين جميع الألفاظ بل وبين  
جميع الأصوات وإن لم تكن ألفاظاً بخلاف  
الدلالة الطبيعية والوضعية للألفاظ فإنهما  
مختصان ببعض الألفاظ دون بعض (و، م،  
٢٠، ٤١)

## دلالة العلامة

- نقول: إن دلالة (الموضوع) دلالة العلامة، كأن  
المستعين بذلك يقول: إن مرادي فيما أقوله هو

- الدلالة بالألفاظ إنما إستمر بها التعارف بسبب  
تراض من المتخاطبين غير ضروري حتى إنه  
وإن فرضناه بحسب المعلم الأول ضرورياً من  
عند الله أو من جهة أخرى، فإنه بحسب  
المشاركة اصطلاحية (س، ع، ١، ٤)

## دلالة تامة

- من اللفظ المفرد ما دلالة تامة وهو كل  
لفظ يكون السؤال عنه والجواب به مستقلاً  
بمفهومه في دلاليته، وتلك هي الأسماء  
والأفعال، أعني الكلم كقولنا زيد وعمر  
وتعل وتعمل (ب، م، ٤، ١٠)

## دلالة التضمن

- دلالة تضمن، كما تدل لفظه الحيوان على  
الجسم (س، د، ٤٣، ١٤)

- دلالة التضمن هي دلالة اللفظ على جزء ما  
وُضِعَ له، ضمن دلالة على تمام ما وُضِعَ له  
كدلالة لفظ (الييت) على (الحانط) (غ، ع،  
١٩، ٣٥٧)

- قد يدل على معنى هو في ضميه ومن جملته كما  
تدل لفظه الإنسان على الحيوان أو على  
الناطق، فإن في دلالتها عليه دلالة على كل  
واحد منها وتسمى دلالة التضمن (ب، م،  
١١، ٨)

- دلالة تضمن وهي دلالة اللفظ على جزء مسماه  
إن كان مركباً كدلالة الأربعة مثلاً على إثنين  
نصفها أو واحد ربعها أو ثلاثة ثلاثة أرباعها  
(و، م، ٣، ٤٣)

- دلالة التضمن سببت بذلك لتضمن المعنى  
لجزء المدلول أو على لازم معناه الذهني، لزم

عنه والجواب به غير مُسْتَقِيلٌ بمفهومه في دلالته  
كقولنا في وإلى ومن وعلى (ب، م، ١٠، ١٠)

### دلالة كناية

- دلالة الكتابة على الألفاظ أيضاً وضعية والدال  
والمدلول فيها جميعاً يختلفان، فالأعيان  
والتصورات لا تختلف والألفاظ والكتابة  
تختلف (سي، ب، ٩٥، ١٦)

### دلالة لزوم

- دلالة لزوم كما تدلّ لفظة السقف على الأساس  
(س، د، ٤٣، ١٤)

### دلالة لفظ

- إن معنى دلالة اللفظ هو أن يكون اللفظ إسماً  
لذلك المعنى على سبيل القصد الأول، فإن  
كان هناك معنى آخر يقارن ذلك المعنى مقارنة  
من خارج، يشعر الذهن به مع شعوره بذلك  
المعنى الأول، فليس اللفظ دالاً عليه بالقصد  
الأول؛ وربما كان ذلك المعنى محمولاً على  
ما يُحْمَلُ عليه معنى اللفظ، كمعنى الجسم مع  
معنى الحساس؛ وربما لم يكن محمولاً كمعنى  
المحرك مع المتحرك (س، د، ٤٢، ١٩)

- دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم في الخيال  
مسموع إسم يرتسم في النفس معنى. فتعرف  
النفس أنّ هذا المسموع لهذا المفهوم؛ فكلما  
أورده الحس على النفس إلتفتت إلى معناه  
(س، ع، ٤، ٨)

- إعلم بأنّ دلالة اللفظ على المعنى من ثلاثة  
أوجه: (أحدها): بطريق المطابقة كدلالة لفظ  
البيت على معناه. (والآخر): بطريق التضمن  
كدلالة لفظ البيت على الحائط المخصوص،

الشيء الذي منه كذا ومنه كذا. والشيء الذي  
لا يخلو من كذا ومن كذا فيعرفه بأمر خارجة  
عنه، هي الفصول التي تلحقه والقسمة التي  
تناه، ويكون ذلك كالأخاصة له؛ وهو بيان  
ضعيف، فإنه لو كان يدل على الشيء بعلامة  
تشمله ولا تُعرف جوهرة، لكان بعيداً عن أن  
يكون تعريفاً حقيقياً، فكيف هذا التعريف الذي  
إنما يعرف الشيء بعارض لا يعمه (س، ج،  
٢٧١، ١٤)

### دلالة على ماهية

- أصناف الدلالة على الماهية ثلاثة: أحدها على  
سبيل الخصوص والإنفراد. مثل دلالة  
«الحيوان الناطق» على الطبيعة المشتركة بين  
أشخاص الناس. وإما على الشركة. مثل  
«الحيوان» فإنه لا يدلّ على ماهية الإنسان ولا  
على ماهية الفرس، ولكن إذا طلبت الماهية  
المشتركة لها، فسأل سائل، «ما هذه  
المتحركات من الإنسان والفرس والطائر؟»  
فجبل: «الحيوانات» كانت الدلالة واقعة على  
كمال حقيقتها المشتركة. وإما على سبيل  
الإنفراد والشركة معاً. مثل «الإنسان» فإنه ماهية  
لزيد وحده ولزيد مع عمرو بالشركة، وذلك لأنّ  
زيداً ليس ينفرد عن عمرو وبمعنى مقوم، بل  
بأحوال عرضت لمادته لو توهم فقدانها لم  
يجب أن يكون فقدانها يسبب فقدان زيد وفساده  
على ما تحقق في العلم الكلّي، وليس إنفرازه  
كانفراز الإنسان عن سائر الحيوانات بأمر مقوم  
لجوهرة (س، ش، ١٦، ٧)

### دلالة غير تامة

- ما دلالته غير تامة وهو كل لفظ يكون السؤال

## دلالة لفظية

- إنَّ الدال إن كان لفظًا فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية (هـ، م، ٣، ٢٥)

## دلالة لفظية موضعية

- الدلالة اللفظية الموضعية على ما لا يخفى وهي كون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى للعلم بالوضع، وهي المنقسمة الى المطابقة والتضمن والالتزام كما قال (اللفظ الدال بالوضع) لا غير اللفظ من الدال ولا اللفظ الدال بالطبع او بالعقل (بدل على تمام ما وضع له بالمطابقة) لموافقته إيَّاه، (وعلى جزئه) أي على جزء ما وضع له (بالتضمن) لدلالته على ما في ضمن الموضوع له، (إن كان له) أي لما وضع له (جزء) (هـ، م، ٤، ٢)

## دلالة المطابقة

- دلالة مطابقة، كما يدل الحيوان على جملة الجسم ذي النفس الحساس (س، د، ٤٣، ١٣)

- دلالة المطابقة فمثل ما تدل لفظه «الإنسان» على الحيوان الناطق (س، ش، ١٤، ١٨)

- دلالة التضمن فمثل دلالة الإنسان على الحيوان وعلى الناطق، فإن كل واحد منهما جزء ما يدل عليه الإنسان دلالة المطابقة (س، ش، ١٤، ١٩)

- دلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على تمام ما وُضِعَ له كدلالة لفظ الحائض على الحائض (غ، ع، ٣٥٧، ١٧)

- قد يدلُّ اللفظ عند السامع على معناه المقصود عند القائل، كما يفهم الحيوان الناطق من لفظه الإنسان ويُسمى ذلك دلالة المطابقة (ب، م، ٨، ٩)

فإن لفظ الحائض موضوع للمسمى به بالمطابقة فبدلٌ عليه بذلك، ولفظ البيت أيضًا يدلُّ عليه ولكن يفارقه في وجه الدلالة. (والثالث): بطريق الإلتزام كدلالة السقف على الحائض فإنه يبين طريق المطابقة والتضمن فلم يكن بد من إختراع إسم ثالث (غ، م، ٨، ٥)

- المعتبر في دلالة الألفاظ، طريقُ المطابقة والتضمن (غ، ع، ١٠٥، ٧)

- لا يجوز الجوابُ عن الماهية بالخواص العبدية، وإن كانت تدل بطريق الإلتزام (غ، ع، ١٠٥، ٨)

- دلالة اللفظ على المعنى ينحصر في ثلاثة أوجه وهي المطابقة والتضمن والإلتزام (غ، ح، ٩، ١٢)

- دلالة اللفظ على المعنى ليست لذات اللفظ بل بالوضع والاصطلاح فتكون دلالته تابعة لقصد المتلفظ (سي، ب، ٣٤، ٩)

- دلالة اللفظ على الأثر النفساني دلالة وضعية حصلت بالاتفاق والتواطؤ، لو تواطوا على غيرها لناب منابها (سي، ب، ٩٥، ١٤)

- دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، وبتوسط لما دخل فيه تضمن كدلالته على الحيوان أو الناطق وبتوسطه لما خرج عنه إلتزام كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة (ن، ش، ٣، ٢٣)

## دلالة اللفظ الوضعية

- دلالة اللفظ الوضعية... اعتبروا هذا القسم لانضباطه وعموم فائدته في المقليات والتقليبات والطبيعات وغيرها والتعلم والتعليم (و، م، ٤٢، ٢٠)

- وهو تعيين أمر للدلالة بنفسه أي من غير قرينة إذا كانت حقيقة أو بقرينة إذا كانت مجازًا فالدلالة فيها إختيارية تتغير بتغير الوضع (و، م، ٣٩، ٢٢)

- الدلالة الوضعية وهي التي يكون للوضع فيها مدخل (ض، س، ٢٤، ١٦)

### دلالتنا التضمن والالتزام

- دلالتنا التضمن والالتزام باشتراك العقل، والوضع، وبشرط فيهما أن لا يكون الاسم دالاً بالاشتراك على المعنى وعلى جزئه، كالممكن على العام والخاص، أو عليه وعلى لازمه، كالشمس على الجرم والنور بل يكون بانتقال عقلي عن أحدهما إلى الآخر (ط، ش، ١٨٧، ٣)

### دليل

- يسمى المتأخر الذي يؤخذ حدًا أوسط في هذا البرهان (الذي يعطي الوجود) الدليل (ف، ب، ٤١، ٢٣)

- يسمى بالدليل ما يكون مؤلفًا من مقدمتين، كبراهما مقدّمة محمودة، يراها الجمهور ويقول بها، وتؤخذ حجة ودليلاً لا على سبيل أنّ جزءاً منه دليل على جزء آخر مثل الدخان على النار، بل على أنّ نفس القول الحاصل من الجزئين معترف به فهو دليل. وربّما كان على أمر مستقبل، وربّما كان على أمر حاضر، وربّما كان عامًا، وربّما كان على الأكثر، مثل قولهم: إنّ الحساد مقفوتون، والمنعمون مودودون. فإنّ هاتين المقدمتين دليلان أو منهما يتّخذ الدليل (س، ق، ٥٧٣، ٤)

- دليل أي متبع مقبول محمود مرجوع إليه (س، ق، ٥٧٣، ١١)

- دلالة المطابقة وضعية صرفة (ط، ش، ١٨٧، ٢)

- دلالة مطابقة وهي دلالة اللفظ على المعنى الذي وُضع له كدلالة لفظ الأربعة مثلاً على ضعف اثنين (و، م، ٤٢، ٢٧)

لمعنى المفهوم فيها (دلالة المطابقة) من اللفظ هو عين المعنى الذي وُضع له اللفظ أي عين له بالوضع الحقيقي أو المجازي (و، م، ٤٥، ١)

- سبب فهم المعنى في دلالة المطابقة هو الوضع لتعليق الدلالة فيها على هذا الوصف المناسب وذلك يشعر بعليته فيخرج على هذا بمقتضى طرد التعريف فهم جزء المسمى الذي وُضع له اللفظ (و، م، ٤٩، ١)

- دلالة اللفظ على ما وافقه... دلالة المطابقة (ض، س، ٢٤، ١٥)

- اللفظ إمّا أن يدلّ على جميع المعنى الموضوع له فدلالة المطابقة لمطابقة الدالّ على المدلول أو على جزء معناه (ض، س، ٢٤، ١٧)

### دلالة المطابقة والتضمن والالتزام

- إنّ تسمية الدلالة مطابقة وتضمنًا والتزامًا إمّا هي بسبب كون تلك الدلالة دلالة بالوضع لتامه أو لجزئه أو للزومه (ه، م، ٤، ٢٨)

### دلالة معنى على معنى

- إذا أخطرت بيالك الأبيض، فكان شيئًا ذا بياض، ذلك هذا على البياض دلالة المعنى على المعنى والأمر على الأمر (س، م، ٥٨، ٦)

### دلالة وضعية

- الدلالة الوضعية أن تكون الدلالة سببها الوضع



- الدليل أقوى من العلامة، وكأنَّ العلامة دليل ضعيف (س، ق، ٥٧٥، ١١)
- إن كان الأوسط في برهان إنَّ، مع أنه ليس بعلة لنسبة حدِّي النتيجة، هو معلول لنسبة حدِّي النتيجة لکنه أعرف عندنا سُمِّي دليلاً (س، أ، ٥٣٦، ٥)
- الدليل... هو في... قياس إضماري حدّه الأوسط شيء إذا وُجد في الأصغر دائماً تبعه وجود شيء للأصغر دائماً كيف كان، ويكون على نظام الشكل الأوّل لو صُرح بمقدمته. ومثاله: هذه المرأة ذات كَين فهي إذن قد وُلدَتْ. وربما يسمّى القياس نفسه دليلاً وربما يسمّى له الحدّ الأوسط (مر، ت، ١٩١، ٤)
- إذا كان الأوسط معلول الأكبر وكنّه يكون علة لوجود الأكبر في الأصغر، أو كان الأوسط والأكبر معلولي علة واحدة ولكنّ الأوسط يكون علة لوجود الأكبر في الأصغر، يسمّى برهان «إنَّ» مطلقاً. إذا كان الأوسط معلولاً لوجود الأكبر في الأصغر يُسمّى «دليلاً» (مر، ت، ٢٢٧، ١٢)
- وجه الدليل عين المدلول أو غيره فنقول كل مفردين جمعتهما القوة المفكّرة ونسبت أحدهما إلى الآخر بنفي أو إثبات وعرضته على العقل لم ينحل العقل فيه من أحد أمرين: إمّا أن يصدق به أو يمنع من التصديق. فإن صدّق فهو الأولى المعلوم بغير واسطة ويقال إنه معلوم بغير نظر ودليل وحيلة وتأمل وكل ذلك بمعنى واحد، وإن لم يصدق فلا مطعم في التصديق إلاّ بواسطة وتلك الوسطة هي التي تُنسب إلى الحكم فيكون خبيراً عنها وتنسب إلى المحكوم عليه فتجعل خبيراً عنه فيصدق، فيلزم من ذلك بالضرورة التصديق بنسبة الحكم إلى المحكوم
- عليه (غ، ص، ٥٢، ٦)
- لما كان السبب الخاص لحصول النتيجة في الذهن التفطن لوجود النتيجة بالقوة في المقدّمة أشكّل على الضعفاء فلم يعرفوا أن وجه الدليل عين المدلول أو غيره (غ، ص، ٥٣، ٩)
- الدليل: وهو في هذا الموضع قياس إضماري حدّه الأوسط شيء إذا وجد للأصغر تبعه وجود شيء آخر للأصغر دائماً كما كان ذلك الإلتباع، ويكون على نظام الشكل الأوّل لو صُرح بمقدمته (سي، ب، ٢١٦، ٥)
- إن ها هنا نوعاً من البرهان يُسمّى برهاناً بالإضافة إلينا وهو الذي يُسمّى «الدليل» لا بالإضافة إلى الأمر في نفسه (ش، ب، ٣٧٨، ١٩)
- البرهان المسمّى برهان إنَّ، وهو لا يخلو: إمّا أن يكون الأوسط فيه معلولاً لوجود الحكم في الخارج. أو لا يكون. فالأول: يسمى دليلاً. والثاني: لا يُخصّص بإسم. والدليل يشارك برهان لِم، في الحدود. ويتخالفان في وضع الأوسط والأكبر. وفي النتيجة (ط، ش، ٥٣٥، ٩)
- أمّا في الدليل، فلا يمكن أن يكون الأوسط مع كونه معلولاً لوجود الأكبر في الأصغر، علة لوجود الأكبر؛ لأنّه يلزم من ذلك تقدّم وجود الأكبر في الأصغر على وجوده مطلقاً، وهو محال (ط، ش، ٥٣٨، ٩)
- الدليل لا يجب انعكاسه (ت، ر، ٤٠، ٨)
- كون «الوسط» - الذي هو «الدليل» - قد يفتقر إليه في بعض القضايا بعض الناس دون بعض، فهذا أمر بين (ت، ر، ١٠٥، ٢٢)
- لا تجد أحداً من سائر أصناف العقلاء غير هؤلاء يُنظّم دليله من «المقدّمين» كما ينظّمه

- هؤلاء. بل يذكرون الدليل المستلزم للمدلول (ت، ر، ١، ١٢٣، ٤)
- الدليل قد يكون مقدّمة واحدة، وقد يكون مقدّمتين، وقد يكون مقدّمات، بحسب حاجة الناظر المستدلّ، إذ حاجة الناس تختلف (ت، ر، ١، ١٢٣، ٥)
- ما يعتبر في كونه «دليلاً» هو كونه «مستلزماً» للحكم لازماً للمحكوم عليه (ت، ر، ١، ١٣١، ٢٠)
- لا بدّ أن يعرف كلّ فرد من أفراد الحكم الكلّي المطلوب يلزم كل فرد من أفراد الدليل (ت، ر، ١، ١٥٩، ١٠)
- إنّ ما ذكروه (المنطقيون) من حصر «الدليل» في «القياس» و«الاستقراء» و«التمثيل» حصر لا دليل عليه، بل هو باطل (ت، ر، ١، ١٦٨، ١٥)
- «الدليل» هو المرشد إلى المطلوب؛ وهو الموصل إلى المقصود؛ وهو ما يكون العلم به مستلزماً للعلم بالمطلوب (ت، ر، ١، ١٧٠، ٢٥)
- يسمّى «الدليل» إما كان من شأنه أن يستلزم المدلول، وإمّا يتخلّف استلزامه لفوات شرط أو وجود مانع (ت، ر، ١، ١٨٠، ٢٤)
- الذين يجمعون «العلة» و«الدليل» يراد به هذا أو هذا أقرب إلى المعقول من جعل هؤلاء «الدليل» لا يكون إلاّ من مقدّمتين (ت، ر، ١، ١٨١، ٥)
- لما علموا (المنطقيون) أنّ «الدليل» قد يحتاج إلى مقدّمات، وقد يكفي فيه مقدّمة واحدة، قالوا: إنّهُ ربما أدرج في «القياس» قول زائد، أي مقدّمة ثالثة زائدة على مقدّمتين لغرض فاسد أو صحيح، كبيان المقدّمتين، ويسمّونه «المركب» (ت، ر، ١، ١٩٠، ٩)
- الدليل هو ما يستلزم الحكم المدلول عليه (ت، ر، ١، ١٩٢، ٩)
- وجه الدليل «العلم بلزوم المدلول له» سواء سُمّي «استحضاراً» أو «تفكّناً» أو غير ذلك. فمتى استحضرت في ذهنه لزوم المدلول له علم أنّه دالٌّ عليه (ت، ر، ١، ١٩٤، ١٥)
- «الوسط» هو الدليل، وهو الواسطة في العلم بين الملزوم واللازم، وهما المحكوم والمحكوم عليه، فإنّ الحكم لازم للمحكوم عليه ما دام حكماً له (ت، ر، ١، ١٩٤، ٢١)
- إن جاز أن يدعي (النظار المتأخرون) في الدليل الذي لا يحتاج إلاّ إلى مقدّمة أنّ الأخرى مضمرة محذوفة جاز أن يدعي فيما يحتاج إلى اثنتين أنّ الثالثة محذوفة، وكذلك فيما يحتاج إلى ثلاث، وليس لذلك حدّ (ت، ر، ١، ٢٠٠، ١٢)
- إذا كان المدلول لازماً للدليل فمعلوم أنّ اللازم إمّا أن يكون مساوياً لللزوم، وإمّا أن يكون أعمّ منه. فالدليل إمّا أن يكون مساوياً للحكم المدلول في العموم والخصوص، وإمّا أن يكون أخصّ منه، لا يكون الدليل أعمّ منه (ت، ر، ١، ٢٠٣، ١)
- الدليل هو «الحدّ الأوسط»، وهو أعمّ من «الأصغر» أو مساوٍ له، و«الأكبر» أعمّ منه أو مساوٍ له. و«الأكبر» هو الحكم، والصفة، والخبر، وهو محمول النتيجة. و«الأصغر» هو المحكوم عليه، الموصوف، المبتدأ، وهو موضوع النتيجة (ت، ر، ١، ٢٠٣، ٢١)
- (حال) «الدليل» و«البرهان»، فإنّ الدليل هو المرشد إلى المطلوب والموصل إلى المقصود (ت، ر، ٢، ٧، ٢٤)
- الدليل ما يكون النظر الصحيح فيه موصلاً إلى

- «الدليل» أعمّ من «القياس». فإنّ الدليل قد يكون بمعنيّين على معنيّين، كما يستدلّ بالنجم وغيره من الكواكب على الكعبة (ت، ٢، ٩١)

- لا بدّ في الدليل من أن يكون ملزومًا للحكم، والملزوم قد يكون أحصّ من اللازم، وقد يكون متساويًا له، ولا يجوز أن يكون أعمّ منه (ت، ٢، ٩٤، ٧)

- النظر في الدليل، وهو العلم بالدليل المستلزم للعلم بالمدلول عليه. وهو تصوّر الحدّ الأوسط المستلزم لثبوت الأكبر للأصغر (ت، ٢، ٩٧، ٦)

- الدليل الذي يقيمه صاحب قياس الشمول على صحة المقدمّة الكبرى الكلية يقيمه صاحب قياس التمثيل على عليّة الوصف (ت، ٢، ٩٩، ٦)

- الدليل هو وسط في الذهن للمستدل، ليس هو وسطًا في نفس ثبوت الصفة للموصوف (ت، ٢، ١٣٥، ٢٢)

- «الدليل» باتفاق العقلاء أعمّ من «العلة»، بل كل ملزوم يستلزم غيره يمكن الاستدلال به عليه مطلقًا (ت، ٢، ١٣٧، ١١)

- كلّ دليل فهو ملزوم لمدلوله. فكونه مستلزمًا لمدلوله صفة له لازمة له (ت، ٢، ١٤٠، ١٧)

- «الدليل» هو ما يستلزم الحكم المدلول عليه (ت، ٢، ١٩٢، ٩)

### دليل اقناعي

- الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به للعلم أو الظن بشيء آخر، أو من الظن به الظن بشيء آخر، فالشيء الأول يسمى دليلًا برهانيًا وبرهانيًا إن لم يتخلل الظن وإلاّ فدليلًا إقناعيًا

علم أو ظن (ت، ٢، ٨، ٢)

- لفظ «الدليل» بما يوصل إلى العلم، ويسمى ما يوصل إلى الظن «أمارة». وهذا اصطلاح من اصطلاح عليه من المعتزلة ومن تلقاه عنهم (ت، ٢، ٨، ٣)

- الدليل ملزوم للمدلول عليه، والمدلول لازم للدليل (ت، ٢، ٨، ٧)

- قد يكون الدليل مقدّمة واحدة متى علّمت علم المطلوب. وقد يحتاج المستدل إلى مقدمتين، وقد يحتاج إلى ثلاث مقدّمات، وأربع، وخمس، وأكثر، ليس لذلك حدّ مقدر يتساوى فيه جميع الناس في جميع المطالب (ت، ٢، ٨، ٨)

- المطلوب هو العلم، والطريق إليه هو الدليل. فمن عرف دليل مطلوبه عرف مطلوبه، سواء نظّمه بقياسهم أم لا (ت، ٢، ٩، ١٣)

- الدليل الذي يُصوّر بصورة القياس «الاقتراني» يُصوّر أيضًا بصورة «الاستثنائي»، ويُصوّر بصورة أخرى غير ما ذكره (المنطقيون) من الألفاظ وترتيبها (ت، ٢، ٤٨، ١٠)

- جميع الأدلة ترجع إلى أن الدليل مستلزم للمدلول (ت، ٢، ٥٠، ٥)

- تنازع النظار في العلم الحاصل بالدليل: هل هو لزومه عن الدليل لزومًا عاديًا كما يقولونه في الشيع مع الأكل، أو لزومًا عقليًا يسمى «التضمن» بحيث لا يمكن الانتكاح عنه كما يتمتع وجود العلم والإرادة بدون الحياة (ت، ٢، ٨٨، ٢٤)

- حصول العلم بالدليل دون المدلول عليه ليس ممتنعًا لذاته، بل الأول سبب للثاني، ومقتضى له، وموجب له، بحكم سنة الله تعالى في عباده (ت، ٢، ٨٩، ٣)

تلك الكيفية مادة القضية، واللفظ الدال عليها  
يُسَمَّى جهة القضية (ن، ش، ١٣، ٨)

## دور

- النتائج قد ترجع بالتساوي، فإن معنى الدور هو  
هذا (أ، ب، ٤٤٠، ١)

- بيان الدور هو جزء من المصادرة على  
المطلوب الأول (ف، س، ١٥٣، ٨)

- بيان الدور أن تؤخذ النتيجة وعكس إحدى  
المقدمتين، فنتج المقدمّة الثانية. فإن أدخل  
حدًّا غريب، لم يكن بيان الدور؛ وإن أنتج أيضًا  
شيء غريب، لم يكن بيان الدور؛ بل بيان  
الدور أن يبيّن الشيء بما يبيّن به (س، ق،  
١٨، ٥٠٧)

- إن الدور نفسه ذهابٌ إلى غير نهاية، ولكن في  
موضوعات متناهية العدد (س، ب، ٦٨، ١٢)

- الدور أن تؤخذ النتيجة وعكس إحدى  
المقدمتين، فنتج المقدمة الثانية مثل قولك  
كل - ج - ب - وكل - ب - ١ - فينتج كل - ج - ١ -  
(ب، م، ١٧٨، ١١)

- الدور هو أن يبيّن الشيء بما يبيّن بالشيء سواء  
كان بعكس واحد أو أكثر ولا مشاحة معهم في  
تخصيص إسم الدور بما يتم البيان فيه بعكس  
واحد، وإن كانت السالبة صغرى فيمكن نتائجها  
بالنتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثاني بعينه  
(سي، ب، ١٨١، ١٢)

- الشكل الثاني فيمكن نتاج الكبرى السالبة من  
الكليتين بالنتيجة وعكس الصغرى ثم عكس  
النتيجة الثانية، ولكن هذا لا يكون دورًا عند  
أكثرهم لأنه يحتاج إلى عكس زائد وفي الحقيقة  
هو دور (سي، ب، ١٨١، ١٢)

- الدور توقّف الشيء على ما يتوقّف عليه إتما

وامارة، والشيء الثاني يسمّى مدلولاً (ه، م،  
٢٤، ٣)

- الدليل الإقناعي والامارة ما يلزم من العلم أو  
الظن به الظن بشيء آخر (ه، م، ٣٥، ٧)

## دليل برهاني

- الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به  
للعلم أو الظن بشيء آخر، أو من الظن به الظن  
بشيء آخر، فالشيء الأول يسمّى دليلاً برهانياً  
وبرهاناً إن لم يتخلل الظن والآن فديلاً إقناعياً  
وامارة، والشيء الثاني يسمّى مدلولاً (ه، م،  
٢٣، ٣)

- الدليل البرهاني والبرهان ما يلزم من العلم أو  
الظن به العلم بشيء آخر (ه، م، ٣٥، ٦)

## دهر

- الدهر: هو المعنى المعقول، من إضافة الثبات  
إلى النفس في الزمان كله (غ، ع، ٣٠٣، ٨)

## دوام

- الدوام شمول النسبة جميع الأزمان والأوقات  
(ه، م، ٥٩، ٣)

- الدوام ثلاثة: (الدوام) الأزلي إما مطلقاً أو  
مقيّداً بنفي الضرورة الأزلية أو الذاتية أو  
الوصفية. الثاني الذاتي إما مطلقاً أو مقيّداً بنفي  
الضرورة الأزلية أو الذاتية أو الوصفية أو بنفي  
الدوام الأزلي. الثالث الوصفي إما مطلقاً أو  
مقيّداً بنفي الضرورة الأزلية أو الذاتية أو  
الوصفية أو بنفي الدوام الأزلي أو الذاتي. فهو  
ثلاث عشر قضية ونسبة بعضها إلى بعض بالعموم  
والخصوص (م، ط، ١٤٧، ١)

- الضرورة والدوام واللاضرورة والملا دوام تُسمّى

## دور كوني

«الدور الكوني» الذي يذكر في الأدلة العقلية أنه  
«لا يكون هذا حتى يكون هذا ولا يكون هذا  
حتى يكون هذا» (ت، ٢، ١٤، ٤)

## دور معي

- «الدور المعني» فهو كدور الشرط مع المشروط،  
وأحد المتضادين مع الآخر إذا قيل: «صفات  
الرب لا تكون إلا مع ذاته، ولا تكون ذاته إلا  
مع صفاته» (ت، ٢، ١٤، ١٣)

## دوران

- «التجزيّة» تحصل بنظره واعتباره وتدبيره  
(العقل)، كحصولي الأثر المعين دائراً مع  
المؤثر المعين دائماً. فيرى ذلك عادة مستمرة،  
لا سيما إن شعر بالسبب المناسب. فيضم  
«المناسبة» إلى «الدوران» مع «السير والتقسيم»  
(ت، ١، ١٠٧، ٢٢)

- إثبات العلة في الأصل لا بدّ فيها من «الدوران»  
أو «التقسيم» (ت، ١، ٢٠٩، ٢٦)

- ما ذكره (المنطقيون) من أنّ «قياس التمثيل»  
إنما يثبت «الدوران» أو «التقسيم». وكلاهما  
لا يفيد إلا الظن، قول باطل. ويلزمهم مثيل  
ذلك في «قياس الشمول» (ت، ٢، ١٨، ٢٣٠)

بمرتبة أو بمراتب، فالأولى أن يقال فإنّ كون  
النظر ترتيب أمور مبني على كون النظر مركباً  
كلياً، إذ الواجب تطبيق المُعرّف بالكسر على  
المُعرّف بالفتح لا العكس، وكون النظر مركباً  
كلياً مبني على كون المُعرّف مركباً كلياً (ه، م،  
٤٦، ٢٣)

- حقيقة قولهم (المنطقيون) أنّه لا يعلم «الذاتي»  
من «غير الذاتي» حتى تُعلم «الماهية»، ولا تعلم  
«الماهية» حتى تُعلم الصفات «الذاتية» - التي  
منها تُؤلف «الماهية». وهذا دور (ت، ١،  
٩٤، ١٢)

- لو عُرف العلم بغيره لزم الدور (ت، ١،  
٩٨، ١١)

- العلم لا يقال فيه معرفة المعلوم، لأنّ المعلوم  
مشتقّ من العلم، والمشتقّ لا يعرف إلا بعد  
معرفة المشتقّ منه، فمعرفة المعلوم إذن تتوقف  
على معرفة العلم، والعلم على معرفة المعلوم،  
فجاء الدور (ض، س، ٢٧، ٣٦)

- الدور توقف كل واحد من الشئيين على الآخر  
(ض، س، ٣٣، ٢٤)

## دور قبلي

- «الدور القبلي» الذي يذكر في العلل، وفي  
التفاعل المؤثر، ونحو ذلك. مثل أن يقال: «لا  
يجوز أن يكون كلّ من الشئيين فاعلاً للآخر،  
لأنّ يقضي إلى الدور» (ت، ٢، ١٤، ٨)

# ذ

اللازمُ عنه ولا يخلو ولا في وقت من الأوقات  
منه (ف، م، ١٢٧، ٤)

- معنى جوهر الشيء هو ذات الشيء وماهيته  
وجزء ماهيته، فالذي هو ذاتٌ في نفسه وليس  
هو ذاتًا لشيءٍ أصلاً هو جوهر على الإطلاق،  
كما هو ذاتٌ على الإطلاق، من غير أن يُضاف  
إلى شيءٍ أو يُعَيَّد بشيءٍ (ف، ح، ٦٣، ٩)

- كلُّ ما هو بالقرَض في شيءٍ ما فإنه موجود فيه  
على الأقل. وكلُّ ما هو بالذات لا بالقرَض  
فهو إما دائم فيه وإما في أكثر الأوقات (ف،  
ح، ٩٧، ١٠)

- الذات يُقالُ على كلِّ مشار إليه لا في موضوع.  
ويُقالُ على ما يُعرَف في مشارٍ مشارٍ إليه منّا  
ليس في موضوع ما هو، منّا تدلُّ عليه لفظة  
مفردة أو قول (ف، ح، ١٠٦، ٢)

- يُقالُ أيضًا (الذات) على كلِّ مشار إليه في  
موضوع. ويُقالُ على كلِّ ما يُعرَف في مشارٍ  
مشارٍ إليه منّا في موضوع ما (ف، ح،  
١٠٦، ٤)

- يُقالُ (الذات) على كلِّ ما يُقالُ عليه الجواهر  
وعلى ما لا يُقالُ عليه الجواهر (ف، ح،  
١٠٦، ٩)

- ذات الشيء فهو ذاتٌ مضافة. فإنه يُقالُ على  
ماهية شيءٍ وأجزاء ماهيته وبالجملة لكلِّ ما  
أمكن أن يُجاب به في أي شيءٍ كان في جواب  
«ما هو ذلك الشيء»، كان الشيء مشارًا إليه لا  
في موضوع أو نوعًا له أو كان مشارًا إليه في  
موضوع أو نوعًا له (ف، ح، ١٠٦، ١١)

- يقال (الذات) في المحمول إنّه محمولٌ على  
الموضوع «بذاته» متى كانت ماهية الموضوع أو  
جزء ماهيته هي أن يوصفَ بذلك المحمول،  
مثل أن الحيوانَ محمولٌ على الإنسان «بذاته»

ذات

- ليس الذائع هو الصادق بل قد يذيع غير  
الصدق، ويصدق غير الذائع (ب، م،  
٢٣٤، ١٧)

ذات

- (الشيء) الذي بالذاتٍ مثل الموت التابع للذبح  
فإنه يوجد عند الذبح بالذات (ف، د، ٦٦، ١)

- يُقالُ إن الأمر في الشيء أو به أو له أو منه أو  
إليه أو عنه أو عنده أو عليه أو معه بالذات، إذا  
كان في طباع الأمر أن يكون منسوبًا إلى ذلك  
الشيء، أو أن يكون في طباع الشيء أن يُنسبَ  
إليه ذلك الأمر بأحد تلك الأنحاء، أو أن يكون  
ذلك في طباعهما جميعًا (ف، م، ١١٧، ١٤)

- اللازم قد يكون لازمًا بالقرَض، مثل ما نقول  
إن جاء زيد إنصرف عمرو، إذا اتفق أن وجد  
ذلك في حين ما، فإن انصراف عمرو لازم  
لمجيء زيد لكنه بالعرض. وقد يكون بالذات،  
واللازمُ بالذات قد يكون لازمًا على الأكثر،  
كقولنا إذا طلعت الشفقى العبور بالغداة اشتد  
الحرّ وانقطعت الأمطار، فإن ذلك لازمٌ لطلوع  
الشفقى بالذات لكن على الأكثر. وقد يكون  
لازمًا باضطرار وهو الدائم للزوم الذي لا  
يُمكن أن يُفارق الشيء الذي بوجوده وُجد.  
وهو أن يكون في أي وقت وُجد الشيء وُجد

لعلها من الإضطراب بمنزلة الموت تابع للجزء  
المُنخر، وذلك أن الموت تابع للنحر من  
الإضطراب (ز، ب، ٢٢٧، ١٥)

- ذات كل شيء واحد ربّما كان معنى واحداً  
مطلقاً ليس بصير هو ما هو بمعان كثيرة، إذا  
التأمت يحصل منها ذات للشيء واحدة (س،  
د، ٢٨، ١٤)

- ربّما كان واحداً ليس بمطلق، بل نلتزم حقيقة  
وجوده من أمور ومعان إذا التأمت حصل منها  
ماهية الشيء، مثال ذلك الإنسان، فإنه يحتاج  
أن يكون جوهرًا، ويكون له إمتداد في أبعاد  
تفرض فيه طولاً وعرضاً وعمقاً، وأن يكون مع  
ذلك ذا نفس، وأن تكون نفسه نفساً يتندى بها  
ويحس ويتحرك بالإرادة، ومع ذلك يكون  
بحيث يصلح أن يتفهّم المعقولات، ويتعلّم  
صناعات ويعلمها - إن لم يكن عائق من خارج  
- لا من جملة الإنسانية؛ فإذا التأم جميع هذا  
حصل من جملتها ذات واحدة هي ذات  
الإنسان (س، د، ٢٩، ٧)

- إن الذات اذا حصلت بالفعل، فما يلحقها لا  
يحدث لها نوعية مخصوصة، ولا جنسية  
مخصوصة، لأن ماهيتها الذاتية تكون واحدة  
مستقرة، ولا يصير لها ماهيات أخرى بالنسب  
والإضافات العرضية (س، م، ٧٩، ٣)

- إن الذات مطلقاً غير موضوعة لتخصيص، وإذا  
خُصّصت فتخصّص ببعض أمثال الإنسان  
والضحاك، والكلام في ذلك كالكلام في  
الإنسان والضحاك، بل الذات من أحوال ذلك  
الخاصي. وهو في خاصيته شيء. وفي كونه ذاتاً  
شيء (س، ش، ١٣، ٦)

- إن حقيقة الذات هي ما هي بجميع ما تنقوّم به  
(س، ش، ٤٠، ١٥)

(ف، ح، ١٠٧، ١٦)

- الماهية والذات قد تكون منقسمة وقد تكون غير  
منقسمة. فما كانت ماهيته منقسمة فإنّ التي  
يقال إنها ماهيته ثلاثة، إحداهما جملة التي هي  
غير ملخّصة، والثانية الملخّصة بأجزائها التي  
بها قوامها، والثالثة جزء جزء من أجزاء الجملة  
كلّ واحد بجملته على حiale (ف، ح،  
١١٦، ٨)

- ربّما سُمي وجود الشيء إتيته، ويسمى ذات  
الشيء إتيته. وكذلك أيضاً جوهر الشيء يُسمى  
إتيته. فإننا كثيراً ما نستعمل قولنا إتيته الشيء بدل  
قولنا جوهر الشيء، فنرى أنه لا فرق بين أن  
نقول ما جوهر هذا الثوب وبين أن نقول ما إتيته  
(ف، أ، ٤٥، ٧)

- المعاني التي يقال عليها ما بالذات... أربعة:  
الأول منها سائر المحمولات المأخوذة في  
حدود الموضوعات بمنزلة الحيوان للإنسان.  
فإنك إذا حدّدت الإنسان أخذت الحيوان في  
حدّه من قبّل أنه ذاتي له. والثاني سائر  
المحمولات المأخوذة موضوعاتها في حدودها  
بمنزلة الإستقامة والإنحناء للخط والفرد والزوج  
في العدد. فإنك إذا رُمّت تحديد أي هذه أردت  
أخذت موضوعه في حدّه. وذلك أنك إذا  
حدّدت الزوج قلت إنه عدد يتقسم بقسمين  
متساويين. والثالث هو سائر الأشخاص، أعني  
الجواهر الأول، فإنه قد يقال بالذات لكل  
واحد من الجواهر الأول. وذلك أن سائر  
الجزئيات منها جواهر ومنها أعراض،  
وجزئيات الأعراض لا يقال فيها إنها بالذات  
لأنها موجودة في غيرها. فأما الأشخاص  
الجواهر التي غير موجودة في غيرها يقال إنها  
بذاتها. والرابع هو المعلولات التي هي لازمة

الذاتي إنما الأوّل به أن يشتمل على المعاني التي تقوم ماهية، ولا يكون اللفظ الدالّ على الماهية ذاتياً، فلا يكون الإنسان ذاتياً للإنسان، لكن الحيوان والناطق يكونان ذاتيين للإنسان (س، د، ٣١، ٢)

ذات الشيء حقيقته، ولا يطلق على غير الموجود (ط، ش، ٥٤٠، ١)

## ذات وسط

غير ذات الوسط هي التي ليس توجد أخرى أقدم منها (أ، ب، ٣١٤، ١٢)

## ذاته

قولي «بذاته» وقولي «بما هو موجود» هما أشياء واحدة بأعيانها (أ، ب، ٣٢٤، ١٢)

يقال أيضاً في المحمول إنه محمول على الموضوع «بذاته» متى كان الموضوع إذا حُدّ لزم من حدّه أن يوجد له ذلك المحمول، وهو أن تكون ماهية الموضوع توجب دائماً أو على أكثر الأمر أن يوجد له ذلك المحمول حتى تكون ماهية، وحدّه هو السبب في أن يوجد له ذلك المحمول (ف، ح، ١٠٨، ١١)

يقال في شيء إنه منسوب إلى شيء آخر «بذاته» أي نسبة كانت متى كان أحدهما أو كل واحد منهما محتاجاً في أن تحصل ماهيته إلى أن تكون له تلك النسبة، أو إن كانت ماهية أحدهما أو كل واحد منهما توجب أن تكون له تلك النسبة (ف، ح، ١٠٨، ٢٠)

يقال على معنى بذاته مستغن في أن يحصل ماهيته بنفسه من غير حاجة إلى مقولة أخرى (ف، ح، ١٠٩، ٧)

قولنا في الشيء إنه «بذاته» قد يقال على ما

إذا دلّ على حقيقة الذات فيدلّ على سبيل نقل الذهن من ناقص إلى تامّ ومن شيء إلى لازمه الخارج عنه، لا على سبيل المطابقة التي هي الدلالة باللفظ على المعنى بنفسه وذاته (س، ش، ٤٠، ١٧)

ذات كل شيء واحدة (مر، ت، ٢٣، ٥)  
الحدّ بالحقيقة... هو الذي يكون مفهوماً للذات الموجودة بعلمتها (ش، ب، ٤٦٩، ٥)  
من المعقولات: معقولاً بنفسه هو الذات، ومعقولاً بغيره هو الصفة (ط، ش، ١٩٤، ٢)  
توقف معرفة الذات على معرفة الذاتيات وبالعكس يستلزم الدور (ت، ر، ٩٤، ٥)

يتوقف معرفة «الذات» - التي هي «الماهية» - على معرفة «الذاتيات»، وتتوقف معرفة «الذاتيات» - أي معرفة كونها هي «الذاتيات» لهذه «الماهية» دون غيرها من «اللوازم» - على معرفة «الذات». فيتوقف معرفتها على معرفتها. فلا يُعرف هو ولا يُعرف «الذاتيات» (ت، ر، ٩٥، ٤)

من تصوّر «الذات» بهذه «اللوازم» فتصوّره أتمّ ممن لم يتصوّرها بهذه «اللوازم» (ت، ر، ١٠٥، ١٠)

## ذات الشيء

إن كنّا نعني بالجوهر ذات الشيء ونفس الشيء، وكان هذا هو ذاتاً لكن ليس بذات لغيره بل ذاتاً لنفسه، كان جوهرًا بنفسه وكان هو الجوهر على الإطلاق (ف، ح، ١٧٨، ٥)  
إن قولنا: لفظ ذاتي، يدلّ على لفظ لمعناه نسبة إلى ذات الشيء، ومعنى ذات الشيء لا يكون منسوباً إلى ذات الشيء، إنما ينسب إلى الشيء ما ليس هو. فلهذا بالحرّي أن يظن أن لفظ



وجوده لا يُنسَبُ أصلاً لا لفاعل ولا مادة ولا صورة ولا غاية أصلاً (ف، ح، ١٠٩، ٢١)

## ذاتي

- إذا اتفق أن سبق للإنسان معرفة ما هو ذاتي بالحقيقة، ولم يخطر بباله ما هو له بالعرض فكان ما هو له بالعرض صادقاً عليه مثل صدق الذاتي (ف، س، ١٤٢، ٥)

- قيل في التمييز بين الذاتي والعرضي: إن الذاتي مفوِّمٌ والعرضي غير مفوِّم، ثم لم يُحصَل، ولم يتبين أنه كيف يكون مفوِّمًا، أو غير مفوِّم. وقيل أيضًا: إن الذاتي لا يصح توهمه مرفوعًا مع بقاء الشيء، والعرضي يصح توهمه مرفوعًا مع بقاء الشيء (س، د، ٣٣، ٨)

- إن من الصفات ما يصح سلبه وجودًا، ومنها ما يصح سلبه توهماً لا في الوجود، ومنها ما يصح سلبه توهماً مطلقًا، ومنها ما لا يصح سلبه بوجه وهو عارض، ومنها ما لا يصح سلبه وهو ذاتي، لكن يتميِّز من العارض بأن الذهن لا يوجب سبق ثبوت ما للذاتي له ذاتي قيل ثبوت الذاتي، بل ربما أوجب سبق ثبوت الذاتي. وأمَّا العرض فإنَّ الذهن يجعله تاليًا، وإن وجب ولم ينسب (س، د، ٣٧، ٢)

كل ذاتي لا يدل بوجه على ماهية الشيء فهو دالٌّ على الإنيّة (س، د، ٤٤، ٨)

- إنَّ الذاتي للشيء، كاللون للبياض، قد يكون عرضيًا لشيء آخر، كما هو للجسم، وهذا لا يوجب منع قولنا: إنَّ الذاتي لا يكون عرضيًا؛ فإنَّ عَرْضنا يتوجه إلى أنه لا يكون عرضيًا لذلك الشيء الذي هو له ذاتي (س، د، ٤٥، ٦)

- الذاتي للشيء لا يكون له بعلّة خارجة عن ذاته؛ وما يكون بعلّة خارجة فليس مفوِّمًا ذاتيًا (س،

م، ٦١، ١٧)

- يقال: ذاتي من جهة لكل شيء مقول على الشيء من طريق ما هو، وهو داخل في حدّه، حتى يكون سواء قلت «ذاتي» أو قلت مقول من طريق ما هو، وهو داخل في حدّه. وهذا هو جنس الشيء، وجنس جنسه، وفصله، وفصل جنسه، وحدّه، وكل مفوِّم لوجود الشيء مثل الخط للمثلث، والنقطة للخط المتناهي من حيث هو خط متناهِ (س، ب، ٧٣، ٤)

- قد تطلق لفظة «بذاته» و«الذاتي» ويعنى به العارض المأخوذ في حدّه الموضوع أو ما يقوِّمه على ما قيل. وربما قيل على معنى أخصّ وأشدّ تحقيقًا، فيعني به ما يعرض للشيء ويقال عليه لذاته ولما هو هو، لا لأجل أمرٍ أعمّ منه، ولا لأجل أمرٍ أخصّ منه. وحين استعمل على هذا المعنى في التعليم الأوّل فقد يتضمّن شرط الأوّلّيّة، وكذلك من غير استثناء وشرط، أنتج منه أنه يجب أن يكون أوّلّيًا (س، ب، ٧٥، ٢١)

- إنَّ الذاتي من حيث عُلمتْ ذاتيته لا يشك في وجوده لما هو موجود له، بل كل ما قنع منه بالوجود لم يبل بأن يجري مجرى ما يعرض (س، ج، ٦٥، ١٣)

- إنَّ الذاتي ليس بمعنى ما يفتر الشيء إليه في وجوده، ككون الإنسان مولودًا، بل يعني به ما أقوله: وهو أن ذلك قد يكون بحسب الخنل والوضع (مر، ت، ٩، ٢)

- يكون الذاتي بعينه هو ما هو ذاتي له (مر، ت، ٩، ٤)

- الذاتي هو الذي يقوِّم ماهية ما يُقال عليه (مر، ت، ٩، ١٦)

- معنى الذاتي هو أنه إذا فُهِم الشيء وفُهِم

- الجزئيات التي تحته فهمت معها ثلاثة أشياء :  
أولها أنّ ذلك الجزئي له ذلك المعنى . وثانيها  
أن يكون المعنى الذاتي متقدماً على ما هو ذاتي  
له من جزئياته . وثالثها أن لا يكون الشيء قد  
استفاد المعنى الذي هو الذاتي له من غيره . . .  
فكل ما له هذه الأحكام الثلاثة فهو ذاتي للشيء  
وما ليس له هذه الأحكام الثلاثة فهو عرَضِي  
(مر، ت، ١٠، ١٤)
- الذاتي الذي يدخل الموضوع فيه حدّه فهو مثل  
الزوجيّة للأنثيّة، ومساواة الزوايا للثَلث من  
المثلث لفاصلتين (مر، ت، ١١، ٢١)
- الفرق بين العرَضِي للأزْم والذاتي أن العرَضِي  
يكون بعد تحقق الشيء، والذاتي يكون متقدماً  
على حقيقة الشيء (مر، ت، ١٢، ١٥)
- الذاتي منه ما هو مقولٌ في جواب ما هو منه ما  
ليس بمقولٍ في جواب ما هو (مر، ت،  
١٣، ٧)
- إصطلاح قوم على أن يُسموا الذاتي مقولاً في  
جواب أيّ ما هو فصلاً (مر، ت، ١٤، ١٦)
- تعني بالذاتي شيئين: أحدهما أن يكون  
المحمول مأخوذاً في حدّ الموضوع، مثل  
الحيوان في حدّ الإنسان. والثاني أن يكون  
الموضوع مأخوذاً في حدّ المحمول أو جنس  
الموضوع أو موضوع المعروض له - ومثاله  
الجسم الذي هو موضوع الأبيض بالقياس إلى  
ما يعرض للأبيض من حيث هو أبيض - أو  
موضوع جنسه كموضوع اللون بالقياس إلى  
الأبيض (مر، ت، ٢٠٩، ٤)
- الذاتي بمعنى المقوم قد يكون أولئياً كنسبة  
الجسم إلى الحيوان، وقد يكون غير أولي  
كنسبة الجسم إلى الإنسان فإنه يُحمل عليه  
بواسطة الحيوان (مر، ت، ٢١٣، ٥)
- الذاتي قد يكون بالإمكان كالضاحك بالفعل  
للإنسان. وقد يكون بالضرورة كالضاحك  
بالقوة للإنسان (مر، ت، ٢١٣، ١٤)
- الذاتي لا يمكن أن يعلل فلا يمكن أن يقال أي  
شيء جعل الإنسان حيواناً (غ، م، ١٢، ١٩)
- الذاتي ينقسم باعتبار العموم والخصوص إلى ما  
لا أعمّ فوقه ويُسمى جنساً، وإلى ما لا أخصّ  
تحتّه ويُسمى نوعاً، وإلى ما هو متوسط ويُسمى  
نوعاً بالإضافة إلى ما فوقه وبنسباً بالإضافة إلى  
ما تحته (غ، م، ١٤، ١٠)
- الذاتي باعتبار آخر ينقسم إلى ما يقال في  
جواب ما هو مهما كان مطلب السائل بقوله ما  
هو حقيقة الذات، وإلى ما يقال في جواب أي  
شيء هو. فالأول يُسمى جنساً أو نوعاً،  
والآخر يُسمى فصلاً (غ، م، ١٥، ١٠)
- الذاتي فهو احتراز من الأعراض الغريبة فإن  
المعلوم لا ينظر فيها للأعراض الغريبة (غ، م،  
٦٣، ١٧)
- الذاتي يطلق ههنا لمعنيين. (أحدهما): أن  
يكون داخلياً في حدّ الموضوع كالحيوان  
للإنسان فإنه ذاتي فيه لأنه يدخل فيه إذ معنى  
الإنسان أنه حيوان مخصوص. (والثاني) أن  
يكون الموضوع داخلياً في حدّه لا هو داخلياً في  
حدّ الموضوع كالقطوسة للأنف والاستقامة  
للخط (غ، م، ٦٤، ٦)
- ما لا يرتفع في الوجود والوهم جميعاً، فهو  
ذاتي (غ، ع، ٩٦، ٧)
- إذا فهمت ما الإنسان؟ وما الحيوان؟ فلا تفهم  
الإنسان إلا وقد فهمت أولاً، أنه حيوان.  
فاعلم أنه ذاتي (غ، ع، ٩٧، ٣)
- لما كان المقوم مخصوصاً باسم (الذاتي) في  
إصطلاح النظار، صار ما يقابله يُسمى (عرَضِياً)

- مفارقاً كان، أو لازماً (غ، ع، ٩٨، ١) -  
 - ينقسم الذاتي إلى: الجنس والنوع والفصل (غ، ع، ١٠٠، ٥)
- الذاتي يُطلق على وجهين: أحدهما: أن يكون المحمول مأخوذاً في حد الموضوع، مقوِّماً له، داخلاً في حقيقته، وإما أن يكون الموضوع مأخوذاً في حد المحمول (غ، ع، ٢٤٩، ١٧)
- (الذاتي) ما هو أولي في العقل، أي لا يحتاج في معرفته إلى وسط، كقولنا: الإثنين أكثر من الواحد. والثاني: أن يكون بحيث لا يمكن إيجاب المحمول، أو سلبه، على معنى آخر أعم من الموضوع (غ، ع، ٢٥٠، ٩)
- الذاتي فإني أعني به كل شيء داخل في حقيقة الشيء وماهية دخولاً لا يتصور فهم المعنى دون فهمه وذلك كاللونية للسواد والجمعية في الفرس والشجر (غ، ح، ١٧، ١٤)
- الذاتي ينقسم إلى عام ويُسمى جنساً، وإلى أخص ويُسمى فصلاً، وإلى خاص ويسمى نوعاً (غ، ح، ٩٤، ١١)
- الذاتي فإني أعني به كل داخل في ماهية الشيء وحقيقته دخولاً لا يتصور فهم المعنى دون فهمه وذلك كاللونية للسواد (غ، ص، ١٣، ٩)
- الذاتي ينقسم إلى عام ويُسمى جنساً وإلى خاص ويُسمى نوعاً. فإن كان الذاتي العام لا أعم منه سمي جنس الأجناس وإن كان الذاتي الخاص لا أخص منه سمي نوع الأنواع (غ، ص، ١٤، ٨)
- الكلّي فإما أن يُقال على ما هو كُلّي له بمعنى مقوِّم له حتى يكون هو حقيقته، كالإنسان لزيد، أو داخل في حقيقته دخول الجزء، كالحيوان للإنسان ويُسمى ذاتياً، وإما أن لا يكون قوله عليه كذلك، بل إنسا يقال بمعنى زائد على
- هويته عارض لها كالأبيض والأسود للفرس والإنسان، ويُسمى عرضياً (ب، م، ١٤، ٤)
- كل ذاتي لا يُقال في جواب ما هو، فإنه يُقال في جواب أي شيء هو، وذلك أن الذاتي إما أن يكون هو النوع، وإما أن يكون ما يشتمل عليه يتضمنه النوع (ب، م، ١٥، ١٥)
- كل ذاتي هو إما نوع لما هو ذاتي له، وإما جنس، وإما فصل (ب، م، ١٥، ٢١)
- الذاتي هو الوصف الذي إذا فهمته وأخطرت به بالك، ثم فهمت الموصوف به وأخطرت به بالك معه، لم يُمكنك أن ترفع الوصف عن الموصوف به حتى تستثبت في ذهنك الموصوف مجرداً عن ذلك الوصف (ب، م، ٢٢، ٢٠)
- إن الذاتي هو الذي تقوم ذات الموصوف به كالشكل للمثلث بل والحيوان كالناطق كل منهما للإنسان (ب، م، ٢٢، ٦)
- كل واحد من الأوصاف التي بها الشيء هو ما هو، يُسمى ذاتياً لمفهوم الذاتي الذي كان داخلاً في حقيقة الشيء دخول الجزء، أي في معناه المقصود به الذي هو به ما هو، وجملتها تُسمى ذاتية للشيء بمفهوم الذاتي الذي كان معقول ذات الشيء، ومحصوله الذهني حقيقة الإنسان للإنسان والشمس لعين الشمس (ب، م، ٣١، ١٩)
- إن الذاتي من أوصاف الشيء كل داخل في ماهيته، والعرضي ما لا مدخل له فيها (ب، م، ٣٢، ١)
- الذاتي هو الذي يفترق إليه الشيء في ذاته وماهية، مثل الحيوان للإنسان (سي، ب، ٣٦، ١٥)
- الذاتي هو الذي لا يمكن رفعه عن الشيء

يُتصوّر أن يُفهم الموصوف بالذاتي، إلا أن يُفهم الذاتي له أولاً، وليس الموجود والقرصن بهذه الصفة (سي، ب، ٥٧، ١١)

- المنطقيون خصصوا إسم الذاتي بجزء الماهية، فالبسيط لا ذاتي له على هذا الإصطلاح، فلماذا السبب قالوا الذاتي هو الذي لا يمكن تصوّر الماهية إلا بعد تصوّره (ر، ل، ٣، ١٩)

قد يطلق المنطقيون لفظ الذاتي على معنى آخر وهو كل وصف خارج عن الماهية يلحق الماهية بسبب أمر أعمّ منها كالحقوق المحركة للأبيض، أو بسبب أمر أخصّ منها كالحقوق الضحك للحيوان سواء كان ذلك الوصف أعمّ أو مساوياً أو أخصّ (ر، ل، ٤، ٩)

- إعلم أنّ الذاتي يُطلق بالإشتراك على معنيين ما يكون داخلياً وما لا يكون خارجياً، فالنوع على الأول ليس بذاتي لأنه تمام حقيقة الجزئيات، وعلى الثاني ذاتي (ه، م، ٧، ٥)

- الذاتي في مشروع التقسيم جار على أصل إعادة الشيء معرفة (وأما عرضي وهو الذي يخالفه) أي لا يدخل في حقيقة جزئياته بأحد المعنيين، أي بأن لا يكون جزءاً أو بأن يكون خارجياً (كالضاحك بالنسبة إلى الإنسان) فإنه خارج لأن القاعدة أنّ نوعاً ما إذا كان له خواص مرتبة كالناطق والمصعب والضاحك فأقدمها يعتبر ذاتياً لأنّ الذاتي أقدم (ه، م، ٧، ١٣)

الذاتي... أقسام ثلاثة: لأنه إمّا مقول في جواب ما هو، أو في جواب أي شيء هو في ذاته، وهو الفصل، والمقول في جواب ما هو إمّا بحسب الشركة فقط، وهو الجنس، أو بحسب الشركة والخصوصية معاً، وهو النوع (ه، م، ٧، ٢٢)

- الذاتي إمّا مقول في جواب ما هو بحسب

وجوداً وتوهمًا. وهذا غير كافٍ في تمييز الذاتي عن غيره، فإن من اللوازم ما لا واسطة بينه وبين الشيء بل يلزمه لذاته كما تعرفه (سي، ب، ٣٧، ٣)

- الذاتي مختص بزيادة على هذا القدر وهي أنه مع كونه معقولاً للشيء، متمتع الرفع عنه يسبق تصوّره على تصور ما هو ذاتي له (سي، ب، ٣٧، ٦)

- الذاتي إذا خطر بالبال وأخطر ما الذاتي ذاتي له بالبال علم وجود الذاتي له لا محالة بحيث يتمتع سلبه عنه، وبعض اللوازم أيضاً كذلك (سي، ب، ٣٧، ١٨)

- الذاتي متقدّم في التصوّر على ما هو ذاتي له، وهذا هو الوصف الذي لا يشاركه فيه شيء من اللوازم (سي، ب، ٣٧، ٢٠)

- (الذاتي) لا يكون متضاداً للشيء من غيره فليس الإنسان حيواناً لعلّة جعلته حيواناً بل لذاته هو حيوان (سي، ب، ٣٧، ٢٢)

- الذاتي هو الذي يتمتع رفعه عن الشيء، وما ليس بذاتي فلا يتمتع رفعه (سي، ب، ٣٨، ٢٤)

ما ليس بدال على الماهية من قسمي الذاتي فلا يجوز أن يكون أعم الذاتيات المشتركة، وإلا كان مقولاً على المشتركات فيه في جواب ما هو، فيجب أن يكون إما مساوياً لما هو الجنس الأعلى أو أخصّ منه، فيصلح إذن التمييز الذاتي عما يشارك الموصوف به في الوجود أو في جنس ما (سي، ب، ٤٣، ١٦)

- القسم من الذاتي الذي ليس بدالاً على الماهية مميّز لا محالة فكان صالحاً لهذا الجواب. وقد يُسمّى باسم الفصل (سي، ب، ٤٤، ١٠)

- الذاتي ما إذا أخطر مع ما هو ذاتي له بالبال لم

- لذلك (ط، ش، ٢٠١، ٢)
- الذاتي أيضًا محمول لا ينفك عنه الموضوع في حال من الأحوال بسبب معلوم، إلا أنه ليس خارجًا عنه، فهو لازم بحسب اللغة دون الاصطلاح (ط، ش، ٢٠٦، ١٢)
- كل ذاتي: إما أن يكون مقولاً في جواب ما هو، بالقياس إلى ما هو ذاتي له. أو لا يكون. والثاني: إما أن يكون داخلياً فيما يقال في جواب «ما هو» أو يكون خارجاً عنه. ولما كان المقول في جواب «ما هو؟» على الكثرة: إما تمام ماهيتها مطلقاً. أو تمام ماهيتها المشتركة بينها... فالذاتي الخارج عما يقال في جواب «ما هو؟» لا يوجد إلا في القسم الأخير، ويكون ما يختص ببعض تلك الكثرة، بالضرورة، وما يختص ببعض مقولاً له، فهو ما يفيد الإمتياز عما يشاركه، فهو صالح للتمييز الذاتي لذلك البعض، والداخل في جواب «ما هو؟» إن كان واقعاً في جواب «ما هو؟» على كثرة أخرى قبل الأولى، فحكمه حكم المقول في جواب «ما هو؟» وإن لم يكن واقعاً فحكمه حكم الخارج المذكور (ط، ش، ٢٣٨، ١)
- الذاتي إما جنس أو فصل لأنه إن لم يكن مشتركاً بين العاهية ونوع ما يخالفها في الحقيقة كان فصلاً لها لأنه تصلح للتمييز الذاتي عما يشاركها في الجنس أو في الوجود، وإن كان تمام المشترك بينها وبين نوع ما يخالفها كان جنساً لأنه يصلح أن يقال في جواب ما هو، وإن كان بعضاً من تمام المشترك وجب كونه مساوياً لتتمام المشترك بينها وبين نوع آخر دفقاً للتسلل فكان فصلاً للجنس لصلاحه للتمييز المذكور (م، ط، ٦٠، ١)
- الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس، وهو الجنس، ويرسم بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو (ه، م، ٧٦، ١٥)
- قد يستعمل الذاتي بمعنى آخر كما يجيء ذكره، فيخصص هذا بإسم المقوم، وهو: إما ما تتألف منه الذات فيكون ذاتياً بالقياس إلى الذات. والسيط المطلق لا ذاتي له بهذا المعنى. وإما ما هو نفس الذات، فهو ذاتي بالقياس إلى جزئيات الذات المتكثرة بالعدد فقط. وكل ما سواهما مما يحتمل على الذات بعد تقومها فيكون وجوده مغايراً لوجود الماهية فلا يكون محمولاً عليها، إذ الحمل يستدعي الاتحاد في الوجود (ط، ش، ٢٠٠، ٢)
- لا يخلو تعريف الذاتي من عسر ما، والقدماء قد ذكروا له ثلاث خاصيات: إحداها: أنه لا يمكن أن يُصوّر الشيء، إلا إذا تصوّر ما هو ذاتي له أولاً. وثانيها: أن الشيء لا يحتاج في إتصافه بما هو ذاتي له إلى علة مغايرة لذاته؛ فإنّ السواد هو لون لذاته، لا لشيء آخر يجعله لوناً؛ فإنّ ما جعله سواداً جعله أولاً لوناً. وثالثها: أن الذاتي يمتنع رفعه عما هو ذاتي له وجوداً وتوهمًا. وهذه الخاصيات إنما توجد للذاتي، عند إحضاره بالبال مع الشيء الذي هو ذاتي له (ط، ش، ٢٠٠، ١٠)
- إنّ الذاتي يلحق الشيء الذي هو ذاتي له قبل ذاته؛ فإنه من علل ماهيته، أو نفس ماهيته، والمرضّي اللازم يلحقه بعد ذاته؛ فإنه من معلولاته، وعلل الماهية غير علل الوجود (ط، ش، ٢٠٠، ٢١)
- الذاتي يُحمل على الماهية، بل إنما يكون اللفظ الدال عليه جزءاً من حدّها، فهو يشبه الجزء

الماهية مرتبة منها، وكل مرتب فإنه مسبوق بمفرداته (ت، ١، ٩٠، ٩)

- اشتراطهم (المناطق) مثلاً ذكر «الفصول» التي هي «الذاتيات المميزة» مع تعريفهم بين «الذاتي» و«العرضي اللازم» للماهية غير ممكن (ت، ١، ٩٤، ٢)

حقيقة قولهم (المنطقيون) أنه لا يعلم «الذاتي» من «غير الذاتي» حتى تُعلم «الماهية»، ولا تعلم «الماهية» حتى تُعلم الصفات «الذاتية» - التي منها تُولف «الماهية». وهذا دور (ت، ١، ٩٤، ١٢)

- الكلّي إن كان مندرجاً في حقيقة جزئياته سمي ذاتياً كالحیوان بالنسبة لزيد وعمرو مثلاً إذ هو جزء حقيقتهما، وإن لم يندرج بل كان خارجاً عن الحقيقة سمي عرضياً كالكتاب مثلاً، فإنه ليس داخلًا في حقيقة زيد وعمرو، وأمّا ما كان عبارة عن مجموع الحقيقة فلا يسمى ذاتياً ولا عرضياً بل واسطة ونوعاً كالإنسان فإنه عبارة عن مجموع الحقيقة من جنس وفصل وهي الحيوانية والناطقية (ض، س، ٢٥، ٥)

ذاتي خاص

- الذاتي الخاص لا أحص منه يُسمى نوع الأنواع (غ، ح، ٩٤، ١٣)

ذاتي الشيء

- ذاتي الشيء أي هو داخل في جواب ما هو بحيث لو بطل عن الذهن التصديق بثبوته بطل المحدود وحقيقته عن الذهن وخرج عن كونه مفهومًا للعقل (غ، ح، ٩٥، ٧)

- الذاتي يمنع دفعه عن الماهية أي إذا تُصور مع الماهية إمتنع الحكم ببله عنها ويجب إثباته لها أي لا يمكن تصوّرها إلا مع تصوّره موصوفة به ويتقدّم عليها في الوجود الذهني والخارجي. وكذا في العدمين لكن بالنسبة إلى جزء واحد ويجب كونه معلومًا عند العلم بالماهية (م، ط، ٦٢، ١)

الذاتي في غير كتاب إيساغوجي يقال للمحمول الذي يمنع إنفكاكه عن الشيء أو عن ماهيته، أو يمنع رفعه عن ماهيته، أو يجب إثباته لها وكلّ منها أخصّ مما قبله (م، ط، ٦٤، ١)

- ليس بين ما سَمَوْه (المنطقيون) «ذاتياً» وما سَمَوْه «لازماً» للماهية في الوجود والذهن فرق حقيقي في الخارج (ت، ١، ٥٠، ٢٠)

- يقولون (المنطقيون): «الذاتي» هو الذي تتوقف الحقيقة عليه، بخلاف «العرضي». ويقسمون العرضي إلى «لازم» و«عارض» (ت، ١، ٨٣، ٨)

- «الذاتي» ما كان معلولاً للماهية، بخلاف «اللازم» (ت، ١، ٨٣، ١٥)

- إن ما ذكروه (المنطقيون) من الفرق بين «العرضي اللازم» للماهية و«الذاتي» لا حقيقة له. فإن «الزوجية والفرديّة» للعدد الزوج والفرد مثل «الناطقية» و«الصهالية» للحيوان - الإنسان والفرد (ت، ١، ٨٨، ٢٢)

- ما جعلوه (المنطقيون) هو «الذاتي يتقدّم تصوّره في الذهن لتصور الموصوف، دون الآخر، فباطل (ت، ١، ٨٩، ٢٥)

- يقولون (المنطقيون): «الذاتي» يتقدّم على الماهية في الذهن وفي الخارج، ويسمونه «الجزء المقوم لها». ويقولون: أجزاء الماهية متقدّمة عليها في الذهن وفي الخارج، لأنّ

## ذاتي عام

## ذاتي وعرضي

- نريد بالذاتي جزء الماهية وبالعرضي الخارج عنها (م، ط، ٥٩، ٢٤)

- الذاتي العام لا أعمّ منه يُسمّى جنس الأجناس (غ، ح، ٩٤، ١٢)

## ذاتيات

## ذاتي مشترك

- الذاتيات للشيء بحسب عرف هذا الموضوع من المنطق هي هذه المقومات. ولأنّ الطبيعة الأصلية التي لا يختلف فيها إلا بالعدد، مثل الإنسانية. فإنّها مقومة لشخص شخص نحنها. ويفضل عليها الشخص بخواص له. فهي أيضاً ذاتية (س، أ، ٢٠٤، ٣)

- الذاتي المشترك وإن لم يكن دالاً على الماهية ولا مقولاً في جواب ما هو فهو داخل في الماهية ومقول في طريق ما هو (سي، ب، ٤٠، ١٣)

## ذاتي مقوم

- الأعمّ من الذاتيات يُسمّى (جنساً). والأخصّ يُسمّى (نوعاً) (غ، ع، ١٠٠، ١٤)  
- جميع الذاتيات المقومة للماهية، لا بد أن تدخل مع الماهية في التصور، ولكن قد لا تخطر بالبال مفضلة، فكثيراً من المعلومات لا تخطر بالبال مفضلة، ولكنها إذا أخطرت تمثلت وعلم أنها كانت حاصلة (غ، ع، ١٠٥، ٢٠)  
- الذاتيات، التي هي أجناس وأنواع، ترتب متصاعدة إلى أن تنتهي إلى جنس الأجناس، وهو الجنس العالي الذي ليس فوقه جنس. وترتب متنازلة حتى تنحط إلى النوع الأخير الذي إن نزلت منه، إنتهت إلى الأشخاص والأعراض (غ، ع، ١٠٧، ٢)

- الذاتي المقوم: إعلم أنّ كل شيء له ماهية فإنّه إنّما يتحقّق موجوداً في الأعيان. أو متصوراً في الأذهان بأن تكون أجزاؤه حاضرة معه (س، أ، ٢٠٢، ٢)

- الذاتي المقوم: فيقسم إلى ما لا يوجد شيء أعمّ منه، وهو داخل في الماهية، أي يمكن أن يُذكر في جواب ما هو، ويسمى جنساً. وإلى ما يوجد أعمّ منه دون ما هو أخصّ منه ويُمكن أن يُذكر في جواب ما هو ويُسمّى (نوعاً). وإلى ما يذكر في جواب أي شيء هو، ويُسمّى (فضلاً) (غ، ع، ٩٩، ٢٢)

- إبدال الذاتيات باللوازم والعرضيات، فذلك قادح في كمال التصور (غ، ع، ٢٧٠، ١٤)  
- يسهل درك بعض الذاتيات ويعسر بعضها، فإن درك جميع الذاتيات حتى لا يشذ واحد منها عسر. والتعويض بين الذاتي واللزام عسر. ورعاية الترتيب حتى لا يبدأ بالأخصّ قبل الأعمّ عسر وطلب الجنس الأقرب عسر (غ، ص، ١٦، ٨)

- الذاتي المقوم هو الداخل في مفهوم الشيء وحقيقته. والذاتي هو الذي يلحق الشيء لا لمعنى أعمّ منه، ولا لمعنى أخصّ منه، بل لذاته (غ، ع، ٣٥٨، ٥)

- لازم الشيء بحسب اللغة ما لا ينفك الشيء عنه، وهو: إمّا داخل فيه أو خارج عنه. والأول: هو الذاتي المقوم. والثاني: هو المصاحب الدائم (ط، ش، ٢٠٦، ١)

كالمعنى الذي صار به الذئب مهروباً عنه (مر)،  
ت، ٢٦٤، ٨)

## ذهن

- الذهن قوة النفس المهيأة المستعدة لاكتساب  
الحدود والآراء (مر، ب، ١٩١، ٢٣)

- إنَّ الذهن يعرض له قصور عن ملاحظة المعنى  
بحسب اختلاف اللفظ. فتارة يظن أنَّ المشارك  
في اللفظ مشارك في المعنى، وتارة يظن أنَّ  
المفارق في اللفظ موافق في المعنى، كأنَّ  
حكمه هو حكم الشيء على الشيء حكمه حكم  
الشيء، وأنَّ اللفظ أو حال اللفظ الذي يشارك  
فيه التقيض غير التقيض هو في معنى التقيض،  
كأن التقيض في اللفظ وحاله هو التقيض في  
المعنى. ومن قدر على التميّز بادر فلاحظ  
الشيء نفسه، وصار سماعه للفظ إشارة فيه على  
المعنى، حتى إنَّه إذا قال: «موجود وواحد»،  
تميّز له مثلاً ما هو الأوّل بذلك والأخصّ به  
كالجوهر الشخصي (س، س، ٣٣، ١٠)

- الذَّهن قوَّة للنفس، معدّة نحو اكتساب العلم  
(مر، ت، ٢٦٤، ١)

- يوجد في الذهن اعتقاد شيء ما واعتقاد ضده،  
أو اعتقاد شيء ما واعتقاد سلبه (ش، ع،  
١٢٧، ١٤)

- الذهن يتصوّر ما يتمتع وجوده في الخارج، كما  
يتصوّر الجمع بين التقيضين والضمّين (ت،  
٢، ٧١، ١٤)

## ذهني

- الذهني هو الذي يلزم فيه من تصور المألوم  
العلم بلازمه (و، م، ٥٥، ٩)

- الذاتيات هي أمور داخلية، وتدل على شيء هي  
ماهية (ط، ش، ١٨٥، ٢)

- قالوا: «الذاتيات» هي «أجزاء الماهية» وهي  
متقدّمة عليها في الذهن وفي الخارج.  
و«الاجزاء» هي هذه الصفات. فجعلوا صفة  
الموصوف متقدّمة عليه في الخارج. وهذا ممّا  
يُعلم بصريح العقل بطلانه (ت، ر، ٩١، ٣)

## ذاتية

- كلّ واحد من صنفَي الذاتية التي تُحمّل على  
موضوعاتها حملاً كلياً، إما أوّل وإمّا غير أوّل  
(ف، ب، ٢٩، ٧)

- شروط مقدّمات البرهان وهي أربعة أن تكون  
صادقة وضرورية وأوّلية وذاتية (غ، م،  
٦٢، ٢٠)

- كل ذاتية ضرورية ذاتية (ش، ب، ٣٨٨، ٨)

## ذكاء

- الذكاء فهو حُسن حدس ما يكون في وقت لا  
يؤاتي للبحث عن الأوساط (أ، ب، ٤٠٦، ٣)

- الذكاء جودة حدسي من هذه القوّة (النفس) يقع  
في زمانٍ قصير غير ممتد (س، ب، ١٩٢، ٥)

- الذكاء استعداد للحدس (مر، ت، ٢٦٤، ٢)

- الذكاء شدّة استعداد هذه القوة للحدس في  
الطبع (سي، ب، ٢٧٦، ٢)

- الذكاء... هو الوقوع على الحدّ الاوسط أي  
التنبّه له في زمان يسير (ش، ب، ٤٥٢، ٢)

## ذكر وخيال

- الذكر والخيال يحفظان ما يؤدّيه الحسّ على  
شخصيته: أمّا الخيال فيحفظ الصّورة، وأمّا  
الذكر فيحفظ المعنى المأخوذ معه، وذلك



## ذو كيفية

محفوظين دائماً في أي مادة كانت في جهة  
(ف، ق، ١٧، ٩)

ربما كان لذي الكيفية إسم، ولا يكون للكيفية  
إسم موضوع أصلاً (س، م، ٢١٩، ١)

## ذوات الجهات

- القضايا التي تكون فيها جهات تسمى ذوات  
الجهات، وقد يكون منها موجبات وسواب،  
والسلب إنما يحدث فيها (ف، ع، ١٥٥، ١٣)  
- القضايا ذوات الجهات الأول ثلاث: ضرورة  
وممكنة ومطلقة (ف، ع، ١٥٧، ١٨)

## ذوات الجهة

- قد يكون في ذوات الجهة قضايا بسيطة  
ومعدولات، فالموجبة البسيطة في الشخصية  
والمهملة منها يكون بأن لا يُرْتَبَّ حرفُ السلب  
لا مع المحمول ولا مع الكلمة الوجودية ولا  
مع الجهة (ف، ع، ١٥٦، ١)

## ذوات الكيفية

- أما ذوات الكيفية، فهي التي لها هذه، إنما  
أولاً، وإنما ثانياً، كانت جواهر أو كانت  
كميات، فيشتق لها الإسم منها كما يشتق من  
الكمية وغيرها (س، م، ٢١٨، ١٠)

## ذوات الماهيات

- أما المركبات العقلية، فهي التي تُحدُّ بالحدود  
الثامة المذكورة، وهي ذوات الماهيات (ط،  
ش، ٢٥٠، ١٩)

## ذوات الأسوار

- أما في ذوات الأسوار فمع السور، فإذا لم يكن  
حرفُ السلب مع الوجودية فيما ليس فيها سور  
ولا جهة ولا مع السور أو الجهة فيما لها سور  
أو جهة كانت القضية حينئذٍ عندهم موجبة، كان  
محمولها إسمًا مُحصلاً أو إسمًا غير مُحصَّل  
(ف، ع، ١٤٨، ١٣)

- أما في ذوات الأسوار فإن المرجبة البسيطة  
تحدث بأن لا يُفْرَنَ حرفُ السور لا بالسور ولا  
بالمحمول ولا بالكلمة الوجودية ولا بالجهة  
(ف، ع، ١٥٦، ١٤)

- أما في الثنائية ذوات الأسوار فبأن يُرْتَبَّ حرفُ  
السلب مع المحمول فقط، دون السور (ف،  
ع، ١٥٦، ٢٠)

- الموجبة المعدولة الثلاثية في ذوات الأسوار  
تكون على ثلاثة أنحاء: على مثال ما سَلَفَ في  
المهملة والشخصية، إما بأن يكون حرفُ  
السلب مع المحمول أو مع الكلمة الوجودية أو  
معهما جميعاً (ف، ع، ١٥٧، ٢)

- القضايا ذوات الأسوار منها ما يتعكس ومنها ما  
لا يتعكس، وإنعكاس القضية هو أن يتبدل  
ترتيب جزئيهما، فيصير موضوعها محمولاً  
ومحمولها موضوعاً. وتبقى كقيمتها وصدقها



#### رابطه

لَمَّا كَانَ الرَّابِطُ الْمَصْرُوحَ بِهِ أَوْ الْمَضْمَرُ هُوَ الَّذِي يَحْدُثُ مِنَ الْكَثْرَةِ وَحَدَهُ، فَإِذْنِ إِنَّمَا يَكُونُ الْقَوْلُ الْجَائِزَ وَاحِدًا، أَمَّا فِي الْحَمَلِ فَأَنْ يَكُونَ الرَّابِطُ الْمَصْرُوحَ بِهِ أَوْ الْمَضْمَرُ يَدُلُّ عَلَى رِبْطِ وَاحِدٍ (س، ع، ٤٠، ١)

#### رابطه

- اللَّفْظَةُ الدَّالَّةُ عَلَى النِّسْبَةِ تَسْمَى رَابِطَةً، وَحُكْمُهَا حُكْمُ الْأَدْوَاتِ (س، ع، ٣٩، ٥)  
- الرَّابِطَةُ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا لِتَدُلَّ عَلَى نِسْبَةِ الْمَحْمُولِ إِلَى الْمَوْضُوعِ إِذَا كَانَ إِسْمًا هُوَ فِي نَفْسِهِ مُتَّفَرِّدٌ (س، ع، ٧٦، ١١)  
- الرَّابِطَةُ تَدُلُّ عَلَى نِسْبَةِ الْمَحْمُولِ (س، ع، ٧٧، ١٥)

- الرَّابِطَةُ قَدْ يَبْدَلُ مَوْضِعَهَا الَّذِي لَهَا، فَيُقَالُ تَارَةً يَوْجَدُ الْإِنْسَانُ عَادِلًا وَتَارَةً الْإِنْسَانُ يَوْجَدُ عَادِلًا وَتَارَةً الْإِنْسَانُ عَادِلًا يَوْجَدُ؛ وَإِنَّمَا مَكَانُهَا الطَّبِيعِيُّ مُجَاوِرُ الْمَحْمُولِ (س، ع، ٩٤، ١٢)  
- الْفَرْقُ بَيْنَ الْجِهَةِ وَالْمَادَّةِ، أَنَّ الْجِهَةَ لَفْظَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الْمَحْمُولِ وَالْمَوْضُوعِ، وَالرَّابِطَةُ مَصْرُوحٌ بِهَا تَدُلُّ عَلَى قُوَّةِ الرِّبْطِ أَوْ وَهْنِهِ دَلَالَةٌ بِاللَّفْظِ رَبِّمًا كَاذِبَةً، وَأَمَّا الْمَادَّةُ وَقَدْ نَسِيَ عُنُورًا فِيهَا حَالُ الْمَحْمُولِ فِي نَفْسِهِ بِالْقِيَاسِ الْإِجَابِيِّ إِلَى الْمَوْضُوعِ فِي كَيْفِيَّةِ وُجُودِهِ الَّذِي لَوْ دَلَّ عَلَيْهِ

لفظ لكان يدل بالجهة (س، ع، ١١٢، ١١)

- تقول «زيد هو كاتب» و«موجود كاتب» فتستعمله تابعًا ورابطة لو وقفت عليها لم يكن القول تام دلالة القول حين لم ترد به «هو» و«الموجود» ما يراد بالإسم، بل أردت به تابعًا للفظ آخر يحتاج أن يقال مثل ما تقول «زيد على وفي»، وكذلك تقول تارة «زيد كان» وتريد به «كان» وجوده في نفسه فيكون الكلِم تامًا، وتارة تقول «زيد كان كاتبًا» فتدخل كان على أنها تابعة ورابطة (س، ش، ٥٨، ٢٠)

- الْقَضِيَّةُ الْحَمَلِيَّةُ ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ بِحَسَبِ الْمَعْنَى: أَحَدُهَا مَعْنَى الشَّيْءِ الَّذِي هُوَ (الْمَوْضُوعُ) وَالْآخَرُ مَعْنَى الشَّيْءِ الَّذِي هُوَ (الْمَحْمُولُ) وَالثَّالِثُ مَعْنَى النِّسْبَةِ وَالْعِلَاقَةِ الَّتِي إِنَّمَا تُؤَلَّفُ مِنْهَا قَضِيَّةٌ. فَإِنَّهُ لَيْسَ كَوْنُ الْإِنْسَانِ إِنْسَانًا هُوَ كَوْنُهُ مَوْضُوعًا، وَلَا كَوْنُ الْحَيَوَانَاتِ حَيَوَانًا هُوَ كَوْنُهُ مَحْمُولًا، بَلْ ذَلِكَ لِعِلَاقَةِ بَيْنَهُمَا، وَرَبِّمًا دَلَّ عَلَيْهَا لَفْظُ ثَالِثٍ قَبِيلِ «الْإِنْسَانُ هُوَ حَيَوَانٌ أَوْ يَكُونُ حَيَوَانًا» أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ وَتَسْمَى (رَابِطَةً) (س، ش، ٦٥، ٢٢)

- لَفْظَةُ الرَّابِطَةِ قَدْ تَكُونُ دَالَّةً عَلَى مَتَعَيَّنٍ كَمَا تَقُولُ: زَيْدٌ هُوَ حَيٌّ، وَقَدْ تَكُونُ غَيْرَ دَالَّةٍ كَمَا تَقُولُ: زَيْدٌ كَانَ حَيًّا (م، ت، ٥٤، ١٣)

- الرَّابِطَةُ تَدُلُّ عَلَى نِسْبَةِ الْمَحْمُولِ (م، ت، ٥٤، ١٤)

- الرَّابِطَةُ فَإِنَّهَا لَا تَبْقَى، فَلَا تَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ مَا يَنْحَلُّ إِلَيْهِ الْمَقْدَمَةُ (م، ت، ١٠٧، ١٣)

- فِي حُرُوفِ الْيُونَانِيِّينَ كَانَ لَهُمْ حَرْفٌ يَدْخُلُ بَيْنَ الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ، كَمَا قَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَيْضًا، وَكَانُوا يَسْمُونَهُ خَالِفَةَ الْأِسْمِ، وَهُوَ حَرْفٌ هُوَ، فَيَقُولُونَ الْفَرَسُ هُوَ غَيْرُ إِنْسَانٍ وَزَيْدٌ لَيْسَ هُوَ غَيْرُ إِنْسَانٍ، وَيُسَمَّى فِي الْقَضِيَّةِ

- الرابطة تُعتبر بنسبة المحمول إلى الموضوع، ولذلك كانت كقيمتها جهة القضية وبينهما تناقض والظاهر الأول لكون الجهة كيفية الموضوع (م، ط، ١١٢، ٦)
- الدال على هذه العلاقة (بين الموضوع والمحمول) يُسمى رابطة مثل هو والكلمات الوجودية (سي، ب، ١٠٣، ٢١)
- القضية التي صُرح فيها بالرابطة تسمى ثلاثية (سي، ب، ١٠٣، ٢٣)
- إنَّ الرابطة في المعنى أداة؛ لأنَّ معناها إنَّما يتحصل في أجزاء القضية؛ إلاَّ أنَّها قد يعبر عنها تارة بصيغة «إسم»، كما يقال: زيد هو كاتب. وقد يعبر عنها تارة بصيغة كلمة وجودية كما يقال: زيد «يوجد» أو «يكون» كاتبًا. ويحذف تارة في بعض اللغات، كما يقال: زيد كاتبًا (ط، ش، ٢٨٦، ٣)
- إنَّ المقدَّمة قد تشمل على أجزاء لفظية زوائد، تجري مجرى الحشو، فلا تكون هي ذاتية. ومن الذاتية ما لا يبقى بعد التحليل، وهو الصورية، كالرابطة، والجهة، وحرف السلب. وجميع ذلك ليست بحدود (ط، ش، ٤٢٤، ١)
- القضية تلتزم من الموضوع والمحمول ونسبة تربط أحدهما بالآخر ومن حقاها أن يُدلَّ عليها أيضًا بلفظ وُسمي ذلك اللفظ رابطة. فإن ذُكرت سُميت القضية ثلاثية، وإلا لكانت مضمرة في النفس وتسمى القضية ثانية (م، ط، ١٠٦، ٥)
- (الرابطة) أداة قد تكون في قالب الإسم كهو. والأولى تسمى زمانية، والأخرى غير زمانية. وقد تختلف اللغات في استعمالهما معًا أو بالفريق وجوبًا وجوازًا وامتناعًا (م، ط، ١٠٦، ١٠)
- رأي ناقد
- كثيرًا ما يكون الرأي النافع إعتقاده غير حق، فيحتاج أن يلزم الإنسان قبول غير الحق، فلا يبعد أن يخرج محاول ذلك عن حاق الإنصاف، إذا إتفق أن ينازع بما يقوى المقابل الذي هو الحق، فيضطر إلى الحيلة من المشهورات، ويضطر إلى الإحتراز والمخادعة (س، ج، ١٩، ٤)
- رياضة
- القول المركَّب يكون واحدًا برِّباط يربطه،

- ويكون كثيرًا إذا لم يكن له رباط يربطه (ش، ع، ٨٧، ٢٠)
- الشرطيّة هي واحدة بالرباط الذي هو الحرف الشرطي... أما الحملية فهي بالرباط الذي هو الحد الأوسط (ش، ع، ٨٨، ٣)
- الأشياء التي تُزاد في المقدّمة لموضع الرباط... هي الكلّيم الوجودية (ش، ق، ١٣٩، ٩)
- ربط في الحملي
- الربط في الحملي هو أن تقول إنّ الموضوع هو المحمول (س، ع، ٤٠، ٤)
- ردف
- ما حَصَلَتْ معرفته عن قياس فإنه يُسَمَّى النتيجة والردف (ف، ق، ٧٥، ١٣)
- رسم
- الرسم لا يدلُّ على جوهر الشيء ولا على الذي به قوام الشيء (ف، د، ٦٢، ٧)
- الرسم إنما هو قولٌ تركيبه تقييد يشرح المعنى المدلول عليه باسم ما، بالأشياء التي ليس بها قوام ذلك المعنى، بل بأحواله أو بالأشياء التي قوامها بذلك المعنى (ف، د، ٧٢، ١٧)
- الرسم يؤلّف من جنس وخاصة، كقولنا في الإنسان إنه حيوان ضحّاك، ومن جنس وعَرَضٍ أو أعراض، كقولنا إنه حيوان كاتب أو حيوان يبيع ويشترى (ف، د، ٨٦، ١٢)
- القول الذي ليس بحدٍّ ولا رسم قد يُؤلّف من نوع وعَرَضٍ، كقولنا في زيد إنه إنسان أبيض، وقد يُؤلّف من أعراض كقولنا في زيد إنه كاتب
- مُجيد (ف، د، ٨٦، ١٤)
- ما له رسمٌ واسمٌ، فإنهما يتساويان في الدلالة، غير أن الرسم يُعرّف ما يتميِّز به الأمر من غيره بأشياء، ليس بها قوامه، وما لم يوجد له اسم استعمل حدّه أو رسمه ومكان اسمه (ف، د، ٨٧، ٣)
- يؤخّذ الحد أيضًا مكان الرسم والرسم قولٌ، فيكون الحد دالًّا على ما يدلُّ عليه الرسم (ف، ج، ٨٦، ٤)
- القدماء يستعملون هذا الصنف من الأقاويل المعرفة للشيء «الرسم» ويستعملون بالجملة صفاته ومحمولاته التي لا تُعرّف ما هو بل تُعرّف منه شيئًا خارجًا عن ذاته وشيئًا ليس به قوامه «أعراض» ذلك الشيء (ف، ح، ١٦٨، ١٦)
- الرسم الذي إذا كان إنما أُزِدَّت الأعراض فيه بجنسه كان أقرب إلى الحدّ من أن يكون مأخوذًا دون الجنس (ف، ح، ١٧٥، ١٩)
- الجواب عنه إمّا بنوع ما قرّن به حرف «أي» وإمّا بحدّ ذلك النوع وإمّا برسمه (ف، ح، ١٨٩، ١٣)
- متى شارك النوع أو الجنس كلّي يدلُّ لفظ مركّب، وكان مساويًا للنوع أو الجنس في الحمل، ولم يكن يلبقُ به أن يُجاب به في جواب ما هو، وكانت أجزاء لفظه تدلُّ على أعراض ذلك النوع أو الجنس، أو كانت بعض أجزاءه تدلُّ على جنسه وبعضها يدلُّ على أعراضه أو على خواصه، فإنّ ذلك يُسمّى رسم ذلك النوع أو الجنس، وربما سمّاه أرسطاطاليس خاصة (ف، أ، ٧٩، ١)
- متى كان الكلّي الذي هو بهذه الصفة غير مساوٍ للنوع أو الجنس سُمّي رسمًا غير كامل. وما

إلى التسلم؛ وهذا هو الرسم في زماننا هذا عند المشاغبة الذين يستمّون متكلمين (س، س، ٩، ٧٥)

- إذا عُرف الشيء بقول مؤلف من أعراضه وخواصه التي تختص جعلتها بالإجماع فقد عُرف ذلك الشيء برسمه (س، أ، ٢٥٥، ٥)

- يجب أن يكون الرسم بخواص وأعراض بيّنة للشيء (س، أ، ٢٥٧، ٦)

- إن ذات النفس وذات كل قوة شيء، وكونهما كمالاً وحالاً لشيء شيء من لواحق ذاته. وإذا حدث عن النفس بمثل هذا اللاحق بقول مساو كان رسماً له لا حداً، وإنما يحصل للحيوان الفصل المنوع له إلى الإنسان بانضمام ذات النفس إلى ما تنضم إليه إنضماماً أولياً، ثم تبعه توابع النفس ولواحقه، وهو من حيث تلك التوابع واللواحق - إذا كانت مساوية - مخصوص لا مفصول (س، ش، ٢٢، ٩)

- إذا كان الرسم مأخوذاً من اللوازم التي هي المقومات للوجود، وإن لم يكن للماهية والمفهوم، وكان من الجنس الثاني، فقد تدخل فيه اللوازم في الوجود من العلة والمعلولات التي هي لوازم ولواحق في الوجود، وإن لم تكن الماهية والمفهوم، وكثيراً ما يوجد منها فيه ما هو خارج عن المفهوم أيضاً، وكثيراً ما يريدون ذلك (س، ش، ٣٩، ٧)

- إن الرسم هو أن يعرف الشيء بقول مؤلف من أعراضه وخواصه. وأجود الرسوم ما يكون الجنس فيه قريباً. مثاله في رسم الإنسان إنه «حيوان ضحّاك عريض الأظفار» (مر، ت، ٢٥٩، ٧)

- ما يؤدي منه إلى كشف التصورات يُسمّى حداً

كان غير مساو فهو إما أعم وإما أخص (ف، أ، ٩، ٧٩)

- لفظ الشيء وحده وأجزاء حده ورسمه وخاصته وعرضه وشبهه وجزئياته وكتلّياته، فإنها تنفع في جودة الفهم وفي حفظ الشيء (ف، أ، ٨٨، ٧)

- أما الرسم فلأنما يتوخى به أن يؤلف قول من لواحق الشيء يساويه، فيكون لجميع ما يدخل تحت ذلك الشيء لا لشيء غيره، حتى يدل عليه دلالة العلامة (س، د، ٤٩، ٥)

- كل تحديد أو رسم فهو بيان (س، د، ١٢، ٥١)

- إذا قيل: «مثلث»، فلم يفهم، فعرف بأنه شكل زواياه مساوية لثلاثين، ففهم حيثذ، كان هذا القول رسماً، وإن كان تصوّر حدّ المثلث أسبق من وجود هذه الخاصّة؛ لكنّه إذا كان الأمر من حيث دلالة الاسم عليه في هذا الموضع مجهولاً، فيدل على المعلوم من حده أو المتصوّر منه على وجه من الوجوه. فهذه الخاصّة تفهم حيثذ معنى الاسم، فهذا رسم (س، ج، ٢٠٩، ٢)

- الرسم إنّما يحتاج إليه لتعريف المجهول لا من أمر ذاتي، ولكن بعلامة (س، ج، ٢٠٩، ٦)

- أخذ الجنس في الرسم لا يجعل الرسم غير رسم، ويجعله أدلّ وأشدّ تعريفاً، والأدلّ أفضل، فإذا أخذ أفضل، فتركه أنقص؛ وخصوصاً أنك إذا ميّزت، فيجب أن تدلّ على الأمر الذي يقع له التمييز بما ميّزت، وهو الجنس (س، ج، ٢١٤، ١٠)

- ربّما إنحرفوا إلى نقيض المطلوب فيثبته لرفع المطلوب، أو يرفونه لوضع المطلوب؛ وربّما إنحرفوا عن طريق المسألة، بل أوردوا الكلام القياسي متصلاً بالنتيجة كأنه ظاهر لا يحتاج

- أو رسماً، وما يُفْضِي إلى العلوم التصديقيّة يُسَمَّى حجة. فمته قياس، ومته إستقراء وتمثيل وغيره (غ، م، ٦، ٦٤).
- الموصّل إلى التّصوّر يُسَمَّى «قولاً شارحاً». فمته حدّ. ومته رسم (غ، ع، ٦٨، ٦٤).
- يُقَمُّ الشيء مما يَتميّز به عن غيره، بحيث ينعكس على إسمه، وينعكس الإسم عليه، ويتميّز بالصفات الذاتية المقومة، التي هي الأجناس والأنواع، والفصول، بل بالعوارض والخواص، فيُسَمَّى ذلك (رسماً) (غ، ع، ٢٦٦، ١٧).
- من يطلبُ التّمييز المجرّد يقنع بالرّسم (غ، ع، ٢٦٧، ٩).
- عرفت إنقسام تصوّر الشيء: إلى تصوّر له بمعرفة ذاتياته المفضّلة. وإلى تصوّر له بمعرفة أعراضه. وأن كلّ واحد منهما: قد يكون تامّاً مساوياً للإسم في طرفي الحمل. وقد يكون ناقصاً، فيكون أعمّ من الإسم (غ، ع، ٢٦٧، ١٣).
- الرّسم هو القول المؤلّف من أعراض الشيء وخواصه التي تخصّها جملتها بالإجتماع ونسأويه (غ، ع، ٢٦٧، ٢٥).
- أقلّ ما يشتملّ عليه التصديق تصوّران. وعلى الجملة: فكل ما له إسم يمكن: تحرير حدّ أو رسم أو شرح إسم (غ، ع، ٢٨٤، ٤).
- الرّسم بالجنس والعوارض الفاصلة (غ، ع، ٢٨٥، ٢٣).
- الرّسم هو القول المؤلّف من أعراض الشيء وخواصه التي تخصّها جملتها بالإجتماع ونسأويه (غ، ع، ٣٥٨، ١٠).
- ما يُسَمَّى رسماً وهو تعريف الشيء بصفات عارضة لازمة أو لاحقة ليست هي أجزاء
- لحقيقته. والأول يفيد معرفة حقيقية ذاتية، والثاني يفيد معرفة عرضية (ب، م، ٤٤، ١٣).
- الرّسم فإنّه قول مُعرّفٌ بجملته لشيء واحد هو المرسوم لدلالته بمفردات ألفاظه على أوصاف له يَتميّز بها عن جميع ما عداه تميّزاً عَرَضِيّاً (ب، م، ٤٨، ٥).
- إنّ الشيء إذا كان له إسم واحد... بحسب أعراض ولواحق للماهية الموجودة يُسَمَّى رسماً (ب، م، ٦٣، ٢٤).
- سَمِينا الرّسم رسماً للأصل وبحسب الإسم الجوهريّ من حيث هو مُنبّه على مفهومه تنبيه الدلالة واللزوم (ب، م، ٦٤، ٥).
- يُسَمَّى الأمر المؤلّف من معلومات خاصة على هيئة خاصة مؤدّية إلى التّصوّر قولاً شارحاً، فمته حدّ ومته رسم (سي، ب، ٢٧، ٤).
- الرّسم فهو قول يعرف الشيء من خواصه أو أعراضه التي هي لوازم تخصه جملتها بالإجتماع (سي، ب، ٨٥، ٢١).
- الفاضل منه (الرسم) ما وضع فيه أولاً الجنس القريب للشيء ثم قيّد بخواصه كلها، كقولنا في حد الإنسان أنه حيوان ضحاك مستعدّ للعلم مشاء على قدميه عريض الأظفار بادي البشرة وإذا لم يوضع فيه الجنس واقتصر على اللوازم والعوارض التي يخصه مجموعها كان رسماً ناقصاً (سي، ب، ٨٥، ٢٢).
- الرّسم الذي لم يوضع فيه الجنس القريب إذا كان مؤلّفاً من خواص بيّنة يتغلّ الذهن منها إلى معرفة الشيء اعتدّ بكونه رسماً (سي، ب، ٨٦، ٢).
- المشترك بين الجنس والفصل والحدّ والرسم فأمران: (أحدهما) أن لا تُستعمل الألفاظ المجازية المستعمارة والغريبة الوحشية

## رسم تام

- القول المفضل المستعمل في تعريف الشيء وتمييزه وربما كان تمييزه المُعرَّف تمييزًا عن بعض دون بعض: فإن كان بالعرضيات فهو رسم ناقص، وإن كان بالذاتيات فهو حد ناقص؛ وربما كان إنمًا يميّزه عن الكل: فإن كان بالعرضيات فهو رسم تام، وخصوصًا إن كان الجنس قريبًا فيه؛ وإن كان بالذاتيات فهو عند الظاهريين من المنطقيين حد تام، وعند المحصلين إن كان إشتل على جميع الذاتيات إشتمالًا لا يشذ به منها شيء فهو حد تام، وإن كان يشذ منها شيء فليس حدًا تامًا (س، ب، ٢، ٥)

- أمّا تعريف الشيء بالخاصة المساوية اللازمة الميَّنة فهو الرسم الناقص، فإن ذكر الجنس القريب أولاً ثم أقيمت الخاصة مقام الفصل فهو الرسم التام كقولك: الإنسان حيوان ضاحك (ر، ل، ٧، ١١)

- الرسم التام هو الذي يتركّب من جنس الشيء القريب وخواصه اللازمة كالحيوان الضاحك في تعريف الإنسان (ه، م، ١١، ٢٧)

- (رسم تام) إن كان بالجنس القريب والخاصة (ن، ش، ١٠، ٨)

- الرسم التام هو المركّب من الجنس القريب والخاصة الشاملة اللازمة كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك (و، م، ١١٣، ٢)

## رسم الجنس

- رسم الجنس في التعليم الأول بأنّه: القول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب «ما هو؟» (ط، ش، ٢٦٥، ٧)

والمشبهة، كقولهم إن العهم موافقة وإن النفس عدد محرك لذاته وإن الهوى أم حاضنة. (والثاني) أن يُعرّف الشيء بما هو أعرف منه، فإن عُرف بنفسه أو بما هو مثله في الخفاء أو أخفى منه أو بما لا يُعرف إلا بهذا المعرف كان خطأً (سي، ب، ٩٠، ٢٣)

- الإنسان حيوان، والإنسان ذو رجلين، فإن المجتمع هو رسم للإنسان (ش، ع، ١١١، ١)  
- سموا (المنطقيون) ما يوصل إلى تصوّر المطلوب قولاً شارحاً وهو الحد والرسم والمثال (ر، ل، ٣، ٢)

- التعريف بالعارض رسم (ه، م، ٨، ١١)

- إنمًا سمي (قولاً) شارحاً لشرحه الماهية إنمًا بكنهها وهو الحد، أو بوجه يميّزها عما عداها وهو الرسم (ه، م، ١١، ١)

- إن كان تصوّره سبباً لاكتساب تصوّر الشيء بكنهه فحدّ، وإن كان سبباً لاكتساب تصوّر الشيء بوجه يميّزه عما عداه فرسم (ه، م، ٥٢، ٦)

- أعلم أنّ الحد يتألف من الذاتيات، والرسم من العرضيات (ط، ش، ١٨٤، ١٧)

- الرسم هو الأثر (ط، ش، ١٨٥، ١)

- الرسم منه تام، يفيد التمييز عن كل ما يغيّر المرسوم. ومنه ناقص يفيد التمييز عن بعض ما يغيّره. وقيل التام هو الذي يشتمل على الذاتيات والعرضيات، والناقص ما اقتصر فيه على العرضيات. وأيضاً منه جيّد يساوي المرسوم، ويكون أبين منه. ومنه رديء وهو ما يخالفه (ط، ش، ٢٥٥، ٦)

- الرسم إنمًا هو باللوازم الخارجيّة وسمي بذلك لكونها علامة على الحقيقة لا كاشفة لها (ض، س، ٢٧، ١١)

لم يُعدَّ من المعرَّفات فضلاً عن أن يكون  
رسمين ناقصين بناءً على زعم أنَّ الغرض من  
التعريف إمَّا الإطلاع على المعرَّف بما هو ذاتي  
له جميعاً أو بعضاً أو تمييزه عن جميع ما عداه  
(هـ، م، ١٩، ٥٣)

- كان رسمًا ناقصًا إن كان بالخاصة وحدها أو  
بها وبالجنس البعيد (ن، ش، ٩، ١٠)

- الرسم الناقص ما كان التعريف فيه بالخاصة  
وحدها أو بالخاصة مع الجنس البعيد كتعريف  
الإنسان بالجسم الضاحك (و، م، ٣، ١١٣)

#### رسم النوع

- رسم النوع بأنه: المقول عليه وعلى غيره  
الجنس في جواب (ما هو؟) (ط، ش،  
١، ٢٦٦)

#### رسميات

- أحسن الرسميات ما وُضِعَ فيها الجنسُ الأقرب  
وأُيِّمَ بالخواص المشهورة المعروفة (غ، ح،  
١٢، ٩٨)

- حدُّ الحدِّ عند من يقع بالرسميات أنه اللفظ  
الشارح للفظ بتعدد صفاته الذاتية واللازمة  
على وجه يُعيِّره عن غيره تمييزاً يطرُد وينعكس  
(غ، ح، ٦، ١١٠)

- أحسن الرسميات ما وُضِعَ فيه الجنسُ الأقرب  
وتُعمَّم بالخواص المشهورة المعروفة (غ، ص،  
١١، ١٦)

#### رسوم

- الرسوم من الأجناس والخواص والأعراض،  
وهي في أكثر الأمر للأنواع (س، م، ٤، ١١)  
أنفع الرسوم في تعريف الأشياء أن يوضع فيه

#### رسم الشيء

- (رسم الشيء) يُفهم الشيء ملخَّصًا بصفاته التي  
ليس بها قِوَامُ الشيء وبالتالي هي خارجة عن  
ذات الشيء، وهي أعراضه (ف، ح،  
٦، ١٦٩)

#### رسم ناقص

- القول المفضل المستعمل في تعريف الشيء  
وتمييزه ربَّما كان تمييزه المُعرَّف تمييزاً عن  
بعض دون بعض: فإن كان بالعرضيات فهو  
رسم ناقص، وإن كان بالذاتيات فهو حدُّ  
ناقص؛ وربَّما كان إمَّا يميِّزه عن الكلِّ: فإن  
كان بالعرضيات فهو رسم تامٍّ، وخصوصاً إن  
كان الجنس قريباً فيه؛ وإن كان بالذاتيات فهو  
عند الظاهريين من المنطقيين حدُّ تامٍّ، وعند  
المحصلين إن كان إشتمل على جميع الذاتيات  
إشتمالاً لا يشدُّ به منها شيءٌ فهو حدُّ تامٍّ، وإن  
كان يشدُّ منها شيءٌ فليس حدُّ تامًّا (س، ب،  
١٨، ٤)

- أمَّا تعريف الشيء بالخاصة المساوية اللازمة  
البيَّنة فهو الرسم الناقص، فإن ذكر الجنس  
القريب أولاً ثم أقيمت الخاصة مقام الفصل  
فهو الرسم التام كقولك: الإنسان حيوان  
ضاحك (ر، ل، ٧، ١٠)

- الرسم الناقص وهو الذي يتركَّب عن عرضيات  
تختص بجملتها بحقيقة واحدة سواء لم يختص  
شيء من آحادها أو اختصت الواحدة الأخيرة  
(كقولنا في تعريف الإنسان أنه ماش على قدميه)  
(هـ، م، ١١، ٢٨)

- الرسم الناقص يصدق على المركَّب من العرَّض  
العام والخاصة بلا تأويل، وعلى المركَّب من  
الفصل والخاصة بالتأويل، مع أنَّ شيئاً منهما



وما أشبه ذلك (ف، أ، ٥٤، ١٠)  
 - من (الروابط) الحروف المضمتة ما إنَّما يُقرَّن  
 أبداً بالشيء الذي قد وُثِّقَ بوجوده أو بصحبه  
 فيدلُّ على أنَّ تالِباً ما لازم له، مثل لَمَّا وإذ  
 (ف، أ، ٥٤، ١٨)

- منها (الروابط) الحرف الذي يُقرَّن بالفاظ فيدلُّ  
 على أنَّ كلَّ واحد منها قد تَضَمَّنَ مباحدة  
 الآخر، مثل قولنا أَمَّا، فإنَّ هذا يدلُّ على أنَّ  
 الأشياء التي قرُنَ بها هذه قد تَضَمَّنَتْ تباعد  
 بعض عن بعض بوجه ما، فلذلك يُسَمَّى الرباط  
 الدالُّ على الانفصال والرباط المضمَّن، لآته  
 يدلُّ على أنَّ الأوَّل قد تَضَمَّنَ الانفصال عن  
 الثاني له (ف، أ، ٥٥، ٥)

- منها (الروابط) ما إذا قرُنَ بالشيء دلَّ على أنَّه  
 خارج عن حكم سابق في شيء فُذِّمَ في القول  
 فُظِّنَ أنَّه يلحق هذا الثاني، مثل قولنا لكن -  
 المشددة والمخففة جميعاً - وإلاَّ أنَّ (ف، أ،  
 ١٠، ٥٥)

- الروابط في حكم الأدوات لا دلالة لها بنفسها  
 (س، ع، ١٠٩، ٣)

- الروابط يتغيَّر حكمها بحسب الموضوعات  
 والمحمولات (مر، ت، ٤٧، ٤)  
 - إذ كانت (الكلمة) روابط فإنه لا يُفهم منها معنى  
 مستقل بذاته (ش، ع، ٨٥، ٢٦)  
 - الكلمة الروابط... تُسَمَّى الوجودية (ش، ع،  
 ٤، ٨٦)

## روية

- التعلُّم كالروية إلاَّ إنَّ التعلُّم يكون بينك وبين  
 غيرك، والروية تعلُّم يكون بينك وبين نفسك  
 (مر، ت، ١٦١، ١٦)  
 - التعلُّم والروية سببان لأن يتصل بهذا العقل

الجنس القريب أصلاً، ثم تُذكر الأعراس  
 الخاصة المشهورة، فصولاً؛ فإن الخاصة  
 الخفية، إذا دُكرت لم تُعَدَّ التعريف على  
 العموم (غ، ع، ٢٦٧، ١٩)

- الحدود والرسوم التي يضعها المهندسون  
 للأشكال متقدمة في مرتبة التعليم لما يريدون  
 أن يبرهنوا عليه (ش، م، ٦٩، ١١)

## رسوم الشيء

قد تختلف رسوم الشيء باختلاف الإعتبارات.  
 فمنها: ما يكون بحسب ذاته فقط. ومنها: ما  
 يكون بحسب ذاته مقيساً إلى غيره، كفضله، أو  
 قاعله، أو غايته، أو شيء آخر (ط، ش،  
 ١٠، ١٦٧)

## رفع

- إنَّ العدم والرفع إنَّما يتناول الوجود والحصول  
 ولا يتحدَّد دونه (س، ع، ٣٥، ١١)

## ركن

- الركن: هو جوهر بسيط، وهو جزء ذاتي للعالم  
 مثل الأفلاك والعناصر (غ، ع، ٢٩٨، ٢٣)

## روابط

- الروابط هي أيضاً أصناف. منها الحرف الذي  
 يُقرَّن بالفاظ كثيرة فيدلُّ على أنَّ معاني تلك  
 الألفاظ قد حُكِمَ على كلِّ واحد منها بشيء  
 يخصه، مثل قولنا إمَّا مكسورة الألف مشددة  
 الميم (ف، أ، ٥٤، ٨)

- منها (الروابط) ما يُقرَّن بالشيء الذي لم يوثق  
 بعد بوجوده فيدلُّ على أنَّ شيئاً ما تالِباً له يلزمه،  
 مثل قولنا إن كان وكلُّما كان ومتى كان وإذا كان

- الفعال عقولنا، ونقتبس بواسطة نورٍ منه  
 المعقولات، هذا العقل هو المعقول بذاته -  
 كما أنّ العين يبصر بذاته - ومنه نقتبس  
 الأوّلِيّات بغير وسط (مر، ت، ١٦٠، ١٧)
- رياضة  
 - لفظ «الرياضة» يستعمل في ثلاثة أنواع: في  
 رياضة الأبدان بالحركة والمشى، كما يذكر  
 ذلك الأطباء وغيرهم؛ وفي رياضة النفوس  
 بالأخلاق الحسنة المعتدلة، والآداب  
 المحمودة؛ وفي رياضة الأذهان بمعرفة دقيق  
 العلم والبحث عن الأمور الغامضة (ت، ٢،  
 ١٩، ١٢)
- الرويّة هي اكتساب المقدمات في باب التصديق  
 (مر، ت، ١٦١، ٤)

# ز

إلا الزمان فقط (ف، م، ١١٠، ٣)

- المساوق ليس يكون إلا الزمان فقط، لأن  
المساوق والمُقَدَّر إنما يكونان شيئاً منقسمًا،  
والمنطبق قد يكون أيضًا ما لا ينقسم، ونهاية  
الزمان غير منقسمة، وكذلك نهاية الوجود غير  
منقسمة (ف، م، ١١٠، ٥)

- ممَّا يُقَالُ على أنحاء أربعة: أحدها في الزمان،  
وهما اللذان وجودهما في الآن واحد، واللذان  
بُعدهما من الآن بُعدٌ واحد في الماضي  
والمستقبل. والثاني بالطبع، وهو أن يكون  
الشيئان يتكافآن في لزوم الوجود، من غير أن  
يكون ولا واحد منهما سببًا لوجود الآخر، مثل  
الضعف والنصف. والثالث هما الشيئان اللذان  
يشتمل عليهما مكانٌ واحد بعينه في العدد، مثل  
أن يكون جسمان في مكان ما واحد بالعدد،  
مثل أن يكون زيد وعمرو في بيت واحد أو  
مدينة واحدة؛ وذلك بأحد وجهين: إما ألا  
يكون بين نهايتيهما بُعدٌ أصلاً، وهذان هما  
أخرى بمعنى ممَّا في المكان، وإما أن يكون  
بينهما بُعدٌ ما؛ وأما المكان الأول، فلا يمكن  
أن يشتمل على الجسمين إلا على رأي من  
يُجَوِّزُ تداخل الجسمين وتطابق كليتهما.  
والرابع هما الشيئان اللذان بُعدهما في  
الترتيب عن مبدأ ما معلوم بُعدٌ واحد بعينه،  
كان ذلك في المكان أو في القول (ف، م،  
١٦، ١٣٠)

- الزمان لا يُمارقُ الكلمة أصلاً، واشترط أن  
تكون دلالتها على الزمان بينتها لتخرج عنها  
الألفاظ الدالَّة على أصناف الحركات، مثل  
المشي والعدو (ف، ع، ١٣٤، ١٢)

- اشترط في (الزمان) أنه دالٌّ على زمان مُحصِّلٍ  
لتخرج عنها الألفاظ الدالَّة من الأسماء على

زمان

- الزمان الذي في الوسط ليس يمكن أن يكون لا  
محدودًا ولا غير محدود (أ، ب، ٤٣٧، ٢)  
- يُقال إن شيئًا يتقدَّم شيئًا آخر على خمسة أنحاء:  
إما بالزمان وإما بالطبع وإما بالمرتبة وإما  
بالفضل والشرف والكمال وإما بأنه سبب وجود  
الشيء (ف، د، ٦٦، ٩)

- الكم المتصل الذي لا وضع لأجزائه هو  
الزمان، والبسيط منه ما يخص الجسم وهو  
نهايته، ومنه ما هو غريب منه، منطبق على  
بسيطه الخاص، مُطِيفٌ به من حوله، وهذا هو  
المكان على رأي أرسطوطاليس (ف، م،  
١٤، ٩٧)

- متى هو نسبة الشيء إلى الزمان المحدود الذي  
يُساوق وجوده وجوده، وتنطبق نهاياته على  
نهايته وجوده، أو زمان محدود يكون هذا  
جزءًا منه (ف، م، ١٠٨، ١٤)

- ليس معنى متى هو الزمان ولا شيء مرتب على  
جوهر وزمان، على ما ظنَّ قومٌ (ف، م،  
١٦، ١٠٨)

- الزمان المحدود هو الذي حُدَّ بحسب بُدوئه من  
الآن، إما في الماضي وإما في المستقبل (ف،  
م، ١٠٩، ٢)

- الفرق بين المُنتَظِق والمُقَدَّر أن المُنتَظِق قد  
يكون أيضًا نهايات الزمان والمُقَدَّر ليس يكون

- آخر (ش، م، ٩٣٣، ٩)
- ليس للزمان الحاضر صيغة خاصة في لسان العرب، وإنما الصيغة التي توجد له في كلام العرب صيغة مشتركة بين الحاضر والمستقبل (ش، ع، ٨٥، ١٢)
- الزمان الحاضر هو الذي يأخذه الذهن موجودًا بالفعل ومشارًا إليه... ولذلك قيل إسم الزمان على هذا باطلاق (ش، ع، ٨٥، ١٦)
- الأمور الموجودة في الزمان الحاضر والموجودة فيما مضى... واجب ضرورة أن يكون اقتسامها الصدق والكذب على أن أحدهما في نفسه هو الصادق والآخر هو الكاذب (ش، ع، ٩٥، ٣)
- ما كان أطول زمانًا وأكثر ثباتًا فهو أثر ما كان أقصر زمانًا وأقل ثباتًا (ش، ج، ٥٤٨، ٤)

## زوج

- إن الزوج هو المتقسم بمتساويين (س، ج، ٢٥٣، ٤)
- الزوج بالحقيقة ليس نوعًا للعدد، بل عارضًا يوجد فيه (س، ج، ٢٥٨، ٥)

## زوجية

- إن الزوجية والفردية كميّات في الكم؛ ولا يمنع أن يكون في الكم كميّات متضادة، فتصير لأجلها الكميّات متضادة بالمرض كالجواهر (س، م، ١٣٦، ١١)
- ليست الزوجية فصلًا للعدد، ولا جنسًا لأنواعه. وقد علم هذا من مواضع أخرى، وعلم أن الزوجية من اللوازم الغير المقومة لأنواع العدد (س، ج، ٢٥٣، ٥)
- الزوجية: إنقسام بمتساويين في العدد (ط، ش، ٢١٨، ٦)

- أزمنة فيها غير مُحصّلة، مثل السرعة والإبطاء (ف، ع، ١٣٥، ٢)
- الزمان متصل بالذات وبالعرض أيضًا، ومنفصل بالعرض. أمّا أنه متصل بالذات، فلأنه في نفسه مقدار للحركة، وأمّا أنه متصل بالعرض، فلأنه يُقدّر بالمقايضة إلى المسافة فيكون له تقدير ماسح عارض من غيره... وأمّا أنه منفصل بالعرض، فذلك لما يعرض له من الانفصال إلى الساعات والأيام وغير ذلك (س، م، ١٣٣، ١)
- الزمان مقدار الحركة (مر، ت، ٣٠، ١٨)
- أجزاء الزمان هو الماضي والمستقبل ولا يوجدان معًا (مر، ت، ٣٠، ١٩)
- لفظ الزمان يدلّ على معنى هو الزمان، وتجرّد من زمانٍ يدلّ اللفظ على أنه كان فيها الزمان (مر، ت، ٤٠، ٧)
- الزمان: هو مقدار الحركة، موسومٌ من جهة التقدّم والتأخر (غ، ع، ٣٠٣، ٩)
- الزمان المحدود إمّا أوّل، وإمّا ثانٍ له (متى). فزمانه الأوّل: هو الذي يُغلّف وجوده، وانطبق عليه غير منفصل عنه. وزمانه الثاني: هو الزمان المحدود الأعظم الذي نهاية الأوّل جزء منه، مثل أن يكون الحرب في ست ساعات من يوم... من شهر... من سنة (غ، ع، ٣٢٤، ٢٢)
- الزمان هو مقدار الحركة، موسومٌ من جهة التقدّم والتأخر (غ، ع، ٣٥٩، ١)
- بالآن يتصل جزء الزمان الذي هو الماضي والمستقبل (ش، م، ٣٠، ٣)
- أجزاء الزمان... ليس لها ثبات ولا يلحق المتأخر منها المتقدّم (ش، م، ٣٠، ٢١)
- لا يقال... في زمان أنه زمان أكثر من زمان

## زيادة

ق، ١٢٨، ١٤)

- لا تكون الزيادة الفصلية فصلاً بحسب العموم، بل يكون لحوقه بسبب الخصوص؛ وذلك أن يكون لحوقه يجعل المعنى أخص، وإن إتفق أن يكون مع ذلك واقعاً في أنواع كثيرة من غير أن يعم شيئاً منها، مثل البياض إذا أخذ في حد الإنسان أو النور فيجعله أخص؛ مع أن البياض من وجه أعم (س، ج، ٢٤٦، ١٠)

- المواضع المأخوذة من الزيادة والنقصان: وهو أن يُنظر في موضوع المطلوب فإن كان إذا زيد على شيء ما جعلَ محموله موجوداً في ذلك الشيء فإن محموله موجودٌ في موضوعه، وأيضاً فإنه إن كان محموله في شيء ما ثم كُتِبَ إذا زدنا موضوعه على ذلك الشيء بعينه جعل محموله في ذلك الشيء أزيد وأكثر ممّا كان قبل ذلك، كان محموله موجوداً في موضوعه (ف،

# س

## سؤال

- منه السؤال الذي يستدعى به علم ما يتميّز به الشيء عما سواه في عَرَضٍ من أعراضه (ف، ج، ٤٤، ٢)

- منه (السؤال) ما يستدعى به علمه بخاصته أو بعَرَضٍ له آخر مفارق أو غير مفارق (ف، ج، ٤٤، ٣)

- السؤال الذي يستدعى به تعليم وجود الشيء هو الذي به يستدعى برهانه، لأن علم وجوده لا يُمكن أن يحصل دون علم برهانه (ف، ج، ٤٤، ٦)

- السؤال على طريق الفحص هو استدعاء المسؤول بطلب القياس على المطلوب ليس عندها قياسه، فهو وضع مشترك بينهما (ف، ج، ٤٥، ١٢)

- السؤال على طريق الفحص هو سؤال عما علم السائل أنه ليس عنده ولا عند المسؤول قياس الشيء الذي عنه يسأل، أو سؤال عما ليس عند السائل أن قيامه عند المسؤول أم لا (ف، ج، ٤٦، ٨)

- الألفاظ التي تدلّ على أصناف السؤال فإن حرف هل يُستعمل في سؤال التخيير. وفي السؤال العلمي الذي يستدعى به الإخبار عن الجزء الصادق الذي عليه برهان من جزئي التضاد. وفي السؤال العلمي عن المطلوب الذي يُفحص عن قياسه (ف، ج، ٤٦، ١٧)

- حرف كيف يُستعمل في السؤال عن هيئة الشيء وصيغته، مثل قولنا كيف زيد في جسمه أو كيف هو في خُلُقِه (ف، ج، ٤٧، ٤)

- السؤال عن المطلوب العلمي يجمع استدعاء أمرين: الإخبار عن الجزء الصادق من جزئي المطلوب وعن برهانه جميعًا (ف، ج، ٥٢، ١٧)

- السؤال عن شيء: ما هو ليس سؤالاً منطقيًا، وذلك أنه يجب أن يكون قد أعطى في السؤال المنطقي أن يختار المسئول أحد جزئي المناقضة - أيهما شاء - حتى يحكم به. وقد ينبغي أن يكون السائل يجري في تحديد السؤال هذا المجرى حتى يقول: هل الإنسان كذا، أو ليس هو كذا؟ (أ، ع، ٨٣، ١)

- السؤال إن كان من الأشياء التي يكون منها قياس فإنه يكون من الإضطرار إما تبيكيت أو ما يخالف الرأي المشهور. أما إن أسلم فيكيت؛ وإن لم يسلم فتوهم فيه أنه قد سلم فشييه بالتبيكيت (أ، س، ٨٨٩، ١)

- الضرب الأول من السؤال هو السؤال عن المقدمات مقدمة مقدمة بترك ذكر النتيجة (ف، ج، ١٦، ٥)

- السؤال عن الشيء منه ما يستدعى به تعليمه وهو السؤال العلمي، ومنه ما يستدعى به تسليمه. وهذا قد يستعمل في الجدل وفي السوفسطائية، وليس تختلف إلا باختلاف القضايا المسؤول عنها (ف، ج، ٤٣، ١)

- منه السؤال الذي يستدعى به علم جوهره الذي يُشارك به غيره وهو استدعاء علم جنسه (ف، ج، ٤٣، ٢٠)

- منه (السؤال) ما يستدعى به علم جوهره الذي يدلّ عليه حدّه (ف، ج، ٤٤، ١)

## سؤال تعليمي

- السؤال التعليمي هو استدعاء المسؤول الذي عَلَّمَ السائل أن عنده برهان المطلوب الذي يستدعيه تعليم برهانه (ف، ج، ٤٦، ٢)

## سؤال التقرير

- سؤال التقرير هو الذي يطالب به المجيب أن يُسَلِّم أحد جزئي النقيض على التحصيل دون مقابلة، ويعمل فيه على أن ذلك الجزء وحده هو الذي سيبله أن يسَلِّمه المجيب (ف، ج، ٤٣، ٧)

## سؤال جدلي

- السؤال الجدلي، إما سؤال تحيير، وإما سؤال تقرير. وكذلك السوفسطائي يتقسم هذه القسمة، فسؤال التحيير هو الذي يقرض به إلى المجيب أن يسَلِّم أي النقيضين شاء، ويجعل الأمر إليه في أن يختار أيهما أحب أو رأى أنه هو الأجود له فيسَلِّمه (ف، ج، ٤٣، ٤)

- المستعمل في السؤال الجدلي جزء التناقض، وفي السؤال العلمي جزء التضاد، والمستدعى بالسؤال الجدلي تسليم أحد جزئي التناقض أيهما أحب المجيب وبالسؤال العلمي العلم اليقيني بالجزء الصادق من جزئي التضاد (ف، ج، ٤٤، ١٦)

- السؤال الجدلي هو استدعاء المسؤول تسليم قضية يقصدُ السائل إبطالها أو استعمالها في إبطال أخرى تسَلِّمها من قبل (ف، ج، ٤٦، ٣)

- السؤال الجدلي يُستعمل في المكانين، أحدهما سؤالا يُلتَمَس به تسلُّم وضع يقصدُ السائلُ إبطاله والمجيب جفظه أو نُصرتَه، والثاني

- جواب النداء إقبالاً أو إعراضاً، وجواب التضرع والطلبية بذل أو منع، وجواب الأمر والنهي وما شاكله طاعة أو معصية، وجواب السؤال عن الشيء إيجاب أو سلب وهما جميعاً قولٌ جازم (ف، ح، ١٦٣، ١٨)

- كل صناعة من الصناعات القياسية الخمس فيها ضربٌ أو ضروب من السؤال خاصٌ بها، ففي الفلسفة سؤال برهاني، وفي الجدل سؤال جدلي، وفي السفسطة سؤال سوفسطائي، وفي الخطابة سؤال خطبي، وفي الشعر سؤال شعري (ف، ح، ٢٢٦، ١٢)

- للسؤال في كل صناعة أمكنة ينجح فيها وأمكنة لا ينجح فيها (ف، ح، ٢٢٦، ١٦)

- أما السؤال عن المذهب فهو أمر خارج عن الجدل، وإن كان شيئاً لا بد منه؛ بل إنما هو تهديد لما يحتاج إليه ليجادل عليه بعد ذلك (س، ج، ٣٠، ٥)

- إن السؤال للتسليم، والتسليم بعد التسليم، والتسليم على الاختيار، فالسائل إما أن يتنفع بكل ما يسَلِّم له، أو لا تكون له فائدة من السؤال (س، س، ٦٠، ١١)

- إنما السؤال سؤال من جهة ما يلزم تسليم أحد طرفيه، وذلك باعتبار حال الحق في نفسه، لا باعتبار فائدة أو غيرها، فإذا تركت الفائدة وراجعت حال الحق في نفسه كان الجواب حقاً (س، س، ٦٨، ١٠)

- السؤال على طريق التعليم... قد يكون بالاسم المشترك (ش، ع، ١١٢، ٧)

## سؤال برهاني

- أما (السؤال) البرهاني فهو سؤال عن الماهية، والجواب ينبغي أن يقع بها لا بغيرها (ز، ع، ٦٠، ٦)

## سؤال قياسي

- إن كان السؤال القياسي والمقدمة المأخوذة من التقيض هما واحدًا بعينه، وكانت المقدمات في واحدٍ واحدٍ من العلوم هي التي منها يكون القياس في واحدٍ واحدٍ منها، فقد يكون سؤال ما علمنا وهو الذي منه يكون قياس مُناسب خاص في واحدٍ واحدٍ من العلوم (أ، ب، ٣٤٤، ١٢)

## سؤال منطقي

- لما كان السؤال المنطقي يقتضيه جوابًا إما بالمقدمة وإما بالجزء الآخر من المناقضة، وكانت المقدمة جزءًا ما من مناقضة واحدة، فليس يجب أن يكون الجواب عن هذه واحدًا؛ إذ كان السؤال أيضًا ليس بواحد ولو كان حقًا (أ، ع، ٨٢، ١٢)

## سؤال وجواب

- ينبغي أن يكون السؤال محدودًا ليكون الجواب الذي يقع عليه محدودًا (ش، ع، ١١٢، ١٤)

## سائل

- إذا سكّت المجيبُ بعد إخباره عن الجزء الصادق وَجِبَ أن يطالبه السائلُ بالبرهان، وإلا كان سؤاله الأول باطلاً (ف، ج، ٥٣، ٥) - إنَّ المجيبَ يقيس من المشهورات، والسائل من المسملمات؛ بل المجيب إنَّما هو مجيب، من حيث هو حافظٌ وضع، والسائل هو سائل من حيث هو ناقضٌ الوضع. فإذا قاس قايِس على رأي هو وضع يحفظه، كان مجيبًا؛ وكان السائل حينئذٍ من يفسد عليه قياسه، ويقاوم مقدماته. وإذا قاس قايِس على مقابل وضع

سؤالاً يَلْتَمَسُ به تسلُّم المقدمات التي يقصد بها السائل إبطال الوضع (ف، ح، ٢٠٧، ١١)

- إن السؤال الجدلي يتضمن جزئي التناقض وللمجيب أن يجيب بأيهما شاء (ز، ع، ٦٥، ٥)

## سؤال علمي

- السؤال العلمي منه السؤال الذي يستدعى به تفهيم المعنى الذي يدلُّ عليه الاسم وتصويره في النفس، ومنه السؤال الذي يستدعى به علم وجود الشيء (ف، ج، ٤٣، ١٠)

- المستعملُ في السؤال الجدلي جزء التناقض وفي السؤال العلمي جزءا التضاد، والمُستدعى بالسؤال الجدلي تسليم أحد جزئي التناقض أيُّهما أحبَّ المجيب وبالسؤال العلمي العلم اليقين بالجزء الصادق من جزئي التضاد (ف، ج، ٤٤، ١٦)

- (السؤال) العلمي من هذه الثلاثة (السؤالات) هو استدعاء قياس عن مقدمات يقينية، والجدلي الذي يستدعى به الوضع هو استدعاء ما يَلْتَمَسُ السائلُ إبطاله. وأما الذي يستدعى به قضية تستعمل في إبطال الوضع فهو استدعاء قضية مشهورة (ف، ج، ٤٦، ١٠)

- حرف لِمَ يُستعملُ فهم السؤال العلمي الذي يستدعى به تعليم سبب وجود الشيء (ف، ج، ٤٧، ٣)

## سؤال فاحش

- السؤال الفاحش هو الذي يسأل عما لا فائدة فيه، فيكون جوابه لا فائدة فيه (س، س، ١٠٥، ٤)



فكان المجيب لا يجد محيصاً عن إلزامه في  
مئة قصيرة، إذ كان تقدّم فلسّم المقدمات (س،  
ج، ٢٧، ١)

## سائل ومجيب

المُجيب على طريق الجدَل ليس عليه أن يُصْلِحَ  
على السائل سؤاله (ش، ع، ١١١، ٢٤)  
المُجيب والسائل في مرتبة واحدة من معرفة  
الشيء الذي فيه يتناظران (ش، ع، ١١١، ٢٦)

## سالب

السالب الذي أُضيف إلى موضوعه ما يدلُّ على  
أن المحمول قد نُفِيَّ عن جميعه، فكقولنا ولا  
إنسان واحد طائر، وهذه «تُسمى» السالبة  
العامة (ق، ٧٢، ١٤)

السالب الذي يُضاف إلى موضوعه ما يدلُّ على  
أن المحمول قد نُفِيَّ عن بعضه، فكقولنا ليس  
كل إنسان أبيض أو بعض الناس ليس بأبيض أو  
إنسان ما ليس بأبيض، «وتُسمى» هذه السالبة  
الجزئية (ق، ٧٢، ١٦)

من لا يميّز بين السالب والموجب، كثُرَ غلطه  
في البراهين (غ، ع، ١١٤، ١٣)

## سالب جزئي

السالب الجزئي يتتج في الأشكال كلّها (ش،  
ق، ٢٤٤، ١٠)

السالب الجزئي أسهلها (القضايا) إثباتاً إذ كان  
يُثبِتُ بأكثرها طرقاً (ش، ق، ٢٤٤، ١٤)

## سالب جزئي ضروري

السالب الجزئي الصّوري... لا ينعكس،  
ومثاله بالضرورة ليس كل حيوان إنساناً، ثم كل

بمقدمات يتسلّمها من حافظ كان سائلاً، ولكل  
واحد منهما قياس (س، ج، ٢٥، ١١)

الأمر الطبيعي للسائل - من حيث هو سائل -  
أن يُكوِّنَ قياساً من مقدمات قد تسَلَّمها، فيلزمه  
لا محالة أن يسأل عنها أولاً فيتسلّمها (س،  
ج، ٣٠، ١)

السائل إنّما يقبس على الإبطال لما يقوله  
المجيب (س، ج، ١٠٥، ٧)

## سائل جدلي

«سائل جدلي» يعنى به غير ما يعنى في زماننا  
بقولهم: «سائل جدلي»؛ ويعنون بالمسألة غير  
ما نعني به الآن. فإن السائل الجدلي إنّما يستمى  
الآن سائلاً من جهة أنّه يقصد فينتدىء فيسأل  
مخاطباً له عن رأيه في أمر؛ فإذا أجاب بما هو  
رأيه كان مجيباً، وكان الأوّل سائلاً، ومسألته  
هي ما سأل من نفس الرأي. ثم بعد ذلك لا  
يسأل بالحقيقة شيئاً، وعلى مجرى العادة، بل  
يأتي بقياس من تلفاء نفسه، أو إستقراء، أو غير  
ذلك، مما هو عندهم حجّة، فيتج بذلك نقض  
وضعه من غير أن يسأله شيئاً. لكنهم كثيراً ما  
يسمّون إيراد هذه الحجّة الموجبة نحو إستجابة  
المخاطب سؤالاً، بمعنى أنّه وإن لم يسأل  
بالفعل فهو بالقوّة، كأنه يقول: أليس يلزمك  
عن هذا كذا؟ وهل عندك جواب هذا؟ وما أشبه  
ذلك (س، ج، ٢٦، ٨)

## سائل جدلي حقيقي

السائل الجدلي الحقيقي، والذي كان في  
الزمان القديم يُسمى سائلاً... كان يتسلّم من  
المجيب مقدّمة مقدّمة، فإذا إسترفاها تسلّمها،  
عمد حينئذ فجعلها على صورة ضرب منتج،

ما دام موجود الذات إنّه ج (س، ش،  
١٢، ٦٩)

إنسان حيوان (مر، ت، ٩٣، ١٣)  
- السالب الجزئي الضروري فلا عكس له لما  
عرفت في المطلق (سي، ب، ١٣٦، ٧)

## سالبة

- في السالبة فحيث يكون موجودًا لشيء ما فولا  
واحد من هذا يقع خارجًا (أ، ب، ٣٨٣، ١٦)  
- تكون الموجبة العدمية أعمّ كذبًا من السالبة  
وحالّ الموجبة المعدولة من السالبة البسيطة في  
الكذب هذه الحال (ف، ع، ١٥٠، ١٥)  
- السالبةُ تحدث بأن يُرتَّب حرفُ السلب مع  
المحمول ومع السور، كقولنا كل إنسان يمكن  
ألا يمشي (ف، ع، ١٥٦، ٢١)  
- السالبةُ تحدثُ بأن يُرتَّب في كل واحد من  
الأنحاء حرفُ السلب مع السور (ف، ع،  
١٥٧، ٤)

- الموجبةُ والسالبةُ قد تكونان متقابلتين وقد  
تكونان غير متقابلتين (ف، ق، ١٤، ١١)  
- السالبة لا تنتجها إلا سالبة وموجبة، لا  
موجبتان (س، ق، ٤٣٢، ١٢)  
- أما الملكة والعدم، والموجبة والسالبة،  
فتحديد الوجوديّ منهما ممّا يتم بنفسه، لأنّه  
معقول بنفسه، وبفعله وإنفعاله وخواصه (س،  
ج، ٢٥١، ٣)

- السالبة هي المنفصلة (ب، م، ٧٣، ١٨)  
- الثنائية فلا فرق فيها بين السالبة والمعدولة من  
جهة اللفظ لأن حرف السلب مقرون فيهما  
جميعًا بالمحمول، لكن يفترقان من وجهين:  
(أحدهما) النية فإن نرى جعل حرف السلب  
جزءًا من المحمول وإثباتها لشيء واحد وهو  
الموضوع كان عدولاً، وإن لم ينو ذلك بل نوى  
أن يرفع به ما هو المحمول كان سلبًا.  
(والآخر) عرف الاستعمال فإن لفظة «غير» لا

## سالب كلي

- معنى قولنا: إن كذا لا ينعكس، أي ليس يلزم  
عكسه، لا أنّه لا ينعكس في مادة من المواد.  
فبيّن من هذا أن السالب الكلّي المطلق الحقيقي  
لا ينعكس (س، ق، ٨٢، ٩)  
- السالب الكلّي... يبيّن في شكلين: في الأول  
وفي الثاني (ش، ق، ٢٤٤، ٦)  
- السالب الكلّي يبيّن في شكلين ويَبْطُل في  
شكلين (ش، ق، ٢٤٤، ١٦)  
- السالب الكلّي يبيّن بطرق أكثر من التي يبيّن  
بها الموجب الكلّي (ش، ق، ٢٤٤، ٢٥)  
- إن أردنا أن نتج سالبًا كليًا فإن ذلك يتفق بأحد  
وجهين: إما بأن ننظر في لواحق موضوع  
المطلوب وفيما لا يمكن أن يكون موضوعًا  
لمحمول المطلوب... والوجه الثاني أن ننظر  
في لواحق الحدّ المحمول... (ش، ق،  
٢٥١، ٤)  
- ما يبيّن في شكلين... هو السالب الكلّي (ش،  
ق، ٢٦١، ٢٥)

- ما كان من سالب كليّ... يمكن فيه أن يحلّ  
القول المنتج له الى الشكل الثاني وإلى الشكل  
الأول... (ش، ق، ٢٧٠، ١٧)

## سالب كلي ضروري

- أمّا السالب الكلّي الضروريّ سواء جعلته قولك  
«بالضرورة كل ب ليس ج» أو قلت «لا شيء  
من ب ج» فمعناه كل واحد مما يوصف ب ب  
كيف وصف وأي وقت وصف فإنّه مسلوب عنه

العام في الجميع (و، م، ٢٥٠، ١٢) -  
السالبة والمعدولة كلاهما لا يقتضيان وجود  
الموضوع فلا فرق بينهما إلا في التنية والتسمية.  
فإن نوى أن السلب جزء من المحمول سميت  
معدولة، وإن نوى أنه خارج عن المحمول  
سميت سالبة وهما منساويان فالصغرى السالبة  
على هذا في قوة الموجبة المعدولة (و، م،  
٢٩٦، ١)

## سالبة الاضطرار

- سالبة الاضطرار غير السالبة الاضطرارية، فإن  
سالبة الاضطرار هي التي تسلب الاضطرار  
وتوجب الوجود، كقولنا زيد ليس باضطرار  
يوجد عادلاً، والسالبة الاضطرارية هي التي  
توجب الاضطرار وتسلب الوجود، كقولنا  
الثلاثة باضطرار ليس توجد زوجاً (ف، ع،  
١٥٩، ١٢)

- سالبة الاضطرار غير السالبة الاضطرارية، فإن  
سالبة الاضطرار هي التي تسلب الاضطرار  
وتوجب الوجود، كقولنا زيد ليس باضطرار  
يوجد عادلاً، والسالبة الاضطرارية هي التي  
توجب الاضطرار وتسلب الوجود، كقولنا  
الثلاثة باضطرار ليس توجد زوجاً (ف، ع،  
١٥٩، ١٢)

## سالبة بسيطة

- الموجبة العدمية التي تحت السالبة البسيطة  
أخص صدقاً من السالبة البسيطة (ف، ع،  
١٥٠، ٦)

- حال الموجبة المعدولة عند السالبة البسيطة في  
الصدق كحال الموجبة العدمية عند السالبة  
البسيطة، وأما حالها في الكذب فإننا إذا أخذنا

تستعمل في العادة إلا بمعنى المدول وليس لا  
تستعمل إلا للسلب (سي، ب، ١٠٥، ٦)  
- احتيل لصدق هذا العكس جيلتان: إما تيقية  
السالبة في إطلاقها على مفهومها العرفي وهو  
سلب المحمول عن الموضوع ما دام موضوعاً  
بوصفه الذي وضع معه، أو تخصيص السلب  
منها بوقت معين فيما مضى أو الحال على ما  
هو المذهب الثالث فيصح العكس في السالبة  
إذا كانت مأخوذة على أحد هذين الوجهين  
(سي، ب، ١٣٠، ١٥)

- السالبة ... تفهم بالإضافة الى الموجبة (ش،  
ب، ٤٣٨، ١٥)  
- السالبة (تدل) على العدم (ش، ب،  
٤٣٨، ١٨)  
- متى كانت الموجبة خاصة لشيء ما فإنه لا  
تكون السالبة خاصة له (ش، ج، ٥٩٠، ١٦)  
- القضية إما موجبة كقولنا زيد كاتب، وإما سالبة  
كقولنا زيد ليس بكاتب، وكل واحد منهما إما  
مخصوصة كما ذكرنا، وإما محصورة (ه، م،  
٥٧٧، ٢٤)

- السالبة فإن كانت عامة بحسب الأزمنة والأفراد  
إنعكست أصلاً إلا المشروطة الخاصة والعرفية  
الخاصة الجزئيتين فإنهما تنعكسان كأنفسهما  
كالكليتين (و، م، ٢٤١، ١٦)

- حكم الموجبة في عكس النقيض الموافق  
والمخالف حكم السالبة في العكس المستوي  
وحكم السالبة فيهما حكم الموجبة فيه (و، م،  
٢٤٩، ١٦)

- السالبة في عكس النقيض حكم الموجبة في  
العكس المستوي فتعكس جزئية بجهة الإطلاق  
في الفعليات وبجهة الإمكان العام في  
الممكنين على رأي وعلى رأي بجهة الإمكان

- السالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولة المحمول لصدق السلب عند عدم الموضوع دون الإيجاب فإن الإيجاب لا يصح إلا على موضوع موجود محقق كما في الخارجية الموضوع أو مقدر كما في الحقيقة الموضوع (ن، ش، ١٢، ٢١)

## سالبة جزئية

- السالبة الجزئية هي التي يدكُ سورُها على أن المحمول مسلوبٌ عن بعض الموضوع أو مسلوبٌ لا عن كله، كقولنا بعض الناس ليس بأبيض أو ليس كل إنسان أبيض (ف، ق، ٧، ١٤)

- السالبة الجزئية: فلا تنعكس. فإنه إذا صدق قولنا ليس بعض الناس كاتبًا لم يلزم أن يصدق قولنا إن بعض الكاتب ليس إنسانًا (غ، م، ٤، ٢٥)

- السالبة الجزئية... لا تنعكس أصلاً (غ، ع، ١٦، ١٢٧)

السالبة الجزئية فلا تنعكس (سي، ب، ١٢، ١٣٣)

السالبة الجزئية ليس تنعكس (ش، ق، ٢، ٢٨٠)

## سالبة ضرورية

- إعلمُ أنَّ السالبة الضرورية غير سالبة الضرورة (س، أ، ٣٢٣، ٤)

- السالبة الضرورية هي التي سلبت الإيجاب بالضرورة، وأما سالبة الضرورة فإنما سلبت ضرورة الإيجاب (سي، ب، ١١١، ١٩)

- السالبة الضرورية هي التي سلبت الإيجاب بالضرورة، وأما سالبة الضرورة فإنما سلبت

المحمول وهو العالم كاذبًا على زيد في الحالين في الطفولة والكهولة، فإن الموجبة البسيطة تكذب على زيد في حال كهولته إذا كان غير عالم وفي حال طفولته (ف، ع، ١٥٠، ٧) - تكون الموجبة العدمية أعم كذبًا من السالبة وحال الموجبة المعدولة من السالبة البسيطة في الكذب هذه الحال (ف، ع، ١٥٠، ١٥)

- السالبة العدمية إذا كذبت صدقت السالبة البسيطة المُقاطرة لها (ف، ع، ١٥١، ٣) - تحدث السالبة البسيطة بأن يُرتَّب حرفُ السلب مع الجهة فقط (ف، ع، ١٥٦، ٣) - السالبة البسيطة تحدث بأن يُقرَن حرفُ السلب بالسور، كقولنا كل إنسان يمكن أن يمشي (ف، ع، ١٥٦، ١٥)

- أما السالبة البسيطة فإنها لا تختص بمادة بمنزلة قولنا: هذا هو لا مساوي وقولنا هذا ليس هو بمساوي (ز، ق، ١٨٣، ١٨)

- إن السالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولة، في أن السالبة يصدق على المعدوم ولا يصدق الموجبة المعدولة عليه، فإنه يصح أن يقال: إن زيدًا المعدوم ليس هو بصير، ولا يصدق أن يقال هو غير بصير (مر، ت، ٥٥، ٢)

- السالبة البسيطة تلزم عن الموجبة المعدولة وليس ينعكس (ش، ع، ١٠٤، ٥)

- السالبة البسيطة أعم صدقًا من الموجبة المعدولة (ش، ع، ١٠٤، ٧)

- تلازم السالبة البسيطة مع الموجبة المعدولة في الكذب ينعكس تلازمها في الصدق (ش، ع، ١٧، ١٠٤)

- سالبة الممكن البسيطة... يلزمها اثنان... أحدهما موجبة لواجب المعدولة... والثانية موجبة الممتنع البسيطة (ش، ع، ١٢٠، ٥)

من الموضوع، أو دائماً غير ضروري، فينعكس بالشرائط المذكورة. وأنت تعلم أن المطلق لا يُعتبر فيه شيء من هذه الشرائط، فليس يجب أن ينعكس السالب المطلق فيه دائماً، بل ربما ينعكس في مادة ولا ينعكس في أخرى (مر، ت، ٨٨، ١٢)

- السالبة الكلية المطلقة لا تنعكس (مر، ت، ٨٩، ٤)

- السالبة الكلية الضرورية عكسها سالب كلي ضروري (مر، ت، ٩٢، ٥)

- سالبة كلية: وهي تنعكس مثل نفسها سالبة كلية (غ، م، ٢٤، ١٨)

- السالبة الكلية، وتنعكس مثل نفسها بالضرورة (غ، ع، ١٢٦، ٩)

#### سالبة كلية حقيقية

- السالبة الكلية الحقيقية أخص من السالبة الجزئية الخارجية لأنها أخص من سالبها الكلية وهي مباينة للموجبتين الخارجيتين (و، م، ١٨٠، ١٥)

#### سالبة اللزوم

- سالبة اللزوم تُسمى سالبة لزومية، وسالبة العناد تُسمى سالبة عنادية سالبة الإنفاق تُسمى سالبة إنفاقية (ن، ش، ١٦، ١٥)

#### سالبة مطلقة

- السالبة المطلقة فهي أن يتناول كل واحد واحد من الموصوفات بالموضوع، الوصف المذكور، تناولاً غير مبين الحال والوقت، فيكون معناه كل واحد واحد مما هو [ج] يُنقى عنه [ب]، من غير بيان وقت النفي (مر، ت، ٦٩، ٩)

ضرورة الإيجاب (سي، ب، ١١١، ٢٠)  
عكس الضروريات فالسالبة الكلية منها تنعكس سالبة ضرورية (سي، ب، ١٣٣، ١٥)

#### سالبة عامة

- السالبة العامة «تصح» بصحة عكسها ومتى لم يُصح عكسها لم «تصح» هي (ف، ق، ٧٨، ٢)

#### سالبة عدمية

- إن الموجبة البسيطة إنما يصدقُ محمولها على موضوعها في وقت ما يوجد فيه المحمول فقط، والسالبة العدمية التي تحتها تصدقُ على ذلك الموضوع حين ما توجدُ فيه الملكة وحين ما لا يمكن أن تكون فيه تلك الملكة (ف، ع، ١٤٩، ١٤)

- حالُ السالبة المعدولة من الموجبة البسيطة في الصديقي كحالِ السالبة العدمية منها (ف، ع، ١٥٠، ٢)

- السالبة العدمية إذا كذبت صدقت السالبة البسيطة المُقاطرة لها (ف، ع، ١٥١، ٢)

#### سالبة كلية

- السالبة الكلية هي التي يدلّ سورُها على أن المحمولَ مسلوبٌ عن جميع الموضوع، كقولنا ولا إنسان واحد حجر (ف، ق، ١٤، ٤)

- السالبة الكلية تنعكس كميّتها لأنها إذا كانت صادقة كان جزأها مفترقين غاية الافتراق حتى لا يجتمعان في أمر أصلاً ولا في وقت من الأوقات (ف، ق، ١٨، ٦)

- السالبة الكلية إنما تنعكس إذا أُخذَ المطلق على أنه هو الضروري بعينه، أو أُخذَ على أن المطلق ما يكون الحكم فيه على ما وُجد في زمان ما

## سالبة معدولة

- حالُ السالبة المعدولة من الموجبة البسيطة في الصدق كحالِ السالبة العدمية منها (ف، ع، ١٤١٥٠)

- السالبة المعدولة تلزم في الصدق عن الموجبة البسيطة وليس ينعكس الأمر فيها (ش، ع، ٢١، ١٠٣)

- السالبة المعدولة أعمّ صدقاً من الموجبة البسيطة (ش، ع، ١٠٤، ١)

- سالبة الممكن المعدولة... يلزمها اثنان أحدهما موجبة الواجب البسيطة... والثانية موجبة الممتنع المعدولة (ش، ع، ٨، ١٢٠)

- السالبة المعدولة أعم من الموجبة المحصلة (و، م، ١٦٩، ١٤)

## سالبة الممكن

- سالبة الممكن غير السالبة الممكنة، فإن سالبة الممكن هي التي تسلب الإمكان وتوجب الوجود، كقولنا كل إنسان لا يمكن أن يوجد عالمًا، والسالبة الممكنة هي التي توجب الإمكان وتسلب الوجود، كقولنا كل إنسان ممكن أن لا يوجد عادلاً (ف، ع، ١٥٩، ٩)

## سالبة ممكنة

- السالبة الممكنة غير سالبة الإمكان (س، أ، ١، ٣٢٤)

- السالبة الممكنة البسيطة تلزمها الممتنعة الموجبة البسيطة (ش، ع، ١٠، ١٢١)

- السالبة الممكنة المعدولة تلزمها الممتنعة المعدولة (ش، ع، ١٣، ١٢١)

## سالبة وجودية

- السالبة الوجودية التي بلا دوام غير سالبة الوجود بلا دوام (س، أ، ٢، ٣٢٤)

## سالبان

- أما السالبان (عند تقابل القضايا) فليس يلزم إذا كذبت إحداهما أن تصدق الأخرى لأن البسيطة منهما لما كانت إذا كذبت لم يلزم ضرورة أن تصدق مقابلتها إذا كانت متضادتين في المادة الممكنة (ف، ع، ٨، ١٥١)

- إن السالبتين في هذا الاختلاط (المطلق والضروري في الشكل الثاني) تنتجان وكذلك الموجبتان ولكن بشرط أن تكون المطلقة وجودية، فإن كانت عامة يجوز إشتمالها على الضرورة فلا يتألف قياس من سالبتين أو موجبتين كما لا يتألف إذا كانت السالبتان والموجبتان ضروريتين (سي، ب، ١٥٢، ١٩)

## سالبان متقاطرتان

- إذا صدقت إحدى الموجبتين المتقاطرتين أيهما اتفق كذبت الأخرى لا محالة، وكانت تلك حال نقيضهما المتقاطرتين، وإذا كذبت إحدى السالبتين المتقاطرتين صدق نقيضهما لا محالة، وهو إحدى الموجبتين المتقاطرتين، فتكذب لأجل ذلك الموجبة المقاطرة لها، فيكون نقيضها صادقاً (ف، ع، ١٥٢، ١٧)

- إذا كذبت إحدى السالبتين المتقاطرتين صدقت الأخرى لا محالة، وإذا أخذت إحداهما صادقة لم يلزم ضرورة أن تكذب الأخرى، بل يمكن أن تصدقاً معاً (ف، ع، ١٥٢، ١٩)

سبب

- كثيرًا ما يكون السبب المُعطى أولاً ليس سبباً قريباً أو ليس سبباً وحده بالذات، بل هو بالحقيقة جزء سبب (س، ب، ٣٤، ١٠)
- كل ما هو بذاته فهو سببٌ لما ليس بذاته (س، ب، ١٠٥٤)
- العلم بالسبب... يحصل من جهة الأمر الكلي (ش، ب، ٤٤٥، ٩)
- الأسباب أربعة: أحدها السبب الذي على طريق الصورة، والثاني السبب على طريق الهوى وهو الذي يؤخذ من أجل الصورة، والثالث السبب الذي على طريق المحرك القريب والفاعل، والرابع السبب الذي على طريق الغاية (ش، ب، ٤٧١، ٤)
- عَلِمْنَا الشيءَ متى عَلِمْنَا بالعلّة والسبب (ش، ب، ٤٧١، ٤)
- السبب الذي على طريق الغاية... متأخر بالزمان في الوجود عن النتيجة (ش، ب، ٤٧٢، ٤)
- بطل أن يكون في الوجود سبب يقارن مسببه في الزمان، بل لا يكون إلا قبله (ت، ر، ١١٩، ٢٨)
- سبب معين
- إن كل مجوّز كما علمته وتعلمه قد يعرض له سببٌ به يجب، وهو السبب المعين (س، ب، ٥٢، ٧)
- سبر وتقسيم
- (يفسد السبر والتقسيم) أنه يحتمل أن يُقال ليس الحكمُ معللاً في الأصل بعلّة من هذه العلة التي هي أعم بل بعلّة قاصرة على ذاته لا تتعداه (غ، م، ٤١، ٤)

- السبب فيؤخذ في إحدى المقدمتين أن شيئاً آخر موجود لشيء آخر. وأما الأخرى فيؤخذ فيها أنه غير موجود له (أ، ب، ٣٦٦، ٣)
- يُقال إن شيئاً يتقدّم شيئاً آخر على خمسة أنحاء: إما بالزمان وإما بالطبع وإما بالمرتبة وإما بالفضل والشرف والكمال وإما بأنه سبب وجود الشيء (ف، د، ٦٦، ١٠)
- الأمر إذا وُجِدَ ووُجِدَ بوجوده شيء آخر، إنه هو السبب في وجود ذلك الشيء الآخر (ف، ق، ١٠٤، ١٢)
- يستعملونه (السبب) في استنباط الصفات والأحوال التي من جهتها يوجد شيء لشيء (ف، ق، ١٠٥، ٤)
- إما أن السبب الذي هو بالفعل ودائماً سبب لشيء ما يلحقه ضرورة أن يكون إذا ارتفع ارتفع الشيء وإذا وُجِدَ ووُجِدَ الشيء، فذلك بين، وإما أن يكون كل ما إذا ارتفع رفع الشيء وإذا وُجِدَ ووُجِدَ الشيء سبباً لذلك الشيء، فليس يصح من قيل أنه ليس يجب عن هذا شيء أكثر من أنهما يتكافآن في لزوم الوجود، وذلك يتبين من أنّا إذا جعلنا ارتفاع الأمر هو المقدم وارتفاع الشيء هو الثاني (ف، ق، ١٠٦، ٩)
- ينبغي أن يُعلم أنّ سبب وجود الشيء غير سبب علمنا نحن بوجوده (ف، ح، ٢١٢، ٦)
- سبب الذي به قوام كذا هو أيضاً السبب في أن يوصف أنّه كذا (ف، ح، ٢١٥، ٥)
- إنّ جميع ما هو سبب لوجود المطلوب إمّا أن يكون سبباً لنفس الحد الأكبر مع كونه سبباً لوجوده للأصغر، أو لا يكون سبباً لوجود الحد الأكبر في نفسهن لكنّ لوجوده للأصغر فقط (س، ب، ٣٣، ١٣)

- «السبر والتقسيم» فحاصله يرجع إلى دعوى حصر أوصاف الأصل في جملة معينة وإبطال كل ما عدا المستبقى (ت، ر١، ٢٠٩، ٨)

ستر

- الستر إنما يُراد من أجل أن يُضَلَّ، ولأن يُضَلَّ تضيلاً (أ، س، ٨٨٤، ٨)

سطح

- السطح وهو البُعد القابل للتجزئة في جهتين فقط متقاطعتين على حد واحد تقاطعًا قائمًا، ويُرسم بأنه طول وعَرْض فقط (سي، ب، ٦٢، ١)  
- بالسطح تتصل أجزاء الجسم (ش، م، ٣٠، ٣)  
- الكَم الذي هو متفَرِّم من أجزاء لها وضع بعضها عند بعض فهو الخط والسطح والجسم والمكان (ش، م، ٣٠، ١٠)

سفسطة

- المغالطة وهو قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق ولا يكون حقًا وتسمى سفسطة (أو) شبيهة بالمقدمات المشهورة وتسمى مشاعبة (أو) مقدمات وهمية كاذبة كما يقال إن وراء العالم فضاء لا يتناهي (ه، م، ٢٦، ٢٢)  
- التصديق الجازم غير الحق هو السفسطة (ط، ش، ٥١١، ٩)

- السفسطة أمر يعرض لكثير من النفوس، وهي جحد الحق. وهي لفظة معربة من اليونانية، أصلها «سوفسطيا»، أي «حكمة موهبة». فلما عُرِّبَت قيل «سفسطة» (ت، ر٢، ٧٧، ١٦)

- من كان به سفسطة ومرضت فطرته في بعض المعارف لا يستعمل معه الأدلة النظرية، بل

- (يفسد السبر والتقسيم) أن هذا إنما يصح إذا إستقصى جميع أوصاف الأصل حتى لا يشذ شيء والحصر والإستقصاء ليس يثبتن، فلعله شذ وصف عن السبر ويكون هو العلة (غ، م، ٤١، ٨)

- (يفسد السبر والتقسيم) أنه وإن سلم الإستقصاء فيها وكانت الأوصاف أربعة فإبطال ثلاثة لا يوجب ثبوت الرابع (غ، م، ٤١، ١٧)

- (يفسد السبر والتقسيم) أنه إن سلم الإستقصاء وسلم أنه إذا بطل ثلاث ولم يبق إلا أربع. فهذا يدل على أن الحكم ليس في الثلاث وأنه لا يعدو الرابع لكنه لا يدل على أنه منوط بالرابع لا محالة بل يحتمل أن ينقسم المعنى الرابع إلى قسمين ويكون الحكم في أحد القسمين دون الآخر فإبطال ثلاث يدل على أن المعنى لا يعدو الرابع ولا يدل على أنه العلة (غ، م، ٤٢، ٩)

- نمط التعاند وهو على ضد ما قبله والمتكلمون يُسمونه السبر والتقسيم، والمنطقيون يسمونه الشرطي المنفصل ويسمونه ما قبله الشرطي المتصل، وهو أيضًا يرجع إلى مقدمتين ونتيجة، ومثاله العالم إما قديم وإما حادث وهذه مقدمة وهي قضيتان، الثانية أن تسلم إحدى القضيتين أو نفيهما فيلزم منه لا محالة نتيجة وينتج فيه أربع تسليمات (غ، ص، ٤٢، ٧)

- «التجربة» تحصل بنظرة واعتباره وتدبره، كحصول الأثر المعين دائمًا مع المؤثر المعين دائمًا. فيرى ذلك عادة مستمرة، لا سيما إن شعر بالسبب المناسب. فيضم «المناسبة» إلى «الدوران» مع «السبر والتقسيم» (ت، ر١، ١٠٧، ٢٢)



يسمى معمولاً على نسبة وجود، وأما السلب فإنه يحصل من منسوب إليه ومنسوب ورفع وجود النسبة (س، ع، ٣٤، ٨)

- إن السلب بالحقيقة أمر يرفع الوجود الذي هو الإيجاب (س، ع، ٣٥، ١٠)

- أما السلب، فأما في الحتمي كقولك زيد ليس بحي. وأما المتصل فكقولك ليس كلما طلعت الشمس كان غيم (س، ع، ٤٢، ٤)

- قيل إن السلب حكم ينفي شيء عن شيء بشيء، فإن النفي والسلب واحد (س، ع، ٤٣، ١)

- إن مفهوم السلب هو لا ثبوت حكم لشيء، وهذا هو عدمه لا محالة (س، ع، ٨٠، ١١)

- أما السلب فقد يحق على الموجود والمعلوم، فالفرق المقدم بين السالبة والموجبة المعدولية (س، ع، ٨١، ١)

- السلب وكل معنى عدمي فإنه إنما يعرف بالوجودي. فما لم يُعرف الوجود لم يعرف اللاوجود، وما لم تُعرف الملكة لم يعرف العدم. فالسلب إنما يعرف إذن إذا عُرف الإيجاب، فإنه إذا لم يُعرف ما هو لم يعرف ما ليس هو (س، ب، ١٧٩، ١٢)

- إن حرف السلب لا يقرب إلا بالمحمول (س، ش، ٦٧، ١١)

- السلب هو الحكم بلا وجود شيء لشيء آخر (مر، ت، ٤٧، ١٤)

- السلب الواحد يقابل الإيجاب الواحد (مر، ت، ٤٨، ١١)

- إن السلب الضروري والسلب المطلق والسلب الممكن غير سلب الضرورة وسلب الاطلاق وسلب الإمكان (مر، ت، ٦٧، ٣)

- السلب في الشرطية المتصلة أن تسلب الإتصال بأن تقول ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل

يستعمل معه نوع من العلاج والأدوية (ت، ٢، ١٧٩، ٢)

- السفسطة ما تألف من مقدمات شبيهة بالحق وليست به، وتسمى مغالطة كقولنا في صورة فرس في حائط هذا فرس، وكل فرس صهال، فهذا صهال (ض، س، ٣٥، ٢٩)

## سلب

- السلب هو الحكم بنفي شيء عن شيء (أ، ع، ٦٥، ٦)

- السلب الواحد إنما يكون للإيجاب واحد، وذلك أن السلب إنما يجب أن يسلب ذلك الشيء بعينه الذي أوجبه الإيجاب، ومن شيء واحد بعينه: من المعاني الجزئية كان أو من المعاني الكلية، وكلها كان أو جزئياً، وأعني بذلك ما أنا مُتملّه: «زيد أبيض»، «ليس زيد أبيض» (أ، ع، ٦٨، ١٣)

- القول بأنه غير ممكن أن يُحكم على شيء واحد بالإيجاب والسلب معاً؛ فإنه ليس يأخذها ولا يبرهان واحد، اللهم إلا أن تدعو الحاجة إلى أن يتبين أن النتيجة هذه حالها (أ، ب، ٣٤٢، ١٣)

- إن الموجبة هي صوت دال بتواطؤ جزء من أجزائها الكبار يدل على إنفراده دلالة لفظة لا دلالة لإيجاب ولا سلب، وفيه إيجاب شيء لشيء ويدخله الصدق والكذب. أما السلب فنجد أنه صوت دال بتواطؤ جزء من أجزائه الكبار يدل على إنفراده دلالة لفظة لا دلالة لإيجاب وسلب، ويدخله الصدق والكذب وفيه سلب شيء عن شيء (ز، ع، ٣٧، ٣)

- أول القضايا الحتمي، وأوله الإيجاب لأنه مؤلف من منسوب إليه يُسمى موضوعاً ومنسوب

- موجود والسلب في المنفصلة أن تسلب  
الإنفصال (غ، م، ٣٠، ٣٠)
- السلب يصح على المعدوم (غ، م، ٢٠، ١٦)
- السلب يأتي في القضية الحملية مثل: الإنسان ليس بحيوان، وفي القضية المتصلة مثل: ليس إن كان الإنسان ناطقًا، كان حيوانًا، وفي القضية المنفصلة مثل: الإنسان ليس إمامًا أن يكون أبيض أو حيوانًا (غ، ع، ٣٥٩، ٣)
- السلب هو العناد في المنفصلة (ب، م، ١٨، ٧٣)
- إن السلب يصدق في كل قضية لا يوجد محمولها سواء كان لا يوجد في نفسه أو لموضوع ما وسواء كان الموضوع الذي سلب عنه موجودًا أو معدومًا (ب، م، ٩٦، ٧)
- السلب يصح عن المعدوم والموجود (ب، م، ١٠، ٩٦)
- الإيجاب والسلب الذي هو إثبات شيء لشيء أو سلبه عنه (سي، ب، ٧٥، ٢٢)
- لا تكاد بين السلب الكلي المطلق والإيجاب المطلق وإن كان كليًا فكيف إذا كان جزئيًا فإنه يصدق بالإطلاق لا شيء من الإنسان يضاحك مع أن كل إنسان ضاحك أي الضحك بالفعل فضلًا عن صدقه مع بعض الإنسان ضاحك فليس ما ادعوه خلفًا بخلف (سي، ب، ١٣٠، ١)
- الارتفاع في السلب... هو ارتفاع حادث عن السلب بالذات (ش، ع، ١٢٩، ١٩)
- السلب إذا أضيف إلى الجنس لم يحدث نوعًا ما إلا أن يكون السلب قوته قوة العدم (ش، ج، ٦٠٤، ١٣)
- السلب مثل قولك الإنسان ليس بحجر (ر، ل، ١٣، ٩)
- السلب بلا علم فهو قول بلا علم (ت، ر، ٥، ٣٥)
- سلب الاطلاق**
- إن سلب الإطلاق قد يجوز أن يكون غير السلب المطلق، كما أن سلب الضرورة غير ضرورة السلب، وسلب الإمكان غير إمكان السلب (س، ق، ٤٧، ١٣)
- إن سلب الإطلاق الذي هو تقيض الإطلاق ليس هو إطلاق السلب الذي هو أحد قسمي الإطلاق. فإن سلب الإطلاق العام يقع على الضرورة المخالفة وسلب الإطلاق الخاص يقع على الضروريتين جميعًا. وإطلاق السلب لا يقع عليها (ط، ش، ٣٥٨، ٤)
- سلب الاطلاق الخاص**
- إن كان المطلق مأخوذًا بحسب المعنى الخاص، فتقيضه سلب ذلك الإطلاق، وهو سلب الإطلاق الخاص لا السلب المطلق (س، ق، ٤٧، ١٢)
- سلب الامكان**
- إن سلب الإطلاق قد يجوز أن يكون غير السلب المطلق، كما أن سلب الضرورة غير ضرورة السلب، وسلب الإمكان غير إمكان السلب (س، ق، ٤٧، ١٤)
- سلب بالسواء**
- أي معنى جعلته محمولاً فحكمت بلا وجوده للموضوع فهو سلب بالسواء (س، ع، ١٤، ٦٣)

## سلب حملي

الناس، لا عن كل واحد منهم، ولا عن بعضهم (ط، ش، ٢٧٦، ١)

## سلب عناد

- سلب العناد كقولك: ليس إما أن يكون الإنسان ناطقًا وإما أن يكون ضاحكًا (س، ع، ٤٢، ٦)

## سلب كلي مع اطلاق

- إن المفهوم من صيغة السلب الكلي مع الإطلاق في المتعارف من لغتي العرب والمعجم، وهو سلب المحمول عن جميع آحاد الموضوع في جميع أوقات كونها موصوفة بما وضع معه، على وجه يعم الدائم واللا دائم. والضروري واللا ضروري، وبحسب الذات، وهو أعم من الضروري المشروط بالوصف (ط، ش، ٣٣٣، ٤)

## سلب السلب

سلب السلب إيجاب (ب، م، ١٥٧، ١)

## سلب متصل

- السلب المتصل هو ما يسلب هذا للزوم، أو الصحبة. مثل قولنا: ليس إذا كانت الشمس طالعة، فالليل موجود (س، أ، ٢٧٣، ١)

- لا يراد في السلب المتصل أكثر من سلب الإتصال المذكور، كقولنا ليس إذا كان أو ليس كلنا كان (ب، م، ٧٨، ٤)

- الإيجاب المتصل مثل قولك: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أي إذا فرض الأول منهما مقرونًا به حرف الشرط، ويسمى المقدم، لزمه التالي المقرون به حرف الجزاء ويسمى التالي، أو صحبه من غير زيادة شيء آخر. والسلب المتصل هو ما يسلب هذا للزوم أو الصحبة، كقولك: ليس إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود. والإيجاب المتصل

## سلب الضرورة

- إن قولنا بالضرورة ليس، ليس سلب الضرورة؛ بل سلب الضرورة ليس بالضرورة (س، ق، ١٠٤، ٤)

## سلب طبيعي

- أن تقول: ليس السماء بخفيفة أو ثقيلة، فإن هذا سلب طبيعي سابق إلى الذهن. وكذلك الحال في قولنا: ليست النفس بماتنة، أو ليست النار المجردة بعنيفة (س، ق، ١١٩، ١٣)

## سلب عن كل

- ليس كل إنسان بكاتب، فهو صيغة السلب عن الكل، لا للسلب الكلي، ولا للسلب الجزئي. أعني أنه يدل على سلب الكتابة عن جميع

حيواناً وإمّا أبيض (ر، ل، ٩، ١٩)

#### سلوب

- إنَّ السلوب لوازمٌ للأشياء بالقياس إلى إعتبار معان ليست لها (س، د، ٧٩، ٣)

- السلوب لا تكون معاني مَقومةٌ للأشياء من حيث هي سلوب، بل هي عوارض ولوازم إضافية بعد تقرُّر ذاتها (س، د، ٧٩، ١٣)

#### سوالب

- السوالب كَلِية كانت أو جزئية فلا تنعكس كَلِية لاحتتمال كون نقيض المحمول أعم من الموضوع وتنعكس الخاصتان حينية مطلقاً (ن، ش، ٢٢، ٢٣)

- السوالب... فتعتدّ فيها السالبة اللزومية بعدد أجزاء المقدم (و، م، ٢٥٨، ٣)

كقولك: العدد إمّا زوج وإمّا فرد ومعناه إثبات العناد بينهما. والسلب المنفصل هو ما يسلب هذا العناد كقولك ليس إمّا أن يكون الإنسان حيواناً وإمّا أبيض (ر، ل، ٩، ١٧)

#### سلب مطلق

- إنَّ سلب الإطلاق قد يجوز أن يكون غير السلب المطلق، كما أن سلب الضرورة غير ضرورة السلب، وسلب الإمكان غير إمكان السلب (س، ق، ٤٧، ١٣)

- الفاضل الشارح (الرازي): قال: السلب المطلق يوهم الدوام، بخلاف الموجب، فهذا الفرق إمّا ظهر في المطلقة، ولم يظهر في الضرورية؛ إذ الضرورة لا تعقل إلّا مع الدوام (ط، ش، ٣٣٦، ٥)

#### سلب منفصل

- السلب المنفصل هو ما يسلب الانفصال والعناد. مثل قولنا: ليس إمّا أن يكون هذا العدد زوجاً وإمّا أن يكون منقسماً بمتساويين (س، أ، ٢٧٣، ٥)

- الإيجاب المتصل مثل قولك: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أي إذا فرض الأول منهما مقروناً به حرف الشرط، ويستى المقدم، لزمه التالي المقرون به حرف الجزاء ويستى التالي، أو صحبه من غير زيادة شيء آخر. والسلب المتصل هو ما يسلب هذا اللزوم أو الصحبة، كقولك: ليس إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود. والإيجاب المنفصل كقولك: العدد إمّا زوج وإمّا فرد ومعناه إثبات العناد بينهما. والسلب المنفصل هو ما يسلب هذا العناد كقولك ليس إمّا أن يكون الإنسان

#### سور

- إذا كانت (الفضية) السالبة ذات سور وُضع حرفُ السلب مع السور لا مع الكلمة الوجودية، كقولنا ليس كل إنسان يوجد أبيض (ف، ع، ١٤٨، ١٠)

- إن السور هو لفظة بسيطة من شأنها أن تُقرن بالموضوع تُنبئ وتُخبر لكم من الكثرة التي يحصرها الموضوع يوجد المحمول أو لا يوجد بمنزلة قولنا كل إنسان يمشي. إن لفظة كل هي السور (ز، ع، ٤٠، ١٤)

- إن السور لا يجوز أن يُقرن بالشخص لكن لطبيعة كَلِية بمنزلة الإنسان (ز، ع، ٤٠، ١٧)

- إن السور لا يمكن إقرانه إلى المحمول لكن إلى الموضوع (ز، ع، ٤٤، ١٣)

- السور لفظة تُقرن بالموضوع تُنبئ وتُخبر بوجود

- الموضوع يُسَمَّى كُلُّ مِنْهُمَا سَوْرًا (ب، م، ١٠، ٧٥)
- السور في الحكم إِنَّمَا يعتبر إثباته ونفيه للموضوع وعنه لا للمحمول، لِأَنَّ الكَلِيَّةَ والعموم بالفعل للمحمول إِنَّمَا تكون من جهة موضوعاته الكثيرة، وبسببه إليها من حيث هي كثيرة، فلا كَلِيَّةَ للمحمول قبل حمله، حتى تعتبر في حمله بل هي عارضة له في حمله (ب، م، ١٢، ٧٥)
- اللفظ المبيِّن لكمية الحكم يُسَمَّى سَوْرًا وحاصرًا، وهو كل وبعض ولا شيء ولا واحد ولا بعض ولا كل (سي، ب، ١٠٢، ٦)
- حق السور أن يتصل بالموضوع متقدِّمًا عليه، وحق الرابطة أن تتصل بالمحمول متقدِّمًا عليه، فكذلك حق الجهة أن تتصل بالرابطة لأنها جهة ارتباط المحمول بالموضوع والموضوع بالمحمول دالة على تأكد ذلك الارتباط وضعفه (سي، ب، ١١٠، ١٢)
- السور والجهة فليسا ذاتين للفضية، والرابطة وإن كانت ذاتية ولكنها لفظة دالة على الارتباط ولا يبقى الارتباط بعد الانحلال (سي، ب، ١٥، ١٤١)
- أعني بالسور لفظ كل وبعض (ش، ع، ١٠، ٩١)
- السور متى قُرُنَ بالمحمول كان إما كذبًا وإما فضلًا (ش، ع، ١١، ٩٢)
- السور الكَلِّيَّةُ المقرون بالفضية ليس يدلُّ على أن المعنى الموضوع كَلِّيَّ (ش، ع، ١٠٧، ١)
- السور أبدًا يجب أن يُقْرَنَ بموضوع المقدِّمة المستنبطة لا بمحمولها (ش، ق، ٩، ٢٤٩)
- اللفظ الحاصر يُسَمَّى سَوْرًا، مثل كل وبعض ولا كل ولا بعض وما يجري هذا المجرى، المحمول له هل هو لكله أو لبعضه (ز، ع، ١٣، ٦٩)
- السور يدلُّ على كمية الموضوع (س، ع، ١٥، ٧٧)
- أَمَا السور فقد يُبدَلُ مكانه، فيقال الناس أحياء كلهم أو طرًّا، فيؤخر السور، ويفرِّق بينه وبين الموضوع؛ وإِنَّمَا مكانه الطبيعي هو مجاورة الموضوع (س، ع، ١٠، ٩٤)
- السور مبيِّن لكمية حمل مكيف الربط (س، ع، ١، ١١٥)
- إن اللفظ الحاصر يُسَمَّى سَوْرًا، مثل [كل] و[بعض] و[لا واحد] و[لا كل] و[لا بعض] وما يجري هذا المجرى، مثل [طرًّا] و[أجمعين] في الكَلِيَّةِ الموجبة (س، أ، ١، ٢٧٧)
- المهمل هو أن تذكر الحكم ولا تذكر كميته المذكورة التي بها تصير محصورة بلفظة حاصرة وقد تسمى (سورًا)، مثاله في الحمل: أَمَا الموجبة فقولك «الإنسان كاتب» وأَمَا السالبة فقولك «الإنسان ليس بكاتب» (س، ش، ١٩، ٦٣)
- السور يدلُّ على كميته الموضوع فمكانه الموضوع (مر، ت، ٢، ٥٠)
- (اللفظ الحاصر) يُسَمَّى سَوْرًا (غ، ع، ٥، ١١٧)
- السور هو اللفظ الحاصر المبيِّن لكمية الموضوع مثل (كل) في قولنا: كل إنسان حيوان (غ، ع، ١٤، ٣٥٩)
- السور هو قولك كل وبعض وما يقوم مقامهما فإن سكت عنهما بقيت الفضية مهملة (غ، ح، ١٥، ٢٤)
- لفظتا كل وبعض المخصصتان للحكم في

فيهما ليس البتة، وسور الإيجاب الجزئي قد يكون وسور السلب الجزئي ليس كلما وليس دائماً وقد لا يكون، والإهمال بإطلاق إن ولو وإذا في المتصلة ولقطة إما في المنفصلة (و، م، ٢٠٣، ٢٠) إن السور هو اللفظ الدالّ على كمية الأفراد وهو أربعة أقسام (ض، س، ٢٨، ٢٧)

## سور ايجاب جزئي

- سور الإيجاب الجزئي بعض وواحد (و، م، ١٨٥، ١٠)
- سور إيجاب جزئي كبعض الإنسان حيوان (ض، س، ٢٨، ٢٨)

## سور ايجاب كلي

- سور إيجاب كلي ككل إنسان حيوان (ض، س، ٢٨، ٢٨)

## سور سلب جزئي

- سور السلب الجزئي ليس كل، وبعض ليس وليس، بعض (و، م، ١٨٥، ١٣)
- سور سلب جزئي كليس بعض الإنسان بحجر (ض، س، ٢٨، ٢٩)

## سور سلب كلي

- سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد وما في معناها (و، م، ١٨٥، ٢)
- سور سلب كلي كلا شيء من الإنسان بحجر (ض، س، ٢٨، ٢٩)

## سور كلية موجبة

- سور الكلية الموجبة في الجميع كل وجميع وما في معناها (و، م، ١٨٤، ٣٢)

مثل طرا وأجمعين، ومثل هيج بالفارسية في الكليّ السالب (ر، ل، ١٠، ١٤)

- سور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى وفي المنفصلة دائماً (ن، ش، ١٧، ٧)
- ليس معنى السور لازماً في القضايا بدليل أن الشخصية لا تقبل معنى السور بخلاف معنى الجهة ومعنى الرابطة فإنهما لازمان لكل قضية كموضوعها ومحمولها (و، م، ١٣٢، ١٢)

- السور لما كان هو اللفظ الدال على كمية الأفراد وكان المقصود من القضية الحملية أن يحكم بحقيقة محمولها على ما صدق عليه موضوعها من متعدّد أو متحد لا أن يحكم بأفراد المحمول على الموضوع، كان الواجب في السور أن يدخل على ماله أفراد يصح أن تكون مقصودة بالحكم وهو الموضوع الكليّ. فإذا دخل السور على ماله أفراد إلا أنها غير مقصودة في الحكم، وهو المحمول الكليّ، أو دخل على ما لا أفراد له أصلاً وهو الجزئي موضوعاً كان أو محمولاً، فقد انحرف السور عن موضعه اللائق به ووجب أن تسمى القضية التي انحرف السور فيها عن محلّه منحرفة. وعدد ما يتصور في ذلك من القضايا مائة وإثنتا عشرة قضية (و، م، ١٦٢، ٥)

- إنحراف السور عن موضعه أوجب الكذب في بعض هذا العدد ولم يوجب في بعضه (و، م، ١٦٥، ٢)

- سُمّي اللفظ الدال على التعميم أو التبعض سوراً لإحاطته بجميع الأفراد أو ببعضها كإحاطة السور الحسي بكل المدينة أو ببعضها فإنه يُسمى سوراً (و، م، ١٨٦، ١٤)

- سور الإيجاب الكليّ في المتصلة كلما ومهما وفي المنفصلة دائماً، وسور السلب الكلي

## سوفسطائي

ج، ٢٧، ٥)

- المعاندةُ بالشبه فينبغي أن يُجتنب في الجدل  
وفي السوفسطائية (ف، ج، ١٠٧، ٧)  
- إذا كان (الناظر) مخاطبًا كانت مخاطباته كلها  
سوفسطائية وكانت قوّته في السوفسطائية على  
حسب قوّته على التشابه وضعفه عن الباقية.  
ومن صُعُفَ عن التشابه وقوي على التباين  
أُكْسِبَهُ ذلك بهيمة ما، ومن صُعُفَ مع ذلك عن  
دلالات الألفاظ أبهمَ بهيمة (ف، س،  
٤١٦٤، ٤)

- لَزِمَ أن تكون القوى الجدلية والسوفسطائية  
والفلسفة المظنونة أو الفلسفة المومّعة تقدّمت  
بالزمان الفلسفة البينيتية، وهي البرهانية (ف،  
ح، ١٣٦، ٥)

- لأنَّ السوفسطائية تشبه الجدلية يستعمل كثير من  
الناس الطرق السوفسطائية في الفحص عن  
الآراء وفي تصحيحها. ثمَّ يُستَرَفُّ في النظر في  
الأمر النظرية والفحص عنها وتصحيحها على  
الطرق الجدلية وتطرح السوفسطائية ولا  
تُستعمل إلا عند المحنة (ف، ح، ١٥١، ٣)

- إذا نُقِلَ الجدلُ أو السوفسطائية إلى أمة لها ملة  
مستقرة ممكّنة فيهم فإنَّ كلَّ واحد منهما ضارٌّ  
لنلك الملة ويهوئُها في نفوس المعتقدين لها، إذ  
كانت قوّة كلِّ واحدة منهما فعلها إثباتُ الشيء  
أو إبطالُ ذلك الشيء بعينه (ف، ح، ١٥٦، ٣)  
- الفلسفة والجدل والسوفسطائية فلا تُستعمل فيها  
(الألفاظ) إلا على المعاني الأولى التي لأجلها  
وُضعت أولًا (ف، ح، ١٦٤، ١٤)

- السوفسطائية فهي تنحو نحو الجدل فيما تفعله.  
فما يفعله الجدل على الحقيقة تفعله  
السوفسطائية بتمويه ومغالطة (ف، ح،  
٢١٠، ١٦)

- السوفسطائي وهو الذي له لقب من حكمة تُظنُّ  
موجودة وليست كذلك (أ، س، ٧٤٥، ٩)

- السوفسطائي هو الذي يترامى بالحكمة، ويذعي  
أنه مُبرهنٌ ولا يكون كذلك، ما أكثر ما يناله أن  
يُظن به ذلك (س، س، ٥، ١١)

- أوّل ما يصرف إليه السوفسطائي وكده أن  
يستقرى الألفاظ المشتركة، ويجمعها،  
وينصها حذاء عينه، بل أن يحيط علمًا  
بجميع المخاطبات والمحاورات السوفسطائية  
وأصنافها، لتكون مادة معدّة له لما يفعله.  
ويكاد أن يكون إشتراك الاسم هو أنفع شيء له  
في أن يظن به أنه حكيم (س، س، ٦٦، ٦)

- الأولى أن يُسمّى طالب الغلبة كيف إتفتت  
مشاغبيًا، وأن يُسمّى المظاهر بالمعرفة وليست  
له مغالطيًا سوفسطائيًا (س، س، ٥٩، ٤)

- السوفسطائي فقد طرّد قياؤه في إنكار المعرفة  
الكلية (غ، ع، ٢٤١، ١٩)

- السوفسطائي فهو المشبه الملبس، وهو الباطل  
الذي أخرج في صورة الحق (ت، ر،  
١٧٠، ٢١)

## سوفسطائية

- معنى السوفسطائية هي حكمة ما مظنونة من غير  
أن تكون كذلك (أ، س، ٨٤٧، ١٠)

- السوفسطائية صناعة يحصل بها للإنسان القدرة  
على أن يعمل من مقدمات مشهورة في الظاهر  
قياسًا في الحقيقة، أو من مشهورة في الحقيقة  
ما هو في الظن قياس، أو مما هي في ظاهر  
الظن مشهورة قولًا هو في ظاهر الظن قياس،  
يلتسّس به إبطال كلِّ ما يتضمّن المجيب حفظه،  
وعلى حفظ كل ما يتضمّن السائل إبطاله (ف،

- السوفسطائية فإنها تستعمل السؤال بحرف «هل» في ثلاثة أمكنة. أحدها عند التشكيك السوفسطائي، فإنه يسأل بالمقابلين وبما هو في الظاهر والمغالطة مقابلين، ويلتمس إلزام المحال من كل واحد منهما. والثاني عندما تشبه بصناعة الجدل أو تُغالط وتوهم أن صناعتها هي صناعة الارتياض. فيُستعمل السؤال بحرف «هل» عند تسلّم الوضع ويستعمله أيضاً عندما يلتمس تسلّم المقدمات التي يُطل بها على المجيب الوضع الذي تضمن حفظه. والثالث عندما تشبه بالفلسفة وتوهم أنها هي صناعة الفلسفة (ف، ح، ٨، ٢٢٤)
- كل موضع تستعمل الفلسفة فيه السؤال بحرف «هل» وتطلب به الحق اليقين من المطلوب بحرف «هل» فإن السوفسطائية تطلب فيه بحرف «هل» ما هو في الظن والتمويه والمغالطة حتى يقين لا في الحقيقة (ف، ح، ١٧، ٢٢٤)
- من (العلوم) السوفسطائية من أنكز العلوم الأولية والحسية (غ، ع، ١٦، ٢١٨)
- (خيال السوفسطائية) ما يرجع إلى صورته القياس (غ، ع، ١٤، ٢١٩)
- (خيال السوفسطائية) الشكوك التي سببها الغلط في المقدمات (غ، ع، ٤، ٢٢٥)
- (خيال السوفسطائية) شكوك تتعلق بالنتيجة من وجه، وبالمقدمات من وجه (غ، ع، ٢٢٩، ٢١)
- سوفسطس
- سُوقَسَطُسُ معناه حكمة موهمة وعلم مموّه أو مزنون بها أنها حكمة (ف، أ، ١٠٥، ١١)
- سوفسطيقا
- القياسات المغالطية وسماها (ارسطو) بلفته سوفسطيقا أي تبيكت المغالطين (ب، م، ٧، ٢٦٤)
- سوية
- الجنس... يقال على أنواعه بالسوية فمشارك في هذا المعنى المفهوم عنه؛ وأما إن اختلفت بالتقدم والتأخر في مفهوم آخر غيره، فليس ذلك بمرتبة ولا مانع أن تشابه الشركة في مفهوم الجنس؛ فيكون الجنس جنساً (س، م، ١٤، ٧٥)



# ش

مهما تحقّق سَقَطُ أثرِ الشاهدِ المعيّنِ (غ، ع،  
١٦٦، ١٦)

- التمثيل فيعم هذا وما نقل الحكم في من شاهد  
إلى شاهد أيضاً أو من غائب إلى غائب (سي،  
ب، ٢١٢، ١١)

## شاهد على غائب

- النقلة بالحكم المحسوس في أمرٍ ما أو المعلوم  
فيه بوجه آخر إلى أمرٍ ما غير محسوس الحكم،  
من غير أن يكون ذلك الأمرُ الآخر تحت الأمر  
الأول، وهو الذي يُسمّيه أهلُ زماننا الاستدلال  
بالشاهد على الغائب (ف، ق، ٤٥، ٩)

- النقلة من الشاهد إلى الغائب على وجهين:  
أحدهما على طريقة التركيب والآخر على طريقة  
التحليل (ف، ق، ٤٦، ١٤)

- نستدل بالشاهد على غائب ما بطريق التركيب  
نظرنا في المحسوس الذي شوهد فيه حكمٌ ما  
وأخذنا الأمورَ الآخرَ الموجودة في ذلك  
المحسوس، ثم نظرنا أي أمر من تلك الأمور  
يُصَحُّ ذلك الحكمُ على جميعه، فإذا حَصَلَ  
ذلك معنا ثم وجدنا شيئاً غير معلوم الحكم  
داخلاً تحت ذلك الأمر لزم ضرورة أن يتقلَّ  
إليه الحكمُ الذي كان قد صَحَّ لنا على  
المحسوس (ف، ق، ٤٧، ٤)

- من التمثيل نوع يستعمله الاستدلال بالشاهد  
على الغائب، وكان الشاهد عندهم عبارة عن  
المُحَسَّن وتوابعه، ويدخل فيه ما يشعر به  
الإنسان من أمور نفسه الخاصة كعلمه وإرادته  
وقدرته، والغائب ما ليس بمُحَسَّن فيبتون في  
الغائب حكم الشاهد لما بينهما من المشابهة في  
أمر ما (سي، ب، ٢١٢، ٧)

## شاهد

- الرأي الذي ليس هو لإنسان ولا عليه  
قياس... هو الذي يُسمّى الشأد (ش، ج،  
٥١١، ٢١)

## شاهد

- النقلة بالحكم المحسوس في أمرٍ ما أو المعلوم  
فيه بوجه آخر إلى أمرٍ ما غير محسوس الحكم،  
من غير أن يكون ذلك الأمرُ الآخر تحت الأمر  
الأول، وهو الذي يُسمّيه أهلُ زماننا الاستدلال  
بالشاهد على الغائب (ف، ق، ٤٥، ٩)

- النقلة من الشاهد إلى الغائب على وجهين:  
أحدهما على طريقة التركيب والآخر على طريقة  
التحليل (ف، ق، ٤٦، ١٤)

إذا أردنا أن نستدلَّ على الغائب بالشاهد بطريق  
التحليل فينبغي أن نعلم الحكم الذي يُطلب في  
الغائب، ثم ننظر في أي محسوس يوجد ذلك  
الحكم، فإذا علمنا المحسوس الذي فيه ذلك  
الحكم أخذنا عند ذلك الأمور التي بها يُشابه  
الغائب ذلك المحسوس، ثم ننظر أي أمر من  
تلك الأمور يُصَحُّ على جميعه الحكمُ المشاهدُ  
في المحسوس (ف، ق، ٤٦، ١٦)

- اعتبار الغائب بالشاهد يُسمّى مثلاً (غ، م،  
٢٦، ١)  
- لا خير في ردِّ الغائب إلى الشاهد، إلا بشرط،

الوضع لم تتعقبه أصلاً بشيء آخر. إلا أنه يصير كثير الاختلاف جداً وإن تعقّبناه بشيء آخر لم يكن ما صَحَّ وإنما صَحَّ بالشيء وحده، بل به وبشيء آخر، فإن كان ذلك الآخر هو الاستقراء كان القول مركّباً من مثال واستقراء، أو يكون وإنما صَحَّ ذلك بالاستقراء دون الشيء (ف، ق، ١٦، ١٢٣)

- شبه موضوع المطلوب يكون على ضربين: إما أن يكون شيء واحد يوجد للموضوع ولشبيهه فيتشابهان به، مثل البياض الذي يوجد للثلج واللبن والاسفيداج. وإما بالمناسبة، كقولنا البصر في العين مثل العقل في النفس (ف، ق، ٢، ١٢٤)

- شبه الشيء إذا استعملَ وإنما ينبغي أن يُستعملَ مقرونًا بالشيء الذي هو شبيه به إذا كان أعرف (ف، ج، ١٧، ٦٧)

- قد يكون شبيه أقلّ من شبيه وأكثر (ش، م، ٥، ٣٧)

- الشيء... هو شبيه لشيء (ش، م، ١٠، ٣٧) الشيء على ضربين: إما شبيه في عرض... وإما شبيه على جهة المُتَأَسِّبَةِ (ش، ج، ٢، ٥٤٢)

#### شبيهه وغير شبيهه

- الشيء وغير الشيء من المضاف (ش، م، ٤، ٣٨)

- الشيء وغير الشيء هي الخاصة التي تخصّ (الكيفية) (ش، م، ٨، ٤٦)

#### شخص

- الشخص يُحمل على واحد فقط من الجزئيات (في، أ، ١٠٣٤، ١٥)

#### شبه

- الشبه يكون في تسعة أوجه: الأوّل في الجوهر، والثاني في الوجه، والثالث في الفعل، والرابع في الشكل، والخامس في اللون، والسادس في الطعم، والسابع في العرف، والثامن في الضوئ، والتاسع المجتة (به، ج، ١٠، ١٢٢)

- إسم (الشبه) في اصطلاح أكثر الفقهاء مخصوصٌ بالشبيه (غ، ع، ١٧٤، ٢٢)

#### شبهة

- الشبهة إمّا هي فيما يقع التكوّن منه، فإنّه وإن كان الخير ليس بطائر، وأيضًا ليس بشرير، وكان الطائر ينافيه والشير ينافيه، فأحدهما قد يكون عنه التكوّن، والآخر لا يكون عنه التكوّن (س، ع، ١٢٦، ١٤)

#### شبيهه

- إن كان لموضوع المطلوب شبيهه وكان المحمولى موجودًا في ذلك الشيء لزمَ من ذلك أن يكون المحمولى موجودًا في موضوع المطلوب (ف، ق، ١، ١٢٣)

- من أين يُعلم أن ذلك الأمر (الذي به يكون التشابه) هو الذي من جهته وُجِدَ المحمولى للشيء، فإنّا ربما بيّنا ذلك باستقراء أشباه له كثيرة، وربما بيّنا ذلك بمواضع الوجود والإرتفاع (ف، ق، ٧، ١٢٣)

- إن كان الأمر الذي به تشابهها إذا وُجِدَ في الشيء وُجِدَ المحمولى، وإذا ارتفع عنه ارتفع المحمولى، تبيّن أن ذلك الأمر هو العلة لوجود ذلك المحمولى (ف، ق، ٩، ١٢٣)

- أن يكون للشبيه وحده غناء في تصحيح ذلك

- الذي يوصف بأنه شخص هو بمنزلة: سقراط، وذاك الأبيض، وهذا المُقِيل، كأنك قلت: أين سفرونسقوس، إن كان إنما له من البين سقراط وحده. وإنما يقال لأمثال هذه الأشياء أشخاص، من قيل أن كل واحدٍ منها قد يقوم من خواص لا يمكن أن توجد جملتها بعينها وقتاً من الأوقات في آخر غيره من الأشياء الجزئية (في، أ، ١٠٣٥، ١)
- يُسمى الشخص الواحد غير مقسوم ولا مقطوع (ق، م، ٤٥، ٤)
- الشخص ما لا يمكن أن يكون به تشابه بين اثنين أصلاً (ف، د، ٧٥، ٧)
- الشخص هو ما ليس من شأنه أن يُحمل على أكثر من واحد (ف، د، ٧٥، ٨)
- (القضية) التي محمولها شخص واحد فهي التمثيل، وأما التي محمولها أشخاص كثيرة ففي الاستقراء (ف، د، ٧٦، ٦)
- كل جنس فهو أعم من النوع الذي تحته، فإنه يُحمل على أكثر من نوع واحد، وكذلك كل نوع أخير فإنه يُحمل على أكثر من شخص واحد (ف، د، ٧٨، ١)
- العَرَضُ أيضاً قد يُستعمل في تمييز جنس عن جنس ونوع عن نوع وشخص عن شخص، ولكن لا يُميِّز شيئاً بما هو له عَرَضُ في ذاته وجوهره، فهو يشارك الفصل في تمييز نوع عن نوع ويخالفه في أنه يميِّزه لا في جوهره (ف، د، ٨٤، ٧)
- الأشخاص ضربان: ضرب له موضوع يُعرَّف من موضوعه ما هو خارج عن ذاته، ولا يُعرَّف من موضوع أصلاً: وذلك شخص العَرَضُ، وضرب لا يُعرَّف من موضوع أصلاً ذاته ولا شيئاً خارجاً عن ذاته، وهو شخص الجوهر (ف، م، ٨٩، ٥)
- ضرب يُعرَّف مع ذلك من جميع موضوعاته ذواتها، وهو كُلِّي الجوهر، وضرب لا يُعرَّف من موضوع أصلاً ذاته، وذلك شخص الجوهر (ف، م، ٨٩، ٩)
- الأشياء منها ما هو على موضوع لا في موضوع أصلاً، وهو كُلِّي الجوهر، ومنها ما هو على موضوع وهو في موضوع ما، وهو كُلِّي العَرَضُ، ومنها ما هو في موضوع لا على موضوع أصلاً، وهو شخص العَرَضُ، ومنها ما ليس هو في موضوع ولا على موضوع أصلاً، وهو شخص الجوهر (ف، م، ٩٠، ٩)
- المعنى الكلبي هو الذي يتشابه به عدة أشياء والشخص هو ما لا يُمكن أن يتشابه به إنسان أصلاً (ف، ق، ١٣، ١٥)
- النوع مرتَّب تحت الجنس القريب منه، والشخص مرتَّب تحت النوع (ف، أ، ٦٧، ٢٢)
- إن الشخص إنما صار متقدماً على النوع لأنه موضوع للجنس والنوع، فكذلك حال النوع من الجنس، وهو بعد الشخص أيضاً، موضوع للأعراض الكلبيّة، فيوجد فيه. فإن الإنسان موضوع لأعراض كثيرة: مثل الماشي وذو الرجلين، والغراب للأسود (س، م، ٩٩، ٢)
- الشخص يميِّز عن الشخص بأوصاف لا يُخرُج أضدادها ذلك الشخص عن النوع، كإنسان أبيض وإنسان أسود (مر، ت، ٢١، ٧)
- معنى الشخص هو ما يمنع نفس تصوّره عن وقوع الشركة فيه. فمن الموجودات ما يتشخص بذاته ولا تشخص له غير ذاته، وهو واجب الوجود بذاته، ومنها ما يتشخص بلوازم ذاته ونوعه كالشمس، ومنها ما يتشخص بأعراض

## شخصي

- كل معنى يُدُلُّ عليه لفظٌ فهو إما كلي وإما شخصي (ف، د، ٧٥، ٦)

## شخصي معين

- الشخصي المَعَيَّن فلا يطلب حكمه في العلوم إذ لا يطلب حُكْمُ زيد بل يُطلَبُ حكم الإنسان (غ، م، ٢١، ١٠)

## شخصيات

- الشخصياتُ التي محمولاتها أمورٌ متضادة إنمّا تقتسم الصدق والكذب، إذا كانت موضوعاتها موجودة، وإن كانت موضوعاتها غير موجودة كذبت كلها (ف، م، ١٢٤، ٥)

- الشخصيات ليس محمولة بالحقيقة على شيء البتة بل الكليات هي المحمولات (سي، ب، ١٨٣، ٩)

## شخصية

- المعاني صنفان: إما كلية وإما جزئية أي شخصية (ش، ع، ٩١، ٤)

- الشخصية... تقتسم الصدق والكذب دائماً (ش، ع، ٩٢، ١٤)

- ما يُقْتَسَمُ من... المقابلات الصدق والكذب دائماً في جميع المواد هي الشخصية والمتناقضة (ش، ع، ٩٥، ٣)

- القضية الحملية إن كان موضوعها جزئياً سُميت شخصية ومخصوصة موجبة كانت أو سالبة (و، م، ١٦٠، ٢)

- شخصية وهي ما موضوعها جزئي (و، م، ١٦١، ٧)

جزئية غريبة كزيد؛ فإن الأعراض التي تُشَخِّصُه

لم يوجد في عمرو (مر، ت، ٢٠٧، ٧)

- الحس لا يُدرك إلا الشخص لكن الشخصيات إذا استقرت في الخيال متأدية إليه من الحس أقبل العقل على تجريدها من الكم والكيف والأين والوضع المخصصة لها التي هي غير ضرورية في ماهيتها وجعلها كلية، ثم ألغها بعد ذلك في الإيجاب أو السلب، فلاح له ما يجب أن يصدّق به بذاته وتوقف فيما ليس كذلك إلى حصول الوسط (سي، ب، ٢٤٨، ١٦)

- ... الشخص بالجملة سواء كان عَرَضاً أو جوهرًا هو الذي لا يقال على موضوع (ش، م، ٦، ٩)

- الشخص أحقّ باسم الجوهر من النوع (ش، م، ١٥، ١٥)

## شخصان

- كلُّ شخصين كانا تحت جنسين عاليتين فإنه ليس يُمكنُ أن يوجد كلياً أصلاً يُحمَلُ عليهما معاً من طريق ما هو، بل يكون جميع الكليات التي تُحمَلُ على أحدهما من طريق ما هو غير جميع الكليات التي تُحمَلُ على الآخر من طريق ما هو (ف، أ، ٦٩، ٣)

- كلُّ شخصين أمكنَ أن تكون الكليات التي تُحمَلُ على أحدهما هي باعيانها الكليات التي تُحمَلُ على الشخص الآخر، فإنه إما أن يكون بعض الكليات التي تُحمَلُ على أحدهما من طريق ما هو هي باعيانها بعض تلك الكليات التي تُحمَلُ من طريق ما هو على الآخر، وإمّا أن تكون جميع الكليات التي تُحمَلُ على أحدهما من طريق ما هو هي باعيانها تُحمَلُ على الشخص الآخر من طريق ما هو (ف، أ، ٦٩، ٦)

## شخصيتان

## شرط التناقض

- الشخصيتان هما اللتان موضوعهما شخص من الأشخاص، كقولنا زيد أبيض زيد ليس بأبيض (ف، ق، ١٥، ١٥)
- الشخصيتان تقسمان الصدق والكذب دائماً ولا تصدقان معاً ولا تكذبان معاً (ف، ق، ١٦، ٧)
- الشخصيتان إذا اختلفتا في الكيف وتوافقتا في التحصيل أو العدول تناقضتا وبالعكس تعاندتا في الصدق موجبتين وفي الكذب سالبتين، وإن اختلفتا فيهما كانت الموجبة أخص من السالبة (و، م، ١٩٥، ٨)
- (شرط التناقض) أن تكون إحدى القضيتين سالبة، والأخرى موجبة (غ، ع، ١٢٢، ٣)
- (شرط التناقض) أن يكون موضوع المقدمتين واحداً، فإذا تعدد لم يتناقضا (غ، ع، ١٢٢، ٨)
- (شرط التناقض) أن يكون المحمول واحداً (غ، ع، ١٢٢، ١٨)
- (شرط التناقض) أن لا يكون (المحمول) في جزأين مختلفين من الموضوع (غ، ع، ١٢٣، ٢)
- (شرط التناقض) أن لا يختلف ما إليه الإضافة، في المضافات (غ، ع، ١٢٣، ٨)
- (شرط التناقض) أن لا يكون نسبة المحمول إلى الموضوع على جهتين مختلفتين (غ، ع، ١٢٤، ٦)
- (شرط التناقض) أن لا يكون في زمانين مختلفين (المحمول) (غ، ع، ١٢٤، ١٥)
- (شرط التناقض) وهذا في القضية التي موضوعها كلي - على الخصوص - فإنه يزيد في التي موضوعها كلي أن تختلف القضيتان بالجزئية والكلية، مع الاختلاف في السلب والإيجاب، حتى يلزم التناقض لا محالة، وإلاً أمكن أن يصدقا جميعاً، كالجزائيتين في مادة الإمكان مثل قولنا: بعض الناس كاتب - بعض الناس ليس بكاتب (غ، ع، ١٢٥، ٤)

## شرطي

- الشرطي: وهو ما يكون التأليف فيه بين خبرين قد أخرج كل واحد منهما عن خبريته إلى غير ذلك، ثم قرن بينهما، ليس على سبيل أن يقال: إن أحدهما هو الآخر، كما كان في الحملّي،

## شرط

- حقيقة الشرط هي تعليق أحد الحكمين بالآخر، وهو موجود في كليهما على السواء، فلذلك سميًا شرطين (ط، ش، ٢٧٠، ٢)
- «الشرط» ينقسم إلى الثلاثة فقد غلط. فإنه قد يجتمع عدم المشروط ووجود الشرط، إذ وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط. ولكن لا يرتفعان جميعاً، فلا يرتفع وجود الشرط وعدم المشروط، لأنّ حيثنّ يعدم الشرط ويوجد المشروط، وهذا لا يكون (ت، ر، ٤٨، ٢٢)
- الجزء عند أهل اللغة يكون عقب الشرط وبعده، ولا يكون الجزء مع الشرط في الزمان (ت، ر، ١١٨، ١٠)
- الشرط قد يقارن المشروط في زمانه بخلاف الفاعل، فإنه لا بد أن يتقدم فعله على المعين (ت، ر، ١٢٠، ١٢)
- ليس الشرط وسطاً ملزوماً للآزم الثاني كما ادّعيته، بل الذات مستلزومة للجميع، ومتى تحققت تحققت الجميع (ت، ر، ١٤٢، ١٣)

في المقدمة المستثناة، فإنه متى استثنيت في الشرطي المتصل الجزء المُقَدَّم بعينه حَدَث الشرطي الأول، وإذا استثنيت مقابل التالي أَحَدَت الشرطي الثاني وَبَتَّجَ مقابل المقدم (ف، ق، ٨٣، ١٤)

يكون التالي في القياس الثاني (الشرطي المتصل) أقاويل متعاندة (ف، ق، ٨٣، ١٨)

- الشرطي المتصل ربما لم يُجعل التالي فيه لازماً المقدم، بل يُجعل شبه المقدم، وبهذا الوجه يمكن أن تُستعمل في الجدل أعرف المتشابهين حجةً للأخفى منهما (ف، ج، ١٠٣، ١٢)

- الشرطي المتصل ربما كان الاتصال فيه يتنا بنفسه، وربما كان غير بين بنفسه ويحتاج إلى أن يبيِّن صحة الاتصال فيه (ف، ج، ١٠٤، ١)

- ملاك الأمر في الشرطي المتصل صحة الاتصال وصحة ما يُستنتى (ف، ج، ١٠٤، ٢)

- مثال الشرطي المتصل قولنا: إذا وقع خط على خطين متوازيين، كانت الخارجة من الزوايا، مثل الداخلة المقابلة ولولا «إذا» و«كانت» لكان كل واحد من القولين خيراً بنفسه (س، أ، ٢٧٠، ١٠)

- أما الشرطي المتصل فمثاله قولك إن كان العالم حادثاً فله مُحَدِّث فهذه مقدّمة إذا استثنيت عين المقدم منها لزم عين التالي، وهو أن تقول: ومعلوم أن العالم حادث وهو عين المقدم فلزم عنه التالي وهو أن له مُحَدِّثاً، وإن استثنيت نقيض التالي لزم منه نقيض المقدم وهو أن تقول: ومعلوم أنه ليس له مُحَدِّث فلزم أنه ليس بحادث، فأما إذا استثنيت نقيض المقدم لم يلزم منه لا عين التالي ولا نقيضه وكذلك إن استثنيت عين التالي لم ينتج (غ، م، ٣٦، ١٢)

- (الشرطي المتصل) كقولنا: إن كان العالم

بل على سبيل أن أحدهما يلزم الآخر ويتبعه. وهذا يستلزم الشرطي المتصل، والوضعي. أو على سبيل أن أحدهما يعاند الآخر ويباينه. وهذا يستلزم الشرطي المنفصل (س، أ، ٢٧٠، ١)

### شرطي متصل

- الشرطي المتصل ضربان أولان، والشرطي المنفصل ثلاثة أضرب أول، فالشرطية الأول كلها خمسة ضروب (ف، ق، ٣١، ١٠)

- الضرب الأول من الشرطي المتصل إن كان هذا المرئي إنساناً فهو حيوان، لكنه إنسان، ينتج فهو إذاً حيوان. فالكبرى من مقدمتي هذا القياس قولنا إن كان هذا المرئي إنساناً فهو حيوان وهي شرطية واحدة رُكِبَتْ عن قولين هما جزأها، أحدهما هذا المرئي إنسان والثاني إنه حيوان، وقُرِنَتْ بالأولى منهما شريطة وهي إن كان وتضممت اتصال الجزء الثاني وهو إنه حيوان بالجزء الأول وهو إن كان هذا المرئي إنساناً (ف، ق، ٣١، ١١)

- الضرب الأول من الشرطي المتصل الذي يُستنتى فيه المقدم بعينه، فينتج التالي بعينه (ف، ق، ٣٢، ٣)

- الضرب الثاني من الشرطي المتصل الذي يُستنتى فيه مقابل التالي فينتج مقابل المقدم (ف، ق، ٣٢، ٥)

- الشرطي المتصل وهو صنفان: أحدهما هذا، إن كان العالم مُحَدِّثاً فَلَهُ مُحَدِّث لكن العالم مُحَدِّث يلزم عنه العالم له مُحَدِّث (ف، ق، ٨٢، ١٠)

- الصنف الثاني من الشرطي المتصل فهو، ليس يُخالف الأول في المقدمة الكبرى وإنما يُخالفه

- ل، ٩، ٩) - إنَّ ما يستونه «الشرطي المتصل» مضمونه الاستدلال بثبوت الملزوم على ثبوت اللازم، وبانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم، سواء عُبِّرَ عن هذا المعنى بصيغة الشرط أو بصيغة الجزم (ت، ١، ١٧١، ٢٤)
- «الشرطي المتصل» استدلال باللزوم بثبوت الملزوم الذي هو المقدم، وهو الشرط، على ثبوت اللازم الذي هو التالي، وهو الجزء؛ أو بانتفاء اللازم وهو التالي، الذي هو الجزء، على انتفاء الملزوم الذي هو المقدم، وهو الشرط (ت، ٢، ٢٠٥، ١١)

## شرطي منفصل

- الشرطي المتصل ضربان أولان والشرطي المنفصل ثلاثة أصرب أول، فالشرطية الأول كلها خمسة ضروب (ف، ق، ٣١، ١٠)
- كلُّ شرطي منفصل كانت معانداته اثنتين فقط وكان عنادها تاماً فإنه إذا استثنى أيهما اتفق أنتج مقابل الآخر وإذا استثنى مقابل أيهما اتفق أنتج الآخر بعينه (ف، ق، ٣٢، ١٨)
- إذا كانت (معاندات الشرطي المنفصل) أكثر من اثنتين وكان عنادها تاماً فإنه إذا استثنى أحدهما أيها اتفق أنتج مقابلات الباقية (ف، ق، ٣٣، ٢)
- الثاني من القياسات الشرطية يُسمى الشرطي المنفصل وأصناف هذه كثيرة، والشرطية ههنا قولنا إما وما جرى مجراها وهي «تدلُّ» على عناد أحد الأمرين للآخر ومُباينته له وانفصاله عنه، فالمقدم من جزئي المقدمة الشرطية هو أيهما اتفق من هذين أن قُدِّمَ في القول وأيها قُدِّمَ جاز (ف، ق، ٨٤، ٣)

- حادثاً، فله مُخَدِّث. سُمِّيَ شرطياً؛ لأنه شَرَطَ وجود المقدم لوجود التالي، بكلمة الشرط، وهو (إن) و(إذا) وما يقوم مقامهما (غ، ع، ١١٠، ٢٢)
- (الشرطي المتصل) يتركَّب من مقدمتين: إحداهما: مرتبة من قضيتين قَرُنَ بهما صيغة شرط. والأخرى: حملية واحدة، هي المذكورة في المقدمة الأولى بعينها، أو تقيضها، ويُقَرَّنُ بها كلمة الإستثناء (غ، ع، ١٥١، ١٩)
- المقدمة الثانية لهذا القياس (الشرطي المتصل)، إستثناء لإحدى قضيتي المقدمة الأولى: إما المقدم أو التالي. والإستثناء إما أن يكون: لعين التالي أو لقيضه. أو لعين المقدم أو لقيضه. والمنتج منه إثتان، وهو: عين المقدم وتقيض التالي. وأما عين التالي، وتقيض المقدم، فلا ينتجان (غ، ع، ١٥٢، ٢١)
- يتطرقُ إلى مقدمات هذا القياس (الشرطي المتصل) أيضاً السلب والإيجاب (غ، ع، ١٥٥، ١)
- أصناف الخبر ثلاثة. أولها الحملية وهو الذي يقال فيه إنَّ كذا كذا أو ليس كذا. والثاني والثالث هو الشرطي وهو أن يكون التاليف فيه بين الخبرين قد أُخْرِجَ كل واحد منهما عن خبريته ثم حكم على أحدهما بأن الآخر يلزمه وهو الشرطي المتصل، أو بأن الآخر يعانده وهو الشرطي المنفصل - مثال المتصل قولك: إن كان هذا إنساناً كان حيواناً، فإنه لولا حروف الشرط والجزاء لكان كل واحد من قولك هذا إنسان هذا حيوان خبراً بنفسه - ومثال المنفصل: العدد إما زوج وإما فرد (ر،

للأخرى. وكانت فيما قبل، الشرطي المتصل، لازمة الإتصال، ولأجله سُمِّيَ منفصلاً. والمتكلمون يسمون هذا (سيراً وتقسيمًا) (غ، ع، ١١١، ١٣)

(من الشرطي المنفصل) ما يمنع الجمع والخلو جميعًا، كقولنا: العالم إما حادث أو قديم؛ فإنه يمنع اجتماع القَدَم والحدوث، والخلو أحدهما (غ، ع، ١١٢، ٢)

(من الشرطي المنفصل) ما يمنع الجمع دون الخلو، كما إذا قال قائل: هذا حيوان وشجر، فتقول هو: إما حيوان، وإما شجر: أي لا يجتمعان. جميعًا، وإن جاز أن يخلو عنهما بأن يكون حمارًا مثلاً (غ، ع، ١١٢، ٥)

(من الشرطي المنفصل) ما يمنع الخلو، ولا يمنع الجمع، كما إذا أخذت بدل أحد الجزئين، لازمه، لا نفسه، بأن قلت: مثلاً: إما أن يكون زيد في البحر، وإما أن لا يفرق. فإن هذا يمنع ولا يمنع الجمع؛ إذ يجوز أن يكون في البحر ولا يفرق. ولا يجوز أن يخلو من أحد القسمين (غ، ع، ١١٢، ٩)

(الشرطي المنفصل) وهو الذي تسميه الفقهاء، والمتكلمون (السير والتقسيم) (غ، ع، ١٥٦، ١)

استثناء عين إحداهما، (في الشرطي المنفصل) ينتج نقيض الأخرى. وإستثناء نقيض إحداهما، ينتج عين الأخرى (غ، ع، ١٥٧، ١٠)

نمط التعاند وهو على ضد ما قبله والمتكلمون يسمونه السير والتقسيم، والمنطقيون يسمونه الشرطي المنفصل ويسمونه ما قبله الشرطي المتصل وهو أيضاً يرجع إلى مقدمتين ونتيجة، ومثاله العالم إما قديم وإما حادث وهذه مقدمة وهي قضيتان الثابتة أن تسلّم إحدى القضيتين أو

جزءا الشرطية يكونان ههنا (في الشرطي المنفصل) أبداً متعاندتين، وكذلك إن كانت أجزاءها أكثر من اثنتين فإنها «تكون» أيضاً متعاندة (ف، ق، ٨٤، ٩)

كلُّ شرطي منفصل كانت «متعانداته اثنتين» فقط وكان عنادهما تاماً، فإنه إذا استثنى أيهما اتفق أنتج مقابل الآخر، وإذا استثنى مقابل أيهما اتفق أنتج الآخر بعينه (ف، ق، ٨٤، ١٧)

إذا كانت (متعاندات الشرطي المنفصل) أكثر من «اثنتين» وكان عنادهما تاماً، فإذا استثنى أحدهما أنتج مقابلات الباقية، وإذا استثنى مقابلات «اثنتين» منها أنتجت الباقية (ف، ق، ٨٥، ٤)

مثال الشرطي المنفصل قولنا: إما أن تكون هذه الزاوية حادة، أو منفرجة، أو قائمة. وإذا حذف «إما» و«أو» كانت هذه قضايا فوق واحدة (س، أ، ٢٧١، ٢)

الشرطي المنفصل وهو أن تقول العالم إما حادث وإما قديم فهذا ينتج منه أربع إستثناءات، فإنك تقول لكنه حادث فليس بقديم، لكنه ليس بحادث فهو قديم، لكنه قديم فليس بحادث، لكنه ليس بقديم فهو حادث، فاستثناء عين كل واحد ينتج نقيض الآخر، وإستثناء نقيض كل واحد ينتج عين الآخر (غ، م، ٣٧، ١٧)

إن كان (الشرطي المنفصل) في ثلاثة فاستثناء عين كل واحد ينتج نقيض الآخرين كقولك هذا العدد إما أكثر أو أقل أو مساوٍ ولكنه أكثر فيُظَلَّ أن يكون أقل أو مساوياً؛ فأما إستثناء نقيض الواحد بوجب أحد الباقين (غ، م، ٣٨، ٢)

(الشرطي المنفصل) كقولنا: (العالم إما حادث، وإما قديم) فهما قضيتان حملتان جُمعتا، وجعلت إحداهما لازمة الإتصال



- كاذب (مر، ت، ٤٥، ٥)
- الشرطيات أيضًا قد يوجد فيها إهمال وحصر (مر، ت، ٨، ٥٠)
- المتصلات والمنفصلات من الشرطيات قد تكون مؤلفة من حمليات، وشرطيات، ومن خلط (مر، ت، ٢٠، ٥١)
- الشرطيات فلا تُنتج إلا عن الشرطية سواء كانت مقدماتها شرطية صرفة أو مخلوطة بحمليات (سي، ب، ٤، ١٦٠)
- تأليف الشرطيات فهو من المؤلفات تأليف القضايا لكنها خرجت عن كونها قضية بإدخال حرف الشرط والجزاء والحرف الدال على الانفصال والعباد فيها، فصارت جزء قضية إذا ارتبطت بها الأخرى حصل من مجموعهما قضية يمكن فيها التصديق والتكذيب (سي، ب، ١٣، ١٦٠)
- أجزاء الشرطيات قد تكون حمليات والمؤلف منها هي القضية الشرطية البسيطة وقد تكون أيضًا شرطيات (سي، ب، ١٦، ١٦٠)
- الحصر والإهمال في الشرطيات فليس كليتها أن يكون المقدم أو التالي كليًا، بل الكلمة في المتصلات أن يكون الإنصال كليًا أي محكومًا به على كل اشتراط ووضع فرض للمقدم. وفي الانفصال كذلك ينبغي أن يكون الانفصال كليًا، أي محكومًا بانفصال كل من الجزئين عن الآخر عند كل حال ووضع واشتراط فرض له (سي، ب، ١٩، ١٦٣)
- الإقرانات الكائنة من الشرطيات وهي خمسة أقسام: القسم الأول ما يتركب من المتصلات والمطبوع منه ما كانت الشركة في جزء تام من المقدمتين وينعقد الأشكال الأربعة فيه لأن الأوسط إن كان ناليًا في الصفري مقدمًا في

- نقيضها فيلزم منه لا محالة نتيجة وينتج فيه أربع تسليمات (غ، ص، ٧، ٤٢)
- أصناف الخبر ثلاثة. أولها الحملية وهو الذي يقال فيه إن كذا كذا أو ليس كذا. والثاني والثالث هو الشرطي وهو أن يكون التأليف فيه بين الخبرين قد أخرج كل واحد منهما عن خبرته ثم حكم على أحدهما بأن الآخر يلزمه وهو الشرطي المتصل، أو بأن الآخر يعانده وهو الشرطي المنفصل - مثال المتصل قولك: إن كان هذا إنسانًا كان حيوانًا، فإنه لولا حروف الشرط والجزاء لكان كل واحد من قولك هذا إنسان هذا حيوان خبراً بنفسه - ومثال المنفصل: العدد إما زوج وإما فرد (ر، ل، ٩، ٩)
- «الشرطي المنفصل»، هو الذي يسميه الأصوليون «السبر والتقسيم»، وقد تسميه أيضًا الجدليون «التقسيم والترديد»، فمضمونه الاستدلال بثبوت أحد النقيضين على انتفاء الآخر. ويانفاه على ثبوته؛ أو الاستدلال بثبوت أحد الضدين على انتفاء الأمر الآخر. وأقسامه أربعة (ت، ر، ١، ٢٠٥، ١٤)
- «الشرطي المنفصل» الذي هو «التقسيم والترديد» إذا قيل «هذا إما أن يكون شفعًا أو وترًا» ونحو ذلك، قيل «هذا لا يخلو من كونه شفعًا أو وترًا، ولا يجتمع هذا وهذا معًا»، وهو شفع فلا يكون وترًا» أو «هو وتر فلا يكون شفعًا» (ت، ر، ٢، ١١٦، ١٩)
- شرطيات
- الشرطيات بالحقيقة قضايا كثيرة، لا قضية واحدة، وإنما صارت واحدة برباط الشرط الذي لحقه وحرّفه، فجعله غير صادق ولا

- الشرطية مركبة من جزئين أحدهما المقدم والآخر التالي، والصغرى من المقدمتين هي جسمية قرن بها حرف الاستثناء، وهي بيمينها أحد جزئي القول الشرطي يُسمى المستثنى، وقد يستثنى المقدم ويستثنى التالي (ف، ق، ٣، ٨٣)

- الشرطية تركيب، لأن أجزاء القضية الشرطية قضيتان حملتان قد صارنا قضية واحدة من أجل الحكم (ب، م، ٧٣، ٢٤)

- الشرطية تشارك الحملية في أن كل واحدة منهما قول جازم أي قضية يحكم فيها بنسبة شيء إلى شيء، لكن النسبة في الحملية أن الثاني فيها هو الأول، وفي الشرطية ليس كذلك بل النسبة في المتصلة تُسمى نسبة المتابعة، وفي المنفصلة نسبة المعاندة (سي، ب، ١٦٠، ٩)

- الشرطية إما متصلة وهي التي يُحكم فيها بصدق قضية أو لا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى كقولنا إن كان هذا إنساناً فهو حيوان وليس إن كان هذا إنساناً فهو جماد، وإما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين قضيتين في الصدق والكذب معاً أو في أحدهما فقط أو بنفيه، كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً فليس إما أن يكون هذا الإنسان كاتباً أو أسود (ن، ش، ١٠، ٢٢)

- الشرطية الجزء الأول منها يُسمى مقدماً والثاني تالياً (ن، ش، ١٥، ٢٢)

- الشرطية قد يتركب عن حمليتين، وعن متصلتين، وعن منفصلتين، وعن حملية ومتصلة، وعن حملية ومنفصلة، وعن متصلة ومنفصلة (ن، ش، ١٧، ١٢)

- كل واحدة من الثلاثة الأخيرة في المتصلة (الشرطية) تنقسم إلى قسمين لامتنياز مقدمها عن

الكبرى فهو الشكل الأول، وإن كان تالياً فيهما فهو الشكل الثاني، وإن كان مقدماً فيهما فهو الشكل الثالث، وإن كان مقدماً في الصغرى تالياً في الكبرى فهو الشكل الرابع. وشرائط الإنتاج وعدد الضروب من الأشكال والنتيجة في الكمية والكيفية في كل شكل كما في الحمليات من غير فرق (ن، ش، ٢٨، ٢٠)

- الشرطيات فهي كالحمليات تكون مخصوصة وهي أن تخص فيها اللزوم أو العناد بحالة معينة أو زمن معين، كقولنا إن جتني اليوم ماشياً أو راكباً أكرمتك، كقولنا إما أن تكون إذا كنت حياً عالمًا أو جاهلاً وغير مخصوصة وهي ما لم يخص فيها اللزوم ولا العناد بذلك وتكون مهملة ومؤورة كلية وجزئية (و، م، ٢٠٠، ٥)

## شرطية

- كل قضية فهي إما حملية وإما شرطية (ف، د، ٣، ٧٥)

- الحملية كل ما حُكِمَ فيه بحكم بتأني، كقولنا الإنسان حيوان والشمس طالعة والنهار موجود، وهذا العدد هو زوج وهذا الوقت هو ليل. والشرطية كل ما ضُمِّنَ الحُكْمُ فيها بشرطية وهي ضربان: متصلة ومنفصلة (ف، ق، ١٣، ٨)

- الجزء الأول من الشرطية يُسمى المقدم والثاني يُسمى التالي، وهذه الشرطية وهي إن كان وما شاكلها مثل، إذا وإذا كان ولو كان، وما قام مقام هذه يتضمّن اتصال التالي بالمقدم والمنفصل يتضمّن بشرطية انفصال التالي عن المقدم (ف، ق، ٣١، ١٦)

- الشرطية كل ما ضُمِّنَ الحكم فيها الشرطية (ف، ق، ٧١، ١١)

الإستثنائي شيئاً، أي لا يلزم من وضع المقدم ولا من رفع التالي أو وضعه شيء بالفعل لكن بالقوة يلزم من وضع المقدم رفع التالي، أي وضع نقيضه لاستلزام المتصلة السالبة متصلة موجبة تناقضها في التالي، ويلزم أيضاً بالقوة من وضع التالي رفع المقدم لانتفاء العكس المستوي. ذلك وإن كانت المتصلة الموجبة جزئية لم تنتج لأنها حينئذ يحتمل أن يكون زمن صدق الشرطية غير زمان صدق الإستثنائية فلا تجتمع المقدمتان معاً على الصدق فلا يحصل الإنتاج (و، م، ٧، ٣٢٦)

- إن لم تكن الشرطية كلية وإن كانت المتصلة الموجبة الكلية إتفاقية لم تنتج لأن العلم بصدق الإتفاقية موقوف على العلم بصدق جزئها فلو إستفدنا العلم بصدق أحد جزئها من صدقها لزم الدور (و، م، ١، ٣٢٨)

### شرطية متصلة

- المتلازمة هي التي تؤلف منها الشرطية المتصلة، والمتقابلات هي التي تؤلف منها الشرطية المنفصلة (ف، م، ٩، ١٢٨)

- يصير المضافان متلازمين إذا أخذنا في موضوعين، فتؤلف منهما الشرطية المتصلة وإذا أخذنا في موضوع واحد أُلّف منهما الشرطية المنفصلة (ف، م، ١٨، ١٢٨)

- الشرطية المتصلة: فلها أيضاً جزآن ولكن كل جزء منهما يشتمل على قضية. «أما الجزء الأول» وهو قولك إن كانت الشمس طالعة فُسُمى مقدّمًا ولو حُذِف منه حرف الشرط وهو قولك (إن) بقي قولك الشمس طالعة وهو قضية، فكان حرف الشرط أخرجها عن كونها قضية قابلة للتصديق والتكذيب. «وأما الجزء

تاليها بالطبع بخلاف المنفصلة فإن مقدمها إنما يتميز عن تاليها بالوضع فقط (ن، ش، ١٢، ١٧)

- الشرطية فنقيض الكلية منها الجزئية الموافقة في الجنس أو النوع المخالف في الكيف وبالعكس (ن، ش، ٢١، ١٨)

- الشرطية فالمتصلة الموجبة سواء كانت كلية أو جزئية تنعكس وموجبة جزئية والسالبة الكلية سالبة كلية إذ لو صدق نقيض العكس لانتظم مع الأصل قياسًا متبجًا للمحال، وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس (ن، ش، ١١، ٢١)

- الشرطية ما ترُكبت من قضيتين يعني أن كل قضية لا بد فيها من حصول ربط بين طرفيها وبذلك الربط كانت قضية، فإن كان طرفاها مفردين أو مافي قوتيهما سُئيت في اصطلاح أهل المنطق حملية، وإن ترُكبت من قضيتين سُئيت شرطية. مثال الحملية التي ترُكبت من مفردين قولك مثلاً زيد قائم وعمرو ضاحك وقام زيد وضحك عمرو، ومثال الحملية التي ترُكبت مما في قوة المفردين قولك زيد قام أبوه فإنه في قوة قولك زيد قائم الأب أو قام أبو زيد. والمراد هنا بالمفرد ما يصاد الجملة لا ما يصاد المركب (و، م، ٣١، ١١٥)

- القضيتان اللتان ترُكبت منهما الشرطية تارة يحكم بينهما بالصحة بمعنى أنه متى صدقت الأولى منهما صدقت الثانية. وتارة يُحكم بينهما بالعناد إما في الثبوت وإما في النفي، وإما فيهما إنقسمت الشرطية لذلك إلى متصلة وإلى منفصلة (و، م، ١١٧، ٢٢)

- الشرطية المستعملة... إن كانت متصلة إشتراط فيها أن تكون موجبة كلية لزومية. فلو كانت المتصلة الكلية سالبة لم تنتج بالفعل في القياس

## شرطية منفصلة

- المتلازمة هي التي تَوَلَّفَ منها الشرطية المتَّصلة، والمتقابلات هي التي تَوَلَّفَ منها الشرطية المنفصلة (ف، م، ١٢٨، ١٠)
- المتقابلات كلها إذا أُجِدَّ كُلُّ متقابلين منها في موضوع واحد، كانت متعاندَةً، وألْفَتَ منها الشرطية المنفصلة (ف، م، ١٢٨، ١٤)
- يصيرُ المضافان متلازمين إذا أُخِذا في موضوعين، فتَوَلَّفَ منهما الشرطية المتصلة وإذا أُخِذا في موضوع واحد أُلْفَ منهما الشرطية المنفصلة (ف، م، ١٢٨، ١٩)
- (الشرطية) المنفصلة أيضًا تشتمل على جزئين. كل واحد أيضًا قضية إذا حُدِّثَتْ عنها كلمة الشرط، ولكن لا ترتيب بين جزئيه إلا من حيث الذكر، فلأنك تقول العالم إما حادث وإما قديم، ولو عكست وقلت إما قديم وإما حادث لم يتبدل المعنى (ع، م، ١٩، ١٢)
- (الشرطية) المنفصلة فالكلية منها أن تقول كل جسم فإما متحرك وإما ساكن، والجزئية أن تقول الإنسان إما أن يكون في السفينة وإما أن يفرق (ع، م، ٢١، ١٨)
- إن كانت الشرطية منفصلة فلا يخلو إما أن تكون حقيقية، وهي التي تمنع الخلو والإجماع معًا أو غير حقيقية، والحقيقية إما أن تكون ذات جزأين فقط أو ذات أجزاء متناهية أو غير متناهية (سي، ب، ١٧٠، ٦)
- (الشرطية منفصلة) الغير الحقيقية فإن كانت مانعة الخلو فينتج استثناء التقيض فيها عين الآخر ولا ينتج فيها استثناء العين، مثاله إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يفرق، لكنه ليس في البحر فينتج أنه لا يفرق، لكنه يفرق، فينتج أنه في البحر، ونعني بالبحر كل ماء مفرق

الثاني: وهو قولك الكواكب خفية يُسمى تاليًا ولو حُذِفَ منه حرف الجِزاء وهو الفاء لبقى قولك الكواكب خفية وهي قضية (ع، م، ١٦، ١٨)

- الشرطية المتصلة إنظمت من جزئين لا يمكن أن يدلَّ على كل واحد من جزئه بلفظ مفرد بخلاف الحملية. «والثاني»: أنه يمكن أن يُسأل عن الموضوع أنه هو المحمول (ع، م، ١٩، ٥)
- التالي إذا جُعِلَ مقدَّمًا تغيَّر المعنى في الشرطية المتصلة، وربما كذب أحدهما وصدق الآخر (ع، م، ١٩، ١٦)
- الشرطية المتصلة أيضًا تنقسم إلى كَلِيَّة كقولك كلما كانت الشمس طالعة فالتهار موجود وإلى جزئية كقولك ربما إن كانت الشمس طالعة كان النيم موجودًا (ع، م، ٢١، ١٦)
- الشرطية المتصلة إذا حلَّلتها رجعت بعد حذف حرفي الجِزاء والشرط منها، إلى حمليتين، ثم ترجع كل حملية إلى محمول مفرد، وموضوع مفرد (ع، م، ١١١، ٩)
- الشرطية المتصلة قد شاركت الحملية في ثبوت هذه اللوازم لها وهي العكوسات، وانفردت الشرطية بزيادة لوازم آخر وإليه أشار بقوله فتستلزم المتصلة الموجبة اللزومية المتعددة التالي متصلات بعدد أجزاء التالي لأن جزء التالي لازم والتالي لازم للمقدَّم فلازم اللازم لازم؛ ولا تتعدَّد بعدد أجزاء المقدَّم إن كانت كَلِيَّة لأن جزؤه ليس ملزومًا له، وتتعدَّد الإنشافية الموجبة بعدد أجزاء كل واحد من طرفيها والمنفصلة الموجبة مثلها باعتبار منع الخلو لا باعتبار منع الجمع، والسالبة على العكس في الجميع (و، م، ٢٥٤، ٣٠)

السامع في شيء أو تغييره عنه (ض، س)،  
(٢٥، ٣٥)

## شعرية

(الطرق) الخطيئة والشعرية هما أخرى أن  
تُستعملًا في تعليم الجمهور ما قد استقرَّ الرأي  
فيه وبصُحِّ بالبرهان من الأشياء النظرية والعملية  
(ف، ح، ١٥٢، ٤)

## شغب

- للتصديق الجازم الذي لا يُعتبر فيه كونه حقًا أو  
غير حق؛ بل يعتبر فيه عموم الاعتراف به هو  
الجدل، إن كان كذلك، وإلا فهو الشغب،  
وهو مع الفسطة يحسب صنفًا واحدًا هو  
المغالطة (ط، ش، ٥١١، ١١)

## شك

- الشك عدم الكمال (س، ج، ١١، ٨)

## شك محض

- الشك المحض الذي لا رجحان معه لأحد  
طرفي النقيض على الآخر، يستلزم عدم  
الحكم، فلا يقارن ما يوجد حكم فيه، أعني  
التصديق. بل يقارن ما يقابله، وذلك هو الجهل  
البيسط (ط، ش، ١٧١، ٨)

## شكل

- ترتيب الحد الأوسط في المقدمتين المقترنتين  
يُسَمَّى الشكل، فلذلك تكون أشكال المقاييس  
الحملية ثلاثة، فالذي يكون الحد الأوسط  
محمولاً في أحدهما وموضوعاً في الأخرى هو  
الشكل الأول، والذي يكون الحد الأوسط

(سي، ب، ١٧٠، ٢٠)

- إن كانت الشرطية منفصلة حقيقية فلا بد أن  
تكون موجبة كلية عادية، وأن تكون مركبة من  
شيء ومساوٍ لنقيضه، إذ لو كانت مركبة من  
الشيء وعين نقيضه لم يفد الإنتاج لأن النتيجة  
حيتذ تصير عن الإستثنائية وتلزم فيه المصادرة  
عن المطلوب. والنتائج في هذا القياس أربعة  
إثنان في وضع الإستثنائية لأحد الطرفين وإثنان  
في رفعها لأحدهما (و، م، ٣٢٩، ١١)

## شريطة

- الشريطة إما أن «تضمَّن» اتصال شيء بشيء،  
وإما أن يتضمن انفصال شيء عن شيء ومباينته  
(ف، ق، ٧١، ١١)

## شعر

- الخطابة والشعر فإن الألفاظ تُستعمل فيهما  
بالنوعين جميعاً (ف، ح، ١٦٤، ١٣)  
- صناعة الخطابة والشعر موضوعيهما الأمور  
الجزئية، وإن نقلت إلى الأمور الكلية طلبت  
هي والأمور الكلية (س، ب، ١٤٠، ٩)  
- الشعر الذي يتكلم فيه أرسطوطاليس هاهنا هو  
الكلام القياسي المؤلف من المقدمات  
المذكورة ويقول أن هذه المقدمات ليس من  
شرطها أن تكون صادقة ولا كاذبة ولا ذائعة ولا  
شعنة، بل شرطها أن تكون متخيلة (ب، م،  
٢٧٧، ٢٠)

- الشعر قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها  
النفس (ه، م، ٢٦، ١٩)

- للتخييل دون التصديق، هو الشعر (ط، ش،  
٥١٢، ٢)

- الشعر ما تألف من مقدمات متخيلة لترغيب

- الحدّ الأوسط، فتجد الشكل (س)، ق،  
(٨، ٤٦٢)
- حياة التأليف من كَيْفِيَّةٍ وضع الحدّ الأوسط عند  
الحذّين الطرفين تُسمّى شكلاً (س)، أ،  
(١١، ٤٢٩)
- المقدّمة التي فيها الأصغر تسمى الصغرى،  
والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى، وتأليفها  
يسمّى اقتراناً، وهيئة التأليف من كَيْفِيَّةٍ وضع  
الحدّ الأوسط عند الحذّين الطرفين يسمّى  
شكلاً، والقرينة التي تجب عنها لذاتها قضية  
أخرى تسمى قياساً، وتلك القضية ما دام يساق  
إليها تأليف القرينة تسمى مطلوباً، فإذا لزم  
تسعى نتيجة (مر، ت، ١١٢، ١٢)
- هيئة تأليف المقدمتين يُسمّى شكلاً (غ، م،  
(١٠، ٢٧)
- الشكل هو القياس ملحوظاً فيه وضع الحدّ  
الأوسط من الحذّين الآخرين (غ، ع،  
(١، ٣٦٠)
- نسّم ترتيب الحدّ الأوسط من الطرفين الشكل  
(ش، ق، ١٥١، ٢٠)
- كل شكل... فيه مقدّمة موجبة ومقدّمة كلبية  
(ش، ب، ٤١٠، ١١)
- لتكلم الآن في الموجب العلمي فنقول: إمّا أن  
يكون مجرد تصوّر موضوع القضية ومحمولها  
كافياً في جزم الذهن بإسناد المحمول إلى  
الموضوع، أو لا يكون كافياً، فإن كان كافياً  
إستغنياً في إثباته عن القياس، وإن لم يكن  
كافياً فلا بد من ثالث يتوسطهما، بحيث يكون  
ثبوت ذلك المحمول له وثبوت للموضوع بيتاً،  
حتى يتولد من ذنبك العلمين العلم بثبوت ذلك  
المحمول لذلك الموضوع، فيكون ذلك الثالث  
مشترِكاً لا محالة بين المقدمتين، فذلك الثالث
- محمولاً فيهما جميعاً هو الشكل الثاني، والذي  
يكون الحد الأوسط موضوعاً فيهما جميعاً هو  
الشكل الثالث (ف، ق، ٢١، ٨)
- كل واحد، (شكل) من هذه التسعة، إمّا أن  
تكونا (مقدمته) موجبتين معاً أو سالبتين معاً أو  
تكون الكبرى موجبة والصغرى سالبة أو  
الكبرى سالبة والصغرى موجبة، فتضاعف  
تلك التسعة بهذه الأربعة فيحصل في كل شكل  
سنة وثلاثون اقتراناً (ف، ق، ٢١، ١٦)
- (الشكل) الذي من سالبتين لا ينتج في شيء من  
الأشكال كيف ما كانت كميتها ولا التي من  
جزئيتين ولا التي من مهملتين ولا ما كبراه  
جزئية وصغراه مهملة ولا ما كبراه مهملة  
وصغراه جزئية، فتصير غير المنتجة في  
الأشكال كلها أحدًا وعشرين اقتراناً في كل  
شكل (ف، ق، ٢٢، ١)
- الشكل، فالمشهور من أمره أنّه ما أحاط به حدّ  
أو حدود؛ أمّا حد، فمثل ما للكرة والدائرة؛  
وأما حدود، فمثل ما للمربع والمكعب (س،  
م، ٢٠٥، ٨)
- أمّا الذي يحصل من شكل وغير شكل، فهو  
الذي يُسمّى صورة وخلقة، وهو الشكل من  
حيث هو محسوس في جسم طبيعي أو  
صناعي، وخصوصاً بالبصر، وذلك بأن يكون  
له لون ما، فيكون الشكل العلون خلقة وصورة  
(س، م، ٢٠٥، ١٠)
- إنّ الشكل من الكيف وليس من الوضع (س،  
م، ٢٠٧، ٥)
- هيئة نسبة (الحد) الأوسط إلى الطرفين (موضوع  
المطلوب ومحمول المطلوب) يسمّى شكلاً  
(س، ق، ١٠٨، ٤)
- إن وجدت كل مقدّمة تشارك النتيجة، فاطلب

- (الشكل) إن كان محمولاً أو تاليًا في الصغرى وموضوعًا أو مقدمًا في الكبرى فهو الشكل الأول وعكسه الشكل الرابع، وإن كان محمولاً أو تاليًا فيهما فهو الشكل الثاني وعكسه الشكل الثالث (و، م، ٢٧٨، ١٦)

- المقدر في كل شكل ستة عشر ضربًا (و، م، ٢٧٨، ٢٦)

- المقدر في كل شكل من الضروب ستة عشر ضربًا لأن الصغرى إما كلية أو جزئية وكل واحدة منهما إما موجبة أو سالبة، فهذه أربعة أضرب مضرورية في مثلها في الكبرى المجموع ستة عشر ضربًا منها المنتج ومنها المقيم ومنها المنتج للإيجاب والكلية ومنها المنتج للسلب والجزئية، فاحتج إلى معرفة ضوابط ذلك في كل شكل (و، م، ٢٨٢، ٢٠)

في الشكل الأول والثاني فشرط إنتاجهما من أصلهما كلية الكبرى (و، م، ٢٨٦، ١٦)

### شكل اوسط

- في الشكل الأوسط فإن تكون المقدمتان كلتاهما كاذبة بكليتهما، فغير ممكن (أ، ب، ٣٥٩، ١٣)

- إذا كانت الخدعة في الشكل الأوسط فإنه لا يمكن أن تكون كلتا المقدمتين كاذبة بكليتهما (أ، ب، ٣٦٣، ١١)

### شكل اول

قد تظهر في هذا الشكل الفضايا كلها: وهي: الكل، ولا واحد، والبعض، ولا كل. فإننا نسمي ما كان كذلك الشكل الأول (أ، ق، ١١٨، ١١)

- إن كان الحد الأوسط محمولاً في المقدمة

يُسمى الحد الأوسط، وموضوع المطلوب يُسمى الحد الأصغر، ومحموله يسمى الحد الأكبر، والمقدمة التي فيها الأصغر الصغرى، والتي فيها الأكبر الكبرى، وتأليف المقدمتين يسمى إقترانًا وهيئة ذلك التأليف تسمى شكلًا (ر، ل، ٣١، ٢٢)

- (المقدمة التي فيها الأكبر يسمى الصغرى) لأنها ذات الأصغر وصاحبه (والتي فيها الأكبر يسمى الكبرى) لأنها ذات الأكبر ومشتملة عليه (وهيئة التأليف من الصغرى والكبرى يسمى شكلًا) تشبيهاً لها بالهيئة الجسمية الحاصلة من إحاطة الحد الواحد أو الحدود بالمقدار (هـ، م، ٢١، ١٢)

- القضية التي هي جزأ القياس تُسمى مقدمة، وما ينحل إليه المقدمة كالموضوع والمحمول دون الرابطة حدًا للقياس، وهيئة نسبة الأوسط إلى الطرفين تُسمى شكلًا، وإقتران الصغرى بالكبرى قرينةً وضربًا، والقول اللازم مطلوبًا إن سبق منه تشتمل إلى القياس ونتيجة إن سبق من القياس إليه. والمنتج لهذا القول قياسًا (م، ط، ٢٥٤، ٣٢)

- كل شكل يرتد إلى آخر بعكس ما تخالفا فيه. والأول هو النظم الطبيعي والمنتج للمطالب الأربعة وأشرف المطالب وهو الإيجاب الكلي. ويتلوه الثاني لأن ما ينتجه وهو الكلي أشرف وإن كان سلبًا من الجزئي وهو الذي ينتجه الثالث وإن كان إيجابيًا لكونه أنفع في العلوم ولأنه يوافق الأولى في أشرف المقدمتين وهي الصغرى. ثم الثالث لموافقته الأول في الأخرى. ثم الرابع بمخالفته الأول فيها ولذلك بُد عن الطبع جدًا (م، ط، ٢٥٥، ٢)

- فهو (أ) (ف، ق، ٢٣، ٩)
- الحد الأوسط موضوع لأحد الطرفين ومحمول على الآخر. والمقاييس التي «تؤلف» وترتّب الحد الأوسط فيها بين الطرفين هذا الترتيب «تسمى» مقاييس الشكل الأول (ف، ق، ٤٧، ٤)
- المقاييس الكاملة (في الشكل الأول)، وما عدا هذه فليس يبين فيها بأنفسها أنّ التي «تقرض» نتائج لها لازمة عنها، لكن إنما تُبين بردها ورجوعها إلى هذه الأربعة الكاملة (ف، ق، ٧٧، ٦)
- الشروط التي تخصّ الشكل الأول أما في مقدماته فهو أن تكون الكبرى كَلِيَّةً والصغرى موجبة وأخصّ من هذا هو أن لا تكون فيه سالبة جزئية. والذي يخصّه في وسطه أن يكون الأوسط فيه وسط بالطبع موضوعًا للكبرى محمولًا على الأصغر. والذي يخصّه في نتائجه أنه ينتج المطالب الأربعة على الإيجابين الكلي والجزئي والسلبين الكلي والجزئي. وأخصّ من هذا أنه ينتج الإيجاب الكلي (ز، ق، ١٢٤، ١٠)
- إن الشكل الأول إستحقّ الأولة لخمسة أسباب: الأول منها أنه كامل، أعني أن نتيجته ظاهرة للزوم لمقدماته، والإنسان والآخراّن غير كاملين. والثاني أنه يبيّن به جميع المطالب الأربعة. والثالث أن الحد الأوسط فيه لازم لمرتبه، أعني أنه بالطبع أوسط من قِبَل أن موضوع الأكبر محمول على الأصغر. والرابع أن العلوم البرهانية إياه تستعمل وهو الذي في طبائع الناس كأنه مركز فيها. والخامس أن عنه يتولّد الشكلان الآخراّن (ز، ق، ١٢٧، ٣)
- الواحدة، وآخرُ محمولٌ عليه في الأخرى، فإنه يكون الشكل الأول (أ، ق، ٢٠٥، ٤)
- في الشكل الأوّل ليس يكون من مقدّمات متقابلة قياسٌ بتّة: لا موجبٌ ولا سالبٌ (أ، ق، ٢٧٣، ١٤)
- أصحّ العلم وأشدّ يقينًا من الأشكال هو الشكل الأوّل (أ، ب، ٣٥٣، ١١)
- العلوم التعلّيمية بهذا الشكل (الأول) تأتي براهينها (أ، ب، ٣٥٣، ١٢)
- القياس على «يلم» الشيء إنما يكون بهذا الشكل (الأول): إما بالكلية وإما على أكثر الأمر وفي أشياء كثيرة جدًّا. فهو بهذا السبب أيضًا أشدّ الأشكال يقينًا، والعلم بيلم الشيء هو أكثر تحقيقًا. - وبعد ذلك أن العلم بما هو الشيء بهذا الشكل وحده فقط يمكن أن يُتصّدق. وذلك أنه في الشكل الأوسط لا يكون قياس موجب، والعلم بما هو الشيء هو موجب. وأما في الأخير فقد يكون، لكنه ليس هو بكلي (أ، ب، ٣٥٣، ١٥)
- الشكل الأوّل أحقّ الأشكال جدًّا في باب العلم (أ، ب، ٣٥٤، ٩)
- يُخصّص الشكل الأول ألا يُنتج فيه من الخمسة عشر الباقية ما صُغِّره سالبة ولا ما كُبِّره جزئية أو مُهملة (ف، ق، ٢٢، ٤)
- (الضرب) الأول من ضروب الشكل الأول هو أن تكون (أ) موجودة في كل ما هو (ب) و(ب) موجودة في كل ما هو (ج)، ينتج (أ) موجودة في كل ما هو (ج) (ف، ق، ٢٣، ٣)
- إذا ابتُدئَتْ ضروب الشكل الأول من الأخير إلى الأول على ما جرت به العادة في الأكثر. قلت في الضرب الأول كل ما هو (ج) فهو (ب) وكل ما هو (ب) فهو (أ)، ينتج كل ما هو (ج)



- الشكل الأول (من القياس) هو الذي أوسطه موضوع في أحدهما محمول في الآخر (س، ق، ١٠٧، ٥)
- إنما سُمي الشكل الأول (من القياس) شكلاً أولاً لأن إنتاجه بين نفسه، وقياساته كاملة، ولأنه ينتج جميع المطالب (س، ق، ١٠٨، ٥)
- الشكل الأول: (من القياس الإتراني الحملّي) هذا الشكل من شرطه في أن يكون قياساً ينتج... القرينة: أن تكون صفراء موجبة، أو في حكم الموجبة إن كانت ممكنة، أو كانت وجودية، تصدق إيجاباً، كما تصدق سلباً فيدخل أصغره في الأوسط. وتكون كبراه كلية؛ ليتأدى حكمها إلى الأصغر لعمومه جميع ما يدخل في الأوسط. وقرائنه القياسية بينة الإنتاج (س، أ، ٤٣٧، ١)
- القسمة أن يكون الحدّ الأوسط إما محمولاً على الأصغر وموضوعاً للكبير، أو بالعكس، أو محمولاً عليهما، أو يكون موضوعاً لهما جميعاً. فالقسم الأول يُسمى الشكل الأول، والثاني ملغى فإنه بعيد عن الطبع قياسته، والقسم الثالث يسمّى شكلاً ثانياً، والقسم الرابع يسمّى شكلاً ثالثاً (مر، ت، ١١٣، ٣)
- الشكل الأول لما كان صفراء موجبة صار الحدّ الأصغر فيه داخلاً فيما يقال عليه الأوسط، فإذا كان في الكبرى إيجاب كلي على كل ما يقال عليه الأوسط، أو سلب كلي عن كل ما يقال عليه الأوسط - كيف قيل - دخل فيه الأصغر؛ فإن لم يكن كلياً أمكن أن يفوته الأصغر، إذا الحكم على الأوسط كان حكماً جزئياً، فيجوز أن يكون الأوسط أعمّ من الأصغر ويكون الحكم في البعض الذي هو خارج عن الأصغر ويكون - بإيجاب أو بسلب - فيكون الحكم على ما
- ليس للأصغر (مر، ت، ١١٣، ٨)
- الشكل الأول: الضرب الأول منه من كليتين موجبتين، ينتج موجبة كلية، كقولك كل [ج ب] وكل [ب أ]، فتبين أن كل [ج أ]. ومثاله من الحدود كل جسم مؤلف، وكل مؤلف مُحدّث، فكل جسم مُحدّث. الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة، ينتج سالبة كلية، كقولك: كل [ج ب]، ولا شيء [من ب أ]، فتبين أنه لا شيء من [ج أ]. ومثاله من المواد كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم. الضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية، يُنتج موجبة جزئية، مثاله بعض [ج ب]، وكل [ب أ]، فبعض [ج أ]؛ ومثاله من المواد: بعض الفصول مقادير وكل مقادير كميّة، فبعض الفصول كميّة. الضرب الرابع من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى. مثاله بعض [ج ب] ولا شيء من [ب أ]، ينتج ليس [كل ج أ]. ومثاله من المواد بعض الفصول كميّة، ولا شيء مما هو كميّة بكيفية، فليس كل فصل بكيفية (مر، ت، ١١٤، ٧)
- القياس الكلي في الشكل الأول إذا قام بالفعل على الحدّ الأصغر قام بالقوة على ما يشاركه تحت الأوسط، أعني كل موضوع مثله الأوسط، وعلى كل موضوع للأصغر، فإذا أحضرت هذه الموضوعات في الدّهن انعدمت قياسات أخرى في الحقيقة، كأنها القياس الأول لاتصالها به في الدّهن معاً، فالوجه الأول يكون نتيجة مع نتيجة والثاني نتيجة تحت نتيجة (مر، ت، ١٧٢، ٥)
- الحدّ الأوسط إما أن يكون محمولاً في إحدى المقدمتين موضوعاً في الأخرى ويُسمى الشكل

كَلِيَّة، حتى ينطوي تحت الأكبر، الحدّ الأصغر  
لعمومه جميع ما يدخلُ في الأوسط (غ، ع،  
١٣٧، ٥)

- خاصية الشكل الأول: إتماماً في وسطه، وهو أن  
يكون محمولاً في المقدمة الأولى، موضوعاً  
في الثانية. وإمّا في مقدّماته، وهو أن تكون  
الصغرى موجبة، والكبرى كَلِيَّة. وإمّا في  
نتائجها، وهو أن يتتبع المطالب الأربعة، وهي:  
الإيجاب الكَلِّي. والسلب الكَلِّي. والإيجاب  
الجزئي. والسلب الجزئي. والخاصية الحقيقية  
التي لا يُشارُكها فيها شكلٌ من الأشكال: أنه لا  
يكون فيها - أي مقدّماته - سالبة جزئية (غ،  
ع، ١٤٧، ١٨)

- الشكل الأول هو ما كان الحدّ الأوسط فيه  
محمولاً في إحدى المقدمتين موضوعاً في  
الأخرى (غ، ع، ٣٦٠، ٣)

- الضرب الأول من الشكل الأول منه موجبتان  
كَلِيَّتان (غ، ع، ٣٦١، ١٠)

- الضرب الثاني (الشكل الأول) منه موجبتان،  
والصغرى جزئية (غ، ع، ٣٦١، ١٢)

- الضرب الثالث (الشكل الأول) منه موجبة كَلِيَّة  
صغرى، وسالبة كَلِيَّة كبرى (غ، ع،  
٣٦١، ١٤)

- الضرب الرابع (الشكل الأول) منه موجبة جزئية  
صغرى، وسالبة كَلِيَّة كبرى (غ، ع،  
٣٦١، ١٦)

- الحدّ الأوسط إذا كان محمولاً على موضوع  
المطلوب، وموضوعاً لمحمول المطلوب،  
كقولنا كل - أب - وكل - ب ج - كان  
قياساً كاملاً، تبيّن منه بذاته، أنّ كل - أ ج -  
ويسمى شكل القرينة بالشكل الأول (ب، م،  
١٢٤، ٤)

الأول (غ، م، ٢٧، ١٢)

- الشكل الأول: هذا الشكل يفارق الآخرين  
بفصلين: أحدهما أنّه لا يحتاج في لزوم نتيجته  
إلى المرّة إلى شكل آخر وسائر الأشكال تُرَدُّ إلى  
هذا الشكل حتى يظهر لزوم النتيجة، ولذا سُمّي  
هذا أولاً. والآخر أنّه يُنتج المحصورات الأربع  
أعني الموجبة الكَلِيَّة والجزئية والسالبة الكَلِيَّة  
والجزئية (غ، م، ٢٧، ٢٠)

- شرط إنتاج هذا الشكل أعني به الشكل الأول  
أمران: أحدهما أن تكون الصغرى موجبة  
والآخر أن تكون الكبرى كَلِيَّة (غ، م، ٢٨، ٧)  
- الضرب الأول (من الشكل الأول) من كَلِيَّتين  
موجبتين (غ، م، ٢٨، ٢٠)

- الضرب الثاني (من الشكل الأول) كَلِيَّتان  
كبراهما سالبة (غ، م، ٢٩، ٢)

- الضرب الثالث (من الشكل الأول) هو الأول  
بعينه ولكن يجعل موضوع المقدمة الأولى  
جزئياً (غ، م، ٢٩، ٥)

- الضرب الرابع (من الشكل الأول) هو الثالث  
بعينه ولكن تجعل الكبرى سالبة، وتُبدل صيغة  
الإيجاب بالسلب (غ، م، ٢٩، ١١)

- المنتج من هذا الشكل (الأول)، بحسب هذا  
الإعتبار، أربع تركيبات: الأول: موجبتان  
كَلِيَّتان، كما سبق. الثاني: موجبتان،  
والصغرى جزئية. الثالث: موجبة كَلِيَّة  
صغرى، وسالبة كَلِيَّة كبرى. الرابع: موجبة  
جزئية صغرى، وسالبة كَلِيَّة كبرى (غ، ع،  
١٣٥، ٢٠)

- في هذا الشكل (الأول) على الخصوص.  
يُشترط أن تكون الصغرى موجبة، ليثبت الحدّ  
الأوسط للأصغر، فيكون الحكم على الأوسط  
حكماً على الأصغر. ويجب أن تكون الكبرى

- الشكل الأول سُميّ أَوْلًا لأن إنتاجه يَبِينُ بنفسه وقياساته كاملة وتبيّنُ به جميع الأشكال، ولأنه ينتج جميع المطالب الأربعة: الكلي الموجب والكلي السالب والجزئي الموجب والجزئي السالب، ولا ينتج الكلي الموجب الذي هو أفضل المطالب غيره (سي، ب، ١٤٣، ١).
- إشتراط كون الصغرى موجبة لأن لزوم النتيجة فيه (الشكل الأول) بدخول الأصغر تحت الأوسط بأن يُقال عليه ما قيل على الأوسط، فإذا كان الأوسط مسلوبًا عنه فلم يكن من الموصوفات بالأوسط فلا يلزم أن يعمدَ إليه ما قيل على الأوسط (سي، ب، ١٤٣، ٧).
- الكبرى مطلقة والصغرى ضرورية في الشكل الأول فقد اتفقوا على أن النتيجة مطلقة تابعة للكبرى، وإذا كانت الكبرى ضرورية فالحق أن النتيجة ضرورية والمشهور بخلاف ذلك (سي، ب، ١٥١، ١٠).
- إن الصغرى متى كانت سالبة في الشكل الأول لم يُنتجَ بها في الإنتاج (ش، ع، ١٠٧، ٢٥).
- إذا رُتّبَ الحدّ الأوسط من الطرفين بأن يكون معمولاً على الأصغر والأكبر معمولاً عليه، فهو من البيّن بنفسه أن هذا الترتيب قياسي، وأنه يوجد لنا بالطبع. وأرسطو يُسمّي هذا الترتيب الشكل الأول (ش، ق، ١٥٢، ١٦).
- الذي من كَلْبَتَيْنِ سَالِبَتَيْنِ في هذا الشكل (الأول) ليس يُنتجُ أصلاً شيئًا من الأشياء (ش، ق، ١٥٤، ١٧).
- إن الصغرى الكَلْبَتَيْنِ من الشكل الأول... أعمل الأشكال كلها (ش، ق، ١٧٣، ٥).
- الذي من كَلْبَتَيْنِ... في الشكل الأول يكون صنفين: أحدهما أن تكون الكبرى هي الضرورية والصغرى الوجودية، والصنف
- الثاني عكس هذا (ش، ق، ١٧٧، ٤).
- إذا كانت المقدمّة الكبرى في الشكل الأول ضرورية فإن النتيجة تكون ضرورية، وإن لم تكن ضرورية لم تكن النتيجة ضرورية (ش، ق، ١٧٧، ١٢).
- جميع المقاييس التي في هذه الأشكال (الوجودية) ترتقي إلى الشكل الأول الذي فيها (ش، ق، ٢٣١، ٥).
- جميع أجناس المقاييس إنما يتمّ بالشكل الأول (ش، ق، ٢٣٧، ٥).
- النتيجة الجزئية قد تبيّن من مقدمتين، إحداهما جزئية، وذلك في الشكل الأول والثاني (ش، ق، ٢٣٨، ١٤).
- الموجب الكَلْبِي... لا يبيّنُ إلّا في الشكل الأول وذلك في صف واحد منه (ش، ق، ٢٤٤، ٥).
- السالب الكلي... يبيّن في شكلين: في الأول وفي الثاني (ش، ق، ٢٤٤، ٦).
- الموجب الجزئي... يبيّن... أنه يُنتج في الشكل الأول والثالث (ش، ق، ٢٤٤، ٨).
- السالب الجزئي... يُنتج في الأشكال كلها، أما في الأول ففي صف واحد منه (ش، ق، ٢٤٤، ١٠).
- ... إن أَلْقَيْنَا الحدّ الأوسط معمولاً على الأصغر وموضوعًا للأكبر، أو معمولاً على الأصغر مسلوبًا عن الأكبر، فإنه يكون الشكل الأول (ش، ق، ٢٦١، ١٣).
- متى كانت المقدمّة الصغرى في الشكل الأول معدولة فليس ينبغي أن يُظنَّ به أنه غير مُنتج (ش، ق، ٢٧٤، ٢٦).
- الفكرة لا تقع بالطبع على شعور الإنتاج في الشكل الثاني كوقوعها على ذلك في الشكل

- كل شكل يرتد إلى آخر بعكس ما تخالفا فيه .  
والأول هو النظم الطبيعي والمنتج للمطالب  
الأربعة ولأشرف المطالب وهو الإيجاب  
الكلي. ويتلوه الثاني لأن ما ينتجه وهو  
الكلي أشرف وإن كان سلبًا من الجزئي وهو  
الذي ينتجه الثالث وإن كان إيجابيًا لكونه أنفع  
في العلوم ولأنه يوافق الأولى في أشرف  
المقدمات وهي الصغرى. ثم الثالث لموافقته  
الأول في الأخرى. ثم الرابع بمخالفته الأول  
فيهما ولذلك يمتد عن الطبع جدًا (م، ط،  
٤٤، ٢٥٥)

الشكل الأول فيشترط لإنتاجه إيجاب الصغرى  
وكلية الكبرى وإلا لم يندرج الأصغر تحت  
الأوسط فلم يتعد الحكم منه إليه والإختلاف  
لتحققه (م، ط، ٢٥٦، ١)

الشكل الأول فيشترط لإنتاجه فعلية الصغرى  
وإلا لجاز أن يكون الأصغر خارجًا عما هو  
أوسط بالفعل فلم يتعد الحكم منه إليه (م، ط،  
٢٢٦، ٢)

- الحد الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى  
وموضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأول (ن،  
ش، ٢٤، ٩)

- الشكل الأول فشرطه إيجاب الصغرى وإلا لم  
يندرج الأصغر في الأوسط، كلية الكبرى وإلا  
إحتمل أن يكون البعض المحكوم عليه بالكبرى  
غير البعض المحكوم به على الأصغر. وضروبه  
الناجئة أربعة (ن، ش، ٢٤، ١١)

المختلطات: أما الشكل الأول فشرطه بحسب  
الجهة فعلية الصغرى والنتيجة فيه كالكبرى إن  
كانت غير المشروطتين والعرفيتين، وإلا  
فكالصغرى محذوقًا عنها قيد اللازمورة  
واللادوام والضرورة المخصوصة بالصغرى إن

الأول (ش، ق، ٢٨١، ١٦)  
أولئك الأشكال وأحفظها أن يكون شكل البرهان  
هو الشكل الأول (ش، ب، ٤١٠، ٢)

- العلم بسبب الشيء... يأنف في الشكل  
الأول (ش، ب، ٤١٠، ٤)

- الحدود لا تنتج إلا في هذا الشكل (الأول)  
(ش، ب، ٤١٠، ٦)

- الشكل الأول هو غير محتاج إلى الشكلين  
الآخرين (ش، ب، ٤١٠، ٨)

- الغلط الموجب الكلي... لا يكون إلا في  
الشكل الأول (ش، ب، ٤١٤، ١٤)

- في الشكل الأول يمكن أن يتجّ سالب كاذب  
يكون نقيضه موجبًا غير ذي حدّ (ش، ب،  
٤١٦، ١٨)

- إن الحد الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى  
وموضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأول لأنه  
بديهى الإنتاج وارد على نظم الطبع، فإن  
الطبيعة مجبولة على الانتقال من الشيء إلى  
الواسطة التي تقتضي حكمه حكم المطلوب.  
(م، ٢١، ١٥)

- الشكل الأول هو الذي يجعل معيار العلوم أي  
ميزانها والعيار الموزون: فنورده هنا ليُجعل  
دستورًا أي مرجعًا يكتفى به (ه، م، ٢٢، ١٩)

- الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى موضوعاً  
في الكبرى فهو الشكل الأول. وإن كان  
بالعكس فهو (الشكل) الرابع وإن كان محمولاً  
فيهما فهو (الشكل) الثاني وإن كان موضوعاً  
فيهما (الشكل) الثالث. والأول يخالف الثاني  
في الكبرى والثالث في الصغرى والرابع فيهما،  
والثاني يخالف الثالث فيهما، والرابع في  
الصغرى، والثالث يخالف الرابع في الكبرى  
(م، ط، ٢٥٤، ٣٤)

مستلزم لاندرجه في الحكم الذي ثبت في الكبرى لكل ما صدق عليه الوسط. ويشترط أيضاً أن تكون كبراه كلية سواء كانت موجبة أو سالبة، إذ بذلك يتعدى حكمها إلى الأصغر لأنها لما حكمت بالأكبر إيجاباً أو سلباً على كل ما صدق عليه الأوسط دخل في هذا الحكم الأصغر لأنه من جملة ما صدق عليه الأوسط على ما دلت عليه الصغرى الموجبة ولو كانت الصغرى سالبة لم يصدق حينئذ الأوسط على الأصغر فلا يتعدى حكم الكبرى إليه. ولو كانت الكبرى جزئية لجاز كون البعض الذي ثبت له الأكبر غير الأصغر لعدم تعيين ذلك البعض فلم يلزم أيضاً تعدي حكم الأكبر إلى الأصغر (و، م، ٢٨٣، ٢)

- إن الأشكال بحسب الحدّ المكرّر أربعة أقسام، لأنه إما أن يكون موضوعاً في الكبرى محمولاً في الصغرى: كالإنسان حيوان والحيوان حادث، فهو الشكل الأوّل المسمّى بالنظم الكامل، لأنه أفواها وهي ترجع إليه في الحقيقة، وإن كان محمولاً فيهما كالإنسان حيوان الفرس حيوان، فهو الشكل الثاني القريب من الأوّل لأنه وافقه في طرف الحمل الذي هو أقوى من طرف الوضع، وإما أن يكون موضوعاً فيهما كالإنسان حيوان الإنسان حادث فهو الشكل الثالث لموافقته من طرف الوضع، وإما أن يكون موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى، وهو عكس الأوّل كالإنسان حيوان الكاتب إنسان فهو الشكل الرابع، وهو أضعفها لبعده عن الأوّل لكونه لم يوافقه لا في حمل ولا في وضع وهذا معنى قولنا وهي على الترتيب (ض، س، ٣١، ٣٠)

كانت الكبرى أحد العامتين ويضم اللادوام إليها إن كانت إحدى الخاصتين (ن، ش، ٢٧، ١٧)

- الشكل الأول يمكن أن يستعمل فيه جميع العوّد الثبوتية والسلبية، الكلية والجزئية، وقد عرفت انتفاء فائدته. فانتفاء فائدة فروعه التي لا تفيد إلا بالرد إليه أولى وأحرى (ت، ر، ٢٧، ١٥، ٨٦)

- الوسط إن كان محمولاً أو نائباً في الصغرى وموضوعاً أو مقدماً في الكبرى فهو الشكل الأول وإن كان بالعكس فهو الرابع (و، م، ٢٨٠، ٣)

- منتج للمطالب الأربعة (الشكل الأول) ولأشرف المطالب الذي هو الإيجاب الكلي لاشتتماله على الشرفين على الإيجاب الذي هو أشرف من السلب، فإن الوجود خير من العدم وعلى الكلية التي هي أشرف من الجزئية لأنها أنفع في العلوم ولدخولها تحت الضبط بخلاف الجزئية ولأنها أخص، والأخص أكمل من الأعم لاشتتماله على أمر زائد (و، م، ٢٨٠، ١٨)

- الشكل الأول فشرط إنتاجه إيجاب صفراء ليندرج الأصغر تحت حكم الأوسط وكلية كبراه والإيجاب كون ما ثبت له الأكبر غير الأصغر. فضروره المنتجة أربعة: كلية موجبة مع مثلها ينتج كلية موجبة، ومع سالبة كلية ينتج سالبة كلية وجزئية موجبة، مع كلية موجبة ينتج جزئية موجبة، ومع سالبة كلية ينتج سالبة جزئية (و، م، ٢٨٢، ٣٢)

- هيئة الشكل الأول أن تكون صفراء موجبة سواء كانت كلية أو جزئية، إذ بذلك يندرج الأصغر تحت الأوسط بحيث يكون من أفرادها وذلك

- موجباً أن تكون المقدمات متقابلة للعملة التي  
فيلت في الشكل الأول. وأما إذا كان القياس  
سالماً، فإنه قد يكون من مقدمات متقابلة إذا  
كانت حدود القياس كلية (أ، ق، ٢٧٥، ٨)
- يُخَصُّ (الشكل) الثالث ألا يُنتج فيه منها ما  
صُغراه سالبة (ف، ق، ٢٢، ٧)
- ضروب الشكل الثالث أولها (الضرب) هذا (أ)  
في كل (ب) (ج) في كل (ب)، ينتج (أ) في  
بعض (ج) لأن الصغرى وهي (ج) في كل (ب)  
تعمكس موجبة جزئية فتصير (أ) في كل (ب)  
(ب) في بعض (ج) فترجع إلى الضرب الثاني  
من الشكل الأول (ف، ق، ٢٨، ١)
- الضرب الأول من هذا الشكل (الثالث) من  
موجبتين كلتین يُنتج موجبة جزئية. والثاني  
كُبراه سالبة كلية وصُغراه موجبة كلية يُنتج سالبة  
جزئية. والثالث كُبراه موجبة كلية وصُغراه  
موجبة جزئية يُنتج موجبة جزئية. والرابع  
كُبراه موجبة جزئية وصُغراه موجبة كلية يُنتج  
موجبة جزئية. والخامس كُبراه سالبة كلية  
وصُغراه موجبة جزئية يُنتج سالبة جزئية.  
والسادس كُبراه سالبة جزئية وصُغراه موجبة  
كلية يُنتج سالبة جزئية (ف، ق، ٣١، ١)
- الذي يخصّ الشكل الثالث في مقدماته هو أن  
تكون الصغرى فيه موجبة وأن تكون إحدىهما  
كلية. وأخصّ من هذا هو أنه سائغ فيه أن تكون  
كبراه جزئية. والذي في وسطه أن يكون  
موضوعها للطرفين جميعاً، والذي يخصه في  
نتائجه هو أن جميع نتائجه جزئية موجبات  
وسالبات (ز، ق، ١٢٥، ٣)
- أما (الشكل الثالث من القياس) فهو الذي يكون  
حدّه الأوسط موضوعاً فيهما جميعاً (س، ق،  
١٥، ١٠٧)

## شكل باطل

- الذي يرسم شكلاً باطلاً ليس يعمل قياساً من  
مقدمات صادقة أولية، ولا من مقدمات ذاتية:  
إذ كان ليس يدخل في الحدّ، وذلك أنه ليس  
يقترض ما يظنه جميع الناس ولا ما يراه  
أكثرهم، ولا ما يظنه الفلاسفة أو أكثرهم أو  
المشهورون جداً منهم، لكنه يعمل القياس من  
المقدمات التي تخص الصناعة، إلا أنها ليست  
صادقة (أ، ج، ٤٧١، ٤)

## شكل ثالث

- إن كانا جميعاً مقولين على شيء واحد بعينه  
أحدهما موجود في كله والآخر غير موجود في  
شيء منه، أو كلاهما موجودين في كله أو غير  
موجودين في شيء منه، فإنني أسمي هذا الشكل  
الثالث. والأوسط هو الذي يقالان عليه؛  
والرأسان (هما) المقولان؛ والكبير منهما أبعد  
من الأوسط، والصغير أقربهما منه، والأوسط  
يوضع خارجاً من الرأسين أخيراً في الوضع.  
وليس يكون في هذا الشكل أيضاً قياس كامل؛  
وقد يمكن أن يكون فيه قياساً إذا ما كانت  
الحدود عند الأوسط كليةً أو غير كلية (أ، ق،  
١٢٤، ١١)
- إن كان الحدان محمولين على الحد الأوسط أو  
الواحد محمولاً والآخر مسلوباً، فإنه يكون  
الشكل الأخير (الثالث) (أ، ق، ٢٠٥، ٧)
- أما في الشكل الثالث فقد تكون النتيجة صدقاً  
إذا كانت المقدمتان كلتاها كذباً، أو بعضها،  
أو كانت الواحدة كلها صدقاً والأخرى كذباً،  
أو كان بعض الواحدة كلها كذباً والأخرى كلها  
صدقاً وبخلاف ذلك وكيفما أمكن أن تُعَيَّر  
المقدمات (أ، ق، ٢٤٣، ٢)
- في الشكل الثالث فإنه لا يمكن إذا كان القياس

جزئياً، وشرطه في أن ينتج هو أن تكون الصغرى موجبة وإحدى المقدمتين كلية (مر، ت، ١٢٢، ١٣)

- (الشكل الثالث) الضرب الأول من كليتين موجبتين ينتج موجبة جزئية، مثاله كل [ب ج] وكل [ب أ]، لا يلزم من هذا أن كل [ج أ]... الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة، ينتج جزئية سالبة، مثاله كل [ب ج] ولا شيء من [ب أ]، لا يلزم من هذا أن لا شيء من [ج أ]... الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى، مثاله: بعض [ب ج] وكل [ب أ]، ينتج بعض [ج أ]، بالبرهان من الضرب الأول. الضرب الرابع من كلية موجبة صغرى وجزئية موجبة كبرى، مثاله: كل [ب ج] وليس كل [ب أ] فليس كل [ج أ]... الضرب السادس من جزئية موجبة صغرى وسالبة كلية كبرى، مثاله بعض [ب ج] ولا شيء من [ب أ] فليس كل [ج أ] (مر، ت، ١٢٣، ٨)

- (الأوسط) إما أن يكون موضوعاً فيهما (المقدمتان) ويسمى الشكل الثالث (غ، م، ١٤، ٢٧)

- الشكل الثالث: لا يُنتج كلياً أصلاً (غ، م، ٦، ٢٨)

- الشكل الثالث هو أن يكون الأوسط موضوعاً في المقدمتين ويرجع حاصله إلى أن كل قضية موجبة فالحكم على موضوعها حكم على بعض محمولها، سواء كان الحكم سلباً أو إيجابياً وسواء كانت القضية موجبة جزئية أو كلية. وذلك واضح وله شرطان: (أحدهما) أن تكون

- (الشكل الثالث من القياس) لا ينتج إلا الجزئي، ولأنه ينتج أفضل المطالب وهو الكلي الموجب (مر، ق، ١٠٨، ٧)

- الشكل الثالث (من القياس) خاصية هذا الشكل في تأليفه ما علمت، وخاصيته في إنتاجه أنه لا ينتج إلا جزئياً، وشرطه في أن ينتج هو أن تكون الصغرى موجبة وإحدهما كلية (س، ق، ١١٦، ١٣)

- الشكل الثالث (من القياس الإقتراني الحملي) الشرط في كون قرائن هذا الشكل منتجة... أن تكون الصغرى موجبة، أو على حكمها كما علمت، وفيهما كلياً أيهما كان وأنت تعلم أن قرائنها حينئذ تكون حينئذ ستة لكن الستة تشترك في أن نتائجها إنما تكون جزئية، ولا يجب فيها كلياً؛ فإنك إذا قلت: كل إنسان حيوان. وكل إنسان ناطق. لم يلزم أن يكون كل حيوان ناطقاً. ولزم أن يكون بعضه ناطقاً. بأن تعكس الصغرى. فاجعل هذا معياراً لك في المركبات من كليتين وأما إذا كانت الكبرى جزئية، لم ينفك عكس الصغرى؛ لأنها إذا عكست صارت جزئية. فإذا قرنت به الأخرى، كان الإقتران من جزئيتين، فلم ينتج، بل يجب أن تعكس الكبرى ثم النتيجة كما علمت (س، أ، ٤٧٣، ٣)

- القسمة أن يكون الحد الأوسط إما محمولاً على الأصغر وموضوعاً للكبير، أو بالعكس، أو محمولاً عليهما، أو يكون موضوعاً لهما جميعاً. فالقسم الأول يُسمى الشكل الأول، والثاني ملفى فإنه بعيد عن الطبع قياسيته، والقسم الثالث يسمى شكلاً ثانياً، والقسم الرابع يسمى شكلاً ثالثاً (مر، ت، ١١٣، ٤)

- الشكل الثالث: ... في إنتاجه إنه لا ينتج إلا

- (غ، ع، ١٤٨، ٨)
- الشكل الثالث هو أن يكون الحد الأوسط موضوعاً في المقدمتين (غ، ع، ٣٦٠، ١٣)
- الضرب الأول من الشكل الثالث من موجبتين كليتين (غ، ع، ٣٦٢، ٤)
- الضرب الثاني من الشكل الثالث من كليتين كبراهما سالبة (غ، ع، ٣٦٢، ٨)
- الضرب الثالث من الشكل الثالث من موجبتين صغراهما جزئية (غ، ع، ٣٦٢، ١١)
- الضرب الرابع من الشكل الثالث من موجبتين والكبرى جزئية (غ، ع، ٣٦٢، ١٤)
- الضرب الخامس من الشكل الثالث من مقدمتين مختلفتين في الكمية والكيفية، صغراهما موجبة جزئية. كبراهما سالبة كلية (غ، ع، ٣٦٢، ١٧)
- الضرب السادس من الشكل الثالث من مقدمتين مختلفتين أيضاً في الكمية والكيفية: صغراهما كلية موجبة وكبراهما سالبة جزئية (غ، ع، ٣٦٢، ٢١)
- إن كان الحد الأوسط محمولاً في كلتي القضيتين على موضوع المطلوب ومحموله يُسمى بالشكل الثاني... فليس بقياس كامل. وإن كان الحد الأوسط موضوعاً في كلتي القضيتين لموضوع المطلوب ولمحموله سُمي بالشكل الثالث... فليس بقياس كامل (ب، م، ١٢٤، ١٤)
- (الشكل) الثالث لا ينتج إلا الجزئي (سي، ب، ١٤٣، ٤)
- الشكل الثالث هو الذي الأوسط فيه موضوع للطرفين، وخاصيته في إنتاجه أنه لا يُنتج إلا جزئياً، وشريطه كون صغراه موجبة وأن تكون إحدى المقدمتين كلية (سي، ب، ١٤٨، ١١)
- (الشكل الثالث) وينتج من المطلقين الصغرى موجبة. (والآخر) أن يكون إحداهما كلية إما الصغرى وإما الكبرى (غ، م، ٣٤، ١٨)
- الضرب الأول (من الشكل الثالث) من كليتين موجبتين كقولك كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق فيلزم أن بعض الحيوان ناطق لأن الصغرى تنعكس جزئية (غ، م، ٣٥، ٥)
- الضرب الثاني (من الشكل الثالث) من كليتين والكبرى سالبة كقولك كل إنسان حيوان ولا إنسان واحد فرس فلا كل حيوان فرس وذلك لأنك إذا عكست الصغرى صارت جزئية موجبة (غ، م، ٣٥، ٩)
- الضرب الثالث (من الشكل الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية (غ، م، ٣٥، ١٣)
- الضرب الرابع (من الشكل الثالث) من موجبتين والكبرى جزئية (غ، م، ٣٥، ١٦)
- الضرب الخامس (من الشكل الثالث) من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى (غ، م، ٣٦، ١)
- الضرب السادس (من الشكل الثالث) من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية (غ، م، ٣٦، ٧)
- (الشكل الثالث) هو أن يكون الحد المشترك موضوعاً في المقدمتين. وهذا يوجب نتيجة جزئية (غ، ع، ١٤١، ١٦)
- ينتظم في هذا الشكل (الثالث) ستة أضرب متتجة (غ، ع، ١٤٢، ١١)
- .. الشكل الثالث: فخاصيته في الوسط: أن يكون موضوعاً للطرفين. وفي المقدمات: أن تكون الصغرى موجبة. وأخص خواصه: أنه يجوز أن تكون الكبرى منه جزئية. وأما في الإنتاج: فهي أن الجزئية هي اللازمة منه، دون الكلية



- والممكنتين بخلاف الثاني وقرانه سنة لأن الصغرى إذا كانت موجبة والكبرى كلية حصلت اقترانات أربع كما في الأول، لكن الكبرى لما جاز أن تكون جزئية هنا حصل إقترانان آخران (سي، ب، ١٤٨، ٢١)
- إنما يكون الطبيعي في القضايا الجزئية أن يوضع بعض الأعم فيه ويحمل عليه الأخص. فإذا قرن بهذه القضية أخرى كلية فربما لا يلتزم منها قياس إلا على هيئة الشكل الثالث (سي، ب، ١٥١، ٥)
- الشكل الثالث فالنتيجة تتبع الكبرى في الجهة، ويبان ذلك أما فيما يرجع إلى الأول بعكس الصغرى فبالعكس، وأما فيما يرجع إليه بعكس الكبرى أو لا يرجع إليه البتة بالعكس فبالإفراض (سي، ب، ١٥٣، ١)
- الممكنتان فيتألف منهما قياس في الشكل الثالث ويجوز أن تكون الصغرى سالبة لأنها ترجع إلى الموجبة والنتيجة ممكنة حقيقية، ويبيّن ذلك بالعكس فيما يرجع إلى الأول بعكس واحد وأما فيما يرجع إليه بعكسين فلا يبيّن بالعكس، لأن النتيجة إذا عكست صارت ممكنة عامة لا تمتنع أن تكون ضرورية ولكن يبيّن بالإفراض أن النتيجة ممكنة حقيقية، وإن اختلط الممكن مع الضروري في هذا الشكل كانت النتيجة تابعة للكبرى، وإن اختلط مع الوجودي كانت النتيجة ممكنة خاصة، وإن اختلط مع المطلق كانت النتيجة ممكنة عامة (سي، ب، ١٥٨، ١٠)
- الشكل الثالث فالنتيجة تابعة للكبرى لأن الجهة جهتها عند الرد إلى الأول إلا في موضعي الإستمثاء في الأول هذا تمام القول في المختلطات، وتمّ بشمائه القول في صورة
- الأقيسة الحملية من جملة الإقترانات (سي، ب، ١٥٩، ١٥)
- الشكل الثالث فلا يمكن أن يُبين فيه كلية البتة لأن النتيجة الجزئية مع عكس مقدّمة كيف كانت لا تنتج إلا جزئية (سي، ب، ١٨٢، ١٢)
- ... إذا كان الحدّ الأوسط موضوعًا لطرفي المطلوب والطرفان محمولان عليه، فإنه يسمّى هذا الشكل الشكل الثالث (ش، ق، ١٦٥، ٣)
- ليس يكون... في هذا الشكل (الثالث) قياس كامل (ش، ق، ١٦٥، ١٠)
- جميع أصناف الشكل الثالث (ترجع) إلى الجزئية التي في الشكل الأول (ش، ق، ١٧٣، ٨)
- جميع أصناف الشكل الثالث إنما تُنتج جزئية (ش، ق، ١٧٣، ٩)
- الشكل الثالث... جهة النتيجة تكون فيه أبدًا تابعة لجهة المقدّمة التي لا تنعكس (ش، ق، ١٨٥، ٤)
- إن كان الحدّ الأوسط موضوعًا للطرفين، إما على طريق الإيجاب أو لأحدهما على طريق الإيجاب وللثاني على طريق السلب، فإنه يكون الشكل الثالث (ش، ق، ٢٦١، ١٧)
- الشكل الثالث... لا يمكن في الأصناف الموجبة منه أن يكون القياس يأتلف من المتقابلات، لأن المتقابلتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة (ش، ق، ٣٢٥، ١٣)
- الشكل الثالث وإن كان قد يُنتج موجبة فهو لا يُنتج كلية (ش، ب، ٤١٠، ٧)
- إن الحدّ الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأول لأنه بديهى الإنتاج وارد على نظم الطبع، فإنّ الطبيعة مجبولة على الانتقال من الشيء إلى

- والواسطة التي تقتضي حكمه حكم المطلوب، وإن كان موضوعاً فيهما فهو الشكل (الثالث) كقولنا كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق فبعض الحيوان ناطق. (هـ، م، ٢١، ٢١)
- الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأول. وإن كان بالعكس فهو (الشكل) الرابع، وإن كان محمولاً فيهما فهو (الشكل) الثاني، وإن كان موضوعاً فيهما (الشكل) الثالث. والأول يخالف الثاني في الكبرى والثالث في الصغرى والرابع فيهما، والثاني يخالف الثالث فيهما، والرابع في الصغرى، والثالث يخالف الرابع في الكبرى (م، ط، ٢٥٤، ٣٥)
- كل شكل يرتد إلى آخر بعكس ما تخالفا فيه. والأول هو النظم الطبيعي والمتنج للمطالب الأربعة ولأشرف المطالب وهو الإيجاب الكلي. ويتلوه الثاني لأن ما ينتجه وهو الكلي أشرف وإن كان سلباً من الجزئي وهو الذي ينتجه الثالث وإن كان إيجابياً لكونه أنفع في العلوم ولأنه يوافق الأولى في أشرف المقدمتين وهي الصغرى. ثم الثالث لموافقته الأول في الأخرى. ثم الرابع بمخالفته الأول فيهما ولذلك بُدئ عن الطبع جداً (م، ط، ١٩، ٢٥٥)
- الشكل الثالث فيشترط لإنتاجه إيجاب صفراء للإختلاف (م، ط، ١، ٢٦١)
- الشكل الثالث فشرط إنتاجه وجهة نتيجته كما في الأول إلا فيما يتبع الصغرى وأنه يتبع فيه عكسها دون قيد الوجود (م، ط، ٢٨٧، ١)
- إن كان (الحذ الأوسط) محمولاً فيهما فهو الشكل الثاني، وإن كان موضوعاً فيهما فهو الشكل الثالث، وإن كان موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى فهو الشكل الرابع (ن، ش، ١٠، ٢٤)
- الشكل الثالث فشرطه موجبة الصغرى وإلا لحصل الإختلاف وكلياً إحدى مقدمتيه، وإلا لجاز أن يكون البعض المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالأكبر فلم تجب التعدية. وضروبه الناتجة ستة (ن، ش، ١٤، ٢٥)
- الشكل الثالث فشرطه بحسب الجهة فعلية الصغرى والنتيجة كالكبرى إن كانت غير الأربع، وإلا فعكس الصغرى محذوقاً عنها قيد الدوام إن كانت الكبرى إحدى العامتين، ومضموماً إليه إن كانت إحدى الخاصتين (ن، ش، ٤، ٢٨)
- (الشكل) الثالث أيضاً ينتج الإيجاب وهو أشرف من السلب فالجواب أن الثالث لا ينتج إلا الجزئي والكلي وإن كان سلباً أشرف من الجزئي وإن كان إيجابياً لأنه أنفع في العلوم وأضبط وأكمل (و، م، ١، ٢٨١)
- الشكل الثالث فلا يوجد فيه عموم الوضع لا بالفعل ولا بالقوة لأنه لا ينتج إلا حيث تكون صفراء موجبة والأصغر فيها محمول، وإنما يصير موضوعاً في العكس وعكس الموجبة جزئية أبداً ومن ثم لم ينتج الثالث إلا جزئية (و، م، ٧، ٢٨٥)
- الشكل الثالث فشرط إنتاجه إيجاب صفراء وكلياً إحداهما وإلا جاز عدم إلتقاء الأكبر بالأصغر ولا ينتج الجزئية لجواز كون الأوسط أخص من الأصغر ومساوياً للأكبر أو مندرجاً معه تحت الأصغر، فيلزم فيهما أن يكون الأصغر أعم من الأكبر (و، م، ٢٩٦، ٢٧)
- ضروبه المنتجة (الشكل الثالث) ستة الصغرى

- كَلِيَّة موجبة مع مثلها أو مع جزئية موجبة ينتجان جزئية موجبة ومع سالبة كَلِيَّة أو جزئية ينتجان جزئية سالبة وجزئية موجبة مع كَلِيَّة موجبة ينتج جزئية موجبة ومع كَلِيَّة سالبة ينتج جزئية سالبة (و، م، ٢٩٨، ٣٠)
- إن الأشكال بحسب الحدّ المكرّر أربعة أقسام، لأنه إمّا أن يكون موضوعاً في الكبرى محمولاً في الصغرى: كالإنسان حيوان والحيوان حادث، فهو الشكل الأوّل المسمّى بالنظم الكامل، لأنه أفواها وهي ترجع إليه في الحقيقة، وإن كان محمولاً فيهما كالإنسان حيوان الفرس حيوان، فهو الشكل الثاني القريب من الأوّل لأنه وافقه في طرف الحمل الذي هو أقوى من طرف الوضع، وإمّا أن يكون موضوعاً فيهما كالإنسان حيوان الإنسان حادث فهو الشكل الثالث لموافقه من طرف الوضع، وإمّا أن يكون موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى، وهو عكس الأوّل كالإنسان حيوان الكاتب إنسان فهو الشكل الرابع، وهو أضعفها لبعده عن الأوّل لكونه لم يوافقه لا في حمل ولا في وضع وهذا معنى قولنا وهي على الترتيب (ض، س، ٣١، ٣٣)
- شكل ثان
- إذا كان شيء واحد بعينه مقولاً على شيء بكتيئه وغير مقولٍ على آخر البتّة، أو مقولاً على كل شيء من كل واحد منهما، فإني أستعي ما كان مثل هذا الشكل الثاني، وأستعي القول على كليهما: الأوسط، واللذين يقال هذا عليهما: الرأسين، وأفرض الكبير من الرأسين الموضوع عند الأوسط، والصغير البعيد من الأوسط، والأوسط متقدّماً في الموضوع على الرأسين (أ،
- ق، ١١٨، ١٥)
- قد عُرف أنه لا يكون في هذا الشكل (الثاني) قياس موجب، ولكن كلها سالبة: الكَلِيَّة منها والجزئية (أ، ق، ١٢٤، ٦)
- في الشكل الثاني: إذا أخذت كلتا المقدمتين ممكنتين ليس يكون قياسٌ موجبين كاننا أم سالبتين أم كَلِيَّتين أم جزئيتين. وأما إذا كانت الواحدة مطلقة والأخرى ممكنة، وكانت الموجبة مطلقة، فإنه لا يكون البتّة قياسٌ. وأما إذا كانت السالبة الكَلِيَّة مطلقة، فإن القياس يكون أبدياً (أ، ق، ١٦١، ٢)
- إن كان الحدّ الأوسط محمولاً في الواحدة مسلوبياً في الأخرى، فإنه يكون الشكل الأرسط (الثاني) (أ، ق، ٢٠٥، ٥)
- أما في الشكل الثاني فقد يمكن لا محالة أن يجتمع صدق من مقدمات كاذبة: سواء كانت كل واحدة من المقدمتين كلها كذباً أو بعضها، أو كانت الواحدة كلها صدقاً والأخرى كلها كذباً: أيما منهما إنفق، أو كانت الواحدة كلها كذباً وبعض الأخرى كذباً. وذلك يكون إمّا في القياسات الكَلِيَّة وإمّا في الجزئية (أ، ق، ٢٣٩، ٢)
- في الشكل الثاني فإنه يمكن أن يكون قياس من مقدمات متضادة ومتناقضة (أ، ق، ٢٧٤، ٥)
- يُخصّص (الشكل) الثاني ألا يُنتج فيه منها ما مقدمتا مرجحتان ولا ما كبراه جزئية أو مُهملة (ف، ق، ٢٢، ٦)
- ضروب الشكل الثاني أولها (الضرب) (ب) ولا في شيء من (أ) و(ب) في كل (ج)، يُنتج (أ) ولا في شيء من (ج) لأن السالبة الكَلِيَّة تنعكس فتصير (أ) ولا في شيء من (ب) و(ب) فد كانت في كل (ج) فترجع إلى الضرب الثالث

إعلم أن الحق في هذا الشكل هو أنه لا قياس فيه. عن مطلقين بالإطلاق العام. ولا عن ممكنين. ولا عن خلط منهما (س، أ، ٤٥٣، ٣)

- القسمة أن يكون الحد الأوسط إما محمولاً على الأصغر وموضوعاً للأكبر، أو بالعكس، أو محمولاً عليهما، أو يكون موضوعاً لهما جميعاً. فالقسم الأول يُسمى الشكل الأول، والثاني ملغى فإنه بعيد عن الطبع قياسيته، والقسم الثالث يسمى شكلاً ثانياً، والقسم الرابع يسمى شكلاً ثالثاً (مر، ت، ١١٣، ٤)

- الشكل الثاني: هذا الشكل يظهر فيه أن الأوسط منه محمول على الطرفين، وخاصيته أنه لا يُنتج إلا سالبة كلية، وسالبة جزئية، وأن تكون الصفري مخالفة للكبرى في الكيفية وأن تكون الكبرى كلية (مر، ت، ١١٧، ٨)

- (الشكل الثاني): الضرب الأول من كليتين، والكبرى سالبة، ينتج كليةً سالبةً، مثاله كل [ج ب] ولا شيء من [أ ب] فلا شيء من [ج أ]... الضرب الثاني من كليتين والصفري سالبة، ينتج سالبة كلية، ومثاله: لا شيء [ج ب] وكل [أ ب] فلا شيء من [ج أ]... الضرب الثالث من صفري موجبة جزئية، وكبرى سالبة كلية، مثاله: بمض [ج ب] ولا شيء من [أ ب]، فليس كل [ج أ]... الضرب الرابع من صفري سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية، مثاله ليس كل [ج ب] وكل [أ ب] فليس كل [ج ب] (مر، ت، ١١٩، ٤)

- في الشكل الثاني فلا تستيع النتيجة ما تحتها ولا معها لأن الأكبر بالفعل غير مقول على الأوسط (مر، ت، ١٧٢، ١٠)

- (الأوسط) إما أن يكون محمولاً فيهما جميعاً

من الشكل الأول (ف، ق، ٢٥، ١)

- الضرب الأول (في الشكل الثاني) كبراه سالبة كلية وضمفراه موجبة كلية، فينتج سالبة كلية. والثاني كبراه موجبة كلية وضمفراه موجبة جزئية، ينتج سالبة جزئية. والرابع كبراه موجبة كلية وضمفراه سالبة جزئية، ينتج سالبة جزئية (ف، ق، ٢٧، ١٣)

- ما كان من المقاييس ترتب فيها الحد الأوسط هذا الترتيب وهو أن يكون محمولاً على الطرفين فتسمى مقاييس الشكل الثاني، والمقدمة الكبرى في هذا القياس هي سالبة عامة والصفري هي موجبة عامة (ف، ق، ١٤، ٧٧)

- أما الشكل الثاني فالذي يخصه في مقدماته هو أن تكون الكبرى كلية والصفري مخالفة لها في الكيفية. وفي وسطه أن يكون الوسط فيه محمولاً على الطرفين وفي نتاجه أن ينتج السوابل حسب (ز، ق، ١٢٤، ١٥)

- أما (الشكل الثاني من القياس) فهو الذي يكون حده الأوسط محمولاً على الطرفين (س، ق، ١٠٧، ١٤)

- (الشكل الثاني من القياس) لا ينتج إلا السالب (س، ق، ١٠٨، ٦)

- الشكل الثاني (من القياس) هذا الشكل خاصيته في نظمه أن الأوسط منه محمول على الطرفين، وخاصيته في إنتاجه أن الموجبتين منه لا تنتجان (س، ق، ١١١، ٨)

- يجب في شرط إنتاج هذا الشكل (الثاني من القياس) أن تكون إحدى المقدمتين موجبة، والأخرى سالبة، وأن تكون الكبرى كلية (س، ق، ١١٤، ٢)

- الشكل الثاني (من القياس الإقتراني الحملي)

- وسمى الشكل الثاني (غ، م، ٢٧، ١٣) -  
 الشكل الثاني: فلا ينتج موجبة أصلاً (غ، م، ٢٨، ٥)
- الشكل الثاني يرجع حاصله إلى أن كل قضية أمكن أن تُحمل على محمولها ما لم يوجد لموضوعها فهي قضية سالبة لا موجبة (غ، م، ٣٢، ١٧)
- الضرب الأول (من الشكل الثاني) من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة كلية (غ، م، ٣٣، ٧)
- الضرب الثاني (من الشكل الثاني) كليتان لكن الصغرى سالبة (غ، م، ٣٣، ١٣)
- الضرب الثالث (من الشكل الثاني) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى (غ، م، ٣٣، ١٩)
- الضرب الرابع (من الشكل الثاني) جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى (غ، م، ٣٤، ٤)
- (الشكل الثاني) وهو ما كان الحد الأوسط فيه محمولاً على الطرفين. لكن إنما ينتج إذا كان محمولاً على أحدهما، بالسلب، وعلى الآخر بالإيجاب. فيشترط إختلاف المقدمتين في الكيفية، أي في السلب والإيجاب. ثم لا تكون النتيجة إلا سالبة (غ، م، ٣٨، ٤)
- (الضربان) الثالث والرابع: (من الشكل الثاني): فإن تكون الصغرى سالبة: إما جزئية وإما كلية. وتكون الكبرى موجبة (غ، م، ٣٩، ٢٢)
- الشكل الثاني: فخاصيته في وسطه: أن يكون محمولاً على الطرفين. وفي مقدماته: أن لا يتشابه في الكيفية، بل تكون أبداً: إحداهما: سالبة. والأخرى: موجبة. وأما في الإنتاج: فهو أنه لا ينتج موجبة أصلاً، بل لا ينتج إلا السالب (غ، م، ٤٨، ٢)
- الشكل الثاني ما كان الحد الأوسط فيه محمولاً في المقدمتين (غ، م، ٣٦٠، ١٢)
- الضرب الأول من الشكل الثاني مثل: كل جسم مؤلف. ولا أزلي واحد مؤلف (غ، م، ٣٦١، ١٨)
- الضرب الثاني من الشكل الثاني مثل: موجود ما مؤلف. ولا أزلي واحد مؤلف (غ، م، ٣٦١، ٢٠)
- الضرب الثالث من الشكل الثاني مثل: لا جسم واحد منفك عن الأعراض. وكل أزلي منفك عن الأعراض (غ، م، ٣٦١، ٢٢)
- الضرب الرابع من الشكل الثاني مثل: موجود ما ليس بجسم وكل متحرك جسم (غ، م، ٣٦٢، ٢)
- إن كان الحد الأوسط محمولاً في كلتي القضيتين على موضوع المطلوب ومحموله يُسمى بالشكل الثاني... فليس بقياس كامل. وإن كان الحد الأوسط موضوعاً في كلتي القضيتين لموضوع المطلوب ولمحموله سُمي بالشكل الثالث... فليس بقياس كامل (ب، م، ١٢٤، ٨)
- الشكل الثاني لا ينتج إلا السالب (سي، ب، ١٤٣، ٣)
- الشكل الثاني لا تبيّن قياسيته إلا بعكس أو عمل آخر برده إلى الشكل الأوّل فيتضاعف العمل على ما في الشكلين، ويلتحق بالشكل الرابع الذي كان سبب إغائه بعده عن الطبع وزيادة الكلفة في بيان قياسيه (سي، ب، ١٤٥، ٢)
- الشكل الثاني هو الذي فيه الأوسط محمول على الطرفين وخاصيته في إنتاجه أنه لا ينتج إلا سالباً وشرطه إختلاف مقدمتيه بالسلب

- والإيجاب، وأن تكون الكبرى كليةً والموجبتان لا تتجان فيه لأن الشيء الواحد قد يوجب لشيئين متباينين كالجسم للحجر والحيوان وللمتفقين كالإنسان والناطق، والنتيجة في أحد المثاليين سالبة وفي الآخر موجبة، والسالبان كذلك لا تتجان (سي، ب، ٧، ١٤٦)
- إن المطلقتين تتجان في هذا الشكل (الثاني) وكذا الممكنتان. والحق أنه إنما ينتج من المطلقتين إذا كانت السالبة منعكسة على نفسها، وهي المشروطة بشرط دوام الموضوع موصوفاً بما وصف به. وأما من الممكنتين فلا ينتج أصلاً (سي، ب، ٦، ١٤٧)
- إختلاط الممكن مع غيره في الشكل الثاني، فإذا اختلط مع الضروري فيه كانت النتيجة ضرورية سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو أحدهما موجبة والأخرى سالبة (سي، ب، ٧، ١٥٧)
- الشكل الثاني فيمكن نتاج الكبرى السالبة من الكليتين بالنتيجة وعكس الصغرى ثم عكس النتيجة الثانية، ولكن هذا لا يكون دوراً عند أكثرهم لأنه يحتاج إلى عكس زائد وفي الحقيقة هو دور (سي، ب، ١٠، ١٨١)
- متى حُجِلَ الحدُّ الأوسط على الطرفين جميعاً، أعني على موضوع المطلوب وعلى محموله... فلنستعمل مثل هذا التأليف الشكل الثاني (ش، ق، ١٠، ١٥٩)
- هذا الشكل (الثاني) ليس يوجد فيه قياس كامل وتوجد فيه قياسات مُنتجِعة (ش، ق، ١٦، ١٥٩)
- في هذا الشكل (الثاني)... الكبرى كليةً والثانية مُخالِفة لها في الكيفية (ش، ق، ١٨، ١٦٤)
- كل قياس يكون في هذا الشكل (الثاني)... هو غير كامل (ش، ق، ٢٢، ١٦٤)
- من الإضطرار أن يكون في هذا الشكل (الثاني) قياس (ش، ق، ٢٢، ١٦٤)
- لا يكون في هذا الشكل (الثاني) نتيجة موجبة وإنما تكون سالبة كليةً أو جزئية (ش، ق، ٢٥، ١٦٤)
- إن كان الحدُّ الأوسط محمولاً في أحدهما مسلوباً عن الآخر على جهة الحمل لا على جهة الوضع، فإنه يكون الشكل الثاني (ش، ق، ١٥، ٢٦١)
- في الشكل الثاني... قد يمكن أن تكون نتيجة صادقة عن مقدمات كاذبة (ش، ق، ٥، ٢٨٩)
- جميع المطالب تُبَيَّنُ بالخُلف في الشكل الثاني (ش، ق، ٥، ٣١٦)
- الشكل الثاني... يمكن أن يكون فيه قياس من مقدمتين متقابلتين: إما على طريق التضاد وإما على طريق التناقض (ش، ق، ١٨، ٣٢٤)
- الشكل الثاني ليس ينتج موجبة (ش، ب، ٧، ٤١٠)
- إذا كان سلب المحمول عن الموضوع من قبل سلب الطبيعة المحيطة به عن الموضوع، إلتلف ذلك في الشكل الثاني (ش، ب، ١٢، ٤١١)
- الغلط الذي هو سالب كلي... يعرض في الشكل الأول والشكل الثاني (ش، ب، ١٥، ٤١٥)
- في الشكل الثاني... ليس يمكن أن ينتج فيه سالب كاذب من مقدمتين كلاتهما كاذبة بالكل (ش، ب، ٢٢، ٤١٦)
- إن الحدُّ الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأول لأنه

في الكيف لجواز اشتراك المختلفات والمتفقات في السلب والإيجاب فلم يستلزم شيئاً منهما، والمعنى بالإنتاج استلزام القياس لأحدهما وكلية كبراه للإختلاف (م، ط، ٢٥٨، ١)

- الشكل الثاني فيشترط لإنتاجه أمران: أحدهما دوام الصفري أو كون الكبرى مما تنعكس سالبة لأن الصفري الوقتية والمشروطة الخاصة مع الكبرى الوقتية لا تتجان (م، ط، ٢٧٨، ١) - إن كان (الحذ الأوسط) محمولاً فيهما فهو الشكل الثاني، وإن كان موضوعاً فيهما فهو الشكل الثالث، وإن كان موضوعاً في الصفري ومحمولاً في الكبرى فهو الشكل الرابع (ن، ش، ٢٤، ٩)

- الشكل الثاني فشرطه إختلاف مقدمته بالكيف وكلية الكبرى، وآلاً يحصل الإختلاف الموجب لعدم الإنتاج وهو صدق القياس مع إيجاب النتيجة تارة ومع سلبها أخرى، وضروريه الناتجة أيضاً أربعة (ن، ش، ٢٤، ٢٢)

- الشكل الثاني فشرطه بحسب الجهة أمران: أحدهما صدق الدوام على الصفري أو كون الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب. وثانيهما لا يستعمل الممكنة إلا مع الضرورة المطلقة أو مع الكبريين المشروطتين، والنتيجة دائمة إن صدق الدوام على إحدى مقدمتيه وآلاً فكالصفري محذوفاً عنها قيد اللادوام واللاضرورة والضرورة أية ضرورة كانت (ن، ش، ٢٧، ٢١)

- (الشكل) الثاني لأنه يوافق الأول في الصفري وهي أشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب أو مقدمه وهما أشرف من المحمول والتالي لأن المحمول والتالي، في الأغلب

بديهى الإنتاج وارد على نظم الطبع، فإن الطبيعة مجبولة على الإنفعال من الشيء إلى الوساطة التي تقتضي حكمه حكم المطلوب، أو محمولاً فيهما فهو الشكل (الثاني) كقولنا كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء من الإنسان بحجر وإنما كان هذا تائياً وما قبله ثالثاً لأن هذا يشارك الأول في أشرف مقدمته وهي الصفري لاشتمالها على موضوع المطلوب، وذلك يشاركه في أحسن مقدمته وهي الكبرى بخلاف الرابع إذ لا شركة له أصلاً مع الأول (ه، م، ٢١، ١٩)

- الأوسط إن كان محمولاً في الصفري موضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأول. وإن كان بالعكس فهو (الشكل) الرابع، وإن كان محمولاً فيهما فهو (الشكل) الثاني، وإن كان موضوعاً فيهما (الشكل) الثالث. والأول يخالف الثاني في الكبرى والثالث في الصفري والرابع فيهما، والثاني يخالف الثالث فيهما، والرابع في الصفري، والثالث يخالف الرابع في الكبرى (م، ط، ٢٥٤، ٣٥)

- كل شكل يرتد إلى آخر بعكس ما تخالفا فيه. والأول هو النظم الطبيعي والمنتج للمطالب الأربعة ولأشرف المطالب وهو الإيجاب الكلي. وبتلوه الثاني لأن ما ينتجه وهو الكلي أشرف وإن كان سلباً من الجزئي وهو الذي ينتجه الثالث وإن كان إيجاباً لكونه أنفع في العلوم ولأنه يوافق الأولى في أشرف المقدمتين وهي الصفري. ثم الثالث لموافقته الأول في الأخرى. ثم الرابع بمخالفته الأول فيهما ولذلك بعد عن الطبع جداً (م، ط، ٢٥٥، ٩)

- الشكل الثاني فيشترط لإنتاجه إختلاف مقدمته

الملزومات. فيكفي فيه أن يقال من لوازم أحد الطرفين ثبوت الوسط ومن لوازم الآخر سلبه وهما متنافيان فتنافي الملزومان، وإلا اجتمع المتنافيان لأن اجتماع الملزومين يستلزم اجتماع لازميهما ضرورة وجود كل لازم عند وجود ملزومه (و، م، ٢٩٠، ١٥)

- إن الأشكال بحسب الحدّ المكرّر أربعة أقسام، لأنه إما أن يكون موضوعاً في الكبرى محمولاً في الصغرى: كالإنسان حيوان والحيوان حادث، فهو الشكل الأوّل المسمى بالنظم الكامل، لأنه أقواها وهي ترجع إليه في الحقيقة، وإن كان محمولاً فيهما كالإنسان حيوان الفرس حيوان، فهو الشكل الثاني القريب من الأوّل لأنه وافقه في طرف الحمل الذي هو أقوى من طرف الوضع، وإما أن يكون موضوعاً فيهما كالإنسان حيوان الإنسان حادث فهو الشكل الثالث لموافقته من طرف الوضع، وإما أن يكون موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى، وهو عكس الأوّل كالإنسان حيوان الكاتب إنسان فهو الشكل الرابع، وهو أضعفها لبعده عن الأوّل لكونه لم يوافقه لا في حمل ولا في وضع وهذا معنى قولنا وهي على الترتيب (ض، س، ٣١، ٣١)

#### شكل رابع

- الشكل الثاني لا تبيّن قياسته إلا بعكس أو عمل آخر يرده إلى الشكل الأوّل فيتضاعف العمل على ما في الشكلين، ويلتحق بالشكل الرابع الذي كان سبب إلغاءه بعده عن الطبع وزيادة الكلفة في بيان قياسته (سي، ب، ١٤٥، ٤٤)

- الشكل الرابع... ليس بشكل طبيعي وهو أن

يكونان عارضين تابعين والمتبوع المعروض أشرف من التابع العارض، ولأن المحمول والتالي إنما هما مذكوران مطلوبان في القضية لأجل الموضوع أو المقدم حتى يرتبطا عليه بالإيجاب أو السلب، وإنما تلاه أيضاً لأنه ينتج الكلّي وهو أشرف من الجزئي (و، م، ٢٨٠، ٣١)

- الشكل الثاني فشرط إنتاجه اختلاف كيف مقدّمته وكلية كبراه لأن وجه إنتاجه أن الأصغر والأكبر تباينا في لازم واحد فيلزم تباين أحدهما للآخر. ولا يحصل هذا إلا بمجموع الشرطين إذ لو لم يختلفا في كيف لما لزم تباين الأصغر والأكبر ولا توافقهما لجواز اشتراك المتوافقين والمتباينين في لازم إيجابي أو سلبى لو لم تكن الكبرى كلية لما لزم التباين في اللوازم. يعني أنه لا يشترط لإنتاج الشكل الثاني بحسب كسبة المقدمات وكيفها شرطان أحدهما اختلاف كيف مقدّمته أي كون إحداهما موجبة والأخرى سالبة لأنهما لو إنفقتا في كيف فهما إما موجبتان أو سالتان. وإيّا ما كان لزم الاختلاف الموجب للعقم، أما إذا كانتا موجبتين فلجواز اشتراك المتوافقين أي المتساويين والمتباينين في لازم واحد إيجابي لهما معاً أو سلبى عنهما (و، م، ٢٨٦، ٢٦)

- ضروبه المنتجة (الشكل الثاني) أربعة: الصغرى كلية موجبة مع كلية سالبة وعكسه ينتجان سالبة كلية والصغرى جزئية موجبة مع سالبة كلية وجزئية سالبة مع موجبة كلية ينتجان جزئية سالبة (و، م، ٢٨٨، ٧)

الحق أن إنتاج الشكل الثاني لا يحتاج إلى ردّ للأول ولا لتكلف أصلاً لأن حاصله راجع إلى الإستدلال بتنافي اللوازم على تنافي



في العلوم ولأنه يوافق الأولى في أشرف المقدمتين وهي الصغرى. ثم الثالث لموافقته الأول في الأخرى. ثم الرابع بمخالفته الأول فيهما ولذلك بعد عن الطبع جداً (م، ط، ٢٥٥، ٢١)

- الشكل الرابع فيشترط لإنتاجه أن لا يجتمع فيه خُصان إلا إذا كانت الصغرى موجبة جزئية وأن تكون الكبرى سالبة كلية (م، ط، ٢٦٤، ١)

- الشكل الرابع فيشترط لإنتاجه ثلاثة أمور: أحدها فعلية الموجبة بما يقرب مما عرفته في الأول. الثاني إنعكاس السالبة فإن السالبة الوقتية لا تنتج مع الضرورية... الثالث أن تكون الصغرى السالبة دائمة أو كبراهما مما ينعكس سالبة (م، ط، ٢٨٨، ١)

- الشكل الرابع فشرطه بحسب الكمية والكيفية إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو إختلافهما في الكيف مع كلية إحداهما وإلا لحصل الإختلاف الموجب لعدم الإنتاج. وضروبه الناتجة ثمانية (ن، ش، ٢٦، ١١)

- الشكل الرابع فشرط إنتاجه بحسب الجهة أمور خمسة: الأول كون القياس فيه من الفعليات. الثاني إنعكاس السالبة المستعملة فيه. الثالث صدق الدوام على الصغرى في الضرب الثالث والعرفي العام على كبراه. الرابع كون الكبرى في السادس من المتعكسة السوالب. الخامس كون الصغرى في الثامن من إحدى الخاصتين والكبرى ممّا يصدق عليها العرفي العام. والنتيجة في ضربين (ن، ش، ٢٨، ٧)

- (الشكل) الرابع لمخالفته الأول في مقدمته ممّا وهو في غاية البعد من الطبع، ولذلك أسقطه الفارابي وإبن سينا والغزالي عن الإعتبار. ولهذا كانت الثلاثة وهي ما عدا الرابع كلها

يكون الحد الأوسط محمولاً على الطرف الأعظم موضوعاً للأصغر (ش، ق، ١٥٢، ٨)  
- الشكل الرابع... ليس بقياس تقع عليه الفكرة بالطبع (ش، ق، ١٧٢، ٦)

- ليس يوجد شكل رابع (ش، ق، ٢٣٣، ١٢)  
- (الشكل الرابع) ليس تقع عليه فكرة بالطبع ولا يوجد في كلام قياسي ولا برهاني ولا ظني (ش، ق، ٢٣٣، ٢٤)

- إن الحد الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأول لأنه بديهى الإنتاج وارد على نظم الطبع، فإن الطبيعة مجبولة على الإنتقال من الشيء الى الواسطة التي تقتضي حكمه حكم المطلوب، (وإن كان بالعكس) أي موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى فهو الشكل (الرابع) كقولنا على إنسان حيوان وكل ناطق إنسان فيعض الحيوان ناطق. (ه، م، ٢١، ١٨)

الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأول. وإن كان بالعكس فهو (الشكل) الرابع وإن كان محمولاً فيهما فهو (الشكل) الثاني وإن كان موضوعاً فيهما (الشكل) الثالث. والأول يخالف الثاني في الكبرى والثالث في الصغرى والرابع فيهما، والثاني يخالف الثالث فيهما، والرابع في الصغرى، والثالث يخالف الرابع في الكبرى (م، ط، ٢٥٤، ٣٤)

- كل شكل يرنّد إلى آخر بعكس ما تخالفا فيه. والأول هو النظم الطبيعي والمنتج للمطالب الأربعة ولأشرف المطالب وهو الإيجاب الكلي. ويتلوه الثاني لأن ما ينتجه وهو الكلي أشرف وإن كان سلباً من الجزئي وهو الذي ينتجه الثالث وإن كان إيجاباً لكونه أنفع

محمولاً في الكبرى، وهو عكس الأول كالإنسان حيوان الكاتب إنسان فهو الشكل الرابع، وهو أضعفها لبعده عن الأول لكونه لم يوافق لا في حمل ولا في وضع وهذا معنى قولنا وهي على الترتيب (ض، س، ٣١، ٣٤)

### شكل القول

- إن كان (شكل القول) غير قياسي لم يلزم الموجب تبكيك، وإن كان قياسياً بطل وضع الموجب ولزمه التبكيك (ف، ج، ١٥، ١٠)

### شكلان ثان وثالث

- لم يكن هذان الشكلان (الثاني والثالث) يبيّن القياسية بنفسهما إلا بالأول فلا فائدة لهما بل لهما خاصة فائدة (سي، ب، ١٥٠، ٢٣)

### شكليّة

- إذا تصوّرت معنى المثلث فنسبت إليه الشكليّة ونسبت إليه الوجود، وجدت الشكليّة داخله في معنى المثلث؛ حتى يستحيل أن تفهم المثلث أنه مثلث إلا وقد وجب أن يكون قبل ذلك شكلاً (س، م، ٦٦، ٤)

### شنع

- الشنع هو الرأي المطروح عند الجميع أو الرأي المشهور اطراحه، ويقابله الرأي المشهور إثاره (ف، ج، ١٥٥، ١٥)

- المشهور إثاره كما أنه ليس يوجد لأجل إنه صادق ومطابق للموجود، وكذلك الشنع ليس اطراحه لأجل إنه كاذب وغير مطابق للموجود، لكن لأن الناس يرون اطراحه فقط، كان صادقاً أو كاذباً (ف، ج، ١٥٥، ١٦)

موجودة في القرآن (و، م، ٢٨١، ١٣)

- الشكل الرابع يشترط لإنتاجه إن لم تكن صفراء موجبة جزئية أن لا يجتمع فيه خستان بحسب الكم أو بحسب الكيف أو بهما معاً ولو في مقدّمة واحدة، وخسة الكم الجزئية وخسة الكيف السلب وإن كانت صفراء جزئية موجبة فنشرط إنتاجه أن تكون الكبرى كلبية سالبة (و، م، ٣٠٣، ٦)

- ضروبه المنتجة (الشكل الرابع) خمسة: كلبية موجبة مع مثلها أو مع جزئية موجبة ينتجان موجبة جزئية لجواز كون الأصغر أعم من الأوسط المساوي للأكبر فيكون حينئذ الأصغر أعم من الأكبر، وسالبة كلبية مع كلبية موجبة ينتج سالبة كلبية لرده إلى الأول بتبديل المقدمتين وعكس النتيجة، وعكسه ينتج سالبة جزئية لجواز كون الأصغر أعم من الأوسط المندرج مع الأكبر تحت الأصغر فيلزم أيضاً أن يكون الأصغر أعم من الأكبر، وموجبة جزئية مع سالبة كلبية ينتج جزئية سالبة لرده إلى الأول بعكس المقدمتين (و، م، ٣٠٤، ٣١)

- إن الأشكال بحسب الحدّ المكرّر أربعة أقسام، لأنه إما أن يكون موضوعاً في الكبرى محمولاً في الصغرى: كالإنسان حيوان والحيوان حادث، فهو الشكل الأول المسّى بالنظم الكامل، لأنه أقواها وهي ترجع إليه في الحقيقة، وإن كان محمولاً فيهما كالإنسان حيوان الفرس حيوان، فهو الشكل الثاني القريب من الأول لأنه وافقه في طرف الحمل الذي هو أقوى من طرف الوضع، وإما أن يكون موضوعاً فيهما كالإنسان حيوان الإنسان حادث فهو الشكل الثالث لموافقه من طرف الوضع، وإما أن يكون موضوعاً في الصغرى

- ولا الشئ هو الكاذب فكثير من الحق شئ وكثير من الباطل ذائع (ب، م، ٢٣٤، ١٧)

شيء

- الشيء ليس إنما يكون أو لا يكون، من قيل أنه قد أوجب أو قد سلب، ولا حكمه بعد عشرة ألف سنة غير حكمه بعد زمان آخر كم كان مقداره (أ، ع، ٧٣، ١٢)

- كل شيء فوجده الآن أو غير وجوده واجب ضرورة؛ ووجوده فيما يستقبل أو غير وجوده واجب ضرورة (أ، ع، ٧٥، ٢)

- إن الشيء مقول على الكل إذا لم يوجد من كل الموضوعه شيء لا يقال هذا عليه. وكذلك القول فيما لا يقال على شيء منه (أ، ق، ١٠٨، ٩)

- الشيء يُبين جزماً يكون أن يتبين برفع الكلام إلى المحال ويحدود واحدة، والذي يتبين برفع الكلام إلى المحال يكون أن يتبين جزماً (أ، ق، ١٩٦، ٥)

- تتبين الأشياء الكلية بشرط من النظر في الأشياء الجزئية (أ، ق، ١٩٨، ٣)

- ما كان على شيء فهو موجه؛ وأما ما كان من شيء فهو سالبه (أ، ب، ٣١٥، ١)

- ما نقول فيه إنه على الكل، فهو شيء لم يكن على البعض دون أن يكون على البعض الآخر أو لا كان في وقت ما موجوداً وفي وقت آخر غير موجود (أ، ب، ٣٢٢، ١)

- ليس يلزم دائماً أن يكون شيء واحد بعينه موجوداً لأشياء كثيرة، إذ كان قد توجد أبعاد ما ليس بينها أوساط (أ، ب، ٣٨٢، ١)

- قد توجد مبادئ يبين بها أن هذا الشيء ليس هو موجوداً أمراً ما، ولا أيضاً هذا الشيء

موجود لهذا الشيء (أ، ب، ٣٨٣، ٢)

- تكون إذن مبادئ: بعضها لوجود الشيء، وبعضها لغير وجوده (أ، ب، ٣٨٣، ٤)

- الشيء الذي عن الإتفاق فلا علم به بالبرهان؛ إذ كان الأمر الذي بالإتفاق ليس هو ضرورياً ولا على أكثر الأمر؛ لكن ما يكون خارجاً عن هذين (أ، ب، ٣٩٧، ٤)

- يمكن أن يكون شيء واحد هو نحو ماذا ومن الإضطراب - مثال ذلك نفوذ الضوء في المصباح (أ، ب، ٤٣٣، ٨)

- إن لم يوجد سبيل إلى أخذ شيء واحد بعينه مما يجب أن نسميه صدقةً وشوكاً وعظماً، غير أنه قد يكون عندنا الأشياء اللازمة لهذه أيضاً، كأن الشيء الذي هو مثل هذا هو طبيعة واحدة (أ، ب، ٤٥٣، ٩)

- إن أنت أخذت الشيء الذي العلة علة في الجزئية فهو أكثر، مثال ذلك أن تكون زواياها الخارجة مساوية لأربع قوائم هي أزيد مما المثلث والمربع، فأما إذا أخذت جميعها فهي بالتساوي، وذلك أن جميع الأشياء التي زواياها الأربع الخارجة مساوية لأربع زوايا قائمة بالأوسط على مثال واحد (أ، ب، ٤٥٩، ١٠)

- الشيء إذا لم يُعلم على كم نحو يقال، فقد يمكن ألا يجتمع فيه رأي السائل والمجيب على شيء واحد بعينه. فإذا تبين على كم نحو يقال الشيء، وعلى ماذا يضعه من أتى به، سخر من السائل متى لم ينح بالقول نحوه (أ، ج، ٤٩٩، ١٢)

- وجود الموضوع من الإضطراب إذا وجد شيء من الأشياء هو لمن يريد أن يثبت الشيء. وذلك أنه إن تبين أن ذلك الشيء موجود، صار

بمنزلة ما أن العدالة أفضل من العدل والأشبه  
منهما أيضًا بالأفضل أثر (أ، ج، ٥٣٩، ٤)

- الشيء الذي هو أظهر أثر مما هو دونه في هذه  
الحال؛ والشيء الذي هو أصعب أيضًا أثر.  
وذلك آثا إذا اقتنينا ما لا يسهل تناوله كان  
سرورنا به أكثر. وكذلك أيضًا ما هو أكثر  
خصوصًا، أثرٌ مما هو أكثر عمومًا (أ، ج،  
٥٤٠، ٣)

- إن كان شيء يفعل خيرًا بمن يَحْضُرُهُ وآخر لا  
يفعل، فإن الذي يفعل أثر، كما أن المسخن  
أسخن مما لا يُسَخَّن. وإن كانا كلاهما يفعلان  
ذلك، فأكثرهما فعلًا أثر أو الذي يجعل الشيء  
الأفضل والأخص خيرًا (أ، ج، ٥٤٢، ٩)

- إذا كان لشيء واحد بعينه يوجد شيء هو أجود  
منه وآخر دونه في الجودة، فإن الأجود أثر؛  
وإن كان أحد الإثنين أجود بكثير (أ، ج،  
٥٤٣، ٤)

- الشيء إن كان يوجد للكل، فقد يوجد لواحد  
أيضًا. وإن كان لا يوجد ولا لواحد، فليس  
يوجد لواحد (أ، ج، ٥٤٧، ٤)

- إن كان شيء من الأشياء في حال من الأحوال  
أكثر مما هو من جنس آخر، ولم يكن شيء من  
تلك بهذه الحال، فليس المذكور أيضًا يكون  
بتلك الحال مثال ذلك أنه إن كان علمٌ ما خيرًا  
أكثر من اللذة، ولم يكن علم من العلوم خيرًا،  
فليس لذّة ما أيضًا تكون خيرًا. وكذلك أيضًا ما  
يوجد من الأقل وما يجري على مثالي واحد.  
وذلك أنه قد يمكن أن نُثَبِّتَ بها وأن نُبَيِّطَ. غير  
أن الأمرين جميعًا ممكنان من الذي يجري على  
مثال واحد (أ، ج، ٥٤٨، ٥)

- الشيء الذي فيه المتوسطات فيه تكون الأطراف  
(أ، ج، ٥٦٥، ١٥)

الموضوع مبيّنًا (أ، ج، ٥١٣، ١٤)

- كل من قال شيئًا من الأشياء - أي شيء كان -  
فقد قال بوجوه من الوجوه أشياء كثيرة، لأن كل  
واحد من الأشياء من الإضطرار له لوازم كثيرة،  
مثال ذلك أن من قال إنسانًا موجودًا فقد قال إن  
حيوانًا موجودًا، وإن متنفسًا موجودًا، وإن قابلاً  
للعلم موجود، وإن ذا رجلين موجودًا. فأبي  
شيء من اللوازم إذا ارتفع، يرتفع معه أيضًا  
الأمر الأوّل (أ، ج، ٥١٥، ١٥)

- الشيء الذي هو ممكن في شيء من الأشياء،  
قد يكون ممكنًا على الإطلاق (أ، ج،  
٥٢٩، ١٦)

- ليس يقال في شيء من الأشياء إن الجنس ذات  
له، متى لم يكن موجودًا في الجنس - مثال  
ذلك أن الإنسان الأبيض ليس اللون ذاتًا له،  
وكذلك في الأشياء الأخرى. والمأثور من أجل  
نفسه أثر من المأثور من أجل غيره - مثال ذلك  
أن الصحة أثر من الرياضة لأن تلك مأثورة من  
أجل نفسها، وهذه من أجل غيرها (أ، ج،  
٥٣٤، ٩)

- الشيء الذي هو أنفع في كل وقت أو في أكثر  
الأوقات هو أثر، بمنزلة ما أن العدالة والشفقة أثر  
من الشجاعة. وذلك أن تينك نافعتان دائمًا،  
وهذه في بعض الأوقات (أ، ج، ٥٣٨، ١٠)

- الشيء إذا كان لنا بأجمعنا لم نحتج إلى نظيره  
أصلًا أثر من الذي إذا كان لنا احتجنا معه إلى  
الباقى، كالحال في العدالة والشجاعة. وذلك  
أن الناس كلهم إذا كانوا عدولاً لم ينتفع  
بالشجاعة؛ وإذا كانوا كلهما شجعانًا انتفع  
بالعدالة (أ، ج، ٥٣٨، ١٢)

- الشيء الذي هو أقرب إلى الخير هو أفضل  
وأثر، والذي هو أكثر شَبَهًا به هو أفضل وأثر،

- الشيء الذي يوجد فيه النوع قد يوجد فيه الجنس أيضاً (أ، ج، ٥٧٣، ١١)
- الشيء الذي يقال في الخواص ينبغي أن يكون يفصل كالشيء الذي يقال في الحدود (أ، ج، ٥٩١، ١٧)
- الذي يوجد لشيء فقد يوجد للذي يمرض له، وللعرض إذا أخذ معه الذي له عرض. مثال ذلك أن الخاصة التي توجد للإنسان قد توجد للإنسان الأبيض بما هو إنسان أبيض؛ والذي يوجد للإنسان الأبيض قد يوجد للإنسان (أ، ج، ٦٠٣، ١٣)
- كل شيء هو لنفسه يدل على إتيته، والدال على الإتيته ليس هو بخاصة لأحد. مثال ذلك أنه لما كان مَنْ قال إن الجميل هو اللائق قد جعل الشيء خاصة لنفسه، إذ كان الجميل واللائق شيئاً أحداً، لم يكن اللائق خاصة للجميل (أ، ج، ٦٠٨، ١٣)
- إن الشيء الذي يقال عليه الأمر أكثر يقال عليه الموصوف بالقول أقل. مثال ذلك أن يُنظر إن كانت النار ألفت الأجسام أجزاء، وذلك أن اللهب يوصف بأنه نارٌ أكثر من الضياء، واللهب جسمٌ أقلُّ لطافة من الضياء. وقد كان يجب أن يكون كلاهما يوجد لشيء واحد بعينه أكثر لو كانا شيئاً واحداً (أ، ج، ٦٤٨، ١٥)
- ليس يمكن في الشيء الواحد بعينه أن يفعل ويفعل معاً (أ، س، ٩٣٨، ١٥)
- الشيء الواحد قد يدخل في أبواب كثيرة، ولكن على وجه شتى: فالرجل داخل في باب العين بأنه عين رجل، وداخل في باب العدد بأنه ستة أشياء أو سبعة، وداخل في باب الصفة بأنه أبيض وأسود، وداخل في باب المضاف بأنه والد وولد، وداخل في المكان بأنه بفارس
- أو بالروم، وداخل في الوقت بأنه في زمان ملك فلان، وداخل في باب الجدة بأنه ذا أهل ومال، وداخل في باب النصب بأنه قائم أو قاعد، وداخل في باب الفعل بأنه آكل أو شارب، وداخل في باب المفعول بأنه مضروب أو مشتموم، فالرجل واحد ولكن الأنحاء التي صرفته في هذه الأسماء أشياء (ق، م، ٢٤، ١١)
- كل شيء إنما يلتمس حدوده من قبل الجنس والفرقان المتقدمين له، ولم نجد العين يقدمه شيء (ق، م، ١٢، ٩)
- الشيء قد يوجد في أمرٍ ما أو به أو عنده أو له أو معه أو عنه إما بالذات وإما بالعرض (ف، د، ٦٥، ١٣)
- (الشيء) الذي بالذات مثل الموت التابع للذبح فإنه يوجد عند الذبح بالذات (ف، د، ٦٦، ١)
- الشيء الذي بالعرض هو مثل أن يبرق برقٌ في موضع ما ويموتُ ها هنا حيوان عند ذلك، فإن موافقة الموت لبرق البرق هو بالعرض لا بالذات (ف، د، ٦٦، ٢)
- يُقال إن شيئاً يتقدم شيئاً آخر على خمسة أنحاء: إما بالزمان وإما بالطبع وإما بالمرتبة وإما بالفضل والشرف والكمال وإما بأنه سبب وجود الشيء (ف، د، ٦٦، ٩)
- إن الشيء قد يتبرئ عن الشيء لا في جوهره بل ببعض أحواله، كتبرئ الثوب عن الثوب بأن أحدهما أبيض والآخر أحمر (ف، د، ٧٩، ٢)
- الشيء إنما يصيرُ معقولاً بأن تُعرَف ماهيته، وأشخاصُ الجوهر إنما تصيرُ معقولة بعقل كليّاتها (ف، م، ٩١، ١٩)
- إن الشيء الذي يارتفاعة يرتفع الحكم عن الأمر ليس يلزم إذا وجد في شيء ما أن يوجد الحكم

- (ف، ق، ٤٣، ١٩)
- يلزم عن الأول أن يكون الحكم إذا وُجِدَ وُجِدَ الشيء ويلزم عن الثاني أن الحكم إذا ارتفع رَفَعَ الشيء (ف، ق، ٥١، ٩)
- إن كان الذي وجدناه هو الشيء الذي يوجد بوجود الوضع جعلنا ذلك الوضع هو المقدم والشيء المصادف هو التالي، ونستني بمقابل التالي وهو مقابل الشيء الذي صادفنا فنتج مقابيل الوضع، وهو الجزء الآخر المقرون به في المطلوب (ف، ق، ١٠٢، ٨)
- إنما صادفنا الشيء الذي يرتفع بارتفاع القضية التي وضعناها جعلنا ارتفاع القضية هو المقدم وارتفاع الشيء هو التالي، ثم نستني بمقابل التالي فيتج وجود الوضع فيكون الموضع الذي تقدم لإبطال الوضع وهذا لإثباته (ف، ق، ١٠٢، ١٥)
- الشيء الذي يرتفع الوضع بوجوده وهو مبطل له، فالمقدم هو وجود ذلك الشيء والتالي هو رفع الوضع ونستني المقدم (ف، ق، ١٠٨، ٤)
- الشيء الذي يرتفع بوجود الوضع فهو أيضًا مبطل، فالمقدم وجود الوضع والتالي هو ارتفاع ذلك الشيء ويستني مقابيل التالي (ف، ق، ١٠٨، ٦)
- لما كان قد يوجد شيء واحد يُحمل على الملكة وعلى عدمها لم يلزم ضرورة إذا حُملت الملكة على الملكة أن يُحمل عدمها على عدمها، لكن ينبغي أن يستعمل من هذه المواضع ما كان منها مقتنًا وما كان عتاده منها غير بين عند السامع (ف، ق، ١١٦، ١)
- إن كان شيء ما ينسب إلى أمرين أو يُظن أنه يوجد لهما على السواء، وعلى مثال واحد، فإنه إن كان لا يوجد لأحدهما فهو غير موجود للأخر، وإن كان موجودًا لأحدهما فهو موجود للأخر (ف، ق، ١٢٨، ٥)
- إذا كان محموله (الشيء) يوجد في موضوعه أكثر منه في شيء آخر أو أقل منه فإنه موجود أيضًا على الإطلاق من غير أن يُقال إنه فيه بالأكثر والأقل (ف، ق، ١٢٨، ١٨)
- إذا كان محموله (الشيء) موجودًا في موضوعه بشرط ما فإنه موجود فيه على الإطلاق، وذلك أنه ليس يكون موجودًا فيه بشرط إلا وهو موجود فيه، لأن ما ليس بموجود في شيء من الموضوع فليس يُقال إنه يوجد فيه بشرط (ف، ق، ١٢٨، ٢٠)
- إن الشيء يُؤخذ في حد الشيء على جهات، منها على مثال ما يُؤخذ الحيوان في حد الإنسان، ومنها على مثال ما يُؤخذ الناطق في حد الإنسان، ومنها ما يُؤخذ على مثال ما يُؤخذ الإنسان في حد الضحاك، ومنها ما يُؤخذ على مثال ما يُؤخذ العدد في حد الزوج والفرد (ف، ب، ٣٣، ٣)
- اعتاد كثير من الناس أن يقولوا في الشيء الذي إذا ارتفع ارتفع بارتفاعه الشيء الآخر، وإذا وُجِدَ لم يلزم ضرورة أن يوجد الآخر، وإذا ارتفع ذلك الآخر لم يرتفع هو بارتفاعه، إنه أقدم من ذلك الشيء الآخر (ف، ب، ٣٩، ١٨)
- الشيء الذي إذا عُرف لم يلزم ضرورة أن يُعرف الشيء الآخر، وإذا عُرف الشيء الآخر لزم ضرورة أن يكون قد عُرف الأول، فيقال فيه إنه أعرف من ذلك الشيء الآخر (ف، ب، ٣٩، ٢٠)
- الشيء الواحد قد يكون له أسباب كثيرة بحسب

حتى إذا تُعْقِبَ بالطرق البرهانية يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ عَرَضٌ  
له لا نوع له (ف، ح، ١٧٤، ٢١)

- إن كان قد يُوجَدُ شيءٌ محمول على أمر ما لا  
بطريق ما هو، ولم يكن يُحْمَلُ على أمر آخر  
بجهة ما هو أصلاً، بل كان حَمْلُهُ أبداً على أي  
شيء ما حُمِلَ هو حَمْلٌ لا بطريق ما هو، كان  
هو العَرَضُ على الإطلاق، وهو مقابل بالكَلْبَةِ  
لما هو جوهر بالإطلاق (ف، ح، ١٧٧، ٧)

- إن كان ذلك الشيء يُحْمَلُ لا من طريق ما هو  
على شيء ما، فإن ذلك الشيء أيضاً تكون حاله  
هذه في أنه لا يمكن أن يُحْمَلَ على شيء أصلاً  
بِحَمْلٍ ما هو، بل إن كان ولا بد يُحْمَلُ لا من  
طريق ما هو، إلى أن ينتهي على هذا الترتيب  
إلى موضوع لا يمكن أن يُحْمَلَ حَمْلًا أصلاً لا  
بطريق ما هو ولا حَمْلًا لا بطريق ما هو. فينتهي  
إذن إلى الجوهر على الإطلاق (ف، ح،  
١٨٠، ٧)

- الشيء قد يَتَمَيَّزُ عن الشيء في ذاته بما هو ذاته  
أو جزء ذاته أو بشيء به قوام ذاته مثل تَمَيُّزِ  
الحرير عن الصوف، وقد يَتَمَيَّزُ ببعض أحواله  
كتمَيُّزِ الصوف بفضه عن بعض مثل أن يكونَ  
بعضه أحمر وبعضه أسود وبعضه أصفر (ف، ح،  
١٨٢، ١٣)

- الصَفِّ الذي به تُثَبِّتُ ذات الشيء تُسَمَّى صَيْغَ  
ذات الشيء، والصَفِّ الآخر الذي لا تُثَبِّتُ به  
تُسَمَّى الصَيْغَ الخارِجَةَ عن ذات الشيء (ف، أ،  
٥١، ٤)

- شيء واحد بعينه يُحْمَلُ على نوع ما حَمْلًا مطلقًا  
وذلك الشيء بعينه يُحْمَلُ على جنس ذلك النوع  
حَمْلًا غير مطلق (ف، أ، ٧٢، ١٤)

- شيء واحد بعينه يُحْمَلُ على جنس ما حَمْلًا  
مطلقًا ويُحْمَلُ على ذلك بعينه على جنس ذلك

كثرة أصناف الأسباب التي ذكرناها، والأشياء  
الكثيرة قد يُمكن أن يكونَ لها أسبابٌ واحدة  
(ف، ب، ٤٣، ١٤)

- المعرفة بوجود الشيء للشيء تحصلُ إمَّا لا عن  
برهان ولا عن قياس أصلاً، وإمَّا عن برهان  
(ف، ب، ٥١، ١٢)

- ما كان من شيء يَتَبَرَّنُ في العلوم فقد يُوجد له  
مقدماتٌ مشهورة تُثَبِّتُه أو تُبْطِله أو تفعل الأمرين  
جَمِيعًا (ف، ج، ٧٩، ١٩)

- إذا تَبَيَّنَ في شيء إنه يحْمَلُ على أكثر مما يحْمَلُ  
عليه موضوعه بظُلْمٍ أن يكون ذلك الشيء خاصة  
أو حدًّا (ف، ج، ٩٢، ١٢)

- الشيء يلزم الشيء بأحد وجهين: أحدهما مثل  
لزوم اللبن عن وجود الحائط وذلك لزوم جزء  
الشيء عن وضع جملته (ف، س، ١٤٦، ١٥)

- الشيء الذي يظنه ظانُّ أنه هو صورة شيء  
والذي يظنه مادته، فإنَّه يُسَمَّى الجوهر، أو  
يجعله أخرى أن يكون جوهرًا من المشار إليه  
أو من نوع المشار إليه (ف، ح، ١٠٤، ١٦)

- الشيء قد يُقالُ على كلِّ ما له ماهية ما كيف  
كان، كان خارج النفس أو كان متصورًا على  
أي جهة كان، منقسمة أو غير منقسمة (ف، ح،  
١٢٨، ٦)

- الموجود يُقالُ على القضية الصادقة، والشيء  
لا يُقالُ عليها (ف، ح، ١٢٨، ١٠)

- أنقص ما يُفهم به الشيء هو أن يُفهم بأبعد  
أجناسه أو أن يُفهم بأبعد محمولاته عن ماهيته  
أو جزء ماهيته (ف، ح، ١٦٩، ٨)

- أكمل ما يُفهم به الشيء هو حدُّه (ف، ح،  
١٦٩، ٩)

- لا يمتنع أن يكون شيء ما عَرَضًا في أمر، فيُظنُّ  
إمَّا ببادئ الرأي وإمَّا بتموُّه الشيء به أنه نوع له،

- مقام الأمر المقصود، فيصيرُ اسمَ كُلِّيّ الأمرِ مأخوذاً بِذَلِكَ الأمرِ (ف، أ، ٩٠، ١٤)
- إن الشيء موجود ليس يخلو أن يكون إما بالسبب الموجب لوجوده أو بَعَرَضٍ لازم له. فإن كان بوسط هو عَرَضٌ لم يكن إستخراج الحد منه، وإن كان ذاتياً أمكن ذلك من قِبَلِ أن الوسط هو حد الشيء، بمنزلة قولنا: الإنسان حي ناطق مائت / وكل حي ناطق مائت موجود / فالإنسان موجود (ز، ب، ٢٧٥، ٨)
- إن كُلَّ واحدٍ من الأمور التي تأتي أمثلة لإحدى هذه الخمسة، هو في نفسه شيء، وفي أنه جنس أو نوع أو فصل أو خاصّة أو عَرَضٌ عام شيء (س، د، ٦٥، ٩)
- إن الشيء الواحد قد يجوز أن يكون جنساً أو كجنس، وفصلاً ونوعاً وخاصة وعرضاً (س، د، ١٠٩، ٢١)
- إن الشيء، إذا كان فيه اللون الأبيض، كان فيه جميع الأمور التي تقال على اللون قولاً كلياً، ويوصف بها اللون وصفاً عاماً؛ وإلّا كان في ذلك الشيء بياض ولم يكن فيه لون، وكان ذلك البياض ليس بلون؛ فلم يكن حَظُّ اللون على البياض كلياً، بل أي شيء وجدت فيه طبيعة عَرَضٌ من الأعراض فتوجد فيه طبائع الأمور التي يوصف بها . . . مثاله: أنه إذا كان الواحد مثلاً يقال على العرض قول «على» حتى يقال إن البياض واحد، وكان الواحد مما يقال على البياض وعلى موضوعه، فإن الواحد حيث لا يمتنع أن يقال على الموضوع قول «على»؛ وليس من جهة البياض، لأن الواحد الذي قيل على البياض هو هو البياض؛ إذ البياض هو ذلك الواحد؛ فإذا البياض في موضوعه، فذلك الواحد هو في ذلك الموضوع الجنس حملاً غير مطلق. فتكون أشياءً واحدة بأعيانها تُحْمَلُ على كِلَيْنِ أحدهما تحت الآخر، فَتُحْمَلُ على الأسفل منهما حملاً مطلقاً وعلى الأعلى حملاً غير مطلق (ف، أ، ٧٢، ١٥)
- الشيء الواحد قد تصدق عليه أسامي كثيرة. وَصُدِّقَ الأسامي الكثيرة على شيء واحد هو بإحدى جهتين. إمّا أن تكون الأسامي الكثيرة الصادقة عليه تدلُّ منه على معنى واحد فقط، وإمّا أن تكون الأسامي الكثيرة الصادقة عليه تدلُّ منه على معانٍ مختلفة (ف، أ، ٨٠، ١١)
- إذا كانت الأسامي الكثيرة الصادقة عليه (الشيء) تدلُّ منه على معانٍ مختلفة، وكان كُلُّ واحدٍ من تلك المعاني يُدَلُّ عليه أيضاً بحد، كان جزء جزء من حدوده يدلُّ على ما يدلُّ عليه اسم من أسمائه (ف، أ، ٨٠، ١٥)
- يمتنع أن يُظَنَّ في حد الشيء أنه حد له بحسب أي اسم اتفق من الأسامي التي تصدق عليه (ف، أ، ٨١، ٢)
- كل شيء شأنه أن يُتَعَلَّمَ بقول، فإنه يلزم ضرورة أن يكون للمتعلم في ذلك الشيء أحوال ثلاثة. أحدها أن يُتَصَوَّرَ ذلك الشيء ويُفهم معنى ما سمعه من المعلم، وهو المعنى الذي قصدَه المعلم بالقول. والثاني أن يقع له التصديق بوجود ما تصوّره أو فهمه عن لفظ المعلم. والثالث حفظ ما قد تصوّره ووقع له التصديق به (ف، أ، ٨٦، ١٧)
- إن الشيء متى يُحْمَلُ شبيهه سهل تصوّر الشيء نفسه (ف، أ، ٨٨، ١٣)
- إن عَسَرَ نَحْيِلُ أمر ما فأخذنا كلّي ذلك الشيء بدل الشيء، ثم أبدلنا مكان الكلّي اسمه فقام اسم الكلّي مقام الكلّي، وقد كنا أقمنا الكلّي



والمحدود على نسبة ما هو الشكل (س، م، ٦، ٢٠٩)

- إن الشيء من حيث يوجد في نفسه شيئاً هو معنى معقول متعين، وإن كان ما يقع عليه من جزئيات تكون تحته غير متعين، وهو من حيث يتعين يخالف كل واحد من الجوهر والكم وأمور أخرى إذا كان ليس في نفسه مقولاً، وإن كان بعضها يقال عليها، فمتى صرح بذلك المضمرة المنوي في النفس صار القول حيتنئذ صدقاً أو كذباً. وقلبه ليس بصدق ولا كذب (س، ع، ١، ٢٣)

- الشيء الذي إذا وَقَعَ التصديق به كان تصديقاً بالقوة لشيء آخر فهو: إما ملزومه، وإما معانده، وإما كُليّ فوقه، أو جزئِيّ تحته، أو جزئِيّ معه (س، ب، ٩، ١٤)

- ما لم يوجد الشيء، لم يوجد ما يتعلق وجوده به (س، ب، ٧، ٤٩)

- إن الشيء إنما يصير معروفاً بعارفه وعارفه إنما نحن بالعقل أو كل ما هو ذو عقل (س، ب، ١٦، ٥٧)

- كثيراً ما يقع الإنتقال عن الكلام في الشيء إلى الكلام في أمور خارجة هي ملزوماته أو لوازمه، تكون إذا صحت أو بطلت إنتقل منها إلى الحكم في الشيء (س، ج، ١، ١٢٥)

- الشيء الذي هو أنفع في كل وقت، وفي أكثر الأوقات، فهو أثر بالإعداد، كالعمّة والعدالة فإنهما أثر من الشجاعة. لكن ربما كانت الشجاعة أثر في وقت يحوج إليها (س، ج، ٥، ١٦٠)

- إن الشيء يُفهم بوجهين: من وجوه وذلك لأن سقراط، وإن كان فاضلاً، فليس في كل شيء، بل في الخلق، فإن كان ردباً فليس في كل شيء

لا مقول عليه، حتى يكون من جهته واحداً، بل هو من جهته ذو واحد لا واحداً؛ وإن كان في نفسه واحداً فهو واحد آخر. فالواحد يقال على الموضوع في نفسه ويوجد فيه من جهة بياضه، إذ ذلك الواحد، الذي هو البياض، ليس هو الواحد الذي هو الموضوع، بل فيه؛ وهذا كالجوهر يقال على الإنسان ويقال على نفسه؛ والجوهر الذي هو نفسه لا يقال عليه، بل هو موجود فيه، وإن كان كوجود الجزء لا كوجود العرض (س، م، ١٨، ٤١)

- بين أنه لا يمتنع... أن يكون الشيء موصوفاً بصفة، وشيء آخر فيه هو أيضاً موصوف بتلك الصفة؛ فتكون الصفة مقولة عليه من جهة، ومقولة فيه من جهة؛ فإن لم يوجد شيء من هذا القبيل، فالمانع عن ذلك فقدان هذا القسم، لا نفس النسبة المذكورة. وأما إذا كان الوصف المقول على العرض خاصاً به، لا تشاركه تلك الطبيعة فيه، فإنه يكون موجوداً في الموضوع لا غير. وأما إذا قلبنا النسبة، فجعلنا الطرف الأكبر موجوداً «في» والطرف الأوسط مقولاً «على» فالجواب المشهور أنه تارة يُحمل حمل «في» كالبياض في القنقس، والقنقس على قنقس ما، والبياض في قنقس ما، وتارة لا يحمل؛ كالجنس في الحيوان، والحيوان على الإنسان؛ والجنس لا يحمل على الإنسان (س، م، ١٨، ٤٢)

- لأن الشيء الذي تحيط به الحدود بالذات هو المحدود، والمحدود بالذات هو المقدار، والمقدار بالذات هو كم، والشكل كيف، والكيف ليس بكم، فليس إذن من تحيط به الحدود بشكل هو الشكل الذي من باب الكيفية؛ لكن الهيئة الحاصلة من وجود الحد

- وجود الشيء: إمّا في الأعيان، فيستدعي حضور جميع الذاتيات المقوّمة. وإمّا في الأذهان، وهو مثال الوجود في الأعيان، مطابق له، وهو معنى العلم؛ إذ لا معنى للعلم بالشيء، إلاّ بثبوت صورة الشيء وحقيقته، ومثاله في النفس (غ، ع، ١٠١، ١٩)
- يُفهم الشيء مما يتميّز به عن غيره، بحيث ينعكس على اسمه، وينعكس الإسم عليه، ويتميّز بالصفات الذاتية المقوّمة، التي هي الأجناس والأنواع، والفصول، بل بالعوارض والخواص، فيُسمّى ذلك (رسماً) (غ، ع، ٢٦٦، ١٥)
- الشيء الواحد لا يكون له إلاّ حدّ واحد، وأنه لا يحتمل الإيجاز والتطويل (غ، ع، ٢٦٩، ٨)
- لم يعرف صورة الشيء، بالحدّ، إلاّ من عرّف أجزاء الحدّ، من الجنس والفصل قبله (غ، ع، ٢٧١، ٢٢)
- الشيء قد يفصل عن غيره بالعَرَض الذي لا يُقوّم ذاته (غ، ع، ٢٧٢، ١٤)
- الشيء الواحد لا يكون له حدّان تامّان؛ لأنّ الحدّ ما يُجمَع من الجنس والفصل؛ وذلك لا يقبل التبديل (غ، ع، ٢٧٥، ١١)
- بالفصول ينقسم الشيء إلى أنواعه. وبالأعراض ينقسم إلى اختلاف أحواله (غ، ع، ٣١١، ١٣)
- الشيء إمّا يُمكن أن يكون محمولاً، باعتبار كونه كلياً، عَرَضاً كان أو جوهرًا (غ، ع، ٣١٥، ٢٠)
- الشيء له في الوجود أربع مراتب الأولى حقيقة في نفسه، الثانية ثبوت مثال حقيقته في الذهن وهو الذي يُعبّر عنه بالعلم، الثالثة تأليف مثاله بحروف تدلّ عليه وهي العبارة الدالّة على
- بل في الدباغة؛ وهذا لا يتناقض بل يجتمعان إمّا يتناقض مفهوم آخر وهو أن يكون فاضلاً وردياً في شيء واحد. فسقراط فاضل وردّي كفضيتين إثنين لا كفضية واحدة، وعلى ما علمنا في موضع آخر. وكذلك ليس يتناقض «خير في نفسه» و«شر في شيء آخر»، ولا يلزم أن يجعل أحدهما شرطاً في الآخر، أو متجهماً معه نحو حدّ واحد (س، س، ٨٦، ١٠)
- كل شيء تُحمل عليه أمور مختلفة المفهومات فله أشياء وأمر مقترنة به: إمّا أجزاء من هويته وماهيته وحقيقته، وإمّا لوازم أو عوارض لها قد لا تلزم (س، ش، ١٣، ١٥)
- إنّ التعلّق بالشيء في الوجود أمر غير التعلّق بالشيء في المفهوم (س، ش، ٤٤، ٢٤)
- إنّ الشيء الواحد قد يكون له أوصاف كثيرة كلّها ذاتية، لكنّه إمّا هو ما هو لا بواحد منها، بل بجملتها؛ فليس الإنسان إنساناً بآته حيوان، بل لآته مع حيوانيته ناطق أو مائت أو شيء آخر (مر، ت، ١٣، ١١)
- الشيء يدلّ على الزّمان بوجوه ثلاثة: أحدها أن يكون الزّمان نفس المعنى. والثاني أن يكون الزّمان من حدّ المعنى. والثالث أن يكون الزّمان شيئاً خارجاً من المعنى يلحقه فيقرن به (مر، ت، ٤٠، ٢)
- الشيء الذي إذا وقع التصديق به كان تصديقاً بالقوّة لشيء آخر، فهو إمّا ملزوم: كقولك «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، فإنّ وجود الشمس طالعة هو ملزوم وجود النّهار، وإمّا معاندة (مر، ت، ١٩٤، ٤)
- إن للشيء وجوداً في الأعيان. ثم في الأذهان. ثم في الألفاظ. ثم في الكتابة (غ، ع، ٧٥، ١٢)

سؤال السائل وقصده في طلبه (ب، م،  
٩، ٣٢)

- الأوصاف الذاتية للشيء... هي الأصول في الموجودات، والمعاني الأول في المفهومات، ولا تُكتسب بالبرهان (ب، م، ٢٣١، ٢٢)

- قد يكون شيء، بالإضافة إلى أنواع عَرَضًا عامًا، وبالإضافة إلى ما فوقها خاصة، كالمتشي فإنه عَرَض عام بالقياس إلى الإنسان وخاصة للحيوان، بل قد يمكن أن يكون شيء واحد جنسًا ونوعًا وخاصة وعرضًا عامًا بالنسبة إلى أشياء مختلفة كاللون فإنه نوع من الكيف وجنس للسواد والبياض وخاصة للجسم وعرض عام للإنسان والفرس (سي، ب، ٤٨، ١)

- كون الشيء في المكان أو الزمان أو الغضب وغير ذلك فليس قوامه بهذه الأشياء. فالجسم قد يفارق مكانه إلى غيره ولا يبطل قوامه (سي، ب، ٥٤، ٤)

- إذا قيل شيء على موضوع وقيل آخر على ذلك المقول فهذا الآخر مقول أيضًا على الموضوع الأول، مثل ما إذا قيل الحيوان على الإنسان، وقيل الجسم على الحيوان، فالجسم مقول أيضًا على الإنسان (سي، ب، ٥٥، ١٧)

- إذا كان شيء موجودًا في موضوع وآخر مقولاً عليه فلا يُقال هذا الآخر على الموضوع الأول أيضًا، بل يكون موجودًا فيه كالبياض في الجسم واللون على البياض واللون في الجسم لا عليه (سي، ب، ٥٦، ٩)

- إن كان الشيء موجودًا في موضوع وآخر موجودًا في هذا الشيء فالمشهور أن هذا ممتنع لأن العَرَض لا يقوم بالعَرَض، وليس هذا بيّنًا بنفسه ولا لازمًا من حدّ العَرَض ولا قام على استحالته برهان، بل الوجود يشهد بخلافه

المثال الذي في النفس، والرابعة تأليف رقوم تُدرك بحاسة البصر دالّة على اللفظ وهي الكتابة والكتابة تُعَب اللفظ إذ تدلّ عليه واللفظ يُعَب العلم إذ يدل عليه والعلم يُعَب المعلوم إذ يطابقه ويوافقه. وهذه الأربعة متوافقة متطابقة متوازنة إلا أن الأولين وجودان حقيقيان لا يختلفان بالأعصار، والآخرين وهما اللفظ والكتابة تختلف بالأعصار والأمم لأنها موضوعة بالإختيار (غ، ح، ١٠٨، ١٣)

إن الشيء المُسمّى بزيد هو الشيء المُسمّى بإنسان بل الشيء الذي معناه في الذهن هو المعنى المُسمّى بزيد، معناه في الذهن المعنى المُسمّى بإنسان، والمقول كمعنى الإنسان يُسمّى محمولًا، والمقول عليه كزيد يُسمّى موضوعًا (ب، م، ١٢، ٢٠)

- إنما يكون الشيء هو ما هو أعني ذلك المُسمّى والموصوف بأشياء مُعيّنة، وما زاد عليها فغير داخل في كونه ذلك الشيء (ب، م، ٣٠، ٦)

- كل واحد من الأوصاف التي بها الشيء هو ما هو، يُسمّى ذاتيًا لمفهوم الذاتي الذي كان داخلًا في حقيقة الشيء دخول الجزء، أي في معناه المقصود به الذي هو به ما هو، وجُمَلتها تُسمّى ذاتية للشيء، بمفهوم الذاتي الذي كان مقول ذات الشيء، ومحصوله الذهني كحقيقة الإنسان للإنسان والشمس لعين الشمس (ب، م، ٣١، ١٩)

- إن الشيء من حيث هو ما هو في التصوّر والفهم لا يفترق في الرفع والوضع إلى غير الأوصاف الذاتية بمعنى الداخلة في ماهيته... وأما في الوجود فقد يرفع غير الداخلات في ماهية من الأشياء التي هي أسبابها، وأما المقول في جواب ما هو، فهو مختلف بحسب

- (سي، ب، ١٢، ٥٦) معرفة حقيقة الشيء مع تمييزه أولى من معرفة تمييزه دون حقيقته (سي، ب، ٨٥، ٢)
- (سي، ب، ٢٦٢، ١٢) الشيء الواحد لا يكون له حدان تامان (سي، ب، ٢٦٢، ١٢)
- (سي، ب، ٢٦٢، ١٢) الشيء الذي ليس يُعقل بذاته وإنما يُعقل بالقياس إلى غيره ليس يمكن أن يكون له مضاف (ش، م، ٣٢، ٤)
- ليس يبعد أن يكون الشيء الواحد معدودًا في مقولتين وجنسين لكن بجهتين لا بجهة واحدة (ش، م، ٥٣، ٦)
- إن الشيء ربما كان معقولاً من غير أن يتصف بالصدق والكذب (ش، ع، ٨١، ١٦)
- ربما كان المعقول من الشيء يتصف بالصدق والكذب (ش، ع، ٨٢، ١)
- ... واجب في كل شيء أن يكون إما موجودًا وإما غير موجود... (ش، ع، ٩٥، ١٦)
- يظهر... في الأمور التي لا تفعل أن فيها أشياء هي بطبعها معدة لأن يكون عنها الشيء ومقابلته على السواء (ش، ع، ٩٨، ٤)
- الشيء لا يوجد في بيان نفسه (ش، ق، ١٣٩، ٢٣)
- كل ما يبين أن الشيء موجود أو غير موجود: فإما أن يبينه على جهة الحمل، وإما أن يبينه على جهة الإشرط، وإما أن يبينه بقياس مرتب من هذين وهو الذي يدعى بقياس الخلف (ش، ق، ٢٣١، ١١)
- متى احتجنا أن نبين أن شيئًا موجود في شيء... يجب أن نأخذ في بيان ذلك على جهة الحمل أن شيئًا موجود لشيء ومحمول على شيء (ش، ق، ٢٣٢، ١)
- (أخذ الشيء في بيان نفسه... مستحيل (ش، ق، ٢٣٢، ٤) ما لحق الشيء... هو لاحق لما يُحيط به ذلك الشيء (ش، ق، ٢٤٩، ١٩)
- متى وجدنا شيئًا قد لزم عن شيء... ليس ينبغي أن نتوهمه قياسًا تامًا إلا إذا وجدنا فيه المقدمتين معًا (ش، ق، ٢٦١، ٨)
- إذا لم يكن شيء نسبتبه إلى آخر كسبة الكل إلى الجزء فإنه لا يكون عن ذلك قياس (ش، ق، ٢٦٨، ٢٦)
- الشيء المجهول... لا يمكن أن يبين إلا بغيره (ش، ق، ٣٢٨، ٢٠)
- الشيء المستفاد بالتعلم... مجهول من جهة ما هو جزئي ومعلوم من جهة الأمر الكلي المحيط به (ش، ب، ٣٧١، ١١)
- لو كان الشيء المجهول عندنا مجهولاً من جميع الجهات لما أمكننا أن نتعلمه (ش، ب، ٣٧١، ١٢)
- الشيء المعلوم بالبرهان... يقع لنا التصديق اليقيني به من قبيل القياس البرهاني (ش، ب، ٣٧٥، ٢١)
- الشيء الذي من أجله وُجد شيء ما بصفة ما هو أحق بوجود تلك الصفة له، من الشيء الذي وُجدت له تلك الصفة من قبيله (ش، ب، ٣٧٦، ٣)
- يجب في الشيء المعلوم مع أنه موجود على الصفة التي عُلم أن يكون غير ممكن أن يوجد بخلاف ما هو عليه موجود ولا في وقت من الأوقات، وذلك هو أن يكون ضروريًا ودائمًا (ش، ب، ٣٨٠، ٤)
- متى سُلِبَ شيء عن شيء من قبيل سلب سبب ذلك الشيء القريب عنه، فواجب أن يكون ذلك الشيء هو السبب القريب في وجود ذلك الشيء

- (ش، ب، ٤٠٨، ٤)
- الوجود للشيء إنما هو مع الهولوى (ش، ب، ٤٠٩، ١٤)
- (ش، ب، ٤٦٧، ٩)
- يجب إذ كان شيء مسلوبًا عن شيء ما، أن يُسَلَّب كل واحد منهما عما دخل تحت الآخر حتى يكون سلبه عما تحته بوساطة عن نفسه (ش، ب، ٤١٢، ١٤)
- إذا كان شيء واحد بعينه يُحْمَل على شيئين من قِبَل حملة على شيء عام لهما أن ذلك لا يَمَرُّ الى غير نهاية... بل يقف ذلك (ش، ب، ٤٣٢، ٢)
- الشيء الذي يُعَلَّم بالشيء الذي هو أحقّ في السببية هو أفضل من الشيء الذي يُعَلَّم بالشيء الذي ليس هو أحقّ بإعطاء السبب (ش، ب، ٤٣٥، ١٧)
- لا يمكن ان يكون لإنسان واحد في شيء واحد علم وظن معًا (ش، ب، ٤٥١، ٢٠)
- الحدّ بعرفنا جوهر الشيء والبراهين... فقد تعرّفنا أمورًا خارجة عن جوهر الشيء (ش، ب، ٤٥٩، ٥)
- حدّ الشيء... محال أن يبيّن بالبرهان (ش، ب، ٤٦٠، ٤)
- إنه ليس يمكن أحدًا أن يقول في شيء لا يُعَلَّم وجوده ما هو (ش، ب، ٤٦٥، ١٣)
- معرفة ماهية الشيء ومعرفة وجوده شيان مختلفان (ش، ب، ٤٦٦، ١)
- يبيّن بالبرهان أن الشيء موجود (ش، ب، ٤٦٦، ٢)
- معنى حدّ الشيء ومعنى أنه موجود شيان مختلفان (ش، ب، ٤٦٦، ٥)
- لا يكون لشيء واحد قياس واحد... الحدّ ليس يبيّن أن الشيء موجود (ش، ب، ٤٦٦، ٢٠)
- ليس يمكن أن يبيّن ماهية شيء هو مجهول (ش، ب، ٤٦٧، ٩)
- عَلِمْنَا الشيء متى عَلِمْنَاه بالعلّة والسبب (ش، ب، ٤٧١، ٤)
- ليس يمتنع أن يجتمع في الشيء الواحد بعينه السبب الذي على طريق الغاية والذي من الإضطرار (ش، ب، ٤٧٢، ٦)
- الشيء الذي يُسَمَّى اتِّفَاقًا وبخِطًا متى حدثت عن الصناعة أو عن الطبيعة فهو الشيء الذي لم تقصده الصناعة ولا الطبيعة (ش، ب، ٤٧٣، ٣)
- إن لم يكن للشيء الواحد أكثر من علّة واحدة، وكان الشيء لا يمكن أن يوجد دون علّته، فقد يبيّن كل واحد منهما بصاحبه (ش، ب، ٤٨٥، ٩)
- إن كان للشيء الواحد أكثر من علّة واحدة... ليس يلزم أن يبيّن وجود العلّة من قبل وجود المعلول (ش، ب، ٤٨٥، ١٤)
- المُعْتَبَر عن ذات الشيء الواحد يجب أن يكون واحدًا (ش، ب، ٤٨٦، ٤)
- ليس ها هنا شيء يدرك به ما هو أكثر تحقيقًا من البرهان إلا العقل (ش، ب، ٤٩٠، ٢٦)
- الذي يُثَبِّت أن الشيء حدّ للشيء، فقد أثبت أنه هو بعينه (ش، ج، ٥٠٤، ١٧)
- الشيء إن حكم به على أمر فإن حكم ضده ضدّ حكمه (ش، ج، ٥١٠، ٢٣)
- متى أردنا أن نبيّن أن شيئًا ما موجود لأمر ما أو منفي عنه، نقلنا ذلك البيان إلى شبيه ذلك الشيء علمًا منا أن الذي يلزم في شبيه ذلك الشيء يلزم في ذلك الشيء بعينه (ش، ج، ٥٢٢، ١٧)

- (كانت) لواحق الشيء: إما أعرافًا وإما خواصًّا (ش، ج، ٥٢٩، ٥)
- إذا وصف الشيء بوصف... لم يُخْتَج فيه إلى زيادة وتقييد فهو الموصوف بذلك الشيء على الإطلاق (ش، ج، ٥٤٥، ١٦)
- الشيء الذي هو أكثر شبيهًا بالشيء الأفضل هو أفضل (ش، ج، ٥٥٢، ٨)
- نعي بالشيء الذي يوجد من جهة الأفضل ما كان ليس ضروريًا في وجود الشيء المتصيف به وإنما وجوده له على جهة التعمام والكمال (ش، ج، ٥٥٤، ٤)
- نعي بالضروري الشيء الذي لا يمكن أن يوجد الشيء خلوًا منه (ش، ج، ٥٥٤، ٦)
- قد يُحمل الشيء على الشيء من طريق ما هو من غير أن يكون جنسًا، لكن يكون اسمًا يبدل مكان اسم أو قولاً يبدل مكان اسم (ش، ج، ٥٦٠، ٥)
- إن كان شيء واحد يُنسب إلى شيتين نسبة واحدة، وكان أحدهما أشرف من الآخر، فوضع الأشرف في الآخر لا في الأفضل، فإنه ليس بجنس (ش، ج، ٥٧٦، ٣)
- إذا كان الشيء الواحد توجد له خواص كثيرة، فعتى وُضِع الشيء نفسه خاصة فقد وُضِع خاصة واحدة لأشياء كثيرة وذلك محال (ش، ج، ٥٨٥، ١٩)
- إن تبيّن في شيء أنه واحد بالعدد تبيّن أنه واحد بالنوع والجنس (ش، ج، ٦٢٣، ١٣)
- كل شيء إما أن يصدق عليه الموجبة أو السالبة (ش، ج، ٦٣٩، ١١)
- الشيء والموجود إنما يقالان أكثر ذلك على الجوهر المشار اليه الواحد بالعدد (ش، س، ٦٨٣، ١٢)
- تبيين الشيء مع الفكرة أسهل من تبيينه على البديهة (ش، س، ٧١١، ٥)
- لأن الشيء إنما هو هو لا بما به يشارك غيره فقط، وإلا لكان هو غيره بل به وبما يمتاز به عن غيره (ر، ل، ٤، ١٤)
- للشيء: وجود في الأعيان، ووجود في الأذهان، ووجود في العبارة، ووجود في الكتابة (ط، ش، ١٨٠، ١٣)
- الشيء قد تكون حقيقته هو الوجود الخاص به، وهو واجب الوجود لذاته، وقد لا يكون، وهو ما عداه؛ لكنه إذا أخذ موجودًا كان الوجود مقومًا له من حيث هو كذلك (ط، ش، ٢٠٢، ٥)
- وجود الشيء في الخارج عين ماهيته في الخارج، كما اتفق على ذلك أئمة النظار المتتبعين إلى أهل السنة والجماعة، وسائر أهل الإثبات من المتكلمة الصفاية وغيرهم، كأبي محمد بن كلاب، وأبي الحسن الأشعري، وأبي عبدالله بن كزّام، وأتباعهم (ت، ر، ٨٥، ٧)
- قد يكون الشيء حسنًا في حالٍ قبيحًا في حال، كما يكون نافعًا ومحبوبًا في حال وضارًا وبغيضًا في حال (ت، ر، ١٥٤، ٦)

## شيء بعينه

- إعتدنا أن نقول في الشيء بعينه إنه كذلك: إما في العدد، وإما في النوع، وإما في الجنس.
- أما في العدد فعتى كانت الأسماء له كثيرة والمعنى واحدًا بعينه، بمنزلة الثوب والرداء.
- وأما في النوع فجميع الأشياء التي هي كثيرة، إلا أنها غير مختلفة في النوع بمنزلة إنسان مع إنسان، وفرس مع فرس. وذلك أن جميع

بالكَلْبِي الذي فوقه إن كان المعلوم حكمًا في بعض الجزئيات، وذلك بالإستقراء الناقص، أو كان علمًا بالقوة بالكَلْبِي الذي فوقه إن كان المعلوم حكمًا في بعض بعْمُ كلِّ جزئي، وذلك بالإستقراء التام (س، ب، ١٤، ١٥)

## شيء عام

- الشيء العام للجنس والفصل هو أنهما يحويان أنواعًا؛ وذلك أن الفصل أيضًا يحوي أنواعًا، وإن لم يكن يحوي جمع ما تحويه الأجناس. وذلك أن «الناطق»، وإن لم يكن يحوي غير الناطق، كالحَيوان فإنه يحوي الإنسان والمَلَك: اللذين هما أنواع (في، أ، ١٠٥٢، ٢)

- الشيء العام للفصل والنوع هو أن الأشياء التي تشترك فيها تشترك بالسوية؛ وذلك أن الناس الجزئيين يشتركون في الإنسان وفي فصل الناطق بالسوية. وبعمهما أيضًا أنهما يوجدان للأشياء التي تشترك فيها دائمًا: فإن سقراط ناطق أبدًا وإنسان أبدًا (في، أ، ١٠٦٠، ٢)

## شيء كلي

- العلم فإنما هو العلم لشيء كلي (أ، ب، ٣٩٨، ٦)

- (الشيء) الكَلْبِي إذا علم وجود حكم عليه من إيجاب أو سلب بالفعل، كان ذلك علمًا بالقوة بالجزئي الذي تحته بطريق القياس (س، ب، ١٤، ١٣)

## شيء معاند

- (الشيء) المعاند إذا عُلِمَ بالفعل كان ذلك العلم علمًا بالقوة بمعانده: إمّا يرفعه عند وضع ذلك،

الأشياء التي هي تحت نوع واحد يقال فيها إنها شيء واحد بعينه في النوع. وكذلك جميع الأشياء التي تحت جنس واحد يقال فيها إنها شيء واحد بعينه في الجنس بمنزلة الإنسان والفرس: فإنهما شيء واحد بعينه في الجنس (أ، ج، ٤٧٩، ٧)

- الشيء بعينه يتقسم... على ثلاثة أنحاء: فأول التصديق... هو الذي يكون بالإستقراء. وذلك أن باحثًا إن بحث عن واحدة واحدة من المقدمات والمسائل يبين له أنها تحدث: إما عن الحدّ، وإما عن الخاصة، وإما عن الجنس، وإما عن العَرَض. والتصديق الآخر هو الذي يكون بالقياس. وذلك أنه واجبّ ضرورة أن يكون كل محمول على شيء إما أن يرجع عليه بالحمل، وإما ألا يرجع عليه. فإن كان يرجع عليه فهو إما حدّ، وإما خاصة. وذلك أنه إن كان يدلّ على ماهية الشيء فهو حدّ؛ وإن لم يكن يدلّ على ماهيته فهو خاصة، إذ كانت الخاصة ما رجع على الشيء بالحمل من غير أن يدلّ على ماهيته. وإن كان لا يرجع على الشيء بالحمل فهو إما من الأشياء التي تقال في حدّ الموضوع، أو ليس منها. فإن كان مما يقال في الحدّ فهو إما جنس وإما فصل، لأن الحدّ مأخوذ من جنس وفصول. وإن لم يكن مما يقال في الحدّ فمن البين أنه عَرَض، لأننا قد قلنا إن العَرَض هو ما ليس بحدّ ولا خاصة ولا جنس، وهو موجود في الشيء الذي هو له عرض (أ، ج، ٤٨١، ٢)

## شيء جزئي

- (الشيء) الجزئي إذا علم وجود حكم عليه بالإيجاب أو السلب، كان ذلك ظنًا بالقوة

أُنهما في أمرين، على مثال واحد، فإن كان أحدهما لا يوجد لأحد الأمرين، فإن الباقي لا يوجد للأمر الباقي، وإن كان أحد الشيتين يوجد لأحد الأمرين، فإن الشيء الباقي يوجد للأمر الباقي (ف، ق، ١٢٨، ١٠)

- متى كان شيثان فاعلان فإن الذي غايته أفضل فهو أثر (ش، ج، ٥٤٩، ٢٠)

- إذا كان شيثان أحدهما أوجد من شيء واحد بعينه والآخر أقل جودة فالأوجد أثر (ش، ج، ٥٥٥، ١٨)

- متى كان شيثان في موضوعين مختلفين، وكان يُحتمل عليهما أمر واحد عام لهما، ثم كان ذلك الشيء العام خاصة لأحد الشيتين إذا اشترط وجوده في موضوع ذلك الشيء، فإنه خاصة لذلك الآخر إذا اشترط وجوده في موضوعه أيضًا (ش، ج، ٥٩١، ١٥)

إن كان شيثان خاصين لشيتين على مثال واحد، ثم لم يكن أحدهما خاصة لأحدهما لم يكن الآخر خاصة، وإن كان أحدهما خاصة كان الآخر خاصة (ش، ج، ٥٩٤، ٢٣)

إذا كان شيثان خاصيان لشيء واحد على مثال واحد، ثم لم تكن إحداها خاصة، لم تكن الاخرى خاصة (ش، ج، ٥٩٥، ٤)

- إن كان شيثان كل واحد منهما مع شيء واحد واحد بعينه فكلهما واحد بعينه (ش، ج، ٦٢٢، ٥)

- إن كان شيثان إذا زيد كل واحد منهما على شيء واحد فلم يجعل الجملة شيئًا واحدًا فإنهما ليسا بواحد، وكذلك إن نقص من كل واحد منهما شيء واحد بعينه فجعل الباقي مختلفًا فليس بواحد (ش، ج، ٦٢٢، ١٩)

أو وضعه عند رفع ذلك. وذلك بالقياس الإشتنائي من شرطيات منفصلة (س، ب، ١٤، ١٢)

## شيء ملزوم

- (الشيء) الملزوم إذا عُلم بالفعل كان ذلك العلم علمًا بالقوة بلازيه، وذلك بالقياس الإشتنائي من شرطيات متصلة (س، ب، ١٤، ١٠)

## شيثان

إن الشيتين اللذين شأنهما أن يجتمعا معًا في رأي واحد واعتقاد واحد أو خُلِقَ واحد أو سيرة واحدة يجعلان متلازمين (ف، ق، ١١٦، ١٣)

- الشيثان اللذان شأنهما أن يفترقا ولا يجتمعا أصلًا في رأي واحد ولا خُلِقَ واحد ولا سيرة واحدة بل يكون شأنهما أن يوجدًا أبدًا في اعتقادين متعاندين يُجعلان متعاندين (ف، ق، ١١٦، ١٤)

- إذا كان شيثان أو محمولان يُنسبان إلى أمر ما واحد وكان وجود أحدهما في ذلك الأمر أقل من وجود الآخر فيه، أو كان لا وجود أحدهما في ذلك الأمر أكثر وأخرى من لا وجود الآخر فيه. ثم كان يوجد فيه ما هو أخرى بأن لا يوجد فيه. فبالحرى أن يوجد فيه ما وجوده فيه أخرى (ف، ق، ١٢٦، ١٣)

- إن كان شيثان يُقالان على واحد أو يُظنُّ أنهما له على مثال واحد وعلى السواء، ثم كان أحدهما غير موجود فيه، فالآخر غير موجود فيه أيضًا، وإن كان أحدهما موجودًا فيه فالآخر موجود فيه أيضًا (ف، ق، ١٢٨، ٧)

- إذا كان شيثان يُقالان على أمرين أو يُظنُّ بهما



## شيئية

لا ذاتية، فهنا جواب أي شيء، هو بعينه  
جواب ما هو (ر، ل، ٥، ٢٢)

- إن لم تشترك الماهيتان إلا في الشيئية كان  
الامتياز بتمام الماهية، لأنّ الشيئية صفة عرضية

## صادقة

- الصادقة هي العقل والعلم والظن وما يقال بهذه (أ، ب، ٤٠٣، ٤)
- شروط مقدمات البرهان وهي أربعة أن تكون صادقة وضرورية وأولية وذاتية (غ، م، ٢٠، ٦٢)
- الصادقة فنعني بها اليقينية كالأوليات والمحسوسات وما معها (غ، م، ٦٣، ١)

## صحة القياس

- لما كان القياس كالمقدم، والنتيجة كالتالي، وجب من وضع المقدم وهو صحة القياس أي صدق مقدماته وصواب تأليفه أن تكون النتيجة لا محالة صادقة (مر، ت، ١٧٣، ٧)

## صحيح فاصل

- الصحيح الفاصل من الحدود والرسوم والتمثيلات فهو ما يشتمل عليه من المعاني أعرف من الشيء الذي يُعرَف بها، إثمًا في نفسه وإثمًا عند المُعرَف، وإثمًا من الوجهين جميعًا، حتى تكون المعرفة بها على ترتيبها التأليفي مُوجبة لمعرفة الشيء الذي يُعرَف بها (ب، م، ٤، ٥٠)

## صدق

- إذا أردنا أن يُبين صدق قضية ما فإننا نأخذ نقيضها ونضيف عليه مقدمة صادقة لا شك في صدقها، فإذا اتلف منهما قياس وأنج نتيجة كاذبة بيّنة الكذب والامتناع تبيننا بذلك صدق القضية الأولى التي قصدنا بيانها (ف، ق، ١٠، ٣٤)
- مبادئ النظر في الأمور والفحص عن الصدق

# ص

## صادق

- الصادق والموجود مترادفان (ف، ح، ٦، ١١٦)
- الموجود... يُقال على ثلاثة معان: على المقولات كلها، وعلى ما يقال عليه الصادق، وعلى ما هو منحاز بماهية ما خارج النفس نُصُوِرَت أو لم تُصُوِر (ف، ح، ١١٦، ٢٢)
- كلّ صادق فهو منحاز بماهية ما خارج النفس. والمنحاز بماهية ما خارج النفس هو أعم من الصادق (ف، ح، ١١٧، ٢٠)
- إذا قلنا في الشيء «إنه موجود» و«هو موجود» فبيني أن يُسأل القائل لذلك أي المعنيين عنى، هل أراد أن ما يُعقل منه صادق أو أراد أن له ماهية ما خارج النفس بوجه ما من الوجوه (ف، ح، ١١٨، ١٢)
- الصادق إنما يُقال فيه «إنه موجود» لأجل إضافته إلى الذي له ماهية خارج النفس (ف، ح، ٦، ١٢٢)
- ليس كل ما تشهد به العطرة قطعًا هو صادق بل الصادق ما تشهد به قوّة العقل فقط (غ، ح، ١٦، ٥٣)
- الصادق هو غير الضروري (ش، ق، ٢٥، ٢٠٢)

- معنى الصدق على كثيرين في حدّ الجنس في جواب ما هو يجب أن يكون عند الجمع بينهما في السؤال بما هو ولا يجوز أن يُجاب به عند أفراد بعضها في السؤال. وقرينة ذلك كونه مقولاً على مختلف بالحقيقة وذلك يدل على أنه تمام المشترك بين تلك الحقائق المختلفة فلا يكون تمام حقيقة بعضها وإلا لباين غيرها فلا يكون مشتركاً بين حقيقتين وهذا خلف. وإذا لم يكن تمام حقيقة كل فرد من أفرادها على الأفراد تعين أنه لا يجاب به في السؤال بما هو إلا عن متعدد ومختلف بالحقيقة (و، م، ٩١، ٢٧)

- صدق الموضوع على أفرادها تابع لجهة صدق المحمول وهذا القول للنفيد إين رشد زعم أنه مراد المعلم الأول (و، م، ١٣٤، ٩)

#### صدق تام في ذاته

- إنّا إذا قلنا للخير إنه خير، صدقنا، وإذا قلنا إنه ليس بشراً، صدقنا. لكن صدقنا عليه في قولنا: إنه خير، صدق تام في ذاته، وصدقنا عليه في قولنا: إنه ليس بشراً، صدق عليه في أمر ليس بذاته (س، ع، ١٢٧، ١٢)

#### صدق الشرطية

صدق الشرطية إنما هو بصدق المعنى الذي دلّت عليه من إثبات لزوم أو عناد أو نفيهما على العموم أو الخصوص، ولا عبرة في ذلك بصدق أجزائها أو كذبها (و، م، ٢٠٣، ١)

#### صدق وكذب

- لما كان الكلام جازماً بإثبات الثابت وإبطال الباطل وإبطال الثابت وإبطال الباطل؛ لم يكن بدّ من أن يكون الصدق لونين: أحدهما

والحق فيها هي المقدمات المشهورة، إذ كانت الشهرة الواردة على النفس هي التي تربط أحد جزئي المقدمة بالآخر منهما، أعني المحمول بالموضوع، ويقع التصديق بها ولأجل شهرتها يأخذ الإنسان ما هو منهما مرتبط في النفس بإيجاب، وعلى كمية ما أنه أيضاً موجب خارج النفس، وعلى تلك الكمية بعينها. وما هو في النفس مرتبط بلب، وعلى كمية ما أنه أيضاً سالب خارج النفس، وعلى تلك الكمية بعينها (ف، ج، ٢٣، ٨)

- إنّا إذا قلنا للخير إنه خير، صدقنا، وإذا قلنا إنه ليس بشراً، صدقنا. لكن صدقنا عليه في قولنا: إنه خير، صدق تام في ذاته، وصدقنا عليه في قولنا: إنه ليس بشراً، صدق عليه في أمر ليس بذاته (س، ع، ١٢٧، ١٢)

- أمّا الحق والصدق فهو واحد (س، ج، ١٠، ١٩)

- الصدق لا ينتج نقيض نتيجة الصدق، ولا يوجب مقاومة قياس الصدق (س، ج، ١١، ١٩)

- إنمّا يلزم الصدق في جميع الأعراض إذا لم تكن متباينة الأجناس العالية والوسطى، فحيث لا تنفذ حيلة المغالطة (س، س، ٩٢، ٧)

- الأمور في انفسها هو الحق والصدق كموافقة قولنا الإنسان حيوان (ب، م، ٣٥، ٢٣)

- قد سُئِيَ معنى الصدق تصديقا (ب، م، ٩، ٣٦)

- إذا صدق الأخص صدق الأعم، وإذا صدق الأعم فلا يجب أن يصدق الأخص (سي، ب، ٤، ١٠٧)

- ما صدق أي حمل وأخبر به... هو جنس في الحدّ (و، م، ٨٩، ٢٦)

- إثبات الثابت والآخر إبطال الباطل، والكذب لوين: أحدهما إثبات الباطل والآخر إبطال الثابت (ق، م، ٢٩، ١٦)
- تقسّم (الصدق والكذب) الموجبات والسوابث الشخصية المتقابلة (ف، م، ١٢٤، ٣)
- الشخصيات التي محمولاتها أمور متضادة إنما تقسم الصدق والكذب، إذا كانت موضوعاتها موجودة، وإن كانت موضوعاتها غير موجودة كذبت كلها (ف، م، ١٢٤، ٥)
- سائر القضايا الموجبة والسالبة المتقابلة الشخصية، وكذلك الحال في القضايا التي تشبه المتناقضات من التي محمولاتها أعداد، كقولنا كل نار حارة، نار ما باردة، في المادة الضرورية الممتنعة، وقولنا كل إنسان أبيض إنسان ما أسود، في المادة الممكنة، فإن هذه كلها إنما تقسم الصدق والكذب متى كانت موضوعاتها موجودة. فإن كانت موضوعاتها غير موجودة فكليهما كاذبة (ف، م، ١٢٤، ١٣)
- الموجبة والسالبة التي هي نظائر هذه في المتناقضات فإنها تقسّم الصدق والكذب، كانت موضوعاتها موجودة أو غير موجودة (ف، م، ١٢٤، ١٥)
- الأقاويل التي تتقابل على أنها موجبة وسالبة هي أعم من نظائرها التي تتقابل بأن تؤخذ محمولاتها أعداداً، إذ كانت تلك تقسم الصدق والكذب، كانت موضوعاتها موجودة أو غير موجودة، كانت محدودة أو غير محدودة (ف، م، ١٢٦، ٧)
- تخلص الصدق واطراح الكذب إنما يكون بعناد المقدمة الكاذبة، وهو بعد لم يشعر بالمقدمات المقابلة التي بها يُمكن أن يعاند المقدمات التي عنده (ف، ج، ٢٤، ٩)
- إن الصدق والكذب يلزمها نسبتها (الأقاويل الجازمة) إلى الوجود في الموافقة والمخالفة، والتصديق والتكذيب هو الحكم بتلك الموافقة والمخالفة (ب، م، ٧٠، ٢)
- المعاني المفردة ليس يدخلها الصدق والكذب... فعند التركيب يحدث الأمران جميعاً، أعني الإيجاب والسلب والصدق والكذب (ش، م، ١١، ٧)
- الصدق والكذب في القول والظن إضافة ما... (ش، م، ٢٥، ٢)
- الصدق والكذب إنما يلحق المعاني المعقولة والألفاظ الدالة عليها متى رُكِب بعضها إلى بعض أو قُصِل بعضها من بعض (ش، ع، ٨٢، ٣)
- الصدق قد ينتج عن الكذب (ش، ج، ٦٥٤، ١٨)
- إن الصدق والكذب من الأعراض الذاتية للخبر، فتعريفه بهما تعريف رسمي (ط، ش، ٢٦٧، ٣)
- يمتنع أن تكون طريقهم (المتفلسفة) مميزة للحق من الباطل والصدق من الكذب باعتبار ما هو الأمر عليه في نفسه، ويمتنع أن تكون منفعتها مشتركة بين الآدميين (ت، ر، ٢، ١٩٩، ٥)

## صغرى

- إن الصغرى متى كانت سالبة في الشكل الاول لم يَتَمَع بها في الإنتاج (ش، ع، ١٠٧، ٢٥)
- نسمي المقدمة التي فيها الطرف الأصغر الصغرى (ش، ق، ١٥١، ١٩)
- إذا كانت وسائط المقدمة الصغرى كثيرة لم يسمّ البيان المستعمل في ذلك إستقراء... ولا إذا كانت المقدمة الصغرى معلومة بنفسها (ش، ق، ٣٥٦، ٤)

- لا بد في القياس الحملي من المفدّمتين  
تشركان في حدّ يُستى الأوسط لتوسطه بين  
طرفي المطلوب، وتنفرد إحداهما بحدّ يُستى  
الأصغر وهو موضوع المطلوب وتُستى لذلك  
بالصغرى، والثانية بحدّ يُستى الأكبر وهو  
محمول المطلوب ولذلك تُستى بالكبرى (م)،  
ط، ٢٥٤، ٢٠

- (٢، ٨٨)  
- جميع الصفات «اللازمة» منها ما هو خاصّ  
بالموصوف يصلح أن يكون «فصلاً»، ومنها ما  
هو مشترك بينه وبين غيره، وكلّ منهما في  
الخارج واحد (ت، ر، ١، ٨٩، ٢٠)  
- صفات الموصوف قائمة به (الذاتي) يمتنع أن  
تكون مقدّمة عليه في الخارج (ت، ر،  
١٢، ٩٠)

## صفات

- الصفات وهي المحمولات منها بسيطٌ ومنها  
مركّب، والبسيط ما دُلّ عليه بلفظة مفردة مثل  
الإنسان والحيوان والناطق والأبيض والأسود،  
والمركّب ما دُلّ عليه بلفظ مركّب مثل قولنا  
الحيوان الناطق والإنسان الأبيض (ف، د،  
٥، ٦٠)

- لا بدّ من التمييز بين الصفات «الذاتيّة» - التي  
لا تتصوّر «الذات» إلّا بها - وبين «العرضيّة» -  
التي تتصوّر بدونها. ولا يمكن التمييز بين هذين  
النوعين إلّا إذا عُرفت «ذاته» المؤلّفة من  
الصفات «الذاتيّة»، ولا تعرف «ذاته» حتى  
تُعرف الصفات «الذاتيّة»، ولا يُعيّر بين  
«الذاتيّات» وغيرها حتى تعرف «ذاته». فصار  
معرفة «الذات» موقوفاً على معرفة «الذات»،  
وهذا هو الدّور (ت، ر، ١، ٩٦، ٦)

- «التركيب» خمسة أنواع. أحدها: تركيب الذات  
من «وجود» و«ماهية». والثاني: تركيبها من  
وصف عامّ ووصف خاصّ، كالمركّب من  
«الجنس» و«الفصل». والثالث: تركيب من  
«ذات» و«صفات». والرابع: تركيب الجسم من  
«المادة» و«الصورة». والخامس: تركيبه من  
«الجواهر المنفردة». وقد بيّنا أن ما يدّعونه من  
«التركيب» من «الوجود» و«الماهية»، ومن  
«الجنس» و«الفصل»، باطل. وأما تركيب  
الجسم من هذا وهذا فأكثر العقلاء يقولون:  
الجسم ليس مركّباً، لا من «المادة»  
و«الصورة»، ولا من «الجواهر المنفردة». لم  
يقبّ إلّا «ذات لها صفات» (ت، ر، ٢، ٦٥، ١٥)

- جعل بعض الصفات داخلية في حقيقة  
الموصوف وبعضها خارجة فلا يعود إلى أمر  
حقيقي، وأما يعود ذلك إلى جعلي الداخل ما  
دُلّ عليه اللفظ بـ«التضمن»؛ والخارج اللازم ما  
دُلّ عليه اللفظ بـ«اللزوم» (ت، ر، ١، ٣٧، ١١)  
- ما ذكره (الفلاسفة) من الفرق بين الصفات  
الذاتيّة المقوّمّة الداخلة في الماهية والصفات  
الخارجة اللازمة أمر باطل لا حقيقة له (ت،  
١، ٤٩، ٦)

- الصفات تفيد معرفة الموصوف خبيراً، وليس  
المخبر كالمعاین (ت، ر، ١، ٦٥، ١٩)

- فرّقوا (الفلاسفة) بين الصفات المتماثلة،  
فجعلوا بعضها «ذاتيّاً» داخليّاً في الحقيقة،  
وبعضها «عرضيّاً» خارجيّاً لازماً للحقيقة (ت،  
١، ٨٧، ٢٨)

- علم الناس بلزوم الصفات للموصوف وعدم  
لزومها أمر يتفاوت فيه الناس (ت، ر، ١،

- تعود إلى «موصوف له صفات متعدّدة» (ت)،  
(٢، ٦٥، ١٩)
- عمدوا (الفلاسفة) إلى الصفات اللازمة  
للموصوف، ففرّقوا بينها وجعلوها ثلاثة  
أصناف: ذاتية داخلية في الماهية، وخارجية  
لازمة للماهية دون وجودها، وخارجية لازمة  
لوجودها. وهذا كله باطل إذا أُريدَ بِ«الماهية»  
الموجودات الخارجية، وهي التي تقصد بالحد  
والتعريف (ت)، (٢، ١٠٣، ٢٤)
- الصفات تنقسم إلى قسمين - لازمة للموصوف  
وغير لازمة. والذي عليه نظار أهل السنّة وسائر  
المثبّتين للصفات والقدر أن وجود كل شيء في  
الخارج عين حقيقته (ت)، (٢، ١٠٤، ١٤)
- أعظم صفات العقل معرفة الثمائل والاختلاف  
(ت)، (٢، ١١٢، ٢١)
- ليس شيء من الصفات هو وسطًا للأخرى كما  
ادّعيته من أنّ بعض اللوازم لازم للذات،  
وبعضها لازم اللازم، وبعضها لازم لازم  
اللازم. بل جميعها لازمة للذات، وهي أيضًا  
متلازمة (ت)، (٢، ١٤٢، ١٨)
- صفات الإنسان اللازمة، كلّها متلازمة.  
فحيوانية الإنسان، وناطقته، وضاحكته،  
متلازمة - لا يوجد واحد منها دون الآخر  
(ت)، (٢، ١٤٢، ٢٣)
- كون بعض الصفات اللازمة تنفّر إلى علّة دون  
بعض باطل (ت)، (٢، ١٥٠، ٢٠)

## صفات ذاتية

- الصفات اللازمة للموصوف تنقسم إلى ما لزومه  
بيّن للإنسان، وإلى ما ليس هو بيّنًا بل يفترق  
ملزومه إلى دليل (ت)، (٢، ١٣٦، ١)
- صفات لازمة
- الصفات اللازمة للموصوف تنقسم إلى ما لزومه  
بيّن للإنسان، وإلى ما ليس هو بيّنًا بل يفترق  
ملزومه إلى دليل (ت)، (٢، ١٣٦، ١)
- صفة
- وجدنا أشياء آخر لا صفة بالأعيان لم يدخل في  
هذا الباب (الاسم)، كالبياض والسواد  
والحلاوة والمرارة وما أشبه ذلك فالتنسنا  
لذلك إسماً جامعاً، فوجدناه الصفة. وهو كل  
شيء يقع عليه كيف (ق، م، ١٠، ٥)
- الصفة ذات ضروب شتى: فمنها ما يكون في  
الأشياء المفعولة الفاعلة، كالمذاقات والألوان  
والأعراف والأصوات والملابس... ومنها  
ضروب يسمّيها الفيلسوفيون الوثائق والضعف.  
أما الوثيقة فكالرجل يكون ماهرًا بالكتاب،  
فذلك منه وثيق لا يكاد يتغيّر. وأما الضعف  
فالصبي الذي علم من الكتاب شيئًا سيرًا،

- ما ذكره (الفلاسفة) من الفرق بين الصفات  
الذاتية المقومة الداخلة في الماهية والصفات  
الخارجية اللازمة أمر باطل لا حقيقة له (ت)،  
(١، ٤٩، ٦)

موضوعاً، والمعنى المُستند والمعنى الذي هو  
الصفة والخير محمولاً (ف، أ، ٥٨، ٦)

- إلتزم هذا القول (القضية) من جزئين يُسمي  
النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً، ويُسمي  
المتكلمون أحدهما موصوفاً والآخر صفة،  
ويُسمي الفقهاء أحدهما حكماً والآخر محكوماً  
عليه، ويُسمي المنطقيون أحدهما موضوعاً وهو  
المخبر عنه والآخر محمولاً وهو الخبر (غ،  
ح، ٢٣، ١١)

- (إن) من المعقولات: معقولاً بنفسه هو  
الذات، ومعقولاً بغيره هو الصفة (ط، ش،  
٢، ١٩٤)

- إذا كان ذلك المعنى هو لم يتصوره  
(الشخص)، ولا له في لغته لفظ، فهنا لا  
يمكن تعريفه إياه بمجرد «ترجمة» اللفظ، بل  
الطريق في تعريفه إياه إما «التعيين» وإما  
«الصفة» (ت، ١، ٧٧، ١٢)

- تبيّن أن كل صفة من هذه الصفات - الحيوان،  
والناطق، والماتت - ليس منها واحد مختص  
بنوع «الإنسان». فيطلب قولهم: إن «الفعل» لا  
يكون إلا بالصفات المختصة بـ«النوع»، فضلاً  
عن كونها «ذاتية». وإنما يحصل التمييز بذكر  
المجموع - إما الوصفين، وإما الثلاثة (ت،  
١، ٧٩، ٢٣)

- الصفة التي تختص المحدود لا تتصور بدون  
تصور المحدود، إذ لا وجود لها بدونها (ت،  
١، ٨٠، ٧)

- الصفة لا تتقدّم على الموصوف في الخارج  
أصلاً. وأما في الذهن فقد تتصور الصفة  
والموصوف جميعاً فلا يتقدّم تصور الصفة،  
وبتقدير التقدّم فهذا يختلف باختلاف التصور  
الناتج والناقص لا باختلاف اللوازم نفسها (ت،

فذلك منه الضعف غير مأمون الذهاب، بترك  
المواظبة عليه والتعهد له. ومنها ضروب  
يسمونه القوة والعجز. أما القوة فكالرجل  
يكون معتدل الأخلاق ذكّي الفطنة، فيقال: هو  
قويّ على اقتناء الأدب. وأما العجز فإن يكون  
مخالفاً لهذه الصفة، فيوصف بالعجز عن ذلك.  
ومنها ضروب يسمونها الضيعة كالمثلث والمربع  
والمُدور وما سوى ذلك من الصيغ (ق، م،  
١٧، ١١)

- إن في جلّ ضروب الصفة التضادّ، وذلك  
كالبياض والسواد، والحلاوة والمرارة، وما  
أشبه ذلك (ق، م، ١٨، ٢٢)

- الحلية الجامعة العامة لجميع باب الصفة أن  
يقال: شبيه وغير شبيه، كأنه يقال: هذا اللون  
شبيه بهذا اللون أو غير شبيه (ق، م، ١٩، ٨)  
- الصفة تضم... الجدة والنسبة. والجدة كقول  
القاتل: غني، والنسبة كقوله: قائم. فإننا  
نقول: كيف فلان، أغني أم فقير، قائم أو  
قاعد؟ وكيف من باب الصفة (ق، م، ٢٠، ٥)  
الصفة «فلنُسَم» المحمول، والموصوف  
الموضوع (ف، ق، ٧١، ٤)

- في الفلسفة فإنّ العَرَض يُقالُ على كلِّ صفة  
وُصِفَ بها أمر ما ولم تكن الصفة محمولاً حُيِّلَ  
على الموضوع، أو لم يكن المحمول داخلًا في  
ماهية الأمر الموضوع أصلاً، بل كان يُعرفُ منه  
ما هو خارج عن ذاته وماهيته (ف، ح،  
٩٥، ١٣)

- يُسمون الموصوف المستند إليه ويسمّون الصفة  
مستنداً، وربما سمّوا الصفة الخير والمخبر به  
والموصوف المخبر عنه (ف، أ، ٥٧، ٥)

- جرت العادة في صناعة المنطق أن يُسمي  
المعنى الموصوف والمستند إليه والمخبر عنه

تبيين صحته (ق، م، ٦٤، ٢٤)

- إن صنائع التحقيق لا يعلم حتى يعرف الصنائع الكلية، وإن الصنائع لا يصاغ إلا من المقدمات (به، ح، ١٢٠، ١٧)

- الصنائع منها قياسية ومنها غير قياسية: فالقياسية هي التي إذا التأمّت واستكملت أجزاءها كان فعلها بعد ذلك استعمال القياس، وغير القياسية هي التي إذا التأمّت واستكملت أجزاءها كان فعلها وغايتها أن تعمل عملاً ما من الأعمال، كالطب والفلاحة والنجارة والبناء (ف، د، ٥٦، ٣)

المبدأ في هذه الصنائع (القياسية) هو المبدأ الكلي (ف، ق، ٦٤، ٩)

- الصنائع والعلوم صنفان: صنف موضوعاته أمور كلية، مثل الشيء والموجود على الاطلاق، والواحد والكثير، وصنف موضوعاته موجوداتٍ أحص، مثل العدد والعظم. وهذه تُسمى الصنائع البرهانية الجزئية (ف، ب، ٦٢، ٣)

- الصنائع التي موضوعاتها الأمور العامة، منها صنائع الحكمة، أعني الفلسفة الأولى، ومنها الجدل، ومنها السوفسطائية (ف، ب، ٦٢، ٥)

- الصنائع والعلوم تختلف باختلاف موضوعاتها، فإن كانت موضوعاتها واحدة بأعيانها، كانت واحدة، وإن كانت مختلفة كانت مختلفة (ف، ب، ٦٤، ٥)

- موضوعاتها (الصنائع والعلوم) تختلف إما بالأحوال وإما بذواتها. والتي تختلف بذواتها، مثل موضوع صناعة العدد، وموضوع صناعة الهندسة أو العلم الطبيعي. والتي تختلف موضوعاتها بأحوالها، منها ما إحداها تحت الأخرى، ومنها ما إحداها جزئ

(٢، ١٥٠، ٢٦)

- الصفة القائمة بالموصوف والعرض القائم بالجواهر لا يعقل تقدّمه عليه بوجه من الوجوه. بل إذا اعتبر تقدّم عقلي أو غيره فالذات متقدّمة على الصفات (ت، ٢، ١٥١، ٦)

#### صفة ذاتية

- الفرق بين الصفة الذاتية والعرضية اللازمة أن ما ليس بذاتي يمكن رفعه في الوهم فيمكن تصوّر الموصوف بدون تصوّره بخلاف الذاتي (ت، ٢، ١٥٠، ١٤)

#### صفة محمولة

- الصفة المحمولة إما أن تكون داخلة في ذاته يلتم منها ومن غيرها ذات الشيء وتُسمى مقومة ذاتية، أو لا تكون داخلة في ذاته بل توجد بعده وتُسمى عرضية، فمنها ما يلزم الذات ويخصّ باسم العرضي اللازم وإن كان المقوم أيضاً لازماً، ومنها ما يفارق ويُسمى العرضي المفارق (سي، ب، ٣٦، ٨)

#### صنائع

- الصنائع الصحيحة صنعتان: مكفية ومحتاجة. قال (ارسطو طاليس): فالصنعة المكفية أن يقدم المتكلم أشياء بينها، فيظهر من بينها غيرها، يكون إما صحيحاً لا يحتاج تبيينه إلى الزيادة في الشهود التي قدّمت له، ولا إلى تحريك شيء منها. والصنعة المحتاجة أن يكون الشيء الذي يظهر من بين الأشياء المقدّمة محتاجاً في تبيينه إلى أن يزداد في الأشياء التي قدّمت له شيء أو أشياء، حتى



## صنائع علمية

- (الصنائع) العلمية هي التي تشمل على السعادة والأشياء التي بها تُنال، والأشياء التي بها تعوق عنها أو تؤذي إلى أضرارها (ف، ج، ٦٩، ٥)

## صنائع عملية

- أجناسُ المخاطبات التي تكون في الصنائع العملية، وسبيلُ ما كان من هذه علمياً أن يُستعملَ فيه المقدمات اليقينية ولا تُستعمل فيه المشهورات إلا لتكثير الحجج بعد أن تكون النتائج قد قُرِّرت بالمقدمات اليقينية (ف، ج، ٦٥، ٥٢)

- المعارف المشتركة التي هي بادئ رأي الجميع هي أسبق في الزمان من الصنائع العملية ومن المعارف التي تخصُّ صناعة صناعة منها، وهذه جميعاً هي المعارف العامّة (ف، ج، ١٣٤، ١٨)

## صنائع فكرية

- الصنائع الفكرية الجهادية التي يُقصدُ بالمخاطبة فيها أن يظهر فضلُ قوة الإنسان على إبطال الشيء وإثباته، وذلك إما لمحبة الغلبة فقط وللكرامة التي يتبعها أو لخير آخر من الخيرات الأنسية (ف، ج، ٢٦، ٨)

## صنائع قياسية

- الصنائع منها قياسية ومنها غير قياسية: فالقياسية هي التي إذا التأمّت واستكملت أجزاءها كان فعلها بعد ذلك استعمال القياس وغير القياسية هي التي إذا التأمّت واستكملت أجزاءها كان فعلها وغايتها أن تعمل عملاً ما من الأعمال، كالطب والفلاحة والنجارة

للأخرى ومنها ما ليست إحداها تحت الأخرى ولا جزءاً لها (ف، ب، ٦٤، ٧)

- يُظنُّ بأمثال هذه الصنائع أنها جدلية وعلمية، إذ كانت مركبة وكان الغرضُ منها غرض الصناعة العلمية، وطرقها بعضها خطبية وبعضها جدلية. فيجمع أصحابها الطرق الجدلية والخطبية جميعاً، فيُسمونها كلها الطرق الجدلية (ف، ج، ٦٢، ٤)

- التجوُّز والمسامحة إنّما تُستعملُ في الصنائع التي يحتاجُ الإنسان فيها إلى إظهار القوة الكاملة في غاية الكمال على استعمال الألفاظ، فيعرفُ أنّ له قدرة على الإبانة عن الشيء بغير لفظه الخاصّ به لأدنى تعلق يكون له بالذي تُجملُ العبارة عنه باللفظ الثاني، أو له قدرة على استعمال اللفظ الذي يخصُّ شيئاً ما على ما له تعلق به ولو سيراً من التعلق، وليُبيّن عن نفسه أنّ له قدرة على أخذ اتصالات المعاني بعضها ببعض ولو الاتصال السير، ويبيّن أنّ عباراته وإبانته لا تزول ولا تضعف وإن عُبر عن الشيء بغير لفظه الخاصّ بل بلفظ غيره. وأمّا الاستعارة فلأنّ فيها تخيلاً وهو شعريّ (ف، ج، ٢٢٥، ١٥)

- الصنائع... قد يعرض فيها الغلط من قبيل صورة القياس ومن قبيل مادته، وبخاصّة من قبيل اشتراك الإسم الواقع في الحدّ الأوسط (ش، ب، ٤٠٤، ١٣)

- الصنائع مختلفة بالأجناس الأول إختلافاً ليس يتوقّف به إلى جنس عالٍ يعمّها حتى ينقسم بها ذلك الجنس انقسام الجنس العالي إلى أنواعه الداخلة تحته (ش، ب، ٤٤٩، ٣)

يُظَنُّ به أَنَّهُ الأفضل في الحكمة وفي معرفة الحق، إِمَّا بالقياس إلى البعض. وإِمَّا بالقياس إلى الجميع (ف، ج، ٥٩، ٨)

- منها (مرجّيات الصنائع القياسية) أن كثيراً من الأشياء التي سبيلها في العلوم اليقينية أن يتقنَ بها بعد معرفة أشياء كثيرة على ترتيب، وفي زمان طويل، يُمكن أن يُبينَ في الجدل وفي الخطابة بأشياء قليلة وفي زمان يسير، إلا أنها لا تعطي اليقين. وكثير من الأشياء الكاذبة يُمكن أن تصحح بأشياء جدلية وخطبية وسوفسطائية خفية، فتصير مقنعة وفي صورة ما هي صادقة (ف، ج، ٥٩، ١٨)

- كلُّ صناعة من الصنائع القياسية الخمس فيها ضربٌ أو ضروب من السؤال خاص بها، ففي الفلسفة سؤال برهاني وفي الجدل سؤال جدلي وفي السفسطة سؤال سوفسطائي وفي الخطابة سؤال خطبي وفي الشعر سؤال شعري (ف، ج، ٢٢٦، ١٢)

### صنائع منطوية

- (الصنائع) المنطوية هي التي تشمل على الأشياء التي شأنها أن تُستعملَ آلات ومُعينات في استخراج الصواب في كل واحد من العلوم (ف، ج، ٦٩، ١٨)

### صنائع نظرية

- الصنائع النظرية، فإنَّ معارفها كلها ينبغي أن تكونَ بحيث ينطق عنها، وتكون غير مُعدَّة نحو العمل (ف، ب، ٧٣، ٤)

- الصنائع النظرية تتفاضل في مقادير التصورات، فإنَّ لكلِّ صناعة منها مقداراً ما من التصور، ونحوها ما بحسب الكفاية في ذلك العلم، ولا

والبناء (ف، د، ٥٦، ٣)

- (الصنائع) القياسية خمسة: الفلسفة وصناعة الجدل والصناعة سوفسطائية وصناعة الخطابة وصناعة الشعر (ف، د، ٥٦، ٨)

- نسبة صناعة الشعر إلى سائر الصنائع القياسية كنسبة عمل التماثيل إلى سائر الصنائع العملية (ف، د، ٥٧، ١٣)

- صناعة المنطق تُعطى في كل واحدة من الصنائع القياسية القوانين الخاصة التي بها تلتئم كل واحدة منها، وقوانينٌ بها يُمتحن ويُميز ما وُضِعَ أنه على مذهب صناعة ما منها (ف، د، ٥٨، ٣)

- قد يُمكن أن توجد صنائع قياسية مرجّبة من أشياء، بعضها علمية وبعضها جدلية وبعضها خطبية وبعضها من سائر الصنائع القياسية البسيطة (ف، ج، ٥٨، ١٦)

- منها (مرجّيات الصنائع القياسية) أن يجهلَ الناظر في الأشياء العلمية مثل الطبيعيات أو الإلهيات، وغير ذلك من الصنائع العلمية فصول ما بين هذه الخمس القياسية وبين أصناف المقاييس، فيروم استخراج ما يُريدُ استخراجُه بأي شيء اتفق مما يُستخ في قريحته من الأقاويل أحياناً تقع له وتتفق أقاويل خطبية وأحياناً جدلية وأحياناً تتفق له أقاويل تقرب من البراهين وأحياناً سوفسطائية (ف، ج، ٥٩، ١)

- منها (مرجّيات الصنائع القياسية) أن العادة قد جرت أن يُظهر الإنسان الأجل من الأمور والأفعال، ويُضمر الأضعف أو الأذل. فالأجل في المخاطبات القياسية التعليم والتعلم والتماس استفادة الحق وإفادة الحق. والأضعف أو الأذل أن يُظنُّ به البراعة في العلم وفي المخاطبة القياسية والافتقار والقوة عليها، وأن

صناعة تقتصر على ما يخرج بالتجربة فقط، من غير أن تستعمل ما حصل لها بالتجربة، في علم شيء آخر من تلك الصناعة، وإما أن تستعمل ما حصل لها بالتجربة في علم شيء آخر من تلك الصناعة، وإما أن تفعل الأمرين جميعاً (ف)، (١٦، ٧١)

- الكمال في الصناعة هو أن يحصل للإنسان أصول تلك الصناعة، وتكون له قوة على استنباط ما يلزم عن تلك الأصول، واقتدار على تبصير غيره ما علمه منها، وعلى مغالطة غيره بالجهات التي يمكن أن يُغالط بها في تلك الصناعة، وعلى فسح المغالطات الذاتية الواردة عليه من غيره (ف)، (ب، ١٧، ٩٤)

- القدرة على فسح المغالطات التي ليست ذاتية، فليست جزءاً من الكمال في الصناعة، ولكنها جزء من الفلسفة الأولى ومن الجدل (ف)، (ب، ٢٠، ٩٤)

- الكمال في الصناعة يشعُر بمواضع التنويه والتليس فلا يُسلمها، ويكشف عما فيها من التنويه. وهذه المخاطبة شبيهة بالجدل (ف)، (ج، ١٩، ٥٠)

- كل صناعة من الصناعات العلمية استعمل فيها السؤال بحرف «هل هو» على المعنى الذي يستعمل في الصناعات العلمية فإنه ينبغي أن يفهم منه طلب تلك الأسباب التي تُعطيها تلك الصناعة في الأشياء التي فيها تنظر (ف)، (ح، ١٩، ٢١٦)

- للسؤال في كل صناعة أمكنة ينجح فيها وأمكنة لا ينجح فيها (ف)، (ح، ١٦، ٢٢٦)

- لم يمكن أن يكون في هذه الصناعة شيء أسبق من المعقولات المفردة (ف)، (أ، ٢٣، ١٠٣)

- الصناعة ملكة نفسانية تصدر عنها أفعال إرادية

سيما في تصوّر الأشياء التي تشترك في الفحص عنها والنظر فيها، مثل مشاركة التعاليم للعلم الطبيعي (ف)، (ب، ٥، ٧٣)

- (الصناعات) النظرية تشتمل على الأشياء التي بها وعنها، وفيها يحصل علم الحق (ف)، (ج، ٤، ٦٩)

## صناعات يقينية

- الصناعات اليقينية ثلاثة: نظرية وعلمية ومنطقية (ف)، (ج، ٤، ٦٩)

## صناعات

- الصناعات التي تحصل المعرفة بمعلوماتها لا عن مزاولة أعمال، فليُسمَّ الصناعات النظرية (ف)، (ب، ٤، ٥٩)

جميع الصناعات التي تترقى إلى أن تتّم بالتجربة فقط، فهي إنما تُعطي من علم الشيء الذي يشتمل عليه إن الشيء ووجوده فقط، لا علم لِم الشيء (ف)، (ب، ١، ٧٢)

## صناعة

- الصناعة تكون جزء صناعة متى كان موضوعها نوعاً في الحقيقة لموضوع صناعة أخرى. وتكون الصناعة تحت صناعة أخرى، متى كان موضوعها أخص من موضوع تلك، إلا أنه مأخوذاً بحال تجعله أخص من غير أن بصير بتلك الحال نوعاً لموضوع الصناعة التي هي أعم (ف)، (ب، ١١، ٦٤)

- كل صناعة أعطت أسباب مبادئ صناعة أخرى، فإنها رئيسة لتلك الصناعة (ف)، (ب، ١٢، ٧٠)

- الصناعة التي تنفع فيها التجربة، إما أن تكون

لمكان شيء من الأشياء وهو الخير الذي تؤتمه  
الصناعة والطبيعة (ش، ب، ٤٧٣، ٥)

### صناعة امتحانية

- إن الصناعة الجدلية (والصناعة) الإمتحانية  
ليستا يتحدّان بأنّ لهما موضوعًا، بل بسلب  
الموضوع، وأن ليس لهما موضوع. ولكونهما  
غير محدودَي المبادئ والأغراض معًا، صار  
العامي أيضًا يجادل وينازع، وربّما ظن أنّه  
يمتحن (س، س، ٦١، ١١)

### صناعة برهانية

- الصناعة البرهانية إنما تحلُّ الشكَّ بأن تُعطي  
الجهات التي من أجلها لحقَّ الأمر الواحد  
محمولات متضادة، حتى يزول التضاد عما ظنُّ  
به التضادّ (ف، ج، ٣٤، ١٣)

- لزم أن تكون صناعة الجدل التي تُعطي  
المتضادين تقدّم ضرورةً الصناعة البرهانية  
التي تُعطي جهات تُزيل الشك والحيرة (ف،  
ج، ٣٤، ١٦)

### صناعة التحديد

- إن صناعة التحديد صعبة... لأنّ الحدود إنّما  
تتم بالأجناس الحقيقيّة والفصول الذاتيّة  
جميعها حتى لا يشدّ منها واحد ولا يدخل  
معها غيرها من العرضيات وذلك يتعذر على  
البشر (ب، م، ٦٤، ١٥)

### صناعة الجدل

- أما صناعة الجدل فلها أن تسأل وأن تثبت فليس  
تفعل ذلك وجميع الأشياء، بل في الأمور  
المتقدّمة، وليس تسأل عن المبادئ الخاصّة:

بغير رويّة نحو تمامًا مقصودًا (س، ب،  
١٩٢، ٦)

- الصناعة ملكة نفسانيّة يقتدر بها على إستعمال  
موضوعات ما نحو غرض من الأغراض، على  
سبيل الإرادة، صادرة عن بصيرة، بحسب  
الممكن فيها (س، ج، ٢١، ٦)

- ليس إذا كان بعض المواد يستعصى فلا يبلغ فيه  
الغرض، تكون الملكة النفسانيّة المُقتدر بها  
على إستعمال موضوعات نحو غرض ما  
معدومة؛ فإنّ لم نقل إن هذه الملكة النفسانيّة  
- التي هي الصناعة - هي التي يقتدر بها على  
إستعمال كل موضوع بل على إستعمال ما يكون  
موضوعًا قابلاً مقويًا عليه، وعينًا قدرة بحسب  
ما يمكن أن يحصل للإنسان بسبيل الكسب  
(س، ج، ٢٢، ١١)

- إن كان حدُّ الصناعة هو الحدّ الموجب لأن  
تكون للصناعة إصابة في كل غرض، خرج  
الطب والخطابة والرماية والمصارعة والمجادلة  
عن أن تسمّى صنائع؛ وإن كانت تسمّى صنائع،  
لم تكن توجد للإنسان بالحقيقة (س، ج،  
٢٣، ١٧)

- الصناعة ملكة نفسانيّة يصدر عنها أفعال إراديّة  
بغير رويّة (مر، ت، ٢٦٥، ١)

- الصناعة التي تنظر في الجنس العالي تبيّن من  
ذلك الشيء سببه، والصناعة التي هي دونها  
تبيّن من ذلك الشيء وجوده (ش، ب،  
٣٩٧، ١)

- ليس يمكن أن يتكلّم صاحب صناعة مع من  
ليس هو من أهل تلك الصناعة، فإن فعل  
الإنسان ذلك لوقع له حيرة في الصناعة (ش،  
ب، ٤٠٣، ١٣)

- ... إن الصناعة والطبيعة كليهما إنما يفعلان

وتُبطله بعينه، وعلى أن تُولفَ قياسين على جزئي النقيض معاً وقياسين يُبتنان المتضادين معاً. ويكون القياسان جميعاً جدليين ولا يمكن ذلك في العلوم اليقينية (ف، ج، ٢١، ١٣)

- يُمكن أن يوجد التشكيك في صناعة الجدل والتشكيك هو تأليف قياسين يُتجان تبيجتين متقابلتين. وإنما يكون ذلك بأن يشتركا في المقدمة الصغرى ويتقابلان في الكبرى (ف، ج، ٢١، ١٦)

- نمتحن القياسات التي أعطتها صناعة الجدل، فما انطبقَ عليه من المقاييس شرائط البرهان جُعِلت براهين (ف، ج، ٣٢، ٥)

- لزم أن تكون صناعة الجدل التي تُعطي المتضادين تقدّم ضرورةً الصناعة البرهانية التي تُعطي جهات تُزيل الشك والحيرة (ف، ج، ٣٤، ١٦)

- البراهين هي قياسات تؤخذ عن صناعة الجدل (ف، ج، ٣٦، ٧)

- صناعة الجدل بها يكون... صيانة الفلسفة عن السوفسطائين ومدافعتهم عنها. فهذه منافع صناعة الجدل في الفلسفة (ف، ج، ٣٧، ١٦)

- نخدم (صناعة الجدل) العلوم اليقينية في أن تعطي مبادئها... وتخدمها أيضاً في أن تُعطيها الأفاويل التي بها يسهل أن يُعلم الجمهور من الآراء المستنبطة من العلوم اليقينية ما هو نافع لهم، ويُقلون عمّا لا نراهم بصيرون القول فيه وعمّا يضرهم من الآراء، وتخدمها أيضاً في أن تصونها عن السوفسطائين (ف، ج، ٣٧، ٢٠)

- الغلبة في صناعة الجدل، لا أن تجعل الغلبة فيها هي الغاية القصوى ولا أن تجعل لغرض آخر سوى أن يجودَ بها، ويتسوقها الأفعال الجدلية النافعة في العلوم (ف، ج، ٤٠، ٤)

فليس لها أيضاً أن تأتي بقول فيه مقاومة، ما لم يسلم لها. وهذه هي حال الصناعة المجربة؛ وليس إنما للصناعة الممتحنة هي بهذه الحال كالهندسة، بل هي التي لها أن تختبر ومن لا يعلم (أ، س، ٨٥٢، ٤)

- في صناعة الجدل وعند المخاطبة الجدلية فينبغي أن توضع القضية كلية إلا أن يُعاند الخصم ويُبين بقياس ما أن المحمول مسلوب عن شيء، شيء من الباقي (ف، ق، ٩٧، ١٥)

- صناعة الجدل هي الصناعة التي بها يحصل للإنسان القوة على أن يعمل من مقدمات مشهورة، قياساً في إبطال وضع موضوعه كلي يتسلمه بالسؤال عن موجب يتضمن حفظه، أي جزء من جزئي النقيض اتفق، وعلى حفظ كل وضع موضوعه كلي يعرضه لسائل يتضمن إبطاله، أي جزئين من جزئي النقيض اتفق ذلك (ف، ج، ١٣، ١)

- (صناعة الجدل) طريق، يتها لنا بها أن نعمل من مقدمات مشهورة قياساً في كل مسألة تُقصد، وأن يكون إذا أُجبتنا جواباً لم نأب فيه بشيء مضاد (ف، ج، ١٣، ٥)

فعل هذه الصناعة (الجدل) هي المجادلة، والجدل وهو مخاطبة بأقوال مشهورة يلتمس بها الإنسان إذا كان سائلاً إبطال أي جزء من جزئي النقيض اتفق أن يتسلمه بالسؤال عن موجب تضمن حفظه (ف، ج، ١٤، ٢)

- المقدمات المشهورة التي هي مبادئ صناعة الجدل هي التي موضوعاتها معان كلية مهملة، وهي كلية يُوثق بها، وتُقبل ويعتقد فيها أنها كذلك، وتستعمل من غير أن يعلم منها شيء آخر أكثر من ذلك (ف، ج، ١٨، ٥)

صناعة الجدل لها قدرة على أن تُثبت وضماً

- قياس الخُلف تضعفُ قوَّتهُ في صناعة الجدل ما لم تكن الشَّيْمة ظاهرة جَدًّا، أو تَبْلُغُ من قوَّة الشَّيْمة إلى حيث لا يُمكن أن يُوجَدَ قياسٌ جدلي يشدُّ، أو لا يوجدُ فيه رأيٌ نبيَّةً أصلاً (ف، ج، ١٠٥، ٢٢)
- ليس يُستَمدُّ من صناعة الجدل إلا القدرة على الفحص والتفتير تعقب ما يخطرُ بالبالِ وكلُّ ما يقوله قائلٌ أو يضعه واضعٌ من الأشياء النظرية والعلمية الكليَّة، وليس تقتصر على شيء منها دون شيء (ف، ح، ٢٠٨، ٥)
- صناعة الجدل فإنَّها إنَّما تستعملُ السؤال بحرف «هل» في مكانين. أحدهما يلتبس به السائل أن يتسلَّم الوضع الذي يختار المجيب وضعه ويتضمَّن حفظه أو نصرته من غير أن يتحرى في ذلك لا أن يكون صادقاً ولا أن يكون كاذباً (ف، ح، ٢٢٢، ٤)
- (صناعة الجدل تستعمل حرف هل) في أن يتسلَّم به من المجيب مقدَّمات يستعملها في إبطالِ الوضع الذي حفظه من غير أن يُيالي كيف كانت المقدَّمات - صادقة أو كاذبة - بعد أن تكون مشهورة أو إن لم تكن مشهورة - كانت مقدَّمات يعترفُ بها المجيب، ويجمع بين المتناقضين ليفرِّضَ إلى المجيب النظر فيما يختار تسليمه منها ليكون إذا سلَّم سلَّم بعد تأملها هل هي نافعة للسائل أو غير نافعة، ليسلَّم ما يظنُّ بعد تأملها أنَّها غير نافعة للسائل في أن يُناقضَ بها المجيبُ في وضعه (ف، ح، ٢٢٢، ١٥)
- أما صناعة الجدل فيبينها بالأراء المشهورة (ز، ب، ٢٤٤، ٢)
- صناعة الجدل هي المَلَكَة التي يصدر عنها تأليف القياس على النحو المذكور، أو
- الإستغناء على النحو المذكور (س، ج، ٨، ٢٥)
- إنَّ صناعة الجدل تفيدنا القوَّة على إكتساب القياس، وعلى المناقضة، وعلى المعارضة بالإحتجاج، والتوصل إلى المقامات، والشعور بصحة السؤال أو سقمه (س، ج، ٣٣٥، ١٤)
- صناعة الجدل ليس تقصد تبيين شيء مخصوص بعينه ولا لها موضوع (ش، ب، ٤٠٢، ١٤)
- صناعة جدلية
- صارت الصناعة الجدلية ارتياضاً وتوطئة لها وآلةٌ وخادمة للصناعة العلمية (ف، ج، ١٥، ٢٧)
- هذه الصناعة - اضني (الصناعة) الجدلية - قد يعين على حصولها الإستعداد الجدلي في بعض الناس، وقد يعين على حصولها الممارسة والإستعمال للجزئيات (س، ج، ٢١، ٨)
- إن الصناعة الجدلية (والصناعة) الإمتحانية ليستا يتحدَّدان بأنَّ لهما موضوعاً، بل بسلب الموضوع، وأن ليس لهما موضوع. ولكونهما غير محدودي المبادئ والأغراض معاً، صار العامي أيضاً يجادل وينازع، وربَّما ظنَّ أنه يمتحن (س، س، ٦١، ١١)
- صناعة الحد
- أما صناعة الحدود فأجزاؤها خمسة: وذلك أنه إما ألا يصدق القول أصلاً على ما يقال عليه الإسم، فإنه ينبغي أن يكون حدَّ الإنسان يصدق على كلِّ إنسان؛ وإما أن يكون للشيء جنس موجود فلم يضعه في الجنس، أو لم يضعه في الجنس الذي يخصُّه، فإنه يجب على من يحدُّ

## صناعة شعرية

- الصناعة الشعرية تُخَيَّلُ بالقول في هذه الأشياء بأعيانها (ف، ح، ١٤٨، ١٨)

## صناعة علم اللسان

- يحدث صناعة علم اللسان قليلاً قليلاً بأن يشوّق إنساناً إلى أن يحفظ ألفاظهم المفردة الدالة بعد أن يحفظ الأشعارَ والخُطْبَ والأقاويل المرغبة، فيتحرى أن يُرَدِّدَها بعد التركيب، أو أراد التقاطها بالسماع من جماعتهم ومن المشهورين باستعمال الأنصح من ألفاظهم (ف، ح، ١٤٥، ١)

- صناعة علم اللسان إنما تشتمل على الألفاظ التي هي في الوضع الأوّل دالة على تلك المعاني بأعيانها (ف، ح، ١٤٨، ١٩)

## صناعة عملية

- الصناعة العملية منها ما معارفها حاصلّة عن التجربة فقط، ومنها ما ليس يُكْتَنَى فيها بالتجربة دون أن يوجد لها مبادئ أخرى، وذلك مثل الطبّ (ف، ب، ٩٠، ٧٥)

## صناعة الفقه

- ما صرّح به في الملة واضعها من الأشياء العملية الجزئية سلّمة ويلتمس أن يستنبط عنها ما لم يتقرّ أن يصرّح به، محتدياً بما يستنبط من ذلك حذو غرضه بما صرّح به، حدثت من ذلك صناعة الفقه (ف، ح، ١٥٢، ١٧)

## صناعة الكلام

- صناعة الكلام والفقه متأخرتان بالزمان عنها (الملة) وتابعتان لها (ف، ح، ١٣١، ١٠)

أن يجعل الشيء في جنسه ويضيف إليه الفصول؛ وذلك أنه أوّل بالدلالة على جوهر المحدود من كل ما في الحدّ. وإما ألا يكون القول خاصاً بالشيء فإنه ينبغي أن يكون حدّ الشيء خاصاً به، كما قلنا أيضاً، وإما أن يكون إذا عمل جميع ما وصفنا لم يحدّ ولم يقل إليه المحدود ما هي والباقي الخارج مما وصفنا إن كان قد وجد ولم يُصَبِّ في التحديد (أ، ج، ٥، ٦٢٤)

- صناعة (الحد) وضعية اصطلاحية، ليست من الأمور الحقيقيّة العلميّة (ت، ر، ٥١، ٢٦)

## صناعة الخطابة

- من الصنائع القياسيّة صناعة الخطابة (ف، ح، ١٠، ١٤٢)

- صناعة الخطابة فإنّ أكثر مخاطباتها لا بالسؤال والجواب، وإنما تستعملُ السؤال حيث ترى أنّ السؤال انجح في اقتصاص مثل. وكذلك صناعة الشعر (ف، ح، ٢٢٤، ٢٠)

- صناعة الخطابة تستعملُ جميع هذه الحروف على طريق الاستعارة (ف، ح، ٢٢٥، ١٣)

## صناعة الشعر

- أوزان الألفاظ هي لها رتبة وحسن تأليف ونظام بالإضافة إلى زمان النطق. فتحصل أيضاً على طول الزمان صناعة الشعر (ف، ح، ١٤٢، ١٤)

- صناعة الخطابة فإنّ أكثر مخاطباتها لا بالسؤال والجواب، وإنما تستعملُ السؤال حيث ترى أنّ السؤال انجح في اقتصاص مثل. وكذلك صناعة الشعر (ف، ح، ٢٢٤، ٢٠)

واحدة منها، وقوانينُ بها يُمتحن ويُمَيَّر ما وُضِعَ  
أنه على مذهب صناعة ما منها (ف، د،  
٣، ٥٨)

- صناعةُ المنطق آلةٌ إذا استُعملت في أجزاء  
الفلسفة حَصَلُ بها العلمُ اليقيني لجميع ما تشتمل  
عليه الصنائع العلمية والعملية (ف، د، ٥٩، ٨)  
- صناعةُ المنطق واسمها مُشْتَقٌّ من المنطق (ف،  
د، ٥٩، ١١)

- صناعةُ المنطق تُعطي قوانين في الألفاظ مشتركة  
لجميع الألسنة (ف، د، ٦٠، ٣)

- أهلُ صناعةِ المنطق يُسمون الصفات محمولات  
والموصوفات موضوعات (ف، د، ٦٠، ٥)

- هذا الكمال (في صناعة المنطق) إنما يحصلُ  
بالوقوف على جميع الجهات والأمور التي بها  
ينقادُ الذهن إلى أن الشيء هو كذا أو ليس هو  
كذا، أو بالوقوف على أصناف انقيادات الذهن  
كم هي وعلى كم جهة هي وبالوقوف على  
أصناف الجهات وأصناف الأمور التي صنف  
صنف منها سبب لصف من أصناف انقيادات  
الذهن (ف، أ، ٩٦، ٢)

- المقصودُ الأعظمُ من صناعة المنطق هو  
الوقوفُ على البراهين (ف، أ، ٩٩، ١٣)

- منفعة (صناعة المنطق) أنها هي وحدها تُكسبنا  
القدرة على تمييز ما تنقادُ إليه أذهاننا هل هو  
حقٌّ أو باطل، وبالجملته فإنها تُكسبُ القوةَ أو  
الكمال الذي ذكرناه في الكتاب الذي قبل هذا  
(ف، أ، ١٠٤، ٩)

- الجزء الأول (من صناعة المنطق) هو الذي  
يشتمل على المعقولات المفردة، والكتاب  
الذي فيه هذا الجزء يُسمى كتاب المقولات  
(ف، أ، ١٠٤، ٢١)

.. الجزء الثاني (من صناعة المنطق) هو الذي

- احتاج أهل الكلام إلى قوة ينصرون بها تلك  
الملة ويُناقضون الذين يخالفونها ويُناقضون  
الأغاليط التي التمس بها إبطال ما صُرِّحَ به في  
الملة، فتكمل بذلك صناعة الكلام (ف، ح،  
١٥٣، ٦)

- ظاهر في كلِّ ملة كانت معاندةً للفلسفة فإنَّ  
صناعة الكلام فيها تكون معاندة للفلسفة،  
وأهلها يكونون معاندين لأهلها، على مقدار  
معاندة تلك الملة للفلسفة (ف، ح، ١٥٧، ١)

#### صناعة مصارعية

- من الصنائع ما يكون السبب في قصورها عن  
الغرض الأقصى فيها، هو المنفعل، أو الآلة،  
أو نفس الغرض. أما المنفعل، فإذا كان فيه  
معاوقة للفاعل، فإن كان فوق قوة الفاعل، لم  
يبلغ الفاعل في تلك العادة المخصوصة  
غايتها؛ وإن كانت المعاوقة دون ذلك؛ بلغ  
مبلغًا ما، مثل الصناعة المصارعية (س، ج،  
٢٢، ٤)

#### صناعة ممتحنة

- الصناعة الممتحنة ليست من أجل شيء  
محدود؛ فإنها من أجل جميع الأشياء؛ وذلك  
أن جميع الصنائع تستعمل الأمور العامية (أ،  
س، ٨٥٢، ١٣)

#### صناعة المنطق

- صناعة المنطق وهي الصناعة التي تشتملُ على  
الأشياء التي تُسدُّ القوة الناطقة نحو الصواب  
(ف، د، ٥٥، ٢)

- صناعةُ المنطق تُعطي في كل واحدة من الصنائع  
القياسية القوانين الخاصة التي بها تلتئم كلُّ



- أبويطبقا، ومعناه الشرقيات (ف، أ، ١٠٦، ٥) -  
 (صناعة المنطق) آلة يقوى بها الإنسان على  
 معرفة الموجودات (ف، أ، ١٠٧، ٥)
- صناعة المنطق وإن كان ما تشتمل عليها هي  
 أحد الموجودات فليست نظراً فيها على أنها  
 أحد الموجودات، لكن على أنها آلة تتوصل بها  
 إلى معرفة الموجودات، فأخذها كأنها شيء  
 آخر خارجة عن الموجودات، وعلى أنها آلة  
 لمعرفة الموجودات (ف، أ، ١٠٧، ١٣)
- صناعة المنطق فإنها ليست تنظر في مفردات  
 هذه الأمور، من حيث هي على أحد نحوّي  
 الوجود الذي في الأعيان والذي في الأذهان،  
 ولا أيضاً في ماهيات الأشياء، من حيث هي  
 ماهيات، بل من حيث هي محمولات  
 وموضوعات وكميات وجزئيات، وغير ذلك  
 مما إنما يعرض لهذه المعاني (س، د، ٢٢، ٨)
- الذي يجب على المنطقي أن يعرفه من حال  
 اللفظ هو أن يعرف حاله من جهة الدلالة على  
 المعاني المفردة والمؤلفة ليتوصل بذلك إلى  
 حال المعاني أنفسها من حيث يتألف عنها شيء  
 يفيد علماً بمجهول، فهذا هو من صناعة  
 المنطقيين (س، ع، ٥، ١٧)
- صناعة النحو
- صناعة النحو تنظر في أصناف الألفاظ بحسب  
 دلالتها المشهورة عند الجمهور لا بحسب  
 دلالتها عند أصحاب العلوم (ف، أ، ٤٣، ٥)
- صناعة النحو تشتمل على الألفاظ، والألفاظ  
 أحد الموجودات التي يمكن أن يُعقل، لكن  
 صناعة النحو ليست تنظر فيها على أنها أحد  
 الأشياء المعقولة، وإلّا فقد كانت تكون صناعة  
 النحو وبالجملة صناعة علم اللغة تشتمل على
- يشتمل على المقدمات، والكتاب الذي فيه هذا  
 الجزء يُسمى كتاب باري میناس، ومعناه  
 العبارات (ف، أ، ١٠٤، ٢٢)
- الجزء الثالث (من صناعة المنطق) يشتمل على  
 تبیین أمر القياس المطلق، والكتاب الذي فيه  
 هذا الجزء يُسمى كتاب أنالوطيقا الأولى،  
 ومعناه كتاب التحليلات بالعكس (ف، أ،  
 ١٠٥، ١)
- الجزء الرابع (من صناعة المنطق) يشتمل على  
 تبیین أمور البراهين وعلى التي بها تلثم  
 البراهين وعلى ما هي مضافة إلى البراهين،  
 والكتاب الذي فيه هذا الجزء يُسمى أنولوطيقا  
 الثانية والأخيرة (ف، أ، ١٠٥، ٣)
- الجزء الخامس (من صناعة المنطق) يشتمل  
 على الأشياء الجدلية، والكتاب الذي فيه هذا  
 الجزء يُسمى طويقا، ومعناه المواضع، ويعني  
 الأمكنة التي بها يُتطرق في كل مسألة إلى انتزاع  
 الحجج في إثباتها وإبطالها (ف، أ، ١٠٥، ٥)
- الجزء السادس (من صناعة المنطق) يشتمل  
 على الأمور المغالطية والأشياء المضافة إليها،  
 والكتاب الذي فيه هذا الجزء يُسمى  
 سَوْقُطِيْقًا، ومعناه المغالطات التي قصد  
 مستعملوها أن يُظنُّ بها علماً أو فلسفة من  
 غير أن يكونوا كذلك (ف، أ، ١٠٥، ٨)
- الجزء السابع (من صناعة المنطق) يشتمل على  
 ما به تلثم الأشياء التي تسوق الذهن إلى  
 التصديقات الخطيئة، والكتاب الذي فيه هذا  
 الجزء يُسمى كتاب ريبطوريقا، ومعناه  
 الخطيئات والبلاغيات (ف، أ، ١٠٦، ٣)
- الجزء الثامن (من صناعة المنطق) يشتمل على  
 الأشياء التي بها يلتئم انقياد الذهن إلى  
 الشرعية، والكتاب الذي فيه هذا الجزء يُسمى

مواضع الكلام. والرابع كثير ما يكذب وقليل ما يصدق، وهو صنعة الشعر التي وصف في كتاب فويطقي، أي الشعر. والخامس كله كاذب كذب لا يصدق، وهو صنعة أهل الشغب والمرء التي وصف في كتاب سوفسطي، أي تصنيف أهل المرى وهي صنعة السفطة (ب)، ح، (١٢١، ١)

#### صور شخصية

- إن الصور الشخصية أقدم من الصور النوعية مثلاً إن صورة هذا الماء وذاك الماء أقدم من صورة الماء المطلق (س، م، ١٠١، ٢)

#### صور نوعية

- إن الصور الشخصية أقدم من الصور النوعية مثلاً إنهم صورة هذا الماء وذاك الماء أقدم من صورة الماء المطلق (س، م، ١٠١، ٣)

#### صورة

- الصورة كل إسم يقع على أسماء متباينة الأشخاص، تجمعها صورة واحدة. كقول القائل: الناس، فيجمع بذلك فلاناً وفلاناً المتباينة أشخاصها، وإن جمعها صورة الأنا (ق، م، ٤، ١٤)

- إنهم الصورة ليس لها موضوع البتة هي فيه. لأنها إما أن تكون في المادة، وإما أن تكون في المركب وهي في المركب كجزء منه، فليست فيه كالشيء في الموضوع (س، م، ٤٦، ٢٠)

- ليست الصورة عرضاً البتة، بل هي جوهر على الإطلاق. فإن الطبيعة التي هي صورة في النار، ليست، أعني هذه الكيفية المحسوسة، وجودها في النار كالجزم في المركب، وهي في مادة

المعاني المعقولة وليست كذلك (ف، أ)، (١٠٧، ٦)

#### صناعة نظرية

- كل صناعة نظرية فإنها تشتمل بالجملة على أشياء ثلاثة: موضوعات ومسائل ومبادئ (ف)، ب، (٥٩، ٨)

- المنطق هو الصناعة النظرية التي تُعرف أن من أي الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذي يُسمى حداً والقياس الصحيح الذي يُسمى برهاناً (مر، ت، ٥، ٧)

#### صناعتان

- كلّ صناعتين كان موضوعهما أمرين تحت جنس واحد، وكانتا ليس تقتصران على النظر في ما يُؤخذ موضوعاهما في حدودهما فقط، بل كانتا يُبرهنان أجناس موضوعهما على بعض ما تحتها، أو كانتا تنظران في الأعراض الذاتية لأجناس موضوعيهما الأول، أمكن أن يُبرهن كل واحد منهما شيئاً واحداً بعينه على موضوعين مختلفين بالكلية، بحذين أو سطين مختلفين (ف، ب، ٦٧، ٣)

#### صناعة عامة

- الصناعة العامة تنقسم خمسة أقسام: أولها صادق ولا يكذب كالبرهان هو صفة البرهان واليقين التي وصف في كتاب التحقيق. والثاني كثير ما يصدق وقليل ما يكذب وهو صنعة البلغاء التي وصفت في كتاب ريطوريقي وكتابه ريطوريقا أي البلاغة. والثالث معتدل الصدق والكذب بالسوية، وهو صنعة الجدل التي وصفت في كتاب طويقي وكتابه طويقا أي

صورة الدليل بخمسة أو ستة صوابًا (ت، ر، ٢،  
(٦، ٥٠)

## صورة جسمية

- الجسم إنما هو جسم لأنه من شأنه وفي طبيعته بحيث يمكن أن يفرض فيه ثلاثة أبعاد فيه على الأطلاق متقاطعة على حدّ واحد مشترك تقاطعًا على قوائم وهذه صورة الجسمية (س، م،  
(١١، ١١٣)

- إن كان ما يقع فيه المساواة والتفاوت والتقدير غير المعنى الذي به يصير الجسم جسمًا، فليست الصورة الجسمية هي الجسمية التي هي الكمية، بل الجسمية التي هي الكمية التي هي عرض، هي جسمية بمعنى آخر (س، م،  
(٥، ١١٥)

## صورة الصور

- من الصورة ما يُسمى صورة الصور (ق، م،  
(١٨، ٤)  
- سُمِّي صورة الصورة ما ليس تحته صورة الأشخاص المتباينة التي يجمعها صورة واحدة (ق، م، ٥، ٣)

## صورة القياس

- مادة القياس هي مصدقات أو أمور في حكم مصدقات سلف بها التصديق. وصورة القياس هي الرصف والتأليف الذي يقع فيها (س، ق،  
(٥، ٧)  
- صورة القياس إذا كانت مواده معلومة فلا ريب أنه يفيد اليقين (ت، ر، ٢، ٤٧، ١١)  
- صورة «القياس» لا يتكلم على صحتها (المواد). فإن ذلك ظاهر، سواء في ذلك

النار لا كشيء في موضوع، بل كشيء في مادة (س، م، ٤٧، ٥)

- أيًا الذي يحصل من شكل وغير شكل، فهو الذي يُسمى صورة وخلقة، وهو الشكل من حيث هو محسوس في جسم طبيعي أو صناعي، وخصوصًا بالبصر، وذلك بأن يكون له لون ما؛ فيكون الشكل الملون خلقة وصورة (س، م، ٢٠٥، ١٠)

- الصورة كل هيئة لمادة لا تقوم دونها تلك المادة، بل تقوم بها (س، ب، ١٠٣، ٢)  
- الصورة: هي تأليف المقدمات على نوع من الترتيب مخصوص، ولا بد من معرفته (غ، ع،  
(١٨، ١٣٠)

- الكمال الذي به يُستكمل النوع إستكماله الثاني، فإنه يُسمى صورة (غ، ع، ٢٩٧، ٤)  
- ماهية الشيء كيف كان قد تُسمى صورة (غ، ع،  
(٧، ٢٩٧)

- الحقيقة التي تقوم المحل بها وحده بهذا المعنى: أنه الموجود في شيء آخر لا كجزء منه، ولا يصح وجوده مفارقًا له. لكن وجوده هو بالفعل حاصل له، مثل صورة الماء في هيولى الماء (غ، ع، ٢٩٧، ١٢)

- الصورة التي تقوم النوع تُسمى صورة (غ، ع،  
(١٥، ٢٩٧)

- الكمال المفارق، وقد يُسمى صورة، مثل النفس للإنسان (غ، ع، ٢٩٧، ١٩)

- الصورة في محل (غ، ع، ٣١٤، ٤)  
- الصورة والغاية فيلزم من وجود كل منهما وجود المعلول (سي، ب، ٢٧١، ٢)

- الصورة الطبيعية لا يمكن أن تكون إلا في هيولى (ش، ب، ٤٧٢، ١٩)

- إن كانت العبرة بالصورة لم يكن تخصيص

«الاقتراني» المؤلف من الحملات الذي هو  
 قياس «التداخل»، و«الاستثائي» المؤلف من  
 الشرطيات المنصلة والمنفصلة الذي هو  
 «التلازم» و«التقسيم» (ت، ر، ٢، ٤٧، ١٤)

# ض

سلب ضد الموضوع عن ضد المحمول الزمنا  
عنه سلب المحمول عن الموضوع (ف، ق،  
٨، ١١٥)

- إذا استعمل الضد فينبغي أن يستعمل موضوعاً  
إلى جانب ضده، فإنها إنما تصير مقبولة وتبين  
شهرتها، إذا استعملت هكذا (ف، ج،  
١٩، ٦٧)

- إن الضد هو ذات تخلف المعنى الوجودي في  
الموضوع، إن العدم ليس بذات، بل هو، أن  
يعدم المعنى الوجودي، فيكون الموضوع خالياً  
عنه فقط. فإن الضد الذي يقال في هذا الكتاب  
(قاطيفورياس)، ليس يعني به هذا، فإن الحركة  
والسكون يكونان حينئذ غير متضادين، ولا  
الزوج والفرد متضادين، ولا الخير والشر، ولا  
العلم والجهل، ولا أكثر ما ذكر ههنا (س، م،  
٥، ٢٤٨)

- الضد بالذات للواحد واحد. وتحصيل هذا،  
أن النظر في هذه الملكات هو على وجهين:  
نظر في طباعتها ومعانيها، غير مضافة إلى  
موضوعاتها من حيث أنها تنفيذها حالاً يلزم  
موضوعاتها لأجلها محمّدة أو مذمة أو منفعة أو  
مضرة، وهو أن ينظر في جملة الطبيعة التي بين  
الجين والنهور، ماراً على الشجاعة من حيث  
هي ملكات يصدر عنها أفعال ما، فحينئذ لا  
نجد الشجاعة مضادة لأحد الطرفين، بل تكون  
أمراً متوسطاً، ويكون الطرفان هما المتعاقبان  
على موضوع واحد، وبينهما غاية البعد،  
فيكونان هما الضدان فقط؛ والثاني، نظر فيهما  
من حيث الحال التي تحصل لموضوعها منها،  
وذلك باعتبار أنها أمور تناسب مصلحة نفس  
الإنسان أو نوع الإنسان أو لا تناسبه، وهذا  
اعتبار أمر بعرض للكيفيات، من جهة إضافات

ضد

- الفرق بين العدم والضعف أن الضدين كل واحد  
منهما أمر موجود، إذا ارتفع أحدهما عن  
الموضوع فورد ضده خلقه في ذلك الموضوع،  
فيجتمع فيه أن يرتفع الأول عنه ويوجد مكانه  
الثاني. وأما العدم فليس هو أمراً يخلف في  
الموضوع الأمر الذي ارتفع، بل هو فقد الأمر  
الأول وارتفاعه عنه، من غير أن يخلف بدله  
أمر موجود (ف، م، ١٢٢، ١١٦)

- الضد في الضد المأخوذ على استقامة ومن  
جانب واحد، كقولنا إن كان الأذى شراً فاللذة  
خير (ف، ق، ١، ١١٥)

- الضد في الضد المأخوذ من جانبيين على  
خلاف، كقولنا إن كان المبيض رديء السحنة  
فالذي هو جيد السحنة صحيح (ف، ق،  
٣، ١١٥)

- نظرنا (في الاثبات) هل المحمول له ضد  
المحمول مسلوباً عن ضد الموضوع لزم أن  
يكون المحمول في الموضوع، وإن كان ضد  
المحمول مسلوباً عن ضد الموضوع كان  
المحمول مسلوباً عن الموضوع (ف، ق،  
٦، ١١٥)

- كون ضد الموضوع في ضد المحمول هو اليبس  
أخذنا على الخلاف فالزمنا أن المحمول  
موجود في الموضوع. وإن كان أيضاً اليبس

- إن الضدين لا يجتمعان ممّا في الوجود وقد يرتفعان ممّا ويكذبان ممّا في القول أيضًا، كما تقول زيد أبيض، زيد أسود، ولا يجتمعان في صدق القول البتة (سي، ب، ١٢٢، ٥)
- إن كان أحد الضدين مجهولاً فالآخر مجهول، وإن كان معلوماً فالآخر معلوم (ش، ب، ٤٦٣، ١٩)
- إن الضدين لا يجتمعان في موضوع واحد (ش، ج، ٥١٠، ٢١)
- إن الضدين لا محالة: إما أن يكونا تحت جنس واحد بعينه، وإما أن يكونا تحت جنسين متضادين، وإما أن يكونا جنسين لأشياء متضادة (ش، ج، ٥٦٦، ١٥)

## ضروب

- (الضرب) الأول من ضروب الشكل الأول هو أن تكون (أ) موجودة في كل ما هو (ب) و(ب) موجودة في كل ما هو (ج)، ينتج (أ) موجودة في كل ما هو (ج) (ف، ق، ٢٣، ٣)
- (الضرب) الثاني (من الشكل الأول) (أ) موجودة في كل ما هو (ب) و(ب) موجودة في بعض (ج)، ينتج (أ) موجودة في بعض (ج) (ف، ق، ٢٣، ٤)
- (الضرب) الثالث (من الشكل الأول) (أ) ولا في شيء ممّا هو (ب) و(ب) موجودة في كل ما هو (ج)، ينتج (أ) ولا في شيء ممّا هو (ج) (ف، ق، ٢٣، ٦)
- (الضرب) الرابع (من الشكل الأول) (أ) ولا في شيء ممّا هو (ب) و(ب) موجودة في بعض (ج)، ينتج (أ) ليست في بعض (ج) أو (أ) ليست في كل (ج) (ف، ق، ٢٣، ٧)
- إذا ابتُذنت ضروب الشكل الأول من الأخير

- لها وليس في ذواتها (س، م، ٢٦٢، ٢)
- الضد موجود ما (ش، ع، ١٢٩، ١٠)
- ليس حدوث الضد في الموضوع يقتضي بوجهه رفع ضده المقابل له وإنما هو شيء يقرض عن حدوثه في الموضوع (ش، ع، ١٢٩، ١٥)
- إن ما كان ضده يتجنّب أكثر من الضد الآخر فهو أثر (ش، ج، ٥٥٧، ٨)
- ما كان أقل مخالطة للضد فهو أثر (ش، ج، ٥٥٨، ٧)
- الضد ليس يجب أن يكون خاصة للنوع الواحد في الجنس (ش، ج، ٥٨٦، ١٥)

## ضدان

- يُحملُ الضدان على الضدين ممّا والضدان على كل واحد منهما وكل واحد منهما على الضدين ممّا، فيصير كل واحد من الثلاثة على ضربين، فتصير الإزدواجات الحادثة عنه ستة (ف، ق، ١١٧، ٥)
- أن الضدين لا يجتمعان في موضوع واحد. وأنه إذا وُجد أحدهما فيه ارتفع عنه الآخر. وأما الضد في الضد فإن من المشهور أيضًا أن الشيء إن حُكِمَ به على أمر ما فإن حكم ضده ضد حكمه (ف، ج، ٦٧، ٩)
- إن الضدين في الوجود لا يجتمعان ممّا في شيء واحد بل قد يرتفعان عنه ممّا (ب، م، ٩١، ٧)
- الضدان هما الذاتان المتعاقبان على موضوع واحد يستحيل اجتماعهما فيه، وبينهما غاية الخلاف (سي، ب، ٦٠، ١)
- ضدان، أي لا يجتمعان في موضع واحد مع سائر شرائط التضاد (سي، ب، ٦٤، ١٨)

منها إذا انعكست صارت (ج) ولا في شيء من (ب)، و(ب) قد كانت في كل (أ) فترجع إلى ذلك الضرب بعينه من الشكل الأول (ف، ق، ٥، ٢٥)

- الضرب الثالث (من الشكل الثاني) (ب) ولا في شيء من (أ) و(ب) في بعض (ج)، ينتج (أ) ليست في بعض (ج) أو (أ) ليست في كل (ج)، لأن السالبة الكلية تنعكس فتصير (أ) ولا في شيء من (ب)، و(ب) قد كانت في بعض (ج) فترجع إلى الضرب الرابع من الشكل الأول (ف، ق، ١١، ٢٥)

الضرب الرابع من الشكل الثاني (ب) في كل (أ) و(ب) ليست في بعض (ج)، ينتج (أ) ليست في بعض (ج) أو (أ) ليست في كل (ج). وهذا ليس يتبين بالعكس ولكن قد وضعت (ب) ليست في بعض (ج) فيتبين أن (ب) ملوبة عن جميع ذلك البعض. فلنفرض ذلك البعض مفردًا على حياله وليكن ذلك حرف (د) فيصير (ب) في كل (أ) و(ب) ولا في شيء من (د) فترجع إلى الضرب الثاني من هذا الشكل بعينه (ف، ق، ١٤، ٢٥)

- الضرب الأول (في الشكل الثاني) كبراه سالبة كلية وصغراه موجبة كلية، فينتج سالبة كلية. والثاني كبراه موجبة كلية وصغراه موجبة جزئية، ينتج سالبة جزئية. والرابع كبراه موجبة كلية وصغراه سالبة جزئية، ينتج سالبة جزئية (ف، ق، ١٣، ٢٧)

- الضرب الثاني (في الشكل الثاني) (أ) ولا في شيء من (ب) (ج) في كل (ب)، ينتج (أ) ليس في بعض (ج) لأن الصغرى الموجبة تنعكس جزئية فتصير معنا (أ) ولا في شيء من (ب)، و(ب) في بعض (ج) فترجع إلى الضرب الرابع

إلى الأول على ما جرت به العادة في الأكثر. قلت في الضرب الأول كل ما هو (ج) فهو (ب) وكل ما هو (ب) فهو (أ)، ينتج كل ما هو (ج) فهو (أ) (ف، ق، ٩، ٢٣)

- (الضرب الثاني) (من الشكل الأول) بعض ما هو (ج) فهو (ب) وكل ما هو (ب) فهو (أ)، ينتج بعض ما هو (ج) فهو (أ) (ف، ق، ١٢، ٢٣)

- (الضرب الثالث) (من الشكل الأول) كل ما هو (ج) فهو (ب) ولا شيء مما هو (ب) هو (أ)، ينتج ولا شيء مما هو (ج) هو (أ) (ف، ق، ١٣، ٢٣)

- (الضرب الرابع) (من الشكل الأول) بعض ما هو (ج) فهو (ب) ولا شيء مما هو (ب) هو (أ)، ينتج بعض ما هو (ج) ليس هو (أ) أو ليس كل ما هو (ج) هو (أ) (ف، ق، ١٤، ٢٣)

- (في الشكل الأول) (الضرب الأول) من موجبتين كلتین ينتج موجبة كلية. والثاني كبراه موجبة كلية وصغراه موجبة جزئية، ينتج موجبة جزئية. والثالث كبراه سالبة كلية وصغراه موجبة كلية، ينتج سالبة كلية.

والرابع كبراه سالبة كلية وصغراه موجبة جزئية، ينتج سالبة جزئية (ف، ق، ١١، ٢٤)

- ضروب الشكل الثاني: أولها (الضرب) (ب) ولا في شيء من (أ) و(ب) في كل (ج)، ينتج (أ) ولا في شيء من (ج) لأن السالبة الكلية تنعكس فتصير (أ) ولا في شيء من (ب)، و(ب) قد كانت في كل (ج) فترجع إلى الضرب الثالث من الشكل الأول (ف، ق، ١، ٢٥)

- الضرب الثاني (من الشكل الثاني) هو هذا (ب) في كل (أ) و(ب) ولا في شيء من (ج)، ينتج (أ) ولا في شيء من (ج)، لأن السالبة الكلية

موجبتين كليتين يُنتج موجبة جزئية. والثاني كُبراه سالبة كلية وُضغراه موجبة كلية يُنتج سالبة جزئية. والثالث كُبراه موجبة كلية وُضغراه موجبة جزئية يُنتج موجبة جزئية. والرابع كُبراه موجبة جزئية وُضغراه موجبة كلية يُنتج موجبة جزئية. والخامس كُبراه سالبة كلية وُضغراه موجبة جزئية يُنتج سالبة جزئية. والسادس كُبراه سالبة جزئية وُضغراه موجبة كلية يُنتج سالبة جزئية (ف، ق، ٣١، ١)

(الشكل الثاني): الضرب الأول من كليتين، والكبرى سالبة، ينتج كلية سالبة، مثاله كل [ج] ب [أ] ولا شيء من [أ] ب [ج] فلا شيء من [ج] ب [أ]. ... الضرب الثاني من كليتين والصغرى سالبة، ينتج سالبة كلية، ومثاله: لا شيء [ج] ب [أ] وكل [أ] ب [ج] فلا شيء من [ج] ب [أ]. ... الضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية، وكبرى سالبة كلية، مثاله: بعض [ج] ب [أ] ولا شيء من [أ] ب [ج]، فليس كل [ج] ب [أ]. ... الضرب الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية، مثاله ليس كل [ج] ب [أ] وكل [أ] ب [ج] فليس كل [ج] ب [أ] (مر، ت، ١١٩، ٤)

(الشكل الثالث) الضرب الأول من كليتين موجبتين ينتج موجبة جزئية، مثاله كل [ب] [أ]، لا يلزم من هذا أن كل [ج] [أ]. ... الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة، ينتج جزئية سالبة، مثاله كل [ب] [ج] ولا شيء من [ب] [أ]، لا يلزم من هذا أن لا شيء من [ج] [أ]. ... الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى، مثاله: بعض [ب] [ج] وكل [ب] [أ]، ينتج بعض [ج] [أ]، بالبرهان من الضرب الأول. الضرب الرابع من كلية موجبة صغرى وجزئية موجبة كبرى، مثاله: [ب] [ج] وبعض

من الشكل الأول (ف، ق، ٢٨، ٤)

- الضرب الثالث (في الشكل الثاني) هو هذا (أ) في كل (ب) (ج) في بعض (ب)، يُنتج (أ) في بعض (ج) لأن الموجبة الجزئية الصغرى إذا انعكست جزئية صار معنا (أ) في كل (ب)، و(ب) في بعض (ج) فترجع إلى الضرب الثاني من الشكل الأول (ف، ق، ٢٨، ٧)

- الضرب الرابع (في الشكل الثاني) هو هذا (أ) في بعض (ب) (ج) في كل (ب)، يُنتج (أ) في بعض (ج) لأن الكبرى الجزئية إذا انعكست صار معنا (ج) في كل (ب)، و(ب) في بعض (أ)، يُنتج (ج) في بعض (أ)، ثم تنعكس هذه النتيجة فتصير (أ) في بعض (ج) (ف، ق، ٢٨، ١٠)

- (الضرب) الخامس (في الشكل الثاني) هو هذا (أ) ولا في شيء من (ب)، (ج) في بعض (ب)، يُنتج (أ) ليست في بعض (ج) لأن الصغرى الموجبة الجزئية تنعكس فيصير معنا (أ) ولا في شيء من (ب)، و(ب) في بعض (ج) فترجع إلى الضرب الرابع من الشكل الأول (ف، ق، ٢٨، ١٣)

- (الضرب) السادس (في الشكل الثاني) هو هذا (أ) ليست في بعض (ب)، (ج) في كل (ب)، يُنتج (أ) ليست في بعض (ج)، ونرجع إلى الشكل الأول لا بالعكس لكن بأن بعض (ب) الذي سُلِبَ عنه (أ) فإنما يُسَلَبُ عن جميع البعض فلنفرض ذلك البعض (د)، و(ج) إذا كانت في كل (ب) فهي في كل (د) فيصير معنا (أ) ولا في شيء من (د) و(ج) في كل (د) فترجع إلى الضرب الثاني من هذا الشكل (ف، ق، ٢٨، ١٦)

.. الضرب الأول من هذا الشكل (الثالث) من



- [ب أ] فبعض [ج أ]... الضرب الخامس من كلية موجبة صفرى وجزئية سالبة كبرى، مثاله: كل [ب ج] وليس كل [ب أ] فليس كل [ج أ]... الضرب السادس من جزئية موجبة صفرى وسالبة كلية كبرى، مثاله بعض [ب ج] ولا شيء من [ب أ] فليس كل [ج أ] (مر، ت، ٨٠، ١٢٣)
- الضربُ هو وضعٌ خاص من أوضاع الشكل من حيث كلية المقدمات وجزئيتها، وإيجابها وسلبها (غ، ع، ٦، ٣٦١)
- الضرب الأول من الشكل الأول منه موجبتان كلتئان (غ، ع، ٩، ٣٦١)
- الضرب الثالث من (الشكل الأول) منه موجبة كلية صفرى، وسالبة كلية كبرى (غ، ع، ١٣، ٣٦١)
- الضرب الأول من الشكل الثاني مثل: كل جسم مؤلف. ولا أزلي واحد مؤلف (غ، ع، ١٧، ٣٦١)
- الضرب الثاني من الشكل الثاني مثل: موجود ما مؤلف. ولا أزلي واحد مؤلف (غ، ع، ١٩، ٣٦١)
- الضرب الثالث من الشكل الثاني مثل: لا جسم واحد منفك عن الأعراض. وكل أزلي منفك عن الأعراض (غ، ع، ٢١، ٣٦١)
- الضرب الرابع من الشكل الثاني مثل: موجود ما ليس بجسم وكل متحرك جسم (غ، ع، ١، ٣٦٢)
- الضرب الأول من الشكل الثالث من موجبتين كلتئتين (غ، ع، ٣، ٣٦٢)
- الضرب الثاني من الشكل الثالث من كلتئتين كبراهما سالبة (غ، ع، ٧، ٣٦٢)
- الضرب الثالث من الشكل الثالث من موجبتين
- صغراهما جزئية (غ، ع، ١٠، ٣٦٢)
- الضرب الرابع من الشكل الثالث من موجبتين والكبرى جزئية (غ، ع، ١٣، ٣٦٢)
- الضرب الخامس من الشكل الثالث من مقدمتين مختلفتين في الكمية والكيفية، صغراهما موجبة جزئية. كبراهما سالبة كلية (غ، ع، ١٦، ٣٦٢)
- الضرب السادس من الشكل الثالث من مقدمتين مختلفتين أيضاً في الكمية والكيفية: صغراهما كلية موجبة وكبراهما سالبة جزئية (غ، ع، ٢٠، ٣٦٢)
- في ضربو القياسات المنتجة المطلقة من القضايا المطلقة في الشكل الأول: أما ضربو الشكل الأول فالمنتج منها أربعة ضربو وإثنا عشر ضرباً غير منتجة، الأول من: موجبتين كلتئتين كقولنا كل - أب - وكل - ب ج - فنتج موجبة كلية وهي قولنا كل - أ ج - (ب، م، ١٤، ١٢٦)
- الضرب الثاني من (القياسات المنتجة في الشكل الأول) من كلتئتين والكبرى منهما والصغرى مُجبة كقولنا كل - أب - ولا شيء من - ب ج - فنتج سالبة كلية وهي قولنا فلا شيء من - أ ج - (ب، م، ٥، ١٢٨)
- الضرب الثالث من (القياسات المنتجة في الشكل الأول) من موجبتين، والصغرى منهما جزئية والكبرى كلية كقولنا بعض - أب - وكل - ب ج - فنتج موجبة جزئية وهي قولنا بعض - أ ج - (ب، م، ٦، ١٢٩)
- الضرب الرابع من (القياسات المنتجة في الشكل الأول) من صفرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كقولنا بعض أ - ب - ولا شيء من - ب ج - ينتج سالبة جزئية كقولنا ليس كل - أ ج - (ب، م، ١٧، ١٣٠)

- الضرب الآخر من (قياس غير منتج من الشكل الأول) من كليتين والصغرى سالبة والكبرى موجبة (ب، م، ١٣٢، ٢٠)
- الضرب الثالث من (قياس غير منتج من الشكل الأول) من صغرى موجبة كلية وكبرى موجبة جزئية كقولنا كل أب - وبعض - ج - (ب، م، ١٣٣، ١٣)
- الضرب الرابع منها (قياس غير منتج من الشكل الأول) هكذا من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى (ب، م، ١٣٤، ١٥)
- الضرب الخامس من (قياس غير منتج من الشكل الأول)، من كبرى موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية (ب، م، ١٣٥، ٢)
- الضرب السادس من (قياس غير منتج من الشكل الأول) من سالبين صغراهما كلية وكبراهما جزئية (ب، م، ١٣٥، ٩)
- الضرب السابع من (قياس غير منتج من الشكل الأول) من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية (ب، م، ١٣٥، ١٢)
- الضرب الثامن من (قياس غير منتج من الشكل الأول) من سالبين صغراهما جزئية والكبرى كلية (ب، م، ١٣٦، ٥)
- الضرب التاسع من (قياس غير منتج من الشكل الأول) من جزئيتين، والصغرى سالبة والكبرى موجبة، وحكمه معلوم في أنه لا ينتج من أجل جزئية الكبرى، ومن أجل سلب الصغرى مما سبق تعليماً وتمثيلاً، وكذلك في الضرب العاشر وهو من سالبين جزئيتين. وفي الحادي عشر وهو من جزئيتين موجبتين، والثاني عشر من جزئيتين والكبرى سالبة من أجل جزئية الكبرى (ب، م، ١٣٦، ١٥)
- الضرب الأول من (القياسات المنتجة من الشكل الثاني) هي من كليتين، والكبرى سالبة كقولنا كل - أب - ولا شيء من - ج - ب - ينتج سالبة كلية وهو قولنا لا شيء من - أ - ج - لأن الأصغر دخل تحت حكم الأوسط بكلية وإنفى الأوسط عن الأكبر بكلية فأنفى الأكبر عنه بكلية فأنفى عن الأصغر بكلية (ب، م، ١٣٧، ٧)
- الضرب الثاني من (القياسات المنتجة من الشكل الثاني) من كليتين والصغرى سالبة كقولنا لا شيء من - أب - وكل - ج - ب - ينتج سالبة كلية وهي قولنا لا شيء من - أ - ج - ويتوه بتبديل المقدمتين وجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى (ب، م، ١٣٧، ٢١)
- الضرب الثالث من (القياسات المنتجة من الشكل الثاني)، من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كقولنا بعض أب - ولا شيء من - ج - ب - ينتج سالبة جزئية وهي قولنا ليس كل - أ - ج - (ب، م، ١٣٨، ١٢)
- الضرب الرابع من (القياسات المنتجة من الشكل الثاني) من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية مثاله ليس كل أب - وكل - ج - ب - ينتج سالبة جزئية كقولنا ليس كل أ - ج - (ب، م، ١٣٩، ٢)
- (قياس غير منتج من الشكل الثاني) في هذا الشكل إثنا عشر ضرباً، فمنها أربعة من سالبين، لأن الأصغر والأكبر فيهما يخرجان عن حكم الأوسط... وأربعة من جزئيتين لا يلزم منهما حكم لخروج البعضين غير المتعنتين عن حكم الأوسط (ب، م، ١٣٩، ١٧)
- الضرب الأول من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من سالبين كليتين يقع على هذه الأشكال والصور الثلث (ب، م، ١٤٠، ١)

- الضرب الثاني (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من سالتين كبراهما كليةً وصغراهما جزئيةً (ب، م، ١٤٠، ١٣)
- الضرب الثالث من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من سالتين صغراهما كليةً وكبراهما جزئيةً (ب، م، ١٤٠، ٢٢)
- الضرب الرابع من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من سالتين جزئيتين (ب، م، ١٤١، ١٣)
- الضرب الخامس من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من موجبتين كليتين (ب، م، ١٤٢، ٢)
- الضرب السادس من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من موجبتين كبراهما كليةً والصغرى جزئيةً (ب، م، ١٤٢، ١٥)
- الضرب السابع من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من موجبتين صغراهما كليةً وكبراهما جزئيةً (ب، م، ١٤٣، ٢)
- الضرب الثامن من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من موجبتين جزئيتين (ب، م، ١٤٣، ١٦)
- الضرب التاسع من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من صغرى موجبة كليةً وكبرى سالية جزئيةً (ب، م، ١٤٣، ١٨)
- الضرب العاشر من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) من صغرى سالية كليةً وكبرى موجبة جزئيةً (ب، م، ١٤٣، ٢١)
- الضرب الحادي عشر والثاني عشر من (قياس غير منتج من الشكل الثاني) وهما اللذان من جزئيتين موجبة وسالية كبرى وصغرى (ب، م، ١٤٣، ٢٣)
- الضرب الأول من (القياسات المنتجة من الشكل الثالث) من كليتين موجبتين كقولنا كل - ب أ - وكل - ب ج - (ب، م، ١٤٤، ١١)
- الضرب الثاني من (القياسات المنتجة من الشكل الثالث) من كليتين والكبرى سالية (ب، م، ١٤٥، ٦)
- الضرب الثالث من (القياسات المنتجة من الشكل الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية كقولنا بعض - ب أ - وكل ب ج - (ب، م، ١٤٥، ١٧)
- الضرب الرابع من (القياسات المنتجة من الشكل الثالث) من موجبتين والكبرى جزئية كقولنا كل - ب أ - وبعض ب ج - (ب، م، ١٤٦، ٥)
- الضرب الخامس من (القياسات المنتجة من الشكل الثالث) من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالية كليةً كقولنا بعض - ب أ - ولا شيء من - ب ج - (ب، م، ١٤٦، ١٧)
- الضرب السادس من (القياسات المنتجة من الشكل الثالث) من صغرى موجبة كليةً وكبرى سالية جزئية كقولنا كل - ب أ - وليس كل - ب ج - (ب، م، ١٤٧، ٩)
- في الشكل الثالث من القياس فإنَّ الضرب الأول منه وهو الذي من كليتين موجبتين إنَّ كانت الصغرى مطلقة والكبرى ضرورية، فالنتيجة ضرورية، وإنَّ كانت الصغرى هي الضرورية وقد تنعكس ممكنة في بعض المواضع فيكون حكمها الإمكان الذهني (ب، م، ١٤٩، ١٨)
- الضرب الثاني (من الشكل الثالث من القياس) وهو الذي من صغرى موجبة كليةً وكبرى سالية كليةً كذلك أيضاً إنَّ كانت الضرورية هي الكبرى السالبة كانت النتيجة ضرورية مثلها،

- ضرب الصغريات المحصورات الأربع في الكبريات (هـ، م، ٢٢، ٢٢)
- الضرب الأول (من الشكل الأول) موجبتان كليتان ينتج موجبة كلية كقولنا (كل جسم مؤلف، وكل مؤلف محدث، فكل جسم محدث) (هـ، م، ٢٢، ٢٦)
- (الضرب) الثاني كليتان، والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية كقولنا (كل جسم مؤلف، ولا شيء من المؤلف بقديم، فلا شيء من الجسم بقديم) (هـ، م، ٢٣، ١)
- (الضرب) الثالث موجبتان والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا (بعض الجسم مؤلف، وكل مؤلف حادث، فبعض الجسم حادث) (هـ، م، ٢٣، ٣)
- (الضرب) الرابع موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا (بعض الجسم مؤلف، ولا شيء من المؤلف بقديم، فبعض الجسم ليس بقديم) (هـ، م، ٢٣، ٤)
- الضرب الأول فينتج موجبة كلية تابعة للكبرى في الضروري واللاضروري (ط، ش، ١، ٤٤٠)
- الضرب الثاني وينتج سالبة كلية كذلك (ط، ش، ٣، ٤٤٠)
- (الضرب) الثالث ينتج موجبة جزئية (ط، ش، ٧، ٤٤٠)
- (الضرب) الرابع سالبة جزئية (ط، ش، ١، ٤٤١)
- الضرب الثاني: بعكس الصغرى، وجعل الصغرى كبرى، والكبرى صغرى؛ لينتجا عكس المطلوب من الأول، ثم عكس النتيجة، لتحصل النتيجة المطلوبة به (ط، ش، ٨، ٤٦٠)
- وإن كانت الضرورية هي الصغرى الموجبة كان حكمها على ما كان في الأول من انتاج الإمكان الذهني الذي يعم الممكن السلب (ب، م، ١٤٩، ٢٤)
- الضرب الثالث (من الشكل الثالث من القياس) حكمه كحكم الضرب الأول في كون النتيجة ضرورية إذا كانت الكبرى ضرورية، وممكنة ذهنية إذا كانت الصغرى هي الضرورية (ب، م، ١٥٠، ٥)
- الضرب الرابع (من الشكل الثالث من القياس) فنتيجته على كل حال ممكنة ذهنية لأنها تنعكس فيكون عكسها عن الضرورية إن كانت التي تصير له الكبرى هي الضرورية إلى الامكان الذهني، وعن الإمكان الذهني إذا كانت التي تصير الصغرى هي الضرورية إلى الإمكان الذهني أيضا (ب، م، ١٥٠، ٧)
- الضرب الخامس (من الشكل الثالث من القياس) وهو من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية إن كانت كبراه ضرورية (فنتيجته ضرورية) وإن كانت صغراه هي الضرورية فنتيجته ممكنة ذهنية (ب، م، ١٥٠، ١١)
- الضرب السادس (من الشكل الثالث من القياس) وهو من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية إن كانت السالبة هي الضرورية كانت النتيجة مثلها ضرورية، وإن كانت الموجبة هي الضرورية حتى تنتج أو لا ضرورية، وتنعكس فتصير ممكنة ذهنية، وتختلط بالمطلقة التي جعل جزؤها كلا فتكون النتيجة ممكنة ذهنية لإختلاط القرينة من ممكنة ذهنية صغرى ومطلقة (ب، م، ١٥٠، ١٤)
- القياس يقتضي ستة عشر ضربًا حاصلة من

فتصير (أ) ولا في شيء من (ب) و(ب) قد كانت في كل (ج) فترجع إلى الضرب الثالث من الشكل الأول (ف، ق، ٢٥، ١)

- ضروب الشكل الثالث أولها (الضرب) هذا (أ) في كل (ب) (ج) في كل (ب)، ينتج (أ) في بعض (ج) لأن الصغرى وهي (ج) في كل (ب) تنعكس موجبة جزئية فتصير (أ) في كل (ب) و(ب) في بعض (ج) فترجع إلى الضرب الثاني من الشكل الأول (ف، ق، ٢٨، ١)

- في ضروب القياسات المطلقة من القضايا المطلقة في الشكل الأول: أما ضروب الشكل الأول فالمتج منها أربعة ضروب وإثنا عشر ضرباً غير منتجة، الأول من: موجبتين كليتين كقولنا كل أب - وكل - ب ج - تنتج موجبة كلية وهي قولنا كل - أج - (ب، م، ١٢٦، ١٤)

- (الضروب) الباقية (من الشكل الأول) غير منتجة وهي التي صغراها سالبة وكبراهها جزئية أو كلاهما (ب، م، ١٣١، ٢٤)

- في ضروب (القياسات المنتجة) من القضايا المطلقة في الشكل الثاني: والمتج من ضروب الشكل الثاني أربعة، أيضاً وهي التي كبراهها كلية سواء كانت الصغرى كلية أو جزئية وإحدى مقدمتيه موجبة والأخرى سالبة أيهما كانت وما عداها لا ينتج (ب، م، ١٣٧، ٣)

- ضروب (القياسات المنتجة) من القضايا المطلقة في الشكل الثالث،... سنة أضرب وهي التي صغراها موجبة وفيها كلية سواء كانت صغرى أو كبرى (ب، م، ١٤٤، ٦)

- ضروبه المنتجة (الشكل الثاني) أربعة: الصغرى كلية موجبة مع كلية سالبة وعكسه ينتجان سالبة كلية والصغرى جزئية موجبة مع سالبة كلية

- بين (ابن سينا) الضرب الثالث: بما بين به الضرب الأول (ط، ش، ٤٦١، ١)

- لم يمكن بيان (الضرب) الرابع بالعكس؛ لأنّ السالبة الجزئية لا تنعكس، والموجبة الكلية تنعكس جزئية، ولا قياس عن جزئيتين (ط، ش، ٤٦١، ٢)

- القضية التي هي جزء القياس تُسمى مقدّمة، وما ينحل إليه المقدّمة كالموضوع والمحمول دون الرابطة حدّاً للقياس، وهيئة نسبة الأوسط إلى الطرفين تُسمى شكلاً، وإقتران الصغرى بالكبرى قرينةً وضرباً، والقول اللازم مطلوباً إن سبق منه تشتتل إلى القياس ونتيجة إن سبق من القياس إليه. والمنتج لهذا القول قياساً (م، ط، ٢٥٤، ٣٢)

- إنّ المناطقة اصطلاحوا على تسمية قضيتي القياس من غير اعتبار الأسوار شكلاً، ومع اعتبارها ضرباً أي نوعاً من أنواع الشكل (ص، س، ٣١، ٢١)

- يشار لمجموع القضيتين بالضرب فيسمى ضرباً (ض، س، ٣١، ٢٤)

- الضرب عبارة عن نوع الشكل بحسب تعاقب الأسوار عليه (ض، س، ٣٢، ٦)

#### ضروب

- إذا ابتدئت ضروب الشكل الأول من الأخير إلى الأول على ما جرت به العادة في الأكثر. قلت في الضرب الأول كل ما هو (ج) فهو (ب) وكل ما هو (ب) فهو (أ)، ينتج كل ما هو (ج) فهو (أ) (ف، ق، ٢٣، ٩)

- ضروب الشكل الثاني أولها (الضرب) (ب) ولا في شيء من (أ) و(ب) في كل (ج)، ينتج (أ) ولا في شيء من (ج) لأن السالبة الكلية تنعكس

يوجب شيئاً لشيء، ثم يوجب ذلك الشيء لشيء آخر، كقول القائل: النفس لكلّ ذي حياة، والحياة لكل إنسان... والضرب الثاني الذي يكون واسطته محمولة على حاشيته كليهما. وذلك أن يوجب شيئاً لشيئين، كقول القائل: الحياة لكل إنسان، والحياة لكل حمار. الحياة مشترك في حدّ محمول فيهما جميعاً، وذلك الحدّ هو الحياة... والضرب الثالث الذي يكون حاشيتهما كليهما محمولتين على واسطته. وذلك أن يوجب شيئاً لشيء، كقول القائل: الحياة لكل إنسان، والضحك لكل إنسان، مشتركين في حدّ موضوع فيهما جميعاً، وذلك الحدّ هو الإنسان (ق، م، ٧٠، ١)

### ضرورة

- لفظ الضرورة وهو الدوام (س، ق، ٣٢، ٧)  
- الضرورة تدلّ على وثاقة الوجود (س، ق، ١٦٩، ٨)  
- الضرورة قد تكون على الإطلاق، كقولنا: الله تعالى موجود. وقد تكون معلقة بشرط (الضرورة) الشرط إمّا دوام وجود الذات، مثل قولنا الإنسان بالضرورة جسم ناطق، ولنا نعني به أنّ الإنسان لم يزل ولا يزال جسمًا ناطقًا، فإنّ هذا كاذب على كل شخص إنساني. بل نعني به أنّه ما دام موجود الذات إنسانًا فهو جسم ناطق. وكذلك الحال في كل سلب يشبه هذا الإيجاب. وأمّا دوام كون الموضوع موضوعًا بما وضع معه، مثل قولنا كل متحرّك متغير، فليس معناه على الإطلاق، ولا ما دام موجود الذات، بل ما دام ذات المتحرّك متحرّكًا (س، أ، ٣١٠، ١)

وجزئية سالبة مع موجبة كلية ينتجان جزئية سالبة (و، م، ٢٨٨، ٧)

- إختلفوا في الضروب المنتجة من الشكل الثاني والثالث فقبل إن بيان إنتاجها موقوف على ردّها للضروب المنتجة من الشكل الأول لوضوح إنتاج الأول بنفسه وهو قول الأكثر. وقيل إن إنتاجها يتبيّن لذاتها من غير ردّ للأول (و، م، ٢٨٩، ١٨)

- ضروبه المنتجة (الشكل الثالث) ستة الصغرى كلية موجبة مع مثلها أو مع جزئية موجبة ينتجان جزئية موجبة ومع سالبة كلية أو جزئية ينتجان جزئية سالبة وجزئية موجبة مع كلية موجبة ينتج جزئية موجبة ومع كلية سالبة ينتج جزئية سالبة (و، م، ٢٩٨، ٣٠)

- ضروبه المنتجة (الشكل الرابع) خمسة: كلية موجبة مع مثلها أو مع جزئية موجبة ينتجان موجبة جزئية لجواز كون الأصغر أعم من الأوسط المساوي للأكبر فيكون حينئذ الأصغر أعم من الأكبر، وسالبة كلية مع كلية موجبة ينتج سالبة كلية لردّه إلى الأول بتبديل المقدمتين وعكس النتيجة، وعكسه ينتج سالبة جزئية لجواز كون الأصغر أعم من الأوسط المندرج مع الأكبر تحت الأصغر فيلزم أيضًا أن يكون الأصغر أعم من الأكبر، وموجبة جزئية مع سالبة كلية ينتج جزئية سالبة لردّه إلى الأول بعكس المقدمتين (و، م، ٣٠٤، ٣١)

### ضروب القرائن

- إن ضروب القرائن التي منها يكون الصانيع ثلاثة... أحدهما الضرب الذي يكون حاشيته الأولى محمولة على الواسطة، والواسطة محمولة على حاشيته الأخرى. وذلك أن

- معنى قولنا «بالضرورة» أن يكون الحكم ما دام ذات الموضوع موجوداً (س، ش، ٧١، ٥)
- أما لفظ الضرورة وهي الدوام فإنما تُستعمل في مواضع: من ذلك أننا نقول: إن الله حيٌّ بالضرورة أي دائماً لم يزل ولا يزال. والثاني أن يكون ما دام ذات الموضوع موجوداً ثم يفسد كقولنا: كلُّ إنسان بالضرورة حيوان أي كلُّ واحد من الناس دائماً حيوان ما دام ذاته موجودة، ليس دائماً بلا شرط... وأما الثالث فمثل قولنا كلُّ أبيض فهو ذو لون مغزق للبصر بالضرورة لا دائماً... والرابع أن تكون الضرورة بالشرط أي ما دام الحمل موجوداً كقولنا: زيد بالضرورة ماش ما دام ماشياً، إذ ليس يمكن أن لا يكون ماشياً وهو يعشي. والخامس أن تكون الضرورة وقتاً ما معيّن لا بدّ منه كقولنا: إن القمر ينكسف بالضرورة لا دائماً بل وقتاً بعينه (معيّن). والسادس أن تكون الضرورة وقتاً ما ولكن غير معيّن كقولنا: كلُّ إنسان فإنه بالضرورة متنفس، أي وقتاً ما ليس دائماً ولا وقتاً بعينه (مر، ت، ٦٢، ٧)
- الوجوب والامتناع يعبر عنهما بالضرورة إلا أن الوجوب هو ضرورة الوجود والامتناع ضرورة العدم (سي، ب، ١١١، ٢٣)
- إذا شُرطت الضرورة في مقدمات البرهان الناتج للضروري كان المقول على الكل فيها أحص من المقول على الكل المقدم في فن العبارة (سي، ب، ٢٤٥، ٣)
- الضرورة تقال على ضربين: أحدهما الضرورة الطبيعية التي هي من قبيل صورة الموجود... والمضرب الثاني الذي من قبيل الهوى (ش، ب، ٤٧٢، ١٦)
- نعلم بالضرورة أنّ المفهوم من الضرورة غير
- المفهوم من الدوام (ر، ل، ١٥، ٢)
- إنَّ الضرورة إستحالة الإنفكاك (ه، م، ٥٩، ٣)
- الضرورة أحص من الدوام، لأن كل ضروري، دائم ما دامت الضرورة حاصلة ولا ينعكس؛ إذ من المحتمل أن يدوم شيء إنفاً من غير ضرورة؛ فلذلك لما ذكر الضرورة ذكر بعدها الدوام، وقيدته باللاضرورة، لئلا يتكرر الضروري (ط، ش، ٣٠٩، ١٧)
- نعي بالضرورة إستحالة إنفكاك المحمول عن الموضوع وهي خمس: الأولى الضرورة والأزلية. الثانية الضرورة الذاتية أي الحاصلة ما دامت ذات الموضوع موجوداً إما مطلقاً أو مقيدة بنفي الضرورة أو الدوام الأزليين؛ والقسم الأول أعم من الثاني وهو من الثالث، والضرورة الأزلية أحص من الأول ومباينة للأخرين. الثالثة الضرورة الوصفية أي الحاصلة من وصف الموضوع إما مطلقاً أو مقيدة بنفي الضرورة الأزلية أو الذاتية أو بنفي الدوام الأزلي أو الذاتي، والقسم الأول أعم من الأربعة الباقية والثاني من الثالثة الباقية والثالث والرابع من الخامس وبينهما عموم من وجه، (وكذا) بين الضرورة الوصفية والذاتية إذ الضرورة الذاتية قد لا تكون بشرط الوصف بأن لا يكون للوصف مدخل في الضرورة... الرابعة الضرورة بحسب وقت معيّن أو غير معيّن إما مطلقاً أو مقيدة بنفي الضرورة الأزلية أو الذاتية أو الوصفية أو بنفي الدوام الأزلي أو الذاتي أو الوصفي وعلى كل تقدير فهو وقت الذات أو الوصف. الخامسة الضرورة بشرط المحمول ولا فائدة فيها لضرورة كل محمول بشرط وجوده للموضوع (م، ط، ١٤٢، ١)
- الضرورة والدوام واللاضرورة واللاودام تسمى

(ضرورة) مشروطة. والمطلقة هي التي يكون الحكم فيها لم يزل ولا يزال من غير إستثناء وشرط. وإنما فسر (ابن سينا) الضرورة بالدوام لكونه من لوازمها كما مر. ثم قسّم المشروطة إلى ما يكون الحكم فيها مشروطًا: إمّا بدوام وجود ذات الموضوع. وإمّا بدوام وجود صفته التي وضعت معه. وإمّا بدوام كون المحمول محمولاً. وهذه الثلاثة هي المشروطة بما تشتمل عليه القضية. وإمّا بحسب وقت معين. وإمّا بحسب وقت غير معين. وهذان مشروطان بما يخرج عن القضية (ط، ش، ٣١١، ٣)

### ضرورة وصفية

- الضرورة الوصفية تعتبر لزوم الضرورة للوصف من حيث هو هو (م، ط، ٢٩٢، ٢)

### ضروري

- الألفاظ التي تؤخذ أجزاء القضايا ألفاظ تُسمّى الجهات، والجهة هي اللفظة التي تُقرن بمحمول القضية، فتدل على كيفية وجود محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا ممكنٌ وضروريٌ ومحتملٌ وممتنعٌ وواجبٌ وقبيحٌ وجميلٌ وينبغيٌ ويجبٌ ويحتملٌ ويمكنٌ وما أشبه ذلك (ف، ع، ١٥٥، ٨)

- الجهات الأولى ثلاث: الضروري والممكن والمطلق، فإن هذه الثلاث هي التي تدل على فصول الأولى (ف، ع، ١٥٧، ١٣)

- الضروري هو الدائم الوجود الذي لم يزل ولا يزال، ولا يمكن ألا يوجد ولا في وقت من الأوقات (ف، ع، ١٥٧، ١٤)

- الضروري يُقالُ باشتراك الاسم على ثلاثة أنحاء: أحدها الموجود الدائم الوجود الذي لم

تلك الكيفية مادة القضية، واللفظ الدال عليها يستى جهة القضية (ن، ش، ١٣، ٨)

### ضرورة ذهنية

- الضرورة الذهنية أخص من الخارجية لأن كل ما وجب جزم الذهن بنسبة محمولها إلى موضوعها بمجرد تصوّر طرفيها كان في نفس الأمر كذلك، وإلا ارتفع الإمكان عن البدييات ولا ينعكس كما في النظريات، ويُعلم منه أن الإمكان الذهني أعم من الخارجي (م، ط، ١٦١، ٤٤)

### ضرورة مشروطة

- الضرورة المشروطة فإما أن يكون شرطها كون الموضوع موصوفًا بما وضع معه، وقد يكون هذا الوصف دائمًا ما دام موجودًا كما قلناه من مثال الإنسان والحيوان (سي، ب، ١١٢، ٩)

- في بيان أقسام الضرورة، ضرورة مطلقة. (ضرورة) مشروطة. والمطلقة هي التي يكون الحكم فيها لم يزل ولا يزال من غير إستثناء وشرط. وإنما فسر (ابن سينا) الضرورة بالدوام لكونه من لوازمها كما مر. ثم قسّم المشروطة إلى ما يكون الحكم فيها مشروطًا: إمّا بدوام وجود ذات الموضوع. وإمّا بدوام وجود صفته التي وضعت معه. وإمّا بدوام كون المحمول محمولاً. وهذه الثلاثة هي المشروطة بما تشتمل عليه القضية. وإمّا بحسب وقت معين. وإمّا بحسب وقت غير معين. وهذان مشروطان بما يخرج عن القضية (ط، ش، ٣١١، ٣)

### ضرورة مطلقة

- في بيان أقسام الضرورة، ضرورة مطلقة.



وإنما أن يقال بحسب المَدَم المطلق وهو الشيء الذي لا يمكن البتة أن يفرض موجودًا في وقت من الأوقات؛ وإنما أن يقال بحسب وجود حملٍ ما أو عدد حملٍ ما وهو سلبه (س، ب، ١٩، ٦٨)

- الضروريّ يظلّ كَلَيْته لشيئين: أحدهما أن يكون واحد من الموضوع ليس الحكم عليه بالمحمول موجودًا، أو يقال أن من الموصوف بالموضوع ما ليس يوصف في زمان بالمحمول. وقد تُحذف جهة الضرورة في العلوم من المقدمات، إستبانة إلى الذهن والعادة (مر، ت، ١٤، ٢٠٥)

- يقال ضروريّ لما هو على الوصف الذي يحسبه قبل أنّه ضروري ولا بد من كونه عليه، وذلك في الوجود والذهن أيضًا (ب، م، ٨٠، ١٨) يقال ضروريّ أيضًا لكل ما وجد وحصل حين وجد وحصل من دائم وغير دائم ويمكن وضروري، لأنّه حصل على الوصف الذي قبل بحسبه أنّه ضروري في وقت وجوده وأمتنع أن لا يكون عليه ولم يمنع مانع من كونه كذلك... فهذا هو الضروريّ باعتبار الوجود (ب، م، ٨١، ١٥)

- الضروريّ في البرهان أعم من الضروريّ الذي استعملناه في كتاب القياس. فإنّنا نعني بالضروريّ ههنا ما تكون ضرورته ما دام الموضوع موصوفًا بما وضع معه كان ذلك الوصف دائمًا ما دام موجودًا أو لم يكن (سي، ب، ٣٤٤، ٢١)

- الموادّ الثلاث... هو الممكن والضروريّ والممتنع (ش، ع، ٩، ١٠٢)

- أجناس ألفاظ الجهات... الضروريّ وما يتبعه على جهة اللزوم ويُعدّ معه وهو الواجب

يزل ولا يزال، والثاني الموجود في الموضوع ما دام موضوعه موجودًا مثل الزرقة في العين والفظوسة في الأنف، والثالث الموجود في موضوع أو الموجود في موضوع ما دام هو موجودًا، مثل القعود في زيد، فإنه موجود في زيد ما دام القعود موجودًا أي ما دام زيد قاعدًا، وكذلك زيد الموجود ما دام موجودًا (ف، ع، ١٦٢، ١٥)

- يقسم الضروريّ إلى الذي بالطبع وبحسب صورة الشيء أو الذي بالقسر (ز، ب، ١٨، ٢٧٧)

- الضروريّ «الموجود» ما دام ذات الموضوع موجودًا (س، ق، ٩، ٣٥)

- إنّ غير الموجود كالجنس لأمرين فقط، فإنّ غير الموجود إمّا أن يكون دائمًا فيكون: المحال والضروريّ العدم، وإمّا أن يكون غير دائم فيكون: المطلق السلب. ولا يدخل فيه غيرهما مما ليس نوعًا لهما (س، ق، ١٦٦، ٨)

- إنّ الضروريّ في هذا الفنّ (الرابع) من المنطق يعنى به معنى أعمّ من وجوب الوجود (س، ق، ١٦٦، ١٦)

- إنّ الضروريّ هو الأمر الذي وجوده يستحقّ الدوام، إمّا مطلقًا، وإمّا عند وجود الشرط، فلا يكون وقت من الأوقات لا يوجد فيه إمّا مطلقًا وإمّا عند وجود الشرط (س، ق، ١٦٩، ٦)

- الضروريّ أيضًا هو الذي لا يمكن أن لا يكون، وهو المحال أن لا يكون (س، ق، ١٧٠، ٤)

- إنّ الضروريّ إمّا أن يقال بحسب الوجود المطلق بلا شرط وهو الشيء الذي لا يمكن البتة أن يُفرض معلومًا في وقت من الأوقات؛

دائم. فالضروريّ والدائم متساويان في الكلّيات. وأمّا في الجزئيات فقد يختلفان، كما تمثل به الشيخ في الإنسان الذي يتفق أن تكون بشرته أبيض من غير ضرورة. والدائم فيها يعتمّ الضروري وغيره (ط، ش، ١٣، ٣١٥)

- إنّ الضروريّ إذا اختلط بغير الضروريّ، أفاد التباين الذاتيّ بين حدّي المطلوب، وأنتج الضروريّ السالب، وإنّ إتفقت المقدمتان في الكيف، فضلاً عن أن تختلفا فيه (ط، ش، ٦، ٤٧١)

#### ضروري بشرط وجود الذات

- الضروريّ بشرط وجود الذات هو الذي يجب أن يكون موصوفاً بالمحمول ما دام موجود الذات (ر، ل، ١٤، ٨)

#### ضروري كلي

- الضروريّ الكلّي هو الذي يُحكم فيه بسلب المحمول أو إيجابه دائماً على كل واحد مما يوصف بالموضوع وصفاً كيف كان، دائماً أو غير دائم (مر، ت، ٧١، ٥)

#### ضروري مشروط

- (الضروري المشروط) ما يشترط فيه دوام وجود الموضوع (غ، ع، ١١٩، ٢٦)

- (الضروري المشروط) ما شُرِّط فيه دوام كون الموضوع موصوفاً بعنوانه، كقولنا: كل متحرك متغيّر (غ، ع، ١٢٠، ١)

- (الضروري المشروط) ما يشترط فيه وقت مخصوص: إمّا معيّن أو غير معيّن. فإنّ قولنا: القمر بالضرورة منخسف. مفيد بوقت معيّن،

والممتع (ش، ع، ١١٧، ٨)

- الضروري: إما ضروري الوجود وإما ضروري العدم وهو الممتع (ش، ع، ١١٧، ٩)

- الضروري يقال على ما بالفعل (ش، ع، ١١٧، ١٤)

- أعني بالضروري جميع أصناف ما يقال عليه الضروري، أعني الضروري المطلق والضروري بالإضافة إلى وقت ما... (ش، ق، ١٨٧، ٧) - الضروري... هو الذاتيّ (ش، ق، ٢٣، ٢٠٢)

- الضروري هو الشيء الذي هو على حالة ما وغير ممكن أن يكون بخلاف تلك الحال (ش، ب، ٣، ٤٥٠)

- تعني بالضروري الشيء الذي لا يمكن أن يوجد الشيء خلواً منه (ش، ج، ٥٥٤، ٣)

- لا شك أنّ الضروري أخصّ من الدائم، فيكون اللاضروريّ أعمّ من اللدائم لا محالة (ر، ل، ٧، ١٥)

- من الناس من فسّر المطلق والممكن والضروريّ بتفسير آخر فقال: المطلق هو الذي دخل في الوجود إمّا في الماضي أو الحاضر، والممكن هو الذي يكون بحسب الاستقبال، والضروريّ هو الذي يكون بحسب الأزمنة الثلاثة، ونحن لا نبالي أن نراعي هذه الإعتبارات وإن كان الأول هو المناسب (ر، ل، ١٨، ٢)

- الجمهور من المنطقيين لا يفرقون بين الضروريّ والدائم. لأن كل دائم كليّ، فهو ضروري؛ فإنّ ما لا ضرورة فيه، وإن إتفق وقوعه، فهو لا يمكن أن يدوم متناولاً لجميع الأشخاص التي وجدت، والذي سيوجد، مما يمكن أن يوجد. وقد بيّنا أنّ كل ضروريّ فهو

اتصاف الموضوع بما وصف به قد عرفت  
إقسامها إلى ما يدوم الحمل بدوام كون  
الموضوع موصوفاً بما وصف به، وإلى ما لا  
يدوم، ولكن لا يثبت إلا عند اتصاف الموضوع  
بهذا الوصف، والتي يدوم محمولها ما دام

الموضوع موصوفاً فقد يكون إتصاف موضوعها  
بذلك الوصف ما دام موجوداً، وقد لا يكون ما  
دام موجوداً، بل يعرض ذلك الوصف ويزول  
والذات باقية (سي، ب، ١٢٧، ٣)

- الضروريات المشروطة بشرط وقت سواء كان  
ذلك الوقت من أوقات اتصاف الموضوع  
بالوصف الذي وضع معه أو وقتاً آخر فلا يخلو  
إما أن يكون ذلك الوقت معيّنًا أو غير معيّن.  
فإن كان معيّنًا فطريق أخذ التقبض فيها أن يقصد  
قصد ذلك الزمان بعينه في القضيتين، وإن لم  
يكن الزمان معيّنًا فنقبضها كتقبض الوجودي لا  
غير (سي، ب، ١٢٨، ١١)

#### ضروريات وهمية

- أمّا الضروريات الوهمية فإنها بالحرّي أن تكون  
أقوى من المشهورات، لا في النفع، بل في  
شدّة إزعاج النفس الغير المقومة لها (س، ب،  
١٩، ٢٠)

#### ضرورية

- القضايا ذوات الجهات الأول ثلاث: ضرورية  
وممكنة ومطلقة (ف، ع، ١٥٧، ١٨)  
- (القضية) التي جهتها ضرورية هي التي تُقرنُ بها  
لفظة الاضطرار، كيف كانت مادتها ضرورية  
كانت أو ممكنة، كقولنا زيد باضطرار يمشي  
فإنها اضطرارية في الجهة ممكنة المادة (ف،  
ع، ١٥٨، ٥)

وهو وقت وقوعه في ظل الأرض، محجوبًا  
بذلك عن ضوء الشمس. وقولنا: الإنسان  
بالضرورة متنفّس. فمعناه: أنه في بعض  
الأوقات، وذلك البعض غير متعيّن (غ، ع،  
١٢٠، ١٣)

#### ضروري مطلق

- الضروري المطلق خارج عن هذا الممكن (ليس  
بممتنع في طرفي كونه ولا كونه جميعًا) وداخل  
في الممكن العامي، لكنه يدخل في هذا  
الممكن الضروري المشروط (سي، ب،  
١١٣، ١٢)

- إن الضروري المطلق هو الذي يجب أن يكون  
موصوفاً بالمحمول لم يزل ولا يزال (ر، ل،  
١٤، ٧)

#### ضروري موقت

- الضروري الموقت يقال له ممكن أيضًا  
بالإمكان المطلق من حيث أن ذات  
الموصوف به لا تقتضيه ولا تمنعه (ب، م،  
٨١، ١٠)

#### ضروريات

- الضروريات المتأخرة عن الشيء تتفاضلُ في  
القرب والبعد. وكل ما كان أقرب كان تعريفه  
للمحدود تعريفًا أكمل، وكل ما كان أبعد كان  
تعريفه أنقص (ف، ب، ٥٠، ١٥)  
- عكس الضروريات فالسالبة الكلية منها تنعكس  
سالبة ضرورية (سي، ب، ١٣٣، ١٥)

#### ضروريات مشروطة

- الضروريات المشروطة فالمشروطة بشرط

- الضرورية القريبة، إذا حُدَّ بها الشيء، عرِّفَتْ، أمَّا الذي لا يوجد شيء أقدم منه فتعريفًا تامًّا، وأما ما يمكن أن يُوجد شيء أقدم منه، فتعريفه تعريف قريب من التام (ف، ب، ١٢، ٥٠)
- الضرورية القريبة يمكن أن تنتقل منها أجزاء الحدِّ الأقدم. وكلِّما كانت المتأخِّرة أقرب، كانت النقلة منها إلى الأقدم أسهل وأسرع، على أن تُجعل المتأخِّرة دلالة على المتقدمة (ف، ب، ١٨، ٥٠)
- ما ليست ضرورية، فليس يمكنُ النقلة منها إلى الأقدم إلا بعسر أو بالعرَض (ف، ب، ٢١، ٥٠)
- شروط مقدمات البرهان وهي أربعة أن تكون صادقة وضرورية وأولية وذاتية (غ، م، ٢٠، ٦٢)
- الضرورية فعني بها أن تكون مثل الحيوان للإنسان لا مثل الكاتب للإنسان (غ، م، ٣، ٦٣)
- الضرورية... منها ضرورية بإطلاق.. ومنها ضرورية لا بإطلاق (ش، ع، ١٨، ٩٨)
- الأصناف المنتجة من المطلقة وغير المنتجة على عدد المنتجة وغير المنتجة من الضرورية (ش، ق، ١٦، ١٧٥)
- الضرورية لا يخطر... بالبال (إمكان عدمها في الأقلَّ من الزمان المستقبل) لأنَّ الذهن يشعر فيها بالنسبة الذاتية التي بين المحمول والموضوع (ش، ق، ١٩، ١٩٩)
- الضرورية والدائمة المطلقتان فتعكسان دائمة كلية (ن، ش، ٨، ١٩)
- الضرورية أخصَّ البسائط والوقتية أخصَّ المركبات الباقية ومتى لم تنعكس لم تنعكس شيء منها لما عرفت أن انعكاس العام مستلزم
- لانعكاس الخاص (ن، ش، ٧، ٢٠)
- ضرورية مطلقة
- الضرورية المطلقة وهي التي يُحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للمحمول أو سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجوداً (ن، ش، ١٣، ١٣)
- الضرورية المطلقة وهي ما يجب محمولها لموضوعها ما دامت ذاته كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة (و، م، ٦، ١٣٧)
- الضرورية التي لم تقيد ضرورتها بقيد زائد على ذات الموضوع كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة، وتسمَّى هذه في الإصطلاح ضرورية مطلقة (و، م، ٨، ١٤٦)
- الدائمان وهما الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والعامتان وهما المشروطة العامة والعرفية العامة، فذهب كثير منهم إلى أنها تنعكس إلى أخص من المطلقة العامة وهي الحينية (و، م، ٢٥، ٢٣٨)
- ضلالة
- الضلالة أيضًا تكون من قِبَل التشابه، والنشابه إنما يقع في اللفظ. فأما التي تكون من العَرَض فلأنَّ لا تقدر على تمييز ما هو واحد بعينه وما يختلف، وما هو واحد وكثير، ولا على تمييز أصناف الحمل. وجميع هذه أعراض للامور (أ، س، ٨، ٨١٣)
- ضمائر
- الضمائر والموصولات وأسماء الإشارات ونحوها ليست جزئية لأنها في أصل وضعها كلية عقلاً، وإنما عرضت لها الجزئية عند

الإستعمال بواسطة أمور صاحبها (و، م،  
٢٠، ٧٨)

ضمير

- الضمير... هو قياس تُذكر صغراه فقط وتطوى الكبرى، إما لظهوره والاستثناء عنها كقولك في التعاليم: خطأ [أ ب] و[أ ج] خرجا من المركز إلى المحيط، فهما إذن متساويان، فقد حُذفت الكبرى. وإما لإخفاء كذب الكبرى إذا صُرِّح بها كناية كقول الخطابي: هذا الإنسان يطوف بالليل فهو إذن مخلط. ولو صُرِّح بالكبرى لعلَّه ما كان يجب هذه النتيجة (مر، ت، ١٩٠، ١٥)
- الضمير: وهو قياس حُذفت مقدّمته الكبرى، إما لظهورها والإستثناء عنها كما يقال في

الهندسة خطأ أ ب أ ج خرجا من المركز إلى المحيط، فهما إذن متساويان، وإما لإخفاء كذب الكبرى كقول الخطابي هذا الإنسان يخاطب العدو فهو إذن خائن مُسلم للثغر، ولو قال كل مخاطب للعدوّ فهو خائن لشعر بكذبه ولم يسلم (سي، ب، ٢١٥، ١٣)

- كل تصديق... يكون بالقياس وما يجانس القياس... هو المسمى ضميراً (ش، ق، ٣٥١، ٧)

- الضمير والعلامة... ليس هما شيئاً واحداً لأن الضمير يكون من المقدمات المحمودة (ش، ق، ٣٥٨، ١٥)

- الضمير في صناعة الخطابة أشرف من المثال (ش، ج، ٥١٤، ١٠)

# ط

(قضية) مخصصة. (والألف واللام) تدل  
بالاشتراك على الأحوال الثلاثة (ط، ش،  
(١٢، ٢٧٦)

## طبائع الاجناس

- طبائع الأجناس أقدم عندنا من طبائع الأنواع،  
أعني بالقياس إلى عقولنا الإدراك المحقق لها  
(س، ب، ٧، ٥٦)

## طبائع الاضداد

- طبائع الأضداد كالسواد والبياض لا تتضايق؛  
وتجد الجوار والجوار لا يتضادان (س، م،  
(٦، ١٣٨)

## طبائع الانواع

- إنَّ طبائع الأنواع أعرف من طبائع الأجناس في  
الطبيعة وإن كان الجنس أقدم بالطبع من النوع  
(س، ب، ٦، ٥٦)

## طبائع جزئية

- الطبائع الجزئية التي ليست ذاتية لنظام العالم  
تقصد الطبائع الشخصية. والجنس داخل في  
القصد بالضرورة أو بالعرض (س، ب،  
(٤، ٥٦)

## طبائع كلية

- الطبائع الكلية الممسكة لنظام العالم تقصد  
الطبائع النوعية (س، ب، ٣، ٥٦)

## طبائع نوعية

- الطبائع الكلية الممسكة لنظام العالم تقصد  
الطبائع النوعية (س، ب، ٣، ٥٦)

## طبائع

- المعاني التي لا تمنع مفوماتها وقوع الشركة  
ليها قد توجد من حيث هي هي، لا من حيث  
إنها واحدة أو كثيرة، أو جزئية أو كلية، أو  
موجودة أو غير موجودة؛ بل من حيث تصلح  
لأن تكون معروضات لهذه المعاني، وتصير  
بحسب عروضها واحدة، أو كثيرة، أو جزئية،  
أو كلية، أو موجودة أو غير موجودة وحيث  
يكون العارض والمعروض شبيهاً لا شيئاً  
واحدًا؛ فإنها تستى من حيث هي كذلك  
طبائع، أي طبائع أعيان الموجودات  
وحقائقها. وهي التي تسمى بالكلي الطبيعي.  
ويستى عارضها الذي يجعلها واقفًا على  
كثيرين بالكلي المنطقي والمرتب منها بالكلي  
المقلي (ط، ش، ٢٠٤، ١٤)

- إنَّ المعاني الأصلية التي سبيناها بالطبائع،  
فإنها من حيث هي، لا كلية، ولا جزئية، ولا  
عامة، ولا خاصة، ولا كثيرة، ولا واحدة.  
وإنما تصير شيئاً من ذلك بانضياق لاحق إليها  
يخصصها به، فلا نخلو تلك الطبائع: إما أن  
يحكم عليها من حيث هي أو يحكم عليها مع  
لاحق يقتضي تعميم الحكم، أو تخصيصه، أو  
مع لاحق يجعلها واحدًا شخصيًا معيّنًا.  
ويحصل من الأول قضية مهمة. ومن الثاني  
(قضية) محصورة كلية أو جزئية. ومن الثالث

- الطبيعة تقصد بفعلها غاية (ش، ب،

(٤٧٢، ١٥)

- ... إن الصناعة والطبيعة كليهما إنما يفعلان لمكان شيء من الأشياء، وهو الخير الذي تؤتمه الصناعة والطبيعة (ش، ب، ٤٧٣، ٥)

#### طبيعة شخصية

- إن الطبيعة الشخصية على الإطلاق لا تعلق لها في الوجود بوجود الطبيعة الكلية، من حيث هي كلية، حتى لا بد من أن تكون شركة؛ وأما الطبيعة الكلية فهي متعلقة بشخص ما لا محالة (س، م، ٩٧، ٧)

#### طبيعة كلية

- إن الطبيعة الشخصية على الإطلاق لا تعلق لها في الوجود بوجود الطبيعة الكلية، من حيث هي كلية، حتى لا بد من أن تكون شركة؛ وأما الطبيعة الكلية فهي متعلقة بشخص ما لا محالة (س، م، ٩٧، ٨)

#### طبيعيات

- غالب الطبيعيات إنما هي عادات تقبل التغير، ولها شروط وموانع (ت، ر، ٦٢، ٢٠)

#### طرد

- طرد ذلك الحكم (الذي أوجبه العلة) أو إجراؤه في المعلولات هو تصفحه في واحد واحد من الأشياء التي تحت الأمر المفروض (ف، ق، ٤٨، ١٠)

- الإستقراء المعكوس، وهو الذي يكون على عكس التقيض للمطلوب. وذلك الأول يسمونه طردًا، وهذا الثاني يسمونه عكسًا، ويسمونه

#### طبع

- يُقال إن شيئًا يتقدّم شيئًا آخرَ على خمسة أنحاء: إما بالزمان وإما بالطبع وإما بالمرتبة وإما بالفضل والشرف والكمال وإما بأنه سبب وجود الشيء (ف، د، ٦٦، ٩)

- ممّا يُقال على أنحاء أربعة: أحدهما في الزمان، وهما اللذان وجودهما في الآن واحد، واللذان بُعدهما من الآن بُعد واحد في الماضي والمستقبل. والثاني بالطبع، وهو أن يكون الشيطان متكافئًا في لزوم الوجود، من غير أن يكون ولا واحد منهما سببًا لوجود الآخر، مثل الضعف والتصف. والثالث هما الشيطان اللذان يشتمل عليهما مكان واحد بعينه في العدد، مثل أن يكون جسمان في مكان ما واحد بالعدد، مثل أن يكون زيد وعمرو في بيت واحد أو مدينة واحدة؛ وذلك بأحد وجهين: إما ألا يكون بين نهايتيهما بُعد أصلاً، وهذان هما أخرى بمعنى ممّا في المكان، وإما أن يكون بينهما بُعد ما؛ وأما المكان الأول، فلا يمكن أن يشتمل على الجسمين إلا على رأي من يُجوّزُ تداخل الجسمين وتطابق كليتهما. والرابع هما الشيطان اللذان بُعدهما في الترتيب عن مبدأ ما معلوم بُعد واحد بعينه، كان ذلك في المكان أو في القول (ف، م، ١٣٠، ١٦)

- الطبع: هو كل حياة يُستكملُ بها نوع من الأنواع، فغليّة كانت أو إنفعالية، وكأنها أعم من الطبيعة (غ، ع، ٢٩٩، ١٨)

#### طبيعة

- الطبيعة نقصد الكامل المحصل الذي هو الغاية (س، ب، ٥٥، ٢٤)

والعكس» هو «انتفاء المحدود مع انتفاء الحد»  
(ت، ١، ٤٤، ١٦)

- «الطرد والعكس» فلا معنى له غير تلازم الحكم  
والعلة وجودًا وعلماً، ولا بدّ في ذلك من  
«الاستقراء» (ت، ١، ٢٠٩، ١)

- الطرد يستلزم المنع والعكس يستلزم الجمع (و،  
م، ١١١، ٢٧)

طرف

- الطرف الذي هو موضوع المطلوب يستمى حدًا  
أصغر (س، ق، ١٠٧، ١٦)

طرفان

- جزءا المطلوب اللذان هما الموضوع  
والمحمول يُسميان في المُحتجِ طرفين  
وحدين (ب، م، ١١١، ١٢)

طلبية

- الأمر والتضرع والطلبية أشكالها في العربية  
واحدة، وإنما تختلف بحسب القائل والمقول  
له (ف، ع، ١٣٩، ١٤)

- (القول) إذا كان من رئيس إلى مرؤوس كان  
أمرًا، وإذا كان من مرؤوس إلى رئيس كان  
تضرعًا، وإذا كان من المساوي إلى المساوي  
كان طلبيةً. والنداء مشترك يُستعمل في الثلاثة  
الباقية، وكلُّ واحدٍ من تلك الثلاثة مركّب من  
اسم وكلمة مستقبلية (ف، ع، ١٣٩، ١٦)

- أما الجازم فيصير إيجابيًا وسلبيًا والأمرُ يصير  
أمرًا ونهياً وكذلك التضرعُ والطلبية، إلا أن  
هذين ليس لكل واحدٍ من متقابليه اسمٌ يخضه  
في اللسان العربي (ف، ع، ١٤٠، ٣)

العلامة علة (س، ق، ٥٧٥، ١٧)

- «الطرد» فهو أنه حيث وُجِدَ الحد وُجِدَ  
المحدود، فيكون الحد مانعًا. فإذا بُيِّنَ وجود  
الحد، ولا محدود، لم يكن مقررًا، ولا  
مانعًا، بل دخل فيه غيره (ت، ١، ٣٨، ٢٤)  
- معنى الطرد أنه كلما وُجِدَ الحدُ وُجِدَ المحدود  
(و، م، ١١١، ١٤)

- الطرد يستلزم المنع والعكس يستلزم الجمع (و،  
م، ١١١، ٢٦)

طرد وعكس

- إن وجدناه مساويًا للمحدود، من وجهين، فهو  
الحدّ، ونعني بأحد الوجهين: الطردُ والعكس،  
والتساوي مع الاسم في الحمل. ففهما ثبتَّ  
الحدّ إنطلق الاسم، ومهما انطلق الاسمُ،  
حصل الحدّ. ونعني بالوجه الثاني: المساواة  
في المعنى، وهو أن يكون دالًّا على كمال  
حقيقة الذات، لا يشذ منها شيء (غ، ع،  
٢٧٦، ١٨)

- الطرد هو أن يثبت الحكم لكل ما يوجد له هذا  
المعنى المتشابه فيه، والعكس هو أن يعدم  
الحكم في كل موضع لا يوجد فيه هذا المعنى  
(سي، ب، ٢١٢، ١٨)

- مرجع الطرد والعكس إلى الاستقراء، فما لم  
تستقر الجزئيات لا يتصور القطع بوجود الحكم  
مع وجود المعنى وعدمه مع عدمه وفيه من  
الوهن والضعف ما تبهنا عليه (سي، ب،  
٢١٣، ٢)

- (طردًا وعكسًا) أي ثبوتًا وعدمًا (ه، م،  
٥٧، ٢٣)

- «الطرد» هو «تحقق المحدود مع تحقق الحدّ»



# ظ

## ظن

- أته: عَقَّدَ في الشيء أنه كذا، ممكن أن يلحقه  
العقد أنه لا يكون كذا (س، ب، ١٩٠، ٢)
- ما دون اليقين فأكثره ظن، والظن مخلوط دائماً  
بشك قوي أو ضعيف (س، ج، ١١، ٧)
- ما هو بالحقيقة مصادرة على المطلوب الأول،  
وأته هو الذي يكون حداه بعينه حدّي  
المطلوب. وأما الذي بالظن، فهو الذي  
يخالف حداه في الحقيقة حدّي المطلوب،  
لكنه يؤخذ في الظن مكانه، ويقال لمستعمله  
إنك سواء أخذت ذاك أو أخذت هذا بدله (س،  
ج، ٣٣٣، ١٠)
- الظن الحق هو رأي في شيء أنه كذا، ويمكن  
أن لا يكون كذا (مر، ت، ٢٦٣، ٨)
- اليقين في النظريات أعز الأشياء وجوداً. وأما  
الظن فأسهلها مثلاً، وأيسرها حصولاً (غ، ع،  
١١، ١٧٦)
- الظن الحق هو إعتقاد أن الشيء كذا مع إعتقاد  
أنه يمكن أن لا يكون كذا (سي، ب،  
٢٧٥، ٥)
- لا يجتمع علم وظن في شيء واحد لشخص  
واحد لأن العلم يقتضي رأياً ثابتاً، والظن رأي  
غير ثابت (سي، ب، ٢٧٥، ١٥)
- كل ما يقع به لإنسان ما علم فقد يمكن أن يقع  
به لآخر ظن (ش، ق، ٤٥١، ١)
- الظن الصادق... يكون أولاً وبالذات للأمور  
الممكنة (ش، ب، ٤٥٠، ٤)
- الظن منه صادق ومنه كاذب (ش، ب،  
٤٥٠، ٩)
- الظن... هو أن يُعْتَدَ في الشيء أنه كذا أو  
ليس كذا (ش، ب، ٤٥٠، ١٦)
- الظن الصادق والكاذب قد يكونان في شيء  
واحد، وأحدهما مخالف للآخر بالماهية (ش،

- يكون الظن بالصدق أو بالكذب، ويمكن أن  
يكون على خلاف ما هو عليه، وهذا هو  
الإعتقاد في المقدمات غير ذوات الأوساط  
وليس هو ضرورياً (أ، ب، ٤٠٣، ٥)
- الظن هو شيء غير ثابت (أ، ب، ٤٠٣، ٧)
- الظن هو طريق ومسلك توقف به على الأشياء  
الممكنة بتوسط أشياء غير ممكنة مشتهرة  
الصدق لا ضرورية (ز، ب، ٢٦٧، ٩)
- الظن موضوعه الحقيقي الأمور الممكنة  
المتغيرة التي لا تضبط، فيكون حال الأمر  
بحسب القياس على الموجود حال الرأي فيه  
بحسب القياس إلى الصحة. وقد يكون الظن  
المرتب بالجهل المركب واقماً أيضاً في الأمور  
الضرورية والإعتقاد المؤكد ليس يجب، من  
حيث هو مؤكد، أن لا يعدّ في الظن. فتكون  
ثلاثة أشياء من جملة ما عددناه داخله في إعتبار  
الظن: أحدها الإعتقاد بالشيء الموجود مثلاً  
أنه موجود، والإعتقاد معه أنه لا يمكن أن لا  
يكون موجوداً مع جواز استحالة هذا الإعتقاد  
بالشيء الموجود. فإن هذا بالحقيقة ليس  
علماً، بل ظناً. والثاني الذي سميناه الظن  
الصادق المركب بالجهل المركب، والثالث  
الذي سميناه الظن الصادق المركب بالجهل  
البيسط. وتشارك هذه كلها في شيء واحد وهو

- ب، ٤٥١، ١١) ... الظن الصادق والعلم يكونان واحدًا بمعنى واحد من المعاني التي يقال عليها اسم الواحد، ولا يكونان واحدًا بمعنى آخر. وذلك أنهما قد يكونان واحدًا بالموضوع، ولا يكونان واحدًا من جهة الاعتقاد (ش، ب، ٤٥١، ١٣)
- لا يمكن أن يكون لإنسان واحد في شيء واحد علم وظن معًا (ش، ب، ٤٥١، ٢٠)
- الظن منه صادق، وهو الظن الممكن الأكثرى، ومنه كاذب وهو الظن الممكن الأقلّي. والصادق أفضل من الكاذب (ش، ج، ١٦، ٦٤١)
- قد يكون ظن أفضل من ظن (ش، ج، ١٨، ٦٤١)
- قد يطلق الظن بإزاء اليقين: عليهما، وعلى المظنون الصرف، لخلوها: إمّا عن الثبات وحده. أو عنه وعن المطابقة. أو عنهما وعن الجزم (ط، ش، ١٧٢، ٤)
- إنَّ الظنَّ قد يطلق بإزاء اليقين على الحكم الجازم. والمطابق الغير المستند إلى علته، كاعتقاد المقلّد. وعلى الجازم الغير المطابق، أعني الجهل المركّب. وعلى غير الجازم الذي يرجح فيه أحد طرفي النقيض على الآخر، مع تجويز الطرف الآخر جميعًا. ويطلق تارة على الأخير من هذه الأقسام وحده، وهو المُسَمَّى بالظن الصرف (ط، ش، ٤٠٦، ٦)
- ظن غالب**
- متى لم تُكْمَل التجربة بال تكرار في الأشخاص والأوقات والأحوال المختلفة في غير السبب المَوْجِب المتفق في السبب الموجب لم تفد علمًا كليًا يقينًا بل ظنًا غالبًا (ب، م، ٢١٤، ٢١)
- الإقناع تصديق بالشيء مع إعتقاد أنّه يمكن أن يكون له عناد وخلاف، إلاّ أنّ النفس تصير بما تسمعه من هذا الفن أميل إلى التصديق به من عناده وخلافه، وذلك هو الظن الغالب (ب، م، ٢٦٩، ١٣)
- ظن مكتسب**
- كل صنف من العلم المكتسب والظن المكتسب إذا كان إكتسابه ذهنيًا فهو يعلم أو يظنُّ سابق، سواء كان يتعلّم من الغير أو باستنباط من النفس (س، ب، ١٥، ٤)
- ظن وعلم**
- الظن والعلم ليسا شيئًا واحدًا (أ، ج، ٧، ٦٦١)

**ظن صرف**

- إنَّ الظنَّ قد يطلق بإزاء اليقين على الحكم الجازم. والمطابق الغير المستند إلى علته، كاعتقاد المقلّد. وعلى الجازم الغير المطابق،
- ظنون صرفة**
- إنَّ الظنون الصرفة إمّا تفيد القياسات المعمول منها في الأمور الجزئية (س، ج، ١٠، ٦)

## ع

- العارضُ فأعني به ما ليس من ضرورته أن يُلَازِمَ بل يُتصَوَّرُ مفارقتَه إمَّا سريماً كحمرَةِ الخجلِ أو بطيئاً كصفرة الذهب وزرقة العين وسواد الزنجي، وربما لا يزول في الوجود كزرقة العين ولكن يمكن رفعه في الوهم (غ، ص، ١٤، ١)

- من الكلبيّة ما قد يتصوّر معناه فقط، بشرط أن يكون ذلك المعنى وحده، ويكون كل ما يقارنه زائداً عليه، ولا يكون معناه الأول مقولاً على ذلك المجموع، بل جزء منه. ومنها ما يتصوّر معناه، لا بشرط أن يكون ذلك المعنى وحده، بل مع تجويز أن يقارنه غيره، وأن لا يقارنه. ويكون معناه الأول مقولاً على المجموع حال المقارنة. وهذا الأخير قد يكون غير متحصل بنفسه، بل يكون مبهماً محتماً لأن يقال على أشياء مختلفة الحقائق، وإنما يتحصل بما يضاف إليه فيتخصص به، فيصير هو بعينه أحد تلك الأشياء. وقد يكون متحصلاً بنفسه أو بما يضاف إلى المعنى المذكور قبله، ولا يكون بهما، ولا محتماً لأن يقال على أشياء مختلفة الحقائق. بل يقال - حين يقال - على أشياء لا تختلف إلا بالعدد فقط. وهذا يشتركان في أنّ المعنى الأول يقال على الحاصل بعد لحوق الغير به إلا أنّ اللاحق معطى لقوام ذلك المعنى في الصورة الأولى، ويسمى «فصلاً» أو لاحقاً به بعد التقوم في الصورة الأخيرة ويسمى «عارضاً». فالكلبيّ يسمى بالاعتبار الأول: «مادة». وبالاعتبار الثاني: «جنساً». وبالاعتبار الثالث: «نوعاً» (ط، ش، ٢٢٩، ٢١)

عارض ذاتي

- يقال الذي بذاته من جهة أخرى، فإنّه إذا كان

عارض

- العارضُ غير العَرَضِ وغير ما بالعَرَضِ. فإنّ العارض يُقال على كَيْفِيَّاتٍ ما توجدُ في شيء، ما إذا كانت قليلة المكث فيه سريعة الزوال، مثل الغضب وغيره (ف، ح، ٩٦، ٢٠)

- إنّ من الصفات ما يصح سلبه وجوداً، ومنها ما يصح سلبه توهماً لا في الوجود، ومنها ما يصح سلبه توهماً مطلقاً، ومنها ما لا يصح سلبه بوجه وهو عارض، ومنها ما لا يصح سلبه وهو ذاتي، لكن يتميّز من العارض بأنّ الذهن لا يوجب سبق ثبوت ما الذاتيّ له ذاتيّ قبل ثبوته الذاتيّ، بل ربّما أوجب سبق ثبوت الذاتيّ. وأمّا العارض فإنّ الذهن يجعله تاليّاً، وإن وجب ولم ينسلب (س، د، ٣٧، ٢)

- العارض هو الذي قد وصف به الشيء، إلا أنّه ليس يجب أن يوصف به الشيء دائماً (س، ش، ١٤، ٣)

- يشترك اللازم والعارض في أنّ كل واحد منهما خارج عن حقيقة الشيء، لاحق بعدها (س، ش، ١٤، ٦)

- مثال العارض شبّه الإنسان وشبابه وغير ذلك من أحوال تعرض له، وكل شيء بسيط في الحقيقة والماهية فلا مقومات له، ولا يلتفت إلى ما يقولون ويساعدهم عليه في العلم الظاهر (س، ش، ١٤، ١٢)

في شيء منه، كقول القائل: كل إنسان حيي،  
وقوله: ليس أحد من الناس بحيي (ق، م،  
٩، ٦٣)

- العام هو الذي تشابه به عدة أعيان، والعين هو  
الذي لا يُمكن أن يقع به تشابهٌ بين اثنين أصلاً،  
مثل زيد وعمرو (ف، ق، ١، ٧٢)

- العام لا يُحْمَل عليه الفصل، ولا العَرَض  
المقابل لَعَرَضٍ يخص واحداً مما تحته قد جعل  
له بحسبه إعتبار وإسم، كما لا يقال: والفرق  
بين الحيوان وبين الإنسان أو بين الحيوان  
والحيوان الصحيح أن الحيوان أعجم أو مريض  
والإنسان ناطق أو الآخر صحيح (س، م،  
٢، ١٨٣)

- إنَّ العام قد يكون مقوِّماً للشيء وقد يكون  
عارضاً (س، ب، ٢، ٩)

- أصناف العام أربعة: اللازم للشيء كَلِّه، ويكون  
لغيره. واللازم لبعض الشيء - كالأنوثة لبعض  
الناس - وقد يكون لغيره. والعارض للشيء  
كله، وقد يكون لغيره. والعارض لبعض الشيء  
وقد يكون لغيره كالمتحرك لبعض الحيوان  
(س، ش، ١، ٢٠)

- إنَّ العام في المعنى الجنسي جار مجرى  
الموضوع ويشق من المائة وما يجري مجراه.  
والخاص المضاف إليه هيئة وصورة يتصوَّر بها  
الموضوع، فيقوم منهما ثالث قِيامًا طبيعيًا.  
وأما في هذا المعنى الثاني فإنَّ العام هو الهيئة  
والصورة للخاص، والخاص هو المتصوَّر  
بالعام أو كلاهما هيئة وصورة لشيء ثالث  
(س، ش، ٢٣، ٢٤)

- لا يكون لذلك العام قِيام إلا بهذا الخاص حتى  
لو لم يقترن به هذا الخاص لم يتصوَّر حصوله  
بالفعل فيكون العام بالنسبة إلى ذلك المركَّب

شيءً عارضاً للشيء، وكان يؤخذ في حدِّ  
العارض: إمَّا المعروض له كالأنف في حدِّ  
الفتوسة، والعدد في حدِّ الزوج، والخط في  
حد الاستقامة والانحناء، أو موضوع  
المعروض له كالخارج بين المتوازين  
لمساوي زواياه من جهةٍ لقائمتين، أو جنس  
الموضوع المعروض له بالشرط الذي نذكر.  
فإنَّ جميع ذلك يقال له إنه عارضٌ ذاتيٌّ  
وعارضٌ للشيء من طريق ما هو هو (س، ب،  
١٩، ٧٣)

### عارض عام

- العارض العام فإنه قد يكون بالقياس إلى  
الجنس خاصة، وبالقياس إلى النوع عَرَضًا عامًا  
(س، د، ١١٠، ١٨)

### عالم

- العالم: هو مجموعُ الأجسام الطبيعية البسيطة  
كلها. ويُقالُ (عالم) لكل جملة موجودات  
متجانسة، كقولهم: (عالم الطبيعة) و(عالم  
النفس) و(عالم العقل) (خ، ع، ٣٠٢، ٢٣)

### عام

- العام لها كَلِّها (الألفاظ الخمسة) هو أنها تُحمل  
على كثيرين، غير أن الجنس يُحمل على  
الأنواع والأشخاص؛ والفصل أيضًا يُحمل  
على ذلك المثال؛ والترع يُحمل على  
الأشخاص التي تحته، والخاصة تُحمل على  
النوع التي هي له خاصة، وعلى الأشخاص  
التي تحت ذلك النوع؛ والعَرَضٍ يحتمل على  
الأنواع وعلى الأشخاص (في، أ، ١٠٥١، ٥)  
- العام أن يكون الشيء في كل الشيء، ولا يكون

واحد» كقوله: ليس أحد من الناس بحيي.  
ومنها «لا كل» كقوله: ليس كل الناس بحيي  
(ق، م، ٣٦، ٦)

- إذا وُجد العام ليس يلزم أن يوجد الخاص كما  
يلزم عن وجود الخاص وجود العام (ش، ع،  
١٠٤، ٢)

- إذا وُجد الخاص وُجد العام وليس ينعكس ذلك  
(ش، ع، ١٣٠، ٨)

- العام متقدم... بالطبع على الخاص (ش، ع،  
١٣٠، ٨)

- يلزم من وجود الخاص وجود العام المطلق،  
أي حصة المعين من ذلك العام، كما يلزم من  
وجود «هذا الإنسان» وجود «الإنسان»، ومن  
وجود «هذا الإنسان» وجود «الإنسانية»  
و«الحيوانية» القائمة به (ت، ر، ١٦٠، ٧)

## عامتان

- (القضيتان) الدامتان وهما الضرورية المطلقة  
والدائمة المطلقة والعامتان وهما المشروطة  
العامّة والعرفية العامة، فذهب كثير منهم إلى  
أنها تنعكس إلى أخص من المطلقة العامة وهي  
الحيوية (و، م، ٢٣٨، ٢٦)

## عامية

- العامية هي على طريق التناسب في كل ما هو  
موافق للجنس الذي هو تحت العلم (أ، ب،  
٣٣٨، ١١)

- العامية فيمنزلة القول بأنه إذا نقص من  
المتساوية متساوية تكون الباقية متساوية (أ،  
ب، ٣٣٨، ١٣)

- أعني بالعامية مثل أن القول على كل شيء إما  
موجبة وإما سالبة (أ، ب، ٤٠٠، ١٠)

جنسًا له والخاص فصلًا (سي، ب، ٨٢، ١٦)  
- القسم الذي ليس العام محمولاً فيه على  
الخاص فهو أن يكون الخاص عارضاً لشيء من  
أنواعه كالنغم إذا قيس إلى موضوع العلم  
الطبيعي (سي، ب، ٢٥٤، ٨)

- العام بالجملة سواء كان جوهراً أو عرضاً هو  
الذي يقال على موضوع (ش، م، ٩، ٥)

- إن الكلّي أخص من الجنس لأنه جنس الجنس،  
وجنس الجنس أخص من مطلق الجنس لأنه  
فرد من أفراد مطلق الجنس، ولا يجوز تعريف  
العام بأحد خواصه، أي أفراده كتعريف  
الحيوان بالإنسان مثلاً، فلا يجوز تعريف  
الجنس بالكلّي (ه، م، ٤٤، ٧)

- الكلّي الطبيعي في الخارج» فمعناه أن ما هو  
كلّي في الذهن هو مطابق للأفراد الموجودة في  
الخارج مطابقة «العام» لأفراده (ت، ر،  
١٤٤، ٦)

- يلزم من وجود الخاص وجود العام المطلق،  
أي حصة المعين من ذلك العام، كما يلزم من  
وجود «هذا الإنسان» وجود «الإنسان»، ومن  
وجود «هذا الإنسان» وجود «الإنسانية»  
و«الحيوانية» القائمة به (ت، ر، ١٦٠، ٧)

- من علم العام فقد علم شموله لأفراده (ت،  
ر، ٨٦، ٢٧)

## عام وخاص

- العام والخاص هما الكل والبعض (ق، م،  
١١، ١٠)

- الكلام الذي يفرّق بين العام الذي هو الكل،  
وبين الخاص الذي هو البعض أربعة: منها  
«كل» كقول القائل: كل إنسان حيي. ومنها  
«بعض» كقوله: بعض الناس حيي. ومنها «ولا

## عبارة

- العبارة وما قام مقامها وأعانتها على وجوه،  
فمنها العبارة الشعرية، ومنها العبارة البلاغية،  
ومنها العبارة العلمية (ف، ب، ٨٧، ٣)

## عجمة

- العُجْمَة هي أن يجعل المجهول من قِبَل اللغة  
أعجمي اللفظ. والآخر هو أن يكون القول  
الواحد بعينه مرارًا كثيرة (أ، س، ٧٥٥، ١٥)

## عد

- العدُّ تقدير المنفصل (س، م، ١٣٢، ١٤)

## عدد

- وجدنا بعد أعيان الأشياء أشياء لا صفة بها  
كالواحد والاثني والعرض والطول وما أشبه  
ذلك. فالتسنا لذلك إسمًا جاممًا، وجدناه  
العدد. وهو كلُّ شيء يقع عليه كمٌّ (ق، م،  
١٠، ١)

- العدد منه المنظوم ومنه المقطوع. فالمنظوم ما  
كان بعضه ملصقًا ببعض، وذلك الخط والبسيط  
والجثة والوقت والمكان. والمقطوع ما كان  
بعضه مباينًا لبعض، وذلك الحساب والكلام  
(ق، م، ١٢، ١٦)

- إن العدد يضم... أين ومتى. لأنَّ أين ومتى  
يُخبران عن المكان والوقت من باب العدد (ق،  
م، ٢٠، ٤)

- العدد لما كان في غاية التُّبُّد عن العلم الطبيعي  
لم يكن في شيء منه عُسرٌ أصلاً، فلذلك لم يقع  
فيه اختلاف أصلاً (ف، ج، ٣٣، ٢٣)

- لأنَّ خواص هينات العدد، كالفردية،  
والزوجية، والتربييع، والتكعيب،

والثلث، وغير ذلك، ليست هي بأعداد، ولا  
أيضًا فصولًا للأعداد، بل عوارض تعرض  
لأنواعها لازمة، كما تحقق في الفلسفة  
الأولى، وكما هو مشهور؛ وليست من مقولة  
المضاف، أو أين، أو غير ذلك. فهي إذن من  
مقولة الكيفية، ومن هذا الجنس منها، إذ ليست  
بملكات ولا حالات، بل ولا هي قوّة، ولا  
عجز، بل ولا إنفعاليات ولا إنفعالات (س،  
م، ٢٠٦، ١٣)

- إنَّ المنفصل لذاته، وهو العدد، لا يقال على ما  
فرض نوعًا آخرًا تحت الكمِّ قولاً بالتواطؤ،  
فضلاً عن أن يقال لا بالعرض. وكيف يقال،  
وكل نوع منهما ليس الآخر؟ بل قد يشق  
لأحدهما من الآخر الإسم، فلا يقال إن  
المقدار عدد، أو إنفصال، أو منفصل لذاته،  
بل محدود، أو منفصل بعدد وإنفصال (س،  
ج، ١٧٠، ٨)

## عدد زوج

- إنَّ العدد الزوج هو المتقسم بنصفين، والتصفان  
من جملة الإثنين (س، ج، ٢٥٣، ٢)

## عدد فرد

- إذا قلت: عدد فرد، فمعناه أنه عدد ذو فردية،  
أي شيء ذو كيفية لا يقسم معها العدد  
بمتساويين، فيكون العدد الثاني المأخوذ في  
بيان حدِّ الفرد ليس على سبيل أنه محمول، بل  
على سبيل أنه جزء حدِّ لجزء حدِّ (س، ج،  
١٧٣، ١٦)

## عدل

- العدل، كالتسوية بين المتماثلين والتفصيل بين

ما خالف ذلك الشيء الوجودي، أو لم يكن، مثل عدم السواد فيما من شأنه أن يسود، سواء كان هناك بياض خالف السواد في موضوعه أو لا يكون، بل يكون إشفافاً مثلاً فقط ولا لون البتة فإنه إذا كان هناك بياض، فليس البياض وعدم السواد في ذلك المحل شيئاً واحداً، ولو كانا أيضاً متلازمين، بل البياض معنى قائم بإزاء السواد، فهذا وجه من وجوه إعتبار عدم ومقابلة. والآخر عدم الذي يعتبر بشرط أن يزول المعنى الوجودي ولا يخلفه شيء، كالسكون. فإن الذي ينزل، إنما يقال له في وقت آخر إنه ساكن عادم الحركة، لا إذا كان ليس ينزل، فقط، إنما هو يصمد، ولكن عندما لا يكون فيه حركة مكانية البتة، فهذا عدم بالحقيقة مقابل للجنس، الذي هو ههنا الحركة المكانية مطلقة. وقد يقال عدم، بشرط فقدان الشيء الذي من شأنه أن يكون لفاقده من الموضوعات، وفي الوقت الذي من شأنه أن يكون له، حتى لا يقال إن في النطقة عدم الإنسانية بهذه السبيل، ولا في الصبي عدم الإبلاد إذ ليس وقته. ومن عدم ما يقال قبل الوقت، كالمرد، فإنه لا يقال لمن عدم اللحية في وقت الإنبات بسبب داء الثعلب إنه أمر. ومنه ما يقال بعد الوقت، كالصلع، يكون بعد وقت الوقور، والغصم؛ ومنه ما هو بالقياس إلى الجنس، لا إلى النوع، مثل العجمة بإزاء الناطق؛ أو إلى النوع، لا إلى الشخص، مثل حال المرأة إلى الرجل؛ ومنه ما هو بالشخص على الأقسام المذكورة (س، م، ٢٤٦، ٤)

العدم ... هو فقدان القنية في وقتها، أي فقدان القوة التي بها يمكن الفعل إذ صار الموضوع عادماً للقوة، فلا يصلح بعد ذلك أن

المختلفين، هو تحقيق الأمور على ما هي عليه وتكميلها. ولهذا مبني الوجود كله على العدل، حتى في المطاعم والملابس والأبنية ونحو ذلك (ت، ر، ٢، ١٦٦، ٢٢)

عدم

- العدم على أصناف: منها ألا يوجد في الموضوع ما شأنه أن يوجد فيه، في الحين الذي شأنه أن يوجد فيه، غير أنه يمكن أن يوجد له فيما بعد في أي وقت اتفق من المستقبل، مثل الغنى والفقر، ومنها ألا يوجد في الموضوع ما شأنه أن يوجد فيه، في الحين الذي شأنه أن يوجد فيه، من غير أن يمكن وجوده له في المستقبل، مثل العمى والصلع، ومنها ألا يوجد في الموضوع ما شأنه أن يوجد فيه في الحين الذي أن يوجد فيه، مثل الحول في العين والزمانة في الأعضاء (ف، م، ١٢٠، ٦)

- الفرق بين العدم والصد أن الصدّين كل واحد منهما أمر موجود، إذا ارتفع أحدهما عن الموضوع فَوَرَدَ صُدُّهُ خَلْفَهُ في ذلك الموضوع، فيجتمع فيه أن يرتفع الأول عنه ويوجد مكانه الثاني. وأما العدم فليس هو أمراً يَخْلَفُ في الموضوع الأمر الذي ارتفع، بل هو يَقْدُ الأمر الأول وارتفاعه عنه، من غير أن يَخْلَفَ بَدَلَهُ أمرٌ موجود (ف، م، ١٢٢، ١٦)

- إن العدم قد يقال على الصدّ وقد يقال على العدم الذي ليس بضد (س، م، ٧٧، ٨)

- العدم غير الصدّ (س، م، ١٣٦، ٣)

- يقال للشيء عدم كذا، ويشار إلى حال ما للمادة في كونها خالية من الشيء الذي يخليها، والشيء الذي له معنى وجودي سواء كان قارنها

صفة أيضًا، أمر مقابل، موجود الذات، واقف بإزاء البياض؛ فإنه إذا ذهب البياض وخلفه لون ليس بياضًا لا يكون الخالف عمدًا، بل إنما يكون عمدًا إذا ذهب البياض ولم يخلف شيء آخر البتة، ولم يحصل هناك إلا مادة وفقدان البياض (س، ج، ١٧٩، ١٨)

- إنَّ العدم لا يكون مع الملكة في جنس واحد، بل الأعدام إنَّما أن لا يكون لها أجناس، أو تكون أجناسها غير حقيقيَّة من معنى الجنسيَّة (س، ج، ١٨٠، ٧)

- العدم: الذي هو أحد المبادئ للحوادث، هو ألا يكون في شيء ذات شيء من شأنه أن يقبله ويكون فيه (غ، ع، ٣٠٣، ٢٤)

- العدم هو رفع الشيء عما شأنه أن يوجد فيه في الوقت الذي شأنه أن يوجد فيه (ش، ع، ١٠٤، ١٠)

- العدم أشدُّ مقابلة للوجود من الضدِّ للضدِّ (ش، ع، ١٢٩، ١٠)

### عدم مقابل

- في المشهور؛ فإنه لا توجد للأجناس أضداد حقيقيَّة البتة. ويعاند هذا أيضًا في المشهور؛ فإنَّ الصحة تضاد المرض، ومرض ما كإستدارة المعدة لا ضد له؛ لكن في الحقيقة المرض ليس ضدًا للصحة، بل عمدًا مقابلاً؛ ولكل مرض جزئيَّ مقابل جزئيَّ، وربما لم يكن له إسم (س، ج، ١٧٨، ٢٠)

### عدم وملكة

- أما «العدم» و«الملكة» فإنهما يقالان في شيء واحدٍ بعينه، مثال ذلك البصَّر والمعمى في العين، وعلى جملة من القول: كلُّ ما كان من

يزول العدم، كالعمى؛ وأما القنية فستزول إلى العدم. فهذا هو التقابل العمديَّ المذكور في قاطيغورياس (س، م، ٢٤٧، ٣)

- إنَّ الضدَّ هو ذات تخلف المعنى الوجودي في الموضوع، وإنَّ العدم ليس بذات، بل هو، أن يعدم المعنى الوجوديَّ، فيكون الموضوع خاليًا عنه فقط. فإنَّ الضدَّ الذي يقال في هذا الكتاب (قاطيغورياس)، ليس يعني به هذا، فإن الحركة والسكون يكونان حينئذ غير متضادين، ولا الزوج والفرد متضادين، ولا الخير والشر، ولا العلم والجهل، ولا أكثر ما ذكر هنا (س، م، ٢٤٨، ٥)

- الحقيقي من العدم، أن يكون الشيء معدومًا في الموضوع القابل لوجوده بطباعه من حيث هو كذلك، سواء كان المعدوم ما سمَّيته هنا ملكة أو شيئًا آخر، وسواء عاد أو لم يعد، وسواء كان قبل الوقت أو بعده، أو فيه (س، م، ٢٦٥، ١)

- كل عدم فإنه يتحدَّد ويتحقق بالوجود (س، ع، ٣٤، ١٠)

- إنَّ العدم والرفع إنَّما يتناول الوجود والحصول ولا يتحدَّد دونه (س، ع، ٣٥، ١١)

- إنَّ مفهوم السلب هو لا ثبوت حكم لشيء، وهذا هو عدمه لا محالة (س، ع، ٨٠، ١٢)

- إن كان العدم جزء حدِّه الجنس الذي المعنى الوجوديَّ فيه، ثم له زيادة معنى فصليَّ، فإنَّ كان فصلًا وجوديًّا فهو ضد لا عدم، وإنَّ كان فصلًا عمديًّا فذلك أن تكون طبيعته طبيعة الجنس بشرط لا زيادة أي فصل شئت بعينه من فصول أنواع الجنس، وطبيعة الجنس بشرط لا زيادة شيء آخر هو عدم النوع. فإنه ليس عدم البياض لونا عادمًا لصفة البياض، فإن لونا عادم



الحسّ خاصّة للصمم، لم يكن وجود الحسّ خاصّة للسمع؛ ويصلح للأميرين. وكذلك المشتق اسمه من الأميرين، مثل أن يعدم الحسّ ويصم، وأن يجد الحسّ ويسمع (س، ج، ٢٢٦، ١٠)

- أما الملكة والعدم، والموجبة والسالبة، فتحديد الوجوديّ منهما ممّا يتم بنفسه، لأنّه معقول بنفسه، وبفعله وإنفعله وخواصه (س، ج، ٢٥١، ٣)

- العدم يعدُّ بالملكة، ولا يتعكس. وقد عرفت هذا، وعرفت أنّه لو إنعكس لكان قد أخذت الملكة في حدّ نفسها، إذا أخذت في حدّ عدم يوجد في حدّه الملكة. وكذلك السلب والإيجاب (س، ج، ٢٧٦، ٤)

- الأشياء ذوات العدم والمملكة... تتقابل... كما يتقابل العدم والمملكة (ش، م، ١٠، ٥٩)

- الأشياء ذوات العدم والمملكة ليست هي العدم نفسه والمملكة (ش، م، ١٠، ٥٩)

- تتقابل العدم والمملكة ليس على نحو تتقابل المضاف (ش، م، ٦٢، ٩)

- العدم والمملكة... يوجدان في شيء واحد بعينه (ش، م، ٦٢، ١٢)

- المملكة هي التي تتغيّر إلى العدم وليس يمكن أن يتغيّر العدم إلى المملكة (ش، م، ٦٥، ٤)

#### علمي

- أما العدميّ والنافي السالب، فإنّما يتم تعريفهما بالوجوديّ، فلا يمكن أن تتصوّر العمى إن لم تتصوّر أنّه للبصر، فيقال إنّ العمى عدم البصر، لا كالبصر الذي تعرف حاله وطباعه، وإن لم تلتفت إلى أنّه عدم البتّة في شخص (س، ج، ٢٥١، ٤)

شأن الملكة أن تكون فيه ففيه يقال كل واحد منهما (أ، م، ٤١، ٣)

- العدم والملكة ليسا متقابلين تقابل المضاف (أ، م، ٤٢، ٩)

- التي تقال على طريق العدم والملكة ليست متقابلة تقابل المضافة، فإن المتضادين اللذين ليس بينهما متوسط أصلاً قد يجب ضرورة أن يكون أحدهما موجوداً دائماً في الشيء الذي فيه من شأنها أن تكون، أو في الأشياء التي تحت بها (أ، م، ٤٢، ١٧)

- أما العدم والملكة فليس يمكن أن يكون فيهما التغيّر من البعض إلى البعض، فإن التغيّر من الملكة إلى العدم قد يقع؛ وأما من العدم إلى الملكة فلا يمكن أن يقع، فإنه لا من صار أعمى يعود فيبصر، ولا من صار أصم يعود ذا جُمّة، ولا من كان أذرد تبيّث له الأسنان (أ، م، ٤٥، ٣)

- التي تقال على طريق العدم والمملكة: فإن أحدهما إن كان يقال على أنحاء كثيرة، فإن الآخر يقال كذلك: مثاله أن الإحساس إن كان يقال على أنحاء كثيرة في النفس والبدن، فإن عدم الإحساس يقال على أنحاء كثيرة في النفس والبدن (أ، ج، ٤٩٣، ١٦)

- حالّ العدم والملكة... حالّ المتضادّين، إلا أن العدم والمملكة موضوعهما محدود، فهي تجري مجرى المتضادات التي لها موضوعات خاصة (ف، م، ١٢٦، ١٣)

- إنّ العدم لا يكون مع الملكة في جنس واحد، بل الأعدام إمّا أن لا يكون لها أجناس، أو تكون أجناسها غير حقيقية من معنى الجنسية (س، ج، ١٨٠، ٩)

- موضع من العدم والملكة، أنّه إذا لم يكن عدم

## عدول

- إنَّ بعض حروف السلب الداخلة على الأسماء في لغة العرب أدل على السلب وبعضها على العدول، فيشبه أن يكون لفظ «ليس» أولى بالسلب ولفظ «غير» أولى بالعدول (س، ع، ٧٩، ٦)

- بيان الفرق بين «العدول» و«السلب» بحسب اللفظ، وبحسب المعنى. أمّا بحسب اللفظ فيتقدم الربط على السلب، وتأخره عنه، كما مر. وقد أفاد بقوله (أو كان مربوطًا بها كيف كان) أنَّ الاعتبار بالعدول، إمّا هو بارتباط حرف السلب بالرابطة على الموضوع، سواء تأخر الخرف عن الرابطة، كما في لغة العرب، أو تقدم عليها، كما في لغة الفرس مثل قولهم: «زيدنا بينا است». وأمّا بحسب المعنى، فبأنَّ موضوع الموجبة، معدولة كانت أو محصلة، يجب أن يكون شيئًا ثابتًا، عند من يحكم بالإيجاب عليه. وموضوع السالبة لا يجب أن يكون كذلك؛ وذلك لأنَّ غير الثابت لا يصح أن يثبت له شيء، ويصح أن ينفي عنه، كما زيد المعدوم؛ فإنه لا يصح أن يقال: (إنه حي) ويصح أن يقال: (إنه ليس بحي) لأنَّه ليس بموجود، فلا يكون حيًّا (ط، ش، ٢٨٩، ٥)

- العدول والتحصيل: حرف السلب إن كان جزءًا من الموضوع كقولنا اللاحي الجماد، ومن المحمول كقولنا الجماد لا عالم، أو منهما جميعًا كقولنا اللاحي لا عالم سميت القضية معدولة موجبة كانت أو سالبة. وإن لم يكن جزءًا لشيء منهما سميت محصلة إن كانت موجبة وبسيطة إن كانت سالبة (ن، ش، ١٢، ١٤)

- معنى العدول في قولنا زيد هو لا عالم مثلاً أن

زيدا يتصف بكونه لا عالم، ومعنى السلب في قولنا زيد ليس هو بعالم أن زيدا لا يتصف بكونه عالمًا (و، م، ١٩٦، ٢٣)

## عرض

- الأشياء التي بالعرض ليست ضرورية (أ، ب، ٣٢٨، ١٤)

- قد وُضِع أن المحمول واحد على واحد. وأما أنها هي على نفسها جميع الأشياء التي ليس معنى ما هي لا تحمل - فذلك معلوم، إذ كانت بأجمعها أعراضًا، لكن بعضها بذاتها، وبعضها على نحو آخر، وجميع هذه إنما تقول إنها محمولة على شيء موضوع، وإن العَرَض ليس هو شيئًا موضوعًا (أ، ب، ٣٧٧، ١٣)

- العَرَضُ هو ما لم يوجد واحدًا من هذه: لا حدًا، ولا خاصّةً، ولا جنسًا، وهو موجود في الشيء، أو هو الذي يمكن أن يوجد لواحد بعينه كائنًا ما كان والأى يوجد؛ وكذلك الأبيض، فإنه ليس مانعٌ يمنع أن يكون شيء واحد بعينه مرةً أبيض، ومرةً غير أبيض (أ، ج، ٤٧٧، ٣)

- أما العرض فإن الكلي منه إبطاله أسهل من تصحيحه. وذلك أن من يريد تصحيحه يحتاج أن يبيِّن أنه للكُل. فأما من يريد إبطاله فيكفيه أن يبيِّن أنه لا يوجد لواحد. فأما الجزئي فالأمر فيه بالعكس: وهو أن تصحيحه أسهل من إبطاله، لأن من أراد تصحيحه إكتفى بأن يبيِّن أنه يوجد لواحد. ومن أراد إبطاله إحتاج أن يبيِّن أنه لا يوجد ولا لواحد (أ، ج، ٦٨٧، ١١)

- العَرَضُ هو ما يكون ويبتطل من غير فساد الموضوع له. وهو ينقسم قسمين: وذلك أن

- منه مفارقاً، ومنه غير مفارق. فإن النوم عَرَضٌ مفارق، والسواد عَرَضٌ غير مفارق للغراب والزنجي؛ وقد يمكن أن يُتَوَهَّم أن يُتَوَهَّم غراب أبيض وزنجي قد ذهب عنه لونه، من غير فساد الموضوع (في، أ، ١٠٥٠، ٥)
- العَرَضُ هو الذي يمكن فيه أن يوجد لشيء واحد بعينه وألا يوجد، أو هو الذي ليس بجنس ولا فصل ولا نوع ولا خاصة، وهو أبداً قائم في موضوع (في، أ، ١٠٥٠، ٩)
- العَرَضُ كل محمول على العين (ق، م، ٨، ١)
- العَرَضُ نعت كل منعت (ق، م، ١١، ٦)
- المحمولات الكلية البسيطة هي هذه الخمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض (ف، د، ٤، ٦١)
- العَرَضُ هو الذي يُحْمَلُ على أنواع كثيرة لا من طريق ما هو (ف، د، ٦١، ١٠)
- الشيء الذي بالعَرَضِ هو مثل أن يبرق برق في موضع ما ويموت ما هنا حيوان عند ذلك، فإن موافقة الموت لبرق البرق هو بالعَرَضِ لا بالذات (ف، د، ٦٦، ٢)
- المعاني الكلية المفردة على ما أحصاها كثير من القدماء خمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعَرَضُ (ف، د، ٧٦، ١٣)
- العَرَضُ هو الكلي المفرد الذي يوجد لجنس أو نوع، إما أعم منه وإما أخص، من غير أن يُعَرَفَ في شيء منها ذاته وجوهره (ف، د، ٨٣، ١٧)
- العَرَضُ منه ما شأنه ألا يوجد إلا في نوع واحد لكن لبعضه، مثل الفطوسة في الأنف فإنها لا توجد إلا فيه لكن ليس في كل أنف، وكذلك الزرقة في العين؛ ومنه ما شأنه أن يوجد في أكثر من نوع واحد مثل الأبيض والأسود والمتحرك والساكن (ف، د، ٨٤، ٣)
- العَرَضُ... قد يُستعمل في تمييز جنس عن جنس ونوع عن نوع وشخص عن شخص، ولكن لا يُعَيَّرُ شيئاً بما هو له عَرَضٌ في ذاته وجوهره، فهو بشارك الفصل في تمييز نوع عن نوع ويُخالفه في أنه يُعَيَّرُ لا في جوهره (ف، د، ٨٤، ٦)
- قد يُشارك (العرض) الخاصة في أنه يُعَيَّرُ نوعاً عن نوع لا في جوهره، ويُخالفها في أن الخاصة تُعَيَّرُ النوعَ كله عن جميع ما سواه دائماً، والعَرَضُ يُعَيَّرُ النوعَ لا عن جميع ما سواه بل عن بعض الأشياء وفي بعض الأرقام (ف، د، ٨٤، ١٠)
- الرِسْمُ يؤلَّفُ من جنس وخاصة، كقولنا في الإنسان إنه حيوان ضحك، ومن جنس وعَرَضٍ أو أعراض، كقولنا إنه حيوان كاتب أو حيوان يبيع ويشتري (ف، د، ٨٦، ١٣)
- الكليات ضربان: ضربٌ يُعَرَفُ من موضوعاته كلها ذواتها، ولا يُعَرَفُ من موضوع أصلاً شيئاً خارجاً عن ذاته، وهي كلي الجوهر، وضربٌ يُعَرَفُ من موضوعاته له ذواتها ومن موضوعاته له آخرُ أشياء خارجة عن ذواتها، وهي كلي العَرَضِ (ف، م، ٨٩، ٣)
- الأشخاص ضربان: ضربٌ له موضوع يُعَرَفُ من موضوعه ما هو خارج عن ذاته، ولا يُعَرَفُ من موضوع أصلاً؛ وذلك شخص العَرَضِ، وضربٌ لا يُعَرَفُ من موضوع أصلاً ذاته ولا شيئاً خارجاً عن ذاته، وهو شخص الجوهر (ف، م، ٨٩، ٥)
- العَرَضُ بالجملة هو الذي يُعَرَفُ من موضوع ما شيئاً خارجاً عن ذاته، وذلك ضربان: ضربٌ يُعَرَفُ مع ذلك من موضوع آخر ذاته، وهو

- كلية، وضرب لا يُتَرَف من موضوع أصلاً ذاته، وهو شخصته (ف، م، ٨٩، ١٠)
- الأشياء منها ما هو على موضوع لا في موضوع أصلاً، وهو كلي الجوهر، ومنها ما هو على موضوع وهو في موضوع ما، وهو كلي العَرَض، ومنها ما هو في موضوع لا على موضوع أصلاً، وهو شخص العَرَض، ومنها ما ليس هو في موضوع ولا على موضوع أصلاً، وهو شخص الجوهر (ف، م، ٩٠، ٨)
- العَرَضُ تسعة أجناس عالية؛ تحت كل واحد منها أيضًا أنواع متوسطة، ينحدر كل نوع منها على ترتيب إلى أن ينتهي جميعها إلى أنواع أخيرة (ف، م، ٩٠، ١٣)
- يُقَالُ إنه بالعَرَض متى كان منسوباً إليه بأحد هذه الأجناس ولم يكن ذلك ولا في طباع واحدٍ منهما، بل يكون قد اتفق ذلك اتفاقاً، مثل أن يُذَبَّح حيوان فيموت فيوافق ذلك لمعان برق أو طلوع شمس، فإنه يُقَالُ في الموت إنه كان عند الذبح أو عنه أو به (ف، م، ١١٧، ١٦)
- اللازم قد يكون لازماً بالعَرَض، مثل ما نقول إن جاء زيد إنصرف عمرو، إذا اتفق أن وجد ذلك في حين ما، فإن انصراف عمرو لازم لمجيء زيد لكنه بالعرض، وقد يكون بالذات. واللازم بالذات قد يكون لازماً على الأكثر، كقولنا إذا طلعت الشُعْرَى العبور بالغداة اشتد الحر وانقطعت الأمطار، فإن ذلك لازم لطلوع الشُعْرَى بالذات لكن على الأكثر. وقد يكون لازماً باضطرار وهو الدائم للزوم الذي لا يمكن أن يفارق الشيء الذي بوجوده ووجد. وهو أن يكون في أي وقت وُجِد الشيء وُجِد اللازم عنه ولا يخلو ولا في وقت من الأوقات منه (ف، م، ١٢٧، ٢)
- ما كان من المقاييس يُفِيد علم السبب الذي هو سبب بالعَرَض، فليس هو داخلياً في البراهين أصلاً، اللهم إلا أن يُسَمَّى البرهان بالعَرَض (ف، ب، ٢٧، ١)
- العَرَضُ يُرْسَمُ برسمين أحدهما إنه ما كان موجوداً للشيء من غير أن يكون جنساً ولا نوعاً ولا فصلاً ولا حدًا ولا خاصة. والثاني إنه الذي يُمكن أن يوجد للشيء واحد بعينه أي شيء كان، وأن لا يوجد له، وإنما رُسم برسمين لأنه ليس واحد منهما على انفراده كافيًا في معرفة العَرَض (ف، ج، ٨٧، ١٧)
- أن العَرَضُ لَمَّا كان منه مفارق ومنه غير مفارق. كان الثاني إنما يُحِيط بالمفارق فقط، والأول يحيط بالمفارق وغير المفارق، إلا أنه لا يُعطي طبيعة العَرَض، والثاني يُعطي طبيعته، إلا أنها طبيعة المُفَارِق (ف، ج، ٨٧، ٢٠)
- مخالفة العَرَضُ لتلك الأشياء الأخر بيئته، فإنه لا يُشاركها إلا في أنه موجود للنوع. فأما باقي فصولها فإن العَرَضُ مخالفت لها فيها كلها (ف، ج، ٨٨، ٢)
- العَرَضُ قد يُمكن أن يوجد لبعض النوع، وتلك ليس يُمكن أن يوجد شيء منها لبعضه (ف، ج، ٨٨، ٤)
- العَرَضُ قد يكون منه ما يوجد في النوع حينًا ولا يوجد فيه حينًا، والنوع باق على ماهيته (ف، ج، ٨٨، ٥)
- العَرَضُ من بينها (الكليات) أشد مباينة لأنه ليس يُشاركها إلا في أنه موجود فقط، والباقية تشترك في أشياء آخر وتختلف (ف، ج، ٨٨، ١٥)
- الواحد بعينه يُقال على خمسة أنحاء: أحدها الواحد بعينه في الجنس، مثل الإنسان والفرس

- الذاتي (ف، س، ١٤٢، ٦)
- بَحَرَتِ العَادَةُ أَنْ يُسَمَّى هَذَا المِشَارَ إِلَيْهِ المَحْسُوسُ الَّذِي لَا يُوصَفُ بِهِ شَيْءٌ أَصْلًا إِلَّا بِطَرِيقِ العَرَضِ وَعَلَى غَيْرِ المَحْجُوزِ الطَّبِيعِيِّ (ف، ح، ٦٣، ٦)
- الجَوْهَرُ عَلَى الإِطْلَاقِ هُوَ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ مَوْضِعٌ، وَالعَرَضُ مَعْنَاهُ هُوَ الَّذِي فِيهِ مَوْضِعٌ (ف، ح، ٩٣، ٢٠)
- لَيْسَ مَعْنَى العَرَضِ جِنْسًا يَعْمُ التَّسْعَةَ، وَلَكِنَّهُ إِضَافَةٌ مَا لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ المَقُولَاتِ إِلَى المِشَارِ إِلَيْهِ (ف، ح، ٩٤، ٢)
- العَرَضُ عِنْدَ جُمْهُورِ العَرَبِ يُقَالُ عَلَى كُلِّ مَا كَانَ نَافِعًا فِي هَذِهِ الحَيَاةِ الدُّنْيَا فَفَقَطْ؛ أَمَّا مَا كَانَ نَافِعًا فِي الحَيَاةِ الآخِرَةِ فَفَقَطْ، أَوْ نَافِعًا مَشْتَرَكًا يُسْتَعْمَلُ لِأَجْلِ الحَيَاةِ فِي الدُّنْيَا وَيُسْتَعْمَلُ لِأَجْلِ الحَيَاةِ فِي الآخِرَةِ، فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى عَرَضًا (ف، ح، ٩٥، ٤)
- فِي الفِلسَفَةِ فَإِنَّ العَرَضُ يُقَالُ عَلَى كُلِّ صِفَةٍ وَصِفَتْ بِهَا أَمْرٌ مَا وَلَمْ تَكُنِ الصِّفَةُ مَحْمُولًا حُجْمَلٍ عَلَى المَوْضِعِ، أَوْ لَمْ يَكُنِ المَحْمُولُ دَاخِلًا فِي مَاهِيَةِ الأَمْرِ المَوْضِعِ أَصْلًا، بَلْ كَانَ يُعْرَفُ مِنْهُ مَا هُوَ خَارِجٌ عَنِ ذَاتِهِ وَمَاهِيَّتِهِ (ف، ح، ٩٥، ١٣)
- مَا بِالعَرَضِ وَالمَوْجُودِ بِالعَرَضِ غَيْرِ قَوْلِنَا العَرَضُ عَلَى الإِطْلَاقِ (ف، ح، ٩٦، ١١)
- إِنَّ الَّذِي هُوَ بِالعَرَضِ فِي شَيْءٍ أَوْ لَهُ أَوْ عِنْدَهُ أَوْ مَعَهُ أَوْ بِهِ أَوْ مَنسُوبًا إِلَيْهِ بِجِهَةِ مَا هُوَ أَنْ لَا يَكُونُ وَلَا فِي مَاهِيَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْهَا أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ تِلْكَ النِّسْبَةُ (ف، ح، ٩٦، ١٢)
- العَارِضُ غَيْرِ العَرَضِ وَغَيْرِ مَا بِالعَرَضِ. فَإِنَّ العَارِضَ يُقَالُ عَلَى كَيْفِيَّاتٍ مَا تَوَجَّدَ فِي شَيْءٍ مَا إِذَا كَانَتْ قَلِيلَةً المَكْتَبُ فِيهِ سَرِيعَةَ الزَّوَالِ، مِثْلُ
- هُمَا وَاحِدٌ بَعَيْنُهُ فِي الجِنْسِ. وَالثَّانِي الوَاحِدُ بَعَيْنُهُ فِي النُّوعِ، كَقَوْلِنَا زَيْدٌ وَعَمْرُو وَاحِدٌ بَعَيْنُهُ فِي أَنَّهُمَا إِنْسَانٌ. وَالثَّلَاثُ الوَاحِدُ بَعَيْنُهُ فِي العَرَضِ وَهِيَ الَّتِي يُحْمَلُ عَلَيْهَا عَرَضٌ وَاحِدٌ، كَقَوْلِنَا اللَّبَنُ وَالثَّلَجُ وَاحِدٌ بَعَيْنُهُ فِي أَنَّهُمَا أَيْضٌ. وَالرَّابِعُ هُوَ مَا اشْتَرَكَا فِي نَوْعٍ وَاحِدٍ وَفِي جُلِّ أَعْرَاضِهِمَا، مِثْلُ مَا عَيْنٌ يَخْرُجَانِ مِنْ عَيْنٍ وَاحِدَةٍ. وَالخَامِسُ الوَاحِدُ بَعَيْنُهُ فِي العَدَدِ (ف، ح، ٨٩، ٣)
- الغَيْرُ فِي العَرَضِ هِيَ الَّتِي أَعْرَاضُهَا عَلَى عَدَدِهَا (ف، ح، ٩٠، ٧)
- جَعَلَ (أرسطو طاليس) العَرَضُ ضَرِبَيْنِ: ضَرْبًا عَرَضًا بِإِطْلَاقٍ وَضَرْبًا عَرَضًا أَزِيدٌ مِنْ عَرَضٍ، وَعَرَضًا أَنْقَصٌ مِنْ عَرَضٍ (ف، ح، ٩١، ٩)
- العَرَضُ إِنَّمَا يَبْطُلُ بِأَنْ يُسَلَبَ عَنِ مَوْضِعِهِ سَلْبًا كَلْبًا وَلَا يَبْطُلُ بِأَنْ يُسَلَبَ سَلْبًا جَزئِيًّا، مِنْ قِبَلِ إِنْ العَرَضُ قَدْ يَكُونُ فِي بَعْضِ المَوْضِعِ، ثُمَّ تَشْتَرِكُ الخَاصَّةُ وَالحَدُّ فِي أَنَّهُمَا يَتَمَكَّنَانِ فِي الحَمْلِ دُونَ الجِنْسِ وَالعَرَضِ (ف، ح، ٩٢، ٩)
- العَرَضُ فَإِنَّهُ يُشَارِكُ الحَدَّ فِي أَنَّهُ مَوْجُودٌ، فَيَكُونُ المَوْضِعُ الَّذِي يَبْتَسُّ فِي العَرَضِ إِيَّاهُ مَوْجُودٌ إِبْتِائًا لِشَيْءٍ مِمَّا هُوَ فِي الحَدِّ (ف، ح، ٩٣، ٥)
- لَا تَخْلُصُ فِي مَوْجُودٍ مِنَ المَوْجُودَاتِ طَبِيعَةُ العَرَضِ وَلَا طَبِيعَةُ الجَوْهَرِ، بَلْ يَكُونُ كُلُّ مَحْمُولٍ فَهوَ بَعَيْنُهُ عَرَضٌ وَجَوْهَرٌ (ف، ح، ٩٦، ٤)
- لَا يَمْتَنِعُ مِنْ أَنْ تَجْعَلَ مَطْلُوبَاتِ العَرَضِ جَانِزًا أَنْ يَكُونَ فِي مَقُولَةِ الجَوْهَرِ (ف، ح، ٩٦، ١٥)
- إِذَا اتَّفَقَ أَنْ سَبَقَ لِلإِنْسَانِ مَعْرِفَةٌ مَا هُوَ ذَاتِي بِالحَقِيقَةِ، وَلَمْ يَخْطُرْ بِإِيَالِهِ مَا هُوَ لَهُ بِالعَرَضِ فَكَانَ مَا هُوَ لَهُ بِالعَرَضِ صَادِقًا عَلَيْهِ مِثْلُ صَدَقِ

- يؤخذ في جواب أي شيء هو في حاله لا في ذاته، فإن ذلك الكلّي يُسمى عَرَضًا لذلك الجنس أو لذلك النوع (ف، أ، ٧٦، ٢١)
- (المرض) صفتان: أحدهما يُحمَلُ على النوع أو على الجنس حملًا مطلقًا، فلذلك يُسمى العَرَضُ غير المفارق والعَرَضُ اللازم. الآخر يُحمَلُ على النوع أو على الجنس حملًا غير مطلق، فلذلك يُسمى العَرَضُ المفارق (ف، أ، ٧٦، ٢٢)
- كل واحد من هذين (العَرَضُ اللازم والمفارق) قد يُستعمل في إفادة تمييز شخص عن شخص، فتسمى لذلك فصولًا، لا على التحقيق لكن على طريق التشبيه بالفصول الذاتية (ف، أ، ٧٧، ١٤)
- قولنا فيه (العَرَضُ) إنه أعمّ مِيزَه من خاصّة النوع، وقولنا أي شيء هو في حاله مِيزَه من الأجناس ومن الفصول (ف، أ، ٧٧، ٢١)
- العَرَضُ قد يُمكنُ أن يُقسَمَ بأجناس الأنواع التي توجد لها الأعراض متى (كان) أعمّ من تلك الأنواع ومن أجناسها، وبذلك الأنواع بأعيانها (ف، أ، ٨٦، ٤)
- إبدال عَرَضِ الشيء بدل الشيء، فإنّ أرسطاطليس ينتجّب في الفلسفة هذا النحو من التعليم كلّ التجنّب (ف، أ، ٩٠، ١٨)
- إنّ من الصفات ما يصح سلبه وجودًا، ومنها ما يصحّ سلبه توهّمًا لا في الوجود، ومنها ما يصح سلبه توهّمًا مطلقًا، ومنها ما لا يصحّ سلبه بوجه وهو عارض، ومنها ما لا يصحّ سلبه وهو ذاتي، لكن يتميّز من العارض بأنّ الذهن لا يوجب سبق ثبوت ما الذاتيّ له ذاتيّ قبل ثبوت الذاتيّ، بل ربّما أوجب سبق ثبوت الذاتيّ. وأمّا المرض فإنّ الذهن يجعله تاليًا، الغضب وغيره (ف، ح، ٩٦، ٢٠)
- كلُّ ما هو بالعَرَضِ في شيء ما فإنّه موجود فيه على الأقلّ. وكلُّ ما هو بالذات لا بالعَرَضِ فهو إمّا دائم فيه وإمّا في أكثر الأوقات (ف، ح، ٩٧، ١٠)
- المحمولات على المشار إليه الذي لا في موضوع منها ما هو جوهر ومنها ما هو عَرَضُ (ف، ح، ٩٧، ١٦)
- العَرَضُ يُقالُ على المقولات التسع التي ليس بواحدة منها تُعرَفُ ما هو هذا المشار إليه الذي لا في موضوع (ف، ح، ٩٧، ١٧)
- لا يمتنع أن يكون شيء ما عَرَضًا في أمر، فيظنّ إمّا بيادئ الرأي وإمّا بعمّو الشيء به أنّه نوع له، حتّى إذا تُعقّب بالطرق البرهانيّة يتبيّن أنّه عَرَضُ له لا نوع له (ف، ح، ١٧٤، ٢١)
- ليس ينبغي أن تظنّ أنّ العَرَضُ عند الجمهور أو عندنا حدّ يُستعملُ في الجواب عن «ما هو الشيء»، لكن ينبغي أن تعلم أنّ ذلك إذا استعملته في الجواب عن «ما هو الشيء» استعملته على أنّه علامة للذات التي سبيلها أن تكون هي التي سُئل عنها بحرف «ما هو»، لا على أنّ ذلك العَرَضُ أو العلامة إذا عُقلت تكون ذاته قد عُقلت (ف، ح، ١٧٥، ٧)
- يصلح أن يُجاب بالذي هو عَرَضُ وهو يُعرَفُ أنّه عَرَضُ في جواب «ما هو الشيء»، وكان الذي يُجاب به رسمًا أو عَرَضًا مفردًا (ف، ح، ١٧٥، ١٨)
- ما كان يُحمَلُ بهتتين على موضوعين مختلفين فهو جوهر لأحد هذين الموضوعين وعَرَضُ للموضوع الآخر (ف، ح، ١٧٧، ١١)
- متى شارك النوع أو الجنس كلّي آخر أعمّ من ذلك النوع أو من ذلك الجنس، وكان يليق أن

هو فيه كالشيء في موضوع، ثم لم يكن في هذا الشيء، ولا في ألف شيء آخر على أنه في موضوع، بل على أنه في المركب أو في الجنس أو غير ذلك، فالشيء عرض (س، م، ١٢، ٤٩)

أن العرض لا يدل على طبيعة البياض والسواد وعلى طبائع سائر الأعراض؛ بل على أن له نسبة إلى ما هو فيه وعلى أن ذاته تقتضي هذه النسبة (س، م، ١٢، ٦٥)

- إن الأشياء التي تحت الجنس تشترك فيه بالسوية، والتي تحت العَرَض لا تشترك فيه بالسوية (س، ب، ٤، ١٠٢)

- أما العَرَض فإنه الذي يجوز إن يكون طبيعة الموضوع وأن لا يكون، أي الذي تقوم دونها طبيعة الشيء؛ ثم يمكن أن تعرض - وإن كان لكليته وتلزمه وأن لا تعرض، بل تشارك؛ إذ هو كلي ليس هو أحد الثلاثة (س، ج، ٣، ٦١)

- يجب أن تلتفت إلى ما يقال من أن العَرَض إما أن لا يحفظ موضوعه بالكيف؛ بل يشتد ويضعف، وإما أن لا يحفظه بالعدد بل يختلف في موضوعات لا يستوعبها، فليس كل عَرَض كذلك (س، ج، ١٢، ٦١)

- العرض يحتاج أن يثبت أنه موجود، وأنه غير مقوم، وأنه غير منعكس (هذا في الجدل) (س، ج، ١٦، ٦٣)

- إن الإسم والعَرَض قد يقعان موقع هو هو، فبدل عليه أنا إذا إنتمسنا من خادم لنا أن بدعو إلينا صديقًا حاضر محفل، قلنا: إدع إلينا ذلك الجالس الوسيم، فبدعوه؛ فتكون ذات ذلك الصديق هو هو الجالس الوسيم. وقد تدخل في باب الهو هو بالعرض ما يكون هو هو على سبيل المناسبة، على أحد وجوه المناسبات

وإن وجب ولم ينسب (س، د، ٣٧، ٢) - إن الإشتراك في العرض لا يجب أن يكون بالسوية، وفي الخاصة يجب أن يكون بالسوية (س، د، ٣، ١٠٩)

- كل موجود في موضوع فهو الذي يقال له عَرَضٌ؛ وإذا كان كذلك فكل عرض فهو موجود في موضوع؛ فإن العرض إسم موضوع لهذا المعنى (س، م، ١٢، ٢٢)

- العَرَضُ فإتما هو عرض، لآته في شيء؛ فإن إتفق أن كان بوجوه ما في أشياء، فليس هو عرضًا من أجل ذلك، بل من أجل أنه في شيء (س، م، ١، ٣١)

- إن المادة، لكونها مادة، لا يلزمها أن تكون متعلقة مقارنة لصورة بعينها، بل ربما وجب لها ذلك لتوعب أو طبيعة، كيف كانت، بعد كونها مادة. وأما العرض، فتعلقه بالموضوع لأعم معانيه، وهو كونه عرضًا (س، م، ٣٦، ١٩)

- أما العَرَض، فإن معنى أنه لا يفارق أنه لا يصح قوامه بنفسه مفارقًا؛ بل قوامه مستفاد مما لا يفارق (س، م، ٣، ٣٧)

- إن العرض هو الأمر الذي لا بد لوجوده من أن يكون في شيء من الأشياء بهذه الصفة حتى أن ماهيته لا تحصل موجودة إلا أن يكون لها شيء يكون هو في ذلك الشيء بهذه الصفة (س، م، ١١، ٤٦)

- إن العرض ليس في المركب على أن المركب موضوعه وهو فيه في موضوع (س، م، ١٠، ٤٨)

- إذا لم يكن الشيء في كذا كائناً في موضوع، كان من الواجب أن ينظر بعد ذلك: فإن كان ليس في شيء من الأشياء غيره كائناً في موضوع، فهو جوهر؛ وإن كان هناك شيء آخر

- التي نذكرها بعد (س، ج، ٦٨، ١٣)
- ليس يجب أن يكون ما بالعرض لازماً للشيء حتى يكون كل واحد منهما هو الآخر (س، س، ٣٠، ٢)
- إن سبب الغلط فيما بالعرض هو إيهام الهو هو، وذلك قد يصح أن يعتبر للواحد من حيث هو واحد، ولا يلتفت إلى كثرة تحته (س، س، ٣١، ٨)
- العرضي بإزاء الذاتي، والعرض بإزاء الجوهر (مر، ت، ١٩، ٥)
- الموجود في الموضوع هو العرض المقابل للجوهر (مر، ت، ٢٨، ٤)
- العرض ينقسم إلى لازم لا يفارق أصلاً كالضحاك للإنسان، وكالزوجية للإنثيين، وككون الزوايا من المثلث مساوية لثانيتين، فإنه لا يفارق المثلث وهو لازم وليس بذاتي. والذي يفارق ينقسم إلى ما هو بطيء، المفارقة ككونه صيباً وشاباً وإلى ما هو سريع المفارقة كصفرة الوجمل وحمرة الخجل (غ، م، ١٣، ١٥)
- العرض الذي يفارق ينقسم إلى ما يفارق في الوهم دون الوجود كالسواد للزنجي وإلى ما لا يُتصور أن يفارق أيضاً في الوهم كالمعاذاة للنقطة والزوجية للأربعة وقد يفارق في الوهم دون الوجود (غ، م، ١٣، ١٩)
- العرض قد يكون جوهرًا كالأبيض للإنسان؛ فإن معنى الأبيض هنا، جوهر ذو بياض (غ، ع، ٩٨، ١٥)
- العرض: إسم مشترك فيقال لكل موجود في محل (عرض). ويُقال (عرض) لكل موجود في موضوع. ويقال (عرض) للمعنى الكلي المفرد المحمول على كثيرين حملاً غير مقوم (غ، ع، ٣٦٣، ٢٢)
- يُقال (عرض) لكل معنى موجود للشيء خارج عن طبيعه (غ، ع، ٣٦٤، ١)
- يُقال (عرض) لكل معنى يحمل على الشيء لأجل وجوده في آخر يفارقه (غ، ع، ٣٦٤، ٣)
- يُقال (عرض) لكل معنى وجوده في أول الأمر لا يكون (غ، ع، ٣٦٤، ٥)
- الكلي فإما أن يُقال على ما هو كلي له بمعنى مقوم له حتى يكون هو حقيقته، كالإنسان لزيد، أو داخل في حقيقته دخول الجزء، كالحيوان
- (١١، ٣٠١)
- الموجود ينقسمُ بنوع من القسمة إلى: الجوهر والعرض (غ، ع، ٣١٣، ١٠)
- المتكلمون... يعنون بالعرض ما هو في محل. وهذه الصورة في محل (غ، ع، ٣١٤، ٣)
- العرض الذي يُعبر عنه ب(له) وقد يُسمى ب(السجده) ولما مثل هذا ب(المنتقل) و(المتسلخ) و(المتطلس) فلا يتحصل له معنى سوى أنه نسبة الجسم إلى الجسم، المنطبق على جميع بسيطه أو على بعضه؛ إذا كان المنطبق ينتقل بانتقال المحاط به المنطبق عليه (غ، ع، ٣٢٦، ٢١)
- العرض هو الذي ليس وجوده شرطاً لوجود الشيء. وهو ينقسم إلى لازم، وإلى مفارق وإلى ما يعتم الشيء وغيره، فيسمى عرضاً عاماً، وإلى ما يخص الشيء فيسمى خاصة وإلى ذاتي وغير ذاتي (غ، ع، ٣٦٣، ١٦)
- (العرض) يُقال عنه: إنه كلي يُطلق على حقائق مختلفة (غ، ع، ٣٦٣، ٢١)
- يُقال (عرض): لكل موجود في موضوع ويقال (عرض) للمعنى الكلي المفرد المحمول على كثيرين حملاً غير مقوم (غ، ع، ٣٦٣، ٢٢)
- يُقال (عرض) لكل معنى موجود للشيء خارج عن طبيعه (غ، ع، ٣٦٤، ١)
- يُقال (عرض) لكل معنى يحمل على الشيء لأجل وجوده في آخر يفارقه (غ، ع، ٣٦٤، ٣)
- يُقال (عرض) لكل معنى وجوده في أول الأمر لا يكون (غ، ع، ٣٦٤، ٥)
- الكلي فإما أن يُقال على ما هو كلي له بمعنى مقوم له حتى يكون هو حقيقته، كالإنسان لزيد، أو داخل في حقيقته دخول الجزء، كالحيوان



بنفسه ولا لازماً من حدّ العَرَض ولا قام على استحالته برهان، بل الوجود يشهد بخلافه (سي، ب، ٥٦، ١٣)

- الحركة عَرَض موجود في الجسم وتوجد فيها السرعة وهي عَرَض، وكذلك السطح عَرَض كما نعرفه وتوجد فيه الملاسة وهي عَرَض (سي، ب، ٥٦، ١٧)

- العَرَض هو الموجود في الموضوع (سي، ب، ١٨، ٥٧)

- الموجود لا يخلو من أن يكون جوهراً أو عرضاً، والعَرَض يتأخر عن الجوهر في الوجود فالتقدم عليه لا يكون عَرَضاً، وما ليس بعَرَض فهو جوهر (سي، ب، ٥٩، ٥)

- العَرَض بالجملة سواء كان عامّاً أو شخصاً هو الذي يقال في موضوع (ش، م، ٩، ٤)

- يفصل شخص العَرَض من كُليّه بأن الكُليّ يقال على موضوع والشخص لا يقال على موضوع (ش، م، ٩، ٧)

- كل عَرَض يُحتمل فهو ضرورة: إما محمول على الجوهر من جهة أنه كيف، أو كم، وبالجملة واحد من المفولات التسع (ش، ب، ٤٢٩، ٧)

- العَرَض هو ما لم يوجد واحداً من هذه الثلاثة لا حداً ولا خاصّةً ولا جنساً، وهو موجود في الشيء (ش، ج، ٥٠٥، ١٢)

- مسائل الأخرى والأخلق... داخله في باب العرض (ش، ج، ٥٠٥، ١٧)

- العَرَض... قد يوجد جزئياً في الموضوع (ش، ج، ٥٣٠، ١٦)

- العَرَض هو الذي يقبل الأقل والأكثر (ش، ج، ٥٣٠، ١٦)

- العَرَض هو المقول في موضوع لا على موضوع

للإنسان ويُسمّى ذاتياً، وإمّا أن لا يكون قوله عليه كذلك، بل إنمّا يقال بمعنى زائد على هويته عارض لها كالأبيض والأسود للفرس والإنسان، ويُسمّى عرضياً (ب، م، ١٤، ٦)

- العَرَضِيّ أيضاً ينقسم إلى ما يختص عرّوضه بنوع دون غيره كالضاحك للإنسان دون غيره من الحيوان، ويُسمّى خاصّةً أو عَرَضاً خاصّاً، وإلى ما يشارك النوع فيه غيره ويُسمّى عَرَضاً وعَرَضياً عامّاً (ب، م، ١٥، ٢٤)

- أمّا أن العَرَضِيّ لا يلزم أن يكون أبداً عَرَضاً فهو حق، لأن الجوهر للعَرَض عَرَضِيّ، كما أن العَرَض للجوهر عَرَضِيّ، والمال عَرَضِيّ لذّي المال، وهو جوهر أيضاً، لكن ليس كل عَرَضِيّ وصفاً لما هو عَرَضِيّ له، فإنّ العَرَض لا يوصف بالجوهر فلا يقال بياض ذو جسم (ب، م، ٢٢، ١١)

- العَرَض فإمّا أن يكون خاصّاً بنوع واحد دون غيره سواء كان لازماً أو عارضاً مفارقاً، وسواء عم جميع النوع أو لم يعم، وسواء كان النوع أخيراً أو متوسطاً، ويُسمّى الخاصة (سي، ب، ٤٦، ٥)

- العَرَض هو الموجود في موضوع (سي، ب، ٥٣، ١٧)

العَرَض... لا يفارق موضوعه الذي له بعينه، لأن قوامه بذلك الموضوع لا لأمر آخر سوى ذلك (سي، ب، ٥٤، ٨)

- العَرَض منه جزئي كهذا البياض وهذا العلم ومنه كُليّ كالبياض والعلم (سي، ب، ٥٤، ١٨)

- إن كان الشيء موجوداً في موضوع وآخر موجوداً في هذا الشيء، فالمشهور أن هذا متمتع لأن العَرَض لا يقوم بالعَرَض، وليس هذا بيتاً

(١١، ٦٨٧)

- العَرَضُ الجزئي موجود في موضوع وليس مقولاً على موضوع. أما وجوده في الموضوع فلعرضيته، وأما أنه ليس مقولاً على موضوع فلجزئيته (سي، ب، ٥٥، ١٥)

## عرض خاص

- العَرَضُ الخاص كقوله: هذا البياض (ق، م، ١١، ١١)

- أما العَرَضُ الخاص فيكون: إما الخاص على الإطلاق مثل ما مثلنا من قبل، وإما أخص من وجه وأعم من وجه مثل المساواة (س، ب، ٨٦، ١٠)

- العَرَضِيّ أيضا ينقسم إلى ما يختص عروضه بنوع دون غيره كالضاحك للإنسان دون غيره من الحيوان، ويُسمى خاصة أو عَرَضًا خاصًا، وإلى ما يشارك النوع فيه غيره ويُسمى عَرَضًا وعَرَضِيًّا عامًا (ب، م، ١٥، ٢٣)

## عرض الخاصة

- العَرَضُ قد يترتب مع الجنس فلا يفارق عرض النوع، لأنه يكون عرضًا للنوع، لكن من أعراض النوع ما هو خاصة للجنس، وليس عرضًا عامًا للجنس بل خاصة، ومنه ما هو عرض عام لهما، وكذلك عرض الفصل وعرض الخاصة (س، د، ١١٢، ١٨)

## عرض دائم

- عَرَضٌ دائم، غير مفارق للشيء الذي فيه يوجد أو لبعض الأشياء التي فيها يوجد مثل الأسود الذي لا يفارق القار والحار الذي لا يفارق النار. وعَرَضٌ مفارق، يوجد حينًا ويفقد حينًا

(ش، ج، ٥٤٦، ١٧)

- إن كان (الجنس) مفارقًا كان عَرَضًا (ش، ج، ٥٥٩، ١٢)

- إن لم يكن (الجنس) من طريق ما هو كان عَرَضًا (ش، ج، ٥٦٠، ٢)

- العَرَضُ والشيء الذي من قبلة يوجدان في شيء واحد بعينه، فإن لم يكونا في شيء واحد فليس بعَرَضٍ (ش، ج، ٥٧٣، ١٠)

- الخاصة... التي تقال بالقياس قوتها قوة العَرَضِ (ش، ج، ٥٨١، ٣)

- إن من الموجودات: قائمًا بنفسه، هو الجوهر؛ وقائمًا بغيره هو العَرَضُ (ط، ش، ١٩٤، ١)

- ما لا يمكن أن يقع في جواب «ما هو؟» ينقسم إلى: ذاتي، هو الفصل. وإلى عرضي، وهو إما الخاصة، أو العَرَضُ (ط، ش، ٢٤٧، ٦)

- العَرَضُ المفارق إما سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل وإما بطيء الزوال كالشيب والشباب (ن، ش، ٧، ٣)

- العَرَضُ وسُميت عرضًا لأنه لا بقاء لها (و، م، ١٩٣، ٧)

- إن كان مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقيقة فالعرض العام (ض، س، ٢٥، ٢٢)

## عرض جزئي

- أما العرض فإن الكلي منه إبطاله أسهل من تصحيحه. وذلك أن من يريد تصحيحه يحتاج أن يبين أنه للكل. فأما من يريد إبطاله فيكفيه أن يبين أنه لا يوجد لواحد. فأما الجزئي فالأمر فيه بالعكس: وهو أن تصحيحه أسهل من إبطاله، لأن من أراد تصحيحه إكتفى بأن يبين أنه يوجد لواحد. ومن أراد إبطاله يحتاج أن يبين أنه لا يوجد ولا لواحد (أ، ج،

منه الاسم (س، د، ٨٥، ٧)  
 - قولهم (المنطقيون): «إنَّ العَرَضَ هو الذي يكون ويفسد من غير فساد الموضوع أي حامله»؛ ومثل هذا قولهم: «هو الذي يمكن أن يوجد لشيء واحد بعينه وأن لا يوجد، وأنه الذي ليس بجنس ولا فصل ولا خاصة ولا نوع، وهو أبداً قائم في موضوع» (س، د، ٨٦، ٥)

- العرض العام إنَّما هو عرضٌ عام للشيء الذي هو موضوعٌ لكونه هذا الأبيض، لا لهذا الأبيض، من حيث هو هذا الأبيض (س، د، ١١١، ١٥)

- يُسمَّى جميع ما ليس خاصة مساوية في هذا الكتاب (الجدل) عرضاً عاماً، وإن كان لا يوجد مثلاً في نوع غير النوع الواحد إذا لم تعم أشخاصه. وقد علمت أن هذا العرض ليس نعتي به ما نعتي بالعرض المقابل للجوهر بوجه ما (س، ج، ٥٧، ٥)

- أما الخاصة والعرض العام فمن المحمولات العَرَضِيَّة (س، أ، ٢٤١، ٤)

- أمَّا العرض العام فهو ما كان موجوداً في كلي وغيره، عمّ الجزئيات كلها أو لم يعمّ (س، أ، ٢٤٣، ١)

.. قد يكون الشيء بالقياس إلى كلي، خاصة، وبالقياس إلى ما هو أخص منه، عرضاً عاماً؛ فإنَّ «المشي والأكل» من خواص الحيوان، ومن الأعراض العامة للإنسان (س، أ، ٢٤٤، ٨)

- العرض العام يُرسم بأنه كلي يقال على ما تحت حقيقة واحدة، وعلى غيرها قولاً غير ذاتي (س، أ، ٢٤٨، ٣)

- إعلِّم أن كل معنى لا يقوِّم الشيء، وهو قد

وموضوعه باقي، مثل القائم والقاعد للذين هما للإنسان (ف، د، ٨٣، ١٩)

- العَرَضُ قد يكون دائم الوجود وقد يكون غير دائم الوجود، وليس يُسمَّى عرضاً لدوام وجوده ولا لسرعة زواله، بل معنى أنه عَرَضٌ هو أنه لا يكون داخلاً في ماهية موضوعه (ف، ح، ٩٦، ٧)

## عرض ذاتي

- العَرَضُ الذاتي هو الذي يكون موضوعه ماهيته أو جزء ماهيته، أو توجب ماهية موضوعه أن يوجد له على النحو الذي توجب ماهية أمر ما أن يوجد له عَرَضٌ ما (ف، ح، ٩٥، ١٦)  
 - العرض الذاتي ما يلحق الشيء لذاته أو لجزئه أو لمساويه، كالتمعجب والحركة بالإرادة والضحك للإنسان (ه، م، ٣٢، ٧)

## عرض ذاتي خاص

- العَرَضُ الذاتي الخاص قد يكون مساوياً، وقد يكون أنقص من الشيء على الإطلاق. وأمَّا المساري فمثل مساواة الثلاث لقائمتين فإنه مساوٍ للمثلث. وأمَّا الأنقص فمثل الزوج للعدد (س، ب، ٨٦، ٨)

## عرض عام

- العرض العام كقول القائل: البياض (ق، م، ١١، ١١)

- العرض العام فهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع لا بالذات، وهو أيضاً كالأبيض لا كالبياض. وليس هذا العرض هو العرض الذي يناظر الجوهر كما يظنُّه أكثر الناس؛ فإنَّ ذلك لا يحمل على موضوعه بأنه هو، بل يُشتق له

- بوجد له ولغيره، فإنه قد جرت العادة بأن يسمّى «عرضاً عاماً» سواء كان لازماً أو مفارقاً (س، ش، ٢٠، ٣)
- العرض العام هو كل لفظ مُفرد عرضي - أي غير ذاتي - يشترك في معناه أنواع كثيرون، كالبياض للتلحج والفُقُتس والحُص (مر، ت، ١٩، ٢)
- إذا قيل الجنس على الفصل فهو كما يُقال العرض العام (اللازم) على الشيء الذي يقال عليه ولا يدخل فيه، ولكته كالمادة للفصل (مر، ت، ٢٠، ٣)
- أقسام الكلّيات خمسة يُسمى المفردات الخمس وهي: الجنس والنوع والفصل والعرض العام والخاصة (غ، م، ١٧، ١١)
- العرض العام: يُرسمُ بأنه كلّي يُطلق على حقائق مختلفة (غ، ع، ١٠٧، ١)
- العرضيُّ أيضاً ينقسم إلى ما يختص عُروضه بنوع دون غيره كالضاحك للإنسان دون غيره من الحيوان، ويُسمّى خاصة أو عَرَضاً خاصاً، وإلى ما يشارك النوع فيه غيره ويُسمّى عَرَضاً وعَرَضياً عاماً (ب، م، ١٥، ٢٤)
- أما العرض العام فإنه يُعرّف بأنه الكلّي العرضي المقول على أكثر من نوع واحد (ب، م، ٢١، ١٢)
- لا يكون خاصاً بل يوجد لغيره من الأنواع سواء كان لازماً لتلك الأنواع أو مفارقاً، وسواء عمّ جميع آحادها أو لم يعمّ ويسمى العرض العام، وحده أنه المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة قولاً غير ذاتي، وهو كالأبيض للتلحج والجص (سي، ب، ٤٦، ١٠)
- العرض إنما هو عرض عام بالقياس إلى ما يعرض له لا وحده بل إذا أخذ مع غيره (سي،
- ب، ٤٦، ٢١)
- منها (الموجودات) ما يُحتمل على موضوع وهو أيضاً في موضوع... وهذا هو العرض العام (ش، م، ٨، ١٥)
- كل وصف خارج عن الماهية سواء كان لازماً أو مفارقاً، فإن اعتبر من حيث أنه مختص بواحد وليس لغيره فهو خاصة، سواء كان ذلك نوعاً آخرًا أو غير آخر. وسواء عمّ الجميع أو لم يعم، وإن اعتبر من حيث أنه موجود في غيره فهو عرض عام (ر، ل، ٦، ٩)
- العرض العام كلّي يُقال على ما تحت حقائق مختلفة قولاً غير ذاتي (ر، ل، ٦، ١٨)
- أن يعم حقائق فوق واحدة وهو العرض العام كالمتفس بالفوة والفعل للإنسان وغيره من الحيوانات (ه، م، ٧٧، ٩)
- العرض العام هو الكلّي المقول على ما تحت أكثر من طبيعة واحدة قولاً غير ذاتي خرج بالقييد الأول الخاصة وبالأخير الثلاثة الباقية. وهذا العرض الغير العرض القسيم للجوهر لأنه قد يكون جوهرًا ومحمولاً على الجوهر حملاً حقيقياً دون ذلك. وذلك قد يكون جنساً دون هذا الثاني كل من الخاصة. والعرض العام قد يكون شاملاً لازماً وغير لازم وقد يكون غير شامل وقد تخص الخاصة المطلقة بالشاملة اللازمة (م، ط، ٨٩، ٢٢)
- كل واحد من اللازم والمفارق إن اختص بأفراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك وإلا فهو العرض العام كالماشي (ن، ش، ٧، ٦)
- العرض العام... كلّي مقول على أفراد حقيقة واحدة وغيرها قولاً عرضياً (ن، ش، ٧، ٧)
- العرض العام الكلّي الخارج عن الماهية الصادق عليها وعلى غيرها كالمتحرك

- العَرَضُ الكَلْبِيُّ مَقُولٌ عَلَى مَوْضُوعٍ وَمَوْجُودٌ فِي مَوْضُوعٍ (سي، ب، ٥٤، ٢٣)

### عرض لازم

- إِنْ كَانَ العَرَضُ اللّازِمَ مَوْجُودًا فِي بَعْضِ المَحْمُولِ وَمَسْلُوبًا عَنِ جَمِيعِ المَوْضُوعِ لَمْ يَأْتَلَفْ مِنْهُ قِيَاسٌ عَلَى المَطْلُوبِ (ف، ق، ١٧، ١٠٠)

- إِذَا كَانَ العَرَضُ اللّازِمَ للمَحْمُولِ كَلْبًا لَهُ وَكَانَ مَسْلُوبًا عَنِ بَعْضِ المَوْضُوعِ ائْتَلَفَ عَلَى المَطْلُوبِ قِيَاسٌ فِي الضَّرْبِ الرَّابِعِ مِنَ الشَّكْلِ الثَّانِي، وَأُنتَجَّ سَلْبُ المَحْمُولِ عَنِ بَعْضِ المَوْضُوعِ (ف، ق، ١٠١، ٢)

- (العروض) صفتان: أحدهما يُحْتَمَلُ عَلَى النِّوعِ أَوْ عَلَى الجِنْسِ حَمَلًا مَطْلَقًا، فَلِذَلِكَ يُسَمَّى العَرَضُ غَيْرَ المَفَارِقِ وَالعَرَضُ اللّازِمَ. الأخر يُحْتَمَلُ عَلَى النِّوعِ أَوْ عَلَى الجِنْسِ حَمَلًا غَيْرَ مَطْلُوقٍ، فَلِذَلِكَ يُسَمَّى العَرَضُ المَفَارِقِ (ف، أ، ٢٢، ٧٦)

- المَاهِيَةُ المَوْجُودَةُ كَالسَّوَادِ لِلحَبَشِيِّ (وهو العَرَضُ اللّازِمَ) (هـ، م، ١٠، ٥)

- أَمَّا العَرَضِيُّ فإِذَا أَنْ يَمْتَنِعَ إِنْفِصَاكُهُ عَنِ المَاهِيَةِ وَهُوَ العَرَضُ اللّازِمَ، أَوْ لَا يَمْتَنِعُ وَهُوَ العَرَضُ المَفَارِقِ، وَكُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِذَا أَنْ يَخْتَصُّ بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ الخَاصَّةُ كَالضَّاحِكِ بِالقُوَّةِ وَالفِعْلُ لِلإِنْسَانِ (هـ، م، ٧٧، ٥)

### عرض مطلق

- مَا كَانَ مِنَ المَحْمُولَاتِ لَا مَأخُودًا فِي حَدِّ المَوْضُوعِ وَلَا المَوْضُوعِ أَوْ مَا يَقُومُهُ مَأخُودًا فِي حَدِّهِ فَلَيْسَ بِذَاتِيٍّ، بَلْ هُوَ عَرَضٌ مَطْلُوقٌ غَيْرٌ دَاخِلٍ فِي صِنَاعَةِ البِرْهَانِ مِثْلَ البَيَاضِ لِلنَّفْسِ

لِلإِنْسَانِ (و، م، ١٠٣، ٢٢)

- كَلٌّ مِنَ الخَاصَّةِ وَالعَرَضِ العَامِ إِذَا شَامِلٌ أَوْ غَيْرُ شَامِلٍ وَكُلٌّ مِنْهُمَا إِذَا لَازِمٌ أَوْ مَفَارِقٌ. وَالمَفَارِقُ إِذَا بَطِيءُ المَفَارِقَةُ أَوْ سَرِيعُهَا، وَكُلٌّ مِنْهُمَا إِذَا بِسَهُولَةٍ أَوْ صَعُوبَةٍ. وَالمَلْزَمُ إِذَا لِلوُجُودِ أَوْ لِلْمَاهِيَةِ إِذَا بِوَسْطٍ إِنْ ائْتَقَرَ العِلْمُ بِاللِزْمِ إِلَى ثَالِثٍ وَإِذَا بِغَيْرِ وَسْطٍ إِنْ لَمْ يَفْتَقِرْ (و، م، ٢٦، ١٠٣)

### عرض غير ذاتي

- العَرَضُ غَيْرُ الذَّاتِيِّ هُوَ الَّذِي لَا يَدْخُلُ مَوْضُوعَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ مَاهِيَتِهِ، وَمَاهِيَةُ مَوْضُوعِهِ لَا تَوْجِبُ أَنْ يَوْجَدَ لَهُ ذَلِكَ العَرَضُ (ف، ح، ٩٥، ٢٠)

### عرض الفصل

- العَرَضُ قَدْ يَتَرَكَّبُ مَعَ الجِنْسِ فَلَا يَفَارِقُ عَرَضُ النِّوعِ، لِأَنَّهُ يَكُونُ عَرَضًا لِلنِّوعِ، لَكِنْ مِنَ أَعْرَاضِ النِّوعِ مَا هُوَ خَاصَّةٌ لِلجِنْسِ، وَلَيْسَ عَرَضًا عَامًّا لِلجِنْسِ بَلْ خَاصَّةٌ، وَمِنْهُ مَا هُوَ عَرَضٌ عَامٌّ لهُمَا، وَكَذَلِكَ عَرَضُ الفِصْلِ وَعَرَضُ الخَاصَّةِ (س، د، ١١٢، ١٧)

### عرض كلي

- أَمَّا العَرَضُ فَإِنَّ الكَلْبِيَّ مِنْهُ إِبْطَالُهُ أَسهَلُ مِنْ تَصْحِيحِهِ. وَذَلِكَ أَنْ مِنْ يَرِيدُ تَصْحِيحَهُ يَحْتَاجُ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّهُ لِلْكَلِّ. فَأَمَّا مَنْ يَرِيدُ إِبْطَالَهُ فَيَكْفِيهِ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّهُ لَا يَوْجَدُ لِوَاحِدٍ. فَأَمَّا الجِزْنِي فَالْأَمْرُ فِيهِ بِالْعَكْسِ: وَهُوَ أَنْ تَصْحِيحُهُ أَسهَلُ مِنْ إِبْطَالِهِ، لِأَنَّ مَنْ أَرَادَ تَصْحِيحَهُ إِكْتَفَى بِأَنْ يَبَيِّنَ أَنَّهُ يَوْجَدُ لِوَاحِدٍ. وَمَنْ أَرَادَ إِبْطَالَهُ إِحْتَاجُ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّهُ لَا يَوْجَدُ وَلَا لِوَاحِدٍ (أ، ج، ١١، ٦٨٧)

وإن كان لازماً (س، ب، ٧٥، ٥)

### عرض وعرضي

- (الشيء) إنَّما هو عرض لآته في نفسه في موضوع يسمُّ العرضية والجوهرية، أعني كون الشيء عرضياً للشيء أو جوهرياً له، فذلك مما يكون على هذا الإعتبار؛ فإنه إذا أضيف إلى شيء فكان فيه، وكان كالشيء في الموضوع فهو عرض وعرضي. أمَّا عرض فلأنَّ ذاته قد حصل موجوداً في موضوع، لأنَّه موجود في هذا الموضوع؛ فذلَّ ذلك على أنه محتاج في نفسه إلى موضوع ما، إذ احتاج إلى هذا الموضوع. وأمَّا عرضي فهو أمره بالقياس إلى هذا الموضوع؛ فإنه بالقياس إلى هذا الموضوع غير مقوم له ولا جزء من وجوده فهو عرضي (س، م، ٤٩، ٢٠)

### عرضي

- قيل في التمييز بين الذاتيّ والعرضيّ: إنَّ الذاتيّ مقومٌ والعرضيّ غير مقوم، ثم لم يُخصَّل، ولم يتبين أنه كيف يكون مقومًا، أو غير مقوم. وقيل أيضًا: إنَّ الذاتيّ لا يصح توهمه مرفوعًا مع بقاء الشيء، والعرضيّ يصح توهمه مرفوعًا مع بقاء الشيء (س، د، ٣٣، ٨)

- من العرضيّ ما هو خاص ومنه ما هو عام، فإنَّ العرضيّ بإزاء الذاتيّ الجوهريّ، والعرضيّ بإزاء الجوهر. والذاتيّ قد يكون عرضًا كجنس العرض للعرض كاللون للبياض، وقد يكون جوهرًا، والعرضيّ قد يكون عرضًا وقد يكون جوهرًا؛ وفي هذا الموضع إنَّما نعني بالعرضيّ العرضيّ (س، د، ٨٥، ١٩)

- قد يكون من العرضيّ ما حصوله ليس بعلة خارجة عن الماهية، بل تكون الماهية موجبة له ومقتضية إياه (س، م، ٦١، ١٨)

### عرض مفارق

- عَرَضٌ دائم، غير مفارقٍ للشيء الذي فيه يوجد أو لبعض الأشياء التي فيها يوجد مثل الأسود الذي لا يفارق الفار والحارُّ الذي لا يفارق النار. وعَرَضٌ مفارقٌ، يوجد حينًا ويفقد حينًا وموضوعه باقي، مثل القائم والقاعد اللذين هما للإنسان (ف، د، ٨٣، ١٩)

- (العرض) صنفان: أحدهما يُحمَلُ على النوع أو على الجنس حملًا مطلقًا، فلذلك يُسمَّى العَرَضُ غير المفارق والعَرَضُ اللازم. الآخر يُحمَلُ على النوع أو على الجنس حملًا غير مطلق، فلذلك يُسمَّى العَرَضُ المفارق (ف، أ، ٢٢، ٧٦)

- لازم الوجود (أو لا يمتنع) إنفكاكه عن الماهية (وهو العرض المفارق) لإمكان مفارقه (ه، م، ١٠، ٧)

- أمَّا العرضيّ فإمَّا أن يمتنع إنفكاكه عن الماهية وهو العَرَضُ اللازم، أو لا يمتنع وهو العَرَضُ المفارق، وكل واحد منهما إمَّا أن يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل للإنسان (ه، م، ٧٧، ٦)

### عرض النوع

- العَرَضُ قد يترتّب مع الجنس فلا يفارق عرض النوع، لأنَّه يكون عرضًا للنوع، لكن من أعراض النوع ما هو خاصة للجنس، وليس عرضًا عامًا للجنس بل خاصة، ومنه ما هو عرض عام لهما، وكذلك عرض الفصل وعرض الخاصة (س، د، ١١٢، ١٦)

- لما كان المُقَوِّمُ يَسْمَى ذاتيًا، فما ليس بمَقَوِّمٍ -  
لازمًا كان، أو مفارقًا - فقد يُسَمَّى عرضيًا ومنه  
ما يُسَمَّى عرضًا (س، أ، ٢١٣، ١١)
- معنى الذاتِي هو أَنَّهُ إِذَا فُهِمَ الشَّيْءُ وَفُهِمَ  
الجزئِيَات التي تحته فُهِمَت معها ثلاثة أَشْيَاءَ:  
أولها أَنَّ ذلك الجزئي له ذلك المعنى. وثانيها  
أَن يكون المعنى الذاتِي متقدِّمًا على ما هو ذاتِي  
له من جزئِيَّاته. وثالثها أَن لا يكون الشَّيْء قد  
إِسْتَفَادَ المعنى الذي هو الذاتِي له من غيره...  
فكل ما له هذه الأحكام الثلاثة فهو ذاتِي للشَّيْء  
وما ليس له هذه الأحكام الثلاثة فهو عَرَضِي  
(مر، ت، ١١، ١٢)
- العَرَضِي هو كلُّ ما عَدَدناه مما ليس بذاتي (مر،  
ت، ٩، ١٢)
- العَرَضِي قد يكون لازمًا لحقيقة الشَّيْء وقد  
يكون لازمًا لوجوده (مر، ت، ١٢، ١١)
- إِنَّ العَرَضِي قد يكون جوهرًا، كالأبيض، وقد  
لا يكون جوهرًا، كالبياض (مر، ت،  
١١، ١٢)
- الفرق بين العَرَضِي اللازم والذاتي أَن العرضِي  
يكون بعد تحقق الشَّيْء، والذاتي يكون متقدِّمًا  
على حقيقة الشَّيْء (مر، ت، ١٢، ١٤)
- العَرَضِي قد يكون غير لازم في الوجود ولا في  
التوهم لجواز زواله، إمَّا سريعًا كالقيام، وإمَّا  
بطيئًا كالشباب (مر، ت، ١٢، ١٨)
- العَرَضِي بِإِزاء الذاتِي، والعَرَض بِإِزاء الجوهر  
(مر، ت، ١٩، ٤)
- العَرَضِي قد يكون عَرَضًا وقد يكون جوهرًا  
(مر، ت، ١٩، ٦)
- العَرَضِي فَمَعْلَلٌ إِذ يُقال ما الذي جعل الإنسان  
موجودًا فيصِحُّ السُّؤال (غ، م، ١٣، ٥)
- ما يرتفع في الوجود والوهم، فهو (عَرَضِي)
- (غ، ع، ٩٦، ٨)
- العَرَضِي: بهذا المعنى، وهو الذي ليس  
بمَقَوِّمٍ، يتقسم بالإضافة إلى ما هو عَرَضِي  
له. إلى ما بعينه وغيره. وإلى ما يختص به،  
ولا يوجد لغيره، فيُسَمَّى (خاصة) سواء كان  
لازمًا، أو لم يكن وسواء كان ما نُسِبَ إليه نوعًا  
أخيرًا أو لم يكن، وسواء عَمَّ جميع ذلك  
الجنس، أو وُجِدَ لبعضه (غ، ع، ٩٨، ٤)
- يتقسم العَرَضِي قسمة أخرى: إلى ما يُسَمَّى  
أعراضًا ذاتية. وإلى ما لا يُسَمَّى ذاتية (غ، ع،  
١٩، ٩٨)
- (إنقسم) العَرَضِي إلى: الخاصة والعَرَض العام  
(غ، ع، ١٠٠، ٧)
- العَرَضِي أيضًا يتقسم إلى ما يختص عُروضه  
بنوع دون غيره كالمضحك للإنسان دون غيره  
من الحيوان، ويُسَمَّى خاصة أو عَرَضًا خاصًا،  
وإلى ما يشارك النوع فيه غيره ويُسَمَّى عَرَضًا  
وعَرَضِيًا عامًا (ب، م، ١٥، ٢٤)
- قد يُقسَم العَرَضِي بحسب عَرَضٍ ستعلمه إلى ما  
يَعْرَضُ للشَّيْء من ذاته وهو له بذاته كالنور  
للسَّمْسِ والثقل للأرض والخفة للنار وتُسَمَّى  
أعراضًا ذاتية (ب، م، ١٦، ١١)
- أمَّا أَن العَرَضِي لا يلزم أَن يكون أبدًا عَرَضًا فهو  
حق، لأنَّ الجوهر للعَرَض عَرَضِي، كما أَنَّ  
العَرَض للجوهر عَرَضِي، والمال عَرَضِي لذي  
المال، وهو جوهر أيضًا، لكن ليس كل عَرَضِي  
وصفًا لما هو عَرَضِي له، فإنَّ العَرَض لا  
يوصف بالجوهر فلا يقال بياض ذو جسم (ب،  
م، ٢٢، ١١)
- إِنَّ الذاتِي من أوصاف الشَّيْء كلُّ داخل في  
ماهِيَّتِهِ، والعَرَضِي ما لا مدخل له فيها (ب، م،  
٢، ٣٢)

- عَرَضِي عام، نظير عموم الجنس (ب، م، ٥٣، ٥)
- العَرَضِي ينقسم إلى لازم ومفارق (سي، ب، ٣٨، ٢١)
- الذاتي في مخرج التقسيم جار على أصل إعادة الشيء معرفة (وأما عرضي وهو الذي يخالفه) أي لا يدخل في حقيقة جزئياته بأحد المعنيين، أي بأن لا يكون جزءاً أو بأن يكون خارجاً (كالمضحك بالنسبة إلى الإنسان) فإنه خارج لأن القاعدة أن نوعاً ما إذا كان له خواص مرتبة كالناطق والمتعجب والمضحك فأقدمها يعتبر ذاتياً لأن الذاتي أقدم (ه، م، ٧، ١٣)
- أما العرضي فقسمان: خاصة وعرض عام لأنه إن اخص بحقيقة واحدة فخاصة، وإن اشتمل على الحقايق فعرض عام (ه، م، ١٠، ١)
- أما العرضي فإما أن يتمتع إنفكاكه عن الماهية وهو العَرَض اللازم، أو لا يتمتع وهو العرض المفارق، وكل واحد منهما إما أن يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة بالمضحك بالقوة والفعل للإنسان (ه، م، ٧٧، ٥)
- الكلّي إن كان مندرجاً في حقيقة جزئياته سمي ذاتياً كالحيوان بالنسبة لزيد وعمرو مثلاً، إذ هو جزء حقيقتها، وإن لم يندرج بل كان خارجاً عن الحقيقة سمي عرضياً كالكتاب مثلاً، فإنه ليس داخلًا في حقيقة زيد وعمرو، وأما ما كان عبارة عن مجموع الحقيقة فلا يسمى ذاتياً ولا عرضياً بل واسطة ونوعاً كالإنسان، فإنه عبارة عن مجموع الحقيقة من جنس وفصل وهي الحيوانية الناطقية (ض، س، ٢٥، ٦)
- عرضي غير لازم
- العرضي غير اللازم: وأما المحمول الذي ليس بمقوم، ولا لازم فجميع المحمولات التي
- يجوز أن تفارق الموضوع، مفارقة سريعة أو بطيئة، سهلة أو عسرة، مثل كون الإنسان شائماً، وشيخاً، وقانماً، وجالساً (س، أ، ٢١٣، ٣)
- العَرَضِي قد يكون غير لازم في الوجود ولا في التوهم لجواز زواله، إما سريعاً كالقيام، وإما بطيئاً كالشباب (مر، ت، ١٢، ١٨)
- عرضي لازم
- الفرق بين العَرَضِي اللازم والذاتي أن العرضي يكون بعد تحقق الشيء، والذاتي يكون متقدماً على حقيقة الشيء (مر، ت، ١٢، ١٤)
- لما كان المقوم مخصوصاً باسم (الذاتي) في اصطلاح النظار، صار ما يقابله يُسمى (عَرَضِيًا) مفارقاً كان، أو لازماً (غ، ع، ٩٨، ١)
- الصفة المحمولة إما أن تكون داخلية في ذاته (الكلّي) يلتصق منها ومن غيرها ذات الشيء وتسمى مقومة ذاتية، أو لا تكون داخلية في ذاته بل توجد بعده وتسمى عَرَضِيَّة، فمنها ما يلزم الذات ويخص باسم العَرَضِي اللازم وإن كان المقوم أيضاً لازماً، ومنها ما يفارق ويُسمى العَرَضِي المفارق (سي، ب، ٣٦، ١٠)
- إن الذاتي يلحق الشيء الذي هو ذاتي له قبل ذاته؛ فإنه من علل ماهيته، أو نفس ماهيته، والعرضي اللازم يلحقه بعد ذاته؛ فإنه من معلولاته، وعلل الماهية غير علل الوجود (ط، ش، ٢٠٠، ٢١)
- العرضي اللازم لازم لها (للماهية) بوسط. والوسط عند أئمتهم كابن سينا وغيره هو ما يقره باللام؛ في قولك، «لأنه» ومعناه الدليل، وفهم بعض متأخريهم كالرازي أنه صفة تقوم بالموصوف، فزاد الاضطراب فسأداً (ت، ر، ٨٣، ٢٥)
- إن ما ذكره (الفلاسفة) من الفرق بين «العرضي



وعوارضه (ط، ش، ١٨٥، ٣)  
 - إنَّ الفصول تُحصَلُ الماهية، والعرضيات  
 نلحقها بعد تحصيلها. فأما الشيء الذي  
 يتحصَلُ بها، أو يكون موضوعاً لها، فهو  
 خارج عن مفهوماتها، إذ لو كانت تشتمل عليه  
 لكان ما به الإشتراك داخلياً فيما به الإمتياز، أو  
 الأشياء الداخلة في الخارجة. هذا خلف (ط،  
 ش، ٢٢٦، ١٣)

## عرضية

- إنَّ العرضية ليس معناها إلا أن يكون للشيء  
 وجود في موضوع ويكون المعنى بالموجود في  
 الموضوع ما تقرره بعد. وإذ تقرر هذا فنقول:  
 إنَّ ما ليس من الأشياء مقولاً على موضوع هو  
 الجزئي، وبالعكس (س، م، ٢٣، ١)  
 - العرضية ليست لأنَّ الشيء بالقياس إلى شيء  
 بعينه هو في موضوع أو ليس في موضوع، بل  
 لأنه في نفسه يحتاج إلى موضوع ما كيف كان  
 وأي شيء كان (س، م، ٤٩، ١٤)  
 - إنَّ العرضية من لوازم الأمور التي هي  
 الأعراض، ليس من مفوماتها، فلا يجب إذن  
 أن يلتفت إليها في حدودها إن وجد لها حدود  
 (س، ش، ٤٥، ٦)

## عرفي

إنَّ «العرفي» يمكن أن يؤخذ متناولاً للضروري  
 ويكون عامّاً. ويمكن أن يكون غير متناول لها،  
 ويكون خاصّاً. فالمطلق العام العرفي يوافق  
 الرأي الأول والخاص، وهو العرفي الوجودي  
 (ط، ش، ٣٦٠، ٢٠)  
 - ليس إذا صدق العرفي، يجب أن يصدق  
 الضروري الذاتي، بل قد يصدق العرفي ولا

اللازم» للماهية و«الذاتي» لا حقيقة له. فإنَّ  
 «الزوجية والفردية» للعدد الزوج والفرد مثل  
 «الناطقية» و«الصهالية» للحيوان - الإنسان  
 والفرس (ت، ر، ١، ٨٨، ٢١)  
 - اشتراطهم (الفلاسفة) مثلاً ذكر «الفصول» التي  
 هي «الذاتيات المميزة» مع تفريقهم بين  
 «الذاتي» و«العرضي اللازم» للماهية غير  
 ممكن (ت، ر، ١، ٩٤، ٢)

## عرضي مفارق

- إن كان يرتفع وجوده. إما سريعاً، كالقيام  
 والقعود للإنسان. أو بطيئاً، ككونه شأباً.  
 فاعلم أنه (عَرَضِي) مفارق (غ، ع، ٩٧، ١٠)  
 - لما كان المقومُ مخصوصاً باسم (الذاتي) في  
 اصطلاح النَّظَار، صار ما يقابله يُسَمَّى (عَرَضِيًّا)  
 مفارقاً كان، أو لازماً (غ، ع، ٩٨، ١)  
 - الصفة المحمولة إما أن تكون داخلة في ذاته  
 (الكلي) يلتئم منها ومن غيرها ذات الشيء  
 وتُسَمَّى مقومة ذاتية، أو لا تكون داخلة في ذاته  
 بل توجد بعده وتُسَمَّى عرضية، فمنها ما يلزم  
 الذات ويخص باسم العَرَضِي اللازم وإن كان  
 المقوم أيضاً لازماً، ومنها ما يفارق ويُسَمَّى  
 العَرَضِي المفارق (سي، ب، ٣٦، ١١)

## عرضيات

- أما العرضيات، فلا يقال شيء منها في جواب  
 ما هو، فلا شيء غير الجنس موصوفاً بهذه  
 الصفة (س، د، ٥٠، ١١)  
 - أما العرضيات فإما أن تكون خاصة بالشيء  
 مساوية له، وإما أن لا تكون (س، ج،  
 ٥٧، ٤)  
 - العرضيات خارجة، وتدل على شيء هي آثاره

- إن دام المحمول بدوام الوصف الذي عرِّب به عن الموضوع من غير تقييد بنفي الدوام بحسب الذات سُميت عرفية عامة، وإن قُيدت به سُميت عرفية خاصة ومثالهما أبدًا كالمشروطتين لكن بحذف الضرورة (و، م، ١٤٠، ١٥)

- مع التعرض لنفي دوام المحمول للموضوع عند مفارقة الوصف له كقولنا كل أكل فهو متحرك القم ما دام آكلًا لا دائمًا وتسمى هذه في الإصطلاح عرفية خاصة (و، م، ١٤٧، ٣٢)  
- الخاصتان وهما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة إذا كانتا سالبتين كليتين فإنهما يتعكسان كعامتهما وهما المشروطة العامة والعرفية العامة (و، م، ٢٤٤، ١١)

### عرفية عامة

- العرفية العامة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع (ن، ش، ١٣، ٢٢)

- إن دام المحمول بدوام الوصف الذي عرِّب به عن الموضوع من غير تقييد بنفي الدوام بحسب الذات سُميت عرفية عامة، وإن قُيدت به سُميت عرفية خاصة ومثالهما أبدًا كالمشروطتين لكن بحذف الضرورة (و، م، ١٤٠، ١٤)

- إن يقيد دوامها بوصف الموضوع من غير تعرض فيها لنفي دوام المحمول له عند مفارقة الوصف كقولنا كل أكل فهو متحرك القم ما دام آكلًا. وتسمى هذه في الإصطلاح عرفية عامة (و، م، ١٤٧، ٢٧)

- الدائمتان وهما الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والعامتان وهما المشروطة العامة والعرفية العامة، فذهب كثير منهم (الفلاسفة المنطقيون) إلى أنها تتعكس إلى أحص من

يصدق الضروري، وذلك حين كونه وجوديًا (ط، ش، ٣٦١، ١)

### عرفي عام

- إعلم أنّ العرفي العام يصدق مع احتمالات كثيرة تكون الجهة ضرورية في الكل، ودائمة في الكل أو وجودية عرفية في الكل. أو ضرورية في البعض ودائمة في البعض. أو ضرورية في البعض ووجودية في البعض. أو دائمة في البعض ووجودية في البعض. أو ضرورية ودائمة ووجودية معًا في الأبعاض (ط، ش، ٣٧٥، ٢٤)

### عرفي وجودي

- العرفي الوجودي مطلق غير ضروري، ذهب إليه الإسكندر، مع أنه يتناقض في جنسه. ونقيضه هو نقيض العرفي العام، مضافًا إلى الضروري الذاتي الموافق (ط، ش، ٣٦١، ٣)

### عرفية

- المشروطة والعرفية العامتان فتعكسان عرفية عامة كلية (ن، ش، ١٩، ١٣)

- المشروطة والعرفية الخاصتان فتعكسان عرفية عامة لا دائمة في البعض (ن، ش، ١٩، ١٦)  
- المشروطة والعرفية الخاصتان تتعكسان عرفية خاصة (ن، ش، ١٩، ٢٠)

- المشروطة والعرفية العامتان فتعكسان عرفية عامة كلية (ن، ش، ٢٢، ٣)

### عرفية خاصة

- العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات (ن، ش، ١٤، ١٣)

- العقل هو المستنبط للأمور الكلية والمستخرج لها من المشابهات التي يجدها في الأمور الطبيعية عند تصوّره لها (ز، ب، ٢١٧، ١١)  
- إنّ الحسّ معرفة والعقل علم (س، ب، ٦، ٢٣)

- الوهم لا يخالف العقل في الأوليات، بل يعترف به؛ وأمّا العقل فربّما يخالف الأحكام الوهميّة بالبدئية، فإن لم تكن تلك الأحكام ممّا يخالفه فيها ببدئية توفّق وسكت، إلى أن يؤلّف قياسات بالمقدّمات التي يعترف فيها الوهم، فيُبتلّ بتلك القياسات الأحكام الوهميّة التي كانت عند الوهم أوليّة (مر، ت، ٣، ١٠١)

- العقل اعتقاد بأنّ الشيء كذا وأنه لا يمكن أن لا يكون كذا طبعاً بلا واسطة، كاعتقاد المبادئ الأولى للبراهين. وقد يقال لتصور الماهية بذاتها بلا تحديدها لتصور المبادئ الأولى للحدّ (مر، ت، ١١، ٢٦٣)

- يحصل للعقل من الجزئيات الخياليّة، مفردات كلبية تُناسب الخيال من وجه وتُفارق من وجه (ع، ح، ٢٣٤، ٢٣)

- (العقل) يُرادُ به صحة الفطرة الأولى في الناس، فيقال لمن صحّت فطرته الأولى: إنه (عاقِل) فيكون حدّه أنه: قوّة بها يوجد التمييز بين الأمور القبيحة والحسنة (ع، غ، ٤، ٢٨٦، ١٨)  
(العقل) يُراد به ما يكتسبه الإنسان بالتجارب من الأحكام الكلية، فيكون حدّه أنه: معاني مجتمعة في الذهن، تكوّن مقدّمات تُستنبط بها المصالح والأغراض (ع، غ، ٤، ٢٨٦، ٢١)

- (العقل) معنى آخر يرجع إلى وقار الإنسان وهيّاته، ويكون حدّه أنه: هبة محمودة للإنسان في حركاته، وسكناته وهيّاته، وكلامه،

المطلقة العامة وهي الحينية (و، م، ٢٣٨، ٢٧)

- الدائمة المطلقة والعرفية العامة فتعكسان كأنفسهما (و، م، ٢٤٢، ٦)

## عروض

- القروض ميزان للشعر، يُعرف به أوزان الشعر ليتميّز مزحفه عن مستقيمته؛ وهو أشدّ روحانية من الموازين المجسّمة، ولكنه غير متجرّد عن علائق الأجسام، لأنه ميزانُ الأصوات ولا يفضّل الصوت عن الجسم (ع، ق، ٤٧، ١١)

## عقائد اولية

- إذا أحسّ (الإنسان) بأمور جزئية تنبّه لمشاركات بينها ومباينات يتزعم منها عقائد أولية صادقة لا يرتاب فيها عاقل ولا تزول بوجه ما. مثل أن الكل أعظم من الجزء، وأنّ الأشياء المساوية لشيء واحد بعينه متساوية (سي، ب، ٢٥، ٣)

## عقل

- أعني بالعقل مبدأ العلم (أ، ب، ٤٠٣، ٢)

- ليس يوجد جنس آخر أشدّ إستقصاءً وأتقن من العلم إلا العقل (أ، ب، ٤٦٥، ٤)

- العقل هو مبدأ العلم، ويكون هو مبدأ للمبدأ؛ وجميعه عند جميع الأمر هو على مثال واحد (أ، ب، ٤٦٥، ٨)

- علم المنطق يُقومُ العقل حتى لا يُعقلُ إلا الصواب، فيما يمكن أن يغلظ فيه (ف، د، ٦، ٥٥)

- العقل من شأنه أن يتوصّل إلى الوقوف على الأشياء الخفيّة بالأشياء الظاهرة (ز، ق، ٩، ١٠٩)

الإنسان ما يفعله ويفعله، ويعلم ما يضره  
ويتركه. والمراد بالْحَسَن هو النافع، والمراد  
بالْقَبِيح هو الضارّ (ت، ١، ١٦٠، ٢٠)

- العقل في لغة المسلمين مصدرُ عَقَلَ يَعْقِلُ  
عَقْلًا. وهو أيضًا غريزة في الإنسان، فمُسَمَّاهُ  
من باب الأعراض، لا من باب الجواهر  
القائمة بأنفسها. وعند المتفلسفة مُسَمَّاهُ من

النوع الثاني (ت، ١، ١٩٨، ٧)

- العقل إنّما ينظر في المعاني، لا في مجرد اللفظ  
(ت، ١، ٢٢١، ١٩)

- الذي يعلم بالحسّ والعقل الصريح لا يخالفه  
شرع، ولا عقل، ولا حسّ (ت، ٢، ٢٣، ٨)  
- «العقل» في لغة الرسول وأصحابه وأُمَّته عَرَضُ  
من الأعراض، يكون مصدقُ عَقَلَ يَعْقِلُ عَقْلًا  
كما في قوله «لَعَلَّهُمْ يَعْقِلُونَ»، و«لَعَلَّكُمْ  
تَعْقِلُونَ»، و«لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَعْقِلُونَ بِهَا»،  
ونحو ذلك. وقد يراد به «الغريزة» التي في  
الإنسان (ت، ٢، ٣١، ٨)

- «العقل» في لغة فلاسفة اليونان جوهر قائم  
بنفسه (ت، ٢، ٣١، ١٢)

- أخصّ صفات العقل التي فارق بها الحسّ، إذا  
الحس لا يعلم إلّا معنيًا، والعقل يدركه كليًا  
مطلقًا، لكن بواسطة «التمثيل» (ت، ٢،  
٤٠، ٦٧)

- أعظم صفات العقل معرفة الثمائل والاختلاف  
(ت، ٢، ١١٢، ٢١)

- القضاء الكلّي الذي يقوم بالقلب هو مركّب من  
الحسّ والعقل (ت، ٢، ١٢٥، ٧)

- ليس كل من تصوّر ماهية ما وعقلها نوعًا من  
العقل والتصوّر يكون قد عقلها وتصورها عقلاً  
تامًا وتصوّرًا تامًا (ت، ٢، ١٤٣، ٢٢)

- العقل يحب الحق ويلتذّب به، ويحب الجميل

واختياره (غ، ع، ٢٨٦، ٢٤)

- (العقل) (عند المتكلمين) هو التصوّرات  
والتصديقات الحاصلة للنفس بالفطرة  
و(العلم) ما يحصل للنفس بالإكتساب،  
ففرّقوا بين المكتسب والفطري، فيسمّى  
أحدهما (عقلاً) والآخر (علمًا) (غ، ع،  
٢٨٧، ١٢)

- (العقل) إدراك هذه المفردات المجردة ليس إلّا  
بقوة أخرى إصطلحنا على تسميتها عقلاً فيدرك  
ويقضي بقضايا ويدرك اللونية مجردة ويدرك  
الحيوانية والجسمية مجردة (غ، ح، ٢١، ٩)

- كلُّ عقلٍ صدّقُ المقدمتين فهو مضطر للتصديق  
بالنتيجة مهما أحضرهما في الذهن وأحضر  
مجموعهما بالبال (غ، ح، ٣٣، ١٠)

- يستعين العقل بالحس في الأوليات بطريق  
الاستقراء أيضًا تنبيهًا لا احتجاجًا، كمن  
يستفري جزئيات أمور يبيّنه الصدق إلا أن  
بالنفس عنها غفلة، مثل استقراء جزئيات أن  
الكل أعظم من الجزء بأن يُحس هذا الكل  
وذاك الكل، وهذا الجزء وذاك الجزء (سي،  
ب، ٢٤٨، ١٩)

- أعني بالعقل القوة التي تُدرك بها المقدمات  
الأول الضرورية (ش، ب، ٤٥٠، ١٠)

- العقل إنّما يجرد «الكليات» إذا تصوّر بعض  
«جزئياتها». فمن لم يتصوّر الشيء الموجود  
كيف يتصوّر جنسه ونوعه (ت، ١، ٨٠، ٨)

- إن كان «الحس» المقرون بـ«العقل» من فعل  
الإنسان، كأكله وشربه وتناوله الدواء، سمّاهُ  
«تجريبياً»، وإن كان خارجًا عن قدرته، كتحخير  
أشكال القمر عند مقابلة الشمس، سمّاهُ  
«حدسيًا» (ت، ١، ١٠٧، ١٥)

- أخص صفات العقل عند الإنسان أن يعلم

من دون حضور شيء آخر، فكذا لا يعقل شيئاً إلا بهداية موجود ليس بجسم ولا في داخل العالم ولا في خارجه، يسمّى العقل الفعّال؛ نسبة ذلك إلى عقولنا نسبة الشمس إلى أبطارنا، وبالحقيقة لولاه لما كان يُحسّ ولا يُبصر ولا يُدرك أصلاً (مر، ت، ١٦٠، ١٢)

- التعلّم والروية سببان لأن يتصل بهذا العقل الفعّال عقولنا، ونقتبس بواسطه نورٍ منه المعقولات، هذا العقل هو المعقول بذاته - كما أنّ العين يبصر بذاته - ومنه نقتبس الأوّليات بغير وسط (مر، ت، ١٦٠، ١٧)

- المراد بالعقل الفعّال: كلُّ ماهية مجردة عن المادة أصلاً (غ، ع، ٢٨٩، ٦)

- حدّ العقل الفعّال: أما من جهة ما هو عقل أنه: جوهر صوري، ذاته ماهية مجردة في ذاتها - لا بتجريد غيرها لها - عن المادة، وعن علائق المادة، بل هي ماهية كليّة موجودة. فأما من جهة ما هو فعّال؛ فإنه: جوهر بالصفة المذكورة، من شأنه أن يُخْرِجَ العقل الهولاني من القوّة إلى الفعل، بإشرافه عليه (غ، ع، ٢٨٩، ٧)

### عقل كلي

- العقل الكلّي، وعقل الكلّ، والنفس الكلّي، ونفس الكلّ: فيبانه أن الموجودات عندهم (الفلاسفة) ثلاثة أقسام: أجسام: وهي أخصّها، وعقول فعّالة: وهي أشرافها؛ لبرائها عن المادة، وعلاقة المادة؛ حتى إنها لا تحرك المواد أيضاً إلا بالشوق. وأوسطها النفوس: وهي تتفعل من العقل، وتفعل في الأجسام، وهي واسطة (غ، ع، ٢٩١، ١٠)

ويلتذّبه، وأنّ محبة الحمد والشكر والكرم هي من العقليات. وهذا صحيح، فإنّ للإنسان قوتين - قوّة علمية فهي تحب الحق، وقوّة عملية فهي تحب الجميل، والجميل هو الحسن، والقيبح ضده (ت، ٢، ١٦٤، ٦) -  
- يصح أن يخلق الله العقل ولا يخلق له شيئاً من العلوم أصلاً (و، م، ١٧، ١)  
- العقل ليس نفس العلوم الضرورية (و، م، ١٩، ٦)  
- أشار بالعقل إلى الضروري من العلوم وبالبيان إلى المكتسب منها إذ لكل نعم من المولى الكريم سبحانه (و، م، ٢١، ٥)

### عقل بالفعل

- حدّ العقل بالفعل: أنه إستكمال للنفس بصور ما، أي صور معقولة، حتى متى شاء غفّلها، أو أخضرها بالفعل (غ، ع، ٢٨٩، ١)

### عقل بالملكة

- حدّ العقل بالملكة: أنه إستكمال العقل الهولاني، حتى يصير بالقوّة القريبة من الفعل (غ، ع، ٢٨٨، ٢٤)

### عقل عملي

- العقل العملي: قوّة للنفس، هي مبدأ التحريك للقوّة الشوقية إلى ما تختاره من الجزئيات؛ لأجل غاية مطبونة، أو معلومة (غ، ع، ٢٨٨، ٤)

### عقل فعّال

- إنّه كما أنّ البصير ممّا لا يُبصر ما عنده إلا بعد حضور نور، كالشمس أو النّار؛ ويُبصر المنير

## عقل مستفاد

- حدّ العقل المستفاد: أنه ماهية مجردة عن المادة، مرتسمة في النفس على سبيل الحصول من خارج (غ، ع، ٢٨٩، ٣)
- عن المعبّات (ت، ٢، ٥٩، ١١)
- ما يشبّونه من «العقليات» إذ حُققت لم تكن إلّا ما يثبت في عقل الإنسان، كالأمور الكلية، فإنّها عقلية مطابقة لأفرادها الموجودة في الخارج (ت، ٢، ٦٠، ١٢)

## عقل نظري

- العقل النظري: فهو قوّة للنفس تقبل ماهيات الأمور الكلية، من جهة ما هي كلبّة (غ، ع، ٢٨٧، ٢٢)
- عقليات محضّة
- «العقلّيات المحضّة»، كقولنا: «الواحد نصف الإثنين»؛ و«الكلّ أعظم من الجزء»؛ و«الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية»؛ و«الضدّان لا يجتمعان»؛ و«النقيضان لا يرتفعان ولا يجتمعان» (ت، ١، ١٢١، ٩)

## عقل هيولاني

- حدّ العقل الهيولاني: أنه: قوّة للنفس مستعدّة لقبول ماهيات الأشياء، مجردة عن المواد، وبها يُفارق الصبي الفرسّ، وسائر الحيوانات، لا يعلم حاضر، ولا بقوّة قريبة من العلم (غ، ع، ٢٨٨، ٢١)
- عقليات
- ليس كلّ العقلّيات هي أنواع وأجناس، بل في العقلّيات مفردات قائمة في ذاتها لا تتعلق بموضوع تقال عليه أو فيه؛ وهذه المفردات العقلية أولى بالجوهريّة من كل شيء (س، م، ١٠٠، ١١)

- عقول
- يقولون (الفلاسفة): إذا توجه المستشع إلى من يعظّمه من «الجواهر العالية» كـ«العقول» و«النفوس» والكواكب والشمس والقمر، أو إلى «النفوس المُفارقة» مثل بعض الصالحين، فإنّه يتصل بذلك المعظّم المستشعّ به. فإذا فاض على ذلك ما يفيض من جهة الرب فاض على هذا المستشع من جهة شفيعه (ت، ١، ١١٧، ٦)

- ليست الملائكة هي «العقول» و«النفوس» التي تشبّها الفلاسفة المشاؤون أتباع أرسطو ونحوهم (ت، ٢، ٣٠، ١٣)
- ما يدعونه (الفلاسفة) من «المجردات» و«المفارقات» غير «النفس الناطقة» كـ«العقول» و«النفوس» إنّما وجودها في الأذهان، لا في الأعيان (ت، ٢، ٣٣، ٩)
- العقلّيات الصرفة المتعلّقة بالنظر في الإلهيات، ففيها بعض مثل هذه اليقينيّات، ولا يبلغ اليقينُ فيها إلى الحد الذي ذكرناه، إلا بطول ممارسة العقلّيات وقيام العقل عن الوهميّات والحسيّات، وإيناسها بالعقلّيات المحضّة (غ، ع، ٢٤٧، ١٢)

- ما يشبّونه من «العقلّيات» إذا حَقّق الأمر لم يكن لها وجود إلّا في العقل. وسُمّيت «مجردات» و«مفارقات»، لأنّ العقل يجرد الأمور الكلية
- عقول عشرة
- أنتبوا (الفلاسفة) «العقول العشرة»، وظنّوا

بالقوة الجزئي الذي تحته بطريق العكس  
(القياس) (مر، ت، ١٩٤، ٩)

- تعني بالعكس أن يُجعل المحمول موضوعًا  
والموضوع محمولاً فإن بقي الصلوق بعينه قيل  
هي قضية معكوسة (غ، م، ٢٤، ١٥)

- العكس أن يُجعل (المحمول) من القضية  
(موضوعًا) و(الموضوع) (محمولاً) مع حفظ  
الكيفية، وبقاء الصلوق بحاله (غ، ع، ١٢٦، ٥)  
- إن لم يبق الصلوق (في العكس) سُمي إنقلابًا،  
لا إنعكاسًا (غ، ع، ١٢٦، ٧)

- بعض المقاييس يظهر وجه إنتاجها بالعكس.  
وربما يُنتج القياس شيئًا، ومطلوبنا عكسه (غ،  
ع، ١٢٨، ٢٦)

- العكس هو جعل المحمول من القضية  
موضوعًا، والموضوع محمولاً مع حفظ  
الكيفية وبقاء الصلوق بحاله (غ، ع، ٣٦٤، ٦)  
- العكس أن تجعل الحكم محمولًا عليه  
والمحمول عليه حكمًا ولا تتصرف فيه إلا  
هذا القدر وتبني القضية صادقة، فعند ذلك  
نقول هذه قضية منعكسة أي عكسها أيضًا  
صادق (غ، ح، ٣٠، ٢)

- تغيير التاليف بتغيير المقدمات وتبديل  
محمولاتها بموضوعاتها وموضوعاتها  
بمحمولاتها ويسمى ذلك عكسا (ب، م،  
٩، ١١٦)

- العكس في المقدمة هو تغيير محمولها  
موضوعًا وموضوعها محمولاً مع بقائها على  
ما كانت عليه من الإيجاب والسلب (ب، م،  
٩، ١١٧)

- من العكس ما يسفونه عكس النقيض، ويصدق  
مع الأصل وهو سلب الموضوع عن نقيض  
المحمول، فيكون عكس النقيض كقولنا كل

وجودها في الخارج. وهم غالطون في ذلك،  
وأدلتهم عليها في غاية الفساد (ت، ر،  
٨، ٦٠)

## عكس

- قد جرت العادة بأن يُعرف أولاً حال عكس  
المقدمات، حتى إذا وقف عليها سهل الأمر في  
معرفة القياسات التي ليست بكاملة. ومعنى  
العكس هو تغيير الموضوع محمولاً،  
والمحمول موضوعًا، مع بقاء الكيفية  
والصلوق على حاله. والقضية المنعكسة هي  
التي تقبل هذا العكس (س، ق، ٧٥، ٧)

- العكس يجوز أن يكون كالأصل، فإنه كما  
يكون لا شيء من الأبيض أسود أي ما دام  
أبيض، فكذلك لا شيء من الأسود أبيض ما  
دام أسود. وكما أنه لا شيء من الحجارة  
حيوان، أي دائمًا ما دام موجودًا، فكذلك لا  
شيء من الحيوان بحجارة ما دام موجودًا.  
فحكم الأصل كحكم العكس (س، ق،  
١، ٧٧)

- العكس هو أن يجعل المحمول من القضية  
موضوعًا، والموضوع محمولاً مع حفظ  
الكيفية، وبقاء الصلوق والكذب (س، أ،  
٨، ٣٦٨)

- معنى العكس هو تغيير المحمول موضوعًا  
والموضوع محمولاً مع بقاء الكيفي - أعني  
الإيجاب والسلب - والصلوق على حاله، أعني  
أن يكون حكم الأصل كحكم العكس، هذا في  
الحملتي. وأما في الشرطي فبأن يُجعل المقدم  
تاليًا والتالي مقدمًا، مع الشرائط الأخرى (مر،  
ت، ٨٧، ١١)

- الكلبي إذا علم وجود حكم عليه كان ذلك علمًا

- أن الحُلف قياس معمول يؤخذ نقيض نتيجته الباطلة ويُقرن بالصادقة فيفتح نقيض المشكوك فيها المأخوذة على أنها صادقة في القياس (سي، ب، ١٧٩، ٦)
- الطرد هو أن يثبت الحكم لكل ما يوجد له هذا المعنى المتشابه فيه، والعكس هو أن يعدم الحكم في كل موضع لا يوجد فيه هذا المعنى (سي، ب، ٢١٣، ١)
- مرجع الطرد والعكس إلى الإستقراء، فما لم تستقر الجزئيات لا يُتصور القطع بوجود الحكم مع وجود المعنى وعدمه مع عدمه وفيه من الوهن والضعف ما تبهنا عليه (سي، ب، ٢١٣، ٢)
- العكس... يراد به... أن تبطل بمقابل النتيجة وإحدى المقدمتين المقدّمة الأخرى من القياس وكأنه ضدّ البيان بالدور (ش، ق، ٣٠٥، ٦)
- العكس أن يجعل المحمول موضوعًا والموضوع محمولاً مع بقاء السلب والإيجاب والصدق والكذب بحاله، وهذا حدّ عكس الحملات (ر، ل، ٢٢، ١٦)
- من أحكام القضايا العكس وهو أن يصير بشديد الياء لأنّ العكس يطلق على معنيين: على القضية الحاصلة من التبدل المذكورة وعلى نفس التبدل، فلو لم يشدّد صار معنى ثالثاً أي يجعل (الموضوع) في الذكر أو ما يقوم مقامه من الشرطيّة وهو المقدم (محمولاً والمحمول) أو ما يقوم مقامه من الشرطيّة وهو التالي موضوعاً مع بقاء السلب والإيجاب بحاله والتصديق والتكذيب بحاله (ه، م، ١٤، ١٨)
- (طردًا وعكسًا) أي ثبوتًا وعدمًا (ه، م،
- انسان حيوان أن ما ليس بحيوان ليس بانسان (ب، م، ١٢٢، ١٠)
- (العكس) أن يصير المحمول موضوعًا والموضوع محمولاً مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله، أما الكمية فلا يجب أن تبقى كما كانت (سي، ب، ١٢٩، ١٥)
- احتيل لصدق هذا العكس (المطلق والوجودي) حيلتان: إما تبقية السالبة في إطلاقها على مفهومها العرفي وهو سلب المحمول عن الموضوع ما دام موضوعاً بوصفه الذي وُضع معه، أو تخصيص السلب منها بوقت معين فيما مضى أو الحال على ما هو المذهب الثالث فيصح العكس في السالبة إذا كانت مأخوذة على أحد هذين الوجهين (سي، ب، ١٣٠، ١٥)
- عكس الضروريات فالسالبة الكلية منها تنعكس سالبة ضرورية (سي، ب، ١٣٣، ١٥)
- السالب الجزئي الضروري فلا عكس له لما عُرفت في المطلق (سي، ب، ١٣٦، ٧)
- القانون الأعظم في العكس هو رعاية الموضوع بتمامه والمحمول بتمامه (سي، ب، ١٣٧، ١)
- العكس، أما في الإتصال فهو جعل التالي مقدّمًا والمقدّم تاليًا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله، فمكس السالب الكلي سالب كلي، وعكس الموجب الكلي موجب جزئي، وعكس الموجب الجزئي موجب جزئي، ولا عكس للسالب الجزئي. وأما الإتصال فليس هناك مقدّم وتال بالطمع، بل كل واحد منهما يجوز أن يقدّم ويؤخر والإتصال بحاله (سي، ب، ١٦٥، ١٤)
- العكس يكون بعد قياس مفروغ عن تأليفه. والحُلف يكون مبتدأ، لكن رد الحُلف إلى الإستقامة هو بعينه عكس القياس من غير فرق



- (٢٣، ٥٧) م، (٢٧، ١١١) م
- إنَّ العكس جعل عنوان الموضوع محمولاً وجعل المحمول عنوان الموضوع (هـ، م، ١٥، ٦٥)
- العكس وهو أن يصير الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً مع بقاء السلب والإيجاب بحاله والتصديق والتكذيب بحاله (هـ، م، ١٩، ٧٨)
- إنَّ العكس ضروري. وهو أنهم يقولون: ذلك العكس إما أن يكون ضرورياً كالأصل. أو لا يكون. فإن كان، فهو المطلوب. وإلا فلينعكس العكس مرة أخرى إلى غير ضروري؛ لأنَّ الضروري لما انعكس إلى غير الضروري، فغير الضروري أولى بأن ينعكس إليه. وغير الضروري يصاد الأصل. وذلك خلف. وهذا غير صحيح؛ لأنه مبني على أنَّ عكس غير الضروري، غير ضروري، وهو ليس بيبين، بل الضروري وغير الضروري ينعكسان إلى كل واحد منهما (ط، ش، ٣، ٣٨٤)
- العكس المستوي وهو تبديل كل من الطرفين بالآخر مستبقاً للكيف والصدق بحالهما (م، ط، ١، ١٧٣)
- «العكس» وهو أن يكون حيث انتفى الحد انتفى المحدود لكون الحد جامعاً (ت، ر، ١، ٣٩)
- «الطرْد» هو «تحقق المحدود مع تحقق الحد» و«العكس» هو «انتفاء المحدود مع انتفاء الحد» (ت، ر، ١، ٤٤، ١٦)
- معنى العكس كلما انتفى الحد انتفى المحدود (و، م، ٢٥، ١١١)
- في العكس لا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص (و، م، ٢٥، ١١١)
- الطرد يستلزم المنع والعكس يستلزم الجمع (و،
- عكس نقيض موافق وعكس نقيض مخالف (و، م، ٣٣، ٢٢٨)
- العكس في اللغة مطلق التحويل وفي الاصطلاح يطلق بإزاء معنيين المصدر والقضية التي وقع التحويل إليها. وكل منهما ينقسم إلى ثلاثة أقسام: عكس مستوي وعكس نقيض موافق وعكس نقيض مخالف (و، م، ٢٩، ٢٢٩)
- يُطلق العكس أيضاً بالاشتراك العرفي على نفس القضية المنعكس إليها (و، م، ٣٢، ٢٣٢)
- عكس المخصوصة السالبة والكلية السالبة كأنفسهما (و، م، ٣٣، ٢٣٣)
- الجزئية السالبة والمهملة السالبة لا عكس لهما (و، م، ١، ٢٣٤)
- حكم العكس باعتبار الكم والكيف، وأما حكمه باعتبار الجهة في العمليات فالممكثان العامة والخاصة تنعكسان موجبتين إلى ممكنة عامة وموجبات غيرهما تنعكس إلى مطلقة عامة (و، م، ٨، ٢٣٥)
- إعلم أن المقصود من العكس، ما كان لازماً من جهة الترتيب، لا ما يتفق في بعض الأمور، وإن لم يلزم في القانون الكلي. وكل قضية يلزمها العكس، فعكسها تحويل طرفيها خاصة من غير تغيير كيف ولا كم، إلا الموجبة الكلية فتنعكس موجبة جزئية (ض، س، ٣٠، ٢٥)
- إنَّ العكس لا يكون إلا في القضايا ذات الترتيب الطبيعي، وإليه الإشارة بقولنا والعكس في القضية مرتب بالطبع إحترازاً من المنفصلات، فإن تحويل طرفيها ليس عكساً لأنَّ كلًّا من طرفيها صالح لأن يكون مقدماً

## عكس في مطلقتين

- إن العكس في المطلقتين جميعاً لا يجب إلاً مطلقاً عاماً. وذلك لأنك إن أخذت المطلقة خاصة، وجدتها قد تنعكس خاصة، وقد تنعكس ضرورية. مثال الأول: كل كاتب مستيقظ، وعكسه: بعض ما هو مستيقظ كاتب لا بالضرورة. ومثال الثاني: كل إنسان منفس لا بالضرورة، وعكسه: أن بعض ما يتنفس إنسان بالضرورة. وإذا عرفت حال الكلي الموجب المطلق، فكذلك فاعلم حال الجزئي الموجب، وأنه ينعكس مثل نفسه جزئياً موجباً (س، ق، ٩٢، ٨)

## عكس القضية

- القضية التي لا تنعكس منها فهي السالبة الجزئية، وذلك أنها لا تحفظ الصدق في جميع المواد (ف، ق، ١٧، ١٣)

- القضية التي تنعكس منها ما تنعكس كميّتها فتبقى كميّتها مع الكيفية والصدق، ومنها ما تبدّل كميّتها (ف، ق، ١٧، ١٦)

- صارت (القضية) السالبة الكلية تنعكس كميّتها لأنها إذا كانت صادقة كان جزأها مفترقين غاية الاتراق حتى لا يجتمعان في أمر أصلاً ولا في وقت من الأوقات (ف، ق، ١٨، ٦)

- إن (القضية) السالبة الكلية لا تنعكس... وأما السالبة الجزئية فإنها لا تنعكس، فليس إذا لم يكن كل حيوان إنساناً، أو كل إنسان كاتباً، وجب أن لا يكون كل إنسان حيواناً، أو كل كاتب إنساناً (س، ق، ٩٣، ٣)

(القضية) السالبة الجزئية فلا تنعكس (سي، ب، ١٣٣، ١٢)

- إن عكس القضية يعتبر فيه لزومه لها ولهذا

ونالياً، فلا يتعيّن ترتيبها إلاً بالوضع، بخلاف الحملية والمتصلة فإن ترتيبها طبيعي وإن انعكس طرفاها فهي مرتبة بالقوة واحتراز بالمستوى من عكس النقيض (ض، س، ٣٠، ٢٩)

## عكس الحمليات

- جعل عنوان المحمول عنوان الموضوع هذا في عكس الحمليات (ه، م، ٦٥، ١٦)

## عكس الضروري

- ليس يجب أن يكون عكس الضروري ضرورياً. ومثال ذلك أن كل متنفس حيوان بالإضطرار، وكل إنسان يتنفس لا بالإضطرار، أي دائماً ما دام موجود الذات (س، ق، ١٥٦، ١١)

## عكس الضروريات والممكنات

- في عكس الضروريات والممكنات (القضايا) نقول: إذا قلنا بالضرورة لا شيء من ج ب، فيجب أن يكون بالضرورة لا شيء من ب ج. قالوا: وإلاً أمكن أن يكون بعض ب ج، فأمكن أن يكون بعض ج ب، فأشكّل ههنا شيء وهو أنه يستعمل عكس الممكن فيه. وهذا ما لم يبين بعد. فقال لبعضهم: إن انعكاس هذا الممكن يبين بنفسه. فإنه إذا أمكن أن يكون شيء شيئاً، أمكن أن يكون ذلك الشيء الآخر ذلك الشيء. ولما كان هذا بيتاً بنفسه، جاز تعريف غيره به، غير مترقّف فيه أن يبين حاله. وعندني أنه يحتاج هذا العكس إلى بيان ما أيضاً (س، ق، ٩٥، ٣)

مما إياه لأننا نأخذ في الخُلف ممّا نقيض المطلوب الذي هو النتيجة أخيراً، ونقرنه بمقدّمة صادقة وينتج منه محال، ويُستدل به على أن نقيض المطلوب محال (سي، ب، ٣، ١٧٩)

- عكس المقاييس... هو أن نأخذ مُقابل النتيجة ونضيف إليها إحدى مقدّمتي القياس فيتّبع بذلك نقيض المقدّمة الأخرى (ش، ج، ٣، ٦٥٧)

- عكس القياس يشبه الخُلف؛ لأنه أيضًا يتعقد من إقتران ما يقابل نتيجة قياس بإحدى مقدمتيه لينتج ما يقابل المقدّمة الأخرى، ويفارقه الخلف بأنّه لا يُشترط فيه أن يكون بحقب قياس، ولا أن ينتج ما يقابل مقدّمة قياس، بل يمكن أن يبدأ به، ويكفي فيه إنتاج ما هو ظاهر الفساد، ولا يستعمل فيه إلا المقابل بالمتناقضة. ويستعمل في العكس مقابلة للمتضاد أيضًا (ط، ش، ١٦، ٥٠٧)

### عكس مستوي

- العكس المستوي وهو تبديل كل من الطرفين بالآخر مستبقًا للكيف والصدق بحالهما (م، ط، ٢، ١٧٣)

العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية ثانيًا والثاني أولًا مع بقاء الصدق والكيف. أما السوالب فإن كانت كلية فسيح منها وهي الوُفتينان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة لا تنعكس لامتناع في أخصها وهي الوقتية (ن، ش، ٢٣، ١٨)

- العكس المستوي هو تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بعين الآخر مع

عزّوه (المنطقيون) بأنها أخصّ قضية لازمة للقضية بطريق التبديل، موافقة لها في الكيف والصدق (هـ، م، ٦٥، ٢٢)

### عكس القياس

- عكس القياس، وهو أخذ نقيض النتيجة أو ضدها وإضافته إلى إحدى المقدّمتين لإنتاج الضد أو نقيض المقدّمة الأخرى بمنزلة قولنا: آ على كل ب/ وب على كل ج/ فأ على كل ج (ز، ق، ١٨٩، ١٧)

- عكس القياس يؤخذ فيه نقيض النتيجة تارة وضدها تارة (ز، ق، ١٩٠، ١٨)

- أمّا عكس القياس، فهو أن ينتج من مقابل النتيجة مع إحدى المقدّمتين مقابل المقدّمة الأخرى (س، ق، ٥٠٧، ٥)

- إن عكس القياس هو أن يؤخذ مقابل النتيجة، إمّا نقيضها، وإمّا ضدها؛ ويضاف إلى إحدى المقدّمتين، وينتج مقابل المقدّمة الأخرى (س، ق، ٥١٣، ٤)

- عكس القياس هو أن يؤخذ مقابل النتيجة - إمّا نقيضها وإمّا ضدها - ويُضاف إلى إحدى المقدّمتين، وينتج مقابل المقدّمة الأخرى (مر، ت، ٤، ١٧٨)

- يعرض للقياس عارض يُسمّى عكس القياس. ولأجل مشابهة الخُلف ممّا أوردناه هنا وهو أن يؤخذ مقابل النتيجة إمّا بالصدق أو بالنقض ويضاف إلى إحدى المقدّمتين فيتّبع مقابل المقدّمة الأخرى، ويُستعمل في الجدول احتياليًا لمنع القياس إلا أن أخذ المقابل بالمتضاد والتناقض مختلف في الأشكال (سي، ب، ٥، ١٧٨)

- عكس القياس لم يخفَ عليك مشابهة الخُلف

## عكس المقدمات

- قد جرت العادة بأن يُعرف أولاً حالُ عكس المقدمات، حتى إذا وُقف عليها سهل الأمر في معرفة القياسات التي ليست بكاملة. ومعنى العكس هو تصيير الموضوع محمولاً، والمحمول موضوعاً، مع بقاء الكيفيّة والصدق على حاله. والقضيّة المنعكسة هي التي تقبل هذا العكس (س، ق، ٧٥، ٦)

## عكس المقدمّة المتصلة

- عكس المقدمّة المتصلة لنشتغل من العكس بعكس المتصل، ونقول: إن عكس المتصل على وجهين: أحدهما عكس إسقامة، والآخر عكس نقيض. وعكس الإسقامة، هو أن يجعل المقدم تاليًا، والتالي مقدّمًا، مع حفظ الكيفيّة، على أن يكون مع ذلك حافظًا للصدق. وأما عكس النقيض، فإن تجعل بدل التالي، نقيض التالي، وبدل المقدّم، نقيض المقدّم (س، ق، ٣٨٥، ٣)

## عكس الممكن

- أما عكس الممكن الذي على الأكثر فهو إشتراك مقدّمتين في حدودهما وإختلاف الكيفيّة وبقاء الترتيب والصدق (ز، ق، ١٤٩، ٨)

## عكس النتائج

- عكس النتائج: إعتبارات تعرض للقياس والمقدمات بسبب أحوال في الحدود (س، ق، ٥٤٩، ٣)

## عكس النقض

- عكس النقض وهو جعل نقيض المحمول

بقاء الكيف والصدق على وجه اللزوم (و، م، ٢٢٩، ١)

- (القضايا) الأربعة الموجبات تنعكس كلها بالعكس المستوي إلى جزئية موجبة (و، م، ٢٣٣، ١٩)

- العكس المستوي عبارة عن تحويل جزائيّ القضيّة مع بقاء الصدق والكيف والكم، إلّا الإيجاب الكلّي فيعوض عنه الإيجاب الجزئيّ (ض، س، ٣٠، ١٣)

## عكس مطلق

- العكس المطلق قلت أن يجعل المحكوم عليه محكومًا به والمحموم به محكومًا عليه (ر، ل، ٢٢، ١٨)

## عكس المطلقات

- في عكس المطلقات فلينبين أنّ الكليّة الموجبة هل تنعكس؟ وكيف تنعكس؟ أكليّة موجبة أو جزئية؟ وهل تبقى مطلقة؟ أم لا تبقى مطلقة؟ فنقول: إذا صدق قولنا كل ج ب فليس يلزم أن يكون كل ب ج: مثاله كل إنسان حيوان، وليس كل حيوان إنسان. وأيضًا نقول: كل إنسان مستيقظ، ولا نقول: كل مستيقظ إنسان. فليس يجب إذن للكليّة الموجبة عكس كليّ موجب، فإنّه ربما كان المحمول أعمّ. وأما عكسها الجزئيّ فواجب، فإنّا إذا قلنا: كل ج ب لزم أن بعض ب ج. وقد جرت العادة في بيان هذا أن يقال: إنّه إن لم يكن بعض ب ج فلا شيء من ب ج. وهذا مما ينعكس، فيكون ولا شيء من ج ب، وقد قلنا: كل ج ب، وهذا خُلف. فهذا هو البيان المعتاد في هذا الباب (س، ق، ٨٨، ٣)

في الصدق (ن، ش، ٢١، ١٧)  
 - عكس النقيض الموافق تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الآخر مع بقاء الكيف والصدق على وجه اللزوم (و، م، ٢٢٩، ٦)

- عكس النقيض المخالف تبديل الطرف الأول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم (و، م، ٢٢٩، ١١)

- عكس النقيض الموافق فحقيقته تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الآخر مع بقاء الكيف والصدق على وجه اللزوم وقيوده موافقة لقيود العكس المستوي إلا أن التبديل هنا بالنقيض، والمراد منه أن يُجعل نقيض المحمول موضوعًا ونقيض الموضوع محمولاً في الحملات ويُجعل نقيض التالي مقدماً ونقيض المقدم تالياً في الشرطيات المتصلات (و، م، ٢٣١، ١٨)

- عكس النقيض المخالف فحقيقته تبديل الطرف الأول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم (و، م، ٢٣٢، ١١)

- حكم الموجبة في عكس النقيض الموافق والمخالف حكم السالبة في العكس المستوي وحكم السالبة فيهما حكم الموجبة فيه (و، م، ٢٤٩، ١٤)

- الموجبة في عكس النقيض الموافق والمخالف حكمها حكم السالبة في العكس المستوي فتعكس في عكس النقيض كنفسها إذا كانت عامة بحسب الأزمنة والأفراد (و، م، ٢٥٠، ٤)

.. السالبة في عكس النقيض حكم الموجبة في

موضوعًا وعين الموضوع محمولاً مخالفًا للأصل في الكيف، أو جعل نقيض المحمول محمولاً موافقًا له في الكيف (م، ط، ١٨٩، ٢)

## عكس النقيض

- يلزمُ بحسب عكس النقيض أن يكون ما هو موجودٌ فيه بشرطه موجودًا فيه على الإطلاق (ف، ق، ١٢٩، ١)

- عكس النقيض، وهو أن يؤخذ ما يناقض المحمول فيجعل موضوعًا، وما يناقض الموضوع فيجعل محمولاً (س، ق، ٩٣، ١٠)  
 - معنى عكس النقيض هو أن تجعل مقابل المحمول، بالإيجاب والسلب موضوعًا، ومقابل الموضوع محمولاً. مثل أنه إذا أنتج: كل آ ب، أنتج: ما ليس ب، ليس آ. ولكن ينتج الأول بالذات، وأولاً؛ وهذه بالمعرض، وثانيًا؛ على سبيل اللزوم (س، ق، ٤٩٧، ٥)

- عكس النقيض هو أن يُجعل نقيضَ المحمول موضوعًا ونقيضَ الموضوع محمولاً (مر، ت، ١٣، ٩٠)

- عكس النقيض هو أن تجعل مقابل المحمول بالإيجاب والسلب موضوعًا ومقابل الموضوع محمولاً (سي، ب، ١٩٤، ٨)

- أما عكس النقيض فهو أن يصير نقيض الموضوع محمولاً ونقيض المحمول موضوعًا، كما إذا أردنا عكس قولنا: كل إنسان حيوان قلنا كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان (هـ، م، ٦٥، ١٨)

- عكس النقيض وهو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية نقيض الثاني، والثاني عين الأول مع مخالفته الأصل في الكيف وموافقته

علامة. وعلامة العدم كثيرًا ما تكون عدم علامة الوجود (س، ق، ٥٧٥، ٥)

- الدليل أقوى من العلامة، وكانَّ العلامة دليل ضعيف (س، ق، ٥٧٥، ١١)

- العلامة... هو قياس إضماري حدّه الأوسط إمّا أعم من الطرفين ممّا حتى لو صُرح بمقدّمته كان قياسًا من موجبتين في الشكل الثاني، كقولك هذه المرأة مُصفاّرٌ فهي إذن حلي. فإنك لو صرّحت بمقدّمته كانت صورته أنّ هذه المرأة مُصفاّرٌ والحلي مُصفاّر. وإمّا أخص من الطرفين حتى لو صُرح بمقدّمته كان من الشكل الثالث، كقولك الشجاعان ظلمة لأن الحجّاج كان شجاعًا. وصورته لو صرّحت بالمقدّمتين: الحجّاج شجاع والشجاع ظالم (مر، ت، ٨، ١٩١)

- العلامة هي قضية إمّا ضرورية وإمّا محمودة مظلونة يكون الحدّ الأوسط في القياس الكلي منها علامة لوجود شيء (ب، م، ٢٠٢، ٤)

- العلامة: وهي قياس إضماري حدّه الأوسط شيء، إمّا أعم من الطرفين ممّا حتى لو صُرح بمقدّمته كان الناتج منه من موجبتين في الشكل الثاني (سي، ب، ٢١٦، ٩)

- الضمير والعلامة... ليس هما شيئًا واحدًا (ش، ق، ٣٥٨، ١٥)

- العلامة التي تدلّ على وجود الشيء تُحمّل على ثلاث جهات... إمّا أن تكون محمولة على الأصغر موضوعة للأكبر فتألف العلامة في الشكل الأول، وإمّا أن تكون محمولة عليهما فتألف في الشكل الثاني، وإمّا أن تكون موضوعة للطرفين فتألف في الشكل الثالث (ش، ق، ٣٥٨، ٢٠)

- العلامة التي تألف في الشكل الأول... هي

العكس المستوي فتعكس جزئية بجهة الإطلاق في الفعليات، وبجهة الإمكان العام في الممكنتين على رأي وعلى رأي بجهة الإمكان العام في الجميع (و، م، ٢٥٠، ١٣)

## علاقة

- العلاقة والملازمة فهي إضافة تلزم؛ إمّا أحدهما، (المتقابلين) فيلحق الآخر غير لازم على ما هو الحال في بعض ذوات الإضافة مما قد تبيّن وإنضح، أو تلزم كليهما فيكونان به متضايقين من حيث اللزوم، فعلى هذه الصورة يجب أن تفهم التقابل (س، م، ٢٤٩، ٥)

- إذا كان الشيء إذا حضر في الذهن، لزم أن يحضر في الذهن شيء آخر، فبيّن أنّ بينهما علاقة ما. وكل علاقة بين معقولين، إمّا أن تكون علاقة لزوم، أو تلازم ليس على سبيل ما يكون بحمل ووضع؛ وإمّا أن تكون تلك العلاقة فيه على سبيل حمل أو وضع (س، ق، ٥، ٤٢٧)

## علامة

- العلامة فهي مقدّمة برهانية: إمّا إضطرابية وإمّا محمودة؛ لأن الذي بوجوده يوجد الشيء أو الذي بكونه يكون الشيء فهو علامة لكون الشيء أو لوجوده (أ، ق، ٣٠٢، ١)

- العلامة توجد على ثلاث جهات مثلما توجد الواسطة في الأشكال، لأنها إمّا أن تكون في الشكل الأوّل وإمّا في الثاني وإمّا في الثالث (أ، ق، ٣٠٢، ٦)

- أما العلامة فهي المقدّمة البرهانية المحمول فيها ضروريًا للموضوع (ز، ق، ١٩٨، ١٥)

- قد تكون على العدم علامة كما على الوجود

- بالكون (أ، ب، ٤٣٥، ١)
- العلة... والشئ الذي العلة عليه يتكوّن عندما يتكوّن معًا، وموجود متى كانت موجودة (أ، ب، ٤٣٥، ٩)
- متى وُجِدَ المعلول فالعلة أيضًا موجودة (أ، ب، ٤٥٤، ١١)
- إن كانت العلة والمعلول موجودين معًا، مثل أنه إن كانت الأرض في الوسط فهو منكسف، أو إن كان ورقه عريضًا فينثر ورقه - فإنه إن كانت هكذا فقد يلزم أن تكون موجودة معًا، ويوجد السبيل إلى أن يتبيّن بعضها من بعض (أ، ب، ٤٥٥، ٤)
- ما لم يكن بالعلة فهو برهان على «أنه» (أ، ب، ٤٥٦، ٥)
- العلة هي كلُّ ما، والأمر الذي العلة علته هو كلي (أ، ب، ٤٥٧، ٧)
- إن كان قد تبين من أمر العلة أنها بذاتها لا على طريق العلامة وبطريق العرض فذلك مما لا يمكن، وذلك أن الأوسط هو قول الطرف؛ وإن لم يكن هكذا فقد يمكن (أ، ب، ٤٥٨، ٥)
- يجوز أن نبحث عن الأمر الذي العلة علته، وعن الأمر الذي العلة له على طريق العرض؛ وليس يُظنّ بهذه أنها مسائل (أ، ب، ٤٥٨، ٧)
- إن أنت أخذت الشئ الذي العلة علته في الجزئية فهو أكثر. مثال ذلك أن تكون زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم هي أزيد ممّا المثلث والمربع، فأما إذا أخذت جميعها فهي بالتساوي، وذلك أن جميع الأشياء التي زواياها الأربع الخارجة مساوية لأربع زوايا قائمة بالأوسط على مثال واحد (أ، ب، ٤٥٩، ١٠)

- أصدق العلامات وأحدها وهي التي تُخصّص بإسم الدليل (ش، ق، ٣٥٩، ٢٠)
- «الآية» هي العلامة، وهي الدليل الذي يستلزم عين المدلول، لا يكون مدلوله أمرًا كليًا مشتركًا بين المطلوب وغيره، بل نفس العلم به يوجب العلم بعين المدلول، كما أن الشمس آية النهار (ت، ر، ١٥٨، ١٦)

## علة

- قد يظنّ بنا أننا نعرف كل واحد من الأمور على الإطلاق، لا على طريق السوفسطائيين الذي هو بطريق العرض، متى ظنّ بنا أننا قد تعرّفنا العلة التي من أجلها الأمر، وأنها هي العلة، وأنه لا يمكن أن يكون الأمر على جهة أخرى (أ، ب، ٣١٢، ١١)
- لا مانع يمنع أن يكون ما ليس هو علة من التي تحمل بالتساوي أعرف من العلة؛ ولذلك قد يوجد بتوسط هذا برهان (أ، ب، ٣٤٩، ٧)
- الوسط هو العلة (أ، ب، ٤٠٩، ١١)
- علة الوجود ليست لهذا الشئ أو لهذا الشئ، لكنها على الإطلاق للجوهر، أو لما هو لا على الإطلاق، لكن بما هو شئ من الأشياء الموجودة بالذات، أو على طريق العرض هو الأوسط (أ، ب، ٤١٠، ١)
- العلة التي يُقال فيها إن عند وجود هذا الشئ يجب أن يوجد هذا الشئ فإنها ليست عند أخذ مقدّمة واحدة، لكن عندما هي، أقل ما تكون، إشتان. وهاتان هما شئ كان لهما وسط واحد (أ، ب، ٤٣١، ٣)
- أما جميع الأشياء التي العلة لها هي معنى: نحو ماذا؟ - فمثل أن يقال: لِمَ يمشي؟ فيقال: لكيما يمشي (أ، ب، ٤٣٢، ٨)
- العلة للأشياء التي تكون والتي هي مُزْمَعَةٌ

- الأشياء القريبة جدًا لكل واحد الذي له العلة، أن العلة في أن يكون الأزل الذي تحت الكلي موجودًا هو هذا (أ، ب، ٤٦٢، ٣)
- الأمر الذي في جميعه يَصْحُحُ الحكمُ يُسميه أهل زماننا العلة وهو الحد الأوسط (ف، ق، ٤٧، ٩)
- يُوجدُ الحكمُ بوجود الشيء الذي يفرضُ علة حيث كان وفي أي أمر كان (ف، ق، ٥٢، ٩)
- إن العلة أعرف عند الطبيعة من المعلول لأن منها يبتدىء وعند المعلول تنتهي (ز، ب، ٢٢١، ٩)
- يقال علة للفاعل ومبدأ الحركة، مثل النجار للكرسي والأب للصبي. ويقال علة للمادة وما يحتاج أن يكون حتى تقبل ماهية الشيء، مثل الخشب ودم الطمث. ويقال علة للصورة في كل شيء يكون، فإنه ما لم تترن الصورة بالمادة لم يتكوّن الشيء. ويقال العلة للغاية والشيء الذي نحوه ولأجله الشيء، مثل الكين للبيت (مر، ت، ٢٥٣، ٣)
- المعلول يدلُّ على العلة والعلة أيضًا تدلُّ على المعلول ولكن المعلول لا يوجب العلة والعلة توجه (غ، م، ٥٩، ١٣)
- العلة تُطلَقُ على أربعة معانٍ: الأول: ما منه بذاته الحركة، وهو السبب في وجود الشيء: كالنجار للكرسي، والأب للصبي. الثاني: المادة، وما لا بد من وجوده لوجود الشيء: مثل الخشب للكرسي، ودم الطمث والنطفة للصبي. والثالث: الصورة، وهي تمام كل شيء، وقد تُسمى علة صورية: كصورة السري من السري، وصورة البيت للبيت. الرابع: الغاية الباعثة أولاً، المطلوب وجودها آخرًا. كالسكن للبيت، والصلوح للجلوس من السري
- (غ، ع، ٢٥٨، ٨)
- حدّ العلة: عندهم أنها كل ذات وجود ذاتٍ آخر، إنّما هو بالفعل من وجود هذا الفعل. وجود هذا بالفعل ليس من وجود ذلك بالفعل (غ، ع، ٢٩٣، ٩)
- العلة: قد تكون بالذات. وقد تكون بالعرض. وقد تكون بالقوة. وقد تكون بالفعل. وقد تكون قريبة. وقد تكون بعيدة (غ، ع، ٣٣٢، ٢)
- العلة كل ذات وجود ذاتٍ آخر إنّما هو بالفعل من وجود هذا بالفعل، ووجود هذا بالفعل ليس من وجود ذلك بالفعل (غ، ع، ٣٦٤، ٩)
- لتصطلح على تسمية المكوّن في المقدمتين علة وهو الذي يمكن أن يُقرنَ بقولك لأنه في جواب المطالبة. فإنه إذا قبل لك لم قلت أن النيذ حرام فتقول إنه مسكر ولا تقول لأنه حرام (غ، ح، ٣٢، ٨)
- العلة إمّا أن توضع بحيث تكون حكمًا في المقدمتين، أو محكومًا عليه في المقدمتين، أو توضع بحيث تكون حكمًا في إحدى المقدمتين محكومًا عليه في الأخرى وهذا الآخر هو النظم الأول (غ، ح، ٣٤، ١٥)
- العلة هي الحجاج فإنه متكرر في المقدمتين (غ، ح، ٦٠، ١١)
- العلة أخص من الحكم والمحكوم عليه في النتيجة لم يلزم إلا نتيجة جزئية وهو معنى النظم الثالث (غ، ح، ٦٠، ١٦)
- العلة أعم من المحكوم عليه وأخص من الحكم أو مساويًا للحكم كان من النظم الأول وأمكن أن تستتج منه القضايا الأربعة (غ، ح، ٦٠، ١٨)
- العلة أعم من الحكم والمحكوم عليه جميعًا



- كان من النظم الثاني ولم ينتج منه إلا النفي (غ)،  
ح، ٢٠٦١)
- العلة والمعلول يتلازمان وإن شئت قلت السبب  
والمسبب وإن شئت قلت الموجب والموجب  
(غ، ح، ٨٠٧٠)
- إن استدلت بالعلة على المعلول فقياسك قياس  
علة (غ، ح، ٩٠٧٠)
- إن استدلت بالعلة على المعلول فالبرهان  
برهان علة (غ، ص، ١٤٠٥٤)
- إن استدلت بالمعلول على العلة فهو برهان  
دلالة وكذلك لو استدلت بأحد المعلولين على  
الأخر (غ، ص، ١٥٠٥٤)
- يسبرون (الجدليون) أوصاف الأصل  
ويتصفحوه ويُطلون أن يكون واحدًا واحد  
منها علة إلى أن لا يبقى إلا ذلك المتشابه فيه  
فيقطعون يكون علة (سي، ب، ١١٠٢١٣)
- إنما يصح بعد حصر جميع الصفات وهو راجع  
أيضًا إلى الإستقراء وليس هو بهتين، بل ربما  
يشذ عن هذا الحصر وصف هو العلة (سي،  
ب، ١٨٠٢١٣)
- العلة تقال على أربعة معان: الأول الفاعل  
ومبدأ الحركة كالتجار للكروسي والأب للصبى.  
الثاني ما يحتاج إليه ليقبل ماهية الشيء وهو  
المادة مثل الخشب للكروسي ودم الطمط  
والنطفة للصبى. الثالث الصورة في كل شيء  
فإنه ما لم تفرق الصورة بالمادة لم يتكوّن الشيء  
مثل صورة الكروسي. الرابع الغاية التي لأجلها  
الشيء كالسكن للبيت والصلاح للجلوس  
للکروسي (سي، ب، ٣٠٢٦٩)
- كل علة لشيء في شيء فهي واسطة بينهما،  
لكن منها ما هي قريبة ومنها ما هي بعيدة ومنها  
ما هي بالذات ومنها ما هي بالعرض (سي،
- ب، ٨٠٢٦٩) - إذا كانت (العلة) بالفعل كانت سببًا لكون  
المعلول بالفعل، وأما إذا كانت بالقوة فليست  
سببًا لكون المعلول بالقوة فإن ذلك للمعلول من  
نفسه (سي، ب، ٥٠٢٧٠)
- الخلف يتميز بمغالطة عن سائر القياسات وهي  
وضع ما ليس بعلة علة (سي، ب، ١٨٠٢٨٢)
- متى كانت العلة هي السبب القريب في وجود  
الشيء فإن سلبها هو السبب القريب في سلب  
ذلك الشيء (ش، ب، ٨٠٤٠٨)
- ليس بين العلة المتقدمة بالزمان والمعلول  
المتأخر، أعني القريب، وسط (ش، ب،  
١٤٠٤٧٥)
- العلة ما يتوقف عليه الشيء (ه، م، ٤٠٧٣)
- «العلة» إن كانت تامة وجب طردها، وإن لم  
تكن تامة جاز تخلف الحكم عنها لفوات  
شرط، أو وجود مانع، ويُسمى ذلك  
«تخصيصًا» و«نقصًا» (ت، ١٠٠٣٩)
- مجرد عدم الانعكاس لا يدل على فساد العلة  
إلا إذا وجد الحكم بدون العلة من غير أن  
تخلفها علة أخرى (ت، ١٠٠٣٩)
- الحكم لا بد له من علة (ت، ١٠٠٣٩)
- إن أثبت (المعترض على الفقهاء) العلة كان  
«برهان علة»، وإن أثبت دليلها كان «برهان  
دلالة» (ت، ١٠٠١٢٩)
- «اقتران المعلول بعلمته» فإذا أريد به العلة ما  
يكون مُبدعًا للمعلول فهذا باطل بصريح العقل  
(ت، ١٠٠١٥٥)
- إذا أريد به العلة ما ليس كذلك، كما يمثلون به  
(الفلاسفة) من حركة الخاتم بحركة اليد،  
وحصول الشعاع عن الشمس، فليس هذا من  
باب «الفاعل» في شيء (ت، ١٠٠١٥٦)

- الذين يجعلون «العلة» و«الدليل» يراد به هذا أو هذا أقرب إلى المعقول من جعل هؤلاء «الدليل» لا يكون إلا من مقدمتين (ت، ر، ١، ١٨١، ٥)
- العلة المستلزمة للمعلوم يمكن الاستدلال بها (ت، ر، ١، ١٩٥، ١٠)
- قياس الشبهه فإذا قيل به لم يخرج عن أحدهما. فإن الجامع المشترك بين الأصل والفرع إما أن يكون هو «العلة»، أو «ما يستلزم العلة»، وما استلزمها فهو «دليها». وإذا كان الجامع لا «علة»، ولا «ما يستلزم العلة»، لم يكن الاشتراك فيه مقتضياً للاشتراك في الحكم، بل كان المشترك قد يكون معه العلة، وقد لا يكون. فلا يعلم حينئذ أن علة الأصل موجودة في الفرع، فلا يعلم صحة القياس (ت، ر، ١، ٢٠٤، ٤)
- إثبات العلة في الأصل لا بدّ فيها من «الدوران» أو «التقسيم» (ت، ر، ١، ٢٠٩، ٢٦)
- إذا كان الوصف المشترك وهو المسمى به «الجامع»، و«العلة»، أو «دليل العلة»، أو «المناطق»، أو ما كان من الأسماء، إذا كان ذلك الوصف ثابتاً في الفرع، لازماً له، كان ذلك موجباً لصديق المقدمه الصغرى (ت، ر، ١، ٢١١، ١٢)
- إن «العلة» إنما يراد بها «المعرّف»، وهو الأمانة، والعلامة، والدليل؛ لا يراد بها «الباعث» و«الداعي» (ت، ر، ١، ٢١٢، ٨)
- (العلة) يراد بها «الداعي»، وهو «الباعث» - وهذا قول أئمة الفقهاء وجمهور المسلمين - فإنه يقول ذلك في علل الأفعال. وأما غير الأفعال فقد تُفسر «العلة» فيها به الوصف المستلزم، كاستلزام الإنسانيّة إله الحيوانيّة،
- والحيوانيّة إله الجسميّة، وإن لم يكن أحد الوصفين هو المؤثر في الآخر (ت، ر، ١، ٢١٢، ١٠)
- قولهم (الفلاسفة): «وإن كان لا علة له سواه فجايز أن يكون علة لخصومه لا لعمومه». فيقال: هذا هو في معنى السؤال الأول. وهو أن يكون الحكم بُنِيَ لذات المحل، لا لأمر منفصل، وهو التعليل بالعلة القاصرة الواقعة على مورد النص (ت، ر، ١، ٢٣٨، ٢١)
- سائر ما ثبتت به العلة من «الدوران» والمناسبة وغير ذلك إذا أخذ معه، «السبب» و«التقسيم» أمكن كون «القياس» قطعياً (ت، ر، ١، ٢٣٩، ٣)
- لفظ «العلة» فيه إجمال - يراد به «الفاعل»، ويراد به «القابل» و«الشروط» (ت، ر، ٢، ٩٣، ٢١)
- القدر المشترك الذي هو العلة هو الميزان التي أنزلها الله في قلوبنا لئلا نزن بها هذا ونجعله مثل هذا، فلا تفرّق بين المتماثلين (ت، ر، ٢، ١١٤، ١)
- ما ذكروه (الفلاسفة) من اقتران العلة العقلية لمعلولها، ك«العلم» و«العالمية»، فجوابه أنه عند جماهير العقلاء ليس هنا علة ومعلول، بل العلم هو العالمية. وهذا مذهب جمهور نظار أهل السنة والبدعة، وهو نفي الأحوال، فلا علة ولا معلول (ت، ر، ٢، ١١٨، ١٩)
- قد يستدل بالمعلول على العلة، كما يستدل بالعلة على المعلول، ويستدل بأحد المعلولين على الآخر، ويستدل بثبوت أحد الضدين على انتفاء الآخر، وثبوت أحد المتلازمين على تحقق الآخر (ت، ر، ٢، ١٣٥، ٢٤)
- العلة نفسها لازمة لمعلولها المعين، لا يوجد

نوره» ثم نقول: «ما كسوف القمر؟» فنقول:  
«هو انمحاء نور القمر لتوسط الأرض» (مر،  
ت، ٢٥٠، ١٠)

### علة صورية

- الصورة (علة صورية) (غ، ع، ٣٣١، ٨)  
- ما يتوقف عليه الشيء المركب إن كان داخلاً  
فيه فإما أن يكون الشيء معه بالقوة أو بالفعل،  
فإن كان الأول فهي العلة المادية كالخشب  
للسرير، وإن كان الثاني فهي العلة الصورية  
كالهيئة السريرية، (ه، م، ٧٣، ٦)

### علة غائية

- المُباين: فينقسم: إلى ما منه الوجود، وليس  
الوجود لأجله، وهو العلة الفاعلية، (كالنَّجَارِ)  
للسرير). وإلى ما لأجله وجود المعلول،  
وهو العلة (الغائية) (كالصلوح) للجلوس  
للكرسی والسرير) (غ، ع، ٣٣١، ٢٢)  
- ما يتوقف عليه الشيء المركب إن كان داخلاً  
فيه، فإما أن يكون الشيء معه بالقوة أو بالفعل،  
وإن كان ما يتوقف عليه الشيء خارجاً عنه، فإن  
كان ما منه الشيء فهو العلة الفاعلية، وإن كان  
ما لأجله الشيء فهو (العلة) الغائية (ه، م،  
١٠، ٧٣)

### علة فاعلية

- المُباين: فينقسم: إلى ما منه الوجود، وليس  
الوجود لأجله، وهو العلة الفاعلية، (كالنَّجَارِ)  
للسرير). وإلى ما لأجله وجود المعلول،  
وهو العلة (الغائية) (كالصلوح) للجلوس  
للكرسی والسرير) (غ، ع، ٣٣١، ٢٠)  
- ما يتوقف عليه الشيء المركب إن كان داخلاً

المعلول المعتبرين إلا بتلك العلة. وإن قتر وجود  
ما هو من جنسه بغير تلك العلة فليس هو ذلك  
المعتبرين والعلة لا تكون معلولة لمعلولها، وهي  
لازمة له (ت، ٢، ١٣٩، ١٨)

- العلة وحدها هي الموجبة للمعلول، وإلا لم  
تكن علة له، بل جزء علة (ت، ٢،  
١٤٥، ١٠)

- إذا لم تكن ذات العلة مستقلة باقتضاء حصول  
صفة العلية لا جرم لم يكن العلم بذات العلة  
كافياً في حصول العلم بالعلية (ت، ٢،  
١٤٦، ١٩)

- صدور المعلول المتغير عن علة غير متغيرة  
ممتنع بالضرورة (ت، ٢، ٢٠٠، ١٦)

### علة اولى

- أرسطو وأتباعه لم يكونوا يقولون «واجب  
الوجود»، إنما يقولون «العلة الأولى»  
و«المبدأ». وليس في كلام أرسطو تقسيم  
الموجودات إلى «واجب بنفسه»، و«يمكن  
بنفسه مع كونه قديماً أولاً»، بل كان «الممكن»  
عندهم الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا  
«محدثاً». وإنما قسمه هذه القسمة متأخروهم  
من الملاحدة الذين نسبوا إلى الإسلام، كابن  
سينا وأمثاله، وجعلوا هذا عوضاً عن تقسيم  
المتكلمين «الموجود» إلى «قديم» و«حادث»  
(ت، ٢، ٥٦، ٨)

### علة ناتية

- العلة النائية مقومة للشيء، فهي إذن داخله في  
الحذ وفي جواب ما هو، فيتفق إذن الداخل في  
الجوابين، مثاله: لم انكسف القمر؟ فنقول:  
«لأنه توسط بينه وبين الشمس الأرض فانمحي

جميع هذه تُرى في المتوسط (أ، ب،  
٤٣٠، ١٤)

- أما في الأشياء التي ليست معًا أترى هي  
موجودة في الزمان المتصل، كما يظن أن أشياء  
أخر هي علل لأشياء أخرى، وهذه هي العلة لأن  
قد كان الشيء، بأن قد كان شيء آخر، وأنها  
علة لمزعم أن يكون شيء آخر مزمعًا، وهي  
أيضًا بمعنى أنه يتكوّن من قبل (أ، ب،  
٤٣٦، ٢)

- يمكن إذن أن تكون علل كثيرة هي علل شيء  
واحد بعينه؛ إلا أنه ليس على أنها علل أشياء  
واحدة بأعيانها في النوع (أ، ب، ٤٦١، ١٠)  
- العلل أربعة... هيولى وصورة وفاعل وغاية  
(ز، ب، ٢٧٦، ١٤)

- إن العلل أربعة: أحدها «الصورة» للشيء في  
حقيقة وجوده في نفسه؛ والآخر الشيء أو  
الأشياء التي يحتاج إليها أن تكون أولاً موجودة  
قابلة لصورة وجوده إذا حملته بالفعل حصل  
هو، وهو «المادة»؛ والثالث مبدأ الحركة وهو  
«الفاعل»؛ والرابع الشيء الذي لأجله يجمع  
بين مادة الكائن وصورته وهو «التمام». وكلها  
تصلح أن توضع حدودًا وسطى، وذلك لأن كل  
علة لشيء في شيء فهي واسطة بينهما (س،  
ب، ٢٢٣، ٢)

- من العلل ما هي بالذات، ومنها ما هي  
بالعرض. أما التي بالذات فكالثقل لانهدام  
الحائط، وهو من باب المبدأ الفاعلي،  
وكالصفالة العكس الشح وهو مثلاً من باب  
المبدأ العنصري، ومثل كون الزاويتين  
متساويتين في الجنيين مبدأ لإثبات كون  
الخط عمودًا وهو من باب المبدأ الصوري،  
وكالصحة لإثبات أنه يمشي قبل الطعام وهو من

فيه، فإما أن يكون الشيء معه بالقوة أو بالفعل،  
وإن كان ما يتوقف عليه الشيء خارجًا عنه فإن  
كان ما منه الشيء فهو العلة الفاعلية، (هـ، م،  
٧٣، ٨)

### علة قابلة

- يُسمى المنصر (علة قابلة) (غ، ع، ٣٣١، ٧)

### علة قاصرة

- الحكم يعلّل تارة بـ«علة متعدية» وتارة بـ«علة  
قاصرة». والتعليل بـ«القاصرة» إذا كانت  
«منصورة» جائز بافتراق الفقهاء (ت، ر،  
٢٣١، ٥)

### علة مادية

- ما يتوقف عليه الشيء المركّب إن كان داخلياً  
فيه، فإما أن يكون الشيء معه بالقوة أو بالفعل،  
فإن كان الأوّل فهي العلة المادية كالخشب  
للسرير (هـ، م، ٧٣، ٦)

### علة متعدية

- الحكم يعلّل تارة بـ«علة متعدية» وتارة بـ«علة  
قاصرة». والتعليل بـ«القاصرة» إذا كانت  
«منصورة» جائز بافتراق الفقهاء (ت، ر،  
٢٣١، ٥)

### علل

- كانت العلل أربعًا: إحداهما: ما معنى الوجود  
للشيء في نفسه؟ والأخرى: عندما يكون: أيّ  
الأشياء يلزم أن يكون هذا الشيء؟ والثالثة:  
العلة التي يعلّل فيه: ما الأوّل الذي حرّك؟  
والرابعة: هي التي يقال فيها: نحو ماذا؟ - فإن

العلة الفاعلية والقابلية، فلا يجب من وضعهما وضع المعلول وإنتاجه، ما لم يقترن بذلك ما يدل على صيرورتها علة بالفعل مثل اقتران انفعال الأفيون عن الحرارة الغريزية التي في الأبدان بالقوة المبردة التي فيه، فإنه حينئذ يجب عن قوته التبريد، وكذلك نجد في كثير من المواد (مر، ت، ٢٥٤، ٣)

- بعض العلل والمعلولات قد ترتب ترتيباً يوهم الدور (سي، ب، ٢٧٣، ٨)

- أما دخولها (العلل) في الحدود فإن كان الغرض من الحد تصوّر الشيء من جهة ماهيته فيتم من هذه العلل بما هي أجزاء القوام، ولا يؤخذ معها ما هي خارجة عن ذات الشيء (سي، ب، ٢٧٤، ١)

- أما (العلل) التي هي أخص مثل انطفاء النار وانكسار الفئفئة والقرع بالعصا وغير ذلك للصوت فليس شيء منها يدخل في حدود ما هو أعم منها. وإن دخلت في البرهان فإن وجد لها معنى عام مثل القرع المقام الذي هو العام لجميع علل الصوت كان المأخوذ في حد الصوت (سي، ب، ٢٧٤، ٥)

- حال العلة التي على طريق الغاية من معلولاتها بالعكس من حال العلة التي على طريق الفاعل، وذلك أن العلة التي على طريق الفاعل هي الأمور المتقدمة على المعلولات في الوجود بالزمان (ش، ب، ٤٧١، ١٩)

- علل الأشياء الموجودة مع الأشياء هي في الأشياء الكائنة في الزمان الماضي والكائنة في المستقبل واحدة بعينها. . . وهذه العلل هي موجودة مع الأمور الموجودة وكائنة مع الأشياء الكائنة (ش، ب، ٤٧٤، ٥)

- العلة التي ليس توجد مع معلولاتها، وهي

باب المبدأ التامّي. وأما التي بالعرض فتركوا الدعامة: لانهدام الحائط في إعطاء المبدأ الفاعلي (س، ب، ٢٢٤، ١٥)

- إن العلة للموضوعات الخاصة هي العلة الخاصة، والعلة للموضوع العام هي العلة العامة. وأيضاً إذا كان بين الطرفين أوساط متعاكسة بعضها علة لبعض، فالعلة للأصغر هي الأقرب عليها منها لأنها علة لوجود العلة الثانية لها التي هي أقرب من المحمول. والعلة للأكبر هي الأقرب من الأكبر. وقد عرّفت الفرق بين علة النتيجة وعلة الأكبر وحده: فإن الأول هو علة النتيجة؛ فما هو أقرب من الأصغر فهو أولى بالعلة للنتيجة؛ والثاني هو علة الأكبر وحده. ولست أعني بعلة النتيجة في هذا الموضع علة التصديق بها، بل علة وجودها في نفسها (س، ب، ٢٥٣، ١٧)

- العلة أربع: الفاعل: كالسجّار للباب، والصورة: كصورة الباب الموجودة في الخشب، والمادة: كالخشب في الباب، الغاية: كالفائدة التي تحصل بوجود الباب (مر، ت، ٣٦، ١٨)

- كلّ واحدة من (العلل) إما قريبة كالغفونة للحمّى، وإما بعيدة - كالسّدة، وإما بالقوة وإما بالفعل، وإما خاصة كالتبّاء للبيت، وإما عامة كالصانع للبيت. وإما بالذات مثل «السّمونيا يُسهل فإنه يسخّن بذاته» وإما بالعرض مثل «السّمونيا يبرد لأنه يُزيل سخونة المسخّن - أعني الصفراء - بأسها لها»، أو «شرب الماء البارد يسخّن لآته يجمع السخّن» (مر، ت، ٢٥٣، ٨)

- العلة الأربع قد تقع حدوداً وسطى في البراهين لإنتاج قضايا محمولاتها أعراض ذاتية. وأما

## علم ١٩٤٤

- العلة الفاعلة هي علم الوجود وليست عللاً للماهية (س، ب، ١٩٦، ١٢)

## علم الوجود

- أما علم الوجود فليس يجب أن تكون عللاً في الماهية، ولذلك لا تدخل علم الوجود، وهي العلة الفاعلة والغايات، في الحدود، بل تدخل في الرسوم القائمة مقام الحدود. ولو كان جميع العلة الموجبة للوجود تدخل في الحدود، لكننا نعلم حدوث كل مُخَدِّث ومُخَدِّث كل مُخَدِّث من حدّه (س، ب، ١٩٦، ١٥)

الفاعل والهيولي، فليست هذه حالها مع معلولاتها، أعني إن كانت موجودة فمعلولاتها موجودة، وإن كانت مُزَمَّعة أن توجد فمعلولاتها مُزَمَّعة أن توجد (ش، ب، ٤٧٤، ١٤)

- من لا يثبت «الأسباب» و«العلل» من أهل الكلام، كالجهنم وموافقه في ذلك مثل أبي الحسن وأتباعه، يجعلون المعلوم اقتران أحد الأمرين بالآخر لمحض مشيئة القادر المريد، من غير أن يكون أحدهما سبباً للآخر ولا مولدًا له (ت، ر، ١٠٨، ١٠، ١١)

## علم خاصة

- العلم الخاصّة، حدود أنواع الشيء مثل انطفاء النار لحدّ الرعد، لا لحدّ الصوت المطلق (مر، ت، ٢٥٦، ٢)

- العلم الخاصّة قد تشترك في معنى عام يكون العلة المساوية للمعلول الذي هو أعم من كل واحدة منها وقد لا تشترك (سي، ب، ٢٧٢، ٥)

- العلم الخاصّة التي لا تشترك فلا تُجعل حدودًا وسطى إلا لموضوعات لها أخص من الأكبر فلا تكون علم وجود الأكبر على الإطلاق بل علم وجوده للأصغر الأخص (سي، ب، ٢٧٢، ٦)

## علم ذاتية

- إن العلم الذاتيّة مقومة (مر، ت، ٢٥٥، ١١)  
- العلم التي هي أخص من الشيء... فليس شيء منها يدخل في الحدّ ويدخل في البرهان (مر، ت، ٢٥٥، ١٣)

## علم

يقولون (قوم) إن العلم إنما هو بالبرهان فقط، غير أنهم يقولون إنه لا مانع يمنع أن يكون برهان على كل شيء. فإنهم زعموا أنه قد يمكن أن يكون البرهان دورًا ولبعض الأشياء ببعض (أ، ب، ٣١٨، ٧)

- ليس كل علم فهو برهانًا، لكن العلم الذي من غير توسط هو غير مبرهن (أ، ب، ٣١٨، ١٠)  
- يوجد أيضًا مبدأ ما للعلم هو الذي به تتفرقت الحدود (أ، ب، ٣١٨، ١٥)

- العلم بأن الشيء موجود، والعلم «بلم هو» قد يخالف بعضهما بعضًا: أما أولاً ففي علم واحد بعينه؛ وفي هذا يكون على ضربين: أحدهما متى كان كون القياس لا بغير ذوات الأوساط (وذلك أنه ليس توجد العلة الأولى، والعلم بلم هو إنما يكون بالعلّة الأولى)؛ والنحو الآخر متى كان القياس بغير ذوات أوساط، لكن ليس العلة نفسها، بل بالتي تنعكس بالتساري، أو

- بأشياء هي أعرف (أ، ب، ١، ٣٤٩)
- العلم من الأشياء التي هي أقلّ هو أفضل وهو بالكليّة هذا، وهو أنه إن كانت الأوساط في باب ما هي معلومة على مثال واحد، وكانت التي هي أقدم هي أعرف؛ فليكن البرهان الواحد بأوساط (أ، ب، ٣، ٣٩١)
- أقدم العلم العلم بأن الشيء موجود، والعلم يلمّ الشيء الذي هو بعينه، لا العلم بأنّ الشيء الذي هو خلو من العلم يلمّ الشيء (أ، ب، ٢، ٣٩٥)
- لا سبيل إلى قبول العلم بالحقّ (أ، ب، ١٠، ٣٩٧)
- لما كانت البراهين من الأشياء الكليّة، وكان لا سبيل إلى أن يقع الإحساس بهذه، فمن البين أنه لا سبيل إلى قبول العلم بالحقّ (أ، ب، ٢، ٣٩٨)
- العلم فإنما هو العلم لشيء كلي (أ، ب، ٥، ٣٩٨)
- لا يمكن أن يكون معنى الإحساس هو معنى علم شيء من الأشياء التي عليها برهان، اللهم إلا أن يحبّ إنسان أن يُسمّى العلم بالبرهان الإحساس (أ، ب، ١٤، ٣٩٨)
- العلم يكون على طريق الكليّ وبأشياء ضرورية؛ والضروري لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه (أ، ب، ٨، ٤٠٢)
- العلم والمعلوم هو مخالف للظنّ والمظنون (أ، ب، ٨، ٤٠٢)
- العلم - كما نقول - بما هو ويلمّ هو واحد بعينه (أ، ب، ٦، ٤١١)
- العلم على طريق البرهان هو أن تقتني البرهان (أ، ب، ٧، ٤١٢)
- العلم بشيء واحد بما هو واحد إنما هو علم واحد (أ، ب، ٣، ٤١٣)
- العلم بما هو والعلم بعلمة ما هو هما كما قلنا شيئًا واحدًا بعينه، والحجة في هذا هي أنه يوجد سبب ما (أ، ب، ٦، ٤٢٥)
- العلم الذي بغير ذوات وسط أتري هو واحد بعينه، أم ليس هو كذلك - فلإنسان أن يشكّك في ذلك (أ، ب، ١٣، ٤٦٢)
- العقل هو مبدأ العلم، ويكون هو مبدأ للمبدأ؛ وجميعه عند جميع الأمر هو على مثال واحد (أ، ب، ٨، ٤٦٥)
- العلم ثلاثة: علم يُستقى علم الأجساد، وهو علم منافع الدنيا من الطب والصناعات والتجارات، وكل ما يقع على جسد قائم معلوم. وإذا نُسب هذا العلم، قيل العلم الأسفل. وعلم يستقى علم الغيب وهو المعرفة بالغيب عن الأبصار وتبصرة العقول. فإذا نسبت هذا العلم، قيل العلم الأعلى. وعلم يُستقى علم الأدب، وهو علم الحساب والهندسة والنجوم وتأليف اللحن... وإنما سُمّي الأدب، لأنه رياضة للقلوب وجلاء وصفاء وبهاء وبلغة ووصلة إلى العلم الأعلى (ق، م، ٢، ٢٣)
- العلم الرئيسي على الإطلاق من بين العلوم التي تُعطي الأسباب، فإنّه هو الذي يُعطي أسباب الموجودات القصوى وهذا العلم ينبغي أن يكون هو الفلسفة الأولى (ف، ب، ٧٠، ١٣)
- العلم لا يحصل إلا ببرهان (ف، ج، ٥٣، ٢)
- بصيرُ العلم نفسه الذي هو لاحق للشيء إذا حصل في النفس أن يكون معلومًا أيضًا، والمعلوم أيضًا نفسه يكون معلومًا؛ وبصير المعقول معقولًا أيضًا، (والمعقول) أيضًا (معقولًا)؛ والعلم الذي بمعنى العلم أيضًا

- معلوماً، وذلك لعلم آخر، وهكذا إلى غير النهاية (ف، ح، ٦٥، ١)
- العلم الذي موضوعه أبسط أشرف من العلم الذي موضوعه أقل في باب البساطة، بمنزلة علمي العدد والهندسة (ز، ب، ٢٦٤، ٧)
- العلم هو طريق ومسلك توقف به علم الأشياء الخفية ووقفاً متيقناً بتوسط أشياء ظاهرة، أي ذاتية وضرورية ومناسبة (ز، ب، ٢٦٧، ٧)
- إن الشيء يُعَلَّم من وجهين: أحدهما أن يُتصوّر فقط حتى إذا كان له إسم فنُطِقَ به، تمثّل معناه في الذهن، وإن لم يكن هناك صدق أو كذب، والثاني أن يكون مع التصوّر تصديق (س، د، ١٧، ٧)
- العلم بالمفردات يكون على وجهين: لأنه إما أن يكون علمًا بها، من حيث هي مستعدة لأن يؤلّف منها التاليف المذكور، وإما أن يكون علمًا بها، من حيث هي طبائع وأمر يعرض لها ذلك المعنى (س، د، ٢١، ١٧)
- ليس يجب أن يكون كل علم بإزاء معلوم موجود؛ فمن العلم التصوّر، وقد تصوّر أمور ليس يجب لها الوجود، كالكرة المحيطة بذات عشرين قاعدة مثلثات، فإنّما تصوّر مثل هذه حقّ التصوّر ولا يحوجنا ذلك إلى أن نجعل لها وجودًا في الأعيان. وبالجمله لا يحوجنا ذلك إلى أن نجعل لها وجودًا غير الذي في الذهن. وهذا الذي في الذهن فهو العلم نفسه، وإنّما بحثنا عن علم مضاف إلى مضاف له، والمضاييف شيء ثان (س، م، ١٥٢، ٢)
- لا بدّ من مقدّمة أو مقدّمات يحصل العلم بها من وجهين: من جهة التصوّر أولاً، والتصديق ثانياً حتى يُكتَسَب بها تصديق لم يكن (س، ب، ١١، ١٤)
- أمّا المعرفة فهو ما كان من الحسّ. وأمّا العلم فما كان من العقل. والمعرفة حدثت في الحال، وأمّا العلم فقد كان قبلها (س، ب، ٢٦، ٢١)
- إذا سبق منّا العلم بأنّ كل ما هو هكذا فهو هكذا من غير طلب، بل بفطرة عقل أو حسّ أو غير ذلك من الوجوه فقد أحطنا بالقوّة علمًا بأشياء كثيرة. فإذا شاهدنا بالحسّ بعض تلك الجزئيات من غير طلب، فإنّها في الحال تدخل بالفعل تحت العلم الأوّل... فإنّما نعلم المطلوب بالتصوّر أولاً ونعلم ما قبله مما يوصل إلى معرفته بالتصديق (س، ب، ٢٩، ٦)
- ليس كل علم ببرهان، وأن بعض ما يُعَلَّم يعلم بذاته بلا وسط، فتكون عنده النهاية في التحليل، فيكون هو وما يجري مجراه المبدأ الذي تنتهي إليه مقدّمات البراهين (س، ب، ٢٦، ٢٣)
- قد يكون للعلم موضوع مفرد مثل العدد لعلم الحساب. وقد يكون غير مفرد، بل تكون في الحقيقة موضوعات كثيرة تشترك في شيء يتأخّد به، وذلك على وجوه (س، ب، ١٠٠، ٧)
- العلم موضوعه هو الضروريّ: إمّا الضروريّ على الدّوم فيكون العلم على الدّوم؛ وأمّا الضروريّ بالشرط فيكون العلم أيضًا بالشرط (س، ب، ١٩٠، ١)
- كل علم فإنّما تصوّر وإمّا تصديق (مر، ت، ٤، ٤)
- قد يمكن أن يُعَلَّم الشيء بالقوّة ويُجهل بالفعل، بأن يكون إمّا تُعَلَّم المقدّمة الكبرى الكلّيّة بل الصغرى أيضًا، ولا تُعَلَّم النتيجة، وذلك لأنّ العلم بهما شيء غير العلم بالنتيجة، ولكنه علّة للعلم بالنتيجة (مر، ت، ١٨٦، ٦)



- إن كل علم فإنما يتبين بوسط (مر، ت، ٢٠٤، ١٢)
- العلم اعتقاد بأن الشيء كذا، وأنه لا يمكن أن لا يكون كذا، وبواسطة توجهه والشيء كذلك في ذاته، وقد يقال لتصور الماهية بتحديد (مر، ت، ٢٦٣، ٩)
- العلم إما تصور وإما تصديق (غ، م، ٢٥، ١٥)
- العلم بذوات الأشياء، كعلمك بالإنسان، والشجر، والسماء؛ وغير ذلك. ويُسمى هذا العلم تصوّرًا (غ، ع، ٦٧، ١٣)
- العلمُ نسبة هذه الذوات المتصورة، بعضها إلى بعض، إمّا بالسلب أو بالإيجاب، كقولك: الإنسان حيوان. والإنسان ليس بحجر. فإنك تفهم «الإنسان» و«الحجر» فهما تصوّرًا لذاتهما، ثم تحكم بأن أحدهما مطلوب عن الآخر، أو ثابت له. ويُسمى هذا تصديقًا؛ لأنه يتطرق إليه التصديق والتكذيب (غ، ع، ١٥، ٦٧)
- العلمُ قسمان: أحدهما: علمُ بذوات الأشياء ويُسمى تصوّرًا. والثاني: علمُ بنسبة الذوات بعضها إلى بعض، بسلب أو إيجاب ويُسمى تصديقًا (غ، ع، ٢٦٥، ١)
- العلمُ الحاصلُ بمجرد الاسم يُسمى علمًا جمليًا (غ، ع، ٢٦٦، ١٤)
- إن حقّ الأمور المختلفة أن تختلف ألفاظها، إذ الألفاظ مثل المعاني فحقها أن يُحاذي بها المعنى، فلنسمّ الأول معرفة ولنسمّ الثاني علمًا (متأسّين) فيه بقول النحاة إن المعرفة تتعدى إلى مفعول واحد إذ تقولُ عرفْتُ زيدًا، والظنُّ يتعدى إلى مفعولين إذ تقولُ ظننتُ زيدًا عالمًا، ولا تقول ظننتُ زيدًا ولا ظننتُ عالمًا والعلمُ من باب الظنِّ فتقول علمتُ زيدًا عدلاً (غ، ص، ١١، ١٢)
- كلُّ علم تطرّق إليه تصديق فمن ضرورته أن يتقدّم عليه معرفتان أي تصوّران (غ، ص،
- العلم ينقسم إلى أولي وإلى مطلوب، فالمطلوب من المعرفة لا يُقتَضُ إلا بالحدّ، والمطلوب من العلم الذي يتطرق إليه التصديق أو التكذيب لا يُقتَضُ إلا بالحجّة والبرهان وهو القياس (غ، ح، ٦، ٧)
- المعلوم بأصل العلم كالمعلم بوجود الكفارة على من أظفر بالجماع في نهار رمضان ويكون الأصل فيه إمّا قول أو فعل أو إشارة أو تقدير من صاحب الشرع (غ، ح، ٨٤، ١٣)
- الشيء له في الوجود أربع مراتب: الأولى حقيقة في نفسه، الثانية ثبوت مثال حقيقته في الذهن وهو الذي يُعبّر عنه بالمعلم، الثالثة تأليف مثاله بحروف تدلُّ عليه وهي العبارة الدالة على المثال الذي في النفس، والرابعة تأليف رقوم تُدرك بحاسة البصر دالة على اللفظ وهي الكتابة والكتابة تبع اللفظ إذ تدلُّ عليه واللفظ تبع العلم إذ يدلُّ عليه والعلم تبع المعلوم إذ يطابقه ويوافقه. وهذه الأربعة متوافقة متطابقة متوازنة إلا أن الأولين وجودان حقيقيان لا يختلفان بالأعصار والأخريان وهما اللفظ والكتابة تختلف بالأعصار، والأمس لأنها موضوعة بالإختيار (غ، ح، ١٠٨، ١٨)
- الحقيقة جامعة مانعة فإن نظرت إلى مثال الحقيقة في الذهن وهو العلم وجدته أيضًا كذلك (غ، ح، ١٠٩، ١٠)
- المعرفة تتعدى إلى مفعول واحد إذ تقول عرفت زيدًا، والظنُّ يتعدى إلى مفعولين إذ تقول ظننت زيدًا عالمًا، ولا تقول ظننت زيدًا ولا ظننت عالمًا والعلمُ من باب الظنِّ فتقول علمتُ زيدًا عدلاً (غ، ص، ١١، ١٢)
- كلُّ علم تطرّق إليه تصديق فمن ضرورته أن يتقدّم عليه معرفتان أي تصوّران (غ، ص،

- (١٤، ١١)
- العلم ينقسم إلى أولي كالضروريات وإلى مطلوب كالنظريات (غ، ص، ١٢، ١)
- المطلوب من المعرفة لا يُقتنص إلا بالحد والمطلوب من العلم الذي يتطرق إليه التصديق والتكذيب لا يُقتنص إلا بالبرهان (غ، ص، ١٢، ٢)
- تَقَرَّرُ محصول التأليف مع ما فيه من صدق في الأذهان يُسَمَّى علمًا (ب، م، ٣٦، ٤)
- إن المعرفة بالمفردات والعلم بالمؤلفات (ب، م، ٣٦، ٤)
- في كل علم معرفة هي تصوُّر مفرداته (ب، م، ٣٦، ٥)
- يقال علم لمحصول المعاني الكلية كعنى الإنسان والحيوان (ب، م، ٣٦، ١٨)
- العلم هو محصول الحكم والمحكوم به وعليه في النفس (ب، م، ٧٠، ٤)
- كل علم وحكم كما قيل إنما هو بوجود محمول لموضوع في الحملات أو لا وجوده لكُلِّه أو لبعضه أو لزوم تال لمُقَدِّم في الشرطيات المتصلة أو عناده له في المنفصلة (ب، م، ١١٠، ٢٣)
- يتم العلم بأربعة أشياء هي الموضوع والمحمول والمبادئ والمسائل فيشارك في شيء من هذه الأربعة ويخالف بشيء منها (ب، م، ٢٢٢، ٨)
- موضوع كل علم هو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أحواله التي تعرض له لذاته، وتُسَمَّى تلك الأحوال أعرافًا ذاتية (سي، ب، ٢٩، ١)
- العلم لصورة في الذهن مطابقة للأمر الموجود، فتكون الأجزاء سابقة في التصوُّر كما هي في الوجود (سي، ب، ٣٧، ١١)
- العلم والجهل لشيء واحد أو العلم والظن المتقابلين به قد يمكن على وجهين: أحدهما يستحيل في حق شخص في وقت واحد، والثاني لا يستحيل (سي، ب، ٢٤٩، ٦)
- لا يجتمع علم وظن في شيء واحد لشخص واحد لأن العلم يقتضي رأيًا ثابتًا، والظن رأي غير ثابت (سي، ب، ٢٧٥، ١٥)
- العلم هو اعتقاد أن الشيء كذا وأنه لا يمكن أن يكون إلا كذا اعتقادًا لا يمكن زواله إذا كان الشيء في نفسه كذلك وحصل هنا الاعتقاد بواسطة أوجبه، ويقال علم لتصور الماهيات بالحد (سي، ب، ٣٧٤، ١٥)
- العلم (داخل) تحت جنس الكيفية (ش، م، ١٠، ١)
- العلم من المضاف (ش، م، ٣٧، ٧)
- العلم... يقع بالشيء في أكثر الأشياء بعد تقدم وجوده، وأما مع وجوده فأقل ذلك (ش، م، ٤٠، ٢٣)
- العلم الذي يجب أن يتقدم على كل ما شأنه أن يدرك بفكر وقياس على ضريين: إما علم بأن الشيء موجود أو غير موجود وهو الشيء الذي يُسَمَّى التصديق، وإما علم بماذا يدل عليه اسم الشيء وهو الذي يُسَمَّى تصوُّرًا (ش، ب، ٣٦٩، ١٧)
- العلم بوجود الشيء غير العلم بماذا يدل عليه اسمه، فقد يُعَلِّم ما يدل عليه الاسم ولا يُعَلِّم وجوده (ش، ب، ٣٧٠، ٨)
- من شرط العلم المحقق أن تكون النتيجة ضرورية (ش، ب، ٣٨٠، ٩)
- الذي ليس يعلم الشيء أنه ضروري بأمر ضروري فليس يعلم أنه أمر ضروري بعلمه (ش، ب، ٣٨٩، ١٤)

- من ليس يعلم الشيء بعلمته فليس عنده علم به إلا بطريق العرض (ش، ب، ١٦، ٣٨٩)
- جميع ما يعلمه الانسان ليس يخلو من ان يكون علمه له: إما بالاستقراء وإما بالبرهان (ش، ب، ٣، ٤٢٢)
- الذي يعلم أن كذا هو كذا من قِبَل أنه مشار إليه فهو إنما يعلمه بطريق العَرَض لا من جهة ما هو (ش، ب، ٢، ٤٣٥)
- ... العلم بالأمر الكلّي أفضل من العلم بالجزئي (ش، ب، ٦، ٤٣٥)
- الذي يعلم الكلّي فعنده علم الجزئي من قِبَل الكلّي بالقوة القريبة (ش، ب، ٧، ٤٣٦)
- الذي يعلم الجزئي ... ليس عنده من قِبَله علم الكلّي إلا بالقوة القريبة ولا البعيدة (ش، ب، ٧، ٤٣٦)
- العلم الذي يبيّن وجود الشيء بعلمته أوثق من العلم الذي يبيّن وجود الشيء بأمر متأخر عنه (ش، ب، ٤، ٤٤١)
- العلم الذي يكون موضوعه أشد تبرئاً من المادة ... هو أوثق علمًا (ش، ب، ٦، ٤٤١)
- العلم الذي مبادئ موضوعاته أبسط براهينه أوثق من العلم الذي مبادئ موضوعاته مرّجة من ذلك المعنى الأبسط ومعنى زائد إليه (ش، ب، ٩، ٤٤١)
- العلم يكون في الأمر الكلّي الضروري وبحود وسط ضرورية (ش، ب، ٢، ٤٥٠)
- العلم يخالف الظن الصادق (ش، ب، ٢، ٤٥٠)
- العلم هو أن يُعتدّ في الشيء الموجود أنه لا يمكن أن يكون بخلاف ما هو عليه (ش، ب، ٦، ٤٥٠)
- كل ما يقع به لإنسان ما علم فقد يمكن أن يقع به لآخر ظنّ (ش، ب، ٢، ٤٥١)
- ليس يلزم من كون الظنّ والعلم قد يكونا لشيء واحد أن يكونا شيئًا واحدًا (ش، ب، ١٠، ٤٥١)
- إذا كان العلم والظنّ ... يمكن أن يكونا واحدًا من جهة الموضوع لا الاعتقاد، فظاهر أنه لا يمكن أن يكون لإنسان واحد في شيء واحد علم وظنّ معًا (ش، ب، ١٩، ٤٥١)
- العلم الحاصل عن الاستقراء ليس هو علمًا حاصلًا عن قياس، ولا هو من نوع العلم الحاصل عن القياس (ش، ب، ١١، ٤٦٢)
- كل ما لم يُعلم من قِبَل سببه ... لم يُعلم وجوده بالحقيقة (ش، ب، ٤، ٤٧٠)
- العلم بالمتضادات واحد والعلم بالمتضاد واحد (ش، ج، ٣، ٥١٦)
- خاصّة العلم أنه ظن لا يتغيّر التصديق به من القياس إذ هو واحد ثابت لا يزول (ش، ج، ٦، ٥٨٣)
- العلم هو ظنّ لا يتغيّر، والعالم إنسان لا يتغيّر علمه (ش، ج، ٧، ٥٨٧)
- العلم إما تصوّر فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل، أو تصوّر معه حكم وهو إسناد أمر إلى آخر إيجابًا أو سلبًا ويقال للمجموع تصديق (ن، ش، ٢، ٨)
- العلم بأنّ اللفظ دالٌّ على المعنى أو موضوع له مسبوق بتصوّر المعنى (ت، ر، ١، ٣٧، ٢٢)
- كون العلم بديهيًا أو نظريًا هو من الأمور النسبية الإضافية، مثل كون «القضية» يقينية أو ظنية (ت، ر، ١، ٤٠، ١٩)
- الغرض بالسؤال عن «العلم» التعرّض لتفصيله، وإنما الغرض «معرفة العلمية بأخصّ وصف العلم» (ت، ر، ١، ٤٣، ٢٣)

- «العلم هو المعرفة»؛ وهذا حدّ لفظي (ت)،  
١، ٩٧، ٥)
- لو توقف تصوّر «العلم» على غيره لزم الدور  
(ت، ١، ٩٧، ١٦)
- حصر حصول العلم على «القياس» قول بغير  
علم (ت، ١، ١٠٣، ٣)
- «عدم العلم» ليس «علمًا بالعدم»، و«عدم  
الوجدان» لا يستلزم «عدم الوجود» (ت، ١،  
١١٤، ١٢)
- العلم «بالنتيجة» - وهو أنّ «هذين المعنيين  
ضدّان، فلا يجتمعان» - يمكن بدون العلم  
بالمقدمة الكبرى وهو أنّ «كل ضديّين لا  
يجتمعان». فلم يفتر العلم بذلك إلى القياس  
الذي خصّوه (الفلاسفة) باسم «البرهان» (ت،  
١، ١٢٢، ٥)
- العلم بالأعيان - معيّنة بأنواع الكليات -  
يحصل أيضًا في النفس بالبدئية والضرورة  
(ت، ١، ١٢٧، ١٩)
- لا يجوز أن يقال: إنّ العلم «بالأشخاص»  
موقوف على العلم «بالأنواع والأجناس»، ولا  
أنّ العلم «بالأنواع» موقوف على العلم  
«بالأجناس» (ت، ١، ١٢٧، ٢٥)
- العلم باستلزام المعين للمعيّن المطلوب أقرب  
إلى الفطرة من العلم بأنّ كلّ معيّن من معيّنات  
القضية الكلية يستلزم النتيجة (ت، ١،  
١٥٩، ٤)
- إنّ العلم المطلوب لا يحصل إلّا بمقدّمتين، لا  
يزيد ولا ينقص «قول» لا دليل عليه، بل هو  
باطل (ت، ١، ١٦٨، ١٦)
- لو لزم أن يذكر كل ما يتوقف عليه العلم وإن  
كان معلومًا كانت المقدمات أكثر من اثنتين،  
بل قد تكون أكثر من عشر (ت، ١،
- (١٧٧، ١٠)
- المطلوب من الأدلة والبراهين بيان العلم،  
وبيان الطرق المؤدّية إلى العلم (ت، ٢،  
١٨، ٦)
- العلم بالمعيّنات قد يكون أتيّن من العلم  
بالكليات (ت، ٢، ٩، ١١)
- المطلوب هو العلم، والطريق إليه هو الدليل.  
فمن عرف دليل مطلوبه عرف مطلوبه، سواء  
نظّمه بقياسهم أم لا (ت، ٢، ٩، ١٣)
- العلم إمّا تصوّر وإمّا «تصديق»، وكل منهما  
إمّا «بديهي» وإمّا «نظري» (ت، ٢، ٣١، ٢)
- العلم يحصل بالعلم بالدليل لمن لم يكن عالمًا  
به قط، ولمن يذكره بعد النسيان إذا كان قد  
علمه ثم نسيه (ت، ٢، ٨٨، ٣)
- تنازع النظار في العلم الحاصل بالدليل: هل هو  
لزومه عن الدليل لزومًا عاديًا كما يقولونه في  
الشعب مع الأكل، أو لزومًا عقليًا يسمى  
«التضمن» بحيث لا يمكن الانفكاك عنه كما  
يمنتع وجود العلم والإرادة بدون الحياة (ت،  
٢، ٨٨، ٢٤)
- حصول العلم بالدليل دون المدلول عليه ليس  
ممتنعًا لذاته، بل الأول سبب للثاني، ومقتض  
له، وموجب له، بحكم سنّة الله تعالى في عباده  
(ت، ٢، ٨٩، ٢)
- العلم بالقضية العامة، إما أن يكون بتوسط  
قياس، أو بغير توسط قياس. فإن كان لا بد من  
توسط قياس، والقياس لا بد فيه من قضية  
عامة، لزم أن لا يعلم العام إلّا بعام، وذلك  
يستلزم الدور أو التسلسل. فلا بد أن ينتهي  
الأمر إلى قضية كلية عامة معلومة بالبدئية،  
وهم يسلمون ذلك (ت، ٢، ١٠٦، ١٢)
- أنزل الله على القلوب من العلم ما تزن به

جمع مع «الآن» «اللم» ووقف على السبب القريب الذاتي، والعلم الآخر إقتصر على «الآن» فقط. والثاني أن يكون أحد العلمين أخذ الشيء المنظور فيه مجردًا بصورته عن المادة، والثاني يقعد عن ذلك، فيكون المجرد أشد استقصاء من العلم الذي يأخذ ذلك الشيء مقترنًا بمادة. ولذلك فإن علم الحساب أشد استقصاء من علم الموسيقى، وكذلك حال علم الهندسة من علم المناظر وعلم الهيئة. والثالث أن العلم الذي موضوعه الأوّل معنى بسيط بشرط أنه مسلوب عنه سائر الزوائد أشد استقصاء من العلم الذي موضوعه الأوّل ذلك المعنى موجب له زيادة (س، ب، ١٨٠، ١٨٠)

#### علم اعلى

- قد يفيد العلم الأعلى الأسفل مقدمات ثابتة في الأسفل من مقدمات بيّنة بالحدس أو بالتجربة فلا يكون البيان في العلم دورًا (مر، ت، ٢٣٧، ٤) الذي عومره اللوازم فهو العلم الأعلى الذي موضوعه الموجود والواحد، ولا يجوز أن يكون العلم بالأشياء التي تحته جزءًا من عمله لأنها ليست ذاتية له على أحد وجهي الذاتي، فلا العام يؤخذ في حدّ الخاص ولا بالعكس، بل هي موضوعة تحته (سي، ب، ٢٥٤، ٥)

- العلم الأعلى عند المنطقيين ليس علمًا بموجوده في الخارج (ت، ١، ١٤٠، ١١)

#### علم الهي

- العلم الإلهي يشتمل على النظر فيما ليس بجسم ولا هو في جسم وعلى النظر في الأسباب القسوى لكل ما يشتمل عليه سائر العلوم الآخر (ف، د، ٥٩، ٣)

الأمور حتى تعرف التماثل والاختلاف، ونضع من الآلات الحسية ما يحتاج إليه في ذلك، كما وضعت موازين التقديين، وغير ذلك (ت، ٢، ١٢٣، ٣)

- العلم لا يمنع تصور حقيقته من وجودها في أشخاص كثيرة كمالك والشافعي ونحوهما، ومع ذلك لا يصح أن يُحمل العلم بنفسه على تلك الأفراد فلا يقال مالك ابن أنس علم ولا الشافعي علم بل إنما يتوصل إلى حمله على تلك الأفراد بالإشتقاق منه أو الإضافة، فيقال مالك عالم أو مالك ذو علم (و، م، ١٧٤، ٤)

ليس العلم كليًا بالنسبة إلى الأشخاص المتصفين بالعلم لعدم صدقه عليها أي حمله عليها حمل مواطأة أي حملًا عليها بنفسه من غير إشتقاق ولا إضافة، وإنما هو كلي بالنسبة إلى علم الفقه والنحو والبيان والكلام ونحوها لأنه يحمل على كل واحد منها حمل مواطأة (و، م، ١٧٤، ١٦)

- قال إمام الحرمين لا يعرف العلم بالحقيقة لتعذره، بل بالقسمة والمثال، وقال الرازي هو ضروري يستحيل أن يكون غيره كاشفًا له، واختبر أنه معرفة المعلوم، فيشمل الموجود والمعدوم (ض، س، ٢٣، ٣٢)

- العلم لا يقال فيه معرفة المعلوم، لأنّ المعلوم مشتق من العلم، والمشتق لا يعرف إلا بعد معرفة المشتق منه، فمعرفة المعلوم إذن تتوقف على معرفة العلم، والعلم على معرفة المعلوم، فجاء الدور (ض، س، ٢٧، ٣٦)

#### علم اشد استقصاء

- إنه قد يكون علم أشد استقصاء من علم من وجوه ثلاثة: أحدها أن يكون أحد العلمين قد

(٢٧، ٩٩)

- في العلم الإلهي فإنه إذا كان يُعطي من جهة الإله والأشياء الإلهية من الأسباب التي بها يَؤام الشيء الفاعل، والماهية التي بها الشيء بالفعل، والغاية، صارت المطلوبات بحرف «هل» عن ما يوجد الموضوع فيه الإله أو شيئاً ما إلهياً هي التي بها يَؤام المحمول من جهة الشيء الذي أُجِدَّ موضوعاً (ف، ح، ٢١٧، ١٥)

علم برهان

- لا سبيل ... إلى حصول العلم بالبرهان عن الحسّ (ش، ب، ٤٤٥، ٢)

- العلم بالبرهان ... يكون على الأمر الكلي وبالامر الكلي (ش، ب، ٤٤٥، ٣)

- ليس يمكن أن يُعَلَّم كل شيء بالبرهان وبالحدّ من جهة واحدة (ش، ب، ٤٥٨، ٨)

- ليس كل شيء يمكن أن يُعرَف بالبرهان يمكن أن يُعرَف بالحدّ من جهة واحدة (ش، ب، ٤٥٨، ١٧)

- العلم بالبرهان لا يمكن أن يحصل إلاّ بأن تُعَلَّم مبادئه التي هي مقدّمات الغير ذوات أوساط (ش، ب، ٤٨٩، ٦)

علم الالهيات

- علم الالهيات وهو العلم الكلي ينظر في المبادئ الأول وبداية الخلق كيف هي ويعرف الموجود من حيث هو موجود (ب، م، ٢٢٦، ٨)

علم اولي

- إنما الإكتساب هو استفادة علم بعلم، ومعرفة بمعرفة، متقدمة عليها تقدم السبب على المسبب. ولا بد في ذلك من علم أولي لا يستفاد بعلم ومعرفة أولى لا تُستفاد بمعرفة أولى، وتكون تلك أوليات لا محالة، وهذه إكتسابيات (ب، م، ٤٦، ٣)

علم بذات

- العلم الذي يكون للشيء بذاته وبنفسه أفضل من الذي يكون للشيء من قبَل غيره (ش، ب، ٤٣٤، ٩)

علم برهاني

- يلزم ضرورة أن يكون العلم البرهاني من قضايا صادقة، وأوائل غير ذات وسط، وأن يكون أعرَف من النتيجة، وأكثر تقدّمًا منها، وأن يكون علّها (أ، ب، ٣١٣، ٤)

- من كان عازماً على إقتناء علم برهاني فقد يجب عليه لا أن يكون تعرّفه وتصديقه بالمبادئ فقط أكثر من تعرّفه وتصديقه لما يتبين منها (أ، ب، ٣١٦، ١٤)

- العلم البرهاني هو الحاصل لنا من طريق أنه يحصل لنا برهانه (أ، ب، ٣٢١، ١٠)

- القول بأن الكل أعظم من جزئه فيكون ذلك علماً أولياً ويُسمى حُكماً ضرورياً ولا يكون فيه موضع إمكان ولا جواز ولا احتمال نظر (ب، م، ٢٩، ١٨)

علم باختصاص

- العلم بالاختصاص يتوقف على العلم بالماهية من وجه لا بها من حيث هي إذ قد يُعَلَّم اختصاص جسم معين بشغل حقيقته ولا حقيقة جزء معين ولا يُعَلَّم ما عداه مفضلاً (م، ط،

- لما كان الأمر الذي العلم به على الإطلاق غير ممكن أن يكون على خلاف ما هو عليه، فمن الإضطرار أن يكون المعلوم هو الأمر الذي يكون بالعلم البرهاني (أ، ب، ٣٢٦، ١٠)
- إن كان العلم البرهاني من مبادئ ضرورية وذلك أن ما يعلمه الإنسان علمًا لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه وكانت الأشياء الموجودة بذاتها هي الأمور الضرورية للأمور إذ كان بعضها موجودًا في حدود الأمور، وبعضها - وهي التي أحد المتقابلين قد يلزم ضرورة أن يوجد في الأمور للأمور نفسها - موجودة في حدود المحمولات عليها - فمن اليقن أن المقاييس البرهانية إنما تكون من أمثال هذه (أ، ب، ٣٢٨، ٧)
- كل علم برهاني هو في ثلاثة أشياء: أحدها الأشياء التي نضع أنها موجودة (وهي ذلك الجنس الذي نظره في التأثيرات الموجودة له بذاتها)؛ والمعلوم المتعارفة التي يقال لها عاقبة وهذه هي الأوائل التي منها يبينون؛ والثالث التأثيرات، وهي تلك التي يأخذون أخذًا على ماذا يدل كل واحد منها وفي بعض العلوم لا مانع يمنع أن تصدق بشيء شيء من هذه (أ، ب، ٣٣٩، ١٢)
- اليقين بالوجود والسبب ممّا يُستقى على الإطلاق العلم البرهاني (ف، ب، ٢٦، ١١)
- العلم البرهاني هو الصورة الحاصلة في النفس (ز، ق، ١٠٦، ٦)
- العلم البرهاني خاصته لا تقبل التغير ولا الفساد ولا يحضر ببال المعتقد له إمكان مقابله ما دام المعتقد له صحيح العقل موجودًا (ش، ب، ٣٧٦، ١٤)
- علم بسبب**
- العلم بسبب الشيء إنما هو العلم المحقق الذي يكون على طريق الإيجاب (ش، ب، ٤٣٠، ٤)
- العلم بالسبب... يحصل من جهة الأمر الكلي (ش، ب، ٤٤٥، ٩)
- علم بشيء**
- العلم بالشيء يستدعي العلم بامتياز عن غيره (م، ط، ٦٢، ١٩)
- علم بلم**
- أقدم العلم العلم بأن الشيء موجود، والعلم بيلم الشيء الذي هو بعينه، لا العلم بأن الشيء الذي هو خلو من العلم بيلم الشيء (أ، ب، ٣٩٥، ٢)
- العلم - كما نقول - بما هو ويلم هو واحد بعينه (أ، ب، ٤١١، ٦)
- العلم بيلم هو موجود في العلم الذي موضوعه مجرد من الهيولى أو أقرب إلى التجريد (ش، ب، ٤٠٩، ٩)
- علم بما هو**
- العلم بما هو الشيء هو من الأمور الكلية (أ، ب، ٣٥٤، ٥)
- العلم - كما نقول - بم هو ويلم هو واحد بعينه (أ، ب، ٤١١، ٦)
- العلم بما هو والعلم بعلة ما هو هما كما قلنا شيئًا واحدًا بعينه، والحجة في هذا هي أنه يوجد سبب ما (أ، ب، ٤٢٥، ٣)
- العلم بالمركب لا يحصل إلا بعد العلم بما منه التركيب، وكان تركيب الحجة من القضايا

ما هو كَمِّ، وفيما كانت ماهيات تلك الأنواع من الكَمِّ توجب أن يوجد فيها من سائر المقولات، بعد أن يُجرِّدها في ذهنه ويخلصها عن سائر الأشياء التي تلحقها وتُفرض لها (ف، ح، ١٩، ٦٧، ١٩)

### علم جزئي

- العلم الجزئي إنما هو جزئي لأنه يعرض موضوعاً من الموضوعات ويبحث عمّا يعرض له من جهة ما هو هو ذلك الموضوع. فإن لم يفعل كذلك لم يكن العلم الجزئي جزئياً (س، ب، ٩، ٨٠)

- الحس يفيد العلم الجزئي فإذا جرّده الذهن من الأعراض والقرائن حكمت به الطبيعة التي في ذلك الجزئي وهي واحدة في الكلّي والجزئي فيصير الحكم كلياً (ب، م، ١٧، ٢١٤)

- ... العلم بالأمر الكلّي أفضل من العلم بالجزئي (ش، ب، ٦، ٤٣٥)

- الذي يعلم الكلّي فعنده علم الجزئي من قبّل الكلّي بالقوة القريبة (ش، ب، ٧، ٤٣٦)

- الذي يعلم الجزئي ... ليس عنده من قبّله علم الكلّي إلا بالقوة القريبة ولا البعيدة (ش، ب، ٧، ٤٣٦)

### علم حادث

- إن العلم الحادث قسمان: ضروري ونظري. فالضروري ما يدرك بديهته بلا تأمل كالعلم بأن الواحد نصف الإثنين والنار محرقة، والنظري ما يحصل بالنظر والاستدلال كالعلم بأن الواحد عشر عشر المائة وبأن العالم حادث (ض، س، ٣، ٢٤)

المرجبة من المفردات، وبحسب ذلك وقعت البداية في بياننا بمفردات المعاني والألفاظ والتخلص منها إلى تركيب القضايا بأصنافها حتى أتينا على جميع ذلك بالبيان الشافي (سي، ب، ٢، ١٣٩)

- العلم بما هو ويلم هو قد يكونان لشيء واحد بعينه (ش، ب، ١٩، ٤٥٧)

### علم بمركب

- العلم بالمركب لا يحصل إلا بعد العلم بما منه التركيب، وكان تركيب الحجة من القضايا المرجبة من المفردات، وبحسب ذلك وقعت البداية في بياننا بمفردات المعاني والألفاظ والتخلص منها إلى تركيب القضايا بأصنافها حتى أتينا على جميع ذلك بالبيان الشافي (سي، ب، ٢، ١٣٩)

### علم تصديقي

- العلم التصديقي هو أن يعتقد في الشيء أنّه كذا (س، ب، ٤، ١٨٩)

- العلم التصديقي، هو العلم بنسبة ذوات الحقائق بعضها إلى بعض، بالإيجاب أو بالسلب (غ، ع، ٩، ١٨٢)

### علم تصوّري

- العلم التصوّري مادة الحدّ (غ، ع، ٨، ١٨٢)

### علم التعاليم

- يشترك علم التعاليم والعلم الطبيعي في شيء واحد، فيُعطى أحدهما فيه سبباً، ويُعطى الآخر سبباً آخر (ف، ب، ٢٢، ٦٨)

- علم التعاليم فإنّه إنما ينظر من هذه في أصناف



يكن فيهما حكم، فإن عُلم اللزوم وجُهل حال الملزوم، أو العناد وجُهل حال المُعاند، كان العلم الشرطي (ب، م، ٧٣، ٣)

## علم طبيعى

- العلم الطبيعى يشتمل على النظر في الأجسام وكل ما هو في جسم بالطبع، أي لا بإرادة الإنسان (ف، د، ٥٩، ٢)

- يشترك علم التعاليم والعلوم الطبيعى في شيء واحد، فيعطى أحدهما فيه سبباً، ويُعطى الآخر سبباً آخر (ف، ب، ٦٨، ٢٢)

- العلم الطبيعى فإنه ينظر في جميع ما هو شيء شيء من هذا المشار إليه، وفي سائر المقولات التي تُوجب ماهية أنواع ما هو هذا المشار إليه أن توجد لها (ف، ح، ٦٨، ٦)

- العلم الطبيعى يُعطي جميع أسباب كل ما ينظر فيه (ف، ح، ٦٨، ١٢)

- العلم الطبيعى فإنه يُعطي أيضاً في أسبابه أموراً غيرها خارجة عن المقولات. فإنه يُعطي في الأمكنة التي سبيله أن يُعطي فيها الفاعل فاعلاً غيره خارجاً عن المقولات الفاعلة، أو يرقى إلى أن يُعطي غاية الغاية، وغاية غاية الغاية، حتى يروم المصير إلى حصول الغايات والأغراض التي لها كون ما تشتمل عليه المقولات (ف، ح، ٦٨، ١٦)

- العلم الطبيعى بهجماً... عند نظره في المقولات على أشياء خارجة عن المقولات غير مفارقة لها بل هي منها، وعلى أشياء خارجة عنها ومفارقة لها. فنجد هذه يتناهى النظر الطبيعى (ف، ح، ٦٩، ١٤)

- في العلم الطبيعى فإنه إذا كان يعطي من جهة الطبيعة والأشياء الطبيعية كل ما به قوام الشيء،

## علم الحساب

- علم «الحساب» الذي هو «علم بالكم المنفصل»، و«الهندسة» التي هي «علم بالكم المتصل»، علم يقيني لا يحتمل النقيض البتة، مثل جمع الأعداد، وقسمتها، وضربها، ونسبة بعضها إلى بعض (ت، ر، ١، ١٤٣، ٤)

- علم «الحساب» الذي هو «علم بالكم المنفصل»، و«الهندسة» التي هل «علم بالكم المتصل»، علم يقيني لا يحتمل النقيض البتة، مثل جمع الأعداد، وقسمتها، وضربها، ونسبة بعضها إلى بعض (ت، ر، ١، ١٤٣، ٤)

## علم حقيقي

- العلم الحقيقي في الغاية... يكون لنا في الشيء متى علمناه بعلمته (ش، ب، ٣٧٤، ٨)

## علم ذاتي

- العلم الذاتي إنما هو للكلية، وهو أكثر في معنى المعلوماتية، وأولى بأن يكون المقصود بالبرهان. وإذا كان هو أولى بالبراهين، فالبراهين أيضاً أولى به لأن الأولى من باب المضاف. وإذا كان هذا أولى به، منه بغيره، فذلك أيضاً أولى من ذلك الغير به منه (س، ب، ١٧٦، ١٩)

## علم شرطي

- (القضية) التي علمها يتوقف على غيرها تكون على ضربين: تعلق اللزوم وتعلق العناد المذكورين، ويحتاج إلى علم بالملزوم والمعاند، فإن عُلما جميعا كانا حاملين أيضاً كقولنا الشمس طالعة والنهار موجود أو الشمس طالعة والليل غير موجود، وإن جهلا جميعا لم

يعمله وتأثير يؤثره فيه وفي أعراضه وخواصه التي له بحسب ذلك العلم المقصود (ب، م، ١٢، ٢٢١)

### علم كلي

- (إذا) دخل كل علم في كل علم، وصار النظر ليس في موضوع مخصوص، بل في الوجود المطلق، فكان العلم الجزئي علماً كلياً ولم تكن العلوم متباينة (س، ب، ١٢، ٨٠)

- إن العلم بالكلي علم بالقوة الجزئي ومبدأ للبرهان على الجزئي. أما العلم بالجزئي فليس فيه البتة علم بالكلي (س، ب، ١١، ١٧٧)

- ... العلم بالأمر الكلي أفضل من العلم بالجزئي (ش، ب، ٦، ٤٣٥)

- الذي يعلم الجزئي... ليس عنده من قبلة علم الكلي إلا بالقوة القريبة ولا البعيدة (ش، ب، ٧، ٤٣٦)

- الذي يعلم الكلي فعنده علم الجزئي من قبيل الكلي بالقوة القريبة (ش، ب، ٧، ٤٣٦)

العلم بالكلي - وهو القدر المشترك بين الجزئيات - لا يفيد العلم بشيء من الجزئيات البتة (ت، ٢، ٩، ٢٠٢)

### علم اللسان

- تحدث صناعة علم اللسان قليلاً قليلاً بأن يشوق إنسان إلى أن يحفظ ألفاظهم المفردة الدالة بعد أن يحفظ الأشعار والخُطب والأقوال المرعبة، فيتحرى أن يُفردّها بعد التركيب، أو أراد التقاطها بالسمع من جماعتهم ومن المشهورين باستعمال الألفصح من ألفاظهم (ف، ح، ١، ١٤٥)

- صناعة علم اللسان إنّما تشتمل على الألفاظ

الخارج منها - الفاعل والغاية - والذي هو في الشيء نفسه، كان عن كلّ ما يُسأل عنه بحرف «هل هو موجود» أو «هل هو موجود كذا» إنّما يُطلب فيه كلّ شيء كان به وجود ذلك الشيء من فاعل أو مادة أو صورة أو غاية (ف، ح، ٨، ٢١٧)

- العلم «الطبيعي» - وهو «العلم بالأجسام الموجودة في الخارج، ومبدأ حركاتها، وتحولاتها من حال إلى حال، وما فيها من الطبايع» أشرف من «مجرد تصوّر شكلاً مدوّراً، أو مثلثاً، أو مربعاً - ولو تصوّر كل ما في أفليدس - أو، لا يتصوّر إلا أعداداً مجرّدة، ليس فيه علم بوجود في الخارج، وليس ذلك كمالاً للنفوس (ت، ر، ١٨، ١٤٢)

### علم الطبيعيات

- علم الطبيعيات يشتمل على علوم بأصناف المحسوسات الوجودية (ب، م، ٦، ٢٢٦)

### علم العدد

- علم العدد للوحدة، وأما علم الهندسة فللقط (أ، ب، ٥، ٣٣٩)

- يظنّ علم العدد من بين التعاليم أنه يشتمل إمّا على المفارقة، وإمّا على أشدها مفارقة للمادة (ف، ب، ٤، ٧٠)

- العلم الذي موضوعه أبسط أشرف من العلم الذي موضوعه أقل في باب البساطة، بمنزلة علمي العدد والهندسة (ز، ب، ٧، ٢٦٤)

### علم عملي

- العلم العملي فينظر في الموضوع لأجل عمل

له. ويشتركون في سماعه مع العدد الكثير، لا سيما إذا كان العدد الكثير مئات وألوفاً. فبطائفة من هؤلاء يحصل العلم المتواتر (ت، ر، ٢، ١٢٤، ١٠)

## علم مدني

- العلم المدني يشتمل على النظر في السعادة التي هي بالحقيقة سعادة، وفيما هو سعادة بالظن لا بالحقيقة، وفي الأشياء التي إذا استعملت في المدن عَدَلْتُ بأهلها عن السعادة (ف، د، ٥، ٥٩)

## علم مكتسب

- العلم المكتسب بالفكرة والحاصل بغير اكتساب فكريّ قسمن: أحدهما التصديق والآخر التصوّر، وكان المكتسب بالفكرة من التصديق حاصلًا لنا بقياس ما، والمكتسب بالفكرة من التصوّر حاصلًا لنا بحدّ ما (س، ب، ٣، ١٠) - يقال: علم مُكْتَسَبٌ للتصوّر الواقع بالحدود وللمصادر والأوضاع التي تفتح بها العلوم (س، ب، ٣٠، ١٧)

## علم المناظر

- ما كان من علوم التعاليم أقرب إلى العلم الطبيعي... علم المناظر وعلم الموسيقى وعلم الحيل (ف، ج، ٣٣، ٢١)

## علم المنطق

- نسبة علم النحو إلى اللسان والألفاظ كنسبة علم المنطق إلى العقل والمعقولات (ف، د، ٧، ٥٥)

- غاية علم المنطق... وهو أن يعرف الإنسان

التي هي في الوضع الأوّل دالّة على تلك المعاني بأعيانها (ف، ح، ١٤٨، ١٩)

## علم متعارف

- العلم المتعارف هو المقدّمة المذكورة في الفقرة الواجب قبولها بمنزلة القول بأن على كل شيء يصدق إما الإيجاب وإما السلب (ز، ب، ١٣، ٢٢٢)

- العلم المتعارف هو مقدّمة غير ذات وسط، والعقل مطلق على أن محمولها موجود لموضوعها بغير وسط، بمنزلة قولنا على كل شيء يصدق إما الإيجاب أو السلب، بمنزلة قولنا إذا نقص من المتساوية متساوية بقيت الباقية متساوية (ز، ب، ١٣، ٢٤١)

- المقدّمة التي هي مبدأ برهان ولا وسط لها البتّة ولا تكتسب من جهة غير العقل فإنها تسمى «العلم المتعارف» و«المقدّمة الواجب قبولها». وأمّا كل شيء بعد هذا مما يلقّن في إفتتاحات العلوم تلقينًا - سواء كان حدًا أو مقدّمة - ففي الظاهر أنهم يسمونها وضعا (س، ب، ١٥، ٥٨)

- المقدّمة التي لا وسط لها يسمّى العلم المتعارف والواجب قبوله. وما بعد ذلك مما يلقّن في افتتاحات العلوم تلقينًا فإنما أن يكون حدًا ويسمّى وضعا، وإنّما أن يكون قضية مما يكون عند المتعلّم فيه ظنّ بتصديقه يسمّى أصلاً موضوعًا، وإما يظنّ المتعلّم خلافه ويكون عنده ظنّ مقابل له سميت مصادرة (مر، ت، ٧، ٢٠١)

## علم متواتر

- الخير المتواتر ينقله عدد كثير، فيكثر السامعون

- يعرف العقل به (علم المنطق) صحة الطريق الذي يكتب به ما جهله من التصورات وصحة الطريق الذي يكتب به ما جهله من التصديقات. والطريق الأول هو المسمى بالتعريفات والطريق الثاني هو المسمى بالحجج (و، م، ٢٨، ٧)

- لما أدخل في علم المنطق زيادات صعبة وتفرعات متكاثرة لا يحتاج إليها في غالب تصرفات العقل فرّ سبب ذلك كثير من الناس من تعلم ما يحتاج إليه من فن المنطق وربما صرح بتحريمه من لا معرفة له بحقيقته (و، م، ٢٨، ١٥)

- الغرض من علم المنطق التوصل إلى المطالب المجهولة وهي منحصرة في التصور والتصديق (و، م، ٢٧٣، ٢)

### علم النجوم

- علم النجوم أعسر كثيرًا من الهندسة والاختلاف فيه أكثر (ف، ج، ٣٤، ٢)

### علم نظري

العلم النظريّ فهو الذي ينظر في ذلك الموضوع (العلم الواحد بالنوع) ويبحث عن أوصافه حتى يحصل له معلومه (ب، م، ٢٢١، ١٠)

- إنّ العلم الحادث قسمان: ضروريّ ونظريّ. فالضروريّ ما يدرك بديهه بلا تأمل كالعلم بأن الواحد نصف الإثنين والنار محرقة، والنظريّ ما يحصل بالنظر والاستدلال كالعلم بأن الواحد عشر عشر المائة وبأنّ العالم حادث (ض، س، ٢٤، ٣)

أنّه كيف يجب أن يكون القول الموقّع للتصوّر، حتى يكون مُعَرَّفًا حقيقة ذات الشيء؛ وكيف يكون، حتى يكون دالًّا عليه، وإن لم يتوصل به إلى حقيقة ذاته؛ وكيف يكون فاسدًا، مُخَيَّلًا أنّه يفعل ذلك، ولا يكون يفعل ذلك، ولمّ يكون كذلك، وما الفصول التي بينها؛ وأيضًا أن يعرف الإنسان أنّه كيف يكون القول الموقّع للتصديق، حتى يكون موقفًا تصديقًا يقينيًا بالحقيقة لا يصحّ إنقاضه؛ وكيف يكون حتى يكون موقفًا تصديقًا يقارب اليقين؛ وكيف يكون بحيث يُظنّ به أنه على إحدى الصورتين، ولا يكون كذلك، بل يكون باطلاً فاسدًا؛ وكيف يكون حتى يوقع عليه ظنٌّ وميلٌ نفس وقناعة من غير تصديق جزم؛ وكيف يكون القول حتى يُؤثّر في النفس ما يؤثّره التصديق والتكذيب من إقدام وإمتناع، وإنبساط وإقباض، لا من حيث يوقع تصديقًا، بل من حيث يُخيّل، فكثير من الخيالات يفعل في هذا الباب فعل التصديق (س، د، ١٨، ١٠)

- العلم الذي يُطلب ليكون آلة قد جرت العادة في هذا الزمان وفي هذه البلدان أن يُسمّى (علم المنطق)، ولعل له عند قوم آخرين إسمًا آخر، لكننا نؤثّر أن نسمّيه الآن بهذا الإسم المشهور (س، ش، ٥، ١٧)

- علم المنطق هو القانون الذي به يُميّز صحيح الحدّ والقياس عن فاسدهما فيتميّز العلم اليقيني عما ليس يقينيًا وكأنّه الميزان والمعيار للعلوم كلها (م، ٦، ٩)

- علم المنطق فهو قانون تعصم مراعاته بتوفيق الله تعالى الذهن من الخطأ في فكره كما يعصم النحو اللسان من اللحن في قوله (و، م، ٢٧، ٩)

## علم الهندسة

- علم العدد للوحدة، وأما علم الهندسة فللنقط (أ، ب، ٣٣٩، ٥)
- العلم الذي موضوعه أبسط أشرف من العلم الذي موضوعه أقل في باب البساطة، بمنزلة علمي العدد والهندسة (ز، ب، ٢٦٤، ٧)
- علم «الحساب» الذي هو «علم بالنكم المتفصل»، و«الهندسة» التي هي «علم بالنكم المتصل»، علم يقيني لا يحتمل التقيض البتة، مثل جمع الأعداد، وقسمتها، وضربها، ونسبة بعضها إلى بعض (ت، ر، ١٤٣، ٤)
- لا محالة يوجد (أ، ب، ٤٠٤، ١٢)
- قد يكون العلم والظن علمًا وظنًا لشيء واحد بعينه (أ، ب، ٤٠٤، ١٤)
- العلم والجهل لشيء واحد أو العلم والظن المتقابلين به قد يمكن على وجهين: أحدهما استحيل في حق شخص في وقت واحد، والثاني لا يستحيل (سي، ب، ٢٤٩، ٦)
- لا يجتمع علم وظن في شيء واحد لشخص واحد لأن العلم يقتضي رأيًا ثابتًا، والظن رأي غير ثابت (سي، ب، ٢٧٥، ١٥)

## علم يقين

- العلم (اليقين) الذي هو بالحقيقة يقين هو الذي يُعتقد فيه أن كذا وكذا ويعتقد أنه لا يمكن أن لا يكون كذا إعتقادًا لا يمكن أن يزول. فإن قيل للتصديق الواقع إن كذا كذا من غير أن يقترن به التصديق الثاني أنه يقين فهو يقين غير دائم، بل يقين وقتًا ما (س، ب، ٣١، ٧)
- علم واحد
- العلم الواحد فهو الذي يبين في جنس واحد جميع الأشياء المركبة من مبادئ أول وهي أجزاء لهذه، أو الأشياء اللازمة لها بذاتها (أ، ب، ٣٩٥، ٩)

## علم الوجود

- علم الوجود قد يُمكن أن يوصل إليه بسؤالين يتقدم أحدهما الآخر: أولهما أن يستدعى به أولاً أن يُخبر المعلم أخبارًا لا يبرهان بالجزء الصادق الذي عليه البرهان من جزئي التضاد. والثاني أن يستدعى البرهان على ذلك الجزء الصادق وإن أجاب المعلم عن السؤال الأول بأن يُخبر عن الجزء الصادق من جزئي التضاد، ويصل ذلك بالبرهان عليه من غير أن يُحوِّج المعلم إلى سؤال ثان كان سالنًا لطريق العلم الحادث في الجواب (ف، ج، ٤٥، ١)
- العلم (اليقين) هو أن يعتقد في الشيء أنه كذا، ويعتقد أنه لا يمكن أن لا يكون كذا إعتقادًا وقوعه من حيث لا يمكن زواله. فإنه إن كان بيتًا بنفسه، لم يمكن زواله. وإن لم يكن بيتًا بنفسه، فلا يصير غير ممكن الزوال، أو يكون الحد الأوسط اللاهوتي أوقعه. على أننا نعني بالعلم هاهنا المكتسب (س، ب، ١٨٩، ٤)
- علم يقيني
- العلم اليقيني ما اجتمع فيه اليقين بالوجود والسبب معًا (ف، ب، ٢٦، ٢)

## علم وظن

- العلم اليقيني هو أن تعرف أن الشيء بصفة كذا، مقترنًا بالتصديق بأنه لا يمكن أن لا يكون كذا؛ فإنك لو أخطرت ببالك إمكان الخطأ فيه،
- أن يكون العلم والظن شيئًا واحدًا، فذلك ليس

تَسْتَعْمَلُ بَعْضُهَا مَا تَبَيَّرَ فِي الْآخَرِ، وَإِنَّمَا أَنْ تَتَرَكَّبَ بَعْضُ هَذِهِ مَعَ بَعْضِ (ف، ب، ١٤، ٦٥)

- العلوم العامة تشترك في الموضوعات وفي المطلوبات وفي جُلُّ المقدمات، إلا أنها تختلف بالأحوال (ف، ب، ١٧، ٦٥)

- العلوم الجزئية، فإنها كلها تحت الفلسفة الأولى، فهي تشاركها بأن موضوعاتها كلها تحت الموجود على الاطلاق (ف، ب، ١٩، ٦٥)

- العلوم الجزئية، فإن فيها ما قد يشترك في الموضوعات على الجهات (ف، ب، ١، ٦٦)

- (العلوم) المتقدمة فإنها تُعطي في العلوم المتأخرة معرفة الأسباب أو الأسباب والوجود معاً، والتأخرة تُعطي في المتقدمة الوجود (ف، ب، ١٤، ٦٦)

- تشترك العلوم الجزئية في أن يَبَيَّرَ بَعْضُهَا مَا يَبَيَّرُهُ الْآخَرُ، فَإِنَّمَا نَقُولُ فِيهِ الْآنَ: فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ يَكُونُ عَلَى ذَلِكَ الْمَوْضُوعِ بَعِينَهُ أَوْ عَلَى مَوْضُوعٍ آخَرَ (ف، ب، ٢٠، ٦٦)

- (العلوم) المنسوبة منها إلى النظر فقط هي التي تقتصر مما تشتمل عليه على المعرفة وحدها، وتكون هي غايتها القصوى (ف، ب، ١٤، ٧٢)

- (العلوم) المنسوبة إلى العمل فقط، فمقصودها العمل وليس الاقتصار على علم ما شأنه أن يُعَلَّمَ (ف، ب، ١٦، ٧٢)

- أصناف العلوم إنما أن تتناول إذن إعتبار الموجودات، من حيث هي في الحركة تصوراً وقواماً، وتتعلق بمواد مخصوصة الأنواع، وإنما أن تتناول إعتبار الموجودات، من حيث هي مفارقة لتلك تصوراً لا قواماً،

والذهول عنه، لم يتفدح ذلك في نفسك أصلاً؛ فإن إقترن به تجوز الخطأ وإمكانه، فليس يبقيني (غ، ع، ٦، ٢٤٦)

- إن العلم اليقيني المكتسب يحصل بالبرهان والإستقراء (ب، م، ١٤، ٢٣٠)

## علوم

- العلوم التي موضوعاتها أمور خاصة، فهي مثل التعاليم والعلم الطبيعي والعلم الإلهي والعلم الأخلاقي (ف، ب، ٢٤، ٦٢)

- العلوم العامة تستعمل المبادئ المشتركة مشتركة على الاطلاق، والعلوم الجزئية تستعمل المشتركة مخصوصة (ف، ب، ١، ٦٣)

- الصنائع والعلوم تختلف باختلاف موضوعاتها، فإن كانت موضوعاتها واحدة بأعيانها، كانت واحدة، وإن كانت مختلفة كانت مختلفة (ف، ب، ٥، ٦٤)

- موضوعاتها (الصنائع والعلوم) تختلف إما بالأحوال وإما بذواتها. والتي تختلف بذواتها، مثل موضوع صناعة العدد، وموضوع صناعة الهندسة أو العلم الطبيعي. والتي تختلف موضوعاتها بأحوالها، منها ما إحداهما تحت الأخرى، ومنها ما إحداهما جزء للأخرى ومنها ما ليست إحداهما تحت الأخرى ولا جزءاً لها (ف، ب، ٧، ٦٤)

- العلوم التي تحت علوم آخر، فإن مبادئها الأولى صنفان: أحدهما مبادئ تخصصها، والثاني مبادئ مأخوذة عن الصنائع التي هي أقدم منها (ف، ب، ١، ٦٥)

- (العلوم) تشترك إما بأن تستعمل مقدمات واحدة بأعيانها، وإما بأن تشترك في موضوع واحد، وإما أن تَبَيَّرَ شَيْئًا وَاحِدًا بَعِينَهُ، وَإِنَّمَا أَنْ

- العلوم (ش، ب، ٤٢٢، ٢)  
 - العلوم يفضل بعضها بعضاً في باب استقصاء  
 المعرفة واليقين بالشيء حتى يكون علم أوثق  
 من علم (ش، ب، ٤٤١، ٢)  
 - العلوم المختلفة هي التي مبادئها الأولى مختلفة  
 وموضوعاتها مختلفة (ش، ب، ٤٤٢، ٢)  
 - قولهم (الفلاسفة) «العلوم الكسبية لا تحصل إلا»  
 بقياسهم البرهاني» قول باطل، بل هو من أبطل  
 الأباطيل (ت، ر، ١، ٢٤٠، ٩)

## علوم برهانية

- لا إلى فوق ولا إلى أسفل يمكن أن تكون  
 المحمولة بلا نهاية في العلوم البرهانية التي  
 عليها هذا البحث (أ، ب، ٣٧٩، ٦)  
 - العلوم البرهانية وهي أربعة: الموضوعات،  
 والأعراض الذاتية، والمسائل، والمبادئ (غ،  
 م، ٦٠، ٤٤)  
 - المطلوب في العلوم البرهانية هي الأعراض  
 الذاتية، فالوسط لو كان غريباً خارجاً عن  
 موضوع العلم كان الأكبر إما مساوياً له أو أعم  
 منه. مساوي الخارج عن موضوع العلم خارج  
 عنه أيضاً، فكيف إذا كان أعم منه (سي، ب،  
 ٢٤٣، ٣)

## علوم تصديقية

- العلوم الحقيقية التصديقية، هي مواد القياس؛  
 فإنها إذا أحضرت في الذهن، على ترتيب  
 مخصوص، استعدت النفس، لأن يحدث فيها  
 العلم بالنتيجة من عند الله تعالى (غ، ع،  
 ١٨٣، ٢١)  
 - العلوم التصديقية غير متناهية، وهي تابعة  
 لهالتصورات (ت، ر، ١، ٤٨، ٣)

- وإما أن تتناول إعتبار الموجودات، من حيث  
 هي مفارقة قواماً وتصوّراً (س، د، ١٤، ٣)  
 - مبادئ العلوم: تختلف في تقديمها على العلوم  
 وتصدير التعاليم بها. ففي بعضها إنما يوضع أنّ  
 الأمر موجود أو غير موجود فقط، وفي بعضها  
 إنما يوضع أولاً ماذا يدل عليه الاسم، ثم من  
 بعد ذلك يبين وجوده؛ وفي بعضها يحتاج أن  
 يوضع الأمران جميعاً مثل الوحدة في فاتحة  
 علم العدد. ونحن نزيد هذا استقصاء فنقول:  
 إنّ الأمور التي تذكر في المبادئ منها معاني  
 مركبة، ومنها معاني مفردة (س، ب، ٢٣، ٧)  
 - العلوم إما جزئية وإما كلية (س، ب، ٨٠، ٩)  
 - العلوم وإن انشعبت أقسامها، فهي محصورة في  
 قسمين: التصور والتصديق (غ، م، ٤، ١)  
 - العلوم إدراك الذوات المفردة كعلمك بمعنى  
 الجسم والحركة والعالم والحادث والقديم  
 وساير المفردات، وإدراك نسبة هذه المفردات  
 بعضها إلى البعض بالنفي والإثبات (غ، ح،  
 ١٦، ٤)  
 - العلوم منها أولية لم تُستفد بعلوم قبلها، وإنما  
 الحكم العلمي يبدو في تصوّراتها من الذهن  
 ابتداءً أولياً، ومنها إكتسابية يوجب الحكم  
 العلمي عند الذهن في تصوّراتها غيرها من  
 العلوم (ب، م، ٤٤، ٢٢)  
 - صنّفوا (الفلاسفة) العلوم الذهنية إلى ذهنية  
 صرفة لا يتعدى حكمها ما في الإذهان، وإلى  
 ذهنية يتعلق حكمها بأشياء وجودية (ب، م،  
 ٢٢٦، ٩)  
 - المُستعمل في العلوم هي دلالة المطابقة  
 والتضمن لا دلالة الالتزام، فإنها غير  
 منحصرة (سي، ب، ٣٣، ١٥)  
 من يفقد حساً من الحواس... يفقد علماً من

## علوم تعاليمية

- كل العلوم التعاليمية فمعلوم من أمرها أنها لا تستعمل من المقاييس إلا القياس البرهاني، وإنما تبيّن مطالبها بأسرها بالشكل الأول ويُسرّ ما تبيّن بالشكل الثاني (ز، ب، ٢٥٠، ٨)

## علوم عقلية

- العلوم العقلية تُعلم بما فطر الله عليه بني آدم من أسباب الإدراك، لا تقف على ميزان وضي لشخص معيّن (ت، ر، ١، ٥٢، ١١)

## علوم فلسفية

- العلوم الفلسفية وهي اليقينية هي التي تُستعمل أبدأ في بيان مطلوباتها كلّها القياسات العلمية التي ذكرناها... والطريق المختلط الذي ذكرناه هو الذي كان طريق المتفلسفين في القديم إلى أن تميّزت الطرق الثلاثة بعضها عن بعض، فانقسمت إلى علمية وجدلية وسوفسطائية (ف، ج، ٢٧، ١١)

## علوم متعارفة

- كل علم برهاني هو في ثلاثة أشياء: أحدها الأشياء التي نضع أنها موجودة (وهي ذلك الجنس الذي نظره في التأثيرات الموجودة له بذاتها)؛ والعلوم المتعارفة التي يقال لها عاقبة وهذه هي الأوائل التي منها يبيّنون؛ والثالث التأثيرات، وهي تلك التي يأخذون أخذًا على ماذا يدلّ كل واحد منها وفي بعض العلوم لا مانع يمنع أن نصدق بشيء شيء من هذه (أ، ب، ٣٣٩، ١٤)

- ما كان معروفًا بنفسه عند المتعلّم... يُستوى العلوم المتعارفة (ش، ب، ٣٧٥، ١٠)

## علوم مشتركة

- إنّ العلوم المشتركة إمّا أن تشترك في المبادئ، وإمّا أن تشترك في الموضوعات، وإمّا في المسائل (س، ب، ١١٠، ٩)

- إنّ العلوم المشتركة، إمّا أن تشترك في المبادئ، وإمّا أن تشترك في الموضوعات، وإمّا أن تشترك في المسائل. ولسنا نعني بالمشترك في المبادئ، المشترك في المبادئ العامة لكلّ علم، بل بالمشتركة في المبادئ التي تعمّ علمًا ما مثل علوم الرياضيّة المشتركة في أنّ الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية (مر، ت، ٢٣٤، ٣)

- العلوم المشتركة في موضوع واحد فإما أن يكون أحد العلمين ينظر في الموضوع على الإطلاق والآخر في الموضوع من جهة ما مثل بدن الإنسان مطلقًا ينظر فيه جزء من العلم الطبيعي وينظر فيه الطب أيضًا وهو علم تحت العلم الطبيعي، ولكنه لا على الإطلاق بل إنما ينظر فيه من جهة أنه يصح ويمرض (سي، ب، ٢٥٦، ٣)

- (العلوم المشتركة) في المبادئ: فإما أن يكون إشتراكًا في المبادئ العامة لكل علم وليس هذا من غرضنا، وإما أن يكون إشتراكًا في المبادئ العامة لعلوم عدّة مثل العلوم الرياضية المشتركة في أنّ الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية، وإما أن يكون ما هو مبدأ في علم مسألة في علم آخر (سي، ب، ٢٥٦، ١١)

- (العلوم المشتركة) في المسائل فإنما يمكن إذا اشتركت في موضوع واحد لكن أحدهما يعطي برهان الآن والآخر برهان اللمّ (سي، ب، ٢٥٧، ٧)



## علوم مكتسبة

## عملية

- العلوم المكتسبة يسبقها شيتان: أحدهما عدم التصور، والثاني عدم الوسط. والأول لا يسبقه قبل أن يُعلم إلا عدم التصور فقط (مر، ت، ٢٦٦، ١٠)

## عمود

- علوم المنطق  
علوم المنطق عقلية محضة فكثير منها مركز في قلب كل عاقل وإن لم يعبر عنه باصطلاحات علم المنطق بخلاف النحو فإنه نقلي محض، فغير العربي الفصيح لا يصل إلى معانيه وأحكامه إلا بالتعلم (و، م، ٣١، ٩)

## علوم يقينية

- العلومُ اليقينية ثلاثة: أحدها اليقين بوجود الشيء فقط، وهو علم الوجود، وقوم يُسمونه علم أنّ الشيء، والثاني اليقين بسبب وجود الشيء فقط، وقوم يُسمون هذا العلم علم ليم الشيء، والثالث اليقين بهما جميعاً (ف، ب، ٢٥، ١٥)

## - حصول العلوم اليقينية الكلية والجزئية لا يفتر

## عموم

- إلى «برهانهم» (الفلاسفة) أن يقال: إذا كان لا بدّ في «برهانهم» من «قضية كلية» فلم بتلك القضية الكلية لا بدّ له من سبب (ت، ر، ١٢٧، ٣)

## عمل

- العمل. وهو التدبير والسياسة، ثلاثة أقسام: منها سياسة العامة كسياسة الأمصار والكور. ومنها سياسة الخاصة كسياسة الرجل أهل بيته. وسياسة خاصة كسياسة الرجل على أخلاقه وأعماله (ق، م، ٣، ١٧)

- كل أصل كفة، والجزء المشترك بين الأصلين، الداخل فيهما، عمود (غ، ق، ٦٨، ١٨)  
- «كل مسكر حرام» كفة؛ وقولنا «وكل نبيذ مسكر» كفة أخرى؛ والنتيجة أن كل نبيذ حرام. فهنا في الأصلين ثلاثة أمور فقط: النبيذ والمسكر والحرام. أما النبيذ فإنه يوجد في أحد الأصلين فقط، فهو كفة؛ وأما الحرام فيوجد في الأصل الثاني فقط، وهي الكفة الثانية؛ وأما المسكر فمذكور في الأصلين جميعاً، وهو مكرّر فيهما مشترك بينهما، فهو العمود (غ، ق، ٦٨، ٢٣)  
- فساد هذا الميزان (التعاند) تارة يكون من الكفة، وتارة يكون من العمود، وتارة من تعلق الكفة بالعمود (غ، ق، ٦٩، ٤)

- إنّ الكليّة والعموم بالفعل للمحمول إنّما تكون من جهة موضوعاته الكثيرة وينسبته إليها من حيث هي كثيرة (ب، م، ٧٥، ١٣)  
- الحكم بأنّ هذا إنسان يلزمه الحكم بأنّه حيوان، فإذا أردنا في ذلك العموم وكليّة اللزوم لم يكن إلّا لزوم ذلك الحكم لكل ذلك الحكم، وذلك ليس له كلٌ وبعض، ولا يتكرّر إلّا بأحوال وأزمان، فيكون العموم أن يُقال كل وقت وحال يكون فيه هذا إنساناً (ب، م، ٧٧، ٩)  
- المتكلمون قد اتفقوا على أنّه لا يجوز الجمعُ

- بين وصفين متساويين في العموم والخصوص، فلا يجمع بين «فصلين» (ت، ر، ١، ٥١، ١٦)
- عموم المحمول
- عموم المحمول لموضوعه هو الحكم به عليه بأسره (ب، م، ٣، ٧٧)
- عن
- عن يدلُّ على فاعل، وعلى هذه الجهة يُقال «عن سُنَّم فلان لفلان كانت الخصومة» (ف، ح، ١٣٠، ٥)
- (عن) يدلُّ على المادَّة، وعلى هذه الجهة يُقال «الإبريق عن النحاس» (ف، ح، ١٣٠، ٦)
- (عن) يدلُّ على «بعده» كقولنا «عن قليل تعلم ذلك»، وعلى هذه الجهة يُقال «كان الموجود عن لا موجود» أو «عن العدم» أو «وُجد الشيء عن ضده» (ف، ح، ١٣٠، ٧)
- عن ماذا
- «عن ماذا» وجوده يُطلَّبُ به الفاعل والمادَّة. و «لماذا» وجوده يُطلَّبُ به الغرض والغاية التي لأجلها وجوده وهي أيضًا «لأجل ماذا» وجوده على حسب الأنحاء التي يُقالُ عليها «لأجل ماذا» وجوده (ف، ح، ٢٠٦، ١)
- عناد
- إن كان العناد غير تام فإن العادة قد جرت بأن لا يستعمل فيها حرف إما، ولكن يقرن بالقول ما يدل على أن المتعاندین لا يمكن أن يكونا معًا (ف، ق، ٣٣، ٩)
- العناد هو القياس الذي يتتبع عنه المجيب مقابل المقدمة التي يطالبه السائل بتسليمها (ف، ج، ١٦، ١١)
- في الجدل أمكنةٌ يجوز فيها للسائل أن يُطالب المجيب بتسليم الشيء الذي امتنع المجيب من تسليمه، وعندها يحتاج المجيب إلى العناد (ف، ج، ١٦، ١٢)
- التبيكت فعلُ السائل، والعناد فعلُ المجيب (ف، ج، ١٠٦، ٣)
- العنادُ هو القياسُ الذي يَلْتَمِسُ به المجيب إبطالَ القياس الذي يأتي به السائل لإبطال وضع المجيب (ف، ج، ١٠٦، ٥)
- يمكنُ العنادُ والتبيكتُ أيضًا بقياس خُلف بأن تُضَافَ المقدمة التي يقصد إبطالها إلى أخرى ظاهرة الصدق أو الشهرة، ويتتج عنها ما هو ظاهر الكذب أو الشبهة، فترتفع المقدمة الكلية (ف، ج، ١٠٧، ٤)
- أمَّا العناد فكقولك إمَّا أن يكون كذا وإمَّا أن لا يكون كذا، وذلك في الشرطي المنفصل (س، ع، ٤٢، ٣)
- الذي مبايته أقدم فعناده أشدُّ، فالسالبة أشدُّ عنادًا، وما هو أشد عنادًا فهو الضدُّ، فالسالبة هي الضد (س، ع، ١٢٦، ٣)
- إن العناد منه ناقص، ومنه تام. فالتام هو الذي يوجد فيه مع معاندة كل واحد من الجزئين للآخر، أن يكون تقيض كل واحد منهما قائمًا مقام عين الآخر، كقولنا: كل عدد إمَّا زوج وإمَّا فرد (س، ق، ٢٣٢، ١٧)
- الدالُّ على العناد في ظاهر العبارة هو لفظه إمَّا (س، ق، ٢٤٢، ٧)
- أمَّا الدلالة على صريح العناد فقد تكون بالفاظ الإتصال وبالحمل، وإن كان من شرط لفظه إمَّا أن تدلُّ على العناد (س، ق، ٢٤٤، ١٧)
- العناد أن تجعل المقدمة الكبرى في القياس

أن تكون حصته منه أوفر، بل هو أقل إيجاباً  
لأمور شرية منه (س، ج، ١٤١، ٩)

## عناد سلب

- كل قضية موجبة لها من السالب معاند وليس  
كل قضية موجبة لها من الموجب معاند. فعناد  
السلب عناد للقضية الموجبة من حيث هي  
موجبة وعناد الآخر أمر عارض لها من حيث  
هي موجبة (س، ع، ١٢٩، ٩)

## عناد علمي

- أما أنه ليس له عناد علمي، فهو أنه إذا لم يكن  
للشيء معنى بوجه من الوجوه، فليس له ذلك  
المعنى أقل أو أكثر. فإن الأقل والأكثر يجب  
أن يكون معه الشيء موجوداً، حتى يكون  
قليلاً، أو يكون كثيراً (س، ج، ١٤١، ٦)

## عناد ناقص

- (العناد) الناقص هو أن يكون العناد حاصلاً،  
وليس نقيض أحد الأمرين يقوم مقام عين  
الآخر، كقولنا: الستة إما أن تكون عدداً تاماً،  
وإما أن تكون عدداً زائداً، ويقف، فإنه ليس إذا  
لم يكن زائداً كان تاماً، بل ربما كان ناقصاً  
(س، ق، ٢٣٣، ١)

## عنادات

- ينبغي أن يكون أخرى العنادات بأن تكون  
برهانية ما كانت عنادات كلية (ف، ب،  
٢، ٩٣)

## عنصر

- الأسطقس سموه «العنصر» وسموا الهبولي

الذي تقابل به المفدمة الكلية أشدّ عمومًا من  
تلك المقدّمة ومخالفة لها في الكيفية (س، ق،  
٥، ٥٧٠)

- الإستفهام يوهم العناد (س، س، ٧٨، ٨)

- العناد فمقابل ذلك في الحكم، كقولنا إما أن  
تكون الشمس طالعة، وإما أن يكون الليل  
موجود، أو تُسمى قضية شرطية منفصلة (ب،  
١٩، ٧٢، ١٩)

- السلب هو العناد في المنفصلة (ب، م،  
١٨، ٧٣)

## عناد برهاني

- (العناد البرهاني) أن يعتقد سلب ما هو في  
وجوده موجب، ويعتقد إيجاب ما هو في  
وجوده سالب، وهو الجهل الذي يُسمى الجهل  
على طريق الحال (ف، ب، ٩٠، ٢٠)

## عناد تام

- إن كل مقدار إما ناقص وإما زائد وإما مساوٍ  
ثلاثة؛ فإن فرض أن كان المقدار ليس مساوياً،  
أو إستثنى ذلك فبقيت نتيجة يحتاج أن يستثنى  
منها، كانت الأقسام إثنين. فإن المقدار بهذا  
الشرط يكون إما زائداً وأما ناقصاً فقط، ويكون  
العناد تاماً؛ إذ أيهما أوجب رفع الآخر، أو رفع  
أوجب الآخر (س، ق، ٢٨٨، ١١)

## عناد جدلي

- أما عناده الجدلي، فإن يقول قائل: إن خمود  
الشهرة خير من الفجور؛ ومع ذلك فليس خيراً  
على الإطلاق. فهذا مقبول في المشهور؛ وأما  
في الحقيقة فإنه ليس خيراً من الفجور، فإنه لا  
شركة بينه وبين الفجور في الخيرية حتى يجوز

وساكناً مرة. فبعض هذه من الطبع ومن الإرادة مثل ما قلنا، وبعضها من أسباب خارجه مثل المرض ومثل ما يلحق من الألوان بسبب الا هوية، وأيضاً بعض هذه مطاولة كالشباب والشيب، وبعضها سريعة المفارقة كالقيام والقعود، وبعضها يوجد في غير النوع مثل الحركة قد تكون في الإنسان وغيره، وبعضها خاصة به مثل الاستشاطة غضباً بالإنسان. وقد توجد من هذه محمولات، فيقال مثلاً للإنسان شاب وشيخ ومتحرك وساكن وأبيض وضاحك (س، ش، ١٩، ١٥)

## عوام

العوام والجمهور هم أسبق في الزمان من الخواص (ف، ح، ١٣٤، ١٧)

## عحي

العحي: منه ما هو عحي بالحقيقة وهو الكلام المستحيل المفهوم، ومنه ما هو عحي في الظن (ش، س، ٧٠١، ٢)

## عين

- وجدنا أشياء لها أشخاص وقوام، من سماء وأرض وإنسان ودابة وطاقر وشجرة وماء وريح ونار، وأشياء سوى ذلك كثيرة. فالتسنا إسمًا جامعًا فوجدناه العين. لأن هذه الأسماء إنما يخبر عن أعيان الأشياء، ولا يدل على صفاتها (ق، م، ٩، ١٦)

- العين إسم كل جوهر مسمى (ق، م، ١١، ٦)  
- العين قسمان: عام وخاص (ق، م، ١١، ١٢)  
- الجزء من العين عين، وليس بأنه جزء من العين كان عينًا، ولكنه تحقق له الدخول في باب

«العنصر» أيضًا - وأما الأسطقس فلا يسمى «المادة» و «هيوولي» - وربما استعملوا «الهيوولي» وربما استعملوا «العنصر» مكان «الهيوولي» (ف، ح، ١٥٩، ٤)

- العنصر: إسم للأصل الأول في الموضوعات، فيقال (عنصر) للمحل الأول الذي باستحائه يقبل صورًا، تنتزع بها الكائنات الحاصلة منه. إما مطلقًا، وهو العقل الأول. وإما بشرط الجسمية، وهو المحل الأول من الأجسام الذي تتكون عنه سائر الأجسام الكائنة لقبول صورها (غ، ع، ٢٩٨، ١٥)

## عوارض

- يُستون (جمهور العرب) العوارض «إنفعالات» أيضًا، فالنفسانية منها «انفعالات نفسانية» والجسمانية «انفعالات جسمانية». وقد يلحق كل ما يقال إنه عوارض أن يكون عرضًا، إذ كانت كيفية ماء، والكيفية لا تعرف من المشار إليه الذي لا في موضوع ما هو، بل كيفية خارجه عن ذاته (ف، ح، ٩٧، ٣)  
- الرسم بالجنس والعوارض الفاصلة (غ، ع، ٢٨٥، ٢٣)

## عوارض غريبة

- ما يعرض له من غيره، وهو له بغيره لا بذاته ولا من ذاته كالنور للقمر والحرارة للماء... ويُسَمَّى أمثالها لواحق خارجية وعوارض غريبة (ب، م، ١٦، ١٦)

## عوارض غير لازمة

- العوارض الغير اللازمة هذا مثل كون الإنسان شابًا مرة وشيخًا مرة، وكونه متحركًا مرة

- العين أنه عين شيء، وإن كان هو أصله ونسبه. فلما وقع عليه إسم الجزء، أدخله ذلك في باب المضاف، لأن الجزء مضاف إلى كماله (ق، م، ١١، ١٧)
- العين قسمان: عام مرسل، خاص مشار إليه، يحملان الإختلاف. فنسبة العين إنه حامل الإختلاف القابل لكل عمل الموصوف بصفة (ق، م، ١٢، ١٤)
- العام هو الذي تشابه به عدة أعيان، والعين هو الذي لا يُمكن أن يقع به تشابه بين اثنين أصلاً، مثل زيد وعمرو (ف، ق، ٧٢، ٢)
- عين هذا الشخص، ليس هو عين الشخص الآخر، إلا أنها تشابه بأمور، كتشابه هذه الثلاثة في الجسمية، وكتشابه الفرس والإنسان، دون الشجرة، في الحيوانية. فما به التشابه للأشياء يُسمى الكلّيات، والأمور العامة (غ، ع، ٩٣، ٩)
- قضية في عين كقولنا زيدٌ كاتب وهذا السواد المشارٌ إليه باليد عَرَضُ (غ، ح، ٢٤، ٨)
- عين خاص
- العين الخاص كقول القائل: هذا الإنسان (ق، م، ١١، ١٠)
- عين الشيء
- من عرف عين الشيء لا يفترق في معرفته إلى حد. ومن لم يعرفه فإنما يعرف به إذا عرف ما يشبهه، ولو من بعض الوجوه. فيؤلف له من الصفات المشبهة المشتركة بينه وبين غيره ما يخص المعرف (ت، ر، ٨٠، ٢٥)
- عين عام
- العين العام كقول القائل: الأوس (ق، م، ١١، ١٠)

# غ

## غائب

- النقلة بالحكم المحسوس في أمر ما أو المعلوم فيه بوجه آخر إلى أمر ما غير محسوس الحكم، من غير أن يكون ذلك الأمر الآخر تحت الأمر الأول، وهو الذي يُسمِّيه أهلُ زماننا الاستدلال بالشاهد على الغائب (ف، ق، ٤٥، ٩)
- النقلة من الشاهد إلى الغائب على وجهين: أحدهما على طريقة التركيب والآخر على طريقة التحليل (ف، ق، ٤٦، ١٤)
- إذا أردنا أن نستدلَّ على الغائب بالشاهد بطريق التحليل فينبغي أن نعلم الحكم الذي يُطلبُ في الغائب، ثم ننظر في أي محسوس يوجد ذلك الحكم، فإذا علمنا المحسوس الذي فيه ذلك الحكم أخذنا عند ذلك الأمور التي بها يُشابه الغائب ذلك المحسوس، ثم ننظرُ أي أمر من تلك الأمور يَصُحُّ على جميعه الحكم المشاهد في المحسوس (ف، ق، ٤٦، ١٦)
- ينظر (المعتقد) في الأمور التي بها شابه المحسوس الغائب أو في سائر الأمور التي يوصف بها المحسوس سوى ذلك الحكم أيها إذا وُجدَ واحد منها في أي شيء كان وحيث كان وُجِدَ الحكم (ف، ق، ٤٩، ١٢)
- اعتبار الغائب بالشاهد يُسَمَّى مثلاً (غ، م، ٢٥، ١٧)
- لا خير في ردِّ الغائب إلى الشاهد، إلا بشرط،

مهما تحقَّق سقط أثرُ الشاهد المعين (غ، ع، ١٦٦، ١٦)

- من التمثيل نوع يسمونه الاستدلال بالشاهد على الغائب، وكان الشاهد عندهم عبارة عن المُحَسَّر وتوابعه، ويدخل فيه ما يشعر به الإنسان من أمور نفسه الخاصة كعلمه وإرادته وقدرته، والغائب ما ليس بمُحَسَّر فيُبتون في الغائب حكم الشاهد لما بينهما من المشابهة في أمر ما (سي، ب، ٢١٢، ٧)

- التمثيل فيعم... ما نقل الحكم فيه من شاهد إلى شاهد أيضاً أو من غائب إلى غائب (سي، ب، ٢١٢، ١١)

- قاسوا (الفلاسفة) الغائب على المشاهدة به بالجامع المشترك الذي يجعلونه كلياً (ت، ر، ٢، ١١١، ٣)

## غالط

- يحتاج (الغالط) إلى صفتين من الأفاويل: صنف يُعاندُ به في كل ما غلط فيه من نتيجة وقياس. وصنف يبرهن به على الصادق من المتضادين (ف، ج، ٤٩، ٢١)

- يُخاطب الغالط على طريق السؤال وكان الغلط في النتيجة وفي القياس معاً، ابتداءً فسأل أولاً عن النتيجة وعن البرهان، وقَدَّمَ عناد النتيجة، ثم صار إلى معاندة البرهان. وذلك إما أن يُعاندُ شكله، وإما أن يُعاندُ مقدمته أو إحداهما، وإما أن يُعاندُ جميع هذه (ف، ج، ٥٠، ٢)

- الذي يُعَلِّمُ الغالط في الصناعة فإنه ينبغي أولاً أن يتبدئ بباطال ما هو عند الغالط صادق ويتبين كذبه، فإنه إذا تبيَّن في النتيجة أنها كاذبة لزم ضرورة أن يكون في البرهان كذب (ف، ج، ٥٣، ٢٠)

فيها هي الغاية القصوى ولا أن تجعل لغرض آخر سوى أن يجود بها، ويتسوقها الأفعال الجدلية النافعة في العلوم (ف، ج، ٤٠، ٤٤)

- يلزم معاند الغالط أن يبين أولاً كذب النتيجة ثم يبين الكاذب من مقدمات البرهان أو يُؤيِّف شكل القول الذي ظنَّ به أنه قياس (ف، ج، ٥٣، ٢٢)

## غلط

- الغلط قد يكون في مبادئ الصناعات، وقد يكون فيما بعد المبادئ. وهو في كل واحد منها، إما توهمٌ مطلق لا عن قياس وإما توهمٌ عن قياس (ف، ب، ٩١، ٣)

- الغلط متى كان في الشيء عن توهم مطلق لا عن قياس، فإنما يُعاند ذلك الأمر فقط. ومتى كان عن قياس فإنه يُعاند الأمر والقياس الذي يُظنُّ أنه ألزمه (ف، ب، ٩٢، ٢٠)

- الغلط في القياس يقع من جهتين، إما في شكله أو في مقدماته. والقياس يُتَّقَضُّ بهاتين الجهتين، إما بأن يبين أن شكله شكلٌ لا يُنتج، وإما بأن تُعاند مقدماته (ف، ب، ٩٢، ٢٣)

- الغلط في البرهان هو: بما ليس بحق، وفي الجدل: بما ليس بمشهور. والمغالطة البرهانية تقع لسهو من القانس، وقد تقع لقصد الإمتحان، وقد تقع لسوء ورياءة نفس (س، ب، ٦٤، ١٣)

أما (الغلط) المتعلق بشكل اللفظ: فإن تختلف مفهوماته باختلاف أشكال التصاريف، والتأنيث والتذكير، والفاعل والمفعول، حتى يكون عند بعضهم السالم فاعلاً سبباً أو الوجود، ويكون قول القائل إن الهوى قابلة بطبعها فعلاً ما (س، س، ١٨، ٧)

كيف يقع الغلط الأول، فقد علمته وتحققت أنه من العجز عن التفرقة بين الهو هو والغير (س، س، ٢٣، ١٠)

- إن كان قصد (السائل) بسؤاله إزالة غلط غالط في أمر فينبغي أن يكون قد عرَّفَ قبل ذلك القياس الذي يُبطلُ به الوضع، والقياس الذي غلطَ المجيب حتى ظنَّ أن الوضع صحيح، فسيبلة إذن أن يتدبَّرَ بإبطال الوضع، ثم يرجع إلى القياس الذي ظنَّ المجيب أنه يُصحح الوضع فيُبطله (ف، ج، ٥٥، ١٥)

## غايات

الغايات، إنه إذا قال: فلان الكاتب في الدار، كان قوله: في الدار، هو الغاية التي يصير إليها جمع كلامه، وإيّاها أراد أن يثبت، فاشبه هذا من الكلام يستمى الغايات (ق، م، ٢٦، ٢٤)

## غاية

- البرهان على الإطلاق، وهو الذي يفيد الوجود والسبب جميعاً. والأسباب أربعة: مادة الشيء وما يُعدُّ في المادة ومعها، وخذ الشيء وأجزاء حده، وما يُعدُّ في الحدود معها، والفاعل وما يُعدُّ معه، والغاية وما يُعدُّ معها. وكلُّ واحد من هذه، إما قريبٌ وإما بعيد، وإما بالذات وإما بالعرض، وإما أعمٌ وإما أخص، وإما بالقوة وإما بالفعل (ف، ب، ٢٦، ١٥)

الصورة والغاية فيلزم من وجود كل منهما وجود المعلول (سي، ب، ٢٧١، ٢)

## غلبة

الغلبة في صناعة الجدل، لا أن تجعل الغلبة

- الغلط الذي هو سالب كَلْبِي... يعرض في الشكل الأول والشكل الثاني (ش، ب)، (١٥، ٤١٤)

- الغلط يقع لسبب يرجع: إما إلى التأليف القياسي. وإما إلى أجزائه التي هي المقدمات، ثم الحدود (ط، ش، ١، ٥٤٥)

#### غلط بتركيب

- الغلط بالتركيب، فيغلط من تركيب القسمة، وإن كان من القسمة فيحل بالتركيب (س، س)، (٧، ٩١)

#### غلط في الحد

- مشارات الغلط في الحد: المثار الأول: الجنس، وذلك من وجوه، المثار الثاني: من جهة الفصل، وذلك من وجوه، المثار الثالث: ما هو مشترك، وهو على وجوه (غ، ع)، (٢٢، ٣٧٩)

#### غلط في القياس

- مشارات الغلط في القياس سبعة: المثار الأول: أن لا تكون المقدمات على شكل من الأشكال الثلاثة، بالأى يكون من الحدود حدّ مشترك. المثار الثاني، ألا تكون المقدمات على ضرب منتج من ضروب الأشكال الثلاثة. المثار الثالث: أن لا تكون الحدود الثلاثة متميزة متكاملة، المثار الرابع: أن لا تكون المقدمات متفاضلة. المثار الخامس: أن تكون المقدمة كاذبة، وذلك إما أن يكون لانباس اللفظ، أو لانباس المعنى. المثار السادس: أن لا تكون المقدمات غير النتيجة، فتُصَادِرُ على المطلوب. المثار السابع: أن لا تكون المقدمات أعرف من النتيجة (غ، ع، ٨، ٣٧٨)

- أما الغلط من جهة ما بالعرض فلا أنه يعجز عن التفصيل بين الذي هو هو بالعرض وغير بالحقيقة، وبين ما هو هو بالحقيقة (س، س)، (٨، ٣٤)

- الغلط من طريق الإطلاق والتقييد غلط في الأجزاء؛ وكذلك الغلط في المصادرة على المطلوب غلط في أجزاء القياس من طريق المعنى (س، س، ٢، ٤٠)

- يقع الغلط بسبب تأخير الأمرين اللذين لا يتأخدان إلا بالعرض (س، س، ٦، ٩٦)

- أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وبالعكس، فهذه أنواع الغلط في المقدمات من جهة كذبها (سي، ب، ١، ٢٨١)

- الغلط في صورة القياس فإما أن يكون بشركة مع المقدمات أو من غير شركة بل في الصورة وحدها (سي، ب، ٩، ٢٨١)

- الغلط في صورة القياس وحدها من غير شركة، فأما لأن تأليفه ليس تأليف الأشكال الثلاثة بأن لم يكن فيه شيء مشترك الإشتراك الخاص بها وانتفاء الإشتراك إما في الظاهر والحقيقة معاً، وهذا مما لا يشبه على عاقل خلوه عن الصورة القياسية، أو في الحقيقة دون الظاهر وهو أن يكون الوسط لفظاً مشتركاً (سي، ب، ٩، ٢٨٢)

- التوهم والغلط الذي يكون بغير قياس فليس تكون له أسباب متفتنة (ش، ب، ٩، ٤١٤)

- الغلط الذي يكون بقياس... إن له أسباباً كثيرة. وذلك أن هذا الغلط يكون فيما ليس له وسط وفي كل واحد من هذين في الإيجاب والسلب (ش، ب، ١١، ٤١٤)

- الغلط الموجب الكَلْبِي... لا يكون إلا في الشكل الأول (ش، ب، ١٤، ٤١٤)



## غلط في اللوازم

- سب الغلط في اللوازم فهو إيهام العكس الكلي، وذلك يحوج إلى التلفت نحو الكثرة، فموضوعات أحد الأمرين أخص من موضوعات الآخر، وإن كان كل إعتبار باباً برأسه ليس جزءاً للآخر يقسم منه؛ لكنهما يشتركان في موضوعات وأمثلة (س، س)، (١٠، ٣١)

## غلط لسبب في المقدمات

- يكون الغلط لسبب في المقدمات أفراداً، أو في أجزائها التي هي الحدود، وينقسم: إلى ما يكون السبب لفظياً. وإلى ما يكون معنوياً (ط، ش، ٥، ٥٤٩)

## غلط لفظي

- إن الغلط: (لفظياً) إما أن يكون لاشترك في جوهر اللفظ المفرد. أو في هيئة في نفسه. أو في هيئة اللاحقة به من خارج. أو في التركيب المتحمل لمعنيين. أو في وجود التركيب وعدمه (ط، ش، ٩، ٥٤٩)

## غلط معنوي صرف

- ذكر الشيخ (ابن سينا) في الغلط المعنوي المصروف، خمسة أشياء: إيهام العكس، وأخذ ما بالعرض مكان ما بالذات، وهما القسمان المذكوران من الثلاثة. والثالث: أخذ اللاحق للشيء مكانه، وهو من باب أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كما مر في (النهج السادس). والرابع: أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل، وعكسه يجري مجراه. والخامس: إغفال توابع الحمل، وهي الأمور المتعلقة بالمحمول، كما مر، و(الرابطة) و(الجهة) و(السور) وغير ذلك

مما يغير أحوال الحكم في القضية (ط، ش)، (٦، ٥٥٤)

## غلط من جهة العقل

- قد يقع الغلط من جهة العقل لا من جهة الحس، مثل ما وقع لرجل يقال له مالمسوس، لما كان عنده أن كان غير ذي مبدأ فهو غير مكوّن، أخذ أن كل غير مكوّن فهو غير ذي مبدأ، وكان عنده الكل غير مكوّن فجمعه غير ذي مبدأ (س، س)، (٩، ٢٤)

## غلط من جهة اللوازم

- الغلط من جهة اللوازم فالسبب فيه إيهام العكس (س، س)، (١٢، ٢٣)

## غناء

- إنما نجعلُ الغناء للمقدمة الكلية التي اتلفت من الحكم والأمر الذي به كان التشابه فقط (ف، ق، ٢٠، ٦٢)

- الصنف هو الذي يوجد فيه للمثال غناء في النقلة من قبل أنه يُبيّن فيه أولاً بالمثال صحة الحكم على الأمر الذي به شأبة المثال غيره، فيصير ذلك الأمر واسطة بين الحكم وبين الشيء الذي هو شبيه المثال (ف، ق، ١٧، ٦٣)

## غير

- الغيرُ في العَرَض هي التي أعراضها على عددها (ف، ج، ٧، ٩٠)

- الآخر هو الذي جوهره غير، والغير أعَم من الآخر، وكل ما يخالف فهو غير، وليس كل ما يخالف شيئاً فهو آخر، إذا عُنيت بالآخر المخالف في جوهره (س، د، ١٦، ٧٥)

## غير المحصلة

- لنخصص هذا الجنس من الموجبة بإسم آخر، وهو (المعدولة) أو (غير المحصلة) وكأنها عُدِلَ بها عن قانونها، فأبرزت في صيغة سلب، وهي إيجاب (غ، ع، ١١٤، ٢١)
- الغير المحصلة هي التي تدلّ على ما يدلّ عليه الإسم الغير المحصل وعلى زمان ذلك المعنى (ش، ع، ٨٤، ٢٠)

## غير الموجود

- «غير الموجود» و «ما ليس بموجود» تُقالُ على نقيض ما هو موجود، وهو ما ليست ماهيته خارج النفس (ف، ح، ١٢١، ٧)
- ما يحدثُ يسبِقُ إلى النفس أنه يحدثُ عن غير موجود، وكان الأسبقُ إلى النفس عن غير الموجود أنه لا ماهية له أصلاً، لزِمَ عندهم محال، إذ كان يلزم أن يحدثُ موجود عن غير موجود (ف، ح، ١٢٣، ٥)
- إنَّ غير الموجود كالجنس لأمرين فقط، فإنَّ غير الموجود إمّا أن يكون دائماً فيكون: المحال والضروريّ العدم، وإمّا أن يكون غير دائم فيكون: المطلق السلب. ولا يدخل فيه غيرهما مما ليس نوعاً لهما (س، ق، ١٦٦، ٧)

## غيران

- «الغيران» بما ليس أحدهما هو الآخر، أو بما يجوز العلم بأحدهما مع عدم العلم بالآخر، فلا ريب أن صفة الموصوف التي يمكن معرفتها بدونه «غير» له بهذا الاعتبار (ت، ر، ٢٢٣، ٣)

- إنَّ بعض حروف السلب الداخلة على الأسماء في لغة العرب أدل على السلب وبعضها على العدول فيشبه أو يكون لفظ «ليس» أولى بالسلب، ولفظ «غير» أولى بالعدول (س، ع، ٧٩، ٦)
- لفظة «غير» أدلُّ على العدول (مر، ت، ٥٤، ١٩)
- الواحد والغير إسم مشترك يقال على أنحاء كثيرة (ش، ج، ٥٠٧، ٤)
- الغير يقال على عدتها (أنحاء ما يقال عليه الواحد) وذلك أن كل معنى من معاني الواحد يقابله غير ما (ش، ج، ٥٠٨، ١)

## غير التام

- غير التام فهو إما تقييد كالحيوان الناطق وإما غير تقييدي كالمركب من إسم وأداة أو كلمة وأداة (ن، ش، ٥، ١١)

## غير ذاتي

- إنَّ أمكنك أن تفهم ذات الشيء، دون أن تفهم المعنى، أو أمكنك الغفلة عن المعنى بالتقدير، فاعلم أنه (غير ذاتي) (غ، ع، ٩٧، ٦)

## غير الذهني

- غير الذهني هو البين الذي لا يلزم فيه من مجرد تصوّر الملزوم العلم باللزوم (و، م، ٥٦، ٣)

## غير متناه

- الغير المتناهي من جهة ما هو غير متناه، غير معلوم، وإنَّما يعلم المتناهي المحدود (س، ب، ١٧٦، ١٨)

# ف

- لا يعرف قط أنّ الفاعل يقارنه مفعوله (ت)،  
(٢، ١١٨، ١٨)

## فاعل وقابل

- يظهر... في الأمور التي لا تفعل أن فيها  
أشياء هي بطبعها معدة لأن يكون عنها الشيء  
ومقابلته على السواء... وذلك من جهة الفاعل  
والقابل معًا (ش، ع، ٩٨، ٦)

- ليس كل ما يقال أنه ممكن أن يفعل كذا أو يقبل  
ففيه قوة على ألا يفعل وعلى أن يفعل (ش، ع،  
١٢٣، ١٩)

فاء

- إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود...  
الفاء هي التي صيّرت هذين القولين  
البيسطين... قولاً واحداً (ش، ع، ٨٨، ٤)

## فحاسة

فاسد

- الفحاسة فهي علم قائم بنفسه من جملة العلم  
الطبيعي في صفات الحيوان وخواصه (ب، م،  
٢٠٢، ١١)

## فرد

- إن الفرد فصلٌ للعدد، لا نوع (أ، ج،  
٥٦٠، ١٠)

- أمّا الفاسد الناقص مثل أن يُعرّف فيها الشيء  
بمساويه في المعرفة، أو بما هو أعرف منه  
ومتأخر عنه في المعرفة أو لا يُعرّف إلا به، أو  
يُقدّم الأخصّ فيها على الأعمّ، أو غير الأعراف  
على الأعراف، أو بأن يُذكر فيها الألفاظ  
المجازية والاستعارية والمشتركة (ب، م،  
١، ٥١)

## فردية

فاعل

- إن الزوجية والفردية كيفيات في الكم؛ ولا يمنع  
أن يكون في الكم كيفيات متضادة، فتصير  
لأجلها الكميات متضادة بالعرض كالجواهر  
(س، م، ١٣٦، ١٢)

- إن الفردية جزء حدّ الشيء ذي الفردية الذي هو  
الفرد، والعدد جزء حدّ الفردية الجزء الذي لا  
يحمل عليه في ذاته، ولا يحمل أيضاً على  
الشيء ذي الفردية في ذاته، بل يعلم من خارج  
أن هذا الشيء لا يوجد إلا عددًا (س، ج،  
١٧٤، ١)

- البرهان على الاطلاق، وهو الذي يفيد الوجود  
والسبب جميعاً. والأسباب أربعة: مادة الشيء  
وما يُعدّ في المادة ومعها، وحدّ الشيء وأجزاء  
حدّه، وما يُعدّ في الحدود معها، والفاعل وما  
يُعدّ معه، والغاية وما يُعدّ معها. وكلّ واحد من  
هذه، إمّا قريبٌ وإما بعيد، وإما بالذات وإما  
بالعرض، وإما أعمّ وإما أخصّ، وإمّا بالقوة  
وإمّا بالفعل (ف، ب، ٢٦، ١٥)

- الفاعل فليس يجب من وضعه في كثير من  
الأشياء وضع المعلول (سي، ب، ٢٧١، ١٣)

## فرض

## فرقان اخص

- الفرقان الأخص هو الذي بين الصورتين والجنسين، كالحيوان والموات والناطق وغير الناطق. وبهذا الفرقان يُفرَّق بين الناس والدوابِّ وغيرها من الأجساد المتحرّكة وغير المتحرّكة (ق، م، ٦، ٦)

- ليس معنى الفرض أنك فرضته بالفعل أو تفرضه في المستقبل، بل إنّه إذا صحَّ فرضه صحَّ ما ينطى إياه (س، ق، ٢٧١، ٥)

## فرع

## فرقان خاص

- الفرقان الخاص، فإنّه يفرق بين الشيء وبين غيره من أهل صورته، كالغبي والفظن والبخل والحرص والظلول والقصر. فإنّ هذا الفرقان يفرق بين فلان وفلان. وإنما يفرق بين هذه الصفة وبين التي قبلها، إن هذه لا تزايل من كانت فيه وبه، وتلك تزايل (ق، م، ٦، ٣)

- بتصوّر (المتكلم) المعنيين أولاً - وهما «الأصل» و«الفرع»، ثم ينتقل إلى لازمهما وهو «المشترك»، ثم إلى لازم اللازم وهو «الحكم» (ت، ١، ١٣٢، ٤)

## فرقان عام

- الفرقان العام لا يفرق بين الشيء وبين غيره، ولكنه يفرق بين حالاته نفسه، كالشباب والهرم والقيام والقعود. فإنّ بين هذه الأشياء فصلاً وفرقاً، ولكتّهما يجمع في شخص واحد، ويفرّق بين حالته (ق، م، ٥، ١٦)

- قياس الشيء، فإذا قيل به لم يخرج عن أحدهما. فإنّ الجامع المشترك بين الأصل والفرع إمّا أن يكون هو «العلة»، أو «ما يستلزم العلة»، وما استلزمها فهو «دليلها». وإذا كان الجامع لا «علة»، ولا «ما يستلزم العلة»، لم يكن الاشتراك فيه مقتضياً للاشتراك في الحكم، بل كان المشترك قد يكون معه العلة، وقد لا يكون. فلا يعلم حينئذٍ أنّ علة الأصل موجودة في الفرع، فلا يعلم صحة القياس (ت، ١، ٢٠٤، ٤)

## فساد

- الفساد هو المصيّب من جسم إلى أن يحصل لا جسمًا، أو من جوهر إلى أن يحصل لا جوهرًا (ق، م، ١١٤، ١٣)

- قد يعلم صحة القياس بانتفاء الفارق بين الأصل والفرع، وإن لم يعلم عين العلة ولا دليلها. فإنّه يلزم من انتفاء الفارق اشتراكهما في الحكم (ت، ١، ٢٠٤، ١٢)

- فساد هو حركة إلى فساد جوهر، وهو مثل موت الحيوان (س، م، ٢٧١، ١١)

- الفساد العارض في الحدّ والقياس قد يقع من جهة الصورة، وقد يقع من جهة المادة، وقد يقع من جهتهما معاً (مر، ت، ٥، ٤)  
أنواع الحركة ستة: الكون ومقابله الفساد،

- الجمع بين الأصل والفرع كما يكون بإبداء الجامع يكون بإلغاء الفارق، وهو أن يعلم أن هذا مثل هذا، لا يفرقان في مثل هذا الحكم، ومساوي المساوي مساوٍ، والعلم بالمساواة والمعاملة مما قد يُعلم بالعقل، كما يعلم بالسمع (ت، ١، ٢٣٩، ٥)

فوقه، كما يُردف ذو الرجلين بالحي المشاء أو الطائر (أ، ج، ٦٤٤، ١)

- الفصل يُظن به أنه يحفظ الشيء الذي هو له فصل (أ، ج، ٦٤٤، ١٤)

- أما الفصل فيقال عامًا، وخاصًا، وخاصصًا  
الخاصص. لأنه قد يقال في شيء إنه يخالف  
بفصل عام متى كان يخالف نفسه أو غيره  
بغيرية، كيف كانت المخالفة: فإن سقراط  
يخالف أفلاطون بالغيرية، ويخالف نفسه أيضًا  
إذ كان صبيًا فصار رجلاً وإذا كان يعمل شيئًا  
وأمسك عنه وفي اختلاف الأحوال دائمًا (في)،  
أ، ١٠٣٦، ٢)

- إن كل فصل قد يُحدث للشيء الذي يوجد فيه  
اختلافًا، غير أن الفصل الخاصص والعام يُحدثان  
غيرًا، وخاصص الخاصص يُحدث آخر، وذلك أن  
من الفصول ما يُحدث غيرًا، ومنها ما يُحدث  
آخر (في)، أ، ١٠٣٧، ١)

إن الفصل هو الذي به يفضل النوع على  
الجنس. وذلك أن الإنسان له شيء يفضل به  
على الحي وهو الناطق والمائت، لأن الحي  
ليس هو واحدًا من هذين (في)، أ، ١٠٤٢، ٧)

- الفصل هو المحمول على كثيرين مختلفين  
بالنوع من طريق أي شيء هو، لأن الناطق  
والمائت محمولان على الإنسان، ويقال  
الإنسان بهما من طريق أي شيء هو، لا من  
طريق ما هو. وذلك أننا إذا سئلنا عن الإنسان ما  
هو فالأولى أن نقول: إنه حيوان. وإذا سئلنا  
عنه أي شيء هو فإن الأولى أن نصفه بأنه:  
ناطق مائت (في)، أ، ١٠٤٦، ٤)

الفصل هو الذي من شأنه أن يفرق بين ما تحت  
جنس واحد بعينه، لأن الناطق وغير الناطق قد  
يُفرقان بين الإنسان والفرس اللذين هما تحت

والنمو ومقابلة النقص، والاستحالة، والتغير  
في المكان وهو المُسمى... نقلة (ش، م،  
٣، ٧٣)

## فساد الحد

- فساد الحد من وجهين: أحدهما الزيادة فيه التي  
هي النقصان من المحدود. كقولنا: الإنسان  
حي ناطق مائت كاتب، فإنه يخرج كل من ليس  
بكاتب عن الإنسان. والآخر النقصان منه الذي  
هو زيادة في المحدود. كقولنا: الإنسان حي  
ناطق، فنقصان المائت جعل الملائكة في جملة  
الانس. (به، ح، ١٠٢، ١٢)

## فصل

- الفصل... محمول على الذي يقال عليه  
الفصل، مثال ذلك أنّ المشاء إن كان يقال على  
الإنسان فإن قول «المشاء» محمول على  
الإنسان، وذلك أن الإنسان مشاء (أ، م،  
١٩، ١٠)

- الفصل أبدًا يقال على النوع: إما على  
النسوي، وإما على الأكثر (أ، ج، ٥٦١، ٩)  
- الفصل يُفصل من شيء من الأشياء التي تحت  
جنس واحد (أ، ج، ٦٢٨، ٧)

- الفصل يقال على أكثر مما يقال عليه النوع (أ،  
ج، ٦٤٣، ١)

- الفصل ينبغي أن يكون بعد الجنس وقبل النوع  
(أ، ج، ٦٤٣، ٤)

- ليس يجب ضرورة أن يكون الفصل يُردف  
بالجنس الذي يخصه كله، لأنه قد يمكن أن  
يكون فصل واحد بعينه لجنسين لا يحوي  
أحدهما الآخر، لكن الواجب ضرورة هو أن  
يُردف بأحدهما فقط وبجميع الأجناس التي

- منهما يُعرَّف من النوع ذاته وجوهره (ف، د، ٩، ٧٩)
- الفصل يُعرَّف منه جوهره الذي ينحاز به عن غيره أو يُعرَّف جوهره بما ينحاز به ويفرَّد عن غيره، إذ كان الجنس يُعرَّف ما هو كل واحد من الأنواع التي تحته لا بما يخصه، والفصل يُعرَّف جوهر كل واحد منها بما يخصه (ف، د، ١١، ٧٩)
- إذا كان الجنس المقرون بأي قريباً من النوع الذي قصدنا معرفته فالذي يليق أن يُجابَّ به حيثنَّ فصلٌ لذلك النوع يُميِّزه في جوهره عن قسمه (ف، د، ٨٠، ٥)
- الجنس المقيَّد بالفصل هو حدُّ النوع الذي عنه سألنا أولاً بحرف ما هو وثانياً بحرف أي (ف، د، ٨٠، ١١)
- الفصل يُنسب إلى النوع، فيقال إنه فصلٌ للنوع فإنه المُقَوِّمُ لحدِّه، ويُنسب أيضاً إلى جنس ذلك النوع، فيقال إنه فصلٌ لذلك الجنس لأنه يُقيِّد به ويُردف (ف، د، ٨٠، ١٤)
- لا يمتنع أن يوجدَ جنسٌ مُردَّفٌ بفصل ولا يوجدُ له إسمٌ أصلاً في ذلك اللسان يساويه في الدلالة، فيكون ذلك حدًّا لنوع لا إسمٌ له مثل قولنا الجسم المتغذي، فإنه لا يوجد له إسمٌ يساويه في الدلالة، فيقامُ حدُّ ذلك النوع مقامَ اسمه في جميع الأمكنة التي سبيل الاسم أن يُستعمل فيها. فالفصول التي بها ينقسم الجنس هي بأعيانها تَمُمُ حدودَ الأنواع التي تحته (ف، د، ٨١، ٢)
- كلُّ فصلٍ قَوِّمٌ نوعاً ما فإنه يقسمُ جنسٌ ذلك النوع، وكل ما قُسم جنساً ما فإنه يَقَوِّمُ نوعاً تحت ذلك الجنس (ف، د، ٨١، ١١)
- (الخاصة) تشاركُ الفصلُ في تمييز نوع عن نوع جنسٍ واحدٍ، أي: الحي (في، أ، ١٠٤٧، ٦)
- الفصل هو ما به تختلف أشياء ليست تختلف في الجنس. فإن الإنسان والفرس لا يختلفان في الجنس، لأننا نحن وغير الناطقين حيوان. ولكن إذا أُضيف إلى الحيوان: «الناطق» فُصلنا منها، ونحن والملائكة ناطقون. ولكن إذا أُضيف إلينا: «المائت» فُصلنا منهم (في، أ، ١٠٤٧، ١٠)
- إن الفصل ليس هو أي شيءٍ إتفق مما يفرق بين أشياء تحت جنسٍ واحدٍ بعينه، لكن هو الشيء النافع في الأثية، وفيما هو الشيء، والشيء الذي هو جزء من المعنى. لأن ليس قولنا في الإنسان أن من شأنه إستعمال الملاحة - فصلاً له، وإن كان خاصاً للإنسان (في، أ، ١٠٤٨، ١)
- الفصل يُحمل... من طريق أي شيء هو (في، أ، ١٠٥٤، ٧)
- الذي يُبايِنُ به الشيء شيئاً آخر في جوهره هو الفصل (ف، د، ٦١، ٢)
- المحمولات الكلية البسيطة هي هذه الخمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض (ف، د، ٦١، ٤)
- كلُّ محمولٍ مرَّجَّبٌ من جنس وفصل أو جنس وفصلين أو أكثر متى كان مساوياً في الحمل لنوع ما فإنه حدُّ لذلك النوع (ف، د، ٦١، ١٧)
- المعاني الكلية المفردة على ما أحصاها كثير من القدماء خمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض (ف، د، ٧٦، ١٣)
- الفصل هو الكلِّي المفردُ به يتميِّز كل واحد من الأنواع القسيمة في جوهره عن النوع المشارك له في جنسه (ف، د، ٧٩، ١)
- الجنس والفصل يشتركان في أن كل واحد

والموجود والكمال والقوة والنسبة وما أشبه ذلك (ف، ب، ٤٨، ٢٣)

- الفصل منه (الجنس)، فبدل إما على ما يجري منه مجرى مبدأ برهان أو يدل على جملة المجتمع، لكن دلالة على ما يجري منه مجرى مبدأ برهان أكثر (ف، ب، ٤٩، ٨)

- ما فصله دال على أمر خارج عن المحدود، فإن ذلك الفصل صنفان، أحدهما أن يكون حدًا لما منزله من الشيء، منزلة الصورة، فيستعمل حد الصورة بدل إسم الصورة، إذا اتفق أن لم يكن للصورة إسم. والصف الثاني أن تكون فصولها دالة على أشياء خارجة (ف، ب، ٤٩، ١٠)

- الفصل هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع على طريق أي شيء هو في جوهره (ف، ج، ٨٧، ٣)

- الفصل يُشارك الجنس في أكثر الأشياء، فإنه يُعرّف جوهر الشيء كما يُعرّفه الجنس، وإنه يحمل أيضًا على كثيرين مختلفين بالنوع، وإنه يكون جزءًا لحد كما يكون الجنس جزء الحد (ف، ج، ٨٧، ٤)

- يختلفان (الفصل والجنس) في أن الفصل يُتميز النوع عن كل ما يشاركه في جنسه القريب، وأن الفصل يتلو الجنس في الترتيب (ف، ج، ٨٧، ٦)

- ينبغي أن تعلم أن الفصل إذا استقصى أمره على طريق البرهان لم يُمكن أن يحمل على غير ذلك النوع الذي هو فصله (ف، ج، ٨٧، ٧)

- يكون الجواب عن الإنسان أي حيوان هو «إنه حيوان ناطق» أو «ناطق» والجواب عن النحلة أي شجرة هي «إنها الشجرة التي تُثمر الرطب» - كان الذي أُجيب به حده، والذي يُقيد به الجنس وأردف به هو الفصل (ف، ج،

وتخالقه في أنها لا تُتميزه في جوهره (ف، د، ٨٣، ١٤)

- العَرَضُ أيضًا قد يُستعمل في تمييز جنس عن جنس ونوع عن نوع وشخص عن شخص، ولكن لا يُتميز شيئًا بما هو له عَرَضٌ في ذاته وجوهره، فهو يشارك الفصل في تمييز نوع عن نوع ويُخالقه في أنه يُتميزه لا في جوهره (ف، د، ٨٤، ٨)

- إذا اتفق في حد ما أن يكون فيه جنس وفصول أكثر من واحد كما في حد الحيوان، إنه جسم متغير حساس. فنبغي أن نعلم أن الفصل المقوم لذلك النوع هو الفصل الأخير (ف، د، ٨٥، ١٦)

- لما كانت الخاصة والفصل المساوي يتمكان على الموضوع رَجَعَ الاقتران إلى الضرب الأول من الشكل الأول، فأتى (ف، ق، ١٠١، ٧)

- أما جنس الجنس والفصل المقوم للجنس وما كان فوقه، فإنها ليست بأول (ف، ب، ٣٠، ١) - الفصل القريب قد يُمكن أن يكون خاصًا بالموضوع (ف، ب، ٣٠، ١)

- ليس يُظنُّ أحدٌ من أولئك (الناس في القديم والحديث) أن الجزء الذي يُسمونه الجنس يُعرّف الشيء بما هو خارج عنه أصلاً، وأما الجزء الذي يُسمونه الفصل، فقد يُظنُّ بكثير منها أنه يعرف بما هو خارج الشيء المحدود. وكثير منها ليس يُظنُّ به ذلك (ف، ب، ٤٨، ١٦)

- التي تُستعملُ أجناسًا وفصولًا في الحدود صنفان: أحدهما بمنزلة ما يُقال في الحيوان أنه جنس، وفي الناطق أنه فصل. والثاني ما تدل عليه المشككات التامة الشكيك، مثل الواحد

- (١٧، ١٨٢) صار لا يُجابُّ بالفصل وحده في سؤال «ما هو» النوع المسؤول عنه بل يُجابُّ به مقروناً بالجنس، ويُجابُّ بالجنس وحده دون الفصل في سؤالنا عن النوع «ما هو» (ف، ح، ١٤، ١٨٥)
- ١٨٢، ١٧) إذا تُعقِبَ يَتَبَيَّنُ أَنَّ الفَصْلَ أَكْمَلُ تَعْرِيفًا بما هو النوع المسؤول عنه من الجنس، وأنه لا بد من كليهما (ف، ح، ١٦، ١٨٥)
- ١٨٥، ١٦) يَخْتَلِفُ أَنَّ الحَدَّ المَأخُوذَ مِنْهُمَا (الجنس والفصل) من حيث هما طبيعتان قائمتان معقولتان من غير أن يعرض لكل واحد منهما عارض يصير به ذلك جنساً وهذا فصلاً، غيرُ الحَدِّ الكائِنِ عِنْمَا من حيث ذلك جنس وهذا فصل. فإذا تُعقِبَ تَبَيَّنَ أَنَّ هذا حَدُّ الشَّيْءِ بحسب المنطق وذلك حده بحسب الموجود، وكلاهما يؤولان في آخر الأمر إلى أن يكونَ الإنسان قد حصل له الموجود معقولاً (ف، ح، ٢١، ١٨٥)
- ١٩٠، ٨) إِنَّ تَقْيِيدَنَا الجِنْسَ بالفصل ليس يُبقي الجنس مشتركاً له ولغيره بل يجعله خاصاً به، وإنما يصيِّره خاصاً به من حيث هو مقيدٌ به (ف، ح، ٨، ١٩٠)
- ١٩٢، ١٧) الكَلْبِيُّ المَحْمُولُ على الشخص هو النوع، وشاركته في الحمل على الشخص كَلْبِيٌّ آخَرُ، وكان على الصفة التي وَصَفْنَاها، فَإِنَّ ذلك الكَلْبِيَّ هو فصل ذاتي للنوع (ف، أ، ٣، ٧٢)
- ١٧٣، ١٨) الفصل المقوم للجنس الذي هو أعلى يُحْمَلُ على الجنس الذي هو أسفل حملاً مطلقاً (ف، أ، ١٨، ٧٣)
- ١٧٣، ١٣) الفصل يُحْمَلُ من طريق كيف هو، لزم أن تكونَ الفصول الذاتية للنوع تؤخذ في جواب المسألة
- عن ذلك النوع بأي شيء هو (ف، أ، ١، ٧٤) - الفصل يُقال فيه إنه هو المحمول على كلّي من طريق أي شيء هو، ويُقال إنه هو الذي يُعَيَّرُ بين ما تحت جنس واحد بعينه، ويُقال إنه هو الذي تختلفُ به الأشياء التي لا تختلف بالجنس (ف، أ، ٦، ٧٤)
- ١٧٥، ٢) لَمَّا كانت المحمولاتُ المِساوية لنوع ما لیت تُحْمَلُ على أكثر مما يُحْمَلُ عليه ذلك النوع، وكان النوع يُحْمَلُ على مختلفين لا بالنوع لكن بالعدد، لزم أن يكون الفصل المِساوي لذلك النوع يُحْمَلُ على مختلفين لا بالنوع لكن بالعدد (ف، أ، ٢، ٧٥)
- ١٧٥، ٥) الفصل الأعمُّ من النوع فَإِنَّهُ يُحْمَلُ على أشخاص ذلك النوع وعلى أشخاص نوع آخر (ف، أ، ٥، ٧٥)
- ١٧٥، ٦) الفصل الأعمُّ ليس يُحْمَلُ على المختلفين بالعدد فقط لكن على المختلفين بالنوع (ف، أ، ٦، ٧٥)
- ١٧٥، ٣) أمَّا الفصل، فَإِنَّهُ غير مقول في جواب ما هو بوجه. وأمَّا النوع، فَإِنَّهُ ليس، من حيث هو نوع، مقولاً على شيء قولاً بهذه الصفة، بل مقولاً عليه، فَإِنَّ إتِّفَاقَ أن قيل هو بعينه هذا القول، فقد صار جنساً (س، د، ٣، ٥٠)
- ١٧٥، ١٠) إِنَّ كُلَّ واحدٍ من الأمور التي تأتي أمثلة لإحدى هذه الخمسة، هو في نفسه شيء، وفي أنه جنس أو نوع أو فصل أو خاصّة أو عَرَضُ عام شيء (س، د، ١٠، ٦٥)
- ١٧٥، ١٣) يُسَمَّونَ (المنطقيون) كل معنى يتميّز به شيء عن شيء - شخصياً كان أو كلياً - فصلاً، ثم نقلوه بعد ذلك إلى ما يتميّز به الشيء في ذاته (س، د، ١٣، ٧٢)
- ١٧٥، ١٣) من الفصل ما هو عام، ومنه ما هو خاص،



- ومنه ما هو خاص الخاص (س، د، ٧٢، ١٦) الفصل الذي يُقال له خاص الخاص، فإنه الفصل المقوم للنوع، وهو الذي إذا اقترن بطبيعة الجنس قومه نوعاً، وبعد ذلك يلزمه ما يلزمه، ويعرض له ما يعرض له، فهو ذاتي لطبيعة الجنس المقوم في الوجود نوعاً، وهو يقررها ويفرزها ويعيبتها، وهذا كالنطق للإنسان (س، د، ٧٤، ١١)
- إن الفصل هو الذي يفصل بين النوع والجنس؛ وأيضاً: إنه الذي يفضل به النوع على الجنس؛ وأيضاً: إنه الذي به تختلف أشياء لا تختلف في الجنس؛ وأيضاً: إنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب أي شيء هو (س، د، ٧٦، ١٠)
- إن الفصل الذي هو خاص الخاص لا يقبل الزيادة والنقصان. وأما سائر الفصول فإنها لما كانت بعد الذات، فلا مانع يمنع أن تقلب الزيادة والنقصان (س، د، ٨١، ١٠)
- الفصل أقدم من النوع (س، د، ١٠٤، ١)
- الفصل ليس يجب أن يكون فصلاً لكل شيء، بل إما من حيث هو مقسم فلجنسه، وإما من حيث هو مقوم فلنوع ذلك الجنس (س، د، ١٠٩، ٢٠)
- الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس (س، د، ١١٠، ٦)
- إن طبيعة كل فصل - وإن كانت في الوجود مساوية لنوع واحد - فهي صالحة لأن تقال على أنواع كثيرة (س، ب، ٥٣، ٦)
- إن الجنس يحوي الفصل بالقوة (س، ب، ٩٣، ١٢)
- إن الجنس أقدم من الفصل (س، ب، ٩٣، ١٧)
- إن الفصل يحمل على أي شيء هو، والجنس يحمل من طريق ما هو (س، ب، ٩٤، ٤)
- إن الجنس كالمادة، والفصل كالصورة (س، ب، ٩٧، ١٥)
- إن حمل النوع من طريق ما هو، وحمل الفصل من طريق أي شيء هو (س، ب، ١٠٣، ١٣)
- الفصل أقدم من النوع (س، ب، ١٠٤، ١)
- إن معنى الفصل في كل موضوع غير معنى النوع، وأن الجنس ليس البتة جزءاً من مفهوم الفصل (س، ج، ٩٠، ٩)
- الفصل لا يجب أن يقال على كل ما يقال عليه الجنس، فضلاً عن أن يقال على أكثر مما يقال عليه الجنس. لكن الموجود والواحد أعم من المقولات (س، ج، ١٩٩، ٧)
- إن الفصل لا يدل على ماهية النوع، وإن دخل في جملة ما يدل حتى تتم به الماهية الخاصة (س، ج، ٢٤٢، ٤)
- التخليط في الفصل، أن يكون قد وضع النوع مكان الفصل كما لو قيل في حد التعبير: إنه شتم مع إستخفاف؛ وإن الإستخفاف نوع من الشتم، لا فصل للشتم؛ فإن الإستخفاف قول مؤذ للمخاطب يدل على قلة خطره، وهو نوع من الشتم، لأن الشتم قول مؤذ للمخاطب يدل على عيب فيه، وقلة الخطر نوع من العيب. وكثيراً ما يكون فصل النوع كنوع لفصل الجنس (س، ج، ٢٥٧، ١٥)
- الفصل في الوجود لا يوجد إلا فيه (الجنس)، وفي بعضه، وقد يوجد الجنس مفارقاً له (س، ج، ٢٦٠، ١٨)
- إن الفصل غير جزء الفصل، وأن الفصل هو الذي يحمل على الشيء على ما علمت (س،

- الجنس للفصل، وإن كان يصح حمل الجنس على الفصل فليس على سبيل مُقَوِّم، بل على سبيل مُتَقَوِّم (س، ش، ٢٦، ٢٣)
- إنه فرق بين أن تقول: إن الفصل مضاف، وبين أن تقول: إنه مضاف إضافة خاصة، على أن إضافة الجنس في أمثال هذه المواضع قد تخصصت، فإن العلم كانت إضافته إلى الموجود مثلاً، والنحو إضافته إلى أمر خاص من الموجودات، وهو اللُغَةُ مثلاً. وهذا ما يجب أن تعرفه في أمر هذا الموضع (س، ج، ٢٦٥، ٦)
- الذاتي الذي ليس يصلح أن يقال على الكثرة التي كليته بالقياس إليها، قولاً في جواب «ما هو؟» فلا شك في أنه يصلح للتمييز عما يشاركها في الوجود، أو في جنس ما ولذلك يصلح أن يكون مقولاً في جواب أي شيء هو؟ فإن «أي شيء» إنما يُطلب به التمييز المطلق عن المشاركات في معنى «الشيئية» فما دونها، وهذا هو المُسَمَّى بالفصل (س، أ، ٢٣٩، ٤)
- كل فصل فإنه بالقياس إلى النوع الذي هو فصله مُقَوِّم، وبالقياس إلى جنس ذلك النوع، مُقسَّم (س، أ، ٢٤٠، ٨)
- الفصل يُرسم بأنه كلي يُحمل على الشيء في جواب «أي شيء هو؟» في جوهره (س، أ، ٢٤٧، ٥)
- إن الوجود لا يعم الأشياء كلها عموم المقوم لها الداخل في ماهيتها، وكيف كان فإنه صالح للتمييز الذاتي، وهو الذي جرت العادة بتسميته (بالفصل) (س، ش، ١٧، ٢٢)
- الفصل هو الكلي الذي يميّز به كلي عن غيره تميّزاً في ذاته (س، ش، ١٨، ٩)
- الفصل هو المحمول المُقَوِّم للجنس، لا
- الجنس للفصل، وإن كان يصح حمل الجنس على الفصل فليس على سبيل مُقَوِّم، بل على سبيل مُتَقَوِّم (س، ش، ٢٦، ٢٣)
- إصطلاح قوم على أن يُسموا الذاتي مقولاً في جواب أي ما هو فصلاً (مر، ت، ١٤، ١٧)
- الألفاظ الكليّة خمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض عام (مر، ت، ١٦، ٣)
- الفصل هو الكلي الذاتي الذي يُقال به على نوع تحت جنسه بأنه أي شيء منه، كالناطق للإنسان (مر، ت، ١٨، ٣)
- إن الجنس ليس جنساً للفصل البتة، ولا الفصل نوعاً للجنس، والا لا تحتاج إلى فصل آخر (مر، ت، ١٩، ١٧)
- الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس (مر، ت، ١٩، ١٨)
- كل فصل مقوم للجنس العالي فهو مقوم للجنس الذي دونه، ولا ينعكس (مر، ت، ٢٠، ٢٠)
- الفصل المقسم للجنس الأعلى مقوم للجنس الأسفل (مر، ت، ٢١، ١)
- كل فصل فله نوع واحد (مر، ت، ٢١، ١٤)
- الفصل إنما هو مقول قولاً أولياً على نوع واحد دائماً، وإنما يُقال على أنواع كثيرة في جواب أي شيء هو قولاً ثانياً بتوسط (مر، ت، ٢١، ١٦)
- ما كان مقوماً لذاته أعني الفصل فإنه لا يحتمل الزيادة والنقصان (مر، ت، ٢٢، ١٢)
- أقسام الكليات خمسة يُسمى المفردات الخمس وهي: الجنس والنوع والفصل والعرض العام والخاصة (غ، م، ١٧، ١١)
- الفصل ذاتي لا يُذكر في جواب: ما هو؟ بل يُذكر في جواب: أي شيء هو (غ، ع، ١٠٢، ٤)

في جواب أيّما هو، أو أي شيء هو، وبأنه  
الذاتي الذي به تختلف الأنواع التي جنسها  
واحد (ب، م، ١٨، ٢٠)

- الفصل إنّما هو فصلٌ للشيء الذي هو له  
بالمقياس إلى ما ليس هو له، إذ يقع به التمييز  
والخلاف بين ما هو له وبين ما ليس هو له،  
سواء كان ذلك الشيء الذي ليس هو له كل  
شيء حتى يكون تميّزه عن جميع الأشياء  
كالضاحك للإنسان أو كالإحراق للنار، أو كان  
ذلك الذي ليس هو له إنّما هو له لبعض الأشياء  
كالبياض للفقنس دون الغراب (ب، م،  
٧، ١٩)

- إنّ الفصل ليس ذاتياً لطبيعة الجنس المطلقة،  
فإنّ الحيوان قد يخلو عن التعلق ولا ذاتيته  
ياعتبار كونه ذاتياً للمركّب منه ومن الجنس  
(ب، م، ٢٤، ١٧)

- القسم من الذاتي الذي ليس بدالٍ على الماهية  
مميّز لا محالة فكان صالحاً لهذا الجواب. وقد  
يُسمّى بإسم الفصل (سي، ب، ٤٤، ١٢)

- الفصل إذا اقترن بطبيعة الجنس قوّمها نوعاً،  
فهو ذاتي لطبيعة الجنس كالنطق الذي يقوّم  
الحيوان نوعاً هو الإنسان (سي، ب،  
١٤، ٤٤)

- كون الفصل ذاتياً للجنس هو غير اعتبار كونه  
ذاتياً للنوع المقوّم به (سي، ب، ٤٥، ٥)

(ذاتية الفصل) بالنسبة إلى النوع فهو داخل في  
معناه. وأما إلى طبيعة الجنس التي هي حصة  
هذا النوع فغير داخل في معناها، بل مقوّم لها  
في الوجود فقط. إذ لولا الفصل لما تصوّر  
تقوّمها أصلاً (سي، ب، ٤٥، ٦)

- طبيعة الجنس إذا تقوّمت بالفصل نوعاً استعدت  
بعد ذلك لما يلحقها من اللوازم والعوارض

- (الجنس) و(الفصل) عبارة عن الحقيقة نفسها  
تفصيلاً (غ، ع، ١٠٢، ١٣)

- الفصل: يُؤسّم بأنه كلّي يُحمل على الشيء في  
جواب: أي شيء هو في جوهره (غ، ع،  
١٠٦، ١١)

- لم يعرف صورة الشيء، بالحدّ، إلّا من عرّف  
أجزاء الحدّ، من الجنس والفصل قبله (غ، ع،  
٢٧١، ٢٣)

- الغلط في الحدود ثلاثة: أحدهما: في  
الجنس. والآخر: في الفصل. والثالث:  
مشترك (غ، ع، ٢٧٧، ٢٠)

(الغلط) من جهة الفصل. وذلك بأن يوضّح ما  
هو جنس مكان الفصل. أو ما هو خاصّة، أو  
لازم، أو عرّضي، مكان الفصل (غ، ع،  
٢٧٩، ٨)

- إن الفصل مُقوّم للنوع، ومُقسّم للجنس، وإذا  
لم يُراعَ شرط التقسيم أخذ في القسمة فصولاً  
ليست أوليّة للجنس، وهو عسير غير مُرضي في  
الحدّ (غ، ع، ٢٨١، ٢٠)

- الحدّ يلتزم بالجنس والفصل (غ، ع،  
٢٨٥، ٢٢)

- الفصل هو ما يُقال في جواب أي شيء هو؟  
ويُقال أيضاً: إنه كلّي يُحمل على الشيء في  
جواب أي شيء هو في جوهره (غ، ع،  
٣٦٦، ١٩)

- ما يشتمل عليه النوع فهو الجنس الذي به شارك  
غيره من الأنواع، والفضل الذي به يتميّز عن  
غيره مما يشاركه في الجنس من الأنواع (ب،  
م، ١٥، ١٨)

- الفصل هو المقول في جواب أي شيء هو  
(ب، م، ١٥، ١٩)

- أمّا الفصل فإنّه يُعرف بأنّه الكلّي الذاتي المقول

- الغير الذاتية (سي، ب، ٤٥، ٩)
- الفصل وإن لم يكن ذاتياً مقوماً لطبيعة الجنس المطلقة فهو مُقسَّم لها (سي، ب، ٤٥، ١٥)
- كل فصل فهو إذن بالقياس إلى النوع مقوم، وبالقياس إلى جنس ذلك النوع مُقسَّم، وبالقياس إلى طبيعة الجنس المخصصة في الوجود أيضاً مقوم (سي، ب، ٤٥، ١٦)
- الفصل فصل بالقياس إلى ما يتميز به في ذاته (سي، ب، ٤٦، ١٩)
- الجنس ليس جنساً لأحد جزئياته المأخوذة دون الفصل، فكذلك ليس جنساً للفصل ولا الفصل نوعاً له، وإلا لاحتاج إلى فصل آخر، بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس المطلقة (سي، ب، ٤٧، ١٠)
- إذا كان الحد مركباً من مقومات الشيء، فإن كانت المقومات أجناساً وفصولاً فالحد مركب من الجنس والفصل، وإن لم تكن أجناساً وفصولاً كان الحد مركباً على مجموعها كيف كانت (سي، ب، ٨١، ١٦)
- يؤخذ الفصل مكان الجنس كقولهم إن العشق إفراط المحبة والإفراط فصل له وجمسه المحبة فقد وُضع الفصل مكان الجنس، والجنس مكان الفصل (سي، ب، ٨٩، ١٢)
- الخطأ في الفصل فهو أن تأخذ اللوازم مكان الذاتيات، وأن تأخذ الجنس مكان الفصل، وأن تحسب الانفعالات فصولاً، والانفعالات إذا اشتدت بطل الشيء، والفصول إذا اشتدت ثبت الشيء (سي، ب، ٩٠، ٢١)
- المشترك بين الجنس والفصل والحد والرسم فأمران: (أحدهما) أن لا تُستعمل الألفاظ المجازية المستعارة والغريبة الوحشية والمشتبهة، كقولهم إن الفهم موافقة وإن
- النفس عدد محرك لذاته وإن الهوى أم حاضنة. (والثاني) أن يُعرّف الشيء بما هو أعرف منه، فإن عُرف بنفسه أو بما هو مثله في الخفاء أو أخفى منه أو بما لا يُعرف إلا بهذا المعرف كان خطأ (سي، ب، ٩٠، ٢٣)
- المساوي للمحدود إما فصل أو خاصة أو حد آخر أو رسم، ولا يجوز أن يكون فصلاً أو خاصة (سي، ب، ٢٦١، ١١)
- الفصل... هو مما يقال على موضوع وليس في موضوع (ش، م، ٢١، ١٢)
- قد يوجد للفصل... أن يصدق اسمه وحده على الموضوع كما يوجد ذلك للجواهر الثواني (ش، م، ٢١، ١٥)
- الفصل هو الذي يتميز به النوع في جوهره عن النوع المقاييم له في الجنس (ش، ج، ٥٢٢، ٨)
- إن وضع الفصل على أنه جنس فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٣، ٢١)
- إن لم يكن واحداً من فصول الجنس الموضوع يُحمل على النوع فإن الجنس لا يُحتمل عليه (ش، ج، ٥٦٤، ١٧)
- الفصل والجنس أمران متقدمان على النوع المحدود وبهما قوامه (ش، ج، ٦٠٠، ٢١)
- الفصل: إما أن يُحتمل على أكثر مما يُحتمل على النوع، وإما أن يكون مساوياً له (ش، ج، ٦٠٥، ١٥)
- الفصل ينبغي أن يكون بعد الجنس وقبل النوع (ش، ج، ٦٠٦، ٩)
- كل فصل فإنه بالقياس إلى النوع الذي هو فصله مقوم، وبالقياس إلى جنس ذلك النوع مقسم (ر، ل، ٦، ٤)
- الفصل هو الكلّي الذي يحمل على الشيء في

- جواب أي شيء هو في جوهره (ر، ل، ١٤، ٦)
- الفصل هو كمال الجزء المميز (ر، ل، ٦، ١٥)
- الذاتي... أقسام ثلاثة: لأنه إما مقول في جواب ما هو، أو في جواب أي شيء هو في ذاته وهو الفصل، والمقول في جواب ما هو إما بحسب الشركة فقط وهو الجنس، أو بحسب الشركة والخصوصية معاً وهو النوع (ه، م، ٢٣، ٧)
- في الإشارات... إن الفصل أعم من أن يميز الشيء عن المشاركات الجنسية أو المشاركات الوجودية، وهذا الخلاف مبني على إمتناع تركب الماهية من أمرين متساويين عند المتقدمين، وجوازه عند المتأخرين (ه، م، ١٦، ٩)
- إن ما يحصل الماهية - أعني الفصل - لا يحتمل التبدل أيضاً مع بقاء الماهية (ط، ش، ٨، ٢٣١)
- كل ذاتي لا يصلح في جواب ما هو، فهو صالح للتمييز الذاتي، وهو الفصل (ط، ش، ١٦، ٢٣٨)
- الفصل قد يكون خاصاً بالجنس، كالحساس للنامي مثلاً، فإنه لا يوجد لغيره. وقد لا يكون، كالناطق للحيوان، عند من يجعله مقولاً على غير الحيوانات، كبيض الملائكة مثلاً. وعلى التقديرين، فإن الجنس إنما يتحصل ويتقوم به نوعاً، وذلك النوع إنما يمتاز بذلك الفصل (ط، ش، ٢٣٩، ١)
- ما لا يمكن أن يقع في جواب «ما هو؟» ينقسم إلى: ذاتي، هو الفصل. وإلى عرضي، وهو إما الخاصة، أو العَرَضُ (ط، ش، ٢٤٧، ٥)
- الفصل... إنه الكلّي المحمول على الشيء في
- جواب أي شيء هو في جوهره (م، ط، ٢، ٨٢)
- الفصل متسبباً إلى النوع مقوم له ومقوم العالي مقوم السافل من غير عكس، ومقيساً إلى الجنس مقسّم له ومقسّم السافل مقسّم العالي من غير عكس ومقيساً إلى حصة النوع من الجنس (م، ط، ١، ٨٥)
- الفصل الواحد بالنسبة إلى النوع الواحد لا يكون جنساً أيضاً لامتناع كون المعلول علّة نوعاً واحداً لئلا يختلف معلوله عنه، ولا يكون القريب إلا واحداً لئلا يتوارد علّتان على معلول واحد بالذات (م، ط، ٢، ٨٦)
- ليس لكل فصل فصل مقوم لوجوب إنتهاء المركّب إلى البسيط، وعدم دخول الجنس في ماهية ليس فصلاً له يميّزه عن النوع المشارك في طبيعته لأنه ليس ذاتياً له وإلا لكان ذاتياً للنوع (م، ط، ٥، ٨٨)
- الفصل المميز للنوع عن مشاركة في الجنس قريب إن ميّزه عنه في جنس قريب كالناطق للإنسان، وبعيد إن ميّزه عنه في جنس بعيد كالحساس للإنسان (ن، ش، ٦، ١٧)
- تبيّن أنّ كل صفة من هذه الصفات - الحيوان، والناطق، والمات - ليس منها واحد مختص بنوع «الإنسان». فبطل قولهم: إن «الفصل» لا يكون إلا بالصفات المختصة به النوع، فضلاً عن كونها «ذاتية». وإنما يحصل التمييز بذكر المجموع - إما الوصفين، وإما الثلاثة (ت، ١، ٧٩، ٢٤)
- إذا جعل «الفصل» ميّزاً له (للمحدود) عن غيره فلا ريب أنه يكون بالصفات المختصة (ت، ١، ٧٩، ٢٨)

النوع. نعم قد يكون جنس الفصل فصلاً مُقَوِّماً لجنس النوع، وكذلك قد يكون جنس العرض عرضاً لاحقاً لجنس النوع (س، د، ١١١، ٢٠)

- الفصل أيضاً قد يترَكَّب مع الجنس، كالحساس فإنه فصل جنس الإنسان؛ ويترَكَّب مع الخاصة، مثل النسبة إلى قائمتين من قولنا: مساوي الزوايا الثلاث لقائمتين، فإنه فصل خاصة الثلث؛ وقد يترَكَّب مع العَرَض، كالمفرق للبصر فإنه فصل عرض القطن (س، د، ١١٢، ٦)

### فصل حقيقي

- أن تكون الفصول مأخوذة عن علل مختلفة، وحينئذ يكون الفصل الحقيقي مجموعها، وكل واحد منها هو جزؤه. وربما يكون الفصل الحقيقي شيئاً لا يدل على ذاته إلا بعَرَض ذاتي له، فيشتق له الإسم من ذلك العرض، كالناطق المشتق من النطق الدال على فصل الإنسان. فإن وجد له عَرَضَان يشبه تقدم أحدهما على الآخر، فقد يشتق له عن كل واحد منهما إسم؛ وحينئذ ربما يظن أنَّ المفهوم من الفصلين فصلان متغايران لتغاير معنييهما (ط، ش، ٢٢٦، ١)

### فصل خاص

- أمَّا الفصل الخاص فذلك هو المحمول اللازم من العَرَضَات، فإنه إذا وقع الإنفصال بعَرَض غير مفارق للمنفصل به، فإنه لا يزال إنفصلاً خاصاً له، مثل إنفصال الإنسان عن الفرس بأنه بادي البشرية (س، د، ٧٣، ٨)

- الفصل جزء الماهية الصادق عليها في جواب أي ما هو كالناطق باعتبار ماهية الإنسان، وإن شئت قلت هو الكلِّي المقول على الماهية في جواب أي ما هو (و، م، ٩٨، ٢١)

- كل واحد من الجنس والفصل قد يكون قريباً لما هو جنس وفصل له وقد يكون بعيداً (و، م، ١٠٠، ٦)

- الفصل فإن كان مساوياً للماهية وكان هو تمام الجزء المميِّز لها فهو فصل قريب لها، وإن كان مساوياً لها ولم يكن تمام المميِّز فهو جزء من تمام المميِّز ومساوٍ له لأنهما معاً يساويان الماهية فهو أيضاً فصل لتمام المميِّز. فإن كان تماماً لتميِّزه فهو فصله القريب وإلا فهو جزء من تمام المميِّز لا مساوٍ له ولا بد أن ينتهي إلى أن يكون جزءاً مساوياً لبعض الفصول (و، م، ١٠١، ٣٠)

- الفصل إن كان مقولاً على كثيرين متفقين بالحقيقة (ض، س، ٢٥، ٢٠)

- الفصل كالحَيوان الناطق للإنسان (ض، س، ٢٧، ٢)

### فصل بسيط

- الفصل البسيط، فلا يمنع أن يكون نوعاً (س، ج، ١٧٤، ١٠)

### فصل الجنس

- الجنس يترَكَّب مع الفصل، فهو جنس الفصل، وقد عَرَض له أن كان فصل الجنس، وقد يترَكَّب الجنس مع العرض، لكن هذا التركيب يخالف الأول؛ فإنه ليس يجب أن يكون جنس الفصل المُقَوِّم جنساً مُقَوِّماً للنوع، وجنس العرض يجب أن يكون عرضاً لاحقاً لذلك

## فصل ذاتي

كالمفرق للبصر فإنه فصل عرض القطن (س)،  
د، ١١٢، ٩)

## فصل قسيم

- يجب لكل فصل أن يكون له في الجنس قسيم،  
إمّا محصل كما المفرق للبصر تحت اللون، أو  
غير محصل، كما الناطق وغير الناطق تحت  
الحيوان، فإن الغير الناطق فصل قسيم للناطق  
تحت الحيوان، فإذا كان لا يوجد لما أورد  
فصل قسيم، فليس ذلك بفصل (س، ج،  
٩، ٢٥٤)

## فصل منطقي

- إن الفصل المنطقي لا يكون البتة نوعًا لشيء إلا  
على وجه ما لفصل منطقي آخر، وهو الذي  
يكون له مكان جنس. وكثيرًا ما يكون ذلك  
الذي كالجنس فصلًا للجنس الأعلى الذي فيه  
الشيء (س، ج، ٧، ٩١)

- إن الفصل المنطقي في الجواهر ليس نوعًا  
للجواهر بأنّه بيان، وإن كان يحمل على ما  
يحمل عليه النوع (س، ج، ٩، ١٧٤)

## فصل منوع

إنّ ذات النفس وذات كل قوة شيء، وكونهما  
كما لا وحالًا لشيء شيء من لواحق ذاته. وإذا  
حدث عن النفس بمثل هذا اللاحق بقول مساو  
كان رسمًا له لا حدًا، وإنما يحصل للحيوان  
الفصل المنوع له إلى الإنسان بانضمام ذات  
النفس إلى ما تنضم إليه إنضمامًا أوليًا، ثم تبعه  
توابع النفس ولواحقه، وهو من حيث تلك  
التوابع واللواحق - إذا كانت مساوية -  
مخصوص لا مفصول (س، ش، ٩، ٢٢)

- الهيئة الذاتية والفصل الذاتي قد يؤخذان من  
حيث هما مَقْومان لذات الأمر من غير أن يؤخذ  
التمييز بين ذلك الأمر وبين آخر مُشارك له في  
شيء ما. فإذا أُخذًا مَقْومين فقط من غير أن  
يؤخذًا مُتَّيزين كان السؤال عنهما بحرف كيف.  
وإذا أُخذًا مُتَّيزين كان السؤال عنهما بحرف أي  
(ف، ج، ٤٧، ١١)

- الكلّي المحمول على الشخص هو الجنس  
وشاركهُ كلّي آخر بهذه الصفة، فإنّ ذلك الكلّي  
فصلٌ ذاتيٌ لذلك الجنس (ف، أ، ٧٢، ٦)

- الفصل الذاتي المقوم لنوع ما هو بعينه فصلٌ  
ذاتي مقسّم لجنس ذلك النوع، وكذلك المقوم  
لجنس ما يكون هو بعينه مقسّمًا لجنس ذلك  
الجنس (ف، أ، ٧٣، ٢)

- الفصل ذاتي لا يُذكر في جواب: ما هو؟ بل  
يُذكر في جواب: أي شيء هو (غ، ع،  
٤، ١٠٢)

## فصل عام

- الفصل العام هو الذي يجوز أن يفصل به شيء  
عن غيره، ثم يعود فيفصل به ذلك الغير عنه،  
ويجوز أن يفصل الشيء به عن نفسه بحسب  
وقتين، مثال ذلك: العوارض المفارقة كالقيام  
والقعود (س، د، ٧٣، ١)

## فصل عرض

- الفصل أيضًا قد يتركب مع الجنس، كالحساس  
فإنه فصل جنس الإنسان؛ و يتركب مع  
الخاصة، مثل النسبة إلى قائمتين من قولنا:  
مساوي الزوايا الثلاث لقائمتين، فإنه فصلٌ  
خاصة المثلث؛ وقد يتركب مع العَرَض،

## فصل النوع

(٤، ١٠٦٣)

- فصل النوع المحصل يجب كونه وجوديًا دون النوع الإعتباري (م، ط، ٨٨، ١)

## فصل واعراض

- يعمّ الفصل والأعراض غير المفارقة أنهما يوجدان فيه دائمًا ولجميعه. وذلك أن إذا الرجلين» يوجد دائمًا للفران، وعلى ذلك المثال يوجد لها السواد (في، أ، ١٠٦٣، ٨)
- إن الفصل يحوي ولا يُحوى - وذلك أن الناطق يحوي الإنسان؛ فأما الأعراض فإنها من وجوه تحوي من قِبَل أنها في كثيرين، ومن وجوه تحوي، أعني من قِبَل أن الموضوعات ليست قابلة لعرض واحد، بل لأعراض كثيرة (في، أ، ١٠٦٤، ٢)

## فصل ونوع

- الفصل فلا يقبل الزيادة والنقصان، والأعراض تقبل الزيادة والنقصان (في، أ، ١٠٦٤، ٥)

## فصل وخاصة

- يعم الفصل وخاصة أن الأشياء التي تشترك فيهما تشترك بالسوية: فإن الناطقين ناطقون بالسوية، والضحاكين ضحاكون بالسوية (في، أ، ١٠٦٢، ٦)
- يخصّ الفصل أنه يقال على أنواع كثيرة في أكثر الأمور، بمنزلة الناطق: فإنه يقال على الملك وعلى الإنسان؛ وخاصة إنما تقال على نوع واحد، وهو النوع الذي هي له خاصة (في، أ، ١٠٦٣، ٢)
- الفصل يتبع أبدًا تلك الأشياء التي هو لها فصل، إلا أنه لا يتعكس، فأما الخواص فإنها تكافئ في الحمل الأشياء التي هي لها خواص، من قِبَل أنها تنعكس عليها (في، أ، ١٠٦٦، ٤)

- أما الفصل والخاصة فيشتركان في أنهما يُحملان على ما تحتهما بالسوية. ويجب أن تعلم أنّ هذا إنما هو في بعض الخواص التي منها الخاصة العامة الدائمة الصورية (س، د، ١٠٤، ١٥)

- الفصل أيضًا قد يتركب مع الجنس، كالحساس فإنه فصل جنس الإنسان؛ ويتركب مع الخاصة، مثل النسبة إلى قائمتين من قولنا: مساوي الزوايا الثلاث لقائمتين، فإنه فصل خاصة المثلث؛ وقد يتركب مع العَرَض، كالمفرق للبصر فإنه فصل عرض القطن (س، د، ١١٢، ٨)

## فصل ونوع

- الفصل يقال على أكثر مما يقال عليه النوع (أ، ج، ١٠٦٣، ١)
- يخصّ الفصل أن يُحمل من طريق أي شيء، ويخصّ النوع أنه يُحمل على طريق ما الشيء: وذلك أن الإنسان، وإن كان قد يوجد من طريق أي شيء، غير أنه ليس هو على الإطلاق أي شيء، لكن من قِبَل أن الفصول لما دخلت على الجنس قوّمته، أي قوّمت النوع (في، أ، ١٠٦٠، ٧)

- إن الفصل في أكثر الأمر يوجد في أنواع أكثر من واحد، كذي أربعة أرجل في حيوانات كثيرة مختلفة بالنوع، والنوع إنما هو في الأشخاص التي تحته فقط (في، أ، ١٠٦١، ٢)

- إن الفصل أقدم من نوعه، وذلك أن الناطق يرفع الإنسان بارتفاعه، والإنسان لا يرفع الناطق بارتفاعه عند وجود المَلَك (في، أ، ١٠٦٦، ٤)



- واحد (من الموجودات) (أ، ب، ٤٤٧، ٣)
- قد توجد فصول كثيرة لأشياء هي واحدة بأعيانها في النوع، لكن ليس في الجوهر ولا بالذات (أ، ب، ٤٤٧، ٧)
- القول بأنه يقع الكلّ في القسمة إن كانت الفصول المتقابلة من التي ليس فيها متوسط، فليس هو مصادرة، وذلك أنه قد يلزم ضرورة أن يكون موجودًا في أحدها إن كان فصلًا لذلك (أ، ب، ٤٤٨، ١)

- الجنس هو الأوّل، وهو المأخوذ مع الفصول معًا، والفصول هي جميعًا لازمة، فلا يكون حينئذ شيء هو أشدّ تأخرًا؛ وإلا فقد كان يكون شيء آخر مخالفًا بالنوع (أ، ب، ٤٤٩، ٦)
- واحدة بعينها في الجنس، وهي جميع الأشياء التي توجد لها فصول من طريق أنها لأشياء آخر أو على جهات مختلفة (أ، ب، ٤٥٤، ١)
- تصير الفصول كلّها إما نوعًا وإما شخصًا إن كانت حيوانات، لأن كل واحد من الحيوانات هو نوع أو شخص (أ، ج، ٦٤٢، ١٦)
- كل واحد من الفصول يُردف بالجنس الذي يخصه، كما أن المشاء ذا الرجلين يُردف بالحي (أ، ج، ٦٤٣، ٩)

- الفصول المتضادة بحق تُرى أن تُحمّل على المتضادات: بمنزلة الأبيض والأسود، فإن هذا جامع للبصر وذلك مفرّق للبصر (أ، ج، ٦٨١، ١٢)

- من الفصول إذا ما يُحدث آخر، ومنها ما يُحدث غيرًا فقط. فالفصول التي تُحدث آخر، بها تكون قسمة الأجناس إلى الأنواع، وبها تُستوفى الحدود، إذا كانت من جنس ومن أمثال هذه الفصول. فأما الفصول التي تُحدث غيرًا فإنها تُحدث عنها غيرية فقط وتغاير

- إن الفصول تأتلف مع فصلي آخر، فإن الناطق والمائت قد ائتلفا لقوام الإنسان. فأما النوع فلا يأتلف مع نوع حتى يحدث عنهما نوع آخر، فإن قرَسًا ما مع حمار ما قد يجتمعان لكون البغل. فأما فرس على الإطلاق فليس يجتمع مع حمار فيحدث عنهما بغل (في، أ، ١٠٦٢، ١)

## فصلان

- إن انحاز في أحد المتقابلين (من الفصلين)، نظرنا في المجتمع من الجنس وذلك الفصل: هل هو مساوٍ في الحمل للمقصود تحديده؟ فإذا وجدناه مساويًا، كان ذلك المجتمع حدًا لذلك الشيء، وإن كان أعمّ منه نظرنا، فإن كان للمجتمع اسم مفرد أخذناه مدلولاً عليه باسمه المفرد وقسمناه أيضًا بفصلين متقابلين، ونُجري منه المجري الذي جريناه في الأوّل إلى أن يجتمع لنا جملة مؤتلفة، إما من شيئين أو أكثر، مساوية للمقصود تحديده، فنكون حينئذ قد حصلنا حدّ ذلك الشيء (ف، ب، ٥٣، ١٧)
- إن فصلين يأتلفان فيقومان نوعًا، والنوعان لا يأتلفان فيقوم منهما نوع (س، ب، ١٠٤، ٩)

## فصلية

- إن الفصلية تمنع أن يوجد لمقابلاتها موضوع واحد بعينه (س، د، ١٠٧، ٤)

## فصول

- الفصول التي هي أعلى تُحمّل على الأجناس التي تحتها حتى تكون جميع فصول الجنس المحمول هي بأعيانها فصول الجنس الموضوع (أ، م، ٥، ١٥)
- من غير العلم بالفصول لا سبيل إلى أن يعلم كل

- الأحوال (في، أ، ١٠٣٨، ٥)
- إن الفصول منها ما هي مفارقة، ومنها غير مفارقة. فالتحرّك، والسكون، وأن يصحّ الإنسان ويمرض، وما أشبه ذلك - فصول مفارقة. فأما أن يوجد أفتى أو أفتس أو ناطق أو غير ناطق - ففصول غير مفارقة (في، أ، ١٠٣٨، ٩)
- الفصول أيضًا التي هي بذاتها منها ما بها تُقسّم الأجناس إلى الأنواع، ومنها ما بها تصير المتقسمة أنواعًا، مثال ذلك أنه لما كانت الفصول الموجودة للحي بذاتها هي هذه: المتنفس، والحساس، والناطق، وغير الناطق، والمات، وغير المات - صار فصلًا المتنفس والحساس مُقَوِّمَيْن لجوهر الحي، لأن الحي هو جوهر حساس متنفس (في، أ، ١٠٤١، ١)
- إن هذه الفصول المقسّمة للأجناس قد تكون متعمّة ومقوّمة للأنواع، لأن الحي يتقسم بفصل الناطق وفصل غير الناطق، وبفصل الميت أيضًا وغير الميت (في، أ، ١٠٤١، ٧)
- الفصول... المحدثة للأنواع هي التي تُحدث نوعًا آخر والتي توجد فيما هو الشيء (في، أ، ١٠٤٩، ١)
- الفصول ليس تحوي الأجناس (في، أ، ١٠٥٤، ٢)
- أما الفصول فليست ترفع الجنس، وذلك أن الفصول إن ارتفعت كلّها بقي الجوهر المتنفس الحساس متوهّمًا، وقد كان ذلك الجوهر هو الحي (في، أ، ١٠٥٤، ٥)
- أما الفصول فأكثر من واحد، كأنك قلت: ناطق، مات، قابل للعلم والعقل، وهذه الفصول التي بها يخالف الإنسان سائر الحيوان (في، أ، ١٠٥٤، ١٠)
- الفصول كلها من حيث هي فصول تدلّ عليها الأسماء المشتقة كانت فصول الجواهر أو فصول العقولات الأخر (ف، ق، ١١٣، ٥)
- الفصول الكثيرة التي تُحمَل على جنس واحد حملاً غير مطلق صنفان: صنف منها يُمكن أن يُحمَل بعضها على بعض حملاً ما، وصنف منها لا يُمكن أن يُحمَل بعضها على بعض أصلاً، لا مطلقاً ولا غير مطلق (ف، أ، ٧٣، ٧)
- الفصول التي تُقوّم أنواعها هي بأعيانها تُقسّم جنسها إلى تلك الأنواع (ف، أ، ٨٣، ١٤)
- الفصول التي تُقسّم جنسًا ما إلى أنواع هي بأعيانها تُقوّم الأنواع التي إليها تُقسّم الجنس (ف، أ، ٨٣، ١٥)
- إن من الفصول ما هو مفارق، ومنها ما هو غير مفارق؛ ومن جملة غير المفارقة ما هو ذاتي، ومنها ما هو عرضي (س، د، ٧٥، ١٣)
- إن من الفصول ما يُحدث غيريّة، ومنها ما يُحدث أخرىة (س، د، ٧٥، ١٥)
- إن الفصول لها نسبتان: نسبة إلى ما تُقسمه وهو الجنس، ونسبة إلى ما تُقسّم إليه وهو النوع (س، د، ٧٨، ٦)
- إن لا شيء من الفصول يقبل الزيادة والنقصان، بل طبيعة الفضلية تمتنع أن تقبل الزيادة والنقصان، وكون الشيء عرضًا لا يمنع ذلك (س، د، ١٠٧، ١)
- أما الفصول فإنها من جهة تجري مجرى الأنواع؛ ومن جهة أخرى، فإن الفصول إما أن يعنى بها الصورة التي هي كالنطي، وهذه غير محمولة على زيد وعمرو، وإن كانت جواهر، ولا مقايسة بينها وبين الأشخاص والأنواع في إعتبار العموم والخصوص، بل باعتبار البساطة

- والتركيب... وأما الفصول التي هي فصول منطقية حقيقية كالناطق، فإن مثلها وإن كان لا يكون إلا جوهراً، فإن معنى الجوهرية، كما علمت، غير مضئ فيها بل معنى مثل هذا الفصل (س، م، ١٠١، ١٣)
- الفصول في الحدود والرسوم إنما تُطلب بحسب المعاني، لا بحسب الألفاظ (س، ع، ١٠، ١١)
- الفصول... زوائد تلحق الأجناس... والأجناس لا تدخل في تقويمها؛ ففصل تصور الفصل كالناطق لا يمنع أن يقع خارجاً عن الجنس، كما نفس تصور الشمس لا يمنع أن يقع على غير الشخص المشار إليه وخارجاً عنه (س، ج، ٥٦، ٦)
- التقصان يترك بعض الفصول؛ فإنه نقصان في التصور (غ، ع، ٢٧٠، ١١)
- إذا شرطنا أن تكون الفصول كلها ذاتية، واللازم الذي لا يُفارق في الوجود والوهم، مشتبه بالذاتي غاية الإشتباه، ودرُك ذلك من أغعض الأمور (غ، ع، ٢٨١، ١١)
- إذا شرطنا أن تأتي بجميع الفصول الذاتية حتى لا نخلف بواحد. ومن أين نأمر من شذوذ واحد عنه، لاسيما إذا وَجَدَ فصلاً حصل به التمييز والمساواة للإسم في الحمل (غ، ع، ٢٨١، ١٤)
- بالفصول ينقسم الشيء إلى أنواعه. وبالأعراض ينقسم إلى اختلاف أحواله (غ، ع، ٣١١، ١٣)
- الفصول التي بها ينقسم الحيوان... غير الفصول التي ينقسم بها العلم (س، م، ٢٠، ٩)
- الفصول التي ينقسم بها الجنس الأعلى هي
- محمولة ولا بدّ على الأجناس التي تحت الجنس الأعلى لأنه يُحمل على كل واحد من تلك الأجناس التي تحته (س، م، ١٠، ٦)
- جميع... الفصول هي من المتواطئة أسماؤها (س، م، ١٦، ٥)
- مما يخص... الفصول أن جميع ما يحمل منها فإنما يحمل على نحو حمل الأشياء المتواطئة أسماؤها (س، م، ٢٢، ٣)
- تُحمل حدود الفصول على الأشخاص والأنواع كما تُحمل الأسماء (س، م، ٢٢، ١٢)
- القوة على أخذ الفصول... ذلك يحصل بالرياضة في أخذ فصول الأشياء الشديدة التشابه (س، ج، ٥١٩، ١٥)
- إنّ الفصول تُحصّل الماهية، والعرضيات تلحقها بعد تحصلها. فأما الشيء الذي يتحصّل بها، أو يكون موضوعاً لها، فهو خارج عن مفهوماتها، إذ لو كانت تشتمل عليه لكان ما به الإشتراك داخلياً فيما به الإبتياز، أو الأشياء الداخلة في الخارجة. هذا خلف (ط، س، ٢٢٦، ١٣)
- إنّ اللوازم والخواص، بل الفصول، لا تدل بالوضع إلا على شيء ما يستلزمها أو يختص بها (ط، س، ٢٥٧، ١)
- اشتراطهم (الفلاسفة) مثلاً ذكر «الفصول» التي هي «الذاتيات المميزة» مع تفريقهم بين «الذاتي» و«العرضي اللازم» للماهية غير ممكن (ت، ر، ١، ٩٤، ١)

## فصول بسيطة

- فصول الجواهر، أعني الفصول البسيطة التي لا تحمل على الجواهر التي هي مثل النطق وغير ذلك، فإنها أيضاً ليست في شيء من الأشياء،

## فصول الكيف

- فصول الكيف... قد تكون كيفاً، على ما علمت. وربما كانت الكيفية فصلاً، ولكن لمقالة أخرى غير الجواهر (س، ج، ٦٩، ١٤)

كما يكون العَرَضُ في موضوع، لا في النوع فإنها جزؤه؛ ولا في الجنس، فإن طبيعة الجنس بالحقيقة ليست موضوعة ولا مادة لها (س، م، ٨، ٤٧)

## فصول متقابلة

- الصف (من الفصول) الذي لا يُحْمَلُ بعضها على بعض أصلاً فإنها تُسَمَّى فصولاً متقابلة. والصف الذي يُحْمَلُ بعضها على بعض حملاً ما فإنها فصول غير متقابلة (ف، أ، ٧٣، ١٠)

- الفصول المتقابلة منها ما يُدُلُّ عليها جميعاً بألفاظ مختلفة حتى يكون اللفظ الدالّ على أحدهما غير اللفظ الدالّ على المقابل الآخر، ومنها ما يُدُلُّ على أحد المتقابلين منهما بلفظ ما ويُدُلُّ على مقابله بذلك اللفظ مقروناً به حرف لا. وأقلّ الفصول المتقابلة اثنان (ف، أ، ١٢، ٧٣)

## فصول الجواهر

- فصول الجواهر، أعني الفصول البسيطة التي لا تحمل على الجواهر التي هي مثل النطق وغير ذلك، فإنها أيضاً ليست في شيء من الأشياء، كما يكون العَرَضُ في موضوع، لا في النوع فإنها جزؤه؛ ولا في الجنس، فإن طبيعة الجنس بالحقيقة ليست موضوعة ولا مادة لها (س، م، ٨، ٤٧)

## فصول جوهرية

- الفصول الجوهرية قد علمت أنها جواهر (س، ج، ٦٩، ١٣)

## فصول مجردة

- الفصول المجردة، التي هي الصور إذا قيست إلى طبائع الأنواع المركبة منها، كانت أولى بالجوهريّة بسبيل القدمة، ولم تكن أولى بالجوهريّة بسبيل الكمال (س، م، ١٠٢، ٥)

## فصول ذاتية

- قسمة الجنس بالفصول الذاتية، منها قسمة أولى، ومنها قسمة ثانية. والقسمة الثانية، إما بفصول ذاتية للفصول التي قُسِّمَ بها الجنس قسمة أولى، وإما بفصول ذاتية للجنس المقسوم أولاً (ف، ب، ٥٤، ١٩)

## فصول مقسمة

- أما الأجناس والأنواع المتوسطة فإنها هي التي يوجد لها فصول مقسومة وفصول مقسمة. ففصولها المقسومة هي التي تقسم أجناساً فوقها؛ وفصولها المقسمة هي التي تقوم أنواعاً تحتها؛ وكل ما قوم جنساً هو فوق فإنه يقوم كل ما تحته؛ لكن تقويمه الأولي لما قُسِّم إليه الجنس قسمة أولى؛ وكل ما قُسِّم جنساً أو

- تكون أشياء بأعيانها تُحمل كليين أحدهما تحت الآخر، فتُحمل على الأسفل منهما حملاً مطلقاً وعلى الأعلى حملاً غير مطلق. وهذه الأشياء هي الفصول الذاتية لهما جميعاً، غير أنها هي إما تُحْمَلُ عليه حملاً مطلقاً فصول ذاتية مقسومة، وإما تُحْمَلُ عليه حملاً غير مطلق فصول ذاتية قاسمة (ف، أ، ٧٢، ١٩)

فوقها؛ وفصولها المقسمة هي التي تقوّم أنواعاً تحتها؛ وكل ما قوم جنساً هو فوق فإنه يقوّم كل ما تحته؛ لكن تقويمه الأولي لما قُسم إليه الجنس قسمة أولى؛ وكل ما قُسم جنساً أو نوعاً هو تحت فإنه يقسّم ما فوقه (س، م، ١٥، ٥٥)

## فصول منطقيّة

- أمّا الفصول فإنّها من جهوّ تجري مجرى الأنواع؛ ومن جهوّ أخرى، فإنّ الفصول إمّا أن يعنى بها الصورة التي هي كالنطقي، وهذه غير محمولة على زيد وعمرو، وإن كانت جواهر، ولا مقايسة بينها وبين الأشخاص والأنواع في إعتبار العموم والخصوص، بل باعتبار البساطة والتركيب... وأمّا الفصول التي هي فصول منطقيّة حقيقيّة كالناطق، فإن مثلها وإن كان لا يكون إلا جوهراً، فإن معنى الجوهرية، كما علمت، غير مضمّن فيها بل معنى مثل الفصل (س، م، ١٠١، ١٣)

- أمّا المنطقيّة من الفصول، فإنّها متأخرة في الجوهرية من وجو آخر؛ لأنّ الجوهرية لازمة لها لا داخلية في مفهومها؛ إذ قد علمت أنّ الناطق يجب أن لا يوجد جوهراً أو حيواناً ذا نطقي، بل شيئاً ذا نطقي (س، م، ١٠٢، ٦)

- الفصول المنطقيّة... هي أيضاً جواهر (س، م، ١٠٣، ٨)

- إنّ الفصول المنطقيّة كلها تحمل على الأنواع؛ فلا تكون غير الأنواع في الموضوع، ولكن تكون غيرها بالإعتبار. فإن كان الفصل المنطقيّ مشتقاً من معنى موجود في النوع لا يحمل على النوع، كان النوع منفصلاً بفصل غيره؛ كالإنسان الذي هو ناطق؛ وإمّا هو

نوعاً هو تحت فإنه يقسّم ما فوقه (س، م، ١٥، ٥٥)

- إنّ الفصول المقسمة للجنس الأسفل، ربّما لم تكن مقسمة لما فوقه قسمة أوليّة ولا قسمة مستوفاة؛ والفصول المقسمة لما فوق، في الأكثر من الأمر، لا تقسّم ما تحت، بل تقوّمه. مثل الجسم ذي النفس الحساس، فإنّ الحساس لا يقسّم شيئاً من أنواع الجسم ذي النفس (س، م، ١٠، ٥٦)

## فصول مقومة

- الفصول المقومة لنوع ما فإنّها تُحمَلُ على أشخاص ذلك النوع، وكذلك المقومة لجنس ما فإنّها تُحمَلُ على أنواع ذلك الجنس، حملاً مطلقاً (ف، أ، ١٦، ٧٣)

- الفصول المقومة لجنس ما، فإنّها تؤخذ في جواب المسألة عن ذلك الجنس أيّ شيء هو. وتلك حال كلّ فصل مقوّم، فإنه يؤخذ في التمييز بين ما يقوّم وبين آخر يشاركه في الجنس الذي هو أعلى منه (ف، أ، ٣، ٧٤)

- ربّما وُجد في الفصول المقومة ما هو مساوٍ في الحمل للكليّ الذي قوّمه، وقد يوجد أيضاً فيها ما هو أعمّ من الكليّ الذي قوّمه (ف، أ، ١٦، ٧٤)

- لما كانت الأنواع تأتلف حدودها من الأجناس والفصول، صارت الفصول التي تليق أن تؤخذ جزءً حدّ النوع يُقال إنّها فصول مقومة للنوع، وهي الفصول الذاتية التي تُحمَلُ على النوع حملاً مطلقاً (ف، أ، ١٤، ٨١)

- أمّا لأجناس والأنواع المتوسطة فإنّها هي التي يوجد لها فصول مقومة وفصول مقسمة. ففصولها المقومة هي التي تقسّم أجناساً

## فصل

- يُقال إن شيئًا يتقدّم شيئًا آخرَ على خمسة أنحاء :  
إمّا بالزمان وإمّا بالطبع وإمّا بالمرتبة وإمّا  
بالفضل والشرف والكمال وإمّا بأنه سبب وجود  
الشيء (ف، د، ٦٦، ١٠)

## فعل

- وجدنا أشياء أخرى تجري في الكلام، كقول  
القائل: يأكل ويشرب ويجيء ويذهب،  
فالتسنا لذلك إسمًا جامعيًا، فوجدناه الفعل  
(ق، م، ١٠، ٢٤)

- لفظ الفعل الدال على الحاضر في اللسان  
العربي هو على بنية لفظ المستقبل بعينه (ف،  
ق، ٧٠، ١٢)

- إعلمَ أنه إنما قيل «أن يفعل» و«أن يفعل»، ولم  
يُقل إنفعال وفعل، لأن الإنفعال قد يقال أيضًا  
للحاصل الذي قد إنقطعت الحركة إليه، فإنه  
يقال: في هذا الثوب إحتراق، إذا كان حصل  
واستقرّ، ويقال: إنفعال، إذا كان الشيء بعد  
في الحركة، وكذلك القطع، الذي هو الفعل،  
قد يقال عند إستكمالها، وقد يقال حين ما يقطع  
(س، م، ٢٣٦، ٩)

- ليس يُراد بالفعل الوجود في الأعيان فقط،  
فربما لم يُنقِصَ في الموضوع إلى الوجود،  
كقولنا كلُّ كُرْوَةٍ تحيط بذئ عشرين قاعدةً مثلثات  
فهو كذا، بل من حيث هو معقول بالفعل على  
أن العقل يصف وجوده بالفعل أنه أبيض دائمًا  
أو في وقت أيّ وقت كان (مر، ت، ٦١، ١٥)  
- المنطقي يُسمّي (الفعل) كلمة (غ، ع،  
١٣، ٧٨)

- الفعل: وهو الكلمة؛ فإنه صوت دال بتواطؤ،  
على الوجه الذي ذكرناه في (الإسم) إنما يُبَيّنه

ناطق بنطقٍ هو موجود حاصل فيه، والنطق لا  
يحمل على الإنسان، فلا يقال: إن الإنسان  
نطق لا بالإعتبار فقط بل وبالموضوع؛ فهذا  
الفصل وما يجري مجراه يستند إلى شيء هو  
غير النوع، بحيث لا يحمل عليه (س، م،  
٣، ١٣٤)

## فصول وأعراض

- قد يُخالَف أيضًا الجنسُ الفصولَ والأعراضَ  
العامة، من يُقيل أن الفصول والأعراض التي  
تعرض على جهة العموم، وإن كانت تُحمل  
على كثيرين مختلفين بالنوع، إلا أنها ليست  
تُحمل «من طريق ما هو» إذا سُئلنا عن ذلك  
الشيء الذي تُحمل عليه هذه، بل إنما تُحمل  
«من طريق أي شيء هو» - وذلك أنا إذا سُئلنا  
عن الإنسان: أيّ حيوان هو؟ - قلنا: ناطق؛  
وإذا سُئلنا عن الغراب: أي حيوان هو؟ - قلنا:  
أسود؛ والناطق فصل، والأسود عرض. -  
فأما إذا سُئلنا عن الإنسان: ما هو؟ - أجبنا  
بأنه: حيوان، لأن جنس الإنسان قد كان  
الحيوان. فيصير قولنا في الجنس إنه «محمول  
على كثيرين» يفصله من الأشياء التي تُحمل على  
شيء واحد، وهي التي لا تنجزأ. وقولنا:  
«مختلفين بالنوع» يفرّق بينه وبين ما يحمل  
كحمل الأنواع والخواص. وقولنا إنه يحمل  
«من طريق ما هو» يفصله من الفصول ومن  
الأعراض العاسية التي ليست تُحمل «من طريق  
ما هو»، لكن «من طريق أي شيء هو» أو «كيف  
حاله» (في، أ، ١٠٢٦، ٢)

- الفصول المتضادة فغير مختلطة، والأعراض  
المتضادة قد تختلط (في، أ، ١٠٦٤، ٦)

والمُخْبِر عنه في قولنا الفعل لا يُخْبِر عنه معنى  
الفعل لكن ما عُيِّر عنه بلفظة بل الإسم وهو  
قولنا الفعل (م، ط، ٤٢، ٩)

## فعل تام

- الحد التام للفعل التام، أن يقال: الفعل لفظ  
مفرد يدل بالوضع على معنى مستقل بنفسه،  
ويتعلق بشيء لا يعنيه في زمان من الأزمنة  
الثلاثة بعينه ذلك التعلق (ط، ش، ١٩٥، ٦)

## فعليات

- الفعليات وهي ما عدا الممكنتين وحكمها أنها  
تنعكس إلى مطلقة عامة (و، م، ٢٣٥، ٢٧)

## فقه

صناعة الكلام والفقه متأخرتان بالزمان عنها  
(الملة) وتابعتان لها (ف، ح، ١٣١، ١٠)

## فقهيات

- لا يُشترط في الفقهيات الحصر القطعي، بل  
الظني فيه، كالقطعي في غيره (غ، ع،  
١٥٨، ١١)

- في الفقهيات، فالجزئي المعين يجوز أن يُنقل  
حكمه إلى جزئي آخر، باشتراكهما في وصف  
(غ، ع، ١٧٠، ٢٢)

نحكم في الفقهيات الظنية، بأن العمل عند  
ظهور الظن، واجب قطعاً (غ، ع، ٢٥٦، ٢٣)

## فكر

- المراد من المنطق أن يكون عند الإنسان آلة  
قانونية تصمه مراعاتها عن أن يضل في فكره.  
وأعني بالفكر هاهنا ما يكون عند إجماع

في أنه يدل على معنى وقوعه في زمان، كقولنا  
(قام) و(يقوم) (غ، ع، ٨٠، ٣)

- الفرق بين (الإسم) و(الفعل) تضمن معنى  
(الزمان) فقط (غ، ع، ٨٠، ١٠)

- الفعل الذي بإزاء القوة الفاعلة، معناه: نسبة  
إستحالة، أو كون، أو حركة. إلى مبدأ لا  
ينفعل بها (غ، ع، ٣٣٣، ١٩)

- الفعل الذي بإزاء القوة الأخرى يُوصف بها كل  
شيء، من قبيل الموجودات الحاصلة، وإن  
كان: إنفعالاً، أو حالاً لا فعلاً، ولا إنفعالاً  
(غ، ع، ٣٣٣، ٢٢)

- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أما في  
الجوهر فكالأب والابن، وفي الكم المتصل  
كالمظيم والصغير، وفي الكم المنفصل كالكثير  
والقليل، وفي الكيف كالأحر والأبرد، وفي  
المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأبن  
كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم  
والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصاباً  
وانحناءً، وفي الملك كالأكسى والأعرى،  
وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال  
كالأشد نسخاً ونقطعاً (سي، ب، ٦٧، ٨)

- الفعل... لفظ دائم على معنى وعلى زمان ذلك  
المعنى المحصل بأحد الأزمان الثلاثة التي هي  
الماضي أو الحاضر أو المستقبل (ش، ع،  
٨٤، ٣)

- كل قول جازم... لا بد فيه من كلمة أعني  
فعلاً (ش، ع، ٨٨، ١٠)

- الفعل، ويسميه المنطقيون «كلمة». والفعل عند  
النحاة أعم منه عند المنطقيين؛ فإنهم يسمون  
الكلمات المؤلفة مع الضمائر؛ كقولنا: أمشي،  
أيضاً، فعلاً (ط، ش، ١٩٤، ٨)

الفعل لا يُخْبِر عن معناه معبراً عنه بمجرد لفظه

## فلسفة

- الفلسفة أربعة أقسام: علمُ التعاليم والعلمُ الطبيعي والعلمُ الإلهي والعلمُ المدني (ف، د، ١٦، ٥٨)

- الفلسفة غرضها الأقصى هي السعادة القصوى، والجدلُ غرضه الأقصى أن يحصل للإنسان القوة على الفحص وتوطئة ذهنه نحو الفلسفة وإعداد مبادئها ومطلوباتها. وبالجملة فإن غاية صناعة الجدل إرفادُ صناعة الفلسفة وخدمتها، والسوفسطائية غرضها الأقصى أن يُوهَمَ في الإنسان العلم والحكمة وطلب السعادة القصوى، وضميرٌ من يوهَم ذلك وسرائره وغرضه في باطن نفسه أن يحصل له مال أو كرامة أو مدح أو شيء غير ذلك من الخيرات الجاهلية (ف، ج، ٢٧، ١٩)

- لزِمَ أن تكون القوى الجدلية والسوفسطائية والفلسفة المظنونة أو الفلسفة المموَّهة تقدّمت بالزمان الفلسفة اليقينية، وهي البرهانية (ف، ح، ١٣١، ٥)

- الملة إذا جعلت إنسانية فهي متأخرة بالزمان عن الفلسفة، وبالجملة، إذ كانت إنما يُلمَسُ بها تعلُّمُ الجمهور الأشياء النظرية والعملية التي استنبطت في الفلسفة بالوجوه التي يتأتى لهم فهمُ ذلك، بإقناع أو تخيل أو بهما جميعاً (ف، ح، ١٣١، ٦)

- إذا كانت الفلسفة لم تصر بعد برهانية يقينية في غاية الجودة، بل كانت بعد تُصمَّحُ آراؤها بالخطبية أو الجدلية أو السوفسطائية، لم يمتنع أن تقع فيها كلها أو في جلها أو في أكثرها آراء كلها كاذبة لم يُشعَر بها، وكانت فلسفة مظنونة أو مموَّهة (ف، ح، ١٥٣، ١٥)

- إن كانت الفلسفة قد انتقلت إليهم (الأمة الثانية)

الإنسان أن يتقل عن أمور حاضرة في ذهنه، مُتَضَوِّرة أو مُصَدِّق بها، تصديقاً علمياً، أو ظنياً، أو وضعاً وتسليماً إلى أمور غير حاضرة فيه (س، أ، ١٦٩، ١)

- يمكن أن يتناقض الفكر والوهم، فإن الوهم تبع للحس. فكل شيء خالف المحسوس فإما أن يمنع الوهم وجوده، وإما أن يجعل وجوده على نحو وجود المحسوسات (مر، ت، ١٨٦، ١٤)

- الفكر حركة ذهن الإنسان نحو المبادئ للمطالب، ليصير منها إلى المطالب (مر، ت، ٢٦٤، ١٣)

- الفكر فإنه تدريجي لا دفعي، ولذا قد يكون اختلاف الناس فيه بالسرعة والبطء (ه، م، ٤، ٢٦)

- إن الفكر هو الانتقال من المطلوب المشعور به بوجه ما إلى المبادئ، ومنها بعد الترتيب إلى المطلوب (ه، م، ٧٤، ٢)

## فكر عقلي

- الفكر العقلي ينال الكليات مجردة، فإنه يدرك الإنسان المشترك لا زيداً بعينه (مر، ت، ٦، ٢٦٥)

## فكرة

- الفكرة حركة ذهن الإنسان نحو المبادئ للمطالب يرجع منها إلى المطالب (س، ب، ٦، ١٩٢)

- الفكرة لا تقع بالطبع على شعور الإنتاج في الشكل الثاني كوقوعها على ذلك في الشكل الأول (ش، ق، ٢٨١، ١٥)



## فلك

- الفلك: هو ركن وليس به (اسطقس) ولا (عنصر) لصورة. ولصورته موضوع، وليس له (عنصر) مهما عني بالموضوع محل، لأمر هو فيه بالفعل، ولم يعن به محل متقدم (غ، ع، ٤٤، ٢٩٩)

## فهم

- الفهم جودة تهَيِّزُ لهذه القوة (النفس) نحو تصوّر ما يرد عليها من غيرها (س، ب، ١٩٢، ١) .  
- قد يفرّق للأشياء الموجودة في الأعيان صور في الأذهان كأنها مثل وأشباح يلحظها الإنسان بذهنه، وأعيانها الموجودة غير ملحوظة، وعليها يُدَلُّ بالألفاظ أوّلاً، وتوسطها تدل الألفاظ على موجودات الأعيان ثانياً... وتُمثّل هذه الصورة في الأذهان من مشاهدات الأعيان يُسمّى تصوّراً، ومن مدلولات الألفاظ يُسمّى فهماً، وموافقها بعد التمثّل لمُدركاتها يُسمّى معرفة (ب، م، ٣٥، ٢) .  
- إنّ التصوّر والمعرفة والفهم قد تكون لمؤلّفات المعاني المدلول عليها بمؤلّفات الألفاظ (ب، م، ١٦، ٣٥)

## فهيمى

- الفهيمى فهو أن لا يكون الحدّ الأوسط حصل بطلب ولا بسنوح، بل بأن يسمع من معلّم من خارج، والذهن هو الذي يتلقّى جميع هذا (س، ب، ١٣، ٩)

من أمة أخرى، فإنّ على أهلها أن ينظروا إلى الألفاظ التي كانت الأمة الأولى تُعبّرُ بها عن معاني الفلسفة ويعرفوا عن أيّ معنى من المعاني المشتركة معرفتها عند الأمتين هي منقولة عند الأمة الأولى. فإذا عرفوها أخذوا من ألفاظ أمتهم الألفاظ التي كانوا يُعبّرون بها عن تلك المعاني العامّة بأعيانها، فيجعلوها أسماء تلك المعاني من معاني الفلسفة (ف، ح، ١٥٧، ١٩)

- الفلسفة والجدل والسوفسطائية فلا تُستعمل فيها (الألفاظ) إلّا على المعاني الأولى التي لأجلها وُضعت أوّلاً (ف، ح، ١٦٤، ١٤)

- كلّ موضع تُستعملُ الفلسفة فيه السؤال بحرف «هل» وتطلّب به الحقّ اليقين من المطلوب بحرف «هل» فإنّ السوفسطائية تطلّب فيه بحرف «هل» ما هو في الظنّ والتمويه والمغالطة حتّى يقين لا في الحقيقة (ف، ح، ٢٢٤، ١٦)

## فلسفة اولى

- الفلسفة الأولى... موضوعها الموجود بما هو موجود (ش، ب، ٣٩٧، ١٥)

## فلسفة خارجة وبرانية

- أن نخاطبهم بالأقوال المشهورة فيهم المعروفة عندهم المقبولة فيما بينهم، فيحدث من هذا الصنف من التعليم الفلسفة الرابعة التي تُعرّف بالفلسفة الخارجة والبرانية (ف، ح، ٣٧، ٤)

## قانون صناعي

- إن تُعرَّف المجهولات من المعلومات بالفكر العقلي مفتقرٌ إلى قانون صناعي يقايس به، فهذا القانون في نفسه من جملة الأوليات البيئية المستتية عن الفكر، أو من جملة المعلومات الفكرية المفتقرة إلى قانون (سي، ب، ١٦، ٢٧)

# ق

### قائم بذاته

- يقال للقائم بذاته موجود بذاته وللقائم بغيره موجود بالعرض (م، ط، ٦٤، ٢٤)

### قائم بغيره

- يقال للقائم بذاته موجود بذاته وللقائم بغيره موجود بالعرض (م، ط، ٦٤، ٢٥)

### قاصر الاسباب

- القاصر الأسباب ليس هو لا أولي فقط، بل ممتنع أن يوجد (س، ج، ١٤٩، ١)

### قانون

- القانون: مُعرَّب رومي الأصل، وهو كل صورة كلية يُعرَّف منها أحكام جزئياتها المطابقة لها (ط، ش، ١٦٨، ٢٦)

### قانون تعليمي

- القانون التعليمي هو أن علم المعلوم يؤدي إلى العلم بالمجهول بوصلة ونسبة موجودة بين المعلوم والمجهول، وتلك الوصلة وصلة حكيمة علمية لا محالة توجب للذهن في نظره الوصول بسفارتها من علم المعلوم إلى علم المجهول والحكم فيه (ب، م، ٢٠، ١١٠)

القبيل: فإنه إسم مشترك في محاورات النظائر والجماهير؛ إذ قد يُطلق: وتراد القبلية بالطبع. كما يقال: الواحد قبل الإثنين، وذلك في كل شيء لا يمكن أن يوجد الآخر، إلا وهو موجود؛ ويوجد هو وليس الآخر بموجود. فما يُمكن وجوده، دون الآخر، فهو قبل الآخر. ذلك الآخر قد يُقال له (تَعُدُّ) وكأنه مستعار ومجاز (غ، ع، ٣٣٦، ١٠)

- يُقال (قبل) للتقدّم في المرتبة: كتقدّم الجنس على النوع، بالإضافة إلى الجنس الأعلى. وقد يكون بالنسبة إلى شيء معين، كما يقال: الصف الأول قبل الصف الثاني (غ، ع، ١٦، ٣٣٦)

- يُقال: (قبل) بالشرف، كما يُقال: (محمد) صلى الله عليه وسلم، قبل (موسى) وقبل (أبي بكر) و(عمر) (غ، ع، ٣٣٦، ٢١)

- يُقالُ (قبل) للعلّة بالإضافة إلى المملول، مع أنهما في الزمان معًا، وفي كونهما بالقوة أو بالفعل، يتساويان، ولكن من حيث إن لأحدهما الوجود غير مستفاد من الآخر، ووجود الآخر مستفاد منه، فهو متقدّم عليه (غ، ع، ٣٣٦، ٢٣)

## قبيح

(٢٧، ٧٠، م)

- المراد بقولنا «قبيح» إنه صار مؤذ. وهذا أمر فطري (ت، ٢، ١٦١، ٣)

## قرائن قياسية

- القرائن القياسية تتألف على ضروب من التأليف بعضها مفيد منتج يجب عنه لعينه علم بمجهول، وبعضها لا يجب عنه ذلك لعينه فلا يفيد ولا ينتج (ب، م، ١١٣، ٢٠)

## قرائن منتجة

- (القرائن المنتجة) تختلف من جهة مقدماتها وما فيها من علم وحكم حاصل، فمنها ما علمه يقيني لا ريب فيه، والقرائن التي تتألف منها تُسمى نتائجها برهانية (ب، م، ١١٣، ٢٢)

- (القرائن المنتجة) مظنونة الصدق ظناً غالباً مشهورة القبول عند الأكثرين، والقرائن التي تتألف منها تُسمى نتائجها جدلية (ب، م، ١١٣، ٢٤)

- (القرائن المنتجة) مقنعة للأذهان مُحسنة للظنون، والقرائن التي تتألف منها تُسمى نتائجها خطائية (ب، م، ١١٤، ٢)

- (القرائن المنتجة) موهمة مغلطة والقرائن التي تتألف منها تُسمى نتائجها سوفسطائية (ب، م، ١١٤، ٣)

- (القرائن المنتجة) مُحيلة مؤثرة في النفس من غير تصديق ولا ظن ولا قبول تأثير يشبه التصديق والظن والقبول، والقرائن التي تتألف منها تُسمى نتائجها شعرية (ب، م، ١١٤، ٣)

## قريفة

.. تأليف مقدمتين بالإقتران يسمى قريفة (س، ق،

(٣، ١٠٨)

- ما يُبَنِّه عليه ويُكسب له الحمد، إلحاقه

## قدر مشترك

- جعل القدر المشترك الذي هو مناط الحكم... يسمى الملة، والمناط، والجامع، والمشارك، والمعقضي، والموجب، والباعث، والأمانة، وغير ذلك من الأسماء (ت، ٢، ١٠٧، ٢٢)

## قدم

- القِدْم بالقياس: هو شيء زمانه في الماضي، أكثر من زمان شيء آخر، فهو قديم بالقياس إليه (غ، ع، ٢٩٥، ٥)

- القِدْم المطلق: فهو أيضاً يُقَالُ على وجهين: يُقال بحسب الزمان. وبحسب الذات. فأما الذي بحسب الزمان، فهو الشيء الذي وُجِدَ في زمان ماضٍ غير متناهٍ وأما القديم بحسب الذات، فهو الذي ليس لوجود ذاته مبدأ به وُجِبَ (غ، ع، ٢٩٥، ٧)

## قديم

- القديمُ فهو إسم مشترك: بين القديم بحسب الذات. وبين القديم بحسب الزمان. فالذي بحسب الزمان، هو الذي لا أول لزمان وجوده. وأما الذي بحسب الذات، فهو الذي ليس لذاته مبدأ وعلة، هو به موجود (غ، ع، ٣٣٤، ٧)

## قرائن

- القرائن في كل ضرب من هذه الضروب الثلاثة ستة عشرة، لأن القريفة قضيتان مقترنتان (ق،

## قريفة قياسية

- ان معنى القريفة القياسية قد تخطر ببال من يحفظ ألفاظها ولا يتصور معانيها، فلا يوجب عنده حُكْمًا ولا يمنع، وقد تُصَوَّر معانيها تصورًا مطلقًا من غير مقايضة إلى المطلوب ولا نظر في الحكم، حيث لا يتسع ذهنه لذلك أو لا يتفطن له، فلا يوجب الحكم المذكور عنده ولا يمنعه، وإنما الشرط تصور المعاني على صورتها في نظامها مع أحكامها ونسبتها إلى المطلوب في الطلب النظري للإيجاب والسلب فيه، فيتسع الذهن حينئذ من ذلك ما يتجه من الحكم في المطلوب (ب، م، ١١٢، ١٥)

- القريفة القياسية هي قول مؤلف من أقوال فيها مواضع تصديق وتكذيب (ب، م، ١٢٢، ١٩)

## قريفة مركبة

- المقدمات للفرائن كالمواد، وهيئة التأليف صورتها، والقريفة المركبة من المقدمات وهيئة تأليفها كالمركب من المادة والصورة من سائر الأشياء (ب، م، ١١٤، ١٢)

## قسطاس مستقيم

- القسطاس المستقيم هي الموازين الخمسة التي أنزلها الله تعالى في كتابه، وعلم أنبياءه الوزن بها (غ، ق، ٤٣، ١)

- القسطاس المستقيم والميزان الذي هو رفيق الكتاب والقرآن في قوله: «لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان» (غ، ق، ٨٢، ٩)

## قسمة

- القسمة كأنها قياس ضعيف، لأنها تقدم ما

(المستلزم) بمشهورات أخرى إلحاقًا مشهورًا على سبيل التالي للمقدم، بأن يكون له مع المشهورات مناسبة إذا دل عليها كان وجوب عن حمده عن ذلك مقبولًا، لظهور مناسبه للمشهور على الجهة التي ينتقل الذهن عن المشهور إليه بسرعة إنتقالًا في المشهور، وإن لم يكن إلا إنتقالًا واجبيًا بحسب الحق - وهذه هي التي تشتهر بالقريفة - ولا كان الإنتقال إنتقالًا عن قياس إلى نتيجة بل كان على سبيل تبيين وجوب حمد شيء وإستحقاقه للقبول في نفسه، لا أنه لزم عنه لزوم المجهولات التي تصدق بالقياس (س، ج، ٧٣، ١٢)

- قريفة مثل «لا» و«في» فإن القائل: «زيد لا» و«زيد في...» لا يكون قد دل على كمال ما يدل عليه في مثله، ما لم يقل «في الدار» أو «لا إنسان» لأن «في» و«لا»، أداتان ليستا كالأسماء والأفعال (س، أ، ١٩٢، ١)

- إن القريفة تكون من قولين هما مقدمتان، وفي كل مقدمة حدان، حد موضوع وحد محمول (ب، م، ١٢٣، ٩)

- لما كانت الأداة لا تدل إلا على معنى في غيرها إحتاجت في الدلالة إلى غير يتقوم مدلولها به، وهو المراد بالقريفة (ط، ش، ١٩٦، ٥)

- القضية التي هي جزء القياس تُسمى مقدمة، وما ينحل إليه المقدمة كالموضوع والمحمول دون الرابطة حدًا للقياس، وهيئة نسبة الأوسط إلى الطرفين تُسمى شكلًا، وإقتران الصغرى بالكبرى قريفةً وضربًا، والقول اللازم مطلوبًا إن سبق منه تشتمل إلى القياس ونتيجة إن سبق من القياس إليه. والمتتبع لهذا القول قياسًا (م، ط، ٢٥٤، ٣٢)

- ينبغي أن يُبرهن وتنتج أبداً شيئاً فوقانياً (أ، ق، ٢٠٠، ٨)
- ليس للقسمة أن تبرهن شيئاً (أ، ق، ٢٠٢، ٨)
- القسمة بالفصول فقد يُنتج بها في الإمكان (أ، ب، ٤٤٤، ٧)
- يجب في الإخبار عن المسائل والمطالب أن يكون عندنا أمر التشريع والقسمة ونجري فيها هذا المجرى؛ وهو أن نضع الجنس العام لجميعها (أ، ب، ٤٥٢، ٥)
- القسمة بها تكون تحصيل الأشياء. كقول القائل: دار فلان فيها من الحجر كذا وكذا، ومن البيت كذا وكذا (ق، م، ١، ٩)
- أخذ الحد بطريق القسمة، فهو هكذا. وهو أننا متى قصدنا لتحديد شيء ما، نظرنا تحت أي جنس هو داخل. فإن كان له جنس ما أقرب إليه من جنسه العالي، أخذناه، وإن لم نعلم له جنساً أقرب إليه من العالي أخذنا جنسه العالي وقسمناه بفصلين متقابلين أوليين، ثم نظرنا في الذي نقصد تحديده تحت أي المتقابلين هو داخل (ف، ب، ٥٣، ١٣)
- القسمة النامة هي أن تجري القسمة الثواني هذا المجرى، وهو أن تجعل بفصول ذاتية للفصول التي بها انقسم الجنس (ف، ب، ٥٥، ٨)
- متى أخذت كلياً وقررت به أمور متقابلة تُحمل على ذلك الكليّ حملاً غير مطلق، ووضع بين كليّ اثنين منها حرف إمّا، مثل قولنا الحيوان إمّا مَشَاء وإمّا لا مَشَاء، فإن هذا الفعل يُسمى قسمة (ف، أ، ٨١، ١٨)
- متى أخذنا الجنس، وقررتنا به الفصول التي قسّمته، وأسقطنا منه حرف القسمة، وأفردنا مقترن الجنس والفصول كلّ واحد على حياله، فإن الحادث عن قسمة الجنس بالفصول الذاتية
- هي الأنواع (ف، أ، ٨٣، ٨)
- متى قسّمنا جنساً إلى أنواع وكان تحت كلّ واحد من تلك الأنواع أنواع أخرى، فإن تلك قد يُمكننا أن نقسّم كلّ واحد منها إلى الأنواع التي تحته، فيحدث من قسمة كلّ واحد منها أنواع أخرى (ف، أ، ٨٤، ٤)
- بالقسمة نتحدّر من الجنس العالي إلى الأنواع الأخيرة، وبالتركيب نترقى من الأنواع الأخيرة إلى الجنس العالي (ف، أ، ٨٥، ٩)
- النحو الذي بطريق القسمة فإنما يُستعمل متى عَسَرَ تخيل الشيء بسبب أمر عمّ ذلك الشيء وغيره، فسبّق إلى الذهن فهم الشيء العام له وغيره، فظنّ لذلك (الشيء) أنّ الشيء المقصود هو المشارك له في ذلك الأمر العام (ف، أ، ٩٢، ١١)
- القسمة توقع الشيء تحت العدد، فيسهل حفظ الأشياء ذوات العدد (ف، أ، ٩٣، ٦)
- القسمة تضع المتقابلات بعضها بعداء بعض، فيسهل لذلك فهم كلّ واحد من المتقابلات وحفظه (ف، أ، ٩٣، ٧)
- القسمة... إحدى الطرق الموصلة إلى إكتساب العلم بالمجهول (س، م، ٤، ٧)
- ظنّ قوم أن القسمة هي سبيل إلى إكتساب القياس، بل إنها هي القياس. فمنهم من جعلها قياساً على كل شيء. ومنهم من جعلها قياساً وبرهاناً على الحدّ، وجعل الحدّ محتاجاً إلى البرهان، وجعل برهانه القسمة (س، ق، ٤٥٥، ٤)
- القسمة إنّما يكون منها القياس المسوق إلى إنتاج قضايا مفصلة على ما علمت، وأمّا على غيرها وعلى الحدّ فلا. وليست أيضاً قياساً، بل مقدمات قياس (س، ق، ٤٥٥، ٧)

شتت. و(الثالث) أن لا يزال يقسم حتى يبلغ الشيء المحدود إن كان نوعًا متوسطًا، أو ينتهي إلى آخر القسمة التي بالذاتيات التي ليس بعدها إلا القسمة بالعرضيات إن كنت تريد تحديد الأنواع الأخيرة (س، ب، ٢٤١، ١)

- القسمة أيضًا قد تورد على مقتضى الضرورة، وقد تورد لتحسين الكلام فيما لا يحتاج إليه، حتى يقول مثلاً: إن العلم قد يكون أشرف من علم إنا لقوة برهانه، وإما لشرف موضوعه، وإما لكذا وكذا، حيث يكون النافع مثلاً أن يبين أن العلم شريف، ثم يتعداه إلى حد وجوه شرفه من غير حاجة إليه. فأحد الوجوه الأربعة أن تورد المقدمات للإستقراء الإستظهارى دون (الإستقراء) الضرورى، والقسمة التي لا ضرورة إليها (س، ج، ٣٠٣، ١١)

- من (باب) القسمة (في اللفظ) فأن يكون الشيء عند التحليل صادقًا، وعند التركيب غير صادق، وذلك التحليل إما بحسب الموضوع من القول، وإما بحسب نفس القول. والذي بحسب الموضوع من القول: إما أن يكون القول صادقًا على أجزاء الشيء مجموعته ويجعل صادقًا على الأجزاء بالتفصيل، أو أن يكون للشيء أجزاء ولها أحكام في التفصيل، فيجعل الشيء أجزاء نفسه، وله أحكامها التي بالتفصيل، وربما كانت متقابلة؛ والذي بحسب القول، فمثل قول القائل: إن كان الإنسان حجرًا، فالإنسان جماد. وهذا تركيب صادق من تفصيلين كاذبين (س، س، ١٤، ١٦)

- القسمة أن يكون الحد الأوسط إما محمولاً على الأصغر وموضوعاً للكبير، أو بالعكس، أو محمولاً عليهما، أو يكون موضوعاً لهما جميعًا. فالقسم الأول يُسمى الشكل الأول،

- القسمة يسيرة الجدوى في عمدة القياس والإنتاج، خصوصًا في الحد. ومع ذلك فإنها لا تخلو عن جدوى؛ فإنها تنبئ على ترتيب الفصول؛ وتنبئ على ما ينقسم إليه الشيء لأنه ولما هو هو، وعلى ما ينقسم إليه بالعرض (س، ق، ٤٥٨، ٨)

- إن القسمة تدل على ما هو أعم وما هو أخص فنستنبط من هذا كيفية ترتيب أجزاء الحد فتجعل الأعم أولًا والأخص ثانيًا (س، ب، ٨٠٢٣٨)

- إن القسمة تدلك على أن تقرن كل فصل مع جنسٍ فوقه فتجعله جنسًا لما تحته، فيجري ترتيب الفصول على التوالي حتى يكون ما يجتمع من الفصول إنما يجتمع على تواليها فلا يذهب منها شيء في الوسط (س، ب، ١٤، ٢٣٨)

- (القسمة) إذا وقبت على الواجب كانت تشتمل على الفصول الذاتية كلها، فلا يبقى شيء من الداخلات في ماهية الشيء إلا وقد ضمن فيه، فنكون قد أعطينا الفصول على تواليها طولاً وأعطيناها بتمامها ولو عرضًا (س، ب، ١٨، ٢٣٨)

- يجب أن يراعى في إختيار القسمة النافعة في التحديد أغراض ثلاثة: (أحدها) أن يتحرى أن تكون القسمة داخلة في الماهية، أعني أن تكون الفصول ذاتية للأنواع... والغرض (الثاني) أن يستفاد من القسمة الترتيب: فما هو في ترتيب القسمة أول نجعله في ترتيب الحد أولًا، فنجعل الأعم أولًا والأخص ثانيًا: فإن تساوى فصلان في العموم والخصوص قدم ما هو أشبه بالماة وأخر ما هو أشبه بالناية. فإن لم يختلفا في هذا فلنك أن تقدم أيهما شئت وتؤخر أيهما

ومعونة في طريق التركيب من وجوه ثلاثة:  
أحدها دلالتها على ما هو الأعم والأخص من  
المحمولات فليستنبط منها كيفية تركيب أجزاء  
الحدّ في البداية بالأعم وتقيده بالأخص.  
والثاني دلالتها على انقسام الشيء من طريق ما  
هو فنجعل الشيء لما يليه في الرتبة، ونقرن  
فصله الخاص به من غير تجاوز إلى فصول  
الأجناس الأخص منه فيجري ترتيب الأجناس  
على هذا التوالي. والثالث دلالتها على جميع  
الذاتيات عَرَضًا كما دلت عليها طولاً فإن  
الشيء يمكن أن يقسم تقسيمين ليس قسمًا  
أحدهما تحت قسيمي الآخر كاتقسام الجسم ذي  
النفس إلى المتحرك بالإرادة وغير المتحرك مرة  
وإلى الحساس وغير الحساس أخرى (سي،  
ب، ٢٦٦، ١)

القسمه... قياس ضعيف لا قياس حقيقي  
(ش، ق، ٢٥٦، ١٢)

- الذي يقيس بطريق القسمة يضع فيها ما ينبغي أن  
يُرْتَمَن بالقياس وَيَتَّجَّ فيها أبدًا شيئًا خارجًا عن  
المقدمات غير منطوق فيها، وذلك بخلاف ما  
عليه الأمر في القياس (ش، ق، ٢٥٦، ١٢)

- القسمة ليست قياسًا بوجه من الوجوه لا في  
مطلوب مطلق... ولا في مطلوب هل الشيء  
عَرَضٌ، أو جنس، أو خاصة، أو حدّ (ش،  
ق، ٢٥٧، ١٢)

- لا... طريق القسمة نافع في أن يقاس منه،  
أعني في أن يُسْتَبْط منه مجهول من شيء معلوم  
(ش، ب، ٤٦١، ٢)

- القسمة... الذي يجتمع منها هو (القياس)  
والأشياء التي توضع فيها على وتيرة واحدة  
(ش، ب، ٤٦١، ٥)

- طريق القسمة وإن كان ليس بقياس فهو نافع

والثاني ملغى فإنّه بعيد عن الطبع قياسيته،  
والقسم الثالث يسمّى شكلاً ثانيًا، والقسم  
الرابع يسمّى شكلاً ثالثًا (مر، ت، ١١٣، ١)  
- القسمة المستوفاة الأوليّة إما أن تكون بالفصول  
أو بالأعراض الذاتيّة. والتي بالأعراض الذاتيّة  
إمّا أن تكون بتقابل كقولنا كل خطّ إمّا مستقيم  
وإمّا منحني، وإمّا أن تكون بغير تقابل كقولنا:  
والحيوان إمّا طائر وإمّا سابع وإمّا زاحف. وقد  
يكون بموارض هي للجنس أيضًا أوّليّة مثل كل  
كمّ إمّا مساوي وإمّا غير مساوي، أو لا يكون  
للجنس أوّليّة وإن كانت القسمة بها أوليّة (مر،  
ت، ٢١٣، ٧)

- القسمة... معيّة في الحدّ، إذا كانت القسمة  
بالذاتيات - أعني المقومات - فكانت القسمة  
للأعم قسمة من طريق ما هو، فإن قسعت  
الحيوان إلى «ذي رجلين» و«كثير الأرجل» ليس  
قسمة له من طريق ما هو حيوان، بل من طريق  
ما هو ماشٍ (مر، ت، ٢٤٩، ١٠)

- تفريق أحاد التاليف ويُسَمَّى قسمةً وتفريقًا،  
وتمييز أحاد التركيب ويُسَمَّى تحليلًا (ب، م،  
١، ٥٦)

- القسمة على ضربين قسمة كليّ إلى جزئياته  
وقسمة كل إلى أجزائه (ب، م، ٥٦، ٢)

- القسمة... إحدى الطرق الموصلة إلى افتناص  
العلم بالمجهول، والقسمة الفاصلة هي التي  
للأجناس بفصولها المقسّمة إلى الأنواع  
اللاحقة بها كي لا تقع ظفرة من درجة إلى  
غير التي تليها فيخلّ بالمتموسطات (سي، ب،  
٥، ٥٠)

- القسمة عندهم (المنطقيون) ثلاثية واجب  
وممتنع وممكن (سي، ب، ١١٣، ٨)

- القسمة وإن عزلناها عن رتبة إفادة الحدّ فلها

## قسمة الكلّي

- قسمة الكلّي إلى جزئياته على ثمانية أضرب:
- قسمة جنس إلى أنواعه، وقسمة نوع إلى أشخاصه... وقسمة جنس إلى أصناف... وقسمة صنف إلى أجناس تحت عمومه... وقسمة نوع إلى أصناف تحت عمومه... وقسمة صنف إلى أصناف تحت عمومه... وقسمة صنف إلى أنواع تحته... وقسمة صنف إلى ما تحته من الأشخاص (ب، م، ٥٦، ٤)

## قضايا

- سائر القضايا الموجبة والسالبة المتقابلة الشخصية، وكذلك الحال في القضايا التي تشبه المتناقضات من التي محمولاتها أضعاف، كقولنا كل نار حارة، نار ما باردة، في المادة الضرورية الممتعة، وقولنا كل إنسان أبيض إنسان ما أسود، في المادة الممكنة، فإن هذه كلها إنما تقتسم الصدق والكذب متى كانت موضوعاتها موجودة. فإن كانت موضوعاتها غير موجودة فكُلها كاذبة (ف، م، ١٢٤، ١٣)
- جَرَتْ العادة في الألسنة التي تُسْتَعْمَلُ فيها في القضايا التي محمولاتها أسماء الكَلِمِ الوجودية مصرّحًا بها، أن يوضع حرف السلب في الشخصية والمهملة مع الكَلِمِ الوجودية، كقولنا زيدٌ ليس يُوجد عالمًا والإنسان ليس يوجد عالمًا (ف، ع، ١٤٨، ٨)
- القضايا التي تكون فيها جهات تسمى ذوات الجهات، وقد يكون منها موجبات وسوالب، والسلب إنما يحدث فيها (ف، ع، ١٥٥، ١٣)
- القضايا ذوات الجهات الأول ثلاث: ضرورة وممكنة ومطلقة (ف، ع، ١٥٧، ١٨)
- القضايا التي موضوعاتها معانٍ كلية منها ما هي

- جدًا في القياس، وذلك أن بها يمكننا أن نقف على جميع الأشياء التي يمكن أن توجد للشيء بطريق القياس أو لا توجد (ش، ب، ٤٦١، ١٣)
- الحدّ قد يمكن استنباطه بطريق القسمة (ش، ب، ٤٦٢، ٢٢)
- طريق القسمة إنما ينفع في الحدود الغير المجهولة الوجود للمحدود (ش، ب، ٤٧٩، ٧)

- فرق كبير في القسمة بين أن يجعل الفصل الأول في مرتبة والفصل الأخير في مرتبة (ش، ب، ٤٧٩، ١٠)

## قسمة الجنس

- قسمة الجنس بالفصول الذاتية، منها قسمة أولى، ومنها قسمة ثانية. والقسمة الثانية، إما بفصول ذاتية للفصول التي قُسمَ بها الجنس قسمة أولى، وإما بفصول ذاتية للجنس المقسوم أولًا (ف، ب، ٥٤، ١٩)

## قسمة فاصلة

- القسمة الفاصلة هي التي تكون للأجناس إلى الأنواع بالفصول محفوظًا فيها الترتيب، لئلا تقع طفرة من درجة إلى غير التي تليها. وقد تكون أيضًا بالخواص والأعراض (س، م، ٧، ٤)

## قسمة الكل

- قسمة الكل إلى أجزاء متشابهة كقسمة قطعة من ذهب إلى أجزاء كثيرة (ب، م، ٥٦، ١٣)



ليس مما يعزب من الذهن فيحوج فيه الذهن إلى طلب، بل كلما أخطرت حدّي المطلوب بالبال، خطر الوسط بالبال مثل قضائنا بأن الإثنيين نصف الأربعة (س، أ، ٣٩٩، ١)

- جميع القضايا إما واجب أو ممكن أو ممتنع، وإذا استعمل شيء من هذه المواد في القضية سمي جهةً (مر، ت، ٥٩، ٧)

- الأوليات هي القضايا التي يوجبها العقل المضريح، لذاته ولغيريته، لا لسبب من الأسباب الخارجة عنه، فإنه كلما وقع للعقل التصور بحدودها ولكنه وقع له التصديق، فلا يكون للتصديق فيه توقف إلا على التصور، والفظانة للتركيب؛ ومن هذه ما هو جلتي للكلم لأنه واضح تصور الحدود، ومنه ما ربما تخفي وافترق إلى تأمل لخفاء في تصور حدوده، فإنه إذا لبس التصور التلبس التصديق، وهذا القسم لا يتوغل على الأذهان المشتعلة النافذة في التصور (مر، ت، ٩٦، ٣)

- المشاهدات كالمحسوسات، وهي القضايا التي إنما نستفيد بها من الحس، مثل حكما بوجود الشمس وكونها مضيئة، وحكما بأن النار حارة، وكقضايا اعتبارية بمشاهدة قوى غير الحس، مثل معرفتنا بأن لنا فكرة، وأن لنا خوفاً وغضباً، وأتتا نشعر بدواتنا وأفعال ذواتنا (مر، ت، ٩٦، ٩)

- المجربات هي قضايا وأحكام تتبع مشاهدات منا متكررة، فتنفذ إذكازاً، فيتأكد منها عقدي قوي لا يشك فيه. وليس على المنطقي أن يطلب السبب في ذلك بعد أن لا يشك في وجوده، فربما أوجبت التجربة قضايا أكثرنا أو جزماً، ولا يخلو عن قوة قياسية خفية تخالط المشاهدات (مر، ت، ٩٦، ١٣)

محصورة بأسوار، ومنها ما هي مهملة بلا أسوار (ف، ق، ١٣، ١٥)

- القضايا منها ما يحصل معرفتها لا عن قياس ومنها ما يحصل معرفتها عن قياس (ف، ق، ١٥، ١٨)

- (القضايا) التي يحصل معرفتها لا عن قياس أربعة أصناف: مقبولات ومشهورات ومحسوسات ومقولات كلية أول (ف، ق، ١٥، ١٨)

- قوم يستون القضايا التي يدخل فيها كان ويكون وما جرى مجراها المقدمات الثلاثة، وما لا يدخل فيها هذه يستونها الثانية (ف، ق، ٧١، ٢)

- القضايا الشبيهة بالمشهورات إذا كانت ظاهرة الشبه جداً تُعد مع المشهورات إذا ذكرت مع أشباهها من المشهورات (ف، ج، ٦٦، ٧)

- كل واحد منهما (الموضوع والمحمول) إما أن يكون معنى الوجود الرابط فيهما بالقوة فقط، وهي القضايا التي محمولاتها كليم، وإما أن يكون معنى الوجود الرابط فيهما بالفعل، وهي التي محمولاتها أسماء (ف، ح، ١٢٧، ١٥)

مراتب القضايا... ثلاث: مرتبة ما دل فيه على تعيين النسبة، ومرتبة ما دل فيه على النسبة ولكن لا بالتعيين، ومرتبة ما لم يدل فيه على نسبة أصلاً. وهذا القسم الأخير هو الثاني التام، والقسمان الآخران ثلاثيان، لكن أولهما ثلاثي تام، والثاني ثلاثي لم تتم ثلاثيته (س، ع، ٧٧، ٨)

- جميع القضايا التي بوردها الجدلي قسمان: ضرورية، وغير ضرورية (س، ج، ٣٠٢، ١٠)

- القضايا التي قياساتها معها فهي قضايا إنما يُصدق فيها لأجل وسط. لكن ذلك الوسط

- الحدسيات هي قضايا مبدأ الحكم بها حدس من النفس قوياً جداً، فزال معه الشك وأدعن له الذهن؛ فلو أن جاحداً جحد ذلك لأنه لم يتوَلَّى الاعتبار الموجب لقوة ذلك الحدس، أو على سبيل المتأكدة (المناكرة) لم يتأت أن يُحَقَّق له ما تَحَقَّق عند الحدس، مثل قضائنا بأن نور القمر من الشمس بهيات تشكل النور فيه. ففيها أيضاً قوة قياسية، وهي شديدة المناسبة للمجرَّبات (مر، ت، ٩٧، ٤)
- القضايا التي معها قياساتها هي قضايا إنمَّا يُصَلِّقُ بها لأجل وسط، لكنَّ ذلك الوسط ليس ممَّا يُتَرَبُّبُ عن الذَّهن فيحوج فيه الذَّهن إلى طلبه، بل كلما أُخْطِرَ بالبال إحدى مقدمتي المطلوب خَطَرَ الوسط بالبال، مثل قضائنا بأنَّ الاثني نصف الأربعة (مر، ت، ٩٨، ٥)
- المتخيَّلات هي قضايا تقال قولاً فتؤثِّر في النَّفس تأثيراً عجيَّباً، من قبضٍ ووسط؛ وربَّما زاد على تأثير التصديق، وربَّما لم يكن معه تصديق، مثل ما يفعله قولنا وحكمتنا في النَّفس: «إنَّ العسل مُرَّةٌ مهوَّعة» على سبيل محاكاته للمرَّة، فتأباه النفس وتقبض عنه (مر، ت، ١٠٤، ٥)
- القضايا التي قياساتها في الطبع معها فهي القضايا التي لا تثبت في النفس إلاً بحدودها الوسطي، ولكن لا يتَرَبُّبُ عن الذهن الحدَّ الأوسط فيظن الإنسان أنها مقدَّمة أوَّلِيَّة عرفت بغير وسط وهي على التحقيق معلومة بوسط (غ، م، ٤٨، ١١)
- من القضايا ما صيغتها صيغة السلب، ومعناها معنى الإيجاب، فلا بد من تحقيقها (غ، ع، ١١٤، ١٥)
- القضايا أيضاً هي الأقاويل الجازمة، وتُسَمَّى
- من حيث هي إعلام من واحد لآخر أخباراً (ب، م، ٧٠، ١٢)
- قُسمت القضايا إلى الحملية والشرطية، والحملية منها هي التي يحكم بشيء وتُسَمَّى محمولاً، إنَّه لشيء يُسَمَّى موضوعاً، أو إنَّه ليس له حُكماً فصلاً، والحكم بأنَّه له يُسَمَّى إيجاباً، وبأنَّه ليس له يُسَمَّى سلبيّاً (ب، م، ٧٠، ١٤)
- القضايا لا تخرج عن أحد هذه الجهات الأربع التي هي الإمكان والإطلاق والضرورة والإمتناع (ب، م، ٨٦، ١٦)
- تشترك القضايا إمَّا في الموضوع وإمَّا في المحمول وإمَّا فيهما، وكذلك في السور والجهة، وقد تباين في كل ذلك أو في بعضه (ب، م، ٨٩، ٩)
- القضايا تُسَمَّى موادَّ القياس، والتأليف المخصوص الواقع فيها صورة القياس (سي، ب، ١٤١، ٦)
- القضايا إذا رُكِّب منها القياس وصارت أجزاءه تُسَمَّى حينئذ المقدمات، وأجزاء المقدِّمة الذاتية التي تبقى بعد التحليل تُسَمَّى حدوداً (سي، ب، ١٤١، ١٣)
- القضايا منها ثنائية وهي التي محمولها كلمة، ومنها ثلاثية وهي التي محمولها إسم (ش، ع، ١٠١، ٥)
- القضايا الثلاثية... ضعف القضايا الثنائية (ش، ع، ١٠٢، ١١)
- القضايا التي محمولها أو موضوعها إسم مشترك، لما كانت قضايا كثيرة، لم يكن ينبغي أن يكون السؤال الجدلي عنها سؤالاً واحداً ولا الجواب جواباً واحداً (ش، ع، ١١١، ١٧)

- القضايا منها ذوات جهات ومنها ما هي غير ذوات جهات (ش، ع، ١١٧، ٥)
- ما يحتاج فيه إلى غير تصور الطرفين: وهو إما خفي، وهو المجربيات وما معها، من الحدسيات، والمتواترات. وإما ظاهر غير مكسب، وهو القضايا التي قياساتها معها (ط، ش، ٣٩٢، ١٤)
- (القضايا) الموجهة ثلاث عشرة: الضرورية المطلقة المحكوم فيها بضرورة الثبوت أو السلب ما دامت الذات، والمشروطة العامة المحكوم فيها بضرورة الثبوت أو السلب بشرط وصف الموضوع، والمشروطة الخاصة المحكوم فيها بهذه الضرورة لا دائماً، والوقية المحكوم فيها بضرورة الثبوت أو السلب في وقتٍ معين لا دائماً، والمتشعبة المحكوم فيها بضرورة الثبوت أو السلب في وقتٍ غير معين لا دائماً، والدائمة المحكوم فيها بدوام الثبوت أو السلب ما دامت الذات، والقرينة العامة المحكوم فيها بدوام الثبوت أو السلب ما دام وصف الموضوع، والقرينة الخاصة المحكوم فيها بدوام الثبوت أو السلب ما دام وصف الموضوع لا دائماً، والمطلقة العامة لمحكوم فيها بالثبوت أو السلب بالفعل مطلقاً أو الوجودية اللادائمة المحكوم فيها بالثبوت أو السلب بالفعل لا دائماً، والوجودية اللاضرورية المحكوم فيها بالثبوت أو السلب بالفعل لا بالضرورة، والممكنة العامة المحكوم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الطرف المخالف للحكم، والممكنة الخاصة المحكوم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الطرفين. ولا يخفى عليك نسبة بعضها إلى بعض بالعموم والخصوص والمباينة بعد
- إحاطتك بمعانيها (م، ط، ١٥٣، ١)
- نسبة طبقات مواد القضايا التي هي الوجوب والإمتناع والإمكان الخاص وتقايفها وجوب الوجود يلزمه إمتناع العدم وبالعكس، وهما متغايران إذ أحدهما نسبة إلى الوجود والآخر إلى العدم ويلزمهما سلب الإمكان العام عن الطرف المخالف لهما، وبالعكس إذا فرنا الإمكان العام بما يلزم سلب الضرورة (م، ط، ١٥٩، ٦)
- أما (القضايا) الموجبات والوجوديات والوقتية والمطلقة العامة بأية كمية كانت، كانت تنعكس جزئية في الكم لاحتمال كون المحمول أعم ومطلقاً عاماً في الجهة (م، ط، ١٧٤، ١)
- أما (القضايا) السوابب الكلية فالعامة والدائمة تنعكس كأنفسها بالوجوه المتقدمة، والضرورية تنعكس دائمة لا ضرورية لما ذكرنا في عدم إنعكاس الممكنة الموجبة، والخاصتان تنعكسان عامتين مع قيد اللادوام في البعض، وإلا ثبت الدوام في الكل وانعكس إلى الأصل دائمة، هذا حُلف (م، ط، ١٨٠، ١)
- أما (القضايا) السوابب الجزئية فلا ينعكس شيء منها لجواز كون الموضوع أعم إلا الخاصيتين فإنهما تنعكسان كنفسيهما (م، ط، ١٨٨، ١)
- أما (القضايا) الموجبات الكلية الخارجية فالوقتية والوجودية والممكنة والمطلقة العامة تنعكس إلى السالبة الجزئية الدائمة السالبة الموضوع (م، ط، ١٩٠، ١)
- أما (القضايا) الدائمة والعامة فتنعكس كأنفسها في الكم والجهة إلى سالبة الموضوع ومعدولته إلى السالبة لإنتاج تقايفها مع الأصل

واحد (ت، ٢، ١٣٣، ١)

### قضايا تجريبية

- القضايا التجريبية زائدة على الحسية ومن لم يُعْمِن في تجربة الأمور تُعَوِّزُه جملة من القضايا العينية فيتعذر عليه ذلك ما يلزم منها من النتائج (غ، ح، ٥١، ١٢)

### قضايا تواترية

- القضايا التواترية هي التي تسكن إليها النفس سكوناً تاماً يزول عنه الشك لكثرة الشهادات، مع إمكانية بحيث تزول الريبة عن وقوع تلك الشهادات على سبيل الإتفاق والتواطؤ. وهذا مثل اعتقادنا بوجود «مكة» ووجود «جالينوس» و«إقليدس» (س، أ، ٣٩٧، ٧)

- القضايا التواترية هي التي تسكن إليها النفس سكوناً تاماً يزول معه الشك لكثرة الشهادات على سبيل الإتفاق بالتواطؤ، وهذا مثل اعتقادنا بوجود مكة ووجود جالينوس، وإقليدس، وغيرهم. ومن حاول أن يَحْصِرَ هذه الشهادات في مبلغ عدد فقد أحوال، فإنه ليس معلماً بعدد يؤثر نقصان الزيادة فيه، وإنما الرجوع فيه إلى مبلغ يقع معه اليقين، فاليقين هو القاضي بتوافي الشهادات، لا عدد الشهادات؛ وهذه أيضاً لا يمكن أن يُقْبَع جاحدها لو سُئِنَتْ بكلام (مر، ت، ٩٧، ١٠)

- ذكر من ذكر من هؤلاء المنطقيين أن القضايا المعلومة بـ«التواتر» و«التجربة» و«الحس» يختص بها من علمها بهذا الطريق، فلا تكون حجة على غيره؛ بخلاف غيرها، فإنها مشتركة يحتج بها على المنازع (ت، ١، ١٠٦، ١٢)

حمل الشيء على نقيضه دائماً أو حين تحققه ولا انعكاس نقيضها إلى ما يُنافي الأصل. ولا تنعكس إلى الموجبة لجواز أن يكون لنقيض أحد الطرفين تحقق كقولنا كل ما له الإمكان العام دائماً ولا يصدق بعض ما ليس له الإمكان العام ليس له الإمكان الخاص (م، ط، ١٩٣، ١)

- (القضايا) الضرورية تنعكس دائماً لا ضرورية لما عُرفت في عكس السالبة الضرورية عكس الاستقامة. والخاصتان تنعكسان إلى عكس عاميتهما مع قيد اللادوام في البعض (م، ط، ١٩٣، ٢٠)

- أما (القضايا) الموجبات الجزئية الخارجية فما عدا الخاصتين لا تنعكس إلى السالبة لأن الموضوع قد يكون أعم من المحمول عموماً، يلزم الوجود ويكون المحمول لازماً لبعض أفراد الموضوع حتى يصدق الدوائم الأربع أو مفارقاً حتى يصدق السبع الباقية مع كذب العكس سالبة ولا إلى الموجبة لما عرفت الكلية (م، ط، ١٩٧، ١)

- قضايا قياساتها معها وهي التي يُحكَم فيها بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور حدودها كالحكم عن هذه الأربعة زوج لانقسامها بمساويين (ن، ش، ٣٢، ١٧)

- القضايا «الحسية» و«التواترة» و«المجرية» قد تكون مشتركة، وقد تكون مختصة (ت، ١، ١١٢، ٢١)

- أخرجوا (الفلاسفة) القضايا التي يسمونها «الوهميات» والتي يسمونها «الآراء المحمودة» عن أن تكون يقينيات. وقد بينا في غير هذا الموضوع أنها وغيرها من العقليات سواء، ولا يجوز التفريق بينهما، وأن اقتضاء الفطرة لهما

انفرد كان صادقاً أو كاذباً، وإذا ألحق به الآخر فتمت الكلام كانت الجملة صادقة أو كاذبة لا المقدم وحده، وكذلك حال التالي فإنه لا يُعتبر في صدق الشرطية وكذبها صدق أجزاءها وكذبها، كانت واحدة أو كثيرة (س، ع، ١٦، ٣٣)

- إن (القضايا) الشرطيات كلها تنحل إلى الحمليات، ولا تنحل في أول الأمر إلى أجزاء بسيطة (س، أ، ٥، ٢٨٣)

- (القضايا) الشرطيات أيضاً قد يوجد فيها إهمال وحصر، مثل قولك: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود (ر، ل، ١١، ١)

#### قضايا كثيرة

- إن الحيوان الناطق المائت إذا لم يذكر في الحمل والوضع على سبيل التقييد، بل على سبيل التعديد حتى كان كأنه قال الإنسان حيوان وناطق ومائت، كانت هذه قضايا كثيرة (س، ع، ١٦، ٩٧)

- تكثر المحمول ففيه إعتبار، فإن كان تكثره لأنه يشتمل على المحمول وأوصاف، أو وصف للمحمول، فقد قيل إن القضية تكون واحدة أيضاً، وإما إن لم يكن كذلك بل كان يشتمل على محمولات عدة، فإن القضايا كثيرة وبعدها المحمولات (ب، م، ٧، ١٠٨)

- أما القضايا الشرطية، أما المتصلات، فإن القول الذي يشتمل منها على توال فوق واحد يكون الحكم فيه كما كان في تكثر المحمولات في الحملية، وتكون القضايا كثيرة (ب، م، ١٨، ١٠٨)

#### قضايا حسية

- القضايا الحسية لا تكون إلا «جزئية» (ت، ر، ١، ١٢٥، ٢٠)

#### قضايا حمليات

- أما (القضايا) الحمليات فإنها هي التي تنحل إلى البسائط أو إلى ما في قوة البسائط، أو إلى إنحلالها (س، أ، ٧، ٢٨٣)

#### قضايا حملية

- القضايا الحملية: منها ما موضوعاتها معاني كلية، كقولنا الانسان حيوان، ومنها ما موضوعاتها أشخاص كقولنا زيد حيوان (ف، ق، ١٣، ١٣)

- تُقسم القضايا الحملية إلى بسيطة ومعدولة (ب، م، ٧١، ٢٢)

#### قضايا ذائعة

- القضايا الذائعة التي يشهد لها الكثير من الناس والمعتبرون منهم ويحدهما الجمهور (ب، م، ٥، ٢٠٧)

#### قضايا شرطية

- أما الشرطيات (القضايا الشرطية) فهي بالحقيقة قضايا كثيرة لا قضية واحدة، وإنما صارت واحدة برباط الشرط الذي لما لحق المقدم من فصليتها أو فصلها حرفه، فجعله غير صادق ولا كاذب، كما لحق «إن كان» بقولنا «الشمس طالعة»، وكما لحقت لفظة «إما» بالمثال الآخر («إما أن تكون الشمس طالعة»)، فصار كل مقدم موقوفاً في أن يُتعرف به صدق وكذب إلى أن يلحق به الآخر بعد ما هو في نفسه بحيث لو

وعلى سبيل حسن الظن بالعلم، سميت أصولاً موضوعة، وإن كانت مع استنكار وتشكيك سميت مصادرات (ط، ش، ٥٢٦، ٥)

### قضايا متعادلة

القضايا المتعادلة المؤتلفة عن الأضداد بأن تكون موضوعاتها أضداداً ومحمولاتها أضداداً، مثل أن يكون الموضوعات مثلاً العذل والجور والمحمولات الخير والشر (ف، ق، ١١٧، ٣)

### قضايا متقابلة

- القضايا المتقابلة فإنه ليس إذا صدقت الموجبة منهما لزم ضرورة أن تصدق السالبة، وذلك بين في القضايا المتضادة وفي المتناقضة، وكذلك فيما تحت المتضادين إذا كانا في المواد الضرورية والمنتزعة، وأما في الممكنة فإنه قد يُخَيَّلُ في ظاهر الناظر أن قولنا بعض الناس أبيض يُفهم معه أن بعضهم ليس أبيض، وأن قولنا ليس كل إنسان أبيض يُفهم معه أن بعضهم أبيض، لكن ليس ذلك بالضرورة (ف، م، ١٢٢، ٣)

- القضايا المتقابلة قد يوجد فيها ما يقسم الصدق والكذب (ف، م، ١٢٣، ١١)

- القضايا التي محمولاتها باقي الأمور المتقابلة هي لا محالة إما صادقة وإما كاذبة (ف، م، ١٢٣، ١٤)

### قضايا متناقضة

- القضايا المتناقضة والقضايا المتضادة، فأمرها بين أنها متقابلة، إذ كانت لا تجتمع في الصدق على شيء من موضوعاتها (ف، م، ١٢١، ٧)

### قضايا كلية

- ما من قضية من هذه القضايا الكلية التي تجعل مقدمة في البرهان إلا والعلْمُ بالنتيجة ممكنٌ بدون توسط ذلك البرهان. بل هو الواقع كثيراً (ت، ر، ١٢١، ١٢)

- القضايا الكلية إن لم تعلم معيّناتها بغير التمثيل، ولألم تعلم إلا بالتمثيل فلا بد من معرفة لزوم المدلول للدليل الذي هو الحد الأوسط (ت، ر، ١٥٩، ٦)

- القضايا الكلية البرهانية التي يجب القطع بكلّيّتها التي يستعملونها (المنطقيون) في قياسهم لا تستعمل في شيء من الأمور الموجودة المعينة، وإنما تستعمل في مقدّرات ذهنية (ت، ر، ٥٥، ٨)

- القضايا الكلية العامة لا توجد في الخارج كلية عامة، وإنما تكون كلية في الأذهان لا في الأعيان (ت، ر، ٩٠، ٩)

### قضايا متضادة

- القضايا المتناقضة والقضايا المتضادة، فأمرها بين أنها متقابلة، إذ كانت لا تجتمع في الصدق على شيء من موضوعاتها (ف، م، ١٢١، ٧)

### قضايا متعارفة

- أما التصديقات: فهي المقدمات التي منها تؤلف قياسات العلم، وتنقسم: إلى بيّنة يجب قبولها، وتسمى القضايا المتعارفة، وهي المبادئ على الإطلاق. وإلى غير بيّنة يجب تسليمها لبيّن عليها، ومن شأنها أن تبيّن في علم آخر، وهي مبادئ بالقياس إلى العلم المبني عليها، ومثائل بالقياس إلى العلم الآخر. وهذه وإن كان تسليمها مع مسامحة ما،

## قضايا محرقة

## قضايا مشبهات

- أمّا (القضايا) المشبهات فهي التي تشبه شيئاً من الأوليات، أو المشهورات ولا تكون هي هي بأعيانها. وذلك الاشتباه: يكون إمّا بنوسط اللفظ. وإمّا بنوسط المعنى. (س، أ، ٤٠٨، ٩)

## قضايا مطلقة

- القضايا التي فيها ضرورة بشرط غير الذات، فقد تخصّ بإسم (القضايا) المطلقة. وقد تُخصّ بإسم (القضايا) الوجودية، كما خصصناها به (س، أ، ٣١٦، ٨)

- القضايا المطلقة لا تستعمل في العلوم (سي، ب، ١٥١، ٦)

## قضايا مظنونات

- أمّا (القضايا) المظنونات فهي أقاويل وقضايا وإن كان يستعملها المحتج بها جزءاً؛ فإنّه إمّا يتبع فيها مع نفسه غالب الظن، من دون أن يكون جزم وفي نسخة «جزم من» العقل منصرفاً عن مقابلها (س، أ، ٤٠٦، ٧)

## قضايا معدولة

- حال القضايا المعدولة مع البسيطة في التلازم كحال القضايا العدمية مع البسيطة في التلازم أيضاً... (ش، ع، ١٠٢، ٢٤)

- القضايا التي موضوعها إسم غير محصل توجد حال البسيطة منها والمعدولات متلازمة كحال البسيطة مع المعدولة في القضايا التي موضوعها إسم محصل (ش، ع، ١٠٩، ٦)

- إذا كانت القضايا المعدولة موجبات فلها سوابغ، وإذا قيست القضايا البسيطة

من القضايا التي تسمى (محرقة) وهي ما تخلو عن أدوات الإفعال أو العناد. وتكون في قوة الشرطيات. ومعناه لا يكون النهار موجوداً، إلا أن تكون الشمس طالعة. وهي من المتصلات في قوة قولنا: كلما كان النهار موجوداً، كانت الشمس طالعة. ومن المتصلات في قوة قولنا: إمّا أن لا يكون النهار موجوداً، وإمّا أن تكون الشمس طالعة. قيل: والأخير أقرب؛ لأنه لا يغيّر أجزاءها (ط، ش، ٣٠٢، ٢)

## قضايا محصورات

- (القضايا) المحصورات إذا قلنا كل (ج) (ب) لا نعني به الجيم الكلي ولا الكل من حيث هو كل بل كل واحد واحد (م، ط، ١٢١، ١)

## قضايا مخيلات

- أمّا (القضايا) المخيلات فهي قضايا تقال قولاً وتؤثّر في النفس تأثيراً عجبياً من قبض وبسط وربما زاد على تأثير التصديق. وربما لم يكن معه تصديق (س، أ، ٤١٢، ٧)

## قضايا مسلمات

- (القضايا) المسلمات: إمّا معتقدات. وإمّا مأخوذات. والمعتقدات أيضاً أصنافها ثلاثة: الواجب قبولها والمشهورات. والوهميات. والواجب قبولها: أوليات ومشاهدات. ومجربات، وما معها، من الحدسيات والمواترات، وقضايا قياساتها معها (س، أ، ٣٩٠، ١)

## قضايا مهملة ومحصورة

- القضايا المهملة ومحصورة أي مذكورة السور  
(س، ع، ٥٤، ٤)

## قضايا موجّهة

- القضايا الموجّهة، إذا تزيد البرهان، قد يلزم  
ضرورة أن تكون كثيرة (أ، ب، ٣٩٢، ١)

## قضايا موجّهة

- القضايا الموجّهة ما يلزم بعضها بعضًا لزومًا  
متعكسًا، أي تلزم كل واحد منهما الأخرى  
(س، ب، ١١٥، ١٤)

- القضايا الموجّهة التي جرت العادة بالبحث  
عنها وعن أحكامها ثلاثة عشر قضية منها قضية  
بسيطة وهي التي حقيقتها إيجاب فقط أو سلب  
فقط ومنها مركبة وهي التي تركبت حقيقتها من  
إيجاب وسلب (ن، ش، ١٣، ١٠)

- القضايا الموجّهة تسعة عشر وكلها مستعملة  
محتاج إليها إلا أنها لا تسمى في الإصطلاح  
موجهة إلا عند التصريح باللفظ الدال على كيفية  
النسبة، ويسمى ذلك اللفظ الدال على كيفية  
النسبة جهة وهو قد يكون موافقًا لمادة القضية  
وهي كيفية نسبتها في نفس الأمر فتكون القضية  
الموجهة صادقة كقولنا الله تعالى عالم  
بالضرورة، وقد يكون مخالفًا لمادتها فتكون  
القضية كاذبة كقولنا المؤمن مخلد في الجنة  
بالضرورة (و، م، ١٥٠، ٢٢)

- تركيب القضايا الموجّهة بعضها مع بعض إنما  
أعرض عنها قلة استعمال الناس لها في العلم  
وكثرة التشعب فيها (و، م، ٣١٦، ٢٨)

والمعدولة والموجبات منها والسوالب ظهر  
لبعضها إلى بعض نسبتان: نسبة تقابل ونسبة  
لزوم (ش، ق، ٢٧٢، ٢٢)

## قضايا معدوليات

- القضايا التي يحكم فيها بإيجاب معنى نفي  
يسمونها (قضايا معدوليات) (س، ش،  
٣، ٦٧)

## قضايا منحرفات

- أمّا الذي قال إنّ السور الكلّي إذا قرن  
بالمحمول كان أيضًا صادقًا، كقولك: كل  
إنسان قابل كل صناعة، فهذا أيضًا غلط، وذلك  
لأن قولنا السور قرن بالمحمول في المنحرفات  
ليس قولاً حقيقيًا، فإنّ القول الحقّ فيها هو أن  
يجعل السور مع شيء آخر محمولاً ويكون ذلك  
الشيء له حكم، أو جعل وحده محمولاً ولم  
يدخل السور... فإن حاولت أن تقرن هناك  
سورًا فقد إنحرفت القضية وصار المحمول ليس  
بمحمول، بل جزءًا من المحمول، فانتقل إعتبار  
الصدق إلى النسبة التي تقع لتلك الجملة مع  
الموضوع. فلذلك سميت هذه القضايا  
منحرفات ولم يشغل بها المعلم الأول (س،  
ع، ٦٥، ١)

## قضايا مهملات

- إنّ المهملات (القضايا) ليست في حكم  
المحصورات الكلّيّة وأنها في حكم  
المحصورات الجزئيّة، وهي الأولى بها أن  
تسمى داخلة تحت المتضادة، وأنها تصدق في  
المتكذب معًا ولا تكذب البتة في موضع معًا  
(س، ع، ٦٦، ٦)



## قضايا نبوية

- القضايا النبوية لا تحتاج إلى القياس العقلي الذي سموه «برهاناً»، وما يستفاد بالعقل من المعلوم أيضاً لا يحتاج إلى «قياسهم البرهاني» (ت، ر، ١، ١٢٥، ١٦)

## قضايا وجودية

- القضايا التي فيها ضرورة بشرط غير الذات، فقد تخصص بإسم (القضايا) المطلقة. وقد تخصص بإسم (القضايا) الوجودية، كما خصصناها به (س، أ، ٣١٦، ٩)

## قضايا وقتية

- القضايا الوقتية فمعرفة نقيضها سهل لتعين الوقت فيها وهو ما حصل من الزمان أعني الحاضر والماضي، فيتعين الزمان الحاصل فيه السلب والإيجاب جميعاً (سي، ب، ١٢٦، ٦)

## قضايا وهمية

- أما القضايا الوهمية الصرفة، فهي قضايا كاذبة، إلا أن الوهم الإنساني يقضي بها قضاءً شديد القوة؛ لأنه ليس يقبل ضدها ومقابلها، بسبب أن الوهم تابع للحس (س، أ، ٤٠٣، ١)  
- القضايا الوهمية الصرفة فهي قضايا كاذبة، إلا أن الوهم الإنساني يقضي بها قضاءً شديد القوة؛ لأنه ليس يقبل ضدها ومقابلها، بسبب أن الوهم تابع للحس، فما لا يوافق المحسوس لا يقبله الوهم (مر، ت، ١٠٠، ٣)

## فضية

- لا بد للفضية من أن تكون موجبة أو سالبة عامة أو خاصة أو مهيمنة، ظاهرة فيها قوة الوجود

أو الإمكان أو الإمتناع، أو غير ظاهرة ذلك

فيها (ق، م، ٦٨، ١)

- ما كان تركيبه تركيب إخبار فإن أصحاب المنطق يُسمونه القوّن الجازم ويُسمونه القضية ويُسمونه الحكم، وذلك مثل قولنا زيد يمشي الإنسان حيوان (ف، د، ٧٢، ١٤)

- كل قضية فهي إما حتمية وإما شرطية (ف، د، ٢، ٧٥)

- القضية قد يكون جزأها جميعاً كليين كقولنا الإنسان حيوان، وأمثلة هذه هي التي تُستعمل في العلوم والجدل وفي الصناعة السوفسطائية وفي كثير من الصنائع الأخر (ف، د، ٧٥، ٩)

- (القضية) يكون موضوعها شخصاً ومحمولها كلياً كقولنا زيد انسان، وهذه تُستعمل كثيراً في الخطابة والشعر وفي الصنائع العملية (ف، د، ٢، ٧٦)

- (القضية) يكون موضوعها كلياً ومحمولها شخصاً أو أشخاصاً، كقولنا الإنسان هو زيد والإنسان هو زيد وعمرو وخالد؛ وهذان يُستعملان في التمثيل وفي الاستقراء عندما يُردّان إلى القياس (ف، د، ٧٦، ٤)

- (القضية) التي محمولها شخصٌ واحد ففي التمثيل، وأما التي محمولها أشخاص كثيرة ففي الاستقراء (ف، د، ٧٦، ٦)

- القضية التي محمولها أسماء مترادفة فإن تلك الأسماء كلها محمولها واحد، وكذلك القضية التي موضوعها أسماء مترادفة فإنه موضوع واحد «لأن معناها معنى واحد» (ف، ع، ٢٢، ١٤٥)

- القضية التي محمولها إسم غير مُحصل قضية موجبة وليست سالبة، والفرق بينها وبين السلب أن السلب هو أعْم صدقاً من غير المُحصّل

- (ف، ع، ١٤٧، ١٥)
- كل قضية كان محمولها إسماً مُحصلاً دالاً على ملكة ما فإنها القضية البسيطة، وإن كان محمولها اسماً محصلاً دالاً على عدم سُمِّيَتْ قضيةً عدمية، وإن كان محمولها إسماً غير مُحصّل سُمِّيَتْ قضيةً معدولة سالبة، كانت هذه كلها أو موجبة (ف، ع، ١٤٨، ١٦)
- القضية التي محمولها اسم غير محصّل دالّ على هذا المعنى موجبة معدولة أيضاً ويُفرّق بينها وبين السلب بأن يُجعل السلب رفع الشيء عن أي موضوع أتمق محدوداً كان أو غير محدود، موجوداً كان أو غير موجود (ف، ع، ١٥٣، ١٦)
- القضية التي مادتها ضرورية غير التي هي في جهتها ضرورية، فالتى مادتها ضرورية هي التي محمولها لا يمكن أن يُفارق موضوعها أصلاً، ولا في وقت من الأوقات، كقولنا كل ثلاثة عدد فرد (ف، ع، ١٥٨، ١)
- (القضية) التي مادتها ممكنة فهي التي محمولها غير موجود الآن في موضوعها، ويتها في المستقبل أن يوجد فيه وألا يوجد، كقولنا زيد سيكون عالمًا (ف، ع، ١٥٨، ٣)
- (القضية) التي جهتها ضرورية هي التي تُقرن بها لفظة الاضطرار، كيف كانت مادتها ضرورية كانت أو ممكنة، كقولنا زيد باضطرار يمسي فإنها اضطرارية في الجهة ممكنة المادة (ف، ع، ١٥٨، ٥)
- (القضية) التي جهتها ممكنة هي التي تُقرن بها لفظة الممكن كيف ما كانت مادتها، فإن قولنا كل ثلاثة ممكن أن تكون عددًا فردًا هي ممكنة في الجهة اضطرارية في المادة (ف، ع، ١٥٨، ٨)
- القضية والقول الجازم قولٌ حُكِمَ فيه بشيء على شيء وأُخبرَ فيه بشيء عن شيء (ف، ق، ١٢، ١٠)
- القضية التي محمولها اسم ليست تدلّ بذاتها على أن محمولها يوجد لموضوعها في شيء من الأزمان الثلاثة دون أن يُقرنَ بها الكلم التي تُسمى الوجودية، وهي كان ويكون وصار ويصير ووجد ويوجد وسيوجد وهو الآن وما قام مقامها (ف، ق، ١٢، ١٥)
- القضية التي تدلّ بذاتها على أن محمولها في موضوعها في أحد الأزمان الثلاثة من غير أن يدخلَ فيها شيء من الكلم الوجودية تُسمى الثنائية (ف، ق، ١٣، ١)
- (القضية) التي لا تدلّ على شيء من الأزمان الثلاثة دون أن يدخل فيها شيء من الكلم الوجودية تُسمى الثلاثية (ف، ق، ١٣، ٣)
- كل قضية فهي إما أن تكون موجبة شيئًا لشيء، كقولنا الانسان هو أبيض، وإما سالبة شيئًا عن شيء، كقولنا الانسان ليس هو أبيض. وكل واحد منهما إما حملية وإما شرطية (ف، ق، ١٣، ٤)
- القضية التي لا تنعكس منها (القضايا ذوات الأسوار) فهي السالبة الجزئية، وذلك أنها لا تحفظ الصدق في جميع المواد (ف، ق، ١٣، ١٧)
- القضية التي تنعكس منها (القضايا ذوات الأسوار) ما تنعكس كميّتها فتبقى كميّتها مع الكيفية والصدق، ومنها ما تبدل كميّتها (ف، ق، ١٧، ١٦)
- (القضية) التي تنعكس كميّتها اثنتان: إحداهما السالبة الكلية، والثانية الموجبة الجزئية (ف، ق، ١٧، ١٧)

- القضية التي تتبدل كميتها عند الانعكاس فهي الموجبة الكلية، كقولنا كل إنسان حيوان، فإن الذي يبقى صدقه محفوظًا دائمًا في جميع المواد قولنا حيوان ما إنسان، لا قولنا كل حيوان إنسان (ف، ق، ١٨، ٤)
- كل قضية جُمِلَتْ جزء قياس أو أُعِدَّت لتُجْعَلَ جزء قياس فإنها بما هي جزء له أو مُعَدَّة لأن تُجْعَلَ جزءًا له تُسَمَّى مقدمة، وجزء المقدمة يُسَمَّى حدًا محمولاً كان أو موضوعًا (ف، ق، ٢٠، ٧)
- إذا أردنا أن نُبَيِّن صدق قضية ما فإننا نأخذ نقيضها ونضيف عليه مقدمة صادقة لا شك في صدقها، فإذا اختلفت منها قياس وأنتج نتيجة كاذبة بيَّنة الكذب والامتناع تَبَيَّنَ بذلك صدق القضية الأولى التي قصدنا بيانها (ف، ق، ٣٤، ١٠)
- القضية قولٌ حُكِمَ فيه بشيء على شيء مثل قولنا زيد ذاهب وعمرو منطلق والإنسان يمشي (ف، ق، ٧٠، ٧)
- كل قضية فهي إما أن يُبَيَّنَ فيها شيء لشيء مثل قولنا عمرو منطلق، وإما أن يُنْفَى فيها شيء عن شيء، كقولنا زيد ليس بمنطلق (ف، ق، ٧١، ٧)
- ليست تركب في النفس قضية إلا على الكيفية والكمية التي هي لها خارج النفس. فالمعلومة صادقة من حيث هي معلومة ضرورة بالذات لا بالقرص، والمشهورة من حيث هي مشهورة، فالصادقة فيها صادقة بالقرص لا بالذات (ف، ج، ١٩، ٢)
- إن القضية التي موضوعها شخص خارجة عن صناعة الجدل (ف، ج، ٩٥، ١٢)
- المؤلف من الشيتين اللذين يأتلف أحدهما إلى الآخر هذا الائتلاف هو القضية، وفيها يكون الصدق والكذب. فمنه موجبة ومنه سالبة (ف، ح، ١٢٧، ١٢)
- إن كان المضمَّرُ أحدَ جزأي القضية، نَمَّت القضية من الجزء المصْرَحُ به ومن الجزء الذي في ضميريهما غير مصْرَحُ بلفظه. وإن كان المضمَّرُ إحدى المتقابلتين، فالمقابلتان إنما نلتزمان بالتي صرَّح بها وبالتي فُهِمَت من ضمير القائل (ف، ح، ٢٠١، ٦)
- يكون قضية وخبرًا... الذي يصلح أن يصدق أو أن يكذب كقولنا: الإنسان حيوان؛ وبعض ذلك ليس قضية وخبرًا؛ وهو الذي لا يصلح لذلك؛ كقولنا: زيد الكاتب؛ والتركيب الذي يكون للحدود والرسم (س، م، ٨٧، ١٢)
- إن قولنا الإنسان يمشي، قضية فإنه ليس يُلْتَمِز إلى حال الإنسان وحال حمل المشي عليه، بل إلى الجملة التي يجوز أن تُسَمَّى قضية (س، ع، ٣٣، ٦)
- إن للقضية من حيث هي قضية أحكامًا (س، ق، ٣١، ٨)
- إن القضية إذا كانت مقصودة بالقياس العلمي سُمِّيَتْ مطلوبًا؛ وإن كانت مقصودة بالقياس الجدلي سُمِّيَتْ وضعًا (س، ج، ٥٣، ١٧)
- إذا قلت «زيد كاتب» لم تجد له فحوى أَوْلَى إلا ما هو صادق أو كاذب. أي لا تجده إلا والأمر مطابق للتصوُّر من معناه في النفس فتجد هناك تصوُّرًا مطابقًا له الوجود في نفسه. وإنما يكون التصوُّر صادقًا إذا كان كذلك. وإنما يصير مبدأ للتصديق في أمثال هذه المركبات إذا كان اعتقد مع التصوُّر هذه المطابقة. وهذا القسم من القول والمعنى المؤلف يُسَمَّى «قضية» ويُسَمَّى «قولاً جازمًا» (س، ش، ٦٠، ١٦)

- إن كل قضية فإما أن تكون ذات موضوع ومحمول فقط مهملة أو مخصوصة، وإما أن يكون هناك حصر وتدخل اللفظة الحاصرة مثل «كل» أو «لا شيء» و«بعض» أو «لا بعض» (س، ش، ٧٠، ١٥)
- كل قضية لم يُبين فيها كميّة الحكم سُميت مهملّة، كقولنا: الإنسان أبيض، إذا لم يذكر فيها عموم أو خصوص (مر، ت، ٤٨، ١٢)
- القضية: إما مهملة أو محصورة (مر، ت، ٤٨، ١٢)
- الذي يجب أن يصدّق في القضية المهملة هو الحكم في البعض، وإما أن يصدّق الحكم في الكل فممكن، فلهذا جُعِلت المهملة في قوّة الجزئية المحصورة، وذلك حال الجزئية المحصورة أيضًا هذه الحال (مر، ت، ٤٨، ١٦)
- القضية إما أن تكون ثنائية مطلقة، كما تقول: زيد كاتب، وإما أن تكون ثلاثية بغير تعيين كما تقول زيد كان كاتبًا، أو بتعيين كما تقول زيد هو كاتب (مر، ت، ٥٤، ١٧)
- الخبر، ويسمى قضية وقولاً جازماً وهو الذي يتطرق إليه التصديق أو التكذيب (غ، م، ١٧، ١٣)
- القضية تنقسم إلى حملية كقولك العالم حادث، وإلى شرطية متصلة كقولك إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإلى شرطية منفصلة كقولك العالم إما قديم وإما حادث (غ، م، ١٨، ٥)
- القضية باعتبار محمولها تنقسم إلى موجبة كقولك العالم حادث، وإلى سالبة كقولك العالم ليس بحادث (غ، م، ٢٠، ١)
- القضية باعتبار موضوعها تنقسم إلى شخصية كقولك زيد عالم وإلى غير شخصيّة وهي تنقسم إلى مهملة ومحصورة (غ، م، ٢٠، ٢٠)
- القضية باعتبار نسبة محمولها إلى موضوعها تنقسم إلى ممكنة كقولك الإنسان كاتب، الإنسان ليس بكاتب، وإلى ممتنعة كقولك الإنسان حجر، الإنسان ليس بحجر وإلى واجبة كقولك الإنسان حيوان، الإنسان ليس بحيوان (غ، م، ٢٢، ٣)
- لكل قضية نقيض في الظاهر يُخالفها بالإيجاب والسلب، ولكن إن قاسمها الصدق والكذب سُميتا متناقضتين، وقيل إن إحداهما نقيضة الأخرى، ونعني به أن يكذب إذا صدقت القضية، ويصدق إذا كذبت القضية (غ، م، ٢٢، ٢٠)
- كل قضية فلها عكس من حيث الظاهر، ولكنه ينقسم إلى ما يلزم صدقه من صدق القضية، وإلى ما لا يلزم (غ، م، ٢٤، ١٣)
- القضية التي فيها الحد الأصغر يُسمى المقدّمة الصغرى، والتي فيها الحد الأكبر يُسمى المقدّمة الكبرى (غ، م، ٢٧، ٤)
- المعاني إذا رُكبت حصل منها أصناف، كـ(الإستفهام) و(الإلتماس) و(التمني) و(الترجي) و(التعجب) و(الخبر). وغرضنا من جملة ذلك، الصنف الأخير، وهو الخبر؛ لأن مطلبنا البراهين المرشدة إلى العلوم، وهي نوع من القياس المركّب من المقدّمات، التي كل مقدّمة منها، خبر واحد، يُسمى قضية (غ، م، ١٠٩، ٥)
- القضية باعتبار ذاتها تنقسم إلى جزأين مفردين: أحدهما: خبر. والآخر: مخير عنه (غ، م، ١٠٩، ١٣)
- كل قضية من هذه الأصناف الثلاثة (الحمل

- والاتصال والانفصال) تنقسم إلى سالبة وموجبة ونعني بهما: النافية والمثبتة (غ، ع، ١١٣، ١) - القضية... أربعة: شخصية ومهملة. ومحصورة كلية ومحصورة جزئية (غ، ع، ١١٦، ١٨)
- القضية... إما مطلقة وإما مقيدة (غ، ع، ١١٩، ١٢)
- القضية التي عُرِّفت بالاستقراء، إن أثبتت لمحمولها حكماً ليتعدى إلى موضوعها فلا بأس. وإن نُقِلَ محمولها إلى بعض جزئيات موضوعها لم يجز؛ إذ تدخل النتيجة في نفس الاستقراء، فتسقط فائدة القياس (غ، ع، ١٦٤، ٧)
- القضية قولٌ يقال لصاحبه إنه صادق فيه أو كاذب (غ، ع، ٣٦٧، ٢)
- قضية لأنه قضى على شيء بشيء (غ، ح، ١٤، ١٨)
- إلثم هذا القول (القضية) من جزئين يُسَمَّى النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً، ويُسَمَّى المتكلمون أحدهما موصوفاً والآخر صفة، ويُسَمَّى الفقهاء أحدهما حكماً والآخر محكوماً عليه، ويُسَمَّى المنطقيون أحدهما موضوعاً وهو المخبر عنه والآخر محمولاً وهو الخبر (غ، ح، ٢٣، ١٠)
- القضية بعد إنقسامها إلى النافية مثل قولنا العالم ليس بقديم وإلى المثبتة مثل قولنا العالم حادثٌ تنقسم بالإضافة إلى المحكوم عليه إلى التعيين والخصوص والعموم والإهمال (غ، ح، ٢٤، ٥)
- قضية في عين كقولنا زيدٌ كاتبٌ وهذا السواد المشارٌ إليه باليد عَرَضٌ (غ، ح، ٢٤، ٨)
- ليس للحسّ إلا قضية في عين (غ، ح، ٥٠، ٨)
- إن القضية إما أن تكون معلومة الحكم بذاتها أو في ذاتها أو يكون الحكم فيها متعلقاً بحكم في غيرها، فالمعلومة يكون الحكم فيها حملياً (ب، م، ٧٢، ٢٠)
- القضية التي علمها يتوقف على غيرها تكون على ضربين، تعلقُ اللزوم وتعلقُ العناد المذكورين، ويحتاج إلى علم بالملزوم والمعاند، فإن عُلمَا جميعاً كانا حملين أيضاً كقولنا الشمس طالعة والنهار موجود أو الشمس طالعة والليل غير موجود، وإن جهلا جميعاً لم يكن فيهما حكم، فإن عُلمَ اللزوم وجُهِلَ حال الملزوم، أو العناد وجُهِلَ حال المعانيد، كان العلم الشرطي (ب، م، ٧٢، ٢٢)
- القضية إنما تكون قضية من جهة الحكم لا غير (ب، م، ٧٤، ١٥)
- لا تكون قضية عند الذهن ما لم توقع نسبة بين المحمول منها والموضوع، فلا قضية ثنائية في الأذهان، كذلك لا قضية مطلقة في الأذهان (ب، م، ٨٥، ٢٢)
- القضية التي حكمها الإيجاب تُسَمَّى موجبة، والتي حكمها السلب تُسَمَّى سالبة (سي، ب، ١٠١، ٢)
- القضية التي ربطت ما بعدها بالموضوع وصيرت حرف السلب جزءاً من المحمول فصار «ليس» أو «لا» مع ما بعدها شيئاً واحداً محمولاً على الموضوع بالإيجاب والإثبات، ومثل هذه القضية تُسَمَّى معدولة ومتغيرة (سي، ب، ١٠٤، ٤)
- القضية التي يكون محمولها أو موضوعها أو كلاهما إسمًا مشتركًا ليست واحدة بل قضايا كثيرة عدتها على عدة المعاني التي يدلُّ عليها الاسم المشترك (ش، ع، ٩٤، ١١)

- القضية لا تكون قضية إلا إذا أسندنا محمولها إلى موضوعها بالإيجاب أو السلب (ر، ل، ٧، ١٣)
- القضية قول يصح أن يقال لغائله إنه صادق فيه، أو كاذب فيه وهي إما حملية كقولنا زيد كاتب، (وإما شرطية متصلة كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)، (وإما شرطية منفصلة كقولنا العدد إما أن يكون زوجًا أو فردًا) (د، م، ١٩، ٧٧)
- القضية إما موجبة كقولنا زيد كاتب، وإما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب، وكل واحد منهما إما مخصوصة كما ذكرنا، وإما محصورة (ه، م، ٢٤، ٧٧)
- القضية لا بدّ فيها من محكوم به ومحكوم عليه. فإن كانا قضيتين عند التحليل أي عند حذف ما يدلّ على العلاقة بينهما من التسمية الحكمية سُميت شرطية وسميًا بالمقدّم والتالي، وإلا سُميت حملية وسميًا بالموضوع والمحمول (م، ط، ٩، ١٠٣)
- القضية تلتزم من الموضوع والمحمول ونسبة تربط أحدهما بالآخر ومن حقها أن يدلّ عليها أيضًا بلفظ وُسمي ذلك اللفظ رابطة. فإن ذُكرت سُميت القضية ثلاثية، وإلا لكانت مضمرّة في النفس وتُسمى القضية ثنائية (م، ط، ١، ١٠٦)
- القضية التي محمولها كلمة أو إسم مشتق ثنائية في اللفظ ثلاثية بالطبع لأن النسبة مدلول عليها تضمّنًا فذكرها يوجب التكرار (م، ط، ١، ١١٠)
- موضوع القضية إن كان جزئيًا سُميت مخصوصة موجبة وسالبة، وإن كان كليًا فإن لم يذكر فيها السور وهو اللفظ الدالّ على كمية أفراد الموضوع سُميت مهملة موجبة وسالبة، وإن ذُكر سُميت محصورة ومسوّرة (م، ط، ٦، ١١٣)
- (القضية) إما موجبة كلية وسورها كلّي، أو جزئية وسورها بعض وواحد، وإما سالبة كلية وسورها لا شيء ولا واحد، أو جزئية وسورها ليس كلّ وليس بعض (م، ط، ١، ١١٧)
- محمول القضية إن كان وجوديًا سُميت محصلة موجبة وسالبة، وإن كان عديمًا سُميت معدولة ومنقّرة وغير محصلة موجبة وسالبة (م، ط، ٣، ١٣٤)
- وضع القضية الطبيعي أن يجاور السور الموضوع والرابطة المحمول وحرف السلب المحمول في الثنائية والرابطة في الثلاثية والجهة في الرباعية، ولم تُجعل القضية خماسية باعتبار السور كما جُمعت رباعية باعتبار الجهة مع خروجها عنها للزوم الجهة إياها دونه (م، ط، ٦، ١٤١)
- مهما تعدّد معنى موضوع القضية أو محمولها أو تركّب أحدهما من الأجزاء المحمولة تعدّدت القضية والآ فلا. والتعدّد بحسب أجزاء المحمول يحفظ كمية الأصل وكيفيته وجهته لا التمدّد بحسب أجزاء الموضوع، فإنه لا يحفظ الكليّة لجواز كون الجزء أعمّ من الكل واحترز بالأجزاء المحمولة عن مثل قولنا البيت سقف وجدار وعكسه، إذ لا تعدّد فيه وبيان الكل ظاهر (م، ط، ٢٠، ١٦١)
- القضية التي هي جزأ القياس تُسمى مقدّمة، وما ينحل إليه المقدّمة كالموضوع والمحمول دون الرابطة حدًا للقياس، وهينة نسبة الأوسط إلى الطرفين تُسمى شكلًا، واقتران الصغرى

- بالكبرى قرينةً وضرباً، والقول اللازم مطلوباً إن سبق منه تشتمل إلى القياس ونتيجة إن سبق من القياس إليه. والمتج لهذا القول قياساً (م، ط، ٢٥٤، ٢٥)
- القضية قول يصح أن يقال لفائله إنه صادق فيه أو كاذب فيه وهي حمليّة إن إنحلّت بطرفيها إلى مفردين كقولنا زيد هو عالم وزيد ليس هو بعالم وشرطية إن لم ينحل (ن، ش، ١٠، ٢٠)
- القضية إن كانت شخصاً معيناً سميت مخصوصة وشخصية، وإن كان كلياً فإن يبين فيها كمية أفراد ما صدق عليه الحكم ويسمى اللفظ الدال عليها سوراً سميت محصورة ومسورة (ن، ش، ١١، ١٤)
- القضية التي جعلت جزء قياساً تُسمى مقدّمة، والمقدّمة التي فيها الأصغر الصغرى والتي فيها الأكبر الكبرى، والمكترّر بينهما حدّاً أوسط، واقتران الصغرى بالكبرى تسمى قرينةً وضرباً (ن، ش، ٢٤، ٣)
- القضية - سواء كانت سلبية أو إيجابية - إذا لم تكن بديهية فلا بدّ لها من دليل (ت، ر، ١، ٣٥، ٤)
- إذا كانت القضية مقيدة بقيود كثيرة لم تكن مؤلّفة من لفظين، بل من ألفاظ متعدّدة ومعاني متعدّدة (ت، ر، ١، ١٧٨، ١٥)
- يستدل عليها (القضية) بـ«نقيضها»، وبـ«عكسها»، وبـ«عكس نقيضها». فإنها إذا صحّت بطلت «نقيضها»، وصحّت «عكسها» و«عكس نقيضها» (ت، ر، ٢، ٣٢، ١٤)
- «القضية» إما «حمليّة» وإما «شرطية متصلة» وإما «شرطية متفصلة» (ت، ر، ٢، ٣٢، ١٧)
- هم (المناطقة) يستدلون بصحة القضية على بطلان نقيضها وعلى ثبوت عكسها المستنوي
- وعكس نقيضها (ت، ر، ٢، ٥٠، ٢٦)
- كون القضية برهانية معناه عندهم (المناطقة) أنها معلومة للمستدلّ بها، وكونها جدلية معناه كونها مسلّمة، وكونها خطابية معناه كونها مشهورة أو مقبولة أو مظنونة. وجميع هذه الفروق هي نسب وإضافات عارضة للقضية، ليس فيها ما هو صفة ملازمة لها (ت، ر، ٢، ١٩٨، ١٠)
- تنقسم (القضية) إلى حمليّة وشرطية (و، م، ١١٥، ٢٧)
- كل قضية أثبتت أفراداً للجزئي موضوعاً كان أو محمولاً لهما كاذبة كقولنا كل زيد عمرو أو زيد كل عمر (و، م، ١٦٦، ٢٩)
- فد تؤخذ القضية باعتبار الوجود الذهني كقولنا شريك الإله ممتنع فهي قسم ثالث ليست بحقيقية ولا خارجية. هذه القضية زادها الأثير لأن ضابط الخارجية لا يتناولها لعدم وجود أفراد هذه في الخارج، وضابط الحقيقية لا يتناولها أيضاً لأن الأفراد المقدّرة في موضوع الحقيقية لا بد أن تكون أفراداً ممكنة الحصول بالإمكان العام. وأفراد هذه القضية المزيدة مستحيلة الحصول في الخارج فوجب أن تزداد في تقسيم القضايا لأن تقسيم القضايا إلى الخارجية والحقيقية غير حاصر (و، م، ١٨٢، ٢٣)
- كل قضية كان السلب جزءاً من محمولها فهي معدولة سواء كان موضوعها ومحمولها مشتركين في جنس أم لا (و، م، ١٩٤، ٩)
- القضية إذا كانت مسورة بالسور الكلي أو الجزئي أو كانت في حكم المسورة وهي أن تكون مهملّة، فإنها في قوة الجزئية موجبة كانت أو سالبة شرط مع ما تقدم في المخصوصة من

قولنا: إنَّ الإنسان هو عدل. فإنَّ لفظة يوجد ولفظة هو ليست داخلة على أنَّها نفسها محمول، بل لتدل على أنَّ المحمول موجود للموضوع. وأمَّا لفظة يوجد فتدل على وجود المحمول للموضوع في زمان مستقبل. وأمَّا لفظة هو فتدل على وجود المحمول للموضوع مطلقاً (س، ع، ١١، ٧٧)

- القضية التي يذكرون الرابطة فيها كقولنا زيد هو إنسان تُسمى قضية ثلاثية والتي لا يُذكر فيها كقولنا الشمس طالعة تُسمى قضية ثنائية (ب، م، ٧٢، ١٠)

- القضية التي صُرِّح فيها بالرابطة تُسمى ثلاثية (سي، ب، ١٠٣، ٢٣)

- القضايا الثلاثية... ضعف القضايا الثنائية ومقابلاتها ضعف مقابلاتها (ش، ع، ١٠٢، ١١)

- القضية تلتزم من الموضوع والمحمول ونسبة تربط أحدهما بالآخر ومن حقها أن يدلَّ عليها أيضًا بلفظ وتُسمى ذلك اللفظ رابطة. فإنَّ ذكرت سميت القضية ثلاثية، وإلا لكانت مضمرّة في النفس وتُسمى القضية ثنائية (م، ط، ١٠٦، ٦)

### قضية ثلاثية تامة

- القضية إذاً إما ثلاثية تامة دُلَّ فيها على النسبة إلى موضوع معيّن كالمذكور فيها رابطة غير زمانية، أو غير تامة دُلَّ فيها على النسبة إلى موضوع غير معيّن كالمذكور فيها رابطة زمانية أو التي محمولها كلمة أو إسم مشتق (م، ط، ١٠٦، ٢٩)

وجوب الاختلاف في الكيف ووجوب الإتفاق في الثمانية الأمور أن يختلفا في السور (و، م، ٢١١، ٢٤)

- إنَّ القضية قسمان شرطية وحملية (ض، س، ٢٨، ٢٤)

### قضية بسيطة

- القضية إما بسيطة أو مركّبة، لأنَّها إن اشتملت حقيقتها ومعناها على حكمين مختلفين بالإيجاب والسلب فهي (قضية) مركّبة كقولنا كل إنسان ضاحك لا دائماً، وإنَّ معناه إيجاب الضحك للإنسان وسلبه عنه بالفعل، وإن لم يشتمل حقيقتها ومعناها على حكمين مختلفين بالإيجاب والسلب فهي (قضية) بسيطة كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة، فإنَّ معناه ليس إلا إيجاب الحيوانية للإنسان، وكقولنا لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة، فإنَّ معناه ليس إلا سلب الحجرية عن الإنسان (ه، م، ٦٧، ٢٤)

- القضية البسيطة نقيضها بسيط (م، ط، ١٦٧، ١)

### قضية ثلاثية

- (القضية) التي لا تدلَّ على شيء من الأزمان الثلاثة دون أن يدخل فيها شيء من الكلم الوجودية تُسمى الثلاثية (ف، ق، ١٣، ٣)

- القضية إما أن يكون مصرّحاً فيها بالرابطة المذكور زمانياً كان أو غير زمانياً، وإما أن لا يكون، فإن صرّح به فإنَّها تُسمى (قضية) ثلاثية، وإن لم يصرّح به فإنَّها تُسمى (قضية) ثنائية (س، ع، ٧٦، ٩)

- إنَّ (القضية) الثلاثية هي التي يُصرّح فيها بالرابطة كقولنا: الإنسان يوجد عدلاً، أو



قضية ثلاثية غير تامة

ترتبط أحدهما بالآخر ومن حقها أن يُدَلَّ عليها  
أيضًا بلفظ ويُسمى ذلك اللفظ رابطة. فإن  
ذكرت سُميت القضية ثلاثية، وإلا لكانت  
مضمرة في النفس وتسمى القضية ثنائية (م، ط،  
١٠٦، ٩)

قضية جزئية

- تُسمى القضية جزئية أي جزئية الحكم،  
لاختصاص حكمها ببعض من الموضوع وإن  
كان الموضوع في نفسه كليًا (ب، م، ٧٥، ٨)

قضية جزئية

- (القضية) الجزئية ما بُتَّ فيها الحكم وحُزم عليه  
إثباتًا كان أو نفيًا. مثل قولنا: زيد يمشي  
وعمروليس يمشي (ف، ق، ٧١، ١٠)

قضية حقيقية

- ما اعتبر في صدق عنوانها وجود موضوعها في  
أحد الأزمنة الثلاثة تسمى قضية خارجية، وما  
اعتبر فيها تقدير وجوده وإن لم يوجد في زمن  
من الأزمنة الثلاثة تسمى قضية حقيقية (و، م،  
١٧١، ٢٠)

قضية حملية

- كلُّ قضية حملية فإنها تأتلف من محمول  
وموضوع وإليها تنقسم (ف، د، ٧٥، ٤)  
- القضية الحملية إنما تكون واحدة إذا «كان»  
محمولها واحدًا بالمعنى لا بالاسم وموضوعها  
واحد أيضًا في المعنى لا في الاسم (ف، ع،  
١٤٦، ٤)

- نعي بالموجود هنا كلمة وجودية يرتبط بها  
المحمول بالموضوع حتى يصير القول قضية

- القضية إذا إما ثلاثية تامة دَلَّ فيها على النسبة  
إلى موضوع معيَّن كالمذكور فيها رابطة غير  
زمانية، أو غير تامة دَلَّ فيها على النسبة إلى  
موضوع غير معيَّن كالمذكور فيها رابطة زمانية  
أو التي محمولها كلمة أو إسم مشتق (م، ط،  
١٠٦، ٣٣)

قضية ثنائية

- القضية التي تدلُّ بذاتها على أن محمولها في  
موضوعها في أحد الأزمان الثلاثة من غير أن  
يَدْخُلَ فيها شيء من الكلم الوجودية تُسمى  
الثانية (ف، ق، ١٣، ١)

- القضية إما أن يكون مصرحًا فيها بالرباط  
المذكور زمنيًا كان أو غير زمني، وإما أن لا  
يكون، فإن صرَّح به فإنها تُسمى (قضية) ثلاثية،  
وإن لم يصرَّح به فإنها تُسمى (قضية) ثنائية  
(س، ع، ٧٦، ٩)

- القضية التي يذكرون الرابطة فيها كقولنا زيد هو  
إنسان تُسمى قضية ثلاثية، والتي لا يُذكر فيها  
كقولنا الشمس طالعة تُسمى قضية ثنائية (ب،  
م، ٧٢، ١٠)

- كل قضية ثنائية هي مؤلفة: إما من إسم محضَّل  
وكلمة محضلة... وإما من إسم غير محضَّل  
وكلمة غير محضلة... وإما من إسم محضَّل  
وكلمة غير محضلة... وإما من إسم غير  
محضَّل وكلمة محضلة (ش، ع، ١٠١، ٩)

- كل واحدة من القضايا الثنائية: إما أن تكون  
الكلمة منها دالة على الزمان الحاضر. وإما أن  
تكون دالة على الزمان المستقبل، وإما أن تكون  
دالة على الزمان الماضي (ش، ع، ١٠٢، ٥)  
- القضية تلتزم من الموضوع والمحمول ونسبة

- حملية، ونمى به هل هذه القضية صادقة وهل ما تركب منها في النفس هو على ما هو عليه خارج النفس (ف، ح، ٢١٤، ١٧)
- إن القضية الحملية تتم بأمر ثلاثة فإنها تتم بمعنى الموضوع ومعنى المحمول ونسبة بينهما. وليس اجتماع المعاني في الذهن هو كونها موضوعة ومحمولة فيه، بل يحتاج إلى أن يكون الذهن يعتقد مع ذلك النسبة التي بين المعنيين بإيجاب أو سلب (س، ع، ٣٧، ١٥)
- إن حق كل قضية حملية، أن يكون لها مع معنى المحمول والموضوع، معنى الاجتماع بينهما، وهو ثالث معنيهما (س، أ، ٢٨٥، ٥)
- القضية الحملية ثلاثة أجزاء بحسب المعنى: أحدها معنى الشيء الذي هو (الموضوع) والآخر معنى الشيء الذي هو (المحمول) والثالث معنى النسبة والعلاقة التي إنما تولف منها قضية. فإنه ليس كون الإنسان إنساناً هو كونه موضوعاً، ولا كون الحيوان حيواناً هو كونه محمولاً، بل ذلك لعلاقة بينهما، ورتما دل عليها لفظ ثالث فقيل «الإنسان هو حيوان أو يكون حيواناً» أو غير ذلك وتسمى (رابطة) (س، ش، ٦٥، ١٨)
- القضية الحملية تتم بأمر ثلاثة: فإنها تتم بمعنى الموضوع ومعنى المحمول ونسبة بينهما (مر، ت، ٤٦، ٧)
- القضية الحملية... وهي ما حُكِمَ فيها بأن معنى محمول على معنى (ع، ع، ٣٦٧، ٥)
- في (القضية) الحملية لا يكون في القضية قضايا بالفعل، وفي (القضية) الشرطية تكون (ب، م، ٧٤، ١٣)
- كل قضية حملية فموضوعها إما جزئي وإما كلي، والقضية الجزئية الموضوع تُسمى
- مخصوصة (سي، ب، ١٠١، ١٤)
- القضية الحملية إنما تتم بأمر ثلاثة: الموضوع والمحمول والعلاقة التي بينهما (سي، ب، ١٠٣، ١٣)
- إن القضية لا بد فيها من إيقاع النسبة الحكيمية أو انتزاعها، فالنسبة إن كانت بثبوت مفهوم لفهوم فالقضية القائلة بإيقاعها أو سلبها (قضية) حملية، وإن كانت بثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر أو ثبوت معابنة مفهوم عن مفهوم آخر فالقضية القائلة بإيقاعها أو انتزاعها (قضية) شرطية (ه، م، ١٣، ٧)
- إن (القضية) حملية كانت أو شرطية متصلة أو منفصلة إما قضية موجبة إن كان الحكم فيها بالإيقاع كقولنا في الحملية زيد كاتب وإما قضية سالبة إن كان الحكم فيها بالانتزاع كقولنا فيها زيد ليس بكاتب (ه، م، ١٣، ٢١)
- (قضية) حملية لثبوت الحمل في بعض أفرادها وهي في الموجبات، وكذا تسمية ما يحكم فيها بثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر أو سلبه متصلة، وتسمية ما يحكم فيها بثبوت مباينة مفهوم عن مفهوم آخر أو سلبها منفصلة لوجود الإتصال والإنفصال في الموجبات (ه، م، ٥٦، ١٦)
- لما كانت (القضية) الشرطية تنتهي بالتحليل إلى الحملية سُميت (القضية) الحملية بسيطة وأبسطها الموجبة لأن سلب كل أمر لا يعقل ولا يذكر إلا مضافاً إلى إيجابه فهو مسبق بالإيجاب في التعقل والذكر (م، ط، ١٠٥، ٣)
- القضية الحملية تتركب من ثلاثة أمور: محكوم عليه ومحكوم به ونسبة بينهما. ويسمى الأول في اصطلاح أهل المنطق موضوعاً ويسمى الثاني محمولاً ويسمى اللفظ الدال على النسبة

بينهما رابطة (و، م، ١٣١، ٢)

### قضية حملية منكثرة

- إنَّ القضيَّةَ الحمليةَ المتأحدةَ إنَّما تكون واحدة إذا كان فيها محمول واحد لموضوع واحد، فإنَّ تكثُرَ الموضوع والمحمول واحد كقولنا: الفرس والإنسان حيوان، أو تكثُرَ المحمول والموضوع واحد كقولنا: زيد كاتب وطويل، فإنَّ القضيَّةَ لا تكون واحدة بل (قضية حملية منكثرة) (س، ع، ٩٦، ١٠)

- القضية الحملية إن كان موضوعها جزئيًا سميت شخصية ومخصوصة موجبة كانت أو سالبة (و، م، ١٥٩، ٦)

- (القضية الحملية) إن كان موضوعها كليًا وقرن بما يدلُّ على تعميم الحكم أو تبويضه سميت مسؤرة ومحصورة موجبة كانت فيهما أو سالبة وإن لم يقرن موضوعها بما يدلُّ على التعميم أو التبويض سميت مَهْمَلَة وهي أيضًا موجبة أو سالبة (و، م، ١٦٠، ٥)

### قضية خارجية

- ما اعتبر في صدق عنوانها وجود موضوعها في أحد الأزمنة الثلاثة تُسمى قضية خارجية، وما اعتبر فيها تقدير وجوده وإن لم يوجد في زمن من الأزمنة الثلاثة تُسمى قضية حقيقية (و، م، ١٦٠، ١٧١)

- (القضية) الحملية إما شخصية وهي التي يكون المحكوم عليه فيها جزئيًا معيَّنًا كزيد كاتب، وإما أن تتميز جزئيته بذكر السور كبعض الإنسان كاتب، المحصورة الجزئية، أو تتميز كليةً بذكره ككل إنسان حيوان، فالمحصورة الكلية، وإما أن تكون مَهْمَلَة كالإنسان كاتب، وهي في قوَّة الجزئية لتحققها فيها. فتلك أربع وكلها إما موجبة أو سالبة فصارت ثمانية (ض، س، ٢٨، ٢٤)

### قضية ذاتية

- يكون من الذاتات المشهورات ما هو إكتسابي برهاني وما هو أولي عقلي وتُسمى قضية ذاتية ومشهورة من جهة اتفاق الجمهور عليها وشهادتهم بعادتهم لها، وعقلية اكتسابية أو ضرورية أولية من جهة شهادة الخواص لها إما بالفطرة وإما بالإكتساب (ب، م، ٢٠٧، ١٣)

- (القضية) الحملية هي التي ينحل طرفها إلى مفردين وهي ثمانية (ض، س، ٢٩، ٥)

### قضية حملية متأحدة

- أقلُّ أحوال القضايا أن تكون ثنائية، ثم يصرح بالرابطة فتصير ثلاثية، ثم قد تفرق بها الجهة فتصير (قضية) رباعية (س، ع، ١١٢، ٦)

- إنَّ القضيَّةَ الحمليةَ المتأحدةَ إنَّما تكون واحدة إذا كان فيها محمول واحد لموضوع واحد، فإنَّ تكثُرَ الموضوع والمحمول واحد كقولنا: الفرس والإنسان حيوان، أو تكثُرَ المحمول والموضوع واحد كقولنا: زيد كاتب وطويل، فإنَّ القضيَّةَ لا تكون واحدة بل (قضية حملية منكثرة) (س، ع، ٩٦، ٨)

### قضية سالبة

- إذا كانت (القضية) السالبة ذات سور وُضع حرفُ السلب مع السور لا مع الكلمة

## قضية سالبة عامة

- إن القضية السالبة العامة يتقلب سالبة عامة. وذلك أنه إن لم يكن أحدٌ من الناس برًّا، فليس أحدٌ من الأبرار بإنسان (ق، م، ٦٨، ٣)

## قضية سالبة محصلة

- بين (القضية) الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة الفرق بينهما أن القضية إن كانت ثلاثية وتقدّمت الرابطة على حرف السلب كانت موجبة الربط الرابطة ما بعدها بالموضوع، وإن تأخرت كانت سالبة لسلب حرف السلب الرابطة الذي بعده. وإن كانت ثنائية فلا فارق إلا بالثانية أو الإصطلاح على تخصيص بعض الألفاظ بالإيجاب وبعضها بالسلب كتخصيص لفظة «غير» بالمدول وليس بالسلب (م، ط، ١٣٥، ٣)

## قضية سالبة معدولة

- إن القضية التي محمولها إسم غير محضل أو كلمة غير محصلة تسمى (قضية) معدولة ومتغيرة، فإن أوجب ذلك المحمول كانت القضية موجبة معدولة، وإن سلب كانت (قضية) سالبة معدولة. وإذا لم تكن رابطة وكانت القضية ثنائية ففرق بمحمولها حرف السلب لم يكن هناك دليل على أن حرف السلب داخل على أنه رافع المحمول ولا على أنه جزء من المحمول والمحمول هو الجملة (س، ع، ١٣، ٧٨)

- إن (القضية) السالبة المعدولة لشيء ما، والسالبة العدمية لمقابله الأخرس من قبيل الموجبة البسيطة أو الموجبة المعدولة له أو الموجبة العدمية لمقابله من قبيل السالبة البسيطة

الوجودية، كقولنا ليس كل إنسان يوجد أبيض (ف، ع، ١٤٨، ١٠)

- (القضية) السالبة من القضايا وهي التي يُحكم بنفي المحمول عن الموضوع (ب، م، ٢٣، ٧١)

- إذا قلت: زيد ليس بصيرًا، فإن قدّمت الرابطة على السلب حتى قلت زيد هو ليس بصيرًا كانت القضية موجبة، لأن لفظ هو دل على إتصاف ذات الموضوع بذلك السلب، وإن آخرت حتى قلت زيد ليس هو بصيرًا كانت القضية سالبة، لأن حرف السلب رفع تلك الرابطة وأعدمها هذا إذا صرّحت بالرابطة (ر، ل، ١١، ١٥)

- إن (القضية) حملية كانت أو شرطية متصلة أو منفصلة: إنا قضية موجبة إن كان الحكم فيها بالإيقاع كقولنا في الحملية زيد كاتب، وإنا قضية سالبة إن كان الحكم فيها بالانتزاع كقولنا فيها زيد ليس بكاتب (ه، م، ١٣، ٢١)

- قول القائل «إنه لا تحصل هذه التصورات إلا بالحد» قضية سالبة (ت، ر، ٢، ٣٥، ٦)

## قضية سالبة بسيطة

- إن موضوع (القضية) السالبة البسيطة قد يكون موجودًا وقد يكون معدومًا ويصح السلب عنه من حيث هو معدوم (س، ع، ٨١، ٣)

## قضية سالبة خاصة

- القضية السالبة الخاصة لا يصح لها الانقلاب. فإن القائل إن استطاع أن يقول: ليس كل حي بإنسان، فلن يستطيع أن يقول ليس كل إنسان بحي (ق، م، ٦٨، ٨)

- له (ب، م، ٩٦، ١) - إنَّ (القضية) الشرطيّة بالجملة لا إيجاب فيها ولا سلب (س، ق، ٢٣٣، ٥)
- قضية سالبة وموجبة
- القضية السالبة والموجبة... يخصّهما أنهما لا يجتمعان في شيء واحد ولا يخلو من أحدهما شيء من الأشياء (ش، ق، ٢٧٢، ١٥)
- قضية شخصية
- القضية الشخصية: القضية الحملية تكون شخصية مثل: زيد كاتب (غ، ع، ٣٦٧، ١٥)
- قضية شرطية
- كلُّ (قضية) شرطية فإنها من قضيتين حمليتين يُقرنُ بهما حرفُ الشرط (ف، د، ٧٥، ٣)
- القضية الشرطية تكون واحدة إذا كانت من حملين كلُّ واحدة منهما حملية واحدة وربطتا بشرطية واحدة، وإذا بُدِّل ترتيب أجزاء القضية في القول فقدّم الموضوع وأخر المحمول أو قدّم المحمول وأخر الموضوع بعد أن يبقى الموضوع موضوعًا والمحمول محمولاً، لم تتغير القضية فتصير غير الأولى (ف، ع، ١٤٧، ٣)
- (القضية) الشرطية كل ما ضمن الحكم فيها الشرطية. والشرطية إما أن تتضمن اتصال شيء بشيء كقولنا: إن طلعت الشمس كان نهاراً... وإما أن تتضمن انفصال شيء عن شيء ومباينته، مثل قولنا: هذا الوقت إما ليل وإما نهار (ف، ق، ٧١، ١١)
- القضية الشرطية توافق الحملية في أنها: قول جازم موضوع لأن يصدّق به أو يكذب، وفيه تصوّر لمعنى مع تصوّر نسبه إلى خارج على سبيل المطابقة (س، ق، ٢٣١، ١٢)
- إنَّ (القضية) الشرطية بالجملة لا إيجاب فيها ولا سلب (س، ق، ٢٣٣، ٥)
- الجزء الأوّل من كلّ قضية شرطية وهو الذي يُقرن به حرف الشرط يُسمّى مقدّمًا، والثاني يسمّى ناليًا (مر، ت، ٥٢، ٧)
- الحكم بالإثبات والنفي في القضايا إن كان جزماً حتماً غير متوقف على شرط كقولنا الشمس طالعة كان حملياً كما قيل، وإن كان غير جازم بل مشروطاً بشرط مجهول الحكم والحصول، معلوم اللزوم أو العناد، سُميت القضية شرطية (ب، م، ٧٢، ١٥)
- في القضية الحملية لا يكون في القضية قضايا بالفعل، وفي القضية الشرطية تكون (ب، م، ١٣، ٧٤)
- (القضية) الشرطية لا بد وأن تكون مرتبة من قضيتين، والقضايا إما شرطية أو حملية، فالشرطيات إن كانت مرتبة من شرطيتين لم تتسلسل، بل لا بد وأن تنتهي بالآخرة إلى شرطيات غير مرتبة من الشرطيات، فتكون بالآخرة مرتبة من الحملات، فثبت أنّ الشرطيات لا بد وأن تنحل بالآخرة إلى الحملات (ر، ل، ١١، ٩)
- إنَّ القضية لا بد فيها من إيقاع النسبة الحكيمية أو انتزاعها، فالنسبة إن كانت بثبوت مفهوم لمفهوم فالقضية القائلة بإيقاعها أو سلبها (قضية) حملية، وإن كانت بثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر أو ثبوت معانية مفهوم عن مفهوم آخر فالقضية القائلة بإيقاعها أو انتزاعها (قضية) شرطية (ه، م، ١٣، ٧)
- أمّا تسميتها (قضية) شرطية فلوجود الشرط في المتصلة صريحاً وفي المنفصلة معنى، لأنّ قولنا العدد إما زوج وإما فرد في قوة قولنا إن

مشتركتين في الموضوع إذا قُدِّم حرف الانفصال عليه صارت مانعة الجمع دون الخلو (م، ط، ٤، ٢١٥)

- القضية الشرطية هي التي يحكم فيها على التعليق، أي وجود إحدى قضيتيها معلّق على وجود الأخرى، أو على نفيها، وهي قسمان متصلة ومنفصلة، والجزء الأول منهما يستوى مقدّمًا، والثاني تاليًا (ض، س، ١١، ٢٩)

#### قضية شرطية كلية

- إن القضية الشرطية الكلية، إنما تكون كلية، إذا كان التالي يتبع كل وضع للمقدّم، لا في المراد فقط، بل في الأحوال (س، ق، ١٤، ٢٧٢)

#### قضية شرطية متصلة

- في الشرطيات يجب أن ينظر إلى الحكم لا إلى الأجزاء التي فيها وبينها الحكم. فإن كان الإنصال محكومًا به على كل إشتراط ووضوح للموضوع كيف كان، فالقضية الشرطية المتصلة كلية (س، ق، ١، ٢٦٣)

- إما أن تكون النسبة نسبة المتابعة وال لزوم والإنصال مثل قولك: «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، فإن قولك الشمس طالعة قضية في نفسه، وقولك فالنهار موجود قضية أيضًا وقد وصلت إحداها بالأخرى. ومن عادة قوم أن يسمّوا هذا القبيل (قضية شرطية متصلة) و(قضية وضعية) (س، ش، ٢، ٦١)

- القضية الشرطية المتصلة... وهي ما شرط فيها وجود المقدّم لوجود التالي (غ، ع، ٧، ٣٦٧)

- قولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فالحكم بوجود النهار في هذه القضية

كان العدد زوجًا فلا يكون فردًا، وإن كان فردًا فلا يكون زوجًا (ه، م، ١٩، ٥٦)

- (القضية) الشرطية إما متصلة إن حكم فيها باستصحاب أحدهما الآخر في الصدق أو سلبه، وإما منفصلة إن حكم فيها بعناد أحدهما الآخر في الصدق أو في الكذب أو فيهما أو سلبه. والمقدّم في المتصلة وهو المستصحب متميّز عن التالي بالطبع، فقد يكون الشيء ملزمًا لغيره من غير عكس، وفي المنفصلة لا يتميّز إلا بالوضع لأن عناد أحدهما الآخر في قوة عناد الآخر له (م، ط، ١، ١٠٤)

- لما كانت (القضية) الشرطية تنتهي بالتحليل إلى الحمالية سُمّيت (القضية) الحمالية بسيطة وأبسطها الموجبة لأن سلب كل أمر لا يعقل ولا يذكر إلا مضافًا إلى إيجابه فهو مسروق بالإيجاب في التعقل والذكر (م، ط، ٣، ١٠٥)

- (القضية) الشرطية إما متصلة حُكِمَ فيها بثبوت قضية على تقدير أخرى إيجابيًا أو سلب هذا الثبوت سلبًا، وإما منفصلة حُكِمَ فيها بمعاندة قضية لأخرى إما ثبوتًا فقط وتسمى مانعة الجمع أو إنفاء فقط وتسمى مانعة الخلو إيجابيًا أو سلبًا هذه المعاندة سلبًا. والمحكوم عليه فيها يُسمى مقدّمًا والمحكوم به تاليًا، وهما إما أن يتشاركا بطرفيهما أو بأحد طرفيهما أو يتباينا فيهما (م، ط، ٥، ٢٠٢)

- (القضية) الشرطية إن كانت بين طرفيها علاقة يقتضي اللزوم أو العناد فهي لزومية وإلا إتفاقية (م، ط، ٢٠، ٢٠٤)

- قد يؤخّر حرف الإنصال والإنفصال عن موضوع المقدّم فتصير (القضية) الشرطية شبيهة بالحمالية، لكنهما تتلازمان في المتصلة دون المنفصلة لأن الحقيقية المركبة من كلينين

والإنفصال مثل قولك «إمّا أن يكون هذا العدد زوجاً وإمّا أن يكون هذا العدد فرداً» فإنّ قولك هذا العدد زوج وقولك هذا العدد فرد كل في نفسه قضية. وقد قرن بينهما مباينة ومعاندة ومحازبة. ومن عادة قوم أن يسمّوا هذا القبيل (قضية شرطية منفصلة) (س، ش، ٦١، ٦٢)

- القضية الشرطية المنفصلة... كقولنا: العالم إمّا حادث وإمّا قديم (غ، ع، ٣٦٧، ٩)

- أما في العناد فمقابل ذلك (مقابل الشرطية المتصلة) في الحكم، كقولنا إمّا أن تكون الشمس طالعة، وإمّا أن يكون الليل موجود، أو تُسَمَّى (قضية) شرطية منفصلة (ب، م، ٧٢، ٢٠)

- شرطية منفصلة... كقولنا العدد إمّا أن يكون زوجاً أو فرداً أو حكماً فيها بأن مباينة فردية العدد لزوجيته واقعة، وكقولنا ليس إمّا أن يكون العدد زوجاً أو منقسماً بمتساويين حكماً فيها بأن مباينة الإنقسام بمتساويين للزوجية غير واقعة (ه، م، ١٣، ١٣)

- إنّ (القضية) حملية كانت أو شرطية متصلة أو منفصلة: إمّا قضية موجبة إن كان الحكم فيها بالإيقاع كقولنا في الحملية زيد كاتب، وإمّا قضية سالبة إن كان الحكم فيها بالإنتراع كقولنا فيها زيد ليس بكاتب (ه، م، ١٣، ٢١)

- (القضية الشرطية) المنفصلة هي التي يحكم فيها بامتناع اجتماع قضيتين فأكثر في الصدق، وهي التي جزأها متعاندان، نحو العالم إمّا قديم أو حادث، وزيد إمّا حيّ أو ميت (ض، س، ٢٩، ١٤)

غير جازم بل متوقف على شرط مجهول هو طلوع الشمس، فإذا عَلِمَ عَلِمَ معه هذا في اللزوم، وتسمى (قضية) شرطية متصلة (ب، م، ٧٢، ١٨)

- إنّ الشرطية أيضاً... متصلة كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، حكم فيها (قضية) شرطية متصلة) بأن وجود النهار عند طلوع الشمس واقع، وكقولنا ليس وإن كانت الشمس طالعة فالليل موجود حكم فيها بأن وجود الليل عند طلوع الشمس غير واقع (ه، م، ١٣، ٩)

- إنّ (القضية) حملية كانت أو شرطية متصلة أو منفصلة: إمّا قضية موجبة إن كان الحكم فيها بالإيقاع كقولنا في الحملية زيد كاتب، وإمّا قضية سالبة إن كان الحكم فيها بالإنتراع كقولنا فيها زيد ليس بكاتب (ه، م، ١٣، ٢١)

- (القضية الشرطية) المتصلة هي التي يحكم فيها بلزوم قضية لأخرى أو لا لزومها، وهي التي توجب التلازم بين جزأها، نحو لو كان فيها آلهة إلاّ الله لفسدنا، وكقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فجزأهما متلازمان (ض، س، ٢٩، ١٢)

#### قضية شرطية متصلة لزومية

- (القضية الشرطية) المتصلة اللزومية الصادقة تتركب من صادقين وكاذبين ونال صادق ومقدم كاذب وعكسه محال إذ الكاذب لا يلزم الصادق. هذا في الكلية، وأما في الجزئية فهو ممكن (م، ط، ٢٠٥، ١)

#### قضية شرطية منفصلة حقيقية

- (القضية الشرطية) المنفصلة الحقيقية الصادقة

#### قضية شرطية منفصلة

- إمّا أن تكون النسبة نسبة المفارقة والعناد

- القضية الضرورية: فإنه يزيد فيها جهة الضرورة، فنقول كل واحد مما يوصف [بـج] دائماً أو غير دائم فإنه ما دام موجود الذات بالضرورة [ب] [مر، ت، ٦٨، ٨]

- القضية الضرورية: تنقسم: إلى ما لا شرط فيه؛ كقولنا: الله حي؛ فإنه لم يزل، ولا يزال كذلك. وإلى ما شرط فيه وجود الموضوع، كقولنا: الإنسان حي؛ فإنه ما دام موجوداً فهو كذلك، فوجود الموضوع مشروط فيه (غ، ع، ١١٩، ١٨)

### قضية طارئة

- إنه فرق بين قولك «المتقل متغير ما دام موجود الذات» أي الشيء الموصوف بأنه متقل فإنه متغير ما دام موجود الذات، وبين قولك «إن الشيء الموصوف بأنه متقل متغير ما دام منتقلاً» وكيف لا والأولى كاذبة والثانية صادقة. ولنسم ما يكون المفهوم منه في كونه موصوفاً بـب من غير دوام ذلك (قضية طارئة)، ولنسم ما يكون له وقت معين متى كان قضية مفروضة) وما كان وقته غير معين (منتشرة)، ولنسم ما يكون المفهوم منه أنه كذلك في الوقت الحاضر (وقتي) ليشارك جميع ما يخالف الضروري في أنه وجودي وكذلك فافهم في السلب (س، ش، ٦٥، ١٢)

### قضية عامة

- العلم بالقضية العامة، إما أن يكون بتوسط قياس، أو بغير توسط قياس. فإن كان لا بد من توسط قياس، والقياس لا بد فيه من قضية عامة، لزم أن لا يعلم العام إلا بعام، وذلك يستلزم الدور أو التسلسل. فلا بد أن ينتهي

إنما ترتب عن صادق وكاذب ومانعة الجمع منه، ومن كاذبين أيضاً ومانعة الخلو منه، ومن صادقين أيضاً. والحقيقية الإنشائية الكاذبة عن صادقين وكاذبين، ومانعة الجمع عن صادقين، ومانعة الخلو عن كاذبين، والعنادية واللزومية الكاذبة في الأقسام الثلاثة عن صادقين وكاذبين وصادق وكاذب. هذا حكم الموجبات، وحكم السوالب بالعكس من ذلك (م، ط، ٢٠٩، ١)

### قضية صغرى

- القضية التي فيها موضوع المطلوب هي القضية الصغرى (ب، م، ١٢٤، ١٩)

### قضية ضرورية

- ما كان بالقوة فهو ما دام بالقوة يُقال فيه «إنه قضية ممكنة»، وإذا حصلت بالفعل قيل فيها «قضية وجودية»؛ وما كان فيه إيجاب هذا الوجود دائماً قيل فيه «إنه قضية موجبة ضرورية»، وما كان فيه نفي هذا الوجود دائماً قيل فيه «قضية سالبة ضرورية» (ف، ح، ١٢٧، ١٩)

- إن كونها (قضية) مطلقة هو أن تحذف الجهة عنها قولاً وتصوراً حذفاً، بمعنى أنه لا يلتفت إلى الجهة التي تجب لها في التصور، حتى أن قولنا: كل إنسان حيوان؛ وإن كان حقيقة الحال فيه أن الحيوان موجود لكل ما هو إنسان ما دام ذاته موجودة فلا يلتفت إلى ذلك؛ بل إلى ما تشارك فيه هذه القضية غيرها، وهو أن الحيوان موجود للإنسان. فهو من حيث أنه موجود فقط فهي (قضية) موجبة مطلقة. ومن حيث التخصيص فهي أمر أخص، وهو أنها (قضية) ضرورية (س، ق، ٢٨، ١٠)



ولكأيتها شرائط في جانب الموضوع والمحمول  
(سي، ب، ١١٧، ٤)

- ليس في الموجودات ما تعلمُ الفطرة له قضية  
كلية بغير قياس إلا وعلمها بالمفردات المعينة  
من تلك القضية الكلية أقوى من علمها بتلك  
القضية الكلية (ت، ر، ١، ٤٦٦، ٤)

- إذا كان لا بد في كل ما يستونه «برهاناً» من  
«قضية كلية» فلا بد من العلم بتلك «القضية  
الكلية»، أي من العلم بكونها «كلية» (ت، ر،  
١٢٠، ١٥)

- لم يكن لنا طريق يُعلم به صدق هذه القضية  
الكلية علمًا يقينيًا إلا والعلم بذلك ممكنٌ في  
«الأعيان المعينة» بطريق الأولى (ت، ر،  
١٢٦، ٢)

- القضية الكلية تحصل في الذهن ضرورة أو  
بديهية من واهب العقل... فحصول تلك  
القضية المعينة في الذهن من واهب العقل  
أقرب (ت، ر، ١، ١٥٩، ٢٦)

- لا يمكن أحدًا أن يثبت قضية كلية بـ«قياس  
شمول» إلا وإثباتها بـ«التمثيل» أيسر وأظهر  
(ت، ر، ١، ٢١٥، ٢٣)

- إذا كانت القضية الكلية معلومة بنص المعصوم،  
فهنا يكون الاستدلال بها أولى من الاستدلال  
بـ«قياس التمثيل». لكن الدليل هنا يكون شرعيًا  
لم تعلم إحدى مقدّمته إلا بالنص المعصوم أو  
الإجماع المعصوم، لم تعلم بمجرد العقل  
(ت، ر، ١، ٢٣٩، ٢٢)

- القضية الكلية إذا جاز انتفاضاها لم يكن عندهم  
(المنطقيون) مادة للبرهان، بل للجدل والخطابة  
(ت، ر، ٢، ٧٦، ١٤)

الأمر إلى قضية كلية عامة معلومة بالبديهية،  
وهم يسمون ذلك (ت، ر، ٢، ١٠٦، ١٢)

## قضية عدمية

- (القضية) العدمية فهي التي تدل على محمولها  
بلفظ مفهومه عدم المعنى المحمول في الموجبة  
البيسة وليس فيها حرف سلب (ب، م،  
٩، ٩٥)

- (القضية) العدمية إنها التي تدل على المعنى  
الأخس من معنيين متقابلين (ب، م، ٩٥، ١٥)

- (القضية) العدمية إنها التي تدل لا على أي عدم  
كان مطلقًا بل على عدم ما من شأنه أن يكون  
للموضوع أو لنوعه أو لجنسه (ب، م، ٩٥، ١٧)

## قضية كبرى

- القضية التي فيها موضوع المطلوب هي القضية  
الصغرى، والتي فيها محموله هي (القضية)  
الكبرى سواء كان كل واحد منهما في القضية  
التي هو فيها محمولاً أو موضوعًا (ب، م،  
١٢٤، ١٩)

## قضية كلية

- إن كان بين أنّ الحكم عام، سُتت القضية  
كلية، وهي: إمّا موجبة، مثل قولنا: كل إنسان  
حيوان. وإمّا سالبة مثل قولنا: ليس واحد من  
الناس بحجر (س، أ، ٢٧٥، ٢)

- القضية الكلية... مثل: كل إنسان حيوان (غ،  
ع، ٣٦٧، ١٨)

- إن الحكم بالمحمول على كُله... كقولنا كل  
كذا كذا تُسمى القضية كُلّية، أي كُلّية الحكم  
(ب، م، ٧٥، ٧)

- القضية الكلية تستدعي مقولاً على الكل،

غير دائم أنه ب فهو موصوف أنه ما دام ذاته موجوداً فهو ج مثل قولك «بالضرورة كل متحرك جسم» (س، ش، ٦٨، ٦)

### قضية كلية موجبة حاضرة

- أما (القضية الكلية الموجبة) الحاضرة فمثل قولك «كل إنسان مسلم» في الوقت الذي يكون اتفق ذلك فلا إنسان كافر. ولا يبعد أن يصدق في أمثال هذه القضايا أن يقال «كل حيوان إنسان»، لو كان في وقت من الأوقات كذلك. وشرط هذه القضية الوقتية في الإيجاب أن يكون الموضوع موجوداً. وأما الوجودية فما يعم جميع ما لا ضرورية فيه حقيقة (س، ش، ٦٨، ١٦)

### قضية كلية موجبة لازمة

- أما (القضية الكلية الموجبة) اللازمة فهو مثل قولك «كل ب ج» بضرورة قلت أو لم تقل، أي كل موصوف - دائماً أو غير دائم - بأنه ب فما دام موصوفاً بأنه ب - لا ما دام ذاته موجوداً فإنه موصوف أيضاً بأنه ج (س، ش، ٦٨، ٩)

### قضية كلية موجبة مطلقة

- أما (القضية) الكلية الموجبة المطلقة التي هي أعمّ في مثل قولنا كل ب ج فمعناه كل واحد ممّا يفرض أنه بالفعل، من غير أن يشترط أنه دائم بالفعل أو غير دائم، موصوف بأنه ب فذلك يعينه موصوف بأنه ج بالفعل من غير بيان شيء (س، ش، ٦٨، ٣)

### قضية كلية موجبة مفروضة

أما (القضية الكلية الموجبة) المفروضة فمثل

### قضية كلية سالبة لازمة

- أما (القضية الكلية السالبة) اللازمة فمثل قولك «لا شيء من ب ج» إذا لم تمن ما دام موجود الذات عنيت ما دام موصوفاً بأنه ب فقط (س، ش، ٦٩، ١٧)

### قضية كلية سالبة موافقة

- أما (القضية الكلية السالبة) الموافقة فإن لا تنشط في السلب المذكور (السلب الكلي الضروري) عموم أوقات كونه ب، واللغة لا تطيح في إيراد المثال لهذا (س، ش، ٦٩، ١٩)

### قضية كلية سالبة وقتية

- أما (القضية الكلية السالبة) الوقتية فكقولك في مثل الحال التي جعلنا منها مثال الموجبة «ليس أحد من الناس بكافر»، وفي هذا الموضوع لا يجب أن يكون الموضوع موجوداً لا محالة ثم يسلب عنه، فإنه إذا اتفق في وقت من الأوقات مثلاً أن «لا يكون شيء من المنكسفات موجوداً» فصحيح أن تسلب القمر عن المنكسف فتقول «ليس إلى الآن شيء مما هو منكسف بقمر» من غير أن يكون ذلك عامّاً لكل وقت. وقد تصدق هذه السالبة في مثل قولك «ولا أحد من الناس بحيوان» إذا كان وقتاً ما مثلاً لا إنسان فيه البتة، فلم يكن حينئذ إنسان حيواناً، وكيف يكون حيواناً وهو غير موجود (س، ش، ٦٩، ٢١)

### قضية كلية ضرورية

- أما (القضية) الكلية الضرورية فمثل قولك بالضرورة كل ب ج أي كل واحد ممّا يوصف بالفعل بأنه ب سواء كان يوصف دائماً أنه ب أو

الإنسان ليس في حُسْر وفي نسخة «ليس الإنسان في حُسْر»، وإذا كان موضوعها كليًا وبين قدر الحكم فيه وكمية موضوعه فإن القضية... محصورة (س، أ، ٢٧٥، ١)

- كل قضية قد بين فيها كمية الحكم من عمومها وخصوصها حتى عُرف أن الايجاب والسلب في الكل من الموضوع أو البعض، سميت محصورة؛ واللفظ الذي به البيان سمي سورًا (مر، ت، ٤٩، ٩)

- (القضية) المحصورة إما أن تقع كَلِّتَةً موجبة، سورها كل؛ وكَلِّتَةً سالبة، وسورها لا واحد؛ وجزئية موجبة، وسورها بعض أو واحد؛ وجزئية سالبة، وسورها ليس بعض أو ليس كل (مر، ت، ٤٩، ١٢)

#### قضية محصورة جزئية

- (القضية) المحصورة جزئية: إما موجبة، كقولنا: بعض الناس كاتب. وإما سالبة، كقولنا ليس بعض الناس بكاتب (س، أ، ٢٧٥، ٨)

#### قضية محصورة كلية او جزئية

- إن المعاني الأصلية التي سُمّيناها بالطابع، فإنها من حيث هي، لا كلية، ولا جزئية، ولا عامة، ولا خاصة، ولا كثيرة، ولا واحدة. وإنما تصير شيئًا من ذلك بانضياف لاحق إليها يخصصها به، فلا تخلو تلك الطابع: إما أن يحكم عليها من حيث هي أو يحكم عليها مع لاحق يقتضي تعميم الحكم، أو تخصيصه، أو مع لاحق يجعلها واحدًا شخصيًا معنيًا. ويحصل من الأول قضية مهمة. ومن الثاني (قضية) محصورة كلية أو جزئية. ومن الثالث

قولك «كل قمر ينكسف» أو «كل كوكب يطلع» (س، ش، ٦٨، ١٤)

#### قضية كلية موجبة منتشرة

- أما (القضية الكلية الموجبة) المنتشرة فمثل قولك «كل إنسان يتفس» (س، ش، ٦٨، ١٥)

#### قضية كلية موجبة موافقة

- أما (القضية الكلية الموجبة) الموافقة فمثل قولك «كل ب ج» أي عندما يكون ب فيكون ج من غير زيادة أنه يكون كذلك دائمًا ما دام ب أو غير دائم (س، ش، ٦٨، ١٢)

#### قضية لازمة مشروطة

- الناس لا يفرقون في زماننا بين (القضية) المطلقة والوجودية وما يكون المفهوم منه أن ب ج ما دام موجود الذات ضرورية وما يكون المفهوم منه ما دام موضوعًا بأنه ب لازمة، فإن اشترط ذلك فيما لا يلزم ما دامت الذات موجودة كانت مابينة للضرورية، فلنخص بإسم (القضية اللازمة المشروطة) (س، ش، ٦٥، ٨)

#### قضية محصورة

- إذا كانت القضية حملية وموضوعها شيء جزئي، سُمّيت (قضية) مخصوصة: إما موجبة، وإما سالبة. مثل قولنا: زيد كاتب، زيد ليس بكاتب. وإذا كان موضوعها كليًا، ولم تتبين كمية هذا الحكم، أعني الكلية والجزئية، بل أهمل، فلم يدل على أنه عام لجميع ما تحت الموضوع، أو غير عام، سُمّيت (قضية) مهمة، مثل قولنا: الإنسان في حُسْر،

سالبة، كقولك: زيد كاتب زيد ليس بكاتب، وإن كان كلياً لكنه لم يبين فيه كمية الحكم سُميت (قضية) مهملة، موجبة كانت أو سالبة (ر، ل، ٩، ٢١)

- إنَّ المعاني الأصلية التي سُميها بالطابع، فإنها من حيث هي، لا كلية، ولا جزئية، ولا عامة، ولا خاصة، ولا كثيرة، ولا واحدة. وإنما تصير شيئاً من ذلك بانضفاف لاحق إليها يخصصها به، فلا تخلو تلك الطابع: إما أن يحكم عليها من حيث هي أو يحكم عليها مع لاحق يقتضي تعميم الحكم، أو تخصيصه، أو مع لاحق يجعلها واحداً شخصياً معيّنًا. ويحصل من الأول قضية مهملة. ومن الثاني (قضية) محصورة كلية أو جزئية. ومن الثالث (قضية) مخصوصة. (والألف واللام) تدل بالإشتراك على الأحوال الثلاثة (ط، ش، ٥، ٢٧٧)

- إن كانت القضية مخصوصة كان نقيضها القضية التي تخالفها في كيفها من إيجاب أو سلب وتتحد معها فيما سوى ذلك من الطرفين والزمان والمكان والشرط والكل والجزء والقوة والفعل والإضافة (و، م، ٢٠٩، ٣١)

#### قضية مركبة

- القضية إما بسيطة أو مركبة، لأنها إن اشتملت حقيقتها ومعناها على حكمين مختلفين بالإيجاب والسلب فهي (قضية) مركبة كقولنا كل إنسان ضاحك لا دائماً، وإن معناه إيجاب الضحك للإنسان وسلبه عنه بالفعل، وإن لم يشتمل حقيقتها ومعناها على حكمين مختلفين بالإيجاب والسلب فهي (قضية) بسيطة كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة، فإن معناه ليس إلا

(قضية) مخصوصة. (والألف واللام) تدل بالإشتراك على الأحوال الثلاثة (ط، ش، ٤، ٢٧٧)

#### قضية مخصوصة

- هذه (قضية) مخصوصة أي جزئية الموضوع (س، ع، ٥٤، ٤)

- إذا كانت القضية حملية وموضوعها شيء جزئي، سُميت (قضية) مخصوصة: إما موجبة، وإما سالبة. مثل قولنا: زيد كاتب، زيد ليس بكاتب. وإذا كان موضوعها كلياً، ولم تتبين كمية هذا الحكم، أعني الكلية والجزئية، بل أهمل، فلم يدل على أنه عام لجميع ما تحت الموضوع، أو غير عام، سُميت (قضية) مهملة، مثل قولنا: الإنسان في حُسْر، الإنسان ليس في حُسْر وفي نسخة ليس الإنسان في حُسْر، وإذا كان موضوعها كلياً ويترن قدر الحكم فيه وكمية موضوعه فإن القضية... محصورة (س، أ، ٢٧٤، ٤)

في الحملات قضية تسمى (قضية مخصوصة) وهي أن يكون الموضوع أمراً شخصياً واحداً بالعدد مثل قولك في الإيجاب «زيد كاتب» وفي النفي «زيد ليس بكاتب»، ولأنَّ الحملية أقلّ القضايا تركيباً فبالحري أن يقدم القول فيها وتحقق أحوالها (س، ش، ٦٣، ٢١)

- كل قضية شخصية الموضوع تُسمى مخصوصة، وهي إما موجبة أو سالبة (مر، ت، ٤٩، ٨)

- من القضايا الحملية ما يكون موضوعها جزئياً أي شخصاً واحداً معيّنًا كقولنا زيد، وقد سُميت (قضية) مخصوصة (ب، م، ٧٥، ٥)

- موضوع القضية الحملية إن كان شخصاً معيّنًا سُميت القضية مخصوصة موجبة كانت أو

إيجاب الحيوانية للإنسان، وكقولنا لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة، فإن معناها ليس إلّا سلب الحجرية عن الإنسان (ه، م، ٦٧، ٢٢)

## قضية مستحيلة

- القضية المستحيلة: وقد تكون نسبتها إليه (نسبة المحمول إلى الموضوع) نسبة الضروري العدم (غ، ع، ٣٦٧، ٢٢)

## قضية مسورة

- القضية المسورة إن كانت موجهة أي ذكر فيها اللفظ الذي يدل على مادتها فإنه يشترط في نقيضها زيادة على ما سبق في شروط نقيض المسورة أن يخالفها هذا النقيض في الجهة لأنها لو اتحدتا في الجهة لجاز صدقهما معاً أو كذبهما معاً (و، م، ٢١٥، ١)

## قضية مطلقة

- (القضية) المطلقة قد جرت العادة فيها أن تجعل علامتها حذف الجهات كلها وألا يصرح فيها لا بالامكان ولا باضطرار، وجعلوا حذف الجهات كلها كالجهة لها، وهذا هو الذي يذهب إليه الاسكندر ويصحح أنه رأي أرسطو طاليس في المطلقة (ف، ع، ١٥٨، ١٢)

- القضية قد تكون مطلقة في مادتها وجهتها، كقولنا كل إنسان عادل، وقد تكون مادتها مطلقة وجهتها ممكنة أو اضطرارية، كقولنا فيمن هو أبيض الآن أنه ممكن أن يكون أبيض أو باضطرار هو أبيض، وقد تكون مادتها اضطرارية ولا يصرح بها لا باضطرار ولا بإمكان، فنكون مطلقة في جهتها اضطرارية في مادتها، كقولنا كل ثلاثة فهو عدد فرد (ف، ع،

(٢١، ١٥٨)

- إن كونها (قضية) مطلقة هو أن تحذف الجهة عنها قولاً وتصوراً حذفاً، بمعنى أنه لا يلتفت إلى الجهة التي تجب لها في التصور، حتى أن قولنا: كل إنسان حيوان؛ وإن كان حقيقة الحال فيه أن الحيوان موجود لكل ما هو إنسان ما دام ذاته موجودة فلا يلتفت إلى ذلك: بل إلى ما تشارك فيه هذه القضية غيرها، وهو أن الحيوان موجود للإنسان. فهو من حيث أنه موجود فقط فهي (قضية) موجبة مطلقة. ومن حيث التخصيص فهي أمر أخص، وهو أنها (قضية) ضرورية (س، ق، ٢٨، ٤)

- إن (القضية) المطلقة بالمعنى العام الموجبة الكلية (س، ق، ٤٧، ٢)

- تكاد اللغات تقتضي في عاداتها إذا قيل ب جأته عندما يوصف ب ب فيسمى ما يقضيه المعنى نفسه (قضية مطلقة)، فإن إشتراط فيها في النفس ما يخرج الضرورية الحقيقية التي نذكرها منه ويعم جميع ما لا يكون الحكم فيه صحيحاً ما دام الذات موجودة، بل وقتاً ما أو بشرط وحال (وجودية) (س، ش، ٦٥، ٢)

- القضية المطلقة... هي أن تحذف الجهة عنها قولاً وتصوراً، بمعنى أنه لا يلتفت إلى الجهة التي وجب لها في التصور (مر، ت، ٦٠، ٤)

- القضية المطلقة: ما لم ينص فيها على كيفية النسبة بشيء من ضرورية الوجود، أو ضرورية العدم، أو لا ضروريتهما (غ، ع، ٣٦٨، ٦)

- قضية مطلقة خاصة كقولك بعض الناس كاتب وبعض الأجسام ساكن (غ، ح، ٢٤، ٩)

- قضية مطلقة عامة كقولك كل جسم متحيز وكل سواد لون وكل حركة عرض (غ، ح، ٢٤، ١٠)

القضية مطلقة من حيث تكون موجودة وممكنة

(ط، ش، ٢٨٨، ١)

### قضية معدولية متغيرة

- إنَّ القضيَّة التي محمولها إسم غير محمّل أو كلمة غير محصّلة تسمّى (قضيّة) معدوليّة ومتغيّرة، فإن أوجب ذلك المحمول كانت القضيّة موجبة معدوليّة، وإن سلب كانت (قضيّة) سالبة معدوليّة. وإذا لم تكن رابطة وكانت القضيّة ثنائيّة فقرن بمحمولها حرف السلب لم يكن هناك دليل على أن حرف السلب داخل على أنه رافع المحمول، ولا على أنه جزء من المحمول والمحمول هو الجملة (س، ع، ٧٨، ١٢)

### قضية معينة

- القضية الكلية تحصل في الذهن ضرورة أو بديهية من واهب العقل... فحصول تلك القضية المعينة في الذهن من واهب العقل أقرب (ت، ر، ١، ١٥٩، ٢٧)

### قضية مفروضة

- إنّه فرق بين قولك «المتنقل متغيّر ما دام موجود الذات» أي الشيء الموصوف بأنه متنقل فإنّه متغيّر ما دام موجود الذات، وبين قولك «إنّ الشيء الموصوف بأنه متنقل متغيّر ما دام متنقلاً» وكيف لا والأولى كاذبة والثانية صادقة. ولنسمّ ما يكون المفهوم منه في كونه موصوفاً بـ ب من غير دوام ذلك (قضية طارئة)، ولنسمّ ما يكون له وقت معيّن متى كان (قضية مفروضة) وما كان وقته غير معيّن (منتشرة)، ولنسمّ ما يكون المفهوم منه أنّه كذلك في الوقت الحاضر (وقتيّة) ليشترك جميع ما يخالف

من الجهة التي هي بها غير موجودة في الحال ويمكن أن توجد فيما بعد (ب، م، ١٦٧، ٢٢)

- (القضية) المطلقة هي التي يبيّن فيها حكم إيجابيّ أو سلبيّ فقط، من غير بيان شيء آخر. من ضرورة أو دوام، أو ما يقابلهما (ط، ش، ٣٠٨، ٣)

- (القضية) المطلقة ونعني بها المشترك بين الموجّهات الفعلية وهي التي نسبة المحمول فيها إلى الموضوع نسبة بالفعل لا المشترك بين الموجّهات ولا يمتنع تسمية مقيد بإسم المطلق إذا غلب ذلك المقيد (م، ط، ١٥٠، ١٠)

- قد يقال (القضية) المطلقة للوجودية اللدائمة أو للثرفية وهي التي فيها الدوام الوصفي لفهم أهل الثرف من السالبة المطلقة (م، ط، ١٥٠، ٢١)

- تعني (بالقضية) الموجّهة ما فيها النسبة بالثبوت الأعمّ من الثبوت بالفعل، و(بالقضية) المطلقة ما فيها النسبة بالثبوت بالفعل. وعلى هذا كون الإمكان جهة لا يقتضي كون النسبة فعلية (م، ط، ١٥١، ١)

### قضية معدولة

- القضية المعدولة قد تكون موجبة... وقد تكون سالبة وهو أن يكون حرف السلب في القضية داخلاً على الرابطة، مثل قولك زيد ليس هو غير بصير (سي، ب، ١٠٤، ٩)

- القضية المعدولة تغارق السلب: إما حيناً فبأنها توجد هي ومقابلتها ممّا في شيء واحد، وإما حيناً فبأنه قد يخلو الموضوع من كل واحد منهما (ش، ق، ٢٧٢، ١٤)

- إنَّ القضية المعدولة، إذا أطلقت فهم عنها معدوليّة المحمول، وهذه إنّما تقيد بالموضوع

الذات» أي الشيء الموصوف بأنه منتقل فإنه متغير ما دام موجود الذات، وبين قولك «إن الشيء الموصوف بأنه منتقل متغير ما دام منتقلاً» وكيف لا والأولى كاذبة والثانية صادقة. ولنسّم ما يكون المفهوم منه في كونه موصوفاً بـ ب من غير دوام ذلك (قضية طارئة) ولنسّم ما يكون له وقت معيّن متى كان (قضية مفروضة)، وما كان وقته غير معيّن (منتشرة)، ولنسّم ما يكون المفهوم منه أنه كذلك في الوقت الحاضر (وقتيّة) ليشترك جميع ما يخالف الضروريّ في أنه وجوديّ وكذلك فافهم في السلب (س، ش، ٦٥، ١٢)

#### قضية منحرفة

- القضية منحرفة وأقسامها أربعة لأن المحمول المسوّر إما جزئي أو كليّ وكيف كان فموضوعه كذلك. وشرط صدق المنحرفة إن كان أحد طرفيها شخصاً مسوّراً أو محمولها موجياً أو سلباً جزئياً في اختلاف طرفيها في دخول حرف السلب عليهما وإلا فهو في مادة الإمتناع، وما يوافقها في الكيف في مادة الإمكان وتقضيه في مادة الوجوب وما يوافقها في الكيف من مادة الإمكان (م، ط، ١١٨، ١٠)

- السور لَمّا كان هو اللفظ الدال على كمية الأفراد وكان المقصود من القضية الحملية أن يحكم بحقيقة محمولها على ما صدق عليه موضوعها من متعدد أو منحد، لا أن يحكم بأفراد المحمول على الموضوع، كان الواجب في السور أن يدخل على ماله أفراد يصح أن تكون مقصورة بالحكم وهو الموضوع الكلي. فإذا دخل السور على ماله أفراد إلا أنها غير مقصورة في الحكم وهو المحمول الكليّ، أو

الضروريّ في أنه وجوديّ وكذلك فافهم في السلب (س، ش، ٦٥، ١٣)

#### قضية مقيدة

- القضية المقيدة: ما نصّ فيها على أن نسبة المحمول إلى الموضوع ضرورية الوجود أو ضرورية العدم، أو لا ضرورية الوجود ولا ضرورية العدم (ع، ح، ٣٦٨، ٣)

#### قضية ممكنة

- ما كان بالقوة فهو ما دام بالقوة يُقال فيه «إنه قضية ممكنة»، وإذا حَصَلت بالفعل قيل فيها «قضية وجودية»؛ وما كان فيه إيجابٌ هذا الوجود دائماً قيل فيه «إنه قضية موجبة ضرورية»، وما كان فيه نفي هذا الوجود دائماً قيل فيه «قضية سالبة ضرورية» (ف، ح، ١٢٧، ١٩)

- القضية الممكنة قولنا كل واحد واحد ممّا يقال له [ج] على أيّ الأحوال كان فإنه يمكن أن يوصف [ب] بالإمكان العامّ والخاصّ والأخصّ (مر، ت، ٦٨، ١٠)

- القضية الممكنة: أن تكون نسبته إليه (نسبة المحمول إلى الموضوع) لا ضرورة الوجود ولا ضرورة العدم (ع، ح، ٣٦٨، ١)

- أعمّ القضايا هي القضية الممكنة بالإمكان العامي، فإنها تشمل الموجود من الضروري وغير الضروري، وما ليس بموجود مما هو جائز الوجود، فهو أعم من المطلق العام (سي، ب، ١٢٠، ١٧)

#### قضية منتشرة

- إنه فرق بين قولك «المنتقل متغير ما دام موجود

## قضية منفصلة

- القضية المنفصلة الفائلة إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا (ب، م، ٧٧، ٢٠)

## قضية مهملة

- إذا قيل: إن كان كذا، فكذا كذا؛ وإذا كان كذا، فكذا كذا؛ فالقضية مهملة؛ إلا أنه يشبه أن تكون لفظة إن تدل على إهمال ما بنحو مخصوص (س، ق، ٢٦٣، ٦)

- إذا كانت القضية حملية وموضوعها شيء جزئي، سُميت (قضية) مخصوصة: إما موجبة، وإما سالبة. مثل قولنا: زيد كاتب، زيد ليس بكاتب. وإذا كان موضوعها كلياً، ولم تتبين كمية هذا الحكم، أعني الكليّة والجزئية، بل أهمل، فلم يدلّ على أنه عام لجميع ما تحت الموضوع، أو غير عام، سُميت (قضية) مهملة، مثل قولنا: الإنسان في حُسْر، الإنسان ليس في حُسْر وفي نسخة «ليس الإنسان في حُسْر» وإذا كان موضوعها كلياً وبيّن قدر الحكم فيه وكمية موضوعه فإن القضية... محصورة (س، أ، ٢٧٤، ٨)

- كلّ قضية لم تُبيّن فيها كمية الحكم سُميت مهملة، كقولنا: الإنسان أبيض، إذا لم يذكر فيها عموم أو خصوص (مر، ت، ٤٨، ١٢)

- قضية مهملة كقولنا الإنسان في حُسْر (غ، ح، ٢٤، ١١)

- ما لم يذكر فيه السور من القضايا تُسمى (قضية) مهملة (ب، م، ٧٥، ١١)

- موضوع القضية الحملية إن كان شخصاً معيناً سُميت القضية مخصوصة موجبة كانت أو سالبة، كقولك: زيد كاتب زيد ليس بكاتب، وإن كان كلياً لكنّه لم يبيّن فيه كمية الحكم

دخل على ما لا أفراد له أصلاً وهو الجزئي موضوعاً كان أو محمولاً، فقد إنحرف السور عن موضعه اللاتق به ووجب أن تُسمى القضية التي إنحرف السور فيها عن محلّه منحرفة. وعدد ما يتصور في ذلك من القضايا مائة وإثنا عشرة قضية (و، م، ١٦٢، ٢٧)

- القضية المنحرفة إن دخل السور على محمولها فقد يكون المحمول كلياً وجزئياً والسور أيضاً إما كلياً أو جزئياً (و، م، ١٦٣، ١)

- تكذب المنحرفة مهما دلّت على إجتماع أفراد في فرد واحد كقولك زيد كل إنسان، وإثما كانت كاذبة لاستحالة إجتماع الجزئيات في جزئي واحد (و، م، ١٦٦، ٣٢)

## قضية منعكسة

- قد جرت العادة بأن يُعرف أولاً حالّ عكس المقدمات، حتى إذا وقّف عليها سهل الأمر في معرفة القياسات التي ليست بكاملة. ومعنى العكس هو تصبير الموضوع محمولاً، والمحمول موضوعاً، مع بقاء الكيفية والصدق على حاله. والقضية المنعكسة هي التي تقبل هذا العكس (س، ق، ٧٥، ٩)

- القضية المنعكسة ما يلزم عكسها لزوماً من جهة الصورة، لا ما ينعكس في مادة من المواد. وقد جرت العادة بأن يُقدّم السالبة الكليّة المطلقة (مر، ت، ٨٧، ١٤)

- العكس أن تجعل الحكم محكوماً عليه والمحكوم عليه حكماً ولا تتصرّف فيه إلا هذا القدر وتُبقي القضية صادقة، فعند ذلك تقول هذه قضية منعكسة أي عكسها أيضاً صادق (غ، ح، ٣٠، ٢)



أن يكون بعض الأبرار إنساناً (ق، م،  
١٣، ٦٨)

- إذا أخذنا حرف السلب مع الذي لو إنفرد كان محمولاً وحده أخذاً كشيء واحد، ثم أثبتناه على الموضوع برابطة الإثبات، كانت القضية موجبة من حيث تأليفها (س، ع، ٨٢، ٦)

- إذا قلت: زيد ليس بصيراً، فإن قُدمت الرابطة على السلب حتى قلت زيد هو ليس بصيراً كانت القضية موجبة، لأنّ لفظ هو دل على اتصاف ذات الموضوع بذلك السلب، وإن أخرجت حتى قلت زيد ليس هو بصيراً كانت القضية سالبة، لأنّ حرف السلب رفع تلك الرابطة وأعدمها، هذا إذا صرّحت بالرابطة (ر، ل، ١١، ١٤)

- إنّ (القضية) حملية كانت أو شرطية متصلة أو منفصلة: إنّما قضية موجبة إن كان الحكم فيها بالإيفاع كقولنا في الحملية زيد كاتب، وإنّما قضية سالبة إن كان الحكم فيها بالإنتراع كقولنا فيها (زيد ليس بكاتب (هـ، م، ١٣، ٢٠)

### قضية موجبة خاصة

- القضية الموجبة الخاصة، يتقلب موجبة خاصة أيضاً، وذلك أنه إذا كان بعض الناس برّاً، فبعض الأبرار إنسان (ق، م، ٦٨، ٦)

### قضية موجبة عامة

- القضية الموجبة العامة يتقلب موجبة خاصة. وذلك أنه إذا كان كلّ الناس برّاً، فبعض الأبرار إنسان (ق، م، ٦٨، ٥)

### قضية موجبة مطلقة

- إنّ كونها (قضية) مطلقة هو أن تحذف الجهة

سَميت (قضية) مهملة، موجبة كانت أو سالبة (ر، ل، ١٠، ١)

- إنّ المعاني الأصلية التي سَميتها بالطباع، فإنّها من حيث هي، لا كلية، ولا جزئية، ولا عامة، ولا خاصة، ولا كثيرة، ولا واحدة. وإنّما نصير شيئاً من ذلك بانضيااف لاحق إليها يخصصها به، فلا تخلو تلك الطباع: إنّما أن يحكم عليها من حيث هي أو يحكم عليها مع لاحق يقتضي تعميم الحكم، أو تخصيصه، أو مع لاحق يجعلها واحداً شخصياً معيّناً. ويحصل من الأول قضية مهملة. ومن الثاني (قضية) محصورة كلية أو جزئية. ومن الثالث (قضية) مخصوصة. (والألف واللام) تدل بالإشتراك على الأحوال الثلاثة (ط، ش، ٢٧٧، ٣)

- (القضية) المهملة وحكمها مفهوم الإنسان مثلاً لم يقنص الكلية وإلا امتنع حملة على زيد ولا الجزئية وإلا امتنع حملة على كثيرين، بل هو في نفسه معنى وماخوذاً كلياً معنى وماخوذاً جزئياً معنى وماخوذاً عامّاً معنى وهو في نفسه صالح لكل ذلك (م، ط، ١٣٣، ١)

- (القضية) المهملة ما موضوعها مفهوم الشيء من حيث هو، فعلى هذا قولنا الإنسان نوع لا يكون مهملة لأنه ماخوذ باعتبار واحد معيّن (م، ط، ١٣٣، ١٢)

### قضية موجبة

- القضية الموجبة العامة والموجبة الخاصة يتقلبان موجبتين خاصتين أيضاً. فإنّه إن كان واجباً أن يكون كل إنسان برّاً، فهو واجب أن يكون بعض الأبرار إنساناً. وكذلك إن كان واجباً أن يكون بعض الناس برّاً، فهو واجب

## قضية موجبة معدولة

إنّ القضية التي محمولها إسم غير محضل أو كلمة غير محصلة تسمى (قضية) معدولة ومتغيرة، فإن أوجب ذلك المحمول كانت القضية موجبة معدولة، وإن سلب كانت (قضية) سالبة معدولة. وإذا لم تكن رابطة وكانت القضية ثنائية فقرن بمحمولها حرف السلب لم يكن هناك دليل على أن حرف السلب داخل على أنه رافع المحمول ولا على أنه جزء من المحمول والمحمول هو الجملة (س، ع، ١٣، ٧٨)

- موضوع (القضية) الموجبة المعدولة فلا يصح أن يوجب عليه وهو معدوم (س، ع، ٨١، ٤) إنّ (القضية) الموجبة المعدولة فيها حرف السلب جزء من المحمول وهو والمحمول محكوم به على الموضوع حكماً إيجابياً أو سلبياً (ب، م، ٩٥، ٣)

## قضية موجبة

- القضية الموجبة تسمى رباعية. وموضع الجهة هو ما يلي الرابطة؛ لأنها بيان نسبتها، كما كان موضع أداة السلب أيضاً ما يليها؛ لأنها تقتضي رفعها (ط، ش، ٣٢٣، ١٦)

- القضية الموجبة تكون في كيفية نسبة محمول القضية إلى موضوعها بالضرورة والدوام ومقابلتهما في نفس الأمر تُسمى مادة وعنصرًا، واللفظ الدالّ عليها أو حكم العقل بها جهةً ونوعًا، والقضية التي فيها الجهة أي الدالّ على الكيفية موجبة ورباعية ومنوَّعة ومقابلها مطلقة، وقد يخالف جهة القضية ومادتها (م، ط، ١٤١، ٢٢) نعتي (بالقضية) الموجبة ما فيها النسبة بالثبوت

عنها قولاً وتصويرًا حدفًا، بمعنى أنه لا يلتفت إلى الجهة التي تجب لها في التصوّر، حتى أن قولنا: كل إنسان حيوان؛ وإن كان حقيقة الحال فيه أن الحيوان موجود لكل ما هو إنسان ما دام ذاته موجودة فلا يلتفت إلى ذلك؛ بل إلى ما تشارك فيه هذه القضية غيرها، وهو أنّ الحيوان موجود للإنسان. فهر من حيث أنه موجود فقط فهي (قضية) موجبة مطلقة. ومن حيث التخصيص فهي أمر أخصّ، وهو أنّها (قضية) ضرورية (س، ق، ٢٨، ٩)

## قضية موجبة معدولة

- إن نويت تقديم الرابطة على السلب كانت القضية موجبة معدولة، وإن نويت تأخيرها كانت سالبة أو بالإصطلاح وهو أن يصطلح على تخصيص لفظ غير بالإيجاب المعدول ولفظ ليس بالسلب (ر، ل، ١١، ١٨)

- بين (القضية) الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة الفرق بينهما أن القضية إن كانت ثلاثية وتقدّمت الرابطة على حرف السلب كانت موجبة الربط الرباط ما بعدها بالموضوع، وإن تأخرت كانت سالبة لسلب حرف الرباط الذي بعده. وإن كانت ثنائية فلا فارق إلا بالنية أو الإصطلاح على تخصيص بعض الألفاظ بالإيجاب وبعضها بالسلب كتخصيص لفظه «غير» بالمعدول وليس بالسلب (م، ط، ١٣٥، ٢)

- (القضية) الموجبة المعدولة عدم الشيء عمدًا من شأنه أن يكون له في ذلك الوقت (ب) أو فيه أو قبله أو بعده (ج) أو من شأنه أو نوعه أو جنسه القريب أو البعيد (م، ط، ١٣٦، ١)

والإتصال مثل قولك «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» فإنّ قولك الشمس طالعة قضية في نفسه وقولك فالنهار موجود قضية أيضاً وقد وصلت إحداهما بالأخرى ومن عادة قوم أن يسمّوا هذا القبيل (قضية شرطية متصلة) و(قضية وضعية) (س، ش، ٦١، ٢)

### قضية وقتية

- إنه فرق بين قولك «المتقل متغير ما دام موجود الذات» أي الشيء الموصوف بأنه متقل فإنّه متغير ما دام موجود الذات، وبين قولك «إنّ الشيء الموصوف بأنه متقل متغير ما دام متقللاً» وكيف لا والأولى كاذبة والثانية صادقة. ولنسمّ ما يكون المفهوم منه في كونه موصوفاً بـ ب من غير دوام ذلك (قضية طارئة)، ولنسمّ ما يكون له وقت معيّن متى كان (قضية مفروضة) وما كان وقته غير معيّن (منتشرة)، ولنسمّ ما يكون المفهوم منه أنّه كذلك في الوقت الحاضر (وقتية) ليشارك جميع ما يخالف الضروريّ في أنّه وجوديّ وكذلك فافهم في السلب (س، ش، ٦٥، ١٢)

- أمّا (القضية) الوقتية فنيقضها الموجبة الجزئية المشاركة في الوقت (س، ش، ٨٢، ٥)

### قضيتان

- إن كل قضيتين توافقتا في العدول والتحصيل وتخالفتا في الكيف تافقتا وإن كانت على العكس تعاندتا صدقاً حالة الإيجاب وكذباً حالة السلب، وإن تخالفتا فيهما كانت الموجبة أخصّ من السالبة. وإنما كان كذلك لتوقف الإيجاب على وجود الموضوع إما تحقيقاً كما في الخارجية أو تقديرًا كما في الحقيقية دون

الأعمّ من الثبوت بالفعل، و(بالقضية) المطلقة ما فيها النسبة بالثبوت بالفعل. وعلى هذا كون الإمكان جهة لا يقتضي كون النسبة فعلية (م، ط، ١٥٠، ٢٣)

### قضية واجبة

- القضية الواجبة .. قد تكون نسبة المحمول فيها إلى الموضوع نسبة الضروري الوجود في نفس الأمر (غ، ع، ٣٦٧، ٢٠)

### قضية واحدة

القول المشتعل على موضوع واحد، ومحمول واحد، والحكم بالمحمول على الموضوع، فلا شك في أنّه إنّما يشتمل على قضية واحدة (ب، م، ١٠٨، ١)

### قضية وجودية

- ما كان بالقوّة فهو ما دام بالقوّة يُقال فيه «إنّه قضية ممكنة»، وإذا حَصَلت بالفعل قيل فيها «قضية وجودية»، وما كان فيه إيجاب هذا الوجود دائماً قيل فيه «إنّه قضية موجبة ضرورية»، وما كان فيه نفي هذا الوجود دائماً قيل فيه «قضية سالبة ضرورية» (ف، ح، ١٢٧، ١٩)

- في نقيض المطلقة التي تلي هذه العامة إذا كانت أيضاً كليتة موجبة وهذه هي المسماة باصطلاحنا (قضية وجودية) التي لا ضرورة حقيقتية فيها إذا قلنا صادقين «كل ب ج بالوجود» أي بلا ضرورة حقيقتية بتّه (س، ش، ٧٩، ٣)

### قضية وضعية

- إنّما أن تكون النسبة نسبة المتابعة واللزوم

إذا كانت كليّة كذّبا جميعًا، كقولنا: كلُّ إنسان كاتب ولا واحدٌ من الناس يكاتب. وهذا النحو من التقابل يسمّى تضادًّا (مر، ت، ٧٨، ١٥)

## قضيتان متقابلتان

- كلُّ قضيتين متقابلتين إما أن تكونا شخصيتين وإما متضادتين وإما ما تحت المتضادتين وإما متناقضتين وإما مُهْمَلَتين (ف، ق، ١٥، ١٤)

## قضيتان متناقبتان

- إن القضيتين المتناقبتين كل قضيتين إذا صدقت إحداهما كذبت الأخرى بالضرورة (غ، ح، ٢٦، ١٧)

- (القضيتان المتناقبتان) أن يكون المحكوم عليه في القضيتين واحدًا بالذات لا بمجرد اللفظ، فإن إتحد الاسم دون المعنى لم يتناقضا كقولك النور مُدْرَكٌ بالبصر النور ليس بمدرك بالبصر فهما صادقان إن أردت بأحدهما الضوء وبالأخر نور العقل (غ، ح، ٢٧، ٤)

- (القضيتان المتناقبتان) أن يكون الحكم واحدًا والإسم متناقضًا كقولك العالم قديم العالم ليس بقديم وأردت بأحد القديمين ما أراد الله تعالى بقوله (كالمرجون القديم) (غ، ح، ٢٧، ١١)

- (القضيتان المتناقبتان) أن تتحد الإضافة في الأمور الإضافة فإنك لو قلت زيدٌ أبٌ زيدٌ ليس بأبٍ لم يتناقض إذ يكون أبًا لبيكرٍ ولا يكون أبًا لخالد (غ، ح، ٢٧، ١٥)

- (القضيتان المتناقبتان) أن يساوي في القوة والفعل فإنك تقول الماء في الكوز مُرَوٌّ بالقوة وليس مُرَوٌّ بالفعل وهما صادقتان (غ، ح، ٢٨، ٤)

- (القضيتان المتناقبتان): التساوي في الجزء

السالبة (م، ط، ١٣٤، ١١)

- (القضيتان) الدائمتان والعامتان يعكس كل منهما جزئية حينية بالوجوه المذكورة، والخاصتان تنعكسان جزئية حينية لا دائمة، أما الجزئية الحينية فلما مرّ في العامتين، وأما اللدائمة فلأن ذلك البعض من (ب) الذي هو (ج) حين هو (ب) ليس (ج) بالإطلاق ولألا لكان (ج) دائمًا فيكون (ب) دائمًا وقد كان (ب) لا دائمًا (م، ط، ١٧٦، ١)

- القضيتان اللتان تركبت منهما الشرطية تارة يحكم بينهما بالصحة بمعنى أنه متى صدقت الأولى منهما صدقت الثانية، وتارة يحكم بينهما بالعناد إما في الثبوت وإما في النفي وإما فيها، إنقسمت الشرطية لذلك إلى متصلة وإلى منفصلة (و، م، ١١٧، ٢٠)

## قضيتان متداخلتان

- المختلفان في الكم دون الكيف لتسميا (القضيتان) متداخلتين (س، ع، ٤٨، ٩)

- أما المتفقان في الكيفية، المختلفان في الكمية فتسميان (قضيتين) متداخلتين، لأنّ أحدهما تحت الأخرى، بسبب أنّ الكلّيّ تحت الجزئيّ، فإن كانت الكيفية إيجابًا سميّا متداخلتين في الإيجاب، كقولنا كلّ وبعض، وفي السلب متداخلتين في السلب، كقولنا لا واحد ول كلّ (مر، ت، ٧٩، ٤)

## قضيتان متفقتان

- إن (القضيتين) المتّفَقّين في الكمّ إذا اختلفا في الكيف فليس يجب أن يقتضا الصدق والكذب في كلّ مادة، بل يقتضمان الصدق والكذب في الواجب والممتنع، وأما في الممكن فإن الكميّة

(١٤، ٣٦)

قضيتان مخصوصتان

- إنَّ (الْقَضِيَّتَيْنِ) الْمُخْتَصِمَتَيْنِ الْمُطْلَقَتَيْنِ وَهُمَا اللَّتَانِ مَوْضِعُهُمَا شَخْصٌ مَا وَلَمْ يُذَكَّرْ فِيهِمَا جِهَةٌ مِنْ ضَرُورَةٍ وَلَا إِمْكَانٍ (ب، م، ٨٩، ٢٠)

قضيتان مشتركتان

- الْقَضِيَّتَانِ الْمُشْتَرِكَتَانِ فِي الْمَحْمُولِ وَالْمَوْضُوعِ فَدَ تَقَابُلَانِ بِأَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا مُوجِبَةٌ وَالْأُخْرَى سَالِبَةٌ (ب، م، ٨٩، ١٠)

قضيتان ممكنتان

- أَمَّا (الْقَضِيَّتَانِ) الْمُمَكَّنَتَانِ فَلَا تَتَعَكَّسَانِ لِجَوَازِ إِمْكَانِ صِفَةٍ لِتَوْعِينِ تَثْبِيتِ أَحَدَهُمَا فَفَتَحْمَلُ تِلْكَ الصِّفَةُ عَلَى الصِّفَةِ عَلَى النَّوْعِ الثَّانِي بِالْإِمْكَانِ مَعَ إِمْتِنَاعِ حَمْلِهِ عَلَى مَا لَهُ تِلْكَ الصِّفَةُ (م، ط، ١٧٧، ١)

قضيتان مهملتان

- إِنْ الْقَضِيَّتَيْنِ الْمُهِمَلَتَيْنِ لَا يَكُونُ لَهَا نَتِيجَةٌ وَاجِبَةٌ (ق، م، ٧٦، ٢٠)

- الْقَضِيَّتَانِ الْمُهِمَلَتَانِ فَلَا يَكُونَانِ إِلَّا أَرْبَعَةً أَوْجِهًا: إِمَّا أَنْ يَكُونَا مُوجِبَيْنِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَا سَالِبَتَيْنِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَا الْأُولَى سَالِبَةً وَالْأُخْرَى مُوجِبَةً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَا الْأُولَى مُوجِبَةً وَالْأُخْرَى سَالِبَةً. وَأَيُّ ذَلِكَ مَا كَانَ، فَلَيْسَ لَهُ نَتِيجَةٌ وَاجِبَةٌ (ق، م، ٧٦، ٢٤)

- إِنْ كَلِمَةُ الْمَوْضُوعِ لَا تَوْجِبُ كَلِمَةَ الْحُكْمِ فَلذَلِكَ مَا كَانَتِ الْقَضِيَّتَانِ الْمُهِمَلَتَانِ الْمُتَخَالَفَتَانِ بِأَسْلَبٍ وَالْإِيجَابِ لَيْسَتَا بِمُضَادَّتَيْنِ (س، ع، ٩، ٥٠)

والكل فإنك تقول الزنجي أسود الزنجي ليس بأسود أي أسود البشرة ليس بأسود الأسنان فيصدقان (غ، ح، ٢٨، ٩)

- (الْقَضِيَّتَانِ الْمُتَنَاقِضَتَانِ): التَّسَاوِي فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ فَإِنَّكَ تَقُولُ الْعَالَمُ حَادِثٌ الْعَالَمُ لَيْسَ بِحَادِثٍ وَهُمَا صَادِقَانِ وَلَكِنَّهُ حَادِثٌ عِنْدَ أَوَّلِ وُجُودِهِ وَلَيْسَ بِحَادِثٍ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ بَلْ قَبْلَهُ مَعْدُومٌ وَبَعْدَهُ بَاقٍ (غ، ح، ٢٨، ١٧)

قضيتان متناقضتان

- الْقَضِيَّتَانِ الْمُتَنَاقِضَتَانِ هُمَا الْمُخْتَلِفَتَانِ بِالْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ، عَلَى وَجْهِ يَقْتَضِي لِذَاتِهِ أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا صَادِقَةٌ، وَالْأُخْرَى كَاذِبَةٌ (غ، ع، ١٢١، ١١)

- الْقَضِيَّتَانِ الْمُتَنَاقِضَتَانِ يُعْنَى بِهِمَا كُلُّ قَضِيَّتَيْنِ إِذَا صَدَقَتْ إِحْدَاهُمَا كَذِبَتْ الْأُخْرَى بِالضَّرُورَةِ وَإِنَّمَا يَلْزَمُ صِدْقَ إِحْدَاهُمَا عِنْدَ كَذْبِ الْأُخْرَى بِسِتَّةِ شُرُوطٍ: (الأول) أَنْ يَكُونَ الْمُحْكَمُ عَلَيْهِ فِي الْقَضِيَّتَيْنِ وَاحِدًا بِالذَّاتِ لَا بِمَجْرَدِ اللَّفْظِ فَإِنْ اتَّحَدَ اللَّفْظُ دُونَ الْمَعْنَى لَمْ يَتَنَاقِضَا (الثاني) أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ وَاحِدًا وَالِاسْمُ (الثالث) أَنْ تَتَّحَدَ الْإِضَافَةُ فِي الْأُمُورِ الْإِضَافِيَّةِ فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ زَيْدٌ أَبٌ زَيْدٌ لَيْسَ بِأَبٍ لَمْ يَتَنَاقِضَا إِذْ يَكُونُ أَبًا لِجُكْرٍ وَلَا يَكُونُ أَبًا لِخَالِدٍ (الرابع) أَنْ يَتَسَاوَيَا فِي الْقُوَّةِ وَالْفِعْلُ فَإِنَّكَ تَقُولُ الْمَاءُ فِي الْكُوْزِ مَرُوبٌ أَي بِالْقُوَّةِ وَلَيْسَ الْمَاءُ بِمَرُوبٍ أَي بِالْفِعْلِ (الخامس) التَّسَاوِي فِي الْجِزْءِ وَالْكَلِّ فَإِنَّكَ تَقُولُ الزَّجْجِي أَسْوَدُ الزَّجْجِي لَيْسَ بِأَسْوَدٍ أَي لَيْسَ بِأَسْوَدِ الْأَسْنَانِ (السادس) التَّسَاوِي فِي الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ فَإِنَّكَ تَقُولُ الْعَالَمُ لَيْسَ بِحَادِثٍ أَي هُوَ حَادِثٌ عِنْدَ أَوَّلِ وُجُودِهِ وَلَيْسَ بِحَادِثٍ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ بَلْ قَبْلَهُ مَعْدُومٌ وَبَعْدَهُ بَاقٍ (غ، ص،

## قلب القضية

ومن ذلك أن يُعرف الضدّ بالضدّ فنقول حدّ العلم ما ليس بظن (غ، ح، ١٠٣، ١)

## قوة

- لا يلزمنا خُلُفٌ ولا محال إذا سلّمنا أنّ أمورًا بالقوّة لا نهاية لها (س، ج، ٥٩، ١٧)

- القوّة هي جواز الوجود، وهي قد تكون قريبة كقوّة الصبيّ على الرُّجُلِيَّة، وقد تكون بعيدة كقوّة المتنيّ على الرُّجُلِيَّة (مر، ت، ٣٧، ٣)

- القوّة قد يُعنى بها شيء آخر، وهو ما يسببه يصدر عن جسم فعلٌ لا يصدر عن جسم آخر مثله، وهذه القوّة قد تُسمّى مبدءً لذلك الفعل (مر، ت، ٣٧، ٥)

- (القوّة) ما به يصير الشيء مقومًا للآخر. ولما به يصير الشيء متغيرًا أو ثابتًا (غ، ع، ٣٣٢، ٢٠)

- القوّة التي بإزاء الفعل، تنتهي مهما صار الشيء بالفعل (غ، ع، ٣٣٣، ١٥)

- جميع... القوى عندما تحضّل الشيء الذي هي قويّة عليه هي على مثال واحد، أعني قوّة العلم للمعلوم وقوّة العقل للمبادئ (ش، ب، ٤٩١، ١)

- كل ملكة وقوّة لا يخلو أن تكون ملكة لأكثر من فعل واحد أو لفعل واحد فقط (ش، ج، ٦٠٨، ١١)

## قوة الانفعال

- قوّة الإنفعال في الموجود تقابل قوّة فعل في غيره؛ حتى إذا شرط عدم الآخر كانت القوّة مستحيلًا من أمرها أن تخرج إلى الفعل (س، ج، ٢٣٦، ٢)

- الممكن الكلّي هو الذي الحكم فيه غير ضروريّ الوجود والعدم على كلٍّ واحد ممّا يوصف بالموضوع كيف وصف به، دائمًا أو غير دائم؛ وكذلك في جانب السلب، ويلزم أن يكون الممكن بهذا المعنى يرجع موجب كل واحد منه على سالبه، فما يمكن أن يكون يمكن أن لا يكون، إذ لا ضرورة في أن يكون وأن لا يكون، فما كان يمكن أن يكون لكلٍّ واحد فيمكن أن لا يكون لكلٍّ واحد، وما يمكن أن يكون لبعضه يمكن أن لا يكون لبعضه، وهذا هو معنى قلب القضية (مر، ت، ١٧، ٧١)

- إذا تبدّل الترتيب (ترتيب أجزاء القضية) ولم يبقّ الصدق محفوظًا فهو الذي يُسمّى... قلب القضية (ش، ق، ١٤٤، ٨)

## قليل وكثير

- ليس القليل والكثير... من الكم بل هما من المضاف (ش، م، ٣١، ١٥)

- ليس... القليل والكثير من المضادّ (ش، م، ٣٢، ١٩)

## قوارن

- القوارن كقوله: الذي لفلان، والى فلان. فإن هذه حروف يقرن الأشياء بالأشياء ويضيفها (ق، م، ٢٦، ١٤)

## قوانين مشتركة

- القوانين المشتركة فمن ذلك أن تُحدّ الشيء بما هو مساوٍ له في الخفاء أو فرع له كقولك العلم ما يعلم به أو العلم ما تكون الذات به عالمة،

## قوة انفعالية

- قوّة مبدأ التخيير: إمّا في المنفعل، وهو القوّة الإنفعاليّة. وإمّا في الفاعل، وهو القوّة الفعلية (غ، ع، ٣٣٢، ١٧)
- قوّة مبدأ التخيير: إمّا في المنفعل، وهو القوّة الإنفعاليّة. وإمّا في الفاعل، وهو القوّة الفعلية (غ، ع، ٣٣٢، ١٨)

## قوة جدلية

- ما تُخرّجه القوّة الجدليّة بالقوانين البرهانيّة، والنظر في آراء من سلف هو جزء من هذه المخاطبة، ولا سيّما في الآراء المتقابلة (ف، ب، ٩٤، ١٠)
- لا يُمكن الإنسان بأن يصيرَ إلى الحق أو الفلسفة إلا بالقوّة الجدلية (ف، ج، ٣١، ٣)

## قوة طبيعية ولا قوّة صليبيّة

- الجنس الثاني من أجناس هذه المقولة (الكيّفيّة)... يقال بقوّة طبيعيّة ولا قوّة طبيعيّة (ش، م، ٤٥، ١٠)
- أعني بلا قوّة طبيعيّة أن يفعل بعسر ويفعل بسهولة وبقوّة طبيعيّة أن يفعل بسهولة شيئًا ولا يفعل إلا بعسر (ش، م، ٤٨، ٩)

- الأسماء الموضوعيّة عندهم (اليونانيين) للأشياء الداخلة فيما يقال بقوّة طبيعيّة ولا قوّة طبيعيّة لم تكن مشتقّة من شيء (ش، م، ٥١، ٤)

## قوة فاعلة

- القوّة الفاعلة، لا يُوصف بها إلا المبدأ المحرّك (غ، ع، ٣٣٣، ١٧)

## قوة الفعل

- إنّ قوّة الفعل في الموجود تقابل قوّة الإنفعال في غيره (س، ج، ٢٣٦، ١)

## قوة فعلية

- قوّة مبدأ التخيير: إمّا في المنفعل، وهو القوّة الإنفعاليّة. وإمّا في الفاعل، وهو القوّة الفعلية (غ، ع، ٣٣٢، ١٨)

## قوة وفعل

- الموجود قسمان: إما بالقوّة وإما بالفعل. والضروريّ يقال على ما بالفعل والممكن يقال على ما بالقوّة (ش، ع، ١١٧، ١٤)
- الأشياء التي هي بالفعل أقدم من الأشياء التي هي بالفعل نارة وبالقوّة تارة (ش، ع، ١٢٤، ٢٦)
- بعض الموجودات توجد بالفعل دون القوّة... وبعضها بالفعل تارة وبالقوّة تارة... وبعض الأشياء مع القوّة فقط (ش، ع، ١٣٥، ١)
- قد تكون المقدمّة مقدّمة بالفعل وإن كانت الكليم الوجوديّة موجودة فيها بالقوّة وفي الضمير (ش، ق، ١٣٩، ١١)

## قول

- التي تقال (الأقوال): منها ما تقال بتأليف، ومنها ما تقال بغير تأليف. فالتّي تقال بتأليف كقولك: الإنسان يُخضِر، الثور يُغَلِب، والتي تقال بغير تأليف كقولك: الإنسان، الثور، يُخضِر، يُغَلِب (أ، م، ٤، ٢)

- كل واحد من التي تقال (الأقوال) بغير تأليف أصلاً، فقد بدلَ إما على «جوهر» وإما على «كم»، وإما على «كيف»، وإما على «إضافة»، وإما على «أين»، وإما على «متى»، وإما على «موضوع»، وإما على «أن يكون له»، وإما على «يفعل»، وإما على «بفعل» (أ، م، ٦، ٢)
- أما القول فهو لفظٌ دالٌّ، الواحدٌ من أجزائه قد

الإحتجاجي فهو قياسٌ جدليّ. وأما المُغالط  
فهو قياسٌ مرائيّ. وأما المشكك فهو قياسٌ  
جدليّ بالتقيض (أ، ج، ١٦، ٧٢١)

- الشبهة تدخل على القول لما فيه من النقص (أ،  
س، ٨٠١، ٥)

- القول الواحد إذا تغيّر وَضْعُ المقدّمة فيه كانت  
جميع التاليفات الكائنة عنه على مثالي واحد،  
لأنه من الواجب أن يكون رفعا الأقاويل  
المشهورة بأقاويل مثلها مشهورة (أ، س،  
٣، ١٠٠٤)

- القول قسمان: مطنب ووجيز. والوجيز منه دالٌّ  
على اشتقاق الأسماء، ومنه دالٌّ على ذات  
الشيء، وهو الحدّ (ب، ح، ١٠٢، ٢)

- القول لفظٌ مركّبٌ دالٌّ على جملة معنى، وجزؤه  
دالٌّ بذاته لا بالقرّض على جزء ذلك المعنى،  
وإنما قيل فيه جزءٌ دالٌّ على جزء ذلك المعنى،  
لِتَفْصُلِ بينه وبين اللفظ المركّب الذي يدلُّ على  
معنى مفرد كقولنا عبد الملك الذي هو لقبٌ  
لشخص (ف، ع، ١٣٩، ١)

- (القول) إذا كان من رئيس إلى مرؤوس كان  
أمراً، وإذا كان من مرؤوس إلى رئيس كان  
تضرعاً، وإذا كان من المساوي إلى المساوي  
كان طلباً. والنداء مشترك يُستعمل في الثلاثة  
الباقية، وكل واحد من تلك الثلاثة مركّب من  
اسم وكلمة متقبلة (ف، ع، ١٣٩، ١٥)

- قد يكون القول مركّباً من استقراء وقياس،  
وذلك أن يلتمس إنسان بيان مطلوب بقياس في  
الشكل الأول، فتكون صغرى مقدمتي القياس  
بيّنة وكبراهما وهي التي سيّلتها أن تكون أبداً  
كلية لتفيد ضرورة لزوم النتيجة غير بيّن أنها  
كلية، فيروم تصحيح كليتها بأن يُستقروا  
جزئيات موضوعاتها وهو الحد الأوسط، ثم

يدلّ على إنفراده على طريق أنه لفظه، لا على  
طريق أنه إيجاب. وأعني بذلك أن قولي  
«إنسان» مثلاً قد يدلّ على شيء، لكنه ليس يدلّ  
على أنه موجود أو غير موجود، لكنه يصير  
إيجاباً أو سلبيّاً إن أضيف إليه شيء آخر (أ، ع،  
٢، ٦٣)

- كل قولٍ فدالٌّ، لا على طريق الآلة، لكن كما  
قلنا على طريق المواطأة (أ، ع، ٩، ٦٣)

- ليس كل قولٍ بجازم، وإنما الجازم القول الذي  
وجد فيه الصدق أو الكذب؛ وليس ذلك  
بموجود في الأقاويل كلها. ومثال ذلك:  
الدعاء، فإنه قول ما، لكنه ليس بصادق ولا  
كاذب (أ، ع، ١٠، ٦٣)

- القول أنه لا يمكن أن يكون، ومحالٌّ أن  
يكون، وإضطرابي ألا يكون - إما أن يدلّ على  
معنى واحد، وإما أن يكون بعضه صادقاً على  
بعض (أ، ق، ١٤٢، ١٢)

- القول أنه يمكن الشيء في الشيء قد يوجد على  
ضربين: إما بأن يكون موجوداً فيه، وإما بأن  
يكون ممكناً أن يوجد فيه (أ، ق، ٧، ١٤٥)

- القول الخارج قد يُعاند دائماً، لكن القول  
الباطن ليس يُعاند دائماً (أ، ب، ١١، ٣٤٠)

- القول الموصوف ليس هو تحديداً (أ، ج،  
١٥، ٦٧٩)

- يكون سبب فساد القول من قبّل السائل لتركه  
التسليم والإنقياد للأشياء التي عنها الإصابة فيه  
نلقاه الوضع (أ، ج، ٨، ٧١٧)

- أما إن كان القول برهاناً على شيء من الأشياء  
وكان لا يناسب النتيجة في حالٍ من الأحوال،  
فذلك القول ليس قياساً على تلك النتيجة. وإن  
كان يخيل أنه بهذه الحال فإنما ذلك تضليل، لا  
برهان. فأما الفلسفي فهو قياسٌ مُبرهن. فأما



- (ف، ح، ١٦٢، ١١)
- القول مركَّب من ألفاظ، والتطوُّق والتكلم هو استعماله تلك الألفاظ والأقاول وإظهارها باللسان والتصويت بها ملتصقا للدلالة بها على ما في ضميره (ف، ح، ١٦٣، ١٠)
- القول يجري مجرى الجنس وهو ينقسم إلى خمسة أنواع: إلى المتضرع، وإلى المنادى، وإلى الأمر، وإلى السائل، وإلى القول الجازم. فالمتضرع بمنزلة القول يا رب ارحمني. والمنادى بمنزلة قولنا يا زيد أقبل. والأمر بمنزلة قولنا هلم فعتجل المصير إلينا. والسائل بمنزلة قولنا هل النفس موجودة. والقول الجازم بمنزلة القول بأن الإنسان حيوان (ز، ع، ٢٦، ١٨)
- القول صوت دال بتواطؤ جزء من أجزائه الكبار يدل على إنفراده دلالة لفظ لا دلالة لإيجاب ولا سلب. فقولنا فيه صوت يقوم مقام الجنس. وقولنا فيه دالة لتفصيله من الألفاظ غير الدالة. وقولنا فيه بتواطؤ لتفصيله من أصوات البهائم التي هي بالطبع. وقولنا فيه إن جزءا من أجزاء الكبار يدل على إنفراده لفصله من الإسم والكلمة. فإن أجزاء الإسم والكلمة لا يدل على انفرادها. وقولنا فيه دلالة لفظية لتفصيله من المقدمات التي يدل دلالة الإيجاب والسلب (ز، ع، ٣٤، ٧)
- المقول، وهو المركَّب من المقاطع (س، م، ١٢٢، ٩)
- القول كثير؛ فالقول إنما له خاصية الكم من حيث الكثرة التي فيه وهي العدد؛ فإذا لم تلتصفت إلى الكثرة التي فيه، التي هو محصل منها، ولا إلى الزمان الذي يساقها، ولا إلى مقادير ما يتولد منه الصوت أو فيه، لم تجد للقول كمية
- يُضيفها إلى الصغرى ويُنتج النتيجة التي قصد بيانها من أول الأمر (ف، ق، ٤٠، ٥)
- القول المركَّب من قياس واستقراء يُرَامُ به تصحيح كلية المقدمة الكبرى التي بها ضرورة يفاد لزوم النتيجة في ذلك القياس قول مختل لا يلزم عنه كلية المقدمة الكبرى (ف، ق، ٤٢، ٤)
- أي قول لم يكن تأليفه أحد التأليفات التي ذكرناها (من القياسات)، زيد أو نقص منه وبُذِلَ تربيته وصُيِّرَ تأليفه أحد التأليفات التي ذكرناها، وبقي المفهوم من القول الأول على حالته، كان ذلك القول قياسا. وأي قول أُبْدِلَ مكانه أحد التأليفات التي ذكرناها وتغيَّرَ المفهوم عن القول الأول وصار المقصود بالثاني غير المقصود بالأول فإن الأول ليس بقياس (ف، ق، ٨٧، ٨)
- قد يؤخذ القول مكان الحد بأن تؤخذ حدود أجزاء الحد، فيصير مجموعها دالاً على ما يدل عليه مجموع أجزاء الحد (ف، ح، ٨٦، ١)
- القول قد يُعنى به على المعنى الأعم كل لفظ، كان دالاً أو غير دال (ف، ح، ٦٣، ١٩)
- القول قد يُعنى به على المعنى الأخص كل لفظ دال، كان اسماً أو كلمة أو أداة (ف، ح، ٦٣، ٢٠)
- القول قد يدل على القول المركوز في النفس (ف، ح، ٦٣، ٢٢)
- الحدُّ هو قولٌ ما (ف، ح، ٦٤، ١)
- الرسمُ أيضًا هو قولٌ ما (ف، ح، ٦٤، ٢)
- القول الذي يقتضى به شيء ما فهو يقتضى به إما قولٌ ما وإما فعلٌ شيء ما. والذي يقتضى به فعل شيء ما فمعه نداء، ومنه تضرع، وطلبته، وإذن، ومنع، ومنه حث، وكف، وأمر، ونهي

البَّتَّة (س، م، ١٢٣، ٥)

- أمَّا القول فهو اللفظ المؤلَّف؛ وهو اللفظ الذي قد يدلُّ جزؤه على الانفراد دلالة اللفظ؛ أي اللفظة التامة، لا كالأداة وما معها، وإن كان لا يدلُّ على إيجاب وسلب؛ فإنَّ دلالة الإيجاب والسلب أخصَّ من دلالة اللفظ، فإنَّ قولنا: الإنسان كاتبٌ قولٌ، لأنَّ الإنسان جزء من هذه الجملة ويدلُّ، وليس كالمقطع من لفظه الإنسان، فإنَّه لا يدلُّ أصلاً، من حيث هو جزء منه (س، ع، ٣٠، ٤)

- القول أيضًا حكمه حكمُ الألفاظ المفردة في أنه لا يدلُّ، من حيث و قول، إلَّا بالتواطؤ (س، ع، ٣٠، ١١)

- قد يكون القول باختلاف التركيبين والتفصيلين، كما قلنا في باب المراء، مغلطاً بسبب تضاعف المفهوم (س، س، ١٦، ٢)

- يكون القول المأخوذ قياساً بعد وضع ما وُضِعَ فيه، ليس يلزم عنه قول آخر غيره، فإنَّ القياس في هذه المواضع ليس قياساً على المطلوب المحدود. وهذا إمَّا أن يكون لا يلزم عنه شيء فلا يكون تأليفه قياساً، وهو قسم؛ وإمَّا أن لا يكون القول اللازم آخر غير الموضوعات، وهذا هو المصادرة على المطلوب الأوَّل؛ وإمَّا أن يكون غيره ولكن ليس المطلوب، وهو وضع ما ليس بعلة علة (س، س، ٢٨، ٩)

- إنَّ القول لا يتمدَّى السماع إلى الاعتقاد (س، س، ٤٨، ٣)

- أمَّا القول فهو كل لفظ مؤلَّف لجزئه معنى. ومنه (قول تام) ومنه (قول غير تام) (س، س، ٩، ٥٨)

- القول هو اللَّفْظ المؤلَّف، وهو اللَّفْظ الذي قد يدلُّ جزؤه على الانفراد دلالة اللَّفْظ، أي اللَّفْظ

التام، وإن كان لا يدلُّ على إيجاب وسلب، فإنَّ دلالة الإيجاب والسلب أخصَّ من دلالة اللَّفْظ، كقولنا الإنسان كاتب (مر، ت، ٤٣، ٦)

- القول... كالجنس للقياس، وليس يُعنى بالقول، المسموع منه؛ بل هو مقول على القياس من حيث هو مسموع ومعقول جميعاً (مر، ت، ١٠٨، ٣)

- القول اللازم عنه (القياس) يُسَمَّى قبل اللزوم (مطلوباً) ويعد اللزوم (نتيجة) (غ، ع، ١٣١، ١٣)

- قول أمكن أن يحصل مقصوده، ويُرَدُّ إلى ما ذكرناه من القياس، فقوته قوَّة قياس، وهو حجة، وإن لم يكن تأليفه ما قدَّمناه من التأليف (غ، ع، ١٧٨، ١)

- كل قول... إذا توَّمل واشتجن، لم تحصل منه نتيجة، فليس بحجة (غ، ع، ١٧٨، ٣)

- ظنَّ بعضهم أن القول نوع آخر للمفصل سوى العدد وليس كذلك. فإن كميته بسبب عروض العدد له (سي، ب، ٦٢، ١٧)

- القول أي المفيد للتصوُّر منه ما يُسَمَّى حدًّا، ومنه ما يُسَمَّى رسمًا، ومنه ما هو شارح لمعنى الاسم من حيث اللغة فقط، والخطب فيه يسير (سي، ب، ٨١، ٦)

- القول هو اللفظ المرغَّب، وهو الذي تدلُّ أجزاؤه على معان هي أجزاء معنى الجملة (سي، ب، ٩٨، ٢٣)

- القول ما هو تام الدلالة، ومنه ما هو ناقصها. أما تام الدلالة فهو الذي كل جزء منه يدلُّ بانفراده على معنى مستقل بنفسه، كقولك زيد كاتب وراعي الشاة وباب الدار. والناقص الدلالة هو الذي لا تتم دلالة أحد جزأيه

- بانفراده إلا مقرونًا بالآخر، كقولك لا إنسان وفي الدار وزيد كان (سي، ب، ٩٩، ١)
- أجزاء القول ليس لها ثبات ولا يلحق المتأخر منها المتقدم (ش، م، ٣٠، ٢١)
- القول... ظاهر من أمره أنه كمّ لأنه يقدر بجزء فيه، وهو أقل ما يمكن أن يُنطق به (ش، م، ٣٩، ١٣)
- الموجبة قول موجب والسالبة قول سالب (ش، م، ٦٣، ٣)
- سبب الصدق والكذب في القول... هو وجود شيء موصوفًا بأحد المتقابلين خارج النفس (ش، م، ٧٠، ٧)
- القول هو لفظ دالّ الواحد من أجزائه الأزل على أنه جزء مُفرد يُدلّ على انفراده على جهة الفهم والنسور لا على جهة الايجاب والسلب (ش، ع، ٨٦، ٩)
- القول إنما يدلّ على طريق التواطؤ لا بالطبع، ولا على طريق أن لكل معنى مركّب لفظًا يدلّ عليه بالطبع من غير أن توجد تلك الدلالة في لفظ آخر غيره (ش، ع، ٨٦، ١٨)
- قد يقال في القول إنه واحد إذا كان حدًا لشيء واحد (ش، ع، ٨٧، ١٤)
- كل قول: إما أن يكون واحدًا أو كثيرًا. فإن كان واحدًا: فإما أن يكون واحدًا من قِبَل أن الموضوع فيه والمحمول يدلّان على معنى واحد؛ وإما أن يكون واحدًا من قِبَل الرِّباط الذي يربطها وهي الأقاويل التي يوجد فيها أكثر من موضوع واحد ومحمول واحد... وإن كان القول كثيرًا: فإما أن يكون كثيرًا من قِبَل أن المحمول فيه أو الموضوع أو كليهما يدلّان على معاني كثيرة، وإما من قِبَل أنه ليس لها رباط يربطها (ش، ع، ٨٧، ٢١)
- القول... بصديق أو يكذب (ش، ع، ٨٩، ١)
- يمكن أن يُحكّم بالقول من جهة ما هو في النفس على ما هو موجود خارج النفس أنه غير موجود، وعلى ما هو موجود أنه موجود (ش، ع، ٨٩، ١٠)
- يقال في القول إنه ضدّ للقول أو مقابل له من جهة تقابل الاعتقادات التي في النفس (ش، ع، ١٢٧، ١٥)
- أي قول لا يوجد فيه شيء واحد مكرّر مرتين... ذلك القول ليس بقياس لأنه إذا لم يوجد فيه حدّ واحد مكرّر مرتين فليس فيه حدّ أوسط، وإذا لم يكن هنالك حدّ أوسط فليس هنالك قياس (ش، ق، ٢٦١، ٢١)
- قول اضطراري**
- القول الاضطراري قد يتجه قياسٌ توجد فيه مقدّمة واحدة اضطرارية، وأنه في الاضطراري والمطلق: واجبة كانت المقاييس أو سالبة، فإن إحدى المقدّمين شبيهة لا محالة بالنتيجة (أ، ق، ١٤١، ١٣)
- قول بسيط ومركب**
- (القول) البسيط هو ما رُكّب من محمول واحد وموضوع واحد لا من محمول أكثر من واحد وموضوع أكثر من واحد (ش، ع، ٨٧، ١١)
- (القول) المركّب هو المركّب من قولين بسيطين (ش، ع، ٨٧، ١٣)
- ... القول البسيط يكون واحدًا متى كان الموضوع فيه دالًّا على معنى واحد وكذلك المحمول (ش، ع، ٨٧، ١٨)
- القول المركّب يكون واحدًا برِباط يربطه،

ويكون كثيرًا إذا لم يكن له رباط يربطه (ش)،  
ع، ٨٧، ٢٠

قول تام

- القولُ التام أجناسُهُ عند كثير من القدماء  
خمسَةٌ: جازمٌ وأمرٌ وتصرُّعٌ وطلبَةٌ ونداءٌ (ف)،  
ع، ١٣٩، ١١

- قول تام، وهو الذي كل جزء منه لفظ تام  
الدلالة: إسم، أو فعل - وهو الذي يسميه  
المنطقيون «كلمة» - وهو الذي يدلُّ على معنى  
موجود لشيء غير معيَّن في زمان معيَّن من  
الآزمنة الثلاثة، وذلك مثل قولك: حيوان ناطق  
(س، أ، ١٩١، ١١)

- القول التام، هو الذي كل جزء منه دالٌّ دلالة  
محضلة. مثل المؤلف من الأسماء وحدها أو  
من الأسماء والأفعال (س، ش، ٥٨، ١١)

قول جازم

- ليس كل قولٍ بجازم، وإنما الجازم القولُ الذي  
وجد فيه الصدق أو الكذب؛ وليس ذلك  
بموجود في الأقاويل كلها. ومثال ذلك:  
الدعاء، فإنه قول ما، لكنه ليس بصادق ولا  
كاذب (أ، ع، ٦٣، ١٠)

قد يجبُ ضرورةً في كل قولٍ جازم أن يكون  
جازمًا عن كلمة أو عن نصريف من تصاريف  
كلمة. وذلك أن قول الإنسان ما لم يُسْتَنْقِ معه  
أنه الآن، أو كان، أو يكون، أو شيءٌ من نظائر  
هذه فليس هو بعدُ جازمًا (أ، ع، ٦٤، ٤)

- القول الجازم يكون واحدًا متى كان دالًّا على  
واحدٍ أو كان بالرباط واحدًا؛ ويكون كثيرًا متى  
كان دالًّا على كثير، لا على واحد، ولم يكن  
مرتبطًا (أ، ع، ٦٤، ١٥)

- القولُ الجازمُ هو الذي يصدق أو يكذب، وهو  
مركَّبٌ من محمول وموضوع (ف، ع،  
١٣٩، ١٢)

- القولُ الجازمُ فإنه صادقٌ أو كاذبٌ بينته وبذاته  
لا بالعرض (ف، ع، ١٤٠، ١٨)

- الذي يُعطي به الإنسان غيره شيئًا ما فهو قول  
جازمٌ إمَّا إيجاب وإمَّا سلب، حملتي أو شرطتي،  
ومنه التعمُّج، ومنه التعمُّي، ومنه سائر  
الأقاويل التي تأليفها أو شكلها يدلُّ على  
انفعال آخر مقرون به (ف، ح، ١٦٢، ٥)

- جواب النداء إقبالٌ أو إعراض، وجوابُ  
التصرُّع والطلبَةُ بذلٌ أو منع، وجواب الأمر  
والنهي وما شاكله طاعة أو معصية، وجواب  
السؤال عن الشيء إيجاب أو سلب وهما جميعًا  
قولٌ جازمٌ (ف، ح، ١٦٣، ١٨)

- إن القول الجازم هو الذي قد حُكِمَ فيه محمول  
لموضوع على طريق الثبات، بمنزلة قولنا إن  
الإنسان حيوان، فإنه ليس وجود الحيوان  
للإنسان من قبَل وجود شيء آخر (ز، ع،  
٢٦، ١٠)

- القول الجازم هو صوت دال بتواطؤ جزء من  
أجزائه الكبار يدل على إنفراده دلالة لفظ لا  
دلالة إيجاب وسلب ويدخله الصدق والكذب.  
وأما الصدق فإذا انطبق على الأمور، وأما  
الكذب فإذا لم يطابقه (ز، ع، ٣٥، ٥)

- القول الجازم فلا بدَّ فيه من كلمة لأن القول  
الجازم مركَّبٌ من محمول وموضوع.  
والموضوع اللفظة الدالَّة عليه إسم والمحمول  
(ز، ع، ٣٥، ٨)

- النافع في العلوم هو إمَّا التركيب الذي على نحو  
التقييد، وذلك في إكتساب التصورات بالحدود  
والرسوم وما يجري مجراها، والتركيب الذي

- القول منه تام ومنه غير تام. والنام منه الجازم ومنه غير الجازم مثل الأمر والنهي (ش، ع، ٨٧، ٥)
- القول الجازم هو الذي يتصف بالصدق والكذب. وهو صنفان بسيط ومركّب (ش، ع، ٨٧، ١٠)
- يكون القول الجازم... كثيراً متى كان المحمول فيه يدلّ فيه على معانٍ كثيرة والموضوع أو كلاهما (ش، ع، ٨٧، ١٩)
- كل قول جازم... لا يدلّ فيه من كلمة، أعني فعلاً أو ما يقوم مقام الكلمة في رباط المحمول بالموضوع (ش، ع، ٨٨، ١٠)
- القول الجازم الذي الموضوع فيه إسم والمحمول إسم لا يدلّ فيه من كلمة أو ما يقوم مقام الكلمة تدلّ على ارتباط المحمول بالموضوع (ش، ع، ٨٨، ١١)
- القول الجازم هو الذي يصدق أو يكذب (ش، ع، ١٤٥، ٧)
- القول الجازم إذا وُضع على جهة التسلّم وليكون جزء قياس سُمّي مقدّمة، وإذا فُحص عنه على جهة إثبات أحد التقيصين فيه أو إبطاله سُمّي مسئلة (ش، ج، ٥٠٣، ٨)
- قول جازم بسيط**
- القول الجازم البسيط، وهو الحملّي، وأبسطه الموجب، ثم بعده السالب (س، ع، ٣٣، ١٥)
- القول الجازم البسيط هو الحملّي، إن عُيِّت بالبيسط آخرُ ما انتهى إليه التحليل في جنس، والجنس هنا هو القول (مر، ت، ٤٥، ١٩)
- قول شارح**
- القول الذي يُلخّص به معنى ما سبيله من على سبيل الخبر، وذلك في إكتساب التصديقات بالمعيار وما يجري مجراها. وهذا النحو من التركيب يحدث منه جنس من القول يُسمّى جازماً (س، ع، ٣٢، ٢)
- القول الجازم يقال لجمع ما هو صادق أو كاذب (س، ع، ٣٢، ٣)
- القول الجازم يُحكّم فيه نسبة معنى إلى معنى إمّا بإيجاب أو سلب (س، ع، ٣٢، ٦)
- قول جازم، كان حملياً أو شرطياً، فإنّه مفتقر في لغة اليونانيين إلى إستعمال الكلمات الوجودية، وهي الكلمات التي تدلّ على نسبة وزمان من غير أن يتحصّل فيها المعنى المنسوب إلى الموضوع الغير المعين، إلا ما كان الأصل بعينه كلمة (س، ع، ٣٧، ٦)
- إذا قلت «زيد كاتب» لم تجد له فحوى أولاً إلا ما هو صادق أو كاذب. أي لا تجده إلا والأمر مطابق للتصوّر من معناه في النفس فتجد هناك تصوّراً مطابقاً له الوجود في نفسه. وإنما يكون التصوّر صادقاً إذا كان كذلك. وإنما بصير مبدأ للتصديق في أمثال هذه المركّبات إذا كان اعتقد مع التصوّر هذه المطابقة. وهذا القسم من القول والمعنى المؤلف يُسمّى «قضيّة» ويُسمّى «قولاً جازماً» (س، ش، ٦٠، ١٦)
- القول الجازم يُحكّم فيه نسبة معنى إلى معنى، إمّا بإيجاب أو سلب، وذلك المعنى إمّا أن يكون فيه أيضاً مثل هذه النسبة أو لا يكون (مر، ت، ٤٤، ٧)
- القول الجازم ليس بحملي، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فقد حكّم هنا بإيجاب نسبة الاتصال بين قولنا: «الشمس طالعة» وقولنا: «فالنهار موجود» فأوجب نلّو الثاني للأوّل (مر، ت، ٤٤، ٩)
- القول الذي يُلخّص به معنى ما سبيله من

## قول صادق

- القول الصادق إنما هو في نحو واحد، وهو الذي في غاية العموم، متى كان قد نتج نتجاً لا يحتاج معه إلى زيادة في السؤال (أ، ج، ٧، ٧٢٣)
- القول الذي يصدق أو يكذب يُسمى الجازم ويسمى الحكم (ش، ع، ١، ٨٩)
- .. طبيعة الموجود تابعة للقول الصادق، والقول الصادق تابع لها (ش، ع، ٢٠، ٩٥)
- القول الصادق (في صناعة الجدل) ... ثلاثة أضرب: الأول هو أحدها أن يكون مؤلفاً من مقدمات في نهاية الشهرة وقد سلّمها المجيب ويكون شكله شكلاً متبجاً وأولاً للمقصود إنتاجه. والضرب الثاني أن يكون مؤلفاً من مقدمات متوسطة في الشهرة والحمد قد سلّمها المجيب وتكون منتجة للمطلوب أولاً وبالذات. والضرب الثالث أن يكون القول مؤلفاً من مقدمات بعضها تسلّمها من المجيب وبعضها أتى بها من عند نفسه، إلا أن التي أتى بها من عند نفسه هي في النهاية من الحمد (ش، ج، ٢، ٦٥٣)

## قول على الكل

- ما نقول فيه إنه على الكل، فهو شيء لم يكن على البعض دون أن يكون على البعض الآخر أو لا كان في وقت ما موجوداً وفي وقت آخر غير موجود (أ، ب، ١، ٣٢٢)

## قول غير تام

- القول غير التام هو كل قول أمكن أن يكون جزءاً لأحد هذه الخمسة، وقوم يزعمون أن التي ليست منها جازمة قد تكون كاذبة أو

الأسماء هذه السبيل يُسمى القول الشارح، وليس هو حدّاً له، اللهم إلا أن يُسميه مسمّ حدّاً باشتراك الاسم (ف، ب، ١٦، ٨٠)

- يُسمى الشيء الموصل إلى التصوّر المطلوب [قولاً شارحاً] فمنه حدّ ومنه رسم ونحوه (س، أ، ٤، ١٨٤)

- يُسمى الأمر المؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة مؤدّية إلى التصوّر قولاً شارحاً، فمنه حدّ ومنه رسم (سي، ب، ٤، ٢٧)

- (القول الشارح) ويزادفه المعرف ويسمى قولاً، لأنّ القول هو المركّب (ه، م، ١٠، ١٩)

- إنما سمي (قولاً) شارحاً لشرحه الماهية إمّا بكنهها وهو الحد، أو بوجه يميّزها عمّا عداها وهو الرسم (ه، م، ١٠، ٢٧)

- إن الموصل إلى التصورات يدعى بالقول الشارح كالحّد والرسم والمثال (ض، س، ١٠، ٢٤)

- لا يتوصّل إلى التصوّر إلا بالقول الشارح وهو الحدود (ض، س، ٢٦، ٢٧)

## قول شرطي

- صحّة كلّ واحد من المقدم والتالي فليس يتضمّنهما قول شرطي أصلاً، بل قد يتفق أن لا يكون ولا واحد منهما صحيحاً، بل إنّما يتضمّن القول الشرطي صحّة الاتصال فقط (ف، ج، ٣، ١٠٤)

## قول شرطي حقيقي

- القول الشرطي الحقيقي هو الذي يكون إيجاب تاليه لمفدّمة على سبيل اللزوم عن وضعه (س، ق، ١٩، ٢٣٤)

فيه إسمًا مشتركًا بمنزلة قولنا الكلب يمشي، لأن إسم الكلب مشترك أو المحمول فيه إسم مشترك بمنزلة قولنا الإنسان يتحرك، فإن إسم الكلب مشترك أو المحمول فيه إسم مشترك بمنزلة قولنا الإنسان يتحرك، فإن الحركة إسم مشترك. أو يكون الموضوع والمحمول فيه إسمين مشتركين بمنزلة قولنا الكلب يتحرك (ز)، ع، ٣٦، ١٢)

## قول كاذب

صادقة. وزعموا أنها إنما تكون صادقة متى قُصِدَ بالأمر أو بغيره من الأقاويل الباقية من الأربعة أن يفعلَ الذي يُخاطب ما هو ممكن في نفسه، أو ممكنٌ له أن يفعل، وتكون كاذبة متى قُصِدَ أن يفعلَ ما ليس بممكنٍ وليس الأمرُ على ما قالوا (ف، ع، ١٤٠، ٨)

## قول مثالي

- الاستغراء إنما يكون بأن يوجد الحكم في جميع جزئيات الكلّي أو في أكثرها، والقول المثالي يكون بجزئي واحد يقوم هذا الجزئي الواحد في المثال مقام جميع الجزئيات أو أكثرها في الاستغراء (ف، ق، ٣٧، ٥)

## قول مفضل

- القول المفضل المستعمل في تعريف الشيء وتمييزه ربّما كان تمييزه المُعرّف تمييزًا عن بعض دون بعض: فإن كان بالعرضيات فهو رسم ناقص، وإن كان بالذاتيات فهو حدٌ ناقص؛ وربّما كان إنمّا يميّزه عن الكلّ: فإن كان بالعرضيات فهو رسم تامّ، وخصوصًا إن كان الجنس قريبًا فيه؛ وإن كان بالذاتيات فهو عند الظاهريين من المنطقيين حدٌ تام، وعند المحصلين إن كان إشمعل على جميع الذاتيات إشماعًا لا يشذ به منها شيءٌ فهو حدٌ تامّ، وإن كان يشذ منها شيءٌ فليس حدًا تامًا (س، ب، ٢، ٥)

- أما القول الكاذب فقد يكون على أربعة أضرب: فأحد الضروب أن يظهر من أمره أنه مُنتج وليس كذلك - ويدعى قياسًا مراتبًا - والضرب الثاني متى كان منتجًا إلا أنه لا ينتج الأمر الموضوع بدءًا، بمنزلة ما يعرض للذين يبيّنون الشيء بطريق الخلف. أو يكون منتجًا للأمر الموضوع بدءًا إلا أنه بغير الطريق الصناعي، وأعني بذلك متى كانت الطريق غير طيبة فتوهم أنها طيبة أو هندسية أو جدلية كان الأمر الناتج صادقًا أو كاذبًا. والضرب الثالث متى كان منتجًا من أشياء كاذبة، فإن النتيجة عند ذلك تكون في وقت كاذبة، وفي وقت صادقة، لأن الكذب ينتج دائمًا من الأشياء الكاذبة؛ وأما الصدق فقد يمكن أن ينتج من أشياء ليست صادقة (أ، ج، ٧٢٣، ١٢)

## قول كثير بالذات

- (القول) الكثير بالذات هو الذي قد صُرح فيه بالكثير بمنزلة قولنا زيد يمشي وعمرو يتكلم (ز، ع، ٣٦، ١١)

## قول كثير بالعرض

- (القول) الكثير بالعرض إما أن يكون معه رباط أو يكون بالقوة كثيرًا، إما أن يكون الموضوع

## قول ناقص

- قول ناقص، مثل قولك «في الدار» وقولك «لا

ونسبة تابعة لتغير الشيء الذي فيه الظن والقول  
لا حدوث شيء بذاته (ش، م، ٢٥، ٣)

#### قولان

- إن القولين أو الأمرين يكونان متشابهين إن  
كانت نسبتها إلى النتيجة أو إلى البرهان نسبة  
واحدة (ف، ج، ٥٧، ١٩)

#### قوى

- القوى خمسة: قوة الحس، وقوة التخيل، وقوة  
الفكر، وقوة العقل، وقوة الرأي (ز، ق،  
٤، ٩٦)

#### قوى ذهنية

- القوى الذهنية التي بها يُصدَّق... منها ما  
يُصدَّق تارة ويُكذَّب تارة بمنزلة قوَى الظن  
والفكر، ومنها ما يُصدَّق دائماً بمنزلة العلم  
الحاصل عن البرهان والعقل الذي هو  
المقدّمات الأول (ش، ب، ٤٩٠، ٢١)

#### قياس

- أما القياس فهو قول إذا وُضِعَتْ فيه أشياء أكثر  
من واحد لزم شيء ما آخر من الإضطرار لوجود  
تلك الأشياء، الموضوع بذاتها. وأهني:  
«بذاتها» أن تكون لا تحتاج في وجوب ما  
يجب عن المقدمات التي أُلْفَتْ منها القياسُ إلى  
شيء آخر غير تلك المقدمات (أ، ق،  
١، ١٠٨)

- القياس الإضطراري من حدود إضطرارية،  
والمطلق من حدود مطلقة، والممكن من حدود  
ممكنة (أ، ق، ١٣٢، ١٣)

- لا يكون قياس يُنتج القول المطلق من غير أن

إنسان» فإنَّ الجزء من أمثال هذين يراد به  
الدلالة (س، أ، ١٩١، ١٥)

- (القول) الناقص، ما هو مؤلَّف من جزئين:  
جزء منه غير تام الدلالة وجزء تام الدلالة. مثل  
المؤلَّف من أداة وشيء آخر. مثل قولك «لا  
إنسان» أو «في الدار» وقولك «ما صح» فإن هذه  
قد الحق بالدالِّ منها شيء ناقص الدلالة فلم  
يرفعه عن درجة البساطة رفعاً كبيراً. وكذلك إذا  
قلت «زيد» قدّمت أداة تجيء لمعنى لا محالة  
مقرونة بزيد. فهذه ليست أقوالاً تامة. ولكنها  
في جملة الأقوال لا محالة (س، ش،  
١٣، ٥٨)

#### قول واحد بالذات

- (القول) الواحد بالذات هو الذي فيه محمول  
واحد بالطبيعة لموضوع واحد بالطبيعة بمنزلة  
قولنا الإنسان حيوان. وهذا القول ينقسم إلى  
الأول الذي هو الإيجاب وإلى الثاني الذي هو  
السلب (ز، ع، ٣٦، ٤)

#### قول واحد بالعرض

- (القول) الواحد بالعرض فهو الذي يرباط قد  
رُبط بعض أجزائه ببعض، فإذا خلي عنه الرباط  
صار القول أقاويل كثيرة بمنزلة قولنا زيد يمشي  
وعمره يتكلم (ز، ع، ٣٦، ٦)

#### قول وظن

- القول والظن... ليس إنما يقبلان الصدق  
والكذب بأن يتغيرا في أنفسهما لكن بأن يتغير  
الشيء الذي تعلق به الظن خارج الذهن في  
نفسه (ش، م، ٢٤، ١٩)

- الصدق والكذب في القول والظن إضافة ما



- تكون كلتا المقدمتين مطلقتين (أ، ق،  
١٢، ١٤١)
- القياس الواجب يُبطلُ القياس السالب،  
والسالب يبطل الواجب (أ، ق، ١٣، ١٤٨)
- إن أُخذت المقدمات موجودة في وقت محدود  
لا يكون قياس، لأنه ليس شيء يمنع أن يكون  
الإنسان وقتًا ما موجودًا في كل متحرك، إذا لم  
يتحرك شيء غيره، والمتحرك ممكن في كل  
فرس، ولكن الإنسان غير ممكن في شيء من  
الفرس (أ، ق، ١٥٢، ١٢)
- أما القياس الذي يتبين بالانعكاس فهو إذا كانت  
المقدمة التي عند الطرف الأكبر كلية مطلقة،  
وكانت الجزئية سالبة ممكنة (أ، ق،  
١٥٥، ١٥)
- لا قياس واحدًا يكون البتة لشيء على شيء إذا  
لم يوجد بينهما وسيط مضاف إلى كل واحد  
منهما بالصفة، لأن القياس المرسل من  
مقدمات (أ، ق، ١٧٧، ١٤)
- أما القياس الذي على هذا الشيء فمن  
المقدمات التي على ذلك الشيء (أ، ق،  
١٧٨، ١)
- أما القياس الذي لهذا الشيء على هذا الشيء  
فمن المقدمات التي لهذا على هذا (أ، ق،  
١٧٨، ٢)
- القياس جزمًا يكون على الكذب في المقاييس  
التي تُرفع إلى المحال. وأما المطلوب الأول  
فيتبين شرطًا (أ، ق، ١٧٩، ١٤)
- بلا مقدمة كلية إما ألا يكون قياس، وإما أن  
يكون - غير أنه ليس على المطلوب - وإما أن  
تكون المقدمة نفسها في المطلوب (أ، ق،  
١٨٠، ٨)
- في كل قياس ينبغي أن تكون مقدمة كلية وأن
- الشيء الكلي من مقدمات كلية يتبين، فإن  
الجزئي قد يتبين من مقدمات كلية، وقد يتبين  
من مقدمات بعضها كلية وبعضها جزئية. فإذا  
إن كانت النتيجة كلية فينبغي أن تكون المقدمات  
كلية. وإن كانت المقدمات كلية فقد يمكن ألا  
تكون النتيجة كلية (أ، ق، ١٨١، ٥)
- في كل قياس إما أن تكون كلتا المقدمتين أو  
الواحدة بالضرورة شبيهة بالنتيجة، أعني ليس  
في أن تكون واجبة أو سالبة، لكن وفي أن  
تكون إضطرارية أو مطلقة أو ممكنة (أ، ق،  
١٨١، ٩)
- القياس إنما يكون بالمقدمات الكلية. فإن  
كانت المقدمة مهملة، فإنه غير بين أنها كلية.  
وإذا حذت المقدمة بالكلّ بان أنها كلية (أ،  
ق، ١٨٩، ٦)
- كل قياس إضطراري، وليس كل إضطراري  
قياسًا (أ، ق، ٢٠٤، ١٠)
- أي كلام لا يوجد فيه شيء واحد مرتين فإنه  
ليس قياسًا، لأنه لم يوجد فيه حدّ أوسط (أ،  
ق، ٢٠٥، ٩)
- ليس في القياس شيء هو صفة لشيء (أ، ق،  
٢١٠، ٤)
- في القياس الواحد ليس كل النتائج بشكل واحد  
تكون، ولكن هذه النتيجة بشكل، وهذه بآخر  
(أ، ق، ٢١٥، ١٢)
- القياس الذي يُتبع المحال يمكن أن يُحلّ لأنه  
قياسًا يتبين. وأما الجزء الآخر منه، فلا، لأنه  
عن شريطة يتبين (أ، ق، ٢١٧، ٨)
- القياس السالب الكلي في الشكل الأول قد  
يُحلّ إلى الشكل الثاني، والذي في الشكل  
الثاني قد يُحلّ إلى الأول؛ وليس ذلك أبدًا،  
ولكن أحيانًا (أ، ق، ٢١٨، ٦)

- إن كان القياس جزئياً وكانت السالبة عند الطرف الأكبر، فإنه ينحلّ إلى الشكل الأوّل (أ، ق، ٥، ٢١٩)
- لا يكون قياس إذا لم يُقرّ في الجواب بمقدّمة كلية (أ، ق، ١١، ٢٨٦)
- الإستقراء من جهة يعارض القياس، لأن القياس - بالواسطة - يبيّن وجود الطرف الأكبر في الأصغر؛ وأما بالإستقراء فيبيّن بالطرف الأصغر وجود الأكبر في الأوسط. والقياس أقدم وأبيّن بالطبع؛ وأما الإستقراء فأبيّن عندنا (أ، ق، ١٥، ٢٩٥)
- القياس الذي نسميه أبودكيس، أعني البرهان، وهذا هو موجود بأن هذه موجودة، أعني التي منها يكون السلوجسموس نفسه، فقد يجب ضرورة ليس أن تكون عارفين بالأوائل فقط: إما بجمعها، وإما ببعضها - لكن أن تكون عارفين بها أكثر (أ، ب، ١٥، ٣١٥)
- يمكن أن يتبيّن البعض من البعض جميع الأشياء التي صودر عليها في الشكل الأوّل عامّاً يبيّن في الأقاويل في القياس (أ، ب، ٢، ٣٢١)
- القياس قد يجب أن يكون من الأشياء الضرورية. وذلك أنه إن كان الذي ليس له عنده القول على لمّ الشيء - والبرهان موجود ليس هو عالمّاً (أ، ب، ١٥، ٣٢٩)
- البرهان ليس هو نحو القول الخارج، لكن نحو القول الذي في النفس، فإنه ولا القياس أيضاً (أ، ب، ١١، ٣٤٠)
- يكون... القياس على «لِمَ هو»، إذ كان قد أُجذّت فيه العلة الأولى (أ، ب، ٦، ٣٥٠)
- الخلافات بين القياس على «أنّ الشيء»، وبين القياس على «لِمَ الشيء» في علم واحد بعينه فهي هذه الخلافات. فأما في علمين مختلفين
- فيكون على نحو آخر، وهذا أن يكون أحد المعلمين ينظر في أحدهما، والعلم الآخر في الآخر منهما (أ، ب، ٦، ٣٥٢)
- إن كانا كلتاهما (أي المقدمتان) سالبتين، فلا يكون قياس (أ، ب، ٨، ٣٥٦)
- الجهل الذي يقال لا على جهة السلب، لكن على جهة الحال والملكة، فهو تُدعة وضلالة تكون بقياس (أ، ب، ١٣، ٣٥٦)
- القياس ما كان يكون على أن الشيء موجود في شكل آخر (أ، ب، ٦، ٣٥٨)
- القياس على أنه ليس بموجود، فقد يكون في الشكل الأوّل والثاني (أ، ب، ٧، ٣٥٨)
- قد يمكن أن يكون قياس، والمقدّمتان كلتاهما كاذبة (أ، ب، ١٠، ٣٥٨)
- قد يمكن أن يكون القياس وإحدى المقدمتين كاذبة، والآخرى صادقة: أيهما كانت (أ، ب، ١، ٣٥٩)
- قد يكون قياس الكذب إذا كانت إحداها (المقدّمتان) كاذبة، وإذا كانت كلتاهما كاذبة (أ، ب، ١٢، ٣٥٩)
- متى كان القياس على الكذب بمتوسط هو مناسباً، فإنه ليس يمكن أن تكون كلتا المقدمتين كاذبة (أ، ب، ٣، ٣٦٢)
- إن كان القياس ليس بمتوسط مناسب، فعنى كان الوسط تحت أ وغير موجود لشيء من ب، فمن الضرورة أن تكون كلتا المقدمتين كاذبة (أ، ب، ١، ٣٦٣)
- كل قياس هو بثلاثة حدود: أحدها يقال فيه إنه يتبيّن أن أ موجودة لـ ح من قبيل أنها موجودة لـ ب وبّ موجودة لـ ح (أ، ب، ٢، ٣٦٦)
- في القياس يكون ذلك الواحد (المبدأ) هو المقدّمة غير ذات وسط، وفي البرهان والعلم

- العقل. فأما في المقاييس التي تبرهن أنه موجود فليس يقع خارجاً ولا واحداً (أ، ب، ١٣، ٣٨٣)
- لا يمكن أن يكون قياس وكلتا المقدمتين سالية (أ، ب، ١٤، ٣٩١)
- لما كان مبدأ القياس هي المقدمة الكلية غير ذات وسط، وكانت هذه إما في البرهانية موجبة، وإما في السالبة سالية، أعني المقدمة الكلية، وكان البرهان الموجب أقدم من السالب وأعرف منه (إذ كانت السالبة إنما تعرف من الموجبة، وكانت الموجبة أقدم من السالبة، كما الموجود أقدم من غير الموجود)، فإذاً مبدأ البرهانية أفضل من مبدأ البرهان السالب، والتي تستعمل مبادئ أفضل هي أفضل (أ، ب، ١٦، ٣٩٢)
- ليس يلزم، إن ارتفع شيء ما، أن يكون هذا نتيجة وتلك هي التي منها؛ لكن إنما يكون ما منه يكون القياس متى ما كانت حاله هذه الحال، وهي أن يوجد إما كالكل عند الجزء، أو كالجزء عند الكل (أ، ب، ٩، ٣٩٤)
- القياس قد يبين شيئاً على شيء بالمتوسط (أ، ب، ٢، ٤١٥)
- أما القياس فليس يأتي به الذي يقول الحد في القسمة (أ، ب، ٣، ٤١٩)
- في القياس يؤخذ ما هو معنى القياس إذا كانت المقدمات التي منها يكون القياس هي دائمة كلياً وجزئاً، كذلك ولا معنى ما هو الوجود له في ذاته يجب أن يكون في القياس، لكن يكون موجوداً إذا كانت هذه موضوعة ناحية (أ، ب، ١٠، ٤٢٠)
- يقاس الشيء من غير أن يستعمل فيه ما هو القياس أو ما الوجود له في نفسه (أ، ب، ٥، ٤٢١)
- ليس الحد والقياس شيئاً واحداً بعينه، ولا أيضاً القياس والحد شيء واحد بعينه (أ، ب، ١٣، ٤٢٤)
- القياس على ما هو الشيء فلا يكون ولا البرهان أيضاً، غير أنه قد يكون ظاهراً بالقياس والبرهان (أ، ب، ٩، ٤٢٨)
- الحد إذن هو قول على معنى ما الشيء غير مبرهن؛ والآخر قياس على معنى ما هو، يخالف البرهان بالتصريف؛ والثالث نتيجة البرهان على ما هو (أ، ب، ٧، ٤٣٠)
- إن القياس قولٌ إذا وُضعت فيه أشياء لزم من تلك الأشياء الموضوعة شيء آخر غيرها من الإضطراب (أ، ج، ١١، ٤٦٩)
- أما القياس فهو أشدُّ إلزاماً للحجة وأبلغ عند المناقضين (أ، ج، ١٥، ٤٨٧)
- الآلات التي بها يستخرج القياس، فأربع: إحداهنّ إقتضاب المقدمات؛ والثانية الانتداز على تمييز كل واحد من الأشياء على كم نحو يقال؛ والثالثة استخراج الفصول؛ والرابعة البحث عن الشبه (أ، ج، ٣، ٤٨٨)
- من اليبين أن القياس منه موجود، ومنه ما يظن موجوداً وليس كذلك، وذلك أن الشبهة قد توجد في الأقاويل كما توجد في الأمور الأخر التي يُفعلنا فيها ما لها من المشابهة (أ، س، ٦، ٧٣٩)
- لأن القياس يكون من المقدمات، والتبكيك قياس، فالتبكيك يكون من المقدمات (أ، س، ٦، ٨٠٧)
- القياس يُستعملُ إما في أن يُخاطب به آخر وإما أن يُستنبط به الإنسان فيما بينه وبين نفسه شيئاً ما (ف، د، ١٤، ٥٦)

- القياس قولٌ توضع فيه أشياء أكثر من واحد إذا أُلِّتْ لزم عنها بذاتها لا بالعرض شيء آخر غيرها اضطرارًا، واللازم عن القياس يُسمى النتيجة وتُسمى الردف (ف، ق، ١٩، ٧)،
- القياسُ إنما يُؤلَّفُ على مطلوبٍ محدود يتقدَّم فيفرض أولاً ثم يلتبس تصحيحه بالقياس، والمطلوب هو جزءاً تقيض ارتباطاً بحرف الانفصال وقرن بهما حرف السؤال عن الوجود (ف، ق، ١٩، ٩)
- القياس منه حملي ومنه شرطي، والحملي ما أُلِّتْ عن قضايا حمليّة، والشرطي ما أُلِّتْ عن قضايا شرطية (ف، ق، ٢٠، ٥)
- إذا أردنا أن نُبيِّنَ شيئاً بقياس كان سبيل مقدماته أن نُعلِّمَ أيضًا بقياس، وكانت مقدمات ذلك القياس أيضًا تحتاج إلى أن تبيِّنَ بمقاييس آخر إلى أن ينتهي إلى مقاييس مقدماتها معلومة من أول الأمر لا عن قياس أصلاً (ف، ق، ٣٨، ٤)
- إن صحَّ (وجود (أ) في (ج)) بقياس من القياسات... سقط التمثيل والاستقراء، فصار التصحيح لذلك القياس وحده. فيصير المُصَحِّحُ لوجود (أ) في (ج) قياساً ولم يكن للتمثيل هناك غناء أصلاً ولا للاستقراء (ف، ق، ٤٣، ١١)
- كل ما يُوصف بذلك المعنى فهو (أ) وكل ما هو (أ) فهو موصوف بذلك المعنى ولزم به اضطرارًا وجود (أ) في كل (ج) فيَحْضَلُ القياس عن مقدمتين الكبرى منهما موجبة كلية منعكسة في الحمل (ف، ق، ٤٤، ١٨)
- المقدمة متى كانت عامّةً وكانت غير منعكسة فإن القياسَ يلتمس مثل ما يلتمس بالمنعكس (ف، ق، ٥١، ١٣)
- القياس إنما يُقصد به التبيين وإزالة الشك والحيرة، فإذا استقصى في أمر القياس في بعض الأمور بأكثر من بعض الكفاية فيه، عَرَضَ منه أن لا يُبيِّنَ الشيء فيه أصلاً (ف، ق، ٦١، ٥)
- القياس قولٌ مؤلَّفٌ عن مقدمات تُوضع إذا أُلِّتْ لزم عنها بأنفسها لا بسبب غيرها شيء آخر غيرها اضطرارًا (ف، ق، ٧٥، ١١)
- يُؤلَّفُ (القياس) عن مقدمات هي نتائج قياسات آخر «ترجع» مقدماتها إلى ما عُلمَ بأحد تلك الوجوه الثلاثة، واقل ما منه ياتلفُ القياسُ مقدمتان «تشركان» بجزء واحد (ف، ق، ٧٥، ١٤)
- الجزء المشترك في القياس يُسمى الحد الأوسط، والجزآن الآخران يُسميان طرفا القياس (ف، ق، ٧٦، ٩)
- كل قياس كان الحد الأوسط فيه موضوعًا للطرفين جميعًا فيسمى قياس الشكل الثالث (ف، ق، ٧٩، ٢٠)
- أي قول لم يكن تأليفه أحدُ التأليفات التي ذكرناها (القياسات)، زيد أو نقص منه وبُذِلَ ترتيبه وصيِّرَ تأليفه أحدُ التأليفات التي ذكرناها، وبقي المفهوم من القول الأول على حاله، كان ذلك القول قياسًا. وأيُّ قولٍ أُبْدِلَ مكانه أحدُ التأليفات التي ذكرناها وتغيَّرَ المفهوم عن القول الأول وصار المقصود بالثاني غير المقصود بالأول فإن الأول ليس بقياس (ف، ق، ٨٧، ١٢)
- ليس يتفق أبدًا أن تكون مقدمات القياس الذي يُؤلَّفُه معلومتين بأحد تلك الوجوه (الأشكال) الثلاثة، بل قد يُؤلَّفُ عن مقدمتين سبيلهما أو سبيل أحدهما أن يُعلِّمَ عن قياس (ف، ق،

- مقدمتيه، ومن جهة صغراها، ومن جهة تشكّله، فأياً بَطَّلَ بَطَّلَ القياس (ف، ج، ١٣، ٥٤)
- إن كَانَ قَصَدَ (السائل) بسؤاله إزالة غلط غالط في أمر فينبغي أن يكون قد عَرَفَ قبل ذلك القياس الذي يُبطلُ به الوضع، والقياس الذي غَلَطَ المجيب حتى ظَنَ أن الوضع صحيح، فسيله إذن أن يتدبَّرَ بإبطال الوضع، ثم يرجع إلى القياس الذي صَرَّ المجيب أنه يُصَحِّح الوضع فيُبطِّله (ف، ج، ١٥، ٥٥)
- الفلاسفة والعلماء وأهل الصناعات والحَدَاق منهم إنما استخرجوا آراءهم، إما بالقياس وإما بالتجربة. ولكن ليست تُؤخذُ مقدمات جدلية من حيث هي مُدْرَكَةٌ بالقياس أو التجربة، بل من جهة ما هي آراء أولئك (ف، ج، ١٩، ٦٦)
- المسائلُ الجدلية صنفان: القياسُ والاستقراء (ف، ج، ١، ٩٧)
- القياسُ منه حملي ومنه شرطي ومنه مركَّب من حملي وشرطي وهو قياس الخلف (ف، ج، ٢، ٩٧)
- قومٌ من الناس يرون استعمالَ المثال في تصحيح أمر ما فيحتاجون إلى تصحيح الأمر الذي به شأبة الأعراف الأخرى طريق الاستقراء. فإذا صحَّ لهم ذلك المعنى استعملوه حدًّا أوسط في قياس يُبتون به وجودَ الحكم الذي صودف في الجزئي الأخرى، فيصير قولاً مركَّباً من مثال واستقراء وقياس (ف، ج، ١٢، ٩٩)
- وجودَ الحكم المُشاهد في المحسوس لجميع ما يُوصَفُ بالمعنى الذي به شأبة فيه الأمر ذلك المثال المحسوس، فتَحَصَّلَ له مقدمة كلية ويُصيغ إليها وجودَ الأمر تحت موضوعها (١٢، ٨٧)
- قد لا يتفق في ذلك القياس (المركَّب) أن «تكون» مقدمته أو أحدهما معلومتين من أول الأمر، لكن كثيراً ما يُحتاج فيها أو في أحدهما إلى بيانها أيضاً بقياس (ف، ق، ١٤، ٨٧)
- إذا أردنا أن نُبيِّن شيئاً بقياس كان سبيلُ مقدماته أن يُعلم أيضاً بقياس، وكانت مقدمات ذلك القياس «تحتاج» أن «تبيِّن» بقياسات إلى أن تنتهي في آخر ذلك إلى قياسات مقدماتها معلومة من أول الأمر (ف، ق، ٣، ٨٨)
- القياس الذي يُؤلفُ لِيُوقَفَ به على سبب وجود الشيء فقط، إنما يُؤلفُ على ما قد تَقَدَّمت معرفة وجوده، إمَّا بما تُعرف به الأوائل، وإمَّا عن قياس يُعيد علم الوجود فقط (ف، ب، ٥، ٢٦)
- القياس الذي يُؤلفُ عن مقدمات تُبيِّنُ بها يقيناً ضرورياً وأفاد أحد هذه الأصناف الثلاثة، فهو الذي يُسمَّى البرهان (ف، ب، ٧، ٢٦)
- القياس إنما يوقع تصديقاً محضلاً (ف، ب، ١٦، ٨١)
- القياس الذي يُنتجُ النتيجة الكاذبة قد يكون الكذب في مقدمتيه جميعاً، وقد يكون في إحداهما. فمتى كانت إحداهما كاذبة، فيبَيِّنُ أن التي تعاندها هي الكاذبة منهما. والذي مقدمته كاذبتان، فأخرى ما عوئذُ منهما المقدمة الكبرى (ف، ب، ٢، ٩٤)
- كلُّ قياسٍ لَمَّا كان سبباً للزوم النتيجة صار هذا الحرف وهو حرف لِمَ لا يمتنع أن يُستدعى به سبب لزوم الشيء الذي وُضِعَ نتيجة (ف، ج، ١٢، ٤٨)
- القياس يبطلُ من ثلاث جهات: من جهة كبرى

- (ز، ق، ١٢٨، ١٠)
- القياس لا بدّ فيه من مقدّمة كلية ومقدّمة موجبة  
(ز، ق، ١٦٦، ٦)
- القياس إنما نحو المطلوب، والمطلوب ليس  
يخلو أن يبيّن بوسط واحد أو بأوساط كثيرة.  
فإن تبيّن بوسط واحد كان القياس الواحد  
الكاثر عليه البسيط، بمنزلة قولنا: الإنسان  
ناطق / والناطق حيوان / فالإنسان حيوان (ز،  
ق، ١٦٩، ٢)
- القياس الذي ينتج الإيجاب الكليّ ينتج ثلاثة  
نتائج: نتائج الموجبة الكليةّ وعكسها إذ كان  
لازمًا لها. والجزئية التي تحتها إذ كان الجزئي  
يلزم الكلي (ز، ق، ١٨٧، ٦)
- القياس الذي ينتج السلب الكليّ ينتج ثلاث  
نتائج (ز، ق، ١٨٧، ٩)
- القياس الذي ينتج الإيجاب الجزئيّ ينتج  
بنتيجتين الموجبة الجزئية وعكسها لأنه لا  
شيء تحتها (ز، ق، ١٨٧، ١٠)
- القياس الذي ينتج السلب الجزئيّ إنما ينتج  
نتيجة واحدة حسب أن السالبة الجزئية لا شيء  
تحتها ولا عكس لها (ز، ق، ١٨٧، ١٢)
- القياس بالذات له نتيجة واحدة وإنما يعرض له  
أن تكثر نتائجه من قبيل ما يلزم نتيجته التي  
بالذات (ز، ق، ١٨٧، ١٣)
- القياس هو تبيّن جزئيّ من كليّ (ز، ق،  
١٢، ١٩٧)
- القياس الجزئيّ يعلمنا عن شيء موجود في  
نفسه بمنزلة ما يعلمنا أن «فالناس» نحوي (ز،  
ب، ٢٦٠، ١٣)
- أمّا القياس فهو قول ما إذا وضعت فيه أشياء  
أكثر من واحد لزم من تلك الأشياء الموضوعه  
بذاتها لا بالعرض شيء آخر غيرها من
- فتحصّل مقدّمة أخرى فينتج عنها وجود الحكم  
لذلك الأمر عن قول مركّب من مثال واستقراء  
وقياس (ف، ج، ١٠٠، ٢)
- القياس يُبطل، إما بإبطال شكله وإما بإبطال  
مقدّماته أو بهما جميعًا (ف، ج، ١٠٦، ٦)
- متى عرّفنا القياس وقوبنا على تباين ما بين  
الأشياء لم يقع علينا غلطٌ إذا تأملنا، ولا  
مغالطة إذا خوطبنا (ف، س، ١٦٤، ١١)
- القياس فإنّ شأنه أن يوقّع التصديق بالشيء فقط  
(ف، أ، ٨٧، ١٦)
- ما عدا المثال والاستقراء والقياس - فإنّها ليس  
شأنها أن توقّع التصديق، لكنّها تنفع في سهولة  
الفهم وفي سهولة الحفظ فقط (ف، أ، ٨٨، ٤)
- القياس... هو أمرٌ ما مركّب وله أجزاء  
يتركّب. وكثير من المركّبات التي لها أجزاء  
لأجزائها أيضًا أجزاء، والمقاييس بهذه الحال  
- أعني أنّ لها أجزاء ولأجزائها أجزاء أيضًا.  
(ف، أ، ١٠٣، ١)
- القياس يتقسم إلى العملي والشرطي (ز، ق،  
٤، ٩٤)
- القياس إما أن يكون على أمور ضرورية أو على  
أمور ممتنعة أو على أمور ممكنة بحسب أقسام  
الممكن الثلاثة (ز، ق، ٩٥، ٢١)
- أما القياس فهو قول متى وضعت فيه أشياء أكثر  
من واحد لزم شيء آخر من الاضطراب لوجود  
تلك الأشياء الموضوعه بذاتها (ز، ق،  
١٧، ١٠٨)
- القياس... قول يجري مجرى الجنس (ز، ق،  
١١، ١٠٩)
- القياس لا يتم إلا بمقدّمة كلية موجبة (ز، ق،  
٩، ١٢٨)
- من جزئيتين وسالبتين ومهملتين لا يكون قياس.

الإضطراب (س، ق، ٦، ٥٤)

لأنه موجود لثالث موجود للثاني؛ وأما السالب  
فبيّن أن شيئاً ما غير موجود للثاني لأنه غير  
موجود لثالث موجود للثاني وكذلك القياس  
على كل واحد من نسبة ما بين حدّين حدّين إن  
كانت محتاجة إلى وسط ومشكلة غريبة فلا بد  
أن ينتهي ذلك إلى مبادئ وأصول موضوعة  
موجبة أو سالبة لا محالة لا وسط لها على  
الإطلاق أو في ذلك العلم، والمبرهن بأحد  
المقدمات الأولى على أنها لا وسط لها على  
أحد الوجهين المذكورين، وينحل آخره إلى ما  
لا وسط له مطلقاً وإن لم يكن في ذلك العلم  
(س، ب، ١١٢، ١٣)

- إن القياس... هو ما يكون إحدى المقدمتين  
فيه كالجزء تحت الكل وهو الصغرى،  
والأخرى كالكلّ فوق الجزء وهو الكبرى،  
وتكون النتيجة أيضاً تحت الكبرى كالجزء  
تحت الكلّ حتى يكون العلم بالكبرى علماً  
بالقوة بالنتيجة، وكذلك تكون الكبرى عند  
النتيجة كالكلّ عند الجزء، وتكون مقدّمة كل حـ  
ب تحت مقدّمة: لا شيء من ب، ا، ونتيجة: لا  
شيء من حـ ا أيضاً تحت مقدّمة لا شيء من ب  
ا كالجزء تحت الكلّ. أما كون الصغرى تحت  
الكبرى، وإن كانت تخالف الكبرى في  
الكيفية، فلأن حـ تحت ب، والحكم على ب  
كالحكم على حـ. وأما في النتيجة فهذا الوجه  
وبالإتفاق في الكيفية معاً (س، ب، ١٨٠، ٣)

- إن القياس لا يثبت حدّاً، والحدّ لا يكون  
قياساً، ولا دلالتها على شيء واحد بعينه.  
فإنه لا قياس على ما يدخل في «ما هو» (س،  
ب، ٢١٣، ١٦)

- إن القياس يقال بالنشابه على الشينين، فيقال  
قياس للأفكار المؤلّفة تاليفاً ما في النفس  
فتؤدي إلى تصديق في النفس بشيء آخر، ويقال  
قياس للقول المؤلف من قضايا يلزم عنها  
غيرها، وليس من حيث هو قول مسموع فقط،  
فإن الأقوال المسموعة لا يلزم عنها قول آخر  
البتّة (س، ق، ٩، ٥٤)

- إن القياس هو ما يفيد زيادة تسليم... وليس  
كل ما يلزم عنه شيء هو قياس كيف كان؛ بل  
ما يلزم عنه شيء مستفاد تسليمه، ولم يكن  
مسلماً من جملة ما يسلم موضوعاً في جملة ما  
وُضع (س، ق، ١٥، ٦٨)

- أعلم أنه لا قياس من سالتين، ولا من  
جزئيتين، ولا صغرى سالبة كبراهها جزئية إلا أن  
يكون السالب ممكناً (س، ق، ١٠٨، ٨)

- القياس هو الذي يسلك بنا من الأعراف عندنا  
إلى المجهول، ويكون القياس عليه ذلك لنا  
(س، ق، ٣٢٠، ١١)

- لا يتم القياس إلا بتضمنه معنى الكليّة  
والإيجاب (س، ق، ٤٢٦، ٣)

لا بدّ في كل قياس من مقدّمة كليّة، ومما هو  
موجب بالفعل أو بالقوة، كالممكن والمطلق  
الصرف. إذ قوة سالبة، قوة موجبة (س، ق،  
٤٣٢، ٩)

- في كل قياس مقدّمة تشبه النتيجة في الكيفية  
والجهة، إمّا كليتهما، وإمّا إحداهما (س، ق،  
٤٣٢، ١٣)

- أعلم أن القياس إمّا يحصل لك من الكليات  
(س، ق، ٤٤٨، ١٥)

- إن القياسات لا تتخالف في صورها، بل كل ما  
إذا وضع فيه أقاويل لم يلزمه قول آخر، أو لم

لما كان كل قياسي مؤلفاً من حدود ثلاثة: أمّا  
الموجب منه فإمّا يبيّن أن شيئاً ما موجوداً لثاني

وغيره، فلم يكن إشتراك بين المقدمات، أو بينها وبين النتيجة. ويدخل في هذا حال الإشتراك في التركيب، والإشتراك في الشكل، وجميع ما يتعلق باللفظ، فإنَّ جميع ذلك بدلٌ على اختلافٍ في المفهوم لا محالة، وتنتج وتضعيف فيه لا محالة، سواء صدقت الثبوتية أو كذبت، فإذا اختلف المفهوم في شيء من ذلك لم يكن قياس بحسب تأليف المعنى، بل بحسب تأليف اللفظ (س، س، ٢٩، ١٥)

- إذا لم ينعد قياسٌ على الإطلاق لم ينعد قياس على المطلوب المحدود، لأنك في مثل إشتراك الاسم وغيره لم توميء إلى المعنى المحصل المحدود، فذلك لا قياس مطلق، ولا قياس محدود، ولا قياس بحسب الأمر في نفسه، ولا قياس بحسب التسلم من المخاطب، إذ كان إنما ينعد عليك الغلط من هذه، ومن إغفالك التمييز الذي يجب أن تحصره في أجزاء القياس بحسب ما يجب أن تراعيه من زيادة ونقصان، وتفاوت وقع بين الحق والكذب (س، س، ٣٩، ٨)

- القياس قد يكون مغالطياً إما لماذته فقط - إذا كانت صورته قياسية - فهذا يُفَضُّ من جهة مقدماته؛ وقد يكون مغالطياً، لأنه يشبه في صورته القياس، وليس بقياس (س، س، ٨٢، ٤)

- يُسمَّى الشيء الموصول إلى التصديق المطلوب [حجّة]: فمنها [قياس]. ومنها [استقراء]. ونحوه ومنهما يصار من الحاصل إلى المطلوب (س، أ، ١٨٥، ٢)

- أما القياس فهو العمدة. وهو قول مؤلف من أقوال، إذا سلم ما أُورد فيه من القضايا، لزم عنه لذاته قول آخر (س، أ، ٤٢١، ١)

يظن لازماً، فليس بقياس... وكل ما كان كذلك فهو قياس (س، ج، ٩، ٥)

- يجب أن نجعل العمدة في القياس الذي نحن في تعريفه الأمور المشهورة، ثم إن سلم مطنون ليس بمشهور، إستعملناه في القياس على المخاطب (س، ج، ١٠، ١٢)

- إن القياس - بما هو قياس - نفعه هو بما ينتج (س، ج، ١٢، ٣)

- القياس والمعارضة يتبدآن من كثرة إلى وحدة (س، ج، ٣٣٦، ١)

- القياس يوجب عليك أنه إذا وقع من إشتراك الاسم، أو الإستمجام، أو غير ذلك، وجب أن تختلف نسبة الوسط إلى الطرفين، فلا يكون واحداً بعينه، بل تختلف نسبة الطرفين إلى النتيجة فلا يكون الطرفان أو أحدهما في القياس هو بعينه الذي في النتيجة، فعرض لا محالة أن لا يكون القياس في الحقيقة قياساً (س، س، ٨، ٧)

- يكون القول المأخوذ قياساً بعد وضع ما وُضِعَ فيه، ليس يلزم عنه قول آخر غيره، فإنَّ القياس في هذه المواضع ليس قياساً على المطلوب المحدود. وهذا إما أن يكون لا يلزم عنه شيء، فلا يكون تأليفه قياساً، وهو قسم؛ وإما أن لا يكون القبول اللازم آخر غير الموضوعات، وهذا هو المصادرة على المطلوب الأول؛ وإما أن يكون غيره ولكن ليس المطلوب، وهو وضع ما ليس بعلة علة (س، س، ٢٨، ٩)

- القياس هو الذي يلزم عنه قول آخر بالحقيقة، لا الذي يُظنُّ أنه يلزم عنه قول آخر (س، س، ٢٩، ٦)

- أما الإسم المشترك فإذا وقع كان المعنى فيه غير



انعقد قياس على سبيل الإتفاق، يؤدّي إلى نتيجة لم تُقلّب، لم يكن بالحقيقة قياساً (مر، ت، ١٠٧، ٤)

- القياس قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم من تلك الأشياء الموضوعه - بذاتها لا بالعرض - شيء ما آخر غيرها بالاضطرار (مر، ت، ١٠٨، ١)

- من القياسات ما يكون كاملاً وهو الذي يلزم تسليم النتيجة عنه من دون تغيير فيه أو اعتبار آخر؛ فإنه كما أنّ في المقدمات ما هو بين بذاته لا يحتاج إلى أن يبيّن، فكذلك في المقاييس، وإلاّ ما كان يمكن تبين شيء بقياس؛ ومنه ما هو غير كامل، وهو الذي يحتاج إلى تغيير يلحقه، حتى يلزم عنه ما يلزم (مر، ت، ١١١، ٦)

- المقدّمة التي فيها الأصغر تسمى الصغرى، والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى، وتألّفها يسمى اقتراً، وهينة التأليف من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحدّين الطرفين يسمى شكلاً، والقربة التي تجب عنها لذاتها قضية أخرى تسمى قياساً، وتلك القضية ما دام يساق إليها تأليف القربة تسمى مطلوباً، فإذا لزم تسمى نتيجة (مر، ت، ١١٢، ١٣)

- يعمّ الأشكال الثلاثة أنّه لا قياس عن جزئيتين، ولا عن سالية صغرى وجزئية كبرى، والنتيجة تتبع أحسن المقدمتين في الكم والكيف (مر، ت، ١١٣، ٥)

إنّ كل قياس يتمّ بمقدّمتين، فيكون في كلّ قياس مقدمتان وثلاثة حدود والنتيجة دائماً تكون نصف المقدّمة (مر، ت، ١٥٨، ١٠)

- ليس يقال تركيب القياس لما يكون المطلوب والنتيجة في كلّ قياس شيئاً واحداً، بل ذلك

- كل (ب) (ج) وكل (ب) (ا) يلزم منه أنّ كل (ج) (ا) فكل واحد من قولنا: كل (ج) (ب) وكل (ب) (ا) مقدّمة. و(ج) و(ب) و(ا) حدود. وقولنا: وكل (ج) (ا) نتيجة. والمرتب من المقدمتين على نحو ما مثله، حتى لزم عنه هو القياس (س، أ، ٤٢٣، ١٦)

- ليس من شرطه (القياس) أن يكون مسلمّ الفضاي حتى يكون قياساً، بل من شرطه أن يكون بحيث إذا سلّمت قضاياه، لزم منها قول آخر: فهذا شرطه في قياسه فربّما كانت مقدّماته غير واجبة التسليم، ويكون القول قياساً؛ لأنّه بحيث لو سلّم ما فيه على غير واجبة كان يلزم عنه قول آخر (س، أ، ٤٢٤، ٢)

- من عاداتهم (الناس) أن يستموا ما يحصل من التصديق «حجة» فمنه ما يستمونه «قياساً» ومنه ما يستمونه «استقراء» أو غير ذلك (س، ش، ٤، ١٠)

- القياس المستعمل في التجربة هو أنّك إذا شاهدت صدور فعل أكثرى أو دائم عن شيء قنّست هناك قياساً فنقول: هذا الفعل دائم، وكلّ فعل دائم فإنّه لا يكون بالإتفاق، فإذا هذا الفعل ليس بالإتفاق؛ وهذا مثل حكمنا أنّ الضرب بالخشب مؤلم. وإنّما تعقد بالتجربة إذا أمنت النفس كون الشيء بالإتفاق، وبنضاف إليه أحوال الهيئة فتتعقد التجربة (مر، ت، ١٦، ٩٦)

- القياس إنّما يكون قياساً إذا كان لك المطلوب محدود، فنقلّب ما يبيّن لك ذلك المطلوب؛ والذي يبيّن لك ذلك المطلوب له أجزاء يسمى وسطاً وطرفين، فيكون بالحقيقة تحليلاً بالعكس. كما أنّ مقابله يسمى التركيب، فإن

- يسمى تكثير القياس، وذلك إذا أثبت على مطلوب واحد قياس إستثنائي ثم بقياس حملتي اقتراحي (مر، ت، ١٥٨، ١٤)
- أما تركيب القياس فبأن تكون القياسات المجموعة إذا حُللت إلى أفرادها كان ما ينتج كلُّ واحد منها شيئاً آخر، إلا أن نتائج بعضها مقدمات لبعض فقد اختصرت، وربما لم يصرح بها ويكون القياس القريب من المطلوب الأول قياساً من مقدمتين وإنما دخلت القياسات لتبين المقدمتين (مر، ت، ١٥٩، ٢)
- القياس (من مقدمات متقابلة) هو قياس مؤلف من مقدمتين مشتركين في الحدود، توجدان مختلفين في الكيف، يروج بتبديل الاسم في بعض الحدود حتى لا تفتن للحيلة فيه؛ مثلاً يؤخذ الإنسان مرة إنساناً ومرة بشراً، فينتج أن الشيء ليس هو ذلك الشيء. وهذا يستعمله المغالطون على سبيل التكبيت (مر، ت، ١٧٩، ٩)
- القياس أقدم وأبين بالطبع، وأما الإستقراء فأبين وأقدم عندنا. وكثيراً ما يكتسب الأوليات بالإستقراء (مر، ت، ١٨٨، ١٢)
- إن البرهان قياس والقياس يكون واسطة بين حدّين. ولا يصح أن تكون الواسطة بغير نهاية (مر، ت، ٢٠٤، ٥)
- ما يؤدي منه (الطريق) إلى كشف النصوصات يُسمى حدّاً أو رسماً، وما يُفضي إلى العلوم التصديقيّة يُسمى حجة فمنه قياس ومنه إستقراء وتمثيل وغيره (غ، م، ٦، ٧)
- لا يتظم قياس إلا من مقدمتين (غ، م، ١٢، ٧)
- الحجة إما قياس وإما إستقراء وإما تمثيل (غ، م، ٢٥، ١٧)
- القياسُ عبارةٌ عن أقاويل ألفت تأليفاً يلزم من تسليحها بالذات قولاً آخر إضطراراً (غ، م، ٤، ٢٦)
- مجموع أجزاء القضيتين إلى ثلاثة أجزاء تُسمى حدوداً ومدار القياس عليها (غ، م، ٢٦، ١٩)
- لا يحصل قياسٌ منتجٌ عن سالتين ولا عن جزئيتين (غ، م، ٢٧، ١٧)
- يلاحظ (الناظر) الحدّ الأوسط ويتأمله تأملاً شافياً ليكون وقوعه في المقدمتين على وجه واحد، فإنه إن تطرق إليه أدنى تفاوت بزيادة أو نقصان فُسِدَ القياس وأنتج غلطاً (غ، م، ٥٥، ٧)
- أن يُراعى الحدّ الأصغر والحدّ الأكبر حتى لا يكون بينهما وبين طرفي النتيجة تفاوت البتة، فإن القياس يوجب إجتماع الحدّين من غير تفاوت (غ، م، ٥٥، ١٨)
- أن يتأمل (الناظر) في الحدود الثلاثة وطرفي النتيجة حتى لا يكون فيهما إسم مشترك، فإن الإسم ربّما يكون واحداً والمعنى متعدّد فلا يصح القياس (غ، م، ٥٦، ٣)
- إنك قد تصدّق بمقدّمة في القياس ويكون سبب التصديق أنك طلبت له نقيضاً بذهنك فما وجدته وهذا لا يوجب التصديق (غ، م، ٥٦، ١٤)
- لا يجعل المسئلة مقدّمة في القياس فتكون قد صادرت على نفس المطلوب (غ، م، ٥٧، ٢)
- الموصل إلى التصديق يُسمى «حجة». فمنه قياس. ومنه إستقراء. وغيره (غ، ع، ٦٨، ٨)
- «البرهان» نوعٌ من «القياس». إذ «القياس» إسم عام. و«البرهان» إسم خاص لنوع منه (غ، ع، ٧٠، ٥)
- لزّم: من النظر في «القياس» النظرُ فيما ينحلُّ

- إليه القياس، من «المقدمات» (غ، ع، ١٤، ٧٠)
- القياس: أحد أنواع الحجج (غ، ع، ١، ١٣١)
- الحجة: هي التي يؤتى بها في إثبات ما تمس الحاجة إلى إثباته، من العلوم التصديقية، وهي ثلاثة أقسام: قياس واستقراء وتمثيل (غ، ع، ٤، ١٣١)
- القياس أربعة أنواع: حملي وشرطي متصل وشرطي منفصل وقياس حُلف (غ، ع، ٥، ١٣١)
- حدّ القياس: أنه قولٌ مؤلّف، إذا سلّم ما أورد فيه من القضايا، لزم عنه لذاته قول آخر إضطراراً (غ، ع، ٩، ١٣١)
- القول اللازم عنه (القياس) يُسمّى قبل اللزوم (مطلوباً) وبعد اللزوم (نتيجة) (غ، ع، ١٣، ١٣١)
- ليس من شرط في أن يُسمّى (قياساً) أن يكون مسلّم القضايا، بل من شرطه أن يكون بحيث إذا سلّمْت قضاياها لزم منها النتيجة (غ، ع، ١٥، ١٣١)
- إنقسام كل قياس إلى ثلاثة أمور مفردة، فاعلم أن هذه المفردات تُسمّى حدوداً (غ، ع، ١٧، ١٣٢)
- لا بد أن يكون في كل قياس موجبة، أو ما في حكمها، وإن كانت الصيغة صيغة السلب مثلاً (غ، ع، ٣، ١٣٧)
- المنتج من التاليفات (القياس)، أربعة عشر تاليفاً: أربعة من الشكل الأول. وأربعة من الثاني. وستة من الثالث (غ، ع، ١٦، ١٤٦)
- الحكم المنقول ثلاثة: إمّا حكم من كليّ على جزئي. وهو الصحيح اللازم، وهو القياس الصحيح الذي قدّمناه. وإمّا حكم من جزئي
- واحد، على جزئي واحد، كاعتبار الغائب بالشاهد وهو التمثيل. وسبأني. وإمّا حكم من جزئيات كثيرة على جزئي واحد، وهو الاستقراء، وهو أقوى من التمثيل (غ، ع، ١١، ١٦٦)
- (القياس) الذي لا يحصل منه الحق؛ فإنّما لا يحصل لخلل في هذه الجهات، التي ذكرناها. إمّا لخروجه عن الأشكال. أو لخروجه عن الضروب المتّجة منها. أو لعدم التمايز في الحدود، أو في المقدمات. أو لإدراج النتيجة في المقدمات، فلا تكون غيرها. أو لأن النتيجة تكون متقدّمة على إحدى المقدمات في المعرفة، أو لا تكون المقدّمة أعزّف من النتيجة (غ، ع، ٦، ٢٠٧)
- القياس قولٌ مؤلّف من قضايا إذا سلّمْت لزم عنها لذاتها قول آخر (غ، ع، ١، ٣٦٩)
- القياس الصحيح والحدّ الصحيح والنتيجه على ماثرات الغلط فيها وقفت للجمع بين الأمرين، فإنها رباط العلوم كلها (غ، ح، ٤، ١٤)
- إنّ القياسَ عبارةٌ عن أقاويل مخصوصة ألّفْت تاليفاً مخصوصاً ونظّمت نظماً مخصوصاً بشرط مخصوص يلزم منه رأي هو مطلوب الناظر، والخلل يدخل عليه تارة من الأقاويل التي هي مقدمات القياس إذ تكون خالية عن شروطها وأخرى من كيفية الترتيب والنظم وإن كانت المقدمات صحيحةً يقينيّة، ومرة منهما جميعاً (غ، ح، ١٣، ٦)
- طالبُ القياس ينبغي أن ينظر في نظم القياس وفي صورته وفي الأمر الذي يصعّ الترتيب والنظم فيه وهي المقدمات (غ، ح، ٧، ١٥)
- أقلّ ما ينتظم منه قياس مقدمتان أعني علمين، ينظرُق إليهما التصديق والتكذيب وأقلّ ما

أن يصرّح به فيطلع على تليسه. وإما تركيب  
الضروب (غ، ح، ٥٨، ١٢)

- لا يكون نظمه (القياس) جامعا للشروط التي  
ذكرنا بعد وقوع الإشتراك بين المقدمتين، بأن  
ألف من مقدمتين نافيتين أو جزئيتين أو كان من  
النظم الأول ومقدمة المحكوم عليه نافية أو  
مقدمة الحكم غير عامة، أو كان من النظم  
الثاني وقد طُلب منه نتيجة مثبتة، أو من النظم  
الثالث وقد طُلب منه نتيجة عامة (غ، ح،  
١، ٧٩)

- أن لا تكون مفردات المعارف (في القياس)  
أعني الأجزاء الأول تمايزة منفصلة بالحقيقة  
بل ملتفة مختلطة متضمنة لأمر متعدّد (غ، ح،  
٧، ٧٩)

- أن لا تكون النتيجة (في القياس) غير المقدّمة  
بل عينها ولكن استعمل فيها للتليس لفظين  
مترادفين كقولك كل بشر إنسان كأنك قلت كل  
إنسان إنسان فإنهما مترادفان (غ، ح،  
١٥، ٨٠)

- أن تكون المقدمات (في القياس) وهي الأجزاء  
الثواني تمايزة مفضّلة وينطوي تحت هذا  
أمران: الأول أن لا تكون أجزاء المحكوم به  
والمحكوم تمايزة بأن يوجد هناك شيء من  
الموضوع يتوهم أنه من المحمول أو  
بالعكس... والثاني أن تكون أجزاء  
المحكوم عليه والمحكوم تمايزة لا يُشبهه  
منها شيء إلا أنها غير تمايزة في الاتساق (غ،  
ح، ١٦، ٨١)

- أن لا تكون المقدمات (في القياس) أعرف من  
النتيجة بأن تكون مساوية لها بالمعرفة كالنسب  
الإضافية إذا أخذ بعضها دليلا على بعض،  
وذلك كأن تقول زيد أب لعمرو ولأن عمرا إبنه

تحصل منه مقدّمة معرفتان توضع إحداهما  
مخبرا عنه والأخرى خبرا أو وصفا (غ، ح،  
١٧، ٧)

- القياسُ على ثلاثة فنون: الفنُ الأول في  
السوابق وهو النظر في الألفاظ، ثم في المعاني  
ثم في تأليف مفردات المعاني إلى أن تصير  
علما تصديقا يصلح أن يُجمل مقدمة. الفن  
الثاني النظر في كيفية تأليف المقدمات لبِنصاغ  
منها صحيح النظم وهو في المقاصد، فإن ما  
قبله إستعداد له... الفن الثالث في لواحي  
ينعطف عليها بالكشف عند الفراغ منها تبدي  
بالنظر في الحدود وشروطها (غ، ح، ٨، ١٦)  
- القياسُ قضايا ألقت تأليفا يلزم من تسليمها  
بالضرورة قضية أخرى (غ، ح، ٥، ٣١)

- من القياس ألا يكون فيه علّة وحكم ومحكوم  
عليه كما سبق بل تكون فيه مقدّمتان، والمقدّمة  
الأولى تشتمل على قضيتين، والمقدّمة الثانية  
تشتمل على ذكر واحد من تينك القضيتين أو  
تقيضها ولنسم هذا النمط نمط التلازم (غ، ح،  
٤، ٣٩)

- القياس المُنتج لا ينصاغ إلا من مقدمات يقينية  
إن كان المطلوب يقينا أو ظاهريا إن كان  
المطلوب فقها (غ، ح، ٤٤، ١٨)

- مهما ألقت القياس من مقدمات يقينية حقيقية  
في صورة تأليف الشروط التي قدّمناها كانت  
النتيجة الحاصلة يقينية ضرورية بحسب ذوق  
المقدمات (غ، ح، ٩، ٤٧)

- ما ترى تأليفه وإطلاقه على غير ذلك النظم  
(القياس) فله أربعة أسباب: وذلك إما قصور  
علم الناظر بتمام نظم القياس. وإما إهماله  
بعض المقدمات لكونها واضحة. وإما إهماله  
لكونها مشتملة على موضع التليس فيحذر من

القياس إسماً للقول المؤلف الذي يلزم عن التصديق بما وُضِعَ فيه تصديق بقول آخر من الضرورة، وليس له إسم في العربية ينقل إليه، فقيل قياس وجماعة وقربة بهذا المعنى الذي يلتفت إليه لا إلى اللفظ وهو الإحتجاج والحجة والدليل والإستدلال (ب، م، ٢٣٣، ٩)

- المؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة ليؤدّي إلى التصديق حجة، فمعه قياس ومنه استقراء وغيرهما (سي، ب، ٢٧، ٥)

- الحجة هي قول مؤلف من أقوال يُقصد به إيقاع التصديق بقول آخر غير مصدق به، وأصنافها ثلاثة: القياس والاستقراء والمثال (سي، ب، ١٣٩، ٧)

- القياس، وهو قول مؤلف من قضايا إذا سلّمت لزم عنه لذاته قول آخر (سي، ب، ١٤٠، ١)

- ينقسم القياس إلى البرهاني والمجدلي والمغالطي والخطابي والشعري بسبب اختلاف موادّه، لكن الصورة واحدة فيها جميعاً (سي، ب، ١٤١، ٧)

- لا قياس عن جزئيتين على الإطلاق ولا عن سالبتين ولا عن صغرى سالبة كبراهما جزئية إلا في الموادّ الممكنة على ما تعرفه (سي، ب، ١٤٢، ٢٠)

- لا يتم قياس إلا من مقدّمتين فلأن المطلوب يعلم بعدما هو مجهول بشيء غيره، وذلك الشيء لا بد من أن تكون له نسبة إلى المطلوب بسببها يحصل العلم، وتلك النسبة إما أن تكون إلى كلية المطلوب أو جزء جزء منه (سي، ب، ١٧٢، ٥)

- مقدّمتا القياس إذ لم تكونا بيّنتين بنفسهما احتاجتا أيضاً إلى قياس بينهما حسب احتياج المطلوب الأوّل، وربما اختلفت بهذه المقدّمتا

(غ، ج، ٨٢، ٨)

- مثال القياس (الفاقد)، فهو إثبات الحكم في شيء بالقياس على غيره (غ، ق، ٩٥، ١٠)

- السبيل المؤدي إلى إعلام المجهول قد سُمّي قياساً، والحقيقي التام صُنّف منه قد سُمّي برهاناً (ب، م، ٤٢، ١١)

- سُمّيَت القرينة المؤلّفة من العلوم السابقة لإنتاج العلم المطلوب قياساً ينقل من اليونانية إلى العربية وليس معنى القياس في اللغة العربية ذلك (ب، م، ١١٥، ٢)

- القياس في العربية هو النقل والتشبيه في أحكام التمثيل (ب، م، ١١٥، ٦)

- قياس وجُمَلته قياسات ومُسْتَعْمَله قانس وقياس إصطلاحاً في التسمية، فالقياسات كلها تنفق في الصورة الحملية في الحمليات، والشرطية في الشرطيات، والاستثنائية في الاستثنائيات، وتختلف من جهة المواد التي هي القضايا والمقدّمات (ب، م، ١١٥، ٩)

- القياس مؤلف من القضايا، كما كانت القضايا مؤلّفة من الحدود، وبدخولها في التأليف تُسَمّى مقدّمتا (ب، م، ١١٥، ٢٠)

- إن الإستثناء بصدق القرينة يُنتج صدق النتيجة في كل قياس، وإستثناء نقيض النتيجة يُنتج نقيض القرينة، فإن سُمّي قياساً فهو أولى بالتقديم (ب، م، ١٥٣، ١٨)

- كل قياس من مقدمتين لا غير (ب، م، ١٦٣، ٤)

قد يؤلّف القياس من مقدمتين متقابلتين إما متضادتين أو متناقضتين بحيلة في اللفظ تخفي ذلك مثل تبديل الأسماء المترادفة بعضها ببعض (ب، م، ١٨٨، ١٧)

السولوجموس الذي نقل إلى العربية بلفظة

- المتناسقة الاستقراء والتشثيل أيضًا . . . ومثل هذا يُسمى القياس المركَّب (سي، ب، ١٧٢، ١٧٢)
- ليس كل قياس يعطى الإنسان أو يودع الكتب - مميِّزًا للمقدِّمتين والنتيجة بالفعل بل ربما كان مركَّبًا مفصولًا أو محرَّفًا عن ترتيبه الطبيعي أو مضمرًا فيه شيء أو مزيدًا فيه فصل، وربما كان بسيطًا ومحرَّفًا أيضًا عن ترتيبه الطبيعي وناقضًا أو زائدًا (سي، ب، ١٨٨، ٧)
- إن كان القياس صادقًا والمقدِّمات صحيحة التاليف ينتج الصادق (سي، ب، ١٩٨، ٢)
- قد يصادر على المطلوب الأول في قياس واحد وقلمًا يخفى إلا على ضعفاء العقول. وقد يقع ذلك في قياسات مترجئة متتالية بأن يكون المطلوب يبيِّن بمقدِّمة تلك المقدِّمة إنما نتجت بقياس بعض مقدِّماته المطلوب نفسه، وكلِّما كان أبعد كان من القبول أقرب (سي، ب، ٢٠٢، ١٧)
- في القياس يُحكم على جزئيات كلِّي لوجود ذلك الحكم في الكلِّي، فالكلِّي يكون وسطًا بين جزئيه وبين ذلك الحكم الذي هو الأكبر. وفي الاستقراء يقلب هذا فيُحكم على الكلِّي بواسطة وجود ذلك الحكم في جزئياته (سي، ب، ٢٠٩، ٩)
- القياس بل الحجة يُقال بالانشابه على شيتين، فيقال للأفكار المؤلفة في النفس تأليفًا مؤدِّيًا إلى التصديق بشيء آخر، وللقول المسموع المؤلَّف من أقوال يلزم من تسليمها قول آخر، فمادة أحدهما إذن المعاني المعقولة، ومادة الآخر الأقوال المسموعة من حيث هي دالَّة على المعاني المعقولة (سي، ب، ٢١٩، ٢)
- القياس ربما يُلزم المحال من أخذ نقيض
- موضوع في قياس خُلِف ويُدعى أنه إنما يلزم من هذا النقيض وما يُلزم المحال فهو محال ولا يكون لازمًا منه بل من مقدِّمة أخرى كاذبة استعملت فيه، حتى لو رفعنا نقيض الموضوع واستبقينا تلك المقدِّمة كان المجال باقيا (سي، ب، ٢٨٢، ١٨)
- القياس إنما الفحص عنه من أجل الفحص عن البرهان (ش، ق، ١٢٧، ١٢)
- القياس هو قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد يلزم من الاضطراب عن تلك الأشياء الموضوعة بذاتها لا بالعرض شيء ما آخر غيرها (ش، ق، ١٣٩، ١٦)
- لا يكون قياس من مقدِّمة واحدة (ش، ق، ١٣٩، ٢١)
- يكون القياس تامًا وهو ألا ينقصه شيء يكون به قياسًا (ش، ق، ١٤٠، ٢)
- القياس منه كامل ومنه . . . غير كامل. والكامل هو الذي لا يحتاج في ظهور ما يلزم عنه من النتيجة إلى استعمال شيء آخر غيره مما يبيِّن به إنتاجه. وغير الكامل هو الذي يحتاج في بيان ما يلزم عنه من النتيجة إلى استعمال شيء آخر وأشياء أخرى مما هو لازم عن المقدِّمات التي وضعت فيه (ش، ق، ١٤٠، ١٣)
- القياس بالجملة يجب أن يكون تامًا وهو ألا ينقصه شيء يكون به. ثم هذا ينقسم قسمين: فمنه ما ينقصه شيء يبيِّن به أنه قياس وهو . . . غير الكامل؛ ومنه ما لا ينقصه شيء يبيِّن به أنه قياس وهو الكامل (ش، ق، ١٤٠، ١٦)
- . . . ما كان مرة يُنتج ومرَّة لا يُنتج لم يعمد قياسًا إذ القياس هو الذي يُنتج واحدة دائمة وباضطرار (ش، ق، ١٦٣، ١٠)
- كل قياس . . . في هذا الشكل (الثاني). . . هو

- (ش، ق، ٢٦٠، ٢٥٢)
- إذا كان في كل واحد من أصناف المقاييس مقدمتان، إحداهما كلية سالبة والأخرى موجبة، إنه يكون قياس مُنتج دائماً (ش، ق، ٤، ١٧١)
- كل قياس فيه شيء يجري مجرى الكلّ ومجرى الجزء (ش، ق، ١٥، ١٧٩)
- كل قياس بالجملة... يبيّن: إما أن الشيء موجود، وإما أنه غير موجود (ش، ق، ٩، ٢٣١)
- القياس المحدود أعني الذي يكون على مطلوب محدود... يجب أن يأتلف من مقدمات محدودة مشاركة لطرفي المطلوب (ش، ق، ٢٧، ٢٣٢)
- واجب أن يكون في كل قياس مُنتج مقدمة موجبة كيف كانت في كميتها ومقدمة كلية كيف ما كانت في كقيمتها (ش، ق، ١١، ٢٣٧)
- ... لا بدّ في القياس المُنتج من أن يكون الطرف الأصغر منطوياً تحت الأوسط إنطواء الجزئيّ في الكلّي حتى تكون نسبة أحدهما إلى الآخر هي نسبة الجزء إلى الكلّ (ش، ق، ٥، ٢٣٨)
- كل قياس... واجب أن تكون فيه مقدمة كلية وموجبة (ش، ق، ١٢، ٢٣٨)
- لا يكون قياس عن أقلّ من مقدمتين (ش، ق، ١٩، ٢٣٩)
- ... كل قياس لا يكون بأكثر من مقدمتين وثلاثة حدود... لا يكون بأقلّ (ش، ق، ١٦، ٢٤١)
- لا يكون قياس إلا في الأشكال الثلاثة ومن هذه في المُنتجة منها (ش، ق، ١٨، ٢٥٢)
- يكون قياس إذا أخذ شيء واحد مكرراً مرتين
- (ش، ق، ٢٦٠، ٢٥٢)
- كل قياس إنما يكون بواحد من الأشكال المتقدمة (الثلاثة) (ش، ق، ١١، ٢٥٩)
- متى وجدنا شيئاً قد لزم عن شيء فليس ينبغي أن نتوهمه قياساً تاماً إلا إذا وجدنا فيه المقدمتين معاً (ش، ق، ٨، ٢٦١)
- لا بدّ في كل قياس من حدّ أوسط (ش، ق، ١٠، ٢٦١)
- ليس يجب أن نطلب للحدود الموجودة في القياس إذا حمل بعضها على بعض... نسبة واحدة من الحمل (ش، ق، ١٠، ٢٦٤)
- إذا لم يكن شيء نسبه إلى آخر كنسبة الكلّ إلى الجزء، وآخر نسبه إلى هذا كنسبة الكلّ إلى الجزء، فإنه لا يكون عن ذلك قياس (ش، ق، ١، ٢٦٩)
- ليس يمكن أن نحلّ القياس الذي يبيّن على جهة الشرط (ش، ق، ٦، ٢٦٩)
- يقع خدعة في القياس أن يظنّ بالقضية المعدولة أنها والسالبة قضيتي واحدة بعينها (ش، ق، ١٣، ٢٧١)
- يعرض للقياس الواحد بعينه أن يُنتج أكثر من نتيجة واحدة. إلا أن الذي يُنتج بالذات وأولاً هي واحدة، وسائر ما يُنتج من جهة أنه يلحق النتيجة الأولى وبوساطتها فكأنها نتاج بالعرض (ش، ق، ٨، ٢٨٠)
- يمكن أن يُظنّ أنه قد يكون عن القياس الواحد بعينه نتيجة أكثر من واحدة على جهة أخرى، إلا أن ذلك في الظنّ لا في الحقيقة (ش، ق، ١٢، ٢٨٠)
- ليس يلزم متى ارتفع القياس أن ترتفع النتيجة... ويلزم إذا ارتفعت النتيجة... أن يرتفع القياس... أو يكون شكل القياس فاسد

- (ش، ق، ٢٢، ٢٩٤)
- ليس يمكن أن يألف قياس في الشكل الأول لا من متضادات ولا من متناقضات، لا قياس يُنتج موجبًا ولا قياس يُنتج سالبًا (ش، ق، ٩، ٣٢٤)
- لا يكون قياس إلا بأن مقدّمته مّا موجبتين أو تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة (ش، ق، ٤، ٣٣٩)
- لا يكون قياس من مقدّمات سالبة (ش، ق، ٨، ٣٣٩)
- لا يكون قياس إذا لم يُقرّ بمقدّمة كَلِيّة لأن المُنتج قد تبيّن أن من شرطه أن تكون إحدى مقدّمته كَلِيّة والثانية موجبة (ش، ق، ١٢، ٣٣٩)
- في القياس الواحد وفي القياسات المحمولة حدودها الوسط بعضها على بعض، فقد يمكن أن يكون عند الانسان علم وظنّ في النتيجة لكن لا من جهة واحدة بل من جهتين مختلفتين (ش، ق، ٢٠، ٣٤٢)
- القياس يبيّن به وجود الطرف الأكبر للأصغر بالحدّ الأوسط (ش، ق، ٩، ٣٥٣)
- القياس... أقدم بالطبع والاستقراء أقدم في المعرفة (ش، ق، ١٤، ٣٥٣)
- القياس (مصير) من كَلِيّ أعرف إلى جزئيّ أخفى وهي النتيجة الداخلة تحت المقدّمة الكبرى (ش، ق، ١٢، ٣٥٤)
- يجب أن يؤلّف القياس تأليفًا يكون مطابقًا للموجود، أعني أن تكون فيه المحمولات في الذهن على ما هي عليه بالطبع خارج الذهن، وهو الذي يُعرّف بالحمل على المجرى الطبيعي (ش، ق، ١٨، ٣٥٧)
- القياس... تكون فيه المحمولات في الذهن
- على ما هي عليه بالطبع خارج الذهن، وهو الذي يُعرّف بالحمل على المجرى الطبيعي (ش، ق، ١٩، ٣٥٧)
- ليس واجبًا في كل قياس أن يكون من مقدّمات ضرورية (ش، ب، ٢٠، ٣٨٨)
- القياس... قول يلزم عنه شيء آخر باضطرار... فالإضطرار في القياس هو نفس لزوم النتيجة عن المقدّمات لا في كون النتيجة إضطرارية (ش، ب، ٢٤، ٣٩٠)
- القياس الذي يُنتج الكاذب لا يخلو... من أن يُنتجه بحدّ أوسط مناسب للحق أو غير مناسب (ش، ب، ٣، ٤١٨)
- كل قياس فإنما تتكوّم ذاته من ثلاثة حدود (ش، ب، ٢، ٤٢٣)
- كل قياس... لا بدّ فيه من مقدّمة موجبة وكَلِيّة (ش، ب، ١٦، ٤٢٧)
- القياس السالب إذا أنمي بأن يزداد فيه حدّ أوسط بين حدّين حتى يصير ذا حدود كبيرة، فقد يلزم فيه أن تتكثّر الموجبات فيه (ش، ب، ٣، ٤٢٨)
- كل قياس... إما أن ينتج نتيجة صادقة وإما كاذبة (ش، ب، ٤، ٤٤٧)
- ليس كل قياس مقدّماته واحدة (ش، ب، ٨، ٤٤٧)
- مبادئ القياس الصادقة ليست واحدة بأعيانها من الأمور الذاتية لها (ش، ب، ١٤، ٤٤٧)
- القياس... يكون بوسط (ش، ب، ٥، ٤٦٠)
- لا شناعة في أن يصادر في القياس على الحدود، أعني أن توضع مقدّماته حدودًا: إما بعضها وإما كلها (ش، ب، ٦، ٤٦٤)
- الحدّ والقياس ليس هما معنى واحدًا بعينه... لا يكون لشيء واحد قياس واحد (ش،



- ب، ٤٦٦، ٢٠) - القياس أقلّ ذلك من مقدّمتين تشتركان في حدّ أوسط (ش، ب، ٤٧١، ٩)
- كل قياس... يبيّن به... أن المطلوب يكون: إما جوهرياً، وإما عرضياً (ش، ب، ٤٨٠، ٦)
- القياس هو قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم من الاضطرار عن تلك الأشياء الموضوعية بذاتها لا بالعرض شيء ما آخر غيرها (ش، ج، ٥١٣، ٥)
- نقلة الحكم من الكلّي إلى الجزئي... هذا هو القياس (ش، ج، ٥١٣، ١٦)
- القياس يلحقه الفساد: إما من قبّل صورته، وإما من قبّل مادته (ش، ج، ٦٥١، ٥)
- يلحق القياس الفساد... بأن يؤخذ فيه من المقدمات ما هو سبب للنتيجة وليس بسبب، وهو يتأتى من قياس الخلف والمستقيم (ش، ج، ٦٥١، ٢٤)
- مقدّمات القياس... إن كانت كاذبة يُظَلّ القياس، وإن كانت صادقة فينبغي أن تُستعمل (ش، ج، ٦٥٤، ١٩)
- القياس... يكون بأن تشترك المقدمتان فيه بحدّ واحد في المعنى لا في اللفظ (ش، س، ٦٩١، ٢٤)
- الكذب يعرض في القياس: إما من جهة مقدّماته... أو من جهة تأليفه، وشكله أو من كليها (ش، س، ٧١٠، ١٣)
- الموصل إلى التصديق المطلوب حجّة وهو القياس والاستقراء والتمثيل (ر، ل، ٣، ٣)
- لا يجوز تركيب القياس من سالتين، جاز تركيبه من موجبتين معدولتين (ر، ل، ١١، ٢١)
- أما القياس فهو العمدة، وهو قول مؤلف من أقوال إذا سلّمت لزم عنها لذاتها قول آخر (ر، ل، ٣٠، ١٨)
- القياس: تقدير الشيء على مثال شيء آخر، يقال: قاس القُدّة بالقُدّة. والقانس يقيس الجزئي بالكلّي في الحكم الثابت لكلّي (ط، ش، ١٨٥، ٧)
- أصناف الحجج ثلاثة؛ وذلك لأنّ الحجّة والمطلوب لا يخلوان من تناسب ما، ضرورة، وإلاّ لامتنع استلزام أحدهما الآخر؛ فذلك التناسب يكون: إمّا باشتمال أحدهما على الآخر. أو بغير ذلك. فإن كان بالإشتمال، فلا يخلو: إمّا أن تكون الحجّة هي المشتملة على المطلوب، وهو القياس. أو بالعكس، وهو الإستقراء. وإن لم يكن بالإشتمال، فلا بد وأن يشملهما ما به يتناسبان، وهو التمثيل (ط، ش، ٤١٧، ١)
- القياس: هو المؤلّف من أقوال. وليس من شرط القياس أن يكون ما أورد فيه مسلّمًا، كما سيصرّح به الشيخ. بل من شرط كونه قياسًا كونه بحيث إذا سلّم ما أورد فيه، لزم عنه النتيجة. فإن المورد في الخلف، لا يكون مسلّمًا أصلًا (ط، ش، ٤٢١، ٨)
- المنطقيون قسّموا القياس إلى ما يتألف من: حملات أو شرطيات وخصوا الشرطيات بالإقتنائيات لأنهم «لم» ينتهبوا للشرطيات الإقترائية؛ فإن المورد في التعلّم الأول هي الحملات الصرفة، والإقتنائية الموسومة بالشرطيات لا غير (ط، ش، ٤٢٥، ١)
- لمّا وقف الشيخ لإخراج الشرطيات الإقترائية من القوّة إلى الفعل، فحقق أنّ القياس إنّما ينقسم بالقسمة الأولى إلى: الإقترائيات والإقتنائيات (ط، ش، ٤٢٥، ٦)
- إنّ القياس ينقسم إلى كامل. وإلى غير كامل.

من القياس إليه . والمتج لهذا القول قياساً (م) ،  
ط ، ٢٥٤ ، ٣٣

- كل قياس فيه مقدّمتان لا أزيد ولا أنقص لأن  
المطلوب إنما يُكتسب من المعلوم ، فإن كانت  
لكليته نسبة حصلت مقدّمتان إحداهما محقّقة  
لتلك النسبة والثانية لذلك المعلوم إن كانت  
النسبة إليه لجزئته حصلت بسبب كل نسبة  
مقدّمة ، وإن كانت لأحدهما لم ينتج المطلوب  
بل ربما كانت مقدّمة لا ينتج (م) ، ط ،  
٣٤٥ ، ٨

- الغلط قد يعرض في صورة القياس بأن لا يكون  
منتجاً للمطلوب ويُظنّ كونه منتجاً له . وقد  
يعرض في مادته بأن تكون المقدّمة الكاذبة  
مستعملة على أنها صادقة لمشابتها إياها إما  
من حيث المعنى أو من حيث اللفظ ، إما عند  
تركيبه وإما عند بساطته ، إما في جوهره كاللفظ  
المشترك وإما في ماهيته كاللفظ المقابل المشبه  
بلفظ الفاعل الذي له فعل ، وإما عند ترّجبه  
كقولنا الخمسة زوج وفرد ويصح اجتماعهما  
ولا يصح فرادي ، وكقولنا فلان جيد وفلان  
شاعر إذا كان شاعراً غير جيد يصح فرادي ولا  
يصح اجتماعاً ، وإما من حيث المعنى فكلاهما  
العكس أو أخذ ما بالذات مكان ما بالعرض أو  
أخذ اللاحق مكان الملحق أو أخذ ما بالقوة  
مكان ما بالفعل (م) ، ط ، ٣٥١ ، ١

القياس قول مؤلف من قضايا متى سلّمت لزم  
عنها لذاتها قول آخر وهو استثنائي إن كان عين  
النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل (ن) ، ش ،  
٢٣ ، ١٩

- القضية التي جُمّلت جزء قياس تسمى مقدّمة ،  
والمقدّمة التي فيها الأصغر الصغرى والتي فيها  
الأكبر الكبرى ، والمكرّر بينهما حدّاً أوسطاً ،

والكامل في الحملات هو أكثر ضروب الشكل  
الأول ، لا غير ، وهذه قسمة القياس بحسب  
العوارض (ط ، ش ، ٤٣٦ ، ٨)

- المنطقيون قد حكموا بالقول المطلق أنّ القياس  
لا يعتقد عن سالبين . والشيخ قد حقق إنعقاده  
في بعض الصور ، وهو أن تكون السالبة في  
إحدى المقدمتين في قوة الموجبة ، ولذلك قال  
(فيه نظراً) (ط ، ش ، ٤٣٧ ، ٧)

- القياس ... وهو قول مؤلّف من قضايا متى  
سلّمت لزم عنه لذاته قول آخر . فقولنا لزم عنه  
أي عن القول المؤلّف ، وقولنا لذاته أي لا  
يكون اللزوم بواسطة مقدّمة أجنبية أو في قوة  
المذكورة (م) ، ط ، ٢٤٦ ، ٩

- القياس منه معقول وهو القول المعقول المؤلّف  
في العفل تأليفاً يؤدّي فيه إلى التصديق لشيء ،  
آخر ، ومنه مسموع (م) ، ط ، ٢٤٧ ، ٢٨

- القياس وهو إما استثنائي يكون النتيجة أو  
نقيضها مذكوراً فيه بالفعل كقولنا إن كان (ج)  
(قاب) لكن (ج د) (قاب) لكن ليس (اب) فليس  
(ج د) . وإما إقتراني لا يكون كذلك كقولنا كل  
(ج ب) وكل (ب ا) وكل (ج ا) (م) ، ط ،  
٢٥٤ ، ١

- ينقسم القياس بحسب ما يترّكّب عنه إلى حملي  
وهو المرّكّب من الحملات الساذجة ، وإلى  
شرطيّ وهو المرّكّب من الشرطيات الساذجة أو  
منها ومن الحملات (م) ، ط ، ٢٥٤ ، ٣

- القضية التي هي جزء القياس تُسمى مقدّمة ، وما  
ينحل إليه المقدّمة كالموضوع والمحمول دون  
الرابطة حدّاً للقياس ، وهيئة نسبة الأوسط إلى  
الطرفين تُسمى شكلاً ، وإقتران الصغرى  
بالكبرى قرينةً وضرباً ، والقول اللازم مطلوباً  
إن سبق منه تشتمل إلى القياس ونتيجة إن سبق

- واحد من أفرادها «بديهيًا» بطريق الأولى (ت)،  
(١، ١٢٠، ١٨)
- العلم «النتيجة» - وهو أنّ «هذين المعنيين  
ضدّان، فلا يجتمعان» - يمكن بدون العلم  
بالمقدّمة الكبرى - وهو أنّ «كلّ ضدّين لا  
يجتمعان». فلم يفتقر العلم بذلك إلى القياس  
الذي خصّوه باسم «البرهان» (ت)، (١،  
١٢٢، ٧)
- القضايا النبوتية لا تحتاج إلى القياس العقلي  
الذي سمّوه (المنطقيون) «برهانًا»، وما يستفاد  
بالعقل من العلوم أيضًا لا يحتاج إلى «قياسهم  
البرهاني» (ت)، (١، ١٢٥، ١٦)
- «القياس» يستدلّ به في العقليات كما يستدلّ به  
في الشرعيات (ت)، (١، ١٢٩، ٢٠)
- «القياس» حيث قام الدليل على أنّ الجامع مناط  
الحكم، أو على إلغاء الفارق بين الأصل  
والفرع، فهو قياس صحيح ودليل صحيح - في  
أي شيء كان - (ت)، (١، ١٣٠، ٧)
- «القياس» في اللغة «تقدير الشيء بغيره»، وهذا  
يتناول «تقدير الشيء المعين بنظيره المعين»  
و«تقديره بالأمر الكلّي المتناول له ولأمثاله»،  
فإنّ «الكلّي» هو مثال في «الذهن لجزئياته»،  
ولهذا كان مطابقًا موافقًا له (ت)، (١،  
١٣٠، ٢١)
- لا بدّ من إثبات خاصة الرب التي بها يتميّز عما  
سواه. وذلك مدلول «آياته» سبحانه التي يستلزم  
ثبوتها ثبوت نفسه، لا يدلّ على هذه «قياس»،  
لا «برهاني» ولا «غير برهاني» (ت)، (١،  
١٦٤، ٢)
- «القياس» ينقسم إلى «الاقتراني»  
و«الاستثنائي». «والاستثنائي» ما تكون النتيجة  
أو نقيضها مذكورة فيه بالفعل، و«الاقتراني» ما
- واقتران الصغرى بالكبرى نسق قريّة وضربًا  
(ن، ش، ٤، ٢٤)
- القياس المؤلّف... يسمّى برهانًا وهو إما ليتمّ  
وهو الذي يكون الحدّ الأوسط فيه علّة للنسبة  
في الذهن والعين كقولنا هذا متعفن الأخلاط  
وكل متعفن الأخلاط محموم، فهذا محموم،  
وإما أنّي وهو الذي يكون الحدّ الأوسط فيه علّة  
للسببية في الذهن فقط كقولنا هذا محموم وكل  
محموم متعفن الأخلاط فهذا متعفن الأخلاط  
(ن، ش، ١٩، ٣٢)
- «القياس» مؤلّف من «مقدّمين» (ت)، (١،  
١٢، ٣٢)
- انقسم القياس - باعتبار صورته - إلى «قياس  
تداخل» وهو الحملي، و«قياس تلازم» وهو  
الشرطي المتصل، و«قياس تعاند»، وهو  
التقسيم والترديد، وهو الشرطي المنفصل  
(ت)، (١، ١٨، ٣٢)
- القياس أو البرهان الموصوف يفيد العلم  
بالتصديقات (ت)، (١، ١٢، ٣٣)
- الأصوليون ذكروا «القياس» بضعةً وعشرين  
حدًا، وكلها معترض على أصلهم (ت)، (١،  
١٣، ٣٦)
- حصر حصول العلم على «القياس» قول بغير  
علم (ت)، (١، ١٠٣، ٣)
- «إنّه لا يُعلم شيء من التصديقات إلاّ بالقياس»  
- الذي ذكروا (المنطقيون) صورته ومادته -  
قضيةً سلبية نافية، ليست معلومة بالبدئية (ت)،  
(١، ١٠٣، ٤)
- إذا كان لا بدّ في العلم الحاصل بالقياس -  
الذي يخصّونه باسم «البرهان» - من العلم  
ب«قضية كلية موجبة»، فيقال: العلم بتلك  
القضية إن كان «بديهيًا» أمكن أن يكون كلّ

- تكون فيه بالقوة (ت، ١، ١٦٦، ١٤)
- «القياس» مشتمل على ثلاثة حدود: أصغر، وأوسط، وأكبر (ت، ١، ١٧٥، ٧)
- إن كان القياس «اقتراثيًا» فكل واحد من جزئتي المطلوب لا بد وأن يناسب مقدمة منه، أي يكون فيها إما مبتدأ وإما خبرًا، ولا يكون هو نفس المقدمة (ت، ١، ١٧٦، ٢)
- إن كان القياس «استثنائيًا» فلا بد فيه من مقدمة شرطية - متصلة أو منفصلة - تكون مناسبة لكل مطلوب أو نقيضه، ولا بد من مقدمة استثنائية، فلا حاجة إلى ثالثة (ت، ١، ١٧٦، ٤)
- لفظ «القياس» يقتضي التقدير، كما يقال: «قيست هذا بهذا». والتقدير يحصل بواحد، كما يحصل باثنين، وبثلاثة. فأصل التقدير بواحد، وإذا قُدِّرَ باثنين أو ثلاثة يكون تقديرين وثلاثة، لا تقديرًا واحدًا. فتكون تلك التقديرات أقيسة، لا قياسًا واحدًا (ت، ١، ١٨٠، ١٠)
- قد يعلم صحة القياس بانتفاء الفارق بين الأصل والفروع، وإن لم يعلم عين العلة ولا دليلها. فإنه يلزم من انتفاء الفارق اشتراكهما في الحكم (ت، ١، ٢٠٤، ١٢)
- «القياس» لا يخلو إما أن يكون «إبداء الجامع» أو «إلغاء الفارق»، و«الجامع» إما العلة، وإما دليلها. وأما القياس بإلغاء الفارق فهنا «إلغاء الفارق» هو «الحذ الأوسط» (ت، ١، ٢١٠، ٢٥)
- سائر ما ثبتت به العلة من «الدوران والمناسبة» وغير ذلك إذا أخذ معه، «السبر والتقسيم» أمكن كون «القياس» قطعياً (ت، ١، ٢٣٩، ٤)
- كل «قياس» لا بد فيه من قضية كلية إيجابية
- ويتبين أن تلك القضية لا بد أن يعلم صدق كونها كلية. وكل ما به يعلم ذلك به يعلم أن الحكم لازم لذلك الكلي المشترك. فيمكن جعل ذلك الكلي المشترك هو الجامع بين الأصل والفروع (ت، ١، ٢٣٩، ١٣)
- ما تبيننا عليه خطأهم في منع إمكان «التصور» إلا بـ«الحذ»، بل ومن نفى دعوى حصول «التصور» بـ«الحذ». ونفى انحصار «التصديق» فيما ذكروه من «القياس» مدركه قريب، والعلم به ظاهر، وخطأ المنطقين فيه واضح بأدنى تدبر (ت، ٢، ٥، ٥)
- «القياس» لا يفيد إلا العلم بأمر كلية، لا يفيد العلم بشيء معين من الموجودات، ثم تلك الأمور الكلية يمكن العلم بكل واحد منها بما هو أيسر من «قياسهم»، فلا نعلم كلية بـ«قياسهم» إلا والعلم بجزئياتها ممكن بدون «قياسهم الشمولي»، وربما كان أيسر (ت، ٢، ٨٠٩، ٢)
- ما يقال بقياس فاسد وظن فاسد يقع فيه الاختلاف (ت، ٢، ٢٣، ٩)
- الذي ينال به التصديق هو «القياس» (ت، ٢، ٣١، ٧)
- «القياس» إن كانت مادته «يقينية» فهو «البرهاني» خاصة، وإن كانت «مسلمة» فهو «الجدلي»، وإن كانت «مشهورة» فهو «الخطابي»، وإن كانت «مختلطة» فهو «الشعري»، وإن كانت «مُؤمَّهة» فهو «السوفسطائي» (ت، ٢، ٣١، ١٣)
- «القياس» يحصل به علم إذا كانت مواده يقينية (ت، ٢، ٥١، ١٩)
- حاصل «القياس» إدراج خاص تحت عام (ت، ٢، ٨٦، ٢٥)

- «القياس» لا يدلّ على أمر معيّن (ت، ٢)،  
 (١٣، ٩٠)
- الاستدلال تارة يكون بالعام على الخاص وهو  
 «القياس»، وتارة بالخاص على العام وهو  
 «الاستقراء»، وتارة بأحد الخاصين على الآخر  
 وهو «التمثيل»، وبيننا فساد هذا الحصر  
 والتقسيم (ت، ٢، ٩٤، ٣)
- «القياس» الذي تستوي أفرادُه، ويمائل الفرع  
 فيه أصله، فهذا يتمتع استعماله في حق الله  
 تعالى (ت، ٢، ٩٦، ٩)
- «القياس» ثلاثة أنواع: قياس التداخل، وقياس  
 التلازم، وقياس التعاند، باعتبار القضايا  
 الحملية، والشرطية المتصلة، والشرطية  
 المنفصلة (ت، ٢، ٩٦، ١٥)
- القياس قد يحتاج في إثبات الحكم في الفرع  
 إلى أصل معين، فيلحق الفرع به، إمّا لإبداء  
 الجامع إمّا لإلغاء الفارق (ت، ٢، ٩٨، ٨)
- تبيّن أنّ «القياس» المفيد للتصديق يعنى عنه  
 التصوّر التام للحد الأوسط (ت، ٢،  
 ١٠٠، ٢٦)
- كل ما يتكلم به في «الحد» و«القياس» هو قضية  
 نامية، وهي «الجملة» في اصطلاح النحاة (ت،  
 ٢، ١٠١، ٦)
- القياس الصحيح هو من العدل الذي أمر الله  
 تعالى به (ت، ٢، ١١٤، ٢)
- ليس في الشريعة شيء على خلاف القياس  
 الصحيح، بل على خلاف القياس الفاسد (ت،  
 ٢، ١١٤، ١٩)
- كل قياس في العالم يمكن رده إلى «الاقتراني».  
 فإذا قيل بصيغة الشرط «إن كانت الصلوة  
 صحيحة فالمصلّي منظره» أمكن أن يُقال «كل  
 مصلٍّ فهو منظره»، وأن يقال «الصلوة مستلزمة
- الطهارة». ونحو ذلك من صور القياس  
 الاقتراني (ت، ٢، ١١٦، ٤)
- هم (المطقيون) يسمّون القياس الذي حذفت  
 إحدى مقدّمته «قياس الضمير»، ويقولون إنّها  
 قد تحذف إمّا للمعلم بها غلطًا، وإمّا تغليظًا.  
 فيقال: إذا كانت معلومة كانت كغيرها من  
 المقدمات المعلومة. وحينئذٍ فليس إضمار  
 مقدّمة بأولى من إضمار إثنين، وثلاثة، وأربعة  
 (ت، ٢، ٢٠٠، ٩)
- يمنع في القياس إندرج الأصغر تحت الأوسط  
 فلا يتعدّى الحكم منه لجواز أن يكون الحكم  
 خاصًا بإحدى الحقيقتين دون الأخرى (و، م،  
 ١٣٥، ٢٨)
- القياس قول مؤلّف من تصديقين متى سلّمنا لزم  
 لذاتيهما تصديق آخر يُسمّى قبل الشروع في  
 الاستدلال دعوى وعنده مطلوبًا بعده نتيجة (و،  
 م، ٢٧٢، ٢٤)
- القياس فقولنا في حدّه تصديقان أي قضيتان  
 وهو جنس وإنما لم نقل فأكثر لأن الصحيح أن  
 القياس المركّب من أكثر من مقدّمتين يرجع إلى  
 أقيسة طويت فيها نتائج، أي لم نذكر وهي  
 صفريات لما بقي من المقدمات واستغنى عنها  
 للمعلم بها (و، م، ٢٧٣، ١٥)
- قياس إنما يجب أن يؤخذ بحيث يشمل  
 البرهاني والجدلي والخطابي والسوفسطائي  
 والشعري (و، م، ٢٧٣، ٣١)
- أما إفادة لما يسمّى به لازم القياس فقولنا أنه  
 يسمّى قبل الشروع في الاستدلال دعوى وعنده  
 الاستدلال أي بعد الشروع فيه وقيل تكملته  
 يُسمّى مطلوبًا ويُسَمّى بعد تمام الاستدلال نتيجة  
 (و، م، ٢٧٦، ٣٢)
- القياس الذي سبق تعريفه يتقسم إلى قسمين

- إن كل قياس إستثنائي يكون من مقدّمة شرطية، ومن مقدّمة إستثنائية هي نفس أحد جزئها أو مقابله بالنقيض. فينتج إمّا الآخر، أو مقابله. فإمّا أن تكون الشرطية متصلة، أو تكون منفصلة (س، ق، ١، ٣٩٠)

أما القياس الإستثنائي الكائن من الشرطيات المنفصلة الحقيقية، فإنها إمّا أن تكون ذات جزأين، أو تكون ذات أجزاء (س، ق، ٤، ٤٠٠)

- أما (القياس) الإستثنائي: فهو الذي يتعرّض فيه للتصريح بذلك (أي بأحد طرفي النقيض الذي في النتيجة) مثل قولك: إن كان عبد الله غنياً فهو لا يظلم. لكنّه غني. فهو إذن لا يظلم. فقد وجدت في القياس أحد طرفي النقيض الذي فيه النتيجة وهو النتيجة بعينها. ومثل قولك: إن كانت هذه الحمى، حمى يوم، فهي لا تتغيّر النبض تغييراً شديداً. لكنها غيرت النبض تغييراً شديداً. فيتّج أنّها ليست حمى يوم. فتجد في القياس أحد طرفي النقيض الذي فيه النتيجة. وهو نقيض النتيجة (س، أ، ٤٢٦، ١)

- القياس الاستثنائي مؤلف من مقدمتين: إحداهما لا محالة شرطية ذات مقدّم وتالي، والثانية يجوز أن تكون حملية وشرطية، لكنّها بالجملة وضع أحد أجزاء الشرطية أو نقيضها، فإذا وضع لزوم منه وضع أو رفع الجزء الثاني، وهذه التي توضع تسمى المستثناة، والمستثناة تلزمها النتيجة؛ والشرطية الموضوعة تدلّ على اللزوم أو العناد، فكان موضعها في القياس الاستثنائي شبيهاً بموضع الكبرى من الاقتراني (مر، ت، ٣، ١٤٨)

- القياس الإستثنائي نوعان شرطي متصل وشرطي منفصل (غ، م، ٣٦، ١١)

إستثنائي وإقتراني (و، م، ٢٧٧، ٣)  
- (القياس) مرّكب من مقدمتين طرف إحدى مقدمتيه أصغر المطلوب وهو موضوعه إن كانت حملية ومقدّمه إن كانت شرطية، وتسمى هذه المقدّمة صغرى وطرف المقدّمة الأخرى أكبر المطلوب وهو محموله إن كانت حملية وتاليها إن كانت شرطية، وتسمى هذه المقدّمة كبرى وتشارك المقدمتان في ثالث يسمى الوسط، وتسمى المقدمتان باعتبار هيئة الوسط مع الأصغر والأكبر شكلاً (و، م، ٢٧٧، ٣٢)

- سُمّيت القضية التي جعلت جزء قياس مقدّمة لتقدّمها على المطلوب وإنما سُمّي ما تنحل إليه المقدّمة من موضوع ومحمول أو مقدم وتالي حدّاً لأنه طرف النسبة (و، م، ٢٧٩، ٢٨)

- القياس قول مؤلف من قضايا مُستلزم بالذات لقول آخر (ض، س، ٣٠، ٣٤)

### قياس استثنائي

- إن اللازم عن القياس لا يخلو: إمّا أن يكون غير مذكور هو ولا نقيضه في القياس بالفعل، وتسمى أمثال هذه المقاييس اقترانيات... وإمّا أن يكون اللازم (عن القياس) أو نقيضه، وبالجملة أحد طرفي المطلوب مذكوراً فيه بالفعل بوجه ما؛ وهذا أسميه (قياساً) إستثنائياً، والجمهور يسمونه شرطياً. وإتّما لم أسمه شرطياً، إذ من الشرطيات ما يكون على سبيل الإقتران (س، ق، ١٠٦، ٩)

- إنّ القياس الإستثنائي مخالف للإقتراني، في أن أحد طرفي المطلوب يكون موجوداً في القياس الإستثنائي بالفعل، ولا يكون موجوداً في القياس الإقتراني إلاّ بالقوّة (س، ق، ٧، ٢٨٩)

أو رفعه مجردًا عن الشرط، فتكون هي الجزء الآخر، وهي قضية أخرى مقرونة بأداة الاستثناء متكررة تارة، حال كونها جزء من الشرطية. وتارة حال كونها مستثناة. وهي بمنزلة الأوسط المتكرر في الإقترانيات؛ لأن الباقي بعد حذفه هو الذي عنه النتيجة. فالقياس الإقتراني مركّب من شرطية وإستثناء (ط، ش، ٤٩٩، ١٢)

- القياس الإقتراني وهو مركّب من مقدّمين إحداهما شرطية والأخرى وضع لأحد جزئها أو رفعه ويجب إيجاب الشرطية ولزومية المتصلة وكليتها أو كلىة الوضع أو الرفع إن لم يكن وقت الإتصال والإنفصال هو بعينه وقت الوضع أو الرفع. والشرطية الموضوعية فيه إن كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي أو إستثناء قبض التالي ينتج قبض المقدم، وإلا لنبطل اللزوم دون العكس في شيء منهما (ن، ش، ٣٠، ١٧)

- القياس الإقتراني فلا بد أن تكون المقدّمة الأولى فيه شرطية وهي الكبرى فإن كانت متصلة فشرط إنتاجه أن تكون موجبة كلىة لزومية، وأن تكون الإقترانية وهي الصغرى حكمت بثبوت المقدم أو بنفي التالي (و، م، ٣٢٥، ٧)

- القياس الإقتراني هو عبارة عن قياس مركّب من مقدّمين إحداهما شرطية والأخرى وضع لأحد جزئها أو رفعه ليلزم منه وضع الجزء الآخر أو رفعه، وليس يجب أن يكون الطرف الموضوع أو المرفوع قضية حملية. فإن الشرطية لو كانت مركّبة من شرطين لكان كل واحد من الجزء الموضوع أو المرفوع شرطية ولو كانت مركّبة من شرطية وحملية لكان

إن كانت (النسبة) إلى كليته فإنما تكون بأن يلزم المطلوب وضع شيء أو رفعه وهذا هو القياس الإقتراني، وإن كانت النسبة إلى جزء جزء من المطلوب فلا بد من أن تكون تلك النسبة بحيث تُؤقّع بين جزأي المطلوب نسبة هي المطلوبة في الحكم (سي، ب، ١٧٢، ٨)

- القياس (الإقتراني) إمّا أن يكون بحيث لا تكون النتيجة ولا نقيضها موجودًا فيه بالفعل وهو الإقتراني... وإمّا أن يكون ذلك موجودًا فيه بالفعل وهو (القياس) الإقتراني كقولك: إن كان هذا إنسانًا فهو حيوان، لكنّه إنسان، فهو حيوان (ر، ل، ٣٦، ٨)

- القياس قسمان لأنّه: (إمّا قياس إقتراني) إن لم يكن النتيجة أو نقيضها مذكورة فيه بالفعل صورة (كقولنا كل جسم مؤلّف وكل مؤلّف محدث فكل جسم محدث)، وهو ليس بمذكور في القياس بالفعل لا نفسه ولا نقيضه بل بالقوة لذكر مادته دون صورته، (وإمّا قياس استثنائي) إن كانت النتيجة أو نقيضها مذكورة فيه بالفعل (كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) لكن الشمس طالعة فالنتيجة وهو النهار موجود مذكورة فيه بالفعل أي بصورتها، أو تقول (لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليس بطالعة) فنقيض النتيجة أي الشمس بطالعة مذكورة فيه بالفعل (ه، م، ٢٠، ٢٥)

- لما كانت (القياسات الشرطية) الإقترانية هي ما يكون أحد طرفي النتيجة مذكورًا فيها، ولم يجز أن يكون مقدّمة بعينها، ولا محالة يكون جزءًا من مقدّمة. والمقدّمة التي يكون جزؤها قضية، فهي شرطية، فتكون إحدى مقدمتي هذا القياس شرطية. وتكون الأخرى مشتتة على وضع ما يقتضي وضع الجزء الذي منه النتيجة،

## قياس استثنائي منفصل

- القياس الاستثنائي نوعان: شرطي متصل  
وشرطي منفصل (غ، م، ٣٦، ١١)

## قياس استثنائي منفصل ومتصل

- إن القياس الاستثنائي المنفصل إنما يستثنى فيه  
لاستشعار المتصل؛ وأن المتصل، الذي  
يستثنى فيه بنقيض التالي يستثنى بالذي  
المستثنى فيه عين المقدم؛ فإذا وضع أن  
المستثنى فيه عين المقدم لا يفيد إلا بقياس  
إقتراني؛ بان لك ذلك في جميع القياسات  
الشرطية والحملية (س، ق، ٤١٥، ١١)

## قياس استثنائي وشرطي

- ما يشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل ويسمى  
(قياسًا) استثنائيًا وشرطيًا (ض، س، ٣٠، ٣٦)

## قياس اضماري

- الحجج الخطبية، وذلك أنها إما تُنقح بالأمثلة -  
وهذا هو الإستفراء، وإما بالأنثوميا أي  
القياس الإضماري، وهو أيضًا قياس (أ،  
ب، ٣١٠، ٣)

- قياس الإضمار هو الذي يستعمله الخطباء كثيرًا  
والجدليون ويحذفون منه مقدمة يخشون من  
التصريح بها والإنفصاح. بمنزلة القول: بأن  
فلانًا مزين/ وكل مزين زان/ فلان زان. أما  
المقدمة القائلة إن كل مزين زان فكاذبة. ولهذا  
ما تبقى وتُجهل مضرة في القياس (ز، ق،  
١٩٨، ١٨)

## قياس اقتراني

- إن كل قياس إقتراني بسيط حملتي، فإنه مؤلف

الجزء الموضوع شرطية إن كانت الشرطية  
مقدمها والجزء المرفوع شرطية إن كانت تاليها  
(و، م، ٣٢٥، ١٧)

- الشرطية المستعملة فيه إن كانت متصلة إشرط  
فيها أن تكون موجبة كلية لزومية، فلو كانت  
المتصلة الكلية سالبة لم تنتج بالفعل في القياس  
الإستثنائي شيئًا أي لا يلزم من وضع المقدم  
ولا من رفع التالي أو وضعه شيء بالفعل لكن  
بالقوة يلزم من وضع المقدم رفع التالي، أي  
وضع نقيضه لاستلزام المتصلة السالبة متصلة  
موجبة تناقضها في التالي، ويلزم أيضًا بالقوة  
من وضع التالي رفع المقدم لاقضاء العكس  
المستري. ذلك وإن كانت المتصلة الموجبة  
جزئية لم تنتج لأنها حينئذ يحتمل أن يكون زمن  
صدق الشرطية غير زمان صدق الإستثنائية فلا  
تجتمع المقدمتان معًا على الصدق فلا يحصل  
الإنتاج (و، م، ٣٢٦، ١٣)

- المقدمّة الشرطية في القياس الإستثنائي إن  
كانت منفصلة إشرط فيها شرطان أن تكون  
موجبة كلية وزاد بعضهم شرطًا ثالثًا أن تكون  
عنادية إحترازًا من الإنفاقية لعدم لزوم العناد  
فيها فلا يلزم من وضع شيء منها أو رفعه شيء  
في الطرف الآخر (و، م، ٣٣٠، ٤)

- القياس الإستثنائي وهو المعروف بالشرطي،  
لكونه مركبًا من قضايا شرطية، وهو المشتمل  
على النتيجة أو نقيضها بالفعل، نحو لو كان  
النهار موجودًا لكانت الشمس طالعة، ولو لم  
يكن النهار موجودًا لما كانت الشمس طالعة،  
والنتيجة في الأخير ونقيضها في الأول (ض،  
س، ٣٣، ٣٥)



- من مقدّمتين يشتركان في حدّ اشتراك المثال  
المورد في الجسم. وهذا الحدّ لا يخلو إمّا أن  
يكون في أحدهما محمولاً، وفي الآخر  
موضوعاً، أو يكون محمولاً في كليهما، أو  
موضوعاً في كليهما (س، ق، ١٠٦، ١٢)
- (إذا) كان القياس ليس فيه ما يشارك المطلوب  
إلاّ بحدّ دون حدّ هو ما يبين به، فاعلم أنّ  
القياس إقترانيّ (س، ق، ٤٦٢، ٧)
- (القياس) الإقتراني هو الذي لا يتعرّض فيه  
التصريح بأحد طرفيّ التقبض الذي فيه النتيجة  
بل إنّما يكون فيه بالقوّة (س، أ، ٤٢٥، ٧)
- القياس الإقترانيّ يوجد فيه شيء مشترك مكرّر،  
يسمى «الحدّ الأوسط»، ويوجد فيه لكل واحدة  
من المقدّمتين شيء يخصّها، وتوجد النتيجة  
إنّما تحصل من اجتماع هذين الطرفين... وما  
صار منهما في النتيجة موضوعاً أو مقدّمًا...  
فإنّه يُسمّى الأصغر. وما كان محمولاً فيها...  
فإنّه يُسمّى الأكبر، والمقدّمة التي فيها الأصغر  
تسمى الصغرى، والتي فيها الأكبر تسمى  
الكبرى. وفي نسخة «كبرى» - وتأليفهما  
يسمى (إقتراناً) (س، أ، ٤٢٨، ٤)
- كلّ قياس إقتراني بسيط حملتيّ فإنّه يوجد فيه  
شيء مشترك مكرّر يسمّى الحدّ الوسط، مثل  
[ب] في قولك: كل [ج] ب [ب] وكل [ب] أ،  
والنتيجة إنّما تحصل من اجتماع الطرفين،  
كقولنا: فكل [ج] أ، وما صار منها في النتيجة  
موضوعاً أو مقدّمًا مثل [ج] من هذا المثال  
يسمى الأصغر، وما كان محمولاً أو تاليًا مثل  
[أ] ههنا يسمّى الأكبر (مر، ت، ١١٢، ٦)
- لا بدّ في القياس الإقترانيّ من حكم كلّيّ عام  
وحكم جزئيّ خاص داخل في ذلك الكلّي  
العام، وهذان الحكمان في قضيتين هما
- مقدمتان (ب، م، ١٦٢، ١١)
- لا بدّ في المقدّمة المشاركة من جزأين تشارك  
بأحدهما المطلوب وتباينه بالآخر، وإن اشتركا  
في أحد حدّيّ المطلوب فالقياس إقتراني  
(سي، ب، ١٩١، ٢)
- القياس (الإقترانيّ) إمّا أن يكون بحيث لا تكون  
النتيجة ولا نقيضها موجوداً فيه بالفعل وهو  
الإقترانيّ... وإمّا أن يكون ذلك موجوداً فيه  
بالفعل وهو (القياس) الاستثنائيّ كقولك: إن  
كان هذا إنساناً فهو حيوان، لكنّه إنسان، فهو  
حيوان (ر، ل، ٣١، ٦)
- القياس قسمان لأنّه: (إمّا قياس إقترانيّ) إن لم  
يكن النتيجة أو نقيضها مذكورة فيه بالفعل صورة  
(كقولنا كل جسم مؤنّف وكل مؤنّف محدث  
فكل جسم محدث)، وهو ليس بمذكور في  
القياس بالفعل لا نفسه ولا نقيضه بل بالقوّة  
لذّكر مادته دون صورته، (وإمّا قياس استثنائيّ)  
إن كانت النتيجة أو نقيضها مذكورة فيه بالفعل  
(كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)  
لكن الشمس طالعة فالنتيجة وهو النهار موجود  
مذكورة فيه بالفعل أي بصورتها، أو تقول (لكن  
النهار ليس بموجود فالشمس ليس بطالعة)  
فنقيض النتيجة أي الشمس بطالعة مذكورة فيه  
بالفعل (ه، م، ٢٠، ٢٢)
- القياس الإقتراني مشتمل على حدود ثلاثة:  
موضوع للمطلوب ومحموله والمكرر بينهما في  
المقدّمتين (ه، م، ٢١، ٤)
- كل قياس إقتراني لا بدّ فيه من مقدّمتين يشتركان  
في حد لأن نسبة محمول المطلوب إلى  
موضوعه في القياس الحملّي ونسبة تاليه إلى  
مقدّمه في القياس الشرطيّ لما كانت مجهولة  
احتجّ إلى أمر ثالث يوجب العلم بتلك النسبة

الإنسان حيوانًا كان حيوانًا كذا (مر، ت،  
١١، ١١)

- ما يشتمل على النتيجة أو على نقيضها بالقوة  
ويسمى (قياسًا) إقترانيًا وحمليًا (خر، س،  
٣٥، ٣٠)

### قياس افتناعي

- القياس الافتناعي الذي يُسمى ما قوي منه وأوقع  
تصديقًا مشيهاً باليقين جدليًا، وما ضعف منه  
وأوقع ظنًا غالبًا، خطأيًا (مر، ت، ٥، ١٠)

### قياس امتحاني

- القياس (الامتحاني) يُؤلَّف من مقدمات  
أجزاءها أمور تخصُّ تلك الصناعة وهي كاذبة  
مؤقتة بأشياء لبست كذبها، حتى صار في حدِّ  
ما يجوز أن لا يشعر به كل أحد من أهل تلك  
الصناعة. وهي تُسمى أيضًا المغالطة الخاصة  
بالصناعة (ف، ج، ٥٠، ١٣)

### قياس الأولي

- استعملوا (المسلمون) «قياس الأولي»، لم  
يستعملوا «قياس شمول» تستوي أفرادهم، ولا  
«قياس تمثيل» محض. فإنَّ الرب تعالى لا مثل  
له، ولا يجتمع هو وغيره تحت كلي تستوي  
أفرادهم (ت، ر، ١، ١٥٨، ٥)

- «قياس الأولي» الذي كان يسلكه السلف أتباعًا  
للقرآن، فبدل على أنه يثبت له من صفات  
الكمال التي لا نقص فيها أكمل مما علموه ثابتًا  
لغيره، مع التفاوت الذي لا يضبطه العقل (ت،  
ر، ١، ١٦١، ٢٠)

- «قياس الأولي»، وهو أنّ ما ثبت لموجود  
مخلوق من كمال لا نقص فيه فالربُّ أحقُّ به  
(ت، ر، ٢، ٩٥، ٢٤)

المجهولة، وتُسمى هذا الأمر الثالث الحد  
الوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب ومن نسبة  
إليهما وجبت المقدمتان (و، م، ٢٧٨، ٢٧)

- كل قياس إقتراني يشتمل على ثلاثة حدود  
الأصغر والأكبر والأوسط. وتُسمى هيئة نسبة  
الأوسط إلى طرفي المطلوب بالوضع والحمل  
أو بكونه مقدمًا وتاليًا شكلاً. ويسمى إقتران  
الصغرى بالكبرى باعتبار الكيف وهو الإيجاب  
والسلب باعتبار الكم وهو الكليّة والجزئية قرينة  
وضربًا (و، م، ٢٧٩، ٣١)

### قياس الإقتراني حملي

- الشكل الأول (من القياس الإقتراني الحملي)  
هذا الشكل من شرطه في أن يكون قياسًا  
ينتج... القرينة: أن تكون صغراه موجبة، أو  
في حكم الموجبة إن كانت ممكنة، أو كانت  
وجودية، تصدق إيجابًا، كما تصدق سلبًا  
فيدخل أصغره في الأوسط. وتكون كبراه كليّة؛  
ليتأدى حكمها إلى الأصغر لعمومه جميع ما  
يدخل في الأوسط. وقرانه القياسية بينة الإنتاج  
(س، أ، ٤٣٧، ١)

- اللازم عن القياس إما أن يكون غير مذكور ولا  
نقيضه في القياس بالفعل ويسمى ذلك قياسًا  
إقترانيًا وحمليًا كقولك: كل حيوان جسم،  
وكل جسم جوهر، فكل حيوان جوهر. وإما أن  
يكون اللازم أو نقيضه مذكورًا فيه بوجوه ما،  
كقولك: إن كانت الشمس طالعة فالنهار  
موجود، وتمام هذا القياس أن تقول: لكن  
الشمس طالعة، فينتج: فالنهار موجود. إذن  
فالنتيجة مأخوذة في آخر القياس بالفعل.  
بخلاف الأول، ويسمى ذلك (قياسًا)  
استثنائيًا. وكقولك في الشرطي كلما كان

## قياس برهاني

الأكبر في الأصغر، وهذا يسمى برهان إن

(مر، ت، ٢٢٧، ٣)

- القياس البرهاني ينقسم إلى ما يفيد علة وجود

النتيجة وإلى ما يفيد علة التصديق بالوجود.

فالأول يسمى برهان لِمَ والآخر يسمى برهان إن

(غ، م، ٥٩، ٥)

- القياس البرهاني ما كان من جملة القياسات

المنتجة مولفًا من هذه المقدمات فإن القياس

المؤلف من مقدمات لا ريب فيها بتأليف لا

ريب فيه يفيد نتيجة يقينية الصدق لا ريب فيها

(ب، م، ٢٠٤، ١٦)

- القياس البرهاني الذي يفيد التصديق الحقيقي

بالشيء، وبالقريب منه الذي يسمى قياسًا

جدليًا، والبعيد عنه الذي يسمى خطايا،

والفاسد الذي يسمى مغالطيًا، ونعرف ذلك

لكي يُجنب (سي، ب، ٢٧، ١٠)

- الغلط في كيفية ذلك القياس البرهاني إما أن

يقع من جهة مادته التي هي المقدمات أو من

جهة صورته التي هي التأليف أو منهما جميعًا

(سي، ب، ٢٧٧، ٤)

- القياس البرهاني هو الذي من شأنه أن يفيد ...

العلم الحقيقي (ش، ب، ٣٧٣، ١٦)

- مقدمات القياس البرهاني صادقة وأوائل، وغير

معرفة بحدّ أوسط (ش، ب، ٣٧٣، ١٧)

- القياس البرهاني ... ينبغي أن يُشترط في

مقدماته ... ألا يكون حمل الحدود بعضها

على بعض بطريق العَرَض (ش، ب، ٤٢٣، ٩)

- القياس البرهاني ... يجب ... فيه أن ينتهي

إلى مقدمات غير ذات وسط من قيل أنه محدود

الطرفين من هذا القول (ش، ب، ٤٣٠، ٦)

- ... القياس البرهاني يكون من المقدمات

الصادقة، والجدلي من المشهورات،

- ما يوقع اليقين وهو (القياس) البرهاني (س،

ب، ٤، ٧)

- قولنا: كل إنسان يمشي فإنه في قوة قولنا: كل

إنسان يصح أن يمشي. ومتى صدق، صدق

هذا معه. فإذا كان كذلك وكانت الكبرى عرفت

بالعلة حتى صح اليقين بها، وكان قولنا: كل ما

من شأنه أن يمشي فهو حيوان قولاً يقينياً معلوماً

بعلمه، وكان الأوسط عرضاً ذاتياً للحدّين

باعتبارين، كان القياس برهاناً، وكان كأنك

تقول: كل إنسان يمكن أن يمشي ويصح أن

يمشي؛ وكل ما أمكن أن يمشي وصح أن

يمشي فهو حيوان. فلما كان القياس المذكور

في قوة هذا القياس أنتج يقينياً (س، ب،

٢١، ٩٦)

- القياس اليقيني هو البرهان (س، ج، ٧، ١٢)

- إن (القياس) البرهاني مقدماته من أوائل في

العقل، أو بيّنة عن الأوائل (س، ج، ٤٣، ٥)

- يكون القياس البرهاني من جنس الأمر ومناسبا

له (س، س، ٣٦، ٢)

- القياس البرهاني يكفي أن يكون معقولاً، وأما

الجدلي والسوفسطائي والخطائي فإنّ من

شرطها أن يكون مسموعاً (مر، ت، ١٠٨، ٤)

- القياس البرهاني على قسمين: قسم يكون

الأوسط علة لوجود الأكبر في ذاته وعلة

لاعتقاد أنّ الأكبر موجود للأصغر، وهذا

القسم برهان «لِمَ». ومثاله: «هذه الخشبة

مستنها النار. وكلّ خشبة مستنها النار فإنّها

تحترق. فهذه الخشبة تحترق». فالأوسط في

هذا المكان علة لاحتراق الخشبة وعلة لاعتقاد

أنّ الخشبة تحترق. وقسم لا يكون الأوسط علة

لوجود الأكبر في نفسه، بل لاعتقاد وجود

## قياس التداخل

- قياس التداخل: له ثلاثة حدود - الحد الأصغر، والحد الأوسط، والحد الأكبر (ت، ٢، ٩٦، ١٧)

## قياس التركيب

- أنسب الحدود إلى النتيجة، فتجد الأكبر والأصغر وتجد سائر ما ينبغي أن تطلبه. وإن لم تجد الحد الأوسط، فالقياس غير بسيط، بل هناك قياس تركيب، وأقل حدوده أربعة (س، ق، ٤٦٢، ١٠)

## قياس التعليل

- «قياس التمثيل» و«قياس التعليل» يشملهما جنس القياس (ت، ٢، ٩٨، ٨)

## قياس التمثيل

- الاستدلال بأحد «الجزئين» على الآخر هو «قياس التمثيل» (ت، ١، ٣٢، ٢٥)  
- كل «قياس شمول» فإنه يعود إلى «التمثيل» كما أن كل «قياس تمثيل» فإنه يعود إلى «شمول» (ت، ١، ٣٢، ٢٧)

- جعلهم المنطقيون «قياس الشمول» يفيد اليقين دون «قياس التمثيل» خطأ (ت، ١، ٣٢، ٢٨)  
- حكم الشيء حكم مثله... هذا استدلال ب«قياس التمثيل»، وهم يزعمون أنه لا يفيد اليقين - بل الظن. فإذا كانوا علموا القضية الكلية بقياس التمثيل رجعوا في اليقين إلى ما يقولون إنه لا يفيد إلا الظن (ت، ١، ١٢٧، ٨)

- «قياس التمثيل» و«قياس الشمول» سواء (ت، ١، ١٢٨، ٢٩)

والسوفسطائي من المقدمات التي يُظنُّ بها أنها مشهورة وليست مشهورة ويظنُّ بها أنها صادقة وليست بصادقة (ش، ج، ٥١٣، ١٠)  
- القياس البرهاني... يبين فيه الجزئي بالكلي (ش، ج، ٥٣٢، ٢)

- من شرطه (القياس البرهاني) أن تكون مقدماته ضرورية وكلية (ش، س، ٦٨٠، ٢٠)  
- القياس البرهاني ما كانت مقدماته واجبة القبول (م، ط، ٣٤٩، ١٧)

## قياس بسيط

- القياس البسيط إنما يكون من مقدمتين ومن ثلاثة حدود وأن يكون بين المقدمتين حدًا أوسط (ز، ق، ١٢٨، ٧)  
- كل قياس بسيط يحتاج إلى مقدمتين وثلاثة حدود (ز، ق، ١٦٩، ١)

إن القياس لا يصح أن يكون من حد واحد، بل ولا من مقدمة واحدة، بل إنما يكون من أقوال أكثر من واحدة، إما إثنان إذا كان القياس بسيطًا، أو أكثر من ذلك إن كان القياس مركبًا (س، ق، ٥٨، ١٣)

- كل قياس بسيط... لا يكون بأكثر من ثلاثة حدود ولا بأقل (ش، ق، ٢٤١، ١٧)  
- كل قياس بسيط أو مركب من مقاييس بسيطة تام التركيب... هو مؤلف من مقدمات أزواج وحدود أفراد (ش، ق، ٢٤١، ١٩)

## قياس تاسع

- القياس (التاسع) هو أول قياسات هذا الشكل (الثالث) وينتج موجبة خاصية (ف، ق، ٢١، ٧٩)

- قياس التمثيل، وقياس الشمول، سواء (ت)، (١٠، ١٢٨، ١٠)
- الحد الأوسط، فيه هو الذي يسمّى في قياس التمثيل، «علّة» و«مناظراً» و«جامعاً» و«مشاركاً» و«وصفاً» و«مقتضياً» ونحو ذلك من العبارات (ت)، (١٠، ١٢٨، ١٤)
- الحكم قد علم ثبوته في بعض «الجزئيات» ولا يكفي في «قياس التمثيل» إثباته في أحد الجزئين لثبوته في الجزئي الآخر [إشتراكهما في أمر لم يقم دليل على استلزامه للحكم]. كما يظنه هؤلاء الغالطون بل لا بد من أن يعلم أن «المشارك بينهما مستلزم للحكم» (ت)، (١٠، ١٢٨، ٢٣)
- قياس التمثيل، فهو انتقال الذهن من حكم معين، إلى حكم معين، لا إشتراكهما في ذلك المعنى المشترك الكلّي، لأنّ ذلك «الحكم» يلزم ذلك المشترك الكلّي (ت)، (١٠، ١٣٢، ١)
- قياس التمثيل، إنّما يدلّ بحدّ أوسط، وهو إشتراكهما (الجزئيان) في علّة الحكم، أو دليل الحكم مع العلّة، فإنّه «قياس علّة»، أو «قياس دلالة» (ت)، (١٠، ٢٠٣، ٢٦)
- إذا كان «قياس التمثيل» إنّما يكون تاماً بانتفاء الفارق، وإتاء بإبداء جامع، وهو كلّي بجمعهما يستلزم الحكم. وكلّ منهما يمكن تصويره بصورة «قياس الشمول». وهو يتضمّن لزوم الحكم للكلّي، ولزوم الكلّي لجزئياته. وهذا حقيقة «قياس الشمول»، ليس ذلك استدلالاً بمجرد ثبوته لجزئي على ثبوته لجزئي آخر (ت)، (١٠، ٢٠٤، ١٤)
- تفريقهم (المنطقيون) بين «قياس الشمول» و«قياس التمثيل»، بأنّ الأوّل قد يفيد اليقين والثاني لا يفيد إلاّ الظن، فرق باطل (ت)، (١٠، ٢١٠، ٣)
- صار قولهم «الواحد لا يصدر عنه إلاّ واحد» باطلاً في «قياس الشمول» و«باطلاً في «قياس التمثيل» (ت)، (١٠، ٢١٧، ٨)
- ما ذكروه (المنطقيون) من «البرهان»، وأنهم يعظمون «قياس الشمول»، ويستخفّون ب«قياس التمثيل»، ويزعمون أنّه إنّما يفيد الظن، وأنّ العلم لا يحصل إلاّ بذلك. وليس الأمر كذلك، بل هما في الحقيقة من جنس واحد (ت)، (١٠، ٢٢٨، ٢٣)
- قياس التمثيل، الصحيح أوّلّي بإفادة المطلوب - علماً كان أو ظناً - من مجرد «قياس الشمول» (ت)، (١٠، ٢٢٩، ١)
- لا يصح «قياس الشمول» في الأمر العام إلاّ بتوسط «قياس التمثيل» (ت)، (١٠، ٢٢٩، ٣)
- ما ذكروه (المنطقيون) من أنّ «قياس التمثيل» إنّما يثبت به الدوران، أو «التقسيم». وكلاهما لا يفيد إلاّ الظن، قول باطل. ويلزمهم مثل ذلك في «قياس الشمول» (ت)، (١٠، ٢٣٠، ١٨)
- قياس التمثيل، فقبل: المخلوقات الموجودة يمكن رؤيتها، فالخالق أحقّ بإمكان الرؤية، لأنّ المصحح للرؤية في المخلوقات أمر مشترك بين الخالق والمخلوق (ت)، (١٠، ٢٣٤، ٢٢)
- كل «قياس شمولى» يمكن جعله «قياس تمثيل» فإذا أفاد اليقين لم يزد «التمثيل» إلاّ قوّة (ت)، (١٠، ٢٣٩، ١٦)
- قياس التمثيل، يمكن جعله «قياس شمولى»، لكن قد يكون بيان صحته محتاجاً إلى بيان إحدى مقدّمته، لاسيما الكبرى، فإنها هي في الغالب التي تحتاج إلى البيان (ت)، (١٠، ٢٤٠، ١٠)

- «القياس». فقيل: هو «قياس التمثيل» فقط، وهو قول أكثر الأصوليين؛ وقيل «قياس الشمول» فقط، وهو قول أكثر المنطقين؛ وقيل بل القياسان جميعًا، وهو قول أكثر الفقهاء والمتكلمين (ت، ٢، ١٠٧، ١٢).
- «قياس الشمول» يمكن جعله «قياس تمثيل»، وبالعكس (ت، ٢، ١٠٧، ٢٠).
- في «قياس الشمول» إذا أرادوا (المنطقيون) إثبات المقدمة الكبرى التي هي نظير جعل المشترك بين الأصل والفرع منطوقًا للحكم، فلا بد من دليل يبين ثبوت الحكم لجميع أفراد المقدمة باعتبار القدر المشترك الكلي بين الأفراد. وهذا هو القدر المشترك الجامع في «قياس التمثيل». فالجامع هو الكلي، والكلي هو الجامع (ت، ٢، ١٠٨، ١٥).
- لا يمكن أحدًا أن يثبت قضية كلية بـ«قياس شمول» إلا وإثباتها بـ«التمثيل» أيسر وأظهر (ت، ٢، ٢١٥، ٢٣).
- قياس جدلي**
- القياس الجدلي هو الذي يتج من مقدمات ذاتمة (أ، ج، ٤٦٩، ١٥).
- القياس الجدلي فهو يُستعمل: إما توكيدًا وإما عنادًا (ف، ج، ١٠٦، ٣).
- ما يوقع شبهة اليقين وهو إما القياس الجدلي وإما القياس السوفسطائي (س، ب، ٤، ٨).
- القياس الجدلي فهو من المقدمات المشهورة، وإستقراؤه من المستوفية بحسب الظاهر أو بحسب الدعوى. وكل مقدمة محسوسة أو مجزبة أو أولية فإنها مشهورة وفي حكمها ولا ينعكس (س، ب، ٨، ٤).
- القياس الجدلي غير نافع في أن يكون الإنسان
- (١٩، ٢٣٩)
- إذا كانت القضية الكلية معلومة بنص المعصوم، فهنا يكون الاستدلال بها أولى من الاستدلال بـ«قياس التمثيل». لكن الدليل هنا يكون شرعيًا لم تعلم إحدى مقدماته إلا بالنص المعصوم أو الإجماع المعصوم، لم تعلم بمجرد العقل (ت، ١، ٢٣٩، ٢٣).
- لا يمكن قط أن يحصل بـ«القياس الشمولي المنطقي» الذي يسمونه «البرهاني» علمٌ إلا وذلك يحصل بـ«قياس التمثيل» الذي يستضعفونه (ت، ٢، ٥١، ٢٦).
- الذي يدعونه من الكليات هو إذا كان علمًا فهو مما يعرف بـ«قياس التمثيل»، لا يقف على القياس المنطقي الشمولي أصلاً (ت، ٢، ٥، ٧٦).
- «قياس التمثيل» و«قياس التعليل» يشملهما جنس القياس (ت، ٢، ٩٨، ٨).
- إن قاس بالغناء الفارق، وهو أن يبين له أنه ليس بينهما فرق مؤثر وإن لم يعلم عين العلة، فهذا قياس تمثيل، لا تعليل (ت، ٢، ٩٨، ١٣).
- «قياس الشمول» و«قياس التمثيل» متلازمان (ت، ٢، ٩٨، ١٦).
- «قياس الشمول» لا بد فيه من حدٍّ أوسط مكرر، وذاك هو مناط الحكم في «قياس التمثيل». وهو القدر المشترك، وهو الجامع بين الأصل والفرع (ت، ٢، ٩٨، ١٧).
- يمتاز قياس التمثيل بأن فيه ذكر أصل يكون نظيرًا للفرع الذي هو الحد الأصغر، وقياس الشمول ليس فيه هذا (ت، ٢، ٩٩، ١٢).
- «قياس الشمول» يزول في الحقيقة إلى «قياس التمثيل»، كما أنّ الآخر في الحقيقة يزول إلى الأول. ولهذا تنازع الناس في مسمى

- مخاطبًا به نفسه بالذات، فإذا من منفعته  
المخصوصة به هو في أمر مشترك، وفي أن  
يخاطب غيره، لكتة ينفع صاحبه منافع لا  
بالذات - من حيث هو قياس - بل بالعرض  
(س، ج، ١١، ١٣)
- الجدل فإنه يدل على تسلط بقوة الخطاب في  
الإلزام، مع فضل قوة وحيلة أخرج من الطبيعي  
ومن العدل الصرف سيرا. فليس بمخطيء من  
جعل القياس المؤلف من مقدمات مشهورة  
مخصوصًا بإسم القياس الجدلي، بل عمل  
الواجب (س، ج، ٢٠، ٩)
- بش ما ظن من ظن أن القياس الجدلي هو فعل  
يصدر عن السائل لا غير (س، ج، ٢٥، ١٠)
- القياس الجدلي أعم من السائل الجدلي،  
وكلاهما يؤلف من الذائع المحمود؛ لكن  
أحدهما مما هو محمود بحسب الجمهور،  
والآخر مما هو محمود عند المخاطب (س،  
ج، ٣١، ١٣)
- إن القياس الجدلي إنما هو قياس جدلي بآن  
مقدماته متسلمة أو مشهورة. وليس من شرط  
المشهور والمتسلم أن يكون لا محالة صادقًا؛  
بل كثيرًا ما يسلم الباطل؛ وكثيرًا ما يشتهر ما  
هو كذب؛ وكثيرًا أيضًا ما يشتهر ما هو حق  
مطلق (س، ج، ٣٤، ٧)
- فائدة القياس الجدلي على ما قال صاحب  
المنتطق هو حمل كل واحد من الناس على ما  
يليق به من الرأي بمقدمات تكون مشهورة عنده  
وعند من يتفق ان يسمع القول معه، فذلك مما  
يسهل بالطريقة الجدلية ويمسر بالمأخذ البرهاني  
لصعوبته (ب، م، ٢٣٦، ١٩)
- مواد القياس الجدلي: فهي المشهورات  
والمسلمات (سي، ب، ٢٢٨، ١٢)
- القياس الذي يكون من المقدمات المشهورة،  
وهو القياس الجدلي، ليس يشترط في مقدماته  
إلا أن تكون مشهورة فقط (س، ب، ٤٢٣، ٧)
- القياس الجدلي هو القياس الذي يؤلف من  
مقدمات ذاتة (س، ج، ٥١٣، ٧)
- القياس الجدلي إنما يكون بين سائل ومجيب،  
والقياس البرهاني إنما يكون بين المرء ونفسه  
(س، ج، ٦٢٥، ١٠)
- (القياس) الجدلي ما مقدماته مشهورة (م، ط،  
٣٤٩، ١٩)
- صاحب القياس المشاغي في مقابلة الجدلي  
(م، ط، ٣٤٩، ٣٣)
- قياس جزمي
- القياس الجزمي إذا كانت مقدمته صادقتين  
ظاهرتي الصدق فإنه يُسمى القياس المستقيم  
وينتج نتيجة صادقة لا محالة (ف، ق، ٨٦، ٢)
- إذا كانت إحدى مقدمتيه (القياس الجزمي)  
أيهما اتفق صادقة بيته الصدق والأخرى  
مشكوك فيها لا ندري هل هي صادقة أم  
كاذبة وأنتجت نتيجة ظاهرة الكذب سمي هذا  
القياس قياس الخلف (ف، ق، ٨٦، ٤)
- القياس الجزمي لا يتم من مقدمة واحدة وأقل  
ما يكون من مقدمتين بينهما صلة وحد أوسط،  
إما أن يكون بين الطرفين فيكون الشكل الأول،  
أو فوقهما فيكون الشكل الثاني، أو تحتها  
فيكون الشكل الثالث (ز، ق، ١٦٦، ١٢)
- قياس حق
- القياس الحق حين راعيت ما يجب أن تراعيه  
في أجزاء القياس الكاذب، ولاح لك من  
أجزائها أجزاء الحق، فلم تأخذ مثلاً اللفظ

الأرض - وكل ما هو فوق الشيء فهو أثقل من الشيء - فالثقل إذن أثقل من الأرض. وإلى الخطابي وهذا بمنزلة قولنا: فلان مزين وكل مزين زانٍ فلان مزين زانٍ. وإلى الشعري وهذا هو الذي يُقدّم مقدماتٍ معتمدة كلها فينتج منها أن الإنسان يشبه السماء والبحر (ز، ق، ٢، ٩٥)

القياس الحملي، الذي قد يُسمى (قياسًا إقترايًّا) وقد يُسمى (جزميًّا) وهو مرغَّب من مقدمتين (غ، ع، ١٣٦، ٢٠)

القياس الحملي أو الإقتراي أو الجزمي الأول: (الحملي)، وقد يُسمى (إقترايًّا) وقد يُسمى (جزميًّا) (غ، ع، ٣٦٩، ٧)

كل قياس حملي مؤلف على مطلوب محدود فإنه يكون أحد هذه الثلاثة الأصناف من المقاييس الحمليّة، أعني الشكل الأول والثاني والثالث (ش، ق، ٢٣٣، ١٠)

اللزوم في القياس الحملي يتولّد عن المقدمتين، وهو في القياس الشرطي أحد ما يوضع (ش، ق، ٢٣٦، ١٨)

متى كان قياس حملي فبالضرورة أن تكون الحدود فيه مرتبةً أحد... الأنحاء الثلاثة (ش، ق، ٢٣٨، ٢٢)

القياس الحملي يأتلف من المقدمتين الحق لا غير (ش، ق، ٢٥٤، ١٣)

لا بد في القياس الحملي من المقدمتين تشتركان في حدٍّ يُسمى الأوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب، وتنفرد إحداها بحدٍّ يُسمى الأصغر وهو موضوع المطلوب وتُسمى لذلك بالصفري، والثانية بحدٍّ يُسمى الأكبر وهو محمول المطلوب ولذلك تُسمى بالكبرى (م، ط، ٢٥٤، ١٢)

المشترك في جوهره أو شكله كشيء واحد في المعنى، لم ينعقد عليك قياسٌ مغالطٌ بسببه (س، س، ٣٩، ٢)

ما القياس الحق؟ وما (القياس) المظنون؟ فهذه الأشياء إمّا ينحو بها المعلّم الأوّل نحو إيانة أن الرجل الذي يدّعي أنّه معلّم لم يحسن الكلام في المنطق على الوجه الذي يجب، ولا يبيّن وجوه المغالطات البيان الذي ينبغي (س، س، ٥٦، ١٣)

### قياس حملي

أقل ما منه يأتلف القياس الحملي مقدمتان مقترنتان من ثلاثة حدود، وذلك أن المقدمتين المقترنتين هما اللتان تشتركان بجزء واحد وتبنيان بجزئين آخرين، كقولنا الإنسان حيوان وكل حيوان حسّاس (ف، ق، ٢٠، ١٢)

القياس الحملي إذا كانت مقدمته صادقتين ظاهرته الصدق فإنه يُسمى القياس المستقيم وينتج نتيجة صادقة اضطرارًا (ف، ق، ٣٣، ١٩)

إذا كانت إحدى مقدمتيه (القياس الحملي) أيهما ائفق صادقة بيّنة الصدق والأخرى مشكوكًا فيها لا يدري هل هي صادقة أم كاذبة وأنتجت نتيجة ظاهرة الكذب والامتناع يُسمى هذا القياس قياس الخلف (ف، ق، ٣٤، ١)

القياس الحملي ينقسم إلى خمسة أنواع: إلى البرهاني وهذا بمنزلة قولنا الإنسان ناطق - والناطق حيوان - فالإنسان إذن حيوان. وإلى الجدلي بمنزلة قولنا: اللذة لا تصير بها الأشياء التي توجد لها خيرًا وكل ما هو بهذه الصفة فليس بخير - فاللذة ليست خيرًا. وإلى السوفسطائي بمنزلة قولنا: ما الثقل فوق



## قياس خارجي جدلي

## قياس الخلف

- أما القياس الذي يكون بالخلف فإنه يبيّن إذا وضعت نقيضة النتيجة وأضيف إليها مقدّمة أخرى. ويكون في الأشكال كلها، لأنه شبيه بالقياس المتعكس (أ، ق، ٢٦٢، ١١)

- أما القياس الذي يكون بالخلف، فإنه ليس يكون بعد قياس قبله، ولا بعد إقرار بتقيضة ما فيه من المحال، لما في نقيضه المحال من بيان الصدق (أ، ق، ٢٦٢، ١٤)

إذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الأول، فإن القياس المستقيم يكون في الشكل الثاني والثالث: أما السالب منها ففي الشكل الثاني، وأما الموجب ففي الثالث. فإذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الثاني، يكون قياسه المستقيم بالشكل الأول في كل المسائل. فإذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الثالث، فإن قياسه المستقيم يكون في الشكل الأوّل والثاني: أما الموجبات ففي الأوّل، وأما السالبات ففي الثاني (أ، ق، ٢٧٠، ٦)

- إذا كانت إحدى مقدمتيه (القياس الحملي) أيهما اتفق صادقة بيّنة الصدق والأخرى مشكوكًا فيها لا يدري هل هي صادقة أم كاذبة وأنتجت نتيجة ظاهرة الكذب والامتناع، يُسمّى هذا القياس قياس الخلف (ف، ق، ٣٠٤، ٣)

- إذا كانت إحدى مقدمتيه (القياس الجزمي) أيهما اتفق صادقة بيّنة الصدق والأخرى مشكوكًا فيها لا ندري هل هي صادقة أم كاذبة وأنتجت نتيجة ظاهرة الكذب سُمّي هذا القياس قياس الخلف (ف، ق، ٨٦، ٦)

- إذا أردنا أن ينتج شيئًا بقياس الخلف فإننا نغرض

- القياس الخارجي الجدلي المأخوذ من غير المناسبات، بل من المشهورات؛ فإنّه وإن كان قد يتألف منه ما ينتج الحق، فإنّه إذا لم يكن على سبيل التسليم والتسلم والمجادلة على سبيل التبيين عاد مغالطيًا (س، س، ٥٧، ٦)

## قياس الخدعة

- قياس الخدعة قد يكون في الأشياء التي الوجود فيها بغير متوسط، إذا كانت كلتا المقدمتين كاذبة، وإذا كانت إحداهما فقط كاذبة (أ، ب، ٣٦١، ١٣)

- إن كان موجبًا (قياس الخدعة)، فمتى كان بمتوسط مناسب فإنه ليس يمكن أن تكون كلتا المقدمتين كاذبة (أ، ب، ٣٦٤، ٤)

## قياس خطابي

- ما يُقنع ويوقع ظنًا غالبًا... هو القياس الخطابي (س، ب، ٤، ٩)

- مواد القياس الخطابي: فالمشهورات في الظاهر، والمقبولات، والمظنونات (سي، ب، ٢٢٩، ٧)

- (القياس) الخطابي ما مقدّماته مظنونة (م، ط، ٣٤٩، ٢١)

## قياس خفي

- القياس الخفي: وذلك القياس هو أن يعلم أن الوقوع المتكرر على نهج واحد لا يكون إتفاقيًا، فإذن هو إنما يستند إلى سبب. فيعلم من ذلك أن هناك سببًا، وإن لم نعرف ماهية ذلك السبب (ط، ش، ٣٩٥، ١)

- إنَّ قياس الخلف قد بان أنَّه يتم بالقياسات الإقترانية والشرطيَّة الإستثنائيَّة (س، ق، ٤١٥، ٨)
- قياس الخلف أيضًا يكون من وجه مشابهاً لعكس القياس؛ لأنك تأخذ نقيض نتيجة ما، وتضيف إليه مقدّمة، وتبطل مسلّمًا ما. لكنّه يخالف بأنَّ عكس القياس إنّما يكون دائمًا، إذا كان قبله قياس مقرّر الصغرى والكبرى، ونتيجة حدثت عنه بالفعل، ثم عقد بعد ذلك قياس آخر لإبطال شيء معلوم. وأمّا الخلف، فقياس مبتدأ، لا يلزم أن يتقدّمه قياس، وإن اتفق فلا ندرى بعد ما يتسجه إلى أن ينتج محالاً. لكن حال الحدود والترتيب فيهما واحد (س، ق، ٥١٨، ٧)
- أمّا (قياس) الخلف فإنّه يقصد فيه في أوّل الأمر أن ينتج شيئاً غير المطلوب، ذلك الشيء بين الكذب على الإطلاق، أو عنده، وبينه وبين خصمه (س، ق، ٥٢١، ٦)
- قياس الخلف فإنّما يفيد «برهان الآن» لأنّه يُبين صدق شيء بكذب نقيضه لإيجابه المحال. وهذه كلها بأمرٍ خارجيّة، لكنّه في قوته أن يعود إلى المستقيم، فيكون منه ما في قوته أن يكون برهاناً (س، ب، ٤٢، ٧)
- المقدّمة الشنعة المضادة للمشهور، والمقابلة التي ليست بمشهوره أيضًا، تكون جدليّة من وجه إذا قدّمت على سبيل التناقض بأن تنتج عن نقيض المطلوب بالقياس، ثم نجعل مقدّمة في إبانة أن ما أنتج ذلك الشنعة، فهو شنعة. وهذا بطريق قياس الخلف (س، ج، ٧٤، ٦)
- قياس الخلف مركّب من قياسين: أحدهما: إقترانيّ. والآخر: إستثنائيّ (س، أ، ٥٠٣، ١٢)
- ما يُريد أن يتّسجه وليكن ذلك قولنا: العالم ليس بأزليّ ويأخذ نقيضه وهو العالم أزليّ. ويُضيف إليه مقدّمة أخرى صادقة بينة الصدق ممّا إذا انتلف إليه كان مجموعهما قياسًا، وهو ولا أزليّ واحد مؤلّف فينتج أن العالم ليس بمؤلّف فيجد النتيجة كاذبة ظاهرة الكذب، فيلزم عن ذلك أن العالم ليس بأزليّ (ف، ق، ٨٦، ١٣)
- قياس الخلف فإنّه مركّب من ثلاث قياسات حملتيّ مُظهِرٌ قد صُرِّحَ به وحملتيّ مُضَمَّرٌ وشرطيّ مُضَمَّرٌ (ف، ج، ١٠٤، ١٨)
- قياس الخلف تضعف قوته في صناعة الجدل ما لم تكن الشنعة ظاهرة جدًّا، أو تبلغ من قوة الشنعة إلى حيث لا يُمكن أن يُوجد قياسٌ جدليّ يشده، أو لا يوجد فيه رأيٌ نبيّه أصلًا (ف، ج، ١٠٥، ٢٢)
- (قياس) الخلف فهو صنفان: أحدهما أن لا يتصل المُحال بالموضوع أصلًا، والثاني أن يتصل بين المُحال وبين الموضوع ويكون المُحال لازماً دون الموضوع، وذلك أن يرفع الموضوع ويُطرح من بين أجزاء القياس فيبقى المُحال لازماً عن الأجزاء الباقية (ف، س، ١٥٩، ١٠)
- القياس الخلف بالحقيقة هو قياس مركّب من قياسين شرطيّين فقط. فإن كان المطلوب حملتيًّا وهو المشتغل به في كتاب أنولوطيقا، فإنّ النتيجة تكون هي الحملية. وأمّا القياس فيكون شرطيًّا ليس فيه قياس حملتيّ، وذلك إذا سلك فيه المسلك الطبيعي السهل. فأما القياسان الشرطيّان اللذان فيه، فأحدهما إقترانيّ من شرطيّة متصلة، ومقدّمة يشاركها في التالي؛ والثاني قياس شرطيّ إتصاليّ إستثنائيّ. وبذلك يتم الخلف وحده (س، ق، ٤٠٨، ٤)

- (مر، ت، ١٧٣، ٩)
- قياس الخُلف... يفيد برهان "أَنَّ" لآته يبين صدق شيءٍ لكذب نقيضه لاجبائه المحال (مر، ت، ٢٣١، ٨)
- قياس الخُلف فصورته أن تثبتَ مذهبك بإبطال نقيضه بأن تلزم عليه محالات بأن تضيف إليه مقدمة ظاهرة الصدق وينتج منه نتيجة ظاهرة الكذب، ثم تقول النتيجة الكاذبة لا تحصل إلا من مقدمات كاذبة وإحدى المقدمتين ظاهرة الصدق، فيتبين الكذب في المقدمة الثانية التي هي مذهب الخصم (غ، م، ٣٨، ١٢)
- (قياس الخُلف)... صورته في صورة القياس الحملية (غ، ع، ١٥٨، ١٣)
- إذا كانت المقدمتان صادقتين سُمي قياسًا مستقيمًا. وإن كانت إحدى المقدمتين ظاهرة الصدق، والأخرى كاذبة، أو مشكوكًا فيها، وأنتج نتيجة بيّنة الكذب، لُيستدلُّ بها على أن المقدمة كاذبة، سُمي قياس خلف (غ، ع، ١٥٨، ١٧)
- طريق هذا القياس أن تأخذ مذهب الخصم وتجعله مقدمةً وتضيف إليه مقدمةً أخرى ظاهرة الصدق، فيتبين من القياس نتيجة ظاهرة الكذب، فيتبين أن ذلك لوجود كاذبة في المقدمات. ويجوز أن يُسمى هذا (قياس الخُلف)، لأنك ترجع من النتيجة إلى الخُلف، فتأخذ مطلوبك من المقدمة التي خلفتها كأنها مسلمة (غ، ع، ١٦٠، ١)
- يجوز أن يُسمى (قياس الخلف)؛ لأن الخُلف هو الكذب المناقض للصدق، وقد أدرجت في المقدمات كاذبة في معرض الصدق. ولا مشاحة في التسمية بعد فهم المعنى (غ، ع، ١٦٠، ٣)
- قياس الخُلف موجود صحته في الطبايع (الطبايع) وحيث يبيّن فإنه يتفق على سبيل التذکر لا سبيل التعلّم (مر، ت، ٨٨، ٥)
- صورة قياس الخُلف من اقتراني متصل وحملتي جميعًا... ومن استثنائي أُستثنى فيه نقيض التالي فيتبين نقيض المقدم الذي هو أنّ الدَعوى كاذبة (مر، ت، ١٥١، ٣)
- قياس الخُلف يبيّن الدَعوى بإبطال نقيضه، بأن يلزم النقيض محال، فإنّ ذلك يكون بقياسين: أحدهما مؤلف من اقتراني متصل حملي والثاني من استثنائي يُستثنى نقيض التالي، فيبطل به المقدم، والمستثنى هو نقيض النتيجة الذي هو نقيض التالي، والنتيجة من هذا الاستثنائي نقيض المقدم (مر، ت، ١٥٢، ٧)
- إن (قياس) الخلف مؤلف من قياسين أحدهما مركّب من الحملية والشرطي، والثاني استثنائي، والقياس المؤلف من الحملية والشرطي فيه نقيض المقدمة المسلمة المتفق عليها، والاستثنائي هو الذي يبيّن فيه نقيض الدَعوى التي هي الدَعوى الأصلية (مر، ت، ١٥٣، ٤)
- الفرق بين (القياس) المستقيم و(قياس) الخُلف أنّ المستقيم، يقصد في أوّل الأمر فقيس على الشيء الذي تريد أن تثبته، وأما الخُلف فإنه يقصد في أوّل الأمر أن ينتج شيئًا غير المطلوب، فإذا بان كذبه عاد وأنتج كذب ما هو بسببه فانتج صدق نقيض ذلك، وبينهما خلاف غير ذلك، فلهذا إذا أردت أن تردّ الخُلف إلى المستقيم عكست القياس، فأخذت نقيض المحال وقرننه بالصادقة، فانتج لك نقيضه، وهو المطلوب (مر، ت، ١٥٥، ١٥)
- قياس الخُلف ما يبيّن به الصدق من الكذب

يقع في قياس الخُلف في الأشكال الثلاثة كَلْها  
(ش، ق، ٣١١، ١٧)

- قياس الخُلف شبيه بعكس القياس لأن كليهما  
يبطل بهما. وإنما الفرق بينهما أن القياس  
المنعكس يكون من أخذ النقيض فيه والمقدمة  
المضافة إليه بعد وجود القياس حتى يكون  
النقيض نتيجة ذلك القياس والمقدمة المضافة  
هي إحدى مقدمتي ذلك القياس؛ وأما القياس  
الذي على طريق الخُلف فإنما نأخذ نقيض  
المقصود بيانه لا نقيض نتيجة قياس ونضيف  
إليه مقدمة صادقة لا مقدمة مفروضة (ش، ق،  
٣١١، ٢٠)

- عكس القياس إنما يتأتى به بإبطال الشيء  
الكاذب بأن يتَّسَلَّم نقيض المحال الذي هو  
الصادق، وفي قياس الخُلف إنما تتبين النتيجة  
بوضع المُحال نفسه (ش، ق، ٣١٢، ٤)

- تبين من قياس الخُلف أمران... أحدهما أنه  
إنما يكون دائماً متفَعاً به في كل مادة بأخذ  
النقيض لا بأخذ الضدِّ، والثاني أن جميع  
المطالب تأتي به في الشكل الثاني والثالث  
(ش، ق، ٣١٧، ٨)

- الفرق بين القياس المستقيم وقياس الخلف إذا  
أنتجا مطلوباً واحداً بعينه من مقدمات واحدة  
بعينها أن القياس الذي بالخُلف نضع أولاً ما  
نريد بطلانه وهو نقيض ما نروم بيانه ليسوق  
القول إلى كذب معترف به؛ وأما القياس  
المستقيم فإنه يبتدئ من مقدمات معترف  
بها... إلا أن القياس المستقيم يكون من  
المقدمتين اللتين يكون عنهما القياس، وأما  
الذي بالخُلف فإحدى مقدمتيه فقط هي من  
مقدمتي القياس المستقيم والثانية نقيض النتيجة  
المشكوك فيها... (ش، ق، ٣١٩، ٣)

- قياس الخُلف والقياس المستقيم صورته صورة  
القياس الحملية. لكن إذا كانت المقدمتان  
صادقتين سُمِّي قياساً مستقيماً. وإن كانت  
إحدى المقدمتين ظاهرة الصدق، والأخرى  
كاذبة، أو مشكوكاً فيها، وأنتج نتيجة بيّنة  
الكذب، لِيُستدلَّ بها على أن المقدمة كاذبة،  
سُمِّي قياس خُلف (غ، ع، ٣٧١، ١٢)

- قياس الخلف يكون من وجه مشابهة لعكس  
القياس لأنك نأخذ نقيض نتيجة ما وتضيف إليه  
مقدمة وتبطل مُسلماً ما، لكنه يخالفه بأنَّ عكس  
القياس إنما يكون دائماً إذا كان قبله قياس  
مقررًا للصغرى والكبرى ونتيجة حدثت عنه  
بالفعل، ثم عقد قياس آخر لإبطال شيء معلوم  
(ب، م، ١٨٤، ٢٠)

- قياس الخُلف وهو الذي يثبت حقبة المطلوب  
ببطلان نقيضه، والحق لا يخرج عن الشيء  
ونقيضه، فإذا بطل النقيض تعين المطلوب،  
وهو مركب من قياسين أحدهما إقتراني والآخر  
استثنائي (سي، ب، ١٧٤، ١)

- قياس الخُلف إنما يكون بسياقة الكلام فيه إلى  
المحال بقياس حملي، ومن أن المطلوب فيه  
الأول إنما يلزم ويبيِّن بقياس شرطي (ش، ق،  
٢٣٤، ٩)

- قياس الخُلف ليس يحلّ منه إلا القياس الحملية  
الذي يسوق إلى المُحال لا القياس الشرطي،  
لأنه قد تبين أنه مرَّكب من النوعين من القياس  
(ش، ق، ٢٦٩، ١٨)

- قياس الخُلف... يكون إذا وضعنا نقيض  
النتيجة المقصود بيانها وأضافنا إلى ذلك مقدمة  
أخرى معترفاً بها فأنتج لنا أمراً مستحيلاً وهذا  
النوع من القياس قد تبين أنه مرَّكب من شرطي  
وحملية وهو السائق إلى المُحال. وهذا القياس

- قياس الخُلف ينتج من الأعراف عندنا لا من الأعراف بالطبع. وما ينتج من الأعراف بالطبع فهو أفضل (ش، ب، ٦، ٤٤٠)
- قياس الخُلف... كان مرگبًا من حملي وشروطي (ش، ب، ١٠، ٤٤٠)
- القياس السائق إلى الخُلف فعل ما فعله الفكرة بالطبع وإنما بالصناعة (ش، ب، ١١، ٤٤٠)
- قياس الخلف مرگب من قياسين أحدهم إقتراني والآخر إستثنائي (ر، ل، ١٧، ٤٣)
- إنَّ قياس الخلف الذي هو عمدة في إثبات المكوس وإنجاج الأقيسة (ه، م، ٥، ٦٣)
- ما استقرَّ عليه رأي الشيخ أنه (قياس خلف) مرگب من قياسين: أحدهما: إقتراني شرطِي. والآخر: إستثنائي من متصلة. أما الإقتراني مرگب من متصلة وحمليَّة، يشاركها في تاليها، ويكون مقدّم المتصلة هو فرض المطلوب غير حق. وتاليها ما يلزم من ذلك، وهو: وضع نقيض المطلوب على أنه حق. والحمليَّة هي مقدّمة غير متنازعة، تقرن بنقيض المطلوب على هيئة منحة، فينتجان: متصلة، مقدّمة المُقدّم المذكور، وتاليها نتيجة الإقتران المذكور. وهي مناقضة لحكم متفق عليه. وأما الإستثنائي، فهو من المتصلة التي هي نتيجة القياس الأول، ويستثنى فيه نقيض تاليها، الذي كذبه الحكم المتفق عليه، لينتج نقيض مُقدّمها، الذي هو فرض المطلوب غير حق. فتكون النتيجة كون المطلوب حقًا. وظاهر أنه يحتاج إلى مقدّمتين مسلمتين: إحداهما: ما جعلت كبرى الإقتراني. والثانية: هي الحكم المتفق عليه. وقياس الخلف يتألف من نقيض المطلوب؛ ومن هاتين المقدّمتين (ط، ش، ٣، ٥٠٥)
- قياس الخُلف هو مرگب من قياسين أحدهما إقتراني والثاني إستثنائي (م، ط، ١، ٣٤٦)
- قياس الخُلف هو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه (ن، ش، ١١، ٣١)
- قياس الخلف هو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه (ض، س، ١٥، ٣٤)
- قياس الدلالة
- (الحدّ الأوسط) إن لم يكن علّة، سمّاه الفقهاء (قياس الدلالة) والمنطقيون سمّوه (برهان الإن) أي هو دليل على أن الحدّ الأكبر موجود للأصغر، من غير بيان علّته (غ، ع، ٣، ٢٤٣)
- إذا تلازمت نتيجتان بعلة واحدة، جاز أن يُستدلّ بإحدى التيجتين على الأخرى، فيكون قياس دلالة (غ، ع، ١٦، ٢٤٤)
- برهان الإن أو قياس الدلالة هو ما لم يكن الحدّ الأوسط فيه علّة للحدّ الأكبر (غ، ع، ١٤، ٣٥٢)
- قياس الدلالة أو برهان الإن هو ما لم يكن الحدّ الأوسط فيه علّة للحدّ الأكبر مثل: هذا شعبان؛ فإذن هو قريب العهد بالأكل (غ، ع، ٩، ٣٧٢)
- قياس الدلالة فهو أن يكون الأمر المكرّر في المقدمتين معلولاً ومسيّباً (غ، ح، ٧، ٧٠)
- إن استدللت بالمعلول على العلّة فهو قياس دلالة (غ، ح، ١١، ٧٠)
- الفراسة البدئية هي عين «التشيل»، غير أنّ الجامع فيها بين الأصل والفرع دليل العلّة، لا نفسها، وهو المسمّى في عرف الفقهاء بقياس الدلالة (ت، ر، ١، ٢٠٩، ٢١)
- قياس الدور
- أمّا بيان (قياس) الدور فأن يكون معنا قياس

## قياس سائق الى المحال

- القياس الذي يؤدي إلى الإستحالة يكون مؤلماً من إحدى مقدماتي القياس ومن نقيض النتيجة في الجهة والسلب، فيكون مختلفاً من مقدمة ضرورية ومطلقة أو ممكنة (ش، ق، ١٧٦، ٢٠)

- إن كلا القياسين، أعني الجزمي والسائق إلى المُحال، إنما يُكْتَسَبَان بأخذ لواحق الطرفين أو بموضوعاتها، وبأخذ شيء واحد يكرّر فيهما (ش، ق، ٢٥٤، ٩)

- القياس السائق إلى المُحال يأتلف من مقدمتين إحداهما المقدمة الحق والأخرى كذب، فينتج نقيض المقدمة الحق الثانية (ش، ق، ٢٥٤، ١١)

- القياس السائق إلى المحال وهو قياس الحُلف... هذا القياس لما كان يرفع بعض المقدمات الموضوعة فيه بما ينتج من الكذب والاستحالة، يعرض فيه كثيراً أن يدخل المقدمة التي يقصد المغالط إيصالها في جملة المقدمات الكاذبة التي يعرض عنها الكذب (ش، س، ٦٧٨، ١٢)

## قياس سائلي

- القياس السائلي، محصل من المقدمات التي من حقها أن تكون أولاً مسائل، فإذا تسلّمت كان حينئذ له سبيل إلى القياس السائلي (س، ج، ٣٠، ٩)

## قياس سوفسطائي

- ما يوقع شبهة اليقين وهو إما القياس الجدلي وإما القياس السوفسطائي (س، ب، ٤، ٨)

- القياس السوفسطائي الذي الغرض فيه إظهار

على مطلوب، ثم يجعل المطلوب مع عكس إحدى المقدمتين قياساً على إنتاج المقدمة الأخرى، فيكون المطلوب تارة مقدّمة، والمقدّمة تارة مطلوباً. فتارة توجد تلك المقدمة في بيان المطلوب، وتارة يؤخذ المطلوب في بيانها. وبالْحَقِيقَةُ المطلوب والمقدّمة يكون واحداً (س، ق، ٥٠٦، ١٢)

- قياس الدور هو أن تأخذ النتيجة وعكس إحدى المقدمتين قياساً على إنتاج المقدمة الأخرى، فتارة تكون المقدمة مثبتة للنتيجة وتارة تكون النتيجة مثبتة للمقدّمة، وهذا أيضاً من جملة عوارض القياس (س، ب، ١٧٩، ١٠)

## قياس دوري

- (القياس) الدوري باطل، سواء كان الحدّ المتكرر تخلّله واسطة، أو وسائط أو لم يتخلّل. فنقول: ليس هذا هو الدوري الباطل. إنما الباطل أن يؤخذ الشيء في بيان نفسه بعينه (غ، ع، ٢٥٤، ١٤)

- قياس دوري هو ما يُؤخَذُ فيه الشيء في بيان نفسه (غ، ع، ٣٧٢، ١١)

## قياس رديء

- إن القياس الرديء هو أن تكون له صورة القياس في ظاهره، أو يشبه صورة القياس ثم يفارق بالمادة (س، س، ٤٩، ٣)

## قياس زينون

- قياس زينون... يقول إنه لا حركة؛ لأنه لو كانت حركة لكانت تحتاج أن تقطع أنصافاً بلا نهاية في زمانٍ متناهٍ (س، س، ٩٤، ١٤)

فالم متصل ما كانت كُبراه شرطية متصلة،  
والمفصل ما كانت كُبراه شرطية منفصلة  
(ف، ق، ٩، ٣١)

- القياس الشرطي منه متصل ومنه منفصل،  
والم متصل منه ما اتصال التالي بالمقدم فيه  
بالطبع وضروري، ومنه ما هو كائنٌ في وقت ما  
أو بالاتفاق والوضع والاصطلاح (ف، ج،  
١٩، ١٠٢)

- يُسمى كلّ قياس شرطي قياس الوضع، إذ كان  
كل واحد من جزئي الشريطة وهما المقدم  
والتالي يُوضع وضعًا من غير أن يكون ولا  
واحد منهما صحيحًا عند الذي يضعه (ف، ج،  
١١، ١٠٤)

- القياس الشرطي هو الذي فيه مقدمة شرطية.  
وهذا ينقسم إلى خمسة أنواع: إلى القياسين  
المتصلين، وإلى المنفصلين، وإلى الذي على  
طريق السلب (ز، ق، ٩٤، ٤)

- القياس الشرطي فقد وضح من أمره أنه تتم  
فائدته بالإقترانات. وإذا الكلام في أنولوطيقا  
القديمة إنما هو في القياس المنتج للحمل،  
فيكون المراد بالإقتراني فيه، وبالحمليّ واحدًا  
(س، ق، ٩، ٤١٥)

- الإستقراء الذي تستوفي فيه الجزئيات كلها فإنه  
يفيد اليقين أيضًا إن كانت القضايا الجزئية  
يقينية، وهي التي تصير في القول كبريات وإن  
كان حقها أن تكون صغريات، وهي في جملة  
البرهان المفيد «للأن»، وذلك لأن ذلك  
الإستقراء هو بالحقيقة قياس، وهو القياس  
الشرطي الذي أسميه: «المُقَسَّم». فهو داخلٌ  
في هذا الحكم. إنما الإستقراء الآخر هو الذي  
لا يدخل في هذا الحدّ (س، ب، ٣١، ٢١)  
القياس قياس شرطي، مثاله: إن كانت اللذة

الحكمة وفضل البيان (س، س، ٥٦، ١٠)  
- القول الذي لا يلزم عنه الحق - أعني القياس  
السوفسطائي - إما أن لا يكون ترتيبه بحسب  
شكل من الأشكال أو لا يكون بحسب ضرب  
من الضروب منتج. أو لا تكون هناك الأجزاء  
الأولى والثواني متمايزة، أو لا تكون  
المقدمات صادقة، أو لا تكون عین  
المطلوب، أو لا تكون أعرف منه (مر، ت،  
١٢، ٢٦٨)

- (القياس) السوفسطائي ما مقدماته مشتبهة  
بالواجب قبولها (م، ط، ٣٤٩، ٢٤)  
صاحب القياس السوفسطائي في مقابلة الحكيم  
(م، ط، ٣٤٩، ٢٩)

#### قياس الشبه

- «قياس الشبه» فإذا قيل به لم يخرج عن  
أحدهما. فإن الجامع المشترك بين الأصل  
والفرع إما أن يكون هو «العلّة»، أو «ما يستلزم  
العلّة»، وما استلزمها فهو «دليلها». وإذا كان  
الجامع لا «علّة»، ولا «ما يستلزم العلّة»، لم  
يكن الاشتراك فيه مقتضيًا للاشتراك في  
الحكم، بل كان المشترك قد يكون معه  
العلّة، وقد لا يكون. فلا يعلم حينئذٍ أنّ علّة  
الأصل موجودة في الفرع، فلا يعلم صحة  
القياس (ت، ر، ١، ٢٠٤، ٣)

#### قياس شرطي

- القياس الشرطي هو أيضًا من مقدمتين كُبراهما  
شرطية وضغراهما حملية يُقرنُ بهما حرفُ  
الاستثناء، كقولنا غير أن والأ أن ولكن وما قامَ  
مقامها (ف، ق، ٣١، ٧)  
- القياس الشرطي ضربان: متصلٌ ومنفصلٌ،

القياس المتصل وهو الذي يتركب من المتلازمات ويرتبط بحروف الشرط التي تعطي الإتصال... والجنس الثاني الشرطي المنفصل وهو يتركب من المتعانة التامة العناد وتُقَرَّن به حروف الشرط التي تدل على الإتصال (ش، ق، ٢٣٤، ٢٥)

- القياس الشرطي... يتبين فيه المُستثنى بقياس حملي (ش، ق، ٢٦٩، ١٦)

- القياس الشرطي المسمى بالإستثنائي، وهو قسمان أيضًا متصل ومنفصل. فالمتصل هو الذي يحكم فيه بلزوم قضية أخرى أو لا لزومها، وهو الذي يكون فيه حرف شرط، نحو لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا، وتسمى المقدّمة المشتملة على الشرط شرطية والأخرى إستثنائية، ولا يجوز أن يكون المقدم أعم من التالي، كما لا يكون الموضوع أعم من المحمول، إذ يلزم من الحكم على الأعم الحكم على الأخص لا العكس (ض، س، ٢٣٣، ٢٨)

### قياس شعري

- أما القياس الشعري فإنه وإن كان لا يحاول إيقاع التصديق، بل التخيل، فإنه يرى أنه يوقع التصديق، ولا يُعترف فيه من حيث هو شعر أنه كذب، وهو يستعمل مقدماته على أنها مسلّمة (س، ق، ٥٧، ٩)

- القياس الشعري لا يوقع تصديقًا ولكن يوقع تخيلًا مُحرَّكًا للنفس إلى إنسباط وإنباض بالمحاكاة لأموار جميلة أو قبيحة (س، ب، ٩، ٤)

- القياس الذي لا يوقع تصديقًا لكنه يُخَيِّل، بأن يرغّب النفس في شيء أو يُبَيِّرُهَا أو يُعَرِّزُهَا

خيرًا، فما هو أكثر لذّة فهو أكثر خيرًا؛ وإن كان الجور شرًا، فما هو أكثر جورًا فهو أشدّ شرًا. وهذا مشهور (س، ج، ١٣٨، ١٠)

- (القياس الشرطي) نقول: إنّ المتصلات قد تتألف منها أشكال ثلاثة كأشكال الحملات وتشارك في تالي أو مقدّم، وتفترق في تالي أو مقدّم. كما كانت في الحملات تشارك في موضوع أو محمول، وتفترق في موضوع محمول (س، أ، ٤٨٧، ١)

- القياسات الشرطية فليس المسلّم فيها النتيجة؛ فإن المسلّم فيها هو ما يكون فيه صدق أو كذب، والصدق والكذب يعرض للمقدمة الشرطية كما هي، والمسلّم إنّما هو حال النسبة بين المقدم والتالي، لا أحد جزئيه الذي هو النتيجة؛ فإنّ قولنا: «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» هو المسلّم، والنتيجة أحد جزئيه، فالمسلّم غير النتيجة (مر، ت، ١١١، ١)

- القياس الشرطي المتصل يتركب من مقدمتين: إحداهما: مركبة من قضيتين بهما صيغة شرط. والأخرى: حمليّة واحدة، هي المذكورة في المقدّمة الأولى بعينها، أو نقيضها، ويُقرَّن بها كلمة الإستثناء والإستثناء إمّا أن يكون: لعين التالي أو لنقيضه أو لعين المقدم أو لنقيضه (غ، ع، ٣٦٩، ١٠)

- المنتج منه (القياس الشرطي المتصل) إثنان هما: عينُ المقدم ونقيض التالي وأما عينُ التالي ونقيضُ المقدم فلا يتجان (غ، ع، ٣٦٩، ١٧)

- القياس الشرطي... لا يستغني عن القياس الحملي (ش، ق، ٢٣٤، ٢٤)

- القياس الشرطي جنسان أولان: أحدهما



بمجرد ثبوته لجزئي على ثبوته لجزئي آخر (ت)،  
(١٤، ٢٠٤، ١)

- تفريقهم (المنطقيون) بين «قياس الشمول»  
و«قياس التمثيل»، بأن الأول قد يفيد اليقين  
والثاني لا يفيد إلا الظن، فرق باطل (ت)، (١،  
٣، ٢١٠)

- صار قولهم (المنطقيون) «الواحد لا يصدر عنه  
إلا واحد» باطلاً في «قياس الشمول» وباطلاً  
في «قياس التمثيل» (ت)، (١، ٢١٧، ٧)

- ما ذكروه (المنطقيون) من «البرهان»، وأنهم  
يعظمون «قياس الشمول»، ويستحقون به قياس  
التمثيل، ويزعمون أنه إنما يفيد الظن، وأن  
العلم لا يحصل إلا بذلك. وليس الأمر كذلك،  
بل هما في الحقيقة من جنس واحد (ت)، (١،  
٢٢٨، ٢٣)

- «قياس التمثيل» الصحيح أَوْلَى بإفادة المطلوب  
- علماً كان أو ظناً - من مجرد «قياس  
الشمول» (ت)، (١، ٢٢٩، ١)

- لا يصح «قياس الشمول» في الأمر العام إلا  
بتوسط «قياس التمثيل» (ت)، (١، ٢٢٩، ٣)

- كل «قياس شمول» يمكن جعله «قياس تمثيل».  
فإذا افاد اليقين لم يزد «التمثيل» إلا قوة (ت)،  
(١، ٢٣٩، ١٦)

- «قياس التمثيل» يمكن جعله «قياس شمول»،  
لكن قد يكون بيان صحته محتاجاً إلى بيان  
إحدى مقدمتيه، لاسيما الكبرى، فإنها هي في  
الغالب التي تحتاج إلى البيان (ت)، (١،  
٢٣٩، ١٩)

- «قياس الشمول» و«قياس التمثيل» متلازمان  
(ت)، (٢، ٩٨، ١٦)

- «قياس الشمول» لا بد فيه من حدٍّ أوسط مكرَّر،  
وذلك هو مناط الحكم في «قياس التمثيل».

أو يُسَّطَّلها أو يُبْقِصَها، وهو القياس الشعري  
(مر، ت، ١٥، ٥)

- مواد القياس الشعري: فالمخيلات (سي، ب،  
١٠، ٢٢٩)

- (القياس) الشعري ما مقدّماته مخيَّلة (م، ط،  
٢٢، ٣٤٩)

## قياس الشمول

- الاستدلال بـ«الكلي» على «الجزئي» هو «قياس  
الشمول»؛ وبـ«الجزئي» على «الكلي» هو  
«الاستقراء»، إمّا «التام» إن علم شموله  
للأفراد، وإلا فـ«الناقص» (ت)، (١، ٣٢، ٢٣)

- كل «قياس شمول» فإنه يعود إلى «التمثيل» كما  
أنّ كل «قياس تمثيل» فإنه يعود إلى «شمول»  
(ت)، (١، ٣٢، ٢٦)

- جعلهم (المنطقيون) «قياس الشمول» يفيد  
اليقين دون «قياس التمثيل» خطأ (ت)، (١،  
٣٢، ٢٨)

- «قياس التمثيل» و«قياس الشمول» سواء (ت)،  
(١، ١٢٨، ١٠)

- «قياس الشمول» هو انتقال الذهن من «المعيّن»  
إلى «المعنى المشترك الكلي المتناول له  
ولغيره»، والحكم عليه بما يلزم المشترك  
الكلي بأن ينتقل من ذلك الكلي اللازم إلى  
الملزوم الأول - وهو «المعيّن» (ت)، (١،  
١٣١)

- إذا كان «قياس التمثيل» إمّا يكون تامّاً بانتفاء  
الفارق، وإمّا يابئءاً جامع، وهو كليّ بجمعهما  
يستلزم الحكم. وكلّ منهما يمكن تصويره  
بصورة «قياس الشمول». وهو يتضمّن لزوم  
الحكم للكلي، ولزوم الكلي لجزئياته. وهذا  
حقيقة «قياس الشمول»، ليس ذلك استدلالاً

يستضعفونه (ت، ر، ٢، ٥١، ٢٥)

#### قياس صحيح

- إذا خلا القياس عن كذب المقدمات، وفساد الإشتراك، وله صورة قياسية فهو قياس صحيح (س، س، ٨، ٥٠)

#### قياس صناعي

- القياس الصناعي هو أن يكون لك غرض، فنتطلب ما ينتج أو نتنج مقابله، وما ينتج الشيء علة له من حيث هو نتيجة، فيكون نظرك حينئذ مبتدئاً من معلول إلى علة، ويكون مع ذلك نظرك في جملة تطلب أن تفضلها بإدخال الوسيط كما ستعلمه بعد من أجزائها. ويكون نظرك مبتدئاً من واحد يحلله إلى كثرة، ويطلب له مبادئ كثيرة. وهذا النوع من النظر يُسمى التحليل بالعكس، كما أن مقابله يُسمى التركيب (س، ق، ٨، ١٣)

#### قياس الطرد

- ما أمر الله به من الاعتبار في كتابه يتناول «قياس الطرد» و«قياس العكس» (ت، ر، ٢، ٢٧، ١١٢)

- لما أهلك المكذبين للرسول بتكذيبهم كان من الاعتبار أن يعلم أن من فعل ما فعلوا أصابه ما أصابهم، فيتقي تكذيب الرسل حذراً من العقوبة، وهذا «قياس الطرد» (ت، ر، ٢، ٢٩، ١١٢)

#### قياس العكس

ما أمر الله به من الاعتبار في كتابه يتناول «قياس الطرد» و«قياس العكس» (ت، ر، ٢، ٢٧، ١١٢)

وهو القدر المشترك، وهو الجامع بين الأصل والفرع (ت، ر، ٢، ٩٨، ١٧)

- «قياس الشمول» يؤول في الحقيقة إلى «قياس التمثيل»، كما أن الآخر في الحقيقة يؤول إلى الأول. ولهذا تنازع الناس في مسمى «القياس». فقيل: هو «قياس التمثيل» فقط، وهو قول أكثر الأصوليين؛ وقيل «قياس الشمول» فقط، وهو قول أكثر المنطقيين؛ وقيل بل القياسان جميعاً، وهو قول أكثر الفقهاء والمتكلمين (ت، ر، ٢، ١٠٧، ١٢)

- «قياس الشمول» يمكن جعله «قياس تمثيل»، وبالعكس (ت، ر، ٢، ١٠٧، ٢٠)

- في «قياس الشمول» إذا أرادوا (المنطقيون) إثبات المقدمة الكبرى التي هي نظير جعل المشترك بين الأصل والفرع مناكلاً للحكم، فلا بد من دليل يبين ثبوت الحكم لجميع أفراد المقدمة باعتبار القدر المشترك الكلّي بين الأفراد. وهذا هو القدر المشترك الجامع في «قياس التمثيل». فالجامع هو الكلّي، والكلّي هو الجامع (ت، ر، ٢، ١٠٨، ١٥)

- لا يمكن أحداً أن يثبت قضية كلية بـ«قياس شمول» إلاّ وإثباتها بـ«التمثيل» أيسر وأظهر (ت، ر، ٢، ٢١٥، ٢٣)

#### قياس شمولي

- «القياس الشمولي» عندهم ليس إلاّ أموراً كلية مشتركة، ولكن لا تختصّ بـ«واجب الوجود» ربّ العالمين سبحانه وتعالى (ت، ر، ١، ٢١، ١٥٧)

- لا يمكن فظ أن يحصل بـ«القياس الشمولي المنطقي» الذي يستونه «البرهاني» علمٌ إلاّ وذلك يحصل بـ«قياس التمثيل» الذي

الذي له علل متعددة، فإن أحاد العلل لا يمكن أن تُجعلَ علةً للحدِّ الأكبر مطلقاً، بل هي علةٌ في وقت مخصوص، ومحل مخصوص (غ، ع، ٢٤٤، ٢٥)

- برهان الِلمِّ أو قياس العلة هو ما يكون الحدُّ الأوسط فيه علةً للحدِّ الأكبر (غ، ع، ٣٥٢، ١٦)

- قياس العلة أو برهان الِلمِّ هو ما يكون الحدُّ الأوسط فيه علةً للحدِّ الأكبر، مثل هذه الخشبة محترقة لأنها أصابها النار (غ، ع، ٣٧٢، ٧)

- إن إستدللت بالعلّة على المعلول فقياسك قياس علة (غ، ح، ٧٠، ١٠)

- مثال قياس العلة في الفقه الإستدلال بالسكر على التحريم (غ، ح، ٧١، ٦)

- إيداء الجامع، وهو علة الحكم في الأصل، يسمّى «قياس العلة». وإنا ما يدلُّ على العلة، وهو «قياس الدلالة»، فهذا صار قياس تمثيل وتعليل ممّا (ت، ١، ٩٨، ١١)

#### قياس علمي

- القياس العلمي وهو البرهان هو القياس المؤلف من مقدمات صادقة كلية يقينية أول، أو من مقدمات حصلَ عليها من مقدمات صادقة كلية يقينية أول (ف، ج، ٢٧، ٨)

#### قياس على الإطلاق

- إذا رأيت الحدود لم تتميز على واجبها، علمت أنه لم يتعدّد قياس على الإطلاق (س، س، ٣٩، ٧)

#### قياس العناد

- ممّا يتنفع به السائل المغالط أن يطوي المسافة

- يعلم أنّ من لم يكذب الرسل بل أنبهم لا يصيبه ما أصاب هؤلاء، وهذا «قياس العكس» وهو المقصود من الاعتبار بالمعذّبين، فإنّ المقصود أن يثبت في الفرع عكس حكم الأصل لا نظيره (ت، ٢، ١١٣، ٢)

#### قياس العلامة

- قياس العلامة ضمير يثبت فيه الأكبر للأصغر بعلامة. وتلك العلامة إمّا ضرورية، وإمّا محمودة مظنونة. والحدُّ الأوسط في القياس الكائن من العلامة يقع على جهات ثلاثة: إمّا أن يصلح أن يكون حدًّا أوسطاً محمولاً على الأصغر دون الأكبر، مثل اللبن إذا جعلته علامة للولادة، فيقال المرأة لها لبن، فقد ولدت؛ وهذا يخص كثيراً بإسم الدليل. وإنا أن يصلح أن يجعل أوسطاً موضوعاً لهما جميعاً، كقول القائل: الحكماء ذور فضائل، لأنّ فلاناً ذو فضل وفلاناً حكيم. وإنا أن يصلح أن يجعل أوسطاً محمولاً عليهما جميعاً ولو بالإيجاب في الشكل الثاني، لأن مثل هذا في الخطائيات مقبول لأنه قياس مظنون (س، ق، ٥٧٤، ٢)

#### قياس العلة

الحدُّ الأوسط إن كان علةً للحدِّ الأكبر سَمَاهُ الفقهاء (قياس العلة) وسَمَاهُ المنطقيون (برهان الِلمِّ) أي ذكر ما يُجابُّ به عن لِمِّ (غ، ع، ٢٤٣، ١)

- قياس العلة أيضاً ينقسم إلى قسمين: الأول: ما يكون الأوسط فيه علةً للنتيجة، ولا يكون علةً لوجود الأكبر في نفسه، القسم الثاني: ما يكون علةً لوجود الحدِّ الأكبر على الإطلاق، لا كهذا المثال، وقد لا يكون على الإطلاق، كالشيء

- الذي الحدُّ الأوسط فيه محمول على موضوع المطلوب ومحموله معاً، الذي هو فيه موضوع لكليهما وليسا بكاملين، (قياس غير كامل) (ب، م، ١٢٤، ٢٤)

### قياس فراسة

- قياس الفراسة هو طريق ومسلك القياس منه على صورة هيئة ونتيجة للقياس بعلامة موجودة في البدن، بمنزلة قولنا: إن الشجاعة موجودة للنفس السبع (ز، ق، ١٩٩، ٧)

- إنَّ قياس الفراسة من جملة القياسات التمثيلية العلامية. فإنه إذا سلّم أن الإنفعالات والمزاجات الواقعة في إبتداء الجبلية والطبيعة، تتبعها أخلاق النفس، كما تتبعها هيئات البدن، سلّمت الفراسة. أو رؤى أنّ الإنفعالات الطبيعية للنفس كالغضب والشهوة والأخلاق، يتبعها تميّز في هيئة البدن ومزاجه، كما يتبعها في النفس؛ سلّمت الفراسة (س، ق، ٥٧٩، ١)

- قياس الفراسة... يكون وجوده ممكناً عند من سلّم أن عوارض النفس الطبيعية مثل الغضب والشجاعة تتأثر عنها النفس والبدن في أصل الخُلقة (ش، ق، ٣٥٩، ٢٢)

### قياس فراسي

- القياس الفراسي... هو شبيه بالدليل من وجه وبالتمثيل من وجه. والحدُّ الأوسط فيه هيئة بدنية يوجد للإنسان المُفَرَس فيه ولحيوان آخر غير ناطق، ويُعتقد أنّ من شأن تلك الهيئة أن ينع مزاجاً ويتبعه خلق ما. ويكون حدوده أربعة كحدود التمثيل، مثل زيد والأسد وعرض الصلر الموجود لهما - وهو مسلّم -

بين إبتداء كلامه وبين الإنتاج، وبين ما يقرب من النتيجة وبين النتيجة - إن كانت الوسائط كثيرة... وربّما إنحرفوا إلى نقيض المطلوب فيثبتونه لرفع المطلوب، أو يرفعونه لوضع المطلوب؛ وربّما إنحرفوا عن طريق المسألة، بل أوردوا الكلام القياسي متصلاً بالنتيجة كأنه ظاهر لا يحتاج إلى التسلّم؛ وهذا هو الرسم في زماننا هذا عند المشاعبة الذين يسمون متكلمين. فهذه هي حيل السائلين، ويتنفع بها جميع من يقيس قياس العناد (س، س، ٧٥، ١١)

### قياس غلط

- إنَّ (القياس) الغلط قد يقع إمّا لسبب في القياس وهو أن يكون المدعي قياساً، ليس بقياس في صورته، وهو أن لا يكون على سبيل شكل منتج، أو يكون قياساً في صورته، ولكنه يتنج غير المطلوب (س، أ، ٥٤٥، ٤)

### قياس غلط مع طلب الحق

- قياس غلط مع طلب الحق... إمّا وقع سهواً؛ والسبب فيه أن قايه طلب أن يعنى على المبادئ الخاصة، وأن ينساق إلى الحق، لكنه سها، إمّا بني على شبهة بالمبادئ الخاصة، وإمّا بني على المبادئ الخاصة ولم يحسن البناء (س، س، ٥٦، ٦)

### قياس غير كامل

- أما القياس غير الكامل فهو الذي نتيجته غير ظاهرة للزوم للمقدمات بمنزلة ضروب الشكل الثاني وضروب الشكل الثالث (ز، ق، ١١١، ١٠)

واحد أو أشياء مما هو واجب عن المقدمات التي أُلّف منها، غير أنها لم تكن استعملت في المقدمّة (أ، ق، ١٠٨، ٥)

- إذا ما كانت الحدود الثلاثة مرتبة بعضها مع بعض على هذه الصفة، وهو أن يكون كل الأخير موجوداً في كل الأوسط، وكل الأوسط موجوداً في كل الأول أو غير موجود في شيء منه، فمن الإضطرار أن يكون حينئذ من الراسين قياساً كاملاً (أ، ق، ١١٣، ٩)

- أما إذا وُجد أحد الحدود كُلياً والآخر جزئياً، وكان الكلي هو الرأس الكبير: موجباً كان ذلك أو سالباً، وكان الجزئي هو الرأس الصغير وكان موجباً، فمن الإضطرار أن يكون قياساً كاملاً (أ، ق، ١١٥، ٣)

- إن القياس الكامل هو الذي نتيجته ظاهرة اللزوم لمقدماته. أي إن العقل ساعة يؤلف المقدمتين يقف على النتيجة من غير توقف وهذا القياس هو الشكل الأول وجميع ضروبه (ز، ق، ١١١، ٥)

- القياسات الممكنة في الشكل الأول: فالضرب الأول من الشكل الأول منه: كل ج ب بالإمكان، وكل ب أ بالإمكان، فبين أن كل ج أ بالإمكان. وذلك لأن ج داخله بالقوة تحت ب، فلها بالقوة ما لب. فهذا قياساً كاملاً (س، ق، ١٨١، ٩)

- الذي الحد الأوسط فيه محمول على موضوع المطلوب وموضوع لمحموله وهو القياس الكامل (ب، م، ١٢٤، ٢٢)

- القياس الكامل وغير الكامل لأن اللزوم أعم من البين وغيره، وقلنا لذاتيهما معناه أن يكون اللزوم لذات تأليف التصديقين أي لا يكون بواسطة مقدمّة أجنبية أي غير لازمة لإحدى

والشجاعة الموجودة للأسد - وهي مسلّمة - ولزيد - بالحمّة -، فيقال إن زيدا عريض الصدر وكلّ عريض الصدر شجاع لأن الأسد عريض الصدر وشجاع (مر، ت، ١٩١، ١٤)

- القياس الفرسي: وهو يشبه الدليل من وجه والتمثيل من وجه، والأوسط فيه هيئة بدنية توجد في الإنسان المتفرّس فيه ولحيوان آخر غير ناطق ويكون من شأن تلك الهيئة أن تنبع مزاجاً يتبعه خلق. فإذا وُجدت تلك الهيئة حدس بوجود ذلك الخلق لأنهما معلولاً علّة واحدة (سي، ب، ٢١٦، ١٣)

### قياس كاذب

- القياس الكاذب يكون من الكذب، لأن كل قياس إما أن يكون من مقدمتين، وإما من أكثر. فإن كان من مقدمتين فإحدهما لا محالة كذب أو كلاهما، لأنه لا يمكن أن ينتج الكذب من مقدماتٍ صدق (أ، ق، ٢٨٤، ٥)

- القياس الكاذب يقال على ضربين وذلك أنه إما أن يؤلف كذباً، وإما إذ ليس هو قياساً يُظنّ أنه يكون قياساً (أ، س، ٩١٧، ٣)

- إنما تمنع عقد التكيّف الباطل أن تحسّ باتصال المقدمّة المسئول عنها بالنتيجة أنكرتها، وللآخر أن يظهر وجه إنكاره لها؛ فإن هذا فعل الفحول من المجادلين، وبذلك يتلقون القياس الكاذب (س، س، ٨٢، ٣)

### قياس كامل

- القياس الكامل هو القياس الذي ليس يحتاج في بيان ما يجب عن مقدماته إلى إستعمال شيء غيرها. والذي ليس بكامل هو الذي يحتاج في بيان ما يجب عن مقدماته إلى إستعمال شيء

المقدمتين لزوماً ضرورياً فيخرج على هذا قياس  
المساواة (و، م، ٥، ٢٧٤)

تميزت حدوده على الإطلاق (س، س،  
٥، ٣٩)

## قياس كلي

- القياس الكلي أشرف من الجزئي (ز، ب،  
١٣، ٢٦٠)

- القياس الكلي... إذا قام بالفعل على الحد  
الأصغر قام بالقوة على كل ما يشاركه تحت  
الأوسط فتكون نتيجة مع نتيجة، وقام أيضاً  
بالقوة على كل موضوع للأصغر فتكون نتيجة  
تحت نتيجة (سي، ب، ٥، ١٩٥)

## قياس مختلط

- أمّا (القياس) المختلط، من مقدمات مُطلقة  
وممكنة في الأشكال الثلاثة من (القياس) فإن  
نتائجها بأسرها ممكنة (ب، م، ١٥٠، ٢١)  
- أمّا المختلط من مقدمات ضرورية وممكنة في  
الأشكال الثلاثة (من القياس) فتكون نتائجه  
بأسرها ممكنة (ب، م، ١٥١، ١٣)

## قياس مركب

- بصيرُ القياسُ مركّباً من قياسات كثيرة حُذِفَ  
بعضها أو بعض أجزائها واقتصر على بعضها  
(ف، ق، ١٢، ٨٨)

- إنَّ القياس لا يصح أن يكون من حدّ واحد، بل  
ولا من مقدّمة واحدة، بل إنّما يكون من أقوال  
أكثر من واحدة، إمّا إثنان إذا كان القياس  
بسيطاً، أو أكثر من ذلك إن كان القياس مركّباً  
(س، ق، ١٣، ٥٨)

- كل قياس مركّب فإنّما أن يكون موصولاً، وإمّا  
أن يكون مفصولاً (س، ق، ٤٣٦، ١)

- القياس المركّب قد يكون موصولاً وهو أن لا  
يطوى فيه النتائج بل تذكر مرةً بالفعل نتيجة  
ومرةً مقدّمة، كقولك: كل [ج ب] وكل [ب هـ]  
فكل [ج هـ] ثم تقول كل [ج هـ] وكل [هـ د] فكل  
[ج د]، وعلى هذا القياس؛ وقد يكون (قياساً)  
مفصولاً وهو الذي فُصلت عنه النتائج فلم  
تذكر، كقولك كل [ج ب] وكل [ب هـ] وكل [هـ د]  
فكل [ج د] (مر، ت، ١٥٩، ٦)

- القياس المركّب له: مادة وصورة (غ، ع،  
١٥، ١٣٠)

## قياس مبكّت

- القياس المبكّت... هو القياس الذي يلزم منه  
نتيجة هي نقيض النتيجة التي وضعها  
المخاطب... (ش، س، ١٨، ٦٦٩)

## قياس محدود

- إذا لم يتعدّد قياسٌ على الإطلاق لم يتعدّد قياس  
على المطلوب المحدود، لأنك في مثل اشتراك  
الإسم وغيره لم تومئ إلى المعنى المحصل  
المحدود، فذلك لا قياس مطلق، ولا قياس  
محدود، ولا قياس بحسب الأمر في نفسه، ولا  
قياس بحسب التسلم من المخاطب، إذ كان  
إنّما يتعدّد عليك الغلط من هذه، ومن إغفالك  
التمييز الذي يجب أن تحصره في أجزاء القياس  
بحسب ما يجب أن تراعيه من زيادة ونقصان،  
وتفاوت وقع بين الحق والكذب (س، س،  
١٠، ٣٩)

## قياس محقق

لا يكون قياس محقق على الإطلاق إلا وقد

- القياس المركب وهو تركيب مقدمات ينتج بعضها نتيجة، يلزم منها ومن مقدمة أخرى نتيجة أخرى، إلى هلم جرا، وستي مركبًا لكونه مركبًا من حجج متعددة، نحو قولك كل (ج ب) وكل (ب ا) وكل (ا د) وكل (د ط) فكل (ج ط)، وهو قسمان متصل النتائج وهو ما تذكر فيه النتائج، ومفصلها وهو ما لم تذكر نتائجها (ض، س، ٣٤، ٢٩)

### قياس مركب من متصلات

- القياس المركب من المتصلات مع المنفصلات - أن تنظر لوازم المتصلات مع المنفصلات. فنتيجة ذلك التركيب هي نتيجة الأصل يعني أن القياس المؤلف من المتصلة والمنفصلة حكمه حكم المركب من المنفصلتين، فنظر أيضًا فيه لوازم المنفصلة صغرى كانت أو كبرى موجبة كانت أو سالبة مع تلك المتصلة الموجبة أو السالبة، فما كان من ذلك على تأليف منتج فنتيجته نتيجة القياس المركب من المتصلة والمنفصلة ولازم هذه النتيجة أيضًا نتيجة لذلك القياس (و، م، ٣٢٠، ٩)

### قياس مركب من منفصلات

القياس المركب من المنفصلات فلا بد فيه من أخذ المتصلات لوازم الصغرى وتركيبها مع المتصلات لوازم الكبرى، فما أنتج ذلك التركيب في كل شكل من الأشكال الأربعة فهو نتيجة المنفصلتين لأن لازم اللازم لازم (و، م، ٣١٧، ١)

- نظر لوازم صفراء مع لوازم كبراه فإن لم يشتمل شيء منها على تأليف منتج فالقياس المؤلف من المنفصلتين عقيم وإن اشتمل شيء منها على

- القياس المركب والقياس النافص ما تُتْرَكُ فيه النتائج الواضحة وبعض المقدمات، ويُذكر من كل قياس مقدمة واحدة، وتترتب بعضها على بعض وتساق إلى نتيجة واحدة (غ، ع، ٣٧٢، ٤)

- مقدمتا القياس إذ لم تكونا بيّنتين بنفسهما احتاجتا أيضًا إلى قياس بينهما حسب احتياج المطلوب الأول، وربما اختلط بهذه المقدمات المتناسقة الاستقراء والتتمثيل أيضًا وستعرفهما، ومثل هذا يُسمى القياس المركب (سي، ب، ١٧٢، ١٩)

- (القياس المركب) يكون موصولاً وقد يكون مفصولاً. أما الموصول فهو الذي لا تطوى فيه النتائج بل تذكر مرة بالفعل نتيجةً ومرةً مقدمة، كقولك كل ب ج د فكل ب د ثم تقول من رأس كل ب د وكل د ه فكل ب ه، والمفصول هو الذي فصلت عنه النتائج فلم تُذكر كقولك كل ب ج وكل ج د وكل د ه فكل ب ه (سي، ب، ١٧٣، ١)

- القياس المركب... يسمى الموصول وهو الذي يُصرَّح فيه... بجميع المقدمات الضرورية في إنتاج المطلوب وبصرَّح فيه بالمقدمات الوسط مرتين: مرة من حيث هي نتائج، ومرة من حيث هي مقدمات (ش، ق، ٢٤٢، ١)

- القياس المركب الذي يسمى المفصول... هو الذي إنما يصرَّح فيه: إما بجميع المقدمات فقط دون النتائج اللازمة عنها، وإما ببعض المقدمات (ش، ق، ٢٤٢، ١١)

- القياس المركب وهو تركيب مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدمة أخرى نتيجة أخرى (ن، ش، ٣١، ٦)

الشيء، والشيء على الشيء وما يجري مجراهما، وهو عسر الإنحلال إلى الحدود المترتبة في القياس المنتج لهذه النتيجة، وذلك لأن الجزء من محمول الصغرى، جعل موضوعًا في الكبرى، فالأوسط ليس بمشترك فهو معدول عن وجهه إلى وقوع الشركة في بعض الأوسط. ولذلك إستحق لأن يسمّى بـ(إسم) ويجعل تحليله قانونًا يرجع إليه في أمثاله، وهو يمكن أن يُمدّد في القياسات المفردة. ويمكن أن يُعدّد في المركبة (ط، ش، ٤٩٥، ١)

## قياس المساواة

- قياس المساواة إنّه ربّما عرف من أحكام المقدمات أشياء تسقط ويبنى القياس على صورة مخالفة للقياس مثل قولهم: (ج) مساو (ب) و(ب) مساو (أ) ف(ج) مساو (أ) فقد أسقط منه أنّ مساوي المساوي مساو. وعدل بالقياس عن وجهه، من وجوب الشركة في جميع الأوسط إلى وقوع شركة في بعضه (س، أ، ٤٩٥، ٣)
- قياس المساواة... وهو ما يترتب من قضيتين يكون متعلق محمول أوليهما موضوع الآخر كقولنا (أ) مساو (ب) و(ب) مساو (ج) فإنّهما يلزم عنهما (أ) مساو (ج) لا لذاتهما بل بواسطة أنّ كل مساوي المساوي للشيء مساو لذلك الشيء، فحينئذ الصواب ترك لفظ مثل لآ أن يراد به مادة عنوان المساواة (هـ، م، ٦٨، ٢٣)
- قياس المساواة له أشباه كثيرة، كما يشتمل على المماثلة والمشابهة وغيرهما، وكقولنا: الإنسان من النطفة. والنطفة من العناصر. فالإنسان من العناصر. وكذلك الشيء في
- قياس المستقيم
- إذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الأول، فإن القياس المستقيم يكون في الشكل الثاني والثالث: أما السالب منها ففي الشكل الثاني، وأما الموجب ففي الثالث. فإذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الثاني، يكون قياسه المستقيم بالشكل الأول في كل المسائل. فإذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الثالث، فإن قياسه المستقيم يكون في الشكل الأول والثاني: أما الموجبات ففي الأول، وأما السالبات ففي الثاني (أ، ق، ٢٧٠، ٦)
- القياس الحملّي إذا كانت مقدّماته صادفتين ظاهرتي الصدق فإنه يُسمّى القياس المستقيم وينتج نتيجة صادقة اضطرارًا (ف، ق، ٣٣، ١٨)
- إنّ (القياس) المستقيم يقصد فيه القاييس في أوّل الأمر نحو الشيء الذي يريد أن يبيّنه، فيقيس عليه من مقدّمات مسلّمة إمّا على الإطلاق وإمّا عنده، وبينه وبين خصمه (س، ق، ٥٢١، ٤)

تأليف منتج. فالقياس منتج ونتيجته نتيجة تينك المتصلتين المشتملتين على تأليف منتج لأنهما لازمان للمفصلتين ونتيجتهما لازمة لهما فتكون لازمة للمفصلتين لأن لازم اللازم لازم، ولهذا يصح تعدد نتائج المفصلتين بحسب تعدد لوازمهما المنتجة من المتصلات ويصح أيضًا أن يؤخذ لوازم تلك النتائج المتصلة من المتصلات فيجعل ذلك كله نتيجة للقياس المركب من المفصلتين (و، م، ٣١٧، ١١)



- إنَّ (القياس) المستقيم إنما توجد فيه المقدمات الموافقة للمطلوب بالذات. وأما في الخلف، فأحدى المقدمتين من تلك الجملة، والأخرى نقيض المطلوب، وأيضاً فإن النتيجة في المستقيم غير بيّنة في أوّل الأمر، حتى يتمّ فيلزم. وأما في الخلف فإن النتيجة توضع أولاً، ويوضع نقيضها. وإذا كان الخلف مولفًا من نقيض المطلوب ومن صادقة، ينتج محالاً. فإنك إن عكست القياس فأخذت نقيض المحال وقرنته بالصادقة، أنتج لك نقيض الثانية المشكوك فيها، وهو المطلوب، أعني ذلك النقيض (س، ق، ٥٢١، ٩)
- الفرق بين (القياس) المستقيم و(قياس) الخُلف أنّ المستقيم، يقصد في أوّل الأمر فنقيس على الشيء الذي نريد أن نثبت، وأما الخُلف فإنه يقصد في أوّل الأمر أن ينتج شيئاً غير المطلوب، فإذا بان كذبه عاد وأنتج كذب ما هو بسببه فانتج صدق نقيض ذلك، وبينهما خلاف غير ذلك، فلهذا إذا أردت أن تردّ الخُلف إلى المستقيم عكست القياس، فأخذت نقيض المحال وقرنته بالصادقة، فانتج لك نقيضه، وهو المطلوب (مر، ت، ١٥٥، ١٥)
- قياس الخُلف والقياس المستقيم صورته صورة القياس الحملي. لكن إذا كانت المقدمتان صادقتين سُمّي قياساً مستقيماً. وإن كانت إحدى المقدمتين ظاهرة الصدق، والأخرى كاذبة، أو مشكوكاً فيها، وأنتج نتيجة بيّنة الكذب، لُستدلّ بها على أن المقدمّة كاذبة، سُمّي قياس خُلف (غ، ع، ٣٧١، ١٣)
- كل ما تبيّن بقياس حملي وهو الذي يُستوي المستقيم يمكن أن يبيّن بتلك المقدمات بعينها بقياس الخُلف وحينئذ يكون قياس الخُلف أشبه
- شيء بالقياس المُنعكس... (ش، ق، ٣١٢، ٦)
- القياس المستقيم إذا ردّ إلى الخلف تكون الحدود والمقدمات فيها واحداً بعينه (ش، ق، ٣١٢، ٨)
- الفرق بين القياس المستقيم وقياس الخلف إذا أنتجا مطلوباً واحداً بعينه من مقدمات واحدة بعينها أن القياس الذي بالخُلف نضع أولاً ما نريد بطلانه وهو نقيض ما نروم بيانه ليسوق القول إلى كذب معترف به؛ وأما القياس المستقيم فإنه يتبدى من مقدمات معترف بها... إلا أن القياس المستقيم يكون من المقدمتين اللتين يكون عنهما القياس، وأما الذي بالخُلف فأحدى مقدمتيه فقط هي من مقدمتي القياس المستقيم والثانية نقيض النتيجة المشكوك فيها... (ش، ق، ٣١٩، ٣)
- ردّ القياس المستقيم إلى الخُلف هو بعينه القياس الذي يُستوي المنعكس (ش، ق، ٣٢٣، ٢٦)
- القياس المستقيم ليس يضع أحد فيه ما يروم إبطاله وإنما يعرض ذلك في قياس الخُلف (ش، ق، ٣٣٢، ١٦)
- القياس المستقيم يُنتج الأخرى بالطبع من الأعراف بالطبع (ش، ب، ٤٤٠، ٥)
- القياس المستقيم هو الذي يكون بالطبع وبغير طريق صناعي (ش، ب، ٤٤٠، ١٠)
- القياس المستقيم يتوجه إلى إثبات المطلوب الأول بوجهه، ويتألف مما يناسب المطلوب. ويشترط فيه تسليم المقدمات، أو ما يجري مجرى التسليم. والمطلوب فيه لا يكون موضوعاً أولاً (ط، ش، ٥٠٧، ١٠)

محدود، ولا قياس بحسب الأمر في نفسه، ولا قياس بحسب التسلم من المخاطب، إذ كان إنما يتعد عليك الغلط من هذه، ومن إغفالك التمييز الذي يجب أن تحصره في أجزاء القياس بحسب ما يجب أن تراعيه من زيادة ونقصان، وتفاوت وقع بين الحق والكذب (س، س، ٩، ٣٩)

#### قياس مضمون

- ما القياس الحق؟ وما (القياس) المظنون؟ فهذه الأشياء إنما ينحو بها المعلم الأول نحو إيابة أن الرجل الذي يدعي أنه معلمه لم يحسن الكلام في المنطق على الوجه الذي يجب، ولا بين وجه المغالطات اللبانية الذي ينبغي (س، س، ١٣، ٥٦)

#### قياس معاند

- كأنَّ القياس المعاند والقياس الممتحن، والقياس المغالط، واحد في الموضوع، لكنه إذا استعمل على أنه يراد به إثبات الحق، أو الإقناع بالعدل، سمي سوفسطائيًا، أو معاريًا مشاعبيًا. وإذا استعمل والفرض فيه تعجيز الخصم المعتقد عجزه، عند القياس المجهول عجزه عند الخصم أو عند آخرين، كان قياس عناد. وإذا استعمل والفرض فيه استكشاف حال المخاطب المجهول أمره من غير أن يراد تضليله، أو يراد إظهار المخبور أو المعتقد من عجزه، كان قياس امتحان (س، ج، ١٦، ١٧)

#### قياس مغالط

- كأنَّ القياس المعاند والقياس الممتحن، والقياس المغالط، واحد في الموضوع، لكنه

#### قياس مشاعبي

- القياس المشاعبي الذي الغرض فيه الغلبة بغير الواجب (س، س، ٩، ٥٦)  
- المشاعبي هو القياس الذي يوهم أنه قياس جدلي من غير أن يكون كذلك بالحقيقة... (ش، س، ٤، ٦٩٤)  
- (القياس) المشاعبي ما مقلّماته مشتبهة بالمشهورات (م، ط، ٣٤٩، ٢٧)  
- صاحب القياس المشاعبي في مقابلة الجدلي (م، ط، ٣٤٩، ٣٢)

#### قياس مصروف

- القياس المصروف هو الذي أو في نتيجته حدود مصرفة أعني أسماء وكلها مصرفة (ز، ق، ٦، ١٧٩)

#### قياس مطلق

- إنَّ القياس البرهاني والجدلي، هما جزآن من القياس المطلق. وليس ولا واحد منهما جزءًا من الآخر (س، ق، ٤٥٤، ١١)  
- نسبة القياس المطلق إلى القياس البرهاني هي نسبة أمر مقوم ونسبة المشهور إلى الصادق بلا وسط - من حيث هو صادق بلا وسط - ليس بنسبة أمر مقوم (س، ب، ٣، ٩)  
- إنَّ القياس المطلق قياس مطلق بحسب النتيجة المطلقة؛ فإنَّ القياس: قول إذا سلّمت فيه أشياء لزم عنها لذاتها قول آخر اضطرارًا (س، س، ١٠، ٢)

- إذا لم يتعد قياس على الإطلاق لم يتعد قياس على المطلوب المحدود، لأنك في مثل إشراك الاسم وغيره لم توميء إلى المعنى المحصل المحدود، فذلك لا قياس مطلق، ولا قياس

- بمقبول (س، س، ٤٠، ١٧)
- بالجملة إذا شبه الكلام بالقياس الجدلي ولم يكن جدلياً بالحقيقة، كان القياس مشاعياً، وإذا شبه بالحكمي ولم يكن حكماً، كان القياس مغالطياً (س، س، ٥٩، ٦)
- القياس المغالطي الفاسد... يُسمى مغالطياً وسفسطائياً (مر، ت، ٥، ١٢)
- مواد القياس المغالطي: فالوهيمات الكاذبة والمشبهات وليس في معرفته فائدة إلا الترفي والاجتناب وربما استعمل لامتحان من لا يعلم قصوره وكما أنه في العلم، ليستدل بذهاب الغلط عليه أو تنبيه له على رتبته (سي، ب، ٢٢٩، ١)
- القياس الشُعاطي: منه مُرائي ومُشاعبي، ومنه سُفسطائي (ش، س، ٦٩٤، ٤)
- الغلط قد يعرض في صورة القياس بأن لا يكون متبجاً للمطلوب ويُظنُّ كونه متبجاً له. وقد يعرض في مادته بأن تكون المقدمة الكاذبة مستعملة على أنها صادقة لمشابهتها إياها إما من حيث المعنى أو من حيث اللفظ، إما عند تركيبه وإما عند بساطته، إما في جوهره كاللفظ المشترك وإما في ماهيته كاللفظ القابل المشبه بلفظ الفاعل الذي له فعل، وإما عند تركيبه كقولنا الخمسة زوج وفرد ويصح إجتماعهما ولا يصح فرادى، وكقولنا فلان جيد وفلان شاعر إذا كان شاعراً غير جيد يصح فرادى ولا يصح إجتماعاً، وإما من حيث المعنى فكاتبام العكس أو أخذ ما بالذات مكان ما بالعرض أو أخذ اللاحق مكان الملحق أو أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل (م، ط، ٣٥١، ١)

إذا استعمل على أنه يراد به إثبات الحق، أو الإقناع بالعدل، سمي سفسطائياً، أو ممارئياً مشاعياً. وإذا استعمل والغرض فيه تمييز الخصم المعتقد عجزه، عند القياس المجهول عجزه عند الخصم أو عند آخرين، كان قياس عناد. وإذا استعمل والغرض فيه استكشاف حال المخاطب المجهول أمره من غير أن يراد تضليله، أو يراد إظهار المخبور أو المعتقد من عجزه، كان قياس امتحان (س، ج، ١٦، ١٧)

## قياس مغالطة

- القياس الحق حين راعيت ما يجب أن تراعيه في أجزاء القياس الكاذب، ولاح لك من أجزائها أجزاء الحق، فلم تأخذ مثلاً اللفظ المشترك في جوهره أو شكله كشيء واحد في المعنى، لم يتعد عليك قياس مغالطة بسببه (س، س، ٣٩، ٥)

## قياس مغالطي

- القياس المغالطي ليس وحده هو الذي يُظنُّ قياساً أو نبكياً ولا يكون، بل والذي يكون قياساً ولا بحسب الظن فقط، ولكنه لا يكون مناسباً للموضوع الخاص بالأمر ومن مقدمات مناسبة، وإن كانت صادقة أو مشهورة أو متسلمة؛ كمن يوهم أنه مهندس فيأتي بقياس في الهندسة غير مناسب للموضوع الخاص بالهندسة، فإنه مغالطة في الهندسة وخروج عن الهندسة (س، س، ٣٥، ١٢)

- كما أنّ للجدلي في صوابه أصولاً عامة، وكذلك بإزاء ذلك له في خطئه وغلطه أصول عامة، تلك الأصول هي أصول القياس المغالطي الشبيه بالقياس المقبول وليس

## قياس مفصول

## قياس مقسم

القياس المقسم على نمط الأشكال الثلاثة فمن ذلك قياسات مؤلفة من منفصلة، ومن حمليات كثيرة على قياس الإستقراء. إلا أن الإستقراء لا يكون الحمل فيه حقيقياً، بل تشبيهاً. ويجوز أن تكون أجزاء القسمة ناقصة، ومع ذلك يكون إستقراء، ولا يلتفت إلى أن تكون الأجزاء تامة على ما ستعلم. وهذا يكون الحمل فيه حقيقياً على موضوع الانفصال، وأجزاء القسمة تامة. وأنا أسميه القياس المقسم. وتكون أجزاء القسمة فيه مشتركة في جزء، وتكون الحمليات مشتركة في جزء، ويكون ذلك إما على نمط الشكل الأول، أو على نمط الشكل الثاني، أو الثالث (س، ق، ٣٤٩، ٣)

علمت أن القياس المقسم كيف هو قياس حقيقي إقتراني، إذ قد علمت أنه ليس كل قياس إقتراني إنما هو من جملتين. فيجب أن لا يذهب عليك أن شيئاً يفيد اليقين في الأن وليس يبرهان. ولا تلتفت إلى ما يقوله من لا يعرف من أصناف القياسات الإقترانية إلا الحملية فقط، بل ذلك الإستقراء قياس ما (س، ب، ٣١، ٢٣)

الإستقراء التام يُسمى قياساً مقسماً ويفيد اليقين فلا يخرج عن التعريف بقيد اللزوم (ه، م، ٦٨، ١٠)

## قياس معاري

القياس المعاري هو الذي يكون من مقدمات دائعة في الظاهر، وليست دائعة على الحقيقة؛ أو الذي يكون في الظاهر من مقدمات دائعة أو من دائعة في الظاهر، لأنه ليس كل ما كان دائعاً في الظاهر فهو أيضاً دائعاً. وذلك أنه ليس

القياس المركب قد يكون موصولاً وهو أن لا يُطوى فيه النتائج بل تذكر مرةً بالفعل نتيجة ومرةً مقدّمة، كقولك: كل [ج ب] وكل [ب ه] فكل [ج ه] ثم تقول كل [ج ه] وكل [ه د] فكل [ج د]، وعلى هذا القياس؛ وقد يكون (قياساً) مفصولاً وهو الذي فُصِّلت عنه النتائج فلم تذكر، كقولك كل [ج ب] وكل [ب ه] وكل [ه د] فكل [ج د] (مر، ت، ١٥٩، ٩)

أما القياس المفصول فكقولنا كل - أب - وكل ب ج - وكل ج د - وكل د ه - فقد فُصِّلت عنه النتائج الأول والمقدّمات فيه أقل من الحدود بواحد (ب، م، ١٦٤، ١)

بخالف (القياس) المفصول (القياس) الموصول لأنه لا يلزم أن تكون المقدمات أزواجاً والحدود أفراداً، بل إذا كانت المقدمات أفراداً كانت الحدود أزواجاً وبالعكس (ب، م، ١٦٤، ٧)

## قياس المقاومة

قياس المقاومة قياس مؤلف معدّ نحو إنتاج مقابل مقدّمة في قياس لتبطل فيمنع القياس بمنع المقدّمة التي عليها مدار ذلك القياس وهي التي تؤخذ كبرى (س، ق، ٥٧٠، ١)

## قياس مقبول

كما أنّ للجدليّ في صوابه أصولاً عامة، فكذلك بإزاء ذلك له في خطئه وغلطه أصول عامة، تلك الأصول هي أصول القياس المغالطيّ الشبيه بالقياس المقبول وليس بمقبول (س، س، ٤١، ١)

المحمودة ولا يكون كذلك، بل أكثر ما يناهه أن  
يظنَّ به ذلك (س، س، ١٤، ٥)

### قياس منطقي

- كل قياس منطقي... الحمل فيه ينتهي إلى  
مقدمات غير ذوات أوساط من قِيلَ أن الطرفين  
فيه يجب أن يكونا محدودين (ش، ب،

٢١، ٤٢٩)

- لا يمكن أن يوجد قياس منطقي من مقدمات  
غير متناهية؛ وأعني بالمنطقي القياس الذي  
مقدماته كلية وصادقة إلا أنها غير مناسبة (ش،  
ب، ٤، ٤٣٠)

- في كلى القياسين المنطقي والبرهاني يجب أن  
تكون مقدمات غير ذوات أوساط معلومة  
بأنفسها لا بغيرها (ش، ب، ٨، ٤٣١)

- القياس المنطقي إنما تعرف به أمور كلية كما  
تقدّم، وهم يسلمون ذلك. والرسل أخبروا  
بأمور معينة شخصية جزئية - ماضية وحاضرة  
ومستقبله - كما في القرآن (ت، ر، ٢، ٢٠٠، ٤)

### قياس منعكس

- القياس المنعكس يكون بعد كون قياسي قبله  
وإحدى كلتا المقدمتين (أ، ق، ١٣، ٢٦٢)

### قياس منفصل

- القياس المنفصل ما كان مؤلفاً من قضايا  
منفصلة وهي المتعاندة، وهي ثلاثة أقسام:  
مانع الجمع والرفع وهو الحقيقي، ومانع  
جمع، ومانع رفع (ض، س، ١٦، ٣٤)

شيء من الأشياء التي يقال فيها إنها ذائعة يكون  
تصوّره في جميع حالاته مموّهاً كما يعرض في  
مبادئ أقاويل المُمارين، لأن طبيعة الكذب  
تبيّن فيها على المكان في أكثر الأمر لمن معه  
أدنى فطنة، فضلاً عن غيره (أ، ج، ٦، ٤٧٠)

### قياس ممتحن

- كأنَّ القياس المعاند والقياس الممتحن،  
والقياس المغالط، واحدٌ في الموضوع، لكنّه  
إذا استعمل على أنّه يراد به إثبات الحق، أو  
الإقناع بالمدل، سمي سوفسطائياً، أو ممارئياً  
مشاغباً. وإذا استعمل والغرض فيه تعجي  
الخصم المعتقد عجزه، عند القياس المجهول  
عجزه عند الخصم أو عند آخرين، كان قياس  
عناد. وإذا استعمل والغرض فيه استكشاف  
حال المخاطب المجهول أمره من غير أن يراد  
تفليله، أو يراد إظهار المخبور أو المعتقد من  
عجزه، كان قياس امتحان (س، ج، ١٦، ١٧)

### قياس من متقابلتين

- قد يؤلّف قياس من مقدمات متقابلة، بأن يؤلّف  
قياس من موجبة وسالبة متضادتين أو متقابلتين  
إحتيل حتى خفي ذلك، إمّا بأن تبدّل إسم حدّ  
ما بما يرادفه، وإمّا بأن توجد بدل الحدّ جزئية  
أو كلية فتحكم عليه بما يرفع الحكم عن الحدّ.  
فمنه ما هو بالحقيقة قياس من متقابلتين، ومنه  
ما ليس بالحقيقة كذلك، ولكن بالظن (س،  
ق، ٧، ٥٢٤)

### قياس من مشهورات محمودة

- المشاغبي فهو الذي يترأى بآته جدلي، وآته  
إنّما يأتي في محاوراته بقياس من المشهورات

### قياس موصول

- (القياس) الموصول هو الذي تكون النتائج

كان شيء من الأشياء بحال ما فسائر الأشياء بتلك الحال تُسمى قياسُ الوضع (ف، ج، ٧٤، ٦)

- يُسمى كلّ قياس شرطي قياس الوضع، إذ كان كلّ واحد من جزئي الشريطة وهما المقدم والنالي يُوضَع وضماً من غير أن يكونَ ولا واحد منهما صحيحاً عند الذي يضمه (ف، ج، ١٠٤، ١٢)

#### قياس يقيني

- القياس اليقيني هو البرهان (س، ج، ٧، ١٢)

#### قياس يلي برهان

- يكون النوع من القياس الذي يلي البرهان قياساً مؤثّقاً من مقدمات مشهورة، أو متسلّمة؛ وبالجملة من مقدمات مشهورة أو متسلّمة، إمّا متسلّمة من المخاطب وحده، أو متسلّمة من جمهور أهل الصناعة، أو متسلّمة من جمهور الناس. وهذان القسمان الآخريان - كما علمت - يستبان مشهورين، أحدهما مقيد والآخر مطلق (س، ج، ١١، ١)

#### قياسات

- القياسات كلها قد ترتفع إلى القياسات الكلّية من الشكل الأول، لأنه قد وضّح أن أنحاء الشكل الثاني قد ترجع إلى القياسات السالبة من الشكل الأول؛ وليس على نحو واحد، بل بعضها إلى الكلّي وبعضها إلى الجزئي (أ، ق، ١٣١، ١)

- إن كانت إحدى المقدمتين مطلقة والأخرى ممكنة، وكانت الممكنة عند الطرف الأكبر تكون القياسات كلها تامّة وتكون النتيجة ممكنة

المتقدّمة للمطلوب، التي هي مقدمات المطلوب، مذكورة فيه بالفعل؛ سواء كان التركيب بسبب حاجة إحدى المقدمتين إلى القياس، فيكون تركيباً واحداً؛ أو بسبب حاجة المقدمتين كليهما إليه، فيكون تركيباً مضاعفاً (س، ق، ٤٣٦، ٢)

- يخالف القياس المفصول القياس الموصول لأنّه لا يلزم أن تكون المقدمات أزواجاً والحدود أفراداً، بل إذا كانت المقدمات أفراداً كانت الحدود أزواجاً وبالعكس (ب، م، ١٦٤، ٧)

#### قياس ناقص

- إنّه كثيراً ما يعسر تحليل القياس الناقص، إذا كان ظاهر المسموع منه تلزم عنه النتيجة عند الذهن، فتستغني النفس عن تميمه وردّه إلى كماله. ونظنه تاماً؛ ثم لا نجد القدر الموجود، مشاركاً للنتيجة حق مشاركتها، التي ينبغي أن تكون بينها وبين المقدمات (س، ق، ٤٦٩، ٤)

- القياس المركّب والقياس الناقص ما تتركّب فيه النتائج الواضحة وبعض المقدمات، ويُذكر من كل قياس مقدّمة واحدة، وتترتّب بعضها على بعض وتساوق إلى نتيجة واحدة (غ، ع، ٣٧٢، ٤)

#### قياس وبرهان

- إن القياس والبرهان ينبغي أن ينتهيا إلى مبادئ أول لا مبادئ لها ويُجعل البيان من قيل المناسبة بينهما وبين الأمور (ز، ب، ٢٦٠، ٢)

#### قياس الوضع

- القول الذي يُشترط فيه على المخاطب أنه إن

- على نحو ما حدّدنا الممكن (أ، ق، ١٤٩، ٨) -  
 - يعرض أن تكون القياسات كثيرة أو كما كان  
 يمكن أن تكون النتيجة بأوساط كثيرة (أ، ق،  
 ١٨٣، ١١)
- الأفاويل هي التي تُسمى القياسات وتُسمى  
 أيضًا الدلائل عند قوم (ف، ق، ١١، ٣)
- القياسات اليّنة بأنفسها تُسمى الكاملة وما  
 تحتاج إلى أن تُبين بغيرها أنها قياسات وأنها  
 مُنتجة تُسمى غير الكاملة، وغير الكاملة إنّما  
 تُبين لنا أنها منتجة بأن تُرَدُّ إلى الكاملة (ف،  
 ق، ٢٤، ١٧)
- نمتحن القياسات التي أعطتها صناعة الجدل،  
 فما انطبق عليه من المقاييس شرائط البرهان  
 جُعِلت براهين (ف، ج، ٣٢، ٥)
- القياسات مؤلّفة من مقدّمات، ... وتحتاج أن  
 تكون موضوعاتها كليّة لتدخل في العلوم؛  
 وتحتاج أن تكون موضوعاتها ومحمولاتها على  
 نسب من النسب المذكورة في الذاتيّة والعرضيّة  
 حتى تدخل في البرهان (س، م، ٤، ٤)
- قياسات اقترانية
- القياسات الإقترانية قد تكون من حمليات  
 ساذجة، وتكون من شرطيات ساذجة، وقد  
 تكون مركّبة من الحمليات والشرطيات (سي،  
 ب، ١٤٢، ٣)
- قياسات امتحانية
- القياسات المغالطية، هي المزلّفة من  
 المشبّهات وما يجري مجراها، أعني  
 الوهميات، وصورها أيضًا كذلك. ويشاركها  
 القياسات الإمتحانية، والقياسات العنادية. في  
 المواد، ويخالفها في الغايات (ط، ش،  
 ١٤، ٥١٥)

## قياسات برهانات

## قياسات تعقلية

- القياسات التي تسمى في الخطابة (قياسات) برهانات فإنها تؤخذ من اللوازم، كقولهم: «فلان مترين فهو زان»، إذا رأوا مترينًا زانًا. وكذلك: «فلان يظرف في الليل فهو مربب» (س، س، ٢٤، ٦)
- القياسات التعقلية، فهي قياسات تؤلف على إنتاج ما ينبغي أن يفعل وتخالف المشورية بما تخالف به الخطبية (س، ق، ٥٥٦، ٤)
- القياسات التعقلية مأخوذة من مقدمات صادقة أو أكثرية في الحقيقة (س، ق، ٥٥٦، ٨)

## قياسات برهانية

## قياسات تقريرية

- القياسات البرهانية الأولى هي المؤلفة من مقدمات محسوسة ومجربة وأولية (س، ب، ٢، ٨)
- (القياسات) التقريرية... واجبة أو ممكنة (س، أ، ٥١١، ٣)

## قياسات جدلية

- القياسات البرهانية مؤلفة من المقدمات الواجب قبولها، إن كانت ضرورية ليستنتج... منها الضروري على نحو ضرورتها. أو ممكنة يستنتج... منها الممكن (س، أ، ٥١٠، ٦)
- القياسات البرهانية: فهي القضايا الواجب قبولها، وهي التي يكون التصديق بها ضروريًا، سواء كانت في نفسها ضرورية أو ممكنة؛ فإن كونها ضرورية القبول، غير كونه ضرورية في نفسها. فإن كانت ضرورية في نفسها، كانت نتائجها ضرورية بحسب الأمرين جميعًا. وإن كانت ممكنة في نفسها، كانت نتائجها ممكنة في نفسها، ضرورة القبول. وبالجملة فالقياسات البرهانية يقينية مادة وصوره. وغايتها أن تنتج اليقينيّات (ط، ش، ٥١٢، ٣)

## قياسات جزئية

- القياسات الجزئية فلا تتبع نتائجها ما تحتها، كما كان الحال في الكلي وذلك لأنه حيث كانت النتيجة كلية كان حكم النتيجة حكم الكبرى، فكان يصح أن يكون ما تحتها صغرى لأن الكبرى يجب أن تكون كلية، وأما إذا كانت النتيجة جزئية فلا يصح أن يقام مقام الكبرى، وأما التي مع النتيجة فيمكن (مر، ت، ١٢، ١٧٢)

## قياسات بلاغية

- القياسات البلاغية... تسمى قياسات العلامة (ف، س، ١٤٤، ١)
- القياسات الجزئية فلا تتبع نتائجها ما تحتها (ب، م، ١٧٤، ١٥)



## قياسات حسية

## قياسات سوفسطائية

- القياسات الحسية، فهي قياسات مأخوذة من مقدمات فقهية وسياسية مخلوطة. فتؤخذ عامياتها من المقدمات الفقهية وخاصياتها من المقدمات السياسية (س، ق، ٥٥٧، ١)
- (القياسات) السوفسطائية، فإنها هي التي تستعمل المشبهة، وتشاركها في ذلك الممتحة المجزئة، على سبيل التخليط (س، أ، ٥١٣، ٢)

- إذا قيل: قياسات سوفسطائية، إنما يُعنى به أن مقدماتها سوفسطائية والتأليف صحيح. ويقال أيضًا سوفسطائية إذا كانت الصورة أيضًا غير صحيحة، وسيله كما يقال: إنسان ماث (مر، ت، ١٠٨، ٩)

## قياسات حملية

- جميع القياسات الحملية في الأشكال الثلاثة أربعة عشر ضربًا وكل واحد منها من مقدمتين مقترنتين كبرى وصغرى ومن ثلاثة حدود أول وأوسط وأخير (ف، ق، ٢٢، ٩)

## قياسات شرطية

- القياسات الشرطية، كل قياس شرطي بسيط فإنه يُؤلف أيضًا عن مقدمتين كبراهما شرطية وصغرها جزمية، وهو أيضًا على ضربين: متصل ومنفصل (ف، ق، ٨٢، ٧)

- القياسات الشرطية كلها تُسمى أيضًا قياسات وضعية (ف، ج، ١٠٣، ٨)

- في القياسات الشرطية وأصافها إنه كما أن المقدمات منها حملية، ومنها شرطية، كذلك المطالب منها حملية ومنها شرطية. وكما أن من الحمليات ما يصدق به بلا قياس، ومنه ما يحتاج فيه إلى قياس، كذلك الحال في الشرطيات. فإن كثيرًا من الدعاوى التي في الرياضيات، والطبيعات، وفيما بعد الطبيعة، شرطية متصلة ومنفصلة. والحمليات قد تبيّن بقياسات حملية، وبقياسات شرطية. لكن الشرطيات لا تنتج عن الحمليات على ما علمت. فهنا إذن قياسات شرطية تنتج شرطيات سواء كانت من شرطيات صرفة، أو مختلطة (س، ق، ٢٣١، ٥)

- القول في الأقسام الثلاثة (القياسات الشرطية)

## قياسات خطابية

- (القياسات) الخطابية مؤلفة من المظنونات ومن المقبولات التي ليست بمشهوره، وما يشبهها كيف كانت ولو ممتعة (س، أ، ٥١١، ٥)

- القياسات الخطابية: فهي المؤلفة من المظنونات، والمقبولات، والمشهورات في بادئ الرأي، التي تشبه المشهورات الحقيقية حقة كانت أو باطلة، ويشترك الجميع في كونها مقنعة. وكما أن مرادها هي ما يصدق بها بحسب الظن الغالب، فصورها أيضًا مع ينتج بحسب الظن الغالب، سواء كان قياسًا، أو إستقراء، أو تمثيلًا (ط، ش، ٥١٣، ١٠)

## قياسات خلفية

- أما التضليل العارض من وضع ما ليس بعلة علة، فهو في القياسات الخلفية، وذلك إذا أورد في القياس شيئًا، وحاول أن يبين فساده بخلف تبعه ثم لا يكون هو علة لذلك الخلف، بل يكون ذلك الخلف لازمًا كان هو أو لم يكن (س، س، ٢٥، ١)

تنتج إلا إستثناء التقيض لعين... الآخر، مثل قولهم: **إِنَّمَا** أن يكون هذا... بدل «هذا» في الماء، وإِنَّمَا أن لا يغرق. لكنَّه غرق. فهو في الماء. لكنَّه ليس في الماء فهو لم يغرق... وإِنَّمَا أن تكون المنفصلة من الجنس الذي الغرض منه الجمع فقط، ويجوز أن ترتفع الأجزاء معًا. وقوم يستونها الغير التامة الانفصال أو العناد (س، أ، ١٠٥١، ١)

- لَمَّا كانت (القياسات الشرطية) الإستثنائية هي ما يكون أحد طرفي النتيجة مذكورًا فيها، ولم يجز أن يكون مقدِّمة بعينها، ولا محالة يكون جزءًا من مقدِّمة. والمقدِّمة التي يكون جزؤها قضية، فهي شرطية، فتكون إحدى مقدمتي هذا القياس شرطية. وتكون الأخرى مشتملة على وضع ما يقتضي وضع الجزء الذي منه النتيجة، أو رفعه مجردًا عن الشرط، فتكون هي الجزء الآخر، وهي قضية أخرى مقرونة بأداة الإستثناء متكررة تارة، حال كونها جزء من الشرطية. وتارة حال كونها مستثناة. وهي بمنزلة الأوسط المتكرر في الإقترانبات؛ لأنَّ الباقي بعد حذفه هو الذي عنه النتيجة. فالقياس الإستثنائي مرگب من شرطية وإستثناء (ط، ش، ٤٩٩، ١٢)

#### قياسات شعرية

- (القياسات) الشعرية مؤلفة من المقدمات المخيلة، من حيث يعتبر تخيلها كانت صادقة أو كاذبة (س، أ، ١٠٥١، ٨)

- (القياسات) الشعرية أيضًا فإن مقدماتها أيضًا كالمسلم، ويلزم عنها قياس، فيقال: (فمثاله) فلان وسيم، وكلّ وسيم قمرٌ فيلزم عنه فلان قمر (مر، ت، ١٠٨، ١١)

المنفصلة، ونوضح أنّ البسيط الحق منها واحد، فنقول: **إِن** الأول يدخله لفظه لا يخلو ويليق به معناها. فإنك تقول: لا يخلو **إِنَّمَا** أن يكون هذا العدد زوجًا، وإِنَّمَا أن يكون هذا العدد فردًا، ولا يليق ذلك بالصغين الآخرين. فإنك لا تقول هناك: لا يخلو **إِنَّمَا** أن لا يكون هذا الشيء نباتًا، وإِنَّمَا أن لا يكون جمادًا؛ ولا تقول: لا يخلو **إِنَّمَا** أن يكون هذا الشيء نباتًا، وإِنَّمَا أن يكون جمادًا؛ لأنَّ هذا معناه أنّ هذا الشيء لا يخلو من الأمرين، فأيهما لم يكن كان لا محالة الآخر الذي بعده (س، ق، ٢٤٦، ٦)

#### قياسات شرطية استثنائية

- القياسات الشرطية الإستثنائية **إِنَّمَا** أن توضع فيها متصلة، ويستثنى: **إِنَّمَا** عين مقدها، فينتج عين التالي. مثل أن تقول: **إِنَّهُ**: إن كانت الشمس طالعة، فالكواكب خفية. لكنَّ الشمس طالعة، فالكواكب خفية أو تقيض ناليها، فينتج نقيض المقدم. مثل أن تقول: ولكن الكواكب ليست بخفية. فينتج: فالشمس ليست بطالعة. ولا ينتج غير ذلك (س، أ، ٤٩٩، ٣)

- (القياسات الشرطية الإستثنائية): يوضع فيها منفصلة حقيقية، ويستثنى عين ما يتفق منها... فينتج نقيض ما سواها، مثل: **إِنَّ** هذا العدد **إِنَّمَا** تام، وإِنَّمَا زائد، وإِنَّمَا ناقص... لكنَّه تام. فينتج نقيض ما بقي. أو يستثنى نقيض ما يتفق منها... فينتج عين ما بقي واحدًا كان أو كثيرًا. مثل **إِنَّهُ** ليس بتام، فهو **إِنَّمَا** زائد، وإِنَّمَا ناقص... حتى تستوفي الإستثناءات، فيبقى... قسم واحد. أو توضع منفصلة غير حقيقية: فإِنَّمَا أن تكون مانعة الخلو فقط، فلا

- القياسات الشعرية: فهي المؤلفة من المقدمات المخيلة، من حيث هي مخيلة، سواء كانت مصدقًا بها أو لم يكن، وسواء كانت صادقة في نفس الأمر، أو لم تكن وهي التي لها هيئة وتأليف يفتضيان تأثر النفس عنها، لما فيها من المحاكاة أو غيرها. حتى إن مجرد الصدق ربما يقتضي ذلك التأثير. والوزن أيضًا يفدها رواجًا؛ لأنه أيضًا محاكاة. وقدماء المنطقيين كانوا لا يعتبرون الوزن في حدّ الشعر، ويقتصرون على التخيل. والمحدّثون يعتبرون معه الوزن. والجمهور لا يعتبرون فيه إلا الوزن والقافية (ط، ش، ١٧، ٥١٣)
- القياسات التيّنة بأنفسها تُسمى الكاملة وما تحتاج إلى أن تُبين بغيرها أنها قياسات وأنها مُنتجة تُسمى غير الكاملة، وغير الكاملة إنّما تُبين لنا أنها منتجة بأن تُردّ إلى الكاملة (ف، ق، ١٧، ٢٤)
- (قياسات) غير كاملة وهي التي لا يكون لزوم ما يلزم عنها بيّنًا، وإنّما يلزم بتغيير يلحقها ترجع به إلى الكاملة، يكون ذلك التغيير لها في نفسها وحدودها، لا في شيء آخر يدخل عليها. ويكون ذلك التغيير لها يلزم صدقه مع صدق ما يسلّم فيها (س، ق، ١، ٧١)

## قياسات غير منتجة

- قياسات غير منتجة (من الشكل الأول) وهي التي صغرها سالبة وكبرها جزئية أو كلاهما (ب، م، ١٣١، ٢٥)
- ما لا ينتج (قياسات غير منتجة) في هذا الشكل (الثاني) إنّنا عشر ضربًا. فمنها أربعة من سالبتين... وأربعة من موجبتين... وأربعة من جزئيتين (ب، م، ١٣٩، ١٧)
- قياسات غير منتجة، (من الشكل الثالث) وهي عشرة أصرب، سبعة منها وهي التي من سالبتين ومن جزئيتين... وثلاثة من صغرى سالبة مع كبرى موجبة (ب، م، ١٤٧، ١٩)

## قياسات فقهية

- القياسات الفقهية أيضًا فإنها قياسات مثالية، وهي التي تحكم فيها على شبيهه بحكم موجود في شبيهه المأخوذ عن صاحب الشريعة أو خلفاء الله المهديين أو عن الأئمة العالمين أو المتفق عليه مما يرجع إلى المأخوذ عنه (س، ق، ١١، ٥٥٥)

## قياسات العلامة

- القياسات البلاغية... تُسمى قياسات العلامة (ف، س، ١، ١٤٤)

## قياسات عنادية

- القياسات المغالطية، هي المؤلفة من المشبهات وما يجري مجراها، أعني الوهميات، وصورها أيضًا كذلك. ويشاركها القياسات الإمتحائية، والقياسات العنادية. في المواد، ويخالفها في الغايات (ط، ش، ١٤، ٥١٥)

## قياسات غير كاملة

- القياسات التي ليست بكاملة إنّما تكمل إذا صُيرت إلى الشكل الأول. وذلك على وجهين: إما بقولٍ جزم وإما بالخلف. وكما لها بالقول الجزم كما تكمل بالإنكاس؛ وكما لها بالخلف كما تكمل بوضع الكذب الذي لا يمكن (أ، ق، ٨، ١٣٠)

## قياسات كاملة

الشكل الأزل؛ والحملية مكان الكبرى في الأشكال الثلاثة هذه القياسات لا يخلو إما أن يكون فيها الحملية مكان الأعظم، أو مكان الأصغر. ولا يخلو إما أن تكون الشركة للحملية مع تالي المقدم، أو مع مقدمه. فلنبدأ أولاً بما تكون الشركة فيه مع التالي، والحملية مكان الأكبر. ولا محالة أن الشركة بين التالي والحملية تكون على إحدى الهيئات التي للأشكال الثلاثة (س، ق، ٣٢٥، ٣)

- القياسات البيّنة بأنفسها تُسمى الكاملة وما تَحْتَاج إلى أن يُبين بغيرها أنها قياسات وأنها مُتَبِعَةٌ تُسمى غير الكاملة، وغير الكاملة إنما يُبين لنا أنها منتجة بأن تُرَدُّ إلى الكاملة (ف، ق، ٢٤، ١٧)

- إنَّ من القياسات ما هي كاملة وهي التي تظهر لصورتها لزوم تسليم النتيجة عنها (س، ق، ١٣، ٧٠)

## قياسات كثيرة مركبة

القياسات المؤلفة من الحملية والشرطية، والحملية فيها مشارك للمقدم في الأشكال الثلاثة. ولنبدأ بما يكون الحملية فيه مكان الصغرى. التاليفات الكائنة على منهاج الشكل الأول، ومن الشرط صحة المقدم، وأن لا يكون محالاً. وخاصيته أنه إن كانت الحملية كلية موجبة، والمقدم كلي، فالنتيجة جزئية كلية المقدم. وإن كان المقدم جزئياً، فالنتيجة كلية. وإن كانت الحملية جزئية، فيجب أن يكون المقدم جزئياً حتى ينتج نتيجة كلية المقدم، وإن كانت سالبة فيجب أن يكون المقدم جزئياً، وتكون النتيجة موجب المقدم كلياً حتى يصح. وإذا كان الشرطي ومقدمه جزئيين، لم ينتج (س، ق، ٣٣٧، ٣)

- القياسات المؤلفة من مقدمات أكثر من إثنين وبيان أنها قياسات كثيرة مركبة... إننا قد نشاهد أقاويل قياسية، يحاول بها إثباته مطلوب واحد، وتكون المقدمات فيه أكثر من إثنين، مما يدل على ذلك كتاب الأصول في الهندسة، وغيره. فنقول: إنَّ المقدمات تكثر في القياسات، وتزيد على الإثنين، لأحد وجوه ثلاثة: إما أن تكون تلك المقدمات ليست مقدمات القياس القريب، بل مقدمات تنتج المقدمات التي هي أقرب. وإما أن تكون موردة على سبيل الاستقراء والتمثيل، فلا تكون مقدمات القياس نفسه، بل مقدمات إستقراء يتعرّف بها صحة مقدّمة. وإما أن تكون خارجة عن الضرورة، وعن المنفعة القريبة من الضرورة. وهذا على وجوه: بعض تلك الوجوه أن تورد للحيلة؛ وبعضها أن تورد للزينة؛ وبعضها أن تورد للإستظهار في الإبانة (س، ق، ٤٣٣، ٤)

التاليفات من هذا الباب (القياسات المؤلفة من الحملية والشرطية) على منهاج الشكل الثاني لا تنتج من مقدم موجب كلي وتنتج من مقدم موجب جزئي. فإذا كان المقدم جزئياً؛ فيجب أن يكون الحمل موافقاً له في الكيف؛ وإن كان كلياً، فيجب أن يخالفه في الكيف، وأن يكون المقدم صحيح الوجود، وإذا كان المقدم كلياً فالنتيجة جزئية، وإن كان جزئياً فالنتيجة كلية. لكنّه إن كان الحملية كلياً كانت النتيجة كلية،

## قياسات مؤلفة من حملية وشرطية

- القياسات المؤلفة من الحملية والشرطية في

الأول. وإما أن يكون الأوسط تاليًا في كليهما، ويسمى الشكل الثاني. وإما أن يكون الأوسط مقدمًا في كليهما ويسمى الشكل الثالث. ولا قياس من جزئتين ولا من سالبين، ولا من سالبة صغرى كبراهها جزئية (س، ق، ٢٩٥، ٥)

#### قياسات مؤلفة من متصلات

- القياسات المؤلفة من المتصلات والمنفصلات: لنبدأ أولاً باللواتي يكون فيها المتصلات مكان الصغريات. فلا يخلو إما أن تكون الشركة في المقدم، وإما أن تكون الشركة في التالي. وفي كل واحد من الأقسام إما أن تكون المنفصلة حقيقية أو الأخرى والتاليات الكاتنة من متصلات صغرى، ومنفصلات حقيقية كبرى، والشركة في تالي المتصل (س، ق، ٣٠٥، ٣)

#### قياسات مؤلفة من منفصلات

- القياسات المؤلفة من المنفصلات نقول: إن المنفصلات الحقيقية لا يتألف من مقدمتين منها قياس البتة (س، ق، ٣١٩، ٣)

#### قياسات متضادة

- مضادة الفلاسفة بعضهم بعضًا ليس يكون إلا بقياسات متضادة (ف، ج، ٧٢، ١٨)

#### قياسات مختلطات

- (القياسات) المختلطات: إذا كانت إحدى مقدماتها مطلقة والأخرى ضرورية (س، ق، ١٢٥، ٧)

كلية المقدم وجزئتها معًا، وإن كان جزئيًا لم يكن المقدم في النتيجة إلا كليًا، ولكن يجب أن تكون المتصلة كلية المقدم سالبته (س، ق، ٣٤٠، ٩)

- التاليفات من هذا الباب (القياسات المؤلفة من الحملية والشرطية) على منهاج الشكل الثالث، وهي أفضل قياسات هذا الباب ولا تنتج، والحملية سالبة؛ وتكون النتيجة كلية المقدم دائمًا (س، ق، ٣٤٤، ٣)

- تاليفات ذلك (القياسات المؤلفة من الحملية والشرطية) على منهاج الشكل الأول لا تنتج إلا أن يكون المقدم سالبًا، والحملية كلية (س، ق، ٣٤٦، ٤)

- تاليفات ذلك (القياسات المؤلفة من الحملية والشرطية) على منهاج الشكل الثاني لا تنتج إلا أن تكون الحملية كلية، ويكون المقدم متساكلاً لها في الكيفية (س، ق، ٣٤٧، ٢)

- تاليفات ذلك على منهاج الشكل الثالث (من القياسات المؤلفة من الحملية والشرطية) مثاله الأولى: كلما كان لا شيء من ج ب، فه ز، وكل ج أ. ينتج: كلما كان لا شيء من ب أ، فه ز، لأنه يكون حينئذ لا شيء من ج ب (س، ق، ٣٤٧، ١٣)

#### قياسات مؤلفة من شرطية متصلة

- القياسات المؤلفة من الشرطية المتصلة في الأشكال الثلاثة: القياسات المؤلفة من المتصلة هي التي تكون مؤلفة من متصلتين تشتركان في حد، أعني في مقدم أو تال. ويكون ذلك على هيئة الأشكال الثلاثة الحملية. فإما أن يكون الحد الأوسط تاليًا في أحدهما، مقدمًا في الآخر، ويسمى الشكل

(المركبة) ما كانت نتائج لمقاييس قبلها ويقتصر على ما لم يُكُنْ منها نتائج، من قبَل أن ما كان منها نتائج فقد انطوى في التي أُنتجَتْ (ف، ق، ٨٩، ١٢)

- أمثال هذه (الحالات المتعاقبة) في القياسات المركبة، قد تكون مركبة عن مقاييس مختلفة الأجناس، مثل أن يكون بعضها جزئياً وبعضها شرطياً وبعضها خُلُقاً وبعضها مستقيماً. وقد تكون عن قياسات مستقيمة مختلفة الأشكال (ف، ق، ٩٠، ٣)

- هناك قياسات مختلفة بعضها يبيّن صغرى القياس المؤلف على المطلوب وبعضها يبيّن كبراه، وهذه تسمى قياسات مركبة، قد تكون استثنائيات وقد تكون اقترائيات (مر، ت، ١٥٨، ١٣)

- القياسات المركبة: فاعلم أن العادة في الكتب والتعليمات غير جارية بترتيب الأقيسة على النحو الذي رتبناه، ولكن تورد في الكتب مشوشة إما مع زيادة مستغنى عنها، وإما مع حذف إحدى المقدمتين إستغناء بظهورها أو فصداً إلى التلبس، وما يورد مشوش الترتيب مما ليس على ذلك النظم وأمكن رده إليه فهو قياس متنج. وما هو على ذلك النظم في ظاهره ولكنه ليس معه شروطه فهو غير متنج (غ، م، ٤٣، ٣)

- القياسات المركبة هي التي يُبيّن فيها المطلوب بأكثر من مقدمتين فيكون القياس الذي يُنتج المطلوب مركباً من قياسات يُبيّن المطلوب بواحد منها والباقي منها تُبيّن مقدمتي القياس المُنتج للمطلوب، إما الكبرى وإما الصغرى وإما كلاهما (ب، م، ١٦١، ١٢)

قياسات مختلطة من امكان واطلاق

- القياسات المختلطة من الإمكان والإطلاق في الشكل الأول، فليتأمل حال إختلاط الممكن والمطلق في الشكل الأول. فالضرب الأول: كل ج ب، وكل ب آ بالإمكان، فظاهر أن كل ج آ بالإمكان. والثاني: كل ج ب، ويمكن أن لا يكون شيء من ب آ، فظاهر أنه يمكن أن لا يكون شيء من ج آ (س، ق، ١٩٠، ٣)

قياسات مختلطة من امكان وضرورة

- القياسات المختلطة من الإمكان والضرورة في الشكل الأول الممكنة والإضرارية: أما إذا كانت الصغريات ضرورية والكبريات ممكنة، فلا شك أن النتيجة تكون ممكنة بسبب المعقول على الكل؛ وإن كانت الكبريات ضرورية، فهنالك يحتاج إلى بيان يبيّن به أن القياس منتج (س، ق، ١٩٩، ٣)

- القياسات المختلطة من الإمكان والضرورة في الشكل الثاني: فأما إن كانت المقدمّة المخالطة ضرورية، وقد علمت أن السالبة تجب - على أصولهم - أن تكون ضرورية. والضرب الأول كل ج ب بالإمكان، وبالضرورة لا شيء من آ ب، ينتج بالإمكان العام وبالضرورة أن لا شيء من ج آ (س، ق، ٢١٦، ٣)

قياسات مركبة

- القياسات المركبة تكون مركبة عن مقاييس مختلفة الأجناس مثل أن يكون بعضها شرطياً وبعضها حملياً وبعضها خُلُقاً وبعضها مستقيماً، وقد تكون عن قياسات مستقيمة مختلفة الأشكال (ف، ق، ٣٩، ١٧)

- ينبغي أن يُحذف من مقدمات هذه القياسات

## قياسات مضللة متقابلة

الثالث بعكس ذلك، وهو أن يكون بالإمكان لا شيء من ج ب، وكل ب آ بالإمكان (س، ق، ١٨٦، ٧)

الضرب الرابع (من القياسات الممكنة في الشكل الأول) من سالبين كليتين ممكنتين، ينتج ممكنة سالبة، يتبين بعكس الصفري إلى الإيجاب (س، ق، ١٨٧، ١١)

## قياسات ممكنة في الشكل الثاني

القياسات الممكنة في الشكل الثاني إن الشكل الثاني لا يلزم فيه من ممكنتين قياس. فإن الشيء الواحد يجوز أن يكون ممكنًا لشئين أحدهما يحمل على الآخر، فيمكن أن يكون لكل واحد، أو يمكن أن لا يكون لشيء منه (س، ق، ٢٠٥، ٣)

## قياسات من مشهورات

القياسات من المشهورات لغرض جدلي أو امتحاني (س، س، ١١٠، ٧)

## قياسات منتجة

الأشكال التي استقصى فيها أصناف العموم والخصوص في الحدود، تصوّرها في الأذهان فتحقق نتيجتها، وتبعد الشك عنها، فهذه هي الضروب من (القياسات المنتجة) (ب، م، ١٣١، ٢٣)

## قياسات منفصلة

القياسات المنفصلة إنما تتم بالمتصلات، أما المنفصلة الحقيقية وهي التي تدخلها لفظة لا يخلو، فكأنك قلت فيها إذا لم يخل الأمر عن هذا وهذا ولا يجتمعان فيه وليس أحدهما فهو

- القياسات المضللة المتقابلة التي تحتاج إلى ترجيح، ويصعب ويعلم أنها متقابلة يدفع بعضها موجب البعض، ولا يهتدي إلى السبب الذي من قبله تعرض، وأخذ الحاد أن ما يخفي وجه الغلط فيه هل هو من التاليف، أو من المقدمات، وهل فيها كذب أو حاجة إلى تفصيل الإسم المشترك (س، س، ١٠٨، ٦)

## قياسات مغالطية

- القياسات المغالطية... سآها (ارسطو) بلنته سوفسطيا أي تكبت المغالطين (ب، م، ٢٦٤، ٧)

- القياسات المغالطية، هي المؤلفة من المشبهات وما يجري مجراها، أعني الروميات، وصورها أيضًا كذلك. ويشاركها القياسات الامتحانية، والقياسات العنادية. في المواد، ويخالفها في الغابات (ط، ش، ٥١٥، ١٢)

## قياسات ممكنة في الشكل الأول

- القياسات الممكنة في الشكل الأول فالضرب الأول من الشكل الأول منه: كل ج ب بالإمكان، وكل ب آ بالإمكان، فيبين أن كل ج آ بالإمكان. وذلك لأن ج داخلة بالقوة تحت ب، فلها بالقوة ما لب. فهذا قياس كامل (س، ق، ١٨١، ٥)

- أما الضرب الثاني (من القياسات الممكنة في الشكل الأول) من كليتين، والكبرى سالبة كقولك: كل ج ب بالإمكان، ويمكن أن لا يكون شيء من ب آ، فيمكن أن لا يكون شيء من ج آ، والحال في ذلك معلوم والضرب

بتلك الحال، وإن وُجِدَ واحدًا أو كثير من داخل  
تحت معنى ما بحال ما فسائر ما دَخَلَ تحت  
ذلك المعنى بتلك الحال (ف، ج، ٩٨، ١٨)

- الأقاويل المتصلة والمنفصلة التي ليست بالطبع  
ولا هي اضطرارية بل التي تتفق اتفاقًا أو تكون  
في وقت ما أو تُجعل متصلة أو منفصلة  
باصطلاح فهي تُخصَّصُ بأقاويل وضعية.  
والقياسات الكاتنة عنها تُسمَّى قياسات الوضع  
(ف، ج، ١٠٣، ٥)

#### قياسات وضعية

- القياساتُ الشرطية كلها تُسمى أيضًا قياسات  
وضعية (ف، ج، ١٠٣، ٨)

الآخر أو هو أحدهما فليس الآخر (سي، ب،  
١٧١، ١٩)

#### قياسات وساطية

- (القياسات) الوساطية قياسات مقدماتها مأخوذة  
مختلطة من الفقهية، والآراء المحمودة التي  
ليست تختص بعلّة ملّة، التي تسمى ستة غير  
مكتوبة. فتكون في أكثر الأمور عامتها من  
المقدمات الفقهية، ثم تخصص بمقدمات  
محمودة (س، ق، ٥٥٧، ٣)

#### قياسات الوضع

- قياساتُ الوضع، وهو قولنا إن وُجِدَت أشباهُ  
الشيء أو شَبَّهَ الشيء بحال ما فالشيء أيضًا



# ك

المُصاف (ش، م، ٣١، ١٥)  
- الكبير والصغير ليسا بضدين (ش، م، ٣٢، ٣)

## كتابة

- الكتابة تدلّ على اللفظ إذ يُحدّى بها تركيب اللفظ (س، ع، ٣، ٣)

- أما الكتابة فقد كان يمكن أن تكون لها أيضًا دلالة على الآثار بلا توسط الألفاظ حتى يجعل لكل أثر في النفس كتابة معينة (س، ع، ٤، ١١)

- الكتابة ... دليل على الألفاظ أولاً. وذلك أيضًا دلالة على سبيل التراضي والتواطؤ (س، ع، ٥، ٣)

- الكتابة دلالة وضعية مختلفة بحسب الأوضاع على حروف الكلام (مر، ت، ٣٩، ٣)

- إن للشيء وجودًا في الأعيان. ثم في الأذهان. ثم في الألفاظ. ثم في الكتابة (غ، ع، ٧٥، ١٥)

- الكتابة دالة على اللفظ؛ واللفظ دال على المعنى الذي في النفس. والذي في النفس هو مثال الموجود في الأعيان (غ، ع، ٧٥، ١٦)  
- الوجود في الأعيان والأذهان لا يختلف بالبلاد والأمم، بخلاف الألفاظ والكتابة فإنهما دالتان بالوضع والإصطلاح (غ، ع، ٧٦، ٨)

- الشيء له في الوجود أربع مراتب: الأولى حقيقة في نفسه، الثانية ثبوت مثال حقيقته في الذهن وهو الذي يُعبّر عنه بالعلم، الثالثة تأليف مثاله بحروف تدلّ عليه وهي العبارة الدالة على المثال الذي في النفس، والرابعة تأليف رقم تُدرك بحاسة البصر دالة على اللفظ وهي الكتابة والكتابة تبع اللفظ إذ تدلّ عليه واللفظ تبع العلم إذ يدل عليه والعلم تبع المعلوم إذ يطابقه

## كبير وصغير

- الكبير والصغير أيضًا وما يجري مجراها إضافات تلحق الكم؛ فالكبير لا يكون إلا كمًا؛ ولكن ليس كمّيته أنه كبير؛ فإنّ الكبير مثلا يكون في ذاته جسمًا أو سطحًا، ولأجله يكون كما تعرض له إضافة ما فيصير بسببها كبيرًا، وإذا عرضت له إضافة ما، فإنما تلحقه بعد أن كان كمًا؛ فإن كان في تلك الإضافة أو في عارض آخر مضادة، لم تكن في ذات الكم، بل في عارض للكم؛ إذ إنّما تكون للكم من جهة عارض عرض له (س، م، ١٣٦، ١٦)

## كبرى

- نسمي المقدّمة... التي فيها الطرف الأكبر الكبرى (ش، ق، ١٥١، ١٩)  
- لا بد في القياس الحملي من المقدّمتين تشركان في حدّ يُسمى الأوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب، وتنفرد إحداها بحدّ يُسمى الأصغر وهو موضوع المطلوب وتُسمى لذلك بالصغرى، والثانية بحدّ يُسمى الأكبر وهو محمول المطلوب ولذلك تُسمى بالكبرى (م، ط، ٢٥٤، ٢٤)

## كبير وصغير

- ليس... الكبير والصغير من الكمّ بل هما من

ويوافق. وهذه الأربعة متوافقة متطابقة متوازنة، إلا أن الأولين وجودان حقيقيان لا يختلفان بالأعصار والأخريان وهما اللفظ والكتابة تختلف بالأعصار والأمم لأنها موضوعة بالاختيار (غ، ح، ١٠٨، ١٧)

كذب

- الباطل والكذب كمخالفة قولنا الإنسان حجر أو قُرْس (ب، م، ٣٥، ٢٤)
- الكذب من جهة الحكم فمثل أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات (سي، ب، ٢٨٠، ١٨)

كثرة

- القول كثير؛ فالقول إنما له خاصية الكم من حيث الكثرة التي فيه وهي العدد؛ فإذا لم تلتفت إلى الكثرة التي فيه، التي هو محصل منها، ولا إلى الزمان الذي يساوقها، ولا إلى مقادير ما يتولد منه الصوت أو فيه، لم تجد للقول كمية البتة (س، م، ١٢٣، ٥)

- إن كل عدد كثرة لأن العدد كثرة مرتبة من أحاد، وكل عدد فإنه أقل من غيره، وكل أقل فهو قليل (س، م، ٩٥، ٥)

- المفهوم من الكثرة، على مقابلة الوحدة، في كل رتبة. والكثير على الإطلاق على مقابلة الواحد على الإطلاق، وهو ما يوجد فيه واحد، وليس واحدًا من جهة ما هو فيه، أي يوجد فيه واحد ليس هو وحده فيه. وهو الذي يُجاب عنه بالحساب. وقد يكون الكثير كثيرًا بالإضافة (غ، ع، ٣٤٢، ٢٤)

- لا توجد صفة الكثرة في أقل من اثنين (هـ، م، ٢٣، ٤١)

كثير باضافة

- الكثير بالإضافة عرض في العدد (س، م، ٧، ١٣٢)

كشف التصورات

- ما يؤدي منه إلى كشف التصورات يُسمى حدًا أو رسمًا، وما يُفصي إلى العلوم التصديقية يُسمى حجة فمنه قياس ومنه إستقراء وتمثيل وغيره (غ، م، ٦، ٦)

كفة

- «كل مسكر حرام» كفة؛ وقولنا «وكل نبيذ مسكر» كفة أخرى؛ والنتيجة أن كل نبيذ حرام. فهنا في الأصليين ثلاثة أمور فقط: النبيذ والمسكر والحرام. أما النبيذ فإنه يوجد في أحد الأصليين فقط، فهو كفة؛ وأما الحرام فيوجد في الأصل الثاني فقط، وهي الكفة الثانية؛ وأما المسكر فمذكور في الأصليين جميعًا، وهو مكرّر فيهما مشترك بينهما، فهو العمود (غ، ق، ٦٨، ١٩)

- فساد... الميزان تارة يكون من الكفة، وتارة يكون من العمود، وتارة من تعلق الكفة بالعمود (غ، ق، ٦٩، ٤)

كل

- إن السور هو لفظة بسيطة من شأنها أن تُقرن بالموضوع تُسمى، وتُخبر لكم من الكثرة التي يحصرها الموضوع بوجود المحمول أو لا يوجد

كثير بلا اضافة

- إن الكثير بلا إضافة هو العدد (س، م،

- بمنزلة قولنا كل إنسان يمشي. إن لفظة كل هي  
السور (ز، ع، ٤٠، ١٦)
- إنّ الكل ليس يجوز أن يقال إنّه في جملة  
الأجزاء، لأنّه نفسه جملة الأجزاء، فلا يكون  
مجموع الأجزاء شيئاً دون الكل؛ فكيف يكون  
الكل في نفسه (س، م، ٣٠، ٦)
- أما الكلّ فإنّ كونه كلاً إنّما هو بحسب ما يقال  
مجازاً إنّه في أشياء لا في شيء (س، م،  
٣١، ٣)
- إنّ الكلّ يحدث من الأجزاء على ثلاثة وجوه:  
أحدها أن يكون تجتمع فقط، كيف إنفق، مثل  
الأربعة من أجزائها. والثاني أن لا يكون تجتمع  
فقط، بل تكون هناك زيادة على نفس الجمع  
داخلة في كَيْفِيَّةِ الجمع، مثل البيت، فإنّه ليس  
الجملة مجموع لبن وخشب كيف كان، بل أن  
يكون مجموعاً جمعاً على نحو؛ ولا الثوب ثوباً  
لاجتماع الغزل، كيف كان، بل لاجتماعه على  
هيئة أسداء وألحام. والثالث بسبب زيادة على  
نفس الجمع وهيئة الجمع، وذلك أن يكون  
للأجزاء المجتمعة حال وحكم بعد الجمع غير  
الجمع، وغير هيئته من حيث هو تركيب  
وجمع؛ كالممتزج، فإنّ له بعد الجمع وهيئته  
زيادة كَيْفِيَّةٌ تحدث (س، ج، ٢٨٦، ١)
- لا يوهك أنّ لفظ كل يوجب الإيجاب، بل  
يوجب العموم فقط، فإن أوجب بعد ذلك فهو  
إيجاب، وإن سلب فهو سلب (س، ش،  
٦٩، ١٥)
- لفظنا كل وبعض المخصصتان للحكم في  
الموضوع يُسَمَّى كُلٌّ منهما سوراً (ب، م،  
٧٥، ١٠)
- الكل هو الأجزاء لا واحداً واحداً منها بل  
جمعتها (سي، ب، ٥٤، ١٢)
- الكاذب في الكل هو أن يكون الحكم في جميع  
أحاد الموضوع كاذباً، والكاذب في البعض هو  
أن لا يكذب إلا في بعض أحاد الموضوع  
(سي، ب، ٢٠٠، ١)
- لفظ الإنسان يدلّ على معنى كلّي وإن لم يُقرن  
به لفظة «كلّ» (ش، ع، ١٠٧، ٦)
- أما الكلّ الذي أجزاؤه متشابهة فإنّ إسم الكلّ  
مواطئ للجزء (ش، ج، ٦١٤، ٦)
- الفاضل الشارح (الرازي): فهم من (الكلّيّة)  
معنى (الكل) فأورد الفرق بين (الكل) و(الكلّي)  
بما قيل من أن: (الكل) متقوم بالأجزاء غير  
محمول عليها، و(الكلّي) مقوم للجزئيات  
محمول عليها. وأن (الأجزاء) محصورة،  
(والجزئيات) بخلافها (ط، ش، ٣٢٦، ٦)
- الكل هو الحكم على المجموع كقولنا كل بني  
تميم يحملون الصخرة، وكقوله تعالى ﴿ويحمل  
عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية﴾ (ض، س،  
٢٦، ١٥)
- كل وجزء
- إذا حُجِّلَ شيء على الكلّ فهو يُحْمَلُ على الجزء.  
ضرورة بالجهة التي بها حمل على الكلّ (ش،  
ق، ١٧٨، ١)
- إن الجزء منطوق في الكلّ وداخل تحته (ش، ق،  
١٧٨، ٢)
- متى حُجِّلَ ... الجزء على شيء ما حملاً بجهة  
ما فيجب أن يُحْمَلَ الكلّ على ذلك الشيء بتلك  
الجهة بعينها (ش، ق، ١٧٩، ١٤)
- متى حُجِّلَ شيء بجهة ما على الكلّ ... تكون  
تلك الجهة بعينها تُحْمَلُ على الجزء (ش، ق،  
١٧٩، ٢١)
- متى اعتبرنا الجزء والكلّ في المقدمّة الكبرى

- الكلام على ثلاثة أوجه: محصور، كقول القائل: كلّ إنسان كاتب. ومهمّل كقوله: الإنسان كاتب. ومخصوص كقوله: فلان كاتب (ق، م، ٣٤، ١٣)

- إن الكلام يجيء على مواقيت ثلاثة من مقيم وماغض ومنتظر. أما المقيم فكقول القائل: فلان الفيلسوف. وأما الماضي فكقوله: كان فلان فيلسوفًا. وأما المنتظر فكقوله: فلان يكون فيلسوفًا (ق، م، ٥٥، ٧)

الكلام المؤلف من اسم وحرف فكقول القائل: فلان فيلسوف (ق، م، ٥٦، ١٩)

الكلام المؤلف من إسم وحرفين، كقول القائل: فلان الطويل فيلسوف (ق، م، ٥٦، ٢٤)

- الكلام الواصف فكقول القائل: فلان كاتب مجيد (ق، م، ٥٧، ٦)

- مغالطات في الكلام يتعمّر فهمها على السائل والمجيب فيحصل منها التبيك والإنقطاع (ب، م، ٢٦٦، ١٥)

- دلالة جميع الكلام المركّب مساوية بالقوة لدلالة الأسماء (ش، ب، ٤٦٦، ١٤)

- الكلام في «المركّب» مسبوق بالكلام على «المفرد» ودلالة اللفظ عليه (ت، ر، ٣٢، ١٠)

- «الكلام» يقسم إلى اسم، وفعل، وحرف (ت، ر، ١٣٧، ١١)

### كلام جدلي

- هذا كلام جدلي كثيرًا ما يكون مشهور القبول؛ لكنه ليس بواجب؛ أعني أن يكون الحكم في الشيء كالحكم في شبيهه. لكنه إذا صار هذا الوجه من الإحتجاج مشهورًا ومستعملًا، كان

ولم نعتبره في الصغرى لم يكن قياسه إلّا بالقرص (ش، ق، ١٨٠، ١٥)

- إذا لم يكن شيء نسبيته إلى آخر كنسبة الكلّ إلى الجزء، وآخر نسبه إلى هذا كنسبة الكلّ إلى الجزء، فإنه لا يكون عن ذلك قياس (ش، ق، ٢٦٨، ٢٦)

### كلام

- الكلام لا يكون صدقًا ولا كذبًا. وذلك لو أن رجلاً صور في قلبه فلانًا مفردًا، ويمشي مفردًا، لم يكن في ذلك صدق ولا كذب، حتى يقرن أحدهما بالآخر، فيمثل في قلبه: إن فلانًا يمشي، فيلزمه عند ذلك الصدق أو الكذب. وكذلك ما جرى على اللسان، وهو من هذا النحو. فلو إن فلانًا قال: فلان، ثم سكت، أو قال: كاتب، ثم سكت؛ لما كان في قوله ما يلزمه صدقًا ولا كذبًا. فإن قرن أحدهما بالآخر، فقال: فلان كاتب؛ كان لا محالة إمّا صادقًا وإمّا كاذبًا (ق، م، ٢٦، ١)

- أقسام الكلام ثمانية: وهي الأسماء، والحروف، والجوامع، والقوارن، والإبدال، واللحوق، واللواصق، والغايات (ق، م، ٢٦، ٧)

- إذا اجتمعت الأسماء، ثبت باجتماعها الكلام، فإنه الكلام التام (ق، م، ٢٩، ٥)

- الكلام هو الصوت المخير الموضوع الموقّت، قد يكون الجزء منه منبئًا عن الشيء، كقول القائل: فلان صحيح، لكان كلّ واحد من هذين الجزئين منبئًا عن شيء، ليس إبانة الكلام التام، ولكنه إبانة جزء الكلام. وإنما يكون كلامًا تامًا موجبًا أو سالبًا، بأن يكون مؤلفًا (ق، م، ٢٩، ٦)

به. إلا أنها لا تدل بعدُ على أن الشيء هو أو ليس هو، فإنه ولا لو قلنا «كان» أو «يكون» دَلَّلْنَا على المعنى (أ، ع، ٦٢، ١١)

- الكَلْمُ منها الكَلِمَةُ الوجودية ومنها ما ليست بوجودية، والوجودية هي مثل ما كان ويكون ووجد ويوجد وصار وبصير وما جرى مجرى هذه واستعمل مكان هذه (ف، د، ٧٠، ١١)

- الكَلْمُ منها وجودية ومنها غير وجودية، فالوجودية هي الكلمة التي تُقَرَّنُ بالاسم المحمول فتدلُّ على ارتباطه بالموضوع ووجوده له، وعلى الزمان المُحْضَل الذي فيه يوجد الاسم المحمول للموضوع، كقولنا زيد كان عادلاً، زيد يكون عادلاً (ف، ع، ١٣٨، ٩)

- الألفاظ الدالة منها ما هو اسم، ومنها ما هو كَلِمٌ - والكلم هي التي يُسَمِّيها أهلُ العلم باللسان العربي الأفعال -، ومنها ما هو مركَّب من الأسماء والكلم (ف، أ، ٤١، ١)

- الكَلْمُ هي الأفعال مثل مشى ويمشي وسيمشي (ف، أ، ٤١، ٦)

- المركَّب من الأسماء والكلم منه ما هو مركَّب من اسمين مثل قولنا زيد قائم، ومنه ما هو مُرَكَّب من اسم وكلمة مثل قولنا زيد يمشي (ف، أ، ٤٢، ٣)

- الأسماء والكلم في الألفاظ نظير المعقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا تركيب، فلا صدق في أفرادها ولا كذب (س، ع، ٦، ٧)

- تكون الكَلِمُ صنفين: صنف يُفْهَم بذاته وهي الكَلِمُ التي تكون بنفسها خبيراً، وصنف لا يُفْهَم بذاته وهي الكَلِمُ الروابط التي تُسَمَّى الوجودية (ش، ع، ٨٦، ٣)

من العدل في المشهور أن يطالب المخاطب بإيراد الفرق بينهما، وأما في الحقيقة فلا يلزم المخاطب ذلك، لأنه ليس يلزم في الحق أن يكون حكم الشيء كحكم شبيهه، بل هذا ممكن أن يكون، وممكن أن لا يكون، فهو كنفس الدعوى (س، ج، ٩٧، ١)

## كلام محصور

- الكلام المحصور... من الكلام ما أبان عن الكلِّ أو عن البعض. وذلك كقول القائل: كلُّ إنسان حي، وقوله: بعض الإنسان حي (ق، م، ٣٢، ٢٤)

## كلام مخصص

- الكلام المخصص على وجهين: موجب، كقوله: فلان كاتب؛ وسالب، كقوله: فلان غير كاتب (ق، م، ٣٤، ٢١)

## كلام مهمل

- الكلام المُهْمَل ما لم يبيِّن عن كل ولا عن بعض، كقول القائل: الإنسان كاتب، فإنه ليس هذا القول بسور يحصره، ويعرف به صدقه أو كذبه. لأنه لا يكون كذباً إن حُصِّص به بعض الناس، ولا صدقاً إن عَمَّوا به (ق، م، ٣٣، ٣) - الكلام المُهْمَل على وجهين: موجب، كقول القائل: الإنسان كاتب؛ وسالب، كقوله: الإنسان غير كاتب (ق، م، ٣٤، ١٩)

## كلم

- الكَلِمُ إذا قيلت على أفرادها فهي تجري مجرى الأسماء فتدلُّ على شيء، وذلك أن القائل لها يقف بذهنه عليه؛ وإذا سمعه منه السامع قَبَّحَ

الوجودية إلى الأفعال، ويشتركان في أنها لا تدلّ بانفرادها على معنى يُتصوّر، بل إنّما تدلّ على نسب لا تعقل أو تعقل الأمور التي هي نسب بينها (س، ع، ٢٩، ٣)

- الكلمات الوجودية، وهي الكلمات التي تدلّ على نسبة وزمان من غير أن يتحصّل فيها المعنى المنسوب إلى الموضوع الغير المعين، إلّا ما كان الأصل بعينه كلمة (س، ع، ٣٧، ٧)

- الأفعال الناقصة ما تنفص فيها الدلالة على نفس المعنى فيحتاج إلى جزء يدلّ عليه، كقولنا: كان زيد قائماً، وهي التي يسمّيها المنطقيون «كلمات وجودية». وقد ظلّ بعضهم أنّ الفعل البسيط - أعني المجزّد عن الإسم - الذي يسمّي المنطقيون «كلمة» لا يوجد في لغة العرب؛ لأشتمال أكثر الأفعال على الضمائر، وهو ظلّ فاسد يتحققه النحاة؛ فإنّ قولنا «قام» في «قام زيد» خال عن الضمير، وإن كان مشتقاً على ضمير في عكسه (ط، ش، ١٩٥، ٩)

### كلمة

- أما الكلمة فهي ما يدلّ - مع ما تدلّ عليه - على زمان، وليس واحدٌ من أجزائه يدلّ على إنفراده، وهي أبداً دليلٌ ما يقال على غيرها - ومعنى قولي أنه تدلّ مع ما تدلّ عليه تدلّ على زمان هذا المعنى الذي أنا واصفُه: أما قولنا «صحّة» فإسم، وأما قولنا «صحّ» إذا عنيّا الآن فكلمة (أ، ع، ٦١، ٩)

- الكلمة دانتاً دليل ما يقال على غيره، كأنك قلت ما يقال على الموضوع أو ما يقال في الموضوع (أ، ع، ٦٢، ١)

- الكلمة تدلّ على الزمان الحاضر (أ، ع، ٦٢، ٩)

### كلما

- لفظة كلّما لا تدلّ... على اللزوم (س، ق، ٢٣٥، ١٠)

### كلمات

- الكلمات الجارية في المحاورات، كلها أقيسة محرّفة، غيّرت تأليفاتها للتسهيل، فلا ينبغي أن يغفل الإنسان عنها بالنظر إلى الصور، بل ينبغي أن لا يلاحظ إلّا الحقائق المعقولة، دون الألفاظ المنقولة (غ، ع، ١٨١، ١٩)

- لغة العرب تخلو من الكلمات المستقبلية فإنها بأسرها مرتّبة لا بسيطة، لكن المنطقي لا نظر له في لغة دون لغة (سي، ب، ٩٧، ٢٣)

### كلمات زمانية

- إنّ بعض الأسماء والأفعال قد يدلّ بها دلالات ناقصة. فإنّك إذا قلت «كان كاتباً» لم تدلّ بالسكون على المعنى، بل بالكتابة. لكنك دلت على زمان لشيء لم تذكره بعد. وأمثالها تسمّى كلمات زمانية (س، ش، ٥٩، ٢)

### كلمات وجودية

- الكلمات الوجودية هي كقولنا: صار يصير (س، ع، ٢٨، ١٥)

- الدليل على أنّ هذه، أعني الأدوات والكلمات الوجودية، نواقص الدلالات أنه إذا قيل ماذا فعل زيد فقيل صار، أو قيل أين زيد فقيل في، لم يقف الذهن معها على شيء. وهي أعني الأدوات والكلمات الوجودية توابع الأسماء والأفعال. فالأدوات نسبتها إلى الأسماء نسبة الكلمات الوجودية توابع الأسماء والأفعال. فالأدوات نسبتها إلى الأسماء نسبة الكلمات

- الكلمة هي التي يعرفها أهل صناعة النحو من العرب بالفعل (ف، د، ٦٨، ١)
- الكلمة تدلُّ على المعنى وعلى الزمان الذي فيه وجود المعنى ببنيتها وبذاتها (ف، د، ١٦، ٦٨)
- جرت عادة أن لا تستعمل الكلمة الوجودية في الزمان الحاضر مُصرِّحاً بها لكن يُضمرونها، مثل قولنا زيد فصيح. فإنهم يُضمرون بينهما ما يدلُّ عندهم على لفظ هو فصيح (ف، د، ٢٠، ٧٠)
- خاصة الكلمة، إنها تكون خيراً بذاتها ونفسها ولا تكونُ مخيراً عنها إلا بصلة تُقرنُ بها (ف، د، ١١، ٧١)
- الكلمة لفظٌ مفردٌ دالٌّ على معنى مفرد يمكن أن يُفهم بنفسه وحده ويدلُّ ببنيته لا بالقرض على الزمان المُحصَّل الذي فيه ذلك المعنى، والزمان المُحصَّل هو المحدود بالماضي والحاضر والمستقبل (ف، ع، ١٣٣، ٥)
- اشترط في الاسم والكلمة أن المعنى المدلول عليه بهما شأنه أن يُفهم وحده، لأنها به يُباينان الأداة ويتركان فيه (ف، ع، ١٣٤، ٣)
- الكلمة فليست بالقرض تدلُّ على الزمان بل بالذات وبالاضطرار (ف، ع، ١٣٤، ١١)
- الزمان لا يُعارقُ الكلمة أصلاً، واشترط أن تكون دلالتها على الزمان بينتها لتخرج عنها الألفاظ الدالة على أصناف الحركات، مثل المشي والعدو (ف، ع، ١٣٤، ١٢)
- الكلمة أيضاً مع دلالتها على زمان المعنى تدلُّ على موضوعه من غير تصريح، وتُشارك في ذلك الأسماء المشتقة مثل الضارب والشجاع والفصيح (ف، ع، ١٣٥، ٩)
- (الاسم) المستقيم إذا قرئت به كلمة ما وجودية
- حَصَلَتْ منها قضية وصارت إما صادقة وإما كاذبة، كقولنا زيد كان وزيد وُجِدَ (ف، ع، ١٣٧، ١٩)
- الكلمة أيضاً قد تكون مستقيمة ومائلة، فالمائلة هي الدالة على الزمان الماضي أو المستقبل، والمستقيمة هي الدالة على الزمان الحاضر (ف، ع، ١٣٨، ٥)
- الكلمة قد تكون مُحصَّلة وقد تكون غير مُحصَّلة، وذلك لا يبيِّن في لسان العرب (ف، ع، ١٣٨، ٦)
- الكلمة تكون محمولة من غير أن يُحتاج إلى أن تُقرن بشيء، ولا تكون موضوعة دون أن يُقرنُ بها بعض الصلات كقولنا الذي وما جرى مجراه (ف، ع، ١٣٨، ١٧)
- الكلمة لفظة مفردة تدلُّ على المعنى وعلى زمانه (ف، أ، ٤١، ٧)
- إن الكلمة هي صوت دال بتواطؤ جزء من أجزائها لا يدلُّ على إنفراده، ومتى يدلُّ مع ما يدلُّ عليه، على أن ذلك الأمر في زمان، وهي أبداً دالة على المحمول. فقولنا فيها إنها صوت يقوم مقام الجنس، وقولنا فيها إنها دالة ليفصلها من الألفاظ غير الدالة (ز، ع، ٣٢، ١٩)
- الكلمة لفظة بسيطة دالة، والألفاظ البسيطة الدالة ليس فيها إيجاب شيء لشيء، ولا سلب شيء عن شيء، والصدق والكذب إنما يدخل في الإيجاب والسلب، فالكلمة إذن لا يصدق ولا يكذب (ز، ع، ٣٣، ١٧)
- الكلمة فإنها تدلُّ مع ما تدلُّ عليه على زمان، وليس واحد من أجزائها يدلُّ على إنفراده وهو أبداً دليل على ما يقال على غيره. فتكون الكلمة لفظة دالة بتواطؤ يدلُّ مع ما تدلُّ عليه على زمان وسائر ما قيل. فتأمل أن الكلمة

- والمستقبل، وليس واحد من أجزائه يدلّ أيضاً على انفراده وذلك بالذات (ش، ع، ٨٤، ٣)
- ... خاصة الكلمة أنها تكون أبداً خيراً لا مُخَيَّرًا عنه، ومحمولاً لا موضوعاً، ولذلك تدلّ أبداً على معنى شأنه أن يُحمَل على غيره. وذلك: إما بأن تكون بصيغتها تدلّ على المعنى المحمول وعلى ارتباط المحمول بالموضوع وذلك يحث تكون خَيْرًا بنفسها... وإما أن تكون بصيغتها تدلّ على ارتباط المحمول بالموضوع إذا كان المحمول إسمًا من الأسماء (ش، ع، ٨٤، ٥)
- الكلمة تُشبه الإسم وتشاركه في أنها إذا قبلت مُفَرَّدَةً فُهِم منها معنى مستقل بذاته كما يُفهم ذلك من الإسم إذا قبل مفردًا بذاته. (ش، ع، ٢٢، ٨٥)
- كلمة، أعني فعلاً (ش، ع، ٨٨، ١٠)
- (المفرد) إما أن يدل على الزمان المعين لحصوله فيه، وهو الكلمة، أو لا يدل وهو الإسم (ر، ل، ٣، ١٢)
- الكلمة إما إسم أو فعل أو حرف (ه، م، ٢، ١٦)
- الفعل، ويسميه المنطقيون «كلمة». والفعل عند النحاة أعمّ منه عند المنطقيين؛ فإنهم يستون الكلمات المؤلفة مع الضمائر؛ كقولنا: أمشي، أيضاً، فعلاً (ط، ش، ١٩٤، ٨)
- الأفعال الناقصة ما تنقص فيها الدلالة على نفس المعنى فيحتاج إلى جزء يدل عليه، كقولنا: كان زيد قائماً، وهي التي يسميها المنطقيون «كلمات وجودية». وقد ظن بعضهم أن الفعل البسيط - أعني المجرد عن الإسم - الذي يسميه المنطقيون «كلمة» لا يوجد في لغة العرب؛ لاشتمال أكثر الأفعال على الضمائر
- جعلت دلالتها على شيء وعلى زمان مقترن به مع ليس هو هو ولا جزء منه (س، ع، ١٧، ٤)
- المعاني التي تدل عليها الكلمة وأنها لغيرها في ظاهر لغة العرب معاني المصادر، وكذلك المعنى الذي يدلّ عليه الإسم المشتق هو معنى المصدر، ومعاني المصادر كلها في لغتهم أعراض لأنها نسب عارضة في الجواهر إلى أمور تحدث لها، فليس شيء من المصادر، يقال على الجواهر، بل يوجد في الجواهر (س، ع، ٢٦، ٩)
- الكلمة هي لفظ مفرد يدلّ على معنى وعلى الزمان الذي كان ذلك المعنى موجوداً فيه لموضوع ما غير معين، كقولنا مشى فإنه يدلّ على مَشَى لماشي غير معين في زمانٍ مُضَى (مر، ت، ٤١، ٢)
- الكلمة: هي لفظ مفردة، تدلّ على (معنى) وعلى (الزمان) الذي ذلك المعنى موجود فيه لموضوع ما، غير معين (ع، ٨٠، ١٨)
- الكلمة فهي لفظ مفرد يدل على موجود لموضوع غير معين في زمان من الأزمنة الثلاثة مثل ضرب (سي، ب، ٩٧، ٧)
- الكلمة يسميها النحويون فعلاً وليس كل ما يستونه فعلاً هي كلمة عند المنطقيين (سي، ب، ٩٧، ٩)
- الكلمة منها محصلة وغير محصلة ومصرفة وقائمة (سي، ب، ٩٨، ٤)
- الإسم والكلمة يُشبهان المعاني المُفَرَّدَة التي لا تصدق ولا تكذب، وهي التي تؤخذ من غير تركيب ولا تفصيل (ش، ع، ٨٢، ٦)
- الكلمة التي تُسَمَّى... الفعل هي لفظ دالّ على معنى وعلى زمان ذلك المعنى المحض بأحد الأزمان الثلاثة التي هي الماضي والحاضر



تكذب فأولى بغيرها من الكَلِمِ اللفظية (ز، ع،  
١٩، ٣٣)

## كلمة ثنائية

- سُبِّتَ التي محمولها كلمة ثنائية لأنها مؤلفة من  
محمول وموضوع فقط (ش، ع، ١٠١، ٦)

## كلمة رابطة

- إذا تَبَدَّل ترتيب... الكلمة الرابطة في القضايا  
الثلاثية أو... الكلمة في الثنائية... فإن  
القضية تبقى واحدة بعينها، محفوظة الصدق إن  
كانت صادقة أو الكذب إن كانت كاذبة (ش،  
ع، ١٠٩، ١٣)

## كلمة محصلة وغير محصلة

- الكلمة قد تكون مُحصَلة وقد تكون غير  
مُحصَلة، وذلك لا يبيِّن في لسان العرب  
(ف، ع، ١٣٨، ٦)

- (الكلمة) المحصلة بمنزلة قولنا صحَّ، وغير  
المحصلة بمنزلة قولنا لا صحَّ. وإنما دُعيت  
الأولى محصلة لأنها توقف أذهاننا من دلالتها  
على شيء يتعيَّن، وهو اعتدال الأخلاط.  
وسُمِّيت الثانية غير محصلة لأنها لا توقف  
أذهاننا على شيء معيَّن (ز، ع، ٣٣، ٨)

- يكون في الكلمات كلمة محصلة وكلمة غير  
محصلة، كقولنا لا صحَّ. وقد قيل في التعليم  
الأول وذلك أنها غير محصلة لأنها تدلُّ على  
شيء من الأشياء موجودًا كان أو غير موجود  
دلالة على مثال واحد (س، ع، ٢٧، ١٠)

الكلمة منه محصلة ومنه غير محصلة إلا أنه لا  
يوجد في كلام العرب كلمة غير محصلة (مر،  
ت، ٤٢، ١٣)

وهو ظنُّ فاسد يتحققه النحاة؛ فإن قولنا «قام»  
في «قام زيد» خال عن الضمير، وإن كان  
مشتقاً على ضمير في عكسه (ط، ش،  
١٠، ١٩٥)

- «الكلمة» في لغة اليونانيين، كانت تدل  
بانفرادها على وقوعها في الحال وتُسَمَّى  
«قائمة» ثم تصرف إلى الماضي أو المستقبل  
بأدوات لذلك تقترون بها (ط، ش، ١٩٥، ١٠)

- (المفرد) إن دل بهيته على زمان معيَّن من  
الأزمنة الثلاثة فهو الكلمة، وإن لم يدل فهو  
الإسم وحينئذ إما أن يكون معناه واحداً أو كثيراً  
(ن، ش، ٤، ١٦)

- إن كان الأول (الكلمة) فإن تشخص ذلك  
المعنى يُسَمَّى علماً، وإلا فتواطئاً إن استوت  
أفراده الذهنية والخارجية فيه كالإنسان  
والشمس، ومشككاً إن كان حصوله في  
البعض أولى وأقدم وأشد من الآخر كالوجود  
بالنسبة إلى الواجب والممكن (ن، ش،  
١٧، ٤)

- لفظ «الكلمة» لا يوجد في لغة العرب إلا اسماً  
لجملة نامة - إسمية أو فعلية (ت، ر،  
٨، ١٣٨)

- تسمية الاسم وحده «كلمة»، والفعل وحده  
«كلمة»، والحرف وحده «كلمة» مثل «هل»  
و«بل»، فهذا اصطلاح محض لبعض النحاة،  
ليس هذا من لغة العرب أصلاً (ت، ر،  
٤، ١٣٩)

## كلمة أصلية

- الكلمة الأصلية التي تجري مجرى المصادر  
لسائر الكَلِمِ هي الألفاظ الوجودية، وهي كان  
ويكون وأن يدلُّ هو، وإذا لم تصدق هذه ولم

- الكلمة منها محصلة وغير محصلة ومصرفة وقائمة (سي، ب، ٩٨، ٤)
- ... الكلمة ... منها محصلة ومنها غير محصلة. والمحصلة هي التي تدلّ على المعنى الذي يدلّ عليه الإسم المحصل وعلى زمان ذلك المعنى، والغير المحصلة هي التي تدلّ على ما يدلّ عليه الإسم الغير المحصل وعلى زمان ذلك المعنى (ش، ع، ٨٤، ١٩)
- الكلمة الغير المحصلة هي نوع من أنواع الكلمة إذ كانت داخلة تحت الحدّ المتقدّم بإطلاق وموجود لها الخاصّة المتقدّمة للكلمة، وهو أنها أبدًا إنما تدلّ على ما شأنه أن يُحمّل على غيره، إما حمل الشيء على الموضوع أو في الموضوع (ش، ع، ٨٥، ٣)
- سُمّي هذا الصنف (ما شأنه أن يُحمّل على غيره) كلمة غير محصلة لأنها مشتقة من إسم غير محصل (ش، ع، ٨٥، ٦)
- الكلمة الغير المحصلة لم تجر العادة بإستعمالها في ... القضايا. ... الثنائية وذلك أنه ليس يتميّز فيها موضع حرف السلب من موضع حرف العدل (ش، ع، ١٠١، ١٤)
- التقابل الذي بين ... الكلمة المحصلة والغير المحصلة ليس هو من جنس مقابلة الإيجاب للسلب (ش، ع، ١٠٨، ١٦)
- كلمة مستقيمة**
- الكلمة أيضًا قد تكون مستقيمة ومائلة، فالمائلة هي الدالة على الزمان الماضي أو المستقبل، والمستقيمة هي الدالة على الزمان الحاضر (ف، ع، ١٣٨، ٥)
- (الكلمة) المرفوعة والمستقيمة هي التي تدلّ على الزمان الحاضر. والمنصرفة هي التي تدلّ
- على الزمانين المنطقيين به (ز، ع، ٣٣، ١٣)
- الكلمة المستقيمة هي ما دلّت على الزمان الحاضر (ز، ق، ١٧٩، ١٠)
- كلمة مصرفة**
- (الكلمة) المرفوعة والمستقيمة هي التي تدلّ على الزمان الحاضر. والمنصرفة هي التي تدلّ على الزمانين المنطقيين به (ز، ع، ٣٣، ١٣)
- الكلمة المصرفة التي تدلّ على الزمان الماضي والمستقبل (ز، ق، ١٧٩، ٩)
- كلمة مصرفة وغير مصرفة**
- الكلمة منها المصرفة ومنها غير المصرفة وهي التي يقال إسم الكلمة عليها بإطلاق (ش، ع، ٨٥، ٩)
- الكلمة غير المصرفة هي التي تدلّ في لسان كثير من الأمم على الزمان الحاضر، والمصرفة هي التي تدلّ على الزمان الذي يوجد كأنه دائر حول الزمان الحاضر وهو الزمان الماضي والمستقبل (ش، ع، ٨٥، ١٠)
- كلمة مصرفة وقائمة**
- أمّا حال الكلمة المصرفة والقائمة. فهي أنّ القائمة في لغة اليونانيين هي ما يدلّ على الحاضر، والمصرفة ما يدلّ على أحد الزمانين، وقد أشرنا إلى الواجب في هذا وبينّا أنه لا وجود لذلك في لغة العرب (س، ع، ٢٨، ٧)
- كلمة وجودية**
- في القضايا التي ليست بذات جهة إنما ... نقرن حرف السلب بالشيء الذي ينزل في

من الذي هو منه أقل، وكان هذا هو الذي أكثر كلياً. فالكلي إذن هو أفضل (أ، ب، ٣٩٠، ٤)

- الكلي والذي هو في كل شيء، فليس يمكن أن يقع بالإحساس (أ، ب، ٣٩٧، ١٢)

- الكلي... هو أشرف من الحسن ومن التصور أيضاً بالعقل في الأشياء التي الواحد منها سببها (أ، ب، ٣٩٨، ١١)

- الحسن إنما يحصل فيها (الأوائل) الكلي بالاستقراء (أ، ب، ٤٦٤، ١٨)

- كل معنى يدل عليه لفظ فهو إما كلي وإما شخصي (ف، د، ٧٥، ٦)

- الكلي ما شأنه أن يتشابه به اثنان أو أكثر (ف، د، ٧٥، ٦)

- الكلي هو ما شأنه أن يُحمل على أكثر من واحد (ف، د، ٧٥، ٧)

- الكلي المفرد الذي يتميز به نوع في جوهره عن نوع آخر مشارك له في جنسه القريب هو الفصل (ف، د، ٧٩، ٥)

- ضرب يُعرف مع ذلك من جميع موضوعاته ذواتها، وهو كلي الجوهر؛ وضرب لا يُعرف من موضوع أصل ذاته، وذلك شخص الجوهر (ف، م، ٨٩، ٨)

- الأشياء منها ما هو على موضوع لا في موضوع أصلاً، وهو كلي الجوهر، ومنها ما هو على موضوع وهو في موضوع ما، وهو كلي العَرَض، ومنها ما هو في موضوع لا على موضوع أصلاً، وهو شخص العَرَض. ومنها ما ليس هو في موضوع ولا على موضوع أصلاً، وهو شخص الجوهر (ف، م، ٩٠، ٧)

- تبين لنا الكلي الذي يُدّل الجزئي مكانه إذا صح ذلك الحكم على جميع كلي ما من كليات ذلك الجزئي مثل ما في الاستدلال بالشاهد على

الحمل بمنزلة الصورة وهي الكلمة الوجودية (ش، ع، ١١٨، ٢٦)

- إن الكلمة الوجودية لما كانت في الفضاءا التي ليست بذات جهة تدلّ على كيفية حال المحمول مع الموضوع صارت الكلمة الوجودية نسبتها إلى المحمول في هذه الفضاءا نسبة الصورة إلى المادة (ش، ع، ١١٩، ٣)

- موضع الرباط... الكلم الوجودية (ش، ق، ١٣٩، ٩)

## كلي

- الكلي هو أشرف من قيل أنه يُنبئ ويعرف السبب (أ، ع، ٣٩٨، ١١)

- أعني بالكلي ما قيل على كل الشيء أو لم يُقل على واحد منه (أ، ق، ١٠٤، ٥)

- الكلي فأعني به الأمر الموجود للكل وبذاته وبما هو موجود (أ، ب، ٣٢٤، ١٠)

- إن لم يكن الكلي موجوداً أو ليس يكون الأوسط موجوداً، فإذن ولا البرهان أيضاً (أ، ب، ٣٤٢، ٩)

- كل ما كان جزئياً فوقه إلى ما لا نهاية. وأما الكلي فمصيره إلى شيء بسيط ونهاية (أ، ب، ٣٨٩، ٩)

- إن كان البرهان الذي يُعلم به هذا الشيء وشيئاً آخر هو أثر من الذي إنما يُعلم به هذا فقط؛ وكان الذي عنده علم الكلي قد يعلم الجزئي أيضاً، وأما هذا فلا يعلم الكلي. فالكلي إذن على هذا القياس أثر (أ، ب، ٣٨٩، ١٧)

- البرهان على طريق الكلية خاصة هو أن يبرهن بأوسط هو أقرب إلى المبدأ؛ والذي هو أقرب إلى المبدأ هو أكثر إستقصاءً وقيناً من الذي ليس هو المبدأ، وكان الذي هو من المبدأ أكثر

الغائب (ف، ق، ٥٧، ١٧)

الكليات التي تُحمَلُ على الآخر من طريق ما هو  
(ف، أ، ٦٩، ٣)

- الكليّ المحمولُ على الشخص هو النوع،  
وشاركهُ في الحملِ على الشخص كليّ آخر،  
وكان على الصفة التي وُصِفَناها، فإن ذلك  
الكليّ هو فصلٌ ذاتي للنوع (ف، أ، ٧٢، ٣)

- الكليّ المحمولُ على الشخص هو الجنسُ  
وشاركهُ كليّ آخر بهذه الصفة، فإن ذلك الكليّ  
فصلٌ ذاتي لذلك الجنس (ف، أ، ٧٢، ٦)

- متى شارك النوع أو الجنس كليّ آخر أعم من  
ذلك النوع أو من ذلك الجنس، وكان يليقُ أن  
يؤخذَ في جواب أي شيء هو في حاله لا في  
ذاته، فإن ذلك الكليّ يُسمّى عَرَضًا لذلك  
الجنس أو لذلك النوع (ف، أ، ٧٦، ٢١)

- متى شارك النوع في الحمل على الأشخاص  
كليّ يدلُّ عليه لفظ مرّكبٌ يليقُ أن يُجابَ به في  
المسألة عن النوع وعن الشخص ما هو،  
وكانت أجزاؤه بعضها يدلُّ على جنس ذلك  
النوع وبعضها يدلُّ على فصله، وكان مساويًا  
لنوع في الحمل، فإن ذلك الكليّ يُسمّى حدًّا  
لذلك النوع (ف، أ، ٧٧، ٢٣)

- متى كان الكليّ الذي بهذه الحالة غير مساوٍ  
لنوع في الحمل، بل كان أعم من النوع  
المشارك له، فهو يُسمّى حدًّا ناقصًا لذلك  
النوع، وذلك بعينه حدًّا تامًّا لبعض الأجناس  
التي فوق ذلك النوع (ف، أ، ٧٨، ٩)

- متى شارك النوع أو الجنس كليّ يدلُّ عليه لفظ  
مرّكب، وكان مساويًا للنوع أو الجنس في  
الحمل، ولم يكن يليقُ به أن يُجابَ به في  
جواب ما هو، وكانت أجزاؤه لفظه تدلُّ على  
أعراض ذلك النوع أو الجنس، أو كانت بعضُ  
أجزائه تدلُّ على جنسه وبعضها يدلُّ على

- متى طُرِّحَ ظانٌ بكلي ما أنه هو الذي أبدل مكانه  
أمرٌ جزئي حَكِيمٌ عليه بحكم ما فتصفحنا ما  
تحت ذلك الكلي فوجدنا من جزئياته ما يتمتع  
فيه وجود ذلك الحكم، يتلف صنف من ذلك  
هو قياسٌ في الشكل الثالث ولزم عنه ما يبطل به  
عموم ذلك الحكم (ف، ق، ٥٨، ١٤)

صارت طريقة التصفح مآ قد يُكتفى به في  
تصحيح الكلي في أمثال هذه الصنایع (صناعة  
الفقه وسائر الصنایع) إذا تُصَفِّح أكثر الأشياء  
التي تحت الكلي، وليس هذا فقط بل إذا  
تُصَفِّحَت الأشياء التي تحت الكلي ولم يوجد  
الحكم ممتنعًا في شيء منها (ف، ق،  
١٢، ٦١)

- كليّ الشيء بوجه ما هو الشيء، وكذلك سائر  
صفاته (ف، ب، ٨٤، ٢٢)

- إن ههنا محسوسات مدركة بالحواس، وأن فيها  
أشياء متشابهة وأشياء مُتباينة، وأن  
المحسوسات المتشابهة إنما تشابه في معنى  
واحد معقول تشترك فيه، وذلك يكون مشتركًا  
لجميع ما تشابه، ويُعقل في كل واحد منها ما  
يُعقل في الآخر، ويُسمّى هذا المعقول  
المحمول على كثير «الكليّ» و«المعنى العام»  
(ف، ح، ١٣٩، ٦)

- ليست الأشخاص وحدها فقط هي التي تشترك  
في الحمل عليها كليات عدّة، لكن قد يُمكنُ أن  
يوجدَ كليّ تشترك في الحمل عليه عدّة كليات  
أخر (ف، أ، ٦٤، ٢١)

- كل شخصين كانا تحت جنسين عاليتين فإنه ليس  
يُمكنُ أن يوجدَ كليّ أصلاً يُحمَلُ عليهما معًا  
من طريق ما هو، بل يكون جميع الكليات التي  
تُحمَلُ على أحدهما من طريق ما هو غير جميع

- أعراضه أو على خواصه، فَإِنَّ ذَلِكَ يُسَمَّى رَسْمٌ  
 ذَلِكَ النَّوْعُ أَوْ الْجِنْسُ، وَرَبَّمَا سَمَّاهُ  
 أَرَسَطًا طَالِيْسَ خَاصَّةً (ف، أ، ٧٩، ١)
- متى كان الكلّي الذي هو بهذه الصفة (الرسم)  
 غير مساوٍ للنوع أو الجنس سُمّي رسمًا غير  
 كامل. وما كان غير مساوٍ فهو إمّا أعمّ وإمّا  
 أخصّ (ف، أ، ٧٩، ٩)
- إِنْ عَسَّرَ تَخَيُّلُ أَمْرٍ مَا فَأَخَذْنَا كَلِمَتَيْ ذَلِكَ الشَّيْءِ  
 بَدَلَ الشَّيْءِ ثُمَّ أَبَدَلْنَا مَكَانَ الْكَلِمَتَيْنِ، اسْمُهُ فِقَامٌ  
 اسْمُ الْكَلِمَتَيْنِ مَقَامَ الْكَلِمَتَيْنِ وَقَدْ كُنَّا أَقْنَأُ الْكَلِمَتَيْنِ  
 مَقَامَ الْأَمْرِ الْمَقْصُودِ، فَيَصِيرُ إِسْمُ كَلِمَتَيْ الْأَمْرِ  
 مَأْخُودًا بِذَلِكَ الْأَمْرِ (ف، أ، ٩٠، ١٤)
- كَلِمًا تُحِيلُ الْكَلِمَتَيْنِ فِي جَزئِيَّاتٍ أَكْثَرَ كَانَ تَخَيُّلُ  
 الْمُتَعَلِّمِ لَهُ أَقْوَى (ف، أ، ٩٤، ٢)
- الكلّي هو الذي تجتمع فيه شروط ثلاثة: أحدها  
 أن يكون لكل الموضوع ودائماً. والثاني أن  
 يكون ذاتياً له. والثالث يكون أولاً (ز، ب،  
 ٢٢٩، ١٢)
- الكلّي هو المحمول على كل الشيء الموضوع  
 ولا يتعداه وهو مأخوذ في المساوية بمنزلة  
 مساواة الزوايا الثلاث لقائمتين. فإن هذا على  
 كل مثلث وذاتي وحد الشيء له وأولاً لا يتوسّط  
 شيء (ز، ب، ٢٢٩، ١٤)
- إن كل ما هو على موضوع بالحقيقة فهو كلي،  
 وكل كلي فإنه محمول على موضوع ضرورة؛  
 لأن له جزئيات بفعل أو بقوة يقال عليها الكلّي  
 هذا القول (س، م، ٢٢، ٩)
- أمّا الكلّي فإنما يشرح إسمه قولك: «المقول  
 على كثيرين»؛ والمقول على موضوع إسم له  
 معنى يلزمه أن يكون مقولاً على كثيرين بالحجّة  
 التي أوامناً إليها (س، م، ٢٢، ١٨)
- كلُّ كَلِمَةٍ مَقُولٌ فِي جَوَابِ مَا هُوَ (س، م،
- ٩٠، ٢٤)
- نعني بالكلّي ما هو مقول على كثيرين (س، م،  
 ١٨، ٩٦)
- إنَّ الْكَلِمَتَيْنِ لَا يَتَنَجَّهُ إِلَّا كَلِمَتَانِ. أَمَّا الْجَزئِيَّتَيْنِ فَحَدُّ  
 يَتَنَجَّهُ كَلِمَتَانِ، وَكَلِمَتَيْنِ وَجَزئِيَّتَيْنِ (س، ق،  
 ٤٣٢، ١١)
- إنَّ «الكلّي» في «كتاب البرهان» هو المقول على  
 كل واحد في كل زمان وأولاً، فيكون كلياً  
 باجتماع شرائط ثلاثة (س، ب، ٨٣، ٣)
- إنَّ «الكلّي» يقال على وجهين: فيقال «كلّي»  
 لقياس الشخص المخصوص، ويراد به أن  
 الحكم فيه على كلي، سواء كان عنى كلاً أو  
 بعضه أو مهملاً بعد أن يكون الموضوع كلياً.  
 ويقال «كلّي» لقياس الجزئي والمهمّل، ويراد به  
 أن الحكم على موضوع كلي وعلى كلاً  
 والمقدمة الجزئية غير شخصية، فإن موضوعها  
 كلي، والبعض أيضاً الذي يختص بالحكم فيها  
 وإن يكن معيّناً فإنّه في الأكبر طبيعة كلية،  
 كقولنا: بعض الحيوان ناطق (س، ب،  
 ١١٥، ٣)
- الكلّي هو الذي يعطي الجزئي ما له بذاته،  
 والكلّي هو الذي عنده نهاية البحث عن «لِمَ».  
 وعند تناهي البحث ما نظن أننا علمنا الشيء كما  
 لو سأل سائل: لِمَ جاء فلان؟ فقبل: ليأخذ  
 مالاً. فقبل لِمَ يأخذ؟ قيل: يقضي دين غريمه.  
 فيقال: ولِمَ يقضي؟ قيل: لكي لا يكون ظالماً.  
 فإذا وقف البحث عن «اللّم» عند هذا ومثله؛  
 فقد سكنت النفس إلى معلومها (س، ب،  
 ١٧٦، ٣)
- إنَّ الْجَزئِيَّاتِ غَيْرِ مُتَآهِيةٍ وَلَا مُحَدُودَةٍ. وَالْكَلِمَتَيْنِ  
 بِسَيْطٍ مُحَدُودِ (س، ب، ١٧٦، ١٨)
- إنَّ الْبَحْثَ بِ«اللّم» يَحُوجُّ إِلَى الْعِلْمِ الْكَلِمَتَيْنِ.

بالفعل؛ كقولنا: «الإنسان» إذا كانت الأشخاص منه موجودة. وقسم: توجد فيه القوة، كقولنا: «الإنسان» إذا اتفق أن لم يبق في الوجود إلا شخص واحد. والكرة المحبطة بلأني عشر برجاناً، إذ ليس في الوجود إلا واحد. وقسم: لا شركة فيه لا بالفعل، ولا بالقوة، كـ«الإله» وهو مع ذلك كلي (غ، ع، ١٦، ٧٤) - الكلي تارة يفهم فهمًا جمليًا كالمفهوم من مجرد إسم الجملة، وسائر الأسماء، والألقاب، للأنواع والأجناس. وقد يفهم فهمًا ملخصًا مفضلًا محبطًا بجميع الذاتيات التي بها قوام الشيء متميزًا عن غيره في الذهن تميزًا تامًا يتعكس على الإسم، ويتعكس عليه الإسم (غ، ع، ٢٦٥، ١١)

- الكلي إسم مشترك ينطلق على معنيين هو: بأحدهما: موجود في الأعيان. وبالمعنى الثاني: موجود في الأذهان لا في الأعيان (غ، ع، ٣٣٧، ٤)

- الكلي قد يُراد به الإنسانيّة المطلقة الخالية عند اشتراط الوحدة، أو البكرة، أو غير ذلك من لواحقها المنفكة عن كل إعتبار سوى الإنسانيّة، بالنفي والإثبات جميعًا. وفرق بين قولنا: إنسانيّة بلا شرط آخر. وبين قولنا: إنسانيّة بشرط أن لا يكون معه غيره. لأن الأخير فيه زيادة اشتراط نفي. والأول تعني به الإطلاق، الذي هو منقطع البتة عما وراء الإنسانيّة، نفيًا كان، أو إثباتًا. فالكلي بهذا المعنى موجود في الأعيان؛ فإن وجود الوحدة أو الكثرة، أو غير ذلك من اللواحق؛ مع الإنسان، وإن لم يكن بما هو إنسانيّة؛ إذ لا تخرج الإنسانيّة عنها في الوجود؛ فإن لكل موجود مع غيره، لا في ذاته، وجودًا يخصه. وانضمام غيره إليه لا

وأيضًا فإن الكلي معقول، والعلم الحقيقي للمقل (س، ب، ١٧٧، ١٥)

- إذا كان نفس تصوّر المعنى المفرد لا يمنع الذهن، إلا بسبب خارج من نفس تصوّره إن اتفق، عن أن يقال ويعتقد لكل واحد من كثرة أنّه هو فهو كلي (س، ش، ١٢، ٣)

- الكلي هو اللفظ الذي لا يمنع مفهومه أن يشترك في معناه كثيرون، فإن منع ذلك شيء فهو غير نفس مفهومه (مر، ت، ٨، ١٥)

- الكلي إذا كان مقولاً على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو فهو جنس، فقولنا مقول على كثيرين هو بإزاء الإنسان هناك، والكليّة والجنسيّة عارضتان له كما كانتا عارضتين للإنسان هناك (مر، ت، ١٧، ٧)

- الخاصّة هو الكلي المقول على نوع واحد في جواب أيّ شيء هو، لا بالذات بل بالعرض، وإمّا نوع هو جنس... إمّا نوع ليس هو بجنس (مر، ت، ١٨، ٨)

- كلّ كلي قد تَخَصَّص بشرط فقد خرج عن كونه كليًا ولم يصحّ حملُه على الجزئي (مر، ت، ٢٧، ١٣)

- الكلي ما لا يمنع نفس مفهومه من وقوع الشركة فيه كالفرس والشجر والإنسان (غ، م، ٩، ٩)

الكلي لا بدّ أن يكون أولاً حتى يكون الجزئي الموضوع تحته حاصلًا إمّا في الوجود أو في الذهن (غ، م، ١٢، ٨)

- الكلي: هو الذي لا يمنع نفس تصوّر معناه، عن وقوع الشركة فيه. فإن امتنع، إمتنع بسبب خارج عن نفس مفهومه ومقتضى لفظه، كقولك «الإنسان» و«الفرس» و«الشجر» (غ، ع، ٧٣، ٧)

الكلي ثلاثة أقسام: قسم: توجد فيه الشركة

- والإنسان، ويُسمى عرضياً (ب، م، ١٤، ٣)
- كل كُلي لما هو كُلي له، هو إمّا نوع وإمّا جنس وإمّا فصل وإمّا خاصة وإمّا عَرَض عام، وليس وصف كُلي سوى هذه الخمس (ب، م، ١٦، ٧)
- أمّا تعريف الكُلي بجزئياته واشخاصه والمعقول بمحسوساته... فائدته الكبيرة هو أن يُورد نَبِيح الأقاويل المُعرّفة وهي الحدود والرسوم فيكون مُقَهَمًا لمضمونها لا مُنَمًا لمفهومها (ب، م، ٤٨، ٢٢)
- اللفظ المفرد الكُلي هو الذي معناه الواحد في الذهن يصلح لاشتراك كثيرين فيه كالإنسان والحيوان (سي، ب، ٣٤، ١٥)
- الكُلي ذاتي بالنسبة إلى هذا الجزئي سواء كان حقيقة ذات الجزئي، أو صفة يفتقر إليها في ذاته (سي، ب، ٣٨، ١٧)
- الكُلي وإن شارك الجزئي في كونه جوهرًا لكن الجزئي أُولَى بالجهرية، لأن وجوده لا في موضوع متحقّق، والجوهر وإن لم تكن جوهرية هو الوجود لا في موضوع، لكنه معتبر فيه الوجود لا في موضوع، والكُلي لم يتحقّق وجوده لا في موضوع (سي، ب، ٥٩، ١١)
- الكُلي قوامه بالجزئي، فما لم يكن جزئي يُقال عليه الكُلي لا تتحقّق الكُلية التي هي نفس القول على موضوع تحته (سي، ب، ٥٩، ١٣)
- الكُلي فلا يقبل الأضداد لأنه لو قبل لكان كل شخص واقف تحته أسود وكل شخص أبيض (سي، ب، ٦٠، ٢٥)
- الكُلي في البرهان زائد على المقول على الكل فيه بشرط وهو أن يكون الحمل فيه أُولَى (سي، ب، ٢٤٦، ٣)
- يوجب نفي وجوده من حيث ذاته. فالإنسانية عند الإعتبار، موجودة بالفعل في آحاد الناس، محمولٌ على كل واحد، لا على أنه واحد بالذات، ولا على أنه كثير؛ فإن ذلك ليس بما هو إنسانية (غ، ع، ٣٣٨، ٢٢)
- المعنى الثاني: للكُلي، هو الإنسانية مثلاً، بشرط أنه مقولة بوجه من الوجوه المقولية على كثيرين. وهذا غير موجود في الأعيان؛ إذ يستحيل وجود شيء واحد بعينه يكون محمولاً على كل واحد من الآحاد، في وقت واحد معين (غ، ع، ٣٣٩، ١٢)
- الكُلي هو ما لا يمنع نفس تصوّر معناه عن وقوع الشركة فيه، فإن إمتنع إمتنع بسبب خارج عن نفس مفهومه ومقتضى طبعه (كالإنسان) والفرس) و(الشجرة) وهو جارٍ في لغة العرب في كل إسم أدخل عليه «الألف واللام» لا في معرض الحوالة على معلوم معين سابق (غ، ع، ٣٧٣، ١)
- الكُلي ينقسم من حيث وقوع الشركة فيه بالفعل وعدم وقوعها إلى ثلاثة أقسام. قسمٌ توجد فيه الشركة بالفعل (كالإنسان) وقسمٌ توجد فيه الشركة بالقوة كالثي الذي لا يوجد منه إلا فرد واحد مع إمكان أن توجد منه أفراد أخرى. وقسمٌ لا شركة فيه لا بالفعل ولا بالقوة، حيث يكون منع الاشتراك بسبب خارج من نفس المفهوم (غ، ع، ٣٧٣، ٦)
- الكُلي فأما أن يُقال على ما هو كُلي له بمعنى مُقوّم له حتى يكون هو حقيقته، كالإنسان لزيد، أو داخل في حقيقته دخول الجزء، كالحيوان للإنسان ويُسمى ذاتياً، وإمّا أن لا يكون قوله عليه كذلك، بل إنمّا يقال بمعنى زائد على هويته عارض لها كالأبيض والأسود للفرس

- يفصل كليّ الجوهر من شخصه بأن كليّهُ يقال على موضوع وشخصه لا يقال على موضوع، ويفصل شخص العَرَض من كليّهُ بأن الكليّ يُقال على موضوع والشخص لا يُقال على موضوع (ش، م، ٩، ٦)
- أعني بالكليّ (المعنى) الذي من شأنه أن يُحتمل على أكثر من واحد (ش، ع، ٩١، ٤)
- ... إبطال الكليّ أسهل من إثباته إذ كان يبطل بثبوت نقيضه وهو الجزئي وبثبوت مضاده وهو الكليّ (ش، ق، ٢٤٤، ١٥)
- ليس يجب إذا كان إسم الكليّ يدلّ على معنى واحد مفرد أن يظنّ به لذلك أنه شيء موجود مفارق للأشخاص (ش، ب، ٤٣٥، ٩)
- الكليّ هو أحقّ بالسببية إذ كان هو الذي يُحتمل عليه الشيء بذاته وكان هو الذي عنده يقف السؤال بلبّ على أنه السبب الحقيقي (ش، ب، ٤٣٥، ١٨)
- الأمر الكليّ هو في كل شخص وفي كل زمان (ش، ب، ٤٤٥، ٤)
- الكليّ... يدركه العقل من قبّل تكرار الشخص على الحسّ دفعات كثيرة حتى يجتمع من ذلك التكرار في النفس الأمر الكليّ (ش، ب، ٤٤٥، ١٢)
- الكليّ المقول في جواب ما هو إمّا أن يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالماهية وهو الجنس، أو بالعدد فقط وهو النوع الحقيقي (ر، ل، ٥، ٩)
- الكليّ جنس للجنس شامل لسائر الكليات، والمقول إنّما ذكر ليعلق به على كثيرين، فليس شيء منهما مستدركاً وإنّما ذكر على كثيرين ليوصف بقوله مختلفين بالحقيقة، وقوله مختلفين بالحقايق احتراز بذلك عن النوع
- والخاصة والفصل القريب (ه، م، ٨، ٥)
- قوم قسموا الكليّ إلى أقسام ستة، بأن قالوا: إمّا أن يوجد في كثيرين غير متناهية. أو متناهية. أو في واحد فقط. أو لا يوجد أصلاً. والأخيران: إمّا أن يمكن وجودهما في كثيرين، أو لا يمكن بسبب غير المفهوم. وأمثلتها: الإنسان، والكواكب، والشمس عند من يجوز نظيرها، والإله، والكرة المذكورة، وشريك الباري (ط، ش، ١٩٨، ٢)
- كل كليّ فهو محمول بالطبع على ما هو تحته، وربما يخالف الوضع الطبع، كقولنا: الجسم حيوان أو جماد (ط، ش، ١٩٩، ٣)
- من الكليّة ما قد يتصوّر معناه فقط، بشرط أن يكون ذلك المعنى وحده، ويكون كل ما يقارنه زائداً عليه، ولا يكون معناه الأول مقولاً على ذلك المجموع، بل جزء منه. ومنها ما يتصوّر معناه، لا بشرط أن يكون ذلك المعنى وحده، بل مع تجويز أن يقارنه غيره، وأن لا يقارنه ويكون معناه الأول مقولاً على المجموع حال المقارنة. وهذا الأخير قد يكون غير متحصل بنفسه، بل يكون مبهمًا محتملاً لأن يقال على أشياء مختلفة الحقائق، وإنّما يتحصّل بما يضاف إليه فيتخصص به، فيصير هو بعينه أحد تلك الأشياء. وقد يكون متحصلاً بنفسه أو بما يضاف إلى المعنى المذكور قبله، ولا يكون بهما، ولا محتملاً لأن يقال على أشياء مختلفة الحقائق. بل يقال - حين يقال - على أشياء لا تختلف إلا بالعدد فقط. وهذان يشتركان في أنّ المعنى الأول يقال على الحاصل بعد لحوق الغير به إلا أنّ اللاحق معطو لقوام ذلك المعنى في الصورة الأولى، ويسمّى «فصلاً» أو لاحق به بعد القوم في الصورة الأخيرة ويسمّى



- «عارضاً». فالكلي يسمى بالإعتبار الأول: (٢٣، ٥٧)
- (الكلي) إما خاصة إن اختصّ بطبيعة واحدة والأفروض عام. وأيضاً وهو إما لازم إن امتنع إنفكاكه عن ماهية، وإما غير لازم (م، ط، ١، ٦٥)
- كل مفهوم فهو جزئي حقيقي إن مع نفس تصوّره من وقوع الشركة فيه، وكلي إن لم يمنع واللفظ الدال عليهما يُسمّى جزئياً وكلياً بالعرض (ن، ش، ٢، ٢٤٨)
- الفاضل الشارح (الرازي): فهم من (الكليّة) معنى (الكل) فأورد الفرق بين (الكل) و(الكلي) بما قيل من أنّ: (الكل) متقومٌ بالأجزاء غير محمول عليها، و(الكلي) مقومٌ للجزئيات محمول عليها. وأنّ (الأجزاء) محصورة، و(الجزئيات) بخلافها (ط، ش، ٧، ٣٢٦)
- الكليّ إمتنع وجود أفرادهِ المتوهمة في الخارج أو أمكن ولم يوجد أو وجد واحد فقط مع إمكان غيره أو إمتناعه أو كثير متناهٍ أو غير متناهٍ (م، ط، ٩، ٤٥)
- الكليّ إما قبل الكثرة وهو الصورة العقلية في المبدأ الفياض قبل وجود الجزئيات، وإما مع الكثرة وهو الذي في ضمن الجزئيات، وإما بعدها وهو المنتزَع من الجزئيات في الخارج بحذف المشخصات (م، ط، ١، ٥٧)
- الكليّ: إما تمام ماهية الشيء وهو ما به هو أو جزءها أو خارج عنها. والأول هو المقول في جواب ما هو إما بحسب الخصوصية المحضة إن صلح جواباً له حالة أفراد الشيء بالسؤال عن ماهيته دون الجمع بينه وبين غيره فيه كالحذ بالنسبة إلى المحدود، وإما بحسب الشركة المحضة إن كان بالعكس كالجنس بالنسبة إلى أنواعه، وإما بحسبها إن صلح في الحالتين كالنوع بالنسبة إلى أفرادهِ (م، ط،
- (١٤، ٥)
- الكليّ إما أن يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات أو داخلاً فيها أو خارجاً عنها (ن، ش، ١٥، ٥)
- (الكليّ) أول هو هو النوع الحقيقي سواء كان متعدّد الأشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً كالإنسان، وغير متعدّد الأشخاص فهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس. فهو إذن كليّ مقول على واحد فقط أو على كثيرين متفقين بالحقايق في جواب ما هو (ن، ش، ١٧، ٥)
- (الكليّ) الثاني فإن كان تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس ويُسمّى جنساً. ورسموه بأنه كليّ مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو، وهو قريب إن كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه عين الجواب عنها وعين كل ما يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان، وبعيد إن كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن بعض الآخر، فيكون هناك جواباً إن كان بعيداً بمرتبة كالجسم التام

من الموجودات التي هي في نفسها موجودات،  
وإنما علم أمرًا كليًا لا يكون كليًا إلا في  
الأذهان، لا في الأعيان (ت، ر، ٢،  
٢٠٢، ٢٦)

- الكلّي فهو اللفظ المفرد الذي لا يمنع تصور  
مُسَمَّاه من صدقه على أفراد كثيرة أي لا يمنع  
تعقل مدلوله من حمله حمل مواطأة لا حمل  
إشتقاق على أفراد كثيرة لعدم التشخص في ذلك  
المدلول ومثاله إنسان وحيوان (و، م، ٧٣، ٧)  
- معنى الكلّي هو الذي لا يمنع مدلوله بمجرد  
تعقله من صدقه على كثيرين ولم يشترطوا فيه  
وجودًا لما صدق عليه ولا إمكانًا ولا كثرة ولا  
قَلَّةُ عرفت أنه يصدق على أقسام ستة بحسب  
التقسيم العقلي (و، م، ٧٥، ٢)

- إنقسام الكلّي إلى هذه الأقسام الستة أن الكلّي  
إما أن لا يوجد من أفراد شيء أو يوجد منها  
واحد فقط أو يوجد منها كثير. وكل واحد من  
هذه الأقسام الثلاثة فيه قسمان لأن الكلّي الذي  
لم يوجد من أفراد شيء ينقسم إلى ما يمكن  
وجوده كبحر من زئبق وإلى ما لا يمكن كالجمع  
بين الضدين، والذي وجد من أفراد فرد واحد  
فقط ينقسم إلى ما يمكن فيه التعدّد كالشمس  
فإنها كلي وضعت للجرم السماوي المضيء  
بالنهار ولم يوجد من أفراد هذه الحقيقة إلا فرد  
واحد مع إمكان أن يكثر الله سبحانه من أفراد  
هذه الحقيقة (و، م، ٧٥، ٢٢)

- يقدح في إطلاق الكلّي أن يكون مجرد تعقل  
المدلول وحده مانعًا من التعدّد كما في زيد  
وعمره وأما إذا كان المانع غيره فلا (و، م،  
٣١، ٧٦)

- الكلّي الذي وُجد من أفراد كثير فهو ينقسم إلى  
ما تاهت أفرادها كالإنسان والحيوان ونحوهما

بالنسبة إلى الإنسان وفي النباتات، وثلاثة  
أجوبة إن كان بعيدًا بمرتبتين كالجسم وأربعة  
أجوبة إن كان بعيدًا بثلاث مراتب كالجوهر  
(ن، ش، ٥، ٢١)

- (الكلّي) إن لم يكن تمام الجزء المشترك بينها  
وبين نوع آخر فلا بد وأن لا يكون مشتركًا أصلًا  
أو يكون بعضًا من تمام المشترك مساويًا وإلا  
لكان مشتركًا بين الماهية وبين نوع آخر. ولا  
يجوز أن يكون تمام المشترك بالنسبة إلى ذلك  
النوع لأن المقدّر خلافه بل بعضه ولا يتسلل  
بل ينتهي إلى مساويه فيكون فصل جنس (ن،  
ش، ٦، ٨)

- كيف كان تميّز الماهية عن مشاركتها في جنس  
أو في وجود فكان فصلًا ورسموه بأنه كلي  
يُحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في  
جوهره (ن، ش، ٦، ١٤)

- الكلّي قد يكون متمتع الوجود في الخارج لا  
لنفس مفهوم اللفظ كشريك الباربي عز اسمه،  
وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد  
كالعقلاء، وقد يكون الموجود منه واحدًا فقط  
مع إمتناع غيره كالباربي تعالى أو مع إمكانه  
كالشمس، وقد يكون الموجود منه كثيرًا إما  
متناهياً كالكواكب السبعة السيارة وغير متناه  
كالنفوس الناطقة (ن، ش، ٧، ١٠)

- الكلّي إذا وجد في الخارج لا يكون إلا معنيًا،  
لا يكون كليًا. فكونه كليًا مشروط بكونه في  
الذهن (ت، ر، ١، ١٤٤، ١٢)

- «الكلّي» لا يمنع تصوّره من وقوع الشركة فيه  
(ت، ر، ١، ١٤٧، ٥)

- الكلّي لا يوجد كليًا إلا في الذهن (ت، ر، ٢،  
١٢، ٧١)

- من لم يعرف إلا الكلّي المشترك لم يعرف شيئًا

المعنيين الأولين وهما الكلي والكل المجموعي، والمعنى في ذلك أن المعبر في القياسات والعلوم هو المعنى الثالث (و، م، ١٨٧، ١)

- الكليّ إن كان مندرجاً في حقيقة جزئياته سمي ذاتياً كالحیوان بالنسبة لزيد وعمرو مثلاً، إذ هو جزء حقيقتها، وإن لم يندرج بل كان خارجاً عن الحقيقة سمي غرضياً كالكاكأب مثلاً، فإنه ليس داخلياً في حقيقة زيد وعمرو، وأما ما كان عبارة عن مجموع الحقيقة فلا يسمي ذاتياً ولا غرضياً بل واسطة ونوعاً كالإنسان، فإنه عبارة عن مجموع الحقيقة من جنس وفصل وهي الحيوانية الناطقية (ض، س، ٢٥، ٦)

- إن الكليّ على خمسة أقسام: جنس وفصل وعرض ونوع وخاصة، لأنه إما أن يكون تمام ما تحته من الجزئيات أو مندرجاً أو خارجاً عنها (ض، س، ٢٥، ١٨)

- إن نسبة الكليّ إلى معناه خمسة أقسام وهي التواطؤ والتشاكك والتخالف والإشتراك والترادف (ض، س، ٢٥، ٣٦)

- لأنه (الكليّ) إما أن تستوي أفراده فيه، كالإنسان بالنسبة إلى أفراده، فتواطىء لتوافق أفراد معناه فيه، وإما أن يكون بعض معانيه أولى به من البعض، كالبياض، فإن معناه في الثلج أولى منه في العاج، وإما أن يكون بعض معانيه أقدم من البعض كالوجود فإن معناه في الواجب قبله في الممكن (ض، س، ٢٥، ٣٦)

### كلي اخص

- أي شيء صُحَّ دخوله تحت هذا الكلي الأخص (المسأل بدل الجزئي) يُقَالُ إليه الحكم الذي حُكِمَ به على ذلك الأخص (ف، ق، ٥٦، ٢)

عند أهل الحق، وإلى ما لم تنأه كالزمان أو الحركة وغيرهما عند الفلاسفة القائلين بحوادث لا أول لها، وهذا القسم باطل بإجماع أهل الحق (و، م، ٧٦، ٣٢)

- الكليّ ينقسم أيضاً إلى قسمين متواطىء ومشكك (و، م، ٧٧، ٢٢)

- الكليّ ينقسم إلى خمسة أقسام: الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام (و، م، ٨٢، ٨)

- الكليّ إما أن يكون خارجاً عن ماهية أفراده أو لا. والثاني إما أن يكون تمام ماهيتها بحيث لا يكون في حقيقة كل واحد منها جزء زائد على حقيقة ذلك الكلي وإما أن يكون ذلك الكلي جزءاً من حقيقة أفراده بحيث تكون ماهية كل فرد منها مركبة من ذلك الكلي ومن شيء آخر (و، م، ٨٢، ١٥)

- (الكليّ) إما مساوٍ لها (الجزئيات) وإما أعم. فهذه ثلاثة أقسام يُسمى الأول منها النوع الحقيقي، والثاني الفصل، والثالث الجنس؛ وأما القسم الأول وهو الكلي الخارج عن ماهية أفراده، فإما أن يختص بما تحت حقيقة واحدة أو لا فإن اختلف فهو الخاصة وإلا فهو العرض العام (و، م، ٨٣، ٩)

إذا وقع السزأل عن كلي واحد نحو ما الإنسان فيجاب بتفصيل أجزائه مطابقة أو تضمناً حتى لا يبقى منها شيء فيقال هو الحيوان الناطق وهذا الجواب هو الحد الثام (و، م، ٨٦، ١٢)

- الكليّ وهو ما لا يمنع نفس تصويره من وقوع الشركة فيه كحقيقة الإنسان وهو كونه حيواناً ناطقاً والكل المجموعي والكليّة. والمعتبر من هذه المعاني الثلاثة في معنى كل المستعمل في سور القضايا المعنى الثالث وهو الكليّة دون

## كلي اعم

## كلي طبيعي

- المعاني التي لا تمنع مفوماتها وقوع الشركة فيها قد توجد من حيث هي هي، لا من حيث إنها واحدة أو كثيرة، أو جزئية أو كلية، أو موجودة أو غير موجودة؛ بل من حيث تصلح لأن تكون معروضات لهذه المعاني، وتصير بحسب عروضها واحدة، أو كثيرة، أو جزئية، أو كلية، أو موجودة أو غير موجودة وحينئذ يكون العارض والمعروض شيئين لا شيئاً واحداً؛ فلإنها تسمى من حيث هي كذلك طبائع، أي طبائع أعيان الموجودات وحقائقها. وهي التي تسمى بالكلي الطبيعي. ويسمى عارضها الذي يجعلها واقفاً على كثيرين بالكلي المنطقي والمركب منهما بالكلي العقلي (ط، ش، ٢٠٤، ١٥)

الكلي الطبيعي موجود في الخارج لأنه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود (ن، ش، ٧، ١٨)

- «الكلي الطبيعي في الخارج» فمعناه أن ما هو كلي في الذهن هو مطابق للأفراد الموجودة في الخارج مطابقة «العام» لأفراده (ت، ر، ١٤٤، ٥)

## كلي عقلي

- المعاني التي لا تمنع مفوماتها وقوع الشركة فيها قد توجد من حيث هي هي، لا من حيث إنها واحدة أو كثيرة، أو جزئية أو كلية، أو موجودة أو غير موجودة؛ بل من حيث تصلح لأن تكون معروضات لهذه المعاني، وتصير بحسب عروضها واحدة، أو كثيرة، أو جزئية، أو كلية، أو موجودة أو غير موجودة وحينئذ يكون العارض والمعروض شيئين لا شيئاً

- الكلي الأعم يُحمَلُ (حملاً مطلقاً) على الكليات المتباينة التي يُشاركها في الأشخاص التي يُحمَلُ عليها. ولما كان الكلي الأعم يُشارك كليات متباينة أكثر من واحد تُحمَلُ على أشخاص مختلفة، صار يُحمَلُ على كليات متباينة أكثر من واحد (ف، أ، ٦٤، ١٠)

- الكلي الأعم (ليس) إنما يشارك كلياً واحداً أخص منه في الحمل على شخص، وكان الجنس أعم من النوع، فليس إذن إنما يشارك نوعاً واحداً في الحمل على الشخص، لكن يشارك أنواعاً أكثر من واحد (ف، أ، ٦٨، ١)

## كلي جذا

- إن تصوّر الكلي جذاً أبعد من المقول، وربما فهم بمسر وجهه، وكان وقوعه بالجهد والعسرة مما ينزه الحمد (س، ج، ٣٨، ١٥)

## كلي ذاتي

- النوع هو الكلي الذاتي الذي يُقال على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو، ويقال أيضاً إنه كلي يُحمَلُ عليه الجنس وعلى غيره حملاً ذاتياً أوئلياً (مر، ت، ١٧، ١١)

- الفصل هو الكلي الذاتي الذي يُقال به على نوع تحت جنسه بأنه أي شيء منه، كالناطق للإنسان (مر، ت، ١٨، ٣)

## كلي ضروري

- الكلي الضروري الموجب ينعكس مطلقاً عاماً يشمل الضرورة والإمكان (مر، ت، ٩٣، ٨)

العام لذلك الجزئي وقصده الجزئي (ف، ق،  
١٣، ٥٥)

## كلي محمول

- الكلّي المحمول على الشيء قد يكون حقيقة  
الشيء وقد يكون أمرًا آخر وراء حقيقته (سي،  
ب، ٣٦، ٤)

## كلي مطلق

- هذا «الكلّي المطلق لا بشرط» قد يتنازعون هل  
هو موجود في الخارج أم لا؟ والتحقيق أنه  
يوجد في الخارج - لكن «معينًا مشخصًا». فلا  
يوجد في الخارج إلا «إنسان معين» وفيه  
«حيوانية معينة» و«ناطقة معينة»، ولا يوجد فيه  
إلا «علم معين» و«خبر معين» (ت، ر،  
١٣، ٩٩)

## كلي منطقي

- المعاني التي لا تمنع مفهوماتها وقوع الشركة  
فيها قد توجد من حيث هي هي، لا من حيث  
إنها واحدة أو كثيرة، أو جزئية أو كلية، أو  
موجودة أو غير موجودة؛ بل من حيث تصلح  
لأن تكون معروضات لهذه المعاني، وتصير  
بحسب عروضها واحدة، أو كثيرة، أو جزئية،  
أو كلية، أو موجودة أو غير موجودة، وحينئذ  
يكون العارض والمعروض شئين لا شيئًا  
واحدًا؛ فإنها تسمى من حيث هي كذلك  
طبائع، أي طبائع أعيان الموجودات  
وحقائقها. وهي التي تسمى بالكلّي الطبيعي.  
ويسمى عارضها الذي يجعلها واقفًا على  
كثيرين بالكلّي المنطقي، والمرتب منها  
بالكلّي العقلي (ط، ش، ٢٠٤، ١٦)

واحدًا؛ فإنها تسمى من حيث هي كذلك  
طبائع، أي طبائع أعيان الموجودات  
وحقائقها. وهي التي تسمى بالكلّي الطبيعي.  
ويسمى عارضها الذي يجعلها واقفًا على  
كثيرين بالكلّي المنطقي والمرتب منها بالكلّي  
العقلي (ط، ش، ٢٠٤، ١٧)

- الكلّيان الأخيران (الكلّي المنطقي) (الكلّي  
العقلي) ففي وجودهما في الخارج والنظر فيهما  
خارج عن المنطق (ن، ش، ١٩، ٧)

## كلي في حملي

- الكلّي في الحملي هو أن يكون الحكم  
الموجب أو السالب حكمًا على كل واحد من  
الموضوع الحامل مثل قولك في الإيجاب «كل  
إنسان جسم»، وفي السلب «ليس أحد من  
الناس بطائر». وفي المجازي هو أن يكون  
الجزء جزء لكل فرض للشرط مثل قولك  
«كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»،  
وفي السلب بخلافه مثل أن تقول «ليس البتة إذا  
كانت الشمس طالعة فالليل موجود»، وفي  
المتفصل هو أن يكون إنفصال التالي في  
الموجب صادقًا عند كل فرض للمقدّم مثل  
قولك «دائمًا إذا أن يكون هذا العدد زوجًا وإمّا  
أن يكون فردًا»، وفي السلب كاذبًا عند كل  
وضع له كقولك «ليس البتة إذا أن يكون هذا  
العدد زوجًا وإمّا أن يكون منقسمًا بمتساويين»  
(س، ش، ٦٢، ٢٣)

## كلي مبدل

- الكلّي المبدل بدل الجزئي المقصود فهو مقدمة  
مقبولة كلية تُبدّل مكان مقدمة أخص منها، فإنه  
قد يكون مقصدًا للفائل جزئيًا ما فينطق بالكلّي

- الجزئي هو الذي يمتنع نفس تصور معناه من الشركة، وأما الذي لا يكون كذلك فهو الكلّي، سواء كانت الشركة حاصلة بالفعل أو لم تكن لكنها ممكنة الحصول (ر، ل، ٣، ١٦)

- كل كَلِي من حيث هو كَلِي محمول بالطبع وكل جزئي إضافتي من حيث هو كذلك موضوع بالطبع (م، ط، ٥٧، ١٠)

### كليات

- الكلياتُ المحمولة على شخص واحد فقد تنفاضلُ في العموم والخصوص كالإنسان والحيوان المحمولين على زيد (ف، د، ١٤، ٧٦)

- الكلياتُ ضربان: ضربٌ يُعرّف من موضوعاته كلّها ذواتها، ولا يُعرّف من موضوع أصلاً شيئاً خارجاً عن ذاته، وهي كَلِي الجواهر، وضربٌ يُعرّف من موضوعات له ذواتها ومن موضوعات له آخر أشياء خارجة عن ذواتها، وهي كَلِي المرّض (ف، م، ٨٩، ١)

- الكلياتُ إذاً صارت موجودة بأشخاصها وأشخاصها معقولة بكلياتها (ف، م، ٩٢، ٤) - كثيرٌ من الكليات التي تُؤخذ مكان جزئيات قد يُوقع على الجزئيات التي قُصِدَت بها، أي جزئيات هي من أول الأمر لا بتأمل. وكثيرٌ منها تُخفى من أول الأمر فلا يُعلم هل أبدل بدل جزئي أم لا (ف، ق، ٥٦، ٦)

- نعمد إلى الأمر الذي يُحكم عليه بحكم ما، فنأخذُ كليات ذلك الأمر ثم نتصفّح جزئيات كل كليات منها، فأَيُّ كَلِي وُجِدَ في جميع جزئياته ذلك الحكم عَلِمْنَا أن ذلك الكلّي هو الذي قُصِدَ بذلك الأمر وأن ذلك الأمر إنما أُبْدِلَ مكان هذا الكلّي (ف، ق، ٥٨، ١)

- الكلّيّان الأخيران (الكلّي المنطقي) (الكلّي العقلي) ففي وجودهما في الخارج والنظر فيهما خارج عن المنطق (ن، ش، ٧، ١٩)

### كلي موجب

- الكلّي الموجب من المطلقات فينعكس جزئياً موجباً ولا ينعكس كلياً، لأنّ المحمول ربما كان أعم من الموضوع فلا يصدق الموضوع على كل واحد منه (سي، ب، ١٣٢، ١)

- الكلّي الموجب الضروريّ فينعكس جزئياً موجباً (سي، ب، ١٣٥، ٦)

### كلي وجزئي

- كل ما كان جزئياً فوقوعه إلى ما لا نهاية. وأما الكلّي فمصره إلى شيء بسيط ونهاية (أ، ب، ٣٨٩، ٩)

- الذي يعلم الكلّي... عنده علم الجزئي من قبل الكلّي بالقوة القريبة. وأما الذي يعلم الجزئي فليس عنده من قبّله علم الكلّي لا بالقوة القريبة ولا البعيدة (ش، ب، ٤٣٦، ٧)

- الكلّي أكثر في باب العلم من الجزئي من قبّل أن الذي عنده العلم بالأمر الكلّي فعنده العلم بالأمر الجزئي بالقوة، والذي عنده العلم بالأمر الجزئي فليس عنده العلم بالكلّي أصلاً... أعني لا بالقوة ولا بالفعل (ش، ب، ٤٣٦، ١٨)

- الكلّي أشرف من الجزئي من أجل أنه هو السبب القريب في وقوع العلم لنا. وهو أيضاً أفضل من التصورات المفترّدة أعني القرية من أسبابها (ش، ب، ٤٤٥، ١٥)

- من أبطل الكلّي فقد أبطل الجزئي، ومن أثبت الكلّي فقد أثبت الجزئي (ش، ج، ٥٥٨، ١٥)

- الكليات والأعيان متى قايسنا بينها، من حيث هي مُدركة بالحواس، قيل في الأعيان أنها أشدُّ تقدّمًا في المعرفة بالحواس، والكليات أشدُّ تأخرًا (ف، ب، ٣٩، ١٠)
- متى قايسنا بينهما (الكليات والاعيان)، وهما مُدركان بما سوى الحواسِّ ومعرفتها الظاهرة المشهورة، قيل في الكليات إنها أشدُّ تقدّمًا في هذه المعرفة، وفي الأعيان إنها أشدُّ تأخرًا. ومتى قايسنا بين أصناف الكليات، قيل فيما كان أكثر كلياته إنه أقدم في هذه المعرفة (ف، ب، ٣٩، ١٢)
- أجزاء البراهين يقال إنها أشدُّ تقدّمًا من النتيجة في المعرفة بالزمان وأقدم أيضًا على جهة ما يتقدّم سبب وجود الشيء، الشيء، وأقدم في المعرفة أيضًا، بمعنى أن بمعرفته عُرِّفت النتيجة، وأقدم في المعرفة بالذهن أيضًا، على جهة ما يتقدّم الكليات الأعيان (ف، ب، ٤٠، ٣)
- الكليات تُستعملُ محمولاتٍ في المطلوبات الجدلية، ويمتدّ جميع هذه المحمولات أنها موجودة في الموضوع، ثم يختلف باختلاف أنحاء وجودها (ف، ج، ٨٨، ١٣)
- العرض من بينها (الكليات) أشدُّ مباينة لأنه ليس يُشاركها إلا في أنه موجود فقط، والباقية تشترك في أشياء آخر وتختلف (ف، ج، ٨٨، ١٥)
- كل واحد (من الكليات) يُشارك غيره في شيء أو أشياء ويخصه شيء أو أشياء. وكل واحد منها إنما يثبت متى صُحِّح فيه ما يُشارك فيه غيره، وما يُخصه جميعًا فإنه لا يثبتُ إلا بتصحيح جميع شرائطه ويَبْطُلُ بإبطال واحد من شرائطه (ف، ج، ٨٨، ١٦)
- يلحق كليات سائر المقولات أن تكون جواهر مضافة إلى شيء ما فقط، وهي أن تكون جواهر ما يوجد في حدودها لا جواهر على الإطلاق، فتصيرُ أيضًا جواهر من جهة واحدة فقط (ف، ح، ١٠٣، ١)
- الألفاظ... بعضها الفاظ دالة على أجناس وأنواع وبالجملة الكليات، ومنها دالة على الأعيان والأشخاص (ف، ح، ١٣٩، ١٣)
- تؤخذُ الألفاظ المفردة (سكان البراري العرب) أولًا إلى أن يؤتى عليها (الألفاظ)، الغريب والمشهور منها، فيُحفظ أو يُكتب، ثم الألفاظ المرغوبة كلها من الأشعار والخُطب. ثم من بعد ذلك يحدث للناظر فيها تأملٌ ما كان منها متشابهًا في المفردة منها وعند التركيب، وتؤخذُ أصناف المتشابهات منها وبماذا تشابه في صنف صنف منها وما الذي يلحق كلَّ صنف منها. فيحدث لها عند ذلك في النفس كليات وقوانين كليّة (ف، ح، ١٤٧، ١١)
- يحتاج فيما حدث في النفس من كليات الألفاظ وقوانين الألفاظ إلى ألفاظ يعبرُ بها عن تلك الكليات والقوانين حتى يُمكنُ تعليمها وتعلّمها (ف، ح، ١٤٧، ١٦)
- الكليات منها ما ينحازُ كلَّ واحد منها بالحمل على أشخاص ذوات عدد فيُحملُ عليها وحدها ويكون كلُّ واحد منها محمولاً على أشخاص غير الأشخاص التي يُحملُ عليها الكليّة الآخر (ف، أ، ٥٩، ١٩)
- منها (الكليات) ما يشترك عدّة منها في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها (ف، أ، ٥٩، ٢١)
- الكليات التي لا تشترك في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها فإن تلك لا يُحملُ

- بعضها على بعض أصلاً (ف، أ، ٦٢، ٦) -  
 - الكليات التي هي مشتركة في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها فإن تلك الكليات يُحمَلُ بعضها على بعض (ف، أ، ٦٢، ١٠)
- الكليات التي تشترك في الحمل على أشخاص بأعيانها متى كان أحدها أعمّ والآخر أخصّ وكان الأعمّ أعمّ من الأخصّ أبداً، فإن الأعمّ يُحمَلُ على الأخصّ حملاً مطلقاً، والأخصّ يُحمَلُ على الأعمّ حملاً غير مطلق (ف، أ، ١٨، ٦٢)
- الأعمّ من الكليات يُحمَلُ على كليات متباينة أكثر عدداً من التي يُحمَلُ عليها الأخصّ (ف، أ، ١٦، ٦٤)
- إذا كانت أشخاصاً، واشتركت في الحمل عليها كليات عدّة تدلُّ عليها ألفاظ مفردة، وكان جميعها يلبقُ أن يؤخذ في جواب المسألة عنها بما هي، فإن أخصّ تلك الكليات يُستى النوع، والباقي التي هي أعمُّ تسمى الجنس (ف، أ، ٦٦، ١)
- كلّ شخصين أمكن أن تكون الكليات التي تُحمَلُ على أحدهما هي بأعيانها الكليات التي تُحمَلُ على الشخص الآخر، فإنه إما أن يكون بعض الكليات التي تُحمَلُ على أحدهما من طريق ما هو هي بأعيانها بعض تلك الكليات التي تُحمَلُ من طريق ما هو على الآخر، وإما أن تكون جميع الكليات التي تُحمَلُ على أحدهما من طريق ما هو هي بأعيانها تُحمَلُ على الشخص الآخر من طريق ما هو (ف، أ، ٦، ٦٩)
- الكليات التي تُحمَلُ على الشخص من طريق ما هو متى شاركتها كلياتٌ أُخر في الحمل على تلك الأشخاص، وكان واحد واحد من هذه
- الأخر يلبقُ أن يؤخذ في جواب المسألة عن واحد واحد من الكليات الأول بكيف هو في ذاته، وكانت تُحمَلُ مع ذلك على الأول حملاً مطلقاً، فإنها تُسمى فصلاً ذاتية لتلك الأول (ف، أ، ٧١، ١٧)
- الكليات التي تُحمَلُ على أشخاص ما من طريق ما هو متى شاركتها كلياتٌ أُخر في تلك الأشخاص، وكانت تلبقُ أن تؤخذ في جواب المسألة عن الكليات الأول بكيف هي في أحوالها، وكانت مساوية للأول في الحمل، وكان الدالُّ عليها لفظاً مفرداً، فإنها تُسمى خواص الكليات الأول (ف، أ، ٧٥، ١٢)
- أما الكليات فمنها كليات قريبة من الأشخاص بلا واسطة، ومنها كليات بعيدة عنها ولا عام لها، وإما أمور في الوسط (س، ق، ٤٤٧، ٥)
- الكليات كلّها تقع على الجزئيات التي تشترك فيها بالسوية على التواطؤ، لا الجنس والفصل والنوع وحدها، لأن التواطؤ لم يكن تواطؤاً بسبب كون المعنى ذاتياً، بل بسبب كونه واحداً في المعنى غير مختلف، وهذه الوحدة قد توجد فيما هو ذاتي وفيما هو عرضي (مر، ت، ١٤، ٢٤)
- الكليات من التصديقات والتصوّرات الواقعة فيها، غير مدرّكة بالحس ولا بالخيال، لكنهما مقارنان للعقل (مر، ت، ٢٦٥، ١٣)
- أقسام الكليات خمسة تُسمى المفردات الخمس وهي: الجنس والنوع والفصل والعرض العام والخاصة (غ، م، ١٧، ٩)
- عينُ هذا الشخص، ليس هو عينُ الشخص الآخر، إلا أنها تشابهُ بأمور، كتشابه هذه الثلاثة في الجسميّة، وكتشابه الفرس والإنسان، دون الشجرة، في الحيويّة. فما



ولست أعرف عند الطبيعة، وكانت الكليات الجنسية أيضاً أقدم وأعرف عند عقولنا (س)،  
ب، ٥٥، ١٧)

## كليات الجواهر

- كلياتها (كليات الجواهر) فإنها بما هي كليات تحتاج في قوامها إلى أشخاص الجواهر، إذ كانت تُقالُ على الموضوعات، وكانت موضوعاتها أشخاص الجواهر، إلا أن حاجتها إلى موضوعاتها لا تُخرجها عن أن تكون جواهر (ف، م، ٩١، ١٤)

- (كليات الجواهر) التي تُقالُ على موضوعات تُعَرَّفُ ماهيات تلك الموضوعات، وبمعرفتها يحصلُ معرفة ماهيات تلك الموضوعات (ف، م، ٩١، ١٧)

## كليات خمسة

الخمسة المفردة هي الكليات الخمسة (غ، ع، ٣٥٧، ٢)  
- الكليات خمس: النوع، والجنس، والفصل، والخاصة، والغرض العام (م، ط، ٧٠، ٢٥)  
الكليات إذن خمسة: نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام (ن، ش، ٧، ٨)

## كليات عقلية

- الكليات العقلية التي لا تقبل التبديل والتغيير، فلكل إنما تحصل بالقضايا العقلية الواجب قبولها، بل إنما تكون في القضايا التي جهتها «الوجوب» (ت، ر، ١٣٣، ١٦)

## كليات محمولة

- الكليات المحمولة: إما ذاتية لموضوعاتها.

به التشابه للأشياء يُسمى الكليات، والأمور العامة (غ، ع، ٩٣، ١٢)

- الكليات... هي المستعملُ في البراهين (غ، ع، ٢٦٥، ١٠)

- الكليات المقولة في جواب ما هو، قد يقال أكثر من واحد منها على أشياء واحدة بأعيانها (ب، م، ١٤، ١٤)

- الشخصيات ليس محمولة بالحقيقة على شيء البتة بل الكليات هي المحمولات (سي، ب، ١٨٣، ٩)

- الكليات... محيطية بالجزئيات وحاصرة لها (ش، ب، ٤٣٦، ٢)

- الكليات تنقسم: إلى ممكنة الوقوع في جواب «ما هو؟» وإلى ما لا يمكن وقوعها فيه (ط، ش، ٢٤٦، ٢٤)

- الكليات إنما تكون كليات في الأذهان لا في الأعيان (ت، ر، ١٢٦، ٦)

- أشرف الكليات هي «العقلية المحضة التي لا تقبل التغيير والتبديل»، فهي التي تكمل بها النفس (ت، ر، ١٣٣، ١٣)

- الذي يدعونه (المنطقيون) من الكليات هو إذا كان علمًا فهو مِمَّا يعرف بـ«قياس التمثيل»، لا يقف على القياس المنطقي الشمولي أصلاً (ت، ر، ٧٦، ٤)

- الكليات في النفس تقع بعد معرفة الجزئيات المعبّنة. فمعرفة الجزئيات المعبّنة من أعظم الأسباب في معرفة الكليات (ت، ر، ١١٠، ٩)

## كليات جنسية

- أما إذا رُبِّت الكليات النوعية بإزاء الكليات الجنسية، كانت الكليات الجنسية أقدم بالطبع

أخر في الحمل على أشخاص آخر (ف، أ)،  
(٤، ٦٤)

- الكليات المشتركة على شخص شخص منها ما يليق أن يُستعمل في جواب ما هو ومنها ما يُستعمل في جواب كيف هو ومنها ما يُستعمل في جواب أي شيء هو (ف، أ)، (١٧، ٦٥)

- الكليات المشتركة في الحمل على كلّي كلّي منها ما يليق أن يُستعمل في جواب المسألة في كلّي كلّي بما هو، ومنها ما يليق أن يُستعمل في الجواب عنه بأي شيء هو (ف، أ)، (٢٠، ٦٥)

### كليات نوعية

- أما إذا رُئيت الكليات النوعية بإزاء الكليات الجنسية، كانت الكليات الجنسية أقدم بالطبع وليست أعرف عند الطبيعة، وكانت الكليات الجنسية أيضاً أقدم وأعرف عند عقولنا (س)،  
ب، (١٧، ٥٥)

- الكليات النوعية أشدّ تأخيراً وأقلّ معرفة، بالقياس إليها؛ وذلك لأنّ طبيعة الجنس إذا رفعت إرتفعت طبائع الأنواع وإن كانت طبيعة الجنس من جهة ما هي كليتة، لا من جهة ما هي طبيعة فقط، قائمة بالأنواع. فطبائع الأجناس أقدم بهذا الوجه من طبائع الأنواع، لكن الأعرف عند الطبيعة هي طبائع الأنواع، لأنّ الطبيعة إنّما تقصد لا طبيعة الجنس في أن توجد، بل طبيعة النوع، فلزمها طبيعة الجنس على سبيل المقصود بالضرورة أو بالعرض (س، ب)، (١٩، ٥٥)

- الكليات النوعية أقدم عند الطبيعة؛ لأنّ الطبيعة قصدتها في إيجاد الأنواع - لا الشخص المعين -  
- إلاّ فيما يجري مجرى الشمس التي نوعها في شخصها (مر، ت)، (٤، ٢٠٧)

وإنما عرضية. والذاتية: إما مقولة في جواب «ما هو» على مختلفات الحقيقة، وهي الجنس. أو على متفانها، وهي النوع. وإنما ليست بمقولة، وهي الفصل. والمرضية: إما مختصة بموضوعاتها، وهي الخاصة. أو غير مختصة، وهي العرّض (ط، ش)، (١٤، ٢٤٦)

### كليات مشتركة

- الكليات المشتركة في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها منها ما يشترك في الحمل ويقترن أحدهما في الحمل على تلك العدة من الأشخاص فقط ولا يُحمّل على ما سواها من الأشخاص، ويُفضّل مشاركته الآخر في الحمل حتى يُحمّل على تلك وعلى غيرها (ف، أ)،  
(٩، ٦٠)

- منها (الكليات المشتركة في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها) ما يشترك في الحمل. فإذا حُمّل أحدهما على أشخاص حُمّل مشاركته على تلك بعينها وعليها وحدها ولا يُحمّل على أشخاص سواها (ف، أ)،  
(١، ٦١)

- (الكليات) المشتركة التي يُفضّل أحدهما في الحمل على الآخر فالفاضل منهما يُسمّى الأعمّ والمفضول يُسمّى الأخصّ ويُسمّى الجزئيّ، والمشاركة التي لا تتفاضل في الحمل تُسمّى المتساوية في الحمل والمتساوية في الحمل (ف، أ)، (٩، ٦١)

- الكليات المشتركة المتساوية المتساوية في الحمل فإنّ كلّ واحد منها يُحمّل على الآخر حملاً مطلقاً (ف، أ)، (١٧، ٦٣)

- الكليات المشتركة في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها فإنّ الأعمّ منها يُشارك كليات

## كليان متساويان

للموضوع وعنه لا للمحمول، لأن الكليّة والعموم بالفعل للمحمول إنّما تكون من جهة موضوعاته الكثيرة وينسبته إليها من حيث هي كثيرة، فلا كليّة للمحمول قبل حمله، حتى تُعتبر في حمله بل هي عارضة له في حمله (ب)، م، ٧٥، ١٢)

- الكليّة ليس يمكن أن تُتّيج في الثالث (ش، ب)، ٤١٠، ١٤)

- من الكليّة ما قد يتصوّر معناه فقط، بشرط أن يكون ذلك المعنى وحده، ويكون كل ما يقارنه زائداً عليه، ولا يكون معناه الأول مقولاً على ذلك المجموع، بل جزء منه. ومنها ما يتصوّر معناه، لا بشرط أن يكون ذلك المعنى وحده، بل مع تجويز أن يقارنه غيره، وأن لا يقارنه. ويكون معناه الأول مقولاً على المجموع حال المقارنة. وهذا الأخير قد يكون غير متحصل بنفسه، بل يكون مبهمًا محتملاً لأن يقال على أشياء مختلفة الحقائق، وإنّما يتحصل بما يضاف إليه فيتخصص به، فيصير هو بعينه أحد تلك الأشياء. وقد يكون متحصلاً بنفسه أو بما يضاف إلى المعنى المذكور قبله، ولا يكون بهما، ولا محتملاً لأن يقال على أشياء مختلفة الحقائق. بل يقال - حين يقال - على أشياء لا تختلف إلا بالعدد فقط. وهذا يشتركان في أنّ المعنى الأول يقال على الحاصل بعد لحوق الغير به إلا أنّ اللاحق معطى لقوام ذلك المعنى في الصورة الأولى، ويسمى «فصلاً» أو لاحق به بعد التقوم في الصورة الأخيرة ويسمى «عارضاً». فالكلّي يسمى بالإعتبار الأول: «مادة». وبالإعتبار الثاني: «جنساً». وبالإعتبار الثالث: «نوعاً» (ط، ش، ٢٢٩، ٢١)

- كليّة وهي ما موضوعها كليّ وحكم فيها

- الكليّان المتساويان إن صدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر كالإنسان والناطق، وبينهما عموم وخصوص مطلق إن صدق أحدهما على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس كالحيوان والإنسان، وبينهما عموم من وجه إن صدق كل واحد منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر فقط كالحيوان والأبيض، ومتباينان إن لم يصدق شيء منهما على شيء ممّا يصدق عليه الآخر كالإنسان والفرس (ن، ش، ٧، ٢١)

## كليّة

- جميع الأشياء التي هي كليّة هي موجودة للأمر من الإضرار (أ، ب، ٣٢٤، ١١)

- الكليّة إذا أكثر من قيل أنها برهان هو أكثر (أ، ب، ٣٨٩، ١٤)

- كليّة أي مقولة على كثيرين (س، د، ٩١، ٩)

- الطبيعة الكليّة يقال لها كليّة بوجوده ثلاثة: فيقال «كليّة» من جهة ما هي في الوجود مقولة بالفعل على كثيرين، وليست الأحكام العقلية تقال على الكليات من جهة ما هي كليّة بهذا الشرط. وتقال «كليّة» من جهة ما هي محتملة لأن تقال في الوجود على كثيرين، وإن إتفق أن قيل في الحال على واحدٍ مثل بيت مسبح... ويقال «كليّة» لما ليس له في الوجود بالفعل عموم ولا أيضاً له في الوجود إمكان عموم، ولكن لأن مجرد تصور العقل له لا يمنع أن تكون فيه شركة، وإن منع وجود الشركة فيه أمر ومعنى آخر ينضمُّ إليه ويدلّ على أنه لا يوجد إلا واحداً أبداً (س، ب، ٩٠، ١١)

- السور في الحكم إنّما يُعتبر إثباته ونفيه

بالتعميم (و، م، ١٦٦، ٨)

- الكلّية هي الحكم على كل فرد ككل بني تميم  
ياكل الرغيف (ض، س، ٢٦، ١٧)

### كلية حقيقية موجبة

- الكلّية الحقيقية الموجبة تصدق بدون الخارجية  
حيث لا يكون الموضوع موجودًا أصلاً كقولنا  
كل عنقاء طائر (و، م، ١٧٣، ١٩)

### كلية سالبة

- إن كانت الكلّية سالبة مطلقة عامّة فمقابلتها  
جزئية موجبة دائمة الإيجاب في البعض (مر،  
ت، ٨٢، ٤)

- إن كانت الكلّية مطلقة خاصّة فمقابلتها أحد  
الأمر الثلاثة: إمّا ضرورة السلب في البعض،  
أو ضرورة الإيجاب، أو إيجاب دائم في  
البعض غير ضروري (مر، ت، ٨٢، ٦)

- الكلّية السالبة في الجهات فينبغي أن يكون  
السلب المطلق يتناول كل واحد واحد مما هو  
موصوف (سي، ب، ١١٩، ٥)

- عكس المخصوصة السالبة والكلّية السالبة  
كأنفسهما (و، م، ٢٣٣، ٢٣)

### كلية شرطية

- الكلّية الشرطية أن يكون التالي لازماً أو معانداً  
للمقدّم على جميع الأوضاع التي يمكن حصوله  
عليها، وهي الأوضاع التي يحصل بسبب  
إقتران الأمور التي يمكن إجتماعه معها (ن،  
ش، ١٧، ٣)

### كلية الشرطية

- كلّية الشرطية تعميم لزومها أو عنادها في جميع

الأحوال الممكنة إن كانت موجبة، وتعميم  
سلب لزومها أو عنادها في جميع تلك الأحوال  
إن كانت سالبة. معنى جزئيتها إثبات لزومها أو  
عنادها أو سلبها في بعض الأحوال من غير  
تعيين أصلاً، ومعنى إعمالها إثبات لزومها أو  
عنادها أو سلبها على وجه يحتمل التعميم في  
جميع الأحوال الممكنة والتخصيص ببعضها،  
ومعنى إيجابها إثبات اللزوم أو العناد، ومعنى  
سلبها رفع اللزوم أو العناد ولا عبرة بطرفي  
الشرطية موجبين كانا أو سلبين أو مختلفين  
(و، م، ٢٠٢، ١)

### كلية الكبرى

- اشتراط كلّية الكبرى أيضاً ليتأدى حكمها إلى  
الصغرى، فإنها إذا كانت جزئية فربما كان  
الأوسط أعمّ من الأصغر وكان الأكبر مقولاً  
على البعض الذي ليس بأصغر، فلا يلزم منه أن  
يوجد في البعض الذي هو الأصغر (سي، ب،  
١٤٣، ٩)

### كلية موجبة

- في عكس المطلقات فلنبيّن أنّ الكلّية الموجبة  
هل تنعكس؟ وكيف تنعكس؟ أكلّية موجبة أو  
جزئية؟ وهل تبقى مطلقة؟ أم لا تبقى مطلقة؟  
فنقول: إذا صدق قولنا كل ج ب فليس يلزم أن  
يكون كل ب ج. مثاله كل إنسان حيوان،  
وليس كل حيوان إنسان. وأيضاً نقول: كل  
إنسان مستيقظ، ولا نقول: كل مستيقظ إنسان.  
فليس يجب إذن للكلّية الموجبة عكس كلي  
موجب، فإنّه ربما كان المحمول أعمّ. وأما  
عكسها الجزئي فواجب، فإنّا إذا قلنا: كل ج  
ب لزم أن بعض ب ج. وقد جرت العادة في

مقتر (و، م، ١٧٧، ٢)

### كلية موجبة متصلة

- الكلية الموجبة المتصلة متى صدقت ومقدمها جزئياً صدقت وهو كلي، ومتى صدقت وتاليها كلي صدقت وهو جزئياً، والسالبة الجزئية على العكس، وأما الجزئية الموجبة فمتى صدقت وأحد طرفيها كلي صدقت وهو جزئياً، والسالبة الكلية على العكس (و، م، ٢٦٥، ٢٦)

### كلية موضوع

- الكلية الموضوع فلا تخلو إما أن يبين فيها كمية ما عليه الحكم أو لم يبين، فإن لم يبين سميت مهمله، وإن يبين فلا يخلو إما أن يكون الحكم على كله وتسمى محصورة كلية، أو على بعضه وتسمى محصورة جزئية (سي، ب، ١٠١، ١٥)

### كم

- أما الكم فمفصل، ومنه متصل. وأيضاً منه ما هو قائم من أجزاء فيه لها وضع بعضها عند بعض، ومنه من أجزاء ليس لها وضع. فالمتصل مثلاً هو: العدد والقول؛ والمتصل: الخط، والبسيط، والجسم، وأيضاً مما يُطيف بهذه الزمان والمكان (أ، م، ١٥، ١١)

- الكم أيضاً لا مُضاد له أصلاً. فأما في المفصلة فظاهر أنه ليس له مضاد أصلاً، كأنك قلت لذي الفراعين أو لذي الثلاث الأذرع أو للسطح، أو لشيء مما أشبه ذلك، فإنه ليس لها ضد أصلاً إلا أن يقول قائل: إن الكثير مضاد للقليل، أو الكبير للصغير، وليس شيء من هذه البتة كماً، لكنها من المضاف (أ، م، ١٨، ١١)

بيان هذا أن يقال: إنه إن لم يكن بعض ب ج فلا شيء من ب ج. وهذا مما يتعكس، فيكون ولا شيء من ج ب، وقد قلنا: كل ج ب، وهذا خلف. فهذا هو البيان المعتاد في هذا الباب (س، ق، ٨٨، ٩)

- الكلية الموجبة المطلقة لا تتعكس كليةً، فرئما كان المحمول أعم من الموضوع، فلا يتعكس مثل المحمول، ومثال هذا: كل إنسان مستيقظ، ولا تقول كل مستيقظ إنسان (مر، ت، ٨٩، ١٣)

- الكلية الموجبة هي ما أوجب فيها المحمول لكل الموضوع... والسالبة الكلية هي ما سُلب فيها المحمول عن كل الموضوع (ش، ق، ١٣٨، ٣)

- متى كانت الكلية هي الموجبة، وكانت ذات وسط، احتاجت في أن تبيّن بوسط إلى الشكل الأول ضرورة (ش، ب، ٤١٠، ١٤)

### كلية موجبة حقيقية

- الكلية الموجبة الحقيقية أعم من وجه من سائر المحصورات الخارجية ومثلها الجزئية السالبة الحقيقية فهما إذا أعم من جميع المحصورات الخارجية من وجه (و، م، ١٧٦، ٨)

- الكلية الموجبة الحقيقية أعم من وجه من الموجبة الجزئية الخارجية فهو ما مر في الكليتين الموجبتين. وأما كونها أعم من وجه من السالبتين الخارجيتين فلتنصير الجميع عند انتفاء الموضوع في الخارج مع صحة ثبوت المحمول له بتقدير الوجود، وصدقها بدون السالبتين عند وجود الموضوع وثبوت الحكم لجميع الأفراد الموجودة والمقدرة وبالعكس حيث لا يكون للموضوع فرد لا محقق ولا

- أحصَّ خواصَّ الكم أنه يُقال مساويًا وغير مساوٍ؛ ومثال ذلك الجئة: فقال مساوية وغير مساوية (أ، م، ١٠٢١)
- الكمّ هو كل شيء أمكن أن يُقدَّر جميعه بجزء منه مثل العدد والخط والبسيط والمُصنَّمت ومثل الزمان ومثل الألفاظ والأقاول (ف، م، ٣، ٩٣)
- الكمّ منه أيضًا ما قوامه من أجزاء فيه لها وضع بعضها عند بعض، ومنه ما قوامه من أجزاء ليس لها وضع بعضها عند بعض (ف، م، ٥، ٩٦)
- ما سبيله أن يُجابَّ به في «كم» يُسمونه بلفظة كم وبالكمية (ف، ح، ١٧، ٦٢)
- أمّا الكم فهو يوجب نسبة ما للكل إلى جزء أو أجزاء بالقرّة (س، م، ٥، ٨٥)
- إنَّ الكمّ منه مُصِل ومنه مُفصّل. ومن جهه أخرى إنَّ الكمّ منه ما لأجزائه وضع؛ ومنه ما ليس لأجزائه وضع؛ فتكون الكمية تنقسم قسمين متداخلين (س، م، ٤، ١١٦)
- إنَّ التجزئة تعرض للمقدار، بما هو مقدار، وإن كان فيه للمادة مشاركة؛ وفي العلوم نبيّن أن حصّة المادة في ذلك ما هي، والأمر الذي للكم بالذات من ذلك ما هو، فإنّ هذا لا يجب أن تشتمل به في علم المنطقيين؛ بل تعلم أن التجزئة التي معها حركة وافتراق في المكان غير التجزئة التي إنّما فيها تعيين الجزء فقط. فهذا الكلام كله إشارة بيّنًا إلى الكم المتصل (س، م، ١٤، ١١٨)
- لا تضاد في الكم. وكذلك ليس في طبيعته تَضَمُّف واشتداد ولا تَنْقُص وازدياد. ولست أعني بهذا أن كمية لا تكون أزيد وأنقص من كمية، ولكن أعني أن كمية لا تكون أشد وأزيد
- في أنها كمية من أخرى مشاركة لها، فلا ثلاثة أشد ثلاثية من ثلاثة، ولا أربعة من أربع، ولا خط بأشد خطية، أي أنه أشد في أنه ذو بعد واحد من خط آخر، وإن كان، من حيث المعنى الإضافي، أزيد منه، أعني الطول الإضافي (س، م، ١٤٢، ٥)
- المقدار بالذات هو كمّ (س، م، ٥، ٢٠٩)
- الكمّ وهو الشيء الذي يقبل لذاته المساواة واللامساواة والتجزئي، وبسببه يقبل غيره هذه الصفات، وبسببه يصير في الجسم شيء غير شيء (مر، ت، ١٦، ٢٩)
- الكمّ إمّا أن يكون متصلاً: وهو الذي يمكن أن يُفرض لأجزائه حدّ مشترك تتلاقى عنده تلك الأجزاء وتتحدّ به، كالثقطة للخط، لا أن تكون تلك الأجزاء بالفعل، بل على سبيل الفرض. وإما أن يكون منفصلاً لا يمكن أن يُفرض في أجزائه حدّ مشترك تتلاقى عنده الأجزاء وتتحدّ به، وذلك هو العدد (مر، ت، ١٨، ٢٩)
- إمّا أن يكون (الكم) منفصلاً لا يمكن أن يُفرض في أجزائه حدّ مشترك تتلاقى عنده الأجزاء وتتحدّ به، وذلك هو العدد (مر، ت، ٨، ٣٠)
- الألفاظ تابعة للأثار الثابتة في النفس، المُطابقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظ هي: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين ومنى والوضع وله وأن يفعل وأن يفعل (غ، ع، ٣، ٣١٣)
- الكم عَرَضٌ، وهو عبارة عن المعنى الذي يقبل التجزؤ، والمساواة والتفاوت، لذاته. فالساواة (والتفاوت) والتجزؤ من لواحق الكم؛ فإن لجقّ غيره فيواسطته، لا من حيث ذات ذلك الغير (غ، ع، ٦، ٣١٧)
- الكم هو ما يقبل التجزؤ، والمساواة،

- وهو الزمان والمكان (ش، م، ٦، ٢٩)
- الكمّ الذي هو متقوم من أجزاء لها وضع بعضها عدد بعض فهو الخطّ والسطح والجسم والمكان (ش، م، ٩، ٣٠)
- الأجناس الأول من أجناس الكمّ هي التي هي بالحقيقة وأزلاً كمّ، وما عداها مما تلحقه الكميّة فإنّما يقال فيه أنّه كمّ بالقرض وثابتاً (ش، م، ٢، ٣١)
- الكمّ موجود بذاته (ش، م، ١٦، ٣١)

## كم متصل

- الكمّ المتصل الذي لا وضع لأجزائه هو الزمان، والبيسط منه ما يخص الجسم وهو نهايته، ومنه ما هو غريب منه، منطبق على بسيطه الخاص، مُطبّق به من حوله، وهذا هو المكان على رأي أرسطوطاليس (ف، م، ١٣، ٩٧)
- المكان... هو من الكمّ المتصل، وذلك إما أن يكون بسيطاً غريباً منطبقاً على بسيطه الذي يخصّه، أو حجماً غريباً ينطبق على حجمه الذي يخصّه، وأما أي الرأيين هو الحق ففي العلم الطبيعي (ف، م، ٦، ٩٨)
- إنّ التجزئة تعرض للمقدار، بما هو مقدار، وإن كان فيه للمادة مشاركة؛ وفي العلوم نبيّن أن حصة المادة في ذلك ما هي، والأمر الذي للكمّ بالذات من ذلك ما هو، فإن هذا لا يجب أن تشغل به في علم المنطقيين؛ بل تعلم أن التجزئة التي معها حركة وافتراق في المكان غير التجزئة التي إنّما فيها تعيين الجزء فقط. فهذا الكلام كله إشارة متناً إلى الكمّ المتصل (س، م، ١٦، ١١٨)
- (الكمّ) المتصل فهو كل مقدار يوجد لأجزائه

- والفأوت لذاته وهو ينقسم إلى: الكمّ المتصل وهو كل مقدار يوجد لأجزائه حدّ مشترك يتلاقى عنده طرفاه كالنقطة للخط، والخط للسطح، والآن الفاصل للزمان الماضي والمستقبل. وإلى الكمّ المنفصل وهو الذي لا يوجد لأجزائه لا بالقوة ولا بالفعل شيء مشترك يتلاقى عنده طرفاه كالعدد (غ، ع، ١٤، ٣٧٣)
- الجوهر والكم والكيف والإضافة والأين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن يتفعل، فهذه هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة (سي، ب، ١، ٥٧)
- ما لم يوجد الكمّ في موضوعه لا يوجد الأين ومتى (سي، ب، ١٩، ٥٧)
- (الكم) يقبل لذاته المساواة واللامساواة والتجزّي، ويمكن فرض واحد فيه أو لبس فيه يُعدّه أو يُقدّره ويقبل غيره هذه الصفات بسببه، وله بالقسمة الأولى نوعان أحدهما المتصل، والآخر المنفصل (سي، ب، ٧، ٦١)
- الكمّ قد تقسمه قسمة أخرى إلى ذي وضع وغير ذي وضع (سي، ب، ٩، ٦٣)
- فصول الكمّ العظمى... الإنفصال والإتصال والوضع وعدم الوضع (ش، م، ٤، ٢٧)
- من خواصّ الكمّ... أنه ليس له ضدّ (ش، م، ١٤، ٢٧)
- من خواصّ الكمّ... ألا يقبل الأقلّ والأكثر (ش، م، ١٦، ٢٧)
- خاصّة الكمّ الحقيقية... هي التساوي واللاتساوي (ش، م، ١٩، ٢٧)
- (الكم) المتصل خمسة: الخطّ والبيسط والجسم وما يشتمل على الأجسام ويطلق بها

- (ف، م، ٦، ٩٥)
- (الكَم) ينقسم إلى: الكَم المتصل والمنفصل  
(غ، ع، ١٠، ٣١٧)
- المقيّم بقسمين متساويين يُخَمَل على الكَم المتصل والمنفصل (ش، ج، ١٢، ٥٨٥)
- كم منفصل**
- (الكَم) المنفصل هو الذي لا يمكن أن يوجد في وسطه شيء منه حدّ يجعل نهاية مشتركة لجزيئه اللذين يكتنفانه مثل العشرة، فإن الخمسة والخمسة اللتين هما جزأها ليس يُمكن أن يوجد بينهما شيء خارج عن أحدهما يجعل نهاية مشتركة تلتقي عندها أحادهما، كما يُمكن ذلك في الخط (ف، م، ١٤، ٩٥)
- الكَم المنفصل منه ما هو مؤلّف من آحاد وهو العدد، ومنه ما هو مؤلّف من حروف وهو اللفظ. فهذه الأنواع هي كَم بأنفسها وذواتها، وأما سائر ما يُجعل كما فإنه إنما يجعل في الكَم لا بذواتها بل لأجل هذه، وهي مثل الألوان والحركة ولاسيما النقلة والثقل والخفة وما أشبهها (ف، م، ٩، ٩٨)
- الكَم المنفصل فإنه كالسبعة التي لا يوجد لأجزائها حدّ مشترك؛ فإنك إذا جزأت السبعة إلى ثلاثة وأربعة، لم تجد بينهما طرفاً مشتركاً؛ فإنه لا طرف للأعداد إلا الوحدة؛ ولا توجد وحدة مشتركة بين الجزء الذي هو ثلاثة والجزء الذي هو أربعة؛ ولو وجدت وكانت من وحداتها لصارت الوحدات ستة وانتقص عدد السبعة؛ وإن كانت خارجة عنه كان ترتيب السبعة من ثمان وحدات (س، م، ١١٨، ١٧)
- إن (الكَم) المنفصل قوامه من متفرقات (س، م، ١٢٠، ١٧)
- حدّ مشترك يتلاقى عنده طرفاه. كالنقطة للخط  
(غ، ع، ١٢، ٣١٧)
- ظلّ قوم أن المكان نوع رابع للكَم المتصل الفارّ الذات زائد على السطح، وقد حدّره بأنه السطح الباطن للجسم الحاوي المماس للظاهر من الجسم المحوي. والداخل في هذا الحدّ هو السطح والباطن والحايي والمماس والظاهر والمحوي، وجميع هذا من المضاف سوى السطح، فكيفه إذن لكونه سطحاً (سي، ب، ٦، ٦٢)
- الكَم المتصل الذي ليس بقارّ الذات فلنضع أنه هو الزمان لا غير، وهو مقدار الحركة، والحدّ المشترك بين أجزائه المفروضة فيه هو الآن (سي، ب، ٩، ٦٢)
- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أمّا في الجوهر فكالأب والابن، وفي الكَم المتصل كالعظيم والصغير، وفي الكَم المنفصل كالكثير والقليل، وفي الكيف كالأحرّ والأبرد، وفي المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأين كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم والأحدث، وفي الوضع كالأشدّ انتصاباً وانحناءً، وفي الملك كالأكسى والأعرى، وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال كالأشدّ تسخناً وتقطّعاً (سي، ب، ٦٧، ٥)
- (الكَم) المتصل خمسة: الخط، والبيط، والجسم، وما يشتمل على الأجسام ويظيف بها وهو الزمان والمكان (ش، م، ٦، ٢٩)
- كم متصل ومنفصل**
- الكَم منه متصلٌ ومنه منفصلٌ، فالمتصل هو كل ما أمكن أن يُقرَض في وسطه حدّ ونهاية يلتزم عندها جزءاه اللذان عن جنبي الحد المفروض



(بالعرض)؛ وتكون كذلك بالعرض لا بالذات. وإنما يقال فيها ذلك بسبب مقارنتها للكميات التي هي كميات بالذات؛ فبعضها موضوعات لها؛ كالإنسان والفرس، حين يقال: إنسان طويل وقصير، وفرس طويل وقصير؛ وبعضها أعراض لا توجد إلا مع وجود الكميات؛ كالحركة فإنها لا توجد إلا بمقارنة من جسم متحرك لمسافة تكون الحركة فيها فتقدر بها، ولزمان تكون هي أيضًا فيه فتقدر به، وفي جسم متحرك تكون فيه فتقدر به؛ يقال: حركة طويلة، أي في مسافة طويلة أو في زمان طويل؛ وكذلك يقال: بياض عرض، أي في سطح عرضي (س، م، ١٣٠، ٤)

## كمية

- الأجناس العالية كلها عشرة: الجوهر والكمية والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضع وله وأن يفعل وأن يتفعل (ف، م، ٩٠، ١٦)

- الأشياء الموضوعية لأصناف الإضافة أمور داخلية تحت سائر الأجناس العالية، فقد تكون تحت الكمية، مثل الستة والثلاثة، فإن الستة ضعف الثلاثة والثلاثة نصف الستة. وقد تكون تحت الجوهر، مثل زيد وعمرو الموضوعين للأبوة والبنوة (ف، م، ١٠٤، ٥)

- أعلى جنس يوجد في الأنواع التي تعرفنا في مشار (مشار) إليه هو يسمى الكمية (ف، ح، ٧٢، ٧)

- إن كانت الكمية هي الجسمية التي تقارن المادة فتقوم الجسم جسمًا؛ فبالحرى أن تكون صورة مقومة للجواهر. والصورة جوهر؛ فالكمية إذن جوهر (س، م، ١١٢، ١٧)

- إن كان ما يقع فيه المساواة والتفاوت والتقدير

- (الكم) المنفصل: فهو الذي لا يوجد لأجزائه، لا بالقوة، ولا بالفعل شيء مشترك يتلاقى عنده طرفاه، كالعدد، والقول (غ، ع، ٣١٨، ١١)

- الكم المنفصل فهو الذي لا يمكن أن يفرض في أجزائه حد واحد مشترك بينها تتلاقى عنده وتتحد به، وهو العدد لا غير، كالسبعة فليس لأجزائها حد مشترك (سي، ب، ٦٢، ١٢)

- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أما في الجوهر فكالأب والابن، وفي الكم المتصل كالعظيم والصغير، وفي الكم المنفصل كالكثير والقليل، وفي الكيف كالأحر والأبرد، وفي المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأبن كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصابًا وانحناء، وفي الملك كالأكسى والأعرى، وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال كالأشد تسخّنًا وتقطعًا (سي، ب، ٦٧، ٥)

- أنواع الكم المنفصل بين من أمرها أنها غير متضادة (ش، م، ٢٣، ١٥)

- (الكم) المنفصل إثنان: العدد والقول (ش، م، ٢٩، ٦)

- الكم المنفصل هو الذي ليس يمكن فيه أنه نأخذ له حدًا مشتركًا متصل عنده أجزاؤه بعضها ببعض (ش، م، ٢٩، ٨)

## كميات

- إن الكيفيات والكميات أعراض... وأن كل واحد منها جنس بالحقيقة، لا لفظ مشكك، ولا دال على لازم غير مقوم (س، م، ٧، ١)

## كميات بالعرض

- قد تكون أشياء أخرى يقال لها إنها كميات

شيء، ونقول إن الكمية إنما يعرض لها الأمر لأنها في الشيء الذي عرض له الأمر (س، م، ٢٠٨، ٤)

- الكمية والكيفية نفهم معناه ولا نفهم غرضه بل نشك في غرضه، ولو كانا ذاتين لما أمكن فهم جزئي لهما إلا بعد فهمهما لذلك الجزئي (سي، ب، ٥٧، ١٤)

- أثقل من الكمية وليس كذلك، بل هو قوة محرّكة إلى أسفل (سي، ب، ٦٢، ٢٣)

- الكمية... هو السور (ش، ع، ١٠٥، ٥)

- «الكمية» تحوج تصوّرها للنفس إلى أن تعرف الجزء أو «القسمة» أو «المساواة» (ت، ر، ١، ٧٠، ٣)

- «المساواة» فإن «الكمية» أعرف منها عند العقل الصريح، لأن «المساواة» من الأعراض الخاصة بـ«الكمية» التي يجب أن تؤخذ في حدّها «الكمية»، فيقال «إن المساواة» هي «اتحاد في الكمية» (ت، ر، ١، ٧٠، ٥)

### كمية القضية

- السلب والإيجاب يُسمى كل واحد منهما كيفية القضية، وما يدلّ عليه السور من بعض أو كل يُسمى كمة القضية (ف، ق، ١٤، ١٠)

### كن

- الرّجل الذي يريد البناء إنما أول تفكيره ما يريد من الكنّ، ثم يعلم أن ذلك الكنّ لا يكون إلا بسقف وحيطان، ثم يعلم أن الحيطان لا يكون إلا بأساس، ثم يعلم أن الأساس لا يكون إلا بطين وحجارة. فإذا فرغ من التفكير وصار إلى العمل، كان أول ما يضع يده فيه الطين الذي كان آخر تفكيره. وإذا فرغ من عمله، كان آخر

غير المعنى الذي به يصير الجسم جسمًا، فليست الصورة الجسميّة هي الجسميّة التي هي الكمية، بل الجسميّة التي هي الكمية التي هي عرض، هي جسميّة بمعنى آخر (س، م، ١١٥، ٥)

- إن من الكمية ما له وضع في أجزائه، ومنها ما ليس له وضع. والأجزاء التي لها وضع يجب أن يكون لها وجود قارّ بالفعل معًا ليكون لبعضها عند بعض وضع، وأيضًا إتصال، وأيضًا ترتيب يوقّعه ذلك تحت الإشارة أن كل واحد منها أين هو من صاحبه (س، م، ١٢٧، ٦)

- عوارض خاصّة للكمية؛ كالطول والقصر الذي بالقياس؛ مثل ما يقال: إن هذا الخط طويل والآخر ليس بطويل بل قصير، وإن كان كل خط طويلًا في نفسه بمعنى آخر، من حيث له بعد واحد (س، م، ١٣٠، ١١)

- إن الطول والعرض والعمق، من حيث لا إضافة فيها، هي من الكمية (س، م، ١٣٢، ٦)

- خواصّ الكمية: قال بعض المتقدّمين ما هذا معناه: إن للكمية خاصيتين أوليتين إحداهما أن الكمية تحتلّ التقدير؛ والأخرى أن الكمية لا مضاد لها. ثم إنّه قد يتولّد من هاتين الخاصيتين خاصيتان أخريان؛ فيتولّد من أنّ الكمية تحتلّ التقدير أنّه يقال مساوٍ وغير مساوٍ؛ ويتولّد من أنّه لا مداد له أنّه لا يقبل الأشدّ والأضعف (س، م، ١٣٤، ١٦)

- الكمية قد ذكّر لها ثلاث خواصّ حقيقيّة: وهي أنّها لذاتها لها جزء، ولذاتها تحتلّ التقدير، ولذاتها تقبل المساواة واللامساواة (س، م، ١٤٣، ٧)

- إن الكمية إنما يعرض لها الأمر عندما يكون في

في الأعيان، فإنه لو كان كذلك لما صَحَّ وجود شيء (مر، ت، ٣٣، ١١)

ما يصير إليه الكَنُّ الذي كان أول تفكيره (ق)، م، ٩، ٩

### ككون في المكان

- ليس الكون في المكان هو الكون في الأعيان، فإن كون الجوهر في الأعيان هو وجوده لا غير، وكذلك كون العَرَض في موضوعه هو بعينه وجوده فيه، ولو كان كون الجوهر في المكان هو وجوده بعينه لكان كونه في الزَّمان هو وجوده أيضًا، فكان لجوهر واحد وجودات كثيرة، فإذا قلنا زيد موجود في المكان فمعناه موجود له كونه في المكان (مر، ت، ٣٣، ٥)

### ككون وفساد

- الكون والفساد مع الإشتقاق؛ مثل أنه إن كان أن يتعلم هو نوع أن يتذكر، فإن يعلم هو نوع أن يذكر. وإن كان إنحل هو نوع إن فسد، فينحل نوع أن يفسد. وكذلك في الفواعل وغير ذلك؛ وهي للإتيات (س، ج، ١٧٩، ١٤)

- أنواع الحركة ستة: الكون ومقابله الفساد، والنمو ومقابله النقص، والإستحالة، والتغير في المكان وهو المسمى في لساننا نَقْلَةً (ش، م، ٧٣، ٣)

- الكونُ يضادُّ الفساد (ش، م، ٧٤، ٦)

- الكون إنما يكون من غير موجود إلى موجود، والفساد من موجود إلى غير موجود (ش، ع، ١٢٩، ٧)

### ككون ولا كون

- لا يمكن أن يوجد الأمران معًا، أعني الكون ولا كون (ش، ع، ٩٥، ٢٠)

- يكون كون الشيء، أو لا كونه ضرورة (ش، ع، ٩٦، ٧)

### كنهه

- (كنهه) أي بمجرد ذاتياته (ه، م، ٤٨، ٧)

### ككون

- إنَّ الكون شيء، ما مقولاً بالقياس إلى الكيفيّة الذي هو فصل المشابهة، ليس له وجود آخر غير هذا الذي بالقياس، ليس كالآب الذي له وجود أنه إنسان (س، ج، ٢٦٤، ٥)

- الكون... متتالي لا متصل (ش، ب، ٤٧٥، ١٢)

- قلنا الكون صالحًا للمقولة في جواب ما هو عارض، تأمل قوله (لكونها أمورًا إعتبارية) أي لكون الكليات أمورًا إعتبارية حصلت مفهوماتها المذكورة أولاً، ووضعت أسماؤها بإزائها كما صرح به الشيخ في الشفاء، فلا يكون لها حقايق غير تلك المفهومات (ه، م، ٤٣، ٢٧)

- (الكون في بعض الأوقات) يقابل (الدوام) إذا اعتُبر التوقيت (ط، ش، ٣٠٨، ٦)

### ككون في الأعيان

- ليس الكون في المكان هو الكون في الأعيان، فإن كون الجوهر في الأعيان هو وجوده لا غير، وكذلك كون العَرَض في موضوعه هو بعينه وجوده فيه، ولو كان كون الجوهر في المكان هو وجوده بعينه لكان كونه في الزَّمان هو وجوده أيضًا، فكان لجوهر واحد وجودات كثيرة، فإذا قلنا زيد موجود في المكان فمعناه موجود له كونه في المكان (مر، ت، ٣٣، ٦)

- ليس الكون في الأعيان هو ما يكون به الشيء

## كيف

وتلبسًا بالأخرى، فلك الأنواع من الكيفية تقبل الإشتداد والتنقص مثل الحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة (س، م، ٢٢١، ٣)

- الكيف وهو كل هيئة قارئة في جسم لا يوجب إعتبار وجودها فيه أن ينسب الجسم إلى خارج أو نسبة واقعة في أجزاء الزمان ولا بالجملة اعتبارًا يكون به ذا جزء، وذلك مثل البياض والسواد (مر، ت، ٣٠، ٤)

- الكيف: إما أن يكون مختصًا بالكم، كالتربيع بالسطح، لأنه عارض للسطح... وهو إما أن يكون محسوسًا يتأثر عنه الحواس: فالراشح منه كحلاوة العسل وصفرة الذهب يسمى كفيات انفعاليات، وما لا يكون راسخًا سُميت انفعالات، لسرعة تبدلها، مثل حمرة الحجل وصفرة الوجل؛ وإما أن يكون غير محسوس، وذلك إما أن يكون استعدادات يُتصور في النفس بالقياس إلى كمالات، فإن كان ذلك الاستعداد استعداد للمقاومة واللائعاع كالمصاحبة والصلابة، وإن كان استعدادًا لسرعة الأذعان والانفعال سُمي لا قوة طبيعية، مثل الممراسية واللين؛ وإما أن يكون في أنفسها كمالات لا يتصور أنها استعدادات لكمالات أخرى ويكون مع ذلك غير محسوسة بذاتها، فما كان منها ثابتًا سُمي ملكة، مثل العلم والصحة، وما كان سريع الزوال سُمي حالًا، مثل غضب الحليم ومرض المصباح (مر، ت، ٣٠، ١١)

الألفاظ تابعة للأثار الثابتة في النفس، المطابقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظ هي: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأبن ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن يفعل (غ، ع، ٣١٣، ٣)

- «الكيف» كقولك: أبيض، كاتب (أ، م، ٦، ٧)  
- قد يوجد أيضًا في الكيف مُضادة، مثال ذلك أن العدل ضد الجور وكذلك البياض والسواد وسائر ما أبه ذلك، وأيضًا ذوات الكيفية بها: مثال ذلك الجائر للعدل، والأبيض للأسود (أ، م، ٣٥، ٩)

- قد يقبل أيضًا الكيف الأكثر والأقل، فإنه يقال إن هذا أبيض بأكثر من غيره أو بأقل؛ وهذا عادل بأكثر من غيره أو بأقل (أ، م، ٣٦، ١)  
- ما سبيله أن يُجاب به في «كيف» يُستونه بلفظة كيف وبالكيفية (ف، ح، ٦٢، ١٦)

- قد نقول كيف وجود هذا المحمول في هذا الموضوع» نعني به أسالب هو أم موجب، وهو يشارك في هذا حرف «هل» (ف، ح، ١٩٩، ١٧)

- إذا سئل عن الذي أصفر للوجل، أنه كيف هو في هذه الحال، فقبل أصفر اللون، لم يكن الجواب كاذبًا؛ وإذا سئل عنه، أنه كيف هو مطلقًا، فلا يجاب في العادة بأنه أصفر إذا كان محمار الخلفة. والسبب في ذلك أن المحجب يستشعر أن السائل يسأله، أنه كيف هو في طبيعته الصحيحة، وفي حالة الأثرية، ويكون عنده أن السائل توسع فترك بعض ما يجب أن يتم به عبارته، فيجيبه حينئذ بما يجيبه. وإذا سأل مطلقًا أيضًا، أنه كيف زيد، وكان السؤال لا يقتضي زيادة إشعار، أو كان السؤال يوهم المحجب أنه يسأل عن حاله في الوقت، فلا يكذب، لو قال: مغموم أو محموم، وإن كان ذلك سريع الزوال (س، م، ١٩٩، ٤)

- أنواع من الكيف أعداد، يستحيل الموضوع من بعضها إلى بعض إنطلاقًا من كيفية منها،

(٦، ٤٦)

## كيف موافق

- إنَّ المشابهة مثلاً موافقة ما في الكيفيّة، والموافقة في الكيفيّة غير الكيف الموافق، فالكيف الموافق ليس هو إضافة، بل هو شيء ذو إضافة (س، م، ١٦٦، ١٠)

## كيف هو

- إن كان إذاً بيّين ما هو فهو بيّين أيضاً بقول واحد بعينه أنه موجود، وكيف هو، إذ كان الحدّ والبرهان يدلّان على شيء واحد. ومعنى ما هو الإنسان، ومعنى أنه موجود، مختلفان (أ، ب، ٥، ٤٢٣)

- جميع ما يُؤخذُ في جواب المسألة عن الشيء كيف هو قد يلبق أن يُستعمل في الجواب عن الأمر أي شيء هو (ف، أ، ٥٢، ١٤)

## كيفيات

- التي يقال (لها الكيفيات) بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية فإن أنواعها متضادة، يدخل أحد الضدين منهما في ما يُقال بقوة والآخر في ما يُقال بلا قوة. وذلك مثل الصلابة واللين، فإن الصلابة تحت القوة الطبيعية واللين تحت ما هو لا قوة طبيعية (ف، م، ١٠٠، ١)
- الكيفيات التي توجد في أنواع الكمية بما هي كمية، مثل الاستقامة والانحناء في الخط، والتحديد والتعريف في الخطوط المنحنية وفي التي تلتقي على غير استقامة (ف، م، ١٠٢، ٣)
- الأمور التي تُستعمل في إفادة الصبح وفي الجواب عن المسألة بكيف الشيء، فإنها تُسمى الكيفيات (ف، أ، ٥١، ١٦)

- الجوهر والكم والكيف والإضافة والابن ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن يفعل، فهذه هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة (سي، ب، ١٥٧)

- المضاف قد يعرض للمفولات كلها. أما في الجوهر فكالأب والابن، وفي الكم المتصل كالعظيم والصغير، وفي الكم المنفصل كالكثير والقليل، وفي الكيف كالأحر والأبرد، وفي المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الابن كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصاباً وانحناءً، وفي الملك كالأكسى والأعرى، وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال كالأشد تسخناً وتقطعاً (سي، ب، ٦٧، ٥)

- الكيف قد يُراد به الكيفيّة، وقد يُراد به ماله الكيفيّة (سي، ب، ١٦٨)

- الكيف إما أن يكون مختصاً بالكم من جهة ما هو كم، كالتربيع والتثلث والتدوير (سي، ب، ٦٨، ٦)

- (الكيف) إما أن لا يكون مختصاً به (الكم)، وهو إما أن يكون مُحسناً كالألوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة (سي، ب، ٦٨، ٩)

- الكيف لا يقال فيه مساوٍ ولا غير مساوٍ بل يقال شبيه وغير شبيه (ش، م، ٣٣، ١٥)

- ما... يختصّ بإسم المَلَكَة... هو الذي يُقال عليه الكيف في المشهور (ش، م، ٤٥، ٦)

- قد يوجد التضاد في الكيف لكن في بعضها... إذا كان أحد المتضادين في الكيف لزم أن يكون الضد الآخر في الكيف (ش، م، ٤٦، ٣)

- الكيف قد يقبل الأقل والأكثر (ش، م،

## كيفية انفعالية وانفعالات

- إنَّ الكيفيّة كيف يتقسم إلى الأمور الأربعة التي جعلت أنواعًا لها؛ فنقول: إنَّ الكيفيّة لا تخلو إما أن تكون بحيث يصدر عنها أفعال على نحو التشبيه والإخالة أو لا تكون. والذي يفعل فعله على سبيل التشبيه والإخالة فهو كالحار يجعل غيره حارًا، والذي لا يكون إما أن يكون متعلقًا بالكم من حيث هو كم أو لا يكون؛ والذي لا يكون متعلقًا بالكم؛ فإما أن يكون للأجسام من حيث هي أجسام طبيعية فقط أو لا يكون، بل يكون لها من حيث هي ذوات النفس، أو يكون للنفس، فالتى تلتئم ما بينها أفعال وانفعالات، هي التي تُسمى كيفية انفعالية وانفعالات؛ والتي تتعلق بالكم فهي كالأشكال وغيرها (س، م، ١٧٢، ١٣)

- إنَّ المعاني التي يدلُّ عليها هذان اللفظان (الكيفيات انفعالية والانفعالات)، هي معاني ثلاثة: معنى الكيفيّة التي تتفعل عنها الحواس ولها بقاء، ومعنى الكيفيّة التي تحدث عن انفعال في موضوعها ولها بقاء. وقد حُصر في لفظ واحد. ومعنى الكيفيّة التي لا ثبات لها (س، م، ١٩٣، ١)

- كيفيات انفعالية هي التي تكون قارة راسخة في الشيء، كحلاوة العسل، وسواد الغراب، وليس يقال لها إنها انفعاليات، لأنه يجب أن تكون ما هي فيه لا محالة قد انفعلت بها بل لأنها تتفعل عنها على النحو المذكور (س، م، ١٩٨، ٧)

- جنس... من الكيفية... يقال لها كيفية انفعالية وانفعالات (س، م، ٤٨، ١٨)

- قيل... كيفية انفعالية لا من قيل أنها حدثت في الأشياء المتصفة بها عن انفعال بل من قيل

- الكيفيات لما كانت منها ما يُفاد به الصيغ الخارجة عن ذات الشيء، ومنها ما يُفاد به معرفة صيغة ذات الشيء، صارت الكيفيات المفيدة صيغ ذوات الأشياء متى أُجذت في جواب أي شيء هو تفيده ما يتميز به الشيء في ذاته عن غيره (ف، أ، ٥٢، ١٧)

- إنَّ الكيفيات والكميات أعراض... وأن كل واحد منها جنس بالحقيقة، لا لفظ مشكك، ولا دال على لازم غير مقوم (س، م، ١٧، ١)

- إنَّ الكيفيات التي يتعلّق وجودها بالنفس منها ما يكون راسخًا في المتكيف بها رسوخًا لا يزول، أو يعسر زواله، وبالجملة لا يسهل زواله، ويُسمى ملكة؛ ومنها ما لا يكون راسخًا، بل يكون مذعنًا للزوال سهل الانتقال، فيُسمى حالاً (س، م، ١٨١، ٦)

- إنَّ الكيفيات السريعة الزوال صالحةٌ للدخول في جواب كيف (س، م، ١٩٩، ١٤)

- أنواع الكيفيات أربعة: أولها ما يختص بالكميات، وثانيها كيفيات انفعاليات وانفعالات، وثالثهما القوة واللا قوة، ورابعها الحال والملكة (مر، ت، ٣٢، ١٨)

- أنواع الكيفيات: أولها ما يختص بالكميات. وثانيها كيفيات انفعالية وانفعالات. وثالثها القوة واللا قوة. ورابعها الحال والملكة (سي، ب، ٦٩، ١٧)

- جميع هذه الأنواع (الكيفيات) يقع فيها التضاد والاشتداد والتقصص إلا النوع المختص منه بالكميات (سي، ب، ٦٩، ١٨)

- ذوات الكيفيات هي المدلول عليها بالأسماء الدالة على الكيفيات أنفسها وهي المُثُل الأول (ش، م، ٥٠، ٢٢)

المسألة عن شخص شخص كيف هو. واشترط في رسمها قولنا في الأشخاص ليفرق بينها وبين الفصول، لأن الفصولَ كِيفِيَّاتٌ أيضًا إذ كانت هيئات بها يُقال في الأنواع كيف هي (ف، م، ٩٩، ٤)

- تقسم الكيفية التي هي الجنس العالي إلى أربعة أجناس متوسطة: أولها المَلَكَة والحال، والثاني ما يُقال بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية، والثالث الكيفية الانفعالية والانفعالات، والرابع الكيفية التي هي في الكمية بما هي كمية (ف، م، ٩٩، ٧)

- إن كان يُعنى بالتكاثف مثل جمود الماء، فإنه في الكيفية (ف، م، ١٠٣، ١)

- التخلخل، إن كان مثل ذوبان الجمد، فإنه كِيفِيَّة (ف، م، ١٠٣، ٥)

- الإضافات قد تلحق أشياء كثيرة من أنواع الكيفية وأجناسها، فيتفق أن تكون التسمية التي لجئت ذلك النوع أو الجنس من الكيفية تسمية تدلُّ عليه من حيث هو مضاف، ولا يكون له اسم يدلُّ عليه من حيث هو كِيفِيَّة، فيجعل اسمه الدالُّ عليه من حيث هو مضاف هو بعينه اسمه الدالُّ عليه من حيث هو كِيفِيَّة، وتكون أسماء أنواع ذلك الجنس أسماء لا تدلُّ عليها من حيث هي مضافة أصلاً، بل تكون أسماء تدلُّ عليها من حيث هي كِيفِيَّات (ف، م، ١٠٨، ٢)

- إنَّ الكِيفِيَّة تقع على الأنواع التي تحتها وقوع الجنس، وأنها ليست إسمًا مشتركًا أو مشككًا أو متواطئًا، ولكنه مقومٌ لهاية ما تحته (س، م، ٧، ٤)

- إنَّ الكِيفِيَّة تقال باشتراك الإسم على أشياء تقع في مقولات مختلفة، فتسمى كل قوة وكل مبدأ فعلٍ وكل شيء يحلِّي شيئًا ويخصه كِيفِيَّة،

أنها تُحدِّث في حواسنا إنفعالاً (ش، م، ٤٨، ٢٣)

- يقال في عوارض النفس كِيفِيَّاتٌ إنفعالية لما كان منها بالطبع وثابتًا، وإنفعالاتٍ لما كان عارضًا ولم يكن للإنسان بالطبع والمزاج (ش، م، ٤٩، ٢٠)

### كيفية طبيعية

- إنَّ (الكِيفِيَّات) الطبيعية هي المتولدة بالطبع من داخل الموجودة دائنًا في الشيء الذي توجد فيه (س، م، ١٧٣، ٥)

### كيفية مقننة

- (الكِيفِيَّات) المقننة فهي التي تمامها من خارج ويمكن إطراحها؛ ولكن من المقننة الملكات والأحوال (س، م، ١٧٣، ٥)

### كيفية

- أُسِّمِيَّ بالكِيفِيَّة تلك التي لها يقال في الأشخاص: كيف هي (أ، م، ٢٩، ١٢)

- ذوات الكِيفِيَّة هي التي يقال بها على طريق المشتقة أسماؤها أو على طريق آخر منها كيف كان. فأمَّا في أكثرها أو في جميعها، إلا الشاذ منها، فإنما يقال على طريق المشتقة أسماؤها، مثال ذلك: من البياض - أبيض، ومن البلاغة - بليغ، ومن العدالة - عدلٌ، وكذلك في سائرها (أ، م، ٣٤، ٧)

- الأجناسُ العالِيَّة كلها عشرة: الجوهر والكمية والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضع ولهُ أن يفعل وأن يفعل (ف، م، ٩٠، ١٦)

- الكِيفِيَّة هي بالجملة الهيئات التي بها يُقال في الأشخاص كيف هي، وهي التي بها يُجاب في

- ولو كان كميةً أو غير ذلك، وذلك باشتراك الاسم. وليست المقولة إلاً واحدًا من معاني الاسم المشترك التي سنوضح أن ذلك المعنى من شرطه أن يكون منقوّمًا بموضوعه (س، م، ٤٧، ١٤)
- كل هيئة لا توجب قسمةً بوجوده من الوجوه في تصوّره ولا توجب في ذلك نسبةً إلى خارج فهو كيفية (س، م، ٨٥، ٨)
- أما الكيفية فقد جرت العادة بأن تعرّف نحوين من التعريف: أحدهما أن يقال: إن الكيفية ما به يقال على الأشخاص إنها كيف هي، والآخر أن يقال: إن الكيفية ما به يقال للأشياء إنها شبيهة وغير شبيهة (س، م، ١٦٧، ٦)
- يقول (البعض): أما الوضع؛ فهو من حيث يصلح أن يكون جوابًا عن سؤال كيف، فهو كيفية؛ ومن حيث هو حال لجوهر ذي أجزاء كذا، فهو وضع. فإن قال ذلك، لم نضايقه بأن نقول له: إن هذا لا يمكن، ولم نؤاخذه بما سلف ذكره؛ ولكننا نوجب عليه أن يجعل الوضع نوعًا من الكيفية فإنّ الجهة التي هو بها وضع لا تجعله بحيث لا يصلح أن يكون جوابًا عن سؤال: كيف الشيء؟ بل تمدّه لذلك؛ فلا يكون هذا كاعتبارين متباينين يصير بهما الشيء في مقولتين؛ بل كاعتبارين أحدهما يقال على الآخر، وهو أعظم منه (س، م، ١٦٨، ٧)
- معنى السؤال بكيفية وكيف أشهر من الكيفية؛ فإن إسم الكيفية إشتق من إسم الكيف (س، م، ١٧١، ٩)
- إن الكيفية هي كلّ هيئة قارة في الموصوف بها، لا توجب تقديره أو لا تقتضيه، ويصلح تصوّرها من غير أن يحوج فيها إلى إلتفات إلى نسبة تكون إلى غير تلك الهيئة. وهذا أيضًا
- ضرب من البيان متعلّق بأن يثبت شيء، ثم يعرف بسلوب أمور عنه (س، م، ١٧١، ١٧)
- إن الكيفية كيف يتقسم إلى الأمور الأربعة التي جعلت أنواعًا لها؛ فنقول: إن الكيفية لا تخلو إمّا أن تكون بحيث يصدر عنها أفعال على نحو التشبيه والإخالة أو لا تكون. والذي يفعل فعله على سبيل التشبيه والإخالة فهو كالحار يجعل غيره حارًا، والذي لا يكون إمّا أن يكون متعلقًا بالكمّ من حيث هو كمّ أو لا يكون؛ والذي لا يكون متعلقًا بالكم؛ فلما أن يكون للأجسام من حيث هي أجسام طبيعية فقط أو لا يكون، بل يكون لها من حيث هي ذوات النفس، أو يكون للنفس، فالتى تلتصم ما بينها أفعال وإنفعالات، هي التي تُسمى كيفيات إنفعالية وإنفعالات؛ والتي تتعلّق بالكمّ فهي كالأشكال وغيرها (س، م، ١٧٢، ٦)
- نقول: إن الكيفية إمّا أن تكون متعلقةً بوجود النفس أو لا تكون؛ والتي لا تكون فلما أن تتعلّق بالكمية أو لا تتعلّق، والتي لا تتعلّق إمّا أن تكون هويتها أنها إستعداد، وإمّا أن تكون هويتها أنها فعل، وإن عرض لها أن تكون إستعدادًا (س، م، ١٧٢، ١٦)
- قسمة أخرى للكيفية؛ فإنهم يقولون: إن الكيفية إمّا أن تظهر في النفس وإمّا في البدن (س، م، ١٧٣، ١٠)
- الملكة كيفية راسخة (س، م، ١٨٣، ١١)
- الحال هي كيفية سريعة الزوال (س، م، ١٨٣، ١١)
- أما الإنفعالات فيهم ظاهر ما يقال فيها أنّها ليست كيفيات، كأن الصفرة إذا لم تستقر زمانًا طويلاً لم تكن من مقولة الكيفية، لا لأنها إصفرار، أي أخذ إلى الصفرة، فإن الإصفرار

- ولو كان كميةً أو غير ذلك، وذلك باشتراك الاسم. وليست المقولة إلاً واحدًا من معاني الاسم المشترك التي سنوضح أن ذلك المعنى من شرطه أن يكون منقوّمًا بموضوعه (س، م، ٤٧، ١٤)
- كل هيئة لا توجب قسمةً بوجوده من الوجوه في تصوّره ولا توجب في ذلك نسبةً إلى خارج فهو كيفية (س، م، ٨٥، ٨)
- أما الكيفية فقد جرت العادة بأن تعرّف نحوين من التعريف: أحدهما أن يقال: إن الكيفية ما به يقال على الأشخاص إنها كيف هي، والآخر أن يقال: إن الكيفية ما به يقال للأشياء إنها شبيهة وغير شبيهة (س، م، ١٦٧، ٦)
- يقول (البعض): أما الوضع؛ فهو من حيث يصلح أن يكون جوابًا عن سؤال كيف، فهو كيفية؛ ومن حيث هو حال لجوهر ذي أجزاء كذا، فهو وضع. فإن قال ذلك، لم نضايقه بأن نقول له: إن هذا لا يمكن، ولم نؤاخذه بما سلف ذكره؛ ولكننا نوجب عليه أن يجعل الوضع نوعًا من الكيفية فإنّ الجهة التي هو بها وضع لا تجعله بحيث لا يصلح أن يكون جوابًا عن سؤال: كيف الشيء؟ بل تمدّه لذلك؛ فلا يكون هذا كاعتبارين متباينين يصير بهما الشيء في مقولتين؛ بل كاعتبارين أحدهما يقال على الآخر، وهو أعظم منه (س، م، ١٦٨، ٧)
- معنى السؤال بكيفية وكيف أشهر من الكيفية؛ فإن إسم الكيفية إشتق من إسم الكيف (س، م، ١٧١، ٩)
- إن الكيفية هي كلّ هيئة قارة في الموصوف بها، لا توجب تقديره أو لا تقتضيه، ويصلح تصوّرها من غير أن يحوج فيها إلى إلتفات إلى نسبة تكون إلى غير تلك الهيئة. وهذا أيضًا



للشيء بأي شيء هو (غ، ع، ٣١٩، ١)  
هي (الكيفية) عبارة عن كل هيئة قارة في الجسم  
لا يُوجب اعتبار وجودها فيه نسبة للجسم إلى  
خارج. ولا نسبة واقعة في أجزائه. وهذان  
الفصلان للإحتراز عن (الإضافة) والوضع  
(غ، ع، ٣١٩، ٥)

- الكيفية تنقسم: إلى ما يختص بالكم من جهة ما  
هو كم، كالترتيب (السطح) و(الإستقامة)  
(للخط). وأمّا الذي لا يختص بالكم  
فينقسم: إلى المحسوس وغير المحسوس  
(غ، ع، ٣١٩، ٨)

- الكيفية هي كل هيئة قارة في الجسم لا يُوجب  
إعتبار وجودها فيه نسبة للجسم إلى خارج، ولا  
نسبة واقعة في أجزائه (غ، ع، ٣٧٣، ٢٢)

- الكمية والكيفية نفهم معناه ولا نفهم عرّضته بل  
نشك في عرضيته، ولو كانا ذاتين لما أمكن  
فهم جزئيّ لهما إلا بعد فهمهما لذلك الجزئيّ  
(سي، ب، ٥٧، ١٤)

- الكيف قد يُراد به الكيفية، وقد يُراد به ماله  
الكيفية (سي، ب، ٦٨، ١)

- الكيفية هي كل هيئة قارة لا يوجب تصوّرها  
تصوّر شيء خارج عنها وعن حاملها، ولا  
قسمة ولا نسبة في أجزاء حاملها، فتفارق  
الزمان ومقولة أن يفعل وأن يفعل بأنّها هيئة  
قارة، وتفارق المضاف والأين ومتى والملك  
بأنها لا توجب نسبة إلى شيء خارج، وتفارق  
الكمّ بأنّها لا توجب قسمة، والوضع بأنّها لا  
توجب نسبة واقعة في أجزاء حاملها (سي، ب،  
١، ٦٨)

- أسميّ الكيفية الهيئات التي بها يُستل في  
الأشخاص كيف هي، وهذه الكيفيات تقال  
على أجناس أوّل مختلفة (ش، م، ٤٧، ٣)

لو توهمناه تطول مدته، لم يكن أيضًا كيفةً، بل  
ربّما أدى إلى كيفةً تحدث في آخرها، وعندما  
ينتهي إليها يفنى الإصفرار ويقف؛ إنّما  
الإصفرار من مقولة أن يفعل (س، م،  
٨، ١٩٢)

- أمّا الجنس الرابع (من الكيفية)،... المشهور  
من أنواعه ثلاثة أصناف: الشكل، وما لبس  
بشكل، وما هو حاصل من شكل وغير شكل  
(س، م، ٢٠٥، ٦)

- أمّا لغة العرب والفرس فيشتق إسم المكيف  
فيهما دائماً من إسم الكيفة؛ لكنه قد جرت  
العادة في بعض اللغات، أو في اليونانية  
وحدها، بأن لا يشتق ذلك عن بعض  
الكيفيات، بل يفرد للمتكيف إسم (س، م،  
١٢، ٢١٨)

- إنّ الكيفة التي تقال لها شجاعة، والأخرى  
التي يقال لها جبن، لا يتضادان في جوهرهما؛  
بل قد علمت أنّ الشجاعة إنّما تضاد الجبن من  
جهة عارض لكل واحد منهما لما اقترن بهما  
سُمي أحدهما شجاعةً والأخر جبنًا، وأنها لا  
تضاد ذلك من حيث طبيعتها نفسها شيئًا، بل  
طبيعتها وسط (س، م، ٢٦٢، ١٥)

- فصول الكيف،... قد تكون كينًا، على ما  
علمت. وربّما كانت الكيفة فصلًا، ولكن  
لمقولة أخرى غير الجوهر (س، ج، ٦٩، ١٥)  
قولك في الكيفة معنى مقول الماهية بالقياس  
إلى الكيفة. وهذا من الواجب إذا كانت  
الإضافة مقولة على حدّه (س، ج، ٢٦٣، ١٤)

- المعنى بها (الكيفية) الهيئات التي بها يُجاب  
عن سؤال المسائل عن آحاد الأشخاص، إذا  
قال: كيف هو؟ واحترازنا بالأشخاص عن  
الفصول؛ فإن ذلك يُذكر في السؤال عن المميّز

## كيفية القضية

- السلب والإيجاب يُسمى كل واحد منهما كيفية القضية، وما يدل عليه السور من بعض أو كل يُسمى كمية القضية (ف، ق، ١٤، ٩)

## كيفية النسبة

- تُسمى كيفية النسبة بالضرورة أو بالدوام مطلقين أو مقيدتين بغير المحمول أو بمقابلتهما كذلك مادة، ويُسمى اللفظ الدال عليها جهة (و، م، ٣٣، ١٣٦)
- أنواع كيفية النسبة كلها منحصرة في الضرورة ومقابلها أو الدوام ومقابلها فأحدهما يكفي في الحصر إذ كل معقول فهو منحصر بين الشيء ومقابلته إذ لا واسطة بين التقيضين (و، م، ٨، ١٤٥)

- الكيفية... تُسمى مَلَكة وحالاً (ش، م، ٦، ٤٧)
- الكيفية يقال بذاتها (ش، ج، ١، ٦٢٨)
- الكيفية ليست من المضاف (ش، ج، ١٧، ٦٢٨)

## كيفية انفعالية

- إسم الكيفية الإنفعالية يقال على بعض أنواعها، لأنها تحدث من إنفعال مثل الصفرة التي تتبع المزاج الحاد المستحكم في الكبد، ويقال على بعضها لأنه يحدث منه إنفعال لا في كل شيء بل في الحواس (س، م، ٣، ١٩٢)
- كل كيفية بطيئة الزوال عن المتكيف بها تُسمى كيفية إنفعالية (س، م، ١، ٢٠٠)
- ما كان من... العوارض ثابتاً عسير الزوال... يُسمى كيفية إنفعالية (ش، م، ١٢، ٤٩)

# ل

الإستقبالي والأول أعمّ ثم الثاني والثالث  
أخصّص من الرابع. ومن شرط في إمكان الوجود  
في الإستقبال العدم في الحال وبالعكس مع أنّ  
ممكّن الوجود هو ممكّن العدم فقد شرط  
بالوجود والعدم في الحال (م، ط، ١٤٧، ١٩)

لا نهاية

- وجود ما لا نهاية له غير ممكّن أن يخرج إلى  
الفعل (ش، ب، ٤٣٠، ١)

لا ينعكس

- معنى قولنا: إن كذا لا ينعكس، أي ليس يلزم  
عكسه، لا أنّه لا ينعكس في مادة من المواد.  
فبين من هذا أن السالب الكلّي المطلق الحقيقي  
لا ينعكس (س، ق، ٨٢، ٩)

لاجل الشيء

يلزمُ ضرورةً أن يكونَ الذي لأجله الشيء يتأخّر  
بالزمان عن الشيء وأن يتقدّمه الشيء، بالزمان  
(ف، ح، ١٢٩، ١٢)

لاجل مانا

- «عن مانا» وجوده يُطلَبُ به الفاعل والمادة. و  
«لماذا» وجوده يُطلَبُ به الغرض والغاية التي  
لأجلها وجوده وهي أيضاً «لأجل مانا» وجوده  
على حسب الأنحاء التي يُقالُ عليها «لأجل  
مانا» وجوده (ف، ح، ٢٠٦، ٢)

لاحق

- اللاحق يغلط بنحوين من الغلط: أحدهما أنه  
يُوهم عكسه في الحمل، والثاني أنه يوهم  
صدق عكس نقيضه (ف، س، ١٤٣، ١٨)

لا

- ليس قولنا «لا إنسان» يدلّ في الألسنة التي  
تُسْتَعْمَلُ فيها أمثال هذه الأسماء على ما يدلّ  
عليه قولنا ليس بإنسان (ش، ع، ١٠٨، ١٧)  
- يدلّ قولنا «لا إنسان» على عدم الإنسانية،  
وقولنا «لا صحّ» على عدم الصحة (ش، ع،  
١٠٨، ٢٤)  
- قولنا «لا إنسان»... ليس هو صادقاً ولا كاذباً  
(ش، ع، ١٠٩، ١)

- قولنا «لا إنسان» لا يدلّ على صدق أو كذب إذ  
كان ليس يدلّ على وجود محضّل وإنما يدلّ  
على وجود غير محضّل (ش، ع، ١٠٩، ٣)

لا ضرورة وامكان

- اللا ضرورة هو الإمكان وهو أربعة: الأول  
الإمكان العامّي وهو سلب الضرورة المطلقة  
عن أحد طرفي الوجود والعدم وهو المخالف  
للحكم وهو المستعمل عند الجمهور. الثاني  
الإمكان الخاصّي وهو سلبها عن الطرفين  
جميعاً وهو المستعمل عند الحكماء، والمواد  
بحسبه ثلث مادة الوجود والإمكان والإمتناع،  
ولا يمتنع تسمية الأول عامّاً والثاني خاصّاً  
لكون الأول عامّاً والثاني خاصّاً. الثالث  
الإمكان الأخصّ وهو سلب الضرورة المطلقة  
والوصفيّة والوقتيّة عن الطرفين. الرابع الإمكان

اللازمُ عنه ولا يخلو ولا في وقت من الأوقات  
منه (ف، م، ١٢٧، ١)

- اللازمُ منهما (الشيطان اللذان لا يتكافأ في لزوم الوجود) يُقالُ إنه متقدمٌ للذي عنه لزوم، متى لم يكن الذي عنه لزوم سبباً لوجود اللازم، والذي عنه لزوم هو المتأخرُ بالطبع، مثل الإنسان والحيوان (ف، م، ١٢٩، ٩)

إنَّ اللازم عن الشيء ربما كان سبباً لوجود ذلك الشيء، مثل المني والبياني والمكتوب والكاتب (ف، ق، ١٠٤، ١٥)

- أما إعتبارات اللازم المحمول واللازم التالي فيجب أن لا تغلط فتجعل الملزوم لازماً، واللازم ملزوماً، فحينئذ لا يمكن أن يقع لنا غلط حين لا نتوهم الإنكاس. وهذا الباب على صفتين: إما على سبيل الإستقامة، وإما على سبيل عكس النقيض ومقابلة الوضع؛ فإنه تارة إذا قيل: كل خريف حار، ظنَّ أنه يصحُّ معه أن كل حارٍ خريف، وقع منه التضليل؛ وتارة إذا قيل: كل متكوّن له مبدأ، يظنُّ أنّ ما ليس بمتكوّن ليس له مبدأ، ويعرض ما عرض لماليوس حين حكم من هذا أن جرم العالم غير متكوّن، فهو غير متناه. وذلك الغلط، بل اللزوم - كما علمت - بالعكس (س، س، ١٠٣، ٣)

- لما كان المقومُ يسمّى ذاتياً، فما ليس بمقومٍ - لازماً كان، أو مفارقاً - فقد يسمّى عرضياً ومنه ما يسمّى عرضاً (س، أ، ٢١٣، ١٠)

اللازم هو الذي لا بدّ من أن يوصف الشيء بعد تحقق ذاته، على أنّه تابع لذاته، لا على أنّه داخل في حقيقة ذاته (س، ش، ١٤، ١)

- يشترك المقومُ واللازم في أنّ كل واحد منهما لا يفارق الشيء (س، ش، ١٤، ٥)

- إنَّ الوجود بالفعل في الأعيان لا في موضوع ليس مقوماً لماهيّة زيد ولا لشيءٍ من الجواهر؛ بل هو أمر يلحق لحوق الموجود الذي هو لاحق لماهيّة الأشياء، كما علمت؛ فليس هذا جنساً، بل الأوّل (س، م، ٩٣، ٢)

لاحق عام وخاص

- اللاحق العامّ والخاصّ: إنَّ كل معنى لا يقوّم الشيء، وهو قد يوجد له ولغيره، فإنه قد جرت العادة بأن يسمّى عرضاً عاماً سواء كان لازماً أو مفارقاً. وكل ما كان فيما لا يقوّم، ولا يوجد إلا للشيء، فقد جرت العادة بأن يُسمّى خاصّةً سواء كان لكله أو بعضه، ولازماً أو مفارقاً (س، ش، ٢٠، ١)

لاحق كلي

- ليس اللاحق الكليّ ما يلحق بكليّته للموضوع، بل ما يلحق كليّة الموضوع (س، ق، ٤٤٨، ١٦)

لازم

- اللازم قد يكون لازماً بالعرض، مثل ما نقول إن جاء زيد إنصرف عمرو، إذا اتفق أن وجد ذلك في حين ما، فإن انصراف عمرو لازم لمجيء زيد لكنه بالعرض. وقد يكون بالذات، واللازم بالذات قد يكون لازماً على الأكثر، كقولنا إذا طلعت الشّمسُ العبور بالغداه اشتدَّ الحرّ وانقطعت الأمطار، فإن ذلك لازمٌ لطلوع الشّمسِ بالذات لكن على الأكثر. وقد يكون لازماً باضطرار وهو الدائم اللزوم الذي لا يُمكن أن يفارق الشيء الذي بوجوده وُجد. وهو أن يكون في أي وقت وُجد الشيء وُجد

- يشترك اللازم والعارض في أنّ كل واحد منهما خارج عن حقيقة الشيء، لاحق بعدها (س، ش، ١٤، ٦)
- مثال اللازم كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين، وخواص أخرى من النسبة له إلى أشياء غير متناهية هي غير متناهية لا يجوز أن تكون شروطًا في ماهيته، لأنها غير متناهية، مثل كونها نصفًا من مربع وثلاثًا من آخر وربعمًا من آخر، وكذلك أشياء أخرى من أحوال المثلث لا نهاية لها (س، ش، ١٤، ٨)
- كل لازم فإما أعمّ مثل كون مربعة فردًا للثلاثة سواء كان بوساطة لازم أعمّ كالفردية أو بغير وساطته. وإما مساو مثل لزوم كون مربعة تسعة للثلاثة (س، ش، ١٨، ١٦)
- اللازم الذي هو القسيمة فهو أن يكون المعنى العام يلزمه أن يكون في تحصيله أحد الأقسام لا بد منها، مثل الفرد يلزمه أن يكون إما ثلاثة وإما خمسة، ذاهبًا إلى غير نهاية، أو واقفًا عند نهاية. وبعض أنحاء القسيمة اللازمة يكون أوليًا، وبعضه غير أولي (س، ش، ١٨، ٢٢)
- اللازم من القياس يُسمى بعد لزومه نتيجة (غ، م، ٢٧، ٨)
- كل ما يلزم، ولا يرتفع في الوجود، إن أمكن أن يرتفع بالوهم والتقدير، وبقي الشيء معه مفهومًا، فهو (لازم) (غ، ع، ٩٦، ١)
- إن كان لا يُفارق (ذات الشيء والمعنى) أصلًا، كلاكون الزوايا من المثلث، مساوية لقائمتين فهو لازم (غ، ع، ٩٧، ١٢)
- إذا شرطنا أن تكون الفصول كلها ذاتية، واللازم الذي لا يُفارق في الوجود والوهم، مشتبه بالذاتي غاية الإشتباه، ودرُك ذلك من أغمض الأمور (غ، ع، ٢٨١، ١١)
- اللازم هو ما يلزم الشيء. ولا يُفارقة من غير أن يكون داخلًا في مفهومه وحقيقته (غ، ع، ٣٧٤، ١)
- اللازم فما لا يُفارق الذات البتة ولكن فهم الحقيقة والماهية غير موقوف عليه كوقوع الظل لشخص الفرس والنبات والشجر عند طلوع الشمس (غ، ص، ١٣، ١٣)
- لنسم القضية الأولى (في نمط التلازم) المقدم ولنسم القضية الثانية اللازم والتابع (غ، ص، ٤٠، ١٧)
- اللازم إما أن يلزم الشيء في ماهيته أو لأمر من خارج (سي، ب، ٣٨، ٢١)
- اللازم إما أن لا يكون مذکورًا هو ولا نقيضه في القياس بالفعل بل بالقوة، ويُسمى مثل هذا القياس إقترايًا (سي، ب، ١٤١، ٢٢)
- قوة عكس اللازم قوة عكس المقدم (ش، ق، ٣٠١، ٤)
- اللازم هاهنا هو المحمول الخارج عن الموضوع الذي لا ينفك الموضوع عنه في حال عن الأحوال، بسبب من شأنه أن يكون معلومًا (ط، ش، ٢٠٦، ١٠)
- المحمولات الخارجية: إما أن تلحق الموضوع، لا بالقياس إلى شيء خارج عنه، بل بقياس بعض أجزائه إلى بعض، كالمستقيم للخط؛ أو بقياس الموضوع إلى ما فيه، كالضحك والأبيض للإنسان؛ فإنهما يحملان عليه؛ لأجل وجود الضحك والبياض فيه. وإما أن يلحقه بالقياس إلى شيء خارج عنه، كنصف الإثنين الذي يحمل على الواحد بقياسه إلى الإثنين فإنه مهما قيس إلى الثلاثة، صارت نصفية ثلاثية، ومساوي الزوايا لقائمتين، محمول على المثلث قد لحقه بقياس زواياه

- إلى قائمتين، فهو من الصنف الثاني. وجميع ذلك، إما أن يلحق الموضوع لحوقاً واجباً، أو ممكناً. والأول: هو اللازم. والثاني: ما عداه، سواء لحقه إتفاقاً، أو لحقه لحوقاً غير دائم (ط، ش، ٢٠٧، ٤)
- إنَّ اللازم لا يكون شيئاً مطلقاً، بل شيئاً يكون شيئاً عند حضور الوسط فقط (ط، ش، ٢٠٩، ٢٢)
- اللازم إما للوجود وإما للماهية وإما بوسط أو بغيره (م، ط، ٦٥، ٧)
- كل لازم قريب بين الثبوت للملزوم بمعنى أن تصوّرهما يكفي في الجزم بنسبته إليه وإلا لاحتاج إلى وسط، وغير القريب غير بين وإلا لم يكن بوسط (م، ط، ٦٧، ١)
- اللازم قد يكون لازماً للوجود كالسواد للحشي، وقد يكون لازماً للماهية، وهو إما بين وهو الذي يكون تصوّره مع تصوّر ملزومه كافياً في جزم الذهن باللزوم بينهما كالانقسام بمساويين للأربعة، وإما غير بين وهو الذي يفترق جزم الذهن باللزوم بينهما إلى وسط كساوي الزوايا القائمتين للمثلث (ن، ش، ٢٠، ٦)
- يقال البين على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه تصوّره الأول أعم (ن، ش، ٧، ٢)
- «اللازم» الذي لا يُفارق في الوجود والوهم يشبهه «الذاتي» غاية الاشتباه بكلام صحيح، بل ليس بينهما في الحقيقة فرق إلا بمجرد الوضع والاصطلاح (ت، ر، ١، ٥٠، ١٤)
- ليس بين ما سمّوه «المنطقيون» «ذاتياً» وما سمّوه «لازماً» للماهية في الوجود والذهن فرق حقيقي في الخارج (ت، ر، ١، ٥٠، ٢٠)
- «الملزوم» قد يكون أخص من «اللازم»، كما أنّ «اللازم» قد يكون أعم من «الملزوم» (ت،
- ١، ١٠١، ١٢)
- اللازم إمّا هو «النتيجة»، وهي قضية، وخبر، وجملة تامة؛ ليست مفرداً (ت، ر، ١١، ١٧٥)
- ملزوم الملزوم ملزوم، ولازم اللازم لازم. فالحكم لازم من لوازم الدليل، لكن لم يعرف لزومه إياه إلا بوسط بينهما، والوسط ما يفرض بقولك «لأنه» (ت، ر، ١، ١٩٢، ١٢)
- إذا كان المدلول لازماً للدليل فمعلوم أنّ اللازم إمّا أن يكون مساوياً للملزوم، وإمّا أن يكون أعمّ منه. فالدليل إمّا أن يكون مساوياً للحكم المدلول في العموم والخصوص، وإمّا أن يكون أخصّ منه، لا يكون الدليل أعمّ منه (ت، ر، ١، ٢٠٢، ٢٧)
- الدليل ملزوم للمدلول عليه، والمدلول لازم للدليل (ت، ر، ٢، ٨، ٧)
- من عرف أنّ هذا لازم لهذا استدلال بالملزوم على اللازم، وإن لم يذكر لفظ «اللزوم» ولا تصوّر معنى هذا اللفظ (ت، ر، ٢، ٩، ٢٣)
- اللازم للموجود الخارجي لازم للحقيقة الخارجية (ت، ر، ٢، ١٠٤، ١٦)
- اللازم البين ما ثبت للموصوف بلا وسط في نفس الأمر، واللازم غير البين ما كان ثبوته بوسط في نفس الأمر (ت، ر، ٢، ١٣٦، ١٩)
- لا يفرق في هذا (الدليل والمعلّة) بين لازم ولازم، ولا يقال: «من اللوازم ما يلزم بوسط، فلا يمكن العلم به إلا بعد ذلك الوسط»، بل يمكن الاستدلال به عليه كما يمكن الاستدلال بكلّ ملزوم على لازمه (ت، ر، ٢، ١٣٧، ١٢)
- متى تصوّر الملزوم تصوّراً تاماً يحصل به تصوّر الملزوم حصل معه العلم بأنّ هذا لازم. وإن لم يحصل هذا التصوّر لم يجب العلم باللازم في

لازم، غير ذاتي (غ، ع، ٩٦، ٩)

لازم غير مقوم

- اللازم غير المقوم ويخصّ بإسم اللازم وإن كان المقوم أيضًا لازمًا فهو الذي يصحب الماهية فلا يكون جزءًا منها. مثل كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين. وهذا وأمثاله من لواحق، تلحق المثلث عند المقاييس لحوقًا واجبًا (س، أ، ٢٠٥، ٧)

لازم الماهية

- الفرق بين «لازم الماهية» و«لازم وجودها» أن «لازم وجودها» يمكن أن تعقل الماهية موجودة دونه، بخلاف «لازم الماهية» لا يمكن أن تعقل (الماهية) موجودة دونه (ت، ر، ١، ٨٣، ١٢)

لازم مجهول

- مثال اللازم المجهول الذي هو أعمّ من الشيء المساواة لما هو مساوي القاعدة والارتفاع للمثلث، فإنه كذلك لتموازي الأضلاع (س، ش، ٣٧، ٤)

لازم محمول وتالي

- أمّا إعتبارات اللازم المحمول واللازم التالي فيجب أن لا تغلط فتجعل الملزوم لازمًا، واللازم ملزومًا، فحينئذ لا يمكن أن يقع لنا غلط حين لا نتوهم الإنعكاس. وهذا الباب على صنفين: إمّا على سبيل الإستقامة، وإمّا على سبيل عكس التقيض ومقابلة الوضع؛ فإنه تارة إذا قيل: كل خريف حار، ظنّ أنّه يصحّ معه أن كل حارٍ خريف، وقع منه التضليل؛ وتارة إذا قيل: كل متكوّن له مبدأ، يظنّ أنّ ما

شيء من الأمور (ت، ر، ٢، ١٤٧، ١١)

- يلزم بطلان الفرق بين لازم ولازم، بأنّ هذا بوسط وبأنّ هذا بغير وسط إذا فسر الوسط بوسط في نفس الأمر؛ وبطلان ما ادّعوه (المنطقيون) من أنّ اللازم بغير وسط يجب العلم به بلا دليل، وأنّ اللازم بوسط لا يعلم إلا بالعلم بالوسط. فما ادّعوه من هذا وهذا باطل (ت، ر، ٢، ١٤٨، ٨)

لازم بتوسط

- أما اللازم بتوسط شيء آخر؛ فإنه لا ينفك عند حضور المتوسط، وقد ينفك مع غيبته، فلا يكون عند الإنفكاك بيّنًا (ط، ش، ٢٠٩، ٥)

لازم خاصة

- اللازم الخاصة (كالضاحك بالقوة) والمفارق الخاصة كالضاحك (بالفعل للإنسان) (ه، م، ١٠، ١٠)

لازم الشخصية

- لازم الشخصية فهو ما بلازم الشيء في وجوده، ويفارقه في الوهم، كسواد الحبشي (ر، ل، ٤، ٥)

لازم الشيء

- لازم الشيء بحسب اللغة ما لا ينفك الشيء عنه، وهو: إمّا داخل فيه أو خارج عنه. والأول: هو اللذاتي المقوم. والثاني: هو المصاحب الدائم (ط، ش، ٢٠٥، ١١)

لازم غير ذاتي

- ما يقبل الإرتفاع في الوهم، دون الوجود فهو

- ليس بمتكوّن ليس له مبدأ، ويعرض ما عرض  
لماليسوس حين حكم من هذا أن جرم العالم  
غير متكوّن، فهو غير متناه. وذلك الغلط، بل  
اللزوم - كما علمت - بالعكس (س، س،  
١٠٣، ٣)
- لام الاستغراق  
- أما على العموم، وتسمى (لام الاستغراق)  
فكما في قولنا: الإنسان حيوان. أي كل  
إنسان، وهي محصورة كلية (ط، ش،  
٢٧٧، ٧)
- لام العهد  
- أما على التخصيص وتسمى لام العهد، فكما  
في قولنا: قال الشيخ، وهي مخصوصة (ط،  
ش، ٢٧٧، ١١)
- لحوق  
- اللّحوق، كقوله: إنّي لعمرى، أي لقد، فعلت  
كذا وكذا، قد ما فعلت كذا وكذا. فإنّ هذه  
الحروف إنّما يستعان بها في نحو الكلام، فأما  
في المباني فليس بها موضع. وذلك أن القائل  
لو قال: قد فعلت كذا وكذا، أو قد كان كذا  
وكذا، كان ذلك كافيًا (ق، م، ٢٦، ١٨)
- لزوم  
- اللزوم إنّما يكون في أشياء بأعيانها، بمنزلة ما  
هو في الشجاعة والجبين. وذلك أن تيك تلزمها  
الفضيلة، وهذا يلزمه الرذيلة؛ وتيك يلزمها أنها  
من الأشياء الماثورة، وهذا أنه من الأشياء التي  
يُهرَّب منها (أ، ج، ٥٢٢، ١٥)
- اللزوم المقلوب هو لزوم وجود الشيء لارتفاع
- شيء آخر (ف، ق، ١٠٧، ١٣)
- إن المتقابلين لَمَّا كان لا يمكن اجتماعهما معًا  
في موضوع واحد صار اللزومُ فيه على عكس ما  
عليه اللزوم في اللوازم (ف، ق، ١٠٧، ١٥)
- اللزوم في المتقابلات على استقامته هو أن يلزمَ  
المقابلُ مقابله (ف، ق، ١٠٧، ١٧)
- كلّ قياس لَمَّا كان سببًا للزوم النتيجة صار هذا  
الحرف وهو حرف لَم لا يمتنع أن يستدعى به  
سبب لزوم الشيء الذي وُضِع نتيجة (ف، ج،  
٤٨، ١٢)
- الشيء يلزم الشيء بأحد وجهين: أحدهما مثل  
لزوم اللبن عن وجود الحائط وذلك لزوم جزء  
الشيء عن وضع جملته... والثاني لزوم  
الحائط عن وجود السقف (ف، س،  
١٤٦، ١٦)
- إعلم أنّ معنى اللزوم هو أنّك إذا سلّمت تلك،  
يجب أن تسلّم هذا القول الآخر، ليس أنّه  
يجب أن يكون صادقًا، ولا أنّ اللزوم يكون بينًا  
بنفسه عنها. فإن قولنا: كذا يلزم عن كذا، أعمّ  
من قولنا: كذا يبيّن اللزوم عن كذا (س، ق،  
٦٠، ٩)
- تضمّن المقدمات للنتيجة بطريق اللزوم الذي لا  
بد منه عند أكثر أصحابنا المخالف للتولّد الذي  
ذكره المعتزلة وعلى سبيل حصوله بقدره الله  
تعالى عقيب حصول المفدّتين في الذهن،  
والنظنّ لوجه تضمّنه له بطريق إجراء الله العادة  
على وجه يتصوّر خرقها بأن لا يخلق عقيب  
تمام النظر عند بعض أصحابنا (غ، ح،  
٦٦، ١٨)
- الحكم باللزوم في (القضايا) المتصلة يُستى  
إيجابًا ولو كان بين سالبين (ب، م، ٧٣، ١٢)
- الإيجاب في الشرطي هو اللزوم، والموجبة هي



المتصلة (ب، م، ۷۳، ۱۷)

- اللزوم عناد العناد (ب، م، ۱۵۷، ۱۰)

- تُستعمل صيغة لَمَّا فلا تقتصر دلالتها على اللزوم والإتصال فقط، بل تدل على تسليم التالي ووضعه لازماً من تسليم المقدم ووضعه، وعلى عكسه صيغة فَإِنَّهَا تدل على تسليم عدم التالي ووضعه لازماً من تسليم عدم المقدم (سي، ب، ۱۶۴، ۱۲)

- ليس كل ما يلزم عن شيء باضطرار فهو لازم لزوماً قياسياً، بل ما لزم باضطرار عن مقدمتين نسبة إحداهما إلى الأخرى نسبة الكل إلى الجزء فهو قياس (ش، ق، ۲۶۰، ۱۶)

- لزوم الشيء لغيره قد يكون لذات أحدهما بوسط أو غيره، وقد يكون لأمر منفصل سواء كان الملزوم بسيطاً أو مركباً (م، ط، ۱۷۰، ۱) - معنى كون اللزوم ضرورياً أننا إذا عملنا المقدمتين ونسبنا المطلوب إليهما عملنا لزومه منهما وقد لا يُتصور أحد طرفي القضية أو إحدى مقدمتي القياس (م، ط، ۲۵۳، ۶)

- المتصلة الموجبة الكلية فيستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين المقدم ونقيض التالي، ومانعة الخلو من نقيض المقدم وعين التالي متعاكسين عليها وإلا لبطل اللزوم والإنفصال (ن، ش، ۱۴، ۲۳)

- جعل بعض الصفات داخلية في حقيقة الموصوف وبعضها خارجة فلا يعود إلى أمر حقيقي، وإنما يعود ذلك إلى جعلي الداخل ما دلَّ عليه اللفظ بالتضمن؛ والخارج اللازم ما دلَّ عليه اللفظ باللزوم؛ (ت، ر، ۳۷، ۱۳)

- لا بد من معرفة لزوم المدلول للدليل الذي هو الحد الأوسط (ت، ر، ۱۵۹، ۷)

- إن كان «اللزوم» قطعياً كان الدليل «قطعياً».

وإن كان ظاهراً - وقد يتخلف - كان الدليل

«ظاهراً» (ت، ر، ۱۷۱، ۱۰)

- كلما كان اللزوم أقوى، وأتم، وأظهر، كانت الدلالة أقوى، وأتم، وأظهر، كالمخلوقات الدالة على الخالق سبحانه وتعالى (ت، ر، ۲۰۲، ۲۳)

- لزوم الأكبر للأوسط هو لزوم الحكم للمشارك (ت، ر، ۲۱۰، ۱۲)

- الجامع المشترك في «التمثيل» هو الحد الأوسط، ولزوم الحكم له هو لزوم الأكبر للأوسط، ولزوم الأوسط للأصغر هو لزوم الجامع المشترك للأصغر، وهو ثبوت العلة في الفرع (ت، ر، ۲۱۱، ۹)

- اللزوم في اصطلاح أهل المنطق ينقسم إلى بين وغير بين. فالبين ما يلزم فيه من تصور الملزوم واللازم معاً العلم باللزوم، وغير البين ما لا يلزم فيه من تصور الملزوم واللازم معاً العلم باللزوم (و، م، ۵۴، ۱۰)

### لزوم بين

- إن اللزوم البين يطلق على معنيين: أحدهما كون اللازم بحيث يلزم من تصور الملزوم تصوره، والثاني كون اللازم بحيث يكفي تصوره مع تصور ملزومه في جزم العقل باللزوم وبينهما، وهذا المعنى أعم من الأول لأنه علم من كونه شيئاً أن التصورين كافيان في الجزم باللزوم بينهما في المعنى الأول أيضاً مع إعتبار إستلزام تصور الملزوم تصور اللازم فيه، وهذا ليس بمعبر في المعنى الثاني، بل المعبر فيه مجرد كون التصورين كافيين في جزم العقل باللزوم بينهما. فيكون المعنى الثاني أعم من الأول (ه، م، ۴۰، ۷)

(١٧، ١١٠)

- الذي من جانب واحد (في لزوم المتقابلات) هو أن يكون موضوع القول الثاني مقابل موضوع القول الأول الذي عنه لزوم ومحموله مقابل محمول الأول (ف، ق، ١١١، ١)

- الذي على خلاف من جانبيين (في لزوم المتقابلات) أن يكون موضوع الثاني مقابل محمول الأول ومحموله مقابل موضوعه (ف، ق، ١١١، ٢)

- اللزوم في المتقابلات ضد اللزوم في المتلازمات (ش، ج، ٥٣٩، ٢٢)

- اللزوم في هذه المتقابلات (الأربعة) يكون على ضربين: لزوم مقلوب وذلك إذا قويس أمران متقابلان إلى أمر واحد أو أمر واحد إلى أمرين متقابلين... واللزوم الغير المقلوب وهو الذي يُسمى المستقيم هو أن يلزم المقابل مقابله (ش، ج، ٥٤٠، ٤)

## لزوم مقلوب

- اللزوم المقلوب قد يُؤخذ أخذًا كليًا ويُؤخذ أخذًا جزئيًا (ف، ق، ١٠٧، ١٨)

- إذا أخذت جزئيته (اللزوم المقلوب) كان النظر في كل واحد من أصناف المتقابلات الأربعة (ف، ق، ١٠٨، ١٣)

## لزوميات لفظية

- اللزوميات اللفظية لا تستعمل إلا في الإلزامات الجدلية، أو الخُلف، كما يقال على من زعم أن الإثنين فرد. كلما كان الإثنين فردًا، فهو عدد. وكلما كان الإثنين عددًا، فهو زوج. وكلما كان الإثنين فردًا، فهو زوج. فإنها لا تفيد سوى الإلزام، أو النقص (ط، ش، ٤٨٨، ١٦)

## لزوم خارجي

- اللزوم الخارجي كونه بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه في الخارج، ولا يلزم من ذلك انتقال الذهن منه إليه كيف، ولو كان اللزوم الخارجي شرطًا لما يتحقق الإلزام بدونه وليس كذلك (ه، م، ٦٠٥، ٦)

## لزوم ذهني

- إن اللزوم الذهني كونه بحيث يلزم من تصوّر المسمى تصوّره فيتحقق الانتقال (ه، م، ٥٠٥، ٥)

- أقوى مراتب اللزوم الذهني وهو اليقين بالمعنى الأخص حتى يفيد جهة اختيار الإلزام على اللزوم (ه، م، ٣٧، ١٤)

## لزوم الصادق

- لزوم الصادق عن مقدمات كاذبة هو لزوم الصادق بالعرض من قبيل أنه عرض لشيء واحد إن كان لازمًا وصادقًا، وأما لزوم الصادق عن مقدمات صادقة فهو لزوم بالذات (ف، س، ١٤٠، ١٩)

## لزوم عقلي

- لا معنى للزوم العقلي إلا أن تعقل الملزوم لا يفك في العقل عن تعقل لازمه؛ وذلك هو المراد من كونه بيّنًا له (ط، ش، ٢٠٩، ٣)

## لزوم المتقابلات

- لزوم المتقابلات على استقامة فهو أن يكون كل واحد من المتقابلين لازمًا عن الآخر، ويكون ذلك على أحد وجهين: إما من جانب واحد، وإما على خلاف من جانبيين (ف، ق،

## لزومية

(ب، ١٠٢، ٧)

## لفظ

- القولُ لفظٌ مركَّبٌ دالٌّ على جملةٍ معنى، وجزؤه دالٌّ بذاته لا بالمعرِّضِ على جزء ذلك المعنى، وإنما قيل فيه جزءٌ دالٌّ على جزء ذلك المعنى، لِيُقْضَلَ بينه وبين اللفظ المركَّب الذي يدُلُّ على معنى مفرد كقولنا عبد الملك الذي هو لقبٌ لشخص (ف، ع، ١٣٩، ١)

- لفظ الفعل الدالُّ على الحاضر في اللسان العربي هو على بنية لفظ المستقبل بعينه (ف، ق، ٧٠، ١٢)

- تغيير لفظ إلى لفظ في (الاسم المستعار) فإنه متى كان الشيء يُعبَّرُ عنه بلفظين فقد يُظنُّ أنه لا فرق بين أن يُعبَّرَ عنه بهذا أو بذلك فيبدل كل واحد مكان الآخر (ف، س، ١٣٥، ١٣)

- لفظ الشيء وحده وأجزاء حده ورسمه وخاصته وعرضه وشبهه وجزئياته وكلياته، فإنها ترفع في جودة الفهم وفي حفظ الشيء (ف، أ، ٨٨، ٧)

- تبديل اللفظ المفرد باللفظ المركَّب يُسمَّى شرح الاسم وتحليل الاسم إلى القول الشارح له (ف، أ، ٨٩، ٨)

- إنَّ اللفظَ إمَّا مفرد وإمَّا مُركَّب (س، د، ٢٤، ١٢)

- إنَّ اللفظَ بنفسه لا يدلُّ البتة، ولولا ذلك لكان لكل لفظٍ حقٌّ من المعنى لا يجاوزه، بل إنَّما يُدلُّ بإرادة الالفاظ (س، د، ٢٥، ١٥)

- إنَّ اللفظَ إمَّا أن يكون مفردًا، وإمَّا أن يكون مؤلَّفًا؛ وأنَّ المفرد إمَّا أن يكون كليًّا، وإمَّا أن يكون جزئيًّا (س، د، ٢٧، ١٤)

- معنى قولنا «وليس ولا واحد من أجزائه (اللفظ) دالًّا على إنفراد» معناه أننا لا نقصد في دلالتنا

- الصحة التي حُكِمَ بها في المتصلة إن كانت لسبب اقتضاها بحيث يتمدُّ إنفكاك المستصحب عن صاحبه سميت لزومية سواء كان السبب في الصحة عقليًّا كقولنا كلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا لأن الحيوان جزء من حقيقة الإنسان، والكل يستحيل أن ينفك عن جزئه، أو كان السبب شرعيًّا كقولنا كلما زالت الشمس دخل وقت الظهر أو كان عاديًّا كقولنا كلما لم يكن ماء لم يكن نبات (و، م، ١١٨، ٢٤)

## لسان الامة

- ينبغي أن يؤخذ (لسان الأمة) عن الذين تمكَّنت عاداتهم لهم على طول الزمان في ألسنتهم وأنفسهم تمكَّنًا يُحصنون به عن تخيل حروف سوى حروفهم والنطق بها، وعن تحصيل ألفاظ سوى المركَّبة عن حروفهم وعن النطق بها (ف، ح، ١٤٥، ٩)

## لغات الامة

• الأفضل أن تؤخذ لغات الأمة عن سكَّان البراري منهم متى كانت الأمم فيهم هاتان الطائفتان (ف، ح، ١٤٦، ١٠)

## لغة العرب

- لغة العرب تخلو من الكلمات المستقبلية فإنها بأسرها مركَّبة لا بسيطة لكن المنطقي لا نظر له في لغة دون لغة (سي، ب، ٩٧، ٢٣)

- قد يُظنُّ أن الألف واللام تقتضي التعميم في لغة العرب، فإن كان كذلك فلا مُهْمَلٌ في لغة العرب مع أنه ليس كذلك على الطرد (سي،

على الجنس. والثالث دلالة الإلتزام كدلالة السقف على الحائط ودلالة الفصل على الجنس (مر، ت، ١٣، ٣)

- اللفظ ينقسم إلى مفرد ومركب (غ، م، ٨، ١٦)

- اللفظ ينقسم إلى جزئي وكلّي (غ، م، ٩، ٧)

- اللفظ ينقسم إلى فعل واسم وحرف (غ، م، ٩، ١٤)

- اللفظ كلي، وامتناع وقوع الشركة فيه، ليس لنفس مفهوم اللفظ وموضوعه، بل لمعنى خارج عنه، وهو إستحالة وجود الهين للعالم، ولم نشترط في كون اللفظ كلياً، إلا أن لا يمنع من وقوع الشركة فيه، نفس مفهوم اللفظ وموضوعه (غ، ع، ٧٤، ١٢)

- الكتابة دالة على اللفظ؛ واللفظ دال على المعنى الذي في النفس. والذي في النفس هو مثال الموجود في الأعيان (غ، ع، ٧٥، ١٦)

- اللفظ بالإضافة إلى خصوص المعنى وشموله ينقسم إلى لفظ يدل على عين واحدة نسبه مَعْبُوتاً وإلى ما يدل على أشياء كثيرة تتفق في معنى واحد نسبه مطلقاً (غ، ح، ١٠، ١٦)

- الشيء له في الوجود أربع مراتب: الأولى حقيقة في نفسه، الثانية ثبوت مثال حقيقته في الذهن وهو الذي يُعبر عنه بالعلم، الثالثة تأليف مثاله بحروف تدل عليه وهي العبارة الدالة على المثال الذي في النفس، والرابعة تأليف رقوم تُدرك بحاسة البصر دالة على اللفظ وهي الكتابة، والكتابة تبع اللفظ إذ تدل عليه، واللفظ تبع العلم إذ يدل عليه، والعلم تبع المعلوم إذ يطابقه ويوافقه. وهذه الأربعة متوافقة متطابقة متوازنة إلا أن الأولين وجودان حقيقيان لا يختلفان بالأعصار، والأخريان وهما اللفظ والكتابة تختلف

بقولنا «الإنسان» أن تدل بواحد من أجزائه على شيء البتة، من حيث هو مفرد، بل نستعمله على أنه جزء دال، لا دال بانفراده (س، ع، ٧، ٨)

- إن اللفظ قد يكون دالاً وقد يكون غير دال، كما قد اعترفوا به، وذلك على وجهين: أحدهما أن يكون مؤلفاً من حروف ثم لا يراد بذلك دلالة على أثر في النفس كقول القائل «شئقتين»، والثاني أن يراد بذلك دلالة على أثر في النفس، لكن ذلك الأثر لا يستند إلى خارج كقولنا «المعقاة». فكون اللفظ غير دال ليس يُخرجه عن أن يكون لفظاً. فكذلك كونه دالاً، ولكن لا بالتواطؤ بل على نوع آخر (س، ع، ٩، ٦)

- اللفظ أيضاً إذا أريد أن يحاذي به ما في الضمير يجب أن يتضمن ثلاث دلالات: دلالة على المعنى الذي للموضوع، وأخرى على المعنى الذي للمحمول، وثالثة على العلاقة والإرتباط الذي بينهما (س، ع، ٣٨، ٤)

- إن اللفظ بعينه يصلح لأن يستعمل في غير المعنى الذي سلمه المجيب فيخالط به، وأن يستعمل مجيب بحسب معناه فلا يخالط به، وأيضاً يستعمل في معناه ويخالط به من جهة الغلط في المعنى (س، س، ٤٦، ١)

- إن كل لفظ في الدنيا يدل بالشرط على شيء، وبالإطلاق على شيء، وبشرط ثانٍ على ثالث، ووحده على شيء، ومع غيره على شيء آخر؛ إنما المشترك فيه هو أن يكون بعينه بحالٍ واحدةً تكثر دلالاته (س، س، ٩٨، ٢)

- دلالة اللفظ على المعنى على ثلاثة أصناف: فأولها يُسمى العطابقة، كدلالة الحيوان على ما تحته من أنواعه. والثاني على سبيل التضمن كدلالة البيت على الحائط وحده، ودلالة النوع

المُسَمَّياتِ إِسْمًا مُشْتَرَكًا لِإِتِّحَادِهِ فِي الْمَسْمُوعِ  
وَتَكَثُّرِهِ فِي الْمَفْهُومِ (ب، م، ٩، ٤)

- قد يُدْعَى بِاللَّفْظِ الْوَاحِدِ عَلَى مَفْهُومَاتٍ كَثِيرَةٍ فِي  
الْمَوْجُودِ الْوَاحِدِ بِوَضْعِ وَاحِدٍ عَلَى سَبِيلِ  
التَّرْكِيبِ، كَمَا يُدْعَى بِالْأَبْيَضِ عَلَى الْبَيَاضِ  
وَعَلَى حَامِلِهِ، وَبِالْمَتَمَكِّنِ عَلَى الْمَكَانِ وَسَاكِنِهِ  
(ب، م، ٩، ١٠)

- اللَّفْظُ لَا يُقَيَّدُ بِنَفْسِهِ مَعْرَفَةً بِمَجْهُولٍ إِنَّمَا هُوَ لَفْظٌ  
لِأَنَّهُ يَدْعَى بِمَسْمُوعِهِ عَلَى مَعْنَى وَمَفْهُومٍ هُوَ أَسْمٌ  
مَوْضُوعٌ لَهُ (ب، م، ٤٦، ١٦)

- اللَّفْظُ الْمَعْرُودُ الْكَلِمِيُّ هُوَ الَّذِي مَعْنَاهُ الْوَاحِدُ فِي  
الذَّهْنِ يَصْلُحُ لِاشْتِرَاكِ كَثِيرِينَ فِيهِ كَالْإِنْسَانِ  
وَالْحَيَوَانَ (سي، ب، ٣٤، ١٥)

- لَا يَدَّ مِنْ لَفْظٍ يَتَضَمَّنُ جَمِيعَ ذَاتِيَّاتِهِ الْمَشْتَرَكَةِ  
وَالْخَاصَّةِ (الطَّالِبُ مَا هُوَ). وَأَمَّا الْوَضْعُ  
الْمَنْطِقِيُّ فَهُوَ أَنَّ الْمَنْطِقِيِّينَ تَوَافَقُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ  
عَلَى أَنَّهُ لَا يُجَابُ عَنْ مَا هُوَ بِأَشْيَاءٍ يُسَمَّوْنَهَا  
فَصُولَ الْأَجْنَاسِ، وَهِيَ كَمَا تَعْرِفُهَا بَعْدَ ذَاتِيَّاتِ  
مَشْتَرَكَةٍ (سي، ب، ٤٠، ١١)

- الْوَجُودُ الذَّهْنِيُّ وَيُسَمَّى الْأَثَرُ النَّفْسَانِي هُوَ مِثَالُ  
مِطَابِقِ الْوَجُودِ الْعَيْنِيِّ دَالٍ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ دَالٌ  
عَلَى مَا فِي الذَّهْنِ، وَمَا فِي الذَّهْنِ يُسَمَّى مَعْنَى  
بِإِنْسَابِهِ إِلَى اللَّفْظِ (سي، ب، ٩٥، ٥)

- اللَّفْظُ الْمَسْتَعْمَلُ لِلسَّلْبِ فِي اللُّغَاتِ هُوَ الدَّالُّ  
عَلَى إِمْكَانِ السَّلْبِ الْعَامِ (سي، ب،  
١١، ١١١)

- رُبَّمَا كَانَ اللَّفْظُ فِي النَّتِيجَةِ غَيْرِ الَّذِي فِي  
الْمَقْدَمَةِ أَوْ كَانَ فِي إِحْدَى الْمَقْدَمَتَيْنِ غَيْرِ مَا فِي  
الْآخَرَى، فَاسْتَشْتَغَلَ بِالْمَعْنَى وَلَا تَلْتَصِقَ إِلَى  
اِخْتِلَافِ اللَّفْظِ عِنْدَ اتِّفَاقِ الْمَعْنَى (سي، ب،  
١٩٣، ٣)

- اللَّفْظُ الَّذِي يَدْعَى عَلَى ارْتِبَاطِ الْمَحْمُولِ

بِالْأَعْيَانِ وَالْأَسْمِ لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ بِالِاخْتِيَارِ (غ،  
ح، ١٠٨، ١٨)

- مِنْ يَطْلُقُ إِسْمَ الْحَدِّ عَلَى كُلِّ لَفْظٍ جَامِعٍ مَانِعٍ  
فَهَذَا عِنْدَهُ لَا مَحَالَةَ حَدِّ (غ، ح، ١١٧، ٦)

- كُلُّ لَفْظٍ يَجْرِي بَيْنَ النَّاسِ فِي مَفَاوِضَاتِهِمْ  
وَمَحَاوِرَاتِهِمْ فَلَهُ مَعْنَى فِي ذَهْنِ قَائِلِهِ هُوَ الَّذِي  
دُعِيَ بِهِ عَلَيْهِ، وَمَفْهُومٌ فِي ذَهْنِ سَامِعِهِ هُوَ الَّذِي  
يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَيْهِ (ب، م، ٨، ٦)

- قَدْ يَدْعَى اللَّفْظُ عِنْدَ السَّامِعِ عَلَى مَعْنَاهُ الْمَقْصُودِ  
عِنْدَ الْقَائِلِ، كَمَا يُفْهَمُ الْحَيَوَانَ النَّاطِقُ مِنْ لَفْظَةِ  
الْإِنْسَانِ وَيُسَمَّى ذَلِكَ دَلَالَةَ الْمِطَابَقَةِ (ب، م،  
٨، ٨)

- قَدْ يَدْعَى (اللَّفْظُ) عَلَى مَعْنَى هُوَ فِي ضَمْنِهِ وَمِنْ  
جُمْلَتِهِ كَمَا تَدْعَى لَفْظَةُ الْإِنْسَانِ عَلَى الْحَيَوَانَ أَوْ  
عَلَى النَّاطِقِ، فَإِنَّ فِي دَلَالَتِهَا عَلَيْهِ دَلَالَةً عَلَى  
كُلِّ وَاحِدٍ مَعْنَاهَا وَتُسَمَّى دَلَالَةَ التَّضَمُّنِ (ب، م،  
٨، ١٠)

- يُفْهَمُ مِنْهُ (اللَّفْظُ) مَعْنَى لَيْسَ هُوَ الْمَعْنَى  
الْمَقْصُودِ وَلَا مِنْ جُمْلَتِهِ لَكِنَّهُ لِأَنَّهُ لَازِمٌ لَهُ وَمُقَارِنٌ  
غَيْرُ مُنْفَكٍّ عَنْهُ وَتُسَمَّى دَلَالَةَ الْإِتِّزَامِ. كَمَا تَدْعَى  
لَفْظَةُ الْمُتَحَرِّكِ عَلَى مَعْنَى الْمُحَرِّكِ وَالسَّقْفِ عَلَى  
الْحَانِطِ، فَإِنَّ الْمُتَحَرِّكَ لَا يَنْفَكُ عَنْ مُحَرِّكِه وَإِنَّ  
لَمْ يَكُنْ هُوَ الْمُحَرِّكَ وَلَا مَفْهُومُ الْمُحَرِّكِ جِزَةً  
مِنْ مَفْهُومِهِ (ب، م، ٨، ١٣)

- قَدْ يُدْعَى بِاللَّفْظِ الْوَاحِدِ عَلَى مَوْجُودٍ وَاحِدٍ  
بِمَفْهُومَاتٍ كَثِيرَةٍ بِأَوْضَاعٍ مُخْتَلِفَةٍ، بِمَفْهُومِ  
مَفْهُومٍ كَمَا يُقَالُ الْحَيَوَانَ إِنَّمَا إِنَّهُ مُتَحَرِّكٌ نَارَةٌ  
بِمَفْهُومِ حَرَكَةِ النَّمُوِّ وَالذَّبُولِ وَهُوَ زِيَادَةُ كَمِيَّتِهِ أَوْ  
نَقْصَانُهَا، وَنَارَةٌ بِمَفْهُومِ حَرَكَةِ الْإِسْتِحَالَةِ وَذَلِكَ  
بِاشْتِدَادِ كَيْفِيَّتِهِ كَلْوَنِهِ أَوْ حَرَارَتِهِ وَضَمْفُهَا، وَنَارَةٌ  
بِمَفْهُومِ حَرَكَةِ الثَّقَلَةِ فِي مَكَانِهِ. وَيَكُونُ ذَلِكَ  
اللَّفْظُ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى ذَلِكَ الْوَاحِدِ مِنْ

- بالموضوع ربما دلّ على ارتباطه في الزمان الماضي أو المستقبل والحال... وربما دلّ على ارتباط غير مقيّد بزمان (ش، ع، ١٧، ٨٨)
- لا لفظ مناقض للفظ (ش، ع، ١٣١، ٢٢)
- اللفظ إنما يغلط إذا لم يطابق المعنى، وإذا لم يطابق المعنى فظاهر أنه قد دلّ على معنى أكثر من واحد (ش، س، ٦٧٤، ١٩)
- اللفظ الواحد بعينه نجدّه مرة تكون دلالاته بحسب ضمير المتكلّم عند السامع، ومرة تكون دلالاته عند ضمير المتكلّم هي بعينها دلالاته عند السامع (ش، س، ٦٩٠، ٣)
- اللفظ إمّا مفرد وبسيط، وإمّا مؤلّف ومركّب، لأنّه إمّا أن لا يراد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى، أو يراد. والأول المفرد (وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء المعنى) أعمّ من أن لا يكون له جزء كهزمة الإستفهام، أو يكون له جزء لا لمعناه كالنقطة، أو كان لمعناه أيضًا جزء ولا يدلّ على جزء المعنى (كالإنسان) (ه، م، ١٨، ٥)
- اللفظ إمّا مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه كالإنسان، وإمّا مؤلّف وهو الذي لا يكون كذلك كرامي الحجارة (ه، م، ٧٦، ٩)
- لا معنى لدلالة اللفظ على المعنى إلّا فهمه منه وإن أريد به الإصطلاح عن عدم إستعمال اللفظ في مدلوله الإلزامي فكيف يُطلّب بالحجة. وقد احتجوا عليه بأنها عقلية ونقضه الغزالي بالتضمن وتمسك بلا تناهي اللوازم، وأجاب عنه الامام بأن البيّنة متناهية، وتمسك بأنه لو اعتبر اللازم البيّن لم ينضبط لاختلافه بالأشخاص وإلّا لم يُقيد. وجوابه أنه لو اعتبر
- اليّن مطلقًا انضبط المدلول (م، ط، ٣٤، ١١)
- اللفظ إمّا مركّب يُقصد بجزء منه دلالة التضمن على بعض ما يُقصد به حين ما يُقصد به، وإمّا مفرد يقابله. والمركّب يُسمّى قولًا ومؤلّفًا، وقيل المؤلّف هذا والمركّب ما يدلّ جزءه لا على جزء المعنى (م، ط، ٣٦، ١)
- كل لفظ فهو بالنسبة إلى لفظ آخر مرادف له إن توافقا في المعنى ومباين له إن اختلفا فيه (ن، ش، ٥، ٥)
- العلم بأنّ اللفظ دالّ على المعنى أو موضوع له مسبوّق بتصوّر المعنى (ت، ر، ١، ٣٧، ٢٢)
- لم يتصوّر (مستمع الحدّ) المعنى حتى سمع اللفظ وفهمه، ولم يمكن أن يفهم المراد باللفظ حتى يكون قد تصوّر ذلك المعنى قبل ذلك (ت، ر، ١، ٣٧، ٢٧)
- أن يكون قد تصوّر (السائل) المعنى بغير ذلك اللفظ، ولكن لم يعرف أنّه يعني بذلك اللفظ. فهذا لا يفترق إلّا إلى «ترجمة» اللفظ، كالمعاني المشهورة عند الناس من الأعيان، والصفات (ت، ر، ١، ٧٦، ١٧)
- أن يكون (السائل) غير متصوّر للمعنى، كما أنّه غير عالم بدلالة اللفظ عليه. وهذا يحتاج إلى شيئين: إلى ترجمة اللفظ، وإلى تصوّر المعنى - إلى حدّ «الاسم» و«المسمّى» (ت، ر، ١، ٧٧)
- إذا كان ذلك المعنى هو لم يتصوّره (السائل)، ولا له في لغته لفظ، فهذا لا يمكن تعريفه إيّاه بمجرد «ترجمة» اللفظ، بل الطريق في تعريفه إيّاه إمّا «التعيين» وإمّا «الصفة» (ت، ر، ١، ٧٧)
- المتصوّر يتصوّر في نفسه «إنسانًا ناطقًا»، و«جسمًا حسّاسًا، متحرّكًا بالإرادة، ناطقًا».

م، ١٣، ٢٣)

### لفظ حاصر

- إنَّ اللفظ الحاصر يُسمَى سورًا، مثل [كل] و[بعض] و[لا واحد] و[لا كل] و[لا بعض] وما يجري هذا المجرى، مثل [طرًا] و[أجمعين] في الكلّية الموجبة (س، أ، ١٠، ٢٧٧)

### لفظ دال

- معنى قولنا: «لفظ دال» هو أنه يراد به الدلالة، لا أنّ له في نفسه حقًا من الدلالة (س، ش، ١٠، ١١)

### لفظ دال بالوضع

- اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن إن كان له جزء، وعلى ما يلازمه في الذهن بالإلتزام كالإنسان، فإنّه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالإلتزام (ه، م، ٧٦، ٦)

### لفظ دال مفرد

- اللفظ الدال المفرد هو اللفظ الذي لا يريد الدالّ به على معناه أن يدلّ بجزء منه البيّة على شيء، وإن كان قد يجوز أن يدلّ بجزء منه على معنى. مثل قولنا: «الإنسان» فإنّه إذا أريد أن يدلّ به على معنى «الحيوان الناطق» لم يدلّ حيثنذ بشيء من أجزائه على شيء. ومثل قولنا: «عبد شمس» فإنّه إذا أريد أن يدلّ به على شخص معين، من حيث هو شخص معين لا من حيث يراد أن يقال فيه عبد الشمس، لا

فيكون كلُّ من هذه الأجزاء جزءًا ممّا تصوّره في نفسه، واللفظ الدالّ على جميعها يدلّ عليها بالمطابقة، وعلى أبعاضها بالتضمن، وعلى لازمها بالإلتزام. ومجموعها هي تمام الماهية المتصوّرة في الذهن، والداخل فيها هو الداخل في تلك الماهية، والخارج عنها هو الخارج عن تلك الماهية. وتلك الماهية بحسب ما يتصوّره الذهن (ت، م، ٦٤، ٣)

- اللفظ عرض والعرض يستحيل أن يقوم بنفسه (و، م، ٤١، ١٧)

- اللفظ يتقسم إلى مرّكب وهو ما دلّ جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة وإلى مفرد وهو ما ليس كذلك (و، م، ٦١، ١٢)

- المُسَمّى عندهم (المتكلّمون) مغاير للمعنى، فإنّ مُسَمّى اللفظ ما وضع له اللفظ وضمانًا حقيقيًا لا يحتاج إلى قرينة. ومعنى اللفظ ما يعنيه المتكلّم باللفظ، كان مُسَمّى له، وهو المعنى الحقيقي أو غير مُسَمّى له وبينه وبين مُسمّاه علاقة وهو المعنى المجازي أو لا علاقة وهو الخلط (و، م، ٧١، ٦)

- اللفظ الموضوع للسؤال عن تمام الحقيقة لفظ ما، والموضوع للسؤال عن التمييز لفظه أي (و، م، ٨٤، ٥)

- إن اللفظ قسمان: مهممل كأسماء حروف الهجاء ومستعمل (ض، س، ٢٤، ٣٤)

### لفظ جزئي

- (اللفظ) الجزئي هو الذي نفس تصوّر معناه يمنع وقوع الشركة فيه، مثل المتصوّر من زيد (س، أ، ١٩٧، ٤)

- كل لفظ لا يصح فيه أن يقال بمفهومه على أكثر من واحد كزيد أو عمرو يُسمّى لفظًا جزئيًا (ب،

(محصل) (س، ش، ٦٧، ٥)

### لفظ كلي

- إن اللفظ الكلي إنما بصير كلياً، بأن له نسبة ما، إما بالوجود، وإما بصحة التوهم، إلى جزئيات يُحمل عليها (س، د، ٢٨، ٣)
- كل لفظ كليّ إما جنس، وإما فصل، وإما نوع، وإما خاصة، وإما عَرَض عام (س، د، ١٠، ٤٦)
- (اللفظ) الكلي... وهو الذي نفس تصوّر معناه لا يمنع وقوع الشركة فيه. فإن امتنع إمتنع لسبب من خارج مفهومه (س، أ، ١٩٧، ٦)
- كل لفظ يصح فيه أن يُحمّل بمعناه الواحد على كثيرين كالإنسان المقول بمفهومه على زيد وعمر ويُسمى لفظاً كلياً (ب، م، ١٣، ٢٢)

### لفظ كلي ذاتي

- يكون كل لفظ كليّ ذاتيّ إما دالاً على ماهية أعم، ويُسمى جنساً، وإما دالاً على ماهية أخص، ويُسمى نوعاً، وإما دالاً على إنية ويُسمى فصلاً (س، د، ٤٦، ٦)

### لفظ كلي عرضي

- أما (اللفظ) الكليّ المرضيّ فيكون إما خاصياً ويُسمى خاصّة، وإما مشتركاً فيه ويُسمى عرضاً عاماً (س، د، ٤٦، ٨)

### لفظ مؤلف

- أما القول فهو اللفظ المؤلف؛ وهو اللفظ الذي قد يدلّ جزؤه على الأفراد دلالة اللفظ؛ أي اللفظة التامة، لا كأداة وما معها، وإن كان لا يدلّ على إيجاب وسلب؛ فإن دلالة الإيجاب

يكون حينئذ دلالة يراد بعبد وشمس، بل لم يلفت إلى ما يدلّ عليه عبد وشمس في حالة أخرى (س، ش، ١١، ٣)

### لفظ ذاتي

- إن قولنا: لفظ ذاتي، يدلّ على لفظ لمعناه نسبة إلى ذات الشيء، ومعنى ذات الشيء لا يكون منسوباً إلى ذات الشيء، إنما ينسب إلى الشيء ما ليس هو. فلهذا بالحرّي أن يظن أن لفظ الذاتيّ إنما الأوّلى به أن يشتمل على المعاني التي تقوم الماهية، ولا يكون اللفظ الدالّ على الماهية ذاتياً، فلا يكون الإنسان ذاتياً للإنسان، لكن الحيوان والناطق يكوّنان ذاتيين للإنسان (س، د، ٣١، ٣)
- لفظ ذاتي، عيناً ذاتياً لشيء (س، د، ٤٥، ٤)
- اللفظ الذاتيّ أنه بحسب المفهوم اللغوي لفظ نسبي لا محالة تنسب الصفات المُسمّيات به إلى الذوات الموصوفة بها، فلذلك لا يتخصّصُ بضمّين معيّن منها بل يحتمل التوسّع والعموم (ب، م، ٢٦، ٣)

### لفظ عرضي

- اللفظ العَرَضِيّ يقال بمفهومات عدة تقابل مفهومات الذاتيّ، فيقال لكل ما ليس بذاتيّ بوجه ما من حيث هو غير ذاتيّ بذلك الوجه أنه عَرَضِيّ، فلذلك تكون صفة ما لشيء ذاتية بوجه ما وبحسب مفهوم وعَرَضِيّة بوجه آخر (ب، م، ٢٦، ٢٢)

### لفظ غير محصل

- يُسمى اللفظ الذي يدلّ على خلاف المعنى الوجوديّ مثل «عين الإنسان» (لفظاً غير



والسلب أخصّ من دلالة اللفظ، فإنّ قولنا: الإنسان كاتبٌ قولٌ، لأنّ الإنسان جزء من هذه الجملة وبدلٌ، وليس كالمقطع من لفظة الإنسان، فإنّه لا يدلُّ أصلاً، من حيث هو جزء منه (س، ع، ٤، ٣٠)

لفظ مجرد من زمان - معنى كونه (لفظاً) مجرداً من الزمان فهو أن لا يدل على الزمان الذي لذلك المعنى من الأزمنة الثلاثة المحصّلة؛ كما إذا قلت: زيد، فل تدلّ على معنى قد دلت معه على زمان ذلك المعنى (س، ع، ٧، ٥)

#### لفظ محمول

- اللفظ المحمول إما أن يكون دالاً على حقيقة الشيء، أو على صفة له، وأعني بالصفة ما هو كالجسم والأبيض بالنسبة إلى الإنسان لا كالبياض والجسميّة (سي، ب، ٥، ٣٦)

#### لفظ مركب

- (اللفظ) المركّب هو الذي قد يوجد له جزء يدلّ على معنى هو جزء من المعنى المقصود بالجملة دلالةً بالذات (س، د، ٥، ٢٤، ١٣)

- أمّا اللفظ المركّب في المسموع كعبد الله فلا يدلّ جزءً منه أيضاً بذاته، من حيث هو جزء منه، وإن كانت له دلالة في إستعمال آخر، فليس يدلّ بها الآن بذاته، بل بالعرض (س، ع، ٩، ٣٠)

- اللفظ المركّب: هو ما يخالف المفرد، ويسمى «قولاً» (س، أ، ١٩١، ١٠)

- اللفظ المركّب أو المؤلّف هو الذي يُدلّ به على معنى وله أجزاء منها مُلْتَمِمْ سموعه، ومن معانيها مُلْتَمِمْ معنى الجملة، كقولنا الإنسان يمشي (مر، ت، ٨، ١١)

- (اللفظ) المركّب فهو: إمّا كلام إن أفاد المستمع بمعنى صحة السكوت عليه، فإن

كل ما يقال في المحاورات اللفظية من الألفاظ: فإما أن يكون لفظاً مفرداً وهو الذي لا يراد بجزئه دلالة على جزء مدلوله كقولنا زيد والإنسان، وإمّا أن يكون (لفظاً) مؤلّفاً، وهو الذي يُراد باجزائه دلالة على جزء ما يراد بكُلّه كقولنا زيد كاتب أو الإنسان حيوان (ب، م، ٢، ١٠)

- اللفظ المؤلّف ويُعرّف بالقول فمعه ما تأليفه تأليف يشتمل عليه في المفهوم وحده يصح أن يدلّ عليها بلفظة واحدة في المسموع كقولنا الحيوان الناطق المانت، فإنّ هذا يشتمل عليه في المفهوم وحده هي الانسانيّة، ويُدلّ عليها بلفظة واحدة وهي قولنا إنسان، ومنه ما ليس كذلك كقولنا الإنسان حيوان، فإنّه لا إتحاد له في مفهومه ولا في مسموعه (ب، م، ١١، ١٣)

#### لفظ متواطىء

- وقوع اللفظ المتواطىء هو أن يكون الوقوع بالمسموع والمفهوم ممّا مثل وقوع لفظ «الحيوان» على الإنسان والفرس (س، ش، ٨، ٧٥)

#### لفظ مجازي ومستعار

- اللفظ المجازي والمستعار، هما ما يطلق على غير ما وضع له، لقريظة تقتضي المدلول عنه إلى الغير، من: شبه، أو نسبة، أو أمر عقلي، أو غير ذلك. ويقابلهما الحقيقة (ط، ش،

وتختلف مفهوماته في كل واحد، مثل «النور» على المسموع والمقول و«العين» على الدينار ومنبع الماء (س، ش، ٧٥، ٥)

### لفظ مطلق

- اللفظ المطلق على معان، ثلاثة أقسام: مستعارة ومنقولة ومخصوصة بإسم المشترك (غ، ع، ٨٥، ١٣)

### لفظ مفرد

- أما (اللفظ) المفرد فهو الذي لا يدل جزء منه على جزء من معنى الكل المقصود به دلالة بالذات، مثل قولنا «الإنسان» (س، د، ٢٥، ٤)

- إن اللفظ المفرد الكلي منه ذاتي يدل على الماهية، ومنه ذاتي لا يدل على الماهية، ومنه عرضي (س، د، ٣٣، ٤)

- اللفظ المفرد ليس بصدق ولا كذب (س، ع، ٦، ٢)

- اللفظ المفرد، إذا إقترن به لفظ آخر وحُمل عليه، فقيل إنه كذا أو ليس كذا، كان صدقاً أو كذباً (س، ع، ٦، ٥)

- قولهم (المغالطون): «لا يخلو إنا أن يكون الذي هو قائم هو القاعد بعينه، أو لا يكون؛ فإن كان هو القاعد بعينه، فالشيء هو بعينه قائم وقاعد؛ وإن كان غيره، فليس القائم يقدر على أن يكون قاعداً». والمغالطة أن قولنا: «القائم» نمني به نفس القائم من حيث هو قائم، ونعني به الموضوع الذي يكون القيام وقتاً فيه. فهذه أمثلة ما يقع باشتراك الإسم. فهذا القسم الأول هو الذي يحسب إشتراك لفظ مفرد (س، س، ١٠، ٦)

احتمل الصدق والكذب سُمي قضيةً وخيراً، وإلا فإن دل على طلب الفعل دلالة أولية فهو مع الإستعلاء أمر ونهي ومع الخضوع سؤال ودعاء ومع التساوي إلتماس وإلا فهو التنبيه ويندرج فيه التمني والترجي والقسم والنداء.

وإما غير كلام إن لم يفده؛ وهو إما حكم تقيدي إن تركب من إسمين أو إسم وفعل وتقيّد الأول بالثاني وإما أن لا يكون كذلك كالمركب من إسم وأداة أو فعل وأداة (م، ط، ٤٤، ١)

(لفظ) مركب وهو ما دل جزؤه على جزء معناه وهو تقيدي نحو الحيوان الناطق، وهو المفيد في إكتساب التصوّر فهو في قوة المفرد، وخبري في نحو زيد قائم (ض، س، ٢٤، ٣٥) إن اللفظ المركب قسمان: طلب وخبر (ض، س، ٢٦، ٩)

### لفظ مشترك

- إن اللفظ المشترك إذا كان يدل على كثرة ولم تلتفت إليها، بطل أن يكون أيضاً دالاً على الواحد، فإن ذلك الواحد يكون واحد منها، وقد يمنع أن يأخذها من حيث يدل عليها، فإذا لم يدل عليها لم تبق دلالة أخرى تنسب إلى المسموع فيقال إنها تغلط أو لا تغلط (س، س، ٤٧، ١)

- ما كان من الألفاظ يقال قولاً جزئياً ويدل بها على معنى، والنفس تأبي التصديق لمعناها في الإعتقاد؛ وإذا تظاهر قائلها بتصديق ذلك في القول فمسي أن يكون هذا اللفظ هو الذي يحسب المفهوم؛ إلا أن ذلك بالعرض، ليس لأن وضع اللفظ كذلك (س، س، ٤٧، ١١)

- وقوع اللفظ المشترك هو أن يقع اللفظ على الشئين أو على الأشياء بمسموع واحد

- اللفظ المفرد إما كليّ وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة كالإنسان، أي لا يمنع مفهومه من حيث أنّه متصوّر في اللحن شركة بين كثيرين فيه، وإن منع من حيث البرهان الدال على وحدته كالواجب تعالى أو من حيث النظر إلى وجوده الخارجي، وهذا المنع بوجهين: إمّا بأن لا يكون له وجود خارجي حتى يقال بجواز الشركة فيه كاللاشيء وشريك الباري، وإمّا بأن يكون له وجود خارجي غير مشترك كالشمس (هـ، م، ٦، ١٠)
- اللفظ المفرد الجزئيّ هو الذي لا يمكن أن يكون معناه الواحد لا في الوجود ولا بحسب التّوهم لأشياء فوق واحد... كقولنا: زيد المشار اليه (مر، ت، ٨، ١٧)
- إذا وُضع لفظ مُفْرَد بتضمّن جميع المعاني التي بها يتّوهم الشيء فذلك الشيء مَقُولٌ في جواب ما هو، مثل قولنا الانسان لزيد وعمرو (مر، ت، ١٣، ١٣)
- كل ما يقال في المحاورات اللفظية من الألفاظ: فإما أن يكون لفظاً مفرداً وهو الذي لا يراد بجزئه دلالة على جزء مدلوله كقولنا زيد أو الإنسان. وإما أن يكون مؤلّفاً وهو الذي يراد بأجزائه دلالة على جزء ما يراد بكله كقولنا زيد كاتب أو الإنسان حيوان (ب، م، ١٠، ١)
- من اللفظ المُفْرَد ما دلّته دلالة تامة وهو كلُّ لفظٍ يكون السؤال عنه والجواب به مُستَقْلاً بمفهومه في دلالته، وتلك هي الأسماء والأفعال، أعني الكلِّم كقولنا زيد وعمرو وفعلٌ ويُفَعَلُ (ب، م، ١٠، ٤)
- اللفظ المفرد هو الذي يدل على معنى ولا يدل جزء منه على شيء أصلاً حين هو جزؤه (سي، ب، ٣٤، ١)
- اللفظ المفرد إما كليّ وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة كالإنسان، أي لا يمنع مفهومه من حيث أنّه متصوّر في اللحن شركة بين كثيرين فيه، وإن منع من حيث البرهان الدال على وحدته كالواجب تعالى أو من حيث النظر إلى وجوده الخارجي، وهذا المنع بوجهين: إمّا بأن لا يكون له وجود خارجي حتى يقال بجواز الشركة فيه كاللاشيء وشريك الباري، وإمّا بأن يكون له وجود خارجي غير مشترك كالشمس (هـ، م، ٦، ١٠)
- اللفظ المفرد إما كليّ وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة كالإنسان، وإمّا جزئيّ وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك كزيد، (والكليّ إمّا ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته) كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس (وإمّا عرضيّ وهو الذي يخالفه كالفاحك بالنسبة إلى الإنسان) (هـ، م، ١١، ٧٦)
- اللفظ المفرد إن إتحد معناه بالشخص وهو مظهر سميّ علماً وإلا فُضِّير، وإن إتحد لا بالشخص وحصوله في الأفراد المتوقّمة بالسوية فهو المتواطىء وإلا فهو المشكك، وإن تعدّد معناه ووُضع لأحدهما ثم نُقِلَ إلى الثاني لمناسبة بينهما: فإن هُجِرَ الأول يُسَمَّى لفظاً منقولاً شرعيّاً أو عرفياً أو اصطلاحياً على اختلاف الناقلين، وإلا سُمِّيَ بالنسبة إلى الأول حقيقة وإلى الثاني مجازاً ومستعاراً أيضاً إن كانت المناسبة للإشتراك في بعض الأمور. وإن وُضع لهما وضماً أولاً ويندرج فيه المرتكّل وهو ما وضع لمعنى ثم نُقِلَ إلى الثاني لا لمناسبة يُسَمَّى بالنسبة إليهما مشتركاً وإلى كل واحد منهما مجملاً: التقسيم الثالث المفرد إن

- واقفه لفظ آخر في الحقيقة سُمِّيَا مترادفين وإلّا  
فمتباينين (م، ط، ٤٣، ١)
- اللفظ المفرد... ينقسم إلى مشترك وهو اللفظ  
الذي تعدد مسماه أي له معانٍ إثنان فأكثر سُمِّيَ  
به كل واحد منها، وإلى مفرد وهو اللفظ الذي  
اتحد مسماه أي لم يوضع إلا لمعنى واحد (و،  
م، ٦٩، ٣)
- (لفظ) مفرد وهو عكس المركّب أي ما لا يدلّ  
جزؤه على جزء معناه كزيد وقام وهل، وهي  
أقسام المفرد الثلاثة، لأنه إمّا أن لا يستقلّ  
بالمفهومية فالحرف والأداة، وإلّا فإن دلّ على  
زمان معيّن فالفعل، وإلّا فالإسم (ض، س،  
٢٤، ٣٦)
- (اللفظ) المفرد إمّا كليّ أو جزئيّ. فالكليّ هو  
الذي لا يمنع نفس تصوّر معناه من وقوع  
الشركة فيه، سواء إستحال وجوده في الخارج  
كاجتماع الضدّين، أو أمكن ولم يوجد كبحر  
من زئبق وجبل من ياقوت، أو وجد منه واحد  
مع إمكان غيره، كالشمس أو إستحالة كالإله،  
أو كان كثيرًا متناهياً كالإنسان، أو غير متناه  
كالعدد. والجزئيّ ما يمنع نفس تصوّر معناه من  
وقوع الشركة فيه، ويسمّى الحقيقي، كزيد فإن  
ذاته يستحيل جعلها لغيره (ض، س، ٢٥، ١)

### لفظة حاصرة

- إنّ كل قضيّة فإمّا أن تكون ذات موضوع  
ومحمول فقط مهمله أو مخصوصة، وإمّا أن  
يكون هناك حصر وتدخل اللفظة الحاصرة مثل  
«كل» أو «لا شيء» و«بعض» أو «لا بعض»  
(س، ش، ٧٠، ١٦)

### لفظة هو

- لفظة هو تسمّى رابطة لأنه لا معنى لها إلا  
الدلالة على نسبة المحمول إلى الموضوع  
بالإيجاب أو السلب، إلّا أن هذه الرابطة كثيرًا  
ما تحذف في اللغة العربية إكتفاء عنها بالإعراب  
(و، م، ١٣١، ٢٩)

### لم

- سؤال «هل» يتقدّم سؤال «لم» فيما كان سبيله أن

### لفظة

- اللفظة الواحدة قد تُتخّرَفُ فتُجعل لها أشكال  
مختلفة يدلّ كل شكل منها على شيء ممّا لحق  
معناها، مثل الصحة فإنها قد تُعَمَّرُ فيقالُ صحيح  
ومصحّح ومتصحّح ومصحّ، ويقالُ صحّ ويصحّ  
وأشبه هذا من الأشكال (ف، ق، ١٢٠، ١٩)
- النظائر والتصارييف، وهي بالجملة تغايُرُ  
أشكال اللفظة. الواحدة الدالة على التغيرات

يجري على هذا المثال، وكان في جميع العلل التي هي على هذا النحو علل، على أنها نحو ماذا هكذا تُعلم خاصة، فإذا في تلك الأخر أيضًا الباقية حينئذ يُعلم أكثر متى لم يوجد هذا من أجل شيء آخر (أ، ب، ٣٨٩، ١)

- العلم بـ«لِمَ الشيء» إنما يتم في الشكل الأول حسب (ز، ب، ٢٥٠، ١٤)

### لم هو

- العلم بالشيء: «لِمَ هو؟» هو أن نعلمه بالعلّة. فقد يجب إذن لهذا السبب أن يكون الأوسط موجودًا للثاني أيضًا، والأوّل للأوسط بالذات (أ، ب، ٣٣٢، ١٢)

- أمّا لِمَ هو فهو شأن العلم الذي هو أعلى وهو الذي التأثيرات موجودة له بذاته (أ، ب، ٣٣٧، ٣)

- العلم بأن الشيء موجود، والعلّم بـ«لِمَ هو» قد يخالف بعضهما بعضًا: أما أوّلًا ففي علم واحد بعينه؛ وفي هذا يكون على ضربين: أحدهما متى كان كون القياس لا بغير ذوات الأوساط (وذلك أنه ليس توجد العلّة الأولى، والعلّم بِلِمَ هو إنما يكون بالعلّة الأولى)؛ والنحو الآخر متى كان القياس بغير ذوات أوساط، لكن ليس العلّة نفسها، بل بالتي تنعكس بالتساوي، أو بأشياء هي أعرف (أ، ب، ٣٤٩، ١)

- يكون هذا القياس على «لِمَ هو»، إذ كان قد أُخِذَتْ فيه العلّة الأولى (أ، ب، ٣٥٠، ٦)

- إذا وُضِعَ الأوسط بالعكس فيكون القياس على «لِمَ هو» (أ، ب، ٣٥٠، ١١)

- الأشياء التي لا يرجع الأوسط فيها بالتساوي، وكان الذي ليس هو علّة أعرف من العلّة؛ أما أن الشيء فقد يتبين، وأما لِمَ هو فلا (أ، ب، ٣٥٠، ١٦)

ينفرد فيه سبب وجوده. وربما كان القياس الذي يُبرهن به وجوده يعطي مع علم وجوده سبب وجوده، وربما أعطى وجوده فقط فيحتاج حينئذ إلى قياس آخر يعطي بعد ذلك سبب وجوده (ف، ح، ٢٠٤، ١٢)

- أمّا مطلب «اللّم» فمنه متأخر على كل حال عن المطلبين معًا، فإن ما لم يتصوّر معناه فإن طلب «اللّم» فيه محال؛ وما تصوّر أيضًا معناه وأنه «ما هو» أو «مبنى الاسم الدالّ عليه» ولم يعط أنه موجود أو غير موجود بحالٍ أو على الإطلاق، فإن طلب «اللّم» فيه أيضًا محال؛ ولكن طلب «اللّم» الذي بحسب القول ربما كان متقدّمًا على طلب «اللّم» الذي بحسب الأمر في نفسه (س، ب، ٢٤، ١٨)

- ما يطلب بصيغة لِمَ وهو سؤال عن العلّة وجوابه بالبرهان على ما سيأتي حقيقته (غ، ص، ١١٣، ٣)

- مطلب لِمَ أيضًا يكون على وجهين، إمّا لِمَ الوجود في الأعيان، وإمّا لِمَ التصديق وهو طلب الحجّة والبرهان (ب، م، ٢١٠، ٦)

- مطلبًا هل و«لِمَ» يطلبان التصديق، ومطلبًا ما وأي يطلبان التصوّر (سي، ب، ٢٣٢، ١)

- مطلب هل و«لِمَ» تطلب العلّة الذاتية في البرهان (سي، ب، ٢٦٧، ١١)

### لم الشيء

- تطلب لِمَ الشيء إلى أن تنتهي إلى هذا (تطلب العلّة)، وحينئذ نلقن ونرى أننا قد علمنا متى لم

يوجد شيء آخر خارجًا عن هذا من أجله، إما أن يكون كائنًا أو يوجد وجودًا، وذلك أنه بهذا النحو هو آخر ونهاية (أ، ب، ٣٨٨، ٩)

- إن كان الأمر في سائر العلل وفي لِمَ الشيء

- في الأشياء التي توضع الأوساط فيها خارجًا فإن في هذه أيضًا إنما يكون البرهان على أن الشيء لا على «لِمَ هو» إذ كان لا يخبر بالعلّة نفسها (أ، ب، ٣٥١، ٢)
- لا يمكن أن نتعرّف أولاً لِمَ هو، قبل أن نتعرّف أنه موجود؛ وكذلك لا سبيل إلى أن نتعرّف ما هو الشيء والوجود له في نفسه من غير أن نعلم أنه موجود (أ، ب، ٤٢٦، ٦)
- نعلم معًا لِمَ هو إن كان وجوده بالحدّ الأوسط (أ، ب، ٤٢٧، ١٢)
- البرهان الذي يُعطي اليقين بوجوده فقط يُعرّف بـ «برهان الوجود»، والذي يُعطي بعد ذلك سبب وجوده يُسمّى «برهان لِمَ هو الشيء»، والذي يُعطي علم الوجود وسبب الوجود معًا يُسمّى «برهان الوجود ولِمَ هو»، وهو البرهان على الإطلاق لأنه يجتمَع فيه أن يكون مطلوبًا به وجوده وسبب وجوده معًا، والمطلوب به فيما عدا ذلك هو مطلوب وجوده فقط (ف، ح، ٢٠٤، ١٥)
- «لِمَ هو» و«ما هو» قد يجتمعان أحيانًا فيكون المطلوب بهما شيئًا واحدًا بعينه (ف، ح، ٢٠٦، ٦)
- الجواب عن «لِمَ هو الشيء» هو بأن يُذكر السبب (ف، ح، ٢١٢، ١٦)
- هذان الحرفان - أعني ما هو ولِمَ هو - يتشابهان في أن الشيء الذي يُقرّنان به ينبغي أن يكون معلوم الوجود ومختلفان في أن الشيء الذي يُقرّن به ما هو ينبغي أن يكون مفردًا، والثشي الذي يُقرّن به حرف لِمَ ينبغي أن يكون مركّبًا (ف، أ، ٥٤، ٤)
- نطلب في المطلوب المركّب لِمَ هو وفي المفرد ما هو (ش، ب، ٤٥٦، ١٣)
- مطلب ما هو ولِمَ هو يظهر من أمره أن قوتهما قوة مطلب واحد، وأن العلم بهما هو علم بشيء واحد في كثير من المواضع (ش، ب، ٤٥٧، ١١)
- العلم بما هو ويلِمَ هو قد يكونان لشيء واحد بعينه (ش، ب، ٤٥٧، ١٩)
- لما
- لفظه (لما) إذ تقول: لَمَّا كان كذا، كان كذا، تصلح للأمرين (اللزوم واللازوم)، ولا توجب أحدهما (س، ق، ٢٣٥، ١١)
- تُستعمل صيغة لَمَّا فلا تقتصر دلالتها على اللزوم والإنصال فقط، بل تدل على تسليم التالي ووضعه لازمًا من تسليم المقدم ووضعه، وعلى عكسه صيغة فإنها تدل على تسليم عدم التالي ووضعه لازمًا من تسليم عدم المقدم (س، ب، ١٦٤، ١٢)
- لفظه (لما) نفي مع الدلالة على إستلزام التالي، الدلالة على أن وجود المقدم مسلم موضوع (ط، ش، ٣٠١، ١٠)
- لماذا
- «عن ماذا» وجوده يُطلَبُ به الفاعل والمادة. و«لماذا» وجوده يُطلَبُ به الغرض والغاية التي لأجلها وجوده وهي أيضًا «لأجل ماذا» وجوده على حسب الأنحاء التي يُقالُ عليها «لأجل ماذا» وجوده (ف، ح، ٢٠٦، ١)
- لمية
- إنّ اللمية هي العلية، والانية هي الثبوت (ط، ش، ٥٣٦، ٤)

له

سوى أنه نسبة الجسم إلى الجسم، المنطبق على جميع بسيطه أو على بعضه؛ إذا كان المنطبق ينتقل بانتقال المحاط به المنطبق عليه (غ، ع، ٣٢٦، ٢١)

- «له» يدل على المتنتل والمنسلح (ش، م، ١٥، ٥٥)

- «له» تقال على أنحاء شتى: أحدها على طريق المَلَكَة والحال... والثاني على طريق الكَمِّ... والثالث على ما يشتمل على البدن... والرابع على نسبة الجزء إلى الكل... والخامس... نسبة الشيء إلى الوعاء الذي هو فيه... والسادس على طريق المُلْك (ش، م، ٣، ٧٥)

## لواحق

- الإنسان إنما هو جوهر لأنه إنسان، لا لأنه موجود في الأعيان نحوًا من الوجود؛ وإذا كان جوهرًا لأنه إنسان، فما لحقه من اللواحق، أعني مثل الشخصية والعموم وأيضًا مثل الحصول في الأعيان أو التقرّر في الذهن، فهي أمور تلحق جوهرًا (س، م، ٩٤، ١٧)

- اللازم غير المفوم ويخصّ بإسم اللازم وإن كان المفوم أيضًا لازمًا فهو الذي يصحب الماهية فلا يكون جزءًا منها، مثل كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين. وهذا وأمثاله من لواحق، تلحق المثلث عند المقاييسات لحوقًا واجبًا (س، أ، ٢٠٦، ٢)

## لواحق الجواهر

- لواحق الجواهر لوازم وأعراض، لا تبطل معها جوهرية، فتبطل ذاته، فتكون قد لحقت غير الجواهر؛ إذ الجواهر قد بطلت ذاته (س، م، ١٨، ٩٤)

- «له» يقال على أنحاء شتى. وذلك أنها تقال إما على طريق المَلَكَة والحال أو كيفية ما أخرى: فإنه يقال فينا إن «لنا» معرفة، و«لنا» فضيلة. وإما على طريق الكَمِّ. مثال ذلك المقدار الذي يتفق أن يكون للإنسان، فإنه يقال إن «له» مقدارًا طولُه ثلاثُ أذرع أو أربع أذرع. وإما على طريق ما يشتمل على البدن: مثل الثوب أو الطَّيْلَسَان. وإما في جزء منه: مثل الخاتم في الإصبع. وإما على طريق الجزء: مثال ذلك اليد أو الرجل. وإما على طريق ما في الإنا: مثال ذلك الجَنَظَة في السُّدى أو الشراب في الدُّن... وإما على طريق المُلْك فإنه قد يقال إن «لنا» بيتًا، و«لنا» ضيعة (أ، م، ٥٣، ١٥)

- «له» هو نسبة الجسم إلى الجسم المُنتَبِق على بسيطه أو على جزء منه، إذا كان المنطبق ينتقل بانتقال المُحاط به، مثل اللبس والانتقال والتسلح (ف، م، ١١٣، ١)

- يقال: «إنَّ ما هو لأهل بلد كذا فهو ملك لهم، والحيوان كذلك هو للإنسان، فهو إذن ملك له؛ فتكون كل قضية تُستعمل فيها لفظه «له» بمعنى معقول محصل، ولكن يغلط في النتيجة، إذ تؤخذ في النتيجة على معنى آخر (س، س، ٨٠، ١٠)

- الألفاظ تابعة للأثار الثابتة في النفس، المُطابِقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظ هي: الجواهر والكم والكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن يتفعل (غ، ع، ٥، ٣١٣)

- العَرَض الذي يُعْبَر عنه بـ(له) وقد يُسَمَّى بـ(الجده) ولما مثل هذا بـ(المنتقل) و(المتسلح) و(المتطلس) فلا يتحصل له معنى

لوازم كثيرة معاً لزوماً أولياً، بل إننا يلزمه اللزوم الأولي منها واحد، ويلزمه غيره بتوسطه، لزوم الضحاك مثلاً للإنسان بعد لزوم المتعجب بعد لزوم المُدرك له (س، ش، ١١، ١٨)

- أما اللوازم فليس كثير منها يبيّن الوجود للشيء ولا يبيّن اللزوم له، فيجوز أن تؤلف منها عدّة تدلّ على جملة لا تكون تلك الجملة لغير الشيء وتكون خاصّة له مرگبة ولكنّه لا ينقل الذهن إلى الشيء (س، ش، ٢، ٣١)

- إذا كان الرسم مأخوذاً من اللوازم التي هي المقوّمات للوجود، وإن لم يكن للماهية والمفهوم، وكان من الجنس الثاني، فقد تدخل فيه اللوازم في الوجود من العلل والمعلولات التي هي لوازم ولواحق في الوجود، وإن لم تكن الماهية والمفهوم، وكثيراً ما يوجد منها فيه ما هو خارج عن المفهوم أيضاً، وكثيراً ما يريدون ذلك (س، ش، ٧، ٣٩)

- اللوازم التي توجد غير محصورة، وهي التي تشمل على أمثالها أكثر العلوم؛ فإنّها هي التي تكون بحسب قياس الموضوع إلى غيره، وهي إنمّا تتحصل عند تصوّر الأمور التي إليها يقاس الموضوع (ط، ش، ١٤، ٢٠٩)

- إنّ اللوازم والخواص، بل الفصول، لا تدلّ بالوضع إلّا على شيء ما يستلزمها أو يختص بها (ط، ش، ١، ٢٥٧)

- قرّروا (المنطقيون) في المنطق أنّ من «اللوازم» ما يكون «لازمًا» بغير «وسط»، فهذا يُعلم بنفس تصوّر «اللزوم» (ت، ١، ١٠٤، ١٨)

- من «اللوازم» ما يفتقر إلى «وسط»، ومنها ما لا يفتقر إلى «وسط» عندهم. وهذا أحد الفروق

## لواحق الحكم

- إنّ المتصل والمنفصل؛ من حيث هما فصلان، من لواحق الكمّ، لا من الكمّ نفسه، كحاح الفصول (س، م، ١٣٦، ١)

## لوازم

- المواضع المأخوذة من اللوازم وهي مواضع الوجود والارتفاع، وذلك أن نظراً في كل واحد من الوضعين وتأمّل ما الشيء الذي يوجد الوضع بوجوده، أو ما الشيء الذي يوجد بوجوده الوضع، فأبى هذين صادفناه أخذناه (ف، ق، ٣، ١٠٢)

- اللوازم في المتقابلات ضربان: ضرب يلزم لزوماً مقلوباً وضرب يلزم على استقامة (ف، ق، ١٢، ١٠٧)

- الذي في اللوازم هو أن يلزم الوجود الوجود والارتفاع الارتفاع (ف، ق، ١٦، ١٠٧)

- اللوازم أو الأمور الإضافية التي لا تتقوم بها ماهية شيء (س، م، ٨٢، ١١)

- إنّ اللوازم كلها أغيار في المعنى (س، ق، ٩، ٧٠)

- كثيراً ما يقع الإنتقال عن الكلام في الشيء إلى الكلام في أمور خارجة هي ملزوماته أو لوازمه، تكون إذا صحّت أو بطلت إنتقل منها إلى الحكم في الشيء (س، ج، ٢، ١٢٥)

- أعني باللوازم كل محمول على الكل ذاتي أو عرضي، وكل لازم للوضع في المتصلات (س، س، ١٢، ٢٣)

- يجب أن نضع وضماً مقررًا أنّ اللوازم التي تلزم الشيء وليست مقوّمه له إمّا أن تكون للشيء عن نفسه كالفردية للثلاثة، أو من خارج كالوجود للعالم. وأنّ الشيء الذي لا تركيب فيه لا تلزمه



(١٦، ١٤٩)

اللوازم لا بد أن تنتهي إلى لازم بين لا يفتر إلى وسط، وذلك بمنتهى رفعه في الوهم إذا تصوّر الموصوف (ت، ر، ٢، ١٥٠، ١٦)

- قد يكون من اللوازم التي لا وسط لها في نفس الأمر ما يفتر إلى دليل، ومن اللوازم التي يدعون افتقارها إلى وسط ما يعلم ثبوته بلا دليل (ت، ر، ٢، ١٥٢، ٩)

## لوازم ذاتية

- اللوازم الذاتية سبيلها سبيل المحمولات الذاتية، فإنّ المحمولات الذاتية بأعيانها قد يُمكن أن توجد لوازم. مثال ذلك: إذا كان هذا إنساناً، فهو حيوان، وإن كان إنساناً فهو حي ناطق. واللوازم قد يُمكن أن تُؤخذ محمولات. مثال ذلك: إن كان يمكن أن يتحرّك متحرّك في جسم غير متناه، فقد يمكن أن يقطع مسافة غير متناهية في زمان متناه، فإنه قد يمكن أن يوجد هذا اللازم محمولاً (ف، ب، ٣٠، ١٤)

## لواصف

- أما اللواصف، فإن القائل إذا قال: فلان الكاتب في الدار، كان قوله: الكاتب، حلية لا صفة لفلان. فأشياء هذا من الكلام يُسمّى اللواصف (ق، م، ٢٦، ٢٢)

## ليس

- «ليس» يرتبه كثير من أصحاب النحو في الكلم لا في الحروف (ف، أ، ٤٥، ١٤)

- إن بعض حروف السلب الداخلة على الأسماء في لغة العرب أدل على السلب، وبعضها على العدول، فيشبهه أو يكون لفظ «ليس» أولى

الثلاثة التي فرّقوا (المنطقيون) بها بين «الذاتي» و«العرضي اللازم» للماهية. وقد أبطلوا هذا الفرق. ويعبّر بعضهم عن هذا الفرق بـ «التعليل»، كما يعبّر به ابن الحاجب (ت، ر، ١، ١٠٥، ٤)

- إذا كان في «اللوازم» ما هو ثابت في نفس الأمر بغير «وسط» ولا «علّة» لم يبقَ هذا فرقاً بين «الذاتي» وبين هذه «اللوازم»، فيقبل التفرقة بهذا (ت، ر، ١، ١٠٥، ٨)

- من تصوّر «الذات» بهذه «اللوازم» فتصوّره أتمّ ممن لم يتصوّرها بهذه «اللوازم» (ت، ر، ١، ١٠٥، ١٠)

- إذا كانت اللوازم منها ما لزومه للملزم بين نفسه لا يحتاج إلى «دليل» يتوسط بينهما، فهذا نفس تصوّره وتصور الملزم يكفي في العلم بثبوته له (ت، ر، ١، ١٩٢، ٢٢)

- لوازم الأشياء ولوازم لوازمها لا تنضب ولا تنحصر (ت، ر، ٢، ٩٢، ٨)

- كون الملزم، أو علّة اللازم، فهذا قد يكون في بعض الملزومات، كالمعلول المعين اللازم لعلته. وإلا فأكثر اللوازم ليست معلولة لملزوماتها (ت، ر، ٢، ١٤١، ١٨)

- لا نسلّم افتقار شيء من اللوازم إلى وسط في نفس الأمر، بل جميع اللوازم يلزم الملزم نفسه وإن كان بعض الملزومات شرطاً في البعض، كما أنّ العلم مشروط بالحياة، والإرادة مشروطة بالعلم (ت، ر، ٢، ١٤٢، ١١)

- الإنسان قد يتبين له لزوم بعض اللوازم بلا دليل وبعضها لا يتبين إلاّ بدليل (ت، ر، ٢، ١٤٩، ١٠)

- ليس في اللوازم ترتيب حتى يكون بعضها أولاً وبعضها ثانياً، ولا في الذهني (ت، ر، ٢،

- بالسلب ولفظ «غير» أولى بالعدول (س، ع،  
٦، ٧٩)  
- «ليس بشيء» يُعنى به ما ليست له ماهية أصلاً لا  
خارج النفس ولا في النفس (ف، ح،  
١٧، ١٢٨)  
- «ليس» حرف سلب (س، أ، ٢٦٩، ٧)  
- لفظة «ليس» أدلُّ على السلب (مر، ت،  
١٩، ٥٤)

## ليس بيقين

- ليس بشكل  
- ما ليس بيقين، فهو أن نعتقد في ما حصلَّ  
التصديق به أنه يمكن أو لا يمتنع أن يكون في  
وجوده بخلاف ما يعتقد فيه (ف، ب،  
١٣، ٢٠)  
- الذي ليس بشكل فكالاستقامة والانحناء  
للخط؛ وكالتنعير والتحديب والتسطيح  
للبيسط (س، م، ٢٠٥، ٩)

## م

- وهؤلاء غير منازعين في هذا الباب لأنهم  
 أرباب تلك اللغة (س، ب، ١٨، ٢٣٥)
- ما يطلب بصيغة «ما» ويطلق لطلب ثلاثة أمور  
 الأول أن يُطلب به شرح اللفظ كما يقول من لا  
 يدري العُقار ما العُقار، فيقال له الخمر إذا كان  
 يعرف لفظ الخمر. الثاني أن يطلب لفظ محزّر  
 جامع مانع يميّز به المسؤول عنه من غيره كيفما  
 كان الكلام سواء كان عبارة عن عوارض ذاته  
 ولوازمه البعيدة عن حقيقة ذاته أو حقيقة ذاته  
 كما سيأتي الفرق بين الذاتي والعرضي.  
 والثالث أن يُطلب به ماهية الشيء وحقيقة  
 ذاته كمن يقول ما الخمر فيقال هو شراب مسكّر  
 معتصّر من العنب (غ، ص، ٩، ١٢)
- مطلباً هل و«لَمْ» يطلبان التصديق، ومطلباً ما  
 وأيّ يطلبان التصوّر (سي، ب، ١، ٢٣٢)
- «ما» تطلب الحدّ المعروف لحقيقة الشيء وماهيته  
 (سي، ب، ١، ٢٦٨)
- «ما» المشدّدة... تدلّ على الذات الخاصية  
 بالشيء (ش، ق، ١٩، ٢٦٦)
- ما بذاته
- قد تُطلق لفظه «ما بذاته» مرادفة لما هو مقول  
 من جهة ما هو على المعنى المذكور في هذا  
 الفن. فيقال للمقوّم: «ذاتي» لما يقوّمه «وبذاته»  
 له (س، ب، ٢٠، ٧٥)
- ما تحت متضادة
- التي يُقرّن بكل واحد منهما (القضبان) سور  
 جزئي... تسمى ما تحت المتضادة (ش، ع،  
 ٧، ٩٢)
- ما تحت المتضادة... تقتسمان الصدق  
 والكذب أيضاً في الضرورية والممتعة (ش،  
 ع، ٢١، ٩٢)

- مؤثر
- إن الذي هو مؤثر دائماً أثر في نفسه، وإن كان  
 هذا قد يصبر وقتاً ما أثر (س، ج، ١٦٠، ١٦٦)
- المؤثر من أجل نفسه أثر من المؤثر من أجل  
 غيره (ش، ج، ١، ٥٤٩)
- المؤثر... بذاته أثر من المؤثر بالعرض (ش،  
 ج، ٢، ٥٤٩)
- ما كان بالطبع مؤثر فهو أثر مما ليس بالطبع  
 (ش، ج، ٦، ٥٤٩)
- ما كان مؤثراً على الإطلاق أثر مما هو مؤثر عند  
 إنسان ما أو في وقت ما أو حال ما أو مكان ما  
 (ش، ج، ٧، ٥٤٩)
- المؤثر... يُقال على ثلاثة معان: على النافع  
 واللذيذ والجميل (ش، ج، ١، ٥٥٧)

ما

- ما يجاب به في «ما» يُسمونه بلفظة ما والماهية.  
 (ف، ح، ١٨، ٦٢)
- إن لفظه «ما» في مواضع كثيرة تقوم مقام الفصل  
 (ز، ع، ٧، ٤٧)
- في لغة اليونانيين لا يستعملون لفظه «ما» الدالة  
 على الإنبشار إلا في الجوهر؛ وأمّا في الأشياء  
 الأخرى فيستعملون بدل لفظه «ما» اسم المقولة  
 العالية، فإذا أرادوا أن يقال: سطح ما، قالوا:  
 كم سطح؛ أو لون ما قالوا: كيف لون.

## ما الشيء

- لا سبيل إلى أن نعلم معنى «ما الشيء» من الأشياء التي توجد لها علة أخرى بلا برهان (أ)،  
ب، ٤٢٨، ١١)

## ما هو

- لا جميع التي هي موجودة في الشيء من طريق «ما هو»، فإنه ولا هذه أيضًا بلا نهاية، وذلك أنه لما كان لوجود التحديد سبيل (أ)، ب،  
٣٨٠، ٨)

- ما هو؟ فطلبنا حينئذ إنَّما هو أن يُطلب ما هو الأوسط (أ، ب، ٤٠٩، ٥)

- معنى ما هو، هو خاصّة ومحمول من طريق ما هو (أ، ب، ٤١٥، ٣)

- إن كان إذا بيّن ما هو فهو بيّن أيضًا بقول واحد يعنيه أنه موجود، وكيف هو، إذ كان الحدّ والبرهان يدلّان على شيء واحد. ومعنى ما هو الإنسان، ومعنى أنه موجود، مختلفان (أ)، ب،  
٤٢٣، ٤)

- يلزم أن يبيّن أنه موجود لكل ما هو موجود بالبرهان متى لم يكن الموجود جوهرًا (أ)، ب،  
٤٢٣، ٧)

- الذي يحذّ بيّن بيانًا إنَّما ما هو، وإنَّما على ماذا يدلّ إسمه إن لم يكن أصلًا لما هو قد يكون الحدّ قولًا دلّالته دلالة الاسم بعينها (أ)، ب،  
٤٢٤، ٥)

- لا سبيل أيضًا إلى أن يُعلم معنى ما هو، لا بالحدّ ولا بالبرهان أيضًا (أ)، ب، ٤٢٥، ١)

- الأشياء التي هي ما هو قد يلزم أن يكون الأوسط بينها ما هو والتي بين الخواصّ خاصّة (أ)، ب، ٤٢٥، ١٢)

- لا يمكن أن تتعرّف أولًا لِمَ هو، قبل أن تتعرّف

أنه موجود؛ وكذلك لا سبيل إلى أن تتعرّف ما هو الشيء والوجود له في نفسه من غير أن نعلم أنه موجود (أ)، ب، ٤٢٦، ٧)

- الأشياء أيضًا التي لها ما هو: بعضها لا وسط لها وهي مبادئ، وهذه قد يجب أن يوضع وضعا أنها موجودة، وما هي، أو يظهر ويوضح ذلك بنحو آخر (أ)، ب، ٤٢٨، ١٥)

- الأشياء المحمولة من طريق ما هو، هي ضرورية، وكانت الضرورية هي كئيّة، وكانت الأشياء المقتضية بهذه الحال هي موجودة للثلاثية بشيء آخر من طريق ما هو، فمن الإضطرار أن تكون الثلاثية هي هذه (أ)، ب،  
٤٤٢، ٩)

- ما يُعرّف ما هو هذا المشار إليه، الجوهرُ على الإطلاق، كما يُستونونه الذات على الإطلاق (ف، ح، ٦٣، ٨)

- ما يُعرّف ما هو هذا المشار إليه هو جوهر هذا المشار إليه (ف، ح، ٦٣، ١٢)

- ليس يُحمَلُ على شيء آخر حملاً غير حمل ما هو، صار أيضًا جوهرًا بإطلاق لا يُعقّد بشيء آخر (ف، ح، ٦٣، ١٣)

- أمثال هذه المصادر فيما تُعرّف ما هو المشار إليه إنَّما تصحّ دلالتها في كلّ ما كان منها مركّبًا إذا أُفرد ما هو منه، مثل الصورة أو الفصل الذي لا يُدلّ عليه باسم مشتقّ (ف، ح،  
٧٩، ٢٤)

- تبيّن أيضًا أنّ فصول ما يدلّ على ما هو هذا المشار إليه هي أيضًا تُعرّف ما هو هذا الشيء (ف، ح، ٨٠، ٥)

- القدمات يُستون المحمول على الشيء الذي إذا عُقِلَ عُقِلَ ما هو ذلك الشيء وذات ذلك الشيء «جوهر ذلك الشيء»، ويُستون ماهية الشيء

- «جوهرة»، وجزء ماهيته «جزء جوهرة»، والمعروف لما هو الشيء «المعروف بجوهرة» (ف، ح، ١٧٦، ١٣)
- ما كان محمولاً على شيء ما بطريق ما هو وعلى شيء آخر لا بطريق ما هو يُقال إنه «جوهرة» لذلك الشيء الذي إذا عُقِلَ المحمول يكون قد عُقِلَ و «معرف بجوهرة»، و «ليس بجوهرة» لذلك الشيء الذي ليس يُحتملُ عليه من طريق ما هو ولا معرفاً بجوهرة بل عَرَضاً له (ف، ح، ١٧٦، ١٧)
- ما كان إنمّا يُحتملُ أبداً على أيّ شيء ما يُحتملُ ما هو ذلك الشيء، ولم يكن يُحتملُ على شيء أصلاً إلاّ بما هو، فإنّ ذلك المحمول هو محمول بما هو بإطلاق ومن كلّ جهة، فهو جوهرة كلّ شيء يُحتملُ عليه ومعرف بجوهرة كلّ ما يُحتملُ عليه، إذ ليست له جهة أخرى من الحمل إلاّ أنّه جوهرة لكلّ ما يُحتملُ عليه (ف، ح، ١٧٦، ٢١)
- المحمول على موضوع ما بطريق ما هو وعلى موضوع آخر لا بطريق ما هو، إن كان موضوعه الذي يُحتملُ عليه من طريق ما هو كان يُحتملُ أيضاً على موضوع دونه بطريق ما هو، فإنّ ذلك الموضوع يُحتملُ على شيء آخر لا بطريق ما هو، لأنّه إن لم يكن كذلك كان محمول معقول ما ليس بعرض، فيكون جوهراً على الإطلاق، وذلك محال (ف، ح، ١٧٩، ٧)
- إن كان موضوع هذا الموضوع يُحتملُ أيضاً على شيء دونه بطريق ما هو، فإنّه يكون محمولاً أيضاً على شيء ما آخر لا بطريق ما هو، على أن ينتهي على هذا الترتيب إلى الموضوع الذي لا يُحتملُ على شيء دونه أصلاً بطريق ما هو (ف، ح، ١٧٩، ١١)
- إن كان (موضوعه الذي يُحتملُ عليه لا بطريق ما هو) أمراً يُحتملُ على موضوع، وكان أيّ موضوع يُحتملُ عليه حُمل عليه بطريق ما هو، فقد تنهى أيضاً إلى الجوهرة المحمول على جوهرة آخر، الذي ينتهي في آخر الأمر إلى الموضوع الأخير (ف، ح، ١٧٩، ١٩)
- إن كان (موضوعه الذي يُحتملُ عليه لا بطريق ما هو) أمراً يُحتملُ على موضوع ما بطريق ما هو، وعلى أمر آخر لا بطريق ما هو، كانت الحال فيه تلك الحال بعينها، إلى أن ينتهي في العمق إلى العَرَض الذي لا يُحتملُ على شيء دونه حتملاً ما هو، بل يُحتملُ لا بطريق ما هو (ف، ح، ١٧٩، ٢٢)
- إن كان ذلك الشيء يُحتملُ لا من طريق ما هو على شيء ما، فإنّ ذلك الشيء أيضاً تكون حاله هذه في أنّه لا يمكن أن يُحتملُ على شيء أصلاً بحتمل ما هو، بل إن كان ولا بدّ يُحتملُ لا من طريق ما هو، إلى أن ينتهي على هذا الترتيب إلى موضوع لا يمكن أن يُحتملُ حتملاً أصلاً لا بطريق ما هو ولا حتملاً لا بطريق ما هو. فينتهي إذن إلى الجوهرة على الإطلاق (ف، ح، ١٨٠، ٧)
- القدماء يُسمّون الموضوع الأخير وكتّابته المحمولة عليه من طريق ما هو «الجوهرة» على الإطلاق، وسائر المحمولات على الموضوع الأخير التي تُحتملُ عليه لا بطريق ما هو كانت كتّابات أو لم تكن كتّابات والمحمولات على كتّابات الموضوع الأخير لا بطريق ما هو «الأعراض»، وذلك إذا حُملت على الجواهر، لأنّها تُحتملُ عليها لا من طريق ما هو (ف، ح، ١٨١، ٥)
- يكون الجواب عن الإنسان إذا قيل فيه (أي هو)

- يكون إسماً لذلك الشيء، وقد يكون بعض جزئياته وقد يكون بعض الكلمات التي تشترك في الحمل عليه (ف، أ، ٦٥، ٨)
- النوع يُحمَلُ على الشخص ويلبُّ أن يُجاب به في جواب ما هو، ولا يُحمَلُ على كلّي أصلاً في جواب ما هو حملاً مطلقاً، لكن إنمّا يُحمَلُ هذا الحمل على الأشخاص فقط (ف، أ، ١٩، ٦٦)
- الأجناسُ فإنمّا قد تُحمَلُ على الأشخاص التي يُحمَلُ عليها النوعُ حملاً مطلقاً وفي جواب المسألة عن النوع ما هو (ف، أ، ٦٦، ٢٢)
- الذاتى باعتبار آخر ينقسم إلى ما يقال في جواب ما هو مهما كان مطلب السائل بقوله ما هو حقيقة الذات وإلى ما يقال في جواب أي شيء هو. فالأول يُسمّى جنساً أو نوعاً. والآخر يُسمّى فصلاً (غ، م، ١٥، ١١)
- قول القائل في الشيء: ما هو؟ طلب لماهية الشيء (غ، ع، ١٠٣، ١)
- ما هو بالخصوصية المطلقة، وذلك بذكر الحدّ لتعريف ماهية الشيء المذكور (غ، ع، ١٤، ١٠٣)
- ما هو بالشركة المطلقة، مثل ما إذا سئلت عن جماعة فيها: فرس، وإنسان وثور. وما هي؟ فعند ذلك لا يُجيبُ إلاّ أن تقول: حيوان (غ، ع، ١٠٤، ١)
- (ما هو) ما يصلح أن يُذكر على الخصوصية والشركة جميعاً (غ، ع، ١٠٤، ٨)
- السائل عن الشيء بقوله: ما هو؟ لا يسأل إلا بعد الفراغ من مطلب (هل) كما أن السائل بل(لم) لا يسأل إلا بعد الفراغ عن مطلب (هل) (غ، ع، ٢٧٠، ١٩)
- ذاتي الشيء أي هو داخل في جواب ما هو
- «أي حيوان هو» هو بعينه الجواب عن الإنسان إذا قيل فيه «ما هو». غير أن حرف «ما» إنمّا يُطلَبُ به أن يُعقَلُ النوعُ المسؤول عنه في ذاته لا بالإضافة إلى شيء آخر. وأمّا حرف «أي» فإنمّا يُطلَبُ به تمييزه عن غيره (ف، ح، ١٨٣، ٧)
- صار لا يُجاب بالفصل وحده في سؤال «ما هو» النوع المسؤول عنه بل يُجابُ به مقروناً بالجنس، ويُجابُ بالجنس وحده دون الفصل في سؤالنا عن النوع «ما هو» (ف، ح، ١٨٥، ١٤)
- «لم هو» و «ما هو» قد يجتمعان أحياناً فيكون المطلوب بهما شيئاً واحداً بعينه (ف، ح، ٢٠٦، ٦)
- الأمر الذي ينبغي أن يُستعملَ في جواب ما هو الشيء إذا كان يُدَلُّ عليه بلفظ مركّب فإنّه يُسمّى ماهية الشيء، ويُسمّى أيضاً القول الدالّ على ما هو الشيء أو على جوهر الشيء أو على إنّيّة الشيء أو طبيعة الشيء، ويُسمّى قول جوهر الشيء أيضاً (ف، أ، ٥٠، ٤)
- هذان الحرفان - أعني ما هو ولم هو - يتشابهان في أنّ الشيء الذي يُقرّنان به ينبغي أن يكون معلوم الوجود ومختلفان في أنّ الشيء الذي يُقرّن به ما هو ينبغي أن يكون مفرداً، والشيء الذي يُقرّن به حرف لم ينبغي أن يكون مركّباً (ف، أ، ٥٤، ٤)
- المسألة بما هو قد تكون عن شخص أو أشخاص وقد تكون عن كلّي. فإنمّا قد نقول ما هذا الشيء الذي بين أيدينا وهو شخص، وقد نقول في الإنسان ما هو والإنسان كلّي (ف، أ، ٤، ٦٥)
- الأمر الذي يليق أن يُستعملَ في إفادة ما هو قد

- بحيث لو بطلَ عن الذهن التصديقُ بثبوته بطلَ المحدودُ وحقيقته عن الذهن وخرج عن كونه مفهومًا للعقل (غ، ح، ٩٥، ٧)
- الدال على الماهية هو اللفظ الذي يُجاب به حين يُسأل عن الشيء إنه ما هو، أي ما حقيقته (سي، ب، ٣٩، ١٢)
- الطالب بما هو إنما يطلب حقيقة الشيء وماهيته، ولا تتم حقيقة الشيء بذاتيّ مشترك بينه وبين غيره، بل به وبما يخصه أيضًا إن كان له أمر خاص ذاتيّ دون مشاركة (سي، ب، ٤٠، ٨)
- فرق بين المقول في جواب ما هو والمقول في طريق ما هو، إذ كل ذاتي مقول في طريق ما هو لأنه متضمن في الدلالة، ولكن ليس وخذهُ مقولاً في جواب ما هو (سي، ب، ٤٠، ١٥)
- الذاتيّ المشترك وإن لم يكن دالاً على الماهية ولا مقولاً في جواب ما هو فهو داخل في الماهية ومقول في طريق ما هو (سي، ب، ٤٠، ١٥)
- المقول في جواب ما هو إما أن يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقائق قولاً بحال الشركة، أو يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالعدد فقط. والأول يُسمى جنساً. والثاني يُسمى نوعاً (سي، ب، ٤٢، ٩)
- الجواب بالنوع عند السؤال بما هو أكمل تعريفاً للشخص المشار إليه، وأشدّ ملائمة له من الجواب بجنسه (ش، م، ١٩، ٨)
- صارت أنواع الجواهر الأول وأجناسها يقال لها جواهر ثوانٍ من بين سائر الأشياء التي تُحمل عليها من جهة أنه متى أُجيب بواحد منها في جواب ما هو الجوهر الأول كان معرفاً له، وإن كان الجواب بالنوع أشدّ تعريفاً (ش، م،
- (١٠، ٢٠)
- تطلب في المطلوب المركب لِمَ هو وفي المفرد ما هو (ش، ب، ٤٥٦، ١٣)
- ... مطلب ما هو ولِمَ هو يظهر من أمره أن قوتها قوة مطلب واحد، وأن العلم بهما هو علم بشيء واحد في كثير من المواضع (ش، ب، ٤٥٧، ١١)
- ... العلم بما هو وليمَ هو قد يكونان لشيء واحد بعينه (ش، ب، ٤٥٧، ١٩)
- لما كان البحث عن مفهوم «ما هو» لا من حيث هو مقيّد بلغة خاصة، رجع الشيخ إلى مفهومه الأصلي، وبيّن أنه إنما يورد سؤالاً: إمّا عن حقيقة الذات، أو عن مفهوم الاسم بالمطابقة (ط، ش، ٢٢٢، ٩)
- المقول في جواب ما هو إن كان مذكوراً بالمطابقة يُسمى واقفاً في طريق ما هو كالحبوان أو الناطق... وإن كان مذكوراً بالنضمن يُسمى داخلاً في جواب ما هو كالجسم النامي أو الحساس أو المتحرك بالإرادة (ن، ش، ٩، ١٥)
- الذي يقال له «حدّ بحسب الاسم»، والمقول في جواب «ما هو؟» من هذا النوع (ت، ١، ٧٣، ١٤)
- الأسئلة بما هو وإن كثرت فجوابها منحصر في ثلاثة أقسام: جواب لا يكون إلا إذا كان السؤال عن واحد كلي ولا يكون حالة التعدّد وهو الجواب بالحدّ، وجواب لا يكون إلا عند السؤال عن متعدّد عن كليّين مختلفي الحقيقة أو شخصين أو شخص وكليّ كذلك ولا يكون عن مفرد وهو الجواب بالجنس، وجواب يكون عن السؤال عن مفرد شخصي أو أشخاص متّحدة الحقيقة أو صنف أو أصناف كذلك وحدها أو

أو النتيجة (غ، ع، ١٧٨، ٥)

مأثور بناته

- المأثور بذاته أثرٌ من الذي هو بالعرض، مثال ذلك أن كون الأصدقاء عدولاً أثرٌ من كون الأعداء كذلك، فإن ذلك مأثور بنفسه، وهذا بالعرض، وذلك أنا إنما نحب أن يكون أعداؤنا عدولاً بالعرض لثلاثنا منهم ضرر (أ، ج، ٥٣٤، ١٤)

مأخوذات

- المأخوذات: فمنها مقبولات ومنها تقريرات (مر، ت، ١٠١، ٧)

- أمّا المأخوذات: فمنها مقبولات، ومنها تقريرات. وأمّا المقبولات من جملة المأخوذات، فهي آراء مأخوذة عن جماعة كثيرة من أهل التحصيل، أو من نفر، أو من إمام يُحسن به الظن. وأمّا التقريرات فإنها المقدمات المأخوذة بحسب تسليم المخاطب، أو التي يلزم قبولها، والإقرار بها في مبادئ العلوم، إنما مع إستنكارٍ ما وتُسَمَّى مصادرات. وإتّاماً مع مسامحةٍ ما وطيب نفس، وتُسَمَّى أصولاً موضوعة (س، أ، ٤٠٥، ٩)

مادة

- إنّ المادة، لكونها مادة، لا يلزمها أن تكون متعلقة مقارنة بصورة بعينها، بل ربما وجب لها ذلك لتوعية أو طبيعة، كيف كانت، بعد كونها مادة. وأمّا العرض، فتعلقه بالموضوع لأعم معانيه، وهو كونه عرضاً (س، م، ٣٦، ١٧)

- الفرق بين الجهة والمادة أنّ الجهة لفظة زائدة على المحمول والموضوع والرابطة مصرّح بها

مع الشخص أو الأشخاص المتفق جميعها في حقيقة واحدة وهو الجواب بالنوع الحقيقي (و،

م، ٨٧، ١٣)

ما هو الشيء

- الذي يُرَدَّفُ به جنسه، فليس يُجابُ به وحده في جواب «ما هو الشيء»، بل إنما يكون جواباً عن «ما هو الشيء» متى أُردِفَ به أو قُيِّدَ الجنس، فإنه في «ما هو الشيء» يتفرد جنساً ومقيداً بشيء آخر حيناً (ف، ح، ١٦٨، ٦)

- يصلح أن يُجابَ بالذي هو عرض وهو يُعرفُ أنّه عرض في جواب «ما هو الشيء»، و كان الذي يُجابُ به رسماً أو عرضاً مفرداً (ف، ح، ١٧٥، ١٩)

ما هو على الإطلاق

- أعني بقولي «ما هو على الإطلاق» الشيء الموضوع (أ، ب، ٤١٠، ٤)

ما يشبه المظنونات

- ما يشبه المظنونات، وإذا بحث عنه إنحي الظن، كقول القائل: ينبغي أن تنصر أخاك ظالمًا كان أو مظلومًا (غ، ع، ١٩٩، ١٩)

مائل بالتركيب

- المائل بالتركيب والخلط، فهو أن يطوى في سياق كلام تسوقه إلى نتيجة واحدة، مقدّمات مختلفة، أي: حملية وشرطية متصلة ومنفصلة (غ، ع، ١٧٩، ١٤)

مائل بالانقصان

- المائل بالانقصان، فبأن نترك إحدى المقدمتين،



بوجود الصورة المعلول والغاية أيضًا (سي،  
ب، ٢٧١، ٣)

- إنقسام المادة من جهة المادة... منها برهانية  
ومنها جدلية، إلى غير ذلك من الأقسام التي  
يلحقها من جهة المواد المستعملة في الصنائع  
المنطقية (ش، ق، ١٣٨، ١٣)

- المادة هي سبب ما بالعرض المغلظ في العلوم  
(ش، ب، ٤٤١، ٧)

- إعلم أنّ (المادة) غير (الجهة) والفرق بينهما:  
أنّ (المادة) هي تلك النسبة في نفس الأمر.  
(والجهة) هي ما يفهم ويتصور عند النظر في  
تلك القضية من نسبة محمولها إلى موضوعها،  
سواء تلتظ بها، أو لم تلتظ، وسواء طبقت  
المادة أو لم تطابق (ط، ش، ٣٠٧، ٩)

- من عرف المادة بحيث يعلم أنّ هذا مستلزم  
لهذا يعلم الدلالة، سواء صوّرت بصورة  
«القياس» أو لم تصوّر، وسواء عُبر عنها  
بعباراتهم أو بغيرها، بل العبارات التي صقلتها  
عقول المسلمين وألستهم خير من عباراتهم  
بكثير كثير (ت، ر، ٢٠٥، ٥)

#### مادة الأقيسة

- (مادة الأقيسة) هي العلوم، لكن لا كل علم،  
بل العلم التصديقي، دون العلم التصوّري (غ،  
ع، ١٨٢، ٦)

#### مادة الامتناع

- أن يكون الحال هو أنّ المحمول يدوم ويجب  
صدق إيجابه فيسمى مادة الوجوب كحال  
الحيوان عند الإنسان، أو يدوم ويجب كذب  
إيجابه ويسمى مادة الامتناع كحال الحجر عند  
الإنسان، أو لا يدوم ولا يجب أحدهما ويسمى

تدلّ على قوّة الربط أو وهه دلالة باللفظ ربّما  
كاذبت، وأمّا المادة وقد تسمى عنصرًا فهي  
حال المحمول في نفسه بالقياس الإيجابي إلى  
الموضوع في كَيْفِيَّة وجوده الذي لو دلّ عليه  
لفظ لكان يدلّ بالجهة (س، ع، ١١٢، ١٢)

- المادة الجدلية الأولى أعمّ من المادة البرهانية  
الأولى (س، ب، ٨، ١٠)

- إنّ إذا أخذنا الجسم (المادة) جوهرًا ذا طول  
وعرض وعمق من جهة ما له هذا بشرط أنه ليس  
حاصلًا فيه معنى غير هذا، وبحيث لو إنضمّ  
إليه معنى غير هذا مثل حسّ أو إغتناء أو غير  
ذلك كان معنى خارجًا عن الجسمية محمولًا  
في الجسمية، مضافًا إليها، كان المأخوذ هو  
الجسم الذي هو المادة (س، ب، ٤٩، ١٤)

- الجسم (المادة) إذ هو جزء من الجواهر المركّب  
من الجسم والصور التي بعد الجسمية التي  
بمعنى المادة فليس بمحمول، لأنّ تلك الجملة  
ليست بمجرد جوهر ذي طول وعرض وعمق  
فقط (س، ب، ٥٠، ٤)

المادة ثلاثة: الوجوب والإمكان والامتناع (غ،  
ع، ١١٩، ١٠)

- المادة: هي المقدمات اليقينية الصادقة، فلا بد  
من طلبها ومعرفة مداركها (غ، ع، ١٣٠، ١٧)

- المادة: قد تُقالُ إسمًا مرادفًا للهولي. ويُقال  
(مادة) لكل موضوع يقبل الكمال باجتماعه إلى  
غيره، ووروده عليه سببًا (غ، ع، ٢٩٨، ١١)

- المادة الصحيحة التي تُستعمل في النظر كلّ  
أصل معلوم قطعًا إنّما بالحسّ أو بالتجربة أو  
بالتواتر الكامل أو بأزل العقل أو بالاستنتاج من  
هذه الجملة (غ، ق، ٧٧، ١٤)

- المادة ففي كثير من الأمور الطبيعية يلزم عند  
حصول استعدادها الصورة بالضرورة، ويوجد

## مادة ضرورية

- القضية التي مادتها ضرورية غير التي هي في  
جهتها ضرورية، فالتى مادتها ضرورية هي التي  
محمولها لا يمكن أن يفارق موضوعها أصلاً،  
ولا في وقت من الأوقات، كقولنا كل ثلاثة  
عدد فرد (ع، ١٥٨، ١)

## مادة القضية

- الضرورة والدوام واللاضرورة واللادوام تُسمى  
تلك الكيفية مادة القضية، واللفظ الدال عليها  
يسمى جهة القضية (ن، ش، ١٣، ٩)

## مادة القياس

- مادة القياس هي مصدقات أو أمور في حكم  
مصدقات سلف بها التصديق. وصورة القياس  
هي الوصف والتأليف الذي يقع فيها (س، ق،  
٤، ٧)

- مادة القياس هي المقدمات، فإن كانت صادقة  
يقينية كانت النتائج صادقة يقينية، وإن كانت  
كاذبة لم ينتج الصادقة، وإن كانت ظنية لم ينتج  
اليقينية (ع، م، ٤٥، ١٨)

- مادة القياس هي العلم الذي لفظ (المحمول)  
(والموضوع) دالاً على، لا اللفظ، بل  
(الموضوع) (والمحمول) هي العلوم الثابتة  
في النفس، دون الألفاظ. ولكن لا يمكن  
التفهم إلا باللفظ، والمادة والحقيقة هي التي  
تنتهي إليه (ع، غ، ١٨٣، ١)

- مادة القياس هي العلوم، لكن لا كل علم، بل  
العلم التصديقي، والعلم التصديقي هو العلم  
بنسبة ذوات الحقائق بعضها إلى بعض،  
بالإيجاب أو السلب. ولا كل تصديق؛ بل  
التصديق الصادق في نفسه (ع، غ، ٣٧٦، ١)

مادة الإمكان كحال الكتابة عند الإنسان (س،  
ع، ٤٧، ٧)

## مادة الامكان

- أن يكون الحال هو أنّ المحمول يدوم ويجب  
صدق إيجابه فيسمى مادة الوجوب كحال  
الحيوان عند الإنسان، أو يدوم ويجب كذب  
إيجابه ويُسمى مادة الإمتناع كحال الحجر عند  
الإنسان، أو لا يدوم ولا يجب أحدهما ويُسمى  
مادة الإمكان كحال الكتابة عند الإنسان (س،  
ع، ٤٧، ٨)

## مادة الحد

- مادة الحدّ هي العلم التصوري وهي الأجناس  
والأنواع والفصول (ع، غ، ٣٧٦، ١٣)

## مادة الحمل

- مادة الحمل هي نسبة المحمول إلى الموضوع  
من حيث ضرورة الوجود، أو ضرورة العلم،  
أو لا ضرورة الوجود ولا ضرورة العلم (ع،  
ع، ٣٧٤، ١٣)

## مادة الشيء

- البرهان على الاطلاق، وهو الذي يفيد الوجود  
والسبب جميعاً. والأسباب أربعة: مادة الشيء  
وما يُعدُّ في المادة ومعها، وحد الشيء وأجزاء  
حدّه، وما يُعدُّ في الحدود معها، والفاعل وما  
يُعدُّ معه، والغاية وما يُعدُّ معها. وكل واحد من  
هذه، إمّا قريبٌ وإمّا بعيد، وإمّا بالذات وإمّا  
بالعرض، وإمّا أعمّ وإمّا أخصّ، وإمّا بالقوة  
وإمّا بالفعل (ف، ب، ٢٦، ١٥)

## مادة ممكنة

## ماذا هو الشيء

- الأشياء التي قوام الشيء من خارج النفس متى أُخِذَتْ من حيث هي معقولة ومن حيث هي معقول ذلك الشيء قيل فيه إنه ماذا هو الشيء، ومتى أُخِذَتْ من حيث هي قوام ذلك الشيء من خارج قيل فيه إنه بماذا هو الشيء (ف، ح، ٩، ١٧١)

(القضية) التي مادتها ممكنة فهي التي محمولها غير موجود الآن في موضوعها، ونهياً في المستقبل أن يوجد فيه وألا يوجد، كقولنا زيد سيكون عالمًا (ف، ع، ٣، ١٥٨)

## مادة الوجوب

.. أن يكون الحال هو أنّ المحمول يدوم ويجب صدق إيجابه فيسمى مادة الوجوب كحال الحيوان عند الإنسان، أو يدوم ويجب كذب إيجابه ويُسمى مادة الإمتناع كحال الحجر عند الإنسان، أو لا يدوم ولا يجب أحدهما ويسمى مادة الإمكان كحال الكتابة عند الإنسان (س، ع، ٦، ٤٧)

## مانعة الجمع

.. «مانعة الجمع والخلو» هي «الشرطية الحقيقية»، وهي مطابقة للنقيضين في العموم والخصوص (ت، ر، ١، ١٦٦، ٢٥)

- «مانعة الجمع» هي أخص من النقيضين، فإنّ الضدين لا يجتمعان، وقد يرتفعان، وهما أخص من النقيضين (ت، ر، ١، ١٦٧، ١)

## مادة يقينية

- مانعة الجمع فذكرنا أنها إنما تتركب من القضية والأخص من نقيضها، لأنها إذا تركبت من ذلك لزم أن لا يجتمع طرفاها على الصدق، وإلا لزم أن يجتمع النقيضان على الصدق، لأنه لما كان كل واحد من الطرفين أخص من نقيض الآخر فيلزم من صدق كل واحد منهما صدق نقيض الآخر، فلو صدقا معاً لصدق كل واحد منهما مع نقيضه (و، م، ١٢٣، ١٧)

إذ كانت المادة يقينية، فسواء كانت صورتها في صورة «قياس التمثيل» أو صورة «قياس الشمول»، فهي واحدة (ت، ر، ١، ٢٠١، ٢٤)

## ماذا

- مانعة الجمع فيصح أن تتركب من أجزاء كثيرة كأنواع الجنس الواحد، فإنّ كل واحد أخص من نقيض الآخر فتقول على سبيل منع الجمع إمّا أن يكون هذا الشيء إنساناً وإما أن يكون فرساً وإما أن يكون حميراً، وهكذا إلى تمام أنواع الحيوان ما تكاثرت (و، م، ١٢٧، ٢)

- مانعة الجمع الكثيرة الأجزاء لا يمكن أن ينعدم إثنان معاً منها، ويجوز أن يوجد إثنان معاً فأكثر منها، وذلك حيث ينعدم إثنان من أجزاء مانعة

«ماذا» وجوده و«بماذا» وجوده يجتمعان في الدلالة على سبب واحد، اشترط في «ماذا» وجوده أن يكون في الشيء، و«بماذا» وجوده يُطلَبُ به الفاعل والحافظ والماهية (ف، ح، ٩، ٢٠٥)

## ماذا هو

- «ماذا هو» إمّا يحصل على الإطلاق متى كان معقول الشيء عندنا بالأشياء التي إذا أُخِذَتْ بالإضافة عليه كانت تلك بأعيانها هي «بماذا هو» الشيء (ف، ح، ٢٠، ٢٠٥)

الجمع، فقد صَحَّ إذاً أن تتركب مانعة الخلو من أجزاء كثيرة، وهي تقاوض أجزاء مانعة الجمع الكثيرة الأجزاء (و، م، ١٢٨، ٣)

- تفسر مانعة الجمع ومانعة الخلو بتفسير أعم مما ذكر، وهو أن مانعة الجمع هي التي لا يجتمع طرفاها على الصدق إجتمع طرفاها على الصدق إجتمع طرفاها على الكذب أم لا، ومانعة الخلو بالعكس فتصدق كل واحدة منهما بهذا التفسير الأعم على الحقيقية وهما متافيان لها بالتفسير الأخص (و، م، ١٢٨، ١٣)

- تفسر مانعة الجمع ومانعة الخلو بتفسير أعم مما ذكر، وهو أن مانعة الجمع هي التي لا يجتمع طرفاها على الصدق إجتمع طرفاها على الكذب أم لا، ومانعة الخلو بالعكس فتصدق كل واحدة منهما بهذا التفسير الأعم على الحقيقية، وهما متافيان لها بالتفسير الأخص (و، م، ١٢٨، ١٤)

- تفسر مانعة الجمع ومانعة الخلو بتفسير أعم مما ذكر، وهو أن مانعة الجمع هي التي لا يجتمع طرفاها على الصدق إجتمع طرفاها على الكذب أم لا، ومانعة الخلو بالعكس فتصدق كل واحدة منهما بهذا التفسير الأعم على الحقيقية، وهما متافيان لها بالتفسير الأخص (و، م، ١٢٨، ١٣)

- كل واحدة من مانعة الجمع ومانعة الخلو تستلزم الأخرى مركبة من نقيضي جزأها (و، م، ٢٦٥، ٨)

- كل واحدة من مانعة الجمع ومانعة الخلو تستلزم الأخرى مركبة من نقيضي جزأها (و، م، ٢٦٥، ٨)

- مانعة الخلو نحو إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يفرق، فيمكن الجمع بينهما بأن يكون في البحر ولا يفرق، ويمتنع خلوّه عنهما بأن لا يكون في البحر ويفرق (ض، س، ٢٩، ١٧)

- مانعة الجمع نحو هذا العدد إما مساو لذلك أو أكثر، فيمتنع إجتماعهما ويمكن الخلو عنهما بأن يكون أقلّ (ض، س، ٢٩، ١٦)

### مانعة الخلو

- مانعة الخلو فقد ذكرنا أنها إمّا تتركب من القضية والأعم من نقيضها، لأنها إذا تركزبت من ذلك لم يمكن كذب طرفيها معاً لما يلزم عليه من كذب كل واحد منهما مع نقيضه، لأنه يلزم من كذب كل واحد منهما كذب نقيض الآخر، لأنه أعم منه، وكذب الأعم يستلزم كذب الأخص، فيلزم من كذبهما معاً، كذب نقيضهما معاً فيكذب كل واحد منهما مع نقيضه وهو محال (و، م، ١٢٥، ٧)

ماهيات  
- أن تعلم ما هي الأشياء التي لها ماهيات خارج النفس، فنحصل إذن على المعقولات، وعلى ما عليها ثقال، وعلى ما عنها استفادت ماهياتها وهي مادتها (ف، ح، ١١٨، ١٠)

- ماهيات الأشياء قد تكون في أعيان الأشياء، وقد تكون في التصور، فيكون لها إعتبرات ثلاثة: إعتبر الماهية بما هي تلك الماهية غير مضافة إلى أحد الوجودين وما يلحقها، من حيث هي كذلك؛ وإعتبر لها، من حيث هي في الأعيان، فيلحقها حينئذ أعراض تخص

- مانعة الخلو فيصح أيضاً أن تتركب من أكثر من جزئين، لأن كل جزء من أجزاء مانعة الجمع المتكاثرة الأجزاء لا يصح إجتماعه مع شيء من الأجزاء الباقية، فتقاوض تلك الأجزاء يلزم أن لا يتفي اثنان منها عن الوجود إذ لو خلا

فإنه يُقال بالتقديم والتأخير على ترتيب (ف)،  
ح، ١١٨، ١٤)

- أن الذي لا ماهية له أصلاً ليس بصادق ولا  
كاذب لأنه لا إسم له ولا قول يدلُّ عليه أصلاً  
ولا بجنس ولا بفصل ولا يُتصوَّر ولا يُتخيَّل  
ولا تكون عنه مسألة أصلاً (ف)، ح،  
١٦، ١٢١)

- ما كان ليس بصادق وهو كاذب فإنه يُعقلُ أو  
يُتصوَّرُ أو يُتخيَّلُ وله ماهية (ف)، ح،  
١٩، ١٢١)

- الذي له ماهية خارج النفس ليس يُقال فيه «إنه  
صادق» ما لم يُتصوَّر (ف)، ح، ١٢٢، ١) -  
المصدق إنما يُقال فيه «إنه موجود» لأجل إضافته  
إلى الذي له ماهية خارج النفس (ف)، ح،  
١٦، ١٢٢)

- ما يحدث يسبقُ إلى النفس أنه يحدث عن غير  
موجود، وكان الأسبقُ إلى النفس عن غير  
الموجود أنه لا ماهية له أصلاً، لزم عندهم  
محال، إذ كان يلزم أن يحدث موجود عن غير  
موجود (ف)، ح، ١٢٣، ٥)

- لما لم يتميز أيضاً للطبيعيين الأقدمين فرق ما  
بين الموجود بالقوة والموجود بالفعل كما تبين  
للإلهيين، شنع عندهم أن يُقال في شيء واحد  
«إنه موجود» و «إنه غير موجود»، إذ كانوا إنما  
يفهمون عن «الموجود» ما له ماهية بالفعل فقط  
فإن هذا هو أسبقُ إلى النفوس في بادئ الرأي  
وعن «غير الموجود» ما لا ماهية له أصلاً وهذا  
أيضاً هو الأسبقُ إلى النفوس في بادئ الرأي  
(ف)، ح، ١٢٣، ١٦)

- إن كانت ماهية أمر أن يكون محمولاً على  
موضوع قيل فيه «إنه محمول بذاته على ذلك  
الموضوع»، وقيل في ذلك الموضوع «إنه بذاته

وجودها ذلك؛ وإعتبار لها، من حيث هي في  
التصوُّر، فيلحقها حينئذ أعراض تخص  
وجودها ذلك، مثل الوضع والحمل، ومثل  
الكليَّة والجزئية في الحمل، والثانية والعرضية  
في الحمل، وغير ذلك مما ستعلمه (س)، د،  
١٠، ١٥)

- الماهيات معقولات أولى (سي)، ب،  
١٢، ٢٩)

## ماهية

- الفطرة التي كان الناس يعنون بقولهم «الجوهر»  
إنما هي ماهية الإنسان، وهي التي بها الإنسان  
إنسانً بالفعل (ف)، ح، ٩٩، ١٩)

- الماهية والذات قد تكون منقسمة وقد تكون غير  
منقسمة. فما كانت ماهية منقسمة فإن التي  
يُقال إنها ماهية ثلاثة، إحداهما جملة التي هي  
غير ملخصة، والثانية الملخصة بأجزائها التي  
بها قوامها، والثالثة جزء جزء من أجزاء الجملة  
كل واحد بجملة على حياله (ف)، ح،  
٨، ١١٦)

- يُسمى الماهية كل ما للشيء، صبح أن يُجاب به  
في جواب «ما هو هذا الشيء» أو في جواب  
المسؤول عنه بعلامة ما أخرى. فإن كلَّ مسؤول  
عنه «ما هو» فهو معلوم بعلامة ليست هي ذاته  
ولا ماهية المطلوبة فيه بحرف ما (ف)، ح،  
١٤، ١١٦)

- إذا قلنا في الشيء «إنه موجود» و «هو موجود»  
فينبغي أن يُسأل القائل لذلك أيَّ المعنيين عنى،  
هل أراد أن ما يُعقل منه صادق أو أراد أن له  
ماهية ما خارج النفس بوجه ما من الوجوه (ف)،  
ح، ١١٨، ١٢)

- ما له ماهية ما خارج النفس، وإن كان عاملاً،

- يُحْمَلُ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْمَحْمُولُ (ف، ح، ١٢٤، ٢١)
- إن كان شيءًا كائنًا أو قوامه بأمر ما كان سببًا له، فإنه إن كانت ماهيته هي أن يكون عنه، أو ماهية ما هو سبب أن يكون عنه ذلك الشيء، قيلَ «إنه له بذاته». وإن لم يكن ذلك ولا في ماهية واحد منهما قيلَ «إنه لذلك الأمر أو فيه أو به أو عنه أو معه أو عنده بالقرص (ف، ح، ١٢٥، ٤)
- لَمَّا ظُنَّ قَوْمٌ أَنَّهُ يُعْنَى بِالْمَوْجُودِ هَهُنَا مَا لَهُ مَاهِيَةٌ خَارِجٌ النَّفْسِ ظَنُّوا أَنَّ قَوْلَنَا «زَيْدٌ يَوْجِدُ عَادِلًا» يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ مَوْجُودًا خَارِجٌ النَّفْسِ (ف، ح، ١٢٦، ١٥)
- (ماهية الجسم) إذن شكله في مادة ما محصلة معاونة للشكل في الفعل الكائن عن ذلك الجسم (ف، ح، ١٩٦، ٦)
- الماهية التي هي صيغٌ وخلقٌ فهي التي بها شعائر الأنواع، وهي الأسبق إلى المعارف أولًا، وبها تتميز الأنواع عندنا بعضها عن بعض (ف، ح، ١٩٨، ١)
- أُنْتُمْ مَا يُعْقَلُ بِهِ لِيَمَا هُوَ مُنْقَسَمٌ الْمَاهِيَةِ (ف، ح، ٢٠٥، ١٣)
- إن قولنا «هل الإنسان موجود إنسانًا» يعني هل الإنسان وجوده وإتيته هي تلك الذات المسؤول عنها وليس له ذات غير تلك الواحدة التي أخذناها موضوعًا وهي غير منقسمة الوجود، أم إنه إنسان بوجوده آخر، مثل أنه حيوان مشاء ذو رجلين، أي هل له وجود وماهية على ما يدل لفظه عنه فلا يمكن أن يُصَوَّرَ تَصَوَّرًا آخَرَ أَزِيدُ مِنْهُ وَلَا أَنْقُصُ (ف، ح، ٢٢١، ٧)
- إن لكل شيءٍ ماهيةً هو بها ما هو، وهي حقيقته، بل هي ذاته (س، د، ٢٨، ١٣)
- تكون ماهية كل شخص هي بإنسانيته، لكن إتيته الشخصية تتحصل من كيفية وكمية وغير ذلك (س، د، ٢٩، ١٢)
- لا تُتَّصَرُّ الْمَاهِيَةُ فِي الذَّهْنِ دُونَ تَقَدُّمِ تَصَوُّرِهَا (س، د، ٣٥، ٤)
- إن الشيء الذي يقولون إنه دالٌّ على الإتيته الذاتية المشتركة، يجعلونه شيئًا غير الدالِّ على الماهية الذاتية المشتركة، ولا يجعلون الشيء الواحد صالحًا لأن يكون بالقياس إلى أشياء إتيته وماهية، حتى يكون، من حيث يشترك فيه، هو ماهية لها، ومن حيث يتميز به عن أشياء أخرى هو إتيته لها (س، د، ٣٨، ١٤)
- ماهية أو غير ماهية، فنعني بذلك أنه كذلك للذات الشيء لا غيره (س، د، ٤٥، ٤)
- يعنى بالماهية كمال حقيقة الشيء الذي بها هو ما هو وبها يتم حصول ذاته (س، ب، ٥، ١٢)
- إن ماهية الشيء إنما تتم بكمال صفات ذاته، وأن الجنس وحده لا يدل على ماهية نوع واحد وحده (س، ج، ٢٧٤، ٩)
- الذات المقوم: أعلم أن كل شيء له ماهية فإنه إنما يتحقق موجودًا في الأعيان، أو متصورًا في الأذهان بأن تكون أجزاؤه حاضرة معه (س، أ، ٢٠٢، ٣)
- إن كل ما هيته فإنما يتحقق موجودًا في الأعيان ومتصورًا في الأذهان بأن يكون أجزاؤه حاضرة معه (مر، ت، ١١، ١٣)
- جميع مقومات الماهية داخله مع الماهية في التصور، إما بالفعل، وإما بالقوة القريبة من الفعل إن لم يخطر بالبال مُفَصَّلًا (مر، ت، ١١، ١٨)
- المَعْقُولُ فِي جَوَابِ مَا هُوَ يَدُلُّ وَحْدَهُ عَلَى مَاهِيَةِ الشَّيْءِ وَكِمَالِ وَجُودِهِ الذَّاتِي، كَالْإِنْسَانِ

- المحمول على زيد وعمر وبالشركة (مر، ت، ٤، ١٤)
- الماهية إنما تتحقق بمجموع الذاتيات المقومة للشئ (غ، ع، ٢، ١٠٣)
- لا يؤخذ في جواب الماهية إلا الذاتي (غ، ح، ١١، ٩٤)
- إنَّ الذاتي من أوصاف الشيء كلُّ داخل في ماهيته، والمعرضي ما لا مدخل له فيها (ب، م، ٢، ٣٢)
- إذا أخطرت الماهية بالبال وأخطرت أجزاءها التي التامت منها لم يمكن أن تُعقل الماهية إلا وتكون أجزاءها معقولة أولاً (سي، ب، ١٢، ٣٧)
- الماهية هي الذات لا غيره، فحال نسبتها إلى الذات، فلا يقع إذن إسم الذاتي عليها (سي، ب، ١١، ٣٨)
- الدال على الماهية هو اللفظ الذي يُجاب به حين يُسئل عن الشيء إبه ما هو، أي ما حقيقته (سي، ب، ١٢، ٣٩)
- أصناف الدال على الماهية ثلاثة: (أحدها) ما يدل بالخصوصية المحضة، مثل دلالة الحيوان الناطق على الإنسان... (الثاني) ما يدل بالشركة فقط وهي أن تُجمع أشياء مختلفة الماهيات مشتركة في أمور ذاتية لها ويُسئل عن ماهيتها المشتركة... (الثالث) ما يدل بالشركة والخصوصية أيضاً، مثل ما إذا سُئل عن جماعة هم زيد وعمر وخالد ما هم كان الجواب إنهم أناس (سي، ب، ١٧، ٤٠)
- ما ليس بدال على الماهية من قسمي الذاتي فلا يجوز أن يكون أعتم الذاتيات المشتركة، وإلا كان مقولاً على المشتركات فيه في جواب ما هو، فيجب أن يكون إنما مساوياً لما هو الجنس الأعلى أو أخص منه، فيصلح إذن التمييز الذاتي عما يشارك الموصوف به في الوجود أو في جنس ما (سي، ب، ١٦، ٤٣)
- إنَّ إمتاز الماهية عن الوجود لا يكون إلا في التصور، فعلمها لا تمتاز عن علل الوجود إلا هناك (ط، ش، ٢١، ٢٠١)
- الماهية مشتقة عما هو، وهي ما به يجاب عن السؤال بما هو (ط، ش، ١، ٢٠٢)
- جزء الماهية إنما جنس أو فصل، والجنس إنما قريب إن كان الجواب عن الماهية وعن كل ما يشاركها فيه واحداً أو بعيد إن كان منعقداً وكلما زاد جواب زاد مرتبه في البعد، وكلما تباعد الجنس كان الجواب بذاتيات أقل. والفصل إنما قريب إن بين الماهية عن كل ما يشاركها في الجنس أو في الوجود، وإنما بعيد إن بينها عن البعض فقط (م، ط، ٢١، ٦٠)
- إنَّ ما سقوه «الماهية» أمر يعود إلى ما يُقدَّر في الأذهان، لا إلى ما يتحقق في الأعيان (ت، ١، ٣٧، ١٧)
- ... ما يسمونه (المنطقيون) «ماهية» هي ما يتصور الذهن، فإنَّ أجزاء «الماهية» هي تلك الأمور المتصورة (ت، ١، ٥٠، ٢٤)
- الماهية بمنزلة المدلول عليه بالمطابقة؛ وجزؤها المقوم لها، الداخلة فيها، الذي هو وصف ذاتي لها، بمنزلة المدلول عليه به «التضمن»؛ واللازم لها، الخارج عنها، بمنزلة المدلول عليه به «الالتزام» (ت، ١، ٤، ٥١)
- إذا أريد به الماهية ما يُتصور في الذهن، و«الوجود» ما يكون في الخارج فالفرق بين متصورات الأذهان وموجودات الأعيان فرق صحيح. وأما أن يدعي أن في الخارج جوهرين

متقدّمة عليها في الذهن وفي الخارج، لأنّ  
الماهية مرّجبة منها، وكل مرّكب فإنّه مسبوق  
بفرداته (ت، ١، ٩٠، ٩١)

قالوا (الفلاسفة): «الذاتيات» هي «أجزاء  
الماهية» وهي متقدّمة عليها في الذهن وفي  
الخارج. و«الأجزاء» هي هذه الصفات.  
فجعلوا صفة الموصوف متقدّمة عليه في  
الخارج. وهذا ممّا يُعلم بصريح العقل بطلانه  
(ت، ١، ٩١، ٩٤)

- حقيقة قولهم (الفلاسفة) أنّه لا يعلم «الذاتي»  
من «غير الذاتي» حتى تُعلم «الماهية»، ولا تعلم  
«الماهية» حتّى تُعلم الصفات «الذاتية» - التي  
منها تُؤلّف «الماهية». وهذا دور (ت، ١،  
٩٤، ١٢)

- يتوقف معرفة «الذات» - التي هي «الماهية» -  
على معرفة «الذاتيات»، وتتوقف معرفة  
«الذاتيات» - أي معرفة كونها هي «الذاتيات»  
لهذه «الماهية» دون غيرها من «اللوازم» - على  
معرفة «الذات». فيتوقف معرفتها على معرفتها.  
فلا يُعرف هو ولا يُعرف «الذاتيات» (ت، ١،  
٩٥، ٥)

- يدعون (المثلسفة) أنّ الماهية قد تنفك عن  
الوجوديين الخارجي والذهني، وهو من  
أغاليطهم (ت، ٢، ٦٢، ٢٧)

- المتصوّر يتصوّر في نفسه «إنساناً ناطقاً»،  
و«جسمًا حساسًا، متحرّكًا بالإرادة، ناطقًا».   
فيكون كلّ من هذه الأجزاء جزءًا ممّا تصوّره في  
نفسه، واللفظ الدالّ على جميعها يدلّ عليها  
بالمطابقة، وعلى أبعاضها بالتضمن، وعلى  
لازمها بالالتزام. ومجموعها هي تمام الماهية  
المتصوّرة في الذهن، والداخل فيها هو الداخل  
في تلك الماهية، والخارج عنها هو الخارج

قائمين بأنفسهما، أحدهما الإنسان  
المحسوس، والآخر إنسان معقول ينطبق على  
كل واحد من أفراد الإنسان؛ ويدّعي أنّ  
الصفات اللازمة التي لا يمكن تحقّق  
الموصوف إلّا بها منها ما هو داخل مقوّم  
لماهيته الموجودة في الخارج، ومنها ما هو  
خارج عارض لماهيته الموجودة في الخارج،  
فهذا كلّ باطل (ت، ١، ٦٣، ٥)

- قولهم (المنطقيون) «إنّ الماهية لها حقيقة ثابتة  
في الخارج غير وجودها» (ت، ١، ٨٤، ٧)  
- لأنّ «الماهية» مأخوذة من قولهم «ما هو؟»  
كسائر الأسماء المأخوذة من الجمل  
الاستهامية، كما يقولون «الكيفية» و«الأيّنة»  
(ت، ١، ٨٤، ٢٢)

- الفرق الصحيح أنّ «الماهية» هي «ما يرتسم في  
النفس من الشيء»، و«الوجود» هو «نفس ما  
يكون في الخارج منه» (ت، ١، ٨٦، ١٧)

- ترجع «الماهية» و«جزؤها الداخل» و«اللازم  
الخارج» إلى مدلول «المطابقة» و«التضمّن»  
و«الالتزام» (ت، ١، ٨٧، ٢٥)

- «اللازم للماهية» و«العرضي اللازم لوجودها»  
فملخصه أنّه يمكن أن يفرض في الذهن «ماهية»  
خالية عن هذا اللازم، بخلاف الآخر (ت،  
١، ٨٨، ٧)

- إنّ ما ذكره (الفلاسفة) من الفرق بين «العرضي  
اللازم» للماهية و«الذاتي» لا حقيقة له. فإنّ  
«الزوجية والفردية» للعدد الزوج والفرد مثل  
«الناطقية» و«الصهالية» للحيوان - الإنسان  
والفرس (ت، ١، ٨٨، ٢٢)

- يقولون (الفلاسفة): «الذاتي» يتقدّم على  
الماهية في الذهن وفي الخارج، ويستقونه  
«الجزء المقوّم لها». ويقولون: أجزاء الماهية



## ماهية مركبة

- كل ماهية مركبة إنما تُركَّب وتحصل بأن يقرن المعنى الخاص وهو الفصل بالمعنى المشترك فيه فيقومه ويقبله مخصصاً في الوجود إن كانت مقدماته أجناساً وفضولاً، وأن يلحق المعنى المعارض بما هو موضوع طبعاً فتحصل من ذلك جملة متقومة بالموضوع والمعارض (سي، ب، ٨٣، ٤)

## مبادئ

- قد توجد مبادئ فهذه هي غير معلومة، إذ كان ليس عليها برهان. وهذا هو الذي يقولون إنه وحده فقط معنى العلم (أ، ب، ٣١٧، ١٢)
- المبادئ فقد يجب ضرورة أن تؤخذ أخذاً، فهو يقتضب ذلك في المبادئ إقتضاباً (أ، ب، ٣٣٨، ٦)

- قد توجد مبادئ ما غير مبرهنة يتبين بها أن هذا الشيء موجود أمراً ما ويتبين بها أن هذا الشيء لهذا الشيء (أ، ب، ٣٨٣، ١)

- قد توجد مبادئ يبين بها أن هذا الشيء ليس هو موجوداً أمراً ما، ولا أيضاً هذا الشيء موجود لهذا الشيء (أ، ب، ٣٨٣، ٢)

- تكون إذن مبادئ: بعضها لوجود الشيء، وبعضها لغير وجوده (أ، ب، ٣٨٣، ٤)

- مبادئ أشياء كثيرة هي مختلفة في الحسن حتى إنه لا يطابق بعضها بعضاً (أ، ب، ٤٠٠، ٤)

- المبادئ هي المقدمات؛ والمقدمات تكون إما بزيادة حدٍ يُقتضب، وإما بأن يُدخَل (أ، ب، ٤٠٠، ١٤)

- المبادئ هي مقدمات غير ذوات أوساط. وقد تكون، عندما يزداد فيقتضب مقدمات غير ذوات أوساط مختلفة، نتائج مختلفة (أ، ب، ٤٠١، ١١)

عن تلك الماهية. وتلك الماهية بحسب ما يتصوره الذهن (ت، ٢، ٦٤، ٤)

- إذا أُريدَ «الماهية» و«الوجود» ما في الخارج كانت هذه «الماهية» غير «الوجود». لكن ذلك لا يقتضي أن يكون وجود الماهيات التي في الخارج زائفاً عليها في الخارج، وأن يكون للماهيات ثبوت في الخارج غير وجودها في الخارج (ت، ٢، ٨٥، ١٣)

- قوله (الرازي) «الماهية لما هي هي مقتضية لذلك اللازم» إن عني به أن الماهية الملزومة هي العلة في حصول لازمها في نفس الأمر، كما يقتضيه كلامه، فهذا من أبطل الباطل. فليس كل ما كان لازماً لغيره يكون ذلك الغير هو العلة المقتضية لوجوده في نفس الأمر (ت، ٢، ١٣٩، ١٥)

- قول القائل «عقلنا الماهية» و«تصورنا الماهية» ونحو ذلك من العبارات لفظ مجمل (ت، ٢، ١٤٣، ١٣)

## ماهية الشيء

- القدماء يُسمون المحمول على الشيء الذي إذا عُقِلَ عُقِلَ ما هو ذلك الشيء وذات ذلك الشيء «جوهر ذلك الشيء»، ويُسمون ماهية الشيء «جوهره»، وجزء ماهيته «جزء جوهره»، والمعروف لما هو الشيء «المعروف بجوهره» (ف، ح، ١٧٦، ١٣)

## ماهية متصورة

- الموجود إنما يُقال على ما له ماهية خارج النفس ولا يُقال على ماهية متصورة فقط (ف، ح، ١٢٨، ٨)

- تبيّن أنّ مبادئ الأشياء المختلفة في الجنس هي أيضًا مختلفة في الجنس (أ، ب، ٤٠٢، ٤)
- المبادئ أعرف من البراهين (أ، ب، ٤٦٥، ٤)
- كل صناعة نظرية فإنها تشتمل بالجملة على أشياء ثلاثة: موضوعات ومسائل ومبادئ (ف، ب، ٨٠٩، ٨)
- مبادئ الحكمة، فالمقدمات اليقينية، ونحو نظرها تأمل الشيء من كلّ الجهات (ف، ب، ٨٠٦، ٨)
- المقدمات المستعملة مبادئ في علم ما المتبرّهة في علم آخر، إمّا أن تستعمل أسبابًا وإمّا دلائل. إمّا أسبابًا، فإنها إنما تكون متى كان ما يشتمل عليه العلم الأوّل أقدم ممّا يشتمل عليه الثاني. وأمّا دلائل، فإنها إنما تكون إذا كان ما يشتمل عليه العلم الأوّل متأخرًا عمّا يشتمل عليه العلم الثاني (ف، ب، ٥٠٦، ٥)
- المبادئ منها ما هي مبادئ المعارف فقط، وهي الدلائل، ومنها ما هي مبادئ الوجود، وهي الأسباب (ف، ب، ٧٠، ١٨)
- نعني بالمبادئ ما هنا أحد هذين: إمّا مبادئ المعرفة، وإمّا مبادئ المعرفة والوجود ممّا (ف، ب، ٧٠، ٢٠)
- الفقيه يتشبّه بالمتعلّق. وإمّا يختلفان في مبادئ الرأي التي يستعملانها في استنباط الرأي الصواب في العمليّة الجزئية. وذلك أنّ الفقيه إنّما يستعمل المبادئ مقدمات مأخوذة منقولة عن واضع الملة في العمليّة الجزئية، والمتعلّق يستعمل المبادئ مقدمات مشهورة عند الجميع ومقدمات حصلت له بالتجربة (ف، ب، ح، ١٣٣، ١٠)
- المبادئ هي المقدمات التي منها تُبرهن تلك الصناعة (النظرية)، ولا تُبرهن هي في تلك الصناعة: إمّا لوضوحها، وإمّا لجلالة شأنها عن أن تيرهن فيه، وإمّا تُبرهن في علم فوقها؛ وإمّا لدنو منزلتها عن أن تُبرهن في ذلك العلم، بل في علمٍ دونه وهذا قليل (س، ب، ٩٨، ١٢)
- المبادئ: منها البرهان، والمسائل: لها البرهان، والموضوعات: عليها البرهان (س، ب، ٩٨، ١٩)
- إنّ المبادئ على وجهين: إمّا مبادئ خاصة بعلم علم مثل اعتقاد وجود الحركة: للعلم الطبيعي، واعتقاد إمكان تقسيم كل مقدار إلى غير النهاية: للعلم الرياضي؛ وإمّا مبادئ عامة وهي قسمين: إمّا عامة على الإطلاق لكل علم كقولنا: كل شيء إمّا أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب؛ وإمّا عامة لعدّة علوم مثل قولنا: الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية، فهذا مبدأ يشترك فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة وعلم اللحون وغير ذلك (س، ب، ٩٨، ٢٢)
- إنّ المبادئ تقال على نوعين: إمّا مبادئ «منها» البرهان، أي المقدمات الأولى في العلوم، وإمّا مبادئ «فيها» البرهان وهي أجناس العلوم أي موضوعاتها وما يتعلّق بها مما يوضع معها أو يساويها كالواحد بوجه ما للموجود (س، ب، ١٨٨، ٦)
- لكل علم مبادئ ومسائل: فالمبادئ هي الحدود والمقدمات التي منها تؤلّف قياساته (س، أ، ٥٢٥، ٢)
- المبادئ هي المقدمات التي منها تُبرهن تلك الصناعة ولا يُبرهن في تلك الصناعة إمّا

وإما أن لا تكون أولية ولكن تُسَلَّم من المتعلِّم فإن سَلَّمها عن طيب نفس تُسَمَّى أصولاً موضوعة، وإن بقي في نفسه عناد تُسَمَّى مصادرات ويصبر عليها إلى أن تتبيَّن له في علم آخر (غ، م، ٨، ٦٢، ٨)

المراد بـ(المبادئ) المقدمات. (غ، ع، ٣، ٢٥١)

المبادئ ما يُبرهنُ بها. (غ، ع، ١١، ٣٧٩)

المبادئ: فهي الحدود والمقدمات التي منها تُؤَلَّف قياساته (العلم) (سي، ب، ١٧، ٢٣٧)

المبادئ التي توجد لأجناس مختلفة بالطبع غير مطابق بعضها لبعض (ش، ب، ١٥، ٤٤٧)

المبادئ تقال على ضربين: أحدهما العامة

وهي التي تتبيَّن بها مطالب كثيرة في صنائع شتى... والضرب الثاني المبادئ الخاصة وهذه ليس يوجد فيها شركة بوجه من الوجوه لأكثر من صناعة واحدة (ش، ب، ٦، ٤٤٩)

المبادئ... لا تُعلَّم بالبرهان ولكنها تُعلَّم بالعقل (ش، ب، ٢٥، ٤٩٠)

أجزاء العلوم البرهانية ثلاثة: المبادئ والموضوعات والمطالب: أما المبادئ فهي

الحدود والمقدمات التي تُؤَلَّف منها قياساته وتلك... : أما الحدود فمثل الحدود التي تورد لموضوع الصناعة وأجزائه وأعراضه الذاتية: وأما الموضوع فهو الأمر الذي

يبحث في ذلك العلم عن الأحوال العارضة له من حيث إنَّه هو (ر، ل، ٨، ٤٥)

المبادئ هي الأشياء التي يُبنى العلم عليها، وهي: إمَّا تصوّرات. وإمَّا تصديقات (ط، ش، ١، ٥٢٥)

لوضوحها، وإمَّا لجلالة شأنها عن أن يكون يُبرهن فيهِ، وإمَّا يُبرهن في علم فوقها، وإمَّا لدنو شأنها عن أن يُبرهن في ذلك العلم بل في علم دونه (مر، ت، ٦، ١٩٧)

- المبادئ على وجهين: إمَّا مبادئ خاصة بعلم، مثل اعتقاد وجود الحركة للعلم الطبيعي، واعتقاد إمكان انقسام كلِّ مقدار إلى غير النهاية للعلم الرياضي. وإمَّا مبادئ عامة وهي على قسمين: إمَّا عامة على الإطلاق لكل علم كقولنا لكل شيء إمَّا أن يصدَّق عليه الإيجاب أو السلب وإمَّا عامة لعنة علوم، مثل قولنا «الأشياء المتساوية لشيء واحد متساوية» فيشترك فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة وعلم اللحن وغير ذلك (مر، ت، ٧، ١٩٨)

- المبادئ التي موضوعاتها موضوع الصناعة وأنواع موضوعاتها أو أجزاء من موضوعاتها أو عوارضها الخاصة فهي المبادئ الخاصة بالصناعة، كانت محمولاتها خاصة بالموضوع أو بجنسه. مثل المساواة واللا مساواة في مقدمات في الهندسة والعدد، وإن كان استعمالها في الصناعة يختصها بها (مر، ت، ٤، ١٩٩)

- العلوم البرهانية وهي أربعة: الموضوعات والأعراض الذاتية، والمسائل، والمبادئ (غ، م، ٦، ٦٠)

- المبادئ وتعني بها المقدمات المسلَّمة في ذلك العلم الذي يثبت بها مسائل ذلك العلم وتلك لا تثبت في ذلك العلم. ولكن إمَّا أن تكون أولية فُتسَمَّى علومًا متعارفة كقولهم في أول أقليدس إذا أخذ من المتساويين متساويين كان الباقي متساويًا، وإذا زيد متساويان كانا متساويين،

- مبادئ البرهان إما كلها وإما بعضها أعرف من النتيجة (ش، ب، ٣٧٦، ١٠)
- مبادئ البرهان معلومة بالفعل (ش، ب، ٣٧٨، ٤)
- البرهان الذي مبادئه أقدم وأفضل... هو أفضل وأقدم (ش، ب، ٤٣٨، ١٩)
- مبادئ البراهين قد تُبين من قبيل الحدّ وليس تُبين من قبيل البرهان (ش، ب، ٤٥٨، ١٣)
- لو احتاجت مبادئ البرهان إلى برهان لما كان يوجد برهان أصلاً (ش، ب، ٤٥٨، ١٤)
- مبادئ البرهان أكثر في باب التصديق من العلم الحاصل بالبرهان (ش، ب، ٤٩٠، ٢٤)

## مبادئ الجدل

- مبادئ الجدل الآراء المشهورة، وما جرى مجراها، ونحو نظرها هو أن تتأمل الشيء من جهة ما يُمكن أن يُعاندَ عنادًا مشهورًا، متى حصل مسلمًا من إنسان، ومن جهة ما يمكن أن يُزال عنه موضع مثل هذا العناد (ف، ب، ٦٢، ١١)
- مبادئ الجدل هي المقدمات الكلية المشهورة (ف، ج، ٢٨، ٥)
- خفاء الكذب في مبادئ الجدل لأجل شيء يشتمل الجميع، وذلك هو شهرتها وشهادة الجميع لها (ف، ج، ٢٩، ٣)

## مبادئ خاصة

- إنّ المبادئ الخاصة بمسائل علم ما على قسمين: إما أن تكون خاصة بحسب ذلك العلم كلّ، أو بحسب مسألة أو مسائل (س، ب، ١٠٠، ٥)
- المبادئ الخاصة بمسائل علم ما على قسمين:

## مبادئ أول

- المبادئ الأول في الصناعة هي المقدمات التي لا يُمكن أن تبرهن في تلك الصناعة (ف، ب، ٦٠، ٤)
- المبادئ الأول في كل صناعة، منها ما هي خاصة بالصناعة، ومنها ما هي مشتركة لها ولغيرها. والخاصة هي التي كلا جزئها يُنسب إلى موضوع الصناعة بأحد الوجوه التي ذُكرت، مثل أنّ الخمسة عددٌ فردٌ وأشباه ذلك (ف، ب، ٦٠، ١٦)
- (المبادئ الأول في كل صناعة) المشتركة، إما مشتركة لصنائع عدّة، وإما مشتركة للصنائع كلّها. وكلّ واحد منها، إما مشترك بأحد جزئيه فقط، وإما بجزئيه جميعًا (ف، ب، ٦٠، ١٨)
- هل يمكن في المبادئ الأول على الإطلاق أن تحصل معرفتها عن صناعة أخرى أم لا، فنقول: أمّا التي يجد الإنسان نفسه كالمفتور على التصديق بها من أول الأمر، من غير أن يدري من أيّ جهة حصلت ولا كيف حصلت، فلا يمكن أن تؤخذ تلك عن صناعة أخرى. وأمّا الحاصلة بالتجربة، فهي (التي) يمكن أن تؤخذ عن صناعة أخرى (ف، ب، ٧١، ١١)

## مبادئ البرهان

- مبدأ البرهان هو مقدّمة غير ذات وسط (أ، ب، ٣١٤، ١١)
- مبادئ البرهان هي حدود؛ وهذه فقد تُبين فيما تقدّم أنه لا سبيل إلى أن يوجد عليها البرهان (أ، ب، ٤١٣، ٦)
- مبادئ البرهان التي هي المقدمات غير الذوات أوساط تتضح بالحدّ ولا تُبين بالبرهان إذ كان لا وسط لها (ز، ب، ٢٧٠، ١٢)

والمناكرين. وإذا استعملت بالفعل هو أن تُخصَّصَ إما في جزئها معاً كقولنا في تخصيص هذا المبدأ المذكور في العلم الهندسي: كل مقدار إما مشارك وإما مباين، فقد خصصنا الشيء بالمقدار، وخصصنا الإيجاب والسلب بالمشارك والمباين؛ وأما في الموضوع فنكتفلنا بالمقدمة العامة وهي قولنا: كل الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية إلى أن كل المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية. فخصصنا الشيء بالمقدار وتركتنا المحمول بحاله (س، ب، ١٨، ٩٩)

- المبادئ العامة تُستعمل في العلوم على وجهين: إما بالقوة وإما بالفعل. وإذا استعملت بالقوة لم تُستعمل على أنها مقدمة وجزء قياس، بل استعملت بالقوة قليل «إن لم يكن كذا فمقابله - وهو كذا - حق». ولا يقال «لأن كل شيء إما أن يصدق عليه السلب أو الإيجاب» لأن هذا مُستغنى عنه إلا عند تبييت المغالطين والمناكرين (مر، ت، ٤، ٢٠٠)

- المبادئ العامة تُستعمل في العلوم على وجهين: إما بالقوة أو بالفعل، وإذا استعملت بالقوة لم تُستعمل على أنها مقدمة وجزء قياس، بل قيل إن لم يكن كذا فمقابله وهو كذا حق، ولا يقال لأن كل شيء إما أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب لأن هذا مستغنى عنه إلا عند تبييت المغالطين والمناكرين. وأما إذا استعملت بالفعل خُصصت إما في جزأها معاً أعني الموضوع والمحمول، كقولنا في تخصيص هذا المبدأ العام المذكور في العلم الهندسي كل مقدار إما مشارك وإما مباين وقد خصصنا موضوع المبدأ العام الذي هو الشيء بالمقدار وخصصنا الإيجاب والسلب

إما أن يكون خاصة بحسب ذلك العلم كله، أو بحسب مسألة أو مسائل (مر، ت، ٢٠١، ١)  
- المبادئ الخاصة فهي التي موضوعاتها موضوع الصناعة، وأنواع موضوعها أو أجزاء موضوعها أو عوارضها الخاصة، وإن لم تكن محمولاتها خاصة بموضوع العلم بل بحسبه فإن استعمالها في الصناعة يخصصها (سي، ب، ١٢، ٢٤٠)

### مبادئ السوفسطائية

- مبادئ السوفسطائية المقدمات المظنون أنها مشهورات، من غير أن تكون كذلك في الحقيقة (ف، ب، ١٧، ٦٢)  
- مبادئ السوفسطائية هي المقدمات الكلية الممؤنة بالأشياء التي تُتهم في ظاهر الأمر أنها مشهورة من غير أن تكون كذلك في الحقيقة (ف، ج، ٦، ٢٨)  
- خفاء الكذب في مبادئ السوفسطائية ليس لأجل شيء يشمل الجميع، ولا بالإضافة إلى الجميع صار يفتقر للكذب في مبادئ السوفسطائية بسرعة، أو بتأمل يسير (ف، ج، ٤، ٢٩)

### مبادئ عامة

- المبادئ العامة تستعمل في العلوم على وجهين: إما بالقوة، وإما بالفعل. وإذا استعملت بالقوة فهي لا تستعمل على أنها مقدمة وجزء قياس، بل إنما تستعمل قوتها فقط حين يقال: إن لم يكن كذا حقاً، فمقابله وهو كذا حق ولا يقال: لأن كل شيء إما أن يصدق عليه السلب أو الإيجاب، لأن هذا مشهورٌ مستغنى عنه إلا عند تبييت المغالطين

## مبادئ الفلسفة

- مبادئ الفلسفة المقدمات الكلية الصادقة اليقينية الأولى (ف، ج، ٢٨، ٤)

## مبادئ قياسية

- المبادئ القياسية غير ذات وسط: أما ما كان لا سبيل إلى أن تُبرهن، ولا أيضًا يلزم ضرورة أن يكون حاصلًا لمن يعقل شيئًا ما، فإني أسميه وضْعًا (أ، ب، ٣١٥، ٢)

- (المبادئ القياسية) ما كان منها لقد يجب ضرورة أن يكون المتعلم حاصلًا عليه فهو أكسيوما، أعني الشيء المتعارف: فإنه قد توجد بعض الأشياء من هذا الجنس، وذلك أن عادتنا أن نستعمل هذا الاسم في أمثال هذه خاصّة (أ، ب، ٣١٥، ٤)

## مبادئ موضوعة

- المبادئ الموضوعة في صدور العلوم إما أن تكون قضايا، وإما أن تكون حدودًا لشروح أسماء، وإما أسماء يوضع حدودها ويصدق بوجودها. فأما القضايا فإما أن تكون أوليّة أو محسوسة، وإما أن تكون مصادرات لأنها غير صحيحة عند المتعلم ويحتاج إلى تصحيح في علم آخر، وإما أن تكون أصولاً موضوعة، وهذه أيضًا تحتاج إلى أن تُصحح في علم آخر، ولكن المتعلم لا ينكرها. فأما ما يوضع بحدودها فقط وشروح أسمائها فهي الأعراض الذاتية المطلوبة في ذلك العلم. وأما ما يوضع بحدودها مصدقًا بها هي موضوعات العلوم وأجزائها وأنواعها، وذلك لأنّ هذه إن لم تكن متصورة ولا مصدقًا بها فكيف يُطلب لها الأعراض الذاتية؟ (مر، ت، ٢٠٣، ٥)

بالمشاركة والمباينة. وقد نخصص الموضوع دون المحمول كما نخصص قولنا الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية، بأن يقال المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية فنخصصنا الشيء بالمقدار وتركنا المحمول على حاله (سي، ب، ٢٤١، ١)

- المبادئ العامة... منها يكون البرهان في صناعة صناعة... والمبادئ الخاصة... فيها يكون البرهان نفسه (ش، ب، ٤٤٩، ١٠)

## مبادئ العلوم

- إن مبادئ العلوم إما أن تكون خاصة أو عامة. والخاصة هي التي لا تتعدى الموضوع الذي هي فيه، والعامة بمنزلة قولنا: إن على كل شيء يصدق إما الإيجاب وإما السلب، فليس يستعمل في العلوم على إنتشارها، لكن صاحب كل صناعة يدنيها من موضوعه الخاص به (ز، ب، ٢٦٦، ٨)

- إن مبادئ العلوم حدود ومقدمات واجب قبولها في أول العقل أو بالحس والتجربة أو بقياس يديه في العقل. فيعد ذلك أصول موضوعة مشکوك فيها ولكن لا يخالفها رأي المتعلم، ومصادرات. وليست الأصول الموضوعة تستعمل في كل علم، بل من العلوم ما تستعمل فيه الحدود والأوليات فقط كالحساب. وأما الهندسة فيستعمل المعلم فيها جميع ذلك. والعلم الطبيعي أيضًا قد يستعمل فيه جميع ذلك، ولكن أكثر ما جرت به العادة فيها أن يستعمل مخلوطًا غير مميز (س، ب، ٥٩، ٢١)

## مبادئ يقينية

## مباين المباين

- مباين المباين مباين، إلى أنّ ما سُلب عنه شيء، فيجب أن يكون مسلوباً عن ذلك الشيء (ط، ش، ٣٧٧، ١٦)

## مباينات

- المباينات، فالأولى منها هي أنّ الجنس متقدّم بالذات، والخاصة متأخرة؛ إذ كانت الخاصة إنّما تحدث مع حدوث النوع، والثانية أنّ الجنس يحوي أنواعاً، والخاصة نوعاً منها (س، د، ١٠٠، ١٩)

- أمّا المباينات فالأولى منها أنّ الفصل يحوي دائماً ما هو له فصل، ولا يُحوى البتّة (س، د، ١٠٦، ٦)

- أمّا المباينات فأولاهما أنّ الشيء الذي هو نوع لشيء يصير جنساً لشيء آخر، وأمّا الخاصة فلا تكون خاصة لشيء آخر (س، د، ١٠٧، ١٠)

## مباينة

- إنّ النوع لا يوجد البتّة إلاّ محمولاً على كثيرين مختلفين بالعدد فقط، والفصل في أكثر الأحوال أو في كثير من الأحوال يحمل على كثيرين مختلفين بالنوع. وهذه المباينة بين الفصل والنوع السافل، لا بين الفصل والنوع المطلق (س، د، ١٠٣، ١٦)

- مباينة أخرى (بين النوع والخاصة) هي أنّ حدّيهما مختلفان، وهذه المباينة موجودة بين الجميع ليست تخصّص إعتبار الحال بين النوع والخاصة (س، د، ١٠٨، ١٢)

- المباينة توجد أيضاً بين الجنس والعرض، وبين النوع والخاصة، وبين الجنس والخاصة (س، د، ١٠٨، ١٦)

- إذا كانت المبادئ اليقينية في صناعة ما يعسر تخيلُ السامع لها على الاستقصاء أو يعسرُ عليه تخليصها من سائر ما عنده من المشهورات، أو احتيج إلى زمان طويل في تفهّمها، ووجد في المبادئ المقولة عنده أو المشهورة ما يُوقع له التصديق أو التصوّر، أخذت تلك المبادئ في تعليمه إلى أن يقوى ذهنه على تخليص المبادئ اليقينية (ف، ب، ٨٥، ١٨)

## مباينة سوفسطائية

- المباينة السوفسطائية إثنان: منها مباينة يُظنّ بها أنها صادقة وهي كذابة، ومنها ما يُظنّ بها أنها من تلك الصناعة وليست من تلك الصناعة سواء كانت صادقة أو كاذبة (ش، س، ٦٨٥، ٤)

- المباينة السوفسطائية إنّما هي: إمّا قياس يظنّ به أنه قياس وليس بقياس، أو نقيض يُظنّ به أنه نقيض وليس بنقيض (ش، س، ٦٩١، ١٢)

## مباين

- إنّ المباين إسم مشترك يقال على وجوه. فمن ذلك في المكان، ومن ذلك في الحدّ، ومن ذلك في أشياء أخرى منها المباين بمعنى أنه ليس هو (س، ق، ٧٨، ٥)

- المُباين: فينقسم: إلى ما منه الوجود، وليس الوجود لأجله، وهو العلة الفاعلية، كالنّجار (السري). وإلى ما لأجله وجود المعلول، وهو العلة (الغائية) كالصلوح (للاجلوس للكرسي والسري) (غ، ع، ٣٣١، ١٩)

و«المبدأ». وليس في كلام أرسطو تفسير الموجودات إلى «واجب بنفسه»، و«ممكن بنفسه مع كونه قديماً أزلياً»، بل كان «الممكن» عندهم الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا «محدثاً». وإنما قسمه هذه القسمة متأخروهم من الملاحدة الذين نسبوا إلى الإسلام، كابن سينا وأمثاله، وجعلوا هذا عوضاً عن تفسير المتكلمين «الموجود» إلى «قديم» و«حادث» (ت، ر، ٢، ٥٦، ٩)

#### مبدأ البرهان

- مبدأ البرهان هو مقدمة غير ذات وسط... وهي التي ليس يوجد مقدمة أخرى أقوم منها في المعرفة ولا في الوجود (ش، ب، ٣٧٤، ٢٢)

- مبدأ البرهان... ينقسم أولاً قسمين... أحدهما ما لم يكن سبيل إلى برهانه... وهذا يُسمى أصلاً موضوعاً؛ والقسم الثاني ما كان معروفاً بنفسه عند المتعلم وهذا هو الذي يُسمى العلوم المتعارفة (ش، ب، ٣٧٥، ٧)

#### مبرهن

- المبرهن مقدماته صادقة حقيقية (ز، ق، ١٠٨، ١)

- أما المبرهن فمقدمته تقيضها من الأمور. وإن قِيلَها فجعلها سؤالاً، فإنما يفعل ذلك على طريق الإمتحان للمتعلم (ز، ب، ٢٤٤، ١٣)

- أما المبرهن وصاحب صناعة صناعة فإنما ينبغي أن يسأل بما يتعلّق بموضوعه وبحسب أيضاً مما يتعلّق بموضوعه ولا يتعرّض لما سوى ذلك (ز، ب، ٢٤٤، ١٦)

- المبرهن لا نظر له في مبادئ صناعته بل يخلي الكلام في ذلك للفيلسوف الأول (ز، ب، ٢٤٥، ١)

- ليس كل مباينة توجب أن يكون الشيء مخالفاً للآخر بالذات والحدّ، فإنّ الفصول العرّضية لا توجب خلافاً في الجوهر والحدّ، والأشياء المتفقّة في النوع الذي له الحدّ تختلف بالعرّضيات، ولا ييالي، حينما يحدّ النوع، بذلك الإختلاف العرّضي ولا يلتفت إلى الأصناف والأشخاص تحت النوع الذي يحدّ (س، ب، ٢٤٠، ١١)

- إنّ المماثلة والمشابهة والمخالفة والمباينة أوصاف عرّضية (ب، م، ٥٤، ١٧)

- إنّ المباينة تقع بالإشتراك على معان مختلفة. كالثي بالإمكان. والتي بالحدّ. والتي بالسلب (ط، ش، ٣٧٧، ٩)

#### مبتدأ

إنّتم هذا القول (القضية) من جزئين يُسَمَّى التحويرون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً، ويُسَمَّى المتكلمون أحدهما موصوفاً والآخر صفة، ويُسَمَّى الفقهاء أحدهما حكماً والآخر محكوماً عليه، ويُسَمَّى المنطقيون أحدهما موضوعاً وهو المخبر عنه والآخر محمولاً وهو الخبر (غ، ح، ٢٣، ١٠)

#### مبتدأ

- أعني بالأوّل والمبدأ معنى واحداً بعينه (أ، ب، ٣١٤، ١١)

- (المبدأ) إسمٌ لما يكون قد إستتم وجوده في نفسه: إما عن ذاته. وإما عن غيره. ثم يحصل منه وجود شيء آخر، يتقوم به، ويُسَمَّى هذا علّة بالإضافة إلى ما هو مبدأ له (غ، ع، ٣٣٠، ١٢)

- أرسطو وأتباعه لم يكونوا يقولون «واجب الوجود»، إنّما يقولون «العلّة الأولى»



## متأخر

- المتأخّرة، إما ضروريّة للشيء المحدود، وإما غير ضرورية. والضرورية، إمّا أقرب وإما أبعد (ف، ب، ٥٠، ١١)
- المتأخّرة التي ليست ضرورية، فإنها ليست تُقيّد من معرفة الشيء إلاّ ما مقداره في الذهن مقدار ما يُدرِك المُبصِر من الشيء متى تأمّله على مسافة بعيدة (ف، ب، ٥٠، ١٧)

## متباين

- متباين أي أحد اللفظين مباين للأخر لتباين معناهما (ض، س، ٢٦، ٤)

## متباينات

- في جملة المتباينات ما يسمّى مشتقة ومنسوبة، وهي التي هي من جهة ما ليس إسمها بواحد ولا معناها واحدًا؛ فهي متباينة؛ لكن من حيث أنّ بين الإسمين والمعنيين مشاكلة ما لا تبلغ أن تجعلها إسمًا واحدًا أو معنى واحدًا، فهي مشتقة (س، م، ١٦، ١٣)

- المتباينات (أسمائها) ما يُسمّى مشتقة ومنسوبة، وهي التي من جهة ما ليس اسمها واحدًا ولا معناها واحدًا مباينة، لكن من حيث أنّ بين الإسمين والمعنيين مشاكلة ما لم تبلغ أن تجعلها اسمًا واحدًا له معنى واحد، فهي مشتقة (م، ت، ٢٥، ٩)

## متباينة

- الألفاظ من المعاني على خمسة منازل: المتواطئة والمترادفة والمتباينة والمشاركة والمثقة (غ، م، ١٠، ١٠)
- المتباينة هي الأسمي المختلفة للسميات المختلفة كالفرس والثور والسماء لسمياتها (غ، م، ١٠، ١٥)

- المتقدّم والمتأخّر يُقالان على أنحاء كثيرة. فإنّ الأقدم منه ما يُقال في المعرفة، ومنه ما يُقال في الوجود. وكل واحد من هذين، إمّا بالزمان وإمّا بالطبع (ف، ب، ٣٩، ٥)

- يمكن أن يبيّن المتقدّم بالتأخّر، متى كان المتأخّر تابعًا لمتقدّم واحد بعينه، وكان مع ذلك منعكًا عليه في الحمل. فأما متى كان المتأخّر تابعًا له ولغيره، لم يمكن أن يبيّن به وجود المتقدم (ف، ب، ٤٠، ٢٢)

- يسمّى المتأخّر الذي يؤخذ حدًا أوسط في هذا البرهان (الذي يعطي الوجود) الدليل (ف، ب، ٤١، ٢٣)

## متأخر بالزمان

- المتأخّر بالزمان... أمّا في الماضي، فما كان زمانه أقرب إلى الآن، وفي المستقبل ما كان زمانه أبعد من الآن (ف، م، ١٢٩، ٤)

## متأخرة

- المتقدّمة والمتأخّرة أربعة أصناف. أحدها المنعكس بعضه على بعض. والثاني أن يكون المتأخّر يلزمه المتقدّم، والمتقدّم إذا وُجد لم يلزمه المتأخّر... الثالث أن يكون المتقدم يلزمه المتأخّر والمتأخّر لا يلزمه المتقدّم. فذلك إمّا يبيّن فيه المتأخّر بالمتقدم أبدًا...

الرابع أن يكون المتقدّم بحيث إذا وضع لم يلزم أن يوجد عنه هذا المتأخّر ولا إذا كان هذا المتأخّر ينبع في وجوده المتقدّم المفروض لا محالة، بل كان يوجد عنه وعن غيره. وهذا الصنف من المتقدّم والمتأخّر، فليس يُمكن أن يبرهن شيء منهما بالأخر (ف، ب، ٤١، ٥)

- (من المتباينة) أن يكون أحد الإسمين له من حيث موضوعه، والآخر من حيث له وصف. كقولنا: (سيف) و(صارم). ومن ذلك أن يدل كل واحد على وصف للموضوع الواحد، ك(الصارم) و(المهتد) ومن ذلك أن يكون: أحدهما: بسبب وصف. والآخر: بسبب وصف الوصف. ك (الناطق) و(الفصيح) (غ، ع، ٨٤، ١٤)
- من المتباينة: المشتق والمنسوب، مع المشتق منه والمنسوب إليه: كالتحو، والنحوي، والحديد والحديد، والحداد، والمال والمتمول، والعدل والمادل (غ، ع، ٨٥، ٧)
- الألفاظ المتعددة بالإضافة إلى المُسمَّيات المتعددة على أربعة منازل فلنخرِّج لها أربعة ألفاظ وهي المترادفة والمتباينة والمتواطئة والمشاركة (غ، ح، ١٢، ٦)
- المتباينة فتنفي بها الأسماء المختلفة المعاني كالسواد والقدرة والأسد والمفتاح والسماء والشجر والأرض وسائر الأسماء وهي الأكثر (غ، ح، ١٢، ٩)
- الأسماء قد تشترك المسمَّيات بها في المسموع منها والمفهوم، كاشتراك الفرس والإنسان في الحيوان وزيد وعمر وفي الإنسان، وتُسمى متواطئة. وقد تختلف فيهما كإختلاف زيد وعمر في مسموعهما ومفهومهما، بل كالإنسان والحجر والحيوان والشجر، وتُسمى متباينة (ب، م، ٨، ٢٢)
- متباينة الأسماء**
- المتباينة الأسماء هي التي لها أسماء مختلفة والمفهوم من تلك الأسماء أيضًا مختلف، كقولنا إنسان وفرس (مر، ت، ٢٨، ١٧)
- متجانسان**
- المتجانسان هما اللذان لهما تشابه مآ في الوضع، وليس يجوز أن يقع بينهما ذو وضع (غ، ع، ٣٨٠، ١٧)
- متخيلات**
- المتخيلات هي قضايا تفال قولاً فتؤثر في النفس تأثيرًا عجيبيًا، من قبض ووسط؛ وربما زاد على تأثير التصديق، وربما لم يكن معه تصديق، مثل ما يفعله قولنا وحكمنا في النفس: «إنَّ العسل مرَّة مهوَّعة» على سبيل محاكاته للمرَّة، فتأباه النفس وتقض عنه (مر، ت، ١٠٤، ٥)
- متداخلتان**
- إن القضيتين المتفتحتين في كيفية الإيجاب والسلب المختلفتين في الحصر وتسمى (متداخلتين) (س، ش، ٧٦، ١٥)
- مترادفات**
- المترادفات فأن يكون الشيء الواحد يرادف عليه أسماء مختلفة كالرجل الذي يُسمى بأسماء شتى، وكالتمرَّة الواحدة التي مد بغير إسم (ق، م، ٢٤، ٤)
- مترادفة**
- المترادفة أسماءها هي التي لها معنى واحد، واللفظ الدالُّ على ذلك المعنى غير واحد، كقولنا إنسان، وبشر (مر، ت، ٢٤، ١٨)
- الألفاظ من المعاني على خمسة منازل: المتواطئة والمترادفة والمتباينة والمشاركة والمتفقة (غ، م، ١٠، ١٠)

والحدود، كالخير والشرّ والحقّ والباطل، وما أشبه ذلك (ق، م، ٢٤، ٦)

## متزايلة

- الألفاظ من المعاني، على أربعة منازل: المشتركة والمتواطئة والمترادفة والمتزايلة (غ، ع، ٨١، ٢)

- المتزايلة: فهي الأسماء المتباينة التي ليس بينها شيء من هذه النسب، كالفرس) والذهب) والياب) فإنها ألفاظ مختلفة تدلّ على معانٍ مختلفة بالحدّ والحقيقة (غ، ع، ٨١، ١٦)

- المتزايلة هي الألفاظ التي ليس بينها، لا إشتراك، ولا تواطؤ، ولا ترادف. إنَّها المتباينة (غ، ع، ٣٧٥، ١)

## متساويان

- المتساويان هما الشيطان اللذان كل واحد منهما مطابق للآخر (ر، ل، ٧، ١٩)

- نقيضاً المتساويين متساويان وإلا لصدق أحدهما على ما كذب عليه الآخر فيصدق أحد المتساويين على ما يكذب عليه الآخر وهو محال (ن، ش، ٨، ٤)

## متشابه

- المتشابه: هو اللفظ يدلّ على معنيين مختلفين ولكن تكون بينهما مشابهة كالإنسان الحقيقي، والرخام المنحوت على صورة الإنسان فهذا إنسان أي حقيقي، وذاك إنسان، أي تمثال الإنسان (غ، ع، ٣٧٥، ٩)

## متشابهات

- المتشابهات فإن يكون الإسم الواحد يقع على

- المترادفة فهي الأسماء المختلفة المتواردة على مسمى واحد كاللث والأسد والخمر والعقار (غ، م، ١٠، ١٤)

- الألفاظ من المعاني، على أربعة منازل: المشتركة والمتواطئة والمترادفة والمتزايلة (غ، ع، ٨١، ٢)

- المترادفة: فهي الأسماء المختلفة الدالة على معنى يندرج تحت حد واحد ك(الخمر) و(الراح) و(العقار) فإن المسمى بهذه يجمعه حد واحد (غ، ع، ٨١، ١٣)

- الألفاظ المتعدّدة بالإضافة إلى المُسَمَّيات المتعدّدة على أربعة منازل فلنخرج لها أربعة ألفاظ وهي المترادفة والمتباينة والمتواطئة والمشاركة (غ، ح، ١٢، ٥)

- المترادفة فتعني بها الألفاظ المختلفة في الصبغة المتواردة على مسمى واحد كالخمر والعقار، واللث والأسد، والسهم والشاب، وبالجملة كلّ إسمين عبّرتَ بهما عن معنى واحد فهما مترادفان (غ، ح، ١٢، ٦)

- المترادفة فتعني بها الألفاظ المختلفة والصيغ المتواردة على مسمى واحد كالخمر والعقار (غ، ص، ٣١، ١١)

- تشترك الأسماء في أحدهما: إمّا في المسموع دون المفهوم كإشتراك هذا الشخص وهذا الشخص في إسم زيد، والبصر وبنوع الماء في إسم العين، وتُسمى مُشترَكة ومُتَّفِقة. وإمّا في المفهوم دون المسموع كإشتراك العقار والخمر أو البشر والإنسان وتُسمى مترادفة (ب، م، ٩، ٣)

## متزايلات

- المتزايلات، فإنّ أشياء يكون متزايلة الأسماء

مطبوع، ومنه ما هو مجلوب بتطرية (س، م،  
١، ٢)

### متشكك

- المتشكك فيما سبيله من المقدمات أن يؤخذ  
عند الجميع بفعله واعتياده ويُعاقب إذا امتنع من  
استعماله، وفيما سبيله منها أن يحتاج إلى  
إحساس أشخاصها. فإنه لا يُلغى إليه ولا  
يُجعل ما يتشكك فيه وضماً جديلاً أصلاً، ولا  
أيضاً يجعل في جملة الآراء البديعة (ف، ج،  
٢١، ٧٨)

### متصل

- الصغرى في الصنفين (المتصل) و (المتفصل)  
جميعاً مقدّمة حملية يترنُّ بها حرف الاستثناء  
وتُسمى المستثناة، وهي إنما تكون أبداً أحد  
جزئي الشرطية، إمّا المقدم منها وإمّا التالي  
(ف، ق، ٢، ٣٢)

- القياس الشرطي منه متصل ومنه منفصل،  
والمتصل منه ما هو إتصال التالي بالمقدم فيه  
بالطبع وضروري، ومنه ما هو كائن في وقت ما  
أو بالاتفاق والوضع والاصطلاح (ف، ج،  
١٩، ١٠٢)

- يقال متّصل لما يوجد فيه طرف ونهاية واحدة  
بالفعل هي بعينها طرف لما قيل إنه متّصل به،  
حتى لو كانتا نهايتين إثنين لكان مكان الإتصال  
مماسية (س، م، ١٦، ١١٦)

- إنَّ المتّصل والمتفصل فصلاً الكَم لا نوعاً  
(س، م، ١، ١٣٤)

- إعلَم أنَّ ظاهر القول والمشهور هو أنَّ المتصل  
كالموجب، والمتفصل كالسالب. فإنه لا سلب  
ولا إيجاب في الشرطيات (س، ق،  
١٣، ٢٥٨)

أشياء مختلفة الأعيان والحدود، كاسم الكلب  
يقع على كلب الأرض، وكلب الأرض، وكلب  
السّماء والكلب المنقوش، والكلب المكتوب،  
والكلب الذي يُدعى الكلب، والرجل الذي  
يُسمى به (ق، م، ١٣، ٢٣)

المتشابهات إنما تُستعمل في الجدل على طريق  
الشرطي لا على طريق الحملي وذلك أن  
استعمالها على طريق تأليف الحملي هو خطبي  
لا جدلي (ف، ج، ١٠٣، ١٤)

- الأسماء المستعارة والمجازية إذا استقرت ففهم  
منها المعنى صار حكمها حكم المشتركة، إلا  
أنها تكون كذلك عند من يفهم معناها، ويجب  
أن تكون حيتز من جملة المتشابهات المنقولة  
(س، م، ٨، ١٥)

### متشابهان

- إذا قيل كلُّ متشابهين فهما من جهة ما هما  
متشابهان حكمهما واحد، كان أخرى أن لا  
تُعاند (ف، ج، ٧، ٦٧)

### متشابهة أسماؤها

- المتشابهة أسماؤها هي التي لها اسم واحد  
والمفهوم من ذلك الاسم منها مختلف إختلافاً  
فيه تشابه، كقولنا: رَجُلٌ الشَّرير ورجُل  
الحيوان، والحيوان المصوّر والحيوان  
القليبي (مر، ت، ١٠، ٢٣)

### متشبه

- إنَّ من الأمور حقاً ومتشبهها، مثل ما أنَّ من  
الناس من هو نقيّ الجيب، طيّب السريرة،  
ومنهم من يترأى بذلك بما يظهره مما يعجب  
منه ويكتبه عن نفسه؛ ومن الحسن ما هو

## متصل بذاته

- إن كل متصل بذاته على سبيل التجدد فهو هيئة حركة هي لا محالة حالة جسم، فإن ذلك هو الزمان، وبيانه العلم الطبيعي (س، م، ١١٩، ٤)

## متصل حقيقي

- المتصل الحقيقي هو ما يقتضي وضع المقدم لذاته أن يتبعه التالي سواء كان علة له، أو معلولاً لا يفارقه، أو مضيقاً، أو كانا معلولي علة واحدة (سي، ب، ١٦٢، ١٣)

## متصلات

- المتصلات فإنك تقول: إذا كان، وكلما كان، ومتى كان، وإن كان (س، ع، ٣٧، ٩)  
الكبرى إما موجبة وإما سالبة. فإن كانت موجبة لزمها المتصلات الأربع إن كانت حقيقية، والأرليان فقط إن كانت مانعة جمع والأخريان فقط إن كانت مانعة خلو (و، م، ٣٢١، ١٧)

## متصلة

- المتصلة هي التي تتضمن بشرطتها اتصال قول بقول واتباعه له (ف، ق، ١٣، ٩)  
- المتصلة فقد تكون مرتبة من حملتين، كقولك إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد تكون مرتبة من محلية وشرطية إما متصلة وإما منفصلة (سي، ب، ١٦٠، ١٧)  
- الجهة هي جهة الإتصال لا جهة أجزاء القضية كما كان في الإيجاب والسلب والكلية والجزئية، فالمتصلة الكلية الضرورية هي أن يكون الإتصال فيها دائماً مع أي وضع كان للمقدم، سواء كان إتصال موافقة أو إتصال

- المتصل: إسم مشترك يُقال لثلاثة معانٍ: أحدها: هو الذي يُقال له (متصل في نفسه) الذي هو فصل من فصول الكم. وحده: أنه ما من شأنه أن يوجد بين أجزائه حد مشترك. ورسنه: أنه القابل للإقسام بغير نهاية. والثاني والثالث: هما بمعنى المتصل (غ، ع، ٣٠٥، ٢١)

- المتصل يقال على: المتصل في نفسه الذي هو فصل من فصول الكم وعلى اللذين نهايتهما واحدة وعلى كل ما نهايته ونهاية شيء آخر واحد بالفعل (غ، ع، ٣٨٠، ٢١)

- في المتصل فلفظة إن قد اقترنت بإحدى القضيتين والفاء بالأخرى (سي، ب، ١٠٠، ١١)

- في المتصل فلا يجب إمكان جعل كل واحدة منهما مقدماً، لأن المقدم ربما كان أخص من التالي، فيلزم من وضعه وضع التالي الأعم، ولا يلزم من وضع التالي الأعم وضع المقدم الأخص، بل لو كانا متلازمين متساويين لكان يلزم كل واحد منهما من وضع الآخر (سي، ب، ١٠٠، ٢٥)

- المتصل فلا يكون إلا ذا جزأين مقدم وتال، ولكن ربما كان المقدم قضايا كثيرة بالفعل أو بالقوة (سي، ب، ١٦١، ١٨)

- الإيجاب في المتصل هو الدلالة على وجود لزوم التالي للمقدم واتصاله به ومتابعته إياه (سي، ب، ١٦١، ٢٥)

- إنما يُسمى المتصل وضعياً؛ لأنه يشتمل على وضع المقدم المستازم للتالي؛ فإن الشرط فيه لا يقتضي التشكك في المقدم، كما ذهب إليه قوم، بل يقتضي تعلق الحكم بوضعه فقط (ط، ش، ٢٧٠، ٦)

- المتصلة ما حكم فيها بصحة إحدى القضيتين للأخرى وتسمى لزومية إن كانت الصحة لموجب ككون إحدى القضيتين سبباً للأخرى أو مسببة عنها أو إشتراكاً في سبب واحد كقولك إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود (و، م، ١١٧، ٣٠)

- الصفة التي حكم بها في المتصلة إن كانت لسبب إقتضاها بحيث يتعلل إنفكاك المستصحب عن صاحبه سميت لزومية سواء كان السبب في الصفة عقلياً، كقولنا كلما كان هذا إنساناً كان حيواناً، لأن الحيوان جزء من حقيقة الإنسان، والكل يستحيل أن ينفك عن جزئه، أو كان السبب شرعياً كقولنا كلما زالت الشمس دخل وقت الظهر، أو كان عادياً كقولنا كلما لم يكن ماء لم يكن نبات (و، م، ١١٨، ٢٠)

- إن كانت الصفة بين القضيتين في المتصلة لا لسبب إقتضاها بل إتفق أن صدقت إحداهما مع صدق الأخرى سميت إتفاقية كقولنا إن كانت الشمس طالعة كان الإنسان ناطقاً، فهذه المتصلة حكمت بالصحة بين هاتين القضيتين بمعنى أنها إتفقتا في الوجود إن صدقتا معاً لا بمعنى أنها إتقتضت إحداهما الأخرى عقلاً أو شرعاً أو عادة إذ لا علاقة بينهما أصلاً (و، م، ١١٩، ٢٤)

- تستلزم المتصلة أيضاً متصلة تماثلها في المقدم والكم وتناقضها في التالي والكيف، يعني أن كل متصلتين توافقتا في الكم بأن تكونا كليتين أو جزئيتين، وتوافقتا في المقدم بأن يكون مقدم إحداهما عين مقدم الأخرى، وتخالفتا في الكيف بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة، وتناقضتا في التالي بأن يكون التالي

لزوم (سي، ب، ١٦٤، ١٧)

- المتصلة إن كانت موجبة فيجب أن يكون التالي موجباً والحملية كلياً كالحال في الحمليات، والنتيجة شرطية مقدمها مقدم المتصل وتاليها ما تكون نتيجة التالي والحملية لو انفردا (سي، ب، ١٦٦، ٢٧)

- أن يكون الإشتراك في محمولي التالي والحملية، وشرائطه إن كانت المتصلة موجبة كما قيل في الثاني من الحمليات من كلية الكبرى وكون الحملية أو التالي سالباً (سي، ب، ١٦٧، ١)

- أن يكون الإشتراك في موضوعي التالي والحملية وشرائطه إن كانت المتصلة موجبة كما قيل في الثالث من الحمليات من كون التالي موجباً وكون إحداهما كلية (سي، ب، ١٦٧، ٤)

- المتصلة إما لزومية كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإما إتفاقية كقولنا إن كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق (ه، م، ٧٨، ٢)

- المتصلة إما لزومية وهي التي صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك كالعلية والنضاييف، وإما إتفاقية وهي التي تكون ذلك فيها بمجرد توافق الجزئين على الصدق (ن، ش، ١٥، ٢٣)

- سور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى وفي المنفصلة دائماً (ن، ش، ١٧، ٨) ما يترتب من المتصلة والمنفصلة والإشتراك إما في جزء تام من المقدمتين أو غير تام منهما وكيف ما كان. فالمطبوع منه ما يكون المتصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى (ن، ش، ٣٠، ٦)

م، ١٢٠، ٢٥)

- تعدّد نالي المتصلة للزومية سواء كانت كلية أو جزئية يقتضي تعدّدها بعدد أجزاء ذلك التالي (و، م، ٢٥٥، ٣)

- قيّدنا المتصلة بالزومية إحترازًا من الإتفاقية الموجبة فإنها تتعدّد بعدد أجزاء مقدمها وأجزاء ناليها (و، م، ٢٥٧، ١)

#### متصلة موجبة

- المتصلة الموجبة تصدق عن جزئين صادقين وعن كاذبين، وعن مجهولين الصدق والكذب، وعن مقدّم كاذب ونال صادق دون عكسه لامتناع إستلزام الصادق الكاذب، وتكذب عن جزئين كاذبين، وعن مقدّم كاذب ونال صادق وبالعكس، وعن صادقين إذا كانت لزومية. وأما إذا كانت إتفاقية فكذبها عن صادقين محال (ن، ش، ١٦، ١٧)

- المتصلة الموجبة الكلية فيستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين المقدّم وتقبض التالي، ومانعة الخلو من تقبض المقدّم وعين التالي متعاكسين عليها، وإلا لبطل اللزوم والإنفصال (ن، ش، ١٢، ٢٣)

- المتصلة الموجبة تستلزم سوالب غيرها وهي سالبة الحقيقية وسالبة منع الجمع وسالبة منع الخلو مركبات من جزأي المتصلة (و، م، ٢٤، ٢٦٣)

- المتصلة الموجبة الكلية متى صدقت ومقدمها جزئي صدقت وهو كلي وإذا صدقت وهو كلي صدقت وهو جزئي والسالبة الجزئية على العكس (و، م، ٢٦٨، ٢)

إحدهما نقيض نالي الأخرى، فإنهما متلازمان صدقًا وكذبًا (و، م، ٢٦٠، ١٤)

- المتصلة إن كانت صغرى فالشركة بينهما وبين المتصلة إما في مقدّم الصغرى وإما في ناليها، فإن كانت في التالي فلا بد من كلية المتصلة لأن الشركة لما كانت في نالي الصغرى صارت الصغرى موافقة للنظم الكامل، فلزم أن القياس المنعقد منها ومن لوازم الكبرى لا يكون إلا من الشكل الأول أو من الشكل الثاني، وعلى كل تقدير فلا بد من كلية الكبرى (و، م، ٣٢١، ٤)

- إذا كان الإشتراك في المقدّم والقرض أنّ المتصلة صغرى، فالكبرى إما موجبة وإما سالبة، فإن كانت موجبة لزمتها المتصلات على ما سبق (و، م، ٣٢٢، ٣)

- إذا كانت المتصلة هي الكبرى فالإشتراك إما في مقدّمها وإما في ناليها. فإن كانت في التالي فالمنفصلة إما موجبة، وإما سالبة، فإن كانت موجبة لزمتها المتصلات الأربع إن كانت حقيقية، والأوليان فقط إن كانت مانعة جمع، والأخريان فقط إن كانت مانعة خلوّ (و، م، ٣٢٤، ١)

#### متصلة اتفاقية

- يُستى الشرط في المتصلة للزومية والمنفصلة الإتفاقية مقدّمًا لأنه طالب للجزاء متتبع له، ويُستى الجزاء فيهما تاليًا لأنه مطلوب تابع (و، م، ١٢٠، ٢٥)

#### متصلة لزومية

- يُستى الشرط في المتصلة للزومية والمنفصلة الإتفاقية مقدّمًا لأنه طالب للجزاء متتبع له، ويُستى الجزاء فيهما تاليًا لأنه مطلوب تابع (و، م، ١٢٠، ٢٥)

- حالّ العدم والملكة في جميع هذه التي أحصيناها حالّ المتضادّين، إلا أن العدم والملكة موضوعهما محدود، فهي تجري مجرى المتضادات التي لها موضوعات خاصة (ف، م، ١٢٦، ١٥)

- الفرق بين المتضادات وسانرها بأن المتضادّين قد يكون بينهما واسطة يتقل إليها الطرفان وليس ذلك لغيرهما (سي، ب، ٧٦، ١٢)

- ما كان من المتضادات ليس يخلو الموضوع المتّصف بهما من أحدهما فهما المتضادّان اللذان ليس بينهما متوسط (ش، م، ٦٦، ١٥)

- لا تخلو المتضادات التي بينهما وسط من أحد أمرين: إما أن يوجد أحدهما للموضوع محصلاً... وإما أنه قد يخلو الموضوع من كليهما (ش، م، ٦٤، ٦)

## متضادان

- إن المتضادين ليس واجبا ضرورة متى كان أحدهما موجودا أن يكون الباقي موجودا: وذلك أنه إن كانت الأشياء كلها صحيحة، فإن الصحة تكون موجودة؛ فأما المرض فلا (أ، م، ٤٧، ١٠)

- من البين أن كل متضادين فإنما شأنهما أن يكونا في شيء واحد بعينه: فإن الصحة والمرض في جسم الحي، والبياض والسواد في الجسم على الإطلاق، والعدل والجور في نفس الإنسان (أ، م، ٤٨، ١)

- قد يجب في كل متضادين إما أن يكونا في جنس واحد بعينه؛ وإما أن يكونا في جنسين متضادين؛ وإما أن يكونا أنفسهما جنسين: فإن الأبيض والأسود في جنس واحد بعينه، وذلك أن جنسهما اللون. فأما العدل والحق ففي

## متصور

- يَضْلُحُ أَنْ يُجْعَلَ التَّصَوُّرُ بِنَوْعٍ مَا مَبْدَأًا لِلتَّصْدِيقِ، لِأَنَّ كُلَّ مُصَدِّقٍ بِهِ مُتَّصِرٌ، وَنَظِيرٌ كُلِّ مُتَّصِرٍ يُصَدِّقُ بِهِ (س، ب، ٥، ١٦)

- المتصوّر هو الحاضر مجرداً عن الحكم. والمصدّق بها هو الحاضر مقارناً له (ط، ش، ١٧، ٥)

- المتصوّر يتصوّر في نفسه «إنساناً ناطقاً»، و«جسماً حتماساً، متحرّكاً بالإرادة، ناطقاً». فيكون كل من هذه الأجزاء جزءاً ممّا تصوّره في نفسه، واللفظ الدالّ على جميعها يدلّ عليها بالمطابقة، وعلى أبعاضها بالتضمن، وعلى لازمها بالالتزام. ومجموعها هي تمام الماهية المتصوّرة في الذهن، والدالّ فيها هو الدالّ في تلك الماهية، والخارج عنها هو الخارج عن تلك الماهية. وتلك الماهية بحسب ما يتصوّره الذهن (ت، ر، ٢، ٦٤، ١)

## متضادات

- أما المتضادات التي بينها متوسط فلم يكن يلزم ضرورة في وقت من الأوقات أن يكون أحدهما موجوداً في الكل، لكن في البعض؛ وفي هذه أيضاً أحدهما مُحصّل (أ، م، ٤٤، ٦)

- المتضادات، إن كان القابل موجوداً، فقد يمكن أن يكون تغيّر من كل واحد من الأمرين إلى الآخر ما لم يكن الواحد موجوداً لشيء بالطبع مثل ما للثار الحرارة (أ، م، ٤٤، ١٠)

- المتضادات هي: كل ولا واحد، وبعض ولا بعض (أ، ق، ٢٥٥، ٥)

- إن من المتضادات ما لا يوجد إلا في موضوعات محدودة تخصّها، مثل الزوج والفردي العدد (ف، م، ١٢٥، ٤)



- جنسين متضادين، فإن الجنس لذلك فضيلة، ولهذا رذيلة. وأما الخير والشر فليس في جنس، بل هما أنفسهما جنسان لأشياء (أ، م، ٤٤٨، ٤)
- المتضادان هما الأمران اللذان البُعْدُ بينهما في الوجود غاية البُعْدِ، وكلُّ واحدٍ منهما في الطرف الأقصى من الآخر في التباين، وهما تحت جنس واحد، والقابلُ لهما موضوع واحد بعينه (ف، م، ١١٨، ١٠)
- المتضادان صفتان: صَفْتُ لیس بينهما متوسط، مثل الزوج والفرد، وصنّف بينهما متوسط، مثل البياض والسواد، والحرارة والبرودة (ف، م، ١١٨، ١٢)
- المتضادان قد يكونان تحت جنس واحد قريب، مثل السواد والبياض اللذين تحت اللون، وقد يكونان تحت جنسين متضادين، هما نوعان متوسطان تحت جنس واحد، مثل العدل والجور، فإن العدل تحت الفضيلة والجور تحت الرذيلة، والفضيلة والرذيلة تحت الملكة (ف، م، ١٢٠، ٣)
- (المتضادان) يقسمان الصدق والكذب أحياناً، وذلك في مثل قولنا كل إنسان حيوان ولا إنسان واحد حيوان، ويكذبان أحياناً، وذلك في مثل قولنا كل إنسان أبيض ولا إنسان واحد أبيض (ف، ق، ٧٤، ٤)
- لا يمكن أن يصدق المتضادان معاً، بل إذا صدق أحدهما بالكل كذب الآخر بالكل (ف، ج، ٢٢، ١٩)
- المتضادان يُحدّان بأنهما اللذان هما الموضوعين متضادين. ومثل هذين مائت أن يصدقا جميعاً بمنزلة قولنا في سقراط إنه خير، وفي فرعون إنه شر (ز، ع، ٧٧، ١٦)
- المتضادان ربّما كانا في جنس، كالبياض والسواد في اللون، وربّما كانا في جنسين مختلفين، كالعمّة والفجور اللذين أحدهما من جنس الفضيلة والآخر من جنس الرذيلة، وربّما كانا بأنفسهما جنسين، كالخير والشر (س، م، ٢٦٣، ١٧)
- إن المتضادين هما اللذان الوجود لكل منهما من صاحبه في غاية البعد (ش، م، ٣٢، ٥)
- كل متضادين: إمّا أن يكونا في جنس واحد، وإمّا أن يكونا في جنسين متضادين، وإمّا أن يكونا أنفسهما جنسين متضادين لا داخلين تحت جنس (ش، م، ٦٠، ٤)
- المتضادان... ليس يقال ماهية أحدهما بالقياس إلى الثاني بل إمّا يقال أنّ ماهية أحدهما تضاد ماهية الثاني (ش، م، ٦١، ١٠)
- كل متضادين فمن شأنهما أن يكونا في موضوع واحد (ش، م، ٦٧، ٧)
- الشينان اللذان يتضادان خارج النفس بمضادتين أقل تضاداً في الاعتقاد من الشينين اللذان يتضادان بمضادة واحدة... فإن هذين القولين متضادان بالمحمول والموضوع خارج النفس (ش، ع، ١٢٨، ٩)
- متضادة
- (المتقابلة) التي يُقرَنُ بكل واحدة منهما سور كلي... تسمى المتضادة (ش، ع، ٩٢، ١)
- المتضادة تقتسم الصدق والكذب في الضروري والممتنع (ش، ع، ٩٢، ١٩)
- المتضادة... ليس يمكن فيهما أن تصدق معاً في شيء واحد بعينه، ولا يمكن فيهما أن تكذبا معاً في المادة الضرورية إذ كان لا يتعزى الموضوع منهما (ش، ع، ١٣٢، ١)

يتضمن إضافة إلى ثالثٍ منها، كما تقول:  
الكثير أو الكبير أو غير ذلك؛ وقد نضاف  
إضافةً تتضمن ذلك، فيقال أطول وأكثر  
وأعمق؛ فإن لكل واحدٍ منها إضافة إلى شيء  
له إضافة إلى ثالثٍ، فإن الأطولَ أطولُ بالقياس  
إلى شيء هو عند شيء ما طويل، إلا أن هذا  
الشيء أطول (س، م، ١٣٢، ٩)

- المتضايغات: إمّا مطلقات، فيوجب وجود  
أحدهما الآخر، وإمّا في شيء واحد، فلا يمنع  
أن يكون ما هو أب هو أيضًا إينًا (س، م،  
٢٦٣، ١٠)

- المتضايغات تلازم على الاستقامة إذا روعي ما  
يجب أن يُرعى تلازمًا حقيقيًا؛ وتلازم على  
الإطلاق تلازمًا مشهورًا. مثاله: إن كان ذو  
ثلاثة أضعاف كثير الأضعاف، فذو ثلاثة أجزاء  
كثير الأجزاء. وإن كان العلم طنًا، فالمعلوم  
مظنون. وإن كان البصر حسًا، فالمبصر  
محسوس (س، ج، ١٣٣، ٧)

- موضع من المتضايغات، مثل أنه إذا لم يكن  
الفاضل خاصّة الضعف، فليس المفضول  
خاصّة النصف؛ وهو للإثبات والإبطال (س،  
ج، ٢٢٦، ٨)

#### متضايغان

- إن المتضايغين من حيث بتضايغان بالفعل  
تضايغًا على التعادل فهما معًا؛ إذ الشيء إمّا  
تقال ماهيةً بالقياس إلى شيء يكون معه. وأمّا  
إذا أخذ أحدهما بالفعل والآخر بالقوة، فقد  
زال التعادل (س، م، ١٥٣، ١٠)

أمّا المتضايغان فلا بدّ أن يدخل أحدهما في  
حدّ الآخر، إذ كانت ماهيته مقولة بالقياس إلى  
الآخر؛ ولكن ينبغي أن يؤخذ بعضها في حدود

#### متضادتان

- المتضادتان هما اللتان يُقرَنُ بموضوع كل  
واحدة سور كلي، كقولنا كل إنسان حيوان ولا  
إنسان واحد حيوان (ف، ق، ١٥، ١٦)

- المتضادتان فإنهما تقتسمان الصدق والكذب  
في الأمور الضرورية وفي المنتعة، وتكذبان  
جميعًا في الممكنة (ف، ق، ١٦، ١٧)

- قد تكون موضوعات الجدول موادّ ممكنة، ففي  
هذه قد تكون المتضادتان جميعًا كاذبتين.  
فكذلك لا يمنع أن تكونا شئيتين (ف، ج،  
١٠٧، ١٢)

- الكليتان لا تتناقضان بل قد تكذبان معا وهما  
المتضادتان، فإن تناقضهما هو أن لا تجتمعا  
على صدق ولا على كذب وتضادهما بأن لا  
تجتمعا على صدق بل قد تجتمعا على كذب  
(ب، م، ٩١، ٦)

#### متضايغ

- كل متضايغ فهو متقابل، وكل متضاد وكل  
عدم وملكة، وليس كل متقابل من المتضايغ،  
فليس إذن المتضايغ أعم من المتقابل، فليست  
الإضافة أعم من التقابل (س، م، ٢٥١، ١٦)

- أمّا التقابل، فليس جنسًا لما تحته بوجه من  
الوجوه، وذلك لأن المتضايغ، ماهيته أنه  
مقول بالقياس إلى غيره، ثم يلحق هذه الماهية  
أن تكون مقابلًا ليس أنها تتقوم بهذا (س، م،  
٢٥٢، ١١)

#### متضايغات

- إن الطويل والعريض والعميق والكثير  
المتضايغات قد تضايغ على الإطلاق؛ فلا  
يكون من شرط ما يضاف إليه طرف منها أن

فإن ما لا يعلم الشيء إلا معه، يكون لا محالة مجهولاً مع كون الشيء مجهولاً. ومعلومًا مع كونه معلومًا. وما لا يعلم الشيء إلا به يجب أن يكون معلومًا قبل الشيء، لا مع الشيء (س، أ، ٢٦٤، ٧)

- المتضايقان متقدمان بذاتيهما ووجوديهما الغير المتضايقين على معنى الإضافة بينهما تقدم المعروضات على عوارضها (سي، ب، ١٥، ٩١)

- المتضايقان يكونان معًا في الوجود والعقل، فتعريف أحدهما بالآخر، تعريف للشيء بالمساوي، فيجب أن يُعرف كل واحد منهما بإيراد السبب الذي يقتضي كونهما متضايقين؛ ليتحصلا منه معًا في العقل (ط، ش، ٤، ٢٦٤)

## متعاكسات

المتعاكسات هي التي كل واحد منا في قوة الآخر (س، ع، ١٢١، ١٠)

- إن المتعاكسات تكون في الطبع أحدهما موضوعًا والآخر محمولاً متعنتًا، ولا يكون حكمهما على ما قلنا من أن أحدهما ليس أولى من الآخر بذلك (س، ب، ١٦٦، ١٣)

## متعاندات

- (الشرطيات) المتعاندات منها ما عانده تام وهي التي شأنها أن تكون محدودة العدد وتُسوفى كلها، والتي عاندها غير تام فهي التي ليس شأنها أن تكون محدودة العدد عندنا، أو تكون محدودة ولكن لا يُسوفى المتكلم جميعها (ف، ق، ٣٢، ١٠)

- (المتعاندات) التي عاندها تام منها ما هي اثنتان

بعض على الوجه الأوفق (س، ج، ٢٥١، ٨)  
- إن المتضايقين يكون لهما ذاتان فيما الإضافتان، فإذا كان التعريف ساذجًا، فقيل: ما الجار؟ فقيل: الذي له جار، لم يتفجع بذلك، وخصوصًا إذا كانا كلاهما مجهولين. ولكن إذا أخذ أحدهما من حيث هو ذات، ومن حيث له مع الذات حال إن كان هو بها معنًا للإضافة، فحينئذ يمكن أن يعرف به الآخر، فيقال مثلاً: إن هذا المُسمى جازًا، فيؤخذ من حيث هو مُسمى جازًا؛ ثم يقال: هو إنسان، فيؤخذ من حيث هو إنسان؛ ثم يقال: ساكن دار، فيؤخذ أيضًا مع الإنسان هذه الحال (س، ج، ٢٥١، ١٥)

- يقال: تلك الدار أحد حدودها هو بعينه حد دار إنسان آخر، هو الذي يُسمى جار له، فتبين به العلاقة، فيكون قد أخذ الجار من حيث الشيء مسمى به، ودلّ على الحال التي له، ودلّ على آخر، وانعقدت في النفس صورة الإضافة والمتضايقين، وعُلِمَا معًا؛ فلم يؤخذ أحدهما في حد الآخر على أنه جزء حده، فإنك تجد جميع أجزاء هذا الحد مستمرًا من غير أخذ المحدود من حيث هو مضاف فيهما، بل إن كان ولا بد فمن حيث هو مُسمى أو من حيث هو ذات بحال أخرى، ولو أنه أخذ في حده وجعل جزء حده لا على هذه الجهة لكان أعرف منه، ومعروفًا قبله، وليس معروفًا معه (س، ج، ٢٥٢، ٦)

- لما كان المتضايقان يعلم كل واحد منهما مع الآخر، أنه يجب من ذلك أن يُعلم كل واحد منهما بالآخر، فيؤخذ كل واحد منهما في تحديد الآخر جهلاً بالفرق: بين ما لا يعلم الشيء إلا معه. وبين ما لا يعلم الشيء إلا به.

وأما عند طائفة ما فيُستعمل المشهور منها في الجدل. وما عند طائفة دون طائفة عندما يُقصد إقناع أولئك فقط، وأيضاً ليس يمتنع أن يوجد لواحد منها متعاندان (ف، ق، ١١٩، ١٨)

## متعلم

- المتعلم لا يُخبر المعلم بين جزئي التضاد ليعلمه أيهما أحب. بل إنما يسأله أن يعرّفه برهان الجزء الصادق منهما (ف، ج، ٤٤، ١٤)

- التعليم والتعلم الذهني قد يكون بين إنسانين، وقد يكون بين إنسان واحد ونفسه من جهتين: فيكون من جهة ما يحدث بالحدّ الأوسط في القياس مثلاً - معلماً، ومن جهة ما يستفيد النتيجة من القياس - متعلماً. والتعليم والتعلم بالذات واحد، وبالإعتبار إثنان. فإن شيئاً واحداً - وهو إنسياقاً ما إلى إكتساب مجهول بمعلوم - يُسمى باعتبار بينه وبين الذي يحصل فيه - معلماً، وباعتبار بينه وبين الذي يحصل منه وهو العلة الفاعلية - معلماً، مثل التحريك والتحرك (س، ب، ١١، ٢)

## متغايرة

- المتغايرة والواحد بعينه أمران متقابلان يوجدان فيما هو كثير، فالكثيرة متى كانت مشتركة في شيء واحد، إمّا محمول أو موضوع فهو واحد بعينه، من جهة ما هي مشتركة، في ذلك الواحد ومُغايرة من جهة ما ليست هي مشتركة وإذا كانت أشياء كثيرة لا تشترك لا في محمول ولا في موضوع أصلاً فهي بالكليّة مقابلة لما هو واحد بعينه (ف، ج، ٩٠، ١٧)

فقط، ومنها ما هي أكثر من اثنتين (ف، ق، ٣٢، ١٣)

- (المتعاندات) التي عنانها غير تام فكقولنا هذا اللون إما أبيض وإما أحمر وإما أغبر، والتي هي غير تامة العناد منها ما تعاندها بالطبع، كقولنا هذا اللون إما أبيض وإما أسود، ومنها ما تعاندها بالوضع، كقولنا لا يحضر زيد فينكلم عمرو (ف، ق، ٣٢، ١٥)

## متعاندان

- المتعاندان ضربان: ضربٌ عنانها تام وضرب عنانها غير تام، فالتام العناد، هما اللذان إذا وُجدَ أيهما اتفق ارتفع الآخر، وإذا ارتفع أيهما اتفق وُجدَ الآخر. وغير التام هما اللذان إذا ارتفع أحدهما أيهما اتفق لم يلزم ضرورة وجود الآخر (ف، م، ١٢٨، ٤)

- الشيتان اللذان شأنهما أن يفترقا ولا يجتمعا أصلاً في رأي واحد ولا خلق واحد ولا سيرة واحدة بل يكون شأنهما أن يوجدن أبداً في اعتقادين متعاندين يُجعلان متعاندتين (ف، ق، ١١٦، ١٧)

- يتفق أن تكون المشهورات قد تتغير عما كانت عليه إما يشرّع من السنن المكتوبة في الملل الحادثة في الوقت بعد الوقت، فإن قولنا العدو ينبغي أن يحسن إليه مؤثر عند كثير من أهل الملل والعدو ينبغي أن يساء إليه مضرّح عندهم، فيكون قولنا الصديق ينبغي أن يحسن إليه والعدو ينبغي أن يحسن إليه ليسا متعاندتين عند هؤلاء (ف، ق، ١١٨، ١٣)

## متعاندة

- أيّما منها (المواضع) متعاندة إما عند الجميع،

## مفردات

(١٤، ٢٣)

- المفردات من مفردات (س، م، ١٢٠، ١٨)  
- المتفقة الأسماء هي التي لها اسم واحد  
والمفهوم من ذلك الاسم مختلف، كقولنا ورجل  
الحيوان ورجل السرير (مر، ت، ٢٨، ٦)

## متفقة

- إن أردت أن تعرف تلك المقولات (التابعة  
للصانع) أن تكون قد عرفت المتفقة أسماؤها؛  
والمواطئة أسماؤها؛ والمتوسطة بين المتفقة  
أسماؤها وبين المواطئة أسماؤها وهي التي  
تسمى بإسم واحد (مشتق وهي المشتقة) (ف،  
ح، ٧١، ٢)

## مقابل

- أعني بالمقابل أن يقابل الواحد بعينه في  
المعنى الواحد بعينه، ليس على طريق الإنفاق  
في الإسم (أ، ع، ٦٥، ١٣)

## متقابلات

- المتقابلات: أما في اللفظ فأربعة، مثل: كل،  
ولا واحد؛ كل، لا كل؛ بعض، ولا واحد؛  
بعض، لا بعض. وأما بالحقيقة فثلاثة، لأن  
بعض ولا بعض إنما يتقابل باللفظ. ومن هذه  
المتقابلات ما يتقابل تقابل تضاد، مثل: كل  
ولا واحد؛ كقولنا: كل علم فاضل يضاد  
قولنا: ولا واحد من العلوم فاضل. وأما سائر  
ما يتقابل من المقدمات فإن تقابله تقابل تناقض  
(أ، ق، ٢٧٣، ٩)

- المتقابلات أربعة: المضافان، والمتضادان،  
والعدم والملكة، والموجبة والسالبة (ف، م،  
٦، ١١٨)

- الفرق بين المضافين وبين باقي المتقابلات أن  
المضافين إذا وجد أحدهما أيهما اتفق لزم  
ضرورة أن يكون الآخر موجوداً، فإنه إذا وجد  
الإبن لزم ضرورة أن يوجد الأب. وليس شيء  
من سائر المتقابلات كذلك (ف، م،  
١٣، ١٢١)

- انفرد كل واحد من سائر المتقابلات لا يُزيلُ  
التقابل عنهما (ف، م، ١٢٣، ٥)  
- المتلازمة هي التي تولف منها الشرطية

## متفقة أسماؤها

- المتفقة أسماؤها يقال إنها التي الإسم فقط عامٌ  
لها، فأما قولُ الجوهر الذي بحسب الإسم،  
فمخالف. ومثال ذلك: الإنسان، والمصورُ  
حيوان؛ فإن هذين الإسم فقط عامٌ لها، فأما  
قولُ الجوهر الذي بحسب الإسم فمخالف (أ،  
م، ٣، ٣)

- يشترك المشتركة أسماؤها والمتشابهة أسماؤها  
في إسم يقال له المتفقة أسماؤها (مر، ت،

- المتصلة، والمقابلات هي التي تُولَّف منها الشرطية المنفصلة (ف، م، ١٢٨، ١٠)
- المقابلات كلها إذا أُجِدَّ كُلُّ مُقابِلين منها في موضوع واحد، كانت متعادنة، وأُلِّمَّت منها الشرطية المنفصلة (ف، م، ١٢٨، ١٣)
- منها (المقابلات) ما يُقَرَّنُ بموضوع كَلْبِي المُقابِلين سور خاص يدلُّ على أن الحكمَ على بعض الموضوع، مثل قولنا إنسان ما أبيض ليس كل إنسان أبيض «وهذان» يُستَيان ما تحت المتضادين (ف، ق، ٧٤، ٦)
- منها (المقابلات) ما يُقَرَّنُ بموضوع أحد المُقابِلين سور عام والآخر سور خاص، وهذان يُستَيان المُتناقِضين (ف، ق، ٧٤، ١١)
- منها (المقابلات) ما لا يُقَرَّنُ فيه بموضوع واحد من المُقابِلين سور أصلاً، كقولنا الإنسان حيوان ليس الإنسان حيواناً، وهذان يُستَيان المهملين وحالهما في الصدق والكذب حال ما تحت المتضادتين (ف، ق، ٧٤، ١٦)
- أن في المقابلات أنحاء من لزوم بعض لبعض، إلا أنه على خلاف ما عليه لزوم الأشياء تُسَمَّى لوازم (ف، ق، ١٠٧، ١١)
- في المقابلات إنما يلزم الوجودُ الإرتفاعُ والإرتفاعُ الوجودُ (ف، ق، ١٠٧، ١٦)
- اللزوم في المقابلات على استقامته هو أن يلزم المُقابِلُ مُقابله (ف، ق، ١٠٧، ١٧)
- إن كان يلزمُ أن توجدَ سائرُ أصنافِ المقابلات ممَّا في موضوع واحد من جهة واحدة، مثل أن يصدق المُتناقضان ممَّا، وأن يوجدَ العدم والملكمة ممَّا في شيء واحد من جهة واحدة (ف، ق، ١٠٩، ١٧)
- المقابلاتُ فنحو أن يلزمُ أن البياض والسواد أن لا وسط بينهما من جهة أن الزوج والفرد لا
- وسط بينهما (ف، س، ١٦٦، ١)
- الزوج والفرد يُعدَّان من المقابلات؛ وكذلك العمى والبصر يُعدَّان من المقابلات؛ وكذلك الحركة والسكون يُعدَّان من المقابلات؛ وكذلك الحرارة والبرودة يُعدَّان من المقابلات؛ وكذلك الأبوة والبنوة يُعدَّان من المقابلات (س، م، ٢٤٣، ٢)
- المقابلات تقال... بمعنى أنها معانٍ إشتربت في موضوع لها أن توجد فيه، إلا أنها لا تجتمع فيه، فيكون معنى هذا التقابل كالجنس لأقسام له كالأصناف، إمَّا أقسام محققة، وإمَّا أقسام بحسب ما يصلح للمبتدئ (س، م، ٢٤٥، ١)
- إنَّ المقابلات تعرض لها الإضافة، وليست في هويتها بمضافات (س، م، ٢٥١، ٨)
- المقابلات في اللفظ أربعة: كل، ولا كل كل، ولا واحد بعض، ولا بعض. وفي الحقيقة ثلاثة، لأنَّ البعض، ولا بعض، لا تقابل فيها (س، ق، ٥٢٤، ١٢)
- ثلاث مقابلات: كالإساءة والإحسان، والقيح والجميل، والصديق والعدو (س، ج، ١٠، ١٢٨)
- المقابلات أربعة: الأول الموجبة والسالبة، كقولنا: كلُّ إنسان حيوان، وهو الموجبة، وليس كلُّ إنسان حيوان، وهو السالبة... والثاني المتضادَّان، وقد عرفت حالهما. والثالث المتضادَّان، وهو كل ذاتين بينهما غاية الخلاف تتعاقبان على موضوع واحد ومن شأنهما أن تتفاسداً وجنسهما القريب واحد. وذلك كالحرارة والبرودة تحت الكيفيات الانفعاليَّات، والبياض والسواد تحت اللون. والرابع العدم والملكمة، وليس يُعْنَى بالعدم العدم المطلق، بل عدمُ شيءٍ من شيءٍ يمكن أن

والموضوع فيهما واحدًا من جميع الجهات لا أن يكون في أحدهما مأخوذ بجهة وفي الآخر بغير تلك الجهة. والثاني أن يكون الإيجاب فيهما واحدًا والسلب واحدًا. والثالث أن يُجعل المقابل للإيجاب الواحد سلبيًا واحدًا (ش، ع، ٩٤، ١٧)

- التي لا تتلازم... هي المقابلات على جهة التضاد وعلى جهة التناقض (ش، ع، ١٠٥، ٧)  
- إن كثيرًا من المقابلات قد يمكن فيها... أن تصدقا معًا... (ش، ع، ١٣١، ٢٥)

- المقابلات ثلاثة أزواج: أحدها قولنا كل ولا واحد، وهي المتبيلات على طريق التضاد والاثان متقابلان على طريق التناقض: إحداهما أن تكون الموجبة هي الكلية والسالبة الجزئية والثانية عكس هذا (ش، ق، ٣٢٥، ٢٤)

- المقابلات الأربعة، أعني الموجبة والسالبة، والضدين، والمضامين، والغدم والملكة (ش، ج، ٥٣٩، ٢١)

- المقابلات... يلزم فيها الارتفاع الوجود أو الوجود الارتفاع (ش، ج، ٥٤٠، ٢)

- المقابلات ثلاثة: الموجبة والسالبة، والأضداد، والغدم والملكة (ش، ج، ٦٥٥، ١٩)

#### مقابلات ضدية

- أما الذي من المقابلات الضدية فطريقه منها أن يؤخذ متقابلان ضدًا ومتقابلان ضدًا آخران كذلك، فيؤلف على الأنحاء التي نذكرها، ويجعل منها مقدم وتال (س، ج، ١٢٧، ١٥)

يكون في جنسه أو نوعه أو شخصه وليس له، أما الذي يمكن أن يكون في جنسه، فكالناطق للحمار بالقياس إلى الحيوان؛ وأما الذي يمكن أن يكون في نوعه، فكاللحية للنساء؛ وأما بالقياس إلى الشخص فكالترد قبل أو ان نبات الشمر (مر، ت، ٣٧، ٧)

- المقابلات بحسب السلب والعدم، لا بد من أن يؤخذ الموجب والملكة في حدّهما من غير عكس. وذلك لأنّ الوجود معلوم بذاته، والعدم يُعلم بالوجود، وكذلك السلب والإيجاب (مر، ت، ٢٦٢، ١٦)

- الإيجاب والسلب يفارق سائر المقابلات بأنه في القول لا في الوجود، وأحدهما صادق لا محالة، والآخر كاذب سواء كان الموضوع موجودًا أو معدومًا... وأما سائر المقابلات فيجوز أن يكذبا جميعًا إذا نقلنا إلى الحكم والفضية (سي، ب، ٧٥، ٢٠)

- المقابلات أربعة أصناف: المضافان، والمتضادان، والعدم والملكة والموجبة والسالبة (ش، م، ٦١، ٣)

- المتقابلة على طريق الغدم والملكة ليس يجب دائمًا أن يوجد أحدهما في القابل، وإنما يجب ذلك في الوقت الذي من شأن القابل أن يقبل أحدهما (ش، م، ٦٤، ١٠)

- المقابلات على جهة الغدم والملكة ليست واحدة من أصناف المقابلات على جهة المضادة (ش، م، ٦٤، ٢١)

- المقابلات... أعني المتناقضة والشخصية ليس يجب أن يكون أحدهما صادقًا والآخر كاذبًا (ش، ع، ٩٤، ١٣)

- ثلاثة أحوال ينبغي أن تُشترط في المقابلات... أحدهما أن يكون المحمول

موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد  
معاً (س، م، ٧، ٢٤١)

- لا يمنع اجتماع ما يقع عليه من المقابلين في  
موضوع واحد، بأن يكونا فيه، لا بأن يكونا  
عليه. وذلك لأن الراحة ليست طعمًا، وتقابل  
الطعم من حيث ليس طعمًا، ويجتمعان في  
موضوع على سبيل الوجود في موضوع، فكل  
ما لم يجتمع في موضوع على سبيل الوجود  
فيه، فليس يجتمع في موضوع على سبيل القول  
عليه، ولا يتعكس (س، م، ٩، ٢٤٢)

- شرط المقابلين أن يكونا في موضوع واحد  
جنسي أو نوعي، على أنهما فيه لا عليه، وهذا  
الشرط غير موجود بين الجوهر والعرض، فلا  
تقابل بينهما (س، م، ٣، ٢٤٩)

- موضع... فيما يركب من مقابلين كشيء هو  
خير وشر (س، ج، ٧، ٢٨٧)

- المقابلان هما اللذان لا يجتمعان في شيء  
واحد في زمان واحد (سي، ب، ٥، ٧٤)

- إن المقابلين اللذين يقتسمان الصدق والكذب  
في جميع المواد... يقتسمان الصدق والكذب  
في أصناف الأمور الضرورية على التحصيل  
في نفسه (شر، ع، ٣، ٩٩)

- المقابلان ليس يمكن فيهما أن يجتمعا على  
الصدق في شيء واحد (شر، ع، ١١٨، ١٩)

#### مقابلتان

- تكونان (الموجبة والسالبة) مقابلتين بأن يكون  
المعنى الموضوع في إحداها هو بعينه المعنى  
الأخر الموضوع في الأخرى، والمعنى  
المحمول في إحداها هو بعينه المعنى  
المحمول في الأخرى، وبأن تكون الشريطة  
التي تُشترط في أحدهما أو التي سبيلها أن

#### مقابلات عامية

- المقابلات العامية، فمن هذه ما يُضاف إلى  
موضوع كلي المقابلين سورٌ كلي ما يدلُّ على  
أن الحكم عام لجميع الموضوع، ويُسميان  
المتضادين (ف، ق، ١، ٧٤)

#### مقابلات عيانية

- إذا صدق أحدهما (المقابلات العيانية) أيهما  
كان في أي أمر كان كذب الآخر ولا يجتمعان  
معًا لا على صدق واحد ولا على كذب واحد  
(ف، ق، ١٥، ٧٣)

#### مقابلان

- المقابلان هما الشيطان اللذان لا يُمكن أن  
يُوجدا معًا في موضوع واحد من جهة واحدة  
في وقت واحد (ف، م، ٥، ١١٨)

- الإيجاب والسلب قد يكونان غير مقابلين،  
والإيجاب والسلب إنما يكونان مقابلين إذا  
اجتمع فيهما، وهي أن يكون موضوعها واحدًا  
بعينه وكذلك المحمول، وأن يكون الزمان  
الذي أثبت فيه المحمول للموضوع هو بعينه  
الزمان الذي فيه نفي المحمول عن الموضوع،  
وأن «تكون» الحال التي بها يُوجد الموضوع  
موضوعًا في السلب هي بعينها الحال التي  
يُوجد موضوعًا في الإيجاب، والحال التي  
يوجد بها المحمول محمولاً على الموضوع في  
الإثبات هي بعينها الحال التي يوجد بها في  
النفي (ف، ق، ١، ٧٣)

- إن المقابلين لَمَا كان لا يمكن اجتماعهما معًا  
في موضوع واحد صار اللزوم فيه على عكس ما  
عليه اللزوم في اللوازم (ف، ق، ١٠٧، ١٤)

- إن المقابلين هما اللذان لا يجتمعان في



- سبب لوجود الآخر (ف، ب، ١٦، ٣٩)
- المتقدّم يُخْمَلُ على أصناف أربعة خُمَلُ التشكُّك لا خُمَلُ التواطؤ؛ ويشترك في التشكُّك في معنى واحد، وهو أنه لا شيء للمتأخّر إلّا وهو أوّلاً للمتقدّم، وما للمتقدّم فليس أوّلاً للمتأخّر (مر، ت، ١٦، ٣٥)
- يُقال متقدّم في الزمان وهو معلوم (مر، ت، ١٢، ٣٦)
- المتقدّم يدلّ على معنى يؤخّذ في حدّ الزمان، لكنّه مجرد الدلالة عن الزمان اللاحق إيّاه من خارج (مر، ت، ٨، ٤٠)
- المتقدّم يقال على خمسة أنحاء: (الأول) المتقدّم في الزمان وهو مشهور. (والثاني) المتقدّم بالطبع وهو الذي لا يمكن أن يوجد الآخر إلا وهو موجود، ويوجد هو وليس الآخر بموجود، وذلك كتقدم الواحد على الاثنين. (والثالث) المتقدّم في الشرف كما يقال إنّ أبا بكر قبل عمر أي لا أفضلية لعمر إلا وهي له ما ليس لعمر. (والرابع) المتقدّم في المرتبة وهو ما كان أقرب من مبدأ محدود، ثم المراتب منها طبيعية كترتيب الأنواع التي بعضها تحت بعض والأجناس التي بعضها فوق بعض. (والخامس) المتقدّم بالعناية، وذلك كتقدم وجود حركة يد زيد على وجود حركة القلم وإن كانا معاً في الزمان (سي، ب، ٧٧، ٩)
- إن شيئاً يتقدّم شيئاً على أربعة أنحاء: أوّلها وأشهرها المتقدّم بالزمان... والثاني المتقدّم بالطبع وهو الذي إذا وُجد المتأخّر وُجد هو، وإذا ارتفع هو ارتفع المتأخّر... والثالث المتقدّم بالمرتبة كما يقال في العلوم والصنائع... والرابع المتقدّم بالشرف والكمال فإن الأشرف بالطبع يُعتقد فيه أنه

تُشترط في أحدهما في اللفظ أو الضمير من زمان أو مكان أو جزء أو جهة أو حال أو غير ذلك هي بعينها مشترطة أيضاً في الأخرى (ف، ق، ١١، ١٤)

- إن... المتقابلتين اللتين تحدث في... التي موضوعها اسم غير محضّل غير المتقابلتين اللتين تحدثان في الصنف من القضايا التي موضوعها إسم محضّل (ش، ع، ١٦، ١٠٥)

### متقدم

- يقال إن شيئاً متقدّم لغيره على أربعة أوجه: أما الأوّل وعلى التحقيق فبالزمان، وهو الذي به يقال إن هذا أسنّ من غيره، أو هذا أعتق من غيره. فإنّه إنّما يقال أسن وأعتق من جهة أن زمانه أكثر. وأما الثاني فما لا يرجع بالتكافؤ في لزوم الوجود، مثال ذلك أن الواحد متقدم للاثنين، لأنّ الاثنين متى كانا موجودين لزم بوجودهما وجود الواحد... فأما المتقدّم الثالث فيقال على مرتبة ما، كما يقال في العلوم وفي الأقاليل. فإنّ في العلوم البرهانية قد يوجد المتقدّم والمتأخّر في المرتبة، وذلك أن الاستقّسات متقدّمة للرسوم في المرتبة، وفي الكتابة حروف المعجم متقدّمة للهاء، وفي الأقاليل أيضاً على هذا المثال: الصدر للإتصاص في المرتبة. وأيضاً مما هو خارج عما ذكر: الأفضل والأشرف قد يُظنّ أنه متقدّم في الطبع (أ، م، ٤٨، ١٠)
- المتقدّم يُقال على أنحاء كثيرة: المتقدّم بالزمان، والمتقدّم بالطبع، والمتقدّم بالمرتبة، والمتقدّم بالكمال، والمتقدّم بأنه سبب وجود الشيء (ف، م، ٤١، ١٢٩)
- المتقدّم في الوجود، فإنه أحد الشيين الذي هو

بالتكافؤ في لزوم الوجود، كحال الواحد، عند الاثنين، فإنه إن كانت الأثنيتية موجودة فالوحدة موجودة، ولا ينعكس مكافئه، فليس إن كانت الوحدة موجودة، فالأثنيتية لا محالة موجودة (س، م، ٢٦٦، ٢)

#### متقدم بالعلة وبالذات

- المتقدّم بالعلة وبالذات: وهذا التقدّم مثل وجود الإنسان في نفسه وإحقاق قول القائل إنه موجود؛ فإنه كلما كان القول بأنه موجود صادقاً فهو موجود؛ وكلما كان موجوداً فالقول بذلك صادق (س، م، ٢٦٨، ١٦)

#### متقدّم في الفضل والكمال

- المتقدّم في الفضل والكمال مثل ما يُقال في طيبين، أحدهما أكمل من الآخر في الطب، إن الأكمل منهما هو المتقدّم في الطب (ف، د، ٢، ٦٧)

- المتقدّم في الكمال هو أكمل الشئين وأفضلهما إما في علم أو في صناعة أو غير ذلك، مثل ما يُقال في أكمل المتطّيبين في الطب، إنه متقدّم للذي هو دونه (ف، م، ١٣٠، ٢)

#### متقدم في المرتبة

- المتقدّم في المرتبة هو الأقرب إلى مبدأ ما محدود، إما في مكان وإما في غيره ممّا له ترتيب، مثل ما يقال إن صدر القول والكتاب متقدّم للاقتصاص في المرتبة، وزيّد متقدم عند المليك في المجلس (ف، د، ٦٦، ٢٠)

- المتقدّم في المرتبة هو الأقرب إلى مبدأ ما محدود، كان ذلك في المكان أو في القول أو غير ذلك (ف، م، ١٢٩، ١٧)

متقدّم على الأقلّ شرفاً (ش، م، ٦٩، ٣)

متقدم بأنه سبب

- المتقدّم بأنه سبب هو السبب من الشئتين اللذين يتكافآن في لزوم الوجود، مثل طلوع الشمس ووجود النهار (ف، د، ٦٧، ٦)

#### متقدم بالزمان

- المتقدّم بالزمان، إما في الماضي فما كان زمانه أبعد من الآن، والمتأخر ما كان زمانه أقرب إلى الآن. وإما في المستقبل فإن المتقدّم ما كان زمانه أقرب إلى الآن، والمتأخر ما كان زمانه أبعد من الآن (ف، د، ٦٦، ١١)

#### متقدم بالشرف

- المتقدّم بالشرف فهو كما يقال: إنّ أبا بكر متقدّم على عمر (س، م، ٢٦٨، ١١)

- يقال متقدّم بالشرف كما يقال: إنّ أبا بكر قبل عمر (مر، ت، ٣٦، ١٦)

#### متقدم بالطبع

- المتقدّم بالطبع يوجد اضطراراً إذا وُجد الشئ الآخر ولا يرتفع بارتفاع ذلك الشئ. وإذا ارتفع هو ارتفع ذلك الشئ الآخر ضرورة، وإذا وُجد لم يلزم ضرورة أن يوجد ذلك الشئ الآخر. مثل الواحد والاثنين، فإن الواحد متقدم بالطبع للاثنين ويوجد ضرورة بوجود الاثنين ولا يرتفع بارتفاع الاثنين (ف، د، ١٣، ٦٦)

- المتقدّم بالطبع هو في الشئتين اللذين لا يتكافآن في لزوم الوجود (ف، م، ١٢٩، ٨)

- متقدّم بالطبع، وقد حُدّ أنه هو الذي لا يرجع

- المتقدّم بأنه سبب للشيء... هو الذي يكافئه في لزوم الوجود، أعني أنه متى وُجد المتقدّم الذي هو سببه وُجد المتأخّر، ومتى وُجد المتأخّر وُجد المتقدّم (ش، م، ٧٠، ٢)

## متقدمة ومتاخرة

- المتقدمة والمتأخرة أربعة أصناف: أحدها المنعكس بعضه على بعض. والثاني أن يكون المتأخّر يلزمه المتقدّم، والمتقدّم إذا وُجد لم يلزمه المتأخّر... الثالث أن يكون المتقدّم يلزمه المتأخّر والمتأخّر لا يلزمه المتقدّم. فذلك إنما يبيّن فيه المتأخّر بالمتقدّم أبدًا... الرابع أن يكون المتقدّم بحيث إذا وضع لم يلزم أن يوجد عنه هذا المتأخّر ولا إذا كان هذا المتأخّر يتبع في وجوده المتقدّم المفروض لا محالة، بل كان يوجد عنه وعن غيره. وهذا الصنف من المتقدّم والمتأخّر، فليس يُمكن أن يبرهن شيء منهما بالآخر (ف، ب، ٤١، ٥)

## متكافئ في الوجود

- المتكافئ في الوجود إما أن يكون كلٌّ يلزم كالتجاورين، وإما أن يكون كلٌّ لا يلزم. وفي الحالين يكون «معًا» كالتباينين فإنهما «معًا» وهو الوجود، وفي الحالين يكون «معًا» وهما متضايغان من وجهين (س، م، ٢٧٠، ١٢)

- المتكافئ في الوجود واللاوجود فليس يقوم برهان أو دليل على أحد طرفيه إلاّ قام مرجح لذلك الطرف مخرج إياه عن المكافأة. فهذا هو النظر من جهة اعتبار الوجود (س، ب، ١٨٣، ١٢)

- المتقدّم في المرتبة على الإطلاق؛ وهو الشيء الذي تنسب إليه أشياء أخرى فيكون بعضها أقرب منه وبعضها أبعد، مثل الجنس الأعلى في حكم الجنسية والنوع السافل في حكم النوعية (س، م، ٢٦٦، ٧)

- المتقدّم بالمرتبة ليس يجب له بذاته أن يكون متقدّمًا، بل بحسب إعتبار النسبة المذكورة، ولذلك قد يتقلب الأقدم فيصير أشد تخلفًا (س، م، ٢٦٦، ١٢)

- قد يوجد المتقدّم بالمرتبة أيضًا في العلوم البرهانية، فإنّ المقدمات قبل القياسات والتنتاج والحروف قبل الهجاء، والصدر في الخطبة قبل الإقتصاص (س، م، ٢٦٧، ٣)

- يُقال متقدّم في المرتبة وهو ما كان أقرب من مبدئه محدود (مر، ت، ٣٦، ١٣)

## متقدم في المكان

- المتقدّم في المكان من هذه الجملة قد يكون بالوضع كالصنف الأول من صفوف المجلس، وقد يكون بالطبع كالنار المستقرّة في مكانها بالقياس إلى الهواء (س، م، ٢٦٧، ١)

## متقدم ومتاخّر

- المتقدّم والمتأخّر يُقالان على أنحاء كثيرة. فإنّ الأقدم منه ما يُقال في المعرفة، ومنه ما يُقال في الوجود. وكل واحد من هذين، إما بالزمان وإما بالطبع (ف، ب، ٣٩، ٥)

- يمكن أن يبيّن المتقدّم بالتأخّر، متى كان المتأخّر تابعًا لمتقدّم واحد بعينه، وكان مع ذلك منعكسًا عليه في الحمل. فأما متى كان المتأخّر تابعًا له ولغيره، لم يمكن أن يبيّن به وجود المتقدم (ف، ب، ٤٠، ٢٢)

## متكُون

بوجوده ضرورة. وهو أن يكون الأول منهما إذا  
وُجِدَ وُجِدَ الثاني ضرورة، وإذا وُجِدَ الثاني  
وُجِدَ الأول ضرورة. وهما اللذان يتكافآن في  
لزوم الوجود مثل طلوع الشمس ووجود النهار،  
واللذان لزومهما غير تام هما اللذان إذا وُجِدَ  
الأول منهما وُجِدَ الثاني ضرورة، وإذا وُجِدَ  
الثاني لم يلزم ضرورة وجود الأول (ف، م،  
٩، ١٢٧)

- أن الشيتين اللذين شأنهما أن يجتمعا ممّا في  
رأي واحد واعتقاد واحد أو خُلِقَ واحد أو  
سيرة واحدة يُجعلان متلازمين (ف، ق،  
١٤، ١١٦)

## متلازمة

- المتلازمة هي التي تُولَّفَ منها الشرطيّة  
المتصلة، والمتقابلات هي التي تُولَّفَ منها  
الشرطيّة المنفصلة (ف، م، ٩، ١٢٨)  
- المتلازمة فنحو إذا وُجِدَ الإنسان وُجِدَ الحيوان  
فَيُجِئُ الحيوان مقام الإنسان والحيوان جنس  
فالإنسان جنس (ف، س، ١٦٠، ١٨)

## متناقضات

- المتناقضات هي: كل ولا كل، وبعض ولا  
واحد (أ، ق، ٤، ٢٥٥)  
- المتناقضات في الاضطرابية والمطلقة التي  
حصل وجودها بالفعل فيما سَلَفَ، والتي هي  
موجودة الآن، فإن التي يُجْهَلُ منها ليس حالها  
في عدم التحصيل في أنفسها، مثل حالها  
عندنا. فإن كثيراً من المجهولات التي صدقها  
على غير التحصيل عندنا يتغير حالها عندنا،  
فيصير صدقها محصلاً بعد أن كان عندنا غير  
مُحْصَلِ الصدق، وذلك إذا عَلِمْنَاها بعد الجهل  
(ف، ع، ٩، ١٦٠)

- إن الكائن ليس يتبعه المتكُون بالذات ولا  
الكون متصل بالذات على ما عليه الحركة  
الواحدة متصلة بالذات (ش، ب، ٤٧٥، ٤)  
- إن المتكُون منقسم وليس يمكن أن يشار إلى  
مبدهه ونهاية الكون غير منقسمة (ش، ب،  
٩، ٤٧٥)

## متلازمات

- إنَّ المتلازمات منها ما ينعكس ومنها ما لا  
ينعكس (س، ع، ٩، ١٢١)  
- ... القانون العام في تعرّف ... المتلازمات  
أن كل مقدّمتين ... إنفتتا في الكميّة وهو  
السور، واختلفنا في الكيفية وهو السلب،  
والإيجاب والعدل وعدم العدل فهي متلازمة  
أعني أن الأعمّ منها يلزم الأخص (ش، ع،  
٤، ١٠٥)  
- قولنا يمكن أن يوجد وألا يوجد ... ليست  
متناقضات بل متلازمات (ش، ع، ١١٩، ١٢)  
- المتلازمات ... يلزم فيها الوجود الوجود أو  
الإرتفاع الإرتفاع (ش، ج، ٢، ٥٤٠)

- جميع المتلازمات، كالناطقية والضاحكية  
للإنسان متلازمان وليس أحدهما علّة للآخر  
(ت، ر، ٢، ١٣٩، ٢٣)

## متلازمان

- المتلازمان هما الشيطان اللذان إذا وُجِدَ  
أحدهما وُجِدَ الآخر بوجوده (ف، م،  
١، ١٢٧)  
المتلازمان باضطراب ضربان: ضرب تام اللزوم  
وضرب غير تام اللزوم، واللذان لزومهما تام  
هما اللذان إذا وُجِدَ أيهما اتفق، وُجِدَ الآخر

- الأمور الممكنة فإن المتناقضات التي نجهلها منها، والتي صدقها على غير التحصيل عندنا لا تصير أصلاً ولا في وقت من الأوقات معلومة (ف، ع، ١٦٠، ١٥)
- المتناقضات في التي هي ممكنة في طبيعتها إنما تقسم الصدق والكذب لا على التحصيل في أنفسهما (ف، ع، ١٦٢، ١٣)
- من المتناقضات من جهة أنه إن كان المحمول خاصة، فمقابله بالنقيض ليست خاصة (س، ج، ٢٢٦، ١٣)
- المتناقضات تُقسّم الصدق والكذب في جميع المواد (ش، ع، ٩٢، ١٨)
- متناقضات**
- المتناقضة (صنفان) صنفان: إما أن يكون الكلّي مقروناً بالإيجاب والجزئي مقروناً بالسلب. وأما أن يكون عكس هذا، أعني أن يقرن السور الكلّي بالسلب والجزئي بالإيجاب (ش، ع، ٩٢، ٢)
- التي يُقرن بأحدهما (المقابلين) سور كلّي والآخر سور جزئي تسمى المتناقضة (ش، ع، ٩٢، ٢)
- ... المتقابلات... أعني المتناقضة والشخصية ليس يجب أن يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً (ش، ع، ٩٤، ١٤)
- ما يقسم من هذه المتقابلات الصدق والكذب دائماً في جميع المواد هي الشخصية والمتناقضة (ش، ع، ٩٥، ٣)

- متناقضة ضرورية**
- المتناقضة الممكنة مجهولة بالطبع لا بالإضافة إليها، والمتناقضة الضرورية التي نجهلها نحن مجهولة بالإضافة إليها لا بالطبع (ف، ع، ١٦٠، ١٨)
- متناقضة ممكنة**
- المتناقضة الممكنة مجهولة بالطبع لا بالإضافة إليها، والمتناقضة الضرورية التي نجهلها نحن مجهولة بالإضافة إليها لا بالطبع (ف، ع، ١٦٠، ١٨)
- متناقضتان**
- المتناقضتان هما اللتان يُقرن بموضوع أحدهما سور كلّي وبالأخرى سور جزئي (ف، ق، ١٦، ١)
- (المتناقضتان) ضربان: ضرب يُقرن بموضوع
- كل متناقضين فإنهما كما قيل يقتسمان الصدق والكذب، غير أن المتناقضين في التي مادتها اضطرارية وفي المطلقة التي كانت فيما سَلَفَ والتي هي الآن موجودة تقتسمان الصدق والكذب على التحصيل في أنفسهما (ف، ع، ١٥٩، ١٧)
- المتناقضان في المُمكن إن كانا يقتسمان الصدق والكذب على التحصيل في أنفسهما لزم أن يوجد ضرورة ذلك الذي هو منها صادق في نفسه على التحصيل، وألا يوجد الآخر ضرورة إذ كان في نفسه كاذباً على التحصيل (ف، ع، ١٦١، ١٦)
- هذان الصنفان (المتناقضان) من أصناف المتقابلات يقتسمان الصدق والكذب دائماً في كل الأمور (ف، ق، ٧٤، ١٥)
- إن المتناقضين هما المفهومان المتمانعان لذاتهما اجتماعاً وارتفاعاً (ه، م، ٦٢، ١١)

مثل اعتقادنا بوجود مكة ومصر وبغداد ووجود  
نبينا محمد صلى الله عليه وسلم (سي، ب،  
٣، ٢٢٢)

- أما المتواترات فهو أن يبلغ كثرة الشهادات إلى  
حيث يحصل اليقين، كاعتقادنا بوجود مكة  
ووجود جالينوس، ومن حاول أن يحصر هذه  
الشهادات في عدد فقد أحال، بل المرجح فيه  
إلى اليقين، فاليقين هو القاضي بتواتر  
الشهادات لا عدد الشهادات هو القاضي  
باليقين (ر، ل، ٢٧، ٢)

- أما حس السمع فالمتواترات، فإنها تتوقف على  
حكم العقل بامتناع توطيء المخبرين على  
الكذب أو غيره، فإن توقّف على تكرار  
المشاهدات فالمجربات، وإن توقّف على  
الحدس فالحدسيات، وهذا ووجهه الضبط لا  
الحصر العقلي (ه، م، ٢٥، ١٩)

- متواترات وهي القضايا التي يحكم العقل فيها  
بواسطة السماع، لأنها نقلها قوم يستحيل العقل  
تواطئهم على الكذب، ومصدقه حصول اليقين  
(كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة  
وأظهر المعجزة على يده)، فإنه كعلمنا بالبلدان  
الناثية وأمم الماضية (ه، م، ٢٦، ٨)

- إنّ العقل: إما أن لا يُحتاج فيه إلى شيء غير  
تصوّر طرفي الحكم. أو يُحتاج. والأوّل: هو  
الأوليات. والثاني: لا يخلو. إما أن يحتاج  
إلى ما ينضم إليه ويعينه على الحكم. أو ينضم  
إلى المحكوم عليه. أو إليهما معًا. والأوّل:  
هو المشاهدات. والثاني: لا يخلو: إما أن  
يكون تحصيل ذلك الشيء، بالإكتساب. أو لا  
يكون. وما بالإكتساب: إما أن يكون  
بالسهولة. أو لا بالسهولة. والأوّل: هو  
الحدسيات. والثاني: ليس من المبادئ، بل

الموجبة منهما سور كليّ وبالسالبة سور جزئيّ،  
كقولنا كل إنسان حيوان وليس كل إنسان  
حيوانًا. وضرب يُقرن بموضوع الموجبة منهما  
سور جزئيّ وبالسالبة سور كليّ، كقولنا إنسان  
ما حيوان ولا إنسان واحد حيوان (ف، ق،  
١٦، ٢)

- المتناقضتان فإنهما نقتسمان الصدق والكذب  
دائمًا، ولا تصدقان معًا ولا تكذبان معًا (ف،  
ق، ١٦، ٩)

### متناهي

- المتناهي في الزمان يُوهم التناهي في الزمان  
ولا تناهي في المسافة من جهة واحدة فيغلط  
(ف، س، ١٤٨، ١٧)

### متواتر

- الخبير المتواتر ينقله عدد كثير، فيكثر السامعون  
له. ويشتركون في سماعه مع العدد الكثير، لا  
سيما إذا كان العدد الكثير مئات وألوفًا فبطائفة  
من هؤلاء يحصل العلم المتواتر (ت، ر، ٢،  
١٢٤، ١٠)

### متواترات

- المتواترات ما عُلم بأخبار جماعة كعلمنا بوجود  
(مصر ومكة) وإن لم نبرهما ومهما استحال  
الشك فيه سُمّي متواترًا (غ، م، ٤٨، ٣)  
- متواترات كعلمنا بوجود مكة ووجود الشافعي  
وبعدد الصلوات الخمس (غ، ص، ٤٦، ٩)  
- المتواترات: فهي القضايا التي يُحكم بها بسبب  
إخبار جماعة عن أمر تنظي الريبة عن نواطئهم  
واتفاقهم على تلك الأخبار فتطمئن النفس إليها  
بحيث لو أرادت التشكك فيه امتنع عليها، وهذا

(الإنسان) على (زيد) و(عمرو) ودلالة إسم (الحيوان) على (الإنسان) و(الفرس) و(الطير)، لأنها مشاركة في معنى (الحيوانية) (غ، ع، ٨١، ٨)

- المتواطئة: فُتستعملُ في الجميع، لاسيما البراهين (غ، ع، ٨١، ٢٠)

- المشتركة في الإسم، هي المختلفان في المعنى، المتفقان في الإسم، حيث لا يكون بينهما إتفاق وتشابه في المعنى البتة. وتقابلها المتواطئة، وهي المشتركان في الحد والرسم المتساويان فيه، بحيث لا يكون الإسم لأحدهما بمعنى، إلا وهو للأخر بذلك المعنى (غ، ع، ٨٢، ٣)

- الألفاظ المتعددة بالإضافة إلى المُسَمَّيات المتعددة على أربعة منازل، فلنختَرعَ لها أربعة ألفاظ وهي المترادفة والمتباينة والمتواطئة والمشاركة (غ، ح، ١٢، ٦)

- المتواطئة فهي الأسماء التي تُطلقُ على أشياء متغايرة بالعدد ولكنها متفقة بالمعنى الذي وُضِعَ له، كإسم الرجل فإنه يُطلقُ على زيد وعمرو ويكر وخاند، وكإسم الجسم فإنه يُطلقُ على الإنسان والسماء والأرض لاشتراك هذه الأعيان في معنى الجسمية التي وضع بإزائها (غ، ح، ١٢، ١١)

- المتواطئة فهي التي تنطلق على أشياء متغايرة بالعدد، ولكنها متفقة بالمعنى الذي وُضِعَ الإسم عليها كإسم الرجل فإنه ينطلق على زيد وعمرو ويكر وخاند (غ، ص، ٣١، ١٤)

- الأسماء قد تشترك التسميات بها في المسموع منها والمفهوم، كاشتراك الفرس والإنسان في الحيوان وزيد وعمر وفي الإنسان، وتُسمى متواطئة. وقد تختلف فيها كإختلاف زيد

هو العلوم المكتسبة. وما ليس بالإكتساب، فهو القضايا التي قياساتها معها. وما يحتاج فيهما إلى كليهما: فإنما أن يكون من شأنه أن يحصل بالإحساس، وهو المتواترات. وإنما أن لا يكون، وهو المجربات (ط، ش، ٣٩٢، ٦) - ما يُحتاج فيه إلى غير تصوّر الطرفين: وهو إما خفي، وهو المجربات وما معها، من الحدسيات، والمتواترات. وإنما ظاهر غير مكتسب، وهو القضايا التي قياساتها معها (ط، ش، ٣٩٢، ١٣)

- متواترات وهي قضايا يُحكم بها لكثرة الشهادات بعد العلم بعدم إمتناعها وإلا من التواطئ، عليها (ن، ش، ٣٢، ١٣)

- المتواترات وهي ما يحصل بنفس الأخبار تواتراً كالمعلم بوجود مكة وبغداد لمن لم يرها (ض، س، ٣٦، ٦)

### متواطئة

- إن أردت أن تعرف تلك المقولات أن تكون قد عرَفْتَ المتفقة أسماؤها؛ والمتواطئة أسماؤها؛ والمتوسطة بين المتفقة أسماؤها وبين المتواطئة أسماؤها وهي التي تُسمى باسم واحد (مشتق وهي المشتقة) (ف، ح، ٧١، ٢)

- الألفاظ من المعاني على خمسة منازل: المتواطئة والمترادفة والمتباينة والمشاركة والمتفقة (غ، م، ١٠، ١٠)

- المتواطئة فكقولك حيوان فإنه ينطبق على الفرس والثور والإنسان بمعنى واحد من غير تفاوت في القوة والضعف ولا تقدّم ولا تأخر بل الحيوانية لكل واحد (غ، م، ١٠، ١٠)

- المتواطئة: فهي التي تدلُّ على أعيان متعددة، بمعنى واحد مشترك بينها، كدلالة إسم

الكثيرة بمعنى واحد لا اختلاف بينها فيه، مثل الحيوان الواقع على الإنسان والفرس والثور. وهذا الوجه يُخصّص بإسم المتواطىء (سي، ب، ١٧، ٥٠)

- المتواطىء هو الكَلْبُ الذي استوى في أفرادهِ ولم يتفاوت فيها بقوة ولا ضعف كالإنسان والحيوان فإن أفرادهما لا يزيد بعضها على بعض في حقيقة إنسانية ولا حيوانية، وما يقع بين أفرادهما من التفاوت ففي أمر خارج عن حقيقتهما (و، م، ٧٧، ٢٥)

#### متوسط مناسب

- أعني بالمتوسط المناسب، المتوسط الذي به يكون قياس القِيض (أ، ب، ٣٦٢، ٥)

#### متوسّطات

- المتوسّطات للطرفين (الجنس والنوع) يسمونها أجناسًا بعضها تحت بعض، ويجمعون كل واحدٍ منها نوعًا وجمعًا بالقياس إذا نسبوها إلى أشياء مختلفة (في، أ، ١٠٣٠، ١٣)

- إنّما تكون المتوسّطات بين أمورٍ وأشياء ليست هي حقائق تلك الأمور إلاّ بالعرض (س، ب، ٢٠٥، ١٣)

- المتوسّطات في بعض الأمور لها أسماء مثل الأذن والأصغر، وفي بعضها ليس لها أسماء، فيبصر عن الأوساط بملب للطرفين (ش، م، ٦٢، ٨)

- المتوسّطات يجب أن يكون لها فصول تقوّمها وفصول تقسمها (ن، ش، ٩، ٢٢)

#### متى

- متى كقولك: أمس، عامًا أوّل (أ، م، ٦، ٨)

وعمر في مسموعهما ومفهومهما، بل كالإنسان والحجر والحيوان والشجر، وتُسمّى متباعدة (ب، م، ٨، ٢٠)

#### متواطئة أسماءها

- المتواطئة أسماءها يقال إنها التي الاسمُ عامٌ لها، وقول الجوهري الذي بحسب الاسم واحد بعينه أيضًا. ومثال ذلك: الإنسان، والثور - حيوانٌ، وقول الجوهري واحد بعينه أيضًا (أ، م، ٨، ٣)

- المتواطيات فإنها يكون أشياء يتواطىء على تواطىء التسمية صفات حدودها، كإسم الحيوة يقع على الإنسان والداية، وذلك مع ذلك من حدودهما، وأسمائهما (ق، م، ٢٣، ١٦)

- المتواطئة أسماءها هي التي لها اسم واحد، والمفهوم من ذلك الاسم واحد لا يختلف الاختلاف المذكور، كقولنا حيوان للإنسان والفرس، إذ لا يختلفان في حمله عليهما (مر، ت، ٢٤، ١٢)

- المتواطئة الأسماء هي التي لها إسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم لا يختلف البتة، بل وقوعها على ما تحتها بالتساوي، كقولنا حيوان للإنسان والفرس، وكذلك سائر الكلّيات بالقياس إلى الجزئيات التي تحتها (مر، ت، ٢٨، ١٢)

#### متواطىء

- المتواطىء هو اللفظ يدل على أعيان متعددة بمعنى واحد مشترك بينها. كدلالة إسم (الإنسان) على (زيد) و(عمر) و(غ)، ع، ٣٧٤، ١٩)

يكون اللفظ الواحد واقعا على المسمايات



- الأجناسُ العاليةُ كلها عشرةٌ: الجوهر والكمية والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضع ولهُ وأن يتعلّم وأن يتعلّم (ف، م، ٩٠، ١٦)
- «متى» هو نسبةُ الشيءِ إلى الزمانِ المحدودِ الذي يُساوَى وجودُهُ وجودَهُ، وتنطبقُ نهايتهُ على نهائيّ وجوده، أو زمانٍ محدودٍ يكونُ هذا جزءًا منه (ف، م، ١٠٨، ١٤)
- ليس معنى متى هو الزمان ولا شيءٌ مركّب من جوهر وزمان، على ما ظنّه قومٌ (ف، م، ١٠٨، ١٥)
- قد يكون السؤالُ بمتى عن نهائيّ وجود الشيء، وكذلك الجوابُ عنه إمّا نهايته الأولى، كقولنا متى ولد فلان، فيقال في وقت كذا، وإمّا نهايته الأخيرة، كقولنا متى مات فلان، فيقال في وقت كذا (ف، م، ١٠٩، ١٥)
- حرف «متى» يُستعملُ سؤالاً عن الحادثِ من نسبه إلى الزمانِ المحدودِ المعلومِ المنطبقِ عليه، وعن نهائيّ ذلك الزمانِ المُتَلَبِّقِينَ على نهائيّ وجود ذلك الحادثِ جسمًا كان ذلك أو غير جسم - بعد أن يكون متحرّكًا أو ساكنًا، أو في ساكن أو في متحرّك (ف، ح، ٦٢، ٢)
- إنَّ الزمانَ «متى» ما عارضٌ باضطرارٍ عن الحركة، وإنّما هو عدّةٌ عدّها العقلُ حتّى يُحصي به ويُقدّر وجود ما هو متحرّك أو ساكن (ف، ح، ٦٢، ٦)
- ما سيّله أن يجابَ به في جواب حرف «متى» إذا استعملَ يُستوّنهُ بلفظة متى (ف، ح، ٦٢، ١٤)
- يُسمّى أعلى جنسٍ يعمُّ جميع الأنواعِ التي تُعرّفنا في مشارٍ مشارٍ إليه متى هو أو كان أو يكون يُسمّى متى (ف، ح، ٧٢، ١١)
- متى متأخّرة عن أين، فإنّ نسبة وجود الزمان هو أن يفعلَ الجسمُ في أين ما فيحدثُ حينئذ الزمان الذي ينطبقُ على الشيءِ ويُنسبُ إليه لأجل انطباقه على وجوده، فهذه النسبةُ شبيهةٌ بتلك النسبةِ أعني نسبة الشيءِ إلى مكانه (ف، ح، ٨٣، ١٧)
- إنّ أنواع المقولات التي تنبعث من النسبة إلى الكم هي إمّا أين وإمّا متى وإمّا الجذّة (س، م، ٨٦، ٩)
- أمّا «متى» فإنّه أيضًا نسبة ما للشيء إلى الزمان، وهو في كونه في نفسه أو في طرفه، فإنّ كثيرًا من الأشياء يقع في أطراف الأزمنة، ولا يقع في الأزمنة، ويسأل عنها: «بمتى»، ويجب (س، م، ٢٣١، ٤)
- يشبه أن تكون لفظة إنَّ شديدة القوّة في الدلالة على اللزوم، و«متى» ضعيفة في ذلك، وإذًا كالمترسّطة (س، ق، ٢٣٥، ٩)
- كون الجوهر في زمانه الذي يكون فيه، مثل كون هذا الأمر أمسٍ ويسمّى (ارسطو) هذه المقولة متى (مر، ت، ٣٣، ١٤)
- «متى» ليس هو نفس الزمان (مر، ت، ٣٣، ١٤)
- الألفاظ تابعةٌ للأثار الثابتة في النفس، المُطابفةٌ للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظ هي: الجوهر والكمّ والكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن يتعلّم (غ، ع، ٣١٣، ٤)
- (متى) هو نسبة الشيء إلى الزمان المحدود الذي يُساوَى وجوده، وتنطبقُ نهايته على نهاية وجوده، أو زمانٍ محدودٍ يكونُ هذا الزمان جزءًا منه. وبالجملة: فما يُقال في جواب متى (غ، ع، ٣٢٤، ١٤)

جزء وذلك حينما تكون الحالتان الجزئيتان تابعتين لحدّ واحد، وإحدهما معروفة (أ، ق، ٢٩٧، ٥)

- الإستقراء بابتدائه من جميع الجزئيات يبيّن أن الطرف الأكبر موجود في الواسطة ولا يطبّق القياس على الطرف الأصغر، وأمّا في المثال وهو يطبّق القياس فليس من جميع الجزئيات تبين وجود الطرف الأكبر في الواسطة (أ، ق، ٢٩٧، ١٠)

- المثال، فهو أحد أمرين متشابهين يُحكّم على أحدهما بحكم من جهة ما هو موصوفٌ بالشيء الذي شابه به الأمر الآخر (ف، ق، ٦٢، ١) الذي عَلِمَ حكمه مثال، لِمَ لم يعلم حكمه، فيُقلّ الحكم الذي حُكِمَ به عليه إلى الشبه الآخر، وإنما يعلم أن الحكم الذي حُكِمَ به على أحدهما هو حُكْمٌ عليه من جهة الذي به تشابهها، حتى يكون ذلك الأمر الذي صرّح بحكمه كأنه أبديّلُ بَدَل الشيء الذي به تشابهها (ف، ق، ٦٢، ٢)

المثال يكاد يكون قريباً من الأمر الجزئي الذي أقيم مقامَ الكلّي ويعلم صحة الحكم على الشيء الذي به تشابهها بالوجه الذي عَلِمَ به الكلّي الذي أقيم الجزئي مقامه، وإذا صَحَّ ذلك حَصَلَتْ مَقْدَمَةٌ كَلِيَّةٌ (ف، ق، ٦٢، ٥)

- (المثال) إنما حُكِمَ به عليه، من جهة الذي به شابه الأرز البُرّ وهو المأكول أو المكيّل (ف، ق، ٦٢، ١١)

الأمر الذي يُشابه به المثال الأمر الآخر قد يمكن أن يُتَّصَرَّحَ بالذهن وحده دون المثال، حتى يحصل من ذلك ومن الحكم الذي حُكِمَ به على المثال مَقْدَمَةٌ كَلِيَّةٌ (ف، ق، ٦٢، ١٦)

- قد يُمكن أن يوجد الأمر الذي به وقع التشابه

- الجوهر والكم والكيف والإضافة والابن ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن يفعل، فهذه هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة (سي، ب، ٥٧، ١)

- ما لم يوجد الكم في موضوعه لا يوجد الابن ومتى (سي، ب، ٥٧، ١٩)

- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أما في الجوهر فكالأب والابن، وفي الكم المتصل كالعظيم والصغير، وفي الكم المنفصل كالكثير والقليل، وفي الكيف كالأحرّ والأبرد، وفي المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الابن كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصافاً وانحناءً، وفي الملك كالأسى والأعزى، وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال كالأشد تسخّناً وتقطّلاً (سي، ب، ٦٧، ٦)

- «متى» فهو كون الشيء في الزمان أو في طرفه، فإن كثيراً من الأشياء تقع في أطراف الأزمنة ولا تقع في الأزمنة، ويُستل عنها معنى ويُجاب به (سي، ب، ٧١، ٨)

- «متى» مثل قولنا فلان في ذلك الزمان (ش، م، ١٦، ٥٥)

### مثال

- المثال فإنه يكون إذا كان وجود الطرف الأكبر في الواسطة عن طريق حدّ شبيه بالطرف الأصغر. فينبغي أن يكون وجود الواسطة في الطرف الأصغر، ووجود الأكبر في الشبيه بالطرف الأصغر، أبين من الذي نريد تبينه (أ، ق، ٢٩٦، ٥)

- ليس المثال كجزء إلى كل، ولا ككل إلى جزء، وكنحو ما يكون في القياس، ولكن، كجزء إلى

- غير مُتَّزِعٍ من المثال ولا مفرد عنه، بل إنما يُصَوَّرُ بالذهن مقترناً إلى المثال حتى يُكوِّنَ صحة الحكم على الشيء الذي وقع به التشابه وهو مقترن بالمثال (ف، ق، ٦٣، ٣)
- المثال شيء لا ككلٍ إلى جزء ولا كجزء إلى كل، لكن كجزء إلى جزء (ف، ق، ٦٣، ٩)
- الصنْفُ هو الذي يوجد فيه للمثال غناء في الثقله من قبَل أنه يُبَيَّنُّ فيه أولاً بالمثال صحة الحكم على الأمر الذي به شأبة المثال غيره، فيصير ذلك الأمر واسطة بين الحكم وبين الشيء الذي هو شبيه المثال (ف، ق، ٦٣، ١٧)
- إنه لا الذي استُعْمِلَ فيه أسباب كثيرة استقراء ولا الذي استُعْمِلَ فيه شئبة واحد هو مثال، بل هي مقدمات شرطية تُضَحِّحُ لزوم التالي فيها للمقَدَّمِ باعتراف المجيب لها، وليس لها جهة أخرى تُضَحِّحُ بها إلا اعترافُ المجيب وهي كَلِّها جدلية (ف، ج، ٩٩، ٣)
- قَوْمٌ من الناس يرون استعمالَ المثال في تصحيح أمر ما فيحتاجون إلى تصحيح الأمر الذي به شأبة الأعرافُ الأخصى طريق الاستقراء. فإذا صحَّ لهم ذلك المعنى استعمالوه حدًّا أوسط في قياس يُبَيِّنون به وجودَ الحكم الذي صودف في الجزئي الأخصى، فيصير قولاً مركَّباً من مثال واستقراء وقياس (ف، ج، ٩٩، ١٢)
- وجودُ الحكم المُشَاهِدِ في المحسوس لجميع ما يُوصَفُ بالمعنى الذي به شأبة فيه الأمر ذلك المثال المحسوس، فتَحْضَلُ له مقدَّمة كلية ويُضَيَّفُ إليها وجودُ الأمر تحت موضوعها فتَحْضَلُ مقدَّمة أخرى فَيُنْتَجِجُ عنها وجودُ الحكم لذلك الأمر عن قول مركَّب من مثال واستقراء
- وقياس (ف، ج، ١٠٠، ٢)
- التَصَفُّحُ، إما أن لا يُسَمَّى استقراء أصلاً وإما أن يُسَمَّى استقراء علمياً، فَيُشَبَّهُ أن تكون الحال في الاستقراء كالحال في المثال (ف، ج، ١٠٢، ٩)
- المثال منه خطي ومنه علمي، فالخطي لإيقاع التصديق والإقناع والمثال العلمي لتفهيم المعنى الكلي، وإفادته في النفس وتصورها له، ولأن يَسْتَبْدِ الذهنُ في الأمر المعقول إلى موجود (ف، ج، ١٠٢، ١١)
- الاستقراء والمثال من بينهما (الأمور) يتفان في الثلاثة بأسرها - أعني أن فهم الشيء يسهل بهما والتصديق أيضاً قد يقع بهما ويتفان في سهولة الحفظ (ف، أ، ٨٨، ٢)
- ما عدا المثال والاستقراء والقياس - فإنها (الأمور) ليس شأنها أن تَوْفِقَ التصديق، لكنها تنفع في سهولة الفهم وفي سهولة الحفظ فقط (ف، أ، ٨٨، ٤)
- المثال هو إظهار المقدَّمة الكلية البيِّنة بنفسها بأحد الجزئيات الشبيهة بالطرف الأصغر بمنزلة قولنا: إن قتال المجاورين مذموم من قبَل أن أهل انثيا المجاورين لأهل قومنا كان قتالهم مذمومًا بسبب تجاورهم (ز، ق، ١٩٧، ٩)
- المثال هو إظهار مقدَّمة كلية بأحد جزئياتها (ز، ق، ١٩٧، ١٣)
- إعتبار الغائب بالشاهد يُسَمَّى مثلاً (غ، م، ٢٦، ١)
- المثال فهو الذي يُسَمَّى الفقهاء والمتكلمون قياساً وهو نقل الحكم من جزئي على جزئي آخر لأنه يمثاله في أمر من الأمور (غ، م، ٣٩، ١٥)
- الحجة هي قول مؤلَّف من أقوال يُقصد به إيقاع

(٢، ٥٩٢)

التصديق بقول آخر غير مصدق به، وأصنافها ثلاثة: القياس والاستقراء والمثال (سي، ب،

(٧، ١٣٩)

مثالات

- ليس الاستقراء هو المُصَيِّر من أشياء كثيرة إلى شبيه واحد. فَإِنَّ هذا طريقٌ أَخْذٌ من جزئيات متشابهة إلى جزئِي آخر شبيه بها، فهو مُصَيِّر من جزئِي إلى جزئِي وهو داخلٌ في جملة المثالات (ف، ج، ١، ٩٨)

- ربما عَلَطَ قومٌ فاستعملوا المثالات على أنها جدليّة في المخاطبة الجدليّة، فهؤلاء هم الذين لم يَتَمَيَّزْ لهم الطريقُ الجدلي من الطريق الخطبي (ف، ج، ١٠٠، ١٤)

مثبتة خاصة

- المثبتة الخاصة وهي تنعكسُ كنفها فإنك مهما قلت بعض الجماد جسم صدق قولك بعض الجسم جماد (غ، ح، ٣٠، ١٨)

مثبتة عامة

- المثبتة العامة ولا تنعكس مثل نفسها فإنك مهما قلت بعض الألوان سواد صدق قولك بعض السواد لون، فَإِنَّ كونَ كل سواد لون لا يخرج عن الصدقي قولنا بعض السواد لون ولا يُلْتَفَتُ إلى فحوى الخطاب (غ، ح، ٣٠، ١٣)

مجادل

- المجادل سبيله أن يجمع في سؤاله جزئِي التناقض ويستدعي من المجيب تسليم أيهما أحب (ف، ج، ٤٤، ١٠)

مجادلة

- الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسية هي

إعطاء المثال ضروريّ في التعليم (ش، ق، ٢، ٢٦٩)

- المثال ... هو أن نبيّن وجود الطرف الأكبر في الأصغر بأن نبيّن وجود الأكبر في الأوسط بوجود الأكبر في الشبه بالأصغر (ش، ق، ١٧، ٣٥٣)

- المثال هو البيان الذي يكون المصَيِّر فيه من جزئِي أعرف إلى جزئِي أخفى لأن المتشابهين ليس أحدهما تحت الآخر (ش، ق، ١٠، ٣٥٤)

- المثال ... ليس من جميع الجزئيات يبيّن وجود الطرف الأكبر في الواسطة (ش، ق، ١٦، ٣٥٤)

- النقلة من جزئِي إلى جزئِي يشبه به ... هو الذي يُعْرَفُ بالمثال (ش، ج، ٥١٤، ٤)

- الضمير في صناعة الخطابة أشرف من المثال (ش، ج، ٥١٤، ١١)

- سموا ما يوصل إلى التصوّر المطلوب قولاً شارحاً وهو الحدّ والرسم والمثال (ر، ل، ٢، ٣)

مثال أول

- إن كان نوعه محمولاً على الموضوع باسمه المشتق لزم أن يكون المحمول للموضوع باسمه المشتق. وإن كان نوعه موجوداً للموضوع وهو مثال أول لزم أن يكون المحمول للموضوع باسمه وهو مثال أول (ف، ق، ٩٩، ١٤)

- ... إن لم يكن المثال الأوّل خاصّة للمثال الأوّل لم يكن المشتق خاصّة للمشتق (ش، ج،

- أما حسنّ السمع فالمتواترات فإنّها توقّف على حكم العقل بامتناع توطيء المخبرين على الكذب أو غيره، فإن توقّف على تكرار المشاهدات فالمجربيات، وإن توقّف على الحدس فالحدسيّات، وهذا وجهه الضبط لا الحصر العقلي (ه، م، ٢٥، ٢١)

- مجربّات كقولنا: شرّب السقمونيا بسهل الصفراء، إذ لم يسهلها لما وقع الإسهال عقيب شربها كليّاً أو أكثرياً، فيتوقّف اليقّن فيها على تكرار المشاهدات (ه، م، ٢٥، ٢٧)

- إنّ العقل: إمّا أن لا يحتاج فيه إلى شيء غير تصوّر طرفيّ الحكم. أو يحتاج. والأوّل: هو الأوليات. والثاني: لا يخلو: إمّا أن يحتاج إلى ما ينضم إليه وبعبته على الحكم. أو ينضم إلى المحكوم عليه. أو إليهما معاً. والأوّل: هو المشاهدات. والثاني: لا يخلو: إمّا أن يكون تحصيل ذلك الشيء، بالإكتساب. أو لا يكون. وما بالإكتساب: إمّا أن يكون بالسهولة. أو لا بالسهولة. والأوّل: هو الحدسيّات. والثاني: ليس من المبادئ، بل هو العلوم المكتسبة. وما ليس بالإكتساب، فهو القضايا التي قياساتها معها. وما يحتاج فيهما إلى كليهما: فإمّا أن يكون من شأنه أن يحصل بالإحساس، وهو المتواترات. وإمّا أن لا يكون، وهو المجربيات (ط، ش، ٣٩٢، ٧)

- ما يُحتاج فيه إلى غير تصور الطرفين: وهو إمّا خفي، وهو المجربيات وما معها، من الحدسيّات، والمتواترات. وإمّا ظاهر غير مكتسب، وهو القضايا التي قياساتها معها (ط، ش، ٣٩٢، ١٣)

- مجربّات وهي قضايا يُحكم بها بمشاهدات متكرّرة مفيدة لليقّن (ن، ش، ٣٢، ٩)

هذه: التعليم، والمجاراة، والمناظرة، والمعاندة، والإختبار، والمجادلة، والخطابة والإنشاد. وإن كان شيء غير هذه، فهو إمّا داخل في بعض هذه، أو غير مألوف (س، ج، ٦، ١٥)

## مجاراة

- الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسيّة هي هذه: التعليم، والمجاراة، والمناظرة، والمعاندة، والإختبار، والمجادلة، والخطابة والإنشاد. وإن كان شيء غير هذه، فهو إمّا داخل في بعض هذه، أو غير مألوف (س، ج، ٦، ١٥)

## مجاز

- المجاز هو المتعار (غ، ع، ٣٧٥، ٢٠)

## مجربيات

- أمّا المجربّات فهي قضايا وأحكام تتّبع مشاهدات متّ - تتكرر فتفيد ادراكاً بتكررها فيتأكد منها عقد قوي لا يُشكّ فيه (س، أ، ٨، ٣٩٤)

- المجربّات هي قضايا وأحكام تتّبع مشاهدات متّ متكرّرة، فتفيد إذكّاراً، فيتأكد منها عقد قوي لا يُشكّ فيه. وليس على المنطقيّ أن يطلب السبب في ذلك بعد أن لا يُشكّ في وجوده، فربّما أوجبت التجربة قضايا أكثرياً أو جزماً، ولا يخلو عن قوّة قياسية خفية تخالط المشاهدات (مر، ت، ٩٦، ١٣)

- المجربّات: فهي القضايا التي يصدّق العقل بها بواسطة الحس وشركة من القياس (سي، ب، ٢٧، ٢٢٠)

عامية ناقصة وثائفة خاصة، جنسية ونوعية،  
والمطلوب يُعرّف من جهة منها ويُجهل من جهة  
أخرى (ب، م، ٤١، ٤)

### مجهول صرف

- المجهول الصرف يقال فيه يمكن أن يكون كذا  
وأن لا يكون وجائز ومحتمل (ب، م،  
١٤، ٧٩)

### مجهولات

- المجهولات إما أن يُطلب تصوّرها فقط أو  
يطلب التصديق بالواجب فيها من نفي أو إثبات  
(سي، ب، ٢٦، ١٠)

- تُعرّف المجهولات من المعلومات بالفكر  
العقلي مفتقر إلى قانون صناعي يقاس به،  
فهذا القانون في نفسه من جملة الأوليات البيّنة  
المستغنية عن الفكر، أو من جملة المعلومات  
الفكرية المفتقرة إلى قانون (سي، ب،  
١٥، ٢٧)

### مجبب

- إنّ المجبب بقيس من المشهورات، والسائل  
من المتسلّمات؛ بل المجبب إنّما هو مجبب،  
من حيث هو حافظٌ وضع، والسائل هو سائل  
من حيث هو ناقضُ الوضع. فإذا قاس قاييس  
على رأي هو وضع يحفظه، كان مجبباً وكان  
السائل حينئذ من يفسد عليه قياسه، ويقاوم  
مقدماته. وإذا قاس قاييس على مقابل وضع  
بمقدمات يتسلّمها من حافظ كان سائلاً، ولكل  
واحد منهما قياس (س، ج، ٢٥، ١١)

- «المجربيات»، فعامّة الناس قد جزبوا أنّ شرب  
الماء يحصل معه الرّي، وأن قطع العنق يحصل  
معه الموت (ت، ر، ١، ١٠٧، ٨)

- المجربيات. وهي كلها جزئية. فإنّ التجربة إنّما  
تقع على أمور معيّنة (ت، ر، ٢، ٥٤، ٢٣)

### مجرد عن الزمان

- «مجرد عن الزمان» هو أن لا يدلّ معه على  
زمان يلحقه من الأزمنة كان لحوقه به صدقاً أو  
كذباً (س، ع، ١٦، ١١)

### مجموع

- يقال للمجموع هو كل واحد وليس هو هو  
(س، س، ١٠٤، ٤)

- ليس واجباً أن يكون ما يصدق مفرداً يصدق  
مجموعاً (ش، ع، ١١٣، ٢)

- ليس يلزم أن تكون جميع المحمولات التي  
تصدق فرادى تصدق مجموعة (ش، ع،  
٥، ١١٣)

- الأشياء التي تصدق مجموعة في الحمل على  
شيء ما إذا قيّد بعضها ببعض فمنها ما تصدق  
إذا أفردت ومنها ما ليس يصدق (ش، ع،  
١٢، ١١٤)

### مجهول

- إنّ كل مجهول عندنا ممكن عندنا أن يكون وأن  
لا يكون. وربما كان في نفسه واجباً، وربما  
كان متنتماً، وربما كان بالحقيقة ممكناً (س،  
ق، ١٧٧، ١٤)

- فأثماً كيف يكون المجهول المطلوب معروفاً أو  
معلوماً فهو لأنّ المعرفة كما تقدّم القول بها  
على وجوده، كلبّة وجزئته، ذاتيّة وعرضيّة،

## محاكاة

المحاكاة على ثلاثة أقسام: محاكاة تشبيه، ومحاكاة مستعارة، والمحاكاة التي نسميها من باب الذرائع (ب، م، ٢٧٩، ٨)

## محال

- المُحَالُّ هو الكذبُ الضروري أو الكاذب الدائم الكذب الذي لا يُمكنُ أن يتغير، فيصير صادقًا، وهو الذي يقابله صادقٌ دائم الصدق (ف، ج، ١٠٥، ١٣)

- إنَّ المحال لا يكون البتة (س، ق، ٩٥، ١٤)  
- إنَّ غير الموجود كالجنس لأمرين فقط، فإنَّ غير الموجود إمَّا أن يكون دائمًا فيكون: المحال والضروريُّ العدم، وإمَّا أن يكون غير دائم فيكون: المطلق السلب. ولا يدخل فيه غيرهما مما ليس نوعًا لهما (س، ق، ١٦٦، ٨)

- المحال ضرورة مقرونة بالعدم، فيكون المحال إنمَّا يُتصوَّر من جهة الضروري كأنه الذي موجود له دائمًا صدق القول إنَّه معدوم (س، ق، ١٦٩، ٩)

- المحال فإنَّه إذا فرض مقدَّمًا فليس فيه إلَّا الفرض هذا (س، ق، ٢٧١، ٧)

- المحال لا صورة له في الوجود، فكيف تؤخذ عنه صورة؟ في الذهن يكون ذلك المُتصوَّر معناه؟ فنقول في جوابه: إنَّ هذا المحال إمَّا أن يكون مفردًا لا تركيب فيه ولا تفصيل، فلا يمكن أن يُتصوَّر البتة إلَّا بنوع من المقايسة بالموجود وبالنسبة إليه... فيكون المحال مُتصوَّر بتصورٍ أمرٍ ممكن يُنسَب إليه المحال وتُتصوَّر نسبه إليه ويُشَبَّه به. وأمَّا في ذاته فلا يكون مُتصوَّرًا ولا معقولًا ولا ذات له. وأمَّا الذي فيه تركيب ما ويفصل مثل عنزأيل،

وعتقاء، وإنسانٌ يطير تُتصوَّر أولًا تفاصيله التي هي غير محالة، ثم يُتصوَّر لتلك التفاصيل إقتران ما على قياس الإقتران الموجود في تفاصيل الأشياء الموجودة المرئية الذوات (س، ب، ٢٥، ١٩)

- إنَّ المحال الذي نذكره هنا، (في الجدل)، هو الشنع في نفس الأمر، فإنَّ الشنع هنا هو المحال، كما أنَّ المشهور هنا هو الحق (س، ج، ٣١٥، ١)

المحال صدق الشيء على ما يصدق عليه نقيضه، وأمَّا صدق الشيء على نفس نقيضه فواقع في غير موضع (ه، م، ٤٢، ٧)

- المحال سلب الشيء عن نفسه بمعنى أنَّ هذا ليس نفسه، وأمَّا بمعنى أنَّ هذا ليس بصادق على وثابت له فليس بمحال، بل هو كذلك لأنَّ ثبوت الشيء للشيء يستلزم المعاييرة بينهما (ه، م، ٤٢، ١٠)

## محاويرات اربناضية

- أمَّا المحاورات الإربناضية، فبينيغي أن لا يصرف الهم فيها إلى الإحتيال لدفع الإلزام، بل إلى إستكشاف المعاني، لاستيضاح الرجحان، والرجوع إلى الأولى أو الحق إربناضًا بالمشاركة (س، ج، ٣٢١، ١٠)

## محاورة امتحانية

- المحاورة الإمتحانية كأنها جزئية من الجدلية أيضًا (س، س، ٣٧، ٤)

## محتمل

- الألفاظ التي تُؤخذ أجزاء القضايا ألفاظ تُسَمَّى الجهات، والجهة هي اللفظة التي تُقرن

- بمحمول القضية، فتدلُّ على كيفية وجود محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا ممكنٌ وضروريٌ ومحمّلٌ وممتنعٌ وواجبٌ وقيحٌ وجميلٌ وينبغيٌ ويجبٌ ويحتملٌ ويمكنٌ وما أشبه ذلك (ف، ع، ١٥٥، ٩)
- المحتمّل هو ما قد وجد ويمكن أن لا يوجد (ز، ع، ٧٢، ٨)

## محدود

- الشيء الذي تحيط به الحدود بالذات هو المحدود (س، م، ٢٠٩، ٤)
- أمّا المحدود فهو نفس الشيء الذي له الحدّ. فهكذا يجب أن يُفهم هذا الموضع. ويعود الأمرُ في الحقيقة إلى أن من يطلب متوسطًا بين الحدّ والمحدود فقد يطلب متوسطًا بين الشيء وبين حقيقة ذاته. وهذا محالٌ، بل لا متوسط (س، ب، ٢٠٥، ٩)
- معنى الحد هو معنى المحدود نفسه (س، ج، ٢٢٤، ١٦)

## محدودات

- أمّا المحدودات التي التركيب في معانيها ظاهر... هي التي تتألف حقائقها من حقائق أجناسها وفصولها، وهذه فإنما تُحدُّ بما يدلُّ به على ذواتها (س، ش، ٤٠، ١٠)

## محسوس

- يتأتى ضبط أحادٍ المحدود بصفة واحدة تشترك فيها جملة الأحاد، نحو تحديد «العلم» بـ«المعرفة» و«الشيئية» بـ«الوجود» (ت، ر، ٤٥، ٢٧)
- المحدود الموصوف الذي يُميّز بالاسم أو الحدّ عن غيره قد يكون ثابتًا في الخارج، وقد يكون ثابتًا في نفس المتكلّم بالاسم أو الحدّ وهو يظن ثبوته في الخارج وليس كذلك (ت، ر، ٥٥، ١١)
- إذا كان كل من المحدود والمسمى متصوّرًا بدون الاسم والحدّ، وكان تصوّر المسمى والمحدود مُشترطًا في دلالة الحدّ والاسم على معناه، امتنع أن تُتصوّر المحدوداتُ بمجرد
- الحدود، كما يمتنع تصوّر المسّميات بمجرد الأسماء (ت، ر، ٥٨، ٢٢)
- إن لم يعلم المسمّع أنّ المحدود موصوف بتلك الصفات امتنع أن يتصوّره، وإن علم أنّه موصوف بها كان قد تصوّره بدون الحدّ (ت، ر، ٦٣، ٤)
- من تصوّر المحدود بنفسه فلا بد أن يتصوّر ما يختصّه ويميّزه عن غيره. وهذا لا يحتاج في تصوّره إلى حدّ، ولكن يترجم له الاسم الدال عليه ويميّز له المسمى عن غيره، لكن الحد يكون متبنيًا له على الحقيقة كما يتبني الاسم إذا كان عارفًا بمسمّاه (ت، ر، ٨٠، ١)
- جرت العادة أن يُسمّى هذا المشار إليه المحسوس الذي لا يُوصفُ به شيءٌ أصلًا إلا بطريق العرّض وعلى غير المجرى الطبيعي (ف، ح، ٦٣، ٦)
- أمّا المحسوس نفسه، فكلّ معنى كان واحدًا ولم يكن صفة مشتركة لأشياء كثيرة ولم يكن يشابهه شيءٌ أصلًا، فُسمّي الأشخاص والأعيان؛ والكليات كلّها فتسمّى الأجناس والأنواع (ف، ح، ١٣٩، ١٠)
- الفرق بين المحسوس والمستقرى والمعجّب أنّ المحسوس لا يفيد رأيًا كليًا البتّة، وهذان قد يفيدان (س، ب، ٤٨، ١٩)



- أمّا الجزئيّ فمحسوس والمحسوس من جهة ما هو محسوس لا علم به ولا برهان عليه (س، ب، ١٧٧، ١٦)
- المحسوس ما يُدْرَك في الأعيان (ب، م، ٢٣٠، ٢٢)
- قد يُظَنُّ أن المحسوس أقدم من الحس لأن المحسوس إذا قُبِدَ قُبِدَ معه الحس؛ فأما الحس فليس يُفْقَد معه المحسوس (ش، م، ٤١، ٧)

## محسوسات

- (الأشياء) تُعْلَمُ أو توجد لا يفكر ولا باستدلال أصلاً أربعة أصناف: مقبولات ومشهورات ومحسوسات ومقبولات أول (ف، د، ٦٤، ١٤)
- المحسوسات هي المُدْرَكَةُ بإحدى الحواس الخمس (ف، د، ٦٥، ٥)
- المحسوسات هي القضايا الشخصية المُدْرَكَةُ بإحدى الحواس الخمس (ف، ق، ١٩، ٣)
- أصنافُ المحسوسات، فإن كثيراً منها يَخْتَصُّ به أهل بلد دون بلد، فيؤخذ المثال عند أولئك ما هو المحسوس عندهم، وعند آخرين نظائره من المحسوسات عندهم (ف، ب، ٨٦، ٢٢)
- المحسوسات أشياء نحسها نحن كما يحسها غيرنا، وأشياء تنكل فيها على ما أحسّه غيرنا منها ونجتريّ بما أخبروا به من غير أن نكون قد شاهدنا نحن ذلك وأحسناه، فنستعملها على مثال ما نستعمل ما نحسّه ونشاهده نحن كذلك (ف، ج، ١٧، ١٦)

## محسوسات ظاهرة

- المحسوسات الظاهرة كقولك الملح أبيض والقمر مستدير والشمس مستديرة. وهذا الفن واضح ولكن يتطرق الغلط إلى الأبصار بعوارض فتغلط لأجلها مثل بُعد مُقْرِط أو قُرب مفرط أو ضعف في العين (غ، ح، ٤٩، ٧)

## محسوسة

- المحسوسة ما قُبِلَتْ عن شهادة الحس مثل إن الشمس منيرة والليل مظلم (ف، ق، ٧٥، ٩)

- المقبولات سبيلها أن تُمتحن وتُصَحَّح بالمحسوسات والمشهورات، ويرون في المشهورات أنها أخصّ بالإنسان من المحسوسات، إذ كان الحس مشتركاً لنا

## محصل

مقدمة أخرى ومحملها واحد بعينه. فإن الحاصرة منهما ليست بموضع ولا المحصورة نوعاً، ولكن المحصورة هي نتيجة مقدمتين كبراهما هي الحاصرة وصغرها موضوع موضوع المحصورة ومحملها موضوع الحاصرة (ف، ج، ٦٨، ١٠)

- المحصورة هي التي دُكِرَ ذلك فيها وهي أربعة: إما موجبة كلية كقولك كل إنسان حيوان. أو موجبة جزئية كقولك بعض الناس كاتب أو سالبة كلية كقولك لا إنسان واحد حجر. أو سالبة جزئية كقولك لا كل إنسان كاتب أو بعض الناس ليس بكاتب (غ، م، ٢١، ٤)

## محصورة بالأسوار

- المحصورة بالأسوار هي التي يُقْرَنُ بموضوع كل واحدة منها سور، وهو اللفظ الذي يدل على أن المحمول حُكِمَ به على بعض الموضوع أو كله (ف، ق، ١٣، ١٦)

## محك

- المحك في الأفاويل هو جواب مُفِيدٌ للقياس من خارج (أ، ج، ٧١٤، ٩)

## محك النظر

- محك النظر والافتكار ليعصمك عن مكامن الغلط في إتمام مضايق الإعتبار (غ، ح، ٢، ٨)

## محكوم به

- كل تصديق لا بد فيه من تصوّر المحكوم عليه، إما بذاته أو بأمر صادق عليه، والمحكوم به كذلك والحكم لامتناع الحكم ممن جهل أحد هذه الأمور (ن، ش، ٣، ٢١)

- المحصّل... هو الإسم الدالّ على المَلَكَات... وأما غير المحصّل فهو الإسم الذي يُرَجَّب من إسم الملكة وحرف لا (ش، ع، ٨٣، ١١)

- المحصّلة هي التي تدلّ على المعنى الذي يدلّ عليه الإسم المحصّل وعلى زمان ذلك المعنى (ش، ع، ٨٤، ١٩)

## محضور

- المحضور الذي هو موجب كليّ كقولنا كل ب آ (س، ق، ٢٠، ١)

## محصورات

- لنعُدّ المحصورات فنقول: إنّه إذا كان كل ج ب وكل ب آ، فبيّن أن كل ج آ، وإنّه إذا كان كل ج ب، ولا شيء من ب آ، فبيّن أن لا شيء من ج آ، وإنّه إذا كان بعض ج ب، وكل ب آ، فبيّن أن بعض ج آ، وإنّه إذا كان بعض ج ب، ولا شيء من ب آ، فبيّن أن ليس كل ج آ. فهذا هو الشكل الأول، وضروبه المحصورة هذه الأربع، ونتائج هذه (س، ق، ١١٠، ٣)

- المحصورات أربع: موجبة كلية وموجبة جزئية وسالبة كلية وسالبة جزئية، وكل واحدة من هذه الأربع إذا جُمِلت صغرى أمكن أن يقرن إليها أربع كبريات محصورات فتبلغ الإقترانات ستة عشر، لكن الصغرى إذا لم يجز أن تكون سالبة لا كلية ولا جزئية خرجت ثمانية إقترانات عن النتائج (سي، ب، ١٤٤، ١)

## محصورة

المقدمة التي يحصر جزءها الموضوع موضوع

وُيُسَمَّى موضوعًا، ومحكوم به ويسمى محمولًا، ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع، ويسمى اللفظ الدال عليها رابطة كهو في قولنا زيد هو عالم، ويسمى القضية حينئذ ثلاثة، وقد يحذف الرابطة في بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها (ن، ش، ٦، ١١)

## محمول

- قد وُضِعَ أَنَّ المحمول واحد على واحد. وأما أنها هي على نفسها جميع الأشياء التي ليس معنى ما هي لا تحمل - فذلك معلوم، إذ كانت بأجمعها أعرافًا، لكن بعضها بذاتها، وبعضها على نحو آخر، وجميع هذه إنما نقول إنها محمولة على شيء موضوع، وإن العَرَضَ ليس هو شيئًا موضوعًا (أ، ب، ٣٧٧، ١٠)

- المحمول الذي يشابه به شيطان أو أكثر يُسَمَّى المحمول الكلي، مثل الإنسان والحيوان (ف، د، ٦٠، ١٠)

- الذي يشابه به شيطان في جوهرهما هو المحمول من طريق ما هو (ف، د، ٦٠، ١٣)

- كلُّ محمول مرَّكَّب من جنس وفصل أو جنس وفصلين أو أكثر متى كان مساويًا في الحمل لنوع ما فإنه حدٌّ لذلك النوع (ف، د، ٦١، ١٧)

- أصحاب المنطق يُسَمُّونَ المُخَبَّرَ عنه الموضوع ويُسَمُّونَ الخَبَرَ المحمول (ف، د، ٧١، ٢٠)

- كلُّ محمول كَلِّي بَلِيغٌ أن يُجَابَ به في جواب ما هو، فإنه هو المحمول من طريق ما هو (ف، د، ٧٧، ١٨)

- المحمول على المجرى الطبيعي هو أن يُخَمَلَ ما سوى الجوهر من الأجناس العالية وأنواعها على الجوهر أو أنواعه وأشخاصه، ويُؤخَذُ

- الحملية إما يتحقق بأجزاء ثلاثة محكوم عليه، ويسمى موضوعًا، ومحكوم به ويسمى محمولًا، ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع، ويسمى اللفظ الدال عليها رابطة كهو في قولنا زيد هو عالم، ويسمى القضية حينئذ ثلاثة، وقد يحذف الرابطة في بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها (ن، ش، ٧، ١١)

## محكوم عليه

- يتم هذا القول (القضية) من جزئين: يُسَمَّى النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبرًا، ويسمى المتكلمون أحدهما موصوفًا والآخر صفة، ويسمى الفقهاء أحدهما حكمًا والآخر محكومًا عليه، ويسمى المنطقيون أحدهما موضوعًا وهو المخبر عنه والآخر محمولًا وهو الخبر (غ، ح، ٢٣، ١٢)

- المحكوم عليه إما أن يكون عينًا مشارًا إليه أو لا يكون عينًا. فإن لم يكن عينًا فإما أن يُحَصَّرَ بسور بين مقداره بكلية فتكون مطلقة عامة أو بجزئية فتكون مطلقة خاصة أو لا يحصر بسور بل بمهمل (غ، ح، ٢٤، ١٢)

- الواسطة هي التي تنسب الحكم إلى المحكوم عليه فيجعل خبرًا عنه فيصدق به ويُنسب إلى الحكم فيجعل الحكم خبرًا عنه فيصدق به فيلزمه من ذلك بالضرورة التصديق بنسبة الحكم إلى المحكوم عليه (غ، ح، ٦٤، ١٠)

- كل تصديق لا بد فيه من تصوّر المحكوم عليه إما بذاته أو بأمر صادق عليه والمحكوم به كذلك، والحكم لا متاع الحكم ممن جهل أحد هذه الأمور (ن، ش، ٣، ٢٠)

- الحملية إما يتحقق بأجزاء ثلاثة محكوم عليه

- الجوهر أو أنواعه أو أشخاصه موضوعات في القضايا لسائر المقولات، كقولنا الإنسان أبيض وما أشبه ذلك. والمحمول على غير المجرى الطبيعي هو أن يُخَمَلَ الجوهْرُ أو شيء من أنواعه أو أشخاصه على شيء من سائر الأجناس العالية أو على أنواعها أو أشخاصها، كقولنا الأبيض هو حيوان (ف، م، ١١٧، ٦)
- الخَيْرُ يُسَمَّى المحمول والمُخْبِرُ عنه يُسَمَّى الموضوع (ف، ق، ١٢، ١١)
- المحمولُ قد يكون اسمًا، كقولنا الإنسان حيوان، وقد يكون كلمة، ويُسَمَّى الفعل عند نحويي العرب (ف، ق، ١٢، ١٢)
- الصفة «فَلْتَسَمَّ» المحمول، والموصوف الموضوع (ف، ق، ٧١، ٤)
- إن كان تَبَيَّنَ سلبُ المحمولِ عن بعض أنواعه أُنتَجَ أيضًا في الشكل الثالث سلبُ المحمول عن بعض الموضوع، وكان الحدُّ الأوسط فيه النوع الذي تَبَيَّنَ أنَّ المحمولَ مسلوبٌ عنه، وقد يُمكنُ أن يجعل ذلك على طريق الخُلْفِ (ف، ق، ٩٧، ٥)
- إن كان إنما يَتَبَيَّنُ وجود المحمول في أكثر أنواعه ولم يَتَبَيَّنَ أمره في الباقي هل هو موجود أم ليس بموجود، لم نجعل هذه كلية في العلوم (ف، ق، ٩٧، ١٣)
- إن كانت أنواعُ المحمولِ المشتقة أسماءها كلها مسلوبة عن الموضوع لزم أن يكون المحمول مسلوبًا عن جميع الموضوع، ويأثف ذلك في الشرطي المتصل ويكون المقدم إيجاب المحمول للموضوع والتالي إيجاب أنواعه للموضوع على طريق الانفصال والقسمة (ف، ق، ٩٨، ٥)
- إن قُسمَ المحمولُ بفصوله المُقَوِّمة لأنواعه، ثم لم يوجد شيء من تلك الفصول لموضوع المطلوب بوجه من الوجوه، لا على أنه مشتق ولا على أنه مثال أول، لزم من ذلك سلبُ المحمول عن جميع الموضوع (ف، ق، ١٢، ٩٨)
- إن كان نوعه محمولاً على الموضوع باسمه المشتق لزم أن يكون المحمول للموضوع باسمه المشتق. وإن كان نوعه موجوداً للموضوع وهو مثال أول لزم أن يكون المحمول للموضوع باسمه وهو مثال أول (ف، ق، ٩٩، ١٢)
- إذا كان النوع موجوداً للموضوع بوجه ما من الوجهين، وجُعِلَ المحمول موجوداً للموضوع بوجه آخر أو كان النوع مسلوباً عنه بوجه ما من الوجهين، وجُعِلَ المحمول مسلوباً عنه بوجه آخر، فإن الموضَع يكون سوططائياً حبيئاً (ف، ق، ٩٩، ١٥)
- نأخذ حدَّ المحمول ثم ننظر هل نجده في الموضوع، فإن وجدناه ألقناه في الشكل الأول بأن نعكس المحمول على حده، فيلزم عنه وجود المحمول في الموضوع. وإن وجدنا حدَّ المحمول مسلوباً عن جميع الموضوع ألقناه في الضرب الثاني من الشكل الثاني، فنتج سلب المحمول عن الموضوع (ف، ق، ١٠١، ١٨)
- لا فرق بين أن نقول أي شيء ما وُجِدَ فيه الموضوع وُجِدَ فيه المحمول، وبين أن نقول كل ما يوجد فيه الموضوع يوجد فيه المحمول (ف، ق، ١٠٣، ٩)
- أن ننظر إذا ارتفع الموضوع عن شيء ما فارتفع المحمول بارتفاعه، فإنه إذا كان كذلك يُظن أنه إذا وُجِدَ الموضوع وُجِدَ المحمول، فيظن لذلك أنه يلزم أن يكون المحمول في كل الموضوع.

- وهذا الموضوع مختلِّبٌ جدًّا وهو سفسطاني (ف)،  
ق، ١٠٣، ١٩)
- قوم يجعلون المحمول الذي حاله من شيء ما  
هذه الحال هو جوهرُ ذلك الشيء أو الدالُّ على  
جوهره وإتيته (ف، ق، ١٠٦، ٧)
- إن المحمول إن كان موجودًا لِمَا يُوجد له  
الموضوع، لزم أن يكون المحمول مسلوبًا عمَّا  
يُسلب عنه الموضوع، وبالعكس أيضًا إن كان  
سلبُ المحمولٍ لاحقًا لِمَا سلبَ عنه الموضوع  
كان إيجابُ المحمولٍ لاحقًا لِمَا يُوجب له  
الموضوع (ف، ق، ١١٣، ١٧)
- إن كان إيجابُ المحمولٍ لاحقًا لما يُسلب عنه  
الموضوع كان سلبه لاحقًا لما يُجب له  
الموضوع (ف، ق، ١١٤، ٢)
- إن كان إيجابُ المحمولٍ لاحقًا لِمَا يُوجب له  
الموضوع كان سلبُ الموضوع لاحقًا لما  
يُسلب عنه المحمول (ف، ق، ١١٤، ١١)
- إن كان سلبُ المحمولٍ لاحقًا لِمَا سلبَ عنه  
الموضوع فإيجابُ الموضوع لاحقًا لِمَا يوجب  
له المحمول (ف، ق، ١١٤، ١٣)
- إن كان سلبُ المحمولٍ لاحقًا لِمَا يوجب له  
الموضوع فسلبُ الموضوع لاحقًا لِمَا يوجب له  
المحمول (ف، ق، ١١٤، ١٦)
- نظرنا (في الاثبات) هل المحمول له ضدُّ  
المحمول مسلوبًا عن ضدِّ الموضوع لزم أن  
يكون المحمولُ في الموضوع، وإن كان ضدُّ  
المحمول مسلوبًا عن ضدِّ الموضوع كان  
المحمول مسلوبًا عن الموضوع (ف، ق،  
٦، ١١٥)
- كون ضدِّ الموضوع في ضدِّ المحمول هو البينُّ  
أخذنا على الخلاف فالزُّمنا أن المحمول  
موجودٌ في الموضوع، وإن كان أيضًا البينُّ
- سلبَ ضدِّ الموضوع عن ضدِّ المحمول الزُّمنا (ف، ق،  
٨، ١١٥)
- إن كان عدم المحمول مسلوبًا عن عدم  
الموضوع فالمحمولُ غير موجودٍ للموضوع  
(ف، ق، ١١٥، ١٧)
- إن موضوعَ المطلوب إن كان ملكةً وكان  
محموله كذلك، ثم كان عدمُ الموضوع، يلحقه  
عدمُ المحمول (ف، ق، ١١٥، ١٨)
- المواضعُ المأخوذة من المضافات فإن  
المشهورات منها كلها من جانب واحد،  
وذلك أن موضوعَ المطلوب إن كان مضافًا  
ومحموله أيضًا كذلك، ثم كان ما إليه يُضاف  
المحمول موجودًا فيما إليه يُضاف الموضوع،  
لزم أن يكون المحمولُ موجودًا في الموضوع  
(ف، ق، ١١٦، ٦)
- إن كان ما عليه يُضاف المحمول مسلوبًا عمَّا  
إليه يُضاف الموضوع فالمحمول مسلوب عن  
الموضوع فهو يصلح للإثبات والإبطال (ف،  
ق، ١١٦، ٨)
- متى كان محمولُ المطلوب له نظير وموضوعه  
له نظير، وكان نظيرُ المحمول موجودًا لنظير  
الموضوع، فإن المحمول موجودٌ للموضوع،  
وإن كان نظيرُ المحمول غير موجود لنظير  
الموضوع فإنَّ المحمول مسلوبٌ عن الموضوع  
(ف، ق، ١٢١، ٢٠)
- إن كان تصريفُ المحمول موجودًا لتصرف  
الموضوع فإنَّ المحمول موجودٌ للموضوع،  
وإن كان غير موجود له كان المحمول غير  
موجود للموضوع (ف، ق، ١٢٢، ١)
- إذا كان أمر ما أو محمول ما يُسبب إلى شيئين،  
وكان لا وجوده في أحدهما أخرى من لا

- وجوده في الآخر، ثم كان موجودًا فيما هو أخرى ألا يكون موجودًا له، فبالحرى أن يكون موجودًا فيما وجوده فيه أخرى (ف، ق، ١، ١٢٦)
- إن كان وجوده (محمول ما) في أحدهما (شيان) أخرى من وجوده في الآخر ثم كان غير موجود فيما وجوده فيه أخرى، فبالحرى أن يكون غير موجود فيما هو أخرى أن لا يكون موجودًا فيه (ف، ق، ٤، ١٢٦)
- من (التفاضل) مقايسة اثنين إلى واحد، وهو أن يُنظر فإن كان محمول ما آخر وجوده في موضوع المطلوب أقل من وجود محمول المطلوب في موضوعه بعينه، أو إن كان محمول ما آخر لا وجوده في موضوع المطلوب أخرى من لا وجود محموله في موضوعه، ثم كان ذلك الشيء موجودًا في موضوع المطلوب، فإن محموله موجودًا في موضوعه (ف، ق، ٨، ١٢٦)
- المحمول غير الأوّل هو الذي يوجد لجنس موضوعه وجودًا كليًا (ف، ب، ١٢، ٢٩)
- كلّ مسألة فإن جزءها الموضوع يُستى المفروض والمُعطى، وجزءها المحمول يُستى المطلوب، من قيل أن الموضوع هو الذي يُفرض أولاً، ثم يُطلب فيه وجود المحمول (ف، ب، ٥، ٦٠)
- ما كان محمولهما مشتركًا فليس يخلو ذلك المحمول من أن يكون إما جنسًا أو نوعًا أو عرضًا، والفصل جزء من نوع متوسط أو جنس متوسط (ف، ج، ١٤، ٩٠)
- لا يمكن أن يكون محمول ما داخلًا تحت مقولة الجواهر، وهو عرض في شيء آخر (ف، ج، ٩، ٩٥)
- القدماء يُسمّون المحمول على الشيء الذي إذا حُقِل حُقِل ما هو ذلك الشيء، وذات ذلك الشيء «جوهر ذلك الشيء»، ويُسمّون ماهية الشيء «جوهره»، وجزء ماهيته «جزء جوهره»، والمعرف لما هو الشيء «المعرف بجوهره» (ف، ح، ١٧٦، ١٤)
- إن كان قد يوجد شيء محمول على أمر ما لا بطريق ما هو، ولم يكن يُحتمل على أمر آخر بجهة ما هو أصلًا، بل كان حتمًا أبدًا على أي شيء ما حُجِل هو حتمًا لا بطريق ما هو، كان هو العَرَض على الإطلاق، وهو مقابل بالكتابة لما هو جوهر بالإطلاق (ف، ح، ١٧٧، ٧)
- المحمول على موضوع ما بطريق ما هو وعلى موضوع آخر لا بطريق ما هو، إن كان موضوعه الذي يُحتمل عليه من طريق ما هو كان يُحتمل أيضًا على موضوع دونه بطريق ما هو، فإن ذلك الموضوع يُحتمل على شيء آخر لا بطريق ما هو، لأنه إن لم يكن كذلك كان محمول معقول ما ليس بعَرَض، فيكون جوهرًا على الإطلاق، وذلك محال (ف، ح، ١٧٩، ٧)
- المحمول في المقدمات البرهانية والمطالب البرهانية يجب أن يكون ذاتيًا للموضوع. وإذا كان ذاتيًا فهو من الطبيعة نفسها، وإذا كان من الطبيعة نفسها فهو مناسب (ز، ب، ٢٣٥، ٢٠)
- إن الأمر الذي ينسب إلى موضوع تكون نسبه إليه على وجهين: فإنه إما أن يكون بحيث يمكن أن يقال إن الموضوع هو كالحَيوان الذي يمكن أن يقال إن الإنسان هو، حين يقال إن الإنسان حيوان، ومثل هذا، فهو المحمول على الشيء والمحمول على الموضوع؛ وإما أن لا يكون بحيث يمكن أن يقال إنه هو، بل يقال إن فيه ذلك كالبياض الذي لا يمكن أن يقال

خاصة. وإن لم ينعكس، فهو إما مقول من طريق ما هو، فهو جنس أو فصل؛ أو غير مقول، فهو عَرَضٌ. فكل محمول يطلب إثباته، فهو أحد الأربعة (س، ج، ٦٩، ١)

- إن المحمول في المسائل يكون إما جوهرًا، أو ما يدخل في الجوهر مما ليس بجوهر (س، ج، ٧٠، ٧)

- المحمول قد يكون محمولاً بشرط، وقد يكون مطلقاً، وقد يكون محمولاً في نفسه (س، س، ١١، ٢١)

- لا يخلو المحمول في الفضية وما يشبهه سواء كانت موجبة أو سالبة، من أن تكون نسبه إلى الموضوع نسبة ضروري الوجود في نفس الأمر، مثل الحيوان في قولنا: الإنسان حيوان أو الإنسان ليس بحيوان أو نسبة ما ليس ضرورياً لا وجوده ولا عدمه، مثل الكتاب، في قولنا: الإنسان كاتب، أو ليس بكاتب. أو نسبة ضروري العدم، مثل الحجر، في قولنا: الإنسان حجر، الإنسان ليس بحجر. فجميع مواد القضايا هي هذه: مادة واجبة. ومادة ممكنة. ومادة ممتنعة ونعني بالمادة هذه الأحوال الثلاث التي تصدق عليها في الإيجاب والسلب (س، أ، ٣٠٥، ٦)

- كل محمول يدل على موضوع، فأما أن يدل على كمال حقيقته كما هو، لا يفلت عن دلالة شيء من المقومات له، بل يدل على جميعها بسبيل التضامن، وعلى الذات بسبيل المطابقة، إن كانت الذات ذات أجزاء حقيقية. وهذه الدلالة هي المخصوصة عندنا بإسم (الدالة على الماهية) أو (الدال على ما هو الشيء) (س، ش، ١٥، ١١)

- إن كان المحمول لفظاً مفرداً فهو إسم الشيء.

لموضوعه، إذا فرض ثوباً أو خشبة، إنه هو، فلا يقال البتة إن الثوب بياض أو الخشبة بياض ولأنه موجود للموضوع، فأما أن يقال: إن الثوب ذو بياض، أو يقال: إن الثوب مبيض أو أبيض. وهذا لا يكون بالحقيقة محمولاً بالمعنى على الموضوع كما هو، بل إنما يكون المحمول بالمعنى لفظاً مشتقاً من لفظه، أو مؤلفاً من لفظه ولفظ النسبة، أو يكون حملة بالإشتراك في الإسم لا في المعنى (س، م، ١٦، ٢٠)

- قولنا: زيد في الدار، فإن زيدا موضوع وفي الدار محمول (س، ع، ١٣، ٤)

- أول القضايا الحملية، وأول الإيجاب لأنه مؤلف من منسوب إليه يسمى موضوعاً ومنسوب يسمى محمولاً على نسبة وجود، وأما السلب فإنه يحصل من منسوب إليه ومنسوب ورفع وجود النسبة (س، ع، ٣٤، ٨)

- المحمول هو الجملة الداخلة على الأسماء (س، ع، ٧٩، ٤)

- كل محمول إما ذاتي وعلى المجري الطبيعي، وإما كائن بالعرض كحمل موضوع على عارضه كالإنسان على الأبيض، أو حمل عارض على عارض آخر يشاركه في الموضوع، الذي هما محمولان عليه الحمل الطبيعي كحمل الأبيض على الموسيقار (س، ق، ٤٤٧، ٦)

- يشبه أن تكون قسمة التعليم الأول للمحمول هو إلى ثلاثة: إلى جنس، وخاصة؛ وعَرَضٌ؛ كأنها تعود فتقسم الخاصة إلى حد، وإلى ما يقال له خاصة الخاصة (س، ج، ٦١، ١٥)

- كل محمول إما أن ينعكس على الموضوع، أو لا ينعكس. فإن إنعكس، فهو إما دال على الماهية، فهو حد؛ أو غير دال عليها، فهو

- وإن كان المحمول ليس لفظاً مفرداً بل هو قولاً فهو حدُّ الشيء. مثاله «الإنسان» فإنه إسم للطبيعة المشتركة بين أشخاص الناس التي لا يفصلون عنها لا بأمر عارض، أو «الحيوان الناطق» وهو حدُّ تلك الطبيعة (س، ش، ١٥، ١٢)
- نجد للحملي جزئين: أحدهما حامل وإسمه المشهور (الموضوع) كقولك في مثالنا «زيد» والثاني (محمول) كقولك في مثالنا «كاتب» (س، ش، ٦٢، ٨)
- قد يكون المحمول أيضاً مفرداً ويكون مؤلفاً، على نحو ما قيل في الموضوع (س، ش، ٦٥، ١٦)
- إذا كان المحمول ما يسميه النحويون (فعلاً) وغيرهم (كلمة) مثل قولك «ضرب» أو «يضرب» فإن هذا لا يعرج إلى إدخال رابطة، وذلك لأنه يتضمن دلالة على كونه لشيء موضوع غير معيّن، ويقرب منه الإسم المشتق مثل «الضارب» و«القاتل» (س، ش، ٦٦، ١)
- إذا كان شيء محمولاً على موضوع ويُحمَل على ذلك الشيء محمول آخر حَمَلَ محمول على موضوع، فإنه محمولٌ على الثالث أيضاً (مر، ت، ٢٧، ٦)
- لا يخلو المحمول سواء كان موجباً أو سالباً من أن يكون نسبته إلى الموضوع نسبة الضرورة في الوجود، كقولك: الإنسان حيوان؛ أو الضرورة في اللاوجود، أعني ضرورة العدم، وهو الممتنع؛ كما يقال: الإنسان جماد، أو نسبة ما ليس ضرورياً لا وجوده ولا عدمه، مثل الكتابة للإنسان في قولنا: الإنسان كاتب والإنسان ليس بكاتب (مر، ت، ٥٩، ٣)
- إن الشيء المُسمَّى يزيد هو الشيء المُسمَّى بإنسان بل الشيء الذي معناه في الذهن هو المعنى المُسمَّى بزيد، معناه في الذهن المعنى المُسمَّى بإنسان والمقول كعنى الإنسان يُسمَّى محمولاً والمقول عليه كزيد يُسمَّى موضوعاً (ب، م، ١٢، ٢٠)
- إن المحمول هو صورة الموضوع ومعناه، وقد يُحمَل بلفظ مؤلّف من إسمه ومن لفظ نسبة يقال بها لأنها صورة حالة منسوبة إلى الشيء بأنها له وفيه، لا صورة ذاته كما يُحمَل البياض على زيد فيقال زيد أبيض أو ذو بياض وناطق أو ذو نطق (ب، م، ١٢، ٢٣)
- ليس المحمول هو نفس الموضوع (ب، م، ٢٨، ٢٤)
- الموضوع والمحمول يُقال على المُقدّر الموضوعيّة والمحموليّة، وعلى المعيّنين اللذين حكم بأحدهما على الآخر وصارا بالحقيقة محمولاً وموضوعاً (ب، م، ٧١، ١)
- الموضوع ليس يتعيّن موضوعاً، والمحمول محمولاً، ولا يكون أحدهما أولى بذلك من الآخر من حيث هما معنيان ذهنيان، أو من حالة يتعلّق بتصورهما أكثر من أنّ الأسبق إلى الذهن في عادة من يُقدّم الموضوع يُجَمَل موضوعاً، وفي عادة من يُقدّم المحمول يُجَمَل محمولاً (ب، م، ٧١، ٣)
- إنّ من الناس من جرت عادته بتقديم الموضوع في لفظه إذ يقول مثلاً كل إنسان حيوان، ومنهم من جرت عادته بتقديم المحمول فيه إذ يقول مثلاً الحيوان على كل إنسان أو مقول على كل إنسان، بل ذلك ربما يُعيّن بماهيتهما وبأسباب تتعلّق بهما من حيث هما هما لا من حيث هما متصوّران (ب، م، ٧١، ٨)



- إذا حكمنا بشيء على شيء قلنا إنه كذا فالمحكوم به يُقال له المحمول والمحكوم عليه يُقال له الموضوع (سي، ب، ٣٥، ١٩)
- ليس من شرط المحمول أن يكون معناه معنى ما حُجِّلَ عليه أي الموضوع (سي، ب، ٣٥، ٢٠)
- المحمول يكتبه بكونه صادقاً على الموضوع ولا يطلب أن تكون حقيقته حقيقة الموضوع (سي، ب، ٣٦، ٢)
- بعد تحصيل الموضوع والمحمول تراعي تحقيق معنى الإضافة والشرط والجزء والكل والقوة والفعل والزمان والمكان (سي، ب، ١٠٩، ١)
- ما هو موضوع في النتيجة يسمّى حدّاً أصغر، وما هو محمول فيها يسمّى حدّاً أكبر (سي، ب، ١٤٢، ٨)
- إن المحمول متى حُجِّلَ الموضوع حتملاً يعرف جوهره، وحُجِّلَ على ذلك المحمول محمول آخر يعرف جوهره، فإن ذلك المحمول الآخر يعرف أيضاً جوهر ذلك الموضوع الأوّل (ش، م، ٥، ٧)
- المحمول يعطي اسم الموضوع (ش، م، ١٨، ١٢)
- المحمول الذي يدلّ على ارتباطه بالموضوع: إمّا أن يكون مما يقال في موضوع... وإمّا أن يكون يقال على موضوع (ش، ع، ٨٤، ١٢)
- السالب إمّا يتسلّب المعنى المحمول بعينه الذي أوجبه الموجب عن الشيء الموضوع بعينه الذي أوجبه الموجب (ش، ع، ٩٣، ١٧)
- إذا تبدّل ترتيب اسم المحمول... في القضايا الثلاثية... فإن القضية تبقى واحدة بعينها (ش، ع، ١٠٩، ١٣)
- جميع المعاني التي يدلّ عليها لفظ المحمول صادقة على جميع المعاني التي يدلّ عليها لفظ
- الموضوع (ش، ع، ١١١، ٢٣)
- المحمول موجود للموضوع (ش، ق، ٢٠٠، ٢١)
- إن الشيء محمول على جميع الشيء... نعني به... متى لم يكن المحمول موجوداً لبعض الموضوع ولبعضه ليس بموجود، ومتى لم يكن له أيضاً موجوداً في وقت ما وفي وقت آخر غير موجود، بل أن يكون لجميع الموضوع وفي جميع الزمان (ش، ب، ٣٨٠، ١٩)
- يكون المحمول مسلوباً عن الموضوع سلماً غير أول متى اتفق أن كان المحمول أو الموضوع داخلياً تحت طبيعة ما كُليّة والجزء الآخر مسلوباً عنها، أو كانا كلاهما داخليين تحت طبيعة كُليّة إلا أنّ الطبيعتين متباينتين (ش، ب، ٤١١، ٥)
- متى وجدنا لمحمول ما موضوعاً أخيراً فقد وجدنا لموضوع ما أوّل محمولاً أخيراً وبالعكس (ش، ب، ٤٢٥، ٢)
- إذا كان وجود المحمول والموضوع في شيء ما مختلف بالزمان لم يصدق أن المحمول موجود للموضوع (ش، ج، ٥٣٥، ٢٤)
- المحمول: إمّا أن يوجد للموضوع من الإضرطار، وإمّا أن يوجد له على الأكثر، وإمّا أن يوجد له بالإتفاق، أو على أيّ الأمرين اتفق على السواء (ش، ج، ٥٣٧، ١٤)
- الجزء الأول من (القضية) الحملية يسمّى موضوعاً لأنه وضع ليحمل عليه شيء، والثاني محمولاً لحمله على الأول (ه، م، ١٣، ١٧)
- كل محمول فهو كليّ حقيقي؛ لأن الجزئيّ الحقيقي - من حيث هو جزئي - لا يُحمل على غيره (ط، ش، ١٩٩، ١)

بينه وبين الموضوع واسطة البتة، وهذا هو الذي يستحق أن يقال له «المحمول على الشيء بذاته ولما هو»، لست أعني المحمول في جواب ما هو، بل المحمول على الشيء لا بسبب شيء من صفاته وأحواله بل بسبب ذاته (س، ش، ٢٦، ٢)

- يقال (محمول) «أول» ويُعنى به الشيء الذي ليس يحمل على الشيء بتوسط شيء أعم منه يكون من حقه أن يكون محمولاً على ذلك الأعم ثم على الشيء. ولا نجد محمولاً أولاً على هذه الصفة إلا الجنس والفصل والخاصة وخاصة الفصل المساوية في عداد الخاصة والعوارض واللوازم التي لا تستغرق الجنس مثل الأنوثة والذكورة لأنواع الحيوان (س، ش، ٢٦، ٩)

#### محمول بحسب القول واللسان

- (محمول) بحسب القول واللسان، كما تقول: إن زيداً هو أبو القاسم أو هو ابن عمرو، اللهم إلا أن تعني بلبن عمرو معنى يجوز أن يشاركه فيه آخر فيكون ككياً (س، م، ٢١، ٣)

#### محمول بالحقيقة

- يقال من وجه للمحمول إنه محمول بالحقيقة لا بالقرص إذا كان الموضوع مستحقاً لأن يوضع بذاته محصل الذات ليحمل عليه ما يُحمل، فوضع وحمل عليه محمول ما أي حُمِّلَ كان مثل قولنا: الإنسان أبيض، فإن الإنسان جوهر قائم بذاته غير محتاج إلى حاملٍ يحمله. ثم البياض قائم فيه، ويحتاج إلى حاملٍ له مثله. فإذا حُمِّلَ الإنسان موضوعاً والأبيض محمولاً، فقد حُمِّلَ حُمِّلَ مستقيم، فهو حملٌ حقيقي لا

- المحمول قد يكون أعم من موضوعه، كالأجناس والأعراض العامة، وقد يكون مساوياً له، كالفصول والخواص المساوية، وقد يكون أخص منه، كالخواص الغير المساوية (ط، ش، ٣٠١، ٣)

- المقول في جواب ما هو فمعناه المحمول في جواب ما هو، فلفظ المحمول والمقول مترادفان في اصطلاح أهل هذا الفن (المطلق) (و، م، ٨٨، ٢٨)

- صدق الموضوع على أفرادها تابع لجهة صدق المحمول. وهذا القول للحفيد ابن رشد زعم أنه مراد المعلم الأول (و، م، ١٣٤، ١١)

- كل محمول فله نسبتان للموضوع، نسبة ثبوته له ونسبة نفيه عنه، فكل موجّهة لم يُصْرَحَ فيها إلا ببيان جهة إحدى النسبتين فهي بسيطة (و، م، ٢٢٠، ١١)

- إنَّ المناطقة اصطلاحاً على تسمية المحكوم عليه وهو الجزء الأول موضوعاً، والمحكوم به وهو الجزء الآخر محمولاً (ض، س، ٢٩، ٢)

#### محمول اول

- ليس في الأشياء التي ينعكس بعضها على أمر أول هو المحمول الأول، أو آخر عليه يكون الحمل، إذ كان جميعها عند جميعها في هذا المعنى على مثال واحد (أ، ب، ٣٦٩، ١١)

- المحمول الأول هو الذي لا يُمكن أن يوجد محمولاً على جنس موضوعه حملاً كلياً (ف، ب، ٢٩، ٨)

- المحمول الأول منه ما هو خاصّ بالموضوع، ومنه ما ليس بخاصّ بالموضوع (ف، ب، ٢٩، ١٤)

- (المحمول) الأول الحقيقي... هو الذي ليس

بالعَرَض (س، ب، ١٦٣، ١١)

### محمول بالذات والحقيقة

- يقال للشيء إنه محمولٌ بالذات والحقيقة إذا كان الوصفُ له في نفسه كان عن طبعه أو بقاسر أوجده فيه، ولكنَّه ليس لشيءٍ غيره من أجله يقال له. وإذا حَقَّقْتَ لم تجد ذلك المحمول أو الصفة في نفسه، مثل ما يقال إنَّ الحجر متحرك سواءً كانت حركته بالطبع وبالذات، أو كانت لا بالطبع والذات ولكن بالقسر (س، ب، ١٦٤، ١)

- يقال: محمولٌ بالذات لمثل حمل الأعم على الأخص، كالحيوان على الإنسان. ويقال له المحمول بالعَرَض وهو أن يُحمل الأخص على الأعم، فيقال: حيوانٌ ما إنسانٌ. ويقال للشيء إنه محمول بالذات غذا كان محمولاً على ما يحمل عليه أولاً، مثل السطح إذا قيل له أبيض؛ وبإزاء هذا: محمولٌ بالعَرَض، كما يقال: جسمٌ أبيض، أي سطحه أبيض. ويقال للشيء إنه محمولٌ بالذات والحقيقة إذا كان ليس واردًا على الشيء من خارج غريبًا، بل هو شيء يقتضيه طبعه ويكون من طبعه، مثل ما نقول إن الحجر يتحرك إلى أسفل بالذات؛ وبإزاء هذا المحمول بالعَرَض كالحجر يتحرك إلى فوق بالقسر. ويقال محمولٌ بالذات لما لم يكن من شأنه أن يفارق الشيء في حال؛ وبإزائه المحمولٌ بالعَرَض، فيشبه أن يكون إنحدار الحجر إذا حمل عليه الحجر من المحمولات بالعَرَض من هذه الجهة، لأنه ليس ملازمًا. ويقال محمولٌ بالذات لما كان ليس من شأنه أن يفارق الشيء وكان مع ذلك مقومًا لماهية، لا واردًا غريبًا؛ وبإزائه المحمول بالعَرَض

معروف. فيكون إذن كون السطح أبيض محمولاً بالعَرَض. ويقال: محمول بالذات لكل ما من شأنه أن يؤخذ في حد الشيء، أو يؤخذ الشيء في حده، وبالجملة ما تكون مناسبة لذلك الشيء بالحد الذي لأحدهما (س، ب، ١٦٤، ٨)

### محمول بذاته

- يقال محمول بذاته، ومن طريق ما هو لما يكون داخلًا في ذات الشيء وماهية سواء كان مقولاً في ماهية أو داخلًا في جملة المقول في ماهية على أنه جزء له. ويقال محمول بذاته من طريق ما هو للأمر الذي لا يحتاج الشيء في أن يوصف بذلك وإن كان عارضًا له إلى شيء غير ذاته أو غير خاصة من خواص ذاته ليس يحمل عليه لأجل شيء أعم منه حمل «المتحرك بالإرادة» على «الإنسان» بسبب أنه حيوان، ولأجل شيء أخص منه حمل قبول «الكتابة» على «الحيوان» بسبب كونه إنسانًا. ويقال محمول بذاته ولما هو إذ كان أولاً بالمعنى الثاني من معاني الحمل الأول. وقد يقال محمول بذاته لأجل أنه ليس يحتاج الشيء في أن يحمل ذلك عليه أو على بعضه إلا إلى تهيؤ فيه ليس يحتاج في أن يكون له ذلك التهيؤ إلى أن يصير بالفعل أخص منه مثل الكتابة بالفعل للإنسان (س، ش، ٢٧، ١٧)

### محمول برهاني

- كل محمول برهاني إما مأخوذ في حد الموضوع، أو الموضوع وما يقومه مأخوذ في حده إما مطلقًا كالسطح للمثلث، وإما لتخصيص يلحق به ضرورة، كما أن الخط إذا

حيوان، ومثل هذا، فهو المحمول على الشيء والمحمول على الموضوع؛ وإما أن لا يكون بحيث يمكن أن يقال إنه هو، بل يقال إن فيه ذلك كالبياض الذي لا يمكن أن يقال لموضوعه، إذا فُرِضَ ثوبًا أو خشبة، إنه هو، فلا يقال البتة إن الثوب بياض أو الخشبة بياض ولأنه موجود للموضوع، فإما أن يقال: إن الثوب ذو بياض، أو يقال: إن الثوب مبيض أو أبيض. وهذا لا يكون بالحقيقة محمولاً بالمعنى على الموضوع كما هو، بل إنما يكون المحمول بالمعنى لفظًا مشتقًا من لفظه، أو مؤلفًا من لفظه ولفظ النسبة، أو يكون حمله بالإشتراك في الاسم لا في المعنى (س، م، ٢٠، ١١)

- إن كان الموضوع كليًا، فإنَّ المحمول عليه بالحقيقة لا يكون إلا كليًا؛ فإن طبيعة الكلي لا تكون موضوعة بنفسها للشخصية من غير إلحاق سور الجزئي، وإلا لكانت الطبيعة الكلية تستحق في طبعها أن تكون هذا المشار إليه (س، م، ٢١، ١٦)

- إذا قلنا: إنَّ «الشكل» محمول على «المثلث»، فليس معناه أن حقيقة «المثلث» هي حقيقة «الشكل». ولكن معناه: أن الشيء الذي يقال له «مثلث» هو بعينه يقال له: إنه «شكل»؛ سواء كان في نفسه معنى ثالثًا، أو كان في نفسه أحدهما (س، أ، ١٨٩، ٤)

- إذا قيل لشيء من الأشياء أنه كذا فكذا محمول عليه سواء كان قولًا مسموعًا أو كان قولًا معقولًا باطنًا. وليس من شرط المحمول على الشيء أن يكون معناه معنى ما حمل عليه، حتى يصح قول القائل: «الإنسان بشر» ولا يصح قوله: «الإنسان ضحك» (س، ش، ١٢، ١٥)

حُمل عليه المساوي فإنما يحمل عليه المساوي لخط ما وهو مخصص (س، ب، ٧٤، ١٦)

### محمول بالعرض

- محمول بالقرض، وذلك إذا كان الشيء يوصف بمحمول ليس في ذاته مثل ما يقال للساكن في السفينة إنه متحرك وإنه يسير إلى موضع كذا، وإذا حَقَّقْتَهُ وجدته ساكنًا، فربما كان الموصوف به بالحقيقة متصلًا عنه، كالسفينة في هذا المثال؛ وربما كان متصلًا، كما يقال: كَرُمَ أبيض، أي عناقده ببيض (س، ب، ١٦٤، ٥)

- (المحمول) قد يكون محمولاً بالعرض، أعني محمولاً لأجل غيره، كالرابطة (س، س، ٢١، ١٢)

### محمول ذاتي

- يقولون (المنطقيون): المحمول الذاتي هو داخل في حقيقة الموضوع، أي: الوصف الذاتي داخل في حقيقة الموصوف (ت، ر، ٨٣، ٥)

### محمول على

- المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو فإنه يُسَمَّى نوعًا بجهتين اثنتين: إحداهما من جهة ما هو مُرْتَبِّ تحت كَثْرَتِهِ يُحْتَمَلُ عليه من طريق ما هو، والثانية من جهة ما هو محمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو (ف، أ، ٧١، ٥)

إنَّ الأمر الذي يُنسب إلى موضوع تكون نسبه إليه على وجهين: فإنه إما أن يكون بحيث يمكن أن يقال إن الموضوع هو كالحوان الذي يمكن أن يقال إن الإنسان هو، حين يقال إن الإنسان

(ف، ق، ٩٦، ١١)

- إن كان تَبَيَّنَ (محمول المطلوب) أنه موجود في جميع أنواعه جعلنا وجوده في أنواعه هو المقدم، ووجوده في موضوعه هو التالي، ثم استثنينا المقدم بعينه فَبَيَّنَ التالي بعينه، وإن شئنا وَضَعْنَا المحمول مسلوبًا عن جميع الموضوع وجعلناه المقدم ونجعل التالي سلبه عن جميع أنواع الموضوع، ثم نشئنا مقابل التالي وهو أن توجب المحمول لجميع أنواعه وهو الذي كان تَبَيَّنَ، فينتج مقابل «المقدم» وهو إيجاب المحمول لجميع الموضوع (ف، ق، ٩٦، ١٤)

- إن كان تَبَيَّنَ (محمول المطلوب) أنه مسلوب عن جميع أنواعه جاز أن يُجعل أيضًا تأليفه على طريق الاستقراء (ف، ق، ٩٦، ١٩)

إن كان تَبَيَّنَ (محمول المطلوب) أنه موجود لبعض أنواعه إنتلف عنه في الشكل الثالث قياس ينتج وجود المحمول لبعض الموضوع، وكان الحد الأوسط هو النوع الموجود فيه المحمول فقط (ف، ق، ٩٧، ٢)

- نَظَرُ في محمول المطلوب إن كان جنسًا هل هو محمول على موضوعه وهو مشتق، أم هو محمول عليه وهو مثال أول (ف، ق، ٩٨، ١)

إن كان (محمول المطلوب) محمولاً عليه (على موضوعه) وهو مشتق فإنا نُقسِمه إلى أنواعه، ثم نَظَرُ فإن كان شيء من أنواعه موجوداً في الموضوع باسمه المشتق لزم أن يكون محمول المطلوب موجوداً في موضوعه، وانتلف ذلك في الشكل الأول وكان الحد الأوسط هو نوع محمول المطلوب (ف، ق، ٩٨، ٢)

- إذا كان وجوده (محمول المطلوب) في ذلك الشيء أكثر وفي موضوع الوضع أقل وكان

- كل محمول على شيء من الأشياء ليس مطابقاً لذاته فهو إما مقوم وإما لازم وإما عارض (س، ش، ١٣، ١٧)

## محمول كلي

المحمول الذي يشابه به شيان أو أكثر يُسمى المحمول الكلي، مثل الإنسان والحيوان (ف، د، ٦٠، ١١)

- إن المحمول الكلي هو الذي متى وُجد وُجد بوجوده الموضوع، ومتى ارتفع ارتفع بارتفاعه الموضوع (ز، ب، ٢٣٢، ١٤)

- المحمول (الكلي) إنما يكون كلياً في كتاب البرهان، إذا كان، مع كونه مقولاً على الكل في كل زمان، أولياً (س، ب، ٨٤، ٢٢)

- كل محمول كلي يقال على ما تحته في جواب ما هو، فإما أن تكون حقائق ما تحته مختلفة ليس بالعدد فقط وإما أن تكون بالعدد مختلفة. فأما ما يُقوم به من الذاتيات فغير مختلف أصلاً والأول: يسمى جنساً لما تحته. والثاني: يُسمى نوعاً (س، أ، ٢٣٣، ٨)

- المحمول الكلي هو ما يحمل بكليته على الموضوع، بل ما يحمل على كل واحد من الموضوع (سي، ب، ١٨٦، ٣)

## محمول مخصوص

- محمول مخصوص، وهو الهو هو (س، ج، ٢٩٦، ١٢)

## محمول المطلوب

- إن وجدنا محمول المطلوب في جميعها تَبَيَّنَ أنه موجود في كل موضوعه، وإن تَبَيَّنَ أنه مسلوب عن جميعها تَبَيَّنَ أنه مسلوب عن كل موضوعه

يجوز أن يكون ذاتياً للموضوع بالمعنى الأول،  
لأنه إذا كان كذلك، كان معلوماً قبل العلم  
بالموضوع (غ، ع، ٢٥٢، ٤)

- إلتزم هذا القول (القضية) من جزئين يُسَمَّى  
النحويون أحدهما متبداً والآخر خبيراً، ويُسَمَّى  
المتكلمون أحدهما موصوفاً والآخر صفة،  
ويُسَمَّى الفقهاء أحدهما حكماً والآخر محكوماً  
عليه، ويُسَمَّى المنطقيون أحدهما موضوعاً وهو  
المخبر عنه والآخر محمولاً وهو الخبر (غ،  
ح، ١٣، ٢٣)

- الموضوع والمحمول يُقال على المُقَدَّر  
الموضوعية والمحمولية، وعلى المعنيين  
الذين حكم بأحدهما على الآخر وصارا  
بالحقيقة محمولاً وموضوعاً (ب، م، ٧١، ١)

- الموضوع ليس يتعين موضوعاً، والمحمول  
محمولاً، ولا يكون أحدهما أولى بذلك من  
الآخر من حيث هما معنيان ذهنيان، أو من  
حالة يتعلق بتصورهما أكثر من أن الأسبق إلى  
الذهن في عادة من يُقَدَّم الموضوع يُجتمَل  
موضوعاً، وفي عادة من يُقَدَّم المحمول يُجتمَل  
محمولاً (ب، م، ٧١، ٣)

- بعد تحصيل الموضوع والمحمول تراعي تحقيق  
معنى الإضافة والشرط والجزء والكل والقوة  
والفعل والزمان والمكان (سي، ب، ١٠٩، ١)

### محمولات

- التي تقال في المعلومات على الإطلاق إما على  
أنها موجودة في المحمولات، وهذه موجودة  
في تلك، فهي موجودة من أجل ذاتها من  
الإضطرار، وذلك أنه غير ممكن ألا تكون  
موجودة إما على الإطلاق وإما المتقابلة (أ،  
ب، ٣٢٤، ٢)

وجوده في ذلك الشيء أخرى من وجوده في  
موضوع المطلوب، ثم كان غير موجود في ذلك  
الشيء، فهو غير موجود في موضوع المطلوب  
(ف، ق، ١٢٥، ٢٠)

### محمول وموضوع

- إن كان ما عليه يُضاف المحمول مسلوباً عما  
إليه يُضاف الموضوع فالمحمول مسلوب عن  
الموضوع فهو يصلح للإثبات والإبطال (ف،  
ق، ١١٦، ٧)

- إن كان تصريف المحمول موجوداً لتصريف  
الموضوع فإن المحمول موجودٌ للموضوع،  
وإن كان غير موجود له كان المحمول غير  
موجود للموضوع (ف، ش، ١٢٢، ١)

- كل واحد من المحمول والموضوع قد يكون  
لفظاً مفرداً كما ذكرناه وقد يكون لفظاً مركباً  
(غ، م، ١٨، ١٠)

- كلُّ «موضوع» أو «محمول» يُذكر في قضية،  
فهو لفظ يدل لا محالة على معنى (غ، ع،  
٧٠، ١١)

- (لزم) من النظر في المقدمات، النظر في  
«المحمول» و«الموضوع» اللذين منهما تألف  
«المقدمات» (غ، ع، ٧٠، ١٦)

- من النظر في «المحمول» و«الموضوع» النظر في  
الألفاظ، والمعاني المفردة، التي بها يتمُّ  
«المحمول» و«الموضوع» (غ، ع، ٧٠، ١٨)

- إعلم أن المحمول في القضية لا يخلو: إما أن  
تكون نسبه إلى الموضوع نسبة الضروري  
الوجود في نفس الأمر، وإما أن لا يكون  
ضرورياً، لا وجوده، ولا عدمه (غ، ع،  
١١٨، ١٩)

- محمول المسائل إن كان مطلوباً بالنظر، فلا

- الصفات وهي المحمولات، منها بسيطٌ ومنها مركب، والبسيط ما دُلَّ عليه بلفظة مفردة مثل الإنسان والحيوان والناطق والأبيض والأسود، والمركب ما دُلَّ عليه بلفظ مركب مثل قولنا الحيوان الناطق والإنسان الأبيض (ف، د، ٨، ٦٠)
- المحمولات الكلية البسيطة هي هذه الخمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعَرَض (ف، د، ٣، ٦١)
- المحمولات والموضوعات في الحقيقة هي معاني الأسماء والأفعال لا الأسماء والأفعال (ف، ق، ٥، ٧١)
- المحمولات قد «تكون» أمورًا عامة، كقولنا زيد إنسان. فإن الإنسان أمرٌ عام ومحمولٌ على زيد وزيد عين. وقد «تكون» أعيانًا، مثل قولنا هذا الجالس هو زيد (ف، ق، ٣، ٧٢)
- (ما محمولاتها) أجزاء الحدود، إما جنس قريب أو بعيد، أو ما يجري مجراه، وإما فصل قريب أو بعيد، أو ما يجري مجراه (ف، ب، ١٩، ٢٨)
- إذا كانت محمولات المقدمات أعراضًا ليست بأول لجنس ما، وكانت موضوعاتها أنواع ذلك الجنس، فإن تلك المقدمات غير خاصة بذلك الجنس (ف، ب، ١٣، ٣٢)
- محمولات المقدمات هي بأعيانها في الجنس محمولات المطلوبات (ف، ج، ١٤، ٩٤)
- المحمولات التي يُحمَلُ بعضها على بعض بطريق العَرَض إنما تصير محمولةً بطريق العَرَض عندما يتفق اجتماعها أن يكون محمولةً على شيء واحد (ف، س، ١٠، ١٣٩)
- المحمولات على المشار إليه الذي لا في
- موضوع منها ما هو جوهر ومنها ما هو عَرَض (ف، ح، ١٦، ٩٧)
- لما كانت المحمولات المساوية لنوع ما ليست تُحمَلُ على أكثر مما يُحمَلُ عليه ذلك النوع، وكان النوع يُحمَلُ على مختلفين لا بالنوع لكن بالعدد، لزم أن يكون الفصل المساوي لذلك النوع يُحمَلُ على مختلفين لا بالنوع لكن بالعدد (ف، أ، ٢، ٧٥)
- المحمولات الداخلة في ما هو الشيء محدودة متناهية من الأجناس والفصول، إذ يتبين أن الذهن لا يمكن أن يقطع أمورًا بلا نهاية لتحديد شيء واحد، والتحديد موجود، والمحمولات العارضة لها طرفٌ من جهة الموضوع وهو الجوهر، وطرفٌ من جهة المحمولات وهي المقولات العشر، لأن كل واحد منها إما كم، وإما كيف، وإما مُضَافٌ، وإما غير ذلك. فما بين الطرفين محدود على ما أوضحنا قبل (س، ب، ٢١، ١٦٩)
- جميع المحمولات متناهية، سواء كانت داخلة في حدود الجواهر، أو كانت أعراضًا ذاتية أو أعراضًا غريبة (س، ب، ٦، ١٧٠)
- حصلت المحمولات أربعة لا غير: حدًا، وجنسًا، وخاصة، وعَرَضًا. فإذن كل إثبات وإبطال في المطالب؛ فإنما يتوجه إلى أحد هذه (س، ج، ١١، ٥٧)
- في تركيب أحوال المحمولات بعضها مع بعض: المحمولات بعضها أولٌ وبعضها غير أول، وقد يستعمل لفظ (الأول) في هذا الموضوع على معان ثلاثة: فيقال «أول» ويعنى به الشيء في كونه محمولاً على الشيء بنفسه، و«أول» في العقل مثل حملنا أعظم من الجزء على الكل ويقال «أول» ويعنى به القياس إلى

- تصدق فَرَادَى تصدق مجموعةً من غير أن يكون الكلام هذراً وفضلاً (ش، ع، ١١٣، ٤)
- متى عُرِّيت المحمولات المُفْرَدَةُ... من الحمل الذي بِالْمَرَضِ ومن أن يكون أحدهما منحصراً في الآخر، فالقضية تكون واحدة (ش، ع، ١١٤، ٨)
- إن كانت المحمولات إمّا متناهية وإمّا غير متناهية فإن الموضوعات تكون بتلك الصفة (ش، ب، ٤٢٤، ٢٦)
- المحمولات التي تكون في القياسات العامة لا تخلو أن تكون أغراضاً للموضوعات التي هي بالحقيقة موضوعات، وهي الجواهر أو حدود أو أجزاء حدود (ش، ب، ٤٢٨، ٥)
- إن كثيراً من المحمولات إمّا يصدق حملها بشرطية مثل أن تكون بالطبع، أو مقتناة، أو بالقوة، أو أولاً (ش، ج، ٥٨٧، ٢٠)

## محمولات اولية

- المحمولات التي هي أعراض ذاتية فمنها أولية خاصة كحال زوايا المثلث للمثلث، ومنها أولية غير خاصة مثل كون الزاويتين اللتين من جهة واحدة مساوية لقائمتين فإنه أولي للخط الواقع على خطين المُصْبِرِ زاويتيها متبادلتين متساويتين وللخط الواقع على خطين المُصْبِرِ الزاوية الخارجة كالدخلة المقابلة، ولكن ليس بخاص لأحدهما (س، ب، ٨٥، ١٥)
- المحمولات الاولية المقومة لماهية الشيء، منها ما هو خاصة: كالحدود وبعض الفصول كالحساس للحيوان، ومنها ما هو غير خاصة وإن كانت أولية: كالجنس وبعض الفصول مثل الناطق للإنسان عند من يرى الناطق مشتركاً للإنسان والمَلَك - فالجنس أولي غير خاص (مر، ت، ٢١١، ٣)

- محمول ثان يحمل على الشيء. بنغلة المحمول الذي يقال له «أول» مثل كون الإنسان أولاً من شأنه أن يتعجب، ثم من بعد ذلك كونه من شأنه أن يضحك (س، ش، ٢٥، ١٧)
- المُقَوِّمَةُ في المحمولات أخص من المحمولية (س، ش، ٢٧، ١)
- المحمولات التي هي أعراض ذاتية منها أولية خاصة: كحال الزوايا للمثلث، ومنها أولية غير خاصة: مثل كون الزاويتين اللتين من جهة واحدة، مساوية لقائمتين (مر، ت، ٢١١، ٩)
- المحمولات هي هذه الدال على الماهية، والذاتي المقوم، والعرضي اللازم، والعرضي المفارق (سي، ب، ٣٦، ١٢)
- المحمولات كما تنتهي من تحت إلى شخصيات لا تحمل على شيء، فستنتهي من فوق إلى محمولات لا يحمل عليها شيء أعم منها فتكون المحمولات إذن متناهية (سي، ب، ١٨٣، ١٠)
- إن كانت المحمولات الكثيرة ليس المُجْتَمِعِ منها واحداً فليس الإيجاب لها إيجاباً واحداً ولا السلب سلباً واحداً (ش، ع، ١١١، ٣)
- المحمولات الكثيرة التي تُحْمَلُ على موضوع واحد توجد بأربعة أحوال: إمّا محمولات إذا أُفْرِدَتْ صدقت وإذا جُمِعَتْ صدقت، وكان المجتمع منها محمولاً واحداً. وإمّا محمولات إذا أُفْرِدَتْ صدقت وإذا جُمِعَتْ صدقت، إلا أن المجتمع منها ليس يكون محمولاً واحداً إلا بالمرض. وإمّا محمولات إذا أُفْرِدَتْ صدقت وإذا جُمِعَتْ كان الكلام هذراً وفضلاً. وإمّا محمولات إذا أُفْرِدَتْ صدقت وإذا جُمِعَتْ كذبت (ش، ع، ١١٢، ١٩)
- ليس يلزم أن تكون جميع المحمولات التي



## محمولات جوهرية

- أما المحمولات الجوهرية فيجتمع من الكثير منها محمول واحد بمنزلة قولنا: حيوان ناطق مائت. إلا أنك ينبغي أن تراعي تقديم المحصور فيها، من حيث هو ذات على الحاصر بمنزلة تقديم الحيوان على الإنسان (ز، ع، ٦٦، ١٠)

## محمولات خارجية

- المحمولات الخارجية: إما أن تلحق الموضوع، لا بالقياس إلى شيء خارج عنه، بل بقياس بعض أجزائه إلى بعض، كالمتقيم للخط؛ أو بقياس الموضوع إلى ما فيه، كالضحك والابيض للإنسان؛ فإتھما يحملان عليه؛ لأجل وجود الضحك والياض فيه. وإما أن يلحقه بالقياس إلى شيء خارج عنه، كنصف الإثنین الذي يحمل على الواحد بقياسه إلى الإثنین فإنه مهما قيس إلى الثلاثة، صارت نصفية ثلاثية، ومساوي الزوايا لقائمتين، محمول على المثلث قد لحقه بقياس زواياه إلى قائمتين، فهو من الصنف الثاني. وجميع ذلك، إما أن يلحق الموضوع لحوقاً واجباً، أو ممكنًا. والأول: هو اللازم. والثاني: ما عداه، سواء لحقه إبتفاقاً، أو لحقه لحوقاً غير دائم (ط، ش، ٢٠٦، ١٨)

## محمولات ناتية

المحمولات الذاتية صفتان: أحدهما الذي هو جوهر موضوعاتها وطباعها أن يحمل عليها هذه المحمولات. وذلك مثل قولنا: كل إنسان حيوان وأشياء ذلك. والصنف الثاني هو الذي جوهره وطباعه أن يوجد في موضوعاته. وهذه

تسمى الأعراض الذاتية، مثل وجود الحركة والسكون في الأجسام الطبيعية (ف، ب، ٢٨، ١٣)

- المحمولات الذاتية التي في طباع موضوعاتها أن يحمل عليها محمولها، فإن محمولاتها إما حدود، مثل قولنا: الإنسان حيوان ناطق، والدائرة شكل مسطح بحال كذا، وإما أجزاء حدود (ف، ب، ٢٨، ١٦)

- اللوازم الذاتية سبيلها سبيل المحمولات الذاتية، فإن المحمولات الذاتية بأعيانها قد يُمكن أن توجد لوازم. مثال ذلك: إذا كان هذا إنساناً، فهو حيوان، وإن كان إنساناً فهو حي ناطق. واللوازم قد يُمكن أن تؤخذ محمولات. مثال ذلك: إن كان يمكن أن يتحرك متحرك في جسم غير متناه، فقد يمكن أن يقطع مسافة غير متناهية في زمان متناه، فإنه قد يمكن أن يوجد هذا اللازم محمولاً (ف، ب، ٣٠، ١٤)

- لنبدأ بتعريف (المحمولات) الذاتية: أعلم أنّ من المحمولات محمولات مقومة لموضوعاتها. ولست أعني بالمقوم المحمول الذي يفترق الموضوع إليه في تحقق وجوده، ككون الإنسان مولوداً، أو مخلوقاً، أو محدثاً، وكون السواد عرضاً. بل المحمول الذي يفترق إليه الموضوع في تحقق ماهيته ويكون داخلياً في ماهيته جزءاً منها. مثل الشكلية للمثلث، أو الجسمية للإنسان (س، أ، ١٩٩، ٤)

- إنّ المحمولات الذاتية التي توجد في حد الشيء يجب أن تكون بيّنة الوجود للشيء إذا تحقق الشيء وإن كان يمكن في بعضها أن يبين بحدّ أوسط لكن ليس كلّ بيان بحدّ أوسط فهو قياس (مر، ت، ٢٢٣، ١٠)

إنّ المقومات تؤخذ محمولات في المسائل:

فصول فنقوم طبيعة الأنواع (س، ش)،  
(١٨، ٢٦)

### محمولات كلية بسيطة

- المحمولات الكلية البسيطة هي هذه الخمسة:  
جنس ونوع وفصل وخاصة وعَرَض (ف، د،  
(٣، ٦٦)

### محمولات مجموعة

-- أما المحمولات المجموعة التي يسوغ نقردها  
فهي المحمولات التي ليست مؤلفة من  
التناقض، الذي هو إما بالقوة وإما بالفعل ولا  
يتعلق بعضها ببعض (ز، ع، ٦٦، ١٣)

- أما المحمولات المجموعة التي ليست مبيّنة من  
التناقض لا بالقوة ولا بالفعل ولا بعضها متعلق  
ببعض، فسانح تفريد المجموع منها بمنزلة قولنا  
حيوان ناطق مانت. فإنه لك أن تُفرد كل جزء  
من هذه وتحمله مفرداً (ز، ع، ٦٦، ٢١)

### محمولات مفردة

- أما المحمولات المفردة التي لا يسوغ جمعها  
فهي جميع المحمولات العرضية. لأن  
المحمولات العرضية لا يتم من إجتماعها  
طبيعة واحدة لأن ذواتها متباينة. فإن طبيعة  
الشيء غير طبيعة البياض (ز، ع، ٦٦، ٧)

### محمولات المقدمات

محمولات المقدمات التي صارت مرة نتائج فلا  
يجب أن تكون أولية لأنها محمولة على  
موضوعاتها بواسطة الحد الأوسط في القياس  
الأول، وربما كان الأوسط في ذلك القياس  
أعم من الأصغر الذي هو موضوع هذه المقدّمة

إما فيما لا يكون موضوعه محصلاً، وإما فيما  
يكون طبيعة الجنس أو الفصل معلومة مثلاً  
للموضوع من حيث الطبيعة ولكن لا نعلم هل  
هي جنس أو فصل، وإما فيما يكون موضوعه  
معلوماً بنسبته إلى الموضوع أو صفة أو عارض  
ولا تكون حقيقته معلومة، وإما فيما لا يكون  
عندنا من الموضوع إلا إسم فقط أو خيال (مر،  
ت، ٢٢٥، ٥)

- المحمولات الذاتية... صنفان: أحدهما  
المحمول الذي يؤخذ في حدّ الموضوع،  
والصنف الثاني المحمول الذي يؤخذ في حدّه  
الموضوع (ش، ب، ٣٨٨، ٢)

### محمولات عرضية

- المحمولات العرضية، وهي تنقسم: إلى ما لا  
يعرض لغير موضوعاتها. وإلى ما يعرض.  
والأول: خاصة. والثاني: عرض عام.  
ويشترط فيهما، أن يكون الموضوع كلياً (ط،  
ش، ٢٤١، ١٢)

### محمولات على جنس

- أما جنس الجنس وفصل الجنس مثل «ذي  
النفس الحساسة» للإنسان وخاصة الجنس مثل  
«المشتهي» و«اللامس» والعرض العام للجنس،  
فإن هذه ليست بمحمولات أول فأنها تحمل  
على الجنس وتبقى محمولات ما بقيت طبيعة  
الجنس موجودة في أي نوع كان، وإن لم يكن  
النوع المتكلم فيه موجوداً فلا تكون محمولة  
على طبيعة النوع أولاً، وهي محمولة على  
طبيعة الجنس من غير إنعكاس، فهي محمولات  
على الجنس أولاً، وما كان منها مَقْومًا فإنما  
يُقوم طبيعة الجنس أولاً، ثم تضاف إليها

مما (سي، ب، ١٦، ٢٤١)

المشهورات إلا لتكثير الحجج بعد أن تكون  
التأنيج قد قُررت بالمقدمات اليقينية (ف، ج،  
٦، ٥٢)

محمولات مقومة

- ربما تجري المخاطبات كلمات لها نتائج، لكن  
تترك تلك النتائج: إما لظهورها. وإما لأنها لا  
تُقصد للإحتجاج. بل تذكر المقدمات تعريفاً  
لها في أنفسها، [عتماداً على قبول المخاطب  
(غ، ع، ١٨٠، ٢٣)

- أجناس المخاطبات الصناعية... أربعة...  
المخاطبة البرهانية والمخاطبة الجدلية  
والمخاطبة الخطبية والمخاطبة السفسطائية  
(ش، س، ٨، ٦٧١)

- إن المحمولات المقومة إما أجناس، وإما  
أنواع، وإما فصول، أعني الأنواع بحسب  
المعنى الثاني مما سمي النوع به. ومن المعلوم  
أن الشيء ربما كان جنساً لشيء ونوعاً لشيء،  
مثل «الحيوان» فإنه نوع من الجسم وجنس  
للإنسان وينتهي إلى نوع سافل وجنس عال.  
وأما ما ذلك هو في كل باب فهما فغير محتاج  
إليه في المنطق (س، ش، ١، ١٨)

محمولان

- إذا كان شيئان أو محمولان يُنسبان إلى أمر ما  
واحد وكان وجود أحدهما في ذلك الأمر أقل  
من وجود الآخر فيه، أو كان لا وجود أحدهما  
في ذلك الأمر أكثر وأخرى من لا وجود الآخر  
فيه. ثم كان يوجد فيه ما هو أخرى بأن لا يوجد  
فيه، فبالحرى أن يوجد فيه ما وجوده فيه أخرى  
(ف، ق، ١٢٦، ١٤)

مخاطبات برهانية

- المخاطبات البرهانية أربع: منها مخاطبة  
التعليم والتعلم، ومنها مخاطبة العناد  
البرهاني، ومنها تخاطب المشتركين في  
الاستنباط، ومنها الامتحان العلمي في  
المادة، وهو المغالطة البرهانية (ف، ب،  
١، ٧٧)

مخاطب

- يغلظ الناظر ويُغالط المخاطب متى كان بين  
المطلوب وبين الذي يُؤخذ جزء قياس عليه  
خلاف ما، بمقدار ما لا يُوقع في الحقيقة بينهما  
تبايناً، لكن يكون ذلك بحسب الظن (ف، س،  
٩، ١٥٠)

مخاطبة

- المخاطبة منها ما يُحصّر بالفعل في ذهن السامع  
شيئاً قد كان يعلمه من قبل، فإن الإنسان إنما  
يكون الشيء في ذهنه بإحدى جهتين: إما بالقوة  
وإما بالفعل (ف، ب، ٧٨، ٢٠)

- من المخاطبة صنف يُقصد به أن يحصل في  
ذهن السامع معرفة لم تكن له من قبل، لا  
بالفعل التام ولا بالقوة القريبة. والتعليم داخل  
في هذه المخاطبة (ف، ب، ٧٩، ٥)

مخاطبات

.. أجناسُ المخاطبات التي تكون في الصنائع  
العملية، وسبيلُ ما كان من هذه علمياً أن  
يُستعمل فيه المقدمات اليقينية ولا تُستعمل فيه

- المخاطبة إنما تكون بين سائل ومجيب على  
وضع موضوع كلي بقرضاته بينهما. وليس

الخصمُ ويبيِّن بقياس ما أن المحمولَ مطلوبٌ  
عن شيءٍ شيءٍ من الباقي (ف، ق، ٩٧، ١٥)

- السائلُ منهما (في المخاطبة الجدلية) ويتضمن  
إبطاله بأن يأتي بقياسٍ يعلمه من مقدمات  
مشهورة يُتَّج نقيضه، والمجيب يتضمن حفظه  
بأن لا يسلم للسائل شيئاً يلزم عنه نقيضه، وإن  
أتى السائل من عند نفسه بشيءٍ والتمس به  
إبطال ذلك الوضع تلقاه بقول يعاند ذلك الشيء  
(ف، ج، ١٤، ١٢)

- قد يغفل كثيرٌ من الناس فيستعملون سؤالات  
علمية في المخاطبة الجدلية، ولا يشعرون بها  
(ف، ج، ٥٨، ١٣)

- ربما غلظ قومٌ فاستعملوا المثالات على أنها  
جدلية في المخاطبة الجدلية، فهؤلاء هم الذين  
لم يتميِّز لهم الطريق الجدلي من الطريق  
الخطبي (ف، ج، ١٠٠، ١٤)

- المخاطبة الجدلية هي التي تأتلف من المقدمات  
المشهورة المحمودة عند الجميع أو الأكثر  
(ش، س، ٦٧١، ١٤)

### مخاطبة جهادية

- المخاطبة الجهادية الجدلية هي المخاطبة التي  
يُلتمس بها الغلبة بالمقدمات المشهورة، التي  
هي بالحقيقة مشهورة (ف، ج، ٢٦، ١٢)

### مخاطبة خطابية

- المخاطبة الخطابية يُلتمس بها إقناع السامع بما  
تسكن نفسه إليه سكوناً ما من غير أن يبلغ اليقين  
(ف، د، ٥٧، ١٠)

- المخاطبة الخطابية هي التي تكون من المقدمات  
المظنونة التي في بادئ الرأي (ش، س،  
٦٧١، ١٥)

يحتاج في هذه المخاطبة إلى أكثر من اثنين  
(ف، ج، ١٤، ٩)

- الضرب الأول من السؤال هو السؤال عن  
المقدمات مقدمة بترك ذكر النتيجة.  
والثاني هو المخاطبة بالمقدمات والنتيجة معاً،  
فإذا استعمل الضرب الثاني فللمجيب حينئذٍ أن  
ينظر في مقدمات القول الذي أتى به السائل من  
عند نفسه وفي شكله، فإن احتاج إلى إبطال  
مقدمة من مقدمات القول، أو إلى إبطال شكله  
فله أن يأتي بقياس يُبطل به، أي هذين قصد  
إبطاله (ف، ج، ١٦، ٦)

- مخاطبة المتعلم للمعلم والمعلم للمتعلم في  
هذه الأشياء بعضها يكون بالسؤال وبعضها على  
طريق الإخبار، فما كان من المخاطبات يتنمى  
على طريق السؤال كان، أو على طريق الإخبار  
فليس بجدل ولا فحص. لكن إما من المعلم  
فتعليم، وإما من المتعلم فتعلم (ف، ج،  
٤٩، ١٤)

- كلُّ مخاطبة وكلُّ قول يُخاطب به الإنسان غيره  
فهو إما يقتضي به شيئاً ما وإما يعطيه به شيئاً ما  
(ف، ح، ١٦٢، ٤)

### مخاطبة برهانية

- المخاطبة البرهانية هي التي تكون من المبادئ  
الأول الخاصة بكل تعليم وهي التي تكون بين  
عالم ومتعلم (ش، س، ٦٧١، ١١)

### مخاطبة جدلية

- المخاطبة الجدلية يُلتمس بها غلبة المخاطب  
بالأشياء المعروفة المشهورة (ف، د، ٥٧، ٣)  
- في صناعة الجدل وعند المخاطبة الجدلية  
فيبني أن توضع القضية كلية إلا أن يُعاند

## مخاطبة سوفسطائية

الإنشاد الشعري. والتي القصد فيها التصديق: فإما أن يكون المراد فيها الإيضاح للحق، وهو البرهان والتعليم؛ وإما أن يكون المراد فيها الغلبة والإلزام، وذلك إما في الأمور الجزئية وإما في الكلية (س، ج، ١٨، ٧)

## مخاطبة مشاغبية

- المخاطبة المشاغبية هي المخاطبة التي توهم أنها مخاطبة جدلية من مقدمات محمودة من غير أن تكون كذلك في الحقيقة (ش، س، ١٦، ٦٧)

## مخالفة

- المماثلة والمشابهة والمخالفة والعبائة أوصاف عرَضِيَّة (ب، م، ٥٤، ١٧)  
- إنَّ الصدق والكذب يلزمها بنسبتها (الأقاول الجازمة) إلى الوجود في الموافقة والمخالفة، والتصديق والتكذيب هو الحكم بتلك الموافقة والمخالفة (ب، م، ٧٠، ٤)

## مخبر عنه

- الخَبْرُ يُسَمَّى المحمول والمُخْبِرُ عنه يُسَمَّى الموضوع (ف، ق، ١٢، ١١)

## مختلط

أما المختلط، من مقدمات مُطلقة وممكنة في الأشكال الثلاثة من (القياس) فإنَّ نتائجها بأسرها ممكنة (ب، م، ١٥٠، ٢١)

## مختلطات

- المختلطات، أما الشكل الأول فشرطه بحسب الجهة فعلية الصغرى والنتيجة فيه كالكبرى إن

- المخاطبة السوفسطائية يُلتَمَسُ بها أن يُغلبَ المخاطَبُ غلبةً مظنونة بالأشياء التي يُظنُّ بها في الظاهر أنها مشهورة من غير أن تكون كذلك، ويُقصدُ بها مخالطةُ المخاطبِ والسامعين، ويُقصدُ بها التميؤ والمخرقة وأن يُوهَمَ المتكلم في نفسه أنه ذو حكمة وذو علم من غير أن يكون كذلك (ف، د، ٥٧، ٤)

## مخاطبة شعرية

- المخاطبة الشعرية يُلتَمَسُ بها محاكاة الشيء وتخييله بالقول (ف، د، ٥٧، ١١)

## مخاطبة علمية

- المخاطبة العلمية يُقتضى بها علمُ شيء أو يُفادَ بها علم شيء ما. وهي بضريين من الأقاويل: إما السؤال عن الشيء، وإما القول الجازم، وإما جواب عن السؤال وإما ابتداء (ف، ح، ٣، ١٦٤)

## مخاطبة العناد

- المضللات قد تستعمل للمغالطة، وقد تستعمل في مخاطبة العناد (س، س، ٧١، ٤)

## مخاطبة فلسفية

المخاطبة الفلسفية تُسَمَّى البرهانية وهي يلتبس بها تعليم الحق وبيانه بالأشياء التي شأنها أن ترفع العلم اليقين بالشيء (ف، د، ٥٧، ٢)

## مخاطبة قياسية

- كل مخاطبة قياسية، فإما أن يكون القصد فيها التصديق أو لا يكون، بل التخيل، وهو

## مخصوصة شرطية

- قبلت المخصوصة الشرطية ستة أحوال وهي:  
الكلية والجزئية والإهمال مع الإيجاب في كل  
واحدة من هذه الثلاثة أو السلب (و، م،  
٢٠١، ٢٦)

## مخصوصتان

- إن المخصوصتين يكفي في تناقضهما اختلافهما  
في السلب والإيجاب بعد اتفاقهما في كل شيء  
سوى الإيجاب والسلب، وفي المحصورات  
يُشترط مع اختلافهما في السلب والإيجاب  
إختلافهما في الكلية والجزئية. أما الشرائط  
الأخر فلا خلاف فيها بين الخصوص والحصر  
(سي، ب، ١٢٣، ٥)

## مخيلات

- المخيلات فهي مقدمات يعلم أنها كاذبة ولكنها  
تؤثر في النفس بالترغيب والتنفير (غ، م،  
٥٢، ٧)

- المخيلات فهي مقدمات الأقيسة الشرعية فإن  
استعملت الأوليات وما معها في الخطابة أو  
الشعر لم يكن إستعمالها إلا من حيث الشهرة  
والتخيل وما وراء ذلك فليس بشرط فيها وليس  
يحتاج إلا إلى البيان البرهاني ليطلب،  
والمعاطفي ليقني (غ، م، ٥٤، ١٢)

- المخيلات: وهي تشبيه الشيء بشيء مستقيم،  
أو مستحسن لمشاركته إياه في وصف، ليس هو  
سبب القبح والحسن، فتعمل النفس بسببه ميلاً.  
وليس ذلك من الظن في شيء (غ، ع،  
٢٠٠، ١١)

- المخيلات وهي قضايا لا تُسمع لصدقها بل  
لأنفعال وتأثر يعرض للنفس السامع منها على

كانت غير المشروطتين والعرفيتين، وإلا  
فكالصغرى محذوقاً عنها قيد اللاضرورة  
واللادوام والضرورة المخصوصة بالصغرى إن  
كانت الكبرى أحد العامتين ويُضم اللادوام  
إليها إن كانت إحدى الخاصتين (ن، ش،  
٢٧، ١٦)

## مخصوص

- المخصوص كقوله: فلان، أو كقوله: هذا  
الإنسان موجباً ليس له شيء أو مبطلاً له عنه  
(ق، م، ٦٣، ١٦)

- المخصوص هو الأمر الذي هو النوع اللازم له  
الخاصة. فهو في طباعه أن يكون موضوعاً لا  
محمولاً، مثل من قال: إن خاصة أُلطف  
الأجسام أن تكون نازاً، وليس الأمر كذلك،  
بل إن كان ولا بد فإن خاصة النار هي أن تكون  
ألطف الأجسام (س، ج، ٢١٧، ٣)

- إن ذات النفس وذات كل قوة شيء، وكونهما  
كماًلاً وحالاً لشيء شيء من لواحق ذاته. وإذا  
حدث عن النفس بمثل هذا اللاحق بقول مسأور  
كان رسماً له لا حداً، وإنما يحصل للحيوان  
الفصل المتنوع له إلى الإنسان بانضمام ذات  
النفس إلى ما تنضم إليه إنضماماً أولياً، ثم تتبعه  
توابع النفس ولواحقه، وهو من حيث تلك  
التوابع واللواحق - إذا كانت مساوية -  
مخصوص لا مفصول (س، ش، ٢٢، ١١)

## مخصوصات

- أكثر ما تستعمل المخصوصات مقدمات صغرى  
(س، ق، ١٠٩، ١٥)

حواسه، فكانت مستولية عليه (غ، ع،  
٢٥، ٩٠)

## مدلول

- الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به  
للعلم أو الظن بشيء آخر، أو من الظن به الظن  
بشيء آخر، فالشيء الأول يستمى دليلاً برهانياً  
وبرهاناً إن لم يتخلل الظن وإلا فدليلاً إقناعياً  
وامارة، والشيء الثاني يستمى مدلولاً (ه، م،  
٢٤، ٣)

## مدلول عليه

- المدلول عليه بطريق الإلزام غير محدود.  
وأيضاً لو كان المدلول عليه هو بطريق الإلزام  
معتبراً، لكان ما ليس بمَقْومٍ صالحاً للدلالة  
على ما هو. مثل الضحك؛ فإنه من طريق  
الإلزام يدل على الحيوان الناطق. لكن قد إنقض  
الجميع على أن مثل هذا لا يصلح في جواب ما  
هو. فقد بان أن الذي يصلح فيما نحن فيه أن  
يكون جواباً عما هو، أن يقول لتلك الجماعة:  
إنها حيوانات (س، أ، ٢٢٧، ٣)

- «المدلول عليه» الذي هو محل الحكم، وهو  
المحكوم عليه، المخبر عنه، الموصوف، وإما  
الموضوع، إما أخص من «الدليل»، وإما  
مساويه - فيطلق عليه القول بأنه أخص منه، لا  
يكون أعم من «الدليل» إذ لو كان أعم منه لم  
يكن «الدليل» لازماً له، وإذا لم يكن لازماً له  
لم يعلم أن لازم «الدليل» وهو «الحكم» -  
لازم له، فلا يعلم ثبوت «الحكم» له، فلا يكون  
«الدليل» دليلاً (ت، ر، ١، ١٣١، ٩)

طريق التخيل (ب، م، ٢٠٧، ٢٠)

- المخيلات هي مبادئ القياسات الشعريّة والتي  
لا صدق فيها ولا تصديق (ب، م، ٢٠٨، ١٤)

- المخيلات: فهي القضايا التي تقال قولاً لا  
للتصديق بها بل لتخيل يؤثر في النفس تأثيراً  
عجيباً من قبض أو بسط وإقدام أو إحجام  
(سي، ب، ٢٢٦، ٩)

- أما المخيلات فهي قضايا يقال قولاً فيؤثر في  
النفس تأثيراً عجيباً من بسط وقبض، فربما زاد  
على تأثير الصدق وربما لم يكن معه تصديق  
كما إذا شبهنا العسل بالمرّة المهوعة إستقذره  
الطبع. وأكثر أفعال الناس مبنية على هذه  
المخيلات لا على الفكر (ر، ل، ٢٩، ١٩)

- إن القضية: إما أن تقتضي تصديقاً. أو تأثيراً  
غير التصديق. أو لا تقتضي أحدهما. والأول:  
إما أن يقتضي تصديقاً جازماً. أو غير جازم.  
والجازم: إما أن يكون لسبب، أو لما يشبه  
السبب. وما يكون لسبب، فهو المسلمات.  
وما يكون لما يشبه السبب، فهو المشبهات  
بغيرها. وغير الجازم هو المظنونيات. وما معها  
هو المشهورات في بادي الرأي، والمقبولات  
من وجه. وما يقتضي تأثيراً غير التصديق، فهو  
المخيلات. وما لا يقتضي تصديقاً ولا تأثيراً،  
فلا يستعمل لعدم الفائدة (ط، ش، ٣٩٠، ١٢)

- مخيلات وهي قضايا إذا وردت على النفس  
أثرت فيها تأثيراً عجيباً من قبض أو بسط  
كقولهم الحمر ياقوتة سيالة والعسل مرّة  
مهوعة. والقياس المؤلف منها يُسمى شعراً  
(ن، ش، ٣٣، ١٦)

## مدرکات اول

- المدركات الأول للإنسان، في مبدأ فطرته،

## مرائية

- كل مركب، فهو متألف من شيئين: أحدهما: كالمادة الجارية منه مجرى الخشب من السرير. والثاني: كالصورة الجارية منه مجرى صورة السرير من السرير (غ، ع، ١٨٢، ١)

- المرائية هي التي تقيس من الأمور التي تُقَنّ مشهورة وليست كذلك؛ ولهذه العلة يُتوهم أنها قياسية (أ، س، ١٧٥١، ١)

## مراعاة التقابل

- المركب إذا حدثته بذكر أحاد الذاتيات توجه السؤال عن حدّ الأحاد (غ، ص، ٢١، ١)

- مراعاة التقابل هو أن تراعي في كلّ واحدة من القضيتين ما تراعيه في الأخرى، حتى تكون أجزاء القضية في كلّ واحدة منهما بعينها هي التي في الأخرى وعلى ما في الأخرى، حتى يكون الموضوع، والمحمول، والشرط والإضافة، والجهة والجزء والكلّ، والقوة والفعل، والزمان، والمكان... غير مختلف (مر، ت، ٧٨، ٦)

- ما يوجد للمركب إنّما يوجد له من قبّل وجوده للبيسط (ش، ب، ٤٧٨، ٢٤)

- المفرد هو الدال الذي لا يراد بالجزء منه دلالة أصلاً حين هو جزؤه، والمركب ما يخالف ذلك (ر، ل، ٣، ١٠)

- المركب إمّا أن يكون تام الدلالة، وهو الذي تركيب من إسمين أو إسم وكلمة، وإمّا أن يكون ناقص الدلالة، وهو الذي تركيب من إسم وأداة (ر، ل، ٣، ١٢)

## مرتبة

- المركب معنى له جزء (هـ، م، ٤٧، ٢٣)

- المركب فهو إما تام وهو الذي يصحّ السكوت عليه، وإما غير تام وهو بخلافه (ن، ش، ٦، ٥)

- يُقال إن شيئاً يتقدّم شيئاً آخر على خمسة أنحاء: إمّا بالزمان وإمّا بالطبع وإمّا بالمرتبة وإمّا بالفضل والشرف والكمال وإمّا بأنّه سبب وجود الشيء. (ف، د، ٦٦، ٩)

- يقال «المركب» على ما يمكن مفارقة بعض أجزائه لبعض، كأخلاق الإنسان وأعضائه.

- فإنّها، وإن لم يعقل أنّها كانت مفترقة فاجتمعت، بل خلقه الله من نطفة، ثمّ من علقه، ثمّ من مضغة (ت، ر، ١٤، ٢٢٠، ١٤)

- «المركب» يقال على ما رجه غيره، وعلى ما كانت أجزاؤه متفرقة فاجتمعت، على ما يقبل مفارقة بعضه بعضاً. وهذه الأنواع الثلاثة متفية عن ربّ العالمين باتفاق المسلمين (ت، م، ١٦، ٦٥)

- المركب قسمان: قسم في قوة المفرد وقسم مركب محض لا يؤول بالمفرد (و، م، ٧، ١٠٧)

## مركب

- المركب من الأسماء والكليم: منه ما هو مركب من اسمين مثل قولنا زيد قائم، ومنه ما هو مركب من اسم وكلمة مثل قولنا زيد بعشي (ف، أ، ٤٢، ٣)

- المركب ليس هو المقسم (س، س، ٨٤، ١٢) - إن أجزاء المركب أقدم في الطبع من المركب، والمركب أعرف وأقدم عندنا وعند الطبيعة من أجزائه، فإن الطبيعة تقصد المركب. وإذا سلطنا من الأجزاء إلى المركب كتنا مبرهين، وبالعكس مستدلّين (مر، ت، ٢٠٨، ٩)



## مركب تام

دوام أو نفي ضرورة، فإن كان نفي دوام فنقيض الدوام لأن نفي الدوام إطلاق. وقد علمت أن نقيض المطلقة هي الدائم وإن كان نفي ضرورة فنقيضه الضرورة لأن نفي الضرورة إمكان وقد علمت أن نقيض الممكنة هي الضرورية (و، م، ٢٢٥، ٧)

## مركبات عقلية

- أما المركبات العقلية، فهي التي تُحدّد بالحدود التامة المذكورة، وهي ذوات الماهيات (ط، ش، ٢٥٠، ١٩)

## مركبة

- كل مركبة لا تصدق إلا بصدق الموجهتين اللتين تركبت منهما معاً لأنها قد حكمت بهما معاً وتكذب تلك المركبة بكذبهما معاً أو كذب إحداهما لما عرفت أن المركب يكذب بكذب أجزائه كلها أو بعضها ومهما كذب أحد جزأي المركبة وجب صدق نقيضه فإذا نفيهما صدق نقيضا جزأيهما أو نقيض أحدهما فقد كذب جزأيهما معاً أو كذب إحداهما (و، م، ٢٢٣، ١)

## مسألة

- المسئلة إنما تخالف المقدمة بالجهة. وذلك أن هذا القول إذا قيل على هذه الجهة: ليس قولنا: حي، مشاء، ذو رجلين حدّاً للإنسان؟ تكون مقدّمة. وكذلك إذا قيل: أليس الحيّ جنساً للإنسان؟ كان مقدّمة. فإن قيل: هل قولنا: حي، مشاء، ذو رجلين، حدّاً للإنسان؟ وهل قولنا: «الحيّ» جنس للإنسان أم لا؟ كان مسئلة (أ، ج، ٤٧٤، ٦)

- المركب التام: هو الذي كل لفظ منه يدل على معنى، والمجموع يدلّ دلالة تامة بحيث يصح السكوت عليه (غ، ع، ٧٨، ٩)

## مركب ناقص

- المركب الناقص: هو الذي كل لفظ منه يدل على معنى، والمجموع لا يدلّ دلالة تامة (غ، ع، ٣٧٤، ١١)

## مركبات

- المركبات أعرف عند الطبيعة لأنها هي الغاية لتلك البسائط وهذا هو الأصح (س، ب، ٥٧، ٤)

- المركبات التي يقع في حدودها تكرار، هي ما تتركب عن الشيء، وعن عرضي ذاتي له، فيقع «الشيء» مرّة في حدّه، ومرّة في حدّ عرضه الذاتيّ الذي يشتمل حدّه على ذكر معروضه ضرورة (ط، ش، ٢٦٢، ١١)

- المركبات فإن كانت كليّة فنقيضها أحد نقيضي جزئيهما وذلك جلّي بعد الإحاطة بحقايق المركبات ونقائض البسائط (ن، ش، ١٨، ١٢)

- المركبات على هذا سبع وهي: الخاصتان أي المشروطة الخاصة، والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة، والوجودتان أي الوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية، والممكنة الخاصة وإنما كانت الممكنة الخاصة مركبة لأنها دلّت على أن نسبة ثبوت محمولها لموضوعها ممكن ونسبة نفيه عنه ممكن ففيها إذن ممكنتان عامتان (و، م، ٢٢١، ٢٩)

- الجزء الثاني من هذه المركبات لا يكون إلا نفي

- كلّ مسألة فإن جزءها الموضوع يُسَمَّى المفروض والمُعطى، وجزءها المحمول يُسَمَّى المطلوب، من قِيلَ أن الموضوع هو الذي يُفرض أولاً، ثم يُطلب فيه وجود المحمول (ف، ب، ٦٠، ٥)
- المسألة على صنفين، منها بالمقدمات ومنها بالقياس (ف، ب، ٩٣، ٤)
- المسألة بالمقدمات يلزم ضرورة الآ تكون بجزئي التناقض، كما هي في الجدل، لكن نأخذ أحد جزئي التضاد على التحصيل (ف، ب، ٩٣، ٥)
- المسألة في هذه المخاطبة (الامتحان العلمي) قد تكون بالمقدمات وقد تكون بالقياس، غير أن المسألة بالمقدمات أحرى أن تكون داخلية في الامتحان (ف، ب، ٩٤، ٢٢)
- المسألة بالمقدمات قد تكون بالمقدمات البعيدة وبالمقدمات القريبة. والتي بالبعيدة هي ما أدخل في باب الامتحان. وهذه المسألة قد تكون بجزئي التضاد معاً، وقد تكون بأحد جزئيه (ف، ب، ٩٥، ١)
- المسألة بالقياس، فإنها قد تكون بالقياس البسيط، وقد تكون بالقياس المركب. واستعمال القياس المركب هو أدخل في هذا الباب (ف، ب، ٩٥، ٣)
- المسألة تُقال على كل قضية مسؤول عنها بحرف التخيير وهي المقرون بها حرف التخيير، كيف كانت القضية جزء قياس أو معدة لذلك أو نتيجة أو مطلوباً (ف، ج، ٦٣، ٦)
- قد تعمل من كل مقدمة مسألة إذا نقلتها عن جهتها (ف، ج، ٦٤، ١٠)
- المسألة تُقال أيضاً بوجه أخص على كل مطلوب فرض ليُنتمس قياسه في أي صناعة
- كانت جدلياً كان ذلك المطلوب أو علمياً كان ذلك بين الإنسان وبين نفسه أو بينه وبين غيره (ف، ج، ٦٤، ١٢)
- تُقال المسألة على كل قضية معلومة الوجود فُرِضَتْ لِيُنتمس سبب وجودها (ف، ج، ٦٤، ١٤)
- تُقال المسألة على السؤال والطلب نفسه أي صنف كان من أصناف السؤال والطلب، وفي أي صناعة كان (ف، ج، ٦٤، ١٥)
- كل مسألة تُطلب بها معرفة شيء من عند إنسان فإنها توجب على المسؤول أن يُجيب بأمر يُفيد به السائل معرفة الشيء الذي هو مقصوده بمسألته (ف، أ، ٤٦، ١٥)
- المسألة إما بسيطة حتمية، وإما مرجحة شرطية (س، ب، ١٠١، ١)
- المسألة من حيث هي مسألة لا تكون جزء قياس، ولكن تكون أصلاً يبنى عليه القياس. وإذا صارت مقدّمة، كان منها القياس، لأنها جزء قياس (س، ج، ٥٣، ١٥)
- إن المسألة قضية (س، ج، ٥٣، ١٧)
- المسئلة إما بسيطة حتمية وإما مرجحة والمرجحة يتبع البسيط فيما نوّده (مر، ت، ٢٢٢، ٥)
- لا تجعل المسئلة مقدّمة في القياس فتكون قد صادرت على نفس المطلوب (غ، م، ٥٧، ٢)
- إن كل محاورة لفظية فهي لغرض هو، إما طلب من القائل أو إعطاء، والطلب على ما صُفِّ إماماً طلب قول وإماماً طلب فعل غير القول، وطلب القول يُسَمَّى مسئلة وإستسلاماً، وطلب الفعل فهو كالأمر (ب، م، ١١، ١٩)
- قد تكون مسئلة واحدة تبيّن بأوساط كثيرة إذا كان بعضها سبباً لبعض (ش، ب، ٤٨٤، ٨)
- كل مسئلة... المجهول فيها لا يخلو ان

لأنّ هذا السؤال هو الذي يدخل في نفس الجدل، وبه يتم فعل الجدل (س، ج، ٣٠، ٢)

يكون: إما حدًا، وإما جنسًا، وإما فصلًا، وإما خاصة، وإما رسماً، وإما عرضًا (ش، ج، ١٠، ٥٠٣)

## مسألة علمية

- يقال «مسئلة علمية» على وجهين: أحدهما يقع في التعليم والتعلّم وهو أحد طرفي التقيض المعلوم أنّه هو الحق وأنّه لا يتعدّاه المجيب أو المخاطب، وإمّا يسأل للتقرير والتعديد لا على سبيل المسائل الجدلية؛ والثانية في المخاطبات الإمتحانية التي تكون في العلوم ولا يبالي فيها بتسلّم أي طرفي التقيض كان (س، ب، ١٣٣، ١٩)

## مسألة امتحانية

- المسئلة الإمتحانية فإنّها من وجوه علمية، ومن وجوه ليست علمية: فإنّها علمية من جهة أن مبادئها مناسبة، وليست علمية من جهة أن الفرض منها ليس إثبات علم، ولذلك إذا حُفقت لم تكن مسئلة علمية برهانية مطلقة، بل المسائل العلمية المطلقة محدودة (س، ب، ١٣٣، ٢٢)

## مسألة بسيطة

## مسألة منطقيّة

- المسئلة المنطقية هي طلب معنى يتنفع به في الإيثار للشيء والهرب منه، أو في الحق والمعرفة إمّا هو بنفسه، وإمّا من قبّل أنه مُعيّن على شيء آخر من أمثال هذه، أو ما يكون الفلاسفة تعتدّ أيضًا فيه لا كذا ولا كذا، وإمّا ما يكونون يعتقدون فيه ضد ما يعتقدونه الجمهور، وإمّا ما يكون كل واحد من الفريقين يضاد صاحبه فيما يعتقد فيه (أ، ج، ٤٨٥، ٢)

- كل مسألة بسيطة فهي منقسمة إلى محمول وموضوع (س، ب، ١٠١، ٢)

## مسألة جدلية

- المسألة الجدلية هي القضية التي سبيلها أن تُسلّم بالسؤال الجدلي، وهو يتمّ المقدمة الجدلية والمطلوب الجدلي (ف، ج، ١٨، ٦٤)

- المسألة الجدلية هي طلب معنى يتنفع به ظاهره أنه أراد بها السؤال الجدلي (ف، ج، ١٥، ٦٥)

## مسألة منظرية

- المسئلة المنظرية إمّا أن تكون منظرية خاصة يبين فيها، وإمّا أن تكون هندسية وهي مبدأ لعلم المناظر فإن مبادئه من الهندسة فتكون مسائل هندسية هي مبادئ منظرية، ومن وجه مسائل هندسية (س، ب، ١٣٤، ٦)

- المسألة الجدلية هي طلب معنى يُتَنَفَعُ به في الإيثار للشيء والهرب منه أو في الحق والمعرفة، إمّا هو بنفسه وإمّا من قبل أنه مُعيّن على شيء آخر من أمثال هذه (ف، ج، ٢١، ٦٩)

- المسألة الجدلية بالحقيقة مسألة عن مقدّمة، والسائل الجدلي بهذا السؤال هو سائل جدلي،

## مسألة هندسية

- المسئلة الهندسيّة مثلاً إنّما هي: إمّا عن مقدّمة صحّت وبانت بالطرق الهندسيّة ويُراد أن يُبان بها غيرها فتكون عن مبدأ خاصّ بالمطلوب؛ وإمّا عن مبدأ عامّ للمسائل الهندسيّة خاصّ بالهندسة تبيّن به المطالب الهندسيّة ولا يبيّن هو في الهندسة (س، ب، ١٣٤، ٣)

## مسائل

- المسائل التي تتبرهن بالبراهين التي بالخُلف يمكن أن تُبرهن بالمقاييس المستقيمة ويحدود واحدة (أ، ق، ٢٧٢، ١٥)

- قد تكون المسائل واحدة بأعيانها: أما بعضها فإنّ يؤخذ لها أوسط واحدٌ بعينه مثال ذلك لجميها الرجوع على طريق التقابل (أ، ب، ٤٥٣، ١٣)

- بعض المسائل قد يختلف من قبيل أنه يوجد فيها أوسط تحت أوسط (أ، ب، ٤٥٤، ٦)

- الأفاويل تحدث عن المقدّمات، والأشياء التي فيها تكون القياسات هي المسائل (أ، ج، ٤٧٣، ١٣)

- أجناسُ المسائل والمقدّمات إذا حصلناها على طريق الرسم ثلاثة: وذلك أن منها ما هي مقدّمات حُقيّة، ومنها مقدّمات طبيعيّة، ومنها مقدّمات منطقيّة. فالخلقية مثل قولنا: لمن أولى أن نطبع: لأبائنا، أو للتواميس، متى اختلفنا؟ والمنطقيّة مثل قولنا: هل العلم بالتضادات واحدٌ بعينه، أم لا؟ والطبيعيّة مثل قولنا: هل العالم أزلي، أم لا؟ وكذلك يجري الأمر في المسائل (أ، ج، ٤٨٩، ١٦)

- من المسائل ما هي كُليّة، ومنها ما هي جزئية. فالكُليّة مثل قولنا إن كل لذة خير وإنه ولا لذة واحدة خير. والجزئية مثل قولنا: قد توجد لذة

واحدة خير، أو توجد لذة واحدة ليست خيراً. والتي تثبت وتبطل بالكلية مشتركة لجنمي المسائل كليهما. وذلك أنّا إذا بيّنا أن الشيء يوجد للكل، نكون قد بيّنا أنه موجود للبعض. وكذلك إذا بيّنا أنه ليس يوجد ولا لواحد، نكون قد بيّنا أنه ليس يوجد للبعض (أ، ج، ٥٠٢، ٦)

- الخطأ الواقع في المسائل فنقول إنّه صنفان: إمّا بأن يُكذب فيها، وإمّا بأن يُتجاوز اللفظ الموضوع فيها، وذلك أن الذين يكذبون يخطئون إذا قالوا فيما ليس بموجود لشيء إنّه موجود له. وكذلك الذين يلقّبون الأشياء بأسماء غريبة، فيسمون مثلاً الذئبة إنساناً يتجاوزون التسمية الموضوعية (أ، ج، ٥٠٣، ١٣)

- كل صناعة نظرية فإنها تشتملُ بالجملة على أشياء ثلاثة: موضوعات ومسائل ومبادئ (ف، ب، ٥٩، ٨)

- أخرى المسائل بأن تكون برهانية ما كانت المسألة فيه بالقياس (ف، ب، ٩٣، ٤)

- المسائل الهينة القليلة الغناء التي يُمكن الإنسان أن يقفَ على الصواب فيها بسهولة، وإن كانت ممّا اختلفت الفلاسفة فيه. فإنّها وإن كانت مطلوبات فليس ينبغي أن يتشاغل بها كبير تشاغل (ف، ج، ٨٢، ٨)

- المسائل هي القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع أو لأنواعها أو عوارضها، وهي مشكوكٌ فيها، فبيّن حالها في ذلك العلم (س، ب، ٩٨، ١٧)

- المبادئ: منها البرهان، والمسائل: لها البرهان والموضوعات: عليها البرهان (س، ب، ٩٨، ١٩)

- المسائل متميزة عن المبادئ (س، ب، ١٣٥، ١)
- إنَّ المقدمات والمسائل ثلاثة أصناف: أحدها منطقية تراد لغيرها من الأمور النظرية والعملية. والثاني خلقية، وهو فيما لبنا أن نعلمه، وهو المتعلق بالمؤثر والمهروب عنه... ولنسرد أمثلة الأصناف الثلاثة في موضع واحد، فنقول: أما مثال المسألة المنطقية فنقولنا: هل المتضادات يوجد حدّ بعضها في بعض؟ وأما مثال المسألة الخلقية، فنقولنا: هل اللذة مؤثرة جميلة أو لا؟ وأما مثال المسألة الطبيعية، فنقولنا: هل العالم أزلي أم محدث؟ وهل النفس تفسد أم تبقى؟ (س، ج، ٨٢، ١٣)
- المسائل هي القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع، أو لأنواعه، أو لعوارضه؛ وهي المشكوك فيها المبحوث عنها في العلم. والمبادئ منها البرهان، والمسائل لها البرهان، والموضوعات عليها البرهان. والغرض فيما عليه البرهان الأغراض الذاتية، والذي لأجله ذلك هو الموضوع، والذي له الأغراض، والذي فيه المبادئ (مر، ت، ١٩٧، ١٣)
- العلوم البرهانية وهي أربعة: الموضوعات، والأغراض الذاتية، والمسائل، والمبادئ (غ، م، ٦٠، ٦٦)
- المسائل وهي عبارة عن إجتماع هذه الأغراض الذاتية مع الموضوعات وهي مطلوب كل علم ويسأل عنها فيه. فمن حيث يسأل عنها فيه تُسمى مسائل ذلك العلم، ومن حيث تطلب تُسمى مطالب، ومن حيث أنها نتيجة البرهان تُسمى نتائج والمُسمى واحد (غ، م، ٦٦، ٣)
- المسائل: فهي القضايا الخاصة بكل علم، التي يُطلبُ المعرفة في العلوم بأحد طرفيها: إمّا الفني وإمّا الإثبات (غ، ع، ٢٥١، ١٦)
- المسائل ما يُبرهنُ عليها (غ، ع، ٣٧٩، ١٢)
- المسائل: فمسألة كل علم هي القضية التي يطلب وجود محمولها لموضوعها في ذلك العلم وموضوعها إمّا أن يكون موضوع العلم نفسه أو موضوعه مع عرض ذاتي، أو نوعًا من موضوع العلم أو نوعًا من موضوعه مأخوذًا مع عرض ذاتي أو عرضًا ذاتيًا (سي، ب، ٢٣٥، ١٢)
- تكون المسائل واحدة متى كان السبب المأخوذ فيها حدًا اوسط واحدًا (ش، ب، ٤٨٤، ٢)
- المسائل منها كلية ومنها جزئية، وكل واحدة منهما إما موجبة وإما سالبة (ش، ج، ٥٣٠، ٤)
- المسائل أربعة أصناف: موجبة كلية... وكلية سالبة... وموجبة جزئية... وسالبة جزئية (ش، ج، ٥٣٠، ٥)
- النظر في المسائل الكلية يتضمّن الجزئية (ش، ج، ٥٣٠، ٧)
- أمّا المسائل: فهي التي يشتمل العلم عليها، وتُبين فيه وهي مطالبه (ط، ش، ٥٢٨، ٤)

## مسائل جدلية

- المسائل الجدلية صنفان: القياس والاستقراء (ف، ج، ٩٧، ١)
- المسائل الجدلية تكون على وجهين، إمّا مقدمات قياس مع نتيجته كقولنا أليس إذا كان كل - أب - وكل - ب ج - فكل - أ ج -، أو إنكار إحدى مقدمتيه أو كليهما أو إفساد صورة القياس بالقول بأنها غير مُنتجة لمن لا يتصف في مناظرته، وإمّا أن يفصل السؤال عن مقدمة

- تكن مساواة (س، م، ١٤٢، ١٩)
- المساواة ... هي موافقة في الكمية (س، م، ١١، ١٦٦)
- المساواة فإنها إضافة في كمية، ونسبة إلى كمية (س، ج، ٢٦٣، ٦)
- المساواة هي كون اللفظ مقيسًا إلى لفظ آخر غير أعم ولا أخص (الناطق) و(الضاحك)، فكل أفراد (الناطق) هم كل أفراد (الضاحك) وكل أفراد (الضاحك) هم كل أفراد (الناطق) (غ، ع، ٣٧٥، ٢٢)
- المساواة هي انطباق طرفي شيء على طرفي آخر مع انطباق الشئيين ذوي ذلك الطرفين (سي، ب، ٦٣، ١٧)
- المساواة في الحمل فهو أن كل ما يُحمل عليه المحدود يُحمل عليه هذا القول، وكل ما يُحمل عليه هذا القول يُحمل عليه المحدود (سي، ب، ٢٦٥، ١٥)
- المساواة في المعنى فهو الاشتمال على جميع ذاتيات المحدود بحيث لا يشذ منها شيء، وكثير من الأقوال المساوية في الحمل لا يكون مساويًا في المعنى بل يفوته كثير من الذاتيات كما تقول الإنسان جسم ناطق (سي، ب، ٢٦٥، ١٦)
- المساواة: إتفاق في نفس الكمية (ط، ش، ٢١٨، ٤٤)
- «المساواة» فإن «الكمية» أعرف منها عند العقل الصريح، لأن «المساواة» من الأعراض الخاصة بـ«الكمية» التي يجب أن تؤخذ في حذها «الكمية»، فيقال «إن المساواة» هي «اتحاد في الكمية» (ت، ر، ٧٠، ٥)

مقدمة ليُجمع منها القياس بأخره فينتج النتيجة (ب، م، ١٩٥، ١١)

- تكون المسائل الجدلية في علوم مختلفة منها خلفية كقولنا هل اللذة جميلة أم لا، ومنها طبيعية كقولنا هل الحركة موجودة أم لا، ومنها منطوية كقولنا هل العلم بالمتضادات واحد أم لا (ب، م، ٢٣٤، ٢٤)

### مسامحة

- التجوّز والمسامحة إنما تُستعمل في الصنائع التي يحتاج الإنسان فيها إلى إظهار القوة الكاملة في غاية الكمال على استعمال الألفاظ، فيعرف أنّ له قدرة على الإبانة عن الشيء بغير لفظه الخاصّ به لأدنى تعلق يكون له بالذي تُجمل العبارة عنه باللفظ الثاني، أو له قدرة على استعمال اللفظ الذي يخص شيئًا ما على ما له تعلق به ولو سبرًا من التعلق، وليبين عن نفسه أنّ له قدرة على أخذ اتصالات المعاني بعضها ببعض ولو الاتصال اليسير، ويبيّن أنّ عباراته وإبانته لا تزول ولا تضعف وإن حُبر عن الشيء بغير لفظه الخاصّ بل بلفظ غيره. وأما الاستعارة فلأنّ فيها تخيلا وهو شعري (ف، ح، ٢٢٥، ١٥)

### مساواة

- المساواة هي الحالة التي تكون عند توهك تطبيق أبعاد المتصل أو أحاد المتفصل بعينها على بعض مارة في تزئدها، فلا تجد أحد المطبقين يحصل عند حدّ لم يحصل الآخر عند ذلك الحدّ. وغير المساواة أن يجاوز أحدهما أو يقصر. فالمطابقة التي لا يوجد فيها اختلاف الحدود تسمى مساواة؛ فإن اختلفت الحدود لم

## مساوي وغير مساوي

- كيف لا يقال فيه مساوي ولا غير مساوي (ش، م، ٣٣، ١٥)
- ... المساوي وغير المساوي كل واحد منهما من المضاف (ش، م، ٣٨، ٥)

- الآن، ولكن يلقَّب به في بعض الأحوال لا على الدوام شيء آخر لمناسبة للأول على وجه من وجوه المناسبات من غير أن يجعل ذاتياً للثاني، وثابتاً عليه، ومنقولاً إليه (غ، ع، ٣٧٥، ١٣)
- المجاز هو المستعار (غ، ع، ٣٧٥، ٢٠)

## مستثنى

- إن كان المستثنى من جزأي الشرطية حملياً كانت المقدَّمة الاستثنائية حملية، وإن كان شرطياً كانت شرطية، والشرطية إن كانت متصلة لم يتنج فيها إلا استثناء عين المقدم أو نقيض التالي. أما استثناء نقيض المقدم أو عين التالي فغير ناتج وعين المقدم إذا استثنى ينتج عين التالي (سي، ب، ١٦٩، ١٥)

## مستعارة

- المستعارة: فهي أن يكونَ إسمٌ دالاً على ذات الشيء بالوضع، ودائماً من أول الوضع إلى الآن، ولكن يلقَّب به في بعض الأحوال لا على الدوام شيء آخر، لمناسبته للأول على وجه من وجوه المناسبات من غير أن يُجعلَ ذاتياً للثاني؛ وثابتاً عليه، ومنقولاً إليه (غ، ع، ٨٥، ١٥)

## مستدل

- إن ابتدأنا من المركبات وسلطنا إلى البانط، أو ابتدأنا من الجزئيات وسلطنا إلى الكلِّيات بالإستقراء فإننا نكون مستدلين غير مبرهنيين، فيكون قد إتفق أن كان الأعراف عندنا هو الأعراف عند الطبيعة. (س، ب، ٥٧، ١١)

## مستفاد

- إن الأوليات قد تستفاد، والفرق بين المُستفاد والمُكتسب في هذا الموضوع هو أنه ليس كل استفاد يُكتسب، وكل مكتسب استفاد (ب، م، ٤٥، ٦)

## مستقرى

- الفرق بين المستقرى والمجرب أن المستقرى لا يوجب كلية بشرط أو غير شرط، بل يوقع ظناً غالباً، اللهم إلا أن يزول إلى تجربة، والمجرب يوجب كلية بالشرط المذكور (س، ب، ٤٨، ٢٠)

## مستعار

- (المستعار) ينبغي أن يُجتنب في البراهين، دون المواضع، والخطابيات، والشعر، بل هي أبلغ باستعماله فيها (غ، ع، ٨٦، ١٨)
- المُستعار هو أن يكون لفظ دالاً على ذات الشيء بالوضع، ودائماً من أول الوضع إلى

## مستقيم

- إن المستقيم يُقصد فيه القياس في أول الأمر نحو الشيء الذي يريد أن يبيته فيقيس عليه من مقدمات مسلمة، إمّا على الإطلاق، وإمّا عنده، وبينه وبين خصمه (ب، م، ١٨٦، ١٨)

بغيرها. وغير الجازم هو المقنونات. وما معها هو المشهورات في بادية الرأي، والمقبولات من وجه. وما يقتضي تأثيراً غير التصديق، فهو المختيلات. وما لا يقتضي تصديقاً ولا تأثيراً، فلا يستعمل لعدم الفائدة (ط، ش، ٣٩٠، ٨) -  
 مسلمات وهي قضايا يحكم بتسليم من الخصم ويبنى عليها الكلام لدفعه كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه. والقياس المؤلف من هذين يُسمى جدلاً، والغرض منه إقناع القاصرين عن إدراك البرهان وإلزام الخصم (ن، ش، ٣٣، ٨)

## مسمى

- إذا كان كل من المحدود والمسمى متصوّراً بدون الاسم والحدّ، وكان تصوّر المسمى والمحدود مُشترَكًا في دلالة الحدّ والاسم على معناه، امتنع أن تُصوّر المحدودات بمجرّد الحدود، كما يمتنع تصوّر المسّميات بمجرّد الأسماء (ت، ر، ١، ٥٨، ٢٢) -  
 تصوّر المسمى قنارةً بتصوّره الإنسان بذاته - بحسّه الباطن أو الظاهر، وتارةً بتصوّره بتصوّر نظيره، وهو أبعد (ت، ر، ١، ٦٥، ٦) -  
 إن كان (السائل) عالماً بـ«المسمى» ودلالة الاسم عليه فلا يحتاج إلى التمييز بين المسمى وغيره، ولا إلى تعريفه دلالة الاسم عليه (ت، ر، ٨١، ٨) -  
 المسمى عندهم (التكلمون) مغاير للمعنى، فإنّ مسمى اللفظ ما وضع له اللفظ وضعاً حقيقياً لا يحتاج إلى قرينة، ومعنى اللفظ ما يعنيه المتكلم باللفظ كان مُسمى له وهو المعنى الحقيقي، أو غير مُسمى له، وبينه وبين مسماه علاقة وهو المعنى المجازي أو لا علاقة وهو العلق (و، م، ٧١، ٥)

- الاسم الغير المصروف... هو المسمى المستقيم (ش، ع، ٨٣، ٢٤) -  
 كل ما تبيّن بقياس حملي... يسمّى المستقيم (ش، ق، ٣١٢، ٦) -  
 اللزوم الغير المقلوب وهو الذي يُسمى المستقيم هو أن يلزم المقابل مقابله (ش، ج، ٥٤٠، ٦)

## مسلمات

- المسلمات فهي التي سلّمها الخصم أو كان مشهوراً بين الخصمين فقط فإنّه يستعمل معه دون غيره، فلا يفارق المشهور إلا في العموم والخصوص (غ، م، ٥١، ١٠) -  
 المشهورات والمسلمات فهي مقدّمات القياس الجدلي (غ، م، ٥٢، ١٤) -  
 المسلمات التي لا يوقف أمرها على بيان كما يوقف أمر مباني العلوم الجزئية بل تسلم مع تصديق أو تكذيب أو من غير تصديق ولا تكذيب تكون منها مبادئ الجدول (ب، م، ٢٠٨، ١٠) -  
 المسلمات: فهي المقدّمات المأخوذة بحسب تسليم المخاطب سواء كانت حقة أو مشهورة أو مقبولة، ولكن لا يلتفت فيها إلا إلى تسليم المخاطب (سي، ب، ٢٢٥، ١) -  
 أمّا المسلمات فهي مقدّمات مأخوذة بحسب تسليم المخاطب (ر، ل، ٢٨، ٢٢) -  
 إنّ القضية: إمّا أن تقتضي تصديقاً. أو تأثيراً غير التصديق. أو لا تقتضي أحدهما. والأول: إمّا أن يقتضي تصديقاً جازماً. أو غير جازم. والجازم: إمّا أن يكون لسبب، أو لما يشبه السبب. وما يكون لسبب، فهو المسلمات. وما يكون لما يشبه السبب، فهو المشبهات



(٥، ٢٦٣)

مسور

- المشابهة هي موافقة في الكيفيّة (س، ج،  
١٢، ٢٦٣)
- المماثلة والمشابهة والمخالفة والمباينة أوصاف  
عَرَضِيَّة (ب، م، ٥٤، ١٧)

- المُسَوَّر بالسور الكُلِّي فكقولنا كل ما كان ومتى  
كان ومهما كان كذا كان كذا وهو حصر زمني،  
والجزئيّ كقولنا قد يكون إذا كان كذا كان كذا  
(ب، م، ١٥٤، ٤)

## مشاراليه

## مسورات

- يُذَلَّ عليه (المشار إليه) بأن يُقال هو في  
موضوع لا على موضوع (ف، ح، ٧٥، ٨)

- المسوّرات أربع: موجبة كليّة ككل إنسان  
حيوان، فقيضها سالبة جزئية كليس بعض  
الإنسان بحيوان؛ وسالبة كليّة كلا شيء من  
الإنسان بحجر، فقيضها موجبة جزئية نحو  
بعض الانسان حجر. (ض، س، ٣٠، ٦)

## مشاركة

## مسورة

- إن المشاركة (الأولى) التي تعمّ الخمسة  
(الكليات) هي أنها كليّة أي مقولة على  
كثيرين (س، د، ٩١، ٩)

- كليّة مسورة كقولنا كل إنسان كاتب ولا شيء  
من الإنسان بكاتب، وأمّا جزئية مسورة كقولنا  
بعض الإنسان كاتب وبعض الإنسان ليس  
بكاتب، وأمّا أن لا يكون كذلك نسئى مهملة  
كقولنا الإنسان كاتب، الإنسان ليس بكاتب  
(ه، م، ٧٧، ٢٦)

- المشاركة الثانية المشهورة هي أن الجنس  
والفصل يشتركان في أن كل ما يُحمل عليهما  
من طريق ما هو، فإنه يُحمل على ما تحتها من  
الأنواع (س، د، ٩٢، ١١)

- إن كانت المسورة موجبة شرط مع ذلك في  
تقيضها أن يخالفها في جهتها فيقابل الضرورة  
الإمكان والدوام الإطلاق والدوام بحسب  
الوصف التخصيص بحين من أحيانه (و، م،  
٢١٢، ٢٧)

- المشاركة الثالثة المشهورة أن رفعها علّة رفع  
ما تحتها من الأنواع؛ فإنه إذا رفعت الحيوانيّة  
والنطق إرتفع الإنسان والفرس وغير ذلك.  
وهذه المشاركة تابعة لمشاركة هي الأصل،  
وهي أنّ كل واحد منهما جزء ماهية النوع  
ومقوم له، فهذا هو الأصل وذلك الفرع، وهذه  
خاصية مشتركة بين الجنس والفصل لا توجد  
لغيرهما (س، د، ٩٢، ١٧)

- المشاركة الأولى المشهورة بين الجنس والنوع،  
فمشاركة كانت مع الفصل، وهي أنّهما يتقدّمان  
ما يُحملان عليه، أي ما هما له جنس ونوع  
(س، د، ٩٨، ٦)

## مشابهة

- (المشاركة) الثانية (بين الجنس والنوع) مشاركة  
عامة وهي أنّ كل واحد منهما كُليّ (س، د،  
٨، ٩٨)

- إنّ المشابهة مثلاً موافقة ما في الكيفيّة،  
والموافقة في الكيفيّة غير الكيف الموافق،  
فالكيف الموافق ليس هو إضافة، بل هو شيء  
ذو إضافة (س، م، ١٦١، ٩)
- المشابهة فإنها إضافة في كيفيّة (س، ج،

- مشاركة أخرى (بين الجنس والنوع) وهي أن طيبة الجنس تحمل على ما تحته بالسوية (س، د، ١٠٠، ١)

- مشاركة أخرى وهي أنهما كلاهما (الجنس والنوع) يحملان على ما تحتها بالتواطؤ، وهو أن يكون حملها حملاً بالإسم والحدّ (س، د، ١٠٠، ١٤)

- أما الفصل والنوع فيشتركان بأنهما يُحملان على ما تحتها بالسوية. والمشاركة الأخرى أنهما ذاتيتان؛ وهذه تقع أيضاً بين الجنس والفصل (س، د، ١٠٣، ١١)

- أما المشاركة بين الفصل وبين القَرَض الغير المفارق، فدوام وجودهما لموضوعاتهما (س، د، ١٠٦، ٤)

#### مشاركة خاصة بين الجنس والعرض

- أما الجنس والقَرَض فيشتركان في أن كلّ واحد منهما يقال على كثيرين، وهو المشاركة العامة؛ وليته قال «على كثيرين مختلفين بالنوع»، فكان أورد مشاركة خاصة بين العرض والجنس (س، د، ١٠١، ١٦)

#### مشاركة عامة بين الجنس والعرض

- أما الجنس والقَرَض فيشتركان في أن كلّ واحد منهما يقال على كثيرين، وهو المشاركة العامة؛ وليته قال «على كثيرين مختلفين بالنوع»، فكان أورد مشاركة خاصة بين العرض والجنس (س، د، ١٠١، ١٥)

#### مشاركة في حد

- معنى المشاركة في الحدّ... أن يكون ما هو مفهوم للإسم وحدّ أو رسم له يحمل على

الشيء الذي يحمل عليه الإسم؛ فيوصف الشيء بمعنى الإسم كما يُسمى بلفظه، وإن لم يكن ذلك حدّاً له (س، م، ٢٧، ٧)

#### مشاغبة

- أما المشاغبة، أعني المماراة، فإن لا يكون الغلط الإشتراكي واقعاً بحسب شيء من الألفاظ المفردة، ولكن يكون الغلط لاختلاف مفهوم التركيب منها، كمن يقول: «العدو لي يتغضب»، و«المقاوم لي يأخذ». وهذا مثال يحسن في غير لغة العرب، ومعناه: أن هذه اللفظة يفهم منها تارة أنك تتغضب لي لمراغمة العدو، وتارة أنك تتغضب للذي هو عدو لي. وكذلك: «أنت لأجل معاندي تأخذني، أو تأخذ معاندي» (س، س، ٧، ١٠)

- باب الإنفاق في الإسم، وباب المشاغبة، يرجع إلى خصلةٍ واحدةٍ، وهي: أن يكون المفهوم مختلفاً؛ لكن الذي للإنفاق فهو بحسب لفظ لفظ من المفردات، بأن يكون مشتركاً بالحقيقة، أو يكون مشتركاً بالعادة للإستعارة والمجاز. والذي للمشاغبة فيحسب التركيب بين المفردات (س، س، ١٢، ١)

- المشاغبة دورّ ما يتكلّفه خصم من خصوم المحاوراة ينحو نحو الغلبة (س، س، ١٠، ٥٨)

- المغالطة وهو قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق ولا يكون حقاً وتسمى سفسطة، أو شبيهة بالمقدمات المشهورة وتسمى مشاغبة، أو مقدمات وهمية كاذبة كما يقال إن وراء العالم فضاء لا يتناهي (ه، م، ٢٦، ٢٣)

وبأفعال ذواتنا (س، أ، ٣٩٤، ١)  
المشاهدات كالمحسوسات، وهي القضايا التي  
إنما نستفيد بها من الحس، مثل حكمنا بوجود  
الشمس وكونها مضيئة، وحكمنا بأن النار  
حارة، وكقضايا اعتبارية بمشاهدة قوى غير  
الحس، مثل معرفتنا بأن لنا فكرة، وأن لنا  
خوقاً وغبصاً، وأتينا نشعر بذواتنا وأفعال ذواتنا  
(مر، ت، ٩٦، ٩)

المشاهدات: فهي القضايا التي يصدق العقل  
بها بواسطة الحس مثل حكمنا بوجود الشمس  
وإنارتها (سي، ب، ٢٢٠، ٢٢٣)  
أما المشاهدات فهي القضايا التي إنما يستفاد  
الصدق بها من الحس كعلمنا بأن الشمس  
مضيئة والنار حارة، وكمعرفتنا بأن لنا فكرة  
ولذة وخوقاً وغبصاً (ر، ل، ٢٥، ١٧)

الإحساس إن كان بالحس الظاهر فهو  
المشاهدات، وإن كان بالحس الباطن فهو  
الوجدانيات (ه، م، ٢٥، ١٨)  
(مشاهدات) ويستقى محسوسات أيضاً (كقولنا  
الشمس مشرقة) في المدرك بالبصر (والنار  
محرقة) في المحسوس باللمس (ه، م،  
٢٥، ٢٦)

ما يستعان فيه بالحواس، وهو المشاهدات  
(ط، ش، ٣٩٢، ١١)  
مشاهدات وهي قضايا يُحكم بها القوى الظاهرة  
أو الباطنة (ن، ش، ٣٢، ٧)

#### مشاهدات باطنية

المشاهدات الباطنة وذلك كعلم الإنسان بجوع  
نفسه وعطشه وخوفه وفرحه وسروره وجميع  
أحواله الباطنة التي يُدركها من ليس له الحواس  
الخمس. وهذه ليست مدركة بالحواس الخمس

مشاغبة كقولنا في شخص بخبط في البحث،  
هذا يكلم العلماء بألفاظ العلم. وكل من كان  
كذلك فهو عالم، فهذا عالم، أو من مقدمات  
وهي كاذبة، نحو هذا ميت وكل ميت جماد  
(ض، س، ٣٥، ٣١)

#### مشاغي

المشاغي فهو الذي يترأى بأنه جدلي، وأنه  
إنما يأتي في محاوراته بقياس من المشهورات  
المحمودة ولا يكون كذلك، بل أكثر ما يناله أن  
يظنّ به ذلك (س، س، ١٣، ٥)  
الأولى أن يُستى طالب الغلبة كيف انفتت  
مشاغياً، وأن يُستى المتظاهر بالمعرفة وليست  
له مغالطياً سوفسطائياً (س، س، ٥٩، ٤)

#### مشاغبية

إن أجزاء الصناعة المشاغبية خمسة: واحدها  
التبكيك المغالطي؛ وثانيها التشنيع بما يتسلم  
مما يسلمه أو يقوله المخاطب؛ وثالثها سوق  
الكلام إلى الكذب وإلى خلاف المشهور؛  
ورابعها إيراد ما يتحيز فيه المخاطب ويشبه  
عليه معناه من جهة اللفظ، والإغلاق،  
والإعجام، وخامسها الهديان والتكرير (س،  
س، ١٧، ١)

#### مشاهدات

أما المشاهدات فكالمحسوسات، وهي القضايا  
التي إنما نستفيد التصديق بها من الحس. مثل  
حكمنا بوجود الشمس، وكونها مضيئة وحكمنا  
بكون النار حارة. وكقضايا اعتبارية لمشاهدة  
قوى غير الحس، مثل معرفتنا بأن لنا فكرة،  
وأن لنا خوقاً وغبصاً. وأتينا نشعر بذواتنا

تكون هي بأعيانها، وذلك الإشتباه يكون إما بتوسط اللفظ، وإما بتوسط المعنى (مر، ت، ١٠٢، ٨)

- المشبهات يُقَالُ الانتفاع بها إلا حيث يُمتَحَن من يَدْعِي علماً، والقياسات التي تُوَلَّفُ عنها تَسْمَى امتحانية، أو يُصَوَّرُ بها للناس جهله وتسمى القياسات التي تُوَلَّفُ منها عنادية. والمقدّمات الوهمية أيضاً يُتَمَعُّ بها في هذا المكان (مر، ت، ١٠٣، ١٣)

المشبهات فهي التي يحتال في تشبيهها بالأوليات والتجربيات والمشهورات، ولا تكون بالحقيقة كذلك ولكنها تقاربها في الظاهر (غ، م، ٥١، ١٤)

- الوهميات والمشبهات فإنها مقدّمات الأقيسة المغالطية ولا فائدة لها أصلاً إلا أن تُعرف لئلا تُحذر وتُتَوَقَّى. وربما يُمتَحَن بها فهم من لا يدري أنه قاصر في العلم أو كامل حتى ينظر كيف يتقضى عنه وإذا ذلك يُسَمَّى قياساً إمتحانياً، وربما يستعمل في إفضاح من يخيل إلى العوام أنه عالم ويستبهمه فيناظر بذلك بين أيديهم ويظهر لهم عجزه عن ذلك بعد أن يعرفوا في الحقيقية وجه الغلط حتى يعرفوا به قصوره فلا يعتدّون به وعند ذلك يُسَمَّى قياساً عنادياً (غ، م، ٥٣، ٢٠)

- أن يُحْتَرَزَ عن الوهميات والمشهورات والمشبهات فلا تَصَدَّقُ إلا بالأوليات والحسيات (غ، م، ٥٧، ٩)

- المشبهات: أي المشبهة للأقسام الماضية في الظاهر، ولا تكون منها (غ، ع، ١٩٨، ٢١)

المشبهات: فهي القضايا التي يصدق بها على اعتقاد أنها أولية أو مشهورة أو مقبولة أو مسلمة لاشتباهها بشيء من ذلك، ولا تكون هي

ومجرد العقل لا يكفي في إدراكها بل البهيمية تدرك هذه الأحوال من نفسها بغير عقل (غ، ح، ٤٨، ١٥)

المشاهدات الباطنة وذلك كعلم الإنسان بجوع نفسه وعطشه وخوفه وقرحه وجميع الأحوال الباطنة التي يدركها من ليس له الحواس الخمس، فهذه ليست من الحواس الخمس ولا هي عقلية، بل البهيمية تدرك هذه الأحوال من نفسها بغير عقل (غ، ص، ٤٥، ٢)

- إن اليقينات ستة: أولها الأوليات وتسمى البديهيات وهو ما يجزم به العقل بمجرد تصوّر طرفه نحو الواحد نصف الإثنين والكلّ أعظم من جزأيه، ثانيها المشاهدات الباطنة وهو ما لا يفتر إلى عقل كجوع الإنسان وعطشه وألمه فإن البهائم تدركه، ثالثها التجربيات وهي ما يحصل من العادات كقولنا الرمان يجبس القيه، رابعها المتواترات وهي ما يحصل بنفس الأخبار تواتراً كالعلم بوجود مكة وبنداد لمن لم يرها خامسها الحدسيات، وهي ما يجزم به العقل لترتيب دون ترتيب التجربيات مع القرائن، كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس، سادسها المحسوسات وهي ما تحصل بالحس الظاهر أعني بالمشاهدة كالنار حارة والشمس مضيئة (ض، س، ٣٦، ٣)

مشبهه بحق

- مشبه بالحق لا حقيقة له قياسية موجودة، وإنما يتروّج على ظن من لم يتدرب، كأنهم ناظرون من بعيد (س، س، ٢، ٨)

مشبهات

- المشبهات هي التي تُشَبِّه شيئاً من الأوليات ولا

بأعيانها (سي، ب، ٢٢٥، ٦)

بنفسه، أو بما هو متأخر عنه في المعرفة (غ،  
ع، ٢٨٠، ١٢)

- المشترك هو اللفظ يُطلق على موجودات مختلفة  
بالحدّ والحقيقة، إطلاقاً متساوياً كالعين التي  
تُقال على (الباصرة) وعلى (نبوع الماء) وعلى  
(قرص الشمس) (غ، ع، ٣٧٤، ١٦)

- المشترك في الأصل هو الاسم الذي يُعبر به عن  
مستين لا يكون موضوعاً لأحدهما ومستعاراً  
منه للآخر، أو منقولاً منه إلى الآخر، بل لا  
يكون أحدهما بأن يجعل أصلاً والآخر منقولاً  
إليه أو مستعاراً منه بأولى من تقبضه، كلفظ  
المشتري إذ لا يمكن أن يقال إستمبر الكوكب  
من العاقد أو العاقد من الكوكب أو وضع  
لأحدهما (غ، ح، ١٥، ٤)

- المشترك بين الجنس والفصل والحدّ والرسم  
فأمران: (أحدهما) أن لا تُستعمل الألفاظ  
المجازية المستعمارة والغريبة الوحشية  
والمشتبهة، كقولهم إن الفهم موافقة وإن  
النفس عدد محرك لذاته وإن الهوى أمّ  
حاضنة. (والثاني) أن يُعرّف الشيء بما هو  
أعرف منه، فإن عرف بنفسه أو بما هو مثله في  
الخفاء أو أخفى منه أو بما لا يُعرّف إلا بهذا  
المعرّف كان خطأ (سي، ب، ٩٠، ٢٣)

- أن يتحد اللفظ دون المعنى كالعين فمشترك  
لاشترك المعنى فيه (ض، س، ٢٦، ٦)

### مشترك لغوي

- المشترك الذاتي «الجنس»، والمُميّز الذاتي  
«الفصل»، والمؤلف منهما «النوع» (ت، ر، ٢،  
٢، ٣٢)

- أمّا المشتبهات فهي التي تشبه الأوليات أو  
المشهورات ولا تكون هي هي بأعيانها، ثم  
ذلك الإشباه إمّا أن يكون بنوسط اللفظ أو  
بنوسط المعنى (ر، ل، ٢٩، ٥)

إنّ الفضيّة: إمّا أن تقتضي تصديقاً. أو تأثيراً  
غير التصديق. أو لا تقتضي أحدهما. والأول:  
إمّا أن يقتضي تصديقاً جازماً. أو غير جازم.  
والجازم: إمّا أن يكون لسبب، أو لما يشبه  
السبب. وما يكون لسبب، فهو السلمات.  
وما يكون لما يشبه السبب، فهو المشتبهات  
بغيرها. وغير الجازم هو المظنونات. وما معها  
هو المشهورات في بادية الرأي، والمقبولات  
من وجه. وما يقتضي تأثيراً غير التصديق، فهو  
المخيلات. وما لا يقتضي تصديقاً ولا تأثيراً،  
فلا يستعمل لعدم الفائدة (ط، ش، ٣٩٠، ٩)

### مشترك

- الفرق بين المنقول والمشارك أنّ المشترك إمّا  
وقع الاشتراك فيه منذ أول ما وضع من غير أن  
يكون أحدهما أسبق في الزمان بذلك الاسم  
(ف، ع، ١٤١، ١٥)

- يكون الدالّ على ما هو إمّا في الحقيقة فما  
علمت؛ وإمّا في المشهور فما يدلّ على أصل  
الذات الذي هو كالهوى لمعنى الذات، وهو  
المشارك (س، ج، ٢٠٣، ٤)

- المشترك: ينبغي أن يُجتنب إستعماله في  
المخاطبات، فضلاً عن البراهين (غ، ع،  
١٩، ٨١)

- منها (الغلط فيما هو مشترك): أن يُعرّف الشيء  
بما هو أخفى منه (غ، ع، ٢٧٩، ١٢)

- منها (الغلط فيما هو مشترك): أن يُعرّف الشيء

## مشترك عرضي

المشترك العَرَضِي هو «العَرَض العام»، والمُمَيَّز العَرَضِي هو «الخاصة» (ت، ٢، ٣٢، ٣)

بينهما إتفاق وتشابه في المعنى البتّة. وتقابلها المتواطئة، وهي المشتركان في الحدّ والرسم المتساويان فيه، بحيث لا يكون الاسم لأحدهما بمعنى، إلّا وهو للأخر بذلك المعنى (غ، ع، ٨٢، ١)

## مشتركة

- (الكليات) المشتركة التي يُفَضَّل أحدهما على الآخر منها ما الفاضل هو فاضلٌ للآخر أبداً والمفضول هو أخصّ من الفاضل أبداً (ف، أ، ١٤، ٦١)

المشتركة: فلا يؤتى بها في البراهين خاصة، ولا في الخطابات، إلّا إذا كانت معها قرينة (غ، ع، ٨٦، ٢٥)

- منها (الكليات المشتركة) ما هو إن فُضِّل أحدهما على الآخر أمكن أن يُفَضَّل الآخر ذلك الذي كان الفاضلُ أولاً حتّى يكون هذا يُفَضَّلُ ذلك بوجه وذلك يُفَضَّلُ هذا بوجه آخر (ف، أ، ١٧، ٦١)

- (من المشتركة) ما يقع في أحوال الصيغة، كالإسم الذي يتحد فيه بناء الفاعل والمفعول نحو (المختار) فإنك تقول: زيد مختار. والعلم مختار. وأحدهما: بمعنى الفاعل. والآخر: بمعنى المفعول. وكالمضطر، وأشباهه (غ، ع، ٨٧، ٢)

- الكَلَبَات التي هي مشتركة في الحمل على أشخاص واحدة بأعيانها فإن تلك الكَلَبَات يُحْمَلُ بعضها على بعض (ف، أ، ٦٢، ١٠)

- منها (من المشتركة): بما يقع على عدّة أمور متشابهة في الظاهر، مختلفة في الحقيقة، لا يكاد يوقف على وجه مخالفتها. ك(الحي) الذي يُطلق على (اللّه) وعلى (الإنسان) وعلى (النبات). و(النور) الذي يُطلق على (المدرّك بالبصر، المضاد للظلام)، وعلى (العقل الهادي إلى غوامض الأمور) (غ، ع، ٨٧، ٧)

- (الكليات) المشتركة التي بعضها أعمّ من بعض متى كان الأعمّ ليس هو الأعمّ أبداً، والأخصّ ليس هو الأخصّ أبداً، فإنما يُحْمَلُ بعضها على بعض حملاً غير مطلق (ف، أ، ٦٣، ١٠)

- الألفاظ المتعدّدة بالإضافة إلى المُسمّيات المتعدّدة على أربعة منازل، فلتنحرف لها أربعة ألفاظ وهي المترادفة والمتباينة والمتواطئة والمشتركة (غ، م، ١٠، ١٠)

- الألفاظ من المعاني على خمسة منازل: المتواطئة والمترادفة والمتباينة والمشتركة والمتنفقة (غ، م، ١٠، ١٠)

- المشتركة فهي الألفاظ التي تُطلق على مسمّيات مختلفة لا تشترك بالحدّ والحقيقة كإسم العين للعضو الباصر وللميزان وللوضع الذي ينفجر منه الماء وهي العين الفوّارة وللذهب والشمس، وإسم المشتري لقابلي عقدي البيع، والكوكب الذي هو في السماء المعدود عند المنجمين من السمود (غ، ح، ١٣، ١)

- المشتركة هي اللفظ الواحد المطلق على مسمّيات مختلفة كلفظ العين للذهب والشمس والميزان وعين الماء (غ، م، ١٠، ١٦)

- المشتركة: فهي اللفظ الواحد الذي يُطلق على موجودات مختلفة بالحدّ والحقيقة؛ إطلاقاً متساوياً (غ، ع، ٨١، ٣)

- المشتركة في الإسم، هي المختلفان في المعنى، المتفقان في الإسم، حيث لا يكون

كالحديد، فأريد أن يُدَلَّ على وجود هذه النسبة بلفظ يدل على اللفظ الذي لذلك المعنى الأول، ولا يكون هو بعينه ليدلَّ على مخالفة معنى النسبة لمعنى المنسوب إليه، ولا مبايناً له على كلِّ وجه، إذ قد خولف بين اللَّفظين بالشكل والتصريف مخالفةً يدلُّ على الإصطلاح اللَّغوي على النحو من التعلُّق الذي بينهما، فقبل فصيح أو منوول أو حداد (مر، ت، ٢٥، ١٢)

- المشتق يحتاج إلى إسم موضوع لمعنى، وإلى شيء آخر له نسبة إلى ذلك المعنى، وإلى مشاركة لإسم هذا الآخر مع الأول، وإلى تغيير يلحقه (مر، ت، ٢٦، ٥)

## مشتقات

- المشتقات كأنها أسماء مشتقة من الأخرى، وليست بها، كما يشتق الحداد من الحديد، والتماز من التمر (ق، م، ٢٤، ٢)

## مشتقة

- إن أردت أن تعرف تلك المقولات أن تكون قد عرَفْتَ المَشْتَقَةَ أسماؤها؛ والمتواطئة أسماؤها؛ والمتوسطة بين المَشْتَقَةِ أسماؤها وبين المتواطئة أسماؤها وهي التي نسَى باسم واحد مشتق وهي المشتقة (ف، ح، ٧١، ١)

- في جملة المتباينات ما يسمى مشتقة ومنسوبة، وهي التي هي من جهة ما ليس إسمها بواحد ولا معناها واحداً؛ فهي متباينة؛ لكن من حيث أن بين الإسمين والمعنيين مشكلة ما لا تبلغ أن تجعلها إسمًا واحداً أو معنى واحداً، فهي مشتقة (س، م، ١٦، ١٤)

- الألفاظ الشرعية فإنها مشتركة لأمرين مختلفين ولكن لبعضها أول وبعضها ثان أي منقول من البعض إلى البعض، فالأول منقول عنه والثاني منقول إليه (غ، ح، ١٥، ١٦)

## مشتركة أسماؤها

- المشتركة أسماؤها هي التي لها إسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم منها مختلف إختلافًا لا تشابه فيه، كالعين لمنيع الماء والعضو الباصرة (مر، ت، ٢٣، ٩)

## مشتق

- المشتق له الإسم هو الذي لما كانت له نسبة ما، أي نسبة كانت إلى معنى من المعاني، سواء كان المعنى موجوداً فيه كالفصاحة، أو له كالمال، أو موضوعاً لعمل من أعماله كالحديد، فأريد أن يُدَلَّ على وجود هذه النسبة له بلفظ يدلُّ على اللفظ الذي لذلك المعنى الأول، ولا يكون هو بعينه ليدلُّ على مخالفة معنى النسبة لمعنى المنسوب إليه، وليس مبايناً له من كل وجه فلا يصلح للإيماء إليه، خولف بين اللَّفظين بالشكل والتصريف مخالفةً تدلُّ بالإصطلاح اللَّغوي على النحو من التعلُّق الذي بينهما (س، م، ١٦، ١٨)

- المشتق يحتاج إلى إسم موضوع لمعنى، وإلى شيء آخر له نسبة إلى ذلك المعنى، وإلى مشاركة لإسم هذا الآخر مع إسم الأول، وإلى تغيير ما يلحقه (س، م، ١٧، ١٠)

- المَشْتَقُّ له الإسم هو الذي كانت له نسبة ما - أي نسبة كانت - إلى معنى من المعاني، سواء كان المعنى موجوداً فيه كالفصاحة، أو له كالمُلك، أو موضوعاً لعملٍ من أعماله

## مشتقة اسماءها

الخاصة إذا كانتا سالتين كلتین فإنهما يمكنان  
كعامتيهما وهما المشروطة العامة والعرفية  
العامة (و، م، ١١، ٢٤٤)

- المشتقة اسماءها يقال إنها التي لها لقب شيء  
بحسب إسمه، غير أنها مخالفة في التصريف،  
ومثال ذلك: الفصيح - من الفصاحة،  
والشجاع - من الشجاعة (أ، م، ١٢، ٣)

## مشروطة عامة

- المشروطة العامة وهي التي يحكم فيها بضرورة  
ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط  
وصف الموضوع (ن، ش، ١٣، ١٩)

- المشروطة العامة وهي ما يجب محمولها  
لموضوعها ما دام موضوعاً بالوصف الذي  
عبر به عنه من غير تقييد بنفي الدوام، كقولنا كل  
كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً  
(و، م، ١٣٨، ٤)

- إن تقييد بوصف الموضوع من غير تعرض لنفي  
الدوام عند مفارقة ذلك الوصف كقولنا كل  
كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً،  
وتسمى هذه في الإصطلاح مشروطة عامة (و،  
م، ١٤٦، ١٦)

- الدائماتان وهما الضرورية المطلقة والدائمة  
المطلقة، والعامتان وهما المشروطة العامة  
والعرفية العامة، فذهب كثير منهم (المنطقيون)  
إلى أنها تنعكس إلى أخص من المطلقة العامة  
وهي الحينية (و، م، ٢٣٨، ٢٧)

## مشكك

- المشكك قد يكون مطلقاً... وقد يكون  
بحسب النسبة إلى مبدأ واحد (غ، ع، ٨٣، ٤)  
- المشكك هو اللفظ الذي يدل على شيء بمعنى  
واحد في نفسه ولكن يختلف ذلك المعنى بين  
أفراده من جهة أخرى كالتقدم والتأخر؛ مثل  
الوجود؛ فإنه موجود في الواجب والممكن،  
ولكنه في الواجب أسبق منه في الممكن، ولو

## مشروطة

- المشروطة والعرفية العامتان فتعكسان عرفية  
عامة كلية (ن، ش، ١٩، ١٢)

- المشروطة والعرفية الخاصتان فتعكسان عرفية  
عامة لا دائمة في البعض (ن، ش، ١٩، ١٦)  
- المشروطة والعرفية الخاصتان تعكسان عرفية  
خاصة (ن، ش، ١٩، ٢٠)

- المشروطة والعرفية العامتان فتعكسان عرفية  
عامة كلية (ن، ش، ٢٢، ٣)

## مشروطة خاصة

- المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع  
قيد اللادوام بحسب الذات (ن، ش، ١٤، ٧)  
- المشروطة الخاصة وهي مثل المشروطة العامة  
لكن مع التقييد بنفي الدوام بحسب ذات  
الموضوع عند تجزئه من الوصف الذي قيّد  
به الضرورة كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع  
بالضرورة ما دام كاتباً لا دائماً (و، م،  
١٣٨، ١١)

- مع التمرّض فيها لنفي الدوام عند مفارقة  
الوصف ويستلزم ذلك أنه لا بد من مفارقة  
الوصف للموضوع كقولنا كل كاتب متحرك  
الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً لا دائماً،  
وتسمى هذه في الإصطلاح مشروطة خاصة (و،  
م، ١٤٦، ٢٦)

- الخاصتان وهما المشروطة الخاصة والعرفية



أسبقية في العقل فقط (غ، ع، ٣٧٥، ٣)

### مشهورات

- المشهوراتُ بحسب بادي الرأي غير المتعقب، وهي التي تغافس الذهن وتُشغله عن أن يُفطنَ الذهن لكونها مظنونة وكونها مخالفة للشهرة إلى ثاني الحال، وكأنَّ النفس تُدعِن لها في أوَّل ما تطلع عليها، فإن رجعت إلى ذاتها عاد ذلك الإذعان ظنًّا أو تكذيبًا، وأعني بالظنِّ هنا ميلًا من النفس مع شعورٍ بإمكان المقابل. ومن هذه المقدمات قول القائل أنصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا (مر، ت، ١٥، ١٠١)

### مشهور

- أيما منها (القضايا) متعادلة إما عند الجميع وإما عند طائفة ما فيُستعمل المشهور منها في الجدل. وما عند طائفة دون طائفة عندما يُقصد إقناع أولئك فقط، وأيضًا ليس يمنع أن يوجد لواحد منها متعاندان (ف، ق، ١١٩، ١٩)

- المشهور إثاره كما أنه ليس يوجد لأجل إنه صادق ومطابق للموجود، وكذلك الشئع ليس اطرأحه لأجل إنه كاذب وغير مطابق للموجود، لكن لأن الناس يرون اطرأحه فقط، كان صادقًا أو كاذبًا (ف، ح، ١٠٥، ١٦)

- المشهورُ إثاره يُؤثَرُ لأجل أن الناس يرون إثاره سواء كان صادقًا أو كاذبًا (ف، ج، ١٠٥، ١٩)

- المشهور أعم من البرهانيّ (س، ج، ١٣، ١)

- المشهور يكتب الشهرة لأحوال تفرق به، منها سهولة إنجذاب النفس إليه؛ ... فإن التسليم والشهرة ليسا مبنيين على الحقيقة، بل على حسب مناسبتهم للأذهان، وبحسب أصناف التخيل من الإنسان (س، ج، ٣٩، ٤)

المشهور ربّما لم يفصل بينه وبين الدائم وبين

- المشكك هو الكلي الذي اختلف في أفراده بالقوة والضعف كالبياض والسواد ونحوهما (و، م، ٧٨، ٢)

### مشككة الاسماء

- يتفق في كثير من الأمور أن يكون المعنى الأقدم في المعرفة هو أشدُّ تأخرًا في الوجود والآخر منهما أشدُّ تقدّمًا في الوجود، فيكون اسمًا لها واحدًا لأجل تشابه نَسبها إلى أشياء كثيرة، أو لأجل على أنها تُنسَبُ إلى شيء واحد إثمًا بتساو أو بتفاضل، كان ذلك الواحد يسمّى باسمها هي أو كان يُسمّى باسم غير اسمها. وهذه غير المتفقة أسماؤها وغير المتواطئة أسماؤها، وهي متوسطة بينهما، وقد تسمى المشككة أسماؤها (ف، ح، ١٦١، ٤)

- المشككة أسماؤها هي التي لها اسم واحد، والمفهوم من ذلك الاسم واحد، إلا أنه ليس على السواء في جميعها، بل لبعضه أولًا ويقع على الثاني بسبب الأول، وبعضها أشدُّ وأولى، وبعضها أضعف وليس بالأولى، مثل الوجود الواقع على الجوهر أولًا وأولى، وعلى العرض ثانيًا ولا أولى (مر، ت، ١٥، ٢٣)

- المشككة الأسماء هي التي لها اسم واحد والمفهوم من ذلك الاسم واحد، لا على السواء في جميع ما يقع عليه، بل على بعضه أولًا ويقع على الثاني بسبب الأول. مثل الوجود الواقع على الجوهر أولًا وعلى العرض ثانيًا (مر، ت، ٢٨، ٩)

(ت، ر، ٢، ١٣٤، ١٠)

الذي عند كل مكان وكل وقت؛ فإذا لم يجده  
دائمًا أوهم أنه معاند (س، ج، ١٤٢، ١٩)

### مشهور مطلق

- المشهور المطلق الذي يسلمه الجمهور، ومنه  
ما هو مسلم عند أكثرهم، مثل أن الله واحد  
(س، ج، ٤٣، ٧)

### مشهورات

- (الأشياء) نُعلم أو توجد لا بفكر ولا باستدلال  
أصلاً أربعة أصناف: مقبولات ومشهورات  
ومحسوسات ومقولات أول (ف، د،  
١٤، ٦٤)

- المشهورات هي الآراء الذائعة عند جميع الناس  
أو عند أكثرهم أو عند علمائهم وعقلائهم (ف،  
د، ١، ٦٥)

- المشهورات هي الآراء المؤثرة عند جميع  
الناس أو عند أكثرهم أو عند علمائهم أو  
عقلائهم أو عند أكثر هؤلاء، من غير أن  
بخالفهم أحد لا منهم ولا من غيرهم (ف، ق،  
١، ١٩)

- يتفق أن تكون المشهورات قد تتغير عما كانت  
عليه لما يشرع من السنن المكتوبة في الملل  
الحادثة في الوقت بعد الوقت، فإن قولنا العدو  
ينبغي أن يُحسن إليه مؤثر عند كثير من أهل  
الملل والعدو ينبغي أن يُساء إليه مفرح عندهم،  
فيكون قولنا الصديق ينبغي أن يحسن إليه  
والعدو ينبغي أن يحسن إليه ليسا متعاندین عند  
هؤلاء (ف، ق، ١١٨، ١٠)

- المشهورات والمقبولات جميعًا إنما يقع  
التصديق بها في الجملة عن الشهادة، غير أن  
المشهور هو ما شهد به الجمع أو الأكثر أو من  
يجري مجراهم، والمقبول هو ما شهد به واحد

- في المشهور؛ فإنه لا توجد للأجناس أصداد  
حقيقية البتة. ويعاين هذا أيضًا في المشهور؛  
فإن الصحة تضاد المرض، ومرض ما كاستدارة  
المعدة لا ضد له؛ لكن في الحقيقة المرض  
ليس ضدًا للصحة، بل عَدَمًا مقابلًا؛ ولكل  
مرض جزئي مقابل جزئي، وربما لم يكن له  
إسم (س، ج، ١٧٨، ٢٠)

- المشهور من شأنه أن يجعل الجنس أدل على  
الذات والماهية من الفصل (س، ج،  
٤، ٢٠٢)

- إن المحال الذي نذكره هنا، (في الجدول)، هو  
الشنع في نفس الأمر، فإن الشنع هنا هو  
المحال، كما أن المشهور هنا هو الحق (س،  
ج، ٢، ٣١٥)

- إن المشهور المحمود لفظًا هو ما هو أحسن  
قولاً، والمحمود عقدًا هو ما هو أوفق...  
والمشهور قولاً هو: أن العدالة مع الفقر أثر،  
وربما كان المشهور عقدًا ضدّه (س، س،  
٨، ٦٤)

- الشبه بالمشهور مشهور (ش، ج، ٥١٠، ٥)  
- نقيض ضد المشهور مشهور (ش، ج،  
١١، ٥١٠)

- ضد المشهور قد يكون مشهورًا إذا كان مضادًا  
له في المحمول والموضوع (ش، ج،  
١٢، ٥١٠)

- ليس عندنا قانون يمكن أن نُتميز به المشهور من  
غير المشهور (ش، ج، ٥١٥، ١٢)

- المشهور إما من الواجبات، وإما من التأديبات  
الصلاحية وما تتطابق عليها الشرائع الإلهية،  
وإما خَلَقَات وَاَنْفَعَالِيَات، وإما استقرائبات

المعقولات الكلّية اليقينية الأولى، جُمِلت  
أوائل العلوم اليقينية. وما انطبق عليه من  
المشهورات شرائط المطلوبات في العلوم  
صارت تلك المشهورات التي كانت مبادئ  
في الحدل مطلوبات في العلوم اليقينية (ف، ج،  
٣١، ٢١)

- أجناسُ المخاطبات التي تكون في الصنائع  
العملية، وسبيلُ ما كان من هذه علمياً أن  
يُستعمل فيه المقدمات اليقينية، ولا يُستعمل فيه  
المشهورات إلا لتكثير الحجج بعد أن تكون  
النتائج قد قُرُرت بالمقدمات اليقينية (ف، ج،  
٥٢، ٦)

- القضايا الشبيهة بالمشهورات إذا كانت ظاهرة  
الشبه جداً تُعدُّ مع المشهورات إذا ذكرت مع  
أشباهاها من المشهورات (ف، ج، ٦٦، ٧)

- لا يمتنع في كثير من المشهورات الآخر التي لم  
يُعرف لها إلى غايتنا هذه مُضاد من قيم نبوي أو  
قياس أن يصادف فيما يستقبل من الزمان  
قياسات تُعانيدها، فنصير أيضاً مطلوبات بعد أن  
كانت مقدمات، وبيّن أنها لم نصرر مطلوبات  
وصودفت قياسات تُعانيدها (ف، ج، ٧٤، ١٤)

- المشهورات التي أشخاصها محسوسة، كقولنا  
الثلج أبيض أو البياض، والأبيض موجود.  
وهذه وأمثالها فلا ينبغي أن يتشكك فيها ولا  
تعرّض للإثبات والإبطال ولا تجعل مطلوبات  
جدلية من قبيل أن هذه إن جهلها إنسان أو لم  
يعترف بها لم يمكن أن يُبيّن له بقياس أصلاً،  
لكن يحتاج في بيّنها له أن يحسها (ف، ج،  
٧٦، ٥)

المشهورات التي هي في الأخلاق والأفعال  
التي أشخاصها محسوسة إن لم تعرّض للإبطال  
بقي كثير من كلياتها التي هي غير بيّنة الصدق،

أو جماعة مقبولون عند واحد، أو جماعة فقط  
(ف، ب، ٢١، ٤)

- المشهورات ربّما كانت مشهورة في قوم دون  
قوم، وفي زمان دون زمان، فتؤخذ تلك في  
تعليم أولئك دون غيرهم (ف، ب، ٨٥، ٩)  
- ينبغي أن يكون أوائل الصنائع التي تُستعمل فيها  
المشهورات أقرب إلى أن يُستعمل فيها الترتيب  
غير المنتظم (ف، ب، ٨٧، ١١)

- المقبولات سبيلها أن تُمتحن وتُصحح  
بالمحسوسات والمشهورات، ويرون في  
المشهورات أنها أخصّ بالإنسان من  
المحسوسات، إذ كان الحس مشتركاً لنا  
ولسائر الحيوان، وإنما للعقل وحده (ف، ج،  
١٩، ١٤)

- إذا استعملت أمثال هذه المشهورات  
(المقابلات) مقدمات في قياسات على  
مطلوبات واحدة بأعيانها أنتجت نتائج  
متقابلة، على مثال المقدمات التي عنها لزم  
(ف، ج، ٢٢، ٨)

- إذا كان إنما شعر كل واحد من الناظرين من  
المشهورات بمقابل ما يشعر به الآخر،  
واستعمل كل واحد في فحصه ونظره ما يشعر  
به فقط، تضادت آراؤهم لا محالة وتناقضت،  
إلا أنه ليس يكون في قوة كل واحد على انفراده  
أن يفي بتخليص الصدق المخلوّط بالكذب  
وتمييز الكذب منه واطراحه (ف، ج، ٢٤، ٦)

- رأوا (أمثال برميندس وزينون) أن يتبعوا ما  
توجه المشهورات التي كانت هي المعقولات  
عندهم وأن يُستَراب بالمحسوس، إذ كانت  
المعقولات أخصّ بالإنسان من المحسوسات  
(ف، ج، ٣٠، ١٠)

- ما انطبق عليه من المشهورات شرائط

- من حيث هي كليات كاذبة بالجزء. ولم يَتَمَيَّز لنا الجزء الصادق منها، ولم يُتَنَفَع بها في مبادئ العلوم. ولذلك يلزم ضرورة أن تعرض للإبطال، ولكن لا ينبغي أن تُلتَمَس أقاويل تعاندها عنادًا كليًا لأن ذلك يُزِيلها بالكليّة، ولكن تُعرض لأن تُعانَد وتُطلب لها أقاويل تعاندها عنادًا جزئيًا، لنُخَلِّص الجزء الصادق من كل واحدة منها (ف، ج، ٧٧، ١٣)
- إذا أخذت (المشهورات) كلية أو مطلقة من غير أن تُقَيَّد بشرطة أو بشرائط واستعملت، فكثيرًا ما تُضَر. فلذلك لا ينبغي أن تُجَمَلَ هذه أيضًا مطلوبات جدليّة أو تُعَرَّض للإبطال بمقابلاتها الجزئية لتكون تلك الأشياء مُسهّلة في استخراج شرافتها، التي إذا استعملت معها زالت عنها المضار التي تلحق من جهة استعمالها مطلقة (ف، ج، ٧٨، ٦)
- إنّ العدل جميل وإنّ الظلم قبيح وإنّ شكر النعم واجب - فإنّ هذه مشهورات مقبولة. فإنّ كانت صادقة فصدقها ليس مما يتبيّن بظفرة العقل المنزّل المنزلة المذكورة، بل المشهورات هذه وأمثالها منها ما هو صادق ولكن يحتاج في أنّ يصير يقينيًا إلى حُجّة، ومنها ما هو صادق بشرط دقيق لا يفطن له الجمهور. ولا يُعَدُّ أنّ يكون في المشهورات كاذبًا. والسبب في إعتقاد المشهورات أخذ ما تقدّمنا بالإحتراز عنه عند تمثيلها في ذهن اللامتحان فهذه - هي المشهورات المطلقة. وأمّا التي تستند إلى طائفة فمثل ما يستند إلى أمّة أو إلى أرباب صناعة وتُسمّى مشهورات محدودة، ومثل ما يستند إلى واحد أو اثنين أو عدد محصور يُوثّق به ويُخَصُّ بإسم المقبولات (س، ب، ١٩، ١٣)
- المشهورات إنّما يُتَنَفَع بها لا من حيث أنّها قد يجوز أن يتشكك فيها، بل من حيث هي مُعتقَدة إعتقادًا لا يخلج مُقابله، فيكون ما قبلها من الأمور الضرورية إذا اعتقدت وسُلمت نافعا نفعها، فيصلح إستعمالها حيث يصلح إستعمال تلك (س، ب، ٢٠، ١٦)
- إنّ المشهورات أيضًا كثيرًا ما تتقابل، وكثيرًا ما ينقض بعضها بعضًا، وكثيرًا ما تتأدّى إلى نتائج متقابلة - كما ستعلم - فيحوج أيضًا هذا القياس إلى أن يتخلّص عن مُهذّب مشهور آخر، وإلى تغليب مشهوره الذي يستعمله. وربّما كان الذي يوجب مقابله أغلب وأشهر، فإنّ المشهورات كما ستعلم مختلفة في القوّة والضعف (س، ج، ١٩، ٧)
- من المشهورات ما يكون السبب في شهرته تعلق المصلحة العاقبة به، وإجماع أرباب الملل عليه،... ومنها ما يكون السبب فيه الإستقراء. ومنها ما يحمل عليه الحياء والخجل والرحمة والحشمة. ومنها ما يحمل عليه مشاكلته للحق، ومخالفته إيّاه بما لا يحسن به الجمهور، إذا لم يعاملوا بالمعاملة التي ذكرناها، مما يتبهم على طريقة إمتحان المجهولات (س، ج، ٣٩، ١٠)
- إنّ حال المشهورات في الجدل حال الأوليات في البرهان؛ فكما أن الأوليات يستعملها المرهن من غير حاجة إلى أن يطلب قياس على صدقها، كذلك المشهورات يستعملها الجدلي في الجدل من غير أن ينزل عن درجة الشهرة المطلقة والتسليم المطلق، إلى التسليم المحدود بالمسألة عنها ليتسّم، كأنّها مشكوك فيها، وكأنّها معرضة لأن يقع فيها شك (س، ج، ٧٥، ٤)

- أما المشهورات فمنها أيضًا الأوليات ونحوها مما يجب قبوله، لا من حيث هي واجب قبولها، بل من حيث عموم الإعراف بها. ومنها الآراء المسماة بالمحمودة، وربما خصصناها بإسم المشهورة، إذ لا عمدة لها إلا الشهرة (س، أ، ٣٩٩، ٩)
- (القضايا) المشهورات... منها أيضًا هذه الأوليات ونحوها مما يجب قبوله، لا من حيث هي واجب قبولها، بل من حيث عموم الاعتراف بها (مر، ت، ٩٨، ١٢)
- المشهورات إما من الواجبات، وإما من التأديبات الصلاحية وما يتطابق عليها الشرائع الإلهية، ومنها خُلقيّات وانفعاليّات، ومنها استقرائيّات، وهي إما بحسب الإطلاق وإما بحسب أصحاب صناعة ومثليّ (مر، ت، ٩٩، ١٧)
- المشهورات قد تفعل فعل المتخيلات من تحريك النفس، أو قبضها، واستحسان النفس أو ردّها عليها، لكنّها تكون أوليّة ومشهورة باعتبار، ومتخيّلة باعتبار؛ وليس يجب في المتخيّلات أن تكون كاذبة، كما لا تجب في المشهورات/ وما يخالف الواجب قبوله أن يكون لا محالة كاذبًا (مر، ت، ١٠٤، ٩)
- المشهورات/ فهي القضايا التي لا يُعوّل فيها إلا على مجرد الشهرة ونظر العوام والظاهر بين أهل العلم أنّها أوليات لازمة في غريزة العقل (غ، م، ٥٠، ٣)
- المشهورات في الظاهر فهي كل قول يقبله كل من يسمعه كافة ببادئ الرأي وأول النظر، وإذا تأمله وتعقّب وجدّه غير مقبول وأحسن بكونه فاسدًا (غ، م، ٥١، ١٧)
- المشهورات والمسلمات فهي مقدمات القياس
- الجدلي (غ، م، ٥٢، ١٤)
- المشهورات في الظاهر، والمظنونات، والمقبولات فتصلح أن تكون مقدمات للقياس الخطابي والفقهي، وكل ما لا يُطلب به اليقين (غ، م، ٥٤، ٧)
- أن يُحترز عن التوهّمات والمشهورات والمشبهات فلا تصدّق إلا بالأوليات والحيات (غ، م، ٥٧، ٩)
- المشهورات، مثل حكمنا بحسن إفشاء السلام، وإطعام الطعام، وصلة الأرحام، وملازمة الصدق في الكلام، ومراعاة العدل في القضايا والأحكام (غ، ع، ١٩٣، ١٢)
- قضايا (المشهورات) لو خلى الإنسان وعقله المجرد، ووهمه، وحثّه، لما قضى الذهن به قضاء، بمجرد العقل والحس، ولكن إنما قضى بها لأسباب عارضة، أكّدت في النفس هذه القضايا وأثبتتها (غ، ع، ١٩٣، ١٧)
- المشهورات والمقبولات إذا اعتبرت من حيث يشعر بنقيضها في بعض الأحوال فيجوز أن تُسَمّى مظنونة (غ، ع، ١٩٨، ٩)
- المشهورات وهي آراء مجموعة أوجب التصديق بها إما شهادة الكل والأكثر أو شهادة الجماهير والأفضل كقولك الكذب قبيح والإنعام حسن وشكر النعم حسن وكفران النعمة قبيح (غ، ح، ٥٥، ١٦)
- المشهورات وهي آراء محمودة يوجب التصديق بها إما شهادة الكل أو الأكثر أو شهادة جماهير الأفاضل كقولك الكذب قبيح وإبلام البريء قبيح وكفران النعم قبيح وشكر النعم وإنقاذ الهلكى حسن، وهذه قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة، فلا يجوز أن يُقول عليها في مقدمات البرهان (غ، ص، ٤٨، ٥)

- المشهورات تصلح للفقهيات الظنيّة والأثنية الجدلية ولا تصلح لإفادة اليقين البتّة (غ، ص، ٤٤٩، ٩)
- المشهورات: فهي قضايا وآراء أو جب التصديق بها اتفاق الكافة أو الأكثر عند معتقديها عليها، مثل أن العدل جميل والكذب قبيح (سي، ب، ٢٢٣، ٢٨)
- المشهورات في الظاهر: فهي التي يُعتقد أنها مشهورة كما يُنافس الدهنُ فيصدقُ بها بباديء الرأي الغير المتعقب على أنها مشهورة، وإذا تُعقبت لم توجد مشهورة (سي، ب، ٢٢٥، ٩)
- أمّا المشهورات التي لا تكون أوليّة فهي قضايا إنّما حكم الإنسان بها لا لأجل أن مجرد تصوّر موضوعه ومحموله يوجب ذلك الحكم، بل إنّما لمزاج أو لألف وعادة أو لإستقراء بعض الأحكام، وهو كحكمنا بأن الظلم قبيح والعدل حسن (ر، ل، ٢٧، ١١)
- إنّ القضية: إمّا أن تقتضي تصديقًا. أو تأثيرًا غير التصديق. أو لا تقتضي أحدهما. والأول: إمّا أن يقتضي تصديقًا جازمًا. أو غير جازم. والجازم: إمّا أن يكون لسبب، أو لما يشبه السبب. وما يكون لسبب، فهو المسلّمات. وما يكون لما يشبه السبب، فهو المشبهات بغيرها. وغير الجازم هو المظنونيات. وما معها هو المشهورات في بادئ الرأي، والمقبولات من وجه. وما يقتضي تأثيرًا غير التصديق، فهو المخيلات. وما لا يقتضي تصديقًا ولا تأثيرًا، فلا يستعمل لعدم الفائدة (ط، ش، ٣٩٠، ١١)
- مشهورات وهي قضايا يُحكم بها لاعتراف جميع الناس بها لمصلحة عامة أو رقة أو حمية أو إنفعالات من عادات وشرايع وأداب. والفرق بينها وبين الأوليات أن الإنسان لو غلّى
- ونفسه مع قطع النظر عما وراء عقله لم يحكم بها بخلاف الأوليات (ن، ش، ٢٣، ٢)
- المشهورات أبلغ من كثير من المجربات، والعلم بها والتصديق بها في نفوس الأمم قاطبة أقوى وأثبت من العلم بكثير من المجربات والعنواثرات التي تواترت عند بعض الأمم دون بعض (ت، ر، ١٥٩، ٧)
- المشهورات تشبه بالأوليات، ووجه الفرق ظاهر. فإنّ الأولى هو الذي يكون حمله على موضوعه في الوجودين حملًا أولًا، لا ثانيًا، أي لا يكون حمله بتوسط (ت، ر، ١٣٤، ١٥)
- المراد بـ«المشهورات» عندهم (المنطقيون) هي القضايا العملية كلها، مثل كون العدل حسنًا والظلم قبيحًا، والعلم حسنًا والجهل قبيحًا، والصدق حسنًا والكذب قبيحًا، والإحسان حسنًا، ونحو ذلك من الأمور التي تنازع الناس هل يعلم حسنها وقبحها بالعقل أم لا (ت، ر، ١٥٢، ١٤)

## مشهورة

- المشهورة كل ما كان ذايمًا عند الناس كلّهم أو أكثرهم أو عند علمائهم أو عند أكثر هؤلاء من غير أن يُخالقهم أحد، والمشهور أيضًا عند أهل صناعة أو عند خُدّاق أهل تلك الصناعة من غير أن يخالفهم أحد لا منهم ولا من سواهم (ف، ق، ٧٥، ٦)

## مصادر

- (الألفاظ) من حيث هي صفاتُ المشار إليه والمشارُ إليه موصوفٌ بها أخرى بأن تكون موجودة خارج النفس منها كليم وهذه تُسمّى عند

المعنى الذي يدلّ عليه الإسم المشتق هو معنى المصدر، ومعاني المصادر كلها في لغتهم أعراض لآتها نسب عارضة في الجواهر إلى أمور تحدث لها، فليس شيء من المصادر يقال على الجواهر، بل يوجد في الجواهر (س، ع، ١١، ٢٦)

## مصادر

- المصادر فهي التي يرى المتعلّم فيها خلاف ما يراه المتعلّم، غير أن المتعلّم يطلب بتسليمها فتستعمل (ف، ب، ٧، ٩٠)

- آيُّ ما يُعَدُّ من هذا في المصادر على المطلوب هو أخذ الشيء في بيان عكسه، مثل ما إن أراد أن يبيّن أنه ولا قطر واحد مشارك للضلع، فأجذ ولا ضلع واحد مشارك للقطر (ف، س، ١٢، ١٥٢)

- أمّا المأخوذات: فمنها مقبولات. ومنها تقريريات وأمّا المقبولات من جملة المأخوذات، فهي آراء مأخوذة عن جماعة كثيرة من أهل التحصيل. أو من نفر، أو من إمام يحسن به الظن. وأمّا التقريريات فإنها المقدمات المأخوذة بحسب تسليم المخاطب، أو التي يلزم قبولها، والإقرار بها في مبادئ العلوم، إمّا مع إستتكارٍ ما وتسمى مصادر. وإمّا مع مسامحةٍ ما وطبب نفس، وتسمى أصولاً موضوعة (س، أ، ٣، ٤٠٦)

- الحدود في إسم الوضع فتسمى أوضاعاً، لكنّ المسلمات منها تختص بإسم الأصل الموضوع. والمسلمات على الوجه الثاني تسمى مصادر (س، أ، ٥٢٧، ٢)

- التقريرات إنّها المأخوذة بحسب تسليم المخاطب، أو التي يلزم قبولها والإقرار بها

نحوّي العرب «مصادر» وهي تُصَرَّف في الأزمان الثلاثة (ف، ح، ٧٧، ٢٢)

- نظراً في «الإنسانية» و «الرجولية» و «البناية» وأشياء ذلك ممّا يجري مجرى المصادر، هل تدلّ على أشياء مفردة انتزعت عن موضوعات فأقرّدت عنها (ف، ح، ٧٨، ١٤)

- «الإنسان» موضوع انتزَع من المصادر وهو مرغّب من شيئين بهما قوامه. فيبيّن أنّ الذي به قوام «الإنسان» والذي يدلّ عليه حدّه هو جنسه وفضله، أو شيان أحدهما كالمادة والآخر كالصورة والخليفة؛ مثل «الأبيض» الذي «البياض» له مثل الصورة والفصل، والموضوع المُشار إليه أو بعض أنواعه أو أجناسه كالمادة أو الجنس (ف، ح، ٧٩، ١٠)

- أمثال هذه المصادر فيما تُعرّف ما هو المشار إليه إمّا تصحّ دلائلها في كلّ ما كان منها مرغّباً إذا أفرّد ما هو منه، مثل الصورة أو الفصل الذي لا يدلّ عليه باسم مشتق (ف، ح، ٧٩، ٢٤)

في سائر الألسنة سوى العربية مصادر ما تتصرّف من الألفاظ وتُجعل منها كليم على ضربين: ضربٌ مثل «العلم» في العربية وضربٌ مثل «الإنسانية»، وبالجملة مثل مصادر ما لا يتصرّف من الأشياء (ف، ح، ٨٠، ٧)

- المصادر تُفارق الأسماء التي لم تُشكّل بهذه الأشكال في أنّ الأسماء يتطوي فيها معنى الوجود الذي هو الرابط الذي به يَصير المحمول محمولاً على موضوع. فلذلك تقول «زيد إنسان» ولا تقول «هو إنسانية» (ف، ح، ٨١، ٧)

- المعاني التي تدل عليها الكلمة وأنها لغيرها في ظاهر لغة العرب معاني المصادر، وكذلك

- قد يظهر من أمرهم (الطائون) أنهم يصادرون في بدء الأمر على... جهات: (أولها)، وهو أوضحها، متى صادر عن ذلك الذي ينفي أن يتبين. وهذا فليس يسهل أن تُوقَع المغالطة به في نفسه، وإنما يمكن أن توقع المغالطة به في المتواطئة أسماؤها خاصة، وفي جميع الأشياء التي الإسم لها والقولُ ببدلان على شيء واحد بعينه؛ (والجهة الثانية) متى كان ينفي أن يبين الشيء جزئياً فصادر على الكلّي مثال ذلك متى أراد أن يبين أن علم المتضادات واحد، فأوجب إيجاباً كلياً أن علم المتقابلات واحد. وذلك أنه يتوهم أن الشيء الذي كان ينفي أن يبين مفرداً بنفسه قد صدر عنه على أشياء كثيرة غيره؛ (والجهة الثالثة) متى كان ينفي أن يبين الشيء في بدء الأمر كلياً فصادر على الجزئي، مثال ذلك أن يكون المقصود تبين جميع المتضادات وأخرى أن يتبين بعضها. فإنه قد يتوهم أيضاً في هذا أن الشيء الذي كان ينفي أن يبين مع أشياء أخر كثيرة قد صدر عنه مفرداً. وأيضاً فمتى كان الإنسان يصادر عن الشيء في حال قسمته إياه مثال ذلك متى كان ينفي أن يبين أن الطب هو علم المصح والمرض، فأوجب تبين كل واحد منهما على حدة. أو متى قصد إلى أشياء يلزم بعضها بعضاً فصادر عن أحدها مثال ذلك أن الضلع غير مشارك للقطر، وكان يجب أن يبين أن القطر غير مشارك للضلع (أ، ج، ٩، ٧٢٥)

الفرق بين أن يصادر على الأشياء المتضادة، وبين أن يصادر على الأشياء التي يسأل عنها في بدء الأمر أن الخطأ في هذه إنما يظهر في النتيجة، وذلك أنّنا إذا صرفنا تأملنا نحو النتيجة نقول إنه قد صدر على الشيء المسؤول عنه في

في مبادئ العلوم، إمّا مع استنكار ما، ويسمى مصادرات؛ وإمّا مع مسامحة ما وطيب نفس، ويسمى أصولاً موضوعة (مر، ت، ١٠١، ١١) - الأصول الموضوعية والمصادرات لا بد من أن تكون مسائل في علم آخر يُتَرَفَّه فيه وجود محمولاتها لموضوعاتها بالبرهان، إلى أن ينتهي إلى العلم العالي المعطى للعلوم الجزئية أصولها الموضوعية (سي، ب، ٢٣٨، ٩) - المصادرات... قد تكون كلية وجزئية (ش، ب، ٤٠٠، ١٠)

- المقدمات التي تعرف بالمصادرات... هي التي شأنها أن تبين في صناعة أخرى غير الصناعة التي توضع فيها (ش، ج، ٥٠٢، ١٣) - أما التصديقات: فهي المقدمات التي منها تؤلف قياسات العلم، وتنقسم: إلى بيّنة يجب قبولها، وتسمى القضايا المتعارفة، وهي المبادئ على الإطلاقي. وإلى غير بيّنة يجب تسليمها ليني عليها، ومن شأنها أن تبين في علم آخر، وهي مبادئ بالقياس إلى العلم المبني عليها، ومسائل بالقياس إلى العلم الآخر، وهذه وإن كان تسليمها مع مسامحة ما، وعلى سبيل حسن الظن بالعلم، سميت أصولاً موضوعة، وإن كانت مع استنكار وتشكيك سميت مصادرات (ط، ش، ٥٢٦، ١١)

## مصادرة

- المصادرة هي ما كان مقابلاً لظن المتعلم، وهذا هو الذي يأخذه الإنسان وهو مبرهن من حيث لم يبيته (أ، ب، ٣٤١، ٤) - المصادرة والأصل الموضوع إمّا أن تكون كالكل، وإمّا على طريق الجزء. فأما الحدود فولا واحد من هذين (أ، ب، ٣٤٢، ٣)



- أول الأمر، والخطأ في المتضادات إنما هو في المقدمات من قبيل أن بين هذه الأشياء تناسباً (أ، ج، ٧٢٧، ٦)
- المصادرة على الموضوع الأول قد يكون فيما يُقصد به إيقاع التصديق وقد يكون فيما يُقصد به التصور (ف، س، ١٥١، ٢٢)
- المصادرة هي المقدمة التي يصادر عليها المعلم للتعلم ويبنى عليها البرهان من غير أن تكون معروفة عنده، وربما كان عنده ضدها (ز، ب، ٢٢٢، ١٨)
- المصادرة هي التي لا يكون عند المتعلم منها شيء البتة. وهذا على ضربين: إما لا يكون عنده منها علم البتة، ويكون عنده العلم بخلافها (ز، ب، ٢٤٢، ٣)
- قومٌ يستون الأصل الموضوع «المصادرة»، وقومٌ يقتسمون الأصل الموضوع إلى مقبول بالمساهلة، وليس في نفس المتعلم رأي يخالفه، ويخصونه مرة أخرى بإسم «الأصل الموضوع»؛ وإلى متوقف فيه بحسب ضمان المعلم بيانه في وقته وفي نفس المتعلم رأي يخالفه (س، ب، ٥٩، ٦)
- إن المصادرة هو ما كان مقابلاً لظن المتعلم، وهذا هو الذي يأخذه الإنسان وهو مبرهن ويستعمله من حيث لم يبيته (س، ب، ٦١، ٦)
- المصادرة هي ما تكلف المتعلم تسليمه، وإن لم يظنه كان من المبادئ. أو من المسائل في ذلك العلم بعينه المسائل التي تبين بعد، فيستسمح بتسليمها في درجة مقدّمة (س، ب، ٦٢، ٤)
- المصادرة هو ما يقابل ظن المتعلم: إما بالسلب بأن لا يظن، أو بالتضاد بأن يظن غيره وذلك حين يأخذ هذا الذي يحتاج إلى بيان أخذًا من
- غير بيان (س، ب، ٦٣، ١٧)
- يكون القول المأخوذ قياسًا بعد وضع ما وُضِعَ فيه، ليس يلزم عنه قول آخر غيره، فإن القياس في هذه المواضع ليس قياسًا على المطلوب المحدود. وهذا إما أن يكون لا يلزم عنه شيء، فلا يكون تأليفه قياسًا، وهو قسم؛ وإما أن لا يكون القول اللازم آخر غير الموضوعات، وهذا هو المصادرة على المطلوب الأول؛ وإما أن يكون غيره ولكن ليس المطلوب، وهو وضع ما ليس بعلة علة (س، س، ٢٨، ١٠)
- المقدمة التي لا وسط لها يسمى العلم المتعارف والواجب قبوله. وما بعد ذلك مما يلحق في افتتاحات العلوم نلقيًا: فإما أن يكون حدًا ويستوى وضعًا، وإما أن يكون قضية مما يكون عند المتعلم فيه ظن بتصديقه يسمى أصلًا موضوعًا، وإما يظن المتعلم خلافه ويكون عنده ظنّ مقابل له سميت مصادرة (مر، ت، ٢٠١، ١٠)
- وضع المطلوب الأول نفسه في القياس... هو الذي يُسمى مصادرة (ش، ق، ٣٢٨، ٢)
- هذا النوع من القول الذي يُسمى مصادرة هو أن يروم إنسان أن يبين شيئًا مجهولًا بذلك الشيء نفسه (ش، ق، ٣٢٨، ١٩)
- ... متى رام إنسان أن يبين شيئًا مما يُعلم بغير نفسه فهو الذي يُسمى... مصادرة (ش، ق، ٣٢٩، ١)
- الفرق بين المصادرة والبيان الدائر أن الحدود الثلاثة يجب في البيان الدائر أن تكون منعكسة بعضها على بعض... وأما ما هنا فليس يُشترط العكس إلّا في... حدّين من حدود القياس (ش، ق، ٣٣٠، ١٦)

(ج، ٦٥٦، ٤٤)

### مصادرة بحسب الظن

- المصادرة التي بحسب الظن هي على وجوه:  
منها أن يأخذ الأعم مكان الأخص  
ليُقيس،... والثاني أن يأخذ الأخص مكان  
الأعم ليستقري، كما يوجه عكس المثال  
المورد. والثالث أن تكون الدعوى جملة،  
فيأخذ السائل بالقياس في المصادرة على جزء  
جزء منها. كمن يريد أن يبين أن الطب معرفة  
بحال الصحة وحال المرض، فيقول: لأن  
الطب معرفة بحال الصحة، والطب معرفة بحال  
المرض. والرابع أن يأخذ اللازم بدل الشيء  
(س، ج، ٣٣٣، ١٣)

### مصادرة على المطلوب

- المصادرة على المطلوب صنفان: أحدهما  
المصادرة على الموضوع الأول الذي يُرام  
بيانه. والثاني المصادرة على مقابل الموضوع  
الأول الذي يُرام بيانه (ف، س، ١٥١، ١٩)  
- المصادرة على المطلوب الأوّل هو أن يُجمل  
المطلوب نفسه مقدّمة في قياس يراد فيه إنتاجه،  
كمن يقول كل إنسان بشر وكل بشر ضحّاك،  
فكل إنسان ضحّاك، والكبرى ههنا والنتيجة  
شيء واحد، ولكن أُبديل الاسم احتياليًا لتوقم  
المخالف (مر، ت، ١٨١، ٣)  
- ممّا يُعدّ في المصادرة على المطلوب أن يكون  
شيء مركّب يقصد بيانه، فتؤخذ أجزاءه في بيانه  
مثل إنه إن أراد أن يُبين أن الطب علم الأشياء  
الصحية والمرضية، وأخذ قولنا أن الطب علم  
الأشياء الصحية على حiale، وقولنا إنه علم  
الأشياء المرضية على حiale. وهذا أيضًا ليس

- البيان المُستَمَى مصادرة... هو أن يبيّن الشيء  
المجهول الوجود بنفسه من جهة ما يعرض  
للشيء الواحد أن يُظنّ به شيّتان (ش، ق،  
١٩، ٣٣٠)

- البيان على جهة المصادرة (صنفان) إما مصادرة  
حقيقية... وإما مصادرة بحسب الظن الجميل  
المشهور (ش، ق، ٣٣١، ١٧)

- المصادرة... هي التي يتسلّمها المتعلّم من  
المعلّم لكن عنده علم بخلافها (ش، ب،  
٣٩٩، ٢٦)

- ليس يعرض من المصادرة على الحدّ في  
البرهان ما يعرض من المصادرة على الحدّ في  
استنباط الحدّ (ش، ب، ٤٦٤، ٣)

- أن تأخذ في حدّ الشيء الشيء نفسه... هو  
الذي يُعرّف بالمصادرة (ش، ج، ٦٠١، ٢١)

- المصادرة... تكون على المطلوب نفسه على  
خمسة أنواع: أولها وأوضحها متى استعمل  
بدل المحمول أو الموضوع في المطلوب إسمًا  
مرادفًا أو يضع بدل الاسم قول يقوم مقام  
الاسم... والنوع الثاني أن يضع بدل الشيء  
الجزئي الكلّي المحيط به... والنوع الثالث أن  
يضع بدل الجملة أجزاءها... والنوع الرابع أن  
يضع بدل الجملة أجزاءها... والنوع الخامس  
أن يُبين الشيء بلازمه (ش، ج، ٦٥٥، ٨)

- الفرق بين أن يصادر على مقابل المطلوب وبين  
أن يصادر على المطلوب نفسه أنه إذا صادر  
على المطلوب نفسه كان الخطأ في ذلك يظهر  
لنا عند تأمل النتيجة، وذلك أننا نجدها بعينها  
هي إحدى مقدّمتي القياس. وأما إذا صادر على  
مقابل المطلوب فالخطأ إنما يظهر لنا في إحدى  
المقدّمتين التي لزم عنها الكذب وهي التي  
أضيفت إلى تقيض المطلوب نفسه... (ش،

شيء من حد القياس، وهو أنه يلزم عن الموضوعات نفس الموضوعات (س، س)، (٤، ٣٥)

- المصادرة على المطلوب الأول هو أن يُجعل المطلوب نفسه مقدّمة في قياس يراد فيه إنتاجه، كمن يقول: كل إنسان بشر، وكل بشر ضحكاً، فكل إنسان ضحكاً؛ والكبرى هنا والنتيجة شيء واحد، ولكن أبدال الاسم احتيالياً لتوهم المخالف (مر، ت، ١٨١، ٣)
- تُمكن المصادرة على المطلوب الأول في الأشكال الثلاثة (سي، ب، ٢٠٣، ٤)

#### مصادرة على المطلوب الاول بوسائط

- قد يعرض في قياسات فوق واحدة بأن تكون نتيجة تبيّن بمقدّمة غير بيّنة بنفسها؛ وتلك المقدّمة تُبيّن بمقدّمة أخرى؛ وتلك المقدّمة إنّما تُبيّن بصحة النتيجة؛ فيكون هذا أيضاً مصادرة على المطلوب الأول بوسائط (س، ق، ٥٣٠، ١١)

#### مصادرة عن المطلوب

- جعل النتيجة إحدى مقدّمات البرهان بتغييرها، ويسمى مصادرة عن المطلوب، كهذا نقله، وكل نقله حركة، فهذا حركة (ض، س، ٣٦، ٢٦)

#### مصدر

- أهل سائر الألسنة يحملون من «العالم» مصدرًا فيقولون مثلاً «العالمية» كما يقولون «الإنسانية»، وكذلك سائر الأسماء ممّا تنصرف وممّا لا تنصرف يجعلون لها مصدرًا على هذه الجهة أعني أنهم يقولون من المثلث

مصادرة على المطلوب في الحقيقة لكن في الظن (ف، س، ١٥٣، ١)

#### مصادرة على المطلوب الاول

- الذين يثبتون ما هي النفس أو ما هو الإنسان أو ما هو شيء آخر - أي شيء كان من الأشياء الموجودة ربما يرجع بالتساوي - فقد يصادرون على المطلوب الأول (أ، ب، ٤١٦، ٩)
- بيان الدور هو جزء من المصادرة على المطلوب الأول (ف، س، ١٥٣، ٨)
- يكون القياس، مصادرة على المطلوب الأول؛ لأنّ المطلوب نفسه يُجعل مقدّمة لبيان نفسه، بأن يدلّ اسم أحدٍ حدّيه الذي يراد أن يجعل حدًا أوسط (س، ق، ٥٣٠، ٢)
- أي شيئين كانا متعاكسين كالإنسان والضحك، فيُظن أنّ شأنهما وحكمهما واحد، ويكون معناهما في الحقيقة مختلفين؛ أو أخذ كليًا وجزئيًا، ويظن أنّ الحكم فيهما واحد؛ فيُظن أنّه مصادرة على المطلوب الأول. والمصادرة على المطلوب الأول بحسب الظن على أقسام مذكورة في طويقا. وأمّا في الحقيقة فهو أن يوضع لما يراد أن يجعل من الحدّين حدًا أوسط، اسمًا آخر مرادفًا، كما يكون في تقابل القياس (س، ق، ٥٣١، ١٢)
- ما هو بالحقيقة مصادرة على المطلوب الأول، وأنّه هو الذي يكون حدّاه بعينه حدّي المطلوب. وأمّا الذي بالظن، فهو الذي يخالف حدّاه في الحقيقة حدّي المطلوب، لكنّه يؤخذ في الظن مكانه، ويقال لمستعمله إنك سواء أخذت ذاك أو أخذت هذا بدله (س، ج، ٣٣٣، ٩)
- في المصادرة على المطلوب الأول يغفل قليل

قبضها وإستحسان النفس لورودها عليها لكنّها تكون أوليّة ومشهورة باعتبار، ومُخَيِّلة باعتبار (س، أ، ٤١٣، ٧)

- المصدّقات من الأوليات ونحوها، والمشهورات قد تفعل فعل المخيلات من بسط النفس وقبضها، لكنّها تكون أوليّة ومشهورة باعتبار، ومخيلة باعتبار (ر، ل، ١، ٣٠)

#### مصروف وغير مصروف

- الفرق بين المصروف وغير المصروف... أنه إذا أضيف إلى الأسماء المصروفة... كان أو يكون أو هو الآن... لم يصدق ولم يكذب (ش، ع، ٨٣، ٢٠)

#### مصلحة شركية

- المؤدّي إلى قوام المصلحة الشركية، فلأن إستمرار الناس على جملة حافظة لحسن المشاركة، مبنية على عقائد يمتدونها فيما يبنغي أن يقرّ به، وفيما يبنغي أن يعمل، وتكون أصدادها مؤدبة إلى ما هو ضدّ لحفظ المشاركة (س، ج، ١٤، ٣)

#### مضاد

- المضادّ يفارق الوجود والعدم، بتباين الأشخاص المتضادة، واجتماع الوجود والعدم في الشخص الواحد، ثم إفراد كل واحد من المضادين صاحبه. وبعد الموجود والمعدوم من أن يضر أحدهما بالآخر، لأن الموجود لا يقدر على المعدوم فيضره، والمعدوم لا حضور له فيضّر غيره (ق، م، ٥، ٢١)

«مئلّية» ومن المدوّر «مدوّرية» ومن الأبيض «أبيضية» ومن الأسود «أسودية» (ف، ح، ١٠، ٨٠)

- المعنى الذي تدلّ الكلمة على وجوده للموضوع هو أمر قد يدلّ عليه بإسم، إما إسم مطلق وإما إسم هو مصدر. فإنّ المصدر قد يجيء على وجهين: أحدهما أن يكون موضوعًا وضعاً أولاً، كالضرب فيكون على حقيقة حال الإسم المطلق، والثاني هو أن يُصْرَفَ الإسم المطلق تصريحاً يدلّ على أنّ معنى الإسم المطلق منسوب إلى موضوع بأنه حادث منه أو فيه كالتحريك؛ وهذا بالحقيقة اللفظ الدالّ على المصدرية كالتحرّك والإبيضاض والتحريك والتبيض (س، ع، ٢٥، ٦)

- المصدر... يجيء على وجهين: أحدهما أن يكون موضوعًا وضعاً أولاً كالضرب، فيكون على صورة الأسم، والثاني أن يُصْرَفَ الإسم المطلق تصريحاً يدلّ على أنّ معنى الاسم المطلق منسوب إلى موضوع بأنه حادث منه أو فيه (مر، ت، ٤٢، ١٥)

#### مصدق

- يَصْلُحُ أَنْ يُجْعَلَ التَّصَوُّرُ بِنَوْعِ مَا مَبْدَأُ لِلتَّصَدِيقِ، لِأَنَّ كُلَّ مُصَدِّقٍ بِهِ مُتَّصِرٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مُتَّصِرٍ يُصَدِّقُ بِهِ (س، ب، ١٦، ٥)

- المتصوّر هو الحاضر مجرداً عن الحكم. والمصدقّ بها هو الحاضر مقارناً له (ط، ش، ٦، ١٧١)

#### مصدقات

- المصدّقات من الأوليات ونحوها والمشهورات قد تفعل فعل المخيلات من تحريك النفس أو

- المضاد... غير المضاف، وليس الأمر الذي هو التضاد هو الأمر الذي هو المضاف، وإن كان التضاد يلزمه المضاف من حيث هو تضاد، فهذا حل شك (س، م، ٦، ٢٥١)
- المضاد لما هو على الأكثر اقلّي (ش، ج، ٢٠، ٥٣٧)

## مضاد

- يقال في الأشياء إنها من المضاف متى كانت ماهياتها إنما تقال بالقياس إلى غيرها أو على نحو آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها، أي نحو كان. مثال ذلك أن الأكبر ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره، وذلك أنه إنما يقال أكبر من شيء؛ والضعف ماهيته بالقياس إلى غيره وذلك أنه إنما يقال ضعفاً لشيء (أ، م، ٩، ٢١)

- الأشياء... التي من المضاف هي كل ما كانت ماهياتها إنما تقال بالقياس إلى غيرها أو على نحو آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها أي نحو كان لا غير، مثال ذلك: الجبل، يقال كبيراً بالقياس إلى غيره، فإنه إنما يقال جبل كبير بالإضافة إلى شيء، والشبه إنما يقال شبيهاً بشيء؛ وسائر ما يجري هذا المجرى على هذا المثال يقال بالإضافة (أ، م، ٢، ٢٢)

- قد توجد أيضاً المضادة في المضاف، مثال ذلك: الفضيلة والخسيسة، كل واحد مضاد لصاحبه، وهو من المضاف؛ والعلم والجهل إلا أن المضادة ليست موجودة في كل المضاف، فإنه ليس للضعفين ضد، ولا للثلاثة الأضعاف، ولا لشيء مما كان مثله (أ، م، ١٠، ٢٢)

- المضادة لا تتم إلا بأن تكون موضوعات لا تضاييف في أنفسها، ويلزمها تضاييف هو التضاد؛ وتلك الموضوعات هي لأنفسها لا تجتمع البتة، لا إذا اعتُبر فيها التضاييف فقط، بل يجب أن يكون لها ذلك أمراً هو بالذات قبل التضاييف، ويلحقه التضاييف (س، م، ١١، ١٣٨)
- وجدنا أشياء أخر لم تدخل في الأسماء التي قبلها، كالأب والإبن والمالك والمملوك والصف والضعف والعلو والسفل وما أشبه ذلك، فالتسما لذلك إسماً جامعاً، فوجدناه المضاف، لأنه ليس ذلك شيء إلا وهو مضاف إلى غيره معلق به (ق، م، ٨، ١٠)

## مضاد ومضاف

- أمّا الفرق بين المضاد والمضاف، فهو أن المضاف مقول على الماهية بالقياس، والمضادات ليست كذلك (س، م، ١٨، ٢٥٢)

## مضادان

- ليس يلزم المضادين متى وجد أحدهما أن يكون الآخر موجوداً (ش، م، ١، ٦٠)

## مضادة

- قد توجد أيضاً المضادة في المضاف، مثال ذلك: الفضيلة والخسيسة، كل واحد مضاد لصاحبه، وهو من المضاف؛ والعلم والجهل إلا أن المضادة ليست موجودة في كل المضاف، فإنه ليس للضعفين ضد، ولا للثلاثة الأضعاف، ولا لشيء مما كان مثله (أ، م، ١٠، ٢٢)

- المضادة لا تتم إلا بأن تكون موضوعات لا تضاييف في أنفسها، ويلزمها تضاييف هو التضاد؛ وتلك الموضوعات هي لأنفسها لا تجتمع البتة، لا إذا اعتُبر فيها التضاييف فقط، بل يجب أن يكون لها ذلك أمراً هو بالذات قبل التضاييف، ويلحقه التضاييف (س، م، ١١، ١٣٨)

- فسمه المضاف أن منه المتفق الأسماء ومنه المختلف الأسماء. وأما المتفق، فكالأخ، والصديق، والصاحب، والعشير، والشريك، والجار، والشبه وما أشبه ذلك. فإن الرجل أخ أخيه وصديق صديقه وصاحب صاحبه وشبيه شبيهه. وأما المختلف الأسماء كالعلو والسفل، والأصل والفرع، والوالد والولد، والرّاعي والرّعية، والمالك والمملوك، والتّصف والتّضعف، والمحيط والمحاط، والعالم والعلم (ق، م، ١٦، ١٢)
- المضاف يضم... الفاعل والمفعول، فإنّ الفاعل يفعل المفعول، والمفعول يفعله الفاعل، وهذا من باب المضاف (ق، م، ١٩، ٨)
- المضاف يفارق المضادة لأنه ليس شيء من المضادة يُنسب إلى ضده (ق، م، ٢٠، ١٦)
- المضاف يُنسب بعضه إلى بعض، فيقال: مالك المملوك ومملوك المالك، وأب الإبن وإبن الأب، وعلو السفل وسفل العلو، ولا يقال حقّ الباطل ولا باطل الحقّ، ولا شرّ الخير ولا خير الشرّ (ق، م، ٢٠، ١٨)
- المضاف إذا بطل أحد الاسمين، بطل الآخر؛ وإذا ثبت أحد الاسمين، لم يكن من ثبات الآخر بطلًا. فإن لم يكن أب، لم يكن إبن؛ وإذا كان إبن، كان أب. وليس المضادة كذلك، فقد يثبت الخير بغير الشرّ والحقّ بغير الباطل (ق، م، ٢٠، ٢١)
- المضاف يفارق الوجود والعدم، بأن المضاف يقع على أشخاص متباينة، كالأب والإبن، والمالك والمملوك، والوجود والعدم. فقد يجتمعان في شخص واحد كما يجتمع حضور البصر وغيبته في العين الواحدة (ق، م، ٢٠، ٢٤)
- المضاف ما يكون اسم الأول منهما من حيث له نوع من أنواع الإضافة مَبَيّنًا لاسم الثاني، مثل الأب والأبْن والعبد والمولى (ف، م، ١٠٥، ٤)
- كل واحد منهما مضاف إلى الآخر لأجل تلك النسبة مشتقّين من اسم النسبة، مثل المالك والمملوك، فإنهما مُشتقان من اسم المَلِك الذي هو إسم لتلك النسبة (ف، م، ١٠٥، ٨)
- من المضاف ما يُوجد للمتضابفين اللذين لهما جنسه اسم لكل واحد منهما من حيث يوجد لهما جنس الإضافة الذي لهما، ولا يوجد لهما اسم من حيث لهما نوع لذلك الجنس من الإضافة (ف، ح، ٨٦، ١٩)
- يُقال في الأشياء إنّها من المضاف متى كانت ماهياتها تُقال بالقياس إلى الآخر بنحو من أنحاء النسبة أي نحو كان، أراد بقوله ماهياتها ما تدلّ عليه ألفاظها كيف كانت على العموم، كانت تدلّ عليها من حيث هي أنواع الإضافة التي لها، أو كان المدلول عليها بألفاظها ذاتها (ف، ح، ٨٧، ٢١)
- المكان لما كان محيطًا ومطيّفًا بالشيء، والشيء المنسوب إلى المكان محاط بالمكان، فالمحيط محيط بالمحاط، والمحاط محاط به المحيط فالمكان بهذا المعنى من المضاف (ف، ح، ٨٨، ٢٠)
- يوجد في إحدى النسبتين إسم كل واحد منهما الدالّ على ذاته، ولا يكون ذلك من المضاف، ويكون من المضاف إذا أُجِدَّ رسم كل واحد منهما الدالّ عليه من حيث له نوع ما من أنواع الإضافة (ف، ح، ٨٩، ١٨)
- معنى أن يفعل هو أن تتبدّل على الجسم النسب

- إنَّ المضاف مما يعرض للمقولات جميعها، فإنَّ المضاف قد يكون في الجوهر كالآلب والابن، وقد يكون في الكم كالكبير والصغير؛ وقد يكون في الكيف كالأسخن والأبرد، وكالملكة وذئ الملكة؛ وقد يكون في المضاف نفسه كالأكبر إلى ما هو أقل كبراً، وكالصديق الأصدق من صديق؛ وقد يكون في الأبن كالأعلى والأسفل؛ وقد يكون في متى كالأقدم والأحدث؛ وكذلك قد يكون في ساثرها فيعرض للمضاف ما يعرض لمقولته (س، م، ١٤٨، ١)

- إنَّ الأمور التي من المضاف هي التي الوجود لها هو أنها مضافة (س، م، ١٥٧، ٦)

- إسم المضاف... وهو أنه ما تقال ماهيته على النصفة المذكورة من غير اعتبار أن له وجوداً غير ذلك، أو ليس له وجود غير ذلك، حتى كان الشيء إذا كان من الجوهر أو من الكيفية ثم لحقته نسبة، واعتبر من جهة نسبه، فكان من حيث هو كذلك مقول الماهية بالقياس إلى غيره، فكان من المضاف وله ماهية مخصوصة ليس تقال بالقياس، وكان إذا كان الشيء كالأبوة والبنوة فكانت ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره وإن لم يكن له وجود آخر وماهية أخرى كان أيضاً من المضاف، فكان المضاف يقع على المعنيين جميعاً وقوفاً بحده، وإن لم يكن لهما جميعاً جنساً (س، م، ١٥٨، ٥)

- إنَّ الشيء المضاف لا يذ من تعريفه بالمضاف الآخر... من حيث يكون المضاف الآخر ذاتاً - ثم ليس المضاف ذاتاً تتكرر على المضاف، اللهم إلا أن نسأل على وجو يعرض ما قلناه في موضعه من أن الملجئ إليه فحش السؤال (س، م، ١٥٥، ١)

التي بها أجزاء ما يفعل فليس يلزم من ذلك أن يكون تحت المضاف، كما أن الذي يفعل في كيف ليس تحت مقولة كيف، ولا الذي ان يفعل في كم داخل تحت مقولة كم، فإنه ليس تبدل النسب على ما يفعل حين ما يفعل إلا كتبدل الكيف على ما يفعل حين ما يفعل (ف، ح، ٩٣، ٨)

- إنَّ المضاف من جهة أعم من المضاد، لا من حيث هو طبيعة، بل من حيث هو مضاد. بل إنما لا يجتمع الكبير والصغير لأنهما مما يقال بالإضافة فقط (س، م، ١٣٨، ١٨)

- الأمور التي هي من المضاف فهي الأمور التي ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها على الإطلاق أو بنحو آخر من أنحاء النسب. والتي على الإطلاق؛ فهي مثل الأمور التي أسماؤها أسماء تدل على كمال المعنى الذي لها؛ من حيث هي مضافة، مثل الأخ. وأما التي بنحو آخر من أنحاء النسبة فهي التي تعلق بها النسبة؛ فتصير لذلك مضافة؛ مثل القوة، من حيث هي لذي القوة، والعلم، من حيث هو للعالم؛ فإن كل ذلك في ذاته كيفية وإن كانت مضافة، فإلى غير ما تكلف إضافته إليه؛ كالعلم؛ فإنه بحرف ما صار مضافاً إلى العالم؛ وبغير ذلك الحرف فهو مضاف إلى المعلوم. فإن العلم يشبه أن تلزمه في نفسه الإضافة إلى المعلوم (س، م، ١٤٤، ٢)

- العلم والقدرة والقوة وما أشبه ذلك،... بل إنما ألحق بها نحو من أنحاء النسبة فصارت به مضافة؛ وذلك بسبب حرفي يدخل فيجمع؛ كما يدخل بين الإنسان والدار لفظ نسبة ما، فيصير بها إضافة بين الدار وذئ الدار (س، م، ١٤٤، ٩)

- الألفاظ تابعة للأثار الثابتة في النفس، المُطابِقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظ هي: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن يتفعل (غ، ع، ٤، ٣١٣)
- المضاف يعرض بعد الجوهر والأعراض (سي، ب، ١٩، ٥٧)
- المضاف هو الذي ماهيته معقولة بالقياس إلى غيره (سي، ب، ١٧، ٦٥)
- مضاف له ماهية ليست مضافة من حيث ذاتها، ولكن تلحقها الإضافة كالرأس، فإن له ماهية هو بها جسم مخصوص، وليس مضافاً من هذا الوجه، ثم تلحقه إضافة إلى البدن الذي هو رأسه بسبب تلك الإضافة يُقال له رأس ذلك البدن (سي، ب، ١٨، ٦٥)
- ليس له ماهية سوى أنه مضاف أي معقول الماهية بالقياس إلى غيره كالأبوة لا كالأب فليس له ماهية سوى القياس والإضافة إلى البنوة (سي، ب، ٢٣، ٦٥)
- خواص المضاف التكافؤ في لزوم الوجود وارتفاعه وانعكاس كل واحد منهما على الآخر (سي، ب، ١٠، ٦٦)
- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أما في الجوهر فكالأب والأين، وفي الكم المتصل كالعظيم والصغير، وفي الكم المنفصل كالكثير والقليل، وفي الكيف كالأحرّ والأبرد، وفي المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأين كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصاباً وانحناءً، وفي الملك كالأكسى والأعرى، وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال كالأشد تسخناً وتقطعاً (سي، ب، ٤، ٦٧)
- بعض المضاف يقبل الأقل والأكثر (ش، م، ٦، ٣٥)
- الحكم بالحقيقة على ما هو من المضاف من سائر المقولات، وما ليس من المضاف هو مما يصعب ما لم يتدبّر مراراً كثيرة (ش، م، ١٣، ٤٣)
- طبيعة المضاف تلحق جميع المقولات وتعرض لها (ش، ج، ٨، ٥٦١)
- حدّ المضاف المعطى جوهره لا سبيل إلى توقيته إلا أن تحصر فيه الأمور التي يقال ذلك الشيء بالقياس إليها (ش، ج، ١٢، ٦٠٧)
- ينبغي أن يُحصر في حدّ المضاف ما هو إليه مضاف بالذات وأولا (ش، ج، ١٠، ٦٠٨)
- ما يقال بذاته ليس من المضاف (ش، ج، ٢٠، ٦٢٨)
- المضاف يُقال بالقياس إلى شيء آخر (ش، ج، ٢١، ٦٢٨)
- إنّ المضاف من حيث أنّه مضاف يتوقف تصوّره على تصوّر المضاف إليه (ه، م، ١٨، ٤٨)
- المضاف جنس الأجناس (م، ط، ٣٢، ٧٦)

### مضاف بسيط

- أمّا المضاف البسيط الذي عرفت حاله، فربّما توهم من حاله أنّ فصله قد يكون أمراً غير مضاف (س، ج، ٤، ٢٦٣)
- من طبيعة المضاف البسيط أن يعرض لأمور أخرى، فتكون تلك الأمور هي مخصصاته، فتكون النسبة التي لها إلى تلك الأمور هي فصله، ومع ذلك لا يكون لها ماهية غير ما هي به مضاف إلا الكون الذي هو شرط في تحقيق مقولة المضاف (س، ج، ٢، ٢٦٤)



## مضاف حقيقي

هو المقولة، ولا يمكن أن يسلب عنه، فلا يمكنك أن تقول: إن الوجود الخاص الذي ليس به ما ليس بمقولة مضافاً (س، م، ١٥٩، ١٩)

## مضافات

- المضافات كلها ترجع بالتكافؤ بعضها على بعض في القول، مثال ذلك: العبد، يقال عبدٌ للمولى، والمولى يقال مولى للعبد؛ والضَّعْف للضعف، والنصف نصف للضعف؛ والأكبر أكبر من الأصغر، والأصغر أصغر من الأكبر (أ، م، ٢٣، ١)

- كل واحدٍ من المضافات ليس يقال بالقياس إلى واحد، بل بالقياس إلى كثيرين (أ، ج، ٦٦٣، ١٣)

- خواص المضافات أن المضافين يرجعُ كلُّ واحد منهما على الآخر بالتكافؤ في القول، كقولنا الإبنُ ابن للاب، والأبُ أب للإبن (ف، م، ١٠٦، ١)

- المواضعُ المأخوذة من المضافات فإن المشهورات منها كلها من جانب واحد، وذلك أن موضوع المطلوب إن كان مضافاً ومحموله أيضاً كذلك، ثم كان ما إليه يُضاف المحمول موجوداً فيما إليه يُضاف الموضوع لزم أن يكون المحمول موجوداً في الموضوع (ف، ق، ١١٦، ٤)

- المضافات أعراض في الكمية (س، م، ١٣٢، ٧)

- من الأمور المضافة ما هو مثل الأكبر والأصغر، والضعف والنصف؛ ومنها ما هو مثل القوة والقدرة، فإن القوة والقدرة قوة وقدرة لشيءٍ على شيءٍ، والحال حالٌ لذي الحال،

- إن المضاف الحقيقي لا يُحمل على شيءٍ من المقولات الأخرى حمل الجنس؛ ولكن يوجد في كل واحدٍ منها بأن يعرض له فيكون له نسبة إلى شيءٍ يصير بها مضافاً إليه، من غير أن يصير المضاف جنساً له، ونعرّفك أن الشيء لا يصير، بسبب أن له شيئاً، وآته في شيءٍ أو مع شيءٍ، مضافاً إليه، بل بأن تأخذه بعد ذلك، من حيث له ذلك؛ فيعرض له أن تكون ماهيته من جهة هذا الاعتبار مقولة بالقياس إلى غيره (س، م، ٦٧، ٧)

- إن المضاف الحقيقي لا وجود له غير ما هو به مضاف، فإنما نشير بهذا إلى وجود محصل لماهية، ليس وجوداً محصلاً لعرضيته، فذلك ممّا لا بد منه (س، ج، ٢٦٤، ١٢)

## مضاف من المقولة

- إن المضاف الذي من المقولة هو الشيء الذي ليس له وجود إلا الوجود الذي هو به مضاف،... شيء يتوّم بأنه مقول الماهية بالقياس، وأنه مختص من قبيل ذلك، ولا يتخصص بغيره وهو المقولة (س، م، ١٦٠، ٩)

## مضاف هو المقولة

- المضاف الذي يجعلونه مقولة فهو أيضاً شيء ذو إضافة، لأنه شيء مقول ماهية بالقياس إلى غيره؛ وإذا كان كذلك فقد شارك هذا المضاف الذي هو المقولة المضاف الذي ليس هو المقولة، فلا يكون بينهما فرق (س، م، ١٥٩، ١٧)

أما الشبهة فهو أمر لا ينفك عنه المضاف الذي

المضافين إذا وُجِدَ أحدهما أيهما اتفق لزم ضرورةً أن يكون الآخرُ موجودًا، فإنه إذا وُجِدَ الإبن لزم ضرورةً أن يُوجَد الأب. وليس شيء من سائر المتقابلات كذلك (ف، م، ١٢١، ١٣)

- يصيرُ المضافان متلازمين إذا أخذنا في موضوعين، فتولَّفَ منهما الشرطية المتصلة وإذا أخذنا في موضوع واحد أُلِّفَ منهما الشرطية المتفصلة (ف، م، ١٢٨، ١٧)

- أن يوجدَ المضافان معًا في موضوع واحد من جهة واحدة، وننظرُ في الدم والملكة أيضًا، ونجعلُ حالهما حال الضدين اللذين ليس بينهما متوسط (ف، ق، ١٠٩، ١٩)

- المضافان يُنسَبُ كلُّ واحد منهما إلى الآخر بمعنى واحد مشترك لهما يوجد معًا لكل واحد منهما، مثل أن يكون المضافان آ وب، فإن ذلك المعنى المشترك إذا أُخِذَ بحروف آ إلى ب نُسِبَ به حرف آ إلى ب، وإذا أُخِذَ بحروف ب إلى آ نُسِبَ به حرف ب إلى آ، وذلك المعنى المشترك هو الذي إضافة، وبه يُقالُ كلُّ واحد منهما بالقياس إلى الآخر (ف، ح، ٨٥، ٩)

- المضافان إنَّما يقال ماهيةً كلُّ واحدٍ منهما بالقياس إلى الآخر، وكان الجنس والنوع مضافين، وَجِبَ أن يؤخذ كلُّ واحدٍ منهما في بيان الآخر ضرورةً، إذ كان كلُّ واحدٍ منهما إنَّما هو هو بالقياس إلى الآخر (س، د، ٥١، ١٢)

- أعني بالمضافين الشيين اللذين يعقل كل واحد منهما مقيسًا إلى الآخر، مثل «الإبن» يعرف مقيسًا بـ«الأب» والأب يعقل مقيسًا بالإبن، وإنَّما أبوة هذا وأبئية ذلك لأجل وضعه إزاء الآخر، بل هو نحو وضعه إزاء الآخر، لكن

والحسنَ حسنٌ بمحسوس، والعلم علم عالم بمعلوم؛ وكذلك القيام قيام قائم، والجلوس جلوس جالس؛ فهذه كلها مضافات (س، م، ١٤٦، ١٩)

- في المشهور أنه يلزم المضافات كلها هو أيهما معًا في الوجود، أي أيهما وجد كان الآخر موجودًا، وأيها عدم كان الآخر معدومًا، مثل الضعف والنصف (س، م، ١٥٠، ١٧)

- في المعلومات بحسب التصديق أشياء كثيرة من جملة المضافات لا وجود لها في الأعيان إلا بإمكان، والإمكان غير الوجود (س، م، ١٥٢، ٤)

- المضافات هي الأشياء التي ماهياتها تقال بالقياس إلى غيرها (ش، م، ٤٢، ١٠)

- المضافات توجد بثلاث أحوال: أولها أن تكون ضرورية في الأشياء التي تقال بالقياس إليها... والحالة الثانية أن توجد مرة في الأشياء التي تقال بالقياس ومرة خارجًا عنها... والحالة الثالثة ألا يمكن بوجه من الوجوه أن يوجد المضاف فيما يقال بالقياس إليه كالضد فإنه يقال بالقياس إلى ضده وليس يمكن وجوده فيه (ش، ج، ٥٧١، ٧)

### مضافان

- الشيطان اللذان يُقال كل واحد منهما بالقياس إلى الآخر لأجل هذه النسبة، وهما الموضوعان لها يُسمَّيان المضافين والمُتَمَافِين (ف، م، ١٠٣، ١٦)

- المضافان مثل الأب والإبن متقابلان، لا يمكن أن يكونَ إنسانًا واحدٌ بعينه أبًا وإبنًا معًا في وقت واحد من جهة واحدة (ف، م، ١١٨، ٧)

- الفرقُ بين المُضافين وبين باقي المتقابلات أن

## مطابقة

- اللفظ يدلّ على المعنى: إما على سبيل المطابقة، بأن يكون ذلك اللفظ موضوعاً لذلك المعنى وبإزائه: مثل دلالة «المثلث» على الشكل المحيط به ثلاثة أضلع. وأما على سبيل التضمن بأن يكون المعنى جزءاً من المعنى الذي يطابقه اللفظ: مثل دلالة «المثلث» على «الشكل» فإنه يدلّ على «الشكل»، لا على أنه إسم «الشكل» بل على أنه إسم لمعنى جزؤه الشكل. وإما على سبيل الإستيعاب والإلتزام، بأن يكون اللفظ دالاً بالمطابقة على معنى، ويكون ذلك المعنى يلزمه معنى غيره كالرفيق الخارجي، لا كالجزم منه، بل هو مصاحب ملازم له، مثل دلالة لفظ «السقف» على «الحائط» و«الإنسان» على «قابل صنعة الكتابة» (س، أ، ١٨٧، ٥)

- إذا قلنا لفظ... كذا تدلّ على كذا، فإنما نعني به طريق المطابقة، أو التضمن، دون طريق الإلتزام (س، أ، ٢٢٧، ٢)

- دلالة اللفظ على المعنى على ثلاثة أصناف: فأولها يسمّى المطابقة، كدلالة الحيوان على ما تحته من أنواعه. والثاني على سبيل التضمن كدلالة البيت على الحائط وحده، ودلالة الترع على الجنس. والثالث دلالة الإلتزام كدلالة السقف على الحائط ودلالة الفصل على الجنس (مر، ت، ١٣، ٣)

- أعلم بأنّ دلالة اللفظ على المعنى من ثلاثة أوجه: (أحدها): بطريق المطابقة كدلالة لفظ البيت على معناه. (والآخر): بطريق التضمن كدلالة لفظ البيت على الحائط المخصوص، فإنّ لفظ الحائط موضوع للمسمّى به بالمطابقة فيدلّ عليه بذلك، ولفظ البيت أيضًا يدلّ عليه

الآخر إذا كان مجهولاً لم ينفع تعريف الأول به، بل إحتياج إلى ضرب من الحيلة وتذكير بالسبب الجامع بينهما فيتقدح في الوقت العلم بكل واحد منهما وبهما جميعاً من حيث هما مضافان إفتداحاً واحداً أو معاً (س، ش، ٤٢، ٢٠)

- من خواص المضافين أن كل واحد منهما يرجع بالتكافؤ (ش، م، ٣٥، ٧)

- إن المضافين إذا أخذوا بإسماهما الدالّين عليهما من حيث هما مضافان وتكافئان، فإن الصفة التي بها صار كل واحد منهما مضافاً لصاحبه تميّز من سائر الصفات الموجودة في المضافين (ش، م، ٣٥، ١٠)

- من خواص المضافين أنهما يوجدان معاً بالطبع ومتى ارتفع أحدهما أن يرتفع الآخر (ش، م، ٣٥، ١٦)

من خواصهما (المضافين) انه متى عُرف أحدهما عُرف الآخر ضرورة (ش، م، ٣٦، ٥)

- الفرق بين المضافين والمتضادين أن أحد المضافين أي اتفق منهما تقال ماهيته بالقياس إلى صاحبه: إما بذاته، وإما بأي حرف اتفق من حروف النسب (ش، م، ٦١، ٨)

- إذا كان أحد المضافين المتقابلين تحت جنس ما فإنه يلزم أن يكون المضاف الآخر تحت الجنس المقابل لذلك الجنس (ش، ج، ٥٧٠، ٢٦)

## مضللات

- المضللات قد تستعمل للمغالطة، وقد تستعمل في مخاطبة العناد (س، س، ٧١، ٤)

بالتضمن، وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة  
بالإلتزام (هـ، م، ٤، ١٦)

- دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له  
مطابقة كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق،  
وبتوسط لما دخل فيه تضمن كدلالته على  
الحيوان أو الناطق، وبتوسطه لما خرج عنه  
إلتزام كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة  
(ن، ش، ٤، ١)

- المطابقة لا تستلزم التضمن كما في البساط،  
وأما استلزامها الإلتزام فغير متيقن لأن وجود  
اللازم الذهني لكل ماهية يلزم من تصورهما  
تصوّر غير معلوم (ن، ش، ٤، ٧)

- الدال بالمطابقة إن قصد بجزء منه الدلالة على  
جزء معناه فهو المركب كرامي الحجارة وإلا  
فهو المفرد، وهو لم يصلح لأن يُخبر به وحده  
فهو الأداة (ن، ش، ٤، ١٢)

- سُميت مطابقة لمطابقة الفهم فيها للوضع (و،  
م، ٤٥، ٦)

#### مطالب

- يلزم في جميع المطالب أن يكون الطلب هو إن  
كان يوجد شيء وسقطاً (أ، ب، ٤٠٩، ١٠)

- المطالب... أربعة: إيجاب كلي وإيجاب  
جزئي وسلب كلي وسلب جزئي (ز، ق،  
٤١٨٧، ٤)

- أمّا المطالب... فإنها بالقسمة الأولى ثلاثة  
أقسام، وبالقسمة الثانية ستة. أمّا بالقسمة  
الأولى: فمطلب «ما»، ومطلب «هل»،  
ومطلب «يَمّ» (س، ب، ٢١، ١٢)

- المطالب والمعلومات بالطلب متساوية: فإن  
الشيء إنما يُطلب ليعلم. فإذا عَلِمَ بَطل  
الطلب. والمطالب - وإن كان للمكثّر أن

ولكن يفارقه في وجه الدلالة. (والثالث):  
بطريق الإلتزام كدلالة السقف على الحائط فإنه  
يبين طريق المطابقة والتضمن فلم يكن بد من  
إختراع إسم ثالث (غ، م، ٨، ٧)

- دلالة اللفظ على المعنى ينحصر في ثلاثة أوجه  
وهي المطابقة والتضمن والإلتزام (غ، ح،  
١٣، ٩)

- المطابقة وهي دلالة اللفظ على المعنى الذي  
وُضع له، مثل دلالة الإنسان على الحيوان  
الناطق، ودلالة البيت على مجموع الجدار  
والسقف (سي، ب، ٣٣، ٦)

- المستعمل في العلوم هي دلالة المطابقة  
والتضمن لا دلالة الإلتزام، فإنها غير  
منحصرة (سي، ب، ٣٣، ١٥)

- اللفظ إما أن يعتبر من حيث إنه يدل على تمام  
سماه وهو المطابقة، أو على جزء سماه من  
حيث إنه جزء وهو التضمن، أو على ما يكون  
خارجاً عن سماه لازماً له في الذهن وهو  
الإلتزام (ر، ل، ٣، ٤)

- إن المطابقة لا تستلزم التضمن بخلاف  
العكس، وكذا الإلتزام لا يستلزم التضمن  
لأنّ الملزوم ربما كان من البسائط ويستلزم  
المطابقة، وأمّا استلزامها الإلتزام فالامام قال  
به وليس بتحقيق (وعلى ما يلازمه) أي  
الموضوع له (في الذهن) أي لزوماً ذهنيًا  
(بالإلتزام)، لأنه لا يدل على كل أمر خارج،  
والأول كان كل شيء دالاً على كل شيء ولا على  
بعض شيء غير مضبوط لعدم الفهم، بل على  
أمر خارج لازم له (هـ، م، ٤، ٩)

- الدلالات الثلاث كالإنسان فإنه يدل على تمام  
الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما أي  
على الحيوان فقط، أو على الناطق فقط

- يكثرها بالأبي والكم والكيف وغير ذلك - فإنها بحسب ما يبحث عنه في هذا الموضوع أربعة: إثنان داخلان في «الهل» أحدهما: «هل» يوجد الشيء؟ أي على الإطلاق والثاني: «هل» يوجد الشيء شيئاً؟ مثل أنه: هل يوجد الجسم مرگباً من أجزاء غير متجزئة؟ وكل واحد من مطلبي «الهل» يتبعه مطلب «اللم» ويتصل بذلك مطلب «الما». وأما مطلب «الأي» فمن التوابع لمطلب «الما». ومطلب «اللم» إما أن يطلب علّة الحكم بوجود موضوع أو عدمه على الإطلاق، أو علّة الحكم بوجوده أو لا وجوده بحال. وكل ذلك إما أن يتعدى منه طلب علّة الحكم إلى طلب علّة الوجود، أو لا يتعدى. والأخرى أن يكون القياس المبين للهلّ المطلق شرطياً إستثنائياً وعلته في الشرط. وأما سائر ذلك فالأخرى أن تكون العلّة فيه حدّاً أوسط (س، ب، ١٩٣، ٦)
- إن المطالب في العلوم: قد تكون عن ضرورة الحكم. وقد تكون عن إمكان الحكم. وقد تكون عن وجود غير ضروري مطلق. كما قد يتعرّف عن حالات إتصالات الكواكب وانفصالاتها. وكل جنس تخصّه مقدمات ونتيجة (س، أ، ٥١٦، ٤)
- من أمّهات المطالب مطلب (هل الشيء موجود مطلقاً) أو (موجود بحال كذا) والمطالب به يطلب أحد طرفي النقيض (س، أ، ٥٣٩، ٤)
- من المطالب أيضاً (كيف الشيء؟) و(أين الشيء؟) و(متى الشيء؟) وهي مطالب جزئية ليست من الأمهات، بل تنزل عن أن تُعدّ فيها. ويستغنى عنها كثيراً بمطلب (هل المرگب إذا فطن لذلك الأين والكيف، والمتى (س، أ، ٥٤٤، ١)
- المطالب التي يتوجه إليها ذهن الطالب وسؤال السائل في الأشياء التي يطلب معرفتها وعلمها ويُستل عنها لأجل ذلك تسمة وهي مطلب ما هو، ومطلب هل هو، ومطلب لِم هو، ومطلب أي شيء، ومطلب من هو، ومطلب كم هو، ومطلب كيف هو، ومطلب أين هو، ومطلب متى هو، فهذه مطالب ومائل مخرصة بعبارات يُميّز بعضها عن بعض من جهة ما يُستل عنه فيها وقد تدخل بأسرها في مطلب هل (ب، م، ٢٠٨، ٢٠)
- قيل في التعليم القديم إن المطالب هي الثلاثة الأولى: أعني مطلب ما هو، مطلب هل هو، ومطلب لِم هو، وتطلب الباقية في مطلب هل هو (ب، م، ٢١٠، ٤)
- مطالب أخرى مثل مطلب كيف وكم وأين ومتى، ومطلب هل المرگب بقوى على الكل ويقوم مقامه، ويمكن أن يجعل مطلب الأيّ مشتملاً عليها أيضاً (سي، ب، ٢٣١، ١٧)
- ما كان من المطالب يبيّن في أكثر من شكل واحد... قد يمكن ان يحلّ القول الذي استعمل في بيان ذلك المطلوب إلى أكثر من شكل واحد (ش، ق، ٢٦٩، ٢١)
- جميع المطالب تبيّن بالحلّف في الشكل الثاني (ش، ق، ٣١٦، ٥)
- يجب في جميع المطالب أن ننظر في الحدّ الأوسط (ش، ب، ٤٥٧، ٤)
- مطلوب ما هو ولِم هو يظهر من أمره أن قوتها قوة مطلب واحد (ش، ب، ٤٥٧، ١١)
- إذا لم تنحصر المطالب لم تنحصر المواضع (ش، ج، ٥٠٣، ١٦)
- كل واحد من المطالب الأربعة، أعني مطلب الحدّ ومطلب الجنس ومطلب الخاصّة ومطلب

ب، (٣٩١، ٢)

المرّض... قد يبطل إبطالاً كلياً وجزئياً ما عدا المرّض فإنه إنما يبطل إبطالاً كلياً (ش، ج، ١٣، ٥٣٠)

## مطالب علمية

- أمّا المطالب التي بينها وبين أوائلها مقدّمات كثيرة جدًا فهي مطالب علمية (س، ج، ١٢، ٣١٦)

- المطالب العلمية: إما ضرورية وإما وجودية أكثرية. وهذا بحسب الأغلب؛ ولهذا ذهب من ذهب إلى أن المبرهن لا يستعمل إلا الضروريات أو الممكنات الأكثرية (ط، ش، ١٣، ٥١٧)

- المطالب العلمية تنقسم إلى أصول. وإلى فروع. والأصول هي الكلية التي لا بد منها، ولا يقوم غيرها مقامها ويستى بالأمهات. والفروع هي الجزئية التي عنها بد في بعض المواضع ويمكن أن يقوم غيرها مقامها. والأمهات قد قيل: إنّها ثلاثة، هي بالقوة ستة، وهي مطلب (هل) و(ما) و(لِمَ) لأنّ كل واحد يشتمل على مطلبين. وقد قيل: إنّها أربعة، وأضيف إليها مطلب (أي). فصار إثنان للتصوّر، وهما (ما) و(أي). وإثنان للتصديق، وهما (هل) و(لِمَ). فمطلب (هل) يشتمل على بسيط يكون الموجود فيه محمولاً، كقولنا: هل زيد موجود؟ وعلى مركب، يكون الموجود فيه رابطة، كقولنا: زيد هل هو موجود في الدار؟ (ط، ش، ٥٣٩، ١)

## مطرود مانع

- المطرد المانع والمنعكس الجامع وهو الجاري على ألسنة الفقهاء وأن يكون أظهر من المحدود لا أخفى منه ولا مساوياً له، فالخفي كقولنا ما هو البرّ فتقول الحنطة، والمساوي كقولنا

- من أمّهات المطالب مطلب هل الشيء موجود في نفسه وتارة مفهوم الاسم. قال: ومطلب ما بحسب الاسم مقدّم على مطلب هل، فإنه ما لم يعرف مدلول الاسم لا يمكن طلب وجوده، ثم إذا صح كون الشيء موجوداً صار ذلك نفسه حدّاً لذاته أو رسماً... ومنها مطلب أي شيء، ويطلب به تمييز الشيء عما يشاركه في الشيئية أو في بعض المقومات. ومنها مطلب لِمَ الشيء وهو يطلب ثلاثة أشياء: الحد الأوسط إذا كان الغرض حصول التصديق فقط، أو السبب المقنض لحصول الأكبر في الأصغر، وكان المطلوب سبب كون الشيء في نفسه ممكناً، ولا شك في أنّ هذا المطالب بعد مطلب هل بالقوة وبالفعل... ومن المطالب كم الشيء، وكيف الشيء، وأين الشيء، ومتى، لكنّه قد يستثنى عنها بمطلب هل المركب إذا فطن لذلك الكم والكيف والمتى والأين ولم يعلم ثبوته لذلك الموضوع، فإن لم يفطن لذلك لم يقم ذلك المطالب مقام هذه وكان مطلباً خارجاً (ر، ل، ١٣، ٤٦)

- إنّ المطالب في العلوم كما قد تكون ضرورية وهي كحال الزوايا للمثلث، وكقبول الإنقسام إلى غير النهاية للجم فقد تكون أيضاً غير ضرورية: إمّا ممكنة صرفة، كالبره للمسلولين، أو وجودية كالخسوف للقمر (ط، ش، ٥١٦، ٥)

## مطالب برهانية

- المطالب البرهانية يجب أن تكون ذاتية (ش،

بفصله عن شيء يشاركه في جنسه (غ، م،  
٢، ٥٨)

- مطلب أي فهو سؤال عن الفصل والخاصة (غ،  
م، ٥٨، ١٧)

- مطلب أي وهو الذي يُطلب به تميّز الشيء عمّا  
عداه (غ، ع، ٢٤٩، ١٢)

- مطلب أي وهو الذي يطلب تمييز ما عرف  
جملته عمّا اختلط به (غ، ح، ٩٣، ١٧)

مطلب اي شيء هذا

- مطلب: أي شيء هذا وأيّ الشيء ممّا يُعَدُّ في  
أصول المطلب أيضًا ويطلب به تمييز الشيء،  
عمّا عداه (س، أ، ٥٤٢، ٣)

مطلب جدلي

- المطلب الجدليّ الذي هو أحد طرفي التقيض  
فيما يسوق إليه القياس الجدليّ، وهو للمجيب  
ما ينصره ويحفظه، وللسائل مقابله (س، ج،  
٤، ٧٢)

مطلب لم

- مطلب «لِمَ» على قسمين: فإنه إمّا بحسب القول  
وهو الذي يطلب الحدّ الأوسط، وهو علة  
لإعتقاد القول والتصديق به في قياس ينتج  
مطلوبًا، وإمّا بحسب الأمر في نفسه وهو  
مطلب علة وجود الشيء في نفسه على ما هو  
عليه من وجوده مطلقًا أو وجوده بحالٍ (س،  
ب، ٢١، ١٩)

- مطلب «لِمَ»... على قسمين: أحدهما طلب  
علة اعتقاد القول والتصديق به في قياس يُنتج  
مطلوبًا. والثاني طلب علة الأمر في نفسه وعلة  
وجوده في نفسه (مر، ت، ١٩٥، ١٣)

المتحرّك ما ليس بساكن، ويجتنب فيها أيضًا  
الألفاظ الغريبة والمشاركة والمجازية وكل ما  
فيه إجمال (ص، س، ٢٧، ٣٠)

مطلب

- أمّا مطلب: «الأيّ» و«الكيف» و«الأيّن»  
و«متى» وغير ذلك فهي راجعة بوجوه ما إلى  
«الهلّ» المرغّب. فإن أراد أحدٌ أن يكثر  
المطالب بتعدد هذه فليعمل؛ إلا أن المطلب  
العلميّة الذاتية هي تلك. ومع ذلك فإن مطلب  
«أيّ» أبسط هذه البواقي وأشدّ دلالة على  
المطلوب به، فإنمّا يُطلب به تميّز الشيء بما  
يخصّه، وتلك أوسع مذهبًا وأعرض مجالًا.  
وإن أحبّ أحدٌ أن يجعل مطلب «أيّ» مشتملًا  
بوجوه على مطالب «كيف» و«كم» و«أين» وغير  
ذلك فليعمل. فحينئذ يكون مطلب «هلّ» و«لِمَ»  
يطلبان التصديق، ومطلب «ما» و«أيّ» يطلبان  
التصوّر (س، ب، ٢٢، ٢)

- مطلب المطلب أربعة: مطلب (هل): ويتوجّه  
نحو طلب وجود الشيء في نفسه، والسؤال  
ب(هل) قد يكون عن وجود الشيء، وتُسمّى  
(هل) في هذا المقام، هل البسيطة. وقد يكون  
عن صفة الشيء، وتُسمّى (هل) في هذا المقام،  
هل المركبة. مطلب (ما): ويُطلب به التصوّر،  
دون التصديق. مطلب (لِمَ): وهو طلب  
(العلة). مطلب (أر): ويُطلب تمييز الشيء  
عمّا عداه (غ، ع، ٣٧٩، ١)

مطلب اي

- مطلب «الأيّ» داخل تحت «هلّ» المرغّب (مر،  
ت، ١٩٦، ٤)

- مطلب أي هو سؤال عن فصل الشيء الذي

- مطلب «لِمَ» هو بالقوة أيضاً مطلب «ما» لأنك إذا قلت لِمَ [ج ب]؟ فكأنك قلت ما السبب في أن [ج ب] أو ما الوسط في أن [ج ب]؟ إلا أن مطلب «لِمَ» بالقياس إلى النتيجة ويكون بالفعل، ومطلب «ما» بالقياس إلى الحد الأوسط ويكون بالقوة (مر، ت، ١٩٥، ١٥)
- مطلب «لِمَ» فإنه على كل حال متأخر عن مطلبي «ما» و«هل»، ولكن مطلب «لِمَ» بحسب الاعتقاد ربّما كان مقدّمًا عند المعتقد على مطلب «لِمَ» الذي بحسب المعرفة في نفسه. فكثيرًا ما يعلم أن [ج ب]، بقياسي، ولا يُدرى العلة في نفس وجوده في ذاته. وكثيرًا ما يتفق أن يكون الحد الأوسط في القياس - وهو علة الاعتقاد - علة الأمر في نفسه (مر، ت، ١٩٦، ١٣)
- الحقيقي في السؤال عن «لِمَ» هو الجواب بالعلّة الذاتية التي هي الأوسط (مر، ت، ٢٥٠، ٨)
- مطلب لِمَ هو طلب العلة (غ، م، ٥٨، ٤)
- مطلب لِمَ على وجهين: (أحدهما): سؤال عن علة الوجود كقولك لِمَ احترق هذا الثوب فتقول لأنه وقع في النار. (والآخر): سؤال عن علة الدعوى وهو أن تقول لِمَ قلت إن الثوب قد وقع في النار، فتقول لأنّي رأيته ووجدته محترقًا (غ، م، ٥٨، ١٨)
- مطلب (لِمَ) وهو طلب العلة لجواب (هل) (غ، ع، ٢٤٩، ٣)
- (مطلب لِمَ) لا يطلب العلة في وجوده، بل العلة في وقوع التصديق بوجوده، وهو برهان (الإثبات) بلغة المنطقيين، وقياس (الدلالة) بلغة المتكلمين (غ، ع، ٢٤٩، ٧)
- مطلب لِمَ وهو سؤال عن العلة وجوابه بالبرهان (غ، ح، ٩٣، ١٦)
- مطلب لِمَ هو لترتّب علة جواب هل إمّا بحسب القول وهو الذي يطلب الحد الأوسط الموقع لاعتقاد القول والتصديق به، وإمّا بحسب الأمر في نفسه، وهو يطلب علة وجود الشيء في نفسه على ما هو عليه من وجوده مطلقًا أو وجوده بحال (سي، ب، ٢٣١، ١٤)
- مطلب (لِمَ) يطلب العلة: إمّا في التصديق فقط كما يقال (لِمَ) مبدأ لكل واحد. وإمّا في الوجود كما يقال: لِمَ يجذب المغناطيس الحديد (ط، ش، ٥٤٣، ١)
- مطلب لم الشيء
- مطلب (لِمَ الشيء) وكأنّه يسأل عمّا هو الحد الأوسط، إذا كان الغرض حصول التصديق بجواب (هل) فقط، أو يسأل عن ماهية السبب، إذا كان الغرض ليس هو التصديق بذلك فقط وكيف كان، بل يطلب سببه في نفس الأمر. ولا شك في أنّ هذا المطلب بعد (هل) في المرتبة، بالقوة، أو بالفعل (مر، أ، ٥٤٣، ١)
- مطلب ما
- مطلب «ما» على قسمين: أحدهما الذي يطلب به معنى الاسم كقولنا: ما الخلاء؟ وما العنقاء؟ والثاني الذي يطلب به حقيقة الذات كقولنا: ما الحركة؟ وما المكان؟ (مر، ب، ٢١، ١٤)
- مطلب «ما» الذي بحسب الاسم متقدّم على كل مطلب. وأمّا مطلب «ما» الذي بحسب تحقق الأمر في نفسه فتأخر عن مطلب «الهل» البسيط، فإن الذي يطلب: ما ذات الحركة؟ وما ذات الزمان؟ فإنّما يطلب به مائة أمر موجود عنده. وأمّا إن طلب أحد هل حركة أو



- هل زمان أو هل خلاه أو هل إله موجود؟ -  
 فيجب أن يكون فهم أولاً ما تدلّ عليه هذه  
 الأسماء، فإنه يمكن أن يعلم ما يدلّ عليه  
 الاسم، ولا يعلم هل ذلك المدلول عليه موجود  
 أو غير موجود - ولا يتعكس (س، ب،  
 ٩، ٢٢)
- أما مطلب «ما» فإنه يتبع المطلب البسيط من  
 مطلبي «الهل» تبعاً ظاهراً. فإنه إذا علم أنّ  
 الشيء موجود، طلب ما ذلك الشيء الموجود.  
 فقد علم أن مطلب «ما» الذي بحسب الذات  
 فهو بعد طلب «الهل» وتابع له؛ لكنه قد يسبق،  
 من حيث هو مطلب «ما»، بمعنى الاسم. فإذا  
 أعطى، ثم أعطى مطلب «هل» إتضح في الحال  
 مقتضى طلب «ما» بحسب الذات (س، ب،  
 ١٧، ١٩٣)
- مطلب «ما» ينقسم إلى قسمين: أحدهما طلب  
 معنى الاسم كقولك ما الخلاه؟ وما العنقاء؟  
 والثاني طلب حقيقة الذات كقولنا «ما الحركة؟»  
 و«ما المكان؟» (مر، ت، ٨، ١٩٥)
- مطلب «لِمَ» هو بالقوّة أيضاً مطلب «ما» لأنك  
 إذا قلت لِمَ [ج ب]؟ فكأنك قلت ما السبب في  
 أنّ [ج ب] أو ما الوسط في أنّ [ج ب]؟ إلا أنّ  
 مطلب «لِمَ» بالقياس إلى النتيجة ويكون  
 بالفعل، ومطلب «ما» بالقياس إلى الحدّ  
 الأوسط ويكون بالقوّة (مر، ت، ٢، ١٩٦)
- مطلب «ما» الذاتي بحسب الاسم مقدّم على  
 جميع المطالب، ومطلب «ما» الذي بحسب  
 حقيقة الذات فهو متأخر عن مطلب هل  
 البسيط؛ فإنّ شرح الاسم يجوز أن يكون  
 للمعدوم، وأما مطلب ما حقيقة الذات، فلا  
 يصحّ إلا بعد إثبات الذات وهو بالحقيقة الحدّ،  
 وما لم يثبت الأمر كان ذلك شرحاً لإسم، فإذا
- ثبت وجوده كان حدّاً لحقيقة الذات (مر، ت،  
 ٤، ١٩٦)
- مطلب «ما» بحسب الإسم معرفة، وبحسب  
 حقيقة الذات عِلْم، كما أنّ الحسّ معرفة  
 والعقل عِلْم (مر، ت، ١١، ١٩٦)
- مطلب «ما» هو سؤال عن ماهية الشيء (غ، م،  
 ١، ٥٨)
- مطلب «ما» وهو على وجهين: (أحدهما): ما  
 يُراد أن يعرف به مُراد المتكلم بلفظ ما لم يفسره  
 كما إذا قال عُقار فيقال ما الذي يراد به فيقول  
 الخمر. (والثاني): أن يطلب حقيقة الشيء في  
 نفسه كما يقال ما العقار فيقول هو الشراب  
 المسكر المعتصر من العنب (غ، م، ٩، ٥٨)
- مطلب (ما) ويُعرف به التصوّر، دون التصديق،  
 وذلك إمّا بحسب الإسم، وإمّا أن يكون  
 الطلب بحسب حقيقة الذات (غ، ع،  
 ١٢، ٢٤٨)
- مطلب «ما» ويُطلق على ثلاثة أوجه: الأول أن  
 يُطلب به شرح اللفظ كما يقول من لا يدري  
 العُقار ما العُقار، فيقال له الخمر إذا كان يعرف  
 الخمر. الثاني أن يُطلب لفظاً مميّزاً بتمييز به  
 المستنول عنه عن غيره بكلام جامع مانع كيف  
 ما كان الكلام، سواء كان عبارة عن لوازمه أو  
 ذاتياته كقول القائل ما الخمر أي ما حد الخمر  
 فيقال هو المانع الذي يقذف بالزبد ثم يستحيل  
 إلى الحموضة ويحفظ في الدن، والمقصود أن  
 لا يتعرض لذاتيته ولكن تُجمع من عوارضه  
 ولوازمه ما يساوي بحمله الخمر بحيث لا  
 يخرج عنه خمر ولا يدخل فيه ما ليس بخمر.  
 الثالث أن يقال ما الخمر فيقال هو شراب  
 مسكر معتصر من العنب، فيكون ذلك كاشفاً  
 عن كنه حقيقته الذاتية وينبّه أيضاً أنه تمييز

محمولاً، مثل قولك: هل الإنسان موجودٌ حيواناً أو ليس بموجود حيواناً (س، ب، ١٦، ٢١)

- مطلب «هل» على قسمين: أحدهما كقولك «هل الشيء موجود أو ليس بموجود؟» وهذا هو الهل البسيط. والثاني أن يقال هل الشيء موجود كذا أو ليس بموجود كذا كقولك «هل الإنسان موجود حيواناً؟» وهو الهل المركب (مر، ت، ١٠، ١٩٥)

- لا تطلب العلةَ بِلِمٍّ إلا بعد مطلب «هل» (مر، ت، ٧، ٢٥٠)

- مطلب «هل» هو سؤال عن وجود الشيء (غ، م، ١٥، ٥٧)

- مطلب «هل» هو على وجهين: (أحدهما): عن أصل الوجود كقولك هل الله موجود وهل الخلاء موجود. (والثاني): عن حال الشيء كقولك هل الله مريد وهل العالم حادث (غ، م، ٥، ٥٨)

- مطلب (هل) وهذا السؤال، أعني صيغة (هل) يتوجه نحو طلب وجود الشيء في نفسه (غ، ع، ٣، ٢٤٨)

- السائل عن الشيء بقوله: ما هو؟ لا يسأل إلا بعد الفراغ من مطلب (هل) كما أن السائل ب(لِمٍّ) لا يسأل إلا بعد الفراغ عن مطلب (هل) (غ، ع، ١٩، ٢٧٠)

- مطلب هل إذ يطلب بهذه الصيغة أمران: إمّا أصل الوجود كقول القائل هل الله موجود، أو يطلب الموجود بحال وصفة كقوله هل الله خالق البشر وهل الله حي (غ، ح، ٨، ٩٢)

- الصيغ الطالبة للتصديق فمنها مطلب هل ويُطلب به التصديق بأحد طرفي النقيض، أي الإيجاب أو السلب، وهو على قسمين أحدهما

جامع مانع ولكن ليس المقصود التمييز بل تصوّر كنه الشيء وحقيقته ثم التمييز يتبعه لا محالة (غ، ح، ٩٢، ١١)

- من الصيغ الطالبة للتصوّر صيغة ما وتُسَمَّى مطلب «ما»، وهو على قسمين: أحدهما يُطلب به معنى الاسم، كقولنا ما الخلاء وما المتقاء، والثاني يُطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الرُّوح وما العقل وما المَلَك (سي، ب، ٤، ٢٣١)

- مطلب «ما» الذي بحسب الاسم مقدّم على كل مطلب فإن من لم يفهم ما يدل عليه الاسم يستحيل منه طلب وجوده أو عدمه أو طلب معرفة حقيقته في ذاته (سي، ب، ٢، ٢٣٢)

- مطلب «هل» المطلق فمقدّم على مطلب «ما» الطالبة حقيقة الذات، فإن ما لا وجود له لا حقيقة له في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود فما لم يعرف الوجود لم تطلب الحقيقة (سي، ب، ٤، ٢٣٢)

### مطلب ما هو

- مطلب (ما هو الشيء؟) وقد يطلب به ماهية ذات الشيء، وقد يطلب به ماهية مفهوم الاسم المستعمل (س، أ، ١، ٥٤٠)

### مطلب ما واي

- مطلب ما وأي للتصوّر (غ، م، ٣، ٥٩)

### مطلب هل

- مطلب «هل» على قسمين: أحدهما بسيط، وهو مطلب: هل الشيء موجود على الإطلاق، أو ليس بموجود على الإطلاق؟ والآخر مركب: وهو مطلب: هل الشيء موجودٌ كذا، أو ليس كذا فيكون الموجود رابطة لا

أبيض، معناه أن كل أبيض موجود بالفعل في زمان ما (س، ق، ١٦، ٢٨)

- المطلق إما يجب وجوده وقتاً ما بعينه أو بغير عينه لا دائماً (س، ق، ١٠، ٣٥)

- إن كان المطلق مأخوذاً بحسب المعنى الخاص، فنقيضه سلب ذلك الإطلاق، وهو سلب الإطلاق الخاص لا السلب المطلق (س، ق، ١٢، ٤٧)

- المطلق... ما لا يكون الحمل موجوداً فيه دائماً، أو ما لا يجب الحمل في كل واحد، وإن اتفق في البعض؛ بل ما يكون الحمل وقتاً ما، إذ لا يجب أن يكون ما دام ذات الموصوف بالموضوع موجوداً (مر، ت، ١١، ٦٠)

- المطلق هو الذي يُحكّم فيه بسلب المحمول أو إيجابه وقتاً ما في مذهب، وفي مذهب أن لا يُشترط فيه دوام ولا دوام، وهذا في جانب المحمول (مر، ت، ٤، ٦٢)

- مراعاة الوقت والزمان في المطلق يخرج به إلى الضروري (مر، ت، ١، ٨١)

- إن كان المطلق مأخوذاً بالمعنى الخاص، فنقيضه سلب ذلك الإطلاق، لا السلب المطلق (مر، ت، ١١، ٨١)

- المطلق: ما لم يتعرّض فيه إلى شيء من ذلك؛ فإن هذه الأمور زائدة على ما يقتضيه مجرد الحمل (غ، ع، ١٦، ١١٩)

- اللفظ بالإضافة إلى خصوص المعنى وشموله ينقسم إلى لفظ يدل على عين واحدة نسبه مُعيّناً وإلى ما يدل على أشياء كثيرة تتفق في معنى واحد نسبه مطلقاً (غ، ح، ١، ١١)

- المطلق فهو الذي لا يمنع نفس مفهوم اللفظ من وقوع الاشتراك في معناه كقولك السواد والحركة والإنسان، وبالجمله الاسم المفرد

بسيط وهو الذي يطلب هل الشيء موجود مطلقاً أو ليس بموجود مطلقاً، كقولنا هل الخلاء موجود؟ هل الجن موجود؟ والآخر مركّب وهو الذي يطلب هل الشيء موجود على حال كذا ووصف كذا أو ليس كذلك (سي، ب، ٩، ٢٣١)

- مطلب «هل» المطلق ممتدّم على مطلب «إما» الطالبة حقيقة الذات، فإن ما لا وجود له لا حقيقة له في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود فما لم يعرف الوجود لم تطلب الحقيقة (سي، ب، ٤، ٢٣٢)

### مطلب هل ولم

- مطلب هل ولم للتصديق (غ، م، ٤، ٥٩)

### مطلبها كم ومن

- لم يذكر الشيخ (ابن سينا) مطلبي (كم) و(من) وهما أيضاً من الجزئيات المشهورة، فهي جزئية؛ لأنها تطلب علوماً جزئية بالقياس إلى المطالب المذكورة (ط، ش، ١، ٥٤٤)

### مطلق

- الجهات الأول ثلاث: الضروري والممكن والمطلق، فإن هذه الثلاث هي التي تدل على فصول الأول (ف، ع، ١٣، ١٥٧)

- المطلق هو ما كان من طبيعة الممكن، وحصل الآن موجوداً بعد أن كان ممكناً أن يوجد، وألا يوجد، وممكن أيضاً ألا يوجد في المستقبل (ف، ع، ١٦، ١٥٧)

- المطلق ما لا شرط فيه بوجه (س، ع، ٨، ٦٨)

- قوم يجعلون المطلق ما كان موضوعاته حاصلة بالفعل في زمان ما حتى يكون قولنا: كل

## مطلق خاص

- المطلق الخاص يشمل اللادائم بحسب الوصف (ط، ش، ٥، ٣٥٩)

## مطلق سلب

- إنَّ غير الموجود كالجنس لأمرين فقط، فإنَّ غير الموجود إمَّا أن يكون دائماً فيكون: المحال والضروريّ العدم، وإمَّا أن يكون غير دائم فيكون: المطلق السلب. ولا يدخل فيه غيرهما مما ليس نوعاً لهما (س، ق، ٩، ١٦٦)

## مطلق الضرورة

- الإمكان الذهنيّ أنّ فيه أيضاً مطلق الضرورة وهو الذي فيه معلوم الوجود للموضوع باعتبارهما فقط، وفيه شروط وهو الذي إمَّا يصير معلوماً بسبب ومعنى زائد عليهما، والضرورة فيه مشروطة موفية بحصول ذلك السبب والمعنى الزائد (ب، م، ٨١، ٢٣)

## مطلق عام

- ليس في الخارج إلاّ «جزئيّ متين»، ليس في الخارج ما هو «مطلق عام» مع كونه «مطلقاً عاماً» (ت، ر، ١، ٩٩، ٢٦)

- ما يتصوّر الذهن «مطلقاً عاماً» يوجد في الخارج، لكن لا يوجد إلاّ «مقيداً خاصاً» (ت، ر، ١، ٩٩، ٢٩)

## مطلق عام عرفي

- إنَّ «العرفي» يمكن أن يؤخذ متناولاً للضروريّ ويكون عامّاً. ويمكن أن يكون غير متناول لها، ويكون خاصّاً. فالمطلق العام العرفي يوافق الرأي الأول والخاص، وهو العرفيّ الوجوديّ (ط، ش، ٣٦٠، ٢٣)

في لغة العرب إذا أُذخِلَ عليه الألف واللام كان لاستفراق الجنس وقد يُسَمَّى لفظاً عامّاً (غ، ح، ١١، ٦)

- المطلق فهو الذي لا يمنع نفس مفهومه من وقوع الاشتراك في معناه (غ، ص، ٣١، ١)

- المطلق لا يتناول إلاّ الموجود، والممكن الخاص أعمّ من المطلق الوجودي، إذ يتناول الموجود الغير الضروريّ وغير الموجود مما هو جائز الوجود، والوجوديّ لا يتناول إلاّ الموجود الغير الضروريّ (سي، ب، ١٢٠، ١٩)

- المطلق ممكن الوجود (ش، ق، ٢٠٧، ٢)

- المطلق من طبيعة الممكن (ش، ق، ٢١١، ٨)  
- من الناس من فسّر المطلق والممكن والضروريّ بتفسير آخر فقال: المطلق هو الذي دخل في الوجود إمَّا في الماضي أو الحاضر، والممكن هو الذي يكون بحسب الإستقبال، والضروريّ هو الذي يكون بحسب الأزمنة الثلاثة، ونحن لا نبالي أن نراعي هذه الإعتبارات وإن كان الأول هو المناسب (ر، ل، ١٨، ١)

- ما هو «مطلق» في الذهن إذا وجد في الخارج كان «معيناً»، فهذا حقّ (ت، ر، ١، ٩٨، ٥)

- «المطلق» لا يكون مطلقاً إلاّ في الأذهان، لا في الأعيان (ت، ر، ١، ١٦٠، ١٩)

## مطلق الإمتناع

الإمكان الذهنيّ وفيه أيضاً مطلق الإمتناع وهو الذي المحمول فيه معلوم السلب عن الموضوع (ب، م، ٨٤، ٤)

## مطلق عامي

- يُجمع في المطلقات التي هي مزمنة أن تصدق إذا قُدَّت وأن لا يلحقها تكرير شريطان وهما: أن يكون بعضها يحمل على بعض لا بالقرص، وأن لا ينحصر أحدهما في الآخر، وذلك مثل قولنا زيد حي وزيد مشاء ذو رجلين، فإذا زيد حي مشاء ذو رجلين: (ف، س، ١٤٦، ١٠)

- المُطلقات المجردة الشاملة لأمر مختلف هي التي يُعبر عنها المتكلمون بالأحوال والوجوه والأحكام، ويُعبر عنها المنطقيون بالقضايا الكلية المجردة ويزعمون أنها موجودة في الأذهان لا في الأعيان (غ، ص، ٣٥، ٨)

## مطلقات متخالفة

- زعم جمهور المنطقيين أن المطلقات تتناقض، إذا تخالفت في الكيف والكم معًا وغفلوا عن شرط يختص بذوات الجهة لا بتصير «بدونه» متناقضة. والحق أن المطلقات المتخالفة في الكيف والكم، عامة كانت أو خاصة، قد تجتمع على الصدق. بل المتضادة التي هي أشدّ القضايا إمتناعًا عن الجمع على الصدق، قد تجتمع أيضًا عليه إذا كانت مطلقة، وذلك إذا كانت المادة وجودية، لا دائمة، فإن الحكم عليها بإيجاب مطلق وسلب مطلق يصدق معًا في قولنا: كل إنسان نائم. وبعضهم أو كلهم ليس بنائم (ط، ش، ٣٥٣، ٣)

## مطلقات مجردة

- المطلقات المجردة الشاملة لأمر متخيّلة هي التي يُعبر عنها المتكلمون بالوجوه أو الأحوال أو الأحكام، ويُعبر عنها المنطقيون بالقضايا الكلية المجردة ويزعمون أنها موجودة في الأذهان لا في الأعيان (غ، ح، ٢٢، ٣)

- إذا كانت الكبرى مطلقة عامة فالنتيجة ممكنة عامة لأن المطلق العامي يشتمل على الضروري وغير الضروري فتكون النتيجة تارة ضرورية كما يتناه وتارة ممكنة خاصة، والعام لهما جميعًا هو الممكن العام (سي، ب، ١٥٧، ٤)

## مطلق كلي

- إما أن يكون المطلق الكلي ما يُحكّم فيه على كل واحد بحكم من غير بيان وقت، مع جواز أن يكون دائم الوجود ضروريًا في كل واحد واحد من الكل ومع جواز كونه في وقت في كل واحد واحد من الكل، وإما أن يكون المطلق الكلي هو الذي حكم على كل واحد في وقت ما، لا ما دام ذات الموضوع موجودة؛ وليس هذا الوقت وقتًا تشترك فيه الجملة معًا، فقد معنا هذا (مر، ت، ٧٠، ١٣)

## مطلق من جهة سور

- أنا المطلق... من جهة السور يكون قولنا: كل إنسان حي مطلقًا (س، ق، ١٥٢، ٥)

## مطلقات

- المطلقات التي لا ينحصر أحدهما في الآخر ولا يكون أحدهما الآخر، وكون أحدهما هو الآخر هو أن يكون المعنى المفهوم من لفظ أحد المطلقين هو بعينه المعنى المفهوم من لفظ المطلق الآخر، وذلك في مثل قولنا زيد إنسان وزيد إنسان صالح، فإن المفهوم من الإنسان في القولين جميعًا شيء واحد (ف، س، ١٤٥، ٢٠)

## مطلقة

في عدم التحصيل في أنفسها، مثل حالها عندنا. فإن كثيراً من المجهولات التي صدقها على غير التحصيل عندنا بتغير حالها عندنا، فيصير صدقها محصلاً بعد أن كان عندنا غير مُحصل الصدق، وذلك إذا عَلِمْنَاها بعد الجهل (ف، ع، ١٦٠، ٩)

- قد تُحَصَّر المطلقة بإسم الوجودية (مر، ت، ١٧، ٦٠)

- المطلقة - بالمعنى العام - الموجبة الكلية (مر، ت، ٤، ٨١)

- المطلقة ففي المشهور أن لها نقيضاً من جنسها والحق بأباه (سي، ب، ١٢٣، ١٤)

- المطلقة هي من طبيعة الممكن (ش، ق، ٩، ١٤٧)

- إن... أشياء كثيرة موجودة بالفعل من غير أن يكون وجودها باضطرار... هي المطلقة (ش، ق، ٥، ١٧٥)

.. الأصناف المُتَبِّجَة من المطلقة وغير المُتَبِّجَة على عدد المُتَبِّجَة وغير المُتَبِّجَة من الضرورية (ش، ق، ١٦، ١٧٥)

- المطلقة تقال على ما كان موجوداً بالفعل من غير أن يُشْتَرَط في ذلك وجود ضرورة أعني في جميع الزمان (ش، ق، ١٦، ١٧٥)

المطلقة هي التي توجب أن يوجد المحمول فيها في كل الموضوع موضوعاً موصوفاً بصفة من الصفات التي يمكن أن تفارقه (ش، ق، ١٧، ١٧٥)

- المطلقة والممكنة ليست بضرورية (ش، ق، ٢٣، ١٩٣)

- المطلقة الحقيقية... هي التي يصح فيها الحمل الكلي المطلق، أعني التي يُشَاهَد بالحس وجود المحمول فيها لجميع الموضوع

- الفضايا ذوات الجهات الأول ثلاث: ضرورية وممكنة ومطلقة (ف، ع، ١٥٨، ١)

- (القضية) المطلقة قد جَرَت العادةُ فيها أن تُجْعَلَ علامتها حذفُ الجهات كلها والآن يصرح فيها لا بالامكان ولا باضطرار، وجعلوا حذف الجهات كلها كالجهة لها، وهذا هو الذي يذهبُ إليه الاسكندر ويُصَحِّحُ أنه رأي أرسطوطاليس في المطلقة (ف، ع، ١٥٨، ١٢)

- القضية قد تكون مطلقة في مادتها وجهتها، كقولنا كل انسان عادل، وقد تكون مادتها مطلقة وجهتها ممكنة أو اضطرارية، كقولنا فيمن هو أبيض الآن أنه ممكن أن يكون أبيض أو باضطرار هو أبيض، وقد تكون مادتها اضطرارية ولا يُصْرَحُ بها لا باضطرار ولا بإمكان، فتكون مطلقة في جهتها اضطرارية في مادتها، كقولنا كل ثلاثة فهو عدد فرد (ف، ع، ٢١، ١٥٨)

.. الوجودية والمطلقة كاسمين مترادفين والموجبات والسوالب في الاضطرارية والممكنة والبسيطة فيهما، والمعدولة في الشخصية والمهملة وفي ذوات الأسوار، على مثال ما تقدم (ف، ع، ٧، ١٥٩)

- كل متناقضين فإنهما كما قيل يقتسمان الصدق والكذب، غير أن المتناقضين في التي مادتها اضطرارية وفي المطلقة التي كانت فيما سَلَفَ والتي هي الآن موجودة تفنسمان الصدق والكذب على التحصيل في أنفسهما (ف، ع، ١٧، ١٥٩)

- المتناقضات في الاضطرارية والمطلقة التي حصل وجودها بالفعل فيما سَلَفَ، والتي هي موجودة الآن، فإن التي يُجْهَلُ منها ليس حالها

## مطلقة عامة

- قضية مطلقة عامة كقولك كلُّ جسم متحيّز وكل سواد لون وكل حركة عَرَض (غ، ح، ٢٤، ١٠)
- المطلقة العامة وهي التي يُحكّم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل (ن، ش، ١٤، ٢)
- الوفتيان والوجوديان والمطلقة العامة فتنعكس مطلقة عامة (ن، ش، ٢١، ٢)
- المطلقة العامة وهي ما يثبت محمولها بالفعل لموضوعها أو ينتفي عنه من غير تعرّض فيها لأكثر من ذلك كقولنا كل إنسان ميت بالإطلاق العام. فإن قيّد فيها الثبوت الفعلي بنفي الدوام سُميت وجودية اللادائمة كقولنا في هذا المثال كل إنسان ميت لا دائماً، وإن قيّدت بنفي الضرورة سُميت وجودية اللاضرورية كقولنا كل إنسان ميت لا بالضرورة (و، م، ١٤١، ٣)

## مطلقة عامية

- إذا كانت الكبرى مطلقة عامية فالنتيجة ممكنة عامية لأن المطلق العامي يشتمل على الضروريّ وغير الضروريّ فتكون النتيجة تارة ضرورية كما بيّناه وتارة ممكنة خاصة، والعام لهما جميعاً هو الممكن العام (سي، ب، ١٥٧، ٤)

## مطلقة عرفية

- يريد (ابن سينا) بالمطلقة الخاصّة، المطلقة العرفية، فإنّه قد عبر عن العرفية أيضاً بهذه العبارة، في (النهج الخامس) حين قال: (فإن أردنا أن نجعل للمطلقة تقيضاً من جنسها، كانت الحيلة فيه، أن نجعل المطلقة أخص مما يوجبه نفس الإيجاب والسلب المطلقين) (ط، ش، ٤٤٩، ١٦)

في جميع الزمان أو في أكثره (ش، ق، ١٩٩، ١٥)

- إن هذه (المطلقة) يخطر بالبال إمكان عدمها في الأقل من الزمان المستقبل (ش، ق، ١٩٩، ١٨)

- المطلقة التي توجد في الأقل من الزمان... يبيّن أنه لا يُعمَل منها قياس (ش، ق، ١٩٩، ٢١)

- المطلقة... ليس لها وجود خارج الذهن (ش، ق، ٢٠٠، ١٧)

- المطلقة... هي التي لا تخصّ بزمان دون زمان (ش، ق، ٢٠١، ١٤)

- المطلقة التي أريد بها مجرد كون نسبتها فعلية من غير تعرّض لضرورة ولا لدوام ولا لسلبهما كقولنا كل إنسان فهو ميت بالإطلاق العام (و، م، ١٥٠، ٣)

## مطلقة اتفافية

- إنّ الموجبة الكلية المطلقة العامة تناقضها السالبة الجزئية الدائمة، وهي ضرب من المطلقة الإنفافية (س، ش، ٧٨، ٢٠)

## مطلقة خاصة

- قضية مطلقة خاصة كقولك بعضُ الناس كاتبٌ وبعضُ الأجسام ساكن (غ، ح، ٢٤، ٩)

- يريد (ابن سينا) بالمطلقة الخاصّة، المطلقة العرفية، فإنّه قد عبر عن العرفية أيضاً بهذه العبارة، في (النهج الخامس) حين قال: (فإن أردنا أن نجعل للمطلقة تقيضاً من جنسها، كانت الحيلة فيه، أن نجعل المطلقة أخص مما يوجبه نفس الإيجاب والسلب المطلقين) (ط، ش، ٤٤٩، ١٦)

## مطلقتان

تعمده القوة الفكرية بالطبع ولا تؤلفه أصلاً

(ش، ق، ١٧١، ١٥)

- كل مطلوب واحد فالموضوع فيه موضوع  
بالطبع (ش، ق، ١٧٢، ١١)

- ليس يبيِّن كل مطلوب في كل شكل (ش، ق،  
٢٤، ٢٦٦)

- كل مطلوب يبيِّن بقياس مستقيم... قد يمكن  
أن يبيِّن بتلك المقدمات بأعيانها بقياس الخُلف  
(ش، ق، ٣١٩، ١٢)

- المطلوب والمقدِّمة والنتيجة هي أشياء واحدة  
بالموضوع وإنما تختلف بالجهة (ش، ب،  
٢، ٤٠٣)

- يمكن أن يُبرهن المطلوب الواحد بعينه في  
الصناعة الواحدة بعينها ببراهين كثيرة (ش،  
ب، ٢، ٤٤٣)

- كل مطلوب ينقسم إلى محمول وموضوع (ش،  
ج، ٢٥، ٥٢٨)

- المطلوب يكون حاضرًا من جهة، غير حاضر  
من جهة أخرى. فالجهتان متغايرتان: فمن  
الجهة التي لم يحضر، يُطلب. ومن الجهة التي  
حضر، يتحرَّك عنه أولاً، ويُعرف أنه المطلوب  
آخرًا. والسبب في ذلك إختلاف مراتب  
الإدراك: بالضعف. والقوَّة. والنقصان.  
والكمال (ط، ش، ١٧٤، ٢١)

- القضية التي هي جزأ القياس تُسمَّى مقدِّمة، وما  
ينحلل إليه المقدِّمة كالموضوع والمحمول دون  
الرابطة حدًّا للقياس، وهيئة نسبة الأوسط إلى  
الطرفين تُسمَّى شكلاً، وإقتران الصغرى  
بالكبرى قرينةً وضربًا، والقول اللازم مطلوبًا  
إن سبق منه تشتمل إلى القياس ونتيجة إن سبق  
من القياس إليه. والمتج لهذا القول قياسًا (م،  
ط، ٢٥٤، ٣٢)

- إن المطلقتين نتجان في هذا الشكل (الثاني)  
وكذا الممكنتان. والحق أنه إنما يتج من  
المطلقتين إذا كانت السالبة منعكسة على  
نفسها، وهي المشروطة بشرط دوام الموضوع  
موضوعًا بما وصف به. وأما من الممكنتين فلا  
يتج أصلاً (سي، ب، ١٤٧، ٦)

## مطلوب

- المواضيع المأخوذة من المضافات فإن  
المشهورات منها كلها من جانب واحد،  
وذلك أن موضوع المطلوب إن كان مضافًا  
ومحموله أيضًا كذلك، ثم كان ما إليه يُضاف  
المحمول موجودًا فيما إليه يُضاف الموضوع  
لزم أن يكون المحمول موجودًا في الموضوع  
(ف، ق، ١١٦، ٥)

- الذي يلزم، فإنه ما دام يساق إليه بالقياس يُسمَّى  
مطلوبًا. فإذا لزم سمي نتيجة (س، ق،  
٥، ١٠٨)

- المطلوب هو ما يطلب ليظفر به، فتحصل منه  
نفسه فائدة؛ وإنما تحصل منه الفائدة من حيث  
هو حق. وأما إذا طُلب بالإثبات أو الإبطال لا  
من حيث الحق، فهي وضع ما، ودعوى يراد  
إثباته (س، ج، ٥٣، ١٩)

- المقدِّمة التي فيها الأصغر تُسمَّى الصغرى،  
والتي فيها الأكبر تُسمَّى الكبرى، وتألِفها  
يُسمَّى اقترانًا، وهيئة التأليف من كيفة وضع  
الحدِّ الأوسط عند الحدِّين الطرفين يُسمَّى  
شكلًا، والقرينة التي تجب عنها لذاتها قضية  
أخرى تُسمَّى قياسًا، وتلك القضية ما دام يساق  
إليها تأليف القرينة تُسمَّى مطلوبًا، فإذا لُزمت  
تُسمَّى نتيجة (مر، ت، ١١٢، ١٤)

- القياس الذي يُنتج غير المطلوب... ليس



- قولهم (المتطيقون): «ليس المطلوب أكثر من جزئين، فلا يفتر إلى أكثر من مقدمتين»، فيقال: «إن أردتم» «ليس له إلا إسمان مفردان» فليس الأمر كذلك، بل قد يكون التمييز عنه بأسماء متعددة (ت، ر، ٢، ١٧٧، ٢٤)
- (١٣، ٦٠)
- أنواع المقدمات بحسب أنواع المطلوبات يجب أن تكون أجناسُ المقدمات التي هي مواضع بحسب أجناسِ المطلوبات، فينبغي أن نحصي أجناسِ المطلوبات التي تؤخذ المواضع بحسبها (ف، ج، ٨٢، ١٥)

## مطلوب تصديقه

- المطلوب تصديقه، معلوم الحدود، مطلوب الحكم عليها (ط، ش، ١٧٥، ٤)
- المطلوب تصوره
- المطلوب تصوّره، معلوم بإدراك ناقص، مطلوب إستكماله (ط، ش، ١٧٥، ٣)

## مطلوب جدلي

- المطلوب الجدلي هو المطلوب الذي سبيله أن يُسَلَمَ بالسؤال عن المجيب، ويعرض لإبطال السائل وحفظ المجيب، وتكون قضية سبيلها مع سلامة فطرة الإنسان في الحواس وفي الطق، أن لا تكون قد تَبَيَّنَت بعلم أول (ف، ج، ٦٨، ١٩)
- المطلوب الجدلي... هو ما لم يكن معلوماً صدقه بنفسه بحسب المشهور بل يلحقه شك ما في المشهور (ش، ج، ٥١١، ٢)
- المطلوبات يتبيّن بأكثر من شكل واحد فإنّما يُعرَف الشكل الذي به يبيّن بوضع الحدّ الأوسط فيه من الطرفين. وكل ما كان إنّما يتبيّن في شكل مخصوص، فقد يُعرَف الشكل الذي يبيّن به من المطلوب نفسه كما نعرفه من وضع الحدّ الأوسط... (ش، ق، ٢٦٢، ٢)

## مطلوبات

- المطلوبات منها مطلوبات أول، ومنها مطلوبات ثوانٍ. والمطلوبات الأول هي أول شيء يتبرهن في تلك الصناعة، وإنما تبرهن عمّا أُلّف من المقدمات التي هي مبادئ أول، والثواني هي التي تتبرهن بالبراهين التي تُؤلّف عن المطلوبات الأول بعد أن تثبت (ف، ب،

بشدُّ به رايه المشتع، ويُعانَدُ به المشهور  
المُجمَع عليه (ف، ج، ٧٣، ٦)

- المطلوبات الجدلية كَلْها تُسمَى أوضاعًا. وكان  
الوضع إسمًا لجنس يلقب بمض أنواعه باسم  
جنسه، فيقال عليه ذلك الإسم بعموم  
وبخصوص على ما عليه الأمر في كثير من  
الأسماء (ف، ج، ٧٣، ١٧)

- المشهورات التي أشخاصها محسوسة، كقولنا  
التلج أبيض أو الياض، والأبيض موجود.  
وهذه وأمثالها فلا ينبغي أن يتشكك فيها ولا  
تعرض للإنبات والإبطال ولا تجعل مطلوبات  
جدلية من قيل أن هذه إن جهلها إنسان أو لم  
يعترف بها لم يمكن أن تُبين له بقياس أصلاً،  
لكن يحتاجُ في تبيينها له أن يحسها (ف، ج،  
٥، ٧٦)

- إذا أخذت (المشهورات) كلية أو مطلقة من غير  
أن تُقيّد بشرط أو بشرائط واستعملت، فكثيراً  
ما تضر. فلذلك لا ينبغي أن تُجعل هذه أيضاً  
مطلوبات جدلية أو تُعرض للإبطال بمقابلاتها  
الجزئية لتكون تلك الأشياء مُسهلة في استخراج  
شرائطها، التي إذا استعملت معها زالت عنها  
المضار التي تلحق من جهة استعمالها مطلقة  
(ف، ج، ٧٨، ٦)

- (من المطلوبات الجدلية) ما لا يمكن أن يوجد  
له مقدمات مشهورة تُثبت، أو يُبطله لا قربة ولا  
بعيدة، بل إنما تُصحح بمقدمات لا تخطر ببال  
الجمهور وبأشياء ليس عند الجمهور فيها رأي  
أصلاً، لا إنها كذا ولا إنها ليست كذا، ولا  
هي أيضاً نافعة لهم (ف، ج، ٧٩، ١١)

- التي يُمكن أن تُثبت أو تُبطل بالمقدمات  
المشهورة بقياسات كثيرة مُترادفة بالغة في  
الكثر ما بَلغَتْ، فليس يمتنع ذلك من أن

- المطلوبات عددها بالجملة أربع: إثنان  
مرْجبان، وإثنان بيطان (ش، ب، ٤٥٥، ٧)

### مطلوبات جدلية

- (المطلوبات الجدلية) منها القضايا التي لم  
يعتدَّ فيها أحد إلى غايتها رأياً أصلاً أنها كذا  
ولا أنها ليست كذا، مما قد فُحص عنها (ف،  
ج، ١، ٧١)

- (المطلوبات الجدلية) منها أن تكون قضايا فيها  
للجمهور آراء متضادة (ف، ج، ٧١، ١٢)

- (المطلوبات الجدلية) منها أن تكون قضايا  
بضاد الجمهور فيها الفلاسفة (ف، ج،  
١٣، ٧١)

- ليس ينبغي أن يُقتصر في أمر المطلوبات  
الجدلية على أن يكون التشكيك فيها من جهة  
حُسن الظن بالقوام بها، دون أن يكون مع ذلك  
قياسات تُثبت وتُبطّل تلك الآراء التي تضاد فيها  
الفلاسفة فيما بينهم أو الجمهور فيما بينهم أو  
ضاد الجمهور فيها الفلاسفة (ف، ج،  
١٢، ٧٢)

- (المطلوبات الجدلية) منها الأقاويل المبتدعة  
المشتقة التي يراها قوم من أهل النباهة  
والمشهورين بالحذق في العلوم. وذلك أن  
توجد آراء مشهورة ونجد قوماً مشهورين عند  
الجميع بالحذق في العلوم يضادون تلك الآراء  
المشهورة، فتكون نباهة القائلين بما بضاد  
المشهور وشهرتهم بالحذق (ف، ج،  
٢١، ٧٢)

- (المطلوبات الجدلية) منها أن يكون الذي  
يخرقُ الاجماعُ وبضاد المشهور إنساناً من أهل  
العلم غير نبوي ولا مشهور بالحذق، أو يكون  
إنساناً من غير أهل العلم، إلا أن مَنه قياساً

- تُجْمَلُ مَطْلُوبَاتُ جَدَلِيَّةٍ (ف، ج، ٨٠، ١٧) كل ما أُتِّكِرَ أَنْ يُبَيَّنَّ أَوْ يُطْلَلَ بِالمَقْدِمَاتِ المشهورة. وكان مِمَّا يُتَنَفَّعُ بِهِ بِوَجْهِ مَا فِي العِلْمِ الثَّلَاثَةِ اليَقِينِيَّةِ، فَإنَّهَا تُجْمَلُ مَطْلُوبَاتُ جَدَلِيَّةٍ (ف، ج، ٨٠، ١٩)
- ليس يوجد في المَطْلُوبَاتِ الجَدَلِيَّةِ مَطْلُوبٌ مَحْمُولُهُ نَوْعٌ لِمَوْضُوعِهِ (ف، ج، ٩٢، ١)
- أَجْنَاسُ المَطْلُوبَاتِ عِنْدَهُ (ارسطو طاليس) أَرْبَعَةٌ: عَرَّضٌ وَجِنْسٌ وَخَاصَّةٌ وَحَدٌّ (ف، ج، ٩٢، ٢)
- المَطْلُوبَاتُ الأَرْبَعَةُ الجَدَلِيَّةُ وَالمَقْدِمَاتُ كُلُّهَا دَاخِلَةٌ تَحْتَ المَقُولَاتِ كُلِّهَا، وَأَنَّ المَقُولَةَ إِذَا حُجِّمَتْ عَلَى ذَاتِهَا كَانَتْ جِنْسًا وَاحِدًا وَإِنْ حُجِّمَتْ عَلَى غَيْرِهَا كَانَتْ عَرَّضًا (ف، ج، ٩٦، ١٧)
- المَطْلُوبَاتُ الجَدَلِيَّةُ سِتَّةُ أَصْنَافٍ: إِمَّا حَدًّا، وَإِمَّا جِنْسًا، وَإِمَّا فَصْلًا، وَإِمَّا خَاصَّةً، وَإِمَّا رَسْمًا، وَإِمَّا عَرَّضًا (ش، ج، ٥٠٣، ١٢)

## مظنونات

- أَمَّا المَظْنُونَاتُ فِيهِ الَّتِي تُقَلَّبُ ظَنًّا مِنْ غَيْرِ وَقُوعِ إِعْتِقَادِ جِزْمٍ، وَذَلِكَ إِمَّا لِمِشَابَهَتِهَا لِلأَمُورِ المشهورة فتكون مشهورة في بادي الرأي الغير المتعقب، فإذا تعقب علم أنها غير مشهورة مثل قولهم: أنصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا. وإمّا أن يقع الظنُّ بها على سبيل القبول من ثقة، وإمّا أن يقع الظنُّ بها من جهات أخرى ليس لأحدها على أنها مشهورات، كمن يرى غيوسًا يأتيه فيظنه باطشًا به. وهذه المظنونات إنما تنفع في المقاييس من حيث أن بها إعتقادًا، لا من حيث أن مقابلهما يختلج في الضمير (س، ب، ٢٠، ٧)
- المَظْنُونَاتُ هِيَ أَقَاوِيلُ وَقَضَايَا وَإِنْ كَانَ يُسْتَعْمَلُهَا المَحْتَجُّ جِزْمًا فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُتَبَّعُ فِيهَا مَع نَفْسِهِ غَالِبَ الظَّنِّ، مِنْ دُونِ أَنْ يَكُونَ جِزْمَ العَقْلِ مُنْصَرَفًا مِنْ مَقَابِلِهَا (مر، ت، ١٠١، ١٣)
- المَظْنُونَاتُ فَمَا يَفِيدُ غَلْبَةَ الظَّنِّ مَعَ الشُّعُورِ بِإِمْكَانِ نَقِيضِهِ (غ، م، ٥٢، ٢)
- المَشْهُورَاتُ فِي الظَّاهِرِ، وَالمَظْنُونَاتُ، وَالمَقْبُولَاتُ فَتَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ مَقْدِمَاتٍ لِلْقِيَاسِ الخَطَابِيِّ وَالفَقْهِيِّ، وَكُلٌّ مَا لَا يُطْلَبُ بِهِ اليَقِينُ (غ، م، ٥٤، ٧)
- المَظْنُونَاتُ، وَهِيَ أُمُورٌ يَقَعُ التَّصْدِيقُ بِهَا، لَا عَلَى الثَّبَاتِ بَلْ مَعَ خَطُورِ إِمْكَانِ نَقِيضِهَا بِالْبَالِ، وَلَكِنْ النَفْسُ إِذَا أُثْبِتَ (غ، ع، ١٩٨، ٤)
- المَظْنُونَاتُ الأَكْثَرِيَّةُ تَكُونُ مِنْهَا مَبَادِيءُ قِيَاسَاتِ الخَطْبَاءِ الَّذِينَ يَرُومُونَ إِقْنَاعَ السَّامِعِينَ بِمَا يوردونه عليهم من البيانات والدلائل التي تغلب الظن وتميل النفس قبل التحقيق والتدقيق (ب، م، ٢٠٨، ١٢)
- المَظْنُونَاتُ: فِيهِ القَضَايَا الَّتِي يَصَدِّقُ بِهَا اتِّبَاعًا لِغَالِبِ الظَّنِّ مَعَ تَجْوِيزِ نَقِيضِهِ (سي، ب، ٢٢٦، ٥)
- أَمَّا المَظْنُونَاتُ فِيهِ قَضَايَا لَا يَرَى مُسْتَعْمَلِهَا أَنَّهُ جَازِمٌ بِهَا وَلَكِنْ يَكُونُ فِي نَفْسِهِ مِنْهَا ظَنٌّ غَالِبٌ وَمِنْ جَمَلَةِ هَذِهِ المَظْنُونَاتِ مَا يَكُونُ مَظْنُونًا فِي بَادِي الرَأْيِ فَإِذَا قَوِيَ التَّامُّلُ فِيهَا زَالَ الظَّنُّ كَقَوْلِكَ أَنْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا (ر، ل، ٢٩، ١)
- إِنَّ القَضِيَّةَ: إِمَّا أَنْ تَقْتَضِيَ تَصْدِيقًا. أَوْ نَاقِضًا. أَوْ تَصْدِيقًا. أَوْ لَا تَقْتَضِي أَحَدَهُمَا. وَالأوَّلُ: إِمَّا أَنْ يَقْتَضِيَ تَصْدِيقًا جَازِمًا. أَوْ غَيْرَ جَازِمٍ. وَالجَازِمُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِسَبَبٍ، أَوْ لِمَا يَشْبَهُ السَّبَبِ. وَمَا يَكُونُ لِسَبَبٍ، فَهُوَ المُسَلِّمَاتُ.

مثل أن يكون زيد وعمرو في بيت واحد أو مدينة واحدة؛ وذلك بأحد وجهين: إما ألا يكون بين نهايتيهما بُعداً أصلاً، وهذان هما أخرى بمعنى معاً في المكان، وإما أن يكون بينهما بُعداً ما؛ وأما المكان الأول، فلا يمكن أن يشتمل على الجسمين إلا على رأي من يُجوزُ تداخل الجسمين وتطابق كليتهما.

والرابع هما الشيطان اللذان بُعدهما في الترتيب عن مبدأ ما معلوم بُعداً واحد بعينه، كان ذلك في المكان أو في القول (ف، م، ١٣٠، ١٦)

- إنَّ كلَّ أمرين لا يتقدّم أحدهما على الآخر ولا يتأخر فهما معاً. فيقال معاً في الزمان لما لا يتقدّم أحدهما فيه ولا يتأخر؛ ويقال معاً في الطبع للأمر الذي لا تقدّم ولا تأخر فيه بالطبع؛ فهما إمّا متلازمان في تكافؤ الوجود كالأخ للأخ، وإمّا متنافيان فيه فلا يلزم أحدهما الآخر كالأنواع نحت جنس واحد؛ ليس لأنهما معاً في الطبع فقط، بل لأنهما معاً في المرتبة أيضاً وفي النسبة إلى مبدأ ما (س، م، ٢٦٩، ١٤)

- «معاً» تقال على وجوه أعرفها والمقول فيها بإطلاق هما الشيطان اللذان يكون تكوّنهما في زمان واحد، فإنهما لما لم يكن أحدهما متقدّماً للثاني بالزمان، قيل أنهما معاً بالزمان والثاني ما يقال فيها أنهما معاً بالطبع (ش، م، ٣، ٧١)

- ... التي تقال أنها «معاً» بالطبع... صنفان: أحدهما الشيطان اللذان يتكافأان في لزوم الوجود أحدهما عن الثاني من غير أن يكون أحدهما سبباً للثاني؛ والثاني الأنواع التي هي قسيمة أي كل واحد منهما قسيم لصاحبه (ش، م، ٧١، ١٨)

وما يكون لما يشبه السبب، فهو المشتبهات بغيرها. وغير الجازم هو المظنونات. وما معها هو المشهورات في بادية الرأي، والمقبولات من وجه. وما يقتضي تأثيراً غير التصديق، فهو المخيلات. وما لا يقتضي تصديقاً ولا تأثيراً، فلا يستعمل لعدم الفائدة (ط، ش، ٣٩٠، ١٠)

معا

- يقال «معاً» على الإطلاق والتحقيق في الشيين إذا كان تكوّنهما في زمان واحد بعينه، فإنّه ليس واحد منهما متقدّماً ولا متأخراً؛ وهذان يقال فيهما إنهما «معاً» في الزمان (أ، م، ٥٠، ٨)

- يقال «معاً» بالطبع في الشيين إذا كانا يرجعان بالتكافؤ في لزوم الوجود ولم يكن أحدهما سبباً أصلاً لوجود الآخر. مثال ذلك في الضعف والنصف، فإن هذين يرجعان بالتكافؤ (أ، م، ٥٠، ١١)

- التي تقال إنها «معاً» بالطبع هي التي ترجع بالتكافؤ بلزوم الوجود، وليس واحد من الشيين سبباً أصلاً لوجود الآخر؛ والتي هي من جنس واحد قسيمة بعضها لبعض. فأما التي تقال على الإطلاق إنها معاً فهي التي تكوّنهما في زمان واحد بعينه (أ، م، ٥١، ١٠)

- «معاً» يُقالُ على أنحاء أربعة: أحدهما في الزمان، وهما اللذان وجودهما في الآن واحد، واللذان بُعدهما من الآن بُعداً واحد في الماضي والمستقبل. والثاني بالطبع، وهو أن يكون الشيطان يتكافأان في لزوم الوجود، من غير أن يكون ولا واحد منهما سبباً لوجود الآخر، مثل الضعف والنصف. والثالث هما الشيطان اللذان يشتمل عليهما مكاناً واحد بعينه في العدد، مثل أن يكون جسمان في مكان ما واحد بالعدد،

**معارف مشتركة**

- المعارف المشتركة التي هي باديء رأي الجميع هي أسبق في الزمان من الصنائع العملية ومن المعارف التي تخصُّ صناعة صناعة منها، وهذه جميعاً هي المعارف العامّة (ف، ح، ١٣٤، ١٧)

**معارف نظرية**

- الفرق بين المعارف النظرية والمعارف العملية، فإن النظرية ليست مقرونة باستعداد نحو العمل إلا بالقرص (ف، ب، ٧٢، ٢٣)

**معاند**

- كل قضية موجبة لها من السالب معاند وليس كل قضية موجبة لها من الموجب معاند. فعناد السلب عناد للقضية الموجبة من حيث هي موجبة وعناد الآخر أمر عارض لها من حيث هي موجبة (س، ع، ١٢٩، ٩)

- إنّما يكون المعاند معانداً إذا كان ظاهر قصده تعجيز الآخر المخاطب. وربّما قرن بذلك الإعتراف بأن ما يقيسه غير حق، لكن المخاطب قاصر عن الوقوف على مواضع الحيلة في كلامه، فلفظ المعاند، بحسب تعارف القوم، ليس يليق أن يجعل إسماً لهذه المخاطبة، ولا بحسب اللغة أيضاً؛ فإن العناد موضوع للدلالة على الخروج عن الحق، والعدول عن الواجب، بفضل القوة (س، ج، ١١، ١٦)

المشهور ربّما لم يفصل بينه وبين الدائم وبين الذي عند كل مكان وكل وقت؛ فإذا لم يجده دائماً أوهم أنّه معاند (س، ج، ١٤٢، ١٩)

- ... التي يقال أنها «معا» بإطلاق هي التي تكوّنها في زمان واحد (س، م، ٧١، ٢٠)

**معا في الطبع**

- «المعا» في الطبع هي الأشياء التي لا تتقدّم بالطبع ولا تتأخر من حيث هي لا متقدّمة ولا متأخرة في ذواتها، لا من حيث هي كذلك من جهة نسبة إلى معنى آخر (س، م، ٢٧٠، ٨)

**معا في المرتبة**

- الأشياء التي هي «معا» في المرتبة ... فلأما أن تكون في مرتبة وضعيّة كالذين في صف واحد فإنهم في مرتبة وضعيّة، وإما في مرتبة طبيعيّة كالأنواع تحت جنس واحد (س، م، ٢٧٠، ١٧)

**معادلة**

- من جهة المعادلة ... أنّه إن كان أن نتخيّل خاصّة أن نحس، فإن لا نتخيّل خاصّة أن لا نحس؛ وهذا للإبطال والإثبات (س، ج، ٢٢٧، ١)

**معارضة**

- القياس والمعارضة يتبدآن من كثرة إلى وحدة (س، ج، ٣٣٦، ١)

**معارف عملية**

- الفرق بين المعارف النظرية والمعارف العملية، فإن النظرية ليست مقرونة باستعداد نحو العمل إلا بالقرص (ف، ب، ٧٢، ٢٣)

## معانيد

- تؤخذ المعانيد بالعكس فتعدُّ في اللوازم، إذا كان ارتفاع الثاني منهما لازماً عن وجود الأول، فكذاك إذا كان الثاني موجوداً لزماً أيضاً ارتفاع الأول (ف، م، ١٢٨، ٧)

- من المواضع الخارجة ما ليس على سبيل اللزوم، بل على سبيل العناد والمقابلة، سواء أخذ مما من شأنه أن يتعاقب على موضوع واحد كالصحة والمرض، أو أخذ من المتباعدات، وإن إنتسب آخر الأمر إلى مبدأ؛ كقولهم: إنه إما أن تكون الشمس طالمة، أو يكون الليل موجوداً. فإن الإتيان بهذه المعانيد قد ينفع أيضاً بطريق الإستثناء في الإثبات والإبطال، كما علمت؛ وهذه يشترك فيها الجدل والبرهان (س، ج، ١٢٦، ٢)

## معاندة

- المقدّمة والمعاندة هي واحدة بأعيانها، إذ كانت المعاندة التي يأتي بها قد تكون مقدمة: إما برهانية وإما جدلية (أ، ب، ٣٤٧، ٨)
- الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسية هي هذه: التعليم، والمجاراة، والمناظرة، والمعاندة، والإختبار، والمجادلة، والخطابة والإنشاد. وإن كان شيء غير هذه، فهو إما داخل في بعض هذه، أو غير مألوف (س، ج، ٦، ١٥)
- أما المعاندة فهي مخاطبة يحاول المُخاطب بها إظهار نقص من يدعي الكمال، على أي وجه كان، وأن يعجزه بقياسات من مقدّمات حقّة أو باطلة؛ فيكون الغرض فيها من المُخاطب إظهار عجز لا إعطاء فائدة يعتقدونها المُخاطب (س،

ج، ١٦، ٣)

- المعاندة... هو الإتيان بمقدّمة تضاد المقدّمة التي يُقصد إبطالها بالعناد (ش، ق، ٣٥٦، ٩)

## معاندة بالشبيه

- المعاندة بالشبيه فينفي أن يُجتنب في الجدل وفي السوفسطائية (ف، ج، ١٠٧، ٧)

## معاني

- كانت المعاني بعضها كلياً وبعضها جزئياً، وأعني بقولي «كلياً» ما من شأنه أن يُحمّل على أكثر من واحد، وأعني بقولي «جزئياً» ما ليس ذلك من شأنه: ومثال ذلك أن قولنا «إنسان» من المعاني الكلية، وقولي «زيد» من الجزئيات (أ، ع، ٦٦، ٢)

- المعاني الموجودة الآن أو التي قد كانت فيما مضى فواجب ضرورة أن يكون الإيجاب أو السلب فيها إما صادقاً وإما كاذباً (أ، ع، ٧٠، ٩)

- ما كان من المعاني التي تُحمّل ومن المعاني التي عليها يقع الحمل إنما يقال على شيء واحد بعينه أو بعضاً على بعض بطريق العرّض، فإن هذه ليس تصير شيئاً واحداً. ومثال ذلك قولنا في إنسانٍ من الناس إنه أبيض وطيب. فليس قولنا إنه أبيض وإنه طيب معنى واحداً، وذلك أنّهما جميعاً عرّضان لحقاً شيئاً واحداً (أ، ع، ٨٤، ٧)

- المعاني المتزعة هي متأخرة بالزمان عنها من حيث يُوصف بها المُشار إليه ومن حيث ينطوي فيها بالقوة المُشار إليه (ف، ج، ٧٧، ١٣)

- الألفاظ الدالة عليها (المعاني)، فإنّه ينبغي أن تكون هناك ألفاظ مشكّلة بأشكال تدلُّ عليها من حيث هي متزعة مفردة عن المُشار إليه، وألفاظ

- (ف، أ، ٦٠٥٩)
- المعاني التي شأنها أن تُحْمَلَ على أكثر من واحد تُسَمَّى المعاني الكَلْبِيَّة والمعاني العامة والعامة (ف، أ، ١٤، ٥٩)
- المعاني المحمولة على كثيرين، وما لم يكن من شأنه أن يُحْمَلَ على أكثر من واحد لكن: إِمَّا أَنْ لَا يُحْمَلَ عَلَى شَيْءٍ أَصْلًا، وَإِمَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى وَاحِدٍ فَقَطْ لَا غَيْرَ فَإِنَّهَا تُسَمَّى الْأَشْخَاصَ (ف، أ، ١٦، ٥٩)
- متى اشتركت معانٍ كثيرة باسم واحد فُقِصِدَ إِلَى تَخْيِيلِ أَحَدِهَا أَمْكِنَ أَنْ يَأْخُذَ السَّامِعُ بِدَلِّ الْمَفْهُومِ شَيْئًا آخَرَ مِمَّا يُمْكِنُ أَنْ يُفْهَمَ عَنِ الْأَسْمِ (ف، أ، ١٩٣)
- التي في النفس تدلُّ على الأمور وهي التي تُسَمَّى معاني، أي مقاصد للنفس (س، ع، ٢، ٣)
- المعاني إذا رُكِبَتْ حَصَلَتْ مِنْهَا أَصْنَافٌ كَالْإِسْتِفْهَامِ وَالْإِلْتِمَاسِ وَالْتَمَنِي وَالْتَرَجِي وَالْتَعْجِبِ وَالْخَيْرِ. وَغَرَضُنَا مِنْ جَمَلَةِ ذَلِكَ، الصَّفِ الْأَخِيرِ، وَهُوَ الْخَيْرُ؛ لِأَنَّ مَطْلِبِنَا الْبِرَاهِينِ الْمُرْشِدَةَ إِلَى الْعُلُومِ، وَهِيَ نَوْعٌ مِنَ الْقِيَاسِ الْمَرْكَبِ مِنَ الْمَقْدَمَاتِ، الَّتِي كُلُّ مَقْدَمَةٍ مِنْهَا، خَيْرٌ وَاحِدٌ، يُسَمَّى قَضِيَّةً (غ، ع، ١٠٩، ١)
- إِنْ حَقَّ الْأُمُورِ الْمُخْتَلِفَةِ أَنْ تَخْتَلَفَ أَلْفَاظُهَا، إِذِ الْأَلْفَاظُ مِثْلُ الْمَعَانِي فَحَقُّهَا أَنْ يُحَادِثَ بِهَا الْمَعْنَى فَلِنَسْمِ الْأَوَّلَ مَعْرِفَةً وَلِنَسْمِ الثَّانِي عِلْمًا (مَنَاسِينِ) فِيهِ يَقُولُ الْحَقَاءُ، إِنَّ الْمَعْرِفَةَ تَعْدَى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ إِذْ تَقُولُ عَرَفْتُ زَيْدًا، وَالظَّنُّ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ إِذْ تَقُولُ ظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِمًا، وَالْعِلْمُ أَيْضًا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ (غ، ح، ١٢، ٥)
- آخر ندلُّ عليها من حيث المشار إليه منطوق فيها بالقرّة (ف، ح، ٧٧، ١٥)
- تتحرى في تلك الألفاظ أن تنتظم بحسب انتظام المعاني على أكثر ما تنأى لها في الألفاظ، فيُجْتَهَدُ فِي أَنْ تُعْرَبَ أَحْوَالُهَا الشَّبهَ مِنْ أَحْوَالِ الْمَعَانِي (ف، ح، ١٣٩، ٢)
- المعاني تتفاضل في العموم والخصوص. فإذا طلبوا (العوام والجمهور) تشبيه الألفاظ بالمعاني جعلوا العبارة عن معنى واحد يعم أشياء ما كثيرة بلفظ واحد بعينه يعم تلك الأشياء الكثيرة، وتكون للمعاني المتفاضلة في العموم والخصوص ألفاظ متفاضلة في العموم والخصوص، وللمعاني المتباينة ألفاظ متباينة (ف، ح، ١٣٩، ١٥)
- في المعاني معاني تبقى واحدة بعينها تتبدل عليها أعراض تتعاقب عليها، كذلك تُجَعَلُ فِي الْأَلْفَاظِ حُرُوفٌ رَاتِبَةٌ وَحُرُوفٌ كَائِنَةٌ أَعْرَاضٌ مَبْتَدِئَةٌ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ بِعَيْنِهِ، كُلُّ حَرْفٍ يَبْتَدِلُ لِعَرَضٍ يَبْتَدِلُ (ف، ح، ١٣٩، ١٨)
- المعاني المفهومة عن الأسماء منها ما شأنها أن تُحْمَلَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ مَوْضُوعٍ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ مِثْلُ الْمَعْنَى الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِنَا إِنْسَانٌ، فَإِنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى زَيْدٍ وَعَلَى عَمْرٍو وَعَلَى غَيْرِهِمَا (ف، أ، ٥٨، ١٢)
- منها (المعاني المفهومة) ما ليس من شأنها أن تُحْمَلَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ مَوْضُوعٍ وَاحِدٍ، لَكِنْ إِمَّا أَنْ لَا تُحْمَلَ أَصْلًا وَإِمَّا إِذَا حُمِلَتْ حُمِلَتْ عَلَى وَاحِدٍ فَقَطْ (ف، أ، ٥٨، ١٨)
- إِنْ (الْمَعَانِي) الَّتِي لَا تُحْمَلَ عَلَى شَيْءٍ أَصْلًا فَإِنَّهَا لَيْسَتْ تُحْمَلَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ مَوْضُوعٍ وَاحِدٍ وَلَا أَيْضًا عَلَى مَوْضُوعٍ وَاحِدٍ. وَإِمَّا الَّتِي تُحْمَلَ مِنْهَا فَإِنَّهَا إِمَّا تُحْمَلَ عَلَى مَوْضُوعٍ وَاحِدٍ فَقَطْ

- المعاني التي يُدَلُّ عليها بالألفاظ إذا نُسِبَ بعضها إلى بعض وُجِدَ إما مساوياً لها وإما أعم منها وإما أخص منها (غ، ح، ١٧، ٢).
- المعاني باعتبار أسبابها المُدْرَكَة لها ثلاثة محسوسة ومتخيّلة ومعقولة (غ، ح، ١٩، ٣).
- تُحصّل الألفاظ المشهورة وتضعها في جانب من ذهنك، وها هنا ثلاثة الكون والحركة والسكون. وتنتظر في المعاني المعقولة التي تدلّ هذه العبارات عليها من غير إلغاف إلى الألفاظ (غ، ح، ١٢٧، ٩).
- من طلب المعاني من الألفاظ ضاع وهلك وكان كمن إستدبر المغرب وهو يطلبه، ومن قرّر المعاني أولاً في عقله ثم أتبع المعاني الألفاظ فقد إهتدى (غ، ص، ٢١، ١٧).
- لتفرّر المعاني فتقول الشيء له في الوجود أربع مراتب: (الأولى) حقيقته في نفسه، (الثانية) ثبوت مثال حقيقته في الذهن وهو الذي يُعبر عنه بالعلم (الثالثة) تأليف صوت بحروف تدلّ عليه، وهو العبارة الدالّة على المثال الذي في النفس (الرابعة) تأليف رقم تُدْرِكُ بحاسة البصر دالّة على اللفظ وهو الكتابة فالكتابة تُبَيِّنُ اللفظ إذ تدلّ عليه واللفظ يُبَيِّنُ للعلم إذ يدلّ عليه والعلم يُبَيِّنُ للمعلوم إذ يُطابقه ويوافقه. وهذه الأربعة متطابقة متوازية، إلّا أن الأولين وجودان حقيقيان لا يختلفان بالإعصار والأمم، والآخرين وهو اللفظ والكتابة يختلفان بالإعصار والأمم لأنهما موضوعان بالإختيار، ولكن الأوضاع وإن اختلفت صورها فهي متفقة في أنها قيّد بها مطابقة الحقيقة (غ، ص، ٢١، ١٨).
- يجب ضرورة أن ننظر في المعاني المفردة وأقسامها، ثم في الألفاظ المفردة ووجوه
- دالتها، ثم إذا فهمنا اللفظ مفرداً والمعنى مفرداً ألفنا معنيين وجعلناهما مقدّمة، وننظر في حكم المقدّمة وشروطها، ثم نجمع مقدّمتين ونصوغ منهما برهاناً، وننظر في كيفية الصياغة الصحيحة، وكل من أراد أن يعرف البرهان بغير هذا الطريق فقد طمع في المحال (غ، ص، ١٦، ٢٩).
- المعاني باعتبار أسبابها المدركة لها ثلاثة: محسوسة ومتخيّلة ومعقولة (غ، ص، ١٥، ٣٣).
- المعاني هي التي أفادت معرفة بالمجهول، والألفاظ بالقرّض من حيث دلّت على المعاني (ب، م، ٤٣، ٩).
- الأوصاف الذاتية للشيء قد سبق القول بأنّها هي الأصول في الموجودات والمعاني الأولى في المفهومات ولا تُكتسب بالبرهان (ب، م، ٢٣، ٢٣١).
- المعاني... هي موادّ القول الشارح والحجة المطلقين، من حيث هي مستعدّة للتأليف المؤدّي إلى تحصيل أمر في الذهن. وهذه المعاني هي المعقولات الثانية (سي، ب، ٦، ٢٩).
- المعاني والألفاظ التي هي موادّ الأقوال الشارحة والحجج مؤلّفة، ولا يحصل العلم بالمؤلّف إلا بعد الإحاطة بمفرداته لا من كل وجه، ويل من حيث هي مستعدّة للتأليف (سي، ب، ٤، ٣٠).
- المعاني المدلول عليها بالألفاظ: منها مفردة يُدَلُّ عليها بألفاظ مفردة... ومنها مركّبة يُدَلُّ عليها بألفاظ مركّبة (ش، م، ٨، ٢).
- المعاني التي في النفس... هي واحدة بعينها للجميع (ش، ح، ٨١، ١٢).



المعاني العدمية تحدّ بالسلب لا محالة (س)،  
ج، ٢٥٧، ٥)

## معاني فلسفية

- ينبغي أن تؤخذ المعاني الفلسفية إما غير مدلول عليها بلفظ أصلاً بل من حيث هي معقولة فقط، وإما إن أُخِذت مدلولاً عليها بالألفاظ فإنما ينبغي أن تؤخذ مدلولاً عليها بالألفاظ أي أمة اتفقت والاحتفاظ فيها عندما يُنطقُ بها وقت التعليم لشيء بالمعاني العامة التي منها نُقلت ألفاظها (ف، ح، ١٥٩، ١٤)

- رأى قوم أن لا يُعبّروا عنها (المعاني الفلسفية) بألفاظ أشباهها، بل رأوا أنّ الأفضل هو أن تُجَعَلَ لها أسماء مخترعة لم تكن قبل ذلك مستعملة عندهم في الدلالة على شيء أصلاً، مرغبة من حروفهم على عاداتهم في أشكال ألفاظهم (ف، ح، ١٥٩، ١٩)

- الألفاظ المنقولة عن المعاني العامة إلى المعاني الفلسفية فإن كثيراً منها يستعملها الجمهور مشتركة لمعان عامة كثيرة، وتُستعمل في الفلسفة أيضاً مشتركة لمعان كثيرة (ف، ح، ١٦٠، ٥)

- الأسماء المنقولة إلى المعاني الفلسفية فإنما تأخذ معانيها التي للدلالة عليها أولاً نُقلت التي استعملت بعد نقلهم إياها إليها استعارةً ومجازاً واتساعاً لتعلق كثير من المعاني وشبهها بالمعاني الفلسفية التي إليها أولاً كانت نُقلت (ف، ح، ١٦٥، ٩)

## معاني مركبة

- المعاني المركبة إنما يلبق بها أن يستدعى فيها إلى التصديق، لا لأن يعطى لها الحدود، فإنّ

الصدق والكذب... يلحق المعاني المعقولة والألفاظ الدالة عليها (ش، ع، ٨٢، ٣)

- المعاني صفان: إما كلية، وإما جزئية أي شخصية (ش، ع، ٩١، ٤)

- متى لم يكن حمل... المعاني على الموضوع حملاً بالعرض ولا كان أحدهما منظوياً في الآخر ومنحصراً فيه... فإن المجموع من تلك المعاني يكون معنى واحداً. فإما متى كان حملها بالعرض... فإنه ليس المجموع منها واحداً (ش، ع، ١١٣، ٢٦)

- المعاني التي من خارج: إما أن تكون متشابهة، وإما متفابلة، وإما مرغبة منها (ش، ج، ٥٢٩، ٩)

- معاني الأسماء التي تكون في لغة المسؤول دون السائل، وهذا هو الترجمة (ت، و، ٧١، ٧)

## معاني جنسية

- المعاني... وهي قد تكون غير محصلة فنحصل بأشياء تقرر إليها، وهي المعاني الجنسية التي تنحصل بالفصول، وقد تكون منحصلة تنكثر بالعدد فقط، أي لا يكون اختلاف ما بين جزئياتها إلا بالعارض الخارجة عن ماهياتها، وهي المعاني النوعية (ط، ش، ٢٠٤، ١٩)

## معاني عدمية

لا بدّ من السلب في كل قسمة للجنس، ولكن يجب أن يكون سلباً مقابلاً للفصل، فكما أنّ ذلك الذي هو إيجاب في الفصول هو إيجاب لازم في الطبع، فكذلك يجب أن يكون ما هو سلب منها سلباً لازماً في الطبع. وجميع

فتحصل باشياء تقترن إليها، وهي المعاني الجنسية التي تتحصل بالفصول، وقد تكون متحصلة تنكثر بالعدد فقط، أي لا يكون إختلاف ما بين جزئياتها إلا بالعوارض الخارجة عن ماهياتها، وهي المعاني النوعية (ط، ش، ٢٠٥، ٢)

## معانية

- المعانية تدلّ بوجود ما على الحضور (س، م، ١٣، ١٧)

## معدود

- المعدود ليس هو نوع الكمية بل شيئاً هو مأخوذاً على أنه عرض له نوع الكمية (س، ج، ١٧٠، ١٢)

## معدول

- المعدول هو الذي حرف السلب جزء من محموله كيف كان (س، ع، ٨٢، ٤)  
- نستعمل المعدول عند عدم ما ليس من شأن جنس من أجناس الموضوع قبوله، وذلك أنا نقول الجوهر غير موجود في موضوع أو الجوهر هو لا عرض (سي، ب، ١٠٦، ١)  
- المعدول هو المفرد (ط، ش، ٢٨٧، ٩)

## معدولة

- لنخصص هذا الجنس من (القضية) المرجية بإسم آخر، وهو (المعدولة) أو (غير المحصلة) وكأنها عُديلاً بها عن قانونها، فأبرزت في صيغة سلب، وهي إيجاب (غ، ع، ١١٤، ٢١)  
- القضية التي ربطت ما بعدها بالموضوع وصيرت حرف السلب جزءاً من المحمول

التركيب الخبري إنّما هو للتصديق، وأمّا الحدود فإنّما هي للمعاني المُفردة وما في حكم المُفردة (س، ب، ٢٣، ١٤)

## معاني مفردة

- المعاني الكليّة المفردة على ما أحصاها كثير من القدماء خمسة: جنسٌ ونوعٌ وفصلٌ وخاصةٌ وعرضٌ (ف، د، ٧٦، ١٢)

- أمّا المعاني المُفردة فمنها ما هي أعراض موضوع الصناعة، ومنها ما هي داخلية في جملة موضوع الصناعة. فما كان منها من أعراض موضوع الصناعة وأثاره ولواحقه ولوازمه فهي التي تطلب في الصناعة ليُصتَحَ في تلك الصناعة وجودها، وليس وجودها إلا للموضوع، فيكون النظر في أنّها موجودة لموضوع الصناعة لتلك الصناعة، وذلك هو النظر في أنّها موجودة. وأمّا ما كان من المفردات داخلياً في جملة الموضوع فلا بد من أن يفهم، ولا بدّ أيضاً من أن يعترف بوجودها، وأنّها حقّةٌ ممّا. فإنّها إن لم تفهم ماهيتها لم يمكن أن يُعرَفَ شيءٌ من أمرها، وإن لم يوضع وجودها فكيف يطلب وجود شيء لها (س، ب، ٢٣، ١٩)

- المعاني المفردة ليس يدخلها الصدق والكذب... فعند التركيب يحدث... الإيجاب والسلب... الصدق والكذب (ش، م، ١١، ٢٢)

- المعاني المفردة... لا تصدق ولا تكذب (ش، ع، ٨٢، ٦)

## معاني نوعية

.. المعاني... وهي قد تكون غير محصلة

المعدولتين كحالِ العدميتين عند المعدولتين، لأن العدميتين مساويتان للمعدولتين (ف، ع، ٣، ١٥١)

## معدولة

- المعدولة حرف السلب الذي هو لا، وغيرَ فيها جزء من المحمول أو الموضوع، والحكم بالإثبات والنفي يجمعهما ويدخل عليهما فتقول الفرس غير إنسان، زيدٌ ليس غيرُ إنسان (ب، م، ١٠٧٢)

## معدوم

- إنَّ المعدوم لا يُحمل عليه شيء (س، ع، ١٠٩، ١٢)  
- ليس يصدق على المعدوم أنه موجود بإطلاق (ش، ع، ٦، ١١٥)

## معرف

- المعرف مركّب كلياً عند قوم وغالبًا عند آخرين، والصحيح هو الأول (هـ، م، ١٠، ٢٠)  
- المعرف لا بد فيه من تصوّر ثبوت شيءٍ لشيءٍ فيكون مركّبًا، وهذا معنى قولهم (الفلاسفة) لا بد فيه من قرينة عقلية مصححة للانتقال، ولهذا قالوا معنى الناطق شيء له النطق، ومعنى الضاحك شيء له الضحك (هـ، م، ١٠، ٢٤)  
- المعرف ما يكون تصوّره مسببًا لإكتساب تصوّر الشيء، إمّا بكنهه أو بوجه يميزه عما عداه (هـ، م، ١١، ١٤)  
- إنَّ المعرف على ثلاثة أقسامٍ حقيقيٍّ ورسوميٍّ ولفظيٍّ (ض، س، ١، ٢٧)

فصار «ليس» أو «لا» مع ما بعدها شيئًا واحدًا محمولاً على الموضوع بالإيجاب والإثبات، ومثل هذه القضية تُسمى معدولة ومتغيرة (سي، ب، ١٠٤، ٦)

- الثانية فلا فرق فيها بين السالبة والمعدولة من جهة اللفظ لأنَّ حرف السلب مقرون فيهما جميعًا بالمحمول، لكن يفرقان من وجهين: (أحدهما) النية، فإن نوى جعل حرف السلب جزء من المحمول وإثباتهما لشيء واحد وهو الموضوع كان عدولاً، وإن لم ينو ذلك بل نوى أن يرفع به ما هو المحمول كان سلبيًا. (والآخر) عرف الاستعمال فإنَّ لفظة «غير» لا تُستعمل في العادة إلا بمعنى العدول و«ليس» لا تُستعمل إلا للسلب (سي، ب، ١٠٥، ٦)  
- كل قضية كان السلب جزءاً من محمولها فهي معدولة سواء كان موضوعها ومحمولها مشتركين في جنس أم لا (و، م، ١٩٤، ١٠)  
السالبة والمعدولة كلاهما لا يقتضيان وجود الموضوع فلا فرق بينهما إلا في النية والتسمية. فإن نوى أن السلب جزء من المحمول سمّيت معدولة، وإن نوى أنه خارج عن المحمول سمّيت سالبة، وهما مساويتان، فالصفرى السالبة على هذا في قوة الموجبة المعدولة (و، م، ٢٩٦، ١)

## معدولتان

- حالُ المعدولتين عند البسيطتين في الصدق والكذب كحالِ العدميتين عند البسيطتين (ف، ع، ١٥٠، ١٦)  
- حالُ كل واحدة من المعدولتين عند البسيطة المقاطرة لها كحالِ العدمية التي فوقها من تلك البسيطة بعينها، وليس حالُ البسيطتين عند

## معرفة الشيء

- معرفة الشيء لوجوب تقدم معرفته عليه وهو غيره وغير مُعَرَّف به ومساوٍ له في العموم وأجلى منه، فهو إما الداخِل فيه أو الخارج عنه أو المرُكَّب منهما. والأول إن ساواه في المفهوم فهو الحدّ التام وإلا فالناقص، والثاني يجب كونه خاصّة لازمة بيّنة وهو الرسم الناقص، والثالث إن ترُكَّب من الخاصة والجنس القريب فهو الرسم التام وإلا فالناقص (م، ط، ٩٣، ٣)

ذلك الشيء قد تُصوَّر قبل ذلك تصوُّراً ما ويجهل له حيا لآخر. والذي يُقصد إيقاع التصديق به، فهو يلزم فيه أن يكون قد صدَّق به من قبل تصديقاً ما (ف، ب، ٧٩، ١٦)

- لا يكون إدراك الجزئيات علماً، بل معرفة (س، ب، ١٢، ١٠)

- أمّا المعرفة فهو ما كان من الحسن. وأمّا العلم فما كان من العقل. والمعرفة حدثت في الحال، وأمّا العلم فقد كان قبلها (س، ب، ٢٦، ٢١)

## معرفة الكل

- معرفة الكلّ قد لا يعرف الجزء إما لأنه غني عن التعريف أو لأنه عُرف بغيره (م، ط، ٩٩، ١٠)

- إن حقّ الأمور المختلفة أن تختلف ألفاظها، إذ الألفاظ مثل المعاني فحقّها أن يُحاذى بها المعنى. فنسبم الأول معرفة ونسبم الثاني علماً (متأسين) فيه بقول النحاة إن المعرفة تتعدى إلى مفعول واحد إذ تقولُ عرفتُ زيداً، والظنُّ يتعدى إلى مفعولين إذ تقولُ ظننتُ زيداً عالماً، والعلمُ أيضاً يتعدى إلى مفعولين (غ، ح، ٥، ١٣)

## معرفة

- أعلم أنه يشترط في كل واحد من المَعْرِفَات أن يكون جامعاً لإفراد المحدود، وهو معنى مطرداً ومائعاً من دخول غيره في الحدّ، وهو معنى منمكّساً، هذا معناه عند القرافي (ض، س، ٢٧، ٢٩)

- المعرفة قسمان: أولي وهو الذي لا يُطلب بالبحث كالمفردات المدركة بالحس، ومطلوب وهو الذي يدلّ إسمه منه على أمر جملي غير مفضل فيطلب تفصيله (غ، ح، ٦، ٥)

## معرفة

- المعرفة تقال على ثلاثة ضروب: إمّا عامية، وإمّا خاصية، وإمّا معرفة بالفعل (أ، ق، ٢٩٠، ١٦)

- أفهم مفردات أجزاء المطلوب بطريق المعرفة والتصور (غ، ح، ٦٨، ٢)

- المعرفة أعني العلم بالمفردات وأن ذلك لا ينال إلا بالحدّ (غ، ح، ٩٢، ١)

- المطلوب من المعرفة لا يقتضئ إلا بالحدّ والمطلوب من العلم الذي يتطرق إليه التصديق والتكذيب لا يقتضئ إلا بالبرهان (غ، ح، ١٢، ١)

- معرفة المفردات تتقدّم على معرفة المركبات (غ، ح، ١٢، ٤)

- المعرفة بوجود الشيء للشيء تحصلُ إمّا لا عن برهان ولا عن قياس أصلاً، وإمّا عن برهان (ف، ب، ٥١، ١٢)

- المعرفة منها تصوّر ومنها تصديق، فإن كان يُقصد بالتعليم تصوّر شيء، فينبغي أن يكون

الكوكب وهذا الفرس (ب، م، ١٧، ٣٦)  
 - إنما الإكتساب هو استفاضة علم بعلم، ومعرفة  
 بمعرفة، متقدمة عليها تقدم السبب على  
 المسبب، ولا بد في ذلك من علم أولي لا  
 يستفاد بعلم ومعرفة أولى لا تُستفاد بمعرفة  
 أولى، وتكون تلك أوليات لا محالة، وهذه  
 إكتسابيات (ب، م، ٤٦، ٤٤)

- إن المعرفة تكون ذاتية أو عرضية، واكتساب  
 الذاتية يكون بالأقوابل المؤلفة من أسماء  
 المعاني الذاتية أعني الحدود، واكتساب  
 العرضية يكون بالأقوابل المؤلفة من أسماء  
 المعاني العرضية أعني الرسوم والتمثيلات  
 (ب، م، ٥٤، ١٤)

- المعرفة تقال على أربعة ضروب: إما معرفة  
 عامة، وإما خاصة، وإما بالقوة، وإما بالفعل  
 (ش، ق، ٣٤٣، ١٨)

- لفظ المعرفة يُطلق على أمرين: أحدهما إيضاح  
 أمر للعقل بعد أن كان مجهولاً له كمن يرى  
 الحبر فيجهل ممّ يتركب، فإذا بين له حتى علمه  
 حسن أن يقال عرف الحبر فهذه معرفة بمعنى  
 حصول شيء كان قبل تلك المعرفة مجهولاً عند  
 العقل لا تعلم حقيقته. الثاني خطور أمر للعقل  
 يعرف حقيقته إلا أنه قد ذهل عنه (و، م،  
 ١٠٨، ٢٦)

#### معرفة اكتسابية

- الأول (الحد) يفيد معرفة حقيقية ذاتية، والثاني  
 (رسم) يفيد معرفة عرضية، ومحصل هذين هو  
 الذي يسمى بالمعرفة الاكتسابية (ب، م،  
 ٤٤، ١٦)

- المعرفة الاكتسابية على الحقيقة إنما هي التي  
 تحصل بالحدو الأوصاف الذاتية، وأما التي

- أفهم مفردات أجزاء المطلوب بطريق المعرفة  
 والتصور، وأعلم جملة النتيجة المطلوبة بالقوة  
 لا بالفعل أي في قوتي أن أقبل التصديق بها  
 بالفعل وأجهلها من وجه أي لا أعلمها بالفعل،  
 ولو كنت أعلمها بالفعل لما طلبتها، ولو لم  
 أعلمها بالقوة لما طمعت في أن أعلمها إذ ما  
 ليس في قوتي علمه يستحيل حصوله كاجتماع  
 الضئيين (غ، ص، ٥٤، ٦)

- قد يتقرر للأشياء الموجودة في الأعيان صور  
 في الأذهان كأنها مُثُل وأشباح يلحظها الإنسان  
 بذهنه، وأعيانها الموجودة غير ملحوظة،  
 وعليها يُدَلّ بالألفاظ أولاً، وتوسطها تدل  
 الألفاظ على موجودات الأعيان ثانياً...  
 وتمثّل هذه الصورة في الأذهان من مشاهدات  
 الأعيان يُسمى تصوّراً، ومن مدلولات الألفاظ  
 يُسمى فهماً، وموافقتهما بعد التمثّل لمُدركاتها  
 يُسمى معرفة (ب، م، ٣٥، ٣)

- قد يقال المعرفة بمفهوم التصوّر والتصور  
 بمفهوم المعرفة من غير تميّز والتميّز أولى  
 (ب، م، ٣٥، ١٢)

- إن التصوّر والمعرفة والفهم قد تكون لمؤلفات  
 المعاني المدلول عليها بمؤلفات الألفاظ (ب،  
 م، ٣٥، ١٦)

- إن المعرفة بالمفردات، والعلم بالمؤلفات  
 (ب، م، ٣٦، ٤)

- في كل علم معرفة هي تصوّر-مفرداته (ب، م،  
 ٣٦، ٥)

- المعرفة قبل العلم وأعمّ منه وقوفاً، إذ تكون  
 مع كل علم معرفة وليس مع كل معرفة علم  
 (ب، م، ٣٦، ٧)

- قد يقال معرفة لمحصل الأمور الجزئية  
 ومعانيها كمنعنى زيد وعمرو وخالد وهذا

(م، ٣٧، ١٤)

## معرفة عامة

- أمّا (المعرفة) العامة فهي المعرفة الناقصة أيضا من جهة أنّ المعروف بها يُعرّف بما لا يتميّز به عن غيره مما ليس هو هو في أوصافه الذاتية (ب، م، ٣٧، ٧)
- إنّ المعرفة العامّة جزء المعرفة الخاصّة (ب، م، ٥٠، ١٣)

## معرفة المتعلم

- معرفة المتعلم في افتتاح كل كتاب هي غرض الكتاب ومنفعته وقسمته ونسبته ومرتبته وعنوانه واسم واضعه ونحو التعليم الذي استعمل فيه (ف، أ، ٩٤، ١٧)

## معرفة مكسوبة

- المعرفة المكسوبة هي بالقياس اليقيني (س، ج، ٧، ١١)

## معرفة ناقصة

- أمّا المعرفة الناقصة فهي معرفة الشيء ببعض أوصافه ومعانيه الذاتية (ب، م، ٣٧، ٥)

## معقول

- المعقول من الشيء لا يطابق محسوسًا بعينه، بل يطابق كلّ شخص مجانس لذلك المحسوس، كالإنسان المعقول، فإنه يطابق زيدًا وعمروًا وخالدًا (مر، ت، ٣٩، ١٠)
- المعقول ما يدرك في الأذهان مُتصوّرًا فيها (ب، م، ٣٣٠، ٢٢)
- ربما كان المعقول من الشيء يتّصف بالصدق

بالرسم والأوصاف العرضيّة، فإنّما تذكر معها لمشابهتها لها، وإختلاطها بها (ب، م، ٦٠، ٨)

## معرفة اولية

- حصول المشاهدات الحسيّة والإدراكات الذهنيّة والإطلاعات العقليّة تُسمّى معرفة أوليّة (ب، م، ٤٤، ١٧)

## معرفة بالفعل

- أمّا (المعرفة) بالفعل فإنّما تعرف إذا عرفت بالمعقول، فإنّما تكون معروفة بذاتها بالقوّة على النحو الذي نريد أن تصير معروفة بالفعل. ولا يستنكر أحد أنّ الطبيعة الحسيّة أعرف عند المعقول، وأن الطرق البرهانيّة تأخذ مما هو أعرف عند المعقول إلى ما هو أعرف عند الطبيعة على ما يصرّح به المعلم الأوّل (س، ب، ٥٧، ١٩)

## معرفة تامة

- معرفة الإنسان بأنه جسم أو حيوان، والتامة فهي معرفته بسائر أوصافه ومعانيه الذاتية (ب، م، ٣٧، ٦)

## معرفة الحجة

- معرفة الحجة هي المقصود الأهم من المنطق (سي، ب، ١٣٩، ١)

## معرفة خاصة

- أمّا المعرفة الخاصة فهي المعرفة النائمة من جهة أنّ المعروف بها يُعرّف بما يتميّز به عن غيره من كل شيء، ليس هو هو في أوصافه الذاتية (ب،

والكذب (ش، ع، ٨٢، ١)

## معقول كلي

فذلك ليس شيئاً لنا منذ أول الأمر، وكانت أيضاً مفردةً والمفردة تتقدّم المركّبات (ف، ح، ٥، ٦٤)

- المعقولات الكائنة في النفس عن المحسوسات إذا حصّلت في النفس لحقّها من حيث هي في النفس لواحقّ يصيرُ بها بعضها جنساً، وبعضها نوعاً، ومُعرفاً بعضٌ ببعض (ف، ح، ٦٤، ٩)  
- لا يمتنعُ إذ كانت معقولات أن تعودَ عليها تلك الأحوال التي لِحِقَّتْ المعقولات الأولى، فيلحقّها ما يلحقُ الأول من أن تصير أيضاً أنواعاً وأجناساً ومُعرفَةً بعضها ببعض وغير ذلك (ف، ح، ٦٤، ٢٠)

- (المعقولات) هي الموضوعات الأولى لصناعة المنطق والعلم الطبيعي والعلم المدني والتعاليم ولعلم ما بعد الطبيعة (ف، ح، ٦٦، ١٩)  
- أن تعلم ما هي الأشياء التي لها ماهيات خارج النفس، فنحصل إذن على المعقولات، وعلى ما عليها تُقال، وعلى ما عنها استفادت ماهياتها وهي مادّتها (ف، ح، ١١٨، ١٠)

- من المعقولات: معقولاً بنفسه هو الذات، ومعقولاً بغيره هو الصفة (ط، ش، ١٩٤، ٥)

## معقولات اول

(الأشياء) تُعلمُ أو توجد لا بفكر ولا باستدلال أصلاً أربعة أصناف: مقبولات ومشهورات ومحسوسات ومعقولات أول (ف، د، ١٥، ٦٤)

- المعقولات الأول هي التي نجد أنفسنا كأنها فُطِرَتْ على معرفتها منذ أول الأمر وجُلبَتْ على اليقين بها (ف، د، ٦٥، ٦)

- المعقول الكلّي أيضاً جوهر؛ إذ صحيح عليه أنه ماهية حقّها في الوجود في الأعيان أن لا تكون في الموضوع، ليس لأنه معقول الجوهر؛ فإنّ معقول الجوهر ربّما شكك في أمره فظنّ أنه علم وعرض؛ بل كونه علماً أمر عرض لماهيته؛ وهو العرض؛ وأنا ماهيته فماهية الجوهر؛ والمشارك للجوهر بماهيته جوهر (س، م، ٩٥، ١)

## معقول مفرد

- المعقول المفرد ليس بحق ولا باطل (س، ع، ٢، ٦)  
- كما أنّ المعقول المفرد، إذا اقترن به في الذهن معقول آخر وحُمل عليه، فاعتقد أنه ذاك أو ليس كان الإعتقاد حقّاً أو باطلاً (س، ع، ٣، ٦)

## معقولات

- المعقولات أشياء نعلمها نحن بأنفسنا ونقبلها ببصائرنا ونصدّقُ بها من جهة علمنا بأنفسنا. وأشياء تنكّلُ فيها على ما عليه غيرنا منها ورآه فيها ونجتزئُ بذلك ونستعملها، على مثال ما نستعمل الأشياء التي علمناها نحن (ف، ح، ١٩، ١٧)

- الرأْيُ الذي تنكّلُ عليه في المعقولات ربما كان رأْيُ إنسان واحد فقط أو طائفة فقط، وهو الرأْيُ المقبول. وربما كان رأْيُ جميع الناس وهو الرأْيُ المشهور (ف، ح، ١٨، ٣)  
- توجدُ معقولات حاصلة لا عن محسوسات

## معقولات اولى

عدد فرد وكل خمسة فهي نصف العشرة، وكل ما هو جزء الجملة فهو أصغر من تلك الجملة (ف، ق، ١٩، ٤)

- الماهيات معقولات أولى (سي، ب، ١٢، ٢٩)

## معقولات مركبة

- المعقولات المركبة - وهي المقدمات - هي التي تدلُّ عليها الألفاظ المركبة التي أحد جزئي المركب منها مُسندٌ والآخر مُسندٌ إليه (ف، أ، ١٣، ١٠٣)

- المعقولات الأولى التي هي ماهيات الأشياء الموجودة مثل كونها جواهر وكميات وكيفيات وغير ذلك، مما هي أجناس الأمور الموجودة (سي، ب، ١٦، ٢٩)

- اعلم إنَّ المعقولات الأولى هي طبائع المفهومات المتصورة من حيث هي (هـ، ٧، ٣٣، ٤)

## معقولات مفردة

- أجزاء المقدمات . . . هي المعقولات المفردة، وهي المعاني التي تدلُّ عليها الألفاظ المفردة، مثل قولنا إنسان، فرس، ثور . . . فإن المعاني التي تدلُّ عليها هذه الألفاظ وما أشبهها تسمى المعقولات المفردة (ف، أ، ١٠٣، ٨)

## معقولات ثانية

- هذه الأحوال العارضة لها (المعقولات الأولى) بعد حصولها في الذهن معقولات ثانية (سي، ب، ١٣، ٢٩)

- لم يمكن أن يكون في هذه الصناعة (المنطق) شيءٌ أسبق من المعقولات المفردة (ف، أ، ١، ١٠٤)

- ما يعرضُ للمعقولات الأولى في الذهن ولا يوجد في الخارج أمر يطابقه كالكليّة والجزئية والذاتية والعرضية ونظائرها، وكمفهوم الكلّي والجزئي والذاتي والعرضي وغيرها، يسمى معقولات ثانية لوقوعها في الدرجة الثانية من العقل، إذ لا يمكن تعقل الكليّة إلا بعد تعقل أمر يعرض له الكليّة في الذهن (هـ، م، ١٠، ٣٣)

## معقولات

- كل معقولين لا بد أن يكون بينهما إحدى نسب أربع وهي: التباين والمساواة والعموم والخصوص المطلق (و، م، ٨٠، ٥)

- إنَّ الشبئية والوجود والوجوب والإمكان معقولات نوان (هـ، م، ٣٤، ١)

- إنَّ المعقولين إما أن لا يفترقا البتة أو لا يجتمعا البتة أو يجتمعا تارة ويفترقا أخرى. فإن لم يفترقا البتة فهما المتساويان كالإنسان والناطق، وإن لم يجتمعا البتة فهما المتباينان كالإنسان والحجر، أي كلما وجد أحدهما في ذات إنتفى عنها الآخر. وإن كانا يجتمعان تارة ويفترقان أخرى فلما أن يفترقا من الطرفين أعني أن يفارق كل واحد منهما الآخر، أو يفترقا من

## معقولات كليّة

.. متى أخذت (الأجناس والأنواع) على أنها معقولات كليّة تُعرّف الأشياء المحسوسة، ومن حيث تدلُّ عليها الألفاظ، كانت منطقيةً وسُمّيت معقولات (ف، م، ١١٦، ١٧)

- المعقولات الكليّة الأولى، كقولنا كل ثلاثة فهو



أحد الطرفين فقط، أي يوجد أحدهما دون الآخر ولا يوجد الآخر دونه (و، م، ٨٠، ١٢)

## معلم

- هذا التعليم والتعلم الذهني قد يكون بين إنسانين، وقد يكون بين إنسان واحد ونفسه من جهتين: فيكون من جهة ما يحدث بالحد الأوسط في القياس مثلاً - معلماً، ومن جهة ما يستفيد النتيجة من القياس - متعلماً. والتعليم والتعلم بالذات واحد، وبالإعتبار إنان. فإن شيئاً واحداً - وهو إنسياق ما إلى إكتساب مجهول بمعلوم - يُستى باعتبار بينه وبين الذي يحصل فيه - تعلماً، وباعتبار بينه وبين الذي يحصل منه وهو العلة الفاعلية - تعليماً، مثل التحريك والتحرك (س، ب، ١١، ٢)

## معلول

- متى وُجِدَ المعلول فالعلة أيضاً موجودة (أ، ب، ٤٥٤، ١١)

- ربّما وصل المعلول إلى الشيء قبل علته بالذات، فكان سبباً لعلته عنده إذا لم يكن وجود العلة في نفسها ووجوده لذلك الشيء واحداً، مثل وجود العرض في نفسه ووجوده في موضوعه، فإن العلة فيهما واحدة (س، ب، ٥٢، ١٤)

- وجود المعلول مستفاد من وجود العلة (مر، ت، ٣٦، ١١)

- المعلول يدلُّ على العلة، والعلة أيضاً تدلُّ على المعلول، ولكنَّ المعلول لا يوجب العلة والعلة توجبه (غ، م، ٥٩، ١٣)

- المعلول: هو كلُّ ذات وجوده بالفعل من وجود غيره، ووجود ذلك الغير ليس من وجوده (غ،

ع، ٢٩٣، ١١)

- العلة والمعلول يتلازمان، وإن شئت قلت السبب والمسبب، وإن شئت قلت الموجب والموجب (غ، ح، ٧٠، ٨)

- إن استدللت بالمعلول على العلة فهو قياس دلالة (غ، ح، ٧٠، ١٠)

- المعلول إذا وضع بالفعل فقد وُضعت العلة كلها لكن الغاية ربما لم توجد بعد من حيث هي للأعيان كالاضطجاع مع وجود الفراش (سي، ب، ٢٧٠، ٨)

- المادة ففي كثير من الأمور الطبيعية يلزم عند حصول استعدادها الصورة بالضرورة، ويوجد بوجود الصورة المعلول والغاية أيضاً (سي، ب، ٢٧١، ٤)

- متى وُجِدَ المعلول وُجِدَت العلة، إن كان في الزمان الماضي ففي الماضي، وإن كان في المستقبل ففي المستقبل (ش، ب، ٤٧٤، ١٣)

- إذا بَيَّنَّ المعلول بالعلة كان ذلك برهاناً يعطي السبب والوجود، وإذا بَيَّنَّ العلة بالمعلول كان ذلك برهاناً يعطي الوجود فقط (ش، ب، ٤٨٥، ١١)

- المعلول لا يكون إلا بعد العلة (ت، ر، ١٤٥، ١١)

- قد يستدل بالمعلول على العلة، كما يستدل بالعلة على المعلول، ويستدلُّ بأحد المعلولين على الآخر، ويستدلُّ بثبوت أحد الضدين على انتفاء الآخر، وثبوت أحد المتلازمين على تحقق الآخر (ت، ر، ١٣٥، ٢٤)

- المعلول تقوم به صفات لازمة له، وهو وصفاته نستلزم العلة (ت، ر، ١٤٠، ٢٣)

- صدور المعلول المتغير عن علة غير متغيرة ممتنع بالضرورة (ت، ر، ٢٠٠، ١٦)

## معلومات

وإنما هو مجهول لنا من حيث ما هو مخصوص

بالفعل (مر، ت، ١٨٤، ٣)

- المعلوم هو الموجود، والموجود على قسمين، موجود في الأعيان وموجود في الأذهان، فالعلوم كذلك أيضا وجودية لما في الأعيان وذهنية لما في الأذهان (ب، م، ٢٢٥، ١٢)
- المعلوم يظهر أنه متقدم بالطبع على العلم، وذلك أنه إذا ارتفع المعلوم إرتفع العلم وليس إذا ارتفع العلم ارتفع المعلوم (ش، م، ٤١، ١)

## معلومات

- التي تقال في المعلومات على الإطلاق إما على أنها موجودة في المحمولات، وهذه موجودة في تلك، فهي موجودة من أجل ذاتها من الإضطرار، وذلك أنه غير ممكن ألا تكون موجودة إما على الإطلاق وإما المتقابلة (أ، ب، ٣٢٤، ١)

- المعلومات تُقال على صنفين أولاً وثانياً، أما أولاً فعلى ما قد يُسمى علماً وهو الحكم في القضايا بالاثبات والنفي، وأما ثانياً فعلى الأمور الوجودية التي تلك معانيها وهي خاصة التي جرت العادة بتسميتها معلومات، وإن كان من المعلومات أشياء لا يُحكّم بمعانيها على أمور وجودية (ب، م، ٧٠، ٥)

- من المعلومات ما تقدم على الموجودات وتكون أسباباً لها، أعني العلوم (ب، م، ٧٠، ١١)

- المعلومات: إما أن تكون حاصلة بالفطرة من غير تقدم معلوم هو باب حصولها عليه، أو حاصلة بمعلومات أحرّ سابقة عليها، ولكن لا تتسلسل بل تنتهي لا محالة إلى معلومات

- يعنون بالمعلومات الأشياء التي تدخّل تحت الأمر الذي يُفرضُ علة (ف، ق، ٤٨، ٨)
- طرد ذلك الحكم (حكم العلة في المعلومات) أو إجراؤه في المعلومات هو تصفّحه في واحد واحد من الأشياء التي تحت الأمر المفروض علة (ف، ق، ٤٨، ١٠)
- المعلومات اللازمة دائماً لعللها الفاعلة لها . . . أن هذه تقال أن معلوماتها لازمة منها بالذات (ش، ب، ٤٨٢، ٨)

## معلوم

- كل معلوم إنما يقال بالقياس إلى العلم (أ، ج، ٦٦٣، ٩)
- (ما) له وجود في الذهن فيجب أن يكون معلوماً، وإن كان له في الأعيان وجود حاصل (س، م، ١٥٢، ١٠)
- إن المطلوب لو كان معلوماً لنا من كل جهة ما كنّا نطلبه؛ ولو كان مجهولاً لنا من كل وجه ما كنّا نطلبه؛ فهو معلوم لنا من وجهين. مجهول من وجه: فهو معلوم لنا بالتصوّر بالفعل، ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة؛ وإنّما هو مجهول لنا من حيث هو مخصوص بالفعل (س، ب، ٢٩، ١)
- المعلوم إمّا معلومٌ بذاته، وإمّا معلوم ببرهان (س، ب، ٦٦، ٨)
- المعلوم ليس هو المجهول البتة، نعم إلاّ بالفرض (س، س، ٩٤، ٣)
- إن المعلوم لو كان معلوماً من كل جهة لما كان يطلب أيضاً فهو معلوم لنا من وجهين ومجهول، فأحد الوجهين هو أنه متصوّر والثاني أنه معلوم لنا المطلوب به القوة،

حاصلة بالفطرة (سي، ب، ٢٦، ٢٧)

## معلومات بتواتر

- المعلومات بالتواتر كعلمنا بوجود مكة ووجود الشافعي وبعده الصلاة الخمس (غ، ح، ٤، ٥٢)

## معنى

- المعنى الواحد إما أن يكون شخصًا وإما أن يكون كليًا (ف، ع، ١٤٦، ٦)

- يتفق في كثير من الأمور أن يكون (المعنى) الأقدم في المعرفة هو أشد تأخرًا في الوجود والآخر منهما أشد تقدمًا في الوجود، فيكون اسمًا لها واحدًا لأجل تشابه نِسبها إلى أشياء كثيرة، أو لأجل أنها تُنسَبُ إلى شيء واحد إما بتساوي أو بتفاضل، كان ذلك الواحد يسمى باسمها هي أو كان يُسمى باسم غير اسمها. وهذه غير المتفقة أسماؤها وغير المتواطئة أسماؤها، وهي متوسطة بينهما، وقد تسمى المشككة أسماؤها (ف، ح، ١٦١، ٤)

- معنى من المعاني الموجودة، وحقيقة من الحقائق الثابتة، إذا نُسبَتْها إلى غيرها من تلك المعاني والحقائق، وخبرَتْها بالإضافة إليه: إما أعم وإما أخص وإما مساويًا وإما أعم من وجه وأخص من وجه (غ، ع، ٩٢، ٦)

- كل معنى يُنسَبُ إلى شيء: فإما أن يكون ذاتيًا له، مقومًا لذاته، أي قوامًا ذاته به. وإما أن يكون غير ذاتي مقوم، ولكنه لازمٌ غير مفارق. وإما أن يكون لا ذاتيًا، ولا لازمًا، ولكن عَرَضِيًّا (غ، ع، ٩٥، ٨)

- المعنى إذا نُسبَ إلى المعنى وجدناه إما ذاتيًا له ويُسمى صفة النفس، وإما لازمًا ويُسمى وصفًا

لازمًا، وإما عارضًا له لا يبعد أن يفصل عنه

في الوجود (غ، ح، ١٧، ١١)

- المعنى الذي لا تركيب فيه البتة لا يُمكن حذوه إلا بطريق شرح اللفظ أو بطريق الرسم، وإما الحذف فلا (غ، ح، ١٠٣، ١٦)

- تعريف المعنى بلفظ يطلق على المعنى، ومن قنع بمثل هذا في فهم الحياة فقد رضي من العلوم بشورها (غ، ح، ١٢١، ٨)

- المعنى إذا نُسبَ إلى المعنى الذي يُمكن وصفه به وُجِدَ بالإضافة إلى الموصوف إما ذاتيًا له ويُسمى صفة نفس، وإما نفس، وإما لازمًا ويُسمى تابعًا وإما عارضًا لا يبعد أن يفصل عنه في الوجود (غ، ص، ١٣، ٨)

- المعنى الذي لا تركيب فيه البتة لا يُمكن حذوه إلا بطريق شرح اللفظ أو بطريق الرسم، وإما الحذف الحقيقي فلا، والمعنى المفرد مثل الموجود (غ، ص، ١٩، ٨)

- المعنى إذا وُصِفَ بالمعنى ونُسبَ إليه وُجِدَ إما ذاتيًا وإما عَرَضِيًّا وإما لازمًا (غ، ص، ١٢، ٣٣)

- (المعنى) إذا نُسبَ إليه (إلى المعنى) وُجِدَ إما أعم كالوجود بالإضافة إلى الجسمية، وإما أخص كالجسمية بالإضافة إلى الوجود، وإما مساويًا كالمحتيز بالإضافة إلى الجوهر عند قوم وإلى الجسم عند قوم (غ، ص، ٣٣، ١٣)

- (المعنى) هذا (تأليف المعنى) من جزأين يُسمى النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبرًا، ويُسمى المتكلمون أحدهما وصفًا والآخر موصوفًا، ويُسمى المنطقيون أحدهما موضوعًا والآخر محمولًا، ويُسمى الفقهاء أحدهما حكمًا والآخر محكومًا عليه ويُسمى المجموع قضية (غ، ص، ٣٥، ١٧)

- كل لفظ يجري بين الناس في مفاوضاتهم ومحاوراتهم فله معنى في ذهن قائله هو الذي دلّ به عليه، ومفهوم في ذهن سامعه هو الذي يُستدلّ به عليه (ب، م، ٦، ٨)
- أن يكون المعنى المفهوم من اللفظ واحدًا في المسّميات كلها، ولكن بينها اختلاف في من جهة أخرى مثل أن يكون لبعضها أولاً أو بعضها أولى به أو هو أشدّ في بعضها. وإمّا أن لا يكون المعنى واحدًا ولكن بين المعنيين مشابهة ما. وإمّا أن لا يكون المعنى واحدًا ولا بين المعنيين مشابهة ما (سي، ب، ٥٠، ٢١)
- الوجود الذهني ويسمى الأثر النفساني هو مثال مطابق للوجود المعيني دال عليه، واللفظ دال على ما في الذهن، وما في الذهن يُسمى معنى بالنسبة إلى اللفظ (سي، ب، ٩٥، ٥)
- ربما كان اللفظ في النتيجة غير الذي في المقدمة، أو كان في إحدى المقدمتين غير ما في الأخرى، فاشْتِغَلَ بالمعنى ولا تلتفت إلى اختلاف اللفظ عند اتفاق المعنى (سي، ب، ١٩٣، ٤)
- المساواة في المعنى فهو الاشتمال على جميع ذاتيات المحدود بحيث لا يشذ منها شيء، وكثير من الأقوال المساوية في الحمل لا يكون مساوية في المعنى، بل يفوته كثير من الذاتيات كما تقول الإنسان جسم ناطق (سي، ب، ٢٦٥، ١٦)
- ليس الشيء الذي يوجب أو يسلب قول بل هو معنى يدلّ عليه لفظ مفرد، أو ما قوة دلالة دلالة المفرد (ش، م، ٦٣، ٤)
- ليس المعنى الذي ندرکه بالحس والمعنى الذي ندرکه بالبرهان معنى واحدًا (ش، ب، ٤٤٥، ١٨)
- لم يتصوّر (مستمع الحدّ) المعنى حتى سمع اللفظ وفهمه، ولم يمكن أن يفهم المراد باللفظ حتى يكون قد تصوّر ذلك المعنى قبل ذلك (ت، ر، ١، ٣٧، ٢٦)
- إذا عرف (المترجم) المعنى الذي يُقصد بهذا الاسم في هذه اللغة هو المعنى الذي يُقصد به في اللغة الأخرى ترجمه (ت، ر، ١، ٧١، ١٠)
- الاسم المسؤول عنه الذي لا يعلم السائل معناه إذا أُجيب عنه بما يقال في جواب ما هو؟ ينقسم حال السائل فيه إلى نوعين: أحدهما: أن يكون قد تصوّر المعنى بغير ذلك اللفظ، ولكن لم يعرف أنّه يعني بذلك اللفظ. فهذا لا يفتقر إلى «ترجمة» اللفظ، كالمعاني المشهورة عند الناس من الأعيان، والصفات، والأفعال... الثاني: أن يكون غير متصوّر للمعنى، كما أنّه غير عالم بدلالة اللفظ عليه. وهذا يحتاج إلى شيئين: إلى ترجمة اللفظ، وإلى تصوّر المعنى - إلى حدّ «الاسم» و«المسمّى» (ت، ر، ١٧، ٧٦)
- إذا كان ذلك المعنى هو لم يتصوّر (السائل)، ولا له في لفته لفظ، فهذا لا يمكن تعريفه إياه بمجرد «ترجمة» اللفظ، بل الطريق في تعريفه إياه إمّا «التعيين» وإمّا «الصفة» (ت، ر، ٧٧، ١١)
- إن المطلوب ليس إلاً معنيان - سواء عبر عنهما بلفظين أو ألفاظ متعدّدة قيل: وليس الأمر كذلك، بل قد يكون المطلوب معنى واحدًا، وقد يكون معينين، وقد يكون معاني متعدّدة (ت، ر، ١، ١٧٨، ١٨)
- إن ذلك المعنى لما كان كليًا يوجد في أفراد كثيرة أطلقا على تلك الأفراد من حيث وجد في كل واحد منها المعنى الذي وضع له، وسُمّي

بهما لا من حيث أن تلك الأفراد وضعا لخصوص كل واحد منها (و، م، ٧٠، ١٣)

## معنى جزئي

- أمّا (المعنى) الجزئي فهو الذي كمعنى زيد الذي هو صورة هذا الشخص، فإنه إذا تفرّر عند الذهن من أحد الموجوات الذي هو شخص زيد لا يكون هو بعينه المتفرّر من موجود آخر (ب، م، ٣٨، ١٦)

## معنى عرضي

إن لفظة العرضية إمّا أن تدل على أن الشيء موجود في موضوع، فتكون دلالة على هذه النسبة؛ أو تدل على أنه في ذاته بحيث لا بد له من موضوع؛ فهذا أيضاً معنى عرضي، وذلك لأن نسبة هذا المعنى إلى أكثر الأعراض مثل الكيفية والكمية والوضع أمر غير مقوم لهاياتها، لأن ماياتها تشمل مدركة مفهومه (س، م، ٦٥، ١٧)

## معنى خاص

- المعنى الخاص جزئي (س، م، ٢٧، ١٢)

## معنى عموم

- إن المعنيين المختلفين في العموم والخصوص قد يتركان على وجوه: من ذلك أن يكون المعنى العام ممّا يلزمه قسيمة ما لزوماً أولياً، يفترق في أن يحصل له بعض أجزاء القسيمة، فإذا اقترن به الفصل تهاً حيث لا يكون موجوداً، ويكون ذلك الإقتران ليس يقتضي مفهوم أحد المقترنين حتى يكون أحدهما لازماً للآخر في مفهومه، بل إنّما يلزمه في أن يكون موجوداً (س، ش، ٢٠، ١٤)

## معنى عام

- أنّ ههنا محسوسات مدركة بالحس، وأنّ فيها أشياء متشابهة وأشياء مُتباينة، وأنّ المحسوسات المتشابهة إنّما تشابه في معنى واحد معقول تشترك فيه، وذلك يكون مشتركاً لجميع ما تشابه، ويُعقل في كلّ واحد منها ما يُعقل في الآخر، ويُسمى هذا المعقول المحمول على كثير «الكلّي» و«المعنى العام» (ف، ح، ١٣٩، ٦)

## معنى كلي

- المعنى الكلي يكون واحداً إما بأن يكون غير منقسم في القول بأن تدل عليه لفظة مفردة وإما بأن يكون مركباً من معانٍ قيّد بعضها ببعض وتدل عليها ألفاظ مركبة تركيب تقييد (ف، ع، ١٤٦، ٧)

- كل معنى عام يقال على أكثر من واحد، كيف قيل، فهو كلي (س، م، ٢٧، ١٢)

- المعنى العام كالجسم مثلاً إذا تفرّر في الذهن من إدراك شيء من الموجودات كشخص إنسان ثم أدرك من بعده موجوداً آخر مما يدخل في عمومه ويتصف به (ب، م، ٣٨، ٦)

## معنى عدمي

- إنّ المعنى العدمي يكون الفصل فيه سلبيّاً مع قوّة (س، ج، ٢٥٧، ٦)

- المعنى الكلي هو الذي يتشابه به عدة أشياء والشخص هو ما لا يُمكن أن يتشابه به إثنان أصلاً (ف، ق، ١٣، ١٤)

- كل ما يُوصف بذلك المعنى فهو (أ) وكل ما هو (أ) فهو موصوف بذلك المعنى ولزم به اضطراراً

كان بعضها يقال عليها، فمتى صرح بذلك  
المضمّر المَنَوِي في النفس صار القول جيتذ  
صدقًا أو كذبًا. وقلبه ليس بصدق ولا كذب  
(س، ع، ٢٣، ٢)

#### معنى مفرد

- المعنى المفرد هو المُعَيَّن من حيث يلتفت إليه  
الذهن كما هو، ولا يلتفت إلى شيء منه يتقوم،  
أو معه يحصل، وإن كان للذهن أن يلتفت وقتًا  
آخر إلى معان أخرى فيه ومعه، أو لم يكن  
(س، ش، ١١، ١٢)

- كل مفرد فهو معنى ويدلّ عليه لا محالة بلفظ  
(غ، ص، ٢٩، ١٦)

#### معيار

- علم المنطق هو القانون الذي به يُمَيَّز صحيح  
الحذ والقياس عن فاسدهما فيتميّز العلم اليقيني  
عما ليس يقينًا وكأته الميزان والمعيار للعلوم  
كلها (غ، م، ٦، ١١)

#### معية الانواع

- يجب أن تكون معية الأنواع بالوجه الذي  
يخالف تقدّم الأجناس عليها، وتأخرها عنها  
إنّما هو باعتبار حال التلازم واللاتلازم، فإنّ  
التأخر يوجد له أنّه يلزم وأنّه لا يلزم،  
والتقدّم لا يوجد له أنّه يلزم ولا يلزم (س، م،  
٢٧٠، ١٠)

- الأنواع تكون «معًا» من هذا الوجه معيةً فيما  
بينها بإزاء التقدّم والبعد من المبدأ الذي هو  
الجنس إذا كانت النسبة إليه (س، م،  
٢٧٠، ١٥)

وجود (أ) في كل (ج) فيحصل القياس عن  
مقدمتين الكبرى منهما موجبة كلية منعكسة في  
الحمل (ف، ق، ٤٤، ١٧)

- المعنى الكلّي فليس تلحقه العوارض إلّا  
بالعرض وبسبب أشخاصه الجزئية (س، ش،  
٢٩، ٢١)

- كل معنى كلّي يُسبَب إلى جزئيّ تحته إمّا أن  
يكون ذاتيًا، وإمّا أن يكون عرضيًا (غ، م،  
١١، ٨)

- المعنى الذي يُسَمَّى كليًا فإنّه الذي يُقال لفظه  
بمفهوميّه على كثيرين (ب، م، ٣٨، ١٣)

#### معنى متصور

- ليس من شأن المعنى المتصوّر أن يكون له في  
الوجود مثال بوجه، مثل كثير من معاني  
الأشكال الموردة في كتب الهندسة، وإن كان  
وجودها في حيّز الإمكان، ومثل كثير من  
مفاهيم ألفاظ لا يمكن وجود معانيها، مثل  
مفهوم لفظ «الخلأ» ومفهوم لفظ «الغير  
المتاهي» في المقادير، فإن مفهومات هذه  
الألفاظ تتصوّر مع استحالة وجودها، ولو لم  
تتصوّر لم يمكن سلب الوجود عنها، فإنّ ما لا  
يُتصوّر معناه من المحال أن يسلب عنه وجود  
ويحكم عليه بحكم سواء كان إثباتًا أو نفيًا  
(س، ش، ٣١، ٢٣)

#### معنى معقول

- إنّ الشيء من حيث يوجد في نفسه شيئًا هو  
معنى معقول متعيّن، وإن كان ما يقع عليه من  
جزئيات تكون تحته غير متعيّن، وهو من حيث  
يتعيّن يخالف كل واحد من الجوهر والكم  
وأمر أخرى إذا كان ليس في نفسه مقولاً، وإن

## معين

## مغالط

- تصوّر «المعِين» إنّما يستلزم تصوّر الحقيقة مطلقاً، لا بشرط العموم والمطابقة (ت، ر، ١، ٢٤، ٩٧)
- ما هو «مطلق» في الذهن إذا وجد في الخارج كان «معيناً»، فهذا حقّ (ت، ر، ١، ٦، ٩٨)
- إذا كان المطلوب بالحدّ هو الكلّي الجامع المانع الذي يطابق جميع أفراد المحدّد - فلا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه ما ليس منه، فمعلوم أنّ تصوّر «المعِين» لا يستلزم مثل هذا (ت، ر، ١، ١١، ٩٨)
- العلم باستلزام المعين للمعِين المطلوب أقرب إلى الفطرة من العلم بأنّ كلّ معين من معينات القضية الكلية يستلزم النتيجة (ت، ر، ١، ٥، ١٥٩)
- يلزم من وجوده المعين الوجود المطلق المطابق للمعِين. فإذا تحقّق الوجود الواجب تحقّق الوجود المطلق المطابق للمعِين (ت، ر، ١، ١٣، ١٦٠)

## مغالطات

- معين مختصّ، وهو الذي يسمّونه «الجزئيّ»؛ ليس مطلقاً مشتركاً، وهو الذي يسمّونه «الكلّي» (ت، ر، ٢، ٢٥، ٧٥)
- القدرة على فسخ المغالطات التي ليست ذاتية، فليست جزءاً من الكمال في الصناعة، ولكنها جزء من الفلسفة الأولى ومن الجدل (ف، ب، ٢٠، ٩٤)

## معين مشخص

- هذا «الكلّي المطلق لا بشرط» (الكلّي الطبيعي) قد يتنازعون (المنطقيون) هل هو موجود في الخارج أم لا؟ والتحقيق أنّه يوجد في الخارج - لكن «معيناً مشخصاً». فلا يوجد في الخارج إلا «إنسان معين» وفيه «حيوانية معينة» و«ناطقية معينة»، ولا يوجد فيه إلا «علم معين» و«خبر معين» (ت، ر، ١، ١٤، ٩٩)
- أما المغالطات التي تقع بحسب المعاني فهي سبعة. الأوّل من جهة ما بالعرض؛ والثاني من سوء إعتبار الحمل؛ والثالث من قلة العلم بالبيكيت؛ والرابع من جهة إيهام عكس اللوازم؛ والخامس من المصادرة على المطلوب الأوّل؛ والسادس من جعل ما ليس بعلة علة؛ والسابع من جمع المسائل الكثيرة في

مسألة واحدة (س، س، ٢٠، ٥)

من المغالطات اللفظية (س، س، ٢٢، ١٥)

## مغالطات برهانية

## مغالطة

- أعني بالمغالطات البرهانية ما يشبه بالبرهان وليس برهاناً، فإنَّ من المغالطات مغالطات جدلية غير برهانية (س، ب، ٦٤، ٢)

- إذا كان في أحد اللفظين إيهام شيء زائد على ما يُؤممه اللفظ الآخر كان ذلك سبباً للغلط والمغالطة، مثل تغييرنا الخمر إلى الصهباء (ف، س، ١٣٥، ١٦)

## مغالطات هي قياس

- المغالطات في القياس، من جهة أنَّ القياس فيه على غير المطلوب، فيشبه أن يكون هذا التقصير إذا وقع في الحدِّ الأوسط فصار الحدُّ الأوسط لفظاً فقط - وأما في المعنى فلم يكن حدًّا أوسط، إذا الحدُّ الأوسط يجب أن يكون معنى واحداً - كان هذا النوع من الوقوع يجعله من المغالطات اللفظية. وكذلك إذا وقع من جهة الطرفين فكانا يخالفان حدِّي المطلوب بشرط من الشرائط، فيكون ذلك القياس ليس على ذلك المطلوب، فإنه وإن كان ذلك الوقوع يجعله من المغالطات بحسب سوء القياس، ومن المغالطات المعنوية، فإنَّ في لفظ حدِّ القياس والنتيجة إختلافين (س، س، ٢٢، ١١)

- متى عرّفنا القياس وقوينا على تباين ما بين الأشياء لم يقع علينا غلطٌ إذا تأملنا، ولا مغالطة إذا خوطبنا (ف، س، ١٦٤، ١٢)

- المغالطة ليست مما ينفع بوجه، ولا مادتها مشاركة لمادة البرهان بوجه، بل لا المادة المغالطية تحمل على مادة البرهان ولا صورتها على صورته ولا بالمعكس (س، ب، ٩، ١٨)

- قلنا في الفنون الماضية ما دلَّ على إستنكارنا أن يكون السبب في إشتراك الإسم تناهي الألفاظ، وغير تناهي المعاني. وإذا فهم على هذه الصورة كان أقرب إلى الصواب. فهذا هو من أسباب أن وقع الإشتراك في الأسماء، ووقعت المغالطة بسببه، وعرض منه ما يعرض من عقد الحساب (س، س، ٤، ٨)

## مغالطات لفظية

- المغالطات اللفظية من جهة أنَّ المغالطة وقعت في اللفظ لتقصير فيه وإيهام معينين (س، س، ٢٢، ١٠)

- المغالطة بسبب أن الواجب وجوده غير الواجب العمل به؛ وإنما يقال لهما واجب باشتراك الإسم. ومفهوم الواجب الأول أن وجوده ضروري، ومفهوم الواجب الآخر أن إثارة محمود (س، س، ٩، ١١)

- أما المغالطة التي تقع من جهة الشكل، فمنه ما يكون الحكم فيه على نفس اللفظ، مثل من يقول: «إن هذا البيت ليس بمنقوص ساكنة» فينتج أن «هذا البيت ساكنة فيه». ومنه ما ليس الغلط فيه في نفس اللفظ، بل هو شيء يتعلّق بهينة اللفظ، وهو كالإشتراك في الهيئة أو شيء

- المغالطات في القياس، من جهة أن القياس فيه على غير المطلوب، فيشبه أن يكون هذا التقصير إذا وقع في الحدِّ الأوسط فصار الحدُّ الأوسط لفظاً فقط - وأما في المعنى فلم يكن حدًّا أوسط، إذا الحدُّ الأوسط يجب أن يكون معنى واحداً كان هذا النوع من الوقوع يجعله



بعضها ليس بموجود (س، س، ٨٣، ٣)

### مغالطة سوفسطائية

- إنَّ المغالطة في العلوم البرهانية هي أن تورّد مقدمات على أنها صادقة ومناسبة ولا تكون كذلك، وتسمى هذه المغالطة سوفسطائية (س، س، ٣٦، ٦)

### مغالطة في قياس

- جميع أسباب المغالطة في القياس، إمّا لفظي وإمّا معنوي. واللفظي إمّا اشتراك في جوهر اللفظ المفرد، أو اشتراك في هيئته وشكله، أو اشتراك يقع بحسب التركيب لا بحسب لفظ مفرد، أو لأجل صادق مجتمع قد فُضِّل فظنُّ صادقًا، أو لأجل صادق تفرّيق قد رُكِبَ فظنُّ صادقًا، وإمّا لاشتباه الإعراب والبناء والشكل والإعجام. وأمّا المعنوي، فإمّا أن يكون لما بالعرض، وهو أن يؤخذ ما بالعرض مكان ما بالذات، كمن يقول «إن الشجرة ثقيل القسمة المقدارية» وإنما القابل للقسمة المقدارية، مقدار جسميتها؛ وقد يكون بسبب أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل، كمن يقول «إنَّ الجزء من الرُّحى الذي يلي القطب أبطلًا حركة» - وهذا بسبب أخذ الجزء الذي هو بالقوة مكان ما بالفعل (مر، ت، ٢٧٤، ٧)

- المغالطة في القياس المطلوب به إنتاج الشيء. إمّا أن تقع في اللفظ وإمّا أن تقع في المعنى، وإمّا أن تقع في صورة القياس، وإمّا أن تقع في مادته، وإمّا أن تكون غلطًا وإمّا أن تكون مغالطة (ب، م، ٢٦٤، ١٨)

يتعلّق بهيئة الأداة، كما يكون الشيء يقال مرةً بسجّر وحدّو، ومرة بطلاقة، فيتغيّر الحكمان (س، س، ٨٧، ١٤)

- المغالطة بسبب ربط ما بين القضيتين، فإنّه يوهّم أنّه ربط أحدهما بالآخر على أنّه معاقبة، ويوهّم أنّه ربطه به على أنّه معاندة (س، س، ٩٠، ١٢)

- المغالطة وهو (قياس مؤلّف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق) ولا يكون حقًا وتسمى سفطة (أو) شبيهة (با) المقدمات (المشهورة) وتسمى مشاغبة (أو) مقدمات وهيئة كاذبة) كما يقال إنَّ وراء العالم فضاء لا يتناهى (ه، م، ٢٦، ٢١) للتصديق الجازم الذي لا يُعتبر فيه كونه حقًا أو غير حق؛ بل يعتبر فيه عموم الإعراف به هو الجدل، إن كان كذلك، وإلّا فهو الشغب، وهو مع السفطة يحسب صنفاً واحدًا هو المغالطة (ط، ش، ٥١١، ١٢)

- المغالطة قياس تفسد صورته بأن لا تكون على هيئة منتجة لإخلال شروط معتبرة بحسب الكمية والكمية والجهة، أو مادية بأن تكون المقدّمة والمطلوب شيئًا واحدًا لكون الألفاظ مترادفة (ن، ش، ٣٤، ٣)

- السفطة ما تألّف من مقدمات شبيهة بالحق وليست به، وتسمى مغالطة كقولنا في صورة فرس في حائط، هذا فرس، وكل فرس صهال، فهذا صهال (ض، س، ٣٥، ٣٠)

### مغالطة باشتراك المفهوم

- إنَّ المغالطة باشتراك المفهوم على وجوهه: فإنّها إمّا أن تكون لأن السؤال يكون كثيرًا، وإمّا أن تكون للكثرة في النتيجة أيضًا. وتلك الكثرة يكون الحق في بعضها موجودًا، وفي

## مخالطة لفظية

- إنَّ كل مخالطة لفظية متعلِّقة بالإسم المشترك (س، س، ٨٨، ١٢)

فيوهم فيما ليس بلازم عن القول أنه لازم، مثل قولنا زيد إنسان وزيد ليس بعمرو وعمرو إنسان فإذا من هو إنسان ليس بإنسان (ف، س، ١٤٠، ٨)

## مخالطة ممارية ومشاعبية

- المخالطة في الجدل هي أن تورد مقدّمات على أنّها مشهورة ومتسلمة ولا تكون كذلك، وتسمّى هذه المخالطة ممارية ومشاعبية (س، س، ٣٦، ٨)

- (من المغلط بالعرض) اللاحق للشيء وذلك أن يُؤخذ أمرٌ ما لشيء ويعلم وجوده له إما بالحس أو بغيره، ثم يُركّب ذلك الأمر بعينه موجودًا في شيء آخر، فيظنّ عند ذلك أن الشيء الثاني هو الشيء الأول أو أن أحدهما محمول على الآخر (ف، س، ١٤٢، ١٤)

## مغالطي وسوفسطائي

- الأولى أن يُسمّى طالب الغلبة كيف إتفتت مشاعبيًا، وأن يُسمّى المتظاهر بالمعرفة وليست له مغالطًا سوفسطائيًا (س، س، ٥٩، ٤)  
- القياس المغالطي الفاسد... يُسمّى مغالطيًا وسوفسطائيًا (مر، ت، ٥، ١٣)

- (من المغلط بالعرض) المقصورات على شيء إمّا هي على مكان وإمّا هي على زمان وإمّا على حال ما (ف، س، ١٤٤، ١٩)

- (من المغلط بالعرض) المطلقات فإنها تُوهم أنها قد تقيّد بكل ما يُمكن أن يقارنّها من المحمولات، فإذا قيّدت لزمّ عنها إمّا كذب وإمّا فضل وهذيان وتكرير (ف، س، ١٤٥، ٨)

## مغلط بالعرض

- (من المغلط بالعرض) أنه يعوق الذهن عن فهم الشيء فيسبّئ إلى الذهن قبل الشيء حتى يُظنّ به أنه هو الذي قصد تفهمه من أول الأمر، فيتصوّر الإنسان بدل الشيء المقصود الشيء الذي له هو بالعرض، وذلك مثل الأمور العرضية التي تؤخذ في تحديدات الأشياء، مثل أن يقال في تحديد كسوف القمر أنه حال للقمر مُنزعة للنّاس (ف، س، ١٣٩، ١٩)

- (من المغلط بالعرض) أن تؤخذ المسألة المتظور فيها وهي في الحقيقة مقدمات كثيرة على أنها مسألة واحدة (ف، س، ١٤٧، ١٨)

- (من المغلط بالعرض) أن لا تؤخذ المقدمات متقابلة على الحقيقة، وذلك أن لا يُستوفى فيها شرائط التقابل التي عُددت فيما سلف، فإنه لمّا كانت المتقابلة هي التي إذا كان الموضوع أو المحمول أو كلاهما في أحد المتقابلين بحال ما أو في زمان أو منسوبين أو أحدهما في الإيجاب إلى شيء ما كانا جميعًا في السلب بتلك الحال بعينها (ف، س، ١٤٩، ٣)

- (من المغلط بالعرض) أنه يغلط في تركيب الأشياء التي تُقال فرّادى على شيء واحد فيتوهم أنها تتركّب فيغلط، مثل قول القائل هذا ابنٌ ماحقٌ وهو لك فهو إذاً بذلك ابن لك (ف، س، ١٤٠، ٤)

- (من المغلط بالعرض) المصادرة على المطلوب الأول، وذلك أن يؤخذ المطلوب بعينه جزء القياس الذي يُرام به بيان ذلك المطلوب، وهو صنفان: أحدهما في إثبات الموضوع الأول،

- (من المغلط بالعرض) أنه يغلط في اللازم

أن يُؤخذَ من أقاويل أهل الإطناب والهلز. وقد يُعدُّ من هذا الباب في الجدل خاصة أن تكون المقدمات غير مشهورة أو غير مقبولة عند السامع، وهي في الحقيقة صادقة غير أنها ليس يسهل بيانها في الوقت الحاضر (ف، س، ١٥٩، ٧)

(من المغلطة بالعرض) النقلة إلى ما يُمكن أن يُبدل مكان الشيء ويقام مقامه إمّا لفظ وإمّا شبيه وإمّا كلي وإمّا جزئي وإمّا لوازم متقدمة، أو متأخرة وإمّا مقارنة وإمّا مقابلات وإمّا خياله في النفس وإمّا أمثله المحسوسة. فإن كل واحد من هذه له أشياء تخصه في نفسه (ف، س، ١٦٠، ١٠)

## مغلطات

(من المغلطات منها ما يُمكن أن تكون قياساً أو جزء قياس ومنها ما لا يمكن أن يكون قياساً ولا جزء قياس، لكنها أحوال الإنسان وتوطنات في ذهنه وهيات له وملكات تُزبله عن الصواب إلى الخطأ، مثل المحبة لرأي ما والبغضة له، أو غير ذلك ممّا يجري مجرى هذين (ف، س، ١٣٢، ١٠)

(المغلطات التي يُمكن أن تكون مقاييس أو أجزاء مقاييس منها ألفاظ ومنها معان (ف، س، ١٣٢، ١٦)

(المغلطات التي هي معان منها التي تُقال بالعرض وهي التي تُتفق مقارنتها للشيء من غير أن يكون شأن كل واحد منهما وفي طباعه أن يفترون إلى الآخر، مثل أن يفرَضَ لحيوان ما أن يُدبِّحَ فيموت ويتبل بمطر في ذلك الوقت (ف، س، ١٣٩، ١)

والثاني في إبطاله (ف، س، ١٥٠، ١)

(من المغلطة بالعرض) أن يُؤخذَ ما ليس بسبب للزوم النتيجة على أنه سبب له، وذلك في المستقيم والخلف جميعاً (ف، س، ١٥٦، ٦)

(من المغلطة بالعرض) أن لا يكون القول متبجاً إمّا فرَضَ مطلوباً، ولا لشيء آخر غيره، لا إذا تُركَ على حاله ولا إذا غُيِّرَ بزيادة شيء على جملة أو بقصان شيء من جملة. وأن تكون مقدمته مع ذلك كاذبة إما جميعها أو معظمها أو تكون غير مشهورة (ف، س، ١٥٦، ٨)

(من المغلطة بالعرض) أن يَتَّبِعَ لكن لا يَتَّبِعُ المطلوب الأول، مثل قياس برمانيدس كل ما سوى الموجود فهو لا موجود وما هو لا موجود فليس هو شيئاً، فالموجود إذاً واحد (ف، س، ١٥٦، ١٦)

(من المغلطة بالعرض) أن يَتَّبِعَ المطلوب بالقول ليس أولاً لكن يَتَّبِعُ ثانياً (ف، س، ١٥٦، ١٩)

(من المغلطة بالعرض) أن يَتَّبِعَ المطلوب لكن بالعرض، فمن ذلك المقدمات الكاذبة التي تَتَّبِعُ الصادقة، ومن ذلك أن يُؤخذَ الحد الأوسط عرضاً لسبب في القياس الذي يُؤدِّي به سبب الأمر المطلوب (ف، س، ١٥٧، ٤)

(من المغلطة بالعرض) أن يَتَّبِعَ شيء في جنس من العلوم بما ليس من ذلك الجنس (ف، س، ١٥٧، ٩)

(من المغلطة بالعرض) أن يُقصدَ إنتاج المطلوب بحال ويُؤخذَ أجزاء القياس في الحال التي يَتَّبِعُ بها المطلوب لا بتلك الحال، ولا سيما متى كانت هذه الحال ليس شأنها أن يُصرَّحَ بها عند تأليف القياس (ف، س، ١٥٧، ١٦)

(من المغلطة بالعرض) أن يُؤخذَ في القول ما لا يتتبع به أصلاً في بيان المطلوب، وذلك يمكن

حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الإنسان والفرس أي إن أريد بهما ماهيتهما النوعية فجزئيان إضافيان، وإن أريد ماهية أفرادهما أعني الخصاص، فجزئيان حقيقيان (هـ، م، ٢، ٧)

## مفارق خاصة

اللازم الخاصة (كالضاحك بالقوة) والمفارق الخاصة كالضاحك (بالفعل للإنسان) (هـ، م، ١٠، ١١)

## مفرد

- المفرد هو الذي لا يُراد بأجزائه أجزاء من المعنى (غ، م، ٨، ١٧)

- المفرد لا يُمكن أن يكون له حدّ حقيقي وإنما يُحدّ بحدّ لفظي كقولك في حدّ الموجود أنه الشيء أو رسمي كقولك في حدّ الموجود أنه المتقسم إلى الخالق والمخلوق (غ، ص، ٢٠، ١٦)

- لفظ الإنسان... يدلّ على شيء مفرد (ش، ع، ٨٦، ١٢)

- ليس واجباً أن يكون ما يصدق مفرداً يصدق مجموعاً (ش، ع، ١١٣، ٢)

- المفرد هو الدال الذي لا يراد بالجزء منه دلالة أصلاً حين هو جزؤه والمركّب ما يخالف ذلك (ر، ل، ٣، ٩)

- المراد بالمفرد معنى لا جزء له (هـ، م، ٤٧، ٢٣)

- (المفرد) إن دل بهيته على زمان معين من الأزمنة الثلاثة فهو الكلمة، وإن لم يدل فهو الاسم وحينئذ إما أن يكون معناه واحداً أو كثيراً (ن، ش، ٤، ١٥)

- المفرد يتقسم باعتبار تشخيص مسماه، وعدم تشخيصه إلى قسمين جزئيين وكلّي (و، م، ٧٣، ٤)

## مفرد كلي

- المفرد الكلي... ذاتي وهو الذي يدخل في

## مفردات

- المفردات آحاد (س، م، ١٢٠، ١٨)

- إدراك هذه المفردات المجردة ليس إلا بقوة أخرى إصطلحنها على تسميتها عقلاً فيدرك ويقضي بقضايها ويدرك اللونية مجردة ويدرك الحيوانية والجسمية مجردة (غ، ح، ٢١، ٩)

- أفهم مفردات أجزاء المطلوب بطريق المعرفة والتصوّر (غ، ح، ٦٨، ٢)

- أن لا تكون مفردات المعارف (في القياس) أعني الأجزاء الأولى متمايزة منفصلة بالحقيقة بل ملتفة مختلطة متضمنة لأمر متعدّد (غ، ح، ٧٩، ٦)

- سمّى المنطقيون معرفة المفردات تصوراً ومعرفة النسبة الخيرية بينهما تصديقاً (غ، ص، ١١، ١٠)

- معرفة المفردات قسمان: أولي وهو الذي لا يُطلب بالبحث وهو الذي يرتسم معناه في النفس من غير بحث وطلب كلفظ الوجود والشيء وكثير من المحسوسات، ومطلوب وهو الذي يدلّ إسمه منه على أمر جملي غير مفصّل ولا مفسّر فيطلب تفسيره بالحدّ (غ، ص، ١١، ١٦)

- أفهم مفردات أجزاء المطلوب بطريق المعرفة والتصوّر، وأعلم جملة النتيجة المطلوبة بالقوة لا بالفعل، أي في قوتي أن أقبل التصديق بها بالفعل وأجهلها من وجه أي لا أعلمها بالفعل،

## مفعول

- وجدنا أشياء أخرى تجري في الكلام، كقول القائل: مأكول ومشروب، فالتسنا لذلك إسماً جامعاً، فوجدناه المفعول (ق، م، ١١، ١).

## مفهوم

- الموضوعات والأفعال الصادرة والغايات التي للأشياء تدخل في شرح المفهوم (س، ش، ٢٤، ٤٥)

- كل لفظ يجري بين الناس في مفاوضاتهم ومحاوراتهم فله معنى في ذهن قائله هو الذي دلَّ به عليه، ومفهومٌ في ذهن سامعه هو الذي يُستدلُّ به عليه (ب، م، ٨، ٧)

- قد يُدَّلُّ باللفظ الواحد على موجود واحد بمفهومات كثيرة بأوضاع مختلفة، بمفهوم مفهوم كما يُقال الحيوان ما إنَّه مُتحرِّكٌ تارةً بمفهوم حركة النمو والذبول وهو زيادة كميته أو نقصانها، وتارةً بمفهوم حركة الإستحالة وذلك باشتداد كميته كلونه أو حرارته وضعفها، وتارةً بمفهوم حركة النُقْلة في مكانه. ويكون ذلك اللفظ في دلالته على ذلك الواحد من المُسمَّيات إسماً مُشترِكاً لإتحاده في المسموع ونَكَرُهُ في المفهوم (ب، م، ٩، ٥)

- السامع إذا سمع قائلاً يقول إنَّ الإنسان حيوان أو ليس بحيوان، وفهم ما يقوله يتَمَثَّلُ في ذهنه مفهوم لفظه الإنسان ومفهوم لفظه الحيوان على نسبتها الرابطة لهما في الذهن (ب، م، ١٢، ٣٦)

- المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات (ه، م، ٥٦، ١٤)

- كل مفهوم يباين آخر مباينة كَلِيَّة أو يساويه أو يكون أعمُّ أو أخصُّ منه مطلقاً أو من وجه لأنه

ولو كنت أعلمها بالفعل لما طلبتها، ولو لم أعلمها بالقوَّة لما طمعت في أن أعلمها، إذ ما ليس في قوَّتِي علمه يستحيل حصوله كاجتماع الضدين (غ، ص، ٥٤، ٦)

- تركيب الحد والرسم من المفردات، والحدجة لا ترتب أولاً من المفردات، بل يقع تركيب المفردات أولاً في أمور هي قضايا، ثم ترتب من هذه القضايا أنواع الحجج (سي، ب، ٣، ٩٦)

## مفردات مطلقة

- المفردات المطلقة (هي) التي لا تركيب فيها بوجه، من حيث هي كذلك (س، ج، ٦٢، ٨)

## مفردة

- (الألفاظ) المفردة ثلاثة أصناف: اسم وكلمة وأداة (ف، د، ٦٨، ١)

## مفروض كلي

- الكلي المفروض كلياً، فإنها مقدمة مقبولة كَلِيَّة يُنْقَلُ منها الحكمُ إلى الشيء الذي يصحُّ أنَّه داخلٌ تحت موضوع تلك المقدمة (ف، ق، ١١، ٥٤)

## مفروضات

- المفروضات في كلِّ صناعة هي إمَّا أنواع موضوع الصناعة، وإمَّا أنواع أنواعها، وإمَّا أعراض ذاتية للموضوع، أو أعراض ذاتية لأنواعه أو أنواع أنواعه، وإمَّا أعراضٌ للأعراض الذاتية، وإمَّا أنواعٌ للأنواع الذاتية، وإمَّا أنواعٌ لأنواعها، وإمَّا أن يكون موضوع الصناعة نفسه (ف، ب، ٦٠، ٨)

## مقارِب لليقين

- المقارِبُ لليقين: إمّا أن لا يشعر بمعانده أو يشعر به، ويكون ما يشعر به بلغ من خفائه الى مقدار ما لا ينطق عنه، أو الذي يفسّر عناده (ف، ب، ٢٠، ١٥)
- التصديق المقارب لليقين هو التصديق الجدلي، وسكون النفس الى الشيء هو التصديق البلاغي (ف، ب، ٢٠، ١٨)

## مقارن

- المقارن فمثل قول القائل أهلكه فالمُهْلِك ليس هو الزمان ولكن الزمان هو مقارن له (ف، س، ٣، ١٦١)

## مقاومة

- المقاومة ما هنا (مقاومة القياس ومقدماته) ثلاثة أصناف: منها مقاومة القول بحسب السائل، ومنها المقاومة بحسب الأمر، ومنها المقاومة بحسب جهة القول (ف، ب، ١٢، ٩٥)
- المقاومة بحسب السائل، فهي مقاومة القول بما يظنّه السائل أو بما لا يقدر على دفعه. وهذه قد تكون بأشياء صادقة، وبأشياء كاذبة. وبها يمتحنُ المجبِبُ السائل. وليست تقع هذه إلا في مخاطبة من هو حاضرٌ (ف، ب، ١٣، ٩٥)
- المقاومة بحسب جهة القول هي مقاومته بما لا ينتفع به في تبصير الحق الموضوع، لكن أن يقاوم من المقدمات ما إذا أبطلت لم تكن عنه نتيجة (ف، ب، ١٦، ٩٥)
- المقاومة بحسب الأمر هي التي تتصنّع الإبطال وتبصير الحق (ف، ب، ٢٣، ٩٥)

إن لم يصدق شيء منهما على شيء مما صدق عليه الآخر تباينًا بالكليّة وإن صدق كل واحد منهما على شيء مما صدق عليه الآخر. فإن إستلزم صدق كل منهما صدق الآخر تساويًا، وإن لم يستلزم صدق شيء منهما صدق الآخر كان كلٌّ منهما أعم من الآخر من وجه، وإن إستلزم صدق أحدهما صدق الآخر من غير عكس. فالمستلزم أخص من الآخر مطلقًا (م، ط، ٤٩، ١)

- كل مفهوم فهو جزئي حقيقي إن مع نفس تصوّره من وقوع الشركة فيه وكلي إن لم يمنع، واللفظ الدال عليهما يسمّى جزئيًا وكليًا بالعرض (ن، ش، ٥، ١٣)

## مقابلة

- لنسّم المقابلة تضادًا إذا كان المتقابلان بها لا يجتمعان البتّة في الصدق، ولكن قد يجتمعان في الكذب كالأضداد في أعيان الأمور، فإنّ الأضداد لا تجتمع معًا ولكن قد ترتفع معًا، على ما علمت (س، ع، ٤٦، ١٦)
- أمّا المقابلة التي للعدم والملكة، فاللزومان مشهوران فيه جميعًا. فإنه إن كان البصر حسًا، فالعمى عدم حس. ويشبه أن يكون هذا الموضوع حقًا إذا أخذ على الاستقامة. فإنه إذا قيل على البصر شيء وجودي له شيء مقابل عدمي، فليس يمكن البتّة أن يقال ذلك الوجودي على العمى، وإلا لصار العدم موصوفًا بأمر وجودي محصل؛ فإذن يقال عليه: عدم ذلك الوجودي، فإذا عدم ذلك الوجودي، يلزمه أيضًا (س، ج، ١٣٣، ١)

المطلوب الأول فتوجه شرطًا إذا عرض شيء؛  
مُحال بوضع التقيضة، مثل أنه ليس للفطر  
والضلع مقدار مشترك من أنه إذا وضع ذلك  
يعرض أن يكون العدد الزوج مساويًا للعدد  
الفرد. فالذي ينتج جزمًا هو أن الزوج مساوٍ  
للفرد. وأما الذي يتبين شرطًا فهو أنه ليس  
للفطر والضلع مقدار مشترك، لأنه يجب عن  
تقيضه هذا القول الكذب، لأن هذا معنى أن  
يقاس على الشيء بالقياس الذي يرفع إلى  
المحال أن ينتج شيء محال بالتقيضة  
الموضوعة (أ، ق، ١٧٩، ٧)

- إن أخذت المقاييس بالمقدمات المنصلة  
المحتاج إليها في المطلوب الأول، فإنه يكون  
كل قياس من مقدمات أزواج ومن حدود أفراد،  
لأن الحدود أكثر من المقدمات بواحد، ونكون  
النتائج نصف المقدمات في العدد (أ، ق،  
١٨٤، ١٠)

- المقاييس الكلية التي في الشكل الثاني فإنها  
تنحلّ إلى الشكل الأول. وأما الجزئية فواحد  
منها فقط ينحلّ إلى الأول (أ، ق، ٢١٨، ١٤)  
- أما مقاييس الشكل الثالث فليس تنحلّ كلّها إلى  
الشكل الأول. وأما مقاييس الشكل الأول  
فكلّها تنحلّ إلى الشكل الثالث (أ، ق،  
٢١٩، ١٢)

- أما المقاييس التي في الشكل الثالث فواحد  
منها فقط لا ينحلّ إلى الشكل الأول إذا لم تكن  
المقدمة السالبة كلية. وأما الباقية كلّها فتتنحلّ  
(أ، ق، ٢٢٠، ١)

- أما المقاييس التي في الشكل الثاني فالواحد  
منها ينحلّ إلى الشكل الثالث، وأما الآخر فلا  
ينحلّ، لأنه إذا كانت المقدمة السالبة كلية تنحلّ  
(أ، ق، ٢٢١، ٣)

- المقاومة قد تكون كلية، وقد تكون جزئية (ف،  
ب، ٩٦، ٥)

- المقاومة يقصد بها قصد المقاومة الكلية في  
القياس. فإنها أسُّ القياس، وتكون على  
وجهين: إمّا عنادًا، وإمّا مناقضة (س، ق،  
٥٧٠، ٣)

- أما المناقضة فإن يجعل الكلية الواحد الحكم  
غير كلي ومختلف الحكم. وأما المقاومة،  
فلأنها إنصرف ما عن الواحد، وهي التنبه إلى  
الكثرة، وهي المقدمات، ومع ذلك فإنها تحوج  
إلى أن تصحح ما ينكر من المقدمات بكثرة  
أخرى (س، ج، ٣٣٦، ٣)

- المقاومة فهي مقدّمة تُؤخذ كبرى لإنتاج قضية  
مقابلة لمقدّمة من مقدمات القياس حتى يبطل  
بذلك القياس المعقود (ب، م، ٢٠١، ١٩)

## مقاييس

- المقاييس تكون أو لا تكون بحالات واحدة من  
حالات الحدود، إذا كانت المقاييس مركبة من  
مقدمات ممكنة ومطلقة، أو مركبة من مقدمات  
ممكنة وإضطرابية. غير أنه في المقاييس  
المركبة من موجبة ممكنة وسالبة مطلقة تكون  
النتيجة ممكنة. وأما في المقاييس التي السالبة  
فيها إضطرابية فإن النتيجة تكون فيها ممكنة  
ومطلقة سالبة. وهو يتبين أن هذه المقاييس كلّها  
غير تامّة، وأنها تتم بالمقاييس التي ذُكرت قبلها  
(أ، ق، ١٦٠، ١١)

- المقاييس التي في هذه الأشكال (الثلاثة) تتم  
بالمقاييس الكلية التي في الشكل الأول وإليها  
تنحلّ (أ، ق، ١٧٦، ١٠)

- كل المقاييس التي تكون برفع الكلام إلى  
المحال أما الكذب فنتيجة جزمًا، وأما

- أما المقاييس التي في الشكل الثالث فتتحلّ إلى الشكل الثاني إذا كانت المقدمة السالبة كلية (أ)، ق، (٢٢١، ١٠)
- المقاييس كلّها تتحلّ إلى الشكل الأول (أ)، ق، (٢٢١، ١٦)
- لأن المقاييس منها كلية ومنها جزئية، فإن الكلية أبداً تجمع أشياء كثيرة؛ وأما الجزئية فالموجبة منها تجمع أشياء كثيرة، وأما السالبة فإنها تجمع النتيجة فقط لأن المقدمات الأخرى تنعكس. وأما السالبة فليس تنعكس، والنتيجة هي شيء مقول على شيء (أ)، ق، (٢٢٩، ٩)
- في المقاييس من المقدمات المتقابلة فليس يمكن أن يجتمع صدق، لأن القياس أبداً يكون مقابلاً للشيء الموجود كالقول إن الخير ليس بخير، أو إن الحي ليس بحي (أ)، ق، (٢٧٦، ١٤)
- في المقاييس الفاسدة لا شيء يمنع أن يكون الموضوع فيها نقيضه، مثل أنه إن كان الموضوع أن بعض الأعداد فرد، تكون المقدمة أنه ليس بفرد، لأنه قد يتبين أن القياس المضاد من المقدمات المتقابلة يكون (أ)، ق، (٢٧٧، ٤)
- أن تكون مبادئ جميع مقاييس واحدة بأعيانها فيتبين أن ذلك غير ممكن (أ)، ب، (٣٩٩، ٧)
- بعض المقاييس هي صادقة، وبعضها كاذبة (أ)، ب، (٣٩٩، ٨)
- المقاييس منها سالبة، ومنها ما ليست كلية (أ)، ب، (٤١٢، ٣)
- المقاييس التي في الشكل الثاني هي كلها سالبة، والتي في الشكل الثالث غير كلية (أ)، ب، (٤١٢، ٣)
- المقاييس قد «تؤلف» عن مقدمات شرطية وعن مقدمات جزئية (ف)، ق، (٧٦، ٣)
- الحد الأوسط موضوع لأحد الطرفين ومحمول على الآخر. والمقاييس التي «تؤلف» وترتّب الحد الأوسط فيها بين الطرفين هذا الترتيب «تسمى» مقاييس الشكل الأول ٤ (ف)، ق، (٣٠، ٧٧)
- المقاييس المؤلفة عن مقدمات يتّفق بها اليقين الضروري تنقسم اذن ثلاثة أصناف: أحدها يفيد بذاته معرفة وجود الشيء فقط، والثاني يفيد بذاته معرفة السبب فقط، والثالث يفيد بذاته الأمرين جميعاً (ف)، ب، (٢٦، ٣)
- ما كان من المقاييس يفيد علم السبب الذي هو سبب بالعرض، فليس هو داخلاً في البراهين أصلاً، اللهم إلا أن يُسمى البرهان بالعرض (ف)، ب، (٢٧، ١)
- إذا أخذت أجزاء المقاييس ثلاثها شيئاً واحداً فإن جزءي المطلوب لا محالة يكونان شيئاً واحداً بعينه (ف)، س، (١٥٠، ٥)
- الأمور العامة المطلقة التي تسوقُ الذهن إلى الانتقاد المطلق تُسمى المقاييس والقياسات (ف)، أ، (٩٨، ١١)
- المقاييس التي تسوقُ الذهن إلى الانتقاد لما هو حق يقين تسمى البراهين والمقاييس اليقينية، ويُضافُ إليها الأمور التي بها تلتئم البراهين والأمور التي يسهُلُ على الذهن السبيل إلى الوقوف على البراهين والتي بها يستعين الإنسان من خارج على الوصول إلى الحق (ف)، أ، (٩٩، ١٠)
- المقاييس بالجملة هي أشياء ترتّب في الذهن ترتيباً ما متى رُبيّت ذلك الترتيب أشرف بها الذهن لا محالة على شيء آخر قد كان بهجهله من قبل فيعلمه الآن، ويحصل حينئذ للذهن



- انقياداً لما أشرّف عليه أنّه كما علمه (ف، أ)،  
(٣، ١٠٠)
- جميع المقاييس ترتقي إلى الضربين الأوّلين من الشكل الأول الشرطيّة والجزئية والتي بالخلف (ز، ق، ١٦٦، ٤)
- جميع المقاييس ترتقي إلى الضربين الكلّيين من الشكل الأول (ز، ق، ١٦٦، ١٠)
- تحلّ مقاييس الشكل الأول إلى الشكلين الثاني والثالث، ومقاييس الشكل الثاني إلى الأول والثالث، ومقاييس الشكل الثالث إلى الأول والثاني (ز، ق، ١٨١، ١٣)
- إن المقاييس منها صوادق ومنها كواذب، ومبادئ الصادقة صادقة ومبادئ الكاذبة كاذبة (ز، ب، ٢٦٦، ٦)
- المقاييس منها منتجة للكاذبة ويجب أن تكون مقدّماتها كاذبة، ومنها منتجة للصادقة وهي وإن كانت قد يجوز أن تكون مقدّماتها كاذبة فذلك إنتاج يقع منها لا بالذات، بل بالعرض (س، ب، ١٨٥، ٧)
- المقاييس التي تُنتج الكلّيات، تُنتج الكلّي والجزئيّ تحتها، وعكسها المستوى وعكس النقيض، ولكن تُنتج الأوّل بالذات، وهذه بالعرض على سبيل اللزوم (مر، ت، ١٧١، ١٦)
- إنّ القضايا الشرطيّة نوعان متصلة ومنفصلة، والمتصلة هي التي يلزم فيها حكم في قضية حملية لحكم في أخرى، والمنفصلة هي التي يعاند فيها حكم في أحدهما لحكم في أخرى... والمقاييس تألف من هذه إستثنائية واقترائية (ب، م، ١٥٢، ٢٤)
- المقاييس التي تنتج الكلّيات تُنتج الكلّي الموجب والسالب والجزئيّ، والجزئيات التي تحتها وعكسها المستوي وعكس النقيض لها أعني الكلّي الموجب وما تحتها (ب، م، ١٧٤، ٣)
- المقاييس المنتجة في هذا الشكل (الأول) كاملة (ش، ق، ١٥٨، ٢٠)
- المقاييس التي تألف من المقدمات الاضطرارية... قريبة من المقاييس التي تألف من المقدمات المطلقة (ش، ق، ١٧٥، ١١)
- المقاييس المُنتجة في هذه المختلطة هي بعينها المقاييس المُنتجة في غير المختلطة إلاّ أنها ضعفها، وذلك أن الصنف الواحد بعينه يكون صنفين (ش، ق، ١٧٧، ٢)
- جميع المقاييس التي في هذه الأشكال (الوجودية)... ترتقي إلى الشكل الأول الذي فيها (ش، ق، ٢٣١، ٤)
- المقاييس التي ليست بحملية... كلها مضطرة إلى الحملية (ش، ق، ٢٣١، ٨)
- جميع أجناس المقاييس... يتم بالشكل الأول وإنها تحل إلى الكلية منها (ش، ق، ٢٣٧، ٥)
- المقاييس التي تُنتج نتيجة واحدة... هي المُنتجة بما تضمّن من معنى المقول على الكلّ (ش، ق، ٢٣٨، ٢٠)
- المقاييس منها ما يُنتج نتائج كلية، ومنها ما يُنتج نتائج جزئية (ش، ق، ٢٧٩، ١٥)
- المقاييس التي تُنتج كلية قد يلحقها ويعرض لها أن تُنتج سوى النتيجة الأولى نتائج كثيرة (ش، ق، ٢٧٩، ١٦)
- المقاييس التي تُنتج نتائج جزئية فإن التي يُنتج منها الموجبة الجزئية قد يعرض لها أن تُنتج الأولى نتائج كثيرة. وأما التي تُنتج سالبة جزئية فليس تُنتج غير النتيجة الأولى (ش، ق،

المطلوب وبيّن كذبه. وإذا بطل أحد التقيضين وجب صدق الآخر. وأيضاً فإن براهين الخُلف إحدى مقدماتها كاذبة (ز، ق، ١٧٤، ١٩)

### مقاييس جدلية

- ما كان منها يسوقُ الذهنُ إلى الانقياد الجدليّ فهي المقاييس الجدليّة، ويُضافُ إليها الأمور التي بها نلتزم وتنغذ هذه المقاييس، وهي الاحتمالات التي يُحنالُ بها على المجيب حتى يلتبس عليه المقصود معاندته من اعتقاده فلا يتحرّز، والحيلُ التي يستعملها المجيب في تلقي ما يرُدُّ عليه من السائل فيتحرّزُ بها ويمنع السائل عن تنفيذ مقاييسه (ف، أ، ٩٩، ٦)

### مقاييس جزئية

- المقاييس الجزئية يبقى المطلوب فيها ثابتاً حاله ويتخيّل العقل مقدمات نتيجته بها (ز، ق، ١٧٤، ١٨)

- أما المقاييس الجزئية فمقدماتها صادقة كلها (ز، ق، ١٧٤، ٢٢)

### مقاييس جزمية

- المقاييس الجزمية أربعة عشر قياساً (ف، ق، ٧٦، ٤)

- القياس الأول (من المقاييس الجزمية) وقد أُلّف عن مقدمتين كليتين (ف، ق، ٧٦، ٦)

- القياس الثاني (من المقاييس الجزمية): أُلّف عن مقدمتين صغراها مُوجبة عامة وكُبراهما سالبة عامة والنتيجة سالبة عامة (ف، ق، ٧٦، ١٢)

- القياس الثالث (من المقاييس الجزمية): من مقدمتين صغراها موجبة خاصة وكُبراهما

(١٧، ٢٧٩)

- أن ينتج نتيجة واحدة بمقاييس مختلفة الحدود بأسرها فليس يمكن (ش، ق، ٣٣٥، ٢)

- إذا اختلفت المقاييس فمبادئها مختلفة (ش، ب، ٤٤٧، ١٣)

### مقاييس استثنائية

- المقاييس الاستثنائية كقولنا إن كان - أب فج د - لكن أب فج د - ولكن ليس ج د - فليس أب - (ب، م، ١٥٢، ٢٤)

### مقاييس إقترانية

- إن اللازم عن القياس لا يخلو: إمّا أن يكون غير مذكور هو ولا نقيضه في القياس بالفعل، وتسمى أمثال هذه المقاييس إقترانيات، مثل قولك: كل حيوان جسم، وكل جسم جوهر، فكل حيوان جوهر، وإمّا أن يكون اللازم أو نقيضه، وبالجملة أحد طرفي المطلوب مذكوراً فيه بالفعل بوجه ما؛ وهذا ما أسماه استثنائياً، والجمهور يسمونه شرطياً (س، ق، ١٠٦، ٦)

- المقاييس التي نسميها الإقترانية... هي المؤلفة من مقدمتين شرطيتين تشتركان بحدّ أوسط وهي مقاييس حملية في الحقيقة أُخْرِجَتْ مخرجَ الشرط (ش، ق، ٢٣٧، ٢)

### مقاييس بالخلف

- في كل الحدود التي مقاييسها مستقيمة يمكن أن يُقاس بالخلف إذا وُضِعَتْ نقيضة النتيجة، لأن المقاييس التي بالخلف الكائنة عن المقاييس المستقيمة، هي هي المقاييس المنعكسة بأعيانها (أ، ق، ٢٧٣، ٢)

- (المقاييس) التي بالخلف فإن العقل ينقض

موجة عامية وكذلك الكبرى، والحد الأوسط فيهما هو موضوع للطرفين (ف، ق، ٧٩، ١٧)

- القياس العاشر: وهو الثاني من الثالث، وهذا من مقدمتين صُغراهما موجبة عامية وكُبراهما سالبة عامية ينتج سالبة خاصية (ف، ق، ٨٠، ١٣)

- القياس الحادي عشر (من المقاييس الجزمية): وهو الثالث في الشكل الثالث، وهذا القياس مؤلف عن مقدمتين كُبراهما موجبة عامية وصُغراهما موجبة خاصية وينتج موجبة خاصية (ف، ق، ٨٠، ١٨)

- القياس الثاني عشر (من المقاييس الجزمية): وهو الرابع من الشكل الثالث، وهذا التأليف كُبراه موجبة خاصة وصُغراه موجبة عامة وينتج موجبة خاصة (ف، ق، ٨١، ٨)

- القياس الثالث عشر (من المقاييس الجزمية): وهو الضرب الخامس من الشكل الثالث، كُبرى هذا القياس سالبة عامة وصُغراه موجبة خاصة (ف، ق، ٨١، ١٤)

- القياس الرابع عشر (من المقاييس الجزمية): وهو الضرب السادس من (الشكل) الثالث، كُبرى هذا القياس سالبة خاصة وصُغراه موجبة عامة ونتيجته سالبة خاصة (ف، ق، ٨١، ١٩)

- القياس الأول من المقاييس الشرطية إنما يُستثنى فيه المقدم بعينه فينتج التالي بعينه. وليس إنما يأتلف الشرطي عن موجبتين فقط بل عن سالتين (ف، ق، ٨٣، ٦)

#### مقاييس حملية

- أمّا المقاييس الكائنة باستثناء فهي مقاييس حملية، بمنزلة قولك: إن ما تُحَمَل عليه الشجرة فقد يُحَمَل عليه النبات / والشجرة

موجة عامة والحد الأوسط فيهما المؤلف ونتيجته موجبة خاصة (ف، ق، ٧٦، ١٥)

- القياس الرابع (من المقاييس الجزمية): موجود ما ليس عن مقدمتين صُغراهما موجبة خاصة وكُبراهما سالبة عامة ونتيجته سالبة خاصة (ف، ق، ٧٦، ١٨)

- القياس الخامس (من المقاييس الجزمية) المشترك في مقدمتي هذا القياس المؤلف وهو محمول على الطرفين الباقيين، والمقدمة الصغرى هنا هي التي موضوعها «هو» موضوع النتيجة، والكبرى هي التي موضوعها محمول النتيجة (ف، ق، ٧٧، ٩)

- تأليف القياس الخامس (من المقاييس الجزمية) قد انطوى فيه تأليف القياس الثاني (ف، ق، ٧٨، ١٠)

- القياس السادس (من المقاييس الجزمية): وهو الثاني من الشكل الثاني، وهذا القياس مؤلف من مقدمتين صُغراهما سالبة عامية وكُبراهما موجبة عامية ينتج سالبة عامية (ف، ق، ٧٨، ١٢)

- القياس السابع (من المقاييس الجزمية): وهو الثالث من (الشكل) الثاني، وهذا القياس من مقدمتين صُغراهما موجبة خاصية وكُبراهما سالبة عامية وينتج سالبة خاصية (ف، ق، ٧٨، ١٩)

- القياس الثامن (من المقاييس الجزمية): وهو الرابع من (الشكل) الثاني، وهذا القياس من مقدمتين صُغراهما سالبة خاصية وكُبراهما موجبة عامية ينتج سالبة خاصية (ف، ق، ٧٩، ٥)

- القياس التاسع: وهو الأول من (الشكل) الثالث، وهذا يأتلف من مقدمتين صُغراهما

- أما المقاييس الشرطية فإن الذي يتبين فيها إنما هو الإستثناء، وهذا يبين بقياس جزمي (ز، ق،  
١٧٤، ٢٣)

- (المقاييس) الشرطية هي واحدة بالرباط الذي هو الحرف الشرطي... وأما الحمالية فهي واحدة بالرباط الذي هو الحد الأوسط (ش،  
ع، ٨٨، ٣)

#### مقاييس شعرية

... ما كان من هذه الأصناف يسوقُ الذهن إلى الانقيادِ الشعريّ فهي المقاييس الشعرية، ويُضافُ إليها الأمور التي بها تلتئم وتنفذُ هذه المقاييس (ف، أ، ٩٨، ١٦)

#### مقاييس صناعية

- المقاييس الصناعية... غير محاكية للوجود وتكاد أن تكون غير متناهية (ش، ق،  
١٧٣، ١)

#### مقاييس فقهية

- مبادئ (المقاييس الفقهية) أربعة: فمنها الكلّي المفروضُ على أنه كليّ، ومنها الكلّي الذي أُبدِلَ بدل الجزئي المقصود، ومنها الجزئي المُبدَل بَدَل الكلّي المقصود، ومنها المثال (ف، ق، ٥٤، ٨)

#### مقاييس مغالطية

- ما كان منها يسوقُ الذهنُ إلى انقيادات المغالطات الواردة عليه فهي المقاييس المغالطية، ويُضافُ إليها الأمور التي بها تلتئم وتنفذُ هذه المقاييس مثل الاحتمالات التي يُحتالُ بها على المجيب حتى يلبسَ عليه

محمولة على الدلية / فالنابات محمولة على الدلية (ز، ق، ١٦٨، ١٠)

#### مقاييس خطبية

- ما كان منها يسوقُ الذهنُ إلى الانقياد الخطبيّ فهي المقاييس الخطبية، ويُضافُ إليها الأمور التي بها تلتئم وتنفذُ هذه المقاييس (ف، أ،  
١٦، ٩٨)

#### مقاييس شرطية

- القياس الأول من المقاييس الشرطية إنما يُستثنى فيه المقدم بعينه فينتج التالي بعينه. وليس إنما يأنلف الشرطي عن موجبتين فقط بل عن سالتين (ف، ق، ٨٣، ٦)

- المقاييس الشرطية عددها خمسة: إثنان منها متصلان، ومعنى متصل هو أن الوضعية التالي فيها متصل بالمقدم ليس بينهما حرف أو غير ذلك. والتالي دائماً يلزم العموم والمساواة. وهذه: إما بوجود المقدم لوجود التالي، أو برفع التالي برفع المقدم بمنزلة قولنا: إن كان الإنسان موجوداً فالحيوان موجود، لكن الإنسان موجود فالحيوان موجود... والخامس منها على طريق السلب، وهو الذي الرضية فيه تجري على طريق السلب، بمنزلة قولنا: هذا ليس هو أحمر وأصفر لكنه أحمر فليس هو أصفر (ز، ق، ١٦٧، ٨)

- أما المقاييس التي بثلاثة حدود فهي مقاييس شرطية وإن كانت بأكثر من ثلاثة حدود، بمنزلة قولك: إن كان سقراط إنساناً فهو ناطق، فإن كان ناطقاً فهو حيّ، وإن كان حيّ فهو جوهر، فإن كان سقراط إنساناً فهو جوهر (ز، ق،  
١٦٨، ٧)

الحقيقة (ف، ق، ١٠، ٥٥)  
 - متى اتفق من المقبولات أمرٌ ما حُكِمَ عليه  
 بحكم وكان مأخوذاً بدل كلي ما وعلمنا ذلك  
 الكلي، أي كلي هو، جعلنا ذلك الحكم لاحقاً  
 لذلك الكلي، فتَحْضَلُ معنا مقدّمة عامة (ف،  
 ق، ١٨، ٥٦)

- المشهورات والمقبولات جميعاً إنما يقع  
 التصديق بها في الجملة عن الشهادة، غير أن  
 المشهور هو ما شُهِدَ به الجميع أو الأكثر أو من  
 يجري مجراهم، والمقبول هو ما شُهِدَ به واحد  
 أو جماعة مقبولون عند واحد، أو جماعة فقط  
 (ف، ب، ٤، ٢١)

- المقبولات سبيلها أن تُمتَحَنَ وتُصَحَّحَ  
 بالمحسوسات والمشهورات، ويرون في  
 المشهورات أنها أخصّ بالإنسان من  
 المحسوسات، إذ كان الحس مشتركاً لنا  
 ولسائر الحيوان، وإنها للعقل وحده (ف،  
 ج، ١٤، ١٩)

- المقبولات هي التي ليس فيها للإنسان بصيرة  
 نفسه وإنما يتكل فيما يقبله من ذلك على بصيرة  
 غيره ممّن يُحسُّ الظن به (ف، ج، ١٥، ٣٠)  
 المقبولات من جملة المأخوذات آراء مأخوذة  
 من جملة عدّة كثيرة من أهل التحصيل وإمام  
 يحصل به الظن (مر، ت، ٧، ١٠١)

- المقبولات فهي المقبول من أفاضل الناس  
 وأكابر العلماء ومشايخ السلف (غ، م،  
 ٦، ٥١)

المشهورات في الظاهر، والمضنون،  
 والمقبولات فتصلح أن تكون مقدّمات للقياس  
 الخطابي والفقهية، وكل ما لا يُطلب به اليقين  
 (غ، م، ٧، ٥٤)

- المقبولات، وهي أمور إعتقدها بتصديق من

موضع المغالطة، وما ينبغي للمجيب أن  
 يستعمل في تلقّي ما يرد عليه من المغالطات  
 وإحراز اعتقاده عن أن يُظنّ به أنه باطل أو  
 ينخدع بمغالطة (ف، أ، ١٧، ٩٨)

## مقاييس يقينية

- المقاييس التي تسوق الذهن إلى الانقياد لما هو  
 حقّ يقين نسبي البراهين والمقاييس اليقينية،  
 ويُضاف إليها الأمور التي بها تلتئم البراهين  
 والأمور التي يسهُلُ على الذهن السبيل إلى  
 الوقوف على البراهين، والتي بها يستعين  
 الإنسان من خارج على الوصول إلى الحقّ  
 (ف، أ، ١٠، ٩٩)

## مقبولات

.. (الأشياء) تُعلّم أو توجد لا بفكر ولا باستدلال  
 أصلاً أربعة أصناف: مقبولات ومشهورات  
 ومحسوسات ومقبولات أول (ف، د،  
 ١٤، ٦٤)

المقبولات هي التي تُقبلُ عن واحد مرّتضى أو  
 تقرأ مرّتضى (ف، د، ١٥، ٦٤)

- المقبولات هي القضايا التي قُبِلت عن واحد  
 مرّتضى أو عن جماعة مرّتضين (ف، ق،  
 ١٧، ١٨)

- متى حَصَلَتْ عندنا مقبولات غير عنها بأقوابيل  
 غير جازمة فأردنا أن نستعملها مقدّمات في  
 مقاييس، فينبغي أن تُبدّل مكانها أقوابيل جازمة  
 (ف، ق، ٣، ٥٥)

- المقبولات إنما تكون مقدّماتها كلية متى كانت  
 العبارة عن موضوعاتها ومحملاتها بأسماء  
 تُقال بتواطؤ. وأمّا ما عُبر عنه بأسماء مشتركة  
 فهي يُظنّ بها أنها أسماء كلية وليست كلية في

واللازم التالي (ش، ق، ٢٣٥، ٣)

### مقدم وتالي

- (في القياس الشرطي المتصل) الأول يُسمى المقدم وهو قولنا إن كان العالم مُخدئًا، والثاني يُسمى التالي وهو قولنا فالعالم له مُحدِّث (ف، ق، ٨٣، ٢)

- صحة كل واحد من المقدم والتالي فليس يتضمَّنهما قول شرطي أصلاً، بل قد يتفق أن لا يكون ولا واحد منهما صحيحاً، بل إنَّما يتضمَّن القول الشرطي صحة الاتصال فقط (ف، ج، ١٠٤، ٣)

- المقدم والتالي فإنَّه وإن لم يكن شيء منهما صحيحاً لم يتطلَّب بهما أن يكون القول شرطياً (ف، ج، ١٠٤، ٥)

- الأمر في التالي والمقدم موقوفٌ على ما يُستثنى، وقد يُستثنى نقيض التالي، على أنه هو الصحيح فيتَّج نقيض المقدم. ولو كانا صحيحين على ما وُضِعَا لم يُمكن أن يُستثنى نقيض التالي، على أنه هو الصحيح ويتَّج نقيض المقدم (ف، ج، ١٠٤، ٧)

- الإيجاب (في الشرطي) المتصل هو مثل قولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. أي إذا فرض الأول منها المقرون به حرف الشرط موجوداً ويسمى «المقدم»؛ لزمه الثاني نسخة «التالي» المقرون به حرف الجزاء ويسمى «التالي»، أو صحبه من غير زيادة شيء آخر بعد (س، أ، ٢٧٢، ٤)

- نجد للمجازي جزئين: أحدهما شرط وإسمه المشهور «مقدم» كقولك في المثال «إن كانت الشمس طالعة» والآخر جزاء وإسمه المشهور (تال) كقولك في المثال «فالنهار موجود» (س، ش، ٦٢، ٩)

أخبرنا بها من جماعة بنقص عددهم عن عدد التواتر، أو شخص واحد تميَّز عن غيره بعدالة ظاهرة، أو علم وافر، كالذي قبلناه من آباتنا، وأساندتنا، وأئمتنا، وإستمرنا على إعتقاده. وكأخبار الأحاد في الشرع، فهي تصلح للمقاييس الفقهيَّة، دون البراهين العقليَّة (غ، ع، ١٩٧، ٢١)

- المشهورات والمقبولات إذا اعتبرت من حيث يشعرُ بنقيضها في بعض الأحوال فيجوز أن تُسمى (مظنونة) (غ، ع، ١٩٨، ٩)

- المقبولات: فهي آراء أوقع التصديق بها قولٌ من يوثق بصدقه فيما يقول إما لأمر سماوي يختص به أو لرأي وفكر يتميَّز به (سي، ب، ٢٢٤، ٢٢)

- أمَّا المقبولات فهي آراء مأخوذة ممن يحسن الظن بصدقه كان إما جماعة أو شخصاً مقبول القول (ر، ل، ٢٨، ٢١)

- مقبولات وهي قضايا يؤخذ ممن يمتد فيه إما لأمر سماوي أو لمزيد عقل أو دين كالمأخوذات من أهل العلم والزهد، ومظنونات وهي قضايا يُحكم بها إبتاعاً للظن (ن، ش، ٣٣، ١١)

### مقدار

- الكَمُّ ذو الوضع هو المقدار. والمقادير بالحقيقة ثلاثة؛ وإذا أُخذ فيها المكان صارت أربعة (س، م، ١٣٠، ٢)

- المحدود بالذات هو المقدار (س، م، ٢٠٩، ٥)

### مقدم

- الشيء الذي يلزم عنه الشيء يُسمى المقدم

لزمه التالي المقرون به حرف الجزاء ويُسمى التالي، أو صحبه من غير زيادة شيء آخر والسلب المتصل هو ما يسلب هذا اللزوم أو الصحبة، كقولك: ليس إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود. والإيجاب المنفصل كقولك: العند إما زوج وإما فرد ومعناه إثبات العناد بينهما. والسلب المنفصل هو ما يسلب هذا العناد كقولك ليس إما أن يكون الإنسان حيوانًا وإما أبيض (ر، ل، ٩، ١٦)

(الجزء الأول من القضية الشرطية) أي شرطية كانت (يسمى مقدمًا) لتقدمه في الذكر طبعًا وإن تأخر وضّمًا، (والثاني تاليًا) لتلوه لذلك (هـ، م، ١٣، ١٨)

## مقدمات

المقدمات المطلقة والإضرطارية والممكنة يخالف بعضها بعضًا (أ، ق، ١٣٢، ٩)

إذا كانت المقدمات أزواجًا، فإن الحدود أفراد. وإذا كانت الحدود أزواجًا فالمقدمات أفراد، لأن مع زيادة حدّ تزيد مقدمة أيما وضّح الحدّ. فإذا إن كانت المقدمات أزواجًا والحدود أفرادًا عليها حدّ، فبالضرورة يتبدّل عددهما (أ، ق، ١٨٥، ١)

أكثر المقدمات في كل صناعة خاصّة لتلك الصناعة؛ ولذلك يُحتاج في معرفة أوائل كل شيء إلى التجربة كما يُحتاج في علم النجوم إلى التجربة بأمر النجوم، لأنه لما علّمت الظواهرات علمًا كافيًا حينئذ وُجدت البراهين النجومية (أ، ق، ١٩٩، ١٣)

إن كانت المقدمات التي منها يكون القياس كلبية، فمن الإضرطار أن تكون أيضًا نتيجة مثل هذا البرهان، ونتيجة البرهان على الإطلاق هي

المقدّم في الشرطيات يجري مجرى الموضوع في الحملية، والتالي كالمحمول (مر، ت، ١، ٥٣)

التالي إذا جُبلَ مقدمًا تغيّر المعنى في الشرطية المتصلة، وربما كذب أحدهما وصدق الآخر (غ، م، ١٩، ١٦)

التالي موافق للمقدّم بمعنى أنّه يتصل به ويلازمه ولا يعانده، وأحد جزئيه المنفصلة معاند للآخر ومنفصل عنه إذ يوجب وجود أحدهما عدم الآخر (غ، م، ١٩، ١٨)

ربما كان المقدّم سالبًا والتالي سالبًا والشرطية المركبة منهما موجبة (غ، م، ٢٠، ٧)

قد يكون المقدّم أقاليل كثيرة، والتالي يلزم الجملة، وكذلك قد يكون المقدّم واحدًا، والتالي قضايا كثيرة (غ، ع، ١٥٥، ٥)

لنسمّ القضية الأولى المقدّم ولنسمّ القضية الثانية اللازم والتابع (غ، ص، ٤٠، ١٧)

الجزء الأول من الشرطية المتصلة يُسمى مُقدّمًا، كقولنا إن كانت الشمس طالعة، والجزء الثاني يُسمى تاليًا كقولنا فالنهار موجود (ب، م، ٧٣، ٨)

اعتقد بعضهم أن المقدّم والتالي إذا كانا متلازمين يتعكس كل واحد منهما على الآخر باللزوم فينتج فيه استثناء نقيض المقدّم وعين التالي، والحق أن ذلك ليس يتجه بحسب صورة القياس بل بحسب مادته (سي، ب، ١٦٩، ٢٣)

الشيء الذي يلزم عنه الشيء يُسمى المقدّم واللازم التالي (ش، ق، ٢٣٥، ٣)

الإيجاب المتصل مثل قولك: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أي إذا فرض الأول منها مقرونًا به حرف الشرط، ويسمى المقدّم،

- دائمة (أ، ب، ٣٣٤، ١٠)
- المقدمات غير ذوات أوساط هي أسطقات: إما كلها وإما الكلّية منها (أ، ب، ٣٨٢، ٨)
- إن كانت المقدمات ضرورية فالنتيجة هي أيضًا ضرورية؛ وإن كانت على أكثر الأمر فالنتيجة أيضًا هذه حالها (أ، ب، ٣٩٧، ٦)
- المبادئ هي المقدمات؛ والمقدمات تكون إما بزيادة حدّ يُقَضَّب، وإما بأن يُدْخَلَ (أ، ب، ٤٠٠، ١٤)
- أجناسُ المسائل والمقدمات إذا حصلناها على طريق الرسم ثلاثة: وذلك أن منها ما هي مقدمات حُفْقِيَّة، ومنها مقدمات طَبِيعِيَّة، ومنها مقدمات منطقيَّة. فالخلقية مثل قولنا: لِيَن أُولَى أن نطبع: لأبائنا، أو للواميس، متى اختلفنا؟ والمنطقية مثل قولنا: هل العلم بالمتضادات واحدٌ بعينه، أم لا؟ والطبيعية مثل قولنا: هل العالم أزلي، أم لا؟ وكذلك يجري الأمر في المسائل (أ، ج، ٤٨٩، ١٦)
- أعني بقولي: ضرورية، المقدمات التي عنها يحدث القياس، فأما المقدمات الخارجة عنها فهي أربع: وذلك أنها إما أن توجد بسبب الإستقراء لكي تسلم المقدمّة الكلية، أو في الإستكثار من الكلام والإتساع فيه، أو في إخفاء النتيجة، أو في أن يكون الكلام أوضح وأظهر. وما سوى ذلك من المقدمات فليس ينبغي أن يُستعمل شيء منه، ولكن بتلك المقدمات التي وصفناها ينبغي أن نروم السؤال والإستكثار من القول (أ، ج، ٦٩١، ٧)
- المقدمات مقدّمتان: مقدّمة يقين، أو مقدّمة متابع (ق، م، ٦٤، ٢)
- المقدمات إنّما تولّف من الأسماء وما يُحمل عليها (ق، م، ٦٤، ٢١)
- إنّ المقدمات لا يؤلّف إلا من الأسماء المفردة التي هي المقولات. وهي بمنزلة الحروف المقطعة التي بها يتندي المعلم. ثم يترقى منها إلى أبجد، ثم إلى الكتاب (به، ح، ١٢٠، ١٩)
- المقدمات منها ما موضوعه أمرٌ كلّي عام، كقولنا الإنسان حيوان ومنها ما موضوعه بعض الأشخاص، كقولنا زيد أبيض (ف، ق، ١٦، ٧١)
- من المقدمات ما هي معلومة الوجود ومنها ما ليست معلومة الوجود (ف، ق، ٧٥، ١)
- (المقدمات) المعلومة الوجود هي التي حَصَلَ لنا التصديق بها أنها كذا أو ليست كذا، وغير المعلومة هي التي لم يحصل لنا بها المعرفة لا أنّها كذا ولا أنّها ليست كذا (ف، ق، ٧٥، ١)
- (المقدمات) المشهورة كل ما كان ذايمًا عند الناس كلهم أو أكثرهم أو عند علمائهم أو عند أكثر هؤلاء من غير أن يُخالَفهم أحد، والمشهور أيضًا عند أهل صناعة أو عند حُدّاق أهل تلك الصناعة من غير أن يُخالَفهم أحدٌ لا منهم ولا من سواهم (ف، ق، ٦٠، ٧٥)
- ينبغي أن يبلغ من معرفتها (المقدمات) في هذه الصناعة أن توصف وتُرسَم وتُعَدَّد أعضائها وتُعرف جهة استعمالها أجزاء مفايس، وتبيّن كيف يرتقي إليها سائر المعارف (ف، ب، ٤٤، ٢٤)
- تحصل لنا معرفتها (المقدمات) متى تقدّم لنا الإحساس بجزيئاتها (ف، ب، ٢٤، ١٧)
- إذا كانت محاولات المقدمات أعرافًا ليست بأول جنس ما، وكانت موضوعاتها أنواع ذلك الجنس، فإن تلك المقدمات غير خاصّة بذلك الجنس (ف، ب، ٣٢، ١٣)



- مقدمات البراهين إذن منها ما هي خاصة بجنس ومنها ما هي عامة (ف، ب، ٣٢، ١٥)
- المقدمات المستعملة مبادئ في علم ما المتبرهنه في علم آخر، إما أن تستعمل أسباباً وإما دلائل. أما أسباباً، فإنها إنما تكون متى كان ما يشتمل عليه العلم الأزل أقدم مما يشتمل عليه الثاني. وأما دلائل، فإنها إنما تكون إذا كان ما يشتمل عليه العلم الأزل متأخرًا عما يشتمل عليه العلم الثاني (ف، ب، ٥، ٦٦)
- ينبغي أن نأخذ الوصل بين المقدمات في التصديق، والوصل بينها على وجه. منها أن تكون إحداها كلية والأخرى جزئية، ومنها أن تكون لا كلية ولا جزئية، ولكن يكون بينها سائر الوصل، مثل التشابه ومثل اللزوم وغير ذلك من سائر النسب التي بين المقدمه والمقدمه (ف، ب، ٨٣، ٢١)
- المقدمات التي تستعمل عند إيقاع التصديق للسامع، منها ما هي مبادئ بحسب الأمر، ومنها ما هي مبادئ بحسب المتعلم (ف، ب، ١، ٨٥)
- ربما كان الذي يُسلمه المجيب من المقدمات مقدمات إذا أخذت بالأحوال التي سلمها المجيب لم تكن صادقة أو مشهورة في الحقيقة أو تكون بحال لا يأتلف منها قياس يناقض وضع المجيب، فيظن السائل أنها صحيحة وأنها يأتلف منها قياس، فيجمعها ويخاطب بها المجيب عاملاً على أنها قد ألزمت مقابل وضع المجيب أو يحرف السائل ما سلمه المجيب فيكون بعد تحريف السائل له قياساً تقع به مناقضة المجيب (ف، ج، ١٥، ١٢)
- المقدمات التي تستعمل أوائل هي المقبولات
- والمشهورات والمحسوسات واليقينية (ف، ج، ٦، ١٩)
- المقدمات الأول يقينية أشخاص موضوعاتها محسوسة (ف، ج، ١٩، ٩)
- المقدمات التي تُشاهدُ محمولاتها في جزئيات موضوعاتها أو في أكثرها، والتي تصدق بالجملة في كثير من الأمور المشاهدة هي أيضًا مقدمات جدلية (ف، ج، ٦٦، ٥)
- (المقدمات) إذا أُخذت كلية، فإنها مقبولة، لأنك لا تجد أحدًا إلا وهو يعترف بها على كليتها ويشقُّ بها ويُعدُّها صادقة، لجل مشاهدتهم منها ما شاهدوه (ف، ج، ٦٧، ٣)
- المقدمات التي حصلت يقينية بعلم أول فليس ينبغي أن تعرض للإثبات والإبطال ولا للشكك أصلاً ولا تُجعل مطلوبًا جدليًا (ف، ج، ٧٠، ١٥)
- النافس الفطرة من مولده في الجزء الناطق منه لا يُمكن أن يكون قد حصل له كثير من المقدمات الأول. فلا يمتنع أن يتشكك في تلك المقدمات (ف، ج، ٧٦، ١٩)
- المتشكك فيما سيبله من المقدمات أن يؤخذ عند الجميع بفعله واعتياده ويُعاقب إذا امتنع من استعماله، وفيما سيبله منها أن يحتاج إلى إحساس أشخاصها. فإنه لا يُلغى إليه ولا يُجعل ما يتشكك فيه وضعًا جدليًا أصلاً، ولا أيضًا يجعل في جملة الآراء البديعة (ف، ج، ٧٨، ٢١)
- أنواع المقدمات بحسب أنواع المطلوبات يجب أن تكون أجناس المقدمات التي هي مواضع بحسب أجناس المطلوبات، فينبغي أن نحصي أجناس المطلوبات التي تؤخذ المواضع بحسبها (ف، ج، ٨٢، ١٥)

أمثلة الأصناف الثلاثة في موضع واحد، فنقول: أما مثال المسألة المنطقية فنقولنا: هل المتضادات يوجد حدّ بعضها في بعض؟ وأما مثال المسألة الخلقية، فنقولنا: هل اللذة مؤثرة جميلة أو لا؟ وأما مثال المسألة الطبيعية، فنقولنا: هل العالم أزلي أم محدث؟ وهل النفس تفسد أم تبقى؟ (س، ج، ٨٢، ١٣)

- أما المقدمات التي يصحح بها إستقراء على المطلوب، أو على ضروريّ في المطلوب، فمقدماته ضرورية، اللهمّ إلا أن يكون في عدد ما ذكر كفاية، وقد إستظهر بعد جزئيات أخرى لو لم يعدها حصل الغرض (س، ج، ٣٠٣، ٨)

ليس يجب من فساد المقدمات وفساد التآليف كذب النتيجة لا محالة، كما ليس يجب من رفع المقدم بطلان التالي. مثلاً إن كان هذا أبيض فهو جسم، لكنه ليس بأبيض، لا يلزم أنه ليس بجسم (مر، ت، ١٧٤، ١)

- المقدمات لها خمسة أحوال: (الأول) أن تكون يقينية صادقة بلا شك ولا شبهة، فالقياس الذي ينظم منها يُسمى برهاناً (غ، م، ٤٦، ١٢)

- (الحال الثاني من المقدمات) أن تكون مقارنة لليقين على وجه يعسر الشعور بإمكان الخطأ فيها ولكن يتطرق إليها إمكان إذا تأنق الناظر فيها، والقياس المرتب منها يُسمى جدلياً (غ، م، ٤٦، ١٤)

- (الحال الثالث من المقدمات) الثالث أن تكون المقدمات ظنية ظناً غالباً ولكن تُشعر النفس بنقيضها وتوسع لتقدير الخطأ فيها، والقياس المرتب منها يُسمى خطابياً (غ، م، ٤٦، ١٧)

- (الحال الرابع من المقدمات) ما صُوّر بصور اليقينيّات بالنلبس وليس ظنياً ولا يقينياً،

- الإقناع إنّما يكون بالمقدمات التي هي في بادي الرأي مؤثرة ومشهورة، وبالضمانر والتمثيلات، وبالجملة بطرق خطيبة، كانت أقاويل أو كانت أموراً خارجة عنها (ف، ح، ١٣٢، ١٦)

- الفقيه يُشبهُ بالمتعلّق. وإنّما يختلفان في مبادئ الرأي التي يستعملانها في استنباط الرأي الصواب في العملية الجزئية. وذلك أنّ الفقيه إنّما يستعمل المبادئ مقدمات مأخوذة منقولة عن واضح الصلّة في العملية الجزئية، والمتعلّق يستعمل المبادئ مقدمات مشهورة عند الجميع ومقدمات حصلت له بالتجربة (ف، ح، ١٣٣، ١٠)

- المقدمات أيضاً مرتّبة عن المعقولات المفردة، لزّم ضرورة أن تتقدّم لنا معرفة أمر المعقولات المفردة (ف، أ، ١٠٣، ٢١)

- المقدمات أحكام على الأمور فعدها بحسب عدد الأمور. والأمر إنّما شخصية وإما كلية، فينبغي أن تكون الأحكام إما شخصية وإما كلية. والكلية إما ذات سور أو غير ذات السور (ز، ع، ٤٤، ٥)

- المقدمات تتقابل على ضربين: على طريق التضاد، وعلى طريق التناقض (ز، ع، ٤٧، ١١)

- المقدمات الكلية يناسبها الزمان الدائم، والجزئية زمان ما (ز، ق، ١٥٣، ١٣)

- كما أنّ القضايا محصورة ومهمله وشخصية، كذلك المقدمات (س، ق، ١٩، ١٦)

- إنّ المقدمات والمسائل ثلاثة أصناف: أحدها منطقية تراد لغيرها من الأمور النظرية والعملية. والثاني خلقية، وهو فيما إلينا أن نعلمه، وهو المتعلّق بالمؤثر والمهروب عنه، ... ولنسرد

- والحاصل منه يُسمى مغالطياً وسفوسطائياً (غ)، م، ٤٦، ١٩)
- (الحال الخامس من المقدمات) هو الذي نعلم أنه كاذب ولكن تميل النفس إليه بنوع تخيل، والقياس الحاصل منه يُسمى شعرياً (غ)، م، ٤٦، ٢٠)
- المقدمات فينبغي أن تكون محمولاتها ذاتية ويجوز أن يكون محمولا المقدمتين ذاتياً بالمعنى الآخر ولا يجوز أن يكون كلاهما ذاتياً بالمعنى الأول لأن النتيجة تكون معلومة قبل المقدمة (غ)، م، ٦٤، ٢٠)
- (لزم) من النظر في المقدمات، النظر في «المحمول» و«الموضوع» اللذين منهما تألف «المقدمات» (غ)، ع، ٧٠، ١٦)
- المقدمات تنقسم: إلى يقينيات صادقة، واجبة القبول. وإلى غيرها (غ)، ع، ١٨٦، ٢١)
- إعلم أن المقدمات القياسية، إذا ترتبت من حيث صورتها، على ضرب منتج من الأشكال الثلاثة، وتفضلت منها الحدود الثلاثة أولاً؛ وهي الأجزاء الأولى، إذا تميزت المقدمتان، وهي الأجزاء الثواني. وكانت المقدمات صادقة، وغير النتيجة، وأُعرِفَ منها. كان اللازم منها بالضرورة حقاً، لا ريب فيه (غ)، ع، ٢٠٧، ١٠)
- (من ماثرات الغلط في القياس) ألا تكون (المقدمات) على شكل من الأشكال الثلاثة، بالأل يكون من الحدود حد مشترك. إما موضوع فيها. أو محمول. أو موضوع لأحدهما، محمول للآخر (غ)، ع، ٢٠٧، ١٦)
- (من ماثرات الغلط في القياس) ألا تكون الأجزاء الثواني وهي المقدمات - متفاضلة، وذلك لا يتفق في الألفاظ المفردة البسيطة؛ إذ يظهر فيها محل الغلط، ولكن يتفق في الألفاظ المركبة (غ)، ع، ٢١١، ٢٠)
- (من ماثرات الغلط في القياس) ألا تكون المقدمات غير النتيجة، فُصَادِرٌ على المطلوب في المقدمات، من حيث لا تدري (غ)، ع، ٢١٥، ١٩)
- (من ماثرات الغلط في القياس) ألا تكون المقدمات أُعْرِفَ من النتيجة (غ)، ع، ٢١٦، ١٦)
- من غلِمْ المقدمات على شرطكم (المتشككون)، فقد عَرَفَ النتيجة مع تلك المقدمات، بل في المقدمات عين النتيجة (غ)، ع، ٢٣٥، ٢٣)
- أَكثُرُ الغلط يكونُ في المبادرة إلى تسليم مقدمات البرهان على أنها أولية، ولا تكون أولية، بل ربما تكون محمودة مشهورة، أو وهمية (غ)، ع، ٢٤٦، ٢٤)
- تضمّن المقدمات للنتيجة بطريق اللزوم الذي لا بد منه عند أكثر أصحابنا المخالف للتولّد الذي ذكره المعتزلة، وعلى سبيل حصوله بقدرة الله تعالى عقيب حصول المقدمتين في الذهن والنطقن لوجه تضمّنه له بطريق إجراء الله العادة على وجه يتصوّر خرقها بأن لا يخلق عقيب تمام النظر عند بعض أصحابنا (غ)، ح، ٦٦، ١٧)
- المقدمات للقرائن كالمواد، وهمة التأليف صورتها، والقربة المركبة من المقدمات وهمة تأليفها كالمركّب من المادة والصورة من سائر الأشياء (ب)، م، ١١٤، ١١)
- المقدمات هي القضايا التي تؤلّف منها القياسات لتحصل منها النتيجة التي هي المطلوب (ب)، م، ٢٠٤، ٢٣)

- المقدمات التي هي مواد الأقيسة وأجزاؤها سواء أخذت يقينية أو غير يقينية، إما أن تكون ميّنة بقياسات قبل هذه أو لم تكن (سي، ب، ٢٢٠، ٣)
- المقدمات المستغنية عن البيان في نوعها تُسمّى مبادئ القياسات. وهي ثلاثة عشر صنفاً: أوليات، ومشاهدات، ومجربات، ومنواترات، ومقدمات فطرية القياس، ووهميات، ومشهورات بالحقيقة، ومقبولات، ومسلمات، ومشبهات، ومشهورات في الظاهر، ومظنونات، ومخيلات (سي، ب، ٢٢٠، ٩)
- المقدمات الفطرية القياس: فهي القضايا التي تكون معلومة بقياس حدّه الأرسط موجود بالفطرة حاضر في الذهن (سي، ب، ٢٢٢، ١٨)
- المقدمات: فإما مقدمات واجبة القبول من الأوليات وغيرها ممّا لا يحتاج في التصديق به إلى اكتساب فكري، وإما مقدمات غير واجبة القبول، ولكن يكلف المتعلم تسليمها، فإن سلّمها على سبيل حسن الظن بالمعلم سُميت أصولاً موضوعة، وهذا الموضوع هو بمعنى المعروض، وإن سلّمها في الحال ولم يقع له بها ظن، بل في نفسه عناداً واستنكار سُميت مصادرة (سي، ب، ٢٣٨، ٣)
- المقدمات الثلاث، أعني المطلقة والضرورية والممكنة، منها ما يتعكس ومنها ما لا يتعكس (ش، ق، ١٤٤، ٥)
- المقدمات المطلقة والاضطرارية والممكنة تخالف بعضها بعضاً في الجهة وفي المادة التي تدلّ عليها الجهة (ش، ق، ١٧٥، ٣)
- يجب ضرورة متى وُجِدَت المقدمات أن توجد
- النتيجة (ش، ق، ١٩٧، ١٩)
- متى كانت إحدى مقدمات القياس أو كلتاها كاذبة ممكنة، فليس تكون النتيجة كاذبة مستحيلة بل كاذبة ممكنة (ش، ق، ١٩٨، ١٥)
- متى كانت المقدمات أفراداً والحدود أزواجاً، وزيد هنالك فرد واحد إنعكس الأمر فصار المقدمات أزواجاً والحدود أفراداً (ش، ق، ٢٤٢، ١٨)
- كلما أكثرنا من اكتساب أنواع المقدمات كان أسرع لوجود المطلوب (ش، ق، ٢٤٨، ٢٤)
- لا يمكن أن يكون عن مقدمات صادقة نتيجة كاذبة (ش، ق، ٢٨٣، ١١)
- إذا كانت المقدمات في القياس كذباً فقد يمكن أن يكون عنهما نتيجة صادقة (ش، ق، ٢٨٤، ١١)
- ليس يلزم... إذا كذبت المقدمات أن تكذب النتيجة (ش، ق، ٢٩٤، ٢٢)
- متى كانت المقدمات ضرورية كانت النتيجة ضرورية (ش، ب، ٣٩٠، ٨)
- المقدمات التي تُنسب إلى الصناعة أنواع: منها مقدمات معروفة بالطبع واجب قبولها، ومنها مصادرات، ومنها أصول موضوعة، ومنها حدود (ش، ب، ٣٩٩، ١٩)
- المقدمات المعروفة بالطبع يصدق بها بذاتها وليس يمكن أحد ان يتصوّر فيها أنها على غير ما هي عليه (ش، ب، ٣٩٩، ٢٠)
- كما أنه قد توجد مقدمات موجبات أول... كذلك قد توجد سوابل أول (ش، ب، ٤١١، ٢)
- المقدمات التي المحمولات فيها مسلوّبة عن الموضوع سلباً أولياً هي المقدمات التي ليس واحد من جزئها منحصر تحت طبيعة كلىة

## مقدمات الاستقراء

(ش، ب، ٤١٢، ١١)

- ليس يمكن أن تكون مقدمات جميع أصناف المقاييس مقدمات واحدة بأعيانها (ش، ب، ٤٤٧، ٢)
- المقدمات التي في العلوم المختلفة يجب أن تكون مختلفة (ش، ب، ٤٤٨، ١٥)
- المقدمات يجب أن تكون قريبة العدد من النتائج، وذلك أنها إنما تزيد عليها بحدّ واحد وهو الحدّ الأوسط (ش، ب، ٤٤٨، ١٦)

## مقدمات اضطرارية

- لو كانت مقدمات العلوم واحدة بأعيانها... كان يجب أن تكون محصورة العدد متناهية (ش، ب، ٤٤٨، ٢٠)
- المقدمات التي تُعرّف بالمصادرات... هي التي شأنها أن تتبين في صناعة أخرى غير الصناعة التي توضع فيها (ش، ج، ٥٠٢، ١٢)
- المقدمات والمسائل واحدة بالموضوع إثنان بالجهة (ش، ج، ٥٠٣، ٨)

## مقدمات اضطرارية ومطلقة

- (المقدمات) الاضطرارية قريبة من المطلقة، لأنها بجهات واحدة من ترتيب الحدود التي في المقدمات الاضطرارية. والمطلقة تكون قياساً أو لا تكون. والفرق بينهما أن في الاضطرارية يُزاد إسم الاضطرار على الحدود. وأما المطلقة فإنها تقال من غير زيادة شيء. (أ، ق، ١٣٣، ١)

## مقدمات اوائل

- المقدمات الاوائل التي لم يكن التصديق بها نتيجة تصديق غيرها على قرينة قياسية، بل هي اوائل تُكتسب بها من الطريق القياسي أشياء ولا تُكتسب هي من ذلك الطريق بأشياء غيرها (ب، م، ٢٠٤، ٩)

في سائر الأشكال (م، ط، ٣٤٧، ١)

## مقدمات اول

بالذات، فمقدمات البرهان أقدم بالذات. وكذلك هي أقدم عندنا من النتيجة وأعرف عندنا، من جهة أن النتيجة لا تعرف إلا بها (مر، ت، ٢٠٦، ٧)

- شروط مقدمات البرهان وهي أربعة أن تكون صادقة وضرورية وأولية وذاتية (غ، م، ١٩، ٦٢)

- مقدمات البرهان ضرورية لا محالة فإنما يعنون به أحد أمرين إما أنها ضرورية الصدق كانت ضرورية أو ممكنة أو أنها ضرورية عند كون المطلوب ضرورياً (سي، ب، ٣٤٤، ١٨)

- يجب أن تكون مقدمات البرهان ضرورية أي غير مستحيلة ولا متغيرة (ش، ب، ٣٨٠، ١٠)

- البرهان يجب أن يكون من مقدمات ضرورية إذ كان المعلوم بالبرهان من شرطه ألا يكون بخلاف ما عُلم ولا في وقت ما (ش، ب، ٣٨٨، ٤)

- مقدمات البرهان يجب أن تكون ذاتية مناسبة (ش، ب، ٤٤٢، ٦)

## مقدمات برهانية

- شروط المقدمات البرهانية... ستة: الأول منها أن تكون صادقة. والثاني: أن تكون غير ذوات أوساط. والثالث: أن تكون أقدم بالطبع. والرابع: أن تكون أعرف بالطبع. والخامس: أن تكون عللاً أي المحمول فيها علة للموضوع. والسادس: أن تكون مناسبة أي يكون المحمول فيها مناسباً للموضوع (ز، ب، ٣، ٢٢٠)

إذا كانت المقدمات (للبرهان) عللاً، فيجب أن تكون مناسبة لنتيجة داخلية في جملة العلم الذي فيه النتيجة أو علم يشاركه على نحو ما نبيّن

- الذي لا يعترف في كثير من المقدمات الأول أو يتشكك فيها ويفحص عنها لأجل أنه ليس يفهم معاني ألفاظها أو لأجل أن عادته جرت أن لا يستعملها في أعماله التي زاولها إلى وقته هذا، فهو لذلك يُفعل عن يثالاتها وأشخاصها ولا يستند ذهنه فيها إلى شيء موجود (ف، ج، ٧، ٧٧)

## مقدمات البرهان

- مقدمات البرهان إذاً غير مستحيلة ولا متغيرة ضرورية أبداً (ز، ب، ٢٢٦، ١٠)

- لما كانت مقدمات البرهان عللاً لنتيجة - والعلة أقدم بالذات - فمقدمات البرهان أقدم من النتيجة بالذات. وكذلك هي أقدم من النتيجة عندنا في الزمان وأقدم عندنا في المعرفة من جهة أن النتيجة لا تعرف إلا بها؛ ويجب أن تكون صادقة حتى تنتج الصدق (س، ب، ٢٢، ٥٤)

مقدمات البرهان تفيد العلم الذي لا يتغير ولا يمكن أن يكون معلوم ذلك العلم بحالٍ أخرى غير ما علم به، فيجب أن تكون مقدمات البرهان أيضاً غير ممكنة التغير عما هي عليه (س، ب، ٦٨، ١٥)

- مقدمات البرهان ضرورية، والضروري مهنا قد يعني به ما كان المحمول دائماً لما وضع موضوعاً، لا ما دام موجوداً فقط، بل ما دام موصوفاً بما وصف به؛ مثل قولنا «كل أبيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر»، لا ما دام ذاته موجوداً، بل ما دام أبيض (مر، ت، ٥، ٢٠٥)

- إن مقدمات البرهان علل النتيجة، والعلل أقدم

## مقدمات ثنائية

- المقدمات الثنائية فيها مناقضة واحدة وهي التي  
محملها محصل (ز، ع، ٥٨، ٢١)

## مقدمات جدلية

- المقدمات الجدلية هي الكلية المشهورة، ويبيّن  
أن موضوعاتها كلية لأن التي موضوعاتها  
أشخاص تدرس أولاً فأولاً على طول الزمان أو  
تغيب فلا يلزم كيف حالها بعد غيبتها عن  
الحواس (ف، ج، ١٧، ١)

- المقدمات التي تُشاهدُ محمولاتها في جزئيات  
موضوعاتها أو في أكثرها، والتي تصدق  
بالجملة في كثير من الأمور المشاهدة هي  
أيضاً مقدمات جدلية (ف، ج، ٦٦، ٥)

- أجناسُ المقدمات الجدلية من جهة محمولاتها  
على عدد أجناس المطلوبات (ف، ج،  
١٧، ٩٤)

- المحمول في المقدمات الجدلية: إما أن يكون  
ذاتياً أو عرضياً، والأشياء الذاتية محصورة من  
قَبْلِ أن منها أُمليت ذات الشيء. والأشياء  
العرضية معلومة، وذلك أن مقولات الأعراض  
تسعة لا زائدة ولا ناقصة. وإذا كانت مبادئ  
المقاييس الجدلية، أعني موضوعاتها وهي  
الجواهر ومحمولاتها وعلى الأشياء الذاتية  
والأعراض محصورة، فلا محالة أن مبادئ  
القياس الجدلي متناهية (ز، ب، ٢٥٨، ١)

- مقدمات المقاييس الجدلية في غالب الأمر  
ليست كاذبة بالكل ولا صادقة بالكل (ش، ج،  
٢٠، ٥٠١)

## مقدمات جدلية مشهورة

- إن كثيراً من المقدمات الجدلية المشهورة تكون

بعد، وأن تكون أوائل براهينها من مقدمات  
أولى بينة بنفسها هي أعرف وأقدم من كل مقدمة  
بعدها. وإن لم تكن بهذه الشروط، لم تكن  
المقدمات برهانية (س، ب، ٥٥، ٦)

- المقدمات البرهانية يجب أن تكون ذاتية (مر،  
ت، ٢٠٩، ٤)

- المقدمات البرهانية علةٌ للنتيجة والعلة مناسبة  
للمعلول بوجه ما (مر، ت، ٢١٤، ٤)

- إن المقدمات البرهانية يجب أن تكون  
ضرورية، وأعرف من النتيجة؛ وإن تكون  
ذاتية، وأولية، ومناسبة، وكلية (مر، ت،  
٢١٤، ١١)

## مقدمات بينة

- المقدمات البينة بنفسها كقولنا المقادير  
المتساوية لمقدار واحد متساوية (ن، ش،  
٢٠، ٣٤)

## مقدمات تفسيرية

- المقدمات التفسيرية التي هي مبادي أولى  
للبرهان كالأوليات أو المحسوسات أو  
المتواترات أو المجزئات أو الحدسيات (م،  
ط، ٣٤٨، ١٨)

## مقدمات ثلاثية

- (المقدمات) الثلاثية فيها مناقضان: إحداهما  
محملها محصل، والأخرى محمولها غير  
محصل. والأولى من هاتين المتناقضتين تسمى  
بسيطة والأخرى معدولة، من قبيل عدول  
محملها من التحصيل إلى غير التحصيل (ز،  
ع، ٥٨، ٢٢)

- مقدمات البراهين ينبغي أن تكون خاصة  
ومنايية (ش، ب، ٣٩٩، ١٣)

## مقدمات ذاتية

- المقدمات الذاتية هي التي يظنها جميع الناس  
أو أكثرهم أو جماعة الفلاسفة أو أكثرهم أو  
المشهورون منهم والذين في غاية النباهة (أ،  
ج، ٤٧٠، ٤)

## مقدمات ذات اوساط

- المقدمات ذات الأوساط... الغلط فيها  
العارض عن القياس الكاذب المقدمات لا  
يخلو أن يكون أيضًا إنا ساليًا كليًا، وإنا موجبا  
كليًا (ش، ب، ٤١٨، ٢)

- يجب أن تكون المقدمات المستعملة في  
البراهين صنفين: صنف ليس لها أوساط  
وهي التي من شأنها أن تبيّن غيرها، وصنف  
لها أوساط وهي التي شأنها أن تبيّن غيرها  
(ش، ب، ٤٣٢، ١٢)

## مقدمات ذاتية

- المقدمات الضرورية هي الذاتية المحمولة على  
الكل (ش، ب، ٣٨٨، ٦)

- مقدمات البراهين ينبغي أن تكون ضرورية  
... يجب أن تكون ذاتية (ش، ب،  
٣٨٨، ١٤)

- المقدمات الذاتية ضربان: أحدهما أن تكون  
المحمولات هي التي منها تنفّرم طبيعة  
الموضوعات... والضرب الثاني  
المحمولات المأخوذة موضوعاتها في  
حدودها على أنها جزء من حدودها (ش،  
ب، ٤٣٠، ١١)

مشهورة، ثم قد يشعر بتقيضها، وتمنع،  
وتوفي، فضلاً عن الشهرة في إشتراك الاسم،  
ولا يوجب هذا كونها غير مشهورة بالحقيقة  
(س، ج، ١١٥، ١٠)

## مقدمات جزئية

- أما المقدمات الجزئية فإن الموجبة منها تنعكس  
لا محالة جزئية، لأنه إن كان بعض اللذة خيراً،  
فبعض الخير لذة. وأما السالبة منها فليس لها  
إنعكاس لا محالة، لأنه إن كان بعض الحيوان  
ليس بإنسان، فليس يكون بعض الناس ليس  
بحيوان (أ، ق، ١٠٩، ١٠)

- المقدمات الجزئية التي تحتّ المواضيع، منها  
ما موضوعاتها موضوعات المواضيع بأعيانها،  
ومحمولاتها جزئيات محمولات المواضيع.  
ومنها ما موضوعاتها جزئيات موضوعات  
المواضيع، ومحمولاتها جزئيات محمولاتها  
(ف، ق، ٩٥، ٧)

.. المقدمات الجزئية المطلقة... الموجبة منها  
تنعكس جزئية... وأما السالبة منها فليس  
تنعكس دائماً في كل مادة من هذا الصنف (ش،  
ق، ١٤٤، ١٦)

## مقدمات خاصة

- المقدمات الخاصة المناسبة هي محصورة في  
الجنس ضرورة غير مشتركة لجنسين متباينين  
(ش، ب، ٣٩٤، ٦)

- المقدمات التي تُستعمل في الصناعات: منها  
خاصة وهي المناسبة الذاتية التي ليس يمكن  
أن تُستعمل في أكثر من جنس واحد... ومنها  
عامّة لاكثر من جنس واحد (ش، ب،  
٣٩٩، ٣)



## مقدمات ذوات جهة

## مقدمات شرطية منفصلة

- المقدمات الشرطية المنفصلة وتقابل بعضها ببعض وبالمتصلات وحال التلازم فيها. ولنحصر الآن أصناف القضايا المنفصلة: الموجبات الكليّة، الموجبات الجزئية، السالبات الكليّة، السالبات الجزئية (س، ق، ٣٧٣، ٣)

- المقدمات ذوات الجهة ليس تخلو من أن تكون ثنائية أو ثلاثية. والثنائية ليس تخلو أن يكون موضوعها إما شخص أو طبيعة كليّة. وهذه إما ذات سور أو عادمة للسور. وذوات الأسوار إما أن يكون معها سور كلي أو سور جزئي، فيحصل من ذلك أربع مقدمات (ز، ع، ١١، ٦٧)

## مقدمات صادقة

- قد يمكن الإنسان أن يقيس من مقدمات صادقة، من غير أن يبرهن. فأما أن يبين، فلا سبيل إلا من الضرورية: وذلك أن هذا هو خاصة البرهان (أ، ب، ٣٢٩، ٥)

- المقدمات الصادقة الأولى هي التي تصدق بذاتها، لا بغيرها؛ وذلك أنه ليس ينبغي لنا أن نلتبس في مبادئ العلوم اليقينية بلم الشيء، لكن ينبغي أن يكون كل واحد من مبادئ العلوم اليقينية صادقاً بنفسه (أ، ج، ٤٧٠، ١) - ليس يمكن أن تكون المقدمات الصادقة هي بأعيانها الكاذبة (ش، ب، ٤٤٧، ٧)

## مقدمات ضرورية

- أما المقدمات الضرورية التي عنها يحدث القياس فليس ينبغي أن تأتي بها في أوّل وهلة، بل ينبغي أن ترتقي ما استطعت إلى ما هو أعلى منها. مثال ذلك أنك إن أردت أن تبين أن العلم بالأضداد واحد، فليس ينبغي أن تذكر الأضداد أولاً، بل تجعل مكان الأضداد المتقابلات (أ، ج، ٦٩١، ١٦)

- المقدمات الضرورية منها حملية ومنها وضعية (ف، ب، ٢٧، ١٨)

- المقدمات الضرورية (الجدلية) هي الداخلة في

## مقدمات السوفسطائية

- مقدمات السوفسطائية قد يُظنُّ بها أنها مشهورة وليست كذلك، وكذلك قياساته ربما ظنَّ بها أنها قياس وليست قياساً (ف، ج، ٢٩، ١٣)

## مقدمات شخصيات

- أما (المقدمات) الشخصيات فإنها في المادة الضرورية، الموجبة منها صادقة والسالبة كاذبة أبداً. وفي المادة الممتنعة السالبة صادقة أبداً والموجبة كاذبة أبداً، وفي المادة الممكنة في الزمانين الماضي والحاضر إحداهما صادقة على التحصيل والأخرى كاذبة على التحصيل.

فأما في الزمان المستقبل فإنها تنقسم الصدق والكذب، ولكن على غير تفصيل ولا تحصيل (ز، ع، ٤٨، ١١)

## مقدمات شرطية

- إنه لا الذي استعمل فيه أشباه كثيرة استقراء ولا الذي استعمل فيه شبيه واحد هو مثال، بل هي مقدمات شرطية تُصَحِّح لزوم التالي فيها للمقدم باعتبار المعجب لها، وليس لها جهة أخرى تُصَحِّح بها إلا اعتراف المعجب وهي كلها جدلية (ف، ج، ٩٩، ٣)

## مقدمات غير ضرورية

- (المقدمات غير الضرورية) أمّا ما ليس بضروريّ، فإنّما يورد لأغراض أربعة، وهي: الإستظهار في الإستقراء والقسمه، والإستظهار في تخييم القول، والإجتهد في إخفاء النتيجة، والتكلف لإيضاح القول (س، ج، ٣٠٢، ١٢)

## مقدمات غير يقينية

- (مقدمات غير يقينية) وهي نوعان: نوع يصلح للظنّيات الفقهية. ونوع لا يصلح لذلك أيضًا (غ، ع، ١٩٣، ٧)
- (مقدمات غير يقينية) من النوع الأول: وهو الصالح للفقهيات دون اليقينية، وهي ثلاثة أصناف: مشهورات ومقبولات ومظنونات (غ، ع، ١٩٣، ١٠)
- (مقدمات غير يقينية) من النوع الثاني: ما لا يصلح للظنّيات، ولا للظنّيات، بل لا يصلح إلاّ للنبس والمغالطة (غ، ع، ١٩٨، ١٩)

## مقدمات كاذبة

- المقدمات الكاذبة قد يُمكنُ أن يَنبج عنها نتائج صادقة (ف، ج، ٥١، ١٣)
- قد تكون عن المقدمات الكاذبة نتيجة صادقة (ز، ق، ١٨٦، ٥)
- المقدمات الكاذبة... قد يمكن أن يكون عنهما نتيجة صادقة (ش، ق، ٢٨٣، ٨)
- إن المقدمات الكاذبة تقضي بمستعملها أن يعتقد فيما ليس بموجود أنّه موجود (ش، ب، ٣٧٤، ٥)

- ليس يمكن أن تكون المقدمات الصادقة هي بأعيانها الكاذبة (ش، ب، ٤٤٧، ٧)
- المقدمات الكاذبة إمّا دائميًا وإمّا في الأكثر هي

- نفس القول الموجب للمطلوب، قياسًا كان أو إستقراء (س، ج، ٣٠٢، ١١)
- المقدمات الضرورية هي الذاتية المحمولة على الكل (ش، ب، ٣٨٨، ٦)
- مقدمات البراهين ينبغي أن تكون ضرورية... يجب أن تكون ذاتية (ش، ب، ٣٨٨، ١٤)

## مقدمات عامة

- المقدمات العامة للصنائع خاصة بصناعة صناعة (ف، ب، ٦١، ١٢)
- المقدمات التي تنشأ من الايجاب والسلب، فهي كلّها مقدمات عامة، إلاّ أنها لا تُستعمل عامة، لا في العلوم ولا في المخاطبات الجدلية (ف، ب، ٦١، ١٨)
- المقدمات العامة إنما تُستعمل في علم علم مقرونة بالمقدمات الخاصة بذلك العلم (ش، ب، ٤٤٨، ٨)
- المقدمات العامة للمقدمات الجزئية فمتناهية وتحتها جزئيات غير متناهية (ش، ج، ٥٢٦، ١١)

## مقدمات عملية

- المقدمات التي موضوعاتها كليّة إذا كانت أشخاص موضوعاتها لا يُمكن أن توجد إلا بإرادة الإنسان، فلك هي المقدمات العملية (ف، ج، ٢٠، ١٣)

## مقدمات غير ذوات اوساط

- المقدمات الغير ذوات اوساط هي التي تنزّل من البرهان منزلة الأسطقات، وذلك إما كلّها وإما الكبرى منها (ش، ب، ٤٣٢، ١٦)

ذلك الجنس، ومحمولاتها إما ذلك الجنس بعينه أو أنواعاً أخر من أنواع ذلك الجنس فانها أيضاً مقدمات خاصة بذلك الجنس (ف، ب، ٣٢، ٨)

المقدمات الكليّة الواجب قبولها، منها ما يُستعمل في الأمور كليّة على ما هي عليها، ومنها ما يُستعمل قوتها في أمر (ف، ب، ٨٧، ٢٠)

- المقدمات الكليّة المشهورة الكاذبة بالجزء التي شهرتها تخفي كذبها، فإن القياسات الكائنة عنها يبيّن أنها تُفيدنا في نتائجها الظنون الكاذبة (ف، ج، ٢٨، ١٤)

- المقدمات الكليّة لا طريق لنا إلى العلم بها إلا بالاستغراء، وذلك أن المقدمّة الكليّة المأخوذة في الذهن مجردة من المواد (ش، ب، ٤٢٢، ٥)

#### مقدمات متعارفة وعامية

- المقدمات المتعارفة والعامية، أعني التي تشترك فيها جميع العلوم وكل واحدة منها تستعملها بأن تدنيها من موضوعه، يتولى بيانها الصانعان المتكلفتان لبيان المبادئ، أعني صناعة الجدول والعلم المدعو بالحكمة (ز، ب، ٢٤٣، ١٩)

#### مقدمات متقابلة

- المقدمات المتقابلة أصناف، منها ما موضوعاتها أعيان مثل قولك زيد أبيض ليس زيد أبيض، وتُسمى المتقابلات العيانية... ومنها ما موضوعاتها أمور عامية وتُسمى المتقابلات العامية (ف، ق، ٧٣، ١٣)

- أما (المقدمات) المتقابلة على طريق التناقض

خاصة بهذه الصناعة (السفسطة)، كما أن الصادقة في الأكثر خاصة بالجدول، والصادقة دائماً خاصة بالبرهان، والكاذبة والصادقة على التساوي خاصة بالخطابية (ش، س، ٦٨٧، ١٩)

- لا يكون عن المقدمات الكاذبة إلا نتيجة كاذبة (ش، س، ٧٠٦، ٥)

#### مقدمات كلييات

- إن (المقدمات) الكليّات تنقسم الصدق والكذب في جميع المواد وجميع الأزمنة على التفصيل والتحصيل (ز، ع، ٤٨، ٧)

#### مقدمات كليية

- المقدمات الكليّة التي بها يحصل اليقين الضروري لا عن قياس صفتان: أحدهما الحاصل بالطباع، والثاني الحاصل بالتجربة (ف، ب، ٢٣، ١)

- الحاصلة بالتجربة هي المقدمات الكليّة التي يتيقّن بها هذا اليقّن عن تعمدنا للإحساس بجزئياتها، إمّا قليل منها وإمّا كثير (ف، ب، ٢٤، ١٨)

- التجربة هي أن تتصّفح جزئيات المقدمات الكليّة، هل محمولها في واحد منها، وتتبعه في جميعها أو في أكثرها، الى أن يحصل لنا اليقين الضروري، فإن ذلك الحكم حكم على جميع ذلك النوع (ف، ب، ٢٤، ١٩)

- المقدمات الكليّة الأول، فإن محمولاتها اذا كانت أعضاً خاصة لجنس ما، وكانت موضوعاتها أنواع ذلك الجنس، فإنها هي المقدمات الخاصة بذلك الجنس والمناسبة له. وكذلك متى كانت موضوعاتها أنواعاً تحت

شيء أكثر من أن جميع الناس يرون فيها أنها  
كذا أو ليست كذا (ف، ج، ١٧، ٤)

- المقدمات المشهورة التي هي مبادئ صناعة  
الجدل هي التي موضوعاتها معان كلية مهملة،  
وهي كلية يُوثق بها، وتُقبل ويُعتقد فيها أنها  
كذلك، وتُستعمل من غير أن يعلم منها شيء  
آخر أكثر من ذلك (ف، ج، ١٨، ٥)

- المقدمات المشهورة منها مقدمات مشهورة في  
أشياء نظرية، ومقدمات مشهورة في أشياء  
عملية، ومقدمات مشهورة في أشياء منطقية  
(ف، ج، ٢٠، ١١)

- الناظرون في الأمور إذا فحصوا عنها  
بالمقدمات المشهورة من حيث هي مشهورة،  
اقتصرت بهم في آرائهم التي يستطيعونها على  
الظنون دون اليقين (ف، ج، ٢٢، ١١)

- مبادئ النظر في الأمور والفحص عن الصدق  
والحق فيها هي المقدمات المشهورة، إذ كانت  
الشهرة الواردة على النفس هي التي تربط أحد  
جزئي المقدمة بالآخر منهما، أعني المحمول  
بالموضوع، ويقع التصديقُ بها. ولأجل  
شهرتها يأخذ الإنسانُ ما هو مرتبط في  
النفس بإيجاب، وعلى كمية ما أنه أيضًا موجبٌ  
خارج النفس، وعلى تلك الكمية بعينها. وما  
هو في النفس مرتبط سلب، وعلى كمية ما أنه  
أيضًا سالب خارج النفس، وعلى تلك الكمية  
بعينها (ف، ج، ٢٣، ٨)

- المقدمات المشهورة منها ما هي في الأخلاق  
والأفعال المشتركة التي هي واحدة بأعيانها  
لجميع الأمم وبما يتلاقون ويأتلفون إذا تلاقوا  
(ف، ج، ٧٥، ٤)

- كل ما أمكن أن يُثبت أو يُبطل بالمقدمات  
المشهورة. وكان مما يُستفَع به بوجه ما في

فتنقسم إلى المتناقضة على التحقيق وإلى  
المتناقضة على غير التحقيق. والمتناقضة على  
التحقيق تنقسم إلى قسمين: إلى الكليات وإلى  
الشخصيات. والكليات تنقسم إلى قسمين: إلى  
الموجبة الكلية والسالبة الجزئية وإلى السالبة  
الكلية والموجبة الجزئية (ز، ع، ٤٧، ٢٠)

#### مقدمات متناقضات

- إن (المقدمات) المتناقضات منها كلية ومنها  
مهملة ومنها شخصية. والمتناقضات الكلية  
التي هي موجبة كلية وسالبة جزئية، وسالبة كلية  
وموجبة جزئية، تنقسم الصدق والكذب في  
جميع المواد وجميع الأزمنة على التفصيل  
والتحصيل (ز، ع، ٥١، ١٤)

#### مقدمات مشبهة

- من يقول: كل عين باصرة، ويكون ذلك مسلماً  
له من حيث يُفهم منه أحد معاني الإسم  
المشترك، فيأخذ بدله آخر فيحسبه أنه المسلّم  
أو يقصد به مغالطة حتى يقع في أن يُظن بنفسه  
أو يظن غيره أن الدينار يُبصر. وكذلك مَنْ يسلم  
أن كل مُسكر خمر، وأخذ بدله ما يسكر  
بالقوة. وهذه هي المقدمات المشبهة (س،  
ب، ٢٠، ٦)

#### مقدمات مشهورة

- المقدمات المشهورة عند الجميع يبنى أن  
يكون المفهوم منها معنى واحداً بعينه في العدد  
عند الجميع. وتقبل هذه المقدمات والآراء  
تستعمل من غير أن تُمتحن وتُسبر ويُعلم هل هي  
مطابقة للامور الموجودة أو غير مطابقة لها، بل  
تقبل على أنها آراء فقط من غير أن يُعلم منها

جزئية. فإنه إن كان: كل لذة خير، فإن بعض  
الخير لذة (أ، ق، ١٠٩، ٥)

- إنَّ المقدمات المطلقة لا يجب أن يلتزم إلى  
سورها البتة، حتى يكون إطلاقها أن سورها قد  
صدق وقتاً ما. فلا يجب أن يقال في  
المطلقات: كل ج ب، ومعناه كل ج ب في  
هذا الزمان (س، ق، ١٩٣، ٩)

- المقدمات المطلقة الكلية فإن السالبة تنعكس  
محافظة الكمية... وأما الموجبة الكلية فإنها  
تنعكس أيضاً، لكنها لا تنعكس محافظة الكمية  
أعني كلية... بل تنعكس جزئية (ش، ق،  
١٤٤، ١١)

#### مقدمات معروفة بالطبع

- المقدمات المعروفة بالطبع تُخالف المصادر  
والأصل الموضوع (ش، ب، ٣٩٩، ٢١)

#### مقدمات مقبولة

- (المقدمات) المقبولة هي كل ما قُبِلَتْ عن واحد  
مرتضى أو جماعة مرتضين (ف، ق، ٧٥، ٥)

#### مقدمات ممكنة

- قد يعرض لجميع المقدمات الممكنة أن يرجع  
بعضها على بعض، لست أعني: الواجبة منها  
على السالبة، ولكن كل ما كان منها موجياً  
رَجَعَتْ في المقابلة، فيرجع القول بأنه ممكن  
أن يكون على القول بأنه ممكن ألا يكون (أ،  
ق، ١٤٣، ٧)

- أما المقدمات الممكنة، فقد قيل فيها في مثل  
هذا الموضوع ما أصف: قالوا: إنَّ الممكن  
بإشتراك الإسم يقال على الضروري وعلى  
المطلق وعلى الممكن الحقيقي. فما كان في

العلوم الثلاثة اليقينية، فإنها نُجعل مطلوبات  
جدلية (ف، ج، ٨٠، ١٩)

- المقدمات التجريبية التي تصحح بالتجربة في  
الصنائع النظرية والعملية مشهورة (ش، ج،  
٣، ٥١٠)

- القدرة على إحضار المقدمات... ذلك يكون  
بتحفظ أنواع المقدمات المشهورة واستخراجها  
من سائر المقدمات (ش، ج، ٥١٥، ٢)

- أنواع المقدمات المشهورة مشهورة أيضاً (ش،  
ج، ٥١٥، ٢٢)

- المقدمات المشهورة... كلية، فإن الجزئية  
متبدلة ومتغيرة وغير محافظة الشهرة (ش، ج،  
١٢، ٥٣٠)

- المقدمات التي تلتزم منها الأفاويل الجدلية:  
إما مقدمات مشهورة ليس تحتاج أن تبين  
بغيرها، وإما مقدمات تبين بالاستقراء (ش،  
ج، ٦٤٦، ١٠)

#### مقدمات مشهورة مطلقة

إنَّ الأمر الذي لا يشك فيه أحد من الناس، ولا  
يختلفون فيه، هو غني عن الإثبات؛ ومن  
يحاول نقضه بالقياس، فهو أهل أن يُضْحَك  
منه. وهذه هي المقدمات المشهورة المطلقة،  
فأمثالها لا تكون مطالب جدلية إلا بالقياس إلى  
المغالطين في الجدل (س، ج، ٧٣، ٣)

#### مقدمات مطلقة

من المقدمات المطلقة فإن السالبة الكلية  
تنعكس بحدودها وكهيتها لا محالة. فإنه إن  
كان لا شيء من اللذة خير، فلا شيء من الخير  
لذة. فأما الموجبة الكلية فإنها تنعكس أيضاً لا  
محالة، غير أنها لا تنعكس كهيتها كلية، ولكن

ولا أن يُشترط فيها الشرائط التي ذُكرت في كتاب البرهان (ف، ج، ٢٨، ٩)

- تؤخذ (المقدمات اليقينية الكلية الأولى) في الجدول وفي الصنائع التي لا تُسبَرُ فيها بشيء آخر، سوى أن تكون مشهورة على أنها صادقة يقينية بالقرَض (ف، ج، ٢٨، ١٢)

- أجناسُ المخاطبات التي تكون في الصنائع العملية، وسبيلُ ما كان من هذه علمياً أن يُستعملَ فيه المقدمات اليقينية ولا تُستعملَ فيه المشهورات إلا لتكثير الحجج بعد أن تكون النتائج قد قرُرت بالمقدمات اليقينية (ف، ج، ٥٢، ٦)

- البرهان المنتج لا ينصاغ إلا من مقدمات يقينية إن كان المطلوب يقينياً أو ظنية إن كان المطلوب فقهيّاً (غ، ص، ٤٣، ٧)

#### مقدمة

- المقدمة هي قول موجب شيئاً لشيء، أو سالب شيئاً عن شيء. وهي إما كلية، وإما جزئية، وإما مهملّة (أ، ق، ١٠٤، ٤)

- كل مقدّمة إما أن تكون مطلقة وإما إضطرارية وإما ممكنة. وكل واحدة من هذه إما أن تكون موجبة وإما سالبة. فالموجبة والسالبة كل واحدة منها إما أن تكون كلية وإما جزئية وإما مهملّة (أ، ق، ١٠٩، ٢)

- الأيقوس هي مقدّمة محمودة؛ لأن الكائن وغير الكائن على الأكثر، والموجود وغير الموجود هو أيقوس مثل: الحساد يبعضون والمحجوبون يحبون (أ، ق، ٣٠١، ١٣)

- المقدمة فهي أحد جزئي القول، أعني جعل المحكم واحداً على واحد (أ، ب، ٣١٤، ١٢) - الذين يظنون أنهم مصيبون في أخذ المبادئ

الضروريّ والمطلق فحكمه حكم ذينك. وما كان في الممكن الحقيقيّ فحكمه قد يخالف، على ما سنبين لك في موضع آخر. فأوهم ظاهر هذا اللفظ أنّ الممكن إذا قيل على الضروريّ لم يكن مخالفاً له إلا في اللفظ، فيقال له ممكن ونعني أنّه ضروريّ. فإذا لم يكن مخالفاً إلا في اللفظ كان عكسه عكسه. وليس ينبغي أن يفهم الأمر على هذه الصورة (س، ق، ١٠٤، ٥)

- المقدمات الممكنة... هي التي يمكن أن توجد وألاً توجد في الزمان المستقبل، فإنّ الحال في انعكاس الموجبات منها كالحال في انعكاس الموجبات المطلقة والضرورية (ش، ق، ١٤٨، ١٤)

#### مقدمات نظرية

- إذا كان في أشخاص موضوعاتها ما قد يوجد لا بإرادة الإنسان، فتلك تُعدّ في المقدمات النظرية (ف، ج، ٢٠، ١٥)

#### مقدمات يقينية

- المقدمات اليقينية التي هي مبادئ العلوم النظرية هي المقدمات الكلية المطابقة للأمر الموجودة التي نقبلها ونصدّق بها، ويستعملها كلّ واحد منّا من جهة يقين نفسه بمطابقتها للأمر من غير أن يتكلّ أحد منّا على شهادة غيره له، ومن غير أن يستند فيها إلى ما يراه غيره (ف، ج، ١٨، ٨)

- المقدمات الأولى اليقينية أشخاص موضوعاتها محسوسة (ق، ج، ١٩، ٩)

- المقدمات اليقينية الكلية الأولى فيلحقها كلها أن تكون أيضاً مشهورة، وتؤخذ في أول الأمر من حيث هي مشهورة من غير أن تُسبَرُ بشيء آخر،

- متى كانت المقدمة صادقة مشهورة هم قوم فيهم غتة: مثل ما يأتي به السوفسطائيون، وهو أن الذي له علم يعلم ما هو العلم (أ، ب، ٣٢٩، ١١)
- ليس إنمّا تكون المقدمة مبدءاً بأن تكون مقبولة أولاً، لكن من طريق أنها أولى لذلك الجنس الذي عليه يكون البرهان (أ، ب، ٣٢٩، ١٣)
- إن كان السؤال القياسي والمقدمة المأخوذة من التقيض هما واحداً بعينه، وكانت المقدمات في واحدٍ واحدٍ من العلوم هي التي منها يكون القياس في واحدٍ واحدٍ منها، فقد يكون سؤال ما علمنا وهو الذي منه يكون قياس مُناسب خاص في واحدٍ واحدٍ من العلوم (أ، ب، ٣٤٤، ١٢)
- المقدمة والمعاندة هي واحدة بأعيانها، إذ كانت المعاندة التي يأتي بها قد تكون مقدمة: إمّا برهانية وإمّا جدلية (أ، ب، ٣٤٧، ٨)
- المقدمة التي هي أحد البعدين - قد يجب ضرورة أن تتخطى إلى ما لا وسط له، إذ كان هذا البعد إيجابياً (أ، ب، ٣٧١، ١٠)
- المقدمة الواحدة على الإطلاق هي التي لا وسط لها (أ، ب، ٣٨٣، ١٠)
- المسئلة إنمّا تخالف المقدمة بالجهة. وذلك أن هذا القول إذا قيل على هذه الجهة: ليس قولنا: حي، مشاء، ذو رجلين حدّاً للإنسان؟ تكون مقدمة. وكذلك إذا قيل: ليس الحيّ جنساً للإنسان؟ كان مقدمة. فإن قيل: هل قولنا: حي، مشاء، ذو رجلين، حدّاً للإنسان؟ وهل وقولنا: «الحي» جنس للإنسان أم لا؟ كان مسئلة (أ، ج، ٤٧٤، ٦)
- المقدمة هي حَمَلٌ واحد على واحد (أ، س، ٨٠٢، ١٣)
- المقدمة على أربعة أوجه: وجه في المواقيت، كقول القائل: فلان أقدم من فلان. ووجه في الأصول كما تقدّم الواحد على الاثنين. ووجه في الشرف والمنزلة، كما يقال: فلان هو السيد المقدم. ووجه فيما بين النسبة والمنسوب، كما يبدأ بالفرس قبل الصهيل، وبالإنسان قبل الضحك (ق، م، ٢٢، ١)
- المقدمة هي الكلمة أن يوجب الشيء للشيء، أو يسلبه إيّاه. وقد يكون ذلك عامّاً وخاصّاً ومهماً ومخصوصاً (ق، م، ٦٣، ٧)
- المقدمة التي هي القضية، لها حاشيتان هما حدّاهما: أحدهما الاسم والآخر ما يحمل على الاسم. فليس قبل الحدّ الأول ولا بعد الحدّ الثاني منها شيء، ولا ينخطأهما متخطّ، إلا صار إلى غيرهما (ق، م، ٦٤، ١٧)
- المقدمة التي يكون أحد جزئيه محمولاً في المطلوب وهو الطرف الأعظم هي المقدمة الكبرى، والتي يكون جزء منها موضوعاً في المطلوب تُسمّى الصغرى (ف، ق، ٢١، ٣)
- المقدمة التي يوجد الحد الأوسط فيها محمولاً فهي الصغرى والتي يوجد موضوعاً فيها فهي الكبرى (ف، ق، ٧٦، ١٠)
- المقدمة تُقال بالعموم على كل قضية وعلى كل قول جازم بالجملة، كانت جزء قياس أو مُعدّة لأن تؤخذ جزء قياس أو نتيجة أو مطلوباً استعمالها الإنسان فيما بينه وبين نفسه، أو استعمالها في مخاطبة غيره (ف، ج، ٦٣، ١)
- قد تعمل من كل مقدمة مسألة إذا نقلتها عن جهتها (ف، ج، ٦٤، ١٠)
- النوع هو المقدمة التي تخصّ نوعاً نوعاً من أنواع القياسات المؤلفة على نوع من أنواع المطلوبات (ف، ج، ٦٧، ٢١)

- المقدمة التي يحصر جزءها الموضوع موضوع مقدمة أخرى ومحمولها واحد بعينه. فإن الحاصرة منهما ليست بموضع ولا المحصورة نوعاً، ولكن المحصورة هي نتيجة مقدمتين كبراهما هي الحاصرة وصغراهما موضوعها موضوع المحصورة ومحمولها موضوع الحاصرة (ف، ج، ٦٨، ٨)
- موضوع كل مقدمة وكل مطلوب فليس يخلو من أن يكون إما جوهرًا وإما كمية وإما كيفية وإما داخلاً تحت شيء من باقي الأجناس (ف، ج، ٩٥، ٢)
- كل مقدمة لا بد فيها من محمول وموضوع، وموضوعها ليس يخلو أن يكون إما شخصاً وإما طبيعة كلية. وهذه إما أن يكون ذات سور أو غير ذات سور، وإن كانت ذات سور إما أن تكون ذات سور كلياً أو ذات سور جزئي (ز، ع، ٣٩، ١١)
- المقدمة هي قول موجب شيئاً لشيء أو سالب شيئاً عن شيء. وهي تنقسم إلى الكلية والجزئية والمهملة (ز، ق، ١٠٧، ٣)
- المقدمة قول جازم لجعل جزء قياس (س، ق، ١٩، ٩)
- إنما تكون المقدمة برهانية وجدلية وغير ذلك بفروق أخرى بعد كونها مقدمة. فالبرهانية تكون أحد جزئي التناقض ليس أيهما اتفق؛ بل الحق منهما، مثل الأولية أو المحسوسة، والمستندة إلى الأولية والمحسوسة أو شيء آخر إن كان يجري مجرى ذلك. وهذه لا تكون إلا واحدة. وأما الجدلية فإنها تكون للمجيب ما هو مشهور ومحمود. وربما كان المتقابلان معاً مشهورين، فكان كل واحد منهما بالقوة للمجيب مقدمة جدلية (س، ق، ٥١، ٦)
- إن المقدمة إنما تحد بأنها قضية هي جزء قياس (س، ق، ٥٩، ١)
- المقدمة فإنما تورد ليفرر بها التصديق لا التصور (س، ب، ٥٩، ٣)
- المقدمة قضية (س، ج، ٥٣، ١٧)
- إذا أوردت القضايا في مثل هذا الشيء الذي يُسمى قياساً أو إستقراء، أو تمثيلاً، سُعت حينئذ مقدمات. فالمقدمة: قضية صارت جزء قياس أو حجة (س، أ، ٤٢٣، ٣)
- كل (ب) (ج) وكل (ب) (١) يلزم منه أن كل (ج) (١)، فكل واحد من قولنا: كل (ج) (ب) وكل (ب) (١) مقدمة. و(ج) و(ب) و(١) حدود. وقولنا: وكل (ج) (١) نتيجة. والمركب من المقدمتين على نحو ما مثلناه، حتى لزم عنه هو القياس (س، أ، ٤٢٣، ١٢)
- المقدمة قول جازم لجعل جزء قياس، وليس هذا فصلاً يلحق المقدمة، وإلا لو أزيل عن المقدمة هذه الصفة لكان يُشُدُّ ذاتها فلا يكون قولاً جازماً (مر، ت، ١٠٧، ٩)
- المقدمة التي فيها الأصغر تسمى الصغرى، والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى، وتأليفها يسمى اقتراناً، وهينة التأليف من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحدّين الطرفين يسمى شكلاً، والقرينة التي نجب عنها لذاتها قضية أخرى تسمى قياساً، وتلك القضية ما دام يساق إليها تأليف القرينة تسمى مطلوباً، فإذا لزمت تسمى نتيجة (مر، ت، ١١٢، ١٠)
- كل مقدمة ينتظم منها قياس ولم تثبت تلك المقدمة بحجة ولكنها أخذت على أنها مقبولة مسلمة فإنها لا تتعدى ثلاثة عشر قسمًا: (الأوليات) (والمحسوسات) (والتجربيات). (والمتواترات). (والقضايا التي لا يخلو الذهن



- إحداها مخبراً عنها والأخرى خبراً ووصفاً (غ، ص، ٢٩، ١٤)
- يجب ضرورة أن ننظر في المعاني المفردة وأقسامها ثم في الألفاظ المفردة ووجوه دلالتها، ثم إذا فهمنا اللفظ مفرداً والمعنى مفرداً ألفنا معنيين وجعلناهما مقدمة، وننظر في حكم المقدمة وشروطها، ثم نجمع مقدمتين ونصوغ منهما برهاناً وننظر في كيفية الصياغة الصحيحة، وكل من أراد أن يعرف البرهان بغير هذا الطريق فقد طمع في المحال (غ، ص، ١، ٣٠)
- القضية الحاكمة بالإيجاب أو بالسلب في الحملات أو بالشرط والجزاء في الشرطيات والإستثنائيات تُسمى إذا دخلت في تركيب القرائن القياسية مقدمة، أي قولاً يتقدم تقريره في الذهن بعلمه وحكمه لاستبعا العلم بالمطلوب وإتجاهه (ب، م، ١١٣، ١٨)
- المقدمة التي فيها الحد الأصغر تُسمى الصغرى، والتي فيها الحد الأكبر تُسمى الكبرى، وتأليف المقدمتين يسمى اقتراناً (سي، ب، ١٤٢، ٨)
- أيُّ مقدمة جعلت هي النتيجة بتبديل إسم ما فالمقدمة الأخرى يكون طرفاها معنى واحداً إذا إسمين مترادفين (سي، ب، ٢٠٢، ١٥)
- المقدمة... هي قول موجب شيئاً لشيء، أو سالب شيئاً عن شيء (ش، ق، ١٣٧، ١٧)
- المقدمة لها انقسام من جهة الكيفية، وانقسام من جهة الكمية. أما من جهة الكمية فمنها كلية، ومنها جزئية، ومنها مهملة. وأما من جهة الكيفية فمن قِيل أن كل واحدة من هذه إما موجبة وإما سالبة (ش، ق، ١٣٧، ١٨)
- أقسام المقدمة من جهة الصورة، أعني الأقسام عن حدودها الوسطى وقياساتها). (والوهميات) (والمشهورات) (والمقبولات) (والمسلّمات). (والمشبهات) (والمشهورات) (في الظاهر) (والمظنونات) (والمخيلات) (غ، م، ٤٧، ٢)
- كل مقدمة لا تنتظم إلا بمخبر عنه، يُسمى «موضوعاً». وخبر يُسمى «محمولاً» (غ، ع، ٨، ٧٠)
- أقل ما ينتظم منه المقدمة معنيان: أحدهما: موضوع. والأخر: محمول (غ، ع، ١٣٢، ٨)
- أن تكون المقدمة كاذبة وذلك ولا يخلو: إما أن يكون لإلتباس اللفظ. أو لإلتباس المعنى (غ، ع، ٢١٣، ١٦)
- المقدمة هي جزء القياس. والمقدمة تنقسم: إلى يقينية صادقة واجبة القبول. وإلى غيرها (غ، ع، ٣٧٦، ١٥)
- أقل ما ينتظم منه قياس مقدمتان أعني علمين، يتطرق إليهما التصديق والتكذيب، وأقل ما تحصل منه مقدمة معرفتان توضع إحداها مخبراً عنه والأخرى خبراً أو وصفاً (غ، ح، ١، ٨)
- المقدمة التي فيها تعرض للمحكوم عليه ونسبها المقدمة الأولى، والتي فيها الحكم نسيبها الثانية إشتقاقاً من ترتيب أجزاء النتيجة (غ، ح، ٣٢، ١٦)
- المقدمة الثانية في النظم الأول ينبغي أن تكون عامة، فإن كانت خاصة لم تنتج (غ، ح، ٩، ٦٣)
- أن تكون المقدمة بحيث تصدق مجتمعة فيظن أنها تصدق مفترقة بسبب حروف النسق (غ، ح، ٩، ٧٧)
- أقل ما تحصل منه مقدمة معرفتان توضع

ينحل إليه المقدّمة كالموضوع والمحمول دون الرابطة حدًّا للقياس، وهيئة نسبة الأوسط إلى الطرفين تُسمّى شكلاً، وإقتران الصغرى بالكبرى قرينةً وضرباً، والقول اللازم مطلوباً إن سبق منه تشتمل إلى القياس ونتيجة إن سبق من القياس إليه. والمتج لهذا القول قياساً (م)، ط، ٢٥٤، ٢٧)

- القضية التي جعلت جزء قياس تُسمّى مقدّمة، والمقدّمة التي فيها الأصغر الصغرى، والتي فيها الأكبر الكبرى، والمكترّز بينهما حدًّا أوسط، وإقتران الصغرى بالكبرى تُسمّى قرينةً وضرباً (ن، ش، ٢٤، ٤)

- المقدّمة «قضية» إمّا «موجبة» وإمّا «سالبة». وكل منهما إمّا «كلية» وإمّا «جزئية» (ت، ر، ١٢، ٣٢)

#### مقدمة استثنائية

- المقدّمة الإستثنائية فيشترط فيها أن تثبت المقدم أو تنفي المقدم أو تنفي التالي، وبالجملة رفع تالي الإتفاقية كذب، ووضع مقدمها لا فائدة له لأن نتيجته معلومة من نفس الإتفاقية. فإن أثبت المقدم كانت النتيجة ثبوت التالي، لأن المقدم ملزوم للتالي، وثبوت الملزوم يستلزم ثبوت لازمه، وإن نفي التالي كانت النتيجة نفي المقدم لأن نفي لازم يستلزم نفي ملزومه (و، م، ٣٢٨، ٥)

#### مقدمة أولى

- مقدّمة لم تتج عن قرينة أخرى فهي المقدّمة الأولى (ب، م، ١١٤، ٨)

النافعة في معرفة القياس بإطلاق (ش، ق، ١٣٨، ١٢)

- الشيء الذي نتحلّ إليه المقدّمة... هو المحمول والموضوع اللذان هما جزءا المقدّمة الضروريان في وجودها، لا الأشياء التي تزداد في المقدّمة لموضع الرباط وهي الكلّم الوجوديّة (ش، ق، ١٣٩، ٧)

-- قد تكون المقدّمة مقدّمة بالفعل وإن كانت الكلّم الوجودية موجودة فيها بالقوة وفي الضمير (ش، ق، ١٣٩، ١١)

- كل مقدّمة... إما أن تكون مطلقة، أي موجودة بالفعل، وإما إضطرارية، وإما ممكنة (ش، ق، ١٤٣، ٣)

- تُسمّى المقدّمة التي فيها الطرف الأصغر الصغرى، والتي فيها الطرف الأكبر الكبرى (ش، ق، ١٥١، ١٩)

- خفاء المقدّمة التي تبيّن بالاستقراء مساوية للتّي تبيّن بالقياس (ش، ق، ٣٥٥، ٧)

- المقدّمة تقتضي ولا بد أن الشيء موجود أو غير موجود، وهذا هو معنى المقدّمة (ش، ب، ٣٧٥، ١٦)

- حيث ترتفع المقدّمة الموجبة... ليس هنالك نتيجة سالبة؛ وإذا وُجِدَت المقدّمة الموجبة فليس يلزم أن توجد نتيجة سالبة (ش، ب، ٤٣٨، ٢١)

كل مقدّمة... المجهول فيها لا يخلو أن يكون: إما حدًّا، وإما جنسًا، وإما فصلًا، وإما خاصّة، وإما رسمًا، وإما عرَضًا (ش، ج، ٥٠٣، ١٠)

أما المقدّمة فهي قضيّة جعلت جزء قياس (ر، ل، ٣٠، ١٩)

- القضية التي هي جزء القياس تُسمّى مقدّمة، وما

## مقدمة أولية

نقيضها لا يكون مقدّمة لقياس برهانتي البتّة ينتج ما أنتجه الأول بعينه ولا لنتيجة أخرى (س، ق، ١٠، ٥٢)

- المقدّمة البرهانية هي أحد جزئي النقيض وهو الصادق (ش، ق، ١٦، ١٣٨)

- المقدّمة البرهانية... هي التي تكون من المعلومات الأول بالطبع (ش، ق، ١٦، ١٣٨)

## مقدمة بيانية

- إن المقدّمة البيانية التي موضوعها غير محصل: إما أن تكون شخصية بمنزلة قولنا لا زيد يمشي. وإما مهمله بمنزلة قولنا الإنسان يمشي. وإما كليّة بمنزلة قولنا: كل لا إنسان يمشي. وإما جزئية بمنزلة قولنا واحد لا إنسان يمشي. وبإزاء هذه الأربع موجبات أربع سوابل فيصير عددها ثمانية (ز، ع، ١٧، ٥٥)

## مقدمة ثلاثية

- المقدّمة الثلاثية إما أن يكون الموضوع لها شخصاً أو كليّاً. وهذا إما مع سور أو لا. والذي هو مع سور إما أن يكون معه سور كلي أو سور جزئي (ز، ع، ١٣، ٥٧)

## مقدمة جدلية

- (المقدّمة) الجدلية هي مسألة عن جزئي التناقض (أ، ق، ٧، ١٠٥)

- المقدّمة الجدلية: أمّا للسائل فمسئلة عن جزئي التناقض؛ وأمّا للفائس فاستعمال الرأي المحمود (أ، ق، ٥، ١٠٦)

- أمّا الأنطاسيس (المقدّمة الجدلية) فهي مقدّمة تضاد مقدّمة، والفرق بينها وبين المقدّمة أن الأنطاسيس يمكن أن تكون جزئية. وأمّا

- المقدّمة الأوتية هي التي تحتاج أن يكون بين موضوعها ومحمولها واسطة في التصديق (س، ب، ٢١، ٨٤)

المقدّمة الأوتية يقال لها أوليّة من وجهين: أحدهما أن يحصل التصديق بها في أول الأمر مثل أن الكل أعظم من الجزء. والثاني من جهة أن الإيجاب والسلب فيها لا يقال على ما هو أعمّ من الموضوع (مر، ت، ٤، ٢١٠)

- التي لا تكون نتيجة عن قياس ومقدّمات أخرى تُسمى (مقدّمة) أوليّة ومنها تكون مبادئ القياسات وأوائلها (ب، م، ٥، ٢٠٥)

## مقدمة برهانية

- (المقدّمة) البرهانية هي أحد جزئي التناقض، لأنّ المُبرهن ليس يقصد للجدل، وإمّا يقصد لإثبات الحق (أ، ق، ٦، ١٠٥)

- المقدّمة البرهانية التي هي حقٌّ مأخوذة من الأوائل (أ، ق، ٤، ١٠٦)

- (المقدّمة) الأبودقراطية، أي البرهانية، فهي أحد جزئي المناقضة مع التحديد، وهو الصادق (أ، ب، ١٥، ٣١٤)

- المقدّمة البرهانية فإنها تفارق هذه الثلاث بأنها ليست تحتاج في أن تكون جزء قياس، إلى أن تتسلّم بالسؤال من مجيب، ولا يحتاج في أن تصير مقدّمة إلى أن يعترف بها معترف (ف، ج، ٦، ٦٥)

- المقدّمة البرهانية هي إحدى جزئي المناقضة أعني الحكم بشيء على شيء (ز، ب، ١، ٢٢٢)

- المقدّمة البرهانية تخالف الجدلية بأنها واحدة بعينها من طرفي النقيض دون الأخرى، وأن

- المقدمة الجدلية... هي المقدمة التي يتسلم بالسؤال أي جزء من النقيض اتفق أن يسلمه المجيب، كان ذلك الذي يسلمه هو الصادق أو غير الصادق (ش، ب، ٢٦، ٣٧٤)

- المقدمة الجدلية هي قول مشهور يتسلم بالسؤال ليُجمل جزء قياس (ش، ج، ١٤، ٥٠٩)

#### مقدمة جدلية مطلقة

- المقدمة الجدلية المطلقة هي المتسلم المطلق الذي ليس بحسب إنسان ما، بل هو متسلم من الجمهور، أو العلماء أو أهل التباة، بعد أن لا يكون المتسلم عن أحد الثلاثة بدعة منافية للمشهور (س، ج، ٦، ٧٣)

#### مقدمة جزئية

- المقدمة الجزئية هي التي المحمول فيها موجود لبعض الموضوع إذ ليس بموجود لبعضه أو ليس بموجود لكله (ز، ق، ١١، ١٠٧)

#### مقدمة حقة

- المقدمة الحقة إن كانت سالبة واستعملت على هيئة الشكل الأول أو الثالث، فإذا ارتد إلى الإستقامة منها صار الشكل الثاني (سي، ب، ١٣، ١٧٥)

- المقدمة الحقة موجبة فلا يمكن إستعمالها في البيان الخلفي ممّا إلا في الأول والثالث، فإن إستعملت كبرى فيهما فارتداده منهما عند الإستقامة إلى الثاني، وإن إستعملت صغرى في الثالث ارتد عند الإستقامة إلى الأول (سي، ب، ١، ١٧٦)

المقدمة فإنها: إما ألا تكون البتة جزئية، وإما ألا تكون في المقاييس الكلية (أ، ق، ٢، ٢٩٩)

- المقدمة الجدلية هي التي متى كانت حالها في أكثر الأمر حالاً واحدة، لم يوجد لها مقابل يعاندها (أ، ج، ١٢، ٧٠١)

- المقدمة الجدلية هي التي سيبلها أن تتسلم بالسؤال، لتجعل جزء قياس يلتصق به على جهة الجدل إبطال قول ما، وإنما زيد فيه على جهة الجدل لتخرج عنها المقدمة الموصفانية والامتحانية (ف، ج، ٢٢، ٦٤)

- المقدمة الجدلية هي مسألة ذاتة أراد بها أنها قضية سيبلها أن تتسلم بالسؤال ذاتة (ف، ج، ١٤، ٦٥)

- المقدمة الجدلية التي قلنا إنها قضية سيبلها أن تتسلم بالسؤال لجعل جزء قياس يلتصق به على جهة الجدل إبطال قول ما، فإن أولها هي الآراء المشهورة عند جميع الناس، أو المشهورة عند أكثر الناس من غير أن يخالفهم الباقون (ف، ج، ١٨، ٦٥)

- كل مقدمة جدلية فليس يخلو محمولها من أن يكون جنساً أو فصلاً أو خاصة أو حدّاً أو رسماً أو عرضاً أو شيئاً غير ذلك، ممّا يجعل محمولاً في المطلوب (ف، ج، ١٥، ٩٤)

- ليس يمكن أن تكون مقدمة جدلية إلا مشهورة مطلقة، أو متسلمة (س، ج، ١١، ٧٢)

- المقدمة الجدلية... قد تكون كل واحد من جزئي النقيض إذ كانت إنما تؤخذ متسلمة من المجيب (ش، ق، ١٦، ١٣٨)

- (المقدمة) الجدلية (تكون): أما للقياس فمن المشهورات، وأما للسائل ضمن المتسلمات المشهورة (ش، ق، ٢٦، ١٣٨)

## مقدمة حملية

(١٧، ٤٦٦)

- المقدمّة الشرطية في القياس الإستثنائي إن كانت منفصلة إشتراط فيها شرطان أن تكون موجبة كليّة، وزاد بعضهم شرطًا ثالثًا أن تكون عنادية إحترازًا من الإنفاية لعدم لزوم العناد، فيها فلا يلزم من وضع شيء منها أو رفعه شيء في الطرف الآخر (و، م، ٣٣٠، ٣)

- المقدمّة الحملية هي التي قُرئت فيها المحمول لموضوع من غير إستثناء ولا شرائط (ز، ع، ١٢، ٢٦)

- المقدمّة الحملية إذا حُللت إلى أجزائها الذاتية بقي الموضوع والمحمول (سي، ب، ١٤، ١٤١)

## مقدمة ذات وسط

## مقدمة شرطية كلية

- المقدمّات الكلّية في الشرطيّات هي التي مقدمّاتها وتوابعها كليّة. فكان قولهم: إن كان كل ج ب، فكل هـ ز، مقدمة شرطية كلية (س، ق، ٢٦٢، ٨)

إن المقدمّة التي هي ذات وسط هي الموجود بين حدّيتها وسط به يرتبط المحمول بالموضوع وتصير جلية للعقل (ز، ب، ٢٥٩، ١٧)

## مقدمة شخصية

## مقدمة شعبة

- المقدمّة الشعبة المضادة للمشهور، والمقابلة التي ليست بمشهوره أيضًا، تكون جدلية من وجه إذا قُدّمت على سبيل التناقض بأن تنتج عن نقيض المطلوب بالقياس، ثم تُجعل مقدمّة في إبانة أن ما أنتج ذلك الشئ، فهو شئ. وهذا بطريق قياس الخلف (س، ج، ٧٤، ٤)

- إن المقدمّة الشخصية هي التي مقدمّها أو تابعها شخصي (س، ق، ٢٦٣، ١٢)

- إن المقدمّة الشخصية هي ما يكون موضوعها شخصًا مثل زيد (س، ب، ٩١، ١١)

## مقدمة شرطية

- المقدمة الشرطية تُسمّى أيضًا وضما وتسمّى مقدمة وضعية (ف، ج، ٧٤، ٥)

## مقدمة صادقة

- مقدمّة صادقة وهي التي يكون محمولها وموضوعها واحدًا، ومقدمّة مشكوك فيها وهي المطلوب الذي قد صُودر عليه (ب، م، ١٩٣، ٧)

- أما المقدمّة الشرطية فهي التي حُمِل فيها محمول على موضوع بشرطية وجود شيء آخر لشيء آخر، بمنزلة قولنا: إن كان النهار موجودًا لأن الشمس فوق الأرض فالضوء أبدًا موجود متى قارنه هذا الإستثناء. فأما متى عدم هذا الإستثناء لم يكن له وجود (ز، ع، ٢٦، ١٤)

## مقدمة صغرى

- المقدمّة التي فيها هذا الطرف (موضوع المطلوب) مقدمّة صغرى (س، ق، ١٠٨، ١)

- سُمّي الذي فيه الحدّ الأكبر - وهو محمول

- المقدمّة التي تشارك المطلوب بجزء، وتشارك الأخرى بجزء آخر، مشاركة في حدّيّ كل واحد من المطلوب والأخرى، فهي (المقدمّة) الشرطية. والأخرى هي الإستثناء (س، ق،

انفصال له من موضوعها ولا وسط بينه وبين موضوعها، وهو ذاتي للموضوع وغير متخطي للطبيعة التي هو فيها (ز، ب، ٢٥٩، ١٢)

- المقدمة الغير ذات وسط هي المقدمة الواحدة بإطلاق البسطة، وأما المقدمة التي لها وسط فهي مركبة (ش، ب، ٤٣٢، ١٧)

### مقدمة قياسية

- كل مقدمة قياسية فإما أن تكون واحدة من المقدمات التي يكون عنها القياس، أو تكون من المقدمات التي تُستعمل في تبين واحدة منها (أ، ج، ٧١٣، ١١)

- المقدمة القياسية التي هي كالجنس للمقدمة البرهانية والجدلية... هي قول موجب شيئاً لشيء أو سالب شيئاً عن شيء (ش، ق، ١٣٨، ٢٣)

### مقدمة كبرى

- المقدمة التي فيها هذا الطرف (محمول المطلوب) تسمى مقدمة كبرى (س، ق، ١٠٨، ٢)

- سُمي الذي فيه الحد الأكبر - وهو محمول النتيجة - مقدمة كبرى. والذي فيه موضوعها - وهو الحد الأصغر - مقدمة صغرى (غ، ع، ١٣٣، ٣)

- تسمى القضية التي موضوعها موضوع المطلوب مقدمة صغرى، والتي محمولها محمول المطلوب مقدمة كبرى (ب، م، ١٢٤، ٦)

- (المقدمة) الكبرى هي المشتلة على محمولها المسمى بالحد الأكبر (ض، س، ٣١، ١٤)

النتيجة - مقدمة كبرى. والذي فيه موضوعها - وهو الحد الأصغر - مقدمة صغرى (غ، ع، ١٣٣، ٤)

- تسمى القضية التي موضوعها موضوع المطلوب مقدمة صغرى، والتي محمولها محمول المطلوب مقدمة كبرى (ب، م، ١٢٤، ٥)

- إنَّ (المقدمة) الصغرى هي المشتلة على موضوع النتيجة المسمى بالحد الأصغر (ض، س، ٣١، ١٤)

### مقدمة ضرورية

- أما (المقدمة) الضرورية فهي التي المحمول فيها موجود للموضوع من الإضطراب ومعها جهة هي لفظة الإضطراب. وهذه اللفظة تُشبه وتُخبر أن المحمول ضروري للموضوع دائم الوجود له بمنزلة القول: إن الإنسان من الإضطراب حيوان (ز، ق، ١١٢، ١٣)

- إنَّ (المقدمة) الضرورية هي التي الحكم فيها موجود مع شرط دوامه ما دامت الذات الموصوفة بالموضوع موجودة (س، ش، ٧١، ١١)

- معنى كون المقدمة ضرورية أنا إذا تصورنا طرفها ونسبنا أحدهما إلى الآخر عملنا تلك النسبة (م، ط، ٢٥٣، ١)

### مقدمة عامة

- المقدمة متى كانت عامة وكانت غير منعكسة فإن القياس يلتزم مثل ما يلتزم بالمنعكس (ف، ق، ٥١، ١٢)

### مقدمة غير ذات وسط

- إنَّ المقدمة غير ذات وسط هي التي محمولها لا

## مقدمة كلية

- عناد المقدمة الكلية بمُضَادَّتِهَا، أما في البراهين

وفي العلوم فهي صحيحة وعلى غاية ما يكون من القوة، وأما في الجدل فإنه لا يمتنع أن يكونا كاذبين معاً أو شينين معاً، من قِبَل أنه ليس يُحتفظ في الجدل بأن تكون موادّ المقدمات اضطرارية فقط، وفي الشَّيْء بأن تكون ممنوعة فقط (ف، ج، ١٠٧، ٨)

- المقدمّة الكلية هي التي المحمول فيها على كل الموضوع لا على شيء منه (ز، ق، ١٠٧، ١٠)

- واجب أن تكون المقدمّة المنطوية تحت المقدمّة الكلية موجبة (ش، ق، ٢٣٨، ٨)

## مقدمة المتابعة

- مقدّمة المتابعة، أن يقول الرجل لصاحبه: كيف كذا وكذا، فيقول: هو كذا وكذا، أو يتدبّر بذلك عن غير مسألة، فيجعل خبره مقدّمة، ويبين صفة على ذلك، فيقول: إن كان كذا وكذا لكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا (ق، م، ٦٤، ٥)

## مقدمة مطلقة

- المقدمّة المطلقة «قد تقال للمقدمّة إذا حكم فيها بالمحمول بإيجاب أو سلب من غير زيادة شرط البتة» وهي أعمّ من الضرورية ومن التي ليست بضرورية وتنفارق الضرورية مفارقة ما هو عام لما هو خاص (س، ش، ٧١، ٩)

- قد يقال (مقدمّة مطلقة) لما لا يجب أن يكون الحكم على ما حكم به من عموم أو خصوصه ضرورياً ما دام ذات الموجود موضوعاً، وإن كان قد يكون في بعضه ضرورياً مثل قولك «كل أسود فهو ذو لون جامع للبصر»، فمنه ما هو

- لما كان مبدأ القياس هي المقدمّة الكليّة غير ذات وسط، وكانت هذه إما في البرهانية موجبة، وإما في السالب سالبة، أعني المقدمّة الكليّة، وكان البرهان الموجب أقدم من السالب وأعرف منه (إذا كانت السالبة إنما تعرف من الموجبة، وكانت الموجبة أقدم من السالبة، كما الموجود أقدم من غير الموجود)، فإذا بدأ البرهانية أفضل من مبدأ البرهان السالب، والتي تستعمل مبادئ أفضل هي أفضل (أ، ب، ٣٩٢، ١٦)

- المقدمّة الكلية إذا أُفْرِدَتْ دون المثال ثم انتقل منها إلى ما تحت موضوع المقدمّة كانت الثقلّة مثالية (ف، ق، ٦٣، ١٣)

المقدمة الكلية تبطل، إما بإنتاج نقيضها وإما بإنتاج ضدها، وذلك إما أن يبطل إبطالاً كلياً، وإما أن يبطل إبطالاً جزئياً (ف، ج، ١٠٦، ٩)  
- إن كانت المقدمة الكلية موجبة وقصدنا عنادها بقياس حملي كان إبطالها الجزئي بقياس في الشكل الثالث، وإبطال الكلي بقياس كلي في الشكل الثاني. وإن كانت سالبة كلية كان إبطالها الجزئي بقياس في الشكل الثالث موجب، وإبطالها الكلي بالضرب الأول من الشكل الأول فقط، وعلى أن الإبطال الجزئي قد يكون في جميع الأشكال (ف، ج، ١٠٦، ١٠)

- قد تُعاندُ المقدمّة الكلية بقياس شرطي متصل بأن تؤخذ مقدّماً ويُردّف التالي، ثم يُستثنى بمقابل التالي فترتفع المقدمّة الكلية، بقياس شرطي منفصل بأن تؤخذ مقدّماً ويُردّف التالي، ثم يُستثنى بالتالي فيرتفع المقدم وتبطل به المقدمّة الكلية (ف، ج، ١٠٧، ٢)

## مقدمة ممكنة

- أما المقدمّة الممكنة فهي التي المحمول فيها ممكن للموضوع، أعني أنه غير موجود له ويمكن أن يوجد ويمكن ألا يوجد، ومعها أيضًا جهة الإمكان بمنزلة القول: إن الإنسان ممكن أن يكون كاتِبًا (ز، ق، ١١٢، ١٦)

- (المقدمّة) الممكنة التي هي أحص بالمتعلق بأنّه لا بدّ فيها من وجود إمّا دائمًا وإمّا وقتًا معيّنًا أو غير معيّن، وهذه الممكنة يجوز أن لا يوجد لموضوعها الحكم الممكن البتّة ما دام موجودًا (س، ش، ٧١، ١٣)

- يقال (مقدمّة ممكنة) إذا كان الحكم فيها غير ممتنع سواء كان مع ذلك ضروريًا واجبًا أو غير ضروريّ ولا واجب (س، ش، ٧٢، ١٤)

- قد يقال (مقدمّة ممكنة) ويعني بها أنّ الحكم فيها غير ضروري هو ولا نقيضه (س، ش، ٧٣، ١)

أسود ما دام موجود الذات فيكون ذا لون جامع للبصر ما دام موجود الذات، ومنه ما لا يجب أن يكون أسود ما دام موجود الذات، فلا يجب أن يكون ذا لون جامع للبصر ما دام موجود الذات. وقد يقال (مطلقة) ما يكون الحكم يجب أن لا يكون ضروريًا في شيء من موضوعات الموضوع، أي ما يقال عليه الموضوع، بل يكون محمولاً عليه وقتًا فقط، مثل أن نقول «إنّ كل منكشف فهو فاقد للضوء المستعار»، وليس شيء منكشفًا دائمًا ما دام موجود الذات (س، ش، ٧١، ١٦)

- قد يذهب قوم في قولهم (المقدمّة المطلقة) إلى الزمانيّة التي أشرنا إليها ويجعلون وقتها زمانًا ما يفرض، لاسيما حاضرًا، ولا يمتنعون غير ذلك (س، ش، ٧٢، ٧)

## مقدمة معدولة

- المقدمّة المعدولة تتميز من السالبة بأن حرف العدل هو جزء من المقدمّة... وليس حرف السلب جزءًا من المقدمّة (ش، ق، ٢٧٥، ٢)

## مقدمة مغالطية جدلية

- المقدمّة المغالطية الجدلية فإنها مقدمّة تشبه بالمشهورة ولا تكون مشهورة عند التعقب ولا يجب في الأكثر أن تكون ضرورية، وربما كانت شائعة، وربما كانت شاعتها صادقة، ولكن إستعمالها في الجدل يكون مغالطة لأنها وإن كانت صادقة فهي خلاف المشهور، فإنّ كثيرًا من المشهورات كاذب، وكثيرًا من الشئح حق (س، ب، ٦٤، ٩)

## مقدمة منطوقية

- المقدمّة المنطوقية هي مسألة ذاتة إما عند جميع الناس، أو عند أكثرهم، أو عند جماعة الفلاسفة، أو عند أكثرهم، أو عند أهل النباهة منهم، من غير أن تكون مُبذعة. وذلك أن للإنسان أن يضع ما يراه الفلاسفة متى لم يكن مضادًا لأراء الجمهور والأشياء الشبيهة بالذاتة والمضادة أيضًا التي يظنّ بها أنها ذاتة إذا قدمت على جهة التناقض (أ، ج، ٤٨٣، ٨)

## مقدمة مهملة

- المقدمّة المهملة هي التي المحمول فيها موجود للموضوع أو غير موجود بالإجمال بمنزلة قولنا: الإنسان يمشي (ز، ق، ١٠٧، ١٤)



## مقدمة واجب قبولها

بالحواس المثقفة عليه العامة غير المحتاج إلى شهادة الشهود. وذلك كقول الفاضل: كل إنسان حي، أو كقوله: كل نار حارة، مع ما أشبه من الكلام (ق، م، ٦٤، ٢)

## مقدمتان

- قد تكون المقدمتان اللتان منهما يكون القياس أحياناً جميعاً صدقاً، وأحياناً جميعاً كذباً، وأحياناً الواحدة صدقاً والأخرى كذباً، وأما النتيجة فتكون بالإضطرار: إما صدقاً وإما كذباً (أ، ق، ٢٣١، ١٠)

- (المقدمتان) المشتركتان بجزءه والمتباينتان بجزئيه هما من ثلاثة حدود، والجزء المشترك في كل مقدمتين مقترنتين يُسمى الحد الأوسط، والجزآن اللذان يتباينان فيهما يُسميان الطرفين. فالذي يكون منهما محمولاً في المطلوب يُسمى الطرف الأول والأعظم، والذي يكون منهما موضوعاً في المطلوب يُسمى الطرف الأخير والأصغر (ف، ق، ١٥، ٢٠)

- إذا كانت المقدمتان مسلمتين يقيناً إن كان المطلوب عقلياً أو ظناً إن كان المطلوب فقهيّاً (غ، ح، ٣٣، ٥)

- تأليف المقدمتين يكون من حدي المطلوب المسؤول عنه، أعني الحد المحمول، والحد الموضوع، كما يسأل السائل هل الإنسان حيوان أم لا، فالطلب الإنسان حيوان وحده اللذان هما الموضوع والمحمول هما الإنسان وحيوان (ب، م، ١٢٣، ١٤)

- إذا كانت المقدمتان مطلقتين أو ضروريتين كان حصول النتيجة بيّناً، إذ الأصغر داخل بالفعل تحت الأوسط فالحكم على الأوسط حكم عليه (سي، ب، ١٤٥، ١٠)

- المقدمّة التي هي مبدأ برهان ولا وسط لها اليّة ولا تُكتسب من جهة غير العقل فإنها تسمى «العلم المتعارف» و«المقدمّة الواجب قبولها». وأما كل شيء بعد هذا مما يلقن في إفتتاحات العلوم تلقياً - سواء كان حُداً أو مقدمّة - ففي الظاهر أنهم يسمونها وضماً (س، ب، ١٥، ٥٨)

## مقدمة وجودية

- المقدمّة الوجودية هي التي يوجد المحمول فيها موجوداً للموضوع حسب، من غير أن يراعى هل هو ضروري له أو ممكن بمنزلة قولنا: السماء متحركة (ز، ق، ١١٢، ١٠)

## مقدمة وجودية صادقة

- إنّ «كل حيوان إنسان»... مقدمّة وجودية صادقة (س، ق، ٣٠، ١٢)

## مقدمة وضعية

- المقدمّة الوجودية تختص دون الحدود بإسم آخر وهو الأصل الموضوع، والحدّ وضع وليس أصلاً موضوعاً، لأنه لا إيجاب فيه ولا سلب (س، ب، ٥٩، ٤)

## مقدمة ونتيجة

- المطلوب والمقدمّة والنتيجة هي أشياء واحدة بالموضوع وإنما تختلف بالجهة (ش، ب، ٢، ٤٠٣)

## مقدمة اليقين

- مقدمّة اليقين، هي التي يكون من الأمر المُدرَك

العلم بهما مختلفًا فمن لم يعلم إحداها احتاج إلى بيانها، وإن لم يحتج إلى الأخرى التي علمها. وهذا ظاهر في كل ما تقدّره (ت، ر، ٢، ١٠٥، ٢١)

- كل مقدمتين... إتفقتا في الكمية وهو السور، واختلفتا في الكيفية وهو السلب والایجاب والعدل وعدم العدل، فهي متلازمة (ش، ع، ٤، ١٠٥)

- كل مقدمتين: إما أن تكون كلاهما كلية، أو جزئية، أو مهمله، أو تكون إحداها كلية والأخرى جزئية، أو إحداها مهمله أو إحداها مهمله والأخرى جزئية (ش، ق، ١٧، ١٥٢)

- المقدمتان المتضادتان اللتان تُوجب إحداها ضد الأمر الذي تُوجه الأخرى في موضوع واحد بعينه. فإنه قد يُمكن أن يأتلف عنهما قياسان يُنتج أحدهما إيجاب أحد الأمرين المتضادين في موضوع، والآخر إيجاب الضد الآخر في ذلك الموضوع بعينه. ويلزمُ عن أحدهما إثبات ما يبطله الآخر (ف، ج، ٩، ٢١)

- المقدمتان في القياس الشرطي... ليست محتاجة إلى التأليف في لزوم ما يلزم عنها، لأن اللزوم هو أحد المقدمات (ش، ق، ١٦، ٢٣٦)

- إن المقدمتين هي أعظم أجزاء القياس (ش، ق، ١٨، ٢٥٩)

#### مقدمتان متناقضتان

- أن المقدمتين المتناقضتين إذا أُضيف إليهما مقدمة أخرى أشكّن أن يأتلف عنهما قياسان يُنتج أحدهما إيجاب شيء في موضوع ما، والآخر سلب ذلك الشيء عن ذلك الموضوع بعينه، وُثبت أحدهما ما يبطله الآخر (ف، ج، ٥، ٢١)

- المقدمتان اللتان يكون منهما قياس قد تكونان معا صادقتين وقد تكونان معًا كاذبتين، وقد تكون إحداها صادقة والأخرى كاذبة (ش، ق، ٤، ٢٨٣)

- إن المقدمتين المتقابلتين لهما وضعان في الشكل الواحد: أحدهما أن تكون الموجبة هي الصغرى والسالبة الكبرى، والوضع الآخر عكس هذا (ش، ق، ٢، ٣٢٦)

#### مقدمتان مقترنتان

- المقدمتان المقترنتان في كل شكل: إما كليتان معًا وإما جزئيتان معًا وإما مهملتان معًا، وإما أن تكون الكبرى كلية والصغرى جزئية، وإما أن تكون الكبرى جزئية والصغرى كلية، وإما أن تكون الكبرى كلية والصغرى مهمله، وإما أن تكون الكبرى مهمله والصغرى كلية، وإما أن تكون الكبرى جزئية والصغرى مهمله، وإما أن تكون الكبرى مهمله والصغرى جزئية (ف، ق، ١٢، ٢١)

- لا يجدون (المنطقيون) مقدمتين أوليتين بديهيتين يُستدل بهما على شيء من موارد النزاع التي تحتاج إلى «البرهان»، بل لا بد أن يكون إحداها أو كلاهما غير بديهية. ومتى قُدّر أنّهما بديهيتان فإحداها تكفي كما ذكره من المثال. وإن قُدّرت إحداها نظرية فهي التي يحتاج إلى بيانها (ت، ر، ٢، ٨٥، ٢٢)

- المقدمتان إن كان طريق العلم بهما واحدًا وقد عُلمتا فلا حاجة إلى بيانها. وإن كان طريق

## مقسم

للشيء الذي يُسمى جنسًا، فمن المقول ما يقال على واحد فقط، ومنه ما يقال على كثيرين (س، د، ٤٩، ١٠)

- أما الفصل، فإنه غير مقول في جواب ما هو بوجه. وأما النوع، فإنه ليس، من حيث هو نوع، مقولاً على شيء فولاً بهذه الصفة، بل مقولاً عليه، فإن اتفق أن قيل هو بعينه هذا المقول، فقد صار جنسًا (س، د، ٥٠، ٣)

- إن المقول على الكثيرين يُقال على الجنس كقول الجنس، والجنس يقال عليه لا كقول الجنس بل كقول الفرص له (س، د، ٥٠، ١٧)

- قد يتفق أن يكون الإسم الواحد مقولاً على شيتين بالاتفاق وبالتواطؤ معًا، مثل الأسود إذا قيل على رجل إسمه أسود وهو أيضًا ملون بالسواد، وقيل على القير؛ فإنه إذا أخذ هذا الإسم على أنه إسم شخص الرجل، كان قوله عليه وعلى القير بالاتفاق، وإذا أخذ على أنه إسم الملون كان قوله عليهما بالتواطؤ (س، م، ١٤، ١٥)

- قد يكون اللفظ الواحد أيضًا مقولاً على الشيء الواحد مع شيتين بالاتفاق والتواطؤ، كالعين للبصر مع بصر ومع ينوع الماء وقد يكون مقولاً على أشياء بأعيانها من جهتين بالتواطؤ والاتفاق، كما كان إتفق أن دلّ بالأسود، وهو لفظ واحد، على رجلين يسميان أسودين.

والإسم الواحد قد يقال على الشيء الواحد من جهتين قولاً بالاشتراك، مثل الأسود على المسمة بأسود ولونه أسود (س، م، ١٤، ١٨)

- إذا حُبل شيء على شيء حمل المقول على موضوع، ثم حُبل ذلك الشيء على شيء آخر حمل المقول على موضوع، حتى يكون طرفاه ووسط، فإن هذا الذي قيل على المقول على

الإستقراء الذي تُستوفى فيه الجزئيات كلها فإنه يفيد اليقين أيضًا إن كانت القضايا الجزئية يقينية، وهي التي نصير في القول كبريات وإن كان حقها أن تكون صغريات، وهي في جملة البرهان المفيد «للأن»، وذلك لأن ذلك الإستقراء هو بالحقيقة قياس، وهو القياس الشرطي الذي أسماه «المُقَسَّم». فهو داخل في هذا الحكم. إنما الإستقراء الآخر هو الذي لا يدخل في هذا الحد (س، ب، ٣١، ٢١)

## مقسوم

المقسوم هو الكلّي المأخوذ أولاً، والمحمولات المتقابلة المقرونة بالكلّي تُسمى الأمور القاسمة (ف، أ، ٨٢، ١)

- المقسوم قد يكون جنسًا، وقد يكون نوعًا، وقد يكون كليًا آخر، إما خاصّة أو غيرها. وأما الأمور القاسمة فإنها إنما تكون أبدًا كل ما أمكّن أن يحتمل على الكلّي المقسوم حملًا غير مطلق (ف، أ، ٨٣، ١)

- متى كان المقسوم جنسًا فإنه قد يُقسّم بالفصول الذاتية المقومة لواحد واحد من أنواع ذلك الجنس (ف، أ، ٨٣، ٣)

## مقول

- المقول فقد يُعنى به ما كان ملفوظًا به، كان دالاً أو غير دال (ف، ح، ٦٣، ١٨)

- إن الذات الدال على الماهية يقال له: المقول في جواب ما هو؛ والذاتي الدال على الإتيه يقال له: المقول في جواب أي شيء هو في ذاته، أو أي ما هو (س، د، ٤٦، ١)

- المقول في شرح إسم الجنس هو كالجنس

المُسَمَّى بإنسان، والمقول كمعنى الإنسان يُسَمَّى محمولاً، والمقول عليه كزيد يُسَمَّى موضوعاً (ب، م، ١٢، ٢٠)

- اشترط قوم كون المقول على الموضوع ذاتياً وعللوا امتناع حمل الجنس على الإنسان بقرضيته. ونحن قد أبطلنا هذا الرأي وبيّنا أن غير الذاتي أيضاً مقول على جزئياته بالتواطؤ (سي، ب، ٥٦، ٤)

## مقول بالاشتراك

- ربّما كانت المعاني المختلفة في شيء واحد - إختلافها بالعموم والخصوص، ثم يقال عليها إسم واحد فيكون مقولاً بالاشتراك، وذلك من حيث يدل على معان مختلفة. ويقع بسبب ذلك غلط كثير، كما يقال ممكن على غير الممتنع وعلى غير الضروري (س، م، ١٥، ٥)

## مقول بالاطلاق

- إذا قيل المحمول على موضع، أو على شيء بمعنى الأولي والأكثر، فهو مقول عليه بالاطلاق. مثاله: إن كان خمر أقل إسكار من خمر وأكثر، فهو مسكر على الإطلاق (س، ج، ١٤١، ٢)

## مقول بالأولى والآخرى

- المقول بالأولى والآخرى، فك (الوجود) أيضاً؛ فإنه لبعض الأشياء من ذاته، وبعضها من غيره. وما له الوجود من ذاته، أولى وأحرى بالإسم (غ، ع، ٨٢، ١٤)

## مقول بشدة وضعف

- المقول به الشدة والضعف: فيصوّر فيما يقبل

الموضوع، يقال على الشيء الذي حُجِلَ عليه المقول الأول. مثال ذلك أن الحيوان لما قيل على الإنسان حُجِلَ المقول على الموضوع، وقيل الإنسان على زيد وعمرو هذا القول بعينه، فإن الحيوان أيضاً يقال على زيد هذا القول بعينه؛ إذ زيد حيوانٌ، وبشترك مع الحيوان في حدّه؛ أي حدّ الحيوان يُحْمَلُ عليه، لأنّ الحيوان يقال على طبيعة الإنسان، فكل ما يقال له إنسان يقال له حيوان، وزيد قيل له إنسان (س، م، ٣٨، ١٠)

- بين أنه لا يمتنع... أن يكون الشيء موصوفاً بصفة، وشيء آخر فيه هو أيضاً موصوف بتلك الصفة؛ فتكون الصفة مقولة عليه من جهة، ومقولة فيه من جهة؛ فإن لم يوجد شيء من هذا القبيل، فالمانع عن ذلك فقدان هذا القسم، لا نفس النسبة المذكورة. وأمّا إذا كان الوصف المقول على العرض خاصاً به، لا تشاركه تلك الطبيعة فيه، فإنه يكون موجوداً في الموضوع لا غير. وأمّا إذا قلنا النسبة، فجعلنا الطرف الأكبر موجوداً «في» والطرف الأوسط مقولاً «على» فالجواب المشهور أنه تارة يُحْمَلُ حمل «في» كالبياض في الفقس، والفقس على فقس ما، والبياض في فقس ما، وتارة لا يحمل؛ كالجنس في الحيوان، والحيوان على الإنسان؛ والجنس لا يحمل على الإنسان (س، م، ٤٢، ١٨)

- إن حدّ القياس مقولٌ على التبيكيت والتبكيك - تخصيص أن نتيجته مقابل وضع ما (س، س، ٢٩، ٥)

- إن الشيء المُسَمَّى بزيد هو الشيء المُسَمَّى بإنسان بل الشيء الذي معناه في الذهن هو المعنى المُسَمَّى بزيد، معناه في الذهن المعنى

وذلك لأن هذه المقدمات كليّات ضروريّة، والضروريّ يُظَلُّ كليّته بشيئين: إمّا بأن يقال إنه من الموضوع واحدًا ليس الحكم عليه بالمحمول موجودًا كالكتابة للإنسان لأنه ليس كل إنسان كاتبًا؛ أو يقال إنّ من الموصوف بالموضوع ما هو في زمان ما ليس يوصف بالمحمول كالصبيّ لأنه لا يوصف بعالم. فهذان يُظَلّان كون المقول على الكلّيّ ضروريًّا (س، ب، ٦، ٧١)

- كان المقول على الكل في «كتاب القياس» مقولاً على كلّ واحد وإن لم يكن في كل زمان، وكان المقول على الكل في كتاب «البرهان» مقولاً على كل واحد وفي كل زمان يكون فيه الموضوع بالشرط المذكور (س، ب، ٢١، ٨٢)

- المقول على الكل في البرهان أن يكون محمولاً على كلّ واحد في كل زمان وأوّلًا (مر، ت، ١١، ٢١٠)

- المقول على الكل هناك ما ثبت الحكم فيه لكل واحد من أحاد الموضوع من غير شرط الدوام، بل لو كان لكل واحد في بعض الأوقات (سي، ب، ٤، ٢٤٥)

- المقول على الكل... فيعني به إذا لم يوجد شيء في كلّ الموضوع إلاّ ويُحتمل عليه المحمول، وذلك بأن يكون المحمول موجودًا لكل الموضوع ولكل ما يتصف الموضوع ويوجد فيه (ش، ق، ١٤٠، ٢٢)

- لا فرق بين المقول على الكل أو المقول ولا على شيء، وهو الشرط الذي به يكون القياس في الشكل الأول متبجًا في المادّة المطلقة أو الضرورية (ش، ق، ١٧٦، ٧)

شرط المقول على الكلّ المستعمل في المادّة

الشدة والضعف ك (البياض) للماعج والنلج؛ فإنه لا يُقال عليهما بالتواطؤ المطلق المتساوي، بل أحدهما أشدّ فيه من الآخر (غ، ع، ١٧، ٨٢)

## مقول على كثيرين

- أمّا الكلّيّ فإنّما يشرح إسمه قولك: «المقول على كثيرين»؛ والمقول على موضوع إسم له معنى يلزمه أن يكون مقولاً على كثيرين بالحجّة التي أوامنا إليها (س، م، ١٨، ٢٢)

- قولنا مقولٌ على كثيرين معنى يُحتمل على الجنس بالتواطؤ، والجنسية لا يُحتمل على ذلك حتمل التواطؤ بل هي عارضة له (مر، ت، ٤، ١٧)

## مقول على الكل

- المقول على الكل في المقدمات البرهانيّة، فنقول: أمّا في «كتاب القياس» فإنّما كانت المقولات على الكل بمعنى أنّه ليس شيء من الموصوفة بالموضوع ك - مثلاً إلاّ والمحمول ك ب مثلاً موجودٌ لها إن كان القول الكلّيّ موجبًا، ومسلوب عنها إن كان القول الكلّيّ سالبًا. ولم يكن هناك شرط ثانٍ وهو أن الوجود والسلب يكون في كل زمان، بل في المطلقات لقد كان يجوز أن يكون المحمول موجودًا في كل واحد من الموصوفات بالموضوع وقتًا ما ولا يوجد وقتًا ما (س، ب، ١، ٧١)

- (في كتاب البرهان) فإنّ المقول على الكل معناه أن كل واحد مما يوصف بالموضوع في كل زمان يوصف به لا في كل زمان مطلقًا، فإنّه موصوف بالمحمول أو مسلوب عنه المحمول؛

## مقول في جواب أي شيء هو

- إنَّ الذاتِي الدالَّ على الماهية يقال له: المقول في جواب ماهو؛ والذاتي الدالَّ على الإتيَّة يقال له: المقول في جواب أي شيء هو في ذاته، أو أي ما هو (س، د، ٤٦، ١)

- المقول في جواب أي شيء هو، يعلمك أنَّ المقول في جواب ما هو، لا يكون مقولاً في جواب أي شيء هو، وبالعكس، فتكون هذه المباينة على ذلك الوجه صحيحةً (س، د، ٩٥، ١٣)

- المقول في جواب أي شيء هو فهو الذي يُقال به على معنى يتميَّز به أشياء كثيرة مشتركة في معنى واحد، فمنه عرضي مثل الأبيض الذي يُميَّز الثلج عن القار، وهما جسمان جماديان. ومنه ذاتي كالناطق الذي يُميَّز الإنسان عن الفرس، وهما حيوانان (مر، ت، ١٤، ١٣)

- أمَّا غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب أي شيء هو في ذاته، وهو الذي يميَّز الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة إلى الإنسان وهو الفصل، ويرسم بأنه كلي مقول على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته (ه، م، ٧٧، ٢)

## مقول في جواب ما هو

- إنَّ الذاتِي الدالَّ على الماهية يقال له: المقول في جواب ما هو؛ والذاتي الدالَّ على الإتيَّة يقال له: المقول في جواب أي شيء هو في ذاته، أو أي ما هو (س، د، ٤٦، ١)

- نعي بالمقول في جواب ما هو، ما يصلح أن يكون - إذا سنل عن أشياء كثيرة ما هي - جواباً. ثم نقول: والمقول في جواب ما هو قد يختلف بالمعوم والخصوص فيكون بعضها أعمُّ

الممكنة مخالف لشرط المقول على الكل المستعمل في هاتين المادتين (المطلقة والضرورية) (ش، ق، ١٧٦، ١١)

- ليس... شرط المقول على الكل في جميع المقدمات الثلاث أعني المطلقة والضرورية والممكنة هو واحد (ش، ق، ١٨٢، ١٠)

- ليس يمكن أن يوجد المقول على الكل في المقدمة الكبرى الوجودية الحقيقية عامًا في الأزمنة الثلاثة إلا في بعض المواد... وإذا وجد الأمر بهذه الصفة فالتأليف من ذلك يكون متبجًا بحسب المقول على الكل (ش، ق، ٢٠٠، ٥)

- إذا أخذت الحدود محمولة بعضها على بعض فينبغي أن نتحفَّظ فيها بالمقول على الكل (ش، ق، ٢٦٧، ١٩)

## مقول على موضوع

- أمَّا الكلي فإمَّا يشرح إسمه قولك: «المقول على كثيرين»؛ والمقول على موضوع إسم له معنى يلزمه أن يكون مقولاً على كثيرين بالحقبة التي أوامناً إليها (س، م، ٢٢، ١٨)

- كل ما يُقال على موضوع يلزمه أن يكون كلياً (مر، ت، ٢٧، ٥)

## مقول في جواب أي شيء

- المقول في جواب أي شيء هو، يعلمك أنَّ المقول في جواب ما هو، لا يكون مقولاً في جواب أي شيء هو، وبالعكس، فتكون هذه المباينة على ذلك الوجه صحيحةً (س، د، ٩٥، ١٣)

سئل عن جماعة، هم زيد، وعمرو، وخالد، ما هم؟ كان الذي يصلح أن يجاب به على الشرط المذكور، أنهم أناس (مر، أ، ٢٢٣، ٣)

- الذاتيّ منه ما هو مقولّ في جواب ما هو ومنه ما ليس بمقولّ في جواب ما هو (مر، ت، ١٣، ٧)

- إذا وُضع لفظ مُفرد يتضمّن جميع المعاني التي بها يتقوم الشيء، فذلك الشيء مقولّ في جواب ما هو، مثل قولنا الانسان زيد وعمرو (مر، ت، ١٣، ١٤)

- المقولّ في جواب ما هو يدلّ وحده على ماهيّة الشيء، وكمال وجوده الذاتيّ، كالإنسان المحمول على زيد وعمري وبالشركة (مر، ت، ١٤، ٤)

- إنّ المقولّ في جواب ما هو، هو ما يدلّ على كمال حقيقة الشيء وعلى جميع ذاتياته، والمقول من طريق ما هو والداخل في جواب ما هو ما يدلّ على كمال ذاتي (مر، ت، ١٤، ١٠)

المقول على أنواع كثيرة في جواب ما هو يُسمّى جنساً، وكانّ النوع الذي بهذا المعنى أوّل نوع مقول على الأشخاص هو نوع الأنواع، كما أنّ أعمّ الأجناس أعني آخر جنس مقول عليها يُسمّى جنس الأجناس، لأن هذا النوع أجناسه أنواع، وهذا الجنس أنواعه أجناس، ولأن ذلك آخر تلك ونوعها وهذا أوّل هذه وجنسها (ب، ١٤، ٢٤)

- النوع والجنس مقولان كما علمت في جواب ما هو (ب، م، ١٥، ١٩)

- أمّا النوع فبأنّه المحمول الأخصّ من محمولين مقولّين في جواب ما هو، أو بأنّه واحد من

وبعضها أخصّ، فأعمّ المقولين في جواب ما هو هو جنس للأخصّ، وأخصّهما نوع للأعمّ (س، د، ٥٧، ٢٠)

- إنه فرق بين قولنا إنّ الشيء مقول في جواب ما هو، وبين قولنا إنه مقول في طريق ما هو؛ كما أنه فرق بين قولنا «الماهية» وبين قولنا «الداخل في الماهية»، فالمقول من طريق ما هو كل ما يدخل في الماهية، ويكون في ذلك الطريق، وإن لم يكن وحده دالاً على الماهية؛ والمقول في جواب ما هو، هو الذي وحده يكون جواباً إذا سُئل عمّا هو. فالفصل يدخل في الماهية ويكون مقولاً من طريق ما هو؛ إذ هو جزء الشيء الذي يكون جواباً عن ما هو، لكنّه ليس هو وحده مقولاً في جواب ما هو (س، د، ٩٥، ١٧)

- كلُّ كُليّ مقولّ في جواب ما هو (س، م، ٢٤، ٩)

- يكاد المنطقيون الظاهريون عند التحصيل... لا يميّزون بين الذاتيّ، وبين المقول في جواب ما هو. فإن اشتبه بعضهم أن يميّز، كان الذي يؤل إليه قوله، هو... أن المقول في جواب ما هو، من جملة الذاتيات، ما كان مع ذاتيته أعمّ (س، أ، ٢١٩، ١١)

- أصناف المقول في جواب ما هو: أعلم أنّ أصناف الدالّ على ما هو من غير تغيير العرف ثلاثة. أحدها: بالخصوصية المطلقة مثل دلالة الحدّ على ماهية الإسم، مثل دلالة «الحيوان الناطق» على الإنسان. والثاني: بالشركة المطلقة، مثل ما يجب أن يقال - حين يسأل عن جماعة مختلفة، فيها مثلاً: فرس، وثور، وإنسان - ما هي؟... وأما الثالث فهو ما يكون بشركة وخصوصية معاً، مثل ما إنه إذا

## مقول في طريق ما هو

- المقول في طريق ما هو، هو الذاتيّ الأعمّ (ط، ش، ٢٢١، ١٧)
- المقول في طريق ما هو فيريدون به كل واحد من أجزاء المحدود المصرّح بأسمائها في حدّه نحو الحيوان أو الناطق من قولنا في حدّ الإنسان هو الحيوان الناطق فالحيوان جزء من المحدود الذي هو الإنسان وقد صُرح بإسمه في الحدّ ومثله الناطق (و، م، ٨٩، ١)

## مقول من طريق ما هو

- الجنس والفصل ممّا مقولان من طريق ما هو - كما علمت - ويصلح أن يجاب بهما إذا سئل عن الشيء ما هو. على أن الجواب لا يتم بكل واحد منهما (س، ج، ٥٥، ٨)
- المقول من طريق ما هو فهو الذي لا يستخني عنه ماهيّة الشيء وإن كان لا يتمّ به وحده ماهيّة الشيء، كجسميّة الإنسان؛ أعني الدّاخل في جواب ما هو (مر، ت، ١٤، ٨)
- إنّ المقول في جواب ما هو، هو ما يدلّ على كمال حقيقة الشيء وعلى جميع ذاتياته، والمقول من طريق ما هو والدّاخل في جواب ما هو ما يدلّ على كمال ذاتي (مر، ت، ١٤، ١١)

## مقول ولا على واحد

- المقول ولا على واحد إنّما يعني به إذا لم يوجد شيء، في كل الموضوع إلاّ ويسلب عنه المحمول حتى يكون المحمول مسلوبيًا عن كل الموضوع وعن جميع الأشياء الموجود فيها الموضوع أعني الأشياء التي يتصّف بها الموضوع (ش، ق، ١٤٠، ٢٢)

كليات يعمّها جنس واحد. ثم لفظة النوع تقال على معنى آخر، وهو كل مقول لا تتمايز آحاده بأوصاف ذاتيّة ويُعرّف بأنّه المقول على كثيرين لا تختلف أوصافهم الذاتيّة في جواب ما هو (ب، م، ١٧، ٣)

- يكون المقول في جواب ما هو إمّا الأعمّ وهو الجنس، وإمّا الأخصّ وهو النوع، وأيضاً إمّا المقول على مختلفين بالأوصاف الذاتيّة وهو الجنس، وإمّا على ما لا تختلف أوصافهم الذاتيّة وهو النوع (ب، م، ١٧، ٤)

- المقول في جواب ما هو مجموع أجزاء الشيء لا الجزء الذي به يشارك غيره (ر، ل، ٤، ١٣)

- الذاتيّ إمّا مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس، وهو الجنس، ويرسم بأنّه كليّ مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو... وإمّا مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية ممّا كالإنسان بالنسبة إلى زيد وعمرو، وهو النوع، ويرسم بأنّه كليّ مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو (ه، م، ٧٦، ١٨)

- المقول في جواب ما هو فنعناه المحمول في جواب ما هو فلفظ المحمول والمقول مترادفان في اصطلاح أهل هذا الفن (و، م، ٨٨، ٢٧)

- (المقول) الدّاخل في جواب ما هو فيريدون به أجزاء المحدود التي لم يدلّ عليها في الحدّ بالمطابقة بل دخلت فيه بدلالة التضمّن كالجسم والنامي والمنحرك بالإرادة فإن كل واحد من هذه جزء من الإنسان ولم يصرّح به مطابقة في حدّه السابق لكن صُرح فيه بالحيوان وهذه الأجزاء داخلة فيه بالتضمّن (و، م، ٨٩، ٧)



## مقولات

(محسوس (ف، ح، ٦٤، ٢)

- المركباتُ منها (المقولات) إنما تصيرُ آلات تُسَدُّ العقلَ نحو الصواب في المعقولات وتحرّجُه عن الخطأ في ما لا يؤمّنُ أن يغلط فيه من المعقولات، إذا كانت المفردات التي منها رُكِّبت مأخوذة بهذه الأحوال (ف، ح، ٦٧، ٥)

- ما تحتوي عليه المقولات بعضها كائنٌ وموجود عن إرادة الإنسان وبعضها كائن لا عن إرادة الإنسان (ف، ح، ١٧، ١٦)

- علم التعاليم فإنه إنما ينظرُ من هذه (المقولات) في أصناف ما هو كمّ، وفيما كانت ماهيات تلك الأنواع من الكمّ توجب أن يوجد فيها من سائر المقولات بعد أن يُجرِّدها في ذهنه ويخلصها عن سائر الأشياء التي تلحقها وتقرّضُ لها، سواء كانت تلك عن إرادة الإنسان أو عن إرادته (ف، ح، ٦٧، ١٩)

- العلم الطبيعي فإنه ينظرُ في جميع ما هو شيء شيء من هذا المشار إليه، وفي سائر المقولات التي توجبُ ماهية أنواع ما هو هذا المشار إليه أن توجد لها (ف، ح، ٦٨، ٦)

- العلم الطبيعي فإنه يُعطي أيضًا في أسبابه أمورًا غيرها خارجة عن المقولات. فإنه يُعطي في الأمكنة التي سبيلها أن يُعطي فيها الفاعل فاعلاً غيره خارجاً عن المقولات الفاعلة، أو يرقى إلى أن يُعطي غاية الغاية، وغاية غاية الغاية، حتى يرومُ المصيرُ إلى حصول الغايات والأغراض التي لها كونٌ ما تشتملُ عليه المقولات (ف، ح، ٦٨، ١٦)

- العلم الطبيعي يهجمُ... عند نظره في المقولات على أشياء خارجة عن المقولات غير مفارقة لها بل هي منها، وعلى أشياء خارجة عنها ومفارقة لها. فعند هذه يتناهى

- المقولات... عدتها عشرة: ما هو الشيء؛ والكم، والكيف؛ والمضاف؛ وأين؛ ومتى؛ والنسبة؛ وله؛ ويفعل؛ وينفعل. وذلك أن العرض والجنس والخاصة والحدّ أبدًا في واحد من هذه العشر مقولات يوجد (أ، ج، ٤٨٢، ٢)

- متى أخذت على أنها معقولات كلبّة تُعرفُ الأشياء المحسوسة، ومن حيث تدلّ عليها الألفاظ، كانت منطقيةً وسُمّيت مقولات (ف، م، ١١٦، ١٧)

- كل ما كان من باقي المقولات وجوده في الجوهر لا بتوسط عرض آخر من غير أن يكون تابعًا في وجوده لمقولة أخرى سبق وجودها في الجوهر كان أولى باسم الموجود (ف، ق، ١١٢، ١١)

- كل ما كان منها (المقولات) وجوده في الجوهر بتوسط أشياء أقل كان أولى باسم الموجود من الذي وجوده في الجوهر بتوسط أشياء أكثر (ف، ق، ١١٢، ١٢)

- المقولات بعضها يُعرفنا ما هو هذا المشار عليه، وبعضها (يُعرفنا) كم هو، وبعضها يُعرفنا كيف هو، وبعضها يُعرفنا أين هو، وبعضها يُعرفنا متى هو أو كان أو يكون، وبعضها يُعرفنا أنه مضاف، وبعضها أنه موضوع وأنه وضع ما، وبعضها أنّ له على سطحه شيئًا ما يتغشاه، وبعضها أنه يفعل، وبعضها أنه يفعل (ف، ح، ٦٢، ٢٢)

- سُمّيت المقولات مقولات، لأن كل واحد منها اجتمع فيه أن كان مدلولاً عليه بلفظ، وكان محمولاً على شيء ما مشار إليه محسوس وكان أول معقول يحصلُ إنما يحصل معقول

- النظر الطبيعي (ف، ح، ٦٩، ١٤)
- يُنظَرُ في الأشياء الخارجة عن المقولات بصناعةٍ أخرى وهي علم ما بعد الطبيعيات (ف، ح، ٦٩، ١٧)
- المقولات هي أيضًا موضوعة لصناعة الجدل والسفسطائية، ولصناعة الخطابة ولصناعة الشعر، ثم للصنائع العملية (ف، ح، ٧٠، ١)
- متى أخذ (علم المشار إليه) موصوفًا بسائر المقولات الأخرى أخذ مدلولًا عليه باسم مشتق (ف، ح، ٧٢، ٢٠)
- المقولات التسع الباقية يُدَلُّ على كل واحد منها باسمين، مشتق ومثال أوّل، وأسماؤه المشتقة كثيرة (ف، ح، ٧٤، ١٢)
- مصدرُ المقولات الأخر (التسع الباقية) إنما يدلُّ عليها مفردة منتزعة من موضوعاتها التي تُعرَفُ منها ما هو خارج عن ذاتها. فإذا اشترعت عن تلك الموضوعات سائر المقولات في الذهن، بقيت الموضوعات موجودة معقولة، وكانت المفردة عنها معقولة مجردة بطباعتها وحدها غير مقترنة بغيرها (ف، ح، ٧٨، ١٠)
- يحصون (المنطقيون) في النسبة عدّة مقولات، منها الإضافة ومقولة أين ومقولة متى ومقولة أن يكون له. وقوم يجعلون النسبة جنسًا يعم هذه الأربعة (ف، ح، ٨٣، ١٤)
- قوم يزعمون أنّ المقولات اثنان، ما هو هذا المشار إليه، وعَرَضُه؛ ويُسمّون ما هو هذا المشار إليه «الجوهر». فجعلوا المقولات اثنتين، الجوهر والعَرَض (ف، ح، ٩٣، ١٨)
- التاليف يحتاج في أن يحصل إلى اجتماع أشياء، وأن توضع بعضها (من) بعض على ترتيب محدود، وأن يكون لها رباط تُربط به، فهو شيء مركّب من مقولات عدّة. والاجتماع هو إضافة ما (ف، ح، ٩٤، ١٣)
- باقي المقولات (عددا الجوهر) محتاجة في أن تحصل لها ماهيتها إلى هذه المقولة (الجوهر)، فإنّ ماهية كل واحدة منها لا بد أن يكون فيها شيء ممّا في هذه المقولة (ف، ح، ١٠١، ١٤)
- تكون هذه المقولة (الجوهر) هي بالإضافة إلى باقية مستغنية عنها، وبقية مفتقر إليها، فهي لذلك أكمل وأوثق وجودًا وأنفس وجودًا بالإضافة إلى باقية، وأنه ليس هناك شيء آخر نسبة هذه المقولة إليه كسببة باقي المقولات إليه (ف، ح، ١٠١، ١٩)
- يلحق كليات سائر المقولات أن تكون جواهر مضافة إلى شيء ما فقط، وهي أن تكون جواهر ما يوجد في حدودها لا جواهر على الإطلاق، فتصير أيضًا جواهر من جهة واحدة فقط (ف، ح، ١٠٣، ١)
- الموجود... يُقال على ثلاثة معان: على المقولات كلّها، وعلى ما يقال عليه الصادق، وعلى ما هو منحاز بماهية ما خارج النفس تُصوّرت أو لم تُصوّر (ف، ح، ١١٦، ٢٢)
- كل واحد من المقولات التي تُقال على مشار إليه هي منحازة بماهية ما خارج النفس من قبل أن تُعقل مقسمة أو غير مقسمة (ف، ح، ١١٧، ١٤)
- إن أمورًا عشرة (مقولات) هي أجناس عالية تحوي الموجودات، وعليها تقع الألفاظ المفردة اعتقادًا موضوعًا مسلمًا، وأن تعلم أن واحدًا منها جوهر وأن التسعة الباقية أعراض (س، م، ٦، ١٧)
- المقولات التسع هي ما يدل عليه البياض والمقدار والعدد والأبوة والكون في المكان، كقولك الإنجاز والإنهام، والكون في الزمان

واحد، في سياق كلام واحد، كما تقول: إن  
الثقبة الفلاني الطويل، الأسمر، ابن فلان،  
الجالس في بيته، في سنة كذا، يعلم، ويتعلم،  
وهو متطلس (غ، ع، ١٠٨، ١)

- ... الألفاظ المفردة (أي المقولات) التي تدلُّ  
على معاني مفردة هي ضرورة دالة على واحد من  
عشرة أشياء: إما على جوهر، وإما على كم،  
وإما على كيف، وإما على إضافة، وإما على  
أين، وإما على متى، وإما على وضع، وإما  
على له، وإما على يفعل، وإما على يفعل  
(ش، م، ١٠، ١٣)

- كما أن سائر الأمور كلها إما محمولة على  
الجواهر الأول أو موجودة فيها... كذلك  
سائر كليات المقولات كلها هي موجودة في  
الجواهر الثواني... (ش، م، ٢٠، ٢١)

## مقولة

- كلُّ معنى معقول تدلُّ عليه لفظاً ما بوصف به  
شيء من هذه المشار إليها فإنما نُسِّمَ مقولة  
(ف، ح، ٦٢، ٢١)

- ليس نُسِّمَ المقولة ما كان جنساً يعُمُّ أنواع كلِّ  
واحدة من التي نسبتها إلى مشار مشار إليه هذه  
النسبة والتي لها هذه الإضافة إلى المشار إليه.  
وليس شيء منها جنساً ولا طبيعة مقولة  
توصف بها تلك الأنواع، نعي من حيث لحقتها  
أن كانت لها هذه الإضافة (ف، ح، ٩٤، ٣)

- قولنا «مقولة» نَعْمُ أيضاً جميعها (الأنواع  
والأجناس)، لا على أنها جنس لها، لكن  
إما على أنها اسمٌ مشتركٌ يعُمُّها وإما أن تكون  
دالة على الإضافة التي لحقتها على العموم؛  
وليس واحد منهما جنساً لها، لا الاسم  
المشترك لها ولا القرض اللاحق لها على

كقولك العناقة والحدائنة، والوضع كقولك  
القيام والجلوس، وأيضاً ما يدلُّ عليه  
التسلح، وصدور الفعل كالقطع، وقبوله  
كالإنقطاع ما دام ينقطع (س، م، ٥٨، ١٣)

- منهم من جعل المقولات أربعماء: الجوهر  
والكمية والمضاف والكيفية؛ وجعل المضاف  
يعم البواقي؛ لأنها كلها منسوبة. ومنهم من  
جمع الست في جنسٍ خامس؛ إذ عدَّ الأربعة؛  
ثم قال والخامس الأطراف التي تأخذ من  
الكيفية شيئاً (س، م، ٦٦، ١٠)

- إننا نعلم أن المقولات متباينة، وأنه لا يصلح أن  
تُحمل مقولتان معاً على شيء واحد حمل  
الجنس حتى يكون الشيء الواحد يدخل من  
جهة ماهيته في مقولتين، وإن كان قد يدخل  
الشيء في مقولة بذاته، وفي الآخر على سبيل  
العرض (س، م، ١٥٦، ١)

- ألفاظ المتقدم، والمتأخر، والمقابل، والمع،  
والحركة، كانت ألفاظاً قد استعملت في تعليم  
المقولات (س، م، ١٧٣، ١٠)

- الأجناس العالية التي لا جنس فوقها عشرة،  
وتسمى المقولات، إذا المحمول يعبر عنه  
بالمقول. وهذه الأجناس لا يُحمَلُ عليها شيء  
مقوم لها لأنها أجناس عالية. بل إنما يُحمَلُ ما  
يُحمَلُ عليها على سبيل ما يُحمَلُ اللوازم على  
الشيء، كالوجود، ولا سبيل إلى تحديد شيء  
منها، إذ لا جنس لها ولا فصل، بل يدلُّ عليها  
بالرسم (مر، ت، ٢٩، ١٠)

- المقولات التسع هي أعراض، وليس العرض  
جنساً لها... بل لازم لها، بمعنى أنه إذا  
أُخْصِرَ واحدة منها في الذهن عَرَضَ لها في  
الذهن الوجود في موضوع (مر، ت، ٣٥، ١١)  
- تُجمع هذه (المقولات) العشرة في شخص

الآخر، فعال الذي تتكوّن فيه الكيفيّة من هذين هو مقولة أن يفعل؛ وفعال الذي تتكوّن منه الكيفيّة هو مقولة أن يفعل (س، م، ٨٦، ١٢)

#### مقولة ان يفعل

- النسبة إلى الكيفيّة فينبغي أن تعلم أنّه ليس كل كيفيّة تجعل الجوهر منسوبًا إلى جوهر، بل كيفيّة تكون في هذا من ذلك أو من ذلك في هذا. فإذا كانت الكيفيّة من أحد الجوهرين في الآخر، فعال الذي تتكوّن فيه الكيفيّة من هذين هو مقولة أن يفعل؛ وفعال الذي تتكوّن منه الكيفيّة هو مقولة أن يفعل (س، م، ٨٦، ١٢)

#### مقولة الجدة

- أمّا مقولة الجدة، فلم يتفق لي إلى هذه الغاية فهمها، ولا أحد الأمور التي تجعل كالأنواع لها أنواعًا لها، بل يقال عليها باشتراك من الاسم أو تشابه، وكما يقال الشيء من الشيء، والشيء في الشيء، والشيء على الشيء، والشيء مع الشيء. ولا أعلم شيئًا يوجب أن تكون مقولة الجدة جنسًا لتلك الجزئيات (س، م، ٢٣٥، ٧)

#### مقولة على موضوع

- إنّ العرض الذي يقابل الجوهر هو الذي سنحدّه؛ وأنّ الأمور: إمّا مقولة له على موضوع، غير موجودة في موضوع، وهي كليات أشياء هي جواهر؛ فلأنّها كليات، فهي تقال «على»؛ ولأنّها جواهر، فلا توجد «في»؛ وإمّا موجودة في موضوع غير مقولة على موضوع وهي جزئيات الأعراض، فإنّها، لأنّها أعراض، موجودة «في»، ولأنّها جزئية، ليست

العموم (ف، ح، ٩٤، ٩)

- كلّ واحد إمّا يُقال له «مقولة» بالإضافة إلى المشار إليه، وما لم يكن مُعرّفًا أصلًا لمشار إليه على الصفة التي قلنا فليس بداخل في المقولات (ف، ح، ٩٤، ٢٠)

- إنّ الكيفيّة تقال باشتراك الاسم على أشياء تقع في مقولات مختلفة، فتسمّى كل قوة وكل مبدأ فعلًا وكل شيء يحلي شيئًا ويخصمه كيفيّة، ولو كان كمّيّة أو غير ذلك، وذلك باشتراك الاسم. وليست المقولة إلّا واحدًا من معاني الاسم المشترك التي سنوضح أن ذلك المعنى من شرطه أن يكون متقومًا بموضوعه (س، م، ٤٧، ١٤)

- معنى المقولة... إمّا يتقدّم الأنواع ويتأخر عنها لا لنفسه، بل لمعنى يضاف إليه فيه التقديم والتأخير وهو الوجود. فهذا أصل نافع لك في معرفة الفرق بين تقدم أنواع المقولة بعضها على بعض الذي لا يمنع كون المقولة مقولة لها وبين تقدم أصناف الموجود، وما يجري مجراه، بعضها على بعض، الذي يمنع كون الموجود، أو ما يجري مجراه، مقولة لها (س، م، ٧٦، ١٤)

#### مقولة الاضافة

- مقولة الإضافة... لاحقة لجميع المقولات (ش، ج، ٥٧٤، ٧)

#### مقولة ان يفعل

- النسبة إلى الكيفيّة فينبغي أن تعلم أنّه ليس كل كيفيّة تجعل الجوهر منسوبًا إلى جوهر، بل كيفيّة تكون في هذا من ذلك أو من ذلك في هذا. فإذا كانت الكيفيّة من أحد الجوهرين في

بالقياس إلى جزئيات الذات المتكثرة بالعدد فقط. وكل ما سواهما مما يحمل على الذات بعد تقزّمها فيكون وجوده متبايراً لوجود الماهية فلا يكون محمولاً عليها إذ الحمل يستدعي الإتحاد في الوجود (ط، ش، ٢٠٠، ٢).

### مقومات الماهية

- جميع مقومات الماهية داخلية مع الماهية في التصوّر، وإن لم تخطر في البال مفصلة (س، أ، ٢٠٣، ٧)

اعلى؛ وإما مقولة على موضوع، موجودة في موضوع، وهي كليات الأعراض، فإنها، بالقياس إلى جزئياتها، كالبياض الكلي بالقياس إلى بياض ما مقولة على موضوع؛ ولأنها أعراض فهي موجودة في موضوع؛ وإما لا مقولة «على» ولا موجودة «في»، وهي جزئيات الجواهر، كزيد وعمرو وهذه المادة وهذه الصورة وهذه النفس؛ ولأنها جواهر، ليست موجودة في موضوع؛ ولأنها جزئية، ليست مقولة على موضوع (س، م، ٢٧، ١٦)

### مقوم

#### مقومية

- المقومية في المحمولات أخص من المحمولية (س، ش، ٢٧، ١)

#### مقيد خاص

- ما يتصوره الذهن «مطلقاً عاماً» يوجد في الخارج، لكن لا يوجد إلا «مقيداً خاصاً» (ت، أ، ١٠٠، ١)

#### مقيدة

- المقيدة: ما نصّ فيها بأن المحمول للموضوع ضروري، أو ممكن، أو موجود على الدوام لا بالضرورة (غ، ع، ١١٩، ١٤)

#### مكان

- وجدنا بعد هذه الأسماء (العين، الكم، الكيف، المضاف) أشياء آخر تجري في الكلام كقول القائل: في البيت وفي السوق، فالتمسنا لذلك إسماً جامعاً، فوجدناه المكان، وهو كل شيء يقع عليه ابن (ق، م، ١٠، ١٣)

- تحرير إسْم المكان أنه هو البسيط الباطن من

- لما كان المقوم يسمّى ذاتياً، فما ليس بمقوم - لازماً كان، أو مفارقاً - فقد يسمّى عرضياً ومنه ما يسمّى عرضاً (س، أ، ٢١٣، ١٠)

- المقوم هو الشيء الذي يدخل في ماهيته فتلتزم ماهيته منه ومن غيره (س، ش، ١٣، ١٩)

- يشترك المقوم واللازم في أن كل واحد منهما لا يفارق الشيء (س، ش، ١٤، ٥)

- مثال المقوم كون المثلث شكلاً، بل الإنسان جسمًا (س، ش، ١٤، ٨)

- المقوم إما أن يكون من الشيء جنسًا له، أو جنس جنس له، وكذلك حتى ينتهي. وإما أن لا يكون كذلك، بل لا يزال يكون جزءًا من حقيقته أو حقيقة جنس له، إن كان للشيء جنس لا يعود في وقت من الأوقات (س، ش، ١٧، ٨)

- قد يستعمل الذاتيّ بمعنى آخر كما يجيء ذكره، فيخصص هذا بإسم المقوم، وهو: إما ما تتألف منه الذات فيكون ذاتياً بالقياس إلى الذات. والبسيط المطلق لا ذاتيّ له بهذا المعنى. وإما ما هو نفس الذات، فهو ذاتيّ

- المحيط الذي يلي البساط الظاهر من المحاط به. وإنما دخل المكان في باب العدد من قِيلَ إمتداده مع الجثث في العظم والصغر والطول والعرض (ق، م، ١٤، ٢)
- الكَمّ المتصل الذي لا وضع لأجزائه هو الزمان، والبسيط منه ما يخص الجسم وهو نهايته، ومنه ما هو غريب منه، منطبق على بسيطه الخاص، مُطِيفٌ به من حوله، وهذا هو المكان على رأي أرسطوطاليس (ف، م، ٩٧، ١٥)
- المكان... هو من الكَمّ المتصل، وذلك إما أن يكون بسيطًا غريبًا منطبقًا على بسيطه الذي يخصه، أو حجمًا غريبًا ينطبق على حجمه الذي يخصه (ف، م، ٩٨، ٦)
- ممَّا يُقَالُ على أنحاء أربعة: أحدهما في الزمان، وهما اللذان وجودهما في الآن واحد، واللذان بُعدهما من الآن بُعد واحد في الماضي والمستقبل. والثاني بالطبع، وهو أن يكون الشيطان يتكافأ في لزوم الوجود، من غير أن يكون ولا واحد منهما سببًا لوجود الآخر، مثل الضعف والنصف. والثالث هما الشيطان اللذان يشتمل عليهما مكان واحد بعينه في العدد، مثل أن يكون جسمان في مكان ما واحد بالعدد، مثل أن يكون زيد وعمرو في بيت واحد أو مدينة واحدة؛ وذلك بأحد وجهين: إما ألا يكون بين نهايتهما بُعد أصلًا، وهذان هما أخرى بمعنى ممَّا في المكان، وإما أن يكون بينهما بُعد ما؛ وأما المكان الأول، فلا يمكن أن يشتمل على الجسمين إلا على رأي من يَجُوزُ تداخل الجسمين وتطابق كليتهما. والرابع هما الشيطان اللذان بُعدهما في الترتيب عن مبدأ ما معلوم بُعد واحد بعينه،
- كان ذلك في المكان أو في القول (ف، م، ١٣١، ٢)
- المكان لما كان محيطًا ومطيقًا بالشيء، والشيء المنسوب إلى المكان محاط بالمكان، فالمحيط محيط بالمحاط، والمحاط محاط به المحيط فالمكان بهذا المعنى من المضاف (ف، ح، ٨٨، ٢٠)
- نسبتان إلى المكان، وتكون إحدهما هي التي يليق أن يُجابَ بها في جواب «أين؟» والأخرى تصيرُ بها من المضاف (ف، ح، ٨٩، ١٣)
- المكان: هو السطح الباطن من الجواهر الحاري، المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي. وقد يُقال (مكان) للسطح الأسفل الذي يستقر عليه شيء يقفه (غ، ع، ٣٠٣، ١٣)
- ظنَّ قوم أن المكان نوع رابع للكَمّ المتصل القارَّ الذات زائد على السطح، وقد حدَّوه بأنه السطح الباطن للجسم الحاري المماس للظاهر من الجسم المحوي. والداخل في هذا الحد هو السطح والباطن والحاري والمماس والظاهر والمحوي، وجميع هذا من المضاف سوى السطح، فكميته إذن لكونه سطحًا (سي، ب، ٦٢، ٦)
- المكان من حيث هو مكان ليس من المضاف بل هو سطح مع عارض، وهو اختواؤه على محوي (سي، ب، ٧٠، ٩)
- المكان... لما كانت أجزاء الجسم تشغله، وكانت متصل بحد مشترك، فواجب أن تكون أجزاء المكان تتصل بحد مشترك أيضًا. وإذا كان ذلك كذلك فهو من الكَمّ المتصل (ش، م، ٣٠، ٥)
- أجزاء المكان موجودة على مثال ما هي عليه أجزاء الجسم الذي يشغل المكان، سواء كان

متضايين من حيث اللزوم، فعلى هذه الصورة  
يجب أن تفهم التقابل (س، م، ٢٤٩، ٥)

المكان هو الخلاء أو الطح المحيط بالجسم  
من خارج (ش، م، ٣٠، ١٦)

## ملة

- الملة إذا جعلت إنسانية فهي متأخرة بالزمان عن  
الفلسفة، وبالجملة، إذ كانت إنما يلمس بها  
تعليم الجمهور الأشياء النظرية والعملية التي  
استنبطت في الفلسفة بالوجوه التي يتأتى لهم  
فهم ذلك، بإقناع أو تخيل أو بهما جميعاً (ف،  
ح، ١٣١، ٦)

- صناعة الكلام والفقه متأخرتان بالزمان عنها  
(الملة) وتابعتان لها (ف، ح، ١٣١، ١٠)  
- الملة إذ كانت إنما تُعلم الأشياء النظرية  
بالتخيل والإقناع، ولم يكن يعرف التابعون  
لها من طرق التعليم غير هذين، فظاهر أن  
صناعة الكلام التابعة للملة لا تشعر بغير  
الأشياء المقنعة ولا تصحح شيئاً منها إلا بطرق  
وأقوال إقناعية، ولا سيما إذا قُصد إلى  
تصحيح مثالات الحق على أنها هي الحق (ف،  
ح، ١٣٢، ١٢)

- ما صرح به في الملة واضعها من الأشياء  
العملية الجزئية مسلمة ويلتمس أن يستنبط عنها  
ما لم يتفق أن يصرح به، محتدياً بما يستنبط من  
ذلك حدو غرضه بما صرح به، حدثت من ذلك  
صناعة الفقه (ف، ح، ١٥٢، ١٧)

- احتاج أهل الكلام إلى قوة ينصرون بها تلك  
الملة ويُناقضون الذين يخالفونها ويُناقضون  
الأغاليط التي التمس بها إبطال ما صُرح به في  
الملة، فتكمل بذلك صناعة الكلام (ف، ح،  
١٥٣، ٦)

- الملة على الجهتين إنما تحدثت بعد الفلسفة،  
إنما بعد الفلسفة اليقينية التي هي الفلسفة في

## مكتسب

- إن الأوليات قد تستفاد، والفرق بين المُستفاد  
والمُكتسب في هذا الموضوع هو أنه ليس كل  
مستفاد يُكتسب، وكل مكتسب مستفاد (ب، م،  
٦، ٤٥)

## مكررة

- معنى قولي «مكررة» أن يكون النظر لا في  
النسبة فقط، بل بزيادة إعتبار النظر إلى أن  
للشيء نسبة من حيث له نسبة، وإلى المتسوب  
إليه كذلك؛ فإن السقف له نسبة إلى الحائط،  
فإذا نظرت إلى السقف من حيث النسبة التي له  
فكان مستقراً على الحائط (س، م، ١٤٦، ١)

## ملازم الملازم

- ملازم الملازم ملازم لا محالة (غ، ح،  
١٤، ٧١)

## ملازمات

- الموجهات منها ما يتلازم، ومنها ما يلزم غيرها  
من غير عكس. فمن الملازمات طبقات ثلاث:  
الوجوب والإمتناع والإمكان الخاص (ط،  
ش، ٣٣٩، ٦)

## ملازمة

- العلاقة والملازمة فهي إضافة تلزم، إما  
أحدهما، (المتقابلين) فيلحق الآخر غير لازم  
على ما هو الحال في بعض ذوات الإضافة مما  
قد تبين واتضح، أو تلزم كليهما فيكونان به

- الحقيقة، وإما بعد الفلسفة المظنونة التي يُظنُّ بها أنها فلسفة من غير أن تكون فلسفة في الحقيقة (ف، ح، ١٥٤، ١٠)
- إذا كانت الملة تابعة لفلسفة هي فلسفة فاسدة تم نقلت عليهم بعد ذلك الفلسفة الصحيحة البرهانية، كانت الفلسفة معاندة لتلك الملة من كل الجهات، وكانت الملة معاندة بالكليّة للفلسفة (ف، ح، ١٥٥، ١٩)
- إذا نقل الجدُل أو السوفسطائية إلى أمة لها ملة مستقرة ممكنة فيهم، فإن كل واحد منهما ضارٌّ لتلك الملة ويهونها في نفوس المعتقدين لها، إذ كانت قوة كل واحد منهما فعلها إثبات الشيء أو إبطال ذلك الشيء بعينه (ف، ح، ١٥٦، ٣)
- ظاهر في كل ملة كانت معاندة للفلسفة فإن صناعة الكلام فيها تكون معاندة للفلسفة، وأهلها يكونون معاندين لأهلها، على مقدار معاندة تلك الملة للفلسفة (ف، ح، ١٥٧، ١)
- إذا احتاج واضع الملة إلى أن يجعل لها أسماء فإنما أن يخترع لها أسماء لم تكن تُعرف عندهم قبله، وإما أن ينقل إليها أسماء أقرب الأشياء التي لها أسماء عندهم شَبَّها بالشرائع التي وضعها (ف، ح، ١٥٧، ٧)
- إن كانت ملة (واضع الملة) أو بعضها منقولة عن أمة أخرى، فربما استعمل أسماء ما نقل من شرائعهم في الدلالة عليها بعد أن يُغيّر تلك الألفاظ تغييرًا تصير بها حروفها وينبئها حروف أتمه وينبئها ليسهل النطق بها عندهم (ف، ح، ١٥٧، ١١)
- ملزوم**
- إن الملزوم يرتفع عند ارتفاع اللازم (ط، ش، ٤٦٩، ١٠)
- كل لازم قريب بين الثبوت للملزوم بمعنى أن تصوّرهما يكفي في الجزم بنسبته إليه، وإلا لاحتاج إلى وسط وغير القريب غير بين، وإلا لم يكن بوسط (م، ط، ٦٧، ٢)
- «الملزوم» قد يكون أخص من «اللازم»، كما أن «اللازم» قد يكون أعم من «الملزوم» (ت، ١، ١٠١، ١٢)
- ملزوم الملزوم ملزوم، ولازم اللازم لازم. فالحكم لازم من لوازم الدليل، لكن لم يعرف لزومه إيّاه إلا بوسط بينهما، والوسط ما يقرن بقولك «لأنه» (ت، ١، ١٩٢، ١١)
- لا يذ في الدليل من أن يكون ملزومًا للحكم، والملزوم قد يكون أخص من اللازم، وقد يكون متساويًا له، ولا يجوز أن يكون أعم منه (ت، ٢، ٩٤، ٨)
- ملزوم الشيء لا يكون مضافًا له (ت، ٢، ٩٧، ١٣)
- كيف يجوز أن يقال «إن كل ما لزم غيره فإن الملزوم هو العلة المقتضية لللازم»، وكل مدلول فهو لازم لدليله مع انتفاء هذا الاقتضاء في أكثر الأدلة (ت، ٢، ١٤٠، ٧)
- كون الملزوم، أو علة لللازم، فهذا قد يكون في بعض الملزومات، كالمعلول المعين لللازم لعلته. وإلا فأكثر اللوازم ليست معلولة لملزوماتها (ت، ٢، ١٤١، ١٧)
- ملك**
- إن الملك خير على أنه جوهر كامل الوجود ليس فيه ما بالقوة، وليس خيرًا لأمر يعمله والمساوي. وكذلك إن لم يرتفع لى أجناس عالية مختلفة، بل أجناس متوسطة مختلفة مثل الأبيض في الألوان والأبيض في الأصوات،



ما هي صادقة دائماً، ومنها ما تقبل الكذب -  
بمتزلة الظن والفكر، وأما الصادقة دائماً فهي  
العلم والعقل (أ، ب، ٤٦٥، ١)

- نعى بالفضائل لا الأفعال المحمودة، بل  
الهيئات النفسانية التي تصدر عنها الأفعال  
المحمودة صدوراً سهلاً كالطبيعي من غير أن  
تحتاج إلى روية واختيار مستأنف، فتكون  
بحيث إذا أريد أصداد تلك الأفعال، شق على  
أصحابها وتموت عليهم واحتاجوا إلى تكلف.  
وهذا مثل خلقي العدالة والعفة؛ والردائل أيضاً  
التي هي أصدادها، فإنها ملكات (س، م،  
١٨٢، ٥)

- المَلَكَات هي... بجهة من الجهات حالات  
وليست الحالات مَلَكَات (ش، م، ٤٨، ١)  
- المَلَكَات... هي أولاً حالات ثم نصير  
بالآخرة مَلَكَات (ش، م، ٤٨، ٢)

### ملككة

- تخالف الملكة الحال في أنها أبهى وأطول  
زماناً (أ، م، ٢٩، ١٤)  
- أما «العدم» و«الملكة» فإنهما يقالان في شيء  
واحد بعينه، مثال ذلك البَصَر والعمى في  
العين، وعلى جملة من القول: كلُّ ما كان من  
شأن الملكة أن تكون فيه ففيه يقال كل واحد  
منهما (أ، م، ٤١، ٣)

- أما العدم والملكة فليس يمكن أن يكون فيهما  
التغير من البعض إلى البعض، فإن التغير من  
الملكة إلى العدم قد يقع؛ وأما من العدم إلى  
الملكة فلا يمكن أن يقع، فإنه لا من صار  
أعمى يعود فيبصر، ولا من صار أصم يعود ذا  
جُمّة، ولا من كان أذرد تبيّت له الأسنان (أ،  
م، ٤٥، ٣)

ومثل الحادّ من الأصوات والحادّ من الزوايا؛  
ومثل ما يقال لآلة القَبَان حمار، وللحيوان  
حمار فإنها ليست ترتفع إلى أجناس قريبة  
مختلفة، فإن آلة القَبَان لا تدخل في جنس  
الحمار القريب الذي هو الحيوان وإن كان  
يدخل في جنس له دون أعلى الأجناس (س،  
ج، ٨٧، ١٣)

- الجوهر والكم والكيف والإضافة والابن ومتى  
والوضع والملك وأن يفعل وأن يتفعل، فهذه  
هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة  
(سي، ب، ١٥٧)

- المضاف قد يعرض للمقولات كلها. أما في  
الجوهر فكالأب والابن، وفي الكم المتصل  
كالعظيم والصغير، وفي الكم المنفصل كالكثير  
والقليل، وفي الكيف كالأحرّ والأبرد، وفي  
المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأبن  
كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم  
والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصاباً  
وانحناء، وفي الملك كالأكسى والأعرى،  
وفي الفعل كالانقطع والأصرم، وفي الانفعال  
كالأشدّ سخناً وتقطّماً (سي، ب، ٦٧، ٧)

- الملك فهو نسبة الجسم إلى حاصر له أو لبعضه  
منتقل بانتقاله كالسلاح والتقمص والتنعّل  
والتختم (سي، ب، ٧٢، ١٥)

### ملك والجدة

- الملك والجدة وهو كون الجوهر في جوهر آخر  
يشتمله وينقل بانتقاله مثل التلبّس والتسلّح  
(مر، ت، ٣٤، ١٨)

### ملككات

- الملككات التي في الذهن التي تصدّق بها، منها

- أما الهيئات التي للمُتَمَسِّس بما هو مُتَمَسِّس، فمثل الصحة والمرض، وهذه كلها إذا تمكنت حتى يعسر زوالها قيل لها ملكة، وإذا كانت غير متمكنة وكانت وشيكة الزوال قيل لها حال، ولم تُسَمَّ ملكة (ف، م، ٩٩، ١٦)
- حالُ العدم والملكة... حالُ المتضادين، إلّا أنّ العدم والملكة موضوعهما محدود، فهي تجري مجرى المتضادات التي لها موضوعات خاصة (ف، م، ١٢٦، ١٣)
- إن موضوع المطلوب إن كان ملكةً وكان محموله كذلك ثم كان عدمُ الموضوع يلحقه عدمُ المحمول (ف، ق، ١١٥، ١٦)
- لَمَّا كان قد يُوجد شيءٌ واحد يُحملُ على الملكة وعلى عديمها لم يلزم ضرورة إذا حُمِلت الملكة على الملكة أن يُحمل عديمها على عديمها، لكن ينبغي أن يستعمل من هذه المواضع ما كان منها مقنعًا وما كان عائدًا منها غير بينٍ عند السامع (ف، ق، ١١٦، ٢)
- إنَّ الكيفيات التي يتعلق وجودها بالأنفس منها ما يكون راسخًا في المتكَيِّف بها رسوخًا لا يزول، أو يعسر زواله، وبالجملة لا يسهل زواله، ويُسَمَّى ملكةً؛ ومنها ما لا يكون راسخًا، بل يكون مذعنًا للزوال سهل الانتقال، فيُسَمَّى حالًا (س، م، ١٨١، ٧)
- الملكة كيفية راسخة (س، م، ١٨٣، ١١)
- موضع من العدم والملكة، أنه إذا لم يكن عدم الحسّ خاصةً للوصف، لم يكن وجود الحسّ خاصةً للسمع؛ ويصلح للأمرين. وكذلك المشتق اسمه من الأمرين، مثل أن يعدم الحسّ ويصم، وأن يجد الحسّ ويسمع (س، ج، ٢٢٦، ١٠)
- أما الملكة والعدم، والموجبة والسالبة،
- فتحديد الوجوديَّ منها مِمَّا يتم بنفسه، لأنّه معقول بنفسه، وبفعله وإنفعاله وخواصه (س، ج، ٢٥١، ٣)
- الملكة هي ملكة لشيء (ش، م، ٣٧، ٩)
- إنَّ ذا الملكة هو الذي لا تناله المواضع (ش، ج، ٥٧٢، ١٣)
- متى وُجِدَت الملكة لزم ضرورة أن توجد القوة قبلها (ش، ج، ٥٧٢، ١٥)
- كل ملكة وقوة لا يخلو أن تكون ملكة لأكثر من فعل واحد أو لفعل واحد فقط (ش، ج، ٦٠٨، ١١)
- ... التي تكون ملكة وقوة لأكثر من فعل واحد لا يخلو أن تكون معدة نحو تلك الأفعال بالسواء (ش، ج، ٦٠٨، ١٢)
- ملكة جدلية**
- تُكتسب الملكة الجدلية بأدوات أربع: أحدها أن يكون الجدلي قد اكتسب المشهورات وجمعها، وحفظ ما يراه الجمهور وأكثرهم، وما هو مضاد أيضًا لما يروونه مضادة النقيض، أي يكون مناقضًا لما يروونه، فإنه ينتفع فيه بالذات في قياس الخلف، وبالعرض بأن ينتقل من الشئ إلى مقابله، فيجوزُه إلى جملة الذائع المحمود؛ ويجوز أن يعنى به ينتقل نقيضًا الشهرة من أحكام في الأضداد إلى أحكام في الأضداد (س، ج، ٨١، ١٢)
- ملكة مكتسبة**
- كل ما هو ملكة مكتسبة فقد كانت حالًا، أي كانت تلك الهيئة إلى أن استحكمت حالًا. وليست كلُّ حال فإنها كانت ملكة فأنحلت حالًا (س، م، ١٨٢، ١٦)

## ملكة وحال

## مماسة

- إن المقادير تلفي، أي توجد ولا بعد بينهما، فتكون تارة مشتركة في حدّ واحد فتصل، وتارة متباينة الحدّين، فيكون حدّاهما ليس واحدًا بل معًا، كما يكون للماء والدهن، ويخصّ هذا بإسم المماسة (س، ج، ١٧٤، ٢٠)

## ممتنع

- الألفاظ التي تُؤخذ أجزاء القضايا ألفاظ تُسمّى الجهات، والجهة هي اللفظة التي تُقرن بمحمول القضية، فتدلّ على كيفية وجود محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا ممكنٌ وضروريٌ وممتنعٌ وواجبٌ وقبيحٌ وجميلٌ وينبغيٌ ويجبٌ ويحتملٌ ويمكنٌ وما أشبه ذلك (ف، ع، ١٥٥، ٩)

- الممتنع داخل في الممكن والضروري (ز، ق، ١١٢، ١٩)

- الممتنع هو الضّروريّ للأوجود، ويمكنك أن تنقل حكم الضّروريّ إليه (مر، ت، ٦٥، ٧)
- يقال ممتنع لما ليس على الوصف الذي بحسبه قيل أنه ممتنع ولا بد من أن لا يكون عليه وذلك في الوجود والدهن أيضًا (ب، م، ٨٢، ٢)

- الضّروريّ السلب الذي هو الممتنع (ب، م، ١٥٠، ٤)

- المتضادة... تقتسم الصدق والكذب في الضّروريّ والممتنع (ش، ع، ٩٢، ١٩)

- ضروريّ العدم... هو الممتنع (ش، ع، ١١٧، ١٠)

- قولنا ممتنع وقولنا ليس بمتنع يلزمان قولنا ممكن وليس بممكن (ش، ع، ١٢٠، ١٩)

- السالب من الممتنع يلزم الموجب من الممكن (ش، ع، ١٢٠، ٢١)

- الملكة والحال كل هيئة في النفس وكل هيئة في النفس بما هو متمسّ (ف، م، ٩٩، ٩)

- إن الكيفيات التي يتعلق وجودها بالأنفس منها ما يكون راسخًا في المتكيّف بها رسوخًا لا يزول، أو يعسر زواله، وبالجملة لا يسهل زواله، ويُسمّى ملكة؛ ومنها ما لا يكون راسخًا، بل يكون مدعًا للزوال سهل الانتقال، فيُسمّى حالًا (س، م، ١٨١، ٧)

- إن الفرق بين الملكة والحال أنّ هذه سهلة وتلك أطول زمانًا وأعسر تحركًا (س، م، ١٨٣، ٢)

- الملكة والحال... من المضاف (ش، م، ٣٧، ٧)

- الملكة... تخالف الحال في أن الملكة تقال من هذا الجنس على ما هو أبهى وأطول زمانًا، والحال على ما هو وشيك الزوال (ش، م، ٤٧، ٦)

- الجنس من الكيفية... تُسمّى ملكة وحالًا (ش، م، ٤٧، ٦)

## مماثلة

- المماثلة التي هي موافقة في النوع (س، م، ١٦١، ١٢)

- إن المماثلة والمشابهة والمخالفة والعبائة أوصاف عرضية (ب، م، ٥٤، ١٧)

## مماحكة

- المماحكة محاوراة يُعدل بها عن الإنصاف في طريقة المحاوراة الإحتجاجية؛ ولمثل هذا ما الأولى بالمجيب أن لا ينصر وضمانًا شغًا، فيحوج إلى المماحكة (س، ج، ٣٢٦، ٨)

الجهات، والجهة هي اللفظة التي تُقرن بمحمول الفضية، فتدل على كيفية وجود محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا ممكنٌ وضروريٌ ومحمّلٌ وممتنعٌ وواجبٌ وقبيحٌ وجميلٌ وينبغيٌ ويجبٌ ويحتملٌ ويمكنٌ وما أشبه ذلك (ف، ع، ١٥٥، ٩)

- الجهات الأول ثلاث: الضروري والممكن والمطلق، فإن هذه الثلاث هي التي تدل على فصول الأول (ف، ع، ١٥٧، ١٣)

- الممكن هو ما ليس بموجود الآن ويتها في أي وقت اتفق من المستقبل أن يوجد وألا يوجد (ف، ع، ١٥٧، ١٥)

- سألبة الممكن غير السالبة الممكنة، فإن سألبة الممكن هي التي تَسْلِبُ الإمكان وتُوَجِّبُ الوجود، كقولنا كل إنسان لا يمكن أن يوجد عالمًا، والسالبة الممكنة هي التي تُوَجِّبُ الإمكان وتَسْلِبُ الوجود، كقولنا كل إنسان ممكن أن لا يوجد عاديًا (ف، ع، ١٥٩، ٩)

- ليس ينبغي لأجل اشتراك الاسم في الممكن أن يُظنَّ بما هو ممكن في طبيعته أنه هو الممكن عندنا، بمعنى أنه مجهولٌ عندنا (ف، ع، ١٦١، ١٥)

- إن الممكن ما لم يوجد بعد ويمكن فيه أن يوجد (ز، ع، ٧٢، ٧)

- الممكن العام يجري مجرى القوة، ينقسم إلى القوة الدائمة والتي يمكن أن توجد ويمكن أن لا توجد (ز، ع، ٧٢، ٩)

- يقسم الممكن إلى ثلاثة أقسام: إلى الممكن الذي على الأكثر بمنزلة قولنا: كل إنسان ذو خمس أصابع وهو الذي سببه الطبيعة. وذلك أن الطبيعة على الأكثر تعمل من مشي الإنسان إنسانًا، وقد يجوز أن لا تفعل الطبيعة من مشي

- الممتنع هو ضد الواجب الوجود وإن كانت قوتها في الضرورية قوة واحدة (ش، ع، ١٢١، ٩)

### ممتنع مؤقت

- الممتنع المؤقت يقال له ممكن أيضًا بالإمكان المطلق، كما قيل في الضروري من حيث أنّ ذات المحكوم عليه لا تقتضي ذلك الحكم ولا تمنعه (ب، م، ٨٢، ٢٢)

### ممکن

- الممكن يقال على ضروب كثيرة: على الإضطراري وعلى المطلق وما هو في باب الإمكان (أ، ق، ١١١، ٢)

- إن الممكن هو الذي ليس بإضطراري؛ ومتى وُضِعَ أنه موجود لم يُعْرَضَ من ذلك محال، لأن الإضطراري إنما سُئِيَ ممكنًا بإشتراك الإسم (أ، ق، ١٤٢، ٩)

- إن الممكن يقال على ضربين: الضرب الواحد: ما كان على الأكثر وغير ثابت الإضطرار، مثل أن يشيب الإنسان أو يتنهي أو يُنْقَصَ وفي الجملة ما كان مطبورًا أن يكون، لأن ذلك ليس بدائم الإضطرار، من أجل أن الإنسان غير باقي أبدًا. فأما والإنسان موجود، فإن الشيء المطبور فيه إما أن يكون إضطراريًا، وإما أن يكون على الأكثر. والضرب الآخر هو غير المحدود، وهو الذي يمكن فيه أن يكون وألا يكون، مثال ذلك: أن يمسي الحيوان؛ أو: إذا مشى حدثت رَجْفَةٌ، أو بالجملة ما يحدث عن الإتيافاق. فإنه ليس كونه بهذه الحال أوّلَى من كونه بغيرها (أ، ق، ١٤٤، ٣)

الالفاظ التي تُؤخذ أجزاء القضايا ألفاظ تُسَمَّى

- الإنسان إنساناً لعلته موافقة المادة. وإلى الممكن الذي على التساوي وهو الذي سببه الروية بمنزلة التطرق في الزمان المستقبل ودخول الحمام وما يجري مجرى ذلك. وإلى الممكن الذي على الأقل وهو الذي كونه في النذرة بمنزلة يكون الحر في الشتاء والبرودة في الصيف (ز، ق، ١٤٩، ١)
- الممكن إما لا يجب وجوده ولا سلبه وقت من الأوقات (س، ق، ٣٥، ١١)
- إنَّ الممكن يقال عند العاقبة على معنى، وعند الخاصّة على معنى آخر، وأنَّ الممكن عند العاقبة مطابق لمعنى غير الممتنع، وعند الخاصّة لغير الضروريّ (س، ق، ١٦٢، ١)
- الحدود المشهورة للممكن هي هذه: الممكن هو الذي ليس بضروريّ، ومتى فرض موجوداً لم يعرض منه محال. وأيضاً الممكن هو ما ليس بموجود، ومتى فرضه موجوداً لم يعرض منه محال. وأيضاً الممكن، ما ليس بضروريّ من غير زيادة. وأيضاً الممكن هو ما ليس بموجود وليس بضروريّ. وأيضاً الممكن هو الذي ينهياً أن يوجد وأن لا يوجد. والأصحّ عندنا هو الرسم الأوّل (س، ق، ١٦٤، ١٢)
- أما الذي يقال من أنَّ الممكن هو ما ليس بضروريّ من غير زيادة، فإذا عُني به ما ليس ضروريّ الوجود وغير الوجود، كان هذا القول مطابقاً للممكن (س، ق، ١٦٦، ١١)
- إنَّ الممكن أمر ليس صحيح الوجود مستقراً بذاته، بل هو أمر إما أن يكون عدماً، وإما أن يكون متحققاً بعدم، فيحتاج في تحديده إلى أن يُحدّد بالسلب كما قد علمت من الواجب في تحديدات أمور عدميّة (س، ق، ١٦٩، ١)
- يقال (ممکن) لأخصّ من الجميع وهو هذا الآخر الذي لا ضرورة فيه مطلقاً ولا بشرط (س، ش، ٧٣، ٨)
- قد يقول قوم (ممکن)، ويعتبر حال الحكم في المستقبل بحسب أي وقت فرضت فيه الحكم، على أنه في أي وقت فرضت فيه لم يكن ضرورة، إمّا مطلقاً وإمّا بشرط (س، ش، ٧٣، ١٠)
- أما الحال ولا تنبالي فيه سواء كان الشيء موجوداً أو غير موجود، وهذا أيضاً إعتبار صحيح يجوز أن يطلق عليه إسم (الممكن) (س، ش، ٧٣، ١٣)
- الممكن هو الذي يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون، من دون إعتبار شرط الوجود أو العدم (مر، ت، ٦٦، ١٧)
- الواجب هو الممكن بالمعنى العامّ ولا يتعكس، فليس الممكن هو الواجب. ولا الممكن بالمعنى العامّ يتعكس على ممكن أن لا يكون (مر، ت، ٧٦، ١)
- الممكن لفظٌ مشترك لمعنيين؛ إذ قد يراد به كل ما ليس بممتنع فيدخل فيه الواجب وتكون الأمور بهذا الإعتبار قسمين: ممكن وممتنع (غ، م، ٢٢، ١٠)
- قد يراد (الممكن) ما يمكن وجوده ويمكن عدمه أيضاً وهو الإستعمال الخاص، وتكون الأمور بهذا الإعتبار ثلاثة: (واجب، وممكن، وممتنع): ولا يدخل الواجب في الممكن بهذا المعنى (غ، م، ٢٢، ١٢)
- الممكن إسمٌ مشترك يُطلق على معان: الأول: وهو الإصطلاح العامي، التعبير به عما ليس بممتنع الوجود. وعلى هذا يدخل الواجب الوجود فيه (غ، ع، ٢٤٣، ١٧)
- (الممكن) الثاني: الوضع الخاصي، وهو أن

- يُراد به سلب الضرورة، في الوجود والعدم جميعًا، وهو الذي لا إستحالة في وجوده، ولا في عدمه، وخرج الواجب عنه (غ، ع، ٥، ٣٤٤)
- (الممكن) الثالث: أن يُعَيَّرَ عن ممكن لا ضرورة في وجوده بحال من الأحوال، وهو أخص من الذي سبق، وذلك كالكتابة للإنسان (غ، ع، ١٣، ٣٤٤)
- (الممكن) الرابع: أن يخصّص الشيء المعلوم في الحال، الذي لا يستحيل وجوده في الإستقبال، فيقال له ممكن، أي له الوجود بالقوّة لا بالفعل (غ، ع، ١٩، ٣٤٤)
- كل ما هو وواجب الوجود بغيره، فهو ممكن الوجود بذاته (غ، ع، ١٧، ٣٤٥)
- كل ممكن بذاته، فهو واجب بغيره. فالممكن إذا اعتبرت علته، وقدر وجودها، كان واجب الوجود (غ، ع، ٢، ٣٤٦)
- كل ممكن، فهو ممتنع، وواجب (غ، ع، ٧، ٣٤٦)
- يقال ممكن لما ليس هو على الوصف الذي يحسه قيل أنه ممكن ولا يمتنع أن يكون عليه، وذلك إمّا في الوجود وإمّا في الذهن (ب، م، ١٥، ٧٨)
- (الممكن) الذي بحسب وقت ما فهو الذي لا يكون في وقت ما يقال أنه ممكن بتلك الصفة، وفيما بعده يكون كذلك بسبب موجب أولاً يكون بسبب مانع، أو بعدم السبب الموجب (ب، م، ١، ٧٩)
- (الممكن)، إمّا إعتباره في الذهن، فإنّ الحكم الذهني قد يكون بحسب العلم المُحقَّق، أو الجهل الصرّف، أو الظن الغالب (ب، م، ١٣، ٧٩)
- كل ما ليس بأولّي العلم من الإيجاب والسلب يُسَمَّى من حيث هو كذلك مُمكنًا، إذ يكون له إمكان وجواز إحتمال عند الذهن لكونه عنده بمجرد النظر فيه مجهولاً (ب، م، ٢، ٨٠)
- ربما قيل ممكن لما ليس بمتنع وأدخِلَ الضروري الأوّلّي تحته وليس بصواب، وإمّا يدخل تحت الممكن من الضروري غير هذا، وإلّا فهذا لا يكون أبدًا مجهولاً حتى يقال عليه هذا الإمكان الذي حقيقتة الجهل بطرفي النقيض وأتبعهما الموجب وأتبعهما السالب (ب، م، ١٥، ٨٠)
- إنّ الممكن في وقت وجوده يصدق عليه أنّه ضروريّ الكون، وكذلك في وقت عدمه يصدق أنّه ممتنع الكون (ب، م، ١٣، ٨٣)
- الممكن فالاشتباه فيه أكثر، وبسبب ذلك وقع الناس أغاليط كثيرة في تلازم ذوات الجهات وتناقضها، فنقول: إنّ العامة يستعملون الممكن على معنى أعم مما يستعمله عليه المنطقيون (سي، ب، ١، ١١٣)
- يعنون (العامة) بالممكن ما ليس بمتنع (سي، ب، ٣، ١١٣)
- الممكن هو الذي حاله بحيث يصدق عليه ليس بمتنع في طرفي كونه ولا كونه جميعًا، وإذا كان الواجب والتمتع خارجين عنه صدق أن يقال هو الذي لا ضرورة في وجوده ولا في عدمه (سي، ب، ١٠، ١١٣)
- إختلاط الممكن مع غيره فيها، فإذا اختلط مع الضروري في الأول كانت النتيجة تابعة للكبرى، فإن كانت ممكنة فلا خلاف في أن النتيجة ممكنة على المشهور والحقيقي، وإن كانت ضرورية فالمشهور أن النتيجة ممكنة حقيقية إن كانت الضرورية موجبة (سي، ب،

- (٣، ١٥٤) - إختلاط الممكن مع غيره في الشكل الثاني، فإذا اختلط مع الضروري فيه كانت النتيجة ضرورية سواء كانتا موجبتين أو سالتين أو أحدهما موجبة والأخرى سالبة (سي، ب، ٧، ١٥٧)
- (١١، ١٢٣) - ما كان من الممكن على الأكثر لا على التساوي فإنَّ أحد المتقابلين فيها أخرى بالصدق من الثاني إذ كان وجوده أخرى من لا وجوده (ش، ع، ١١، ٩٩)
- (١٦، ٩٩) - في الممكن الذي على التساوي... ليس أحد المتقابلين فيه أخرى بالصدق من الآخر (ش، ع، ١٦، ٩٩)
- (١٩، ٩٩) - في الممكن على الأقل... كذب أحد المتقابلين فيهما أخرى بالكذب من الثاني (ش، ع، ١٩، ٩٩)
- (١٧، ١١٨) - الممكن هو ما ليس بضروري الوجود ولذلك قد يمكن فيه أن يوجد وآلا يوجد (ش، ع، ١٧، ١١٨)
- (٢٢، ١٢٠) - السالب من الممتنع يلزم الموجب من الممكن، والموجب عن الممتنع يلزم السالب من الممكن (ش، ع، ٢٢، ١٢٠)
- (٥، ١٢١) - لم يلزم عن سالبة الممكن موجبة الواجب (ش، ع، ٥، ١٢١)
- (٢٢، ١٢٢) - ما هو ممكن أن يوجد فهو ممكن أن يوجد وآلا يوجد، وما هو ممكن أن يوجد وآلا يوجد فليس هو واجباً أن يوجد ولا واجب آلا يوجد (ش، ع، ٢٢، ١٢٢)
- (١٧، ١٢٣) - ... الممكن... يقال على أكثر من معنى واحد (ش، ع، ١٧، ١٢٣)
- (٦، ١٨٩) - ليس كل ما يقال أنه ممكن أن يفعل كذا أو يقبل فيه قوة آلا يفعل وعلى أن يفعل (ش، ع، ٦، ١٨٩)
- (١٨، ١٢٣) - ليس كل ممكن فهو ممكن لأن يقبل الأشياء المتقابلة ولا أيضاً الممكن مما يقال بتواطؤ حتى يكون نوعاً واحداً، بل إسم الممكن مما يقال بإشتراك الإسم وذلك أننا قد نقول ممكن فيما هو موجود بالفعل (ش، ع، ٦، ١٢٤)
- (١١، ١٢٤) - ممكن بمعنى أن من شأنه أن يوجد في المستقبل وهذا الإمكان إنما يوجد في الأشياء المتحركة وحدها فاسدة كانت أو غير فاسدة (ش، ع، ١١، ١٢٤)
- (١٠، ١٤٧) - الممكن هو الذي إذا أنزل بالفعل لم يلزم عن إنزاله محال (ش، ق، ١٠، ١٤٧)
- (١٦، ١٤٧) - الممكن مضاد للضروري (ش، ق، ١٦، ١٤٧)
- (٥، ١٨٧) - الممكن بالجملة هو الذي ليس بالضروري ومتى وضع موجوداً لم يعرض من ذلك محال؛ ويعني بالممكن... ما يشتمل الشيء الموجود بالفعل والمعدوم (ش، ق، ٥، ١٨٧)
- (١١، ١٨٨) - جنس الممكن هو المعدوم والفصل الذي يخصه هو إذا وضع موجوداً لم يلزم عنه محال (ش، ق، ١١، ١٨٨)
- (٢٣، ١٨٨) - الممكن مضاد للضروري (ش، ق، ٢٣، ١٨٨)
- (٢٢، ١٢٠) - الممكن يقال على ثلاثة أضرب: أحدها الممكن على الأكثر... والثاني الممكن على الأقل وهو الذي يقابل الممكن على الأكثر... وللتالث الممكن على التساوي وهو الذي يمكن أن يكون وآلا يكون (ش، ق، ٦، ١٨٩)
- (٢٢، ١٢٢) - الممكن الذي على الأقل وعلى التساوي... ليس تستعمله صناعة البرهان وقد تستعمل صنائع كثيرة مثل الخطابة، فإنها قد تستعمل الممكن على التساوي. وأما الزجر والتكهن فإنها قد تستعمل الذي على الأقل (ش، ق، ٢٢، ١٢٢)

(١٣، ٢٢)

(٢٠، ١٨٩)

- ممکن باشتراك اسم
- أما المقدمات الممكنة، فقد قيل فيها في مثل هذا الموضوع ما أصف: قالوا: إنَّ الممكن باشتراك الإسم يقال على الضروري وعلى المطلق وعلى الممكن الحقيقي. فما كان في الضروري والمطلق فحكمه حكم ذلك. وما كان في الممكن الحقيقي فحكمه قد يخالف، على ما سنين لك في موضع آخر. فأوهم ظاهر هذا اللفظ أنَّ الممكن إذا قيل على الضروري لم يكن مخالفاً له إلا في اللفظ، فيقال له ممكن ونعني أنه ضروري. فإذا لم يكن مخالفاً إلا في اللفظ كان عكسه عكسه. وليس ينبغي أن يفهم الأمر على هذه الصورة (س، ق، ١٠٤، ٥)

## ممکن حقيقي

- إنَّ الحاد إذا حدَّ الممكن الحقيقي فقال: إنَّ الممكن الحقيقي هو الذي يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون، لا يكون قوله مدخولاً، من جهة أنه أخذ الشيء في بيان نفسه (س، م، ١٥٨، ١٦)
- الممكن الحقيقي هو الذي لا عدمه ولا وجوده ضروري (س، ق، ١٧٠، ١)
- الممكن الحقيقي ليس له من باب الضرورة مساوٍ ومناقض ولا بالعكس، فإنَّ الممكن الحقيقي يرفع الضروريتين معاً، فكيف يوجد له من باب الضرورة مساوٍ ومناقض (مر، ت، ٨٥، ٥)

## ممکن خاص

- أما (الممكن) الخاص إنَّ عُني به سلب ضرورية

- الممكن في وقت ما هو ممكن هو الذي يجوز أن يخرج إلى الفعل وغير الممكن الذي لا يجوز أن يخرج إلى الفعل (ش، ق، ١٩٨، ٣)
- الممكن أثر مما ليس بممكن (ش، ج، ٥٤٩، ١٨)
- الممكن... الذي يمكن أن يوجد وألاً يوجد (ش، ج، ٦١٦، ٨)
- الممكن يدلُّ على الزمان المستقبل (ش، ج، ٦١٦، ٨)
- من الناس من فسّر المطلق والممكن والضروري بتفسير آخر فقال: المطلق هو الذي دخل في الوجود إما في الماضي أو الحاضر، والممكن هو الذي يكون بحسب الإستقبال، والضروري هو الذي يكون بحسب الأزمنة الثلاثة. ونحن لا نبالي أن نراعي هذه الإعتبارات وإن كان الأول هو المناسب (ر، ل، ١٨، ١)
- كل ما يصير بالفرض موجوداً من غير لزوم محال، فهو ممكن (ط، ش، ٤٤٢، ١٦)
- وجود هذا (الموجود) الواجب أكمل من وجود الممكن لا يمنع أن يكون مسمى «الوجود» معنى كلياً مشتركاً بينهما (ت، ر، ١٦٢، ١٤)
- تقدير «ممکن» يقبل أن يكون موجوداً، ويقبل أن يكون معدوماً، مع أنه واجب الوجود بغيره أولاً وأبداً، فهذا جمع بين المتناقضين (ت، ر، ٩٢، ٢٢)

## ممکن اخص

- أما الممكن الأخص فنفيضه ليس بالإمكان الأخص، بل إما واجب أو متمتع أو ضروري بحسب الوصف أو بحسب الوقت (ر، ل،



## ممكّن خاص وأخص

- المممكّن الخاص والأخص فأنهما لا ملازماتٍ مساويةٌ لهما من بابيّ الضرورة، بل لهما لوازم من ذوات الجهة أعمّ منهما، ولا تتعكس عليهما (س، أ، ٣٤٠، ٨)

الممكّن (العام): السالبة منها لا تتعكس، فإنه إذا لم يمتنع بل أمكّن أن لا يكون شيء من الناس يكتب، يجب أن يمكن أن لا يكون أحد ممن يكتب إنسانًا أو بعض من يكتب إنسانًا، وهذا مستعّر في المممكّن الخاص والأخص، فإنّ الشيء يجوز أن يُنتهى عن الشيء وذلك الشيء لا يجوز أن يُنتهى عنه، لأنه موضوعه الخاص الذي لا يعرض إلّا له (مر، ت، ٩٣، ١٥)

## ممكّن خاصي

- إنّ المممكّن الخاصي ما ليس ممتنًا كونه، ولا ممتنًا لا كونه. ويكون هذا بإزاء إنّ المممكّن الخاصي ما ليس بضروريّ (س، ق، ١٦٧، ١٢)

## ممكّن عام

- كل ما هو ممكّن الوجود فإنه إذا وجد كان واجبًا أن يكون ما دام موجودًا، وذلك لا يمنع كونه ممكّنًا في نفسه على أنه أيضًا إذا كان موجودًا وجب أن يصير واجبًا، فليس يمكن أن يصير واجبًا أبدًا دائمًا، بل واجبًا في وقت، وذلك لا يمانع المممكّن العام ولا المممكّن الخاص الذي ليس فيه ضرورة دائمة بل يحتمل ضرورة مؤقتة ومشروطة، ولا يمانع المممكّن الذي هو أخصّ، فإنه يكون باعتبار نفسه ممكّنًا أخصّ وباعتبار شرط يضاف إليه واجبًا، فيكون

الدوام بلا شرط، والأخصّ جدًّا إن عتّى سلب جميع وجوه الضرورة؛ وإن عُنِيَ به أنه ليس ضروريّ الحكم الذي يقال له إنه ممكّن إيجابيًا كان أو سلبيًا، لم يتم حتى يقال: وإذا فرض ذلك الحكم موجودًا لم يعرض منه محال (س، ق، ١٦٦، ١٢)

- إن عُنِيَ بالضروريّ أي ضروريّ كان بشرط أو بغير شرط، كان هذا الحد للمممكّن الأخصّ (س، ق، ١٦٨، ٩)

- كل ما هو ممكّن الوجود فإنه إذا وُجد كان واجبًا أن يكون ما دام موجودًا، وذلك لا يمنع كونه ممكّنًا في نفسه على أنه أيضًا غذا كان موجودًا وجب أن يصير واجبًا، فليس يمكن أن يصير واجبًا أبدًا دائمًا، بل واجبًا في وقت، وذلك لا يمانع المممكّن العام ولا المممكّن الخاص الذي ليس فيه ضرورة دائمة بل يحتمل ضرورة مؤقتة ومشروطة، ولا يمانع المممكّن الذي هو أخصّ، فإنه يكون باعتبار نفسه ممكّنًا أخصّ وباعتبار شرط يضاف إليه واجبًا، فيكون ممكّنًا من غير الوجه الذي يكون منه واجبًا (س، ش، ٧٣، ٢٤)

- الأمور بحسب المممكّن العامي ينقسم إلى ممكّن وممتنع، وبحسب المممكّن الخاص إلى واجب وممتنع وممكن، فقول المممكّن العامي على الواجب هو قول الجنس على النوع، لا من حيث هو واجب، بل من حيث هو غير ممتنع (مر، ت، ٦٧، ٥)

- أمّا المممكّن الخاص فنفيضه ليس بالإمكان الخاص بل إمّا بالوجوب أو بالإمتناع (ر، ل، ١٢، ٢٢)

موجودًا، فممکن العدم بجنب أن لا يكون معدومًا، لكن ممکن الوجود هو بعينه ممکن العدم (سي، ب، ١١٣، ٢٧)

- ليس يلزم أن يكون ممکن الوجود بذلك المعنى ممکن العدم، وليس بممکن بالمعنى الخاصي، وليس يلزم من سلب الممکن بالمعنى الخاصي ثبوت الإمتناع الذي هو ضرورة العدم، بل يلزمه إما ضرورة العدم أو ضرورة الوجود، والواجب ضروري الوجود (سي، ب، ١١٥، ١)

### ممکن كلي

- الممکن الكليّ هو الذي الحكم فيه غير ضروريّ الوجود والعدم على كلّ واحد ممّا يوصف بالموضوع كيف وصف به، دائمًا أو غير دائم؛ وكذلك في جانب السلب، ويلزم أن يكون الممکن بهذا المعنى يرجع موجب كل واحد منه على صالبه، فما يمكن أن يكون يمكن أن لا يكون، إذ لا ضرورة في أن يكون وأن لا يكون، فما كان يمكن أن يكون لكلّ واحد فيمكن أن لا يكون لكلّ واحد، وما يمكن أن يكون لبعضه يمكن أن لا يكون لبعضه، وهذا هو معنى قلب القضية (مر، ت، ٧، ٧١)

### ممکن مسلوب

- إذا قيل ليس بممکن وعني بالممکن المسلوب كان معناه هو ممتنع (س، ش، ٧٢، ٢٢)

### ممکن مطلق

- (الممکن) الذي بحسب الوجود: إما على الإطلاق وإمّا بحسب وقت ما، (والممکن)

ممکنًا من غير الوجه الذي يكون منه واجبًا (س، ش، ٧٣، ٢٤)

- الممکن العامّ يرفع أبدًا إحدى الضرورتين في السلب والإيجاب، فلهذا كان له مساوٍ ومناقض من باب الضرورة (مر، ت، ١٦، ٨٥)

- الممکن (العام): السالبة منها لا تنعكس، فإنّه إذا لم يمتنع بل أمکن أن لا يكون شيء من الناس يكتب، يجب أن يمكن أن لا يكون أحد ممن يكتب إنسانًا أو بعض من يكتب إنسانًا، وهذا مستمرّ في الممکن الخاصّ والأخصّ، فإنّ الشيء يجوز أن يُنقى عن الشيء وذلك الشيء لا يجوز أن يُنقى عنه، لأنّه موضوعه الخاصّ الذي لا يعرض إلّا له (مر، ت، ١٥، ٩٣)

### ممکن عامي

- الممکن العاميّ فهو ما ليس بممتنع (س، ق، ١٤، ١٦٩)

- الأمور بحسب الممکن العاميّ ينقسم إلى ممکن وممتنع، وبحسب الممکن الخاصّ إلى واجب وممتنع وممکن، فقولُ الممکن العاميّ على الواجب هو قول الجنس على النوع، لا من حيث هو واجب، بل من حيث هو غير ممتنع (مر، ت، ٥، ٦٧)

- الممکن العاميّ من لوازم غير الممتنع؛ وبحسب الممکن الأخصّ ينقسم الأمور إلى واجب دائمًا وموجود غير ضروريّ وممکن وممتنع (مر، ت، ٧، ٦٧)

### ممکن العدم

ممکن الوجود إن كان يجب أن لا يكون

## ممکن وغير ممکن

- ينبغي أن يؤخذ الممكن وغير الممكن ليس في الكون فقط، لكن وفي الحقيقة والوجود في سائر أنحاء ما يقال عليه الممكن وغير الممكن، لأن جميع أنحاءها في ذلك واحد (أ، ق، ١٤، ١٥٠)

المطلق فهو الذي ليس على ذلك الوصف بمقتضى ذاته ولا يمنع عنه بذاته ولا يُعتبر فيه زمان كونه ولا كونه بل إنَّما يُعتبر كونه كذلك متى كان بسبب مُوجب، ولا كونه متى لم يكن بسبب مانع أو بعدم ذلك السبب المُوجب (ب، م، ٧٨، ١٦)

## ممکن وواجب

- الفصل بين الممكن والواجب، أن الممكن أعم من الواجب، ... فكل واجب ممكن، وليس كل ممكن بواجب (ق، م، ٥٩، ١٥)

## ممكّنات

- إنّ الأمور الممكنة يعتبر حال وجودها ويعتبر حال إمكانها. فأما إعتبار حال الوجود في الممكنات على سبيل التوقع فلا طلب فيه إلاّ عن الأكثريات ولا قياس إلاّ عليها، فإنّ لوجودها فضيلة على لا وجودها في الطبع والإرادة (س، ب، ١٨٣، ٩)

- الممكنات فعلى إمكانها برهان وهو أمر يقيني لا شك فيه ولا تغير له (سي، ب، ٢٦٠، ١٣)  
- الممكنات إمّا أكثرية وإمّا إتفاقية متساوية (سي، ب، ٢٦٠، ١٥)

## ممكّنات اكثرية

- الممكنات الأكثرية إمّا أمور طبيعية كانت تجب لولا عوائق من خارج أو من عصبان المادّة مثل الصحة ومثل كون الإنسان ذا خمس أصابع، وإمّا إرادية تصدر وتجب عن الإرادة لولا عوائق (س، ق، ١٧٦، ٣)

## ممکن الوجود

- كل ما هو ممكن الوجود فإنّه إذا وجد كان واجباً أن يكون ما دام موجوداً، وذلك لا يمنع كونه ممكناً في نفسه على أنّه أيضاً إذا كان موجوداً وجب أن يصير واجباً، فليس يمكن أن يصير واجباً أبدياً دائماً، بل واجباً في وقت، وذلك لا يمانع الممكن العام ولا الممكن الخاص الذي ليس فيه ضرورة دائمة بل يحتمل ضرورة موقّعة ومشروطة، ولا يمانع الممكن الذي هو أخصّ، فإنّه يكون باعتبار نفسه ممكناً أخصّ وباعتبار شرط يضاف إليه واجباً، فيكون ممكناً من غير الوجه الذي يكون منه واجباً (س، ش، ٧٣، ٢٤)

- ممكن الوجود إن كان يجب أن لا يكون موجوداً، فممكّن العدم يجب أن لا يكون معدوماً، لكن ممكن الوجود هو بعينه ممكن العدم (سي، ب، ١١٣، ٢٦)

- ليس يلزم أن يكون ممكّن الوجود بذلك المعنى (العامي) ممكّن العدم، وليس بممكن بالمعنى الخاصي، وليس يلزم من سلب الممكن بالمعنى الخاصي ثبوت الإمتناع الذي هو ضرورة العدم بل يلزمه إما ضرورة العدم أو ضرورة الوجود والواجب ضروري الوجود (سي، ب، ١١٥، ١)

## ممكنة

... الفضايا ذوات الجهات الأول ثلاث: ضرورية  
وممكنة ومطلقة (ف، ع، ١٥٧، ١٨)

- (القضية) التي جهتها ممكنة هي التي تُقَرَّنُ بها  
لفظة الممكن كيف ما كانت مادتها، فإن قولنا  
كل ثلاثة ممكن أن تكون عددًا فردًا هي ممكنة  
في الجهة اضطرارية في المادة (ف، ع،  
٨، ١٥٨)

- الأمور الممكنة المستقبلية كقولنا زيد غدًا يسيرُ  
إلى السوق، وزيدٌ غدًا لا يسير إلى السوق  
متناقضان ويتسمان الصدق والكذب، لكن  
على غير التحصيل في أنفسهما، فإنه لا يمكن  
أن يكون الصدق محضًا في أحدهما مُشارًا  
إليه، والكذب في الآخر مُشارًا إليه، حتى لا  
يُمكن فيما يوجد صادقًا منهما أن يكون كاذبًا،  
وفما يوجد كاذبًا منهما أن يكون صادقًا. لكن  
هما في أنفسهما كما هما عندنا في عدم  
التحصيل (ف، ع، ١٦٠، ٤)

- الأمور الممكنة فإن المتناقضات التي نجهلها  
منها، والتي صدقها على غير التحصيل عندنا لا  
تصير أصلًا ولا في وقت من الأوقات معلومة  
(ف، ع، ١٦٠، ١٤)

- الممكنة فإنها مجهولة عندنا لا لعجزنا نحن عن  
إدراكها بل لأنها في طبيعتها متمتعة عن أن  
تُدْرَك، ولأن الممكن بطبعه مجهولٌ صرفًا،  
تُسَمَّى المتناقضات الاضطرارية المجهولة عندنا  
ممكنة أيضًا (ف، ع، ١٦١، ١)

- الأمور الموجودة في الزمان المستقبل... هي  
الأشياء الممكنة (ش، ع، ٩٥، ١٠)

- الممكنة ثلاثة أصناف: إما ممكنة على التساوي  
وهي التي لا يكون فيها وجود الشيء أخرى من  
عدمه ولا عدمه أخرى من وجوده، وإما ممكنة

على الأكثر وهي يكون فيها أحد المتقابلين  
أخرى من الثاني بالوجود ويكون حدوث الثاني  
على الأقل. وفي هذا الجنس يوجد النوعان  
جميعًا من الممكن أعني الذي على الأكثر  
والذي على الأقل (ش، ع، ٩٨، ١٢)

- في الممكنة الأكثرية... أحد المتقابلين فيه  
أخرى بالصدق من الآخر (ش، ع، ٩٩، ١٨)  
تأتي مواضع في المادة الممكنة يكون فيها  
حرف العدل قوته قوة حرف السلب في اقتسام  
الصدق والكذب في جميع المواد، وتأتي  
مواضع ليس يلزم ذلك فيها (ش، ع،  
١٠٧، ١٣)

- الممكنة البسيطة الموجبة لازمة عن الواجبة  
البسيطة (ش، ع، ١٢٢، ١٤)  
- لا يُعمل في الممكنة الأقلية قياس (ش، ق،  
١٩٩، ٢٣)

## ممكنة حينية

- الممكنة التي قيّد إمكانه بحين وصف  
الموضوع، كقولنا كل أكل للمقات له عادة  
فهو جائع بالإمكان حين هو أكل، وتُسَمَّى هذه  
في الإصطلاح ممكنة حينية (و، م، ١٥٠، ٢)

## ممكنة خاصة

- الممكنة الخاصة وهي التي يُحكم فيها بارتفاع  
الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم  
جميعًا (ن، ش، ١٥، ١٧)

- الممكنة الخاصة وهي التي نسبتها جائزة لا  
واجبة ولا مستحيلة كقولنا كل إنسان مكلف  
بالإمكان الخاص (و، م، ١٤٢، ١٢)

- الممكنة التي أريد بها أن نسبتها غير متمتعة  
وتقبض نسبتها أيضًا غير متمتع فلا ضرورة

الروح له، أي لا يتمتع عقلاً أن يعده الله تعالى بالحياة وإن ذهب عنه الروح إذ ليس لمشابكة الروح أثر في حياته وإنما جرت عادة المولى جلّ وعلا بخلق الحياة في الجسم عند مشابكة الأرواح لها وخلق الموت فيها عند مفارقة الأرواح ولو أراد جلّ وعلا خلاف ذلك لكان. وقد أمد تبارك وتعالى الأرواح بالحياة بعد مفارقتها الأبدان من غير مشابكة الأرواح لها وخلق جلّ وعلا الحياة في كثير من الجمادات معجزة أو كرامة من غير ثبوت أرواح لها. وتسمى هذه القضية في الإصطلاح ممكنة وقتية (و، م، ١٤٩، ٣١)

## ممكنتان

- الممكنتان فيتألف منهما قياس في الشكل الثالث ويجوز أن تكون الصغرى سالبة لأنها ترجع إلى الموجبة والنتيجة ممكنة حقيقية، ويبين ذلك بالعكس فيما يرجع إلى الأول بعكس واحد وأما فيما يرجع إليه بعكسين فلا يبين بالعكس، لأن النتيجة إذا عكست صارت ممكنة عامة لا تمتنع أن تكون ضرورية ولكن يبين بالافتراض أن النتيجة ممكنة حقيقية، وإن اختلط الممكن مع الضروري في هذا الشكل كانت النتيجة تابعة للكبرى، وإن اختلط مع الوجودي كانت النتيجة ممكنة خاصة، وإن اختلط مع المطلق كانت النتيجة ممكنة عامة (سي، ب، ١٥٨، ١٠)

- ان الممكنتين قضيتان موجبتان (ش، ق، ٢٧٧، ٣)

- الممكنتان فعالهما في الإنعكاس وعدمه غير معلوم لتوقف البرهان المذكور للإنعكاس فيها على الإنعكاس السالبة الضرورية كنفسها، أو

فيهما معاً بل كلا النسبتين أمر يمكن ثبوته ونفيه كقولنا كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص، وتسمى هذه في الإصطلاح ممكنة خاصة (و، م، ١٤٩، ١٢)

## ممكنة دائمة

- الممكنة التي يُقَدِّد إمكانها بالدوام كقولنا كل جرم فهو معدوم بالإمكان دائماً، وتسمى هذه في الإصطلاح ممكنة دائمة (و، م، ١٤٩، ٣٢)

## ممكنة عامة

- الممكنة العامة وهي التي يُحكَم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحكم (ن، ش، ١٤، ٤٤)

- الممكنة العامة وهي التي نسبتها ليست مستحيلة سواء كانت واجبة أو جائزة، كقولنا كل إنسان حيوان بالإمكان العام، وكقولنا كل إنسان كاتب بالإمكان العام (و، م، ١٤٢، ٦)

- الممكنة التي أريد بها أن نسبتها غير متمتعة أعم من أن تكون نسبتها ضرورية أو دائمة أو غيرهما، وأعم أيضاً من أن يكون نقيض نسبتها ممكناً أو دائماً أو ممتنعاً ولا يكون ضرورياً وإلا كانت نسبتها هي متمتعة فلا تكون ممكنة.

ففي الضرورة إذاً في نقيض نسبتها لازم لها كقولنا كل إنسان كاتب بالإمكان العام أو لا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان العام وكقولنا كل إنسان حيوان بالإمكان العام، وتسمى هذه في الإصطلاح ممكنة عامة (و، م، ١٤٩، ٣)

## ممكنة وقتية

- الممكنة التي يُقَدِّد إمكانها بوقت معين كقولنا كل إنسان فهو حي بالإمكان العام وقت مفارقة

- المناسبة: إتفاق في كون الكمية مضافة إلى غيرها (ط، ش، ٢١٨، ٥)
- «التجربة» تحصلُ بنظره واعتباره وتدبره، كحصول الأثر المعين دائراً مع المؤثر المعين دائماً. فيرى ذلك عادة مستمرة، لا سيما إن شعر بالسبب المناسب. فيضم «المناسبة» إلى «الدوران» مع «السر والتقسيم» (ت، ر، ١٠٧، ٢٢)
- ذهب المتأخرون إلى أن الممكنتين لا تنعكسان أصلاً، واحتجوا بأنه ربما ثبتت صفة لنوعين لأحدهما بالفعل وللآخر بالإمكان فقط من غير فعل (و، م، ٢٣٦، ١)

## مناط

- المناط هو القدر المشترك بما يعلمه (المقل) من انتفاء ما سواه ومناسبته، أو لا يعلم مناسبته (ت، ر، ١٠٩، ٢٠)

## مناط الحكم

- «القياس» حيث قام الدليل على أن الجامع مناط الحكم، أو على إلغاء الفارق بين الأصل والفرع، فهو قياس صحيح ودليل صحيح، في أي شيء كان (ت، ر، ١٣٠، ٧)
- جعل القدر المشترك الذي هو مناط الحكم «القتل العمد العدوان المحض للمكافئ». وهذا يسمى العلة، والمناط، والجامع، والمشترك، والمقتضي، والموجب، والباعث، والأمانة، وغير ذلك من الأسماء (ت، ر، ١٠٧، ٢٢)

## مناظرة

- الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسية هي هذه: التعليم، والمجازاة، والمناظرة، والمعاندة، والإختبار، والمجادلة، والخطابة والإنشاد. وإن كان شيء غير هذه، فهو إما داخل في بعض هذه، أو غير مألوف (س، ج، ٦، ١٥)

- على إنتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية في الشكل الأول والثالث اللذين منهما غير محقق لعدم الظفر بدليل يوجب الإنعكاس وعدمه (ن، ش، ٢١، ٧)
- الممكنتان وهما الممكنة العامة والممكنة الخاصة فحكهما أنهما ينعكسان إلى ممكنة عامة (و، م، ٢٣٥، ٢٣)
- ذهب المتأخرون إلى أن الممكنتين لا تنعكسان أصلاً، واحتجوا بأنه ربما ثبتت صفة لنوعين لأحدهما بالفعل وللآخر بالإمكان فقط من غير فعل (و، م، ٢٣٦، ١)

## مميز

- إذا كان المطلوب التمييز فإتماً ذاك بالمميز فقط دون المشترك (ت، ر، ٣٨، ٦)

## من حيث

- لفظة: «من حيث»، فلا تأخذ الموصوف بأنه ضحك من حيث هو ضحك، ولا الموصوف بالمستحي من حيث هو مستحي، بل خدعها مطلقاً من غير إعتبار «من حيث»؛ فقد علمت الفرق بين المطلق وبين العقول فيه «من حيث». وهذا الموضع نافع في الإثبات والإبطال المطلقين (س، ج، ٢١٨، ١)

## مناسبة

- شبه موضوع المطلوب يكون على ضربين: إما أن يكون شيء واحد يوجد للموضوع ولشبهه فيتشابهان به، مثل البياض الذي يوجد للتلج واللين والأسفنج. وإما بالمناسبة، كقولنا البصر في العين مثل العقل في النفس (ف، ق، ٤، ١٢٤)

## منتجة

- المنتجة أربع لأن القضايا إما مهمة وإما شخصية وإما محصورة، والمهملات في حكم الجزئيات فليستين بها عنها، والشخصيات لا فائدة في إقامة الأقيسة عليها (سي، ب، ١٤٣، ١٣)

## منتشرة

- المنتشرة وهي يُحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع مقيّدًا باللادوام بحسب الذات (ن، ش، ١٥، ١٠)

- إن الوقت فيهما (القضيتين) غير معين كقولنا كل إنسان ميت بالضرورة وقتًا ما وقولنا كل إنسان ميت بالضرورة وقتًا ما لا دائمًا. وتُسمى الأولى من هاتين في الإصطلاح منتشرة مطلقة، والثانية منتشرة ويحذف منها الوصف بالإطلاق (و، م، ١٤٧، ٧)

## منتشرة مطلقة

- إن الوقت فيهما (القضيتين) غير معين كقولنا كل إنسان ميت بالضرورة وقتًا ما وقولنا كل إنسان ميت بالضرورة وقتًا ما لا دائمًا، وتُسمى الأولى من هاتين في الإصطلاح منتشرة مطلقة، والثانية منتشرة ويحذف منها الوصف بالإطلاق (و، م، ١٤٧، ٦)

## منحرفات

- إن وقوعنا إلى المنحرفات كان بسبب بياننا للفرق بين كون القضية كلية وبين كونها كلية الموضوع (س، ع، ٦٦، ٥)

- المناظرة فهي مشتقة من النظر والإعتبار، فالفرض فيها المباحثة عن الرأيين المتقابلين المتكفلين؛ أعني: يتكفل كلّ واحد منهما واحدٌ من المتخاطبين ليبيّن لكليهما المحق منهما، فيساعده الثاني عليه. فهذا أيضًا غرضهما ليس إلا حصول العلم، فلا يتفغان بالذات إلا بما يوقع العلم ويفيده (س، ج، ١٤، ١٥)

- إسم المناظرة مشتق من النظر، والنظر لا يدل على غلبة أو معاندة بوجه (س، ج، ٢٠، ٦)

## مناقضة

- أما المناقضة فهي أنطيتاسس، أعني التقابل الذي الأوسط له بذاته (أ، ب، ٣١٤، ١٧)

- لا بد في كل مناقضة من أن يكون في أحد طرفيها سور كلي، فكل مقابلة محصورة كلية الموضوع وأحد طرفيها وحده مسور بسور كلي، فإنها تقسم الصدق والكذب في كل موضع (س، ع، ٦٧، ١٤)

- أما المناقضة فإن تكون الدعوى كليًا فتورد جزئيًا من الموضوع ليس فيه الحكم. ويكون ذلك الجزئي ملحوظًا إليه أول ما نلاحظه للمناقضة، على أنه موضوع لطرفي المناقضة (س، ق، ٥٧١، ٤)

- أما المناقضة فإن يجعل الكلي الواحد الحكم غير كلي ومختلف الحكم. وأما المقاومة، فلأنها إنصاف ما عن الواحد، وهي التنبيه إلى الكثرة، وهي المقدمات، ومع ذلك فإنها تحوج إلى أن تصحح ما ينكر من المقدمات بكثرة أخرى (س، ج، ٣٣٦، ٢)

## منحرفة

- السور لما كان هو اللفظ الدال على كمية الأفراد وكان المقصود من القضية الحملية أن يحكم بحقيقة محمولها على ما صدق عليه موضوعها من متعدد أو متحد لا أن يحكم بأفراد المحمول على الموضوع، كان الواجب في السور أن يدخل على ماله أفراد يصح أن تكون مقصودة بالحكم وهو الموضوع الكلي. فإذا دخل السور على ماله أفراد إلا أنها غير مقصودة في الحكم وهو المحمول الكلي، أو دخل على ما لا أفراد له أصلاً وهو الجزئي موضوعاً كان أو محمولاً، فقد إنحرف السور عن موضعه اللاتق به ووجب أن تُسمى القضية التي إنحرف السور فيها عن محله منحرفة. وعدد ما يتصور في ذلك من القضايا مائة وإثنا عشرة قضية (و، م، ١٦٢، ٢٧)
- تكذب المنحرفة مهما دلت على إجتماع أفراد في فرد واحد كقولك زيد كل إنسان وإنما كانت كاذبة لاستحالة إجتماع الجزئيات في جزئي واحد (و، م، ١٦٦، ٣٢)

## منسوب

- المنسوب فيجعل المنسوب ما يبدل بالحق لفظه النسبة بلفظ الشيء، كالهندي (س، م، ١٢، ١٧)

## منطلق

- نسبة علم النحو إلى اللسان والألفاظ كنسبة علم المنطق إلى العقل والمعقولات (ف، د، ٧، ٥٥)
- هذه اللفظة (المنطق) تدلُّ عند القدماء على ثلاثة أشياء على القوة التي يَقَلُّ بها الإنسان

المعقولات، وهي التي تُحاز العلوم والصناعات بها، وبها يُعَيَّرُ بين الجميل والقيبح من الأفعال. والثانية المعقولات الحاصلة في نفس الإنسان بالفهم، ويُسمونها النطق الداخل. والثالثة العبارة باللسان عن ما في الضمير ويُسمونها النطق الخارج (ف، د، ١١، ٥٩)

- أصحاب المنطق يُسمون المُخَبَّرَ عنه الموضوع ويُسمون الخَبَرِ المحمول (ف، د، ٧١، ١٩)
- منفعة المنطق: الإنسان يبتدىء أولاً فيعلم أنه كيف يكون له إكتساب المجهول من المعلوم وكيف يكون حال المعلومات وانتظامها في أنفسها، حتى تُفَيِّدَ العلم بالمجهول، أي حتى إذا ترتبت في الذهن الترتب الواجب، فتقررت فيه صورة تلك المعلومات على الترتيب الواجب، إنتقل الذهن منها إلى المجهول المطلوب فعلمه (س، د، ١٦، ١٤)

- في المنطق لا تُعْطَى الحدود، بل تعطى النسب التي بين الحدود (س، ب، ٨، ١٥)
- المنطق علم يتعلم فيه ضروب الإنتقالات، من أمور حاصلة في ذهن الإنسان، إلى أمور مستحصلة، وأحوال تلك الأمور (س، أ، ١، ١٧٧)

- العلم الآتي والمنطق موضوعه المعاني من حيث هي موضوعة للتأليف الذي تصير به موصلة إلى تحصيل شيء في أذهانتنا، ليس في أذهانتنا لا من حيث هي أشياء موجودة في الأعيان كجواهر أو كميات أو كميّات أو غير ذلك. فإن إلتفتنا إلى كونها جواهر أو كميات أو كميّات أو غير ذلك فإنما يكون ذلك - إذا كان لكونها أشياء من ذلك - أثرًا وحكم في الجهة التي لها يصلح أن يكون جزءاً من قول



المعاني، وما أصابوا فإن ذلك هو علم اللغات  
(ب، م، ١٠، ١٦)

- غرض المنطق ومنفعته... يدلان على أن المنطقي لا مدخل للألفاظ في علمه إلا بالعرض، كدخولها في سائر العلوم والصناعات للمفاوضة فيها، وهو يتصرف بذهنه في تعرف المجهولات من المعارف، والعلوم المطلوبة بالمعارف والعلوم التي سقت إلى ذهنه من غير حاجة إلى الألفاظ، وإن دخلت الألفاظ في أجزاء من هذا العلم فدخولها في غرضه بالعرض لا بالذات (ب، م، ١١، ١٦)

- إن منفعة هذا العلم (المنطق) هي هداية الأذهان إلى حقائق المعارف والعلوم وردّها عن الزيف والزلل فيها. (ب، م، ١، ٧)

- النهائية الخالصة منها علم، ومنها علم العلم، وعلم العلم هو المنطق الذي يفيد القوانين العقلية الواجبة في العلم والتعليم والقبول والرد والتصديق والتكذيب (ب، م، ١١، ٢٢٦)

- دعت الحاجة إلى إعداد قانون صناعي عاصم للذهن عن الزلل، مميز لصواب الرأي عن الخطأ في العقائد، بحيث تتوافق العقول السليمة على صحته، وهذا هو المنطق (سي، ب، ١٥، ٢٥)

- فصارى المنطق أن يُعرفنا المعلومات المناسبة لمطلوب مطلوب، وهيئة تأليفها الموزّبة إليه، وأنواع الخلل الواقع فيها، فيحصل لنا العلم بالحدّ الحقيقي الذي يُعيد تصوّر ماهية الشيء، وبالشبه به القريب منه الذي يُسمى رسمًا، والفاقد الذي لا فائدة في معرفته إلا اجتنابه (سي، ب، ٧، ٢٧)

- موضوع المنطق هذه المعقولات الثانية (الأحوال العارضة للماهيات)، من حيث هي

شارح أو حجة (س، ش، ١٠، ١٤)

- المنطق هو الصناعة النظرية التي تُعرف أنّ من أي الصور والموادّ يكون الحدّ الصحيح الذي يُسمى حدًّا، والقياس الصحيح الذي يُسمى برهانًا (مر، ت، ٥، ٧)

- المنطق يصحّ أن يقال إنه جزء من العلم المطلق وهو البحث عن المجهول، وبصحّ أن يقال إنه آلة، على أنّه يستعمل في غير المنطق (مر، ت، ١، ٦)

- تعليم المنطق بعضه على سبيل التذكير، وبعضه على سبيل التنبه، وبعضه على سبيل العلم المثيق الذي لا يقع فيه الغلط، وبعضه على سبيل ترتيب معاني لو لم تكن مرتبة لما كانت تُدرّك منفعتها (مر، ت، ١٦، ٦)

- إن نسبة المنطق إلى الألفاظ نسبة الموسيقى إلى الأصوات، ونسبة النحو غليها نسبة العروض إلى أوزان الشعر (مر، ت، ٥٨، ١٤)

- موضوع المنطق هو المعقولات الثانية المستندة إلى المعاني المعقولة الأولى من جهة كميّة ما يتوصل بها من معلوم إلى مجهول، لا من جهة ما هي معقولة مطلقًا ولها الوجود العقلي (مر، ت، ٤، ٢٢١)

- (المنطق) مقدّمة العلوم كلها ومن لا يحيط بها فلا ثقة له بعلومه أصلًا (غ، ص، ١٠، ١٦)

- المنطق... إنّ موضوعه الذي يتصرّف فيه المنطقي هو ما به يتوصل إلى معرفة المجهولات والعلم بها، وهو المعاني السابقة إلى أذهان الناس قبل نظورهم فيما يرومون تحصيله من المعارف والعلوم الإكسائية، فإنّه يستعملها في ذلك بتصرّف فيها تصرّفًا يُكيّسها صورًا تأليفيّة (ب، م، ٥، ٦)

- إنّ موضوع المنطق الألفاظ من حيث تدل على

- مؤدية إلى تحصيل علم لم يكن (سي، ب،  
١٤، ٢٩)
- المنطق علم يُبحث فيه عن الأعراض الذاتية  
للتصورات والتصديقات من حيث نفعها في  
الإيصال إلى المجهولات، أو عن الأعراض  
الذاتية للمعقولات الثانية التي لا يحاذي بها أمر  
في الخارج من حيث تنطبق على المعقولات  
الأولى التي يحاذي بها أمر في الخارج (هـ، م،  
١٨، ٢)
- المنطق قانون يعرف به صحيح الفكر وفاسده  
(هـ، م، ٢، ٣)
- إن المنطق لا يُبحث فيه عن جميع التصورات  
والتصديقات بل من أحوالها اللاحقة لها باعتبار  
نفعها في الإيصال إلى المجهولات (هـ، م،  
١٤، ٣٢)
- (المنطق) فهو علم بمعلوم خاص، ولا محالة  
يكون علمًا ما، وإن لم يكن داخلًا تحت العلم  
بالمعقولات الأولى التي تتعلق بأعيان  
الموجودات؛ إذ هو أيضًا علم آخر خاص  
مباين للأول (ط، ش، ١٦٨، ٩)
- القول بأنه (المنطق) آلة للعلوم، فلا يكون علمًا  
من جملتها؛ ليس بشيء؛ لأنه ليس بآلة  
لجميعها، حتى الأوليات؛ بل بعضها، وكثير  
من العلوم يكون آلة لغيرها؛ كالنحو؛ للغة،  
والهندسة؛ للحياة. والإشكال الذي يورد في  
هذا الموضوع - وهو أن يقال: لو كان كل علم  
محتاجًا إلى المنطق، لكان المنطق محتاجًا إلى  
نفسه، أو إلى منطق آخر ينحلُّ به؛ وذلك  
لتخصيص بعض العلوم بالإحتياج إلى المنطق  
لا جميعها (ط، ش، ١٦٨، ١٢)
- المنطق بعضه ضروري وبعضه نظري يُكتسب  
من الضروري منه بطريق ضروري، كما يُكتسب
- غير البين من الأشكال الأربعة من البين منها  
بطريق بين (م، ط، ١٦، ٨)
- المنطق... آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن  
عن الخطأ في الفكر، وليس كله بديهياً وآلاً  
لاستغنى عن تعلمه ولا نظرياً وآلاً لدار  
وتسلسل، بل بعضه بديهي وبعضه نظري  
يستفاد منه (ن، ش، ٣، ٦)
- بنوا (المنطقيون) المنطق على الكلام في  
«الحذ» ونوعه و«القياس البرهاني» ونوعه  
(ت، ر، ١، ٣١، ١)
- «إنَّ تعلمَ المنطق فرض على الكفاية» فإنه بدل  
على جهله بالشرع، وجهله بغائده المنطق (ت،  
ر، ١٨٢، ٧)
- موضوع المنطق هو «المعقولات الثانية من  
حيث يتوصَّل بها إلى علم ما لم يعلم» (ت،  
ر، ١٨٣، ١٢)
- صاحب المنطق ينظر في «جنس الدليل»، كما  
أنَّ صاحب أصول الفقه ينظر في «الدليل  
الشرعي» ومرتبته، فيميِّز بين ما هو دليل شرعي  
وما ليس بدليل شرعي، وينظر في مراتب الأدلة  
حتى يقمِّم الراجح على المرجوح عند التعارض  
(ت، ر، ١٨٣، ١٦)
- صاحب المنطق ينظر في «الدليل المطلق» الذي  
هو أعم من «الشرعي» و«يتميِّز بين ما هو دليل  
وما ليس بدليل (ت، ر، ١٨٣، ١٩)
- (المنطق) آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن أن  
يزل في فكره دعوى كاذبة، بل من أكذب  
الدعاوى (ت، ر، ١٨٤، ٦)
- نظار المسلمين يمتيرون طريقة أهل المنطق،  
ويبتنون ما فيه من العمي، واللكنة، وقصور  
العقل، وعجز النطق. ويبتنون أنها إلى إفساد  
المنطق العقلي واللساني أقرب منها إلى تقويم

ذلك (ت، ١، ١٩٦، ٨)

- إنَّ فيه أمورًا (المنطق) ظاهرة مثل الشكل الأزل، ولا يعرفون أن ما فيه من الحق لا يحتاج إليهم فيه، بل طَوَّلوا فيه الطريق، وسلَكوا الوعر والضيِّق، ولم يبتدوا فيه إلى ما يفيد التحقيق (ت، ١، ٢٠١، ١٤)

- المنطق اليوناني لا يحتاج إليه الذكي ولا يتنفع به البليد (ت، ٢، ٢٩، ٦)

- إنَّ كثيرًا ممَّا ذكروه (الفلاسفة) في أصولهم في الإلهيات وفي المنطق هو من أصول فساد قولهم في الإلهيات (ت، ٢، ٢٩، ١٤)

- تعريف المنطق وثمرته وفيه خلاف: فمن قال أنه آلة عرِّفه بأن قال المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر. فقولهم مراعاتها تنبيه على أن المنطق نفسه لا يعصم الفكر بل يفيد المراعاة إذ قد يخطئ المنطقي لذهوله عن المراعاة كما أن النحوي قد يلحن لذهوله أيضًا. ومن قال إنَّه علم قال: المنطق علم يعرف به كيفية الانتقال من أمور حاصلة في الذهن لأمر مستحصلة فيه، وهذا الخلاف حكاة في المطالب وهو لفظي (ض، س، ٢٦، ٢٢)

يُمتحن الصدق والكذب في الأخبار والأقوال  
(ف، ج، ٢٠، ٨)

منع

- المنع هو أن يكون الجنس مؤثرًا، والنوع مكروه الذات، أو الجنس مكروه الذات، والنوع مؤثرًا. وإمتناع هذا حق، أو أن يكون النوع مؤثرًا لذاته، والجنس مؤثرًا لغيره؛ وإمتناع هذا مشهور من جملة المشهورات التي تؤيد بأدنى مثال وإستقراء (س، ج، ٤، ١٨٨)

منعكس جامع

- المطرد المانع والمنعكس الجامع وهو الجاري على ألسنة الفقهاء، وأن يكون أظهر من المحدود لا أخفى منه ولا مساويًا له، فالخفي كقولنا ما هو البرّ فنقول الحنطة، والمساوي كقولنا المتحرِّك ما ليس بساكن، ويجتنب فيها أيضًا الألفاظ الغريبة والمشتركة والمجازية وكل ما فيه إجمال (ض، س، ٢٧، ٣٠)

منفصل

- الصغرى في الصفتين (المتصل) و (المنفصل) جيبًا مقدمة حملية يُقرنُ بها حرف الاستثناء وتُسمَّى المستثناء، وهي إما تكون أبدًا أحد جزئي الشرطية إما المقدم منها وإما التالي (ف، ق، ٣٢، ١)

- المنفصل كبراه شرطية منفصلة وضغراه حملية مستثناء، والشرطية منها تأتلف من جزئين متعاندين أو أجزاء متعاندة (ف، ق، ٣٢، ٨) - انفصال التالي عن المُقدم في المنفصل منه ما قد يكون انفصالاً بالطبع واضطرارًا، ومنه ما

منطقي

- إنَّ المنطقي ينظر في الألفاظ المفردة من حيث تأتلف ولا تأتلف، وفي الألفاظ المركَّبة من حيث صور التأليف (مر، ت، ٥٨، ١٣)

منطقية

(الأشياء) المنطقية هي التي سبيلها أن تُستعمل آلات في أن تُعلم بها الأمور النظرية والعملية، وبها يُحترزُ من الغلط في المعقولات، وبها

يكون هذا العدد تامًا أو زائدًا أو ناقصًا أو غير متناهية في القوة، كقولك هذا العدد إما أن يكون اثنين أو ثلاثة أو أربعة وهلم جرا، وهذه الأجزاء قد تكون سوالب وموجبات (سي، ب، ١٦٦، ١٤)

### منفصل حقيقي

- المنفصل الحقيقي فهو ما يراد فيه بإمّا أن الأمر لا يخلو عن أحد الأقسام ولا تجتمع فيه، ففيه المنع من الخلو والمنع من الجمع (سي، ب، ١٦٢، ٢٥)

### منفصل لذاته

- إنّ المنفصل لذاته، وهو العدد، لا يقال على ما فرض نوعًا أخيرًا تحت الكمّ قولاً بالتواطؤ، فضلاً عن أن يقال لا بالعرض. وكيف يقال، وكل نوع منهما ليس الآخر؟ بل قد يشق لأحدهما من الآخر الاسم، فلا يقال إن المقدار عدد، أو إنفصال، أو منفصل لذاته، بل محدود، أو منفصل بعدد وإنفصال (س، ج، ١٧٠، ٨)

### منفصلات

- المنفصلات فإنّك تقول: إمّا أن يكون كذا، وإمّا أن يكون كذا، فتضطر إلى استعمال الكلمة الوجودية في الأمرين دائماً (س، ع، ٣٧، ١٠)  
- لا يتعين في المنفصلات مقدّم ولا نال؛ ولا في النتيجة المنفصلة أيضاً، فلا يكون إذن في إقراناتها شكل وشكل (س، ق، ٣٢٠، ١٦)  
- المنفصلات منها حقيقية وهي التي يراد فيها إمّا أنّه لا يخلو الأمر من أحد الأقسام، بل يوجد فيها واحد فقط، فربما كان الانفصال إلى

هو كائن في وقت ما أو بالاتفاق والوضع والاصطلاح (ف، ج، ١٠٢، ٢١)

- إنّ المتّصل والمنفصل فصلا الكم لا نوعا (س، م، ١٣٤، ١)

- أعلم أنّ ظاهر القول والمشهور هو أنّ المتصل كالموجب، والمنفصل كالسالب. فإنّه لا سلب ولا إيجاب في الشرطيّات (س، ق، ٢٥٨، ١٣)

- المنفصل، إن لم يُعَنَّ به نفس العدد الذي لا يقال على المقدار، بل عُني به شيء قرن به الإنفصال، حتى كان معناه أنّه شيء ذو إنفصال، لم يكن نوعاً أيضاً من الكمّ، على ما علمت أنّ الشيء مقرون به طبيعة المقولة، ليست من المقولة (س، ج، ١٧٠، ١٣)

- المنفصل قد يكون محصوراً في جزأين، كما ذكرنا. وقد يكون في ثلاثة أو أكثر (غ، ع، ١١١، ١٨)

- اما في المنفصل فالإيجاب الكلّي هو أنّ يقال دائماً إمّا أن يكون كذا وإمّا أن يكون كذا، والجزئيّ قد يكون إمّا ذا كذا وإمّا كذا، والمهمل إمّا أن يكون كذا وإمّا أن يكون كذا، والسالب الكلّي ليس البتة إمّا كذا وإمّا كذا، والسالب الجزئيّ قد لا يكون إمّا كذا وإمّا كذا، والمُهمل ليس إمّا ان يكون كذا وإمّا ان يكون كذا (ب، م، ٧٦، ١٣)

- في المنفصل لفظه إمّا وإمّا (سي، ب، ١٠٠، ١١)

- ليس في المنفصل مقدّم وتال بالطبع، بل بالوضع (سي، ب، ١٠٠، ٢٤)

- المنفصل قد يكون ذا جزأين إمّا موجبين أو سالبين أو سالب وموجب، وقد يكون ذا أجزاء كثيرة متناهية في الفعل والقوة كقولك إمّا أن

جزئين، وربما كان إلى أكثر، وربما كان غير داخل في الحصر. ومثال الأخير: إما أن يكون هذا العدد واحدًا وإما اثنين إلى ما لا نهاية. ومنها غير حقيقية، وهي التي يراد فيها بإمّا منع الجمع ولا يمنع أن يكون شيئًا غيرها، ومثال هذا أن يقال: إما أن يكون هذا الشيء حيوانًا وإمّا أن يكون حجرًا؛ ليس الغرض في هذا أنه لا يخلو عن أحدهما، بل الغرض أنه لا يصح أن يكون حيوانًا وحجرًا (مر، ت، ٥٢، ٩)

- المنفصلات وهي ضربان، لأنّ منهما ما هو تام العناد والانفصال يلزم فيه من وضع أي الجزئين شئت رفع الآخر، ومن رفع أيهما شئت وضع الآخر (ب، م، ١٥٤، ١٨)

- (المنفصلة) غير الحقيقية ففي كل واحد من قسميها إضمار، إذا صرّح به عادت إلى متصلة ومنفصلة. أمّا في مانعة الخلو فكأنك قلت إما أن يكون زيد في البحر، وإمّا أن لا يكون، فإن لم يكن فيلزمه أن لا يفرق، فاضمر فيها تقيض يكون وأورد لازمه بدله. . . وفي مانعة الجمع أيضًا تقديره إما أن يكون نباتًا وإمّا أن لا يكون، فإن لم يكن فيمكن أن يكون جمادًا (سي، ب، ١٧١، ٢١)

- المنفصلة إمّا حقيقية كقولنا العدد إمّا زوج وإمّا فرد وهي مانعة الجمع والخلو معًا، وإمّا مانعة الجمع فقط كقولنا هذا الشيء إمّا شجر وإمّا حجر، وإمّا مانعة الخلو فقط كقولنا زيد إمّا أن يكون في البحر وإمّا أن لا يفرق، وقد يكون المنفصلات ذوات أجزاء كقولنا العدد إمّا زائد وناقص أو مساو (ه، م، ٧٨، ٤)

- المنفصلة فإمّا موجبة حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئها في الصدق والكذب معًا كقولنا إمّا أن يكون هذا العدد زوجًا أو فردًا، وإمّا مانعة الجمع وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئها في الصدق فقط كقولنا إمّا أن يكون هذا الشيء حجرًا أو شجرًا، وإمّا مانعة الخلو وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئها في الكذب فقط كقولنا زيد إمّا أن يكون في البحر، وإمّا أن لا يفرق. وكل واحد من هذه الثلاث إمّا عنادية وهي التي يكون التنافي فيها لذاتَي الجزئين كما في الأمثلة المذكورة،

منفصلة

- المنفصلة هي التي تتضمن بشرطتها انفصال قول عن قول ومبايئته له (ف، ق، ١٣، ١٠)

- للمنفصلة أيضًا إيزاء كل قسم من هذا قسم. أمّا تركيبها من الحملتين فكقولك إمّا أن يكون هذا العدد زوجًا وإمّا أن يكون فردًا. وتركبها من المتصلة والحملية كقولك إمّا أن يكون كلما كان نهارًا فالشمس طالعة، وإمّا أن لا تكون الشمس علة النهار. وتركبها من المنفصلة والحملية كقولك إمّا أن يكون هذا إمّا زوجًا وإمّا فردًا وإمّا أن لا يكون عددًا (سي، ب، ١٦١، ٥)

- (المنفصلة) من المتصلتين كقولك إمّا أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإمّا أن يكون قد يكون إذا كانت الشمس طالعة فالنهار ليس بموجود. وتركبها من المنفصلتين كقولك إمّا أن تكون هذه الحمى إمّا صفراوية وإمّا دموية وإمّا أن تكون هذه الحمى إمّا بلغمية

فيها بالتنافر بين القضيتين في الصدق فقط بمعنى أنه مهما صدقت إحدى القضيتين كذبت الأخرى ولا يصدقان معاً سُميت مانعة جمع، وإن حكم فيها بالتنافر بين القضيتين في الكذب فقط بمعنى أنه مهما كذبت إحداها صدقت الأخرى ولا يكذبان معاً سُميت مانعة خلو (و)، م، ١٢٢، ١٨)

- إن كانت المنفصلة سالبة لم تنتج الحقيقية شيئاً إذ لا يلزمها شيء، ويلزمها إن كانت مانعة جمع أو مانعة خلو سالتان متصلتان فانظرهما مع المتصلتين الكبيرين (و)، م، ٣٢٤، ٤)

- إن كان الإشتراك في المقدم فيجب أن تكون المنفصلة موجبة لأن الكبرى موافقة للنظم الكامل، فيمنع أن يكون القياس المركب من اللوازم إما من الشكل الأول، وإما من الشكل الثالث، وفي كل منهما يلزم إيجاب الصغرى (و)، م، ٣٢٤، ٥)

- المنفصلة على ثلاثة أقسام: حقيقية ومانعة جمع ومانعة خلو (و)، م، ٣٣٠، ٣٢)

### منفصلة حقيقية

- المنفصلة الحقيقية فيستلزم أربع متصلات مقدم الإثنين عين الحدّ الجزئيين وتاليهما نقيض الآخر، ومقدم آخرين نقيض أحد الجزئيين وتاليهما عين الآخر، وكل واحدة من غير الحقيقية مستلزم للأخرى مركبة من نقيض الجزئيين (ن)، ش، ٢٣، ١٤)

- تستلزم المنفصلة الحقيقية متصلات أربعاً تتركب من عين أحد طرفيها ونقيض الآخر، ومن نقيض أحدهما وعين الآخر، يعني أنّ المنفصلة الحقيقية لما اشتملت على منع الجمع ومنع الخلو إستلزمت أربع متصلات، إثنين

وإما إتفاقيّة وهي التي يكون فيها بمجرد الإتفاق (ن)، ش، ١٦، ٤)

- سور الموجبة الكليّة في المتصلة كلما ومهما ومتى وفي المنفصلة دائماً (ن)، ش، ١٧، ٨)  
- ما يتركب من المتصلة والمنفصلة والإشتراك إما في جزء تام من المقدمتين أو غير تام منهما وكيف ما كان. فالمطبوع منه ما يكون المتصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى (ن)، ش، ٣٠، ٦)

- «منفصلة»: وهي إما «مانعة الجمع والخلو»، كقولنا: «العدد إما زوج وإما فرد»، فإنّ هذين لا يجتمعان، ولا يخلو «العدد» عن أحدهما. وإما «مانعة الجمع» فقط، كقولنا: «هذا إما أبيض وإما أسود» أي، لا يجتمع السواد والبياض، وقد يخلو المحلّ عنهما (ت)، ر، ١٦٦، ٢٠)

- المنفصلة ما حُكِمَ فيها بالتنافر بين قضيتين فإن كان في الصدق والكذب معاً سُميت منفصلة حقيقية وهي مركبة من النقيضين كقولك إما أن يكون الموجود قديماً وإما أن يكون ليس قديماً أو ممّا يساوي النقيضين كقولك إما أن يكون الموجود قديماً، وإما أن يكون حادثاً، وإن كان التنافر بين القضيتين في الصدق فقط سُميت مانعة جمع وهي مركبة من قضية والأخص من نقيضها كقولك إما أن يكون الجسم أبيض وإما أن يكون أسود، وإن كان التنافر في الكذب فقط سُميت مانعة خلو وهي مركبة من قضية والأعم من نقيضها كقولك إما أن يكون الجسم غير أبيض وإما أن يكون غير أسود (و)، م، ١٢٠، ٣١)

- المنفصلة إن حكم فيها بالتنافر بين القضيتين في الصدق والكذب معاً سُميت حقيقية، وإن حكم

## منقسم

- المنقسم بقسمين متساويين يُحتمل على الكتم المتصل والمنفصل (شر، ج، ٥٨٥، ١٢)

## منقول

- الفرق بين المنقول والمشارك أنّ المشارك إنّما وقع الاشتراك فيه منذ أول ما وضع من غير أن يكون أحدهما أسبق في الزمان بذلك الاسم (ف، ع، ١٤١، ١٥)

- المنقول هو الذي سبق به أحدهما في الزمان ثم لُقّب به الثاني واشترك فيه بينهما بعد ذلك (ف، ع، ١٤١، ١٧)

- المنقول: فهو أن يُنقلَ الاسم عن موضوعه، إلى معنى آخر، ويُجعلَ إسمًا له، ثابتًا دائمًا (غ، ع، ٨٦، ٨)

- المنقول: فيُستعمل في العلوم كلها لميسر الحاجة إليها؛ إذ وُضع اللغة لما لم يتحقق عنده جميع المعاني، لم يُردها بالأسامي، فاضطر غيره إلى النقل (غ، ع، ٨٦، ٢٠)

- المنقول هو لفظ ينقل عن موضوعه الأصلي إلى معنى آخر ويجعل إسمًا له، ثابتًا دائمًا (غ، ع، ٣٧٥، ١٨)

## مهمل

- المهمل ما قيل على الشيء أو لم يقل عليه بعد أن لا يذكر الكل ولا البعض. وذلك كقولك إن عِلْمَ الأضداد واحد، وكقولك إن اللذة ليست خيرًا (أ، ق، ١٠٥، ٢)

- المهمل أن يوجب الشيء للشيء أو يسلبه إياه، بغير إبانة عن كلّ ولا بعض. وذلك قول القائل: الإنسان حيّ، الإنسان غير حيّ (ق، م، ٦٣، ١٤)

لأجل ما فيها من منع الجمع وهما اللتان من تقيض أحد جزأها وتقيض الآخر وإثنتين لأجل ما فيها من منع الخلو وهما اللتان من تقيض أحد جزأها وعين الآخر (و، م، ٢٦٣، ٢)

- (المنفصلة) الحقيقية فيشترط فيها مع ما تقدّم أن تكون مرّبة من الشيء والمساوي لتقيضه كقولنا دائمًا إنّما أن يكون الموجود قديمًا وإمّا أن يكون حادثًا ينتج حينئذ أربع نتائج: إثنتان باعتبار ما فيها من منع الجمع، فاستثناء عين أي جزء كان ينتج تقيض الآخر وإثنتان باعتبار ما فيها من منع الخلو فاستثناء تقيض أي جزء كان ينتج عين الآخر (و، م، ٣٣١، ١)

## منفصلة حقيقية اتقافية

- المنفصلة الحقيقية الاتقافية وإن كان لا يمتنع صدق جزأها ولا كذبها لكن إذا اتفق عدم صدق جزأها معًا وصدق أحدهما لزم كذب الآخر، وكذلك لو اتفق عدم كذب جزأها معًا وكذب أحدهما لزم صدق الجزء الآخر (و، م، ٣٣٠، ١٩)

## منفصلة موجبة

- المنفصلة الموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب، وتكذب عن صادقين وعن كاذبين، والمانعة الجمع تصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب، وتكذب عن صادقين، والمانعة الخلو تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب، وتكذب عن كاذبين، والسالبة تصدق عما تكذب الموجبة وتكذب عما تصدق (ن، ش، ١٦، ٢٢)

- أعني بالمهمل (من القضايا) ما موضوعه كليّ قد بين كيفية الحمل فيه ولم يُبين كميّته (س، ع، ٥٠، ١٠)
- أمّا المهمل (من القضايا) فهو في حكم الجزئيين الداخليين تحت التضاد كما قد علمت. فإذا المهمل لا تناقض فيه، وكيف والإهمال إمّا أن يقتضي الكلية فتكون القضيتان كلتاهما كليّتين، أو لا يقتضي إلا الجزئية كما علمت فتكونان جزئيتين. وقد علم الحال في جميع ذلك، فإذا لا تناقض بين المهملتين (س، ع، ٦٧، ٥)
- المهمل هو أن تذكر الحكم ولا تذكر كميّته المذكورة التي بها تصوير محصورة بلفظة حاصرة. وقد تسمّى (سورًا)، مثاله في الحمل: أمّا الموجبة فقولك «الإنسان كاتب»، وأمّا السالبة فقولك «الإنسان ليس بكاتب» (س، ش، ٦٣، ١٨)
- المهمل ما لم يُسوّر بسور يُبين فيه أن الحكم محمولٌ على كل الموضوع أو بعضه (غ، م، ٢١، ٢)
- أمّا في المنفصل فالإيجاب الكليّ هو أن يقال دائما إمّا أن يكون كذا وإمّا أن يكون كذا، والجزئيّ قد يكون إمّا كذا وإمّا كذا، والمهمل إمّا أن يكون كذا وإمّا أن يكون كذا، والسالب الكليّ ليس البتة إمّا كذا وإمّا كذا، والسالب الجزئيّ قد لا يكون إمّا كذا وإمّا كذا، والمُهمل ليس إمّا أن يكون كذا وإمّا أن يكون كذا (ب، م، ٧٦، ١٤)
- المهمل فكقولنا إذا كان كذا كان كذا (ب، م، ١٥٤، ٤)
- المهمل قد حُكم فيه على الطبيعة التي تصلح أن تؤخذ كُليّة وجزئية. فإن أخذت كُليّة صدق
- الحكم جزئيًا لا محالة فإن الحكم إذا صدق كُليًا صدق جزئيًا، وإن أخذت جزئية فالحكم الجزئيّ صادق أيضًا (سي، ب، ١٠٢، ١٥)
- المُهمل لا يفيد العموم، مثل قولك: الإنسان كذا، لأن قولك الإنسان لا يفيد إلا الماهية، والماهية لا تقتضي العموم (ر، ل، ١٠، ١٦)
- مهمل أي لم يسبقه سور كليّ ولا جزئيّ (ض، س، ٢٨، ٣٤)
- مهملات
- المهملات في المنتجة قوتها قوة الجزئية فتُفنى الجزئية عنها فتحصل المنتجة في الشكل الأول أربعة، وفي الشكل الثاني أربعة، وفي الشكل الثالث ستة (ف، ق، ٢٢، ٨)
- المهملات ربما سُميخ فيها فتؤخذ كأنها ذوات أسوار عامة صارت النتائج المهملة يظن بها أنها ذات أسوار عامة (ف، ق، ٥٣، ١)
- لا تقبل المهملات فإنها تخيل الصدق ولو حصر المهمل تبّه العقل لكونه كاذبًا (غ، م، ٥٦، ٨)
- ليحذر عن المهملات في الأقيسة، إذا كان المطلوب منها نتيجة كُليّة (غ، ع، ١١٧، ٢١)
- المهملات قد يُعنى بها الخصوص (غ، ح، ٢٤، ١٨)
- المُهملات... قد يمكن فيها أن تصدق معًا في المادة الممكنة وقد يمكن فيها أن يكون حكمها حكم المتضادة (ش، ع، ٩٢، ٢٥)
- المُهملات... ليس كونها غير ذوات أسوار مما لا يوجب أن تكون المعاني الموضوعية فيها كُليّة إذ كانت دلالة الألفاظ عليها دلالة كُليّة (ش، ع، ١٠٧، ٣)
- إن كثيرًا من المتقابلات قد يمكن فيها... أن



الانسان حيوان والانسان ليس بحيوان (ف)،  
ق، ١٦، ٥)

- المهملتان حالهما في الصدق والكذب حالاً ما  
تحت المتضادتين (ف، ق، ١٧، ٨)

تصدقا ممّا وهي المَهْمَلَات (ش، ع،  
١٣١، ٢٥)

## مهملة

- المَهْمَلَة فهي في قوّة الجزية لأنها حاكمة على  
الجزء لا محالة (غ، م، ٢١، ١٢)

- المَهْمَلَة هي القضية التي لم يبيّن فيها كمية  
الموضوع مثل: الإنسان في خسر (غ، ع،  
٣٨١، ١٦)

- ... المتقابلات التي موضوعها معنى كلي  
مأخوذ بغير سور أي ليس يحمل على ذلك  
المعنى الكلي ولا على بعضه بل يكون الحمل  
مطلقاً تسمى المَهْمَلَة (ش، ع، ٩١، ١٥)  
- المَهْمَلَة هي التي لا يُقرّن بها سور أصلاً لا كلي  
ولا جزئي (ش، ق، ١٣٨، ١٠)

- المَهْمَلَة قوتها قوة الجزية (ش، ق،  
١٥٥، ١٠)

- (قضية) كلية مسورة كقولنا كل إنسان كاتب ولا  
شيء من الإنسان بكاتب، وإما جزئية مسورة  
كقولنا بعض الإنسان كاتب وبعض الإنسان  
ليس بكاتب، وإما أن لا يكون كذلك تسمى  
مهملة كقولنا الإنسان كاتب الإنسان ليس  
بكاتب (ه، م، ٧٨، ١)

«المهملة» - وهي المطلقة التي يحتمل لفظها  
أن يكون «كلية» و«جزئية» - في قوّة «الجزئية»  
(ت، ر، ١، ١٢٠، ١٦)

- مهملة وهي ما موضوعها كلي ولم يحكم فيها  
بتعميم ولا تبويض (و، م، ١٦١، ١٣)

## مهملتان

- المهملتان هما اللتان ليس ولا في واحدة منهما  
سور أصلاً لا سور كلي ولا سور جزئي، كقولنا

## مواد

- أراد بالمواد الأحوال الوجودية منها وما  
للأشياء في أنفسها (ب، م، ٨٤، ١٦)

- المقدمات للقرائن كالمواد، وهينة التأليف  
صورتها، والقرينة المركبة من المقدمات وهينة  
تأليفها كالمركب من المادة والصورة من سائر  
الأشياء (ب، م، ١١٤، ١١)

- المواد الثلاث... هو الممكن والضروري  
والممتنع (ش، ع، ١٠٢، ٨)

## مواد القضايا

- مواد القضايا كلها منحصرة في ثلاثة أنواع:  
وجوب وجود وإمتناعه، وهو الإستحالة،  
وإمكان خاص وهو الجواز العقلي (و، م،  
١٥٤، ١٢)

## مواد القياس

- مواد القياس، هي المقدمات، كان ذلك مجازاً  
من وجه، إذ المقدمة عبارة عن نطق باللسان  
يشتمل على محمول وموضوع (غ، ع،  
١٨٢، ٢١)

- القضايا تُسمى مواد القياس، والتأليف  
المختص بالوقوع فيها صورة القياس (سي،  
ب، ١٤١، ٦)

## موازين خمسة

- القسطاس المستقيم هي الموازين الخمسة التي

حتى تأتي على كل ما عندنا منها (ف، ق،  
٩، ٩٥)

- المواضع المأخوذة بطريق التركيب، وذلك أن نأخذ جنس الموضوع أو فصله المقوم له أو خاصته أو عرضاً له غير مفارق. ثم ننظر هل يوجد محموله في جميع شيء من هذه. فإن كان يوجد له لزم ضرورة أن يوجد المحمول في الموضوع واتلف ذلك في أحد الضربين الموجبين من الشكل الأول. وإن كان المحمول مسلوباً عن جميع شيء من كل واحد منها لزم أن يسلب المحمول عن الموضوع واتلف ذلك في أحد الضربين السالين من الشكل الأول (ف، ق، ١٠٠، ١٠١)
- المواضع المأخوذة بطريق التحديد، وذلك أن نأخذ الموضوع، ثم ننظر هل نجد محمول المطلوب في حده، فإن وجدناه لزم ضرورة أن يوجد المحمول في جميع الموضوع، ويثبت أنه ياتلف في الضرب الأول من الشكل الأول، وإن وجدناه مسلوباً عن حده لزم ضرورة أن يسلب عن جميع الموضوع واتلف في الأول (ف، ق، ١٠١، ١٠٢)

- المواضع المأخوذة من اللوازم وهي مواضع الوجود والارتفاع، وذلك أن ننظر في كل واحد من الوضعين ونأمل ما الشيء الذي يوجد الوضع بوجوده، أو ما الشيء الذي يوجد بوجود الوضع، فأبى هذين صادفناه أخذناه (ف، ق، ١٠٢، ٣)

- المواضع المأخوذة من المضافات فإن المشهورات منها كلها من جانب واحد، وذلك أن موضوع المطلوب إن كان مضافاً ومحموله أيضاً كذلك، ثم كان ما إليه يُضاف المحمول موجوداً فيما إليه يُضاف الموضوع

أنزلها الله تعالى في كتابه، وعلم أنبياءه الوزن بها (غ، ق، ٤٣، ٢)

### موازين القرآن

- موازين القرآن في الأصل ثلاثة: ميزان التعادل وميزان التلازم وميزان التعاند. لكن ميزان التعادل ينقسم إلى ثلاثة، إلى الأكبر والأوسط والأصغر، فيصير المجموع خمسة (غ، ق، ٤٦، ١٠)

### مواضع

- المواضع وهي المقدمات الكلية التي تستعمل جزئياتها مقدمات كبرى في قياس قياس وفي صناعة صناعة (ف، ق، ٩٥، ٣)
- كل واحد من المواضع يشتمل على مقدمات جزئية كثيرة يستعمل بعضها في الجدل وبعضها في الخطابة وبعضها في العلوم وبعضها في غير ذلك من الصناعات الفكرية (ف، ق، ٩٥، ٤)
- المقدمات الجزئية التي تحت المواضع، منها ما موضوعاتها موضوعات المواضع بأعيانها ومحمولاتها جزئيات محمولات المواضع. ومنها ما موضوعاتها جزئيات موضوعات المواضع ومحمولاتها جزئيات محمولاتها (ف، ق، ٩٥، ٧)
- إذا صارت المواضع عندنا عتيدة حللنا المطلوب المفروض إلى كل واحد من التقيضين اللذين فيه وجعلنا كل واحد منهما على حiale وضماً نلتزم إما إثباته بأن نتيجته هو بعينه أو إبطاله بأن نتيجته مقابله، ثم نحل الوضع إلى محموله وإلى موضوعه، ونجعل جميعها بحذاء أذهانتنا كل واحد على حiale، ثم نستقري بالوضع الذي نرضه كل واحد من المواضع

لهذا الموضوع هي التي بها يُثبت أو يُبطل إن هذا عرض لهذين (ف، ج، ٩١، ٢٢)

- المواضع التي يَتَّبِعُ بها في العَرَضِ إنه غير موجود هي بأعيانها تُبطلُ الحد، والتي تُثَبِّتُ في المحمول إنه يمكن أن يوجد وأن لا يوجد. يبطل أن يكون المحمول حدًا (ف، ج، ٩٣، ٦٧)

- هذه المواضعُ (الأغاليط المموَّهة) ليست تغلط كل إنسان وإنما تغلط من كان به نقصٌ، والنقصُ بالجملة هو أن لا يُعرَفَ القياسُ وأصنافه ولا المقدمات على الجهة التي حَدَدْنَا أو أن يُعرَفَ لا بأجزاء حدّه على التمام أو أن يَنقُصه إحدى تلك القوي الأربع. أمّا النقصُ الذي هو الجهلُ بالقياس، فهو يُلحَقُ بترك الارتياض بصناعة المنطق. وأمّا نقصان القوي الأربع كلها أو بعضها فذلك قد يكون بإهمال الإنسان نفسه وترك تأملهُ الأمور إمّا لعائق ضروريٍّ أو لتوان (ف، س، ١٦٣، ٦١)

- إنَّ الخاصَّة إذا أُضيفت إلى الحدِّ، وجعل الجنس والفصل في باب واحد لا اشتراكهما في الذاتية والتقويم، فأنحلت المباحث عن المواضع إلى مواضع الإثبات المطلق، ومواضع العَرَضِ؛ ومواضع الآثر، ومواضع الحسن، ومواضع الفصل، ومواضع الخاصَّة، ومواضع الحدِّ، ومواضع الهو هو (س، ج، ٥٦٦، ٥)

- إذا لم تنحصر المطالب لم تنحصر المواضع (ش، ج، ٥٠٣، ١٦)

- مواضع الهو هو والغير معدودة مع مواضع الحدِّ (ش، ج، ٥٠٤، ١٨)

- المواضع هي أسطقتات القياسات (ش، ج، ٥٢٥، ١٥)

لزم أن يكون المحمول موجودًا في الموضوع (ف، ق، ١١٦، ٤)

- المواضع المأخوذة من الزيادة والنقصان: وهو أن يُنظر في موضوع المطلوب، فإن كان إذا زيد على شيء ما جُعِلَ محموله موجودًا في ذلك الشيء فإن محموله موجودٌ في موضوعه، وأيضًا فإنه إن كان محموله في شيء ما ثم كُتِبَ إذا زدنا موضوعه على ذلك الشيء بعينه جعل محموله في ذلك الشيء أزيد وأكثر ممّا كان قبل ذلك، كان محموله موجودًا في موضوعه (ف، ق، ١٢٨، ١٤)

- المواضع منها ما يعمُّ اليقينية والمشهورات فهذه تصلح للجدل والفلسفة جميعًا. ومنها ما هي مشهورة تعمُّ المشهورات فقط، وهذه خاصة بالجدل، ومنها ما هي سوفسطائية فقط. ومنها ما يعمُّ السوفسطائية والجدل (ف، ج، ٦٨، ١٦)

- (المواضع) التي تعمُّ الجدل والسوفسطائية والمشهورات التي تخصُّ الجدل، والمطلوبُ الجدليُّ هو المطلوب الذي سبيله أن يتسلَّم بالسؤال عن المجيب، ويعرَّض لإبطال السائل وحفظ المجيب، وتكون قضية سبيلها مع سلامة فطرة الإنسان في الحواس وفي النطق، أن لا تكون قد تَبَيَّنَتْ بعلم أول (ف، ج، ٦٨، ١٩)

- المواضع التي تُثَبِّتُ أو تُبطلُ تنقسم هذه القسمة، فيكون منها مواضع إنما تُثَبِّتُ أو تُبطلُ أن المحمول موجود في الموضوع أو غير موجود له. ومواضع آخر تُثَبِّتُ أو تُبطلُ أن المحمول موجود جنسًا للموضوع أو خاصة أو عَرَضًا أو غير ذلك (ف، ج، ٨٣، ١٠)

- المواضع التي بها يُثبت أو يُبطل أن هذا عَرَضُ

## مواضع المتشابهات

- مواضع المتشابهات؛ وهي كأنها تمثيلات يُجعل فيها أحد الشبهين مقدّمًا، والآخر ناليًا. وهذا جدليّ صرف؛ كقولهم: إن كان قد يكون بالأضداد علم واحد، فقد يكون بالأضداد ظنٌّ واحد (س، ج، ١٣٧، ١٤)

## مواضع معنوية

- المواضع المعنوية. فمنها تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة. ثم بما هو أخفى ثم بنفسه. ثم بما لا يعرف إلا به (ط، ش، ٢٦٠، ٥)

## مواضع النسبة

- مواضع النسبة إلى الوحدة والكثرة. وهذا يصلح للإبطال، أعني إذا اختلف الموضع والمحمول في النسبة إلى الكثرة والوحدة (س، ج، ١٣٨، ٣)

## موافقة

- الموافقة منسوبة إلى الكيفية فهي نوع من المضاف (س، م، ١٦١، ١١)  
- إن الصدق والكذب يلزمها نسبتها الأتوايل الجازمة إلى الوجود في الموافقة والمخالفة، والتصديق والتكذيب هو الحكم بتلك الموافقة والمخالفة (ب، م، ٧٠، ٣)

## موجب

- الموجب الذي يُضاف إلى موضوعه ما يدلّ على أن المحمول قد أثبت لجميحه، فكقولنا كل إنسان حيوان، وهذا يُسمى الموجب العام (ف، ق، ٧٢، ١٠)

- المواضع إنّما تعطي بجوهرها القوة على عمل المقاييس (ش، ج، ٥٢٦، ١٤)

- المواضع المأخوذة من جوهر الشيء: إنّما أن تكون مأخوذة من حدّ المحمول أو الموضوع أو من جزء حدّهما... وإما أن تكون أجزاء المحمول نفسها أو الموضوع (ش، ج، ٥٢٦، ٢٠)

- وجب ضرورة أن تكون المواضع المأخوذة من جوهر الشيء: إنّما مواضع الحدّ، أو الجنس، أو الفصل، أو مواضع التقسيم (ش، ج، ٥٢٩، ٢)

## مواضع خارجة

- من المواضع الخارجة ما ليس على سبيل اللزوم، بل على سبيل العناد والمقابلة، سواء أخذ مما شأنه أن يتعاقب على موضوع واحد كالصحة والمرض، أو أخذ من المتباعدات، وإنّ إنتسب آخر الأمر إلى مبدأ، كقولهم: إنّهُ إنّما أن تكون الشمس طالعة، أو يكون الليل موجودًا. فإنّ الإتيان بهذه المعاندا قد ينفع أيضًا بطريق الإستثناء في الإتيان والإبطال، كما علمت؛ وهذه يشترك فيها الجدول والبرهان (س، ج، ١٢٥، ١٨)

## مواضع كلية

- المواضع الكلية، هي مثل المشتركة المذكورة في باب الإتيان والإبطال المطلقين، مثل مواضع المتقابلات والنظائر والتضاريف، فإنّها أعرفها كلها، وأقربها من الشهرة (س، ج، ١٧٠، ١٧)

## موجب وسالبة

- الموجب هو الكلام الفصل الذي يوجب الشيء للشيء كقول القائل: فلان كاتب. والسالبة هو الفصل الذي يسلب الشيء، كقول القائل: فلان غير كاتب (ق، م، ٢٩، ١٢)

## موجبات

- الموجبات التي محمولاتها أضداد قوتها قوة الأقاويل الموجبة والسالبة المتقابلة، أن تؤخذ الأضداد في موضوعاتها التي تخصها، وتؤخذ الموضوعات موجودة، وعلى أن يكون كل موضوع منها لا يخلو من أحد المتضادات التي شأنها أن تكون فيه. فحينئذ إذا أخذت في هذه نظائر الموجبات والسوالب المتقابلات، قامت مقامها، وصدقت حينئذ حيث تصدق تلك، وكذبت حيث تكذب تلك، واقتسمت الصدق والكذب حيث تقسم تلك الصدق والكذب (ف، م، ١٢٥، ١٧)

- الموجبات فإن كانت كلية فسبح منها وهي التي لا تنعكس سوابها بالعكس المستوي فلا تنعكس (ن، ش، ٢١، ١٩)

- لو دخل السلب على الموجبات الكاذبة بسبب الإنحراف لكانت صادقة إذ لم تثبت المحال بل ينفيه تحقق صدقها (و، م، ١٧١، ٤)

- الأربعة الموجبات تنعكس كلها بالعكس المستوي إلى جزئية موجبة (و، م، ٢٣٣، ١٨)
- لم تنعكس الموجبات إلى كلية موجبة لأن المحمول فيها قد يكون أعم من الموضوع إما مطلقاً أو من وجه، فلا يصدق حمل الموضوع الأخص على جميع أفراد المحمول الأعم (و، م، ٢٣٣، ٣١)

- (الموجب) الذي اضيف إلى موضوعه ما يدل على أن المحمول قد أثبت لبعضه، فكقولنا إنسان إما أبيض أو بعض ما هو إنسان أبيض، وهذه وما أشبهها «تسمى» الموجبات الخاصة (ف، ق، ٧٢، ١٢)

- الموجب لا يتجه إلا موجب (س، ق، ٤٣٢، ١٢)

- من لا يميز بين السالب والموجب، كثر غلظه في البراهين (غ، ع، ١١٤، ١٣)

- ليس للموجب الواحد إلا سالب واحد (ش، ع، ١٠٩، ٢٢)

- إثبات الموجب أصر من إثبات السالب (ش، ق، ٢٤٤، ٢٣)

## موجب جزئي

- الموجب الجزئي... يُنتج في الشكل الأول والثالث (ش، ق، ٢٤٤، ٨)

## موجب كلي

- الموجب الكلي المطلق وهو المقول على الكل (مر، ت، ٦١، ٤)

- الموجب الكلي الضروري عكسه موجب جزئي بالإطلاق العام (مر، ت، ٩٢، ١٢)

- الموجب الكلي... لا يبين إلا في الشكل الأول وذلك في صنف واحد منه (ش، ق، ٢٤٤، ٥)

- الموجب الكلي... يثبت بطريق واحد (ش، ق، ٢٤٤، ١٢)

- ... إن كان المطلوب موجباً كلياً، وأردنا إنتاجه، فإنه ينبغي أن ننظر في موضوعات محموله ومحمولات موضوعه (ش، ق، ٢٥٠، ١٠)

## موجبات شرطية

- توجد نتيجة سالبة (ش، ب، ٤٣٨، ٢٢)
- الموجبات الشرطية لَمَا كانت متنافية فيما بينها  
- استلزمت كل واحدة منها سلب معنى غيرها عن  
جزأها، وقوله من غير عكس يعني أن سالبة كل  
واحدة من هذه الشرطيات لا تستلزم موجبات  
غيرها (و، م، ٢٦٤، ٦)

## موجبة

- القضية إِمَّا موجبة كقولنا زيد كاتب، وإِذَا سالبة  
كقولنا زيد ليس بكاتب، وكل واحد منهما إِمَّا  
مخصوصة كما ذكرنا، وإِذَا محصورة (ه، م،  
٢٤، ٧٧)
- إن الموجبة هي صوت دال بتواطؤ جزء من  
أجزائها الكبار يدل على إنفراده دلالة لفظة لا  
دلالة إيجاب ولا سلب، وفيه إيجاب شيء  
لشيء ويدخله الصدق والكذب. أما السلب  
فتجده أنه صوت دال بتواطؤ جزء من أجزائه  
الكبار يدل على إنفراده دلالة لفظة لا دلالة  
إيجاب وسلب، ويدخله الصدق والكذب وفيه  
سلب شيء عن شيء (ز، ع، ٣٦، ٢١)
- الموجبة كلية كانت أو جزئية فلا تنعكس كلية  
لاحتمال كون المحمول أعم من الموضوع وأما  
في الجهة فالضرورية والدائمة (ن، ش،  
١٠، ٢٠)
- أما المَلَكَة والعدم، والموجبة والسالبة،  
فتحديد الوجودي منهما مِمَّا يتم بنفسه، لأنه  
معقول بنفسه، ويفعله وإنفعاله وخواصه (س،  
ج، ٢٥١، ٣)
- الموجبة سواء كانت محصلة أو معدولة تقتضي  
وجود الموضوع والسالبة فيهما لا تقتضيه (و،  
م، ١٩٥، ٤)
- حكم الموجبة في عكس النقيض الموافق  
والمخالف، حكم السالبة في العكس  
المستوي، وحكم السالبة فيهما حكم الموجبة  
فيه (و، م، ٢٤٩، ١٤)
- الموجبة في عكس النقيض الموافق والمخالف  
حكمها حكم السالبة في العكس المستوي  
فتنعكس في عكس النقيض كضفها إذا كانت  
عامة بحسب الأزمنة والأفراد (و، م،  
٣، ٢٥٠)
- الموجبة أعرف من السالبة (ش، ب،  
١٤، ٤١٨)
- الموجبة تدل على الوجود (ش، ب،  
١٨، ٤٣٨)
- الموجبة متقدمة بالطبع على السالبة لأنه  
حيث ترتفع المقدمة (ش، ب، ٤٣٨، ٢٠)
- الموجبة بسيطة
- إن الموجبة البسيطة إنما يصدق محمولها على  
موضوعها وقت ما يوجد فيه المحمول
- إذا وُجِدَتْ المقدمة الموجبة فليس يلزم أن

- شرط دائماً (مر، ت، ٦٨، ١٢)
- الموجبة الجزئية تنعكس جزئية (مر، ت، ٩٠، ٧)
- الموجبة الجزئية: فتعكس أيضاً مثل نفسها (غ، م، ٢٥، ١٠)
- الموجبة الجزئية. وتنعكس مثل نفسها، أعني موجبة جزئية (غ، ع، ١٢٧، ٢٥)
- إن أردنا أن ننتج موجبة جزئية من مقدمات كلية فإن ذلك يُمكننا بأن نأخذ موضوعات الحدتين معاً (ش، ق، ٢٥٠، ١٧)

## موجبة عامة

- أن الموجبة العامة ليست يصح بصحتها عكسها العام ولكن عكسها الخاص (ف، ق، ٥٢، ٣)

## موجبة عدمية

- الموجبة عدمية التي تحت السالبة البسيطة أخصّ صدقاً من السالبة البسيطة (ف، ع، ١٥٠، ٦)

- حال الموجبة المعدولة عند السالبة البسيطة في الصدقي كحال الموجبة عدمية عند السالبة البسيطة، وأما حالها في الكذب فإننا إذا أخذنا المحمول وهو العالم كاذباً على زيد في الحالين في الطفولة والكهولة، فإن الموجبة البسيطة تكذب على زيد في حال كونه إذا كان غير عالم وفي حال طفولته (ف، ع، ١٥٠، ٧)
- تكون الموجبة عدمية أعمّ كذباً من السالبة وحال الموجبة المعدولة من السالبة البسيطة في الكذب هذه الحال (ف، ع، ١٥٠، ١٥)

- إن تناسب ما على الأضلاع منها على مثال تناسب الشخصية والمتضادة، وأما التي على القطر فليس تناسبها تناسب تلك، لأن هذه إذا

فقط، والسالبة عدمية التي تحتها تصدق على ذلك الموضوع حين ما توجد فيه الملكة وحين ما لا يمكن أن تكون فيه تلك الملكة (ف، ع، ١٤٩، ١٣)

- حال السالبة المعدولة من الموجبة البسيطة في الصدقي كحال السالبة عدمية منها (ف، ع، ١٥٠، ١)

- إن تناسب ما على الأضلاع منها على مثال تناسب الشخصية والمتضادة، وأما التي على القطر فليس تناسبها تناسب تلك، لأن هذه إذا كانت المتقابلات فيها مهملة وجزئية، وكانت هذه يمكن أن تصدق معاً، لم يمتنع أن تصدق معاً الموجبة البسيطة والموجبة عدمية اللتان على أحد القطرين، وكذلك السالبة عدمية البسيطة والسالبة عدمية اللتان على القطر الآخر، فتكون حال كل معدولة من البسيطة التي تقاطرها هذه الحال (ف، ع، ١٥٢، ٥)

## موجبة جزئية

- الموجبة الجزئية هي التي يدل سورها على أن المحمول أوجب لبعض الموضوع، كقولنا بعض الحيوان إنسان (ف، ق، ١٤، ٥)

- الموجبة الجزئية أيضاً فإن جزئيتها لا يفرقان أصلاً في شيء من ذلك البعض الذي شرط فيهما، فذلك البعض هو بعض لهما جميعاً، ففي ذلك البعض يحفظان الصدق عند الانعكاس في جميع المواد دائماً (ف، ق، ١٨، ١١)

- الموجبة الجزئية فإن نقول في المطلقات بعض [ب] أ، بمعنى بعض ما يوصف بالفعل [ب] فإنه [ب] سواء كان ذلك البعض دائماً [ب] أو وقتاً ما [ب] فإنه يوصف بأنه [أ]، من غير بيان ولا

وحال الموجبة المعدولة من السالبة البسيطة في الكذب هذه الحال (ف، ع، ١٥٠، ١٥) -  
تحدث الموجبة المعدولة في الثلاثية بأحد ثلاثة أنحاء: إما بأن يُرْتَبَّ حرفُ السلب مع المحمول فقط، وإما مع الكلمة الوجودية فقط، وإما معهما جميعاً، ولا يُرْتَبَّ مع الجهة (ف، ع، ١٥٦، ٤)

- الموجبة المعدولة الثلاثية في ذوات الأسوار تكون على ثلاثة أنحاء: على مثال ما سَلَفَ في المهملة والشخصية، إما بأن يكون حرفُ السلب مع المحمول أو مع الكلمة الوجودية أو معهما جميعاً (ف، ع، ١٥٧، ٣) -  
الموجبة المعدولة تُستعمل في مادة مخصوصة (ز، ق، ١٨٣، ١٧)

#### موجبة وسالبة

- الموجبة والسالبة المتقابلتان وهما اللتان موضوعهما واحد ومحمولهما واحد، وسائر الشرائط الذي ذكرت في باب التقيض، إذ كان إيجاب الشيء الواحد وسلب ذلك الشيء بعينه لا يجتمعان على الصدق في موضوع واحد بعينه، من جهة واحدة في وقت واحد (ف، م، ١٢٠، ١٤)

- الموجبة والسالبة قد تكونان متقابلتين وقد تكونان غير متقابلتين (ف، ق، ١٤، ١١) -  
أما الملكة والعدم، والموجبة والسالبة، فتحديد الوجودي منهما ممّا يتم بنفسه، لأنه معقول بنفسه، ويفعله وإفعاله وخواصه (س، ج، ٢٥١، ٣) -  
الموجبة قول موجب والسالبة قول سالب (ش، م، ٦٣، ٣) -  
الموجبة والسالبة يخضعهما... انه يجب أن

كانت المتقابلات فيها مهملّة وجزئية، وكانت هذه يمكن أن تصدق ممّا، لم يمتنع أن تصدق ممّا الموجبة البسيطة والموجبة العدمية اللتان على أحد القطرين، وكذلك السالبة العدمية البسيطة والسالبة العدمية اللتان على القطر الآخر، فتكون حال كل معدولة من البسيطة التي تُقاطرُها هذه الحال (ف، ع، ١٥٢، ٦)

#### موجبة كلية

- الموجبة الكلية هي التي يدلّ سورُها على أن المحمول أوجِبَ لجميع الموضوع، كقولنا كل إنسان حيوان (ف، ق، ١٤، ٣) -  
الموجبة الكلية تنعكس جزئية (مر، ت، ٩٠، ٤)

- الموجبة الكلية: فتعكس موجبة جزئية لا كلية (غ، م، ٢٥، ٧) -  
الموجبة الكلية... لا تبيّن بالشكل الأول وتبيّن بالثاني والثالث (ش، ق، ٣١٢، ١٩)

#### موجبة محصلة

- السالبة المعدولة أعمّ من الموجبة المحصلة (و، م، ١٦٩، ١٥)

#### موجبة معدولة

- حال الموجبة المعدولة عند السالبة البسيطة في الصدق كحال الموجبة العدمية عند السالبة البسيطة، وأما حالها في الكذب فإنها إذا أخذنا المحمول وهو العالم كاذباً على زيد في الحاليين في الطفولة والكهولة، فإنّ الموجبة البسيطة تكذب على زيد في حال كهولته إذا كان غير عالم وفي حال طفولته (ف، ع، ١٥٠، ٧) -  
تكون الموجبة العدمية أعمّ كذباً من السالبة،



نقيضها زيادة على ما سبق في شروط نقيض  
المسورة أن يخالفها هذا النقيض في الجهة  
لأنهما لو اتحدتا في الجهة لحاز صدقهما معاً  
أو كذبيهما معاً (و، م، ٢١٥، ٢)

- كل محمول فله نسبتان للموضوع نسبة ثبوته له  
ونسبة نفيه عنه، فكل موجبة لم يصرح فيها إلا  
ببيان جهة إحدى النسبتين فهي بسيطة (و، م،  
٢٢٠، ١٤)

### موجهتان

- في الموجهتين فلا بد من الإختلاف بالجهة في  
الكل لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين في  
مادة الإمكان (ن، ش، ١٨، ٣)

### موجود

- ليس كل موجود فوجوده ضروري، ولا كل ما  
ليس بموجود فعدم الوجود له ضروري. وذلك  
أنه ليس قولنا إن وجود كل موجود فهو ضرورة  
إذا وجد، هو القول بأن وجوده ضرورة على  
الإطلاق. وكذلك أيضاً ما ليس بموجود (أ،  
ع، ٧٤، ١٤)

- الحد والبرهان يدلان على شيء واحد. ومعنى  
ما هو الإنسان، ومعنى أنه موجود، مختلفان  
(أ، ب، ٤٢٣، ٥)

- الموجود ليس هو جوهرًا لشيء من الأشياء، إذ  
كان الموجود ليس هو جنسًا (أ، ب،  
٤٢٣، ٨)

- لا يمكن أن نتعرف أولاً لِم هو، قبل أن نتعرف  
أنه موجود؛ وكذلك لا سبيل إلى أن نتعرف ما  
هو الشيء والوجود له في نفسه من غير أن نعلم  
أنه موجود (أ، ب، ٤٢٦، ٧)

- إن الموجود يُقال على الجوهر أولاً ثم على كل

يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذبًا (ش، م،  
١٢، ٦٥)

- الموجبة والسالبة... احدهما يكون أبدًا  
صادقًا والآخر كاذبًا (ش، م، ٦٦، ٧)

### موجبتان متقاطرتان

- إذا صدقت إحدى الموجبتين المتقاطرتين أيهما  
اتفق كذبت الأخرى لا محالة، وكانت تلك  
حال نقيضيهما المتقاطرتين، وإذا كذبت إحدى  
الساليتين المتقاطرتين صدقت نقيضهما لا  
محالة، وهو إحدى الموجبتين المتقاطرتين،  
فتكذب لأجل ذلك الموجبة المقاطرة لها،  
فيكون نقيضها صادقًا (ف، ع، ١٥٢، ١٦)

### موجهات

- الموجهات منها ما يتلازم، ومنها ما يلزم غيرها  
من غير عكس. فمن الملازمات طبقات ثلاث:  
الوجوب والإمتناع والإمكان الخاص (ط،  
ش، ٣٣٩، ٥)

- الموجهات تنقسم إلى بسيطة وهي ما ليس في  
آخرها التقييد بنفي الدوام أو نفي الضرورة أو  
خصوص الإمكان، وإلى مركبة وهي ما فيها  
التقييد بأحد الثلاثة (و، م، ١٤٢، ١٩)

### موجهة

- إن كانت المسورة موجهة شرط مع ذلك في  
نقيضها أن يخالفها في جهتها فيقابل الضرورة  
الإمكان والدوام الإطلاق والدوام بحسب  
الوصف التخصيص بحين من أحيانه (و، م،  
٢١٢، ٢٨)

- القضية المسورة إن كانت موجهة أي ذكر فيها  
اللفظ الذي يدل على مادتها فإنه يشترط في

- واحد من سائر المقولات (ف، ق، ١١٢، ٧) - رأى آخرون أن يستعملوا مكان تلك الألفاظ بدل الهو لفظة الموجود، وهو لفظة مشتقة ولها نصارىف (ف، ح، ١١٢، ٢٠)
- ينبغي أن تعلم أن هذه اللفظة (الموجود) إذا استعملت في العلوم النظرية التي بالعربية مكان «هست» بالفارسية فينبغي أن لا يحل معنى الاشتقاق، ولا أنه كائن عن إنسان إلى آخر، بل تستعمل على أنها لفظة شكلها شكل مشتق من غير أن تدل على ما يدل عليه المشتق، بل أن معناه معنى مثال أول غير دال على موضوع أصلاً ولا على مفعول تعدى عليه فعل فاعل، بل يستعمل في العربية دالاً على ما تدل عليه «هست» في الفارسية و«استين» في اليونانية (ف، ح، ١١٣، ٢٠)
- لأن هذه اللفظة (الموجود) بحيث ما هي عربية وبنيتها عندهم هذه البنية صارت مغلفة جداً، رأى قوم أن يتجنبوا استعمالها واستعملوا مكانها قولنا «هو» ومكان الوجود «الهوية» (ف، ح، ١١٤، ١٣)
- لأن لفظة «هو» ليست باسم ولا كلمة في العربية، ولذلك لا يمكن فيها أن نعمل منها مصدرًا أصلاً، وكان يحتاج في الدلالة على هذه المعاني التي يلتبس أن يدل عليها في العلوم النظرية إلى إسم، وكان يحتاج إلى أن يحصل منه مثل «الرجل» و«الرجولية» و«الإنسان» و«الإنسانية»، رأى قوم أن يتجنبوها ويستعملوا الموجود مكان «هو» والوجود مكان الهوية (ف، ح، ١١٤، ١٥)
- الموجود لفظ مشترك يُقال على جميع المقولات وهي التي تقال على مشار إليه، ويُقال على كل مشار إليه، كان في موضوع أو لا في موضوع (ف، ح، ١١٥، ١٥)
- واحد من سائر المقولات (ف، ق، ١١٢، ٧) - ما وجوده غير ضروري، إما على الإطلاق وإما في شيء ما، فهو صنفان: أحدهما الموجود في أكثر الزمان أو الموجود لأكثر الموضوع، وأما ما جمَعَ الأمرين جميعاً. والثاني الموجود من الأقل أو على التساوي. وهذا الثاني، فليس يُنظر في قسمه علم أصلاً، وأما الموجود على الأكثر، فإنه يُنظر فيه كثير من العلوم (ف، ب، ٤٤، ١٧)
- ليس يمكن أن يحدث موجود عن موجود لأنه إن كان من قبل الحدوث حاصلًا على الوجود فلم يحدث إذا شيء لم يكن موجودًا (ف، س، ١٤١، ١٣)
- قولنا في الموجود إنه يحدث عن غير موجود على أن غير الموجود مادة تتغير فيحصل عنه موجود حدث ممكن بالعرض وغير ممكن بالذات (ف، س، ١٤١، ٢١)
- الموجود في لسان جمهور العرب هو أولاً إسم مشتق من الوجود والوجدان. وهو يستعمل عندهم مطلقًا ومقيّدًا، أما مطلقًا ففي مثل قولهم «وجدت الضالة» و«طلبت كذا حتى وجدته»، وأما مقيّدًا ففي مثل قولهم «وجدت زيدًا كريمًا» أو «التيما» (ف، ح، ١١٠، ٩)
- في سائر الألسنة - مثل الفارسية والسريانية والسفدية (الموجود) لفظة يستعملونها في الدلالة على الأشياء كلها، لا يخصون بها شيئًا دون شيء. ويستعملونها في الدلالة على رباط الخبر بالمخبر عنه، وهو الذي يربط المحمول بالموضوع متى كان المحمول اسمًا أو أرادوا أن يكون المحمول مرتبطًا بالموضوع ارتباطًا بالإطلاق من غير ذكر زمان (ف، ح، ١١١، ٤)

- يقال (الموجود) على كلِّ ما تحت كلِّ واحد منها على أنه إسم لجنسه العالي، ويُقال على جميع أنواعه بتواطؤ مثل إسم العين، فإنه إسم لأنواع كثيرة ويقال عليها باشتراك، ثم يُقال على كلِّ ما تحت نوع نوع بتواطؤ على أنه إسم أوّل لذلك النوع، ثم لكلِّ ما تحت ذلك النوع على أنه يُقال عليها بتواطؤ (ف، ح، ١١٥، ١٨)
- يقال (الموجود) على كلِّ قضيّة كان المفهوم منها هو بعينه خارج النفس كما فهم، وبالجملة على كلِّ تصوّر ومُنخّل في النفس وعلى كلِّ معقول كان خارج النفس وهو بعينه كما هو في النفس (ف، ح، ١١٦، ٣)
- يُقال على الشيء «إنّه موجود» ويُعنى به أنه متنازّ بماهيّة ما خارج النفس سواء تُصوّر في النفس أو لم يُصوّر (ف، ح، ١١٦، ٦)
- الموجود إذن يُقال على ثلاثة معان: على المقولات كلّها، وعلى ما يقال عليه الصادق، وعلى ما هو متنازّ بماهيّة ما خارج النفس تُصوّر أو لم تُصوّر (ف، ح، ١١٦، ٢٢)
- الموجود المقول على جنس جنس من الأجناس العالية، فإنّ الوجود والموجود فيها معنى واحد بعينه (ف، ح، ١١٧، ١٠)
- ما ليس في موضوع ولا موضوع لشيء أصلاً فإنه أبداً بسيط الماهيّة، فإنّ وجوده وأنه موجود شيء واحد بعينه (ف، ح، ١١٧، ١٣)
- ترتقي معاني الموجود الى معنيين: إلى أنه صادق وإلى أنّ له ماهيّة ما خارج النفس (ف، ح، ١١٧، ١٨)
- إذا قلنا في الشيء «إنّه موجود» و«هو موجود» فينبغي أن يُسأل القائل لذلك أيّ المعنيين عني، هل أراد أنّ ما يُعقل منه صادق أو أراد أنّ له
- ماهية ما خارج النفس بوجه ما من الوجوه (ف، ح، ١١٨، ١٢)
- ما كان ممّا في هذه المقولة سبباً لأن تحصل به ماهية شيء منها، كان أكمل ماهية وأحرى أن يُسمّى موجوداً (ف، ح، ١١٨، ٢١)
- الموجود الذي يُعنى به ما له ماهية ما خارج النفس، منه موجود بالقوّة ومنه موجود بالفعل (ف، ح، ١١٩، ٩)
- لفظ الموجود ما كانت ماهيته التي بالفعل صادقة (ف، ح، ١٢٠، ١٠)
- سمّوا (الجمهور) ما هو منه بعد بالقوّة باسم ما هو منه بالفعل، فسمّوه الموجود في الوقتين جميعاً، وفصلوا بينهما بما زادوه من شريطة القوّة والفعل، فقالوا «موجود بالقوّة» و«موجود بالفعل» (ف، ح، ١٢١، ٢)
- يُستعمل الموجود في شيء آخر خارج عن هذه التي ذكرناها. وهو أنه يُستعمل رابطاً للمحمول مع الموضوع في الأقاويل الجازمة الموجبة (ف، ح، ١٢٥، ١٢)
- الموجود يدلُّ على الإيجاب و«غير الموجود» يدلُّ على السلب (ف، ح، ١٢٥، ١٥)
- لما ظنَّ قومٌ أنه يُعنى بالموجود ههنا ما له ماهية خارج النفس، ظنّوا أنّ قولنا «زيدٌ يوجد عادلاً» يوجب أن يكون زيدٌ موجوداً خارج النفس (ف، ح، ١٢٦، ١٥)
- الموجود ههنا إنّما استعمل باشتراك، وأنه إنّما تنطوي فيه بالقوّة ماهيتان اثنتان من حيث هما متصوّرتان لهما نسبة المحمول إلى الموضوع والموضوع إلى المحمول فقط لا غير، وأنه ليس يتضمّن إضافة ماهية خارج النفس إلى ماهية خارج النفس بل إضافة في النفس أحد طرفيها الموضوع والآخر المحمول، ولا

- (المقولات)، وأنه إنما يتكثر فيها تكثير المقول، لا تكثير وجوه أخرى (س، م، ٨، ٥٩)
- إنَّ إسم الموجود ليس يقع على العشرة (المقولات) بالتواطؤ؛ ويان أنه لو كان يقع عليها بالتواطؤ، لم يكن من الأمور المقومة للماهية؛ فالوجود إذن ليس بجنس (س، م، ٥، ٦٢)
- إنَّ قولنا إنَّ الجوهر هو الموجود لا في موضوع، لسانا نعني بالموجود فيه حال الموجود، من حيث هو موجود، ولو كان كذلك، لاستحال أن تجعل الكليات جواهر؛ وذلك لأنها لا وجود لها في الأعيان البتة؛ وإنما وجودها في النفس كوجود شيء في موضوع (س، م، ٥، ٩٢)
- ليس يجب أن يكون كل علم بإزاء معلوم موجود؛ فمن العلم التصوّر، وقد تتصوّر أمور ليس يجب لها الوجود، كالكرة المحيطة بذات عشرين قاعدة مثلثات، فإننا نتصوّر مثل هذه حقّ التصوّر ولا يحوجنا ذلك إلى أن نجعل لها وجوداً في الأعيان. وبالجمله لا يحوجنا ذلك إلى أن نجعل لها وجوداً غير الذي في الذهن. وهذا الذي في الذهن فهو العلم نفسه، وإنما بحثنا عن علم مضاف إلى مضاييف له، والمضاييف شيء ثان (س، م، ١٥، ١٥١)
- ليس الموجود جنساً ولا فصلاً، بل هو محمولٌ لازمٌ، والحدُّ لا يعطيه لأنه يعطي الأجناس والفصول فقط، بل البرهان يعطيه، لأنَّ البرهان هو معطي اللزومات التي ليست داخلية في الحدِّ؛ فإن البرهان المعطي للوجود يعطي وجود مجهول الوجود مطلقاً أو مجهول وجوده للشيء. وهو كلُّ لوازم خارجة عن الماهية
- بتضمّن أن تكون ماهية أحدهما أن توصف بذلك المحمول بل إنما يتضمّن ما قلناه فقط (ف، ح، ١٢٧، ٥)
- الموجود إنما يُقالُ على ما له ماهية خارج النفس ولا يُقالُ على ماهية متصوّرة فقط (ف، ح، ١٢٨، ٨)
- الموجود يُقالُ على القضية الصادقة، والشيء لا يُقالُ عليها (ف، ح، ١٢٨، ١٠)
- الموجود محمول في الذي يُطلب وجوده، وهو الموضوع الذي يُقالُ فيه «هل موجود» ويُعنى بالموجود ههنا مطابقة ما يُتصوّر بالذهن عن لفظه لشيء خارج النفس (ف، ح، ٢١٣، ٢١)
- نعني بالموجود ههنا كلمة وجودية يرتبط بها المحمول بالموضوع حتّى يصير القول قضية حملية، ونعني به هل هذه القضية صادقة وهل ما ترتّب منها في النفس هو على ما هو عليه خارج النفس (ف، ح، ٢١٤، ١٧)
- .. إذا كان معنى «موجود» إنما يُعنى به أحد هذين فكيف يصحّ أن يُقالَ «الإنسان موجود أبيض» فيكون صادقاً. فالجواب أنّ الشيء قد يكون موجوداً كذا بالقرض، وقد يكون موجوداً كذا بالذات (ف، ح، ٢١٦، ٢)
- إنَّ وجود ما هو موجود هكذا ليس هو غير الذات التي يُقالُ فيها «إنها موجودة» (ف، ح، ٥، ٢١٩)
- الموجود على الإطلاق هو الموجود الذي لا يُضاف إلى شيء أصلاً (ف، ح، ٢١٩، ١٧)
- إنما تستعمل «الموجود» رابطاً للمحمول بالموضوع في الإيجاب و «غير الموجود» رابطاً في السلب من غير أن تعني به شيئاً آخر غير ذلك (ف، ح، ٢٢٣، ٦)
- من المعلوم أنّ الموجود مقول على هذه العشرة

- (س، ب، ٢١٢، ١٦)
- إنَّ الموجود ليس جنسًا للأشياء، ولو كان جنسًا للأشياء كلها لكان الواحد الموجود سيكون نوعًا من الموجود، وسيكون مع ذلك مقلوبًا على الجنس كله، فإنَّ الواحد يقال على كل موجود، فإنَّ كل موجود من الموجودات هو في حقيقته واحد (س، ج، ١٩٨، ١٤)
- ينقسم (الموجود) بالقسمة الأولى: إلى الجوهر والعَرَض. والعَرَضُ ينقسم إلى هذه الأقسام التسعة، فيكون المجموعُ عشرة (غ، ع، ١٠٨، ٩)
- الموجود: قد يُقال: إنَّه بالفعل. وقد يُقال: إنَّه بالقوَّة (غ، ع، ٣٣٢، ١٠)
- الموجود ينقسم إلى: موجودات شخصية معينة وتُسمى (أعيانًا) و(أشخاصًا) و(جزئيات) وموجودات غير متعينة وتُسمى الكلِّيات (غ، ع، ٣٨١، ٨)
- الموجود إمَّا أن يكون جوهرًا أو عَرَضًا (سي، ب، ٥٣، ١٦)
- الموجود يقع على الجوهر أولاً ثم على الكيف والكم وعلى سائر الأعراض بعدهما (سي، ب، ٥٧، ١٧)
- الموجود لا يخلو من أن يكون جوهرًا أو عرضًا، والعَرَضُ يتأخر عن الجوهر في الوجود. فالمتقدِّم عليه لا يكون عَرَضًا، وما ليس بعَرَضٍ فهو جوهر (سي، ب، ٥٩، ٤)
- الجواهر الأوَّل... بإسم الموجود أحق من الجواهر الثواني والأعراض (ش، م، ١٩، ١٤)
- أقرب الألفاظ شبهًا (باللفظ الذي يدلُّ على ارتباط المحمول بالموضوع) هو ما يدلُّ عليه لفظ هو... أو موجود (ش، ع، ٨٨، ٢٣)
- تكون جهة إقسام السلب والإيجاب للصدق والكذب إمَّا عليه الموجود خارج النفس (ش، ع، ٩٩، ٣)
- لفظه غير الموجود إذا حُملت على الشيء من أجل غيره صدَّقَتْ على الشيء الموجود وليس تصدق عليه إذا حملت عليه من أجله (ش، ع، ١١٥، ٣)
- الموجود قسمان: إمَّا بالقوَّة وإمَّا بالفعل (ش، ع، ١١٧، ١٤)
- مالمس موجودًا بإمكان ولا بالضرورة فهو مسلوب بالضرورة (ش، ق، ١٤٧، ١٨)
- من وضع ما شأنه أن يوجد إضراريًا أكثرًا فمن البين أنه قد قال فيما هو موجود دائمًا أنه ليس بموجود دائمًا؛ وبالعكس من وضع فيما هو موجود على الأكثر أنه من الاضطراب فقد قال فيما ليس بموجود دائمًا أنه موجود دائمًا. وكذلك من جعل ما شأنه أن يوجد على أي الأمرين إتفق على السواء من الإضرار أو من الأكثر (ش، ج، ٥٣٧، ١٦)
- ما ليس بموجود خارج الذهن فهو موجود في الوهم لا بإطلاق (ش، ج، ٦٧٦، ٦)
- الشيء والموجود إنما يقالان أكثر ذلك على الجوهر المشار إليه الواحد بالعدد (ش، س، ٦٨٣، ١٢)
- الموجود في الخارج معنيًا مختصر، ليس بكلي أصلًا؛ ولكن فيه حصته من الكلِّي (ت، ر، ١٤٤، ٦)
- الموجود ينقسم إلى واجب وممكن، فإن مورد التقسيم مشترك بين الأقسام. ثم كون وجود هذا الواجب أكمل من وجود الممكن لا يمنع أن يكون مُسمًى «الوجود» معنى كليًا مشتركًا بينهما (ت، ر، ١٦٢، ١٣)

## موجود بضرورة مشروطة

- الموجود بالضرورة المشروطة يصدق عليه  
الإمكان الثاني (الإمكان الخاص) (س، أ،  
٧، ٣٢٢)

## موجود بالفعل

- ما هو موجود بالفعل ضربان، ضرب غير ممكن  
أن لا يكون بالفعل ولا في وقت من الأوقات  
أصلاً فهو دائماً بالفعل ومنه ما قد كان لا  
بالفعل، وهو الآن بالفعل، وقد كان قبل أن  
يكون بالفعل وقد كان موجوداً بالقوة (ف، ح،  
١٠، ١١٩)

- سموا ما هو منه بعد بالقوة باسم ما هو منه  
بالفعل، فسّموه الموجود في الوقتين جميعاً،  
وفصلوا بينهما بما زادوه من شريطة القوة  
والفعل، فقالوا «موجود بالقوة» و «موجود  
بالفعل» (ف، ح، ١٦، ١٢١)

- لما لم يتميز أيضاً للطبيعيين الأقدمين فرق ما  
بين الموجود بالقوة والموجود بالفعل كما تبين  
للإلهيين، شنع عندهم أن يقال في شيء واحد  
«إنه موجود» و «إنه غير موجود»، إذ كانوا إنما  
يفهمون عن «الموجود» ما له ماهية بالفعل  
فقط، فإن هذا هو أسبق إلى النفوس في يادئ  
الرأي، وعن «غير الموجود» ما لا ماهية له  
أصلاً وهذا أيضاً هو الأسبق إلى النفوس في  
يادئ الرأي (ف، ح، ١٧، ١٢٣)

- نقول ممكن فيما هو موجود بالفعل (ش، ع،  
٨، ١٢٤)

## موجود بالقوة

- قولنا «موجود بالقوة» أنه مسدّد ومعدّد لأن  
يحصل بالفعل (ف، ح، ١٣، ١١٩)

- الموجود الذي لا يختص بأمر ثبوتي لا يوجد  
إلا في الأذهان، لا في الأعيان (ت، ر،  
١٥، ٢١٩)

## موجود بجزء

- قول المعلم الأول: «الموجود بالجزء» يعني به  
الموجود شيئاً ما، والموجود بالكلّ يعني به  
الموجود على الإطلاق. والموجود شيئاً ما:  
إما شيئاً جوهرياً للموضوع، أو عرضاً ذاتياً، أو  
عرضاً خارجياً (س، ب، ٦، ١٩٥)

## موجود بذاته

- الموجود بذاته هو على عدد أقسام ما يُقال  
«بذاته». فمن ذلك ماهيته مستغنية عن باقي  
المقولات ولا تحتاج إلى أن تتقوم أو تحصل  
أو تُعقل إليها، وتلك هي المشار إليه الذي لا  
في موضوع ثم ما يُعرّف ما هو هذا المشار إليه،  
والمقابل لهذا هو الموجود في موضوع (ف،  
ح، ٥، ١٢٤)

- منه (الموجود بذاته) ما ماهيته مستغنية عن أن  
تحتاج إلى أن تتقوم إلى نسبة بينه وبين غيره  
بوجه ما من الوجوه، وهو الذي لا سبب أصلاً  
لماهية في أن تحصل، والمقابل لهذا هو  
الموجود الذي له سبب ما (ف، ح، ٨، ١٢٤)

- الموجود بذاته المقابل لما هو موجود  
بالعرض، فإنه ليس يكون في ما يوصف  
بالموجود على الإطلاق وبالوجه الأعم. فإنه  
ليس شيء ماهية بالعرض، بل إنما يُقال ذلك  
عند مقايمة الموجودات بعضها إلى بعض  
وعندما يُضاف بعضها إلى بعض أي إضافة  
كانت وأي نسبة كانت (ف، ح، ١١، ١٢٤)

الموجود شيئاً ما؛ والموجود بالكلّ يعني به الموجود على الإطلاق. والموجود شيئاً ما: إما شيئاً جوهرياً للموضوع، أو عَرَضاً ذاتياً، أو عَرَضاً خارجياً (س، ب، ٧، ١٩٥)

## موجود على الاطلاق

- الموجود على الإطلاق هو الموجود الذي إتّما وجوده بنفسه لا بشيء آخر غيره (ف، ح، ١٢٠، ١٨)

- يقول المعلم الأول: أعني بالموجود على الإطلاق الشيء المطلوب: هل نفسه موجود؟ مثل قولنا: هل المثلث موجود، أو الإله؟ فهذا إتّما يبحث عن وجود نفس الموضوع (س، ب، ١٩٥، ٩)

## موجود في حال

- الموجود في الحال، لا ينافي المعدوم في ثاني الحال، فضلاً عما لا يجب وجوده ولا عدمه (س، أ، ٣٢٢، ٨)

## موجود في شيء

- إذا عينا بقولنا «الموجود في شيء»، أي في شيء متحصّل القوام بنفسه، قد تمت شийته دون ما يوجد فيه، أو يتم دونها فلا يقومه ما يحله، كان فرقاً بين حال العَرَض في الموضوع وحال الصورة في المادة؛ فإنّ الصورة هي الأمر الذي يجعل محله موجوداً بالفعل؛ ومحله ليس بنفسه شيئاً بالفعل إلا بالصورة (س، م، ٣١، ٨)

## موجود في موضوع

- أما الموجود في موضوع فهو قول مرادف لإسم

- ما هو موجود بالقوّة منه ما هو بقوّته وإمكانه مسدّد نحو أن يحصل بالفعل فقط، ومنه ما هو مسدّد لأن يحصل بالفعل وآلا يحصل، فيكون مسدّداً لمتقابلين (ف، ح، ١١٩، ١٩)

- ما هو موجود بالقوّة لم تجر عادة الجمهور فيه أن يُسمّوه موجوداً بل يُسمّوه غير موجود ما داموا يُعَيرون عنه بلفظ الموجود (ف، ح، ١٢٠، ٨)

- سمّوا (الجمهور) ما هو منه بعد بالقوّة باسم ما هو منه بالفعل، فسّمّوه الموجود في الوقتين جميعاً، وفصلوا بينهما بما زادوه من شريطة القوّة والفعل، فقالوا «موجود بالقوّة» و «موجود بالفعل» (ف، ح، ١٢١، ٢)

لما لم يتميّز أيضاً للطبيعيين الأقدمين فرقاً ما بين الموجود بالقوّة والموجود بالفعل كما تبيّن للإلهيين، سنّع عندهم أن يُقال في شيء واحد «إنّه موجود» و «إنّه غير موجود»، إذ كانوا إتّما يفهمون عن «الموجود» ما له ماهيّة بالفعل فقط فإنّ هذا هو أسبق إلى النفوس في بادئ الرأي وعن «غير الموجود» ما لا ماهيّة له أصلاً وهذا أيضاً هو الأسبق إلى النفوس في بادئ الرأي (ف، ح، ١٢٣، ١٦)

## موجود بالكل

- قول المعلم الأول: «الموجود بالجزء» يعني به الموجود شيئاً ما؛ والموجود بالكلّ يعني به الموجود على الإطلاق. والموجود شيئاً ما: إما شيئاً جوهرياً للموضوع، أو عَرَضاً ذاتياً، أو عَرَضاً خارجياً (س، ب، ٧، ١٩٥)

## موجود شيئاً ما

- قول المعلم الأول: «الموجود بالجزء» يعني به

العرض (س، م، ٢٢، ١٩)

وما أمكن أن يوجد له شيء أقدم منه وشيء آخر متأخر عنه، أمكن أن يُعرَّف بالأمرين معاً، أعني بالمتقدمة والمتأخرة (ف، ب، ٥٠، ٦) - لا تُخَلَّص في موجود من الموجودات طبيعة العَرَض ولا طبيعة الجوهر، بل يكون كلٌّ محمول فهو بعينه عَرَضٌ وجوهر (ف، ج، ٩٦، ٤٤)

- إنَّ الموجودات على قسمين: معقولة الذوات في الوجود، ومحسوسة الذوات في الوجود. فأما معقولة الذوات في الوجود فهي التي لا مادة لها ولا لواحق مادة، وإنما هي معقولة بذاتها لأنها لا تحتاج إلى عملٍ يعمل بها حتى تصير معقولة، ولا يمكن أن تكون محسوسة البتة. وأما محسوسات الذوات في الوجود فإن ذواتها في الوجود غير معقولة بل محسوسة، لكن العقل يجعلها بحيث تصير معقولة لأنه يجزئ حقيقتها عن لواحق المادة (س، ب، ١٦٠، ٤٤)

- أكثر الموجودات معلومٌ بالاستدلال عليها بآثارها، ولا تُحَسَّ (غ، ع، ٩٠، ١٧)

- إنقسام الموجودات: إلى محسوسات، وإلى معلومات بالعقل، ولا يُباشَر بالحس والخيال. فأعْرَضُ عن الخيال رأساً، وعوَّل على مقتضى العقل فيه (غ، ع، ٩١، ٢٦)

- الموجودات تنقسم: إلى موجودات شخصية معينة، وتُسَمَّى أعياناً، وأشخاصاً، وجزئيات. وإلى أمور غير متعينة، وتُسَمَّى الكلِّيات والأمور العامة (غ، ع، ٩٣، ١)

- الموجودات منها ما يُحْتَمَل على موضوع وليست في موضوع... وهذا هو الجوهر العام... ومنها ما هو في موضوع... وهذا هو شخص العَرَض المشار إليه... ومنها ما

- معنى قولنا الموجود في موضوع: فقد رسم أنه: «الموجود في شيء لا كجزء منه، ولا يصحّ قوامه من دون ما هو فيه». فقولنا إنه الموجود في شيء يقع على أشياء كثيرة: على بعضها بالتواطؤ، وعلى بعضها بالتشكيك، وعلى بعضها بالإشباع. وليس وقوعه على جميع تلك الأشياء وقوع لفظ متواطئ ولا وقوع لفظ مشترك، بل وقوع لفظ مشترك، أعني إذا قيس إلى جميعها (س، م، ٢٨، ٤)

موجود لا في موضوع

- أوَّل شيء عُرِف أنه موجود لا في موضوع فهي الأشخاص الجزئية؛ وبالحرِّي أن تكون سابقة للأشياء كلها. إذ كانت موضوعات لكلِّياتها على سبيل «على» وموضوعات للأعراض على سبيل «في»؛ فكان كل شيء وجوده إتماً بأن يكون مقولاً عليها أو موجوداً فيها (س، م، ٩٨، ١٠)

موجودات

- الموجودات: منها ما تقال على موضوع ما وليست البتة في موضوع ما كقولك: «الإنسان»: فقد يقال على إنسان ما وليس هو البتة في موضوع ما. ومنها ما هي في موضوع وليست تقال أصلاً على موضوع ما (أ، م، ٤، ٥)

الموجودات مضطربة متناقضة لاضطراب الآراء فيها وتناقضها (ف، ق، ١٢٠، ١٤)

- إن كان في الموجودات شيء لا يمكن أن يوجد له شيء أقدم منه، فذلك ليس يُمكن تعريفه إلا بالحدود التي أجزاؤها متأخرة عن المحدود.



باعتبار وجودها في الخارج دون الذهن، أو باعتبار وجودها في الذهن دون الخارج (هـ، م، ٤٦، ١٥)

### موجودة في موضوع

- إنَّ العرض الذي يقابل الجوهر هو الذي سنحده؛ وأنَّ الأمور: إمَّا مقولة له على موضوع، غير موجودة في موضوع، وهي كليات أشياء هي جواهر؛ فلأنَّها كليات، فهي تقال «على»؛ ولأنَّها جواهر، فلا توجد «في»؛ وإمَّا موجودة في موضوع غير مقولة على موضوع وهي جزئيات الأعراض، فإنَّها، لأنَّها أعراض، موجودة «في»، ولأنَّها جزئية، ليست «على»؛ وإمَّا مقولة على موضوع، موجودة في موضوع، وهي كليات الأعراض، فإنَّها، بالقياس إلى جزئياتها، كالبياض الكلي بالقياس إلى بياض ما مقولة على موضوع؛ ولأنَّها أعراض فهي موجودة في موضوع؛ وإمَّا لا مقولة «على» ولا موجودة «في»، وهي جزئيات الجواهر، كزيد وعمرو وهذه المادة وهذه الصورة وهذه النفس؛ ولأنَّها جواهر، ليست مقولة في موضوع؛ ولأنَّها جزئية، ليست مقولة على موضوع (س، م، ٢٧، ١٧)

### موصوف

- الصفة «فلتَسَمَّ» المحمول، والموصوف الموضوع (ف، ق، ٧١، ٤)  
- يُسَمَّون (بعض الناس) الموصوف المسند إليه ويسمَّون الصفة مسندًا، وربما سمَّوا الصفة الخبير والمخبر به والموصوف المخبر عنه (ف، أ، ٥٧، ٥)

- جرت العادة في صناعة المنطق أن يُسَمَّى

يُخَمَّل على موضوع وهو أيضًا في موضوع... وهذا هو العَرَض العام... ومنها ما ليس يُخَمَّل على موضوع أصلاً... ولا هو في موضوع... وهذا هو شخص الجوهر المشار إليه (ش، م، ٨، ٧)

- الموجودات التي المعاني التي في النفس أمثلة لها ودالَّة عليها هي واحدة وموجودة بالطبع للجميع (ش، ع، ٨١، ١٢)

- بعض الموجودات توجد بالفعل دون القوة مثل الموجود الأوَّل، وبعضها بالفعل تارة وبالقوة تارة وهي الأشياء الكائنة الفاسدة، وبعض الأشياء مع القوة فقط من غير أن تفارقها مثل الحركة (ش، ع، ١٢٥، ١)

- الموجودات بعضها أفضل في الوجود من بعض (ش، ج، ٦٥١، ١٩)

- إنَّ من الموجودات: قائمًا بنفسه، هو الجوهر؛ وقائمًا بغيره هو العَرَض (ط، ش، ١٩٤، ١)

- ليس في الموجودات ما تعلمُ الفطرة له قضية كلية بغير قياس إلاَّ وعلمها بالمفردات المعينة من تلك القضية الكلية أقوى من علمها بتلك القضية الكلية (ت، ر، ٢٦، ٣)

### موجودات متصورة

- الموجودات المتصورة، إمَّا أن يتصوَّرها الإنسان بحواسه الظاهرة، كالطعم، واللون، والريح، والأجسام التي تحملُ هذه الصفات؛ وإمَّا أن يتصوَّرها بمشاعره الباطنة، كما يتصوَّر الأمور الحسية الباطنة الوجدية، مثل الجوع والشبع، والحب والبغض (ت، ر، ٣٨، ١٥)

### موجودة

- (الموجودة) أي امتنع إنفكاكه عن الماهية

التفضيل حيث يكون مضافاً، أما إذا لم يكن مضافاً وذكر بعده المفضل عليه مجروراً بمن لم يلزم حينئذ أن يكون المفضل من جنس المفضل عليه، ولهذا تقول زيد أجرى من الخيل، ولا يجوز أن تقول زيد أجرى الخيل، وتقول يوسف أحسن من أخوته ولا يجوز أن تقول يوسف أحسن أخوته، لأن إضافة أخوته إليه تستلزم خروجه منهم فليس هو بعضهم ولو قلت يوسف أحسن الأخوة من غير إضافة الأخوة إليه لجاز لأنه بعض الأخوة (و، م، ١٩١، ٣٣)

#### موصوفات

- في الموصوفات ما هو علة فاعلة لصفته أصلاً، بل هو محلّ لصفاته القائمة به (ت، ٢، ١٤٠، ٢٥)

#### موصولات

- الضمائر والموصولات وأسماء الإشارات ونحوها ليست جزئية لأنها في أصل وضعها كلية عقلاً، وإنما عرضت لها الجزئية عند الاستعمال بواسطة أمور صاحبها (و، م، ٧٨، ٢٠)

#### موضع

- إذا كان النوع موجوداً للموضوع بوجه ما من الوجهين وجعل المحمول موجوداً للموضوع بوجه آخر أو كان النوع مسلوباً عنه بوجه ما من الوجهين، وجعل المحمول مسلوباً عنه بوجه آخر، فإن الموضع يكون سرفسطائياً حبيئاً (ف، ق، ٩٩، ١٥)

الموضع ينبغي أن يكون كلياً لمقدمة تُستعمل

المعنى الموصوف والمُسند إليه والمخبر عنه موضوعاً، والمعنى المُسند والمعنى الذي هو الصفة والخبر معمولاً (ف، أ، ٥٨، ٦)

- إذا قلت ب ج فمعناه أنّ كل ما يوصف ب ب فذلك الشيء موصوف بالفعل أنّه ج من غير زيادة أنّه موصوف به دائماً أو غير دائم أو عندما يوصف بأنّه ب أو وقتاً آخر، معيّنًا كان أحد الوقتين كالكسوف للقمر أو غير معيّن كالنفس للإنسان، فإنّ جميع هذا يدخل تحت قوله موصوف بأنّه ج لأنّ هذا أعمّ من كونه موصوفاً دائماً أو غير دائم ومن كونه موصوفاً بذلك عندما يوصف ب ب أولاً عند ذلك فقط، وكل ما يزداد على هذا فهو أخصّ من هذا، وإن كان لفظ لغة ما يوجب ذلك أو يوجب أنّه يكون للوقت الحاضر فتكون تلك اللغة ليس فيها حمل كما يستحقّه المعنى نفسه، بل أخصّ منه. وكذلك القول في السلب (س، ش، ٦٤، ١٥)

- إنتم هذا القول (القضية) من جزئين يُسَمَّى النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً، ويُسَمَّى المتكلمون أحدهما موصوفاً والآخر صفة، ويُسَمَّى الفقهاء أحدهما حكماً والآخر محكوماً عليه، ويُسَمَّى المنطقيون أحدهما موضوعاً وهو المخبر عنه والآخر معمولاً وهو الخبر (غ، ح، ٢٣، ١١)

- الحكم على الصفة حكمٌ على الموصوف بالضرورة (غ، ق، ٥٠، ١٦)

- ما قُدِّر أنّه من اللازم لموصوفه فنفس الموصوف ليس بواجب البقاء. فلا يكون العلمُ به علماً بموجود واجب الوجود (ت، ١، ١٥٥، ١١)

- الموصوف بأفعل التفضيل لا بد وأن يكون بعض ما يضاف إليه وذلك خاص بأفعل

- تعمل على المطالب الجزئية في صناعة صناعة (ش، ج، ٥٢٥، ٥)
- الموضع هو الذي يعطي مقدمات المقاييس وأشكالها (ش، ج، ٥٢٥، ١٧)
- الموضع هو المقدمّة الكليّة التي هي أحق المقدمات بالقياس (ش، ج، ٥٢٦، ١)
- إسم الموضع عند الجمهور... يُدَلّ به على حالة ما أو أمر ما في كل قول وقعت فيه بأن به مخاطبة بسبب تلك الحال أو ذلك الأمر يتأني إثبات ذلك القول أو إبطاله (ش، ج، ٥٢٦، ٢٠)
- «الموضع» كل حكم ينشعب منه أحكام آخر يمكن أن يجعل كل واحد منها مقدمة (ط، ش، ٢٥٨، ٣)
- موضع علمي**
- إن صدق (في الموضع) المقدم في كلياً، حتى كان قولنا: إن كل لذة خير حقاً، صدق لا محالة ما هو أكثر لذة فهو أكثر خيراً؛ فكان الموضع علمياً. وأما إن أخذ مهملاً فيكون مشهوراً، ولا يكون حقاً (س، ج، ١٣٨، ١٢)
- موضع مكاني**
- إن الموضع المكاني يقال عموماً على كل مكان معين، ويقال خصوصاً على الموضع الذي له خاص حكم يعتد به (س، ج، ٤٢، ٨)
- موضوع**
- «موضوع» كقولك: متكىء، جالساً (أ، م، ٩، ٦)
- أصحاب المنطق يُسمّون المُخبّر عنه الموضوع ويُسمّون المُخبّر المحمول (ف، د، ٧١، ٢٠)
- في الوضع، لا أن يكون الوضع بعينه في المعنى واللفظ، ولا أن يكون أيضاً هو الوضع بالمعنى ومخالفاً له في اللفظ ولكن كلياً، تحته الوضع (ف، ق، ١٠٣، ١٥)
- إذا كان بينه (الموضع) وبين ضده متوسط فإن ضده إذا وجد في موضوعه لزم أن يكون المحمول غير موجود في الموضع (ف، ق، ١٠٩، ١)
- كل إنسان إنما يُجيب في الموضع الذي يكون سبيل الجواب فيه بالتنوع أو بالجنس أو بالحدّ بالذي هو عنده نوع أو بالذي هو عنده جنس أو بالذي هو عنده حدّ (ف، ح، ١٧٤، ٥)
- معنى الموضع حكم منفرد من شأنه أن تشعب منه أحكام كثيرة تجعل كل واحد منها جزء قياس (س، ج، ٣٨، ١)
- الموضع ما يولد الجزئيات من حيث يعنها، ومن حيث ينزل إليها حكمه. وهذا وإن اختلف أن كان حكمً موضعاً ومقدماً، فهو موضع من جهة؛ ومقدم من جهة. أما موضع، فمن حيث يستعمل على أنه قانون، وأما مقدمة فمن حيث يستعمل جزء قياس (س، ج، ٤١، ١٤)
- الموضع إنما يكون برهانياً بعد أن تكون الجزئيات كلها قد رُتبت فلم يفلت شيء، ثم يكون المحمول من الإيجاب والسلب على كلبه كل جزئي (س، ج، ١٠٨، ١)
- أعلم أنّ الشيء إنما يكون موضعاً إذا كانت الشهرة توجهه، أو كان يصح في علم المنطق على سبيل إيجاب من المشهورات، فيوضع بعد ذلك قانوناً؛ وما ليس كذلك فليس بموضع (س، ج، ١٣١، ٩)
- الموضع... مبدأ... أصل منه تؤخذ المقدمات في قياس قياس من المقاييس التي

- إذا كان الموضوعُ في القضية إسمًا مشتركًا لم تكن القضية واحدة، بل تكون عدتها على عدة المعاني التي يُقال عليها ذلك الاسم (ف، ع، ١٨، ١٤٥)
- الصفة «فلتُسَمَّ» المحمول، والموصوف الموضوع (ف، ق، ٤، ٧١)
- نأخذ حدَّ المحمول ثم نُنظر هل نجده في الموضوع، فإن وجدناه ألقناه في الشكل الأول بأن نعكس المحمولَ على حدِّه، فيلزمُ عنه وجود المحمول في الموضوع. وإن وجدنا حدَّ المحمول مسلوبيًا عن جميع الموضوع ألقناه في الضرب الثاني من الشكل الثاني، فينتج سلب المحمول عن الموضوع (ف، ق، ١٠١، ١٩)
- إذا كان الموضوع إذا وُجِدَ في أي شيء اتفق، وُجِدَ المحمول بوجود الموضوع، لزمَ أن يكون المحمول موجودًا في جميع الموضوع (ف، ق، ٤، ١١٣)
- لا فرق بين أن نقول أي شيء ما وُجِدَ فيه الموضوع وُجِدَ فيه المحمول، وبين أن نقول كل ما يوجد فيه الموضوع يوجد فيه المحمول (ف، ق، ٨، ١٠٣)
- أن ننظر إذا ارتفع الموضوع عن شيء ما فارتفع المحمول بارتفاعه، فإنه إذا كان كذلك يُظنُّ أنه إذا وُجِدَ الموضوع وُجِدَ المحمول، فيظنُّ لذلك أنه يلزم أن يكون المحمول في كل الموضوع. وهذا الموضع مختلٌ جدًّا وهو سفسطائي (ف، ق، ١٨، ١٠٣)
- إن المحمول إن كان موجودًا لِمَا يوجد له الموضوع لزمَ أن يكون المحمول مسلوبيًا عما يُسلب عنه الموضوع، وبالعكس أيضًا إن كان سلبُ المحمول لاحقًا لِمَا سلب عنه الموضوع كان إيجابُ المحمول لاحقًا لِمَا يُوجب له
- الموضوع (ف، ق، ١١٣، ١٧)
- إن كان سلبُ المحمول لاحقًا لِمَا يُوجب له الموضوع كان إيجابُ المحمول لاحقًا لِمَا يُسلب عنه الموضوع (ف، ق، ١١٣، ٢٠)
- إن كان إيجابُ المحمول لاحقًا لِمَا يُسلب عنه الموضوع كان سلبُ المحمول لاحقًا لِمَا يُجب له الموضوع (ف، ق، ١١٤، ٢)
- إن كان إيجابُ المحمول لاحقًا لِمَا يُوجب له الموضوع كان سلبُ الموضوع لاحقًا لِمَا يُسلب عنه الموضوع (ف، ق، ١١٤، ١١)
- إن كان سلبُ المحمول لاحقًا لِمَا سلب عنه الموضوع فإيجابُ الموضوع لاحقٌ لِمَا يوجب له المحمول (ف، ق، ١١٤، ١٣)
- إن كان سلبُ المحمول لاحقًا لِمَا يوجب له الموضوع فسلبُ الموضوع لاحقٌ لِمَا يوجب له المحمول (ف، ق، ١١٤، ١٦)
- إن كان إيجابُ المحمول لاحقًا لِمَا يُسلب عنه الموضوع، فإيجابُ الموضوع لاحقٌ لِمَا يُسلب عنه المحمول (ف، ق، ١١٤، ١٩)
- نظرنا (في الاثبات) هل المحمول له ضدَّ المحمول مسلوبيًا عن ضدَّ الموضوع لزمَ أن يكون المحمول في الموضوع، وإن كان ضدَّ المحمول مسلوبيًا عن ضدَّ الموضوع كان المحمول مسلوبيًا عن الموضوع (ف، ق، ١١٥، ٦)
- كون ضدَّ الموضوع في ضدَّ المحمول هو اليقين أخذنا على الخلافي فالزُّمنا أن المحمول موجودٌ في الموضوع، وإن كان أيضًا اليقين سلبُ ضدَّ الموضوع عن ضدَّ المحمول الزُّمنا عنه سلب المحمول عن الموضوع (ف، ق، ١١٥، ٨)
- إن موضوعَ المطلوب إن كان ملكةً وكان

- إن كان موضوع هذا الموضوع يُحمَلُ أيضًا على شيءٍ دونه بطريق ما هو، فإنه يكون محمولاً أيضًا على شيءٍ ما آخر لا بطريق ما هو، على أن ينتهي على هذا الترتيب إلى الموضوع الذي لا يُحمَلُ على شيءٍ دونه أصلاً بطريق ما هو (ف، ح، ١٧٩، ١٢)
- القديمان يُسمَوْن الموضوع الأخير وكليّانه المحمولة عليه من طريق ما هو «الجوهر» على الإطلاق، وسائر المحمولات على الموضوع الأخير التي تُحمَلُ عليه لا بطريق ما هو كانت كليّات أو لم تكن كليّات، والمحمولات على كليّات الموضوع الأخير لا بطريق ما هو «الأعراض»، وذلك إذا حُمِلت على الجواهر، لأنها تُحمَلُ عليها لا من طريق ما هو (ف، ح، ١٨١، ٥)
- قولنا: زيد في الدار، فإن زيدًا موضوع «وفي الدار» محمول (س، ع، ١٣، ٣)
- أوّل القضايا الحمليّة، وأوّل الإيجاب لآته مؤلّف من منسوب إليه يُسمَى موضوعًا ومنسوب يسمَى محمولًا على نسبة وجود، وأمّا السلب فإنه يحصل من منسوب إليه ومنسوب ورفع وجود النسبة (س، ع، ٣٤، ٧)
- الموضوع كل مادة متقوّمه الذات أو قابل متقوّم دون الهيئة التي فيها وإن لم تكن الهيئة ولا شيء يخلّف بدلها. أو كانت الهيئة لازمة لحقت بعد تقوّم ذلك الأمر الذي هو مادة أو قابل عرفنا أن الصورة جوهر ولم يحتج إلى وسط (س، ب، ١٠٣، ٣)
- إن اختلاف العلوم الحقيقيّة هو بسبب موضوعاتها. وذلك السبب أمّا اختلاف الموضوعات، وأمّا اختلاف موضوع واحد (س، ب، ١٠٤، ٢٢)
- محموله كذلك ثم كان عدم الموضوع يلحقه عدم المحمول (ف، ق، ١١٥، ١٦)
- إن كان عدم المحمول مسلوبًا عن عدم الموضوع فالمحمول غير موجود للموضوع (ف، ق، ١١٥، ١٨)
- إن كان ما عليه يُضاف المحمول مسلوبًا عمّا إليه يُضاف الموضوع، فالمحمول مسلوب عن الموضوع فهو يصلح للإثبات والإبطال (ف، ق، ١١٦، ٨)
- متى كان محمول المطلوب له نظير وموضوعه له نظير، وكان نظير المحمول موجودًا لنظير الموضوع، فإنّ المحمول موجودٌ للموضوع، وإن كان نظير المحمول غير موجود لنظير الموضوع، فإنّ المحمول مسلوبٌ عن الموضوع (ف، ق، ١٢١، ٢١)
- إن كان تصريف المحمول موجودًا لتصريف الموضوع فإنّ المحمول موجودٌ للموضوع، وإن كان غير موجود له كان المحمول غير موجود للموضوع (ف، ق، ١٢٢، ١)
- كلّ مسألة فإن جزءها الموضوع يُسمَى المفروض والمُعطى، وجزءها المحمول يُسمَى المطلوب، من قيل أن الموضوع هو الذي يُفرض أولاً، ثم يُطلب فيه وجود المحمول (ف، ب، ٦٠، ٥)
- الموضوع هو بوجه ما تحت الحدّ الأوسط، أمّا في الشكل الأوّل فبالفعل، وأمّا في الثاني والثالث فبالقوّة، فظاهر أن الذي يُطلب وجوده قد عُلم بوجه ما وجوده (ف، ب، ٨٤، ٢٠)
- موضوع كل مقدّمة وكل مطلوب فليس يخلو من أن يكون إمّا جوهرًا إمّا كميّة إمّا كميّة إمّا داخلًا تحت شيء من باقي الأجناس (ف، ج، ٩٥، ٢)

سبيل النقل كما يقال رَجُلٌ عدلٌ وَخُلُقٌ عدلٌ  
(مر، ت، ٢٦، ١٠)

- الموضوع إما يُحْمَلُ عليه إذا إعتبر مأخوذاً  
بنفسه من غير إلحاق سور به لا يخلو إما أن  
يكون كلياً أو جزئياً، فإن كان جزئياً فالمحمول  
عليه إما أن يكون كلياً أو جزئياً، فإن كان جزئياً  
لم يكن ذلك الجزئي غيره، فإن الجزئين  
المتباينين لا يحمل أحدهما على الآخر، إذا  
المحمول والموضوع واحد، والمتباينان لا  
يكونان واحداً؛ ومثل هذا على الحقيقة لا  
يكون محمولاً وموضوعاً، كما تقول زيد هو  
أبو القاسم، ولا يكون أحدهما أولى بأن يُجْعَلَ  
موضوعاً أو محمولاً من الآخر؛ وأما إن كان  
الموضوع كلياً فإن المحمول بالضرورة لا يكون  
إلا كلياً (مر، ت، ٢٦، ١٥)

- المحمول يجب أن يكون صفة تُعرَفُ الموضوع  
(مر، ت، ٢٧، ٤)

- الموضوع قد يُعْنَى به ما قد استكمل ثم صار  
بعيـث يعرض له صفة ولا يفيد تلك الصفة  
كـمـالاً في ذاته وحقيقته، وذلك كالإنسان الذي  
تـكـاملت إنسانيته بالأجزاء التي بها تتم  
الإنسانية، ثم يصير معروضاً لوجود البيضاء  
والسواد، ويسمى كل شيء هذه حالة موضوعاً  
(مر، ت، ٢٩، ١)

- الموضوع لا يخلو إما أن يكون موجوداً أو  
معدوماً مأخوذاً من حيث هو معدوم (مر، ت،  
٧، ٥٥)

- كل واحد من المحمول والموضوع قد يكون  
لفظاً مفرداً... وقد يكون لفظاً مركباً (غ، م،  
١١، ١٨)

- كلُّ «موضوع» أو «محمول» يُذكَرُ في قضية،  
فهو لفظ يدل لا محالة على معنى (غ، ع،

- إذا كان الموضوع لا يقبل الأزبد والأنقص في  
طباعه، فليس يجب شيء من ذلك، فإنه ليس  
إذا كانت النار خاصتها أن تتحرك إلى فوق،  
والإنسان خاصته أن يفهم بالروية، يجب أن  
يكون ما هو أشد حركة إلى فوق أشد نارية، أو  
يكون ما هو أكثر فهماً هو أشد إنسانية (س،  
ج، ٢٣٢، ١١)

- الذي يُسَمَّى الحملتي، وهو الذي يحكم فيه بأن  
معنى محمول على معنى، أو ليس بمحمول  
عليه. مثاله قولنا: إن الإنسان حيوان، وإن  
الإنسان ليس بحيوان. فالإنسان وما يجري  
مجراه في أشكال هذا المثال، هو المسمى  
بـ«الموضوع» وما هو مثل «الحيوان» هاهنا فهو  
المسمى بالمحمول (س، أ، ٢٦٩، ٦)

- نجد للحملتي جزئين: أحدهما حامل وإسمه  
المشهور (الموضوع) كقولك في مثالنا «زيد»  
والثاني (محمول) كقولك في مثالنا «كاتب»  
(س، ش، ٦٢، ٧)

- إن الموضوع قد يكون مفرداً مثل «الإنسان» وقد  
يكون مؤلفاً مثل «الحيوان الناطق السانت» وإنما  
يكون كذلك إذا كانت قوته قوة المفرد (س،  
ش، ٦٤، ٧)

- الموضوع على وجهين: أحدهما كما يقال  
الإنسان حيوان فإنه أمرٌ واحد، والثاني كما  
يُقال المتحرك متغير، فإن المتحرك محمولٌ  
وموضوعٌ فإنه ذو الحركة (مر، ت، ١٥، ١٠)

- الموضوع يُوصف بمحمول على وجهين:  
أحدهما بأنه هو إسمًا ومعنى، كقولنا الإنسان  
حيوان، أو يوصف بمحمول لا بأنه هو ولكن  
بأنه ذو هو أوله هو؛ والقسم الثاني يُشْتَقُّ لذلك  
الموضوع من محموله إسم، فيقال شجاع ولا  
يُقال هو شجاعة؛ وقد يمكن أن يكون على

- (٧٠، ١١) الموضوع ليس يتعين موضوعاً، والمحمول محمولاً، ولا يكون أحدهما أولى بذلك من الآخر من حيث هما معنيان ذهنيان، أو من حالة يتعلق بتصورهما أكثر من أن الأسبق إلى الذهن في عادة من يُقدّم الموضوع يُجعل موضوعاً، وفي عادة من يُقدّم المحمول يُجعل محمولاً (ب، م، ٧١، ٣)
- من الناس من جرت عاداته بتقديم الموضوع في لفظه إذ يقول مثلاً كل إنسان حيوان، ومنهم من جرت عاداته بتقديم المحمول فيه إذ يقول مثلاً الحيوان على كل إنسان أو مقول على كل إنسان، بل ذلك ربما يُعَيَّن بماهيتهما وبأسباب تتعلق بهما من حيث هما هما لا من حيث هما متصوران (ب، م، ٧١، ٧)
- إذا حكمنا بشيء على شيء فقلنا إنّه كذا، فالمحكوم به يُقال له المحمول والمحكوم عليه يُقال له الموضوع (سي، ب، ٣٥، ٢٠)
- نعتي بالموضوع ههنا المحل المتقوم بذاته المقوم ما يحله (سي، ب، ٥٣، ١٧)
- الموضوع عندما يُقال فيه مقول على موضوع معناه المحكوم عليه بإيجاب أو سلب (سي، ب، ٥٤، ٢١)
- موضوع ما في موضوع هو الجوهر على هذا الوجه. وأمّا موضوع ما على موضوع فقد يكون غرضاً كالبياض للون، وقد يكون جوهرًا ولا يخفى مثاله (سي، ب، ٥٦، ٢٠)
- أخذهم (المنطقيون) الموضوع مكان الجنس كقولهم إن السرير خشب يجلس عليه، والخشب موضوع للسريرية لا جنس، والسريرية عارضة عليه (سي، ب، ٨٩، ٢١)
- بعد تحصيل الموضوع والمحمول تراعي تحقيق معنى الإضافة والشرط والجزء والكل والقوة (لزم) من النظر في المقدمات، النظر في «المحمول» و«الموضوع» اللذين منهما تتألف «المقدمات» (غ، ع، ٧٠، ١٦)
- من النظر في «المحمول» و«الموضوع» النظر في الألفاظ، والمعاني المفردة، التي بها يتم «المحمول» و«الموضوع» (غ، ع، ٧٠، ١٨)
- الموضوع فلا يتصور أن يكون أعمّ من المحمول، وإذا وضع كذلك كان الحكم كاذبًا (غ، ع، ١٣٢، ٢٥)
- (الموضوع) المحل القريب الذي يقوم بنفسه، لا يتقوم الشيء الحال فيه (غ، ع، ٣١٣، ١٣)
- الموضوع قد يُقال لكل شيء من شأنه أن يكون له كمال ما، وكان ذلك الكمال حاضرًا، وهو الموضوع له (غ، ع، ٣٧٩، ١٦)
- إنتم هذا القول (الفضية) من جزئين يُسَمَّى التحويين أحدهما مبتدأ والآخر خبرًا، ويُسَمَّى المتكلمون أحدهما موصوفًا والآخر صفة، ويُسَمَّى الفقهاء أحدهما حكمًا والآخر محكومًا عليه، ويُسَمَّى المنطقيون أحدهما موضوعًا وهو المخبر عنه والآخر محمولاً وهو الخبر (غ، ح، ٢٣، ١٣)
- إن الشيء المُسَمَّى بزيد هو الشيء المُسَمَّى بإنسان، بل الشيء الذي معناه في الذهن هو المعنى المُسَمَّى بزيد، معناه في الذهن المعنى المُسَمَّى بإنسان، والمقول كمعنى الإنسان يُسَمَّى محمولاً، والمقول عليه كزيد يُسَمَّى موضوعاً (ب، م، ١٢، ٢١)
- الموضوع والمحمول يُقال على المُقدَّر الموضوعية والمحمولية، وعلى المعنيين اللذين حكم بأحدهما على الآخر وصارا بالحقبة محمولاً وموضوعاً (ب، م، ٧١، ١)

الذاتية: وأما الموضوع فهو الأمر الذي يبحث في ذلك العلم عن الأحوال العارضة له من حيث إنه هو (ر، ل، ٤٥، ١١)

- الجزء الأول من (القضية) الحملية يسمى موضوعاً لأنه وضع ليحمل عليه شيء، والثاني محمولاً لحمله على الأول (هـ، م، ١١٦، ١٣)

- صدق الموضوع على أفراده تابع لجهة صدق المحمول وهذا القول للحفيد ابن رشد زعم أنه مراد المعلم الأول (و، م، ١٣٤، ٩)

- الموضوع يحتل المراد منه أربع مفهومات: الأول ذاته وحقيقته، الثاني أفراده لا حقيقته، الثالث الموصوف به، الرابع ما صدق عليه من غير التفات إلى كونه حقيقة له أو أفراداً له أو موصوفاً به (و، م، ١٣٤، ١٤)

- كل محمول فله نسبتان للموضوع، نسبة ثبوته له ونسبة نفيه عنه، فكل موجهة لم يصرح فيها إلا ببيان جهة إحدى النسبتين فهي بسيطة (و، م، ٢٢٠، ١٢)

إنّ المناطق اصطلاحاً على تسمية المحكوم عليه وهو الجزء الأول موضوعاً، والمحكوم به وهو الجزء الآخر محمولاً (ض، س، ٢٩، ٢)

#### موضوع بالحقيقة

- إنّ كل ما هو على موضوع بالحقيقة فهو كُليّ، وكل كُليّ فإنّه محمول على موضوع ضرورة؛ لأنّ له جزئيات بفعل أو بقوة يقال عليها الكُليّ هذا القول (س، م، ٢٢، ٩)

#### موضوع العلم

- إن موضوع العلم إما أن يكون قد أُخذ على الإطلاق من جهة هويته غير مشترط فيها زيادة

والفعل والزمان والمكان (سي، ب، ١٠٩، ١)، ما هو موضوع في النتيجة يُسمى حدّاً أصغر، وما هو محمول فيها يُسمى حدّاً أكبر (سي، ب، ١٤٢، ٧)

- ليس حدوث الضد في الموضوع يقتضي بجوهره رفع ضده المقابل له (ش، ع، ١٢٩، ١٥)

- لا... الموضوع للحدود أو أجزاء الحدود يمكن أن يكون له موضوع (ش، ب، ٤٢٨، ١٠)

- الموضوع إما أن يكون جنساً أو نوعاً. فإن كان جنساً فلا بد أن يكون له نوع أخير، والنوع الأخير ينتهي حملة إلى الأشخاص؛ وإن كان نوعاً فإنما يُحمّل على الشخص فقط والشخص ليس يُحمّل على شيء وعلى المجرى الطبيعي (ش، ب، ٤٢٨، ١٢)

- إن أُخذ الموضوع أخص من الحد الأوسط، والحد الأوسط أخص من الأكبر، لم يكن الحمل على طريق الكل (ش، ب، ٤٨٧، ١٨)

- الشيء الذي له العلة... هو الموضوع (ش، ب، ٤٨٧، ١٨)

- إن كان وجود المحمول والموضوع في شيء ما مختلفاً بالزمان، لم يصدق أن المحمول موجود للموضوع (ش، ج، ٥٣٥، ٢٤)

- إن كان الموضوع جنساً لا يُحمّل على ما وضع أنه نوع له من طريق ما هو فليس بجنس (ش، ج، ٥٦٠، ١٩)

- أجزاء العلوم البرهانية ثلاثة. المبادئ والموضوعات والمطالب: أما المبادئ فهي الحدود والمقدمات التي تؤلف منها قياساته وتلك... : أما الحدود فمثل الحدود التي تورد لموضوع الصناعة وأجزائه وأعراضه



## موضوع هي

- يكون أيضًا الموجود في موضوع هو موجود في موضوع ثان موجودًا في الموضوع الثاني؛ فيكون بالحقيقة الموضوع له على والموضوع له في لا يوجب أحدهما أن يكون الموضوع هو الموضوع الذي هو الجوهر؛ فإنّ اللون مقولّ على موضوعات، كالسواد والبياض وهي أعراض، والزمان موجود في الحركة وهي أيضًا عرض (س، م، ٤٤، ١٧)

## موضوع القضية

- موضوع القضية لا يخلو إما أن يكون كليًا أو جزئيًا، فالحكم إما على الكلّي وإما على الجزئي. فإذا كان الموضوع جزئيًا كقولك: زيد كاتب، فإنّ مناقضه سالب إجتماع فيه من مراعاة الشرائط ما ذكرناه، وأما إن كان الموضوع كليًا فإنّما أن يكون الحكم عليه كليًا أي يكون قد بين أنّ الإيجاب على كل واحد مما تحته أو أنّ السلب عن كل واحد منه، فلا إيجاب على شيء البتة مما تحته، أو بين أن الإيجاب أو السلب في بعضه، أو يكون قد ترك ذلك تركًا ولم يتعرض له، وإنّما تعرض للكيف دون الكم، أعني الإيجاب والسلب دون التعميم والتخصيص (س، ع، ٤٥، ٧)

- ليس من شرط موضوع القضية، أن يكون موجودًا في الأعيان؛ فإنّنا نحكم على موضوعات ليست بموجودة في الأعيان، أحكامًا إيجابية فضلًا عن السلبية، كما على أشكال هندسية لم يحكم بوجودها. ولا أن لا يكون موجودًا في الأعيان، فإنّنا نحكم أيضًا على موضوعات موجودة بحكم كالعالم وما فيه (ط، ش، ٢٧١، ١)

معنى، ثم طُلبت عوارضها الذاتية مثل العدد للحساب. وإما أن يكون قد أخذ لاعلى الإطلاق، ولكن من جهة اشتراط زيادة معنى على طبيعته من غير أن يكون فصلًا ينوعه، ثم طُلبت عوارضه الذاتية التي تلحقه من تلك الجهة: مثل النظر في عوارض الأكر المتحركة (مر، ت، ٢١٥، ١٤)

## موضوع علمي

- لفظة «أولي»؛ فإنّه إن عني بالأول بالطبع والأقدم، صار الموضوع علميًا؛ وإن عني به ما وجوده أكثر من وجود الآخر من غير تعلق، أو وجوده أشد موافقة للموضوع من وجود ذلك من غير تعلق، فليس الموضوع بتعليمي (س، ج، ١٣٩، ٥)

## موضوع على

- يكون أيضًا الموجود في موضوع هو موجود في موضوع ثان موجودًا في الموضوع الثاني؛ فيكون بالحقيقة الموضوع له على والموضوع له في لا يوجب أحدهما أن يكون الموضوع هو الموضوع الذي هو الجوهر؛ فإنّ اللون مقولّ على موضوعات، كالسواد والبياض وهي أعراض، والزمان موجود في الحركة وهي أيضًا عرض (س، م، ٤٤، ١٧)

## موضوع الفلسفة الأولى

- موضوع الفلسفة الأولى والحكمة العليا هو الوجود الكلّي المطلق المشترك بين الموجودات المنتقسم إلى جوهر وعرض، وعلة ومعلول. وهذا الموضوع ليس له وجود في الخارج (ت، ر، ٢٠٢، ٢١)

## موضوع لايجاب

## موضوع النوع

- إنَّ حقيقة الإيجاب هو الحكم بوجود المحمول للموضوع، ومستحيل أن يحكم على غير الموجود بأن شيئاً موجوداً له، فكل موضوع للإيجاب فهو موجود إما في الأعيان وإما في الذهن (س، ع، ٧٩، ١٣)
- أن يكون الموضوع نوعاً يقال على أكثر مما يقال عليه الموضوع جنساً؛ كالمظنون، فإنه يقال على أكثر مما يقال عليه المعلوم. وهذا الموضوع في الظاهر كأنه في القوّة ما قيل قبل من أنّه إن كان النوع يحمل على ما لا يحمل عليه الجنس، فليس المفروض جنساً بجنس (س، ج، ١٦٧، ١٦)

## موضوع المطلوب

## موضوعات

- تقسم موضوع المطلوب إن كان جنساً إلى أنواعه القريبة منه ثم تتأمل هل نجدُ محمولَ المطلوب في جميعها أو نجدُه مسلوباً عن جميعها أو نجدُه في بعضها، ومسلوباً عن بعض، فإن لم يتبيّن لنا ذلك في أنواعه القريبة منه قسّمنا كل واحد من تلك الأنواع أيضاً إن كانت تحتلّ القسمة، ثم هكذا إلى أن تنتهي إلى الأخيرة التي لا تقسم إلا إلى الأشخاص (ف، ق، ٩٦، ٧)
- إن قسّم المحمول بفصوله المُقوّمة لأنواعه ثم لم يوجد شيء من تلك الفصول لموضوع المطلوب بوجه من الوجوه لا على أنه مشتق ولا على أنه مثال أول، لزم من ذلك سلب المحمول عن جميع الموضوع (ف، ق، ٩٨، ١٣)

## موضوع المنطق

- موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية (ن، ش، ٣، ١١)

## موضوع الموجبة المعدولة

- موضوع الموجبة المعدولة لا بد من أن يكون موجوداً لأن حكمها الإثبات (سي، ب، ١٠٤، ١٣)
- الموضوعات تختلف: فمن الموضوعات ما وضعه في الطبيعة، كأنّ الطبيعة والحق قد وضعاه وسلّماه؛ ومنها ما وضعه بحسب واضح أو واضعين (س، ج، ٦٩، ٦)
- الموضوعات هي الأشياء التي إنّما يبحث في الضناعة عن الأحوال المنسوبة إليها والعوارض الذاتية لها: كالمقادير في الهندسة، والجسم من جهة ما يتحرّك ويسكن في العلم الطبيعي، وكذا الإنسان من جهة ما يصحّ ويمرض للقلب (مر، ت، ١٩٧، ١٠)

(ش، ع، ١١١، ٥)

- العلوم البرهانية وهي أربعة: الموضوعات، والأعراض الذاتية، والمسائل، والمبادئ (غ، م، ٦٠، ٦٠)

## موضوعات اول

- الموضوعات الأول الكثرية التي تحتوي عليها صناعة واحدة ينبغي أن تكون متجانسة، والمتجانس هو واحد أيضًا بجهة ما (ف، ب، ٦٣، ١٧)

- الموضوعات الأول المتجانسة منها ما يتجانس بأن تكون نسبة بعضها الي بعض نسبة واحدة، مثل موضوعات الهندسة، ومنها ما يتجانس بتعاونها وتعاون أنواعها على تكميل شيء واحد، وهو الغاية القصوى من الأمور التي تشمل عليها الصناعة (ف، ب، ٦٣، ١٨)

## موضوعات الجدل

- قد تكون موضوعات الجدل موادًا ممكنة، ففي هذه قد تكون المتضادتان جميعًا كاذبتين. فكذا لا يمتنع أن تكونا شيعتين (ف، ج، ١٠٧، ١٢)

## موضوعات الصناعة

- موضوعات الصناعة هي الأمور التي لها توجد الأعراض الذاتية وإليها تُنسب سائر الأشياء المنظور فيها من الصناعة بأحد أنحاء النسب التي ذُكرت فيما تقدم، وذلك مثل العدد في صناعة العدد، والخطوط والسطوح والمجسمات في صناعة الهندسة (ف، ب، ٥٩، ٩)

- (موضوعات الصناعة) التي تنسب الي موضوع الصناعة ثلاثة أصناف: أحدها الأشياء التي تؤخذ في حدود الموضوعات، والثاني أنواع موضوعاتها، والثالث الأعراض الذاتية

- العلوم البرهانية وهي أربعة: الموضوعات، والأعراض الذاتية، والمسائل، والمبادئ (غ، م، ٦٠، ٦٠)

- الموضوعات ونعني بها أن لكل علم لا محالة موضوعًا (غ، م، ٦٠، ٧)

- الموضوعات: فهي الأمور التي توضع في العلوم، وتطلب أعراضها الذاتية (غ، ع، ٢٥١، ٤)

- الموضوعات هي الأمور التي توضع في العلوم، وتطلب أعراضها الذاتية (غ، ع، ٣٧٩، ١٣)

- الموضوعات: فموضوعات كل علم هو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أعراضه الذاتية والأحوال المنسوبة إليه، كالمقدار للهندسة والعدد للحساب وبدن الإنسان من جهة ما يصح ويمرض للطب (سي، ب، ٢٣٤، ١٠)

- المختلفة الموضوعات إما أن لا يكون بين موضوعاتها مداخلة أو يكون، والتي لا مداخلة بين موضوعاتها، فإما أن لا تشترك في الجنس أو تشترك، فإن لم تشترك سُميت متباينة، مثل علم العدد والعلم الطبيعي، وإن اشتركت سُميت متساوية في الرتبة، مثل علم الهندسة الناظر في المقدار وعلم الحساب الناظر في العدد، فإن موضوعيهما يشتركان في الجنس وهو الكم (سي، ب، ٢٥٢، ١٦)

- (الموضوعات) تكون بينها مداخلة فإما أن يكون أحد الموضوعين أعم والآخر أخص، وإما أن يكون في الموضوعين شيء مشترك وشيء متباين به، مثل علم الطلب وعلم الأخلاق (سي، ب، ٢٥٢، ٢١)

- إن كانت موضوعات كثيرة يُحمّل عليها محمول واحد فليس ذلك إيجابًا واحدًا ولا سلبيًا واحدًا

- تواتر إليّ تواترًا لا أشك فيه (غ، ق، ٤٣، ١٧) - من أين تعلم أن الميزان صادق؟ ... أعلم ذلك علمًا ضروريًا يحصلُ من مقدمتين، إحداهما تجريبية والأخرى حسية. أمّا التجريبية فهي أنني علمت بالتجربة أن الثقل يهوي إلى أسفل، وأن الأثقل أشدّ هويًا. فأقول: «لو كانت إحدى الكفتين أثقل لكانت أشدّ هويًا؛ وهذه مقدّمة كلبية تجريبية حاصلة عندي ضرورية. المقدّمة الثانية أن هذا الميزان بعينه رأيت لم تهو إحدى كفتيه، بل حاذت الأخرى محاذاة مساواة؛ وهذه مقدّمة حسية شاهدتها بالبصر. فلا أشكّ لا في المقدّمة الحسية، ولا في الأولى وهي مقدّمة تجريبية. ويلزم في قلبي من هاتين المقدّمتين نتيجة ضرورية وهو إستواء الميزان (غ، ق، ٤٥، ٢)
- عرفتُ صحّة الميزان بالمشاهدة والعيان (غ، ق، ٤٥، ١٦)
- (الميزان) ذو عمود وكفتين، والكفتان متعلّقتان بالعمود، والعمود مشترك في الكفتين لارتباط كل واحدة منهما به. هذا ميزان التعادل (غ، ق، ٤٨، ٩)
- تولّد علمك في الميزان من العلم التجريبيّ بأن الثقل هاوٍ، والعلم الحسيّ بأن إحدى الكفتين ليست هاوية بالإضافة إلى الأخرى (غ، ق، ٥١، ١٧)
- الميزان الأول أوسع الموازين، إذ يمكن أن تستفاد منه المعرفة بالإثبات العام والإثبات الخاص، والنفي العام والنفي الخاص: فقد أمكن أن يوزن به أربعة أجناس من المعارف. وأمّا الثاني، فإنه لا يمكن أن يوزن به إلاّ النفي، ولكن يوزن به النفي العام والخاصّ جميعًا. وأمّا الثالث، فلا يوزن به إلاّ الخاصّ،

الموجودة لتلك الموضوعات (ف، ب، ٥٩، ١٢)

### مؤلفات

- من المؤلفات ما يكون جزء منه حرفًا في مثل قولك «غير بصير» أو «لا بصير» فإنّ لك أن تضع بدل لفظًا مفردًا كـ «الأعمى» وكذلك لك أن تجعله محكومًا عليه بالإيجاب والسلب (س، ش، ٦٤، ٩)

### مؤلفات الألفاظ

- يفعل الذهن في مفردات التصورات جمعًا وتآليفًا بين مفرداتها، هو الذي يُدلّ عليه بمؤلفات الألفاظ، كالمفهوم من قولنا الإنسان حيوان، وهو بإيقاع نسبة بين المفردات هي كالرواصلة والرابطة بينها، وهذا الفعل من الذهن يُسمّى حكمًا وجزمًا (ب، م، ٣٥، ١٩)

### ميزان

- علم المنطق هو القانون الذي به يميّز صحيح الحدّ والقياس عن فاسدهما فيتميّز العلم اليقيني عما ليس يقينيًا وكأنّه الميزان والمعيّار للعلوم كلها (غ، م، ٦، ١١)
- الميزان هو ميزان معرفة الله وملائكته وكتبه ورسله وملكوته وملكوته (غ، ق، ٤٣، ١٣)
- بمّ تعرفُ أن ذلك الميزان صادقٌ أم كاذبٌ؟ أبطلك ونظرك، والعقول متعارضة، أم بالإمام المعصوم الصادق، القائم بالحق في العالم، وهو مذهبي الذي ادّعى إليه؟ قلت: ذلك أيضًا أعرفه بالتعليم، ولكن من إمام الأئمة محدّثين عبد الله ابن عبد المطلب، صلوات الله عليه. فإني وإن كنت لا أراه فإني أسمع تعليمه الذي

قولهم بغي إزال الوحي على البشر، قولٌ باطل الإزدواج المتج عن أصلين. أحدهما أن موسى بشر، والثاني أن موسى مُنزَّل عليه الكتاب، فيلزم منه بالضرورة قضية خاصة، وهو أن بعض البشر ينزل عليه الكتاب، وتبطل به الدعوى العامة بأنه لا ينزل كتاب على بشر أصلاً. أما الأصل الأول، وهو قولنا: موسى بشر، فمعلوم بالحس؛ وأما الثاني، وهو أن موسى مُنزَّل عليه الكتاب، فكان معلوماً باعترافهم (غ، ق، ٥٩، ٧)

- حدّ هذا الميزان (الأصغر)، فهو أن كل وصفيين اجتماعاً على شيء واحد، فبعض أحد الوصفين لا بد أن يوصف بالآخر بالضرورة، ولا يلزم أن يوصف به كله. أمّا وصف كله، فلا يلزم لزوماً ضرورياً؛ بل قد يكون في بعض الأحوال وقد لا يكون، فلا يوثق به (غ، ق، ٦٠، ١٩)

- عكس الميزان الأصغر، إذ حدّ ذلك الميزان أن يوجد شيان لشيء واحد، لا أن يوجد شيء واحد لشيئين. فإنه إن وجد شيان لشيء واحد، وُصِفَ بعض أحدهما بالآخر، كما سبق ذكره. أمّا إذا وُجِدَ شيءٌ واحد لشيئين، فلا يوصف أحد الشيين بالآخر (غ، ق، ٧٣، ٥)

### ميزان اكبر

- الميزان الأكبر هو ميزان الخليل، عليه السلام، الذي استعمله مع نمرود. فمنه تعلّمنا هذا الميزان، لكن بواسطة القرآن. وذلك أن نمرود ادّعى الإلهية، وكان الإله بالإنفاق عبارة عن القادر على كل شيء. فقال إبراهيم: «إله إلهي، لأنه الذي يُحيي ويميت، وهو القادر عليه، وأنت لا تقدر عليه!» فقال: «أنا أحيي وأميت». يعني أنه يُحيي النطفة بالوِقاع،

كما ذكرت، لكن إنه يلزم منه أن بعض أحد الوصفين يوصف بالآخر لاجتماعهما على شيء واحد؛ وما لا يتسع إلا للحكم الخاص الجزئي فهو أصغر لا محالة (غ، ق، ٦١، ١٠)

- فساد... الميزان تارة يكون من الكفّة، وتارة يكون من العمود، وتارة من تعلق الكفّة بالعمود (غ، ق، ٦٩، ٣)

- إن خلل الميزان تارة يكون من سوء التركيب، بأن لا يكون تعلق الكفتين بالعمود تعلقاً مستقيماً، وتارة يكون من نفس الكفّة وفساد طينتها التي منها إتخذت: وتارة يكون من فساد طينته ومادته التي منها إتخذ (غ، ق، ٧٦، ٣)

- القسطاس المستقيم والميزان الذي هو رفيق الكتاب والقرآن في قوله: «لقد أرسلنا رسلاً بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان» (غ، ق، ٨٢، ٩)

- «الميزان» يفسرُه السلف بالعدل، ويفسره بعضهم بما يوزن به، وهما متلازمان (ت، ٢، ١١٣، ٩)

القدر المشترك الذي هو العلة هو الميزان التي أنزلها الله في قلوبنا لتزن بها هذا ونجعله مثل هذا، فلا تفرّق بين المتماثلين (ت، ٢، ١١٤، ١)

### ميزان اصغر

- الميزان الأصغر، تعلّمناه من الله تعالى حيث علّمه محمّداً، عليه السلام، في القرآن، وذلك في قوله تعالى: «وما قدرُوا الله حق قدره، إذ قالوا: ما أنزل الله على بشر من شيء. قل: من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نوراً وهدى للناس (غ، ق، ٥٩، ٣)

- وجه الوزن بهذا (الميزان الأصغر) أن نقول:

- حدّ الميزان الأكبر: أنّ الحكمم على الأعمّ حكمم على الأخصّ ويندرج فيه لا محالة، فحدّ هذا (الميزان الأوسط): أنّ الذي يُفنى عنه ما يُبَيَّنُّ لغيره مبيّنٌ لذلك الغير (غ، ق، ١٤، ٥٦)

- ازدواج أصليين على هذا الوجه (في الميزان الأوسط): أحدهما أصلٌ سالب، مضمونه النفي، والثاني أصلٌ موجب، مضمونه الإثبات، وتتوحدّ منهما معرفة بالنفي والتقدير (غ، ق، ٥٨، ٥٥)

#### ميزان التعادل

- موازين القرآن في الأصل ثلاثة: ميزان التعادل وميزان التلازم وميزان التعاند. لكن ميزان التعادل ينقسم إلى ثلاثة، إلى الأكبر والأوسط والأصغر، فيصير المجموع خمسة (غ، ق، ١٠، ٤٦)

- (الميزان) ذو عمود وكفتين، والكفتان متعلقتان بالعمود، والعمود مشترك في الكفتين لارتباط كل واحدة منهما به. هذا ميزان التعادل (غ، ق، ١٠، ٤٨)

- سمّيَت الأول ميزان التعادل، لأن فيه أصليين متعادلين كأنهما كفتان متحاذيتان (غ، ق، ١٠، ٦٧)

#### ميزان التعداد

- موازين القرآن في الأصل ثلاثة: ميزان التعادل وميزان التلازم وميزان التعاند. لكن ميزان التعادل ينقسم إلى ثلاثة، إلى الأكبر والأوسط والأصغر، فيصير المجموع خمسة (غ، ق، ١٠، ٤٦)

موضعه (ميزان التعاند) من القرآن، فقوله تعالى

وُيَمِّتُ بِالْقَلْبِ. فعلم إبراهيم أن ذلك يعسرُ عليه فهم بطلانه، فعذّل إلى ما هو أوضح عنده. فقال: «فإن الله يأتي بالشمس من المشرق، فأت بها من المغرب! فهبت الذي كفر» (غ، ق، ٤٩، ١)

- الميزان (الأكبر) أن نقول: «كل من يقدر على إطلاع الشمس فهو الإله، فهذا أصل؛ والهي هو القادر على الإطلاع، وهذا أصلٌ آخر؛ فلزم من مجموعهما بالضرورة أن الهي هو الإله دونك يا نمرود» (غ، ق، ٤٩، ١٢)

- حدّ الميزان الأكبر: أنّ الحكمم على الأعمّ حكمم على الأخصّ ويندرج فيه لا محالة، فحدّ هذا (الميزان الأوسط): أنّ الذي يُفنى عنه ما يُبَيَّنُّ لغيره مبيّنٌ لذلك الغير (غ، ق، ١٣، ٥٦)

#### ميزان اوسط

- الميزان الأوسط أيضًا للخليل، عليه السلام، حيث قال تعالى: «قال: لا أحبّ الآفلين». وكما صورة هذا الميزان: أن القمر أقلّ، والإله ليس بأقلّ؛ فالقمر ليس بإله. ولكن القرآن على الإيجاز والإضمار مبناه. لكن العلم بنفي الإلهية عن القمر، لا يصير ضروريًا إلا بمعرفة هذين الأصليين، وهو أن القمر أقلّ وأن الإله ليس بأقلّ. وإذا عُرف الأصلان، صار العلم بنفي الإلهية عن القمر ضروريًا (غ، ق، ٣، ٥٥)

- حدّه (الميزان الأوسط) فهو أنّ كلّ شيئين، وُصِفَ أحدهما بوصفٍ يسلب ذلك الوصف عن الآخر، فهما متباينان، أي أحدهما يُسلبُ عن الآخر ولا يُوصف به (غ، ق، ١١، ٥٦)

(غ، ق، ٧٤، ٢١)

## ميزان التلازم

- موازين القرآن في الأصل ثلاثة: ميزان التعادل وميزان التلازم وميزان التعاند. لكن ميزان التعادل ينقسم إلى ثلاثة، إلى الأكبر والأوسط والأصغر، فيصير المجموع خمسة (غ، ق، ٤٦، ١٠)

- ميزان التلازم، فهو بالقيان أشبه لأنه ذو كفة واحدة، لكن تقابلها من الجانب الآخر الرمانة، وبها يظهر التفاوت والتقدير (غ، ق، ٤٨، ١٠)

- هذا الميزان (ميزان التلازم) مستفاد من قوله تعالى: «لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا» ومن قوله تعالى: «لو كان معه آلهة كما يقولون، إذا لا يتفوا إلى ذي العرش سبيلا» ومن قوله: «لو كان هؤلاء آلهة ما وردوها» (غ، ق، ٦٢، ٣)

- صورة هذا الميزان (ميزان التلازم) أن تقول: لو كان للعالم إلهان لفسدنا، فهذا أصل؛ ومعلوم أنهما لم تفسدا، وهذا أصل آخر؛ فيلزم منهما نتيجة ضرورية، وهو نفي الإلهين. ولو كان مع ذي العرش آلهة، لا يتفوا إلى ذي العرش سبيلا؛ ومعلوم أنهم لم يتفوا؛ فيلزم نفي آلهة سوى ذي العرش (غ، ق، ٦٢، ٦)

- (ميزان التلازم) قولك: «إن كانت الشمس طالعة، فالكواكب خفية، وهذا يُعلم بالتجربة»؛ ثم تقول: «ومعلوم أن الشمس طالعة، وهذا يُعلم بالحس»؛ فيلزم منه أن الكواكب خفية (غ، ق، ٦٢، ١٠)

- حدّ هذا الميزان (ميزان التلازم)، فإن كل ما هو لازم للشيء، تابع له في كل حال؛ فنفي اللازم يوجب بالضرورة نفي الملزوم، ووجود الملزوم

في تعليم نبيّه، عليه السلام: «قل: من يرزقكم من السموات والأرض؟ قل: الله. وإنا أو إياكم على هدى أو في ضلال مبين». فإنه لم يذكر قوله: «أو إياكم» في معرض التسوية والتشكيك، بل فيه إضمار أصل آخر، وهو: أنا لسنا على ضلال في قولنا: «إن الله يرزقكم من السماء والأرض»؛ فإنه الذي يرزق من السماء ياتزال الماء، ومن الأرض ياتزال النبات؛ فإذا أنتم ضالون بإنكار ذلك (غ، ق، ٦٥، ٣)

- كمال صورة الميزان (ميزان التعاند): «إنا أو إياكم على ضلال مبين»، وهذا أصل؛ ثم نقول: «ومعلوم أنا لسنا في ضلال»، وهذا أصل آخر؛ فيلزم من إزدواجهما نتيجة ضرورية وهو إنكم في ضلال (غ، ق، ٦٥، ٨)

- حدّ هذا الميزان، (ميزان التعاند)، فهو إن كل ما انحصر في قسمين، فيلزم من ثبوت أحدهما نفي الآخر، ومن نفي أحدهما ثبوت الآخر، ولكن بشرط أن تكون القسمة منحصرة لا منتشرة. فالوزن بالقسمة المنتشرة وزن الشيطان، وبه وزن بعض أهل التعليم كلامهم في مواضع كثيرة (غ، ق، ٦٦، ٦)

سبب الثالث ميزان التعاند، لأنه رجع إلى حصر قسمين بين النفي والإثبات، يلزم من ثبوت أحدهما نفي الآخر ومن نفي أحدهما ثبوت الآخر؛ فبين القسمين تضادّ وتعاند (غ، ق، ٦٧، ٥)

- هذا وزن ميزان الشيطان الذي ألصقه بميزان التعاند. فإن إبطال أحد القسمين يُنتج ثبوت الآخر، ولكن بشرط أن تكون القسمة منحصرة لا منتشرة. والشيطان يُلبس المنتشرة بالمنحصرة. وهذه منتشرة إذ ليست دائرة بين النفي والإثبات، بل يمكن بينهما قسم ثالث

ق، ٦٩، ٦٠)

### ميزان شيطان

- ميزان الشيطان... (أن الشيطان إنما يلبس في الموازين بتكثير الكلام فيه وتشويشه حتى لا يُعلم منه موضع التلبس) (غ، ق، ٧٤، ٣)
- «إن الحق إما أن يُعرف بالرأي المحض أو بالتعليم المحض. وإذا بطل أحدهما ثبت الآخر؛ وباطل أن يكون مدرّكًا بالرأي العقلي المحض، لتعارض العقول والمذاهب؛ فثبت أنه بالتعليم... هذا وزن بميزان الشيطان الذي ألصقه بميزان التعاند. فإن إبطال أحد القسمين يُنتج ثبوت الآخر، ولكن بشرط أن تكون القسمة منحصرة لا منتشرة. والشيطان يُلبس المنتشرة بالمنحصرة. وهذه منتشرة إذ ليست دائرة بين النفي والإثبات، بل يمكن بينهما قسم ثالث (غ، ق، ٧٤، ٢١)

يوجبُ بالضرورة وجود اللازم. أمّا نفْيُ

الملزوم ووجود اللازم، فلا نتيجة لهما، بل

هما من موازين الشيطان، وقد يزن به بعض

أهل التعليم معرفته (غ، ق، ٦٣، ١٧)

- سمّيت الآخر ميزان التلازم، لأن أحد الأصليين

يشتمل على جزئين، أحدهما لازم والآخر

ملزوم، كقولك: «لو كان فيهما آلهة لفُسدنا».

فإن قولك «لفُسدنا» لازمٌ، والملزومُ قولك «لو

كان فيهما آلهة»؛ ولزمت النتيجة من نفي اللازم

(غ، ق، ٦٧، ٢)

- المشبه بالقَبان فهو ميزان التلازم، إذ أحد طرفيه

أطول من الآخر كثيرًا. فإذ تقول: «لو كان

بيع الغائب صحيحًا، للزم بصريح الإلزام»،

وهذا أصل طويل مشتمل على جزئين، لازمٌ

وملزوم؛ والثاني هو قولك: «ليس يلزم بصريح

الإلزام»، وهذا أصل آخر أقصر منه، فكان

أشبه بالرمانة القصيرة المقابلة لكفة القبان (غ،



## ن

انَمَقَتْ له القوة على أخذ التَّشَابِه وَصَمَعَتْ عن  
الباقية صار لا محالة تَأْمُ العَلْطُ وَمَتَحَيَّرًا في  
الأمر وصارت آراؤه أراء أفروطاغورس (ف، س،  
١٦٣، ١٨)

- إذا كان (الناظر) مخاطبًا كانت مخاطباته كلها  
سوفسطائية وكانت قُوته في السوفسطائية على  
حسب قُوته على التشابه وضعفه عن الباقية .  
ومن صَمَعَتْ عن التشابه وقوي على التباين  
أَكْسَبَه ذلك بهيمة ما، ومن صَمَعَتْ مع ذلك عن  
دلالات الألفاظ أَبْهَمَ بهيمة (ف، س،  
١٦٤، ٣)

### ناهي سالب

- أما العدمي والناهي السالب، فإِنَّمَا يتم تعريفهما  
بالوجودي، فلا يمكن أن نتصوّر العمى إن لم  
نتصوّر أنّه للبصر، فيقال إنَّ العمى عدم البصر،  
لا كالبصر الذي تعرف حاله وطباعه، وإن لم  
تلتفت إلى أنّه عدم البتّة في شخص (س، ج،  
٢٥١، ٤)

### نافية خاصة

- النافية الخاصة لا يصدق عكسها البتّة، فإنك إذا  
قلت بعض اللون ليس بسواد لم يمكن أن تقول  
وبعض السواد ليس بلون، ولا أمكنك أن تقول  
كل السواد ليس بلون (غ، ح، ٣٠، ١١)

### نافية عامة

- النافية العامة تنعكس مثل نفسها نافية عامة  
فهما صدق قولنا لا متحيز واحد عَرَضٌ صَدَقَ  
قولنا لا عَرَضٌ واحدٌ متحيز (غ، ح، ٣٠، ٧)

### ناطق

- الناقص الفطرة من مولده في الجزء الناطق منه  
لا يُمكن أن يكونَ قد حصلَ له كثيرٌ من  
المقدمات الأولى. فلا يمتنعُ أن يَتَشَكَّكَ في  
تلك المقدمات (ف، ج، ٧٦، ١٩)

- الناطق . . . يقال على الإنسان لا فيه، إذ كان  
ليس موجودًا فيه على جهة ما يوجد اليبايس في  
الجسم (ش، م، ٢١، ١٣)

### ناظر

- يَعْلَظُ الناظر وَيُعَالِظُ المخاطب متى كان بين  
المطلوب وبين الذي يُؤخذ جزء قياس عليه  
خلاف ما، بمقدار ما لا يُوقع في الحقيقة بينهما  
تباينًا، لكن يكون ذلك بحسب الظن (ف، س،  
١٥٠، ٩)

- ضعف الإنسان (الناظر) على أخذ التشابه  
والوصل بين الأشياء يُكسِبُه الضعف عن  
استنباط الأشياء، لأنه لا يُمكن من كان بهذه  
الحال أن يَتَخَطَى ذهنه من شيء إلى شيء أصلاً  
(ف، س، ١٦٣، ١٦)

- ضعفه (الناظر) عن الألفاظ وضعفه عن أخذ  
التباين بين الأشياء والذي يَعْلَظُ هذه المواضع  
ممن تقصه بعض هذه القوى، خاصة هو من  
كان تنقصه القوة على تباينات ما بين الأشياء،  
والقوة على تمييز ما بين دلالات الألفاظ ومن

## ناقص

- السالبة إضطرارية، فالنتيجة إضطرارية. وإن كانت الواجبة إضطرارية، فليست النتيجة إضطرارية (أ، ق، ١٣٥، ١٥)
- أما في الشكل الأخير فإذا كانت المقدمات كلية واجبة، فإنها إذا كانت إضطرارية فالنتيجة إضطرارية. فإذا كانت الواحدة سالبة والأخرى واجبة، وكانت السالبة إضطرارية، فإن النتيجة تكون إضطرارية. وأما إذا كانت الواجبة إضطرارية، فليست النتيجة إضطرارية (أ، ق، ١٣٨، ٨)

- ليس تكون النتيجة إضطرارية ولا مطلقة إذا لم توجد مقدمة إضطرارية أو مطلقة (أ، ق، ١٤٢، ٤)

- إذا كانت المقدمات موجبة، ليس تكون النتيجة إضطرارية (أ، ق، ١٥٧، ١١)
- أقل ما تجب عنه النتيجة ثلاثة حدود ومقدمتان (أ، ق، ٢٣٢، ٧)

- إذا كانت النتيجة هي من الضرورة، فلا مانع يمنع أن يكون الأوسط الذي به تثبت ليس هو ضرورياً. وذلك أنه قد يمكن أن نقيس على الضروري من أشياء غير ضرورية، كما يكون الصدق أيضاً من أشياء غير صادقة (أ، ب، ٣٣٠، ١١)

- متى كان الأوسط ضرورياً، فالنتيجة أيضاً موجودة من الضرورة، كما أن النتيجة التي من المقدمات الصادقة هي أيضاً دائماً صادقة (أ، ب، ٣٣٠، ١٥)

- لا سبيل إلى أن يبين أن النتيجة ضرورية، إذ كان العَرَضُ قد يمكن أن يؤخذ ويمكن ألا يؤخذ (أ، ب، ٣٣١، ١٣)

- لا سبيل إلى أن تعلم النتيجة من الإضطرار (أ، ب، ٣٣٢، ٩)

- الناقص (من أصناف الأفاويل المعرفة) فما أحلَّ بوصف أو أوصاف ثابتة إقتصاراً على تمييز المحدود عن غيره، دون تميم حقيقته بمفوماتها، كما لو حُدَّ الإنسان بأنه جسم ناطق، وحُدِّف منه ذو نفس حسَّاس مُتحرِّك بالإرادة إعتماذاً، على أنه لا شيء غيره جسم ناطق (ب، م، ٥١، ٢١)
- الناقص موجود في التام، والتام غير موجود في الناقص (ب، م، ٥٢، ١٢)

## نتائج

- النتائج الكلية والجزئية الموجبة تنعكس، والسالبة الجزئية لا تنعكس (ش، ق، ٢٨٠، ١)
- النتائج البرهانية بالجملة... هي كلية (ش، ب، ٤١٠، ٨)
- النتائج الموجبة تبين من مقدمتين موجبتين فقط (ش، ب، ٤٣٨، ١)
- النتائج تكاد أن تكون غير متناهية (ش، ب، ٤٤٨، ١٨)

## نتيجة

- قد يَعْرضُ أن تكون النتيجة أحياناً إضطرارية إذا كانت إحدى المقدمتين إضطرارية، غير أنه ليس أيهما يتفق أن يكون كذلك، بل الكبرى (أ، ق، ١٣٤، ٢)
- في المقاييس الجزئية فإنه إن كانت الكلية إضطرارية، فالنتيجة إضطرارية؛ فإن كانت الجزئية إضطرارية، فليست النتيجة إضطرارية: واجبة كانت الكلية أو سالبة (أ، ق، ١٣٥، ٣)
- أما في الشكل الثاني فإنه إن كانت المقدمة

- لا فرق في أمر النتيجة إن كان الأوسط موجودًا هو وليس هو (أ، ب، ٣٤٣، ١٠)
- إن النتيجة الصحيحة المستقيمة (في المقدمة) لا يكون إلا بأن يكون الحد الموضوع والحد المحمول من مقدمتيها معتدلتين، أو يكون الحد المحمول أعم من الحد الموضوع (ق، م، ١١، ٦٦)
- ما حصلنا معرفته عن قياس فإنه يُسمى النتيجة والردف (ف، ق، ٧٥، ١٣)
- النتيجة تشبه أخص ما في المقدمات (ز، ق، ٩، ١٦٦)
- الذي يلزم، فإنه ما دام يساق إليه بالقياس يسمى مطلوبًا. فإذا لزم سمي نتيجة (س، ق، ١٠٨، ٥)
- إن النتيجة تتبع أحسن المقدمتين، لا في كل شيء؛ بل في الكمية والكيفية دون الجهة (س، ق، ٩، ١٠٨)
- إن النتيجة قضية (س، ج، ٥٣، ١٧)
- كل (ب) (ج) وكل (ب) (د) يلزم منه أن كل (ج) (د) فكل واحد من قولنا: كل (ج) (ب) وكل (ب) (د) مقدمة. و(ج) و(ب) و(د) حدود. وقولنا: وكل (ج) (د) نتيجة. والمركب من المقدمتين على نحو ما مثلناه، حتى لزم عنه هو القياس (س، أ، ٤٢٣، ١٤)
- المقدمة التي فيها الأصغر تسمى الضغرى، والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى، وتأليفها يسمى افتراءً، وهيئة التأليف من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحدّين الطرفين يسمى شكلاً، والقرينة التي تجب عنها لذاتها قضية أخرى تسمى قياسًا، وتلك القضية ما دام يساق إليها تأليف القرينة تسمى مطلوبًا، فإذا لزم تسمى نتيجة (مر، ت، ١١٢، ١٤)
- اللازم من القياس يُسمى بعد لزومه نتيجة (غ، م، ٢٧، ٨)
- من عَلِمَ المقدمات على شرطكم (المتشككون)، فقد عَرَفَ النتيجة مع تلك المقدمات، بل في المقدمات عين النتيجة (غ، ع، ٢٣٥، ٢٣)
- إنكشف بهذا أن النتيجة وإن كانت داخلية تحت المقدمات بالقوة، دخول الجزئيات تحت الكلّيات، فهي علم زائد عليها بالفعل (غ، ع، ٢٣٩، ٢)
- النتيجة موجودة في إحدى المقدمتين بالقوة ومعلومة بالفعل (غ، ح، ٦٥، ١٧)
- يجب أن يدخل شيء من أحد الأصلين في الآخر، وهو «المسكرة» الموجود في الأصلين، حتى تتولد النتيجة (غ، ق، ٦٩، ١٤)
- أفهم مفردات أجزاء المطلوب بطريق المعرفة والتصور، وأعلم جملة النتيجة المطلوبة بالقوة لا بالفعل أي في قوتي أن أقبل التصديق بها بالفعل وأجهلها من وجه أي لا أعلمها بالفعل ولو كنت أعلمها بالفعل، لما طلبتها ولو لم أعلمها بالقوة لما طمعت في أن أعلمها إذ ما ليس في قوتي علمه يستحيل حصوله كاجتماع الضدين (غ، ص، ٥٤، ٧)
- ما هو موضوع في النتيجة يُسمى حدًا أصغر وما هو محمول فيها يُسمى حدًا أكبر (سي، ب، ١٤٢، ٧)
- النتيجة تتبع أحسن المقدمتين في الكمية والكيفية إلا فيما نستثيه (سي، ب، ١٤٢، ٢١)
- لا نتيجة مع النتيجة في الشكلين الآخرين، فإن الأكبر في الثاني غير مقول بالفعل على الأوسط، وأما في الثالث وإن كان مقلوبًا لكن الأصغر ليس موضوعًا للأوسط ليشاركة

- فيه موضوع آخر لكن النتيجة تحت النتيجة في الكلي من الثاني تُصَوَّر (سي، ب، ١٩٦، ١)
- موضوع النتيجة ومحمولها يجب أن لا يغيّرا عما كانا عليه في المقدمتين (سي، ب، ٢١٤، ١٢)
- لا يكفي في حصول النتيجة خطوط المقدمتين بالبال ما لم يخطرهما على ترتيبهما على قصد أن يعلم منهما حال اجتماع طرفيهما (سي، ب، ٢٥٠، ٢)
- واجب أن تكون النتيجة غير المقدمات، فإن الشيء لا يوجد في بيان نفسه (ش، ق، ١٣٩، ٢٣)
- جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى (ش، ق، ١٧٩، ٦)
- لزوم النتيجة عن القياس، أعني أنه يجب ضرورة متى وُجِدَتْ المقدمات أن توجد النتيجة (ش، ق، ١٩٧، ١٩)
- النتيجة الكلية إنما تبيّن عن مقدمات كلية (ش، ق، ٢٣٨، ١٣)
- كل نتيجة... تكون بثلاثة حدود لا أقل من ذلك ولا أكثر إن لم تكن النتيجة الواحدة بعينها تتبيّن بمقاييس كثيرة (ش، ق، ٢٣٩، ٤)
- ليس يلزم متى ارتفع القياس أن ترتفع النتيجة... ويلزم إذا إرتفعت النتيجة أن يرتفع القياس (ش، ق، ٢٩٤، ٢٢)
- إذا كذبت النتيجة تكذب المقدمات (ش، ق، ٢٩٥، ٢٢)
- أن ينتج نتيجة واحدة بمقاييس مختلفة الحدود بأسرها فليس يمكن (ش، ق، ٣٣٥، ٢)
- النتيجة الكاذبة لا يمكن وجودها عن مقدمات صادقة (ش، ق، ٣٣٥، ٧)
- ليس يمكن أن ينتج شيء عن مقدمة واحدة بل أقل ما يمكن أن ينتج عنه شيء هو مقدمتان (ش، ب، ٣٧٩، ٧)
- النتيجة الإضرطارية الدائمة لا تكون إلا عن مقدمات إضرطارية (ش، ب، ٣٨٠، ٨)
- يمكننا أن نتج نتيجة ما صادقة عن مقدمات صادقة غير ضرورية (ش، ب، ٣٨٩، ١)
- إذا كانت نتيجة البرهان كلية وذاتية فبيّن أنه لا يقوم على الأشياء الفاسدة برهان إلا على نحو من طريق القرض، أي في وقت ما (ش، ب، ٣٩٢، ٣)
- ... المطلوب والمقدمة والنتيجة هي أشياء واحدة بالموضوع وإنما تختلف بالجهة (ش، ب، ٤٠٣، ٢)
- النتيجة... تكون بالطبع وأزلا عن مقدمتين، نسبة إحداهما إلى الأخرى كنسبة الكل إلى الجزء (ش، ب، ٤٤٠، ٧)
- النتيجة اللازمة عن المقدمات الضرورية تكون ضرورية، واللازمة عن المقدمات التي على الأكثر تكون على الأكثر (ش، ب، ٤٤٤، ٦)
- النتيجة الصادقة... تكون بالذات عن مقدمات صادقة والكاذبة عن مقدمات كاذبة (ش، ب، ٤٤٧، ٥)
- النتيجة ليس ينبغي أن توضع في القياس من طريق أنها متسلّمة، بل من طريق أنها تلزم من الأشياء التي تؤخذ في القياس متسلّمة (ش، ب، ٤٦١، ٣)
- الوجوه التي يتأقّى بها إخفاء النتيجة... منها مقدمات خارجية، ومنها أفعال في المقدمات الضرورية (ش، ج، ٦٢٧، ٩)
- إذا ارتفعت النتيجة إرتفعت إمّا المقدمتان وإما إحداهما (ش، ج، ٦٥٧، ١٢)
- النتيجة الكاذبة تكون ولا بدّ عن كذب في

- القياس: إما من قِبَل صورته، وإما من قِبَل مادته (ش، س، ٧١١، ٢)
- القضية التي هي جزء القياس تُسمى مقدّمة، وما ينحل إليه المقدّمة كالموضوع والمحمول دون الرابطة حدًا للقياس، وهينة نسبة الأوسط إلى الطرفين تُسمى شكلاً، وإفتران الصغرى بالكبرى قرينةً وضرباً، والقول اللازم مطلوباً إن سبق منه تشتعل إلى القياس ونتيجة إن سبق من القياس إليه. والمتج لهذا القول قياماً (م)، ط، ٢٥٤، ٣٣)
- العلم بِ«النتيجة» - وهو أن «هذين المعنيين ضدان، فلا يجتمعان» - يمكن بدون العلم بالمقدّمة الكبرى - وهو أن «كل ضدين لا يجتمعان». فلم يفتر العلم بذلك إلى القياس الذي خصّوه باسم «البرهان» (ت، ر، ١٢٢، ٥)
- النتيجة إذا افتقرت إلى مقدمتين فلا بدّ أن ينتهي الأمر إلى مقدمتين تعلم بدون مقدمتين، وإلا لزم الدور أو التسلسل الباطلان (ت، م، ١٠٥، ٤)
- ضابط إيجاب النتيجة في كل شكل إيجاب المقدمتين معاً وضابط كليتها عموم وضع الأصغر بالفعل أو بالقوة أي في عكس الصغرى (و، م، ٢٨٤، ١٤)
- نحو
- لأن النحو إنما يُعطي قوانين في الألفاظ التي تُخصّص أمة ما، وأهل ذلك اللسان (ف، د، ٢، ٦٠)
- النحو علمٌ للشئ الذي هو معلومٌ بالنحو (ف، ح، ٨٧، ٥)
- إن نسبة المنطق إلى الألفاظ نسبة الموسيقى إلى
- الأصوات، ونسبة النحو إليها نسبة العرّوض إلى أوزان الشعر (مر، ت، ٥٨، ١٤)
- العلم... هو جنس للنحو (ش، م، ٥٢، ٢١)
- النحو ليس يقال بالإضافة إلى شيء (ش، م، ٥٢، ٢١)
- النحو هو علم للمعلوم الذي هو علم أو آخر الكلّم (ش، م، ٥٢، ٢٣)
- نداء
- (القول) إذا كان من رئيس إلى مرؤوس كان أمراً، وإذا كان من مرؤوس إلى رئيس كان تضرعاً، وإذا كان من المساوي إلى المساوي كان طلباً. والنداء مشترك يُستعمل في الثلاثة الباقية، وكل واحد من تلك الثلاثة مركّب من اسم وعلامة مستقبل (ف، ع، ١٣٩، ١٦)
- أما النداء فليست الكلمة المضمرّة فيه إلا مقولة بإيجاب من قِبَل إنه ليس بُنادي أحدٌ لثلا يسمع أو لا يصغي. وأما الأمر والنهي فليس لهما في اللسان العربي اسمٌ يجمعهما فاضطررنا إلى أن نُسمّيها جميعاً باسم أحدهما وهو الأمر (ف، ع، ١٤٠، ٤)
- أوّل التصويّنات النداء فإنّه بهذا ينتبه من يلتصق تفهيمه أنّه هو المقصود بالتفهم لا سواء وذلك حين ما يقتصر في الدلالة على ما في ضميره بالإشارة إلى المحسوسات (ف، ح، ١٣٥، ١٨)
- النداء يُقتضى به أوّلاً من الذي نودي الإقبال بسمعه وذنه على الذي ناداه منتظراً لما يخاطبه به بعد النداء (ف، ح، ١٦٢، ١٥)
- جواب النداء إقبالٌ أو إعراض، وجوابُ التضرّع والطلب بذك أو منع، وجواب الأمر والنهي وما شاكله طاعة أو معصية، وجواب

أحدهما، ولا شيء يعد غيرهما، وهي تقتضي  
تباينهما (ط، ش، ١٨٢، ١٣)

السؤال عن الشيء إيجاب أو سلب وهما جميعاً  
قولاً جازماً (ف، ح، ١٦٣، ١٨)

## نسب مقدرية

- النسب المقدرية الشاملة لهما (المتساويان) أعم  
من العددية. والخط المساوي لضلع المربع  
يحيط به؛ ولذلك يقال له: إنه قوي عليه، فإن  
المربع يتكوّن من ضرب ذلك الخط في نفسه  
(ط، ش، ١٨٢، ١٦)

نزح

- يُعنى بالإيقاع الإيجاب الذي للحملي فقد  
فيكون النزح هو السلب الذي للحملي، كأنه لم  
يتمرّض لغيره، ويكون القول المركّب يصلح أن  
يعنى به الشرطي، ويصلح أن يعنى به القياسي،  
ويصلح أن يعنى به كلاهما (س، ع، ٤١، ١٨)

## نسبة

نسب

- النسبة يستعملها المهندسون من أصحاب  
التعاليم دالة في الأعظام على معنى هو نوع  
من الإضافة التي هي مقولة ما. فإنهم يحثون  
النسبة في الأعظام أنها إضافة في القدر بين  
عظمتين من جنس واحد (ف، ح، ٨٢، ٧)  
- أصحاب العدد يجعلونها (النسبة) أيضاً نوعاً  
من الإضافة (ف، ح، ٨٣، ٣)

- قوم يسمون أصناف النسب كلها إضافة،  
ويجعلونها جنساً يعمّ مقولات النسب. فتصير  
المقولات عندهم سبعة (ف، ح، ٩٢، ٩)

- المنطقيون يجعلون النسبة أعم من الإضافة التي  
هي مقولة ما، فإنهم يجعلون الإضافة نسبة ما  
(ف، ح، ٨٣، ٩)

- معنى أن يفعل هو أن يتبدّل على الجسم النسب  
التي بها أجزاء ما يفعل، فليس يلزم من ذلك أن  
يكون تحت المضاف، كما أنّ الذي يفعل في  
كيف ليس تحت مقولة كيف، ولا الذي ان  
يفعل في كم داخل تحت مقولة كم، فإنه ليس  
تبدّل النسب على ما يفعل حين ما يفعل إلاّ  
كتبدّل كيف على ما يفعل حين ما يفعل (ف،  
ح، ٩٣، ٨)

- (المنطقيون) يحصون في النسبة عدّة مقولات،  
منها الإضافة ومقولة أين ومقولة متى ومقولة أن  
يكون له. وقوم يجعلون النسبة جنساً يعمّ هذه  
الأربعة (ف، ح، ٨٣، ١٤)

نسب عددية

- متى متأخرة عن أين، فإن نسبة وجود الزمان هو  
أن يفعل الجسم في أين ما، فيحدث حينئذ  
الزمان الذي ينطبق على الشيء ويُنسب إليه  
لأجل انطباقه على وجوده، فهذه النسبة شبيهة  
بتلك النسبة أعني نسبة الشيء إلى مكانه (ف،  
ح، ٨٣، ١٧)

- لما كانت الأعداد إنّما تتألف من (الواحد)  
فالنسبة التي لبعضها إلى بعض تكون لا محالة  
بحيث يعد كلا المتساويين إمّا أحدهما أو ثالث،  
أعني أقل منهما، حتى الواحد. وهي النسب  
العددية، والمقادير التي نوعها واحد،  
كالخطوط مثلاً أو السطوح، فلها إمّا نسب  
عددية تقتضي تشاركها، أو نسب تختص بها،  
وهي التي تكون بحيث لا يعد المتساويين

- النسبة يُقال عليها بتقديم وتأخير (ف، ح،  
٨٤، ١)

- ليس ينبغي أن يُقالَ إِنَّ لفظَةَ النسبة يُقال عليها بتواطؤ، بل باشتراك، أو بجهة متوسطة بين الاشتراك والتواطؤ، أو بتواطؤ ما. فالنسبة تُقالُ باشتراك أو بجهة متوسطة على مقولة الإضافة وعلى مقولة أين وعلى مقولة متى وعلى مقولة أن يكون له (ف، ح، ٨٤، ٣)
- يكونُ اسمُ النسبة مقولاً على أنواع الإضافة التي يستعملها المهندسون (ف، ح، ٨٤، ٦)
- إسم الإضافة واسم النسبة يستعملها النحويون في الدلالة على ما هو أخص من هذه كلها. وذلك أن المنسوب إلى بلد أو جنس أو عشيرة أو قبيلة يُدُلُّ عليه عند أهل كل طائفة بالفاظ مشكّلة بأشكال متشابهة (ف، ح، ٨٤، ١٣)
- يُقال في الأشياء إنها من المضاف متى كانت ماهياتها تُقالُ بالقياس إلى الآخر بنحو من أنحاء النسبة أي نحو كان، أراد بقوله ماهياتها ما تدلُّ عليه ألفاظها كيف كانت على العموم، كانت تدلُّ عليها من حيث هي أنواع الإضافة التي لها، أو كان المدلولُ عليها بالفاظها ذاتها (ف، ح، ٨٧، ٢١)
- ما سبيله أن يُجاب به في جواب «أين الشيء» فإنه إنما يُجاب فيه أولاً بالمكان مقروناً بحرف من حروف النسبة (ف، ح، ٨٨، ١٥)
- الأسبق في فكر الإنسان من معاني هذه الحروف (حروف النسبة) هو نسبة الشيء إلى المكان أو إلى مكانه الذي له خاصّة أو لنوعه أو لجنسه (ف، ح، ٨٨، ١٧)
- ما تُقالُ عليه النسبة ضربان، ضربٌ هو معنى واحد مشترك بين اثنين هما طرفاه يؤخذ كل واحد منهما مبدأً والآخر منتهى (ف، ح، ٩٠، ١٠)
- يُقال «إضافة الإضافة» و «نسبة النسبة» و «نسبة
- نسبة النسبة» - فاستعملت، وانقطع بها عدم التناهي؛ على مثال ما يُعملُ في سائر المعقولات الثنوي، إذ كانت نصير غير متناهية (ف، ح، ٩١، ١٩)
- كلُّ ارتباط وكلُّ وصلَةٍ بين شيئين اثنين محسوسين أو معقولين إنما تكون بإضافة أو نسبة ما (ف، ح، ٩١، ٢٢)
- إن لفظَةَ العرضية إما أن تدل على أن الشيء موجود في موضوع، فتكون دلالة على هذه النسبة؛ أو تدلُّ على أنه في ذاته بحيث لا بد له من موضوع؛ فهذا أيضاً معنى عرضي، وذلك لأن نسبة هذا المعنى إلى أكثر الأعراض مثل الكيفية والكمية والوضع أمر غير مقوم لهاياتها، لأن ماهياتها تمثل مدركة مفهومه (س، م، ٦٥، ١٧)
- إن كون زيد في الدار هو نسبه التي هو بها أين. وهذه النسبة ليست إضافة بل أياً (س، م، ٦٧، ١٢)
- ليس كل نسبة إضافة، فإن لكل شيء نسبة في الذهن إلى الأمر الذي يلزمه في الذهن، لكن لا يكون ذلك إضافة (س، م، ١٤٥، ١٧)
- إن النسبة تكون لطرفٍ واحد، والإضافة تكون للطرفين (س، م، ١٤٦، ٧)
- كل نسبة لا توجد من الطرفين جميعاً من حيث هي نسبة، فهي نسبة غير إضافة (س، م، ١٤٦، ١١)
- معنى النظائر: الأمور التي لها نسبة إلى الشيء، فيشتق لها منه إسم، إما مثل نسبة المقبول إلى القابل المشتق له منه الإسم، كالعدل الذي هو نظير العدالة اشتق له منها إسم؛ وإما مثل نسبة الغاية إلى الفاعل والحافظ، كالأمور الصحية التي تفعل أو تحفظ الصحة، فيشتق له منها من

قولين وما جرى هذا المجرى يستى منفصلاً  
(س، ع، ٣٢، ١٢)

#### نسبة مع اشتقاق

- في حال النسبة مع الاشتقاق، كما يقال: إن  
حال اللذة عند الخيرية أو المنفعة كحال اللذيذ  
عند الخير أو النافع؛ فإن كانت اللذة نوعاً  
للخيرية أو للمنفعة، أو جنساً له، فكذلك  
اللذيذ عند الخير أو النافع؛ فإن لم تكن النسبة  
مع الاشتقاق، كان بعيداً من الحق والشهرة  
(س، ج، ١٧٩، ٥)

#### نسبة مكررة

- إن أخذت النسبة مكررةً في كل شيء صارت له  
إضافة (س، م، ١٤٥، ١٨)

#### نسيبتان

- نسيبتان إلى المكان، وتكون إحداهما هي التي  
يَلِيْقُ أن يُجَابَ بها في جواب «أين»، والأخرى  
تصيرُ بها من المُضَاف (ف، ح، ٨٩، ١٣)

#### نصبه

- وجدنا أشياء أخرى، تجري في الكلام، كقول  
القائل: قائم قاعد مضطجع، فالتسنا لذلك  
إسماً جامعاً، فوجدناه النصبه (ق، م،  
٢٢، ١٠)

#### نطق

- تقسيم كل ما يُنطق به وهو قسمان: إمّا بسيط  
مفرد، كالأسماء المفردة، مثل زيد، يزيد،  
طويل، كاتب وهي آخر ما انتهى إليه تفكّر  
الفيلسوف. وربما ابتداء بالصفة ويحلّ كتابها

الصحة إسم؛ وإمّا نسبة المبدأ إلى الغاية،  
فيشتق له منها إسم، كما يقال مرض عفوني  
(س، ج، ١٣٥، ٤)

- النسبة، وهو أنّه إذا كان نسبة شيء إلى شيء  
آخر، كنسبة ثالث إلى رابع، والثاني خاصّة أو  
ليست بخاصّة، فالرابع خاصّة أو ليست  
بخاصّة. مثاله: أنّ المراض نسبته إلى  
الخصب نسبة الطيب إلى الصحة، فإن كان  
خاصّة المراض أن يكون مفيداً للخصب،  
فخاصّة الطيب أن يكون مفيداً للصحة،  
وبالعكس. وهذا الموضع ليس بعلمي، وإمّا  
كان يصير علمياً لو كان صار علمياً بشرط،  
وذلك الشرط غير مفيد (س، ج، ٢٢٨، ١٤)

- النسبة المعادلة هي للصفة التي ترتفع النسبة  
بارتفاعها ولا ترتفع بارتفاع غيرها (ش، م،  
١٢، ٤٠)

- النسبة لا بد لها في نفس الأمر من كيفية تتكيّف  
بها إمّا ضرورة، أي وجوب، بحيث يحل  
العقل خلالها كثبوت الزوجة للأربعة وسلب  
الفردية عنها مثلاً وإمّا غير ضرورة، أي تكون  
النسبة غير واجبة، يُجوز العقل خلالها كثبوت  
الكتابة للإنسان ونفيها عنه مثلاً. وهذه النسبة  
إنما تعتبر عند الجمهور في نسبة المحمول إلى  
الموضوع لا في عكسه (و، م، ١٤٣، ١٥)

#### نسبة إلى الشيء

- فرق بين الوجود في الشيء وبين النسبة إلى  
الشيء (س، م، ٦٥، ١٠)

#### نسبة عناد بين قولين

- قولنا إمّا أن تكون الشمس طالعة وإمّا أن يكون  
الليل موجوداً فقد أوجبها هنا نسبة عناد بين



الأخر. فما جرى هذا المجرى قد جرت العادة بأن يسمّى نظائر (أ، ج، ٥٢٤، ١٠)

- منها (الألفاظ) يدلّ على موضوع المعنى وهي المشتقة، فإنّ أرسطوطاليس يسمّيها في كتاب الجدول النظائر (ف، ق، ١٢١، ٦)

- المواضيع المأخوذة من النظائر فإنّها يُمكن أن تؤخّذ من تغاير الألفاظ (ف، ق، ١٢١، ١٩)

- تُبيّن التصاريّف من النظائر، والنظائر من التصاريّف، وتحرّى أن تُبيّن الأخصى من أحد الجنسين بالآيتين منهما (ف، ق، ١٢٢، ١١)

- معنى النظائر: الأمور التي لها نسبة إلى الشيء، فيشتق لها منه إسم، إمّا مثل نسبة المقبول إلى القابل المشتق له منه الإسم، كالعدل الذي هو نظير العدالة إشتق له منها إسم؛ وإمّا مثل نسبة الغاية إلى الفاعل والحافظ، كالأمر الصحيّة التي تفعل أو تحفظ الصّحة، تُشتق له منها من الصّحة إسم؛ وإمّا نسبة المبدأ إلى الغاية، فُيشتق له منها إسم، كما يقال مرض عفوني (س، ج، ١٣٥، ٣)

#### نظائر وتصاريّف

- النظائر والتصاريّف، وهي بالجملة تغاير أشكال اللفظة. الواحدة الدالة على التغاير اللاحقة لمعنى تلك اللفظة (ف، ق، ١٢٠، ١٨)

- إن كانت الأوضاع هي النظائر والتصاريّف، وكانت المثالات الأولى التي غيّرت هي الآيتين بيّناها من مثالاتها الأولى (ف، ق، ١٢٢، ٧)

#### نظر في شبيه

- أما النظر في الشبيه فنافع في أقاويل الإستفراء وفي قياسات الوضع وفي أداء الحدود. فأما

كتاب قاطيفورياس أي المقولات. وإمّا مرّكب مؤلّف، وهو فسان: أحدهما من الأسماء المفردة، وهي المقدمات، كقولنا: زيد يزيد، كاتب. ألّتي إيّاها وصف بعد المقولات وسمّى كتابها كتاب فريرمينياس أي كتاب التلخيص. والأخر من المقدمات، وهي كالصنائع التي إيّاها وصف بعد المقدمات، كقولنا: كلّ كاتب إنسان، وكل إنسان حيّ، فكل كاتب إذا حيّ. وسمّى كتابها كتاب انولوطيقا أي التفاضل لنقصه بعضها ورده إيّاه إلى بعض (به، ح، ١٢٠، ١)

- النطقُ فعلٌ ما، واقتضاء النطق هو اقتضاء فعل ما (ف، ح، ١٦٣، ١٢)

- النطق وحده الذي هو مُدرك بفكر وزويّة يُحْمَلان على الإنسان من طريق ما هو (ش، م، ٢١، ١٦)

- النطق... يوجد في موضوع أعني في الإنسان على أنه جزء منه (ش، م، ٢١، ٢٠)

- الأشياء التي تقول أن فيها قوى فاعلة توجد على ضربين: إما قوى مقرونة بنطق... يعبر عنها بالإستطاعة؛ وإما قوى ليست مقرونة بنطق مثل تسخين النار وتبريد الثلج (ش، ع، ١٢٣، ١٩)

#### نظائر

- سُمّي نظائر ما كان يجري هذا المجرى: أعني أن العادل نظيرُ العدالة، والشجاعُ نظيرُ الشجاعة. وكذلك الأمور الفاعلة والحافظة هي نظيرة لذلك الشيء الذي هي له فاعلة أو حافظة: مثال ذلك أن الأمور الصحيّة نظيرة للصّحة، والأمور التي تُخصب البدن نظيرة لخصب البدن؛ وكذلك الحال في الأشياء

والإضافة (ت، ر، ١، ١٠٤، ١)

### نظريات

- يعود الفرق إلى أن الأوليات ما لا يفتر إلى دليل، والنظريات ما يفتر إلى دليل (ت، ر، ٢، ١٤٩، ١٨)

### نظرية

- (الأشياء) النظرية هي الفضاء الكلي التي لا يُمكن الإنسان أن يفعل برادته جميع أخصاها (ف، ج، ٢٠، ٦)

### نظم اول

- النظم الأول (من نظم القياس): أن تكون العلة حكماً في إحدى المقدمتين محكوماً عليه في الأخرى، مثل قولنا كلُّ جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فيلزم منه أن كل جسم حادث (غ، ح، ٣١، ٨)

- حاصل وجه الدلالة في هذا النظم (الأول) إنّ الحكم على الصفة حكماً على الموصوف (غ، ح، ٣٣، ١٢)

- النظم (الأول) (من نظم القياس) له شرطان حتى يكون منتجاً شرط في المقدمّة الأولى وهو أن تكون مثبتة، فإن كانت نافية لم ينتج لأنك إذا نفيت شيئاً لم يكن الحكم على المنفي حكماً على المنفي عنه. الشرط الثاني أن تكون المقدمّة الثانية عامّة حتى يدخل بسبب عمومها المحكوم عليه فيه فإنك لو قلت كل سفيرجل مطعوم وبعض المطعوم ربوي لم يلزم منه كون السفيرجل ربويًا، إذ ليس من ضرورة الحكم على بعض المطعوم أن يتناول السفيرجل بل ربّما كان الربوي بعضًا آخر (غ، ح، ٣٣، ١٨)

في أقاويل الإستقراء فلأننا إنّما نحكم على الأمر الكلي باستقراء الجزيات في الأشياء، وذلك أنه ليس سهل علينا أن نستقرى النظائر ونحن لا نعلم الأشباه. وأما في قياسات الوضع فلأن من الأمر الذائع أن الحال في سائر الأشياء كالحال في واحد منها، حتى إنه إذا تهيأ لنا أن نناظر في أي شيء منها كان إجماعنا مع ذلك على أن الحال في الشيء الذي قصدنا له كالحال في هذه، لأننا إذا بيّنا ذلك نكون قد بيّنا الشيء الذي قصدنا له من الوضع، لأننا إذا وضعنا أن الحال فيما قصدنا له كالحال في هذه نكون قد علمنا البرهان. وأما في أداء الحدود، فلأننا إذا قدرنا أن نعلم ما الواحد بعينه في واحد واحد لم يذهب علينا إذا حدّدنا الشيء الذي قصدنا له في أي جنس ينبغي أن نضعه، وذلك أن أولى الأشياء العامية بالعموم هو جنسٌ يحمل معنى ما هو (أ، ج، ٥٠٠، ١٣)

### نظر في محمولات

- إنّ النظر في المحمولات التي هي أجناس وحدود وخواص نظران: أحدهما هل هي موجودة لموضوعاتها، وهذا النظر يدخل في اعتبار الوجود؛ وقد عرفت في مواضع أخرى ما في ذلك. والنظر الثاني في أنّ المحمول هل هو جنس، أو هل هو حدّ، أو هل هو خاصّة (س، ج، ١٠٤، ١٦)

### نظري

- العلم إما تصوّر وإما تصديق، وكل منهما إما بديهي وإما نظري... والنظري منهما لا بدّ له من طريق يُقال به (ت، ر، ٣١، ٢)

- الفرق بين «البديهي» و«النظري» إنّما هو بالنسبة

(ص، ٦، ٣٩)  
 - مهما كانت العلة أعم من المحكوم عليه وأخص من الحكم أو مساوية له كان من النظم الأول (من نظم القياس) وأمكن إستنتاج القضايا الأربعة منه أعني الموجبة العامة والخاصة والنافية العامة والخاصة (غ، ص، ١٧، ٥٠)

## نظم ثالث

- النظم الثالث (من نظم القياس): أن تكون العلة مبتدأ في المقدمتين جميعاً فهذا إذا جمع شروطه كان منتجاً ولكن نتيجة خاصة لا عامة (غ، ح، ٩، ٣٧)

- شرط الإنتاج في هذا النظم (الثالث) أن تكون المقدمّة الأولى التي فيها المحكوم عليه مثبتة ولا تكون نافية كما شرطنا ذلك في النظم الأول، فإن كانت نافية لم يلزم النتيجة ولا يضر أن تكون خاصة (غ، ح، ٦، ٣٨)

- النظم الثالث (من نظم القياس) لا ينتج إلا قضية خاصة (غ، ح، ١٠، ٦٠)

- العلة أخص من الحكم والمحكوم عليه في النتيجة لم يلزم إلا نتيجة جزئية وهو معنى النظم الثالث (غ، ح، ١٨، ٦٠)

- النظم الثالث (من نظم القياس) أن تكون العلة مبتدأ في المقدمتين وهذا يُسميه الفقهاء نقضاً وهذا إذا اجتمعت شروطه أنتج نتيجة خاصة لا عامة (غ، ص، ٨، ٤٠)

- مهما كانت العلة أخص من الحكم والمحكوم عليه في النتيجة لم يلزم منه إلا نتيجة جزئية وهو معنى النظم الثالث (من نظم القياس) (غ، ص، ١٦، ٥٠)

- العلة إما أن توضع بحيث تكون حكماً في المقدمتين أو محكوماً عليه في المقدمتين أو توضع بحيث تكون حكماً في إحدى المقدمتين محكوماً عليه في الأخرى، وهذا الآخر هو النظم الأول (غ، ح، ١٧، ٣٤)

- النظم الأول (من نظم القياس) فهو أكمل لأنه ينتج القضايا الأربعة أعني المثبتة العامة والمثبتة الخاصة والنافية العامة والنافية الخاصة (غ، ح، ١٢، ٣٦)

- العلة أعم من المحكوم عليه وأخص من الحكم أو مساوية للحكم كان من النظم الأول (من نظم القياس)، وأمكن أن تستتج منه القضايا الأربعة (غ، ح، ١، ٦١)

- المقدمّة الثانية في النظم الأول ينبغي أن تكون عامة فإن كانت خاصة لم تنتج (غ، ح، ٩، ٦٣)

- هذا المضرب (النظم الأول) له شرطان في كونه منتجاً: شرط في المقدمّة الأولى وهو أن تكون مثبتة فإن كانت نافية لم تنتج لأنك إذا نفيت شيئاً عن شيء لم يكن الحكم على المنفي حكماً على المنفي عنه، فإنك إذا قلت لا خل واحد مسكر وكل مسكر حرام لم يلزم منه حكم في الخل إذا وقعت المباينة بين المسكر والخل، فحكمتك على المسكر بالمنفي والإثبات لا يتعدى إلى الخل. الشرط الثاني في المقدمّة الثانية وهو أن تكون عامة كليّة حتى يدخل المحكوم عليه بسبب عمومها فيها، فإنك إذا قلت كل سفرجل مطعم وبعض المطعم ربوي لم يلزم منه كون السفرجل ربوياً إذ ليس من ضرورة الحكم على بعض المطعم أن يتناول السفرجل، نعم إذا قلت وكل مطعم ربوي لزم في السفرجل ويثبت ذلك بعموم الخبر (غ،

## نظم ثان

## نظير

- النظم الثاني من نظم القياس: أن تكون العلة أعني المعنى المتكزّر في المقدمتين حكماً في المقدمتين، أعني أن يكون خبيراً فيهما ولا يكون مبتدأ في أحدهما خبيراً في الآخر ولا مبتدأ فيهما جميعاً (غ، ح، ٣٥، ٢)
- (النظم الثاني هو) كل شيئين يثبت لأحدهما ما انتفى عن الآخر ولا يكون بينهما إلتقاء وإتصال لا يجوز أن يُخبر بأحدهما عن الآخر (غ، ح، ٣٥، ١٠)
- خاصية هذا النظم (الثاني) أنه لا ينتج إلا القضية النافية (غ، ح، ٣٦، ١١)
- العلة أعم من الحكم والمحكوم عليه جميعاً كان من النظم الثاني، ولم ينتج منه إلا النفي (غ، ح، ٦١، ٣)
- النظم الثاني (من نظم القياس) أن تكون العلة حكماً في المقدمتين (غ، ص، ٣٩، ١٤)
- وجه لزوم النتيجة من (النظم الثاني) أن كل شيئين ثبت لأحدهما ما انتفى عن الآخر فهما متباينان (غ، ص، ٣٩، ١٧)
- من شروط هذا النظم (الثاني) أن تختلف المقدمتان في النفي والإثبات، فإن كانتا مثبتتين لم ينتجا لأن حاصل هذا النظم يرجع إلى الحكم بشيء واحد على شيئين، وليس من ضرورة كل شيئين يحكم عليهما بشيء واحد أن يخبر بأحدهما عن الآخر (غ، ص، ٤٠، ٤)
- مهما كانت العلة أعم من الحكم والمحكوم عليه جميعاً كان من النظم الثاني (من نظم القياس) ولم ينتج منه إلا النفي، فأما الإيجاب فلا (غ، ص، ٥١، ١)
- متى كان محمول المطلوب له نظير وموضوعه له نظير وكان نظيرُ المحمولِ موجوداً لنظير الموضوع فإن المحمول موجودٌ للموضوع، وإن كان نظيرُ المحمول غير موجود لنظير الموضوع فإن المحمول مسلوبٌ عن الموضوع (ف، ق، ١٢١، ٢٠)
- نفس**
- حد النفس: بالمعنى الأول عندهم (الفلاسفة)، أنه: كمال جسم طبيعي آلي، ذي حياة بالقوة (غ، ع، ٢٩٠، ٥)
- حد النفس: بالمعنى الآخر، أنه: جوهر غير جسم، هو كمالٌ أوّل للجسم، محرّك له بالإختبار، عن مبدأٍ منطقي، أي عقلي، بالفعل أو بالقوة. فالذي بالقوة، هو فصل النفس الإنسانية. والذي بالفعل هو فصل أو خاصّة، للنفس الملكية (غ، ع، ٢٩٠، ٧)
- إذا حُوّل (العلم) على النفس... قيل في النفس علم (ش، م، ٨، ٢٠)
- يقال في عوارض النفس كيفيات إنفعالية (ش، م، ٤٩، ٢٠)
- المعاني التي في النفس... هي واحدة بعينها للجميع (ش، ع، ٨١، ١٢)
- يمكن أن يُحكّم بالقول من جهة ما هو في النفس على ما هو موجود خارج النفس أنه غير موجود، وعلى ما ليس هو موجوداً خارج النفس أنه موجود (ش، ع، ٨٩، ١٠)
- السلب والإيجاب موجودان في النفس لا خارج النفس (ش، ع، ٨٩، ١٦)
- الألفاظ... تدلّ على المعاني القائمة بالنفس (ش، ع، ١٢٧، ١٣)

## نفس كلي

## نفي الضرورة

- العقل الكلي، وعقل الكل، والنفس الكلي، ونفس الكل: فيانه أن الموجودات عندهم ثلاثة أقسام: أجسام: وهي أختها، وعقول فقالة: وهي أشرفها؛ لبرائها عن المادة، وعلاقة المادة؛ حتى إنها لا تحرك المواد أيضاً إلا بالشوق. وأوسطها النفوس: وهي تتفعل من العقل، وتفعل في الأجسام، وهي واسطة (غ، ع، ٢٩١، ١٠)
- إن كان نفي المزاحم ظنيًا كان اعتقاد العلية ظنيًا، وإن كان قطعياً كان الاعتقاد قطعياً (ت، ٢، ١٠٨، ١٠)

## نفي المزاحم

## نفس ناطقة

## نقض

- أما تعلق النفس الناطقة بالجسمية فبسبب، وكذلك تعلق سائر الصور بموادها سواء كان جائزاً لها أن تفارق أو غير جائز، وإن كان لبعضها نصيب في وجود البعض، لكنه سيظهر أن ذلك ليس بسبيل إقتضاء المفهوم، بل على سبيل إقتضاء الوجود، وبين مقتضى المفهوم ومقتضى الوجود فرق (س، ش، ٢١، ١١)
- النقض إنما يكون عندما يأتي بإسم مصاد ومثال ذلك أنه إن عرض أن يقال في الشيء إنه ذو نفس، فرفقنا لذلك يكون بالأ يكون القول دالاً على ما هو غير ذي نفس، وإن قال إنه غير ذي نفس وكان قصده بتأليفه القول بأنه ذو نفس فيما هو غير ذي نفس (أ، س، ٩٥٣، ٦)

- ربما نوقض المستقري، فوجد التخصيص بعد النقض يعم المطلوب، والمستقراً لأجل المطلوب، فيتعلق المجيب بالتخصيص، ولا يلتفت إلى النقض. مثلاً إذا كان قال: كل حيوان يحرك لحيه الأسفل فأورد جزئيات إستقرائية مثل الفرس والإنسان، وما يجري مجراهما فنقض بالتمساح، فله أن يفرك: إني لست أحتاج إلى الحيوان المطلق فإ إستقريته، بل إلى الحيوان العاشي البري (س، ج، ٣١٢، ١٥)

- النقض الذاتي للأشياء التي هي من نوع واحد... هو نقض عند تلك المسئلة بينها لا نقض لذلك النوع من المعاظة (ش، س، ٧١٤، ٢١)

## نفي

- قيل إن السلب حكم بنفي شيء عن شيء بشيء، فإن النفي والسلب واحد (س، ع، ٤٣، ١)
- الإثبات يستعمله قوم (إيجاباً) والنفي (سلباً) (س، ش، ٦٢، ١٣)
- النفي فيصح عن غير الثابت، سواء كان كونه غير ثابت، واجباً، أو غير واجب (غ، ع، ١١٦، ٧)

## نفي الدوام

- نفي الدوام يدل على مطلقة عامة (و، م، ١٤٣، ١)

## نقلة

- النقلة هو تغيير من أين إلى أين (ف، م، ٤، ١١٥)
- النقلة بالحكم المحسوس في أمر ما أو المعلوم فيه بوجه آخر إلى أمر ما غير محسوس الحكم، من غير أن يكون ذلك الأمر الآخر تحت الأمر الأول، وهو الذي يُسميه أهلُ زماننا الاستدلال بالشاهد على الغائب (ف، ق، ٧، ٤٥)
- جهة هذه النقلة (بالحكم المحسوس) هو أن نعلم بالحس أن أمراً ما بحال ما وأن شيئاً موجود لأمر ما فيقلُّ الذهنُ تلك الحال أو الشيء من ذلك الأمر إلى أمر آخر شبيه به فيحكم به عليه (ف، ق، ٩، ٤٥)
- النقلة من الشاهد إلى الغائب على وجهين: أحدهما على طريقة التركيب والآخر على طريقة التحليل (ف، ق، ١٤، ٤٦)
- إن كان إنما صح أنه (الأمر) إذا وُجِدَ في المحسوس وُجِدَ الحكم من غير أن نعلم أنه حيث وُجِدَ وُجِدَ الحكم، فإنه إن كان كذلك أمكن أن يكون خاصاً بالمحسوس ونحن لا نعلم، أو مُعَيَّداً بحال يخصُّ أموراً لا يدخل معها الغائب، فلا تُصَحُّ النقلة (ف، ق، ٥، ٥٠)
- النقلة في المثال ليست هي نقلة من جزئي على الإطلاق بلا كلي ولا أيضاً من كلي على الإطلاق بلا جزئي، لكن من جزئي مقرون بكلي أو كلي مقرون بجزئي، فلهذا السبب صار الجزئي كالكلي وهذا الكلي كالجزئي (ف، ق، ١٠، ٦٣)
- المقدمة الكلية إذا أُفْرِدَتْ دون المثال ثم انتقل منها إلى ما تحت موضوع المقدمة كانت النقلة مثالية (ف، ق، ١٤، ٦٣)
- الصنف هو الذي يوجد فيه للمثال غناء في النقلة من قبل أنه يبين فيه أولاً بالمثال صحة الحكم على الأمر الذي به شأبة المثال غيره، فيصير ذلك الأمر واسطة بين الحكم وبين الشيء الذي هو شبيه المثال (ف، ق، ١٧، ٦٣)
- تكون النقلة من المثال إلى الشبيه بتوسط شبه لا ينطق به، بل إنما ينطق بالمثال وبالذي إليه انتقل وكثيراً ما ينطق بالثلاثة كلها (ف، ق، ٢، ٦٤)
- النقلة إلى الكلي هو أن يكون القول في الإنسان يُنقل إلى الحيوان. والنقلة إلى الجزئي هو أن يُنقل من القول في الحيوان إلى القول في الإنسان (ف، س، ١٧، ١٦٠)
- (حركة) النقلة، وهو تغيير من مكان إلى مكان (س، م، ١٨، ٢٧١)

## نقيض

- إن تولد النقيض بجري على هذا الوجه: لما كان كل ما يوجبه موجب فللسالب أن يسلبه، وكل ما يسلبه سالب فللموجب أن يوجبه، وجب أن يكون بإزاء كل موجبة صادقة سالبة كاذبة يناقضها وإزاء كل سالبة صادقة موجبة كاذبة يناقضها (ز، ع، ٩، ٣٧)
- إن المسلوب عن شخص ما، دانماً، قد يكون غير الضروري. فإذن هذا النقيض أيضاً، وهو السلب الدائم عن البعض مطلق (س، ق، ١٠، ٤٧)
- إن نقيض كل ذي جهة يكون سلب تلك الجهة، فكما أن التناقض في باب المحصورات كان برفع العموم والخصوص، فهنا يكون برفع الإمكان والضرورة (مر، ت، ١، ٨٠)

- النقيض... هو المُقَابِل الذي ليس بينه وسط (ش، ب، ٣٧٥، ٣)
- إنَّ نقيض الشيء سلبه لا عدوله، لأنَّ الشيء وعدوله يرتفعان لعدم الإثبات، ولذا يقال لا تناقض في المفردات لأنها مع إعتبار الحكم لا تكون مفردة، وبدونه لا تكون إيجاباً أو سلباً، بحيث يقتضي ذلك الاختلاف (لذاته أن يكون أحديهما صادقة والأخرى كاذبة)، فخرج به الشيطان اللذان لا يقتضي الاختلاف بالإيجاب والسلب فيهما، ذلك نحو كل حيوان إنسان ولا شيء من الحيوان بإنسان، أو يقتضي ذلك لكن لا لذاته بل بواسطة نحو زيد إنسان وزيد ليس بناطق، فإنَّ اقتضاء اختلاف بذلك صدق أحديهما وكذب الأخرى بواسطة مساواة المحمولين المقتضية لأن يكون إيجاب أحديهما في قوة إيجاب الأخرى وسلب أحديهما في قوة سلب الأخرى (كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب). هذا مثال التناقض بين المخصوصتين. ولا يتحقق ذلك لاختلاف الموصوف في المخصوصتين إلا بعد اتفاقهما أي القضييتين في ثمانية وحدات: (في الموضوع)... (والمحمول)... (والزمان)... (والمكان)... (والإضافة)... (والقوة والفعل)... (والجزء والكل)... (والشرط) (ه، م، ٤، ١٧)
- نقيض الأعم من الشيء مطلقاً أخص من نقيض الأخص مطلقاً لصدق نقيض الأخص على كل ما يصدق عليه نقيض الأعم من غير عكس (ن، ش، ٦، ٨)
- نقيضا المتباينين متباينان تبايناً جزئياً لأنهما إن لم يصدقا أصلاً معاً على شيء كاللاوجود واللاعدم كان بينهما تباين كلي، وإن صدقا معاً كالإنسان واللافرس كان بينهما تباين جزئي ضرورة صدق أحد المتباينين مع نقيض الآخر فقط، فالتباين الجزئي لازم جزئياً (ن، ش، ٨، ١٥)
- نقيض المطلقة هو الدائمة، تحققت إن نقيضها إما الدائم المخالف أو الموافق (ن، ش، ١٦، ١٨)
- نقيض الأعم أخص مطلقاً ونقيض الأخص أعم مطلقاً (و، م، ٨٢، ٤)
- إن كانتا (الفضيتان) جزئيتين جاز صدقهما معاً وذلك في الموضوع الذي تكذب فيه الكليتان، فإذا عرفت هذا فنقيض الكلية الموجبة جزئية سالبة وبالعكس، ونقيض الكلية السالبة جزئية موجبة وبالعكس (و، م، ٢١٢، ٥)
- نقيض المخصوصة الموجبة مخصصة سالبة وبالعكس، ونقيض الكلية الموجبة جزئية سالبة وبالعكس، ونقيض الكلية السالبة جزئية موجبة وبالعكس، ونقيض المهملة موجبة وسالبة نقيض جزأيهما وبالعكس، ونقيض الضرورية المطلقة ممكنة عامة، ونقيض الدائمة المطلقة مطلقة عامة، ونقيض المشروطة العامة ممكنة حينية، ونقيض العرفية العامة مطلقة حينية، ونقيض الوقتية المطلقة ممكنة وقتية، ونقيض المنتشرة المطلقة ممكنة دائمة (و، م، ٢١٢، ٣١)
- الجزء الثاني من هذه (الفضايا) المركبات لا يكون إلا نفي دوام أو نفي ضرورة، فإن كان نفي دوام فنقيضه الدوام لأن نفي الدوام إطلاق. وقد علمت أن نقيض المطلقة هي الدائمة وإن كان نفي ضرورة فنقيضه الضرورية، لأنَّ نفي الضرورية إمكان وقد علمت أن نقيض

- نقيض (القضية) المنتشرة الممكنة الدائمة المخالفة أو الدائمة الموافقة (م، ط، ٣٣، ١٦٧)

- نقيض (القضية) اللادائمة الموافقة أو الدائمة المخالفة (م، ط، ١، ١٦٨)

- نقيض (القضية) اللاضرورية الدائمة المخالفة أو الضرورية الموافقة (م، ط، ٣، ١٦٨)

- نقيض (القضية) الممكنة الخاصة الضرورية المخالفة أو الموافقة وهذا ظاهر في القضية الكلية (م، ط، ٦، ١٦٨)

### نقيض الوضع

- أن ينظر في نقيض الوضع، فإن كان كادياً بَيَّتَ الوضْعُ وإن كان صادقاً بَطَّلَ الوضْعُ (ف، ق، ١٤، ١٠٨)

### نقيضان

- النقيضان لا يُمكن أن يصدقا معاً بل إنما يُفرضُ المقدمُ والتالي على ما يفرضان عليه في كَيْفِيَّتِهِمَا على أنهما كذلك بالوضع لا على أنهما صحيحان في أنفسيهما لا محالة (ف، ج، ٩، ١٠٤)

- ... إن النقيضين لا يمكن فيهما أن يصدقا معاً (ش، ع، ١٨، ١٢٢)

- إن النقيضين هما اللذان، لذاتيهما، لا يجتمعان ولا يرتفعان (ط، ش، ١٨، ٢٩٥)

### نمط التعاند

- نمط التعاند وهو على ضد نمط التلازم، والمتكلمون يسمونه السبر والتقسيم، والمنطقيون يسمونه الشرطي المنفصل، ونحن سميناه التعاند، ومثاله العالم إما قديم وإما

الممكنة هي الضرورية (و، م، ١٢، ٢٢٥)

### نقيض في متقابلات

- إن النقيض في المتقابلات ليس يعني به نفس القضية فقط، بل والتقابل بنعم ولا، وهو البسيط (س، ج، ١٢، ١٨١)

### نقيض القضية

- نقيض (القضية) المطلقة العامة الدائمة وبالعكس... لثبوت في بعض أوقات الذات يناقض السلب في كلها وبالعكس (م، ط، ١، ١٦٧)

- نقيض (القضية) الممكنة العامة الضرورية أو بالعكس، لأن الإمكان هو سلب الضرورة (م، ط، ٥، ١٦٧)

- نقيض (القضية) العرفية العامة الحينية المطلقة المحكوم فيها بالثبوت أو السلب بالفعل في بعض أوقات وصف الموضوع (م، ط، ٩، ١٦٧)

- نقيض (القضية) المشروطة العامة الحينية الممكنة المحكوم فيها بالثبوت أو السلب بالإمكان في بعض أوقات وصف الموضوع والمرتببة نقيضها المفهوم المراد بين نقيضي جزئها (م، ط، ١٥، ١٦٧)

- نقيض (القضية) العرفية الخاصة الحينية المطلقة المخالفة أو الدائمة الموافقة (م، ط، ٢٤، ١٦٧)

- نقيض (القضية) المشروطة الخاصة الحينية الممكنة المخالفة أو الدائمة الموافقة (م، ط، ٢٨، ١٦٧)

- نقيض (القضية) الوقتية الممكنة الوقتية المخالفة أو الدائمة الموافقة (م، ط، ٣٢، ١٦٧)



- النمو، مثل نشوء الصبي وتزيد الشجرة (س)،  
م، (٢٧١، ١٣)

نهاية ومبدأ

- النهاية والمبدأ... ليس يمكن أن يتصل  
أحدهما بالآخر من قبيل أن كل واحد منهما  
غير منقسم إلا لو اتلف الخط من نقط (س)،  
ب، (٤٧٥، ٦)

نهي

- أما النداء فليست الكلمة المضمره فيه إلا مقولة  
بإيجاب من قبل إنه ليس يُنادي أحدًا لئلا يسمع  
أو لا يصغي. وأما الأمر والنهي فليس لهما في  
اللسان العربي اسمٌ يجمعهما فاضطررنا إلى أن  
نُسبهما جميعًا باسم أحدهما وهو الأمر (ف)،  
ع، (١٤٠، ٦)

- جواب النداء إقبالٌ أو إعراض، وجوابُ  
التصرُّع والطلبه بذل أو منع، وجواب الأمر  
والنهي وما شاكله طاعة أو معصية، وجواب  
السؤال عن الشيء إيجاب أو سلب وهما جميعًا  
قولٌ جازم (ف)، ح، (١٦٣، ١٨)

نواقص الدلالات

- الدليل على أن هذه، أعني الأدوات والكلمات  
الوجودية، نواقص الدلالات أنه إذا قيل ماذا  
فعل زيد فقيل صار، أو قيل أين زيد فقيل في،  
لم يقف الذهن معها على شيء. وهي أعني  
الأدوات والكلمات الوجودية توابع الأسماء  
والأفعال. فالأدوات نسبتها إلى الأسماء نسبة  
الكلمات الوجودية توابع الأسماء والأفعال.  
فالأدوات نسبتها إلى الأسماء نسبة الكلمات  
الوجودية إلى الأفعال، وبشركان في أنها لا

حادث، فهذه مقدّمة وهما قضيتان يحذف إحداهما  
الأولى قولنا العالم قديم، والثانية قولنا العالم  
حادث. فتسليم إحدى القضيتين أو نقيضها يلزم  
منه لا محالة نتيجة ويتج فيه أربع تسليمات  
(غ، ح، (٤٢، ١٦)

نمط التعاند وهو على ضد ما قبله والمتكلمون  
يُسَمَّونه السبر والتقسيم، والمنطقيون يسمونه  
الشرطي المنفصل ويسمونه ما قبله الشرطي  
المتصل وهو أيضًا يرجع إلى مقدمتين ونتيجة  
ومثاله العالم إحداهما قديم وإحداهما حادث وهذه مقدّمة  
وهي قضيتان الثانية أن تُسَلَّم إحدى القضيتين أو  
نقيضها فيلزم منه لا محالة نتيجة ويتج فيه أربع  
تسليمات (غ، ص، (٤٢، ٧)

نمط التلازم

- من القياس ألا يكون فيه علّة وحكم ومحكوم  
عليه كما سبق بل تكون فيه مقدّمتان، والمقدّمة  
الأولى تشتمل على قضيتين والمقدّمة الثانية  
تشتمل على ذكر واحد من تينك القضيتين أو  
نقيضها. ولنسم هذا النمط نمط التلازم (غ)،  
ح، (٣٩، ٧)

- نمط التلازم يشتمل على مقدمتين، والمقدّمة  
الأولى تشتمل على قضيتين، والمقدّمة الثانية  
تشتمل على ذكر إحدى تينك القضيتين تسليمًا  
إحداهما بالنفي أو بالإثبات حتى نتج منه إحدى  
تينك القضيتين أو نقيضها (غ)، ص، (٤٠، ١٣)

نمو

- النمو يضاؤه النقص (أ)، م، (٥٣، ٢)  
- النمو هو أن يتغير الجسم من مقدار أنقص إلى  
مقدار أزيد في جميع أقطاره (ف)، م،  
(١١٤، ١٧)

- النوع هو المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو (في، أ، ١٠٢٨، ٥)
- النوع جامع الكثير إلى طبيعة واحدة، والجنس في ذلك أكثر جمعاً منه (في، أ، ١٠٣٣، ٧)
- أما النوع فليس يُحمل لا على الجنس القريب منه ولا على الأجناس التي فوق ذلك الجنس لأنها لا تنعكس (في، أ، ١٠٣٣، ١٥)
- النوع يُحمل على الشخص (في، أ، ١٠٣٤، ٩)
- النوع، الذي هو نوع فقط، يُحمل على جميع الأشخاص (في، أ، ١٠٣٤، ١٤)
- أعمُّ المحمولين البسيطين اللذين يتشابه به شيان في جوهرهما يُسمى الجنس، وأخصهما هو النوع (ف، د، ٦٠، ١٥)
- المحمولات الكلية البسيطة هي هذه الخمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض (ف، د، ٤، ٦١)
- النوع الواحد قد يكون له رسومٌ كثيرة. ولا يمكن أن يكون له حدودٌ كثيرة، بل لكل نوع حدٌ واحد فقط وكذلك قد تكون له خواص كثيرة (ف، د، ٦٢، ١٣)
- المعاني الكلية المفردة على ما أحصاها كثير من القدماء خمسة: جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض (ف، د، ٧٦، ١٣)
- إن الأعم من كل اثنين منهما جنس والأخص نوع، وأعمُّ الذي لا أعمُّ منه هو الجنس العالي وأخصُّها الذي لا أخصُّ منه هو النوع الأخير (ف، د، ٧٧، ٢)
- الجنس العالي جنس ليس بنوع وهو جنس للأجناس التي تحته، والنوع الأخير ليس بجنس وهو نوعٌ للأنواع التي فوقه (ف، د، ١٦، ٧٧)

تدلُّ بانفرادها على معنى يُتصوّر، بل إنَّما تدلُّ على نسب لا تعقل أو تعقل الأمور التي هي نسب بينها (ص، ع، ٢٩، ٣)

## نوع

- النوع - من الجواهر الثانية - أولى بأن يوصف جوهرًا من الجنس، لأنه أقرب من الجوهر الأول (أ، م، ٨، ١٢)
- النوع أولى وأحقُّ بأن يوصف جوهرًا من الجنس (أ، م، ٩، ٥)
- النوع يقبل قولَ جنسه، إذ كان كلُّ ما قبل على المحمول فإنَّه يقال أيضًا على الموضوع (أ، م، ١٢، ١١)
- كل ما يوجد للنوع قد يوجد أيضًا للجنس. مثال ذلك أنه إن كان علم يوجد خسيبًا وفاضلاً فقد يوجد حال كذلك، لأن الحال جنسٌ للعلم (أ، ج، ٥١١، ١٥)
- ليس يلزم ضرورةً أن يكون كلُّ ما يوجد للجنس يوجد أيضًا للنوع: فإن الحيوان يوجد طائرًا وذا أربع، وليس الإنسان كذلك (أ، ج، ٥١٢، ٣)
- الجنس يقال مثل النوع في الضعف وفي الأجناس التي فوقه، لأننا نقول إنه ضِعْفٌ لكذا، وكثير الأضعاف لكذا (أ، ج، ٥٦٩، ٦)
- أما النوع فقد يُقال على صورة كل واحد، بمنزلة ما قيل: «أما أولاً فصورته مستحقة للملك». وقد يقال نوع أيضًا للمرئب تحت الجنس الذي وصفنا، كما قد اعتدنا أن نقول إن الإنسان نوعٌ للحي، إذ الحي جنس؛ ونقول إن الأبيض نوعٌ للون، والمثلث نوعٌ للشكل (في، أ، ١٠٢٧، ٩)
- النوع هو المرئب تحت الجنس، والذي جنسه يُحمل عليه من طريق ما هو (في، أ، ٣، ١٠٢٨)

- الجنسُ بالجملة هو أعمُّ كَلَيْتَيْنِ يَلِيْقُ أَنْ يُجَابَ بهما في جواب ما هو هذا الشخص، والنوعُ أَحْضَهُمَا (ف، د، ١٨، ٧٧)
- كل جنس فهو أعمُّ من النوع الذي تحته، فإنه يُحْمَلُ على أَكْثَرٍ من نوع واحد، وكذلك كل نوع أخير فإنه يُحْمَلُ على أَكْثَرٍ من شخصٍ واحد (ف، د، ٢٠، ٧٧)
- النوع الأخير إنما يُحْمَلُ أَبَدًا على أشخاص مختلفة بالعدد من طريق ما هو. وليس يمتنع أن تكون أشخاص كثيرة، كل شخص منها تحت نوع أخير غير الذي تحته الآخر، وكل نوع أخير منها تحت جنس غير الجنس الذي تحته الآخر، وكل جنس منها تحت جنس آخر أعم منه غير الذي تحته الآخر، إلى أن ينتهي كل جنس منها على هذا الترتيب إلى جنسٍ عالٍ غير العالِي الذي يرتقي إليه الآخر (ف، د، ٥، ٧٨)
- الجنس يُعرَّف من النوع جوهره الذي يُشارك فيه غيره أو يُعرَّف جوهره بما يُشارك فيه غيره (ف، د، ١٠، ٧٩)
- إذا كان الجنسُ المقروءُ بـ«أي» قريبًا من النوع الذي قَصَدْنَا معرفته فالذي يَلِيْقُ أَنْ يُجَابَ به حينئذٍ فصلٌ لذلك النوع يُعَيِّرُهُ في جوهره عن قسمه (ف، د، ٤، ٨٠)
- نجعل الجواب عن السؤال بأي جنس ذلك النوع مُقَيَّدًا بفصله؛ فعند ذلك نرى أننا قد عَرَفْنَا ذات ذلك النوع على الكفاية والتمام (ف، د، ١٠، ٨٠)
- الجزء الأول من حد كل نوع هو جنسه والجزء الثاني منه هو فصله، وهو المُنْتَمُّ لحدّه، وهو المقوم له، إذ كان يُعرَّف بما يخصه في جوهره (ف، د، ١٣، ٨٠)
- الفصلُ يُنسَبُ إلى النوع، فيقالُ إنه فصلٌ للنوع
- فإنه المَقومُ لحدّه، ويُنسَبُ أيضًا إلى جنس ذلك النوع، فيقالُ إنه فصلٌ لذلك الجنس لأنه يُقَيَّدُ به ويُردف (ف، د، ١٤، ٨٠)
- كلُّ فصلٍ قَوْمٌ نوعًا ما فإنه يَسْمُ جنس ذلك النوع، وكل ما قَسَمَ جنسًا ما فإنه يَقومُ نوعًا تحت ذلك الجنس (ف، د، ١١، ٨١)
- إنَّ الجنسَ العالِي لا يُمكن أن يكون له فصلٌ يَقومُه بل فصول تُقسمه، وإنَّ النوعَ الأخير لا يُمكن أن يكون له فصولٌ تُقسمه بل فصولٌ تقومُه (ف، د، ١٣، ٨١)
- إذا كان الجنسُ المقروءُ بحرف أي جنسًا بعيدًا عن النوع المطلوب معرفته، فإن الذي يَلِيْقُ أَنْ يُجَابَ به ينبغي أن يكون فصلًا مُقومًا لأقرب نوع إلى ذلك الجنس، فيُردفُ به فيحصل منه حدٌ جنس متوسط دون الجنس الأول الذي كنا قَرَنًا به حرف أي. ويُعرَّف حرف أي أيضًا بهذا الثاني فيكون الجوابُ عنه بفصلٍ مقومٍ لأقرب نوع إلى هذا الثاني فيحصل منه حدٌ أيضًا. فإن كان ذلك الحدُّ مساويًا للنوع المطلوب معرفته فقد انتهينا إلى ما كنا قَصَدْنَا له (ف، د، ١٥، ٨١)
- إن كان ذلك الحدُّ أعمُّ من النوع المطلوب كان ذلك أيضًا جنسًا متوسطًا أقرب إلى النوع المطلوب، فقَرَنُ به أيضًا حرف أي فيجَابُ عنه بفصلٍ يُردفُ هذا الجنس الثالث. ولا نزاع نجري على هذا الترتيب إلى أن يكون المجتمع من الفصل الذي يُجَابُ به الآن ومن جميع ما تقدَّم مساويًا للنوع المقصود معرفته ومطابقًا له (ف، د، ٢٠، ٨١)
- العَرَضُ منه ما شأنه ألا يوجد إلا في نوع واحد لكن لبعضه، مثل الغطوسة في الأنف فإنها لا توجد إلا فيه لكن ليس في كل أنف، وكذلك

بعينه في النوع، كقولنا زيد وعمرو واحد بعينه في أنهما إنسان. والثالث الواحد بعينه في العَرَض وهي التي يُحْمَلُ عليها عَرَض واحد، كقولنا اللبن والثلج واحد بعينه في إنهما أبيض. والرابع هو ما اشتركا في نوع واحد وفي جُلِّ أعراضهما، مثل ماءين يخرجان من عين واحدة. والخامس الواحد بعينه في العدد (ف، ج، ٨٩، ٣)

- الواحد بعينه على حسب قسمته ثلاثة أنحاء:

الواحد بعينه في الجنس والواحد بعينه في النوع والواحد بعينه في العدد، ويُقَابَلُ كل واحد منها غيرها (ف، ج، ٨٩، ١٧)

- الواحد بعينه في النوع يُقَابَلُهُ الغير في النوع، وهي التي تدخل تحت أنواع مختلفة كانت ترتقي تلك الأنواع إلى جنس واحد عال أو كانت تحت أجناس عالية كثيرة (ف، ج، ٩٠، ٢)

- كل إنسان إنما يُجِيب في الموضع الذي يكون سبيل الجواب فيه بالنوع أو بالجنس أو بالحدّ بالذي هو عنده نوع أو بالذي هو عنده جنس أو بالذي هو عنده حدّ (ف، ج، ١٧٤، ٥)

- النوع قد يكون نوعاً على أنه يُحَاكِي النوع من غير أن يكون نوعاً فَيَأْخُذُ الأَخْذَ المحَاكِي للنوع أو للجنس أو للحدّ على أنه في الحقيقة كذلك على مثال ما يأخذه الشعر، أو نوعاً هو بيادئ الرأي نوع، أو نوعاً يَمُوتُ أنه نوع، أو نوعاً هو في المشهور أنه نوع، أو نوعاً تبرهن أنه نوع (ف، ج، ١٧٤، ٧)

- إن كان (النوع) إنما يُصَوِّرُ بأقرب أجناسه وقُرْبَ حرف «أي» بذلك مثل أن نقول في الإنسان «أي حيوان هو» والنخلة «أي شجر هي» فإننا إنما نطلب به ما ينحاز به عن سائر الأنواع القسيمة

الزرقة في العين؛ ومنه ما شأنه أن يوجد في أكثر من نوع واحد مثل الأبيض والأسود والمتحرك والسكن (ف، د، ٨٤، ٣)

- العَرَضُ أيضاً قد يُسْتَعْمَلُ في تمييز جنس عن جنس ونوع عن نوع وشخص عن شخص، ولكن لا يُمَيِّزُ شيئاً بما هو له عَرَضٌ في ذاته وجوهره، فهو يشارك الفصل في تمييز نوع عن نوع ويُخَالَفُهُ في أنه يُمَيِّزُهُ لا في جوهره (كف، د، ٨٤، ٧)

- إذا كان النوع موجوداً للموضوع بوجه ما من الوجهين وجعل المحمول موجوداً للموضوع بوجه آخر أو كان النوع مسلوباً عنه بوجه ما من الوجهين، وجعل المحمول مسلوباً عنه بوجه آخر، فإن الموضع يكون سوفسطائياً خبيثاً (ف، ق، ٩٩، ١٥)

- النوع هو المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو. ويبيّن أن هذا النوع هو النوع الأخير، فإن النوع المتوسط هو جنس، وإنما يُخَالَفُهُ بالإضافة فقط، لأن الجنس إنما يُسَمَّى نوعاً بالإضافة إلى جنس أعم منه يُحْمَلُ عليه (ف، ج، ٨٧، ١٤)

- النوع لا يُسْتَعْمَلُ من جهة ما هو نوع لموضوعه محمولاً أصلاً في مطلوب جدلي، لأنه إذا كان محمولاً على أنه نوع لموضوعه كانت القضية شخصية، ولا تكون جدلية بل خطبية وشعرية (ف، ج، ٨٨، ٧)

- لما كان النوع قد ينعكس على حدّه وعلى خاصيته أمكن أن يُحْمَلَ عليها (ف، ج، ٨٨، ١٠)

- الواحد بعينه يُقَالُ على خمسة أنحاء: أحدها الواحد بعينه في الجنس، مثل الإنسان والفرس هما واحد بعينه في الجنس. والثاني الواحد

- له (ف، ح، ١٨٢، ٧)
- المعرفة الكاملة وبالنوع هي بهاتين أعني بجنسه مقرونًا بفصله (ف، ح، ١٨٤، ١١)
- لا يُجَابُ بالفصل وحده في سؤال «ما هو» النوع المسؤول عنه بل يُجَابُ به مقرونًا بالجنس، ويُجَابُ بالجنس وحده دون الفصل في سؤالنا عن النوع «ما هو» (ف، ح، ١٨٥، ١٤)
- تبيّن أنّ جنس النوع المسؤول عنه قد يؤخذ في التمييز بينه وبين المشترك لذلك النوع من الجنس المقرون به حرف «أي»، وهو بعينه قد كان يؤخذ في الجواب عن «ما هو» الإنسان. غير أنّه إنّما كان يؤخذ في جواب «ما هو» ذلك النوع لا من حيث هو مميزٌ له بل من حيث هو مُعرّف له (ف، ح، ١٨٧، ٧)
- النوع مرتّبٌ تحت الجنس القريب منه، والشخص مُرتّبٌ تحت النوع (ف، أ، ٢٢، ٦٧)
- إن كان النوعُ أخصّ الكليات المحمولة على الشخص من طريق ما هو، والجنسُ أعمّ من النوع، لزم ضرورة أن يكون النوعُ هو الكلّيّ المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما هو، والجنس هو الكلّيّ المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو وهذا مُطرِدٌ في كلّ جنس، كان جنسًا قريبًا أو متوسّطًا أو عاليًا (ف، أ، ٧٠، ٤)
- النوع وخاصّته متساويان في الحمل على ما يُحمَلان عليه (ف، أ، ٧٦، ٣)
- النوعُ وخاصّته ينعكس كلّ واحد منهما على الآخر في الحمل، وكذلك الجنس وخاصّته (ف، أ، ٧٦، ٨)
- نوع متى كان له حدٌ مساوٍ له في الحمل، فزيد
- على أجزاء الحدّ محمولٌ أعمّ من النوع، بقيت مساواة الحمل على حالها (ف، أ، ٧٩، ١٨)
- أنّ الذي يُقسّم النوع الأخير هي كلّها أعراض (ف، أ، ٨٥، ١٣)
- أمّا الفصل، فإنّه غير مقول في جواب ما هو بوجه. وأمّا النوع، فإنّه ليس، من حيث هو نوع، مقولاً على شيءٍ فولاً بهذه الصفة، بل مقولاً عليه، فإنّ إنفق أن قيل هو بعينه هذا القول، فقد صار جنسًا (س، د، ٥٠، ٣)
- النوع أيضًا قد يقال في لغة اليونانيين على معنى غير معنى النوع المنطقيّ؛ فإنّ اللفظ الذي نقلته الفلاسفة اليونانيون فجعلته لمعنى النوع المنطقيّ، كان مستعملًا في الوضع الأول عند اليونانيين على معنى صورة كل شيءٍ وحقيقته التي له دون شيءٍ آخر، فوجدوا صورًا وماهياتٍ للأشياء التي تحت الجنس، يختصّ كل واحد منها بها، فسّموها، من حيث هي كذلك، أنواعًا (س، د، ٥٤، ٨)
- لفظه النوع المنطقيّ تناول عند المنطقيين معنيين: أحدهما أعمّ والآخر أخصّ. فأما المعنى الأعمّ فهو الذي يرويه مضايقًا للجنس، ويحدّونه بأنّه المرتّب تحت الجنس، أو الذي يقال عليه الجنس، وعلى غيره بالذات، وما يجري هذا المجرى. وأمّا المعنى الخاصّ فهو الذي ربما سمّوه باعتبار ما، نوع الأنواع، وهو الذي يدلّ على ماهية مشتركة لجزئيات لا تختلف بأمور ذاتية. فهذا المعنى يقال له نوع بالمعنى الأول؛ إذ لا يخلو في الوجود من وقوعه تحت الجنس؛ ويقال له نوع بالمعنى الثاني (س، د، ٥٤، ١٤)
- النوع بالمعنى الذي لا إضافة فيه إلى الجنس، فقد وقوا حدّه، إذ حدّوه بأنّه: المقول على

أَيْهَا كَانَ - عَلَى أَتْهَا فِيهِ وَمَنَّهُ - كَانَ جِنْسًا؛  
وإن أخذتها من جهة بعض الفصول وتَمَّتْ به  
المعنى وختمته حتى لو أدخل شيء آخر لم يكن  
من تلك الجملة وكان خارجًا، لم يكن جنسًا  
بل مادة؛ فإن أوجبت له تمام المعنى حتى دخل  
فيه ما يمكن أن يدخل، صار نوعًا (س، ب،  
٢، ٥١)

- النوع هو المعنى الكامل المُحْصَل (س، ب،  
٢٣، ٥٥)

- إنَّ النَّوعَ مَعْوِيٌّ لِلجِنْسِ، والجِنْسُ لَيْسَ بِمَحْوِيٍّ  
لِلنَّوعِ (س، ب، ٩٨، ١٢)

- إنَّ الجِنْسَ يَحْمِلُ عَلَى النَّوعِ بِالتَّوَاتُؤِ حَمْلًا  
كَلْبًا، والنَّوعُ لَا يَحْمِلُ عَلَى طَبِيعَةِ الجِنْسِ حَمْلًا  
كَلْبًا (س، ب، ٩٨، ١٨)

- إنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الجِنْسِ والنَّوعِ يَفْضَلُ عَلَى  
الْآخَرِ بِوَجْهِ لَا يَفْضَلُ بِهِ الْآخَرُ عَلَيْهِ؛ فَالجِنْسُ  
يَفْضَلُ بِالْمَعْمُومِ، إِذْ يَحْوِي أَمْرًا وَمَوْضُوعَاتٍ  
غَيْرَ مَوْضُوعَاتِ النَّوعِ، والنَّوعُ يَفْضَلُ بِالمَعْنَى،  
إِذْ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الجِنْسِ وَمَعْنَى الفِصْلِ زَائِدًا  
عَلَيْهِ (س، ب، ٩٩، ٨)

- لَيْسَ فِي النَّوعِ جِنْسٌ أَجْنَاسٌ، وَلَا فِي الجِنْسِ  
نَوْعٌ أَنْوَاعٌ، وَإِنْ كَانَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا  
مَتَوَسِّطٌ (س، ب، ٩٩، ١٤)

- إنَّ النَّوعَ مَتَقَدِّمٌ فِي الوجودِ، وَالخاصَّةُ مَتَأخَّرَةٌ  
(س، ب، ١٠٨، ٤)

- إنَّ النَّوعَ موجودٌ بِالفِعْلِ دَائِمًا، وَأَمَّا الخاصَّةُ  
فَتوجدُ فِي بَعْضِ الأَوْقَاتِ (س، ب، ١٠٨، ٦)  
- النَّوعُ لَا يَكُونُ فَصْلًا لِلْبَتَّةِ (س، ج، ٩١، ٥)

- إنَّ نَوْعًا وَاحِدًا قَدْ يَقَعُ فِي جِنْسَيْنِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا  
تَحْتَ الْآخَرِ؛ مِثْلُ أَنَّ الفَهْمَ عِلْمٌ وَفَضِيلَةٌ؛ أَوْ لَا  
يَكُونُ هَذَا المِثَالُ مَشْهُورًا جَدًّا. فَعَسَى أَنْ يَكُونَ  
كثيرٌ مِنَ النَّاسِ لَا يَقْبَلُونَ أَنَّ الفَهْمَ عِلْمٌ، بَلْ

كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو؛  
وذلك لأنَّ الجِنْسَ وَالْمَعْرُضَ العامَّ لَا يشارِكَا؛  
إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ  
بِالنَّوعِ، لَا عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالعددِ (س،  
٩، ٥٩)

- النَّوعُ بِالمَعْنَى الَّذِي فِيهِ الإِضَافَةُ (إِلَى جِنْسٍ)  
فَذَلِكَ عِنْدَهُمْ رِسْمَانٌ: أَحَدُهُمَا قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ  
المُرْتَبُّ تَحْتَ الجِنْسِ، وَالثَّانِي: إِنَّهُ الَّذِي يَقَالُ  
عَلَيْهِ الجِنْسُ مِنْ طَرِيقِ مَا هُوَ (س، د،  
١٣، ٦٠)

- الَّذِي حُدِّ وَقَالَ: إنَّ النَّوعَ هُوَ أَخْصَصَ كَلْبَيْنِ  
مَقُولِينَ فِي جَوَابِ مَا هُوَ، فَقَدْ أَحْسَنَ تَحْدِيدَ  
النَّوعِ؛ وَأَمَّا يَتَمَّ حَسَنَهُ بِأَنَّ يَقَالُ: إِنَّهُ الكَلْبِيُّ  
الأَخْصَصُ مِنْ كَلْبَيْنِ مَقُولٍ فِي جَوَابِ مَا هُوَ (س،  
٣، ٦٢)

- إنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الأُمُورِ الَّتِي تَأْتِي أَمْثَلَةٌ لِإِحْدَى  
هَذِهِ الخَمْسَةِ، هُوَ فِي نَفْسِهِ شَيْءٌ، وَفِي أَنَّهُ  
جِنْسٌ أَوْ نَوْعٌ أَوْ فَصْلٌ أَوْ خاصَّةٌ أَوْ مَعْرُضٌ عامٌّ  
شَيْءٌ (س، د، ٦٥، ١٠)

- إنَّ حَمْلَ النَّوعِ مِنْ طَرِيقِ مَا هُوَ، وَحَمْلَ الفِصْلِ  
مِنْ طَرِيقِ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ (س، د، ١٠٣، ١٣)

- إنَّ فَصْلَيْنِ يَأْتِلِفَانِ فَيَقُومَانِ نَوْعًا، وَالنَّوْعَانِ لَا  
يَأْتِلِفَانِ فَيَقُومُ مِنْهُمَا نَوْعٌ (س، د، ١٠٤، ٩)

- أَمَّا النَّوعُ فَيشارِكُ الخاصَّةَ الحَقِيقِيَّةَ فِي أَنَّ كُلَّ  
وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَنْعَكِسُ عَلَى الْآخَرِ (س، د،  
٧، ١٠٧)

- إنَّ النَّوعَ مَتَقَدِّمٌ فِي الوجودِ، وَالخاصَّةُ مَتَأخَّرَةٌ  
(س، د، ١٠٨، ٤)

- إنَّ النَّوعَ موجودٌ بِالفِعْلِ دَائِمًا، وَأَمَّا الخاصَّةُ  
فَتوجدُ فِي بَعْضِ الأَوْقَاتِ (س، د، ١٠٨، ٦)  
- أَيُّ مَعْنَى أَخَذْتَهُ مِمَّا يَشْكَلُ الحَالَ فِي جِنْسِيَّتِهِ أَوْ  
مَادِيَّتِهِ فَوَجَدْتَهُ قَدْ يَجُوزُ إِنْضِمَامُ الفِصُولِ إِلَيْهِ -

- عسى أن يكون المظنون ما ذكرنا في الفن الثاني من حال الأجناس المتداخلة (مر، ج، ٨، ١٦٩)
- إن كان النوع مضابقاً لشيء، ثم لم تكن الإضافة الجنسية التي للمفروض جنساً له متعلقاً بذلك الشيء، فليس المفروض جنساً له بجنس. مثل أنه. إن كان الضعف يقال بالقياس إلى النصف، ثم فرض كثير الأضعاف جنساً للضعف ولم يتعلّق بالنصف، فليس كثير الأضعاف جنساً (مر، ج، ٤، ١٨٢)
- كل محمول كُليّ يقال على ما تحته في جواب ما هو، فإنما أن تكون حقائق ما تحته مختلفة ليس بالعدد فقط وإنما أن تكون بالعدد مختلفة. فأمّا ما يُقوّم به من الذاتيات فغير مختلف أصلاً والأول: يستى جنساً لما تحته. والثاني: يُسمى نوعاً (س، أ، ١٣، ٢٣٣)
- النوع: يُرسم بأحد المعنيين أنّه كليّ يُحمل على أشياء لا تختلف إلاّ بالعدد في جواب «ما هو؟» ويُرسم بالمعنى الثاني أنّه كليّ يُحمل عليه الجنس وعلى غيره حملاً ذاتياً أولياً (س، أ، ٧، ٢٤٧)
- النوع بمعنى فهو الكليّ الموضوع للجنس في ذاته وضماً أولياً وبمعنى آخر فهو الدالّ على ماهية ما يختلف بالعدد فقط (س، ش، ٧، ١٨)
- الألفاظ الكليّة خمسة: جنس ونوع وفصل وخاصّة وعرض عام (مر، ت، ٣، ١٦)
- النوع هو أن يكون المراد به الصور والحقائق الذاتية - معلوم مُتصوّر، وإن لم يُعرف بهذا، النوع الذي هو مُضافٌ إلى الجنس، فإنّه إذا كان المعنى بالنوع ما تحت الجنس أو ما فوقه
- جنس كان مضافاً إليه، وبالوجه الأوّل لا يكون له اعتبار الجنس (مر، ت، ٥، ١٦)
- النوع هو الكليّ الذاتي الذي يُقال على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو، ويقال أيضاً إنّه كليّ يُحمل عليه الجنس وعلى غيره حملاً ذاتياً أولياً (مر، ت، ١١، ١٧)
- الجنس جزء من معنى النوع، والنوع جزء من عموم الجنس (مر، ت، ٤، ٢١)
- الجنس أعمّ من النوع من حيث يُحمل عليه وعلى غيره، والنوع أعمّ من الجنس فإنه يشمل على الجنس وعلى غيره. (مر، ت، ٥، ٢١)
- النوع يتميّز عن النوع بأوصاف لو تُؤمّم عروضٌ غيرها لما وُجد ذلك النوع، بل كان إما أن يوجد نوع آخر أو لا يوجد ذلك النوع ولا جنسه، إذ لا يوجد جنس مطلقاً (مر، ت، ٨، ٢١)
- السبب الذي يفرّق الشخصية لا يُفيد وجود النوع الذي ذلك الشخص شخصه (مر، ت، ١٢، ٢١)
- أقسام الكليات خمسة يُسمى المفردات الخمس وهي: الجنس والنوع والفصل والعرض العام والخاصة (غ، م، ١١، ١٧)
- (النوع) عبارة عنها (الحقيقة) إجمالاً (غ، ع، ١٥، ١٠٢)
- النوع: بأحد المعنيين: يُرسم بأنه كليّ يُحمل على أشياء لا تختلف إلاّ بالعدد في جواب: ما هو (غ، ع، ١٣، ١٠٦)
- (النوع) بالمعنى الثاني: يُرسم بأنه كليّ يُحمل عليه الجنس وعلى غيره حملاً ذاتياً أولياً (غ، ع، ١٥، ١٠٦)
- النوع هو مجموع ذاتيات الشيء والشيء يُسمى نوعاً بالإضافة إلى ما فوقه، وبنسباً بالإضافة

وجنسه ليس بنوع، إذ هو تحت جنس الأجناس الذي لا يقلب نوعًا، ونوع متوسط هو جنس ونوع وجنسه نوع. ونوع سافل ليس تحت نوع فليس بجنس البتة، وهذا السافل يقال له نوع بالمعنى الأول والثاني جميعًا (سي، ب، ٣، ٤٣)

- النوع إنما هو نوع بالقياس إلى الأمر الذاتي الذي هو أعم منه، وهو جنسه المتضمن لجميع ذاتياته التي تشاركه فيها الأنواع الأخر (سي، ب، ١٨، ٤٦)

- النوع من الجواهر الثواني أولى بأن يكون جوهراً من الجنس (ش، م، ١٢، ١٥)

- الجواب بالنوع عند السؤال بما هو أكمل تعريفاً للشخص المشار إليه وأشد ملائمةً له من الجواب (ش، م، ٨، ١٩)

- النوع أحق بإسم الجوهرة من الأجناس (ش، م، ١٢، ١٩)

- النوع ... يُحتمل على الشخص (ش، م، ٦، ٢٢)

- النوع والجنس ... وُضِعَا لِيُقَرَّرَا الشيء في جوهرة عن غيره، إلا أن الجنس أكثر حصرًا من النوع (ش، م، ٦، ٢٣)

- كل ما يوجد للنوع يوجد للجنس (ش، ج، ١٣، ٥٣٤)

- كل ما يُسَلَّب عن الجنس يُسَلَّب عن النوع (ش، ج، ١٨، ٥٣٤)

- ما كان من الأشياء التي تحت نوع وله الفضيلة التي تخص ذلك النوع هو أثر مما ليس له تلك الفضيلة (ش، ج، ٦، ٥٥٥)

- النوع: إما أن يكون مساويًا للفصل، أو يكون الفصل أعم منه (ش، ج، ١٢، ٥٦٤)

- إن كان الذي يُظنُّ به أنه نوع أكثر أو مساوٍ ليس

إلى ما تحته (غ، ع، ٣٨١، ٢٠)

- الكلِّي الأعم من الكلِّين المقولين في جواب ما هو يُسَمَّى جنسًا لذلك الأخص، والأخصُّ يُسَمَّى نوعًا له (ب، م، ١٤، ٢٢)

- ما يشتمل عليه النوع فهو الجنس الذي به شارك غيره من الأنواع، والفضل الذي به يتميَّز عن غيره مما يشاركه في الجنس من الأنواع (ب، م، ١٥، ١٧)

- النوع والجنس مقولان كما علمت في جواب ما هو (ب، م، ١٥، ١٩)

- أمَّا النوع فبأنه المحمول الأخص من محمولين مقولتين في جواب ما هو، أو بأنه واحد من كليات يعمها جنس واحد. ثم لفظه النوع تقال على معنى آخر، وهو كل مقول لا تمايز أحاده بأوصاف ذاتية ويُعرَف بأنه المقول على كثيرين لا تختلف أوصافهم الذاتية في جواب ما هو (ب، م، ١٦، ٢١)

- للنوع مفهومان: أحدهما بالاضافة إلى ما فوقه وهو الجنس، والأخر لا يعتبر فيه إضافته إلى ما فوقه بل إلى ما تحته وهي أشخاصه التي لا تختلف بالأوصاف الذاتية (ب، م، ١٧، ٦)

- قد يُسَمَّى كل واحد من مختلفات الحقيقة المقول عليها الجنس أيضًا نوعًا (سي، ب، ١١، ٤٢)

- نوع تحت ذاتي آخر أعم منه هو جنسه، فيكون جنسًا بالنسبة إلى ما هو تحته ونوعًا بالنسبة إلى ما فوقه (سي، ب، ١٨، ٤٢)

- النوع منه ما هو نوع ولا يقلب جنسًا إذ لا يقال على ماهيات مختلفة الحقائق تحته، ويُسَمَّى نوع الأنواع، وهو الذي ينتهي الانحطاط إليه (سي، ب، ٤٢، ٢٠)

- مراتب النوع فهذه: نوع عال هو نوع وجنس



الجنس في جواب ما هو قولاً أولياً. وهذا احتراز عن الصنف لأنه لا يقال الجنس على الصنف إلا بواسطة القول على النوع المقول عليه. والأول يُسمى نوعاً حقيقياً وهذا إضافياً وهما متغايران لجواز تصور ماهية كل منهما دون الآخر ولأن الأول مقيس إلى ما تحته والثاني إلى ما فوفه، ولوجوب تركب الثاني من الجنس والفصل دون الأول لتحقق الأول دون الثاني في البسائط وبالعكس في الأجناس المتوسطة (م، ط، ٧٨، ١٠).

- (النوع) في مراتبه، أما الإضافي فمراتبه الأربع المذكورة في الجنس، إلا أن السافل هو نوع الأنواع فإن نوعية النوع بالقياس إلى ما فوفه وجنسية الجنس بالقياس إلى ما تحته، والنوع الحقيقي مفردٌ أبداً إذ لا يكون الحقيقي فوق نوع ومقيساً إلى المضاف مفرداً وفوفه نوع (م، ط، ٨٠، ١).

فصل النوع المحضَّل يجب كونه وجودياً دون النوع الإعتباري (م، ط، ٨٨، ٢).

- النوع... ويقال له النوع الحقيقي فكذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولاً أولياً. ويسمى النوع الإضافي ومراتبه أربع (ن، ش، ٩، ١).

- يُعبَّرُ بـ«النوع» عن الأنواع الإضافية التي هي بالنسبة إلى ما فوقها «نوع»، وبالنسبة إلى ما تحتها «جنس» (ت، ر، ١، ٣٢، ٥).

- الأسئلة بما هو وإن كثرت فجوابها منحصر في ثلاثة أقسام جواب لا يكون إلا إذا كان السؤال عن واحد كلي ولا يكون حالة التعدد وهو الجواب بالحدّ، وجواب لا يكون إلا عند السؤال عن متعدّد عن كليين مختلفي الحقيقة أو شخصين أو شخص وكلي كذلك ولا يكون عن

بنوع، فالموضوع نوعاً ليس بنوع (ش، ج، ٥٧٦، ٢٠).

- يقال لفظ النوع على كل واحد من الحقائق المختلفة التي تحت الجنس (ر، ل، ٥، ٩).

- النوع هو الذي يقال عليه وعلى غير الجنس (ر، ل، ٨، ١٣).

- إن كان النوع مضافاً لشيء، ثم لم تكن الإضافة الجنسية التي للمفروض جنساً له متعلقاً بذلك الشيء، فليس المفروض جنساً له بجنس. مثل أنه: إن كان الضعف يقال بالقياس إلى النصف، ثم فرض كثير الأضعاف جنساً للضعف ولم يتعلّق الدوري (ر، ل، ٨، ١٤).

- الذاتيّ... أقسام ثلاثة: لأنه إمّا مقول في جواب ما هو، أو في جواب أي شيء هو في ذاته، وهو الفصل، والمقول في جواب ما هو إمّا بحسب الشركة فقط، وهو الجنس، أو بحسب الشركة والخصوصية معاً، وهو النوع (هـ، م، ٧، ٢٥).

- إنَّ النوع أيضًا مقول بحسب الشركة في الجملة، فكان المراد منه ذلك وإن لم يذكره (ويرسم بأنّه كليّ مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو) (هـ، م، ٨، ٣).

- أمّا مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً كالإنسان بالنسبة إلى زيد وعمرو وهو النوع، ويرسم بأنّه كليّ مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو (هـ، م، ٧٦، ١٩).

- النوع... إنه الكليّ المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ما هو (م، ط، ٧٨، ٢).

- قد يقال النوع للكليّ الذي يقال عليه وعلى غيره

- الجنس حملاً ذاتياً (ر، ل، ٦، ١٧)
- النوع الإضافي من حيث هو نوع إضافي، موضوع لا يُعتبر كونه محمولاً على شيء إنمّا يعتبر كونه محمولاً، من حيث هو كلي؛ وهو اعتبار آخر (ط، ش، ٦، ٢٤٦)
- النوع الإضافي فهو الكلي المقول على كثير في جواب ما هو المدرج تحت جنس، وبينه وبين النوع الحقيقي عموم وخصوص من وجه يجتمعان في النوع السافل، ويفرد النوع الحقيقي في النوع البسيط، ويفرد النوع الإضافي في الجنس السافل والمتوسط (و، م، ١١، ٩٢)
- يفرد... النوع الإضافي في الجنس المتوسط وهو ما فوقه جنس وتحت جنس، كالجسم فإنه نوع إضافي لاندراجة تحت الجوهر وليس نوعاً حقيقياً لأنه جنس لما تحته (و، م، ٣١، ٩٥)
- أما مراتب النوع الإضافي فأربعة أيضاً كما في الجنس وهي: النوع العالي والسافل ويُسمى نوع الأنواع، والمتوسط والمفرد. فالنوع العالي هو الذي لا نوع فوقه وتحت الأنواع كالجسم مثلاً فإنه ليس فوقه إلا الجنس العالي وهو الجوهر وليس نوعاً لشيء إذ لا جنس فوقه وتحت الأنواع كالجسم النامي والحيوان والإنسان والفرس ونحوها. والنوع السافل هو الذي لا نوع تحته وفوقه الأنواع كالإنسان والفرس ونحوها فإنها لأنواع تحتها بل الأشخاص والأصناف المتفقة في الماهية وفوقها الأنواع الإضافية كالحیوان والجسم النامي والجسم بإطلاق. والنوع المتوسط وهو الذي فوقه نوع وتحت نوع كالحیوان والجسم النامي، فإن كل واحد منهما فوقه أنواع وتحت أنواع فتحت الحيوان نوع الإنسان والفرس
- مفرد وهو الجواب بالجنس، وجواب يكون عن السؤال عن مفرد شخصي أو أشخاص متحدة الحقيقة أو صنف أو أصناف كذلك وحدها أو مع الشخص أو الأشخاص المتفق جميعها في حقيقة واحدة وهو الجواب بالنوع الحقيقي (و، م، ١٠، ٨٨)
- النوع ما صدق في جواب ما هو على كثيرين متفقين بالحقيقة (و، م، ٨٩، ٢٣)
- يجاب بالنوع في السؤال بما هو عن الشخص الواحد وعن الشخصين وعن الأشخاص وعن الصنف الواحد منها وعن الصنفين وعن الأصناف (و، م، ٩٠، ١١)
- كل ما يتقوم به الأعلى جنساً كان أو نوعاً يتقوم به ما تحته من غير عكس لأن الأعلى جزء مما تحته بلا عكس، وكل ما ينقسم إليه الأسفل ينقسم إليه الأعلى من غير عكس، لأن الأسفل وأقسامه أفراد لما فوقه بلا عكس (و، م، ٩٨، ١٣)
- الكلي إن كان مندرجاً في حقيقة جزئياته سمي ذاتياً كالحیوان بالنسبة لزيد وعمرو مثلاً إذ هو جزء حقيقتها، وإن لم يندرج بل كان خارجاً عن الحقيقة سمي عرضياً كالكتاب مثلاً فإنه ليس داخلياً في حقيقة زيد وعمرو، وأما ما كان عبارة عن مجموع الحقيقة فلا يسمى ذاتياً ولا عرضياً بل واسطة ونوعاً كالإنسان فإنه عبارة عن مجموع الحقيقة من جنس وفصل وهي الحيوانية الناطقية (ض، س، ٢٥، ٧)
- النوع وهو المقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو (ض، س، ٢٥، ١٩)

## نوع اضافي

- النوع الإضافي هو كلي يحمل عليه وعلى غيره

- يُسمى الذي لا نوع تحته نوع الأنواع (غ، م،  
١٤، ١٣)

- الذاتي الخاص لا أخص منه يُسمى نوع الأنواع  
(غ، ح، ٩٤، ١٤)

- الذاتي يقسم إلى عام ويُسمى جنسًا وإلى  
خاص ويُسمى نوعًا. فإن كان الذاتي العام لا  
أعم منه سُمي جنس الأجناس، وإن كان الذاتي  
الخاص لا أخص منه سُمي نوع الأنواع (غ،  
ص، ١٤، ٩)

- المقول على أنواع كثيرة في جواب ما هو يُسمى  
جنسًا، وكأن النوع الذي بهذا المعنى أول نوع  
مقول على الأشخاص هو نوع الأنواع، كما أن  
أعم الأجناس أعني آخر جنس مقول عليها  
يُسمى جنس الأجناس، لأن هذا النوع أجناسه  
أنواع، وهذا الجنس أنواعه أجناس، ولأن ذلك  
آخر تلك ونوعها وهذا أول هذه وجنسها (ب،  
م، ١٥، ٢)

- النوع العالي كالجسم أو أخصها وهو النوع  
السافل كالإنسان ويسمى نوع الأنواع، وأعم  
من السافل وأخص من العالي وهو النوع  
المتوسط كالحبوان والجسم النامي، أو مابيًا  
للكل وهو النوع المفرد كالعقل (ن، ش،  
٩، ٦)

#### نوع اول

- كلي يقال على كثيرين مختلفين بالعدد فقط، إذ  
ليس تحته أنواع مختلفة، وهذا معنى النوع  
الأول (سي، ب، ٤٣، ٧)

#### نوع حقيقي

- الكلّي المقول في جواب ما هو إما أن يكون  
مقولاً على كثيرين مختلفين بالماهية وهو

وغيرهما وفوقه الجسم النامي فإنه نوع من  
مطلق الجسم ومطلق الجسم نوع من الجواهر،  
وكذا الجسم النامي نوع متوسط لأن تحته  
الحبوان وأنواعه وفوقه الجسم المطلق الذي هو  
نوع من الجواهر. والنوع المفرد الذي لا نوع  
فوقه ولا نوع تحته ومثاله أيضًا معتذر (و، م،  
٩٧، ٤)

#### نوع الانواع

- نوع الأنواع هو الذي ليس دونه نوع آخر يوضع  
تحته (في، أ، ١٠٢٨، ١١)

- نوع الأنواع أيضًا إنما له نسبة واحدة، وهي  
النسبة التي له إلى ما فوقه، وهي الأشياء التي  
هو نوع لها. وأما النسبة التي له إلى ما دونه  
فليست غير تلك، إذ كان يقال له أيضًا إنه نوع  
للأشخاص، إلا أنه نوع للأشخاص من قبيل أنه  
يحويها، ونوع لما قبله من قبيل أن الأشياء التي  
قبله تحويه (في، أ، ١٠٣٠، ٤)

- يتحدثون (الفلاسفة اليونانيون) نوع الأنواع بأنه  
نوع وليس بجنس. والذي هو نوع، لا تجوز لنا  
قسمته إلى أنواع، هو المحمول على كثيرين  
مختلفين بالعدد من طريق ما هو (في، أ،  
١٠٣٠، ١٠)

- الجنس العالي يُسمى جنسًا فقط ولا يُسمى  
نوعًا. والمحمول على كثيرين مختلفين بالعدد  
يُسمى نوعًا فقط ولا يُسمى جنسًا، ويسمى  
أيضًا النوع الأخير، ويسمى أيضًا نوع الأنواع  
- ويُعنى به النوع المرتب تحت الأنواع -  
ويُسمى النوع الذي ليس تحته نوع (ف، أ،  
٧١، ١١)

- الإنحطاط إلى نوع لا نوع تحته... يُسمى نوع  
الأنواع (مر، ت، ١٧، ١٨)

على هذه الأنحاء (ف، ح، ١٦٩، ٣)

الجنس، أو بالعدد فقط وهو النوع الحقيقي  
(ر، ل، ٩، ٥)

#### نوع عال

- النوع العال كالجسم أو أخصها وهو النوع السافل كالإنسان ويسمى نوع الأنواع، وأعم من السافل وأخص من العال وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي، أو مبايناً للكل وهو النوع المفرد كالعقل (ن، ش، ٥، ٩)

- النوع الحقيقي فهو الكلّي الذي يكون مقولاً على أشياء غير مختلفة ماهية في جواب ما هو  
(ر، ل، ١٦، ٦)

- النوع الحقيقي يستلزم إعتباراً واحداً، وهو نسبته إلى الأشخاص التي تحته (ط، ش، ٥، ٢٣٤)

- ما يمكن وقوعه في جواب «ما هو؟» ولا يترتب، أو لا يعتبر ترتبه، تحت عام، وهو النوع الحقيقي (ط، ش، ٨، ٢٤٧)

#### نوع متوسط

- النوع العال كالجسم أو أخصها وهو النوع السافل كالإنسان ويسمى نوع الأنواع، وأعم من السافل وأخص من العال وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي، أو مبايناً للكل وهو النوع المفرد كالعقل (ن، ش، ٦، ٩)

- كان النوع حقيقياً لأنه مشتمل على الأوصاف الذاتية التي ترتبت منها الحقيقة، فنسب للحقيقة لهذا المعنى (ض، س، ٣، ٢٧)

#### نوع سافل

- النوع العال كالجسم أو أخصها وهو النوع السافل كالإنسان ويسمى نوع الأنواع، وأعم من السافل وأخص من العال وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي، أو مبايناً للكل وهو النوع المفرد كالعقل (ن، ش، ٥، ٩)

- النوع المضاف إلى الجنس يستلزم إعتبارين: أحدهما: نسبه إلى ما فوقه، الذي هو الجنس. والثاني: نسبه إلى ما تحته - أشخاصاً كانت أو أنواعاً آخر - التي لولاها لم يكن النوع كلياً (ط، ش، ١، ٢٣٤)

- النوع السافل يجب أن يكون له فصل يقومه ويمتنع أن يكون له فصل يقسّمه (ن، ش، ٢١، ٩)

#### نوع مفرد

- النوع العال كالجسم أو أخصها وهو النوع السافل كالإنسان ويسمى نوع الأنواع، وأعم من السافل وأخص من العال وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي، أو مبايناً للكل وهو النوع المفرد كالعقل (ن، ش، ٧، ٩)

#### نوع الشيء

- (نوع الشيء) إذا عُقِلَ بما يدلُّ عليه اسمه فإنما يُعقَلُ الشيء مجتملاً غير ملخّص بأجزائه التي بها قوامه. وإذا عُقِلَ بما يدلُّ عليه حدّه فقد عُقِلَ ملخّصاً بالأشياء التي بها قوامه، وذلك هو أكمل ما يُعقَلُ به الشيء الذي يمكن أن يُعقَلُ

## نوع وجنس وفصل

النوع إذا عُرف فواجب ضرورة أن يعرف الجنس والفصل، لأن من عرف الإنسان فقد عرف الحيّ والمشاء؛ وإذا عرف الجنس أو الفصل فليس يجب ضرورة أن يعرف النوع أيضًا (أ، ج، ٦٣٤، ٣)

## نوع وخاصة

- يعمّ النوع والخاصة أن أحدهما يكافيء الآخر في الحمل: وذلك أن «الإنسان» إذا كان موجودًا فالصالح موجود، و«الصالح» إذا كان موجودًا فالإنسان موجود (في، أ، ١٠٦٥، ٢)
- الأنواع توجد دائمًا للأشياء التي تشترك فيها، وكذلك توجد الخواصّ للأشياء التي هي لها خواصّ (في، أ، ١٠٦٥، ٦)
- يخالف النوع الخاصّة في أن النوع يمكن أن يكون جنسًا لآخرين، والخاصّة فليس يمكن أن تكون خاصّة لآخرين (في، أ، ١٠٦٥، ٩)
- النوع يتقدّم وجوده وجود الخاصّة، والخاصّة يتبع وجودها وجود النوع: وذلك أنه ينبغي أن يوجد الإنسان، ثم يكون صالحًا (في، أ، ١٠٦٥، ١٠)
- إن النوع يوجد للموضوع دائمًا بالفعل، والخاصّة إنما توجد في الأوقات وبالقوة:

فإن سقراط أبدًا إنسان وبالفعل، وليس يضحك أبدًا بالفعل وإن كان ضاحكًا أبدًا بالقوة (في، أ، ١٠٦٦، ١)

حدّ النوع هو المرتّب تحت الجنس والمحمول على كثيرين مختلفين بالعدد من طريق ما الشيء وما أشبه ذلك؛ وحدّ الخاصّة أنها التي توجد للشيء وحده، ولجميعه، ودائمًا (في، أ، ١٠٦٦، ٤)

## نوع وعرض

- يعمّ النوع والعرضّ أنهما يحملان على كثيرين. وما يعتمها فيسير جدًّا، وذلك لكثرة التباعد بين العرض والشيء الذي يعرض له (في، أ، ١٠٦٦، ٨)
- يختصّ كل واحد منهما أن النوع يحمل على ما هو له نوع من طريق ما هو، ويختصّ العرض أنه يحمل من طريق أي شيء، أو كيف هو؛ وأن كل واحد من الجواهر إنما له نوع واحد، وله أعراض كثيرة مفارقة وغير مفارقة (في، أ، ١٠٦٦، ١١)
- الإشتراك في النوع بالسويّة، والإشتراك في العرض ليس بالسويّة، وإن كان غير مفارق: وذلك أنه قد يكون لون زنجي أكثر وأقل من لون زنجي في السواد (في، أ، ١٠٦٧، ٥)



- (الصف الأول من المطلوبات المركبة) «هل هذا المحمول يوجد في هذا الموضوع أم هذا المحمول الآخر» أو «هل هذا الموضوع يوجد فيه هذا المحمول أو المحمول الآخر» (ف، ح، ١٩٣، ١٣)

- (الصف الثاني) «هل هذا الموضوع يوجد فيه هذا المحمول أ و هذا الموضوع» (ف، ح، ١٩٣، ١٥)

- (الصف الثالث) هل هذا المحمول يوجد في هذا الموضوع وذاك المحمول في ذلك الموضوع أو هذا المحمول يوجد في ذلك الموضوع وذاك المحمول يوجد في هذا الموضوع (ف، ح، ١٩٣، ١٦)

- يُستعمل حرف أي في المطلوبات التي تكون بالمقايسة... ويُستعمل فيها حرف هل. وهي ثلاثة: أحدها «أي هذين المحمولين يوجد أكثر في هذا الموضوع» و«هل هذا المحمول يوجد أكثر في هذا الموضوع أم المحمول الآخر». والثاني «أي هذين الموضوعين: يوجد له هذا المحمول أكثر» و«هل هذا الموضوع يوجد له هذا المحمول أكثر أم هذا الموضوع» و«هل هذا المحمول يوجد في هذا الموضوع أكثر أم في هذا الموضوع». والثالث: «أي هذين المحمولين يوجد أكثر لأي هذين الموضوعين» و«هل هذا المحمول يوجد لهذا الموضوع أكثر أم هذا المحمول لهذا الموضوع» (ف، ح، ١٩٣، ٢١)

- حرف الألف أعني الألف التي تُستعمل في الاستفهام تقوم مقام «هل» (ف، ح، ٢٠٢، ١١)

- سؤال «هل» يتقدّم سؤال «لم» فيما كان سبيله أن يتفرّد فيه سبب وجوده. وربما كان القياس

### هست

- ليس في العربية منذ أول وضجها لفظة تقوم مقام «هست» في الفارسية ولا مقام «استين» في اليونانية ولا مقام نظائر هاتين اللفظتين في سائر اللغات. وهذه يُحتاج إليها ضرورة في العلوم النظرية وفي صناعة المنطق (ف، ح، ١١٢، ١).  
- بعضهم رأى أن يستعمل لفظة «هو» مكان «هست» بالفارسية و«استين» باليونانية (ف، ح، ١١٢، ٩).  
- ينبغي أن تعلم أنّ هذه اللفظة (الموجود) إذا استعملت في العلوم النظرية التي بالعربية مكان «هست» بالفارسية فينبغي أن لا يخيل معنى الاشتقاق ولا أنه كائن عن إنسان إلى آخر، بل تُستعمل على أنها لفظة شكلها شكل مشتق من غير أن تدل على ما يدل عليه المشتق، بل أنّ معناه معنى مثال أول غير دال على موضوع أصلاً ولا على مفعول نعدى عليه فعل فاعل، بل يُستعمل في العربية دالاً على ما تدل عليه «هست» في الفارسية و«استين» في اليونانية (ف، ح، ١١٣، ٢٠)

### هل

- ليس يُسمون ما سبيله أن يُجاب به في حرف «هل» بلفظة هل، ولكن يُسمونه إن الشيء (ف، ح، ١٩، ٦٢)

## هل الشيء موجود

- «هل الشيء موجود» فإنما نطلبُ به بعد صدقه وجوده الذي هو به موجودٌ بالفعل، وهو ماهيته المأخوذة من جهة الصورة من بين ما به قوامُ ذلك الشيء المسؤول عنه (ف، ح، ٢١٧، ١)

## هل هو

- كلُّ صناعة من الصنائع العلمية استعملَ فيها السؤال بحرف «هل هو» على المعنى الذي يستعملُ في الصنائع العلمية فإنه ينبغي أن يُفهم منه طلبُ تلك الأسباب التي تُعطيها تلك الصناعة في الأشياء التي فيها تُنظرُ (ف، ح، ٢١٦، ١٩)

## هل هو موجود

- في العلم الطبيعي فإنه إذا كان يعطي من جهة الطبيعة والأشياء الطبيعية كلُّ ما به قوامُ الشيء، الخارج منها - الفاعل والغاية - والذي هو في الشيء نفسه، كان عن كلِّ ما يسألُ عنه بحرف «هل هو موجود» أو «هل هو موجود كذا» إنما يطلب فيه كلُّ شيء كان به وجودُ ذلك الشيء من فاعل أو مادة أو صورة أو غاية (ف، ح، ٢١٧، ٨)

## هلية

- أمّا المبادئ فيجب أن تكون قد عُلمت من طريق «الهلية»، وهو التصديق، حتى يمكن أن يعلم بها هلية شيء آخر: أمّا تصديقًا حقيقيًا، أو تصديقًا وضعيًا (س، ب، ١٢٦، ١١)

## هندسة

- الهندسة ففي بعض مبادئها عُسرٌ يسير على قدر

الذي يُبرهن به وجوده يعطي مع علم وجوده سبب وجوده، وربما أعطى وجوده فقط فيحتاج حينئذ إلى قياس آخر يعطي بعد ذلك سبب وجوده (ف، ح، ٢٠٤، ١٢)

- كلُّ طلب علمي يُقرنُ بحرف «هل» هو طلبُ سبب الشيء الموضوع الذي عليه يُحمَلُ المحمول وما ذلك السبب، أو طلب سبب وجود المحمول الذي يُحمَلُ على موضوع ما وما ذلك السبب، فإن حرف «هل» في العلوم فيما عُلم صدقه ينتظم هذين (ف، ح، ٢١٦، ٧)

- كما أننا لا نطلب «لِمَ» الشيء إلا بعد أن نضع «هل» الشيء، كذلك لا نعرف «ما الشيء» إلا بعد أن نعرف «هل الشيء». ثم معرفة «هل الشيء» قد تحصل لنا على سبيل الفرض بأن لا يكون الحد الأوسط علة لوجود النتيجة، بل علة للزوم النتيجة، أو يكون عارضًا غريبًا لازمًا. وقد تحصل بالذات، وذلك إذا عرفنا الشيء من قياس بحدٍّ أوسط هو سبب وجوده. فهذا الطريق الذي يؤدي إلى معرفة «الهل» حقيقة (س، ب، ٢١٤، ٧)

- ما يُطلب بصيغة هل يُطلب بهذه الصيغة أمران: إمّا أصل الوجود كقولك هل الله تعالى موجود أو يُطلب حال الموجود ووصفه كقولك هل الله تعالى خالق البشر (غ، ص، ١٢، ٧)

- مطلبًا «هل» و«لِمَ» يطلبان التصديق، ومطلبًا ما وأيُّ يطلبان التصوُّر (سي، ب، ٢٣١، ١٨)

- مطلب «هل» و«لِمَ» تطلب العلة الذاتية في البرهان (سي، ب، ٢٦٧، ١١)

- هل هذا المحمول موجود لهذا الموضوع... هو مطلب هل المركَّب (ش، ب، ٤٥٦، ٥)

العربية أيضاً، وكانوا يستعملونه خالفة الاسم، وهو حرف هو، فيقولون الفرس هو غير إنسان وزيد ليس هو غير إنسان، ويُسمى في القضية رابطة، فإذا تأخر حرف السلب عن الرابطة كان جزءاً من المحمول، وإن تقدم عليها كان سلباً للمحمول، فتمّ بذلك الفرق بين السالبة والمعدولية (ب، م، ٧٢، ٥)

- أقرب الألفاظ شبيهاً (باللفظ الذي يدلّ على ارتباط المحمول بالموضوع) هو ما يدلّ عليه لفظ هو... أو موجود (ش، ع، ٨٨، ٢٣)

### هو ما هو

- إنّما يكون الشيء هو ما هو أعني ذلك المُسمّى والموصوف بأشياء مُعيّنة، وما زاد عليها فغير داخل في كونه ذلك الشيء (ب، م، ٣٠، ٦)

- كل واحد من الأوصاف التي بها الشيء هو ما هو، يُسمى ذاتياً لمفهوم الذاتي الذي كان داخلًا في حقيقة الشيء، دخول الجزء، أي في معناه المقصود به الذي هو به ما هو، وجعلتها تُسمى ذاتية للشيء بمفهوم الذاتي الذي كان معقول ذات الشيء، ومحصوله الذهني كحقيقة الإنسان للإنسان والشمس لعين الشمس (ب، م، ٣١، ١٩)

- إنّ الشيء من حيث هو ما هو في التصوّر والفهم لا يفترق في الرفع والوضع إلى غير الأوصاف الذاتية بمعنى الداخلة في ماهيته... وأمّا في الوجود فقد يرفعه غير الداخلات في ماهية من الأشياء التي هي أسبابها، وأمّا المقول في جواب ما هو، فهو مختلف بحسب سؤال السائل وقصده في طلبه (ب، م، ٣٢، ٩)

انحطاطها عن رتبة العدد في البعد عن المادة (ف، ج، ٣٤، ١)

### هو

- بعضهم رأى أن يستعمل لفظه «هو» مكان «هست» بالفارسية و«استين» باليونانية (ف، ج، ١١٢، ٨)

- رأى آخرون أن يستعملوا مكان تلك الألفاظ بدل الهو لفظه الموجود، وهو لفظه مشتقة ولها تصاريح (ف، ج، ١١٢، ٢٠)

- لأنّ هذه اللفظة (الموجود) بحيث ما هي عربية وبيئتها عندهم هذه البنية صارت مغلطة جدًّا، رأى قومٌ أن يتجنبوا استعمالها واستعملوا مكانها قولنا «هو» ومكان الوجود «الهوية» (ف، ج، ١١٤، ١٣)

- لأنّ لفظه «هو» ليست باسم ولا كلمة في العربية، ولذلك لا يُمكن فيها أن نعمل منها مصدرًا أصلاً، وكان يُحتاج في الدلالة على هذه المعاني التي يلتصق أن يدلّ عليها في العلوم النظرية إلى إسم، وكان يُحتاج إلى أن يُعمل منه مثل «الرجل» و«الرجولية» و«الإنسان» و«الإنسانية»، رأى قوم أن يتجنبوها ويستعملوا الموجود مكان «هو» والوجود مكان الهوية (ف، ج، ١١٤، ١٥)

- نقول لذلك الشخص أنّه هو ونقصده بالإشارة ونسبته مع تنقله في أشياء أخرى وتنقلها عليه (ب، م، ٢٩، ٢٣)

- لأننا نقول فيه هو من حيث عرفناه، ويقول عن نفسه أنا من حيث عرّف، وما عرفناه به غير ما به عرّف نفسه (ب، م، ٣٠، ١٧)

- في عرّف اليونانيين كان لهم حرف يدخل بين الموضوع والمحمول، كما قد يستعمل في



## هو هو

(س، ج، ٢٩٤، ١)

- محمول مخصوص، وهو الهو هو (س، ج، ٢٩٦، ١٣)
- المثبتات لا ينتفع بها في إثبات الحدّ، فإنه ليس كل معنى هو هو الشيء هو حدّه، وإن كان أيضًا هو هو بالمعنى، فرّما لا يكون قد وفي توفية جيّدة (س، ج، ٢٩٧، ٢)
- إنا نقول هو هو لواحد بعينه (ب، م، ٣٠، ١٩)

## هي هي

- (هي هي) أي يمتنع إفشكاه عنها في الخارج والذهن جميعًا (ه، م، ٤٦، ١٤)

## هياة

- صواب الهياة أن يُجعل للأجزاء صورة وحدانية، يُطابق بها صورة المطلوب (ط، ش، ١٧٥، ١٩)
- صواب الهياة أن يكون الربط بينها في: الكيف والكم والجهة على ما ينبغي (ط، ش، ١٧٥، ٢١)
- صواب الترتيب في القياس أن تكون أوضاع المقدمات فيه، على ما ينبغي وصواب الهياة أن يكون من ضرب متنج (ط، ش، ١٧٦، ٢)

## هيات نفسانية

- نعى بالفضائل لا الأفعال المحمودة، بل الهيات النفسانية التي تصدر عنها الأفعال المحمودة صدورًا سهلًا كالطبيعي من غير أن تحتاج إلى روية واختيار مستأنف، فتكون بحيث إذا أريد أصداد تلك الأفعال، شقّ على أصحابها وتعمّقت عليهم واحتاجوا إلى تكلف. وهذا مثل خلقي العدالة والعفة؛ والردائل أيضًا

- إنّ الهو هو يقال على طريق الإختصار والرسم على معان ثلاثة: فيقال هو هو لما يشارك شيئًا في معنى عام جنسيّ، كما يقال إنّ الإنسان هو هو الفرس في أنّه حيّ. ويقال في معنى عام نوعيّ، كما يقال إنّ زيدًا هو عمرو بالإنسانية. ويقال على معنى خاص شخصيّ، كما يقال إنّ زيدًا هو هذا الأبيض (س، ج، ٦٦، ١٠)
- كل ما يقال فيه هو هو فيه الثنينة ما أولاً بوجه، ثم ترة إلى وحدانية (س، ج، ٦٦، ١٤)
- ما يقال له هو هو، ... هو ما يكون بالعدد؛ ومن الذي بالعدد ما تكون الإثنية فيه بالإسم، وتكون الوحدة في تمام المعنى، وهي التي تكون هي هي بالحدّ (س، ج، ٦٨، ٤)
- الواحد قد يقال على معان، وأحقّها بإسم الواحد هو أن يكون الشيء غير منقسم بالعدد؛ لست أعني الواحد الشخصي الذي لا يقال على كثيرين، بل أعني به الواحد في نفسه من حيث ذاته، وإن كان معنى عامًا بالقياس إلى موضوعاته، وكان ذلك المعنى من خارج مطابقًا لكثيرين. مثال ذلك في المسألة الجدلية أنّه هل العدالة والشجاعة شيء واحد؟ فإنّ ههنا ليس تعني واحدًا بالشخص، ولا أيضًا واحدًا بأنّ جنسهما واحد، أو بأنّ نوعهما أحد، وهما كثيران بعد ذلك؛ بل تعني به هل الحقيقة التي تدلّ عليها العدالة هي بعينها الحقيقة التي تدلّ عليها الشجاعة، حتى تكون إذا عدت الشجاعة واحدًا من الأشياء، تكون قد تناولت بذلك العدالة أيضًا. فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضوع وتعلم أنّه يستعمل لفظه الواحد بالعدد على معنى هو هو في الحقيقة، حتى إذا ذكرته ذكرته، وإن كان المعنى كليًا

## هيولى

- الأسطقس سَمَوُه «العنصر» وسموا الهيولى  
«العنصر» أيضًا - وأما الأسطقس فلا يسمّى  
«المادة» و «هيولى» - وربما استعملوا  
«الهيولى» وربما استعملوا «العنصر» مكان  
«الهيولى» (ف، ح، ١٥٩، ٤)
- الهيولى المطلقة، فهي جوهر، وجوده بالفعل  
إنما يحصل بقبوله الصورة الجسمانية (كقوة  
قابلة للصور) وليس له في ذاته صورة، إلا  
بمعنى القوة (غ، ع، ٢٩٧، ٢٢)
- الهيولى هي جوهر وجوده بالفعل إنما يحصل  
بقبوله الصورة الجسمانية كقوة قابلة للصور،  
وليس له في ذاته صورة، إلا بمعنى القوة (غ،  
ع، ٣٨٢، ٢١)

التي هي أصدادها، فإنها ملكات (س، م،  
١، ١٨٢)

## هيئة ذاتية

- الهيئة الذاتية والفصل الذاتي قد يُؤخذان من  
حيث هما مَقْرُومان لذات الأمر من غير أن يؤخذ  
التمييز بين ذلك الأمر وبين آخر مُشارك له في  
شيء ما. فإذا أُخذَا مَقْرُومين فقط من غير أن  
يُؤخذَا مُمَيَّزين كان السؤال عنهما بحرف كيف.  
وإذا أُخذَا مُمَيَّزين كان السؤال عنهما بحرف أي  
(ف، ج، ٤٧، ١١)

## هيئة القياس

- هيئة القياس من نسبة الأوسط إلى الطرفين  
يُسمى شكلاً (سي، ب، ١٤٢، ١٠)

(س، ج، ١٤٨، ١٧)

- المغالطة بسبب أنّ الواجب وجوده غير الواجب العمل به؛ وإنما يقال لهما واجب باشتراك الاسم. ومفهوم الواجب الأول أنّ وجوده ضروري، ومفهوم الواجب الآخر أن إنباره محمود (س، س، ٩، ١٣)

- إن الواجب ممكن أن يكون، بالمعنى العام، ولا يلزم ذلك الممكن أن ينعكس إلى ممكن أن لا يكون. وليس بممكن بالمعنى الخاص، ولا يلزم قولنا: ليس بممكن بذلك المعنى، أن يكون ممتنعاً؛ لأنّ ما ليس بممكن بذلك المعنى، هو ما هو، ضروري، إيجاباً أو سلباً (س، أ، ٣٤٢، ١٤)

- الواجب هو الممكن بالمعنى العام ولا ينعكس، فليس الممكن هو الواجب. ولا الممكن بالمعنى العام ينعكس على ممكن أن لا يكون (مر، ت، ١٧٦)

- الواجب وجوده ينقسم: إلى ما هو واجب لذاته. وإلى ما هو واجب لغيره لا لذاته (غ، ع، ٣٤٤، ٢٥)

- يستحيل فرض شيء هو واجب الوجود بذاته، وبغيره جميعاً (غ، ع، ٣٤٥، ١٢)

- كل ما هو واجب الوجود بغيره، فهو ممكن الوجود بذاته (غ، ع، ٣٤٥، ١٧)

- كل ممكن بذاته، فهو واجب بغيره (غ، ع، ٣٤٦، ٢)

- الواجب داخل تحت الممكن بهذا الاعتبار، إذ الواجب ليس بمتنع فتكون قسمة الأشياء عندهم ثوية، ممكن أي ليس بمتنع، وامتنع (سي، ب، ١١٣، ٣)

- الواجب ممكن العدم وهو محال (سي، ب، ١١٤، ١٩)

### واجب

- الواجب يقال على جهتين: أحدهما الضروري الذي يعرض على أكثر الأمر وعلى الشرور، لأن بعض الشرور ضروري. وقد نقول في الخيرات إنها واجبة، وأيضاً الشيء الواحد بعينه معاً: قاعدًا وقائماً، ومريضًا وصحيحًا (أ، س، ٧٥٦، ١١)

- الألفاظ التي تُؤخذ أجزاء القضايا ألفاظ تُسمى الجهات، والجهة هي اللفظة التي تُقرن بمحمول القضية، فنُدل على كيفية وجود محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا ممكنٌ وضروري ومحتملٌ وامتنعٌ وواجبٌ وقيحٌ وجميلٌ وينبغيٌ ويجبٌ ويحتملٌ ويمكنٌ وما أشبه ذلك (ف، ع، ١٥٥، ٩)

إن كل شيء واجب، فإما أن يجب لذاته أو يجب بحصول السبب الذي يوجبه (س، ع، ١٨٠، ٧٠)

- ما نشعر فيه بوجود سبب، أو بزيادة الأسباب المرجحة، ننظر أنّ الأولى به أن يكون. فربّما كانت الأسباب المرجحة متوافية في الجانب الآخر، إلا أنّها تكون مجهولة. وربّما لم تتواف الأسباب كلّها لا في هذا ولا في ذلك، فيمتنع أن يكون ذاك ولا هذا البتّة، وإن كان هذا أكثر أسباباً. وأما الذي تتوافى فيه الأسباب كلها، فليس هو أولى بل واجب

عندهم الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا «محدثاً». وإنما قسمه هذه القسمة متأخروهم من الملاحدة الذين نسبوا إلى الإسلام، كابن سينا وأمثاله، وجعلوا هذا عوضاً عن تقسيم المتكلمين «الموجود» إلى «قديم» و«حادث» (ت، ر، ٢، ٥٦، ٨)

- «واجب الوجود» قد يُعنى به ما لا يحتاج إلى فاعل، فالصفات واجبة بهذا الاعتبار (ت، ر، ٩٣، ٢٥)

#### واجب وممتنع

الواجب والممتنع قد يدلان على معنى واحد بعينه، غير أن ذلك على جهة القلب (أ، ع، ٩١، ١٥)

#### واحد

- الواحد بعينه يُقال على خمسة أنحاء: أحدها الواحد بعينه في الجنس، مثل الإنسان والفرس هما واحد بعينه في الجنس. والثاني الواحد بعينه في النوع، كقولنا زيد وعمرو واحد بعينه في أنهما إنسان. والثالث الواحد بعينه في العَرَض وهي التي يُحمل عليها عَرَض واحد، كقولنا اللبن والثلج واحد بعينه في إنهما أبيض. والرابع هو ما اشتركا في نوع واحد وفي جُلِّ أعراضهما، مثل ماءين يخرجان من عين واحدة. والخامس الواحد بعينه في العدد (ف، ج، ٨٩، ٣)

- الواحد بعينه على حسب قسمته ثلاثة أنحاء: الواحد بعينه في الجنس والواحد بعينه في النوع والواحد بعينه في العدد، ويُقابل كل واحد منها غيرها (ف، ج، ٨٩، ١٧)

- الواحد بعينه في الجنس يُقابلة الغير في

- ما هو واجب فهو ضروري الوجود (ش، ع، ٩٦، ٢٤)

- أجناس ألقاظ الجهات... الواجب والممتنع (ش، ع، ١١٧، ٩)

#### واجب الوجود

- المغالطة بسبب أنّ الواجب وجوده غير الواجب العمل به؛ وإنما يقال لهما واجب باشتراك الاسم. ومفهوم الواجب الأوّل أنّ وجوده ضروري، ومفهوم الواجب الآخر أن إثاره محمود (س، س، ٩، ١٢)

- الواجب الوجود، فهو الذي متى فُرِضَ معدوماً، غير موجود، لَزِمَ منه محال (غ، ع، ٣٤٤، ٢٤)

- لا يجوز أن يكون شيئان، كل واحد منهما واجب الوجود لصاحبه لأن ما يجب لغيره، فله علة أقدم منه تقدماً بالذات لا بالزمان. ويستحيل أن يكون المتقدم بالذات، متأخراً بالذات. وهو من حيث إنه علة، يجب أن يتقدم بالذات. وهو من حيث إنه معلول يجب أن يتأخر وذلك محال؛ إذ يلزم أن يكون الشيء قبل ما هو قبله بالذات (غ، ع، ٣٤٦، ١٩)

- واجب الوجود بذاته، لا بد أن يكون واجب الوجود من جميع جهاته، حتى لا يكون محلاً للحوادث، ولا متغيراً (غ، ع، ٣٤٧، ٦)

- «واجب الوجود» يمنع العلم به من وقوع الشبهة فيه (ت، ر، ١، ١٤٧، ٥)

- أرسطو وأتباعه لم يكونوا يقولون «واجب الوجود»، إنما يقولون «العلّة الأولى» و«المبدأ». وليس في كلام أرسطو تقسيم الموجودات إلى «واجب بنفسه»، و«يمكن بنفسه مع كونه قديماً أزلياً»، بل كان «الممكن»

تدلُّ عليها الشجاعة، حتى تكون إذا عدت الشجاعة واحدًا من الأشياء، تكون قد تناولت بذلك العدالة أيضًا. فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضوع وتعلم أنه يستعمل لفظه الواحد بالعدد على معنى هو هو في الحقيقة، حتى إذا ذكرته ذكرته، وإن كان المعنى كليًا (س، ج، ٨، ٢٩٣)

- الواحد لا يتقدّم في ماهيته على الاثنين وإنما يتقدّم في الوجود (مر، ت، ٥، ٣٦)

- الواحد إسمٌ للشيء، الذي لا يقبل القسمة من الجهة التي قيل له: إنه واحد (غ، ع، ٩، ٣٤١)

- إسم الواحد يُقال أولاً على ثلاثة معانٍ وكل واحد من هذه الثلاثة ينقسم إلى أقسام كثيرة... أحد المعاني الثلاثة الواحد بالعدد. وهذا ينقسم ستة أقسام: الواحد بالإسم... وإما واحد بالحدّ... وإما واحد بالخاصة... وإما واحد بالإسم والخاصة، وإما واحد بالحدّ والخاصة ولا قسم الثاني من الأقسام الأول «الواحد بالمحمول». وهذا ينقسم إلى ثلاثة أقسام: إما واحد في الجنس... وإما واحد في النوع... وإما واحد في الوصف... وهو القسم الثالث من الأقسام الأول... «الواحد بالتناسب» (ش، ج، ٨، ٥٠٧)

- كل معنى من معاني الواحد يقابله غير ما (ش، ج، ٢، ٥٠٨)

- الواحد بالعدد... داخل في باب الحدّ وما يُعدّ معه (ش، ج، ٣، ٥٠٨)

- الواحد يقال على وجوه... وأولها بإسم الواحد الواحد بعينه (ش، ج، ٧، ٦٢١)

الجنس، وهما اللذان يدخلان تحت جنسين عاليتين (ف، ج، ١، ٩٠)

- المتغايرة والواحد بعينه أمران متقابلان يوجدان فيما هو كثير، فالكثيرة متى كانت مشتركة في شيء واحد، إما محمول أو موضوع فهو واحد بعينه، من جهة ما هي مشتركة في ذلك الواحد ومتغايرة من جهة ما ليست هي مشتركة وإذا كانت أشياء كثيرة لا تشترك لا في محمول ولا في موضوع أصلاً فهي بالكليّة مقابلة لما هو واحد بعينه (ف، ج، ١٧، ٩٠)

- إن الموجود ليس جنسًا للأشياء، ولو كان جنسًا للأشياء كلها لكان الواحد الموجود سيكون نوعًا من الموجود، وسيكون مع ذلك مقولاً على الجنس كله، فإنّ الواحد يقال على كل موجود، فإنّ كل موجود من الموجودات هو في حقيقته واحد (س، ج، ١٥، ١٩٨)

- الواحد ليس جنسًا. وكونه ليس جنسًا هو لأنه غير داخل في ماهيات الأشياء؛ والذوم إذا لم يقترن به شريطة الدخول في الماهية لم يجعل الشيء جنسًا (س، ج، ٣، ١٩٩)

- الواحد قد يقال على معانٍ، وأحقّها بإسم الواحد هو أن يكون الشيء غير منقسم بالعدد لست أعني الواحد الشخصي الذي لا يقال على كثيرين، بل أعني به الواحد في نفسه من حيث ذاته، وإن كان معنى عامًا بالقياس إلى موضوعاته، وكان ذلك المعنى من خارج مطابقًا لكثيرين. مثال ذلك في المسألة الجدلية أنه هل العدالة والشجاعة شيء واحد؟ فإنّ ههنا ليس تعني واحدًا بالشخص، ولا أيضًا واحدًا بأنّ جنسهما واحد، أو بأنّ نوعهما واحد، وهما كثيران بعد ذلك؛ بل تعني به هل الحقيقة التي تدلُّ عليها العدالة هي بعينها الحقيقة التي

## واسطة

## واسطة خلطية

- الواسطة الخلطية، ربّما كان لها إسم محصل كقولك الأدكن والفاتر، وربّما لم يكن لها إسم محصل، بل إنّما يدلّ عليها سلب الطرفين، من غير أن يعنى بسلب الطرفين السلب الذي لا إثبات تحته، بل يراد به إثبات، كقولهم: لا عادل ولا جائر (س، م، ٢٥٤، ٢)

- الواسطة التي في الشكل الأوّل ليس تُحمّل على كلا الحدّين، ولكن أحد الحدّين مسلوب عنها في القياس السالب، والآخر موضوع لها (أ، ق، ٢٧٤، ٢)

- الواسطة هي المأخوذة في القياس مرتين (أ، ق، ٢٨٥، ٤)

- نعلم أنه بلا واسطة لا يكون قياس (أ، ق، ٢٨٥، ٤)

## واسطة غير خلطية

- إذا عني بالسلب سلب لا يشير إلى إثبات متوسط، دلّ عليه بواسطة غير خلطية، كقولهم: السماء لا خفيفة ولا ثقيلة، والهواء لا أبيض ولا أسود (س، م، ٢٥٤، ٦)

- إذا رجعت الأطراف بعضها على بعض، فإنّ الواسطة بالضرورة ترجع إلى الطرفين (أ، ق، ٢٩١، ٦)

- الواسطة هي كلّ ما قرّن باسم ما فيدلّ على أنّ المسمّى به منسوب إلى آخر وقد نيب إليه شيء آخر، مثل من وعن وإلى وما أشبه ذلك (ف، أ، ٤٥، ١)

- الواصلات هي أصناف. فمنها الحروف التي نستعملها للتعريف، مثل ألف ولام التعريف، ومثل قولنا الذي وأشباهه (ف، أ، ٤٤، ١١)

- منها (الواصلات) الحروف التي متى قرّنت بالاسم دلّت على أنّ المسمّى قد نودي باسمه ودُعي، مثل يا ويا أيّها. ومنها الحروف التي تُقرّن بالاسم فتدلّ على أنّ الحكم الواقع على المسمّى هو حكم واقع على جميع أجزاء المسمّى، وهو مثل قولنا كلّ. ومنها ما يدلّ أنّه حكم على شيء من أجزائه لا كلّ، وهو قولنا بعض وما يُقام مقامه (ف، أ، ٤٤، ١٣)

- الواسطة، سلب الطرفين مطلقاً من غير إثبات واسطة خلطية من الطرفين (س، م، ٢٥٤، ١)

- الواسطة هي التي تنسب الحكم إلى المحكوم عليه، فيجعل خبراً عنه فيصدق به، وينسب إلى الحكم فيجعل الحكم خبراً عنه فيصدق به، فيلزّمه من ذلك بالضرورة التصديق بنسبة الحكم إلى المحكوم عليه (غ، ح، ٦٤، ١٠)

- الكلّي إن كان مندرجاً في حقيقة جزئياته سمي ذاتياً كالحيوان بالنسبة لزيد وعمرو مثلاً إذ هو جزء حقيقتها، وإن لم يندرج بل كان خارجاً عن الحقيقة سمي عرضياً كالكاكب مثلاً فإنه ليس داخلياً في حقيقة زيد وعمرو، وأمّا ما كان عبارة عن مجموع الحقيقة فلا يسمّى ذاتياً ولا عرضياً بل واسطة ونوعاً كالإنسان فإنه عبارة عن مجموع الحقيقة من جنس ولصل وهي الحيوانية الناطقية (ض، س، ٢٥، ٧)

## وجدانيات

- الإحساس إن كان بالحس الظاهر فهو المشاهدات، وإن كان بالحس الباطن فهو الوجدانيات (ه، م، ٢٥، ١٩)

## وجديات باطنة

- أن الذي به قوامه هو أحد أسباب وجوده (ف، ح، ٢١٤، ١٢)

- إن قولنا «هل الإنسان موجود إنساناً» يعني هل الإنسان وجوده وأنيته هي تلك الذات المسؤول عنها وليس له ذات غير تلك الواحدة التي أخذناها موضوعاً وهي غير منقسمة الوجود، أم إنه إنسان بوجوده آخر، مثل أنه حيوان مشاء ذو رجلين، أي هل له وجود وماهية على ما يدل لفظه عنه فلا يمكن أن يتصور تصورًا آخر أزيد منه ولا أنقص (ف، ح، ٢٢١، ٦)

- إن حال الوجود في هذه العشرة (المقولات) ليست حالاً واحدة بل الوجود لبعضها قبل وبعضها بعد. وأنت تعلم أن الجوهر قبل العرض؛ والوجود لبعضها أحق؛ وبعضها ليس بأحق. فأنت تعلم أن الموجود بذاته أحق بالوجود من الموجود بغيره، والموجود لبعضها أحكم، وبعضها أضعف؛ فإن وجود القار منها، كالكمية والكيفية أحكم من وجود ما لا يستقر له، كالزمان وأن بفعل، فليس وقوع الوجود عليها ووقوعاً على درجة واحدة كوقوع طبائع الأجناس على أنواعها الذي هو بالتواطؤ المجهض؛ فهو إذن غير جنس ولو كان متواطئاً لم يكن أيضاً جنساً؛ فإنه غير دال على معنى داخل في ماهيات الأشياء؛ بل أمر لازم لها (س، م، ٦٠، ١٤)

- الوجود أمر لا تقوم به ماهية المثلث؛ فلذلك يمكنك أن تفهم ماهية المثلث وأنت شاك في وجوده حتى يبرهن لك أنه موجود أو ممكن الوجود (س، م، ٦١، ١٠)

- أما الوجود فأمر يلحق الماهية تارة في الأعيان وتارة في الذهن (س، م، ٦٢، ٣)

إن الوجود بالفعل في الأعيان لا في موضوع

- الوجديات الباطنة، إدراك كل أحد جوعه وعطشه، وجهه وبغضه، وألمه ولذته. وهذه كلها جزئيات (ت، ر، ٢، ٥٤، ١)

## وجوب

- الوجوب لا يمنع الإمكان، وكيف والوجوب يدخل تحت الإمكان (مر، ت، ٦٧، ١)

- الوجوب والامتناع يُعبرُ عنهما بالضرورة إلا أن الوجوب هو ضرورة الوجود والامتناع ضرورة العدم (سي، ب، ١١١، ٢٣)

## وجوب ذاتي

- الوجوب الذاتي وهو أن يكون الشيء بحيث لو قدر عدمه بدلاً عن وجوده لزم المحال عقلاً لذاته، وذلك كوجود مولانا جل وعز وصفاته (و، م، ١٥١، ٢٨)

## وجوب الوجود

- وجوب الوجود فيلزمه إمتناع العدم لزوماً متعاكساً، ويلزم أيضاً كل واحد منهما لزوماً متعاكساً سلب الإمكان العام عن العدم، أي لا يمكن العدم فيهما بوجه. فقد صار في طبقة وجوب الوجود ثلاث مفهومات متغايرة متعاكسة التلازم، وجوب الوجود وإمتناع العدم وسلب الإمكان العام عن العدم (و، م، ١٥٤، ٢٠)

## وجود

- إذا وضع الوجود بمنزلة الجنس، لم نجد فوقه شيئاً. ثم إذا نظر في قسميه، وجدته جسداً وروحاً (ق، م، ٤، ٢٣)

الوجود، ولا يلتفت إلى أقاويل فيه خارجة عن هذا المذهب، وليست صفة تقتضيها أصناف هذه الماهيات بل فائض عليها من مبدأ. وكذلك إفادة الوجود. فإذا اقترن البياض بصفة

الوجود كان بياض موجود، وإذا اقترن به إفادة الوجود كان ذلك بالقياس إلى المبدأ الفاعل تبييضاً، وهو القياس الذي بالذات، فكان بالقياس إلى المبدأ القابل من حيث يعتبر حال حدوث الوجود فيه تبييضاً وهو من حيث الإفادة بالعرض، لأنه تبيض من حيث الاستفادة، لكن الإفادة والاستفادة متلازمان معاً. وأما من حيث قياسه إلى نفس البياض، فمعنى معقول زائد على معقول البياض وعلى معقول الإفادة ليس يتبع أحدهما مفهوم الآخر في نفسه، بل بحسب وجوده ولا إسم له (س، ش، ٢٢، ٢٣)

- الوجود في الأعيان والأذهان لا يختلف بالبلاد والأمم، بخلاف الألفاظ والكتابة فإنهما دالتان بالوضع والإصطلاح (غ، ع، ٧٦، ٧٧)

- إنقسام الوجود بأعراضه الذاتية إلى أصنافه وأحواله مثل كونه (مبدأ) و(علة) و(معلولاً) (غ، ع، ٣٣٠، ١)

- إنقسامه (الوجود) إلى ما هو بالقوة، وما هو بالفعل. وإلى القديم والحادث. والقيل والبعد. والمتقدم والمتأخر. والكلّي والجزئي. والتام والناقص. والواحد والكثير. والواجب والممكن (غ، ع، ٣٣٠، ٢)

- الوجود للشيء وجود في الأعيان، ووجود في الأذهان، ووجود في الألفاظ، ووجود في الكتابة. فالكتابة دالة على اللفظ، واللفظ دال على المعنى الذي في النفس، والذي في النفس

ليس مقوّمًا لماهية زيد ولا لشيء من الجواهر؛ بل هو أمر يلحق لحوق الموجود الذي هو لاحق لماهية الأشياء، كما علمت؛ فليس هذا جنسًا، بل الأول (س، م، ٩٣، ١)

- إذا كان شيء ماهيته هي الوجود، وكان مترتّبًا عن الموضوع، لم يكن في جنس، ولا يشارك الجواهر، بمعنى أنها أشياء ومعاني إنما يلحقها الوجود، إذا ليجب بهذه الصفة؛ بل لا يوجد أمر مقوم لذلك الشيء، ولنوعيات الجواهر بالشركة. فإن ما هو ذاتي لذلك الشيء فنظيره عرض لهذه؛ كالوجود الحاصل كيف كان؛ وما هو ذاتي لهذه النوعيات من مفهوم معنى الجوهرية غير مقول على ذلك؛ فإنه ليس هناك ماهية غير الوجود يلحقها الوجود (س، م، ٩٣، ٤)

- الوجود لا يحتاج في تحقّقه أن يلتفت على العدم، فالسلب لا يتصور إلا أن يكون عارضًا على الإيجاب رافعًا له؛ لأنه عدمه (س، ع، ٣٤، ١٠)

- إن السلب بالحقيقة أمر يرفع الوجود الذي هو الإيجاب (س، ع، ٣٥، ١٠)

- الوجود معنى مضاف إلى حقيقته (الشيء) لازم، أو غير لازم وأسباب وجوده أيضًا غير أسباب ماهيته، مثل الإنسانية، فإنها في نفسها حقيقة ما، وماهية. ليس أنها موجودة في الأعيان أو موجودة في الأذهان، مقومًا لها بل مضافًا إليها (س، أ، ٢٠٢، ٧)

- أعلم أنّ الوجود لا يمنع الإمكان (س، أ، ٣٢٢، ٥)

- إنّ الوجود صفة للأشياء ذوات الماهيات المختلفة ومحمول عليها خارج عن تقويم ماهياتها، مثل البياض والسواد، لا يختلف بحسب اختلاف الموضوعات إلا في شيء بعد



- هو مثال الموجود في الأعيان (غ، ع، ١، ٣٨٣)
- وجود الشيء
- الوجود الذهني يُسَمَّى الأثر النفساني هو مثال مطابق للوجود العينيّ دال عليه، واللفظ دال على ما في الذهن، وما في الذهن يُسَمَّى معنى بالنسبة إلى اللفظ (سي، ب، ٣، ٩٥)
- طبيعة الوجود تابعة للقول الصادق والقول الصادق تابع لها (ش، ع، ٢٠، ٩٥)
- الوجود أقدم من العدم وأفضل (ش، ب، ١٨، ٤٣٨)
- إذا أُريدَ بِ«الماهية» و«الوجود» ما في الخارج كانت هذه «الماهية» غير «الوجود». لكن ذلك لا يقتضي أن يكون وجود الماهيات التي في الخارج زائداً عليها في الخارج، وأن يكون للماهيات ثبوت في الخارج غير وجودها في الخارج (ت، ١، ١٣، ٨٥)
- إذا أُريدَ بِ«الماهية» ما يتصوّر في الذهن، و«الوجود» ما يكون في الخارج، فالفرق بين متصوّرات الأذهان وموجودات الأعيان فرق صحيح. وأما أن يدعى أنّ في الخارج جوهرين قائمين بأنفسهما، أحدهما الإنسان المحسوس، والآخر إنسان معقول ينطبق على كل واحد من أفراد الإنسان؛ ويدعى أنّ الصفات اللازمة التي لا يمكن تحقّق الموصوف إلاّ بها منها ما هو داخل مقوم لماهية الموجودة في الخارج، ومنها ما هو خارج عارض لماهية الموجودة في الخارج، فهذا كلّ باطل (ت، ٢، ٢٣، ٥)
- وجود للشيء
- الوجود للشيء إذا كان موجوداً ضروريّاً؛ وإذا لم يكن موجوداً ففني الوجود عنه ضروريّاً (أ، ع، ١٣، ٧٤)
- وجود الشيء
- الوجود الكليّ المتقسم إلى جوهر وعرض، وعلة ومعلول، وقديم وحادث. وهذا لا وجود له في الخارج، وإنّما يوجد في الذهن. وهو «العلم الأعلى» عندهم (ت، ١، ١٧٤، ٩)
- الذي يتبيّن به حساسة ما عند القوم ونقص قدره أنّ هذا «الوجود الكلي» إنّما يكون كليّاً في الذهن، لا في الخارج (ت، ١، ١٤٠، ١٢)
- وجود لازم
- الوجود اللازم هو لما يدوم وجوده. وغير اللازم لما لا يدوم (ط، ش، ٨، ٢٠٢)
- وجود الشيء
- ينبغي أن يُعلَم أنّ سبب وجود الشيء غير سبب علمنا نحن بوجوده (ف، ح، ٦، ٢١٢)
- وجود الشيء بعد أن يُعلَم أنّ ما يُعقَل منه بالنفس هو بعينه خارج النفس إنّما يعني به الشيء الذي به قوامه وهو فيه (ف، ح، ٧، ٢١٤)
- وجود في الذهن
- (ما) له وجود في الذهن فيجب أن يكون معلوماً، وإن كان له في الأعيان وجود حاصل،

## وجود مطلق

- الوجود المطلق أخص من الوجود الضروري (ش، ق، ١١، ١٧٩)
- «الوجود المطلق»، وهو الوجود المشترك بين الموجودات. وهذا إنما يكون مطلقاً في الأذهان، لا في الأعيان (ت، ر، ٢، ١٦، ٦٠)

## وجودي

- إن فسرت الوجودي بأنه الذي يبين الحكم فيه بأنه لا يكون ضرورياً دخل فيه غير الدائم والدائم الخالي عن الضرورة، وإن فسرت به بأنه الذي يبين الحكم فيه بشرط أن يكون دائماً خرج عنه الدائم الخالي عن الضرورة، وسقينا الأول بالوجودي اللازم والثاني بالوجودي اللادائم (ر، ل، ١٥، ٨)

## وجودية

- الوجودية والمطلق كإسمين مترادفين والموجبات والسوالب في الاضطرابية والممكنة والبسيطة فيهما، والمعدولة في الشخصية والمهملة وفي ذوات الأسوار (ف، ع، ٧، ١٥٩)

- الوجودية الكلية اللزومية التي لا ضرورة فيها فهي التي يوجد فيها اللزوم مع كل وضع إلا أنه لا يدوم مع دوام الوضع (سي، ب، ١٦٥، ١)
- الكلم الروابط... تُسمى الوجودية (ش، ع، ٥، ٨٦)

- اللفظة الوجودية... هي الرابطة (ش، ع، ١٧، ١١٧)
- الوجودية هي الصادقة... فقط (ش، ق، ٢٥، ٢٠٢)

## وجودية لا دائمة

- الوجودية اللادائمة وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات، وهي سواء كانت موجبة أو سالبة فتركيبها من مطلقين عامتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة (ن، ش، ٢٢، ١٤)

- الوجودية اللادائمة تركبها من مطلقين عامتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة (ن، ش، ١٥، ١٨)

- النسبة فعلية مع التعرض لنفي دوامها كقولنا في هذا المثال بعينه كل إنسان فهو ميت لا دائماً، وتُسمى هذه في الإصطلاح وجودية اللادائمة (و، م، ٥، ١٥٠)

## وجودية لا ضرورية

- الوجودية اللاضرورية وهي المطلقة العامة مع قيد اللاضرورية وبحسب الذات (ن، ش، ١٧، ١٤)

- مع التعرض لكون النسبة غير ضرورية أي غير واجبة عقلاً كقولنا في هذا المثال أيضاً كل إنسان فهو ميت لا بالضرورة، وتُسمى هذه في الإصطلاح وجودية اللاضرورية (و، م، ١٣، ١٥٠)

## وجوديتان

- الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة فتعكس مطلقة عامة (ن، ش، ٢١، ٢)

## وجوه الكلام

- إن وجوه الكلام ثلاثة: واجب، كقول القائل: النار حارة، وممكن، كقول القائل: فلان كاتب، وممتنع، كقول القائل: النار غير حارة (ق، م، ١٣، ٥٥)

## وحدات

- الوحدات هي التي لذاتها يجتمع منها شيء ذو كم منفصل لذاته، يكون عدده مبلغ تلك الوحدات (س، م، ١٢١، ٢)

## وحدة

- إنَّ الوحدة مبدأ للعدد على أنها علة؛ ومبدأ على أنها طرف (س، م، ٧٢، ١٦)

- الأثنيّة في هو هو بالمعنى الجنسي، وهو هو في المعنى النوعي فمفهوم، والوحدة أيضًا مفهوم. أما في المعنى الشخصي فقد تكون الأثنيّة بالعرضين، والوحدة بالموضوع، كقولنا: البتّاء هو الكاتب. وقد تكون الأثنيّة بالموضوع، والعرض والوحدة بالمجتمع الذي يتناول بالإشارة جملته، مثل قولنا: زيد هو هو هذا الكاتب. وربما كانت الكثرة بحسب إسمين، والوحدة بحسب المعنى، وهو أولى ما يقال له هو هو، إذ لا غيرة فيه في المعنى، كما يقال: الإنسان هو هو البشر (س، ج، ٦٦، ١٥)

- ما يقال له هو هو، ... هو ما يكون بالعدد؛ ومن الذي بالعدد ما تكون الأثنيّة فيه بالإسم، وتكون الوحدة في تمام المعنى، وهي التي تكون هي هي بالحدّ (س، ج، ٦٨، ٤)

- قد يُعنى بالوحدة إذا كان الشئان أو أكثر يشترك في النسبة إلى مبدأ واحد كقولنا: الطيبي، للكتاب والمبضع والدواء، أو إلى غاية واحدة كقولنا: الصحتي للظب والكتاب والدواء (مر، ت، ٢٤، ٤)

## وسائط

- أعني بالوسائط المقدمات التي بين المطلوب

الأول وبين المقدمات الأول التي اتلفت منها الأقيسة البسائط التي إليها ينحلّ القياس المرغّب وهي المعروفة بنفسها (ش، ق، ٢٤٢، ٤)

- إذا كانت وسائط المقدّمة الصغرى كثيرة لم يسمّ البيان المستعمل في ذلك إستقراء (ش، ق، ٣٥٦، ٤)

## وسط

· الوسط هو العلة (أ، ب، ٤٠٩، ١١)  
- القول بأن الوسط موجود، كذب (أ، ب، ٤٣٧، ٣)

- أعني بالوسط ما يقرن بقولنا: لأنه؛ حين يقال: لأنه كذا فهذا الوسط إن كان مقومًا للشيء لم يكن اللازم مقومًا (س، أ، ٢١٠، ١)

- الوسط سبب إلتقاء الطرفين، وهو تعدي الحكم إلى المحكوم عليه (غ، ع، ١٣٥، ٦)

- الوسط يقع في المقدمات ذوات الأوساط، أما في الموجبات ففي الطرفين، وذلك إذا كانت نتائج الكلّية الموجبة إنما تُنتج في الشكل الأول فقط. وأما الوسط في المقدمات السالبة فقد يقع بين الطرفين، وذلك إذا كان السالب الكلّي المُنتج في الشكل الأول، لأنّ المقدّمة الصغرى تكون فيه موجبة فهي توجب ضرورة كون الحدّ الأوسط موجودًا بين الطرفين (ش، ب، ٤٣٣، ٥)

- ... إن لم يكن الوسط علة ذاتية فقد يمكن أن يكون للشيء أكثر من علة واحدة وأن يوجد المعلول ولا توجد العلة (ش، ب، ٤٣٣، ٥)

قوله (على وسط حاضر في الذهن) أي عند تصوّر الطرفين، والوسط ما يقترن بقولنا، لأنه كذا كالتغيّر في قولنا العالم حادث لأنه متغيّر

بين الملزوم واللازم، وهما المحكوم والمحكوم عليه، فإنَّ الحكم لازم للمحكوم عليه ما دام حكمًا له (ت، ر، ١، ١٩٤، ٢١)

- الوسط إن كان محمولاً أو تاليًا في الصغرى وموضوعًا أو مقدّمًا في الكبرى فهو الشكل الأول، وإن كان بالعكس فهو الرابع (و، م، ٢٨٠، ٢)

- (الوسط) إن كان محمولاً أو تاليًا فيهما (الحذّان) فهو (الشكل) الثاني، وإن كان موضوعًا أو مقدّمًا فيهما فهو (الشكل) الثالث (و، م، ٢٨٠، ٤)

#### وصف مشترك

- إذا كان الوصف المشترك وهو المسمّى به «الجامع»، و«العلة»، أو «دليل العلة»، أو «المناط»، أو ما كان من الأسماء، إذا كان ذلك الوصف ثابتًا في الفرع، لازمًا له، كان ذلك موجبًا لصدق المقدّمة الصغرى (ت، ر، ٢١١، ١٢)

#### وصلة

- القانون التعليمي هو أنّ علم المعلوم يؤدي إلى العلم بالمجهول بوصلة ونسبة موجودة بين المعلوم والمجهول، وتلك الوصلة وصلة حكمية علمية لا محالة توجب للذهن في نظره الوصول بسفارتها من علم المعلوم إلى علم المجهول والحكم فيه (ب، م، ١١٠، ٢٢)

- الوصلة التي بها يحكم الذهن في النسبة بين المحمول وموضوعه، والتالي ومقدّمه حكمًا أوليًا واجبيًا عند الذهن (ب، م، ١١٢، ١٢)

وكل متغيّر حادث (هـ، م، ٧٣، ٢١) ... إنّ الوسط هو الذي يفيد لميّة اللزوم، أي به يقوم البرهان على إثبات ذلك المحمول لموضوعه (ط، ش، ٢١٠، ١)

- قد بان في علم البرهان أنّ الوسط في البراهين على المطالب: إمّا أن يكون مقومًا لموضوع المطلوب، أو يكون عارضًا له (ط، ش، ٢١٠، ٥)

- قرّروا (المنطقيون) في المنطق أنّ من «اللوازم» ما يكون «لازمًا» بغير «وسط»، فهذا يعلم بنفس تصوّر «اللزوم». و«الوسط» المذكور في هذه المواضع هو عند ابن سينا ومحققهم هو «الدليل»، وهو «الحذ الأوسط» (ت، ر، ١٠٤، ١٨)

- أرادوا (المنطقيون) بـ«الوسط» ما هو وسط في نفس الموصوف بحيث يكون ثبوت الوصف «اللازم» له «الملزوم» بواسطته، لا يثبت بنفسه، كما قد فهم ذلك عنهم طائفة، منهم الرازي وغيره (ت، ر، ١٠٤، ٢٤)

- من «اللوازم» ما يفترق إلى «وسط»، ومنها ما لا يفترق إلى «وسط» عندهم. وهذا أحد الفروق الثلاثة التي فرّقوا بها بين «الذاتي» و«المرضّي» اللازم للماهية. وقد أبطلوا هذا الفرق. ويعتبر بعضهم عن هذا الفرق بـ«التعليل»، كما يعتبر به ابن الحاجب (ت، ر، ١٠٥، ٤)

- إذا كان المراد بـ«الوسط» الدليل الذي يُعلّل به الثبوت الذهني، لا الخارجي، فهذا يختلف باختلاف الناس (ت، ر، ١٠٥، ١١)

- كون «الوسط» - الذي هو «الدليل» - قد يفترق إليه في بعض القضايا بعض الناس دون بعض، فهذا أمر بين (ت، ر، ١٠٥، ٢٢)

- «الوسط» هو الدليل، وهو الوسطة في العلم

## وصول

- انهم من الوصول الحمل على مفروض (س)،  
ب، ٥٢، ٢١)

## وضع

- أثبتنا أننا إذا قلنا بأن نضع حدًا واحدًا، أنه لا  
عندما نوضع حدود على نحو خاص، ولا أيضًا  
عندما يوضع وَضْعٌ واحد يلزم شيء آخر، وأنه  
إنما يمكن أقل ما يكون من وضعين أوليين متى  
أردنا أن نقيس (أ، ب، ٣٢٠، ١٥)

- الوضع هو رأيٌ مُبَدَعٌ لبعض المشهورين  
بالفلسفة. مثال ذلك ما قاله أنطستانس أنه  
ليس لأحد أن يناقض، وما قاله إيراقلطس من  
أن كل شيء يتحرك، وما قاله مائيس من أن  
الكل واحد (أ، ج، ٤٨٦، ١)

- الوضع أيضًا مستلة، وليس كل مستلة وضعًا،  
لأن بعض المسائل يجري مُجرى ما لا يُتَمَقَّدُ  
فيها أن الأمر كذا أو كذا، والأمر في أن  
الوضع مسألة ما، بَيِّنٌ، وذلك أنه واجبٌ  
ضرورة مما قلنا إما أن يشكك الجمهور في  
الوضع على الفلاسفة، وإما أن يشكك أحد  
الفريقين: أيهما كان، على أنفسهم، مِنْ قِبَلِ أن  
الوضع رأيٌ ما مُبَدَعٌ (أ، ج، ٤٨٦، ٩)

- الأجناسُ العالية كلها عشرة: الجوهر والكمية  
والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضع ولهُ وأن  
يُفَعَلُ وأن يَنْفَعِلَ (ف، م، ٩٠، ١٧)

- الوضع هو أن يكون أجزاء الجسم المحدودة  
مُحَادِثَةً لأجزاء محدودة من المكان الذي هو  
فيه، أو مُنطَبِقة عليها، وذلك يوجد لكل جسم  
لأن كل جسم فله أينٌ على وضع ما (ف، م،  
٨، ١١١)

- يلحقُ كلُّ ما له وضعٌ في مكان ما أن يكون له

وضعٌ من جسمٍ آخر، إذ كانت الأجسام التي  
في العالم كالأجزاء لجملته العالم، وكانت  
متلاقيةً أو متباينةً، فإنما تكون الأجسامُ  
موضوعةً بعضها من بعض بحسب مراتب  
أمكنيتها بعضها من بعض (ف، م، ١١٢، ٥)

- الوضع الذي هو للجسم بالقياس إلى ذاته هو له  
في أيِّه الذي هو بذاته أين، والوضع الذي له  
من جسمٍ آخر هو له في أيِّه الذي يُقالُ بالإضافة  
(ف، م، ١١٢، ٩)

إن الأمكنة لما كانت ضربين: ضربٌ بذاته  
وضربٌ بالإضافة، صار الوضعُ أيضًا بحسب  
ذلك ضربين: ضربٌ بذاته وضربٌ بالإضافة  
(ف، م، ١١٢، ١٢)

إن كان الذي صادفاه هو الشيء الذي يوجد  
الوضعُ بوجوده جعلنا ذلك الشيء هو المُقَدَّمُ  
والوضعُ هو التالي، ونَسْتَنِي بالمقدم فنُتَجُّ  
الوضعُ كما هو بعينه موجبًا كان أو سالبًا، وكان  
في الضرب الأول من الشرطية المتصلة (ف،  
ق، ١٠٢، ٦)

- إن كان الذي وجدناه هو الشيء الذي يوجد  
بوجود الوضع جعلنا ذلك الوضع هو المقدمُ  
والشيء المصادف هو التالي، ونسنتني بمقابل  
التالي وهو مقابل الشيء الذي صادفنا فنُتَجُّ  
مقابل الوضع، وهو الجزء الآخر المقرون به  
في المطلوب (ف، ق، ١٠٢، ٩)

- الذي يُوجد بارتفاع الوضع فهو يُستعمل لإثباته  
فيجعل المقدم رفع الوضع والتالي وجود ذلك  
الشيء الذي يُوجد بارتفاع الوضع، فيسنتني  
برفع التالي فيلزم وجود الوضع (ف، ق،  
١، ١٠٨)

- الشيء الذي بارتفاعه يُوجد الوضع فهو أيضًا  
مبته، فنجعل المقدم ارتفاع ذلك الشيء،

- ووجود الوضع هو التالي ونستني المقدم (ف)،  
 (ق، ١٠٨، ٣)
- الشيء الذي يرتفع بوجود الوضع فهو أيضًا  
 مبطل، فالمقدم وجود الوضع والتالي هو  
 ارتفاع ذلك الشيء ويستثنى مقابل التالي (ف)،  
 (ق، ١٠٨، ٦)
- إذا نظر في القول المضاد له (الوضع) فإنه إن  
 كان صادقًا بطل الوضع، وإن كان كاذبًا لم يلزم  
 ضرورة أن يثبت الوضع، إذ كان المتضادان قد  
 يمكن أن يكونا كاذبين. والنظر في النقيض هو  
 للإثبات والإبطال، والنظر في المضاد هو  
 للإبطال فقط (ف، ق، ١٠٨، ١٥)
- النظر الجزئي في الأضداد هو أن ينظر في  
 الوضع إن كان لمحموله ضدًا، ولم يكن بينهما  
 متوسط، وكان ضدًا لمحموله موجودًا في  
 موضوعه لزم أن يكون المحمول غير موجود  
 في الموضوع، وإن كان ضده غير موجود في  
 الموضوع لزم أن يكون المحمول موجودًا في  
 الموضوع (ف، ق، ١٠٨، ١٨)
- إن كان الوضع أن شيئًا ما قابل لأمر ما فإنه إن  
 كان للأمر ضد فينبغي أن ننظر هل ذلك  
 الموضوع قابل لضد ذلك الأمر، فإن كان قابلاً  
 له كان أيضًا قابلاً للأمر (ف، ق، ١٠٩، ٥)
- إن كان محمول الوضع إذا أخذ في موضوعه  
 تبع ذلك أن توجد الأضداد معًا من جهة واحدة  
 في الموضوع (ف، ق، ١٠٩، ١٤)
- إذا كان محمول الوضع إذا أخذ في موضوعه  
 تبع ذلك نقيض الوضع، فإن المحمول غير  
 موجود في الموضوع (ف، ق، ١١٠، ٨)
- إذا وضع وضع ما لزم عن ذلك الوضع القول  
 الصانق له (ف، ق، ١١٠، ٩)
- إن كانت معارضة الوضع معارضة بالشيء،
- وكان محمول الوضع في شبيه موضوعه على  
 مقابلة ما هو عليه في الوضع، كان ذلك قولاً  
 يمكن أن يبطل به الوضع (ف، ج، ٥٧، ٢١)
- إن كانت في حجة الوضع معارضة بشيء تلك  
 الحجة أو معارضة بشيء بعض مقدماتها أمكن  
 أن يبطل به تلك الحجة (ف، ج، ٥٧، ٢٣)
- إن كانت المعارضة بشيء تأليف الحجة وكان  
 ينتج مقابل ما تنتج الحجة التي تثبت الوضع  
 أمكن أن يجعل مبطلًا لشكل القول الذي جعله  
 المجيب حجة (ف، ج، ٥٨، ١)
- الوضع إسم مشترك يقال على أنحاء كثيرة  
 أحدها المقولة التي تسمى وضعًا (ف، ج،  
 ١٧٤، ١)
- يقال إن الأسماء بالوضع لا بالطبع (ف، ج،  
 ٧٤، ٥)
- أعلى جنس يعم جميع الأنواع التي تُعرَّفنا في  
 مشار مشار إليه أنه على وضع ما أو موضوع  
 وضعًا ما يسمى الوضع (ف، ح، ٧٢، ١٣)
- من الوضع ما هو وضع بذاته ومنه ما هو وضع  
 مضاف على مثال ما توجد عليه أنواع ما هو  
 أين، يكون أياً بذاته وأبناً بالإضافة، فحينئذ  
 يكون وضعًا عند شيء (ف، ح، ٩٢، ١٦)
- يكون الوضع وضعًا لشيء على أنه وضع عرض  
 لموضوع، وكان بهذا مضافًا، فهو مثل البياض  
 الذي هو للبيض، فإن هذا يوجد لكل عرض  
 موجود في موضوع؛ فهو بهذه الجهة مما قد  
 لحقه أن يكون مضافًا، لا من جهة ما هو وضع  
 (ف، ح، ٩٢، ١٨)
- الوضع وإن كانت ماهيته لا يمكن أن تكمل إلا  
 بنوع من الإضافة إذ كانت إنما توجد أجزاء  
 الجسم محاذية لأجزاء من المكان محدودة،  
 والمحاذاة إضافة ما، فقد صار جزء ماهية

- لأنَّ الوضع قد يقال على وجوه. فيقال: وضع  
لحصول الشيء في موضعه، وهذا المعنى من  
الوضع هو نفس مقولة الأين. ويقال: وضع  
لحصول الشيء مجاور للشيء من جهة  
مخصوصة كما يوضع خط من يمين خط؛  
وهذا الوضع نوع من المضاف، ومقول ماهيته  
بالقياس إلى غيره، لأنَّ وضع الشيء عند  
مجاوره، مقول بالقياس إلى وضع مجاوره  
عنده، بل هذا الوضع هو المجاورة؛ ومن  
يشكل عليه أن المجاورة من باب المضاف؟  
ويقال وضع للهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة  
بعض أجزائه إلى بعض في الجهات بسبب  
حصول الوضع بالمعنى الثاني لأجزائه،  
وبالجملة لوجود إضافة ما في أجزائه التي  
توجد بالفعل أو بالتوهم، حتى تكون الأجزاء  
إذا وجدت على إضافة ما معلومة، حصل للكل  
بسبب ذلك هيئة هي الوضع، وهذا هو المقولة  
(س، م، ٢١٠، ١٥)
- الإعتبار في الوضع بالأجزاء (س، م،  
١٠، ٢١٢)
- الوضع الذي هو المقولة هو وضع أجزاء الشيء  
عند شيء خارج مباين، لا وضع أجزاء الشيء  
في نفسه (س، م، ٢١٢، ٢)
- أما «الوضع»، فقد تبين لك أنه اسم يقال على  
معانٍ، وأنَّ الذي هو المقولة، فهية تحصل  
للتمام أو الجملة، لأجل نسبة تقع بين أجزائها  
وبين جهات أجزائها، في أن يكون لبعضها عند  
بعض مجاورة المعتبر بجزئته لا ذلك فقط، بل  
يختلف مع ذلك بالقياس إلى أمور غير  
الموضوع المعتبر بجزئته، إما أمكنة حاوية  
وإما تمكّنات محوية وجاهات، وهذا كالتفويض،  
والقعود، والإستلقاء، والإنبطاح (س، م،
- الوضع نوعًا من أنواع الإضافة (ف، ح،  
٩٢، ٢١)
- أمّا الوضع فيوجب نسبة ما لأجزاء الجسم  
بالقوة أو بالفعل بعضها إلى بعض (س، م،  
٨٥، ٤)
- الوضع اسم مشترك يقال على معانٍ شتى: فيقال  
وضع لكل ما إليه إشارة كيف كان؛ والإشارة  
هي تعيين الجهة التي تخضع من جهات العالم؛  
وبهذا المعنى يقال للتقطعة وضع، وليس للوحدة  
وضع. ويقال وضع لمعنى أخص من هذا؛ إذ  
يقال لبعض الكميات وضع؛ ومعناه ما قلناه.  
ويقال وضع للمعنى الذي نشتمل عليه مقولة من  
التسع؛ وهو حالة الجسم من جهة نسبة أجزائه  
بعضها إلى بعض في جهاته؛ وهذا الوضع لا  
يقال قولاً حقيقياً إلا على الجواهر؛ ولا يقال  
على الخط والسطح. وقد يقال وضع لمعانٍ  
أخرى لا تتعلق بالمقادير ولا بالإشارة (س،  
م، ١٢٧، ١٠)
- الوضع الذي يُقصد في باب الكمية هو الوضع  
بالمعنى الأوسط؛ وكأنه اسم منقول من المعنى  
الثالث (س، م، ١٢٨، ١)
- إنَّ العدد لا يقتضي وضماً؛ بل يعرض له أن  
يصير ذا وضع بسبب ما يقارنه (س، م،  
١٢٩، ١٩)
- الزمان والعدد والقول غير ذوات وضع (س،  
م، ١٣٠، ٣)
- إنَّ الوضع ليس معنى يُتصور للشيء ما لم  
تُتصور له أجزاء هي غيره وجاهات خارجة، ثم  
يتصور له وضع. فالوضع مخالف للمعنى الذي  
يكون للشيء في نفسه بنفسه الذي بالحرى أن  
يكون البحث بكيف مقصوراً عليه (س، م،  
١٧١، ١)

(٨، ٢٣٣)

بعضها إلى بعض نسبةً في الانحراف والموازاة والجهات وأجزاء المكان، مثل القيام والقعود، وبالجملة هو كون الجسم بحيث يكون لأجزائه نسبة إلى حاويه أو محويه (مر، ت، ٣٣، ١٦) - الوضع هيئة كون الشيء ذا نسبة لبعضه إلى بعض في الجهات المختلفة، وتلك النسبة للأجزاء إضافةً، ووضع للكُلِّ، وهو كون الجسم مقابلًا، غيرَ المقابلة (مر، ت، ٣٣، ١٩)

- الوضع: قد يكون بالطبع وذلك حيث يكون الكون في المكان بالفعل، كوضع السماء من الأرض، فإنَّ مكان الأرض متميِّز بالطبع عن حيزِ السماء؛ وقد لا يكون بالطبع، كوضع بيت من بيت، وذلك حيث لا يكون مكان المتسكِّن بالفعل (مر، ت، ٣٤، ٨)

- الألفاظ تابعةٌ للأثار الثابتة في النفس، المُطابِقة للأشياء الخارجة. وتلك الألفاظ هي: الجوهر والكم والكيف والمضاف والأين ومتى والوضع وله وأن يفعل وأن يفعل (غ، ع، ٣١٣، ٥)

- (الوضع) هو عبارة عن كون الجسم بحيث يكون لأجزائه بعضها إلى بعض، نسبةً: بالإنحراف. والموازاة. والجهات. وأجزاء المكان، إن كان في مكان يقفه، كالقيام والقعود، والإضطجاع، والإنبطاح (غ، ع، ٣٢٥، ١٨)

- الوضع قد يكون للجسم بالإضافة إلى ذاته (غ، ع، ٣٢٦، ٥)

- (الوضع) قد يكون بالإضافة إلى جسم آخر، وذلك في أيِّه الذي يثبت له بالإضافة من فوق، وتحت، ويمين، ووسط، وغيرها (غ، ع، ٣٢٦، ٧)

- إنَّ «الوضع» قد يكون فيه تضاد، فإنَّ الهيئة الحادثة من وضع، تصير الأجزاء لها إلى جهات مضافةً لجهات أخرى، هي هيئة مضافةً للهيئة المخالفة لها، كالإستلقاء، والإنبطاح. وذلك إذا كانت الأجزاء لا تتخالف بالعدد فقط، بل بالطبع (س، م، ٢٣٣، ١٣)

- إنَّ الوضع يقبل الأشد والأضعف على نحو قبول الأين، ولا يقبله على نحو لا قبول الأين، ولأن قولنا قيام وجلس قد يقال على الحركة إلى حصول هذا الوضع ويقال على الهيئة الحاصلة. فاعلم أن القيام الذي من الوضع، هو القار منهما، لا حالة «أن يقوم» (س، م، ٢٣٥، ٤)

- المقدمة التي هي مبدأ برهان ولا وسط لها البتة ولا تكتسب من جهة غير العقل فإنها تسمى «العلم المتعارف» و«المقدمة الواجب قبولها». وأما كل شيء بعد هذا مما يلقن في افتتاحات العلوم تلقينًا - سواءً كان حدًا أو مقدمة - ففي الظاهر أنهم يستعملونها وضعًا (س، ب، ٥٨، ١٧)

- قالوا (قوم): «وضع» لكل أصل موضوع فيه تصديق ما - كان أوليًا أو غير أولي - كان في نفس المتعلم ما يخالفه أو لم يكن. وربما سُمي في التعليم الأول بإسم «الوضع» كل رأي يخالف ظاهر الحق، يقال باللسان دون العقل، مثل قول من قال: إن الكل واحد وإنه لا حركة (س، ب، ٥٩، ٩)

- الوضع قد يصير مطلبًا بوجه من الوجوه إذا وقع فيه للأوائل خلاف، وتُصير بحجة. فهذا وجه نستعمل عليه لفظة الوضع (س، ج، ٧٨، ٧)

- الوضع هو كون الجسم بحيث يكون لأجزائه



- الوضع كون الجسم بحيث يكون لأجزائه بعضها إلى بعض نسبة: بالإنحراف، والموازاة، والجهات، وأجزاء المكان، إن كان في مكان يقبله كالقيام والقعود، والإضطجاع، والإنبطاح (غ، ع، ٣٨٣، ٩)
- إذا قال النقطه شيء لا جزء له والخط طول لا عرض له على معنى الحدّ وتفسير الإسم وما يعني باللفظة، فلا يكون قد أضمر فيما قاله حكماً لصدق ولا تكذب ولا يقبل ولا يرذ، وإنما يكون هذا وضماً من جهة أن المتعلم لا يلتزم في تعلمه ذلك، ولا يلتزم بالفحص عن هذا الشيء الذي عنى بهذا الإسم هل له وجود في الوجود أم لا، وكيف وجوده وسائر ما يبحث عنه من أحوال الموجودات، فهو وضع من هذا القبيل (ب، م، ٢١٩، ١٩)
- يُستى الحدّ وضماً (ب، م، ٢٢٠، ٢)
- الجوهر والكم والكيف والإضافة والأين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن يتفعل، فهذه هي الأمور التي تقع عليها الألفاظ المفردة (سي، ب، ١٠٥٧)
- المضاف قد يمرض للمقولات كلها. أما في الجوهر فكالأب والابن، وفي الكم المتصل كالعظيم والصغير، وفي الكم المنفصل كالكثير والقليل، وفي الكيف كالأحرّ والأبرد، وفي المضاف كالأقرب والأبعد، وفي الأين كالأعلى والأسفل، وفي متى كالأقدم والأحدث، وفي الوضع كالأشد انتصاباً وانحناء، وفي الملك كالأكسى والأعرى، وفي الفعل كالأقطع والأصرم، وفي الانفعال كالأشدّ نسختاً ونقطاً (سي، ب، ٦٧، ٧)
- الوضع فهو هيئة للجسم تحصل من نسبة أجزائه بعضها إلى بعض نسبة تتخالف الأجزاء لأجلها
- بالقياس إلى الجهات في الموازاة والانحراف، مثل القيام والقعود والاستلقاء والانبطاح والترعب والافتراش (سي، ب، ٧١، ١٦)
- الوضع اسم مشترك يُقال على معان فمنه ما يقال لما إليه إشارة أي نعتين جهة إن له وضماً (سي، ب، ٧٢، ١)
- يُقال وضع لما ذكرناه في الكمّ، وهو كونه بحيث يمكن أن يشار إليه أين هو ممّا يتصل به اتصالاً ثابتاً، ولا يكون هذا إلا في الكميات المتصلة القارة الذات (سي، ب، ٧٢، ٢)
- يُقال وضع بالمعنى الذي ذكرناه أولاً وهو المقولة (سي، ب، ٧٢، ٤)
- الوضع قد يقع فيه التضادّ (سي، ب، ٧٢، ٩)
- الأصول الموضوعية مع الحدود تُجمع في إسم الوضع فتُسمى أوضاعاً (سي، ب، ٢٣٨، ٧)
- الإضطجاع والقيام والجلوس هي من الوضع، والوضع من المضاف بجهة ما (ش، م، ٣٧، ١١)
- الأشياء ذوات الوضع... إنها الأشياء التي أسماؤها مشتقة من مقولة الإضافة مثل المضطجع والتكبي (ش، م، ٥٥، ١٠)
- الوضع... ينقسم قسمين... منه ما يوضع فيه وضماً أيهما إتفق من جزئي القيص، إما الموجب وإما السالب، وهذا هو الذي يُخصّ بإسم الوضع... ومنه ما هو حدّ بمنزلة الوحدة التي يضمها العددي إذ يقول أنها شيء غير منقسم بالكمية غير ذات وضع (ش، ب، ٣٧٥، ١٢)
- (الحكم) يُستى وضماً: فمنه ما تصادر به العلوم، وتبتنى عليه المسائل. ومنه ما يضعه القاييس الخلفي. وإن كان مناقضاً لما يعتقد، لبثت به مطلوبه. ومنه ما يلتزمه المصيب

ق، ٣٣٠، ١٩)

### وضع المطلوب الاول

- وضع المطلوب الأول فهو من جنس ما لا يتبرهن من الموضوعات؛ والموضوع يعرض له أولاً يتبرهن على جهات، لأنه إما ألا ينتج بته مما قيل، وإما أن ينتج مما هو أخفى منه أو من المجهولات مثله أو مما هو بعده، لأن تأليف البرهان إنما يكون مما هو أصدق وأقدم، وليس وضع المطلوب الأول هو ألا يتبرهن الموضوع. وذلك أن من الأشياء ما يعرف من نفسه، ومنها ما يعرف من غيره، لأن الأوائل من نفسها تُعرف. وأما ما تحت الأوائل فمن غيرها. فإن تعاطي أحد أن يبين الشيء من نفسه، وهو ما لا يتبين إلا من غيره، حيثنذ يقال لذلك وضع المطلوب الأول (أ، ق، ٢٧٧، ١٦)

- وضع المطلوب الأول: أما في البراهين فإنه يكون بالحقيقة على ما وصفنا؛ وأما في المقاييس الجدلية فإنه يكون على ما وصفنا بالظن الحسن (أ، ق، ٢٨٠، ٩)

### وضعية ضرورية

الوضعية الضرورية هي التي لوازم المُقَدَّم فيها لوازم ضرورية. وكل مسألة وضعية، فقد يمكن أن تجعل حملية (ف، ب، ٢٧، ١٩)

### وقت

- وجدنا ... أشياء أخرى تحري في الكلام، كقول القائل: أمس واليوم وغداً، فالتمسنا لذلك إسماً جامعاً، فوجدناه الوقت، وهو كل شيء يقع عليه متى (ق، م، ١٠، ١٦)

الجدلي، ويذب عنه. ومنه ما يقول به القائل باللسان دون أن يعتقد؛ كقول من يقول: لا وجود للحركة مثلاً. فإن جميع ذلك يُستى أوضاعاً، وإن كانت الإعتبارات مختلفة (ط، ش، ١٧٢، ١٨)

- ربما يطلق الوضع باعتبار أعم من ذلك (التسليم)، فيقال: لكل رأي يقول به قائل، أو يفرضه فافرض. وبهذا الإعتبار يكون أعم من التسليم وغيره (ط، ش، ١٧٣، ٦)

- إن كون الشيء محمولاً على شيء، أمرٌ عقلي، سواء كان بالقياس إلى أمر خارج، أو لم يكن بالقياس إلى شيء؛ فإن الموجود في الموضوع ليس إلا البياض مثلاً. أما كون الموضوع أبيض ليس في خارج العقل أمراً زائداً على البياض، وعلى موضوعه، ولذلك كان الحمل والوضع من المعقولات الثانية (ط، ش، ٢٠٧، ١٧)

### وضع صرف

- إن الوضع الصرف لا أقل من أن يكون فيه خلاف ما، ولو بين الحكماء وبين العامة أيضاً. وإذا كان فيه خلاف فهو دعوى؛ إذ ليس يقال للمقبول إنه دعوى. وإذا هو دعوى، وكل دعوى تُستى في هذا الموضع وضماً، فهو وضع؛ لكنّه وضع صرف (س، ج، ٧٨، ١٠)

### وضع المطلوب

- البيان المُستى مصادرة ووضع المطلوب... هو أن يبين الشيء المجهول الوجود بنفسه من جهة ما يفرض للشيء الواحد أن يظن به شيئان، وذلك إما محمول المطلوب والحد الأوسط، وأما موضوعه والحد الأوسط (ش،

الإصلاح وقتية مطلقة (و، م، ١٤٦، ٣٢)

- تحرير إسم الوقت ما بين ابتداء الحركات إلى انتهائها (ق، م، ١٤، ١٧)

### وقتيتان

- الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة فتعكس

مطلقة عامة (ن، ش، ٢١، ٢)

### وهوم

- الوهوم لا يخالف العقل في الأوليات، بل

يعترف به؛ وأما العقل فرمّا يخالف الأحكام

الوهومية بالبديهية، فإن لم تكن تلك الأحكام

مما يخالفه فيها بديهيةً تَوَقَّفَتْ وسكت، إلى أن

يؤلّف قياسات بالمقدّمات التي يعترف فيها

الوهوم، فيُبتلّ بتلك القياسات الأحكام الوهومية

التي كانت عند الوهوم أوليّةً (مر، ت،

١٠١، ٣)

- يمكن أن يتناقض الفكر والوهوم، فإن الوهوم تبع

للحسّ. فكلّ شيء خالف المحسوس فإما أن

يمنع الوهوم وجوده، وإما أن يجعل وجوده على

نحو وجود المحسوسات (مر، ت، ١٨٦، ١٤)

- «الوهوم» هي التي يدرك بها الإنسان صداقة

الصديق وعداوة العدو، ويدرك بها كل من

الزوجين ما في الزوج الآخر من الأمر

المحبوب، وبها يعيل الإنسان إلى غيره وبها

ينفر عنه. ولهذا يقولون «أكبر حاكم على

النفوس الوهوم» (ت، ر، ٢، ١٦٠، ٧)

### وهميات

- الوهميات هي مقدّمات باطلة ولكنها قويت في

النفوس قوة تمنع من إمكان الشك فيه، وذلك من

أثر حكم الوهوم في أمور خارجة عن

المحسوسات، لأن الوهوم لا يقبل شيئاً إلا

على وفق المحسوسات التي أُلّفها مثل حكم

### وقتيه

- الوقتية وهي التي يُحكم فيها بضرورة ثبوت

المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين

من أوقات وجود الموضوع مقيّناً باللادوام

بحسب الذات (ن، ش، ١٥، ٣)

- الضرورية أخصّ البانط والوقتيه أخصّ

المركيّات الباقية. ومنى لم تنعكسا لم تنعكس

شيء منها لما عرفت أن انعكاس العام مستلزم

لانعكاس الخاص (ن، ش، ٢٠، ٨)

- مع التعرّض لنفي الدوام عند مفارقة ذلك الوقت

المعيّن كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع

بالضرورة وقت الكتابة لا دائماً، وتُسَمّى هذه

في الإصطلاح وقتية من غير أن توصف

بالإطلاق (و، م، ١٤٧، ١)

### وقتيه مطلقة

- الوقتية المطلقة وهي ما يجب محمولها

لموضوعها في وقت معيّن من غير تقييد بعدم

الدوام كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع

بالضرورة وقت الكتابة. فإن قيّدت بعدم

الدوام باعتبار ذات الموضوع عند مفارقة

الوقت المعين سُمّيت وقتية غير موصوفة

بالإطلاق، والمتشيرة موصوفة بالإطلاق وغير

موصوفة به وهي كالوقتيه، إلا أن الوقت فيها

غير معيّن (و، م، ١٣٩، ٩)

- إن تقيّد ضرورتها (القضية) بوقت معيّن من غير

تعرّض لنفي دوام المحمول للموضوع في غير

ذلك الوقت كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع

بالضرورة وقت الكتابة وتُسَمّى هذه في



قد يقبل يفعل وينفعل التضادّ والأكثر والأقلّ  
(ش، م، ٥٥، ٣)

# ي

## يقابل

- إنَّ الشيء يقال إنه يقابل غيره على أربعة أوجه:  
إمّا على طريق المضاف؛ وإمّا على طريق  
المضادّة؛ وإمّا على طريق المدّم والملكّة؛ وإمّا  
على طريق الموجبة والسالبة (أ، م، ٣٨، ١٦)  
- ما كان يقابل على طريق المضاف فإنّ ماهيته  
إنمّا تقال بالقياس إلى الذي إياه تقابل أو على  
نحو آخر من أنحاء النسبة إليه، مثال ذلك  
المضعف عند النصف، فإنّ ماهيته إنمّا تقال  
بالقياس إلى غيره، وذلك أنه إنمّا هو ضعّف  
لشيء (أ، م، ٣٩، ٧)  
- ما كان إذاً يقابل على طريق المضاف فإنّ ماهيته  
إنمّا تقال بالقياس إلى غيره، أو يقال بعضها  
عند بعض على نحو آخر (أ، م، ٣٩، ١٣)

## يقين

- مقدّمة اليقين، هي التي يكون من الأمر المدرك  
بالحواس المتفقّة عليه العامّة غير المحتاج إلى  
شهادة الشهود. وذلك كقول القائل: كل إنسان  
حي، أو كقوله: كل نار حارّة، مع ما أشبه من  
الكلام (ق، م، ٦٤، ٣)

- ينبغي... أن يبلغ في استقصاء كل مادة إلى  
مقدار الكفاية فيها وليس الكفاية في كل شيء.  
أن يبلغ منه اليقين التام (ف، ق، ٦٠، ١٦)  
- التصديق منه يقين ومنه مقارب لليقين، ومنه  
التصديق الذي يُسمّى سكون النفس إلى  
الشيء، وهو أبعد التصديقات عن اليقين.  
والتصديق الكاذب فلا يقع فيه يقين أصلاً، بل

## يتعقل

- لفظة: «يتعقل» في لغة العرب دالّة على الفكرة  
والروية، وربما كانت دالّة على حصول العقل  
نفسه (س، س، ٩، ٦)

## يفعل

- «يفعل» كقولك: يقطع، يُحرق (أ، م، ٦، ١٠)  
- قد يقبل يفعل وينفعل مُضادّة، والأكثر والأقلّ.  
فإن «يُسَخّن» مضاد «ليَبْرُد»، و«يَسْخُن» مضاد  
«ليَبْرُد»، و«يُلْدُّ» مضاد «ليَتَأدّى» - فيكونان قد  
يقبلان المضادّة. وقد يقبلان أيضًا الأكثر  
والأقلّ: فإن يسخن قد يكون أكثر وأقلّ،  
ويسخن أكثر وأقلّ، ويتأدّى أكثر وأقلّ (أ، م،  
٣٨، ٢)

- الأجناسُ العالية كلها عشرة: الجوهر والكمية  
والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضع و«وَهْ» وأن  
يُفَعَّلُ وأن يَنْفَعَلَ (ف، م، ٩٠، ١٧)

## ينفعل وينفعل

- قد يقبل يفعل وينفعل مُضادّة، والأكثر والأقلّ.  
فإن «يُسَخّن» مضاد «ليَبْرُد»، و«يَسْخُن» مضاد  
«ليَبْرُد»، و«يُلْدُّ» مضاد «ليَتَأدّى» - فيكونان قد  
يقبلان المضادّة. وقد يقبلان أيضًا الأكثر  
والأقلّ: فإن يسخن قد يكون أكثر وأقلّ،  
ويسخن أكثر وأقلّ، ويتأدّى أكثر وأقلّ (أ، م،

- إنما يُمكن اليقين في التصديق بما هو صادق (ف، ب، ٦، ٢٠)
- اليقينُ هو أن نعتقد في الصادق الذي حصل التصديقُ به أنه لا يُمكن أصلاً أن يكون وجود ما نعتقد في ذلك الأمر بخلاف ما نعتقد (ف، ب، ١٠، ٢٠)
- اليقين منه ضروري ومنه غير ضروري (ف، ب، ١٣، ٢١)
- اليقينُ الضروري هو أن يعتقد فيما لا يمكن أن يكون في وجوده بخلاف ما هو عليه أنه لا يُمكن أن يكون بخلاف ما اعتقد أصلاً ولا في حين ما (ف، ب، ١٤، ٢١)
- (اليقين) غير الضروري هو ما كان يقيناً في وقت ما فقط (ف، ب، ١٥، ٢١)
- (اليقين) الضروري فإنه لا يمكن أن يتبدل فيصير كاذباً، بل يُوجد دائماً على ما هو حاصل في الذهن من سلب وحده أو إيجاب وحده (ف، ب، ١٦، ٢١)
- (اليقين) غير الضروري، فإنه يمكن أن يتبدل فيصير كاذباً من غير نقص يحدث في الذهن (ف، ب، ١٨، ٢١)
- اليقين الضروري إنما يمكن أن يحصل في الأمور الدائمة الوجود، مثل أنّ الكَلَّ أعظم من الجزء (ف، ب، ١٩، ٢١)
- (اليقين) غير الضروري، فإنما يحصل في المُنتقلة المُتبدلة الوجود، مثل اليقين بأنك قائم وأن زيداً في الدار وأشباه ذلك (ف، ب، ٢٠، ٢١)
- (اليقين) الضروري هو الذي مقابلته ممتنع الوجود، فهو لذلك كاذبٌ ممتنع، وغير الضروري هو الذي مقابلته غير ممتنع من الوجود (ف، ب، ١، ٢٢)
- مقابل اليقين غير الضروري كاذبٌ ممكن الوجود، ومقابل الضروري كاذبٌ ممتنع الوجود (ف، ب، ٢، ٢٢)
- اليقين الضروري والوجود الضروري ينعكسان في اللزوم. فإن ما يتقن يقيناً ضرورياً، فهو ضروري الوجود، وما هو ضروري الوجود، فاليقين الثام به يقين ضروري (ف، ب، ٤، ٢٢)
- اليقين الضروري قد يحصل عن قياس وقد يحصل عن لا قياس. وما يحصل منه عن قياس، فهو حاصلٌ إنما بالذات وإنما بالعرض (ف، ب، ٧، ٢٢)
- اليقين الضروري الحاصل عن قياس لا بالعرض، فإنما يحصل عن مقدمتين قد يُقن بهما أيضاً يقيناً ضرورياً، وذلك إما لا عن قياس من أول أمرهما، وإما أن يرجع بالتحليل إلى مقدمات حصل بها اليقين الضروري لا عن قياس (ف، ب، ١٠، ٢٢)
- المقدمات الكلية التي بها يحصل اليقين الضروري لا عن قياس صفان: أحدهما الحاصل بالطباع والثاني الحاصل بالتجربة (ف، ب، ١، ٢٣)
- الحاصل بالطباع (من اليقين الضروري) هو الذي حصل لنا اليقين به من غير أن نعلم من أين حصل ولا كيف حصل، ومن غير أن نكون شعرنا في وقت من الأوقات أنّ كذا جاهلين به، ولا نكون قد تشوقنا معرفته، ولا جعلناه مطلوباً أصلاً في وقت من الأوقات، بل نجد أنفسنا كأنها فُطرت عليه من أول كوننا، وكأنه غريزي لنا لم نُخل منه (ف، ب، ٢، ٢٣)
- إنما نصل إلى اليقين بجهة وقوعها عن قياسات تؤلف عن أمثال هذه المقدمات (ف، ب،

البديهية وجوده فإنك تجوز وجوده؛ وكل ما  
جوزت وجوده فليس مقابله يقيناً لك (س، ب،  
٣٤، ٢١)

اليقين هو أن يُتصور أن الشيء كذا ويتصور معه  
بالفعل والقوة القريبة من الفعل أنه لا يمكن أن  
لا يكون كذا، واليقين بالحقيقة تابع لهذا  
التصور الثاني، لا أنه هو بعينه (مر، ت،  
١٩٢، ١٥)

إن اليقين قد يكون بالتواتر وبالتجربة وبالحواس،  
والعلة غير مستغنى عنها، بل السبب في إفادة  
النتيجة واليقين أمر آخر تنتبه في علم النفس  
(مر، ت، ٢٣٠، ٨)

اليقين في النظريات أعز الأشياء وجوداً. وأنا  
الظن فأهلها مثلاً، وأيسرها حصولاً (غ، ع،  
١٧٦، ١٠)

اليقين هو ما يُعَيَّد شيئاً لا يُتصور تغييره بحال  
(غ، ع، ٣٨٣، ١٥)

(اليقين) أن تتيقن وتقطع به وينضاف إليه قطع  
ثانٍ وهو أن يقطع بأن قطعه به صحيح ويتيقن  
بأن يقينه لا يمكن أن يكون فيه سهو ولا غلط  
ولا إلتباس، ولا يجوز الغلط لا في يقينه  
بالقضية ولا في يقينه الثاني بصحة يقينه ويكون  
فيه أمناً (غ، ح، ٤٥، ٦)

(اليقين) أن يصدّق به تصديقاً جزئياً لا يتمارى  
فيه ولا يشعر بنقصه البتة ولو أشعر بنقصه عسر  
عليه إذعان نفسه للإصغاء إليه، ولكنه لو ثبت  
وأصغى وحكى له نقبض معتقده عمن هو أعلم  
الناس وأعدلهم عنده، وقد نقله مثلاً عن النبي  
صلى الله عليه وسلم أوردت ذلك في يقينه توقفاً  
ما. ولنسم هذا الجنس اعتماداً جزئياً (غ، ح،  
٤٦، ١)

(اليقين) أن يكون له سكون نفس إلى شيء

(١١، ٢٣)

- التجربة هي أن تتصّفح جزئيات المقدمات  
الكليّة، هل محمولها في واحد منها، وتتبعه  
في جميعها أو في أكثرها، الى أن يحصل لنا  
اليقين الضروري، فإن ذلك الحكم حكم على  
جميع ذلك النوع (ف، ب، ٢٤، ١٩)

- الاستقراء هو ما لم يحصل عن اليقين الضروري  
بالحكم الكلي، والتجربة هي ما حصل عنها  
اليقين بالحكم الكلي (ف، ب، ٢٥، ١)

- المقاييس المؤلفة عن مقدمات يتقرن بها اليقين  
الضروري تنقسم اذن ثلاثة أصناف: أحدها  
يفيد بذاته معرفة وجود الشيء فقط، والثاني  
يفيد بذاته معرفة السبب فقط، والثالث يفيد  
بذاته الأمرين جميعاً (ف، ب، ٢٦، ٣)

- اليقين بالوجود والسبب معاً يُستقى على  
الاطلاق العلم البرهاني (ف، ب، ٢٦، ١١)

- لما كانت النتائج التي يحصل فيها اليقين  
الضروري ضرورةً الوجود لزم أن تكون  
مقدمات المقاييس التي تستجها بالذات  
مقدمات ضرورةً الوجود (ف، ب، ٢٧، ١٥)

- اليقين بحسب الطاقة قد يكون عن قياس وقد  
يكون عن غير قياس (ف، ب، ٧٤، ٣)

- ما قصدنا أن يقع لنا به اليقين ليس يلزم ضرورة  
أن يتقدم لنا به تصديق دون اليقين، لكن قد  
يُتفق بالعرض من غير أن يكون له غناء أصلاً في  
التصديق الحادث (ف، ب، ٨١، ١١)

- ليس اليقين الحاصل له (السامع) حاصلًا عن  
الاستقراء، لكن عن فهمه لمعنى اللفظ، ولأنه  
تصور في نفسه معنى كلي قد كان في نفسه ولم  
يخلص له عن جزئياته (ف، ج، ١٠٢، ٣)

- ليس اليقين يصير يقيناً بمطابقة الوجود له  
وبالاستقراء كما علمت، لا! بل كل ما لا تنكر

بمعاونة قياس خفي، كحكمتنا بأن: الضرب مؤلم للحیوان (غ، ع، ١٨٨، ٥)

- الصنف الرابع (من اليقينيات): القضايا التي عُرفت لا بنفسها، بل بوسط، ولكن لا يعزب عن الذهن أوساطها، بل مهما أحضر جزئي المطلوب، حضر التصديق به؛ لحضور الوسط معه، كقولنا: الإثنان ثلثُ الستة. فإن هذا معلوم بوسط، وهو أن: كل منقسم ثلاثة أقسام متساوية، فأحد الأقسام ثلث (غ، ع، ١٩٢، ١١)

- ما يتساعدُ فيه الوهم، والعقل، من الحسابيات، والهندسيات، والحسيات، كثيرٌ، فيكثرُ فيها مثل هذه اليقينيات. وكذا المعقولات التي لا تحازيها الوهميات (غ، ع، ٢٤٧، ١١)

العقليات الصرفة المتعلقة بالنظر في الإلهيات، ففيها بعض مثل هذه اليقينيات، ولا يبلغ اليقين فيها إلى الحد الذي ذكرناه، إلا بطول ممارسة العقليات وقطام العقل عن الوهميات والحسيات، وإنباسها بالعقليات المحضة (غ، ع، ٢٤٧، ١٣)

- اليقينيات: من جملة هذه الأوليات والمشاهدات الباطنة والظاهرة إذا لم يكن سبب مغلطاً للحس من ضعف فيه أو معنى في المُحسَّن من صغر أو حركة أو بعد أو قرب مفرط أو كثافة المتوسط وغير ذلك (سي، ب، ٢٢٨، ٧)

- إنَّ اليقينيات ستة: أولها الأوليات وتسمى البدهييات وهو ما يجزم به العقل بمجرد تصوّر طرفيه نحو الواحد نصف الإثنین والكلُّ أعظم من جزأيه، ثانيها المشاهدات الباطنة وهو ما لا يفترق إلى عقل كجوع الإنسان وعطشه وألمه فإن

والتصديق به وهو يشعر بتقيضه أو لا يشعر، ولكنه إن أشعر به لم يفتر طبعه عن قبوله، وهذا يُسمى قلناً وله درجات في الميل إلى الزيادة والنقصان (غ، ح، ٤٦، ١٣)

## يقيني

- فسر (المعلم الأول) اليقيني بما يكون الحكم فيه ضرورياً لا يزول (ط، ش، ٥١٩، ١٥)

## يقينيات

- اليقينيات إما أوليات، وإما تجريبات وإما محسوسات، وإما متواترات (مر، ت، ١٩٣، ١)

- الصنف الأول: (من اليقينيات) الأوليات العقلية المحضة، وهي قضايا تحدث في الإنسان، من جهة قوته العقلية المجردة، من غير معنى زائد عليها يوجب التصديق بها. ولكن ذوات البسائط إذا حصلت في الذهن. إما لمعرفة الحس. أو الخيال. أو وجه آخر. وجعلتها القوة المفكرة قضية، بأن نُسبت أحدها إلى الآخر، بسلب أو إيجاب. صدقُ بها الذهن إضطراراً، من غير أن يشعر بأنه، من أين إستفاد هذا التصديق (غ، ع، ١٨٦، ٢٥)

- الصنف الثاني (من اليقينيات): المحسوسات، كقولنا: القمر مستدير والشمس منيرة والكواكب كثيرة. والكافور أبيض والفحم أسود والنار حارة. والثلج بارد. فإن العقل المجرد، إذا لم يفترق بالحواس لم يقض بهذه القضايا. وإنما أدركها بواسطة الحواس (غ، ع، ١٨٧، ١٦)

- الصنف الثالث (من اليقينيات): المجربات، وهي أمور وقع التصديق بها، من الحس،



## يكون له

- أعلى ما يُعرف في مشار إليه أنّ له ما يتعشى جسمه يُسمى (أن يكون له) (ف، ح، ٧٢، ١٤)

## ينفعل

- «ينفعل» كقولك: ينقطع، يحترق (أ، م، ١٠، ٦)

- قد يقبل يفعل وينفعل مُضادّةً، والأكثر والأقل. فإن «يُسَخَّن» مضاد «ليبرِد»، و«يَسَخَّن» مضاد «ليبرِد»، و«يُلدِّد» مضاد «ليأذى» - فيكونان قد يقبلان المضادة. وقد يقبلان أيضاً الأكثر والأقل: فإن يسخن قد يكون أكثر وأقل، ويسخن أكثر وأقل، ويتأذى أكثر وأقل (أ، م، ٣٨، ٢)

- الأجناسُ العالية كلها عشرة: الجوهر والكمية والكيفية والإضافة ومتى وأين والوضع ولهُ وأن يفعل وأن يفعل (ف، م، ٩٠، ١٧)

- لا فرق بين قولنا نَفْعَلُ وبين قولنا يتغير ويتحرك، وأنواع هذا الجنس هي أنواع الحركة، وهي التكوّن والفساد والنمو والاضمحلال والاستحالة والثقل (ف، م، ١١٤، ١١)

البهائم تدركه، ثالثها التجريبات وهي ما يحصل من العادات كقولنا الرومان يحبس القيء، وابعها المتواترات وهي ما يحصل بنفس الأخبار تواتراً كالعلم بوجود مكة ويفداد لمن لم يرهما، خامسها الحدسيات، وهي ما يجزم به العقل لترتيب دون ترتيب التجريبات مع القرائن، كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس، سادسها المحسوسات وهي ما تحصل بالحس الظاهر أعني بالمشاهدة كالنار حارة والشمس مضيئة (ض، س، ٣٦، ١)

## يقينية

- اليقينية، فهم يسمونها المقدمات الواجب قبولها، وهي التي ينبغي أن يكون المتعلم قد تيقنها من قبل وروده على الشيء الذي يُقصد تعليمه. وهي التي إذا أذكره بها المعلم، كان يقين المتعلم بها مثل يقين المعلم، فيلزم أن يقبلها من المعلم، لا بحسن ظنه من المعلم، لكن بعليه من تلقاء نفسه وبما يجد في نفسه من التصديق بها من طباعه (ف، ب، ٨٧، ١٦)

- ينبغي أن تُستعمل اليقينية التي هي أوائل الصناعات عند الذين بهم نقص عن المقدمات، إمّا بالفطرة وإمّا بالزمان، متى قصدوا تعلم الصناعة أصولاً موضوعة (ف، ب، ٨٨، ١٧)

الفهارس



## فهرس الموضوعات وجذورها

	إثبات في متصلة مجازية	إثبات في منفصلة	إثبات وإبطال	أثر	أثر بالاعداد	إثنان	إثنية	إجتهد	أجزاء	أجزاء الحد	أجزاء العلوم	أجزاء القضيتين	أجزاء متشابهة	أجزاء المنطق	أجناس	أجناس الأجناس	أجناس الأسباب	أجناس الأعراض	أجناس الجواهر	أجناس عالية	أجناس عالية مختلفة	أجناس قاطيغورياس	أجناس قريبة مختلفة	أجناس متباينة
ثبت - وصل	ثبت - فصل	ثبت - بطل	أثر	أثر - عدد	ثني	ثني	جهد	جزأ	جزأ - حد	جزأ - علم	جزأ - قضي	جزأ - شبه	جزأ - نطق	جنس	جنس	جنس - سبب	جنس - عرض	جنس - جوهر	جنس - علا	جنس - علا	جنس	جنس - قرب	جنس - بين	
			بلع	بدل	بدل - جزأ	بطل	بطل - جزأ	بطل - كلل	بطل - سلب	بطل - وضع	تبع	وحد	وصل	وصل - تمم	وصل - تمم	وقف	وقف - سما	وقف - وطأ	وقف - بخت	وقف	أثر	ثبت	ثبت - جنس	ثبت - حمل
			إبداح	إبدال	إبدال الجزئي	إبطال	إبطال جزئي	إبطال كلي	إبطال وسلب	إبطال وضع	اتباع	إتعاد	إتصال	إتصال تام	إتصال غير تام	إتفاق	إتفاق في اسم	إتفاق وتواطؤ معاً	إتفاقات بختية	إتفالية	آثار	إثبات	إثبات جنس	إثبات في حملية

أجناس متداخلة	جنس - دخل	إختلاف خاص	خلف - خصص
أجناس متوسطة	جنس - وسط	إختلاف عام	خلف - عمم
أجناس المحدود	جنس - حدد	إختلاف المعلوم	خلف - علم
أجناس مختلفة	جنس - خلف	إختلاف في كلام	خلف - كلم
أجناس المصادرة	جنس - صدر	إختلاف قضيتين	خلف - قضي
أجناس المعاني العدمية	جنس - عدم	إختلاف متناقض	خلف - نقض
أجناس وانواع	جنس - نوع	إختلاف المخصوص	خلف - خصص
أجناس وصور	جنس - صور	إختلاف المهمل	خلف - همل
آحاد	وحد	أخذ ما ليس بعلة علة	علل - اخذ
إحتمال	حمل	آخر	آخر
إحداث	حدث	أخص	خصص
أحرى	حرى	أداة	أدي
إحساس	حسس	أداة سلب	أدي - سلب
أحكام	حكم	إدراك الأمور	درك - امر
أحكام ايجابية	حكم - وجب	إدراك الحس	درك - حسس
أحكام على أمور كلية	حكم - امر	إدراك العقل	درك - عقل
أحكام متعلقة بالمحمول	حكم - حمل	إدراك مفرد	درك - فرد
أحكام الموضوع	حكم - وضع	إدراك نسبة	درك - نب
أحوال	حول	أدلة	دلل
أحوال وجودية	حول - وجد	أدوات	أدي
أخبار	خبر	إذا	إذا
إختبار	خبر	أذهان	ذهن
إختلاط	خلط	آراء	رأي
إختلاط اول	خلط	آراء فلاسفة	رأي
إختلاط ثالث	خلط	آراء مدنية	رأي
إختلاط ثان	خلط	إرتفاع الحكم	رفع حكم
إختلاف	خلف	إرتياض	روض
إختلاف بإيجاب	خلف - وجب	إرتياض بمشاركة	روض
إختلاف سلب	خلف - سلب	أزيد في حال	زيد - حول

أزید وأغلب	زید - غلب	إستقرأ جدلي	قرأ - جدل
أزید وأفضل	زید - فضل	إستقرأ معكوس	قرأ - عكس
أزید وأنقص	زید - نقص	إستقرأ ناقص	قرأ - نقص
أسامي	سما	إستقصاء	فصي
أسامي الأنواع	سما - نوع	إستلزام	لزم
أسباب	سبب	أستین	أستین
أسباب الماهية	سبب - ميه	أسطقس	أسطقس
أسباب مرجحة	سبب - رجح	إسم	سما
أسباب الوجود	سبب - وجد	إسم العرض	سما - عرض
أسبق الى اللهن	سبق - ذهن	إسم التسلیم	سما - سلم
إستبعا والتزام	نح - لزم	إسم الجنس	سما - جنس
إستثناء	ثني	إسم الحد	سما - حد
إستثنائي	ثني	إسم الرسم	سما - رسم
إستثنائات	ثني	إسم العلم	سما - علم
إستحالات	حول	إسم غير محصل	سما - حصل
إستحالة	حول	إسم غير مصرف	سما - صرف
إستدلال	دلل	إسم متشابه	سما - شبه
إستدلال بالشاهد على الغائب	دلل - شهد - غيب	إسم متواطء	سما - وطأ
إستطاعة	طوع	إسم المحدود	سما - حد
إستظهار	ظهر	إسم محصل	سما - حصل
إستعارة	عير	إسم محصل وغير محصل	سما - حصل
إستعلام	علم	إسم محمول	سما - حمل
إستعمال مناسبة	عمل - نسب	إسم المخصوص	سما - خصص
إستعمال موافق	عمل - وفق	إسم مرادف	سما - ردف
إستغراق	غرق	إسم مركب	سما - ركب
إستقرأ	قرأ	إسم مستعار	سما - عير
إستقرأ استظهاري	قرأ - ظهر	إسم مستقيم	سما - قوم
إستقرأ تام	قرأ - تم	إسم مشترك	سما - شرك
		إسم مشتق	سما - شق

إسم مشكك	سما - شكك	أسماء مصرفة	سما - صرف
إسم المصدر	سما - صدر	أسماء منقولة	سما - نقل
إسم مصرف	سما - صرف	أسماء وكلم	سما - كلم
إسم مطلق	سما - طلق	إسمان	سما
إسم مفرد	سما - فرد	إسهاب	سهب
إسم منصوب ومخفوض	سما - نصب - خفض	أسوار	سور
إسم منقول	سما - نقل	إشارة	شور
إسم موضوع	سما - وضع	إشارة حسية	شور - حس
إسم وحرف	سما - حرف	إشارة عقلية	شور - عقل
إسم وكلمة	سما - كلم	أشياء	شبه
إسم ومرء	سما - مري	إشتراك	شرك
أسماء	سما	إشتراك اتفاقي	شرك - وفق
أسماء اشارات	سما - شور	إشتراك اسم	شرك - سما
أسماء بسيطة	سما - بسط	إشتراك تركيبى	شرك - ركب
أسماء بسيطة ومركبة	سما - ركب	إشتراك فى اسم	شرك - سما
أسماء عشرة	سما	إشتراك فى هيئة	شرك
أسماء غير محصلة	سما - حصل	إشتراك قسمة	شرك - قسم
أسماء الكلم	سما - كلم	أشخاص	شخص
أسماء متباينة	سما - بين	أشخاص جزئية	شخص - جزأ
أسماء مترادفة	سما - ردف	أشخاص الجواهر	شخص - جوهر
أسماء متشابهة	سما - شبه	أشد	شدد
أسماء متفقة	سما - وفق	أشكال	شكل
أسماء متواطئة	سما - وطأ	أشكال ثلاثة	شكل
أسماء مركبة	سما - ركب	أشياء	شياً
أسماء مستعارة	سما - عير	أشياء جزئية	شياً - جزأ
أسماء مشتركة	سما - شرك	أشياء كلية	شياً - كلل
أسماء مشتقة	سما - شقق	أشياء متقدمة	شياً - قدم
أسماء مشككة	سما - شكك	أشياء متوسطة	شياً - وسط
		أشياء محمولة	شياً - حمل

ضحل	إضمحلال	شياً - علم	أشياء معلومة
طرف	أطراف	شياً - وجد	أشياء موجودة
طلق	إطلاق	صفر	أصفر
طلق - خصص	إطلاق خاص	أصل	أصل
طلق - وجه	إطلاق في جهة سور	أصل - وضع	أصل موضوع
طلق - وصف	إطلاق وصفي	صنف - لفظ	أصناف الألفاظ
عقد	إعتقاد	صنف - الف	أصناف التأليف
عقد	إعتقادات	صنف - قضي	أصناف القضايا
عجم	إعجام	صنف - طلب	أصناف المطالب
عدم	إعدام	صوت	أصوات
عدم	إعدام حقيقية	أصل - فقه	أصول الفقه
عرض	أعراض	أصل - وضع	أصول موضوعة
عرض - ذوت	أعراض ذاتية	ضيف	إضافات
عرض - غرب	أعراض غربية	ضيف	إضافة
عرض - حمل	أعراض المحمول	ضيف - جنس	إضافة جنس
عرض - فرق	أعراض مفارقة	ضيف - جنس	إضافة جنسية
عرف	أحرف	ضيف - خصص	إضافة خاصة
عرف - طلق	أعرف على الاطلاق	ضيف - علم	إضافة علم
عرف - طبع	أعرف عند الطبيعة	ضيف - كم	إضافة في كمية
عرف	أعرف عندنا	ضيف - كيف	إضافة في كيفية
علم	أعلام	ضيف - ملك	إضافة لملكة
عم	أعم	ضيف - كفاً	إضافة متكافئة
عم - خصص	أعم وأخص	ضيف - طلق	إضافة مطلقة
عين	أعيان	ضيف	إضافي
عين - شخص	أعيان شخصية	ضيف - نوع	إضافي نوع
غلط	أغاليط	ضيف	إضافيات
غلط - موه	أغاليط مموهة	ضد	أضداد
	أغلاط متعلقة بالتأليف	ضد - حقن	أضداد حقيقية
غلط - علق - الف	القياسي	ضرر	إضطرارية



قدم - طبع	أقدم بالطبع	- قيس	
قدم - طبع	أقدم عند الطبع	غلط - عني	أغلط معنوية
قسم - كلم	أنسام الكلام	فرض	إفترض
قلل - كثر	أقل وأكثر	فقر	إنتقار
قنع - جدل	إقناع جدلي	فضل	أفضل
قول	أقوال	فضل - أثر	أفضل وأثر
قول - جزم	أقوال جازمة	فعل - نقص	أفعال ناقصة
قيس - خلف	أقبة الخلف	فعل - فضل	أفعل تفضيل
كبر	أكبر	قول	أقاويل
كسب	إكتساب	قول - جزم	أقاويل جازمة
كسب - قيس	إكتساب قياس	قول - جدل	أقاويل جدلية
كسب	إكتسابي	قول - سفسط	أقاويل سوفسطائية
كثر	أكثر	قول - صحح	أقاويل صحبحة
كثر	أكثريات	قول - كذب	أقاويل كاذبة
ألل - جدل	آلات جدلية	قول - شهر	أقاويل مشهورة
أين	الآن	قول - ضحك	أقاويل مضحكة
ألل	آلة	قرن	إقتران
ألل - قتن	آلة قانونية	قرن	إقتران اول
لزم	إلتزام	قرن	إقتران ثالث
أجل	الذي من أجله	قرن	إقتران ثان
ألف	ألف ولام	قرن	إقتران خامس
لفظ	ألفاظ	قرن	إقتران رابع
لفظ	ألفاظ خمسة	قرن	إقتران سادس
لفظ - دلل	ألفاظ حالة	قرن - قيس	إقتران غير قياسي
لفظ - ربط - وصل	ألفاظ روابط واواصل	قرن - قيس	إقتران قياسي
لفظ - شرع	ألفاظ شرعية	قرن	إقترانات
لفظ - كلل	ألفاظ كلية	قرن - نتج	إقترانات ناتجة
لفظ - الف	ألفاظ مؤلفة	قرن	إقتراني
لفظ - ردف	ألفاظ مترادفة	قدم	أقدم

مكن - غلط	امكنة مغلطة	لفظ - ركب	ألفاظ مركبة
أمم	أمهات	لفظ - شرك	ألفاظ مشتركة
أمر	أمور	لفظ - غلط	ألفاظ مغلطة
أمر - ضيف	أمور اضافية	لفظ - غير	ألفاظ مفيرة
أمر - بسط	أمور بسيطة	لفظ - فرد	ألفاظ مفردة
أمر - جزأ	أمور جزئية	لفظ - قول	ألفاظ مقولة
أمر - ضرر	أمور ضرورية	لفظ - نصص	ألفاظ ناصة
أمر - عقل	أمور عامة عقلية	أما	أما
أمر - خصص	أمور عامة وخاصة	أمر	إمارة
أمر - عمم	أمور عامة	محن	إمتحان
أمر - جنس	أمور مجانسية لموصوف	محن	إمتحانية
أمر - جهل	أمور مجهولة	منع	إمتناع
أمر - ظنن	أمور مظنونة	منع - ذوت	إمتناع ذاتي
أمر - علم	أمور معلومة	منع - سلب	إمتناع عن سلب
أمر - فرد	أمور مفردة	أمر	أمر
أمر - وضع	أمور موضوعة	أمر - عمم	أمر اعم
أمر - نوع	أمور نوعية	أمر - بسط	أمر بسيط
أنن	إن	أمر - جزأ	أمر جزئي
أنن شياً	إن الشيء	أمر - عمم	أمر عام
أنن	إن وأن	أمر - كلل	أمر كلي
فعل	أن يفعل	أمس	أمس
فعل	أن يفعل وأن يتفعل	معن - سلك	إمعان وسلوك
كون	أن يكون له	مكن	إمكان
فعل	أن يتفعل	مكن - خرج	إمكان خارجي
نحو - علم	أنحاء التعليم	مكن - خصص	إمكان خاص
نشد	إنشاد	مكن - ذهن	إمكان ذهني
طوى	إنطواء	مكن - سلب	إمكان سلب
عكس	إنعكاس	مكن - عمم	إمكان عامي
عكس - فضي	إنعكاس القضية	مكن - قوي	إمكان وقوة

أول	أوليات	عكس - فیس	إنمكاس القياس
أول	أولية	فصل	إنفصال
اون	اون	فعل	إنفعال
أي	أي	فعل	إنفعالات
أي	أي شيء هو	قطع	إنقطاع
أي هو	أي هو	قلب - قضي	إنقلاب القضية
آية	آية	قيد - ذهن	إنقياد الذهن
وجب	إيجاب	قيد - شعر	إنقياد شعري
وجب - حقق	إيجاب بالحقيقة	إنما	إنما
وجب - حمل	إيجاب حملي	نوع	أنواع
وجب - وصل	إيجاب متصل	نوع	أنواع الأنواع
وجب - طلق	إيجاب مطلق	نوع	أنواع سافلة
وجب فصل	إيجاب منفصل	نوع - وسط	أنواع متوسطة
وجب - وصل	إيجاب نسبة الاتصال	نوع - جنس	أنواع وأجناس
وجب - سلب	إيجاب وسلب	نوع - عرض	أنواع وأعراض
وقع	إيقاع	أئن	إئنية
أين	أين	أئن - ذوت	إئنية ذاتية
أين	أين جنسي	همل	إهمال
أين	أين شخصي	أول	أوائل
أين	أين الشيء	وسط	أواسط
أين	أين نوعي	وسط	أوساط
وهم - عكس	إيهام العكس	وسط	أوسط
وهم - عكس	إيهام العكس الكلي	وضع	أوضاع
وهم	إيهام الهو هو	وضع - جدل	أوضاع جدلية
	ب	أول	أول
	باري	أول	أولى
بري	باري	أول	أولى بحسب الجميل
بطل	باطل	أول	أولى بحسب الوقوع
طبع	بالطبع	أول	أولى



تام	نم	تحكم	حكم
تام العناد	نم - عند	تحليل	حلل
تباين	بين	تحليل بالعكس	حلل - عكس
تبيكت	بكت	تحليل الحد والرسم	حلل - حدد - رسم
تبيكت داخل في لفظ	بكت	تحليل صادق	حلل - صدق
تبيكت سوفسطائي	بكت - سفسط	تحليل صناعي	حلل - صنع
تبيكت مطلق	بكت - طلق	تحليل طبيعي	حلل - طبع
تبيكت مظنون	بكت - ظنن	تحليل القياس	حلل - قيس
تبيكت مغالطي	بكت - غلط	تحوص	حوص
تبيكتات	بكت	تحير	حير
تتالي	تلي	تخليط	خلط
تجربة	جرب	تخييلات	خيل
تجربيات	جرب	تذكر	ذكر
تجريبي	جرب	ترتيب	رتب
تجريد	جرد	تركيب	ركب
تجزئة	جزأ	تركيب ئداخل	ركب - دخل
تجوز	جوز	تركيب تقليد	ركب - قيد
تجوهر	جوهر	تركيب حملي	ركب - حمل
تحت تضاد	ضدد	تركيب خبري	ركب - خبر
تحت المتضادين	ضدد	تركيب صادق	ركب - صدق
تحت المتضادين	ضدد	تركيب طبيعي	ركب - طبع
تحديد	حدد	تركيب على سبيل خبر	ركب - خبر
تحرز	حرز	تركيب قسمة	ركب - قسم
تحسين	حسن	تركيب قياس	ركب - قيس
تحصيل	حصل	تركيب كاذب	ركب - كذب
تحصيل المضاف	حصل - ضيف	تركيب متصل	ركب - وصل
تحقيق	حقق	تركيب منفصل	ركب - فصل
تحقيق الفضاءيا	حقق - قضي	تركييات	ركب
تحقيق المناط	حقق - نوط	تساوي	سوي

ضد - عقد	نضاد في الاعتقادات	سلسل	تسلسل
ضعف - فهم	نضاعف مفهوم	سلم	تسلم
ضيف	نضاييف	سما	تسمية
ضيف	نضاييف على تعادل	شه	تشابه
ضرع	نظرع	شه - سما	تشابه الاسم
ضلل	نضلل	شه	تشبيه
ضلل - عرض	نضلل عارض	شكك	تشكك
ضلل - قضي	نضلل في القضايا	شكك - خلط	تشكك مختلط
ضلل - عرض	نضلل كائن بعرض	شنع	تشنع
ضلل - لفظ	نضلل لفظي	صرف	نصاريف
ضلل - قول	نضللات خارجة عن القول	صحف	نصحيف
ضمن	نضمن	صدق	تصدق
عدل - قسم	تعادل القسمة	صدق - بلغ	تصدق بلاغي
علم	تعالم	صدق - تم	تصدق تام
عند	تعاند	صدق - جزم	تصدق جازم
عرف	تعريف	صدق - جدل	تصدق جدلي
عرف - شيئاً	تعريف الأشياء	صدق - علم	تصدق معلوم
عرف - خرج	تعريف بالخارج	صدق	تصدقات
عرف - عرض	تعريف بالعارض	صرف - حمل	تصرف محمول لموضوع
عرف - قرن	تعريف بقرينة	صفح	تصفح
عرف - مثل	تعريف بالمثال	صور	تصور
عرف - مثل	تعريف بمثل مثال	صور - تم	تصور تام
عرف - نظر	تعريف بالنظائر	صور - سذج	تصور ساذج
عرف - وصف	تعريف بالوصف	صور - صدق	تصور صادق
عرف - تم	تعريف تام	صور - مبه	تصور الماهية
عرف - مثل	تعريف تمثيلي	صور - صدق	تصور مع تصديق
عرف - حدد	تعريف حدي	صور	تصورات
عرف - شيئاً	تعريف شيء	صور	تصورات ساذجة
عرف - ركب	تعريف مركب	ضدد	نضاد

قبل - اول	تقابل اول	عرف - ركب	تعريف مركب بمقوم
قبل - ضد	تقابل التضاد	عرف - ركب	تعريف مركب لا من
قبل - حقق	تقابل حقيقي	عرف - فرد	مقوم صرف
قبل - عدم	تقابل العدم والقنية	عرف - فرد	تعريف المفرد
قبل - عدم	تقابل عدمي	عرف - فرد	تعريف مفرد بلازم
قبل - حمل	تقابل على سبيل الحمل	عرف - فرد	تعريف مفرد بمقوم
قبل - ضيف	تقابل متضايفين	عرف - قول	تعريف مقول
قبل - ضيف	تقابل مضاف	عرف - عرض	تعريف من امراض وخواص عرف - عرض
قبل - نقض	تقابل نقض	عرف - لزوم	تعريف من باب لوازم ولواحق
قول - وضع	تقال على موضوع	عرف - جنس	تعريف من جنس وخاصة
قول - وضع	تقال في موضوع	خصص	
قدم	تقدم	عرف	تعريفات
قدم - علل	تقدم علمي	علم	تعلم
قدم - وجد	تقدم وجود	علم - حدس	تعلم وتعلم حدسي
قدم - اخر	تقديم وتأخير	علم	تعلم وتعلم ذهني
فرد	تقريرات	علم - فكر	تعلم وتعلم فكري
قسم	تقسيم	علم	تعلم
قيد	تقييد	علم - قياس	تعلم القياس
كنو - وجد	تكالوف في الوجود	علم	تعلم وتعلم
كثر	تكثر	عين	تحسين
كثر	تكثر	غير	تغير
كثر - قول	تكثير المقول	فضل	تفاضل
كذب	تكذيب	فوت	تفاوت
كرر	تكرار	فرق	تفريق
كون	تكوّن	فسر	تفسير
لزم	تلازم	فطن	تفطن
	تلازم مقدمات متصلة	قبل	تقابل
لزم - قدم	شرطية	قبل - ضيف	تقابل اضافة
لتم	تلقيّن		

جدل	جدليات	مثل	تمائل
جدل	جدلية	مثل	تمثيل
جدل	جدليون	مثل	تمثيلات
جزأ	جزء	ميز	تميز
جزأ - لفظ	جزء لفظ مركب	نب	تناسب
جزأ	جزئي	نقض	تناقض
جزأ - ضيف	جزئي اضافي	نقض - حق	تناقض بحقيقة
جزأ - حق	جزئي حقيقي	تبع	توابع
جزأ - سلب	جزئي سالب	تبع	توابع اسماء وافعال
جزأ - حرف	جزئي محرف عن كلي	وتر	تواتر
جزأ - عين	جزئي معين	وطأ	تواطؤ
جزأ - وجب	جزئي موجب	وطأ - طلق	تواطؤ مطلق
جزأ - دوم	جزئي يدل على الدوام	وفي	توافي
جزأ	جزئيات	وهم - غلط	توهم وغلط
جزأ - قرأ	جزئيات استقرائية		
جزأ - فسد	جزئيات فاسدة		
جزأ	جزئية		
جزأ - سلب	جزئية سالبة	ثبت	ثبوت
جزأ - شرط	جزئية شرطية	ثلت	ثلاثية
جزأ - وجب	جزئية موجبة	ثني	ثنائية
جزأ - وجب	جزئية موجبة حقيقية		
جزأ	جزئيات		
جزأ	جزاء		
جزم	جزم	جزم	جازم
جزم	جزمية	جمع	جامع
جسم	جسم	جمع	جامع مشترك في التمثيل
جسم - جنس	جسم الذي هو جنس	جدد	جدة
جسم - علم	جسم تعليمي	جدل	جدل
جسم - مدد	جسم مادة	جدل	جدلي
		جدل	جدلي ارتياضي
		جدل	جدلي امتحاني

ج

ج



جهد - سفسط	جهادية سونسطابية	جمع	جمع
وجه	جهة	جمع - سأل	جمع مسائل في مسألة
وجه - مكن	جهة الامكان	جنس	جنس
وجه - منع	جهة ممتمة	جنس	جنس الاجناس
وجه - مكن	جهة ممكنة	جنس - خصص	جنس اخص
وجه - وجب	جهة واجبة	جنس - عمم	جنس اعم
وجه - مدد	جهة ومادة	جنس - أول	جنس اول
جهل	جهل	جنس - بعد	جنس بعيد
جهل - بط	جهل بسيط	جنس - شياً	جنس الشيء
جهل - ركب	جهل مركب	جنس - طبع	جنس طبيعي
جوب	جواب ما هو	جنس - علا	جنس عالي
جمع	جوامع	جنس - عمم	جنس عام
جوهر	جواهر	جنس عرض	جنس عرض
جوهر	جواهر اول	جنس - عقل	جنس عقلي
جوهر	جواهر ثوان	جنس - فصل	جنس فصل
جوهر - شخص	جواهر شخصية	جنس - قرب	جنس قريب
جواهر - علا	جواهر عالية	جنس - حمل	جنس محمول
جواهر - عقل	جواهر عقلية	جنس - عقل	جنس معقول
جواهر - حسس	جواهر محسة	جنس - نطق	جنس منطقي
جواهر - فرق	جواهر مفارقة	جنس - نوع	جنس نوع
جواهر - فصل	جواهر وفصول	جنس - خصص	جنس وخاصة
جواهر	جوهر	جنس - عرض	جنس ومرض
جواهر	جوهر اول	جنس - فصل	جنس وفصل
جواهر - جزأ	جوهر جزئي	جنس - نوع	جنس ونوع
جواهر - عمم	جوهر عام	جنس	جنسية
جواهر - كلل	جوهر كلي	وجه	جهات
جواهر - كيف	جوهر وكيف	وجه	جهات اربع
جوهر	جوهر ي	وجه	جهات اول
جوهر - ذوت	جوهر ي ذاتي	وجه - قضي	جهات القضايا



حرف الشرط	حرف - شرط	حقيقة	حقيق
حرف شرطي	حرف - شرط	حقيقية	حقيق
حرف العدل	حرف - عدل	حكم	حكم
حرف كيف	حرف - كيف	حكم الاصل	حكم - اصل
حرف لا	حرف	حكم اولي	حكم - اول
حرف لأن	حرف	حكم بالانفصال	حكم - فصل
حرف لم	حرف	حكم بايجاب كلي	حكم - وجب -
حرف ما	حرف	حكم بسلب كلي	حكم - سلب -
حرف ماذا	حرف	حكم بسيط	حكم - بسط
حرف هل	حرف	حكم بطرف راجع	حكم - رجح
حركات	حرك	حكم بالعناد	حكم - عند
حركة	حرك	حكم جازم	حكم - جزم
حركة على الاطلاق	حرك - طلق	حكم جزئي	حكم - جزأ
حركة في الوضع	حرك - وضع	حكم حملي	حكم - حمل
حروف	حرف	حكم شرطي	حكم - شرط
حروف السؤال	حرف - سال	حكم شيء على شيء	حكم - شيئاً
حسن	حسن	حكم ضروري	حكم - ضرر
حسن وخيال وذكر	حسن - خيال - ذكر	حكم العكس	حكم - عكس
حسن وقبح	حسن - قبح	حكم كلي	حكم - كلل
حسيات	حسن	حكم المثال	حكم - مثل
حشو	حشو	حكم مظنون صرف	حكم - ظنن
حصر	حصر	حكم ممتنع	حكم - منع
حصر جزئي	حصر - جزأ	حكم منقول	حكم - نقل
حصر سالب	حصر - سلب	حكم يقيني	حكم - يقن
حصر كلي	حصر - كلل	حكمان سلبيان	حكم - سلب
حصول اولي	حصل - أول	حكمة	حكم
حق	حقيق	حكمة مراثبة	حكم
حقائق	حقيق		

ركب - خصص	خاصة مركبة	حكيم	حكيم
عرض - خصص	خاصة وعرض	حمل	حمل
خصص	خاصتان	حمل - شقق	حمل اشتقاق
خصص	خاصية	حمل - اول	حمل اولي
خلف - سما	خالقة الاسم	حمل - وجب	حمل بالإيجاب
خبر	خبر	حمل - سلب	حمل بالسلب
خلع	خدعة	حمل - كلل	حمل على كل
خصص	خصوص	حمل - طلق	حمل غير المطلق
خصص - شرط	خصوص الشرطية	حمل - كلل	حمل كلي
خطط	خط	حمل - عرض	حمل ما بالعرض
خطا	خطأ	حمل - طلق	حمل مطلق
خطب	خطابة	حمل - طلق	حمل مطلقة على حرفية
خطب	خطابي	حمل - وطأ	حمل موأطأة
خطب	خطابيات	حمل - وصف	حمل الموصوف
خطب	خطابيون	حمل	حملي
خطب	خطبي	حمل	حمليات
خطب	خطبية	حمل - عدل	حمليات معدولية
خلف	خلاف	حمل	حملية
خلف	خلف	حمل - ضرر	حملية ضرورية
خلف - جدل	خلف جدلي	حشي	حواشي
خلف - مفسط	خلف سوفسطائي	حين - طلق	حينية مطلقة
خلف - علم	خلف علمي		خ
خلق	خلق		
خلق	خلقة	خرج	خارجية
خصص	خواص	خصص	خاص
خصص - ضيف	خواص المضافات	خصص	خاصة
خلف	خوالف	خصص - جنس	خاصة الجنس
خيل	خيال	خصص فصل	خاصة لفصل
خيل - شيا	خيالات الأشياء	خصص - جهل	خاصة مجهولة

		د	
دلل - تمم	دلالة غير تامة	دوم	دائم
دلل - كتب	دلالة كتابة	دوم - كلل	دائم كلي
دلل - لزم	دلالة لزوم	دوم	دائمة
دلل - لفظ	دلالة لفظ	دوم - طلق	دائمة مطلقة
دلل - لفظ - وضع	دلالة اللفظ الوضعية	دوم	دائمتان
دلل - لفظ	دلالة لفظية	دلل	دال
دلل - لفظ - وضع	دلالة لفظية موضعية	دلل	دال على ما هو
دلل - طبق	دلالة المطابقة	دلل - ميه	دالة على غير ماهية
	دلالة المطابقة والتضمن	دلل - ميه	دالة على ماهية
دلل - طبق - ضمن	والالتزام	دعا	دعوى
- لزم		دلل	دلائل
دلل - عني	دلالة معنى	دلل	دلالة
دلل - وضع	دلالة وضعية	دلل - وصل	دلالة الاتصال
دلل - ضمن - لزم	دلالتنا التضمن والالتزام	دلل - سما	دلالة الاسم
دلل	دليل	دلل - سما	دلالة اسم
دلل - قنع	دليل اقناعي	دلل - سما	دلالة اسم على ذي معنى
دلل - برهن	دليل برهاني	دلل - لزم	دلالة الالتزام
دهر	دهر	دلل - لزم	دلالة التزامية
دوم	دوام	دلل - فصل	دلالة الانفصال
دور	دور	دلل - لفظ	دلالة بالفاظ
دور - قبل	دور قبلي	دلل - تمم	دلالة تامة
دور - كون	دور كوني	دلل - ضمن	دلالة التضمن
دور - معي	دور معي	دلل - حدد	دلالة الحد
دور	دوران	دلل - طبع	دلالة طبيعية
	ذ	دلل - عقل	دلالة عقلية
		دلل - علم	دلالة العلامة
		دلل - ميه	دلالة على ماهية
	ذائع		
ذيع	ذات		
ذوت	ذات الشيء		
ذوت - شياً			

ذات وسط	ذوت - وسط	ردف	ردف
ذاته	ذوت	رسم	رسم
ذاتي	ذوت	رسم - تمام	رسم تام
ذاتي خاص	ذوت - خصص	رسم - جنس	رسم الجنس
ذاتي الشيء	ذوت - شياً	رسم - شياً	رسم الشيء
ذاتي عام	ذوت - عمم	رسم - نقص	رسم ناقص
ذاتي مشترك	ذوت - شرك	رسم - نوع	رسم النوع
ذاتي مقوم	ذوت - قوم	رسم	رسميات
ذاتي وعرضي	ذوت - عرض	رسم	رسوم
ذاتيات	ذوت	رسم - شياً	رسوم الشيء
ذاتية	ذوت	رفع	رفع
ذكاه	ذكا	ركن	ركن
ذكر وخيال	ذكر - خيل	ربط	روابط
ذهن	ذهن	روى	روية
ذهني	ذهن	رياض	رياضة
ذو كيفية	كيف		ز
ذوات الأسوار	ذوت - سور		زمان
ذوات الجهات	ذوت - وجه	زمن	زمان
ذوات الجهة	ذوت - وجه	زوج	زوج
ذوات الكيفية	ذوت - كيف	زوج	زوجية
ذوات المعانيات	ذوت - ميه	زيد	زيادة
ر			س
رابط	ربط	سأل	سؤال
رابطة	ربط	سأل - برهن	سؤال برهاني
رأي	رأي	سأل - علم	سؤال تعليمي
رأي نافع	رأي - نفع	سأل - قرر	سؤال التقرير
رباط	ربط	سأل - جدل	سؤال جدلي
ربط في الحمل	ربط - حمل	سأل - علم	سؤال علمي

سؤال فاحش	سأل - فحش	سالتان متقاطرتان	سلب
سؤال قياسي	سأل - قيس	سبب	سبب
سؤال منطقي	سأل - نطق	سبب معين	سبب
سؤال وجواب	سأل - جواب	سير وتقسيم	سير - قسم
سائل	سأل	ستر	ستر
سائل جدلي	سأل - جدل	سطح	سطح
سائل جدلي حقيقي	سأل - جدل	سفطة	سفط
سائل ومجيب	سأل - جواب	سلب	سلب
سالب	سلب	سلب الاطلاق	سلب - طلق
سالب جزئي	سلب - جزأ	سلب الاطلاق الخاص	سلب - طلق - خصص
سالب جزئي ضروري	سلب جزأ - ضرر	سلب الامكان	سلب - مكن
سالب كلي	سلب - كلل	سلب بالسواء	سلب - سوي
سالب كلي ضروري	سلب - كلل - ضرر	سلب حملي	سلب - حمل
سالية	سلب	سلب السلب	سلب
سالية الاضطرار	سلب - اضطر	سلب الضرورة	سلب - ضرر
سالية بسيطة	سلب - بسط	سلب طبيعي	سلب - طبع
سالية جزئية	سلب - جزأ	سلب عن كل	سلب
سالية ضرورية	سلب - ضرر	سلب عناد	سلب - عند
سالية عامية	سلب - عمم	سلب كلي مع اطلاق	سلب - كلل - طلق
سالية عدمية	سلب - عدم	سلب متصل	سلب - وصل
سالية كلية	سلب - كلل	سلب مطلق	سلب - طلق
سالية كلية حقيقية	سلب - كلل - حقق	سلب منفصل	سلب - فصل
سالية اللزوم	سلب - لزوم	سلوب	سلب
سالية مطلقة	سلب - طلق	سوالب	سلب
سالية معدولة	سلب - عدل	سور	سور
سالية الممكن	سلب - مكن	سور ايجاب جزئي	سور - وجب - جزأ
سالية ممكنة	سلب - مكن	سور ايجاب كلي	سور - وجب - كلل
سالية وجودية	سلب - وجد		
سالتان	سلب		

شرط - فصل	شرطي متفصل	سور - سلب - جزأ	سور سلب جزئي
شرط	شرطيات	سور - سلب - كلل	سور سلب كلي
شرط	شرطية	سور - كلل -	سور كلية موجبة
شرط - وصل	شرطية متصلة	وجب	
شرط - فصل	شرطية منفصلة	سفسط	سوفسطائي
شرط	شريطة	سفسط	سوفسطائية
شعر	شعر	سفسط	سوفسطس
شعر	شعرية	سفسط	سوفسطيقا
شغب	شغب	سوي	سوية
شكك	شك		شش
شك - محض	شك محض		
شكل	شكل	شذ	شاذ
شكل - وسط	شكل اوسط	شهد	شاهد
شكل - اول	شكل اول	شهد - غيب	شاهد على غائب
شكل - بطل	شكل باطل	شبه	شبه
شكل	شكل ثالث	شبه	شبهة
شكل	شكل ثان	شبه	شبيه
شكل	شكل رابع	شبه	شبيه وغير شبيه
شكل - قول	شكل القول	شخص	شخص
شكل	شكلان ثان وثالث	شخص	شخصان
شكل	شكلية	شخص	شخصي
شنع	شنع	شخص	شخصي معين
شياً	شيء	شخص	شخصيات
شياً - عين	شيء بعينه	شخص	شخصية
شياً - جزأ	شيء جزئي	شخص	شخصيتان
شياً - عمم	شيء عام	شرط	شرط
شياً - كلل	شيء كلي	شرط - نقض	شرط التناقض
شياً - عند	شيء معاند	شرط	شرطي
شياً - لزوم	شيء ملزوم	شرط - وصل	شرطي متصل



صنع - محن	صناعة امتحانية	شياء	شيطان
صنع - برهن	صناعة برهانية	شياء	شيئية
صنع - حدد	صناعة التحديد		ص
صنع - جدل	صناعة الجدل		صادق
صنع - جدل	صناعة جدلية	صدق	صادقة
حدد - حدد	صناعة الحد	صدق	صحة القياس
صنع - خطب	صناعة الخطابة	صحح - قيس	صحیح فاصل
صنع - شعر	صناعة الشعر	صحح - قيس	صدق
صنع - شعر	صناعة شعرية	صدق	صدق تام في ذاته
صنع - لسن	صناعة علم اللسان	صدق - تم	صدق الشرطية
صنع - عمل	صناعة عملية	صدق - شرط	صدق وكذب
صنع - فقه	صناعة الفقه	صدق - كذب	صغرى
صنع - كلم	صناعة الكلام	صغر	صفات
صنع - صرع	صناعة مصارعية	وصف	صفات ذاتية
صنع - محن	صناعة ممتحنة	وصف - ذوت	صفات لازمة
صنع - نطق	صناعة المنطق	وصف - لزوم	صفة
صنع - نحو	صناعة النحو	وصف	صفة ذاتية
صنع - نظر	صناعة نظرية	وصف - ذوت	صفة محمولة
صنع	صناعاتان	وصف - حمل	صنائع
صنع - عمم	صنعة عامة	صنع	صنائع علمية
صور - شخص	صور شخصية	صنع - علم	صنائع عملية
صور - نوع	صور نوعية	صنع - عمل	صنائع فكرية
صور	صورة	صنع - فكر	صنائع قياسية
صور - جسم	صورة جسمية	صنع - قيس	صنائع منطقية
صور	صورة الصور	صنع - نطق	صنائع نظرية
صور قيس	صورة القياس	صنع - نظر	صنائع يقينية
		صنع	صناعات
		صنع	صناعة

ط	ض
طبع	ضد
طبع - جنس	ضدان
طبع - ضد	ضرب
طبع - نوع	ضروب
طبع - جزأ	ضروب القرائن
طبع - كلل	ضرورة
طبع - نوع	ضرورة ذهنية
طبع	ضرورة مشروطة
طبع	ضرورة مطلقة
طبع - شخص	ضرورة وصفية
طبع - كلل	ضروري
طبع	ضروري بشرط وجود اللات ضرر - شرط -
طررد	ذوت
طررد - عكس	ضرر - كلل
طرف	ضرر - شرط
طرف	ضرر - طلق
طلب	ضرر - وقت
	ضرر
	ضرر - شرط
	ضرر - وهم
	ضرر
	ضرر - طلق
	ضلال
	ضممر
	ضممر
ظنن	ظن
ظنن - صرف	ظن صرف
ظنن - غلب	ظن غالب
ظنن - كسب	ظن مكتسب
ظنن - علم	ظن وعلم
ظنن - صرف	ظنون صرفة

## ع

عارض	عارض ذاتي	عارض	عارض ذاتي
عارض عام	عارض كلي	عارض - ذات	عارض ذاتي
عارض عالم	عارض لازم	عارض - عمم	عارض عام
عارض عام	عارض مطلق	علم	عارض عالم
عارض خاص	عارض مفارق	عمم	عارض عام
عارضاتان	عارض النوع	عمم - تخصص	عارض خاص
عارضية	عارض وعرضي	عمم	عارضاتان
عارضية	عرضي	عمم	عارضية
عبارة	عرضي غير لازم	عبر	عبارة
عجمة	عرضي لازم	عجم	عجمة
عد	عرضي مفارق	عدد	عد
عدد	عرضيات	عدد	عدد
عدد زوج	عرضية	عدد - زوج	عدد زوج
عدد فرد	عرفي	عدد - فرد	عدد فرد
عدل	عرفي عام	عدل	عدل
عدم	عرفي وجودي	عدم	عدم
عدم مقابل	عرفية	عدم - قبل	عدم مقابل
عدم وملكة	عرفية خاصة	عدم - ملك	عدم وملكة
عدمي	عرفية عامة	عدم	عدمي
عدول	عروض	عدل	عدول
عرض	عقائد اولية	عرض	عرض
عرض جزئي	عقل	عرض - جزأ	عرض جزئي
عرض خاص	عقل بالفعل	عرض - تخصص	عرض خاص
عرض الخاصة	عقل بالملكة	عرض - تخصص	عرض الخاصة
عرض دائم	عقل عملي	عرض - دوم	عرض دائم
عرض ذاتي	عقل فعال	عرض - ذات	عرض ذاتي
عرض ذاتي خاص	عقل كلي	عرض - ذات	عرض ذاتي خاص
عرض عام	عقل مستفاد	عرض - عمم	عرض عام
ذوت	عرض غير ذاتي		
فصل	عرض الفصل		
كلل	عرض كلي		
لزم	عرض لازم		
مطلق	عرض مطلق		
فرق	عرض مفارق		
نوع	عرض النوع		
عرض	عرض وعرضي		
عرض	عرضي		
لزم	عرضي غير لازم		
لزم	عرضي لازم		
فرق	عرضي مفارق		
عرض	عرضيات		
عرض	عرضية		
عرف	عرفي		
عرف - عمم	عرفي عام		
عرف - وجد	عرفي وجودي		
عرف	عرفية		
عرف - تخصص	عرفية خاصة		
عرف - عمم	عرفية عامة		
عرض	عروض		
عقد - اول	عقائد اولية		
عقل	عقل		
عقل - فعل	عقل بالفعل		
عقل - ملك	عقل بالملكة		
عقل عمل	عقل عملي		
عقل - فعل	عقل فعال		
عقل - كلل	عقل كلي		
عقل - فيد	عقل مستفاد		

عقل نظري	عقل - نظر	علة صورية	علل - صور
عقل هبولاني	عقل - هيل	علة غائية	علل
عقليات	عقل	علة فاعلية	علل - فعل
عقليات محضة	عقل - محض	علة قابلية	علل - قبل
عقول	عقل	علة قاصرة	علل - قصر
عقول عشرة	عقل	علة مادية	علل - مند
عكس	عكس	علة متعديبة	علل - عدي
عكس العمليات	عكس - حمل	علل	علل
عكس الضروري	عكس - ضرر	علل خاصة	علل - خصص
عكس الضروريات		علل ذاتية	علل - ذوت
والممكنات	عكس - ضرر - مكن	علل فاعلة	علل - فعل
عكس في مطلقتين	عكس - طلق	علل الوجود	علل - وجد
عكس الفضية	عكس - فضي	علم	علم
عكس القياس	عكس - قيس	علم اشد استقصاء	علم - قصي
عكس مستوي	عكس - سوي	علم اعلى	علم - علا
عكس مطلق	عكس - طلق	علم الهلي	علم - الله
عكس المطلقات	عكس - طلق	علم الالهيات	علم - الله
عكس المقدمات	عكس - قدم	علم اولي	علم - اول
عكس المقدمة المتصلة	عكس - قدم	علم باختصاص	علم - خصص
عكس الممكن	عكس - مكن	علم بيرهان	علم - برهن
عكس النتائج	عكس - نتج	علم بذات	علم - ذوت
عكس التقض	عكس - تقض	علم برهاني	علم - برهن
عكس التقض	عكس - تقض	علم بسبب	علم - سبب
علاقة	علق	علم بشيء	علم - شيا
علامة	علم	علم بلم	علم
علة	علل	علم بما هو	علم
علة اولي	علل - اول	علم بمركب	علم - ركب
علة ذاتية	علل - ذوت	علم تصديقي	علم - صدق
		علم تصوري	علم - صور

علم - صدق	علوم تصديقية	علم	علم التعاليم
علم	علوم تعاليمية	علم - جزأ	علم جزئي
علم - عقل	علوم عقلية	علم - حدث	علم حادث
علم	علوم فلسفية	علم - حسب	علم الحساب
علم - عرف	علوم متعارفة	علم - حقق	علم حقيقي
علم - شرك	علوم مشتركة	علم - ذوت	علم ذاتي
علم - كسب	علوم مكتسبة	علم - شرط	علم شرطي
علم - نطق	علوم المنطق	علم - طبع	علم طبيعي
علم - يقن	علوم يقينية	علم - طبع	علم الطبيعيات
عمل	عمل	علم - عدد	علم العدد
عمل	عملية	علم - عمل	علم عملي
عمد	عمود	علم - كلل	علم كلي
عمم	عموم	علم - لسن	علم اللسان
عمم - حمل	عموم المحمول	علم - عرف	علم متعارف
عنن	عن	علم - مدن	علم مدني
عنن	عن ماذا	علم - كسب	علم مكتسب
عند	عناد	علم - نظر	علم المناظر
عند - برهن	عناد برهاني	علم - نطق	علم المنطق
عند - نم	عناد تام	علم - نجم	علم النجوم
عند - جدل	عناد جدلي	علم - نظر	علم نظري
عند - سلب	عناد سلب	علم - هندس	علم الهندسة
عند - علم	عناد علمي	علم - وحد	علم واحد
عند - نقص	عناد ناقص	علم - وتر	علم وتواتر
عند	عنادات	علم - وجد	علم الوجود
عنصر	عنصر	علم - ظنن	علم وظن
عرض	عوارض	علم - يقن	علم يقين
عرض - غرب	عوارض غربية	علم - يقن	علم يقيني
عرض - لزم	عوارض غير لازمة	علم	علوم
عوم	عوام	علم - برهن	علوم برهانية

غير الموجود	غير	عي	عي
غيران	غير	عين	عين
ف		عين - خصص	عين خاص
		عين - شياً	عين الشيء
		عين - عمم	عين عام
			غ
فاه	فاه	غيب	غائب
فسد	فاسد	غلط	غالط
فعل	فاعل	غيا	غايات
فعل - قبل	فاعل وقابل	غيا	غاية
فرس	فراصة	غلب	غلبة
فرد	فرد	غلط	غلط
فرد	فردية	غلط - ركب	غلط بتركيب
فرض	فرض	غلط - حدد	غلط في الحد
فرع	فرع	غلط - قيس	غلط في القياس
فرق - خصص	فرقان اخص	غلط - رسم	غلط في اللوازم
فرق - خصص	فرقان خاص	غلط - قدم	غلط لسبب في المقدمات
فرق - عمم	فرقان عام	غلط - لفظ	غلط لفظي
فسد	فساد	غلط - عني	غلط معنوي صرف
فسد - حدد	فساد الحد	غلط - عقل	غلط من جهة العقل
فصل	فصل	غلط - لزم	غلط من جهة اللوازم
فصل - بسط	فصل بسيط	غنا	غناء
فصل - جنس	فصل الجنس	غير	غير
فصل - حقق	فصل حقيقي	تم	غير التام
فصل - خصص	فصل خاص	ذوت	غير ذاتي
فصل - ذوت	فصل ذاتي	ذهن	غير الذهني
فصل - عمم	فصل عام	نهي	غير متناه
فصل - عرض	فصل عرض	حصل	غير المحصلة
فصل - تم	فصل تميم		
فصل - نطق	فصل منطقي		
فصل - نوع	فصل منوع		

فصل النوع	فصل - نوع	فلسفة خارجة وبرانية	فلسفة
فصل واعراض	فصل - عرض	فلك	فلك
فصل وخاصة	فصل - خصص	فهم	فهم
فصل ونوع	فصل - نوع	فهومي	فهم
فصلان	فصل	ق	
فصلية	فصل	قائم بذاته	قوم
فصول	فصل	قائم بغيره	قوم
فصول بسيطة	فصل - بسط	قاصر الاسباب	قصر - سبب
فصول الجواهر	فصل - جوهر	قانون	قن
فصول جوهرية	فصل - جوهر	قانون تعليمي	قن - علم
فصول ذاتية	فصل - ذات	قانون صناعي	قن - صنع
فصول الكيف	فصل - كيف	قبل	قبل
فصول متقابلة	فصل - قبل	قبيح	قبح
فصول مجردة	فصل - جرد	قدر مشترك	قدر - شرك
فصول مقسمة	فصل - قسم	قدم	قدم
فصول مقومة	فصل - قوم	قديم	قدم
فصول منطقية	فصل - نطق	قرائن	قرن
فصول واهراض	فصل - عرض	قرائن قياسية	قرن - قيس
فضل	فضل	قرائن منتجة	قرن - نتج
فعل	فعل	قرينة	قرن
فعل تام	فعل - تمم	قرينة قياسية	قرن - قيس
فعليات	فعل	قرينة مركبة	قرن - ركب
فقه	فقه	قسطاس مستقيم	قسط - قوم
فقهيات	فقه	قسمة	قسم
فكر	فكر	قسمة الجنس	قسم - جنس
فكر عقلي	فكر - عقل	قسمة فاصلة	قسم - فصل
فكرة	فكر	قسمة الكل	قسم - كلل
فلسفة	فلسفة	قسمة الكللي	قسم - كلل
فلسفة اولي	فلسفة		

قضايا	قضي	قضايا نبوية	قضي
قضايا تجريبية	قضي جرب	قضايا وجودية	قضي - وجد
قضايا تواترية	قضي - وتر	قضايا وقتية	قضي - وقت
قضايا حسية	قضي - حسس	قضايا وهمية	قضي - وهم
قضايا عمليات	قضي - حمل	قضية	قضي
قضايا عملية	قضي - حمل	قضية بسيطة	قضي - بسط
قضايا دائمة	قضي - ذيع	قضية ثلاثية	قضي
قضايا شرطية	قضي - شرط	قضية ثلاثية تامة	قضي
قضايا كثيرة	قضي - كثر	قضية ثلاثية غير تامة	قضي
قضايا كلية	قضي - كلل	قضية ثنائية	قضي
قضايا متضادة	قضي - ضد	قضية جزئية	قضي - جزأ
قضايا متعارفة	قضي - عرف	قضية جزئية	قضي - جزم
قضايا متعادلة	قضي - عند	قضية حقيقية	قضي - حقق
قضايا متقابلة	قضي - قبل	قضية عملية	قضي - حمل
قضايا متناقضة	قضي - نقض	قضية عملية متألحة	قضي - حمل
قضايا محرفة	قضي - حرف	قضية عملية متكررة	قضي - حمل
قضايا محصورات	قضي - حصر	قضية خارجية	قضي - خرج
قضايا مخيلات	قضي - خيل	قضية دائمة	قضي - ذيع
قضايا مسلمات	قضي - سلم	قضية رباعية	قضي
قضايا مشبهات	قضي - شبه	قضية سالية	قضي - سلب
قضايا مطلقة	قضي - طلق	قضية سالية بسيطة	قضي - سلب - بسط
قضايا مظنونات	قضي - ظنن	قضية سالية خاصة	قضي - سلب - خصص
قضايا معدولة	قضي - عدل	قضية سالية هامة	قضي - سلب - عمم
قضايا معدوليات	قضي - عدل	قضية سالية محصلة	قضي - سلب - حصل
قضايا منحرفات	قضي - حرف	قضية سالية معدولية	قضي - سلب - عدل
قضايا مهملات	قضي - حمل	قضية سالية وموجبة	قضي - سلب - وجب
قضايا مهمة ومحصورة	قضي - حمل - حصر	قضية شخصية	قضي - شخص
قضايا موجبة	قضي - وجب	قضية شرطية	قضي - شرط
قضايا موجبة	قضي - وجه	قضية شرطية كلية	قضي - شرط - كلل



قضية شرطية متصلة	قضي - شرط - وصل	قضية مسورة	قضي - سور
قضية شرطية متصلة لزومية	قضي - شرط - لزم	قضية مطلقة	قضي - طلق
قضية شرطية منفصلة	قضي - شرط - فصل	قضية معدولة	قضي - عدل
قضية شرطية متفصلة حقيقية قضي	قضي - شرط - فصل	قضية معدولة متغيرة	قضي - عدل
قضية صغرى	قضي - صغر	قضية معينة	قضي - عين
قضية ضرورية	قضي - ضرر	قضية مفروضة	قضي - فرض
قضية طارئة	قضي - طرأ	قضية مقيدة	قضي - قيد
قضية عامة	قضي - عمم	قضية ممكنة	قضي - مكن
قضية عدمية	قضي - عدم	قضية متشعبة	قضي - نشر
قضية كبرى	قضي - كبر	قضية منحرفة	قضي - حرف
قضية كلية	قضي - كلل	قضية منعكسة	قضي - عكس
قضية كلية سالبة لازمة	قضي - كلل - لزم	قضية منفصلة	قضي - فصل
قضية كلية سالبة موافقة	قضي - كلل - سلب	قضية مهملة	قضي - همل
قضية كلية سالبة وقتية	قضي - كلل - وقت	قضية موجبة	قضي - وجب
قضية كلية ضرورية	قضي - كلل - ضرر	قضية موجبة خاصة	قضي - وجب
قضية كلية موجبة حاضرة	قضي - كلل - وجب	قضية موجبة عامة	قضي - وجب
قضية كلية موجبة لازمة	قضي - كلل - وجب	قضية موجبة مطلقة	قضي - وجب
قضية كلية موجبة مطلقة	قضي - كلل - وجب	قضية موجبة معدولة	قضي - وجب
قضية كلية موجبة مفروضة	قضي - كلل - وجب	قضية موجبة معدولة	قضي - وجب
قضية كلية موجبة متشعبة	قضي - كلل - وجب	قضية موجبة	قضي - وجه
قضية كلية موجبة موافقة	قضي - كلل - وجب	قضية واجبة	قضي - وجب
قضية لازمة مشروطة	قضي - لزم	قضية واحدة	قضي - وحد
قضية محصورة	قضي - حصر	قضية وجودية	قضي - وجد
قضية محصورة جزئية	قضي - حصر	قضية وضعية	قضي - وضع
قضية محصورة كلية او جزئية	قضي - حصر	قضية وقتية	قضي - وقت
قضية مخصوصة	قضي - خصص	قضيةان	قضي
قضية مركبة	قضي - ركب	قضيةان متداخلتان	قضي - دخل
قضية مستحيلة	قضي - حول	قضيةان متفقتان	قضي - وفق
		قضيةان متقابلتان	قضي - قبل

قول على الكل	قول غير تام	قضي - نفي	قضيان متناقضان
قول - تمم	قول كاذب	قضي - نقض	قضيان متناقضان
قول - كذب	قول كثير بالذات	قضي - خصص	قضيان مخصوصتان
قول - ذوت	قول كثير بالعرض	قضي - شرك	قضيان مشتركان
قول - عرض	قول مثالي	قضي - مكن	قضيان ممكنان
قول - مثل	قول مفصل	قضي - حمل	قضيان مهملتان
فعل - فصل	قول ناقص	قلب - قضي	قلب القضية
قول - نقص	قول واحد بالذات	قلل - كثر	قليل وكثير
قول - ذوت	قول واحد بالعرض	قرن	قوارن
قول - عرض	قول وظن	قن - شرك	قوانين مشتركة
قول - ظنن	قولان	قوي	قوة
قول	قوى	قوي - فعل	قوة الانفعال
قوي	قوى ذهنية	قوي - فعل	قوة انفعالية
قوي - ذهن	قياس	قوي - فعل	قوة جدلية
قيس	قياس استثنائي	قوي - طبع	قوة طبيعية ولا قوة طبيعية
قيس - ثني	قياس استثنائي منفصل	قوي - فعل	قوة فاعلة
قيس - ثني - فصل	قياس استثنائي منفصل	قوي - فعل	قوة الفعل
قيس - ثني - فصل	ومتصل	قوي - فعل	قوة فعلية
- وصل	قياس استثنائي وشرطي	قوي - فعل	قوة وفعل
قيس - ثني شرط	قياس اضمحاري	قول	قول
قيس - ضمير	قياس اقتراني	قول - ضرر	قول اضطراري
قيس - قرن	قياس اقتراني حملي	قول بسط	قول بسيط ومركب
قيس - قرن - حمل	قياس اقناعي	قول - تمم	قول تام
قيس - قع	قياس امتحاني	قول - جزم	قول جازم
قيس - محن	قياس الأولي	قول - جزم	قول جازم بسيط
قيس - اول	قياس برهاني	قول - شرح	قول شارح
قيس - برهن	قياس بسيط	قول - شرط	قول شرطي
قيس - بسط		قول - شرط	قول شرطي حقيقي
		قول - صدق	قول صادق

قياس ناسع	قياس - قيس	قياس الطرد	قياس - طرد
قياس التداخل	قياس - دخل	قياس العكس	قياس - عكس
قياس التركيب	قياس - ركب	قياس العلامة	قياس - علم
قياس التعليل	قياس - علل	قياس العلة	قياس - علل
قياس التمثيل	قياس - مثل	قياس علمي	قياس - علم
قياس جدلي	قياس - جدل	قياس على الاطلاق	قياس - طلق
قياس جزمي	قياس - جزم	قياس العناد	قياس - عند
قياس حق	قياس - حقق	قياس غلط	قياس - غلط
قياس حملي	قياس - حمل	قياس غلط مع طلب الحق	قياس - غلط
قياس خارجي جدلي	قياس - خرج	قياس غير كامل	قياس - كامل
قياس الخدعة	قياس - خدع	قياس فراسة	قياس
قياس خطابي	قياس - خطب	قياس فراسي	قياس
قياس خفي	قياس - خفي	قياس كاذب	قياس - كذب
قياس الخلف	قياس - خلف	قياس كامل	قياس - كامل
قياس الدلالة	قياس - دلل	قياس كلي	قياس - كلل
قياس الدور	قياس - دور	قياس ميكت	قياس - بكت
قياس دوري	قياس - دور	قياس محدود	قياس - حدد
قياس رديء	قياس	قياس محقق	قياس - حقق
قياس زينون	قياس	قياس مختلط	قياس - خلط
قياس سائق الى المحال	قياس	قياس مركب	قياس - ركب
قياس سائلي	قياس	قياس مركب من متصلات	قياس - ركب
قياس سوفسطائي	قياس - سفظ	قياس مركب من مفصلات	قياس - ركب
قياس الشبه	قياس - شبه	قياس المساواة	قياس - سوي
قياس شرطي	قياس - شرط	قياس مستقيم	قياس - قوم
قياس شعري	قياس	قياس مشاغي	قياس - شغب
قياس الشمول	قياس - شمل	قياس مصرف	صريف - صرف
قياس شمولي	قياس - شمل	قياس مطلق	قياس - طلق
قياس صحيح	قياس - صحح	قياس مظنون	قياس - ظنن
قياس صناعي	قياس - صنع	قياس معاند	قياس - عند

قياس مغالط	قياس - غلط	قياسات جزئية	قياس - جزأ
قياس مغالطة	قياس - غلط	قياسات حسية	قياس - حسن
قياس مغالطي	قياس - غلط	قياسات حملية	قياس - حمل
قياس مفصول	قياس - فصل	قياسات خطابية	قياس - خطب
قياس المقاومة	قياس - قوم	قياسات خلفية	قياس - خلف
قياس مقبول	قياس - قبل	قياسات سوفسطائية	قياس - سفسط
قياس مقسم	قياس - قسم	قياسات شرطية	قياس شرط
قياس مماري	قياس	قياسات شرطية استثنائية	قياس - شرط
قياس ممتحن	قياس	قياسات شعرية	قياس - شعر
قياس من متقابلتين	قياس	قياسات العلامة	قياس - علم
قياس من مشهورات محمودة	قياس	قياسات عنادية	قياس - عند
قياس منطقي	قياس - نطق	قياسات غير كاملة	قياس
قياس منعكس	قياس - عكس	قياسات غير منتجة	قياس
قياس منفصل	قياس - فصل	قياسات فقهية	قياس - فقه
قياس موصول	قياس - وصل	قياسات كاملة	قياس
قياس ناقص	قياس - نقص	قياسات كثيرة مركبة	قياس
قياس وبرهان	قياس - برهن	قياسات مؤلفة من حملية	قياس
قياس الوضع	قياس - وضع	وشرطية	قياس
قياس يقيني	قياس - يقن	قياسات مؤلفة من شرطية	قياسات مؤلفة من شرطية
قياس يلي برهان	قياس - برهن	متصلة	قياس
قياسات	قياس	قياسات مؤلفة من متصلات	قياسات مؤلفة من متصلات
قياسات اقترانية	قياس - قرن	قياسات مؤلفة من منفصلات	قياسات مؤلفة من منفصلات
قياسات امتحانية	قياس - محن	قياسات متضادة	قياسات متضادة
قياسات برهانات	قياس - برهن	قياسات مختلطات	قياسات مختلطات
قياسات برهانية	قياس - برهن	قياسات مختلطة من	قياسات مختلطة من
قياسات بلاغية	قياس - بلغ	امكان واطلاق	امكان واطلاق
قياسات تعقلية	قياس	قياسات مختلطة من	قياسات مختلطة من
قياسات تقريرية	قياس	امكان وضرورة	امكان وضرورة
قياسات جدلية	قياس - جدل	قياسات مركبة	قياسات مركبة

قياسات مضللة متقابلة	قيس - قبل	كلام مخصوص	كلم - خصص
قياسات مغالطية	قيس	كلام مهمل	كلم - همل
قياسات ممكنة في الشكل الاول	قيس	كلم	كلم
قياسات ممكنة في الشكل الثاني	قيس	كلما	كلم
قياسات من مشهورات	قيس	كلمات	كلم
قياسات متجة	قيس	كلمات زمانية	كلم - زمن
قياسات منفصلة	قيس	كلمات وجودية	كلم - وجد
قياسات وساطية	قيس	كلمة	كلم
قياسات الوضع	قيس وضع	كلمة اصلية	كلم - اصل
قياسات وضعية	قيس	كلمة ثنائية	كلم - ثني
		كلمة رابطة	كلم - ربط
		كلمة محصلة وغير محصلة	كلم - حصل
		كلمة مستقيمة	كلم - قوم
		كلمة مصرفة	كلم - صرف
		كلمة مصرفة وغير مصرفة	كلم - صرف
		كلمة مصرفة وقائمة	كلم - صرف - قوم
		كلمة وجودية	كلم - وجد
		كلي	كلل
		كلي اخص	كلل - خصص
		كلي اعم	كلل - عمم
		كلي جدا	كلل
		كلي ذاتي	كلل - ذوت
		كلي ضروري	كلل - ضرر
		كلي طبيعي	كلل - طبع
		كلي عقلي	كلل - عقل
		كلي في حملي	كلل حمل
		كلي مبدل	كلل - بدل
		كلي محمول	كلل - حمل
		كلي مطلق	كلل - طلق
قياسات مضللة متقابلة	قيس - قبل	كلام مخصوص	كلم - خصص
قياسات مغالطية	قيس	كلام مهمل	كلم - همل
قياسات ممكنة في الشكل الاول	قيس	كلم	كلم
قياسات ممكنة في الشكل الثاني	قيس	كلما	كلم
قياسات من مشهورات	قيس	كلمات	كلم
قياسات متجة	قيس	كلمات زمانية	كلم - زمن
قياسات منفصلة	قيس	كلمات وجودية	كلم - وجد
قياسات وساطية	قيس	كلمة	كلم
قياسات الوضع	قيس وضع	كلمة اصلية	كلم - اصل
قياسات وضعية	قيس	كلمة ثنائية	كلم - ثني
		كلمة رابطة	كلم - ربط
		كلمة محصلة وغير محصلة	كلم - حصل
		كلمة مستقيمة	كلم - قوم
		كلمة مصرفة	كلم - صرف
		كلمة مصرفة وغير مصرفة	كلم - صرف
		كلمة مصرفة وقائمة	كلم - صرف - قوم
		كلمة وجودية	كلم - وجد
		كلي	كلل
		كلي اخص	كلل - خصص
		كلي اعم	كلل - عمم
		كلي جدا	كلل
		كلي ذاتي	كلل - ذوت
		كلي ضروري	كلل - ضرر
		كلي طبيعي	كلل - طبع
		كلي عقلي	كلل - عقل
		كلي في حملي	كلل حمل
		كلي مبدل	كلل - بدل
		كلي محمول	كلل - حمل
		كلي مطلق	كلل - طلق
كبر وصغر	كبر - صغر		
كبرى	كبر		
كبير وصغير	كبر - صغر		
كتابة	كتب		
كثرة	كثر		
كثير باضافة	كثر - ضيف		
كثير بلا اضافة	كثر - ضيف		
كذب	كذب		
كشف التصورات	كشف - صور		
كفة	كفف		
كل	كلل		
كل وجزء	كلل - جزأ		
كلام	كلم		
كلام جدلي	كلم - جدل		
كلام محصور	كلم - حصر		

كم	كميات	كلل - نطق	كلي منطقي
كم - عرض	كميات بالمرض	كلل - وجب	كلي موجب
كم	كمية	كلل - جزأ	كلي وجزئي
كم - قضي	كمية القضية	كلل	كليات
كون	كن	كلل - جنس	كليات جنسية
كنه	كنه	كلل - جوهر	كليات الجوهر
كون	كون	كلل	كليات خمسة
كون - عين	كون في الاعيان	كلل - عقل	كليات عقلية
كون - مكن	كون في المكان	كلل - حمل	كليات محمولة
كون - فسد	كون وفساد	كلل - شرك	كليات مشتركة
كون	كون ولا كون	فعل - نوع	كليات نوعية
كيف	كيف	كلل - سوي	كليات متساويان
كيف	كيف موافق	كلل	كلية
كيف	كيف هو	كلل	كلية بسيطة
كيف	كيفية	كلل - حقق	كلية حقيقية موجبة
كيف - فعل	كيفية انفعالية وانفعالات	كلل - سلب	كلية سالبة
كيف - طبع	كيفية طبيعية	كلل - شرط	كلية شرطية
كيف	كيفية مقتناة	كلل - شرط	كلية الشرطية
كيف	كيفية	كلل	كلية الكبرى
كيف - فعل	كيفية انفعالية	كلل - لزم	كلية لزومية
كيف - قضي	كيفية القضية	كلل - فرد	كلية مفردة
كيف - نسب	كيفية النسبة	كلل - وجب	كلية موجبة
		كلل - وجب	كلية موجبة حقيقية
		وجب - وجب	كلية موجبة متصلة
		كلل - وضع	كلية موضوع
		كم	كم
لا	لا	كم - وصل	كم متصل
لا ضرورة وامكان	لا ضرورة وامكان	كم - وصل	كم متصل ومنفصل
لا نهية	لا نهية	كم - فصل	كم متصل
لا ينعكس	لا ينعكس	كم - فصل	كم منفصل

لسن	لسان الامة	اجل - شياً	لاجل الشيء
لغو	لغات الامة	اجل	لاجل ماذا
لغو	لغة العرب	لحق	لاحق
لفظ	لفظ	لحق - عمم -	لاحق عام وخاص
لفظ - جزأ	لفظ جزئي	خصص	
لفظ - حصر	لفظ حاصر	لحق - كلل	لاحق كلي
لفظ - دليل	لفظ دال	لزم	لازم
لفظ - دليل	لفظ دال بالوضع	لزم - وسط	لازم بتوسط
لفظ - دليل	لفظ دال مفرد	لزم - خصص	لازم خاصة
لفظ - ذوت	لفظ ذاتي	لزم - شخص	لازم الشخصية
لفظ - عرض	لفظ عرضي	لزم - شياً	لازم الشيء
لفظ - حصل	لفظ غير محصل	لزم - ذوت	لازم غير ذاتي
لفظ - كلل	لفظ كلي	لزم - قوم	لازم غير مقوم
لفظ - كلل	لفظ كلي ذاتي	لزم - ميه	لازم الماهية
لفظ - كلل	لفظ كلي عرضي	لزم - جهل	لازم مجهول
لفظ - الف	لفظ مؤلف	لزم - حمل	لازم محمول وتال
لفظ - وطأ	لفظ متواطىء	لام - غرق	لام الاستفراق
لفظ - جوز - عبر	لفظ مجازي وسمتار	لام - عهد	لام المهد
لفظ - جرد	لفظ مجرد من زمان	لحق	لحوق
لفظ - حمل	لفظ محمول	لزم	لزوم
لفظ - ركب	لفظ مركب	لزم - بين	لزوم بين
لفظ - شرك	لفظ مشترك	لزم - خرج	لزوم خارجي
لفظ - طلق	لفظ مطلق	لزم - ذهن	لزوم ذهني
لفظ - فرد	لفظ مفرد	لزم - صدق	لزوم الصادق
لفظ	لفظة	لزم - عقل	لزوم عقلي
لفظ - حصر	لفظة حاصرة	لزم - قبل	لزوم المتقابلات
لفظ	لفظة هو	لزم - قلب	لزوم مقلوب
لم	لم	لزم - لفظ	لزوميات لفظية
لم	لم الشيء	لزم	لزومية

أثر - ذوت	مأثور بذاته	لمم	لم هو
أخذ	مأخوذات	لمم	لما
مدد	مادة	لماذا	لماذا
مدد - اضطر	مادة اضطرارية	لمم	لمبة
مدد - قيس	مادة الاقيسة	له	له
مدد - منع	مادة الامتناع	لحق	لواحق
مدد - مكن	مادة الامكان	لحق - جوهر	لواحق الجوهر
مدد - حدد	مادة الحد	لحق - كم	لواحق الكم
مدد - حمل	مادة الحمل	لزم	لوازم
مدد - شيئاً	مادة الشيء	لزم - ذوت	لوازم ذاتية
مدد - ضرر	مادة ضرورية	لصق	لواصق
مدد - قضي	مادة القضية	أيس	ليس
مدد - قيس	مادة القياس	أيس - شكل	ليس بشكل
مدد - مكن	مادة ممكنة	أيس - شيئاً	ليس بشيء
مدد - وجب	مادة الوجوب	أيس - يقن	ليس بيقين
مدد - يقن	مادة يقينية		
ماذا	ماذا		
ماذا	ماذا هو		
ماذا - شيئاً	ماذا هو الشيء		
منع - جمع	مانعة الجمع	أثر	مؤثر
منع - خلي	مانعة الخلو	ما	ما
ميه	ماهيات	ما - ذوت	ما بذاته
ميه	ماهية	ضدد	ما تحت متضادة
ميه - شيئاً	ماهية الشيء	ما - شيئاً	ما الشيء
ميه - صور	ماهية متصورة	ما	ما هو
ميه - ركب	ماهية مركبة	ما - شيئاً	ما هو الشيء
بدأ	مبادئ	ما - طلق	ما هو على الاطلاق
بدأ	مبادئ اول	ما - ظنن	ما يشبه المظنونات
بدأ - برهن	مبادئ البرهان	ميل - ركب	ماثل بالتركيب
		ميل - نقص	ماثل بالنقصان



ردف	مترادفة	بدأ - جدل	مبادئ الجدل
زبل	متزايلات	بدأ - خصص	مبادئ خاصة
زبل	متزايلة	بدأ - سفسط	مبادئ السوفسطائية
سوا	متساويان	بدأ - عمم	مبادئ عامة
شبه	متشابه	بدأ - علم	مبادئ العلوم
شبه	متشابهات	بدأ	مبادئ الفلسفة
شبه	متشابهان	بدأ - قيس	مبادئ قياسية
شبه	متشابهة اسماءها	بدأ - وضع	مبادئ موضوعة
شبه	متشبه	بدأ - يقن	مبادئ يقينية
شكك	متشكك	بكت - سفسط	مباكئة سوفسطائية
وصل	متصل	بين	مباين
وصل	متصل بذاته	بين	مباين المباين
وصل	متصل حقيقي	بين	مباينات
وصل	متصلات	بين	مباينة
وصل	متصلة	بدأ	مبتدا
وصل - وفق	متصلة اتفاقية	بدا	مبدأ
وصل - لزم	متصلة لزومية	بدأ - برهن	مبدأ البرهان
وصل - وجب	متصلة موجبة	برهن	مبرهن
صور	متصور	آخر	متأخر
ضدد	متضادات	آخر - زمن	متأخر بالزمان
ضدد	متضادان	آخر	متأخرة
ضدد	متضادة	بين	متباين
ضدد	متضادان	بين	متباينات
ضيف	متضاييف	بين	متباينة
ضيف	متضاييفات	بين - سما	متباينة الاسماء
ضيف	متضاييفان	جنس	متجانسان
عكس	متعاكسات	خيل	متخيلات
عند	متعاندات	دخل	متداخلتان
عند	متعاندان	ردف	مترادفات

نقض	متناقضات	عند	متعاندة
نقض	متناقضان	علم	متعلم
نقض	متناقضة	غير	متغايرة
نقض - ضرر	متناقضة ضرورية	فرق	متفرقات
نقض - مكن	متناقضة ممكنة	وقف	متفقة
نقض	متناقضتان	وقف - سما	متفقة اسمائها
نهى	متناهي	قبل	متقابل
وتر	متواتر	قبل	متقابلات
وتر	متواترات	قبل - ضد	متقابلات ضدية
وطأ	متواطئة	قبل - عمم	متقابلات عامية
وطأ - سما	متواطئة اسمائها	قبل - عين	متقابلات عيانية
وطأ	متواطئه	قبل	متقابلان
وسط - نسب	متوسط مناسب	قبل	متقابلتان
وسط	متوسطات	قدم	متقدم
متى	متى	قدم - سبب	متقدم بأنه سبب
مثل	مثال	قدم - زمن	متقدم بالزمن
مثل	مثال اول	قدم - شرف	متقدم بالشرف
مثل	مثالات	قدم - طبع	متقدم بالطبع
ثبت - خصص	مثبتة خاصة	قدم - علل	متقدم بالعلية وبالذات
ثبت - عمم	مثبتة عامة	قدم - فضل	متقدم في الفضل والكمال
جدل	مجادل	قدم - رتب	متقدم في المرتبة
جدل	مجادلة	قدم - مكن	متقدم في المكان
جرب	مجاراة	قدم - آخر	متقدم ومتأخر
جوز	مجاز	قدم - آخر	متقدمة ومتأخرة
جرب	مجربات	كفو - وجد	متكافئه في الوجود
جرب - زمن	مجرد عن الزمان	كون	متكون
جمع	مجموع	لزم	متلازمات
جهل	مجهول	لزم	متلازمان
جهل	مجهول صرف	لزم	متلازمة

حمل - برهن	محمول برهاني	جهل	مجهولات
حمل - عرض	محمول بالعرض	جوب	مجيب
حمل - ذوت	محمول ذاتي	حكبي	محاكاة
حمل	محمول على	حيل	محال
حمل - كلل	محمول كلي	حور	محاورات اريثاضية
حمل - خصص	محمول مخصوص	حور	محاورة امتحانية
حمل - طلب	محمول المطلوب	حمل	محمتمل
حمل - وضع	محمول وموضوع	حدد	محددود
حمل	محمولات	حدد	محدودات
حمل - اول	محمولات اولية	حسس	محسوس
حمل - جوهر	محمولات جوهرية	حسس	محسوسات
حمل - خرج	محمولات خارجية	حسس - ظهر	محسوسات ظاهرة
حمل - ذوت	محمولات ذاتية	حسس	محسوسة
حمل - عرض	محمولات عرضية	حصل	محصل
حمل - جنس	محمولات على جنس	حصر	محصور
حمل - كلل	محمولا كلية بسيطة	حصر	محصورات
حمل - جمع	محمولات مجموعة	حصر	محصورة
حمل - فرد	محمولات مفردة	حصر - سور	محصورة بالاسوار
حمل - قدم	محمولات المقدمات	حكك	محك
حمل - قوم	محمولات مقومة	حكك - نظر	محك النظر
حمل	محمولان	حكم	محكوم به
خطب	مخاطب	حكم	محكوم عليه
خطب	مخاطبات	حمل	محمول
خطب - برهن	مخاطبات برهانية	حمل	محمول اول
خطب	مخاطبة		محمول بحسب القول
خطب - برهن	مخاطبة برهانية	حمل	واللسان
خطب - جدل	مخاطبة جدلية	حمل - حقن	محمول بالحقيقة
خطب - جهد	مخاطبة جهادية	حمل - ذوت	محمول بالذات والحقيقة
خطب	مخاطبة خطابية	حمل - ذوت	محمول بذاته

محن - سال	مسألة امتحانية	خطب - مفسط	مخاطبة سوفسطائية
سأل - بسط	مسألة بسيطة	خطب - شعر	مخاطبة شعرية
سأل - جدل	مسألة جدلية	خطب - علم	مخاطبة علمية
سال - علم	مسألة علمية	خطب - عند	مخاطبة العناد
مسئلة - نطق	مسألة منطقية	خطب	مخاطبة فلسفية
سال - نظر	مسألة نظرية	خطب - قيس	مخاطبة قياسية
سال	مسألة هندسية	خطب - شغب	مخاطبة مشاغية
سال	مسائل	خلف	مخالفة
سال - جدل	مسائل جدلية	خبر	مخبر عنه
صح	مسامحة	خلط	مختلط
سوا	مساواة	خلط	مختلطات
سوا	مساوي وغير مساوي	خصص	مخصوص
ثني	مستثنى	خصص	مخصوصات
دلل	مستدل	خصص - شرط	مخصوصة شرطية
عبر	مستعار	خصص	مخصوصتان
عبر	مستعارة	خيل	مخيالات
فيد	مستفاد	درك	مدركات اول
قرأ	مستقرى	دلل	مدلول
قوم	مستقيم	دلل	مدلول عليه
سلم	مسلمات	رأى	مراية
سما	مسمى	رعى - قبل	مراعاة التقابل
سور	مسور	رتب	مرتبة
سور	مسورات	ركب	مركب
سور	مسورة	ركب	مركب تام
شبه	مشابهة	ركب - نقص	مركب ناقص
شور	مشار اليه	ركب	مركبات
شرك	مشاركة	ركب - عقل	مركبات عقلية
	مشاركة خاصة بين	ركب	مركبة
شرك	الجنس والعرض	سال	مسألة

شهر	مشهورة	مشاركة عامة بين
صدر	مصادر	الجنس والعرض
صدر	مصادرات	مشاركة في حد
صدر	مصادرة	مشافية
صدر - ظنن	مصادرة بحسب الظن	مشاغبي
صدر - طلب	مصادرة على المطلوب	مشاغبية
	مصادرة على المطلوب	مشاهدات
صدر - طلب	الاول	مشاهدات باطنة
	مصادرة على المطلوب	مشبه بحق
صدر - طلب	الاول بوسائط	مشبهات
صدر - طلب	مصادرة عن المطلوب	مشترك
صدر	مصدر	مشترك ذاتي
صدق	مصدق	مشترك عرضي
صدق	مصدقات	مشترك كلي
صرف	مصرف وغير مصرف	مشتركة
صلح	مصلحة شريكية	مشتركة اسمائها
ضدد	مضاد	مشتق
ضدد - ضيف	مضاد ومضاد	مشتقات
ضدد	مضادان	مشتقة
ضدد	مضادة	مشتقة اسمائها
ضيف	مضاد	مشروطة
ضيف - بسط	مضاد بسيط	مشروطة خاصة
ضيف - حقق	مضاد حقيقي	مشروطة عامة
ضيف قول	مضاد من المقولة	مشكك
ضيف قول	مضاد هو المقولة	مشككة الاسماء
ضيف	مضافات	مشهودات
ضيف	مضافان	مشهور
ضلل	مضلات	مشهور مطلق
طبق	مطابقة	مشهورات

طلق	مطلقة	طلب	مطالب
طلق - وفق	مطلقة اتفاقية	طلب برهن	مطالب برهانية
طلق - خصص	مطلقة خاصة	طلب - علم	مطالب علمية
طلق - عمم	مطلقة عامة	طرد - منح	مطرد مانع
طلق - عمم	مطلقة عامية	طلب	مطلب
طلق - عرف	مطلقة عرفية	طلب	مطلب اي
طلق	مطلقتان	طلب	مطلب اي شيء هذا
طلب	مطلوب	طلب - جدل	مطلب جدلي
طلب - صدق	مطلوب تصديقه	طلب	مطلب لم
طلب - صور	مطلوب تصوره	طلب - شياً	مطلب لم الشيء
طلب - جدل	مطلوب جدلي	طلب	مطلب ما
طلب	مطلوبات	طلب	مطلب ما هو
طلب - جدل	مطلوبات جدلية	طلب	مطلب ما واي
ظنن	مظنونات	طلب	مطلب هل
معي	معا	طلب	مطلب هل ولم
معي - طبع	معا في الطبع	طلب	مطلباً كم ومن
معي - رتب	معا في المرتبة	طلق	مطلق
عدل	معادلة	طلق - منح	مطلق الإمتناع
عرض	معارضة	طلق - خصص	مطلق خاص
عرف - عمل	معارف عملية	طلق - سلب	مطلق سلب
عرف - شرك	معارف مشتركة	طلق - ضرر	مطلق الضرورة
عرف - نظر	معارف نظرية	طلق - عمم	مطلق عام
عند	معاند	طلق - عمم - عرف	مطلق عام عرفي
عند	معاندات	طلق - عمم	مطلق عامي
عند	معاندة	طلق - كلل	مطلق كلي
عند - شبه	معاندة بالشبيه	طلق - سور	مطلق من جهة سور
عني	معاني	طلق	مطلقات
عني - جنس	معاني جنسية	طلق - خلف	مطلقات متخالفة
عني - علم	معاني عدمية	طلق - جرد	مطلقات مجردة

عقل	معقولات	عني	معاني فلسفة
عقل	معقولات اول	عني - ركب	معاني مركبة
عقل	معقولات اولي	عني - فرد	معاني مفردة
عقل	معقولات ثانبه	معني - نوع	معاني نوعية
عقل - كلل	معقولات كلية	عين	معايته
عقل - ركب	معقولات مركبة	عدد	معدود
عقل - فرد	معقولات مفردة	عدل	معدول
عقل	معقولان	عدل	معدولة
علم	معلم	عدل	معدولتان
علل	معلول	عدل	معدولية
علل	معلولات	عدم	معدوم
علم	معلوم	عرف	معرف
علم	معلومات	عرف - شياً	معرف الشيء
علم - وتر	معلومات بتواتر	عرف - كلل	معرف الكل
عني	معني	عرف	معرفات
عني - جزأ	معني جزئي	عرف	معرفة
عني - خصص	معني خاص	عرف - كسب	معرفة اكتسابية
عني - عمم	معني عام	عرف - أول	معرفة اولية
عني - عدم	معني عدمي	عرف - فعل	معرفة بالفعل
عني - عرض	معني عرضي	عرف - تمم	معرفة تامة
عني - عمم	معني عموم	عرف - حجيج	معرفة الحججة
عني - كلل	معني كلي	عرف - خصص	معرفة خاصة
عني - صور	معني متصور	عرف - عمم	معرفة عامة
عني - عقل	معني معقول	عرف - علم	معرفة المتعلم
عني - فرد	معني مفرد	عرف - كسب	معرفة مكسوبة
عبر	معيار	عرف - نقص	معرفة ناقصة
معني - نوع	معية الانواع	عقل	معقول
عين	معين	عقل - كلل	معقول كلي
عين - شخص	معين مشخص	عقل - فرد	معقول مفرد

مغالط	غلط	مقاييس	قيس
مغالطات	غلط	مقاييس استثنائية	قيس - ثني
مغالطات برهانية	غلط - برهن	مقاييس اقترانية	قيس - قرن
مغالطات في قياس	غلط - قيس	مقاييس بالخلف	قيس - خلف
مغالطات لفظية	غلط - لفظ	مقاييس جدلية	قيس - جدل
مخالطة	غلط	مقاييس جزئية	قيس - جزأ
مخالطة باشتراك المفهوم	غلط - شرك - فهم	مقاييس جزمية	قيس - جزم
مخالطة سونسطائية	غلط - سفسط	مقاييس حملية	قيس - حمل
مخالطة في قياس	غلط - قيس	مقاييس خطبية	قيس - خطب
مخالطة لفظية	غلط - لفظ	مقاييس شرطية	قيس - شرط
مخالطة مبارية ومشابيهة	غلط - مري - شغب	مقاييس شعرية	قيس - شعر
مخالطي وسونسطائي	غلط - سفسط	مقاييس صناعية	قيس - صنع
مغلط بالعرض	غلط - عرض	مقاييس فقهية	قيس - فقه
مغلطات	غلط	مقاييس مغالطية	قيس - غلط
مفارق خاصة	فرد - خصص	مقاييس يقينية	قيس - يقن
مفرد	فرد	مقبولات	قبل
مفرد كلي	فرد - كلل	مقدار	قدر
مفردات	فرد	مقدم	قوم
مفردات مطلقة	فرد - طلق	مقدم ونالي	قدم - تلي
مفردة	فرد	مقدمات	قدم
مفروض كلي	فروض - كلل	مقدمات الاستعراء	قدم - قرأ
مفروضات	فروض	مقدمات اضطرارية	قدم - اضطر
مفعول	فعل	مقدمات اضطرارية ومطلقة	قدم - اضطر - طلق
مفهوم	فهم	مقدمات اوائل	قدم
مقابلة	قبل	مقدمات اول	قدم
مقارب لليقين	قرب - يقن	مقدمات البرهان	قدم - برهن
مقارن	قرن	مقدمات برهانية	قدم - برهن
مقاومة	قوم	مقدمات بينة	قدم - بين
		مقدمات تفسيرية	قدم - فسر



قدم - شهر - طلق	مقدمات مشهورة مطلقة	قدم	مقدمات ثلاثية
قدم - طلق	مقدمات مطلقة	قدم	مقدمات ثنائية
قدم - عرف - طبع	مقدمات معروفة بالطبع	قدم - جدل	مقدمات جدلية
قدم - قبل	مقدمات مقبولة	قدم - جدل - شهر	مقدمات جدلية مشهورة
قدم - مكن	مقدمات ممكنة	قدم - جزأ	مقدمات جزئية
قدم - نظر	مقدمات نظرية	قدم - خصص	مقدمات خاصة
قدم - يقن	مقدمات يقينية	قدم - ذبع	مقدمات ذائعة
قدم	مقدمة	قدم - وسط	مقدمات ذات اوساط
قدم - ثني	مقدمة استثنائية	قدم - ذوت	مقدمات ذاتية
قدم	مقدمة اولي	قدم - وجه	مقدمات ذوات جهة
قدم - اول	مقدمة اولية	قدم - سفسط	مقدمات السوفسطائية
قدم - برهن	مقدمة برهانية	قدم - شخص	مقدمات شخصيات
قدم - بين	مقدمة بيانية	قدم - شرط	مقدمات شرطية
قدم	مقدمة ثلاثية	قدم - شرط - فصل	مقدمات شرطية منفصلة
قدم - جدل	مقدمة جدلية	قدم - صدق	مقدمات صادقة
قدم - جدل - طلق	مقدمة جدلية مطلقة	قدم - ضرر	مقدمات ضرورية
قدم - جزأ	مقدمة جزئية	قدم - عمم	مقدمات عامة
قدم - حقق	مقدمة حقة	قدم - عمل	مقدمات عملية
قدم - حمل	مقدمة حملية	قدم - وسط	مقدمات غير ذوات اوساط
قدم - وسط	مقدمة ذات وسط	قدم - ضرر	مقدمات غير ضرورية
قدم - شخص	مقدمة شخصية	قدم - يقن	مقدمات غير يقينية
قدم - شرط	مقدمة شرطية	قدم - كذب	مقدمات كاذبة
قدم - شرط - كلل	مقدمة شرطية كلية	قدم - كلل	مقدمات كليات
قدم - شنع	مقدمة شنعة	قدم - كلل	مقدمات كلية
قدم - صدق	مقدمة صادقة	قدم - عرف	مقدمات متعارفة وعامية
قدم - صغر	مقدمة صغرى	قدم - قبل	مقدمات متقابلة
قدم - ضرر	مقدمة ضرورية	قدم - نقض	مقدمات متناقضات
قدم - عمم	مقدمة عامة	قدم - شبه	مقدمات مشبهة
قدم - وسط	مقدمة غير ذات وسط	قدم - شهر	مقدمات مشهورة

قول - وضع	مقول على موضوع	قدم - قيس	مقدمة قياسية
قول	مقول في جواب اي شيء	قدم - كبر	مقدمة كبرى
	مقول في جواب أي	قدم - كلل	مقدمة كلية
قول	شيء هو	قدم - تبع	مقدمة المتابعة
قول	مقول في جواب ما هو	قدم - طلق	مقدمة مطلقة
قول	مقول في طريق ما هو	قدم - عدل	مقدمة معدولة
قول	مقول من طريق ما هو	قدم - غلط - جدل	مقدمة مغالطية جدلية
قول	مقول ولا على واحد	قدم - مكن	مقدمة ممكنة
قول	مقولات	قدم - نظن	مقدمة منطقية
قول	مقولة	قدم - همل	مقدمة مهجلة
قول	مقولة الاضافة	قدم - وجب	مقدمة واجب قبولها
قول	مقولة ان يفعل	قدم - وجد	مقدمة وجودية
قول	مقولة ان يفعل	قدم - وجد - صدق	مقدمة وجودية صادقة
قول	مقولة الجدة	قدم - وضع	مقدمة وضعية
قول - وضع	مقولة على موضوع	قدم - نتج	مقدمة ونتيجة
قوم	مقوم	قدم - يقن	مقدمة اليقين
قوم - موه	مقومات الماهية	قدم	مقدمتان
قوم	مقومية	قدم - ضد	مقدمتان متضادتان
قيد - خصص	مقيد خاص	قدم - نقض	مقدمتان متناقضتان
قيد	مقيدة	قدم - قرن	مقدمتان مقترنتان
مكن	مكان	قسم	مقسم
كسب	مكتسب	قسم	مقسوم
كرر	مكررة	قول	مقول
لزم	ملازم الملازم	قول - شرك	مقول بالاشتراك
لزم	ملازمات	قول - طلق	مقول بالاطلاق
لزم	ملازمة	قول	مقول بالاولى والاخرى
ملل	ملة	قول	مقول بشدة وضعف
لزم	ملزوم	قول	مقول على كثيرين
ملك	ملك	قول - كلل	مقول على الكل

ملك والجدة	ملك - جدد	مكنة	مكن
ملكات	ملك	مكنة حينية	مكن - حين
ملكة	ملك	مكنة خاصة	مكن - خصص
ملكة جدلية	ملك - جدل	مكنة دائمة	مكن - دوم
ملكة مكتسبة	ملك - كسب	مكنة عامة	مكن - عمم
ملكة وحال	ملك - حول	مكنة وقتية	مكن - وقت
مماثلة	مثل	ممكنتان	مكن
مماحكة	محك	مميز	ميز
مماسة	مسس	من حيث	حيث
ممتع	منع	مناسبة	نسب
ممتع مؤقت	منع	مناط	نوط
ممکن	مكن	مناط الحكم	نوط - حكم
ممکن اخص	مكن - خصص	مناظرة	نظر
ممکن باشتراك اسم	مكن - سما	مناقضة	نقض
ممکن حقيقي	مكن - حقق	منتجة	نتج
ممکن خاص	مكن - خصص	منتشرة	نشر
ممکن خاص واخص	مكن - خصص	منتشرة مطلقة	نشر - طلق
ممکن خاصي	مكن - خصص	منحرفات	حرف
ممکن عام	مكن - عمم	منحرفة	حرف
ممکن عامي	مكن - عمم	منسوب	نسب
ممکن العدم	مكن - عدم	منطق	نطق
ممکن كلي	مكن - كلل	منطقي	نطق
ممکن مسلوب	مكن - سلب	منطقية	نطق
ممکن مطلق	مكن - طلق	منع	منع
ممکن الوجود	مكن - وجد	منعكس جامع	عكس - جمع
ممکن وغير ممکن	مكن	منفصل	فصل
ممکن وواجب	مكن - وجب	منفصل حقيقي	فصل - حقق
ممكّنات	مكن	منفصل لذاته	فصل - ذات
ممكّنات اكثرية	مكن - كثر	منفصلات	فصل

منفصلة	فصل	موجبة بسيطة	وجب - بسط
منفصلة حقيقية	فصل - حقق	موجبة جزئية	وجب - جزأ
منفصلة حقيقية اتفاقية	فصل - حقق - وفق	موجبة عامة	وجب - عمم
منفصلة موجبة	فصل - وجب	موجبة عدمية	وجب - عدم
منقسم	قسم	موجبة كلية	وجب - كلل
منقول	نقل	موجبة محصلة	وجب - حصل
مهمل	همل	موجبة معدولة	وجب - عدل
مهملات	همل	موجبة وسالبة	وجب - سلب
مهملة	همل	موجبتان متقاطرتان	وجب - قطر
مهملتان	همل	موجهات	وجه
مواد	مدد	موجهة	وجه
مواد القضايا	مدد - قضي	موجهتان	وجه
مواد القياس	مدد - قيس	موجود	وجد
موازن خمسة	وزن	موجود بالفعل	وجد - فعل
موازن القرآن	وزن	موجود بجزء	وجد - جزأ
مواضع	وضع	موجود بذاته	وجد - ذوت
مواضع خارجة	وضع - خرج	موجود بضرورة مشروطة	وجد - ضرر - شرط
مواضع كلية	وضع - كلل	موجود بالفعل	وجد - فعل
مواضع المتشابهات	وضع - شبه	موجود بالقوة	وجد - قوي
مواضع معنوية	وضع - عني	موجود بالكل	وجد - كلل
مواضع النسبة	وضع - نسب	موجود شيئاً ما	وجد
موافقة	وفق	موجود على الاطلاق	وجد - طلق
موجب	وجب	موجود في حال	وجد - حول
موجب جزئي	وجب - جزأ	موجود في شيء	وجد - شيئاً
موجب كلي	وجب - كلل	موجود في موضوع	وجد - وضع
موجب وسالبة	وجب - سلب	موجود لا في موضوع	وجد - وضع
موجبات	وجب	موجودات	وجد
موجبات شرطية	وجب - شرط	موجودات متصورة	وجد
موجبة	وجب		

وزن - صفر	ميزان اصغر	وجد	موجودة
وزن - كبر	ميزان اكبر	وجد - وضع	موجودة في موضوع
وزن - وسط	ميزان اوسط	وصف	موصوف
وزن - عدل	ميزان التعادل	وصف	موصوفات
وزن - عند	ميزان التعاند	وصل	موصولات
وزن - لزم	ميزان التلازم	وضع	موضع
وزن	ميزان شيطان	وضع - علم	موضع علمي
	ن	وضع - مكن	موضع مكاني
		وضع	موضوع
	ناطق	وضع - حقق	موضوع بالحقيقة
نطق	ناظر	وضع - علم	موضوع العلم
نظر	نافي سالب	وضع - علم	موضوع علمي
نفي	نافية خاصة	وضع	موضوع على
نفي - خصص	نافية عامة	وضع	موضوع الفلسفة الاولى
نفي - عمم	ناقص	وضع	موضوع في
نقص	نتائج	وضع - قضي	موضوع القضية
نتج	نتيجة	وضع - وجب	موضوع لايجاب
نتج	نحو	وضع - طلب	موضوع المطلوب
نحو	نداء	وضع - نطق	موضوع المنطق
ندي	نزع	وضع - وجب - عدل	موضوع الموجبة المعدولة
نزع	نسب	وضع - نوع	موضوع النوع
نسب	نسب عددية	وضع	موضوعات
نسب - عدد	نسب مقدارية	وضع	موضوعات اول
نسب - قدر	نسبة	وضع - جدل	موضوعات الجدل
نسب	نسبة الى الشيء	وضع - صنع	موضوعات الصناعة
نسب - شياً	نسبة عناد بين قولين	ألف	مؤلفات
نسب - عند - قول	نسبة مع اشتقاق	ألف	مؤلفات الألفاظ
نسب - شفق	نسبة مكررة	وزن	ميزان
نسب - كرر	نسبتان		
نسب			

نمي	نمو	نصب	نصبه
نهى - بدأ	نهاية ومبدأ	نطق	نطق
نهى	نهى	نظر	نظائر
نقص - دليل	نواقص الدلالات	نظر - صرف	نظائر وتماريف
نوع	نوع	نظر - شبه	نظر في شبهه
نوع - ضيف	نوع اضافي	نظر - حمل	نظر في محمولات
نوع	نوع الانواع	نظر	نظري
نوع	نوع اول	نظر	نظريات
نوع - حقق	نوع حقيقي	نظر	نظرية
نوع - سفل	نوع سافل	نظم	نظم اول
نوع - شيئاً	نوع الشيء	نظم	نظم ثالث
نوع - علا	نوع عال	نظم	نظم ثان
نوع - وسط	نوع متوسط	نظر	نظير
نوع - ضيف	نوع مضاف	نفس	نفس
نوع - فرد	نوع مفرد	نفس - كلل	نفس كلي
نوع - جنس - فصل	نوع وجنس وفصل	نفس - نطق	نفس ناطقة
نوع - خصص	نوع وخاصة	نفي	نفي
نوع - عرض	نوع وعرض	نفي - دوم	نفي الدوام
		نفي - ضرر	نفي الضرورة
		نفي - زحم	نفي المزاحم
		نقض	نقض
		نقل	نقلة
		نقبض	نقبض
هت	هت	نقض - قبل	نقبض في متقابلات
هلل	هل	نقض - قضي	نقبض القضية
هلل	هل الشيء موجود	نقض وضع	نقبض الوضع
هلل	هل هو	نقض	نقبضان
هلل	هل هو موجود	نمط - عند	نمط التماند
هلل	هلية	نمط - لزم	نمط التلازم
هندس	هندسة		
هر	هو		

هـ

وجد - شياً	وجود للشيء	هو	هو ما هو
وجد - طلق	وجود مطلق	هو	هو هو
وجد	وجودي	هي	هي هي
وجد	وجودية	هيا	هياة
وجد - دوم	وجودية لا دائمة	هيا - نفس	هيات نفسانية
وجد - ضرر	وجودية لا ضرورية	هيا - ذوت	هية ذاتية
وجد	وجوديتان	هيا - قيس	هية القياس
وجه - كلم	وجوه الكلام	هيل	هيولى
وجد	وحدات		و
وجد	وحدة		
وسط	وسائط	وجب	واجب
وسط	وسط	وجب - وجد	واجب الوجود
وصف - شرك	وصف مشترك	وجب - منع	واجب ومنع
وصل	وصلة	وجد	واحد
وصل	وصول	وسط	واسطة
وضع	وضع	وسط - خلط	واسطة خلطية
وضع - صرف	وضع صرف	وسط - خلط	واسطة غير خلطية
وضع - طلب	وضع المطلوب	وصل	واصلات
وضع - طلب	وضع المطلوب الاول	وجد	وجدانيات
وضع - ضرر	وضعية ضرورية	وجد - بطن	وجديات باطنة
وقت	وقت	وجب	وجوب
وقت	وقتيه	وجب - ذوت	وجوب ذاتي
وقت - طلق	وقتيه مطلقة	وجب - وجد	وجوب الوجود
وقت	وقتيتان	وجد	وجود
وهم	وهم	وجد - ذهن	وجود في الذهن
وهم	وهميات	وجد - شياً	وجود في الشيء
وهم - صرف	وهميات صرفة	وجد - كلل	وجود كلي
		وجد - لزوم	وجود لازم
		وجد - شياً	وجود لشيء

		ي	
يقن	يقيني		يتعلم
يقن	يقينيات	عقل	يفعل
يقن	يقينية	فعل	يفعل وينفعل
كون	يكون له	فعل	يقابل
فعل	ينفعل	قبل	يقين
		يقن	





## فهرس جذور الموضوعات

أصل	أصل	أ
أصل الفقه	أصل - فقه	أثر
أصل موضوع	أصل - وضع	أثر
أصول موضوعة	أصل - وضع	أثر
ألف ولام	ألف	أثر
تأليف	ألف	أثر
تأليف ثنائي	ألف	أثر
تأليفات	ألف	أثر - ذوت
مؤلفات	ألف	أثر - عدد
مؤلفات الألفاظ	ألف	أجل
تأليفات قياسات شرطية	ألف - قياس	أجل
آلة	ألف	أجل - شياً
آلات جدلية	ألف - جدل	أخذ
آلة قانونية	ألف - فنن	آخر
أما	أما	آخر
إمارة	أمر	آخر
أمر	أمر	آخر
أمور	أمر	آخر - زمن
أمر بسيط	أمر - بسيط	أدي
أمور بسيطة	أمر - بسيط	أدي
أمر جزئي	أمر - جزأ	أدي - سلب
أمور جزئية	أمر - جزأ	إذا
أمور مجانبية لموصوف	أمر - جنس	أستين
أمور مجهولة	أمر - جهل	أسطقس
		أثار
		أثر
		تأثيرات
		مؤثر
		مأثور بذاته
		أثر بالاعداد
		الذي من أجله
		لأجل ماذا
		لأجل الشيء
		مأخوذات
		آخر
		تأخر
		متأخر
		متأخرة
		متأخر بالزمان
		أداة
		أدرات
		أداة سلب
		إذا
		أستين
		أسطقس

أولية	اول	أمور عامة وخاصة	أمر - خصص
اون	اون	أمور ضرورية	أمر - ضرر
أي	أي	أمور اضافية	أمر - ضيف
أي شيء هو	أي	أمور مظنونة	أمر - ظنن
أي هو	أي هو	أمور عامة عقلية	أمر - عقل
آية	آية	أمور معلومة	أمر - علم
ليس	أيس	أمر اعم	أمر - عمم
ليس بشكل	أيس - شكل	أمر عام	أمر - عمم
ليس بشيء	أيس - شيا	أمور عامة	أمر - عمم
ليس بيقين	أيس - يقن	أمور مفردة	أمر - فرد
الآن	أين	أمر كلي	أمر - كلل
أين	أين	أمور نوعية	أمر - نوع
أين جنسي	أين	أمور موضوعة	أمر - وضع
أين شخصي	أين	أمس	أمس
أين الشيء	أين	تأمل	أمل
أين نوعي	أين	أمهات	أمم
	ب	إنما	إنما
		إن	أنن
بخت	بخت	إن وأن	أنن
مبادئ	بدأ	إنية	أنن
مبادئ اول	بدأ	إنية ذاتية	أنن - شيا
مبادئ الفلسفة	بدأ	إن اليشيء	أزائن - شيا
مبتدا	بدأ	أوائل	أول
مبادئ البرهان	بدأ - برهن	أول	أول
مبدأ البرهان	بدأ - برهن	أولى	أول
مبادئ الجدل	بدأ - جدل	أولى بحسب الجميل	أول
مبادئ خاصة	بدأ - خصص	أولى بحسب الوقوع	أول
مبادئ السوفسطانية	بدأ - سفسط	أولي	أول
مبادئ العلوم	بدأ - علم	أوليات	أول

برهان مطلق	برهن - طلق	مبادئ عامة	بدأ - عمم
برهان عددي	برهن - عدد	مبادئ قياسية	بدأ - قيس
برهان علة	برهن - علل	مبادئ موضوعة	بدأ - وضع
برهان مستقيم	برهن - قوم	مبادئ يقينية	بدأ - يقن
برهان وقياس	برهن - قيس	مبدأ	بدأ
برهان كلي	برهن - كلل	إبداع	بداع
برهان موجب	برهن - وجب	إبدال	بدل
برهان موجب وسالب	برهن - وجب - سلب	إبدال الجزئي	بدل - جزأ
برهان الوجود	برهن - وجد	بديهي	بده
برهان يقيني	برهن - يقن	بديهيات	بده
باري	بري	براهين	برهن
بساط	بسط	برهان	برهن
بسيط	بسط	برهان إن	برهن
بسيطة	بسط	برهان إن وليم	برهن
أسماء بسيطة ومركبة	بسط - ركب	برهان سائق الى محال	برهن
بسيطة مقاطرة	بسط - قطر	برهان على إن الشيء	برهن
إبطال	بطل	برهان لم	برهن
باطل	بطل	برهان لم الشيء	برهن
إبطال جزئي	بطل - جزأ	برهاني	برهن
إبطال وسلب	بطل - سلب	برهانية	برهن
إبطال كلي	بطل - كلل	ميرهن	برهن
إبطال وضع	بطل - وضع	برهان بسيط	برهن - بسط
بعد	بعد	برهان تام	برهن - تمم
بعض	بعض	برهان جزئي	برهن - جزأ
بعضي جزئي في حملي	بعض	برهان حقيقي	برهن - حقق
بعضيات	بعض	برهان الخلف	برهن - خلف
تبيكت	بكت	برهان الدلالة	برهن - دلل
تبيكت داخل في لفظ	بكت	برهان الدور	برهن - دور
تبيكتات	بكت	برهان سالب	برهن - سلب

تام	تمم	تكميت سوفسطائي	بكت - سفسط
غير التام	تمم	مباكئة سوفسطائية	بكت - سفسط
تام العناد	تمم - عند	تكميت مطلق	بكت - طلق
	ث	تكميت مظنون	بكت - ظنن
		تكميت مغالطي	بكت - غلط
إثبات	ثبت	بيان	بين
ثبوت	ثبت	تباين	بين
إثبات وابطال	ثبت - بطل	مباين	بين
إثبات جنس	ثبت - جنس	مباين المباين	بين
إثبات في حملية	ثبت - حمل	مباينات	بين
مثبتة خاصة	ثبت - خصص	مباينة	بين
مثبتة عامة	ثبت - عمم	متباين	بين
إثبات في منفصلة	ثبت - فصل	متباينات	بين
إثبات في منصلة مجازية	ثبت - وصل	متباينة	بين
ثلاثية	ثلث	بيان تام	بين - نعم
إنان	ثني	بيان بالدور	بين - دور
إثنينية	ثني	بيان دائر	بين - دور
إستثناء	ثني	بيان دوري	بين - دور
إستثنائي	ثني	متباينة الاسماء	بين - سما
إستثنائات	ثني	بيان وجودي	بين - وجد
ثانية	ثني		ث
مستثنى	ثني		
	ج		
		إتباع	تبع
		توابع	تبع
جدة	جدد	توابع اسماء وافعال	تبع
جدل	جدل	تابع ورابطة	تبع - ربط
جدلي	جدل	إستتباع والتزام	تبع - لزم
جدلي ارياضي	جدل	تالي	تلمي
جدلي امتحاني	جدل	تتالي	تلمي

جزئي اضافي	جزأ - ضيف	جدليات	جدل
أجزاء العلوم	جزأ - علم	جدلية	جدل
جزئي معين	جزأ - عين	جدليون	جدل
جزئيات فاسدة	جزأ - لسد	مجادل	جدل
جزئيات استفراية	جزأ - قرأ	مجادلة	جدل
أجزاء القضيتين	جزأ - قضى	تجربة	جرب
أجزاء المنطق	جزأ - نطق	تجربيات	جرب
جزئي موجب	جزأ - وجب	تجريبي	جرب
جزئية موجبة	جزأ - وجب	مجربات	جرب
جزئية موجبة حقيقية	جزأ - وجب	تجريد	جرد
جازم	جزم	مجرد عن الزمان	جرد - زمن
جزم	جزم	مجاراة	جرى
جزمية	جزم	أجزاء	جزأ
جسم	جسم	تجزئة	جزأ
جسم الذي هو جنس	جسم - جنس	جزء	جزأ
جسم تعليمي	جسم - علم	جزء لفظ مركب	جزأ - لفظ
جسم مادة	جسم - ملد	جزئي	جزأ
جامع	جمع	جزئيات	جزأ
جامع مشترك في التمثيل	جمع	جزئية	جزأ
جمع	جمع	جزئتان	جزأ
جوامع	جمع	جزاء	جزأ
مجموع	جمع	أجزاء الحد	جزأ - حد
جمع مسائل في مسألة	جمع - سأل	جزئي محرف عن كلي	جزأ - حرف
أجناس	جنس	جزئي حقيقي	جزأ - حقق
أجناس الأجناس	جنس	جزئي يدل على الدوام	جزأ - دوم
أجناس قاطيعورياس	جنس	جزئي سالب	جزأ - سلب
جنس	جنس	جزئية سالبة	جزأ - سلب
جنس الأجناس	جنس	أجزاء متشابهة	جزأ - شبه
جنسية	جنس	جزئية شرطية	جزأ - شرط

أجناس قريبة مختلفة	جنس - قرب	متجانسان	جنس
جنس قريب	جنس - قرب	جنس اول	جنس - اول
جنس منطقي	جنس - نطق	جنس بعيد	جنس - بعد
أجناس وانواع	جنس - نوع	أجناس متباينة	جنس - بين
جنس نوع	جنس - نوع	أجناس الجواهر	جنس - جواهر
جنس ونوع	جنس - نوع	أجناس المحدود	جنس - حدد
أجناس متوسطة	جنس - وسط	جنس محمول	جنس - حمل
إجتهد	جهد	جنس أخص	جنس - خصص
جهادية سوفسطائية	جهد - فسسط	جنس وخاصة	جنس - خصص
جهل	جهل	أجناس مختلفة	جنس - خلف
مجهول	جهل	أجناس متداخلة	جنس - دخل
مجهول صرف	جهل	أجناس الأسباب	جنس - سبب
مجهولات	جهل	جنس الشيء	جنس - شيئاً
جهل بسيط	جهل - بسيط	أجناس المصادرة	جنس - صدر
جهل مركب	جهل - ركب	أجناس وصور	جنس - صور
جواب ما هو	جوب	جنس طبيعي	جنس - طبع
مجيب	جوب	أجناس المعاني العدمية	جنس - عدم
تجوز	جوز	أجناس الأعراض	جنس - مرض
مجاز	جوز	جنس عرض	جنس - عرض
تجوهر	جوهر	جنس وعرض	جنس - عرض
جواهر	جوهر	جنس عقلي	جنس - عقل
جواهر اول	جوهر	جنس معقول	جنس - عقل
جواهر ثوان	جوهر	أجناس عالية	جنس - علا
جوهر	جوهر	أجناس عالية مختلفة	جنس - علا
جوهر اول	جوهر	جنس عالي	جنس - علا
جوهرى	جوهر	جنس أعم	جنس - عمم
جوهرية	جوهر	جنس عام	جنس - عمم
جوهر جزئي	جوهر - جزأ	جنس فصل	جنس - فصل
جواهر محسة	جوهر - حسس	جنس وفصل	جنس - فصل

حد الجنس	حد - جنس	جوهری ذاتی	جوهر - ذوت
صناعة الحد	حد - حد	جواهر شخصية	جوهر - شخص
حد حقيقي	حد - حقق	جواهر عقلية	جوهر - عقل
حدود حقيقية	حد - حقق	جواهر عالية	جوهر - علا
حد محمول	حد - حمل	جوهر عام	جوهر - عم
حد ذاتي	حد - ذوت	جواهر مفارقة	جوهر - فرق
حد رسمي	حد - رسم	جواهر وفصول	جوهر - فصل
حد زائد	حد - زيد	جوهر كلي	جوهر - كلل
حد الشيء	حد - شياً	جوهر وكيف	جوهر - كيف
حد اصغر	حد - صغر		
حد مطلق	حد - طلق		
حد عرض	حد - عرض		
حد العلم	حد - علم	حجة	حجج
حد إقناعي	حد - قنع	حجج	حجج
حد وقياس	حد - قيس	حجة جدلية	حجج - جدل
حد أكبر	حد - كبر	حجج خطبية	حجج - خطب
حد لفظي	حد - لفظ	إحداث	حدث
حد لفظي ورسمي	حد - لفظ - رسم	حادث	حدث
حد محض	حد - محض	تحديد	حد
حد ناقص	حد - نقص	حاد	حد
حد النوع	حد - نوع	حد	حد
حدود الأنواع	حد - نوع	حد الحد	حد
حدود موجبة	حد - وجب	حد حد الحد	حد
حد أوسط	حد - وسط	حدود	حد
حد وسط	حد - وسط	محدود	حد
حد موضوع	حد - وضع	محدودات	حد
حدود موضوعة	حد - وضع	حدود أمور مركبة	حد - امر - ركب
حدس	حدس	حدود أوليات	حد - اول
حدسي	حدس	حد بسيط	حد - بسط
		حد تام	حد - تمم

ح



حس	حسس	حدميات	حدمس
حسيات	حسس	تحرز	حرز
محسوس	حسس	حرف	حرف
محسوسات	حسس	حرف الألف	حرف
محسوسة	حسس	حرف أليس	حرف
حس وخيال وذكر	حسس - خيال - ذكر	حرف إما	حرف
محسوسات ظاهرة	حسس - ظهر	حرف أي	حرف
تحسين	حسن	حرف لا	حرف
حسن وقبح	حسن - قبح	حرف لأن	حرف
حشو	حشو	حرف لم	حرف
حواشي	حشي	حرف ما	حرف
حصر	حصر	حرف ماذا	حرف
محصور	حصر	حرف هل	حرف
محصورات	حصر	حروف	حرف
محصورة	حصر	منحرفات	حرف
حصر جزئي	حصر - جزأ	منحرفة	حرف
حصر سالب	حصر - سلب	حرف الجزاء	حرف - جزأ
محصورة بالأسوار	حصر - سور	حروف السؤال	حرف - سأل
حصر كلي	حصر - كلل	حرف سلب	حرف - سلب
تحصيل	حصل	حرف الشرط	حرف - شرط
غير المحصلة	حصل	حرف شرطي	حرف - شرط
محصل	حصل	حرف العدل	حرف - عدل
حصول اولي	حصل - اول	حرف كيف	حرف - كيف
تحصيل المضاف	حصل - ضيف	حركات	حرك
تحقيق	حقق	حركة	حرك
حق	حقق	حركة على الاطلاق	حرك - طلق
حقائق	حقق	حركة في الوضع	حرك - وضع
حقيقة	حقق	أخرى	حري
حقيقية	حقق	إحساس	حسس

حكم بالعناد	حكم - عند	تحقيق القضايا	حقق - قضى
حكم بالإنفصال	حكم - فصل	تحقيق المناط	حقق - نوط
حكم كلي	حكم - كلل	محك	حكك
حكم العثال	حكم - مثل	محك النظر	حكك - نظر
حكم متنع	حكم - منع	أحكام	حكم
حكم منقول	حكم - نقل	تحكم	حكم
أحكام ايجابية	حكم - وجب	حكم	حكم
حكم بايجاب كلي	حكم - وجب - كلل	حكمة	حكم
أحكام الموضوع	حكم - وضع	حكمة مرائية	حكم
حكم يقيني	حكم - يقن	حكيم	حكم
محاكاة	حكى	محكوم به	حكم
تحليل	حلل	محكوم عليه	حكم
تحليل الحد والرسم	حلل - حلد - رسم	حكم الاصل	حكم - اصل
تحليل صادق	حلل - صدق	أحكام على امور كلية	حكم - امر
تحليل صاعى	حلل - صنع	حكم اولي	حكم - اول
تحليل طبيعى	حلل - طبع	حكم بسيط	حكم - بسط
تحليل بالعكس	حلل - عكس	حكم جزئى	حكم - جزأ
تحليل القياس	حلل - قيس	حكم جازم	حكم - جزم
إحتمال	حمل	أحكام متعلقة	حكم - حمل
حمل	حمل	بالمحمول	
حملي	حمل	حكم حملي	حكم - حمل
حمليات	حمل	حكم بطرف راجع	حكم - رجح
حملة	حمل	حكمان سلبيان	حكم - سلب
محتمل	حمل	حكم بسلب كلي	حكم - سلب - كلل
محمول	حمل	حكم شرطى	حكم - شرط
محمول أول	حمل	حكم شيء على شيء	حكم - شياً
محمول بحسب القول	حمل	حكم ضرورى	حكم - ضرر
واللسان		حكم مظلون صرف	حكم - ظنن
محمول على	حمل	حكم العكس	حكم - عكس

محمولات مقومة	حمل - قوم	محمولات	حمل
حمل على كل	حمل - كلل	محمولان	حمل
حمل كلي	حمل - كلل	حمل أولي	حمل - أول
محمول كلي	حمل - كلل	محمولات اولية	حمل - أول
محمولات كلية بسيطة	حمل - كلل	محمول برهاني	حمل - برهن
حمل بالإيجاب	حمل - وجب	محمولات مجموعة	حمل - جمع
حمل الموصوف	حمل - وصف	محمولات على جنس	حمل - جنس
محمول وموضوع	حمل - وضع	محمولات جوهرية	حمل - جوهر
حمل مواطأة	حمل - وطأ	محمول بالحقيقة	حمل - حقق
معاوراة ارتباضية	حور	محمولات خارجية	حمل - خرج
محاورة امتحانية	حور	محمول مخصص	حمل - خصص
تحوص	حوص	محمول بالذات	حمل - ذوت
أحوال	حول	والحقيقة	
إستحالات	حول	محمول بذاته	حمل - ذوت
إستحالة	حول	محمول ذاتي	حمل - ذوت
حال	حول	محمولات ذاتية	حمل - ذوت
حال الامور	حول - امر	حمل بالسلب	حمل - سلب
حالة الاكثرية	حول - كثر	حمل اشتقاق	حمل - شقق
أحوال وجودية	حول - وجد	حملية ضرورية	حمل - ضرر
حال الوجود	حول - وجد	محمول المطلوب	حمل - طلب
حاوي	حوي	حمل غير المطلق	حمل - طلق
من حيث	حيث	حمل مطلق	حمل - طلق
تحير	حير	حمل مطلقة على عرفية	حمل - طلق
محال	حيل	حمليات معدولية	حمل - عدل
حينية مطلقة	حين - طلق	حمل ما بالعرض	حمل - عرض
	خ	محمول بالعرض	حمل - عرض
		محمولات عرضية	حمل - عرض
أخبار	خبر	محمولات مفردة	حمل - فرد
إختبار	خبر	محمولات المقدمات	حمل - قدم

مخاطب	خطب	خبر	خبر
مخاطبات	خطب	مخبر عنه	خبر
مخاطبة	خطب	خدعة	خدع
مخاطبة خطابية	خطب	خارجية	خرج
مخاطبة فلسفية	خطب	أخص	خصص
مخاطبات برهانية	خطب - برهن	خاص	خصص
مخاطبة برهانية	خطب - برهن	خاصة	خصص
مخاطبة جدلية	خطب - جدل	خاصتان	خصص
مخاطبة جهادية	خطب - جهد	خاصية	خصص
مخاطبة سوفسطائية	خطب - سفسط	خصوص	خصص
مخاطبة شعرية	خطب - شعر	خواص	خصص
مخاطبة - مشاعية	خطب - شغب	مخصوص	خصص
مخاطبة علمية	خطب - علم	مخصوصات	خصص
مخاطبة العناد	خطب - عند	مخصوصتان	خصص
مخاطبة قياسية	خطب - قيس	خاصة مجهولة	خصص - جهل
خط	خطط	خاصة الجنس	خصص - جنس
إختلاط	خلط	خاصة مركبة	خصص - ركب
إختلاط اول	خلط	خصوص الشرطية	خصص - شرط
إختلاط ثالث	خلط	مخصوصة شرطية	خصص - شرط
إختلاط ثانٍ	خلط	خواص المضافات	خصص - ضيف
تخليط	خلط	خاصة وعرض	خصص - عرض
مختلط	خلط	خاصة لفصل	خصص - فصل
مختلطات	خلط	خطأ	خطا
إختلاف	خلف	خطابة	خطب
خلاف	خلف	خطابي	خطب
خلف	خلف	خطابيات	خطب
خوالف	خلف	خطابيون	خطب
مخالفة	خلف	خطبي	خطب
خلف جدلي	خلف - جدل	خطبية	خطب

دعوى	دعا	إختلاف خاص	خلف - خصص
أدلة	دلل	إختلاف المخصوص	خلف - خصص
إستدلال	دلل	خلف سوفسطائي	خلف - سفسط
دال	دلل	إختلاف بسلب	خلف - سلب
دال على ما هو	دلل	خالفة الاسم	خلف - سما
دلائل	دلل	إختلاف العلوم	خلف - علم
دلالة	دلل	خلف علمي	خلف - علم
دليل	دلل	إختلاف عام	خلف - عمم
مدلول	دلل	إختلاف قضيتين	خلف - قضي
مدلول عليه	دلل	إختلاف في كلام	خلف - كلم
مستدل	دلل	إختلاف متناقض	خلف - نقض
دليل برهاني	دلل - برهن	إختلاف المهمل	خلف - همل
دلالة تامة	دلل - تمم	إختلاف بايجاب	خلف - وجب
دلالة غير تامة	دلل - تمم	خلق	خلق
دلالة الحد	دلل - حدد	خلقة	خلق
دلالة الاسم	دلل - سما	تخييلات	خيل
دلالة اسم	دلل - سما	خيال	خيل
دلالة اسم على ذي	دلل - سما	متخييلات	خيل
معنى		مخييلات	خيل
إستدلال بالشاهد على الغائب	دلل - شهد - غيب	تخييلات الأشياء	خيل - شياً
دلالة التضمن	دلل - ضمن		د
دلالتنا التضمن والالتزام	دلل - ضمن - لزم	متداخلتان	دخل
دلالة طبيعية	دلل - طبع	مدركات اول	درك
دلالة المطابقة	دلل - طبق	إدراك الأمور	درك - امر
	دلل - طبق - ضمن -	إدراك الحس	درك - حس
دلالة المطابقة والتضمن	لزم	إدراك العقل	درك - عقل
والالتزام		إدراك مفرد	درك - فرد
دلالة عقلية	دلل - عقل	إدراك نسبة	درك - نسب

دائم كلي	دوم - كلل	دلالة العلامة	دلل - علم
	ذ	دلالة معنى	دلل - عني
		دلالة الانفصال	دلل - فصل
	ذكا	دليل اقناعي	دلل - قنع
ذكاء	ذكا	دلالة كتابة	دلل - كتب
تذكر	ذكر	دلالة الالتزام	دلل - لزِم
ذكر وخيال	ذكر - خيل	دلالة التزامية	دلل - لزِم
اذهان	ذهن	دلالة لزوم	دلل - لزِم
ذهن	ذهن	دلالة بالفاظ	دلل - لفظ
ذهني	ذهن	دلالة لفظ	دلل - لفظ
غير الذهني	ذهن	دلالة لفظية	دلل - لفظ
بذاته	ذوت	دلالة اللفظ الوضعية	دلل - لفظ - وضع
ذات	ذوت	دلالة لفظية موضعية	دلل - لفظ - وضع
ذاته	ذوت	دالة على غير ماهية	دلل - ميه
ذاتي	ذوت	دالة على ماهية	دلل - ميه
ذاتيات	ذوت	دلالة على ماهية	دلل - ميه
ذاتية	ذوت	دلالة الاتصال	دلل - وصل
غير ذاتي	ذوت	دلالة وضعية	دلل - وضع
ذاتي خاص	ذوت - خصص	دهر	دهر
ذوات الأسوار	ذوت - سور	دور	دور
ذاتي مشترك	ذوت - شرك	دوران	دور
ذات الشيء	ذوت - شياً	دور قبلي	دور - قبل
ذاتي الشيء	ذوت - شياً	دور كوني	دور - كون
ذاتي وعرضي	ذوت - عرض	دور معي	دور - معي
ذاتي عام	ذوت - عمم	دائم	دوم
ذاتي مقوم	ذوت - قوم	دائمة	دوم
ذوات الكيفية	ذوت - كيف	دائمتان	دوم
ذوات الماهيات	ذوت - ميه	دوام	دوم
ذوات الجهات	ذوت - وجه	دائمة مطلقة	دوم - طلق
ذوات الجهة	ذوت - وجه		

مراعاة التقابل	رعي - قبل	ذات وسط	ذات وسط
رفع	رفع	ذائع	ذيع
إرتفاع الحكم	رفع - حكم		ر
تركيب	ركب		
تركيبات	ركب	آراء	رأي
مركب	ركب	آراء فلاسفة	رأي
مركب نام	ركب	آراء مدنية	رأي
مركبات	ركب	رأي	رأي
مركبة	ركب	مراية	رأي
تركيب حملي	ركب - حمل	رأي نافع	رأي - نفع
تركيب خيرى	ركب - خير	رابط	ربط
تركيب على سبيل خبر	ركب - خير	رابطة	ربط
تركيب تداخل	ركب - دخل	رباط	ربط
تركيب صادق	ركب - صدق	روابط	ربط
تركيب طييعي	ركب - طبع	ربط في الحملي	ربط - حمل
مركبات عقلية	ركب - عقل	ترتيب	رتب
تركيب مفصل	ركب - فصل	مرتبة	رتب
تركيب قسمة	ركب - قسم	ردف	ردف
تركيب تقييد	ركب - قيد	مترادفات	ردف
تركيب قياس	ركب - قيس	مترادفة	ردف
تركيب كاذب	ركب - كذب	رسم	رسم
مركب ناقص	ركب - نقص	رسميات	رسم
تركيب متصل	ركب - وصل	رسوم	رسم
ركن	ركن	رسم نام	رسم - تم
إرتياض	روض	رسم الجنس	رسم - جنس
إرتياض بمشاركة	روض	رسم الشيء	رسم - شياً
روية	روى	رسوم الشيء	رسم - شياً
رياضة	ريض	رسم ناقص	رسم - نقص
		رسم النوع	رسم - نوع

		ز	
سؤال علمي	سأل - علم	زمن	زمن
مسألة علمية	سأل - علم	زوج	زوج
سؤال فاحش	سأل - فحش	زوجية	زوج
سؤال التقرير	سأل - قرر	زيادة	زيد
سؤال قياسي	سأل - قيس	أزيد في حال	زيد - حول
مسألة امتحانية	سأل - محن	أزيد واغلب	زيد - غلب
سؤال منطقي	سأل - نطق	أزيد وافضل	زيد - فضل
مسألة منظرية	سأل - نظر	أزيد وانقص	زيد - نقص
أسباب	سبب	متزايلات	زيل
سبب	سبب	متزايلة	زيل
سبب معين	سبب		س
أسباب مرجحة	سبب - رجح		
أسباب الماهية	سبب - مه		
أسباب الوجود	سبب - وجد		
صبر وتقسيم	صبر - قسم	سؤال	سأل
اسبق الى الذهن	سبق	سائل	سأل
ستر	ستر	سائل ومجيب	سأل
سطح	سطح	مسألة	سأل
سفسطة	سفسط	مسألة هندسية	سأل
سوفسطائي	سفسط	مسائل	سأل
سوفسطائية	سفسط	سؤال برهاني	سأل - برهن
سوفسطس	سفسط	مسألة بيطة	سأل - بط
سوفسطيقا	سفسط	سؤال جدلي	سأل - جدل
سالب	سلب	سائل جدلي	سأل - جدل
سالبة	سلب	سائل جدلي حقيقي	سأل - جدل
سالبان	سلب	مسألة جدلية	سأل - جدل
سالبان متقاطران	سلب	مسائل جدلية	سأل - جدل
سلب	سلب	سؤال وجواب	سأل - جواب
سلب السلب	سلب	سؤال تعليمي	سأل - علم



سالية ممكنة	سلب - مكن	سلب عن كل	سلب
سلب الامكان	سلب - مكن	سلوب	سلب
سالية وجودية	سلب - وجد	سوالب	سلب
سلب متصل	سلب - وصل	سالية الاضطرار	سلب - اضطر
تسلسل	سلسل	سالية بسيطة	سلب - بسط
تسليم	سلم	سالب جزئي	سلب - جزأ
مسلما	سلم	سالية جزئية	سلب - جزأ
أسامي	سما	سالب جزئي ضروري	سلب - جزأ - ضرر
إسم	سما	سلب حملي	سلب - حمل
إسم ومراء	سما - مري	سلب بالسواء	سلب - سوي
أسماء	سما	سالية ضرورية	سلب - ضرر
أسماء عشرة	سما	سلب الضرورة	سلب - ضرر
إسمان	سما	سلب طبيعي	سلب - طبع
تسمية	سما	سالية مطلقة	سلب - طلق
مسمى	سما	سلب الاطلاق	سلب - طلق
أسماء بسيطة	سما - بسط	سلب مطلق	سلب - طلق
أسماء متباينة	سما - بين	سلب الاطلاق الخاص	سلب - طلق - خصص
إسم الجنس	سما - جنس	سالية معدولة	سلب - عدل
إسم الحد	سما - حدد	سالية عدمية	سلب - عدم
إسم المحدود	سما - حدد	سالية عامية	سلب - عمم
إسم وحرف	سما - حرف	سلب عناد	سلب - عند
إسم غير محصل	سما - حصل	سلب منفصل	سلب - فصل
إسم محصل	سما - حصل	سالب كلي	سلب - كلل
إسم محصل وغير محصل	سما - حصل	سالية كلية	سلب - كلل
أسماء غير محصلة	سما - حصل	سالية كلية حقيقية	سلب - كلل - حقق
إسم محمول	سما - حمل	سالب كلي ضروري	سلب - كلل - ضرر
إسم المخصوص	سما - خصص	سلب كلي مع اطلاق	سلب - كلل - طلق
إسم مرادف	سما - ردف	سالية اللزوم	سلب - لزوم
أسماء مترادفة	سما - ردف	سالية الممكن	سلب - مكن

أسماء منقولة	سما - نقل	إسم الرسم	سما - رسم
أسامي الأنواع	سما - نوع	إسم مركب	سما - ركب
إسم موضوع	سما - وضع	أسماء مركبة	سما - ركب
إسم متواطىء	سما - وطأ	إسم التسليم	سما - سلم
أسماء متواطئة	سما - وطأ	إسم مشابه	سما - شبه
أسماء متصفة	سما - وفق	أسماء متشابهة	سما - شبه
مسامحة	سمع	إسم مشترك	سما - شرك
إسهاب	سهب	أسماء مشتركة	سما - شرك
متساويان	سوا	إسم مشتق	سما - شقق
مساواة	سوا	أسماء مشتقة	سما - شقق
مساوي وغير مساوي	سوا	إسم مشكك	سما - شكك
أسوار	سور	أسماء مشككة	سما - شكك
سور	سور	أسماء اشارات	سما - شور
مسور	سور	إسم المصدر	سما - صدر
مسورات	سور	إسم غير مصرف	سما - صرف
مسورة	سور	إسم مصرف	سما - صرف
سور سلب جزئي	سور - سلب - جزأ	أسماء مصرفة	سما - صرف
سور سلب كلي	سور - سلب - كلل	إسم مطلق	سما - طلق
سور كلية موجبة	سور - كلل - وجب	إسم العرض	سما - عرض
سور ايجاب جزئي	سور - وجب - جزأ	إسم العلم	سما - علم
سور ايجاب كلي	سور - وجب - كلل	إسم مستعار	سما - هير
تساوي	سوي	أسماء مستعارة	سما - هير
سوية	سوي	إسم مفرد	سما - فرد
	ش	إسم مستقيم	سما - قوم
		إسم وكلمة	سما - كلم
أشباه	شبه	أسماء الكلم	سما - كلم
تشابه	شبه	أسماء وكلم	سما - كلم
تشبيه	شبه	إسم منصوب ومخفوض	سما - نصب - خفض
شبه	شبه	إسم منقول	سما - نقل

مشروطة	شرط	شبهة	شبه
مشروطة خاصة	شرط - خصص	شبيه	شبه
مشروطة عامة	شرط - عمم	شبيه وغير شبيه	شبه
شرطي منفصل	شرط - فصل	متشابه	شبه
شرطية منفصلة	شرط - فصل	متشابهات	شبه
شرط التناقض	شرط - نقض	متشابهان	شبه
شرطي متصل	شرط - وصل	متشابهة اسمائها	شبه
شرطية متصلة	شرط - وصل	متشبه	شبه
إشتراك	شرك	مشابهة	شبه
إشتراك في هيئة	شرك	مشبهات	شبه
مشاركة	شرك	مشبه بحق	شبه - حقق
مشاركة خاصة بين	شرك	تشابه الاسم	شبه - سما
الجنس والعرض		أشخاص	شخص
مشاركة عامة بين	شرك	شخص	شخص
الجنس والعرض		شخصان	شخص
مشترك	شرك	شخصي	شخص
مشتركة	شرك	شخصي معين	شخص
مشاركة في حد	شرك - حدد	شخصيات	شخص
مشترك ذاتي	شرك - ذوت	شخصية	شخص
مشترك عرضي	شرك - عرض	شخصيتان	شخص
إشتراك تركيبى	شرك - ركب	أشخاص جزئية	شخص - جزأ
إشتراك اسم	شرك - سما	أشخاص الجوهر	شخص - جوهر
إشتراك في اسم	شرك - سما	أشد	شدد
مشتركة اسمائها	شرك - سما	شاذ	شلذ
إشتراك قسمة	شرك - قسم	شرط	شرط
مشترك كلي	شرك - كلل	شرطي	شرط
إشتراك اتفاقي	شرك - وفق	شرطيات	شرط
شعر	شعر	شرطية	شرط
شعرية	شعر	شرطية	شرط

شاهد	شهد	شغب	شغب
مشاهدات	شهد	مشاغبة	شغب
مشهودات	شهد	مشاغبي	شغب
مشاهدات باطنة	شهد - بطن	مشاغبية	شغب
شاهد على غائب	شهد - غيب	مشفق	شفق
مشهور	شهر	مشفقات	شفق
مشهورات	شهر	مشفقة	شفق
مشهورة	شهر	مشفقة اسمائها	شفق - سما
مشهور مطلق	شهر - مطلق	شك محض	شك - محض
إشارة	شور	تشكيك	شكك
مشار اليه	شور	شك	شكك
إشارة حسية	شور - حس	متشكك	شكك
إشارة عقلية	شور - عقل	مشكك	شكك
أشياء	شيأ	تشكيك مختلط	شكك - خلط
شيء	شيأ	مشككة الاسماء	شكك - سما
شيتان	شيأ	أشكال	شكل
شيتية	شيأ	أشكال ثلاثة	شكل
أشياء جزئية	شيأ - جزأ	شكل	شكل
شيء جزئي	شيأ - جزأ	شكل ثالث	شكل
أشياء محمولة	شيأ - حمل	شكل ثانٍ	شكل
أشياء معلومة	شيأ - علم	شكل رابع	شكل
شيء عام	شيأ - عمم	شكلان ثان وثالث	شكل
شيء معاند	شيأ - عند	شكلية	شكل
شيء بعينه	شيأ - عين	شكل اول	شكل - اول
أشياء متقدمة	شيأ - قدم	شكل باطل	شكل - بطل
اشياء كلية	شيأ - كلل	شكل القول	شكل - قول
شيء كلي	شيأ - كلل	شكل اوسط	شكل - وسط
شيء ملزوم	شيأ - لزم	تشنيع	شنع
أشياء موجودة	شيأ - وجد	شنع	شنع

شياً - وسط	أشياء متوسطة	صدق - شرط	صدق الشرطية
ص		صدق - علم	تصديق معلوم
صحح - قيس	صحة القياس	صدق - كذب	صدق وكذب
صحح - قيس	صحيح فاصل	صرف	تصاريص
صحف	تصحيف	صرف - حمل	تصريف محمول
صدر	مصادر	صرف	لموضوع
صدر	مصادرات	صرف - صرف	مصرف وغير مصرف
صدر	مصادرة	صغر	قياس مصرف
صدر	مصدر	صغر	أصغر
صدر - طلب	مصادرة على المطلوب	صغح	صغرى
صدر - طلب	مصادرة على المطلوب	صلح	تصغح
	الاول	صنع	مصلحة شركة
صدر - طلب	مصادرة على المطلوب	صنع	صنائع
	الاول بوسائط	صنع	صناعات
صدر - طلب	مصادرة عن المطلوب	صنع	صناعة
صدر - ظنن	مصادرة بحسب الظن	صنع - برهن	صناعات
صدق	تصديق	صنع - جدل	صناعة برهانية
صدق	تصديقات	صنع - جدل	صناعة الجدل
صدق	صادق	صنع - حدد	صناعة جدلية
صدق	صادقة	صنع - خطب	صناعة التحديد
صدق	صدق	صنع - شعر	صناعة الخطابة
صدق	مصدق	صنع - شعر	صناعة الشعر
صدق	مصداقات	صنع - صرع	صناعة شعرية
صدق - بلغ	تصديق بلاغي	صنع - علم	صناعة مصارعة
صدق - نعم	تصديق تام	صنع - عمل	صنائع علمية
صدق - نعم	صدق تام في ذاته	صنع - عمل	صنائع عملية
صدق - جدل	تصديق جدلي	صنع - عمم	صناعة عملية
صدق - جزم	تصديق جازم	صنع - فقه	صنعة عامة
			صناعة الفقه

صورة القياس	صور - قيس	صنائع فكرية	صنع - فكر
تصور الماهية	صور - ميه	صنائع قياسية	صنع - قيس
صور نوعية	صور - نوع	صناعة الكلام	صنع - كلم
	ض	صناعة علم اللسان	صنع - لسن
		صناعة امتحانية	صنع - محن
إضمحلال	ضحلل	صناعة ممتحنة	صنع - محن
أضداد	ضدد	صناعة النحو	صنع - نحو
تحت تضاد	ضدد	صنائع منطقية	صنع - نطق
تحت المتضادتين	ضدد	صناعة المنطق	صنع - نطق
تحت المتضادين	ضدد	صنائع نظرية	صنع - نظر
تضاد	ضدد	صناعة نظرية	صنع - نظر
ضد	ضدد	صنائع يقينية	صنع - يقن
ضدان	ضدد	أصناف التأليف	صنف - الف
ما تحت متضادة	ضدد	أصناف المطالب	صنف - طلب
متضادات	ضدد	أصناف القضايا	صنف - قضي
متضادان	ضدد	أصناف الألفاظ	صنف - لفظ
متضادة	ضدد	أصوات	صوت
متضادتان	ضدد	تصور	صور
مضاد	ضدد	تصورات	صور
مضادان	ضدد	تصورات ساذجة	صور
مضادة	ضدد	صورة	صور
أضداد حقيقية	ضدد - حقق	صورة الصور	صور
مضاد ومضاد	ضدد - ضيف	متصور	صور
تضاد في الاعتقادات	ضدد - عقد	تصور تام	صور - تم
ضرب	ضرب	صورة جمعية	صور - جسم
ضروب	ضرب	تصور ساذج	صور - سذج
ضروب القرائن	ضرب - قرن	صور شخصية	صور - شخص
إضطرارية	ضرب	تصور صادق	صور - صدق
ضرورة	ضرب	تصور مع تصديق	صور - صدق

ضمير	ضمير	ضروري	ضرور
تضمن	ضمن	ضروريات	ضرور
إضافات	ضيف	ضرورية	ضرور
إضافة	ضيف	لا ضرورة وامكان	ضرور
إضافي	ضيف	ضرورة ذهنية	ضرور - ذهن
إضافيات	ضيف	ضرورة مشروطة	ضرور - شرط
تضايغ	ضيف	ضروري مشروط	ضرور - شرط
تضايغ على تعادل	ضيف	ضروريات مشروطة	ضرور - شرط
متضايغ	ضيف	ضروري بشرط وجود الذات	ضرور - شرط - ذوت
متضايغات	ضيف	ضرورة مطلقة	ضرور - طلق
متضايغان	ضيف	ضروري مطلق	ضرور - طلق
مضاف	ضيف	ضرورية مطلقة	ضرور - طلق
مضافات	ضيف	ضروري كلي	ضرور - كلل
مضافان	ضيف	ضرورة وصفية	ضرور - وصف
مضاف بسيط	ضيف - بسيط	ضروري موقت	ضرور - وقت
إضافة جنس	ضيف - جنس	ضروريات وهمية	ضرور - وهم
إضافة جنسية	ضيف - جنس	تضرع	ضرع
مضاف حقيقي	ضيف - حقق	تضاعف مفهوم	ضصف - فهم
إضافة خاصة	ضيف - خصص	تضليل	ضلل
إضافة مطلقة	ضيف - طلق	ضلالة	ضلل
إضافة علم	ضيف - علم	مضللات	ضلل
مضاف من المقولة	ضيف - قول	تضليل عارض	ضلل - عرض
مضاف هو المقولة	ضيف - قول	تضليل كائن بعرض	ضلل - عرض
إضافة متكافئة	ضيف - كفا	تضليل في القضايا	ضلل - قضي
إضافة في كمية	ضيف - كمم	تضليلات خارجة عن القول	ضلل - قول
إضافة في كيفية	ضيف - كيف	تضليل لفظي	ضلل - لفظ
إضافة لملكة	ضيف - ملك	ضمائر	ضمير
إضافي نوع	ضيف - نوع		

		ط	
مطلب ما واي	طلب	طبع	بالطبع
مطلب هل	طلب	طبع	طبايع
مطلب هل ولم	طلب	طبع	طبع
مطلباً كم ومن	طلب	طبع	طبيعة
مطلوب	طلب	طبع	طبيعات
مطلوبات	طلب	طبع - جزأ	طبايع جزئية
مطالب برهانية	طلب - برهن	طبع - جنس	طبايع الاجناس
مطلب جدلي	طلب - جدل	طبع - شخص	طبيعة شخصية
مطلوب جدلي	طلب - جدل	طبع - ضد	طبايع الاضداد
مطلوبات جدلية	طلب - جدل	طبع - كلل	طبايع كلية
مطلب لم الشيء	طلب - شيئاً	طبع - كلل	طبيعة كلية
مطلوب تصديقه	طلب - صدق	طبع - نوع	طبايع الانواع
مطلوب تصور	طلب - صور	طبع - نوع	طبايع نوعية
مطالب علمية	طلب - علمم	طلب	مطابقة
إطلاق	طلق	طرد	طرد
مطلق	طلق	طرد - عكس	طرد وعكس
مطلقات	طلق	طرد - منع	مطرد مانع
مطلقة	طلق	طرف	أطراف
مطلقتان	طلق	طرف	طرف
مطلقات مجردة	طلق - جرد	طرف	طرفان
إطلاق خاص	طلق - خصص	طلب	طلبة
مطلق خاص	طلق - خصص	طلب	مطالب
مطلقة خاصة	طلق - خصص	طلب	مطلب
مطلقات متخالفة	طلق - خلف	طلب	مطلب اي
مطلق سلب	طلق - سلب	طلب	مطلب اي شيء هذا
مطلق من جهة سور	طلق - سور	طلب	مطلب لم
مطلق الضرورة	طلق - ضرر	طلب	مطلب ما
مطلقة عرفية	طلق - عرف	طلب	مطلب ما هو
مطلق عام	طلق - عمم	طلب	



عدد زوج	عدد - زوج	مطلق عامي	طلق - عمم
عدد فرد	عدد - فرد	مطلقة عامة	طلق - عمم
عدل	عدل	مطلقة عامية	طلق - عمم
عدول	عدل	مطلق عام عرفي	طلق - عمم - حرف
معادلة	عدل	مطلق كلي	طلق - كلل
معدول	عدل	مطلق الإمتناع	طلق - منع
معدولة	عدل	إطلاق في جهة سور	طلق - وجه
معدولتان	عدل	إطلاق وصفي	طلق - وصف
معدولية	عدل	مطلقة اتفاقية	طلق - وفق
تعادل القسمة	عدل - قسم	إستطاعة	طوع
إعدام	عدم	إنطواء	طوى
إعدام حقيقة	عدم		ظ
عدم	عدم		
عدمي	عدم	ظن	ظنن
معدوم	عدم	مظنونات	ظنن
عدم مقابل	عدم - قبل	ظن صرف	ظنن - صرف
عدم وملكة	عدم - ملك	ظنون صرفة	ظنن - صرف
أعراض	عرض	ظن وعلم	ظنن - علم
عارض	عرض	ظن غالب	ظنن - غلب
عرض	عرض	ظن مكتسب	ظنن - كسب
عرض وعرضي	عرض	إستظهار	ظهر
عرضي	عرض		ع
عرضيات	عرض		
عرضية	عرض	عبارة	عبر
عروض	عرض	إعجام	عجم
عوارض	عرض	عجمة	عجم
معارضة	عرض	عد	عدد
عرض جزئي	عرض - جزأ	عدد	عدد
أعراض المحمول	عرض - حمل	معدود	عدد

معرف	عرف	عرض خاص	عرض - خصص
معرفة	عرف	عرض الخاصة	عرض - خصص
معرفة اولية	عرف - اول	عرض دائم	عرض - دوم
تعريف تام	عرف - تمم	أعراض ذاتية	عرض - ذوت
معرفة تامة	عرف - تمم	عارض ذاتي	عرض - ذوت
تعريف من جنس وخاصة	عرف - جنس - خصص	عرض ذاتي خاص	عرض - ذوت
معرفة الحجة	عرف - حجج	عرض غير ذاتي	عرض - ذوت
تعريف حدي	عرف - حدد	عرض مطلق	عرض - مطلق
تعريف بالخارج	عرف - خرج	عارض عام	عرض - عمم
عرفية خاصة	عرف - خصص	عرض عام	عرض - عمم
معرفة خاصة	عرف - خصص	أعراض غريبة	عرض - غرب
تعريف مركب	عرف - ركب	عوارض غريبة	عرض - غرب
تعريف مركب بمقوم	عرف - ركب	أعراض مفارقة	عرض - فرق
تعريف مركب لا من مقوم صرف	عرف - ركب	عرض مفارق	عرض - فرق
معارف مشتركة	عرف - شك	عرض مفصل	عرض - فصل
تعريف الأشياء	عرف - شيئاً	عرض كلي	عرض - كلل
تعريف شيء	عرف - شيئاً	عرض لازم	عرض - لزم
معرف الشيء	عرف - شيئاً	عرضي غير لازم	عرض - لزم
أعرف عند الطبيعة	عرف - طبع	عرضي لازم	عرض - لزم
أعرف على الاطلاق	عرف - طلق	عوارض غير لازمة	عرض - لزم
تعريف بالعارض	عرف - عرض	عرض النوع	عرض - نوع
تعريف من اعراض وخواص	عرف - عرض	أعرف	عرف
معرفة المتعلم	عرف - علم	أعرف عندنا	عرف
معارف عملية	عرف - عمل	تعريف	عرف
عرفي عام	عرف - عمم	تعريفات	عرف
عرفية عامة	عرف - عمم	عرفي	عرف
		عرفية	عرف

معقولات اول	عقل	معرفة عامة	عرف - صمم
معقولات اولى	عقل	تعريف المفرد	عرف - فرد
معقولات ثانية	عقل	تعريف مفرد بلازم	عرف - فرد
معقولان	عقل	تعريف مفرد بمفوم	عرف - فرد
يتعقل	عقل	معرفة بالفعل	عرف - فعل
معقولات مركبة	عقل - ركب	تعريف بقرينة	عرف - قرن
عقل عملي	عقل - عمل	تعريف مقول	عرف - قول
معقول مفرد	عقل - فرد	معرفة اكتسابية	عرف - كسب
معقولات مفردة	عقل - فرد	معرفة مكسوبة	عرف - كسب
عقل بالفعل	عقل - فعل	معرف الكل	عرف - كلل
عقل فعال	عقل - فعل	تعريف من باب لوازم	عرف - لزم
عقل مستفاد	عقل - فید	ولواحق	
عقل كلي	عقل - كلل	تعريف بالمتال	عرف - مثل
معقول كلي	عقل - كلل	تعريف بمثل مثال	عرف - مثل
معقولات كلية	عقل - كلل	تعريف تمثيلي	عرف - مثل
عقلبات محضة	عقل - محض	تعريف بالنظائر	عرف - نظر
عقل بالملكة	عقل - ملك	معارف نظرية	عرف - نظر
عقل نظري	عقل - نظر	معرفة ناقصة	عرف - نقص
عقل هيولاني	عقل - هيل	عرفي وجودي	عرف - وجد
انعكاس	عكس	تعريف بالوصف	عرف - وصف
عكس	عكس	إعتقاد	عقد
لا يتمكس	عكس	إعتقادات	عقد
متعاكسات	عكس	عقائد اولية	عقد - اول
منعكس جامع	عكس - جمع	عقل	عقل
عكس الحملبات	عكس - حمل	عقلبات	عقل
عكس مستوي	عكس - سوي	عقول	عقل
عكس الضروري	عكس - ضرر	عقول عشرة	عقل
عكس الضروريات	عكس - ضرر - مكن	معقول	عقل
والممكسات		معقولات	عقل

علة قاصرة	علم - قصر	عكس في مطلقين	عكس - طلق
علة مادية	علم - مدد	عكس مطلق	عكس - طلق
علم الوجود	علم - وجد	عكس المطلقات	عكس - طلق
إستسلام	علم	عكس المقدمات	عكس - قدم
أعلام	علم	عكس المقدمة المتصلة	عكس - قدم
تعاليم	علم	إنعكاس القضية	عكس - قضي
تعلم	علم	عكس القضية	عكس - قضي
تعلم وتعليم ذهني	علم	إنعكاس القياس	عكس - قيس
تعليم	علم	عكس القياس	عكس - قيس
تعليم وتعلم	علم	عكس الممكن	عكس - مكن
عالم	علم	عكس النتائج	عكس - نتج
علامة	علم	عكس النقض	عكس - نقض
علم	علم	عكس النقيض	عكس - نقض
علم بلم	علم	علاقة	علم
علم بما هو	علم	علة	علم
علم التعاليم	علم	علة غائبة	علم
علوم	علم	علم	علم
علوم تعاليمية	علم	معلول	علم
علوم فلسفية	علم	معلولات	علم
متعلم	علم	أخذ ما ليس بعلة علة	علم - اخذ
معلم	علم	علة اولي	علم - اول
معلوم	علم	علم خاصة	علم - خصص
معلومات	علم	علة ذاتية	علم - ذوت
علم الهي	علم - الله	علم ذاتية	علم - ذوت
علم الالهيات	علم - الله	علة صورية	علم - صور
علم اولي	علم - اول	علة متعدية	علم - عدي
علم ببرهان	علم - برهن	علة فاعلية	علم - فعل
علم برهاني	علم - برهن	علم فاعلة	علم - فعل
علوم برهانية	علم - برهن	علة قابلة	علم - قبل

علوم مكتسبة	علم - كسب	علم جزئي	علم - جزأ
علم كلي	علم - كلل	علم حادث	علم - حدث
علم اللسان	علم - لسن	تعلم وتعليم حدسي	علم - حدس
علم مدني	علم - مدن	علم الحساب	علم - حسب
علم النجوم	علم - نجم	علم حقيقي	علم - حقق
علم المنطق	علم - نطق	علم باختصاص	علم - خصص
علوم المنطق	علم - نطق	علم بذات	علم - ذوت
علم المناظر	علم - نظر	علم ذاتي	علم - ذوت
علم نظري	علم - نظر	علم بمركب	علم - ركب
علم الهندسة	علم - هندس	علم بسبب	علم - سبب
علم وتواتر	علم - وتر	علم شرطي	علم - شرط
معلومات بتواتر	علم - وتر	علوم مشتركة	علم - شرك
علم الوجود	علم - وجد	علم بشيء	علم - شياً
علم واحد	علم - وحد	علم تصديقي	علم - صدق
علم يقين	علم - يقن	علوم تصديقية	علم - صدق
علم يقيني	علم - يقن	علم تصوري	علم - صور
علوم يقينية	علم - يقن	علم طبيعي	علم - طبع
عمود	عمد	علم الطبيعيات	علم - طبع
عمل	عمل	علم وظن	علم - ظنن
عملية	عمل	علم العدد	علم - عدد
إستعمال مناسبة	عمل - نسب	علم متعارف	علم - عرف
إستعمال موافق	عمل - وفق	علوم متعارفة	علم - عرف
أعم	عمم	علوم عقلية	علم - عقل
عام	عمم	علم اعلى	علم - علا
عامتان	عمم	علم عملي	علم - عمل
عامية	عمم	تعلم وتعليم فكري	علم - فكر
عموم	عمم	علم اشد استقصاء	علم - قصي
عموم المحمول	عمم - حمل	تعليم القياس	علم - قيس
أعم وأخص	عمم - خصص	علم مكتسب	علم - كسب

معنى علمي	عني - علم	عام وخاص	عمم - خصص
معنى عرضي	عني - عرض	تعاند	عند
معنى معقول	عني - عقل	عناد	عند
معنى عام	عني - عمم	عنادات	عند
معنى عموم	عني - عمم	متعاندات	عند
معاني مفردة	عني - فرد	متعاندان	عند
معنى مفرد	عني - فرد	متعاندة	عند
معنى كلي	عني - كلل	معاند	عند
لام العهد	عهد	معاندات	عند
عوام	عوم	معاندة	عند
إستعارة	عير	عناد برهاني	عند - برهن
مستعار	عير	عناد تام	عند - تمم
مستعارة	عير	عناد جدلي	عند - جدل
معيار	عير	عناد سلب	عند - سلب
أعيان	عين	معاندة بالشييه	عند - شبه
تعيين	عين	عناد علمي	عند - علم
عين	عين	عناد ناقص	عند - نقص
معاينة	عين	عنصر	عنصر
معين	عين	عن	عنن
عين خاص	عين - خصص	عن ماذا	عنن
أعيان شخصية	عين - شخص	معاني	عني
معين مشخص	عين - شخص	معاني فلسفية	عني
عين الشيء	عين - شياً	معنى	عني
عين عام	عين - عمم	معنى جزئي	عني - جزأ
عي	صي	معاني جنسية	عني - جنس
	غ	معنى خاص	عني - خصص
		معاني مركبة	عني - ركب
إستغراق	غرق	معنى متصور	عني - صور
غلبة	غلب	معاني عدمية	عني - عدم

مغالطة لفظية	غلط - لفظ	أغالط	غلط
مغالطة ممارية ومشاعبية	غلط - مري - شغب	غالط	غلط
أغالط مموهة	غلط - موه	غلط	غلط
غناء	غنا	مغالط	غلط
غايات	غيا	مغالطات	غلط
غاية	غيا	مغالطة	غلط
غائب	غيب	مغلطات	غلط
تغير	غير	مغالطات برهانية	غلط - برهن
غير	غير	غلط في الحد	غلط - حدد
غير الموجود	غير	غلط في اللوازم	غلط - رسم
غيران	غير	غلط بتركيب	غلط - ركب
متغايرة	غير	مغالطة سوفسطائية	غلط - سفسط
	ف	مغالطي وسوفسطاني	غلط - سفسط
		مغالطة باشتراك المفهوم	غلط - شرك - فهم
		مغلط بالعرض	غلط - عرض
		غلط من جهة العقل	غلط - عقل
			غلط - علق - الف - قيس
		أغلاط متعلقة بالتأليف	
		القياسي	
		أغلاط معنوية	غلط - عني
		غلط معنوي صرف	غلط - عني
		غلط لسبب في	غلط - قدم
		المقدمات	
		غلط في القياس	غلط - قيس
		مغالطات في قياس	غلط - قيس
		مغالطة في قياس	غلط - قيس
		غلط من جهة اللوازم	غلط - لزم
		غلط لفظي	غلط - لفظ
		مغالطات لفظية	غلط - لفظ
فاه	فاه		
فرد	فرد		
فردية	فرد		
مفرد	فرد		
مفردات	فرد		
مفردة	فرد		
مفردات مطلقة	فرد - طلق		
مفرد كلي	فرد - كلل		
فراصة	فرس		
إفتراض	فرض		
فرض	فرض		
مفروضات	فرض		
مفروض كلي	فرض - كلل		
فروع	فروع		
تفريق	فروق		

فصل ذاتي	فصل - ذوت	متفرقات	فرق
فصول ذاتية	فصل - ذوت	فرقان اخص	فرق - خصص
منفصل لذاته	فصل - ذوت	فرقان خاص	فرق - خصص
فصل عرض	فصل - عرض	مفارق خاصة	فرق - خصص
فصل واعراض	فصل - عرض	فرقان عام	فرق - عمم
فصول واعراض	فصل - عرض	فاسد	فسد
فصل عام	فصل - عمم	فساد	فسد
فصول متقابلة	فصل - قبل	فساد الحد	فسد - حدد
فصل قسم	فصل - قسم	تفسير	فسر
فصول مقسمة	فصل - قسم	إنفصال	فصل
فصول مقومة	فصل - قوم	فصل	فصل
فصول الكيف	فصل - كيف	فصلان	فصل
فصل منطقي	فصل - نطق	فصلية	فصل
فصول منطقية	فصل - نطق	فصول	فصل
فصل منوع	فصل - نوع	منفصل	فصل
فصل النوع	فصل - نوع	منفصلات	فصل
فصل ونوع	فصل - نوع	منفصلة	فصل
منفصلة موجبة	فصل - وجب	فصل بسيط	فصل - بسط
أفضل	فصل	فصول بسيطة	فصل - بسط
تفاضل	فصل	فصول مجردة	فصل - جرد
فضل	فصل	فصل الجنس	فصل - جنس
أفضل وأثر	فصل - أثر	فصول الجواهر	فصل - جوهر
تفطن	فصل	فصول جوهرية	فصل - جوهر
أن يفعل	فعل	فصل حقيقي	فصل - حقق
أن يفعل وان يتفعل	فعل	منفصل حقيقي	فصل - حقق
أن يتفعل	فعل	منفصلة حقيقية	فصل - حقق
إنفعال	فعل	منفصلة حقيقية اتفاقيه	فصل - حقق - وفق
إنفعالات	فعل	فصل خاص	فصل - خصص
فاعل	فعل	فصل وخاصة	فصل - خصص



ق		فعل	فعل
قول بسيط ومركب	قال - بسط	فعل	فعل
قول وظن	قال - ظن	فعليات	فعل
فبيع	بيع	مفعول	فعل
تقابل	قبل	يفعل	فعل
قبل	قبل	يفعل وينفعل	فعل
متقابل	قبل	ينفعل	فعل
متقابلات	قبل	فعل تام	فعل - تمم
متقابلان	قبل	قول مفصل	فعل - فصل
متقابلتان	قبل	أفعل تفضيل	فعل - فضل
مقابلة	قبل	فاعل وقابل	فعل - قبل
مقبولات	قبل	أفعال ناقصة	فعل - نقص
يقابل	قبل	كليات نوعية	فعل - نوع
تقابل اول	قبل - اول	إنتقار	فقر
تقابل حقيقي	قبل - حقق	فقه	فقه
تقابل على سبيل الحمل	قبل - حمل	فقهيات	فقه
تقابل التضاد	قبل - ضد	فكر	فكر
متقابلات ضدية	قبل - ضد	فكرة	فكر
تقابل اضافة	قبل - ضيف	فكر عقلي	فكر - عقل
تقابل متضايين	قبل - ضيف	فلسفة	فلسفة
تقابل مضاف	قبل - ضيف	فلسفة اولى	فلسفة
تقابل العدم والقنية	قبل - عدم	فلسفة خارجة وبرانية	فلسفة
تقابل عدمي	قبل - عدم	فلك	فلك
متقابلات عامة	قبل - عمم	فهم	فهم
متقابلات عيانية	قبل - عين	فهمي	فهم
تقابل نقيض	قبل - نقض	مفهوم	فهم
مقدار	قدر	تفاوت	فوت
قدر مشترك	قدر - شرك	مستفاد	فيد
أقدم	قدم		

مقدمة جدلية	قدم - جدل	تقدم	قدم
مقدمات جدلية مشهورة	قدم - جدل - شهر	قدم	قدم
مقدمة جدلية مطلقة	قدم - جدل - طلق	قديم	قدم
مقدمات جزئية	قدم - جزأ	متقدم	قدم
مقدمة جزئية	قدم - جزأ	مقدمات	قدم
مقدمة حقة	قدم - حقق	مقدمات اوائل	قدم
مقدمة حملية	قدم - حمل	مقدمات اول	قدم
مقدمات خاصة	قدم - خصص	مقدمات ثلاثية	قدم
مقدمات ذاتية	قدم - ذوت	مقدمات ثنائية	قدم
مقدمات ذائعة	قدم - ذيع	مقدمة	قدم
متقدم في المرتبة	قدم - رتب	مقدمة اولى	قدم
متقدم بالزمان	قدم - زمن	مقدمة ثلاثية	قدم
متقدم بأنه سبب	قدم - سبب	مقدمتان	قدم
مقدمات السوفسطائية	قدم - سفسط	تقديم وتأخير	قدم - اخر
مقدمات مشبهة	قدم - شبه	متقدم وتأخر	قدم - اخر
مقدمات شخصيات	قدم - شخصص	متقدمة وتأخرة	قدم - اخر
مقدمة شخصية	قدم - شخصص	مقدمات اضطرارية	قدم - اضطر
مقدمات شرطية	قدم - شرط	مقدمات اضطرارية	قدم - اضطر - طلق
مقدمة شرطية	قدم - شرط	ومطلقة	
مقدمات شرطية منفصلة	قدم - شرط - فصل	مقدمة اولية	قدم - اول
متقدم بالشرف	قدم - شرف	مقدمات البرهان	قدم - برهن
مقدمة شرطية كلية	قدم - شرط - كلل	مقدمات برهانية	قدم - برهن
مقدمة شتعة	قدم - شنع	مقدمة برهانية	قدم - برهن
مقدمات مشهورة	قدم - شهر	مقدمات بينة	قدم - بين
مقدمات مشهورة مطلقة	قدم - شهر - طلق	مقدمة بيانية	قدم - بين
مقدمات صادقة	قدم - صدق	مقدمة المتابعة	قدم - تبع
مقدمة صادقة	قدم - صدق	مقدم وتالي	قدم - تلي
مقدمة صغرى	قدم - صغر	مقدمة استثنائية	قدم - ثني
مقدمتان متضادتان	قدم - ضد	مقدمات جدلية	قدم - جدل

مقدمة كلية	قدم - كلل	مقدمات ضرورية	قدم - ضرر
متقدم في المكان	قدم - مكن	مقدمات غير ضرورية	قدم - ضرر
مقدمات ممكنة	قدم - مكن	مقدمة ضرورية	قدم - ضرر
مقدمة ممكنة	قدم - مكن	أقدم بالطبع	قدم - طبع
مقدمة ونتيجة	قدم - نتج	أقدم عند الطبع	قدم - طبع
مقدمة منطعية	قدم - نطق	متقدم بالطبع	قدم - طبع
مقدمات نظرية	قدم - نظر	مقدمات مطلقة	قدم - طلق
مقدمات مناقضات	قدم - نقض	مقدمة مطلقة	قدم - طلق
مقدمتان مناقضتان	قدم - نقض	مقدمة معدولة	قدم - عدل
مقدمة مهملة	قدم - همل	مقدمات متعارفة وعامية	قدم - حرف
مقدمة واجب قبولها	قدم - وجب	مقدمات معروفة بالطبع	قدم - حرف - طبع
تقدم وجود	قدم - وجد	تقدم علي	قدم - علل
مقدمة وجودية	قدم - وجد	متقدم بالعلية وبالذات	قدم - علل
مقدمة وجودية صادقة	قدم - وجد - صدق	مقدمات عملية	قدم - عمل
مقدمات ذوات جهة	قدم - وجه	مقدمات عامة	قدم - عمم
مقدمات ذات اوساط	قدم - وسط	مقدمة عامة	قدم - عمم
مقدمات غير ذوات اوساط	قدم - وسط	مقدمة مغالطية جدلية	قدم - غلط - جدل
اوساط		مقدمات تفسيرية	قدم - فسر
مقدمة ذات وسط	قدم - وسط	متقدم في الفضل	قدم - فضل
مقدمة غير ذات وسط	قدم - وسط	والكمال	
مقدمة وضعية	قدم - وضع	مقدمات متقابلة	قدم - قبل
مقدمات غير يقينية	قدم - يقن	مقدمات مقبولة	قدم - قبل
مقدمات يقينية	قدم - يقن	مقدمات الاستقراء	قدم - قرأ
مقدمة اليقين	قدم - يقن	مقدمتان مقترنتان	قدم - قرن
إستقراء	قرأ	مقدمة قياسية	قدم - قيس
مستقري	قرأ	مقدمة كبرى	قدم - كبر
إستقراء تام	قرأ - تمم	مقدمات كاذبة	قدم - كذب
إستقراء جدلي	قرأ - جدل	مقدمات كلييات	قدم - كلل
إستقراء استظهارى	قرأ - ظهر	مقدمات كلية	قدم - كلل

منقسم	قسم	إستقراء معكوس	قرأ - عكس
قمة الجنس	قسم - جنس	إستقراء ناقص	قرأ - نقص
قمة فاصلة	قسم - فصل	مقارب لليقين	قرب - يقن
قمة الكل	قسم - كلل	تقريرات	قرر
قمة الكلبي	قسم - كلل	إفتران	قرن
أقسام الكلام	قسم - كلم	إفتران اول	قرن
فاصر الاسباب	قصر - سبب	إفتران ثالث	قرن
إستقصاء	قضي	إفتران ثان	قرن
قضايا	قضي	إفتران خامس	قرن
قضايا نبوية	قضي	إفتران رابع	قرن
قضية	قضي	إفتران سادس	قرن
قضية ثلاثية	قضي	إفتران غير قياسي	قرن - قيس
قضية ثلاثية تامة	قضي	إفتران قياسي	قرن - قيس
قضية ثلاثية غير تامة	قضي	إفترانات	قرن
قضية ثنائية	قضي	إفتراني	قرن
قضية رباعية	قضي	فرائن	قرن
قضيتان	قضي	قرينة	قرن
قضية بسيطة	قضي - بسط	قوارن	قرن
قضايا تجريبية	قضي - جرب	مقارن	قرن
قضية جزئية	قضي - جزأ	قرينة مركبة	قرن - ركب
قضية جزئية	قضي - جزم	قرائن قياسية	قرن - قيس
قضايا محرفة	قضي - حرف	قرينة قياسية	قرن - قيس
قضايا منحرفات	قضي - حرف	إفترانات ناتجة	قرن - نتج
قضية منحرفة	قضي - حرف	قرائن منتجة	قرن - نتج
قضايا حسية	قضي - حسس	قسطاس مستقيم	قط - قوم
قضايا محصورات	قضي - حصر	تقسيم	قسم
قضية محصورة	قضي - حصر	قمة	قسم
قضية محصورة جزئية	قضي - حصر	مقسم	قسم
قضية محصورة كلية او	قضي - حصر	مقسوم	قسم

قضية شرطية منفصلة	قضي - شرط - فصل	جزئية	قضي - حقق
قضية شرطية منفصلة	قضي - شرط - فصل	قضية حقيقية	قضي - حمل
حقيقية		قضايا حمليات	قضي - حمل
قضية شرطية كلية	قضي - شرط - كلل	قضايا حملية	قضي - حمل
قضية شرطية متصلة	قضي - شرط - لزم	قضية حملية	قضي - حمل
لزومية		قضية حملية متأحده	قضي - حمل
قضية شرطية متصلة	قضي - شرط - وصل	قضية حملية متكررة	قضي - حمل
قضيتان مشتركان	قضي - شرك	قضية مستحيلة	قضي - حول
قضية صفري	قضي - صغر	قضية خارجية	قضي - خرج
قضايا متضادة	قضي - ضد	قضية مخصصة	قضي - خصص
قضية ضرورية	قضي - ضرر	قضيتان مخصصتان	قضي - خصص
قضية طارئة	قضي - طرأ	قضايا مخيلات	قضي - خيل
قضايا مطلقة	قضي - طلق	قضيتان متداخلتان	قضي - دخل
قضية مطلقة	قضي - طلق	قضايا ذاتية	قضي - ذيع
قضايا مطلونات	قضي - ظن	قضية ذائفة	قضي - ذيع
قضايا معدولة	قضي - عدل	قضية مركبة	قضي - ركب
قضايا معدوليات	قضي - عدل	قضية سالبة	قضي - سلب
قضية معدولة	قضي - عدل	قضية سالبة بسيطة	قضي - سلب - بسط
قضية معدولية متغيرة	قضي - عدل	قضية سالبة محصلة	قضي - سلب - حصل
قضية عدمية	قضي - عدم	قضية سالبة خاصة	قضي - سلب - خصص
قضايا متعارفة	قضي - عرف	قضية سالبة معدولية	قضي - سلب - عدل
قضية منعكسة	قضي - عكس	قضية سالبة عامة	قضي - سلب - عمم
قضية عامة	قضي - عمم	قضية سالبة وموجبة	قضي - سلب - وجب
قضايا متعادلة	قضي - عند	قضايا مسلمات	قضي - سلم
قضية معينة	قضي - عين	قضية مسورة	قضي - سور
قضية مفروضة	قضي - فرض	قضايا مشبهات	قضي - شبه
قضية منفصلة	قضي - فصل	قضية شخصية	قضي - شخص
قضايا متقابلة	قضي - قبل	قضايا شرطية	قضي - شرط
قضيتان متقابلتان	قضي - قبل	قضية شرطية	قضي - شرط

قضايا موجبة	قضي - وجب	قضية مقيدة	قضي - قيد
قضية موجبة	قضي - وجب	قضية كبرى	قضي - كبر
قضية موجبة خاصة	قضي - وجب	قضايا كثيرة	قضي - كثر
قضية موجبة عامة	قضي - وجب	قضايا كلية	قضي - كلل
قضية موجبة مطلقة	قضي - وجب	قضية كلية	قضي - كلل
قضية موجبة معدولة	قضي - وجب	قضية كلية سالبة موافقة	قضي - كلل - سلب
قضية موجبة معدولية	قضي - وجب	قضية كلية ضرورية	قضي - كلل - ضرر
قضية واجبة	قضي - وجب	قضية كلية سالبة لازمة	قضي - كلل - لزم
قضايا وجودية	قضي - وجد	قضية كلية موجبة	قضي - كلل - وجب
قضية وجودية	قضي - وجد	حاضرة	
قضايا موجبة	قضي - وجه	قضية كلية موجبة مطلقة	قضي - كلل - وجب
قضية موجبة	قضي - وجه	قضية كلية موجبة موافقة	قضي - كلل - وجب
قضية واحدة	قضي - وحد	قضية كلية سالبة وقتية	قضي - كلل - وقت
قضية وضعية	قضي - وضع	قضية كلية موجبة لازمة	قضي - كلل - وجب
قضيتان متفتتان	قضي وفق	قضية كلية موجبة	قضي - كلل - وجب
قضايا وقتية	قضي - وقت	مفروضة	
قضية وقتية	قضي - وقت	قضية كلية موجبة متشعبة	قضي - كلل - وجب
قضايا وهمية	قضي - وهم	قضية لازمة مشروطة	قضي - لزم
إنقطاع	قطع	قضية ممكنة	قضي - مكن
انقلاب القضية	قلب - قضي	قضيتان ممكتان	قضي - مكن
قلب القضية	قلب - قضي	قضية متشعبة	قضي - نشر
أقل واكثر	قلل - كثر	قضيتان متناقضتان	قضي - نفي
قليل وكثير	قلل - كثر	قضايا متناقضة	قضي - نقض
إقناع جدلي	قنع - جدل	قضيتان متناقضتان	قضي - نقض
قانون	قن	قضايا مهملات	قضي - همل
قوانين مشتركة	قنن - شرك	قضية مهملة	قضي - همل
قانون صناعي	قنن - صنع	قضيتان مهملتان	قضي - همل
قانون تعليمي	قنن - علم	قضايا مهملة ومحصورة	قضي - همل - حصر
أقاويل	قول	قضايا تناظرية	قضي - وتر

قول واحد بالذات	قول - ذوت	أقوال	قول
أقاويل سفسطائية	قول - سفسط	قول	قول
قول شارح	قول - شرح	قولان	قول
قول شرطي	قول - شرط	مقول	قول
قول شرطي حقيقي	قول - شرط	مقول بالاولى والاحرى	قول
مقول بالاشتراك	قول - شرك	مقول بشدة وضعف	قول
أقاويل مشهورة	قول - شهر	مقول على كثيرين	قول
أقاويل صحيحة	قول - صحح	مقول في جواب اي	قول
قول صادق	قول - صدق	شيء	
أقاويل مضحكة	قول - ضحكك	مقول في جواب أي	قول
قول اضطراري	قول - ضرر	شيء هو	
مقول بالاطلاق	قول - طلق	مقول في جواب ما هو	قول
قول كثير بالعرض	قول - عرض	مقول في طريق ما هو	قول
قول واحد بالعرض	قول - عرض	مقول من طريق ما هو	قول
أقاويل كاذبة	قول - كذب	مقول ولا على واحد	قول
قول كاذب	قول - كذب	مقولات	قول
قول على الكل	قول - كلل	مقولة	قول
مقول على الكل	قول - كلل	مقولة الاضافة	قول
قول مثالي	قول - مثل	مقولة ان يفعل	قول
قول ناقص	قول - نقص	مقولة ان يفعل	قول
تقال على موضوع	قول - وضع	مقولة الجدة	قول
تقال في موضوع	قول - وضع	قول تام	قول - تمم
مقول على موضوع	قول - وضع	قول غير تام	قول - تمم
مقولة على موضوع	قول - وضع	أقاويل جدلية	قول - جدل
قائم بذاته	قوم	أقاويل جازمة	قول - جزم
قائم بغيره	قوم	أقوال جازمة	قول - جزم
مستقيم	قوم	قول جازم	قول - جزم
مقاومة	قوم	قول جازم بسيط	قول - جزم
مقدم	قوم	قول كثير بالذات	قول - ذوت

قياس فراسي	قيس	مقوم	قوم
قياس كامل	قيس	مقومية	قوم
قياس معاري	قيس	مقومات الماهية	قوم - موه
قياس متحن	قيس	قوة	قوي
قياس من متقابلين	قيس	قوى	قوي
قياس من مشهورات	قيس	قوى ذهنية	قوي - ذهن
محمودة		قوة طبيعية ولا قوة	قوي - طبع
قياسات	قيس	طبيعية	
قياسات تمقلية	قيس	قوة الانفعال	قوي - فعل
قياسات تقريرية	قيس	قوة انفعالية	قوي - فعل
قياسات خير كاملة	قيس	قوة جدلية	قوي - فعل
قياسات غير متتجة	قيس	قوة فاعلة	قوي - فعل
قياسات كاملة	قيس	قوة الفعل	قوي - فعل
قياسات كثيرة مرغبة	قيس	قوة فعلية	قوي - فعل
قياسات مؤلفة من	قيس	قوة وفعل	قوي - فعل
حملية وشرطية		تقييد	قيد
قياسات مؤلفة من	قيس	مقيدة	قيد
شرطية متصلة		مقيد خاص	قيد - خصص
قياسات مؤلفة من	قيس	إنقياد الذهن	قيد - ذهن
متصلات		إنقياد شعري	قيد - شعر
قياسات مؤلفة من	قيس	قياس	قيس
منفصلات		قياس ناسع	قيس
قياسات متضادة	قيس	قياس رديء	قيس
قياسات مختلطات	قيس	قياس زينون	قيس
قياسات مختلطة من	قيس	قياس سائق الى المحال	قيس
امكان واطلاق		قياس سائلي	قيس
قياسات مختلطة من	قيس	قياس سوفسطائي	قيس
امكان وضرورة		قياس شعري	قيس
قياسات مركبة	قيس	قياس فراسة	قيس



قياس جدلي	قياس - جدل	قياسات مضللة متقابلة	قياس
قياسات جدلية	قياس - جدل	قياسات مغالطة	قياس
مقاييس جدلية	قياس - جدل	قياسات ممكنة في الشكل الاول	قياس
قياسات جزئية	قياس - جزأ	قياسات ممكنة في الشكل الثاني	قياس
مقاييس جزئية	قياس - جزأ	قياسات من مشهورات	قياس
قياس جزمي	قياس - جزم	قياسات منتجة	قياس
مقاييس جزمية	قياس - جزم	قياسات منفصلة	قياس
قياس محدود	قياس - حدد	قياسات وساطية	قياس
قياسات حسية	قياس - حسس	قياسات الموضع	قياس
قياس حق	قياس - حقق	قياسات وضعية	قياس
قياس محقق	قياس - حقق	مقاييس	قياس
قياس حملي	قياس - حمل	قياس الاولى	قياس - اول
قياسات حملية	قياس - حمل	قياس برهاني	قياس - برهن
مقاييس حملية	قياس - حمل	قياس وبرهان	قياس - برهن
قياس الخدعة	قياس - خدع	قياس يلي برهان	قياس - برهن
قياس خارجي جدلي	قياس - خرج	قياسات برهانات	قياس - برهن
قياس خطابي	قياس - خطب	قياسات برهانية	قياس - برهن
قياسات خطابية	قياس - خطب	قياس بسيط	قياس - بسط
مقاييس خطابية	قياس - خطب	قياس ميكت	قياس - بكت
قياس خفي	قياس - خفي	قياسات بلاغية	قياس - بلغ
قياس مختلط	قياس - خلط	قياس استثنائي	قياس - ثني
اقيسة الخلف	قياس - خلف	مقاييس استثنائية	قياس - ثني
قياس الخلف	قياس - خلف	قياس استثنائي مفصل	قياس - ثني - فصل
قياسات خلفية	قياس - خلف	قياس استثنائي منفصل	قياس - ثني - فصل - وصل
مقاييس بالخلف	قياس - خلف	ومنصل	
قياس التداخل	قياس - دخل	قياس استثنائي وشرطي	قياس - ثني شرط
قياس الدلالة	قياس - دلل		
قياس الدور	قياس - دور		
قياس دوري	قياس - دوري		

قياس العلة	قياس - ركب	قياس التركيب	قياس - ركب
قياس العلامة	قياس - ركب	قياس مركب	قياس - ركب
قياس علمي	قياس - ركب	قياس مركب من	قياس - ركب
قياسات العلامة		متصلات	
قياس العناد	قياس - ركب	قياس مركب من	قياس - ركب
قياس معاند		متصلات	
قياسات عنادية	قياس - سفسط	قياسات سوفسطائية	قياس - سفسط
قياس غلط	قياس - سوي	قياس المساواة	قياس - سوي
قياس غلط مع طلب الحق	قياس - شبه	قياس الشبه	قياس - شبه
قياس مغالط	قياس - شرط	قياس شرطي	قياس - شرط
قياس مغالطة	قياس - شرط	قياسات شرطية	قياس - شرط
قياس مغالطي	قياس - شرط	قياسات شرطية استثنائية	قياس - شرط
مقاييس مغالطة	قياس - شعر	مقاييس شرطية	قياس - شعر
قياس مفصول	قياس - شعر	قياسات شعرية	قياس - شعر
قياس منفصل	قياس - شغب	مقاييس شعرية	قياس - شعر
قياسات فقهية	قياس - شمل	قياس مشاعبي	قياس - شغب
مقاييس فقهية	قياس - شمل	قياس الشمول	قياس - شمل
قياس مقبول	قياس - صحح	قياس شمولي	قياس - شمل
قياس اقتراني	قياس - صنع	قياس صحيح	قياس - صحح
قياسات اقترانية	قياس - صنع	قياس صناعي	قياس - صنع
مقاييس اقترانية	قياس - ضمير	مقاييس صناعية	قياس - صنع
قياس اقتراني حملي	قياس - طرد	قياس اضماري	قياس - ضمير
قياس مقسم	قياس - طرد	قياس الطرد	قياس - طرد
قياس اقتاعي	قياس - طلق	قياس على الاطلاق	قياس - طرد
قياس مستقيم	قياس - طلق	قياس مطلق	قياس - طلق
قياس المقاومة	قياس - ظنن	قياس مظنون	قياس - ظنن
قياس كاذب	قياس - عكس	قياس العكس	قياس - عكس
قياس كلي	قياس - عكس	قياس منعكس	قياس - عكس
	قياس - علل	قياس التعليل	قياس - عكس
			قياس - علل

إكتساب	كسب	قياس غير كامل	قيس - كعل
إكتسابي	كسب	قياس التمثيل	قيس - مثل
مكتسب	كسب	قياس امتحاني	قيس - محن
إكتساب قياس	كسب - قيس	قياسات امتحانية	قيس - محن
كشف التصورات	كشف - صور	قياس منطقي	قيس - نطق
كفة	كفف	قياس ناقص	قيس - نقص
نكافؤ في الوجود	كفو - وجد	قياس موصول	قيس - وصل
متكافؤ في الوجود	كفو - وجد	قياس الوضع	قيس - وضع
كل	كلل	قياس يقيني	قيس - يقن
كلي	كلل	مقاييس يقينية	قيس - يقن
كلي جدا	كلل		ك
كليات	كلل		
كليات خمسة	كلل	أكبر	كبر
كلية	كلل	كبرى	كبر
كلية بسيطة	كلل	كبر وصغر	كبر - صغر
كلية الكبرى	كلل	كبير وصغير	كبر - صغر
كلي مبدل	كلل - بدل	كتابة	كتب
كل وجزء	كلل - جزأ	أكثرى	كثر
كلي وجزئي	كلل - جزأ	أكثريات	كثر
كليات جنسية	كلل - جنس	تكثر	كثر
كليات الجواهر	كلل - جوهر	نكثير	كثر
كلية حقيقية موجبة	كلل - حقق	كثرة	كثر
كلي في حملي	كلل - حمل	كثير باضافة	كثر - ضيف
كلي محمول	كلل - حمل	كثير بلا اضافة	كثر - ضيف
كليات محمولة	كلل - حمل	تكثر المقول	كثر - قول
كلي اخص	كلل - خصص	تكذيب	كذب
كلي ذاتي	كلل - ذوت	كذب	كذب
كلية سالبة	كلل - سلب	تكرار	كرر
كليات متساويان	كلل - سوي	مكررة	كرر

كلمات زمانية	كلم - زمن	كلية شرطية	كلل - شرط
كلمة مصرفة	كلم - صرف	كلية الشرطية	كلل - شرط
كلمة مصرفة وغير مصرفة	كلم - صرف	كليات مشتركة	كلل - شرك
كلمة مصرفة وفائمه	كلم - صرف - قوم	كلي ضروري	كلل - ضرر
كلمة مستقيمة	كلم - قوم	كلي طبيعي	كلل - طبع
كلام مهمل	كلم - همل	كلي مطلق	كلل - طلق
كلمات وجودية	كلم - وجد	كلي عقلي	كلل - عقل
كلمة وجودية	كلم - وجد	كليات عقلية	كلل - عقل
كم	كمم	كلي اعم	كلل - همم
كميات	كمم	كلية مفردة	كلل - فرد
كمية	كمم	كلية لزومية	كلل - لزم
كميات بالعرض	كمم - عرض	كلي منطقي	كلل - نطق
كم منفصل	كمم - فصل	كلي موجب	كلل - وجب
كمية القضية	كمم - قضي	كلية موجبة	كلل - وجب
كم متصل	كمم - وصل	كلية موجبة حقيقية	كلل - وجب
كم متصل ومنفصل	كمم - وصل - فصل	كلية موضوع	كلل - وضع
كنه	كنه	كلام	كلم
ان يكون له	كون	كلم	كلم
تكوّن	كون	كلما	كلم
كن	كون	كلمات	كلم
كون	كون	كلمة	كلم
كون ولا كون	كون	كلمة اصلية	كلم - اصل
متكون	كون	كلمة ثنائية	كلم - ثني
يكون له	كون	كلام جدلي	كلم - جدل
كون في الاعيان	كون عين	كلام محصور	كلم - حصر
كون وفساد	كون - فسد	كلمة محصلة وغير محصلة	كلم - حصل
كون في المكان	كون - مكن	محصلة	
ذو كيفية	كيف	كلام مخصوص	كلم - خصص
		كلمة رابطة	كلم - ربط

لزومية	لزم	كيف	كيف
لوازم	لزم	كيف موافق	كيف
متلازمات	لزم	كيف هو	كيف
متلازمان	لزم	كيفيات	كيف
متلازمة	لزم	كيفيات مقتناة	كيف
ملازم الملازم	لزم	كيفية	كيف
ملازمات	لزم	كيفيات طبيعية	كيف - طبع
ملازمة	لزم	كيفيات انفعالية	كيف - فعل
ملزوم	لزم	وانفعالات	
لازم تال	لزم - تلمي	كيفية انفعالية	كيف - فعل
لازم مجهول	لزم - جهل	كيفية القضية	كيف - قضي
لازم محمول وتالي	لزم - حمل	كيفية النسبة	كيف - نسب
لزوم خارجي	لزم - خرج		ل
لازم خاصة	لزم - خصص		
لزوم ذهني	لزم - ذهن	لا	لا
لازم غير ذاتي	لزم - ذوت	لام الاستغراق	لام - غرق
لوازم ذاتية	لزم - ذوت	لاحق	لحق
لازم الشخصية	لزم - شخص	لحوق	لحق
لازم الشيء	لزم - شيئاً	لواحق	لحق
لزوم الصادق	لزم - صدق	لواحق الجوهر	لحق - جوهر
لزوم عقلي	لزم - عقل	لاحق عام وخاص	لحق - عمم - خصص
لزوم المتقابلات	لزم - قبل	لاحق كلي	لحق - كلل
تلازم مقدمات متصلة	لزم - قدم	لواحق الكم	لحق - كمم
شرطية		إستلزام	لزم
لزوم مقلوب	لزم - قلب	إلتزام	لزم
لازم غير مقوم	لزم - قوم	تلازم	لزم
لزوميات لفظية	لزم - لفظ	لازم	لزم
لازم المعاهية	لزم - ميه	لزوم	لزم
لازم بتوسط	لزم - وسط	لزوم بين	لزم

لفظ مشترك	لفظ - شرك	لسان الامة	لسن
لفظ مطلق	لفظ - طلق	لواصق	لصق
لفظ عرضي	لفظ - عرض	لغات الامة	لغو
الفاظ مغلطة	لفظ - غلط	لغة العرب	لغو
ألفاظ مغيرة	لفظ - غير	ألفاظ	لفظ
ألفاظ مفردة	لفظ - فرد	ألفاظ خمسة	لفظ
لفظ مفرد	لفظ - فرد	لفظ	لفظ
ألفاظ مقولة	لفظ - قول	لقظة	لفظ
ألفاظ كلية	لفظ - كلل	لقظة هو	لفظ
لفظ كلي	لفظ - كلل	ألفاظ مؤلفة	لفظ - الف
لفظ كلي ذاتي	لفظ - كلل	لفظ مؤلف	لفظ - الف
لفظ كلي عرضي	لفظ - كلل	لفظ مجرد من زمان	لفظ - مجرد
ألفاظ ناصة	لفظ - نصص	لفظ جزئي	لفظ - جزأ
لفظ متواطىء	لفظ - وها	لفظ مجازي ومستعار	لفظ - جوز - عبر
تلقين	لقن	لفظ حاصر	لفظ - حصر
لماذا	لماذا	لقظة حاصرة	لفظ - حصر
لم	لم	لفظ غير محصل	لفظ - حصل
لم الشيء	لم	لفظ محمول	لفظ - حمل
لم هو	لم	ألفاظ دالة	لفظ - دلل
لما	لم	لفظ دال	لفظ - دلل
لمية	لم	لفظ دال بالوضع	لفظ - دلل
له	له	لفظ دال مفرد	لفظ - دلل
	م	لفظ ذاتي	لفظ - ذوت
		ألفاظ روابط واواصل	لفظ - ربط - وصل
ما	ما	ألفاظ مترادفة	لفظ - ردف
ما هو	ما	ألفاظ مركبة	لفظ - ركب
ما بذاته	ما - ذوت	لفظ مركب	لفظ - ركب
ما الشيء	ما - شياً	ألفاظ شرعية	لفظ - شرع
ما هو الشيء	ما - شياً	ألفاظ مشتركة	لفظ - شرك

مادة ممكنة	مدد - مكن	ما هو على الاطلاق	ما - طلق
مادة الامتناع	مدد - منع	ما يشبه المقنونات	ما - ظنن
مادة الوجوب	مدد - وجب	ماذا	ماذا
مادة يقينية	مدد - يقن	ماذا هو	ماذا
مسألة منطقية	مسئلة - نطق	ماذا هو الشيء	ماذا - شيئاً
مماصة	مسس	متى	متى
إمعان وسلوك	معن - سلك	تمائل	مثل
معاني نوعية	معنى - نوع	تمثيل	مثل
معا	معي	تمثيلات	مثل
معا في المرتبة	معي - رتب	مثال	مثل
معا في الطبع	معي - طبع	مثال اول	مثل
معية الانواع	معي - نوع	مثالات	مثل
نفس ناطقة	مفس نطق	مماثلة	مثل
إمكان	مكن	مما حكة	محك
مكان	مكن	إمتحان	محن
ممكّن	مكن	إمتحانية	محن
ممكّن وغير ممكّن	مكن	مادة	مدد
ممكّنات	مكن	مواد	مدد
ممكّنة	مكن	مادة اضطرارية	مدد - اضطر
ممكّتان	مكن	مادة الحد	مدد - حدد
ممكّن حقيقي	مكن - حقق	مادة الحمل	مدد - حمل
ممكّنة حينية	مكن - حين	مادة الشيء	مدد - شيئاً
إمكان خارجي	مكن - خرج	مادة ضرورية	مدد - ضرر
إمكان خاص	مكن - خصص	مادة القضية	مدد - قضي
ممكّن اخص	مكن - خصص	مواد القضايا	مدد - قضي
ممكّن خاص	مكن - خصص	مادة الاقيسة	مدد - قيس
ممكّن خاص واخص	مكن - خصص	مادة القياس	مدد - قيس
ممكّن خاصي	مكن - خصص	مواد القياس	مدد - قيس
ممكّنة خاصة	مكن - خصص	مادة الامكان	مدد - مكن

منع	منع	ممكنة دائمة	مكن - دوم
مانعة الجمع	منع - جمع	إمكان ذهني	مكن - ذهن
مانعة الخلو	منع - خلوي	إمكان سلب	مكن - سلب
إمتناع ذاتي	منع - فوت	ممكّن مسلوب	مكن - سلب
إمتناع عن سلب	منع - سلب	ممكّن باشتراك اسم	مكن - سما
تميز	ميز	ممكّن مطلق	مكن - طلق
ميمز	ميز	ممكّن العدم	مكن - عدم
ماثل بالتركيب	ميل - ركب	إمكان عامي	مكن - عمم
ماثل بالقصان	ميل - نقص	ممكّن عام	مكن - عمم
ماهيات	ميه	ممكّن عامي	مكن - عمم
ماهية	ميه	ممكنة عامة	مكن - عمم
ماهية مركبة	ميه - ركب	أمكنة مغلطة	مكن - غلط
ماهية الشيء	ميه - شياً	إمكان وقوة	مكن - قوي
ماهية متصورة	ميه - صور	ممكّنات أكثرية	مكن - كثر
	ن	ممكّن كلي	مكن - كلل
		ممكّن وواجب	مكن - وجب
		ممكّن الوجود	مكن - وجد
		ممكنة وقتية	مكن - وقت
		ملك	ملك
		ملكات	ملك
		ملكة	ملك
		ملك والجدة	ملك - جدد
		ملكة جدلية	ملك - جدل
		ملكة وحال	ملك - حول
		ملكة مكتسبة	ملك - كسب
		ملة	ملل
		إمتناع	منع
		ممتنع	منع
		ممتنع مؤقت	منع
منتجة	نتج		
نتائج	نتج		
نتيجة	نتج		
نحو	نحو		
أنحاء التعليم	نحو - علم		
نداء	ندي		
نزع	نزع		
تناسب	نسب		
مناسبة	نسب		
منسوب	نسب		
نسب	نسب		
نسبة	نسب		
نسبتان	نسب		



نفس كلي	نفس - كلل	نسبة مع اشتقاق	نسب - شقق
نفي	نفي	نسبة الى الشيء	نسب - شياً
ناهي سالب	نفي	نسب عديدة	نسب - عدد
ناية خاصة	نفي - خصص	نسبة عناد بين قولين	نسب - عند - قول
نفي الدوام	نفي - دوم	نسب مقدارية	نسب - قدر
نفي المزاحم	نفي - زحم	نسبة مكررة	نسب - كرر
نفي الضرورة	نفي - ضرر	إنشاد	نشد
ناية عامة	نفي - عمم	مشرية	نشر
ناقص	نقص	مشرية مطلقة	نشر - طلق
نواقص الدلالات	نقص - دلل	نصبة	نصب
تناقص	نقض	منطق	نطق
متناقضات	نقض	منطقي	نطق
متناقضان	نقض	منطقية	نطق
متناقضة	نقض	ناطق	نطق
متناقضان	نقض	نطق	نطق
منافضة	نقض	مناظرة	نظر
نقض	نقض	ناظر	نظر
نقيض	نقض	نظائر	نظر
نقيضان	نقض	نظري	نظر
تناقض بحقيقة	نقض - حقق	نظريات	نظر
متناقضة ضرورية	نقض - ضرر	نظرية	نظر
نقيض في مقابلات	نقض - قبل	نظير	نظر
نقيض القضية	نقض - قضي	نظر في محمولات	نظر - حمل
متناقضة ممكنة	نقض - مكن	نظر في شيه	نظر - شبه
نقيض الوضع	نقض - وضع	نظائر وتصاريف	نظر - صرف
منقول	نقل	نظم اول	نظم
نقلة	نقل	نظم ثالث	نظم
نمط التماثل	نمط - عند	نظم ثان	نظم
نمط التلازم	نمط - لزم	نفس	نفس

هـ	هـ	نمو	نهي
هت	هست	غير متناه	نهي
هل	هلل	لا نهاية	نهي
هل الشيء موجود	هلل	متناهي	نهي
هل هو	هلل	نهي	نهي
هل هو موجود	هلل	نهاية ومبدأ	نهي - بدأ
هلية	هلل	مناطق	نوط
إهمال	همل	مناطق الحكم	نوط - حكم
مهمل	همل	أنواع	نوع
مهملات	همل	أنواع الانواع	نوع
مهملة	عمل	أنواع سافلة	نوع
مهملتان	همل	نوع	نوع
هندسة	هندس	نوع الانواع	نوع
هو	هو	نوع اول	نوع
هو ما هو	هو	أنواع وأجناس	نوع - جنس
هو هو	هو	نوع و جنس وفصل	نوع - جنس - فصل
هي هي	هي	نوع حقيقي	نوع - حقق
هياة	هيا	نوع وخاصة	نوع - خصص
هيئة ذاتية	هيا - فوت	نوع سافل	نوع - سفل
هيئة القياس	هيا - قيس	نوع الشيء	نوع - شيا
هيات نفسانية	هيا - نفس	نوع اضافي	نوع - ضيف
هيولى	هيل	نوع مضاف	نوع - ضيف
	و	أنواع وأعراض	نوع - عرض
		نوع وعرض	نوع - عرض
		نوع عال	نوع - علا
		نوع مفرد	نوع - فرد
		أنواع متوسطة	نوع - وسط
		نوع متوسط	نوع - وسط
تواتر	وتر		
متواتر	وتر		
متواترات	وتر		
إيجاب	وجب		
موجب	وجب		

موجود	وجد	موجبات	وجب
موجود شيئاً ما	وجد	موجبة	وجب
موجودات	وجد	واجب	وجب
موجودات متصورة	وجد	وجوب	وجب
موجودة	وجد	موجبة بسيطة	وجب - بسط
وجدانيات	وجد	موجب جزئي	وجب - جزأ
وجود	وجد	موجبة جزئية	وجب - جزأ
وجودي	وجد	موجبة محصلة	وجب - حصل
وجودية	وجد	إيجاب بالحقيقة	وجب - حقق
وجوديتان	وجد	إيجاب حملي	وجب - حمل
وجديات باطنة	وجد - بطن	وجوب ذاتي	وجب - ذوت
موجود بجزء	وجد - جزأ	إيجاب وسلب	وجب - سلب
موجود في حال	وجد - حول	موجب وسالبة	وجب - سلب
وجودية لا دائمة	وجد - دوم	موجبة وسالبة	وجب - سلب
وجود في الذهن	وجد - ذهن	موجبات شرطية	وجب - شرط
موجود بذاته	وجد - ذوت	إيجاب مطلق	وجب - طلق
موجود في شيء	وجد - شيئاً	موجبة معدولة	وجب - عدل
وجود في الشيء	وجد - شيئاً	موجبة عدمية	وجب - عدم
وجود الشيء	وجد - شيئاً	موجبة عامة	وجب - مسم
وجود للشيء	وجد - شيئاً	إيجاب منفصل	وجب - فصل
وجودية لا ضرورية	وجد - ضرر	موجبتان متقاطرتان	وجب - قطر
موجود بضرورة	وجد - ضرر - شرط	موجب كلي	وجب - كلل
مشروطة		موجبة كلية	وجب - كلل
موجود على الاطلاق	وجد - طلق	واجب وممتنع	وجب - منع
وجود مطلق	وجد - طلق	كلية موجبة منصلة	وجب - وجب
موجود بالفعل	وجد - فعل	واجب الوجود	وجب - وجد
موجود بالفعل	وجد - فعل	وجوب الوجود	وجب - وجد
موجود بالقرعة	وجد - قوي	إيجاب متصل	وجب - وصل
موجود بالكل	وجد - كلل	إيجاب نسبة اتصال	وجب - وصل

میزان التبادل	وزن - عدل	وجود كلي	وجد - كليل
میزان التبادل	وزن - عند	وجود لازم	وجد - لزم
میزان أكبر	وزن - كبر	موجود في موضوع	وجد - وضع
میزان التلازم	وزن - لزم	موجود لا في موضوع	وجد - وضع
میزان أوسط	وزن - وسط	موجودة في موضوع	وجد - وضع
أواسط	وسط	جهات	وجه
أواسط	وسط	جهات اربع	وجه
أوسط	وسط	جهات اول	وجه
متوسطات	وسط	جهة	وجه
واسطة	وسط	موجهات	وجه
وسائط	وسط	موجهة	وجه
وسط	وسط	موجهتان	وجه
واسطة خلطية	وسط - خلط	جهات القضايا	وجه - قضي
واسطة غير خلطية	وسط - خلط	وجوه الكلام	وجه - كلم
متوسط مناسب	وسط - نسب	جهة ومادة	وجه - مدد
صفات	وصف	جهة الامكان	وجه - مكن
صفة	وصف	جهة ممكنة	وجه - مكن
موصوف	وصف	جهة متمنة	وجه - منع
موصوفات	وصف	جهة واجبة	وجه - وجب
صفة محمولة	وصف - حمل	إتحاد	وحد
صفات ذاتية	وصف - ذوت	آحاد	وحد
صفة ذاتية	وصف - ذوت	واحد	وحد
وصف مشترك	وصف - شرك	وحدات	وحد
صفات لازمة	وصف - لزم	وحدة	وحد
إتصال	وصل	موازين خمسة	وزن
متصل	وصل	موازين القرآن	وزن
متصل بذاته	وصل	میزان	وزن
متصل حقيقي	وصل	میزان شيطان	وزن
متصلات	وصل	میزان اصغر	وزن - صغر

وضع المطلوب	وضع - طلب	متصلة	وصل
وضع المطلوب الاول	وضع - طلب	موصولات	وصل
موضع علمي	وضع - علم	واصلات	وصل
موضوع العلم	وضع - علم	وصلة	وصل
موضوع علمي	وضع - علم	وصول	وصل
مواضع معنوية	وضع - عنى	إتصال تام	وصل - نعم
موضوع القضية	وضع - قضى	إتصال غير تام	وصل - نعم
مواضع كلية	وضع - كلل	متصلة لزومية	وصل - لزم
موضع مكاني	وضع - مكن	متصلة موجبة	وصل - وجب
مواضع النسبة	وضع - نب	متصلة اتقاقية	وصل - وفق
موضوع المنطق	وضع - نطق	أوضاع	وضع
موضوع النوع	وضع - نوع	مواضع	وضع
موضوع لايجاب	وضع - وجب	موضع	وضع
موضوع الموجبة	وضع - وجب - عدل	موضوع	وضع
المعدولة		موضوع على	وضع
تواطز	وطأ	موضوع الفلسفة الاولى	وضع
متواطئة	وطأ	موضوع في	وضع
متواطىء	وطأ	موضوعات	وضع
متواطئة اسماؤها	وطأ - سما	موضوعات اول	وضع
تواطز مطلق	وطأ - طلق	وضع	وضع
إتفاق	وفق	أوضاع جدلية	وضع - جدل
إتفاقية	وفق	موضوعات الجدل	وضع - جدل
متفقة	وفق	موضوع بالحقيقة	وضع - حقق
موافقة	وفق	مواضع خارجة	وضع - خرج
إتفاقات بختة	وفق - بخت	مواضع المتشابهاات	وضع - شبه
إتفاق في اسم	وفق - سما	وضع صرف	وضع - صرف
متفقة اسماؤها	وفق - سما	موضوعات الصناعة	وضع - صنع
إتفاق وتواطز معا	وفق - وطأ	وضعية ضرورية	وضع - ضرر
توافي	وفي	موضوع المطلوب	وضع - طلب

ي	وقت	وقت
يقين	وقتية	وقت
يقيني	وقتيتان	وقت
يقينيات	وقتية مطلقة	وقت - طلق
يقيني	إيقاع	وقع
	إيهام الهو هو	وهم
	وهم	وهم
	وهميات	وهم
	وهميات صرفة	وهم - صرف
	إيهام العكس	وهم - عكس
	إيهام العكس الكلي	وهم - عكس
	توهم وغلط	وهم - غلط



# مسند المصطلحات المنطقية \*

## عربي - فرنسي - انكليزي

<i>Substitution</i>	Substitution	إبدال
<i>Abolition, abrogation</i>	Abolition, abrogation	إبطال
<i>Union</i>	Union	إتحاد
<i>Continuity, junction</i>	Continuité, jonction	إتصال
<i>Agreement, coincidence</i>	Accord, concordance, coïncidence	إتفاق
<i>Confirmation</i>	Confirmation	إثبات
<i>Confirmation and abrogation</i>	Confirmation et abrogation	إثبات وإبطال
<i>Preferential</i>	Préférentiel	أثر
<i>Dualism</i>	Dualisme	إثنائية
<i>Effort by reflexive analysis</i>	Effort d'analyse réflexive	إجتهداد
<i>Parts, particles</i>	Parties, particules	أجزاء
<i>Genera</i>	Genres	أجناس
<i>Supreme genera</i>	Genres suprêmes	أجناس الأجناس
<i>Genera of accidents</i>	Genres des accidents	أجناس الأعراض
<i>Genera of substance</i>	Genres de la substance	أجناس الجوهر
<i>Predicaments</i>	Predicaments	أجناس عالية
<i>Distinctive genera</i>	Genres distincts	أجناس متباينة
<i>Intermediate genera</i>	Genres intermédiaires	أجناس متوسطة
<i>Genera and ideas</i>	Genres et idées	أجناس وصور

\* تجدر الإشارة إلى أن المسند قد اعتمد في اختيار المصطلحات المترجمة رؤوس الموضوعات الكبرى وبعض تفرعاتها، وبما يقارب المعنى الغربي نظراً إلى وجود تفرعات متشعبة تختص بالذهنية العربية الإسلامية يستحيل إيجاد اللفظ العربي المعتبر عنها.

وقد تابعت المماني المنطقية بمثل تابعها في التعميم الموسوعي، كما وردت متداخلة فيها بعض المصطلحات الفلسفية العامة. واضطرونا أحياناً إلى وضع بعض التعابير المرادفة اليونانية أو اللاتينية المنطقية التقنية. واخترنا المزدوجين لبعض المصطلح الأوروي دلالة على المعنى المستتر الذي لم يظهر منطوقاً في اللفظ العربي.



<i>Unities</i>	Unités	آحاد
<i>Probability</i>	Probabilité	إحتمال
<i>Creation, generation</i>	Création, génération	إحداث
<i>Sensation</i>	Sensation	إحساس
<i>Judgements</i>	Jugements	أحكام
<i>States</i>	Etats	أحوال
<i>Narration, information</i>	Narration, information	إخبار
<i>Test</i>	Epreuve	إختبار
<i>Association</i>	Association	إختلاط
<i>Difference, opposition</i>	Différence, opposition	إختلاف
<i>Particle, preposition</i>	Particule, préposition	أداة
<i>Arguments</i>	Arguments	أدلة
<i>Opinions, judgements</i>	Opinions, jugements	آراء
<i>More and less</i>	Le plus et le moins	أزيد وأنقص
<i>Names</i>	Noms	أسماء
<i>Causes, motives, reasons</i>	Causes, motifs, raisons	أسباب
<i>Exclusion, disjunction</i>	Exclusion, disjonction	إستثناء
<i>Alteration, transformation</i>	Altération, transformation	إستحالة
<i>Inference, reasoning by induction</i>	Inférence, raisonnement par induction	إستدلال
<i>Aptitude, might</i>	Aptitude, pouvoir	إستطاعة
<i>Metaphor</i>	Métaphore	إستعارة
<i>Information</i>	Information, renseignement	إستعلام
<i>Absorption, extention</i>	Absorption, extension	إستغراق
<i>Induction</i>	Induction	إستقراء
<i>Complete induction</i>	Induction complète	إستقراء تام
<i>Element</i>	Élément	أسطقس
<i>Name, noun</i>	Nom, substantif	إسم
<i>Genus noun</i>	Nom du genre	إسم الجنس
<i>Composed noun</i>	Nom composé	إسم غير محصل
<i>Noun's case</i>	Cas d'un nom	إسم غير مصرف

<i>Understanding, reason</i>	Entendement, raison	ذهن
<i>Mental, rational</i>	Mental, rationel	ذهني
ر		
<i>Copula, relation</i>	Copule, relation	رابطة
<i>Opinion</i>	Opinion	رأي
<i>Description, determination</i>	Description, détermination	رسم
<i>Complete description</i>	Description complète	رسم تام
<i>Incomplete description</i>	Description incomplète	رسم ناقص
<i>Descriptive definitions</i>	Définitions descriptives	رسوم
<i>Deliberation, caution</i>	Délibération, prudence	روية
<i>(Mental) exercise</i>	Exercice (mental)	رياضة
ز		
<i>Time</i>	Temps	زمان
س		
<i>Question, interrogation</i>	Question, interrogation	سؤال
<i>Demostrative question</i>	Question démonstrative	سؤال برهاني
<i>Dialectic interrogation</i>	Interrogation dialectique	سؤال جدلي
<i>Logic question</i>	Question logique	سؤال منطقي
<i>Examiner and opponent</i>	Interrogateur et adversaire	سائل ومجيب
<i>Negative</i>	Négatif	سالب
<i>Negative (proposition)</i>	(Proposition) négative	سالية
<i>Cause, reason</i>	Cause, raison	سبب
<i>Sondage and division (dilema)</i>	Sondage et division (dilemme)	سبر وتقسيم
<i>Surface</i>	Surface	سطح
<i>Sophism</i>	Sophisme	سفسطة
<i>Negation</i>	Négation	سلب
<i>Quantifier</i>	Quantificateur	سور
<i>Sophistics</i>	Sophistique	سوفسطائية

<i>Wise, philosopher</i>	Sage, philosophe	حكيم
<i>Predication, attribution</i>	Prédication, attribution	حمل
<i>Predicative, attributive, Categorical proposition</i>	Proposition prédicative, Attributive, catégorique	حملية

خ

<i>Particular</i>	Particulier	خاص
<i>Proper, specificity</i>	Propre, spécifique	خاصة
<i>Enunciation, attribute, predicate</i>	Enonciation, attribut, prédicat	خبر
<i>Rhetoric</i>	Rhétorique	خطابة
<i>Rhetorician</i>	Rhétoricien	خطابي
<i>Ad absurdum</i>	Absurde	خلف
<i>Look, face, expression</i>	Mine, figure, physionomie	خلقة
<i>Imagination</i>	Imagination	خيال

د

<i>Permanent</i>	Permanent	دائم
<i>Significant</i>	Signifiant	دال
<i>Signification, denotation</i>	Signification, dénotation	دلالة
<i>Proof, argument</i>	Preuve, argument	دليل
<i>Eternity</i>	Eternité	دهر
<i>Vicious circle</i>	Cercle vicieux, diallèle	دور
<i>Circular argumentation, proof, consequence</i>	Argumentation circulaire, preuve, conséquence	دوران

ذ

<i>Essence, entity</i>	Essence, entité	ذات
<i>Itself</i>	Soi-même	ذاته
<i>Particular, essential, subjective</i>	Particulier, essentiel, subjectif	ذاتي
<i>Proper</i>	Propre	ذاتي خاص
<i>Intelligence, sagacity</i>	Intelligence, sagacité	ذكاء

<i>First substances</i>	Substances premières	جواهر أولى
<i>Second substances</i>	Substances secondes	جواهر ثوانٍ
<i>Supreme substances</i>	Substances suprêmes	جواهر عالية
<i>Separate substances</i>	Substances séparés	جواهر مفارقة
<i>Substance, quiddity</i>	Substance, quiddité	جوهر
<i>Substantial</i>	Substantiel	جوهرى
<i>Substantiality</i>	Substantialité	جوهرية

## ح

<i>Contingent, the created</i>	Contingent, créé	حادث
<i>Situation, state</i>	Situation, état	حال
<i>Proof, argument</i>	Preuve, argument	حجة
<i>Term</i>	Terme	حد
<i>Minor term</i>	Le mineur	حد أصغر
<i>Major term</i>	Le majeur	حد أكبر
<i>Middle term</i>	Le moyen terme	حد أوسط
<i>Intuition</i>	Intuition	حدس
<i>Particle, letter</i>	Particule, lettre	حرف
<i>Dictio negativa, negative particle</i>	Dictio negativa, particule négative	حرف سلب
<i>Dictio infinita, negator</i>	Dictio infinita, négateur	حرف عدل
<i>Movement, motion</i>	Mouvement	حركة
<i>Sense</i>	Sens	حسن
<i>Goodness and nastiness</i>	Bonté et méchanceté	حسن وقيح
<i>Exclusivity, limitation</i>	Exclusivité, limitation	حصر
<i>True, right</i>	Vrai, droit	حق
<i>Truth, true meaning</i>	Vérité, sens propre	حقيقة
<i>Judgement, attribution</i>	Jugement, attribution	حكم
<i>Simple judgement</i>	Jugement simple	حكم بسيط
<i>Attributive judgement</i>	Jugement attributif	حكم حملي
<i>Necessary judgement</i>	Jugement nécessaire	حكم ضروري
<i>Wisdom, philosophy</i>	Sagesse, philosophie	حكمة

<i>Distinction</i>	Distinction, discernement	تمييز
<i>Correspondance, relation</i>	Correspondance, relation	تناسب
<i>Contradiction</i>	Contradiction	تناقض

## ث

<i>Affirmation, constancy</i>	Affirmation, constance	ثبوت
-------------------------------	------------------------	------

## ج

<i>Syllogism, unifier, link</i>	Syllogisme, unificateur, lien	جامع
<i>Controversy, dialectic</i>	Polémique, dialectique	جدل
<i>Part, atom</i>	Partie, atome	جزء
<i>Particular, partial</i>	Particulier, partiel	جزئي
<i>Negative particular</i>	Particulière négative	جزئية سالبة
<i>Hypothetic particular</i>	Particulière hypothétique	جزئية شرطية
<i>Body, organism</i>	Corps, organisme	جسم
<i>Meeting, addition, collection</i>	Réunion, addition, collection	جمع
<i>Genus</i>	Genre	جنس
<i>Summum genus</i>	Genre suprême	جنس الأجناس
<i>Natural genus</i>	Genre naturel	جنس طبيعي
<i>Next genus</i>	Genre prochain	جنس قريب
<i>Logic genus</i>	Genre logique	جنس منطقي
<i>Proper and genus</i>	Genre et propre	جنس وخاصة
<i>Genus and accident</i>	Genre et accident	جنس وعرض
<i>Genus and specific difference</i>	Genre et différence spécifique	جنس وفصل
<i>Genus and species</i>	Genre et espèce	جنس ونوع
<i>Mood</i>	Mode	جهة
<i>Possible mood</i>	Mode du possible	جهة ممكنة
<i>Necessary mood</i>	Mode du nécessaire	جهة واجبة
<i>Ignorance</i>	Ignorance	جهل
<i>Substances</i>	Substances	جواهر

<i>Verification, realization</i>	Vérification, réalisation	تحقيق
<i>Analysis</i>	Analyse	تحليل
<i>Synthesis, composition</i>	Synthèse, composition	تركيب
<i>Continuous synthesis</i>	Synthèse continue	تركيب متصل
<i>Intermittent synthesis</i>	Synthèse discontinue	تركيب منفصل
<i>Succession</i>	Succession	تسلسل
<i>Analogy, resemblance</i>	Analogie, ressemblance	تشابه
<i>Ambiguity, opposition</i>	Equivoité, opposition	تشكيك
<i>Inflexions</i>	Inflexions	تصارييف
<i>Assent</i>	Assentiment	تصديق
<i>Conception, apprehension</i>	Conception, appréhension	تصور
<i>Contrariety, opposition</i>	Contrariété, opposition	تضاد
<i>Correlation</i>	Corrélation	تضاييف
<i>Implication, inclusion</i>	Implication, inclusion	تضمن
<i>Opposition</i>	Opposition	تعاند
<i>Definition</i>	Définition	تعريف
<i>Complete definition</i>	Définition complète	تعريف تام
<i>Complex definition</i>	Définition complexe	تعريف مركب
<i>Apprenticeship, learning</i>	Apprentissage	تعلم
<i>Teaching</i>	Enseignement	تعليم
<i>Determination</i>	Détermination	تعيين
<i>Change</i>	Changement	تغير
<i>Difference</i>	Ecart	تفاوت
<i>Contrary, opposition</i>	Contraire, opposition	تقابل
<i>Opposition of two correlatives</i>	Opposition de deux corrélatifs	تقابل متضاييفين
<i>Anteriority</i>	Antériorité	تقدم
<i>Concomitance, inherence, concordance</i>	Concomitance, inhérence, concordance	تلازم
<i>Similarity, analogy</i>	Similitude, analogie	تماثل
<i>Representation, assimilation,</i>	Représentation, assimilation,	تمثيل
<i>Reasoning by analogy</i>	Raisonnement par analogie	

<i>Affirmation</i>	Affirmation	إيجاب
<i>Place (category)</i>	Lieu (catégorie)	أين ب
<i>Evident</i>	Evident	بدهي
<i>Demonstration, argument, proof</i>	Démonstration, argument, preuve	برهان
<i>Demonstration of fact</i>	Démonstration du fait	برهان إن
<i>Partial demonstration</i>	Démonstration partielle	برهان جزئي
<i>Demonstration ad absurdum</i>	Démonstration par l'absurde	برهان الخلف
<i>Circular demonstration</i>	Démonstration circulaire	برهان دور
<i>Negative demonstration</i>	Démonstration négative	برهان سالب
<i>Causal demonstration</i>	Démonstration par la cause	برهان علة
<i>Universal demonstration</i>	Démonstration universelle	برهان كلي
<i>Demonstration of the cause</i>	Démonstration de la cause	برهان إِم
<i>Direct demonstration</i>	Démonstration directe	برهان مستقيم
<i>Affirmative demonstration</i>	Démonstration affirmative	برهان موجب
<i>Simple</i>	Simple	بسيط
<i>Argument, exposition, explanation</i>	Argument, exposition, explication	بيان
<i>Existential argument</i>	Argument existentiel	بيان وجودي ت
<i>Consequent, next</i>	Conséquent, suivant	تال
<i>Composition, combination</i>	Composition, combinaison	تأليف
<i>Complete, whole</i>	Complet, achevé	تام
<i>Refutation, winning a debate</i>	Réfutation, conviction par des arguments	تبكيت
<i>Sophistic refutation</i>	Réfutation sophistique	تبكيت سوفسطائي
<i>Eristic refutation</i>	Réfutation éristique	تبكيت مغالطي
<i>Experience</i>	Expérience	تجربة
<i>Abstraction</i>	Abstraction	تجريد
<i>Subcontraries</i>	Subcontraires	تحت المتضادتين
<i>Definition, determination</i>	Définition, détermination	تحديد

<i>Simple noun</i>	Nom simple	إسم محصل
<i>Composed noun</i>	Nom composé	إسم مركب
<i>Unspecified, derivative noun</i>	Nom indéterminé, dérivé	إسم مشتق
<i>Distinct nouns</i>	Noms distincts	أسماء متباينة
<i>Homonyms</i>	Homonymes	أسماء متفقة
<i>Synonyms</i>	Synonymes	أسماء متواطئة
<i>Paronyms</i>	Paronymes	أسماء مشتقة
<i>Signal</i>	Signe	إشارة
<i>Homonymy</i>	Homonymie	إشتراك
<i>Individuals, persons</i>	Individus, personnes	أشخاص
<i>Things, objects</i>	Choses, objets	أشياء
<i>Origin, basis, principle</i>	Origine, fondement, principe	أصل
<i>Thesis, hypothesis</i>	Thèse, hypothèse	أصل موضوع
<i>Principles of jurisprudence</i>	Principes de la jurisprudence	أصول الفقه
<i>Relation, adjunction</i>	Relation, adjonction	إضافة
<i>Contraries</i>	Contraires	أضداد
<i>Extremes</i>	Extrêmes	أطراف
<i>Belief, opinion</i>	Croyance, opinion	إعتقاد
<i>Gemination</i>	Gémination	إعجام
<i>Accidents</i>	Accidents	أعراض
<i>Proper accidents</i>	Accidents propres	أعراض ذاتية
<i>Notorious</i>	Notoire	أعرف
<i>Most general and most specific</i>	Le plus général et le plus spécifique	أعم وأخص
<i>Concrete and existing things</i>	Choses existantes, concrètes	أعيان
<i>Errors</i>	Erreurs	أغاليط
<i>Hypothesis, assumption, ecthesis</i>	Hypothèse, assomption, ecthèse	إفتراض
<i>Remarks, enunciations, discourses</i>	Propos, énoncés, discours	أقاويل
<i>Junction, mood</i>	Jonction, mode	إقتران
<i>Major term, major extreme</i>	Majeur, grand terme, grand extrême	أكبر
<i>Acquisition</i>	Acquisition	إكتساب



<i>Instrument, organ</i>	Instrument, organe	آلة
<i>Terms</i>	Termes	ألفاظ
<i>Five universalis, categoremes</i>	Cinq universaux, catégorèmes	ألفاظ خمسة
<i>Universal terms</i>	Termes universaux	ألفاظ كلية
<i>Complex terms</i>	Termes complexes	ألفاظ مركبة
<i>Incomplex terms</i>	Termes incomplexes	ألفاظ مفردة
<i>Clear, precise terms</i>	Termes précis, clairs	ألفاظ ناصة
<i>Sign, presumption, clue</i>	Signe, présomption, indice	أمانة
<i>Impossibility</i>	Impossibilité	إمتناع
<i>Imperative, order</i>	Impératif, ordre	أمر
<i>Possibility</i>	Possibilité	إمكان
<i>Possibility and power</i>	Possibilité et puissance	إمكان وقوة
<i>Instant, moment</i>	Instant, moment	الآن
<i>The action (category)</i>	L'action (catégorie)	أن يفعل
<i>The passion (category)</i>	La passion (catégorie)	أن ينفع
<i>Conversion</i>	Conversion	إنعكاس
<i>Conversion of the proposition</i>	Conversion de la proposition	إنعكاس القضية
<i>Reduction of the syllogism</i>	Réduction du syllogisme	إنعكاس القياس
<i>Disjunction, separation</i>	Disjonction, séparation	إنفصال
<i>Emotion, affection</i>	Emotion, affection	إنفعال
<i>Inversion of proposition</i>	Inversion de la proposition	إنقلاب القضية
<i>Species</i>	Espèces	أنواع
<i>Specific species</i>	Espèces spécifiques	أنواع الأنواع
<i>Species and accidents</i>	Espèces et accidents	أنواع وأعراض
<i>This-ness</i>	Ipséité, eccéité	إنية
<i>Middle (term)</i>	Moyen (terme)	أوسط
<i>Positions, defined places</i>	Positions, lieux définis	أوضاع
<i>Prime, first</i>	Premier	أول
<i>Primary</i>	Primaire	أولى
<i>What is?</i>	Qu'est-ce que?	أي

		ش
<i>Present, example</i>	Présent, exemple	شاهد
<i>Suspicion</i>	Suspicion	شبهة
<i>Similar, analogous</i>	Semblable, analogue	شبيه
<i>Individual</i>	Individu	شخص
<i>Singular</i>	Singulière	شخصية
<i>Condition</i>	Condition	شرط
<i>Conditional, hypothetical</i>	Conditionnel, hypothétique	شرطي
<i>Hypothetical conjunctive</i>	Hypothétique conjonctif (Modus ponens)	شرطي متصل
<i>Hypothetical disjunctive</i>	Hypothétique disjonctif (tollendo tollens)	شرطي منفصل
<i>Hypothetical (proposition)</i>	(Proposition) hypothétique	شرطية
<i>Poetry</i>	Poésie	شعر
<i>Poetic</i>	Poétique	شعري
<i>Doubt</i>	Doute	شك
<i>Figure, form</i>	Figure, forme	شكل
<i>First figure</i>	Première figure	شكل أول
<i>Non-conclusive figure</i>	Figure non-concluante	شكل باطل
<i>Third figure</i>	Troisième figure	شكل ثالث
<i>Second figure</i>	Seconde figure	شكل ثان
<i>Fourth figure</i>	Quatrième figure	شكل رابع
<i>Thing, object, fact</i>	Chose, objet, fait	شيء

## ص

<i>True (judgement)</i>	(Jugement) vrai	صادق
<i>Veracity, truth</i>	Véracité, vérité	صدق
<i>True and false</i>	Vrai et faux	صدق وكذب
<i>Minor (premise)</i>	Mineure (prémisse)	صغرى
<i>Attributes</i>	Attributs	صفات

<i>Essential attributes</i>	Attributs essentiels	صفات ذاتية
<i>Intrinsic attributes</i>	Attributs intrinsèques	صفات لازمة
<i>Attribute, quality</i>	Attribut, qualité	صفة
<i>Essential attribute</i>	Attribut essentiel	صفة ذاتية
<i>Arts, technics</i>	Arts, techniques	صنائع
<i>Dialectic art</i>	L'art de la dialectique	صناعة الجدل
<i>Rhetorical art</i>	L'art de la rhétorique	صناعة الخطابة
<i>Poetic art</i>	L'art de la poétique	صناعة الشعر
<i>Logic art</i>	L'art de la logique	صناعة المنطق
<i>Specific forms</i>	Formes spécifiques	صور نوعية
<i>Form, figure, image</i>	Forme, figure, image	صورة
<i>Corporal form</i>	Forme corporelle	صورة جسمية

## ض

<i>Contrary</i>	Contraire	ضد
<i>Mood</i>	Mode	ضرب
<i>Necessity</i>	Nécessité	ضرورة
<i>Necessary</i>	Nécessaire	ضروري
<i>Necessary (proposition)</i>	(Proposition) nécessaire	ضرورية
<i>Enthymema</i>	Enthymème	ضمير (قياس)

## ط

<i>Character, natural</i>	Caractère, naturel	طبع
<i>Nature</i>	Nature	طبيعة
<i>Inherence and exclusion</i>	Inhérence et exclusion	طرد وعكس
<i>Extreme</i>	Extrême	طرف

## ظ

<i>Suspicion, opinion</i>	Suspicion, opinion (doxa)	ظن
---------------------------	---------------------------	----

<i>Accidental</i>	Accidentel	عارض
<i>World, universe, cosmos</i>	Monde, univers, cosmos	عالم
<i>General</i>	Général	عام
<i>Expression, hermeneutic</i>	Expression, herméneutique	عبارة
<i>Number, numeral</i>	Nombre, chiffre	عدد
<i>Nothingness, non being</i>	Néant, non-être	عدم
<i>Privation and possession</i>	Privation et possession	عدم وملكية
<i>Proper accident</i>	Accident propre	عرض خاص
<i>General accident</i>	Accident général	عرض عام
<i>Accidental</i>	Accidentel	عرضي
<i>Conventional</i>	Conventionnel	عرفي
<i>Intellect, reason</i>	Intellect, raison	عقل
<i>Intellect in act</i>	Intellect en acte	عقل بالفعل
<i>Intellectus habitus</i>	Intellectus habitus	عقل بالملكة
<i>Practical, functional intellect</i>	Intellect pratique, fonctionnel	عقل عملي
<i>Agent intellect</i>	Intellect agent	عقل فعال
<i>Acquired intellect</i>	Intellect acquis	عقل مستفاد
<i>Conceptual intellect</i>	Intellect conceptuel	عقل نظري
<i>Hylic intellect</i>	Intellect hylétique	عقل هيولاني
<i>Conversion, contrary</i>	Conversion, contraire	عكس
<i>Inversion of the proposition</i>	Inversion de la proposition	عكس القضية
<i>Inversion of syllogism</i>	Inversion du syllogisme	عكس القياس
<i>Relation, relationship</i>	Relation, rapport	علاقة
<i>Sign, mark</i>	Signe, marque	علامة
<i>Cause</i>	Cause	علة
<i>Causa prima</i>	Cause première	علة أولى
<i>Formal cause</i>	Cause formelle	علة صورية
<i>Efficient, effective cause</i>	Cause efficiente, efficace	علة فاعلية
<i>Material cause</i>	Cause matérielle	علة مادية

<i>Purposal cause</i>	Cause finale	علة نهائية
<i>Knowledge, science understanding</i>	Savoir, science, connaissance	علم
<i>Metaphysics</i>	La métaphysique	علم الالهيات
<i>Natural science</i>	Science de la nature	علم الطبيعيات
<i>Numeral science</i>	Science du nombre	علم العدد
<i>The logic</i>	La logique	علم المنطق
<i>Science and doxa, knowledge and opinion</i>	Science et doxa, connaissance et opinion	علم وظن
<i>Certain knowledge</i>	Connaissance certaine	علم يقيني
<i>Common knowledge</i>	Connaissances communes	علوم مشتركة
<i>Acquired knowledge</i>	Connaissances acquises	علوم مكتسبة
<i>Action, administration</i>	Action, administration	عمل
<i>Objection</i>	Objection	عناد
<i>Demonstrative objection</i>	Objection démonstrative	عناد برهاني
<i>Dialectic objection</i>	Objection dialectique	عناد جدلي
<i>Element</i>	Élément	عنصر
<i>Common people</i>	Le Commun du peuple	عوام
<i>The self, existence, concretized essence</i>	Soi-même, existence, essence concrétisée	عين

## غ

<i>Missing, abstract</i>	Absent, abstrait	غائب
<i>Purpose</i>	Fin	غاية
<i>Mistake, error</i>	Faute, erreur	غلط
<i>Infinite, unlimited</i>	Infini, illimité	غير متناه

## ف

<i>Agent</i>	Agent	فاعل
<i>Physiognomy</i>	Physiognomonie	فراسة
<i>Individual</i>	Individu	فرد
<i>Singular, individuality</i>	Singulière, individualité	فردية

<i>Prescription, order</i>	Prescription, ordre	فرض
<i>Branch, consequence of a principle</i>	Branche, conséquence d'un principe	فرع
<i>Corruption, degeneration</i>	Corruption, dégénérescence	فساد
<i>Specific difference, class</i>	Différence spécifique, classe	فصل
<i>Specific difference of genus</i>	Différence spécifique du genre	فصل جنس
<i>General specific difference</i>	Différence spécifique générale	فصل عام
<i>Specific difference of accident</i>	Différence spécifique de l'accident	فصل عرض
<i>Verb, term</i>	Verbe, terme	فعل
<i>Thought</i>	Pensée	فكر
<i>Prime philosophy</i>	Philosophie première	فلسفة أولى
<i>Sphere, celestial</i>	Sphère, céleste	فلك
<i>Understanding</i>	Connaissance, entendement	فهم

## ق

<i>Law, rule, canon</i>	Loi, règle, canon	قانون
<i>Eternity, anteriority</i>	Eternité, antériorité	قدم
<i>Ancient, first</i>	Ancien, premier	قديم
<i>Coupled (of two premises)</i>	Accouplement (de deux prémisses)	قرينة
<i>Division, Dichotomy</i>	Division, dichotomie	قسمة
<i>Propositions</i>	Propositions	قضايا
<i>Experimental propositions</i>	Propositions expérimentales	قضايا تجريبية
<i>Attributive, apodeictic propositions</i>	Propositions attributives, apodictiques	قضايا حملية
<i>Hypothetical propositions</i>	Propositions hypothétiques	قضايا شرطية
<i>Contrary propositions</i>	Propositions contraires	قضايا متضادة
<i>Contradictory propositions</i>	Propositions contradictoires	قضايا متناقضة
<i>Postulated propositions</i>	Propositions postulées	قضايا مسلمات
<i>Categorical propositions</i>	Propositions catégoriques	قضايا مطلقة
<i>Indefinite propositions</i>	Propositions indéfinies	قضايا مهملات
<i>Existential propositions</i>	Propositions existentielles	قضايا وجودية
<i>Simple proposition</i>	Proposition de «incesse»	قضية بسيطة

<i>Tertio adjacente proposition</i> (with three terms)	Proposition tertio adjacente (à trois termes)	قضية ثلاثية
<i>Secundo adjacente proposition</i> (with two terms)	Proposition secundo adjacente (à deux termes)	قضية ثنائية
<i>Partial proposition</i>	Proposition partielle	قضية جزئية
<i>Quatro adjacente proposition</i> (with four terms)	Proposition quatro adjacente (à quatre termes)	قضية رباعية
<i>Negative proposition</i>	Proposition négative	قضية سالبة
<i>Singular proposition</i>	Proposition singulière	قضية شخصية
<i>Necessary proposition</i>	Proposition nécessaire	قضية ضرورية
<i>Non-expected proposition</i>	Proposition imprévue	قضية طارئة
<i>Privative proposition</i>	Proposition privative	قضية عدمية
<i>Universal proposition</i>	Proposition universelle	قضية كلية
<i>Definite proposition</i>	Proposition définie	قضية محصورة
<i>Assertoric, pure proposition</i>	Proposition assertorique pure	قضية مطلقة
<i>A negative term proposition</i>	Proposition à terme négatif	قضية معدولة
<i>Supposed proposition</i>	Proposition supposée	قضية مفروضة
<i>Possible proposition</i>	Proposition possible	قضية ممكنة
<i>Unspecified, extended proposition</i>	Proposition indéterminée, répandue	قضية متشعبة
<i>Indefinite proposition</i>	Proposition indéfinie	قضية مهملة
<i>Affirmative proposition</i>	Proposition affirmative	قضية موجبة
<i>Modal proposition</i>	Proposition modale	قضية موجبة
<i>Inversion of a proposition</i>	Inversion d'une proposition	قلب قضية
<i>Power (puissance) and act</i>	Puissance et acte	قوة وفعل
<i>Discourse, lexis, enunciation</i>	Discours, lexis, énonciation	قول
<i>Complete, exact discourse</i>	Discours complet, exact	قول تام
<i>Declarative discourse</i>	Discours déclaratif	قول جازم
<i>Hypothetical proposition</i>	Proposition hypothétique	قول شرطي
<i>True, generalized discourse</i>	Discours vrai, généralisable	قول صادق
<i>Falsified, eristic discourse</i>	Discours falsifié, éristique	قول كاذب

<i>Syllogism</i>	Syllogisme	قياس
<i>Excepted syllogism</i>	Syllogisme exceptif	قياس استثنائي
<i>Enthymema</i>	Enthymème	قياس اضماري
<i>Persuasive syllogism</i>	Syllogisme persuasif	قياس اقناعي
<i>Demonstrative syllogism</i>	Syllogisme démonstratif	قياس برهاني
<i>Reasonning by analogy</i>	Raisonnement par analogie	قياس تمثيلي
<i>Dialectic syllogism, epicheirema</i>	Syllogisme dialectique, épichèrème	قياس جدلي
<i>Categorical syllogism</i>	Syllogisme catégorique	قياس حملي
<i>Rhetorical syllogism</i>	Syllogisme rhétorique	قياس خطابي
<i>Syllogism ad absurdum</i>	Syllogisme par l'absurde	قياس الخلف
<i>Syllogism in circle</i>	Syllogisme en cercle	قياس الدور
<i>Sophistic syllogism</i>	Syllogisme sophistique	قياس سوفسطائي
<i>Hypothetical, conditional syllogism</i>	Syllogisme hypothétique, conditionnel	قياس شرطي
<i>Poetic syllogism</i>	Syllogisme poétique	قياس شعري
<i>Retrograded syllogism</i>	Syllogisme rétrogradé, «syllogismus secundum, intentionem secundam»	قياس صناعي
<i>Imperfect syllogism</i>	Syllogisme imparfait	قياس غير كامل
<i>Perfect syllogism</i>	Syllogisme parfait	قياس كامل
<i>Polysyllogism, sorite</i>	Polysyllogisme, sorite	قياس مركب
<i>Directed-proof syllogism</i>	Syllogisme à preuve directe	قياس مستقيم
<i>Specious syllogism</i>	Syllogisme spécieux	قياس مشاغي
<i>Eristic syllogism</i>	Syllogisme éristique	قياس مغالطي
<i>Imperfect syllogism</i>	Syllogisme imparfait	قياس ناقص

## ك

<i>Plurality, multiplicity</i>	Pluralité, multiplicité	كثرة
<i>Wrong</i>	Faux	كذب
<i>Principle, premise</i>	Principe, prémisses	كفة
<i>All and some</i>	Le tout et la partie	كل وجزء
<i>Language, Oral</i>	Langage, parole	كلام



<i>Word, verb</i>	Mot, verbe	كلمة
<i>Copula</i>	Copule	كلمة رابطة
<i>Universal, general</i>	Universel, général	كلي
<i>Universals</i>	Universaux	كليات
<i>General, universal (proposition)</i>	Générale, universelle (proposition)	كلية
<i>Negative universal</i>	Universelle négative	كلية سالبة
<i>Affirmative universal</i>	Universelle affirmative	كلية موجبة
<i>Quantity</i>	Quantité	كم
<i>Continuous quantity</i>	Quantité continue	كم متصل
<i>Discontinuous quantity</i>	Quantité discontinue	كم منفصل
<i>Quantity (category)</i>	Quantité (catégorie)	كمية
<i>Essence, own</i>	Essence, propre	كنه
<i>Generation, universe</i>	Génération, univers	كون
<i>Generation and corruption</i>	Génération et corruption	كون وفساد
<i>Quality</i>	Qualité	كيف
<i>Affective qualities</i>	Qualités affectives	كيفية انفصالية
<i>Quality (category)</i>	Qualité (catégorie)	كيفية

## ل

<i>Consequent, adjoint</i>	Conséquent, adjoint	لاحق
<i>Consequent, necessary, inherent</i>	Conséquent, nécessaire, inhérent	لازم
<i>Consequence</i>	Conséquence	لزوم
<i>The nation's language</i>	Langue de la nation	لسان الامة
<i>Word, term</i>	Mot, terme	لفظ
<i>Partial term</i>	Terme partiel	لفظ جزئي
<i>Quantifier term</i>	Terme quantificateur	لفظ حاصر
<i>Proper, essential term</i>	Terme propre, essentiel	لفظ ذاتي
<i>Accidental term</i>	Terme accidentel	لفظ عرضي
<i>Universal term</i>	Terme universel	لفظ كلي
<i>Univocal term</i>	Terme univoque	لفظ متواطىء

<i>Complex term</i>	Terme complexe	لفظ مركب
<i>Homonymie</i>	Terme homonyme	لفظ مشترك
<i>Incomplex, singular term</i>	Terme incomplexe, singulier	لفظ مفرد
<i>Why? (Quod?)</i>	Pourquoi? (Quod?)	لِمَ
<i>The possession, to have (category)</i>	La possession, avoir (catégorie)	له
<i>Negator (is not)</i>	Négateur (n'est pas)	ليس

## م

<i>Quid? Which essence? Whose?</i>	Quid? Quelle essence? Qui est-ce?	ما (هو)
<i>Substance, content, mood</i>	Matière, contenu, mode	مادة
<i>Proposition's content</i>	Matière de la proposition	مادة القضية
<i>Syllogism's content</i>	Matière du syllogisme	مادة القياس
<i>Incompatibility (conjunction's negation)</i>	Incompatibilité (négation de la conjonction)	مانعة الجمع
<i>Reject (disjunction negation)</i>	Rejet (négation de la disjonction)	مانعة الخلو
<i>Quiddity</i>	Quiddité	ماهية
<i>Essence</i>	Essence	ماهية متصورة
<i>Principles, prime premises</i>	Principes, prémisses premières	مبادئ
<i>Prime principles</i>	Principes premiers	مبادئ أول
<i>Common notions, principles of dialectic</i>	Principes de la dialectique, notions communes	مبادئ الجدل
<i>Principles, notions of sophistic</i>	Principes, notions éristiques	مبادئ السوفسطائية
<i>Principles of the philosophy</i>	Principes de la philosophie	مبادئ الفلسفة
<i>Sophistic refutation</i>	Réfutation sophistique	مباكئة سوفسطائية
<i>Differences</i>	Différences	مباينات
<i>Demonstration's principle</i>	Principe de la démonstration	مبدأ البرهان
<i>Homogeneous</i>	Homogènes	متجانسان
<i>Synonyms</i>	Synonymes	مترادفة
<i>Distinct terms</i>	Termes distincts	متزايلة
<i>Similar</i>	Semblable	متشابه

<i>Continuous, conjunctive</i>	Continu, conjonctif	متصل
<i>Contraries</i>	Contraires	متضادات
<i>Correlatives</i>	Corrélatifs	متضائفات
<i>Differents</i>	Différents	متعاندات
<i>Opposite</i>	Opposées	متقابلات
<i>Anterior and posterior</i>	Antérieur et postérieur	متقدم ومتأخر
<i>Contradictoris</i>	Contradictaires	متناقضات
<i>Univocal</i>	Univoque	متواطىء
<i>When, time (category)</i>	Quand, temps (catégorie)	متى
<i>Example, reasoning by example</i>	Exemple, raisonnement par l'exemple	مثال
<i>Particular affirmative</i>	La particulière affirmative	مثبتة خاصة
<i>Data of experience</i>	Données de l'expérience	مجربرات
<i>Unity, gathering</i>	Ensemble, réunion	مجموع
<i>Unknown, unknowable</i>	Inconnu, inconnaissable	مجهول
<i>Imitation</i>	Imitation	محاكاة
<i>Absurd, impossible</i>	Absurde, impossible	محال
<i>Dialogues, dialectic discussions</i>	Dialogues, discussions dialectiques	محااورات ارتياضية
<i>Definite</i>	Défini	محدد
<i>Sensible</i>	Sensible	محسوس
<i>Definished, simple</i>	Défini, simple	محصل
<i>Attribute, predicate</i>	Attribut, prédicat	محكوم به
<i>Subject</i>	Sujet	محكوم عليه
<i>Predicate</i>	Prédicat	محمول
<i>Prime, essential predicate</i>	Prédicat premier, essentiel	محمول أول
<i>Secondary, accidental predicate</i>	Prédicat secondaire, accidentel	محمول بالعرض
<i>Predicables</i>	Prédicables	محمولات
<i>Discussion, exchange</i>	Discussion, échange	مخاطبة
<i>Imaginary premises</i>	Prémises imaginaires	مخيلات
<i>Described subject</i>	Sujet décrit	مدلول عليه
<i>Compound</i>	Composé	مرتبب

<i>Complete compound</i>	Composé complet	مركب تام
<i>Incomplete, particular compound</i>	Composé incomplet, particulier	مركب ناقص
<i>Question to resolve, request, proposition</i>	Question à résoudre, demande, proposition	مسألة
<i>Egalité</i>	Egalité	مساواة
<i>Postulates, presuppositions</i>	Présuppositions	مسلّمات
<i>The indicated (To de ti)</i>	L'indiqué (To de ti)	مشار إليه
<i>Participation</i>	Participation	مشاركة
<i>Derivative proposition</i>	Proposition dérivative	مشتقة
<i>Conventional propositions</i>	Propositions conventionnelles	مشهورات
<i>Postulate</i>	Postulat	مصادرة
<i>Petito principii</i>	Pétition de principe	مصادرة على المطلوب
<i>Relative, verbal noun</i>	Relatif, nom d'un verbe	مصدر مضاف
<i>Correspondance adaequation, concordance</i>	Correspondance, adaequation, concordance	مطابقة
<i>Request</i>	Requête	مطلب
<i>Absolute, categorical</i>	Absolu, catégorique	مطلق
<i>Absolute (propositions, premises)</i>	(Propositions, prémisses) absolutus	مطلقة
<i>Simultaneous</i>	Simultané	معاً
<i>Alternative propositions</i>	Propositions alternatives	معاندات
<i>Meanings, significations, notions</i>	Sens, significations, notions	معاني
<i>Knowledge</i>	Connaissance	معرفة
<i>Prime Knowledge</i>	Connaissance première	معرفة أولية
<i>Acquired knowledge</i>	Connaissance acquise	معرفة اكتسابية
<i>Intelligible</i>	Intelligible	معقول
<i>Prime evidents</i>	Evidences premières	معقولات أول
<i>Prime essences</i>	Essences premières	معقولات أولى
<i>Effect, consequence</i>	Effet, conséquence	معلول
<i>Concept</i>	Concept	معنى متصور، معقول
<i>Norm</i>	Norme	معيّار
<i>Species simultaneity</i>	Simultanéité des espèces	معية أنواع
<i>Concrete, determinate</i>	Concret, déterminé	معين

<i>Sophism, paralogism</i>	Sophisme, paralogisme	مغالطة
<i>Singular</i>	Singulier	مفرد
<i>Conceived, notion, concept, comprehension</i>	Conçu, notion, concept, compréhension	مفهوم
<i>Comparative</i>	Comparatif	مقارن
<i>Syllogisms</i>	Syllogismes	مقاييس
<i>Accepted, received propositions, premises</i>	Propositions, prémisses admises, reçues	مقبولات
<i>Antecedent and consequent</i>	Antécédent et conséquent	مقدم وتال
<i>Premises</i>	Prémisses	مقدمات
<i>Disjunctive premise</i>	Prémisse disjonctive	مقدمة استثنائية
<i>Demonstrative premise</i>	Prémisse démonstrative	مقدمة برهانية
<i>Particular premise</i>	Prémisse particulière	مقدمة جزئية
<i>Predicative, attributive premise</i>	Prémisse prédicative, attributive	مقدمة حملية
<i>Hypothetical premise</i>	Prémisse hypothétique	مقدمة شرطية
<i>Minor premise</i>	Prémisse mineure	مقدمة صغرى
<i>Major premise</i>	Prémisse majeure	مقدمة كبرى
<i>Universal premise</i>	Prémisse universelle	مقدمة كلية
<i>Possible premise</i>	Prémisse possible	مقدمة ممكنة
<i>Indefinite premise</i>	Prémisse indéfinie	مقدمة مهملة
<i>Existential premise</i>	Prémisse existentielle	مقدمة وجودية
<i>Premise and conclusion</i>	Prémisse et conclusion	مقدمة ونتيجة
<i>Dictum de omni, universally affirmed</i>	Dictum de omni, affirmé universellement	مقول على الكل
<i>Dictum de nullo, universally denied</i>	Dictum de nullo, nié universellement	مقول ولا على واحد
<i>Categorics, predicaments</i>	Catégories, prédicaments	مقولات
<i>Constitutive</i>	Constitutif	مقوم
<i>Place, space, surface</i>	Lieu, espace, étendue	مكان
<i>Acquired</i>	Acquis	مكتسب
<i>Inherence</i>	Inhérence	ملازمة

<i>To have, possession (category)</i>	Avoir, possession (catégorie)	ملك
<i>Faculty, aptitude, possession</i>	Faculté, aptitude, possession	ملكة
<i>Aptitude to dialectic art</i>	Aptitude à la dialectique	ملكة جدلية
<i>Analogy</i>	Analogie	مماثلة
<i>Impossible</i>	Impossible	ممنوع
<i>Possible, probable</i>	Possible, probable	ممکن
<i>It might be both like this or that</i>	Ce qui peut être à la fois ainsi et non ainsi (على التساوي)	ممکن خاصي
<i>It happened more often than not</i>	Ce qui arrive le plus souvent	ممکن عام (اکثري)
<i>Contingent being</i>	Etre contingent	ممکن الوجود
<i>Possible proposition</i>	Proposition possible	ممکنه (قضيه)
<i>It happened the less</i>	Ce qui arrive le moins souvent	ممکنه حينية
<i>Temporal possible (proposition)</i>	Proposition possible, temporelle	ممکنه وقتية
<i>Convenience, harmony</i>	Convenance, harmonie	مناسبة
<i>Cause, motive</i>	Cause, motif	مناط
<i>Meeting, controversy, debate</i>	Entrevue, controverse, débat	مناظرة
<i>Contradiction</i>	Contradiction	مناقضة
<i>Logic</i>	Logique	منطق
<i>Logician</i>	Logicien	منطقي
<i>Privation, prohibition</i>	Privation, prohibition	منع
<i>Disjunctive syllogism</i>	Syllogisme disjonctif	منفصل (قياس)
<i>Disjunctive premise</i>	Prémisse disjonctive	منفصلة (مقدمة)
<i>Indefinite proposition</i>	Proposition indéfinie	مهملة (قضيه)
<i>Modus, moods</i>	Modus, modes	مواد
<i>Syllogism's premises</i>	Prémises du syllogisme	مواد القياس
<i>Loci, premises</i>	Lieux (loci)	مواضع
<i>Affirmative, positive</i>	Affirmatif, positif	موجب
<i>Affirmative proposition</i>	Proposition affirmative	موجبة (قضيه)
<i>Modal proposition</i>	Proposition modale	موجهة (قضيه)
<i>To be, being</i>	Etre, l'être	موجود

<i>Being in fact, real subject</i>	Etre en acte	موجود بالفعل
<i>Being able to, virtual subject</i>	Etre en puissance	موجود بالقوة
<i>Subject</i>	Sujet	موصوف
<i>Object, subject</i>	Objet, sujet	موضوع
<i>Balance, syllogism, criterion</i>	Balance, syllogisme, critère	ميزان (قياس)

## ن

<i>Reasonable, speaker</i>	Raisnable, locuteur	ناطق
<i>Imperfect</i>	Imparfait	ناقص
<i>Conclusion</i>	Conclusion	نتيجة
<i>Syntax</i>	Syntaxe	نحو
<i>Rate, proportion, relation</i>	Rapport, proportion, relation	نسبة
<i>The speech, lection</i>	Parole, lection	نطق
<i>Similar, analogous</i>	Semblables, analogues	نظائر
<i>Coordination, junction, mood of the syllogism</i>	Coordination, jonction, mode du syllogisme	نظم (قياس)
<i>Similar, analogue</i>	Semblable, analogue	نظير
<i>Soul</i>	Ame	نفس
<i>Universal soul</i>	Ame universelle	نفس كلي
<i>Refutation, contradiction</i>	Réfutation, contradiction	نقض
<i>Opposed</i>	Opposé	نقيض
<i>Proposition's negation</i>	Négation de la proposition	نقيض القضية
<i>Contradictories</i>	Contradictaires	نقيضان
<i>Growth, development</i>	Croissance, développement	نمو
<i>Species</i>	Espèce	نوع
<i>Species of species, infima species, prime substance (individual)</i>	Espèce des espèces, espèce infime, substance première (individu)	نوع الأنواع
<i>Supreme species</i>	Espèce suprême	نوع عال
<i>Species and proper</i>	Espèce et propre	نوع وخاصة
<i>Species and accident</i>	Espèce et accident	نوع وعرض

هـ

<i>Why? is it?</i>	Pourquoi? est-ce que?	هل
<i>Ipsesity</i>	Ipséité	هلية
<i>Himself, is, itself</i>	Soi, est, lui	هو
<i>Identical</i>	Identique	هو هو
<i>Syllogism's figure</i>	Figure du syllogisme	هيئة القياس
<i>Form</i>	Forme	هيئة
<i>Hyle, matter</i>	Hylé, matière	هولي

و

<i>Necessary</i>	Nécessaire	واجب
<i>Necessary being</i>	Etre nécessaire	واجب الوجود
<i>The one, one</i>	L'un, un	واحد
<i>Means, (middle term)</i>	Moyen (terme)	واسطة (حدّ)
<i>Being, existence</i>	Etre, existence	وجود
<i>Copula</i>	Copule	وجودية (لفظة)
<i>The three moods (in the proposition)</i>	Les trois modes (dans la proposition)	وجوه الكلام
<i>Middle, means</i>	Milieu, moyen	وسط
<i>Common qualification</i>	Qualification commune	وصف مشترك
<i>Junction medium</i>	Moyen de jonction	وصلة
<i>Position (category), situation</i>	Position (catégorie), situation	وضع
<i>Time (category)</i>	Temps (catégorie)	وقت
<i>Temporal proposition</i>	Proposition temporelle	وقتيّة (قضية)
<i>Illusion</i>	Illusion	وهم
<i>False premises, doxical premises</i>	Fausse prémisses, prémisses doxiques	وهميات (قضايا)

ي

<i>Action and passion (categories)</i>	Action et passion (catégories)	يفعل ويفعل
<i>Certitude</i>	Certitude	يقين



---

<i>Evidences (of the reason)</i>	évidences (de la raison)	يقينيات
<i>Certain premises</i>	Prémises certaines	يقينية (مقدمات)

# مسند المصطلحات المنطقية انكليزي - فرنسي - عربي

## A

<i>Abolition, abrogation</i>	Abolition, abrogation	إبطال
<i>Absolute, categorical</i>	Absolu, catégorique	مطلق
<i>Absolute (propositions, premises)</i>	(Propositions, prémisses) absolus	مطلقة
<i>Absorption, extention</i>	Absorption, extension	إستفراق
<i>Abstraction</i>	Abstraction	تجريد
<i>Absurd, impossible</i>	Absurde, impossible	محال
<i>Accepted, received propositions, premises</i>	Propositions, prémisses admises, reçues	مقبولات
<i>Accidental</i>	Accidentel	عارض
<i>Accidental</i>	Accidentel	عرضي
<i>Accidental term</i>	Terme accidentel	لفظ عرضي
<i>Accidents</i>	Accidents	أعراض
<i>Acquired</i>	Acquis	مكتسب
<i>Acquired intellect</i>	Intellect acquis	عقل مستفاد
<i>Acquired knowledge</i>	Connaissances acquises	علوم مكتسبة
<i>Acquired knowledge</i>	Connaissance acquise	معرفة اكتسابية
<i>Acquisition</i>	Acquisition	إكتساب
<i>Action, administration</i>	Action, administration	عمل
<i>Action and passion (categories)</i>	Action et passion (catégories)	يفعل ويفعل
<i>Ad absurdum</i>	Absurde	خلف
<i>Affective qualities</i>	Qualités affectives	كيفية انفضالية
<i>Affirmation</i>	Affirmation	إيجاب
<i>Affirmation, constancy</i>	Affirmation, constance	ثبوت
<i>Affirmative demonstration</i>	Démonstration affirmative	برهان موجب
<i>Affirmative, positive</i>	Affirmatif, positif	موجب
<i>Affirmative proposition</i>	Proposition affirmative	قضية موجبة

<i>Affirmative proposition</i>	Proposition affirmative	موجبة (قضية)
<i>Affirmative universal</i>	Universelle affirmative	كلية موجبة
<i>Agent</i>	Agent	فاعل
<i>Agent intellect</i>	Intellect agent	عقل فعال
<i>Agreement, coincidence</i>	Accord, concordance, coincidence	إنفاق
<i>All and some</i>	Le tout et la partie	كل وجزء
<i>Alteration, transformation</i>	Altération, transformation	إستحالة
<i>Alternative propositions</i>	Propositions alternatives	معاندات
<i>Ambiguity, opposition</i>	Equivoité, opposition	تشكيك
<i>Analogy</i>	Analogie	سمائلة
<i>Analogy, resemblance</i>	Analogie, ressemblance	تشابه
<i>Analysis</i>	Analyse	تحليل
<i>Ancient, first</i>	Ancien, premier	قديم
<i>A negative term proposition</i>	Proposition à terme négatif	قضية معدولة
<i>Antecedent and consequent</i>	Antécédent et conséquent	مقدم وتال
<i>Anterior and posterior</i>	Antérieur et postérieur	متقدم ومتأخر
<i>Anteriority</i>	Antériorité	تقدم
<i>Apprenticeship, learning</i>	Apprentissage	تعلم
<i>Aptitude, might</i>	Aptitude, pouvoir	إستطاعة
<i>Aptitude to dialectic art</i>	Aptitude à la dialectique	ملكة جدلية
<i>Argument, exposition, explanation</i>	Argument, exposition, explication	بيان
<i>Arguments</i>	Arguments	أدلة
<i>Arts, technics</i>	Arts, techniques	صنائع
<i>Assent</i>	Assentiment	تصديق
<i>Assertoric, pure proposition</i>	Proposition assertorique pure	قضية مطلقة
<i>Association</i>	Association	إختلاط
<i>Attribute, predicate</i>	Attribut, prédicat	محكوم به
<i>Attribute, quality</i>	Attribut, qualité	صفة
<i>Attributes</i>	Attributs	صفات
<i>Attributive, apodeictic propositions</i>	Propositions attributives, apodictiques	قضايا حملية

<i>Attributive judgement</i>	Jugement attributif	حكم حملي
<b>B</b>		
<i>Balance, syllogism, criterion</i>	Balance, syllogisme, critère	ميزان (قياس)
<i>Being able to, virtual subject</i>	Etre en puissance	موجود بالقوة
<i>Being, existence</i>	Etre, existence	وجود
<i>Being in fact, real subject</i>	Etre en acte	موجود بالفعل
<i>Belief, opinion</i>	Croyance, opinion	إعتقاد
<i>Body, organism</i>	Corps, organisme	جسم
<i>Branch, consequence of a principle</i>	Branche, conséquence d'un principe	فرع
<b>C</b>		
<i>Categorical propositions</i>	Propositions catégoriques	قضايا مطلقة
<i>Categorical syllogism</i>	Syllogisme catégorique	قياس حملي
<i>Categorics, predicaments</i>	Catégories, prédicaments	مقولات
<i>Causal demonstration</i>	Démonstration par la cause	برهان علة
<i>Causa prima</i>	Cause première	علة أولى
<i>Cause</i>	Cause	علة
<i>Cause, motive</i>	Cause, motif	مناط
<i>Cause, reason</i>	Cause, raison	سبب
<i>Causes, motives, reasons</i>	Causes, motifs, raisons	أسباب
<i>Certain knowledge</i>	Connaissance certaine	علم يقيني
<i>Certain premises</i>	Prémises certaines	يقينية (مقدمات)
<i>Certitude</i>	Certitude	يقين
<i>Change</i>	Changement	تغير
<i>Character, natural</i>	Caractère, naturel	طبع
<i>Circular argumentation, proof, consequence</i>	Argumentation circulaire, preuve, conséquence	دوران
<i>Circular demonstration</i>	Démonstration circulaire	برهان دور
<i>Clear, precise terms</i>	Termes précis, clairs	ألفاظ ناصية

<i>Common knowledge</i>	Connaissances communes	علوم مشتركة
<i>Common notions, principles of dialectic</i>	Principes de la dialectique, notions communes	مبادئ الجدل
<i>Common people</i>	Le Commun du peuple	عوام
<i>Common qualification</i>	Qualification commune	وصف مشترك
<i>Comparative</i>	Comparatif	مقارن
<i>Complete compound</i>	Composé complet	مركب تام
<i>Complete definition</i>	Définition complète	تعريف تام
<i>Complete description</i>	Description complète	رسم تام
<i>Complete, exact discourse</i>	Discours complet, exact	قول تام
<i>Complete induction</i>	Induction complète	إستقراء تام
<i>Complete, whole</i>	Complet, achevé	تام
<i>Complex definition</i>	Définition complexe	تعريف مركب
<i>Complex term</i>	Terme complexe	لفظ مركب
<i>Complex terms</i>	Termes complexes	ألفاظ مركبة
<i>Composed noun</i>	Nom composé	إسم غير محصل
<i>Composed noun</i>	Nom composé	إسم مركب
<i>Composition, combination</i>	Composition, combinaison	تأليف
<i>Compound</i>	Composé	مركب
<i>Conceived, notion, concept, comprehension</i>	Conçu, notion, concept, compréhension	مفهوم
<i>Concept</i>	Concept	معنى متصور، معقول
<i>Conception, apprehension</i>	Conception, appréhension	تصور
<i>Conceptual intellect</i>	Intellect conceptuel	عقل نظري
<i>Conclusion</i>	Conclusion	نتيجة
<i>Concomitance, inherence, concordance</i>	Concomitance, inhérence, concordance	تلازم
<i>Concrete and existing things</i>	Choses existantes, concrètes	أعيان
<i>Concrete, determinate</i>	Concret, déterminé	معين
<i>Condition</i>	Condition	شرط
<i>Conditional, hypothetical</i>	Conditionnel, hypothétique	شرطي

<i>Confirmation</i>	Confirmation	إثبات
<i>Confirmation und abrogation</i>	Confirmation et abrogation	إثبات وإبطال
<i>Consequence</i>	Conséquence	لزام
<i>Consequent, adjoint</i>	Conséquent, adjoint	لاحق
<i>Consequent, necessary, inherent</i>	Conséquent, nécessaire, inhérent	لازم
<i>Consequent, next</i>	Conséquent, suivant	تال
<i>Constitutive</i>	Constitutif	مقوم
<i>Contingent being</i>	Etre contingent	ممکن الوجود
<i>Contingent, the created</i>	Contingent, créé	حادث
<i>Continuity, junction</i>	Continuité, jonction	إتصال
<i>Continuous, conjunctive</i>	Continu, conjonctif	متصل
<i>Continuous quantity</i>	Quantité continue	كم متصل
<i>Continuous synthesis</i>	Synthèse continue	تركيب متصل
<i>Contradiction</i>	Contradiction	تناقض
<i>Contradiction</i>	Contradiction	مناقضة
<i>Contradictories</i>	Contradictaires	نقيضان
<i>Contradictoris</i>	Contradictaires	متناقضات
<i>Contradictory propositions</i>	Propositions contradictoires	قضايا متناقضة
<i>Contraries</i>	Contraires	متضادات
<i>Contraries</i>	Contraires	أضداد
<i>Contrariety, opposition</i>	Contrariété, opposition	تضاد
<i>Contrary</i>	Contraire	ضد
<i>Contrary, opposition</i>	Contraire, opposition	تقابل
<i>Contrary propositions</i>	Propositions contraires	قضايا متضادة
<i>Controversy, dialectic</i>	Polémique, dialectique	جدل
<i>Convenience, harmony</i>	Convenance, harmonie	مناسبة
<i>Conventional</i>	Conventionnel	عرفي
<i>Conventional propositions</i>	Propositions conventionnelles	مشهورات
<i>Conversion</i>	Conversion	إنعكاس
<i>Conversion, contrary</i>	Conversion, contraire	عكس

<i>Conversion of the propositions</i>	Conversion de la proposition	إنعكاس القضية
<i>Coordination, junction, mood of the syllogism</i>	Coordination, jonction, mode du syllogisme	نظم (قياس)
<i>Copula</i>	Copule	كلمة رابطة
<i>Copula</i>	Copule	وجودية (لفظة)
<i>Copula, relation</i>	Copule, relation	رابطة
<i>Corporal form</i>	Forme corporelle	صورة جسمية
<i>Correlation</i>	Corrélation	تضائيف
<i>Correlatives</i>	Corrélatifs	متضائفات
<i>Correspondance adequation, concordance</i>	Correspondance, adéquation, concordance	مطابقة
<i>Correspondance, relation</i>	Correspondance, relation	تناسب
<i>Corruption, degeneration</i>	Corruption, dégénérescence	فساد
<i>Coupled (of two premisses)</i>	Accouplement (de deux prémisses)	قرينة
<i>Creation, generation</i>	Création, génération	إحداث

I)

<i>Data of experience</i>	Données de l'expérience	مجربات
<i>Declarative discourse</i>	Discours déclaratif	قول جازم
<i>Definied, simple</i>	Défini, simple	محصل
<i>Definite</i>	Défini	محدد
<i>Definite proposition</i>	Proposition définie	قضية محصورة
<i>Definition</i>	Définition	تعريف
<i>Definition, determination</i>	Définition, détermination	تحديد
<i>Deliberation, caution</i>	Délibération, prudence	روية
<i>Demonstration ad absurdum</i>	Démonstration par l'absurde	برهان الخلف
<i>Demonstration, argument, proof</i>	Démonstration, argument, preuve	برهان
<i>Demonstration of fact</i>	Démonstration du fait	برهان إنّ
<i>Demonstration of the cause</i>	Démonstration de la cause	برهان لِمَ
<i>Demonstration's principle</i>	Principe de la démonstration	مبدأ البرهان

<i>Demonstrative objection</i>	Objection démonstrative	عناد برهاني
<i>Demonstrative premise</i>	Prémisse démonstrative	مقدمة برهانية
<i>Demonstrative syllogism</i>	Syllogisme démonstratif	قياس برهاني
<i>Demonstrative question</i>	Question démonstrative	سؤال برهاني
<i>Derivative proposition</i>	Proposition dérivative	مشتقة
<i>Described subject</i>	Sujet décrit	مدلول عليه
<i>Description, determination</i>	Description, détermination	رسم
<i>Descriptive definitions</i>	Définitions descriptives	رسوم
<i>Determination</i>	Détermination	تعيين
<i>Dialectic art</i>	L'art de la dialectique	صناعة الجدال
<i>Dialectic interrogation</i>	Interrogation dialectique	سؤال جدلي
<i>Dialectic objection</i>	Objection dialectique	عناد جدلي
<i>Dialectic syllogism, epicheirema</i>	Syllogisme dialectique, épichérème	قياس جدلي
<i>Dialogues, dialectic discussions</i>	Dialogues, discussions dialectiques	محاوورات ارتياضية
<i>Dictio infinita, negator</i>	Dictio infinita, négateur	حرف عدل
<i>Dictio negativa, negative particle</i>	Dictio negativa, particule négative	حرف سلب
<i>Dictum de nullo, universally denied</i>	Dictum de nullo, nié universellement	مقول ولا على واحد
<i>Dictum de omni, universal affirmed</i>	Dictum de omni, affirmé universellement	مقول على الكل
<i>Difference</i>	Ecart	تفاوت
<i>Difference, opposition</i>	Différence, opposition	إختلاف
<i>Differences</i>	Différences	مباينات
<i>Differents</i>	Différents	متعاندات
<i>Direct demonstration</i>	Démonstration directe	برهان مستقيم
<i>Directed-proof syllogism</i>	Syllogisme à preuve directe	قياس مستقيم
<i>Discontinuous quantity</i>	Quantité discontinue	كم منفصل
<i>Discourse, lexis, enunciation</i>	Discours, lexis, énonciation	قول
<i>Discussion, exchange</i>	Discussion, échange	مخاطبة
<i>Disjunction, separation</i>	Disjonction, séparation	إنفصال



<i>Disjunctive premise</i>	Prémisse disjonctive	مقدمة استثنائية
<i>Disjunctive premise</i>	Prémisse disjonctive	مفصلة (مقدمة)
<i>Disjunctive syllogism</i>	Syllogisme disjonctif	منفصل (قياس)
<i>Distinction</i>	Distinction, discernement	تمييز
<i>Distinctive genera</i>	Genres distincts	أجناس متباينة
<i>Distinct nouns</i>	Noms distincts	أسماء متباينة
<i>Distinct terms</i>	Termes distincts	متزايلة
<i>Division, Dichotomy</i>	Division, dichotomie	قسمة
<i>Doubt</i>	Doute	شك
<i>Dualism</i>	Dualisme	إثنينية

## E

<i>Effect, consequence</i>	Effet, conséquence	معلول
<i>Efficient, effective cause</i>	Cause efficiente, efficace	علة فاعلية
<i>Effort by reflexive analysis</i>	Effort d'analyse réflexive	إجتهد
<i>Egality</i>	Egalité	مساواة
<i>Flement</i>	Élément	أسطقس
<i>Element</i>	Élément	عنصر
<i>Fmotion, affection</i>	Emotion, affection	إنفعال
<i>Enthymema</i>	Enthymème	قياس اضمماري
<i>Enthymema</i>	Enthymème	ضمير (قياس)
<i>Enunciation, attribute, predicate</i>	Enonciation, attribut, prédicat	خير
<i>Eristic refutation</i>	Réfutation éristique	تبيكيت مغالطي
<i>Eristic syllogism</i>	Syllogisme éristique	قياس مغالطي
<i>Errors</i>	Erreurs	أغاليط
<i>Essence</i>	Essence	ماهية متصورة
<i>Essence, entity</i>	Essence, entité	ذات
<i>Essence, own</i>	Essence, propre	كنه
<i>Essential attribute</i>	Attribut essentiel	صفة ذاتية
<i>Essential attributes</i>	Attributs essentiels	صفات ذاتية

<i>Eternity</i>	Eternité	دهر
<i>Eternity, anteriority</i>	Eternité, antériorité	قدم
<i>Evidences (of the reason)</i>	Evidences (de la raison)	يقينيات
<i>Evident</i>	Evident	بديهي
<i>Examiner and opponent</i>	Interrogateur et adversaire	سائل ومجيب
<i>Example, reasoning by example</i>	Exemple, raisonnement par l'exemple	مثال
<i>Excepted syllogism</i>	Syllogisme exceptif	قياس استثنائي
<i>Exclusion, disjunction</i>	Exclusion, disjonction	إستثناء
<i>Exclusivity, limitation</i>	Exclusivité, limitation	حصر
<i>Existential premise</i>	Prémisse existentielle	مقدمة وجودية
<i>Existential argument</i>	Argument existentiel	بيان وجودي
<i>Existential propositions</i>	Propositions existentielles	قضايا وجودية
<i>Experience</i>	Expérience	تجربة
<i>Experimental propositions</i>	Propositions expérimentales	قضايا تجريبية
<i>Expression, hermeneutic</i>	Expression, herméneutique	عبارة
<i>Extreme</i>	Extrême	طرف
<i>Extremes</i>	Extrêmes	أطراف

F

<i>Faculty, aptitude, possession</i>	Faculté, aptitude, possession	ملكة
<i>False premises, doxical premises</i>	Fausse prémisses, prémisses doxiques	وهيات (قضايا)
<i>Falsified, eristic discourse</i>	Discours falsifié, éristique	قول كاذب
<i>Figure, form</i>	Figure, forme	شكل
<i>First figure</i>	Première figure	شكل أول
<i>First substances</i>	Substances premières	جواهر أولى
<i>Five universalis, categoremes</i>	Cinq universaux, catégorèmes	ألفاظ خمسة
<i>Form</i>	Forme	هياة
<i>Formal cause</i>	Cause formelle	علة صورية
<i>Form, figure, image</i>	Forme, figure, image	صورة

<i>Fourth figure</i>	Quatrième figure	شكل رابع
<b>G</b>		
<i>Gemination</i>	Gémiation	إعجام
<i>Genera</i>	Genres	أجناس
<i>Genera and ideas</i>	Genres et idées	أجناس وصور
<i>General</i>	Général	عام
<i>General accident</i>	Accident général	عرض عام
<i>General specific difference</i>	Différence spécifique générale	فصل عام
<i>General, universal (proposition)</i>	Générale, universelle (proposition)	كلية
<i>Genera of accidents</i>	Genres des accidents	أجناس الأعراض
<i>Genera of substance</i>	Genres de la substance	أجناس الجوهر
<i>Generation and corruption</i>	Génération et corruption	كون وفساد
<i>Generation, universe</i>	Génération, univers	كون
<i>Genus</i>	Genre	جنس
<i>Genus and accident</i>	Genre et accident	جنس وعرض
<i>Genus and species</i>	Genre et espèce	جنس ونوع
<i>Genus and specific difference</i>	Genre et différence spécifique	جنس وفصل
<i>Genus noun</i>	Nom du genre	إسم الجنس
<i>Goodness and nastiness</i>	Bonté et méchanceté	حسن وقيح
<i>Growth, development</i>	Croissance, développement	نمو
<b>H</b>		
<i>Himself, is, itself</i>	Soi, est, lui	هو
<i>Homogeneous</i>	Homogènes	متجانسان
<i>Homonymie</i>	Terme homonyme	لفظ مشترك
<i>Homonyms</i>	Homonymes	أسماء متفقة
<i>Homonymy</i>	Homonymie	إشتراك
<i>Hyle, matter</i>	Hylé, matière	هبولى
<i>Hylie intellect</i>	Intellect hylétique	عقل هيولاني

<i>Hypothesis, assumption, ecthesis</i>	Hypothèse, assomption, ecthèse	إفتراض
<i>Hypothetical, conditional syllogism</i>	Syllogisme hypothétique, conditionnel	قياس شرطي
<i>Hypothetical conjunctive</i>	Hypothétique conjonctif (Modus ponens)	شرطي متصل
<i>Hypothetical disjunctive</i>	Hypothétique disjonctif (tollendo tollens)	شرطي منفصل
<i>Hypothetical premise</i>	Prémisse hypothétique	مقدمة شرطية
<i>Hypothetical (proposition)</i>	(Proposition) hypothétique	شرطية
<i>Hypothetical proposition</i>	Proposition hypothétique	قول شرطي
<i>Hypothetical propositions</i>	Propositions hypothétiques	قضاياها شرطية
<i>Hypothetic particular</i>	Particulière hypothétique	جزئية شرطية
<i>Identical</i>	Identique	هو هو
<i>Ignorance</i>	Ignorance	جهل
<i>Illusion</i>	Illusion	وهم
<i>Imaginary premises</i>	Prémises imaginaires	مخيلات
<i>Imagination</i>	Imagination	خيال
<i>Imitation</i>	Imitation	محاكاة
<i>Imperative, order</i>	Impératif, ordre	أمر
<i>Imperfect</i>	Imparfait	ناقص
<i>Imperfect syllogism</i>	Syllogisme imparfait	قياس غير كامل
<i>Imperfect syllogism</i>	Syllogisme imparfait	قياس ناقص
<i>Implication, inclusion</i>	Implication, inclusion	تضمن
<i>Impossibility</i>	Impossibilité	إمتناع
<i>Impossible</i>	Impossible	ممتنع
<i>Incompatibility (conjunction's negation)</i>	Incompatibilité (négation de la conjonction)	مانعة الجمع
<i>Incomplete description</i>	Description incomplète	رسم ناقص
<i>Incomplete, particular compound</i>	Composé incomplet, particulier	مركب ناقص

<i>Incomplex, singular term</i>	Terme incomplexe, singulier	لفظ مفرد
<i>Incomplex terms</i>	Termes incomplexes	الفاظ مفردة
<i>Indefinite premise</i>	Prémisse indéfinie	مقدمة مهملة
<i>Indefinite proposition</i>	Proposition indéfinie	قضيه مهملة
<i>Indefinite proposition</i>	Proposition indéfinie	مهملة (قضيه)
<i>Indefinite propositions</i>	Propositions indéfinies	قضايا مهملات
<i>Individual</i>	Individu	شخص
<i>Individual</i>	Individu	فرد
<i>Individuals, persons</i>	Individus, personnes	أشخاص
<i>Induction</i>	Induction	إستقراء
<i>Inference, reasoning by induction</i>	Inférence, raisonnement par induction	إستدلال
<i>Infinite, illimited</i>	Infini, illimité	غير متناه
<i>Inflexions</i>	Inflexions	تصارييف
<i>Information</i>	Information, renseignement	إستعلام
<i>Inherence</i>	Inhérence	ملازمة
<i>Inherence and exclusion</i>	Inhérence et exclusion	طرد وعكس
<i>Instant, moment</i>	Instant, moment	الآن
<i>Instrument, organ</i>	Instrument, organe	آلة
<i>Intellect in act</i>	Intellect en acte	عقل بالفعل
<i>Intellect, reason</i>	Intellect, raison	عقل
<i>Intellectus habitus</i>	Intellectus habitus	عقل بالملكة
<i>Intelligence, sagacity</i>	Intelligence, sagacité	ذكاء
<i>Intelligible</i>	Intelligible	معقول
<i>Intermediate genera</i>	Genres intermédiaires	أجناس متوسطة
<i>Intermitent synthesis</i>	Synthèse discontinue	تركيب منفصل
<i>Intrinsic attributes</i>	Attributs intrinsèques	صفات لازمة
<i>Intuition</i>	Intuition	حدس
<i>Inversion of a proposition</i>	Inversion d'une proposition	قلب قضيه
<i>Inversion of proposition</i>	Inversion de la proposition	إنقلاب القضيه
<i>Inversion of syllogism</i>	Inversion du syllogisme	عكس القياس

<i>Inversion of the proposition</i>	Inversion de la proposition	عكس القضية
<i>Ipséity</i>	Ipséité	هلية
<i>It happened more often than not</i>	Ce qui arrive le plus souvent	ممكن عام (اكثري)
<i>It happened the less</i>	Ce qui arrive le moins souvent	ممكنة حينية
<i>It might be both like this or that</i>	Ce qui peut être à la fois ainsi et non ainsi	ممكن خاصي (على التساوي)
<i>Itself</i>	Soi-même	ذاته

## J

<i>Judgement, attribution</i>	Jugement, attribution	حكم
<i>Judgements</i>	Jugements	أحكام
<i>Junction medium</i>	Moyen de jonction	رصلة
<i>Junction, mood</i>	Jonction, mode	إقتران

## K

<i>Knowledge</i>	Connaissance	معرفة
<i>Knowledge, science understanding</i>	Savoir, science, connaissance	علم

## L

<i>Language, Oral</i>	Langage, parole	كلام
<i>Law, rule, canon</i>	Loi, règle, canon	قانون
<i>Loci, premises</i>	Lieux (loci)	مواضع
<i>Logic</i>	Logique	منطق
<i>Logic art</i>	L'art de la logique	صناعة المنطق
<i>Logic genus</i>	Genre logique	جنس منطقي
<i>Logician</i>	Logicien	منطقي
<i>Logic question</i>	Question logique	سؤال منطقي
<i>Look, face, expression</i>	Mine, figure, physionomie	خلفة

## M

<i>Major premise</i>	Prémisse majeure	مقدمة كبرى
<i>Major term</i>	Le majeur	حد أكبر
<i>Major term, major extreme</i>	Majeur, grand terme, grand extrême	أكبر
<i>Material cause</i>	Cause matérielle	علة مادية
<i>Meanings, significations, notions</i>	Sens, significations, notions	معاني
<i>Means, (middle term)</i>	Moyen (terme)	واسطة (حد)
<i>Meeting, addition, collection</i>	Réunion, addition, collection	جمع
<i>Meeting, controversy, debate</i>	Entrevue, controverse, débat	مناظرة
<i>(Mental) exercise</i>	Exercice (mental)	رياضة
<i>Mental, rational</i>	Mental, rationel	ذهني
<i>Metaphor</i>	Métaphore	إستعارة
<i>Metaphysics</i>	La métaphysique	علم الالهيات
<i>Middle, means</i>	Milieu, moyen	وسط
<i>Middle (term)</i>	Moyen (terme)	أوسط
<i>Middle term</i>	Le moyen terme	حد أوسط
<i>Minor premise</i>	Prémisse mineure	مقدمة صغرى
<i>Minor (premise)</i>	Mineure (prémisse)	صغرى
<i>Minor term</i>	Le mineur	حد أصغر
<i>Missing, abstract</i>	Absent, abstrait	غائب
<i>Mistake, error</i>	Faute, erreur	غلط
<i>Modal proposition</i>	Proposition modale	قضيه موجّهة
<i>Modal proposition</i>	Proposition modale	موجهة (قضيه)
<i>Modus, moods</i>	Modus, modes	مواد
<i>Mood</i>	Mode	جهه
<i>Mood</i>	Mode	ضرب
<i>More and less</i>	Le plus et le moins	أزيد وأنقص
<i>Most general and most specific</i>	Le plus général et le plus spécifique	أعم وأخص
<i>Movement, motion</i>	Mouvement	حركة

N		
<i>Name, noun</i>	Nom, substantif	إسم
<i>Names</i>	Noms	أسامي
<i>Narration, information</i>	Narration, information	إخبار
<i>Natural genus</i>	Genre naturel	جنس طبيعي
<i>Natural science</i>	Science de la nature	علم الطبيعيات
<i>Nature</i>	Nature	طبيعة
<i>Necessary</i>	Nécessaire	ضروري
<i>Necessary</i>	Nécessaire	واجب
<i>Necessary being</i>	Etre nécessaire	واجب الوجود
<i>Necessary judgement</i>	Jugement nécessaire	حكم ضروري
<i>Necessary mood</i>	Mode du nécessaire	جهة واجبة
<i>Necessary (proposition)</i>	(Proposition) nécessaire	ضرورية
<i>Necessary proposition</i>	Proposition nécessaire	قضية ضرورية
<i>Necessity</i>	Nécessité	ضرورة
<i>Negation</i>	Négation	سلب
<i>Negative</i>	Négatif	سالب
<i>Negative demonstration</i>	Démonstration négative	برهان سالب
<i>Negative particular</i>	Particulière négative	جزئية سالبة
<i>Negative (proposition)</i>	(Proposition) négative	سالبة
<i>Negative proposition</i>	Proposition négative	قضية سالبة
<i>Negative universal</i>	Universelle négative	كلية سالبة
<i>Negator (is not)</i>	Négateur (n'est pas)	ليس
<i>Next genus</i>	Genre prochain	جنس قريب
<i>Non-conclusive figure</i>	Figure non-concluante	شكل باطل
<i>Non-previewed proposition</i>	Proposition imprévue	قضية طارئة
<i>Norm</i>	Norme	معيار
<i>Nothingness, non being</i>	Néant, non-être	عدم
<i>Notorious</i>	Notoire	أعرف
<i>Noun's case</i>	Cas d'un nom	إسم غير مصرف



<i>Number, numeral</i>	Nombre, chiffre	عدد
<i>Numeral science</i>	Science du nombre	علم العدد

## O

<i>Objection</i>	Objection	عناد
<i>Object, subject</i>	Objet, sujet	موضوع
<i>Opinion</i>	Opinion	رأي
<i>Opinions, judgements</i>	Opinions, jugements	آراء
<i>Opposed</i>	Opposé	تقيض
<i>Opposite</i>	Opposées	مقابلات
<i>Opposition</i>	Opposition	تعاند
<i>Opposition of two correlatives</i>	Opposition de deux corrélatifs	تقابل متضايقين
<i>Origin, basis, principle</i>	Origine, fondement, principe	أصل

## P

<i>Paronyms</i>	Paronymes	أسماء مشتقة
<i>Part, atom</i>	Partie, atome	جزء
<i>Partial demonstration</i>	Démonstration partielle	برهان جزئي
<i>Partial proposition</i>	Proposition partielle	قضيه جزئية
<i>Partial term</i>	Terme partiel	لفظ جزئي
<i>Participation</i>	Participation	مشاركة
<i>Particle, letter</i>	Particule, lettre	حرف
<i>Particle, preposition</i>	Particule, préposition	أداة
<i>Particular</i>	Particulier	خاص
<i>Particular affirmative</i>	La particulière affirmative	مثبتة خاصة
<i>Particular, essential, subjective</i>	Particulier, essentiel, subjectif	ذاتي
<i>Particular, partial</i>	Particulier, partiel	جزئي
<i>Particular premise</i>	Prémisse particulière	مقدمة جزئية
<i>Parts, particles</i>	Parties, particules	أجزاء
<i>Perfect syllogism</i>	Syllogisme parfait	قياس كامل

<i>Permanent</i>	Permanent	دائم
<i>Persuasive syllogism</i>	Syllogisme pcruasif	قياس اقناعي
<i>Petitio principii</i>	Pétition de principe	مصادرة على المطلوب
<i>Physiognomony</i>	Physiognomonie	فراسة
<i>Place (category)</i>	Lieu (catégorie)	أين
<i>Place, space, surface</i>	Lieu, espace, étendue	مكان
<i>Plurality, multiplicity</i>	Pluralité, multiplicité	كثرة
<i>Poetic</i>	Poétique	شعري
<i>Poetic art</i>	L'art de la poétique	صناعة الشعر
<i>Poetic syllogism</i>	Syllogisme poétique	قياس شعري
<i>Poetry</i>	Poésie	شعر
<i>Polysyllogism, sorite</i>	Polysyllogisme, sorite	قياس مركب
<i>Position (category), situation</i>	Position (catégorie), situation	وضع
<i>Positions, defined places</i>	Positions, lieux définis	أوضاع
<i>Possibility</i>	Possibilité	إمكان
<i>Possibility and power</i>	Possibilité et puissance	إمكان وقوة
<i>Possible mood</i>	Mode du possible	جهة ممكنة
<i>Possible premise</i>	Prémisse possible	مقدمة ممكنة
<i>Possible, probable</i>	Possible, probable	ممكن
<i>Possible proposition</i>	Proposition possible	قضية ممكنة
<i>Possible proposition</i>	Proposition possible	ممكنة (قضية)
<i>Postulate</i>	Postulat	مصادرة
<i>Postulated propositions</i>	Propositions postulées	قضايا مسلمات
<i>Postulates, presuppositions</i>	Présuppositions	مسلمات
<i>Power (puissance) and act</i>	Puissance et acte	قوة وفعل
<i>Practical, functional intellect</i>	Intellect pratique, fonctionnel	عقل عملي
<i>Predicables</i>	Prédicables	محمولات
<i>Predicaments</i>	Prédicaments	أجناس عالية
<i>Predicate</i>	Prédicat	محمول
<i>Predication, attribution</i>	Prédication, attribution	حمل

<i>Predicative, attributive, categorical proposition</i>	Proposition prédicative, attributive, catégorique	حمليّة
<i>Predicative, attributive premise</i>	Prémisse prédicative, attributive	مقدمة حمليّة
<i>Preferential</i>	Préférentiel	أثر
<i>Premise and conclusion</i>	Prémisse et conclusion	مقدمة ونتيجة
<i>Premises</i>	Prémises	مقدمات
<i>Prescription, order</i>	Prescription, ordre	فرض
<i>Present, example</i>	Présent, exemple	شاهد
<i>Primary</i>	Primaire	أوّلَى
<i>Prime essences</i>	Essences premières	معقولات أوّلى
<i>Prime, essential predicate</i>	Prédicat premier, essentiel	محمول أوّل
<i>Prime evidents</i>	Evidences premières	معقولات أوّل
<i>Prime, first</i>	Premier	أوّل
<i>Prime Knowledge</i>	Connaissance première	معرفة أوّليّة
<i>Prime philosophy</i>	Philosophie première	فلسفة أوّلى
<i>Prime principles</i>	Principes premiers	مبادئ أوّل
<i>Principle, premise</i>	Principe, prémisse	كفة
<i>Principles, notions of sophistical</i>	Principes, notions éristiques	مبادئ السوفسطائية
<i>Principles of jurisprudence</i>	Principes de la jurisprudence	أصول الفقه
<i>Principles of the philosophy</i>	Principes de la philosophie	مبادئ الفلسفة
<i>Principles, prime premises</i>	Principes, prémisses premières	مبادئ
<i>Privation and possession</i>	Privation et possession	عدم وملكّة
<i>Privation, prohibition</i>	Privation, prohibition	منع
<i>Privative proposition</i>	Proposition privative	قضية عدميّة
<i>Probability</i>	Probabilité	إحتمال
<i>Proof, argument</i>	Preuve, argument	حجة
<i>Proof, argument</i>	Preuve, argument	دليل
<i>Proper</i>	Propre	ذاتي خاص
<i>Proper accident</i>	Accident propre	عرض خاص
<i>Proper accidents</i>	Accidents propres	أعراض ذاتيّة

<i>Proper and genus</i>	Genre et propre	جنس وخاصة
<i>Proper, essential term</i>	Terme propre, essentiel	لفظ ذاتي
<i>Proper, specificity</i>	Propre, spécifique	خاصة
<i>Propositions</i>	Propositions	قضايا
<i>Proposition's content</i>	Matière de la proposition	مادة القضية
<i>Proposition's negation</i>	Négation de la proposition	نقيض القضية
<i>Purposal cause</i>	Cause finale	علة نهائية
<i>Purpose</i>	Fin	غاية

## Q

<i>Quality</i>	Qualité	كيف
<i>Quality (category)</i>	Qualité (catégorie)	كيفية
<i>Quantifier</i>	Quantificateur	سور
<i>Quantifier term</i>	Terme quantificateur	لفظ حاصر
<i>Quantity</i>	Quantité	كم
<i>Quantity (category)</i>	Quantité (catégorie)	كمية
<i>Quatro adjacente proposition (with four terms)</i>	Proposition quatro adjacente (à quatre termes)	قضية رباعية
<i>Question, interrogation</i>	Question, interrogation	سؤال
<i>Question to resolve, request, proposition</i>	Question à résoudre, demande, proposition	مسألة
<i>Quid? Which essence? Whose?</i>	Quid? Quelle essence? Qui est-ce?	ما (هو)
<i>Quiddity</i>	Quiddité	ماهية

## R

<i>Rate, proportion, relation</i>	Rapport, proportion, relation	نسبة
<i>Reasonable, speaker</i>	Raisnable, locuteur	ناطق
<i>Reasoning by analogy</i>	Raisonnement par analogie	قياس تمثيلي
<i>Reduction of the syllogism</i>	Réduction du syllogisme	إنعكاس القياس
<i>Refutation, contradiction</i>	Réfutation, contradiction	نقض
<i>Refutation, winning a debate</i>	Réfutation, conviction par des arguments	تبيكيت

<i>Reject (disjunction negation)</i>	Rejet (négation de la disjonction)	مانعة الخلو
<i>Relation, adjunction</i>	Relation, adjunction	إضافة
<i>Relation, relationship</i>	Relation, rapport	علاقة
<i>Relative, verbal noun</i>	Relatif, nom d'un verbe	مصدر مضاف
<i>Remarks, enunciations, discourses</i>	Propos, énoncés, discours	أقاويل
<i>Representation, assimilation, reasoning by analogy</i>	Représentation, assimilation, raisonnement par analogie	تمثيل
<i>Request</i>	Requête	مطلب
<i>Retrograded syllogism</i>	Syllogisme rétrogradé, «syllogismus secundum, intentionem secundam»	قياس صناعي
<i>Rhetoric</i>	Rhétorique	خطابة
<i>Rhetorical art</i>	L'art de la rhétorique	صناعة الخطابة
<i>Rhetorical syllogism</i>	Syllogisme rhétorique	قياس خطابي
<i>Rhetorician</i>	Rhétoricien	خطابي

## S

<i>Science and doxa, knowledge and opinion</i>	Science et doxa, connaissance et opinion	علم وظن
<i>Secondary, accidental predicate</i>	Prédicat secondaire, accidentel	محمول بالعرض
<i>Second figure</i>	Seconde figure	شكل ثان
<i>Second substances</i>	Substances secondes	جواهر ثوان
<i>Secundo adjacente proposition (with two terms)</i>	Proposition secundo adjacente (à deux termes)	قضية ثنائية
<i>Sensation</i>	Sensation	إحساس
<i>Sense</i>	Sens	حس
<i>Sensible</i>	Sensible	محسوس
<i>Separate substances</i>	Substances séparés	جواهر مفارقة
<i>Signal</i>	Signe	إشارة
<i>Significant</i>	Signifiant	دال
<i>Signification, denotation</i>	Signification, dénotation	دلالة

<i>Sign, mark</i>	Signe, marque	علامة
<i>Sign, presumption, clue</i>	Signe, présomption, indice	أمانة
<i>Similar</i>	Semblable	متشابه
<i>Similar, analogous</i>	Semblable, analogue	شبيه
<i>Similar, analogue</i>	Semblable, analogue	نظير
<i>Similarity, analogy</i>	Similitude, analogie	تماثل
<i>Similar, analogous</i>	Semblables, analogues	نظائر
<i>Simple</i>	Simple	بسيط
<i>Simple judgement</i>	Jugement simple	حكم بسيط
<i>Simple noun</i>	Nom simple	إسم محصل
<i>Simple proposition</i>	Proposition de «inest»	قضية بسيطة
<i>Simultaneous</i>	Simultané	معاً
<i>Singulare</i>	Singulière	شخصية
<i>Singular</i>	Singulier	مفرد
<i>Singular, individuality</i>	Singulière, individualité	فردية
<i>Singular proposition</i>	Proposition singulière	قضية شخصية
<i>Situation, state</i>	Situation, état	حال
<i>Sondage and division (dilema)</i>	Sondage et division (dilemme)	سبر وتقسيم
<i>Sophism</i>	Sophisme	سفسطة
<i>Sophism, paralogism</i>	Sophisme, paralogisme	مغالطة
<i>Sophistic refutation</i>	Réfutation sophistique	تبكيت سوفسطائي
<i>Sophistic refutation</i>	Réfutation sophistique	مباكرة سوفسطائية
<i>Sophistics</i>	Sophistique	سوفسطائية
<i>Sophistic syllogism</i>	Syllogisme sophistique	قياس سوفسطائي
<i>Soul</i>	Âme	نفس
<i>Species</i>	Espèces	أنواع
<i>Species</i>	Espèce	نوع
<i>Species and accident</i>	Espèce et accident	نوع وعرض
<i>Species and accidents</i>	Espèces et accidents	أنواع وأعراض
<i>Species and proper</i>	Espèce et propre	نوع وخاصة

<i>Species of species, infima species, prime substance (individual)</i>	Espèce des espèces, espèce infime, substance première (individu)	نوع الأنواع
<i>Species simultaneity</i>	Simultanéité des espèces	معية أنواع
<i>Specific difference, class</i>	Différence spécifique, classe	فصل
<i>Specific difference of accident</i>	Différence spécifique de l'accident	فصل عرض
<i>Specific difference of genus</i>	Différence spécifique du genre	فصل جنس
<i>Specific forms</i>	Formes spécifiques	صور نوعية
<i>Specific species</i>	Espèces spécifiques	أنواع الأنواع
<i>Specious syllogism</i>	Syllogisme spécieux	قياس مشاغي
<i>Sphere, celestial</i>	Sphère, céleste	فلك
<i>States</i>	Etats	أحوال
<i>Subcontraries</i>	Subcontraires	تحت المتضادتين
<i>Subject</i>	Sujet	محكوم عليه
<i>Subject</i>	Sujet	موصوف
<i>Substance, content, mood</i>	Matière, contenu, mode	مادة
<i>Substance, quiddity</i>	Substance, quiddité	جوهر
<i>Substances</i>	Substances	جواهر
<i>Substantial</i>	Substantiel	جوهرى
<i>Substantiality</i>	Substantialité	جوهرية
<i>Substitution</i>	Substitution	إبدال
<i>Succession</i>	Succession	تسلسل
<i>Summum genus</i>	Genre suprême	جنس الأجناس
<i>Supposed proposition</i>	Proposition supposée	قضية مفروضة
<i>Supreme genera</i>	Genres suprêmes	أجناس الأجناس
<i>Supreme species</i>	Espèce suprême	نوع عال
<i>Supreme substances</i>	Substances suprêmes	جواهر عالية
<i>Surface</i>	Surface	سطح
<i>Suspicion, opinion</i>	Suspicion, opinion (doxa)	ظن
<i>Suspicion</i>	Suspicion	شبهة
<i>Syllogism</i>	Syllogisme	قياس

<i>Syllogism ad absurdum</i>	Syllogisme par l'absurde	قياس الخلف
<i>Syllogism in circle</i>	Syllogisme en cercle	قياس الدور
<i>Syllogisms</i>	Syllogismes	مقاييس
<i>Syllogism's content</i>	Matière du syllogisme	مادة القياس
<i>Syllogism's figure</i>	Figure du syllogisme	هيئة القياس
<i>Syllogism's premises</i>	Prémises du syllogisme	مواد القياس
<i>Syllogism, unifier, link</i>	Syllogisme, unificateur, lien	جامع
<i>Synonyms</i>	Synonymes	مترادفة
<i>Synonyms</i>	Synonymes	أسماء متواطئة
<i>Syntax</i>	Syntaxe	نحو
<i>Synthesis, composition</i>	Synthèse, composition	تركيب

## T

<i>Teaching</i>	Enseignement	تعليم
<i>Temporal possible (proposition)</i>	Proposition possible, temporelle	ممكنة وقتية
<i>Temporal proposition</i>	Proposition temporelle	وقتية (قضيه)
<i>Term</i>	Terme	حد
<i>Terms</i>	Termes	ألفاظ
<i>Tertio adjacente proposition (with three terms)</i>	Proposition tertio adjacente (à trois termes)	قضيه ثلاثية
<i>Test</i>	Epreuve	إختبار
<i>The action (category)</i>	L'action (catégorie)	أن يفعل
<i>The indicated (I'o de ti)</i>	L'indiqué (I'o de ti)	مشار إليه
<i>The logic</i>	La logique	علم المنطق
<i>The nation's language</i>	Langue de la nation	لسان الامة
<i>The one, one</i>	L'un, un	واحد
<i>The passion (category)</i>	La passion (catégorie)	أن يتفعل
<i>The possession, to have (category)</i>	La possession, avoir (catégorie)	له
<i>The self, existence, concretized essence</i>	Soi-même, existence, essence concrétisée	عين
<i>Thesis, hypothesis</i>	Thèse, hypothèse	أصل موضوع



<i>The speech, lection</i>	Parole, lection	نطق
<i>The three moods (in the proposition)</i>	Les trois modes (dans la proposition)	وجوه الكلام
<i>Thing, object, fact</i>	Chose, objet, fait	شيء
<i>Things, objects</i>	Choses, objets	أشياء
<i>Third figure</i>	Troisième figure	شكل ثالث
<i>This-ness</i>	Ipséité, eccéité	إنية
<i>Thought</i>	Pensée	فكر
<i>Time</i>	Temps	زمان
<i>Time (category)</i>	Temps (catégorie)	وقت
<i>To be, being</i>	Etre, l'être	موجود
<i>To have, possession (category)</i>	Avoir, possession (catégorie)	ملك
<i>True and false</i>	Vrai et faux	صدق وكذب
<i>True, generalized discourse</i>	Discours vrai, généralisable	قول صادق
<i>True (judgement)</i>	(Jugement) vrai	صادق
<i>True, right</i>	Vrai, droit	حق
<i>Truth, true meaning</i>	Vérité, sens propre	حقيقة

U

<i>Understanding</i>	Connaissance, entendement	فهم
<i>Understanding, reason</i>	Entendement, raison	ذهن
<i>Union</i>	Union	إتحاد
<i>Unities</i>	Unités	آحاد
<i>Unity, gathering</i>	Ensemble, réunion	مجموع
<i>Universal demonstration</i>	Démonstration universelle	برهان كلي
<i>Universal, general</i>	Universel, général	كلي
<i>Universal premise</i>	Prémise universelle	مقدمة كلية
<i>Universal proposition</i>	Proposition universelle	قضية كلية
<i>Universals</i>	Universaux	كليات
<i>Universal soul</i>	Ame universelle	نفس كلي
<i>Universal term</i>	Terme universel	لفظ كلي

<i>Universal terms</i>	Termes universaux	ألفاظ كلية
<i>Univocal</i>	Univoque	متواطىء
<i>Univocal term</i>	Terme univoque	لفظ متواطىء
<i>Unknown, unknowable</i>	Inconnu, inconnaissable	مجهول
<i>Unspecified, derivative noun</i>	Nom indéterminé, dérivé	إسم مشتق
<i>Unspecified, extended proposition</i>	Proposition indéterminée, répandue	فضية منتشرة

## V

<i>Veracity, truth</i>	Vérité, vérité	صدق
<i>Verb, term</i>	Verbe, terme	فعل
<i>Verification, realization</i>	Vérification, réalisation	تحقيق
<i>Vicious circle</i>	Cercle vicieux, diallèle	دور

## W

<i>What is?</i>	Qu'est-ce que?	أي
<i>When, time (category)</i>	Quand, temps (catégorie)	متى
<i>Why? is it?</i>	Pourquoi? est-ce que?	هل
<i>Why? (Quod?)</i>	Pourquoi? (Quod?)	لم
<i>Wisdom, philosophy</i>	Sagesse, philosophic	حكمة
<i>Wise, philosopher</i>	Sage, philosophe	حكيم
<i>Word, term</i>	Mot, terme	لفظ
<i>Word, verb</i>	Mot, verbe	كلمة
<i>World, universe, cosmos</i>	Monde, univers, cosmos	عالم
<i>Wrong</i>	Faux	كذب

# مسند المصطلحات المنطقية فرنسي - انكليزي - عربي

## A

Abolition, abrogation	<i>Abolition, abrogation</i>	إبطال
Absent, abstrait	<i>Missing, abstract</i>	غائب
Absolu, catégorique	<i>Absolute, categorical</i>	مطلق
Absorption, extension	<i>Absorption, extention</i>	إستغراق
Abstraction	<i>Abstraction</i>	تجريد
Absurde	<i>Ad absurdum</i>	خلف
Absurde, impossible	<i>Absurd, impossible</i>	محال
Accidentel	<i>Accidental</i>	عارض
Accidentel	<i>Accidental</i>	عرضي
Accident général	<i>General accident</i>	عرض عام
Accident propre	<i>Proper accident</i>	عرض خاص
Accidents	<i>Accidents</i>	أعراض
Accidents propres	<i>Proper accidents</i>	أعراض ذاتية
Accord, concordance, coïncidence	<i>Agreement, coincidence</i>	إتفاق
Accouplement (de deux prémisses)	<i>Coupled (of two premises)</i>	قرينة
Acquis	<i>Acquired</i>	مكتسب
Acquisition	<i>Acquisition</i>	إكتساب
Action, administration	<i>Action, administration</i>	عمل
Action et passion (catégories)	<i>Action und passion (categories)</i>	يفعل وينفعل
Affirmatif, positif	<i>Affirmative, positive</i>	موجب
Affirmation	<i>Affirmation</i>	إيجاب
Affirmation, constance	<i>Affirmation, constancy</i>	ثبوت
Agent	<i>Agent</i>	فاعل
Altération, transformation	<i>Alteration, transformation</i>	إستحالة
Ame	<i>Soul</i>	نفس

Ame universelle	<i>Universal soul</i>	نفس كلي
Analogie	<i>Analogy</i>	مماثلة
Analogie, ressemblance	<i>Analogy, resemblance</i>	تشابه
Analyse	<i>Analysis</i>	تحليل
Ancien, premier	<i>Ancient, first</i>	قديم
Antécédent et conséquent	<i>Antecedent and consequent</i>	مقدم وتال
Antérieur et postérieur	<i>Anterior and posterior</i>	متقدم ومتأخر
Antériorité	<i>Anteriority</i>	تقدم
Apprentissage	<i>Apprenticeship, learning</i>	تعلم
Aptitude à la dialectique	<i>Aptitude to dialectic art</i>	ملكة جدلية
Aptitude, pouvoir	<i>Aptitude, might</i>	إستطاعة
Argument existentiel	<i>Existential argument</i>	بيان وجودي
Argument, exposition, explication	<i>Argument, exposition, explanation</i>	بيان
Arguments	<i>Arguments</i>	أدلة
Argumentation circulaire, preuve, conséquence	<i>Circular argumentation, proof, consequence</i>	دوران
Arts, techniques	<i>Arts, technics</i>	صنائع
Assentiment	<i>Assent</i>	تصديق
Association	<i>Association</i>	إختلاط
Attribut essentiel	<i>Essential attribute</i>	صفة ذاتية
Attribut, prédicat	<i>Attribute, predicate</i>	محكوم به
Attribut, qualité	<i>Attribute, quality</i>	صفة
Attributs	<i>Attributes</i>	صفات
Attributs essentiels	<i>Essential attributes</i>	صفات ذاتية
Attributs intrinsèques	<i>Intrinsic attributes</i>	صفات لازمة
Avoir, possession (catégorie)	<i>To have, possession (category)</i>	ملك

## B

Balance, syllogisme, critère	<i>Balance, syllogism, criterion</i>	ميزان (قياس)
Bonté et méchanceté	<i>Goodness and nastiness</i>	حسن وقبح

Branche, conséquence d'un principe      *Branch, consequence of a principle*      فرع

C

Caractère, naturel	<i>Character, natural</i>	طبع
Cas d'un nom	<i>Noun's case</i>	إسم غير مصرف
Catégories, prédicaments	<i>Categorics, predicaments</i>	مقولات
Cause	<i>Cause</i>	علة
Cause efficiente, efficace	<i>Efficient, effective cause</i>	علة فاعلية
Cause finale	<i>Purposal cause</i>	علة نهائية
Cause formelle	<i>Formal cause</i>	علة صورية
Cause matérielle	<i>Material cause</i>	علة مادية
Cause, motif	<i>Cause, motive</i>	مناط
Cause première	<i>Causa prima</i>	علة أولى
Cause, raison	<i>Cause, reason</i>	سبب
Causes, motifs, raisons	<i>Causes, motives, reasons</i>	أسباب
Ce qui arrive le moins souvent	<i>It happened the less</i>	ممكنة حينية
Ce qui arrive le plus souvent	<i>It happened more often than not</i>	ممكّن عام (اكثري)
Ce qui peut être à la fois ainsi et non ainsi	<i>It might be both like this or that</i>	ممكّن خاصي (على التساوي)
Cercle vicieux, diallèle	<i>Vicious circle</i>	دور
Certitude	<i>Certitude</i>	يقين
Changement	<i>Change</i>	تغير
Chose, objet, fait	<i>Thing, object, fact</i>	شيء
Choses existantes, concrètes	<i>Concrete and existing things</i>	أعيان
Choses, objets	<i>Things, objects</i>	أشياء
Cinq universaux, catégorèmes	<i>Five universalis, categoremes</i>	ألفاظ خمسة
Comparatif	<i>Comparative</i>	مقارن
Complet, achevé	<i>Complete, whole</i>	تام
Composé	<i>Compound</i>	مرکّب
Composé complet	<i>Complete compound</i>	مرکّب تام

Composé incomplet, particulier	<i>Incomplete, particular compound</i>	مرکب ناقص
Composition, combinaison	<i>Composition, combination</i>	تأليف
Concept	<i>Concept</i>	معنى متصور، معقول
Conception, appréhension	<i>Conception, apprehension</i>	تصور
Conclusion	<i>Conclusion</i>	نتيجة
Concomitance, inhérence, concordance	<i>Concomitance, inherence, concordance</i>	تلازم
Concret, déterminé	<i>Concrete, determinate</i>	معین
Conçu, notion, concept, compréhension	<i>Conceived, notion, concept, comprehension</i>	مفهوم
Condition	<i>Condition</i>	شرط
Conditionnel, hypothétique	<i>Conditional, hypothetical</i>	شرطي
Confirmation	<i>Confirmation</i>	إثبات
Confirmation et abrogation	<i>Confirmation and abrogation</i>	إثبات وإبطال
Connaissance	<i>Knowledge</i>	معرفة
Connaissance acquise	<i>Acquired knowledge</i>	معرفة اكتسابية
Connaissance certaine	<i>Certain knowledge</i>	علم يقيني
Connaissance, entendement	<i>Understanding</i>	فهم
Connaissance première	<i>Prime Knowledge</i>	معرفة أولية
Connaissances acquises	<i>Acquired knowledge</i>	علوم مكتسبة
Connaissances communes	<i>Common knowledge</i>	علوم مشتركة
Conséquence	<i>Consequence</i>	لزام
Conséquent, adjoint	<i>Consequent, adjoint</i>	لاحق
Conséquent, nécessaire, inhérent	<i>Consequent, necessary, inherent</i>	لازم
Conséquent, suivant	<i>Consequent, next</i>	تال
Constitutif	<i>Constitutive</i>	مقوم
Contingent, créé	<i>Contingent, the created</i>	حادث
Continu, conjonctif	<i>Continuous, conjunctive</i>	متصل
Continuité, jonction	<i>Continuity, junction</i>	إتصال
Contradiction	<i>Contradiction</i>	تناقض
Contradiction	<i>Contradiction</i>	مناقضة
Contradictaires	<i>Contradictoris</i>	متناقضات

Contradictaires	<i>Contradictories</i>	نقيضان
Contraire	<i>Contrary</i>	ضد
Contraire, opposition	<i>Contrary, opposition</i>	تقابل
Contraires	<i>Contraries</i>	متضادات
Contraires	<i>Contraries</i>	أضداد
Contrariété, opposition	<i>Contrariety, opposition</i>	تضاد
Convenance, harmonie	<i>Convenience, harmony</i>	مناسبة
Conventionnel	<i>Conventional</i>	عرفي
Conversion	<i>Conversion</i>	إنعكاس
Conversion, contraire	<i>Conversion, contrary</i>	عكس
Conversion de la proposition	<i>Conversion of the proposition</i>	إنعكاس القضية
Coordination, jonction, mode du syllogisme	<i>Coordination, junction, mood of the syllogism</i>	نظم (قياس)
Copule	<i>Copula</i>	كلمة رابطة
Copule	<i>Copula</i>	وجودية (لفظة)
Copule, relation	<i>Copula, relation</i>	رابطة
Corps, organisme	<i>Body, organism</i>	جسم
Corrélatifs	<i>Correlatives</i>	متضائفات
Corrélation	<i>Correlation</i>	تضائف
Correspondance, adéquation, concordance	<i>Correspondance adéquation, concordance</i>	مطابقة
Correspondance, relation	<i>Correspondance, relation</i>	تناسب
Corruption, dégénérescence	<i>Corruption, degeneration</i>	فساد
Création, génération	<i>Creation, generation</i>	إحداث
Croissance, développement	<i>Growth, development</i>	نمو
Croyance, opinion	<i>Belief, opinion</i>	إعتقاد

## D

Défini	<i>Definite</i>	محدد
Défini, simple	<i>Definited, simple</i>	محصل

Définition	<i>Definition</i>	تعريف
Définition complète	<i>Complete definition</i>	تعريف تام
Définition complexe	<i>Complex definition</i>	تعريف مركب
Définition, détermination	<i>Definition, determination</i>	تحديد
Définitions descriptives	<i>Descriptive definitions</i>	رسوم
Délibération, prudence	<i>Deliberation, caution</i>	روية
Démonstration affirmative	<i>Affirmative demonstration</i>	برهان موجب
Démonstration, argument, preuve	<i>Demonstration, argument, proof</i>	برهان
Démonstration circulaire	<i>Circular demonstration</i>	برهان دور
Démonstration de la cause	<i>Demonstration of the cause</i>	برهان ليم
Démonstration directe	<i>Direct demonstration</i>	برهان مستقيم
Démonstration du fait	<i>Demonstration of fact</i>	برهان إن
Démonstration négative	<i>Negative demonstration</i>	برهان سالب
Démonstration par l'absurde	<i>Demonstration ad absurdum</i>	برهان الخلف
Démonstration par la cause	<i>Causal demonstration</i>	برهان علة
Démonstration partielle	<i>Partial demonstration</i>	برهان جزئي
Démonstration universelle	<i>Universal demonstration</i>	برهان كلي
Description complète	<i>Complete description</i>	رسم تام
Description, détermination	<i>Description, determination</i>	رسم
Description incomplète	<i>Incomplete description</i>	رسم ناقص
Détermination	<i>Determination</i>	تعيين
Dialogues, discussions dialectiques	<i>Dialogues, dialectic discussions</i>	محااورات ارتياضية
Dictio infinita, négateur	<i>Dictio infinita, negator</i>	حرف عدل
Dictio negativa, particule négative	<i>Dictio negativa, negative particle</i>	حرف سلب
Dictum de nullo, nié universellement	<i>Dictum de nullo, universally denied</i>	مقول ولا على واحد
Dictum de omni, affirmé universellement	<i>Dictum de omni, universally affirmed</i>	مقول على الكل
Différence, opposition	<i>Difference, opposition</i>	إختلاف
Différences	<i>Differences</i>	مباينات
Différence spécifique, classe	<i>Specific difference, class</i>	فصل



Différence spécifique de l'accident	<i>Specific difference of accident</i>	فصل عرض
Différence spécifique du genre	<i>Specific difference of genus</i>	فصل جنس
Différence spécifique générale	<i>General specific difference</i>	فصل عام
Différents	<i>Differents</i>	متعاندات
Discours complet, exact	<i>Complete, exact discourse</i>	قول تام
Discours déclaratif	<i>Declarative discourse</i>	قول جازم
Discours falsifié, éristique	<i>Falsified, eristic discourse</i>	قول كاذب
Discours, lexis, énonciation	<i>Discourse, lexis, enunciation</i>	قول
Discours vrai, généralisable	<i>True, generalized discourse</i>	قول صادق
Discussion, échange	<i>Discussion, exchange</i>	مخاطبة
Disjonction, séparation	<i>Disjunction, separation</i>	إنفصال
Distinction, discernement	<i>Distinction</i>	تمييز
Division, dichotomic	<i>Division, Dichotomy</i>	قسمة
Données de l'expérience	<i>Data of experience</i>	مجربات
Doute	<i>Doubt</i>	شك
Dualisme	<i>Dualism</i>	إثنينية

## E

Ecart	<i>Difference</i>	تفاوت
Effet, conséquence	<i>Effect, consequence</i>	معلول
Effort d'analyse réflexive	<i>Effort by reflexive analysis</i>	إجتهاد
Egalité	<i>Equality</i>	مساواة
Élément	<i>Element</i>	أسطقس
Élément	<i>Element</i>	عنصر
Emotion, affection	<i>Emotion, affection</i>	إنفعال
Enonciation, attribut, prédicat	<i>Enunciation, attribute, predicate</i>	خبر
Enseignement	<i>Teaching</i>	تعليم
Ensemble, réunion	<i>Unity, gathering</i>	مجموع
Entendement, raison	<i>Understanding, reason</i>	ذهن
Enthymème	<i>Enthymema</i>	ضمير (قياس)

Enthymème	<i>Enthymema</i>	قياس اضماري
Entrevue, controverse, débat	<i>Meeting, controversy, debate</i>	مناظرة
Epreuve	<i>Test</i>	إختبار
Equivoité, opposition	<i>Ambiguity, opposition</i>	تشكيك
Erreurs	<i>Errors</i>	أغاليط
Espèce	<i>Species</i>	نوع
Espèce des espèces, espèce infime, substance première (individu)	<i>Species of species, infima species, prime substance (individual)</i>	نوع الأنواع
Espèce et accident	<i>Species and accident</i>	نوع وعرض
Espèce et propre	<i>Species and proper</i>	نوع وخاصة
Espèces	<i>Species</i>	أنواع
Espèces et accidents	<i>Species and accidents</i>	أنواع وأعراض
Espèces spécifiques	<i>Specific species</i>	أنواع الأنواع
Espèce suprême	<i>Supreme species</i>	نوع عال
Essence	<i>Essence</i>	ماهية متصورة
Essence, entité	<i>Essence, entity</i>	ذات
Essence, propre	<i>Essence, own</i>	كنه
Essences premières	<i>Prime essences</i>	معقولات أولى
Etats	<i>States</i>	أحوال
Eternité	<i>Eternity</i>	دهر
Eternité, antériorité	<i>Eternity, anteriority</i>	قدم
Etre contingent	<i>Contingent being</i>	ممکن الوجود
Etre en acte	<i>Being in fact, real subject</i>	موجود بالفعل
Etre en puissance	<i>Being able to, virtual subject</i>	موجود بالقوة
Etre, existence	<i>Being, existence</i>	وجود
Etre, l'être	<i>To be, being</i>	موجود
Etre nécessaire	<i>Necessary being</i>	واجب الوجود
Evidences (de la raison)	<i>Evidences (of the reason)</i>	يقينيات
Evidences premières	<i>Prime evidents</i>	معقولات أول
Evident	<i>Evident</i>	بديهي

Exclusion, disjonction	<i>Exclusion, disjunction</i>	إستثناء
Exclusivité, limitation	<i>Exclusivity, limitation</i>	حصص
Exemple, raisonnement par l'exemple	<i>Example, reasoning by example</i>	مثال
Exercice (mental)	<i>Mental exercise</i>	رياضة
Expérience	<i>Experience</i>	تجربة
Expression, herméneutique	<i>Expression, hermeneutic</i>	عبارة
Extrême	<i>Extreme</i>	طرف
Extrêmes	<i>Extremes</i>	أطراف

## F

Faculté, aptitude, possession	<i>Faculty, aptitude, possession</i>	ملكة
Fausse prémisses, prémisses doxiques	<i>False premises, doxical premises</i>	وهميات (فضايا)
Faute, erreur	<i>Mistake, error</i>	غلط
Faux	<i>Wrong</i>	كذب
Figure du syllogisme	<i>Syllogism's figure</i>	هيئة القياس
Figure, forme	<i>Figure, form</i>	شكل
Figure non-concluante	<i>Non-conclusive figure</i>	شكل باطل
Fin	<i>Purpose</i>	غاية
Forme	<i>Form</i>	هيئة
Forme corporelle	<i>Corporal form</i>	صورة جسمية
Forme, figure, image	<i>Form, figure, image</i>	صورة
Formes spécifiques	<i>Specific forms</i>	صور نوعية

## G

Gémination	<i>Gemination</i>	إعجام
Général	<i>General</i>	عام
Générale, universelle (proposition)	<i>General, universal (proposition)</i>	كلية
Génération et corruption	<i>Generation and corruption</i>	كون وفساد
Génération, univers	<i>Generation, universe</i>	كون
Genre	<i>Genus</i>	جنس

Genre et accident	<i>Genus and accident</i>	جنس وعرض
Genre et différence spécifique	<i>Genus and specific difference</i>	جنس وفصل
Genre et espèce	<i>Genus and species</i>	جنس ونوع
Genre et propre	<i>Proper and genus</i>	جنس وخاصة
Genre logique	<i>Logic genus</i>	جنس منطقي
Genre naturel	<i>Natural genus</i>	جنس طبيعي
Genre prochain	<i>Next genus</i>	جنس قريب
Genres	<i>Genera</i>	أجناس
Genres de la substance	<i>Genera of substance</i>	أجناس الجوهر
Genres des accidents	<i>Genera of accidents</i>	أجناس الأعراض
Genres distincts	<i>Distinctive genera</i>	أجناس متباينة
Genres et idées	<i>Genera and ideas</i>	أجناس وصور
Genres intermédiaires	<i>Intermediate genera</i>	أجناس متوسطة
Genres suprêmes	<i>Supreme genera</i>	أجناس الأجناس
Genre suprême	<i>Summum genus</i>	جنس الأجناس

## H

Homogènes	<i>Homogeneous</i>	متجانسان
Homonymes	<i>Homonyms</i>	أسماء متفقة
Homonymic	<i>Homonymy</i>	إشتراك
Hylé, matière	<i>Hyle, matter</i>	هيولى
Hypothèse, assumption, ecthèse	<i>Hypothesis, assumption, ecthesis</i>	إفتراض
Hypothétique conjonctif (Modus ponens)	<i>Hypothetical conjunctive</i>	شرطي متصل
Hypothétique disjonctif (tollendo tollens)	<i>Hypothetical disjunctive</i>	شرطي منفصل

## I

Identique	<i>Identical</i>	هو هو
Ignorance	<i>Ignorance</i>	جهل

Illusion	<i>Illusion</i>	وهم
Imagination	<i>Imagination</i>	خيال
Imitation	<i>Imitation</i>	محاكاة
Imparfait	<i>Imperfect</i>	ناقص
Impératif, ordre	<i>Imperative, order</i>	أمر
Implication, inclusion	<i>Implication, inclusion</i>	تضمن
Impossibilité	<i>Impossibility</i>	إمتناع
Impossible	<i>Impossible</i>	ممتنع
Incompatibilité (négation de la conjonction)	<i>Incompatibility (conjunction's negation)</i>	مانعة الجمع
Inconnu, inconnaissable	<i>Unknown, unknowable</i>	مجهول
Individu	<i>Individual</i>	شخص
Individu	<i>Individual</i>	فرد
Individus, personnes	<i>Individuals, persons</i>	أشخاص
Induction	<i>Induction</i>	إستقراء
Induction complète	<i>Complete induction</i>	إستقراء تام
Inférence, raisonnement par induction	<i>Inference, reasoning by induction</i>	إستدلال
Infini, illimité	<i>Infinite, illimited</i>	غير متناو
Inflexions	<i>Inflexions</i>	تصاريف
Information, renseignement	<i>Information</i>	إستعلام
Inhérence	<i>Inherence</i>	ملازمة
Inhérence et exclusion	<i>Inherence and exclusion</i>	طرد وعكس
Instant, moment	<i>Instant, moment</i>	الآن
Instrument, organe	<i>Instrument, organ</i>	آلة
Intellect acquis	<i>Acquired intellect</i>	عقل مستفاد
Intellect agent	<i>Agent intellect</i>	عقل فعال
Intellect conceptuel	<i>Conceptual intellect</i>	عقل نظري
Intellect en acte	<i>Intellect act</i>	عقل بالفعل
Intellect hylétique	<i>Hylic intellect</i>	عقل هيولاني
Intellect pratique, fonctionnel	<i>Practical, functional intellect</i>	عقل عملي

Intellect, raison	<i>Intellect, reason</i>	عقل
Intellectus habitus	<i>Intellectus habitus</i>	عقل بالملكة
Intelligence, sagacité	<i>Intelligence, sagacity</i>	ذكاء
Intelligible	<i>Intelligible</i>	معقول
Interrogateur et adversaire	<i>Examiner and opponent</i>	سائل ومجيب
Interrogation dialectique	<i>Dialectic interrogation</i>	سؤال جدلي
Intuition	<i>Intuition</i>	حدس
Inversion de la proposition	<i>Inversion of the proposition</i>	عكس القضية
Inversion de la proposition	<i>Inversion of proposition</i>	إنقلاب القضية
Inversion d'une proposition	<i>Inversion of a proposition</i>	قلب قضية
Inversion du syllogisme	<i>Inversion of syllogism</i>	عكس القياس
Ipséité	<i>Ipséity</i>	هلية
Ipséité, eccéité	<i>This-ness</i>	إنية

## J

Jonction, mode	<i>Junction, mood</i>	إقتران
Jugement attributif	<i>Attributive judgement</i>	حكم حملي
Jugement, attribution	<i>Judgement, attribution</i>	حكم
Jugement nécessaire	<i>Necessary judgement</i>	حكم ضروري
Jugements	<i>Judgements</i>	أحكام
Jugement simple	<i>Simple judgement</i>	حكم بسيط
(Jugement) vrai	<i>True (judgement)</i>	صادق

## L

L'action (catégoric)	<i>The action (category)</i>	أن يفعل
La logique	<i>The logic</i>	علم المنطق
La métaphysique	<i>Metaphysics</i>	علم الالهيات
Langage, parole	<i>Language, Oral</i>	كلام
Langue de la nation	<i>The nation's language</i>	لسان الامة
La particulière affirmative	<i>Particular affirmative</i>	مثبتة خاصة

La passion (catégorie)	<i>The passion (category)</i>	أن يفعل
La possession, avoir (catégorie)	<i>The possession, to have (category)</i>	له
L'art de la dialectique	<i>Dialectic art</i>	صناعة الجدل
L'art de la logique	<i>Logic art</i>	صناعة المنطق
L'art de la poétique	<i>Poetic art</i>	صناعة الشعر
L'art de la rhétorique	<i>Rhetorical art</i>	صناعة الخطابة
Le Commun du peuple	<i>Common people</i>	عوام
Le majeur	<i>Major term</i>	حد أكبر
Le mineur	<i>Minor term</i>	حد أصغر
Le moyen terme	<i>Middle term</i>	حد أوسط
Le plus et le moins	<i>More and less</i>	أزيد وأنقص
Le plus général et le plus spécifique	<i>Most general and most specific</i>	أعم وأخص
Les trois modes (dans la proposition)	<i>The three moods (in the proposition)</i>	وجوه الكلام
Le tout et la partie	<i>All and some</i>	كل وجزء
Lieu (catégorie)	<i>Place (category)</i>	أين
Lieu, espace, étendue	<i>Place, space, surface</i>	مكان
Lieux (loci)	<i>Loci, premises</i>	مواضع
L'indiqué (To de ti)	<i>The indicated (To de ti)</i>	مشار إليه
Logicien	<i>Logician</i>	منطقي
Logique	<i>Logic</i>	منطق
Loi, règle, canon	<i>Law, rule, canon</i>	قانون
L'un, un	<i>The one, one</i>	واحد

## M

Majeur, grand terme, grand extrême	<i>Major term, major extreme</i>	أكبر
Matière, contenu, mode	<i>Substance, content, mood</i>	مادة
Matière de la proposition	<i>Proposition's content</i>	مادة القضية
Matière du syllogisme	<i>Syllogism's content</i>	مادة القياس
Mental, rationel	<i>Mental, rational</i>	ذهني
Métaphore	<i>Metaphor</i>	إستعارة

Milieu, moyen	<i>Middle, means</i>	وسط
Minc, figure, physionomie	<i>Look, face, expression</i>	خلقة
Mineure (prémiss)	<i>Minor (premise)</i>	صغرى
Mode	<i>Mood</i>	جهة
Mode	<i>Mood</i>	ضرب
Mode du nécessaire	<i>Necessary mood</i>	جهة واجبة
Mode du possible	<i>Possible mood</i>	جهة ممكنة
Modus, modes	<i>Modus, moods</i>	مواد
Monde, univers, cosmos	<i>World, universe, cosmos</i>	عالم
Mot, terme	<i>Word, term</i>	لفظ
Mot, verbe	<i>Word, verb</i>	كلمة
Mouvement	<i>Movement, motion</i>	حركة
Moyen de jonction	<i>Junction medium</i>	وصلة
Moyen (terme)	<i>Middle (term)</i>	أوسط
Moyen (terme)	<i>Means, (middle term)</i>	واسطة (حد)

N

Narration, information	<i>Narration, information</i>	إخبار
Nature	<i>Nature</i>	طبيعة
Néant, non-être	<i>Nothingness, non being</i>	عدم
Nécessaire	<i>Necessary</i>	ضروري
Nécessaire	<i>Necessary</i>	واجب
Nécessité	<i>Necessity</i>	ضرورة
Négateur (n'est pas)	<i>Negator (is not)</i>	ليس
Négatif	<i>Negative</i>	سالب
Négation	<i>Negation</i>	سلب
Négation de la proposition	<i>Proposition's negation</i>	نقيض القضية
Nombre, chiffre	<i>Number, numeral</i>	عدد
Nom composé	<i>Composed noun</i>	إسم غير محصل
Nom composé	<i>Composed noun</i>	إسم مركب



Nom du genre	<i>Genus noun</i>	إسم الجنس
Nom indéterminé, dérivé	<i>Unspecified, derivative noun</i>	إسم مشتق
Noms	<i>Names</i>	أسماء
Noms distincts	<i>Distinct nouns</i>	أسماء متباينة
Nom simple	<i>Simple noun</i>	إسم محصل
Nom, substantif	<i>Name, noun</i>	إسم
Norme	<i>Norm</i>	معيار
Notoire	<i>Notorious</i>	أعرف

## O

Objection	<i>Objection</i>	عناد
Objection démonstrative	<i>Demonstrative objection</i>	عناد برهاني
Objection dialectique	<i>Dialectic objection</i>	عناد جدلي
Objet, sujet	<i>Object, subject</i>	موضوع
Opinion	<i>Opinion</i>	رأي
Opinions, jugements	<i>Opinions, judgements</i>	آراء
Opposé	<i>Opposed</i>	نقيض
Opposées	<i>Opposite</i>	متقابلات
Opposition	<i>Opposition</i>	تعاند
Opposition de deux corrélatifs	<i>Opposition of two correlatives</i>	تقابل متضابفين
Origine, fondement, principe	<i>Origin, basis, principle</i>	أصل

## P

Parole, lection	<i>The speech, lection</i>	نطق
Paronymes	<i>Paronyms</i>	أسماء مشتقة
Participation	<i>Participation</i>	مشاركة
Particule, lettre	<i>Particle, letter</i>	حرف
Particule, préposition	<i>Particle, preposition</i>	أداة
Particulier	<i>Particular</i>	خاص
Particulière hypothétique	<i>Hypothetic particular</i>	جزئية شرطية

Particulière négative	<i>Negative particular</i>	جزئية سالبة
Particulier, essentiel, subjectif	<i>Particular, essential, subjective</i>	ذاتي
Particulier, partiel	<i>Particular, partial</i>	جزئي
Partie, atome	<i>Part, atom</i>	جزء
Parties, particules	<i>Parts, particles</i>	أجزاء
Pensée	<i>Thought</i>	فكر
Permanent	<i>Permanent</i>	دائم
Pétition de principe	<i>Petitio principii</i>	مصادرة على المطلوب
Philosophie première	<i>Prime philosophy</i>	فلسفة أولى
Physiognomonie	<i>Physiognomony</i>	فراسة
Pluralité, multiplicité	<i>Plurality, multiplicity</i>	كثرة
Poésie	<i>Poetry</i>	شعر
Poétique	<i>Poetic</i>	شعري
Polémique, dialectique	<i>Controversy, dialectic</i>	جدل
Polysyllogisme, sorite	<i>Polysyllogism, sorite</i>	قياس مركب
Position (catégorie), situation	<i>Position (category), situation</i>	وضع
Positions, lieux définis	<i>Positions, defined places</i>	أوضاع
Possibilité	<i>Possibility</i>	إمكان
Possibilité et puissance	<i>Possibility and power</i>	إمكان وقوة
Possible, probable	<i>Possible, probable</i>	ممکن
Postulat	<i>Postulate</i>	مصادرة
Pourquoi? est-ce que?	<i>Why? is it?</i>	هل
Pourquoi? (Quod?)	<i>Why? (Quod?)</i>	لِمَ
Prédicables	<i>Predicables</i>	محمولات
Prédicaments	<i>Predicaments</i>	أجناس عالية
Prédicat	<i>Predicate</i>	محمول
Prédication, attribution	<i>Predication, attribution</i>	حمل
Prédicat premier, essentiel	<i>Prime, essential predicate</i>	محمول أول
Prédicat secondaire, accidentel	<i>Secondary, accidental predicate</i>	محمول بالعرض
Préférentiel	<i>Preferential</i>	آثر

Premier	<i>Prime, first</i>	أول
Première figure	<i>First figure</i>	شكل أول
Prémise universelle	<i>Universal premise</i>	مقدمة كلية
Prémisse démonstrative	<i>Demonstrative premise</i>	مقدمة برهانية
Prémisse disjonctive	<i>Disjunctive premise</i>	مقدمة استثنائية
Prémisse disjonctive	<i>Disjunctive premise</i>	منفصلة (مقدمة)
Prémisse et conclusion	<i>Premise und conclusion</i>	مقدمة ونتيجة
Prémisse existentielle	<i>Existential premise</i>	مقدمة وجودية
Prémisse hypothétique	<i>Hypothetical premise</i>	مقدمة شرطية
Prémisse indéfinie	<i>Indefinite premise</i>	مقدمة مهملة
Prémisse majeure	<i>Major premise</i>	مقدمة كبرى
Prémisse mineure	<i>Minor premise</i>	مقدمة صغرى
Prémisse particulière	<i>Particular premise</i>	مقدمة جزئية
Prémisse possible	<i>Possible premise</i>	مقدمة ممكنة
Prémisse prédicative, attributive	<i>Predicative, attributive premise</i>	مقدمة حملية
Prémises	<i>Premises</i>	مقدمات
Prémises certaines	<i>Certain premises</i>	بقينية (مقدمات)
Prémises du syllogisme	<i>Syllogism's premises</i>	مواد القياس
Prémises imaginaires	<i>Imaginary premises</i>	مخيلات
Prescription, ordre	<i>Prescription, order</i>	فرض
Présent, exemple	<i>Present, example</i>	شاهد
Présuppositions	<i>Postulates, presuppositions</i>	مسلمات
Preuve, argument	<i>Proof, argument</i>	حجة
Preuve, argument	<i>Proof, argument</i>	دليل
Primaire	<i>Primary</i>	أوّلَى
Principe de la démonstration	<i>Demonstration's principle</i>	مبدأ البرهان
Principe, prémisse	<i>Principle, premise</i>	كفة
Principes de la dialectique, notions communes	<i>Common notions, principles of dialectic</i>	مبادئ الجدال
Principes de la jurisprudence	<i>Principles of jurisprudence</i>	أصول الفقه

Principes de la philosophie	<i>Principles of the philosophy</i>	مبادئ الفلسفة
Principes, notions éristiques	<i>Principles, notions of sophistic</i>	مبادئ السوفسطائية
Principes premiers	<i>Prime principles</i>	مبادئ أول
Principes, prémisses premières	<i>Principles, prime premises</i>	مبادئ
Privation et possession	<i>Privation and possession</i>	عدم وملكية
Privation, prohibition	<i>Privation, prohibition</i>	منع
Probabilité	<i>Probability</i>	إحتمال
Propos, énoncés, discours	<i>Remarks, enunciations, discourses</i>	أقاريل
Proposition affirmative	<i>Affirmative proposition</i>	قضية موجبة
Proposition affirmative	<i>Affirmative proposition</i>	موجبة (قضية)
Proposition assertorique pure	<i>Assertoric, pure proposition</i>	قضية مطلقة
Proposition à terme négatif	<i>With a negative term proposition</i>	قضية معدولة
Proposition définie	<i>Definite proposition</i>	قضية محصورة
Proposition dérivative	<i>Derivative proposition</i>	مشتقة
Proposition de «inesse»	<i>Simple proposition</i>	قضية بسيطة
Proposition hypothétique	<i>Hypothetical proposition</i>	قول شرطي
(Proposition) hypothétique	<i>Hypothetical (proposition)</i>	شرطية
Proposition imprévue	<i>Non-previewed proposition</i>	قضية طارئة
Proposition indéfinie	<i>Indefinite proposition</i>	قضية مهمله
Proposition indéfinie	<i>Indefinite proposition</i>	مهمله (قضية)
Proposition indéterminée, répandue	<i>Unspecified, extended proposition</i>	قضية متشعبة
Proposition modale	<i>Modal proposition</i>	قضية موجهة
Proposition modale	<i>Modal proposition</i>	موجهة (قضية)
(Proposition) nécessaire	<i>Necessary (proposition)</i>	ضرورية
Proposition nécessaire	<i>Necessary proposition</i>	قضية ضرورية
(Proposition) négative	<i>Negative (proposition)</i>	سالية
Proposition négative	<i>Negative proposition</i>	قضية سالية
Proposition partielle	<i>Partial proposition</i>	قضية جزئية
Proposition possible	<i>Possible proposition</i>	قضية ممكنة
Proposition possible	<i>Possible proposition</i>	ممكنة (قضية)

Proposition possible, temporelle	<i>Temporal possible (proposition)</i>	ممكنة زمنية
Proposition prédicative, attributive, catégorique	<i>Predicative, attributive, categorical proposition</i>	حملية
Proposition privative	<i>Privative proposition</i>	قضية عدمية
Proposition quatro adjacente (à quatre termes)	<i>Quatro adjacente proposition (with four terms)</i>	قضية رباعية
Propositions	<i>Propositions</i>	قضايا
Propositions alternatives	<i>Alternative propositions</i>	معانداات
Propositions attributives, apodictiques	<i>Attributive, apodeictic propositions</i>	قضايا حملية
Propositions catégoriques	<i>Categorical propositions</i>	قضايا مطلقة
Propositions contradictoires	<i>Contradictory propositions</i>	قضايا متناقضة
Propositions contraires	<i>Contrary propositions</i>	قضايا متضادة
Propositions conventionnelles	<i>Conventional proposition</i>	مشهورات
Proposition secundo adjacente (à deux termes)	<i>Secundo adjacente proposition (with two terms)</i>	قضية ثنائية
Propositions existentielles	<i>Existential propositions</i>	قضايا وجودية
Propositions expérimentales	<i>Experimental propositions</i>	قضايا تجريبية
Propositions hypothétiques	<i>Hypothetical propositions</i>	قضايا شرطية
Propositions indéfinies	<i>Indefinite propositions</i>	قضايا مهملات
Proposition singulière	<i>Singular proposition</i>	قضية شخصية
Propositions postulées	<i>Postulated propositions</i>	قضايا مسلمات
(Propositions, prémisses) absolutus	<i>Absolute (propositions, premises)</i>	مطلقة
Propositions, prémisses admises, reçues	<i>Accepted, received propositions, premises</i>	مقبولات
Proposition supposée	<i>Supposed proposition</i>	قضية مفروضة
Proposition temporelle	<i>Temporal proposition</i>	زمنية (قضية)
Proposition tertio adjacente (à trois termes)	<i>Tertio adjacente proposition (with three terms)</i>	قضية ثلاثية
Proposition universelle	<i>Universal proposition</i>	قضية كلية
Propre	<i>Proper</i>	ذاتي خاص

Propre, spécifique	<i>Proper, specificity</i>	خاصة
Puissance et acte	<i>Power and act</i>	قوة وفعل

## Q

Qualification commune	<i>Common qualification</i>	وصف مشترك
Qualité	<i>Quality</i>	كيف
Qualité (catégorie)	<i>Quality (category)</i>	كيفية
Qualités affectives	<i>Affective qualities</i>	كيفية انفصالية
Quand, temps (catégorie)	<i>When, time (category)</i>	متى
Quantificateur	<i>Quantifier</i>	سور
Quantité	<i>Quantity</i>	كم
Quantité (catégorie)	<i>Quantity (category)</i>	كمية
Quantité continue	<i>Continuous quantity</i>	كم متصل
Quantité discontinue	<i>Discontinuous quantity</i>	كم منفصل
Quatrième figure	<i>Fourth figure</i>	شكل رابع
Qu'est-ce que?	<i>What is?</i>	أي
Question à résoudre, demande, proposition	<i>Question to resolve, request, proposition</i>	مسألة
Question démonstrative	<i>Demonstrative question</i>	سؤال برهاني
Question, interrogation	<i>Question, interrogation</i>	سؤال
Question logique	<i>Logic question</i>	سؤال منطقي
Quid? Quelle essence? Qui est-ce?	<i>Quid? Which essence? Whose?</i>	ما (هو)
Quiddité	<i>Quiddity</i>	ماهية

## R

Raisnable, locuteur	<i>Reasonable, speaker</i>	ناطق
Raisonnement par analogie	<i>Reasoning by analogy</i>	قياس تمثيلي
Rapport, proportion, relation	<i>Rate, proportion, relation</i>	نسبة
Réduction du syllogisme	<i>Reduction of the syllogism</i>	إنعكاس القياس
Réfutation, contradiction	<i>Refutation, contradiction</i>	نقض

Réfutation. conviction par des arguments	<i>Refutation, winning a debate</i>	تبيكيت
Réfutation éristique	<i>Eristic refutation</i>	تبيكيت مغالطي
Réfutation sophistique	<i>Sophistic refutation</i>	تبيكيت سوفسطائي
Réfutation sophistique	<i>Sophistic refutation</i>	مباكنة سوفسطائية
Rejet (négarion de la disjonction)	<i>Reject (disjunction negation)</i>	مانعة الخلو
Relatif. nom d'un verbe	<i>Relative, verbal noun</i>	مصدر مضاف
Relation, adjonction	<i>Relation, adjunction</i>	إضافة
Relation, rapport	<i>Relation, relationship</i>	علاقة
Représentation, assimilation, raisonnement par analogie	<i>Representation, assimilation, reasoning by analogy</i>	تمثيل
Requête	<i>Request</i>	مطلب
Réunion, addition, collection	<i>Meeting, addition, collection</i>	جمع
Rhétoricien	<i>Rhetorician</i>	خطابي
Rhétorique	<i>Rhetoric</i>	خطابة
<hr/>		
Sage, philosophe	<i>Wise, philosopher</i>	حكيم
Sagesse, philosophie	<i>Wisdom, philosophy</i>	حكمة
Savoir, science, connaissance	<i>Knowledge, science understanding</i>	علم
Science de la nature	<i>Natural science</i>	علم الطبيعيات
Science du nombre	<i>Numeral science</i>	علم العدد
Science et doxa, connaissance et opinion	<i>Science and doxa, knowledge and opinion</i>	علم وظن
Seconde figure	<i>Second figure</i>	شكل ثانٍ
Semblable	<i>Similar</i>	متشابه
Semblable. analogue	<i>Similar, analogous</i>	شبيه
Semblable. analogue	<i>Similar, analogue</i>	نظير
Semblables. analogues	<i>Similar, analogous</i>	نظائر
Sens	<i>Sense</i>	حسن

Sensation	<i>Sensation</i>	إحساس
Sensible	<i>Sensible</i>	محسوس
Sens, significations, notions	<i>Meanings, significations, notions</i>	معاني
Signe	<i>Signal</i>	إشارة
Signe, marque	<i>Sign, mark</i>	علامة
Signe, présomption, indice	<i>Sign, presumption, clue</i>	أمانة
Signifiant	<i>Significant</i>	دال
Signification, dénotation	<i>Signification, denotation</i>	دلالة
Similitude, analogie	<i>Similarity, analogy</i>	تماثل
Simple	<i>Simple</i>	بسيط
Simultané	<i>Simultaneous</i>	معاً
Simultanéité des espèces	<i>Species simultanéité</i>	معية أنواع
Singulier	<i>Singular</i>	مفرد
Singulière	<i>Singular</i>	شخصية
Singulière, individualité	<i>Singular, individuality</i>	فردية
Situation, état	<i>Situation, state</i>	حال
Soi, est, lui	<i>Himself, is, itself</i>	هو
Soi-même	<i>Itself</i>	ذاته
Soi-même, existence, essence concrétisée	<i>The self, existence, concretized essence</i>	عين
Sondage et division (dilemme)	<i>Sondage and division (dilemma)</i>	سير وتقسيم
Sophisme	<i>Sophism</i>	سفسطة
Sophisme, paralogisme	<i>Sophism, paralogism</i>	مغالطة
Sophistique	<i>Sophistics</i>	سوفسطائية
Sphère, céleste	<i>Sphere, celestial</i>	فلك
Subcontraires	<i>Subcontraries</i>	تحت المتضادين
Substance, quiddité	<i>Substance, quiddity</i>	جوهر
Substances	<i>Substances</i>	جواهر
Substances premières	<i>First substances</i>	جواهر أولى
Substances secondes	<i>Second substances</i>	جواهر ثوان



Substances séparés	<i>Separate substances</i>	جواهر مفارقة
Substances suprêmes	<i>Supreme substances</i>	جواهر عالية
Substantialité	<i>Substantiality</i>	جوهرية
Substantiel	<i>Substantial</i>	جوهرى
Substitution	<i>Substitution</i>	إبدال
Succession	<i>Succession</i>	تسلسل
Sujet	<i>Subject</i>	محكوم عليه
Sujet	<i>Subject</i>	موصوف
Sujet décrit	<i>Described subject</i>	مدلول عليه
Surface	<i>Surface</i>	سطح
Suspicion	<i>Suspicion</i>	شبهة
Suspicion, opinion (doxa)	<i>Suspicion, opinion</i>	ظن
Syllogisme	<i>Syllogism</i>	قياس
Syllogisme à preuve directe	<i>Directed-proof syllogism</i>	قياس مستقيم
Syllogisme catégorique	<i>Categorical syllogism</i>	قياس حملي
Syllogisme démonstratif	<i>Demonstrative syllogism</i>	قياس برهاني
Syllogisme dialectique, épichérème	<i>Dialectic syllogism, epicherema</i>	قياس جدلي
Syllogisme disjonctif	<i>Disjunctive syllogism</i>	مفصل (قياس)
Syllogisme en cercle	<i>Syllogism in circle</i>	قياس الدور
Syllogisme éristique	<i>Eristic syllogism</i>	قياس مغالطي
Syllogisme exceptif	<i>Excepted syllogism</i>	قياس استثنائي
Syllogisme hypothétique, conditionnel	<i>Hypothetical, conditional syllogism</i>	قياس شرطي
Syllogisme imparfait	<i>Imperfect syllogism</i>	قياس غير كامل
Syllogisme imparfait	<i>Imperfect syllogism</i>	قياس ناقص
Syllogisme parfait	<i>Perfect syllogism</i>	قياس كامل
Syllogisme par l'absurde	<i>Syllogism ad absurdum</i>	قياس الخلف
Syllogisme persuasif	<i>Persuasive syllogism</i>	قياس اقناعي
Syllogisme poétique	<i>Poetic syllogism</i>	قياس شعري
Syllogisme rétrogradé, «syllogismus secundum, intentionem secundam»	<i>Retrograded syllogism</i>	قياس صناعي

Syllogisme rhétorique	<i>Rhetorical syllogism</i>	قياس خطابي
Syllogismes	<i>Syllogisms</i>	مقاييس
Syllogisme sophistique	<i>Sophistic syllogism</i>	قياس سوفسطائي
Syllogisme spécieux	<i>Specious syllogism</i>	قياس مشاغبى
Syllogisme, unificateur, lien	<i>Syllogism, unifier, link</i>	جامع
Synonymes	<i>Synonyms</i>	مترادفة
Synonymes	<i>Synonyms</i>	أسماء متواطئة
Syntaxe	<i>Syntax</i>	نحو
Synthèse, composition	<i>Synthesis, composition</i>	تركيب
Synthèse continue	<i>Continuous synthesis</i>	تركيب متصل
Synthèse discontinue	<i>Intermittent synthesis</i>	تركيب منفصل

## T

Temps	<i>Time</i>	زمان
Temps (catégoric)	<i>Time (category)</i>	وقت
Terme	<i>Term</i>	حد
Terme accidentel	<i>Accidental term</i>	لفظ عرضي
Terme complexe	<i>Complex term</i>	لفظ مركب
Terme homonyme	<i>Homonyme</i>	لفظ مشترك
Terme in complexe, singulier	<i>Incomplex, singular term</i>	لفظ مفرد
Terme partiel	<i>Partial term</i>	لفظ جزئي
Terme propre, essentiel	<i>Proper, essentiel term</i>	لفظ ذاتي
Terme quantificateur	<i>Quantifier term</i>	لفظ حاصر
Termes	<i>Terms</i>	ألفاظ
Termes complexes	<i>Complex terms</i>	ألفاظ مركبة
Termes distincts	<i>Distinct terms</i>	متزايلة
Termes incomplexes	<i>Incomplex terms</i>	ألفاظ مفردة
Termes précis, clairs	<i>Clear, precise terms</i>	ألفاظ ناصية
Termes universaux	<i>Universal terms</i>	ألفاظ كلية
Terme universel	<i>Universal term</i>	لفظ كلي

Terme univoque	<i>Univocal term</i>	لفظ متواطىء
Thèse, hypothèse	<i>Thesis, hypothesis</i>	أصل موضوع
Troisième figure	<i>Third figure</i>	شكل ثالث

## U

Union	<i>Union</i>	إتحاد
Unités	<i>Unities</i>	أحاد
Universaux	<i>Universals</i>	كليات
Universel, général	<i>Universal, general</i>	كلي
Universelle affirmative	<i>Affirmative universal</i>	كلية موجبة
Universelle négative	<i>Negative universal</i>	كلية سالبة
Univoque	<i>Univocal</i>	متواطىء

## V

Véracité, vérité	<i>Veracity, truth</i>	صدق
Verbe, terme	<i>Verb, term</i>	فعل
Vérification, réalisation	<i>Verification, realization</i>	تحقيق
Vérité, sens propre	<i>Truth, true meaning</i>	حقيقة
Vrai, droit	<i>True, right</i>	حق
Vrai et faux	<i>True and false</i>	صدق وكذب

## فهرس المصطلحات المنطقية

٧	آثر	١	إبداع
٧	آثر بالاعداد	١	إبدال
٧	إثنان	١	إبدال الجزئي
٨	إثنية	١	إبطال
٨	إجتهد	١	إبطال جزئي
٨	أجزاء	٢	إبطال كلي
٨	أجزاء الحد	٢	إبطال وسلب
٨	أجزاء العلوم	٣	إبطال وضع
٨	أجزاء القضيتين	٣	إتباع
٨	أجزاء مشابهة	٣	إتحاد
٩	أجزاء المنطق	٣	إتصال
٩	أجناس	٣	إتصال تام
١٠	أجناس الأجناس	٤	إتصال غير تام
١١	أجناس الأسباب	٤	إتفاق
١١	أجناس الأعراض	٤	إتفاق في اسم
١١	أجناس الجوهر	٥	إتفاق وتواطؤ معاً
١١	أجناس عالية	٥	إتفاقات بختية
١٢	أجناس عالية مختلفة	٥	إتفاقة
١٢	أجناس قاطيفورياس	٥	آثار
١٣	أجناس قريبة مختلفة	٥	إثبات
١٣	أجناس متباينة	٦	إثبات جنس
١٣	أجناس متداخلة	٦	إثبات في حملية
١٣	أجناس متوسطة	٦	إثبات في متصلة مجازية
١٣	أجناس المحدود	٦	إثبات في منفصلة
١٤	أجناس مختلفة	٦	إثبات وإبطال
١٤	أجناس المصادرة	٦	
١٤	أجناس المعاني العدمية	٦	

١٩	إختلاف المهمل	١٤	أجناس وانواع
١٩	أخذ ما ليس بعلة علة	١٥	أجناس وصور
١٩	آخر	١٥	آحاد
١٩	أخص	١٥	إحتمال
٢٠	أداة	١٥	إحداث
٢١	أداة سلب	١٥	أخرى
٢١	إدراك الحس	١٥	إحساس
٢١	إدراك العقل	١٥	أحكام
٢١	إدراك الأمور	١٥	أحكام ايجابية
٢١	إدراك مفرد	١٦	أحكام على امور كلية
٢١	إدراك نسبة	١٦	أحكام متعلقة بالمحمول
٢١	أدلة	١٦	أحكام الموضوع
٢١	أدوات	١٦	أحوال
٢٢	إذا	١٦	أحوال وجودية
٢٢	أذهان	١٦	أخبار
٢٢	آراء	١٦	إختبار
٢٣	آراء فلاسفة	١٧	إختلاط
٢٣	آراء مدنية	١٧	إختلاط اول
٢٣	إرتفاع الحكم	١٧	إختلاط ثالث
١٢٣	إرتياض	١٧	إختلاط ثانٍ
٢٣	إرتياض بمشاركة	١٧	إختلاف
٢٣	أزيد في حال	١٨	إختلاف بايجاب
٢٣	أزيد واغلب	١٨	إختلاف بسلب
٢٤	أزيد وافضل	١٨	إختلاف خاص
٢٤	أزيد وانقصر	١٨	إختلاف عام
٢٤	أسامي	١٨	إختلاف العلوم
٢٤	أسامي الأنواع	١٨	إختلاف في كلام
٢٤	أسباب	١٩	إختلاف قضيتين
٢٥	أسباب الماهية	١٩	إختلاف متناقض
٢٥	أسباب مرجحة	١٩	إختلاف المخصوص

٤٣	إسم الجنس	٢٥	أسباب الوجود
٤٣	إسم الحد	٢٥	أسبق الى الذهن
٤٣	إسم الرسم	٢٥	إستيعاب والتزام
٤٤	إسم العلم	٢٦	إستثناء
٤٤	إسم غير محصل	٢٦	إستثنائي
٤٤	إسم غير مصرف	٢٦	إستثنآت
٤٥	إسم متشابه	٢٦	إستحالات
٤٥	إسم متواطء	٢٦	إستحالة
٤٥	إسم المحدود	٢٧	إستدلال
٤٥	إسم محصل	٢٨	إستدلال بالشاهد على الغائب
٤٥	إسم محصل وغير محصل	٢٨	إستطاعة
٤٥	إسم محمول	٢٨	إستظهار
٤٥	إسم المخصوص	٢٨	إستعارة
٤٦	إسم مرادف	٢٩	إستعلام
٤٦	إسم مركب	٢٩	إستعمال مناسبة
٤٦	إسم مستعار	٢٩	إستعمال موافق
٤٦	إسم مستقيم	٢٩	إستغراق
٤٦	إسم مشترك	٢٩	إستقراء
٤٧	إسم مشتق	٢٨	إستقراء استظهارى
٤٧	إسم مشكك	٢٨	إستقراء تام
٤٨	إسم المصدر	٢٨	إستقراء جدلي
٤٨	إسم مصرف	٢٨	إستقراء معكوس
٤٨	إسم مطلق	٢٩	إستقراء ناقص
٤٨	إسم مفرد	٢٩	إستقصاء
٤٨	إسم منصوب ومخفوض	٢٩	إستلزام
٤٨	إسم منقول	٢٩	إستين
٤٩	إسم موضوع	٢٩	أسطقس
٤٩	إسم وحرف	٢٩	إسم
٤٩	إسم وكلمة	٤٤	إسم العرض
٤٩	إسم ومراء	٤٣	إسم التسليم

٥٦	إشتراك تركيبى	٤٩	أسماء
٥٦	إشتراك فى اسم	٥١	أسماء اشارات
٥٦	إشتراك فى هيئة	٥١	أسماء بسيطة
٥٧	إشتراك قسمة	٥١	أسماء بسيطة ومركبة
٥٧	أشخاص	٥١	أسماء عشرة
٥٧	أشخاص جزئية	٥١	أسماء غير محصلة
٥٨	أشخاص الجواهر	٥٢	أسماء الكلم
٥٨	أشد	٥٢	أسماء متباينة
٥٨	أشكال	٥٢	أسماء مترادفة
٥٩	أشكال ثلاثة	٥٢	أسماء متشابهة
٥٩	أشياء	٥٢	أسماء متفقة
٦٥	أشياء جزئية	٥٣	أسماء متواطئة
٦٥	أشياء كلية	٥٣	أسماء مركبة
٦٥	أشياء متقدمة	٥٣	أسماء مستعارة
٦٦	أشياء متوسطة	٥٣	أسماء مشتركة
٦٦	أشياء محمولة	٥٣	أسماء مشتقة
٦٦	أشياء معلومة	٥٣	أسماء مشككة
٦٦	أشياء موجودة	٥٤	أسماء مصرفة
٦٦	أصغر	٥٤	أسماء منقولة
٦٦	أصل	٥٤	أسماء وكلم
٦٧	أصل موضوع	٥٤	إسمان
٦٨	أصناف الألفاظ	٥٤	إسهاب
٦٨	أصناف التأليف	٥٤	أسوار
٦٨	أصناف القضايا	٥٥	إشارة
٦٨	أصناف المطالب	٥٥	إشارة حسية
٦٨	أصوات	٥٥	إشارة عقلية
٦٨	أصول الفقه	٥٥	أشياء
٦٨	أصول موضوعة	٥٥	إشتراك
٦٩	إضافات	٥٦	إشتراك اتفاقى
٦٩	إضافة	٥٦	إشتراك اسم

٨٢	أعراض مفارقة	٧٣	إضافة جنس
٨٢	أعرف	٧٣	إضافة جنسية
٨٢	أعرف على الاطلاق	٧٣	إضافة خاصة
٨٢	أعرف عند الطبيعة	٧٣	إضافة علم
٨٣	أعرف عندنا	٧٤	إضافة في كمية
٨٣	أعلام	٧٤	إضافة في كيفية
٨٣	أعم	٧٤	إضافة للملكة
٨٤	أعم واخص	٧٤	إضافة متكافئة
٨٤	أعيان	٧٤	إضافة مطلقة
٨٦	أعيان شخصية	٧٤	إضافي
٨٦	أغاليط	٧٤	إضافي نوع
٨٦	أغاليط مموهة	٧٤	إضافيات
٨٦	أغلاط متعلقة بالتأليف القياسي	٧٤	أضداد
٨٦	أغلاط معنوية	٧٥	أضداد حقيقية
٨٦	إفتراس	٧٥	إضطرارية
٨٦	إفتقار	٧٥	إضمحلل
٨٧	أفضل	٧٦	أطراف
٨٧	أفضل وآثر	٧٦	إطلاق
٨٧	أفعال ناقصة	٧٦	إطلاق خاص
٨٧	أفعل تفضيل	٧٦	إطلاق في جهة سور
٨٨	أقاويل	٧٦	إطلاق وصفي
٨٨	أقاويل جازمة	٧٦	إعتقاد
٨٨	أقاويل جدلية	٧٧	إعتقادات
٨٩	أقاويل سونسطانية	٧٧	إعجام
٨٩	أقاويل صحيحة	٧٨	إعدام
٨٩	أقاويل كاذبة	٧٨	إعدام حقيقية
٨٩	أقاويل مشهورة	٧٨	أعراض
٨٩	أقاويل مضحكة	٨٠	أعراض ذاتية
٨٩	إقتران	٨١	أعراض غريبة
٩٠	إقتران اول	٨١	أعراض المحمول



٩٨	الذي من أجله	٩٠	إقتران ثالث
٩٨	ألف ولام	٩٠	إقتران ثان
٩٩	ألفاظ	٩٠	إقتران خامس
١٠٤	ألفاظ خمسة	٩١	إقتران رابع
١٠٤	ألفاظ دالة	٩١	إقتران سادس
١٠٤	ألفاظ روابط واواصل	٩١	إقتران غير قياسي
١٠٥	ألفاظ شرعية	٩١	إقتران قياسي
١٠٥	ألفاظ كلية	٩١	إقترانات
١٠٥	ألفاظ مؤلفة	٩١	إقترانات ناتجة
١٠٥	ألفاظ مترادفة	٩١	إقتراني
١٠٥	ألفاظ مركبة	٩٢	أقدم
١٠٥	ألفاظ مشتركة	٩٣	أقدم بالطبع
١٠٥	ألفاظ مغلطة	٩٣	أقدم عند الطبع
١٠٦	ألفاظ مغيرة	٩٣	أقسام الكلام
١٠٦	ألفاظ مفردة	٩٣	أقل وأكثر
١٠٦	ألفاظ مقولة	٩٣	إقناع جدلي
١٠٧	ألفاظ ناصة	٩٤	أقوال
١٠٧	إما	٩٤	أقوال جازمة
١٠٧	أمانة	٩٤	أقيسة الخلف
١٠٧	إمتحان	٩٤	أكبر
١٠٨	إمتحانية	٩٤	إكتساب
١٠٨	إمتناع	٩٥	إكتساب قياس
١٠٨	إمتناع ذاتي	٩٥	إكتسابي
١٠٨	إمتناع عن سلب	٩٥	أكثرى
١٠٨	أمر	٩٥	أكثريات
١٠٩	أمر أعم	٩٥	آلات جدلية
١٠٩	أمر بسيط	٩٥	الآن
١٠٩	أمر جزئي	٩٦	آلة
١٠٩	أمر عام	٩٦	آلة قانونية
١٠٩	أمر كلي	٩٦	إلتزام

١١٨	أن يفعل وأن يفعل	١١٠	أمس
١١٩	أن يكون له	١١٠	إمعان وسلوك
١١٩	أن يفعل	١١٠	إمكان
١١٩	أنهاء التعليم	١١١	إمكان خارجي
١٢٠	إنشاد	١١١	إمكان خاص
١٢٠	إنطواء	١١١	إمكان ذهني
١٢٠	إنعكاس	١١٢	إمكان سلب
١٢١	إنعكاس القضية	١١٢	إمكان عامي
١٢١	إنعكاس القياس	١١٢	إمكان وقوة
١٢١	إنفصال	١١٢	أمكنة مغلطة
١٢١	إنفعال	١١٣	أمهات
١٢٢	إنفعالات	١١٣	أمور
١٢٢	إنقطاع	١١٥	أمور اضافية
١٢٢	إنقلاب القضية	١١٥	أمور بسيطة
١٢٢	إنقياد الذهن	١١٥	أمور جزئية
١٢٢	إنقياد شعري	١١٥	أمور ضرورية
١٢٢	إنما	١١٦	أمور عامة عقلية
١٢٣	أنواع	١١٦	أمور عامة وخاصة
١٢٣	أنواع الانواع	١١٦	أمور عامية
١٢٣	أنواع ساقلة	١١٦	أمور مجانبية لموصوف
١٢٤	أنواع متوسطة	١١٦	أمور مجهولة
١٢٤	أنواع واجناس	١١٦	أمور مظنونة
١٢٤	أنواع واعراض	١١٦	أمور معلومة
١٢٤	إنية	١١٦	أمور مفردة
١٢٥	إنية ذاتية	١١٦	أمور موضوعة
١٢٥	إهمال	١١٧	أمور نوعية
١٢٥	أوائل	١١٧	إن
١٢٥	أواسط	١١٧	إن الشيء
١٢٥	أواسط	١١٧	إن وأن
١٢٥	أوسط	١١٧	أن يفعل

١٣٨	إيهام الهو هو	١٢٧	أوضاع
	ب	١٢٧	أوضاع جدلية
١٣٩	باري	١٢٧	أول
١٣٩	باطل	١٢٧	أولى
١٣٩	بالطبع	١٢٨	أولى بحسب الجميل
١٣٩	بخت	١٢٨	أولى بحسب الوقوع
١٣٩	بديهي	١٢٨	أولي
١٣٩	بديهيات	١٢٨	أوليات
١٤٠	بذاته	١٣٠	أولية
١٤٠	براهين	١٣٠	اون
١٤٢	برهان	١٣٠	أي
١٥٤	برهان إن	١٣١	أي شيء هو
١٥٦	برهان إن ولم	١٣١	أي هو
١٥٦	برهان بسيط	١٣١	آية
١٥٦	برهان تام	١٣١	إيجاب
١٥٦	برهان جزئي	١٣٢	إيجاب بالحقيقة
١٥٦	برهان حقيقي	١٣٢	إيجاب حملي
١٥٦	برهان الخلف	١٣٣	إيجاب متصل
١٥٧	برهان الدلالة	١٣٣	إيجاب مطلق
١٥٧	برهان الدور	١٣٣	إيجاب منفصل
١٥٧	برهان سائق الى محال	١٣٤	إيجاب نسبة اتصال
١٥٧	برهان سالب	١٣٤	إيجاب وسلب
١٥٨	برهان عددي	١٣٥	إيقاع
١٥٨	برهان علة	١٣٦	أين
١٥٨	برهان على ان الشيء	١٣٧	أين جنسي
١٥٨	برهان كلي	١٣٧	أين شخصي
١٥٨	برهان لم	١٣٨	أين الشيء
١٦٠	برهان ليم الشيء	١٣٨	أين نوعي
١٦٠	برهان مستقيم	١٣٨	إيهام العكس
		١٣٨	إيهام العكس الكلي

١٦٩	تأمل	١٦١	برهان مطلق
١٦٩	تابع ورابطة	١٦١	برهان موجب
١٧٠	تالي	١٦١	برهان موجب وسالب
١٧١	تام	١٦٢	برهان الوجود
١٧١	تام العناد	١٦٢	برهان وقياس
١٧١	تباين	١٦٢	برهان يقيني
١٧١	تبكيك	١٦٢	برهاني
١٧٣	تبكيك داخل في لفظ	١٦٢	برهانية
١٧٣	تبكيك سوفسطائي	١٦٢	بسانط
١٧٣	تبكيك مطلق	١٦٣	بسيط
١٧٤	تبكيك مظنون	١٦٣	بسيطة
١٧٤	تبكيك مغالطي	١٦٤	بسيطة مقاطرة
١٧٤	تبكيكات	١٦٤	بعد
١٧٤	تنالي	١٦٤	بعض
١٧٤	تجربة	١٦٤	بعضي جزئي في حملي
١٧٥	تجريبات	١٦٥	بعضيات قضايا
١٧٥	تجريبي	١٦٥	بيان
١٧٦	تجريد	١٦٥	بيان بالدور
١٧٦	تجزئة	١٦٦	بيان تام
١٧٦	تجوز	١٦٦	بيان دائر
١٧٦	تجوهر	١٦٦	بيان دوري
١٧٦	تحت تضاد	١٦٦	بيان وجودي
١٧٧	تحت المتضادتين		ت
١٧٧	تحت المتضادين		
١٧٧	تحديد	١٦٧	تأثيرات
١٧٨	تحرز	١٦٧	تأخر
١٧٨	تحسين	١٦٧	تأليف
١٧٨	تحصيل	١٦٨	تأليف ثنائي
١٧٨	تحصيل المضاف	١٦٨	تأليفات
١٧٨	تحقيق	١٦٩	تأليفات قياسات شرطية

١٨٦	تاوي	١٧٩	تحقيق القضايا
١٨٦	تسلسل	١٧٩	تحقيق المناط
١٨٦	تسليم	١٧٩	تحكم
١٨٦	تسمية	١٧٩	تحليل
١٨٦	تشابه	١٧٩	تحليل بالعكس
١٨٧	تشابه الاسم	١٨٠	تحليل الحد والرسم
١٨٧	تشبيه	١٨٠	تحليل صادق
١٨٧	تشكيك	١٨٠	تحليل صناعي
١٨٧	تشكيك مختلط	١٨٠	تحليل طبيعي
١٨٧	تشنيع	١٨٠	تحليل القياس
١٨٧	تصاريف	١٨٠	تحوص
١٨٨	تصحيف	١٨١	تحرير
١٨٨	تصديق	١٨١	تخليط
١٩٣	تصديق بلاغي	١٨١	تخييلات
١٩٣	تصديق نام	١٨١	تذكر
١٩٣	تصديق جازم	١٨١	ترتيب
١٩٣	تصديق جدلي	١٨٢	تركيب
١٩٣	تصديق معلوم	١٨٤	تركيب تداخل
١٩٤	تصديقات	١٨٤	تركيب تقييد
١٩٤	تصريف محمول لموضوع	١٨٤	تركيب حملي
١٩٤	تصفح	١٨٤	تركيب خبري
١٩٤	تصور	١٨٥	تركيب صادق
١٩٨	تصور تام	١٨٥	تركيب طبيعي
١٩٨	تصور ساذج	١٨٥	تركيب على سبيل خبر
١٩٨	تصور صادق	١٨٥	تركيب قسمة
١٩٩	تصور الماهية	١٨٥	تركيب قياس
١٩٩	تصور مع تصديق	١٨٥	تركيب كاذب
١٩٩	تصورات	١٨٥	تركيب متصل
١٩٩	تصورات ساذجة	١٨٥	تركيب منفصل
١٩٩	تضاد	١٨٦	تركيبات

٢٠٦	تعريف مركب لا من مقوم صرف	٢٠٠	تضاد في الاعتقادات
٢٠٧	تعريف المفرد	٢٠٠	تضاعف مفهوم
٢٠٧	تعريف مفرد بلازم	٢٠٠	تضايغ
٢٠٧	تعريف مفرد بمقوم	٢٠١	تضايغ على تعادل
٢٠٧	تعريف مقول	٢٠١	تضرع
٢٠٧	تعريف من اعراض وخواص	٢٠١	تضليل
٢٠٧	تعريف من باب لوازم ولواحق	٢٠١	تضليل عارض
٢٠٧	تعريف من جنس وخاصة	٢٠٢	تضليل في القضايا
٢٠٧	تعريفات	٢٠٢	تضليل كائن بعرض
٢٠٨	تعلم	٢٠٢	تضليل لفظي
٢٠٨	تعلم وتعليم حدسي	٢٠٢	تضليلات خارجة عن القول
٢٠٨	تعلم وتعليم ذهني	٢٠٢	تضمن
٢٠٨	تعلم وتعليم فكري	٢٠٣	تعادل القسمة
٢٠٨	تعلم	٢٠٣	تعاليم
٢١٠	تعلم القياس	٢٠٤	تعاند
٢١٠	تعلم وتعلم	٢٠٤	تعريف
٢١٠	تعيين	٢٠٥	تعريف الأشياء
٢١٠	تغير	٢٠٥	تعريف بالخارج
٢١١	تفاضل	٢٠٥	تعريف بالعارض
٢١١	تفاوت	٢٠٥	تعريف بقريفة
٢١١	تفريق	٢٠٥	تعريف بالمثال
٢١١	تفسير	٢٠٥	تعريف بمثل مثال
٢١١	تفطن	٢٠٦	تعريف بالنظائر
٢١٢	تقابل	٢٠٦	تعريف بالوصف
٢١٣	تقابل اضافة	٢٠٦	تعريف تام
٢١٣	تقابل اول	٢٠٦	تعريف تمثيلي
٢١٣	تقابل التضاد	٢٠٦	تعريف حدي
٢١٣	تقابل حقيقي	٢٠٦	تعريف شيء
٢١٣	تقابل العدم والقنية	٢٠٦	تعريف مركب
٢١٤	تقابل عدمي	٢٠٦	تعريف مركب بمقوم

٢٢٥	توابع	٢١٤	تقابل على سبيل الحمل
٢٢٥	توابع اسماء وافعال	٢١٤	تقابل متضايفين
٢٢٥	تواتر	٢١٤	تقابل مضاف
٢٢٥	تواطؤ	٢١٤	تقابل نقبض
٢٢٦	تواطؤ مطلق	٢١٤	تقال على موضوع
٢٢٦	توافي	٢١٤	تقال في موضوع
٢٢٦	توهم وغلط	٢١٤	تقدم
	ث	٢١٥	تقدم علي
		٢١٦	تقدم وجود
٢٢٧	ثبوت	٢١٦	تقديم وتأخير
٢٢٧	ثلاثية	٢١٦	تقريرات
٢٢٧	ثنائية	٢١٦	تقسيم
	ج	٢١٧	تقييد
		٢١٧	تكافؤ في الوجود
٢٢٨	جازم	٢١٧	تكثُر
٢٢٨	جامع	٢١٧	تكثير
٢٢٨	جامع مشترك في التمثيل	٢١٧	تكثير المقول
٢٢٨	جدة	٢١٧	تكذيب
٢٢٨	جدل	٢١٨	تكرار
٢٣٣	جدلي	٢١٨	تكوّن
٢٣٤	جدلي ارتياضي	٢١٨	تلازم
٢٣٤	جدلي امتحاني	٢١٩	تلازم مقدمات متصلة شرطية
٢٣٤	جدليات	٢١٩	نلقين
٢٣٤	جدلية	٢١٩	تمائل
٢٣٥	جدليون	٢١٩	تمثيل
٢٣٥	جزء	٢٢٢	تمثيلات
٢٣٥	جزء لفظ مركب	٢٢٢	تميز
٢٣٥	جزئي	٢٢٢	تناسب
٢٣٧	جزئي اضافي	٢٢٢	تناقض
٢٣٧	جزئي حقيقي	٢٢٥	تناقض بحقيقة

٢٥٥	جنس طبيعي	٢٣٧	جزئي سالب
٢٥٥	جنس عالي	٢٣٧	جزئي محرف عن كلي
٢٥٦	جنس عام	٢٣٨	جزئي معين
٢٥٦	جنس عرض	٢٣٨	جزئي موجب
٢٥٦	جنس عقلي	٢٣٨	جزئي يدل على الدوام
٢٥٦	جنس فصل	٢٣٨	جزئيات
٢٥٧	جنس قريب	٢٣٨	جزئيات استقرائية
٢٥٧	جنس محمول	٢٣٩	جزئيات فاسدة
٢٥٧	جنس معقول	٢٣٩	جزئية
٢٥٧	جنس منطقي	٢٣٩	جزئية سالبة
٢٥٧	جنس نوع	٢٣٩	جزئية شرطية
٢٥٧	جنس وخاصة	٢٣٩	جزئية موجبة
٢٥٨	جنس وعرض	٢٣٩	جزئية موجبة حقيقية
٢٥٨	جنس وفصل	٢٣٩	جزئيتان
٢٥٩	جنس ونوع	٢٤٠	جزاء
٢٦٢	جنسية	٢٤٠	جزم
٢٦٢	جهات	٢٤٠	جزمية
٢٦٣	جهات اربع	٢٤٠	جسم
٢٦٣	جهات اول	٢٤٠	جسم الذي هو جنس
٢٦٣	جهات القضايا	٢٤٠	جسم تعليمي
٢٦٣	جهادية سوفسطائية	٢٤١	جسم مادة
٢٦٣	جهة	٢٤١	جمع
٢٦٥	جهة الامكان	٢٤١	جمع مسائل في مسألة
٢٦٥	جهة ممتعة	٢٤١	جنس
٢٦٥	جهة ممكنة	٢٥٣	جنس الاجناس
٢٦٥	جهة واجبة	٢٥٤	جنس اخص
٢٦٥	جهة ومادة	٢٥٤	جنس اعم
٢٦٦	جهل	٢٥٤	جنس اول
٢٦٦	جهل بسيط	٢٥٥	جنس بعيد
٢٦٦	جهل مركب	٢٥٥	جنس الشيء



٢٨١	حجة جدلية	٢٦٧	جواب ما هو
٢٨١	حجج	٢٦٨	جوامع
٢٨٢	حجج خطية	٢٦٨	جواهر
٢٨٢	حد	٢٦٨	جواهر اول
٣٠٢	حد اصغر	٢٦٩	جواهر ثوان
٣٠٣	حد اقناعي	٢٧٠	جواهر شخصية
٣٠٣	حد اكبر	٢٧٠	جواهر عالية
٣٠٣	حد اوسط	٢٧٠	جواهر عقلية
٣٠٨	حد بسيط	٢٧٠	جواهر محسة
٣٠٨	حد نام	٢٧٠	جواهر مفارقة
٣٠٩	حد الجنس	٢٧١	جواهر وفصول
٣٠٩	حد الحد	٢٧١	جوهر
٣١٠	حد حد الحد	٢٧٧	جوهر اول
٣١٠	حد حقيقي	٢٧٨	جوهر جزئي
٣١١	حد ذاتي	٢٧٨	جوهر عام
٣١١	حد رسمي	٢٧٨	جوهر كلي
٣١٢	حد زائد	٢٧٨	جوهر وكيف
٣١٢	حد الشيء	٢٧٨	جوهر ي
٣١٢	حد عرض	٢٧٨	جوهر ي ذاتي
٣١٢	حد العلم	٢٧٨	جوهرية
٣١٢	حد لفظي		
٣١٣	حد لفظي ورسمي		ح
٣١٣	حد محض	٢٧٩	حاد
٣١٣	حد محمول	٢٧٩	حادث
٣١٣	حد مطلق	٢٧٩	حال
٣١٣	حد موضوع	٢٧٩	حال الامور
٣١٣	حد ناقص	٢٨٠	حال الوجود
٣١٣	حد النوع	٢٨٠	حالة الاكثرية
٣١٣	حد وسط	٢٨٠	حاوي
٣١٤	حد وقياس	٢٨٠	حجة

٣٢٩	حركة في الوضع	٣١٤	حدس
٣٢٩	حروف	٣١٤	حدسي
٣٣١	حروف السؤال	٣١٤	خدميات
٣٣١	حس	٣١٥	حدود
٣٣٢	حس وخيال وذكر	٣٢٠	حدود امور مركبة
٣٣٣	حسن وقبح	٣٢٠	حدود الانواع
٣٣٣	حيات	٣٢٠	حدود اوليات
٣٣٣	حشو	٣٢٠	حدود حقيقة
٣٣٣	حصر	٣٢٠	حدود موجبة
٣٣٣	حصر جزئي	٣٢١	حدود موضوعة
٣٣٣	حصر سالب	٣٢١	حرف
٣٣٣	حصر كلي	٣٢١	حرف الألف
٣٣٣	حصول اولي	٣٢١	حرف أليس
٣٣٤	حق	٣٢١	حرف إما
٣٣٤	حقائق	٣٢١	حرف أي
٣٣٤	حقيقة	٣٢٣	حرف الجزاء
٣٣٤	حقيقية	٣٢٣	حرف سلب
٣٣٥	حكم	٣٢٣	حرف الشرط
٣٣٨	حكم الاصل	٣٢٣	حرف شرطي
٣٣٩	حكم اولي	٣٢٣	حرف العدل
٣٣٩	حكم بالإنفصال	٣٢٣	حرف كيف
٣٣٩	حكم بايعجاب كلي	٣٢٤	حرف لا
٣٣٩	حكم بسلب كلي	٣٢٤	حرف لأن
٣٣٩	حكم بسيط	٣٢٤	حرف لم
٣٣٩	حكم بطرف راجع	٣٢٥	حرف ما
٣٣٩	حكم بالعناد	٣٢٦	حرف ماذا
٣٣٩	حكم جازم	٣٢٦	حرف هل
٣٤٠	حكم جزئي	٣٢٨	حركات
٣٤٠	حكم حملي	٣٢٨	حركة
٣٤٠	حكم شرطي	٣٢٩	حركة على الاطلاق

٣٤٨	حملية ضرورية	٣٤٠	حكم شيء على شيء
٣٤٨	حواشي	٣٤٠	حكم ضروري
٣٤٨	حينية مطلقة	٣٤٠	حكم العكس
	خ	٣٤١	حكم كلي
		٣٤١	حكم المثال
٣٤٩	خارجية	٣٤١	حكم مضمون صرف
٣٤٩	خاص	٣٤١	حكم ممتنع
٣٤٩	خاصة	٣٤١	حكم متقول
٣٥٥	خاصة الجنس	٣٤١	حكم يقيني
٣٥٦	خاصة لفصل	٣٤١	حكمان سلبيان
٣٥٦	خاصة مجهولة	٣٤٢	حكمة
٣٥٦	خاصة مركبة	٣٤٢	حكمة مرآئية
٣٥٦	خاصة وعرض	٣٤٢	حكيم
٣٥٦	خاصتان	٣٤٣	حمل
٣٥٧	خاصية	٣٤٤	حمل اشتقاق
٣٥٧	خالفة الاسم	٣٤٤	حمل اولي
٣٥٧	خير	٣٤٥	حمل بالإيجاب
٣٥٨	خدعة	٣٤٥	حمل بالسلب
٣٥٨	خصوص	٣٤٥	حمل على كل
٣٥٨	خصوص الشرطية	٣٤٥	حمل غير المطلق
٣٥٨	خط	٣٤٥	حمل كلي
٣٥٨	خطأ	٣٤٥	حمل ما بالعرض
٣٥٨	خطابة	٣٤٥	حمل مطلق
٣٦٠	خطابي	٣٤٦	حمل مطلقة على عرفية
٣٦٠	خطايات	٣٤٦	حمل مواطاة
٣٦٠	خطايون	٣٤٦	حمل الموصوف
٣٦٠	خطبي	٣٤٦	حملي
٣٦٠	خطبية	٣٤٧	حمليات
٣٦٠	خلاف	٣٤٧	حمليات معدولية
٣٦٠	خلف	٣٤٧	حملية

٣٦٩	دلالة الانفصال	٣٦٢	خلف جدلي
٣٧٠	دلالة بالفاظ	٣٦٢	خلف سوفسطائي
٣٧٠	دلالة تامة	٣٦٢	خلف علمي
٣٧٠	دلالة التضمن	٣٦٣	خلق
٣٧٠	دلالة الحد	٣٦٣	خلفة
٣٧٠	دلالة طبيعية	٣٦٣	خواص
٣٧٠	دلالة عقلية	٣٦٤	خواص المضافات
٣٧٠	دلالة العلامة	٣٦٤	خوالم
٣٧١	دلالة على ماهية	٣٦٤	خيال
٣٧١	دلالة غير تامة	٣٦٤	خيالات الأشياء
٣٧١	دلالة كتابة		هـ
٣٧١	دلالة لزوم		
٣٧١	دلالة لفظ	٣٦٥	دائم
٣٧٢	دلالة اللفظ الوضعية	٣٦٥	دائم كلي
٣٧٢	دلالة لفظية	٣٦٥	دائمة
٣٧٢	دلالة لفظية موضعية	٣٦٥	دائمة مطلقة
٣٧٢	دلالة المطابقة	٣٦٦	دائماتان
٣٧٣	دلالة المطابقة والتضمن والالتزام	٣٦٦	دال
٣٧٣	دلالة معنى	٣٦٦	دال على ما هو
٣٧٣	دلالة وضعية	٣٦٦	دالة على غير ماهية
٣٧٣	دلالتا التضمن والالتزام	٣٦٧	دالة على ماهية
٣٧٣	دليل	٣٦٧	دعوى
٣٧٦	دليل اقناعي	٣٦٧	دلائل
٣٧٧	دليل برهاني	٣٦٧	دلالة
٣٧٧	دهر	٣٦٨	دلالة الاتصال
٣٧٧	دوام	٣٦٨	دلالة الاسم
٣٧٧	دور	٣٦٨	دلالة اسم
٣٧٨	دور قبلي	٣٦٨	دلالة اسم على ذي معنى
٣٧٨	دور كوني	٣٦٩	دلالة الالتزام
٣٧٨	دور معي	٣٦٩	دلالة التزامية

د	دوران
٣٧٨	ذ
٣٩١	ذائع
٣٩١	ذات
٣٩٢	ذات الشيء
٣٩٢	ذات وسط
٣٩٢	ذاته
٣٩٣	ذاتي
٣٩٣	ذاتي خاص
٣٩٦	ذاتي الشيء
٣٩٦	ذاتي عام
٣٩٧	ذاتي مشترك
٣٩٧	ذاتي مقوم
٣٩٧	ذاتي وعرضي
٣٩٧	ذاتيات
٣٩٧	ذاتية
٣٩٨	ذكاء
٣٩٨	ذكر وخيال
٣٩٨	ذهن
٣٩٨	ذهني
٣٩٩	ذهنية
٣٩٠	ذو كيفية
٣٩٠	ذوات الاسوار
٤٠٠	ذوات الجهات
٤٠١	ذوات الجهة
٤٠١	ذوات الكيفية
٤٠٢	ذوات الماهيات
رابط	
رابطه	
رأي	
رأي نافع	
رباط	
ربط في الحملي	
ردف	
رسم	
رسم تام	
رسم الجنس	
رسم الشيء	
رسم ناقص	
رسم النوع	
رسميات	
رسوم	
رسوم الشيء	
رفع	
ركن	
روابط	
روية	
رياضة	
ز	
زمان	
زوج	
زوجية	
زيادة	

			س
٤١٠	سالية مطلقة		
٤١١	سالية معدولة	٤٠٣	سؤال
٤١١	سالية الممكن	٤٠٤	سؤال برهاني
٤١١	سالية ممكنة	٤٠٤	سؤال تعليمي
٤١١	سالية وجودية	٤٠٤	سؤال التقرير
٤١١	سالتان	٤٠٤	سؤال جدلي
٤١١	سالتان متقاطرتان	٤٠٥	سؤال علمي
٤١٢	سبب	٤٠٥	سؤال فاحش
٤١٢	سبب معين	٤٠٥	سؤال قياسي
٤١٢	سير وتقسيم	٤٠٥	سؤال منطقي
٤١٣	ستر	٤٠٥	سؤال وجواب
٤١٣	سطح	٤٠٥	سائل
٤١٣	سفسطة	٤٠٦	سائل جدلي
٤١٤	سلب	٤٠٦	سائل جدلي حقيقي
٤١٥	سلب الاطلاق	٤٠٦	سائل ومجيب
٤١٥	سلب الاطلاق الخاص	٤٠٦	سالب
٤١٥	سلب الامكان	٤٠٦	سالب جزئي
٤١٥	سلب بالسواء	٤٠٦	سالب جزئي ضروري
٤١٦	سلب حملي	٤٠٧	سالب كلي
٤١٦	سلب السلب	٤٠٧	سالب كلي ضروري
٤١٦	سلب الضرورة	٤٠٧	سالية
٤١٦	سلب طبيعي	٤٠٨	سالية الاضطرار
٤١٦	سلب عن كل	٤٠٨	سالية بسيطة
٤١٦	سلب عناد	٤٠٩	سالية جزئية
٤١٦	سلب كلي مع اطلاق	٤٠٩	سالية ضرورية
٤١٦	سلب متصل	٤١٠	سالية عامة
٤١٧	سلب مطلق	٤١٠	سالية عدمية
٤١٧	سلب منفصل	٤١٠	سالية كلية
٤١٧	سلوب	٤١٠	سالية كلية حقيقية
٤١٧	سوالب	٤١٠	سالية اللزوم

٤٢٧	شرطي متصل	٤١٧	سور
٤٢٨	شرطي منفصل	٤١٩	سور ايجاب جزئي
٤٣٠	شرطيات	٤١٩	سور ايجاب كلي
٤٣١	شرطية	٤١٩	سور سلب جزئي
٤٣٢	شرطية متصلة	٤١٩	سور سلب كلي
٤٣٣	شرطية منفصلة	٤١٩	سور كلية موجبة
٤٣٤	شریطة	٤٢٠	سوفسطاني
٤٣٤	شعر	٤٢٠	سوفسطائية
٤٣٤	شعرية	٤٢١	سوفسطس
٤٣٤	شغب	٤٢١	سوفسطيقا
٤٣٤	شك	٤٢١	سوية
٤٣٤	شك محض		ش
٤٣٤	شكل		شاذ
٤٣٦	شكل اوسط	٤٢٢	شاهد
٤٣٦	شكل اول	٤٢٢	شاهد على غائب
٤٤٣	شكل باطل	٤٢٢	شبه
٤٤٣	شكل ثالث	٤٢٣	شبهة
٤٤٨	شكل ثان	٤٢٣	شبهه
٤٥٣	شكل رابع	٤٢٣	شبهه
٤٥٥	شكل القول	٤٢٣	شبهه وغير شبهه
٤٥٥	شكلان ثان وثالث	٤٢٣	شخص
٤٥٥	شكليه	٤٢٥	شخصان
٤٥٥	شنع	٤٢٥	شخصي
٤٥٦	شيء	٤٢٥	شخصي معين
٤٦٧	شيء بعينه	٤٢٥	شخصيات
٤٦٨	شيء جزئي	٤٢٥	شخصية
٤٦٨	شيء عام	٤٢٦	شخصيتان
٤٦٨	شيء كلي	٤٢٦	شرط
٤٦٨	شيء معاند	٤٢٦	شرط التناقض
٤٦٩	شيء ملزوم	٤٢٦	شرطي

٤٨١	صناعة برهانية	٤٦٩	شيثان
٤٨١	صناعة التحديد	٤٧٠	شيئية
٤٨١	صناعة الجدل		
٤٨٣	صناعة جدلية		<b>هي</b>
٤٨٣	صناعة الحد	٤٧١	صادق
٤٨٤	صناعة الخطابة	٤٧١	صادقة
٤٨٤	صناعة الشعر	٤٧١	صحة القياس
٤٨٤	صناعة شعرية	٤٧١	صحيح فاصل
٤٨٤	صناعة علم اللسان	٤٧١	صدق
٤٨٤	صناعة عملية	٤٧٢	صدق تام في ذاته
٤٨٤	صناعة الفقه	٤٧٢	صدق الشرطية
٤٨٤	صناعة الكلام	٤٧٢	صدق وكذب
٤٨٥	صناعة مصارعية	٤٧٣	صغرى
٤٨٥	صناعة ممتحنة	٤٧٤	صفات
٤٨٥	صناعة المنطق	٤٧٥	صفات ذاتية
٤٨٦	صناعة النحو	٤٧٥	صفات لازمة
٤٨٧	صناعة نظرية	٤٧٥	صفة
٤٨٧	صناعتان	٤٧٧	صفة ذاتية
٤٨٧	صنعة عامة	٤٧٧	صفة محمولة
٤٨٧	صور شخصية	٤٧٧	صنائع
٤٨٧	صور نوعية	٤٧٨	صنائع علمية
٤٨٧	صورة	٤٧٨	صنائع عملية
٤٨٨	صورة جسمية	٤٧٨	صنائع فكرية
٤٨٨	صورة الصور	٤٧٨	صنائع قياسية
٤٨٨	صورة القياس	٤٧٩	صنائع منطقية
	<b>ض</b>	٤٧٩	صنائع نظرية
		٤٨٠	صنائع يقينية
٤٩٠	ضد	٤٨٠	صناعات
٤٩١	ضدان	٤٨٠	صناعة
٤٩١	ضرب	٤٨١	صناعة امتحانية



٥٠٨	طبع	٤٩٨	ضروب
٥٠٨	طبيعة	٤٩٩	ضروب القرانن
٥٠٨	طبيعة شخصية	٤٩٩	ضرورة
٥٠٨	طبيعة كلية	٥٠١	ضرورة ذهنية
٥٠٨	طبيعات	٥٠١	ضرورة مشروطة
٥٠٨	طرد	٥٠١	ضرورة مطلقة
٥٠٩	طرد وعكس	٥٠١	ضرورة وصفية
٥٠٩	طرف	٥٠١	ضروري
٥٠٩	طرفان	٥٠٣	ضروري بشرط وجود الذات
٥٠٩	طلبة	٥٠٣	ضروري كلي
	<b>ظ</b>	٥٠٣	ضروري مشروط
		٥٠٤	ضروري مطلق
٥١٠	ظن	٥٠٤	ضروري موقت
٥١١	ظن صرف	٥٠٤	ضروريات
٥١١	ظن غالب	٥٠٤	ضروريات مشروطة
٥١١	ظن مكتسب	٥٠٤	ضروريات وهمية
٥١١	ظن وعلم	٥٠٤	ضرورة
٥١١	ظنون صرفة	٥٠٥	ضرورة مطلقة
	<b>ع</b>	٥٠٥	ضلالة
		٥٠٥	ضمائر
٥١٢	عارض	٥٠٦	ضمير
٥١٢	عارض ذاتي		<b>ط</b>
٥١٣	عارض عام		
٥١٣	عالم	٥٠٧	طبائع
٥١٣	عام	٥٠٧	طبائع الاجناس
٥١٤	عام وخاص	٥٠٧	طبائع الاضداد
٥١٤	عامتان	٥٠٧	طبائع الانواع
٥١٤	عامية	٥٠٧	طبائع جزئية
٥١٥	عبارة	٥٠٧	طبائع كلية
٥١٥	عجمة	٥٠٧	طبائع نوعية

٥٣٤	عرضيات	٥١٥	عد
٥٣٤	عرضية	٥١٥	عدد
٥٣٤	عرفي	٥١٥	عدد زوج
٥٣٥	عرفي عام	٥١٥	عدد فرد
٥٣٥	عرفي وجودي	٥١٥	عدل
٥٣٥	عرفية	٥١٦	عدم
٥٣٥	عرفية خاصة	٥١٧	عدم مقابل
٥٣٥	عرفية عامة	٥١٧	عدم وملكة
٥٣٦	عروض	٥١٨	عدمي
٥٣٦	عقائد اولية	٥١٩	عدول
٥٣٦	عقل	٥١٩	عرض
٥٣٨	عقل بالفعل	٥٢٧	عرض جزئي
٥٣٨	عقل بالملكة	٥٢٧	عرض خاص
٥٣٨	عقل عملي	٥٢٧	عرض الخاصة
٥٣٨	عقل فعال	٥٢٧	عرض دائم
٥٣٨	عقل كلي	٥٢٨	عرض ذاتي
٥٣٩	عقل مستفاد	٥٢٨	عرض ذاتي خاص
٥٣٩	عقل نظري	٥٢٨	عرض عام
٥٣٩	عقل هيولاني	٥٣٠	عرض غير ذاتي
٥٣٩	عقليات	٥٣٠	عرض الفصل
٥٣٩	عقليات محضة	٥٣٠	عرض كلي
٥٣٩	عقول	٥٣٠	عرض لازم
٥٣٩	عقول عشرة	٥٣٠	عرض مطلق
٥٤٠	عكس	٥٣١	عرض مفارق
٥٤٣	عكس الحمليات	٥٣١	عرض النوع
٥٤٣	عكس الضروري	٥٣١	عرض وعرضي
٥٤٣	عكس الضروريات والممكنات	٥٣١	عرضي
٥٤٣	عكس في مطلقتين	٥٣٣	عرضي غير لازم
٥٤٣	عكس القضية	٥٣٣	عرضي لازم
٥٤٤	عكس القياس	٥٣٤	عرضي مفارق

٥٦٣	علم الالهيات	٥٤٤	عكس مستوي
٥٦٣	علم اولي	٥٤٥	عكس مطلق
٥٦٣	علم باختصاص	٥٤٥	عكس المطلقات
٥٦٣	علم بيرهان	٥٤٥	عكس المقدمات
٥٦٣	علم بذات	٥٤٥	عكس المقدمة المتصلة
٥٦٣	علم برهاني	٥٤٥	عكس الممكن
٥٦٤	علم بسبب	٥٤٥	عكس النتائج
٥٦٤	علم بشيء	٥٤٥	عكس النقص
٥٦٤	علم بلم	٥٤٦	عكس النقيض
٥٦٤	علم بما هو	٥٤٧	علاقة
٥٦٥	علم بمركب	٥٤٧	علامة
٥٦٥	علم تصديقي	٥٤٨	علة
٥٦٥	علم تصوري	٥٥٢	علة اولي
٥٦٥	علم النعاليم	٥٥٢	علة ذاتية
٥٦٥	علم جزئي	٥٥٢	علة صورية
٥٦٥	علم حادث	٥٥٢	علة غائية
٥٦٦	علم الحساب	٥٥٢	علة فاعلية
٥٦٦	علم حقيقي	٥٥٣	علة قابلية
٥٦٦	علم ذاتي	٥٥٣	علة قاصرة
٥٦٦	علم شرطي	٥٥٣	علة مادية
٥٦٦	علم طبيعي	٥٥٣	علة متعددة
٥٦٧	علم الطبيعيات	٥٥٣	علل
٥٦٧	علم العدد	٥٥٥	علل خاصة
٥٦٧	علم عملي	٥٥٥	علل ذاتية
٥٦٧	علم كلي	٥٥٥	علل فاعلة
٥٦٧	علم اللسان	٥٥٥	علل الوجود
٥٦٨	علم متعارف	٥٥٥	علم
٥٦٨	علم مدني	٥٦٢	علم اشد استقصاء
٥٦٨	علم مكنسب	٥٦٢	علم اعلى
٥٦٨	علم المناظر	٥٦٢	علم الهوي

٥٧٦	عناد تام	٥٦٨	علم المنطق
٥٧٦	عناد جدلي	٥٦٩	علم النجوم
٥٧٦	عناد سلب	٥٦٩	علم نظري
٥٧٦	عناد علمي	٥٧٠	علم الهندسة
٥٧٦	عناد ناقص	٥٧٠	علم واحد
٥٧٦	عنادات	٥٧٠	علم وتواتر
٥٧٦	عنصر	٥٧٠	علم الوجود
٥٧٧	عوارض	٥٧٠	علم وظن
٥٧٧	عوارض غربية	٥٧٠	علم يقين
٥٧٧	عوارض غير لازمة	٥٧٠	علم يقيني
٥٧٧	عوام	٥٧١	علوم
٥٧٧	عي	٥٧٢	علوم برهانية
٥٧٧	عين	٥٧٢	علوم تصديقية
٥٧٨	عين خاص	٥٧٣	علوم تعاليمية
٥٧٨	عين الشيء	٥٧٣	علوم عقلية
٥٧٨	عين عام	٥٧٣	علوم فلسفية
	غ	٥٧٣	علوم متعارفة
		٥٧٣	علوم مشتركة
٥٧٩	غائب	٥٧٤	علوم مكتسبة
٥٧٩	غالط	٥٧٤	علوم المنطق
٥٨٠	غايات	٥٧٤	علوم يقينية
٥٨٠	غاية	٥٧٤	عمل
٥٨٠	غلبة	٥٧٤	عملية
٥٨٠	غلط	٥٧٤	عمود
٥٨١	غلط بتركيب	٥٧٤	عموم
٥٨١	غلط في الحد	٥٧٥	عموم المحمول
٥٨١	غلط في القياس	٥٧٥	عن
٥٨٢	غلط في اللوازم	٥٧٥	عن ماذا
٥٨٢	غلط لسبب في المقدمات	٥٧٥	عناد
٥٨٢	غلط لفظي	٥٧٦	عناد برهاني

٥٩٥	فصل الجنس	٥٨٢	غلط معنوي صرف
٥٩٥	فصل حقيقي	٥٨٢	غلط من جهة العقل
٥٩٥	فصل خاص	٥٨٢	غلط من جهة اللوازم
٥٩٥	فصل ذاتي	٥٨٢	غناء
٥٩٦	فصل عام	٥٨٢	غير
٥٩٦	فصل عرض	٥٨٣	غير التام
٥٩٦	فصل قسيم	٥٨٣	غير ذاتي
٥٩٦	فصل منطقي	٥٨٣	غير الذهني
٥٩٦	فصل منوع	٥٨٣	غير متناه
٥٩٧	فصل النوع	٥٨٣	غير المحصلة
٥٩٧	فصل واعراض	٥٨٣	غير الموجود
٥٩٧	فصل وخاصة	٥٨٣	غيران
٥٩٧	فصل ونوع		<b>ف</b>
٥٩٨	فصلان		فاء
٥٩٨	فصلية	٥٨٤	فاسد
٥٩٨	فصول	٥٨٤	فاعل
٦٠٠	فصول بسيطة	٥٨٤	فاعل وقابل
٦٠١	فصول الجواهر	٥٨٤	فراصة
٦٠١	فصول جوهرية	٥٨٤	فرد
٦٠١	فصول ذاتية	٥٨٤	فردية
٦٠١	فصول الكيف	٥٨٤	فرض
٦٠١	فصول متقابلة	٥٨٥	فرع
٦٠١	فصول مجردة	٥٨٥	فرقان اخص
٦٠١	فصول مقسمة	٥٨٥	فرقان خاص
٦٠٢	فصول مقومة	٥٨٥	فرقان عام
٦٠٢	فصول منطقية	٥٨٥	فساد
٦٠٣	فصول واعراض	٥٨٥	فساد الحد
٦٠٣	فضل	٥٨٦	فصل
٦٠٣	فعل	٥٨٦	فصل بسيط
٦٠٤	فعل تام	٥٩٥	

٦٠٩	قربنة مركبة	٦٠٤	فعليات
٦٠٩	قسطاس مستقيم	٦٠٤	فقه
٦٠٩	قسمة	٦٠٤	فقهيات
٦١٣	قسمة الجنس	٦٠٤	فكر
٦١٣	قسمة فاصلة	٦٠٥	فكر عقلي
٦١٣	قسمة الكل	٦٠٥	فكرة
٦١٣	قسمة الكلّي	٦٠٥	فلسفة
٦١٣	قضايا	٦٠٦	فلسفة اولي
٦١٧	قضايا تجريبية	٦٠٦	فلسفة خارجة وبرانية
٦١٧	قضايا تواترية	٦٠٦	فلك
٦١٨	قضايا حسية	٦٠٦	فهم
٦١٨	قضايا حمليات	٦٠٦	فهمني
٦١٨	قضايا محلية		<b>ق</b>
٦١٨	قضايا ذاتة		قائم بذاته
٦١٨	قضايا شرطية	٦٠٧	قائم بغيره
٦١٨	قضايا كثيرة	٦٠٧	قاصر الاسباب
٦١٩	قضايا كلية	٦٠٧	قانون
٦١٩	قضايا متضادة	٦٠٧	قانون تعليمي
٦١٩	قضايا متعارفة	٦٠٧	قانون صناعي
٦١٩	قضايا متعاندة	٦٠٧	قبل
٦١٩	قضايا متقابلة	٦٠٧	قيح
٦١٩	قضايا متناقضة	٦٠٨	قدر مشترك
٦٢٠	قضايا محرفة	٦٠٨	قدم
٦٢٠	قضايا محصورات	٦٠٨	قديم
٦٢٠	قضايا مخيلات	٦٠٨	قرائن
٦٢٠	قضايا مسلمات	٦٠٨	قرائن قياسية
٦٢٠	قضايا مشبهات	٦٠٨	قرائن منتجة
٦٢٠	قضايا مطلقة	٦٠٨	قربنة
٦٢٠	قضايا مظنونات	٦٠٨	قربنة قياسية
٦٢٠	قضايا معدولة	٦٠٩	

٦٣٣	قضية سالبة معدولية	٦٢١	قضايا معدوليات
٦٣٤	قضية سالبة وموجبة	٦٢١	قضايا منحرفات
٦٣٤	قضية شخصية	٦٢١	قضايا مهملات
٦٣٤	قضية شرطية	٦٢١	قضايا مهمة ومحصورة
٦٣٥	قضية شرطية كلية	٦٢١	قضايا موجبة
٦٣٥	قضية شرطية متصلة	٦٢١	قضايا موجبة
٦٣٦	قضية شرطية متصلة لزومية	٦٢٢	قضايا نبوية
٦٣٦	قضية شرطية منفصلة	٦٢٢	قضايا وجودية
٦٣٦	قضية شرطية منفصلة حقيقية	٦٢٢	قضايا وقتية
٦٣٧	قضية صفري	٦٢٢	قضايا وهمية
٦٣٧	قضية ضرورية	٦٢٢	قضية
٦٣٧	قضية طارئة	٦٢٩	قضية بسيطة
٦٣٧	قضية عامة	٦٢٩	قضية ثلاثية
٦٣٨	قضية عدمية	٦٢٩	قضية ثلاثية نامة
٦٣٨	قضية كبرى	٦٣٠	قضية ثلاثية غير نامة
٦٣٨	قضية كلية	٦٣٠	قضية ثنائية
٦٣٩	قضية كلية سالبة لازمة	٦٣٠	قضية جزئية
٦٣٩	قضية كلية سالبة موافقة	٦٣٠	قضية جزئية
٦٣٩	قضية كلية سالبة وقتية	٦٣٠	قضية حقيقية
٦٣٩	قضية كلية ضرورية	٦٣٠	قضية حملية
٦٣٩	قضية كلية موجبة حاضرة	٦٣٢	قضية حملية متأحدة
٦٣٩	قضية كلية موجبة لازمة	٦٣٢	قضية حملية متكررة
٦٣٩	قضية كلية موجبة مطلقة	٦٣٢	قضية خارجية
٦٣٩	قضية كلية موجبة مفروضة	٦٣٢	قضية ذاتمة
٦٤٠	قضية كلية موجبة متشعبة	٦٣٢	قضية رباعية
٦٤٠	قضية كلية موجبة موافقة	٦٣٢	قضية سالبة
٦٤٠	قضية لازمة مشروطة	٦٣٣	قضية سالبة بسيطة
٦٤٠	قضية محصورة	٦٣٣	قضية سالبة خاصة
٦٤٠	قضية محصورة جزئية	٦٣٣	قضية سالبة عامة
٦٤٠	قضية محصورة كلية او جزئية	٦٣٣	قضية سالبة محصلة

٦٤٩	قضيةان مفتقتان	٦٤١	قضية مخصصة
٦٤٩	قضيةان متقابلتان	٦٤١	قضية مركبة
٦٤٩	قضيةان متناقضتان	٦٤٢	قضية مستحيلة
٦٥٠	قضيةان متناقضتان	٦٤٢	قضية مسورة
٦٥٠	قضيةان مخصصتان	٦٤٢	قضية مطلقة
٦٥٠	قضيةان مشتركتان	٦٤٣	قضية معدولة
٦٥٠	قضيةان ممكنتان	٦٤٣	قضية معدولية متغيرة
٦٥٠	قضيةان مهملتان	٦٤٣	قضية معينة
٦٥١	قلب القضية	٦٤٣	قضية مفروضة
٦٥١	قليل وكثير	٦٤٤	قضية مقيدة
٦٥١	قوارن	٦٤٤	قضية ممكنة
٦٥١	قوانين مشتركة	٦٤٤	قضية متشعبة
٦٥١	قوة	٦٤٤	قضية منحرفة
٦٥١	قوة الانفعال	٦٤٥	قضية منعكسة
٦٥٢	قوة انفعالية	٦٤٥	قضية منفصلة
٦٥٢	قوة جدلية	٦٤٥	قضية مهملة
٦٥٢	قوة طبيعية ولا قوة طبيعية	٦٤٦	قضية موجبة
٦٥٢	قوة فاعلة	٦٤٦	قضية موجبة خاصة
٦٥٢	قوة الفعل	٦٤٦	قضية موجبة عامة
٦٥٢	قوة فعلية	٦٤٦	قضية موجبة مطلقة
٦٥٢	قوة وفعل	٦٤٧	قضية موجبة معدولة
٦٥٢	قول	٦٤٧	قضية موجبة معدولية
٦٥٦	قول اضطراري	٦٤٧	قضية موجبة
٦٥٦	قول بسيط ومركب	٦٤٨	قضية واجبة
٦٥٧	قول تام	٦٤٨	قضية واحدة
٦٥٧	قول جازم	٦٤٨	قضية وجودية
٦٥٨	قول جازم بسيط	٦٤٨	قضية وضعية
٦٥٨	قول شارح	٦٤٨	قضية وقتية
٦٥٩	قول شرطي	٦٤٨	قضيةان
٦٥٩	قول شرطي حقيقي	٦٤٩	قضيةان متداخلتان



٦٨٩	قياس التعليل	٦٥٩	قول صادق
٦٨٩	قياس التمثيل	٦٥٩	قول على الكل
٦٩١	قياس جدلي	٦٥٩	قول غير تام
٦٩٢	قياس جزمي	٦٦٠	قول كاذب
٦٩٢	قياس حق	٦٦٠	قول كثير بالذات
٦٩٣	قياس حملي	٦٦٠	قول كثير بالعرض
٦٩٤	قياس خارجي جدلي	٦٦٠	قول مثالي
٦٩٤	قياس الخدعة	٦٦٠	قول مفصل
٦٩٤	قياس خطابي	٦٦٠	قول ناقص
٦٩٤	قياس خفي	٦٦١	قول واحد بالذات
٦٩٤	قياس الخلف	٦٦١	قول واحد بالعرض
٦٩٨	قياس الدلالة	٦٦١	قول وظن
٦٩٨	قياس الدور	٦٦١	قولان
٦٩٩	قياس دوري	٦٦١	قوى
٦٩٩	قياس رديء	٦٦١	قياس
٦٩٩	قياس زينون	٦٨٣	قياس استثنائي
٦٩٩	قياس سائق الى المحال	٦٨٥	قياس استثنائي منفصل
٦٩٩	قياس سائلي	٦٨٥	قياس استثنائي منفصل ومتصل
٦٩٩	قياس سوفسطائي	٦٨٥	قياس استثنائي وشرطي
٧٠٠	قياس الشبه	٦٨٥	قياس اضماري
٧٠٠	قياس شرطي	٦٨٥	قياس اقتراني
٧٠١	قياس شعري	٦٨٧	قياس اقتراني حملي
٧٠٢	قياس الشمول	٦٨٧	قياس اقناعي
٧٠٣	قياس شمولي	٦٨٧	قياس امتحاني
٧٠٣	قياس صحيح	٦٨٧	قياس الأوّل
٧٠٣	قياس صناعي	٦٨٨	قياس برهاني
٧٠٣	قياس الطرد	٦٨٩	قياس بسيط
٧٠٣	قياس العكس	٦٨٩	قياس ناسع
٧٠٤	قياس العلامة	٦٨٩	قياس التداخل
٧٠٤	قياس العلة	٦٨٩	قياس التركيب

٧١٣	قياس مقبول	٧٠٤	قياس علمي
٧١٣	قياس مقسم	٧٠٤	قياس على الاطلاق
٧١٣	قياس مماري	٧٠٤	قياس العناد
٧١٤	قياس ممتحن	٧٠٥	قياس غلط
٧١٤	قياس من متقابلتين	٧٠٥	قياس غلط مع طلب الحق
٧١٤	قياس من مشهورات محمودة	٧٠٥	قياس غير كامل
٧١٤	قياس منطقي	٧٠٥	قياس فراسة
٧١٤	قياس منعكس	٧٠٥	قياس فراسي
٧١٤	قياس منفصل	٧٠٦	قياس كاذب
٧١٤	قياس موصول	٧٠٦	قياس كامل
٧١٥	قياس ناقص	٧٠٧	قياس كلي
٧١٥	قياس وبرهان	٧٠٧	قياس مبكت
٧١٥	قياس الوضع	٧٠٧	قياس محدود
٧١٥	قياس يقيني	٧٠٧	قياس محقق
٧١٥	قياس يلي برهان	٧٠٧	قياس مختلط
٧١٥	قياسات	٧٠٧	قياس مركب
٧١٦	قياسات اقترانية	٧٠٨	قياس مركب من متصلات
٧١٦	قياسات امتحانية	٧٠٨	قياس مركب من منفصلات
٧١٧	قياسات برهانات	٧٠٩	قياس المساواة
٧١٧	قياسات برهانية	٧٠٩	قياس مستقيم
٧١٧	قياسات بلاغية	٧١١	قياس مشاعبي
٧١٧	قياسات تعقلية	٧١١	قياس مصرف
٧١٧	قياسات تقريرية	٧١١	قياس مطلق
٧١٧	قياسات جدلية	٧١١	قياس مظنون
٧١٧	قياسات جزئية	٧١١	قياس معاند
٧١٨	قياسات حسية	٧١١	قياس مغالط
٧١٨	قياسات حملية	٧١٢	قياس مغالطة
٧١٨	قياسات خطابية	٧١٢	قياس مغالطي
٧١٨	قياسات خلفية	٧١٣	قياس مفصول
٧١٨	قياسات سوفسطائية	٧١٣	قياس المقارنة

ك			
		٧١٨	قياسات شرطية
٧٢٦	كبر وصغر	٧١٩	قياسات شرطية استثنائية
٧٢٦	كبرى	٧١٩	قياسات شعرية
٧٢٦	كبير وصغير	٧٢٠	قياسات العلامة
٧٢٦	كتابة	٧٢٠	قياسات عنادية
٧٢٧	كثرة	٧٢٠	قياسات غير كاملة
٧٢٧	كثير باضافة	٧٢٠	قياسات غير متجة
٧٢٧	كثير بلا اضافة	٧٢٠	قياسات فقهية
٧٢٧	كذب	٧٢١	قياسات كاملة
٧٢٧	كشف التصورات	٧٢١	قياسات كثيرة مرتبة
٧٢٧	كفة	٧٢١	قياسات مؤلفة من عملية وشرطية
٧٢٧	كل	٧٢٢	قياسات مؤلفة من شرطية متصلة
٧٢٨	كل وجزء	٧٢٢	قياسات مؤلفة من متصلات
٧٢٩	كلام	٧٢٢	قياسات مؤلفة من منفصلات
٧٢٩	كلام جدلي	٧٢٢	قياسات متضادة
٧٣٠	كلام محصور	٧٢٢	قياسات مختلطات
٧٣٠	كلام مخصوص	٧٢٣	قياسات مختلطة من امكان واطلاق
٧٣٠	كلام مهمل	٧٢٣	قياسات مختلطة من امكان وضرورة
٧٣٠	كلم	٧٢٣	قياسات مركبة
٧٣١	كلما	٧٢٤	قياسات مضللة متقابلة
٧٣١	كلمات	٧٢٤	قياسات مغالطية
٧٣١	كلمات زمانية	٧٢٤	قياسات ممكنة في الشكل الاول
٧٣١	كلمات وجودية	٧٢٤	قياسات ممكنة في الشكل الثاني
٧٣١	كلمة	٧٢٤	قياسات من مشهورات
٧٣٤	كلمة اصلية	٧٢٤	قياسات متجة
٧٣٤	كلمة ثنائية	٧٢٤	قياسات منفصلة
٧٣٤	كلمة رابطة	٧٢٥	قياسات وساطية
٧٣٤	كلمة محصلة وغير محصلة	٧٢٥	قياسات الوضع
٧٣٥	كلمة مستقيمة	٧٢٥	قياسات وضعية
٧٣٥	كلمة مصرفة		

٧٥٣	كلية سالبة	٧٣٥	كلمة مصرفة وغير مصرفة
٧٥٣	كلية شرطية	٧٣٥	كلمة مصرفة وقائمة
٧٥٣	كلية الشرطية	٧٣٥	كلمة وجودية
٧٥٣	كلية الكبرى	٧٣٦	كلي
٧٥٣	كلية لزومية	٧٤٤	كلي اخص
٧٥٣	كلية مفردة	٧٤٥	كلي اعم
٧٥٣	كلية موجبة	٧٤٥	كلي جدا
٧٥٤	كلية موجبة حقيقية	٧٤٥	كلي ذاتي
٧٥٤	كلية موجبة متصلة	٧٤٥	كلي ضروري
٧٥٤	كلية موضوع	٧٤٥	كلي طبيعي
٧٥٤	كم	٧٤٥	كلي عقلي
٧٥٦	كم متصل	٧٤٦	كلي في حملي
٧٥٧	كم متصل ومنفصل	٧٤٦	كلي مبدل
٧٥٧	كم منفصل	٧٤٦	كلي محمول
٧٥٨	كميات	٧٤٦	كلي مطلق
٧٥٨	كميات بالعرض	٧٤٦	كلي منطقي
٧٥٨	كمية	٧٤٧	كلي موجب
٧٥٩	كمية القضية	٧٤٧	كلي وجزئي
٧٥٩	كن	٧٤٧	كليات
٧٦٠	كنه	٧٥٠	كليات جنسية
٧٦٠	كون	٧٥٠	كليات الجوهر
٧٦٠	كون في الاعيان	٧٥٠	كليات خمسة
٧٦٠	كون في المكان	٧٥٠	كليات عقلية
٧٦٠	كون وفساد	٧٥٠	كليات محمولة
٧٦٠	كون ولا كون	٧٥١	كليات مشتركة
٧٦١	كيف	٧٥١	كليات نوعية
٧٦٢	كيف موافق	٧٥٢	كليات متساويان
٧٦٢	كيف هو	٧٥٢	كلية
٧٦٢	كيفية	٧٥٣	كلية بسيطة
٧٦٣	كيفية انفعالية وانفعالات	٧٥٣	كلية حقيقية موجبة

٧٧٣	لزوم	٧٦٤	كيفية طبيعية
٧٧٤	لزوم بين	٧٦٤	كيفية مقتناة
٧٧٥	لزوم خارجي	٧٦٤	كيفية
٧٧٥	لزوم ذهني	٧٦٧	كيفية انفعالية
٧٧٥	لزوم الصادق	٧٦٧	كيفية القضية
٧٧٥	لزوم عقلي	٧٦٧	كيفية النسبة
٧٧٥	لزوم المتقابلات		
٧٧٥	لزوم مقلوب		
٧٧٥	لزوميات لفظية		
٧٧٦	لزومية		
٧٧٦	لسان الامة		
٧٧٦	لغات الامة		
٧٧٦	لغة العرب		
٧٧٦	لفظ		
٧٨٠	لفظ جزئي		
٧٨٠	لفظ حاصر		
٧٨٠	لفظ دال		
٧٨٠	لفظ دال بالوضع		
٧٨٠	لفظ دال مفرد		
٧٨١	لفظ ذاتي		
٧٨١	لفظ عرضي		
٧٨١	لفظ غير محصل		
٧٨١	لفظ كلي		
٧٨١	لفظ كلي ذاتي		
٧٨١	لفظ كلي عرضي		
٧٨١	لفظ مؤلف		
٧٨٢	لفظ متواطىء		
٧٨٢	لفظ مجازي ومستعار		
٧٨٢	لفظ مجرد من زمان		
٧٨٢	لفظ محمول		
		٧٦٨	لا
		٧٦٨	لا ضرورة وامكان
		٧٦٨	لا نهاية
		٧٦٨	لا يتعكس
		٧٦٨	لاجل الشيء
		٧٦٨	لاجل ماذا
		٧٦٨	لاحق
		٧٦٩	لاحق عام وخاص
		٧٦٩	لاحق كلي
		٧٦٩	لازم
		٧٧٢	لازم بتوسط
		٧٧٢	لازم تال
		٧٧٢	لازم خاصة
		٧٧٢	لازم الشخصية
		٧٧٢	لازم الشيء
		٧٧٢	لازم غير ذاتي
		٧٧٢	لازم غير مقوم
		٧٧٢	لازم الماهية
		٧٧٢	لازم مجهول
		٧٧٣	لام الاستغراق
		٧٧٣	لام المعهد
		٧٧٣	لحوق

٧٩٣	ما الشيء	٧٨٢	لفظ مركب
٧٩٣	ما هو	٧٨٣	لفظ مشترك
٧٩٧	ما هو الشيء	٧٨٣	لفظ مطلق
٧٩٧	ما هو على الاطلاق	٧٨٣	لفظ مفرد
٧٩٧	ما يشبه المظنونات	٧٨٥	لفظة
٧٩٧	ماثل بالتركيب	٧٨٥	لفظة حاصرة
٧٩٧	ماثل بالنقصان	٧٨٥	لفظة هو
٧٩٧	مأثور بذاته	٧٨٥	لم
٧٩٧	مأخوذات	٧٨٦	لم الشيء
٧٩٧	مادة	٧٨٦	لم هو
٧٩٨	مادة اضطرارية	٧٨٧	لما
٧٩٨	مادة الاقيسة	٧٨٧	لماذا
٧٩٨	مادة الامتناع	٧٨٧	لمية
٧٩٩	مادة الامكان	٧٨٨	له
٧٩٩	مادة الحد	٧٨٨	لواحق
٧٩٩	مادة الحمل	٧٨٨	لواحق الجوهر
٧٩٩	مادة الشيء	٧٨٩	لواحق الكم
٧٩٩	مادة ضرورية	٧٨٩	لوازم
٧٩٩	مادة القضية	٧٩٠	لوازم ذاتية
٧٩٩	مادة القياس	٧٩٠	لواصق
٨٠٠	مادة ممكنة	٧٩٠	ليس
٨٠٠	مادة الوجوب	٧٩١	ليس بشكل
٨٠٠	مادة يقينية	٧٩١	ليس بشيء
٨٠٠	ماذا	٧٩١	ليس بيقين
٨٠٠	ماذا هو		
٨٠٠	ماذا هو الشيء		م
٨٠٠	مانعة الجمع	٧٩٢	مؤثر
٨٠١	مانعة الخلو	٧٩٢	ما
٨٠١	ماهيات	٧٩٢	ما بذاته
٨٠٢	ماهية	٧٩٢	ما تحت متضادة

٨١٥	متباينة الاسماء	٨٠٦	ماهية الشيء
٨١٥	متجانسان	٨٠٦	ماهية متصورة
٨١٥	متخيلات	٨٠٦	ماهية مركبة
٨١٥	متداخلتان	٨٠٦	مبادئ
٨١٥	مترادفات	٨٠٩	مبادئ اول
٨١٥	مترادفة	٨٠٩	مبادئ البرهان
٨١٦	متزايلات	٨٠٩	مبادئ الجدل
٨١٦	متزايلة	٨٠٩	مبادئ خاصة
٨١٦	متساويان	٨١٠	مبادئ السوفسطائية
٨١٦	متشابه	٨١٠	مبادئ عامة
٨١٦	متشابهات	٨١١	مبادئ العلوم
٨١٧	متشابهان	٨١١	مبادئ الفلسفة
٨١٧	متشابهة اسماؤها	٨١١	مبادئ قياسية
٨١٧	متشبه	٨١١	مبادئ موضوعية
٨١٧	متشكك	٨١٢	مبادئ يقينية
٨١٧	متصل	٨١٢	مباكئة سوفسطائية
٨١٨	متصل بذاته	٨١٢	مباين
٨١٨	متصل حقيقي	٨١٢	مباين المباين
٨١٨	متصلات	٨١٢	مباينات
٨١٨	متصلة	٨١٢	مباينة
٨٢٠	متصلة اتفاقية	٨١٣	مبتدأ
٨٢٠	متصلة لزومية	٨١٣	مبدأ
٨٢٠	متصلة موجبة	٨١٣	مبدأ البرهان
٨٢١	متصور	٨١٣	مبرهن
٨٢١	متضادات	٨١٤	متأخر
٨٢١	متضادان	٨١٤	متأخر بالزمان
٨٢٢	متضادة	٨١٤	متأخرة
٨٢٣	متضادتان	٨١٤	متباين
٨٢٣	متضاياف	٨١٤	متباينات
٨٢٣	متضايقات	٨١٤	متباينة

٨٣٣	متلازمات	٨٢٣	متضايقان
٨٣٣	متلازمان	٨٢٤	متعاكسات
٨٣٣	متلازمة	٨٢٤	متعاندات
٨٣٣	متناقضات	٨٢٥	متعاندان
٨٣٤	متناقضان	٨٢٥	متعاندة
٨٣٤	متناقضة	٨٢٥	متعلم
٨٣٤	متناقضة ضرورية	٨٢٥	متغايرة
٨٣٤	متناقضة ممكنة	٨٢٦	متفرقات
٨٣٤	متناقضتان	٨٢٦	متفقة
٨٣٥	متناهي	٨٢٦	متفقة اسمائها
٨٣٥	متواتر	٨٢٦	متقابل
٨٣٥	متواترات	٨٢٦	متقابلات
٨٣٦	متواطئة	٨٢٨	متقابلات ضدية
٨٣٧	متواطئة اسمائها	٨٢٩	متقابلات عامة
٨٣٧	متواطئة	٨٢٩	متقابلات عيانية
٨٣٧	متوسط مناسب	٨٢٩	متقابلان
٨٣٧	متوسطات	٨٢٩	متقابلتان
٨٣٧	متى	٨٣٠	متقدم
٨٣٩	مثال	٨٣١	متقدم بأنه سبب
٨٤١	مثال اول	٨٣١	متقدم بالزمان
٨٤١	مثالات	٨٣١	متقدم بالشرف
٨٤١	مثبتة خاصة	٨٣١	متقدم بالطبع
٨٤١	مثبتة عامة	٨٣١	متقدم بالعلية وبالذات
٨٤١	مجادل	٨٣١	متقدم في الفضل والكمال
٨٤١	مجادلة	٨٣١	متقدم في المرتبة
٨٤٢	مجاراة	٨٣٢	متقدم في المكان
٨٤٢	مجاز	٨٣٢	متقدم ومتأخر
٨٤٢	مجربات	٨٣٢	متقدمة ومتأخرة
٨٤٣	مجرد عن الزمان	٨٣٢	متكافئة في الوجود
٨٤٣	مجموع	٨٣٣	متكون



٨٥٦	محمول برهاني	٨٤٣	مجهول
٨٥٧	محمول بالعرض	٨٤٣	مجهول صرف
٨٥٧	محمول ذاتي	٨٤٣	مجهولات
٨٥٧	محمول على	٨٤٣	مجيب
٨٥٨	محمول كلي	٨٤٤	محاكاة
٨٥٨	محمول مخصوص	٨٤٤	محال
٨٥٨	محمول المطلوب	٨٤٤	محاورات ارتياضية
٨٥٩	محمول وموضوع	٨٤٤	محاورة امتحانية
٨٥٩	محمولات	٨٤٤	مختمل
٨٦١	محمولات اولية	٨٤٥	محدود
٨٦٢	محمولات جوهرية	٨٤٥	محدودات
٨٦٢	محمولات خارجية	٨٤٥	محسوس
٨٦٢	محمولات ذاتية	٨٤٦	محسوسات
٨٦٣	محمولات عرضية	٨٤٦	محسوسات ظاهرة
٨٦٣	محمولات على جنس	٨٤٦	محسوسة
٨٦٣	محمولات مجموعة	٨٤٧	محصل
٨٦٣	محمولات مفردة	٨٤٧	محصور
٨٦٣	محمولات المقدمات	٨٤٧	محصورات
٨٦٤	محمولات مقومة	٨٤٧	محصورة
٨٦٤	محمولان	٨٤٧	محصورة بالأسوار
٨٦٤	مخاطب	٨٤٧	محك
٨٦٤	مخاطبات	٨٤٧	محك النظر
٨٦٤	مخاطبات برهانية	٨٤٧	محكوم به
٨٦٤	مخاطبة	٨٤٨	محكوم عليه
٨٦٥	مخاطبة برهانية	٨٤٨	محمول
٨٦٥	مخاطبة جدلية	٨٥٥	محمول اول
٨٦٥	مخاطبة جهادية	٨٥٥	محمول بحسب القول واللسان
٨٦٥	مخاطبة خطابية	٨٥٥	محمول بالحقيقة
٨٦٦	مخاطبة سونسطانية	٨٥٦	محمول بالذات والحقيقة
٨٦٦	مخاطبة شمعية	٨٥٦	محمول بذاته

٨٧٢	مسألة منطقية	٨٦٦	مخاطبة علمية
٨٧٢	مسألة منظرية	٨٦٦	مخاطبة العناد
٨٧٣	مسألة هندسية	٨٦٦	مخاطبة فلسفية
٨٧٣	مسائل	٨٦٦	مخاطبة قياسية
٨٧٤	مسائل جدلية	٨٦٦	مخالفة
٨٧٥	مامحة	٨٦٦	مخير عنه
٨٧٥	مساواة	٨٦٦	مختلط
٨٧٦	مساوي وغير مساوي	٨٦٦	مختلطات
٨٧٦	مستثنى	٨٦٧	مخصوص
٨٧٦	مستدل	٨٦٧	مخصوصات
٨٧٦	مستعار	٨٦٧	مخصوصة شرطية
٨٧٦	مستعارة	٨٦٧	مخصوصتان
٨٧٦	مستفاد	٨٦٧	مخيالات
٨٧٦	مستقرى	٨٦٨	مدركات اول
٨٧٦	مستقيم	٨٦٨	مدلول
٨٧٧	مسلمات	٨٦٨	مدلول عليه
٨٧٧	مسمى	٨٦٩	مرائية
٨٧٨	مسور	٨٦٩	مراعاة التقابل
٨٧٨	مسورات	٨٦٩	مرتبة
٨٧٨	مسورة	٨٦٩	مركب
٨٧٨	مشابهة	٨٧٠	مركب تام
٨٧٨	مشار اليه	٨٧٠	مركب ناقص
٨٧٨	مشاركة	٨٧٠	مركبات
٨٧٩	مشاركة خاصة بين الجنس والعرض	٨٧٠	مركبات عقلية
٨٧٩	مشاركة عامة بين الجنس والعرض	٨٧٠	مركبة
٨٧٩	مشاركة في حد	٨٧٠	مسألة
٨٧٩	مشاغبة	٨٧٢	مسألة امتحانية
٨٨٠	مشاغي	٨٧٢	مسألة بسيطة
٨٨٠	مشاغبية	٨٧٢	مسألة جدلية
٨٨٠	مشاهدات	٨٧٢	مسألة علمية

٨٩٦	مصدر	٨٨٠	مشاهدات باطنة
٨٩٧	مصدق	٨٨١	مشبه بحق
٨٩٧	مصدقات	٨٨١	مشبهات
٨٩٧	مصرف وغير مصرف	٨٨٢	مشترك
٨٩٧	مصلحة شركية	٨٨٢	مشترك ذاتي
٨٩٧	مضاد	٨٨٣	مشترك كلي
٨٩٨	مضاد ومضاف	٨٨٣	مشتركة
٨٩٨	مضادان	٨٨٤	مشتركة اسماؤها
٨٩٨	مضادة	٨٨٤	مشتق
٨٩٨	مضاف	٨٨٤	مشتقات
٩٠١	مضاف بسيط	٨٨٤	مشتقة
٩٠٢	مضاف حقيقي	٨٨٥	مشتقة اسماؤها
٩٠٢	مضاف من المقولة	٨٨٥	مشروطة
٩٠٢	مضاف هو المقولة	٨٨٥	مشروطة خاصة
٩٠٢	مضافات	٨٨٥	مشروطة عامة
٩٠٣	مضافان	٨٨٥	مشكك
٩٠٤	مضلات	٨٨٦	مشككة الاسماء
٩٠٤	مطابقة	٨٨٦	مشهودات
٩٠٥	مطالب	٨٨٦	مشهور
٩٠٧	مطالب برهانية	٨٨٧	مشهور مطلق
٩٠٧	مطالب علمية	٨٨٧	مشهورات
٩٠٧	مطرذ مانع	٨٩١	مشهورة
٩٠٨	مطلب	٨٩١	مصادر
٩٠٨	مطلب اي	٨٩٢	مصادرات
٩٠٨	مطلب اي شيء هذا	٨٩٣	مصادرة
٩٠٨	مطلب جدلي	٨٩٥	مصادرة بحسب الظن
٩٠٨	مطلب لم	٨٩٥	مصادرة على المطلوب
٩٠٩	مطلب لم الشيء	٨٩٦	مصادرة على المطلوب الاول
٩٠٩	مطلب ما	٨٩٦	مصادرة على المطلوب الاول
٩١١	مطلب ما هو	٨٩٦	مصادرة عن المطلوب

٩٢٠	مظنونات	٩١١	مطلب ما واي
٩٢١	معا	٩١١	مطلب هل
٩٢٢	معا في الطبع	٩١٢	مطلب هل ولم
٩٢٢	معا في المرتبة	٩١٢	مطلباً كم ومن
٩٢٢	معادلة	٩١٢	مطلق
٩٢٢	معارضة	٩١٣	مطلق الإمتناع
٩٢٢	معارف عملية	٩١٣	مطلق خاص
٩٢٢	معارف مشتركة	٩١٣	مطلق سلب
٩٢٢	معارف نظرية	٩١٣	مطلق الضرورة
٩٢٢	معاند	٩١٣	مطلق عام
٩٢٣	معاندات	٩١٣	مطلق عام عرفي
٩٢٣	معاندة	٩١٤	مطلق عامي
٩٢٣	معاندة بالشيء	٩١٤	مطلق كلي
٩٢٣	معاني	٩١٤	مطلق من جهة سور
٩٢٦	معاني جنسية	٩١٤	مطلقات
٩٢٦	معاني عدمية	٩١٤	مطلقات متخالفة
٩٢٦	معاني فلسفية	٩١٤	مطلقات مجردة
٩٢٦	معاني مركبة	٩١٥	مطلقة
٩٢٧	معاني مفردة	٩١٦	مطلقة اتفاقية
٩٢٧	معاني نوعية	٩١٦	مطلقة خاصة
٩٢٧	معانية	٩١٦	مطلقة عامة
٩٢٧	معدود	٩١٦	مطلقة عامية
٩٢٧	معدول	٩١٦	مطلقة عرفية
٩٢٧	معدولة	٩١٧	مطلقتان
٩٢٨	معدولتان	٩١٧	مطلوب
٩٢٨	معدولية	٩١٨	مطلوب تصديقه
٩٢٨	معدوم	٩١٨	مطلوب تصوره
٩٢٨	معرف	٩١٨	مطلوب جدلي
٩٢٩	معرف الشيء	٩١٨	مطلوبات
٩٢٩	معرف الكل	٩١٩	مطلوبات جدلية

٩٣٨	معنى جزئي	٩٢٩	معرفة
٩٣٨	معنى خاص	٩٢٩	معرفة
٩٣٨	معنى عام	٩٣٠	معرفة اكنسائية
٩٣٨	معنى عدمي	٩٣١	معرفة اولية
٩٣٨	معنى عرضي	٩٣١	معرفة بالفعل
٩٣٨	معنى عموم	٩٣١	معرفة تامة
٩٣٨	معنى كلي	٩٣١	معرفة الحججة
٩٣٩	معنى متصور	٩٣١	معرفة خاصة
٩٣٩	معنى معقول	٩٣١	معرفة عامة
٩٣٩	معنى مفرد	٩٣١	معرفة المتعلم
٩٣٩	معيار	٩٣١	معرفة مكسوبة
٩٣٩	معية الانواع	٩٣١	معرفة ناقصة
٩٤٠	معين	٩٣١	معقول
٩٤٠	معين مشخص	٩٣٢	معقول كلي
٩٤٠	مغالط	٩٣٢	معقول مفرد
٩٤٠	مغالطات	٩٣٢	معقولات
٩٤١	مغالطات برهانية	٩٣٢	معقولات اول
٩٤١	مغالطات في قياس	٩٣٣	معقولات اولي
٩٤١	مغالطات لفظية	٩٣٣	معقولات ثانية
٩٤١	مغالطة	٩٣٣	معقولات كلية
٩٤٢	مغالطة باشتراك المفهوم	٩٣٣	معقولات مركبة
٩٤٢	مغالطة سوفسطائية	٩٣٣	معقولات مفردة
٩٤٢	مغالطة في قياس	٩٣٣	معقولان
٩٤٣	مغالطة لفظية	٩٣٤	معلم
٩٤٣	مغالطة ممارية ومشاعبية	٩٣٤	معلول
٩٤٣	مغالطي وسوفسطائي	٩٣٥	معلولات
٩٤٣	مقلط بالعرض	٩٣٥	معلوم
٩٤٤	مغلطات	٩٣٥	معلومات
٩٤٥	مفارق خاصة	٩٣٦	معلومات بتواتر
٩٤٥	مفرد	٩٣٦	معنى

٩٥٥	مقدم وتالي	٩٤٥	مفرد كلي
٩٥٦	مقدمات	٩٤٥	مفردات
٩٦٢	مقدمات الاستقراء	٩٤٦	مفردات مطلقة
٩٦٢	مقدمات اضطرارية	٩٤٦	مفردة
٩٦٢	مقدمات اضطرارية ومطلقة	٩٤٦	مفروض كلي
٩٦٢	مقدمات اوائل	٩٤٦	مفروضات
٩٦٣	مقدمات اول	٩٤٦	مفعول
٩٦٣	مقدمات اليرهان	٩٤٦	مفهوم
٩٦٣	مقدمات برهانية	٩٤٧	مقابلة
٩٦٤	مقدمات بينة	٩٤٧	مقارب لليقين
٩٦٤	مقدمات تفسيرية	٩٤٧	مقارن
٩٦٤	مقدمات ثلاثية	٩٤٧	مقاومة
٩٦٤	مقدمات ثنائية	٩٤٨	مقاييس
٩٦٤	مقدمات جدلية	٩٥١	مقاييس استثنائية
٩٦٤	مقدمات جدلية مشهورة	٩٥١	مقاييس اقتراية
٩٦٥	مقدمات جزئية	٩٥١	مقاييس بالخلف
٩٦٥	مقدمات خاصة	٩٥١	مقاييس جدلية
٩٦٥	مقدمات ذائعة	٩٥١	مقاييس جزئية
٩٦٥	مقدمات ذات اوساط	٩٥١	مقاييس جزمية
٩٦٥	مقدمات ذاتية	٩٥٢	مقاييس حملية
٩٦٦	مقدمات ذوات جهة	٩٥٣	مقاييس خطبية
٩٦٦	مقدمات السوفسطائية	٩٥٣	مقاييس شرطية
٩٦٦	مقدمات شخصيات	٩٥٣	مقاييس شعرية
٩٦٦	مقدمات شرطية	٩٥٣	مقاييس صناعية
٩٦٦	مقدمات شرطية منفصلة	٩٥٣	مقاييس فقهية
٩٦٦	مقدمات صادقة	٩٥٣	مقاييس مغالطية
٩٦٦	مقدمات ضرورية	٩٥٤	مقاييس يقينية
٩٦٧	مقدمات عامة	٩٥٤	مقبولات
٩٦٧	مقدمات عملية	٩٥٥	مقدار
٩٦٧	مقدمات غير ذوات اوساط	٩٥٥	مقدم

٩٧٨	مقدمة شخصية	٩٦٧	مقدمات غير ضرورية
٩٧٨	مقدمة شرطية	٩٦٧	مقدمات غير يقينية
٩٧٨	مقدمة شرطية كلية	٩٦٧	مقدمات كاذبة
٩٧٨	مقدمة شئمة	٩٦٨	مقدمات كليات
٩٧٨	مقدمة صادقة	٩٦٨	مقدمات كلية
٩٧٨	مقدمة صغرى	٩٦٨	مقدمات متعارفة وعامية
٩٧٩	مقدمة ضرورية	٩٦٨	مقدمات متقابلة
٩٧٩	مقدمة عامة	٩٦٩	مقدمات متناقضات
٩٧٩	مقدمة غير ذات وسط	٩٦٩	مقدمات مشبهة
٩٧٩	مقدمة قياسية	٩٦٩	مقدمات مشهورة
٩٧٩	مقدمة كبرى	٩٧٠	مقدمات مشهورة مطلقة
٩٨٠	مقدمة كلية	٩٧٠	مقدمات مطلقة
٩٨٠	مقدمة المتابعة	٩٧٠	مقدمات معروفة بالطبع
٩٨٠	مقدمة مطلقة	٩٧٠	مقدمات مقبولة
٩٨١	مقدمة معدولة	٩٧٠	مقدمات ممكنة
٩٨١	مقدمة مغالطة جدلية	٩٧١	مقدمات نظرية
٩٨١	مقدمة ممكنة	٩٧١	مقدمات يقينية
٩٨١	مقدمة منطقية	٩٧١	مقدمة
٩٨١	مقدمة مهملة	٩٧٥	مقدمة استثنائية
٩٨٢	مقدمة واجب قبولها	٩٧٥	مقدمة اولى
٩٨٢	مقدمة وجودية	٩٧٦	مقدمة اولية
٩٨٢	مقدمة وجودية صادقة	٩٧٦	مقدمة برهانية
٩٨٢	مقدمة وضعية	٩٧٦	مقدمة بيانية
٩٨٢	مقدمة ونتيجة	٩٧٦	مقدمة ثلاثية
٩٨٢	مقدمة اليقين	٩٧٦	مقدمة جدلية
٩٨٢	مقدمتان	٩٧٧	مقدمة جدلية مطلقة
٩٨٣	مقدمتان متضادتان	٩٧٧	مقدمة جزئية
٩٨٣	مقدمتان متناقضتان	٩٧٧	مقدمة حقة
٩٨٣	مقدمتان مقترنان	٩٧٨	مقدمة حملية
٩٨٤	مقسم	٩٧٨	مقدمة ذات وسط

٩٩٦	ملازم الملازم	٩٨٤	مقوم
٩٩٦	ملازمات	٩٨٤	مقول
٩٩٦	ملازمة	٩٨٥	مقول بالاشتراك
٩٩٦	ملة	٩٨٥	مقول بالاطلاق
٩٩٧	ملزوم	٩٨٥	مقول بالاولى والاحرى
٩٩٧	ملك	٩٨٥	مقول بشدة وضعف
٩٩٨	ملك والجدة	٩٨٦	مقول على كثيرين
٩٩٨	ملكات	٩٨٦	مقول على الكل
٩٩٨	ملكة	٩٨٧	مقول على موضوع
٩٩٩	ملكة جدلية	٩٨٧	مقول في جواب اي شيء
٩٩٩	ملكة مكتسبة	٩٨٧	مقول في جواب أي شيء هو
١٠٠٠	ملكة وحال	٩٨٧	مقول في جواب ما هو
١٠٠٠	مماثلة	٩٨٩	مقول في طريق ما هو
١٠٠٠	مماحكة	٩٨٩	مقول من طريق ما هو
١٠٠٠	مماسة	٩٨٩	مقول ولا على واحد
١٠٠٠	ممتنع	٩٩٠	مقولات
١٠٠١	ممتنع مؤقت	٩٩٢	مقولة
١٠٠١	ممكّن	٩٩٣	مقولة الاضافة
١٠٠٥	ممكّن اخص	٩٩٣	مقولة ان يفعل
١٠٠٥	ممكّن باشتراك اسم	٩٩٣	مقولة ان يتفعل
١٠٠٥	ممكّن حقيقي	٩٩٣	مقولة الجدة
١٠٠٥	ممكّن خاص	٩٩٣	مقولة على موضوع
١٠٠٦	ممكّن خاص واخص	٩٩٤	مقوم
١٠٠٦	ممكّن خاصي	٩٩٤	مقومات الماهية
١٠٠٦	ممكّن عام	٩٩٤	مقومية
١٠٠٧	ممكّن عامي	٩٩٤	مقيد خاص
١٠٠٧	ممكّن العدم	٩٩٤	مقيدة
١٠٠٧	ممكّن كلي	٩٩٤	مكان
١٠٠٧	ممكّن مسلوب	٩٩٦	مكتسب
١٠٠٧	ممكّن مطلق	٩٩٦	مكررة



١٠١٦	منفصل	١٠٠٨	ممكن الوجود
١٠١٧	منفصل حقيقي	١٠٠٨	ممكن وغير ممكن
١٠١٧	منفصل لذاته	١٠٠٨	ممكن وواجب
١٠١٧	منفصلات	١٠٠٨	ممكّنات
١٠١٨	منفصلة	١٠٠٨	ممكّنات اكثرية
١٠١٩	منفصلة حقيقية	١٠٠٩	ممكّنة
١٠٢٠	منفصلة حقيقية اتفافية	١٠٠٩	ممكّنة حينية
١٠٢٠	منفصلة موجبة	١٠٠٩	ممكّنة خاصة
١٠٢٠	منقسم	١٠١٠	ممكّنة دائمة
١٠٢٠	منقول	١٠١٠	ممكّنة عامة
١٠٢٠	مهمل	١٠١٠	ممكّنة وقتية
١٠٢١	مهملات	١٠١٠	ممكّنتان
١٠٢٢	مهملة	١٠١١	مميز
١٠٢٢	مهملتان	١٠١١	من حيث
١٠٢٢	مواد	١٠١١	مناسبة
١٠٢٢	مواد القضايا	١٠١١	مناط
١٠٢٢	مواد القياس	١٠١١	مناط الحكم
١٠٢٢	موازين خمسة	١٠١١	مناظرة
١٠٢٣	موازين القرآن	١٠١٢	مناقضة
١٠٢٣	مواضع	١٠١٢	منتجة
١٠٢٥	مواضع خارجة	١٠١٢	منتشرة
١٠٢٥	مواضع كلية	١٠١٢	منتشرة مطلقة
١٠٢٥	مواضع المتشابهات	١٠١٢	منحرفات
١٠٢٥	مواضع معنوية	١٠١٣	منحرفة
١٠٢٥	مواضع النسبة	١٠١٣	منسوب
١٠٢٥	موافقة	١٠١٣	منطق
١٠٢٥	موجب	١٠١٦	منطقي
١٠٢٦	موجب جزئي	١٠١٦	منطقية
١٠٢٦	موجب كلي	١٠١٦	منع
١٠٢٦	موجب وسالبة	١٠١٦	منعكس جامع

١٠٣٨	موجودات متصورة	١٠٢٦	موجبات
١٠٣٨	موجودة	١٠٢٧	موجبات شرطية
١٠٣٨	موجودة في موضوع	١٠٢٧	موجبة
١٠٣٨	موصوف	١٠٢٧	موجبة بسيطة
١٠٣٩	موصوفات	١٠٢٨	موجبة جزئية
١٠٣٩	موصولات	١٠٢٨	موجبة عامة
١٠٣٩	موضع	١٠٢٨	موجبة عدمية
١٠٤٠	موضع علمي	١٠٢٩	موجبة كلية
١٠٤٠	موضع مكاني	١٠٢٩	موجبة محصلة
١٠٤٠	موضوع	١٠٢٩	موجبة معدولة
١٠٤٥	موضوع بالحقيقة	١٠٢٩	موجبة وسالية
١٠٤٥	موضوع العلم	١٠٣٠	موجبتان متقاطرتان
١٠٤٦	موضوع علمي	١٠٣٠	موجهات
١٠٤٦	موضوع على	١٠٣٠	موجهة
١٠٤٦	موضوع الفلسفة الاولى	١٠٣٠	موجهتان
١٠٤٦	موضوع في	١٠٣٠	موجود
١٠٤٦	موضوع القضية	١٠٣٥	موجود بالفعل
١٠٤٧	موضوع لايجاب	١٠٣٥	موجود بجزء
١٠٤٧	موضوع المطلوب	١٠٣٥	موجود بذاته
١٠٤٧	موضوع المنطق	١٠٣٥	موجود بضرورة مشروطة
١٠٤٧	موضوع الموجبة المعدولة	١٠٣٥	موجود بالفعل
١٠٤٧	موضوع النوع	١٠٣٥	موجود بالقوة
١٠٤٧	موضوعات	١٠٣٦	موجود بالكل
١٠٤٨	موضوعات اول	١٠٣٦	موجود شيئاً ما
١٠٤٨	موضوعات الجدل	١٠٣٦	موجود على الاطلاق
١٠٤٨	موضوعات الصناعة	١٠٣٦	موجود في حال
١٠٤٩	مؤلفات	١٠٣٦	موجود في شيء
١٠٤٩	مؤلفات الألفاظ	١٠٣٦	موجود في موضوع
١٠٤٩	ميزان	١٠٣٧	موجود لا في موضوع
١٠٥٠	ميزان اصغر	١٠٣٧	موجودات

١٠٦٢	نظائر	١٠٥٠	ميزان اكبر
١٠٦٢	نظائر وتصاريف	١٠٥١	ميزان اوسط
١٠٦٢	نظر في شبه	١٠٥١	ميزان التعادل
١٠٦٣	نظر في محمولات	١٠٥١	ميزان التعاند
١٠٦٣	نظري	١٠٥٢	ميزان التلازم
١٠٦٣	نظريات	١٠٥٣	ميزان شيطان
١٠٦٣	نظرية		
١٠٦٣	نظم اول		ن
١٠٦٤	نظم ثالث	١٠٥٤	ناطق
١٠٦٥	نظم ثان	١٠٥٤	ناظر
١٠٦٥	نظير	١٠٥٤	نافي سالب
١٠٦٥	نفس	١٠٥٤	نافية خاصة
١٠٦٦	نفس كلي	١٠٥٤	نافية عامة
١٠٦٦	نفس ناطقة	١٠٥٥	ناقص
١٠٦٦	نفي	١٠٥٥	نتائج
١٠٦٦	نفي الدوام	١٠٥٥	نتيجة
١٠٦٦	نفي الضرورة	١٠٥٨	نحو
١٠٦٦	نفي المزاحم	١٠٥٨	نداء
١٠٦٦	نقض	١٠٥٩	نزع
١٠٦٧	نقلة	١٠٥٩	نسب
١٠٦٧	نقيض	١٠٥٩	نسب عديدة
١٠٦٩	نقيض في متقابلات	١٠٥٩	نسب مقدارية
١٠٦٩	نقيض الفضية	١٠٥٩	نسبة
١٠٦٩	نقيض الوضع	١٠٦١	نسبة الى الشيء
١٠٦٩	نقيضان	١٠٦١	نسبة عناد بين قولين
١٠٦٩	نمط التعاند	١٠٦١	نسبة مع اشتقاق
١٠٧٠	نمط التلازم	١٠٦١	نسبة مكررة
١٠٧٠	نمو	١٠٦١	نسبتان
١٠٧٠	نهاية ومبدأ	١٠٦١	نصبة
١٠٧٠	نهى	١٠٦١	نطق

١٠٨٧	هيئة ذاتية	١٠٧٠	نواقص الدلالات
١٠٨٧	هيئة القياس	١٠٧١	نوع
١٠٨٧	هولي	١٠٧٩	نوع اضافي
	و	١٠٨٠	نوع الانواع
		١٠٨٠	نوع اول
١٠٨٨	واجب	١٠٨٠	نوع حقيقي
١٠٨٩	واجب الوجود	١٠٨١	نوع سافل
١٠٨٩	واجب وممتنع	١٠٨١	نوع الشيء
١٠٨٩	واحد	١٠٨١	نوع عال
١٠٩١	واسطة	١٠٨١	نوع متوسط
١٠٩١	واسطة خلطية	١٠٨١	نوع مضاف
١٠٩١	واسطة غير خلطية	١٠٨١	نوع مفرد
١٠٩١	واصلات	١٠٨٢	نوع وجنس وفصل
١٠٩١	وجدانيات	١٠٨٢	نوع وخاصة
١٠٩٢	وجديات باطنة	١٠٨٢	نوع وعرض
١٠٩٢	وجوب		هـ
١٠٩٢	وجوب ذاتي		هست
١٠٩٢	وجوب الوجود	١٠٨٣	هل
١٠٩٢	وجود	١٠٨٣	هل الشيء موجود
١٠٩٤	وجود في الذهن	١٠٨٤	هل هو
١٠٩٤	وجود في الشيء	١٠٨٤	هل هو موجود
١٠٩٤	وجود كلي	١٠٨٤	هلية
١٠٩٤	وجود لازم	١٠٨٤	هندسة
١٠٩٤	وجود الشيء	١٠٨٤	هو
١٠٩٤	وجود للشيء	١٠٨٥	هو ما هو
١٠٩٥	وجود مطلق	١٠٨٥	هو هو
١٠٩٥	وجودي	١٠٨٦	هي هي
١٠٩٥	وجودية	١٠٨٦	هياة
١٠٩٥	وجودية لا دائمة	١٠٨٦	هيات نفسانية
١٠٩٥	وجودية لا ضرورية	١٠٨٦	

١١٠٤	وقتتان	١٠٩٥	وجوديتان
١١٠٤	وهم	١٠٩٥	وجوه الكلام
١١٠٤	وهميات	١٠٩٦	وحدات
١١٠٥	وهميات صرفة	١٠٩٦	وحدة
	ي	١٠٩٦	وسائط
		١٠٩٦	وسط
١١٠٦	يتعقل	١٠٩٧	وصف مشترك
١١٠٦	يفعل	١٠٩٧	وصلة
١١٠٦	يفعل وينفعل	١٠٩٨	وصول
١١٠٦	يقابل	١٠٩٨	وضع
١١٠٦	يقين	١١٠٣	وضع صرف
١١٠٩	يقيني	١١٠٣	وضع المطلوب
١١٠٩	يقينيات	١١٠٣	وضع المطلوب الاول
١١١٠	يقينية	١١٠٣	وضعية ضرورية
١١١٠	يكون له	١١٠٣	وقت
١١١٠	ينفعل	١١٠٤	وقتيه
		١١٠٤	وقتيه مطلقة